

حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج

للعلامتين الفهامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة
الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة
تغمده الله الجميع برحمته امين

﴿ الجزء السابع ﴾

﴿ وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾

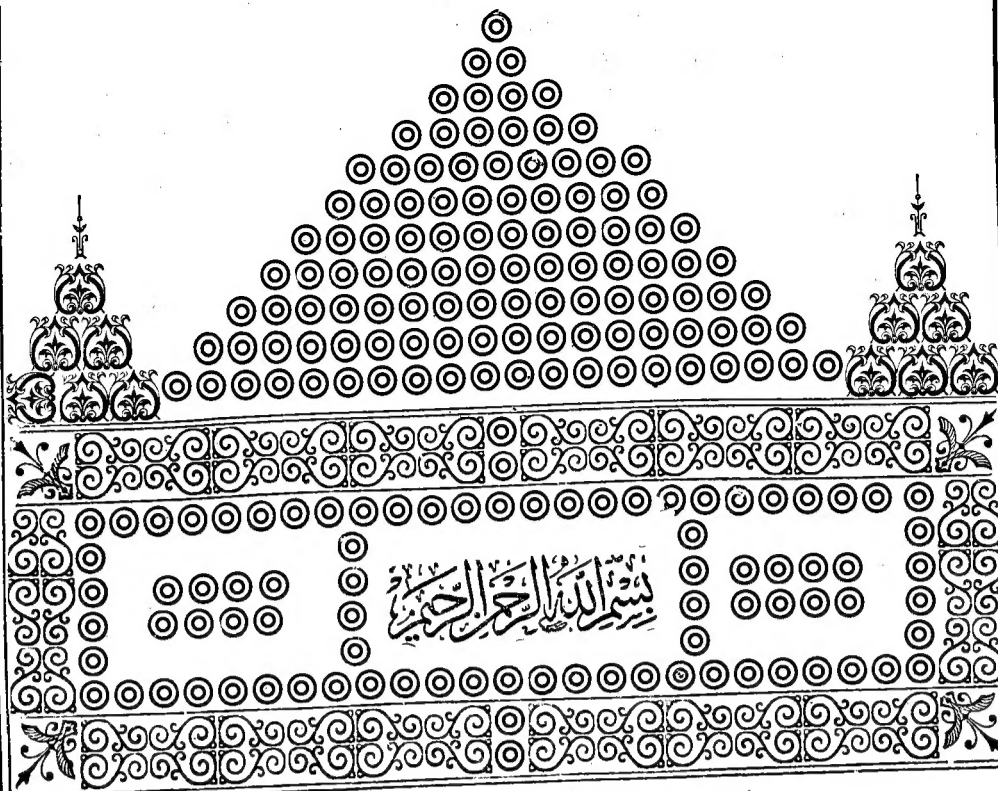
﴿ تنبيه ﴾ قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل
صحيفة مفصلاً بينهما بجدول وجعلت التعقيب تابعة لحاشية الشرواني

﴿ روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء ﴾

يُطْلَبُ مِنَ الْكَتَبَةِ الْتِجَارِيَةِ الْكُبْرَى بِأَوَّلِ شَيْءٍ بِمَجْدٍ عَلَى بَصْنَةٍ

لصاحب مصطفى محمد

مطبعة مصطفى محمد
صدر المكتبة التجارية الكبرى بطن



﴿ كتاب الوصايا ﴾

(قوله قيل الانسب تقديم الخ) ارتضى به المعنى (قوله تقديم الخ) اى تقديم الوصايا على الفرائض (قوله لان الانسان الخ) ولان الوصية مقدمة على الميراث اسم (قوله ويرد الخ) كان حاصل الردان العمل في مسائل الوصايا قد يتوقف على معرفة الفرائض كما في الوصية بنصب احد الورثة وبجزء مما بقى بعد النصيب اسم (قوله ودورياتها) اى علم دوريات القسمة وقدرتها لخالها من سم انفا (قوله فتعين الخ) كيف يتعين مع وجود الوجه الظاهر للاول كذا افاده المحشى سم ولك ان تقول لا وجه للتوقف بعد تسليم التوقف كما سبق له والله اعلم اسم (قوله جمع وصية) اى وهى اى الوصايا جمع الخ كهدية وهدايا اسم (قوله مصدر) اى بمعنى الايصاء او اسم للايصاء اسم كرى (قوله ومنه) اى من لفظ الوصية بالمدة المصدرى مصدر او اسمه (ومعنى اسم المفعول) عطف على قوله مصدر الخ باعتبار المعنى (قوله من وصيت الخ) اى ما خذ منه خبر ثان لمبتدأ محذوف والخبر الاول قوله مصدر والاصل وهى اى الوصية مصدر الخ واخذه من وصيت الخ (قوله يفرض الخ) تفسير لما قبله وكذا قوله اوصى به الخ تفسير لما قبله وقوله اولهم بالرفع على التفاعلية وقوله اخرهم بالنصب على المفعولية (قوله ويقال وصى) اى من باب التفعيل (وصاه) من باب التفعيل عبارة القاموس ووصاه توصية عهد اليه والاسم الوصاة والوصاية والوصية وهو الموصى به ايضا (قوله فعلم الخ) يعنى علم اطلاقه على التبرع من قوله ويقال وصى وارصى بكذا الخ واطلاقه على العهد من قوله ووصاه توصية ووصية الخ لكن فى علم الاطلاق الاول بما ذكره خفاء ولو ذكر ما قدمته من القاموس لظهر التفرع (قوله

﴿ كتاب الوصايا ﴾

(قوله لان الانسان يوصى) اى ولان الوصية مقدمة على الميراث (قوله ويرد الخ) كان حاصل الردان العمل في مسائل الوصايا قد يتوقف على معرفة الفرائض كما في الوصية بنصب احد الوراث وبجزء مما بقى بعد النصيب (قوله متاخر) لم ذلك وفيه ما مر (قوله فتعين) كيف يتعين مع وجود الوجه الظاهر للاول (قوله

﴿ كتاب الوصايا ﴾
قيل الانسب تقديمها على ما قبلها لان الانسان يوصى ثم يموت ثم تقسم تركته ويرد بان علم قسمة الوصايا ودورياتها متاخر عن علم الفرائض وتابع له فتعين تقديم الفرائض كما درج عليه اكثرهم جمع وصية مصدر او اسمه ومنه حين الوصية ومعنى اسم المفعول ومنه من بعد وصية من وصيت الشيء بالشيء بالتخفيف وصلته ومن ثم قال فى القاموس وصى كوصى وصل واتصل ويوصيك الله يفرض عليكم واتواوصوا به اوصى به اولهم اخرهم اه ويقال وصى واوصى بكذا الفلان بمعنى واوصى اليه ووصاه واوصاه توصية ووصية عهد اليه وجعله وصية فعلم اطلاق الوصية على التبرع الا فى قريبا والعهد الا فى اخر الباب

الحق به ان ترتب علي تركها ضياع حق عليه او عنده ولا يكتفى بعلم الورثة اوضياع

وَأَمَّا الْغَدَاةُ (الخ) عَطَفَ عَلَى إِطْلَاقِ الْوَصِيَّةِ (خ) (قَوْلُهُ وَصَلَ خَيْرَ دُنْيَاهُ) كَانَ الْمَرَادُ بِخَيْرِ دُنْيَاهُ مَا صَدَرَ مِنْهُ مِنَ الْخَيْرِ فِي حَيَاتِهِ وَبِخَيْرِ عَقْبَاهُ مَا بَقِيَ بَعْدَ مَوْتِهِ مِنَ الْخَيْرِ الَّذِي عَلَيْهِمُ الْإِنْفَاءُ وَالْمَغْنَى وَشَرَحَ الْمَنْهَجَ (قَوْلُهُ الْقُرْبَةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ الْمَوْتِ) أَيِ الْقُرْبَةِ الَّتِي تَسْبِبُ فِي وَقُوعِهَا بَعْدَ الْمَوْتِ بِالْوَصِيَّةِ (قَوْلُهُ لَا يَمْنَعُ إِلَّا إِصْصَامُ) أَيِ جَعْلِ الشَّخْصِ وَصِيًّا لَهُ كَرَدَى (قَوْلُهُ يَحْتَقُ) أَيِ مَنْ مَالٍ وَغَيْرِهِ (قَوْلُهُ مُضَافٌ) نَعْتٌ تَبْرَعُ لَهُ كَرَدَى (قَوْلُهُ وَلَوْ تَقَدَّرَ) أَيِ كَانُ يَقُولُ أَوْ صَيِّتَ لِفُلَانٍ بِكَذَا هـ سَمَّ عَلَى مَنْهَجِ قَانِهِ بِمَنْزِلَةِ لِفُلَانٍ بَعْدَ مَوْتِي كَذَا هـ عَشْ أَيْ لَأَنَّ الْوَصِيَّةَ صَرِيحَةٌ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ بَعْدَهَا لَفُظَ بَعْدَ الْمَوْتِ (قَوْلُهُ وَإِنَّ التَّحْقِيقَ) أَيِ التَّدْبِيرِ وَالتَّعْلِيلِ بِهَا أَيْ بِالْوَصِيَّةِ وَقَوْلُهُ كَتَبَ عِشْرِينَ خِطَابًا كَالْحَافَةِ (قَوْلُهُ أَوْ مَا لَحِقَ بِهِ) أَيِ بَرَضِ الْمَوْتِ كَقَدِيمِهِ لِنَحْوِ الْقَتْلِ عَاسِيَاتِي (قَوْلُهُ وَهِيَ سَنَةٌ) إِلَى التَّذْيِيقِ فِي الْهَيَاةِ لِأَقْوَلِهِ فَرَضَ وَقَوْلُهُ شَرَعَا وَقَوْلُهُ أَنْ لَمْ يَصْدُقْ أَوْ أَرَاكَهَا وَقَوْلُهُ وَلَا لَفِيهِ نَظَرٌ إِلَى كَانِ صَحِّحٌ وَقَوْلُهُ إِلَّا بِالْعَقْدِ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ وَلَسَوْيَةً نَبْرَهُ وَأَوْ بِهَا وَقَوْلُهُ أَيْ لَغَيْرِ تَعْبُدُ (خ) (قَوْلُهُ سَنَةٌ وَكُدَّةٌ) وَالْوَصِيَّةُ لِلْأَقْرَبِ غَيْرِ الْوَارِثِ فَالْأَقْرَبُ ثُمَّ ذِي رِضَاعٍ ثُمَّ صَهْرٌ ثُمَّ ذِي وَلَاءٍ ثُمَّ ذِي جَوَارٍ أَفْضَلُ مِنْهَا لِغَيْرِهِ كَأَيِّ الصَّدَقَةِ الْمُنْجِزَةِ وَتَقَدَّمَ فِيهَا أَنَّ الْقَرِيبَ الْبَعِيدَ يَقْدُمُ عَلَى الْإِجْنَبِيِّ وَإِنَّ أَهْلَ الْخَيْرِ الْمُحْتَاجِينَ مِنْ ذِكْرٍ أَوَّلِيٍّ مِنْ غَيْرِهِمْ لِيُذْخِرُوا بِحَيْثُ هُنَا وَصَرَّحَ الْأَصْلُ بِأَنَّ الْوَصِيَّةَ لِلْمَحَارِمِ أَيْ مِنْ ذِكْرِ الْفَضْلِ مِنْ غَيْرِهِمْ هـ رَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ (قَوْلُهُ الْفَضْلُ) أَيِ مَنْ صَدَقْتَهُ مَرِيضًا وَبَعْدَ الْمَوْتِ مَغْنَى وَشَرَحَ الرُّوضَ (قَوْلُهُ عَنْهَا) أَيِ الْوَصِيَّةِ (قَوْلُهُ مَا حَقَّ أَمْرِي مِمَّا سَمِعْتُ) أَيِ مَنْ وَقَوْلُهُ مُسْلِمٌ وَقَوْلُهُ لَمْ يَسْمَعْ وَقَوْلُهُ لَمْ يَصِفْ ثَمَّانَ لِقَوْلِهِ أَمْرِي وَقَوْلُهُ يَوْصِي بِهِ صِفَةً لَشَيْءٍ (قَوْلُهُ بَيْتُ (خ) عَلَى حَذْفِ أَنْ خَبَرَ مَا وَالْمَمْتَنِي حَالٌ وَالْبَيْتُ تَوْتَةٌ فِي لَيْلَةٍ أَوْ لَيْلَتَيْنِ لَيْسَتْ بِقِيْدٍ الْمَرَادُ بِالسَّكَنَةِ إِلَّا الشَّهَادَةُ الْمَرَادُ مَا الْحَزْمُ وَالرَّأْيُ فِي حَتِّهِ أَنْ يَمْنَعَ عَلَيْهِ زَمَنٌ إِلَّا وَالْحَالُ أَنْ وَصِيَّتَهُ مُشْهَدٌ عَلَيْهَا هـ بِحَيْرِيٍّ بِتَصَرُّفٍ وَعِبَارَةٌ عَشْ قَالَ الطَّبِيبُ فِي شَرْحِ الْمَصَابِيحِ مَا يَمْنَعُ لَيْسَ وَقَوْلُهُ بَيْتُ لَيْلَةٍ أَوْ لَيْلَتَيْنِ صِفَةٌ ثَانِيَةٌ لَا مَرِيٍّ يَوْصِي بِهِ صِفَةً شَيْءٍ وَالْمَمْتَنِي خَبَرُهُ قَالَ الْمَظْهَرِيُّ قِيْدُ لَيْلَتَيْنِ تَاكِيدٌ وَلَيْسَ بِتَحْدِيدٍ يَدْعِي لَا يَذْخِرُ لَهُ أَنْ يَمْنَعَ عَلَيْهِ زَمَانٌ وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا إِلَّا أَوْصِيَّتَهُ مَكْتُوبَةً أَقُولُ فِي تَخْصِيصِ لَيْلَتَيْنِ تَسَاحُحٌ فِي إِرَادَةِ الْمُبَالَغَةِ هـ (قَوْلُهُ شَرَعَا) عِبَارَةٌ مَغْنَى مِنَ الْإِخْلَاقِ هـ (قَوْلُهُ كِتَابَاتِي) أَيِ فُلُكِ أَسَارِي كَفَارِ قَبِيلِ الْمُصَنِّفِ كَهَمَارَةٍ كَنِيْسَةٍ (قَوْلُهُ وَعَلَيْهِ) أَيِ عَلَى أَهْلِهَا قَدْ تَبَاحَ (قَوْلُهُ أَيْ دَائِمًا) أَيِ فَكَلَامِهِ مِنْ سَلْبِ الْعُمُومِ لَا مِنْ عُمُومِ السَّلْبِ (قَوْلُهُ مَا يَصْرَحُ بِتَقْيِيدِ الْوَحُوبِ الْخ) مَعْتَمِدُ هـ عَشْ (قَوْلُهُ بِالْخَوْفِ) أَيِ بَعَرُوضِ الْمَرَضِ الْخَوْفِ (قَوْلُهُ بِمَحْضَرَةٍ مِنْ يَثْبُتُ الْخ) قَدْ يُقَالُ هَذَا لَا يَنْبَغِي مَا الْكَلَامُ فِيهِ مِنَ الْوَصِيَّةِ بِمَعْنَى التَّبَرُّعِ هـ رَشِيدِي (قَوْلُهُ بِمَحْضَرَةٍ مِنْ يَثْبُتُ الْحَقُّ بِهِ) وَيَنْبَغِي كَقَالَ الْأَسَدِيُّ أَنَّهُ يَكْتَفِي بِالشَّاهِدِ الْوَاحِدِ هـ مَغْنَى أَيْ أَنْ كَانَ حَقًّا مَالِيًّا كَأَيِّ شَرْحِ الرُّوضِ أَقُولُ ظَاهِرُهُ كِفَايَتُهُ وَإِنْ كَانَ الْفَاضِلُ لَا يَحْكُمُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ كَالْحَنَفِيِّ فَلْيَرِاجِعْ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا بَاتِي فِي الْإِصْصَامِ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ وَالْهَيَاةُ نَعْمٌ مِنْ بَاقِلِيمٍ بِتَعْدُرٍ فِيهِ مِنْ يَثْبُتُ بِالْخَطِّ أَوْ يَقْبَلُ الشَّاهِدُ الْيَمِينُ يَذْخِرُ أَنَّهُ لَا يَكْتَفِي مِنْهُ بِذِيكَ هـ قَالَ السَّيِّدُ عَمَرُ قَوْلُهُ بِأَقْلِيمٍ لَوْ قَالَ يَبْلُدُ لَكَانَ أَوَّلِيٍّ فَمَا يَظْهَرُ هـ (قَوْلُهُ أَنْ تَرْتَبِ الْخ) أَيِ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ أَيِ الْحَقِّ مِنْ يَثْبُتُ بِقَوْلِهِ بِخِلَافٍ مَا إِذَا كَانَ بِهِ مِنْ يَثْبُتُ بِقَوْلِهِ فَلَا تَجِبُ الْوَصِيَّةُ بِهِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِذَا لَمْ يَخْشَ مِنْهُمْ كِتْمَانَهُ كَالْوَرْتَةِ وَالْمَوْصِيٍّ لَهُمْ هـ وَهُوَ حَسَنٌ مَغْنَى وَشَرَحَ الرُّوضَ (قَوْلُهُ حَقُّ عَلَيْهِ الْخ) عِبَارَةٌ مَغْنَى وَالرُّوضُ مَعَ شَرْحِهِ حَقُّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى كَرَّكَاهُ وَحُجَّ أَوْ حَقُّ لَأَدْمِينَ كَوَدِيعَةٍ وَمَغْصُوبٍ هـ (قَوْلُهُ وَعِنْدَهُ) لَعَلَّ الْمَرَادَ بِهِ نَحْوُ الْوَدِيعَةِ (قَوْلُهُ أَوْ ضِيَاعُ الْخ) هَذَا اسْتِطْرَادِيٌّ وَالْأَفْكَالُ الْكَلَامُ فِي الْوَصِيَّةِ بِمَعْنَى التَّبَرُّعِ لَا الْإِصْصَامَ عِبَارَةٌ سَمَّ قَوْلُهُ أَوْ ضِيَاعُ الْخِ انْظُرْ إِدْخَالَ هُنَا مَعَ قَوْلِهِ لَا يَمْنَعُ

نحو أطفاله لما يأتي في الإيصاء وتحرم من أن يعرف منه أنه متى كان له شيء في تركه أفسدها وتكرهه بالزيادة على الثلث إن لم يقصد حرمان ورثته وإلا حرمت على ما يأتي وأركانها موصى له وموصى به وصيغة وذكرها على هذا الترتيب مبتدئاً بأولها لأنه الأصل فقال (تصح وصية كل مكلف حر) كله أو بعضه مختار عند الوصية (ع) (وإن كان مفلساً أو سفياً لم يحجر عليه أو (كافراً) ولو حربياً وإن أسروا ورق بعدها كما

شمله كلامهم وإنما يتجه أن مات حر أو لإفقيه نظر لأن المال في الوصية معتبر بحال الموت وهو غير مالك حينئذ إلا أن يقال محل اعتباره حينئذ فيمن يتصور ملكه في هذه الحالة لكنه بعيد وذلك كما يصح سائر عقودها والتنظير في هذه أخذ من أن القصد منها زيادة الأعمال بعد الموت وهو لا عمل له بعده يرد بان المنظور إليه فيها بطريق الذات كونها عقداً مالياً لا خصوص ذلك ومن ثم صحت صدقته وعقده ويأتي في الردة أن وصية المرتد موقوفة وشمل الحد المحجور عليه بسفه أيضاً لكن صرح به لبيان ما فيه من الخلاف الذي لا يأتي في غير المحجور وإن أتى فيه خلاف آخر يخرج من الخلاف في أنه هل يعود الحد بطلاناً بسفه من غير حجر حاكم أو لا فقال (وكذا محجور عليه بسفه على المذهب) لصحة عبارته ومن ثم نفذ إقراره بعقوبة وطلاقه ولا احتياجه للثواب (لا يجنون) ومغنى عليه وصي (إذ لا عبارة لهم بخلاف السكران وإن لم يكن له تمييز كما يعلم بما يأتي في الطلاق) وفي قول تصح من صبي عيز لأنها لا تزيل

الإيصاء (قوله نحو أطفاله) أي كالجنانين أه ع ش (قوله وتحرم) أي مع الصحة أه ع ش (قوله إن عرف) (الخ) وكذا إذا غلب على ظنه أن الموصى له يصرف الموصى به في معصية فتجزم الوصية وتصح أه ع ش (قوله وتكره الخ) أي فلا أحكام الخمسة متصورة فيها أه سم (قوله مبتدئاً الخ) حال مؤكدة (قوله مختار الخ) نعمت ثان لمكلف قال السيد عمر قد يقال لا حاجة إليه مع القول بعدم تكليف المكره المتصور في الأصول أه وفي الجبري عن العنان لا يغني عنه التكليف لأن المكره مكلف على الصحيح خلافاً لما في جمع الجوامع ولو سكت عنه لا يقتضي صحة وصية المكره وليس كذلك أه أقول هذا هو الراجح (قوله عند الوصية) راجع لكل من القيود الثلاثة أه ع ش (قوله لم يحجر عليه) أي وسياق المحجور عليه أه سم (قوله ورق بعدها) زاد النهاية والمغني وماله عندنا بالآمان كما يحته الزر كشي أه قال ع ش قوله وماله أي والحال وقوله عندنا بالآمان احترازاً به عما لو كان ماله بدار الحرب وبقى فيها أه (قوله وإنما يتجه إن مات حر) جزم به النهاية (قوله محل اعتباره) أي المال في الوصية حينئذ أي حين الموت وقوله فيمن الخ خبر محل الخ (قوله وذلك) أي صحة وصية الكافر وكذا الضمير في قوله والتنظير فيه (قوله منها) أي الوصية (قوله وهو) أي الكافر وقوله بعده أي الموت (قوله ومن ثم صحت الخ) على أنه قد يقال أنه يجازى عليها في الدنيا وإن كان الموصى به لا يستحقه الموصى له إلا بالقبول بعد الموت أه ع ش أقول ولا يبعد أن يقال أنه يجازى عليه في الآخرة أيضاً بترك عذاب بعض معاصيه الفرعية وتخفيفه (قوله وباتي الخ) كلام مستأنف (قوله وشمل الحد) أي الضم في الموصى (قوله وإن أتى فيه) أي في غير المحجور (قوله خلاف الخ) عبارة الدميري واحتراز عن السفه الذي لم يحجر عليه إلخ كما أنها تصح منه على الأصح كما أثر تصرفاته إلا على قول أن الحجير يعود بنفسه التنبيه إذا بلغ رشيداً من غير توقف على حكم فيكون كالحجور عليه أه رشيد أقول ينافية قول المغني والنهاية فالسفه بلا حجر تصح وصيته جزماً أه (قوله يخرج) أي من الأصحاب لا منصوص عن الإمام (قوله هل يعود الخ) الراجح أنه لا يعود بدون حجر إلخ أه ع ش (قوله بطر والسفه) أي على من بلغ رشيداً (قوله فقال الخ) عطف تفصيل على قوله صرح الخ (قول الماتن بسفه) خرج به حجر الفاس فتصح الوصية معه جزماً مغني ونهاية (قوله وطلاقه) عطف على إقراره ويحتمل عطفه على عقوبة كما هو صريح صنيع النهاية (قول الماتن لا يجنون) أي ومعتوه ومبرسم أه مغني (قول الماتن ومغني عليه) واستثنى الزر كشي منه ماله كان سبيه سكران عصى به وكلامه منتظم فتصح وصيته أه مغني (قوله بخلاف السكران) أي المتعدي فتصح وصيته ومغني وسم وع ش (قوله لأنها) أي الوصية وكذا ضمير عندها (قوله كله) أي وسياق المبعوض (قوله لم ياذن سیده) أما إذا اذن له سیده فتصح وصيته لصحة تبرعه بالأذن مغني ونهاية وسم قال ع ش قوله إذا اذن له أي للكتاب كتابة صحيحة أه (قوله لعدم ملكه) له في رقيق غير مكاتب وقوله أو أهليته في المكاتب كما يدل عليه قول شرح المنهج أو ضعفه أه (قوله إلا بالعنق) وفاقاً للشيخ الإسلام وخلافاً للنهاية والمغني وسم حيث قالوا واللفظ للمغني والذي يظهر كما قال شيخنا الصحة لأن الرق ينقطع بالموت والعنق لا يكون إلا بعده أه (قوله لأنه ليس) أي البعض (قوله أي لذاته) أي ما ذكر من المعصية والكره وقوله لا لأعراض كبيع العنب والرطب لم يحجر عليه) وسياق المحجور (قوله بخلاف السكران) أي المتعدي (قوله لم ياذن له سیده) أفهم صحته إذا اذن وهو ظاهر كسائر تبرعاته المأذون فيها (قوله إلا بالعنق الخ) المتجه الصحة بالعنق أيضاً لأن الرق يزول بالموت الذي هو وقت حصول العنق فهو من أهل الولاء حينئذ لا يقال لا بد أن يكون من أهل ذلك التصرف عند الوصية لا نأقول لو صح ذلك ما صحت وصية المحجور بسفه فلينا مل (قوله لأنه ليس من أهل الولاء) قد

الملك حالا ويحجب بأنه لا نظر لذلك مع فساد عبارته حتى في غير المال (ولا رقيق) كله عندها ولو مكاتباً لم ياذن له سیده لعاصر لعدم ملكه أو أهليته (وقيل إن عتق) بعدها (ثم مات صحت) منه ويرد بنظير ما مر في المميز أم المالك بعضه الحر إلا بالعنق كما قاله جمع لأنه ليس من أهل الولاء (وإذا أوصى لجهة عامة فالشرط أن لا تكون معصية) ولا مكروهاً أي لذاته لا لأعراض كما يعلم بما يأتي في النذر

لعاصر الخمر فإنه حرام حيث غلب على ظنه اتخاذه خمر او مكروه حيث توهمه فتصح الوصية اه عش (قوله
فيهما) اى المعصية والمكروه (قوله بنحو مسلم) يتجه استثناء من يعتق عليه كبيعته منه سم وبجبرى زاد الاول
وظاهر الكلام البطلان لكافر عند الوصية وان اسلم عند الموت ولو ذهب ذاهب للصحة حينئذ كان مذهبا اه
وبوافقة قول عش قوله او مصحف اى اذ بقى على الكفر لموت الموصى اه (قوله على الاولى) اى الجهة
العامه وقوله كثرة وقوعها اى الاولى اى وقوع الوصية عليها (قوله ونحو قبة) عبارة النهاية القباب والقناطر
اه (قوله قبر نحو عالم) عبارة النهاية والمغنى قبور الانبياء والعلماء والصالحين اه (قوله وتسوية قبره
ولو بها) خالفه النهاية هنا وقال عش والمعتد ما ذكره فى الجناز اه اى من جواز الوصية لتسوية
وعماره قبور الانبياء والصالحين فى المسئلة (قوله وليس كذلك) اى فنصح الوصية اه عش (قوله
والمباحة) عطف على القرية اه عش ثم قوله ذلك الى المتن فى المغنى (قوله كفك اسارى الخ) سياتى
تخصيصه بالمعنيين اه عش (قوله وكافر) قضية كلامهم تخصيصه بمعين (قوله مالم بات الخ) اى فلا
تصح الوصية اه عش (قوله او مع نزول المارة) اعتمده المغنى ايضا قال عش ومنه الكنائس التى
فى جهة بيت المقدس التى ينزلها المارة فان المقصود ببنائها التعبد ونزول المارة طارىء اه (قوله على الاوجه)
اى تغليبها للحرمة اه مغنى (قوله اما اذا كانت معصية) اى او مكروها اخذا بما ساء اه عش (قوله
من مسلم) بل قيل ان الوصية ببناء الكنيسة من المسلم ردة ولا تصح ايضا ببناء موضع لبعض المعاصى كالخمار
اه مغنى (قول المتن كعمارة كنيسة) قد يستشكل التمثيل بعمارة الكنيسة للجهة العامة الا ان يحمل
تنظيرا او يقال اراد بالجهة العامة ما ليس بشخصا معينا بدليل المقابلة او يقال هى جهة عامة باعتبار المنتفع بها
فانه غير معين (تنبيه) يتبادر ان حقيقة الكنيسة ما هى للتعبد وقضية ذلك حملها على ذلك عند الاطلاق
حتى لو اوصى لكنائس بلد كذا ووجهلنا حالها هل هى للتعبد ولا حكم بطلان الوصية فان تبين انها ليست
للتعبد تبينت محنتها اه سم (قوله وكتابة نحو تورا الخ) عبارة المغنى وكتابة التوراة والانجيل وقراتهما
وكتابة كتب الفلسفة والنجوم وسائر العلوم المحرمة اه زاد النهاية وقرادة احكام شريعة اليهود والنصارى
اه قال عش قوله وكتابة التوراة والانجيل اى ولو غير مبديلين لان فيه تعظيمهم اه فليراجع (قوله
اهل حرب اوردة) بخلاف اهل الذمة نهاية وسم (قوله بقصد تعظيمها) او لا بقصد شىء اه سيد عمر

يقال الرق يزول بالموت الذى هو وقت العتق فهو من اهل الولا عند العتق فالتعبد صحتها بالعتق ايضا كما مر
وهل يجزى ذلك فى المكاتب باذن سيده (قوله بنحو مسلم) يتجه استثناء من يعتق عليه كبيعته منه وظاهر
الكلام البطلان لكافر عند الوصية وان اسلم عند الموت ولو ذهب ذاهب للصحة حينئذ كان مذهبا (قوله ولو
بغيرها) خولف فيه مر (قوله وكافر) شامل للحربى ولا ينافيه قوله الا اهل حرب لان صورته انه عبر
باهل حرب الدال على قصد جهة الجراة المعصية وقضية ذلك انه لو عبر هنا بكافر كانه (قوله وان سماء كنيسة)
اعتمده مر وقوله او مع نزول اعتمده ايضا مر (قوله فى المتن كعمارة كنيسة) قد يستشكل التمثيل
بعمارة الكنيسة للجهة العامة الا ان يجعل تنظير او يقال اراد بالجهة العامة ما ليس بشخصا معينا بدليل المقابلة
او يقال هى جهة باعتبار المنتفع فانه غير معين (تنبيه) يتبادر ان حقيقة الكنيسة ما هى للتعبد وقضية
ذلك حملها على ذلك عند الاطلاق حتى لو اوصى لكنائس بلد كذا ووجهلنا حالها هل هى للتعبد ولا حكم بطلان
الوصية فان تبين انها للتعبد حكم بطلان الوصية ولا حكم بصحتها ولا ينافى الاول قول الشارح للتعبد حيث
دل على التقييد للايضاح لانه قد تطلق على ما ليس للتعبد ولو تجوز اذ لم يتأمل (قوله اهل حرب اوردة) اى
بخلاف اهل الذمة كذا بخط شيخنا بما مش المحلى وسياتى وفى شرح المنهج بعد قوله وتصح لكافر ولو حربيا
ومرندا الخ ما نصه مالو اوصى لمن يرتد او يحارب او يقتله او يقتله غيره عدوا فلا يصح لانها معصية اه وبقي
مالو اوصى لزيد الكافر او الحربى او المرتد ويحمل البطلان ايضا اذ وصفه بما ذكره يجعله منظورا اليه وهو
معصية وى فرق بين قوله اهل الحرب او اهل الودة وقوله لزيد الكافر او الحربى او المرتد ولا ينافى ذلك

فيهما وكذا اذا اوصى لغير
جهة يشترط عدم المعصية
والكرامة ايضا ومن ثم
بطلت لكافر بنحو مسلم او
مصحف وكان وجه انتصاره
على الاولى كثرة وقوعها
وقصد باختلاف غير الجهة
وشمل عدم المعصية القرية
كبناء مسجد ولو من كافر
ونحو قبة على قبر نحو عالم فى
غير مسئلة وتسوية قبره
ولو بها لا ينافى ولو بغيرها
للهبى عنه وفى زيادات
العبادى لو اوصى بان يدفن
فى بيته بطلت الوصية ولعله
بناء على ان الدفن فى البيت
مكروه وليس كذلك
والمباحة كفك اسارى كفار
منا وان اوصى به ذمى
واعطاء غنى وكافر وبناء
رباط لنزول اهل الذمة او
سكنائهم به وان سماء كنيسة
مالم بات بما يدل على انه للتعبد
وحده او مع نزول المارة
على الاوجه اما اذا كانت
معصية فلا تصح من مسلم
ولا كافر (كعمارة) او
نرميم (كنيسة) للتعبد وكتابة
نحو تورا وعلم محرم واعطاء
اهل حرب اوردة ووقود
كنيسة بقصد تعظيمها

لا نفع مقيم بها أى لغير تعبد فيها يظهر واختار جمع المنع مطلقا (تنبيه) وقع لشيخنا في شرح الروض أنه عمل صحتها بك الكفار من
اسرنا بان الوصية لاهل الحرب جائزة فلا سارى اولى ثم ناقضه بعد بقوله في شرح صحتها الحربى ومرتدو الكلام في المعينين فلا تصح لاهل الحرب
والردة ويحجب بان مراده بامل الحرب فى (٦) الاول ما صدقته اى جماعة معينين منهم فلا ينافى كلامه اخر ا كما دل عليه تقريره المذكور

فيه (أو) أوصى (لشخص)
واحد أو متعدد (فالشرط
ان) يكون معيناً كما باصـله
اى ولو بوجه لما ياتى فى ان
كان ببطنا ذكر واكتفى
عنه بما بعده خلافا لمن
اعترضه لان المبهـم كاحـد
الرجلين لا يتصور له مادام
على ايهامه الملك الذى نحن
فيه وهو ما يحصل بعقد مالى
وانما صح اعطوا هذا
احدهما لانه تفريض
لغيره وهو انما يعطى معيناً
ومن ثم صح قوله لو كـيله به
لاحدهما وان يكون بمن
يمكن ان (يتصور له الملك)
حال الوصية كما سيـصرح به
فى الحل ومن ثم لو اوصى
لجل شىء حدث بطلت وان
حدث قبل موت الموصى
لانها تمليك وتمليك المـعدوم
ممتنع ولانه لا متعلق للعقد
فى الحال فاشبه الوقف على
من سير لـداه وقد صرحوا
بذلك فى المسجد بقولهم
لو اوصى لمسجد سـينى بطل
اى وان بنى قبل موته لقول
جمع حال موت الموصى فيه
ايهام بارت او معاقدـة ولى
فخرج المـعدوم والميت
والبهيمة فى غير ما ياتى نعم
ان جعل المـعدوم تبعاً

عبارة عـش ويرجع فى ذلك الى اى الموصى فان لم يعلم منه شىء عمل بالقرائن فان لم تظهر قرينة بطلت عملاً
بالظاهر والاصل من ان الوصية لها لتعظيمها اه وقد مر عن سم ما يوافقه (قوله لا نفع الخ) اى
لا بقصد نفع مقيم بها إقامة لغير تعبد فانها تصح بهذا القصد اه كـردى (قوله مطلقاً) اى قصد تعظيمها او
نفع المقيم بها لغير تعبد (قوله صحتها) اى الوصية وقوله بفك الخ متعلق بضمير المصدر وقد مر ما فيه غير مرة
(قوله والكلام الخ) مقول القول وقوله فى المعينين اى الحربى والمراد بالمعينين (قوله اى جماعة الخ) بالجر
تفسير لاهل الحرب المذكور فى اول كلام شرح الروض (قوله لا ينافى) اى كلام شرح الروض اولاً
(قوله كادل عليه) اى ذلك المراد وقوله المذكور فيه اى فى كلامه اخر ا بقوله فلا تصح الخ هذا ما ظهر لى
فى حل عبارته لكن يرد عليه انه كان المناسب حينئذ تقديم ذلك على قوله فلا ينافى الخ إلا ان يقال تاخيره
الى هنا للاختصار بالاضافـة فى قوله فيه (قوله واوصى) الى قوله إلا ان يفرق فى النهاية إلا قوله خلافا لمن
اعترضه (قوله ان يكون معيناً) اى وعدم المعصية اه معنى وقد افاده ايضا الشارح والنهاية بقولهما
السابق وكذا لو اوصى لغير جهة الخ (قوله ولو بوجه) اى ولو كان التعيين بوجه (قوله لما ياتى الخ)
تعليل للغة (قوله واكتفى عنه) اى عن قوله ان يكون معيناً اه عـش (قوله بما يـدونه) اى بقوله ان
يتصور له الملك (قوله اعترضه) اى المتن (قوله لان المبهـم الخ) توجيه لكفاية ما ذكره عما حذفه
واستلزامه له (قوله رهـ) اى الملك الخ (قوله بعقد مالى) قدينا فيه قوله الاتى بارت (قوله صح اعطوا)
اى صحت الوصية لمنظ اعطـا الخ (قوله رهـ) اى الغير (قوله وان يكون الخ) عطف على قوله ان يكون
معيناً (قوله كما يصرح به) اى بقيد حال الوصية (قوله ومن ثم) اى من أجل ان العبرة بحال الوصية لا
الموت (قوله بطلت) اعتمده المغنى ايضا (قوله لاهـ) اى الوصية تمليك الخ تعليل للبطان (قوله ولانه)
اى الشأن (قوله وقد صرحوا بذلك فى المسجد الخ) هذا كالصرح فى انهم لم يصرحوا به فى غير المسجد مع انه
مصرح به فى الشامل الصغير على الاطلاق عبارته لا لاحـد العبدىـن اى فلا يصح الوصية له ومن سـيوجد اه
رشيدى (قوله فقول جمع الخ) تبعهم المغنى (قوله ليهـ ايهاـم) اى ايهاـم انه لا يشترط وجوده وقت الوصية
اه رشيدى عبارة الكردى اى ايهاـم انها تصح لمسجد سينى او لجل شىء حدث وهو ليس بمقصود لهم اه (قوله
بارت الخ) متعلق بالملك اه سم (قوله والميت) وما ذكره الرافعى فى باب التيمم انه لو اوصى بماء لاولى
الناس به وهناك ميت قدم على المنجس والمحدث الحى على الاصح هذا فى الحقيقة ليست وصية لميت بل لوارثه
لانه هو الذى يتولى امره اه معنى (قوله صحت الخ) معتمد اه عـش (قوله لهم تبعاً) الاولى تبعاً لهم كما
فى النهاية (قوله الاولاد الخ) مبتدأ خبره قوله على ما ذكرنا فى الوقف والجملة مقول القول عـش وكردى
(قوله رهـ متجه) اى القباس وكذا ضمير قوله لآنى ولا ينافيه قوله ثم اى فى الوقف وقوله هنا اى فى الوصية
(قوله منتظر) اى الى المـرت (قوله الاقـى) اى انفا (قوله لـاعلت الخ) متعلق لقوله لا ينافيه (قوله
لا يتصل به) اى التملك كذا ضمير اثره وصـم رفيه (قوله اثره) رهـ وتملك الموصى له بالموصى به (قوله وجمعا)

ما سياتى من صحتها القاطع الطريق لجواز انه مـصور بمن لم يوصف بقطع الطريق ويحتمل الصحة كما يشعر به
تعبيرهم للبطان بمن يرتد الخ دون التعبير بالمـرتد الخ (قوله بارت الخ) متعلق بالملك (قوله الا ان يفرق بان
من شأن الوصية) ان اراد بان من شأن الوصية ما ذكر ان الغالب انها لا تقع الا كذلك فهذا لا يدل على امتناع
ما عدا ذلك لان غلبة وقوع الشىء لا ينافى وقوع غيره على خلاف الغالب وان اراد بذلك انها دائماً لا تقع الا

للوجود كان أوصى لاولاد زيد الموجودين ومن سيجد له من الاولاد صحت لهم تبعاً كما هو قياس الوقف الا ان يفرق بان من
شأن الوصية ان يقصد بها معين موجود بخلاف الوقف لانه لا يرد الام المقضى شمـر له للمعدوم ابتداء ثم رايـت بعضهم اعتمد القياس وايدـه بقول
الروضة الاولاد والذرية والنسل والعقب والعرة على ما ذكرنا فى الوقف رهـ متجه لما ياتى ان الملك ثم ناجز وهنا منتظر فاذا كفت
التبعية فى الناجز فالولى فى المنتظر ولا ينافيه تعليل الرافعى الاقـى لما عـلت ان التملك فيها لا يتصل به اثره فلم تضر التبعية فيه وجمعا

اعتمدوا الفرق فقالوا لانها للتمليك وتمليك المعدم ممنوع كما صرح به الرافي تعليلا للذهب من بطلان الوصية لما استحمله هذه المرأة واستدل بعضهم لذلك بقول البيان لو اوصى لعقب زيد فوات الموصي ثم زيد فالوصية لولده او لاولاد زيد صرف للوجودين يوم الوصية دون من يولد له بعده اهو في فرقة بين العقب والاولاد فنظر على ما قاله اولئك من البطلان فالذي يظهر بطلان الوصية في النصف قياسا على ما ياتي في الوصية لو يدو الجدار ونحوه مما لا يوصف بالملك ولا شك ان من سيحدث من ذلك فافناء بعضهم بالغاء ذكرهم وصحتها بالكل الموجودين غير صحيح وتخريجها على الوصية الاقارب وقلنا لا ندخل ورثته فاسد لانه ثم لم يذكر الورثة حتى (٧) يوزع عليهم فكانهم لم يذكر او من

ثم لو قلنا بدخولهم بطل في نصيبهم ثم رايت بعضهم صرح بما ذكرته لكنه استدلل بما لا ينهض ولا ينافي البطلان صحة الايصاء على اطفاله الموجودين ومن سيولد له اخذا مما نقل ان الشافعي رضى الله عنه فعل ذلك في وصيته لانه لا تمليك هنا بخلافه فيما مر وورد عليه صحتها مع عدم ذكر جهة ولا شخص كما وصيت بثلاث مالى ويصرف للفقراء والمساكين او بثلاثة لله ويصرف في وجوه البر ويحجب بان من شأن الوصية ان يقصدها اولئك فكان اطلاقها بمنزلة ذكرهم فيه ذكر جهة ضمنا وبهذا فارقت الوقف فانه لا بد فيه من ذكر المصروف وسياتي صحتها بغير المملوك وليس قضية المقت هنا خلاف ذلك خلافا لمن زعمه لما ياتي من الفرق الواضح بين الموصى به وله (فرع) صرح الصيمري وصاحب التنبية وتبعهم ابن الرفعة والقمولي ولم يباليا باقتضاء كلام الرافي خلافه بانه

عطف على قوله بعضهم (قوله اعتمدوا الفرق) ضعيف اه ع ش (قوله كما صرح به) اي بذلك التعلييل (قوله لذلك) اي للفرق (قوله لولده) اي الموجود يوم الوصية والمحدث بعده (قوله او لاولاد زيد) عطف على قوله لعقب زيد سم (قوله وعلى ما قاله الخ) اي المرجوح (قوله من ذلك) خبر ان والاشارة لما لا يوصف بالملك (قوله ذكرهم) الاولى الافراد (قوله وتخريجها) مبتدأ خبره قوله فاسد والضمير راجع الى الوصية للوجودين ومن سيحدث (قوله لانه) اي الموصى ثم اي في الوصية للاقارب وقوله فكانهم اي الورثة لم يذكروا اي لا صراحة ولا ضمنا (قوله ولا ينافي البطلان) اي على ما قاله الجمع المتقدم المرجوح (قوله بما ذكرته) اي ببطلان الوصية في النصف (واورد عليه) اي المصنف اي ما اقتضاه تقسيمه انه لا بد من ذكر الموصى له معينا او عاما اه معنى عبارة الكردي اي على امان كان وجهه الا يراد انه لما ذكر الجهة والشخص توهم عدم الصحة بغير ذكر واحد منهما مع صحتها بدون ذكرهما اه (قوله ويصرف الخ) اي فانه يصح مع عدم ذكر مصرف ويصرف للفقراء الخ اه ع ش (قوله في وجوه البر) اي ولا يختص بالفقراء والمساكين اه ع ش (قوله ويجاب الخ) في هذا الجواب ما لا يخفى اه سم (قوله اولئك) اي الفقراء والمساكين ووجوه البر اه ع ش (قوله فانه لا بد فيه الخ) هذا هو الحكم المطلوب بيان معنى اقتضى ذلك فيه دونها اه سم (قوله وسياتي صحتها الخ) كانه دفع بها توهم من قول المصنف ان يتصور له الملك من عدم صحتها بغير المملوك اه رشيدى (قوله خلاف ذلك) الاشارة راجعة الى الصحة اه سم (قوله بالشرط في الحياة وبعد الموت) اي بتجدد امر في حياة الموصى او بعد موته وبهذا يظهر ان الاولاد لا موقع لها (قوله كما وصيت الخ) هذه الامثلة كل منها يصح مثلا للشرط في الحياة والشرط بعد الموت الا قوله وان مات من مرضى هذا فلا يصح مثلا لو واحد منهما راقوله وان ملكك الخ فخص بالشرط في الحياة ثم قوله ففشا في المثال الرابع وقوله فملكك في المثال الخامس لا مدخل له في التمثيل ولا يظهر لتخصيص هذين المثالين بذكر تحقق الشرط دون ما قبلهما فائدة تأمل (قوله بان يدخل الاداة الخ) اي كالا مثلة المارة انفا (قوله وللشرط) عطف على قوله للتعليق (قوله بان يحزم بالاصل الخ) اي كالا مثلة الاتية انفا (قوله حيث قال) اي الماوردى (قوله عتقت) اي بمجرد الموت والقبول وقوله على الشرط يعنى مع رعاية شرط عدم الزوج (قوله لان عدم الشرط الخ) اي بالزوج مع قوله ونفوذ العتق الخ نشر على ترتيب الالف فالاول علة لقوله على الشرط والثاني علة لقوله فان تزوجت لم يبطل الخ (قوله بمنع الرجوع فيه) اي في العتق بالبطلان (قوله لكن يرجع الخ) ببناء المفعول وقوله وان طلقها الخ غاية (قوله ولو اوصى الخ) عطف على لو اوصى الخ (قوله اعطيتها)

كذلك فهذا بعد تسليمه لا يدل على امتناع خلاف ذلك لان عدم وقوع الشيء لا يدل على امتناعه (قوله او لاولاد) عطف على لعقب (واورد عليه الخ) اقول انما يتجه هذا الايراد لو شرط المصنف لصحتها ذكر الجهة او الشخص وليس كذلك بل انما ذكر شرط الجهة ان وقعت الوصية لها والشخص ان وقعت الوصية له وهذا لا ينافي جواز الوصية من غير ذكر واحد منهما فليتأمل (قوله ويجاب الخ) في هذا الجواب ما لا يخفى (قوله فانه لا بد فيه الخ) هذا هو الحكم المطلوب بيان معنى اقتضى ذلك فيه دونها (قوله خلاف ذلك) الاشارة

يصح تعليق الوصية بالشرط في الحياة او بعد الموت كما وصيت بكذا له ان تزوج بنتى او رجعت من سفره وان مات من مرضى هذا او ان شاء زيد ففشا او ان ملكك هذا فلعله وصرح الماوردى بقبولها للتعليق بان يدخل الاداة على اصل الفعل وللشرط بان يحزم بالاصل ويشترط فيه امرا آخر حيث قال لو اوصى بعتقها على ان لا تزوج عتقت على الشرط فان تزوجت لم يبطل العتق والتسكاح لان عدم الشرط يمنع مضاء الوصية ونفوذ العتق بمنع الرجوع فيه لكن يرجع عليها بقيمتها تكون ميراثا وان طلقها الزوج ولو اوصى لام ولده بالالف على ان لا تزوج اعطيتها فان تزوجت استرجعت منها بخلاف العتق اه

وبه يعلم انه لو اوصى لفلان بعين إلا ان يموت قبل البلوغ فهي لو ارثي او بعين ان بلغ وبنفعتها قبل بلوغه صح وعمل بشرطه نعم لا بد من البلوغ في حياة الموصى اخذ من قولهم في متى أو أن دخلت الدار أو شئت فانت مدبر أو حر بعد موتي لا بد من الدخول أو المشيئة في حياة السيد كسائر الصفات المعلق عليها فان دخل أو شاء بعد موت السيد فلا تدبير وقد يفرق بان التدبير له احكام خاصة به في الحياة فاشترط لتحقيقه وجود المعلق به في الحياة لتعلم الوصية لا يثبت لها من (٨) الاحكام شي قبل الموت لجواز الرجوع عنها بالقول فلم يحتج لوجود المعلق به في الحياة بل لا يعتد

بوجوده الا بعد الموت كما اقتضاه كلامهم في هذا الباب او اوصى له بكذا ان لم يفعل كذا فقبل وتصرف في الموصى به ثم فعل ذلك بان بطلان الوصية والتصرف في رجوع الوارث بعين الموصى به او بدله ولو بعد مدد واعوام وتنقله من ايد مختلفة واما ما في تدريب البلقي من قبول الوصية للتعلق دون الشرط فضعيف لما علمت من تصريح الماوردي بخلافه ولو اشار للملوك غيره بقوله اوصيت بهذا ثم ملكه صحت كما ياتي بما فيه (فتصح لحل وتنفيذ) بالجملة (ان انفصل حيا) حياة مستقرة ولا لم يستحق شيئا كالارث (وعلم) او ظن (وجوده عندها) اي الوصية (بان انفصل لدون ستة اشهر) منها وان كانت فراسا لزوج او سيد لانها اقل مدة الحمل فيعلم انه كان موجودا عندها (فان انفصل لستة اشهر) فاكثر منها (والمرأة فراسا لزوج او سيد) وامكن كون الولد من ذلك الفراس (لم يستحق) لاحتمال حدوثه من ذلك الفراس بعد الوصية

ببناء المفعول وكذا قوله استرجعت (قوله وبه يعلم الخ) اي بما قاله الماوردي (قوله الا ان يموت) اي الفلان الموصى له وكذا ضمير ان بلغ وضمير بلوغه (قوله لتحقيقها) اي الاحكام وكذا ضمير لتعلم (قوله وجود المعلق به) الباء هنا وفي نظيره الا في معنى على (قوله او اوصى الخ) عطف على قوله او وصى لفلان بعين الخ (قوله ان لم يفعل كذا) اي شرب الخمر او الدخان او الرجوع الى بلدته مثلا (قوله فقبل الخ) اي بعد موت الموصى (قوله بخلافه) اي بقوله كلا منهما (قوله ولو شار الخ) اي قوله والحاقهم الستة اشهر في النهاية والمغنى (قوله ولو اشار الخ) كانه دفع به ما ترجم من قول المصنف يتصور له الملك من عدم صحته بما لا الغير ثم رابت في المغنى ما يصرح بذلك (قوله للملوك غيره الخ) فان كان يملك بعضه صحت قطعا اه معنى (قوله صحت كما ياتي) وهو المعتمد في النهاية ومعنى اي لان العبرة في الوصية بوقت الموت قبول او رد اعش (قول المتن لحل) حرا كان او رقيقا من زوج او شبهة او زنا اه نهاية (قوله حيا حياة مستقرة) اي بقينا وقوله والا اي بان انفصل ميتا ولو بجناية او حيا حياة غير مستقرة او شك في حياته او في استقرارها وقول المتن بان انفصل الخ اي او اعترف الورثة بوجوده الممكن عند الوصية وهذا كله ما خوذ مما رثي في ارث الحمل فليراجع (قوله فيعلم انه كان موجودا عندها) ومعنى قوله ان الحمل يعلم انه يعامل معاملة المعلوم والافقد قال امام الحرمين وجزم به الرافعي لا خلاف في انه لا يعلم اه سيد عمر (قوله لاحتمال حدوثه الخ) ولا مبالاة بنقص مدة الحمل في ذلك عن ستة اشهر بل لحظة الوطء والعلوق لان زمن العلوق محسوب من الستة اه سم عن المحلى (قوله ومنه يؤخذ الخ) اي من التعليل (قوله غشيان الخ) اي وطئه (قوله بين اوله) اي الفراش (قوله او كان) اي ذو الفراش (قوله كان) اي الفراش اه عش (قوله لما ياتي) اي في شرح استحق في الاظهر (قوله هنا) اي في الوصية (قوله لا يخالف الخ) عبارة النهاية والمغنى هو الذي في الروضة وغيرها وهو المعتمد اه (قوله ثم) اي في الطلاق والعدد (قوله لحظة العلوق الخ) اي سببه وهو الوطء عبارة النهاية والمغنى بتقدير زمن يسع الوطء والوضع اه (قوله واما هنا) اي في الوصية (قوله والوضع اخر الستة) قديقال اذا قارن اخر الستة فمدة الحمل دون ستة اشهر والانفصال لما دونها فهم يفارق هذا قوله السابق بان انفصل لدون ستة اشهر واي فرق بين دون ودون اه سم وقد يقال انه لما تعذر

راجعه الى الصحة (قوله لاحتمال حدوثه من ذلك الفراس بعد الوصية) عبارة شرح المنهج لاحتمال حدوثه معها او بعدها وزاد المحلى في التعليل والاصل عدمه عندها قال شيخنا يرد الاصل الذي لم يعارضه ظاهرا اي فلا يرد ان الاصل ايضا فيما اذ لم تكن فراسا عدم وجوده عندها وزاد المحلى ايضا انه لا مبالاة بنقص مدة الحمل في ذلك عن ستة اشهر بل لحظة الوطء والعلوق اخذا بما ذكر قال شيخنا كانه يري بهذا ما صرح به في شرح المنهج من ان زمن العلوق محسوب من الستة اشهر فلا يقدح في ذلك نقص مكث الحمل في البطن عن ستة اشهر باعتبار كون زمن العلوق من جملة الستة ثم اعلم ان هذا لا يشكل بما سيأتي من الاستحقاق اذا ولدته لاربعة سنين ولم تكن فراسا لانا اذا مشينا على مقتضى ما تقر بان حسبنا زمن العلوق من جملة الاربع لا اشكال في الاستحقاق حينئذ لانه صدق انها لم تلد لزيد من اكثر الحمل فليتأمل فانه قديا تبس اه (قوله والوضع اخر الستة) قد يقال اذا قارن اخر الستة فمدة الحمل دون ستة اشهر والانفصال لما دونها فهم يفارق هذا قوله السابق

فلا يستحق بالشك ومنه يؤخذ اتجاه قول الامام لا بد ان يمكن غشيان ذي الفراس لها اي عادة فان حالته العادة كان كان بين اوله والوضع دون ستة اشهر او كان محسوخا كان كالدائم لا ياتي ان الظاهر وجوده عند الوصية الى اخره والحاقهم الستة اشهر فقط هنا بما فوقها لا يخالف ما ذكره في الطلاق والودع من الحاقها بما دونها لان الملاحظ في الاحتياط للوضع هو انما يحصل بتقدير لحظة العلوق او مع الوضع نظرا للغالب من انه لا بد منهم ما فنقصو هما من الستة فصارت في حكم مادونها واما هنا فالاصل عدم الوجود وعدم الاستحقاق ولا داعي الاحتياط لذلك الا لا يمكن ان لا يقع بان يقارن الانزال العلوق والوضع اخر الستة فنظر وهذا الامكان والحقوق الستة هنا بما فوقها وهذا

الذي ذكرته هنا اولي من قول شيخنا في شرح منهجه ما حاصله ان العبرة بامكان مقارنة (٩) العلوق لاول المدة المستلزم لاحاق الستة بما

فوقه في الشكل ولا ينافيه من الحقها بما دونها لانه نظري في سائر الابواب للغالب انه لا مقارنة فلا بد من لحظة اه وذلك لان الغاء اللحظة في سائر الابواب نظرا لامكان المقارنة منافع لتصريحهم في محال متعددة باعتبارها بل مع لحظة اخرى للوضع فان اراد بذلك صحة كل من التعبيرين نظرا للامكان وللغالب قلنا يلزم انبهاهم المعتد إذ لا بدري من ذلك ان العبرة بالامكان او بالغالب فالوجه بل الصواب ما قرره من الاخذ بالامكان هنا وبالغالب في بقية الابواب لما تقرره من الفرق فتأمل فانه مهم وسيعلم من كلامه قبيل العدد ان التوامين حمل واحد فاندفع قول جمع يرد عليه ما لو انفصل احد توامين لستة اشهر ثم انفصل توام اخرينته وبين الاول دون ستة اشهر فانه يستحق وإن انفصل لفرق ستة اشهر من الوصية (فان لم تكن فراشا) لزوج او سيدا وكانت (وانفصل) لدون ستة اشهر منه و (لا أكثر من اربع سنين) من الوصية (فكذلك) لا يستحق للعلم بخدوئه بعد الوصية (اولدونه) اي الاكثر (استحق في الاظهر) لان الظاهر

الفرق بين الدونين جعل مطلقا لدون مقابل الستة في الحكم (قوله ذكرته) أي في الفرق بين البابين (قوله في الشكل) أي في جميع الابواب هنا وغيره (قوله لا ينافيه) أي كون العبرة بامكان المقارنة الخ (قوله من اللحظة) أي للوط. (قوله بذلك) أي كون ما ذكرته اولي من قول الشيخ (قوله في سائر الابواب) أي في جميعه (قوله في محال متعددة) كالطلاق والعدد (قوله فان اراد) أي الشيخ بذلك أي بقوله ولا ينافيه الخ صحة كل من التعبيرين الخ أي كما هو صريح قوله اخره بذلك علم ان كلا صحيح (قوله من التعبيرين) أي الحاق الستة بما فوقها بما دونها (قوله وسيعلم) إلى المتن في النهاية والمغنى (قوله عليه) أي المصنف (قوله لستة اشهر) عبارة المغنى وكذا الروض كما في اسم لدون ستة اشهر اه وعبارة السيد عمر قوله لستة اشهر كذا في اصله رحمه الله تعالى وهو ينافي ما تقرره من الحقها بما فوقها اه وقال الكردى انه على حذف مضاف أي لدون ستة الخ (قوله لفرق ستة الخ) الاوفق لما قدمه لستة اشهر فاكثر (قوله او كانت وانفصل الخ) هذا ما اخرجه الشارح عن قول المصنف المار والمراة فراش زوج الخ بقوله واما كن الولد من ذلك الفراش فكان الانسب ان يربدا وكان عسوخا (قوله لدون ستة اشهر الخ) فيقال لا معنى للتقييد بدون ستة اشهر مع فرض ان الانفصال لا أكثر من اربع سنين من الوصية إذ من لازم ذلك عدم وجوده عند الوصية وان كانت فراشا وانفصل لستة اشهر فاكثر منه فكان ينبغي ان يترك ما زاده ويقول عقب قول المصنف فكذلك سواء كانت فراشا ام لا وسواء انفصل لدون ستة اشهر من الفرائس او اكثر منه ويرد ذلك الاعتراض ايضا على تقييد المتن بعدم الفراش في صورة الانفصال لا أكثر من اربع سنين لكن يحجب عنه بانه ذكره توطئة للصورة الثانية ومع الانفصال لا قل اه سم وقوله ويقول عقب الخ اقول لا يخفى ما فيه بل الذي ينبغي ان يقول عقب قوله لا يستحق وكذلك لا يستحق لو كانت فراشا وانفصل لا أكثر من اربع سنين من الوصية سواء انفصل لدون ستة اشهر من الفرائس او اكثر منه (قوله ولا أكثر) وقول المتن اولدونه كل منهما راجع لصورة الفراش التي في الشارح وصورة عدمه التي في المتن ولا ينافي رجوعه للتي في الشارح قوله الا في ان وجود الفراش ثم وعدمه هنا الخ إذ المراد وجوده ثم حقيقة وحكم عدمه هنا ولو حكما لان الفراش الذي انفصل لدون ستة اشهر منه كعدمه اه سم (قوله أي الاكثر) أي من الوصية اه سم عبارة المغنى أي دون الاكثر وهو الرابع فاقل اه (قوله وبهذا) أي بوجود السبب الظاهر هناك دون هنا (قوله ثم) أي في الانفصال ستة اشهر فاكثر (قوله وعدمه)

بأن انفصل لدون ستة اشهر وأي فرق بين دون ودون (قوله فان اراد بذلك الخ) اقول وإن اراد أنه يعتبر الامكان عند تحققه والغالب عند عدم تحققه فيتوجه انه لم يعرف تحقيق احدهما بعينه (قوله ما لو انفصل احد توامين لستة اشهر ثم انفصل توام اخر الخ) عبارة الروض فان ات لدون ستة اشهر من الوصية بولد ثم بعده لدونها من الولادة باخر استحقاقه (قوله او كانت وانفصل لدون ستة اشهر منه) قد يقال لا معنى للتقييد بدون ستة اشهر مع فرض ان الانفصال لا أكثر من اربع سنين من الوصية إذ من لازم ذلك عدم وجوده عند الوصية وإن كانت فراشا وانفصل لستة اشهر فاكثر منه وكان الذي ينبغي ان يترك ما زاده ويقول عقب قول المصنف فكذلك سواء كانت فراشا ام لا وسواء انفصل لدون ستة اشهر من الفرائس او لا اكثر منه ويرد الاعتراض ايضا على تقييد المتن بعدم الفراش في صورة الانفصال لا أكثر من اربع سنين اذ لا فرق فيها بين وجود الفراش وعدمه كما تبين لكن يحجب عنه بانه ذكره توطئة للصورة الثانية وهي الانفصال لا قل فليتأمل (قوله في المتن لا أكثر من اربع سنين) أي في الحالين (قوله في المتن او لدونه) لا يقال هو راجع لعدم الفراش فقط وان اوهم تقرير الشارح خلافا حيث زاد قوله او كانت بدليل قوله الا في وحاصله الخ لا نأقول بل راجع لها وقوله اولدونه من الوصية وقوله وحاصله لا ينافي ذلك لان قوله فيه وعدمه هنا أي ولو حكما لان الفراش الذي انفصل لدون ستة اشهر منه كعدمه (قوله أي الاكثر) أي من الوصية (قوله وعدمه)

(٢ - شرواني وابن قاسم - سابق) وجوده عند الوصية إذ لا سبب هنا ظاهر يحال عليه وتقدير الزوال مساة ظن هاروطه الشبهة نادر وهذا انصح الفرق بين الحاق الاربع بادونها لستة بما فوقها وحاصله ان وجود الفراش ثم وعدمه

هنا غلب على الظن التفرقة بينهما بما ذكر (١٠) والكلام كله حيث عرف لها فراس سابق ثم انقطع امامن لم يعرف لها فراس اصلا وقد

انفصل لاربع سنين فاقول
ولسته اشهر فاكثر فلا
استحقاق قطعا لانحصار
الامر حينئذ في وطء الشبهة
او الزنا وكلاهما يحتمل
الحدوث فيضاف الى اقرب
زمان يمكن لان اصل عدمه
فما قبله قاله السبكي ويقبل
الوصية ولو قبل انفصاله على
المعتمد وليه بتقدير خروجه
(وان اوصى لعبد) او امة
وقد يشملها لغيره سواء
المكاتب وغيره (فاستمر
رقة) الى موت الموصى
(فالوصية لسيدة) عند موت
الموصى اى تحمل على ذلك
لتصح وان قصد العبد على
الاجرة بل اطلاقهم هنا
وتفصيلهم الا في الدابة
كالصريح في ذلك وفارق
بطلان نحو الوقف والهبة
بهذا القصد لان الملك فيها
ناجز وهو ليس من اهله
وهنا منتظر ولعله يعتق
قبل موت الموصى فيكون
الملك له وقضيته صحة وقفه
على زيد ثم عبد فلان وقصد
تمليكها لان الاستحقاق فيه
منتظر الا ان يقال وضع
الوقف ان الملك فيه ناجز فلا
نظر لهذه الصورة ويقبلها
هو وان نهاه سيده ولان
الخطاب معه لاسيده الا اذا
لم يتاهل القن لنحو صغراو
جنون على احد احتمالين
لا يبعد ترجيحه ثم رايت
شيخنا رجحه ويظهر ان
السيد لو اجبره عليه لم

أى ولو حكاه سم (قوله هنا) أى فى الانفصال لاربع فاقول (قوله حيث عرف لها) أى لمن أوصى
لحماها وكذا يقال فى قوله امامن الخ اه ع ش (قوله سابق) اى على الوصية (قوله اصلا) اى لا قبل
الوصية ولا بعدها (قوله واسته اشهر الخ) اى بخلاف ما لو انفصل لدون ستة اشهر من الوصية فانه يستحقه
كما هو ظاهر للقطع بانه كان موجودا عندها وراغبته انه من شبهة او زنا وقد تقدم صحة الوصية للحمل
منهما ع ش ورشيدى (قوله فلا استحقاق قطعا) كذا فى النهاية والمغنى (قوله على المعتمد) وفاقا
للتبعية وكذا للمغنى آخر (قوله وليه) ولو وصيا اه مغنى (قوله وقد يشملها) اى العبد الامه وقوله
لغيره متعلق بعبد اه سم (قوله وقد يشملها) اى حقيقة عند ابن حزم وبجازا بارادة مطلق الرقيق
عند غيره (قوله سواء المكاتب الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وتصح الوصية لام ولده لانها تنعق
بموته ومكانه لانه مستقل بالملك ومديره كالقن فان عتق المكاتب فهي له والا فوصية للوارث او عتق
المدير وخرج عتقه مع وصيته من الثلث استحقها وان لم يخرج منه الا اجدهما قدم العتق ليعتق كله
ولا شىء له بالوصية وإن لم يف الثلث بالمدير عتق منه بقدر الثلث وصارت الوصية لمن بعضه للوارث اه
(قوله عند الموت) اى وان لم يكن مالكه عند الوصية اه ع ش (قوله وإن قصد العبد الخ) خلافا للنهاية
والمغنى وشرح الروض عبارتهم ومحل صحة الوصية للعبد اذا لم يقصد تمليكها فان قصده لم تصح كتنظيره فى
الوقف قاله ابن الرفعة اه قال ع ش قولم تصح اى بطلت وهذا هو الراجح (قوله وفارق) وهذا الفرق
قال النهاية والمغنى وشرح الروض للسبكي (قوله لان الملك فيهما ناجز) فيه نظر بالنسبة للهبة فان الملك فيها
منتظر لتوقفه على القبض فان الملك انما يحصل عند القبض ولهذا صرحوا بان زوائد الموهوب بالحاصلة بين
العقد والقبض الواهب اه سم (قوله من اهله) اى الملك (قوله وهنا) اى فى الوصية للعبد مع قصد
تمليكها (قوله فيكون الملك له) زاد شرح الروض والمغنى عن السبكي مانصه او لا اى ولا يعتق فلما لكانه اه
وزاد النهاية لكن المعتمد فى الشق الاخير بطلان الوصية كما افاده الوالد رحمه الله تعالى اه قال ع ش قوله
لكن المعتمد اى على ما قاله السبكي ولا فاما قاله السبكي بشقيه ضعيف اه (قوله وقضيته) اى الفرق صحة الخ
وهو متجه لانه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع نهايته ومغنى وشرح الروض قال ع ش قوله وهو متجه
الخ هذا مخالف لما فى الوقف من انه لو قال وقتت على زيد ثم على العبد نفسه ثم على الفقرا كان منقطع الوسط
الا ان يقيد ما فى الوقف بما اذا استمر رقه اه (قوله وقصد تمليكها) جملة حالية على تقدير قد او مصدر منصوب
على انه مفعول معه (قوله ويقبلها هو) الى قول المتن وان اوصى لدابة فى النهاية الا قوله على احد احتمالين
الى ويظهر وقوله ومعه وكذا فى المغنى الا قوله ويظهر الى لان الخطاب وقوله قاله الزركشى الى والعبرة
(قوله لاسيده) عطف على هو من قوله ويقبلها هو (قوله لم يصح) اى قبوله باجبار (قوله لاسيده) اى
وان مات العبد كما قاله فى شرح الارشاد اه سم (قوله عليه لم يصح) اى القبول (قوله يجبر على القبول الخ)

هنا (أى ولو حكاه) (قوله ولو قبل انفصاله على المعتمد) كذا مر (قوله وقد يشملها) أى يشمل العبد الامه
وقوله لغيره متعلق بلعبد (قوله وان قصد العبد) اى وان قصد تمليكها كما يصرح به قوله بل اطلاقهم هنا
وتفصيلهم الخ وذلك مصرح به فى عبارة غيره ويصرح به ايضا قوله الاق وبفارق العبد مع ما قبله (قوله
لان الملك فيهما ناجز) فيه نظر فى الهبة (قوله وهنا منتظر) هلا قيل ذلك فى الهبة فان الملك فيها منتظر لتوقفه
على القبض ولعله يعتق قبله وهذا البحث متقدح ان كان الملك انما يحصل عند القبض وهو كذلك ولهذا
صرحوا بان زوائد الموهوب بالحاصلة بين العقد والقبض الواهب (قوله فيكون الملك له) زاد فى شرح
الروض عن السبكي او لا اى ولا يعتق قبل موت الموصى فلما لكانه لكن المعتمد البطلان اذا لم يعتق
قبل موت الموصى مر (قوله وقضيته صحة وقفه على زيد ثم على عبد فلان) اى فان مات زيد ولم يعتق
عبد فلان انقطع الوقف حينئذ مر (قوله لاسيده) اى وان مات العبد كما قاله الشارح فى شرح الارشاد

يصح لانه ليس محض اكتساب كما يفهم وقولهم لان الخطاب معه وانه لو أصر على الامتناع تاقى فيه ما
باقى من ان الموصى له يجبر على القبول او الرد ولا نظر هنا الى عدم استحقاق العبد لما تقرر ان المدار على كونه مخاطبا لا غير (فان عتق قبل موت

الموصى فله) الوصية لانها تملك بعد الموت وهو حر حينئذ ولو عتق بعينه فقياس قولهم في الوصية لبعض ولا ما يابا يقسم بينهما انه يستحق هنا بقدر حرية والباقي السيد قاله الزركشي وعليه فلا فرق هنا بين وجودها يابا وعدمها (١١) ويفرق بان وجود الحرية عند الوصية اقتضى

ذلك التفصيل بخلاف
طروها بعدد العبرة في
الوصية لمبعض وثم ما يابا
بذى النوبة يوم الموت كيوم
القبض في الهبة (وان عتق
بعد موته) او معه (ثم قبل
بني) القول بملكه للموصى
به (على ان الوصية بم ملك)
والاصح انها تملك بالموت
بشرط القبول فتكون
للسيد ولو بيع قبل موت
الموصى فالمشترى والا
فلمبا نفع ومحل ذلك كله في فن
عند الوصية فلوا وصى لحر
فرق لم تكن لسيده بل له
ان عتق والا ففى في وتصح
لقته برقبته فان اوصى له
بثلث ماله نفذت في ثلث رقبته
فيعتق وباقي ثلث ماله وصية
لمن بعضه حر وبعضه ملك
للوارث ولقن وارثه
وتوقف على الاجازة مطلقا
مالم يبعه قبل موت الموصى
والا ففى للمشترى (وان
اوصى لدابة) يصح الوقف
عليها كالخيل المسجلة او لا
(وقصد تملكها او اطلق
في اطلالة) لان مطلق اللفظ
للتملك وهي لا تملك حالا
ولا ما لا وبه فارقت العبد
وتقبل دعوى الوارث المبطل
بيمينه وفي البيان لو قال ما
ادرى ما اراد مورثي بطلت
قطعا (وان) قصد علفها
او (قال ليصرف في علفها)

أى والراجح أنه ان امتنع من القبول والردخير الحاكم بينهما فان أبى حكم عليه بابطال الوصية اه ع ش
(قول المتن فله) أى وان قصد الموصى السيد وقتها فلا نظر الى ذلك حيث صار حرا اه ع ش (قوله) لانها
تمليك الخ) ويؤخذ من هذا التعليل انه لو عتق بوجوده صفة قارنت موت سيده اذا كان هو الموصى ملك
الموصى به وكذا لو قارن عتقه موت الموصى اذا كان غيره اه نهاية وهذا الوجه فيما يظهر بما ياتى في الشرح
والله اعلم اه سيد عمر وقد مر عن المغنى وشرح الروض في ام الولد والمدير ما يوافق النهاية وقوله ما ياتى
الخ يعنى به قوله او معه (قوله) ولو عتق بعضه الخ ولو باع بعضه فالموصى به بين السيدين اه مغنى (قوله)
يقسم) أى الموصى به (قوله) انه يستحق الخ) خبر قوله فقياس الخ وقوله بقدر حرية معتمد اه ع ش
(قوله) ويفرق الخ) يتأمل اه سم عبارة السيد عمر ويفرق الخ فيه نظرو الذى يتجه التفصيل هنا كشم
ثم رايت كلامهم الا فى الوصية لعبد بثلث ماله يؤيد ما ذكرته ويقدح في فرق الشارح فراجعوه وتامله
والله اعلم اه اقول راجعته ولم يظهر لى وجه التايد بل لا يتصور فيما ياتى المماياة كما لا يخفى (قوله) عند
الوصية) أى للبعض (قوله) ذلك التفصيل) أى بين المماياة وعدمها اه ع ش (قوله) والعبرة الخ)
ولو خصص بها أى الوصية ببعض الحر الرقيق او اخذ السيدين اختص اه مغنى (قوله) كيوم القبض
الخ) فلوقعت الهبة في نوبة احدهما والقبض في نوبة الاخر كان الموهوب لمن وقع القبض في نوبته اه
ع ش (قوله) والاصح انها تملك الخ) عبارة المغنى ان قلنا بالموت بشرط القبول وهو الاظهر او
بالموت فقط ففى للبعث وان قلنا بالقبول فقط للمعتيق اه (قوله) والاصح) الى المتن في النهاية والمغنى
الا قوله ولقن وارثه الخ (قول المتن ثم قبل) يفيد اعتبار قبوله هو دون السيد ولو بعد عتقه بعد موت الموصى
اه سم (قوله) فالمشترى) أى مشترى العبد (قوله) والا) أى بان بيع بعد موت الموصى اه ع ش
(قوله) فان اوصى الخ) الاولى الواو بدل الفاء كفى المغنى وفيه ايضا مانصه وان اوصى له بمال ثم اعنته
فهو له او باعه فالمشترى والا بان مات وهو فى ملكه فوصية للوارث وسياتي حكمها ولو اوصى له بثلث ماله
وشروط تقديم عتقه فازمع عتقه بباقي الثلث انتهى (قوله) فيعتق) أى ثلث رقبته (قوله) وباقي ثلث الخ)
الاولى وثلث باقى امواله الخ (قوله) وباقي ثلث امواله وصية الخ) ويشترط قبوله فلو قال له وهبت لك او
ملكتك رقبتيك اشترط قبوله فور الا ان نوى عتقه فيعتق بلا قبول كما لو قال لوصيه اعنته ففعل ولا تردى
الوصية برده اه نهاية قال ع ش قوله اشترط قبوله فور الى بخلاف ما لو قال او صيت لك برقبتيك فانه يشترط
القبول بعد الموت وقوله برده أى العبد فيما لو قال لوصيه اعنته او نوى بقوله وهبتك نفسك او ملكتكها اعتاقها
فلا ينافى قوله قبل ويشترط قبوله اه (ولقن وارثه) عطف على قوله لقنه (قوله) وتوقف) أى الوصية
لقن وارثه (قوله) مطلقا) لعل المراد به سواء كانت الوصية بالثلث او باكثر منه وقوله مالم يبعه أى الوارث
قنه والاولى الا ان باعه (قوله) يصح الوقف عليها الخ) خلافا للمغنى والنهاية في صورة الاطلاق عبارتها قال
الزركشى وقياس ما مر في صحة الوقف على الخيل المسجلة وصحة الوصية لها أى عند الاطلاق بل اولى اه (قول
المتن او اطلق) أى اطلق في قصده فلم بقصد شيئا اه رشيدى (قوله) لان مطلق اللفظ) الى قوله انتهى في
النهاية الا قوله كما اشار اليه الاذرعى وقوله ولو المالك الى ولومات (قوله) وتقبل) وان قال اراد العلف
صحت انتهى نهاية (قوله) المبطل) مفعول دعوى اه سم (قول المتن صحته) فلو باعها ما سكها قبل الموت
انتقلت الوصية للمشترى او بعده ففى للبائع كالعبد في التقديرين على الاصح فعليه لو قبل

(قوله) فقياس قولهم في الوصية لمبعض ولا ما يابا الخ) فتقرر ان من حصلت حرية بعضه مع عدم المماياة له
حكم الرقيق المحض (قوله) ويفرق الخ) يتأمل (قوله) عند الوصية) أى للبعض (قوله) فى المتن ثم قبل) يفيد
اعتبار قبوله هو دون سيده ولو بعد عتقه بعد الموت (قوله) والا) يشمل البيع مع الموت وفيه تأمل (المبطل)

بفتح اللام الما كول وباسكانها المصدر ونقلا عن ضبطه (فالمقول صحته) لان مؤنثها على ما لكها فهو المقصود بالوصية ومع ذلك يتعين صرفه
في مؤنثها وان انتقلت لآخر رعاية لغرض الموصى ومن ثم لو دلت قرينة ظاهرة على انه انما قصد به ماله كما وانما ذكرها تجملا او مباسطة

البائع ثم باع الدابة فظاهر أنه يلزمه صرف ذلك لعلفها وإن صارت ملك غيره نهاية ومعنى قال ع ش قوله يلزمه صرف ذلك الخ ففائدة كونه ملكه أن الدابة لو ماتت وقدمت من الموصى به شيء كان للبائع اه (قوله تعين له الخ) عبارة النهاية ملكه ملكا مطلقا كالودفع درهمي لآخر وقال اشترى به عمامة مثلا اه (قوله ويتولا الخ) أي الصرف الوصى الخ ولو توقف الصرف على مؤنة أو كان بما يخل بمروءة القاضى أو الوصى ولم يتبرع بها أحد فالذى يظهر لى أنها تتعلق أى المؤنة بالموصى به ولو وصى بعلف الدابة التى لا تأكله عادة فالأقرب أنه إن كان الموصى جاهلا بحالها بطلت أو عالما انصرفت لما ملكها ولو كان العلف الموصى به مائنا كاله عادة لكن عرض لها امتناعا من أكله فيحتمل أن يقال إن إيس من أكلها إياه عادة صار الموصى به للمالك كالموات والاحتفاظ لى أن يتأذى أكلها فليست سم على حج اه ع ش (قوله أو مامورا أحدهما) عبارة المغنى والنهاية الوصى أو نائبه من مالك أو غيره ثم القاضى أو نائبه كذلك اه (قوله كان مابقى لما ملكها) وكذا الجميع لو وقع الموت قبل اعتلافها شيئا منه كما هو ظاهر وظاهر أن المراد ما لملكها عند الموت وإن انتقلت بعد ذلك لغيره اه سم (قوله ويشترط الخ) عبارة المغنى وعلى المنقول يشترط قبول مالك الدابة كسائر الوصايا اه (قوله قال الأذرى الخ) معتمده اه ع ش (قوله وأن لا تسكون الخ) عطف على قوله قبوله وقوله قال الأذرى معترضة (قوله كقطع الطريق الخ) عبارة النهاية كفرس قاطع الطريق والحربى والمحارب لاهل العدل اه (قوله وقياس ما يأتى الخ) هو الوجه سم وع ش (قوله توقف البطالان الخ) خبر وقياس الخ (قوله على قوله ليعطها الخ) يتجه فى المقيس والمقيس عليه إن قصد قطع الطريق كالتصريح به أخذ مامرا أنفا وعليه فلو اختلف الوارث والموصى له فالقول قول الوارث أخذ مامرا سبق اه سيد عمر (قوله بخلاف الوصية للدابة المتخذة لقطع الطريق فى معنى اللام (قوله فيه إعانة على معصية) الإعانة على المعصية غير متعين لجواز علفها لعمل مباح اه سم (قوله ويظهر أنه يأتى الخ) انظر لو عتق فى هذه الحالة قبل الموت وبعده ولا يبعد أن يقال أنه فى الأول تصح الوصية وتسكون له ويشترط قبوله ويتعين عليه صرفها فى مؤنته وفى الثانى تصح وتسكون للسيد ويتعين صرفها فى مؤنة العتيق فان مات كان مابقى منها للسيد اه سم (قوله ما ذكر) أى فى الوصية لعلف الدابة وقوله

تعين له على الوجه كما أشار إليه الأذرى أخذ مامرا قالوه فى الهبة ويتولا الوصى والا فالقاضى أو مامورا أحدهما ولو المالك لا يسلم له بغير إذن أحدهما ولو مات كان مابقى لما ملكها كما هو ظاهر ويشترط قبوله قال الأذرى وإن لا تكون متخذة لمعصية كقطع الطريق اه وقياس ما يأتى من صحة الوصية لقاطع الطريق إلا أن قال ليعطها توقف البطالان هنا على قوله ليعطها عليها إلا أن يفرق بان الوصية له لم تنحصر فى المعصية لاحتمال صرف الموصى به فى غير ذلك بخلافها فيها فان قصد ما بالرفق مع علم قطع الطريق عليها فيه إعانة على معصية ويظهر أنه يأتى ما ذكر فى الوصية بشيء ليصرف فى مؤنته فى الغير وإن ذكرهم للدابة انما هو للغالب لا غير ومن ثم لو وصى بعمارة دار غيره

مفعول دعوى (ويتولا) أى الصرف الوصى وإلا فالقاضى لو توقف الصرف على مؤنة كان عجز الوصى أو الخاتم عن حمل العلف وتقديمه إليها أو كان ذلك بما يخل بمروءته ولم يتبرع بها أحد فهل تتعلق تلك المؤنة بالموصى به فيصرف منها إلا أن تمتع القيام بتلك الوصية أو تتعلق بمالك الدابة فيه نظروا الذى يظهر لى هو الأول فليست مامرا ولو وصى بعلف الدابة الذى لا تأكله عادة فهل تبطل الوصية أو ينصرف لما ملكها أو يفصل فان مات الموصى جاهلا بحالها بطلت أو عالما انصرفت لما ملكها فيه نظر والثالث غير بعيد ولو كان العلف الموصى به مائنا كاله عادة لكن عرض لها امتناعا من أكله فيحتمل أن يقال إذا إيس من أكلها إياه عادة صار الموصى به للمالك كالموات والاحتفاظ لى أن يتأذى أكلها فليست مامرا (قوله ولو مات كان مابقى لما ملكها) وكذا الجميع لو وقع الموت قبل اعتلافها شيئا منه كما هو ظاهر وظاهر أن المراد ما لملكها عند الموت وإن انتقلت بعد ذلك لغيره (قوله ويشترط قبوله) لو انتقلت عن مالكها عند الموت إلى غيره قبل القبول فالوجه أن المشتري قبوله هو مالكها عند الموت وإن انتقلت عن ملكه أخذ مامرا اعتمده فى شرح الروض من أنه لو بيعت قبل موت الموصى كانت الوصية للبشرى أو بعده كانت للبائع ثم فرع على التفصيل أنه لو قبل البائع ثم باع الدابة فظاهر أنه يلزمه صرف ذلك لعلفها وإن صارت ملك غيره اه وعلى هذا ما استظهرناه قياما أنها إذا ماتت الدابة كان العلف أو مابقى منه لما ملكها عند الموت (قوله وقياس ما يأتى الخ) هو الوجه (قوله فيه إعانة على معصية) الإعانة على المعصية لم تتعين لجواز علفها لعمل مباح (قوله ويظهر أنه يأتى ما ذكر فى الوصية بشيء ليصرف فى مؤنته فى الغير) انظر لو عتق فى هذه الحالة قبل الموت وبعده ولا يبعد أن يقال هو فى الأول تصح الوصية وتسكون له ويشترط قبوله ويتعين عليه صرفها فى مؤنته وفى

لومت وثعين الصرف لعمارتها رعاية لغرض الموصى (وتصح لعمارة نحو مسجد) ورباط (١٣) ومدرسة ولو من كافر انشاء وترميا لانها

من افضل القرب ولمصلحته
لا لمسجد سبني الاتبعاعلى
قياس لما سر آفنا (وكذا ان
اطلق في الاصح) بان قال
اوصيت به للمسجد وان
ارادتملكه لما مر في الوقف
انه حرملك اى منزل منزله
(وتحمل) الوصية حينئذ
(على عمارته ومصالحه) ولو
غير ضرورة عملا بالعرف
ويصرفه الناظر للاهم
والاصح باجتهاده وهى
للكعبة وللضريح النبوى
على مشرفه افضل الصلاة
والسلام تصرف لمصالحهما
الخاصة بهما كترميم ما
وهى من الكعبة دون بقية
الحرم وقيل فى الاول
لمساكن مكة وللحرم يدخل
فيها مصالحهما ويظهر اخذا
ما تقرروا ما قالوه فى النذر
للقبر المعروف بجرجان
صحتها كالوقف لضريح
الشيخ الفلانى ويصرف فى
مصالح قبره والبناء الجائر
عليه ومن يخدمونه او
يقرؤن عليه ويؤيد ذلك
ما مر آنفا عن صحتها ببناء
قبة على قبر ولى او عالم اما
اذا قال للشيخ الفلانى ولم
ينو ضريحه ونحوه فهى
باطلة (ولذى) ومعاهد
ومستامن ولاهل الذمة
او العهد لكن لا بنحو
مصحف وذلك كما تحمل
الصدقة عليهم (وكذا

فى الوصية الخ متعلق بباتى (قوله لومت الخ) ويشترط قبول صاحب الدار اه معنى (قوله نحو مسجد)
اى بما فيه منفعة عامة فى القناطر والجسور والآبار المسبلة وغيرها اه ع (قوله ورباط) الى قول
المتن ولوارث فى النهاية الا قوله وقيل الى ويظهر وفى المعنى الى قوله ويظهر الى المتن وقوله ويفعل كذا الى
المتن (قوله انشاء وترميا) وهل يتوقف على انشاء وصيغة وقف منه ام لا فيه نظر الا قرب الثانى حيث كانت
العمارة ترميا واما لو اوصى بانشاء مسجد فاشترى قطعة ارض وبنائها مسجدا فالظاهر انه لا بد من الوقف
لهما ولما فيها من الابدية من القاضى او نائبه مسجد او لو كان المسجد غير محتاج لما اوصى به حالا فينبغى حفظ
ما اوصى به له حيث توقع زمان يمكن الصرف فيه فان لم يتوقع كان محكم البناء بحيث لا يتوقع له زمان
يصرف فيه فالظاهر بطلان الوصية اه ع (قوله من القاضى الخ) اى ان لم يكن وصى والا فنه او من
نائبه اخذا بما مر انفاى الوصية للدابة وقوله ولو كان المسجد غير محتاج الخ فيه وقفة فليراجع (قوله لانها)
اى عمارة نحو المسجد (قوله لا لمسجد سبني) اى بالنسبة للمصالح كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله على
قياس الخ) راجع على الاستثناء فقط والا فقدم المستثنى منه بنفسه (قوله مر آنفا) اى فى شرح ان يتصور
له الملك (قوله ويصرفه الناظر الخ) اى فليس الوصى الصرف بنفسه بل يدفعه للناظر او لمن اقامه مقامه
ومثلها النذر للاضرة المشروعة كضريح امامنا الشافعى رضى الله تعالى عنه فيجب على الناظر صرفه لمتوابعه
القائم بمصالحه وهو يفعل ما يراه فيه ومنه ان يصنع بذلك طالما لم يخدمه الذين جرت العادة بالاتفاق عليهم اه
ع (قوله وهى للكعبة الخ) لو اوصى بدراهم لكسوة الكعبة والضريح النبوى وكانا غير محتاجين لذلك
حالا وفيما شرط من وقفه لكسوتهما ما يفى بذلك فينبغى ان يقال بصحة الوصية ويدخر ما اوصى به او تجدد
به كسوة اخرى لما فى ذلك من التعظيم اه ع (قوله ما وهى من الكعبة) اى سقط منها اه ع (قوله وفى المعنى
وينبغى كما قال ابن شعبة الخ) الحاق الكسوة بالعمارة فانها من جملة المصالح اه (قوله فى الاول) وهى الوصية
للكعبة (قوله وللحرم الخ) اى والوصية للحرم (قوله مصالحهما) لعل الضمير للكعبة وبقية الحرم
سم والاظهر انه للكعبة والضريح النبوى اه سيد عمر عبارة السكردى قوله وللحرم فيدخل فيها
مصالحهما اى ولو اوصى حرم من الحرمين يدخل فى تلك الوصية مصالح الضريح والكعبة اه (قوله
لضريح) متعلق بضمير صحتها (قوله قبره) اظهر فى مقام الاخبار (قوله ومن يخدمونه) هل يجزى هذا فى
الوصية للكعبة والضريح النبوى كما هو قياسه اه سم (قوله او يقرؤن عليه) هل المراد من اعتاد القراءة
عليه او مطابق القارى وان اتفقت قراءته عليه فيه نظر ولا يبعد الاول اه ع (قوله للشيخ الفلانى) اى
اولئنى صلى الله عليه وسلم اه ع (قوله ولم ينو ضريحه الخ) وتعلم باخباره اه ع (قوله فهى باطلة)
شمل قوله ولم ينو الخ ما لو اطلق وقياس الصحة عند الاطلاق فى الوقف على المسجد الصحة هنا وتحمل على عمارته
ونحوها اه ع (قوله لا بنحو مصحف) اى حيث مات الموصى له كافر اما لو اسلم قبل موت الموصى تبين
صحة الوصية كما تقدم للشارح فى البيع اه ع (قوله لا بنحو مصحف) كالعبد المسلم (قول المتن وكذا حررى
ومرتد) اى معينين اه معنى وصرته ان يقول اوصيت لفلان ولم يزد وكان فى الواقع حرريا او مرتدا اما
لو قال اوصيت لزيد الحربى او الكافر او المرتد لم تصح ع (قوله فى رسم) (قول المتن وقال فى الاظهر) قال فى
القوت والخلاف فى الحربى او اوصى للقاتل الرقيق صحت قطعا قاله ابن الرفعة لان المستحق لذلك غيره وهو
السيد اه وقياسه صحة الوصية لمن يقتله اذا كان رقيقا وقد يقال انه لو اوصى لرقيق يقتله لآل الامر الى

الثانى تصح وتكون للسيد ويتعين صرفها فى مؤنة العتيق فان مات كانت او ماتى منها للسيد لانها بالموت
انصرفت له كما ان الدابة اذا انتقلت فيه بعد الموت لا يتغير الحكم ويحمل الفرق فليراجع (قوله مصالحهما)
لعل الضمير للكعبة وبقية الحرم (قوله ومن يخدمونه) هل يجزى هذا فى الوصية للكعبة والضريح النبوى كما
هو قياسه (قوله فى المتن وقال فى الاظهر) قال فى القوت والخلاف انما هو فى الوصية للقاتل الحربى او اوصى

حربى) بغير نحو سلاح (ومرتد) حال الوصية لم يمت على رده (فى الاصح) كالصدقة ايضا وفارقت الوقف بانه يزداد للدوام
وهما مقتولان ولا تصح لاهل الحرب والردة ولا لمن يرتد او يحارب او يفعل كذا وهو مخصية بل او مكروه لهما يظهر (وقاتل)

حصولها له بعته كما سبق تبين فسادها لانها وصية للقاتل نفسه لا لغيره اه سم (قوله بان يوصى الخ) عبارة المغنى وصورته ان يوصى لجارحه ثم يموت او لا انسان فيقتله ومن ذلك قتل سيد الموصى له لان الوصية لعبد وصية لسيده كما مر اه (قوله ولو عمدا) اى تعديا اهمغنى (قوله باعتبار الاول) اى بالمجاز الاول (قوله ضعيف) اى ضعفا قويا كما فهمه قوله ساقط اه ع ش (قوله الا ان جاز قتله) اى فيصح وصية الحربى لمن يقتله (قوله بعد القتل) اى ولو تعديا اخذ ايمام (قوله الا ان جاز قتله) اى الموصى وقوله بعد القتل اى بعد حصول سبب القتل كان جرعه انسان ولو عمدا ثم اوصى للجرح ومات الموصى وقبل الموصى له الوصية او ان حصل منه القتل بالفعل ثم قال آخر اوصيت للذى قتل فلانا بكذا وتصح الوصية لان الغرض من قوله للذى قتل فلانا تعيين الموصى له لاحله على معصية اه ع ش (قول المتن ولو ارث) فرع فى فتاوى السيوطى مسئلة رجل مات ووصى جماعة وجعل زوجته احد الاوصياء ووصى لهم بمبلغ فهل يجوز للزوجة ان تاخذ نظير ما ياخذ احد الاوصياء الجواب والذى يظهر استحقاق الزوجة نظير ما ياخذ احد الاوصياء لانه ليس تبرعاً محضاً بل شبه الاجرة او الجمالة للدخول فى الوصايا وما يترتب عليها من الاخطار والنظر والقيام بحال الاولاد والامور الموصى بها واقول قديفصل بين ان يصرح بجعل المبلغ فى نظير الوصاية فتستحق الزوجة بدون اجازة الورثة ان لا يصرح بذلك فلا تستحق الا ان جازوا فليتامل وفى الشق الاول لو زاد ما يخص الزوجة على اجرة المثل فهل توقف الزيادة على اجازة بقية الورثة راجعه من نظائره اه سم (قول المتن لو ارث) اى وتصح الوصية لو ارث وان لم يخرج من الثلث اهمغنى (قوله من ورثة متعددين) سيدكر محترزه (قول المتن ان اجاز الخ) اى وتنفيذان اجاز الخ فهو قيد لمحدوف اه بجزمى (قوله المطلقين) الى قوله ويوجه بانه فى النهاية والمغنى (قوله المطلقين التصرف) نعمت للورثة وكان الاولى لفظا ومعنى جمعه نعتا للباقي (قوله وان كانت الوصية الخ) راجع الى المتن اى وتوقف على الاجازة وان كانت الخ (قوله للخبر بذلك) عبارة المغنى لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث الا ان يجيزه الورثة رواه البيهقى باسناد قال الذهبى صالح اه (قوله صالح) اى ليس بضعيف ولم يرتق الى درجة الصحيح (قوله وبه) اى بذلك الخبر (قوله وحيلة الخ) عبارة المغنى فائدة من الخيل فى الوصية للوارث الخ (اخذه) اى الوارث وقوله على اجازة اى من بقية الورثة وقوله لولده اى الموصى اه ع ش (قوله فاذا قبل وادى الخ) عبارة المغنى فاذا قبل له مده دفعها اليه اه (قوله للابن) الا وفق للقاتل الرقيق صحت قطعا قاله ابن الرفعة لان المستحق لذلك غيره وهو السيد ولا خلاف انه لو اوصى لمن يقتله ان الوصية باطلة اه وقديقال انه اذا اوصى لرقيق لعل صورته اذا اوصى له ان يقتله اما اذا اوصى له ولم يقيد بقتله وآل الامر له فلا يتيبن فسادها وآل الامر الى حصولها له بعته كما سبق انما يتيبن فسادها لانها وصية للقاتل نفسه لا لغيره وقديقال انه لو تحتم قتل حرابة او رجعة فواوصى ان يباشر ذلك باذن الامام انه تصح الوصية له كالاجرة والجمالة اذا توجه ذلك عليه لفقد بيت المال فنامله اه كلام القوت وقياس ما قاله او لا صحة الوصية لمن يقتله اذا كان رقيقا (قوله واستناد صالح) اى كما قاله الذهبى قال فى شرح الروض لكن قال البيهقى ان عطاء اى راويه عن ابن عباس غير قوى ولم يدرك ابن عباس اه (فرع) فى فتاوى السيوطى مسئلة رجل مات ووصى جماعة وجعل زوجته احد الاوصياء ووصى لهم بمبلغ فادعى مدع انه لا يجوز للزوجة ان تاخذ نظير ما اوصى به للاوصياء لانها وارثة الجواب اما اصل الوصية الموارث فلا يطاق القول باطالها بل هى موقوفة على اجازة الورثة واما هذه المسئلة بخصوصها فالذى يظهر فيها استحقاق الزوجة نظير ما ياخذ احد الاوصياء لانه ليس تبرعاً محضاً بل شبه الاجرة او الجمالة للدخول فى الوصايا وما يترتب عليها من الاخطار والنظر والقيام بحال الاولاد والامور الموصى بها هذا ما ظهر لى وقد رفع الدوال الى الشيخ شمس الدين المقيسى ووافقت على ما اقيمت به الى الشيخ سراج الدين العبادى بخالف واجاب ونف نصيب الزوجة جريا على القاعدة ولم تظهر لى موافقة اه (واقول) قديفصل بين ان يصرح بجعل المبلغ فى نظير الوصايا فاستحق الزوجة بدون اجازة الورثة وان لا يصرح بذلك فلا تستحق الا ان اجازوا فليتامل وفى الشق الاول لو زاد

بان يوصى لشخص فيقتله هو او سيده ولو عمدا فهو قاتل باعتبار الاول (فى الاظهر) لانها تملك بعقد فاشبهت الهبة لا الارث وخبر ليس للقاتل وصية ضعيف ساقط ولا تصح لمن يقتله الا ان جاز قتله وتصح لقاتل فلان بعد القتل لا قبله الا ان جاز قتله (ولو ارث) من ورثة متعددين (فى الاظهر) ان اجاز باقى الورثة المطلقين التصرف وقلنا بالاصح ان اجازتهم تنفيذ لا ابتداء عطية وان كانت الوصية ببعض الثلث للخبر بذلك واستناد صالح وبه يخص الخبر الاخر لا وصية لو ارث وحيلة اخذه من غير توقف على اجازة ان يوصى لفلان بالف اى وهو ثلثه فاقول ان تبرع لولده بخسائة او بالفين كما هو ظاهر فاذا قبل وادى للابن ما شرط عليه اخذ الوصية ولم يشترك فيه الورثة الابن فيما حصل له ويوجه بانه لم يحصل له من مال الميت شىء يميز به حتى يحتاج لا اجازة بقية الورثة

فيه ومنه يؤخذ ما اقيمت به انه لو اوصى المستولد به بكذا ان خدمت احدا وولاده كذا بعد موته ففعلت استحققت الوصية من غير اعتبار اجازة البقية لما تقرر انه لم يحصل له من مال الميت شيء بخلاف ما لو علق عتق عبده بخدمة بعض اولاده (١٥) فانه يحتاج للاجازة لان المنفعة المصروفة

للمخدوم من جملة التركة قال شارح وقيدت الوارث في الماتن بالخاص احتراماً عن العام كوصية من لا يرثه الا بيت المال بالثالث فاقول فتصح قطعاً ولا يحتاج للاجازة الامام ويرد بان الوارث جهة الاسلام لا خصوص الموصى له فلا يحتاج للاحتراز عنه كما يعلم مما مر في ارث بيت المال وخرج بما ذكرته وصية من ليس له الا وارث واحد فانها باطلة لتعذر اجازته لنفسه وسياتي ان الامام تتعذر اجازته بما زاد على الثلث لان الحق للسلدين ولا تصح اجازة ولي محجور ولا يضمن به الا ان قبض بل توقف الى كاله على الاوجه وان استبعده الاذرعى بعد ان رجحه مرة والبطالان اخرى بل قال قد اقيمت به فيما لا احصى وانتصر له غيره لعظم الاضرار بالوقف لاسيما فيمن اوصى بكل ماله وله طفل محتاج ويرد بان التصرف وقع صحيحاً فلا مساع لا بطلاله وليس في هذا اضرار لا مكان الافتراض عليه ولو من بيت المال الى كاله وظاهر ان القاضي في حالة الوقف يعمل في بقائه وبيعه وايجاره بالا صلح ومن الوصية له ابراه

لما قبله للولد (قوله ومنه) اي التوجيه المذكور (قوله كذا) اي سنة مثلاً وقوله بعد موته متعلق بقوله خدمت (قوله انه الخ) اي الاحد للمخدوم (قوله فانه يحتاج) اي العتق (قوله قال) الى الماتن في النهاية الا قوله وخرج الى وسياتي (قوله قال شارح الخ) وافقه المغني (قوله كوصية من لا يرثه) اي لا انسان اه معنى (قوله ولا يحتاج) اي نفوذ الوصية (قوله لا خصوص الموصى له) ان اراد لا خصوصه فقط مع تسليم انه وارث لم ينفذ او لا خصوصه مطلقاً فهو بمنوع نعم يكفي الاعتذار بان الموصى له المالم يجب الصرف اليه كان بمنزلة الاجنبي سم على حجج اه رشيدى (قوله فلا يحتاج الخ) اي لا نه ليس بوارث اه عش (قوله بما ذكرته) اي بقوله من ورثته متعدد (قوله وصية من ليس له الا وارث واحد) اي لذلك الوارث الواحد اه سم (قوله فانها باطلة) على الاصح اه معنى (قوله لتعذر اجازته الخ) لقائل ان يقول لم اعتبر اجازته لنفسه اذا انفرد حتى بطلت الوصية ولم تعتبر اذا لم ينفرد حتى صحت ان اجاز البقية سم وهو وجهه فالاولى التعليل بانه يستحقه بلا وصية فهي لا غية نظير ما ياتي في الماتن بل هي من جزئياته فلا حاجة لا يرادها وتقييد الماتن بما يخرجها اه سيد عمر اقول قد تقدم في الفرائض في اسباب الارث في شرح ونكاح ما يقتضى اعتبار اجازة الوارث الموصى له اذا لم ينفرد ايضاً (قوله ولا تصح) عطف على قوله وسياتي الخ عبارة المغني وبالمطالعين التصرف ما لو كان لهم صغيران ومجنونان ومجنور عليه بنفسه فلا تصح منه الاجازة ولا من وليه اه وهي احسن سبكا (قوله ولا يضمن بها) اي الولي بالاجازة اه عش (قوله بل توقف) اي الوصية اه رشيدى (قوله الى كاله) سياتي في الوصية لاجنبي باكثر من الثلث استثناء من جنونه مستحكم من المحجور فتبطل على تفصيل فينبغي ان ياتي نظيره هنا ايضاً اه سيد عمر (قوله وان استبعده) اي الوقف (قوله والبطالان) عطف على الهاء في رجحه (قوله به) اي البطلان (قوله فلا مساع) عبارة النهاية فلا مسوغ اه (قوله بالاصح) واذا باع او آجر ابقى الثمن او الاجرة الى كمال المحجور فان اجاز دفع ذلك للموصى له والا قسمه على الورثة كما هو ظاهر رشيدى (قوله ومن الوصية) الى الماتن في المغني (قوله له) اي للوارث (قوله ابراه وهبته الخ) اي فيتوقف نفوذها على اجازة الورثة والكلام في التبرعات المنجزة في مرض الموت او المتعلقة بالموت اماماً بمنجزة في الصحة فينفذ مطلقاً ولا حرمة وان قصد به حرمان الورثة كما ياتي في اول الفصل الاتي اه عش (قوله ولا بد لصحة الاجازة الخ) عبارة المغني ولا اثر للاجازة بعد الموت مع جهل قدر المال الموصى به كالا براء عن محجور نعم ان كانت الوصية بمعين كعبد وقلو ابعدا اجازتهم ظننا كثرة المال وان العبد يخرج من ثلثه فبان قليلاً وتلف بعضهم دين على الميت صحت اجازتهم فيه وان كانت الوصية بغير معين وادعى المجبر الجهل بقدر التركة كان قال كنت اعتقدت كثرة المال وقد بان خلافه صدق يمينته في دعوى الجهل ان لم تقم بينة بعلمه بقدر المال عند الاجازة وتنفذ الوصية فيما ظنه فان اقيمت لم يصدق وتنفذ الوصية في الجميع اه (قوله لسياتي) اي في اوائل الفصل الاتي زاد النهاية فلو اجاز عالماً بمقدار التركة ثم ظهر له مشارك في الارث وقال انما اجزت ظانا حيازتي له بطلت الاجازة في نصيب شريكه ويشبهه بطلانها في نصف نصيب نفسه وللوصى له تحليفه على نفي علمه بشريكه فيه اه قال الرشيدى قوله في نصف نصيب الخ لعلمه مفروض فيما اذا كان الموصى به النصف

ما يخص الزوجة على اجرة المثل فهل تنوقف الزيادة على اجازة بقية الورثة راجعه من نظائره (قوله مما مر في ارث بيت المال) قد مر هناك ان التحقيق ان الارث المسلمون جهة الاسلام وبه يعلم ما في رده المذكور وقوله فيه لا خصوص الموصى له ان اراد لا خصوصه فقط مع تسليم انه وارث لم ينفذ لا خصوصه مطلقاً ومنوع نعم يكفي الاعتذار بان الموصى له المالم يجب الصرف اليه كان بمنزلة الاجنبي (قوله الا وارث واحد) اي لذلك الوارث الواحد (قوله لتعذر اجازته لنفسه) لقائل ان يقول لم اعتبر اجازته لنفسه اذا انفرد حتى بطلت الوصية ولم تعتبر اذا لم ينفرد حتى صحت ان اجاز البقية (قوله على الاوجه) كذا مر (قوله والبطالان) عطف على

وهبته والوقف عليه نعم لو وقف عليهم ما يخرج من الثلث على قدر نصيبهم فنقد من غير اجازة فليس لهم نقضه كما مر في الوقف ولا بد لصحة الاجازة من معرفة قدر المحراز او عيناً فان ظن كثرة التركة فبان قلتها فسياتي (ولا عبرة بدهم واجازتهم في حياة الموصى)

إذ لاحق لهم حيثئذ لا احتمال برئوهم ووتهم بل بعده وثب في الواقع وإن ظنه قبله كما يعلم مما مر فيمن باع مال أبيه ظانا حياته فجزم بعضهم بطلان القبول قبل العلم بموت المورث وإن بان بعده غير صحيح ولو تراخى الرد عن القبول بعد الموت لم يرفع العقد على خلاف المعتمد الآتي إلا من حينه كذا قاله غير واحد وقضيته أن الموصى له (١٦) يستحق الزوائد الحادثة بين الموت والرد وقد يؤيده أن الإجازة تنفذ لا ابتداء عطية إذ

والمشارك مشارك بالنصف اهـ (قوله إذ لاحق) إلى قوله ولو تراخى في النهاية (قوله حيثئذ) أي في حياة الموصى (قوله وموتهم) أي قبله (قوله وإن ظنه) أي ما ذكر من الرد أو الإجازة اهـ ع ش قبله أي الموت (قوله فجزم الخ) مبتدأ خبره قوله غير صحيح (قوله بطلان القبول) أي قبول الموصى له أو بقية الورثة (قوله وإن بان) أي وجود القبول بعده أي الموت اهـ رشيدى (قوله ولو تراخى الرد) أي رد باقي الورثة عن القبول أي قبول الوارث الموصى له الوصية هذا ما يقتضيه المقام وإلا فالخلاف الآتي فيما إذا رد الموصى له بعد قبوله الوصية وقوله بعد الموت متعلق بالقبول (قوله لم يرفع) أي الرد (قوله على خلاف المعتمد الآتي) أي في فصل المرض والخوف في شرح ولا يصح قبول ولا رد في حياة الموصى قوله إلا من حينه أي الرد (قوله إذ صريحه) أي أن الإجازة تنفذ الخ (قوله أن المملك الخ) هذا الكلام يفيد حصول المملك بالقبول وإن الوقف في نحو تعبير الروض بأنهم أوقفوا على إجازة بقية الورثة ليس لأصل المملك بل لدوامه وتماه اهـ سم (قوله بذلك) متعلق بالمملك والاشارة إلى الوصية والقبول (قوله كالمهبة الخ) فيه إن الهبة قبل القبض غير مملوكة راسبا بخلاف ما هنا على هذا التقدير اهـ سم (قوله وهذا أقرب) أي عدم ملك الموصى له للزوائد (قوله دون القبول الخ) الأنسب لما بعده دون الوصية (قوله في مبيحته) أي القبول (قوله لحدث له) أي للموصى (قوله قبل موته) للجرد التأكيد (قوله فوصية لأجنبي) أي فتصح بلا إجازة أن خرجت من الثلث وتوقف عليها أن لم تخرج منه اهـ ع ش (قوله قبله) أي الموصى (قوله فوصية لوارث) أي فتوقف على الإجازة مطلقا (قول الماتن لكل وارث) خرج به مال الوصى لبعضهم بقدر حصته كان وصى لأحد بنيه الثلاثة بثلاث ماله فانها تصح وتوقف على الإجازة فإن إجازها أخذها وقسم الباقي بينهم بالسوية مغنى وسم (قول الماتن وبعين الخ) أي ولكل وارث بعين هي الخ فخرج بعض الورثة لكن حكمه كالكل بالاولى اهـ سم قال المغنى والدين كالعين فيما ذكر كما يحتمل بعض المناظرين اهـ (قول الماتن وتفقر إلى الإجازة) سواء كانت الأعيان مثلية أم لا اهـ نهاية قال ع ش عبارة الزبادى وإنما يظهر الافتقار إلى الإجازة إذا كانت العين من ذوات القيمة أما المثليات كالثلاثة أصح حنطه أو وصى بصاع منها لابنته وبصاعين لابنه ولا وارث له سواهما فتصح ويظهر أنه لا يفقر إلى الإجازة إذا كانت الأصص مختلفة متحدة النوع وقسمها ثم وصى أو كانت غير مختلفة ولسكنها متحدة الصفة اهـ وهو مخالف لكلام الشارح إلا أن يحمل قوله مثلية على ما لو اختلفت صفتها بحيث تختلف الأغراض فيها اهـ (قوله لا اختلاف الأغراض) إلى قوله حيث قال في النهاية (قوله ولذا صحت بيع عين الخ) أي ويتعين على الوارث ذلك حيث قبل زيد الشراء لا احتمال أن يتعاق بالوصية له غرض الموصى كالرفق به أو بعد ماله من الشبهة اهـ ع ش (قوله في قول الموصى) أي في بيان حكمه (قوله لفلان) أي مفوض أمره له (قوله أنه لا يأخذ الخ) مقول قال (قوله لأنه) أي الفلان الوصى (قوله ثم أحفاده الخ) عطف على أقاربه (قوله وهنا

صريحه أن المملك هو الوصية والقبول فيكون الرد قاطعا للمملك بذلك لا رافعا له من أصله إلا أن يقال هو ملك ضعيف جدا فلا يقتضى ملك الزوائد كالمهبة قبل القبض وهذا أقرب (والهبة في كونه وارثا يوم الموت) أي وقته دون القبول كما يعلم مما ساذكره في مبحثه فلو وصى لأخيه فحدث له ابن قبل موته فوصية لأجنبي أو ولد ابن فمات قبله فوصية لوارث (والوصية لكل وارث بقدر حصته) مشاعا كمنصف وثلث (لغو) لأنه يستحقه بغير وصية ويظهر أنه لا يائتم بذلك لأنه مؤكد للمعنى الشرعى لا يخالف له بخلاف تعاطى العقد الفاسد (وبعين هي قدر حصته) كان ترك ابنين ودارا وقتنا قيمتهما سواء فخص كلا بواحد (صحيحة وتفقر إلى الإجازة في الأصح) لا اختلاف الأغراض بالأعيان ولذا صحت ببيع عين من ماله لزبد ولو وصى للفقراء بشيء لم يجوز للموصى أن يعطى منه شيئا للورثة الميت ولو فقرا كما نص عليه الشافعى رضى الله عنه في الام حيث قال في

قول الموصى ثلث مالى لفلان يضعه حيث يراه الله تعالى أى أو حيث يراه هو أنه لا يأخذ منه لنفسه شيئا ولا يعطى منه الحق وارثا للميت لأنه إنما يجوز له ما كان يجوز للميت بل يصرفه في القرب التي ينتفع بها الميت وليس له حبسه عندد ولا إيداعه لغيره ولا يبق منه في يده شيئا يمكنه أن يخرج منه ساعة من نهار أو فقرا أقاربه أولى ثم أحفاده ثم جيرانه والاشد تعففا وفقرا أولى اهـ ملخصا وكأنه أراد بأحفاده مجارمه من الرضاغ لينتظم الترتيب وإنما أخذ الواقف الفقير بما وقفه على الفقراء لأن المملك ثم لله فلم ينظر إلا لمن وجد فيه الشرط وهنا

الحق لبقية الورثة ولم يمت فلم يعط وأرثه وقضية تعليلها رضي الله عنه عدم إعطاء الوارث بما ذكر أن بقية الورثة لو رضىوا بإعطاء الوارث الفقير جاز وهو محتمل لأن الوصية له إذا نفذت برضاها مع التصريح به فأولى إذا دخل ضمنه وأولئك رده يمنع دخوله فيها هنا بالكلية لما ياتي أنه لا يوصى له عادة فلا يتصور الإجازة حيث يتخلف ما إذا نص عليه وهذا هو الوجه للموصى به شروط منها كونه قابلاً للنقل بالاختيار فلا تصح بنحو فرد وحذف لغير من هو عليه ولا بحق تابع لذلك كاختيار وشفعة لغير من هي عليه (١٧) لا يبطلها التأخير لنحو تأجيل الثمن وكونه

مقصوداً بأن يحل الانتفاع به شرعاً فتصح بعين مملوكة للغير كما ياتي (ونصح بالحل) الموجود واللين في الضرع وبكل مجهول ومعجوز عن تسليمه وتسليمه يظهر في الوصية باللين الموجود إذا أخذ ما ذكر في الحل أن العبرة بما وجد عند الوصية دون ما حدث بعده وأنه يقبل قول لوارث في قدره يمينه وأنه لو انفصل ضمن كانت الوصية في بدله والأفلا (ويشترط) لصحة الوصية به (انفصاله) حياً لوقت يعلم وجوده عندها) أي الوصية أمامي الآدمي فيأتي فيه ما تقر في الوصية له وأما في غيره فيرجع لأهل الخبرة في مدة حمله ولو انفصل حل الآدمية بجنابة مضمونة نفذت الوصية فيما ضمن به بخلاف حمل البهيمة لأن الواجب فيه ما نقص من قيمة. وهو لا تعاق للموصى له بشئ منه وإنما لم يفرقوا فيما مر في الموصى له بين المضمون وغيره لأن المدار فيه على اهلية المالك كما مر ويصح القول قبل الوضع لأن الحمل يعلم وتعبيرهم بالحى للغالب إذ لو ذبحت الموصى بحملها فوجد

الحق) الأنسب لما قبله والحق هنا (قوله لبقية الورثة الخ) فيه تأمل (قوله أن بقية الخ) خبر قوله وقضيته الخ (قوله فأولى الخ) فيه تأمل (قوله للموصى به) إلى قوله ويظهر في النهاية المغمى الأوفى له فتصح إلى الممتن (قوله لغير من هو الخ) وتصح بمن هو عليه والعفو عنه في المرض نهاية ومعنى (قوله لا يبطلها الخ) أي أما التي يبطلها التأخير فلا يتصور الوصية بها لأن اشتغالها بالوصية يفوت الشفعة فلم يبق شيء يوصى به أه ع ش (قوله فتصح الخ) هذا التفريع فيه نظر (قوله واللين الخ) أي والصوف على ظهر الغنم كما جزم به البغرى وقال ويجز على العادة أه معنى (قوله وبكل مجهول) أي ويرجع في تفسيره للوارث أن لم يبينه الموصى أه ع ش عبارة المغمى وتصح الوصية بالمجهول كالحل الموجود في البطن منفرداً عن أمه أو معها أو عبد من عبيده أه (قوله ومعجوز الخ) كاطير الطائر والعبد لآبق أه معنى (قوله في الوصية باللين الخ) وكذا في الوصية بالصوف أه معنى (قوله لو انفصل) أي اللين (قوله وضمن) ببناء المفعول (قوله والا) أي بان انفصل بجنابة نحو الحربي مثلاً (قوله لصحة الوصية) إلى قول الممتن وكذا في النهاية وكذا في المغمى الأوفى له ويمكن إلى وإذا قوله وتعبيرهم إلى الممتن (قوله لأهل الخبرة) أي قول اثنين منهم فيما يظهر أه ع ش (قوله ولو انفصل الخ) أي ميتاً معنى وسم (قوله فيما ضمن به) وهو عشر قيمة أمه أه ع ش (قوله بخلاف حمل البهيمة) أي إذا انفصل ميتاً أما إذا انفصل حياً متألماً بالجنابة واستمر متألماً بها إلى أن مات فينبغي أن يضمن فليتامل أه سم (قوله ما نقص الخ) أي بدله (قوله بشئ منه) أي من بدل ما نقص الخ فيكون للوارث أه معنى (قوله وغيره) كحمل المرتدة من مرتد حيث أسلم بعد الوصية أحد أصوله أه ع ش (قوله يعلم) أي على الراجح أه معنى (قوله أحلته ذكاتها) في التقيد به نظر لما سمي في من صحة الوصية بالاختصاص فلعله ليصح تعبيره بالملك في قوله ملكه الخ أو يفرق بين ما هنا وما سمي أه سيد عمر ولعل الظاهر الأول وعدم الفرق (قوله وبدة الخ) أي ومقيدة معنى وع ش (قوله ومطلقة) ويحمل الإطلاق على التأييد ورض ومعنى وع ش (قوله ولو لغير الموصى له الخ) عبارة المغمى وتصح بالعين دون المنفعة وبالعين لو أحدو المنفعة لآخر أه (قوله ويمكن) من الأفعال وقوله صاحب الخ مفعوله وقوله تحصيلها فاعلة عبارة المغمى وإنما صححت في العين وحدها لشخص مع عدم المنفعة فيها لا مكان صيرورة المنفعة له بآجارة أو أباحة أو نحو ذلك أه (قوله والا) أي وإن لم يقبله (قوله لسكر الذي في الروضة هنا صححت الخ) اعتمده النهاية والمغمى كما مر (قوله وإن لم يقبل ذلك) أي أن ملكته (قوله أو شرعاً) إلى قوله بخلاف يمكن أن يجعل من صورته ما لو مات مورثه مديوناً فيصح إيصاؤه بما ورثه منه مع أنه مرهون شرعاً بدين مورثه أه سم (قوله بطالت) وظاهر أن محل ذلك إذا كان الدين مستغراً لقيمة أه

بعض الورثة لكن حكمه كالكل بالأولى (قوله ولو انفصل حمل الآدمية) أي ميتاً (قوله بخلاف حمل البهيمة) أي إذا انفصل حياً متألماً بالجنابة واستمر متألماً بها إلى أن مات فينبغي أن يضمن فليتامل (فرع) في فتاوى السيوطي ما نصه مسألة أوصى لرجل بماسيحه الله تعالى لأمته من الأولاد وله وارث مستغرق ثم توفي وقبل الموصى له وعلم الوارث بالوصية ثم ان الوارث المذكور وطى الأمانة المذكورة فأولدها ولداً فهل يكون الولد رقيقاً أو بنقده حر أو إذا انعقد حر أيلزمه القيمة أو لا الجواب هذه المسئلة لم أرها منقولة لكن مقتضى ما ذكره الأصحاب في صورة نظيرها أن الولد ينعقد حر أو أن عليه قيمته للموصى له أه (قوله أو شرعاً) يمكن أن يكون من صورته ما لو مات مورثه مديوناً فيصح إيصاؤه بما ورثه منه مع أنه مرهون شرعاً بدين مورثه (قوله

(٣) — شرواني وابن قاسم — سابع) ببطنها جنين أحلته ذكاتها وعلم وجوده عند الوصية ملكه الموصى له كما هو ظاهر (وبالمنافع) المباحة وجدها مؤبدة ومطابقة ولو لغير الموصى له بالعين لأنها أموال تقابل بالعوض كالأعيان ويمكن صاحب العين المسلوقة المنفعة تحصيلها أو إذا رد ذو المنفعة انتقلت للورثة لا للموصى له بالعين (وكذا) تصح الوصية بمملوك للغير أن قال أن ملكته ثم ملكه والأفلا كما اعتمده جمع متأخرون وحكى الرافعي الاتفاق عليه في موضع لكن الذي في الروضة هنا صححت أه وإن لم يقبل ذلك وعرهون جعلوا أو شرعاً ثم ان بيع

في الدين بطلت وإلا فلا والقياس نحة (١٨) قبول الموصى له بعد الموت وقبل فك الرهن نظير ما مر من صحته قبل عليه بالموت اعتبارا بما

في نفس الامر واقفاء غير واحد بطلانها بموت الرهن وان انفك الرهن ليس في محله (بشجرة او حمل سيحدثان) ثناه لان الحمل لسكون المراد به الحيوان ضد الثمرة فاندفع الاعتراض عليه بان الاولى سيحدث (في الاصح) لاحتمال وجوه من الغرر فيها وفقا للناس ولا حق في الموجود عندها بان ولدته الآدمية لدون ستة اشهر منها مطلق او لدون اكثر من اربع سنين وليست فراشا او البهيمة لزمن قال الخبراء انه موجود عندها ويدخل خلافا لما في التدريب في الوصية بدابة نحو حمل وصوف ولبن موجود عند الوصية وبشجرة ما يدخل في بيعها من غير المتأخر مثلا عند الوصية ويجب بقاؤه الى الجذاذ ونظير اعتبار الوصية هنا مالو اوصى لا ولا فلان فانه انما يتناول المنفصل عند الوصية لا المنفصل بعد بخلاف الوقف لانه يراد للدوام كما مر وهي بها تحمله ولانية لكل حمل علي الاوجه لان المعلوم ثم رايت ما ساذكره عن الزركشي وغيره آخر مبحث الوصية بالمنافع وهو صريح فيما رجحته واذا استحق الثمرة فاحتاجت هي او اصلها للسقي لم يلزم واحدا منهما كما مر ويظهر أن

سيد عمر (قوله والقياس صحة الخ) القياس أنه لا يحصل الملك بهذا القبول لقيام التعاق المانع من التملك ولو أمكن الملك بهذا القبول لزم صحة بيع الموهون بغير إذن المرنين ولا يمكن المصير اليه قال سم ثم ذكر كلاما حاصله الميل الى انه اذا انقطع التعاق بعد القبول تبين حصول الملك من حين الانقطاع لا من حين الموت (قوله نظير ما مر الخ) كونه نظيره وتعليله باعتبار ما في نفس الامر فيه نظر لوجود التعاق بالعين في نفس الامر عند القبول هنا لانهم لا ان يقال هذا التعاق انما يؤثر اذا وجد البيع فان لم يوجد تبين انه لا اثر له فليتأمل فيه اه سم (قوله بطلانها) اي الوصية بالموهون وقوله بموت الرهن أي قبل فك الرهن وقوله وان انفك الخ أي بعد الموت (قوله ثناه) الى قول المتن وخمر في النهاية الا قوله ثم رايت الى واذا استحق وقوله وكل نحو صيد الى بخلاف وقوله قبل الى ويؤخذ (قوله لان الحمل لسكون الخ) دفع به ما قبل ان الحمل اعم من الثمرة فلا يصح تثنية الضمير بعده لان شرط التثنية بعد العطف باو وقوعها بين حديثين وحاصل الجواب انه اذا اريد بالحمل الحيوان كان مباينا للثمره فتعين التثنية وكتب عليه سم دلي حجاج اعتمد ابن هشام وجوب المطابقة بعد او التي للتويع وقد يدعى هنا انها له اه ع ش (قوله فاندفع الاعتراض الخ) عبارة المغني تثنية الضمير بعد العطف باو مذهب كوفي اما البصري فيقرده فكان الاحسن المصنف ان يقول سيحدث اه (قوله فيها) اي الوصية (قوله وفقا للناس) وتوسعة فتصح بالمعدوم كما تصح بالمجهول اه مغني (قوله ولا حق له الخ) اي للموصى له عبارة المغني واذا قلنا بالصحة في الحمل فولدته لدون ستة اشهر لم يكن موصى به لانه كان موجودا ولما اوصى بما سيحدث او لا اكثر من اربع سنين كان موصى به او بينهما وهي ذات زوج صححت والا فلا اه (قوله مطلقا) أي فراشا كانت أم لا اه ع ش (قوله اولدون اكثر الخ) أي لاربع سنين فاقول اه نهاية (قوله قال الخبراء) اي اثنتان منهم فيما يظهر اه ع ش (قوله عند الوصية) قضيته عدم دخول الحادث بعدها وان كان متصلا عند الموت والقبول وقد يقال بل يدخل المتصل عندهما اه سم وجرى ع ش على التقضية المذكورة عبارته اي فاذا مات الموصى وقبل الموصى له الوصية استحق الحمل والصوف اللذين كانا موجودين بخلاف الحادثين بعد الوصية وقبل الموت فانهم مالورث اه (قوله وبشجرة ما يدخل الخ) عطف على قوله بدابة نحو حمل الخ اه سم (قوله ويجب بقاؤه الخ) أي بخلاف الثمرة المأقورة وقت الوصية والحادثة بعدها قبل موت الموصى فانها لوارث اه ع ش (قوله بقاؤه) عبارة النهاية لبقاؤه من الافعال وهي احسن (قوله ونظير) مبتدأ خبره قوله مالو اوصى (قوله اعتبار الوصية) اي وقتها (قوله وهي) اي الوصية مبتدأ وقوله بما تحمله اي كل من الدابة والشجرة متعاق به وقوله لكل حمل اي شامل له خبره عبارة المغني واذا اوصى بما يحدث هذا العام وكل عام عمل به وان اطاق لقال اوصيت بما يحدث قبل يوم كل سنة او يخص بالسنة الاولى قال ابن الرفعة الظاهر العموم وسكت عليه السبكي وهو ظاهر اه (قوله على الاوجه) عبارة النهاية كما استظهره ابن الرفعة وسكت السبكي اه (قوله اخراج الخ) متعاق بقوله ساذكره (قوله واذا استحق الثمرة) اي بالموت والقبول وقوله واحدا منهما اي من الوارث والموصى له (قول المتن وباحد عبديه) وتصح بنجوم

والقياس صحة قبول الموصى له الخ) القياس انه لا يحصل الملك بهذا القبول لقيام التعاق المانع منه التملك ولو أمكن الملك بهذا القبول لزم صحة بيع الموهون بغير إذن المرنين ولا يمكن المصير اليه ثم اذا انقطع التعاق بعد القبول فهل يمكن من حين الانقطاع فقط وان لزم نخاف المالك عن القبول بعد الموت لانه مانع او يتبين المالك من حين الموت ويلزم عليه حصول الملك حين قيام التعاق المانع منه الا ان يدعى انه مع انقطاع التعاق تبين انه غير مانع وفيه نظر اذ يلزم تبين صحة البيع اذا انقطع التعاق ولا سبيل اليه (قوله نظير ما مر) في كونه نظيره وتعليله باعتبار ما في نفس الامر نظر لوجود التعاق بالعين في نفس الامر عند القبول هنا لانهم لا ان يقال هذا التعاق انما يؤثر اذا وجد البيع فان لم يوجد تبين انه لا اثر له فليتأمل فيه (قوله في المتن سيحدثان) اعتمد ابن هشام وجوب المطابقة بعد او التي للتويع وقد يدعى هنا انها له (قوله عند الوصية) قضيته عدم دخول الحادث بعدها وان كان متصلا عند الموت والقبول وقد يقال بل يدخل المتصل عندهما (قوله وبشجرة) عطف

ويعينه الوارث لانها تحتمل الجاهالة فلا بهام اولي ولا تالم تصح لاحد الرجلين لانه يحتمل في الموصى به لكونه تابعا بما لا يحتمل في الموصى له ومن ثم صحت بحمل سيحدث لاخل سيحدث (و بنجاسة يحل الانتفاع بها) اثبت (١٩) الاختصاص فيها وانتقالها بالارث

والهبة لا بما يحرم الانتفاع به كخمر غير محترمة وخنزير وفرء وكلب عقور وكلب نحو صيد لمن لا يصيد مثلا بناء على الاصح من حرمة اقتناؤه لانه يتنافى مقصود الوصية بخلاف ما يحل (ككلب معلم) وجرو قابل للتعليم لحل اقتنائهما ككلب يحرس الدور قيل ولا يسمى معلما لانه يدفع بطبعه وفيه نظرو والمشاهدة تردده يؤخذ من حل اقتناء قابل التعليم حل الاقتناء لمن يريد تعلم الصيد وهو قابل لذلك (وزبل) ولو من مغالطة على الوجه لتسميد الارض والوقود وميتة ولو مغالطة لطعام الجوارح (وخمر محترمة) وهي ما عصرت بقصد الخلية او لا بقصد شئ ويتجه انه لو غير قصد قبل تخمرها تغير الحكم اليه وانها لا تدفع الدوصى له بل لثقة الا ان عرفت ديانتها واهن شربها وباحت ابن الرفعة فيما ليس من عودها خلا لا يصنع آدمي اى بعين حرمة امسا كها فلا تصح الوصية بها ونزع بانه قد يستعملها في اغراض آخر كاطفاء نار ويرد بان اليأس من تحملها صيرها كغير المحترمة وهي

الكتابة وان لم تكن مستقرة وبالمكانب وان لم يقل ان عجز نفسه اه (قوله ويعينه) الى قوله قيل في المفتى (ويعينه الوارث) ظاهره الوجوب كما هو صريح الروض والارشاد مع شرحهما عبارتهما والتعيين للمبهم منهما واجب على الوارث اه وعبارة ع ش والمراد بقوله ويعينه الخ ان ذلك باختياره ولو كان المعين ادون من الباقي لانه يجبر على تعيين واحد بعينه وهل له الرجوع عما عينه لغيره ام لا فيه نظرو والا قرب الثاني لانه بتعيينه له تعلق به اختصاص الموصى له ويؤيده ما سياتى في الفصل الاق بعد قول المصنف وفي قول عطية الخ من قوله ولا رجوع للمجيز قبل القبض اه (قوله لكونه تابعا) اى للموصى له اه ع ش (قوله والهبة) اى صورة لانه يجوز بذل المال في مقابلة الاختصاص اه رشيدى (قوله كخمر الخ) قضية وان تحملت ويحتمل تقييدها بما اذا لم تتخلل فليراجع اه ع ش (قوله لمن لا يصيد الخ) خلافا للنهاية والمغنى كما ياتى عبارة سم اعتمد شيخنا الشهاب الرملى صحة الوصية بكلب يقتنى وان لم يحل للموصى له اقتناؤه بان لا يحتاج اليه لنحو حراسة لانه قد يحل له اقتناؤه عند الموت بان يحدث له الاحتياج حينئذ وان لم يحل حينئذ فينقله لمن يحل له حينئذ اه (قوله من حرمة اقتناؤه) اى كلب نحو الصيد وقوله لاهى لمن لا يصيد مثلا (قوله لانه الخ) تعليل لقوله لا بما يحرم الخ (قوله بخلاف الخ) دخول في الماتن وحال من فاعل ينافى (قول الماتن ككلب معلم) شمل كلامه ما لو لم يكن الموصى له صاحب زرع ولا ماشية ونحوهما وهو كذلك فتجوز الوصية له بها كما اعتمده والدرجحة الله تعالى لتمسكه من نقل يده لمن له اقتناؤه اه نهاية وفي المغنى مثله (قوله ولا يسمى) اى كلب يحرس الدور (قوله والمشاهدة تردده) محل تأمل اه سيد عمر (قوله لمن يريد تعلم الصيد) اى او يريد شرا ماشية حالاه ع ش (قوله تعلم الصيد) اى الاصطياد بالكلب (قوله وميتة) عطف على كلب معلم (قوله بقصد الخلية الخ) مخرج لما عصرت بقصد ان تستعمل عصير الودبسا مثلا وظاهر انها محترمة فلو عبر كغيره تبع للرافعى فى احدى عبارتيه المختارة وهى ما عصرت لا بقصد الخيرية لكان اولي والله اعلم اه سيد عمر (قوله ولا بقصد شئ) اى او كان العاصر لها ذميا ولو بقصد الخيرية اه ع ش (قوله قبل تخمرها) اى او بعده سم وع ش (قوله وانها لا تدفع الخ) قد يقال لو تم لزم ان يجب نزع المحترمة من صاحبها اذا كان غير ثمة وهو محل تأمل الا ان يفرق اه سيد عمر ولعل وجهه انه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (فلا تصح الخ) خالفه النهاية والمغنى واعتمدا النزاع الاق (قوله ويرد) اى النزاع المذكور (قوله وهى) اى الخمر الغير المحترمة (قوله مطلقا) اى لتلك الاغراض او لغيرها (قوله اعطى ما يناسبه) هو احدى وجهين ثانيهما انه يتخير الوارث وهو ارجحهما شرح اه سم اعبارة النهاية هنا بخير الوارث وان لم يحتاج لواحد منها او كان ما اعطاه له لا يناسب حاله اه وفي المغنى

على بداية (قوله وكلب نحو صيد الخ) (فرع) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى صحة الوصية بكلب يقتنى وان لم يحل للموصى له اقتناؤه بان لا يحتاج اليه لنحو حراسة لانه قد يحل له اقتناؤه عند الموت بان يحدث له الاحتياج اليه حينئذ وان لم يحل حينئذ فينقله لمن يحل له اه وقياسه جواز اعطاء غير المناسب في المسئلة الاتية خلافا لقول الشارح الاق اعطى ما يناسبه (قوله ويؤخذ من حل) فيه نظرو والفرق يمكن (قوله ولو مغالطة) شامل لميتة الخنزير والكلب العقور وتقدم انهما نفسيهما لا تصح الوصية بهما (قوله قبل تخمرها) يتجه او بعده (قوله ونوزع) اعتمدهم (قوله ويرد الخ) قد يجاب بالفرق بان غير المحترمة انما حرم امسا كها الفساد القصد ولا (قوله وهى لا يجوز امسا كها تلك الاغراض) قد يقال بل ينبغي جواز امسا كها لتلك الاغراض بناء على ما يتجه من اعتبار تغيير القصد بعد التخمر لان امسا كها لها حاصلة تغيير القصد بعد التخمر بناء على ان عصرها بغير قصد الخلية من الاغراض المباحة كاطفاء النار وكعصرها بقصد الخلية في جمعها محترمة وهى الذى يظهر فليتأمل (قوله اعطى ما يناسبه) هو احدى وجهين ثانيهما انه يتخير الوارث وهو

لا يجوز امسا كها لتلك الاغراض بل تجب اراقتها فورا مطلقا (ولو اوصى) لشخص (بكلب من كلابه) المنتفع بها ثم مات وله كلاب (اعطى) الموصى له (احدها) بخيرة الوارث ان احتاج للصيد والحراسة معا لان احتاج لاحدهما فقط اعطى ما يناسبه بخلاف ما اذا لم يحتاج لواحد منهما لما مر من بطلان الوصية (تنبيه) قضية قولهم بخيرة الوارث هنا وفي مسائل تاتى

قوله فيما مر انفا ويعينه الوارث انه لا دخل للوصية في ذلك وهو محتمل لان الوارث المالك فلا يتصرف عليه مع كاله فيما قد يضره والظاهر في الناقص الوقف لكاله فان قلت لم يتصرف الوصى او الولي و يؤمر في التعيين بالاحوط للوارث قلت لو قيل به لم يعد الا ان يكونوا المحور انه قد يخطئ في تعيين الاحط فيتضرر (٣٠) المالك وهو بعيد فان عد التمه وحذقه يمنع ذلك (فان لم يكن له) عند الموت اذ العبرة به

(كلب) ينفع به (لغت)
الوصية وان قال من مالي
لتعذر شرائه ولا يكلف
الوارث انها به وبه فارق عبدا
من مالي ولا عبده (ولو)
كان له مال و كلاب) متنفذ
بها (ووصى بها او ببعضها
فالاصح نفوذها) في الكلاب
جميعها (وان كثرت وقل
المال) وان كان ادنى متقوم
كدانق اذ الشرط بقاء ضعف
الموصى به للورثة و قليل
المال خير من كثير الكلاب
اذ لا قيمة لها وتقدير ان
لا مال وان لها قيمة حتى تنفذ
في ثلثها فقط يشبه التحكم
ولو اوصى بثلثه لواحد
وبها الآخر لم تنفذ الا في ثلثها
كما لو لم يكن له الا كلاب
وينظر فيه الى عددها بخلاف
ما اذا اختلفت اجناس
غير المتمول فانه ينظر الى
قيمتها بتقدير المال عند من
يراه (ولو اوصى بطل)
سواء اقال من طبولي ام لا
(وله طبل لهر) لا يصالح
لمباح (وطبل يحل الانتفاع
به كطبل حرب) يقصد به
التحويل (او حجيح) يقصد
به الاعلام بالنزول والرحيل
او غيرهما كطبل الباز (حمل
على الثاني) لتصح لان الظاهر

ما يوافقها (قوله وقوله الخ) عطف على قوله ويعينه الوارث مقول له وقوله انه لا دخل الخ خبر
قضية الخ (قوله في الناقص) اي الوارث الناقص بنحو صبا (قوله الوقف) اي للتعين (قوله ان يكونوا الخ)
اي الاصحاب (قوله عند الموت) الى قوله وتقدير ان لا مال في المغنى الى الفصل في النهاية الا قوله بخلاف مالي
المتن (قوله اذ العبرة به) مبتدأ وخبر وعلة للتعين بعد الموت (قوله لتعذر شرائه) فيه بحث لانه ينبغي ان يجوز
بذل المال في مقابلة النزول عن الاختصاص فملاحت الوصية اذا قال من مالي لا يمكن تحصيله بالمال
بهذا الطريق سم وعش (قوله انها به) اي صورة والا فلا يصح بيعه لا تصح هبته وحينئذ يقال في الشراء
مثل ذلك لانه يجوز بذل المال في مقابلة الاختصاص اه رشيدى (قوله وبه فارق عبدا الخ) اي فانه
يشترى له ويكلف الوارث انها به اه عش (قول المتن و كلاب او نجاسة اخرى وان كثر اه مغنى) قول
المتن او ببعضها يفهم بالاولى من قوله بها اي كلها (قوله في الكلاب جميعها) اي الموصى بها من الكل
او البعض اه رشيدى ولو قال الشارح في تلك الكلاب كافي المغنى لسكان اوضح (قوله وتقدير ان لا مال
الخ) عبارة المحقق المحلى والثاني لا تنفذ الا في ثلثها لانها ليست من جنسه حتى تضم اليه والثالث تقوم بتقدير
المالية فيها وتضم الى المال وتنفذ الوصية في ثلث الجميع اي قدره من الكلاب اه فنام لها حتى يظهر لك ما في
قول الشارح حتى تنفذ في ثلثها فقط اه سيد عمرى فالمناسب اسقاط قوله وان لها قيمة كفي المغنى او
تاخيرها عن قوله حتى تنفذ الخ مع زيادة حتى تنفذ في ثلث الجميع الخ (قوله وتقدير الخ) اشارة الى رد المقابل
فانه قال ان الكلاب ليس من جنس المال فيقدر ان لا مال له اه كردى (قوله ولو اوصى) الى الفصل في المغنى
الا قوله او صلح تخير الوارث (قوله بثلثه) اي المال (قوله لم تنفذ) اي الوصية بالكلاب (قوله الا في ثلثها) لان
ما ياخذ الورثة من الثلثين هو حظهم بسبب الثلث الذي نفذت فيه الوصية فلا يجوز ان يحسب عليهم مرة اخرى
في وصية غير المتمول مغنى وشرح الروض (قوله الا كلاب) اي اوصى بها كلها فنفذ في ثلثها فقط و كلب فقط
واوصى به نفذ في ثلثه او اربع اوصى باثنين منها نفذ في واحد وثالث مغنى وشرح الروض (قوله وينظر فيه)
اي فيما اذا لم يكن للموصى الا كلاب واوصى بها كلها (قوله الى عددها) اي لقيمتها اذ لا قيمة لها ويرجع في
التعيين للوارث عش مغنى (قوله بخلاف ما اذا اختلفت الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه لو كان له
اجناس ككلاب وخمر محترمة وشحم ميتة ووصى بواحد منها اعتبر الثلث بفض القيمة لا بالعدد ولا بالمنفعة
اذ لا تناسب بين الروس ولا المنفعة اه (قول المتن طبل لهر) كالسكوبة ضيق الوسط واسع الطرفين اه
مغنى (قوله كطبل الباز) هو لقب ولي الله اسمه عبد القادر الجيلاني والمراد بطبل الباز طبل الفقراء بانواعه
ولعله انما اضيف اليه لانه اول من انشاه وقيل سمي بذلك لانه يبيع الباز اي الصقر على الصيد كما يبيع الفقراء
على الذكراه بجرى (قوله كطبل الباز) فديقال الباز الموجود الان من السكوبة اه سم (قوله او
صلح الخ) مقابل قوله لا يصالح لمباح وقد يقال يغنى عنه قول المصنف الا في الا ان يصالح الخ (قوله او يعود)
عطف على قول المصنف بطبل (قوله لا نصرف مطلقه الخ) اي ان العود لا يتبادر منه الا ذلك (قول المتن الا
ان يصالح) محله عند الاطلاق فان قال الموصى اردت به الانتفاع على الوجه الذي عمل له لم تصح كاجزم به
الوافى واستظهره الزركشى مغنى ونهاية (قوله اسم الطبل) اي طبل الحل اه حاجي (قوله والا لغت) بحث
ارجحهما شرح مر (قوله لتعذر شرائه) فيه بحث لانه ينبغي ان يجوز بذل المال في مقابلة النزول عن
الاختصاص فملاحت الوصية اذا قال من مالي لا يمكن تحصيله بالمال بهذا الطريق (قوله كطبل الباز) قد
يقال الباز الموجود الان من السكوبة (قوله او صلح) مقابله لا يصالح لمباح (قوله وان كان رضاه الخ) بحث

قصده للثواب و صلح تخير الوارث او يعود من عيدانه وله عود لهر لا يصالح لمباح و عود دنا و اطاق بطالت بعضهم
لا نصرف مطلقه لعود لهر و الطبل يقع على الكل اطلاقا واحدا (ولو اوصى بطل اللهر) وهو السكوبة لانية في الشهادات (لغت) الوصية لانه
معصية (الا ان يصالح لحرب او حجيح) او منفعة اخرى مباحة ولو مع تغيير لكن ان بقي معه اسم الطبل والا لغت وان كان رضاه من نقد او جوهر

الوارث وحكم التبرعات في
المرض (ينبغي) لمن ورثته
اغنياء او فقراء (ان لا يوصى
باكثر من ثلث ماله) بل
الاحسن ان ينقص منه
شيئا لانه صلى الله عليه وسلم
استكثره فقال الثلث
والثلث كثير ومن ثم صرح
جمع بكراهة الزيادة عليه
واما تصريح آخرين بحرمته
فهو ضعيف وان قصد بذلك
حرمان ورثته كما علم بما
قدمته في شرح قوله في
الوقف كعمارة الكنائس
فباطل وايضا فهو لا حرمان
منه اصلا اما الثلث فلان
الشارع وسع له في ثلثه
ليتدارك به ما فرط منه فلم
يؤثر قصده به ذلك واما
الزائد عليه فهو انما ينفذ
ان اجازوه ومع اجازتهم لا
ينسب اليه حرمان فهو لا
يؤثر قصده وتحريم عقد
الفضولي لا يشهد للقائلين
بالتحريم هنا خلافا لمن زعمه
لانه تلبس بعقد فاسد ولا

كذلك هنا لان الملك له فسخ
التصرف فيه لا ترى انه لو
رانفذا لكانه غير لازم لجواز
ابطاله له ولو ارثته ومن ثم
كان الاصح ان اجازته تنفيذ
لا ابتداء عطية (فان زاد)
على الثلث (ورد الوارث)
الخاص المطلق التصرف
الزيادة (بطلت) الوصية
(في الزائد) اجماعا لانه حقه

بعضهم ان محل البطلان اذا اوصى به لآدمي معين فلو اوصى به لجهة عامة كالملساكين او لنحو
مسجد وكان رضاضه مالا فيظهر الحزم بالصحة ويكون المقصود رضاضه وما فيه من المالية شرح م
اه سم وجزم بالصحة حينئذ الحلي

(فصل) في الوصية لغير الوارث وحكم التبرعات في المرض (قوله في الوصية) الى قوله وايضا في النهاية والمغني
(قوله وحكم التبرعات الخ) اي وما يلحق بذلك كالوصية بحاضر هو ثلث ماله اه ع ش (قول المتن ينبغي)
اي يطلب منه على سبيل التذلل اه مغني (قوله بل الاحسن ان ينقص الخ) اي لان الوصية بالثلث خلاف
الاولى اه ع ش عبارة المغني ويسن ان ينقص عن الثلث شيئا خروجا من خلاف من اوجب ذلك
ولا يستكثر الثلث في الخبر وسواء كانت الورثة اغنياء ام لا وان قال المصنف في شرح مسلم انهم اذا كانوا اغنياء
لا يستحب النقص ولا استحب اه (قوله فقال الثلث) قال النووي في شرح مسلم يجوز نصب الثلث على الاغنياء
او بتقدير اعطو ورفعه على انه فاعل اي يكفيك الثلث او مبتدأ حذف خبره او خبر المحذوف اه اي الثلث كافيك
او كافيك الثلث اه ع ش (قوله ومن ثم الخ) اي من اجل ابتغاء ما ذكره نذهب (قوله صرح جمع الخ) معتمد
وقوله بكراهة الزيادة اي وقت الوصية فيما يظهر اذ لا نعلم حال المال وقت الموت اه ع ش عبارة سم ولم تبطل
الوصية مع كراهتها لانه وقعت تابعة للوصية بالاصل المطلوبة ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره وظاهر
انه لا يتأني النظر لحال الموت بالنسبة للمكره وان الكراهة انما هي عند الوصية كقوله وصيت بثلاثة
ارباع مالي وكذا بمائة وماله مائة ان نعم ان غلب على ظنه حصول مال آخر بحيث يصير المائة ثلثا او اقل
فينبغي عدم الكراهة اه (قوله وان قصد بذلك) اي بالثلث والزائد عليه كذا يفيد قوله الآتي اما الثلث
الخ وكان الاولى الاقتصار على الزائد على الثلث كما فعله غيره لان قول الحرمة مع قصد الحرمان ماسبق
في كلامه (قوله فهو) اي الحرمان (ولا كذلك) يمنعه ما تقدم في الشارح غير مرة من عد الوصية عقدا وقوله
لان الملك له الخ لا يخفى ما في تقريره (قوله لو را) اي من زاد تبرعه في المرض المخوف على الثلث من ذلك
المرض وقوله نفذ اي بان نفوذ تصرفه في الكل كما ياتي في فصل المرض المخوف (قوله لكنه الخ) استدراك على
صحة التصرف (قوله لجواز ابطاله) اي التصرف وقوله له الخ اي الوصى متعلق بالجواز (قوله ومن ثم) اي
من اجل صحة ذلك التصرف (قوله ان اجازته) اي الوارث (قول المتن ورد الوارث الخ) اي الحائز ولو بالرد
بشرطه والابان كان وارثا خاصا آخر فتبطل فيما يخصه من الزائد فقط اه سم (قوله الخاص) الى قول
المتن وفي قول في المغني الا قوله بان شهد الى المتن والى قول المتن ويعتبر من الثلث في النهاية (قوله فان كان عاما
بطلت) اي في الزائد اه ع ش (قول المتن وان اجاز) اي الوارث الخاص ان كان حائزا وان لم يكن حائزا
فباطلة في قدر ما يخص الآخر ان كان يثبت المال وموقوفة فيه ان كان غيره اه سم (قول المتن وان اجاز)

بعضهم ان محل البطلان اذا كان رضاضه مالا اذا كانت الوصية لآدمي معين فان كانت لجهة او لمسجد فيظهر
القطع بالصحة ويكون المقصود رضاضه وما فيه من المالية شرح م

(فصل) في الوصية لغير الوارث وحكم التبرعات في المرض (قوله ومن ثم صرح جمع بكراهة الزيادة عليه)
لا يقال فتبطل الوصية حينئذ لان الوصية بالمكروه باطلة لانا نقول الوصية بالمكروه هنا وقعت تابعة للوصية
بالاصل التي هي غير مكروهة بل مطلوبة ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره ويمكن ان يدعى ان المكروه
الوصية بالزيادة لا الزيادة والباطل الوصية بالمكروه ولا الوصية بالمكروه وظهر ان الكراهة عند الوصية
كقوله وصيت بثلاثة ارباع مالي وكذا بمائة وماله مائة ان نعم ان غلب على ظنه حصول مال آخر بحيث
تصير المائة ثلثا او اقل فينبغي عدم الكراهة وظهر انه لا يتأني النظر لحال الموت بالنسبة للمكره حتى يحكم
بها فيما لو كان الموصى به دين الثلث اذا صار عند الموت فوق الثلث فليتامل (قوله في المتن وان اجاز الخ) عبارة
الروض والا اي وان كانت الوصية بالزيادة ممن له وارث خاص فموقوفة اي في الزائد على اجازة الورثة قال في
شرحه ان كانوا حائزين ثم قال وان لم يكونوا حائزين فباطلة في قدر ما يخص غيرهم من الزائد اه وينبغي ان

فان كان عاما بطلت ابتداء من غير رد لان الحق للمسلمين فلا يجيز (وان اجاز) وهو مطلق التصرف ولما لم تصح اجازته ولا رده

كما مر بمافيه مع فروع اخر
تاتى هنا قبل حملته ان رجى
والا كجنون مستحكم ايس
من برته بطالت الوصية وهو
متجه ان غلب على الظن
ذلك بان شهبه خبيران
والا فلا لان تصرف الموصى
وقع صحيحا كما تقرر فلا
يبطله الا مانع قوي وعالى
كل فتى براواجاز بان نفوذها
(فاجازته تنفيذ) اى امضاء
لتصرف الموصى بالزيادة
على الثلث لصحته كما مروى
الوارث انما ثبت فى ثانيا
الحال فاشبه عفو الشفع
(وفى قول عطية مبتدأ
والوصية بالزيادة لغو) لنهي
صلى الله عليه وسلم سعد بن
ابى وقاص عن الوصية
بالنصف وبالثلاثين رواه
الشيخان ويحجب بان النهى
انما يقتضى الفساد ان كان
لذات الشيء ولازمه وهو
هنا ليس كذلك لانه خارج
عنه وهو رعاية الوارث راز
توقف الامر على اجازته
وعلى الاول لا يحتاج للفظه
وتجديده قبول وقبض ولا
رجوع للمبجيز قبل القبض
وتنفذ من المفلس وعليهما
لا بد من معرفته لقدر ما يجيز
مع التركة ان كانت بمشاع
لامعين ومن ثم لو اجاز وقال
ظننت قلة المال او كثرته
ولم اعلم كمية وهى بمشاع
حلف انه لا يعلم ونفذت فيما
ظنه فقط او بمعين لم يقبل

اى بنحو اجزت الوصية او امضيته او وصيت بما فعله الموصى اه ع ش (قوله بل توقف) اى الوصية اه
رشيدى (قوله كما مر) اى فى شرح ان اجاز باقى الورثة (قوله محله) اى الوقف ان رجى اى الكمال (قوله
بطالت الوصية) اى ظاهر الما ياتى من انه لو افاق راجاز نفذت اجازته اه ع ش (قوله وهو متجه الخ) وحينئذ
لو تصرف فى جميع المال ثم براواجاز فهل يتبين بطلان التصرف او صحته على قياس ما سياتى فى ولو اوصى
بعين حاضرة الخ فيه نظرا ه سم وجه النظر انه قد تبين فيما سياتى عدم المانع وكون التصرف فى
ماله فى نفس الامر بخلاف ما هنا فان الملك فيه موقوف على الاجازة فالتصرف قبلها تصرف فى غير ماله
فيكون باطلا (قوله وعلى كل) اى سواء ايس من برته ام لا اه ع ش (قوله بان نفوذها) اى الوصية
بالوارث على الثلث (قوله كما مر) اى انفا (قوله فى ثانيا الحال) اى بعد الموت واول الحال ما قبله وقول
ع ش وهو بعد الاجازة لا وقت الموت اه فيه نظر ظاهر (قوله فاشبه) اى اجازة الوارث فكان الاولى
الثانيتها عبارة المغنى فاشبه بيع الشقص المشفوع اه وهى ظاهرة لفظ الرجوع الضمير للتصرف (قوله
عفو الشفع) اى من حيث كونه بعد البيع لا قبله اه ع ش (قول المتن والوصية الخ) من جملة هذا القول اه
ع ش عبارة المغنى وقوله والوصية الخ لا فائدة له بعد الحكم بان الزيادة عطية من الوارث اه
(قوله لانه خارج عنه الخ) فيه ان خروجه لا ينافى لزومه لرمل الوجه ان يقال النهى عن الزيادة لا مر لازم
للاوصية وهو التفويت على الوارث لسكته لازم اعم لحصول التفويت بغير الوصية والنهى للزم الا اعم
لا يقتضى الفساد كما اوضحناه فى آيات البيئات اه سم وافر الرشيدى (قوله وعلى الاول الخ) اى التنفيذ
بيان لثمرة الخلاف (قوله وقبض) اى اقباض عطف على لفظه او على قبول (قوله ولا رجوع للمبجيز)
اى صحيح اه ع ش (قوله قبل القبض) متعلق بالمبجيز (قوله وتنفذ) اى الاجازة اه ع ش (قوله وعليهما
لا بد الخ) لم يظهر وجه اشتراط معرفة التركة على القول بانها مة فليتأمل وقد يقال عليهما معا ان معرفة
القدر المجاز فيما اذا كانت بمشاع كنه صف مثلا تستلزم معرفة التركة فافائدة اشتراط معرفتهما ايضا فليتأمل
اه سيد عمر اقول عبارة النهاية من التركة بمن الجارة بدل مع وهى سالمة عن الاشكال ويمكن الجواب بان
معرفة قدر الجزء متوقف على معرفة قدر كل واحد ما اذا عاه من الاستلزام ممنوع ثم رايت فى حاشية عبد الله باقشير
مانصه قوله لقدر ما يجيز اى اهو الربع او الثمن مثلا مع معرفة التركة اهى فاشام عقار وقد رآها فقوله
مع التركة متعين وما وجد فى بعض الهوامش عن شيخنا السيد يلزم من معرفة القدر معرفة التركة بعيد جدا
اه (قوله مع التركة) اى لا بد ان يعرف الوارث قدر الزائد على الثلث وقدر التركة فلو جهل احدهما لم تصح
كالا برام من المجهول زباده اى بحير مى (قوله بمشاع) الاول بغير معين كافى للمغنى (قوله حلف الخ) اى صدق
بيمينته فى دعوى الجهل ان لم تقم بينة بعلمه فان اقيمت لم يصدق وتنفذ فى الجميع مغنى وعنائى (قوله ونفذت فيما
ظنه) اى وان قل وظاهره وان دلت القرينة على كذبه اه ع ش (قوله او بمعين) عطف على بمشاع (قوله لم
يقبل) اى لم يؤثر لان الجهل به لا يضر فى صحة الاجازة ولو عبر به لكان اولى ولعل الفرق بين المعين والمشاع ان
المعين يغلب الاطلاع عليه فيبعد عدم معرفته به قبل اجازته بخلاف جملة التركة فانها قد تخفى على الوارث حتى
يظن قلة التركة اه ع ش (قوله حتى يعرف) الى قوله ولو اوصى بعق فى النهاية الا قوله وبهذا مع ما ياتى الى

المراد الحائزين ولو بطريق الرد بشرطه فليتأمل وينبغي ان يراد بقوله وان لم يكونوا اما اذا ورت معهم بيت
المال اما اذا اجاز بعض الورثة فلا ينبغي ان يقال انها باطلة فيما يخص غيرهم بل يوقف فيما يخص غيرهم
(قوله بطالت الوصية وهو متجه ان غاب الخ) فلو قلنا بالبطلان حينئذ تصرف فى جميع المال ثم براواجاز
وبان نفوذها كما سياتى فهل يتبين بطلان التصرف او صحته على قياس ما ياتى فى ولو اوصى بعين حاضرة الخ
فيه نظر (قوله لانه خارج عنه) هذا لا يصح ان يرد به كونه اللازم لان اللازم الخارج فكونه خارج لا ينافى
للزوم ولعل الوجه ان يقال النهى عن الزيادة لا مر لازم للوصية وهو التفويت على الوارث لسكته لازم اعم
لحصول التفويت بغير الوصية والنهى للزم الا اعم لا يقتضى الفساد كما اوضحناه فى تعليقه على جمع الجوامع

(يوم الموت) أى وقته لان الوصية تمليك بعده وبه تلزم من جهة الموصى وقضية ذلك انه (٢٣) لو قتل فوجبت فيه دية ضمت للماله حتى لو

أوصى بثلكه أخذ ثلثها (وقيل يوم الوصية) فلا عبرة بما حدث بعدها كما لو نذر التصديق بثلك ماله اعتبر يوم النذرورد بانه وقت الزوم فهو نظير يوم الموت هنا ومر أن الثلث انما يعتبر لها بعد الدين وانما معه ولو مستغفر فاصححة حتى لو أبرأ مستحقه نفذت ولم يبين الاعتبار في قيمة ما يفوت على الورثة وما يبق لهم وحاصله الاعتبار في المنجز بوقت التفويت ثم ان وفي جميعها ثلثه عند الموت فذلك والا فبقيا بنى به وفي المضاف للموت بوقته وفيما بقى لهم باقل قيمة من الموت الى القبض لان الزيادة على يوم الموت في ملكهم والنقص عن يوم القبض لم يدخل في يدهم فلا يحسب عليهم (ويعتبر من الثلث أيضا) راجع ليعتبر للثالث لتقدم لفظهما اما الاول فواضح واما الثاني فلان هذا عطف على ينبغى المتعلق بالثالث كان هذامتعلق به وبهذا مع ما يأتى الصريح فى ان محل المتعلق بالموت الثلث يندفع ما قبل لم يبين حكم المتعلق بالموت من غير العتق الذى هو الاصل وانما بين حكم الملحق به وهو المنجز (عتق علق بالموت) فى الصحة أو المرض نعم لو قال صحيح لفته أنت حر

المتن (قول المتن يوم الموت) فلو أوصى بعبد ولا عبده ثم ملك عند الموت عبدا انتقلت الوصية به اه مغنى (قوله بعده وبه) كل من الضميرين للموت (قوله وقضية ذلك) أى التعليل (قوله لو قتل) ببناء المفعول أى الموصى (قوله فوجبت فيه) أى بنفس القتل دية بان كان خطا او شبه عمد اما لو كان عمدا يوجب القصاص فعفى عنه على مال بعد موته لم يضم للتركة لانه لم يكن ماله وقت الموت اه ع ش (قوله اخذ) أى الموصى له ثلثها أى الدية اه ع ش (قوله كما لو نذر) الى المتن فى المغنى (قوله بانه) أى يوم النذر وقوله ومرأى اول الفرائض وقوله انما يعتبر لها أى الوصية وقوله وانما معه أى الوصية مع الدين اه ع ش (قوله حتى لو أبرأ الخ) أى أوقضى عنه اه مغنى (قوله ولم يبين) أى المصنف اه ع ش (قوله ما يفوت الخ) وهو الموصى به اه كردى عبارة ع ش أى فيما لو كان الموصى به متوقفا كعبد او مثاليها (قوله بوقت التفويت) وهو وقت التصرف فينفذ فى ثلث الموجود ويرد فيما زاد عليه ظاهر انهم ان تغير الحال عمل بما صار اليه كما يفيد قوله ثم ان وفى الخ اه ع ش (قوله بجميعها) أى التبرعات المنجزة فى المرض وقوله ثلثه أى المال (قوله وفى المضاف الخ) وقوله وفيما بقى الخ كل منهما عطف على قوله فى المنجز الخ (قوله لان الزيادة الخ) عبارة المغنى وشرح الروض لانه ان كان يوم الموت أقل فالزيادة حصلت فى ملك الوارث او يوم القبض أقل فما نقص قبله لم يدخل فى يده فلا يحسب عليه اه (قوله لتقدم لفظهما) أى لتقدم لفظ يعتبر المال ولفظ من الثلث على هذا احدهما صريحا والآخر ضمنا ولذا قال اما الاول أى تقدم لفظ يعتبر المال فواضح لانه قال ويعتبر المال واما الثانى أى تقدم لفظ من الثلث فلان هذا أى قوله ويعتبر من الثلث عطف على ينبغى أى المذكور فى اول الفصل والمتعلق بالثالث ضمنا لانه فى قوة ينبغى ان تكون الوصية بالثالث فاقل أى ينبغى ان يكون التبرع الذى علقه بالموت من الثلث اه كردى ويرد عليه ان فيه تشبيه الجزئى أى العتق الملحق بالكلى أى التبرع الملحق إلا ان يخص السابق المشبه به بغير العتق (قوله كما كان هذا) أى قوله ويعتبر الخ متعلق به أى بالثالث صريحا اه كردى (قوله وبهذا) أى بقوله واما الثانى فلان هذا عطف على ينبغى الخ (قوله مع ما يأتى) كانه يريد به قوله واذا اجتمع تبرعات الخ اه سم عبارة السكردى (قوله مع ما يأتى) أى مع ملاحظة ما يأتى فكانه قال ولا ويعتبر من الثلث المتعلق بالموت ثم قال ويعتبر ايضا من الثلث عتق علق بالموت اه كردى (قوله ما قيل الخ) حاصله ان المصنف لم يبين حكم الملحق بالموت غير العتق المشبه به العتق فلفظ ايضا لغو وقوله الذى هو الخ صفة الملحق غير العتق وكونه اصلا لانه المقصود من الباب اه كردى عبارة سم قوله الذى هو الاصل جاءت اصلته من الخاق المنجز به اه (قوله باكثر من يوم) أى من مرض تأخر عن التعليق بأكثر من يوم ولعل سبب اعتبار الاكثرية انه لو لم يكن بين التعليق والمرض الا يوم فقط لم تكن الحرية قبل المرض بيوم بل باقل بقدر ما حصلت فيه الحرية اه سم (قوله ثم مرض الخ) صورة المسئلة انه مرض عشرة ايام مثلا واتصل موته بها ولكن بين موته والتعليق اكثر من شهر فيكون العتق واقعا فى الصحة اه سم (قوله دونه) أى مرضا مدته دون شهر (قوله بعدا كثر الخ) أى من

وشرحه الدحلجى المسمى بالآيات البينات (قوله مع ما يأتى) كانه يريد قوله واذا اجتمع تبرعات الخ (قوله الذى هو الاصل جاءت اصلته من الخاق المنجز به) الذى نعت للمعلق (قوله باكثر من يوم) أى من مرض تأخر عن التعليق اكثر من يوم ولعل سبب اعتبار الاكثرية ان معنى الصيغة انت حر فى زمن بينه وبين مرض موقى يوم فلا بد من زمن زائد على اليوم تحصل فيه الحرية ليصدق انها فى زمن بينه وبين المرض يوم ولو لم يكن بين التعليق والمرض الا يوم فقط لم تكن الحرية قبل المرض بيوم بل باقل بقدر ما حصلت فيه الحرية وقد يقال هلا حصلت الحرية مع آخر الصيغة واستغنى عن اعتبار تلك الزيادة وقد يقال المراد ذلك ولا ينافى اعتبار الاكثرية بناء على ان معنى قوله بعد التعليق بعد ابتداء التعليق فايراجع (قوله ثم مرض) صورة المسئلة انه مرض عشرة ايام مثلا واتصل موته بها ولكن بين موته وبين التعليق اكثر من شهر فيكون العتق واقعا فى الصحة لانه قبل الموت بشهر والمرض فى آخر ذلك الشهر (قوله بعدا كثر من شهر) أى من التعليق (قوله

قبل مرض موقى بيوم ثم مات من مرض بعد التعليق بأكثر من يوم أو قبل موقى بشهر مثلا ثم مرض دونه ومات بعد أكثر من شهر

التعليق اه سم (قوله علق الخ) أي في الصورتين اه ع (قوله وكذا لو مات الخ) أي وإن وجدت الصفة حينئذ في المرض اه سم (قوله كمالو علقه بصفة الخ) عبارة العباب والعق إن علق في مرض الموت فن الثلث أو في الصحة بصفة وجدت في المرض باختياره كالدخول أو بغير اختياره كالطهر فن الاصل انتهى سم أي فقه ضاهان قول الشرح بغير اختياره أي السيد ليس بقيد (قوله على ما الخ) أي على قول قال الشيخان في شأنه ان هذا القول لا يفسد الخ بعد قوله في شأنه مقابلته الذي هو اعتبار جميع قيمة العبد من الثلث انه أي ذلك المقابل الاصح (قوله الزيادة الخ) خلافا للنهاية عبارة ولو أوصى بعق عن كفارة الخيرة اعتبر جميع قيمة العبد من الثلث لحصول البراءة بدونه حتى لو لم يبق الثلث بتمام قيمته ولم تجز الورثة لم تصح الوصية ويعمل إلى الاطعام أو الكسوة اه وما ع ش إلى ما اختاره الشرح من ان المعتبر من الثلث إنما هو الزائد من القيمة لا جميعها (قوله بدونه) أي العتق كالاطعام ع ش وكردى (قوله وعارية الخ) قال في شرح الروض حتى لو انقضت مدة العارية ولو في مرضه واسترد العين اعتبرت الاجرة من الثلث اه سم (قوله وتاجيل ثمن الخ) عبارة العباب أي والروض ولو باع به مؤجل وحل قبل موته نفذ من الاصل وإن لم يحل الخ انتهت سم وعبارة المغنى ولو أوصى بتاجيل الحال اعتبر من الثلث وللر وبأن احتمال انه لا يعتبر إلا التفات قال الزركشي وهو قوى اه (قوله كذلك) أي سنة (قوله فيعتبر منه) أي الثلث وقوله اجرة الاولى أي العارية كردى وع ش (قوله وثمن الثانية) أي المبيعة فان لم يحتمله الثلث ورد الوارث ما زاد عليه تخير المشتري بين فسخ البيع واجازته في الثلث بقسطه من الثمن لتشقيص الصفة عليه قال في الروضة فان اجاز فهل يزيد ما صح فيه البيع إذا أدى الثلث فيه وجهان أحكمهما لا لانقطاع البيع بالرد انتهى اه سم (قوله لأن تفويت يدهم الخ) دلة لصورتي العارية والتاجيل عبارة ع ش قوله لأن تفويت يدهم الخ قد يقال قضية هذه العلة اعتبار قيمة العين المعارة دون اجرتها الفوات يدهم عنها مدة الاعارة إلا ان يقال لما صار اصل العارية عدم اللزوم فكانها لم تخرج عن يدهم على ان العين لم تخرج عن يدهم بدليل ان لهم بيعها مسلوقة بالمنفعة تلك السنة واعتبار قيمة المبيع من الثلث دون ما زاد عليها من الثمن لانه لو فوت ملكه فيها بان اوصى بها نفسها اعتبرت قيمتها لا غير اه (قوله لغير مستولده) إلى قوله بانفاق المنتهب في المغنى (قوله لذهو لها فيه الخ) أي العتق للمستولدة في مرض الموت ينفذ من رأس المال (قوله وهبة في صحة الخ) في عطفه على ما قبله تأمل عبارة المغنى ولو وهب في الصحة واقتبس في المرض اعتبر من الثلث ايضا إذ لا اثر لتقديم الهبة اه وهي احسن (قوله بانفاق المنتهب الخ) أي على وقوع القبض في المرض (قوله ولا حلف المنتهب) أي ان القبض وقع في الصحة فتسكون من راس المال اه ع ش (قوله وقضيته) أي التعليق (قوله وادعى) أي المنتهب وقوله وهو محتمل معتمداه ع ش (قوله ولو ادعى الخ) ولو ملك في مرض موته أي بلا عوض من يعتق عليه نعتقه من الاصل أي رأس المال وإن اشتراه بضمن مثله صح ثم إن كان مديونا بيع للدين ولا فعتقه من الثلث أو بدون ثمن المثل فقد ربح المحاباة هبة يعتق من الاصل ولا يتعاق به الدين وإذا عتق من الثلث لم يرث أو من الاصل ورث اه نهاية قال ع ش قوله فعتقه من الاصل ظاهر وإن كان عليه دين وقوله لم يرث أي لانه لو

أوجدت في مرضه بغير فختياريه ولو أوصى بعق عن كفارة الخيرة اعتبرت على ما قاله انه لا يفسد عند الأئمة بعد ما قاله عن مقابلة انه الاصح الزيادة على الأقل من الاطعام والكسوة من الثلث لحصول الاجزاء بدونه (وتبرع بنجز في مرضه) أي الموت (كوقف) وعارية عين سنة مثلا وتاجيل ثمن مبيع كذلك فيعتبر منه أجرة الاولى وثمن الثانية وإن باعها باضعاف ثمن مثلها لان تفويت يدهم كنفويت ملكهم (وهبة وعق) لغير مستولده إذ هو فيه هنا من راس المال (ولبراء) وهبة في صحة واقتباس في مرض بائناق المنتهب والوارث والاحلف المنتهب لان العين في يده وقضيته اها لو كانت بيد الوارث رادعى انه ردها اليه أو إلى مورثه ودبعة او عارية صدق الوارث أو بيد المنتهب وقال الوارث اخذتها غصبا ونحو ودبعة صدق المنتهب وهو محتمل ولو قيل باق هنا ما لوقالوه في تنازع الراهن والواهب مع المرتن والمنتهب في القبض من التفاصيل لم يبعد ولو ادعى المورث موته من مرض تبرعه والمنتبرع عليه شفاؤه وموته من مرض آخر أو لجهة فان كان محرفا عن حق الوارث وإلا فالآخر أي لان غير الخوف بمنزلة الصحة

وهما واختلفا في وقوع التصرف فيها أو في المرض صدق المتبرع عليه لأن الأصل (٢٥) دوام الصحة فإن أقاما بيئتين قدمت بيئته المرض

لأنها ناقلة (وإذا اجتمع تبرعات متعلقة بالموت) ترتبت أولا (وعجز الثلث) عنها (فإن تمحض العتق) كاعتقكم أو أنتم أحرار أو سالم وغانم وخالد أحرار بعد موتي أو سالم حر بعد موتي وغانم كذلك أو دبر عبدا وأوصى باعتاق آخر (أفرع) فمن قرع عتق منه ما بقي بالثلث للخبر الآتي ولأن القصد من العتق التخلص من الرق ولا يحصل مع التشقيص (أو) تمحض (غيره قسط الثلث) على الكل باعتبار القيمة أو المقدار لعدم المرجح مع اتحاد وقت الاستحقاق فلو أوصى لزيد بمائة ولبكر بخمسين ولعمرو بخمسين وثلاثة مائة أعطى الأول خمسين وكل من الآخرين خمسة وعشرين (أو) اجتمع (هو) أى العتق (وغيره) كان أوصى بعتق سالم ولزيد أو الفقراء بمائة أو عين مثلية أو متقومة (قسط) الثلث عليهما (بالقيمة) أو مع المقدار لاتحاد وقت الاستحقاق نعم لو تعدد العتق أفرع فيما يخصه أو دبر قننه وهو بمائة وأوصى له بمائة وثلاث ماله مائة قدم عتقه

ورث لنوقف نفوذ عتقه على الإجازة وهي غير صحيحة منه لا امتناع إجازته في حق نفسه فيؤدى إرثه إلى عدم إرثه وقرله وورث أى لعدم توقف إرثه حينئذ على إجازة أه (قوله وهما) أى الوارث والمتبرع عليه (قوله ترتبت الخ) أى فى الوجود وقول المتن وعجز الثلث يرجع لجميع الأمثلة اخذ من قوله متعلقة بالموت أه سم (قوله كاعتقكم) إلى قوله لانه هنا فى النهاية وكذا فى المغنى لإفعله أو عين مثلية أو متقومة (قوله بعد موتي) راجع لكل من الأمثلة الثلاثة (قوله أو سالم حراخ) وقوله أو دبر مثالا لأن لقوله أولا وما قبله لما قبله (قوله فمن قرع) أى خرجت له القرعة أه ع ش وفي سم قول المتن أفرع محله ما لم يكن العتق لبعض كل ولم يزد ما عتقه على الثلث والأفلا اقراع كإسباتي أه (قوله للخبر الخ) يعنى ولا يعتق من كل بعضه للخبر الآتى فى شرح أفرع فى العتق (قوله أو المقدار) أى فيما إذا لم يحتج للتقويم بأن استوت القيمة كدراهم ودنانير أه ع ش عبارة البجيرى قوله باعتبار القيمة أى فى المتقومات كان أوصى لزيد بثوب قيمته مائة ولعمرو بثوب قيمته خمسون ولبكر بثوب كذلك وثلث ماله مائة فتنفذ الوصية فى نصف كل من الثياب وقوله أو المقدار أى فى المثليات كان أوصى بمائة دينار لعمرو وبخمسين لبكر أه (قول المتن أو هو وغيره) عطف على العتق فى قوله فإن تمحض العتق والمالم يثبت تقدير تمحض هنا قدر اجتماع فهو من قبيل علفتها تبنوا ما بارد والكتنه يشكّل بأن ذلك من خصائص الوأو أه سم (قوله أو مع المقدار) أى كان أوصى بعتق سالم وقيمته مائة ولزيد بمائة وثلث ماله مائة فيعتق نصفه ويعطى زيد نصف المائة أه بجيرى (قوله فيما يخصه) أى العتق (قوله تفوته) لتعلق حق الله تعالى وحق الأدنى به أه مغنى (قوله ولورثب المتعلقة بالموت الخ) عبارة الارشاد وقدم مراتب بتنجيز أو شرط أه ومثل الشارح فى شرحه الأول بقوله كان أبرأهم وهب وأقبض والثانى بقوله كاعطوا فلانا كذا وأعتقوا سالمائهم غانمائهم نافعائهم قال وليس من الشرط قوله إذا تمت فسلم حرثم غانم ثم نافع وفارق نظيره السابق بأن التبرعات ثم اعتبر الموصى وقوعها من غيره فلا بد أن تقع على وفق اعتبارها بخلافه هنا فيقرع بينهم كما باتى خلافا للقولونى حيث سوى بين الصورتين أه واعتمد شيخنا الشهاب الرملى تسوية القولونى أه سم وعبارة المغنى فى شرح أفرع بينهم نصه وانما لم يعتبر ترتيبها مع إضافتها للدوت لا شرا كها فى وقت نفاذها وهو الموت بل يقدم العتق المالم بالموت على الموصى باعتاقه وإن كان الثانى يحتاج إلى انشاء عتقه بعد الموت بخلاف الأول لأن وقت استحقاقهم ما واحد نعم إن اعتبر الموصى وقوعها مرتبة كان قال أعتقوا سالماء بعد موتي ثم غانمائهم بكر أقدم ما قدمه جز ما فأن قبل لم لو قال إذا تمت فسلم حرثم غانم ثم نافع لم يقدم الأول فالأول بل هم سواء كما فهمه كلام المصنف أجيب بأن التبرعات فيما مثلوا به اعتبر الموصى وقوعها مرتبة فلا بد أن تقع على وفق اعتبارها بخلاف هذا أه وهى كما ترى موافقة لما مر عن شرح الارشاد (قوله لانه) أى الموصى وقوله هنا أى فيما ذكر من الأمثلة الثلاثة وقوله باعتبار وقوع الخ أى باعتبار الموصى وقوع التبرعات وقوله من غيره أى

بسدس الثمن فاذا أدى ذلك السدس زيد بقدر نصف النصف وهكذا إلى أن يحصل الاستيعاب أه (قوله فى المتن وعجز الثلث) يرجع لجميع الأمثلة اخذ من قوله متعلقة بالموت (قوله فى المتن فإن تمحض العتق أفرع) محله ما لم يكن العتق لبعض كل لم يزد ما عتقه على الثلث والأفلا اقراع كإسباتي وكإستفاد من عبارة الارشاد وشرحه الآتية فى قوله أفرع فى العتق والكلام فى العتق المضاف للدوت كما هو فرض ما هنا (قوله فى المتن أو هو وغيره) عطف على العتق فى قوله فإن تمحض العتق والمالم يثبت تقدير تمحض هنا قدر اجتماع فهو من قبيل علفتها تبنوا ما بارد والذين تبنوا الدار والايان لكننه مشكّل لأن ذلك من خصائص الوأو (قوله ولورثب المتعلقة إلى قوله قدم ما قدمه) عبارة الارشاد وقدم مراتب بتنجيز أو شرط أه ومثل الشارح فى شرحه الأول بقوله كان أبرأهم وهب وأقبض والثانى بقوله كاعطوا فلانا كذا بعد موتي ثم فلانا وأعتقوا سالمائهم غانمائهم نافعائهم قال وليس من الشرط قوله إذا تمت فسلم حرثم غانم ثم نافع وفارق نظيره السابق بأن

(٤ - شروانى وابن قاسم - سابع) ولا شىء له بالوصية (وفى قول يقدم العتق) لقوته ولورثب المتعلقة بالموت كادعتقوا سالمائهم غانمائهم كاعطوا زيدا مائة ثم عمر مائة وأعتقوا سالمائهم أعطوا زيدا مائة قدم ما قدمه لانه هنا صرح وقوعها من غيره كذلك

فوجب امثاله بخلافه فيما لور تبها في الوجود فانه لا صراحة فيه على انها كذلك بعد الموت فاندفع ما للقونوى هنا (او) اجتمع تبرعات (منجزة) مرتبة كان اعتق ثم تصدق ثم وقف ثم وهب (٣٦) واقتضوا كقوله سالم حر وغانم حر لا حران (قدم الاول فالاول حتى يتم الثالث)

من غير الموصى وقوله كذلك أى مرتبة (قوله فوجب) أى على الغير (قوله في الوجود) أى كما هو المراد من قوله السابق ترتبت اولاه سم (قوله على انها) أى التبرعات والجارات متعلق بصراحة كذلك الخ أى تقع مرتبة (قوله او اجتمع) الى قول المتن وان اختلف في النهاية الا قوله كما يأتى الى المتن وقوله وفي الشرح الصغير يقرع (قوله مرتبة) أى كما يفيد قول المصنف الاول فالاول اه سم أى وقوله فان وجدت دفعة (قوله لا حران) أى لحصول عتقه معا فلا مزية لاحدهما على الاخر فيقرع بينهما كما تقدم ان لم يخرجنا عن الثالث اه ع ش (قوله اعتبر وقته) أى القبض (قوله كما مر) أى فى شرح ابراهيم الخ (قوله لا تفتقر لقبض) أى فيعتبر فيها وقت عقد البيع لا وقت قبض المبيع فان خرج وقت عقد البيع ما حابى به من الثالث نفذ ولا فلا اه ع ش (قول المتن فان وجدت الخ) اما منه او بوكالة اه مغنى (قوله لما فى خبر مسلم) الاولى لخبر مسلم لما فى النهاية والمغنى (قوله لجزاهم) بتشديد الزاى أى قسمهم اه ع ش (قوله او هما) أى كان كان الموصى به عبدا ومائة (قوله وفيما اذا كان فيها حج تطوع) لعل صورته ان يقول أول وصيت بحجة تطوع وازيدو مسجد كذا بمائة فالتبرعات من جنس واحد وهو التصديق والمائة مثلا تقسط عليها فلا اشكال فى قوله وفيما اذا كان الخ مع كون المقسم انما وجدت دفعة وانما من جنس واحد ع ش وفيه ان المقسم اصالة التبرعات المنجزة او نصويره المذكور من المتعلقة بالموت (قوله ولا يقدم) أى الحج على غيره أى فان خصه ما ينفى بالاجرة فذاك والاستؤجر من يحج عنه بما يخصه حيث امكن فان تعذر لغت الوصية بالحج ورجع ما يخصه للورثة اه ع ش (قوله يعتق من كل نصفه) اقتصر عليه النهاية والمغنى ولم يتعرض لما فى الشرح الصغير (قوله دون عين السابق) قد سبق له فى الفرائض انه يجب تقييد هذه ايضا بعدم رجاء البيان لعل قوله هنا أى ولم يرج بيانها راجع الى المسئلتين قبله والله اعلم اه سيد عمر (قوله وصورة وقوعها) الى قول المتن ولو اوصى فى النهاية الا قوله ولا توزع للثلاث عليهما وقوله وفارق الى فان لم يخرج وقوله ويستثنى الى وعلم (قوله فيقول نعم) أى قاصدا بها انشاء المذكورات لا الاقرار بها لا اذا يكون حينئذ نصا فى المعية اه سيد عمر (قوله واقرع فيما يخص) وذلك فيما اذا تعدد العتق ولم ينف ما يخص العتق بجمعهم فلو اعتق سالما وغانما وتصديق على زيد بمائة معا وثلاث مائة اعطى زيد خمسين واقرع بين العبدین فمن خرجت له القرعة عتق كله ان كانت قيمته خمسين وقدرها فقط ان زادت قيمته عليها فان كانت قيمته دون الخمسين عتق كله وعق من الاخر ما بقى بالخمسين اه ع ش (قوله كما مر) أى فى شرح وقسط بالقيمة (قوله ولو اجتمع) الى المتن فى المغنى (قوله قدمت المنجزة) قال فى شرح الارشاد وظاهر ان المنجز يقدم على المعلق وان لم تكن مرتبة ثم رايت فى الروضة مانصه وظاهر انه لا فرق بين تقدم المنجزة وتاخرها فلو قال اعتقوا غانما بعد موتى ثم اعطى عمر مائة قدمت المائة اه سم (قوله أى لا ثالث له) عبارة

التبرعات ثم اعتبر الموصى وقوعها من غيره فلا بد أن تقع على وفق اعتبارها بخلافه هنا فيقرع بينهم كما يأتى خلافا للقونوى حيث سوى بين الصورتين اه واعتمد شيخنا الشهاب الراملى تسوية القونوى (قوله فى الوجود) أى كما هو المراد من قوله السابق ترتبت اولاه سم (قوله مرتبة) أى كما يفيد الاول فالاول (قوله فى المتن اقرع فى العتق) قال فى الارشاد وشرحه للشارح ولو لثلاثة أى ولو لاجل ثلاثة اعيان عتق بعض كل منهم ولا يملك غيرهم وقيمة تم سراء كان قال ثلث كل منكم حر حذر امن التشقيص هذا ان عتق بعض كل منهم منجز الا ان اضاف عتق كل الى ما بعده أى الموت كذلك كل منكم حر بعد موتى فيعتق من كل الثلث ولا يقرع اذ لا سراية بعد الموت قال الشيخان الا ان يزيد ما عتقه على الثلث كان قال نصفكم حر بعد موتى فيقرع لرد الزيادة انتهى وسيأتى المضاف فى قوله الاتى ويستثنى (قوله قدمت) قال فى شرح الارشاد وظاهر ان المنجز يقدم على المعلق

لغوته بسبقه ويتوقف ما زاد عليه على الاجازة ولو تقدمت الهبة وتاخر القبض اعتبر وقته كما مر لتوقف الملك عليه نعم المحاباة فى نحو بيع لا تفتقر لقبض لانها تابعة (فان وجدت دفعة) يضم الدال كما يأتى بمافيها فى الجراح (واتحد الجنس كعتق عبيد او ابراء جمع) كاعتقتكم او ابرأتكم (اقرع فى العتق) خاصة لما مر فى خبر مسلم ان رجلا اعتق ستة لا يملك غيرهم عند موته فدعاهم النبي ﷺ لجزاهم اثلاثا واقرع بينهم فاعتق اثنين وارق اربعة (وقسط فى غيره) باعتبار القيمة والمقدار اوها وفيما اذا كان فيها حج تطوع يعتبر اجرة المثل لانها قيمة المنفعة ولا يقدم على غيره على الاوجه ولو اعتقها وشك فى الترتيب والمعية فى الروضة واصلها يعتق من كل نصفه وفى الشرح الصغير يقرع وكالشك ما لو علم ترتيب دون عين السابق او نسيت أى ولم يرج بيانها (وان اختلف) الجنس (و) صورة وقوعها معا حينئذ اما بان قيل له اعتقت وابرات ووقفت فيقول نعم او بان (نصرف وكلام) له فيها بان وكل وكيل فى هبة وقبض وآخر فى صدقة وآخر فى ابراء وتصرفوا

معا (فان لم يكن فيها عتق قسط) الثلث على الكل (وان كان) فيها عتق (قسط) الثالث واقرع فيها يخص العتق المغنى كما مر (وفى قول يقدم) العتق كما مر ولو اجتمع منجزة ومعلقة بالموت قدمت المنجزة للزومها (ولو كان له عبدان فقط) أى لا ثالث لهما

ولا يخرج من الثلث إلا أحدهما وهذا مجرد تصور فلا اعتراض عليه (سالم وغانم) وهو يخرج من الثلث وحده (فقال إن اعتقت غانما فاسالم
حر) سواء أقال في حال إعتاق غانما أم لا (ثم اعتق غانما في مرض موته عتق) غانم (ولا) توزيع للثالث عليهما ولا (إقراع) لئلا يؤدي لارفاقهما
معاً لأنها قد تخرج اسالم فيرق غانم فيرق سالم لأنه مشروط بعق غانم وفارق ما لو قال (٢٧) إن تزوجت فأنت حر حال تزويجي فتزوج في

المرض بأكثر من مهر المثل
فإن الثلث يوزع على الزيادة
على مهر المثل وقيمة العبد
لأنه لا ترتيب بينهما وإنما
يوزع فيما نحن فيه كما لا
يقع لأن العتق ثم معلق
بالشكاح والتوزيع لا
يرفعه وعتق سالم معلق
بعق غانم كاملاً والتوزيع
يمنع من تكميل عتق غانم
فلا يمكن إعتاق شيء من
سالم فإن لم يخرج من الثلث
عتق بقسطه أو خرج مع
سالم عتقا أو مع بعضه عتق
وبعض سالم كما أفاد ذلك
كله كلامه في مواضع آخر
ويستثنى من الإقراع أيضاً
ما لو قلت ثلث كل حر بعد
موتى فيعتق من كل ثلثه
عند الإمكان ولا قرعة كما
سند كره في العتق وعلم بما
تقرر أنه لو أوصى بأنواع
فجز الثلث عنها وزع على
قيمتها وأجرتها كاطعام
عشرة وحمل آخرين إلى
محل كذا والحج عنه ولو
أوصى ببيع كذا لزيد تعين
أي وإن لم يكن فيه رفق به
ظاهراً فيما يظهر لأنه قد
يكون له في ذلك غرض فإن
إن بطلت الوصية إلا أن
يقول ويتصدق بشمته فيبيع
لغيره بخلاف ما لو أوصى
بأنه يبيع عنه بكذا فامتنع

لمغنى قوله فقط من زيادته على المحرر وفيه نظر لأنه إما أن يريد لا مال له وسواهما أو لا عبد فإن أراد الأول لم يستقم
قوله آخر اعتق الخ وإن أراد الثاني فيمنع حمله على ما إذا كان الثلث لا يخرج منه إلا أحدهما أم يحذف
(قوله ولا يخرج من الثلث الخ) قد يغنى عنه قوله إلا أن وهو يخرج الخ (قوله إلا أحدهما) أي بكاه فقط
كما هو المتبادر وأخذنا ما يأتي من قوله وهو يخرج الخ وقوله أو يخرج الخ (قوله فلا اعتراض عليه) أي بان
الحكم لا يتقيد بخصوص ما ذكره من أن يكون له عبدان فقط الخ أم رشيدى (قوله وهو يخرج الخ) أي
غانم (قوله لأنها) أي القرعة (قوله فيرق سالم الخ) عبارة النهاية والمغنى فيفوت شرط عتق سالم أم (قوله
لأنه الخ) أي عتق سالم (قوله وفارق الخ) الأولى تقديمه على قوله ولا إقراع (قوله حال تزويجي) بخلاف ما إذا
لم يقيد به فيقدم المهر على العتق كما صرح به الروض أم سم (قوله تزويجي) المناسب لسابقه ولا حقه تزويجي
من باب التفعّل (قوله فإن الثلث الخ) بيان للمفارقة وقوله لأنه الخ تعليل للتوزيع وقوله لأن العتق الخ
تعليل للمفارقة فإن لوجهها فقوله وإنما لم يوزع الخ لا سبب إلا خصراً ولا يوزع الخ باسقاط انما وابدال
لم لا عطف على قوله يوزع (قوله وقيمة العبد) عطف على الزيادة (قوله لا ترتيب بينهما) أي بين النكاح الموجب
للدهر وبين العتق لتقييده بوقوعه حالة التزويج (قوله لا يرفعه) أي النكاح (قوله فإن لم يخرج الخ) محترز
قوله وهو يخرج الخ وقوله وأخرج محترز قوله وحده (قوله وبعض سالم) عطف على الضمير المستتر في عتق
فكان حقه عتق هو وبعض الخ بتوكيد المتصل بالمنفصل (قوله أيضاً) أي كاستثناء ما في المتن (قوله عند
الإمكان) احتراز عما إذا كان عليه دين (قوله وعلم بما تقرر) لعله مسئلة تعليل العتق بالتزوج ومع بعده
يرد عليه أن ما ذكره من درج في قول المصنف السابق أو غيره قسط الثلث الخ فلا حاجة إلى تنبيه كونه معلوماً
بما تقرر فتأمل (قوله والحج عنه) أي ثم إذا كان الحج عنه مفروضاً وفي ما يخصه من الوصية بالاجرة فظاهر
والإتم من باقي التركة وإن كان تطوعاً ففيه ما ذكرناه عن قريب أم عرش أي على قول الشارح وفيما
إذا كان فيها حج تطوع الخ (قوله لأنه قد يكون له الخ) أي بان علم فيه ما لا يوافق غرض الوارث من منفعة تعود
عليه أم عرش (قوله فإن أبي) أي زيد من الشراء (قوله إلا أن يقول) أي الموصى وقوله بأنه يحج أي زيد
مثلاً وقوله فامتنع أي زيد أم عرش (قوله فإنه يستأجر) أي الوارث أم عرش ولعل الأولى ليشمل نحو
الوصى أيضاً جعله مبنياً للمفعول (قوله دين) إلى قوله وقياس ما تقرر في النهاية الإقوله ولا بعضها إلى
المتن وقوله علم من قول دين أنه (قوله وليس تحت الخ) وقت الموت أو وقت إرادة الدفع فليراجع (قوله أخذنا
بما يأتي) بل هو داخل فيما يأتي (قول المتن والأصح أنه) أي الموصى له أم عرش (قوله من غير اذنهم) فلو

وإن لم تسكن مرتبة ثم رأيت في أصل الروضة ما يفهم ذلك حيث قال لو وقعت تبرعات منجزة ومعلقة قدمت
المنجزة لأنها تنفيذ الملك ناجز أو لأنها لازمة لا يملك المريض الرجوع فيها وظاهر أنه لا فرق بين تقدم المنجزة
وتأخرها فلو قال اعتقوا غانما بعد موتى ثم اعطوا عمرامانته قدمت المانته ووقع في كلام الشارح يعني الجوجرى
خلاف ذلك فاجتنبه أم (قوله وفارق ما لو قال إن تزوجت فأنت حر حال تزويجي فتزوج في المرض
لم يقيد بقوله حال تزويجي فيقدم المهر قال في الروض فإن قال إن تزوجت فعبدى حر فتزوج في المرض
بأكثر من المهر فقد بينا أن الزيادة وقيمة العبد من الثلث قال في شرحه قال في الأصل كذا ذكره وتوجيها فإن
المهر أسبق فإنه يجب بالنكاح والعتق بترتب عليه لكن مقتضى قولنا أن المرتب والمرتب عليه يقعان معا ولا
يتلاحقان من حيث الزمان أن لا يقدم أحدهما على الآخر يوزع الثلث على الزيادة وقيمة العبد أم
(قوله ولا بعضها) عبارة المنهج ولو أوصى بحاضر هو ثلث ماله لم يتسلط موصى له على شيء منه حالاً أم

فإنه يستأجر عنه أي توسعة في طرق العبادت ووصول ثوابها إليه بحج الغير ولا كذلك شراء الغير (ولو أوصى بعين حاضرة ذهب ثلث ماله وباقيه)
دين أو (غائب) وليس تحت يد الوارث (لم تدفع كلها) ولا بعضها فيما يظهر أخذنا ما يأتي في التصرف وإن أمكن الفرق (اليه في الحال) لجواز
تلف الغائب فلا يحصل للورثة مثلاً ما حصل له (والأصح أنه لا يتسلط) من غير اذنهم (على التصرف) كالاستخدام (في الثلث) من الدين (أيضا)

كثليتها الذين لا خلاف فيهما وذلك لأن تسلطه يتوقف على تسلطهم على مثلي ما تسلط عليه وهو متعذر لاحتمال سلامه الغائب فتكون له ومن تصرف فيما منع منه ثم إن له صرح كما علم (٢٨) مما رآه رابع شروط البيع وعلم من قول دين أنه لو أوصى بثلاث ماله وله عين ودين دفع

أذنوا له في التصرف في الثلث صرح كما قاله في الانتصار مغنى ونهاية (قوله كثليتها الخ) تفسير لقول المتن أيضا (قوله الذين) في أصله بخطه بلام واحدة اه سيد عمر (قوله على مثلي ما تسلط الخ) أي من العين الحاضرة رشيدى ومغنى (قوله وهو الخ) أي تسلط الوارث على ثلثي الحاضر اه مغنى (قوله وهو متعذر) وينبغي كما قال الزركشى تخصيص منع الوارث من التصرف في ثلثي الحاضر في التصرف الناقل للملك كالبيع فإن كان باستخدام وإيجار ونحو ذلك فلا منع منه كما يؤخذ من كلام الماوردي نهاية ومغنى قال ع ش قوله تخصيص منع الوارث الخ يتأمل وجهه فان علة المنع من التصرف احتمال سلامة المال الغائب فتكون العين كلها الموصى له وبفرض ذلك فلا حق للورثة فيها بوجه فكيف ساغ تصرفهم فيها بالاستخدام وغيره وقوله فلا منع منه أي ويفوز بالاجرة ان تبين استحقاقه لما أجره وإلا بان حضر الغائب ففضية قوله صرح كما علم الخ أنها الموصى له لتبين أنه ملك العين بموت الموصى اه وفي السيد عمر ما يوافق قوله الأولى (قوله لاحتمال سلامة الغائب) علم منه ان محل ذلك إذا كانت الغيبة تمنع التصرف فيه لتعذر الوصول إليه لخوف أو نحوه وإلا فلا حكم للغيبة ويسلم للموصى له الموصى به وينفذ تصرفه فيه وتصرفهم في المال الغائب اه نهاية (قوله فيكون) أي الجميع كافي المغنى أو الحاضر كما في الرشيدى أو باقي العين الحاضرة كافي ع ش (قوله له) أي للموصى له اه ع ش (قوله ومن تصرف) إلى قوله وقياس ما تقرر في المغنى إلا قوله علم من قول دين أنه (قوله صرح الخ) أي اعتبارا بما في نفس الامر اه نهاية (قوله لو أوصى بثلاث ماله الخ) ولو كان له مائة درهم حاضرة وخمسون غائبة وأوصى لرجل بخمسين من الحاضرة ومات وقبل الوصية أعطى خمسة وعشرين والورثة خمسين وتوقف خمسة وعشرون فان حضر الغائب أعطى الموصى له الموقوف وإن تلف الغائب قسمت الخمسة والعشرون أثلاثا فللموصى له ثلثا وهي ثمانية وثلث والباقي للورثة اه نهاية (قوله وقياس ما تقرر) أي في المتن والشارح (قوله نظر المنفعة الخ) علة المنفى وقوله لأن فيه الخ علة النفي (قوله لأصحابها) يعني الموصى لهم ولو عيبره لكان نسب لما بعده (قوله يبيعها مع احتمال أنها الخ) الأولى لا يبيعها الخ (قوله وأبطل الدين) أي أثبت بطلانها اه كردي (قوله هذا) أي قول الرويانى (فصل في بيان المرض المخوف) (قوله في بيان المرض المخوف) إلى قول المتن فإن يراد في النهاية مع تغيير يسير في اللفظ (قوله ليقضى كل منهما الخ) صفة لازمة معينة لسبب ذكر المرض المخوف والمحقق به هنا وقوله وعقبه أي ما ذكر من المرض المخوف والمحقق به اه ع ش ويجوز ارجاع الضمير للمحقق بالمرض المخوف (قوله لما يأتى) أي قبيل الصيغة (قوله لتولد الموت عن جنسه) أي كثير نهاية أي لا نادر أو ان لم يغلب مغنى وع ش ويأتى في الشارح مثله (قول المتن لم ينفذ) أي إلا ان أجاز الورثة كما علم مما رآه سم زاد الرشيدى وأشار إليه الشارح بعد اه (قوله بفتح فسكون الخ) ويجوز ضم الياء وفتح النون وتشديد الفاء اه مغنى (قوله قيل ان أريد عدم النفوذ باطنا الخ) يمكن ان يحجب باختياره وقوله لم ينظر لظننا بل لوجوده قلنا وجوده وحده لا يكفي في هذا الحكم بل لا بد ان يثبت وجوده عندنا حتى ترتب عليه هذا الحكم وهو معنى قوله ظننا اه سم (قوله قيل ان أريد الخ) قد يقال ما المانع من كون معنى المخوف في كلام المصنف هنا وقوع الموت بالفعل فكانه قال إذا ظننا وقوع الموت بالفعل من ذلك الموضع بان ترجع عندنا ذلك وهو ضابط المرض المخوف وحيث قد فلا يرد عليه شيء لمساراته لقول غيره إذا كان المرض مخوفا فأمل اه رشيدى وهو في المال عين الجواب الاتى عن السيد عمر (قوله لم ينظر لظننا بل لوجوده الخ) أقول لوجوده

للموصى له ثلث العين وكلها
نفس من الدين شيء مدفع له
ثلثه وقياس ما تقرر ان
المدين لو مات عن تركه غائبة
إلا أعيانا أو وصى بها وهي
تخرج من الثلث ان الامر
يوقف الى حضور الغائب
ولا تباع تلك الاعيان في
الدين نظرا لمنفعة الغرماء
لأن فيه ضررا لأصحابها
بييعها مع احتمال أنها
ملكهم بتقدير سلامة
الغائب لكن أخذ بعضهم
من الإجماع على تقديم الدين
مع رهن التركة به أنها تباع
ثم ان وصل الغائب بان
بطلان البيع وإلا فلا
واستدل لذلك بفروع لا تدل
إلا لثنين بطلان البيع
بوصول الغائب وهذا لا
نزاع فيه وإنما الذى يظهر
فيه النزاع الاقدام على بيع
الاعيان قبل تلف الغائب
نعم لو ترتب على وفقها ضرر
خوف تلفها أو نحوه باعها
الحاكم وحفظ ثمنها الى تبين
الامر وافتى ابن الصلاح بأنه
لوبياع الحاكم مال غائب
في دينه فقدم وأبطل الدين
بان بطلان بيع الحاكم
كما اعتمدوه خلافا لقول
الرويانى بمضى بيعه ويعطى
الغائب ثمن ما باعه وان تبعه
القمولى وقد قال بعضهم
هذا لا يوافق مذهبنا بل

وحده

مذهب أبي حنيفة (فصل) في بيان المرض المخوف والمحقق به المقتضى كل منهما للحجر عليه فيما

زاد على الثلث وعقبه بالصيغة لما يأتى (إذا ظننا المرض مخوفا) لتولد الموت عن جنسه (لم ينفذ) بفتح فسكون فضم فجمعة (تبع زاد على الثلث) لأنه محجور عليه في الزيادة لحق الورثة قيل ان أريد عدم النفوذ باطنا لم ينظر لظننا بل لوجوده وإن ظنناه غيره أو ظاهر أخالف الأصح

ثم بعدموته ان خرجت من

الثالث او اجاز الورثة
استمرت الصحة والا فلا
واجاب الزركشي بان المراد
بعدم نفوذ الوقف اي وقف
للزوم والاستمرار لا وقف
الصحة لينتظم الكلامان
وقوله زاد على الثالث لا يلتزم
مع قولهم الذي قدمه العبرة
بالثالث عند الموت لا الوصية
فان اريد الثالث عنده لم ينظر
لظننا ايضا قال الجلال
البلقيني وكان ينبغي له ان
يقول لم ينفذ تبرع منجز فان
التبرع المعلق بالموت لا حجب
عليه فيه ولو زاد على الثالث
لان الاعتبار بالثالث عند
الموت وهذا انما يعرف بعد
الموت واما المنجز فيثبت
حكمه حالا فيحجب عليه
فيما زاد على الثالث اه وفي
جميعه نظر كجواب الزركشي
لان وقف الزوم الذي
ذكره لا يتقيد بظننا كما
هو واضح مما تقرر في
مسئلة العتيقة وما ذكر عن
الجلال عجيب مع ما تقرر
في الثالث انه لا يعتبر الا عند
الموت مطلقا وفي مسئلة
العتيقة انها تزوج حالا مع
كونها كل ماله اعتبارا
بالظاهر من صحة التصرف
الان فلا فرق بين المنجز
والمعلق والذي يندفع به
جميع ما عترض به عليه ان
كلامه الاتي مبين لمراده

وحده لا يكفي في هذا الحكم بل لا بد ان يثبت وجوده عندنا حتى ترتب عليه هذا الحكم وهو معنى قوله ظننا
الخ ليس المراد الظن عند الوصية بل بعد الموت فحاصل المعنى اذا مات الموصي متصلا بالمرض فان ظنناه بعد
الموت مخوفا بان ثبت عندنا ذلك تبيننا حينئذ عدم نفوذ ما زاد على الثالث عند الموت وهذا معنى صحيح لا اشكال
فيه وان ظنناه بعد الموت غير مخوف فان حمل الموت على الفجأة تبين نفوذ ما زاد على الثالث عند الموت وان لم
يحمل على الفجأة تبين انه تولد من الموت وان كان في اصله غير مخوف فيتعين عدم النفوذ فليتام اه سم اقول
هو كلام في غاية الحسن لكن قد يقال لا يلائم قول الماتن فان يرى الخ قوله فان ظنناه غير مخوف فمات فترتب
الموت على الظن فكيف يحمل على الظن الواقع عند الموت ولك ان تحمل الماتن على وجه يزول به الالتباس
بان تقول قوله اذا ظننا المرض مخوفاي ثبت ذلك عندنا في زمن المرض بقرينة السياق لا بعد الموت كما افاده
المحشى ومات به بقرينة قوله فان يرى الخ لم ينفذ تبرع زاد على الثالث اي يحكم عند الموت بعدم نفوذ التبرع
الزائد على الثالث حينئذ فان يرى نفوذ ان ظنناه غير مخوف اي ثبت عندنا في زمن المرض انه غير مخوف فمات
فان حمل على الفجأة نفذ اي حكنا بعد الموت بنفوذ وهو الا فلا يقال تقييد الثبوت بزمن المرض يقتضي ان
الثبوت بعد الموت ليس كذلك وليس بصحيح فانه اذا ثبت بعد الموت ان المرض مخوف او غير مخوف ترتب على
كل حكمه لا نأقول ان التقييد بذلك ليمتد الى التقسيم بسائر شقوقه وهو لا يتأتى في الثبوت بعد الموت اذ لا يتحقق فيه
شق البرء والله اعلم ثم يتردد النظر فيما لو تصرف في مرض غير مخوف ثم عقبه مرض مخوف ومات به فالذي
يظهر فيه ان المرض الاول ان كان مما لا يتولد عنه الثاني عادة نفذ التصرف فيه وان كان مما يتولد عنه
الثاني عادة لمعل الا قرب فيه عدم النفوذ لان الموت منسوب اليه ولو بواسطه ثم رايت في اصل الروضة عن
الامام ما حاصله ان كان يقضى الى الخوف غالبا فخوف او نادر اقل ليس بمخوف اه ويعلم منه بالاولى ان مالا
يقضى اليه بوجه ليس بمخوف اه سيد عمر (قوله من جواز تزويج الولي) اي من النسب وقوله فيه اي
المرض المخوف اه ع ش (قوله والا فلا) اي ويحجب على الزوج مهر المثل ان وطئ والولد حرنسيب ان
وجد اه ع ش (قوله واجاب الزركشي بان المراد الخ) وهو حمل صحيح اه معنى (قوله اي وقف الزوم
الخ) جواب عما يقال العقود لا توفى اه ع ش (قوله لينتظم الكلامان) اي قولهم بعدم نفوذ تبرع
زاد على الثالث وقولهم بصحة تزويج الولي من اعتقت الخ وقوله عنده اي الموت اه ع ش (قوله لم ينظر
لظننا) انه الثالث عند الموت بل لكونه كذلك بحسب نفس الامر كما سبق في المرض المخوف وهو المشار اليه
بقوله ايضا اه سيد عمر (قوله لا حجب عليه) اي الان وقوله ولو زاد الخ غاية اه ع ش (قوله وفي جميعه)
اي ما قاله الجلال وقال الكردى اي جميع ما عترض به اه (قوله الذي ذكره) اي الزركشي (قوله كما
هو واضح مما تقرر الخ) فيه نظر لاحتمال فرض ما تقرر في مسئلة العتيق فيما اذا ثبت عندنا وقوع العتيق
في مرض مخوف كما قدمنا عن ع ش ما يشعر بذلك (قوله وما ذكر الخ) بالنصب عطف على وفق الزوم
(قوله مطلقا) اي معلقا كان التبرع او منجزا سيد عمر وع ش (قوله وفي مسئلة العتيقة) عطف على قوله
في الثالث (قوله مع كونها) اي العتيقة (قوله ان كلامه الاتي) اي في النكاح من صحة تزويج العتيقة المارة
(قوله ان محله) اي كلامه هنا فيما اذا طرأ الخ يلزم على هذا ان المصنف سكت عن حكم ما اذا مات به الذي هو
الاصل اه رشيدى (قوله فيثبت ان كنا ظننا المرض الخ) قد يقال هذا لا يدفع الاشكال لانه لا ينظر لظننا بل

ترتب عليه هذا الحكم وهو معنى قوله ظننا وليس المراد الظن عند الوصية بل وبعد الموت فحاصل المعنى اذا
مات الموصي متصلا بالمرض فان ظنناه بعد الموت مخوفا بان ثبت عندنا ذلك تبيننا حينئذ عدم نفوذ ما زاد على
الثالث عند الموت وهذا معنى صحيح ولا اشكال فيه وان ظنناه بعد الموت غير مخوف فان حمل الموت على الفجأة
تبين نفوذ ما زاد وان لم يحمل على الفجأة تبين انه تولد منه الموت وان كان في اصله غير مخوف فيتبين عدم النفوذ
فليتام (قوله واجاب الزركشي الخ) يمكن ان يحجب باختيار الشق الاول (قوله فيثبت ان كنا ظننا المرض
مخوفا الخ) قد يقال هذا لا يدفع الاشكال لانه لا ينظر لظننا بل لوجوده فيحتاج ان يقال مجرد وجوده لا يثبت به

مما هنا ان محله فيما اذا طرأ على المرض قاطع له من نحو غرق او حرق

فحينئذ ان كنا ظننا المرض مخوفا بقول (٣٠) خبيرين لم ينفذ تبرع زاد على الثلث حينئذ منجزا كان او معلقا بالموت وان كنا ظنناه غير مخوف

وحملنا الموت على نحو الفجأة
لكونه نحو جرب او وجمع
ضرر نفذ المنجز وان زاد
على الثلث حينئذ فاتضح
ان اعتبار الثلث حين طرو
القاطع لا يخالف ما مر ان
العبرة فيه بالموت لاننا لم نعتبره
هنا الا عند الموت (فان برا
نفذ) اي بان نفوذه من
حين تصرفه في الكل قطعا
لتبين ان لا مخوف ومن
صار عيشه عيش مذبح
لمرض او جناية في حكم
الاموات بالنسبة لعدم
الاعتداد بقوله (وان ظنناه
غير مخوف فمات) اي اتصل
به الموت (فان حمل على
الفجأة) لكون المرض
الذي به لا يتولد منه موت
كجرب ووجع عين او
ضرر وهى بضم الاول
والمد وبفتح فسكون
واعتراضه بانه لم يسمع الا
تذكير ما يرويه حديث موت
الفجأة اخذ اسف اي
لغير المستعد والافه وراحة
للؤ من كافي رواية اخرى
(نفذ) جميع تبرعه (والا)
يحمل على ذلك لكون
المرض الذي به غير مخوف
لكونه قد يتولد عنه الموت
كاسهال او حمى يوم او يومين
وكان التبرع قبل ان يعرف
واتصل الموت به (فمخوف)
فلا ينفذ ما زاد على الثلث
وفائدة الحكم في هذا بانه
ان اتصل به الموت مخوف

لوجوده فيحتاج الى ان يقال مجرد وجوده لا يثبت به حكم ما لم يظنه وحينئذ يمكن الاستغناء عن اعتبار القاطع
ويجاء بما مر اه سم (قوله فحينئذ ان كنا الخ) خلاصة ما تقرر ان المخوف اذا طر اقاطع كالفجأة او الفرق
فالتبرع في زمن المخوف من الثلث وغير المخوف اذا طر اقاطع فمن راس المال سائر التبرعات قبل القاطع فقيهما
رجعنا الى ظننا حينئذ اه باقشير (قوله حينئذ) اي حين الطرو (قوله وحملنا الموت الخ) اي حاجة لذلك مع
ان فرض المقسم طر وقاطع من نحو غرق او حرق اه سم (قوله على نحو فجأة) اي كغرق وحرق وهدم وقتل
اه معنى (قول المتن فان برا) بفتح الراء وكسر هاءى خالص من المرض اه معنى (قوله اي بان نفوذه) الى قول
المتن قولنج في النهاية (قوله تصرفه في الكل) ينبغي تقييد هذا وقوله الآتى نفذ جميع تصرفه بالمنجز (قوله
ومن صار عيشه) لعل الاولى تقديمه على قول المتن فان برا الخ عبارة المغنى فان مات به قال المصنف تبعا للبعوى
اي هدم او غرق وقتل او ترد لم ينفذ الزائد على الثلث هذا كله اذ لم ينشأ الى حاله يقطع فيها بموته فان انتهى
الى ذلك بان شخص بصره اي فتح عينه بغير تحريك جفن او بلغت روحه الحلقوم في النزاع او ذبح او شق
بطنه وخرجه امعاؤه او غرق فغمره الماء ولا يحسن السباحة فلا عبرة بكلامه في وصية ولا في غير هاهو
كالميت على تفصيل ياتي في الجناية اه (قوله بالنسبة لعدم الاعتداد الخ) اما بالنسبة لقسمته تركته ونسكاح
زوجته وغير ذلك مما يترتب على الموت ففيه تفصيل وهو انه ان كان وصوله لذلك بجناية التحق بالموت وان كان
بمرض فكالاصحاء ثم ظاهر قول الشارح بالنسبة الخ انه لا فرق في ذلك بين كون عقله حاضرا او لا اه ع ش
(قوله بقوله) لا في وصية ولا تصرف ولا اسلام ولا توبة اه كرى (اي اتصل به الموت) اي وان طال مدة
المرض فلا يشترط كون الموت عقب الظن اه ع ش (قول المتن على الفجأة) قال في العباب او على سبب خفي اه
سم (قوله غير مخوف) لكنه لا حاجة اليه (قوله كاسهال) بغير تنوين لاضافته الى يوم او يومين ايضا اه اسم
(او حمى يوم او يومين) اي بان انقطعت بعده وتو قوله وكان التبرع قبل ان يعرف مفهوما انه لو كان التبرع
بعد العرق حسب من راس المال اه ع ش (قوله واتصل الموت به) اي بان مات قبل العرق اه ع ش (قول
المتن فمخوف) اي تبينا باتصاله بالموت انه مخوف لان اسهال يوم او يومين مخوف فلا ينافي ما ياتي اه معنى
(قوله وفائدة الحكم الخ) عبارة المغنى فان قيل المرض ان اتصل بالموت كان مخوفا والا فلا فائدة لنا في معرفته
اجيب بانه لو قتل او غرق مثلا في هذا المرض ان حكمنا بانه مخوف لم ينفذ كما مر والا نفذ اه (قوله في هذا) اي
في المرض الذي ظنناه غير مخوف هذا ظاهر سياقه لكن قضية ما مر عن المغنى ان المشار اليه ه طاق المرض
(قوله ان اتصل به الموت) اي ولم يحمل على الفجأة (قوله انه اذا حزن الخ) قضية السياق رجوعه للقسمين اعنى
نوله ان اتصل به الموت مخوف والا فلا فيكون الحكم بانه مخوف اذا لم يطر اقاطع من نحو حزن او سقوط من عال
ولا ينافيه قوله بخلاف المخوف الخ لانه في المخوف في نفسه فليراجع اه سم (قوله مطلقا) اي سواء طر انحو
حزن او لا اه ع ش (قوله قبل الموت) لعل وجه هذا التقييد انه بعد الموت لا يحتاج للاثبات لانه ان حمل الموت
على الفجأة لم يكن مخوفا والا فمخوف فليحذر اه سم اقول قد بين الشارح محترز هذا التقييد بقوله الآتى

حكم ما لم يظنه وحينئذ يمكن الاستغناء عن اعتبار القاطع ويجاء بما مر في المقالة التي قبل هذه (قوله وحملنا
الموت) اي حاجة لذلك مع ان فرض المقسم طر وقاطع من نحو غرق او حرق (قوله في المتن فان برا) ومن
لازم البرء عدم طر وقاطع المذكور والحاصل ان التقييد بطر وقاطع لا يحتاج اليه في قوله لم ينفذ الخ
(قوله في المتن على الفجأة) قال في العباب او على سبب خفي (قوله كاسهال) كانه بغير تنوين لاضافته الى يوم
او يومين ايضا (قوله انه اذا حزن عنقه او سقط من عال الخ) قضية سياقه رجوعه للقسمين اعنى قوله ان اتصل
به الموت مخوف والا فلا فيكون الحكم بانه مخوف اذا لم يطر اقاطع من نحو حزن او سقوط من عال ولا ينافيه
قوله بخلاف المخوف فانه يكون من الثلث مطلقا لانه في المخوف في نفسه فليراجع (قوله قبل الموت) كان وجه
هذا التقييد انه بعد الموت لا يحتاج للاثبات لانه ان حمل الموت على الفجأة لم يكن مخوفا والا فمخوف فليحذر

والا فلا انه اذا حزن عنقه او سقط من عال مثلا كان من راس المال بخلاف المخوف فانه يكون من
الثلث مطلقا كما تقرر (ولو شككنا) قبل الموت (في كونه) اي المرض (مخوفا لم يثبت) كونه مخوفا (الا بقول (طبيين حريين عدلين)

مقبول الشهادة لتعلق الموصى له والورثة بذلك فسمعت الشهادة به ولو في حياته كان علق شيء بكونه مخوفاً واعتراض اقتضاه على الحرية وحذفه الاسلام والتكليف وذكره العدالة المغنية عن الحرية ان اريد بها عدالة الشهادة وبجواب بانها لوح بذكر الحرية الى ان المراد عدالة الشهادة لا الرواية ولا العدالة الظاهرة وافهم كلامه انه لا يثبت برجل وامرأتين ولا بمحض النسوة ومحل في غير علة باطنة بامراة وقبول قول الطبيب انه غير مخوف ايضا خلافاً للتمتلي وقد لا ترد عليه بارجاع ضمير يثبت الى كل من (٣١) طرفي الشك اما لو اختلف الوارث

واما لو اختلف الخ وفي الرشيدي بعد ان ذكر كلام سم الممار آنفاً ما نصه وقوله لانه ان حمل على الفجأة لم يكن مخوفاً به منع ظاهر اه (قوله مقبول الشهادة) فيشترط زيادة على ذلك محافظتهم على مروءة امثالها اه عش (قوله فسمعت الشهادة) مفرع على قوله لتعلق الخ اه عش (قوله كان علق الخ) اشار به الى انه لو تبرع واريد اقامة البينة على صفة مرضه الان لا نسمع لعدم الفائدة اه عش (قوله بانه لوح الخ) ما وجه التلويح الى عدم العدالة الظاهرة اه سم (قوله وافهم) الى قوله ويكفي في المعنى (قوله ومحل) اي عدم الثبوت بمن ذكر وقوله من طرفي الشك اي كونه مخوفاً وغير مخوف اه عش (قوله ايضاً) اي كما يقبل قولهما في انه مخوف اه سم (قوله اما لو اختلف الوارث الخ) اي كان قال الوارث كان المرض مخوفاً والمتبرع عليه كان غير مخوف اه سم (قوله فيصدق الثاني) عبارة العباب وكذا اي يحلف الموصى له لو اختلفا في عين المرض او ان التبرع في الصحة والمرض انتهت اه سم (قوله ويكفي فيها) البينة (قوله اذا وقع الاختلاف الخ) اي كان قال الوارث كان مخوفاً والمتبرع عليه كان وجع ضرر نهاية ومعنى (قوله رجح العلم) اي ولونفيا وقوله فمن يخبر بانه مخوف اي وإن كان أقل عدداً على ما اقتضاه تعليله بانه علم من غامض العلم ما خفي على غيره لكن مقتضى العطف بالغاء من ذلك عند استوائهما في العدد اه عش (قوله فليل كل ما الخ) هذا التعريف لازم لما قدمه من انه الذي يتولد الموت من جنسه كثير اه عش (قوله يستعد الخ) اي عادة عش (قوله وقيل كل ما اتصل الخ) يدخل فيه نحو وجع الضرس ويخرج عنه ما لو ظنناه غير مخوف ومات بنحو حرز الرقبة وقوله معه الحياة اي عادة اه عش (قوله قال الخ) كذا بلا عطف في نسخة معتبرة وفي بعض النسخ بالواو عطف على قوله ولم يذكر الخ (قوله عدم ندرته) لعل المراد بالندرة ما يصدق بالقليلة بقرينة قوله الاتي فعلم انه الخ اه رشدي (قوله وهو المعتمد) اي ما نقله عن الامام من عدم اشتراط غلبة الموت (فعلم الخ) اي من الاختلاف المذكور (قوله بضم اوله) الى قوله لا امتداد الحياة في النهاية (قوله مع اللام) اي مع ضمها (قوله وهو ان تنعقد الخ) وينفعه امور منها التسين والزيب والمبادرة الى التنقية بالاسهال والقيء ويضره امور منها حبس الريح واستعمال الماء البارد اه معنى (قوله فيهلك) اي يؤدي الى الهلاك انتهى معنى (قوله ولا فرق) وفاقاً للنهاية وخلافاً للمعنى عبارته قال الاذري ينبغي ان يقال هذا ان اصاب من لم يعتده فان كان بمن يصيبه كثير او يعافى منه كما هو مشاهد فلا انتهى وقد يقال ان هذا غير القسم الاول لانه عند الاطباء اقسام اه وعبارة النهاية وقول الاذري يظهر ان يقال ان محله ان اصاب من لم يعتده الخ رده الوالد رحمه الله تعالى يمنع كونه من القولنج المذكور وإن سماه العوام به وبتقدير تسميته بذلك فهو مرض يخاف منه الموت عاجلاً وإن تكرر له اه (قوله ثم تنفتح في الجنب) اي من داخل اه عش (قوله الجنب اللازم الخ)

(قوله ويجاب بانه لوح الخ) ما وجه التلويح الى عدم العدالة الظاهرة (قوله وافهم كلامه الخ) عبارة الروض وشرحه ذكر ان فيما لا يختص النساء بالاطلاع عليه غالباً فان لم يطلع عليه الا النساء غالباً فارجع اي فيكون فيه اربع نسوة اورجل وامرأتان اه (قوله ايضاً) اي كما يقبل قولهما في انه مخوف (قوله اما لو اختلف الوارث والمتبرع عليه) اي كان قال الوارث كان المرض مخوفاً والمتبرع عليه كان غير مخوف (قوله فيصدق الثاني الخ) عبارة العباب وكذا اي يحلف الموصى له لو اختلفا في عين المرض او ان التبرع في الصحة والمرض

بضم أوله مع اللام وفتحها وكسرها وهر أن تنعقد أخلاط الطعام في بعض الامعاء فلا تنزل ويصعد بسببه بخار الى الدماغ فيهلك وهو اقسام عند الاطباء ولا فرق بين معتاده وغيره (وذات جنب) وهي قروح تحدث داخل الجنب بوجع شديد ثم تنفتح في الجنب ويسكن الوجع وذلك وقت الهلاك وانما كانت مخوفة لقربها من الرئيسين القلب والكبد ومن علاماتها الحمى اللازمة وشدة الوجع تحت الاضلاع وضيق النفس والسعال (ورعاف) بتثنية اوله (دائم) لا سقاطه القوة بخلاف غير الدائم ويظهر ان مرادهم بالدائم المتتابع وانه لا بدق تتابعه من مضى زمن يفضي مثله فيه عادة كثيراً الى الموت ولا يضبط بما ياتي في الاسهال لان القوة تناسك معه نحو اليومين بخلاف الدم

لأنه قوام الروح (واسهال متواتر) أى متتابع أياما لذلك (ودق) بكسر أوله وهو داء يصيب القلب ولا تبقى معه الحياة غالباً وخرج به السيل وهو داء يصيب الرئة فينقص البدن ويصفر فليس يخوف مطلقاً لامتداد الحياة معه غالباً وتعريفه بما ذكر لا يوافق تعريف الموحز له أولاً بأنه قرحة في الرئة معها حمى دقية وثانياً بأنه قرحة في الرئة يلزمها حمى دقية وهذا هو الصواب كما قاله العلامة القطب الشيرازي ومن تبعه ويمكن توجيه ما ذكره الفقهاء بأنهم لما رأوا هذا الاختلاف فيه دبروا بما يحتمل كلاهما معاً وين على تفصيله عند أهله إذا لداء شامل للامرين سواء كان الثاني جزءاً من الأول أو ظاهر الماتن وغيره أن الدق ليس من الحميات وليس كذلك بل هو المراد من الحمى الدقية في كلام الأطباء وعرفها في الموحز بأنها التي تشبث بالأعضاء الأصلية فهي (٣٣) لا محالة تنفي رطوبتها وفيه ايضاً حمى الدق أكثر ما تكون انتفاخية أى عن حمى أخرى

تسبقها ويمكن توجيه كلام الفقهاء في الدق المخالف ظاهره لكلام الأطباء بأن ذلك التشبث أعظم ما يكون بالقلب فاقصر وأعليه لأنه اشرف تلك الأعضاء الأصلية (وابتداء فالج) وهو اعنى الفالج عند الأطباء استرخاء عام لا حدشقي البدن طولاً وعند الفقهاء استرخاء أى عضو كان وسببه غلبة الرطوبة والبلغم ووجه الخوف في ابتدائه أنهم ما يهيجان حينئذ فربما أطفأ الحر الغريزي وذلك منتف مع دوامه (وخروج الطعام غير مستحيل) لزوال القوة المباسكة ويلزم من هذا الاسهال لكن لا يشترط تواتره فلما ذكره بعده (أو كان يخرج بشدة ووجع) ويسمى الزحير وإفادة المضارع في حين كان للتكرار المراد هنا اختلاف فيها الاصوليون والتحقيق أنه يفيد عرفاً لا وضعاً (أو) يخرج (ومعه دم)

يعنى أن كلام هذه بانفراده علامة فلا يشترط اجتماعها اه ع ش (قوله قوام الروح) بكسر القاف قال في المختار قوام الامر بالكسر نظامه وعماده انتهى اه ع ش (قوله أى متتابع) قال الزيادة والمراد بالمتتابع ما لا يقدر معه على اتیان الخلاء اه ع ش (قوله لذلك) أى لا سقاطه القوة بشفه رطوبات البدن اه مغنى (قوله وهو) أى السيل (قوله فليس يخوف الخ) قال البستي في شرحه للوسيط ولعل وجع الاستسقاء مثله اه نهاية قال ع ش قوله ومثله أى السيل وظاهره بسائر أنواعه لأن الأطباء يقولون أنه أى الاستسقاء ريحي وحيواني وزفي اه (قوله مطلقاً) أى ابتداء ودوام اه ع ش (قوله وتعريفه) أى السيل اه كرى (قوله وهذا) أى الثاني (قوله فيه) أى في تعريف السيل ويحتمل في الموحز (قوله للامرين) أى القرحة والحمى والدقية وقوله سواء كان الثاني أى الحمى الدقية (قوله جزءاً) أى كافي التعريف الأول ولازماً أى كافي التعريف الثاني ولا يخفى أنه جعل الحمى الدقية لازماً للقرحة لا للسيل ولا مانع من تركب الشئ من جزأين متلازمين فلا مخالفة بين تعريفى الموحز والتعبير بالمعية في الأول وبالزوم في الثاني مجرد تفنن (قوله وفيه) أى الموحز (قوله عليه) أى القلب (قول الماتن وابتداء فالج) أى إذا لم يجاوز سبعة أيام اه ع ش (قوله وهو اعنى) الى قول الماتن والمذهب في النهاية الاقوله بتسليم اعتاده (قوله حينئذ) أى في الابتداء (قوله اطفأ) أى الرطوبة والبلغم (قوله الحر الغريزي) عبارة النهاية والمغنى الحرارة الغريزية اه (قول الماتن غير مستحيل) منصوب على الحال ويتمتع الجر على الصفة لكونه نكرة وما قبله معرفة الا ان يجعل ال فيه للجنس اه في المغنى (قوله ذكره) أى خروج الطعام الخ وقوله بعده أى الاسهال اه ع ش (قول الماتن بشدة) أى سرعة اه ع ش (قوله والتحقيق الخ) قال الكمال المقدسى في حاشية جمع الجوامع وفي دالة كان مع المضارع على التكرار ثلاثة مذاهب احدها أنها تدل على ذلك لغة والثاني تدل عليه عرفاً لا لغة والثالث أنها لا تفيد لغة ولا عرفاً اه سم (قول الماتن او معه دم) وكذا لو كان الخارج دماً خالصاً حيث استغرق زمناً يغلب الموت بسببه فيه اه ع ش (قوله قال السبكي الخ) وافقه المغنى (قوله وكل ذلك الخ) من كلام الشارح اه ع ش (قوله اشعرت به كان) أى كلمة كان (قوله ويحمل الخ) بالنصب معطوف على قوله حمل الخ (قوله شديدة) فالحمى اليسيرة ليست مخوفة بحال اه مغنى (قوله فقد مر) أى في شرح والافخوف اه سم (قوله حكمها) وهو أنها غير مخوفة اه ع ش

(قوله في الماتن واسهال متواتر) قال في الروض لا اسهال يومين قال في شرحه ونحوهما ثم قال في الروض الا ان يضم اليه عدم الاستمسك الخ (قوله في الماتن وخروج الطعام الخ) سكنت الشارح هنا عن التكرار (قوله وإفادة المضارع في حين كان للتكرار الى ان قال يفيد عرفاً لا وضعاً) قال الكمال المقدسى في حاشية جمع الجوامع وفي دالة كان مع المضارع على التكرار ثلاثة مذاهب احدها أنها تدل على ذلك لغة والثاني أنها تدل على التكرار عرفاً لا لغة والثالث أنها لا تفيد لغة ولا عرفاً اه باختصار كبير (قوله فقد مر حكمها) أى

من عضو شريف كالسكبد دون البواسير لأنه يسقط القوة قال السبكي وما باصله من ان خروجه بشدة ووجع ومعه دم (قوله إنما يكون مخوفاً ان صحبه اسهال ولو غير متواتر) والصواب ثم بين هو ومن تبعه ان اصل نسخة المصنف موافقة لاصله وانما فيها الحاق اشتباه على الكتابة فوضوه بغير محله وكل ذلك فيه نظر وكلام الأطباء مصرح بان الزحير وحده مخوف وكذا خروج دم العضو الشريف فالوجه أخذاً مما اشعرت به كان حمل ما في الماتن على ما اذا تكرر ذلك تكراراً يفيد اسقاط القوة وان لم يكن معه اسهال ويحمل كلام أصله ومن تبعه على أنه اذا صحبه اسهال نحو يومين لا يشترط فيه ذلك التكرار فلا خلاف بين العبارتين (وحى) شديدة (مطبعة) بكسر الباء أشهر من فتحها أى لازمة لا تبرح بان جاوزت يومين لا ذهاباً حينئذ للقوة التى هى دوام الحياة فان لم تجاوزهما فقد مر حكمها (أو غيرها) من ورد

تأتي كل يوم وغب تأتي يوما وتقلع يوما وثالث تأتي يومين وتقلع في الثالث وحى الآخرين (٢٣) تأتي يومين وتقطع يومين وظاهر

كلامهم أنه لا فرق في هذه
الاربعة بين طول زمنها
وقلته (إلا الرابع) بكسر اؤه
كالبقية وهي التي تأتي يوما
وتقلع يومين لأنه يتقوى في
يومى الاقلاع ومحلها لم يتصل
بها الموت ولا يقدم فيها
تفصيل بين أن يكون التبرع
قبل العرق وبعده وكان
الانصب تسميتها الثلث كما
في السنة العامة لكن جمع
لغويون وجهها الاول بأنه
من ربيع الابل وهو ورود
الماء في اليوم الثالث وبقى
من المخوف اشياء منها جرح
نفذ لجرف أو على مقتل أو
محل كثير اللحم أو صعبه
ضربان شديد أو تاكل أو
تورم وفيه دام أو صعبه
خلط ويظهر أن العبرة في
دوامه بما مر في الاسماء
لاراعاف والوباء والطاعون
أي زمنهما فتصرف الناس
كلهم فيه محسوب من
الثلث لكن قيده في الكافي
بمن وقع الموت في أمثاله
واستحسنه الاذرعى وهل
يقيد به بتسليم اعتماده
اطلاقهم حرمة دخول بلد
الطاعون أو الوباء والخروج
منها لغير حاجة أو يفرق
محل نظر وعدم الفرق
أقرب (والمذهب أنه يلحق
بالمخوف اسر كفار) أو

(قوله تأتي كل يوم) ظاهره وإن قل الزمن اه ع ش (قوله تأتي يوما) أي ولو في بعضه اه ع ش (قوله وتقلع
يوما) وقوله وتقلع في الثالث أي لا تأتي فيه أصلا اه ع ش (قوله بين طول زمنها وقلته) قال المحشى سم ما المراد
بهذا مع قولهم تأتي يوما وتقلع يوما مثلاً اه وقد يقال المراد به كثرة الذنوب وقتها فالمراد بالزمن الزمن الذي
تعرض في اثنا عشر ذلك من ابتداء عروضاها إلى انتهائها بصحة أو موت لا الذي تعرض فيه فحسب والله اعلم اه
سيد عمر (قول المتن الا الرابع) يذبح والخمس وما بعدها ما هو مذكور في كتب الطب بل هي أولى اه سيد
عمر (قوله كالبقية) أي في كسر أولها اه ع ش عبارة المغنى والرابع والورد والغب والثلث بكسر أولها اه
(قوله ومحلها) أي استثناء البقية (قوله) لا يقدم فيها تفصيل (قال المحشى في شرح والافخوف اه والذي
مر ثم في حى يوم أو يومين لا في حى الرابع فليتام اه سيد عمر عبارة ع ش الذي تقدم فيه التفصيل هو
ما كانت الحى يوما ويومين واتصل بها الموت وكان قبل العرق واما التفصيل بين كون التصرف قبل العرق
أو بعده مع عدم اتصالها بالموت فلم يقدم الا ان يقال قوله السابق واتصل به الموت أي بان مات قبل العرق من
تلك الحى اما اذا مات بعد العرق فن راس المال وعليه فلا تخالف اه وعبارة المغنى ويستثنى ايضا حى يوم أو
يومين الا ان اتصل بها قبل العرق موت فقد بان غرقة بخلاف ما اذا اتصل بها بعد العرق ولان اثرها زال
بالعرق الموت بسبب آخر اه (قوله وهو ورود الماء في اليوم الثالث) أي من ايام عدم الورد ولو قيل في
اليوم الرابع واريد من يوم الورد السابق لكان انصب لما فيه من الاشارة الى وجه التسمية اه سيد عمر
(قوله وبقى) الي قوله وهل يفيد في المغنى الا قوله ويظهر الى قوله والطاعون (قوله منها جرح الخ) ومنها
هيجان المرأة الصفراء والبلغم والدم بان يتورم وينصب الى عضو كيد ورجل فيحمر وينتفخ مغنى وشرح
الروض (قوله ارعى مقتل) كقوله الآتي أو صعبه ضربان عطف على نفذ وقوله او محل الخ عطف على
مقتل (قوله او تاكل) أي للحم اه ع ش (قوله او صعبه) عطف على دام عبارة المغنى والروض مع شرحه ومنه
التي الدائم او المصحوب بخلط من الاخلاط كالبلغم اودم اه (قوله والوباء) عطف على قوله جرح (قوله
بما مر في الاسماء) هو قوله اياما اه ع ش والوباء والطاعون عبارة النهاية ويلحق بالمخوف اشياء
كالوباء والطاعون الخ وهي احسن كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله والطاعون) وهو هيجان الدم في جميع
البدن وانتفاضة مغنى وشرح الروض (قوله محسوب من الثلث) أي وان مات بغيره اه ع ش (قوله بمن وقع
الخ) عبارة النهاية بما اذا وقع الخ وعبارة المغنى ومنه الطاعون وان لم يصب المتبرع اذا كان مما يحصل لامثاله
كما قاله الاذرعى اه (قوله واستحسنه) أي ذلك التقييد الاذرعى عبارة النهاية وهو احسن كما قاله الاذرعى اه
(قوله وعدم الفرق اقرب) زاد النهاية وعموم النهي يشمل التجرع مطلقا اه قال ع ش قوله وعدم الفرق أي
بمن تقييد حرمة الخروج بمن وقع في أمثاله وبين تقييد الإلحاق بالمخوف بمن وقع في أمثاله وقوله اقرب أي يفيد
حرمة ما ذكر بما اذا وقع في أمثاله وقوله مطلقا أي وقع في أمثاله أو في غيرهم لكن التقييد اقرب كما قدمه اه
(قول المتن انه يلحق بالمخوف اسر كفار الخ) والحق المارودى بذلك من ادركه سيل او نار او افعى قتالة واسد
ولم يتصل ذلك به لانه يدر كلاً ما لا وكان بمقارعة وليس ثم باكله واشتد جوعه وعطشه اه نهاية (قوله أو
مسلمين) إلى قوله وظاهره بمرهم في المغنى لا قوله وقرب إلى وخرج إلى قول المتن يصيغتها في النهاية (قول
المتن اعتادوا قتل الاسرى) ولو اعتاد البغاة أو القطار قتل من اسروه كان الحكم كذلك كما ذكره الزركشى
مغنى (قوله بنحر قصاص الخ) أي كقطع طريق اه مغنى عبارة ع ش أي كترك صلاة اه (قوله ولو باقراره)

في شرح قول المصنف ولا لا مخوف (قوله بين طول زمنها الخ) المراد بهما مع قولهم تأتي كذا الخ أي يوما
وتقلع يوما مثلاً (قوله لا لا يقدم) أي في شرح قوله ولا لا مخوف (واستحسنه الاذرعى) لإشارة لقوله
فبها والوباء والطاعون أي من المخوف فتصرف الناس فيه كلهم محسوب من الثلث لكن قيده في
الكافي بمن وقع الموت في أمثاله واستحسنه الاذرعى وهل يقيم بتسليم اعتماده اطلاقهم حرمة دخول بلد

(٥ - شرواني وابن قاسم - سابع) مسلمين (اعتادوا قتل الاسرى والتحام قتال بين اثنين أو حزينين
متكافئين) أو قريبي التكافؤ اتحدا اسلاما وكفرا ام لا (وتقديم الا) قتل بنحر (قصاص او رجم) ولو باقراره

(واضطراب ريح وهيجان موج) الجمع بينهما تاكلل لازمه عاده (في) حق (راكب سفينة) ببحر او نهر عظيم كالنيل والفرات وإن احسن السباحة وقرب من البر على ما اقتضاه إطلاقهم لأن ذلك كله يخاف منه الموت كثير ابل هو لكونه لا ينفع فيه دواء اولي من المرض وخرج باعتادوا غيرهم كالروم وبالالتحام الذي (٣٤) هو اتصال الاسلحة ما قبله وان تراموا بالنشاب والحراب وبتكافئين الغالبية بخلاف

المغلوبة وبتقديم لذلك الحبس له وإنما جعل مثله في وجوب الايصاء بالوديعة ونحوها احتياطاً لحفظ مال الادعى عن الضياع وظاهر تعبيرها بالتقديم للقتل ان ما قبله ولو بعد الخروج من الحبس اليه لا يعتبر وهو ظاهر لبعدها السبب حينئذ وانه بعد التقديم لومات بهدم مثلاً كان تبرعه بعد التقديم محسوبا من الثلث كالموت ايام الطعن بغير الطاعون (وطاق حامل) وان تكررت ولادتها العظم خطره ومن ثم كان موتها منه شهادة وخرج بنفس الحمل فليس بمخوف ولا اثر لولده الطلق المخوف منه لانه ليس بمرض وبه فارق قولهم لو قال الخبراء ان هذا المرض غير مخوف لكن يتولد منه مخوف لانادرا كان كالمخوف (وبعد الوضع) لولد مخلق (مالم تنفصل المشيمة) وهي التي تسميها النساء الخلاص لانها تشبه الجرح الواصل الى الجوف ولا خوف في اتقاها علقه او مضغة بخلاف موت الولد في الجوف اما إذا انفصلت المشيمة فلا خوف وعمله ان لم يحصل من الولادة جرح او ضربان شديد او

لما اخذه غايه لانه قد يتوهم من جواز رجوعه عنه عدم الحاقه بالخوف اه عش (قول الماتن واضطراب ريح الخ) عبارة الروض وهيجان البحر بالريح قال في شرحه بخلاف هيجان بلا ريح اه سم (قوله وان احسن السباحة وقرب من البر الخ) اي حيث لم يغلب علي ظنه النجاة منه اه نهاية قال عش اي عادة فلا يقال اذا هلك به كيف يعرف انه غلب على ظنه اولا اه وخالفهما المغني عبارة تعميم ان كان بمن يحسنها وهو قريب من الساحل الا ان يكون مخوفاً كقوله الزركشي اه (قوله على ما اقتضاه الخ) عبارة النهاية كما اقتضاه الخ (قوله وانما جعل) اي الحبس وقوله مثله اي التقديم اه عش (قوله وهو ظاهر) في ظهوره نظرا اه سم (قوله وانه) عطف على قوله ان ما قبله (قول الماتن وطلق حامل) (قائدة) روى الشعبي في تفسير آخر سورة الاحقاف عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال إذا عسر على المرأة ولادتها فليكتب في صحيفة ثم يغسله ويسقى وهو بسم الله الرحمن الرحيم لا اله الا الله الحليم الكريم سبحانه الله رب السموات ورب الارض ورب العرش العظيم كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا الا ساعة من نهار بلاغ فهل يهلك الا القوم الفاسقون اه مغني (قوله وبه فارق) اي بقوله لانه ليس بمرض اه عش (قوله كان موتها منه الخ) ظاهره ولو من زنا وقوله المخوف منه اي الحمل اه عش (قوله وبه فارق الخ) لم يظهر من هذا فرق معنوي اه سم (قوله مخلق) اي مصور بصورة الادعى فلا يشترط كمال الولد ويخرج به نحو العلقه كما يأتي اه عش (قوله بخلاف موت الولد الخ) اي فانه مخوف وهو ظاهر فيما لو مات في مضغة الولادة بحيث يتولد منه الموت كثير اما لو مات قبل ذلك ولم يظهر بعد موته تالم المرأة به فينبغي ان لا يكون مخوفاً كدوام الفالج اه عش (قوله وعمله) اي قوله اما إذا انفصلت الخ (قوله حتى يزول) اي نحو الجرح الحاصل من الولادة (قوله وبين الثالث) هو ما ذكره المصنف بقوله وتصح بالحمل ويشترط الخ اه عش (قوله ومن كون الموصى به قد يبلغ الثلث وقد انخ) انظر ما وجه عطفه على قوله من الاجازة الخ اذ هذا بيان لما ذكره قبلهما والاول بيان لما في هذا الفصل والذي قبله على سبيل اللف والنشر المشوش (قوله وقد يكون) اي الموصى به بمعنى الوصية قوله فذبل اي الركن الثالث بهما اي ما في هذا الفصل وما في الذي قبله (قوله اي الوصية) الى قوله او على ثلث مالى في النهاية (قوله ما لشعر الخ) خبر وصيغتها (قوله ما لشعر بهما من لفظ الخ) اي ثم ان كان الاشعار بها قويا فصريحه ولا فكتنايه اه عش (قوله ككتابه) اي معنية كاسميائى اه نهاية (قوله وإشارة) عبارة النهاية وإشارة اخرس اه قال عش خرج به لإشارة الناطق فلغو وظاهره وإن كانت جوابا لمن قال له اوصيت بكذا فاشار اي نعم اه وقوله وإن كانت الخ صرح به المغني وشرح الروض (قوله تعريف الجزاين) هما صيغتهما اوصيت وتعريف الاول بالاضافة والثاني بالعلمية لان الكلمة اذا اريد بها اللفظا صارت علما على ما هو مقرر في محله اه عش (قوله لذلك) اي للتمليك بعد الموت اه عش (قوله كذا)

الطاعون او الوباء والخروج منها لغير حاجة او يفرق محل نظر وعدم الفرق اقرب اه كلام الشارح ثم قوله وعدم الفرق اقرب وافق عليهما م (قوله في الماتن واضطراب ريح وهيجان موج) عبارة الروض وهيجان البحر بالريح قال في شرحه بخلاف هيجان بلا ريح (قوله وان احسن السباحة وقرب من البر) حيث لم يغلب على ظنه النجاة م (قوله وهو ظاهر) في ظهوره نظر (قوله وبه فارق) لم يظهر من هذا فرق معنوي (قوله وزعم انها لو تاخرت الخ) او يلزم على هذا الزعم اختصاص الاول باعطوا او الثانية بهوله (قوله انه كناية وصية) كذا م (قوله والاقرار هنا غير متات لاجل قوله مالى الخ) تقدم في الاقرار انه لو اقرار بنحو

ورم ولا تخفى يزول ه الركن الرابع الصيغة وفصل بينه وبين الثالث بما في هذا الفصل والذي قبله لان لها مناسبة بما راجع ذكره قبلهما من الاجازة في الوصية للوارث ومن كون الموصى به قد يبلغ الثلث وقد لا يكون في المرض وقد لا يزول بهما ليتفرغ الذهن للرابع لصعوبته وطول الكلام فيه (وصيغتها) اي الوصية ما لشعر بها من لفظ او نحوه كإشارة وكتابة صريحا كان او كناية فن الصريح (اوصيت) فالفهمه تعريف الجزأين من المحصر غير مراد (له بكذا) وإن لم يقل بعد موتى لوضعها شرعاً لذلك (او ادفعوا اليه) كذا (او اعطوه)

كذا وان لم يقل من مالى على المعتمد او هبته او حبرته او ملكته كذا او تصدقت عليه بكذا (بعد موتى) او نحوه الا ترى راجع لما بعد او هبته ولم يبال بايهام رجوعه له انك لا على ما عرف من سياقه ان وصيته زما شئت منه موضوعه لذلك (او جعلته له او هو له بعد موتى) (او بعد عيني او ان قضى الله على و اراد الموت و الا فهم الغر و ذلك لان اضافة كل منهما الموت عبرتها بمعنى الوصية وكان حكمة تكريره بعد موتى اختلاف ما في السياقين اذا الاول محض امر والثاني لفظه لفظ الخبر ومعناه الانشاء وزعم اهلوا (٣٥) تاخرت لم تعد للكل لان العطف باو ضعيف

كما يعلم مما مر في الوقف (فلو و قوله رجوعه له اى لقوله او وصيته اه ع ش (قوله على ما عرف من سياقه) انظر ما وجه علمه من سياقه اه رشيدى (قوله لذلك) اى للتمليك بعد الموت اه ع ش (قوله ولا) اى وان لم يرد بقوله بعد عيني وقوله ان قضى الله الخ الموت فهما اى هذان القولان لغرو اما لاقتصار على جعلته له او هو له فسياتي حكمه وقول ع ش قوله ولا اى وان لم يضم الى قوله جعلته له او هو وقوله فهما لغرو اى جعلته له او هو له ام مع كونه خلاف الظاهر يرد قول المصنف فلواقتصر على هو له الخ وقول الشارح او على جعلته له لاحتمل الخ (قوله لان اضافة كل منها) اى من قوله او ادفوا اليه وما بعده متنا و شرعا اه ع ش (قوله اذا لاو محض امر الخ) وعليه فلو اخر قوله او هبته الخ عن قوله وجعلته له كان النسب اه ع ش (قوله وزعم انها الخ) ويلزم على هذا الزعم اختصاص الاول باعطوه والثانية بهو له سم و رشيدى (قوله لم تعد للكل) لان العود للكل انما هو في حروف العطف الجامعة بخلاف ما لاحد الشيئين مثل او كما ذكره الفراءى وغيره قال الولي العراقي فيتعين حينئذ ذكره عقب كل صيغة اه معنى (قوله على نحو هبته له) ادرج بالنحو قوله حبرته له الخ (قوله او على نحو ادفوا اليه الخ) ادرج بالنحو قوله او اعطوه كذا (قوله وفي هذه) اى نحو صيغة ادفوا الخ وقوله لم اوافقها اى نحو صيغة و هبته له وقوله لا يكون كناية وصية اى لما ياتي في قوله لانه من صراحه الخ اه ع ش (قوله فان علمت نيته الخ) ينبغي ان من صور العلم ما لو اخبر الوارث الرشيد بانه نوى اما غيره كالصبي فاخبره لغرو لو اخبر ولى الطفل بان مورثه نوى فالأقرب عدم قبوله منه ما فيه من التفويت على الطفل اه ع ش (قوله والا بطل) قد يقال هذا حيث لم توجد معتبرات كل من الوصية كالقبول والهبة كالقبض في الحياة والا فيملكه لتحقق الملك وان انهم سببه كذا في هامش في تحفة الشيخ مصطفى الحوى عن السيد عمر وقوله ولا فيملكه الخ تقديره ما ياتي في شرح وتنعقد بكناية من قول الشارح بل في قوله صدقة لاحتماله الخ (قوله بطل) ينبغي اخذ ما ياتي في تقييده بما لم يؤمر الوارث بالحلف انه لا يعلم ارادته لينكل فيحلف المدعى انه اراد الوصية (قوله ويظهر اخذ الخ) عبارة النهاية لم يكن اقرار ابل كناية وصية على الراجح اه (قوله انه كناية وصية) كذا مراه سم (قوله لم يكن) اى قوله تلك مالى للفقراء (قوله لانه من صراحه) الى قوله وفي قوله هذا صدقة في النهاية (قوله) وكذا لاقتصر على قوله هو صدقة الخ هذا علم من قوله السابق فلواقتصر على نحو هبته الخ لكنه ذكره هنا طمأنينة لقوله وان وقع جوابا الخ اه ع ش (قوله لان مثل ذلك) اى وقوعه جوابا قوله لا يفيد اى صرفه عن كونه صدقة او وقفا اه ع ش (قوله اى كناية الخ) وفاقا للنهاية والمعنى و شرح المنهج (قوله وبه) اى بقوله لاحتماله الخ (قوله بطل) ينبغي تقييده بنظير قوله الا ترى ما لم يؤمر الخ (قوله غير متات الخ) تقدم في الاقرار انه لو اراد الاقرار بنحو ذلك صح اه سم (قوله كالبيع) اى في الانعقاد بالكناية وهل يكتفى في النية باقترانها بجزء من اللفظ او لا بد من اقترانها بجميع اللفظ كما في البيع والا قرب الاول ويفرق بينهما بان البيع لما كان في مقابلة عوض احتيط له بخلاف ما هنا اه ع ش (قوله بل اولى) لانها لا تفتقر الى القول في الحال فاشبهت ما يستقل به الانسان من التصرفات اه معنى (قوله)

ذلك صح (قوله كقوله عني هذا له الخ) هل هذا مقيد بما اذا زاد بعد موتى

لان مثل ذلك لا يفيد خلافا لاني ثور والمزني (الآن يقول هو له من مالى فيكون وصية) اى كناية فيها لاحتماله لها والهبة الناجزة فافتقر للنية وبه يرد ترجيح السبكي انه صريح وعلى الاول لومات ولم تعلم نيته بطل لان الاصل عدمها والاقرار هنا غير متات لاجل قوله مالى نظير ما مر (وتنعقد بالكناية) وهي ما احتمل الوصية وغيرها كقوله عني هذا له كالبيع بل اولى وفي قوله هذا صدقة بعد موتى على فلان مثلا الكناية ليست في الوصية لان هذا صريح فيها بل في قوله صدقة لاحتماله الملك والوقف فان جهل ما اراد به بطل ما لم يؤمر الوارث بالحلف انه لا يعلم ارادته فينكل فيحلف المدعى انه اراد الملك والوقف ويعمل به حينئذ

وشرح جمع متأخرون بصحة قوله لمدينه ان رعا ناعظ فلا نادى الذى عاك او فترقه على الغترار لا يقبل قوله فى ذلك بل لابد من بينه به
(والكتابة) بالتاء (كتابة) فتنه قديمها مع (٣٦) النية ولو من ناطق ولا بد من الاعتراف بها انطفا منه او من ورائه وان قال هذا خطى وما

فيه وصيتى وليس للشاهد التحمل حتى يقرأ عليه الكتاب او يقول انا عالم بما فيه واشارة من اعتقل لسانه ينبغي ان ياتى فيها تفصيل الاخرس فان فهمها كل احد فصريحة والا فكتابة ومران كناية لا بد فيها من نية وانه يكفي الاعلام بها باشارة وكتابة ولو قال ومز ادعى على شيئا وانه اوفى مالى عنده فصدقه بلا حجة كان وصية على الاوجه فان قال فى الثانية صدقه يمينه او بلا يمينه لم يكن وصية على الاوجه ايضا لانه لم يسمح له بشئ وانما منع منه بحجة بدل حجة وهذا مخالف لامر الشارع فليكن لغوا ويكلف البيينة فان قلت لم يمكن وصية لمن ادعى الوفا وحلف قلت ليس هذا وضع الوصية ولا قريبا منه فلم يحمل عليها سواء اعين الغرماء ام اجملهم فما اوهمه كلام ابن زرع من انه اذا عين الغريم وقدر مدعاه كان وصية بعيد جدا لما قررته ان اشتراطه اليمين اعراض عن الوصية بكل وجه كما هو ظاهر وفى الاشراف لو قال المريض ما يدعيه فلان فصدقه فمات قال الجرجاني هذا اقرار بمجهول وتعيينه

(قوله ولا بد من الاعتراف بها) اي بالنية (قوله وان قال هذا الخ) لا يقال هذا القول صريح فى ارادة الوصية لانا نقول لكن لا فى ارادتها حين الكتابة (قوله او يقول انا عالم بما فيه) وقد اوصيت به ضرب على قوله وقد اوصيت به واثبته مر (قوله على الاوجه) اعتمده هنا وفيما بعده مر (قوله فان قال فى الثانية صدقه يمينه الخ) فى فتاوى السيوطى رجل له مساطير على غر مائة من عشرين سنة واكثر واقل واوصى ان من انكر شيئا مما عليه او ادعى وفاهه يحلف ويترك فهل يعمل بذلك والحال ان فى الورثة اطفالا لا الجواب نعم يعمل به خصوصا اذا لم تكن بيينة تشهد بما فى المساطير فانها لا تقوم بها حجة ولو كان صاحب الحق حيا فاذا اجاب المديون انه لا شئ عليه بما فى المسطور قبل ذلك منه وحلف ربرى واقل امور ذلك اذا شهدت بما فى المسطور بيينة مقبولة ان يجعل وصية تحسب من الثلث واما اذا لم تشهد به بيينة فتنقط من راس المال لعدم ثبوته او ما ذكره فيما اذا شهدت بيينة بما فى المسطور من انه وصية مع ان الفرض انه شرط تحليفه بخالفه قول الشارح فان قال فى الثانية صدقه يمينه او بلا يمينه لم تكن وصية على الاوجه ايضا الخ الا ان يفرق بالنصر بين الوصية هنا كاي دل قول السؤال واوصى ان من انكر شيئا الخ وفيه نظر لان هذا لا يقتضى الوصية للمديون بل هو وصية لجماعته بمعا ملته بهذه المعاملة (قوله وفى الاشراف لو قال المريض ما يدعيه فلان الخ) اي فرق بين ما يدعيه فلان فصدقه وبين

لورثة وسكت عليه الزركشى وغيره وفيه نظر لان قوله يدعيه تبرؤ منه ولان امره لغيره بتصديقه لا يقتضى انه هو مصدقه فلو قبل انه وصية ايضا لم يبعد او مافى جريدتى قبضته كله كان اقرارا بالنسبة لما

لما علم أنه فيها وقته (وإن أوصى لغير معين) يعني لغير محصور (كالفقراء لموت بالموث بلا) اشتراط (قبول) لتعذرهم منهم ومن ثم لو قال لفقراء محل كذا وانحصروا بأن سهل عادة عدم تعيين قبولهم ووجبت التسوية بينهم ولورد غير المحصورين لم ترد بردهم كأفهمه قوله لزمت بالموت ودعوى أن عدم حصصهم يستلزم عدم تصور رددهم ترد بأن المراد بعدم الحصر كثرتهم بحيث يشق عادة استيعابهم فاستيعابهم ممكن ويلزم منه تصور رددهم وعليه فالمراد بتعذر قبولهم تعذر غالباً أو باعتبار ما من شأنه ويجوز الاقتصاد على ثلاثة من غير المحصورين ولا تجب التسوية بينهم (أو) وصى (لمعين) محصور لا كالعوية لأنهم كالفقراء (اشتراط القبول) منه (٣٧) أن نأهل وإن كان الملك لغيره كما مر في الوصية للفقير

وإلا فمن وليه أو سيده أو ناظر المسجد على الأوجه بخلاف نحو الخليل المسبلة بالشعور لا تحتاج لقبول لأنها تشبه الجهة العامة ولو كانت الوصية للمعين بالعتق كاعتقوا هذا بعد موتي سواء أقال عني أم لا لم يشترط قبوله لأن فيه حقاً مؤكداً لله فكان كجهة العامة وكذا المذبر بخلاف أو صيت له برقبته لاقتضاء هذه الصيغة القبول وهذا التفصيل فيه الناظر إلى أن الأول تحرير والشأن تملك فارق ما مر في المسجد لأنه تملك لا غير فناسبه القبول مطلقاً (ولا يصح قبول ولا رد في حياة الموصي) ولا مع موته إذ لاحق له إلا بعد الموت فلمن رد حينئذ القبول بعد الموت وعكسه بخلاف ما بعد الموت نعم القبول بعد الرد لا يفيد وكذا الرد بعد القبول قبل القبض أو بعده على المعتمد ومن صريح الرد

لما علم (الخ) أمّا ما جهل حاله أو علم أنه حدث بعد فلا يكون إقراراً به (عش) قوله وقته أي الإقرار (قول الماتن) وإن أوصى (مستأنف) (عش) قوله ووجبت التسوية (الخ) أي واستيعابهم معنى وعش (قوله) ويلزم منه أي من إمكان استيعابهم (قوله) من غير المحصورين) منه ما وقع الدال عند الوصية لمجاوري الجامع الأزهر فلا تجب التسوية بينهم على الأقرب لأنه يشق عادة استيعابهم ويحتمل وجوب التسوية لانحصارهم بسهولة عدم لأن أسماءهم مكتوبة وضبوطة (عش) قوله (أن تامل) إلى قوله وبهذا التفصيل في المعنى (قوله) وإن كان (الخ) غاية (عش) (قوله) (والا) أي وإن لم يتأهل فن وليه أو سيده فيه تصريح صحة قبول السيد فيما إذا أوصى لبعيد الغير المتأهل وفيه تردد لذكر كشيء (قوله) لم يشترط قبوله) أي ومع ذلك لا يعتق إلا بالاعتاق من الوارث أو الوصي فلو امتنع الوارث من اعتاقه أجبر عليه لازمه (عش) (قوله) بخلاف أو صيت له (الخ) قال في العباب فرع ولو قال لبعده أو صيت لك برقبته اشترط قبوله كالوصية ووجبت لك أو ملكك برقبته اشترط قبوله فوراً إلا إذا نوى عتقه فيعتق بلا قبول كما لو قال لوصيه اعتقه ففعل فلا يرد برده (عش) (قوله) وبهذا التفصيل فيه) أي العتق والوصية به وكذا الضمير في قوله لا آتي فارق (قوله) أن الأول) أي قوله واعتقوا هذا بعدم موتي مثلاً وقوله والثاني أي قوله أو صيت له برقبته (قوله) مطلقاً) أي - وأما قال أعطوا كذا المسجد كذا بعدم موتي أو قال أو صيت كذا المسجد كذا (قوله) ولا مع موته) إلى قوله قال الزركشي في النهاية (قوله) حينئذ) أي في الحياة ومع الموت (قوله) نعم القبول (الخ) لا موقع للاستدراك (قوله) بعد الرد) أي بعد الموت وقوله بعد القبول أي بعد الموت (قوله) على المعتمد) وقال في النهاية والمعنى (قوله) وهذا لا يليق (الخ) أي وإن كانت لا ثقة به في الواقع لأن هذا قد يذكر لاظهار التعفف (عش) (قوله) أن المراد القبول اللفظي) وهو الوجه النهائي ومعنى (قوله) ويشبهه الاكتفاء بالفعل) (ضعيف) (عش) (قوله) وكلاهما) أي قول الزركشي وقول القمولى (قوله) بين هذا) أي الوصية (قوله) الذي (الخ) نعت للكرام وقوله يقتضى الخ خبر النقل (قوله) ونحو الوكالة لا يقتضى) مبتدأ وخبر (قوله) وإنما يشبهه) أي ما هنا الهبة الخ اعتمده النهاية والمعنى أيضاً (قوله) وهي) أي الهبة (قول الماتن) ولا يشترط بعدم موتي (الخ) وللوارث مطالبة الموصي له المطلق المتصرف بالقبول أو الرد فان امتنع حكم عليه بالرد (عش) (قوله) في القبول) إلى الماتن في النهاية الإقوله وما ألحق به كالهبة (قوله) نعم يلزم الولي (الخ) ولو أوصى لصي أو وهب له فلم يقبل الولي فالعتمد الذي في شرح البهجة

من ادعى شيئاً فصدق له إلا بزيادة بلا حجة (قوله) (والا) أي وإن لم يتأهل فن وليه أو سيده فيه تصريح بصحة قبول السيد فيما إذا أوصى لبعده الغير المتأهل وفيه تردد لذكر كشيء (فرع) قال في العباب فرع ولو قال لبعده أو صيت لك برقبته اشترط قبوله كالوصية أو وهبته لك أو ملكك برقبته اشترط قبوله فوراً إلا إذا نوى عتقه فيعتق بلا قبول كما لو قال لوصيه اعتقه ففعل فلا يرد برده فلو قتل قبل اعتاقه فهل يشترى بقيمته مثله كالأضحية أو تبطل الوصية فيه تردد (عش) وقوله فيه تردد قال في تجر يده فقد حكى الماوردي عن المازني أنه يشترى بقيمته عبد ويعتق كما يفعله بقيمة الأضحية المذكورة قال ويحتمل أن تبطل الوصية (عش) (قوله) وإنما يشبهه) أي ما هنا (قوله) نعم يلزم الولي القبول أو الرد (الخ) حاصل ما في شرح البهجة وغيره عن الرافعي وهو

ردتها أولاً قبلها أو أبطلها أو ألغيتها ومن كنياتها نحو لا حاجة لي بها وأما غنى عنها وهذه لا تليق في فيما يظهر قال الزركشي وظاهر كلامهم أن المراد القبول اللفظي ويشبهه الاكتفاء بالفعل وهو الأخذ كالهبة أو وسبقه إليه القمولى فقال في الرهن يكفي التصرف بالرهن ونحوه وكلاهما ضعيف والفرق بين هذا والهبة ونحو الوكيل واضح إذ النقل للكرام الذي استلزمته الهدية عادة يقتضى عدم الاحتياج للفظ في القبول ولا كذلك هنا ونحو الوكالة لا يقتضى تملك شيء فلا يشبه ما هنا وإنما يشبه الهبة وهي لا بد فيها من القبول لفظاً (ولا يشترط بعد موته النور) في القبول لأنه إنما يشترط في عتقه ناجز يتصل قبوله بإيجابه نعم يلزم الولي القبول أو الرد فوراً بحسب المصلحة

فان امتنع بما اقتضه المصلحة عناداً انعزل أو متاولاً قام القاضى مقامه والاوجه صحة الاقتصار على قبول البعض لأن المطابقة بين الإيجاب والقبول إنما هي في البيع وما ألحق به كالهبة والوصية ليست كذلك (فان مات الموصى له قبله) أى قبل موت الموصى وكذلك مات معه (بطلت) الوصية لعدم لزومها وأيلولتم الزوم حينئذ (٣٨) (أو بعده) أى بعده موت الموصى وقبل القبول والرد لم تبطل (لبقول) أو يرد (وارثه)

وغيره أن للوصى إذا بلغ قبول الوصية دون الهبة اه سم بتصرف (قوله انعزل) أى وقام القاضى مقامه كما هو ظاهر ويراجع هل للقاضى القبول عند عدم الامتناع وهل إذا كان الولي الاب وامتنع عناداً وكان الجد موجوداً كان القائم مقامه الجد دون القاضى لأن الولاية له بعد الاب ويتجه نعم وهل قيام القاضى مقامه إذا امتنع متاولاً وان وجد الجد اه سم وقوله هل للقاضى الخ الظاهر لا إلا ان كان الولي قياً من قبله فمحتمل وقوله وهل إذا كان الولي الاب الخ الظاهر ما استوجبه رحمه الله تعالى وقوله وهل قيام القاضى مقامه الخ لظاهر نعم إذا امتناعه والحالة هذه لا يقتضى انعزاله حتى تنقضي الولاية للجد ولا ولاية للجد على الاب فيتصرف القاضى عنه بالولاية العامة والله اعلم اه سيد عمر (قوله انعزل) وقضية الانعزال بذلك أنه كبيرة وقوله والاوجه صحة الاقتصار الخ أى للوصى له وكذا وليه ان اقتضت المصلحة ذلك والا فينبغي انه ان فعل ذلك عناداً انعزل فلا يصح قبوله أو متاولاً صح فيما قبله وقام الخ كما مقامه في الباقي اه ع ش (قوله والاوجه صحة الاقتصار على قبول البعض الخ) الاوجه كذلك في الهبة ايضاً شرح مر اه سم (قوله كالهبة) خلافاً للنهاية عبارته انما هي في البيع والوصية والهبة ليست كذلك اه (قوله أى قبل موت الموصى) الى قوله ويؤخذ منه في النهاية لا قوله ويرد (قوله لانه) أى الوارث (قوله لو قبل) أى الوارث ولو اماً ما وقوله قضى دين عورته أى الموصى له وقوله منه أى الموصى به اه ع ش (قوله ويؤخذ منه) أى من قوله لو قبل الخ (قوله للبيت) أى الموصى (قوله دون مورثه) أى الوارث يعنى ولم يكن الموصى له وارثاً للموصى (قوله فى كونه) أى الموصى له (قوله يوم الموت) خبر ان يعنى ان الموصى له فى يوم الموت المورث لا وارثه (قوله لما تقرر) أى فى قول المصنف الآتى أظهره الثالث فكان الاحسن لما يأتى (قوله بالموت) متعلق بملك الموصى له (قوله ولانه) أى عطف على لان العبرة بالخ والضمير للمال الموصى به وقوله لم يملك ببناء المفعول وقوله بل من جهة ارثه الخ أى بل من جهة كون الموصى به مورثاً للوارث الموصى له (قوله وقديتخالفان) الى الماتن في النهاية والمغنى (قوله اذا اوصى له) أى للموصى له (قوله ورث منه) أى عتق الولد وورث من الموصى له (قوله او وارثه) عطف على الضمير المستتر فى قوله قبله (قوله حجب الخ) أى سواه حجب الخ وقوله القابل لمفعول حجب (قوله فلا يرث) أى الولد اه ع ش (قوله كذلك) أى بطل قبوله (قوله واذا اقتصر الخ) ببناء المفعول وقوله القبول أى قبول الوارث وقوله على النصف أى نصف الولد (قوله جرى) الى التنبيه في النهاية (قوله جرى) أى المنهاج

المعتمد فى قول الوصى أصى أو وهب له فلم يقبل الولي ان للوصى إذا بلغ قبول الوصية دون الهبة (قوله فان امتنع الخ) انعزل أى وقام القاضى مقامه كما هو ظاهر ويراجع هل للقاضى القبول عند عدم الامتناع وهل إذا كان الولي الاب وامتنع عناداً وكان الجد موجوداً كان القائم مقامه الجد دون القاضى لأن الولاية له بعد الاب ويتجه نعم وهل قيام القاضى مقامه إذا امتنع متاولاً وان وجد الجد (قوله والاوجه صحة الاقتصار على قبول البعض الخ) الاوجه ذلك في الهبة ايضاً شرح مر (قوله ورث) أى الولد منه أى من الموصى له وقوله القابل لمفعول حجب وقوله فلا يرث أى الولد اه ع ش (قوله كذلك) أى بطل قبوله (قوله واذا اقتصر الخ) ببناء المفعول وقوله القبول أى قبول الوارث وقوله على النصف أى نصف الولد (قوله جرى) الى التنبيه في النهاية (قوله جرى) أى المنهاج

ولو الامام فيمن يرثه بيت المال لانه خليفته ومن ثم لو قبل قضى دين مورثه منه ويؤخذ منه ان وارث الموصى له لو كان وارثاً للبيت دون مورثه لم يكن وصية لوارث لان العبرة فى كونه وارثاً بيوم الموت كما مر فلا نظر للقبول لما تقرر انه مبين لاستقرار ملك الموصى له بالموت ولانه لم يملك هنا من جهة الوصية بل من جهة ارثه للوارث وهما جهتان مختلفتان ويلزم ولى الوارث الاصلاح من القبول والرد نظير ما مر انفا وقد يتخالفان اعنى قبول الموصى له وقبول وارثه فيما اذا اوصى له بولد فانه ان قبله هو ورث منه او وارثه حجب الموصى به القابل كاخى الاب ام لا كاخى الولد فلا يرث للدور لانه ان حجبه بطل قبوله فيبطل عتق الولد فلا يرث فادى ارثه لعدمه وان لم يحجبه فكذلك اذ لو ورث لخرج اخوه عن اهلية القبول فى النصف ولا يمكن ان يقبله الولد الموصى به لتوقفه على ارثه المتوقف على عتقه المتوقف على قبوله فتوقف قبوله على قبوله وهو محال واذا اقتصر القبول

على النصف بق نصفه رقيقاً ومن بعضه رقيق لا يرث (وهل) جرى على العرف فى استعمال هل مقام طلب التصور فى الذى هو محل الهمة فى مثل هذا المقام ولذا أتى فى حيزها بالمعطف بأمر المناسب للهمة لاله هل فانه انما يعطف فى حيزها بأمر وهذا كله ان قلنا بما قاله صاحب المغنى وجرى عليه صاحب التلخيص وشارحوا كلامه أن الهمة فى نحو أزيد فى الدار أم عمرو وأزيد فى الدار أم فى المسجد

لطلب التصور أما على ما حققه السيد أن الهمة في نحو هذين لطلب التصديق لان (٣٩) السائل متصور لكل من زيد وعمرو وللدار

والمسجد قبل جواب
سؤاله وبعد الجواب لم
يرد له شيء في تصورهما
اصلا بل بقي تصورهما على
ما كان والحاصل بالجواب
هو التصديق اى الحكم
الذى هو ادراك ان النسبة
الى احدهما بعينه واقعة
أولا فهل في كلامه باقية
على وضعها من طلب
التصديق الايجابى او السلبى
خلافا لمن وهم فيه وام في
كلامه منقطعة لا متصلة
ولا مانع من وقوعها في حين
هل تشيها له بوقوعها في حين
الهمة التى بمعناها (ملك
الموصى له) المعين الموصى
به الذى ليس باعتناق (موت
الموصى او بقبوله ام) الملك
(موقوف) ومعنى الوقف
هنا عدم الحكم عليه عقب
الموت بشيء (فان قبل بان
انه ملك بالموت وإلا) يقبل
بان رد (بان) انه ملك
(للوارث) من حين الموت
(اقوال اظهرها الثالث)
لنعذر جعله للبيت مطلقا
وللوارث قبل خروج الوصية
وللموصى له وإلا لما صح
رده فتعين الوقف (وعليها)
اى الاقوال الثلاثة (تنفى
الثمرة وكسب عبد حصلا)
لاقلاقة فيه لان تعريف ثمره
جنسى فساوى التشكير في
كسب ووقع حيثئذ حصلا
صفة لها من غير اشكال
فيه (بين الموت والقبول)

في قوله وهل يملك الموصى له الخ اه سم (قوله لطلب التصور) اى للسند اليه في المثال الاول وللرسند في
المثال الثانى وقوله الى احدهما اى في المثال الاول وباحدهما في المثال الثانى (قوله فهل في كلامه باقية الخ) قد
يمنع هذا التفرع بل يجوز ان تكون للتصور الا ان يريد جواز بقائها على وضعها اه سم (قوله لمن وهم)
اى من ابن هشام ومن تبعه وقوله فيه اى في التصديق السلبى فنفاه فقال ان هل لطلب التصديق الايجابى
فقط (قوله وام في كلامه الخ) ان اراد في كلام المصنف فهو في غاية البعد اذ لا يناسب كلامه الا المتصلة لان
المعنى على طلب التعيين لا الاضراب وهو الموافق لقوله اظهرها الثالث اللهم إلا أن يكون في هذه النسخة
تقديم وتأخير اه سم اى والاصل متصلة لا منقطعة (قوله تشيها له) اى لوقوع ام في حين هل (قوله الذى
ليس باعتناق) سيد كر محترزه بقوله اما لو وصى باعتناق الخ (قوله المعين) خرج غيره وتقدم اه سم (قول المتن
موت الموصى) اى كالارث والتدبير ولكن انما يستقر بالقبول كما قاله الشيخ ابو حامد والعارفون ام بقبوله
اى الموصى له لانه تمليك كالبيع اه معنى (قوله عدم الحكم عليه) اى الموصى به (قول المتن انه ملك) بصيغة
الماضى وقول الشارح انه ملك بصيغة المصدر (قوله لنعذر) الى التنبيه في المعنى (قوله لنعذر جعله البيت) اى
لانه لا يملك وقوله مطلقا اى قبل خروج الوصية وبعده (وللوارث الخ) عبارة المعنى ولا يمكن جعله للوارث
فانه لا يملك ان يتصرف فيه الا بعد الوصية والدين ولا للموصى له والاصل صح رده كالارث فتعين وقفه فلو وصى
له بمن يعتق عليه لم يجب عليه القبول بل له الرد ولا يعتق عليه حتى يقبل الوصية اه (قوله والا) اى وان كان
ما كالا للموصى له (قوله لاقلاقة فيه) ولعل وجهها عند من ادعاها ان الثمرة معرفة وكسب عبد نكرة فجملة
حصلا لا يحسن اعراسها حالها منها التشكير كسب عبد ولا صفة لها لتعريف الثمرة والجل بعد المعارف احوال
وبعد النكرات اوصاف وهى هنا بعد معرفة ونكرة ومراعاة احدهما دون الاخرى تحكم وقد يقال ان
عطف النكرة على المعرفة ككسبه مسوغ لمجيء الحال منهما فالتعبير صحيح وان لم يقصد التشكير في الثمرة اه
عش (قوله فعلى الاول) اى ملك الموصى له بالموت وقوله له اى للموصى له (قوله قبل القبول) لا حاجة اليه
لانه موضوع المسئلة (قوله هى موقوفة) اى الثمرة والكسب والنفقة والقطرة (قوله واذا رد الخ) عبارة

وتصبح مقابلة هل بام المنقطعة لانها اضراب عن حكم طلب الحكم آخر فلا تنافيها هل الطالبة للتصديق وهذا
كله مبنى على ان هل مقصورة على طلب التصديق وقد اسلفنا في اوائل الكلام على الالف المفردة ان ابن
مالك قال ان هل - تاتى بمعنى الهمة فتعاد لها ام المتصلة وفي الرضى وير بما تجىء هل قبل المتصلة على الشذوذ
اه فيصح تخريج كلام المصنف على ما نقله عن ابن مالك (قوله فهل في كلامه باقية على وضعها) قد يمنع هذا
التفرع بل يجوز ان تكون للتصور الا ان يريد جواز بقائها على وضعها (قوله من طلب التصديق الايجابى
او السلبى) قال في جمع الجوامع هل لطلب التصديق الايجابى لا للتصور ولا للتصديق السلبى قال المحلى في
شرحه التقييد بالايجاب ونفى السلبى على منواله اخذ من ابن هشام سهو سرى من ان هل لا تدخل على منفى
فهى لطلب التصديق اى الحكم بالشبوت او الانتفاء كما قاله السكاكى وغيره يقال في جواب هل قام زيد
مثلا نعم او لا اه فذهب السهو والتباس مدخولها بالمطلوب بانتموا اتحادهما وليس كذلك فانه اذا قيل في
جواب هل قام زيد لا او لم يقم فالمستفاد تصديق سلبى وهو المطلوب مع انه لا يصح ان يقال هل لم يقم زيد
فقال الشارح خلافا لمن وهم فيه يحتمل انه متعلق بقوله او السلبى فيكون اشارة الى السهو الذى ذكره المحلى
اى خلافا لمن وهم في التصديق السلبى فنفاه بسبب الالتباس المذكور (قوله وام في كلامه) ان اراد في كلام
كلام المصنف فهو في غاية البعد اذ لا يناسب كلامه الا المتصلة لان المعنى على طلب التعيين لا الاضراب وهو
الموافق لقوله اقول اظهرها الثالث اللهم الا ان يكون في هذه التقديم وتأخير (قوله منقطعة لا متصلة) يتأمل
فقد يشعر بان الهمة اذا كانت للتصديق تكون ام منقطعة وهو ممنوع بل يجوز ان تكون متصلة وان
كان المطلوب التصديق كالواتى بما هو بمعناها مع أم نحو اى الرجلين في الدار مثلا (قوله المعين) خرج غيره

وكذا بقية الفوائد الحاصلة حيثئذ (ونفقته وفطرته) وغيرهما من المأون فعلى الاول له الاول ولان وعليه الآخر ان وعلى الثانى لا ولا قبل القبول بل
للوارث وعليه وعلى المعتمد هى موقوفة فان قيل فله الاول ولان وعليه الآخر ان ولا فلا واذا رد فالوارث بعد الموت للوارث وليس من التركة فلا

يتعلق بها دين (تنبيه) مر في الواف الفرق بين الواف والمستحقين في ان المدار فيه على التأخير وعدمه وفهم على الوجود وعدمه وحينئذ فلو اوصى بخلة فهل المؤثر عند الموت تركه كما قلنا ثم انه الواف وغيره الموصى له وان برز قبل الموت او ان ما وجد عند الموت تركه تأبر اولاً وما حدث بعده للموصى له كل محتمل والا قرب هنا الثاني ويفرق بينهما وبين الواف بان المملك ثم الصيغة وحدها فاعتبرنا حال الثمرة عندها كالباع وهذا لا اعتبار بالصيغة لان وقت (٤٠) القبول والتملك لم يدخل بها بل بالموت بشرط القبول فاعتبرناه واعتبرنا وجود الثمرة عنده

فتكون تركته بعده فتكون وصية (ويطالب) يصح بناءؤه للفاعل فالضمير للعبد واللفعول فهو لكل من صلحت منه المطالبة كالوارث او وليه الوصى (الموصى له بالنفقة ان توقف في قبوله ورده) فان لم يقبل ولم يرد غيره الحاكم بينهما فان ابي حكم عليه بالابطال كمتحجر امتنع من الاحياء وقضية المتن جريان ذلك على كل قول واستشكل جريانه على الثاني بان المملك لغيره فكيف تطالب بالنفقة وقد يوجه بان مطالبتهما وسيلة لفصل الامر بالقبول أو الرد فجاز لذلك وبهذا يحجب ايضا عن ترجيح ابن الرفعة على قول الوقف وجوب النفقة عليهما كائنين عقداً على امرأة وجعل السابق وفرق السبكي بان كلا منهما معترف بوجوب النفقة عليه وليس متمكناً من دفع الاخر بخلافهما هنا ويرده ما مر في خيار البيع انهما يطالبان على القول بالوقف مع فقد نظير ما ذكره من الاعتراف فعمل انه ليس هو

المغنى ولورد فعلى الاول له وعليه ما ذكره على الثاني لا ولا على الثاني في الموضوعين يتعاق بالوارث اه (قوله بين الواف الخ) يعني بالنسبة لثمره الوقف (قوله ان المدار فيه) اي الواف واستحقاقه وقوله فيهم اي المستحقين (قوله وغيره) عطف على المؤثر (قوله بينه) اي ما هنا من الوصية وقوله ثم اي في الوقف وقوله هنا في الوصية (قوله وبه) اي الموت عطف على عنده (قول المتن ويطالب) اي على قول من الثلاثة اه مغنى (قوله يصح بناءؤه) الى التنبيه في النهاية الا قوله والاول اوجه الى ومثله وقوله وعلى الثاني الى وبمح (قوله فالضمير للعبد الخ) هذا على ما في نسخة الشارح كالنهاية من ان يطالب بالياء وقال المغنى انه بالزون اوله بخط المصنف اه (قوله للعبد) اي الرقيق الموصى به ويجوز ارجاع الضمير لكل من صلحت منه المطالبة (قوله فهو لكل الخ) يعني الطاب المفهوم من يطالب اه رشيدى (قوله كالوارث الخ) اي والرقيق الموصى به (قول المتن بالنفقة) اي وسائر المؤن اه مغنى (قوله فان لم يقبل) الى قوله وند يوجه في المغنى (قوله بالابطال) اي البطلان اه مغنى (قوله جريان ذلك) اي قول المصنف ويطالب الخ اه مغنى (قوله على الثاني) هو قول المصنف ام بقره (قوله ان يرد) اي الموارث وقيل للبيت اه مغنى (قوله وبهذا يحجب ايضا عن ترجيح ابن الرفعة الخ) اي وإن كان ضابطاً (قوله عليهما) اي الموصى له والوارث (قوله كلاهما) اي من العاقدن دلى امرأة (قوله بملاهما) اي الموصى له والوارث (قوله برده الخ) غير قوله وفرق السبكي الخ (قوله انهما) اي البائع والشاى (قوله بالوقف) اي واف ملك المبيع فز من الخيار (قوله انه ليس هو) اي الاعتراف اه ع شر (قوله حالا) اي في زمن التوقف (قوله وإلا) اي وان رد اه مغنى (قوله وفي وصية المملك) ده فدى قوله في المطالبة الخ اه ع شر (قوله فالملك فيه) اي فى آقن بعده موت الموصى (قوله وصح في البحر الخ) وهو المعتمد نهاية ومغنى وشرح الروض (قوله ان الكسب) اي كسب العبد الحاصل بعده موت الموصى له اي العبد اه ع شر (قوله والاول اوجه) خلافاً لنهاية والمغنى وشرح الروض كما مر انفا (قوله للماعل) اي فى البحر (قوله عليه) اي الوارث وقوله لا يقال اي فى الاستدلال لا يحجب النفقة اه كرى (قوله هو مقصر) اي الوارث (قوله ومثله) اي ما لو اوصى باعتاق قن من الخ (قوله فتأخر ونفقه) اي بعد موته وحصل منه ربع اه نهاية (قوله فعلى الاول) اي ما اقتضاه كلاهما (قوله هو) اي الربع الوارث اعتمده النهاية (قوله وعلى الثاني) اي ما فى البحر (قوله هو) اي الربع للموقوف شايهم الخ هذا ظاهر إن كان الوقف على جهة عامة فانه لا محتاج فيها لقبول اما إذا كان على معين محصور فكلام الاذرى اظهر لانه يخير بين القبول والرد ولو اوصى بأمته لزوجهها فقبل الوصية تبين انفساخ النكاح من وقت الموت وان رد

وتقدم (قوله وصح في البحر ان الكسب الخ) وهو المعتمد شرح م والذى فى شرح الروض ما نصه وقضية ذلك ان كسب العبد الموصى بعقده قبل عتقه الوارث لكن قال الرويانى قبل انها على الخلاف فى الموصى له والاصح القطع بانها للعبد لتقرر استحقاقه العتق بخلاف الموصى له فانه يخير وبما قاله جزم الجرجاني وجرى عليه المصنف كاصله فى كتاب العتق اه فقد نقل ما صححه فى البحر عن الروض واصله فى كتاب العتق وبه يعلم ان الشارح اخذ بمقتضى كلام الشيخين هنا وترك ما صرح به فى كتاب العتق فنامله (قوله فعلى الاول) هو

السبب فى مطالبتهما والكلام فى المطالبة حالاً اما بالنسبة للاستقرار فهى على الموصى له ان قبل ولا فعلى الوارث وفى وصية التملك اما لو اوصى باعتاق قن معين بعده موته فالملك فيه للوارث الى عتقه قطعاً كما قاله فالكسب وبدله قتل له والنفقة عليه كاتقضاء كلامهم ما صح فى البحر ان الكسب له لانه استحق العتق استحقاقاً مستقراً لا يسقط بوجهه والاول اوجه ولو نظرنا لما غلغل به لما وجبنا النفقة عليه ولا يقال هو مقصر بتأخير الاعتراق لانه قد يفوض لغيره كالوصى ومثله ما لو اوصى بوقف شئ فتأخر وقفه فعلى الاول هو الوارث وبه اتفق جماعة واعتمده الاذرى وغيره وعلى الثاني هو للموقوف عليهم وبه اتفق بعضهم وكلام الجواهر يميل اليه ووجه بعض المحققين وبمح

الوركشي انه لو اوصى بشراء عقار بثمنه ووقفه على زيد وعمر وثم على الفقراء فمات احدهما قبل وقته لم يطل في نصف الميث بل ينتقل للفقراء وفارق الوصف على هذين ثم الفقراء فان احدهما اذ مات انتقل نصيبه الآخر بانه هنامات بعد الاستحقاق وثم قبله فكانه لم يوجد ومن ثم لو وصف على زيد وعمر وفبان احدهما ماتا كان الكل الآخر كما قاله الخفاف وغيره (تنبيه) (٤١) الوجه في اوصيته برفقته انه ليس كما

لو اوصى باعتاقه لاقتضاء الاولى انه ملكه برفقته كما قرر بخلاف الثانية كما تقرر وحينئذ لو كان غير متاهل للقبول في الاولى لصفه او جنون ووقف كسبه وانفاقه الى قبوله نظير ما مر في وصية التملك ولا ينظر لتضرر الورثة لكون افاقه المجنون غير منتظرة لان تعلق حق الوصية او جب الاحتياط له وهو لا يحصل الا بالوقف فيستكسبه القاضي وينفق عليه الى تاهله

(فصل) في احكام لفظية للوصي به وله اذا اوصى بشاة (واطاق) (تناول) لفظه (صغيرة) الجنة وكبيرتها سليمة ومعينة) كون الاطلاق يقتضي السلامة لانما هو في غير ما ينطبق بمحض اللفظ كالبيع والكفارة دون الوصية ومن ثم لو قال اشترى له شاة او عبد اثنين السليم لان إطلاق الامر بالشراية يقتضي كافي التوكيل به (ضانا ومعزا) وإن كان عرف الموصي اختصاصها بالضمان لانه عرف خاص وهو لا يعارض اللغة ولا العرف العام وخرج بهما نحو أرنب وظبي ونعام وجر وحش وبقره وزعم ابن

استمر النكاح وان اوصى بها لاجنبي والزوج وارث الموصي وقبل الاجنبي الوصية لم يفسخ النكاح وان رد انفسخ هذا ان خرجت من الثالث فان لم يخرج منه او اوصى بها لوارث آخر واجاز الزوج الوصية فيها لم يفسخ ولا انفسخ اه (قوله) ووقفه بالجر عطف على شراء الخ (قوله) في نصف الميث (اي في نصيبه) (قوله) بل ينتقل الخ (اي نصف الميث اه عثر (قوله) بانه هنا) (اي في الوصف على هذين الخ) (قوله) وثم (اي فيما لو اوصى بشراء عقار الخ) (قوله) قبله (اي قبل الاستحقاق هل المراد قبله قبل القبول أو قبل حصول منفعة الوفاء سم اقول قضية السياق ان المراد قبل وجود الوفاء بالكلية (قوله) وثم قبله) قضية انه لو مات ثم بعد الاستحقاق انتقل نصيب الفقراء اه سم و قوله للفقراء هل هو بالآخر (قوله) ومن ثم لو وفاء الخ) انظر ما وجه هذا الاستنتاج مع ان الظاهر ان الذي يتجه ما مر من الفرق عدم الانتقال في هذا الآخر كما لو اذ هو هنامات ايضا قبل الاستحقاق قبل وقبل الوفاء بالكلية اه رشدي (قوله) في زيد وعمر (اي ثم على الفقراء (قوله) كما مر) (اي في شرح اشترط اطلاقه بول (قوله) لكون الخ) علة للتضرر وقوله لان الخ لانه في النظر وقوله به اي القن الغير المتبادل

(اصل في احكام لفظية الموصى به وله) (قوله) في احكام لفظية) الى قوله ونوزع في النهاية وكذا في المعنى الا قوله وإن كان الى وخرج وزعم الى نعم (قوله) واطاق) سيد كمرته بوقوله وحل الخلاف الخ (قوله) في غير ما ينطبق الخ) اي في غير ما قالوا انه يتعاقب بعض اللفظ كالوصية وهذا في الحقيقة كتعاقب الشيء بنفسه لانه لم ينبه على امره معنوى اه غش عبارة المعنى لا مرزاند على مقتضى اللفظ وهذا لا زاد عليه لدم الدليل عليه اه (قوله) كالبيع الخ) مثال للغير اه عثر (قوله) وان كان الخ) غاية (قوله) وهو) اي العرف الخاص (قوله) ولا العرف الخ) عطف على اللغة وذكره استطرادى (قوله) وخرج بهما الخ) وخرج ايضا ما تولد بين الضمان او المعز وغيره وإن كان على صورة احدهما اه عثر (قوله) نحو أرنب وظبي الخ) فالمراد الوارث اعطاه لم يكن له ذلك ولا للوصي له قبوله اه غنى (قوله) وظبي الخ) ظاهره وإن لم يكن له الاطباء وعليه فلعل الفرق بينهما وبين ما لو قال شاة من شيناهى وليس له الاطباء حيث يعطى واحدة منهما ان اضافة الشاة اليه قرينة على ارادة ما يختص به اه عثر (قوله) وبقره) ومثله الاهلى بالاولى اه عثر (قوله) وليس له الاطباء) شامل لما لو لم يكن له وقت الوصية الاطباء وقت الموت الا غنم واظباء وغنم ولما اذا قصر على الصيغة المذكورة ولم يقيد ببعده وقتي أو غيره ولما اذا قيدها ببعده وقتي والظاهر اخذاه من ظاهره الآتية ان البقرة وقت الموت اه عثر وسياق عن السيد عمر ما يوافق (قوله) وتاؤها لاجل واحدة) اي للاثابت كجمام وحماة ويبدل له قولهم انظر الشاة يذكر ويؤت ولهذا جملوا خبر في اربعين شاة الى المذكور والاثبات نهاية وغنى وتولها كجمام الخ مثال لما تاؤها للوحدة (قوله) ونوزع فيه) اي في قول المصنف وكذا ذكر الخ (قوله) بانه الخ) اي الامام الشافعي رضى الله تعالى عنه وكذا الضمير في قوله وهو واعرف الخ وقوله فلم يخرج وقوله عما قاله على (قوله) على انها) اي لفظة الشاة لا تشمله اي الذكر (قوله) عرف بخلافه) اي بالشمول (قوله) وقد أخذ منه) اي من قول السبكي (قوله) بخلاف اللغة) متعاقب بالاطراد (قوله) بان الاكثر بن الخ) اي المشار اليهم بقول المصنف في الاصح

للو ارث اعتمدهم (قوله) وثم قبله) اي قبل الاستحقاق هل المراد بما قبله قبل القبول او قبل حصول منفعة الوفاء (قوله) وثم قبله) قضية انه لو مات ثم بعد الاستحقاق انتقل نصيبه للفقراء (فصل في احكام لفظية الموصى به وله) (قوله) كالبيع) مثال للغير

(٦ - شرواني وابن قاسم - سابق) عصفور اطلاقها على هذه كلها ضعيف شاذ نعم لو قال شاة من شيناهى وليس له الاطباء اعطى طيبة (وكذا ذكر) وخشني (في الاصح) لانها اسم جنس كالانسان وتاؤها للوحدة ونوزع فيه بانه في الام نص على انها لا تشمله للعرف قال السبكي وهو اعرف باللغة فلم يخرج عنها الا لعرف مطرد فان صح عرف بخلافه اتبع اه وقد يؤخذ منه الجواب بان الاكثر بن لم يخرجوا عما قاله الا لانه ثبت عندهم ان العرف لم يثبت اطراده بخلاف اللغة

فقال الخلاف إلى ان العرف العام هنا هل خالف اللغة او لا ومقتضى ترجيح الشيوخين كالا كثيرين للدخول انه لم يخالفها ويؤيده قول الرافي
وربما افهمك كلامهم توسطوه هو تنزيل النص على ما اذا عم العرف باستعمال البعير بمعنى الجمل والعمل بقضية اللغة اذ لم يعم قال الزركشي
ويبغى يجيء في تناول الشاة للذكر اه وهذا كله صريح فيما ذكرته من ان ما اخذ الخلاف في تناول الذكر الخلاف في العرف العام هل
خالف اللغة او لا ويؤيده ما ياتي ان العرف (٤٢) العام مقدم على اللغة في الدابة فتقدمه عليها حيث اتفق على وجوده لا نزاع فيه يعتد به

(قوله قال الخلاف) اي المشار اليه بقول المصنف في الاصح (قوله هنا) اي في الشاة (قوله للدخول) اي
دخول الذكر في اسم الشاة (قوله ويؤيده) اي المال المذكور (قوله والعمل الخ) عطف على تنزيل
النص (قوله بجيشه الخ) اي قول الرافي ونظيره (قوله وهذا كله) اي قول السبكي وقول الزركشي (قوله في
تناول الذكر) من اضافة المصدر الى مفعوله وقوله الخلاف الخ خبر ان (قوله ويؤيده) اي الماخذ المذكور
(قوله لا نزاع الخ) خبر فتقدمه الخ (قوله هو الاصح) خبر وتقدمها عليه الخ (قوله ونحل الخلاف) اي المشار
اليه بقول المصنف في الاصح ثم ذلك الى قوله ولو كان له نصف في النهاية والمغنى (قوله ينزها) اي على غنمة
اه مغنى وفي عش عن المختار هو بضم الياء وتخفيف الزاي وسكون النون وبتشديد هاء مع فتح النون يقال
انزاه على غنمه ونزاه تنزيرة هاء وبيداء الفاعل هاء والمفعول فيما ياتي (قوله وينزى) وقوله وينتفع بصوفها
الاولى فيها ما وبدل الواو (قوله وشعرها) الاولى او بشعر باو والياء (قول المتن لا سخله) وينبغي اخذ ما
قوله السابق نعم لو قال شاة من شياهي الخ ان محل ذلك ما لم يقل شاة من غنمي وليس عنده الا السخال والا
صحت واعطى احدها عش (قوله ما لم يبلغ سنة) ظاهره وان قل ما نقصت به السنة كالحظرة اه عش (قوله
ذكره) اي المعز ما لم يبلغ سنة (قوله وهو مثلها) اي والجدى مثل العناق في عدم الدخول اه عش (قوله
بالاولى) اي كما يعلم من قول المصنف وكذا ذكر في الاصح (قوله وذ كرها) اي العناق والجدى اه عش
(قوله لعدم ما يتعلق الخ) اي الوصية (قوله ما مر) اي قبيل قول المتن لغت ولو اقتصصر على اوصيت له بشاة او
اعطوه شاة ولا غنم له عند الموت هل تبطل الوصية او يشتري له شاة ويؤخذ من قوله الا في كالم لم يقل من مالي
ولا من غنمي انها لا تبطل وعبارة الكنز لم يقل من مالي ولا من غنمي لم يتعين غنمه ان كانت انتهت اه
سم (قوله فيعطى واحدة منها الخ) كالم لو كانت موجودة عند الوصية والموت ولا يجوز ان يعطى واحدة من
غير غنمه في الصورتين وان تراخيا لانه صالح على مجهول مغنى ونهاية قال عش قوله واحدة منها اي كاملة ولا
يجوز ان يعطى نصفين من شاتين لانه لا يسمى شاة وقوله ولا يجوز ان يعطى واحدة من غير غنمه وينبغي ان
يقال مثل ذلك في الارقاء اه (قوله اعطيا) اي تعينت ان خرجت من الثلث نهاية ومغنى اي والا اعطى ما
يخرج منه ولو جزء شاة فيما يظهر اه عش (قوله اعطيا) اي فيحمل قوله من غنمي على بيان انها ملوكة
له فقط لا بيان تقييدها بكونها بعض المملوك له بالفعل اه سم (قوله بقولهم) متعلق بالتعليل (قوله ربما
يؤيد الاول) ومرآنا عن عش ما يؤيد الثاني (قوله الشريك) اي شريك الموصى (قوله اعطوه شاة) الى

وتقدمها عليه حيث اختلف
في وجوده هو الاصح ومحل
الخلاف حيث لم يات
بمخصص ففي شاة ينزها
يتعين الذكر الصالح لذلك
وينزى عليها او ينتفع
بدرها او نسلها يتعين الاثني
الصالح لذلك وينتفع
بصوفها يتعين ضان وشعرها
يتعين معز (لا سخله) وهي
الذكر او الاثني من ولد
الضان والمعز ما لم يبلغ
سنة (وعناق) وهي اثنى
المعز ما لم تبلغ سنة والجدى
ذكره وهو مثلها بالاولى
وذ كرها في كلامهم مع
دخولهما في السخله
للايضاح (في الاصح) لتمييز
كل باسم خاص فلم يشملها
في العرف العام لفظ الشاة
(ولو قال اعطوه شاة من
غنمي) بعدم وتي (ولا غنم
له) عند الموت (لغت) هذه
الوصية وان كان له ظباء
لعدم ما يتعلق به والظباء
لما تسمى شياه البر لا غنمه
وبه فارق ما مروى ثم شارح
أن من شياهي كمن غنمي
وليس في محله اما اذا كانت
له عند موته فيعطى واحدة
منها فان لم يكن له الا واحدة
اعطيه او لو كان له نصف

(قوله وتقدمها عليه حيث اختلف في وجوده هو الاصح) قد يقال كل ذلك لا يسوغ مع مخالفة النص
وان لم يسلم له دليله فتامله (قوله في المتن لغت) سكت عملوا لم يصرح بقوله من غنمي او غيره بل اقتصروا
على قوله اوصيت له بشاة او اعطوه شاة ولا غنم له عند الموت هل تبطل الوصية او يشتري له شاة ويؤخذ
من قوله الا في كالم لم يقل من مالي ولا من غنمي انها لا تبطل وعبارة كنز الاستاذ البكري ولو لم يقل من مالي
ولا من غنمي لم يتعين غنمه ان كانت انتهت (قوله فهل يعطى الجزاين الخ قوة هذا التردد موافقة لما قاله
انه لو كان له شاة كاملة فقط اعطيا وان لم يظهر حينئذ قوله من غنمي وكان وجه حمل قوله من غنمي على
بيان انها ملوكة له فقط لا بيان تقييدها بكونها بعض المملوك له بالفعل على انه يمكن حمل من على الابتداء
وغنمي على جنس الغنم الثابت له فيظهر قوله من غنمي وان لم تكن له الا شاة واحدة ونظيره صدق قولهم

مثلا من واحدة ونصف من أخرى فهل يعطى الجزاين لان مجموعهما شاة واللفظ يجب تصحيحه ما يمكن او لا يعطى
ذلك لان الشاة اذا اطلقت لا تتناول الا الكاملة دون المافقة كل محتتمل ويأتي ذلك فيما وحلف ان لا شاة له وله نصفان وقضية تعليم
دخول المعية بقولهم وكون الاطلاق الى آخره ربما يؤيد الاول ثم يحتمل ان محل هذا التردد ما لم يقاسم الوارث الشريك ويحصل
بالقسمة كاملة والاعطيا ويحتمل خلافه لان العبرة في الوصية بحالة الموت ولم يحصل شاة كاملة عنده (وان قال) اعطوه شاة (من مالي)

الموت (اشترى له شاة)

ولو معيبة او وله غنم اعطى

واحدة ولو على غير صفة غنمه

كالم يمل من مالى ولا من

غنمى (والجمل والناقة) قال

أهل اللغة إنما يقال جمل وناقة

إذا أربعا فاما قبل ذلك

فمعود وقلوس وبكر اه

وحينئذ فهل تعتبر هذه

الاسماء ولا يتناول أحدها

الآخر عملا باللغة أو ماعدا

الفصيل المذكور يشمله الجمل

والانثى تشمله الناقة للنظر

فيه مجال والذي يتجه اخذا

تماما وساذكره انه إن

عرف عرف عام بخلاف

اللغة عمل به وإلا فبها واقتضاء

كلام غير واحد من الشراح

وغيرهم الثانى اعنى ماعدا

الفصيل فى إطلاقه نظر ظاهر

(يتناولان البخاني بتشديد

الياء وتخفيفها (والعرب

السليم والصغير وضدهما

لصدق الاسم عابهما (لا

أحدهما الآخر) فلا يتناول

الجمل الناقة وعكسه

لاختصاصه بالذكر وهى

بالانثى فمن ثم لم يتناول البعير

قال الزركشى والظاهر

الجزم به (والاصح تناول

بعير ناقة) وغيرهما من نظير

ما مر فى الشاة لانه اسم جنس

ومن ثم سمع حلب ببعيره إلا

الفصيل وهو ولد الناقة إذا

فصل عنها (لا) بخلة ذكر ا

ولا (بقرة ثورا) بالثنية ولا

عجلة وهى مالم تبلغ سنة

قول المتن والجمل فى النهاية والمغنى (قوله ولا غنم له الخ) قد يقال أسقط هذا القيد من أصله قصدا للتعميم
فقوله اشترى له شاة أى وجوبه فى حالة وجوبه فى استعالمهم كثيرا انهم وجهون قضيته
بجهتين باعتبار حالين كما يظهر لك بالتبعية ويحتمل ان يقال أسقطه لدلالة الجزاء عليه إذ المتبادر منه الوجوب
ولا يعقل إيجاب الشراء إلا حينئذ اه سيد عمر (قوله ولو معيبة) عبارة النهاية والمغنى بأى صفة كانت
ولو معيبة وإن قال اشترى والشاة تعينت سليمة كما مر لأن إطلاق الامر بالشراء يقتضيهما كفى التوكيل بالشراء
ويقاس بما ذكرنا فى المتن أعطوه رأسا من رقيق أو رأسا من مالى أو اشترى له ذلك ولو قال أعطوه رقيقا
واقصر على ذلك فكما هو قال من مالى فى انه يتخير بين إعطائه من راقته أو غيرهم ويقاس عليه ما لو قال أعطوه
شاة ولم يقل من مالى ولا من غنمى اه قال عث قوله أعطوه رأسا الخ أى فانه فى هذه يجوز المعيبة اه
(قوله ولو معيبة مع قوله السابق ومن ثم لو قال اشترى له شاة الخ) صريح فى الفرق بين كون الامر بالشراء
صريحا وكونه لازما اه سم (قوله او وله غنم) عطف على ولا غنم له اه سم (قوله كالم يمل من مالى
ولا من غنمى) أى فانه يتخير بين الاعطاء من غنمه حيث كان له غنم وبين الشراء من غيرهما فان لم يكن له غنم
تعين الشراء من ماله اه ع ش (قوله إذا أربعا) أى دخلا فى السنة السادسة اه ع ش عبارة القاموس
يقال أربعت الغنم إذا دخلت فى السنة الرابعة وأربعت ذات الحافر فى الخامسة وذات الحنف فى السابعة
اه (قوله او ماعدا الفصيل الخ) مبتدأ خبره قوله يشمل الجمل والجملة عطف على جملة تعتبر هذه الاسماء
الخ وقوله المذكور نعت ماعدا الفصيل وقوله والانثى الخ عطف على قوله المذكور الخ (قوله عسا مر) أى
فى شرح وكذا ذكر فى الاصح وقوله وساذكره أى فى شرح والثور للذكر (قوله اعنى ماعدا الفصيل)
أى إلى آخره (قوله فى إطلاقه نظر الخ) بقى أنه على النظر لولم يكن عنده إلا ما ذكر فينبغى الثانى وإن لم يكن
عنده إلا الفصلان فلا يبعد الاعطاء منهم إذ غاية الامر ان الاطلاق عليهم مجاز والاختصار فيهم يصلح
قرينة عليه اه سم (قول المتن البخاني) واحدها بخى وبخية وهى جمال طوال الاعناق مغنى وسيد عمر (قوله
بتشديد الياء) إلى قوله وزعم بعض فى النهاية إلا قوله والبلى وكذا فى المغنى لا تعرف الفصيل والعجلة
(قوله السليم الخ) عبارة المغنى والسليم الخ بالواو (قوله لصدق الاسم) أى اسم الجمل والناقة عليهما أى
البخاني والعرب (قول المتن لاحدهما الآخر) هل ولولم يوجد إلا أحدهما ولو عبر بالآخر وأضافه
إليه سم (قوله وهى) أى الناقة (قوله فمن ثم لم يتناول البعير) يتأمل فائدته سم ورشيدى عبارة عث
يتأمل مع ما بعده فان البعير شامل للذكر والانثى فلا معنى لعدم تناول الناقة الخاص بالانثى لمطلق
البعير الشامل لها ولذا ذكر إلا ان يقال مراده بالبعير الذكر وفيه ما فيه لفهمه من قوله فلا يتناول الخ اه
(قوله سمع) أى من العرب حلب بغيره وصرعنى يعبرى اه مغنى (قوله الا الفصيل) استثناء من قوله وغيرها
(قوله وهو ولد الناقة إذا فصل عنها) يتأمل الى متى يستمر هذا الاطلاق وما حكم ولدها قبل هذه المرتبة
والذى يظهر فى الثانى عدم دخوله بالاولى اه سيد عمر عبارة عث قوله إذا فصل عنها أى ولم يبلغ سنة ولاسمى
ابن مخاض او بنتها اه (قوله على إطلاقها) أى البقرة عليه أى على الثور ولو قال من بقرى ولم يكن له إلا

ثم وصاياهم من ثلث الباقي على ما إذا كانت الوصايا قدر الثلث يجعل من الا ابتداء كما صرحوا بذلك فليتناول
(قوله ولو معيبة) هذا مع قوله السابق ومن ثم لو قال اشترى له شاة الخ صريح فى الفرق بين كون الامر
بالشراء صريحا وكونه لازما (قوله او وله غنم) عطف على ولا غنم له (قوله ولو على غير صفة غنمه) هذا يدل
على انه يجوز انه يشترى له إذا قال من مالى وله غنم (قوله فى إطلاقه نظر ظاهر) بقى أنه على النظر لولم يكن
عنده إلا ما ذكر فينبغى الثانى وان لم يكن عنده إلا الفصلان فلا يبعد الاعطاء منهم إذ غاية الامر ان الاطلاق
عليهم مجاز والاختصار فيهم يصلح قرينة عليه (قوله فى المتن لاحدهما الآخر) هل ولولم يوجد إلا أحدهما
وقد عبر بالآخر وإضافه اليه (قوله فمن ثم الخ) تتأمل فائدته (قوله وان اتفق أهل اللغة على إطلاقها) أى
البقر عليه أى على الثور ولو قال من بقرى ولم يكن له إلا الانوار وكان عارفا باللغة فيجه الخ على الانوار بل

للعرف العام وإن اتفق أهل اللغة على إطلاقها عليه لأنه لم يشتهر عرفا (والثور) أو السكب أو الحمار أو البغل مصروف (لذكر) فقط

لذلك وزعم بعض اللغويين في نحو الحمار والجل والبغل أنه يطلق عليهم ما شاذ أو خفي وإن بنى على ذلك أنه لو حلف لا يركب بطلا أو بغلة حدث في كل بهما وإن بغلته ^{عليه} الشبهاء المسماة بالدلدل الباقية إلى زمن معاوية أنثى كما أجاب به ابن الصلاح أو ذكر كانه نقل عن إجماع أهل الحديث ويدل له قوله صلى الله عليه وسلم أبرك دلدل ولم يقل أبركى وإن غلة سليمان أنثى أو ذكر وزعم أن ثناء قالت تدل على التانيث رده أبو حنيفة ونقل أنه القائل به ووجه الرد أنه تانيث لفظي كبناء جرادة وشاة في القاموس الفرس الذكروا لأنثى وهو فرصة وقضية فرصة أن الفرس في كلام الموصلى للذكر لأنهم علموا اختصاص (ع) (ع) نحو الحمار بالذكور بانه يفرق بينه وبين الأنثى بالبناء ويحتمل أنه لهما في تخير الوارث ووجه

بأن نحو حمار مشهور فاقتضى حذف البناء اختصاص محذوفها بالذكور ولا كذلك الفرس وهذا أقرب ولا يتناول البقر جاموسا وعكسه على ما قاله جمع للعرف أيضا فلا ينافيه تسكمل نصابها ولا عدها في الربا جنسا واحدا لكن بحث الشيخان تناو لهاها ولا بقر وحش نعم إن قال من بقرى وليس له إلا بقر وحش دخل كالجواميس على الأول وإنما حدث من حلف لا يأكل لحم بقر بأكله لحم بقر وحشى لأن ما هنا مبنى على العرف وما هناك إنما يبنى عليه إذا لم يضطرب وهو في ذلك مضطرب كذا ذكره شيخنا في شرح الروض وهو عجيب إذ قضيته بل صريحه تقديم العرف هنا على اللغة وإن اضطرب وهو بعيد جدا لأن معنى اضطرابه اختلاف باختلاف النواحي فأى مقدم منها ورعاية عرف الموصلى يلزمه باطلاقة منافاة لاكثر كلامهم والذي

الأنوار وكان عارفا باللغة فينتجه الحل على الأنوار بل قديتجه ذلك أيضا حينئذ وإن لم يكن عارفا ه سم (قوله لذلك) أى للعرف اه ع ش (قوله يطلق عليهما) أى الذكور والأنثى (قوله وإن بنى) ببناء المفعول (قوله أنه لو حلف لا يركب الخ) انظر البناء في حنثه في بغلة بالذكور مع أنه لم يذكر بغلة في المبنى عليه إلا أن يقال قوله يشمل ذلك اه سم وبحر نظير في قول الشارح الآتى وإن غلة الخ (قوله في كل) أى من الحلفين بهما أى بالذكور والأنثى (قوله وإن بغلته الخ) كقوله الآتى وإن غلة الخ عطف على قوله أنه لو حلف الخ أى وبنى على ذلك التردد فيما ذكر يعنى لو لم يصح الإطلاق عليهما لانه من اختصاص ما ذكر بالأنثى بل التردد فيه (قوله كما أجاب به ابن الصلاح) أى حين سئل عنه أذكر هو أم أنثى اه كردى (قوله وزعم الخ) مبتدأ خبره قوله رده الخ وقوله أن ثناء قالت أى في الآية وقوله على التانيث أى تانيث غلة سليمان (قوله أنه) أى أبا حنيفة القائل به أى يكون غلة سليمان أنثى (قوله ويحتمل أنه لهما) لعلة أوجه ووجه بان مرادهم في مسألة الحمار أنه لا يطلق على الأنثى الامع التاء وهذا دليل واضح على تخصيص المجرد بالذكور بخلاف الفرس فانه قد ثبت إطلاقه عليهما وإن أطلق على الأنثى أيضا فرصة وقول الشارح ووجه الخ محل تأمل اه سيد عمر (قوله ولا كذلك الفرس) لعل المناسب الفرس بالبناء (قوله لكن بحث الشيخان الخ) جزم به الروض اه سم وكذا جزم به النهاية والمغنى (تناو لهاها) أى تناول البقر للجواميس وسكت الشارح كالمغنى عن العكس وذكره النهاية عبارة ويتناول البقر جاموسا وعكسه كما بحثناه بدليل تسكمل نصاب احدهما بالآخر وعدهما في الربا جنسا واحدا اه رده اه ع ش بما نصه قوله ويتناول البقر جاموسا خلافا لالحج وهو الأقرب وقوله وعكسه قد يمنع بان اسم الجاموس لا يتناول الغراب المسماة في العرف بالبقر بخلاف تناول البقر للجواميس فان البقر جنس الغراب والجواميس على أنه لو نظر لتكمل نصاب احدهما بالآخر لقليل يتناول الضان المعز وعكسه اه (قوله نعم) إلى قوله وهو عجيب في النهاية والمغنى الا قوله كالجواميس على الأول (قوله على الأول) أى قول الجمع (قوله لأن ما هنا) أى في الوصية وقوله وما هناك أى في الايمان (قوله كذا ذكره شيخنا في شرح الروض) اقتصر النهاية والمغنى على ما في شرح الروض كما اشرنا إليه آنفا (قوله هنا) أى في الوصية (قوله إن اللغة ثم مقدمة على العرف ان اشتهرت) هذا بما يخالف ما اشتهرت ان الايمان مبني على العرف اه رشيدى (قوله والا فالعرف) أى وإن لم تشتهر اللغة فيقدم العرف الخ (قوله وهى) أى اللغة (قوله وما هنا فالعرف العام مقدم الخ) خالفه النهاية عبارة ان ما جملة الموصلى يحمل على اللغة ما أمكن والا فالعرف العام ثم الخاص الخ قال الرشيدى قوله ما أمكن شمل ما اذا خفيت فتقدم على العرف الخاص اذ لا يرجع اليه الا اذا لم تكن كما علم من قوله وإلا الخ وهذا يخالف ما مر آنفا اه (قوله ويفرق بين البابين

قديتجه ذلك أيضا حينئذ وإن لم يكن عارفا (قوله وإن بنى على ذلك الخ) انظر البناء في حنثه في بغلة بالذكور مع أنه لم يذكر بغلة في المبنى عليه إلا أن يقال قوله يشمل (قوله لكن بحث الشيخان الخ) جزم به الروض (قوله كذا ذكره شيخنا في شرح الروض وهو عجيب الخ) اقتصر مر على ما في شرح الروض (ويفرق بين البابين الخ)

يتجه في الفرق كما يعلم مما هنا وثم أن اللغة ثم مقدمة على العرف إن اشتهرت وإلا فالعرف المطرد فالخاص بعرف الخالف وهى في البقر الخ مشتهرة بشموله لبقر الوحش فعمل بها ثم واما هنا فالعرف العام مقدم عليها وإن اشتهرت وهو قاض بتخصيص البقر بالأهل فعمل به هنا فان أنثى العرف العام فاللغة ما أمكن فالخاص ببلد الموصلى فاجتهاد الوصلى فالخاص بما يظهر فنامله ويفرق بين البابين بان الأمر هنا منوط بغير الموصلى من الورثة والموصلى له فنظرنا إلى ما يتعارفونه ليكون حجة على أحد الفريقين للفريق الآخر وثم منوط بالخالف فيما بينه وبين نفسه فامرنا بالنظر لما هو الأصل وهو اللغة والحاصل أن التنازع هنا وجب تقديم العرف العام لانه القاطع له بواسطة أنه يغلب على الظن أن الموصلى اراده وعدم التنازع ثم وجب الرجوع للأصل لانه لم يعارضه شيء ثم بعد العرف العام هنا واللغة ثم الحقوق بكل ما يناسبه من المراتب

الخ) اذا تأملت هذا الفرق وحاصله الا اني ظهر لك انه كان مقتضاه ان يقدم هنا بعد العرف العام العرف الخاص لا اللغة لانه اقطع للنزاع واقر الى ارادته من اللغة بل قد يقال كان مقتضاه تقديم العرف الخاص على العام اه سم اقول قوله اذا الخ في غاية الاتجاه نعم قوله بل قد يقال الخ محل تأمل اذ العام مطرد فهو لا يجامع الخاص اللهم الا ان يدعى انه مشترك في بلد الخاص بينه وبين العام وقد يقال لا تقديم حينئذ الا بالقرينة اه سيد عمر (قوله المذكورة) اي انفا (قوله وهي لغة) الى الفرع في النهاية الا قوله على نزاع فيه (قوله يدب الخ) بكسر الدال كما في المختار اه عش (قول المتن والمذهب حمل الدابة الخ) ولو اوصى باحسن دوابه وعنده الاجناس الثلاثة فينبغي الحمل على الحمار او باشراف دوابه فلا يبعد الحمل على الفرس ويحتمل الحمل على الابل لانها اشرف اموال العرب اه سم (قول المتن على فرس وبغل وحمار) ولو ذكر او معيبا وصغيرا اه مغنى عبارة عش قول المتن على فرس اي ذكر وانثى وقوله وبغل ذكر وقوله وحمار ذكر اه والاول هو الظاهر المتعين (قوله اهلي) ولو لم يكن له الا حمر وحشية قال ابن الرفعة فالاشبه الصحة حذر من الغائما انتهى وهو نظير ما مر في الشاة ان لم يكن له الا ظباء اه مغنى (قوله وان لم يكن ركوبها) اي لصغرها مثلا اه عش (قوله خلافا لما في التتمة) اي والمغنى من اشتراط امكان الركوب (قوله فيعطى احدها) ويخير الوارث في اعطاء احدها ان كان عنده الاجناس الثلاثة واما ان كان عنده جنسان منها فيخير الوارث بينهما مغنى وشرح الروض (قوله فيعطى) الى المتن في المغنى الا قوله على نزاع فيه وقوله كالمو قال قوله وزعم خصوصه اي خصوص اطلاق الدابة على فرس وبغل وحمار اه مغنى (قوله ويتعين احدها) اي الفرس والبغل والحمار (قوله ان لم يكن له عند الموت غيره) هذا يدل على انه لا يشتري له ما ليس به وجودا عند الموت ويوافقه قوله الا اني ولو لم يكن له الخ لكن هذا ظاهر ان قال من دواي اموال قال من مالي او لم يقل من مالي ولا من دواي فينبغي ان يشتري له كافي نظيره من مسائل الشاة المتقدمة بقياس ذلك انه لو قال من مالي او لم يقل من مالي ولا من دواي او لم يشتري له غير هاهنا اي يجوز ذلك فليتامل اه سم وقوله احدها اي او اثنان منها وقوله غير هاهنا اي ولو على غير صفتها (قوله عند الموت غيره) اي غير الاحد وكذا خير مخصصه (قوله والحق بها) اي الفرس (قوله وكالحمل) عطف على قوله كالسكر الخ وقوله للاخيرين اي البغل والحمار (قوله الاصالحة) اي للحمل اه عش (قوله بما مر) اي قبيل قول المصنف لاسخلة (قوله فان اعتيد) اي الحمل على البراذين الخ اي بان تكرر ذلك واشتهر بينهم بحيث لا ينكر على فاعله اه عش (قوله على نزاع فيه) عبارة عش قوله والبقري جواز اعطاء البقر اذا اعتيد الحمل عليها نظر لان اسم الدابة لا يشملها عرفا وصف الدابة بالحمل عليها مخصص لا معمم عبارة الروض اذا قال دابة للحمل دخل فيها الجمل والبقرة ان اعتادوا الحمل عليها قال شارحه واما الراعي فضعفه باننا اذا نزلنا الدابة على الاجناس الثلاثة لا ينتظم حملها على غيرها بقيد او صفة اه (قوله فيعطى احدها) اي ولو كان المعطى صغيرا كسجل لصدق اسم الدابة عليه اه

المذكورة (والمذهب حمل الدابة) وهي لغة كل ما يدب على الارض (على فرس وبغل وحمار) اهلي وان لم يمكن ركوبها خلافا لما في التتمة فيعطى احدها في كل بلد عملا بالعرف العام وزعم خصوصه باهل مصر بمنوع كزعم ان عرفهم يخصها بالفرس كالعراق بخلاف سائر البلاد ويتعين احدها ان لم يكن له عند الموت غيره او ان ذكر مخصصه كالكر والفراو القتال للفرس والحق بها اذا قال ذلك قيل اعتيد القتال عليه وكالحمل للاخيرين وحينئذ لا يعطى الاصالحة اخذا مما مر فان اعتيد على البراذين او البقر او الجمل دخلت على نزاع فيه فيعطى احدها ولو لم يكن له عند موته واحد من الثلاث

اذا تأملت هذا الفرق وحاصله الا اني ظهر لك انه كان مقتضاه ان تقدم هنا بعد العرف العام العرف الخاص لا اللغة لانه اقطع للنزاع واقر الى ارادته من اللغة بل قد يقال كان مقتضاه تقديم العرف الخاص على العام (قوله في المتن والمذهب حمل الدابة على فرس وبغل وحمار) لو اوصى باحسن دوابه وعنده الاجناس الثلاثة فينبغي الحمل على الحمار او باشراف دوابه فلا يبعد الحمل على الفرس ويحتمل الحمل على الابل لانها اشرف اموال العرب او باخسها وقد تعدد الاخس فهل يعطى الجميع او واحدة فيه نظر (قوله ان لم يكن له عند الموت غيره) هذا يدل على انه لا يشتري له ما ليس به وجودا عند الموت ويوافقه قوله الا اني ولو لم يكن له الخ لكن هذا ظاهر ان قال من دواي اموال قال من مالي او لم يقل من مالي ولا من دواي فينبغي ان يشتري له كافي نظيره من مسائل الشاة المتقدمة بقياس ذلك انه لو قال من مالي او لم يقل من مالي ولا من دواي او لم يشتري له غير هاهنا اي يجوز ذلك فليتامل (قوله او ان ذكر مخصصه كالكر والفراو القتال للفرس الخ) قال في الروض وشرحه فان قال اعطوه دابة ليقا تل او يكر او يفر عليها خرج من الوضعية غير الفرس فتعين الفرس

بطلت وبعث البلقيني والاذرعي (٤٦) وسبقهم اليه صاحب البيان الصحة ويعطى من غير هان كان له نعم او غيرها لتعين المجاز بتعين

الواقع كالوقوف على اولاده وليس له الا اولاد ولدوا له قال من شياهي وليس له الاظبا. (ويتناول الرقيق صغيرا وابنى ومعيبا وكافرا وعكوسها) وخنى لصدق الاسم نعم ان خصصه تخصص نظير ما عرفني يقاثل معه او يخدمه في السفر يتعين الذكروكونه في الاولى سليما من نحو عى وزمانة ولو غير بالغ وفي الثانية سليما مما يمنع الخدمة عرفا ويحضن ولده تعين الانثى ويظهر في يتمتع به تعين الانثى السليمة من مثبت خيار النكاح (فرع) بحث بعضهم في الوصية بطعام انه يحمل على عرفهم دون عرف الشرع المذكور في الربا والوكالة ويوجه بان هذا لم يشتهر في عدة قصده ويوافقه افناء جمع يمينين فيمن اوصى بغنم وحب لمن يقرؤن عليه باجراء ذلك على عادتهم المطردة به في عرف الموصى (وقيل ان اوصى باعتاق عبد) او امة تطوعا (وجب المجزى كفارة) لانه المعروف في الاعتاق ويرد بان المعروف في الوصية عدم التقيد بذلك فقدم وكفارة ضبطه بخطه بالنصب وهو اما على نزع الخافض

عش (قوله بطلت) هذا واضح ان قال من دواى والا كوصيت له بدابة انجه ان يشتري له سم ورشيدى عبارة عش هذا واضح ان كانت الصيغة نحر اعطوه دابة من دواى اما لو قال اوصيت له بدابة واطاق او قال من مالى فقياس ما عرف اعطوه شاة من مالى ان يشتري له دابة اه ثم ساق عن سم على منهج عن شرح الروض ما يؤيده (قوله ببحث البلقيني النخ) اعتمدته النهاية والمغنى وشرح الروض (قوله وايش له الا اولاد ولد) المعنى المجازى في صورة الوقف واقع عند الاطلاق فصالح قرينة لارادته بخلاف ما نحن فيه اذا الحكم فيه منوط بالموجود وعدمه عند الموت لا عند الوصية نعم لو فرض انحصار الموجود في المجازى عند الوصية ايضا لانضج ما ذكره حينئذ لكن كلامهم على العموم وكذا يقال في مسئلة الشاة ايضا اه سيد عمر (قول المتن ويتناول الرقيق) اى اذا اوصى به او باعتاقه اه مغنى (قوله وخنى) الى الفرع في المغنى الا قوله ولو غير بالغ والى قوله لكن الفرق واضح في النهاية الا قوله وحينئذ يكون بدله الى المتن وقوله او مضمنا وغيره الى هذا كله (قوله لصدق الاسم) اى لصدق اسم الرقيق على الجميع (قوله نظير ما عرف) اى فى الشاة والدابة (قوله بتعين الذكروكونه) يؤخذ ما عرف في الفيل بالاولى وانه لو اعتيد مقابلة الاناث او خدمته في السفر لا يكون ماذ كرخصا بالذكروكونه سيد عمر (قوله وكونه) عطف على الذكروكونه وقوله فى الاولى اى يقاثل معه (قوله ولو غير بالغ) خلافا للاذرعي حيث قال يجب ان يكون مكلفا اه واخره المغنى (قوله مما يمنع الخدمة الخ) كالصغرا اه عش (قوله ويحضن) عطف على قوله يقاثل معه وكان الاولى العطف باوكافى النهاية (قوله تعين الانثى) اى وان لم تكن ذات لبن وقوله من مثبت خيار النكاح ظاهره انه يقبل من الوارث المعيبة بغير ما ثبت الخيار كالمعى فليراجع اه عش (قوله فرع بحث بعضهم الخ) عبارة النهاية والا وجه حمل الوصية بطعام على عرفهم الخ (قوله على عرفهم) اى فلو اطرده عرفهم بشىء اتبع وان كان خسيسا اه عش (قوله بان هذا لم يشتهر الخ) وبفرض اشتهاره فهو عرف خاص وعرف الموصى خاص اخر فهو مقدم اخذنا مما سواه وان اشتهر عرف الشرع خلافا لما يؤيده كلامه نعم ان اراد بالاشتهار اطراذه وعمومه فهو عرف عام حينئذ ثم ما ذكره مشكلا باعتبار ان الطعام له معنى لغوى قال فى الصحاح الطعام ما يؤكل وربما خص الطعام بالبروى حديث ابى سعيد كنا نخرج صدقة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام او صاعا من شعير انتهى فواجه تقديم العرف الخاص حينئذ على اللغة مع ما مر له من انها مقدمة عليه ما يمكن فتأمل اه سيد عمر (قوله ويوافقه) اى ذلك البحث (قوله باجراء ذلك) اى الموصى به من الغنم والحب وكذا ضمير به (قوله فى عرف الموصى) انظر هل يغنى عنه قوله عادتهم (قوله تطوعا) عبارة المغنى والخلاف فى عتق التطوع فلو قال عن كفارة تعين المجزى فيها وانذر فسيأتى فى بابها ان شاء الله تعالى اه (قوله وكفارة) الى قوله ويفرق فى المغنى (قوله على نزع الخافض) اى والا صل فى كفارة اه عش

اوليتنفع بظهورها ونسلها خرج منها البغل لا يرذون اعتيد الحل عليه فلا يخرج او قال اعطوه دابة لظهورها ودرها تعينت الفرس قال الاذرعي وهذا انما يظهر اذا كان ممن يعتادون شرب البان الخيل والافتعين البقرة قلت او الناقة وقال المشولى وقواه النووى اذا قال اعطوه دابة للحمل عليها دخل فيها الجمال والبقران اعتادوا الحل عليها واما الرعى فضعفه باننا اذا ازلنا الدابة على الاجناس الثلاثة لا ينتظم حملها على غيرها بقيد اوصية فلو قال اعطوه دابة من دواى ومع دابة من جنس من الاجناس الثلاثة تعينت او دابتان من جنسين منها تخير الوارث بينهما فان لم يكن له شىء منها عندهم ته بطلت وصية لان العبرة بيوم الموت لا بيوم الوصية نعم ان كان له شىء من النعم او نحوها فالقياس كما قاله صاحب البيان الصحة ويعطى منها لصدق اسم الدابة عليها حينئذ كما لو قال اعطوه شاة من شياهي وليس عنده الاظبا فانه يعطى منها كما مر وكلام المصنف شامل لذلك بخلاف كلام اصله انتهى والفرق بين قوله اوليتنفع بظهورها ونسلها خرج منها البغل وقوله او قال اعطوه دابة لظهورها ودرها تعينت الفرس واضح لان المتبادر من التعليل ما يجوز تناوله (قوله بطلت) كذا اشرح مروه هذا واضح ان قال من دواى والا كوصيت له بدابة انجه ان يشتري له (قوله انه يحمل عرفهم

أنفس ثلاث ما لا ياتي رتبة كاملة فهو للورثة نظير ما يأتي (فإن عجز ثلثه عنهن فالذهب أنه لا يشتري شقة قص) مع رقتين لأن ذلك لا يسمى رقبا (بل يشتري) نفيسة أو (نفيسة ثان به) أي الثلث وقضية قوله نفيسة ثان أنه حيث ومد هما تعين شراؤهما وإن وجد رتبة أنفس منهما وله وجه لأن التعدد أقرب لغرض الموصي حيث أمكن تعين (٤٨) وليست النفيسة غرضا مستقلا حتى ترجع على العدد ويحتمل أنه يتخير لأن في كل

غرضا (فإن فضل) من الموصي به (عن أنفس) رتبة أو (رقتين شيء للورثة) وتبطل الوصية فيه ولا يشتري شقة قص وإن كان باقيه حرا على الوجه لانه لا يسمى رتبة (تنبيه) تصوير المتن باعتقرا على بثلاثي رقبا هو مافي الروضة وغيرها وظاهر المتن انه لا يحتاج اليه ولا تخالف لأن الثلاث حيث وسعها الثالث واجبة فيهما واما الزائد ففي الاولى يجب الى استكمال الثلث وفي الثانية لا يجب وقوله فان عجز ثلثه عنهن ياتي في كل منهما لانه اذا صرح بالثلث وعجز ثلثه عن ثلاث لم يشتري شقة قص كما لو لم يصرح به ولو وصى ان يشتري له عشرة افقزة حنطة جيدة بمائتي درهم ويتصدق بها وكان ثمنها مائة فوجه رجحان المائة الزائدة للورثة اي اخذا بما هنا لكن الفرق واضح لأن المدار هنا على اسم الرتبة ولم توجد كما تقرروا ثم على بر الفقهاء وهو مقتضى لصرف المائة في شراء حنطة بهذا السعر والتصدق بها كما هو وجه آخر يظهر ترجيحه وهل المراد الانفس

أنفس ثلاث الخ) يتامل المراد بالنفاسة هل تكون بالنسبة الى حصول كمال ديني أو دنيوي يسهل معه على العتيق الاستقلال وتحصيل المؤن الضرورية كحرفة وفضل قوة وشباب او ما هو اعم منه حتى يكتب في بمجرد ارتفاع الجنس عرفا وحسن الصورة اه سيد عمر (قوله نظير ما يأتي) قال الولي العراقي ويظهر انها اولى بان لا يشتري الشقة قص من مسألة الكتاب لحصول اسم الجمع هنا ولو وصى بشراء شقة قص اشترى فان لم يوجد اما لعدمه او قلة الباقي بطلت الوصية وردت للورثة اه مغني وقوله او قلة الباقي فيه وقفة فلا يرجع (قوله مع رقتين) الا وفق لما ياتي مع رتبة أو رقتين (قوله لأن ذلك الخ) أي مجموع رقتين وشقة قص ولو قال رتبة بالافراد لاستغنى عن هذا التكلف (قوله انه حيث وجد هما الخ) انظر اي محل يجب تحصيلهما منه ويحتمل وجوب التحصيل بمادون مسافة القصر اخذا من نظائره كما لو فقد الثمر الواجب في رد المصرة في بلد البيع ووجده فيما دون مسافة القصر فانه يجب تحصيله منه اه عرش (قوله ويحتمل انه يتخير) ضعيف اه عرش (قوله انه لا يحتاج اليه) اي الى قوله بثلاثي رشدي وعرش وسيد عمر (قوله ولا تخالف الخ) بل ذكره في الروضة مجرد تصوير اه سيد عمر (قوله لأن الثلاث الخ) أي حيث وسع الثلث ثلاثا فالثلاث واجبة فيهما اي في الروضة والمتن اي في قولها واما الزائد ففي الاولى اي في كلام الروضة يجب وفي الثانية اي في كلام المتن لا يجب وقوله اذا صرح بالثلث اراد به مافي الروضة وقوله كما لو لم يصرح به اراد به مافي المتن اه كردى (قوله واجبة فيهما) اي في صورتي التقييد بالثلث وعدمه سيد عمر وعرش (قوله واما الزائد) اي على الثلاث وقال عرش اي عن الثلث اه (قوله في الاولى) اي فيما لو صرح بثلاثي (قوله فقوله فان عجز عن ثلثه عنهن) أي الى آخره (قوله وكان ثمنها مائة) أي فوجدها الوصى بمائة ولم يجد حنطة تساوى المائتين اه نهاية (قوله فوجه الخ) عبارة النهاية فهل يشتريها بمائة ويرد الباقي للورثة او هي وصية لبائع الحنطة او يشتري بها حنطة ويتصدق بها ووجه اصحابها اوها اه قال عرش قوله فهل يشتريها بمائة الخ معتمد اه (قوله رجح المائة الخ) اعتمدهم اه سم (قوله لكن الفرق واضح الخ) قد يضعف الفرق انه كان عدم وجود مسمى الرتبة مانع من الشقة قص فالتقييد بالعشرة افقزة مانع من اخذ الزيادة لعدم الاذن فيها وإن قلنا لا مفهوم للعدد اه سم (قوله لأن المدار هنا) أي في مسألة العتيق وقوله ثم اي في مسألة الحنطة اه عرش (قوله اعتبار محل الموصي) اي لا الرضى ولا الورثة وقوله عند تيسر الشراء الخ اي عند الموت ولا عند ارادة الشراء اه نهاية قال عرش قوله اعتبار محل الموصي حتى لو زاد قيمتها بمحل الموصي على قيمتها ببلد الشراء اعتبر ببلد الموصي اه (قوله لجمع من شراح الخاوى الخ) وافهم النهاية والمغنى فقالوا والذي صرح به الطاووسى والبارزى انه لا يشتري ذلك عند العجز عن التكميل وهو كما قاله البلقيني اقرب وان قال بعض المتأخرين ان الاقرب الاول اه (قوله فتعني) انظر لو تعذرت الكاملة اه سم اقول قضية ما مر انفا تعين الشقة قص حينئذ (قوله ما لم يقل الخ) ظرف لقوله

يحصل بالثلث اربعا غير نفيسة ولا فلا يجوز تحصيل ثلاث أنفس مع الفضل عنها مع امكان تحصيل اربع غير أنفس بلا فضل او بفضل اقل كما هو الظاهر وقضية ذلك انه لا يجوز صرفه لثنتين مع امكان الثالثة (قوله رجح رد المائة الخ) اعتمدهم (قوله لكن الفرق واضح) قد يضعف الفرق انه كان عدم وجود مسمى الرتبة مانع من الشقة قص فالتقييد بالعشرة اربعة مانع من اخذ الزيادة لعدم الاذن فيها وان قلنا لا مفهوم للعدد (قوله خلا لجمع من شراح الخاوى الخ) وافهمم (قوله فتعني) انظر ولو تعذرت الكاملة (قوله

باعتبار محل الموصي أو الوصى أو الورثة وقت الموت أو ارادة الشراء وهل ينتظر وجود الانفس ولورجى وعليه فاضابط فتعني الرجا لم أر في ذلك شيئا ويظهر اعتبار الموصى عند تيسر الشراء من مال الوصية (ولو قال ثلثي للعتق اشترى شقة قص) أي جاز ذلك وان قدر على الكمال خلافا لجمع من شراح الخاوى وغيرهم لصديق اللفظ به لكن الكمال أولى (فرع) قال لغيره أعتق عنى عتقا بمائة دينار فالمتبادر منه على ما قاله بعضهم الرتبة الكاملة فتعني لأن التبعيض يؤدي الى السراية على الأمر ما لم يقل بعدم موتى فلا تعني وإذا اشتراها بثانين

وهي تساوي المائة صح و اعتمدها عنه و صرف الزائد للعق لالوارث ولو اوصى بثله وقال يصرف منه كذا انصرف و بقي منه افضلة فالوجه انها
للمساكين لما مر أنه لا يشترط في الوصية بيان المصروف لان غالبها لهم وليس كمن اوصى بعق رقبة فلم يف ثلثه بأدنى رقبة رد للورثة خلافا لما
زعم أنه مثله و يفرق بأنه عين هنا جهة مخصوصة وقد تعذرت وفي مسئلتنا لم يعين للفاضل (٤٩) جهة لحمل على الغالب المتبادر ولو زاد فيها

فتمعين ويحتمل لقوله فالمتبادر الخ (قوله وهي تساوي المائة) فديقال ماوجه التقييد به اه سيد عمر
وقد يقال وجه اخذ من نظائره عدم الصحة لو لم تساوها افوت غرض الانفسية (قوله وصرف الزائد
للعق) ظاهره ولو شقصا وإن أدى الى السراية على الامر فليحرج (فرع) لو اوصى باعتاق شقص بعشرة
مثلا فهل يجوز شراء الكامل بها فيه نظر ولا يبعد الجواز لانه خير مما ذكره مر اه سم وقوله وإن أدى
الخ ظاهره ولو قال بعدموتى كما يفيد السياق وفيه توقف إذ الظاهر عدم السراية حينئذ كما يفيد كلام
الشارح المتقدم آنفا (قوله يصرف منه كذا) أى يصرف بعضه للعق مثلا (قوله عين هنا) أى فى مسئلة
العق (قوله ولو زاد فيها) يعنى فى مسئلتنا (قوله حين معا) الى قول المتن ويعطيه الوارث فى المغنى إلا مسئلة
الاكثر من اثنين والى قول المتن ولو اوصى لجيرانه فى النهاية إلا قوله ولا يعارضه الى المتن (قوله حين الخ)
ذكرين أو اثنين أو مختلفين اه معنى (قوله لانه مفرد مضاف الخ) فيه بحث لان هذه الاضافة إلتفاتية
العموم فى افراد الحمل كما هو ظاهر اى كل حمل لها سواء هذا الحمل وغيره وما شمل الوصية بجميع ما فى بطنها
ولو متعدد فانما اجاء من صدق الحمل بجميع ذلك من غير احتياج الى معونة الاضافة كالا يخفى فكان الاصوب
التعليل بذلك والإلتفاتية الاضافة المذكورة لم يقله ولو ابه فتمام اه رشيدى (قول المتن اغت) ومثل
ذلك ما لو ولدت خشي لا نام تنحى كونه ذكر او لا انثى اما لو قال إن كان حملك احدهما فانت بخشي اعطى
الاقل لانه لا يخلو عن كونه احدهما عش ومعنى وقوله صفة الذكورة اى فى الصيغة الاولى وقوله او الانوثة
اى فى الصيغة الثانية (قوله لشرطه الخ) عبارة لانه فى المغنى لان حملها كله ليس ذكر او لا انثى اه (قوله
ولو ولدت ذكرين الخ) أى فى الاولى وقوله أو اثنين الخ أى فى الثانية اه معنى (قوله وفى ان كان حملها الخ)
اى وفيها لو قال إن كان حملها ابنا فله كذا او قال إن كان حملها بنتا فله كذا فوولدت ابنتين او بنتين فلهما
والفرق ان الذكر والانثى للجنس فيقع على الواحد والعدد بخلاف الابن والبنت اه معنى (قوله وفارق
الذكر والانثى) اى فيما لو قال إن كان حملك ذكر او انثى فولدت اكثر من ذكر او انثى حيث يتسم اه
عش (قوله بخلاف الابن والبنت) اى فان كلا منهما خاص بالواحد اه عش (قوله ووجه قول
المصنف) يعنى فى الروضة وقوله رد اعلى الرافعى أى فى قوله وليس الفرق بواضح والقياس التسوية اه
رشيدى عبارة المغنى قال الرافعى وليس هذا الفرق بواضح والقياس التسوية وبعه السبكي وقال المصنف
بل الفرق واضح وهو المختار او يمكن حمل كلام الرافعى انه ليس بواضح من جهة اللغة وكلام المصنف انه
واضح من جهة العرف والا ففى وضوح الفرق كما قال شيخنا نظر اه وعبارة سم قوله انه واضح الى ان قال
فاتضح الفرق الانصاف انه لا وضوح فيه وما وجه به مجرد دعوى اه (قوله انه) اى الفرق واضح مقول قول
المصنف وقوله أن المدار الخ خبر قوله ووجه الخ وقوله وهو من كل اى والمتبادر من كل الخ اه رشيدى (قوله
ما ذكر) اى استحقاق المتعدد بالتسوية فى الاولى وعدم استحقاقه اصلا فى الثانية (قوله والافواخ) معتمد
وقضية انه يسلم للوارث عند فقد الوصى وان كان الحاكم موجودا وقياس تقديم الوصى على الوارث تقديم
الحاكم عليه ايضا فليراجع اه عش اقول سيد كر الشارح فى شرح ولو جمعها الخ وشرح وله
التفضيل ما يفيد تقديم الحاكم على الوارث (قوله ولا يعارضه) اى تقديم الوصى على الوارث هنا (قوله

الله صرف الفاضل لوجوه
القرب (ولو اوصى لهما)
بكذا (فانت بولدين) حين
معا او مرتبا وبينهما اقل
من ستة أشهر (فلهما)
الموصى به بالسوية بينهما
الانثى كالأذكر وكذا لو
انت باكثر لانه مفرد
مضاف فيعم (أو) أنت
(بحي وميت فكله لحي فى
لاصح) لان المييت كالمعوم
(ولو قال ان كان حملك
ذكر) أو غلاما فله كذا
(او قال) ان كان حملك (انثى
فله كذا فولدتها) اى
الذكر والانثى (لغت)
الوصية لشرطه صفة
الذكورة او الانوثة فى جملة
الحمل ولم تحصل ولو ولدت
ذكرين فاكتر او اثنتين
فاكثر قسم بينهما او بينهما
او بينهما بالسوية وفى ان
كان حملها ابنا او بنتا فله
كذا لا يستحق الا المنفرد
وفارق الذكر والانثى
بانهما اسما جنس يقعان
على القليل والكثير بخلاف
الابن والبنت ووجه قول
المصنف رد اعلى الرافعى انه
واضح ان المدار فى الوصايا
على المتبادر غالبا وهو من
كل ما ذكر فيه فاتضح الفرق
(ولو قال ان كان يطنها
ذكر فله كذا فولدتها)

وصرف الزائد للعق ظاهره ولو شقصا وإن أدى الى السراية على الامر فليحرج (فرع) لو اوصى
باعتاق شقص بعشرة مثلا فهل يجوز شراء الكامل بها فيه نظر ولا يبعد الجواز لانه خير مما ذكره مر
(قوله انه واضح الى ان قال فاتضح الفرق) الانصاف انه لا وضوح فيه وما وجه به مجرد دعوى (قوله

(٧ - شروانى وابن قاسم - سابق) أى الذكر والانثى (استحق الذكر) لان الصيغة ليست حاصرة للحمل فيه (أو ولدت
ذكرين فالاصح صحتها) لانه لم يحصر الحمل فى واحد وانما حصر الوصية فيه (ويعطيه الوارث) ان لم يكن وصى والافواخ كما هو ظاهر من كلامهم
ولا يعارضه ما قدمته فى تنبيهه فى شرح قوله ادعى أحدهما أى الكلاب لان ذلك فيما قد يتصور فيه ضرر على الوارث لو فوض الامر لوصى

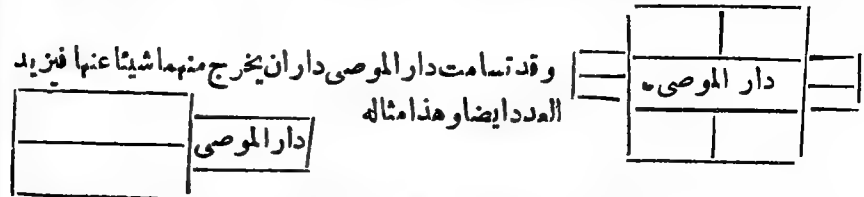
وهذا لا يتصور فيه ذلك لأن الموصى (٥٠) به معين بشخصه وإنما التخيير في المعطى له ففوض الوصى لأن الميit أقامه فيما لا ضرر

معين بشخصه) وينبغي أو بقدره ونوعه وصفته (قوله من الطرفين) أى الموصى به والموصى له (قوله لا تقتضا التنكير الخ) عبارة النهاية والفرق بين هذه والوصى لحملها أو مافى بطنها وانت بذكرين أو اثنين حيث يقسم ان حملها مفرد مضاف لمعرفة فيعم ومعاماة بخلاف النكرة فى الاولى اى فى قول المصنف ان كان بطنها ذكر الخ فانها التوحيد اه قال الرشيدى قوله بخلاف النكرة الخ اى اما النكرة فى غيرها فانها وقعت خبرا عن حملها او مافى بطنها الذى هو عام اه (قوله وان ولدت ذكر الخ) عطف على قول المصنف ان كان بطنها ذكر الخ عبارة المغنى ولو قال ان ولدت غلاما أو كان فى بطنك غلام أو كنت حاملا بغلام فله كذا أو انثى فلها كذا فولدت ما اعطى كل منهما ما اوصى له به ولو ولدت ذكرين ولو مع اثنين اعطى الوارث من شاء منهما كما مر وإن ولدت خشي اعطى الاقل كفى الروضة واصلها اه (قوله هنا) اى فى هذا المبحث (قوله اعطاه الوصى ثم الوارث) تذكرة ما مر فيه عن عش (قوله وبحت بعضهم الخ) مبتدأ خبره قوله يمكن الخ (قوله رده) اى البحث (قوله لذكر) صلة مساواته اه عش (قوله فيما قالوه) اى قاله اصحابنا وذكروه المصنف بقوله ولو قال ان كان بطنها ذكر فله كذا الخ (قوله ويمكن توجيهه) اى البحث عطف على قوله يمكن رده الخ (قوله وبدعى الخ) عطف على قوله بمعرفة الخ وقوله احدهما اى الابن (قوله وهذا) اى الفرق اوجه هذا ظاهرا فى اعتماده البحث وقال عش لا دلالة فى كلامه على اعتماده بل ظاهر كلامه اعتماده الاول وهو ان الوصى ثم الوارث يعطيه من شاء منهما ولا يشكل عليه قوله وهذا اوجه لان المراد به ان رد الاول اوجه من الرد وذلك لما ثبت بجدد الاحتمال اه (قوله بكسر الجيم) اى وفتحها لحن معنى وعش (قول المتن فلا ربعين دارا الخ) ولو وجد فوق الدور دور آخر فلا يبعد ان يصرف أيضا الاربعين من كل جانب من جوانب العلو الاربع ولو وجد فى العلو اربعون دارا بعضها فوق بعض لم يبعد استحقاق الاربعين فى جهة العلو ايضا وعلى هذا في يد العدد جدا اه سم (قول المتن فلا ربعين دارا الخ) او كان الموصى من سكان دار تعددت سكانها فيحتمل استحقاق بقية سكانها وحسبان هذه الدار من الاربعين بالنسبة لهم ويحتمل خلاف ذلك ويدعى عدم صدق الجوار على مساكنه فى دار واحدة اه سم الاحتمال الاول اقرب وعليه فهل تعتبر اربعة على الاربعين من كل جانب لانها دار الموصى وإن كان ساكنها فى بيت منها مثلاً أو من الاربعين وهو مشكل لان أى جهة اعتبرت هى منها فهو ترجيح بلا مرجح لكن ينبغي ان يكون محل ما ذكر حيث كان مستقلا بيت من الدار والابن لم يكن فى الدار الا لبيت او كان بها بيوت وكان معه فى بيته مغاير فلا يعطى قطعا فيما يظهر لاذ لا يسمى جار اعرف ولا لغة اه سيد عمر وقوله الاحتمال الاول اقرب ثم قوله او من الاربعين جزء بكل منهما عش عبارة قوله والوجه ان يكون الربع ومثله الواكالة كالدار الخ اى اذا كان الموصى ساكنها خارجا اى اما ان كان فيه فيعد كل بيت من بيوت دار فان كان استوفى العدد المعتبر فذاك ولا تتم على بيوتته من خارج اه بل كل منهما مستفاد من قول الشارح الا فى اما الملاصق لها الخ فقوله وهو مشكل الخ بحجابه بتفويض الامر لوصى ثم الوارث نظير ما مر انفا فى المتن وسياق عن المغنى ما يؤيده وقوله بان لم يكن فى الدار الا لبيت ينبغي إسقاطه لانه خارج عن موضوع المسئلة كما هو ظاهر وقوله فلا يعطى الخ اى الذى معه فى بيته فقط (قول المتن من كل جانب الخ) ويعتبر ليعين يدفع اليه تسميتهم جيرا انا بحسب العرف للوخش البعدين بعض جوانب داره والدور التى فى جهته واحال بين الدار والدور المقابلة لها عظيم فينبغى ان لا يصرف لهم لعدم تسميتهم جيرانا ولو فقدت

وقضية كلامهم الخ) كذا شرح مر (قوله وبحت بعضهم الخ) كذا شرح مر (قوله فى المتن فلا ربعين دارا من كل جانب) لو كان الموصى من سكان دار تعددت سكانها فيحتمل استحقاق بقية سكانها وحسبان هذه الدار من الاربعين بالنسبة لهم ويحتمل خلاف ذلك ويدعى عدم صدق الجوار على مساكنه فى دار واحدة او وجد فوق الدور دور آخر فلا يبعد ان يصرف أيضا الاربعين دارا من كل جانب من جوانب العلو الاربع ولو وجد فى العلو اربعون دارا بعضها فوق بعض لم يبعد استحقاق الاربعين فى جهة العلو ايضا وعلى هذا في يد العدد جدا (قوله فى المتن فلا ربعين دارا من كل جانب) الوجه اوجه الذى لا يتجه غيره ان هذا كالحديث

فيه على الوارث مقام نفسه ويقاس بكل من الطرفين مافى معناه (من شاء منهما) ولا يشرك بينهما لاقتضاء التنكير هنا التوحيد بخلافه فيما مر فى ان كان حملك لان قرينة جعله صفة الذكورة مثلا لجملة الحمل يقتضى عدم الوحدة فعمل فى كل بما يناسبه او ان ولدت ذكرا فله مائة أو انثى فلها خمسون فولدت خشي دفع له الاقل ووقف الباقي وقضية كلامهم هنا انه لو اوصى لمحمد بن بنته وله بنتان لكل ابن اسمه محمد اعطاه الوصى ثم الوارث من شاء منهما وبحت بعضهم انه يوقف حتى يصطلح لالان الموصى له معين باسمه العلم لا يحتمل إلهامه إلا فى القصد بخلافه هنا يمكن رده بانه لا اثر هنا لهذا التعيين الناشئ عن الوضع العلمى مساواته بالنسبة الى جهلنا بعين الموصى له منهما لذكر فيما قالوه وأما كون هذا مبهما وضعا وذلك معين وضعا فلا اثر له هنا ويمكن توجيهه بان عين الموصى له هنا يمكن معرفتهما بمعرفة قصد الميit وبدعى أحدهما أنه المراد فينكل الآخر عن الحلف على انه لا يعلمه اراده فيحلف المدعى ويستحق وفيما قالوه لا يمكن ذلك وهذا اوجه (او اوصى لجيرانه) بكسر الجيم (فلا ربعين دارا من كل جانب) الجيران

الجيران من بعض الجوانب كان ولي بعض الجوانب برة خالية من السكان أو نقص بعض الجوانب عن أربعين صرف الموصى به لمن في بقية الجوانب وإن قل وكان هؤلاء هم الذين أوصى لهم ابتداءً اه ع ش وسيأتي عن المغني ما يخالفه (قوله حيث لا ملاصق الخ) قيد قوله فلا ربعين دار الخ (قوله كما هو الغالب) قيد لقوله لا ملاصق لها الخ والكاف بمعنى على وقوله أن ملاصق الخ بيان لدخولها (قوله فلذا) أي لأن ما ذكر هو الغالب وقوله بما ذكر أي في المتن (قوله تصرف الوصية) بيان لمتعلق لام لا ربعين الخ (قوله فهي مائة وستون داراً) غالباً ولا فقد تكون دار الموصى كبيرة في التوزيع فيسامتها من كل جانب أكثر من دار لصغر المسامت لها ويسامتها داران وقد يكون لداره جيران فوقها وجيران تحتها النهاية أي فيعتبر ذلك أي من فوقها ومن تحتها ولو بلغ الوفا مع ش عبارة ميم الوجهية الوجه الذي لا يتجه غيره أن هذا أي قولهم لا ربعين دار الخ كالحديث على الغالب من أن للدار جوانب أربع وأن ملاصق كل جانب دار واحدة ولو كانت الدار مشتملة مثلاً ولاصق كل ثمن دار اعتبر أربعون من كل ثمن ولو لم يلاصق إلا داران فقط بان اتسعت مسافة الملاصق فعمت إحدى الدارين جهتين من جهاتها الأربع والآخرى الجهتين الباقيتين اعتبر أربعون من إحدى الملاصقتين وأربعون من الملاصقة الأخرى فيكون الجملتان ثمانين فقط فلو لاصقها داران فقط كما ذكر لكن لا صق كل دار من هاتين الدارين دور كثيرة بان اتسعت مسافة الدارين وضائق مسافة ملاصقها من الدور فهل يعتبر مع كل واحد من الدارين تسعة وثلاثون على الامتداد من كل ملاصقة لها حتى لو لاصق كل واحدة منها داران اعتبر كل واحد منهما إلى تسعة وثلاثين حتى يكون مجموع الجيران مائة وثمانية وخمسين وكان كل واحدة من المتسعين الملاصقتين بمنزلة دارين أو لا يعتبر إلا تسعة وثلاثون فقط بما بعد كل من المتسعين على الامتداد فيه نظراً والمنتهى الأولي وعلى الثاني فالخيرة للوارث كما هو ظاهر فليتامل اه وقوله وثمانية صوابه وستة وعبارة المغني واعتراض هذا العدد بدار الموصى قد تكون كبيرة في التوزيع فيسامتها من كل جهة أكثر من أربعين فيزيد العدد وهذا مثاله



وربما يقال التعبير بذلك جرى على الغالب من أن كل جانب لا يزيد على ذلك فإن وجدت زيادة على ذلك أي

جرى على الغالب من أن للدار جوانب أربعاً وأن ملاصق كل جانب دار واحدة فلو كانت الدار مشتملة مثلاً ولاصق كل ثمن دار اعتبر أربعون من كل ثمن ولو لم يلاصق إلا داران فقط بان اتسعت مسافة الملاصق فعمت إحدى الدارين جهتين من جهاتها الأربع والآخرى الجهتين الباقيتين اعتبر أربعون من إحدى الملاصقتين وأربعون من الأخرى من الملاصقة الأخرى فتكون الجملتان ثمانين فقط فلو لاصقها داران فقط كما ذكر لكن لا صق كل دار من هاتين الدارين دور كثيرة بان اتسعت مسافة الدارين وضائق مسافة ملاصقها من الدور فهل يعتبر مع كل واحدة من الدارين تسعة وثلاثون على الامتداد من كل ملاصقة لها حتى لو لاصق كل واحد منها داران اعتبر كل واحد منهما إلى تسعة وثلاثين حتى يكون مجموع الجيران مائة وثمانية وخمسين وكان كل واحدة من المتسعين الملاصقتين بمنزلة دارين أو لا يعتبر إلا تسعة وثلاثون فقط بما بعد كل من المتسعين على الامتداد فيه نظراً والمنتهى الأول وعلى الثاني فالخيرة للوارث كما هو ظاهر فليتامل ثم رابت الجلال السيوطي قال في فتاويه كلام الأصحاب في الجوانب الأربع أخذنا من الحديث الوارد في ذلك محمول على الغالب فلو كانت الدار على غير التوزيع يعتبر ذلك في جميع جوانبها وتزيد العدة على مائة وستين كما يفهم من كلامهم اه ولو كان بجانب داره خان ذو مخازن مسكونة قبل هو كالدار الواحدة فيه نظر (قوله من جوانب داره) لو كانت داره عند الوصية غير هاء عند الموت بان باع مثلاً الأولي واشترى غير هاء وسكنها

من جوانب داره الأربعة
حيث لا ملاصق لها فيما
عدا أركانها كما هو الغالب
أن ملاصق أركان كل دار
يعم جوانبها فلذا عبروا بما
ذكر تصرف الوسيلة
فهي مائة وستون داراً

لخبر فيه مسنداً من طرق فيد مجموعها حسنه ومرسلاً من طريق صحيح ونظر في التحديد بمائة وستين بما أوجب عنه في شرح الارشاد ويجب استيعاب المائة والستين ان وفيهم بأن (٥٢) يحصل لكل أقل متمول والا قدم الا قرب أما الملاصق لها فيما عدا الاركان الشامل لما فوقها

وتحتها فيقدم على الملاصق كمالصق اركانها ثم ما كان أقرب للملاصق فيما يظهر في كل ذلك لانه احق باسم الجوار من غيره وأقرب الى غرض الموصى ومن ثم لو اتسعت جواربها بحيث زاد ملاصقها على مائة وستين دارا صرف لكل فيما يظهر ايضاً ان وفيهم لصدق اسم الجوار على الكل صدقاً واحداً من غير مرجع ويقسم المال على عدد الدور ثم ما خص كل دار على عدد سكانها اى بحق عند الموت فيما يظهر فيهما وإن كانوا كلهم في مؤنة واحدة كما هو ظاهر سواء في ذلك المسلم والغني والحر والمكف وضدهم كما شمله إطلاقهم نعم يظهر أنه لا يدخل احد من ورثته وان اجيزت وصيته اخذاً بما يأتى انه لا يوصى له عادة وكذا يقال في كل ما يأتى من العلماء ومن بعدهم ثم رايت نص الشافعى الذى قدمته في مبحث الوصية للوارث وهو صريح في ذلك وظاهر ان ما خص القن لسيده والمبعض بينهما بنسبة الرق والحرية حيث لا مهاباة ولا فلن وقع الموت في نوبته

ما في المتن اختار الوارث من كل جانب القدر المعتبر وإن وجد في أحد بعض الجانبين زيادة وفي آخر نقص ينبغي ان يكمل الناقص من الزائد ويقسم عليها (فائدة) روى الجاهل ابو عمرو في ترجمة ابى سعيد الانصارى انه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال البر والصلة وحسن الجوار عمارة للديار وزيادة في الاعمار اه (قوله لخبر فيه الخ) عبارة شرح الروض لخبر حق الجوار اربعون داراً هكذا وهكذا وأشار قدما وخلفا وبيننا وشمالا اه (قوله في شرح الارشاد) عبارته واستشكل ابن النقيب للتحديد بمائة وستين بأن دار الموصى قد تكون كبيرة في التبريع فيسامتها من كل جهة أكثر من دار لصغر المسامت لها او يسامتها داران يخرج من كل منهما مائتي مائة فيزيد العدد وقد يجاب بحمل كلامهم على الغالب ففيما ذكره في بعض بيوت مصر الذى يكون فوقه بيوت وتحت بيوت الا قرب انه يصرف لجميع الملاصق للدار وما فوقها وما تحتها وان زاد على مائة وستين اه (قوله ويجب استيعاب المائة والستين) اقتصر عليه النهاية والغنى واسقط قوله ان وفيهم الخ وقال سم قوله ان وفيهم الخ القياس الصرف للكل وإن لم ينف ليسلم القدر للجميع ينتفعون به على الوجه الممكن اه وبعبارة عش ولو قل الموصى به جدا بحيث لا تنافى قسمته على العدد الموجود دفع اليهم شركة كالموت انسان عن تركه فليمة وورثته كثيرة اه (قوله لها) اى دار الموصى (قوله لما فوقها الخ) اى وليوت غير البيت الذى سكنه فيه الموصى فيما لو كان الموصى من سكان دار تعدد سكانها كما سم (قوله فيقدم الخ) اى الملاصق لها الخ (قوله ومن ثم لو اتسعت الخ) والاوجه ان يكون الربع كالدار المشتملة على بيوت حتى يستوعب دوره ولو زادت على الاربعين نهاية ومغنى قال الرشيدى والاوجه الخ حاصله كما نقله الشهاب سم عن الشارح ان الربع بعد دار واحدة من الاربعين ويصرف له حصصة دار واحدة تقسم على بيوته وإن كان في نفسه دوراً متعددة اه عبارة البجيرى عن العناني وفي بعض بيوت مصر الذى فوقه بيوت وتحت بيوت الا قرب انه يصرف لجميع الملاصق للدار وما فوقها وما تحتها وإن زاد على مائة وستين فان فضل من العدد فيكمل له من الجوارب الاربع اه (قوله ان وفيهم) تقدم ما فيه (قوله ويقسم المال) الى المتن في النهاية لإلا قوله نعم الى وظاهر وقوله محل نظر الى مر (قوله على عدد الدور) أى لا على عدد السكان اه مغنى (قوله على عدد سكانها) فالعبارة بالساكن لا بالمالك اه مغنى عبارة عش قوله على عدد سكانها اى ذكرنا واننا كبار وصغاراً اخذنا من قوله وإن كانوا كلهم الخ فلو لم يكن بها ساكن فهل يدفع ما يخصها للمالكها الساكن بغيرها اولاً فيه نظر والا قرب الثاني ونقل عن حواشى شرح الروض ذلك في الدرس عن السكوهيكلونى وبقي ما لو كان الساكن بها مسافراً هل يحفظ له ما يخصها الى عوده من السفر او لا فيه نظر والا قرب الاول اه (قوله لا يوصى له) أى لا وارث (قوله وكذا يقال في كل ما يأتى الخ) أى لا يدخل احد من ورثته في كل ما يأتى الخ (قوله ولو تعددت دار الموصى الخ) ولو كانت داره عند الوصية غير ما عند الموت بان باع مثلاً الاولى واشترى غير ما سكنها فالقياس اعتبار حال الموت وهذه غير ما قاله الشارح اه سم (قوله فان استويا الخ) اى فلو جهل الاستواء او علم التفاوت وشك ولم يرجح البيان فينبغى انه كالمعلم الاستواء اما لو عدم التفاوت ورجح البيان فينبغى التوقف فيما يصرف له الى ظهور الحال اه عش (قوله والا قرب) بل متعين والثاني لم يظهر وجهه اه سيد عمر (قوله ومر) أى فى باب الحج (قوله وبحث الا ذرعى) مقابل ما جزم به من قوله فان استويا الخ رشيدى وعش (قوله اعتبار التى هو بها الخ) ضعيف فالقياس اعتبار حال الموت وهذا غير ما يأتى في غير الشرح ولو تعددت الخ (قوله ان وفيهم) القياس الصرف للكل وإن لم ينف ليسلم القدر للجميع فينتفعون فيه على الوجه الممكن (قوله ويقسم المال على عدد الدور ثم

كبحث الزركشي ان جاز المسجد من سمع النداء لغيره فيه لوضوح الفرق بين ما هنا و ثم لان المدار هنا على العرف كما تقرر وذال على تحصيل الفضيلة من غير مشقة فلا جامع بينهما (والعلماء) في الوصية لهم هم الموصون يوم الموت لا الوصية كما هو قياس ما مر بانهم (اصحاب علوم الشرع من تفسير) وهو معرفة معنى كل آية وما يريد بها التوقيفي واستنباط في غيره ومن ثم قال الفارقي لا يصرف لمن علم تفسير القرآن دون احكامه لانه كناقيل الحديث (وحديث) وهو علم يعرف به حال الراوي قوة وضدها والمروى صحة وضدها وعلل (٥٣) ذلك ولا عبرة بمجرد الحفظ والسماع وفقه

بان يعرف من كل باب طرفا صالحا هيتهدي به الى معرفة باقية مدركا واستنباطا وان لم يكن مجتمعدا خلافا لما يوهمه بعض العبارات عملا بالعرف المطرد المحمول عليه غالب الوصايا فانه حيث اطلق العالم لا يتبادر منه الا احده ولا ومن ثم لو اوصى للفقهاء لم يشترط فيه ما ذكر بل من خصل شيئا من الفقه وإن قل نظير ما في الوفاى بان يحصل طرفا من كل باب بحيث يتاهل لفهم باقيه اخذا من كلام الاخياء ويكفي ثلاثة من اصحاب العلوم الثلاثة او بعضها ولو عين علماء بلاد او فقهاء مثلا ولا عالم ولا فقير فيهم يوم الموت بطلت الوصية ولو اجتمعت الثلاثة في واحد اخذ باحدها فقط نظير ما باتى في قسم الصدقات ولو اوصى لاعلم الناس اختص بالفقهاء لعلى الفقه باكثر العلوم والمتفقه من اشتغل بتحصيل الفقه وحصل شيئا منه له وقع (لا مقرر) وإن احسن طرق القراءات واداءها وضبط معانيها واحكامها (واديب) وهو من يعرف العلوم العربية

اه عش (قوله كبحث الزركشي الخ) عبارة المغنى والنهاية والوجه كما قال شيخنا ان جيران المسجد كجيران الدار فيما لو اوصى لجيرانه ولورد بعض الجيران رد على بقيتهم في اوجه احتمالين اه قال عش اى فاذا اوصى لجيران المسجد يصرف لاربعة ادمان كل جانب اه (قوله في الوصية لهم) الى قول المتن ويدخل في النهاية الا قوله ومن ثم لو اوصى الى ويكفي وقوله وقال بعضهم الى والصوفية (قوله هم الموصوف الخ) خبر والعلماء وقوله بانهم الخ متعلق بالموصوفون الخ (قوله وهو معرفة معنى كل آية الخ) ظاهره اعتبار معرفة الجميع بالفعل وقديتوقف فيه اه سم اقول التوقف واضح في الاستنباط فقط والحاصل ان الذى يظهر والله اعلم ان التوقيفى لا بد من معرفته في كل آية واما الاستنباطى فيكفى فيه تحصيل ما كفى يقتدر بها عليه اه سيد عز (قوله وما يريد بها الخ) اى من الاحكام اه عش (قوله ومن ثم قال الفارقي الخ) يحتمل ان يكون المراد بالتفسير في كلام الفارقي التوقيفى وبالا احكام الاستنباطى اى الماخوذ من ممارسة قواعد العلوم المحتاج اليها التفسير بقرينة قوله لانه كناقيل الحديث اه سيد عمر (قوله وهو علم الخ) عبارة المغنى والمراد به هنا معرفة معانيه ورجاله وطرقه وصححه وسقيمه وعليه وما يحتاج اليه (قوله يعرف به حال الراوى الخ) هل العبرة بمعرفة حال كل راو او لا وعلى الاول فهل يشترط المعرفة بالفعل او بالقوة لم ار فى ذلك شيئا السكن الا قرب من الاولين الاول ومن الثانيتين الثانى وكذا يقال فى المروى اه سيد عمر (قوله مدركا واستنباطا) ويرجع فى حده فى كل زمن الى عرف اهل محله فى زماننا العارف لما اشتهر الاقتداء به من مذهبه بعد فقهاء وان لم يستحضر من كل باب ما يتهدى به الى باقيه اه عش ولو قيل بتظهيره فى المفسر والمحدث لم يبعد (قوله عملا بالعرف الخ) تعليل للبتن (قوله بطلت الوصية) قد يتجه ان محله عالم يوجد بتلك البلد علماء بغير العلوم الثلاثة والاحمل عليهم كما لو اوصى بشاة ولا شاة له وعنده ظباء تحمل الوصية عليهم اقلية تامل سم على حجج واما لو لم يعين فى وصيته اهل محل صرف اليهم فى اى محل اتفق وجودهم فيه وان بغدوله الصراف الى غير بلد الموصى وان كان فيه علماء او فقهاء اه عش (قوله ولو اجتمعت) الى قوله والمتفقه فى المغنى (قوله والمتفقه) اى فى كلام الموصى (قول المتن لا مقرر) بالرفع عطف على اصحاب علوم الخ (قوله واداءها) عطف على طرق الخ وقوله وضبط عطف على احسن وقوله واحكامها عطف على معانيها (قوله والافصح الخ) كما قال تعالى للرويا تعبرون ومنهم من انكر التشديد انتهى مغنى (قوله وفى الحديث الرويا الخ) يعنى ان من راى رؤيا وقصاها على جماعة باقت ماقاله اولهم وظاهره وإن لم يكن من اهل التعبير ولسكنه يحرم على من ليس اهلا له التاويل لانه افتاء بغير علم اه عش (قول المتن وكذا متكلم) اى عالم بالعقائد اه عش (قوله واصولى الخ) وقال للنهاية كما مر وخلافا للمغنى عبارته تنبيه قضية كلامه المحصر فى هذه الثلاثة اى التفسير والحديث والفقه وليس مراد ابل العلم باصول الفقه مثلهما كما قاله الصيمرى وصاحب البيان اه (قوله لما مر) اى فى شرح وفقه وهذا لعله لقول المصنف لا مقرر الخ (قوله ولو اوصى الخ) والاوجه ان يكون الربع كالدائر المشتملة على بيوت حتى يستوعب دوره ولو زادت على الاربعين والا فاشتمل عليه دور متعددة فلا تعد دارا واحدة شرح مرو حاصله كما قال ان الربع يعد دارا واحدة من الاربعين ويصرف له حصة دار واحدة تقسم على بيوته وإن كان فى نفسه دورا متعددة انتهى (قوله وهو معرفة معنى كل آية) ظاهره اعتبار معرفة الجميع بالفعل وقديتوقف فيه (قوله بطلت) قد يتجه ان محله

نحو اربابنا وصرقاو لغة وشعرا ومتعائنا (ومعبر) للدرائى النومية والافصح عابر من عبر بالتخفيف وفى الحديث الرويا بالاول عابر (وطبيب) وهو من يعرف عراض بدن الانسان صحة وضدها وما يحصل اويزل كلامهما (وكذا متكلم هندا لا كثيرين) وإن كان علمه بالنظر لمتعلقه افضل العلوم واصولى ما هو ان كان الفقه مبني على علمه لانه ليس بفقهاء ومنطق وان توقفت كالات العلوم على علمه وصو فى وإن كان التوصيف المبني عليه تطهير الباطن والظاهر من كل خلق دنى وتحليتها بكل كمال دينى هو افضل العلوم لما مر من العرف ولو اوصى

للقراء لم يعط الامن يحفظ كل القرآن (٥٤) عن ظهر قلب ولا جهل الناس صرف لعباد الوثن فان قال من المسلمين فن يسب الصحابة

للقراء الخ) ولو اوصى للفقهاء دخل الفاضل دون المبتدى من شهر ونحوه وللتوسط بينهما درجات يجتهد المفتي فيها والورع ترك الاخذ والازدحام فلا ينال من الدنيا سوى ما يكفيه وعياله في الحالة الرأفة او لا ينال الناس صرف الى مانع الزكاة كما قاله البغوي اه نهاية (قوله لم يعط الا من يحفظ كل القرآن) في الاصح ولو اوصى للرقاب صرف الى المكتاتين كتابة صحيحة وقل ما يجزى ان يدفع الى ثلاثة ولولم يكن في الدنيا مكاتب وقف الثلث لجواز ان يكاتب رقيق فان رق المكتاتب بعد اخذ من الوصية استرد المال ان كان باقيا في يده ويدسيده او لسبيل الله صرف الى الغزاة من اهل الصدقات اه معنى (قوله عن ظهر قلب) اي عرفا فلا يضرب غلط يسير ولا حن كذلك فيما يظهر اه ع ش (قوله صحة الوصية) اي لعباد الوثن ولمن يسب الصحابة وقوله بانها اي الوصية لمن ذكر وقوله وهي اي المعصية مطلقا (قوله ومن ثم) اي من اجل ان الضار ذكر المعصية (قوله) بما يأتي فيه) اي في باب الشهادة عباره هناك وتقبل شهادة كل مبتدع لا تكفره ببذعته وان سب الصحابة رضوان الله تعالى عليهم او استحل اموالنا ودمائنا اه (قوله فالتباعد عرفا) بل شرعا اه نهاية (قوله الآتي بيان) اي آتفا بقرله والشريف المنتسب الخ (قوله والصوفية) اي في الوصية لهم مبتدأ خبره العامون الخ (قوله ظاهر الخ) (فرع) وقع السؤال عما لو اوصى للاولياء هل تصح وصيته وتصرف للأصلح او تلغو فيه نظر والجواب ان الظاهر انه ان وجد من ينطبق عليه تعريف الولي بانه المألف للطاعة التارك للمعصية الغير المنهك على الشهور اعطى الموصي به له والاغت الوصية ولا يشترط وجود الولي في بلد الموصي بل حيث وجد من اجتمعت فيه شروط الولي وان بعد عن بلد الموصي اعطيه لما يأتي من انه يجوز النقل هنالي غير فقراء البلد الخ اه ع ش وقوله لغة هذا موافق ما تقدم في شرح وقوله لكن قضية ما قدمنا آتفا عن المفتي في الوصية للرقاب وقف الثلث الى وجود الولي (قوله وسيد الناس الخليفة) اي الامام مبتدأ وخبر (قوله) والشريف المنتسب الخ) لعل هذا باعتبار زمنه والاعرف الحجاز وهو اليه في زماننا الشريف الاول فقط وان الثاني هو السيد (قوله الا انه اختص باولاد فاطمة الخ) وهؤلاء هم الذين جعلت لهم العمامة الخضراء ليمتازوا بها فلا يلبق لغيرهم من بقية آل صلى الله عليه وسلم لبسها الا انه نرى يزعم فيهم انتسابه للحسن او الحسين مع انتفاء نسبه عنهما ويمنع من ذلك فاعله اه ع ش (قوله والمثلث الخ) معتمداه ع ش (قوله والمراد بهما) الى قول المتن ولو جمعهما في المفتي والى قول المتن والجمع معين في النهاية الا قوله وبه جواب الى ولو اوصى لشخص (قوله فيتعين المسلمون) ولا يدخل الفقير المكتفي بنفقة قريب او زوج ولا المالك اه معنى (قوله ويجوز النقل هنا) اي حيث اطلق الوصية فان خصها بان قال او صيت لفقراء بلد كذا مثلا اختص بهم فان لم يكن فيها فقير وقت الموت بطلت الوصية كما تقدم اه ع ش (قوله والوصية الخ) مبتدأ خبره تختص بفقرائهم اه سم (قوله لليتامى) او الارامل او اليتامى او اهل السجون او الغارمين او لهتكفين الموتى او حفر قبورهم واليتيم صغير لا اب له والايتم والارملة من لا زوج لها الا ان الارملة من بانت من زوجها بموت او بغيره والايتم لا يشترط فيها تقدم زوج ويشترط ان لا يكون الزوج حلالا ولو اوصى للارامل او الابكار او الشيب لم يدخل فيهن الرجال وان لم يكن لهم زوجات وللعزاب صرف لرجل لا زوجة له ولا تدخل المرأة الخلية في اوجه الرايين نهاية ومعنى (قوله على ما في الروضة وبوجه الخ) عبارة النهاية والمفتي يقتضي اشتراط فقرهم وان استبعدوا الاذرع في الحجاج ووجه اعتباره فيهم ان الحج يستلزم الخ وبه علم ان الضمير المستتر في قوله وبوجه الضمير المجزوف في قوله في رده لا اختصاص الوصية للحجاج بفقرائهم الذي تضمنه قوله الاتي تختص بفقرائهم (قوله وهو) اي طول السفر (قوله فكان) اي الحج بل الوصية للحجاج وقوله مشعرا بالفقراء اي باعتبار الفقر فيهم (قوله تختص بفقرائهم) ثم ان انحصروا واجب تعميمهم مالم يوجد بتلك البلد علماء بغير العلوم الثلاثة والاحمل عليهم كما لو اوصى بشاة ولا شاة له وعند رضاء تحمل الوصية عليها فليتأمل (قوله والوصية) مبتدأ خبره تختص بفقرائهم

واستشككت صحة الوصية بانها معصية وهي في الجهة مبطله ويجاب بان الضار ذكر المعصية لا ما قد يستلزمها او يقارنها كما هنا ومن ثم ينبغي بل يتعين بطلان الوصية لمن يعبد الوثن او يسب الصحابة وقبول شهادة الساب لا تمنع عصيانه بالسب كما يعلم مما يأتي فيه او للسادة فالمتبادر عرفا انهم الاشراف الاتي بيانهم وقال بعضهم بل هم شرعا وعرفا العلماء والصوفية العامون بالكتاتيب والسنة ظاهرا وباطنا وسيد الناس الخليفة لانه المتبادر منه والشريف المنتسب من جهة الاب الى الحسن او الحسين لان الشرف وان عم كل ربيع الا انه اختص باولاد فاطمة رضي الله عنهم عرفا مطر دا عند الاطلاق واعقل الناس واكيسهم ازهدهم في الدنيا واحقهم اسفهم عند المآورد والمثلث عند الروايات (وبدخل في وصية الفقراء المساكين) والمراد بهما هنا ما يأتي في قسم الصدقات فيتعين المسلمون (وعكسه) ومن عبارات الشافعي رضي الله تعالى عنه البديعة اذا افتراق اجتماعا واذا اجتمعا افتراقا ويجوز النقل هنالي غير فقراء بلد المال والوصية لليتامى والعلميان والزمنى

ونحوهم كالحجاج على ما في الروضة وبوجه وان اطلق في رده بان الحج يستلزم السفر بل طوله غالبا وهو يستلزم الحاجة غالبا والا فكان مشعرا بالفقراء تختص بفقرائهم (ولو جمعهم) اي النوعين في وصية (شرك) الموصى به بينهما اي شركة الوصى ان كان

والا فالحاكم (نصفين) فيجعل نصف الموصى به للفقراء ونصفه للساكنين كافي الزكاة وبه فارق مالوا وصى لبني زيد وبني عمرو فانه يقسم على عددهم ولا ينصف (واقل كل صنف) من الفقراء والمساكين مثلا حيث لم يقيدوا بمحل او قيدوا به وهم به غير محصورين (ثلاثة) لانها اقل الجمع فان دفع الوصى او الوارث وكذا الحاكم بغير اجتهاد وتقليد صحيح كاهر ظاهر لاثنتين (٥٥) غرم للثالث اقل متمول ثم ان لم يعتمد استقل بالدفع اليه لبقاء عدلته والا وعلم حرمة ذلك كما هو ظاهر دفعه للقاضي وهو يدفعه له او يرد له المدافع ويامر به بالدفع له كذا قالوه وهو مشكل لانهم بعد ان قرروا فسقه بتعمده لذلك كيف يجوزون للقاضي الدفع اليه ولو ليدفعه لغيره فالوجه حل كلامهم على ما اذا تاباذ الظاهر انه لا يشترط في مثل هذا استبراء وبحث الاذرى تعين الاسترداد منهما ان اعسر الدافع لانه ليس اهلا للتبرع (وله) اى الوصى والافالحاكم (التفضيل) بين احاد كل صنف ويتأكد تفضيل الاشد حاجة والاولى

ان لم يرد التعميم الافضل تقديم ارحام الموصى ومحارمه اولى فحارمه رضا عا فغيره فحارمه وهم متى انحصروا وجب قبولهم واستيعابهم والتسوية بينهم وان تفاوتت حاجاتهم خلافا للقاضي ابي الطيب وكان بعضهم اخذ من كلامه ما ياتي عنه اخر الباب انه لو فوض للوصى التفرقة بحسب ما يراه لزمه

والاجاز الاقتصار على ثلاثة اه معنى (قوله بقرائهم) اى ما ينطلق عليه اسم الفقير او المسكين شرعا اه ع ش (قوله والافالحاكم) ينبغى اخذ اعماء تقدم او الوارث ثم رايه قوله الاتى انفا فان دفع الوصى الخ وهو دال على ذلك اه سم (قوله فيجعل نصف الموصى به الخ) فلا يقسم ذلك على عدد رؤسهم ولا يجب استيعابهم بل يستحب عند الامكان نهاية ومعنى اى فيكون ثلاثة من كل صنف هذا كما ياتي ان كانوا غير محصورين فان انحصروا وجب قبولهم واستيعابهم ع ش (قوله وبه فارق الخ) اى بقوله كافي الزكاة (قوله فانه يقسم على عددهم الخ) والفرق بين ذلك وبين مالوا قال او صيت للفقراء والمساكين حيث شرك بينهما مناصفة ان بنى زيد وبني عمرو ولم يقصد بذكر بنى فيهما الا مجرد التميز عن غيرهما من جنسهما بخلاف الفقراء والمساكين فانهم لما اتصفا بوصفين متباينين دل ذلك كرها على استقلال كل منهما بحكم فقسم بينهما مناصفة اه ع ش (قوله والوارث) لم يتقدم ما يفيد ان للوارث الدفع بل قوله اى شركة الوصى الخ انه ليس له الدافع فاعلمه افاذ به انه وان ليس له الدفع لانهما لكنه لو تعدى ودفع اعتدبه اه ع ش (قوله غرم للثالث الخ) اى ان كان موصرا ولو مالا اه ع ش عبارة السيد عمرو هل له ان يسترد منهما او من احدهما ما يدفعه للثالث اخذ من تعاليل الاذرى الاتى في كلام الشارح او لا لم يرد في ذلك شيئا ولعل الاول اقرب ثم رايه حاشية عبدالحق على المحلى نقل عن الاذرى ما استقر به اه (قوله والا) اى وان تعمد (قوله وهو) اى القاضي اه ع ش (قوله كذا قالوه) اقتصر المغنى على ما قالوه (قوله وبحث الاذرى) عبارة النهاية والوجه كما بحثه الاذرى الخ (قوله تعين الاسترداد منهما) اى من الاثنين المدفوع لهما انظر ما يسترد هل هو الجميع لنفس الدافع او ثلث ما دفعه اليهما او اقل متمول لانه الذى يغرمه لو كان موصرا فیه نظر والاقرب الثالث وعليه هل يتعين فيما يسترده ان يكون منهما او يكفى من احدهما وكان ما بقي بيده هو الذى دفعه له ابتداء فيه نظر ولعل الثانى اقرب اه ع ش عبارة السيد عمر قوله الاسترداد منهما او من احدهما فيما يظهر بناء على جواز التفضيل الاتى (قوله والافالحاكم) ولو اختلف اعتقاد الموصى له والحاكم فهل العبرة باعتقاد الحاكم او لا فيه نظر والاقرب الاول اه ع ش (قوله يعنى) الى قوله خلافا للقاضي فى المغنى الا قوله ومحارمهم الى فغيره انه (قوله الافضل) وصف للتعميم اه سم (تقديم ارحام الموصى) اى اقاربه الذين لا يرثون منه اما اقاربه الذين يرثون منه فلا يصرف اليهم شيئا وان كانوا محتاجين اذ لا يوصى لهم عادة شرح الروض والمغنى (قوله ومحارمهم) اى نسبها ولا مبتدأ وخبر وقوله فحارمه الخ عطف على ارحام الموصى (قوله رضاعا) لم يذكر محارم المصاهرة وينبغى انهم بعد محارم الرضاع اه ع ش (قوله ومرو) اى فى بحث القبول انهم اى الفقراء (قوله من كلامه) اى القاضي (قوله ما ياتي عنه) اى عن البعض وقوله انه لو وصى الخ بيان لما ياتي الخ (قوله وقد يفرق) اى على الاول سم اى القائل بوجوب التسوية (قوله فلهذا) اى تفضيل اهل الحاجات (قول المتن فى جواز اعطاء الخ) افهم انه لا يتعين الاقل فله الزيادة على ذلك بحسب ما يراه اه ع ش (قوله الحق بهم) اى ضمهم اليهم (قول المتن لكن لا يحرم) بخلاف احدهم لعدم وجوب استيعابهم معنى وشرح الروض (قوله وان كان غنيا) غايه (قوله لنصفه) فلان نص فائدتان منع الاخلال به وعدم اعتبار فقره معنى وشرح الروض (قوله ولو وصفه الخ) عبارة المغنى هذا اذا طاق فان وصفه الخ اه (قوله فكما) اى انفاق المتن اه ع ش (قوله او بغيرها الخ) او قرنه بمحصورين كزيد واولاد فلان اعطى زيد النصف

(قوله والافالحاكم) ينبغى اخذ اعماء تقدم او الوارث ثم رايه قوله الاتى انفا فان دفع الوصى الخ وهو دال على ذلك (قوله الافضل) وصف للتعميم (قوله ومرو) اى فى بحث القبول انهم اى الفقراء (قوله وقد يفرق)

تفضيل اهل الحاجة الى اخره وقد يفرق بانه هنا ربط الاعطاء بوصف الفقر مثلا فقطع اجتهاد الوصى وثم وكل الامر لاجتهاده فلهذا ذلك (او) وصى لزيد الفقراء فالذهب انه كاحدهم في جواز اعطائه اقل متمول لانه الحق بهم (لكن لا يحرم) وان كان غنيا لنصفه عليه ولو وصفه بصفتهم كزيد الفقير فان كان غنيا فنصفه لهم او فقيرا فكما مر او بغيرها كزيد الكاتب اخذ النصف

وكان السبكي اخذ من هذا قوله لو وقف على مدرس وامام وعشرة فقهاء قسم على ثلاثة للعشرة ثلثها على المذهب ولو اوصى لزيد دينار وللفقراء بثلاث ماله لم يصرف لزيد ولو فقير غيره لانه بتقديره قطع اجتهاد الوصى وقضيته انه لو اوصى ان يحط من دينه على فلان اربعة مثلاً وان يحط جميع ماله على اقراره وفلان منهم لم يحط عنه (٥٦) غير الاربعة لانه اخرجه بافراده ولان العدد له مفهوم عند الشافعي رضى الله عنه وبه

يجاب عن قول الرافعي اذا جاز ان يكون النص على زيد اى فى مسألة الملتن اثلاً يحرم جاز ان يكون التقدير هنا اى فى مسألة الدينار لئلا ينقص عنه وايضاً يجوز ان يقصد عين زيد الدينار وجهة الفقراء للباق فيستوى فى غرضه الصرف لزيد وغيره اهـ ووجه الجواب ان زيدا فى مسألة الملتن لقب ولا فاعل يعتد به بحجية مفهومه بخلاف مفهوم العدد او ما تضمنه كالدینار فان كثيرين عليه بل هو نص الشافعي كما تقرر واذاروى مفهومه على القول به اود كره المتبادر منه عادة الاقتصار عليه وان لم يقل بالمفهوم اتضح الفرق بين المسئلتين وان النص على الدينار له قطع اجتهاد الوصى ان ينقصه او يزيد عليه فتامله ولو اوصى لشخص وقد اسند وصيته اليه بالف ثم اسند وصيته لجمع هو منهم واوصى لكل من يقبل وصيته منهم بالفين فالذى يتجه انه ان صرح اودلت قرينة ظاهرة على ان الالف المذكورة اولاً مرتبطة بقول الايصاء لم يستحق سوى الفين لان

واستوعب بالنصف الاخر الجماعة المحصورون معنى وزياى وشرح الروض (قوله وكان السبكي اخذ الخ) ويحتمل ان يكون ما اخذ السبكي ماله الوصى لزيد ومحصورين كبنى عمر وفاته ينصف بينهما اهـ سيد عمر (قوله اخذ من هذا الخ) قد يمنع كون هذا من مستنبطات السبكي قوله على المذهب اهـ سم (قوله للعشرة ثلثها) اى ولكل من المدرس والامام ثلث (قوله ولو اوصى لزيد دينار) الى قوله وقضيته فى المغنى (قوله بتقديره) اى بتقدير الموصى الدينار له اهـ ع ش (قوله وقضيته) اى ذلك التعليل (قوله لانه اخرجه الخ) ظاهره وان كان غير متذكر لكونه من اقراره اهـ ع ش (قوله وبه يجاب) اى بالتعليل الثانى (قوله الصرف) اى صرف الباقي (قوله او ما تضمنه) اى مفهوم ما تضمنه العدد (قوله عليه) اى مفهوم العدد وحجته وكذا قوله بل هو (قوله اود كره) اى العدد وقوله المتبادر منه اى ذكر العدد وقوله الاقتصار عليه اى على العدد (قوله وان لم يقل) ببناء المفعول غاية (قوله وان النص الخ) عطف على الفرق (قوله وقد اسند وصيته اليه) اى بان جعله وصياً على تركته اهـ ع ش (قوله لكل من يقبل الخ) اى ويفعل كذا اخذ من قوله الاتى والعمل ولعل فى العبارة سقطاً اهـ ع ش وقد يقال ان قبول الوصية متضمن للعمل فقوله الاتى من عطف اللازم ولا سقطة (قوله لان الاولى) اى الوصية الاولى اى الوصية لشخص بالف وقوله حينئذ اى حين اذ وجد التصريح او القرينة وقوله من جملة افراد الثانية يعنى داخله فى الوصية الثانية اى الوصية لكل من يقبل وصيته من الجمع المذكور بالفين (قوله والا) اى وان لم يوجد التصريح ولا القرينة استحق الفأى مطلقاً (قوله فليس هذا) اى ما نحن فيه من الوصيتين حين انتفاء كل من التصريح والقرينة المسارين (قوله فامكن حل احدهما على الاخر) اى فيكون مقراله فى الاولى بالفين وفى الثانية بالف اهـ ع ش (قوله بخلافه) اى الموصى (قوله وما بعده قوله) اى اى زرة وقوله لعل الخ مقوله (قوله حمل المطلق الخ) يعنى ان حمل الوصية الاولى المطلقة عن شرط قبول الايصاء على الوصية الثانية المقيدة بذلك اولى (قوله وان كانت

اى على الاول (قوله وكان السبكي اخذ من هذا قوله الخ) قد يمنع كون هذا من مستنبطات السبكي قوله على المذهب (قوله ان زيدا فى مسألة الملتن لقب) كون زيد لقباً لا مفهوم له بما لا يحتاج اليه فى الفرق لثبوت استحقاته سواء اثبتنا له مفهومه او لم ثبت لدخوله بكل حال واثراً للمفهوم انما هو اخر اج غيره لو عمل به فيكفى فى الفرق ان يقال النص على زيد لا يفيد سوى دفع حرمانه لدخوله بدون النص مع امكان حرمانه فاذا نص عليه لم يفد النص على الدينار فانه يفيد منع كل من النقص والزيادة نظر المفهومه فليتأمل (قوله لقب الخ) هذا كلام لا موقع له لان الرافعى لم يعول فيما قاله على ثبوت المفهوم او عدمه اذ اثر المفهوم خروج غير زيد وليس الكلام فيه ولو عول على ما ذكر لم يفد ان اللقب لا مفهوم له لان الجار والمجرور كقوله هنا زيدا فى اوصيت لزيد دينار له مفهوم معتبر وانما عول على ان زيدا فى مسألة الملتن لا يستحق بدون النص عليه فجعل فائدة النص عدم جواز حرمانه فيجوز ان يكون النص على الدينار فى المسئلة الاخرى لمنع النقص لانه يجوز اعطاؤه الدينار بدون النص عليه فينبغى ان يكون فائدة ذكره منع النقص فيكفى فى الفرق ان يقال النص على زيد لا فائدة له الا مجرد منع حرمانه لا استحقاته مع النص وبدونه بخلاف النص على الدينار لانه لا يتعين مع النص عليه بدونه فلا فائدة لذكره الا اثبات استحقاته دون غيره من ازيد منه او انقص لان له مفهوم ما نعم للرافعى ان يقول شرط المفهوم ان لا يظهر للتخصيص بالذكرة فائدة وهى هنا منع النقص المناسب للاحسان بالوصية دون الزيادة لمناستهم الاحسان فلا يقصد منعاً فليتأمل (قوله افراد الثانية) تامله (قوله

الاولى حينئذ من جملة افراد الثانية والاستحقاق الفائم ان قبل استحقاق الفين ايضاً لانهما حجتان وصيتان مادتهما متغايران الاولى محض تبرع لافى مقابل والثانية نوع جملة فى مقابلة القبول والعمل فليس هذا كالاقرار له بالفين او بالف ولم يذكر سبباً ثم بالف وذكراً له سبباً لانه لم يغير بينهما من كل وجه فامكن حمل احدهما على الاخر بخلافه فى مسئلتنا وبهذا يندفع ما وقع فى فتاوى ابن زرة بما يخالف بعض ذلك على انه متردد فيه وما اورد قوله لعل حمل المطلق من حيث اللفظ على المقيد اولاً وان كانت

مادتهما مختلفة اعتبارا باللفظ من غير نظر الى المعنى (أو) أوصى (بجمع معين غير منحصر كالعلوية) وهم المنسوبون لعلى وإن لم يكونوا من فاطمة كرم الله وجههما وبني تميم (صححت في الاظهر وله الاقتصار على ثلاثة) كالوصية للفقراء والفرق بان الشرع خصصهم بثلاثة بخلاف غيرهم بحاج عنه باننا نتبع في الوصايا عرف الشارع غالبا حيث علم اول زيد والله كان لزيد النصف والباقي (٥٧) لوجوه الخير اولى اول زيد ونحو جبريل او الجدار

بما لا يوصف بملك وهو مفرد فلزيد النصف وبطلت في الباقي نعم لو اضاف الجدار لمسجد او دار زيد صححت له وصرفت في عمارته كما بحثه الاذرعى او لزيد ونحو الرياح فله اقل متمول وبطلت فيما عداه ولو اوصى بثلاثة لله تعالى صرف في وجوه البروياتي آخر الباب بيانهم ومثالهم وجوه الخير ولا يدخل فيهم ورثته نظير ما مروياتى فان لم يقل لله تعالى صح وصرف للمساكين و الفرق في الروضة بينه وبين الوقف بان غالب الوصايا للمساكين فحمل المطلق عليه وبان الوصية مبنية على المساهلة اى حيث تصح بالمجهول والنسب وغيرهما بخلاف الوقف فيهما ووقع لبعضهم هنا ما يخالف ذلك فاحذره (او) اوصى (لاقارب زيد دخل كل قرابة) له (وإن بعد) وارثا وكافرا وغنيا وضد فيجب استيعابهم والتسوية بينهم وإن كثروا وشق استيعابهم كما شمله كلامهم ولا ينافيه قولهم لو لم ينحصروا فكما للعلوية لان محله فيما اذا عذر حصصهم وذلك لان هذا اللفظ يذكر عرفا شائعا لارادة جهة

مادتهما مختلفة لعل المراد بمادتهما الموصى به (قوله اعتبارا باللفظ الخ) معمول لقوله اولى ويبان لوجه الاولوية والمراد باللفظ كون كل منهما وصية لشخص (قوله وهم المنسوبون) الى قول المتن والاصح تقديم ابن النجاشي لإلا فوله واعتراض الرافعى الى المتن وقوله ونقل الاستاذ الى ذلك لانهم وقوله قال الاذرعى الى واقول وقوله لانها كما تفيد الى المتن (قوله وبني تميم) عطف على العلوية (قوله والفرق) اى فرق مقابل الاظهر عبارة المغنى والنهاية والثاني البطلان لان التعميم يقتضى الاستيعاب وهو ممتنع بخلاف الفقهاء فان عرف الشرع خصصه بثلاثة فاتبع اه (قوله يحجب عنه) أى عن الفرق (قوله اول زيد والله) الى قوله وإن كثروا فى المغنى (قوله ما لا يوصف بملك الخ) كالريح والشيطان نهاية ومعنى (قوله وهو مفرد) سيد كرم الله وجهه (قوله صحته) اى الوصية للجدار (قوله وصرفت) الاولى كافي النهاية والمغنى وصرف النصف قال ع ش فان فضل منه اى النصف شىء ادخل لل عبارات ان توقع احتياجه اليها والارد على الورثة اه (قوله كما بحثه الاذرعى) جزم به النهاية والمغنى (قوله ونحو الرياح) كاللائكة والحيطان بما لا يوصف بملك وهو جمع وانظر ما حكى المتن والجمع المحصور ولعلمنا كما لمفرد فى التفسيرين ان البطلان فى الباقي بعد خصه زيد فليراجع (قوله نظير ما مر) اى فى شرح ولو اوصى لجيرانه الخ وياتى اى فى المتن اخر الفصل (قوله فان لم يقل لله تعالى الخ) ولو اوصى لامهات اولاده وهن ثلاث وللفقراء والمساكين جعل الموصى به بينهم اثلاثا نهاية ومعنى (قوله بينه) اى ما ذكر من الوصية بلا ذكر المصروف اى وبين الوقف اى بلا ذكر مصرف فلا يصح (قوله عليه) اى الغالب (قوله وغيرهما) الاولى كغيرهما (قوله فيهما) اى الغلبة والمساهلة المذكورتين ويحتمل اى المجهول والنسب (قول المتن لاقارب زيد) اى اورحه ومعنى وروض (قوله وارثا) الى قوله واعتراض الرافعى فى المغنى (قوله وارثا) هذا لا يخالف ما مر من عدم دخول الورثة لانه فى ورثة الموصى فلو اوصى لاقارب نفسه لم تدخل ورثة نفسه كما يأتى والموصى لهم هنا اقارب زيد وهم من غير ورثة الموصى فلما اتفق ان بعض اقارب زيد من ورثة الموصى لم يدفع له شىء اه ع ش (قوله وغنى الخ) او حرا ورفيقا ويكون نصيبه لسيدة اه نهاية زاد المغنى إلا ان دخل سيده لثلاث يتكرر الصرف للسيد باسمه واسم رقيقه اه (قوله فيجب استيعابهم الخ) هذا إن انحصروا وإن لم ينحصروا فكالوصية للعلوية معنى وروض مع شرحه وسيفيده الشارح بقوله ولا ينافيه قولهم الخ (قوله كما شمله) اى قوله وإن كثروا الخ وكذا ضمير ولا ينافيه (قوله ولا ينافيه قولهم الخ) اى المارانفا (قوله لو لم ينحصروا) اى الموصى لهم كاقارب زيد مثلا فكما للعلوية اى فى جواز الاقتصار على ثلاثة والتفصيل (قوله لان محله) اى قولهم المذكور وقوله حصصهم اى الموصى لهم (قوله لان هذا اللفظ) اى اقارب زيد مثلا (قوله ومن ثم) اى من اجل أن هذا اللفظ يذكر عرفا الخ (قوله ولم ينظر الخ) عطف على قوله صرف له الخ وقوله واستوى الخ على قوله لم يكن الخ (قوله وبجوابه) اى نفسه الخ) حاصله انه باعتبار اصل الواضع ليس جهة وباعتبار الاستعمال العرفى فلو حظ في وجوب الاستيعاب الاول وفيما عداه الثانى هذا ولعل الاقرب ان يحجب بان الملاحظ فى عدم وجوب الاستيعاب عدم الحصر لا الجهة ومن ثم لو انحصرت اى الجهة وجب

وبني تميم) عطف على قول المتن كالعلوية وفى شرح مرأولا مهات اولاده وهن ثلاث وللفقراء والمساكين فهل هو كذلك كفاي مسألة السبكي المارة فى الشرع (قوله واستوى) عطف على قولهم لم يكن له الاقارب قال مر فى شرحه ويؤخذ من قولهم انه يدخل فيه غير الوارث مالو كان قريبه رقيقا فصحيح ويكون نصيبه لسيدة وهو الاوجه كما بحثه الناشرى وإن تعقبه فى الاسعاد فقال ينبغى دخوله لم يكن له اقارب احرا فان كان فلا دخل

(٨ - شرانى وابن قاسم - سابع) القرابة فعمم ومن ثم لو لم يكن له الاقارب صرف له الكل ولم ينظر لكون ذلك اللفظ جمدا واستوى الابد مع غيره مع كون الاقارب جمع اقرب وهو افعول تفضيل واعتراض الرافعى التعليل بالجهة بانه لو كان كذلك لم يحجب الاستيعاب كالوصية للفقراء وبجوابه انه فى نفسه غير جهة جسمية لان من شأن القرابة الحصر وإنما المتبادر من ذكرها ما يتبادر

من الجهة بالنسبة لا عظام من ذكر وقر لهم يذكروا فاشاءا لارادة جهة القرابة بشير لما ذكرته (لا أصلا) أى أبأ وأما (وفرعا) أى ولدا (فى الاصح) ونقل الاستاذ ابو منصور إجماع الاصحاب عليه والاعتراض عليه مردود وذلك لانهم لا يسمون اقارب عرفاى بالنسبة للوصية فلا ينافى تسميتهما اقارب فى غير ذلك وعدل (٥٨) عن قول اصله الاصول والفروع ليفيد دخول الاجداد والجدا والاحفاد ويؤخذ مما

فى الوقف أنه لو وقف على أولاده وليس له إلا أولادهم صرف اليهم لما سئم انه لو لم يكن له هنا قريب غير أولئك صرف اليهم (ولا تدخل قرابة الام فى وصية العرب فى الاصح) ونقل عن الجمهور لانهم لا يفتخرون بها ولا يعدونها قرابة والاصح فى الروضة ونقل عن الاكثرين دخولهم كالعجم لان العرب يفتخرون بها فقد صح انه صلى الله عليه وسلم قال عن سعد بن ابى وقاص سعد خالى فلير فى امرؤ خاله ويدخلون فى الرحم اتفاقا (والعبارة فى ضبط الاقارب باقرب جد ينسب اليه زيد) أو أمه بناء على دخول اقاربها (وتعد أولاده) أى ذلك الجد (قبيلة) واحدة ولا يدخل أولاد جد فوقه أو فى درجته فلو اوصى لاقارب حسنى لم تدخل الحسينيون وإن انتهوا كلهم إلى على كرم الله وجهه أو لاقارب الشافعى دخل كل من ينسب لشافع لانه اقرب جد عرف به الشافعى لان من ينسب لجد بعد شافع كأولاد اخوى شافع على والعباس لانهم إنما ينسبون للطلب والاقارب

الاستيعاب فيها أيضا كما سلف فى مبحث القبرول اه سيد عمر (قوله بالنسبة لا عطاء الخ) يتامل اه سم (قوله وقر لهم الخ) مبتدأ خبره قوله يشير الخ (قول المتن لا اصلا وفرعا) كذا فى نسخ الشرح بلا النفي ولا يظهر عليه وجه نصب اصلاح الخ والذي فى المحلى والنهاية والمغنى الا اصلاح الخ بالاستثناء وهذا ظاهر (قوله اى ابا واما) اى بالذات فقط وقوله اى ولدا اى اولاد الصلب فقط (قوله وذلك) راجع الى قول المتن لا اصلا وفرعا (قوله لانهم) اى والام والولد (قوله لا يسمون اقارب) اى بخلاف الاجداد والجدا والاحفاد اه مغنى (قوله تسميتهما) اى الاصل والفرع (قوله فى غير ذلك) الاول فى غيرهما (قوله ليفيد دخول الاجداد الخ) اى فى الاقارب بخلاف تعبير أصله فانه يقتضى خروجهم كالابون والاولاد سيد عمر وسم (قوله انه لم يكن الخ) نائب فاعل يؤخذ (قوله هنا) اى فى الوصية (قوله غير أولئك) اى الاب والام والفرع (قول المتن ولا تدخل قرابة ام) اى فى الوصية للاقارب اه مغنى (قوله لانهم لا يفتخرون) الى قوله او قوة الجهة فى المغنى (قوله بها) اى بقرابة الام (قوله والاصح فى الروضة الخ) وهو المعتمد نهاية ومغنى ومنهج (قوله دخولهم) اى اقارب الام (قوله فى الرحم) اى فى الوصية للرحم (قوله لاقارب حسنى) اى شخص منسوبون إلى سيدنا الحسن وقر لهم لم يدخل الحسينيون اى المنسوبون إلى سيدنا الحسين وقوله وإن انتهوا الخ اى الحسينيون والحسينيون (قوله لان من ينسب لجد) عطف على قوله دخل كل من ينسب الخ بحسب المعنى ولو حذف اللام لظهر العطف عبارة المغنى والوصية لاقارب الشافعى فى زمنه او بعد موته لا ولاد شافع الخ ولا يصرف الى من ينسب الى جد بعد شافع كأولاد على والعباس اخوى شافع اه وهى ظاهرة (قوله او لاقارب بعض اولاد الشافعى الخ) اى لو اوصى فى هذا الوقت لاقارب بعض الخ اه مغنى قال النهاية قد مر فى الزكاة آله صلى الله عليه وسلم فلو اوصى لآل غيره صححت الوصية وحمل على القرابة فى اوجه الوجهين لا على اجتهاد الحاكم واهل البيت كالان نعم تدخل الزوجة فيهم اى اهل البيت ايضا ولا له من غير ذكر البيت دخل كل من تلزمه مؤنته ولا بانه دخل اجداده من الطرفين ولا ما تاه دخلت جداته منهم ايضا ولا تدخل الاخوات فى الاخرة كهكسه والاحماء آباء الزوجة وكذا ابوزوجة كل محرم رحم محرم والاصهار فشمم الاختان والاحماء ويدخل فى المحرم كل محرم ينسب اورضاع او مصاهرة والوصية الدوالى كالوقف عليهم اه زاد المغنى ولا يدخل فيهم المدبر والام الولد اه قال ع ش قوله الاختان اى اقارب الزوجة وقوله كالوقف عليهم اى فيشمم العتيق والمعتق اه (قوله اى الولد) اى اولاد الصلب (قوله رعاية) تعليل للبتن مع ما زاده الشارح بقوله ثم غيرهما الخ (قوله وبهذا) اى قوله او قوة الجهة اندفع الاعتراض الخ بحتمل ان وجهه اندفاعه ان المراد بالاقرب ما يشمل قوة الجهة كما يدل عليه قوله او قوة الجهة والاقرب بهذا

لهم معهم لعدم عدمهم بالوصية اه (قوله أى بالنسبة الخ) يتامل (قوله ليفيد دخول الاجداد الخ) اى فى الاقارب (قوله ويدخل فى اقرب اقارب به الاصل والفرع) قال فى التكملة نوزع فى تعبيره بالدخول مع انه ليس اقرب الاقارب غيرهما فلو قالوا اقرب الاقارب الاصل والفرع لكان اصوب واجيب بانهما اقرب على الاطلاق ربح إطلاق الدخول بمعنى ان كلا منهما داخل واذا اخذناه على الاطلاق بل بالنسبة إلى الموصى لاقارب فقد لا يكونان وله اقارب غيرهما واقربهم اليه مثلا الاخ والعمة فتكون الوصية له وبهذا يكون تعبير المصنف احسن اه وقوله بل بالنسبة إلى الموصى لاقارب به هلا قال لاقرب اقارب به فان صورة المسئلة فاذا اوصى لاقرب اقارب به وليس له اصل ولا فرع قدم الاخ على الجد والعمة لانه اقوى جهة واقرب كما تفيد عبارة المنهج وهى او اوصى لاقرب اقارب به فلذرية قربنى فقربنى فاخوة فبنوتها فجدودة اه (قوله وبهذا)

بعض اولاد الشافعى دخل فيها اولاده دون اولاد جده شافع (ويدخل فى اقرب اقارب به) اى زيد (الاصل) اى الابوان (والفرع) اى الولد ثم غيرهما عند فقدهما على التفصيل الاتى رعاية لوصف الاقربىة المقضى لزادة القرب او قوة الجهة وبهذا الذى دل عليه قوله وأخ على جد اندفع الاعتراض عليه بانه يومئذ اقرب من غير الاصول والفروع

واندفع قول شارح المراد بالاصل الاب والام واصولهما (والاصح تقديم) الفروع وان سفلوا ولومن اولاد البنات الاقرب فالاقرب فيقدم ولد الولد على ولد الولد ثم الابوة ثم الاخوة ولومن الام ثم بنوة الاخوة ثم الجدود من قبل (٥٩) الاب والام القربى فالقربى نظرا

في الفروع إلى قوة الارث والعصوبة في الجلالة وفي الاخوة إلى قوة البنوة فيها في الجلالة ثم بعد الجدودة العمومة والخولة فيستويان ثم بنوتهما ويستويان ايضا السكن بحيث ابن الرفعة تقديم العم والعمة على ابني الجد والخال والخالة على جد الام وجدتها اه قال غيره وكالعم في ذلك ابنة كافي الولاء إذا تقرر ذلك علم منه تقديم (ابن) و بنت وذريتهما (على اب و) تقديم (اخ) وذريته من اي جهاته (على جد) من اي جهاته (ولا يرجح بذكورة ووارثة بل يستوي الاب والام والابن والبنت) والاخ والاخت لا استواء الجهة في كل نعم يقدم الشقيق على غيره ويستوي الاخ للاب والاخت للام (ويقدم ابن البنت على ابن ابن الابن) لانه اقرب منه في الدرجة (فرع) اوصى جماعة من اقرب اقارب زيد وجب استيعاب الاقربين واستشكله الرافعي بان القياس بطلان الوصية لان لفظ جماعة منكر فهو كالو اوصى لاحد رجلين او ثلاثة لاعلى التعيين من جماعة معينين قال الاذرعى

المعنى من غير الاصول والفروع متحقق في الجملة كافي الاخ المقدم على الجد ومحمّل ان وجهه ان الاقرب حقيقة متحقق في الجملة اي بعد فقد الاصل والفرع كالاخوة بالنسبة لبنين فليتامل وفي اقتضاء وصف الاقربية قوة الجهة بدون زيادة اقربية نظرا لا يتخفى اه سم وفي تعقيب الاحتمال الاول بقوله وفي اقتضاء وصف الاقربية الخ ميل إلى ترجيح الاحتمال الثاني كما اقتصر عليه المغني لكن كلام الشارح كالصريح في ارادة الاحتمال الاول ولا فيكون قوله او قوة الجهة مستدركا ويمكن ان يكون المشار اليه قول الشارح ثم غيرهما الخ (قوله) وان دفع قول شارح الخ) ان كان وجه اندفاعه انه يرد على قوله واصولهما تقديم الاخ مثلا على اصولهما فيرد عليه ان كلام ذلك في مجرد دخولهم في اقرب الاقارب واتصافهم بهذا الوصف واما الترتيب بينهم وبين غيرهم فامر اخر معلوم بما يأتي فليتامل اه سم (قوله) تقديم الفروع (إلى الفرع في المعنى) لا قوله قال غيره إلى المتن (قوله) ولومن اولاد البنات) غاية وقوله الاقرب فالاقرب تفصيل لقوله تقديم الفروع الخ (قوله) فيقدم ولد الولد الخ) ويستوي اولاد البنات اه معنى (قوله) ثم الابوة) عطف على الفروع (قوله) من قبل الاب والام القربى فالقربى) راجع إلى قوله ثم بنوة الاخوة ثم الجدودة (قوله) نظر في الفروع الخ) تعليل للترتيب المذكور (قوله) ويستويان ايضا) اي يستوي بنوة العمومة وبنوة الخولة (قوله) لكن بحث ابن الرفعة الخ) ضعيف اه عش (قوله) والخال الخ) عطف على العم (قوله) في ذلك) اي في التقدم على ابني الجد (قوله) إذا تقرر ذلك) اي الترتيب بقوله والاصح تقديم الفروع الخ (قول المتن) بل يستوي الاب والام الخ) كما يستوي المسلم والكافر اه معنى (قوله) نعم يقدم الشقيق الخ) اي هنا وفي الوقف اه عش (قوله) يقدم الشقيق الخ) عبارة للمغني يقدم ولدا لابوين من الاخوة والاخوات والاعمام والعمات والاخوال والخالات والاولاد هم على ولدا احدهما يقدم اخ لاب على ابن اخ لابوين اه (قول المتن ابن البنت) عبارة شرح المنهج ولد البنت اه (قوله) وجب استيعاب الاقربين) يتامل هذا مع قوله من اقرب اقارب زيد وما المراد من الاقربين الذين يجب استيعابهم اه عش اقول المراد بهم معلوم من قول المصنف ويدخل في اقرب اقاربه الخ مع قول الشارح ثم غيرهما عند فقد هما الخ (قوله) واستشكله الرافعي الخ) اقول يجوز ان يكون الصورة المرادة لهم ما لو كان ذلك بلفظ اعطوا جماعة الخ وعليه فلا اشكال اه سيد عمر (قوله) فهو) اي مانحن فيه من الوصية (قوله) بان ما ذكره) اي الرافعي (قوله) من كل وجه الخ) هذا لا يصح مع التقييد بقوله من جماعة معينين اه سم (قوله) لانه لما ربط الخ) استشكله سم راجعه

أي قوله او قوة الجهة اندفع الاعتراض عليه ومحمّل ان وجه اندفاعه أن المراد بالاقربية ما يشمل قوة الجهة كما يدل عليه قوله او قوة الجهة والاقرب بهذا المعنى من غير الاصول والفروع متحقق في الجملة كافي الاخ المقدم على الجد ومحمّل ان وجهه ان الاقرب حقيقة متحقق في الجملة اي بعد الاصل والفرع كالاخوة بالنسبة لبنين فليتامل وفي اقتضاء وصف الاقربية قوة الجهة بدون زيادة اقربية نظرا لا يتخفى (قوله) وان دفع قول شارح) ان كان وجه اندفاعه انه يرد على قوله واصولهما تقديم الاخ مثلا على اصولهما فيرد عليه ان كلام ذلك الشارح في مجرد دخولهم في اقرب الاقارب واتصافهم بهذا الوصف واما الترتيب بينهم وبين غيرهم فامر اخر معلوم بما يأتي فليتامل (قوله) من كل وجه) هذا لا يصح مع التقييد بقوله من جماعة معينين (لانه لما ربط الموصى لهم بوصف الاقربية علم الخ) يرد عليه انه لم يربطه بمجرد ذلك الوصف بل مع معنى من التي المتبادر منها في مثل هذا التركيب التبعيض المؤيد بانه لو اراد البيان لكان الظاهر ترك لفظي جماعة ومن والاقتصار على قوله اوصيت لاقرب اقارب زيد لا ذل فائدة في زيادة تينك اللفظتين على ذلك التقدير مع اهمها خلاف سراده عليه ايضا واما الاستغراق فلا موقع له هنا كما لا يتخفى فانظر مع ذلك قوله فأتضح ما ذكره فاي اتضح له وكان ينبغي ان كان ولا بد ان يقول فقرض في الجملة ما ذكره وقد بر (قوله) علم) بمنوع

ويحتاج إلى الفرق اه واقول يمكن ان يفرق بما ذكره فيه ايهام من كل وجه من غرقينة تبينه وما هنا ليس كذلك لانه لما ربط الموصى بوصف لهم لاقربية علم ان سراده انا طاعة الحكم بها من غير نظر لمن لانها كما تفيد التبعيض تفيد الاستغراق او الابتداء

فاعرضوا عنها لانهما وقضوا بالقربة التي ذكرتها على ان لنا ان نقول انها بالبيان لا غير بمعونة تلك القرينة فانضح ما ذكره وان دفع
 ما لشيخنا هذا المستلزم لاخراج كلامهم عن ظاهره بل صريحه المصرح بكلام الرافعي (ولو اوصى لا قارب نفسه) او اقرب اقارب نفسه (لم تدخل
 ورثته في الاصح) وان صححنا الوصية للوارث لانه لا يوصى له عادة فتختص بالباقيين وفي الروضة لو اوصى لاهله فهم من تلمزهم نفقتهم اى غير الورثة
 فيما يظهر من كلامهم ويظهر ايضا فيمن (٦٠) اوصى بركة او كفارة عليه انه يجوز للوصى والقاضى الصرف للوارث في هذه لان

الآخذ فيها لم ياخذ بحجة
 الوصية اليه قصدا لان
 المصرف هنا غير مقصود
 وإنما المقصود بيان ما
 اشتملت به ذمته لئلا لا غير
 وحينئذ فلا يأتى هنا قوليهم
 لانه لا يوصى له عادة بخلاف
 الوصية بالتصدق عنه مثلا
 فان المتبادر منه قصد
 المصرف من نحو الفقراء
 لما مر ان غالب الوصايا لهم
 ومتى ادير الامر على قصد
 المصرف اتضح عدم دخول
 ورثته نظر للعادة المذكورة
 فان لم يكن غيرهم فيجتمعت
 انه كما مر انما ويجتمعت
 الفرق بما افاده التعليل ان
 الوارث لا يوصى له عادة
 بخلاف غيره

(فصل في احكام
 معنوية للموصى به مع
 بيان ما يفعل عن الميت وما
 ينفعه) تصح الوصية بمنافع
 نحو (عبد ودار) كما قدمه
 ووطابه هنا ما بعده (وغلة)
 عطف على منافع (حانوت)
 ودار مودة وموثقة ومطلقة
 وهى للتأيد وما اقتضاه
 عطف الغلة على المنفعة من

(قوله فاعرضوا عنها الخ) اى لفظة من (قوله على ان الخ) ممنوع وقوله بمعونة تلك القرينة لا دلالة لتلك على
 البيان اه سم (قوله فانضح ما ذكره) اى وجوب استيعاب الاقربين (قوله وان دفع ما لشيخنا الخ)
 عبارة في شرح الروض عقب سوق كلام الرافعي وقول الاذرعى مانصه وقد يقال صورة المسئلة هنا ان يقول
 لا قارب اقارب زيدو يصدق عليه انه اوصى بجماعة من اقرب اقارب زيد انتهت اه سم (قوله او اقرب
 اقارب نفسه) والترتيب حينئذ كما مر لكن لو كان الاقرب وارثا صرف الموصى به للاقرب من غير الوارثين
 اذ لم يحز الوارثون الوصية مغنى وروض (قوله فيما يظهر) كذا في شرح الروض (قوله عليه) اى الموصى
 (قوله لانه لا يوصى الخ) مقول قولهم (قوله غيرهم) اى غير الورثة فيجتمعت الخ لعله الاقرب فليراجع (قوله
 كما مر انما) اى في شرح لا اصلا وفرعا في الاصح

(فصل في احكام معنوية للموصى به مع بيان ما يفعل عن الميت) (قوله في احكام معنوية) اى قوله ومن
 ثم اعترض في النهاية وكذا في المعنى الا قوله وما اقتضاه الخ (قوله نحو عبد ودار) من الدواب والعقارات اه
 معنى (قوله كما قدمه) اى اول الباب بقوله وبالمنافع (قوله لما بعده) اى لاجل ترتيب الاحكام الاتية اه
 كرى عبارة المعنى وإنما اعاده ليرتب عليها قوله ويملك الموصى له الخ (قوله وهى) اى المطلقة اه معنى
 (قوله والمنفعة الخ) اى وبين المنفعة والسكنى الخ (قوله ومن ثم استحسنا الخ) قال السبكي والمنافع والغلة
 متقاربان وكل عين فيها منفعة فقد يحصل منها شئ غير تلك المنفعة اما بفعله كما استغلال او بعوض عن فعل
 غيره او من عند الله تعالى وذلك الشئ يسمى غلة فالموصى له به يملكه من غير ملك العين والمنفعة كاجرة العبد
 والدار والحانوت وكسب العبد وما ينبت من الارض كله غلة تصح الوصية به كما تصح المنفعة اه معنى (قوله
 تتناول الخدمة) اى في العبد وقوله السكنى اى في الدار اه سم (قوله ما صرح به الخ) من الاجارة والاعارة
 والوصية بها والا كسب المعتادة كالاحتطاب والاحتشاش والاصطياد واجرة الحرقة لانها ابدال منافعه اه سم
 (قوله لكن بقيدته) اى الغير (قوله الا فى الغلة) يجتمعت انه اشارة الى اعتبار ما يحصل لان نفسه احتراز
 عن نحو الثمرة كما يستفاد ذلك من قوله الا فى الغلة فاعلة قسمان الخ اه سم وقال الكردى وهو قوله التى هى
 الفرأند العينية اه والاول هو الظاهر (قوله وبناء) بكسر الباء وتخفيف النون (قوله وبواحد) عطف على
 قوله بالغلة وقوله من هذه الثلاثة اى السكنى والركوب والاستخدام (قوله لان الغلة الخ) تعليل له ولها ما
 ينبغى ان الوصية بالغلة لا تفيد استحقاق سكنى الخ وبواحد من هذه الثلاثة لا تفيد استحقاق غلة فقوله والمنفعة

وقوله بمعونة تلك القرينة لا دلالة لتلك على البيان (قوله وان دفع ما لشيخنا) عبارة في شرح الروض عقب سوق
 كلام الرافعي وقول الاذرعى ويحتاج الى الفرق مانصه وقد يقال صورة المسئلة هنا ان يقول لا قارب اقارب زيد
 ويصدق عليه انه اوصى بجماعة من اقرب اقارب زيد انتهى

(فصل في احكام معنوية للموصى به مع بيان ما يفعل عن الميت وما ينفعه) (قوله تتناول الخدمة) اى
 من العبد والسكنى اى في الدار (قوله ما صرح به الخ) منه الاجارة والاعارة والوصية بها والا كسب المعتادة
 كالاحتطاب والاحتشاش والاصطياد واجرة الحرقة لانها ابدال منافعه (قوله الا فى الغلة) يجتمعت انه اشارة
 الى اعتبار ما يحصل لان نفسه احتراز عن نحو الثمرة كما يستفاد ذلك من قوله الا فى الغلة قسمان الخ (قوله

تغايرهما صحيح ومن ثم اعترض الشيخان اطلاقهم التسوية بين المنفعة والغلة والكسب والخدمة فى القن والمنفعة اى
 والسكنى والغلة فى الدار ثم استحسنا ان المنفعة تتناول الخدمة والسكنى اى وغيرهما ما صرح به قبل لكن بقيدته الا فى الغلة وان كلاما من الخدمة
 والسكنى لا يفيد غيره ومن ثم لو استأجرنا للخدمة لم يكلفه نحو كتابة وبناء قال لا ينبغى ان الوصية بالغلة او الكسب لا تفيد استحقاق
 سكنى ولا ركوب ولا استخدام وبواحد من هذه الثلاثة لا تفيد استحقاق غلة ولا كسب لان الغلة فائدة عينية والمنفعة مقابلة للعين اه

ولا ينافي ما ذكرناه في المنفعة خلافاً لمن توهمه شمولها للكسب لما يأتي أنه بدلهما و قول ابن الرفعة الخدمة أن تفيد ما تفيد المنفعة ضئيف وكذا قوله أن الغلة تفيد السكنى وقوله ليس في الغلة محمل في الدار غير المنفعة وكون المنفعة مقابلة للعين لا يمنع أن الغلة المضافة للدار بمعنى المنفعة اه وقال غيره الوجه أن المنافع تشمل الغلة والكسب والغلة وإن كانت فائدة عينية هي معدودة من منافع الارض والغلة والكسب لا تفيد نحو ركوب وسكنى ومنفعة بل ما يحصل من الغلة والكسب خاصة والمفهوم من المنفعة أعم بما يفهم منهما اه وفي بعضه نظير يعرف بما تقرر والحاصل ن ما ذكره الشيخان صحيح ومن ثم اعتمد المحققون أن المنفعة تخلق على ما يقابل العين ومن ثم نفيها لا ما م وغيرهنا بانها ملك بعقد الاجارة الصحيح والمملوك به قصداهو محض المنفعة لا غير واستتباعا للعين إنما هو للضرورة (٦١) أو الحاجة كما ينوه ثم وهذا الاطلاق هو

المبادر منها هنا فن ثم حملوها عليه كما حملوا الوصية على عود اللهو فيما مر لذلك وقد تطلق على ما هو اعم من ذلك فتشمل حتى الغلة التي هي الفوائد العينية الحاصلة لا بفعل احد وهذا لا يعمل به هنا إلا لاقرينة فبالغلة قسمان قسم يحصل بدل استيفاء منفعة فتتناوله المنفعة بلا قرينة وقسم يحصل بنفسه فهو اجنبي عن المنفعة فاحتاج تناولها له الى قرينة ومن هذا يعلم انه لا يصح الايصاء بدراهم يتجر فيها الوصى ويتصدق بما يحصل من ربحها لان الربح بالنسبة لها لا يسمى غلة ولا منفعة للعين الموصى بها لانه لا يحصل إلا بعد زوالها وهذا واضح خلافا لمن وهم فيه وأن الذي ينتجه في نحو النخلة والشاة انه ان اوصى بفوائدهما او لغائهما اختص بنحو الثمرة واللبن والصوف او بمنافعهما لم يدخل نحو الثمرة إلا ان قامت قرينة ظاهرة على

أي الشاملة لهذه الثلاثة ويحتمل أن ذلك لتعليل لا اعتراض الشيخين المتقدم (قوله ما ذكرناه في المنفعة) أي من انهما مقابلة للعين وقوله شمولها للكسب أي مع انه عين ومثله غلة تحصل بدل استيفاء منفعة اخذاً بما سياتي في قوله فالغلة قسمان الخ اه سم (قوله وقول ابن الرفعة ان الخدمة الخ) هذا مقابل قوله السابق ان الخدمة لا تفيد غير هي وقوله ان الغلة الخ مقابل قوله السابق ان الوصية بالغلة لا تفيد استحقاق سكنى وقوله ليس للغلة الخ مقابل اعتراضهما لإطلاقهم التسوية بين المنفعة والغلة في الدار (قوله محمل في الدار) الاولى القلب (قوله وكون المنفعة الخ) جواب سؤال (قوله لا يمنع الخ) خبر الكون (قوله غيره) أي غير ابن الرفعة (قوله والغلة الخ) جملة اعتراضية وقوله وإن كانت الخ غاية (قوله والغلة والكسب الخ) أي وان الغلة الخ (قوله لا تفيد نحو ركوب الخ) موافق لقوله السابق قال بل ينبغي الخ اه سم (قوله خاصة) خبر ما يحصل (قوله وفي بعضه) أي بعض ما قاله الغير ولعل مراده بذلك البعض قوله ان المنافع تشمل الغلة وقوله والمفهوم من المنفعة اعم مما يفهم من الغلة فليتامل (قوله والحاصل) أي حاصل ما في هذا المقام (قوله هنا) أي في الوصية (قوله واستتباعها) أي المنفعة أو الاجارة (قوله ثم) أي في الاجارة (قوله وهذا الاطلاق) أي اطلاق المنفعة على مقابل العين (قوله كما حملوا الوصية) أي يعود (قوله وقد تطلق) أي المنفعة (قوله الحاصلة لا بفعل احد) أي كالثمره (قوله وهذا) أي الاطلاق الثاني القليل (قوله ومن هذا) أي من الحاصل اعرض ويحتمل من اقتصار المصنف على المنافع والغلة (قوله يعلم انه لا يصح الخ) اقره ع ش كان سم (قوله بالنسبة لها) أي للدراهم (قوله وان الذي الخ) عطف على قوله انه لا يصح الخ (قوله بان لم يكن لها) أي النخلة ولو ثنى الضمير ليرجع الى الشاة أيضاً كان انسب (قوله أو اطرد) عطف على قوله لم يكن الخ (قوله بذلك) أي باطلاق منفعة النخلة على نحو ثمرتها (قوله استتجارها) أي الشاة ولو ثنى الضمير ليرجع الى النخلة ايضاً لكان انسب (قوله هنا) أي في باب الوصية (قوله وكأنه) أي الاذرعى (قوله الاثني) أي في شرح ان اوصى بمنفعة مدة (قوله إلا لان يفرق بانه الخ) فرق في المعنى بهذا الفرق ايضاً اه سيد عمر (قوله هنا) أي في مسئلة العبد وقوله اتق أي الموصى (قوله كما تقرر) أي في اول الفصل (قوله لانه) أي الوارث أصلي لعل الانسب إسقاط المياه (قوله وامائهم) أي في مسئلة الدار (قوله فلم يعارض) أي حق الوارث

ولا ينافي ما ذكرناه في المنفعة) أي من انهما مقابلة العين (قوله خلافاً لمن توهمه شمولها للكسب) أي مع انه عين ومثله غلة تحصل بدل استيفاء منفعة اخذاً بما سياتي في قوله فالغلة قسمان الخ (قوله ان المنافع تشمل الغلة والكسب) هذا موافق لقوله السابق شمولها للكسب لما سياتي انه بدلهما مع ما فيه ويوافق ذلك قوله الاثني اعم مما يفهم منهما لان حاصله ان المنفعة تشمل الكسب والغلة (قوله لا تفيد نحو ركوب وسكنى) موافق لقوله السابق قال بل ينبغي الخ (قوله وفي بعضه) يتأمل (قوله لان الربح الخ) انظر هذا التعليل مع انه لم يذكر ما يفيد تصور المسئلة بالايصاء بالمنفعة أو الغلة

إرادة ما يشمل الغلة بان لم يكن لها منفعة تقصد غير نحو ثمرتها أو اطرد عرف الموصى بذلك وقدم لذلك نظائر فان قلت ما منفعة النخلة والشاة غير الغلة قلت ربط نحو الدواب في النخلة ونشر نحو الثياب عليها ونحو دياسة الشاة للحب فانه يصح استتجارها لذلك كما صرحوا به (تنبيه) وقع في الروضة هنا انه لو اوصى بمنفعة عده سنة غير معينة كان تعيينها للوارث ونازع فيه الاذرعى ثم قال ينبغي حملها على سنة متصلة بموته وكأنه أخذ هذا من نظيره الآتي أنه لو اوصى بمنفعة دار سنة حملت على السنة التي تلي الموت وهو أخذ ظاهر إلا أن يفرق بانه هنا بقي للوارث شركة في المنافع إذ ما عدا الخدمة من نحو كتابة وبناءه خلافاً لابن الرفعة كما تقرر وعند بقا محق للوارث تكون الخيرة في تسليم ما عداه اليه لانه أصلي والموصى له عارض فلحقه كان التعيين اليه وأما لم يبق له حق في المنفعة لم يعارض حق الموصى له فانصرف حقه لا ول سنة تلي الموت إذ

لأعارض له فيها فتأملوه وما يؤيد ذلك قول القاصي لو أوصى ثمرة هذا البستان سنة ولم يعينها فتعنيها للوارث أي لأنه بقيت له المنافع غير الثمرة فهو كالوصية بالخدمة فيما ذكر (٦٢) (وذلك الموصى له) بالمنفعة وكذا بالغلة أن قامت قرينة على أن المراد بها مطلق المنفعة أو

أطرد العرف بذلك فيما يظهر نظير ما مر (منفعة) نحو (العبد) الموصى بمنفعته فليست أباحة ولا عارية للزومها بالقبول ومن ثم جاز له أن يؤجر ويعير ويوصى بها ويسافر به عند الأمن ويده يدأمانة وورثت عنه ومحل ذلك في غير مؤقتة بنحو حياته على اضطراب فيه والاكانت أباحة فقط كما لو أوصى له بأن ينتفع أو يسكن أو يركب أو يخدمه فلا يملك شيئا مما مر ويأتي لأنه لما عبر بالفعل واستند إلى الخطاب اقتضى قصوره على مباشرته بخلاف منفعته أو خدمته أو سكنها أو ركوبها خلافا لابن الرفعة والتعبير بالاستخدام كمو بان يخدمه بخلاف الخدمة كما هو واضح ويستقل الموصى له بتزويج العبد أي أن كانت الوصية مؤبدة والاحتياج إلى إذن الوارث أيضا فيما يظهر كما أنه لا بد من رضاها في الأمة مطلقا (و) يملك أيضا (اكسابه المعتادة) كاحتطاب واصطياد واجرة حرفة لأنها أبدال المنافع الموصى بها (لا النادرة) كهبية ولقطة إذ لا تفقد بالوصية (وكذا مهرها) أي الأمة إذا وطئت

قضية سالبة لا تقتضي وجود الموضوع (قوله) وما يؤيد ذلك أي الفرق (قوله) بالمنفعة (إلى قوله) ويستقل في النهاية (قوله) نظير ما مر (أي قبيل التنبيه) (قوله) فليست أي الوصية بالمنفعة أباحة خلافا لابي حنيفة وقوله للزومها بالقول أي بخلاف العارية أه مغنى (قوله) ويوصى بها أي بالمنفعة وقوله ويسافر به أي بمحل المنفعة أه رشيدى (قوله) ومحل ذلك عبارة النهاية وإطلاق المنفعة يقتضى عدم الفرق بين المؤبد والمؤقتة لكن قيدته في الروضة بالمؤبد أو المطلقة أما إذا قال أوصيت لك بمنافعه حياتك فالجزوم به في الروضة وأصلها هنا أنه ليس بتمليك وإنما هو أباحة فليس له الإجارة وفي الإجارة وجهان أحدهما كما قاله الاستوى المنع أه وعبارة المغنى تنبيه إطلاق المنفعة يقتضى عدم الفرق بين المؤبد والمقيدة وهو كذلك كما قطعنا به في باب الإجارة خلافا لما مشيا عليه هنا من أن الوصية المقيدة بأباحة فلا يؤجر أه قال ع ش قوله يقتضى عدم الفرق معتمد وقوله حياته أو حياة زيد وقوله فالجزوم به الخ معتمد وقوله كما قاله الاستوى الخ معتمد أه (قوله) بنحو حياته ظاهر أه المؤقتة بنحو حياته أباحة وإن لم يعتبر خلاف ظاهر شرح الروض أي والمغنى بالفعل وهو صريح قول الشيخين أما إذا قال أوصيت لك بمنافعه حياتك فهو أباحة وليس بتمليك انتهى أه سم (قوله) (والا) أي بأن كانت مؤقتة بنحو حياة كانت أباحة أي بخلاف المؤقتة بنحو سنة فليست أباحة بل تمليك كما يفيد كلام كل من الشارح والنهاية والمغنى (قوله) (كألو أوصى) إلى قوله بخلاف بمنفعته في المغنى (قوله) (مأمر) أي من الإجارة وما عطف عليها وقوله ويأتي أي في قوله ويملك أيضا اكسابه الخ (قوله) بخلاف منفعته الخ أي بخلاف ما لو قال أوصيت بمنفعة الخ أه رشيدى (قوله) والتعبير بالاستخدام كمو بان يخدمه بخلاف الخدمة أي فيقصر الأول على مباشرته بنفسه ولا يجوز له نحو الإجارة بخلاف الثاني (قوله) ويستقل الموصى له الخ) خالف النهاية والمغنى فقالا وقال للشهاب الرملى أن المزوج للموصى بمنفعته ذكر أكان أو أنى الوارث باذن الموصى له أي مطلقا مؤبد أو مؤقتة قال ع ش أن المزوج الخ قوله هو ظاهر في الأنثى بان يجبرها عليه فيمتولى تزويجها أما العبد فالمراد بتزويجه الإذن له فيه وعليه فكان الظاهر أن يقول ولا يصح تزويج العبد الموصى بمنفعته إلا باذن الوارث والموصى له أه (قوله) مؤبد أي بان ذكر فيها لفظ التأييد أو أطلقت (قوله) (والا) أي بأن كانت مؤقتة (قوله) (مطلقا) أي مؤبد أو مؤقتة (قوله) كاحتطاب إلى قوله وكما يملكه الموقوف عليه في المغنى وإلى قوله لا ولدها في النهاية الأقوله فيما إذا بدت المنفعة (قوله) لأنها أبدال المنافع الخ ومن ذلك ابن الأمة فهو للموصى له فله منع الأمة من سقي ولدها الموصى به لا خير للبأ ما هو فيجب عليه تمكينها من سقيه للولد أه ع ش (قوله) (النادرة) هو في النهاية والمغنى بالقلم الأسود لكن عبارة الثاني بخلاف النادرة (إذا وطئت بشبهة الخ) عبارة المغنى وشرح الروض أن زوجت أو وطئت بشبهة أه (قوله) (بملكه الخ) خبر مهرها في الماتن (قوله) (وكما يملكه الخ) عطف على قوله لأن الخ (قوله) (و فرق الأذرعى) أي على مقابل الأصح الذى ما لا إله في الروضة وأصلها أه ع ش (قوله) (بينه) أي الموصى له (قوله) (والولد)

(في غير مؤقتة بنحو حياته الخ) ظاهر أه المؤقتة بغير حياته أباحة وإن لم يعبر خلاف ظاهر شرح الروض بالفعل وهو صريح قول الشيخين واللفظ لأصل الروضة أما إذا قال أوصيت لك بمنافعه حياتك فهو أباحة وليس بتمليك فليس له الإجارة وفي الإجارة وجهان وإذا مات الموصى له رجع الحق إلى ورثة الموصى ولو قال أوصيت لك بان تسكن هذه الدار أو بان يخدمك هذا العبد فهو أباحة أيضا لا تمليك بخلاف قوله وأوصيت لك بسكنها أو خدمته هكذا ذكره القفال وغيره انتهى لكن أول في شرح الروض قوله بمنافعه من قوله نعم قوله وأوصيت لك بمنافعه حياتك أباحة بقوله أي بان تنتفع به (ويستقل الموصى له بتزويج العبد) قال شيخنا الشهاب الرملى المعتمد أن الموصى له لا يستقل بتزويج العبد بناء على أن الكسب النادر للمالك الرقبة وأن مؤن النكاح تتعلق بالكسب النادر ففي النكاح ضرر على الوارث فلا يفعل بغير إذنه وما في الوسيط مبنى على أن مؤن

بشبهة أو نكاح بملكه الموصى له بمنافعها (في الأصح) لأنه من تمام الرقبة كالكسب وكما يملكه الموقوف عليه وما لا في الروضة بالنصب وأصلها إلى أنه ملك لورثة الموصى و فرق الأذرعى بينه وبين الموقوف عليه بأن ملك الثاني أقوى لملكه النادر والولد بخلاف الأول

ويملك الوارث الرقبة هنا لاثم قال غيره ولانه يملك الرقبة على قول فقوى الاستتباع بخلافه هنا ورد هذا بان الموصى له بالمنفعة ابدا
قيل فيه انه يملك الرقبة ايضا ويرد الاولان بان الموصى له يملك الاجارة والاعارة (٦٣) والسفر بها وتورث عنه المنفعة

ولا كذلك الموقوف عليه

فكان ملك الموصى له اقوى
وعدم ملكه النادر انما هو
لعدم تبادر دخوله والولد
انما هو لما ياتي ولانه جزء
من الام وهو لا يملكها
لان ذلك لضعف ملكه
ومن ثم كان المعتمد ملكه
المهر وفاقا للسنن وغيره
وانه فيما اذا ابدت المنفعة
لا يحد لو وطئ بخلاف
الموقوف عليه لما تقر من
ان ملكه اضعف وايضا
فالحق في الموقوفة للبطن
الثاني ولو مع وجود البطن
الاول ولا حق هنا في
المنفعة لغير الموصى له
فاندفع ما قيل الوجه التسوية
بينهما او وجوب الحد في
الوصية دون الوقف
والاوجه في ارش البكارة
انه للورثة لانه بدل ازالة
جزء من البدن الذي هو
ملك لهم ولو عينت المنفعة
كخدمة قن أو كسبه أو غلة
دار أو سكنها لم يستحق
غيرها كما مر فليس له في
الاخيرة عمل الحدادين
والقصارين إلا ان دلت قرينة
على ان الموصى اراد ذلك
على الاوجه (لاولدها) اي
الموصى بمنفعتها امة كانت

بالنصب عطف على النادر (قوله ويملك الوارث) هو بالباء الموحدة عطف على قوله بان ملك الثاني اقوى اه
رشدي (قوله قال غيره) اي غير الاذرعى وقوله ولانه الخ عطف على قوله الملك الخ ولو قال وبانه الخ عطف على
قوله بان ملك الخ كان انصب (قوله بخلافه الخ) اي الاستتباع في ملك الموصى له (قوله ورد هذا) اي فرق الغير
(قوله ويرد الاولان) اي فرقا للاذرعى (قوله والسفر بها) يعني بالعين الموصى بمنفعتها اه ع ش (قوله ولا
كذلك الموقوف عليه) اي فليس له واحد منها والمراد بمنع الاجارة منه انه لا يؤجر ان لم يكن ناظرا والا
فالاجارة من وظيفته لكن لا من حيث كونه موقفا عليه اه ع ش (قوله وعدم ملكه) مبتدأ خبره انما هو
الخ وقوله والولد بالنصب عطف على النادر (قوله لما ياتي) اي في شرح لاولدها وقوله ولانه الخ عطف
على لما ياتي (قوله ولانه جزء من الام الخ) هذا موجود ثم ايضا اه سم فيما ياتي لحقه ان يحذف (قوله
لان ذلك) اي عدم تملك الموصى له النادر والولد وهو معطوف على قوله انما هو لعدم تبادر دخوله ولما
ياتي (قوله ومن ثم) اي ان ملك الموصى له اقوى (قوله كان المعتمد ملكه المهر) (فرع) الوجه ان الموصى
له كالاجنبي في حرمة الخلوة والنظر رسم على حج قضيته انه لا فرق في النظر بين كونه بشهوة او لا وانه
لا فرق بين النظر لما بين السرة والركبة وغيره اه ع ش (قوله وانه الخ) عطف على قوله ملكه المهر
(قوله فيما ابدت المنفعة الخ) والمعتمد كما قال شيخنا انه لا حد مطلقا اه معنى عبارة النهاية ومن ثم لم
يحد الموصى له لو وطئ الموصى بها ولو مؤقتة خلافا لبعض المتأخرين قال ع ش منهم حج حيث قيد
بالمؤبد اه (قوله لا يحد) اي ويعزر اه ع ش (قوله وايضا الخ) عطف على قوله لما تقر الخ
(قوله فالحق في الموقوفة للبطن الثاني الخ) يعني انه موقوف عليه وهو من اهل الوقف وان لم يستحق الا بعد
البطن الاول على ما هو مقرر في محله وبندفع ما في حاشية الشيخ وكان الاولى في عبارة الشارح وايضا
فحق البطن الثاني ثابت في الموقوفة ولو مع وجود البطن الاول انتهت اه رشدي (قوله التسوية بينهما)
اي في سقوط الحد عنهما او وجوبه عليهما اه ع ش (قوله في ارش البكارة) اي وارش طرفه المقطوع
معنى وع ش (قوله انه للورثة الخ) جزم به المعنى (قوله كخدمة قن) وينبغي ان تحمل على الخدمة المعتادة
للموصى له وما زاد على ذلك يكون للوارث استخدمه فيه اه ع ش (قوله لم يستحق غيرها) ومقتضى ما تقدم
من ملكه للمنفعة الموصى بها ملك هذه وان كانت خاصة اه ع ش (قوله كما مر) اي في اول الفصل (قوله
في الاخيرة) اي في الوصية بسكنى الدار (قوله اراد ذلك) اي ما يشمله (قوله امة كانت الى قول المتن وعابه
في النهاية الا قوله ومنه يؤخذ الى وكالكفارة النذر وقوله وظاهر الى المتن (قوله والحال انه من زوج او زنا) فان
كان من شبهة فسياتي في شرح رله اعتاقه اه سم عبارة ع ش بخلافه من الوصى له او الوارث فانه حر وكذا
لو كان من اجنبي بشبهة اه (قوله او غيرها) اي كبهيمة سم وع ش (قوله له) اي الولد والاجارة متعلق بملك
الخ (قوله بخلافه) اي الولد هنا اي في الوصية (قوله المستتبع) اي ملك الاصل له اي الملك الولد ويحتمل ان
الضمير الاول للاصل والثاني الولد (قوله ان كانت) الى المتن حقه ان يؤخر ويكتب محل قوله جزء امنها
(بخلاف الحادث الخ) اي فهو ملك الوارث اه ع ش (قوله بعد الوصية الخ) اي وان انفصل بعد موت الموصى
اه بجبري (قوله وقبل الموت) ولو قارن الحمل خروج الروح فليحق بما بعد الموت وبما قبله فيه نظر

النكاح لا تتعلق بالنادر او انه للموصى له بالمنفعة اه وقال ولد م في شرحه والمزوج له ذكر اكان او
انثى الوارث باذن الموصى له كما افق به شيخنا الشهاب الرملي (قوله ولانه جزء من الام الخ) هذا موجود ثم
ايضا (قوله ومن ثم) كان المعتمد الخ شرح هذه المقالة) اعتمد مر ثم ايضا (فرع) الوجه ان الموصى له
كالاجنبي في حرمة الخلوة والنظر (قوله والحال انه من زوج او زنا) فان كان من شبهة فسياتي اي في شرح قوله

والحال انه من زوج او زنا أو غيرها فلا يملكه الموصى له ويفرق بينهما وبين ولد الموقوفة بان ملك الموقوف عليه لم يعارضه اقوى
منه بخلافه هنا فان ابقاء ملك الاصل للوارث المستتبع له معارض اقوى الملك الموصى له فقدم عليه (في الاصح بل هو) ان كانت حاملا به
عند الوصية لانه كالجزة منها او حملت به بعد موت الموصى لانه الآن من فوائدها استحق منفعته بخلاف الحادث بعد الوصية وقبل الموت

وان وجد عنده لحدوته فيما لم يستحقه الى الان (كلام) في حكمها فتكون (منفعته له ورقتة لوارث) لانه جزء منها ولو نص في الوصية على الولد دخل قطعا ولو قتل الموصي بمنفعته فوجب (٦٤) مال وجب شراء مثله برعاية لغرض الموصي فان لم يف بكامل فشقص والمشتري

الوارث ويفرق بينهما وبين الوقف فان المشتري فيه الحاكم بان الوارث هنا مالك للأصل فكذا بدله والموقوف عليه ليس مالكا فلم يكن له نظري في البدل فتعين الحاكم ويبيع في الجنانية وحينئذ يبطل حق الموصي له بخلاف ما إذا فدى (وله) أي الوارث ومثله موصى له برقتة دون منفعته (إعتاقه) يعني القن الموصى بمنفعته كما باصله ولو مؤبدا لانه خالص ملكه نعم يمتنع إعتاقه عن الكفارة وكتابتة لعجزه عن الكسب ومنه يؤخذ انها لو اقتص بمن قريب لا يحتاج فيه لفقة أو بقي من المدة مالا يحتاج فيه لذلك صح إعتاقه عنها وكتابتة لعدم عجزه حينئذ وعلى هذا يحمل ما يحثه الأذرعى فتأمله وكالكفارة النذر على الأوجه لانه يسلك به مسلك الواجب والوصية بحالها بعد العتق ومؤنته في بيت المال ولا فاعلى مياسير المسلمين وللوارث ايضا وطؤها ان امن حبلها ولم يفوت به على الموصى له منفعته يستحقها فان لم يامنه امتنع خوف الهلاك بالطلاق والنقص والضعف بالحمل اما ولدها من الوارث فخر نسب وعليه قيمته يشتري

والا قرب الثاني اه ع ش (قوله وان وجد عنده) أي انفصل عند الموت (قوله فيما لم يستحقه) أي الموصى له الى الان أي أن الحدوث (ولو نص) أي الموصى وقوله على الولد أي الحادث بعد الموت اه ع ش والاولى التعميم وارجاهه لجميع انواع الحمل المتقدمة انما (قوله ولو قتل) الى قوله ويفرق في المغنى (قوله فوجب مال) أي بان كانت الجنانية عليه خطأ وشبه عمدا وعفى عن القصاص على مال فان اقتص بطلت الوصية اه ع ش (قوله والمشتري الوارث) أي ان لم يكن وصى ولا يستقل ويقدم على الوارث سم على حج اه ع ش (قوله يفرق بينهما) أي بين الوصية (قوله ويباع في الجنانية الخ) عبارة النهائية والمغنى ولو قتل الموصى بمنفعته قتلا بوجب القصاص فاقص الوارث من قاتله انتهت الوصية كالموات وانهدمت الدار وبطلت منفعة با فان وجب مال بعفو او بجنانية توجهه اشترى به مثل الموصى بمنفعته ولو كانت الجنانية من الوارث او الموصى له ولو قطع طرفه فلا رث للوارث وان جنى عمدا اقتص منه او خطأ وشبه عمدا وعفى على مال تعاق برقتة ويباع في الجنانية ان لم يفدياه فاذا زاد الثمن على الارش اشترى في الزائد مثله وان فدياه او احدهما او غيرهما عاذا كان وان فدى احدهما نصيبه فقط يبيع في الجنانية نصيب الاخر اه (قوله إذا فدى) ببناء المفعول (قوله يعني القن الموصى بمنفعته كما باصله) أي قد يوهب الممتن أن الضمير للولد اه سم قال المغنى ولا يرجع العتق عليه بقيمة المنفعة لانه ملك الرقة مسلوقة بالمنفعة ولو ملك هذا العتق رقيقا بالارث والهبة وبغير ذلك فاز بكسبه وله ان يستعير نفسه من سيده قيا ساعلى مالو أجزا الحر نفسه وسلمها ثم استعارها اه (قوله ولو فدى) الى قوله ومنه يؤخذ في المغنى (قوله نعم يمتنع إعتاقه الخ) وعليه فلو فعل حتى يجانا فيما يظهر اه ع ش (قوله لعجزه عن الكسب) يؤخذ منه عدم صحته وقوله لعدم منفعة ترتب على الوقف فان الموصى له يستحق جميع منافعه فلم تبق منفعة للموقوف عليه اه ع ش أقول ينبغي تقييده بالمؤبدة وتكون الوصية بجميع منافعه كما يفيدته تعليله (قوله ومنه يؤخذ انها الخ) خلافا لظاهر إطلاق المغنى وأصريح النهاية بعبارة وسواء في ذلك كانت الوصية مؤقتة بمدة قريبة ام لا كما شمله كلامهم خلافا للأذرعى اه قال ع ش قوله كما شمله كلامهم خلافا للحج حيث قال ومنه يؤخذ انها لو اقتصت الخ اه (قوله وعلى هذا) أي قوله لو اقتصت الخ (قوله وكالكفارة النذر) جزم به شرح الروض أي بان نذر اعتاق عبد فلا يجوز له إعتاق هذا عن هذا النذر اه سم (قوله على الأوجه) عبارة المغنى قاله الزركسى ويؤخذ من ترجيح المصنف في باب النذر ان المعيب يجوز ان هذا يجوز ايضا اه (قوله وللوارث) الى المتن في المغنى (قوله إن امن حبلها) قضية الجواز حينئذ عدم وجوب المهر وهو كذلك فيما يظهر اه ع ش (قوله فان يامنه امتنع) ولو وطئها حينئذ لم تصر به مستولدة قال في العباب والمعتمد عدم وجوب المهر اه ع ش (قوله والنقص الخ) عطف على الهلاك (قوله يشتري بها) أي بقيمتها وقت الولادة مثله أي من ذكر أو أنثى اه ع ش (قوله وتصير ام ولد) ولو احبلها الموصى له لم يثبت استيلادها لانه لا ملكها وعليه قيمة الولد اه نهاية قال ع ش أي والولد حر نسب وقياس ما مر انما أن يشتري بها مثله لتكون رقتة للوارث ومنفعته للموصى له فلو لم يمكن شراء مثله بقيمته لقياس ما مر في القتل شراء شقص وهو الاقرب اه (قوله أي الوارث) الى قول المتن ويبيعه في النهاية (قوله واغیره) عبارة النهائية والمغنى وعالف

إعتاقه وقوله واغیره أي كدابة (قوله ولو قتل الموصى بمنفعته فوجب مال وجب شراء مثله به الخ) والمشتري الوارث ويفرق بينهما وبين الوقف فان المشتري فيه الحاكم بان الوارث هنا مالك للأصل فكذا بدله والموقوف عليه ليس مالكا فلم يكن له نظري في البدل فتعين الحاكم يشرح مر وسكت عن الموصى فهل يشارك الوارث ويستقل ولا ولا وينبغي ان يستقل ويقدم على الوارث (قوله يعني القن) أي قد يوهب الممتن ان الضمير للولد (قوله وكالكفارة النذر على الأوجه) جزم به شرح الروض عن الأذرعى أي بان نذر اعتاق عبد فلا يجوز له إعتاق هذا عن هذا النذر (قوله إن امن حبلها الخ) مر (قوله في المتن) وعليه نفقته

بها مثله لينتفع به الموصى له وتصير ام ولد فتعتق وتوهب مسلوقة بالمنفعة وظاهر ان الواطىء بشبهة ياحقه الولد ويكون الدابة حرا وتلزمه قيمته لا يشتري بها مثله كما ذكر (ودايمه) أي الوارث ومثله الموصى له برقتة (نفقته) يعني مؤنة الموصى بمنفعته فتا كان وغيره

ومنها فطرة القن (إن أوصى) بالبناء للمفعول وهو الاحسن ويصح للمفاعل وحذف الدلم أى إن أوصى (بمنفعة ممددة) لا مالك الرقبة والمنفعة فيها عند تلك المدة وفيها إذا أوصى بمنفعة عبد أو دار سنة تحمل على السنة الأولى أو لهم أو أوصى بمنفعة سنة ثم أجره سنة ومات فوراً بطلت الوصية لأن المستحق بمنفعة السنة الأولى قد فوته وأعلى تعين الأولى ولو كان الموصى (٦٥) له غائباً عند الموت وجب له إذا قبل الوصية بدل منفعة تلك السنة التي

تلى الموت وإن تراخى القبول عنها لأن به يدين استحقاقه من حين الموت كما علم بما مر على من استولى عليها من وارث أو غيره كما هو ظاهر خلافاً لما ظن فوات حقه بعينته ثم رتب عليه بحثه أنه ينبغي أن له سنة من حين المطالبة (وكذا أبدأ في الاصح) لأنه ملكه وهو متمكن من دفع الضرر عنه بالاعتاق أو غيره وافتى صاحب البيان بأنه وإن عتق يستمر عليه حكم الارقاء لاستغراق منافعه على الابد بخلاف المستاجر لانتهاء ملك منافعه واعتمده الاصبى في كتابه الاسرار وخالفها أبو شكيل والسبكي فقالا بل له حكم الاحرار ورجح بعض المتأخرين الثاني بأنه أوفق لاطلاق الآية اذ لم يعد احد من موانع نحو الارث والشهادة استغراق المنافع اه و قول الهروي لا تلزمه الجملة بحتم كلاً من الرايين اما الأول فواضح واما الثاني فهو لاستغراق منافعه وان كان حراً ومحل له ان زاد اشتغاله بها على قدر الظهور والازمته ولم يكن للمالك منافعه منه منها كالسيد مع قته (ويبعه) أى الموصى بمنفعته فهو

الدابة كمنفعة الرقيق وأما ساقى البستان الموصى بشمرة فان تراخى عليه أو تبرع به أحدهما فظاهر وليس للأخر منعه وإن تنازع عالم بجواب واحد منها بخلاف المنفعة لحرمة الروح اه (قوله ومنها) أى المنة (قوله) وحذف الدلم به) فيه ان المفاعل لا يحذف إلا فيما استثنى فلا حسن ان يقال فاعله ضمير راجع للموصى المعلوم من المقام سم اه سيد عمر (قوله وفيها إذا أوصى بمنفعة عبد الخ) لا مناسبة له هنا وكان الأولى تقديمه أول الفصل أو تأخيره اه رشيدى (بمنفعته) أى القن (قوله ومات) أى الموصى (قوله لان المستحق) أى بالوصية وقوله وقد فوته أى الموصى بالاجارة اه عش (قوله وعلى تعين الأولى الخ) فيه إشهاد بوجوبه وقوله على النقل مع أنه في الروضة وأصلها عبارتها وإن مات قبله يعنى قبل انقضاء مدة الاجارة فوجهان أحدهما أنه ان انقضت قبل سنة من يوم الموت كانت المنفعة بقية السنة للموصى له وبطلت الوصية فيما مضى وإن انقضت بعد سنة من يوم الموت بطلت الوصية والثاني أنه يستأنف للموصى له سنة من يوم انقضاء الاجارة ولو لم يسلم الوارث حتى انقضت سنة بلا عذر فمقتضى الوجه الاول أنه تقوم قيمة المنفعة ومقتضى الثاني تسليم سنة أخرى انتهت وبما تقرر ظهر لك ما فى إطلاق الشارح وجوب الاجرة على الوارث عند غيبة الموصى له فتأمل اه سيد عمر وقد يقال ان الشارح لم يطلق الوجوب بل قيده بالاستيلاء (قوله عامر) أى قبيل فصل اوصى بشاة (قوله على من استولى الخ) متعلق بوجوب سم وكردى وقال الرشيدى متعلق بقوله بدل اه (قوله من وارث أو غيره) أى فلم يستدل عليها احد فانت على الموصى له فلا يستحق بدلها اه عش (قوله ثم رتب عليه) أى على ذلك الظن (قول المتن وكذا أبدأ الخ) بأن يقول ابداء مدة حياة العبد أو يطلق الامر اه معنى (قوله بل له حكم الاحرار) معتمد اه عش وقد قدمنا عن المعنى ما يفيد اعتناؤه (قوله استغراق المنافع) مفعول لم يعد (قوله انتهى) أى قول بعض المتأخرين (قوله اما الاول) هو قوله يستمر عليه حكم الارقاء وقوله واما الثاني هو قوله له حكم الاحرار اه عش (قوله فهو) أى عدم لزوم الجملة (قوله ومحل) أى محل عدم اللزوم على الثاني (قوله كالسيد مع قته) لا يخفى ان التشبيه بالنسبة لعدم المنع لا غير واما اللزوم فلا يتصور فى القن لنقصه اه سيد عمر (قوله أى الموصى بمنفعته) الى قول المتن وأنه تعتبر الخ فى النهاية الا قوله وافهم التشبيه الى والا قوله ولو أوصى بمنفعة كافر الى فان قلت وقوله ولو أوصى أن يدفع من غلة الى ولو أوصى بمنفعة مسلم وقوله وقد ردى ولو أوصى بامة وقوله أى قلنا الى فاعتهما الوارث (ويصح عود الضمير الوارث) أى وحذف مفعوله للعلم به (قوله وحذف للعلم به) فيه نظير ما مر آنفاً عن المحشى وكان عدم تعرضه هنا اكتفاء بما سبق لقربه اه سيد عمر (قوله المنفعة) مفعول يؤيد فى المتن (قوله والمفعول) الواو بمعنى او (قوله أى ان لم تؤبد الوصية الخ) أى والتذكير فى المتن بتأويل التبرع اولاً لان المصدر المؤنث يذكّر ويؤنث (قوله ولو اغير الموصى له) عبارة المعنى للموصى له قطعاً لغيره على الراجح اه (قوله وهو كذلك)

إن أوصى بمنفعة ممددة وكذا أبدأ فى الاصح) وعالف الدابة كمنفعة الرقيق وأما ساقى البستان الموصى بشمرة فان تراخى عليه أو تبرع به أحدهما فظاهر وليس للأخر منعه وإن تنازع عالم بجواب واحد منها بخلاف المنفعة لحرمة الزوج شرح مر (قوله وحذف للعلم به) فيه ان المفاعل لا يحذف إلا فيما استثنى فلا حسن ان يقال فاعله ضمير راجع للموصى المعلوم من المقام (قوله وفيها إذا أوصى بمنفعة عبد أو دار سنة تحمل على السنة الأولى) تقدم خلاف هذا عن الروضة فيها اذا عر بالخدمة فكأنه يفرق بين الخدمة والمنفعة وتقدم تجوز الشارح الفرق بينهما (قوله على من استولى الخ) متعلق بوجوب (قوله ان لم يؤبد) وشمل ما لو كانت المدة بمجولة وطريق

(٩ - شروانى وابن قاسم - سابع)

مضاف للمفعول وحذف فاعله وهو الوارث للعلم به ويصح عود الضمير الوارث السابق فهو مضاف للمفاعل (إن لم يؤبد) بالبناء للمفاعل وحذف للعلم به أى الموصى بالمنفعة والمفعول أى إن لم تؤبد الوصية بمنفعته (ك) بيع الشيء (المستأجر) فيصح البيع ولو لغير الموصى له وأفهم التشبيه أنه لا بد هنا من العلم بالمدة وهو كذلك فابداء ابن الرقبة

ذلك بحال له لعدم كون هذا انصافيه وإلا كالمقدرة بحياته لم يصح بيعه أى إلا للموصى له كإكمال من قوله (وأن أبدأ) بالمنفعة ولو باطلتها لما مر أنه يقتضى التأيد (فلا يصح) أنه يصح بيعه للموصى له دون غيره (إذ لا فائدة ظاهرة لغيره فيه ومن ثم إن اجتماعا على بيعه من ثالث صح على الأوجه من وجهين فيه لوجود الفائدة حيث ذل (٦٦) ينظروا هنا لفائدة الاعتاق كالزمن لأنه لم يحل أحد بين المشتري وبين منافعه وهنا الموصى له لما

استحق جميع منافعه على التأيد صار حائلا بينه وبين مر يدشره فلم يصح كما علم بما مر في ثالث شروط البيع وإذا لم يصح بيعه إلا للموصى له فاسلم القن والموصى له الوارث كإقراره فالذى يظهر أنه يحال بينهما وبينه ويستكسب عند مسلم ثقة للموصى له ولا يجبران على بيعه لثالث لأنه لا يدرى ما يخص كلا من الثمن ولو أوصى بمنفعة كافر لمسلم أبدا فاسلم القن فهل يجبر الوارث الكافر على بيعه للموصى له إن رضى به تخلصه من ذل بقائه في ملكه الموجب لاستيلائه عليه في غير وقت الانتفاع به أو لا كل محتتمل الأول أقرب فان قلت يشكل على ما نقرر من صحة بيعهما لثالث ما مر أنها لو باعا عبيدهما لثالث لم يصح وإن تراخيا قلت يفرق بأن كلام القنين مثلا مقصود لذاته فقد يقع النزاع بينهما في التقسيم لا إلى غاية بخلاف أحد المبيعين هنا فإنه تابع فسوخ فيه ولو أوصى أن يدفع من غلة أرضه كل سنة كذا لمسجد كذا مثلا وخرجت من الثلث لم يصح بيع بعضها وترك

وفاقا للسنج والمغنى وشرح الروض وخلافا للنهاية عبارة وشمل ما لو كانت المدة مجزئة وطريق الصحة حيث ذل ما ذكره في اختلاط حمام البرجين مع الجبل اه قال عش قوله ما لو كانت المدة مجزئة أى مدة الوصية كان قال إلى مجيء أبني مثلامن السفر وقوله ما ذكره الخ أى فيباع لثالث ويوزع الثمن على قيمته مسلوب المنفعة وقيمه متنفعا به ويدفع ما يخص المنفعة للموصى له وما بقى للوارث اه وفيه نظر إذ المنفعة المجزئة لا يمكن تقويمها كالمؤبد (قوله ذلك) أى اشتراط العلم بالمدة (قوله لعدم كون هذا) أى التشبيه (قوله ولا) أى وإن كانت المدة مجزئة وقوله بحياته أى زيد اه معنى (قوله لم يصح بيعه الخ) وفاقا للسنج والمغنى وشرح الروض وخلافا للنهاية كما مر انفا (قوله وإن أبدأ المنفعة الخ) أى أو كانت مدة مجزئة اه معنى (قوله إذ لا فائدة الخ) قضية هذا التعليل أنه لو خصص المنفعة الموصى بها كان أوصى بكسبه دون غيره صح بيعه لغير الموصى له لبقاء بعض المنفعة للوارث فتتبع الرقبة في البيع وهو ظاهر اه عش أى كما صرح به الروض وشرحه (قوله لا فائدة ظاهرة) إشارة إلى الفائدة باستحقاق النادر أى كوجدان كنز سم ومغنى وعش وقال السيد عمر بعد ذلك عن سم مانعه أقول بل لا نسب أنه إشارة إلى فائدة الاعتاق بدليل تعرضه لها اه (قوله صح) أى ويوزع الثمن بالنسبة على قيمة الرقبة والمنفعة فإذا كانت قيمته بمنافعه مائة وبنوها عشرين فلذلك الرقبة خمس الثمن ولما لك المنفعة أربعة أخماسه اه عش (قوله على الأوجه) كذا فى المغنى (قوله ولم ينظروا هنا) أى فى البيع لغير الموصى له (قوله وبين منافعه) أى الزمن اه سم (قوله صار) أى الموصى له (قوله ويستكسب) ببناء المفعول (قوله ولا يجبران على بيعه) أى وإن صح كما تقدم اه سم (قوله لأنه لا يدرى ما يخص كلا الخ) هذا يقتضى إشكال صحة بيعهما لثالث كما تقدم إلا أن يقال أنه اغتفر للضرورة أن يمكن بيع أحدهما من الآخر اه سم عبارة عش قد يشكل هذا مع صحة البيع منهما مع جهل كل بما يخصه من الثمن وقد يجاب بان اجتماعهما رضا منهما بالضرر المترتب على صحة البيع من التنازع ولا يلزم من جواز الاختيار الإيجاب عليه اه (قوله لأنه لا يدرى الخ) بهذا يفارق بحثه الإيجاب فيما بعده اه سم (قوله إن رضى) أى الموصى له به أى بشرائه (قوله تخلصه من ذل بقائه في ملكه الموجب الخ) محل تأمل فى أصل الروضة فيملك يعنى الموصى له لإثبات اليد على العبد الموصى بمنفعته وبه جزم الروض وأقره شارحه من غير تقييد بوقت الانتفاع اه سيد عمر (قوله ما مر) أى فى الشرط الخامس البيع (قوله بأن كلام القنين الخ) أقول وبأن الضرورة فى الجملة هنا دعت إلى المسامحة بذلك كفى اختلاط حمام البرجين ولا ضرورة بوجه فى بيع العبدين اه سيد عمر وقد مر عن سم مثله (قوله مثلا) الأولى ذكره عقب قوله السابق عبيدهما (قوله بخلاف أحد المبيعين الخ) لعل المراد بذلك أحد الرقبة (قوله وخرجت) أى الأرض (قوله قد استغفرها) أى المدين الإجارة (قوله فيكون الجميع) أى جميع الغلة للموصى له أى فيها ألف مرسوم من لا معارض له (قوله فى ثم وصاياه) أى فى شرحا وقوله أنه يشمل الوصية بالثلث وتكون الخ بيان لما تقدم (قوله فظاهر كلام بعضهم صحة الوصية) وعلى هذا فيفرق

الصحة حيث ذل ما ذكره فى اختلاط حمام البرجين مع الجبل شرح اه (قوله إذ لا فائدة ظاهرة) إشارة إلى الفائدة باستحقاق النادر (قوله على الأوجه) كذا مر (قوله لوجود الفائدة) بقى أن كلا لا يدرى ما يخصه من الثمن ثم رأيت ما يأتى (قوله وبين منافعه) أى الزمن (قوله ولا يجبران على بيعه) أى وإن صح كما تقدم (قوله لأنه لا يدرى الخ) هذا يقتضى إشكال صحة بيعهما لثالث كما تقدم إلا أن يقال أنه اغتفر للضرورة وإن أمكن بيع أحدهما من الآخر (قوله لأنه لا يدرى الخ) بهذا يفارق بحثه الإيجاب فيما بعده (قوله

ما يحصل منه المدين لا بخلاف الإجارة فقد استغفرها فيكون الجميع للموصى له نعم صح بيعهما لملك المنفعة وفيما إذا قال بمائة من غلتها فلم تات الغلة إلا مائة فقد تعارض مفهوم من ومفهوم مائة فالمرجح والذي يتجه تقديم الثانى لأن المائة لا تنطق على مادونها ومن قد تكون لا بتداه الغاية كما تقدم فى ثم وصاياه من ثلث الباقي أنه يشمل الوصية بالثلث وتكون من لا بتداه أو أوصى بمنفعة مسلم لكافر فظاهر كلام بعضهم

صحة الوصية وعليه فيجبر على نقلها لمسلم كالأستاجر كافر مسلما عينا وقديهم (٦٧) المثن انه لا يصح بيع الموصى له بالمنفعة

المؤبدة إلا للوارث وهو كذلك ونظيره ما مر في بيع حق نحو البناء أو المرور وقد يرد على هذا الحصر قولهم لو جنى فقدي الوارث أو الموصى له نصيبه يبيع في الجنابة نصيب الآخر واستشكله الشيخان بأنه ان فديت الرقبة فكيف تباع المنافع وحدها وأجيب بأنه معقول صرحوا به في بيع حق نحو البناء كما تقرر وبأنها تباع وحدها بالأجارة وفيه نظر لان الأجارة المحضة إنما تتصور في مؤقت معلوم والمنفعة هنا ليست كذلك ولان قضية الجواب الاول صحة بيع الموصى له بالمنفعة لغير الوارث مطلقا ولم يقولوا به فالذي يتجه في الجواب ان هذا يبيع لضرورة الجنابة فسوح فيه دون غيره ولو اوصى بامة لرجل وبحملها لآخر فاعتقها مالكم لم يعتق الحمل لانه لما انفرد بالملك صار كالمتقل او بما تحمله وقلنا بامران الوصية تستغرق كل حمل وجدني المستقبل فاعتقها الوارث وتزوجت ولو بحر فغن بعضهم ان اولادها ارقاء وصوب الزركشي رحمه الله ان عقادهم احرارا ويغرم الوارث

بينه وبين مال الوصى بمسلم لكافرو مات الموصى والموصى له باق على كفره حيث قال الشارح بتبين بطلان الوصية بان اذلال المسلم بملك الكافر له اقوى من مجرد ملك المنفعة وقياس ما مر في الاجارة ان يكلف رفع يده عنه بايجار المسلم اه ع ش (قوله فيجبر على نقلها لمسلم) اي للوارث ولو بالبيع او غيره بنحو الاجارة (قوله وقد يفهم المثن الخ) المثن ذكر يبيع العين وهذا يبيع المنفعة اه سم (قوله بالمنفعة المؤبدة) متعلق بالموصى له ومفعول البيع ضمير المنفعة المحذوف للعلم به (قوله وهو كذلك) وفاقا للنهاية هنا دون ما ذكره قبل وخلافا للبغي وسم عبارة الرشيدى قوله وهو كذلك يناقض ما قدمه قريبا في قوله ولو اراد صاحب المنفعة بيعها فالظاهر صحتها من غير الوارث ايضا كما اقتضاه تعليلهم خلافا للدارمى ومن تبعه وكتب الشهاب سم على كلام الشهاب ابن حجر ما لفظه نقل ذلك في شرح الروض عن حكاية الزركشي عن جزم الدارمى ولك ان تقول انما لم يصح بيع الرقبة من غير الموصى له لعدم الانتفاع بها وحدها والمنفعة يدفع بها باستيفائها فالنتيجة صحة بيعها من غير الوارث ايضا فان قلت هي مجهولة لعدم العلم بقدر مدتها قلت لوائر هذا لا متنع يبيع راس الجدار ابداعه انه صحيح الى اخر ما ذكره رحمه الله اه وعبارة ع ش قوله وهو كذلك يتأمل هذا مع قوله السابق ولو اراد صاحب المنفعة بيعها الخ ولم يذكر حجج المسئلة الاولى ويمكن حمل ما هنا على المؤبدة وما تقدم على خلافه اه وعبارة المثنى ولو اراد صاحب المنفعة بيعها قال الزركشي ققياس ما سبق الصحة من الوارث دون غيره وجزم به الدارمى والظاهر كما قال شيخى الصحة مطلقا لان علة المنع المتقدمة لا تاتى هنا اه (قوله ونظيره الخ) انظر التنظير فيما ذاول ان كان المراد في صحة ايراد لفظ البيع على المنفعة المؤبدة فلينظر ما تقدم في الاجارة من عدم صحة ايراد لفظ البيع على المنفعة إلا ان اراد بالبيع هنا اراده بلفظ الايجار اه سم (قوله واجيب بأنه) اي يبيع المنافع وحدها (قوله لان الاجارة الخ) ينبغي ان ينظر المراد منه هل هو انه يتمتع بالاجارة فيما اوصى به على التاييد وموقنا حياة الموصى له او غير ذلك فان كان الاول فحمل تأمل وإن كان الثاني فليبين اه سم سيد عمر (قوله والمنفعة هنا ليست كذلك) قد يقال يمكن ايجارها مدة بعد اخرى الى استيفاء الحق اه سم عبارة السيد عمر قد يقال إذا اوجر بقدر ما يقتضيه الارش تعينت المدة فلا محذور فليتأمل وليراجع اه (قوله ولان قضية الجواب الاول) الى ولم يقولوا به يندفع هذا بما قدمناه على قوله وهو كذلك اه سم (قوله مطلقا) اي في الجنابة وغيرها (قوله ولم يقولوا به) قد مر عن المغنى وغيره القول بذلك (قوله ان يبيع هذا) اي يبيع نصيب الموصى له في مسئلة الجنابة (قوله فيه دون غيره) الاولى التائيت (قوله لرجل) اي مثلا (قوله لانه لما انفرد بالملك الخ) يؤخذ منه انه لو اوصى بحمل امة دونها ثم اعتقها لم يعتق الحمل ويبقى فيه الوصية لانه يصدق عليه انه انفرد بالملك على تقدير تمام الوصية اه ع ش اقول وهذا صريح قول الشارح كالنهاية او بما تحمله الخ المعطوف على قوله بامة الخ (قوله بما مر) اي في شرح بشرة او حمل سيحذنان (قوله ان اولادها ارقاء) قياس ذلك انه يتمتع على الحر تزوجها بالإبشرط نكاح الامة لان علة منع نكاح الامة خوف رفق الولد وهي موجودة سم على حج اقول وهو كذلك ومن ثم قيل لنا حر لا ينكح إلا بشروط الامة وهي الموصى باولادها إذا اعتقها الوارث اه ع ش عبارة السيد عمر وعليه فيلغزو يقال لمارقبق تولد بين حرين اه

وقديهم المثن الخ) المثن ذكر يبيع العين وهذا يبيع المنفعة (قوله وهو كذلك) نقل ذلك في شرح الروض عن حكاية لركشي له عن جزم الدارمى ولك ان تقول انما لم يصح بيع الرقبة من غير الموصى له لعدم الانتفاع بها وحدها والمنفعة ينتفع بها باستيفائها فالنتيجة صحة بيعها من غير الوارث ايضا فان قلت هي مجهولة لعدم العلم بقدر مدتها قلت لوائر هذا لا متنع يبيع راس الجدار ابداعه انه صحيح ولا يملك به عين فليتأمل وبذلك يندفع قوله الاتي ولان قضية الجواب الاول الى ولم يقولوا به وقوله ونظيره الخ انظر التنظير فيما ذاول لينظر ما تقدم في الاجارة من عدم صحة ايراد لفظ البيع على المنفعة إلا ان اراد بالبيع هنا اراده بلفظ الايجار (قوله ونظيره الخ) كان المراد في صحة ايراد لفظ البيع على المنفعة المؤبدة (قوله والمنفعة هنا ليست كذلك) قد يقال يمكن ايجارها مدة بعد اخرى الى استيفاء الحق (قوله ان اولادها ارقاء) قياس ذلك انه يتمتع على الحر تزويجها

قيمتهم لانه بالاعاق فوتهم على الموصى له اه

وهو عجيب مع قولهم الآتي في العتق لو كان الحمل لغير المعتق بوصية أو غير هالم يعتق يعتق الأم فعلم أن الوجه هو الأول لأن تعلق حق الموصى له بالحمل يمنع سريان العتق إليه فيبقى على (٦٨) ملكه (و) الأصح (أنه تعتبر قيمة العبد) مثلاً (كلها) أي مع منفعتها (من الثلث أن أوصى

بمنفعته أبداً) أو مدة بجمولة لأنه حال بينها وبين الوارث ولتعدد تقويم المنفعة بتعدد الوقوف على آخر عمره فيتعين تقويم الرقبة مع منفعتها فإن احتملها الثلث لزمت الوصية في الجميع والافقيما يحتمله فلو ساوى العبد بمنفعة مائة وبدونها عشرة اعتبرت المائة كلها من الثلث فإن وفيها فواضح والاكأن لم يف الا بنصفها صار نصف المنفعة للوارث والذي يتجه في كيفية استيفائها انهما يتهايانها (وأن أوصى بهامدة) معلومة (قوم بمنفعتها ثم) قوم (مسلوبها) تلك المدة ويحسب الناقص من الثلث (لأن الحيلولة له بصدد الزوال فاذا ساوى بالمنفعة مائة وبدونها تلك المدة تسعين فالوصية بعشرة فإن وفي بها الثلث فواضح والاكأن وفي بنصفها فكامر كما هو ظاهر والكلام في الوصية بجميع المنافع فلو أوصى له ببعضها كان شاة فقط قومت بلبنها ثم خلية عنه أبداً أو إلى المدة المعلومة أن ذكرها ونظر في التفاوت أيسره الثلث أم لا ولو أوصى بالرقبة فقط لم تحسب من الثلث لأن الرقبة الحالية من المنافع كالتالفة فلا قيمة لها وبالمنفعة

الابشرط نكاح الامة لأن علة منع نكاح الامة خوف رق الولد وهي موجودة (قوله فعلم أن الوجه هو الأول) م به ائقى شيخنا الشهاب الرمل (قوله أو مدة بجمولة) عبارة العباب قالوا أو سنة غير معينة انتهى وتقدم أن اطلاق السنة يحمل على الأولى فليتام (قوله فالوصية بعشرة) فإن قلت من لازم العشرة من مائة وإن لم يوجد غير المائة أنها دون الثلث لأنها عشرة وهو دون الثلث قطعاً فكيف يتأتى التفصيل فيما بين أن يوفى بها الثلث أو لا يكفي قوله فإن وفي الخ قلت قد يحتاج في مؤن التجيز والديون إلى ما لا يفي ثلثه بها فإن المعتبر للوصية ثلث ما يبق بعد المؤن والديون (قوله والكلام في الوصية بجميع المنافع) في الروض فصل والمعتبر من الثلث في الوصى بمنفعته أي مؤبداً كبيتان أوصى بشمرته مؤبداً قيمة الرقبة والمنفعة انتهى فقد أوصى في المثال ببعض المنافع وهو الثمرة كبن الشاة في مثال الشارح ومع ذلك اعتبرت قيمة الجملة من الرقبة والمنفعة من الثلث فهذا قد ردد على قوله والكلام في الوصية بجميع المنافع الخ فليتام إلا أن يصور بما إذا لم يكن للبيتان منفعة إلا الثمرة (قوله فلو أوصى له ببعضها كان شاة فقط قومت بلبنها ثم خلية عنه أبداً) لا يقال لم يظهر مخالفة هذا لما قبله فإنه يجمع الجميع أنه يقوم الشيء بجملة ثم يقوم مسلوب ما أوصى به من كل المنافع أو بعضها لا نأقول مخالفة لما قبله ظاهرة فإن ظهر منه أنه أوصى بجميع المنافع فإن كان أوصى بهامؤبداً اعتبرت قيمة كل العين مع منفعتها من الثلث أو مدة اعتبر التفاوت بين قيمتها مع منفعتها وقيمتها مسلوقة بالمنفعة من الثلث وإن أوصى ببعض المنافع اعتبر من الثلث التفاوت مطلقاً سواء أوصى ببعض مؤبداً أو مؤقتاً (قوله على الأوجه) كذا م (قوله ولو أعاد الدار بالانها) قال في الخادم واحترز بقوله بآلاتها عملاً إذا أعادها بغير تلك الآلات فلا حق للموصى له في آلاتها قطعاً كما جزم به الماوردي انتهى أقول ينبغي استحقاقه في غلة العرصة كما أفهمه قوله في آلاتها قال في العباب (فرع) إذا أنهمت الدار الموصى بمنفعتها فلو أوصى له أعادتها بآلاتها لا بغيرها فإن أعيدت بها أعاد الحكم كما كان انتهى (قوله عاد حق الموصى له) قال في الخادم بعد ذكر هذا في إعادة الوارث وهو ظاهر إذ الميزل بالانهدام اسم الدار أما إذا

لو احدث بالرقبة لاخر فرد الأول رجعت المنفعة للوارث على الأوجه ولو أعاد الدار بآلاتها عاد حق الموصى له بمنافعها (فرع) لو أوصى بان يعطى خادم تربته أو أولاده مثلاً كل يوم أو شهر أو سنة كذا أعطيه كذلك أن عين إعطاه من ربع ملكه والا

أعطيه اليوم الاول ان يخرج من الثالث وطلت الوصية فيما بعده لانه حينئذ لا يعرف قدر (٦٩) الموصى به في المستقبل حتى يعلم أيخرج

من الثالث او لا ومن ذلك ما لو وصى لوصيه كل سنة بمائة دينار مادام وصيا فيصح بالمائة الاولى ان خرجت من الثلث لا غير خلافا لمن غلط فيه (وتصح) الوصية (بمخرج تطوع) او عمرته اوها (في الاظهر) بناء على الاظهر من جواز النيابة فيه وبحسب من الثلث اما الفرض فيصح قطعا (ويخرج من بلده او) من (المقات) او من غيرهما ان كان ابعد من المقات (كما قيد) عملا بوصيته هذا ان وفي ثلثه بالحج بما عينه قبل المقات والا فمن حيث ينبغي نعم لو لم يف بممكن الحج به من المقات فيصح الحج به من المقات اي ميقات الميت كما علم مما مر في الحج بطلت الوصية وعاد لورثة قطعا لان الحج لا يتبع بعض خلافا مما مر في العتق (وان أطلق) الوصية (فمن المقات) يخرج عنه (في الاصح) حملا على أقل الدرجات (وحجة الاسلام) او النذر اي في الصحة كما قاله جمع ولا فمن الثالث (من رأس المال) وان لم يوص بها كسائر الديون ويخرج عنه من المقات فان قيد بابعد منه وفي به الثلث فعل ولو عين شيئا ليخرج به عنه حجة الاسلام لم يكف اذن الورثة

الحج اهم وقوله السابق اي في شرح فالاصح انه يصح بيعه للموصى له دون غيره (قوله اعطيه اليوم الاول) أي مثلا اه سم (قوله وطلت الوصية فيما بعده) هلا صحت فيما يكمل به الثلث بعده اه سم أقول هذا هو الاقرب فليراجع (قوله وتصح الوصية بمخرج) إلى قول المتن ويخرج من المقات في النهاية (قوله اوها) الاولى بهما (قوله فيه) اي تطوع النسك (قوله ويحسب) اي في النسك الموصى به (قوله أما الفرض) اي الوصية بالنسك الفرض (قوله ان كان) اي النذر وقوله من المقات اي ميقات الميت بل وميقات من ينوب عنه (قوله هذا) اي كون الحج بما يفيد به (قوله ثلثه) اي او ما يخص الحج منه وقوله بالحج اي باجرته وقوله نعم الحج استدراك على قوله فمن حيث ينبغي الشامل لما بعد المقات ايضا (قوله لو لم يف) إلى قوله ويخرج عنه من المقات في المغنى (قوله بما يمكن الحج به) الا خصر الاوضح بالحج (قوله بطلت الوصية) محله في النفل اما الفرض فانه يكمل من رأس المال تأمل ساطان ومثله مراهج يرمى (قوله وعاد لورثة قطعا لان الحج) فيه وقفة لان الاحرام من المقات ليس من الحج إذ غايته انه واجب فيه فلا ياتي هذا التعليل ثم رأيت شيخنا م ر رجع عنه ومشى على الصحة خلافا لحج فقوله من المقات ليس بقيد والصحيح انه يخرج عنه ولا تبطل الوصية كما في سم وقيل في مراهج يرمى (قوله لان الحج لا يتبع بعض) عبارة المغنى وفرق بينه وبين ما لو وصى بالعق ولم يف ثلثه بجمع ثمن الرقبة حيث يعتق بقدره على وجه بان عتق البض قرابة كالكل والحج لا يتبع بعض اه (قوله فن المقات يخرج عنه) هذا إذا قال أحجوا عني من ثمن فان قال أحجوا عني بثمن فعل ما يمكن به ذلك من حجة فأكثرفان فضل ما لا يمكن ان يخرج كان لوارث مغنى ونهاية وروض (قول المتن وحجة الاسلام) وكذا كل واجب باصل الشرع كالعمرة والزكاة والكفارة سواء أوصى في الصحة ام في المرض اهمغنى (قوله أي في الصحة) يرجع للنذر اه سم (قوله ولا) أي بان وقع النذر في المرض (قوله فان قيد) قد يغنى عنه ما مر آنفا (قوله وفي به) أي بالتفاوت بين أجرى حجة من المقات وحجة من الابد الذي قيد به فيما يظهر وان أوهمت عبارته خلافا وهذا يظهر ايضا ان ياتي هذا نظير ما مر آنفا من أنه حيث لم يف الثلث بما عينه فيخرج عنه من حيث ينبغي اه سيد عمر (قوله لم يف) أي في استحقاق من يخرج بالشيء المعين اه كودي (قوله لان هذا عقد معاوضة) قضية هذا التعليل ان الامر كذلك وان لم يعين ما يخرج به ولا كانت الحجة حجة الاسلام فليراجع سم على حج أقول كلتا القضيتين معتبرة فيما يظهر فانهما من مفهوم الاولى كما هو واضح سيد عمر ع ش (قوله لان هذا الحج) انظر ما مر جمع الاشارة فان كان هو ماصدر من الموصى فلا خفاء في عدم صحته إذ لم يقع منه ذلك وإن كان هو ما يفعله الوصى أو الوارث كان من تعليل الشيء بنفسه اه رشيدى أي فكان ينبغي حذف عقده وقيد بحج بان الوصية نفسها يسمنها عقدا كما مر في الشارح غير مرة (قوله نعم الخ) استدراك على قوله وظاهر ان الجعالة الخ اه سم (قوله لو قال) أي الوارث اه ع ش أي الوصى أو غيرهما (قوله لم يستحق) أي المخاطب بواسطة بين الوارث والمباشر اه ع ش (قوله ما عينه الميت) أي بل

ارتفع الاسم فان الوصية تبقى في العرصة وتبطل في النقص على الصحيح فيما يفيد عدم الود كما كان ثم رأيت عن أبي الفرج النزاع في تعليله التصريح بما أبديته فقال وساق كلامه وأقول لعل هذا كله ممنوع لان الكلام فيما بعد الموت كما هو الظاهر وإنما يتجه ما قاله اذا وقع ذلك قبل الموت فلنأمل (قوله من ربيع مائة) هل للوارث حينئذ بيع ذلك الملك ونايه فل تقي الوصية ثم رأيت قوله السابق او وصى ان يدفع من غلة ارضه كل سنة كذا لمسجد كذا ولا يخرج من الثالث الخ (قوله اعطيه اليوم الاول) أي مثلا (قوله وطلت الوصية فيما بعده) هلا صحت الوصية فيما يكمل به الثالث بعده (قوله اي في الصحة) يرجع للنذر (قوله لان هذا عقد معاوضة الخ) قضية هذا التعليل ان الامر كذلك وإن لم يعين ما يخرج به ولا كانت الحجة حجة الاسلام فليراجع (قوله نعم لو قال الخ) استدراك على قوله وظاهر ان الجعالة كالاجارة (قوله

اي ولا الوصى لمن يخرج عنه بل لا بد من الاستئجار لان هذا عقد معاوضة لا محض وصية ذكره البلقيني رحمه الله وظاهر ان الجعالة كالاجارة نعم لو قال اذا أحججت له غيرك فلك كذا فاستاجر لم يستحق ما عينه الميت ولا اجرة للمباشر باذنه على التركة

كالور جمع عن غيره بغير عقد بل على مستأجره (فان اوصى بهما من راس المال او) من (الثلث عمل به) اى بقوله ويكون فى الاول للتاكيد وفى الثانى لقصد الفرق بورثته إذا كان هناك وصايا اخرى لان حجة الاسلام تراحمها حيث ذقان وفى بها ما خصها ولا اكملت من راس المال فان لم يكن وصايا فلا فائدة فى نصه على الثلث قال الجلال البلقينى (٧٠) رحمه الله لو ضاف الوصية الزائدة على اجرة المثل إلى راس المال كاحجوا عنى من راس

ما عينه المجاعل (قوله كالمو حج عن غيره بغير عقد) أى لو أذن الغير وذ كر عوضاً أه سم (قوله ويكون) أى قوله المذكور (قوله وصايا اخرى) الاولى الافراد (قوله لان حجة الاسلام تراحمها الخ) راجع المغنى او البجيرى ان رمت صورة المزاحمة المتوقفة على الجبر والمقابلة (قوله ما خصها) فيه حذف المفعول مع حذف الجار والايصال والاصل خصه بها (قول المتن وان اطلق الوصية بها) اى حجة الاسلام بان لم يقيد بها براس مال ولا ثلث فن راس المال كالمو لم يوص وتحمّل الوصية بها على التاكيد والتذكير بها (قوله ويرده) اى تعليل القليل (قوله الغالب) اى التقصير (قول المتن ويحج من الميقات) مفرع على القولين أه مغنى (قوله او اقرب منه) عطف على الهاء فى وسعه وقوله الثلث فاعل وسعه أه سم (قوله او اقرب من الثلث) اى او وسع الثلث اقرب من الابدال الى مكة وابعده من الميقات أه كرى (قوله ولا فمن الميقات) ظاهره انه لو وسع الثلث الابدال او اقرب منه إلى الميقات فقط حج من الميقات وفيه وقفة فملاصرف من الثلث على ما قبل الميقات ثم من راس المال على الباقي فيكون الحج ماقبله أه سم اقول ويؤيده قول المغنى فان اوصى ان يحج عنه من ديرة اهله امثل نعم ان اوصى بذلك من الثلث ويحج عنه فمن حيث امكن أه (قوله ولو قال احجوا عنى) إلى قوله ومحله فى المغنى وإلى قوله واما بحث بعضهم فى النهاية لا قوله ثم رايت فى الجواهر إلى ولو عين الاجير (قوله وان استأجره الوصى بدونه) اى بدون ما عينه الموصى ويدفع له جميع الموصى به كما لو اوصى بشئ لانسان من غير سبب أه عش وقضيته انه لا فرق بين كون الاجارة صحيحة وكونها فاسدة فليراجع (قوله وان استأجره الوصى الخ) ان اريد ان هذا الاستئجار صحيح ويجب دفع الزائد اليه ايضا فينبغى الاحتياج إلى القبول لانه وصية أه سم وقد يقال يغتفر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع نظير ما مر من عدم اشتراط القبض فى المحاباة بالبيع على ان قبول الاجارة متضمن لقبول الوصية (قوله ومحله) اى عدم جواز النقص (قوله فى الجواهر) أى للمقولى وهذا استدلال على ما قاله أه عش (قوله اجنبيا) يعنى غير وارث (قوله وعليه) اى الوصى وقوله وفى الثانية هى قوله استأجر الخ (قوله اجرة الاجير الخ) ظاهره وان قلت ما عينه الموصى وفيه وقفة بل مخالفة لقوله السابق لم يحجز نفسه الخ وقوله الاتى ويمكن الجمع الخ إلا ان يحمل ما هنا على ما اذا لم يرد المعين على اجرة المثل وسكت عن التقييد بذلك اكتفاء بما تقدم وما يأتى ثم الظاهر ان المراد باجرة الاجير الخ ما ان عينه فى القسم الاول و اجرة المثل فى الاخيرين عش وكردى (قوله فقط) اى دون من

مالى بخمسائة والاجرة من الميقات مائتان فهما من راس المال والثلثائة من الثلث (وان اطلق الوصية بها من راس المال وقيل من الثلث) لانها من راس المال اصالة فذكرها قرينة على إرادته الثلث ويرده انه كما يحتمل ذلك يحتمل انه اراد التاكيد وادّوا وقع التردد وجب الرجوع للاصل على ان الاحتمال الثانى ارجح لان تقصير الورثة فى اداء حق الميت الغالب عليهم يرجح ارادة التاكيد (ويحج) عنه (من الميقات) لانه الواجب فان عين ابعده منه ووسعه أو اقرب منه الثلث فعل ولا فمن الميقات ولو قال احجوا عنى زيدا بكذا لم يحجز نفسه عنه حيث خرج من الثلث وان استأجره الوصى بدونه او وجد من يحج بدونه ومحله كما هو ظاهر ان كان المعين اكثر من اجرة المثل لظهور إرادة الوصية له والتبرع عليه حيث ذقان جاز نفسه عنه ولو كان المعين وارثا فالزيادة على اجرة المثل وصية لو ارث فى الجواهر فى احجوا عنى زيدا بالف يصرف اليه الالف وان زادت على اجرة مثل حيث وسعها الثلث ان كان

لو حج عن غيره بغير عقد) انظر لو أذن الغير وذ كر عوضاً (قوله لان الواجب) قال فى شرح الروض ولهذا لومات وعليه كفارة عين لا يجوز ان يخرج من ماله إلا اقل الخصال انتهى (قوله او اقرب منه) عطف على الهاء فى وسعه وقوله والثلث فاعل وسعه (قوله ولا فمن الميقات) ظاهره انه لو وسع الثلث الابدال او اقرب منه إلى الميقات فقط حج من الميقات وفيه وقفة فملاصرفه من الثلث على ما قبل الميقات ثم من راس المال على الباقي فيكون الحج ماقبل (قوله وان استأجره الوصى بدونه الخ) ان اريد ان هذا الاستئجار صحيح ويجب دفع الزائد اليه ايضا فينبغى الاحتياج لقبول لانه وصية وهل يحجز فيما يستحقه زيد هنا إذ المعين اكثر من اجرة المثل التفصيل المشار اليه فيما يأتى عن الغياب من قوله فى الفرع ينبغى إلحاقه الخ أو يفرق فيه نظر فان كان هذا مصورا بالايضاء بحج معين تعين الجريان وبعبارة العباب ولو قال احجوا عنى بمائة من يراه زيد فعين زيد رجلا فامتنع فهل له تعيين اخر وجهان فن قال لو كيله ادفع هذا إلى من رايت اولاً فرأى رجلا فابى قبضه فى جواز دفعه لمن رآه ثانياً وجهان (فرع) لو اوصى ان يحج عنه بالف فاستأجر الوصى بخمسائة وجهل الاجير الحال ثم علم فهل له طلب الباقي ينبغى إلحاقه بما لو اوصى بشراء عبد زيد بالف واعتاقه فاشتراه

اجنبيا ولا توقف الزائد على اجرة المثل على الاجازة ولورجح غير المعين أو استأجر الوصى المعين بمال نفسه أو بغير جنس المحصى به أو صنفه رجع الفدر الذى عينه الموصى لورثته وعليه فى الثانية بأقسامها اجرة الاجير من ماله ولو عين قدر فقط فوجد من يرضى بأق منه قال ابن عبد السلام جاز احجوا وبالباقى الورثة وقال الاذعى الصحيح وجوب صرف الجميع له ويتعين الجمع بما ذكرته أولا

بان يحمل الاول على ما اذا كان المعين قدر اجرة المثل عادة والثاني على ما اذا زاد عنها ثم رأيت في الجواهر في ما لو عن قدر فقط زائد اعلى اجرة المثل قيل يحجج باجرة المثل فقط وقيل يحجج بالمعين كانه ان وسعه الثلث وبه يشعر نصه في الام وأجاب به الماوردي واختاره ابن الصلاح اه ولو عين الاجير فقط احجج عنه باجرة المثل فاقول ان رضى ذلك المعين على الاوجه او شخصلا سنة فاراد التأخير الى قابل ففيه تردد ويبحث الاذرعى انه ان مات عاصيا لتأخيرها منها ونأحي مات أنيب غير مر فعا لعصيان الميت ولو جوب الفورية في الانابة عنه والآخرت الى الياس من حجه لانها كالتطوع ولو امتنع اصلا وقد عين له قدرا ولا احجج غيره باقل ما يو جد ولو في التطوع وفيما (٧١) اذا عين قدرا ان خرج من الثلث فواضح

والا فقد ار اقل ما يوجد من اجرة مثل حجه من الميقات من رأس المال والزائد من الثلث (فرع) حيث استاجر وصى او وارث او اجنبي من يحجج عن الميت امتنعت الاقالة لان العقد وقع للميت فلم يملك احدا بطلاله وحمله غير واحد على ما لا مصلحة في اقالته والا كان يحجز الاجير او خيف حبسه او فلسه او قلة ديابته جازت قال الزبيلي ويقل قول الاجير الا ان روى يوم عرفة بالبصرة مثلا حججت او اعتمرت بلا ميمين واما بحث بعضهم انه لا بد من ميمنه والا صدق مستاجر به يمينه اخذنا مرفى قول الوكيل أتيت بالتصرف الماذون فيه وانكر الموكل فيرد بان العبادات يتسامح فيها الا ترى الى ما مران الزكاة ليس فيها ميمين واجبة وان اتهم ودلت القرينة على كذبه ووارث الاجير مثله وفي ان حججت عنى فلك كذالا يقبل الا بينة ولا لحلف القائل انه ما يعلمه حجج عنه

يحجج عنه اه ع ش (قوله بان يحمل الاول) اى قول ابن عبد السلام (قوله قدر اجرة المثل) اى او اقل المعلوم بالاولى (قوله والثاني) اى قول الاذرعى (قوله فقط) اى دون قدر الاجرة (قوله او شخصلا سنة) الى قوله كالتطوع زاد المغنى عقبه اى قال الاذرعى وفيه احتمال لما في التأخير من الفرار اه وهذا اظهره فقهاء ان ميل المغنى الى الفورية مطلقا اه سيد عمر (قوله او شخصلا الخ) اى عين قدرا او لا (قوله فاراد) اى ذلك الشخص وقوله انه ان مات أى الموصى اه ع ش (قوله لعصيان الميت) اى دوا مه (قوله ولا) اى بان لم يكن استقر الحجج عليه في حياته اه مغنى (قوله آخرت) اى الانابة (قوله ولو امتنع) الى الفرع في المغنى (قوله وقد عين له قدرا ولا) الاول اسقاط او لا كما في النهاية او وقد (قوله وفيما عين قدرا) اى عين شخصا او لا (قوله حيث استأجر الخ) اى اجارة صحيحة (قوله من يحجج عن الميت) فرضا او تطوعا (قوله وحمله غير واحد الخ) معتمد ع ش (قوله الا ان روى الخ) اى وان كان وليا لانه لا عبرة بخوارق العادات اه ع ش (قوله مثلا) راجع لكل من قوله يوم عرفة وقوله بالبصرة (قوله حججت الخ) مقول الاجير (قوله وان اتهم) اى مالك النصاب في قوله أدبته (قوله ووارث الاجير مثله) اى فيصدق بلا عين (قوله لا يقبل) اى قوله حججت او اعتمرت الا بينة اى على انه كان حاضرا في تلك المواقف في السنة المعينة لا على انه حج عنه لان ذلك لا يعلم الا منه اه فتح القدير (قوله حلف القائل) اى المجاعل (قوله وفارقت الجمالة الخ) يؤخذ من هذا الفرق ان الاجارة الفاسدة كالجمالة اه سم (قوله بانه هنا) اى في الاجارة وقوله ومثم اى في الجمالة (قوله فيه) اى الا تيان (قول المتن للاجنبي) اى يجوز له ع ش (قوله فضلا عن الوارث) الى قول المتن وينفع الميت في النهاية (قوله ومن ثم اختص الخلاف الخ) عبارة المغنى وقوله للاجنبي قد يفهم ان القريب ان يحجج عنه حرما وان لم يكن وارثا ويؤيده ما سبق في الصوم عنه لكن قيده في الشرح والروضة بالوارث وهو المعتمد وفي معنى الوارث الوصى كما قاله الدارمى والسيد (قوله الحج الواجب) الى قول المتن وينفع الميت في المغنى الا قوله ونازع الى وكالحج وقوله والتعلق بالعين الى المتن (قوله كحجة الاسلام) وكذا عمر ته وحجة النذر وعمر ته اه مغنى قال ع ش وقضية اطلاقه الواجب صحة حجج الاجنبي عن الميت التطوع الذى افسده لانه حيث افسده وجب القضاء (قوله لا يجوز عنه من وارث او اجنبي) قاله العراقيون ونقل المصنف في المجموع في كتاب الحج الاتفاق عليه مع حكاي هنا تبع المرافعى عن السرخسى ان للوارث الاستنابة وان الاجنبي لا يستقل به على الاصح وما ذكره في كتاب الحج هو المعتمد مغنى (قوله في نحو القاصر) عبارة المغنى حيث لا وارث او كان الوارث الخاص طفلا ونحوه اه (قوله قائم مقام اذنه) اى فيصور المتن بعدم اذنه وارثه ايضا اه سم (قوله ويجوز كون اجير التطوع

الوصى بخمسائة وأعتقه وجهل البائع الوصية فان ساوى العبد ألفا فالباقي للورثة أو بخمسائة فللبائع أو بينهما كثمانمائة فله ما زاد على قيمة المثل وهو مائتان وللوارث الزائد على الثمن الناقص عن قيمة المثل وهو ثلثمائة انتهت عبارة العباب (قوله وفارقت الجمالة الخ) قد يؤخذ من هذا الفرق ان الاجارة الفاسدة كالجمالة (قوله قائم مقام اذنه) اى فيصور المتن بعدم اذنه وارثه ايضا

وفارقت الجمالة الاجارة بانه هنا استحق الاجرة بالعقد اللازم والاداء مفوض الى امانته ومثم لا يستحق الا بالاتيان بالعمل والاصل عدمه فلم يقبل قوله فيه الا بينة (وللاجنبي) فضلا عن الوارث الذى باصله ومن ثم اختص الخلاف بالا جنبي الشامل هنال قريب غير وارث (ان يحجج عن الميت) الحج الواجب كحجة الاسلام وان لم يستطعها الميت في حياته على المعتمد لانها لا تقع عنه الا واجبة فالحقت بالواجب (بغير اذنه) يعنى الوارث (في الاصح) كقضاء دينه بخلاف حج التطوع لا يجوز عنه من وارث او اجنبي الا بايصاله وانما جعلت الضمير للوارث على خلاف السياق لان محل الخلاف حيث لم ياذن الوارث والاصح قطعاً وان لم يوص الميت ويصح بقاء السياق بحاله من عوده للميت ولا يرد عليه ما ذكر من القطع لان اذنه وارثه او الوصى او الحاكم في نحو القاصر قائم مقام اذنه ويجوز كون اجير التطوع لا الفرض ولو نذرا

قناويز او نازع فيه الاذرعى فقال لا ينبغي ان يستاجر تطوع اوصى به الا كاملا لاسيما وهو يقع فرض كفاية وكالحج زكاة المال والفقير م ما فعل عنه بلا وصية لا يثاب عليه الا ان عذر في التاخير كما قاله القاضي ابو الطيب (و يودي الوارث) ولو عاملا (عنه) من التركة (الواجب المالى ولو في كفارة مرتبة) ككفارة قتل وظهار ودم نحو تمتع ويكون الولا في العتق للميت وكذا البدن ان كان صوما كما قدمه فيه (ويطعم ويكسو) الو او بمعنى او (في الخيرة) ككفارة عين ونحو حاق محرم ونذر الحجاج (والاصح انه ينيق) عنه من التركة (ايضا) كمرتبة لانه نائبه شرعا جازله ذلك وان كان الواجب من الخصال في حقه (٧٢) اقلها قيمة (و) الاصح (ان له) اى الوارث (الاداء من ماله) في المرتبة والخيرة (اذ لم يكن له

تركة) سواء العتق وغيره كقضاء الدين وكذا مع وجود التركة ايضا كما اعتمده جمع منهم البلقيني ووجه بان له لمسك عين التركة وقضاء دين الادى المبني على المضايقة من ماله فحق الله اولى والتعلق بالعين موجود فيهما وتعلق العتق بعين التركة كالا يمنع الوارث من شراء غير عبيدها ويعتقه كذلك لا يمنع من شراء ذلك من مال نفسه حيث لم يتعلق العتق بعين عبد (و) الاصح (انه) اى ما فعل عنه من طعام او كسوة (يقع عنه لو تبرع اجنبى) وهو هنا غير الوارث كامر (بطعام او كسوة) كقضاء دينه (لا اعتاق) في مرتبة او مخيرة (في الاصح) لاجتماع بعد العبادة عن النيابة وبعد اثبات الولا للميت من غير نائبه الشرعى وما فى الروضة من جوازها في المرتبة مبني على ضعف (ويضع الميت صدقة) عنه ومنها وقف لمصحف وغيره وحفر بئر

(الح) معتمداه عرش (قوله قناويزا) ومعلوم ان العاقد في الاول السيد وفي الثانى الولي اه عرش وقوله السيد اى والى باذنه (قوله وكالحج زكاة المال) اى فى كونه من راس المال وصحة فعل الاجنبى له من غير اذن معنى وعرش (قوله ولو عاملا) كبيت المال اه عرش (قول المتن عنه) اى الميت (قول المتن الواجب المالى) كعتق واطعام وكسوة نهاية ومعنى (قوله فى حقه) اى الوارث اه معنى (قوله) وكذا مع وجود التركة (الح) ولعل تقييد المصنف بعدم التركة لاثبات الخلاف لا للدفع نهاية ومعنى اقوله وجود فيهما اى دين الادى وحق الله تعالى اه عرش اقوله ويعتقه) بالنصب طنا على شراء الح (قوله من طعام الح) هذا لا يناسب قول المتن الا فى لا اعتاق (قول المتن لو تبرع اجنبى) ولو مات شخص وعليه دين ولا تركة فاداه الوارث من ماله وجب على المستحق القبول بخلاف ما اذا تبرع به اجنبى لان الوارث قائم مقام مورثه اه معنى (قول المتن لا اعتاق) تبرع به اجنبى من الميت فلا يقع عنه اه معنى (قوله عنه) اى سواء كان المصدق هو او غيره فعوله من حياته او من غيره عنه الح راجع لهذا وما بعده اه رشيدى واهل هذا بنى على حذف وحفر بئر الح على صدقة ويظهر انه حذف على وقف فرجوعه اصدقة من عن رجوعه لما بعده اه (قوله ومنها وقف) الى قوله وفارق كالحج فى النهاية (قوله وغرس شجر) اى وان لم يشر اه عرش (قوله بعد موته) يظهر انه ليس بقيد كما يؤيده ما ياتى عن باقشير وعرش فى ادعاء الولد (قوله اجماعا) الى قوله ولا فى المبنى (قوله باستغفار ولده) كان يقول استغفر الله للذى او اللهم اغفر له اه عرش (قوله وهما خصه صان) اى الاجماع والخبر لقوله تعالى الح اى لمفهومه وهو انه ليس له شىء فى سعى غيره فيخص بهير الصدقة والدعاء للميت اه يجزى (فقدأكثر) اى العلماء (قوله فهو) يعنى الانابة على ما فعل عنه (وطالقا) اى فى مقابلة ما فعله هو او غيره عنه (قوله ومعنى نفعه) اى انتفاعه (قوله واستبعا ادا الامام) مبتدأ خبره قوله رده (قوله له) اى للمبنى المذكور (قوله عن المصدق) اسم فاعل من باب التفعّل (قوله وواسع) خبر مقدم لقوله فضل الله ويحتمل انه مبتدأ على ما جوزه الاخفش من ابتداء الفة بلا اعتاد على نفي الاستفهام وما بعده فاعله السامد مسد خبره (قوله يسن له) الى قوله وقول الزركشى فى المعنى (قوله مثلا) اى او عن شايخه (قوله

(قوله) وان كان الواجب من الخصال فى حقه اقلها قيمة) قال فى الروض وشرحه فى الايمان او كانت أى الكفارة ذات تخيير وجب من الخصال الخيرة فيها اقلها قيمة وكل منها جائز لكن الزائد على اقلها قيمة يحسب من الثلث كما ياتى اه ثم قال ولو اوصى فى الخيرة بالعتق عنه وزادت قيمة العبد على قيمة الطعام والكسوة حسب قيمته من الثلث لان برائة الذمة تحصل بمادونها فان وفى الثلث بقيمة عبد مجزىء اعتقه عنه ولا عدل عنه الى الطعام او الكسوة وبطلت الوصية وهذا ما صححه الاصل ونقل عنه وجهان قيمة اقلها قيمة يحسب من راس المال والزيادة الى تمام قيمة العبد من الثلث الى ان قال قاله الراعى وهذا الوجه اقيس عن الاثمة ووافقه النووى فى باب الوصية اه وهذا الوجه هو الموافق لما تقدم فيما اذ لم تكن وصية (وكذا مع وجود التركة) ولعل تقييد المصنف بعدم التركة لاثبات الخلاف لا للمنع شرح مر (قوله وهو هنا غير الوارث) قال

وغرس شجر منه فى حياته او من غيره عنه بعد موته (ودعاء) له (من وارث واجنبى) اجماعا وصح فى الخبر ان الله تعالى يرفع درجة فى العبد فى الجنة باستغفار ولده له وهما مخصصان وقيل ناسخا لقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى ان اريد ظاهره ولا نقدا كثيرا فى تاويله ومنه انه يحول على الكافر ان معناه لاحق له لا فى ماسعى واما ما فعل عنه فهو محض فضل لاحق له فيه وظاهر مما هو مقرر فى محله ان المراد بالحق هنا نوع تعلق ونسبة اذ لا يستحق احد على الله ثوابا مطلقا خلا للمعتزلة ومعنى نفعه بالصدقة انه يصير مكانه تصدق واستبعا ادا الامام له بانه لم يامر به ثم تاويله بانه يقع عن المصدق وينال الميت بركته رده ابن عبد السلام بان ما ذكره من وقوع الصدقة نفسها عن الميت حتى يكتب له ثوابها وظاهر الة قال الشافعى رضى الله عنه وواسع فضل الله ان يشيب المصدق ايضا ومن ثم قال اصحابنا يسن له نية الصدقة عن ابيه مثلا

فانه تعالى يشبهه او لا ينقص من اجره شيئا وقول الزركشي ما ذكر في الوقف يلزمه تقدير دخوله في ملكه وتمليك الغير ولا نظير له يرد بان هذا يلزم في الصدقة ايضا ولما لم ينظر والى لان جملة كالتصدق محض فضل فلا يضر خروجه عن القواعد ولو احتج لذلك التقدير على انه لا يحتاج اليه بل يصح نحو الوقف عن الميت وللفاعل ثواب البر والليت ثواب الصدقة المترتبة عليه (٧٣) ومعنى نفعه بالدعاء حصول المدعوب به له اذا

استجيب واستجابته محض فضل من الله تعالى لا تسمى ثوابا عرفا اما نفس الدعاء وثوابه فهو للداعي لانه شفاعته اجره للشافع ومقصودها للشفوع له وبه فارق مامر في الصدقة نعم دعاء الوالد يحصل ثوابه نفسه للوالد الميت لان عمله ولده لتسبيه في وجوده من جملة عمله كما صرح به خبر يقطع عمل ابن آدم الا من ثلاث ثم قال او ولد صالح اي مسلم يندو له جعل دعاءه من عمل الوالد ولما يكون منه ويستثنى من انقطاع العمل ان اريد نفس الدعاء لا المدعوب به وافهم المتن انه لا يتفعه غير ذينك من سائر العبادات ولو القراءة نعم ينفعه نحو ركعتي الطواف تبعا للحج والصوم عنه السابق في بابه وفارق كالحج القراءة لاحتياجه فيها لبراءة ذمته مع ان للمال فيها دخلا ومن ثم لو مات وعليه قراءة مندورة احتتم كما قاله السبكي جوازها عنه وفي القراءة وجه وهو مذهب الاثمة الثلاثة على اختلاف فيه عن مالك بوصول ثوابها لليت بمجرد قصد بها ولو بعدا واختاره كثيرون من ائمتنا قيل فينبغي نيتها عنه

في الوقف) أي عن الميت (قوله تقدير دخوله) أي نفع الموقوف وقوله في ملكه وتمليك أي الميت وقوله الغير أي الموقوف عليه (قوله ولا نظير له) أي ليس في باب من الفقه ان يدخل الشيء في ملك الميت وهو يملكه الغير اه كرى (قوله وللفاعل ثواب البر الخ) قد يقال هذا لا يلائم ما نقله انفاعن الاصحاب من قولهم لا ينقص من أجره شيئا اه سيد عمر (قوله مامر في الصدقة) يعني قوله ومعنى نفعه بالصدقة الخ (قوله يحصل ثوابه نفسه الخ) صريح في ان عين الثواب المترتب على الدعاء يكون لوالد السبب البعيد لا للولد السبب القريب الذي هو الفاعل حقيقة وهو بعيد كل البعد وليس فيما ذكره ما يدل له فالاولى ان يقال ان ثواب الدعاء المترتب عليه شرعا للولد وان الوالد يحصل له ثواب في الجملة لانه سبب صدور هذا العمل في الجملة اه سيد عمر (قوله للوالد الميت) ومثله الحى لله المذكرة اه ع ش عبارة عبد الله باشير قوله الميت أي مثلا ولا فالحى كذلك وكأنه قيد به لان الحديث المستبدل به في قوله الا في إدامات الخ في الميت اه (قوله ولما يكون) أي دعاء الوالد وكذا ضمير ويستثنى (قوله منه) أي من عمل الوالد (قوله لا المدعوب به) أي لا يحصل الميت سواء صدر من الوالد أو غيره اه كرى (قوله غير ذينك) أي الصدقة والدعاء عبارة النهاية والمغنى سوى ذلك اه قال الرشيدى يعني الحج وما بعده اه (قوله نحو ركعتي الطواف) انظر ما المراد بنحوها عبارة الروض والمغنى ولا يصلح عنه الاركان الطواف اه (قوله وفارق) أي الصوم (قوله لاحتياجه فيهما الخ) فيه نظر لجواز نقل الحج عنه وقوله مع ان الخ فيه نظر ايضا بالنسبة للصوم لانهم فرقوا بين جواز صرم الصبي بغير اذن وليه وعدم جواز حجه بغير اذنه باحتياجه للمال دون الصوم اه سيد عمر (وفي القراءة وجه) إلى قوله قيل في النهاية والمغنى لا قوله على اختلاف فيه عن مالك وقوله ولو بعدها (قوله بوصول) نعمت لوجه أي وجهه فاقبل بوصول الخ (قوله واختاره) أي ذلك (قوله كثيرون من ائمتنا) منهم ابن الصلاح والمحجب الطابرى وابن ابي الدم وصاحب الذخائر وابن حزم وروى عليه عمل الناس وما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن اه معنى (لا حتم ان هذا القول) إشارة إلى الوجه لكن عبر عنه بالقول نظر إلى انه مذهب الاثمة الثلاثة اه كرى (قوله هو الحق الخ) قال ابن عبد السلام في بعض فتاويه لا يجوز ان يجعل ثواب القراءة لليت لانه تصرف في الثواب من غير اذن الشارع وحكى القرطبي في التذكرة أنه روى في المنام بعد وفاته فاستل عن ذلك وقال كنت اقول ذلك في الدنيا والآن بان لي ان ثواب القراءة يصل إلى الميت كذهب الاثمة الثلاثة اه معنى (قوله فينبى تقليده الخ) فيه كالذى علل به نظرا سم لعل وجه النظر في التعليل المنع إذ اقتران القراءة بهذه النية لا تفسدها ولما محل الخلاف هل تجدى هذه النية في وصول الثواب أولا ووجه النظر في المعلن ما اشار اليه الفاضل في شرح ابن شجاع في مبحث تجرد الجنابة عن الحدث الاصغر بما حاصله انه لا يلزم عند النظر إلى الخلاف ان يقلد القائل به إذ ليس من الخروج من الخلاف بل أن يعمل به اه سيد عمر (قوله احتمال كونه) أي ذلك القول الذى عبر عنه أولا بالوجه وقوله في بعض ما صدقاته أي اجزائه وهو قوله ولو بعدها (قوله بان مجرد النية) أي بدون دعاء وجعل (قوله قال) أي السبكي ومن عزاه أي القول بكفاية مجرد النية بعدها (قوله لانه لا يمايقول) أي الشالوسى (قوله والظاهر) أي ظاهر كلام الشالوسى انه الخ عبارته كما في الكبير ان نوى القارىء بقراءته ان يكون ثوابها للميت لم يلحقه لكن لو قراها ثم جعل ما حصل من الاجر له فهذا دعاء يحصل ذلك الاجر لليت فينفع الميت اه فالشالوسى لا يشترط الدعاء بل ما يتضمن

في القوت المراد بالاجنى غير الوارث وإن كان قريبا له وأطلق في البيان أن الوصى كالوارث في العتيق وغيره فان أراد الوصى في ذلك فظاهر او في قضاء ديونه فكذلك او في امر اطفاله فبعيد اه (قوله فينبى تقليده

وعليه فهو ليس من الايثار بالقرب المختلف في حرمة لان الذي منه ان يقرأه اوله لان جعله عبادته نفسها الغيرة يخرج عنه كونه مقربا بها
لربه وانما الذي فيه تصرفه في الثواب وهو غير القرية بجعله لغيره ولم يقل به لان الشرع لم يجعل له تصرفا فيه قبل حصوله ولا بعده بنية ولا جعل
لكنه خالف ذلك فقال كان الرفعة الذي (٧٤) دل عليه الخبر بالاستنباط ان بعض القرآن اذا قصد به نفع الميت نفعة اذ قد ثبت ان

القارىء لما قصد بقراءته نفع
المردوخ نفعتة وافر ذلك
صلى الله عليه وسلم يقول وما يدريك
انهم رقيقوا اذا نفع الحى
بالقصد كان نفع الميت
بها اولى اه ولكرده بان
الكلام ليس في مطلق النفع
بل في حصول ثوابها وهذا
لا يدل عليه حديث المدوخ
لما قرره هو ان الشرع لم
يجعل له تصرفا فيه بنية ولا
بجعل نعم حمل جمع عدم
الوصول الذى قال عنه
المصنف في شرح مسلم انه
مشهور المذهب على ما اذا
قرأ الابحضر الميت ولم ينو
القارىء ثواب قراءته له او
نواه ولم يدع له اما الحاضر
ففيه خلاف منشؤه الخلاف
في ان الاستئجار للقراءة على
القبر يحمل على ماذا فالذى
اختاره في الروضة انه
كالخاضر في شمول الرحمة
النازلة عند القراءة له وقيل
يحملها ان يعقبها بالدعاء له
وقيل ان يجعل اجره الحاصل
بقراءته للميت وحمل الرافعى
على هذا الاخير الذى دل
عليه عمل الناس وفي الاذكار
انه الاختيار قول الشالوسى
ان قرا ثم جعل الثواب
للميت لحقه وانت خبير ان
هذا كالثانى صريح في ان
مجردنية وصول الثواب للميت
لا يفيد ولو في الحاضر
ولا ينافيه ما ذكره الاول لان كونه مثله فيما ذكر انما يفيد مجردنية وصول الثواب للقراءة الذى الكلام فيه وقد نص الشافعى (الخ)

الدعاء وهو جعل الاجر له اه كرى (قوله وعليه) أى على ذلك القول الذى عبر عنه أولا بالوجه وقال
الكردى أى قوله يكفى اه (قوله فهو ليس) أى مجرد النية قاله الكرى ويجوز ارجاع الضمير والجعل الذى
قال الشالوسى بافادته (قوله لان الذى الخ) متعلق بقوله ليس الخ وقوله منه أى الايثار وقوله لان جعله الخ
تعليل (قوله وانما الذى فيه) أى في مجرد النية بعد ما قاله الكرى وظاهر سياق الشارح ان الضمير لمجرد
النية وللجعل الذى اختاره الشالوسى بتاويل ما ذكر لقوله ان الذى منه الخ وقوله يخرجهاى ذلك الجاعل
(قوله وهو) أى الثواب وقوله يجعله أى الثواب متعلق بقوله تصرفه (قوله ولم يقل) بضم الياء وفتح القاف
اه كرى (قوله لكنه الخ) أى السبكى يعنى ان السبكى قرر مراد الشالوسى ثم خالفه فقال كما قال ابن الرفعة الخ
اه كرى (قوله فقال) الى قوله ولكرده في المعنى لا قوله كان الرفعة (قوله نفع الميت) وتخفيف ما هو فيه اه
معنى (قوله بقراته) الى الفاتحة (قوله انتهى) أى كلام السبكى (قوله نعم) الى قوله اما الحاضر في النهاية
(قوله حمل جمع الخ) اعتمد مر قول هذا الجمع وزاد الاكتفاء بنية جعل الثواب له وان لم يدع فالحاصل
انه اذا نوى ثواب قراءة له او دعا عقبها بحصول ثوابها له او قرأ عند قبره حصل له مثل ثواب قراءته وحصل
للقارىء ايضا الثواب فلو سقط ثواب القارىء لمسقط كان غلب الباعث الديوى لقراءته باجرة فينبغى ان لا
يسقط مثله بالنسبة للميت ولو استؤجر للقراءة للميت ولم ينو بها ولا دعا له بعد ها ولا قرأ عند قبره لم يبرأ من
واجب الاجارة وهل تكفى نية القراءة في اولها وان تخلل فيها سكوت ينبغى نعم اذا عدم ما بعد الاول من توابه
مرسم على حج اعش ورشيدى (قوله قال عنه) أى في عدم الوصول (قوله على ما اذا الخ) متعلق
بقوله حمل الخ (قوله او نواه ولم يدع) ضميم أخذنا من كلام سم المذكور اه عش (قوله وأما
الحاضر) أى الميت الحاضر عند القراءة (قوله انه) أى القبر أى اهله المقروء عنده وقوله كالحاضر أى
الحى الحاضر (قوله عند القراءة له) أى الحى والجار متعلق بشمول الخ (قوله يحملها) أى الاجارة للقراءة
على القبر (قوله للميت) متعلق بيجعل (قوله على هذا الاخير الخ) أى قوله وقيل ان يجعل الخ وقوله انه
أى الاخير (قوله قول الشالوسى) مفعول حل (قوله ان هذا) أى الاخير كالثانى أى قوله وقيل يحملها
الخ (قوله ان مجردنية الخ) قد مر ما فيه (قوله ما ذكره الاول) أى الذى اختاره في الروضة (قوله لان كونه)
أى الميت الحاضر (قوله مثله) أى الحى الحاضر وقوله فيما ذكر أى في شمول الرحمة النازلة عند القراءة
له (قوله انما يفيد الخ) الانسب انما يفيد حصول مجرد نفع (قوله وقد نص الخ) تعليل لقوله ان مجردنية
وصول الثواب للميت الخ (قوله لا نه) أى الدعاء حينئذى حين كونه عقب القراءة (قوله ولان الميت

الخ) فيه كالذى علل به نظر تأمل (قوله نعم حمل جمع الخ) اعتمد مر قول الجمع وزاد هذا الاكتفاء بنية
جعل الثواب له وان لم يدع فالحاصل انه اذا نوى ثواب قراءة له او دعا عقبها بحصول ثوابها له او قرأ عند قبره
حصل له مثل ثواب قراءته وحصل للقارىء ايضا الثواب فلو سقط ثواب القارىء لمسقط كان غلب الباعث
الديوى كقراءته باجرة فينبغى ان لا يسقط مثله بالنسبة للميت ولو استؤجر للقراءة للميت ولم ينو بها ولا
دعا له بعد ها ولا قرأ عند قبره لم يبرأ من واجب الاجارة وهل تكفى نية القراءة في اولها وان تخلل فيها سكوت
ينبغى نعم اذا عدم ما بعد الاول من توابه مر (قوله نعم حمل جمع) صريح هذا الحمل انه اذا نوى ثواب القراءة
للميت ودعا حصل له ثوابها لكن هل المراد انه يحصل له مثل ثوابها فيحصل للقارىء ثواب قراءته وللميت مثله
او المراد انه لا يحصل للقارىء حينئذى ثواب وانما يحصل للميت فقط في نظر والقلب الاول اميل وهو الموافق لما
يشعر به كلام ابن الصلاح المذكور (او نواه ولم يدع) قضيته انه لا بد من النية والدعاء ولا يغنى الدعاء عن النية

ولا ينافيه ما ذكره الاول لان كونه مثله فيما ذكر انما يفيد مجردنية وصول الثواب للقراءة الذى الكلام فيه وقد نص الشافعى (الخ)
والاصحاب على ندب قراءة ما تيسر عند الميت والدعاء عقبها لانه حينئذى لا يجاب عنه لان الميت يناله بركة القراءة كالحى الحاضر

لا المستمع لان الاستماع يستلزم القصد فهو عمل وهو منقطع بالموت وسماع الموتى هو الحق وإن قيل لا يلزم من السلام عليهم سماعهم لان القصد به الدعاء بالسلامة لهم من الآفات كما في السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين قال ابن الصلاح وينبغي الجزم بنفع اللهم أو صل ثواب ما قرأناه أي مثله فهو المراد وإن لم يصرح به لفلان لانه إذا نفعه الدعاء بما ليس للداعي فماله أولى ويجرى هذا في سائر الاعمال وبما ذكره في أو صل ثواب ما قرأناه إلى آخره يندفع إنكار البرهان الفزاري قولهم اللهم أو صل ثواب ما تلوته إلى فلان خاصة وإلى المسلمين عامة لان ما اختص بشخص لا يتصور التعميم فيه اه ثم رأيت الزركشي قال الظاهر خلاف ما قاله فان الثواب يتفاوت فاعلاه ما خصه وأدناه ما عمه وغيره والله تعالى يتصرف فيها يعطيه من الثواب بما يشاء

الخ عطف على قوله لانه حيث دل الخ (قوله فهو) أي الاستماع (قوله لا المستمع) أي لا كالحى المستمع (قوله وهو) أي العمل (وإن قيل الخ) غاية (قوله عليهم) أي الاموات (قوله قال ابن الصلاح) إلى قوله ومر في الاجارة في النهاية وكذا في المعنى لا لقوله أي مثله إلى لانه إذا (قوله بنفع اللهم الخ) ولا يختلف في ذلك القريب والبعيد اه معنى (قوله أي مثله الخ) يחדش هذا التقدير تعليله فان الذى له ثواب القراءة لا مثل ثوابها فامل اه سيد عمر عبارة سم فيما كتبه على قول الشارح المارحل جمع الخ نصه صريح هذا الجمل انه إذا نوى ثواب القراءة للبيت ودعا حصل له ثوابها لكن هل المراد أنه يحصل له مثل ثوابها فيحصل للقارىء ثواب قراءته وللبيت مثله او المراد انه لا يحصل للقارىء حيث دل ثواب ولا يحصل للبيت فقط فيه نظر والقلب للاول اهيل وهو الموافق لما يشعر به كلام ابن الصلاح المذكور اه (قوله وإن لم يصرح به) أي بالمثل (قوله لانه الخ) تعليل لقوله وينبغي الجزم الخ (قوله فهو) أي المثل (قوله إذا نفعه الدعاء بما ليس الخ) عبارة المعنى إذا نفع الدعاء وجاز بما ليس للداعي فلان يجوز بماله أولى اه (قوله فماله أولى) قد يחדش فيه ان المثل ليس له سيد عمر ولا يחדش في طلبه من الله تعالى اه عبد الله باقتير ويחדش حينئذ في دعوى الاولوية (قوله ويجرى هذا الخ) ظاهره ان الاشارة راجعة لقول ابن الصلاح وينبغي الجزم الخ بل يحتمل انه من كلام ابن الصلاح ايضا وحينئذ فهو صريح في ان الانسان إذا صلى أو صام مثلاً وقال اللهم أو صل ثواب هذا فلان يصل اليه ثواب ما فعله من الصلاة أو الصوم مثلاً فتنبه وراجع امر شيدى اقول بل ظاهر صنيع الشارح والنهاية والمعنى انه من كلام ابن الصلاح وعلى فرض انه ليس منه فاتفق الشروح الثلاث على الجريان المذكور كاف في اعتياده وجواز العمل بذلك عبارة القدير للكردى الحج عنه صلى الله عليه وسلم لا يصح وجعل ثواب الحج له صلى الله عليه وسلم بعده على جهة الدعاء صحيح ولا يصح بيع ثواب حج التطوع ولا غيره من العبادات اه ويبقى أنفاً في الشارح كالتهاية والمعنى جواز اهداء ثواب القرب لثنين صلى الله عليه وسلم (قوله يندفع إنكار البرهان الخ) لا يخفى ان كلام البرهان مع قطع النظر عن تقدير المثل كما يصرح به تعليله وهو حيث دل حقيق بالاعتقاد وكذا يقال لو لوحظ المثل غير متعدد للزوم المحذور اما إذا لوحظ متعدد فواضح الصحة لان النية حال القراءة والدعاء بعد القراءة فليتامل (فرع) قال في القوت فصل في مسائل مهمة تختص بها الباب الاولى رايت بخط الكمال اسحق احد شيوخ المصنف تليد ابن الصلاح في مسائل منثورة نقلها عن الاصحاب انه لو قال اعطوا زيداً ما بقي من ثلثي ولم يكن قد اوصى بشيء يعطى الثلث كاملاً انتهى وفي النفس منه شيء ثم قال الرابعة قال الصيمرى لو قال ان رزقت ولداً او سلبت من سفرى او مات فلان او وجدت كذا فقد اوصيت بثلث مالى جاز ذلك وعمل بالشرط قلت وهذا نذر في المعنى فينظر في قوله او مات فلان وما اشبهها من القصد الصالح بذلك وغيره ثم قال السادسة إذا ادعى صرف الثلث إلى الفقراء صدق سواء صدقه الفقراء أم لا وكذا لو قال تصدقت به على فلان وفلان وكذبوه ويفارق ماله او صلى لفلان الفقير وفلان بكذا لم يصدق الوصى عليهما لان الحق ههنا للمعين وهناك لغيره فالوصى نائب عن المساكين قاله القفال وقد يخرج منه ان فقراء البلد المحصورين كالمعينين السابعة قال القفال في الفتاوى ولو ادعى ان اباكم اوصى لى بالف لم تسمع الدعوى مالم يقل وقبلت الوصية وهذا مشكل انتهى وكان الاستشكال للجامع الفتاوى من اصحابه ورأيت في ادب القضاء للزيللى انه إذا ادعى أن أباه أو وصى بشيء لا قوام على يده لم تسمع دعواه لانه لا يدعى لنفسه ولو ادعى قوم ان له ابا او وصى لهم بمال حلف انه لا يعلم ان اباه او وصى بذلك فان نكل والقوم معينون حلفوا واستحقوا وإن لم يكونوا معينين قال ابو سعيد على وجهين احدهما يحكم على الوارث والثاني يحبس حتى يحلف انتهى ولم يتعرض لاشتراط القبول في صحة الدعوى من المعين ولكنه ظاهر لان من شرط الدعوى كونها ملزمة وليس قبل القبول ملزمة وقد يقال ان الدعوى والطلب يتضمن القبول وفيه رقة الثامنة لو اوصى ان يبني على قبره مسجد او قبة او نحو ذلك لغت وصيته كما سبق في الجنائز انتهى ثم شنع على من يفعل ذلك ومن ينفذه من القضاة

ومنع الناح الأتاري من اداء القرب (٧٦) لئينا صلى الله عليه وسلم لا يجرأ على جنبه الرفيع بالم يؤذن

فيه شيء انفرد به ومن ثم خالفه غيره واختاره السبكي رحمه الله ومر في الاجارة ماله تعاق بذلك ولو اوصى بكذا لم يقرأ على قبره كل يوم جزء قرآن ولم يعين المدة صح ثم من قرأ على قبره مدة حياته استحق الوصية وإلا فلا كذا افتى به بعضهم وفي فتاوى الاصبحي لو اوصى بوقف ارض على من يقرأ على قبره حكم العرف في غلة كل سنة بسنتها فن قرأ بعضها استحق بالقسط او كلها استحق غلة السنة كلها أو بنفس الارض فان عين مدة لم يستحق الارض إلا من قرأ جميع المدة وان لم يعين مدة فالاستحقاق تعلق بشرط مجهول لا آخر لوقته في شبه مسئلة الدينار المجهولة اه ومراده بمسئلة الدينار ما مر في الفرع قبل قوله وتصح بحج تطوع واعترض بأنه لا يشبهها اى لا مكان حل هذا على انه شرط لاستحقاق الوصية قراءته على قبره جميع حياته فليحمل عليه تصحيحا للفظ ما يمكن ومر في الوقف ماله تعلق بذلك فراجع

(فصل في الرجوع عن الوصية) له الرجوع عن الوصية اجماعا وكالجهة

قبل القبض بل اولى ومن

ولا يخالف فيه البرهان فيما يظهر كما يؤخذ من أعماله اه سيد عمر (قول) ومنع الناح) مبتدأ خبره قوله شيء انفرد به (قول) بالم يؤذن فيه) ولم يؤذن إلا في الصلاة عليه وسؤال الوصيلة اه معنى (قول) واختاره اى الجواز السبكي واحتج بان ابن عمر رضى الله تعالى عنهم كان يمتنع عن النبي صلى الله عليه وسلم عرا بعد موته من غير وصية وحكى الغزالي في الاحياء عن علي ابن الموفق وكان من طبقة الجندبانه حج عن النبي صلى الله عليه وسلم حججا وعدما القضاى ستين حجة وعن محمد بن اسحاق السراج النيسابورى انه ختم عن النبي صلى الله عليه وسلم اكثر من عشرة آلاف ختمة وضحى عنه مثل ذلك اه ولكن هؤلاء ائمة مجتهدون فان مذهب الشافعى ان النسخية عن الغير بغير اذنه لا يجوز كما صرح به المصنف في باب الاضحية اه معنى (قول) وإلا فلا) ظاهره انه من ترك القراءة في بعض الايام لا يستحق شيئا ولو كان الترك لعذر وقضاء بعد وفيه وقفة واعلم ذلك عقه بما في فتاوى الاصبحي فان قياسه لا يستحقاق بالقسط هنا فلا يرجع (قول) بسنتها) اى الغلة بياض فسين فتوز ولعله من تحريف النساخين والاصل بنسبتها بياض فتون فسين فباء فالاضحية السنة او القراءة (قول) او بنفس الارض) عطف على قوله بوقف ارض الخ (قول) ومراده اى الاصبحي (قول) قبل قوله) اى المصنف (قول) بانه) اى الايصاء بنفس الارض بلا تعين مدة وكذا الإشارة بقوله هذا الاق (قول) لا مكان حل هذا الخ) اى نظير ما مر انفا في الوصية لمن يقرأ على قبره كل يوم جزء قرآن (قول) فراجع) فرع في القوت فصل في مسائل مهمة نختم بها الباب الاولى رايت بخط الكمال اسحاق نقلا عن اصحاب انه لو قال اعطوا زيد ما يبق من ثلثي ولم يكن قد اوصى بشيء يعطى الثلث كاملا اه وفي النفس منه شيء ثم قال الرابعة قال الصيمري لو قال ان رزقت ولدا او أسلمت من سفرى هذا اومات فلان او وجدت كذا فقد اوصيت بثلث مالى جاز ذلك وعمل بالشرط قلت وهذا نذر في المعنى فينظر في قوله اومات فلان وما اشبهه من القصد الصالح بذلك وغيره ثم قال السادسة اذ ادعى الوصى صرف الثلث إلى الفقراء صدق سواء صدقه الفقراء ام لا وكذا لو قال تصدقت به على فلان وفلان وفلان فكذبوه ويقارن ماله الوصى لفلان الفقير وفلان بكذا لم يصدق عليهما لان الحق ههنا للمعين وهناك لغيره فالوصى نائب عن المساكين قاله القفال وقد يخرج منه ان فقراء البلد المحصورين كالمعينين السابعة قال القفال ولو ادعى ان اباكم اوصى لى بالف لم تسمع الدعوى مالم يقل وقبلت الوصية وهذا مشكل اه ورايت في ادب القضاء للزيللى انه اذا ادعى ان ابااه اوصى بشيء لا تقوم على يده لم تسمع دعواه لانه لا يدعى لنفسه ولو ادعى قوم ان ابااه اوصى لهم بمال خاف انه لا يعلم ان ابااه اوصى لهم بذلك فان نكل والقوم معينون حلفوا واستحقوا وان لم يكونوا معينين قال ابو سعيد على وجبين احدهما يحكم على الوارث والثاني يحبس حتى يخلف اه ولم يتعرض لاشتراط القبول في صحة الدعوى ولكنه اى الاشتراط ظاهر لان من شروط الدعوى كونها ملزمة وليست قبل القبول ملزمة ثم قال الثامنة لو اوصى بان يبنى على قبره مسجد او قبة ونحو ذلك لغت وصيته اه ثم شنع على من يفعل ذلك ومن ينفذه من القضاة اه سم (فصل في الرجوع عن الوصية) (قول) في الرجوع الخ) اى في بيان حكم الرجوع عن الوصية وما يحصل به اه عش (قول) الماتن له الرجوع) اى يجوز له وينبغى ان ياتى فيه ما تقدم في حكم الوصية من انه ان غلب على ظنه ان الموصى له يصرفه في مكروه كرهت او في محرم حرمت فيقال هنا بعد حصول الوصية وإن كانت مطلوبة حين فعلها اذ اعرض للموصى له ما يقتضى ان يصرفها في محرم وجب الرجوع او في مكروه ندب الرجوع او في طاعة كره الرجوع اه عش (قول) اجماعا) الى قوله وسئل في النهاية لا قوله والوجه الى الماتن وقوله وسواء انسى الوصية ام ذكرها (قول) وكالجهة) عبارة المغنى ولانه عطية لم يزل عنها ملك معطيها فاشبهت الهبة قبل القبض اه (قول) بل اولى) اى لعدم تنجيزها بخلاف الهبة وقوله ومن ثم اى من اجل ان الرجوع في الوصية جائز لتعلقها بالموت كما فهم من قياسها على الهبة اه عش عبارة الرشيدى قوله ومن ثم الخ انظر من

(فصل في الرجوع عن الوصية)

ثم لم يرجع في تبرع بنحوه في مرضه وإن اعتبر من الثالث لأنه عقد تام إلا أن كان لفرعه وعن بعضها ككلها ولا تقبل بينة الوارث به إلا أن تعرضت لكونه بعد الوصية ولا يكفي عنه قولها رجع عن جميع وصاياهم ويحصل (٧٧) الرجوع بقوله نفقت الوصية أو بطلتها أو

رجعت فيها أو فسختها أو رددتها أو أزلتها أو رفعتها وكلها صرائح كموحرام على الموصي له والأوجه صحة تعليق الرجوع عنها على شرط لجواز التعليق فيها فأولى في الرجوع عنها (أو) بقوله (هذا) إشارة إلى الموصي به (لوارثي) أو ميراث عني وإن لم يقل بعد موتي سواء أنسى الوصية أم ذكرها لأنه لا يكون كذلك إلا وقد ابطال الوصية فيه فصار كقوله رددتها ويفرق بينهما وبين مالو أوصى بشيء لزيد ثم به لعمر وفانه يشرك بينهما لاحتمال نسيانه للأولى بان الثاني هنا لما سوى الأولى في كونه موصى له وطارئا استحقاقه لم يمكن ضمه إليه صريحا في رفعه فائز فيه احتمال النسيان وشركنا لاذ لا مرجح بخلاف الوارث فانه مغاير له واستحقاقه أصلي فكان ضمه إليه رافعا لقوته ثم رأت من فرق بقرين من ذلك لكن هذا أوضح وأبين كما يعلم بتأملها ومن فرق بان عمر القلب ولا مفهوم له ووارثي مفهومه صحيح أي لا غيره وفيه ما فيه على أنه منتقض بمالو أوصى لزيد بشيء ثم أوصى به لعتيقه أو قريبه غير الوارث فان

أي شيء استنتج هذا ولعله سقط قبله تعليل الوصية والهبة قبل القبض بعدم التمام ويدل على ما ذكرته عبارة شرح الروض أنه وقد قدمنا عن المغني ما يؤيده (قوله بنحوه في مرضه) أي وقد حصل القبض كما هو ظاهر اه سم أي فيما لا يتم إلا بالقبض كاهبة بخلاف نحو الاعناق كما هو ظاهر (قوله لم يرجع) أي لم يجر الرجوع (قوله لا إن الخ) استثناء من قوله تبرع بنحوه الخ (قوله ولا يكفي عنه) أي عن التعرض قولها أي البينة اه ع ش (قوله أو رددتها) إلى قوله والأوجه في المغني (قوله سواء أنسى الخ) هل الحكم كذلك وإن علم بعد ذلك إنه لم يقله إلا ناسيا لها بان يقول إنما قلت ناسيا لما صدر مني من الوصية أو لا محل تأمل وعلى الثاني فهل تقوم القرينة القولية مقام القول أم لا اه سيد عمر أقول ما يأتي من قول الشارح وشركنا لاذ لا مرجح ثم قوله وعلم من قولنا لاذ لا مرجح الخ يرجع الثاني من التردد الأول والأول من الثاني (قوله لأنه الخ) تعليل لقوله أو بقوله هذا لوارثي أو ميراث عني بقطع النظر عن التعميم بقوله سواء الخ ويدفع بذلك قول السيد عمر قوله لأنه لا يكون الخ فيه ما فيه وكذا قوله فصار الخ اه (قوله بينه) أي بين مالو قال هذا لوارثي أو ميراث عني حيث حكم فيه بالرجوع عن الوصية ولم يشرك بين الوارث والموصي له (قوله مالو أوصى بشيء الخ) في سم عن الروض ولو أوصى لزيد بدار ثم لعمر وبابنيهما فالوصية لزيد والابنية بينهما اه (قوله بان الثاني) أي عمر أو (قوله لقوته) علة للرفع والضمير فيه لوارث اه رشيدى (قوله ومن فرق بان الخ) عطف على من فرق بقرين الخ (قوله ومن فرق بان عمر الخ) وفرق به كالاول المغني (قوله لقب) أي غير مشق كرى وع ش (قوله ولا مفهوم له) أي لم يعتبر له مفهوم مخالف وهو لا غير عمر واه كرى عبارة ع ش قوله ولا مفهوم له أي فشركا بينهما اه (قوله وفيه ما فيه) لعل وجه ما فيه أن عمر أو إن كان لقبالا مفهوم له إلا أن قوله لعمر ومن الجار والمجور له مفهوم معتبر كما أشار إليه الفاضل المحشى في شرح لزيد الفقراء الخ فقوله لعمر وكوارثي لكن الشارح رحمه الله تعالى وقع له هناك نظير هذا فنذكر سيد عمر (قوله له مفهوم الخ) أي لأنه مشتق اه كرى (قوله ولا اثر الخ) مستأنف وهو في المعنى محترز قوله لوارثي اه ع ش (قوله بما وصيت به لعمر) والمطابق لما سبق أن يقول لزيد سيد عمر ورشيدى (قوله أو أوصى بشيء الفقراء) كان فائدة الرجوع في هذه تعين البيع وصرف الثمن فلا يجوز صرف عينه وأما المصرف فلم يختلف كما علم مما مر وقد يقال من فوائده أيضا عدم وجوب التنصيف بينهما فاختلاف المصرف بهذا الاعتبار وسئلت عن أوصى لزيد بدين له في ذمة عمر وشم وكل الموصى زيدا مثلا في استيفاء الدين المذكور هل يكون تركه في استيفائه رجوعا عن الوصية السابقة فاجبت بان الذي يظهر أنه غير رجوع وان الوصية باقية وان استوفى الدين وأوصله إلى الموصى نعم أن تصرف فيه الموصى بما يكون رجوعا فالحكم ظاهر اه سيد عمر وقوله وقد يقال من فوائده أيضا الخ فيه نظر ظاهر (قوله المقتضى الخ) نعت الاحتمال اه سم (قوله ومن ثم لو كان ذكر الخ) أي فيما لو قال أوصيت به لزيد ثم أوصى به في وقت آخر لعمر ولم يذكر زيدا باللفظ لكنه كان عالما بالوصية الأولى بان أخبر بها ثم وصى بها للثاني بلا تراخ يحتمل معه النسيان اه ع ش (قوله ومن كون الثانية الخ) عطف

(قوله بنحوه في مرضه) أي وقد حصل القبض كما هو ظاهر (قوله فانه يشرك بينهما) قال في الروض ولو أوصى لزيد بدار ثم لعمر وبابنيهما فالوصية لزيد والابنية بينهما فان أوصى لعمر وبسكنائها قال بعضهم اختص بالمنفعة واستشكل كل قال في شرحه أي استشكله الأصل فقال وكان يحتمل أن يشترط في المنفعة كالأبنية والنص أي فيما إذا أوصى لزيد بخاتم ثم لعمر وبفضه فان الخاتم لزيد والفص بينهما وفرق ابن الرفعة بان المنفعة معدومة والأبنية والفص موجودان وبأنهما مندرجان تحت اسم الدار والخاتم فهما بعض الموصى به بخلاف المنفعة اه (قوله المقتضى) نعت الاحتمال وقوله ومن كون الخ عطف على من النص (قوله

صريح كلامهم التشرية بينهما هاتين أن الثاني له مفهوم صحيح فتعين ما فرقت به ولا أثر لقوله هو من تركي وعلم من قولنا لاذ لا مرجح أنه لو قال بما أوصيت به لعمر أو أوصى بشيء الفقراء ثم أوصى بدينه وصرف ثمنه للساكنين أو أوصى به لزيد ثم بعثه أو عكسه كان رجوعا لوجود مرجح الثانية من النص على الأولى إلا أن احتمال النسيان المقتضى للتشريك من ثم لو كان ذاكر الأولى اختص بها الثاني كما بحث ومن كون الثانية

مغايرة للاولى فيتعذر التشريك وقد ينزع في ذلك البحث تعليلهم التشريك باحتمال ارادته له دون الرجوع إلا ان يقال هذا الاحتمال لا اثر له لأنه يأتي في هذا لو ارثي فالوجهه ماسبق (٧٨) وسئلت عما لو أوصى بثلك ماله إلا كتبه ثم بعد مدة أوصى له بثلك ماله ولم يستثن هل يعمل

على قوله من النص وقوله الثانية هي قوله ثم وصى ببيعه الخ اعش عبارة السيد عمر قوله الثانية المراد به ما عدا الاولى فيشمل الثلاث بعد الاولى اه (قوله فيتعذر التشريك) فيه تأمل اه سم اي يتعذر القول بتعين التشريك وإن كان جائزا في مسألة الفقهاء كما علم مما مر وكان المحشى اشارة الى ما في عبارته من الايهام بقوله فيه تأمل اه سيد عمر (قوله في ذلك البحث) اي الذي ذكره بقوله كما بحث (قوله باحتمال ارادته) اي الموصى له اي التشريك (قوله فالوجهه ماسبق) هو قوله لاحتمال النسيان اه عش عبارة الكردي هو قوله يشرك بينهما لاحتمال نسيانه اه عبارة السيد عمر قال الشيخ قوله فالوجهه ماسبق اي من اختصاص الثاني بها فيما بحث اه ولعل هذا هو الظاهر (قوله لو أوصى له) اي لزيد مثلا (قوله أوصى له) اي للموصى له الاول (قوله الذي يظهر العمل بالاولى) ويحتمل العمل بالثانية كالموصى بخمسين ثم بمائة وان فرق بينهما بما ياتي اه سيد عمر اقول قوله ويحتمل العمل الخ هذا هو الذي يظهر اما لا فلما اشار اليه المحشى رحمه الله تعالى من القياس واما ثانيا فلان مالى مفرد مضاف فيعم الكتاب فهو نص فيها ايضا لا محتمل لها واما الاحتمال الذي ذكره الشارح رحمه الله تعالى فلا يخفى بعده مع انه معارض بالاحتمال فيتساقطان ويبقى العمل بما يقتضيه اللفظ وهو نص في شمولها وبما ذكر تبين ما في قوله رحمه الله قاعدة حمل المطلق الخ نعم لو تم ما ذكره في العام والخاص لكان له وجه وليس كذلك اذا لصح ان عطف العام على الخاص لا يخصه كما افاده التاج السبكي في جمع الجوامع فكيف يفيد مع تاخره عنه اه سيد عمر (قوله تركه) اي الاستثناء وكذا ضمير له (قوله صريحة في مناقضة الاولى) وفيه نظرا اه سم (قوله محله) اي عدم الحجية القرينة المناقضة الاولى قرينة هي المناقضة (قوله بالثانية) اي بالوصية بخمسين (قوله فيها) اي في مسئلتنا (قوله فيما مر) أى في شرح هذا لو ارثي (قوله فان الثانية مبطله للاولى فاحتيط الخ) استشكله سم راجعه (قوله ولو أوصى بامة) الى قوله ومر انه في النهاية الا قوله نحو تزويج الى قوله وطء (قوله ويحملها) الاولى ثم يحملها لخرج العكس فيحسن عطفه عليه اه سيد عمر (قوله في الحل) اي دون الام (قوله لانه) اي الحل فقط (قوله وانكارها) اي الوصية مبتدا خبره رجوع (قوله بعد ان سئل عنها) مفهومه انه ان ابتدا بالانكار من غير سؤال احد كان رجوعا مطلقا وله غير مراد اه عش أى بل المدار على القرينة الدالة على الغرض وعدمها (قوله رجوع ان كان الخ) وهذا التفصيل هو المعتمدها معنى (قوله لغير غرض) يتردد النظر فيما لو اختلف الوارث والموصى له في وجود الغرض هل القول قول الموصى له لان الوصية تحققت والوارث يدعى رفعها والاصل عدمه او الوارث لان اللفظ صريح في الرجوع الامناع والاصل عدمه ولان استحقاقه اصل واستحقاق الموصى له طار والاول اقوى محل تأمل ولعل الثاني اقرب اه اقول هذا عند عدم القرينة والافهى متبعة كما يفيد عبارة النهاية والمعنى (قول المتن وبيع) وتنفذ هذه التصرفات ولا تعود الوصية لوعاد الملك اه معنى (قوله وتعليقه) اي العتق بصفة (قوله ولانه) اي التصرف بما ذكر (قوله وان لم يوجد قبول) يظهر ان نحو البيع كذلك اه سيد عمر عبارة عش ومنها جميع ما تقدم من الصيغ ويدل له ما ياتي من ان العرض على نحو البيع او التوكيل فيه رجوع اه (قوله وان فسادا من وجه اخر) اي كاشتمالها على

بالاولى أو بالثانية فاجبت بان الذي يظهر العمل بالاولى لانها نص في اخراج الكتب والثانية محتملة أنه ترك الاستثناء فيها لتصريحه به في الاولى وانه تركه ابطالا لمع النص مقدم على المحتمل وايضا فقاعدة حمل المطلق على المقيد تقدم المقيد او تاخر تصرح بذلك ويفرق بينه وبين ما ياتي فيما لو أوصى له بمائة ثم بخمسين بان الثانية ثم صريحة في مناقضة الاولى وان قلنا ان مفهوم العدد ليس بمحجة لان محله حيث لا قرينة كما هو معلوم من محله وهما القرينة المناقضة فعمل بالثانية لانها المتيقنة فهي عكس مسئلتنا لان المتيقن فيها هو الاولى كما تقررو لا ياتي هنا اعتبارهم نسيان الاولى فيما مر لانهم انما اعتبروه في الوصية لا تبيين فقالوا فيها بالتشريك بخلاف الوصيتين لو احدث فان الثانية وصية مبطله للاولى فاحتيط لها باشتراط تحقق مناقضتها للاولى فتأمل ذلك فانه دقيق ولو أوصى بامة وهي حامل لواحد وبحملها لآخر او عكس شرك بينهما في الحل بناء على أن الوصية بالحامل تسرى لحملها لانه حينئذ تواردت عليه وصيتان

فيتعذر التشريك) فيه تأمل (قوله بان الذي يظهر العمل بالاولى) ويحتمل العمل بالثانية كالموصى له بخمسين ثم بمائة وان فرق بينهما بما ياتي (قوله صريحة في مناقضة الاولى) فيه نظر (قوله بخلاف الوصيتين) لو احدثان الثانية وصية مبطله للاولى الخ) ابطال الثانية للاولى ليس الا باعتبار ظاهرها لا قطعها والا لاخذها ولا شك ان الثانية فيهما مبطله للاولى باعتبار ظاهرها بل بالاولى ولهذا عملنا بها في الجملة بخلاف الثانية هنا فلم يعمل بها مطلقا فكما احتيط هنا لاجل ذلك باشتراط تحقق مناقضة الثانية اي ان

لاثنين فشر كنا بينهما فيه وانكارها بعد ان سئل عنها رجوع ان كان لغير غرض (وبيع) وان فسخ في المجلس (واعتاق) وتعليقه شرط وايلاد وكتابة (واصداق) لما وصى به وكل تصرف ناجز لازم اجماعا ولا نه يدل على الاعراض عنها (وكذا هبة أو رهن) له (مع قبض) لزوال الملك في الهبة وتعريضه للبيع في الرهن (وكذا ذونه في الاصح) لدلائلتهما على الاعراض وان لم يوجد قبول وان فسادا من وجه اخر

على الأوجه (ويوصيه بهذا التصرفات) البيع وما بعده لا شعارها بالأعراض (وكذا توكيل في بيعه وعرضه) يصح رفعه وكذا جره فيفيدان
توكيله في العرض رجوع (عليه في الأصح) بخلاف نحو تزويج لمن ينص له على التسري (٧٩) بها ووطء وان أنزل ولا نظر لافضاءه لما به

الرجوع لبعده بخلاف
العرض لانه يوصل غالباً لما
به الرجوع وممرانه لو اوصى
له بمنفعة شيء سنة ثم آخره
سنة ومات عقب الاجارة
بطلت الوصية لان المستحق
بها هي السنة التي تلي الموت
وقد صرحا لغيرها فان مات
بعد نصفها بقي له نصفها
الثاني ولو حبسه الوارث
السنة بلا عذر غرم للموصى
له الاجرة اي اجرة مثله
تلك المدة كما هو ظاهر
ومن العذر حبسه من غير
انتفاع لاثبات الوصية
كما هو ظاهر ايضاً وكذا
الطلبه من القاضي من
تكون العين تحت يده
خوف خيانة الموصى له
فيها القرينة فيما يظهر
(وخلطه خطة معينة)
وصى بها بمثلها أو أجود
أو أردأ بحيث لا يمكن
التمييز منه أو من مأذونه
(رجوع) لتعذر التسليم بما
أحدثه في العين بخلاف ما
إذا امكن التمييز أو اختلطت
بنفسها أو كان الخلط من
غيره بغير اذنه على الأوجه
لما ياتي من الفرق بين الهدم
ونحو الطحن (تنبية)
كذا أطلقوا لغيرهنا وهو
مناف لقولهم في الغصب
لو صدر خلط ولو من غير
الغاصب لمغضوب مثلي أو

شرط فاسداه ع (قوله على الأوجه) كذا في المغنى (قول المتن وكذا توكيل الخ) أي وان لم يبيع ويؤخذ
من قوله لانه يوصل الخ ان مثل التوكيل في البيع التوكيل في كل ما يحصل به الرجوع اه ع (قول المتن
وعرضه عليه) أو على الرهن أو الهبة اه مغنى عبارة الروض مع شرحه وكذا يحصل الرجوع بالعرض عليها
اه أي على التصرفات المذكورة من البيع وما عطف عليه (قوله رفعه) أي عطفاً على توكيل وقوله جره أي
عطفاً على بيعه قال ع (وهو أي الجر أو لى لافادته حصول الرجوع بالعرض بالاولى اه (قوله بخلاف
نحو تزويج) عبارة الروض وليس التزويج والختان والتعليم أي لصنعة والاعارة والاجارة والركوب
واللبس والاذن أي للرفيق في التجارة رجوعاً اه زاد المغنى تنبيهه هذا كله في وصية بمعين فاذا اوصى بثلاث ماله
ثم هلك وتصرف في جميعه ببيع او غيره لم يكن رجوعاً لان الثلث مطلق لا يختص بمال مسكه وقت الوصية بل
العبرة بمال مسكه عند الموت زاد او نقص او تبدل كما جزم به في الروضة واصلها وغيرهما اه وياتي في الشارح
مثله (قوله لمن ينص له على التسري بها) وينظر وليراجع هل هذا اقيدام لا وقد اسقطه المغنى والروض وشرحه
(قوله ما به الرجوع) وهو الاحبال اه ع (قوله وصر) أي في أو اثل الفصل الذي قبل هذا الفصل (قوله
لان المستحق بها) أي بالوصية (قوله السنة) خبر ان على حذف مضاف أي منفعتها (وقد صرح بها) أي تلك
السنة بالاجارة لغيرها أي غير الوصية (قوله بعد نصفها) أي مثلاً (قوله ولو حبسه الوارث) أي او غيره
(قوله السنة) أي التي تلي الموت كلاً او بعضاً (قوله أي اجرة مثله) قديقال ما فائدة هذا القيد إذ لا يحتمل
غيره لا يقال كانه اشارة إلى ان الوارث لو أجره من اجني لم يلزم الوارث إلا الاجرة امثل لا ناقول هذا ظاهر
الفساد إذ لا يحار الوارث والحالة هذه فاسد والواجب على الاجني اجرة المثل للموصى له هذا ولو اختلفت فهل
الواجب أفصاها او اقلها او الاول في الوارث والثاني في الاجني محل تأمل اه سيد عمر اقول قياس نظائره
الثالث لكن إذا كان الاجني جاهلاً ولا فالاول والله اعلم (قوله لاثبات الوصية) صلة حبسه (طلبه) أي
الوارث وقوله من تكون العين أي الموصى بمنفعتها (قول المتن وخط خطه) وينبغي ان مثل الخلط التوكيل
فيه وان لم يخط اه ع (قوله وصى بها) إلى قوله على الأوجه في المغنى وإلى قوله ولا شركته في النهاية إلا قوله
وكذا إلى وحينئذ (قوله منه) صلة خط اه ع (قوله كذا أطلقوا لغيره) أي من قوله
أو كان الخلط من غيره اه ع (قوله ولو صدر خلط ولو من غير الغاصب) إلى قوله فيملكه الغاصب هذا
الصنيع يقتضي ملك الغاصب وان كان الخلط من غيره فراجع اه سم (قوله كذلك) أي خلطاً لا يمكن
معه التمييز (قوله وحينئذ) أي حين التناهي (قوله فرض ما هنا) أي قوله أو كان الخلط من غيره بغير اذنه فيما
يظهر أي فلا يكون رجوعاً مطلقاً سواء كان المخلوط به أجود أو أردأ او مساوياً اه ع (قوله لا يقتضي
ملك المخلوط الخ) أي كان يخلط بملك الموصى من غير استيلاء الخالط حتى يكون غاصباً اه سم عبارة ع (قوله
أي بان كان الخالط غير غاصب أو كان غاصباً وخلط مال الموصى بماله الآخر اه (قوله ولا شركة) عطف
على ملك المخلوط الخ قال السيد عمر كان يخلط الاجني بملكه بالموصى به من غير استيلاء عليه اه (او وارثه)

يعلم ارادة اطلاقها فهلا احتيط فيما مر باشرط تحقق المناقضة أي بان يعلم رجوعه عن الاولى كلاً او بعضاً
وقد يفرق فيما مر بانه لا تعذر المستحق فيما مر وتعلق حق الثاني في الجملة احتطنا له لئلا يلزم الحرمان مطلقاً
واما هنا فالمستحق واحد فلم يثبت له زيادة بالاحتمال مع عدم لزوم الحرمان مطلقاً لحصول شيء له بكل حال
(قوله على الأوجه) كذا شرح م (قوله منه) أي من الخلط (قوله على الأوجه) كذا م (قوله
لو صدر خلط ولو من غير الغاصب إلى قوله فيملكه الغاصب) هذا الصنيع يقتضي ملك الغاصب وان كان
الخلط من غيره فراجع (قوله لا يقتضي ملك المخلوط الخ) أي كان يخلط بملك الموصى من غير نظر لان الخلط

متقوم بما لا يميز من جنسه أو غيره أجود أو أردأ أو ماثلاً كان اهلاً كما في ملكه الغاصب وكذا لو غصب من اثنين شيئاً وخلطهما كذلك
فيملكهما أيضاً بخلاف خلط متماثلين بغير تعدد فانه يصيرهما مشتركين اه وحينئذ فيتعين فرض ما هنا في خلط لا يقتضي ملك المخلوط
للخالط ولا بطلت الوصية ولا شركة ولا بطلت في نصفه لاستلزام الشركة خروج نصف الموصى به عن ملك الموصى أو وارثه إلى ملك الخالط

و فرع شيخنا رحمه الله على عدم الرجوع ان الزيادة الحاصلة بالجودة غير متميزة فتدخل في الوصية وفيه نظر لما تقرر ان الخلط ان كان بفعل الموصى او ماذونه او اجنبي وملك بطلت (٨٠) أولا بفعل أحد أو اجنبي ولم يملك ولا شارك فكيف يملك الموصى له صفة لم تنشأ من الموصى

ولا نائبه فالذى يظهر انه يحمل على ما اذا لم ترد القيمة بذلك الخلط والاوجب للمالك الجيد المختلط التفاوت بين ما حصل له بتقدير خلط غير الجيد به وما حصل للموصى له بتقدير خلط الجيد به (ولو اوصى بصاع من صبرة) معينة (فخلطها) هو او ماذونه (باجود منها) خلطا لا يمكن معه التمييز (فرجوع) لانه احدث بالخلط زيادة لم يرض بتسليمها ولا يمكن بدونها (او مثلها فلا) قطعاً لانه لم يحدث تغييرا اذلا فرق بين المثليين (وكذا بارد في الاصح) قياسا على تعيب الموصى به او اتلاف بعضه ولو تلفت الاصاغا فهل يتعين الوصية علمت صيغاتها أولا أو يفرق كما في البيع بين المعلومة فينزل على الاشاعة والمجهولة فاذا بقي صاع منها تعين للوصية كل محتمل وعلى الاول الاقرب يفرق بان الملك ثم قارن آخر الصيغة فنظرنا فيه بين تنزيله على المتبادر من الاشاعة او عدمها وهنالا ملك الا بعد الموت والقبول ولا ندرى هل تلك المعينة تبقى عنده او لا فصححناها في صاع من الموجود منها عند الموت ولم ننظر للمعلومة الصيغان

فيه نظر لان الخلط ان وقع قبل موت الموصى فلا ملك للوارث حينئذ حتى يتصور خروج عن ملكه الى ملك الخلط وان وقع بعد الموت وقبل الموصى له تبين ان الملك من حين الموت له لا للوارث والخروج انما هو عن ملك الموصى له اي ويدخل في ملكه من ملك الخلط بقدر ما خرج منه وان لم يقبل امكن تصورا لخروج عن ملك الوارث لكن الرجوع عن الوصية انما يتصور في حياة الموصى فلا يناسب الحمل على ما بعد الموت (قوله) وفرع شيخنا على عدم الرجوع اي فيما اذا خلطها غيره او اختلطت بنفسها ولو باجود (قوله) وفرع شيخنا على عدم الرجوع الى قوله فدخل في الوصية) ويوجه بان الخلط حيث لم يملكه الخلط يصير المختلطين مشتركين كما علم من كلامهم المذكور وحينئذ فيصير الموصى له شريكا للمالك الخلط بالاجزاء سواء الوارث وغيره فيقسمانها سواء استويا في الجودة ام لا شرح مر (قوله) فهل يتعين للوصية (الخ) قد يقال لا يحتمل غير التعيين اخذ اعمال الوصى باحدر قيقه فأتوا الا واحدانه يتعين كما تقدم ثم رايت الشارح

وغيرها لان الوصية احسان وبر والمقصود تصحيحها فيما ذكره الموصى ما يمكن ومرفيا لوصى باحد
ورقيقه فلم يبق الا واحد ما يؤيد ما ذكرته (وطحن حنطة) معينة (وصى بها) أو ببعضها (وبذرها وعجن دقيق) وطبخ لحم وشيه وجعله

وهو لا يفسد قديدا (و غزل قطن) او جعله حشو امام يتحد الموصى له بالكوب والقطن كما بحثه الاذرعى رحمه الله ويلحق به نظائره بشرط ان لا يزول اسم احد العينين بما فعله وجعل خشبة بابا وخبز فتيتا وعجين خبزا والفرق (٨١) بينه وبين تخفيف الرطب غير خفي لاذ هو يقصده

البقاء فهو كخياطة ثوب مقطوع او وصى به وكقديد لحم يفسد ويفرق بين هذا وخبز العجين مع انه يفسد لو ترك بان التهيئة للاكل في الخبز اغلب واظهر منها في القديد (ونسج) غزل وقطع ثوب قيصا (مثلا) و بناء وغراس في عرصة رجوع ان كان بفعله او بفعل ماذونه سواء اسماء باسمه ام قال بهذا او بما في هذا البيت مثلا لا شعار ذلك كله بالاعراض هذا كله في المعين كما تقرر فلو اوصى بنحو ذلك ماله ثم تصرف في جميعه ولو بما ينزل الملك لم يكن رجوعا لأن العبرة بملك ماله الموجود عند الموت لا الوصية ولو اختص نحو الغراس ببعض العرصة اختص الرجوع بمحله وقدير اعى تغيير الاسم كما اذا وصى بدار ثم انهدمت في حياته بنفسها او بفعل الغير فانه رجوع في النقص دون العرصة والاسم او بفعله فانه رجوع في الكل لزوال الاسم عنه بالكلية بخلافه فيما مر في نحو طحن الحنطة لانه يقال دقيق حنطة فلم يؤثر فيه لا فعله او فعل ماذونه والحاصل انه مع احد هذين يقدم المشعر بالاعراض اشعارا فويا وان لم يزل الاسم

الا قوله مالم يتحد الى وجعل خشبة وقوله سواء اسما الى لا شعار ذلك (قوله وهو لا يفسد) اى والحال ان اللحم بما لا يفسدان لم يجعل قديدا احتراز عن اللحم الذى لا يفسدان لم يجعل قديدا فان جعله قديدا لا يكون رجوعا لان ذلك صون له عن الفساد اه كرى (قوله او جعله حشوا) اى لفراس او جبة اه معنى (قوله وبين تخفيف الرطب) اى حيث لم يكن رجوعا عن شمس (قوله مقطوع الخ) عبارة المغنى وبخلاف مالمو خا ط الثوب وهو مقطوع حين الوصية او غسله او نقل الموصى به الى مكان اخر ولو لم يعيد ان محل الوصية فلا يكون ذلك رجوعا اذ لا اشعار لكل منها بالرجوع اه (قوله وكقديد لحم الخ) عطف على كخياطة الخ اى فانه ليس رجوعا فيهما اه سم (قوله وكقديد لحم الخ) مل يلحق به شبيهه صونا له عن الفساد مده كما هو معتاد في بعض النواحي او لا يلحق به مطلقا بل هو كخبز غرض التهيئة للاكل فيه اظهر او يفصل بين ان يطرد عرف الموصى به وان لا كل محتمل ولعل الثاني اقرب لا تلافهم الشئ وتعليمهم المذكور في الخبز اه سيد عمر (قوله واظهر منها في القديد) يفهم ان القديد تصدبه التهيئة للاكل وهو محل تامل فلعله على سبيل التناول اه سيد عمر (قول الماتن وقطع ثوب الخ) وصيغة او قصارته اه معنى (قوله ان كان الخ) اى الطحن وما عطف عليه (قوله سواء اسماء باسمه) اى حال الوصية به كقوله او وصيت له بهذا الغزل الخ اه ع ش عبارة الكرى باز قال او وصيت بهذه الحنطة مثلا اه (قوله ثم تصرف في جميعه) او هلك نهاية ومعنى (قوله وقدير اعى الخ) ولو عمر يستانا اوصى به لم يكن رجوعا الا ان غير اسمه كان جعله خانا او لم يغيره لكن احدث فيه بابا من عنده فيكون رجوعا اه معنى (قوله ثم انهدمت في حياته) ولا اثر لانهدما بعد الموت وقبل القبول وان زال اسمها بذلك لاستمرار الوصية بالموت وبقاء اسم الدار يومئذاه معنى (قوله او بفعل الغير) اى بغير اذن الموصى (قوله او بفعله) اى او فعل ماذونه (قوله لزوال الاسم الخ) قد يقابل زوال الاسم بالكلية ان كان سببه الانهدام فينبغي حصول الرجوع في العرصة ايضا فمما سبق وان كان سببه فعله وحده او مع الانهدام فليس بظاهر اذ مجرد فعله لا مدخل له في زوال الاسم بالكلية اه سم عبارة المغنى وهدم الدار المبطل لاستمرار رجوعه في النقص من طوب وخشب وفي العرصة ايضا الظهور ذلك في الصرف عن جهة الوصية وانهدما ولو بهدم غيره يبطلها في النقص لبطلان الاسم لا في العرصة والاسم لبقائهما بحالهما هر هي سالمة عن الاشكال (قوله قوله فانه) اى الشان مع احد هذين اى فعله او فعل ماذونه يقدم اى الرجوع (قوله وخرج بالبناء والغراس الزرع) اى فلا يكون رجوعا اه ع ش (قوله لضعف اشعارهما الخ) اى فلا يكون رجوعا لضعف الخ (قوله بالمعنى السابق) اى بان يجر مرار اولو في دون سنة وحينئذ فيقوى شبهه بالغراس الذى يراد ببقاؤه ابدا اه ع ش (قوله ومر) اى في شرح او هذا لوارثي (قوله انه لو وصى بشئ) الى قوله فان كانت الوصية الاخرى بالمغنى (قوله شرك بينهم ما عايناه) لا سنى لم يكن رجوعا عن الوصية لاحتمال ارادة التشريك فيشرك بينهما ولو وصى لزيد بمائة ولعمرو بمائة ثم قال لا خراشركتكم معهما اعطى نصف ما يديهما اه (قوله لان الجملة اثنان الخ)

اشار لذلك بل قديقال ما هنا اولى بتعين الباقي للوصية مما هناك (قوله كما بحثه الاذرعى) عبارة القوت ولو حشا بالقطن فراسا او جبة رجوع في الاصح قلت ويجب القطع به في حشو الجبة الا ان يكون قد اوصى بالفراس والجبة للموصى له بالقطن فلان الظاهر انه قصد اصلاحها اه (قوله والفرق بينه وبين تخفيف الرطب) اى فانه رجوع (قوله وكقديد لحم الخ) عطف على كخياطة اى فانه ليس رجوعا فيهما (قوله لزوال الاسم عنه الخ) قد يقال زوال الاسم بالكلية ان كان سببه الانهدام فينبغي حصول الرجوع في العرصة ايضا قياسي سبق وان كان سببه فعله وحده او مع الانهدام فليس بظاهر اذ مجرد فعله لا مدخل له في زوال الاسم بالكلية (قوله لانه يقال دقيق حنطة الخ) قد يقال ويقال هنا نقص دار الا ان يقال الدقيق

(١١ - شروانى وابن قاسم - سابع) ومع عدمهما لا ينظر لا لزوال الاسم بالكلية فتامله وخرج بالبناء والغراس الزرع وبقطع الثوب لبسه لضعف اشعارهما بذلك ومن ثم لودام بقاء اصوله اى بالمعنى السابق في الاصول والثمار فيما يظهر ثم رايت في كلام الاذرعى ما يفهمه كان كالغراس ومرانه لو اوصى بشئ لزيد ثم لعمرو وشرك بينهما لان الجملة اثنان ونسبة كل اليها النصف فهو على طبق ما باتى

عن الشيخين خلافاً من وهم فيه زاعمان محل التشريك هنا محل الرجوع نظير ما يأتي عن الاسنوي فان رد احدى المأخذ الاخر الجيع بخلاف
مالو اوصى به لها ابتداء فرد احدى ما يكون النصف للوارث دون الآخر لانه لم يوجد له الا النصف فاصولوا وصى بها لو احدثتم بنصفها الاخر
كانت اثلاثاً للاول ثلثاها وللثاني ثلثها وزعم الاسنوي ان هذا غلط وان الصواب انها اربع بناء على ان محل التشريك هو محل الرجوع وهو
الغلط كما قاله البلقيني لان المرعى عندهم (٨٢) في ذلك طريقة العول بان يضاف احدى المالين الاخر وينسب كل منهما للمجموع فيقال

هنا معنا مال ونصف مال
يزاد النصف على الجملة يصير
معنا ثلاثة تقسم على النسبة
لصاحب المال الثلثان ولصاحب
النصف الثلث فان كان الوصية
للاخر بالثلث كان له الربع
وفي الاولى لو رد الثاني
فالسكل للاول او الاول
فالنصف للثاني ووقع الشارح
خلاف ذلك وهو تحريف
ولو اوصى له مرة ثم مرة
تاتي هنافي التعدد والاتحاد
ما مر في الاقرار كما اشار اليه
بعضهم ويرد عليه مالو
اوصى بمائة ثم خمسين ليس
له الا الخمسون لتضمن الثانية
الرجوع عن بعض الاولى
ذكره المصنف واخذ منه
بعضهم انه لو اوصى بثلثه لزيد
ثم بثلثه له ولعمرو وتناصفا
وبطلت الاولى ويؤخذ
منه ايضا انه لو اوصى لزيد
بثلث ماله ثم اوصى ثانيا
لعمرو بثلث غنمه ولزيد
الاول بثلث نخله ولم يتعرض
لباق الثلث ان زيدا ليس له
الاثلث النخل وبطلت وصيته
الاولى لان الثانية اقل منها
والحاصل ان محل قولهم لو
وصى ازيد بشئ ثم اوصى
به لعمرو وتناصفا مالم يوص

اي جملة الوصية اثنان من العدد فالوصى به ايضا اثنان ونسبة كل واحد من الاثنين الى الجملة النصف وقوله
ما يأتي الخ اراد به قوله ولو اوصى بها لو احدثتم بنصفها الخ اه كردى اي وكان الاول عزو دهناك اليهما كما
فعل النهاية والمغنى لتظهر هذه الحوالة وقوله الا في قياس ما مر عن الشيخين (قوله هو محل الرجوع)
وهو النصف الثاني سم وعش (قوله فان رد احدى المأخذ) تفريع على قوله فهو على طبق ما يأتي الخ (قوله
ولو اوصى بها) اي بالعين (قوله هو الغلط) خبر قوله وزعم الخ (قوله لان المرعى عندهم طريقة العول الخ)
وقد ذكرها الشيخان في القسم الثاني في حساب الوصايا اه نهاية عبارة المغنى والصواب المعتمد المنقول
في المذهب ما ذكره عملاً بطريقة العول التي نص عليها الشافعي في الام واختارها ابن الحداد اه قال
الرشيدى قوله طريقة العول اي لطريقة التداعي التي بنى عليها الاسنوي كلامه اه (قوله بان يضاف احد
المالين الخ) اي بان يفرض مركب من الجملة والنصف منها فيصير المجموع ثلاثة ونسبة الجملة الى ذلك
المركب بالثلثين ونسبة النصف اليه بالثلث وقوله معنا مال ونصف الخ فالمال اثنان لانه خرج النصف وخرج
النصف اثنان فالنصف واحد فاذا ضم الواحد الى الاثنين يكون المجموع ثلاثة وهو المراد من قوله يزداد النصف
الخ اه كردى (قوله كان له الربع) وذلك بان يقال معنا مال وثلث مال يضم الثلث الى المال ثم يقسم
المجموع فصاحب الثلث له الربع لانه ربع المال وثلثه اذ مجموعهما اربعة اثلث اه عش (قوله وفي
الاولى) اي في مسئلة الوصية للاخر بالنصف (قوله تاتي هنافي التعدد الخ) اي فان لم يتخلعنا جنسا ولا صفة
فوصية واحدة والا فثنتان اه عش (قوله ما مر في الاقرار) اي من التعدد حيث وصفتها بصفةتين مختلفتين
والاتحاد حيث لم يصفهما كذلك اه عش (قوله ويرد عليه الخ) قد يقال ان هذا لا يرد على البعض لانه
ما جعل الوصية كالاقرار من جهة التعدد والاتحاد خاصة لا في كل الاحكام وما اورد عليه من الصور المذكورة
الحكم فيها بالاتحاد في البابين غاية الامر ان الوصية تكون بالاول والاقرار بالعكس فهو بالاكثر فتأمل اه
رشيدى (قوله لو اوصى بمائة ثم الخ) وان اوصى له بخمسين ثم بمائة فمائة لانها المتبقية ولو وجدنا الوصيتين
ولم نعلم المتأخرة منهما تعطى المتيقن وهو خمسون لاحتمال تأخر الوصية بها غنى واسنى (قوله ليس له) اي
الموصى له اه عش (قوله بثلثه) اي ثلث ماله مثلاً وقوله ثم بثلثه اي ثلث ماله وقوله تناصفا اي الثلث
اه عش (قوله وبطلت الاولى) المناسب بالمقياس عليه ان يقول وكان رجوعا في بعض الاولى وهي نصف
الثلث فتأمل اه رشيدى (قوله وصيته الاولى) اي وصيته لزيد بثلث ماله (قوله مالم يوص الخ) خبر ان محل
الخ (قوله ولو اوصى لزيد بعين) الى قوله لا يقال في النهاية (قوله كان لعمرو ربهما) اي مع ثلث
غيرها (قوله على قياس ما مر عن الشيخين) يعني به قوله المار ولو اوصى بها لو احدثتم بنصفها الخ (قوله
على قياس ما مر الخ) وذلك بان يقال معنا مال وثلث مال فيضم الثلث الى المال ثم يقسم المجموع فصاحب
الثلث له الربع لانه ربع المال وثلثه اذ مجموعهما اربعة اثلث اه عش (قوله اخذ الموصى له) وهو زيد
بهاى العين والجارية متعلق بالموصى له وقوله نصفها مفعول اخذ وقوله والآخر هو عمرو وعطف على الموصى
له وقوله ما يساوى الخ عطف على نصفها (قوله وان كانت اقل الخ) اي فاذا كانت قيمة العين عشرة و الثلث

هو كل الخنطة والنقض ليس كل الدار (قوله هو محل الرجوع) اي وهو النصف (قوله مالو اوصى بمائة
لزيد ثانيا بما هو اقل من حصته في الاولى والابطال في الحصة ولم يكن له سوى الثانية ثم ما بطلت فيه يعود للورثة
لا لعمرو كما هو واضح ولو اوصى ازيد بعين ثم لعمرو و بثلث ماله كان لعمرو ربهما لانها من جملة اهل الموصى له بثلثه فهو كما لو اوصى
لانسان بعين ولاخر بثلثها فيكون الاخر ربعا على قياس ما مر عن الشيخين لا يقال قياس ما مر عن المصنف في ائمة ثم خمسين من ضمن
الثانية الرجوع عن بعض الاولى ان الذين ازساوت اثلث اخذ الموصى له بها نصفها والاخر ما يساوى نصف الثلث وان كانت اقل او
اكثر وزع الثلث على قيمتها وقد قدر الثلث واحد على كل ما يخصه لانه انما قول ضمن الرجوع انما وفي وصية لواحد كما هو فرض ضرورة المصنف

واما في غير ذلك فلا يضمنه وانما يتضمن المشاركة بين الوصيتين فعمل فيهما بما مروا وبذلك افتاء شيخنا فيمن اوصى لانسان بشور ولاخر
بجمل ولاخر بنصف ماله ولاخر ثلث ماله بان لذي النصف نصف جميع المال حتى في الثور والجل ولذي الثلث ثلث جميعه حتى فيهما لان
كلا من الوصيتين مضافة الى جميع ماله ومنه الثور والجل وحينئذ للموصى له بالنصف (٨٣) من كل منهما ثلاثة اجزاء من احد عشر

وبالثلث جزان من احد
عشر ولكل من الموصى له
بالثور والجل ستة اجزاء
اي لانيك تزيد على وصية
كل ثلثها ونصفها وهما من
سنة خمسة فزدهما عليها
تصير الجملة احد عشر دلي
قياس ما مر عن الشيخين
(فصل في الايصاء) وهو
كالوصاية لغة يرجع لما
مر في الوصية شرعا في اثبات
نصف مضاف لما بعد الموت
فالفرق بينهما اصطلاح
فقهي (يسن) لسلك احد
(الايصاء) عدل اليه عن
قول اصله الوصاية لانه ابعد
عن لفظ الوصية فيتضح به
عند المبتدئ الفرق اكثر
(بقضاء الدين) الذي لله
كازكاة او الادى ورد المظالم
كالغصوب واداء الحقوق
كالعوارى والودائع ان
كانت نائمة بفرض انكارها
الورثة ولم يردها حالا ولا
وجب أن يعلم بها غير وارث
ثبت بقوله ولو واحد اظهر
العدالة او يردها حالا خوفا
من خيانة الوارث ووضح
ان نحو المغصوب لقادر على
رده فورا لا تخيير فيه بل
بتعين الرد ويظهر الا كنفاء
بخطه بها ان كان في البلد
من يشبه لانهم كما كنفوا

عشرون يوزع العشرون على الثلاثين فيحصل لقيمة العين ثلث العشرين وثلث ثلثها فيعطى زيد ثلثا العين
وعمر وقد مر على ما زيد ببقية الثلث وفي العكس يعطى زيد ثلث العين وعمر وقد نصف ما لزيد ببقية الثلث (قوله
فعمل فيهما) اي في الوصيتين المارتين بقوله ولو اوصى ازيد بعين اخ (قوله) بان لذي النصف نصف جميع
المال اخ) اي على فرض اجازة الورثة او على مقتضى الوصية في نفسها تامل (قوله حتى فيهما) اي
في الثور والجل (قوله لان كلا اخ) تعليل للغايتين (قوله من كل منهما) اي الثور والجل (قوله على وصية
كل) اي من الثور والجل اه مم (قوله وهما) اي ثلث ونصف كل من الثور والجل وقوله من ستة اي
وهي قيمة الثور وقيمة الجمل والجار والمجروز حال من هما على مذهب سيدييه وقوله خمسة خبر وهما قوله
فزدهما اي الثلث والنصف اللذين هما خمسة عليها اي الستة

(فصل في الايصاء) (قوله في الايصاء) اي وما يتبع ذلك كتصديق الولي اخ اه عش (قوله وهو
كالوصاية) الى قوله قال ولا لمن يخاف في النهاية الا قوله وكان سبب اغتفار الى وللمشترى من نحو وصى (قوله
لما مر) اي من انها الايصاء اخ اه عش (قوله فالفرق بينهما) اي الايصاء والوصية (قوله لانه) اي
الايصاء (ورد المظالم) وقوله واداء الحقوق عطف على قضاء الدين وقوله والودائع عطف على العوارى
(قوله ان كانت) اي المظالم والحقوق والدين (قوله ثابتة) اي بها شهود (ولم يردها حالا) لا يلايم هذا مع
قوله او يردها حالا المذكور في ذيل والافسكان ينبغي اسقاطه (قوله ولو واحد اظهر العدالة) لا يلايم قوله
ثبت بقوله ولا يلايم سياقه الا في اه سيد عمر (قوله ووضح ان اخ) ووضح ايضا ان الادى اذا طالب
بدينه الحال لا تخيير فيه بل يجب رده فورا اه سم (قوله ان كان في البلد) ومثل البلد ما قرب منها كما يرشد
اليه قوله نعم من باقليم اخ فالمدار على كونه محل يمكن الاثبات فيه بالخط او الشاهد واليدين وقوله من اثبتته اي
ثبت الحق بخطه كالماكية اه عش عبارة السيد عمر قوله من يشبه ينبغي ان يزاد من يعرف خطه وقوله
يشبه كانه من باب الحذف والايصال اه (قوله من باقليم) لو قال يولد لساكن اولى قريبا يظهر لما في الاكفاء
به في الاقليم من المشقة اه سيد عمر (قوله وانما صحت) اي الوصايا اه رشيدى (قوله في نحو رد عين) اي
مودعة مثلا عبارة الكردى اي معينة مغصوبة اه قال عش ومثل العين دين في التركة جنسه كما ياتى عند قول
المصنف لم ينقر داخل اخ (قوله وفي دفعها اخ) اي العين الموصى بها الى الموصى له اه كردى (قوله والوصية
بها المعين) جملة حالية سيد عمر وعش اي من ضمير دفعها (قوله ودفعها اخ) اي فلو تلفت في يده ضمنها طلقا
ليكن ياتى ان المعتمد اباحة الاقدام خلافا لما يجاهد وهو قد يقتضى عدم الضمان الا ان يقال لا يلزم من جواز
الاقدام عدم الضمان لجوازه ان تصرف مشروط بسلامة العاقبة اه عش (قوله وذلك) اشارة الى ما ذكر في
المتن والشرح جميعا اه كردى عبارة السيد عمر قوله وذلك لان الوارث اخ الاولى ترك وذلك قد تدبر اه اي
ليتعلق قوله لان الخ بقوله وانما صحت الخ وقوله وليطالب الخ وقوله لتبقى الخ معطوفان على قوله لان الوارث
فهو من فوائد صحتها فيها ذكر اه رشيدى (قوله ولتبقى تحت يد الموصى) معتمد اه عش (قوله
لا الحاكم) فلوردها اليه بلا طلب من الحاكم هل يضمن او لا فيه نظر اه عش (قوله لو غاب مستحقها) كانه

ثم خمسين ليس له الا خمسون) اي بخلاف ماله اوصى له بخمسين ثم بمائة فله مائة (قوله على وصية كل) اي
من الثور والجل

(فصل في الايصاء) (قوله ووضح ان نحو المغصوب اخ) ووضح ايضا ان الادى اذا طالب بدينه

بالواحد مع أنه وان انضم اليه بين غير حجته عند بعض المذاهب انظر المنبر اه حجة فكذا الخط نظر لذلك نعم من باقليم بتعذرية من ثبت
بالخط او يقبل الشاهد واليمين ينبغي انه لا يكتفى منه بذنيك (وتففيذ الوصايا) ان اوصى بشيء وانما صحت في نحو رد عين وفي دفعها حالا
والوصية بها المعين وان كان لمستحقها الاستقلال باخذها من التركة بل لو اخذها اجنبي من التركة ودفعها اليه لم يضمنها كما صرح به الماوردى
وذلك الوارث قد تخفيها او يتلفها وليطالب الوصى الوارث بنحو رد هاليبر الميث وتبقى تحت يد الموصى لا الحاكم لو غاب مستحق

مفروض في غيبته مع قبوله وإلا لثاني فيه اختلاف كلامي ابن الرفعة والسبكي كما هو واضح اه سيد عمر اقول
قضية ذلك ان حق الوارث الغائب يسلم للوصي لا الحاكم وقد يدعى دخوله في كلام الشارح فليراجع (قوله)
وكذا لو تعذر قبول الموصى له) اي يطالب الوصى الوارث بالعين الموصى بها عند تعذر قبول الموصى له بنحو
غيبته في اخذها الوصى ليحفظها الى حضور الموصى له فان قبل سلمها له وان رددتها الوارث اه ع ش (قوله)
على ما بحثه ابن الرفعة) معتمد اه ع ش (قوله ومعنى قوله) اي السبكي (قوله فكان له) اي الوارث دخل
فيمن تبقى الخ وهل تجب النفقة في مدة الانتظار على الوارث او لا وعلى وجوبها عليه هل يرجع بها على الوصى
له اذ قبل لتبين انه اتفق على ملك غيره او لا فيه نظر ولا يبعد انه ان تمكن من رفع الامر الى الحاكم ولم يفعل
لا رجوع له لتقصيره بعدم طلب القبول من الموصى له ليعلم حاله هل يقبل ام لا اه ع ش اقول تقدم في الماتن
ويطالب الموصى له بالنفقة ان توفى في قبوله ورده وقال الشارح في شرحه والكلام في المطالبة حالا اما بالنسبة
للاستقرار فهي على الموصى له ان قبل ولا فعلى الوارث اه فقضى كلام المصنف المذكور انه لا تجب
النفقة في مدة الانتظار على الوارث ومقتضى كلام الشارح المذكور ان الوارث لو اتفق فيها يرجع بها على
الموصى له اذ قبل الوصية وان لم يرفع الامر الى الحاكم مطلقا فليراجع (قوله ولو اخرج الوصى الخ) قضية
التقييد بالموصى ان غيره اذا اخرج من ماله ايرجع لا يجوز له اخذ بدل ماصرفه من التركة وان كان وارثا
فطريق من اراد التصرف في تركة الميت ولا وصاية له ان يستاذن الحاكم بكتفيه له فانه يقع كثيرا اه ع ش
(قوله الا ان اذن له الحاكم الخ) صريح هذا الصنيع ان اذن الحاكم بكتفيه في الرجوع اذ صرف من ماله
وان كان في التركة ما يتيسر الصرف منه والظاهر انه غير مراد كما يدل عليه قوله الاتي كما هو قياس نظائره
اذ هو على هذا الوجه ليس على قياس النظائر ويصرح به ماسياقي فيما لو اوصى ببيع بعض التركة
واخراج كفته من ثمنه من ان اذن الحاكم كما انما يفيد عند التذمير ثم قال عقبه نظير ما تقر اذ هذا هو الذي اراده
بما تقر كما هو ظاهر ولا يكون نظيره الا ان ساواه فيما ذكر اه رشيدى (قوله فاشهد بنية الرجوع)
ظاهرة وان كان في الورثة من هو محجور عليه بصبا او جنون او سفاه اه ع ش (قوله ببيع بعض التركة)
ظاهرة ان كان غير معين بان قال يبعوا بعض تركتي وكفنتوني منه فليراجع اه رشيدى (واخراج كفته)
اي مثلا (قوله فاقترض الوصى دراهم الخ) ظاهره ولو كان وارثا ويمكن الفرق بين هذه وما قبلها بانه هنا المعين
للسكن عينا وعلقه بنحو صها كان ذلك اكدم بالوقال اعطوا زيدا كذا من الدراهم مثلا فغلاظ على الوصى
حيث خالف غرض الوصى فالزم بقضاء الدين من ماله ولو وارثا بخلاف ذلك فانه المالم معين له فيها جرة كان
الامر اوسع فموجب للوارث لقيامه مقام مورثه في ابله اه ع ش وهذا كالمصريح في اعتبار التعين واهله ليس
بقيد كما يشير اليه قوله فغلاظ عليه حيث خالف الخ وما الى الية الرشيدى كما مر انفاو عبارة قسم من العباب ولو قال
اجعل كفني من هذه الدراهم فله الشراء بعينها او في الذمة ويقضى منها ولو اوصى بتجهيزه ولم يعين مالا فاراد
الوارث بدله من نفسه لم يمنعه الموصى اه (قوله امتنع عليه البيع الخ) هل ياتي ما ذكر فيما لو اوصى بتجهيزه

الحال لا تخيير فيه بل يجب رده فورا (قوله والاتولى) ظاهره وان وجد وارث لكن قول العباب الاتي
مطالبة الورثة بالفعل يدل على ان الوارث تولى الصرف وعبارة العباب ولو قال اجعل كفني من هذه الدراهم
فله الشراء بعينها او في الذمة ويقضى منها ولو اوصى بتجهيزه ولم يعين مالا فاراد الوارث بدله من نفسه لم يمنعه
الوصى وان اراد بيع بعض لذلك واراد الوصى ان يتعاطاه فايهما احق وجهان اه فانظر قوله فايهما
احق هل يشكل على قوله الوصى بقضاء الدين وتنفيذ الوصية مطالبة الورثة بالفعل او باعطائه التركة
ليفعل فان باع فلا مراجعة بطل فان غابوا اتجه مراجعته للقاضي لياذن له فيه اه فانه اذا وجبت المراجعة
فكيف يتمكن من البيع مع منازعة من يجب مراجعته حتى يكون احق الا ان يستثنى هذا او يكون ذاك
على الوجه الاخر ولعل الاوجه ان يجاب بانه انما وجبت مراجعته لاحتمال ان يريد امساك التركة
والصرف من ماله وعند ارادة بيع البعض لذلك اندفع هذا الاحتمال لجاز الاختلاف في الاحق منهما

وكذا لو تعذر قبول الموصى
له بها على ما بحثه ابن الرفعة
وقال السبكي هي قبل القبول
ملك للوارث فله الامتناع
من دفعها للوصى في اخذها
الحاكم الى ان يستقر
امرها ومعنى قوله ملك
للوارث اي بفرض عدم
القبول فكان له دخل
فيمن تبقى تحت يده والذي
يتجه فيما اذا الوصى للفقراء
مثلا انه ان عين لذلك وصيا
لم يكن للقاضي دخل فيه الا
من حيث المطالبة بالحساب
ومنع اعطائه من لا يستحق
والاتولى الصرف هو اوثا
ولو اخرج الوصى الوصية
من ماله ليرجع في التركة
رجع ان كان وارثا والا فلا
اي الا ان اذن له الحاكم او
جاء وقت الصرف الذي
غيبته الميت وفقد الحاكم
ولم يتيسر بيع التركة
فاشهد بنية الرجوع كما هو
قياس نظائره وسياتي ما
يؤيده ولو اوصى ببيع بعض
التركة واخراج كفته من
ثمنه فاقترض الوصى دراهم
وصرفها فيه امتنع عليه
البيع ولزمه وفاء الدين
من ماله ومحله فيما يظهر
حيث لم يضطر الى الصرف
من ماله

ولا كان لمحمد مشترى رجوع ان اذن له حاكم او فقدده واشهد بنية الرجوع نظير ما تقرر ولو اوصى بقضاء الدين من عين بتعويضها فيه وهي تساويه او تزني وقيل الوصية بالزاد كما هو ظاهر او من ثمنه تعين فليس للورثة امساكها ومنه يؤخذ انه لا يلزم استئذانهم فيها بخلاف ما اذا لم يعين لا يتصرف حتى يستأذنهم لانها ملكهم فان غابوا استأذن الحاكم وبحسب صحة اذامت ففرق مالى عليك من الدين للفقراء فيكون وصيا ومراخر الوكالة ما يصرح به وكان سبب اغتفار اتحاد القابض والمقبض هنا تقدير ان الفقراء وكلاؤه كما قدر ان المعمرين وكلاؤه في اذن الاجير للمستاجر في العمارة وقد يقال لا يحتاج لهذا التقدير هنا بل سببه الخوف من استيلاء (٨٥) نحو قاض بالقض منه ثم اقباضه وان

كان هو القياس لان الغالب في القضاة ونحوهم الحيانة لا سيما في الصدقات وقد قال الاذرعى عن قضاة منة وهم احسن حالا ممن بعدهم انهم كقريبي عهد بالاسلام وللمشترى من نحو وصى وقيم ووكيل وعامل قراض ان لا يسلبه الثمن حتى تثبت ولايته عند القاضي قال القاضي ابو الطيب ولو قال ضع ثلثي حيث شئت لم يحز له الاخذ لنفسه اى وان نص له على ذلك لاتحاد القابض والمقبض قال الدارمى رحمه الله ولا لمن تقبل شهادته له اى الا ان ينص له عليه لمستقل اذ لا اتحاد ولا تهمة حينئذ قال ولا لمن يخاف منه اى ولم يوجد فيه شرط الاعطاء والا فلا وجه لمنع اعطائه ولو خوفامنه قال ولا لمن يستصلحه وكان مراده انه غير صالح فيعطيه ليتالفه حتى يبقى صالحا وفيه نحو ما قبله وهو انه ان وجد فيه شرط الاعطاء جاز مطلقا

ولم يعين مالا وليس في التركة نقد يصرف فيه اولا وقياس ما هنا الا ولغير اجمع (قوله كان لمحمد مشترى) اى او خيف تغير الميث لو اشتغل بالبيع اه ع ش (قوله بتعويضها فيه) اى الدين (قوله وقيل الوصية بالزاد) ينبغي ان يتأمل فيه فانه في التعويض عن الدين بغير جنسه لا بد من صيغة من الطرفين كما هو ظاهر فان كان المراد بالقبول ما ذكر فلا وجه لتخصيصه بالزيادة وإن كان قد لا اخر فواجه الاحتياج اليه لانها حباة في ضمن معاوضة فليتأمل اه سيد عمر وهو وجه (قوله لا يتصرف حتى يستأذنهم الخ) ومثله ما لو لم يقبل الموصى له العين التي اوصى بتعويضها اه ع ش (قوله وكان سبب اغتفار الخ) لم لا يقبل اغتفر واذلك او سيعا في حصول الثواب وإن كان خلاف القياس كما اخالفوه هنا في مسائل عديدة لذلك اه سيد عمر (قوله استيلاء نحو قاض الخ) قضيته انه لو امن قاض تلك البلدة لا يصح ما ذكر مع ان كلامهم باطلا فصادق بذلك اه سيد عمر وقد يجاب بان الملحوظ في التعليل الشان والغالب كما اشار اليه الشارح (قوله لم يحز له) اى وله الصنف لمن شاء وظاهره انه لا فرق في ذلك بين الغنى والفقير والمسلم والكافر ووارث الوصى وغيره وليس له ان يدفع منه شيئا للورثة الموصى كما مر ومثله اى الوصى المطلق الوكيل بالصدقة وطريقه ان يقول له اى للموكل عين لي ما اخذه ويميزه ويدفعه له اه ع ش (قوله اى وان نص الخ) محل تأمل ولم لا يقتصر كما اغتفر فيما مر انفا سيما على التوجيه الثاني فان الذى يفهم من سياق كلامهم هنا وجه المنع التهمة لا غير وهي منتفية بالتعيين سيما مع تعيين المقدار اه سيد عمر (قوله على ذلك) اى الاخذ لنفسه اه ع ش (قوله عليه) اى الاخذ لمن لا تقبل شهادته الخ (قوله لمستقل) عبارة النهاية بمستقبل بالباء قال ع ش اى بقدر مستقل اه (قوله قال) اى الدارمى (قوله ولو خرفامنه) اى ولو كان الاعطاء له خوفا منه (قوله وهو) اى نحو ما قبله وقوله مطا اى قصد صلاحه اولا (قوله او عدمه) الاولى الاخصر والا (والمجانين) الى المتن في المغنى وإلى قوله واخذ منه ابن الرفعة في النهاية (قوله ولو مستقلا) اى بان كان الايضاء في حق الحمل فقط كرى وع ش (قوله ويدخل) فى الايضاء ولا ولاده (قوله تبعاعلى الوجه) فعلم صحة الايضاء على الحمل الغير الموجود عند الايضاء تبعا اه سم (قوله وجوبه فى امر نحو الاطفال الخ) لاذ لم يكن لهم جداول للولاية اه معنى (قوله انه يلزمه) اى على الاباء اى الاصل (قوله حفظ ما لهم) اى الموجود بان آل اليهم بطريق من الطرق وما يؤل اليهم منه بعد موته اه ع ش (قوله تعيين) هل الحكم كذلك وإن كان بصيغة اوصى عنى احد هذين او محله فى غير ذلك اخذا بما مر فى الوصية بلفظ ادفعوا هذا لاحدهذين ولعل الثانى اقرب ثم رابت قوهم الا فى قوله الوصية اوصى عنى بتركتى الى من شئت انه يصح ويوصى عنه وهو مصرح بصحة ما نحن فيه بالاولى اه سيد عمر (قوله ولا يرد) اى من حيث جعل ابنه وصيا قبل البلوغ اه سم عبارة الرشيدى اى لا يرد على اشتراط التكليف ووجه وروده ظاهر خلافا لما فى حاشية الشيخ ع ش وهو انه جعل ابنه وصيا قبل التكليف نعم انما يظهر الورود لو كان العبرة بالتكليف عند الوصية لكن سياق ان الشرط انما يعتبر عند الموكل وحينه ذل فالورود فيه خفاء لان الموصى لا يعلم وقت موته ولعل ابنه عنده يكون انتهى (قوله تبعاعلى الوجه) فعلم صحة الايضاء على الحمل الغير الموجود عند الايضاء تبعا (قوله ولا يرد)

عدمه لم يحز مطا (والنظر فى امر الاطفال) والمجانين والسفهاء وكذا الحمل الموجود عند الايضاء ولو مستقلا كما اقتضاه كلام جمع متقدمين وسكت عليه جمع متأخرون ويدخل من حدث بعد الايضاء على اولاده تبعاعلى الوجه كفى الوقف وبحسب الاذرعى وجوبه فى امر نحو الاطفال الى ثقة مامون وجهه كاف اذا وجده وغلب على ظنه ان تركه يؤدى الى استيلاء خائن من قاض او غيره على اموالهم وفى هذا ذهاب الى انه يلزمه حفظ ما لهم بما قدر عليه بعد موته كفاية حياته واركانه اربعة موصى وموصى فيه وصيغة (وشرط الوصى) تعيين (تكليف) اى بلوغ وعمل لان غيره لا يلى امر نفسه فغيره اولى وسيد ذكر انه لو اوصى لفلان حتى يبلغ ولده فاذا بلغ فهو الوصى جاز ولا يرد على هذا

لأنه في الإيصاء المنجز وذاك إيصاء معلق (وخرية) كاملة ولو مالا كدبر ومستولدة فلا يصح لمن فيه رقب الموتى أو لغيره وإن أذن سيده لأن الوصاية تستدعي فراغا وهو ليس من أهله وأخدمته ابن الرفعة منع الإيصاء لمن أجز نفسه في عمل مدة لا يمكنه التصرف فيها بالوصاية ولا يرد عليه أنه له حينئذ الأمانة لأنه لا ن عاجز وذلك (٨٦) لأن الاستتابة تستدعي نظرا في النائب والفرض أنه مشغول (وعدالة) ولو ظاهرة فلا تصح

لفاسق إجماعا لأنه ولا ية ولو وقع نزاع في عدالته اشترط ثبوت العدالة الباطنة كما هو ظاهر (وهداية إلى التصرف الموصى به) فلا يجوز لمن لا يهتدى إليه لفسفه أو هرم أو تغفل إذ لا مصلحة فيه ولو فرق فاسق مثلا ما فوض له تفريقه غرمه وله استرداد بدل ما دفعه من عرفه لثبوت أنه لم يقع الموضع فان بقيت عين المدفوع استردده الفاضى وأسقط عنه من الغرم بقدره كما هو ظاهر ومراعاة للمستحق لعين الاستقلال باخذها وللأجنبي أخذها ودفعها إليه فها هنا في غير ذلك (وإسلام) فلا يصح من مسلم لكافر لتهمة نعم إن كان المسلم وصى ذى فوض إليه وصاية على أولاده الذميين جاز له إيصاء ذمى عليهم على ما يحسنه الأسوى ورده ابن العباد وتبعوه بأن الوصى يلزمه النظر بالمصلحة الرجحة والتفويض لمسلم أرجح في نظر الشرع منه لذمى فالوجه تعيين المسلم هنا أيضا إن وجد مسلم فيه الشروط يقبل ولا جاز الذمى الذى فيه الشروط فيما يظهر وأخذ من التعليل

كقفا تامل اه رشيدى (قوله لانه) أى ما هنا وقوله ذاك ما سيذكره (قوله كاملة) الى قوله ولا يردعاه في المغنى (قوله ولو مالا) أى بان يكون بحيث يكون عند دخول وقت القبول وهو الموت حرا كما يؤخذ من تمثيله فليس المراد مطلقا المالية الصادقة بغير ما ذكر اه رشيدى أقول ما يأتى في الشارح والنهاية والمغنى واللفظ له وتعتبر هذه الشروط عند الموت لا عند الإيصاء ولا بينهما لأنه وقت التسلط على القبول حتى لو وصى إلى من خلا عن الشروط أو بعضها كصبي ورفيق ثم استكملها عند الموت صح اه هذا ظاهر في أن المراد مطلقا المالية فليراجع (قوله لمن فيه رقب) أى رقب لا يزول بموت الموصى كما يعلم مما قبله اه رشيدى قد تقدم ما فيه (قوله وأخذ منه ابن الرفعة الخ) أقره المغنى أيضا وردة النهاية فقال وما أخذه ابن الرفعة منه من منع الإيصاء لمن أجز نفسه الخ مردود لبقاء أهليته وتمسكه من استتابة ثقة يعمل عنه تلك المدة اه (قوله والفرض أنه مشغول) قد يقال هذا الشغل لا يمنع النظر في النائب اه سم هذا محل تأمل إذ لو فرض أن شغله يمنع النظر أيضا فلا وجه للتوقف وإلا فهو خلاف الفرض اه سيد عمر (قول المتن وعدالة) قضية الاستتابة بالعدالة أنه لا يشترط فيه سلامة من حارم المروءة والظاهر خلافه وإن المراد بالعدل في عبارتهم من تقبل شهادته فليراجع اه ع ش (قوله ولو ظاهرة) وفاقا للمغنى ولبعض نسخ النهاية قال ع ش قوله ولو ظاهرة عبارة شيخنا الزياى تبع فيه المروى والمعتمدان لا بد من العدالة الباطنة مطلقا كما هو مذکور قبيل كتاب الصلح اه وقول الزياى الباطنة أى التى تثبت عند القاضى بقول المازكى وقوله أيضا مطلقا أى وقع نزاع في عدالته أو لا وفي نسخة أى للنهاية وعدالة باطنية وهى موافقة لما فى الزياى اه (قوله فلا تصح لفاسق) إلى قول المتن وإسلام في النهاية (قوله لفسفه الخ) أى أو مرض اه مغنى (قوله ولو فرق فاسق الخ) أى فيما لو كان الموصى به غير معين والموصى له كذلك فلا ينافى ما مر في قوله وإنما صححت الخ كأنه عليه بقوله ومر الخ ثم الكلام في الوصية المألود دفع شخص في حياته شيئا لفاسق علم فسقه واذن له في تفريقه ففرقه على الوجه المأذون له فيه فلا يظهر إلا الاعتداد به ويصدق في ذلك اه ع ش (قوله بدل ما دفعه الخ) وهل يسترد بدل ما لم يدفعه أى فيما لو اتلف أحد بعض الموصى به في يد الموصى الفاسق مثلا هو والقاضى أو كل منهما لم أر فيه شيئا ولعل الثاني وجه اه سيد عمر (قوله فان بقيت عين المدفوع) أى في بد من أخذ من فرق اه ع ش (قوله وأسقط الخ) أى أورد له منه بقدره إن كان قد أخذه كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله عنه) أى الفاسق (قوله ومر) أى في شرح وتنفيذ الوصايا (قوله فها هنا) أى من الغرم والاسترداد اه رشيدى (قوله فلا تصح من مسلم) إلى قوله وفيه نظر في النهاية والمغنى إلا قوله أى أن وجد إلى وأخذ (قوله وأخذ من التعليل المذكور الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله من التعليل المذكور) يعنى قوله بأن الوصى يلزمه الخ اه رشيدى (قوله وفيه نظر والفرق الخ) هذا الفرق مردود بما مع أن كلامهما يلزمه رعاية المصلحة الرجحة في الشرع نهاية ومغنى (قوله ونحوه) من المعاهد والمستامن اه مغنى (قوله ولو حريا) إلى قوله وهل يحرم الإيصاء في النهاية إلا أقوله نعم إلى ويمكن وقوله على أن إلى والعبرة (قوله معصوم) قضيته امتناع إيصاء الحرى إلى حرى سم على حج وهو ظاهر لأن الحرى لا يبقا له اه ع ش (قوله ويشترط أيضا) إلى قوله نعم في المغنى (قوله

المذكور أنه لو كان مسلم ولد بالغ ذمى سفيه لم يجز أن يوصى به إلى ذمى وفيه نظر والفرق بين الأب والوصى وذكر الإسلام أى بعد العدالة لأن الكافر قد يكون عدلا في دينه وبفرض علمه من العدالة يكون توطئة لقوله (لكن الأصح جواز وصية ذمى) أو نحوه ولو حريا كما هو ظاهر (إلى) كافر معصوم (ذمى) أو معاهد أو مستامن فيما يتعلق بأولاد الكفار بشرط كون الوصى عدلا في دينه كما يجوز أن يكون وليا لأولاده وتعرف عدالته بتواترها بن أرفين بدية أو بإسلام عارفين وشهادتهما بشرط أيضا أن لا يكون الوصى عدوا للوصى

عليه اى عداوة دنيوية فاخذ الاسنوى منه عدم صحة وصاية نصر اتي ليه ودى وعكسه مردود نعم في تصور وقوع العداوة للطفل والمجنون من صغره بعدو كون ولد العدو عدواً ومنوع ويمكن تصويره بان يكون عرف من الوصى كراهتهما الموجب او غيره على ان اشتراط عدالته تغني عن اشتراط عدم عداوته نظير ما ياتي في ولى النكاح المجبر لكن ما اجبت به عنه ثم لا يتاق هنا فاقامه فانه غامض والعبرة في هذه الشروط بوقت الموت لانه وقت التسلط على القبول فلا يضر فقدما قبله ولو عند الوصية وهل يحرم الايصاء (٨٧) لنحو فاسق عندها لان الظاهر استمرار فسقه.

الى الموت فيكون متعاطيا لعقد فاسد باعتبار المال ظاهراً او لا يحرم لانه لم يتحقق فساد الاحتمال عدالته عند الموت ولا ائتم مع الشك كل محتمل ومما يرجح الثاني ان الموصى قد يترجى صلاحه لو وثقه به فكانه قال جعلته وصيان كان عدلاً عند الموت وواضح انه لو قال ذلك لا ائتم عليه فكذا هنا لان هذا مراد وان لم يذكر وياتي ذلك في نصب غير الجد مع وجوده بصفة الولاية لاحتمال تغيرها عند الموت فيكون لمن عينه الاب لو وثقه به (ولا يضر العمى في الاصح) لان الاعمى كامل ويمكنه التوكيل فيما لا يمكنه وبحسب الاذرعى امتناع الوصية للآخرس وان كان له اشارة مفهمة ونظر غيره فيه وتوجه الصحة فيمن له اشارة مفهمة اذا وجدت فيه بقيه الشروط (ولا تشترط الذكورة) اجماعاً (وام الاطفال) المستجمعة للشروط عند الوصية وقول غير واحد عند الموت عجيب لان الاولوية

اى عداوة دنيوية) اى فلا تضر الدينية لكن من المعلوم ان محله حيث لم تلزم الدينية فان انفكاكها عنها نادر اذ الغالب على من هو في اسر الطبيعة انه يساء بما يسر عدوه الديني ويسر بما يساء به فتحقت الدينية ايضا هذا ولو استثنى من يدعوا لبدعته لكان حسناً لانه يخشى منه الفساد دينه الذي هو اضر من افساده دنياه اه سيد عمر (قوله فاخذ الاسنوى منه) اى من اشتراط عدم العداوة (قوله للطفل) يؤخذ منه ان محل الاستبعاد بالنسبة لغير المميز كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله من صغره) متعلق بالمجنون والضمير لال الموصولة (قوله بعد) قد يدفع البعد في المجنون بان تحصل العداوة قبل جنونه فاستحب لان الاصل والظاهر بقاؤها كذا افاده الفاضل المحشى وهو عجيب مع قول الشارح من صغره فالظاهر ان هذه الزيادة لم تكن في نسخة المحشى فاقى رايته في اصل الشارح، المحقة بخطه اه سيد عمر وقد يدفع العجب بان الصغر يشمل حالة التمييز الى البلوغ (قوله وكون ولد الخ) مبتدأ خبره بمنزوع (قوله على ان اشتراط عدالته يغني الخ) لو اغني شرط العدالة عنه لما اطبقوا على الجمع بينهما في الشهادة اه سيد عمر (قوله بوقت الموت) هل يعتبر في الفاسق اذا تاب مضى مدة الاستبراء قبل الموت او يكفي كونه عدلاً عنده وان لم تحض المدة المذكورة فيه نظر والثاني هو الاقرب قياساً على عدم اشتراط ذلك في حق الولي اذا اراد ان يزوج موليته بعد التوبة اه ع ش اقول وقد يفرق بين التصرف المالى وغيره بل هو الظاهر فليراجع (قوله فكانه قال جعلته وصياً الخ) وقد يقال فرق بين ما لو قال وصيت له اذا صار عدلاً وبين ما اذا سقطه واقتصر على قوله وصيت له بان له اذا صرح بقوله ان كان عدلاً وقت الموت اشعر ذلك بترده في حاله فيجمل القاضي على البحث عن حاله وقت الموت بخلاف ما لو سكنت عنه فانه يظن من ايصائه له حسن حاله وور بما خفيت حاله عند الموت على القاضي فيغتر بتفويضه الامر له فيسلبه المال على ان في اثبات الوصية له قبل الموت حملاً له على المنازعة بعد الموت فربما دى الى افساد التركة اه ع ش (قوله وياتي ذلك) اى نظيره (قوله فيكون) اى الايصاء (قوله لان الاعمى) الى قوله وقول غير واحد في المغنى الى قوله فان قلت يمكن في النهاية (قوله فيمن له اشارة مفهمة) ظاهره وان اختص بفهمها الفطنون وينبغي تخصيصها بما اذا فهمها كل احد لتكون صريحة اه ع ش (قول الماتن وام الاطفال الخ) وهل الجدة كذلك ولو من جهة الاب فيه نظر والظاهر انها كذلك لانها اشفق من الاجانب وظاهر كلام لروضة في باب الفرائض بشملها اه ع ش (قوله تصحيح ما قالوه) اى عند الموت (قوله لم يحتج لقولهم المستجمعة الخ) قد يقال دفعوا به توهم ارادة الاطلاق وانها مستثنى من هذه الشروط لما يرد شقها على نحو الاب اه سم (قوله من وجوده) اى الاستجماع للشروط (قوله مطلقاً) اى بدون تقييد باستجماع الشروط (قوله على ان ذلك) اى انها اولى مطلقاً (قوله لانها ان استجمعت الشروط) اى عند الموت وقوله وجبت توليتها ان اراد وان لم يرض اليها الاب فهو ما جرى عليه الاصطخرى المرجوح في المذهب وان اراد ابقاء وصايتها فلا يتم التطبيق لظهور محقق الاولوية حيثئذ هو تعيين المشفق في حق الاطفال (قوله وتزوجها لا يبطل الخ)

الحرى الى حرى (قوله بعد) قد يدفع البعد في المجنون بان تحصل العداوة قبل جنونه فيستحب لان الاصل والظاهر بقاؤها (قوله لم يحتج لقولهم المستجمعة الخ) قد يقال دفعوا به توهم ارادة الاطلاق وانها مستثناة

الاتية لما يخاطب بها الموصى وهو لا علم له بما عند الموت فتعين ان المراد انها كانت عند ارادته الوصية جامعة للشروط فالاولى ان يرضى اليها والا فان قلت لا فائدة لذلك لانهم قد تصلح عند الوصية لا الموت قلت امكن تصحيح ما قالوه بان يرضى اليها ثم اعلم ان الشروط عند الموت قلت او كان هذا والمراد لم يحتج لقولهم المستجمعة للشروط عند الموت لانه وان لم ينص على ذلك لا بد من وجوده فكان قياسه ان يقال انها اولى مطلقاً ثم ان استجمعت الشروط عند الموت بقيت على وصايتها ولا فلاح على ذلك لو قيل لم يحسن ايضاً لعدم وجود محقق الاولوية حيثئذ لانها ان استجمعت الشروط وجب توليتها ولا يلزم تزوجها لا يبطل وصايتها

إلا أن نص عليه المرحى إن أبطل حجتهم بشرطه (أولى) باسناد الوصية إليهما وبفرض الفاضى حيث لا وصية أمرهم إليها (من غيرها) لأننا اشفق عليهم قال الأذرى وإنما يظهر كونها أولى أن ساوت الرجل في الاسترباح ونحوه من المصالح النامة (وبنعزل الوصى) وقيم الحاكم بل والاب والجد (بالفسق) وإن لم يعزل (٨٨) الحاكم لزوال اهليته نعم تعود ولاية الاب والجد بمودال العدالة لأن ولايتهم مشرعية بخلاف

غيرها التوقفها على التفويض فإذا زالت احتاجت لتفويض جديد وكذا ينزعون بالجنون والاعفاء باختلال الكفاية بل يضم له الفاضى معيناً بل اقضى السبكى بحثاً بأنه يجوز له ضم آخر الوصى بمجرد الرتبة ثم قال وظاهر كلام الاصحاب يقتضى المنع اه والذى يظهر حمل الاول على قرة الرتبة والثانى على ضعفها ثم رابت الأذرى بحث ذلك وزاد أن هذا من متبرع اماماً يتوقف ضمّه على جعله فلا يعطاه إلا عند غلبة الظن لئلا يضيع مال اليتيم بالتوهم من غير دليل ظاهر ويعزل القاضى قيمه بمجرد اختلال كفايته لأنه الذى ولاه (وكذا القاضى) ينعزل بما ذكر (في الاصح) لزوال اهليته ايضا ويتجه فى فاسق ولاه ذو شوكة مع علمه بفسقه انه لا يؤثر الاطرو مفسق آخر اقبح لأن موليه قد لا يرضى به (لا الامام الاعظم) فانه لا ينعزل بما ذكر لتعلق المصالح الكلية بـ لا يته وخالف فيه كثيرون فنقل القاضى الاجماع فيه

مستأنف (قوله إن نص عليه) أى شرط عدم الزوج (قوله وإن أبطل) أى تزوجها (قوله باسناد الوصية) إلى قول المتن وكذا القاضى فى النهاية (قوله وبفرض الفاضى الخ) عبارة النهاية والمغنى وللحاكم تفويض امر الاطفال الى امرأة حيث لا وصى فتكون قيمة ولو كانت ام الا ولا نهى أولى كما قاله الغزالي فى بسطه اه (قول المتن من غيرها) من النساء والرجال اه معنى (قوله لأنها اشفق) وخروجها من خلاف الاصطلاحى فانه يرى انها تلى الاب والجد اه معنى (قوله قال الأذرى) الى قوله وزاد فى المغنى (قوله نعم تعود ولاية الاب الخ) ومثله ما فى ذلك الحاشية والناظر بشرط الواقف وبعضهم زاد الام اذا كانت وصية امعش (قوله بالجنون والاعفاء) ظاهره وإن قل زمنهما امعش عبارة المغنى والجنون والاعفاء كالفسق فى الانعزال به فلو افاق غير الاصل والامام الاعظم لم تعد ولايته بل بالى بالتفويض كالوكيل بخلاف الاصل تعود ولايته وإن انعزل لانه بل لا تفويض وبخلاف الامام الاعظم كذلك للمصلحة الكلية فان افاق الامام وقضى الاخر بدله تعذرت توليته إن لم يخف فتنة ولا يولى الا اول قال الامام ولا اشك انه ينعزل بالردة ولا تعود لإمامته اه (قوله حمل الاول) أى جواز الضم بمجرد الرتبة وقوله والثانى هو قوله وظاهر كلام الاصحاب الخ اه غش (قوله ويعزل القاضى الخ) هل يتعين عزله أو يجوز ضم آخر اليه محل تأمل اه سيد عمر اقول ويظهر الجواز اذا اقتضته المصلحة بل الظاهر أن قول الشارح المتقدم بل يضم الخ شامل لقيم الحاكم ايضا (قوله لانه الذى ولاه) قال النهاية ويظهر جريان ما من التفصيل فيما عمت به البلوى فى زمنا من نصب ناظر حسبة منضمنا إلى الناظر الاصلى اه قال غش قوله ما مرأى من قوله بل اقضى الخ اه (قوله بما ذكر) شامل للجنون والاعفاء اه سم (قوله انه لا يؤثر الخ) عبارة النهاية عدم انعزاله بزيادة او بطرف فسق آخر إن كان بحيث لو كان موجودا به حال توليته له لولا معه وإلا انعزل لأن موليه حينئذ لا يرضى به اه (قوله لأن موليه قد لا يرضى به) يؤخذ منه انه لو علم العادة أو قرينة رضى به ليه بذلك المفسق الآخر الا قبح لم ينعزل به اه سم وقدر انقاع النهاية ما يصرح به (قوله ورد الحقوق) إلى قول المتن فان اذن فى النهاية (قوله تعين) أى من عينه السفية اه غش (قوله على الاوجه) أى من احتمالين ثانيهما منه فيليه الحاكم أو موليه ومال اليه المغنى (قوله مضارعا) أى من الثلاثى (قوله قيل والاولى) اقره المغنى عبارة وفى خط المصنف تنفذ بلا تحتانية مضموم الفاو الذال وسكون النون وهو معطوف على يصح ويتعلق بهما قوله منه الخ فصار كلامه حينئذ مشتملا على مسئلتين احدهما صحة الوصية بقضاء الدين والاخرى نفوذ الوصية من الحر المكلف ويلزم على هذا كما قاله ابن شهابة تحذورات احدها التكرار فان الوصية بقضاء الدين تقدم اول الفصل انها سنة فلا فائدة للحكم ثانيا بصحتها ثانيا بصيرورة الكلام فى الثانية غير مرتبطة فانه لم يذكر فى أى شيء تنفذ ثالثا مخالفة اصله أى من غير فائدة اه (قوله والاولى) أى النسخة التى بالياء مصدر او قوله الثانية أى النسخة التى بدونها مضارعا (قوله تكرر اه) أى فى قوله بقضاء الدين وقوله وحذف الخ وقوله ومخالفة الخ عطف على قوله تكرر الخ اه كرى اقول الحذف المذكور موجود فى الاول ايضا (قوله لان الجار متعلق الخ) إن اراد المتعلق المعنوى فواضح أو الاصطلاحى فلا يخفى ما ليه من التسامح إذا متعلق باحد الفعلين نظير المتعلق بالآخر لانه من باب التنازع اه سيد عمر (قوله ايضا) أى كتعلقه بتنفيذ (قوله لا تكرر الخ) هذا واضح فى نفي التكرار الذى افاده

من هذا الشرط لمزيد شفقها على نحو الاب (قوله لأن موليه قد لا يرضى به) يؤخذ منه انه لو علم بالعادة أو قرينة رضاه لموليه بذلك للفسق الآخر الا قبح لم ينعزل به (قوله بما ذكر) شامل للجنون والاعفاء (قوله

مراده به إجماع الاكثر (ويصح الايصاء بقضاء الدين) ورد الحقوق (وتنفذ الوصية من كل حر) سكران أو (مكلف) مختار ذلك نظير ما مر فى الموصى بالمسال ومن ثم ياتى هنا نظير ما مر هناك فلو وصى السفية بمال وعين من ينفذه تعين على الاوجه وتنفيذ بالياء مصدر اه ما فى اكثر النسخ كاسمه وغيره وحكى عن خطأ حذف الياء مضارعا قيل والاولى أولى لاذ يلزم الثانية تكرر محض لانه قدم الوصية بقضاء الدين ولان العمل وحذف بيان ما نفذ فيه ومخالفة اصله فيه نظر لان الجار متعلق يصح ايضا فلا تكرر

حذف ذلك بغنى عنه قوله الآتي ويشترط بيان ما يوصى فيه (ويشترط في الموصى (في أمر الاطاع) والمجانين والسفهاء (مع هذا) المذكور من الحرية والنكاح وغيرهما الاشرار اليه (ان تكون له ولاية عليهم) مبتدأ من الشرع وهو الاب والجد المستجمع للشروط وان علا دون الام وسائر الاقارب والوصى والحاكم وقيمه ومنه اب وجد نصبه الحاكم على مال من (٨٩) طراسفه لان وليه الآن الحاكم دونهما

وبحث الاذرعى انه لا يصح ايضاً الفاسق فيما تركه لولده من المال لسلب ولايته على ولده وهو معلوم من المتن (وليس لوصى) توكيل الا فيما يعجز عنه ولا يتولاه مثله على ما مر في الوكالة ولا (ايضاً) استقلالاً قطعاً (فان اذن له فيه) من الموصى وعين له شخصاً او فوضه لمشيئته بان قال له اوص بتركى فلانا ومن شئت فان لم يقل بتركى لم يصح (جاز في الاظهر) لانه استتابه فيه كالوكيل بوكل بالاذن ثم ان قال له اوص عني او عنك فواضح والا وصى عن الموصى لاعن نفسه على الوجه (و) ليكون الوصية بكل من معنيها السابقين تحتل الجمالات والاختار جاز فيها التوقيت والتعليق كما ياتي فعليه (لو قال اوصيت) لزيد ثم من بعده لعمر او (اليك الى بلوغ ابني او قدوم زيد) فاذا بلغ او قدوم الوصى جاز) بخلاف اوصيت اليك فاذا مات وقد اوصيت الى من اوصيت اليه او فوصيك وصى لان الموصى اليه يجوز من كل وجه ولو بلغ الابن او قدوم زيد غير اهل

ذلك القائل لكن يلزمه الوقوع في تكرار آخر اذا الاولى من جزئيات الثانية اه سيد عمر اقول بل الاولى مطلقة محمولة على الثانية المقيدة فالتكرار الذي افاده القائل باق على حاله (قوله وحذف الخ) لا يخفى ما فيه على التنبيه فان الاتي بجمل وهذا مفصل والمجمل لا يغني عن المفصل كما هو واضح فلو استند الى ما ذكر اقول الفصل لكان متجها اه سيد عمر (قوله وحذف ذلك يغني الخ) الاغناء ليس عن الحذف بل عن الذكر اه سم اى فكان ينبغي ان يزبدلفظ لانه قبل قوله يغني اه رشيدى (قوله والمجانين) الى قوله ولو بلغ الابن في المغنى الا قوله وغيره مما اشرنا اليه وقوله وببحث الاذرعى الى المتن (قوله والسفهاء) اى الذين بلغوا كذلك اه مغنى (قوله مما اشرنا اليه) يعنى بقوله مختار (قوله وان علا) اى الجد (قوله ومنه) اى القسم اه عش (قوله من المتن) اى من قوله ان يكون له ولاية الخ اه عش (قوله ولا يتولاه الخ) اى لا يليق به فعله بنفسه اه نهاية (قول المتن فان اذن) بالبناء للفعل بخطه نهاية ومعنى (قوله فان لم يقل بتركى) ينبغي ان نحو قوله بتركى كفى امر اطفالى اه سم (قوله فواضح) اى يوصى في الاول عن الموصى وفي الثاني عن نفسه (قوله والا) اى بان اطلق ولم يقل عني ولا عنك لكن بعد التقييد باضافة التركة الى نفسه الذى هو شرط الصحة اه رشيدى (قوله على الوجه) وفاقا للمغنى وخلافاً للنهاية (قوله على الوجه) هذا مساو لما في الروض وشرحه وهو الصواب بخلاف ما في الشارح اى النهاية اه رشيدى (قوله السابقين) اى في اول الباب بقوله فعلم اطلاق الوصية على التبرع والعمد اه كردى (قول المتن جاز) اى هذا الايضاء واغترف فيه التاقيت في قوله الى بلوغ ابني او قدوم زيد والتعليق في قوله فاذا بلغ او قدوم فهو الوصى اه مغنى (قوله بخلاف اوصيت) الى المتن في النهاية الا قوله ولو بلغ الابن الى قيل (قوله فاذا مات) بفتح التاء وكذا قوله من اوصيت (قوله او فوصيك الخ) عطف على قوله فقد اوصيت الخ (قوله لان الموصى اليه مجهول من كل وجه) اى لمن يباشر الايضاء فلا يرد قوله لو وصيه اوص بتركى الى من شئت اه سيد عمر (قوله ولو بلغ الابن الخ) ولو قال اوصيت لك سنة الى قدوم ابني ثم ان الابن قدم قبل مضى السنة هل ينزل الوصى ام لا فيه نظر والظاهر الاول لان المعنى اوصيت لك سنة ما لم يقدم ابني قبلها فان قدم فهو الوصى فينزل بحضور الابن ويصير الحق له واذا مضت السنة ولم يحضر الابن فينبغي ان يكون التصرف فيما بعد السنة الى قدوم الابن للاحكام لان السنة التي قدرها الوصاية لا تشمل ما زاد اه عش (قوله الذى رجحه الاذرعى الخ) عبارة النهاية فالاقرب انتقال الولاية للحاكم لانه جعلها مغية بذلك اه عبارة المغنى والظاهر كما قال شيخنا انما مغية بذلك اه (قوله الثانى) اى الاستمرار او قد مر انفا عن النهاية والمغنى ترجيح الاول اى الانزال والانتقال للحاكم (قوله بين الجاهل بالوصاية الخ) اى بعدم صحتها الى غير الاهل فينزل وقوله وبين غيره اى بين العالم بذلك فلا ينزل اه كردى (قوله قيل كان الخ) القائل المنكث كافي النهاية ووافقه اى المنكث المغنى (قوله وقد بحاج بانهما هنا ضميران الخ) ان اراد بالضمنى مالا تصرح في صيغته بالتوقيت والتعليق فاهنا ليس كذلك او مالم يصرح الموصى بوصفه بهما فياق لم يرد منه ما صرح فيه

وحذف ذلك بغنى عنه) الاغناء ليس عن الحذف بل عن الذكر (قوله فان لم يقل بتركى) ينبغي ان نحو قوله بتركى كفى امر اطفالى (قوله ثم ان قال له اوص عني الخ) ان قال له اوص عني او بتركى او نحوهما وصى عنه شرح مر (قوله فلم ينزل الاول الخ) اعتمد رالا نه زال (قوله وقد بحاج بانهما هنا ضميران الخ) ان اراد بالضمنى مالا تصرح في صيغته بالتوقيت والتعليق فاهنا ليس كذلك او مالم يصرح الموصى بوصفه بهما فياق لم يرد منه ما صرح فيه الموصى بذلك او مالم يصرح فيه المصنف بوصفه بهما فلهذا الفائدة في

(١٢ - شروانى وابن قاسم - سابع) فهل ينزل الاول فيلى الحاكم او يستمر لان المراد اذا بلغ اقدم اه لا ذلك الذى رجحه الاذرعى في بعض كتبه الثانى وله احتمال انه ينزق بين الجاهل بالوصاية الى غير الاهل وبين غيره قيل كان ينبغي تاخير هذا عتب قوله الاتي ويجوز فيه التوقيت والتعليق فانه مثال له وقد بحاج بانهما هنا ضميران فلو اخر هذا الى هناك

ربما توهم قصر ذلك عليهما ففصل بينهما ليسكون هذا مفيد للضمني وذلك مفيد للصريح وكون هذا مغنيا عن ذلك لا يعترض به مثل المنهاج (ولا يجوز) (الاب) (نصب وصي) على الاولاد (والجد حي بصفة الولاية) عليهم حال الموت اى لا يعتد بمنصوبه اذا وجدت ولاية الجد حية تذلان ولايته ثابتة بالشرع كولاية التزويج (٩٠) اما لو وجدت حال الايصاء ثم زالت عند الموت فاعتد بمنصوبه كما بحثه البلقيني رحمه الله لما مر

ان العبرة بالشروط عند الموت وبحث السبكي رحمه الله جوازها عند غيبة الجد الى حضوره للضرورة قال الزركشى رحمه الله ويحتمل المنع فان الغيبة لا تمنع حق الولاية اى ويمكن الحاكم ان ينوب عنه اه وينتجه جوازه لو كان ثم ظالم لو استولى على المال اكله لتحقق الضرورة حينئذ وعليه يحمل كلام السبكي رحمه الله وخرج بحال الموت حال الوصية فلا عبرة بها بل يجوز على مامر نصب غيره وان كان هو بصفة الولاية حينئذ ثم ينظر عند الموت لتاهل الجد وعدمه كما علم مما مر اما على الديون والوصايا فيجوز مع وجود الجد فان لم يوص فبالجد اولى بامر الاطفال ووفاء الدين ونحوه والحاكم اولى بتنفيذ الوصايا على ما نقله عن البغوي رحمه الله وغيره لكن بما يشعر بالتبري منه ومن ثم اعتمد الاذرع رحمه الله قول القاضي ان قضاء الديون الى الحاكم ايضا وغلط البغوي (و) لا يجوز (الايصاء بتزويج) طفل و بنت (ولو مع عدم ولى لان

الموصى بذلك او مالم يصرح فيه المصنف بوصفه بما افادته في افراده فتأمل سم على حج اه رشيدى (قوله ربما توهم الخ) هذا التوهم مع التمثيل كان يقول كقوله كذا لا ياتى اه سم (قوله قصر ذلك) اى التوقيت والتعليق وقوله عليهما اى الضممين اه كردى (قوله وكون هذا مغنيا الخ) يتأمل اه سم اى اذ لا يفهم من اعتقادهم الضمنى اعتقاد الصريح (قوله للاب) الى قوله على ما نقله فى المغنى الا قوله وبحث السبكي الى وخرج الى قوله وقياس ما مر فى النهاية (قوله على اولاده) اى الصبيان والمجانين والسفهاء (قوله حال الموت) نعت لصفة الولاية (قوله اى لا يعتد) اى ولا اثم عليه فى ذلك لاننا لم نتحقق فساد الوصية لجواز ان لا يكون بصفة الولاية قبل الموت اه ع ش (بمنصوبه) اى الاب (قوله حينئذ) اى حين الموت (قوله لما مر) اى فى شرح الى ذمى (قوله بالشروط الخ) خبر ان ولو قال فى الشروط بحال الموت لكان اوضح (قوله وقال الزركشى ويحتمل المنع) وهو كما قال شيخى هو الظاهر اه مغنى (قوله اكله) اى اتلفه (قوله على مامر) اى قبيل قول المصنف ولا يضر العمى (قوله بما مر) اى انفا (قوله اما على الديون) مقابل قوله على الاولاد اه سم (قوله فان لم يوص بها) اى الاطفال والديون والوصايا يعنى بشئ منها (قوله فالجد اولى) قد يفهم انه لو اوصى لم يكن للجد وفاء الدين ونحوه لكن كلام الروض وغيره صريح فى ان للجد بل لساثر الورثة ذلك اه سم (قوله فالجد اولى) يعنى بمعنى الاستحقاق اه ع ش (قوله على ما نقله الخ) عبارة فى النهاية والمغنى كما قاله البغوي وجرى عليه ابن المقرئ اه (قوله بما يشعر) اى بعبارة تشعر الخ (قوله ايضا) اى كتنفيذ الوصايا (قوله ولو مع عدم ولى) الى قوله وقد يوجه فى المغنى الا قوله ويظهر الى وليتك كذلك (توقف نكاح السفهية) اى البالغ كذلك اه مغنى (قوله ومنه) اى الولي (قوله اى الايصاء) اى بإيجاب الايصاء من ناطق اه مغنى (قوله كما باصله) اى لا كما فهم بعضهم من رجوع الضمير الى الموصى اه رشيدى (قوله كما قمتك مقامى) فى امر او لادى او جعلت لك وصيا اه (قوله وقياس مامر) اى فى الوصية وقوله فى امر اطفالى اى اوفى قضاء ديني او نحوه اه ع ش (قوله وقياسه ان وليتك الخ) قال فى النهاية فهو اى وليتك كذا بعد موتى صريح خلافا للاذرعى حيث بحث انه كناية لانه اقرب الى مدلول الخ فتأمل ما فيه من المخالفة فى النقل حيث نقل عن الاذرعى انه كناية واختار انه صريح ووجهه بما افاده الشارح الى قوله ويكفى اشارة الاخرس ولعل الناسخ حرف الاذرعى عن الشيخ اه سيد عمير وفى الرشيدى ما يوافقه (وهو ما رجحه شيخنا) استظهره المغنى (قوله انه صريح هنا) اعتمده النهاية كما مر انفا (قوله وقد يوجه) اى كون وليتك صريحا وكذا ضمير يؤيده الا ترى (قوله الصريح) بالجر وصف لقوله فوضت اليك وقوله من وكلتك اى المارفى كلامه انفا متعلق باقرب اه رشيدى (قوله بالامامة) اى العظمى اه ع ش (قوله لو احد) كقوله بالامامة متعلق بالوصية وقوله بعد موته متعلق بالامامة (قوله وظاهره) اى ما ياتى من الخ صحتها اى الوصية

افراده فتأمل (قوله ربما توهم الخ) هذا التوهم مع التمثيل كان يقول كقوله كذا لا ياتى (قوله وكون هذا مغنيا) يتأمل (قوله ويحتمل المنع) اعتمده مر (قوله اما على الديون الخ) مقابل على الاولاد (قوله فان لم يوص بها فالجد اولى الخ) قد يفهم انه لو اوصى لم يكن للجد وفاء الدين ونحوه لكن قول الروض كغيره والمنصوب لقضاء الدين يطالب الورثة بقضائه او تسليم التركة اى اتباع فى الدين قال فى شرحه وكقضاء الدين قضاء الوصايا كما صرح به الاصل اه صريح فى خلافه وان للجد ذلك وقولهم فالجد اولى ينبغى ان الجد من حيث الجواز مثال كما يفهمه التعبير بالورثة فى هذه العبارة كما انها توهم ان للورثة البيع لو فاء الدين ونحوه فليراجع (قوله لكن ظاهر كلام الاذرعى انه صريح هنا) اعتمده مر

الموصى لا يعتنى بدفع العار عن النسب وسيأتى توقف نكاح السفهية على اذن الولي ومنه الوصى (ولفظه) اى الايصاء كما باصله وليت اى وصيته (او صيت اليك او فرضت) اليك (ونحوهما) كما قمتك مقامى وقياس مامر اشتراط بعده موتى فيما عدا وصيت ويظهر ان وكلتك بعد موتى فى امر اطفالى كناية لانه لا يصلح لموضوعه فيكون كناية فى غيره وقياسه ان وليتك كذلك وهو ما رجحه شيخنا لكن ظاهر كلام الاذرعى انه صريح هنا وقد يوجه به انه اقرب الى مدلول فوضت اليك الصريح من وكلتك ويؤيده ما ياتى من صحة الوصية بالامامة لو احد بعد موتى وظاهره

صحتها بلفظ وصية وفوضت وإذ ثبت ذلك في فوضت ثبت في وليت وليس هذا من قاعدة ما كان صريحا في بابه لا إذا جوزنا الوصية
بالإمامة كان الباب واحداً كان صريحا هناك يكون صريحا هنا وعكسه غاية الأمر أن الموصى فيه إمامة وغيره وهذا لا يؤثر وتكفي إشارة
الأخرى المفهمة وكتابتهم وكذا الناطق إذا سكوت وأشار برأيه ان زعم وقد رى عليه كتاب الوصية ولا يكفي من غير قراءة ومرتلك
من يد في بحث صبيغ الوصية (ويجوز فيه التوقيت) كأوصيت اليك سنة سوا ما قال بعدها وصي فلان أم لا أو إلى بلوغ ابني (والتعليق) كأذامت
أو أذامت وصي فقد أوصيت اليك كما مر (ويشترط بيان ما يوصى فيه) وكونه تصرفا (٩١) ماليا مباحا كأوصيت اليك في قضاء ديوني

أو في التصرف في امر
اطفالي أو في رد آتقي
أو ودائمي أو في تنفيذ
وصاياي فان جمع السك
ثبت له أو خصه بأحد هالم
يتجاوزوه ولو أطلق كأوصيت
اليك في امرى أو تركته أو
في أمر اطفالي ولم يذكر
التصرف صح ويظهر ان
الاول عام ويفرق بين الاول
وفساد نظيره السابق في
الوكالة بان ذلك لو صح لحق
الموكل به ضرر لا يستدرك
كعق ووقف وطلاق
بخلافه هنا لتقيده تصرفه
بالمصلحة لانه على الغير الذي
لم ياذن في خلافه ولو أطلق
وصحناه ثم أوصى لآخر
في معين فالقياس ان ذلك
يصير عزلا للاول عنه
فيتصرف الثاني فيما عين
له ويبقى الاول على ماعداه
فان وصى لثان فيما وصى
به للاول ولم يتعرض له
شاركه ووجب اجتماعهما
لانه لا حوطو المعتمد في

بالإمامة (قوله وفوضت) الو أو بمعنى أو (قوله وإذا ثبت ذلك) أي صحة الوصية بالإمامة (قوله وليس هذا)
أي وليت رد دليل شيخ الاسلام على كناية وليت عبارة المغنى وهل تنعقد الوصاية بلفظ الولاية كوليته
بعد موتي كما تنعقد بأوصيت اليك وجهان في الشرح والروضة بل لا ترجح رجح الاذعى منها بالانعقاد والظاهر
كما قاله شيخنا انه كناية لانه صريح في بابه ولم يجد نفاد في موضوعه (قوله كان الباب) أي باب الوصية بالإمامة
وغيرها (قوله فما كان صريحا هناك) أي في الوصية بالإمامة كوليته وقوله هنا في الوصية بغير الإمامة
(قوله ويكفي إشارة الأخرى) إلى قوله ويفرق في المغنى الا قوله ومر إلى المتن وقوله سوا إلى أو إلى بلوغ وإلى
قول المتن والقبول في النهاية الأهلين وقوله ولو أطلق وصحناه إلى والمعتمد وقوله نعم إلى فالذي (قوله
المفهمة) هل يأتي فيه ما قد مناع عرش في حاشية شرح ولا يضر العمى لسكن قوله وكتابتهم يرجح الاطلاق لأن
الكتابة كناية مطلقا (قوله إذا سكوت الخ) عبارة النهاية والمغنى ويلحق به أي بالأخرى ناطق اعتقل لسانه
وأشار بالوصية برأيه ان نعم لقراءة كتابها إليه لعجزه اه وعبارة الروض وتصح بالإشارة المفهمة من العاجز
عن النطق قال في شرحه كالآخر دون القادر عليه اه (قوله ولا تكفي) أي إشارة الناطق (قوله أقال
بعدها) الانسب وبعدها بالو أو اه سيد عمر (قوله إلى بلوغ الخ) عطف على سنة (قوله كما مر) أي بقول
المتن لو قال أوصيت اليك إلى بلوغ ابني الخ (قوله ولو أطلق الخ) عبارة المغنى ولو اقتصر على قوله أوصيت اليك
أو أقتنتك مقامى في امر اطفالي ولم يذكر التصرف كان له التصرف في المال وحفظه اعتمادا على العرف اه
(قوله ويظهر ان الاول) أي قوله أوصيت اليك في امرى أو تركته (قوله بين الاول) أي في امرى (قوله به)
أي النظير والجار متعلق بلحق (قوله لتقيده تصرفه الخ) قد يقال الوكيل يلزمه ايضا رعاية المصلحة حيث لا اذن
في خلافها اه سم (قوله لانه) أي الايصاء (قوله فالقياس ان ذلك الخ) قد يقال قياس ما ر في الوصية بامة
حامل ثم يحملها ان يشترط بينهم في المعين ويختص الاول بماعداه اه سيد عمر أقول وسيفرق في الشارح بينهم
في شرح ولو أوصى لثنتين (قوله فيما وصى به الخ) عمرو ما وخصوصا واطلاقا وتعيينا (قوله ولم يتعرض له
أي وان تعرض الاول كان رجوعا عنه كإسياني في شرح ولو أوصى لثنتين اه كرى (قوله والمعتمد الخ)
عطف على قوله ولو يظهر ان الاول الخ (قوله في الثاني) وهو قوله أو في امر اطفالي سم وعش (قوله ان نظر
وصاياها الخ) أي إذا لم يعين لذلك وصيا (قوله لقاضى بدماله) أي لا لقاضى بدمه أي الموصى (قوله اهل
بلده) أي المال (قوله على انه) أي ما مر أول الفرائض (قوله لبلد المالك) كذا في أصله بخطه والمراد واضح
أي لقاضى بلد المالك اه سيد عمر عبارة النهاية لقاضى بلد المالك لا المال أهى فيتصرف فيه بالحفظ وغيره
فيخالف ماله مال المحجور عرش (قول المتن فان اقتصر الخ) أي لم يبين الموصى فيه (قوله ونارعه فيه) أي فيما
قالوه (قوله وفيه نظر) أي في النزاع وكذا ضمير يؤيده (قوله وجزم الزبيلي) عطف على قول البيهقيين (قوله
(قوله وكذا الناطق إذا سكوت) عبارة الروض وتصح بالإشارة المفهمة من العاجز عن النطق قال في شرحه
كالآخر دون القادر عليه (قوله بخلافه هنا لتقيده الخ) قد يقال الوكيل يلزمه ايضا رعاية المصلحة حيث
لا اذن في خلافها (قوله والمعتمد في الثاني) أي وهو قوله في امر اطفالي

الثاني أنه للحفظ والتصرف في ما لهم للعرف وفي الأنوار ان قول القاضى وليت فلان للحفظ فقط ومر آخر الحجر بيان أن قاضى
بلد المال يتصرف فيه بالحفظ ونحوه وقاضى بلد المحجور يتصرف فيه بالبيع وغيره نعم بحث بعضهم ان نظر وصايا لقاضى بدماله اخذاما
مر أول الفرائض من أن من مات بلا وارث اختص بماله أهل بلده وفيه نظر ولا شاهد له في هذا على أنه ضعيف فالذى يتجه ما اقتضاه كلامهم
في الحجر أنه لبلد المالك وسياتي جواز النقل في الوصية فليست كالزكاة حتى يعتبر فيها بلد المال (فان اقتصر على أوصيت اليك لغا) كوكنتك ولانه
لا عرف يحمل عليه كما قالوه ونارعه فيه السبكي رحمه الله بان العرف يقتضى انه ثبت له جميع التصرفات اه وفيه نظر بل الحق ما قالوه وما قاله غير
مطرد فلا يعول عليه وان قال الزركشى يؤيده قول البيهقيين ان حذف المعمول يؤذن بالتعميم وجزم الزبيلي بصحة فلان وصي اه -

لان كلام البيانين ليس في مثل مانحن فيه وكلام الزبيلي اما ضعيف او يفرق بينهما وبين ما هنا بان مقاله محتمل للاقرار وهو يقبل المجهول فصيح فيه ما يحتمله وحمل على العموم اذ لا مرجح وما هنا محض انشاء وهو لا يقبل الجمل بوجه (و) يشترط (القبول) من الوصي لانها اعتقد تصرف كالوكالة ومن ثم اكتفى هنا بالعمل كوثم (٩٢) كما اقتضاء كلام الشيخين وجزم به القفال وهو اوجه من اعتماد السبكي رحمه الله اشترط.

اللفظ (ولا يصح) القبول ولا الرد (في حياته في الاصح) لانهم بدخل وقت تصرفه كالوصي له بالمال بخلافه بعد الموت ولا يشترط بعده الفور في القبول مالم يتعين تنفيذ الوصايا او يعرضها عليه الحاكم بعد ثبوتها عنده قال الاذرعى رحمه الله او يكون هناك ما يجب المبادرة اليه (ولو وصى لاثنتين) وشرط اجتماعهما او اطاق بان قال او صيت اليكما او الى فلان ثم قال ولو بعدمدة او صيت الى فلان او قال عن شخص هذا وصي ثم قال عن آخر هذا وصي وظاهر كلامهم هنا انه لا فرق بين علمه بالاول وعدمه وعليه يفرق بين هذا ونظيره السابق قبل الفصل بان الاجتماع هنا يمكن مقصود للموصي لان فيه مصلحة له وثم اجتماع المالكين على الموصي به متعذرو التشرية خلاف مؤدى اللفظ فتعين النظر للفرقة وهي وجود علمه وعدمه ولو قال او صيت اليه فيما وصيت فيه لزيد كان رجوعا (لم ينفرد احدهما) فيما اذا قبل بتصرف بل لا بد من اجتماعهما عليه بان يصدر عن رايهما ولو باذن احدهما لاخر او ياذا

لان كلام البيانين ليس في مثل الخ) لا يخفى ما فيه فان كلام البيانين ليس مختصا بشئ نعم يحجب بانه ليس مراد البيانين لزوم ذلك بل ان الحذف صالح له فلا ينافي عدم اعتباره عند الشك ووجود مقتضى الاحتياط ونحوه اهـ (قوله محتمل للاقرار) بان يكون المعنى او صيت له بشئ له عندى كوديعة اهـ عـ (قوله وهو الخ) اي الاقرار (قوله فصيح فيه) اي بما قاله ما يحتمله اي الجمل الذي يحتمله الاقرار (قوله ويشترط) الى قول المتن ولو وصى في النهاية وكذا في المعنى الا قوله قال الاذرعى الى المتن (قوله كما اقتضاء كلام الشيخين الخ) وهو المعتمد نعم تبطل بالرود ويسن قبوله لمن علم الامانة من نفسه لم يعلم ذلك فالاولى له عدمه فان علم من حاله الضعف اي او الحيازة فالظاهر حرمة القبول حينئذ نهاية ومعنى (قوله) لانهم بدخل وقت تصرفه الخ) فلو قبل في حياته ثم رد بعد وفاته لغا اورد في حياته ثم قبل بعد وفاته صح اهـ معنى (قوله) مالم يتعين تنفيذ الخ) ومع ذلك فينبغي ان لا تبطل بالتأخير وان اثم به حيث لم يترتب عليه ما يفسد بسببه اهـ عـ (قوله او يكون) الاولى او يكن بالجزم (قوله وشرط اجتماعهما) الى قوله او قال عن شخص في المعنى والى المتن في النهاية الا قوله او قال عن شخص الى وظاهر كلامهم (قوله اليكما الخ) او الى زيد وعمر اهـ معنى (قوله وظاهر كلامهم هنا الخ) راجع الى الصورتين الاخيرتين فقط (قوله بان الاجتماع هنا) اي في الموصى فيه او في الايصاء (قوله وجوده) اي فتكون الوصية الثانية رجوعا عن الاولى وقوله وعدمه اي فتكون تشريكا وجعله عدم العلم قرينة في تسامح ولو قال وعدمها عطفها على القرينة لسلم عنه (قوله فيما اذا قبل) الى قوله او بان يشترى في النهاية والمعنى (قوله بتصرف) متعلق بنفرد (قوله او ياذا ثالثا) منصوب بان مضمره بعد او المصدر المنسبك منها ومن منصوبها معطوف على اذن احدهما نظير قوله نعم الى او يرسل رسولا والمعنى باذن احدهما الاخر او باذنهما الثالث وليس منصوب بالعطفه على يصدر لايامه حينئذ عدم صدوره عن رايهما في تلك الحالة وليس كذلك كما هو واضح اهـ سيد عمر قال ننم هل شرط الاذن لثالث ان يعجز او لا يلحق بهما اخذنا ما تقدم قريبا في الشارح اهـ اقول الظاهر نعم (قوله او بان يشترى) عطف على قوله بان يصدر الخ قال سم قوله او بان يشترى الخ هذا ما افنى به العراقي وهو ممنوع بتصریح الاصطخري في ادب القضاء بامتناع شراء احد الوصيين من الآخر شرح مر اهـ وسيد ذكر الشارح قبيل قول المصنف والموصى والمرص له الخ ما يرافقه (قوله فيما اذا شرط الخ) متعلق بقوله او بان يشترى احدهما اهـ كردي وكتب عليه السيد عمر ايضا ما نصه تأمل الجمع بين هذا وقوله وشرط الاجتماع او اطلق اهـ وقد يحجب بان المراد باشرط الاجتماع هنا يشمل الاطلاق (قوله عملا بالا حوط الخ) تعليل للبتن عبارة النهاية والمعنى عملا بالشرط في الاول اي في شرط الاجتماع واحتياط في الثاني اي في الاطلاق اهـ وهي احسن (قوله وانما يجب) اي الاجتماع عند عدم التصريح بالانفراد (قوله وانما يجب) الى قوله وببحث فيه في النهاية والمعنى (قوله الانفرادية) اي بما ذكر من الرد والقضاء (قوله لان لصاحبه

(قوله لان كلام البيانين ليس في مثل مانحن فيه) لا يخفى ما فيه فان كلام البيانين ليس مختصا بشئ نعم يحجب بانه ليس مراد البيانين لزوم ذلك بل ان الحذف صالح له فلا ينافي عدم اعتباره عند الشك او وجود مقتضى الاحتياط ونحوه (قوله وهو اوجه الخ) اعتمده مر (قوله او ياذا لثالث) هل شرط الاذن لثالث ان يعجز او لا يلحق بهما اخذنا ما تقدم قريبا في الشارح (قوله او بان يشترى احدهما لا حد الطرفين الخ) هذا ما افنى به العراقي وهو ممنوع بتصریح الاصطخري في ادب القضاء

لثالث فيه وبان يشترى احدهما لا حد الطرفين من الآخر شيئا للطفل الآخر فيما اذا شرط عليهم الاجتماع في تصرف كل منهما عملا بالا حوط فيه وهو الاجتماع لان احدهما فيكون اعرف والآخر اثنى وانما يجب فيما يتعلق بالطفل وماله وتفرقة وصية غير مميّزة بقرعة دين ليس في التركة جزئيه بخلاف دوديه وقاريته ومغصرب قضاء دين في التركة جزئيه فكل الانفراد به لان لصاحبه

بالوصية فليكن بحسبها وبما يحجب عنه بان الذي يتقيد بالوصية هو ما يختلف الغرض فيه باختلاف المنتصرين واما ما ليس كذلك كما في تلك المثل فلا وجه للتقييد بها فيه اما اذا قبل احدهما فقط او قبلاه ثم رد احدهما ففي الصورتين الاخيرتين للباقي التصرف ولا يعوض الحاكم بدل الراد ويوجه اخذنا من كلامهم بان التشريك فيهما ليس ما خوذ من تصريح الموصي به بل من احتمال ارادة التشريك المقوى له عدم تعرضه في الثانية لبطان الاولى المقتضى انه ملك كلا كله عند الموت وهو متعذر فوجب التشريك بخلاف ما لو رد احدهما في نحو او صيت اليك ان يعوض بدله لان الموصي جعل لكل النصف صريحا فلم يبطل برجوع الاخر لكنه لم يرض بنظره وحده فوجب التوزيع ولو اختلف وصيا التصرف المستقلان فيه نفذ تصرف السابق او غير المستقلين الزما العمل بالمصلحة التي رآها الحاكم فان امتنع او احدهما او خرجا واحدهما عن اهلية التصرف انا بان عنهما او عن احدهما امينين او امينا او

اي ما ذكر من الوديعة الخ والدين (قوله وبحت فيه) اي في جواز الانفراد وكذا الاشارة بقوله معنى ذلك (قوله ان يعتد به) اي برد ما ذكر للستحق اه ع ش (قوله بحسبها) اي بوفق الوصية وهو الاجتماع اه ك ر د ي (قوله ويحجب عنه الخ) عبارة النهاية والمغنى وقضية الاعتداد به ووقعه موقعه اباحة الاقدام عليه وهو الاوجه وان بحثا خلافة اه قال ع ش قوله اباحة الاقدام ومع ذلك هل يضمن لو تلفت في يده او لافيه نظروا وقد تقتضي الاباحة عدم الضمان وقوله عليه اي الرد اه وزاد فيما مر على ذلك مانصه الا ان يقال لا يلزم من جواز الاقدام عدم الضمان لجواز انه تصرف مشروط بسلامة العاقبة اه وهذه الزيادة هي الاقرب (قوله في تلك المثل) بضم الميم والثاء جمع مثال (قوله بها فيه) اي بالوصية فيما ليس كذلك (قوله اما اذا قبل احدهما الخ) مقابل قوله اذا قبلا اي واستمر عليه (قوله ففي الصورتين الاخيرتين) وهما قوله والى فلان ثم قال الخ وقوله او قال عن شخص الخ (قوله ويوجه) اي قوله اما اذا قبل احدهما فقط وقبل الخ (قوله بان التشريك الخ) متعلق بوجهه وقوله فيهما اي في الصورتين الاخيرتين وقوله به اي التشريك والجارة متعلق بالتصريح وقوله المقوى له نعت للاحتمال والضمير المحرور راجع اليه وقوله في الثانية الخ اي من الوصيتين وقوله المقتضى الخ نعت لعدم التعرض وقوله انه اي الموصى كلا اي من الوصيين كله اي كل الموصى فيه وقوله وهو متعذر اي التملك المذكور (قوله فوجب التشريك) اي فيما اذا قبلا (قوله لوردا حدهما) اي اولم يقبل اخذا من مقابله المار انفا (قوله في نحو او صيت الخ) كقوله او صيت لزيد وعمر وقوله زيدا وعمر وصي (قوله فوجب الخ) اي على القاضي (ولو اختلف) الى المتن في النهاية (قوله المستقلان) اي بان صرح الموصي بالانفراد وقوله فيه اي التصرف والجارة متعلق باختلاف (قوله او غير المستقلين) اي بان صرح الموصي بالاجتماع او اطلق (قوله فان امتنع او احدهما) اي من العمل بالمصلحة الخ وكذا الامتناع من قبول الوصية كما في المغنى (قوله او خرجا) الى المتن في المغنى (قوله او خرجا الخ) اي بالموت والجنون والفسق او الغيبة اه مغنى وعطفه على قوله امتنع الخ المتفرع على الزامهما العمل المتفرع على اختلاف غير المستقلين لا يخفى ما فيه (انه عنهما) اي ولا ينعزلان في صورة الامتناع كما صرح به في الروض اه سم (قوله او في المصنف الخ) عطف على قوله فيه اه رشيدى (قوله والمال الخ) قيد للحفظ فقط عبارة الفتح مع المتن وان اختلفا الى الوصيان استقلا او لافي تعيين مصرف اي من تصرف الوصية اليه من الفقراء او غيرهم فالقاضي يعين من رآه وفي حفظ والمال بما يقسم قسم اي قسمه القاضي بينهما فان لم ينقسم جعله تحت يدهما كان يجمعهما في بيت ويغلقاه فان لم يترخيا فتحت يد نائبهما فان امتنع حفظه الحاكم اه (قوله استقلا او لا تولاه القاضي) الظاهر كما في شرح م راستقلا او لا

بامتناع شراء احد الوصيين من الاخر شرح م (قوله انا بان عنهما) اي ولا ينعزلان في صورة الامتناع كما صرح به في الروض (قوله استقلا او لا تولاه القاضي) الظاهر كما في شرح م راستقلا او لا تولاه الحاكم انتهى قال في العباب ولو اختلفا فيمن يعطى عنه القاضي او في حفظ المال الى التصرف وهو ينقسم قسم ثم يتصرفان معا فيما بيدهما ليس لاحدهما رد نصيبه الى الاخر ولو تنازعا في عين المقسوم اقرع او لا ينقسم حفظاه معا بجعله في بيت يتفلا نه او مع نائب لهما برضاهما والا انا بان القاضي عنهما ولو اصددا فان رجعا عن الامتناع رده اليهما ولو كانا وصيين في الحفظ فقط لم ينفرد به احدهما مطلقا انتهى وفي فتاوى الجلال السيوطي مسئلة رجل اسند وصيته لاقوام متعددة بصيغة تدل على اجتماعهم وهو قوله اسندت وصيتي لفلان ولفلان ولفلان فرد جماعة منهم الوصية فهل يتصرف الباقيون ام لا بد من اقامة واحد عن الذي رد الجواب اذا صرح بالاجتماع الاوصياء على التصرف او اطلق لم يجز للباقيين الانفراد بالتصرف بل ينصب الحاكم بدلا عن ردي تصرف معهم سكن هذه الصيغة المذكورة في السؤال عندى في دلائلها على الاجتماع نظر بل هي ظاهرة في استقلال كل واحد من اجل اعادة الجار في كل اسم فلو حذف الجار ما بعد الاول فقال لفلان ولفلان

في المصنف او الحفظ والمال مما لا ينقسم استقلا او لا تولاه القاضي فان انقسم قسمه بينهما ولكل التصرف بحسب الاذن فان تنازعا

في عين النصف المحفوظ اقرع بينهما فان نص على اجتماعهما في الحفظ لم ينفرد احدهما بحال (الا ان صرح به) اي الانفراد فيجوز حيثئذ كالوكالة وكذا لو قال الى كل منك او كل منك وصي في كذا او اتما وصي في كذا ويفرق بين هذا ووصيت اليكما بانهما ثابت لكل وصف الوصاية فدل على الاستقلال بخلافه (٩٤) ثم ولو جعل عليه او عليهما مشرقا وناظرا لم يثبت له تصرف وانما يتوقف على مراجعته قال

الاذرعى الا في نحو شراء
بقل مما لا يحتاج لنظر ولو
فوض لاثنيين صرف ثلثه
لقراءة ختمات معلومة
فقسما لثله نصفين واستاجر
كل الاخر لقراءة النصف
فهل يجوز ذلك والذي
يظهر ان كلا ان استقلال جازوالا
فلا اخذ من قول الاذرعى
لكل من المستقلين الشراء
من الاخر اى لنفسه او
طفله او واعترض باطلاق
الاصطخري امتناع شراء
كل من الاخر ويرد بحمله
على غير المستقلين وكذلك
اطلاق بعضهم في مسئلتنا
انه يمتنع ذلك (وللوصى
والوصى العزل) اى للوصى
عزل الوصى وللوصى عزل
نفسه امكن يلزمه اعلام
الحاكم فوراً والا ضمن
(م) شاء لجوازا من
الجانبين كالوكالة نعم ان
تعين على الوصى بان لم
يوجد كاف غيره او غلب
على ظنه تلف المال باستيلاء
ظالم او قاض سوء كما هو
القالب لم يجوز له عزل نفسه
ولم ينفذ لكن لا يلزمه ذلك
بجائز بل بالاجرة وهل له ان
يتولى اخذها ان خاف من

تولاه الخ قال في العباب ولو اخلفا فيمن يعطى عينه القاضى او في حفظ المال الى التصرف وهو ينقسم قسمين
يتصرفان معا فيما يبدل كل منهما ثم ليس لاحدهما رد نصيبه الى الاخر ولو تنازعا في عين المقتسوم اقرع
او لا ينقسم حفظاه معا بجعله في بيت ينفلا فيه او مع نائب لهما رضاهما والا اناب عنهما ولو واحدا فان
رجعا عن الامتناع رده اليهما ولو كانا وصيين في الحفظ فقط لم ينفرد به احدهما طلقا انتهى اه سم
وقوله الظاهر اقول بل الصواب وقوله كافي شرح الخ اى وبعض نسخ الشارح وقوله استقلال اى
سواء استقلال لم يستقلان فجواب الشرط قوله تولاه الخ (قوله في عين النصف) اى بان قال كل انا احفظ
هذا النصف (قوله بحال) اى سواء قبل المال الانقسام ام لا (قوله اى الانفراد) الى قوله ولو لم يرض
لاثنين في النهاية والمغنى (قوله فيجوز) اى الانفراد فاذا ضعف احدهما انفرد الاخر كالمات او جن
والامام نصب من يعين الاخر واذا تعين اجتماعهما على التصرف اى بالنص عليه او بالاطلاق واستقل
احدهما به لم يصح تصرفه وضمن ما انفق على الاولاد وغيرهم اه مغنى (قوله بين هذا) اى انما وصي
في كذا اه فتح الجواد (قوله اثبت لكل وصف الوصاية) لان التثنية في حكم تكرير المنفرد اه مغنى (قوله
عليه) اى الوصى او عليهما اى الوصيين (قوله مشرقا وناظرا) قضية العطف مغايرتهما فلينظر ولعله غير
مراد بل هو عطف تفسير الا انه لا يكون باو الا ان تجعل مجازا عن الواو اه عش اقول ويؤيده اقتصار
المغنى على المشرف (قوله لم يثبت له) اى المشرف (قوله وانما يتوقف) اى التصرف (قوله كل) اى من
الاثنين وقوله في قراءة النصف اى نصف الختمان (قوله واعترض) اى قول الاذرعى وقوله ويرد اى
الاعتراض بحمله اى اطلاق الاصطخري (قوله وكذلك اطلاق بعضهم) اى فيحمل على غير مستقلين في
مسئلتنا اى مسألة الختمان الخ (قوله اى للوصى) الى قوله وبما تقر في مسئلة الاجارة في النهاية الا قوله
لكن يلزمه الى المتن وقوله وهل له ان يتولى اخذها الى والوجه (قوله لجوازا) اى الوصاية من الجانبين
الى قوله وهل له ان يتولى في المغنى (قوله ان تعين) اى الايصاء (قوله او غلب الخ) عطف على تعين (قوله
باستيلاء ظالم او قاض سوء) قضية العطف مغايرتهما وهو ظاهر بحمل الظالم على متغاب لا ولاية له وحمل
القاضى على متول لفصل الاحكام والخصومات لكنه يجوز في حكمه اه عش (قوله لا يلزمه) اى الوصى
ذلك اى الاستمرار على الوصاية (والتحكيم) بالجر عطف على الرفع او بالنصب على انه مفعول معه (قوله
لانه لا بد فيه من رضا الخصمين) اى وهو متعذر (قوله من رضا الخصمين) من الثاني سم قد يقال الثاني
هو الموصى عليه اه سيد عمر (قوله ولو قيل بجوازه بشرط اخبار الخ) اطاع المغنى جواز الاخذ بعبارة واذ
كان الناظر في مال الطفل اجنبيا فله ان ياخذ من مال الطفل قدرا جرة عمله فان كانت لا تكفيه اخذ قدر
كفايته بشرط الضمان وان كان ابا او جدا او اما بحكم الوصية لها وكان فقيرا فافقه على الطفل وله ان ينفق
على نفسه بالمعروف ولا يحتاج الى اذن حاكم كما قاله ابن الصلاح اه (قوله له) اى الوصى والجار متعلق
باخبار الخ وقوله ولا يعتمد الخ بالنصب على اخبار (قوله في هذه الحالة) الى فيه للجنس الشامل لحالة التعيين
وحالة غلبة ظن التلف (قوله عزل الموصى له) اى الوصى والجار متعلق بعزل الخ (اذا كانت) اى الوصاية
(قوله اجارة بعوض) سيد كرسورة الاجارة وكان الاولى ان يقول بعوض اجارة (فهى جمالة) اى وله
وفلان كانت صورة الاطلاق انتهى (قوله فدل الخ) في هذا التفريع كقوله الا في بخلافه ثم نظر لا يخفى
بجرد اثبات وصف الوصاية لا يدل على الاستقلال واثبات ذلك الوصف موجود ثم ايضا (لا بد فيه من
رضا الخصمين) من الثاني

اعلام قاض جائز لتعذر الرفع اليه والتحكيم لانه لا بد فيه من رضا الخصمين محل نظر ولو قيل بجوازه بشرط اخبار
عدين عارفين له بقدر اجرة مثله ولا يعتمد معرفة نفسه احتياطا لم يبعد والوجه انه يلزمه القبول في هذه الحالة وانه يمتنع عزل الموصى له حيثئذ
بما فيه من ضياع نحو ودائعه او مال اولاده ويمتنع عليه عزل نفسه ايضا اذا كانت اجارة بعوض فان كانت بعوض من غير عقد فهي جمالة

قاله الماوردي واعتزض بالشرط صحة الاجارة كان الشرع في المتاجر له عقب العدة وهذا ليس كذلك وبان شرطها العلم باعمالها واعمال
الوصاية بمجهوله واجاب السبكي عن الاول بان صورته ان يستاجر الوصي على اعمال لنفسه في حياته وطفله بعدهم وانه يستاجر القاضى على
الاستمرار على الوصية لمصلحة رآها بعد موت الموصى ويجاب عن الثاني بان الغالب عليها وبان ميسر الحاجة اليها اقتضى المسامحة بالجهل بها
وقول الكافي لا يصح الاستنجار لذلك ضعيف واذا لزم الوصاية باجارة وعجز عنها استؤجر (٩٥) عليه من ماله من يقوم مقامه فيما عجز عنه

وجاز ذلك مع انها اجارة
عين وهي لا يستوفى فيها من
غير المعين قال الاذرى لان
ضعفة منزلة عيب حادث
في عمل الحاكم ما فيه
المصلحة من الاستبدال به
والضم اليه (تنبيه)
تسمية رجوع الموصى عن
الايصاء اليه عزلا مع انه
لا عبرة بالقبول في الحياة كما
مر مجاز وكذا تسمية
رجوع الوصى عن القبول
اذ قطع السبب الذي هو
الايصاء بالرجوع عنه أو
بعدم قبوله منزل منزلة قطع
المسبب الذي هو التصرف
لوثبت له وبهذا الذي قرره
ان دفع بناء السبكي لذلك على
ضعيف ان العبرة بالقبول
في الحياة وبما تقرر في
مسئلة الاجارة يعلم بطلان
جعله لمن يتجر لطفه شيئا
اجرة وكذا تبطل الوصية له
كل سنة بكذا أو مادام أو ليا
على ولده في غير السنة الاولى
كاسر لان الجهل باخر مدة
استحقاقه يصيرها بمجهولة
لا يمكن اعتبارها من الثالث
كمسئلة الدينار المشهورة
وافناء بعضهم بصحتها وهم
وحكى الامام عن والده انه لو
جعل لوصيه جعلاً قدر اجرة

عزل نفسه متى شاء اه عش (قوله فله) أى قوله ولم يمنع عليه الخ (قوله عن الاول) هو قوله ان شرط صحة
الاجارة امكان الشروع (قوله بعد موت الموصى) تنازع فيه قوله يستاجر الخ وقوله رآها (قوله عن الثاني)
هو قوله وان شرطها العلم الخ (قوله بان الغالب الخ) يتامل المراد من هذا الجواب اه رشيدى عبارة السيد
عمر قوله بان الغالب الخ محل تامل فالاولى الاقتصار على الجواب الثاني اه (قوله وبان ميسر الحاجة) أى
قوة الحاجة اه عش (قوله اليها) أى الاجارة (قوله بالجهل بها) أى بالاعمال (قوله استؤجر عليه) أى
الوصى (قوله لان ضعفه) أى الوصى الاجير (قوله من الاستبدال به الخ) قد يقال العيب انما يقتضى الفسخ
لا الاستبدال اه سم (قوله كاسر) أى انفا بقول المصنف ولا يصح في حياته (قوله مجاز) فان العزل فرع
الولاية ولا ولاية قبل موت الموصى فالاولى التعبير بالرجوع كفى الروضة واصطفاها اه معنى (قوله وكذا
تسمية رجوع الوصى عن القبول) بمعنى عدم قبوله كيدل عليه ما يأتى والا فهو بعد القبول رجوع حقيقة
اه رشيدى وقوله رجوع حقيقة صوابه عزل حقيقة (قوله لو ثبت الخ) أى انصرف (قوله وبهذا الذى
الخ) أى من المجاز (قوله لذلك) أى تسمية رجوع الموصى او الوصى عزلا (قوله ان العبرة الخ) بدل من
ضعيف (قوله وبما تقرر الخ) يعنى بالجوابين عن الاعتراضين (قوله له) أى لشخص (قوله في غير السنة
الاولى) متعلق بتبطل (قوله كاسر) أى قبيل قول المصنف وتصح بحج تطوع اه كرى (قوله يصيرها)
أى الوصية بمعنى الموصى به (قوله لا يمكن اعتبارها من الثالث) قد تقدم عن السيد عمر ما فيه (قوله كمسئلة
الدينار) أى المارة قبيل قول المصنف وتصح بحج تطوع (قوله قدر اجرة المثل) بماذا تضبط اجرة المثل اذ
المدة لا ضابط لها اه سيد عمر (قوله عنه) أى الوصى يجعل (قوله والجعل يبنى به الخ) او لا يبنى ورضى به اه
سيد عمر (قوله يبنى به الثالث) انظر بماذا يعلم وفاء الثلث بذلك فان العبرة فيه كاسر بحال الموت لا بحال الوصية ا
(قوله بالعدول الخ) ظاهره تعين العدول حيث لا جواز له فايراجع (قول الماتن واذ بلغ الطفل) أى رشيد
اه معنى (قوله اوافق المجنون) الى قوله يمينه لتعدى الى قوله ويؤيده في الهابة (قوله أى الوصى)
أو نحوه كالأب معنى عبارة سم قوله أى الوصى أى الأب أو الجد وعبارة المنهج وصدق يمينه ولى مالى
اتفاق على موليه لائق لافى دفع المال انتهى وقوله ولى مالى قال فى شرحه وصيا كان أو قبا أو غيره انتهى
فشمل الاصل والحاكم فلا بد من بين الحاكم قبل عزله خلافاً لخالف اه (قوله وكذا تقيم الحاكم) أى
الا الحاكم فيصدق بلامين وان عزل حليى وحجروا واعتمد مرانه لا بد من يمينه قبل العزل وبعده سم اه
بجبرى أقول قضية اطلاق ما مر عن المغنى وشرح المنهج وقول الشارح الاتى كالمغنى والوجه أن الحاكم
الثقة مثلهما الخ وصريح الاسنى ان الحاكم لا بد من يمينه كما قاله مرويتين بما يأتى ان الخلاف بين الرملى
وبين الشارح وغيره من ذكر انما هو فى أن المصدق يمينه فى دفع المال الحاكم الثقة أو الولد واختار الشارح
وغيره عن الاول والنهاية الثانية (قوله فيصدق الولد فيه) أى فى غير الاتى أى فى انكاره صرفه عبارة سم

(قوله من الاستبدال به الخ) قد يقال العيب انما يقتضى الفسخ لا الاستبدال (قوله أى الوصى) أى أو
الأب أو الجد وعبارة المنهج وصدق يمينه ولى مالى فى اتفاق على موليه لائق لافى دفع المال انتهى وقوله ولى
مال قال فى شرحه وصيا كان أو قبا أو غيره انتهى فشمل الاصل والحاكم فلا بد من بين الحاكم قبل
عزله وبعده خلافاً لخالف مر (قوله فيصدق الولد) لعل المراد فيما عدا القدر اللائق وفى العباب لافى

المثل لم يجز العدول عنه لم تبرع قال الامام ومحل ان كان الوصى كافياً والجعل يبنى به الثلث فان لم يكف أو زاد الجعل على الثلث ولم يرض بالثلث
فالوجه القطع بالعدول للمتبرع (واذا بلغ الطفل) أو افاق المجنون أو رشد السفیه (ونازعه) أى بحاله الوصى (فى) أصل أو قدر نحو (الانفاق)
اللائق (عليه) أو على مونه (صدق الوصى) يمينه وكذا قيم الحاكم لان كلا منهما أمين ويتعذر عليه اقامة البينة عليه
بخلاف البيع للمصلحة أما غير اللائق فيصدق الولد فيه قطعاً

بيمينه لتعدى الوصى بفرض صدقة لو تنازع في الاسراف وعين القدر نظر فيه وصدق من يقتضى الحال تصديقه وان لم يغب صدق الوصى وما ذكر في الحالة الاولى من احتياج الولد ليمين فيه نظر ظاهر والذي يتجه اخذاً بما تقرر آخر انه متى علم في شيء مائة غير لائق لم يحتج ليمين الولد بل ان كان من مال الولي فلفوا والولد (٩٦) ضمنه ولو اختلفا في شيء ما هو لائق اولاً ولا بينة صدق الوصى بيمينه لان الاصل عدم خيانتها او

في تاريخ موت الاب واول ملكه المال المنفق عليه منه صدق الولد بيمينه وكالوصى في ذلك وراثته ويؤيده قولهم لو ادعى وارث الوديع ان مورثه رد على المالك صدق لو ارث بيمينه وقول البغوى لا بد من البينة ضعيف وللاصل الاتفاق من ماله للمصلحة ويصدق بيمينه في قصده الرجوع فيرجع بخلاف نحو الوصى لا يرجع الا ان اذن له القاضي وكذا اذا وفي الوصايا او مؤن التجهيز من ماله لا يرجع الا ان اذن له فيه او قصده الرجوع واشهد عليه عند فقد الحاكم كما مر وكان ذلك لمصلحة تعود على المولى ككساده ماله ورجاء ربحه بتأخير بيعه نعم ان دفع الوصى ولو ارثا باذن الورثة في الاولى وبقيتهم في الثانية رجع عليه وعليه يحمل اطلاق العبادى رجوع الوارث (او) تنازعا (في دفع) المال (اليه بعد البلوغ) او الافاقه او الرشد او في اخراجه الزكاة من ماله كما هو ظاهر وصرح به بعضهم (صدق الولد) بيمينه ولو على الاب لانه لا تعسر اقامة البينة عليه وهذه لم

قوله فيصدق الولد لعل المراد فيما عدا القدر اللائق وفي العباب لافي الزائد على اللائق اى لا يصدق الولي فيه وهو بدل لما قلناه اه (قوله بيمينه) سيد كراهه ضعيف (قوله لتعدى الوصى) اى بانفاق غير اللائق وقوله بفرض صدقة اى الوصى (قوله وعين القدر) اى قدر ما ادعاه من الانفاق اه شرح الروض (قوله نظر فيه) يظهر ان الناظر القاضي وانابته اه سيد عمر (قوله وصدق الخ) اى بلا يمين اه ع ش (قوله من يقتضى الحال تصديقه) يعنى لا يصدق من يكذب به الحس اه كردى (قوله وان لم يغب الخ) قد يقال الدعوى حينئذ مجبولة فاني تصح وبفرض صحته لو نكل الوصى عن اليمين بماذا يقتضى عليه عمل تامل اه سيد عمر (قوله صدق الوصى) اى بيمينه كما في شرح الروض يفيد ايضا ما مر آنفا عن السيد عمر (قوله في الحالة الاولى) هى قوله اما غير اللائق اه ع ش (قوله ما تقرر آخر) يعنى قوله وصدق من يقتضى الحال تصديقه (قوله بل ان كان) اى الزائد على اللائق (قوله او في تاريخ موت الاب) كان قال مات من ست سنين وقال الولد من خمس واتفقا على الاتفاق من يوم موته اه شرح الروض (قوله او اول ملكه) اى الولد عطف على تاريخ الخ عبارة شرح الروض ومثله اى النزاع في تاريخ موت الاب ما لو نازع الولد او الوصى او القيم في اول مدة ملكه المال الذى انفق عليه منه اه (قوله وكالوصى في ذلك) اى فيما تقدم في المتن والشارح (قوله ويؤيده) اى كون وارث الوصى مثله (قوله وقول البغوى) مبتدأ خبره قوله ضعيف وقوله لا بد الخ اى لو ارث الوديع (قوله للاصل) هل يشمل الام الوصية فيليراجع (قوله نحو الوصى) كقيم الحاكم بخلاف الحاكم الامين اخذاً من الاستسقاء الاق آنفا وقوله الاق والاوجه الخ (قوله ان اذن له القاضي) ويظهر اخذا بما ياتي آنفا وقصد الرجوع واشهد عليه عند فقد الحاكم وكان ذلك لمصلحة الخ ولو كان فصله بكذا يوم خلافه فليراجع (قوله كما مر) اى في شرح في تنفيذ الوصايا (قوله ككساده ماله) اى المات (قوله في الاولى) اى اذا كان الوصى غير وارث وقوله في الثانية اى اذا كان وارثا سيد عمر وسم وهل يقوم العلم برضاهم بالدفع ثم الرجوع يقوم به قام اذ منهم اولاً (قوله وتنازعا) الى قوله ولو اوصى بثلاث تركته في النهاية الا لقوله والاوجه الى ولا يطالب امين وقوله واشترى من وصى آخر الى ولا يجوز له وقوله قبل الخوض فيه وقوله لو اشترى شيئاً مصادقاً لبايعه الى لو اشترى شيئاً من وكيل (قوله تنازعا) المناسب للمعطوف عليه نازعه كما في المغنى (قول المتن بعد البلوغ) اى رشيداً اه معنى (قوله او في اخراجه) اى الوصى الزكاة من ماله اى الطفل فيما يظهر (قوله كما هو ظاهر الخ) عبارة النهاية على ما صرح به بعضهم لكن افقوا الدرر حقه الله تعالى بانه لا بد من بينة اه وفيه وقفة ظاهرة (قوله بيمينه) الى قوله ويصدق احدهما في المغنى (قوله وهذه) اى مسألة المتن (قوله لم تقدم الخ) اى حتى تكون مكررة كما قيل (قوله لان تلك) اى المتقدمة في الوكالة (قوله وليس) اى الوصى (قوله فيهما) خبر ان (قوله احدهما) اى الوصى والقيم وكان الاولى كل منهما بل الاضمار كما في النهاية ليراجع الضمير لما طلق الولي (قوله او ترك اخذ بشفعة) عطف على نحو بيع ولعل فائدة هذا انا اذا صدقنا الولد بقيت شفعته اه رشيدى (قوله بخلاف الاب الخ) راجع لقوله لافي نحو

الزائد على اللائق اى لا يصدق الولي فيه وهو بدل لما قلناه (قوله في الاولى) اى وبقيتهم في الثانية) المراد بالاولى الوصى وبالثانية الوارث (قوله ولو على الاب) قال المازج في التجديد لو تنازع الاب والجد والصبي في دفع المال اليه بعد البلوغ فطر بقان اصحهما في الجواهر القطع بقبول قولهما وفي الاذرى ان مفهوم كلام الشريحين قبول قول الاب والجد وصرح غيرهما بانهما كالوصى في الردم منهم الامام والغزالي وهو الظاهر قال في المطلب والكفاية وهو المشهور وهو مقتضى ما ذكره الشيخ في التنبيه في باب الحجر انتهى (قوله بخلاف الاب والجد)

تتقدم في الوكالة لان تلك في القيم وهذه في الوصى وليس مساوياً له من كل وجه نعم حكايته الخلاف بيع في القيم وجزمه في الوصى معترض بان الخلاف فيهما ويصدق احدهما في عدم الخيانة وتلف بنحو غصب او سرقة كالوديع لافي نحو بيع لحاجة او غبطة او ترك اخذ بشفعة لمصلحة الابينة بخلاف الاب والجد يصدقان بيمينهما والاوجه ان الحاكم الثقة الامين

مثلهم أو لا فتكالوصى وعلى هذا التفصيل ما وقع للسبكي وغيره في ذلك من التناقض ولا يطالب أمين كوصى ومقارض وشريك ووكيل بحساب بل إن ادعى عليه خيانه حلف ذكره ابن الصلاح في الوصى والهروى في ائمناء القاضى ومثلهم بقية الامناء وافهم كلام القاضى ان الامر في ذلك كله راجع لراى القاضى بحسب ما يراه من المصلحة ورجح ولولم يندفع نحو ظالم لا بدفع نحو مال لزم الولى دفعه ويحتج في قدره ويصدق فيه يمينه ولو بلا قرينة على الأوجه أو لا بتعيينه جازله بل يلزمه ايضا لكن لا يصدق فيه لسهولة إقامة البينة عليه ولو اراد وصى شراء شيء من مال الطفل رفع للحاكم ليبيعه أو اشترى من وصى آخر مستقل كما فتى به (٩٧) الا ذرعى ولا يجوز له ان يبيع عن لا يبيع له

الوكيل وينزل بما ينزل الوكيل ولا تقبل شهادته لمولاه فيما هو وصى فيه ان قبل الوصايا والا قبل وإن قال اوصى الى فيه وكذا الوكيل نفسه قبل الخوض فيه ولو اشترى شيئا من وصى وسله الثمن فكل المولى عليه وانكر كون البائع وصيا عليه واسترد منه المبيع رجع على الوصى بما اداه اليه وإن وافقه على انه وصى خلافا للقاضى لقولهم لو اشترى شيئا مصدقاً بالبائع على ملكه ثم اقبضه الثمن ثم استحق رجع عليه بالثمن لانه انما اقر له ببناء على ظاهر الحال وكذا لو اشترى شيئا من وكيل وسله الثمن وصدقه على الوكالة ثم نكرها الموكل ونزع منه المبيع فيرجع على الوكيل ومن اعترف ان عنده مالا لعلان الميت وزعم انه قال له هذا الفلان او انت وصى في صرفه في كذا لم يصدق الا ببينة كارجحه الغزى وغيره وهو احد وجهين في الثانية وترجيح السبكي في الاولى

بيع الخ (قوله مثلهم الخ) وفاقا للمنفى وخلافا للنهاية عبارة كالوصى لا كالأب والجداه (قوله والا) اى وإن لم يكن الحاكم نفقة اميناً فتكالوصى اى فلا يصدق الا ببينة (قوله وعلى هذا التفصيل) اى فى الحاكم (قوله فى ذلك) اى الحاكم وقوله من التناقض بيان لما وقع الخ (قوله بحسب) اى فى الكل اه عش والجاره متعلق بيطالب (قوله بل ان ادعى) ببناء المفعول نائب فاعله (قوله عليه) اى على الامين قال عش ومثله رارته اه (قوله يحلف) اى المدعى عليه ولو يجعل اه عش (قوله ان الامر فى ذلك كله الخ) اى فى الوصى ومثله القاضى بخلاف الوكيل والمقارض والشريك فان الامر فيه للبالك فان طلب حسابه اجيب والا فلا وما وقع فيه النزاع القول فيه قول الامين اه عش اى يمينه (قوله ورجح) اى ما افهمه كلام القاضى (قوله ولولم يندفع) الى قوله بل يلزمه فى المنفى (قوله ولو بلا قرينة) كان وجهه ان الظالم انما ياخذ غالباً على وجه السر فيستعذر الا لشهاد على اخذه فلولم يصدق الوصى لا يمنع الناس عن الدخول فى الوصاية اه سيد عمر (قوله او لا بتعيينه الخ) عطف على الا بدفع الخ (قوله لسهولة إقامة البينة) ان اراد الا لشهاد على التعيب فقط فافى فائدة فيه وان اراد على سببه وهو طلب الظالم له ففقه نظير ما مر فيما قبله فماتقله المحشى عن شرح الروض اوجه اه سيد عمر عبارة المحشى قوله لكن لا يصدق فيه الخ قال فى شرح الروض والاوجه التسوية بين هذا وما قاله انفاقاً انه لا فرق لان ذلك لا يعلم الا لانه غالباً انتهى (قوله ولا يجوز له) اى للوصى بل لمطلق الولى (قوله بما ينزل) اى الوكيل وقوله شهادته اى الوصى وقوله وصى فيه اى دون غيره اه عش (قوله والا) اى وان لم يقبل الوصاية وقوله قبل الاولى كفى النهاية قلت بالتأنيث وفى سم مانصه قوله ولا قبل ظاهره وان قبل بعد ذلك اه (قوله وكذا الخ) اى تقبل شهادته لمولاه الخ وقوله قبل الخوض فيه يفهم انه لا تقبل شهادته بعد الخوض فى الدعوى مطلقاً (قوله ولو اشترى) اى الشخص (قوله وانكر كون البائع وصيا الخ) اى ولم يثبت المشتري (قوله رجع على الوصى) اى ورجع المولى عليه على المشتري بالفوائد التى استوفاهامدة وضع بدده عليه كما يرجع على الغاصب بما استوفاه لتبين فساد شرائه اه عش (قوله وان وافقه) اى وافق المشتري البائع (قوله لو اشترى) اى شخص (قوله وزعم) اى قال اه عش (قوله لم يصدق الخ) اى فيما زعمه بصورته (قوله وهو احد وجهين الخ) معتمداً اه عش (قوله لمن يصرفها) كقوله بثلت تركته متعلق باوصى لكنه بمعنى الايصاء بالنسبة للاولى وبمعنى الوصية بالنسبة للثانى وقوله وهى اى والحال ان التركة الخ (قوله باع الوصى) هل المراد جواز او وجوب بالفعل الاقرب الاول (قوله وهو) اى ما اشار اليه البلقينى (قوله وفيها) اى فتاوى البلقينى خبر مقدم لقوله انه يصرفه الخ وقوله فيمن اوصى متعلق بالخبر (قوله والقربات) عطف على وجوه البر (قوله والقربات كل نفقة الخ) عطف على جملة وجوه البر ما تضمنه الخ

مثلهم الام الوصية على المتبخر (قوله لكن لا يصدق فيه) الذى فى شرح الروض عن الا ذرعى هل يصدق ينظر ان دل الحال على صدقه فتعزم ولا فلا وفيه احتمال اه قال فى شرح الروض والاوجه للتسوية بين هذا وما قاله انفاقاً انه لا فرق لان ذلك لا يعلم الا لانه غالباً اه (قوله ولا قبل) ظاهره وإن قبل بعد ذلك

(١٣ - شروانى وابن قاسم - سابع)

انه يصرف للقر له بعيد الآن يكون مراده أنه يجوز له بل يلزمه باطنا دفعه له لكن هذا النزاع فيه ولو اوصى بثلت تركته لمن يصرفها فى وجوه البر وهى مشتملة على اجناس مختلفة باع الوصى الثلث بنقد البلد كما اشار اليه البلقينى فى فتاويه قال غيره وهو مراد الاصحاب بلا شك وفيها فيمن اوصى بانه نذر بشيء انه يصرف فى وجوه البر والقربات انه يصرف فى ذلك وجوه البر ما تضمنه قوله تعالى وآتى المال على حبه ذوى القربى والآية والقربات كل نفقة فى واجب او مندوب اه ملخصاً وما ذكره فى وجوه البر خالف فيه قول الشيخين ان افراد البر والخير او الثواب كأن قال لسبيل البر اختص باقارب الميت اى غير الوارثين

فلتسببه إلى وقوع الخيانة الغالبة منه ثم (١٠٥) رابت الزركشي نظر فيه ايضا عند العجز ثم قال الوجه تحريمه عليهم الاضاعة للمالك ماله

اي ان غلب ظن حصولها حينئذ ولا عانة الوديع عليه وعلم المالك بعجزه لا يبيح له القبول اه واما اذا تعين عليه قبولها فلا كراهة ولا حرمة على ما بحثه ابن الرقعة ايضا وفي عمومها نظرو الذي يتجه ان ذلك إنما يرفع كراهة القبول في غير الاولى دون الحرمة فيها لان درء المفاسد مقدم على جلب المصالح وحيث قبل مع الحرمة اثم ولم يضمن على ما بحثه السبكي ومن تبعه وفيه نظر وعليه قال الاذرعى الوجه تخصيصه بالمالك الجائز التصرف في نحو وديع له الايداع وولي يضمن بمجرد القبض (فان وثق) بامانة نفسه وقد رعى حفظها (استحب) له قبولها لانه من التعاون المأمور به ومحل ان لم يخف المالك من ضياعها لو تركها عنده اي غلب على ظنه ذلك كاه وظاهره والالزوم قبولها حيث لم يخش منه ضررا يلحقه اخذا بما ذكره في الامر بالمعروف وان تعين لكن لا يجانبا بل باجرة لعمله وحرزه لان الاصح جواز اخذ الاجرة على الواجب العيني كاتخاذ غريق وتعليم نحو الفاتحة ولو تعدد الامناء القادرون فالوجه تعيينها على كل من

اما الحرمة في الاول على المالك (قوله فلتسببه الخ) وظاهر ان هذا التسبب انما يحرم حيث لم يظن رضا المالك اذا كانت الخيانة بتصرف مباح في نفسه وقوله والغالبة هذا انما يصلح لقوله وحرمة فيها دون ما قبله اه سم (قوله نظريه) اي فيما بحثه ابن الرقعة وقد مر عن النهاية والمغني وسم جواب ذلك النظر (قوله ايضا) اي كالشارح (قوله الوجه تحريمه) اي العقد (قوله حصولها) اي الاضاعة (قوله ولا عانة الوديع عليه) اي الاضاعة (قوله في غير الاولى) كان مراده بالاولى العجز عن حفظها اه سم (قوله دون الحرمة فيها) قد يقال محل هذا ان كان الايداع لحاجة اما اذا كان لضرورة كان خشي من استيلاء ظالم عليه لولا الايداع وعلم بذلك الوديع ايضا فينبغي ان يقال ان تساوى في ظن الوديع الخوف من نفسه ومن الظالم في الظن او الشك والتمهم جاز القبول وتركه وان ترجح الخوف من جهة نفسه حرم القبول او من جهة الظالم وجب القبول اه سيد عمر اقول ويظهر في ضرورة التساوى الحرمة (قوله وحيث قبل) الى المتن في النهاية والمغني لا قوله على ما بحثه الى الوجه (قوله ولم يضمن الخ) لانه وضع يده اذن المالك وينبغي ان محل عدم الضمان اذا لم يتلف بتعمد تقريظه او اتلافه ولا فينبغي الضمان لان اذن المالك لا يتضمن التسليم عليها بذلك اه سم وقوله فينبغي الخ لا يحتاج اليه لان مرادهم لم يضمن انه لا يضمن بمجرد وضع اليد بل حكمه حكم الوديع لم يضمن بطريق مما ياتي اذ الايداع صحيح مع الحرمة اه سيد عمر (قوله في نحو وديع الخ) ادخل بالنحو والوكيل (قوله يضمن) اي مضمون على الدافع والآخذ (قوله بامانة نفسه) الى قوله ولو تعدد الامناء في المغني لا قوله حيث لم يخف الى لكن لا يجانبا الى قوله ويظهر في النهاية لا ما ذكر (قوله ومحل) اي الاستحباب (قوله ان لم يخف الخ) عبارة النهاية والمغني ان لم يتعين عليه فان تعين بان لم يكن ثم غيره وجب عليه كاداء الشهادة اه (قوله عنده) اي المالك (قوله اي غلب على ظنه الخ) حقه ان يذكر بعد قوله والاثم بترادفه في حق الوديع بان يقال وان خاف المالك من ضياعها فكل منهما طريق في الضمان وقرار الضمان على من تلفت العين تحت يده وقوله بمجرد القبض اي قبض من غلب على ظنه ان لا يثق بامانته اه ع ش اي او لا يقدر على حفظها حينئذ اي غلب على ظنه وكذا على ظن الوديع ذلك كاه وظاهر (قوله لزمه قبولها) فان لم يقبل عصى ولا ضمان اه نهاية وفي سم عن القوت وهل يجب قبولها من الذي كاسم الا شبه نعم وهل يلحق به المعاهد والمستامن فيه نظر اه (قوله منه) اي القبول وقول يلحقه اي الوديع (قوله وان تعين) غاية لقوله لزمه قبوله الخ وكان الاولى ان يذكره بعد لا يجانبا (لكن لا يجانبا) استدراك على قوله لزمه قبولها (قوله لو علموا) اي الامناء القادرون (قوله انه لا وجوب هنا) فاعل قوله ويظهر الخ وينبغي تقييده اخذ ما ياتي عن ع ش بما اذا علموا علم المالك بهم وبموافقتهم فتأمل (قوله لانه لا تواف كل حينئذ) هذا واضح وانما يتردد النظر في الذي يتعين عليه القبول اذا علم ضرورة المالك بحيث اذا تركها في يده نفسه تلفت فهل يجب عليه التماسها منه صيانة لها سيما اذا كان المالك غير عالم به او عالما به ولا يعلم منه موافقه على قبولها هل تأمل اه سيد عمر واستقر ع ش الوجوب عبارته في ما لو تعين ولم يعلم به المالك هل يجب عليه السؤال عن المالك واخذها منه ام لا فيه نظر والاقرب الاول اه (قوله ان اراده) اي اراد المالك الايداع (قوله هذه الصورة) وهي

كان الانتفاع به على وجه مباح نعم ان علم انه يضيعه تضيقها محرما اتجه تحريم التمكن له (قوله فلتسببه الى وقوع الخيانة الغالبة) وظاهر ان هذا التسبب انما يحرم حيث لم يظن رضا المالك اذا كانت الخيانة بتصرف مباح في نفسه (قوله الغالبة) هذا انما يصلح لقوله وحرمة فيها دون ما قبله (قوله في غير الاولى) كان مراده بالاولى العجز عن حفظها (قوله ولم يضمن على ما بحثه السبكي) اي لانه وضع يده باذن المالك وينبغي ان محل عدم الضمان اذا لم يتلف بتعمد تقريظه او اتلافه ولا فينبغي الضمان لان اذن المالك لا يتضمن التسليم عليها بذلك (قوله لزمه قبولها الخ) هل يجب قبولها من الذي كاسم الا شبه نعم وهل يلحق به المعاهد والمستامن فيه نظر قوت (قوله فالوجه تعيينها الخ) اي كما بحثه الاذرعى والزركشي وقد يقال يبعد ذلك نقلا

سأله منهم لئلا يؤدي التواكل إلى تلفها ويظهر فيما لو علموا حاجته إلى الايداع لكنه لم يسأل احدا منهم انه لا وجوب قوله هنالكا لانه لا تواف كل حينئذ وانه يستحب لكل منهم ان يعرض له بقبوله الايداع ان اراده وقد يشمل المتن هذه الصورة (وشرطها)

أي المودع والوديع الدال عليهما ما قبلهما (شرط وكل ووكيل) لأمرائها توكيل في الحفظ فلا يجوز إيداع محرم صيد أو لا كافر نحو مصحف ومرت شروطهما في الوكالة مع ما يستثنى منها المعنى لا يأتي هنا فلا يرد عليه ويجوز إيداع مكاتب لكن بأجرة لا متناع تبرعه بمنافعه من غير إذن السيد (ويشترط) المراد بالشرط هنا ما لا بد منه (صيغة المودع) بلفظ أو إشارة أخرى مفهومة (١٠١) صريحة كانت (كاستودعتك هذا أو

استحفظتلك) (أو أنبتك في حفظه) أو أو دعتك أو استودعه أو استحفظه أو كناية كخذه وكناية مع النية فلا يجب على حامى حفظ ثياب من لم يستحفظه خلافاً لقول القاضي يجب للمادة فعلى الأول لا يضمنها لو ضاعت وإن فرط في حفظها بخلاف ما إذا استحفظه وقبل منه أو أعطاه أجرة لحفظها فيضمنها إن فرط كان نام أو نعل أو غاب ولم يستحفظ غيره أي وهو مثله كما هو ظاهر وإن فسدت الأجرة أو مثل ذلك الدواب في الخان فلا يضمنها الخاني إلا أن قبل الاستحفاظ أو الأجرة وليس من التفريط فيهما ما لو كان يلاحظه كالعادة فتغفله سارق أو خرجت الدابة في بعض غفلاته لأنه لم يقصر في الحفظ المعتاد وظاهر أنه يقبل قوله فيه بيمينه لأن الأصل عدم التقصير (والأصح أنه لا يشترط القبول) من الوديع لصيغة العقد أو الأمر (لفظاً) يحتمل أنها استثنائية وإنها عاطفة على لا يشترط (يكفى) مع عدم اللفظ والرد منه (القبض) ولو على التراخي كافي الوكالة

قوله وأنه يستحب الخ (قوله أي المودع) إلى قول المتن والأصح أنه لا يشترط في النهاية (قوله لأمرائ) أي في أول الفصل (قوله فلا يجوز إيداع محرم) إلى قوله ومرت في المعنى (قوله إيداع محرم الخ) من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول (قوله ولا كافر نحو مصحف) انظر مع قوله في البيع ويجوز بلا كراهة ارتهان واستيداع واستعارة المسلم ونحو المصحف وبكراهة إجارة عينه وإعارته وإيداعه لكن يؤمر بوضع المهر من عند عدل وينوب عنه مسلم في قبض المصحف لأنه محدث سم على حج وقال شيخنا الزبائدي ويحمل ما هنا على وضع اليد وما هناك على العقد اهـ لكن يتأمل هذا الجواب بالنسبة للوديعة فإن الوديع ليس له الاستئابة في حفظها اهـ ع ش (قوله ويجوز إيداع مكاتب) من إضافة المصدر إلى مفعوله والمراد بقوله الوديعة وعليه فلو قبلها بلا إذن سيده لم يجوز لزوم المودع أجره مثل عمل الوديع ومع ذلك لو تلفت فلا ضمان لأن غايته إنها فاسدة وهي كالصحيحة في عدم الضمان اهـ ع ش (قوله المراد بالشرط الخ) أي في شمل الركن ومنه الصيغة اهـ سيد عمر (قوله بلفظ أو إشارة الخ) لا يخفى ما في هذا المزج عبارة المعنى الناطق باللفظ وهي أما صريح كاستودعتك هذا الخ وأما كناية وينعقد بها مع النية كخذه أو مع القرينة كخذه أمانة أما الآخر فسكتي إشارة إلى المفهومة اهـ وهي أحسن (قوله فلا يجب) إلى قوله أي وهو في المعنى لا قوله أو أعطاه أجرة لحفظها (قوله فعلى الأول) أي عدم الوجوب المعتمد (قوله وإن فرط) أي بما يأتي أنفاً (قوله وقبل منه) أي فإنه يضمن جميع الخواص ظاهراً وباطناً إذا كانت مما جرت العادة بحفظه في الجملة بخلاف كس نقد مثلاً ما لم يعينه له بشخصه فإن عينه له كذلك ضمن ومحل ما لم يمتن السارق الفرصة فإن انتهزها فلا ضمان وقولنا يضمن جميع الخواص أي سواء فسدت الأجرة كان لم تجر صيغة إجارة أم لا كان استأجره لحفظها مدة معينة اهـ ع ش (قوله أو أعطاه الخ) عطف على وقبل منه (قوله وإن أعطاه أجرة) لم يقبل باللفظ ولا بد من لفظ من المالك وبه يشعر قوله أعطاه الخ أجرة اهـ ع ش (قوله وإن فسدت الخ) غاية لقوله فيضمنها الخ اهـ ع ش (قوله إلا أن قبل الاستحفاظ) ومنه أذهب وخلصها وفي العباب لو قال ابن أربطها فقال الخاني هنا ثم فقد هالم يضمن اهـ أقول ويقال مثله في الحامى فلو وجد المكان مزحوماً مثلاً فقال له ابن أضع حوائجي فقال ضعها هنا فصاعت لم يضمن اهـ ع ش (قوله وليس من التفريط فيهما) أي مسئلتى الحامى والخاني (قوله أنه) أي كلام من الحامى والخاني وقوله فيه أي عدم التقصير (قوله لصيغة العقد) إلى قوله والمراد بالقبض في النهاية والمعنى (قول المتن) يكفى القبض عقاراً كانت أو منقولا فاذ قبضها تمت الوديعة اهـ معنى (قوله ويحتمل أنها) أي الواو (قوله مطلقاً) يحتمل أخذاً ماسئد كره أن المعنى سواء عدم مسئولية عايله أولاً ويحتمل أخذاً من كلام المعنى إن المعنى سواء أقال قبل ذلك أريد أن أو دعتك أم لا (قوله مثلاً ضعه) الأولى ضعه مثلاً (قوله لما يأتي) أي أنفاً في قوله أو ضعه فوضعه الخ (قوله وفارق) أي عقد الوديعة ذاك أي للبيع أي حيث كفى القبض الحكمي في الثاني دون الأول (قوله وقضية كلامه) إلى قوله ومن ثم جزم في المعنى الأقوله وفي فتاوى الغزالي وكلام البغوي وكذا في النهاية الأقوله وقال المتولي إلى سواء المسجد (قوله نقل هذه) أي كفاية هذا وديعة (قوله على ما ذكرته) أي على وجود القرينة (قوله أو أحفظه) عطف على قوله وديعة الخ

أنه لو كان كذلك ما شرطوا للوجوب عدم غيره بل كان المناسب اشتراطهم سؤاله فقط فتأمل (قوله ولا كافر نحو مصحف) انظر مع قوله في البيع ويجوز بلا كراهة ارتهان واستيداع واستعارة المسلم ونحو المصحف وبكراهة إجارة عينه وإعارته وإيداعه لكن يؤمر بوضع المهر من عند عدل وينوب عنه مسلم في قبض المصحف لأنه محدث اهـ (قوله وليس من التفريط الخ) كذا شرح مر

والمراد بالقبض هنا حقيقة السابقة في البيع لقولهم لا يكفي الوضع هنا بين يديه مطلقاً أي حيث لم يقل مثلاً ضعه لما يأتي فيه وفارق ذاك بأن التسليم ثم واجب لا هنا وقضية كلامه أنه مع القبول لا يشترط قبض فلو قال هذا وديعتي عندك كذا عبر به في الروضة عن البغوي والظاهر أنه مثال وأنه يكفي هذا وديعة إذا قامت قرينة على المراد ثم رأيت شارحاً نقل هذه عن التهذيب وينبغي حمله على ما ذكرته أو أحفظه

أقال قبلت أو ضعه فوضعه في موضع كان إبداعا وهو ماقاله البغوي وقال المتولي لا بد من قبضه وفي فتاوى الغزالي لو قال ضعه فوضعه في موضع بيده كان إبداعا ولا كان نظرا إلى متاعى في دكاني (١٠٢) فقال نعم لم يكن إبداعا وكلام البغوي أوجه سواء المسجد وغيره لأن اللفظ أقوى

من مجرد الفعل ثم رأيت الرافعي في الصغير والأذرعى رجاء أيضا ومن ثم جزم به في الأنوار ومن تبعه فقالوا في صبي جاء بحمار لراعى أو الحمار لغيره الآذن له في ذلك ولا نظر لفساد العقد هنا كما هو ظاهر إذ الصبي لا يصبح توكله عن غيره في غير نحو إصال الهدية لأن للفساد حكم الصحيح ضمانا وعدمه فاطلاق ذا كرى هذه المسئلة يحتمل على ذلك لما يأتي في إبداع الصبي ماله فقال له دعه يرتع مع الدواب ثم ساقها كان مستودعا له ووضح أن سوقها ليس بشرط نعم يتجه ماقاله الغزالي أخرا لأن مأخذ الفساد فيه إما كون أن امره بالنظر لا يستلزم إبداعا وإن اجاب نعم أوقلت أو أن كونه بيد المالك يمنع من استيلائه عليه ومن ثم صور كلام البغوي بما إذا كان الوضع بين يديه بحيث يعد مستويا عليه ثم رأيت غير واحد اعتمدوا ما اعتمدته من كلام البغوي وأخر كلام الغزالي فجزموا بأن من قال لآخر عن متاعه بمسجد أو دار بابه مفتوح أحفظه فقال

(قوله فقال الخ) عطف على قال من قوله فلو قال الخ وقوله أو ضعه الخ عطف على قوله قبلت أو قوله هذا وديع عندك وقوله كان إبداعا جواب فلو قال الخ (قوله وهو) أى قوله لا يشترط قبض مع القبول اه كرى ماقاله البغوي اعتمده النهاية والمغنى أيضا (قوله وإلا) أى وإن لم يكن الموضع بيده (قوله كان نظرا إلى متاعى في دكاني الخ) يتجه أنه ان فتح الدكان كان إبداعا وإلا فلا ويؤيده نظائره مر اه سم (قوله أوجه) أى من كلام المتولي وأول كلام الغزالي (قوله سواء المسجد الخ) أى على كلام البغوي (قوله لأن اللفظ الخ) علة لقوله وكلام البغوي الخ (قوله رجاءه) أى كلام البغوي وقوله أيضا أى كرجاءه الشارح نفسه (قوله فقالوا في صبي الخ) هذا التفرع محل نظر بل الظاهر تفرع مسئلة الحمار على كلام المتولي لأعتبار الشوق فيها وإن قال الشارح ووضح الخ اه سيد عمر (قوله لغيره) أى غير الصبي وكذا ضميره (قوله كما هو) أى الفساد (قوله إذ الصبي الخ) علة لفساد العقد ويمكن أن يدعى أن الصبي غير وكيل بل مجرد مخبر عن إذن المالك وإنما المودع إنما هو المالك مر اه سم وقوله لفساد العقد أى لظهوره (قوله لأن للفساد الخ) علة لقوله ولا نظر الخ اه سم (قوله هذه المسئلة) أى مسئلة الحمار وقوله على ذلك أى كون الحمار لغير الصبي الآذن له الخ (قوله فقال له) أى قال الراعى للصبي والجملة عطف على قوله جاء بحمار الخ وقوله كان مستودعا له مقول فقالوا (قوله ماقاله الغزالي آخر) وهو قوله كان نظرا الخ (قوله من استيلائه) أى الوديع (قوله كلام البغوي) نائب فاعل صور (قوله وأخر الخ) بالجر عطف على كلام البغوي (قوله ومتى) أى قوله مطلقا في المغنى لا قوله ولو من مالها إلى لم يضمها (قوله ومتى رد الخ) أى المطلوب من الحفظ (قوله كان ذهب الخ) تصوير للتضييع (قوله عرضت له) أى الوديعة للتضييع (قوله ولو من مالها) أى ولو كان أى التعريض للتضييع (قوله لم يضمها) جواب ومتى الخ (قوله لم يضمها) سكنت عن الائتم فيما أذارد ثم ضيع كان ذهب وتر كفا في غيبة المالك ولم يكن قبضها ولا قبله بنحو وضعه فوضعه وقد يتجه الائتم أن لم يعلم المالك بالرد بخلاف ما إذا علم وقصر اه سم أقول وقد يفيد قول الشارع لأنه بعد الرد الخ (قوله لم يضمها) أى حيث نلت بلا تقصير سم على حج وظاهر كلام حج الاتي عدم الضمان طلقا والأقرب ماقاله سم ويوجه بأن خوف ضياعها سوغ وضع اليد حسبة عليها فكانه بذلك التزم حفظها اه ع ش (قوله وذها به) أى من سئل عن الحفظ ولم يقبل ولم يقبض (قوله والمالك حاضر) جملة حالية وقوله رد خبر وذها به (قوله مطلقا) مر انفاع عن ع ش مافيه

(وهو ماقاله البغوي) اعتمده مر (قوله والا) كان نظرا إلى متاعى في دكاني فقال نعم لم يكن إبداعا يتجه أنه ان فتح الدكان كان إبداعا وإلا فلا ويؤيده نظائره مر (قوله ولا نظر لفساد العقد هنا الخ) قد يشكل الاعتداد بهذا الإبداع وإن كان فاسدا لعدم الاعتداد بإيداعه مال نفسه إلا ان يقال المودع حقيقة المالك والصبي مخبر عنه فليتأمل (قوله إذ الصبي لا يصبح توكله الخ) علة لفساد العقد ويمكن أن يدعى أن الصبي غير وكيل بل مجرد مخبر عن إذن المالك وإن المودع إنما هو المالك مر (قوله لأن للفساد الخ) علة لقوله ولا نظر (قوله أو قبضها حسبة الخ) هذا الصنيع صريح في أنه في هذه الحالة أعنى قبضها حسبة لو ذهب وتر كفا لم يضم وفيه نظر فليجروا ويراجع (قوله أو قبضها حسبة الخ) قضية هذا الصنيع أنه لو قبضها حسبة ثم ضيع كان ذهب وتر كفا لم يضم كما هو ظاهر والذي في الروض وشرحه في صورة القبض حسبة ما نصه أو أوجب له حين وضعه بين يديه ورده هو ضم بالقبض لأنه غير وديع ان قبض إلا ان كان معرضا للتضييع فقبضه حسبة صونا له عن الضياع فلا يضم بالتضييع له بأن ذهب وتر كفا فلا يضم وإن ثم به ان كان ذهابه بعد غيبة المالك اه وحاصل ما ذكره في صورة القبض حسبة أنه لا يضم به وأما قوله وإن ثم به فهو شامل لما لو علم المالك بالرد قبل غيبته وقصر في أخذه أو فيه نظر (قوله لم يضمها) سكنت عن الائتم فيما أذارد ثم ضيع كان ذهب

(قوله)

نعم ثم خرج المالك ثم الآخر وترك الباب مفتوحا ضمنه أى إن عدم مستويا عليه بخلاف مالو أغلق المالك الباب

ثم قال لآخر أحفظه وانظر إليه فأمله ففرق فلا يضمه ومتى رد ثم ضيع كان ذهب وتر كفا ولم يكن قبضها أو قبضها حسبة بأن صانها عن ضياع عرضته ولو من مالها الرشيد فيما يظهر ويحتمل خلافه لم يضمها وذها به بدونها والمالك حاضر رد ولائهم عليه هنا طلقا

فما يظهر خلافا لما يؤممه بعض عبارات لأنه بعد الرد الذي علم به المالك لا ينسب (١٠٣) اليه تقصير بوجه بخلافه فيما إذا لم يقبل ولم

(قوله فيما إذا الخ) أى والحال أن المالك طلب منه الحفظ أه غش (قوله لم يقبل) لا نسب لم يرد (قوله) ولو وجد) إلى قوله ويفرق في المغنى وإلى قوله ويأتى التعليق في النهاية (قوله ولد الوديعة) أى وكانت حال العقد حاملا كذا في النهاية وهو محل تأمل أه سيد عمر عبارة عرش هل المراد بولد الوديعة ما ولدته عند الوديع أو ما يتبعها بعد إيداعها أو كلاهما والمتبادر من التعبير بالدخول الثانى سم على حج لكن قضية قول الشارح أى وكانت حال العقد حاملا لا ول ومفهوما أن الولد المنفصل قبل الإيداع لا يدخل في العقد وحينئذ فيشكل قوله ويفرق الخ لأن ولد المرهونة إن كان حلا وقت الرهن دخل نعم يمكن أن يقال أن مفهوم قوله وكانت حاملا في حق تفصيل وهو أن الولد المنفصل لا يدخل في الإيداع بخلاف الحمل الحادث في يد الوديع أه بحذف (قوله أن الأصح) علة لقوله تبع الخ (قوله ويأتى في التعليق الخ) عبارة المغنى ولو علقها كان قال إذا جاز راس الشهر فقد ادعتك هذا لم يصح كالوكالة كما بحث في أصل الروضة وجرى عليه ابن المقرئ وقطع الرويات بالصحة وعلى الأول يصح الحفظ بعد وجود الشرط كما يصح التصرف في الوكالة حينئذ فائدة البطلان سقوط المسمى إن كان الرجوع إلى أجره المثل أه (ما مر في الوكالة) ولو قال له خذ هذا يوم ما وديعة ويوما غير وديعة فو دية أبدا وخذ يوم ما وديعة ويوما عارية فو دية في اليوم الأول وعارية في اليوم الثانى ولم يعد بعد يوم العارية وديعة ولا عارية بل تصير يده يد ضمان قال الزركشى فلو عكس الأول فقال خذ يوم ما غير وديعة ويوما وديعة فآلية فآلية لأنه أخذها باذن المالك وليست عقد وديعة وان عكس الثانية فالقياس أنها في اليوم الأول عارية وفي الثانى أمانة وشبه أنها لا تكون وديعة نهاية ومغنى قال عرش قوله فالقياس أنها أمانة أى من وقت الأخذ فتكون مضمونة عليه أن فرط في حفظها قبل اعلام المالك أه (قول الماتن ولو أودعه) أى الرشيد صبي والمراد أنه أودع مال نفسه أو غيره بلا إذن منه فان أودع باذن من المالك المعتبر أذنه لم يضمن الوديع أه عرش (قوله ولو مرأها) إلى قول الماتن ولو أودع في النهاية لا لقوله لا يصح باطلا فقال بدله غير محتاج إليه وكذا في المغنى لا لقوله وما يقال أخذا إلى والكلام (قوله إذا قبضه) متعلق بضمه وقوله ولم يبر اعطف عليه أى ضمنه (قوله فاندفع) أى بقوله لوضعه يده بغير إذن معتبر أه رشيدى عبارة المغنى ضمن لعدم الإذن المعتبر كالفاسد ولهذا التعليق لا يقال صحيح الوديع لا ضمان فيه فكذا فاسدها قال السبكي ولا يحتاج إلى أن يقال هو باطل ويفرق بين الفاسد والبطل أى بل يقال ذلك أه (قوله وما يقال الخ) عطف على ما يقال فاسد الوديعة الخ (قوله أخذا من هذا) أى بما يقال فاسد الوديعة الخ (قوله ووجه اندفاع هذا الخ) لا يخفى على المتأمل أن هذا الوجه الذى ذكره لم يندفع به هذا وعدم صحة الفرق بينهما على الإطلاق لا ينافى صحته في الجملة وهو المدعى فيما يقال إلا أن يراد فيها يقال إلا أن يراد فيها يقال أن مسألة الصبي الفاسد فيها من الفساد الذى حكمه حكم الصحة أه سم أقول الأمر كما قاله المحشى فالوجه أن يقال إن كان انتفاء الصحة لا انتفاء الإذن المعتبر به فهو باطل ولا تلحق بالصحة فيأذ كر وإن كان لا انتفاء شرط آخر مع وجود الإذن المعتبر به فهو فاسد ملحق بالصحة فيأذ كر فتدبره مع أنه لا خلاف في المغنى سيد عمر (قوله باذن معتبر) أى ومنه إذن مالك الحمار في مسئلته السابقة وإلا اشكل بما هنا أه سم (قوله فان خافه وأخذها حسبة) هل له تركها حينئذ ويبرأ منها بدون رد مال المالك الأمر الوجه لا وهو نظير ما تقدم في قوله أو قبضها حسبة الخ والوجه فيه أيضا أنه ليس له تركها ولا يبرأ إلا بردها وعلى الجملة فالظاهر هنا وهناك الضمان بتركها أو رده الغير مال المالك الأمر

وتركها في غيبة المالك ولم يكن قبضها ولا قبل بنحو صيغة فوضعه وقد وجه الاشم أن لم يعلم المالك بالرد بخلاف ما إذا علم وقصر (قوله) ويدخل ولد الوديعة هل المراد بولد الوديعة ما ولدته عند الوديع أو ما يتبعها بعد إيداعها أو كلاهما والمتبادر من التعبير بالدخول الثانى (قوله ووجه اندفاع هذا الخ) لا يخفى على المتأمل أن هذا الوجه الذى ذكره لم يندفع به هذا وعدم صحة الفرق بينهما على الإطلاق فلا ينافى صحته في الجملة وهو المدعى فيما يقال إلا أن يراد فيما يقال أن مسألة الصبي الفاسد فيها من الفساد الذى حكمه حكم الصحة (قوله باذن معتبر) أى ومنه إذن مالك الحمار في مسئلته السابقة وإلا اشكل بما هنا (قوله فان خافه وأخذها حسبة الخ)

يقبض فانه يأنم أن ذهب وتركها بعد غيبة المالك لأنه غره ولو وجد له ظن الوديع واعطاء من المودع كان إيداعا بضاعا على الأوجه وفاقا للاذرعى والزركشى وخلافا لما يؤممه الماتن وغيره فالشرط لفظ أحدهما وفعل الآخر للحصول المقصود به ويدخل ولد الوديعة تبعا له لأن الأصح أن الإيداع عقد لا مجرد إذن في الحفظ فلا يجب رده إلا بالطلب وقيل أمانة شرعية فيجب رده عقب عليه به فورا ويفرق بينه وبين ولد المرهونة والموجرة بأن تعليق الرهن أو الإجارة به فيه إلحاق ضرر بالمالك لم يرض به بخلاف ما هنا لأن حفظه منفعته له فهو راض به قطعاً ويأتى في التعليق هنا ما مر في الوكالة (ولو أودعه صبي) ولو مرأها كامل العقل (أو مجنون مالا لم يقبله) أى لم يجز له قبوله لأن فعله كالأعدم (فان قبل ضمنه) باقى القيم كما هو ظاهر إذا قبضه ولم يبرأ إلا برده للمالك أمره لأنه كالفاسد لوضعه يده عليه بغير إذن معتبر فاندفع ما يقال فاسد الوديعة كصحتها وما يقال أخذا من هذا يفرق بين باطل الوديعة وفاسدها ووجه اندفاع هذا أنها حيث قبضت باذن معتبر فاسدها

كصحتها وحيث لا فلا يفرق بين الباطل والفاسد هنا لا يصح باطلاً والكلام حيث لم يخف ضياعها فان خافه وأخذها حسبة لم يضمن

كامر وكذا الوألتف نحو صبي مودع وديعته لأن فعله لا يمكن إحباطه وتضمنه ما لنفسه محال فتعينت برادة الوديع (ولو أودع) مالك كامل (صبياً) أو مجنوناً (مالاتف عنده) ولو بتفريطه (لم يضمن) إلا إذا أصبح التزامه للحفظ. (وإن ألتفه) وهو متمول إذ غيره لا يضمن (ضمنه) (في الأصح) وإن قلنا أنه عقد لأنه من (١٠٤) أهل الضمان ولم يسلطه على إتلافه وبه فارق ما لو باع شيئاً وسلبه له فآلتفه لا يضمنه لأنه

سلطه عليه أماً لو أودعه غير مالك أو ناقص فإنه يضمن بمجرد الاستيلاء التام (والمحجور عليه لسفه كالصبي) مودعاً ووديعاً فيما ذكر فيهما بجامع عدم الاعتداد بفعل كل وقوله أما السفه الممهل فلا يدايع منه وإليه كسائر تصرفاته فيصح والتمن بغير إذن مالكه كالصبي فلا يضمن بالتلف وإن لم يربط بخلاف ما إذا ألتف فيتمل برقبته (وترتفع) الوديعة أي ينتهي حكمها بما ترتفع به الوكالة مما مر فترتفع (بموت المودع أو المودع وجنونه واغمائه) أي ببقائه السابق في الشركة كاهو ظاهر وبالحجر عليه لسفه قال القمولى ولو حجر عليه حجر فليس فلا نقل فيها عن الأصحاب ويظهر أن الإبداع لا يرتفع وتسلم للحاكم اه والضمير في عليه للمالك كما يصرح به سياقه وبوجه عدم ارتفاعه ببقاء أهلية المفلس حتى في الأموال كالأشراء في الذمة وتسليمها للحاكم أي من الوديع إذا أراد رد الوديعة فإن يداي مالك لأهلية فيها بالنسبة لأعيان الأموال خوف إتلافها أماً بالحجر

سم وعش (قوله كامر) أي آنفاً (قوله) وكذا الوألتف نحو صبي مودع وديعته زاد النهاية والمغنى بلا تسليط من الوديع اه وفي سم بعد ذكره عن الأول ما نصه وقضيته أنه إن سلطه الوديع على إتلافها لم يسقط الضمان عن الوديع وعليه يحتمل أن محله إن كان غير مميز لأن فعله حينئذ كفعل مسلطه فليراجع اه سم عبارة عش قوله بلا تسليط أي فإن كان بتسليط منه ضمن مميزاً كان الصبي أم لا على ما فهمه كلامه اه (قوله مالك كامل) إلى قول المتن وترتفع في النهاية (قوله) ولو بتفريطه كان نام أو نعس أو غاب ولم يستحفظ غيره (قوله وبه) أي بقوله ولم يسلط الخ (قوله غير مالك) كالولى والوكيل (قوله أو ناقص) كصبي أو مجنون وقوله فإنه أي الصبي اه عش (قوله فيما ذكر الخ) أي فيضمن الآخر منه في الأول ويضمن بالتلف دون التالف عنده في الثاني (قوله وقوله) بالجر عطفاً على فعل كل (قوله) أما السفه الممهل وهو من باع مصلح الدين به وماله ثم بذروا لم يحجر عليه القاضى أو فسق اه عش (قوله والتمن) ولو بالغاً عقلاً اه عش (قوله فلا يضمن بالتلف) كذا إظهاره وقيدته بالجر جاني بعدم التفريط اه معنى (قوله وإن لم يربط الخ) وفاقاً للنهاية وخلافاً لظاهر المغنى كامر والشهاب عميرة كما في عش (قول المتن بموت المودع) بكسر الدال وقوله أو المودع بفتحها اه معنى (قوله أي ببقائه السابق الخ) عبارته هناك نعم الاغماء الخفيف بان لم يستغرق وقت فرض صلاحه ثم يؤثر اه (قوله وبالحجر) إلى قوله وفي المذهب في النهاية إلا قوله قال القمولى إلى ويعزل الوديع (قوله وبالحجر عليه) أي على كل منهما اه عش الأولى على أحدهما (قوله فلا نقل فيها) أي صورة حجر الفلوس (قوله في عليه) أي التي في كلام القمولى (قوله لاحقاً كم أي من الوديع إذا أراد الخ) الظروف الثلاثة متعلقة بقوله وتسليمها وقوله فإن يداي مالك الخ الأولى بان الخ كما في بعض النسخ عطفاله على قوله ببقاء أهلية الخ كما هو ظاهر السياق أو لأنه الخ على أنه خير وتسليمها الخ (قوله وترتفع به) وفاقاً للنهاية (قوله) ويعزل الوديع الخ) عطف على بموت المودع في المتن (قوله وبالنكار الخ) أي عدم ان الوديع أو المودع (قوله وبكل فعل الخ) أي يأتي في المتن بعضه (قوله وبالأقرار) ظاهره ولو من الوديع ويأتي انفاعن سم ما يفيد (قوله) أنها تصير أمانة شرعية) ظاهره الرجوع لجميع ما سبق وهو مشكل بالنسبة لقوله وبكل فعل مضمن بل لقوله وبالأقرار بها الآخر إذ مع صدور الفعل المضمن للمقتضى للتعدى كيف ثبتت الأمانة سم على حج وقد يقال أنه راجع لقول المصنف وترتفع بموت الخ وتعليقه يقتضى أنها بالفعل المضمن لا تصير أمانة لتعديده

هل له تركها حينئذ ويرأى منها بدون رددها للمالك الأمر الأوجه لا وهو نظير ما تقدم في قوله أو قبضها بحسبة والوجه فيه أيضاً أنه ليس له تركها حينئذ ولا يبرأ إلا بردها وعلى الجملة فالظاهر هنا وهناك الضمان بتركها أو رددها لغير مالك الأمر وليس في قوله المتقدم أو قبضها بحسبة أنه يجوز تركها ويرأى منها كما أشرفنا إليه فيما مر (قوله) وكذا الوألتف نحو صبي مودع وديعته زاد مر في شرحه بلا تسليط اه وقضيته أنه إذا سلطه الوديع على إتلافها لم يسقط الضمان عن الوديع وعليه يحتمل أن محله إن كان غير مميز لأن فعله حينئذ كفعل مسلطه فليراجع (قوله) وكذا على المودع لمفلس الخ) كذا شرح مر (قوله) وكذا على المودع لمفلس) ثم قال أو الحاكم في المفلس وكلاهما صريح في ارتفاع الوديعة بفلس المودع ووجوب رددها إلى الحاكم لكن قوله في شرح الروض في فصل بصدق الوديع ما نصه قال الأذرى ولو مات المالك محجوراً عليه بفلس فيظهر أنه ليس للوديع رددها على الورثة الرشداً بل يرجع الحاكم اه يدل على خلاف ذلك وأنه لا يجب رددها قبل الموت وإن لم يكن صريحاً في ذلك (قوله وفائدة الارتفاع أنها تصير أمانة شرعية) ظاهره الرجوع لجميع ما سبق وهو

فورا عند التمكن وان لم يطلبه كضالة وجدها وعرف مالكم فان غاب ردّها للحاكم أي الامين اخذ ما ياتي والا ضمن وفي المذهب ان الطائر ليس مثلها وفيه نظر وان امكن توجيهه وفي فتاوى البغوي في قرن هرب ودخل ملكه (١٠٥) وعلم به وبالمالكة فلم يعلمه فخرج لا يضمه

وفيه نظر ايضا وان اعتمده الغزي بل الاوجه قول القمولى انه كالثوب (ولها) يعنى للمالك (الاسترداد) (و) للوديع (الرذل وقت) لجوازاها من الجانبين نعم يحرم الرد حيث وجب القبول ويكون خلاف الاول حيث نذب ولم ير ضمه المالك وتشية الضمير هنا لا ينافيها افراده قبله خلافا لمن وهم فيه فقال لا وجه لذلك لان هذا سياق اخر لاتعلق له بذلك بل يلزمه على تعلقه به فساد الحكم وهو تقييد قوله اولها بحالة ارتفاعها ولا قائل به (واصلها) ولو يجعل وان كانت فاسدة بقيد السابق (الامانة) بمعنى انها متصلة فيها لا تتبع كالرهن لان الله تعالى سماها امانة بقوله عز قائل فليؤد الذي ائتمن امانته ولئلا يرغب الناس عنها وعلم من قولى وان كانت فاسدة انه لو شرط ركوها امانة وبعده عارية فاسدة ومن كلامه انم الو بقيت في يده مدة بعد التعدي لومه

أجرتها لا ارتفاع الامانة به (وقد تقرر مضمونه بعوارض منها ان يودع غيره) ولو ولده وزوجته وقته نعم لهما سيأتي الاستعانة بهم حيث لم تزل

اه ع ش (قوله فورا الخ) ظاهره وان كان فيه مشقة اه ع ش (قوله وان لم يطلبه) غاية (قوله فان غاب) ينبغي ان لم يعرفه اه سيد عمر (قوله ان الطائر الخ) ان فرض في طير جرت عادته بعوده لمحله المألوف بعد طيرانه فله وجه وجهه والافضل نامل اه سيد عمر (قوله مثلها) أي الضالة (قوله وان امكن توجيهه له كانه ان) نوع اختيار فلم يلحق بالجنادات كالثوب اه سيد عمر (قوله بل الاوجه الخ) يؤخذ منه ترجيح الحاق الطائر بالثوب بالاولى اه سيد عمر وقوله الحاق الطائر أي الغير المعتاد بالعود بمحله المألوف اخذا بماسر عنه آنفا (قوله انه كالثوب) اعتمده ع ش عبارته ومنها أي الضالة فن أو حيوان هرب من مالكة ادخل في داره فيجب عليه حفظه الى ان يعلم مالكة نلوا تركه حتى خرج دخل في ضمائه اه (قوله لجوازاها من الجانبين) الى قوله ومن كلامه في النهاية (قوله نعم) الى قوله وتشية الضمير في المغنى (قوله ولم ير ضمه) أي الرد للمالك الظاهر انه راجع للمستثنين فليراجع اه رشيدى اقول صنيع المغنى كالصريح في الرجوع للثانية فقط (قوله وتشية الضمير) عبارة المغنى افراد المصنف الضمير او لالان العطف باو ثم ثناء ثانيا قال الزركشى ولا وجه له اه اقول لو افراد الضمير لسكان المغنى كما هو مقتضى أو ولا حدهما الخ وليس بمفيد مع فساد اول كل منهما وهو مع بعده فاسد ايضا واما على الثانية فهو كركب القوم دواهم والتعيين المحفوظ هنا محال على المتبادر اه سيد عمر (قوله بل يلزم الخ) لا يخفى انه لو افراد الضمير هنا نظر للعطف باو ولم يلزم التعلق المذكور حتى يلزم الفساد المذكور وانه مع تشية الضمير يحتمل التعلق ايضا بمجرد التشية لا يمنع ذلك فليتامل اه سم (قوله ولو يجعل) الى قوله ومن كلامه في المغنى الا قوله بقيد السابق وقوله لان الى لئلا يرغب (قوله وان كانت فاسدة) الا خصر أو فاسدة (قوله بقيد السابق) هو ان تقبض باذن معتبر سم وع ش (قوله بمعنى انها) أي الامانة (قوله كالرهن) لان موضوعه التوثق والامانة عارضة (قوله لان الخ) تعليل للمتن (قوله سماها) أي الوديعة وقوله عنها) أي قبولها (قوله وعلم من قولى الخ) عبارة المغنى قال السكاكي لو اودع به بمانة فاذن له في ركوها او ثوبا واذن له في لبسه فهو ابداع فاسد لانه شرط فيه ما ينافي مقتضاه فلوركب او لبس صارت عارية فاسدة فاذا تلف قبل الركوب والاستعمال لم يضمن كافي صحيح الا بداع او بعده ضمن كافي صحيح العارية اه (قوله قبل ذلك) أي الركوب أو اللبس اه رشيدى (قوله وبعده عارية فاسدة) انظر وجه الفساد وامل وجه فسادها انه لم يجعل الاعادة فيها مقصودة وانما جعلها شرط في مقابلة الحفظ اه ع ش (قوله ومن كلامه) أي وعلم من قول المصنف واصلها الامانة اه كردى (قوله ولو ولده) الى نعم ان وطالت في النهاية وقر الى قوله عند تعذر المالك الخ في المغنى الا قوله نعم له الى المتن وقوله فعلم الى والمالك وقوله ولو الاول الى المتن وقوله اي عز فالى جاز ايداعها وقوله ومحل الى ويلزم القاضي (قوله وزوجته) الوار بمعنى أو كما عبر به المغنى (قوله وقته) أي أو القاضي وايداعهم بان يرفع يده عنها ويفوض أمر حفظها اليهم اه ع ش أي ويقطع نظره عنها (قوله نعم له) الاول جعله خارجا بقوله ان يودع غيره لان يجوز الاستعانة بغيره ليس ايداعا اه ع ش (قوله حيث لم تزل الخ) أي بان يعد حافظا لها عر فاه ع ش (قوله لجران العرف به) أي الاستعانة (قول المتن بلا اذن) أي من المودع اه مغنى (قوله وهو جاهل) هل يجوز للمالك مطالبة الجاهل

مشكل بالنسبة لقوله وبكل فعل مضمون بل ولقوله وبالاقرار اه الاخر اذ مع صدور الفعل المضمن المقتضى للتعدي كيف تثبت الامانة (قوله بل يلزم الخ) اللزوم ممنوع نعم يومهم والتشية ايضا وهم ذلك فتأمله ولا يخفى انه لو افراد الضمير هنا نظر للعطف باو لم يلزم التعلق المذكور حتى يلزم الفساد المذكور وانه مع تشية الضمير يحتمل التعلق المذكور اذ مجرد التشية لا يمنع ذلك فليتامل (قوله بقيد السابق) هو ان تقبض باذن معتبر (قوله اي يصير طريقا موقوله والقرار) اطلاقه مالا يناسب ما بعدهما من التفصيل في الرجوع

(١٤ - شرواني وابن قاسم - سابق) يده لجران العرف به (بلا اذن ولا عذر فيضمن) الوديعة

لان المالك لم يرض بامانة غيره ولا يده اي يصير طريقا في ضمائها فعلم أن القرار علي من تلفت عنده مال من الثاني جاهلا لان يده بد امانة كما علم مما في الغيب والله اليك تضمين من شاء فان ضمن الثاني وهو جاهل رجع وان كان الثاني عنده

على الأول أو عالم فلا لأنه غاصب أو الأول رجع على العالم لا الجاهل (وقيل إن أودع القاضى لم يضمن) لأنه نائب الشرع والأصح أنه لا فرق وإن غاب المالك لأنه قد لا يرضى به نعم إن طالت غيبته أى عرفا وإن كان لدون مسافة القصر فيما يظهر جازا بآداعهاله كما بحثه جمع وعمله فى ثقة أمين وذلك لأنه نائبه ولأن فى مصابرة حفظها مع طول الغيبة منع الناس من قبولها ويلزم القاضى قبول عين الغائب إن كانت أمانة بخلاف الدين والمضمونة كما يأتى إجماعه قبيل القسمه لأن (١٠٦) بقاءهما فى ذمة المدين ويد الضامن أحفظ امامع العذر كسفر اى مباح كما بحثه الاذرعى

ومرض وخوف فلا يضمن بإيداعها عند تعذر المالك ووكيله لقاضى اى أمين ثم لعدل كما يعلم بما يأتى ونوزع فى التقييد بالمباح ويرد بان إيداعه الغيره رخصة فلا يبيحها سفر المعصية (وإذا لم يزل) بضم التحتية فكسر ويصح بضم الفوقية ففتح وعكسه (يده عنها جازت) له (الاستعانة بمن يحملها) ولو خفيفة أمكنه حملها من غير مشقة على الأوجه (الى الحرز) أو يحفظها ولو اجنبيا أن يقي نظره عليها كالعادة وهل يشترط كونه ثقة الذى يظهر نعم إن غاب عنه لأن لازمه كالعادة ويؤيده ما يأتى أنه لو أرسلها مع من يسقيها وهو غير ثقة ضمنها وقولهم متى كانت بمخزنه فخرج واستحفظ عليها ثقة يختص به أى بان يقضى العرف بغلبة استخدامه له فيما يظهر ويحتمل ضبطه بمن لا يستحي من استخدامه لم يضمن وإن لم يلاحظه بخلاف ما إذا استحفظه غير ثقة أو من لا يختص به أو وضعها بغير مسكنه ولم يلاحظها (أو يضعها فى خزانة) بكسر الخاء من خشب أو بناء مثلا كإشمله كلامهم (مشاركة) بينه وبين الغير

وإن كان عالما بجهله أو بفصل وهل إذا رد الثاني على الأول يرتفع عنه الضمان والطلب أو يستمر كل منهما محل تأمل اه سيد عمر أقول الذى يستفاد من إطلاق الشارح الشق الأول من التردد الأول والثاني من الثاني والله اعلم (قوله على الأول) متعلق بجمع (قوله أو عالم) عطف على جاهل وقوله فلا اى فلا رجوع له إن كان التلف عنده كما يأتى (قوله لأنه) أى الثاني العالم غاصب اى لا وديع (قوله أو الأول) عطف على الثاني وقوله على العالم اى الثاني العالم (قوله لا فرق) اى بين القاضى وغيره فى صيرورة الوديعه مضمونة بالإيداع اى به بلا إذن ولا عذر وقوله وإن غاب الخ غيبة وقوله المالك أى ووكيله (قوله غيبته) أى المالك (قوله أى عرفا) عبارة المغنى اى وتضجر من الحفظ كما فى التمسمة اه (قوله إيداعهاله) اى للقاضى (قوله كما بحثه جمع) وفاقا للمغنى وخلافا للنهية كما شربنا ليه (قوله ويلزم القاضى) الى قوله وقولهم متى كانت فى النهاية إلا قوله ويصح الى المتن (قوله ويلزم القاضى قبول عين الخ) وهو واضح أن جاز لمن هو تحت يده دفعهاله اما عند امتناعه فقد يتوقف فيه وحمل ما هنا على ما إذا كان للوديع عذر خلاف الظاهر فان الكلام على الإيداع عند العذر يأتى قريبا اه ع ش أقول ذكر المغنى هذا الكلام فى شرح فان قد هما للقاضى فسلم عن الاشكال (قوله بخلاف الدين الخ) محله ما لم يغلب على الظن فوات ما ذكر بفلس أو حرج أو فسق وإلا وجب أخذه عينا كان أو ديننا اه ع ش (قوله والمضمونة) بل لا يجوز له أخذها اه ع ش اى مباح قضية قوله بعد فلا يبيحها سفر المعصية انه أراد بالمباح غير الحرام فيشمل المكروه اه ع ش (قوله عند تعذر المالك الخ) اى ووليه (قوله ما يأتى) اى فى المتن انفا (قوله بضم التحتية الخ) اى ببناء الفاعل من الازالة وقوله بضم الفوقية الخ اى ببناء المفعول منها وقوله وعكسه أى ببناء الفاعل من الزوال (قوله أو يحفظها) كقول المتن أو يضعها عطف على قوله يحملها (قوله ولو اجنبيا الخ) تأمل الجمع بينه وبين قوله الا فى مسألة المخزن يختص به هل يأتى أو لا اه سيد عمر أقول أشار الشارح الى الجمع بتقييد ما هنا بقوله ان يقي نظره الخ وتعميم ما يأتى بقوله وإن لم يلاحظه (قوله كالعادة) اى على العادة (قوله لأن لازمه) اى ولو كان صغيرا كرهه ورقيقه حيث لازمه اه ع ش (قوله ويؤيده) اى الاشتراط المذكور (قوله وقولهم الخ) عطف على قوله ما يأتى ثم قوله ذلك الى المتن فى المغنى (قوله وإن لم يلاحظه) الاولى لم يلاحظها بالتأنيث (قوله ولم يلاحظها) صريح صنيع المغنى انه راجع الى قوله أو وضعها الخ فقط (قوله بكسر الخاء) الى قول المتن فان فقدته فى النهاية إلا انه زاد عقب قوله والاشهاد على نفسه بقبضها ما نصه كما قاله الماوردى والمعتمد خلافه اه (قول المتن مشتركة) ظاهره وإن كان له خزانه مختصة أخرى اه سم (قوله بما قدمته) لعله أراد به قوله عند تعذر المالك ووكيله أقول وكذا يعلم من قول المتن السابق ولها الاسترداد والرد كل وقت (قوله العام الخ) عبارة المغنى مطلقا ووكيله فى استرداد هذه اه (قوله حيث لم يعلم) أى الوديع رضاه أى المودع (قوله ومتى ردها الخ) بغنى عنه قوله الا فى متى ترك الخ (قوله مع وجود أحدهما) الاولى ليشمل الولي الذى زاده أحدهم (قوله وفى جواز الرد الخ) عبارة النهاية وقد يقال بمنع دفعهاله ووكيله إذا علم الخ قال ع ش قوله وقد يقال الخ معتمد اه (قوله لغيبة) اى طويلا بان كانت مسافة قصر نهاية ومعنى (قوله أو حبس) ويقاس بالحبس التوارى ونحوه اه (قوله فى المتن مشتركة) ظاهره وإن كان له خزانه مختصة أخرى

مغنى (أو يضعها فى خزانة) بكسر الخاء من خشب أو بناء مثلا كإشمله كلامهم (مشاركة) بينه وبين الغير ويظهر أنه يشترط ملاحظته لها وعدم تمكين الغير منها الا ان كان ثقة (واذا أراد سفرا) مباحا كإسرا وان قصر وظاهر بما قدمته أن التقييد بالمباح هنا ليس بالنسبة للرد للمالك أو ووكيله بل لمن بعدهما (فليرد الى المالك) أو ووليه (أو ووكيله) العام أو الخاص بها حيث لم يعلم رضاه ببقائها عنده فيما يظهر لا سيما ان قصر السفر لا يخرج لنحو ميل مع سرعة العود ومتى ردها مع وجود أحدهما لقاض أو عدل ضمن وفى جواز الرد للوكيل إذا علم فسقه وجهه الموكل وعلم من حاله أنه لو علم فسقه لم يوكله نظر ظاهره (فان قد هما) لغيبة أو حبس

مع عدم تمكن الوصول لها (فالقاضي) يردها اليه ان كان ثقة مأمورا لانه نائب الغائب ويلزمه القبول كما مروا الاشهاد على نفسه بقبضها ولو امره القاضي بدفعها لامين كفى اذ لا يلزمه تسليمها بنفسه (فان قدومه فامين) بالبلاد يدفعها (١٠٧) اليه لئلا يتضرر بتأخير السفر ويلزمه

الاشهاد على الامين بقبضها على الاوجه وكان الفرق ان اية القاضي تاتي الاشهاد عليه فيلزمه ان يشهد على نفسه بخلاف الامين وتكتفي فيه العدالة الظاهرة مالم يتيسر عدل باطنا فيما يظهر ومتى ترك هذا الترتيب مع قدرته عليه ضمن وبه يعلم انه لا عبرة بوجود القاضي الجائر ومن ثم حمل الفارقي اطلاقهم له على زمتهم قال اما في زماننا فلا يضمن بالابداع ثقة مع وجود القاضي قطعا لما ظهر من فساد الحكام وذكر ان شيخه الشيخ ابواسحق امره في نحو ذلك بالدفع للحاكم فتوقف فقال له بانني التحقيق اليوم تخريق او تمزيق ويؤخذ منه ان محل العدول بها عن الحاكم الجائر مالم يتحقق منه على نحو نفسه او ماله وحيتئذ يظهر ان سفره بهامع الامن خير من دفعها للجائر ولو عاد الوديع من السفر جاز له استردادها وإن نازع فيه الامام ولو اذن له المالك في السفر بها إلى بلد كذا في طريق كذا فاسافر في غير تلك الطريق اى مع امكان السفر فيما ناص له عليه فيما يظهر ووصل لتلك البلاد فنهيته منها ضمها

مغنى (قوله مع عدم تمكن الوصول الخ) وينبغي ان مثل ذلك المشقة القوية التي لا تحتمل عادة في مثل ذلك اه ع ش (قول المتن فالقاضي) قال الشيخ ابو حامد وانما يحملها الى الحاكم بعد ان يعرفه الحال وياذن له ولو حملها ابتداء قبل ان يعرفه ضمن اه مغنى (قوله يردها اليه) الى قوله وكان الفرق في المغنى (قوله كما مر) اى آنفا (قوله والاشهاد على نفسه) قاله الماوردى والمعتمد خلافا له نهاية (قوله والاشهاد على نفسه الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للنهية (قوله على نفسه بقبضها) للوكان قاضي البلد لا يرى وجوب الاشهاد على نفسه فهل يعدل الى الامين ولا محل تأمل والقلب الى الاول اميل اه سيد عمر (قوله ولو امره القاضي بدفعها لامين الخ) ر قياس ما تقدم في القاضي انه لا يجب الاشهاد على الامين لانه باستثناء القاضي له صار امين الشرع اه ع ش وقوله ما تقدم اى في النهاية خلافا للشارح والمغنى كما مر آنفا (قوله كنى) اى كنى الحاكم في الخروج عن الاثم اه رشيدى (قول المتن فان قدومه) اى القاضي او كان غير امين (تنبيه) قضية كلام المصنف انه لا رتبة في الاشخاص بعد الامين وهو كذلك واغرب في الكافي فقال فان لم يجدوه وسلمها إلى فاسق لا يصير ضامنا في الاصح اه مغنى (قوله ويلزمه) اى الوديع الاشهاد على الامين وفاقا للمغنى وخلافا للنهية عبارة وهل يلزمه الاشهاد عليه بقبضها وجهان حكاهما الماوردى اوجهها عدمه كافي الحاكم اه قال ع ش اى فلا يصير ضامنا بترك الاشهاد حيث اعترف الامين باخذها مالم وانكر الامين اخذها منه لم يقبل قول الوديع الابينة اه (قوله وكان الفرق الخ) هذا الفرق غير مجد اه نهاية (قوله ان اية القاضي الخ) والاهية كسكرة العظمة والبهجة والكراه قاموس (قوله فيلزمه) اى القاضي (قوله ومتى ترك) الى قول المتن ولو سافر في النهاية الا قوله علائ مع امكان الى ووصل وقوله وبه يعلم الى قال وقوله وكان الفرق الى المتن (قوله وبه يعلم) اى بقوله مع قدرته عليه ولو ذكره عقب قوله السابق ان كان ثقة مأمورا لكان انسب (قوله ومن ثم) اى من اجل انه لا عبرة الخ (قوله اطلاقهم له) اى للترتيب والقاضي ويرجع الاول صنيع النهاية عبارته مع قدرته عليه ضمن قال الفارقي الا في زمتنا فلا يضمن بالابداع ثقة الخ (قوله قال) اى الفارقي وكذا ضمير قوله وذكر وقوله فتوقف (قوله فقال) اى الشيخ ابواسحاق له اى الفارقي (قوله التحقيق) مبتدا خبره قوله تخريق الخ وقوله اليوم متعلق بالتحقيق (قوله تخريق) اى لعرض من طلب التحقيق واجراء الامور على وجهها باطنا فينبغي لمن ادخل نفسه في امر ما ان يجري على ظاهر الشرع اه ع ش (قوله ويؤخذ منه) اى ما جرى بين الفارقي وشيخه (قوله وحيتئذ) اى حين الخشية من الحاكم الجائر (قوله ان سفره بها مع الامن الخ) قد يقتضى انه مع غدمه يدفع الى الجائر ولو قيل بالترجيح عند وجود مرجح كان يكون خطر الطريق دون خطر الدفع له او عكسه وبالتخيير عند عدمه لم يعدد يؤيده ما سياتى في كلامه في الطريقين اه سيد عمر وقد يقال ان الشارح اراد بقوله مع الامن الامن بالنسبة الى الدفع الى الجائر (قوله خير من دفعها الخ) وينبغي انه لو احتاج في سفره بها الى مؤنة حملها مثلا صرفها ورجع بها ان اشهد انه يصرف بقصد الرجوع اه ع ش (قوله جازله استردادها) اى من القاضي او الامين اى وله تركها عندها ولا يقال انما جاز دفعها لها لضرورة السفر وقد زالت فيجب الاسترداد اه ع ش (قوله اى مع امكان السفر الخ) ينافية التعليل الآتي بقوله لوصولها في ضمانه الخ (قوله فنهيته منها) الاولى فيها (قوله بمجرد عدوله الخ) ظاهرة ولو كانت الثانية اسهل من الاولى او اكثر امتنا منها ويوجه بانه لم ياذن له في السفر بها من تلك الطريق بل نهى عنه لان الامر بسلوك الاولى نهى عن سلوك غيرها اه ع ش (قوله تعين سلوك آمنهما) ومحل ذلك حيث اطلق في الاذن ولم يعين طريقا اخذا عما قبله اه ع ش (قول المتن يسكن الموضع) اى الذي دفنت فيه اه مغنى (قوله ولو في حرز)

(قوله والاشهاد على نفسه بقبضها) قاله الماوردى والمعتمد خلافا له شرح مر (قوله في الامين ويلزمه الاشهاد

لدخولها في ضمانه بمجرد عدوله عن الطريق المأذون فيها ويظهر انه لو كان للبلاد طريقان تعين سلوك آمنهما فان استويا ولا غرض له في الاطيل فاقصرهما (فان دفنها) ولو في حرز (وسافر ضمن) لانه عرضها للضياع (فان اعلم بها امينا) ولم يمهله اياها (يسكن الموضع)

وهو حرز مثلهم ما ويراقبه من سائر الجوانب او من فوق مراقبه الحارس واكتفى جمع بكونه في يده (لم يضمن في الاصح) لان ما في الموضع في يد ساكنه فكانه اودعه اياه ومنه يؤخذ ان محل ذلك عند تعذر القاضي الامين والاضمن ثم رايتهم صرحوا به ثم قبل هذا الاعلام اشهاد فيجب رجلا ن اورجل وامر اتان على الدفن والاصح انه ائتمان كما تقرر في كفي في اعلام امر اقول ان لم تحضره وعليه فظاهر كلامهم انه لا يجب اشهادها وكان الفرق انها هنا ليست في يد الامين (١٠٨) حقيقة بخلافه ثم وهو متجه ان كان بحيث لا يتمكن من اخذها والا فالتدبير يتجه وجوب

الى قوله وان لم تحضره في المعنى الا قوله واكتفى الى المتن (قوله وهو حرز مثلها) خرج به ما لم يكن كذلك فانه يضمها جز ما وان اعلمها غيره كما قاله الماودى اه معنى (قوله ويراقبه الخ) ضيق المعنى صريح في عطفه على يسكن الموضع وجوز سم عطفه على وهو حرز الخ ايضا (قوله واكتفى جمع الخ) ضعيف اه ع (قوله بكونه) اى الموضع في يده اى وان لم يسكنه اه سم عبارة ع (قوله في يده اى الساكن وان لم يعلمه اه والظاهر هو الاول (قوله ومنه) اى التعليل (قوله ان محل ذلك عند تعذر القاضي الخ) وقد علم بذلك ان المراد الدفع الى القاضي او اعلامه به او اعلامه او الدفع الى الامين او اعلامه اه معنى (قوله وان لم تحضره) اى الدفن (وعليه) اى الاصح (قوله هنا) اى في الدفن مع اعلام الامين وقوله ثم اى في الدفع الى الامين (قوله والا فالتدبير يتجه الخ) خلافا للنهاية (قوله حينئذ) اى حين تمكن الامين من اخذها (قوله من اودعها) الى قول المتن الا اذا في النهاية وكذا في المعنى الا قوله ومن ثم جاء الى اما اذا (قوله من اودعها) ببناء المفعول (قوله ولم يعلم) اى المالك (قوله وان كان في برآمن) اى وتلفت بسبب آخر اه معنى (قوله اما اذا اودعها الخ) محترز وقوله من اودعها في الحضرة الخ على ترتيب الالف وكان الاولى اما من اودعها الخ عبارة المعنى اما لو اودعها المالك مسافرا فمسافر بها الخ وهى واضحة (قوله ومن ثم الخ) عبارة المعنى وله اذا قدم من سفره ان يسافر بها ثانيا لرضا المالك به ابتداء الا اذا دلت قرينة على ان المراد حرازا بالبلد فيمتنع ذلك اه (قول المتن اذا وقع حريق الخ) اى او نهب اه معنى (قوله من المالك) الى قول المتن الحريق في المعنى الا قوله ولو قيل يجب لم يبعد والى قول المتن فان لم يفعل في النهاية الا قوله ويتجه الى وما اقتضاه وقوله اى مع تقصيره الى وعمله وقوله والا كان الى ويشترط وقوله قال (قوله لزمه بها الخ) ولو حدث له في الطريق خوف اقام بها فان هجم عليه القطار فطرحها بمضيعة ليحفظها فاضاعت ضمن وكذا لو دفنها خوفا منهم عند اقبالهم ثم اضل موضعها كما قاله القاضي وغيره اذ كان من حقه ان يصبر حتى تؤخذ منه فتصير مضمونة على اخذها نهاية ومعنى قال ع (قوله فضاقت ضمن اى وان جعل لان الجهل بالحكم لا يسقط الضمان اه) (قوله ولو قيل بوجوبه) اى حيث امن على نفسه اه ع (قوله في الرجوع بها) اى المؤنة اه سم (قوله بل العجز كاف) اى بخلاف العذر لا يكفي لانه لو امكن دفعها للمالك مثلا لم يكن له السفر بها وان وجد حريق او غارة فالو اوفى وقوله وعجز ليست بمعنى او فليتأمل اه سم وقوله فالو الخ رد على النهاية (قوله كما علم من كلامه) يتأمل اه سم والنظر ظاهر اه رشدى (قوله الا فصيح الا غارة) فيه مع ما بعده نظر اه سم وكان وجه النظر ان قوله الا فصيح الا غارة معناه ان فيه لغتين الا غارة والغارة غير ان اولاهما فصيح وقوله لانه الاثر يناقض ذلك وبقتضى ان اللغة الخ) المعتمد عدم الزوم مر (قوله واكتفى جمع بكونه) اى الموضع في يده اى وان لم يسكنه لا يقال لاحاجة لذلك مع قوله ويراقبه الخ فاذا اكتفى عن كونه يسكنه بمراقبه فكيف بكونه في يده لانا نقول هذا بعد تسليم ان السكون في يده اقوى من المراقبة لما يردلوعطف ويراقبه على يسكن الموضع اما لو عطف على وهو حرز مثلها فلا (قوله في الرجوع بها) اى المؤنة (قوله بل العجز كاف) اى بخلاف العذر لا يكفي لانه لو امكن دفعها للمالك مثلا لم يكن له السفر بها وان وجد حريق او غارة فالو اوفى وقوله وعجز ليست بمعنى او فليتأمل (قوله كما علم من كلامه) يتأمل (قوله الا فصيح الا غارة) فيه مع ما بعده نظر فتأمل

الاشهاد لانها حينئذ كانت في يده (ولو سافر) من اودعها في الحاضر ولم يعلم ان من عادته السفر او الانتجاع (بها) وقدر على دفعها لمن مر بترتيبه (ضمن) وان كان في برآمن لان حرز السفر دون حرز الحاضر ومن ثم جاء عن بعض السلف المسافر وماله على قلت اى بفتح القاف واللام هلاك الاما وقى الله وهم من رواه حديثا كذا نقل عن المصنف وعن رواه حديثا الدليل وابن الاثير وسندهما ضعيف لا موضوع اما اذا اودعها في السفر فاستمر مسافرا او اودع بدو يالو في الحاضر او متجعا فانتجع بها فلا ضمان لرضا المالك بذلك حين اودعه عالما بحاله ومن ثم لو دلت قرينة حاله على انه لما اودعه فيه لقربه من بلده امتنع انشاؤه لسفر ثان (الا اذا وقع حريق او غارة وعجز عن دفعها اليه) من المالك او وكيله ثم الحاكم ثم امين (كاسبق) قريبا فلا يضمن للعذر بل اذا علم انه لا ينجيها من الهلك

الا السفر لزمه بها وان كان مخوفا فان لم يعلم ذلك فان كان احتمال الخوف في الحاضر اقرب جاز ولو قيل يجب لم يبعد ويتجه العربية وجوب مؤنة نحو حملها هنا على المالك لان المصلحة له لا غير ويأتى في الرجوع بها ما يأتى قريبا في النفقة وما اقتضاه سياقاه لانه لا بد في نفي الضمان من العذر والعجز المذكورين غير مراد بل العجز كاف كما علم من كلامه قبل (والحريق والغارة) الا فصيح الا غارة ومع ذلك الغارة هنا اولى لانه الا وهو العذر في الحقيقة (في البقرة واشراف الحرز على الخراب) ولم يجد في الكل ثم حرزا ينقلها اليه (اعذار كالسفر) في جواز ايداع من مر بترتيبه (ولذا مرض) مرضا (مخوفا فليدها الى المالك) او وليه (او وكيله العام او الخاص بها) (ولا) يمكنه

ردّها لأحدهما (فالحاكم) الثقة المأمون بردها اليه (أو أمين) بردها اليه ان فقد القاضى وسواء فيه هنا وفي الوصية الوارث وغيره ولو ظنه امينا فكان غير امين ضمن لان الجهل لا يؤثر في الضمان اى مع تقصيره (١٠٩) في البحث عنه فلا ينافى ما باتى

انه قد يؤثر فيه كما لو ظن الولي مالكا او نقل بظان انها ملكه وعمله ان وضع المظنون امانته يده عليها والا لم يضمن الوديع على الاوجه ومن وجهين لانه لم يحدث فيها فعلا (او) عطف على ما بعد الا ليقيد ضعف قول التهذيب بكفيه الوصية وان امكنه الرد للمالك (يوصى بها) الى الحاكم فان فقد قالى امين كما او ما اليه كلامه السابق من ان الحاكم مقدم على الامين في الدفع فكذا الايصاء فالتخير المذكور محمول على ذلك كما تقرر والمراد بالوصية الامر بردها بعد موته من غير ان يسلمها للوصى والا كان ايداعا فيضمن به ان كان الوصى غير امين او امكن الرد الى قاض امين ويشترط الاشهاد على ما فعله من ذلك صونا لها عن الانكار وان يشير لعينها او يصفها به ينها وحينئذ فان لم يوجد في تركته ما اشار اليه او وصفه فلا ضمان كما رجحه جمع المتقدمين وهو متجه وان اطال البلقيني في الانتصار لخلافه قال ولا ضمان فيما اذا علم تلقها بعد الوصية بلا تفريط في حياته

العربية انما هي الاغارة فقط وان الغارة اثرها على انه قد لا يتعين كون الغارة اثرها فتماما له رشيدى عبارة المغنى الغارة لغة قليلة والافصح الاغارة اه (قوله ردّها لأحدهما) قد يقال الانسب لاحد من زباده الولي لكنه مدفوع بان هذا البيان مسوق لحل المأثم اه سيد عمر (قوله بردها اليه) او يوصى بها اليه اه مغنى (قوله وسواء فيه) اى فى الامين اه ع ش (قوله هنا) اى الرد وقوله وفي الوصية اى الاتية انفا (قوله لان الجهل لا يؤثر) اقول قد يتوقف فيه بان هذا ليس جهلا بالحكم بل جهلا بحال المدفوع اليه وهو مانع من نسبته الى تقصيره في دفعها له اه ع ش (قوله وعمله) اى الضمان فيما اذا ظن غير الامين امينا (قوله المظنون) فاعل وضع وقوله امانته نائب فاعل المظنون وقوله مدة مفعول وضع (قوله لانه) اى الوديع (قوله على ما بعد الا) اى على الحاكم (قوله الى الحاكم) الى قوله والمراد بالوصية فى المغنى (قوله من ان الحاكم مقدم على الامين فى الدفع الخ) حاصل ذلك انه مخير عند القدرة على الحاكم بين الدفع اليه والوصية له وعند العجز عنه بين الدفع لامين والوصية له اه مغنى (فالتخير المذكور) اى بقوله او يوصى اه سم عبارة المغنى قضية كلامه لولا ما قدرته التخيير بين الامور الثلاثة وليس مرادا اه (قوله محمول على ذلك) اى ان الحاكم مقدم على الامين اه سم (قوله والمراد بالوصية) الى قوله وحينئذ فان فى المغنى لا قوله والى ويشترط (قوله الامر بالرد الخ) عبارة الاكثر الاعلام بها والامر بردها وهى توهم انه لا بد من مجموع الامرين حتى لو اقتصر على الاعلام فقط او على الامر بالرد فقط لم يحجز وينبغى ان يحجزى الاول ويؤيده انه لو كانت بالوديعة يمتنع لم يجب الايصاء بها وكذا الثانى كما صرح به صنيع الشارح هنا نعم ينبغى ان يتقيد الثانى بما اذا كان الامر على وجه يشعر بانها وديعة والا فلو قال ادفعوا هذا الفلان فرما او هم كونه وصية فيعامل بمعاملة الوصايا فالذى تحرر انه لا بد من الاعلام فلو اقتصر عليه الشارح عكس ما فعل لكان اولى اه سيد عمر اقول بارجاع ضمير بردها فى كلام الشارح الى الوديعة بوصف الوديعة يكون تعبيره موافقا للتعبير الاكثر (قوله او امكن الرد الخ) اى او الايصاء اليه وان لم يمكن الرد فيما يظهر اه سيد عمر اقول ما استظهره صريح قول الشارح المار آنفا فكذا الايصاء وانما سكنت عنه الشارح هنا لارادته بالوصى ما يشمل القاضى تامل (قوله ويشترط الاشهاد الخ) هذا لا يخالف ما تقدم قريبا من ان المعتمد عدم وجوب الاشهاد على القاضى والامين وذلك للفرق بينهما لانه هناك سلبت لنائب المالك شرعا وهو القاضى والامين فكان كتسليمها للمالك وهنالك تسلم لاحد وانما امر بردها فليتأمل اه سم اقول اطلاق قوله ويشترط الاشهاد صادق بما اذا كان الايصاء الى القاضى ويعلم الفرق بينه وبين ما مر مما ذكره الفاضل المحشى اه سيد عمر اقول ان اراد بقوله ما تقدم الخ ما عر قبل قول المصنف ولو ما فر الخ فلا يصح قوله لانه هناك الخ كما هو ظاهر وان اراد ما عر في شرح فان فقد ههنا القاضى الخ فمعتمد الشارح هناك الوجوب ايضا نعم ان اراد بقوله ان المعتمد الخ معتمد النهاية كما قدمه المحشى هناك يظهر ما ذكره (قوله على ما فعله الخ) الاولى الاخصر على ذلك اى الايصاء (قوله فلا ضمان) اى على الورثة اه ع ش (قوله بعد الوصية) وكذا قبل الوصية بالنسبة لتلقها فى الحياة كما سيأتى الصريح باعتباره قريبا اه رشيدى اى فى شرح بان مات فجأة (قوله فى حياته الخ) كقوله السابق بعد الوصية متعلق بتلقها (قوله ورجح المتولى الخ) معتمد اه ع ش ولا يخفى ان ذلك مستأنف وليس مقابلا لقوله قال ولا ضمان الخ كما يوهى السياق فلو اسقط قال كما فعله النهاية سلم عن ذلك الابهام (قوله جعل الخ) اى المالك (قوله وتمكنه) اى الوارث

(قوله ومحل الخ) كذا شرح مر (قوله فالتخير المذكور) اى بقوله اى او يوصى وقوله محمول على ذلك اى ان الحاكم مقدم على الامين (قوله فيضمن به الخ) قد يتوهم ان هذا تفريع على ما قبل والمراد الخ لا على قوله والا كان ايداعا لانه لا حاجة اليه حينئذ مع ما قدمه من اشتراط الامانة فيمن يودعه وتقديم الحاكم على غيره والظاهر انه توهم غير صحيح بل يناسب العبارة (قوله ويشترط الاشهاد الخ) هذا

او بعد موته وقبل تمكن الوارث من الرد ورجح المتولى وغيره ضمان وارث قصر بعدم اعلام مالك جهل الايصاء او بعدم الرد بعد طلبه وتمكنه منه وان وجد ما هو بتلك الصفة من غير تعدد لم يقبل قول الوارث انها غير الوديعة لخالفته لما اقر به مورثه ان ما بهذه الصفة

ليس له فعمل ان قوله عندى ودیعة لفلان او ثوب له لا يدفع الضمان عنه وجد في الثانية في تركته ثوب واحد او اثواب او لم يوجد وكذا الوصفه
ووجد عنده اثواب بتلك الصفة لتقصيره (١١٠) في البيان وفارق وجود عين واحدة هنا من الجنس وجود واحدة بالوصف لانه لا تقصير

منه أى الاعلام والرد اه سيد عمر (قوله ليس له) أى للمورث سم وعش (قوله فعلم الخ) أى من
قوله وان يشير لعينه الخ (قوله ان قوله عندى) الى قوله وكذا في المغنى (قوله لا يدفع الضمان عنه) أى
المورث اه عش (قوله في الثانية) هى قوله او ثوب له (قوله لتقصيره في البيان الخ) إنما يظهر إذا علم
مقارنة التعدد للايصاء والا فهو محتاج الى التامل نعم ان طرا الغير وتمكن بعده من إعادة الايصاء بما يميزه
فالظاهر وجوبه اه سيد عمر (قوله وفارق وجود عين هنا الخ) أى فيما لو قال الوديع المريض عندى
ثوب لفلان فوجد في تركته ثوب واحد حيث لا يدفع الضمان عنه كما مر وقوله وجود واحدة بالوصف أى
فيما لو وصف الودیعة بميزها فوجد في تركته عين واحدة فقط بتلك الصفة حيث يدفع الضمان عنه كما مر
وقوله بانه لا تقصير ثم أى في الثانية لوصفها بما يميزها عن غير ها وقوله بخلافه هنا فى الاولى لتركه لوصف
(قوله ولا يعطى الخ) اعتمده المغنى ايضا (قوله ولا يعطى شيئا ما وجد) أى لا يجب بل يكون الواجب
له البذل الشرعى فيعيه الوارث بما شاء اه عش (قوله في هذه الصور) هى قوله عندى ودیعة او ثوب
اه عش أى وقوله وكذا الوصفه الخ (قوله خلافا للسبكي الخ) عبارة المغنى وقيل يتعين الثوب الموجود
اه (قوله عامر) أى فى باب الوصية (قوله هنا) أى فى الودیعة لا ثم أى فى الوصية (قوله كما ذكر) الى
قوله ولا يشهد فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله وقيدته الى وتردد الرافعى (قوله ويدعيها له) أى لنفسه اه
مغنى ويصح إرجاع الضمير للمورث (قوله وقيدته) أى الضمان (قوله وتردد الرافعى الخ) عبارة النهاية
والمغنى والاسنى وعمل الضمان بغير ايصاء وايداع إذا تلفت الودیعة بعد الموت لا قبله كما صرح به الامام ومال
اليه السبكي لأن الموت كالسفر فلا يتحقق الضمان إلا به وهذا هو المعتمد وإن ذهب الاسنوى الى كونه ضامنا
بمجرد المرض حتى لو تلفت باقية فى مرضه او بعد صحته ضمنها كسائر اسباب التقصير وعمله ايضا فى غير
القاضى اما هو إذا مات ولم يوجد مال اليتيم فى تركته فلا يضمنه وإن لم يوص به لانه امين الشرع وإنما يضمن
إذا فرط قال السبكي وهذا أقصر من ان عدم ايصائه ليس تقريبا وإن مات عن مرض وهو الوجه وظاهر
ان الكلام فى القاضى الامين كما مر اما غيره فيضمن قطعا والضمان فيما ذكر ضمان تعدد بترك المأمور لا ضمان
عقد كما اقتضاه كلام الرافعى اه قال عش قوله ضمان تعد أى فيضمنها بالبذل الشرعى وهو المثل فى
المثل والقيمة فى المتقوم وسواء تلفت بذلك السبب او غيره اه (قوله حتى لو تلفت فيه) أى المرض
او بعد صحته ضمنها أى كسائر ارباب التقصير نهاية ومغنى (قوله الثانى) أى الدخول بالموت (قوله ولا
يشهد الخ) أى خلافا لما فى شرح الروض اه سم (قوله له) أى للاسنى (قوله لم يطعمها) أى الدابة
المودوعة (قوله فعلا الخ) الاولى تركا (قوله منقطع) الى قوله ودعوا تلفها فى المغنى الا قوله ولو اوصى بها الى
وكذا الى قوله ولو جهل حالها فى النهاية إلا ذلك القول (قوله او قتل غيلة) أى فلا يضمن مغنى وسم (قوله كما
مر) أى انفا فى شرح او يوصى بها (قوله وكذا لو لم يوص) بهذا ونحوه يعلم ان ترك الايصاء لا يكون مضمنا
مطلقا بل يستثنى منه ما إذا ادعى الوارث مسقطا وغيره اه سم (قوله وقال الوارث لعلمها الخ) عبارة الروض
وادعى الوارث التلف وقال إنما لم يوص لعله كان بغير تقصير اه سم (قوله فيصدق) أى الوارث (قوله

ثم بخلافه هنا ولا يعطى
شيئا ما وجد فى هذه الصور
خلافا للسبكي ومن تبعه
وكالمرض المخوف ما الحق
به مما مر نعم الحبس للقتل
فى حكم المرض هنا لا ثم كما
مر لان هذا حق آدمى ناجز
فاحتيط له أكثر بجعل مقدمة
ما يظن منه الموت بمنزلة
المرض (فان لم يفعل) كما ذكر
(ضمن) لتقصيره بتعريضها
للفوات لان الوارث يعتمد
ظاهر اليد ويدعيها له وان
وجد خط مورثه لانه كناية
وقيدته ابن الرفعة بما إذا لم
يكن بها يئنة باقية وهو
ظاهر معلوم مما مر فى الوصية
وتردد الرافعى فى ان هذا
الضمان يتبين بالموت وجوده
من اول المرض حتى لو
تلفت فيه ضمنها ولا يدخل
وقته الا بالموت والذي
رجحه الاذرى كالسبكي
وسبقهما اليه الامام الثانى
ووجه ان الموت كالسفر
فلا يتحقق الضمان إلا به ورجحه
الاسنوى انه بمجرد المرض
يصير ضامنا إذا لم يوص وان
شفي ولا يشهد له ما لو لم يطعمها
حتى مضت مدة يموت مثلها
فيها غالبا فانها تصير مضمونة
وان لم تمت لان فى هذا فعلا
مفضيا للتلف ظنا وايس
بمجرد ترك الايصاء كذلك

لا يخالف ما تقدم من أن المعتمد عدم وجوب الاشهاد على القاضى والامين وذلك للفرق بينهما لانه هناك
سلبت ائانب المالك شرعا وهو القاضى والامين فكان كسليمهما المالك وهنالم يسلم لاحد وإنما امر بردها
فليتأمل (قوله ليس له) أى للوارث (قوله الذى رجحه الاذرى الى اخر الثانى) هو الذى اعتمده مر (قوله
ولا يشهد له الخ) أى خلافا لما فى شرح الروض (قوله او قتل غيلة) أى فلا يضمن (قوله وكذا لو لم يوص
فادعى المودع انه قصر وقال الوارث لعلمها تلفت قبل ان ينسب لتقصير) بهذا ونحوه يعلم ان ترك الايصاء
لا يكون مضمنا مطلقا بل يستثنى منه ما إذا ادعى الوارث مسقطا ونحوه (قوله وقال الوارث لعلمها الخ) عبر

(الا) منقطع لان المقسم مرض مخوفا (إذا لم يتمكن بان مات فجأة) أو قتل غيلة لا تنفاه التقصير ولو اوصى بها على الوجه المعتمد بان
لم توجد بتركته لم يضمنها كما مر وكذا لو لم يوص فادعى المودع انه قصر وقال الوارث لعلمها تلفت قبل ان ينسب لتقصير لصدق كانه قلاه

عن الامام وقرأه واعترضه الاسنوي بان الامام إنما قاله عند جزم الوارث بالتلف (١١١) لا عند ترده فيه فانه صحيح حيثئذ الضمان ولك

رده بان الوارث لم يتردد في
التلف بل في انه وقع قبل
نسبته لتقصير او بعده
وحيثئذ فلا ينافي ما نقله عن
الامام ودعواه تلفها عند
مورثه بلا تعدا ورده مورثه
لها مقبولة كما قاله ابن ابي
الدم في وارث الوكيل
رجحاه في الثانية وان خالف
في ذلك السبكي وغيره ولو
جهل حالها ولم يقل الوارث
شيئا بل قال لا اعلم حاله
واجوز انها تلفت على حكم
الامانة فلم يوص بها لذلك
ضمنها كما اقتضاه كلام
الرافعي وغيره لانه لم يدع
مسقطا هذا كله ان لم يثبت
تعمده فيها قال السبكي
كغيره او يوجد في تركه
ما هو من جنسها او ما يمكن
ان يكون اشتراه بما لا
القراض في صورته ولم يكن
قاضيا او نائبه لانه امين
الشرع فلا يضمن الا ان
تحققت خيانه او تفريطه
مات عن مرض او لا ومحل
في الامين نظير ما مر ولا
يقبل قول وارث الامين انه
رد بنفسه او تلفت عنده الا
ببينة وسائر الامناء كالوديع
فيما ذكر (ومنها) ما تضمنه
قواه (اذا نقلها) لغير ضرورة
(من محلة) الى محلة اخرى
(او دار الى دار) اخرى
دونها في الحرز وان كانت
حرز مثلها على المعتمد

بان الوارث لم يتردد (الخ) اي في قوله لعلها تلفت (الخ) الذي نقله عن الامام اي لان الترجي في كلامه المذكور
راجع الى التيقيد فقط وهو قوله قبل (الخ) فهو جازم بالتلف اي فالاسنوي لم يصب فيما فهمه عن الشيخين اه
رشيدى (قوله فلا ينافي) اي ما نقله ما نقله (الخ) اي الاسنوي (قوله ودعواه) اي الوارث مبتدا وخبره مقبولة
(قوله او رد مورثه) عطف على تلفها (قوله ورجحاه) اي قول ابن ابي الدم في الثانية وهي دعوى رد المورث
(قوله وان خالف في ذلك السبكي (خ) عبارة المغني وصحح السبكي انه لا يقبل قوله في دعوى التلف والرد الا
ببينة اه (قوله ولو جهل حالها) اي الوديعة (قوله حاله) الظاهر التانيث (قوله ضمنها (خ) وفاقا للمغني
والاسنوي وخلافا للنسابة ورد عليه سم راجعه (قوله هذا كله) الى المتن في النهاية قال السكردي ذا اشارة الى
قوله وكذا لو لم يوص اه ويظهر انه اشارة الى قول المصنف فان لم يفعل ضمن الا (الخ) وقول الشارح ولو اوصى
بها على الوجه الخ الى هنا من الصور الاربع وان قوله او يوجد الخ عطف على قوله يثبت الخ وقوله ولم يكن الخ
عطف على قوله لم يثبت الخ وان هذه الاقوال الثلاثة موزعة على تلك الصور الست المتقدمة فقوله لم يثبت الخ
وقوله او يوجد الخ راجعان الى جميع ما تقدم الا قول المصنف فان لم يفعل ضمن ورجوعه الى مسألة الجهل لمجرد
اقتادها منقولة ومنصوصة وقوله ولم يكن الخ راجع الى اول قول المصنف وآخر قول الشارح وما في سم
بما نصه قوله او يوجد الخ هذا مع قوله بعده لم يكن الخ معطوف على قوله لانه لم يثبت اه فيه تساهل ينبغي حمله
على ما قلته (قوله في صورته) اي القرض (قوله لانه) اي القاضى او نائبه (قوله فلا يضمن) اي وان لم يوص كما
صرح به ابن الصلاح سم ونهاية ومغني (قوله ومحل) اي عدم ضمان القاضى ونائبه (قوله في الامين) خبر
ومحل (قوله نظير ما مر) اي مرارا (قوله انه رد) اي الوارث اه ع ش (قوله او تلفت عنده) اي ولم يتمكن
من الرد اه رشيدى عبارة سم قوله انه رد الخ فاعل الرد الوارث وقوله تلفت اي عند الوارث هذا هو المراد
فيهما كما هو الظاهر فلا ينافيه ما تقدم من قبول دعوى وارث غير القاضى رد مورثه او التلف عنده بلا تقصير
فان الظاهر ان وارث القاضى ان لم يكن اولى من وارث غيره في ذلك فلا اقل ان يكون مثله اه (وان كانت
حرز مثلها (خ) افنى شيخنا الشهاب الرملى بتصوير المتن بما اذا عين المالك حرز فان لم يعين فلا ضمان بنقلها
الى الادون حيث كان حرز مثلها اه سم وتبعه اي الشهاب الرملى النهاية في ذلك كما نبه عليه الرشيدى وخالفه
المغني كالشارح فقالوا وقال الشيخ الاسلام بالضمان في النقل الى الادون مطلقا سواء كان حرز مثلها او لا عين
الحرز او لا (قوله سواء تلفت الخ) عبارة المغني سواء اناها عن النقل ام لا عين تلك المحلة ام اطلق بعيدتين كانتا
ام قريبتين لا سفر بينهما ولا خوف ام لا كما يؤخذ ذلك من اطلاق المصنف اه (قوله نعم) الى قوله وان كان
النقل في النهاية ولى قوله ولو حصل الهلاك في المغني (قوله فيه) اي الحرز (قوله ولو حصل الهلاك الخ)

في الروض بقوله وادعى الوارث التلف وقال إنما لم يوص لعله كان بغير تقصير (قوله ولو جهل حالها ولم يقل
(خ) عبارة شرح مرو لو جهل حالها ولم يقل الوارث شيئا بل قال لا اعلم حاله فلا ضمان عليه وان قيل ان قضية
كلام الرافعي وغيره الضمان اه ويشكل عليه رد اعتراض الاسنوي السابق بما تقدم الذي وافق عليه
وذلك لان ذلك الرد لا حاجة اليه بل لا يفيد مع التزام عدم الضمان ويشكل عليه ايضا ما نقله الاسنوي بقوله
لا عند ترده فانه صحيح حيثئذ الضمان وذلك لان الوارث متردد فيما نحن فيه الا ان يخالف هذا الذي نقله
الاسنوي فليتأمل (قوله ضمنها (خ) هكذا في شرح الروض (قوله او يوجد الخ) هذا مع قوله بعد ولم
يكن الخ معطوف على قوله لانه لم يثبت (قوله فلا يضمن) اي وان لم يوص كما صرح به ابن الصلاح وهذا مع قوله
او تفريطه قال السبكي تصریح بان عدم ايصاله ليس تفریطا (قوله انه رد بنفسه) فاعل الرد الوارث وقوله او
تلفت اي عند الوارث هذا هو المراد فيهما كما هو الظاهر فلا ينافيه ما تقدم من قبول دعوى وارث غير القاضى
رد مورثه او التلف عنده بلا تقصير فان الظاهر ان وارث القاضى ان لم يكن اولى من وارث غيره في ذلك فلا اقل
ان يكون مثله (قوله وان كانت حرز مثلها على المعتمد) افنى شيخنا الشهاب الرملى بتصوير المتن بما اذا عين

(ضمن) لانه عرضها للتلف سواء تلفت بسبب النقل ام لا نعم ان نقلها بظن الملك لم يضمن بخلاف ما لو انتفع بها بظنه لان التعدي هنا اعظم (والا)
يكن دونه بان تساويا اليه او كان المنقول اليه احرز (فلا) يضمن وان كان النقل لقرينة اخرى لا سفر بينهما ولا خوف ولو حصل الهلاك بسبب

النقل لعدم التفریط من غير مخالفة وخرج (١١٢) بالى اخرى نقلها بلانية تعد من بيت ابيت في دار وغان واحد فلا ضمان به حيث كان

وفاقا لاطلاق النهاية وشرح الروض وخلافا لاطلاق المغنى (قوله وخرج) الى قوله هذا كله في النهاية والمغنى (قوله حيث كال الثاني حرز مثلها) وإن كان الاول احرز مغنى وروض (قوله هذا كله) اى الضمان وعدمه الماران (قوله مستحقا له) اى للمالك (قوله اما اذا عينه) الى المتن في النهاية الا قوله ولو في قرية الى بخلافه وقوله خلافا الى وامامع النهى (قوله بقيد السابى) اى لا سفر بينهما ولا خوف (قوله اذ لا غرض فيه) اى التخصيص (قوله بخلافه) اى النقل عن المعين وقوله لدونه متعلق بضمير بخلافه وقد تقدم ما فيه (قوله فانه يضمن) اى سواء تلفت بسبب النقل ام لا اه شرح الروض وبقيد الشارح وكذا الخ (قوله باحد الاولين) اى مثل الحرز المعين واعلى منه اه كرى (قوله ان هلك الخ) بهذا خالفت حالة التعيين حالة عدمه اه سم اى خلافا لما يوهمه صنيع الشارح من المخالفة فيما قبل وكذا ايضا (قوله كان انهدم الخ) عبارة النهاية كأنهدم البيت الثاني والسرقة منه وذكروا في الانوار معهما الغصب منه لكن ظاهر كلاهما اعتماد الحاقه بالموت وجمع الوالدرحمه الله تعالى بينهما بحمل كلام الانوار فيما اذا كان سبب الغصب النقل وكلاهما في خلافه اه وفي سم نحوها وامامع النهى الى قوله نحو غرق في المغنى (قوله مستحقا للمالك) اى ملكا او اجارة او اعادة اه مغنى (قوله مثل الحرز الاول) عبارة النهاية حرز مثلها ولا باس بكونه دون الاول اذا لم يجد احرز منه اه (قوله ولا اثر لنهى نحوولى) اى بل الواجب على الوديع مراعاة المصلحة في نقلها وعدمه اه عش (قوله ويطالب الوديع الخ) عبارة النهاية وحيث منعنا النقل الا لضرورة فاختلفا فيما صدق المودع يمينه ان عرفت ولا طوبى بيته فان لم تكن صدق المالك يمينه اه قال الرشيدى قوله فاختلفا فيما اى قال الوديع نقلت للضرورة وتلفت وانكرها المالك وقوله صدق المودع يمينه اى في التلف وقوله طوبى بيته اى ثم يصدق باليمين وقوله صدق المالك يمينه اى في نفي مدعى الوديع اه (قوله التى يتمكن) الى قوله والذى يتجه في الالهية لا قوله ثم رايت الاذرى الى المتن وقوله ولانما بات هنا الى الفرع (قوله فلم) لعل منه قوله على العادة (قوله لو وقع بخزائنه) الى قوله مطلقا في المغنى (قوله مطلقا) اى سواء امكنه اخراج الكل دفعة او لا وسواء كانت امتعته فوق فتحاها الخ ام لا (قوله اخراج الكل) اى كل الامتعة والوديعه وينبغى

المالك حرز فان لم يعين فلا ضمان بنقلها الى الادون حيث كان حرز مثلها والمسئلة مبسوطه في التصحيح وشار الى الاختلاف في فهم كلام الشيخين (قوله وخرج بالى اخرى الى حيث كان الثاني حرز مثلها) وعلم بما تقرر انه لو نقلها الى محله او دار هي حرز مثلها من احرز منها ولم يعين المالك حرز لم يضمن عند جمهور العراقيين ونقل ابن الرفعة فيه الاتفاق وفان الاذرى انه الصحيح اه وهو المعتمد وان نسب للشيخين الجزم بخلافه وكانه اخذ من كلامهما في المحرر والمنهاج وفي الروضة واصلا في السبب الرابع وقد اطلقا في السبب الثامن الجزم بعدم الضمان بالنقل الى حرز مثلها من احرز منه وكذا فيما لو عين المالك حرزا كقوله احفظها في هذا البيت انه لا يضمنها بانقلها الى بيت مثلها الا ان تلفت بسبب النقل كأنهدم البيت الثاني والسرقة منه والغصب اى اذا كان بسبب النقل فلو ضم الى تعيين البيت النهى عن النقل فنقل بالضرورة فذكر انه يضمن وان كان المنقول اليه احرز لصريح المخالفة بلا حاجة فان نقل بالضرورة غارة او حرق او غلبة لصوص لم يضمن اذا كان المنقول اليه حرز مثلها ولا باس بكونه دون الاول اذا لم يجد احرز منه ولو ترك النقل في هذه الحالة ضمن وان حدثت ضرورة فلا ولا يضمن بالنقل ايضا جئنا بشرح مر (قوله وكذا باحد الاولين ان هلك الخ) بهذا خالفت حالة التعيين حالة عدمه (قوله كان انهدم عليها المنقول اليه وكذا ان سرقت او غصبت منه على الوجه الذى اقتضاه كلام الشيخين الخ) في الانوار ايضا الحاق الغصب من البيت الثاني بانهدامه عليها وسرقتها منه وظاهر كلام الشيخين الحاقه بالموت وجمع شيخنا الشهاب الرملى بينهما بحمل كلام الانوار على ما اذا كان سبب الغصب النقل وكلاهما على خلافه (قوله ويطالب الوديع باثبات الضرورة الحاملة له على النقل) قال مر في شرحه وحيث منعنا النقل الا لضرورة فاختلفا فيما صدق المودع يمينه ان

الثاني حرز مثلها هذا كله حيث لم يعين المالك حرزا ولا نهى عن النقل ولا كان الحرز مستحقا له اما اذا عينه فلا اثر لنقلها لمثله او اعلى منه احرز او لو في قرية اخرى بقيد السابى خلا لتعيينه على اعتبار الحرزية دون التخصيص اذ لا غرض فيه بخلافه من غير ضرورة لدونه وان كان حرز مثلها فانه يضمن وكذا باحد الاولين ان هلك بسبب النقل كان انهدم عليها المنقول اليه وكذا ان سرقت او غصبت منه على الوجه الذى اقتضاه كلام الشيخين وجزم به غيرهما خلافا لما اعتمد انهما كالموت اخذا من كلام الغزالي وذلك لان التالف حصل هنا بسبب المخالفة من غير عذر وامامع النهى او كون الحرز مستحقا للمالك فيضمن بالنقل لغير ضرورة حتى لا احرز لتعديه بخلافه لضرورة نحو غرق او اخذ لص فانه يجب ويضمن بتركه ويتعين مثل الحرز الاول ان وجد نعم ان نهاه عنه ولو مع الخوف فلا وجوب ولا ضمان بتركه ولا بفعله ولا اثر لنهى نحوولى ويطالب الوديع باثبات الضرورة الحاملة له على النقل (ومنها ان لا يدفع

متلفاتها) التى يتمكن من دفعها على العادة لانه من اصول حفظها فلم انه لو وقع بخزائنه حريق فبادر لنقل امتعته فاحترقت او الوديعه لم يضمنها مطلقا ووجه ابن الرفعة بانه مأمور بالابتداء بنفسه ونظر الاذرى فيما لو امكنه اخراج الكل

دفعة اى من غير مشقة لاحتمل مثله عادة كما هو ظاهر او كانت فوق لنحماها واخرج ماله الذى تحتها والضمان فى الاولى متجه وفى الثانية محتمل ان تلفت بسبب التنحية ثم رأيت الاذرعى فى موضع آخر رجح ما رجحته فيهما ولو (١٣) تعددت الودائع لم يضمن ما اخره

منها ما لم يكن الذى اخره يمكن اى يسهل عادة لا ابتداء به او جمعه مع ما اخذه منها (فلو اودعه دابة فترك علفها) باسكان اللام او سقيها مدة يموت مثلها فيها جوعا أو عطشا ولم ينه (ضمنه) ما اى صارت مضونة عليه وان لم تمت اتسبيه الى تلفها حتى لو تلفت بسبب آخر غرم قيمتها وموتها قبل تلك المدة لاشئ فيه ما لم يكن بها جوع او عطش سابق ويعلمه وحينئذ يضمن الكل على المعتمد وانما لم يات هنا نظير التفصيل الآتى فى التجويع اول الجراح لانه ثم متعذر من اول الامر بالحبس والمنع بخلافه هنا (فرع) قال لا ذرعى عن بعض الاصحاب لو راى امين كوديع وراع ما كولا تحت يده وقع فى ملكه فذبحه جاز وان تركه حتى مات لم يضمنه ثم قال وفى عدم الضمان اذا امكنه ذلك بلا كلفة نظر واستشهد غيره للضمان بقول الانوار وتبعه الغزى لو اودعه براى مثلا فوقع فيه السوس لومه الدفع عنه فان تعذر باعه باذن الحاكم فان لم يجده تولى بيعه واشهدوا الذى يتجه انه ان كان ثم من يشهده على

او بعضها اى الوديعة (قوله دفعة) ينبغى او دفعتين فاكثر قبل وقت احتراق الوديعة (قوله والضمان فى الاولى الخ) هذا من عند الشارح وليس من كلام الاذرعى (قوله فى الاولى) هى قوله ماله او امكنه الخ وقوله فى الثانية هى قوله او كانت فوق الخ وقوله محتمل معتمد اه ع ش (قوله محتمل ان تلفت الخ) قد يتجه ان يقال ان كان لو ترك التنحية وبادر الى اخذ الاول فالاول امكنه اخذ ما يتبعه والوديعة ضمن اتقصيره بالتراعى بالاشتغال بالتنحية وإن كان مع المبادرة كذلك لا يتمكن من اخذ الجميع فلا ضمان فليتأمل اه سم وقوله امكنه الخ والافرب ان العبرة فى التمكن وعدمه بظن الوديع فليراجع وقوله من اخذ الجميع الخ اى جميع الامتعة والوديعة وينبغى او بعضها (قوله ولو تعددت) الى قوله ما لم يكن فى المعنى (قوله ما اخره منها) اى ما اخر اخذه حيث لم يبتدىء به لانه نتجاء من موضعه واخذ ما وراءه اه ع ش (قوله اى يسهل عادة الابتداء به) لعل المراد بالنسبة الى ما اخذه منها بان يكون لا ابتداء بالتروك اسهل من الابتداء بالمأخوذ بخلاف ما اذا عكس الامر وتساويا فلا ضمان (قوله منها) اى الودائع (قوله باسكان اللام) اى على المصدر الى قوله وانما لم يات فى المعنى (قوله او سقيها) يظهر ان ترك إدخال الدابة فى محل دافع للبرد مثلا كترك سقيها (قوله مدة الخ) وتختلف المدة باختلاف الحيوانات والمرجع الى اهل الخبرة به انما هى ومغنى (قوله يموت الخ) ينبغى او يتعيب اه سم (قوله اى صارت الخ) عبارة النهائية ضمنها ان تلفت ونقص ارشها ان نقصت اه (قوله ويعلمه) وان لم يعلمه فلا ضمان شرح الروض سم على حج وقد يشكل بما تقرر ان ما كان من خطاب الوضع لا فرق فيه بين العلم وعدمه اه ع ش وقد يجاب ان هذا مستثنى منه ترغيبا فى قبول الودائع كما مر ما يؤيده عن السبد عمر (قوله على المعتمد) وان جزم ابن المقرئ كصاحب الانوار بضمانه بالقسط ويؤيد الاول اى ضمان السكل ما لجوع انسانا وبه جوع سابق ومنعه الطعام مع علمه بالحال فانه يضمن الجميع نهاية ومغنى (قوله التفصيل الآتى الخ) عبارة مع امتن هناك والاتمسك تلك المدة ومات بالجوع مثلا لا ينجو هدم فان لم يكن به جوع وعطش سابق على حبسه فشهده عمد وإن كان به بعض جوع وعطش الواو بمعنى او علم الحابس الحال فعمدوا الا يعلم الحال فلا يكون عمدا فى الاظهر بل شبهه فيجب نصف دية الحصول اهلاك بالامرين اه بحذف وعلم بهذا أن الفرق بين ما هنا وما ياتى انما هو عدم العلم فيضمن النصف فيما ياتى ولا يضمن هنا اصلا (قوله وراع الخ) ومعلوم ان الكلام فى البالغ العاقل وقوله وفى عدم الضمان الخ معتمد اه ع ش اقول ويبعد الضمان فيما اذا لم يوجد من يشهده وقتنا بما استظهره الشارح فيما ياتى من عدم قبول قوله بعد ذبحها لم اجد شهودا على سببه ثم رايت قول الشارح والافلا الخ وهو صريح فى عدم الضمان اذا ترك الذبح فقد الشهود (قوله بقول الانوار الخ) فى الاستشهاد بما ذكر نظر إذ ليس فى كلام الانوار تعرض للضمان اصلا اللهم إلا ان يقال انه اخذ الضمان من قوله لومه الدفع عنه لأن الاصل ان من ترك فعل ما لومه فى مال غيره ضمنه لنسبته الى تقصير مع ائمه بالترك اه ع ش (قوله وتبعه الخ) اى الانوار (قوله والنزى يتجه) الى قوله وبفرق قال ع ش بعد ذكره عن الشارح مانصه وظاهر إطلاق الشارح معنى النهاية عدم الضمان مطلقا وجد شهودا يشهدوا لاه (قوله لان الظاهر الخ) تعليل للعذر (قوله فيما ياتى) اى فى شرح ومنها ان يضييع الخ (قوله بينه) اى قوله بذبحها لذلك حيث لا يقبل (قوله ما ياتى)

عرفت والا طواب بيينة فان لم تكن صدق المالك يمينته اه (قوله وفى الثانية محتمل ان تلفت بسبب التنحية) قد يتجه ان يقال ان كان لو ترك التنحية وبادر الى اخذ الاول فالاول امكنه اخذ ما يتبعه والوديعة ضمن اتقصيره بالتراعى بالاشتغال بالتنحية وإن كان مع المبادرة كذلك لا يتمكن من اخذ الجميع فلا ضمان فليتأمل (قوله رجح ما رجحته فيهما) فيه انه لم يرجح فى الثانية شيئا (قوله مدة يموت) ينبغى او يتعيب (ويعلمه) اخرج ما لا يعلمه قال فى شرح الروض وان لم يعلمه فلا ضمان اه (قوله على المعتمد) اعتمده مر ايضا

(١٥) - شروانى وابن قاسم - سابع) سبب الذبح فتركه ضمن والا فلا لعذر له لان الظاهر ان قوله بذبحها لذلك لا يقبل ثم رايت مصرحاه فيما ياتى ويفرق بينه وبين قبول قوله فى نحو لبسها الدفع نحو الدود فان الظاهر قبوله ثم رايت ما ياتى فى مسئلة الخاتم

للدال خشية ظالم ويظهر ايضا انه لا يقبل قوله بعد ذبحها اجد شهودا على سبيه وكذا بعد البيع لنحو السوس احتياطا لالتلاف مال الغير نعم ان قامت قرينة ظاهرة على ما قاله احتمال تصديقه (فانها) المالك (عنه) اى علفها (فلا ضمان عليه) (في الاصح) وان اثم كما لو اذن له في الالتلاف ولا اثر لى نحو ولى قال الاذرى ان علم الوديع الحال ويجب عليه ان يأتى الحاكم ليحجر ماله كما ان حضر او لياذن له في الاتفاق ليرجع عليه ان غاب ولونها لنحو تخمة امثل وجوبا فان علفها مع بقاء العلة ضمن اى ان علم بها كما بحث ومر الفرق بين ما هنا وظن كونه امينا (فان اعطاه المالك علفا) بفتح اللام (علفها منه والا) بان لم يعطه شيئا (فيراجعه او وكيله) ليردها او ينفقها واذا اعطاه علفا لم يحتج بتقديمه بل له العمل فيه بالعادة (فان فقدنا فالحاكم) يراجعها ليؤجرها وينفقها من اجرتها فان عجز اقترض على المالك حيث لا مال له حاضر او باع بعضها او كلها بالمصاحبة والذى ينفقه على المالك هو الذى يحفظها من النعيب لا الذى

اى فى شرح ومنها ان ينتفع بها الخ (قوله وهو) اى ما ياتى فى الخاتم صريح فيه اى فى قبول قوله فى نحو لبسها لدفع نحو الدود (قوله بان ما هنا الخ) وايضا فاحتياج نحو الصوف للبس لدفع المملك غالب او كثير ولا كذلك الذبح المذكور فان الاحتياج اليه نادر لندرة سبيه اه سم (قوله ويؤيد ذلك) اى الفرق وقوله ما مر فى تعقيب الخ قد مر ما فيه عن السيد عمر (قوله ويظهر ايضا) انه لا يقبل الخ قضية ما مر انفا عن ع ش عن اطلاق النهاية لقبول وهو ايضا قضية ما سذكروه الشارح من الفرق بين الوديع والمساواة وايضا ان فى منع القبول منع الامناء عن نحو ذبح المأكولة المشرفة للمالك عند عدم وجدان الشهود فليراجع (قوله اى علفها) عبارة المغنى عن الطعام والشراب فانت بسبب ترك ذلك اه (قوله وان اثم) الى قوله ان امكن فى المغنى الا قوله ومر الفرق الى المتن وكذا فى النهاية الا قوله اى ان علم الى المتن (قوله قال الاذرى ان علم الخ) هذا التقييد محمول على استقرار الضمان عليه والافلا فرق بين العلم اى بكونه وليا والجعل فى اصل الضمان نهاية ومعنى قال ع ش قوله فى اصل الضمان اى ويكون قرار الضمان فى صورة الجعل على الولى اه (قوله ولو نها الخ) عبارة المغنى هذا ان نها لعل فان كان لها كفول لنحو ونخمة ازمه امتثال نيه فلو خالف وفعل قبل زوال العلة ضمن كذا اطلقاه قال ابن شبة وينبغى ان يقيد الضمان بما اذا علم بعلفتها اه (قوله اى ان علم بها) وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية عبارة تروان لم يعلم بعلفتها فيما يظهر خلافا لبعض المتأخرين اه قال ع ش قوله وان لم يعلم الخ لان المضمنات لا يفترق الحال فيما بين علمها وجعلها وقوله خلافا لبعض المتأخرين مراده به حج اه (قوله ومر) اى فى شرح او امين (قول المتن فان اعطاه) المالك علفا بفتح اللام لاسم كولا ولم ينته نهاية ومعنى (قوله ليردها) الانسب ليس تردها اه سيد عمر عبارة المغنى ليس تردها او يعطى علفها او يعلفها اه (قول المتن فان فقدنا) بالثنية بخطه اه معنى (قوله فان عجز) اى الحاكم بان لم يتيسر له ايجار عبارة المغنى ليقترض على المالك او يؤجرها ويصرف الاجرة فى مؤنتها او يبيع جزءا منها او جميعها ان رآه اه (قوله ولو فقد الحاكم انفق بنفسه الخ) قد يتبادر من السياق وجوب ذلك والضمان بتركه ثم قد يستبعد ذلك اذا لم يوجد من يشهده ولم يكتف عن الرجوع بذمته اه سم وقوله والضمان بتركه يوافقه قول الشارح السابق ثم قال وفى عدم الضمان الخ وقوله ثم قد يستبعد ذلك الخ يوافقه قوله السابق والافلا لعذر اه (قوله ان امكن والا نوى الرجوع الخ) خالفه المغنى والنهاية وسم فقالوا فان لم يشهد لم يرجع فى احد وجهين وهو المعتمد كما فى حرب الجمال اه (قوله مطلقا) اى نوى الرجوع او لا (قوله ما يوافق الاول) اى من الاكتفاء بنية الرجوع عند عدم الشهود وقوله ما يوافق الثانى اى عدم الرجوع عند عدم الشهود مطلقا (قوله وعن اى اسحق) الى قوله انتهى فى النهاية (قوله انه يجوز له) اى للوديع عند تقدم من مرن المالك ووكيله فالحاكم (قوله نحو البيع الخ) لعله ادخل بالنحو والجمالة (قوله كالحاكم) اى بالمصاحبة (قوله مطلقا) لعله ادخل به الاتفاق بغير فليراجع (قوله ويؤيده) اى قول ابى اسحق (قوله ما تقرر عن الانوار) اى فى الفرع المار آنفا (قوله لم يرجع) اى ان لم يتعذر علته من سرهما معه والافير جمع نهاية ومعنى (قوله وانما يتجه) اى ما يحتمل الزكشى (قوله او باجرة مثله) مقتضاه انه لو وجد به كثر من اجرة المثل وكانت اقل من قيمة العلف لا يجب دفعها له وهو محل تأمل وقوله ولم تزد اخ مقتضاه انها اذا ساوت يجب دفعها اليه وهو محل تأمل ايضا ولو قيل بوجوب الدفع فى الاولى وبالتخيير فى الثانية لكان متجهاسيد عمر وقوله

(قوله بان ما هنا الخ) وايضا فاحتياج نحو الصوف للبس لدفع المملك غالب او كثير ولا كذلك الذبح المذكور فان الاحتياج اليه نادر لندرة سبيه (قوله ويجب عليه الخ) راجع لمسئلة النهى اى فى المتن (قوله ولو فقد الحاكم انفق بنفسه الخ) قد يتبادر من السياق وجوب ذلك والضمان بتركه ثم قد يستبعد ذلك اذا لم يوجد من يشهده ولم يكتف عن الرجوع بذمته (قوله والا نوى الرجوع) فى الاكتفاء بنية الرجوع نظر ومخالفة لما فى نظائره كما يعلم بالمراجعة (قوله والا نوى الرجوع) يفيد انه يرجع فى هذه

يسمونها ولو كانت سميعة عند الايداع فالذى يتجه من وجهين فيه انه يجب علفها بما يحفظ نقصها عن عيب ينقص قيمتها ولو فقد الحاكم انفق بنفسه ثم ان اراد الرجوع اشهد على ذلك ان امكن والا نوى الرجوع ولو

وحيث نذير جمع على ما جزم به شارح وينافيه ما في المساقاة أنه عند عدم الشهود لا يرجع مطلقا لان مقدم نادرو على الاول يمكن الفرق بان
الوديع محسن فتناسب التوسع عليه برجوعه بمجرد قصد الرجوع عند تعذرهم ثم رايت الاذرعى بحث فى اتفاق الام عند فقد القاضى ما يوافق
الاول والزر كشي وغيره ما يوافق الثاني وعن ابى إسحق انه يجوز زله نحو البيع او الايجار او الاقراض كالحاكم وينبغي ترجيحه عند تعذر
الاتفاق عليها مطلقا لا بذلك وبوده ما تقر عن الانوار هذا كله فى معلوفة اما الراعية (١١٥) فبحث الزركشى وجوب تسريحها مع

نفقة فان ترك ذلك وأنفق
عليها لم يرجع اه وانما
يتجه ان كان الزمن امنا
ووجد نفقة متبرعا او باجرة
مثله ولم ترد على قيمة العلف
وحينئذ باتى فيها ما تقر فى
العلف فان فقدته وتعدرت
مراجعة المالك ساوت
المعلوفة فيما مر فيها كما هو
ظاهر ولو اعتيد رعيها بلا
راع مع غلبة سلامتها فهل
ذلك لان اللازم له مراعاة
العادة كما يعلم بتمامه وباتى
أولا بد من الامين مطلقا
احتياطاً للحق الغير كل محتمل
وخرج بالدابة نحو النخل
إذا لم يامر به بسقيه
فتركه ومات فانه لا يضمه
بخلافها لحرمته الروح
وقضية قولهم لم يامر به بسقيه
انه لو امر به فتركه ضمن
وبوجه بانه التزم الحفظ
بقيد السقي فلو لم فعله لكان
لا يجازا فيقبيل فيه مامر
فى الاتفاق فان قلت ظاهر
كلامهم أن السقي من غير
أمر لا يلزم الوديع فينافى
ما باتى فى نحو اللبس من
لزومه والضمان بتركه فساد
الفرق قلت يفرق باعتبار
الوديع فعليه اسهولته وعدم
اختلاف الغرض به غالبا
بخلاف السقي لعمره

ولو قيل بوجوب الدفع فى الاولى الخ هذا هو الظاهر والله اعلم (قوله وحينئذ) اى حين الزيادة وقوله باتى فيها
اى فى تلك الزيادة قاله السكرى ويظهر ان المعنى وحين اذ كان الزمن آمنا ووجد نفقة باجرة مثله الخ باتى فى
اجرة المثل نظير ما تقر فى العلف من انه ان اعطاه المالك الاجرة سرحها بها او الا فراجع الخ (قوله فان فقدته)
اى ما ذكره بقوله ان كان الزمن آمنا ووجد الخ بان كان الزمن مخوفا ولم يجد الثقة المذكورة (قوله مراجعة
المالك) اى ووكيله (قوله فيما مر فيها) اى من انه يراجع الحاكم ليؤجرها وينفقه ما من اجرتها الخ (قوله
فهل له ذلك) اى التسريح (قوله عمامر) اى فى شرح ومنها ان لا يدفع متلفاتها وقوله وباتى اى فى شرح
ولو بعثها مع من يسقيه الم يضم فى الاصح (قوله من الامين) اى من الراعى الامين (قوله مطلقا)
اى اعتيد رعيها بل راع او لا (قوله كل محتمل) والقلب الى الاول اميل لاسيما اذا كان عادة المالك ان
يسرح فى مثل هذا الزمن بل راع (قوله فانه لا يضمه خلا للنهاية) ووافقا للمغنى وشرح الروض عبارتهما
لم يضم وهو احد وجهين فى الروضة وأصلها بالترجيح صحة الاذرعى ولفرق بحرمته الروح قال
والظاهر ان محل الوجهين فيها لا يشرب بعروقه وفيما اذالم ينه عن سقيها اه (قوله ما مر فى الاتفاق) اى من
انه يراجع المالك او وكيله فان فقد الخ (قوله فى زمن الامن) اى قوله وظاهر كلامهم فى النهاية
الامثلة غير الثقة وقوله ثم رايت الى المتن وقوله ولو فى حال الى بان تعين وقوله كذا اطلقه الى فان ترك (قول
المتن يسقيها) اى يعلفها نهاية ومعنى (قوله وهو نفقة) والمراد بالثقة حيث اطلق العدل القادر على مباشرة
ما فوض له اه ع ش (قوله ولا حظه) اى الغير (قوله مامر) اى فى شرح جازت الاستعانة بمن يحملها الى
الحرز (قوله ما فى زمن الخوف الخ) واما مع اخر اجزه والله معها السقي او كونه غير معتاد لسقي دوابه بنفسه
فلا يضم قطعاً اه معنى (قوله فيضمن) اى دخلت فى ضمانه حتى لو تلفت بغير السبب الذى تعدى به لم يسقط
عنه الضمان فهو ضمان جنابة اه ع ش (قوله ونحوها الخ) عبارة للمغنى ونحوه كشعرو وبر وخز مركب
من حبر ووصوف ولبدو وكذا بسطوا كسبة ران لم تسم نيا باعرا فاه (قوله يفتح لينشرها) كل من الجارين
متعلق بقوله فيخرجها وقوله ويظهر انه الخ تفصيل لقوله يفتح (قوله والا جازه) ظاهر له وان ادى فتحه الى
اتلاف القفل وهو قريب ان كان النقص للقفل دون النقص الحاصل بترك التهوية اه ع ش (قوله ثم رايت
ما باتى الخ) لعله يريد قوله ولم يعطه مفتاحه لم يضمها فانه يدل على عدم الوجوب بل مجرد الجواز اه سم (قول
المتن وكذا) اى عليه ايضا ليس بها بنفسه ان لا يق به معنى ونهاية (قوله ولو فى حال الخ) اى ولو كان اللبس وقوله
توقف الدفع الخ نعمت سببى لحال نوم وقوله عليه اى اللبس فى حال النوم وقوله بان تعين الخ تصوير للحاجة الى
اللبس وقوله بسبب الخ متعلق بدفع الدود (قوله نعم) الى قوله كذا اطلقه فى المغنى (قوله ان لم يلق به لبسها)

الحالة ولا نظر لندرة فقد الشهود فانظر نظائره وليس فى شرح مر (قوله فان قلت ظاهر كلامهم ان السقي الخ)
فى الروض وشرحه وهل يضمن نخلا استودعها لم يامر به بسقيها فتركه كالحبوان او لا وجهان صحيح منهما
الاذرعى الثاني ووفق بحرمته الروح قال والظاهر ان محل الوجهين فيها لا يشرب بعروقه وفيما اذالم ينه
عن سقيها اه (قوله ثم رايت ما باتى الخ) كانه يريد قوله ولم يعطه مفتاحه لم يضمها فانه يدل على عدم
الوجوب بل مجرد الجواز (قوله نعم ان لم يلق به لبسها) ينبغى ان المراد المياقة ولو شرعاً حتى لو كان ذكراً

واختلاف الغرض به (ولو بعثها) فى زمن الامن (مع من يسقيها) وهو نفقة أو غيره ولا حظه كما علم مما مر (لم يضمها فى الاصح) وان
لاق به مباشرة بنفسه لانه العادة وهو استئابة لا ابداع ما فى زمن الخوف او مع غير نفقة ولم يلاحظه فيضمن قطعاً (وعلى المودع) يفتح الدال
(تعريض ثياب الصوف) ونحوها من شعرو وبر وغيرهما (للمرج) وان لم يامر به المالك به فيخرجها حتى من صندوق مقفل علم بها فيه يفتح
لنشرها ويظهر انه ان اعطاه مفتاحه لزمه الفتح والاجاز له ثم رايت ما باتى وهو صريح فيه (كى لا يفسدها الدود) كذا ليسا عند حاجتها اليه ولو
فى نحو نوم توقف الدفع عليه بان تعين طريقا الدفع الدود بسبب عقب ربح الآدمى بها نعم ان لم يلق به لبسها البسها من يلقى بهذا القصد قدر

الحاجة مع ملاحظته كذا أطلقه الأذرعى بحثا فيحتمل تقييد وجوب الملاحظة بغير الثقة نظير ما مر أنه ناهى ويحتمل الفرق بأن ما هنا استعمال فاحتيط له وهو الأقرب فإن ترك ذلك ضمن ما لم ينه وظاهر كلامهم أنه لا بد من نية نحو اللبس لاجل ذلك وإلا ضمن به ويوجه في حال الإطلاق بأن الأصل الضمان حتى يوجد صارف له ويؤيده قول الأذرعى السابق بهذا القصد ولو لم يندفع نحو الدود إلا باللبس فتعص به قيمتها نقضانا فاحشا فهل يفعله مع ذلك كما هو مقتضى (١١٦) إطلاقهم أو يتعين بيعها اخذامر عن الأفرار كل محتمل ولو قبل يتعين إلا صالح لم يبعد

ولو خاف من نحو النشر أو اللبس ظالما عليها ولم يتيسر دفعها لنحو ما لكما تعين البيع فيما يظهر وأفهم قوله كي لا إلى آخره وجوب ركوب دابة أو تسييرها خوفا عليها من الزمانة ولو تركها لكونها بنحو صدوق ولم يعلم بها أو لم يعطه مفتاحه لم يضمها ولو ترك الوديع شيئا مما لزمه لجهله بوجوبه عليه وعذر لنحو بقده عن العلماء ففي تضمينه وقفة لسكه مقتضى إطلاقهم ولو قيل إن علم المالك حاله ولم ينه فهو المقصر والأفالمقصر الوديع لم يبعد (ومنها أن يعدل عن الحفظ المأمور) به من المودع (وتلف بسبب العدول) المقصر هو به (فيضمن) لحصول التلف من جهة مخالفته وتقصيره (فلو قال لا ترد على الصندوق) بضم أوله وقد يفتح (لوقد وانكسر بثقله وتلف ما فيه ضمن) لذلك (وان تلف غيره) أى العدول أو الثقل كان سرق وهو في بيت محرز من أى

لضيقها أو لصغره أو نحو ذلك اه معنى عبارة سم ينبغي أن المراد اللباسة ولو شرع حتى لو كان ذكرها وهى ثياب حرير البسها من يجوز له لبسها فإن لم يتيسر وتعين لبسه هو طريقا في دفع المخدور فالوجه جوازه اه عبارة النهاية نعم لو كان ممن لا يجوز له لبسه كثوب حرير ولم يجد من يلبسه ممن يجوز له لبسه أو وجدته ولم يرض إلا باجرة فالوجه الجواز أى جواز اللبس بل الوجوب ولو كانت الثياب كثيرة بحيث يحتاج لبسها إلى مضى زمن يقابل باجرة فالأقرب له رفع الأمر إلى الخا كم ليفرض له اجرة في مقابلة لبسها إذ لا يلزمه أن يبذل منفعة بجانا كالحرز اه وكذا في المغنى الأقوله بل الوجوب قال ع ش قوله بل الوجوب قد يتوقف في الوجوب بل في الجواز من أصله إذا ضرورة لللبس مع وجود من يليق به لبسها بل القياس أن يرفع أمرها للحاكم ليستاجر من لبسها اه ويؤيد التوقف في الوجوب اقتصار المغنى وسم على الجواز كما مر (قوله كذا أطلقه الخ) قضية صنيع النهاية والمغنى اعتماد الإطلاق (قوله فيحتمل تقييد وجوب الخ) هذا الاحتمال أنسب بكلامهم والقلب إليه أميل لأنه إذا فرض ثقة لكل محدور يتخيل مندفع اه سيد عمر وه الظاهر لكن قضية صنيع النهاية والمغنى اعتماد الاحتمال الثاني كالشرح كما مر آنفا (قوله نظير ما مر) أى فى شرح جازت الاستعانة بمن يحمله إلى الحرز (قوله ويحتمل الفرق) أى بين ما هنا وما مر (قوله فان ترك ذلك) أى ما ذكر من التعريض واللبس واللباس (قوله ضمن ما لم ينه) عبارة المغنى فان لم يفعل ففسدت ضمن سواء أمره المالك أم سكنت فان نهاه المالك عن ذلك ولم يعلم بها الوديع كان كانت في صندوق مقفل فلا ضمان اه (قوله وظاهر كلامهم) إلى قوله ويؤيده اقره سم وع ش (قوله والا) أى وان لم يتوكلون اللبس لاجل دفع الدود بان نوى غيره أو أطلق (قوله ويؤيده) أى ظاهر كلامهم (قوله أخذامر) أى فى الفرع (قوله تعين البيع) أى والشاهدان أمكن أخذامر (قوله وأفهم قوله) إلى قوله ولم يعطه مفتاحه الخ فى المغنى وإلى قوله ولو قيل فى النهاية (قوله وأفهم قوله كيلا الخ وجوب ركوب الخ) وهو وكذلك كما قاله الأذرعى وجعله الزركشى مثالا وان الضابط خوف الفساد النهائية ومعنى (قوله ولو تركها) إلى قوله ولو ترك الوديع كان المناسب أن يقدم على قوله وأفهم الخ (قوله لم يضمها) وتقدم أنه يجوز له الفتح اه رشيدى (قوله لكنه) أى التضمنين (مقتضى إطلاقهم) معتمد ويوجه بان الضمان هنا من خطاب الوضع ولا يفرق فيه الحال بين العلم والجهل اه ع ش (قول الماتن إلى الصندوق) أى الذى فيه الوديع وقوله وتلف ما فيه أى بانكساره اه معنى (قوله لذلك) أى لحصول التلف من جهة مخالفته وتقصيره (قوله أى العدول الخ) عبارة المغنى أى بسبب غير الانكسار كسرة اه (قوله كان كسر) إلى قول الماتن ولو جعلها فى النهاية الأقوله أى الشأن (قوله وهو فى بيت) إلى قوله أوفى بيت محرز فى المغنى الأقوله ونحو الرقود إلى فلا نظر (قوله أو بصحراء) المراد بها غير الحرز اه بجير مى (قوله ونحو الرقود) هو مع قوله الآتى بالقاد يفيد أنهم مصدرون لوقد كما يصرح به المصباح اه ع ش (قوله لتوهم كونه الخ) أى الذى علل به الثانى أى مقابل الصحيح الضمان بذلك اه نهاية (قوله كان يرقد فيه عادة الخ) عبارة النهاية لولم يرقد فيه لوقد فيه اه أى كان يكون الصندوق فى نحو المحراب (قوله من غير مرقد) أى غير الجاناب الذى كان يرقد فيه عادة الخ (قوله أوفى بيت الخ) وقوله أو لا مع نهى معطوفان على من غير مرقد وقوله وان سرق الخ غاية لها وقوله لأنه زاد احتياطا الخ لتعميل لكل ن

وهى ثياب حرير البسها من يجوز له لبسها فان لم يتيسر وتعين لبسه هو طريقا في دفع المخدور فالوجه جوازه جانب كان أو بصحراء من رأس الصندوق (فلا) يضمن (على الصحيح) لأنه زاد خيرا ولم يات التلف بما عدل إليه ونحو الرقود وقيل القفلين زيادة فى الحفظ فلا نظر لتوهم كونه لغرا للسارق عليها أما إذا سرق من جانب صندوق من نحو صحراء فيضمن لكن ان سرق من جانب كان يرقد فيه عادة لم يرقد فيه لوقد فيه اه لأنه بالرقاد فوقع أخلى جانبه فأنسب التلف لفعله بخلاف ما لو سرق من غير مرقد أوفى بيت محرز أو لا مع نهى وان سرق من محل مرقد لأنه زاد احتياطا ولم يحصل التلف بفعله ويضمن أيضا لو أمره بالرقاد أمامه فرقد فوقع

فسرق من امامه (وكذا لو قال لا تقفل عليه) فأقفل أو (قفلين) بضم القاف (فأقفلما) فلا ضمان للمار (ولو قال اربط) بكسر الهمزة من ضمها (الدراهم في كلك) فامسكها في يده فتلفت فإلذهب أنه) أي الشأن (إن ضاعت بنوم ونسيان) الواو فيه بمعنى أو (ضمن) لحصول التلف من جهة المخالفة إذ لو ربطت لم تضع باحد ذيك (أو) تلفت (بأخذ غاصب فلا) ضمان (١١٧) لأن اليد أمتنع له من الربط نعم انهاء عن

أخذها بيده ضمن مطلقا وقضية المتن أنه اذا امتثل الربط لا يضمن مطلقا وفيه تفصيل هو أنه ان جعل الخيط من خارج الكم ضمن ان اخذها الطارر لانه اغراه عليها باظهارها له وان استرسلت فلا ان احكم الربط وان جعله داخله انعكس الحكم ولا يشكل بان المأمور به مطابق الربط فاذا اتى به لم ينظر لجهاات التلف كما لو قال احفظه في البيت فوضعه بزاوية فانهدمت ولو كان بغيرها لسلم لان الربط من فعله وهو حرز من وجه دون وجه وقوله اربط مطلق لا شمول فيه فاذا جاء التلف بما اثره ضمن ولا كذلك زوايا البيت ولان الربط للعرف دخل في تخصيصه بالحكم وان شمل لفظه غيره ولا كذلك البيت اذ لا دخل للعرف في تخصيص بعض زواياه وان فرض اختلافها بناء وقربا من الشارع على ما اقتضاه اطلاقهم (ولو جعلها) وقد قاله اربطها في كلك (في جيبه) وهو المعروف او الذي بازاء الحلق (بدلا عن الربط في الكم) فضاعت من غير ثقب فيه لما يأتي (لم

المعطوفين والمعطوف عليه) (قوله فسرق من امامه) أي بصحراء أخذها مرفعا يظهر اه سيد عمر (قوله لما مر) أي انفا في شرح على الصحيح (قوله الواو فيه بمعنى أو) الى قول المتن ولو جعلها في المغنى الا قوله وان فرض الى المتن (قوله ضمن مطلقا) أي سواء كان التلف بنوم او نسيان او أخذ غاصب اه ع ش (قوله وفيه تفصيل الخ) ولو كان عليه قيضان فربطها في التحتاني منهما فيظهر عدم ضمانه سواء اربط داخل الكم ام خارجه لا تنفاه المغنى المذكور نهاية ومغنى وزيادى (قوله الطرار) من الطر وهو القطع عبارة النهاية والمغنى القاطع اه (قوله أو استرسلت فلا) لا يخفى ما في عطفه على ما قبله عبارة النهاية والمغنى لان استرسلت بانحلال العقد وضاعت وقد احتاط في الربط فلا ضمان لانها ان انحلت بقيت الوديعة في الكم اه (قوله ان احكم الربط) ويصدق في ذلك اه ع ش (قوله انعكس الحكم) فيضمن ان استرسلت لتاثرها بالانحلال لان اخذها القاطع لعدم تنبيهه مغنى ونهاية (قوله ولا يشكل) أي هذا التفصيل اه ع ش (قوله ولو كان الخ) الواو حالية (قوله لان الربط الخ) لك ان تقول والوضع في زاوية من البيت من فعله اه سيد عمر عبارة المغنى لان الربط ليس كافيا على أي وجه فرض بل لابد من تضمنه الحفظ ولهذا لو ربط ربطا غير محكم ضمن وان كان لفظ الربط يشمل المحكم وغيره اه (قوله مطلق لا شمول فيه) لك ان تقول والبيت كذلك اذ ليس المأمور كل زاوية من زواياه لاستحالة اه سيد عمر عبارة ع ش قوله ولا كذلك زوايا البيت نعم هو كذلك في الزوايا انفسها اما الوضع في واحدة منها فمن فعله وهو مطلق فاذا جاء التلف من الجهة التي اختارها ضمن اه ويمكن ان يحجب بان البيت وان لم يكن فيه شمول الكلي لجزئياته لكن فيه شمول الكل لاجزائه فقوله احفظه في البيت في قوة احفظه في أي زاوية من زواياه شئت عبارة المغنى ولفظ البيت متناول لكل من زواياه والعرف لا يخصص موضعاه اه (قوله للعرف دخل الخ) محل تأمل اه سيد عمر (قوله وقد قاله) الى قوله وللنظر فيها مجال في النهاية والمغنى (قوله وهو المعروف) زاد النهاية بشرط ان يكون مغطى بثوب فوقه كما هو ظاهر اه ثم قال بعد كلام وقد علم انه لا بد من كونه ضيقا او مزورا انه يكتفى فليحمل كلامه هنا على ما اذا كان واسعا غير مزور فليتام (قوله وهو المعروف) أي ما يجعل على الفخذ اه ع ش (قوله او الذي بازاء الحلق) وهو الذي ذكره الجوهري وغيره من أئمة اللغة وبوافقه كلام الاصحاب في ستر العورة في الصلاة وهو معتاد عند المخاربة او ما يعتاده بعض الناس من جعله عند طوفة فتحة نازلة كالخرطة اه نهاية عبارة المغنى عقب المتن الذي في جنب قيصه اولته او غير ذلك اه وعبارة البجيرمي والمراد به ما في الصدر وما في الجنب من السيلاق والجب على الذي في فتحة القميص والذي في جانبه من تحت اصطلاح الفقهاء والافتقضى ما في اللغة ان الجيب هو نفس طوق القميص ففى المصباح جيب القميص ما يفتح على النحر اه (قوله لما يأتي) أي في شرح أو جعلها في جيبه لم يضمن (قوله ما لم يكن الخ) متعلق بلم يضمن كما هو صريح صنيع المغنى (قوله ان الواسع غير المزور الخ) وقوله وان الضيق الخ ظاهر المغنى اعتمادا لاقامها وظاهر النهاية اعتمادا لاطلاق الثاني وتقييد الاول بعدم الستركامر (قوله لان ستر الاول) أي الواسع الغير المزور وقوله وظهور الثاني أي الضيق او المزور وقوله في الاول أي الواسع الغير المزور اذا ستر وقوله

(قوله ان نهاء عن أخذها بيده ضمن مطلقا) قد يشكل الضمان حينئذ بأخذ غاصب على عدم الضمان فيما لو قال لا ترد على الصندوق فردد عليه وتلف بغيره بحرز من الصحيح في الوديعة بجامع انه زاد خيرا فيهما كما علوا بذلك ثم مع وجود النهي فيهما ويحجب بان المخالفة هنا في نفس الحرز ولا كذلك ثم فليتام (قوله وهو المعروف) بشرط ان يكون مغطى بثوب فوقه كما هو ظاهر شرح مر

يضمن) لانه احرز ما لم يكن واسعا غير مزور (تنبيه) صريح كلامهم أن الواسع غير المزور لا يكتفى به وإن ستر بثوب فوقه وأن الضيق أو المزور يكفي وإن لم يستر وللنظر فيهما مجال لأن ستر الاول يمنع الاخذ منه غالبا لكنه لا يمنع السقوط منه بنوم أو نحوه وظهور الثاني مفر للطرار عليه وان منع سقوطه ولو قيل في الاول يضمن ان سقط لان اخذه طرار وفي الثاني بالعكس لم يبعد (وبالعكس)

بأن أمره بوضعها في الجيب فربطها في الكم (يضمن) قطعاً لما تقرر أن الجيب بشرطه أحرز منه ونازع البليقي فيما ذكر بأن الجيب وإن ضاق ليس أحرز من الربط في الكم لأن الجيب قد تنسرب الفضة منه بتقاب من نوم ونحوه وقد أخذ ويرد بمنع ما ذكره أن القرض ان ضيقه يمنع سقوط ما فيه وإلا كان واسعاً بالنسبة له وإيضاً فالجيب أقرب إلى البدن الموجب لاحتساس ذهاب ما فيه من الكم فأنجبه إطلاقاً فهم أن الجيب أحرز من الكم (ولو أعطاه دراهم بالسوق) مثلاً (١١٨) ولم يبين كيفية الحفظ (فإن عادها إلى بيته لزمه أحراراً ما فيه والأضمن مطلقاً على

ما أفهمه كلام الماوردي لكن قضية كلام الشيخين أنه يرجع في ذلك للعادة وإن لم يعد بها إليه (فربطها في كفه وامسكها) مثلاً (بيده أو جعلها في جيبه) المذكور بشرطه (لم يضمن) لأنه احتاط في الحفظ بخلاف ما إذا كان الجيب واسعاً غير مزورور أو مثقوباً وإن جهله كما أطلقه الماوردي وقال صاحب الكافي لا يضمن إن حدث الثقب بعد الوضع وهو متجه إن كان حدوثه لا بسبب الوضع ولا بسبب آخر يظن حصوله عادة وبخلاف ما إذا ربطها فيه ولم يمسكها بيده فيضمن على ما أفهمه المتن لكن الذي في الروضة كاصلها وغيرهما أنه يتأتى فيه ما مر فيها لو أمره بربطها في كفه وبخلاف ما لو وضعها في كفه بل لا يربط ففسقط فأنه يضمن الخفيفة لأنه لا يشعر بها إذا سقطت بخلاف الثقيلة أي مما يعتاد وضع مثله في الكم قال الرافعي وقياس هذا طرده في سائر صور الاسترسال ولوربطها

وفي الثاني أي الضيق والمزورور إذا لم يستر (قوله بأن أمره) إلى قوله وإيضاً فالجيب في النهاية (قوله) أن الجيب بشرطه) وهو كونه ضيقاً أو مزورراً أو عشاى ومستوراً بثوب وفوقه على ما مر عن النهاية وكونه غير مثقوب (قوله قد تنسرب) أي تسقط أه نهاية (قوله يمنع ما ذكره) عبارة النهاية بأن الكم كذلك وبأن هذا لا يتأتى إلا في واسع غير مزورور وقد علم أنه لا بد من كونه ضيقاً أو مزوروراً وهو حينئذ أحرز من الكم بلا شبهة أه (قوله بالنسبة له) أي لما في الجيب (قوله وإيضاً فالجيب أقرب إلخ) فيه بالنسبة للجيب المعروف نظر (قوله فإن عاد) إلى المتن يغني عنه ما يأتي في شرح فإن آخر بلا عذر ضمن من قوله فإن لم يقل له شيئاً إلخ (قوله وإلا) أي وإن لم يحرزها في البيت وقوله مطلقاً أي خرج بها مربوطة أو لا (قوله أنه يرجع إلخ) وهذا هو الظاهر مغني ونهاية (قوله وإن لم يعد) عطف على قوله إن عاد إلخ ودخول في المتن (قوله مثلاً) موقعه ذيل في كنه عبارة المغني في كنهه ونحوه كعمله نسكته كما قال القاضي حسين على طرف ثوبه أه (قول المتن أو جعلها إلخ) عبارة المغني أو لم يربطها بل جعلها في جيبه الضيق أو الواسع المزورور أه (قوله المذكور) إلى قوله ويظهر أن محله في النهاية الأقوله وهو متجه إلى وبخلاف ما إذا وقوله أي مما يعتاد إلى قال وكذا في المغني الأقوله قال إلى ولوربطها (قوله بشرطه) يغني عما قبله (قوله المتن لم يضمن) وإن امسكها بيده لم يضمن إن أخذها غاصب ويضمن إن تلفت بغفلة أو نوم أه أعلم أن هذا من المتن وقد سقط من النسخة التي شرح عليها الشارح والأفوف عدة متون مصححة وفت عليها منها نسخة مصححة على أصل الامام النووي بخطه وعليها شرح المحقق المحلي وشيخنا في النهاية وشيخ مشايخنا في المغني ولم ينبه أحد منهم على سقوطه في نسخة ولا أعلم أخذ من الشراح وافق الشارح على إسقاطه أه سيد عمر (قوله أو مثقوباً) أو حصلت بين ثوبيه ولم يشعر بها فسقطت أه مغني (قوله لا يضمن إن حدث إلخ) معتمد أه ع (قوله) ما مر أي النظر لكيفية الربط وجهة التفتت نهاية ومغني وعبارة سمى أي المذكور بقول الشارح السابق وقضية المتن أنه إذا امتثل الربط لا يضمن مطلقاً إلخ أه (قوله بخلاف الثقيلة) لا يضمن قاله الماوردي هذا إذا لم يكن بفعله فلو نقص كفه فسقطت ضمن وإن كان سهواً قاله القاضي نهاية ومغني (قوله أي مما يعتاد إلخ) أقره ع (قوله إن محله) أي عدم الضمان في مستلتي التمسك وكرر العمامة (قوله) وقد أعطاه أه إلى قوله ويؤخذ منه في النهاية والمغني (قوله أو كان إلخ) أي الوديع (قوله وهو) أي الخانوت حرز إلخ مر أنه لو عين لها حرز أو نقلها إلى أحرز أو مساو لا يضمن فيظهر عليه أنه لو كان حائوته أحرز من بيته مساوياً له لا يجب عليه نقلها إلى بيته وكلامهم خرج مخرج الغالب من أن البيت أحرز من السوق أه سيد عمر وهو وجهه لكن يرد قول الشارح كالتبعية والمغني وهو حرز مثلها (قوله) كما يبينه الأذرعى إلخ وهذا هو الوجه ولا اعتبار حينئذ بعد أن لا نه ورطته به بقوله ولو قال له أحفظ هذا في يمينك فجعله في يساره ضمن وبالعكس لا يضمن لأن المين أحرز لأنها تستعمل أكثر غالباً قال الأذرعى لكن لو هلك للخالفه ضمن وقضية التعامل أنه لو كان أعسر انعكس الحكم وأنه لو كان يعمل بهما (قوله ما مر فيما لو أمره بربطها في كفه) أي المذكور بقول الشارح السابق وقضية المتن أنه إذا امتثل الربط لا يضمن إلخ (قوله) وقياس هذا طرده في سائر صور الاسترسال) ومحل ذلك إن لم يكن بفعله فلو نقص كفه فسقطت ضمنها ولو سهواً قاله القاضي شرح مر

في التمسك أو وضعها في كور عمامته وشدها لم يضمن ويظهر أن محله إن أخذت من غير طرول أو قد ظهر جرمها فينبغي على أن يضمن لأنه أغراه عليها حينئذ (وإن قال) له وقد أعطاه أه في السوق مثلاً (أحفظها في البيت) فقبيل (فليمض إليه) حالاً (وبحرزها) عقب وصوله (فإن آخر) شيئاً من ذلك (بلا عذر) صار ضماناً لها فإذا تلفت ولو في البيت (ضمن) لتفريطه وإن كانت خميسة أو كان في سرقه وحائوته وهو حرز مثلها ولو لم تجر عاداته بالقيام منه إلا عشاء على المنقول كما بينه الأذرعى راداً به على من قيد بشيء

من ذلك ويؤخذ منه ان العذر هنا ليس هو الآتي في التأخير بعد الطلب لان هذا اضيق فليكن المراد بالعذر فيه الضرورى او القريب منه ولو قال له وقد اعطاه في البيت احفظها في البيت فخرج بها ولم يخرج وربطها في نحو (١١٩) كما مع امكان حفظها في نحو صندوق ضمن

بخلاف ما اذا لم يجد مفتاحه مثلا لان شاهدا بما يلي اضلاعه اى ولم يكن التلف في زمن الخروج بسبب المخالفة كما يحتمل الاذرى لان هذا احرز من البيت فان لم يقل له شيئا جازله ان يخرج بها امر بوطه كما اشعر به كلامهم قاله الراعى ثم بحث فيه بانه ينبغي ان يرجع فيه للعادة وهو متجه وان نازعه الاذرى بان قضية كلام الماوردى المؤيد بنص الام ان المحل متى كان حرزا لها فخرج بها منه ضمنها ولو نام ومعه الوديعة فضاقت فان كان بحضرة من يحفظها او في محل حرز لها لم يضمن ولا ضمن كادل عليه كلامهم ثم رايت التصريح به الاق (ومنها ان يضيعها) ولو لم يحو نسيان (ان) تقع في كلامه كغيره بمعنى كان كثيرا كما في هذا الباب اذ انواع الضياع كثيرة منها ان تقع دابة في مهلكة وهى مع راع او وديع فيترك تخليصها الذى ليس عليه فيه كبير كلفة او ذبحها بعد تعذر تخليصها فتموت فيضمنها على مامر ولا يصدق في ذبحها لذلك الا بيئة كالمى دعواه خوفا

على السواء كانا سواء نهاية ومغنى قال ع ش قوله وقضية التعليل الخ) وقوله وانه لو كان يعمل الخ كل منهما معتمد اه (قوله من ذلك) الاولى من صد ذلك (قوله ويؤخذ منه) اى بما بينه الاذرى (قوله او القريب منه) ما ضابط القريب من الضرورى اه سيد عمر (قوله ولو قال له) الى قوله وان نازعه الاذرى في المغنى ولى قوله ثم رايت في النهاية عبارتهما وخرج بالسوق مالو اعطاه دراهم في البيت وقال احفظها فيه فانه يلزمه الحفظ فيه فورافان اخر بلا مانع ضمن وان لم يحفظها فيه وربطها في كماله وشدها في عضده لا بما يلي اضلاعه وخرج بها ولم يخرج وامكن احرازها في البيت ضمن لان البيت احرز من ذلك بخلاف ما اذا شدها في عضده بما يلي اضلاعه لانه احرز من البيت وقيد الاذرى بما اذا حصل التلف في زمن الخروج لا من جهة المخالفة والا فيضمن اه (قوله لان شدها) عطف على لو لم يخرج الخ (قوله كما يحتمل الاذرى) معتمد اه ع ش قال السيد عمر قول الاذرى في زمن الخروج يقتضى انه لو وقع التلف بسبب المخالفة لا في زمنه كان دخل غاصب واقتصر على سلب ما يليه انه لا يضمن وهو محل تأمل والظاهر خلافة والتقيد به للغالب فلا مفهوم له اه (قوله الآتي) اى آتفا (قوله المتن ومنها) اى عوارض الضمان (قوله ولو لنحو نسيان) الى قول المتن او يدل في النهاية الا قوله وقد يرد الى وقضية (قوله لنحو نسيان) كان قد في طريق ثم قام ونسيها او دفنها بحرز ثم نسيها نهاية ومغنى قال ع ش قوله ثم قام ونسيها ومنه مالو كان معه كيس دراهم مثلا فوضعه في حجره ثم قام ونسيه فضاغ ليضمن اه (قوله تقع) اى لفظة بان (قوله فيضمنها على مر) اى في شرح فلو او دعه دابة فترك علفها ضمن عبارة ع ش قوله على ما مر اى من الخلاف فيه وقد سبق ان المعتمد منه هو الضمان وقد قد مناعن حج ان الذى يتجه انه ان كان ثم من يشهده على سبب الذبح فتركه ضمن والا فلا اه (قوله ولا يصدق في ذبحها لذلك الخ) بى مالم يكن راعيا ولا مودعا وراى نحو ما كول لغيره وقع في مهلكة واشرف على الهلاك فهل يجوز له ذبحه بنية حفظه لما لى الكه واذ تركه من غير ذبح لا يضمن او لا يجوز له ذبحه وله تركه ولا ضمان عليه بالترك فيه نظر والا قرب الاول لكن لا يقبل ذلك منه الا بنية كما قالوه فى الراعى فان قامت قرينة تدل على صدقه احتمل تصديقه كما قاله حج فى الراعى ومعلوم ان الكلام كله مفروض فى عارف يميز بين الاسباب المقتضية للهلاك وغيرها اه ع ش (قوله الا ان كانت الخ) اى او كان فى محل حرزها كما مر آتفا (قوله ورقفته الخ) جملة حالية (قوله اى مستيقظين الخ) لعل المراد ان فيهم مستيقظا ولو واحد يحصل به الحفظ اه رشيدى اقول ومر آتفا فى الشارح ما يصرح بذلك (قوله وان يضيعها) وفى هامش نسخة لبعض الفضلاء ما نصه قوله وان ليست موجودة فى اصل الشارح والظاهر انها سقطت من قلم اه اقول الصواب عدم وجودها كما فى اصل الشارح وبعض النسخ المتداولة حالا وقوله والظاهر انها الخ منشؤه توهم العطف على قول الشارح ان ينالم الخ وهو ظاهر الخطا والا بقى باب فى المتن بلا مدخول (قوله بغير اذن مالكم او ان قصد اخفاءها) كذا فى المغنى (قوله بمضيعة) قال فى المصباح المضيعة مثل معيشة بمعنى الضياع ويجوز سكون الصاد وفتح الياء وزان مسلية والمراد بها المفازة المنقطعة اه ع ش (قوله وبحث انه الخ) جزم به النهاية (قوله على نفسه او ماله) ظاهره وان قل المال وكثرت الوديعة فليراجع اه رشيدى (قوله وهى فى حرز مثلها الخ) مفهومة الضمان اذا لم تكن فى حرز مثلها وان علم انه لو لم يهرب قتل مثلا والقرض انه لم يمكنه اخذها ولا يخفى اشكاله وان

(قوله فخرج بها او لم يخرج الخ) عبارة الكنز ولو شدها في عضده وخرج لم يضمن ان كان بما يلي الاضلاع والا ضمن انتهى (قوله وهى فى حرز مثلها مفهومة الضمان اذا تكن فى حرز مثلها وان علم انه لو لم يهرب قتل مثلا والقرض انه لم يمكنه اخذها ولا يخفى اشكاله وان الوجه خلافة

الجماء الى ايداع غيره ومنها ان ينالم عنها الا ان كانت برحله ورقفته حوله اى مستيقظين كما هو ظاهر اذ لا تقصير بالنوم حينئذ وان (يضمن فى غير حرز مثلها) بغير اذن مالكم او ان قصد اخفاءها كالمهجم عليه قطاع فالحاقها بمضيعة او غيرها اخفاء لها فضاغت والتنظير فيه غير صحيح وبحث انه لو جاءه من يخاف منه على نفسه او ماله فهرب وتركها اى ولم يمكنه اخذها وهى فى حرز مثلها لم يضمنها اذ لا تقصير منه

(تنبيه) ضابط الحرز هنا كما فصلوه في السرقة بالنسبة لأنواع المال والحال ذكره في الانوار قال غيره وهو مقتضى كلامهم ووفر بعضهم عليه ان الدار المغلقة لا تلازم فيها غير حرز هنا ايضا وان كانت ببلا آمن وانه لو قال اى لمن معه في الدار كما علم مأمراول الباب احفظ دارى فاجاب فذهب المالك وبابها مفتوح (١٢٠) ثم الآخر ضمن بخلاف المغلقة على التفصيل الآتى ثم وقد يرد على ذلك جزم بعضهم بانه

لوسرق الوديمة من الحرز من يسا كنه فيه فان اتهمه قبل ذلك ضمن والا فلا اه وقضية قولهم ثم ليس محرزا بالنسبة للضيف والسالك ان يضمن هنا مطلقا وهو الوجه ولو ذهب بها فأر من حرزها في جدار لم يحجز للمالكها حفره بجائنا لان مالكة لم يتعد بخلاف ما اذا تعدى نظير ما قالوه في دينار وقع بمجرة او فصيل بيت ولم يمكن اخراجه الا بكسر ما او هدمه بكسر ويهدم بالارش ان لم يتعد مالك الظرف ولا فلا ارش (او بدل عليها) مع تعيين محلها (سارقا) ونحوه (او من يصادر المالك) لانه اتى بنقيض ما التزمه من الحفظ ومن ثم كان طريقا في الضمان وان اكراه على الدلالة وعليه يحمل ما اقتضاه كلامهم ما من ضمانه وعلى عدم القرار عليه حمل الزركشى قول الماوردى لا يضمن وفارق عمر مادل على صيد بانه لم يلتزم الحفظ ولم يستول عليه بخلاف الوديع فيها ونظر شارح في حمل الزركشى المذكور بانه يلزم منه ان قرار الضمان على الدال على

الوجه خلافه اه سم (قوله كما فصلوه الخ) خبر ضابط الخ (قوله عليه) اى الضابط المذكور (قوله وانه لو قال اى لمن الخ) قد استظهر في شرح او يضعها في خزانه الخ انه يشترط ملاحظته لها وعدم تمكن الغير منها الا ان كانت ثقة اه وقياس ذلك انه حيث لاحظها ولم يكن السالك منها الا لم يكن ثقة او مكنه اذا كان ثقة فتغفله وسرقها لا ضمان فليتأمل اه سم (قوله فاجاب الخ) اى صريحا اه ع (قوله الآتى ثم) اى في السرقة (قوله وقد يرد على ذلك) اى على الضابط المذكور او على التفريع الثانى (قوله بالنسبة للضيف الخ) اى قالو ديع مقصر حيث وضعها فيما ذكر لانه وضعها في غير حرز مثلها اه ع (قوله مطلقا) اى سواء كان متهمام لا اه ع (قوله تكسر الخ) ظاهره انه يفتى بجواز ذلك وليس مراد ابل يقال لصاحب الفصل والدينار ان هدمت البيت وكسرت الدواة غرمت الارش والا فلا يلزم المالك اتلاف ماله لعدم تعديه اه ع (قول المتن او بدل عليها) اى ولو لمع غيره لان الغير لم يلتزم حفظها بخلافه هو اه ع عبارة المغنى بخلاف ما اذا علمه بها غيره لانه لم يلتزم حفظها بخلاف ما اذا ضاعت بغير ذلك او به ولم يعين موضعها ولو علمه بها هو وغيره وعليه هو الضمان لما مر اه (قوله مع تعيين محلها) الى قوله ونظر شارح في المغنى والى قول المتن فلوا كراهه في النهاية الا قوله ويفرق الى ولو قال قال السيد عمر ومقتضى صنيعه انه لا بد من التعيين في مسئلة المصادر ايضا وهو صريح شرح الروض اى والمغنى ومقتضى صنيع الشارح المحقق المحلى انه لا يشترط فيها بل يكفي الاعلام وهو المنتجه معنى اذا الفرق واضح فليتأمل فان صنيع اهل الروضة هو ما فاده صنيع المحقق المحلى بل التقييد في السارق بالتعيين نقله الشيخان عن بغوى وتعقبه في الخادم بان الذى يقتضيه كلام الجمهور فيه التضمن وهو اقرب ومنهم العبادى والقفال والغزالي اه سيد عمرو وسياق عن سم في مسئلة النهى عن الاخبار استشكل اشتراط التعيين هناك ثم الجواب عنه لكن الاشكال اقوى كما اشار اليه سم نفسه (قوله وعليه) اى طريق الضمان (قوله قول الماوردى الخ) اى عن مذهب الشافعى اه معنى (قوله وفارق بحر ما الخ) اى حيث ائتم ولا ضمان اه ع (قوله ويرد بمنع لزوم ذلك نظر الخ) في ملاقة هذا الجواب للاعتراض نظر اذ هو انه يلزم منه ان يكون الخلاف الذى ذكره الماوردى في ضمان القرار فيثبت اى ضمان القرار على ذلك الوجه وهذا لا يندفع بما ذكر فتأمل اه سم عبارة الرشيدى قوله ويرد بمنع الخ فيه نظر ان كان موضوع كلام الماوردى في دلالة المسكره كما هو المتبادر من السياق اه بل هو صريح صنيع المغنى (قوله او بالتزامه) اى اللزوم وقوله نظرا لا التزامه اى الوديع (قوله شهادة نى) لا يحيط بها العلم اه نهاية (قوله لكن المعتمد الخ) اعتمده النهاية والمغنى ايضا كما مر (قوله ويفرق الخ) لا يخفى ما في هذا الفرق اه سم وسياق عن السيد عمر ما يتضح به وجه الحفاء (قوله وتأخير الذهاب الخ) يحتاج الى التامل اه سيد عمر (قوله وعدوا) المتبادر انه قيد للتأخير وبمعنى العدوان والظلم المراد به عدم به عدم العذر وفي بعض الهوامش ما نصه قوله عدوا اى عدوانا كما بين ذلك بخطه على هامش

(قوله وانه لو قال اى لمن معه الخ) كذا شرح مرو وقد تقدم في شرح او يضعها في خزانه مشتركة قوله ويظهر انه يشترط ملاحظته لها عدم تمكن الغير منها الا ان كان ثقة انتهى وقياس ذلك انه حيث لاحظها ولم يمكن السالك منها الا لم يكن ثقة او مكنه اذا كان ثقة فتغفله وسرقها لا ضمان فليتأمل (قوله مع تعيين محلها) اى بخلاف ما اذا لم يعينه شرح الروض (قوله ويرد بمنع لزوم ذلك نظر العذر الخ) في ملاقة هذا الجواب للاعتراض نظر اذ هو يلزم ان يكون الخلاف الذى ذكره الماوردى في ضمان القرار فيثبت على ذلك الوجه وهذا لا يندفع بما ذكره فتأمل (قوله ويفرق الخ) لا يخفى ما في هذا الفرق

وجه اى حكاة الماوردى مقابلا لقوله لا يضمن ولا قائل به اه ويرد بمنع لزوم ذلك نظر العذر مع عدم مباشرة التسليم نستخته او بالتزامه نظرا لا التزامه الحفظ. وقوله لا قائل به شهادة نى وقضية المتن ضمانه بمجرد الدلالة وان تلفت بغيرها وبه صرح جمع لكن المعتمد عند الشيخين وغيرهما انه لا يضمن ويفرق بينهما مامر في ترك العلف وتأخير الذهاب للبيت عدوانا بان كلا

من ذينك فيه تسبب لذهاب عينها بالكلية بخلاف الدلالة هنا فلم يدخل بها في ضمانه ولو قال لا تخبر بها بخلاف فان اخذها بخبره أو مخبر بخبره ضمن وان لم يعين موضعها والا فلا خلافا لما يرويه كلام العبادي (فرع) أعطاه (١٢١) مفتاح حانوته أو بيته فدفعه لاجنبي أو ساكن

معه ففتح وأخذ المتاع لم يضمه لانه انما التزم حفظ المفتاح لا المتاع ومن ثم لو التزمه ضمنه ايضا (فلو أكرهه ظالم) وان كانت ولايته عامة كما يصرح به كلامهم وان قال الزركشي لا يخلو عن احتمال (حتى سلمها اليه) أو لغيره (فلما لك تضمينه) أي الوديع (في الاصح) لمباشرته للتسليم ولو مضطر الا لا يؤثر ذلك في ضمان المباشرة ويفرق بين هذا وعدم فطر المسكره كما مر بان ذاك حق الله تعالى ومن باب خطاب التكليف فائتريه الا كراه وهذا حق الادمي ومن باب خطاب الوضع فلم يؤثر فيه شيء (ثم يرجع) الوديع (على الظالم) وان علم انه لا يتسلمها ولم يسلمها اليه على الاوجه لانه استولى عليها حقيقة امالواخذها الظالم قهر من غير فعل من الوديع فلا ضمان عليه قطعا ويلزم الوديع دفع الظالم بما امكنه اي ولو بتعيينه لها فيما يظهر نظير ما مر في الوصي فان لم يندفع الا بالخلف جاز وكفر وقال الغزالي يجب اي بالله دون الطلاق كما هو ظاهر واعتمده الا ذرعي ان كانت حيوانا يريد قتله او قناير يد الفجور به ومتى حلف

نسخته اه (قوله من ذينك) أي الترك والتأخير (قوله بالكلية) أي مع عدم امكان التدارك ولو بالبدل نعم يتضح هذا في ترك الحلف اه سيد عمر (قوله ولو قال لا تخبر بها الخ) عبارة المغني ولو نهاه عن دخول أحد عليها أو عن الاستئانة على حفظها بحارس أو عن الاخبار بها خالفه فيه ضمن ان اخذها الداخل عليها او الحارس بها او تلفت بسبب الاخبار وان لم يعين موضعها وان اخذ غير من ذكر او تلفت بسبب الاخبار فلا ضمان اه (قوله ضمن) ينبغي طريقا لا قرارا وقوله وان لم يعين الخ فلم اشترط التعيين في مسألة الدلالة السابقة الا ان يفرق بالنهي حتى لو وجد ثم لم يشترط التعيين اه سم (قوله ومن ثم لو التزمه الخ) أي حفظ الامتعة كان استحضاره على المفتاح وما في البيت من الامتعة فالنظم ذلك اه غش (قوله ضمنه الخ) قال الشيخ عرش في حاشيته وظاهره وان لم يره الامتعة ولا سلمها له وقد يشكك عليه ما قاله الشارح في الخضر اه اذا استحفظوا على السكة حيث لم يضموا الامتعة لعدم تسليمها لهم وعدم رويهم اياها اه قلت لا اشكال لان الصلوة انه تسلم المفتاح كما يدل عليه قوله ايضا واذا تسلم المفتاح مع الزام حفظ المتاع فهو متسلم للمتاع معنى بل حسا لتمكنه من الدخول الى محله وايضا فالاستحفاظ هنا على المتاع وهناك على السكة وايضا فالامتعة هنا متعينة نوع تعيين اذهي محصورة في المحل المستحفظ عليه لا تزيد ولا تنقص بخلاف بيوت السكة التي بها سكانها يزيدون وينقصون وايضا فالمستحفظ هنا مالك المتاع وثمر المستحفظ هو الخا كم لتدبر اه رشدي وقوله سكانها الخ لا انسب الامتعة تزيد وتنقص (قول المتن فلوا كرهه) أي الوديع ظالم على تسليم الوديعه وقوله فلما لك تضمينه له مطالبة الظالم ايضا اه معنى (قوله او لغيره) الى قول المتن ومنها في النهاية وكذا في المغني الا قوله وقال الغزالي الى واعتمده الا ذرعي وقوله بخلاف ما الى المتن (قوله وعدم فطر المسكره الخ) كون ترك المفطر في الصوم من خطاب التكليف لا خطاب الوضع محل تأمل اذ هو شرط لصحته كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله بان ذاك الخ) عبارة المغني بان هنا استيلاء على ملك الغير فضمناء وفي الصوم فعلة كلا فعل لان الحق فيه لله تعالى اه وهي سالمة عن اشكال السيد عمر المارافا (قوله يلزم الوديع الخ) عبارة المغني ويجب على الوديع انكار الوديعه عن الظالم والامتناع من اعلامه بها جهده فان ترك ذلك مع القدرة عليه ضمن اه (قوله بما امكنه) مع تنظيره بالوصي يشعر بان له دفع بعضها اذ لم تندفع الا به فليتأمل اه سيد عمر (قوله وكفر) ان كان بالله اه نهية عبارة المغني ويجب ان يورى في يمينه اذا حلف وامكنه التورية وكان يعرفها لا لا يحلف كذا فان لم يور كفر فان حلف بالطلاق او العتق مكرها عليه او على اعترافه تخلف حنث لانه فدى الوديعه بزوجه او رقيقه وان اعترف بها وسلمها ضمنها لانه فدى زوجته او رقيقه بها ولو اعلم الاصوص بمكانها فضاءت بذلك ضمن لما فاة ذلك الحفظ لان اعلمهم بانها عنده من غير تعيين مكانها فلا يضم بذلك اه (قوله واعتمده) أي وجوب الحلف بالله كما يقتضيه السياق رحله عرش على وجوب مطلق الحلف الشامل بالطلاق فليجمع (قوله ان كانت حيوانا) أي تحت ما كراهه هو ظاهر اه سيد عمر (قوله حنث) وبقي ما لو اكرهه على الحلف فقط تخلف بالطلاق او بالله فهل يحنث ام لا فيه نظر والاقرب الاول اه غش (قوله لانهم اكرهه الخ) أي فلا يحنث لانهم الخ اه غش قال السيد عمر ما نصه قد يقال ما به الحنث وقيل به انما هو الاخبار لا الحلف بخلاف المسئلة السابقة والحاصل ان ما به الحنث في الثانية ليس مكرها عليه بالكلية وفي الاولى وان لم يكن مكرها عليه بعينه لكن مكره عليه في الجملة نظر للتخيير اه (قوله بعد اخذها)

(قوله ضمن) ينبغي طريقا لا قرارا وقوله وان لم يعين الخ فلم اشترط التعيين في مسألة الدلالة السابقة الا ان يفرق بالنهي حتى لو وجد ثم لم يشترط التعيين (قوله وقال الغزالي الخ) كذا شرحه ر (قوله وبخلاف الخاتم اذ لبسه الرجل في غير الخنصر الخ) نعم يجب تقييده بمن لم يقصد به الاستعمال ومن لم يعتد اللبس في غيره كما يفعله كثير من العامة شرحه ر وغير الخنصر للمرأة كالخنصر والخنثى ملحق بالرجل في اوجه احتمالين

(١٦) - شرواني وابن قاسم - سابع) بالطلاق حنث لانه لم يكرهه عليه بل خيره بينه وبين التسليم بخلاف ما لو اخذ قطع مال رجل ولم يتركه حتى يحلف به انه لا يخبر بهم فاخبر بهم لانهم اكرهه على الحلف عينا (ومنها ان ينتفع بها) بعد اخذها

لا بنية ذلك (بان يلبس) نحو الثوب أو مجلس (١٢٢) عليه مثلاً (أو يركب الدابة أو يطالع في السكتاب) بخيانة) بالخاء أى لغير ما أذن له

الى قوله وفيه نظر اما اذا في النهاية الا قوله قيل وقوله لان الاول الى قوله الاول (قوله لا بنية ذلك) اى لا بنية
 الانتفاع والاصار ضامنا بنفس الاخذ امر شيدى اى كما ياتى فى المتن (قوله نحو الثوب) الى قوله وباتى ذلك فى المغنى
 الا قوله وكثير الى وكذا (قوله اى لغير ما اذن له فيه) عبارة النهاية والمغنى اى لعذر اهـ (قوله بخلافه لنحو
 دفع الخ) عبارة المغنى وخرج بقوله خيانة لبس الصوف ونحوه لدفع الدود ونحوه وركوب الجروح للسقى او
 خوف الزمانة عليها اهـ (قوله بما مر) اى فى شرح وكذا البسها عند حاجتها (قوله اذا لبسه الرجل الخ)
 اى لا بنية الانتفاع سواء نوى الحفظ او اطلق وفى النهاية ما نصه وغير الخنصر للمرأة كالخنصر والخنثى ملحوق
 بالرجل فى اوجه احتمائين اذ البسه فى غير خنصره فان امره الوديع بوضعه فى خنصره فجعله فى بنصره لم
 يضمن لانه احرز لكونه اعلاظ الا ان جعله فى اعلاه او فى اوسطه او انكسر لغلط البنصر فيضمن وان قال اجعله
 فى البنصر فجعله فى الخنصر فان كان لا ينتهى الى اصل البنصر فالذى فعله احرز فلا ضمان والا ضمن اهـ
 وهذا كله فى المغنى الا الحاق الخنثى بالرجل فانه اعتمد الحاقه بالمرأة قال الرشيدى قوله وغير الخنصر للمرأة
 كالخنصر يشمل نحو السبابة مع انه لا يعتاد اللبس فيها للنساء اصلا فليراجع اهـ (قوله وكثير يعتادون الخ)
 عبارة النهاية نعم يجب تقييده بمن لم يقصد به الاستعمال ومن لم يعتد اللبس فى غيره كما يفعله كثير من العامة
 لان قصد بلبسها فيها الحفظ فلا يضمن وقضيته تصديقه فى دعواه انه لبسها للحفظ اهـ (قوله وقضية
 ما تقرر) اى قوله فانه لا يعد الخ انه لا يضمن اى من اعتاد اللبس فى الابهام (قوله الا بلبسه) اى الخاتم وقوله
 من غير نية الحفظ اى بان نوى الاستعمال او اطلق (قوله وكذا فى الخنصر) عطف على قوله فى غير الخنصر
 اهـ كرى (قوله اذ لا يعلم الخ) علة لمخدوف اى ويصدق فيه اذ لا يعلم الخ اى قصد الحفظ وقوله وباتى ذلك
 يعنى التصديق فى قصد الحفظ (قوله كما مر) اى فى شرح فترك علفه اضمن (قوله ولا رد علفه) اى المصنف
 اى على مفهوم قوله خيانة (قوله فان ضامنا الخ) تعليل لعدم الورد وحاصله ان ذلك مستثنى منه وافاده
 كلامه فى باب الغصب (قوله فان لم يستعملها) اى الوديعه التى اخذها من محلها على ظن انها ملكه
 (قوله ظن الملك) اى للوديعه التى استعملها (قوله قيمة المتقوم) الى قوله قيل فى المغنى (قوله ان
 تلف) راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه (قوله واجرة المثل الخ) اى فى مسئلة اللبس فقط كما هو
 ظاهر اهـ رشيدى (قوله عنده) اى الوديع بعد التعدى (قوله وان يلبس الخ) غايه لقول المتن فيضمن
 (قوله لان العقد والقبض الخ) يشير الى انه لا بد من ائتمان النية بالقبول او القائم مقامه من الاستيجاب او
 القبض اهـ سيد عمر عبارة المغنى لاقتران الفعل بنية التعدى اهـ وظاهر ما ان العبرة بحالة القبض فقط
 ويؤيده قول السكرى قوله لان العقد اى أخذ الوديعه من محلها وقوله والقبض اى من المالك اهـ (قوله
 فيضمنه فقط) اى مالم يترتب على اخذه تلف لباقيها كان علم السارق بها عند اخراجها واخذ الدرهم منها
 وكالوديعه مالم يساله انسان فى شراء متاع له ودفع له درهم ضاعت فباتى فيها هذا التفصيل اهـ ع (قوله
 مالم يفض ختما الخ) عبارة المغنى اذ الم يفتح قفلا عن صندوق او ختمه اى كس فيه الدرهم فان فتحه او ودعه
 درهم مثلا مدفونة فنبشها ضمن الجميع وان لم يأخذ شيئا لانه هتك الخرز وفى ضمان الصندوق والكيس
 وجهان اوجهها كما قال شيخنا الضمان اهـ وقوله وفى ضمان الصندوق الخ كذا فى النهاية (قوله فان رده)
 اى بعينه سم ومغنى (قوله ضمن نصف درهم) يظهر ان الفرض انه خلط خلطا غير مميز ولا يتعلق
 الحكم بخصوصه وجودا وعدما اهـ سيد عمر (قوله بخلاف رد بدله) عبارة المغنى فان رد بدله اليها لم يملكه
 المالك الا بالدفع اليه ولم يبرأ من ضمانه ثم ان لم يتميز عنها ضمن الجميع خلط الخلط الوديعه بماله نفسه وان تميز عنها
 فالباقى غير مضمون عليه وان تميز عن بعضها لمخالفتها له بصفة كسوا وادوياض وسكه ضمن مالا يتميز خاصة اهـ

فيه فيضمن لتعديده بخلافه
لنحو دفع الدود مامر
وبخلاف الخاتم اذ لبسه
الرجل في غير الخنصر فانه
لا يعد استعماله وكثير
يعتادون لبس شيء في
ابهامهم فقط وقضية ما
تقرر انه لا يضمن الالبسة
في الابهام من غيرنية الحفظ
وكذا في الخنصر بقصد
الحفظ اذ لا يعلم الا منه وياتي
ذلك في لبس الثوب كامر
وانما صدق المالك فيما لو
اختلفا في وقوع الخوف
لسهولة البيئة به ولا يرد
عليه مالو استعمالها ظانا
انها ملكه فان ضمانها مع
عدم الخيانة معلوم من
كلامه في الغصب فان لم
يستعملها لم يضمنها وقول
الاسنوى ظن الملك عذر
انما هو بالنظر لعدم الائم
للاضمان لانه يجب حتى
مع الجهول والنسيان (او)
بان (ياخذ الثوب) مثلا
(لبسه أو الدراهم لينفقها
فيضمن) قيمة المتقزم باقوى
القيم ومثل المثل ان تلف
واجرة المثل ان مدت مدة
عنده لمثلها اجرة وان لم
يلبس وينفق لان العقد
او القبض لما اقترن بنية
التعدي صار كقبض
الغاصب وخرج بقوله
الدراهم اخذ بعضها كدراهم
فيضمنه فقط مالم يفض
ختما او يكسر قفلا فان
رده لم يزل ضمانه حتى لو

ثالثاً - کلی ضن درهما و النصف ضن نصف درهم و لا یضمن الباقی بخطئه به و ان لم یتمیز بخلاف رد بدله اذالم یتمیز قوله

او نقصت به لانه ملكه جرى فيه مالو خلطها بماله قبل مثل بمثلين لان الاول لنية الاستعمال والثاني لنية الاخذ والامساك اه وليس بصحيح بل الاول لنية الامساك ايضا والثاني لنية الاخراج (ولو نوى) بعد القبض (الاخذ) (١٣٣) اى قصده قصد امصمها (ولم ياخذ لم يضمن على

الصحيح) لانه لم يحدث فعلا ولا وضع يد تعديا لملكته ياتم واجرى الرافي الخلاف فيما اذا نوى عدم الردوان طلب المالك لكن ذكر غيره انه يضمن هنا قطعاً لانه عسك لنفسه وفيه نظر اما اذا اخذ فيضمن بالاخذ لا بالنية السابقة عليه كما هو ظاهر لان مجرد النية لا يضمن ووجود النوى بعدها لا يوجب تأثيرها وقول الزركشى ان المتن يفهم ضمانه من حينها وفيه نظر يرد بمنع افهامه ذلك (ولو خلطها) عمدا لا سهوا على ما بحثه الاذرى وفيه نظر بل لا يصح مع اطلاقهم هنا وفي الغصب ان الخلط منه يملكه (بالماله) او مال غيره ولو اوجد (ولم يتميز) بان عسر تمييزها كبر بشعير (ضمن) ضمان الغصب باقضى قيم المتقوم ومثل المثل لان المالك لم يرض بذلك ولدخلها في ملكه بمجرد الخلط الذي لا يمكن فيه التمييز امالو تميزت بنحو سكة فلا يضمنها إلا ان نقصت بالخلط (ولو خلط دراهم كسرين للدودع) ولم يتميز وقد اودعها غير مختومين (ضمن) تلك الدراهم بما مر (في الاصح) لتعديدها

(قوله لانه) اى البدل ملكه اى الوديع (قوله قبل مثل بمثلين الخ) الاولى أن يقال في نكتة التعدد ان الاول مثال الانتفاع مع بقاء العين والثاني له مع ذهابها نعم قد يقال الضمان في الثاني مفهوم بالاولى منه في الاول فكان الاولى عكس الترتيب المذكور وان كان التصريح بما يعلم التزاما لا باس به اه سيد عمر (قوله ايضا) اى كنية الاستعمال (قول المتن ولو نوى الاخذ) اى للو دبعة خيانة ونوى تعييبها ولم ياخذ ولم يعيب اه معنى (قوله ولا وضع يد) بالاضافة (قوله واجرى الرافي الخلاف) معتمدا على (قوله وفيه نظر) هو يشعر بتجميع جريان الخلاف ومقتضاه عدم الضمان اه ع (قوله لا بالنية السابقة) خلافا للنهاية والمغنى عبارة عما وافهم كلامه انه اذا اخذها يضمنها من وقت نية الاخذ حتى لو نوى يوم الخميس واخذها يوم الجمعة يضمن المنفعة والارش من يوم الخميس والمراد بالنية كما قاله الامام تجر يد القصد لا اخذها لا ما يخطر بالبال ودعاية الدين تدفعه فانه لا اثر له وان تردد الرأى ولم يجرم فالظاهر عندنا انه لا حكم له حتى يجر دقصد العدوان اه قال ع (قوله يوم الخميس لعل وجهه انه لما جرد قصده للاخذ واتصل به بعد نزول منزلة المستولى من حين النية والافكان الظاهر ان لا يضمن لبقاء الامانة في حقه إلا ان ياخذ اه ويعلم بذلك ان الكلام فيما اذا استمرت نيته السابقة إلى الاخذ بخلاف ما اذا رجعت عن تلك النية ثم حدثت نية اخرى فالمدار حينئذ على النية الثانية فقط (قوله عمدا لا سهوا) الى قول المتن ومتى طلبها في النهاية لا قوله وفيه نظر الى المتن (قوله على ما بحثه الخ) عبارة عن النهاية كما بحثه الخ (قول المتن بماله) اى وان قل كما قاله الامام اه معنى (قوله بان عسر) الى قول المتن ومتى صار في المغنى (بنحو سكة) عبارة عن المغنى فان تميزت بسكة او عتق او حداته او كانت دراهم فخلطها بدنانير لم يضمن اه وقال سم قد يقال بجر السكة لا تقتضى التمييز لان المراد به سهولته بدليل قوله بان عسر تمييزها وقد تختلف السكة ويعسر التمييز لكثرة الخلط اه وان تقول لم يرد بالشارح مطلقا السكة بل ما سهل بها التمييز بقرينة اول كلامه عبارة عن المغنى قال الزركشى وليس الضابط التمييز بل سهولته حتى لو خلط حنطة بشعير مثلا كان ضامنا فيما يظهر اه وهذا ظاهر اذا عسر التمييز اه (قوله بما مر) وهو قوله وبمثل المثل اه كرى (قوله امالو كانا مختومين الخ) اى واحدها اه نهاية زاد المغنى واما اذا كانت اى الدراهم لمودعين فاولى بالضمان ولو قطع الوديع يد الدابة المودعة او احرق بعض الثوب عنده خطأ ضمن المتلف فقط دون الباقي لعدم تعديده فيه او شبه عمدا وعمدا ضمنهما جميعا لتعديدها وهو موافق لما مر عن النهاية من الفرق بين العمد والسهو في الخلط خلافا للشارح (قوله فيضمن) اى وان ختمه بعد ذلك وقوله بفرض الختم اى ما فاضه فقط حيث لم يخلط اه ع (قوله فقط) عبارة عن النهاية والمغنى وان لم يخلط اه (قوله لان القصد) عبارة عن المغنى لم يضمن لان القصد الخ الا ان يكون مكتوما عنه فيضمن ولو خرق السكيس من فوق الختم لم يضمن الا بنقصان الخرق نعم ان خرقة متعمدا ضمن جميع السكيس ولو عد الدراهم المودعة او وزنها او ذرع الثوب كذلك ليعرف قدر ذلك لم يضمنه كما جزم به صاحب الانوار اه (قوله لا كتمة عنه) قضيته انه لو دلت القرينة على قصد كتمة عنه ضمنه اه سم وقد مر انفعان المغنى ما وافقه (قوله كالمو جدها الخ) لا يخفى ما فيه اذ هي داخلة في قول المصنف وغيره الا ان بقيد الغير بكونه مما سرق فاعله المغنى (قوله ويلزمه) الى قوله وكان الفرق

(قوله بل لا يصح) لا ينافى هذا قوله لو قطع وديع دابة يدها وأحرق وديع ثوب بعضها فان كان خطأ ضمن المتلف دون الباقي او عمدا او شبه عمدا ضمنها قال في شرح الروض ولا يخالف ذلك تسويتهم الخلط بالعمد في الضمان لان محلها في ضمان الاتلاف كافي البعض المتلف في مسئلتنا لا في ضمان التعدي كما في الباقي فيها إذ لا تعدى فيه اه وذلك كما يؤخذ من قوله ولا يخالف ذلك الخ كما هو ظاهر (قوله امالو تميزت بنحو سكة) قد يقال بجر السكة لا تقتضى التمييز لان المراد به سهولته بدليل قوله بان عسر تمييزها وقد تختلف السكة ويعسر التمييز لكثرة الخلط (لا كتمة عنه) قضيته انه لو دلت القرينة على قصد كتمة عنه ضمن

لو كانا مختومين فيضمن ما في كل بفض الحاتم فقط كفتح الصندوق المغفل بخلاف حل خيط يشد به رأس السكيس أو رزمة القماش لان القصد هنا منع الانتشار لا كتمة عنه (ومتى ضارت ضمونه بانه انتفاع وغيره ثم ترك الخيانة لم يبرأ) كالمو جدها ثم اقرها ويلزمه رد ما فورا

بمخلاف مرتين أو وكيل تعدى وكان الفرق ماسر من ارتفاع اصل الوديعة بالحياة بخلاف غيرها (فان احدث له المالك) الرشيد قبل ان ردّها له (استئمانا) أو اذنا في حفظها أو ابراء (١٢٤) أو ابداعا (بريء) الوديع من ضمانها (في الاصح) لانه أسقط حقه ولو اتلفها فحدث

له استئمانا أو نحوه في البذل لم يبرأ وخرج بأحدث قوله له قبل الحياة ان خنت ثم تركت عدت امينا فلا يبرأ به قطعا لانه ابراء عمالم يجب وكذا لو ابراءه نحو وكيل وولى (ومتى طلبها المالك) لكلها المطلق التصرف ولو سكران على الوجه لا على وجه يلوح بمجدها كان طالبا بحضرة ظالم متشوف اليها (لومه الرد) على الفور ولا يجوز له التأخير للاشهاد وان سلمها له بأشهاد لقبول قوله في الرد وليس المراد به حقيقته بل التمكن من الاخذ (بان يخلى بينه وبينها) ومؤنة الرد على المالك اما مالك حجب عليه لنحو سفيه أو فلس فلا يرد الا لوليه والا ضمن كالرد لاحد شريكين أو دعاه فان ابى الا اخذ حصته رفعه لقاض أو محكم بقسمها له وعلم من ذلك ان من اعطى غيره خاتمه مثلا امانة لقضاء حاجة وامره برده اذا قضيت فتركه بعد قضائها في حرزه فاضاع لم يضمنه لما تقرر انه انما يلزمه التخلية لا غيرها ولا تكون الا بعد الطلب (فان اخرج) التخلية بعد الطلب أو اعلام المالك بحصول ماله بيده بنحو هبوب ريح ان لم يعلمه او

في المغنى (قوله بخلاف مرتين أو وكيل) أى فانه لا يلزم ما الردفور وان تعدى بالبقاء الرهن والوكالة وان زالت الامانة أه عش (قوله بخلاف غيرها) الانسب الاخصر بخلافهما (قوله أو اذنا الخ) عبارة المغنى كقولها استأمنتك عليها أو ابراءك من ضمانها وامره بردها الى الحرزاه (قوله لانه أسقط) الى قوله وإنما يتجه في المغنى لا قوله لا على وجه الى المتن وقوله أو محكم وقوله وهى لا تكون الى المتن (قوله في البذل) اى وهو في ذمة الملتف بخلاف ما لو اخذه المالك منه ثم رده اليه فانه يبرأ لان الرد ابتداء ابداع أه عش (قوله لم يبرأ) بلا خلاف لان الواجب عليه ان يرد البذل الى المالك أه مغنى (قوله قوله) اى المالك له اى الوديع (قوله لانه ابراء الخ) وتعليق الوديعة نهاية ومعنى (قوله وكذا لو ابراءه نحو وكيل الخ) هو محترز المالك أه سم عبارة المغنى ولا يخفاء ان هذا الاستئمان انما هو للمالك خاصة لا للولى والوكيل ونحوهما بل لا يجوز لهم ذلك ولو فعلوه لم يعد امينا قطعا أه (قول المتن المالك) أو واره بعد موته أه مغنى وقديقال ان المتن شامل له (قوله انكها) متعلق بالمالك وسيدكره محترزه (قوله المطلق التصرف) الى قوله متبرعا في النهاية لا لا قوله على وجه الى المتن وقوله أو محكم وقوله وهى لا تكون الى المتن وقوله أو اعلام المالك الى المتن (قوله لا على وجه الخ) متعلق بطالبا (قوله يلوح) اى يشير (قوله كان طلبه الخ) مثال للمغنى لا للنفى أه سم (قوله متشوف) اى مشتاق أه كرى (قول المتن لومه الرد) ولو او دعه معروف بالصوصية وغلب على الظن انها غيره ثم طالبا لومه الرد فيما يظهر لظاهر اليد أه نهاية زاد المغنى ولو قال من عنده وديعة لمالكها اخذ وديعة لك لومه اخذها أه (قوله لقول قوله) اى الوديع (قوله حقيقته) اى حملها الى مالها أه مغنى (قوله ومؤنة الرد على الخ) مبتدا وخبر (قوله لنحو سفيه أو فلس الخ) فيه ان محجور الفلاس لا ولى له الا ان يريد بالولى بالنسبة اليه الحاكم فليراجع كذا افاده الفاضل المحشى سم وظاهر ان المراد ذلك وقد سبقت المسئلة في كلام الشارح مبسو طاسيد عمر وعش (قوله ضمن) عبارة المغنى فلا يلزمه الرد اليه بل يحرم فان رد عليه ضمن أه (قوله رفعه) اى رفع الوديع الا امر (قوله أو محكم) قد يقال شرط التحكيم رضا الخصمين والوديع وكيل في الحفظ لافى القسمة فليراجع أه سيد عمر اقول ويؤيد الاشكال اقتصار النهاية والمغنى والروض على القاضى (قوله بقسمها له) اى ان انقسم نهاية وشرح الروض عبارة المغنى وشرح الروض ليقسمه ويدفع اليه حصته منه أه (قوله من ذلك) اى من تفسير الرد بالتخلية (قوله اذا قضيت) ببناء المفعول (قوله في حرزه) اى حرز مثله كاعبر به النهاية أه سيد عمر اى والمغنى (قوله وهى لا تكون الخ) يفهم هذا عدم الاكتفاء بالامر بالسابق فى الطلب وهو محل تأمل أه سيد عمر اقول ويؤيد الاشكال اقتصار النهاية والمغنى على ما قبله (قوله أو اعلام الخ) عطف على التخلية أه سم عبارة المغنى واحترز بتفسير الرد بالتخلية عن رد الامانات الشرعية كثوب طيرته الريح فى داره فان ردّها بالاعلام أه (قوله لنحو صلاة) متعلق بضمير خلافة الرجوع للتأخير عبارة الروض مع شرحه فان اخره ضمن لان اخره بعذر كاحتياجه الى الخروح وهو فى ظلام أو فى حمام أو مطر أو طعام ونحوه مما لا يطول لومه غالبا نحو صلاة وقضاء حاجة وطهارة وملازمة غريم يخاف هربه فلا يضمن لعدم تقصيره وله ان ينشئ ما يتأتى انشاؤه من ذلك كالتطهير والاكل والصلاة التى دخل وقتها اذا كانت الوديعة بعيدة عن مجلسه أه (قوله وكذا الاشهاد الخ) عبارة المغنى وليس له ان يلزم المالك الاشهاد بخلاف ما لو طالباها وكيل المودع لانه لا يقبل قوله فى دفعها اليه ولو كان الذى اودعه حائما طالبا فعليه ان يشهد له بالبراءة لانه لو عزل لم يقبل قوله قاله الاصطخرى فى ادب القضاء قال الزركشى ويحى مثله اذا كان المودع ينوب عن غيره بولاية او وصية أه وقوله ولو كان الخ كله فى النهاية قال عث وفائدة وجوب الاشهاد عليه فى هذه

(قوله وكذا لو ابراءه نحو وكيل وولى) هو محترز المالك (قوله كان طالبا الخ) مثال للمغنى لا للنفى (قوله فلا يرد الا لوليه) فيه ان محجور الفلاس لا ولى له الا ان يريد بالولى بالنسبة اليه الحاكم فليراجع (قوله أو اعلام)

طلبها ممن أودعه إياها لاحتمال عزله فلا يقبل قول الوديع في الدفع إليه حينئذ فكان تأخير الدفع إليه حتى يشهد على نفسه بالأخذ منه عذرا ولو طال زمن العذر كذا اعتكاف شهر متتابع فالأوجه أنه يلزمه توكيل أمين يردّها (١٢٥) إن وجدته متبرعا وإلا يوكل رفع المودع الأمر

للحاكم ليلزمه بيعت من يسلمها له فإن أبى أرسل الحاكم أمينه ليسلمها له كما لو غاب الوديع ذكره الأذرعى وإنما يشبهه ما ذكره آخره أن كان خروجه لذلك يقطع تتابع اعتكافه والقياس أنه إذا عجز عن التوكيل لزمه الخروج ولا ينقطع به تتابعه حينئذ يلزمه الحاكم بالخروج بنفسه قال ومضى ترك ما لزمه هنا مع القدرة عليه ضمن ويؤخذ من كلام بعضهم ترجيح أن اشتراط الفورية فيما ذكر إنما هو لدفع الضمان لا غير فلا ياتم بالتأخير وإن ضمن به لأن الأمر المطلق لا يقتضى الفور وهو محتمل لكن الأوجه ما دل عليه كلامهم من الأثم أيضا لأن محل ما ذكر ما لم تدل القرينة على الفور وهي هنا دالة عليه إذ طلب المالك أو وكيله وقوله أعطاه لأحد ابن أو من قدرت عليه من وكلائي فقدر على أحدهما أو أحدهم ظاهر في احتياجه لها أو في نزوعها منه ومن ثم ضمن بالتأخير بخلاف ما لو قال ادفعها لمن شئت من ذين أو من وكلائي فاني فانه لا يعصى كافي أصل الروضة بل ولا يضمن كما رجحه الأذرعى من وجهين اطلاقهما وبه يعلم الفرق

الصورة مع قبول قول الوديع في الرد عليه تخليص نحو الحاكم من ورطة لزوم غرمه بعد العزل اه (قوله طلبها) أي الوكيل أو الولي الخ وكذا الضمير المستتر في أودعه وفي يشهد والمجرور في عزله وفي إليه في الموضعين (قوله فلا يقبل قول الوديع الخ) في الروض وإن أخره أي الإعطاء عن وكيل حتى يشهد عليه لم يضمن قال في شرحه لأن الوكيل يصدق بيمينه في عدم الرد عليه اه وهذا غير ما ذكره الشارح لأن الظاهر أن الوكيل فيما ذكره أي الشارح هو المودع اه سم وقد قدمنا عن المغنى والنهاية ما يوافق ما ذكره الشارح في الحكم دون التعليل وعن الأول ما يوافق ما في الروض وشرحه وعدو لها عن تعليل الشارح له له المخالفة لما يأتي في شرح على من أئتمنه فليأمل (قوله كذا اعتكاف الخ) وأحرام بطول زمنه نهاية ومغنى (قوله وإلا يوكل) الأولى وإن لم يوكل (قوله ليلزمه) أي بعد ثبوت الإبداع عنده اه مغنى (قوله ليلزمه) أي يلزم الحاكم الوديع الممتنع من التوكيل اه كردى (قوله فإن أبى) أي الوديع من البيع (قوله ما ذكره آخره) وهو قوله فإن أبى الخ اه كردى (قوله قال) أي الأذرعى (قوله ومضى ترك) إلى قوله ويؤخذ في المغنى (قوله ما لزمه هنا) أي من التوكيل والبيع والخروج (قوله لكن الأوجه الخ) قضية ما يأتي انفا عن المغنى عدم الأثم بمجرد التأخير بل انتهى عنه (قوله لأن محل ما ذكر) أي أن الأمر المطلق الخ (قوله أو وكيله) أي أو وليه أو الحاكم أخذاء (قوله وقوله الخ) عطف على طلب الخ (قوله في احتياجه الخ) راجع إلى قوله إذ طلب الخ وقوله أو في نزوعها الخ إلى قوله وقوله أعطاه الخ على طريق اللف (قوله ضمن بالتأخير) ولو لم يطالبه الوكيل ولو قال مع ذلك ولا تؤخر فاخر عصى أيضا اه مغنى (قوله بخلاف ما لو قال) إلى قوله وبه يعلم في المغنى (قوله فانه لا يعصى) أي بالتأخير ليعطى آخر رسم ومغنى (قول الماتن أودع خفيا كسرقة) وشمل إطلاقهم دعوى السرقة ما لو طلبها المالك فقال له أودعها ولم يخبره بالسرقة ثم طالبه فأخبره وهو الأوجه نهاية ومغنى رسم (قوله وغصب) إلى قول الماتن وجوده في النهاية لإلا قوله بالبيضة والأستفاضة وكذا في المغنى إلا مسألة الموت (قوله وببحث حملة) أي الغصب اه ع ش عبارة المغنى رسم والغصب كالسرقة كما قاله البغوى وقال الرافعى أنه الأقرب وقيل كالموت ورجحه الماتن وقال الأذرعى أن ادعى وقوعه في مجمع طوبى بيضة وإلا فلا اه وينبغي حمل الكلامين على ذلك اه (قوله على ما إذا ادعى الخ) وإلا طوبى بيضة نهاية ورسم قال ع ش قوله وإلا طوبى الخ معتمدا (قوله بخلة) أي في محل ليس فيه أحد اه ع ش (قوله ولا يلزمه الخ) أي في الأولى مغنى ورشيدى (قوله نعم يلزمه الخلف الخ) له له إذ اطلب تخليفه اه سم (قوله على السبب الخفى) عبارة المغنى عند ذكر السبب الخفى اه (قوله أنه لا يعلم الخ) أي فلا يكلف الخلف إنهم اتفاه ع ش (قوله وموت) أي فمذا سبب ظاهر ومعلوم أنه لا يشارك الحريق في حكمه الآتى ومن ثم لم يذكره مع في تفصيله والظاهر أن حكمه وجوب البيضة نعم أن استفاض لينبغي تصديقه بلا يمين نظير الحريق ويدل على ذلك قوله الآتى وإلا صدق بيمينه اه رشيدى (قوله وببحث حملة) أي الموت على ما إذا ادعى الخ جزم به النهاية (قوله على ما إذا

عطف على التولية (قوله فلا يقبل قول الوديع الخ) في الروض وإن أخره أي الإعطاء عن وكيل حتى يشهد عليه لم يضمن قال في شرحه لأن الوكيل يصدق بيمينه في عدم الرد عليه اه وهذا غير ما ذكره الشارح لأن الظاهر أن الوكيل فيما ذكره هو المودع (قوله فانه لا يعصى) أي بالتأخير ليعطى آخر (قوله أودع خفيا كسرقة الخ) وشمل إطلاقه دعوى السرقة ما لو طلبها المالك فقال له أودعها ولم يخبره بالسرقة ثم طالبه فأخبره وهو الأوجه وفصل العبادى فقال أن كان يرجو وجودها فلا ضمان وإن أيس منها ضمن ونقله الزركشى عنه واقره شرح مر والضمان هنا حيث لزم تأخير الدفع بلا عذر لا ينبغي العدول عنه (قوله وببحث حملة على ما إذا ادعى وقوعه بخلة) أي وإلا طوبى بيضة عليه شرح مر

بين هذه وما قبلها بأن تلك فيها الضمان ومن لازمه الأثم غالبا وهذه لا اثم فيها ولا ضمان فاتجه ما ذكرته من الأثم وان دفع الأخذ من الأخيرة عدم الأثم فيما قبلها فتأمل (وإن ادعى) الوديع (تلفها ولم يذ كر سببا) له أودع سببا (خفيا كسرقة) وغصب وببحث جملة

على ما إذا ادعى وقوعه بخلو (صدق يمينه) إجماعاً ولا يلزمه بيان السبب نعم يلزمه الحلف له أنها تلفت بغير تفريط منه ولو نكل عن اليمين على السبب الحفي حلف المالك أنه لا يعده وغمه البذل (وان ذكر ظاهراً كحريق) وموت وبحت حمله على ما إذا ادعى وقوعه بحضرة جمع (فان عرف) بالبينة والاستفاضة (الحريق ١٣٦) وعمومه صدق بلايين (لا غناء لظاهر الحال عنها نعم انهم بان احتمال سلامة حالف وجوبا

(وان عرف دون عمومه) واحتمل سلامتها (صدق يمينه) لاحتمال ما ادعاه (وان جهل طواب ببينة) على وقوعه (ثم يحلف على التلف به) لاحتمال سلامتها وإنما لم يكلف ببينة على التلف به لانه بما يخفى فان نكل حلف مالكا على نفى العلم بالتلف ورجع عليه (وان ادعى) وديع لم يضمن الوديعة بتفريط او تعد (ردا على من ائتمنه) وهو اهل للقبض حال الرد مالكا كان أو وليه او وكيله او قبا او حاكما (صدق يمينه) لانه رضى بامانته فلم يحتج لاشهاد عليه به وأفتى ابن الصلاح بتصدق جاب ادعى تسليم ما جباه استاجره على الجباية كوكيل يجعل ادعى تسليم الثمن لموكله (او ادعى الوديعة الرد (على غيره) أى غير من ائتمنه) كوارثه او ادعى وارث المودع) بفتح الدال (الرد) منه (على المالك) للوديعة (او أودع) الوديعة (عند سفره امينا) لم يعينه المالك (فادعى الامين الرد على المالك طوب) كل بمن ذكر (بيينة) كما لو ادعى

ادعى وقوعه الخ) ولا صدق يمينه نهاية وسم (قوله بالبينة) عبارة الاسنى بالمشاهدة اه (قوله بان احتمال سلامتها الخ) قد يقال المراد بالعموم في كلام الاصحاب شمول السبب للوديعة فلا حاجة لما زاده المتأخرون من التقييد باحتمال السلامة ثم رايته في شرح الروض اشار لما تحته اه سيد عمر (قوله بان احتمال سلامتها) بان عم ظاهر الا يقينا مغنى وشرح الروض (قول المتن وان عرف) أى الحريق وقوله وان جهل أى ما ادعاه من السبب الظاهر اه معنى (قول المتن ثم يحلف على التلف به) قد يقال هل فصل بين ما اذا تعرضت البينة لكون الحريق مثلاً عرف وعمومه فيصدق الوديعة بلايين وبين ما إذا لم تعرض فيحتاج اليمين اه رشيدى أقول ويصرح بهذا التفصيل قول الشارح المار بالبينة عقب قول المصنف فان عرف (قوله فان نكل الخ) عبارة المغنى فان لم يقم بينة او نكل عن اليمين حلف الخ اه (قوله لم يضمن الوديعة الخ) أى لم يسبق له تفريط او تعد يقتضى دخول الوديعة في ضمانه (قوله لم يضمن الوديعة بتفريط الخ) لا يخفى ان مثله يتأتى فيما سر في دعوى التلف لكنه إنما خص هذا بالتقييد لان الرد مبرى دون التلف فرمما توهم ان دعوى الرد كالرد فرفعه بما ذكر اه رشيدى أقول وقد أشار الشارح كغيره اليه بقوله نعم يلزمه الحلف الخ (قوله مالكا كان الخ) تفصيل لمن ائتمنه فهم مودعون اه سم (قوله لانه رضى) أى من ائتمنه وكذا ضمير عليه (قوله به) أى الرد (قوله بتصدق جاب الخ) بخلاف جابى وقف اقامه غير ناظره كواقفه ادعى تسليم ما جباه لناظره لا يصدق عليه لانه لم ياتمه سم على حج وافهم قوله غير ناظره انه لو استاجره ناظره للجباية قبل دعواه التسليم اه عش (قوله لمستاجره الخ) ليس بقيد فثله مالواذن لشخص في ذلك من غير ذكر عوض اه عش (قول المتن كوارثه) أى المالك اه معنى أى ووكيل المودع كما مر عن الروض والمغنى (قول المتن وارث المودع) ومثله وارث الوكيل اخذاً من قوله الاتى وما ذكر من التفصيل الخ اه عش (قوله منه) أى من الوارث لامن مورثه فانه يأتى حكمه (قوله لم يعينه الخ) لم يبين محترزه اه سيد عمر أقول قد يتبين مما مر عن الروض والمغنى في حاشية قوله فلا يقبل قول الوديعة الخ انه لا مفهوم له راجع وتامل ولعل لهذا لم يذكر المغنى ذلك القيد (قوله وملتقط) عطف على من طيرت الخ وقوله الرد مفعول ادعى (قوله كامر) أى قبيل قول المصنف منها إذا نقلها الخ اه كرى في خلاف قوله أويده قبل التمكن الخ راجعه (قوله على ان لا يوديعة اخذها الخ) معتمد اه عش (قوله كامر) أى فى شرح فان فقدته فامين (قوله بان قال) الى الكتاب فى النهاية لا قوله المسقط للضمان وقوله وفارق الى بخلاف نحو (قوله يمنع يقول الخ) خبر وجودها (قوله المسقط الخ) نعم التلف (قوله قبل ذلك) متعلق بالرد او التلف فخرج به مالو

(قوله نعم يلزمه الحلف له الخ) لعله إذا طلب تحليفه (قوله وبحت حمله الخ) عبارة القوت ومنها أى التنيهات عند المتولى موت الحيوان والغصب من الاسباب الظاهرة والحق البغوى الغصب بالسرقة قال الراعى وهو الاقرب قلت وينبغى انه ان ادعى موت الحيوان بقربة او ورقة سفر فكما قال المتولى او بريبة حال انفراده فكما السرقة وكذا يقال فى الغصب ان ادعى وقوعه فى مجمع كرفة او سوق طوبل ببينة ولا فلا اه (قوله على ما إذا ادعى وقوعه بحضرة جمع) أى وإلا فهو من الخفى (قوله مالكا كان الخ) تفصيل لمن ائتمنه فهم مودعون (قوله وأفتى ابن الصلاح بتصدق جاب ادعى الخ) بخلاف جابى وقف اقامه غير ناظره كواقفه ادعى تسليم ما جباه لناظره لا يصدق عليه لانه لم ياتمه مر (قوله ادعى تسليم الثمن لموكله) هذا لا يخالف انه لو قال الوكيل اتيت بالتصرف المأذون فيه وانكر الموكل صدق الموكل (قوله قبل ذلك) يتعلق

من طيرت الرمح ثوباً بالحدوداره وملتقط الرد على المالك لان الاصل عدم الرد ولم ياتمه أما لو ادعى وارث الوديعة أن مورثه ادعى ردّها على المودع أو أنها تلفت في يد مورثه أو يده قبل التمكن من الرد من غير تفريط فيصدق يمينه كما مر لان الاصل عدم حصولها في يد الوارث وعدم تعديهما وافهم المتن تصديق الامين فى الاخيرة فى ردّها على الوديعة وهو كذلك لانه ائتمنه بناء على ان الوديعة اخذها منه بعد عوده من السفر كما مر (وجودها بعد طلب المالك) لها بان قال لم تودعنى يمنع قبول دعواه الرد أو التلف المسقط للضمان قبل ذلك للتناقض

لا طلبه تحليف المالك ولا البينة باحدهما لاحتمال نسيانه وقضيته انه لا يقبل دعواه النسيان حيث لا يثبت وقد يوجه بان التناقض من متكلم واحد اقبح فغلظ فيه اكثر وفارق ما هنا ما في المراجعة بان التناقض ثم صريح لا يقبل تاويلا بخلافه هنا لاحتمال ان يريد لم تودعني لم يقع منك ايداع لي بعد التلف او الرد بخلاف نحو قوله لا ودعيتك عندي يقبل منه الكل (١٢٧) اذ لا تناقض هذا كله حيث تلفت والا

فهر بقسيميه (مضمن)
واذا ادعى غلطا او نسيانا لم يصدق فيه المالك لانه خيانة نعم ان طلبها منه بحضرة ظالم خشي عليها منه فجدها دفعا للظالم لم يضمن لانه محسن بالجحد حيث نذر وخرج بطلب المالك قوله ابتداء اوجوب بالسؤال غير المالك ولو بحضرة ثم اقول المالك لي عندك ودعة لا ودعة لاحد عندي لان اخفاءها ابلغ في حفظها ولو انكر اصل الايداع الثابت بنحو بينة حبس وهل يكفي جوابه بلا استحقاق على شيئا لتضمنه دعوى تلفها اوردتها ولا فيه تردد والظاهر منه على ما قاله الزركشي الاول (تنبيه)
اذ كرم التفاصيل في التلف والرد يجري في كل امين الا المرتين والمستاجر قائمهما لا يصدقان في الرد وسيمعلم ما ياتي في الدعاوى ان نحو الغاصب يصدق في دعوى التلف ايضا لا يخلد بحسبه ثم يغرم البديل وافق ابن عبد السلام فيمن عنده ودعة ايس من مالها بعد البحث التام ويظهر ان يلحق بها فيما ياتي لقطة الحرم بانه يصرفها في اهم

ادعى الرد والتلف بعد ذلك اي بعد الجحد فانه يصدق في دعوى التلف لكن يضمن اي البديل ولا يصدق في دعوى الرد الا ببينة كما يستفاد مما ياتي عن شرح الروض اه سم (قوله لا طلبه) اي الوديع وقوله ولا البينة معطوفان على قبول الخ (قوله باحدهما) اي الرد والتلف (قوله لاحتمال نسيانه) اي نسيان الوديع اصل الايداع (قوله وقضيته) اي التعليل (قوله انه لا يقبل دعواه النسيان) اي في الاول نهاية اي في دعواه الرد (قوله لا يقبل تاويلا) قد يقال لو كان كذلك ما فصلوا هناك بين ان يذكر لغلطه وجهها محتملا فتسمع بيته وان لا فلا فليتأمل اه سم (قوله بخلاف نحو قوله الخ) حال من لم تودعني من قوله بان قال لم تودعني (قوله يقبل منه الكل) اي دعوى الرد او التلف والبينة اه ع ش اي وطلب تحليف المالك (قوله يقبل منه الكل) قال في شرح الروض نعم ان اعترف بعد الجحد بانها كانت باقية يرمه لم يصدق في دعواه الرد الا ببينة انتهى اي واماد دعواه التلف فيصدق فيها بيمينته ويضمن كما يستفاد من قول الروض وشرحه بعد ذلك وان ادعى التلف بعده اي الجحد صدق بيمينته وضمن البديل لخيانته بالجحد كالغاصب سواء قال في جحد لا شيء لك عندي ام قال لم تودعني وان ادعى الرد بعده لم يقبل الا ببينة انتهى اه سم (قوله فهو) اي الجحد بقسيميه اي لم تودعني ولا ودعة له عندي اه سم وع ش وكردى (قوله وان ادعى الخ) غاية ثم هذا الى قوله وخرج في المغنى (قوله لم يصدق فيه الخ) صفة قوله غلطا او نسيانا (قوله لانه) اي الجحد (قوله ان طلبها منه الخ) سر. طالب الظالم المالك بها ام لا اه معنى (قوله اول قول المالك الخ) عطف على قوله لسؤال الخ وقوله لا ودعة لاحد الخ مقول للقول ابتداء الخ (قوله وهل يكفي جوابه) اي لدعوى الايداع الثابت اه سم عبارة الرشيدى اي من قامت عليه البينة باصل الايداع كما هو ظاهر السياق لما ارجع اه اي ويعلم منه كفايته جوابا عن غير الثابت بالاولى (قوله ما ذكر من التفصيل) الى قوله قال الاذرى في المغنى الا قوله وسيعلم الى وافق وقوله ويظهر الى بانه (قوله الا المرتين والمستاجر) والضابط ان يقال كل من ادعى التلف صدق ولو غاصبا ومن ادعى الرد فان كانت يده يضمنان كالمستام لا يقبل قوله الا ببينة وان كان امينا فان ادعى الرد على غير من ائتمه فكذلك او على من ائتمته صدق بيمينته الا المكترى والمرتئ اه ع ش (قوله لا يصدقان في الرد) اي يصدقان في التلف اه معنى (قوله ان نحو الغاصب) اي من يده يضمنان كالمستام (قوله ويظهر) اي للشارح (قوله لقطة الحرم) اي حرم مكة لا المدينة لجواز تلك لقطة بخلاف الاول اه ع ش (قوله ولعله) اي ابن عبد السلام اه كردى (قوله قال) اي الاذرى (قوله بان يبعد في العادة) ان كان

بالرد والتلف فخرج به ما لو ادعى الرد والتلف بعد ذلك اي بعد الجحد فانه يصدق في دعوى التلف لكن يضمن ولا يصدق في دعوى الرد الا ببينة كما يستفاد مما ياتي عن شرح الروض (قوله بان التناقض الخ) قد يقال التناقض المذكور حاصل مع البينة ايضا ضرورة انه فرع الدعوى (قوله لا يقبل تاويلا) قد يقال لو كان كذلك ما فصلوا هناك بين ان يذكر لغلطه وجهها محتملا فتسمع بيته والافلا فليتأمل (قوله يقبل منه الكل) قال في شرح الروض نعم ان اعترف بعد الجحد بانها كانت باقية يرمه لم يصدق في دعواه الا ببينة الرد انتهى اي واماد دعواه التلف فيصدق فيها بيمينته ويضمن كما يستفاد من قول الروض وشرحه بعد ذلك وان ادعى التلف بعده اي الجحد صدق بيمينته وضمن البديل لخيانته بالجحد كالغاصب سواء قال في جحد لا شيء لك عندي ام قال لم تودعني وان ادعى الرد بعده لم يقبل الا ببينة انتهى (والافلو) اي الجحد بقسيميه اي لم تودعني ولا ودعة لك عندي (وهل يكفي جوابه) وان كان المراد جوابه بعد انكار اصل الايداع المذكور فشكل لانه

المصالح ان عرف والاسال عارفا و يقدم الاحوج ولا ينيها مسجدا قال الاذرى وكلام غيره يقتضى انه يدفعها لقاض امين ولعله انما قال ذلك لفساد الزمان قال كالجواهر وينبغي ان يعرفها كاللقطة للعل صاحب انسيها فان لم يظهر صرفها فيما ذكر اه والحاصل ان هذا مال ضائع ففي لم يباس من مالها امسكه ابدامع التعريف تدبوا واعطاء للقاضي الامين فيحفظه له كذلك ومتى ايس منه اي بان يبعد في العادة وجوده فيما يظهر صار من جملة اموال بيت المال كما مر في باب احياء الموات

مراده ما مر في الفرائض في المفقود فواضح والا فاللائق اعتبار ما ذكر ثم فيه فيما يظهر وعليه فلو خشى من اطلاع القاضي تلفها لينبغي اغتفار عدم الحكم ثم يبقى النظر فيما لم يعلم من حاله شيئا اه سيد عمر (قوله فيصرفه في مصارفها) اي ولا يأخذ منها شيئا لنفسه لاتحاد القابض والمقبض اه عش وقدر خلافه وسياتي ايضا عنه في ارائل كتاب قدم النبي خلافه (قوله بان له الخ) اي لمن تحت يده مال من لا وارث له (قوله او يدفعه للامام الخ) مقابل قوله فيصرفه في مصارفها من هو تحت الخ اه رشيدى (قوله فيما يظهر) وحيث فرض الامام غير جائز الم لا يتعين الدفع اليه اذا تصرف فيما ذكر حينئذ فليراجع اه سيد عمر (خاتمة) لو تنازع الوديعة اثنان بان ادعى كل منهما انها ملكه فصدق الوديع احدهما بعينه فللاخر تحليفه فان حلف سقطت دعوى الاخر وان نكل حلف الاخر وغرم له الوديع القيمة وان صدقهما فاليد لهما والخصومة بينهما وان قال هي لاحد كما وانسيته فكذباه في النسيان ضمن كالغاصب والغاصب اذا قال المغصوب لاحد كما وانسيته لحلف لاحدهما على البت انه لم يغصبه تعيين المغصوب للاخر بلايين ولو ادعى الوارث علم الوديع بموت المالك وطلب منه الوديعة فله تحليفه على نفي العلم بذلك فان نكل حلف الوارث واخذها وان قال الوديع حبستها عندى لانظر هل اوصى بها مالكمها او لا فهو متضمن ولو ادعوه ورقة مكتوبة فيها الحق المقر به اي مثلاً وتلفت بقتله بقتله ضمن قيمتها مكتوبة واجرة الكتابة اه معنى زاد النهاية ومن نظائر مسئلتنا ما لو اعار ارضاً للدفن فحفر فيها المستعير ثم رجع المعير قبل الدفن فؤنة الحفر عليه لولى الميت ومالو وطى زوجته ونقض وضوءها باللس فانه يازمه ثمن ماء الغسل والوضوء ومالو حى الوطيس اي القرن ليخبر فيه فجاءه اخرو برده فانه يلزمه اجرة ما يخبر فيه اه قال عش قوله ضمن كالغاصب وحكمه يفهم من قوله والغاصب لو قال الخ وقوله واجرة الكاتب اي المعتادة ومن ذلك الحجج المعروفة والتذاكر الديوانية ونحوها ولا نظربما يزعم على مثلها حين اخذها لتعدى اخذيه وقوله او نقض وضوءها الخ وبقي مالو علت على زوجها او نقضت وضوءه والقياس انها تضمن ماء غسله وضوءه بل لو نقض وضوء اجنبية او نقضت وضوءه كان الحكم كذلك فليراجع من النفقات اه (كتاب قسم النبي والغنيمة)

(قوله بفتح القاف) الى قوله وهو الانسب في المعنى الا قوله وهو بكسرهما النصيب والى قول المتن فيخمس في النهاية الا قوله حريين الى وخرج وقوله وما صرح الى المتن وقوله فاندفع جواب السبكي الى كونها بمعنى (قوله وهو الخ) الاولى اسقاطه (قوله لرجوعه الخ) اي من الكفار اه معنى (قوله في اسم الفاعل) الاولى اسقاط اسم كافي للمعنى (قوله سمي بذلك لان الخ) قد يقال قد تقدم ماسى لاجله فياتي قوله ثم سمي به المال الخ وهذا الذي ذكره هنا ليس وجه التسمية وانما هو بيان معنى الرجوع اليها الذي تقدم انه وجه التسمية عبارة الدميرى اي والمعنى والنبي مصدر فاء بنى اذا رجع لانه مال راجع من الكفار الى المسلمين قال القفال سمي فينا لان الله تعالى خلق الدنيا الخ فجعل ما قاله القفال شرحا وبياناً ما قاله اه رشيدى (قوله ومن خالفه) اي بالكفر (قوله وسبيله) اي من خالفه اه كرى (قوله فعيلة الخ) استعملت شرعا في ربح من اكفار خاص وسميت بذلك لانها افضل وفائدة محضة والاصل في الباب قوله تعالى ما اقام الله على رسوله وقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شىء الايتين وفي حديث وفد عبد قيس وقد فسر لهم صلى الله عليه وسلم الايمان وان تعطوا من الغنم الخمس متفق عليه اه معنى وقوله والاصل الخ في النهاية مثله (قوله ولا عكس الخ) قد يقال حيث نظر هذا القائل للمعنى حيث قال لانهار اجمعة الخ فكان ينبغي ان يثبت العكس لان الفى ربح

ليصرفه في مصارفها من هو تحت يده ولو لبناء نحو مسجد وقوله ولا يبنى بها مسجدا لعله باعتبار الافضل وان غيره اهم منه والافقد صرحوا في مال من لا وارث له بان له بناء او يدفعه للامام ما لم يكن جائزا فيما يظهر (كتاب قسم) (قوله بفتح القاف) مصدر بمعنى القسمة وهو بكسرهما النصيب (الفى) مصدر فاء يقى اذا رجع سمي به المال الا في لرجوعه اليها من استعمال المصدر في اسم الفاعل لانه راجع او المفعل لانه مردود سمي بذلك لان الله تعالى خالق الدنيا وما فيها للؤمنين الاستعانة على طاعته فن خالفه فقد عصاه وسبيله الرد الى من يطيعه (والغنيمة) فعيلة بمعنى مفعولة من الغنم اي الربح والمشهور تغايرهما كادل عليه العطف وقيل اسم الفى يشملها لانها راجعة اليها ايضا ولا عكس فهى اخص وقيل هما كالفقير والمسكين

تقدم ان انكار اصل الايداع يمنع قبول دعوى الرد والتلف فكيف يقبل دعوى ما يتضمن ذلك ان كان المراد جوابه لدعوى الايداع الثابت فواضح ويكون وجه التردد عدم الصراحة في دعوى الرد والتلف (كتاب قسم الفى والغنيمة) (قوله ولا عكس) قد يقال حيث نظر هذا القائل للمعنى حيث قال لانهار اجمعة اليها فكان ينبغي ان يثبت

ولم يحل لغير نابل كانت تاتيهم نار من السماء متحرق ما جمعوه وكانت في صدر الاسلام له صلى الله عليه وسلم خاصة لان النصره ايسر الاله ثم نسخ ذلك واستقر الامر على ما ياتي قيل بعضهم ذكر هذا الباب بعد السير وهو الانسب وقد يقال بل هذا النسب لانه قد علم ان ماتحت ايدي الكفار من الاموال ليست لهم بطريق الحقيقة فهم كوديع تحت يده مال لغيره سييله رده اليه فلذا ذكر عقب الوديعة لمناسبتها له وهذه مناسبة دقيقة لا تستفاد الا من هذا الصنيع فكان اولي فان قلت بل هم كالغاصب لكان الانسب ذكره عقب الغصب قلت التشبيه بالغاصب وان صح من وجه لكن فيه تكلف وانما الاظهر التشبيه بالوديعة من حيث انه مع جواز تصرفهم (١٣٩) فيه مستحق الرد لغيرهم (التي مال) ذكره

لانه الاغلب وان قيل حذف المال اولي ليشمل الاختصاص (حصل) لنا (من كفار) حريين او غيرهم لما ياتي في الامثلة فتقييد شيخنا بالحريين موهم وان امكن توجيهه على بعد بانه باعتبار انهم لاصل لا لاخراج غيرهم نعم يشترط كونه ملكهم ليخرج ما استولوا عليه لنحو مسلم فانه يجب رده اليه كما ياتي قريبا وخرج به نحو سيد دارهم الذي لم يستولوا عليه فانه مباح فيملكه اخذه كما في ارضنا (بلا قتال وابطاف) اي اسراع نحو (خيل وركاب) اي ابل وبلا مؤنة اي لما وقع كاهو ظاهر (كجزية) وخراج ضرب على حكمها كذا قيده شارح والوجه انه لافرق بينه وبين غيره بما هو في حكم الاجرة حتى لا يسقط باسلامهم ويؤخذ من مال من لا جزية عليه لانه وان كان اجرة يصدق عليه حد الفقه ومنه نحو صبي دخل دارنا فاخذه مسلم وماله حربي يبلادنا بخلاف

لانه فائدة اه سم (قوله ولم يحل) عبارة المغني والنهاية ولم تحل الغنائم اه (قوله تحرق ما جمعوه) استثنى بعضهم من ذلك الحيوان وعليه فانظر ما كانوا يفعلونه فيه وقال في الفتح دخل في عموم اكل النار السبي وفيه بعد ويمكن ان يستثنى من ذلك وفي شرح المشارق ان من قبلنا اذا غنموا الحيوانات تكون ملكا للغنائمين دون انبيائهم واذا غنموا غير الحيوانات جمعوا ما فتجى نار فتعرقها انتهى اه ع (قوله وهو الانسب) جرى عليه المغني (قوله بل هذا) اي صنع المصنف (قوله مع جواز تصرفهم الخ) قد يقال الانسب جواز وضع يدهم اذ هو الذي يختلف فيه الوديعة والغاصب واما التصرف فممتنع على كل حال اه سيد عمر عبارة الرشيدى لعل المراد بالتصرف نحو الوضع في الخرز والنقل من محل الى اخر للحاجة ونحو ذلك اه (قوله ذكر الخ) اي المال (قوله لنا) خرج به ما حصل لاهل الذمة من اهل الحرب فانه لا ينزع منهم اه مغني (قوله ما استولوا عليه الخ) عبارة المغني ما اخذوه من مسلم او ذمي او نحوه بغير حق فان لا ملكه بل يرد على مالكة ان عرف والا فيحفظ اه (قوله وخرج به) اي بقوله حصل الخ وقوله نحو صيد الخ ككشيشها اه سيد عمر (قوله نحو خيل الخ) كبيعها وحمير وشقن ورجالة اه مغني (قوله على حكمها) عبارة المغني عليهم على اسم الجزية اه (قوله قيده شارح الخ) وافقه المغني (قوله بينه) اي الخراج الذي ضرب على حكم الجزية (قوله حتى لا يسقط الخ) متفرع على كونه في حكم الاجرة وقوله ويؤخذ الخ عطف على لا يسقط يعني لما كان في حكم الاجرة فلا يسقط باسلامهم الخ ويؤخذ الخ اه كردي وقال الرشيدى قوله حتى لا يسقط الخ بيان لخاصة الخراج الذي في حكم الاجرة وكذا قوله ويؤخذ بالنصب اه والاول احسن بل متعين اذ الظاهر ان حتى هنا تفريعية فيرفع مدخولها وما عطف عليه (قوله لانه الخ) متعلق بقوله لافرق الخ وعلته اه كردي (قوله يصدق عليه حد الفقه) اي الى اسلامهم كما علم من قول المصنف من كفار فاما ما يؤخذ منهم بعد الاسلام فلا يصدق عليه الحد اه رشيدى (قوله ومنه) اي الفقه (قوله نحو صبي) اسقاط النهاية لفظة نحو ولعل الشارح ادخل بها المجنون والمرأة ثم رايت في عش ما نصه وينبغي ان مثل الصبي الماراة حيث دخلا بلا امان منا اه (قوله لان اخذه يحتاج الخ) اي فيكون غنيمه اه ع (قوله من اهلها) اي التجارة ويحتمل ان الضمير للعشر وقد يؤيده قول المغني من كفار شرطت عليهم اذا دخلوا دارنا اه (قوله وما صول الخ) كذا في المغني (قوله ولو من غيرنا) جزم به المغني (قوله اخذا الخ) الظاهر تعلقه بقوله تقييد الخ (قوله حذفة) اي خوف اه سم (قوله ويرد الخ) معتمدا اه ع (قوله بانه يدخل الخ) اي ما جلا عنه الخ فيه اي الخوف (قوله ولنحو عجز الخ) اي وظنهم عدوا فبان خلافة اه ع (قوله وقدير دهذا) اي ما تركه لاهل المغني الخ (قوله الا ان يجاب) هذا الجواب لا يرد او لوية الحذف (قوله وما جلا عنه) مستأنف (قوله مستغرق) قد يقال

العكس لان الفقه ربح لانه فائدة (قوله لانه قد علم ان ماتحت ايدي الكفار الخ) لا يخفى انهم لم يتكلموا في هذا الباب على تلك الاموال من حيث انها كالوديعة بل من حيثيات لا تناسب الاباب السير على انه قد يقال ان تشبيه تلك الاموال بالاموال المغصوبة اقرب ثم رايت الشارح ذكر ذلك (قيل الاولى حذفه)

(١٧ - شرواني وابن قاسم - سابع)

كامل دخل دارنا فاخذ لان اخذه يحتاج مؤنة اي غالبا (وعشر تجارة) يعني ما اخذ من اهلها ساوي العشر او لا وما صولح عليه اهل بلد من غير نحو قتال (وما جلا) اي هربوا (عنه خروفا) ولو من غير نافية يظهر ثم رايت الاذرع بحته ايضا ورد تقييد بعض الشراح بالمسلمين اخذوا من عبارة الشيخين قيل الاولى حذفة ليشمل ما جلا عنه لنحو ضراصهم ويرد بانه يدخل فيه لما تقر انه شامل لخرفهم منا ومن غيرنا نعم لو فرض انهم تركوا امالا للمعني او لنحو عجزوا عنهم عن حمله فهو في ايضا كما هو ظاهر وقد يرد هذا عليه الا ان يجاب بان التقييد بالخوف للغالب وما جلا عنه بعد تقابل الجيشين غنيمه لكنه لما حصل التقابل كان بمنزلة حصول القتال فلم يرد (ومال) واختصاص (مر تدفن او مات) على الردة (و) مال واختصاص (ذمي) او معاهد او مستامن (مات بلا وارث) مستغرق بان لم

بترك وارثا أصلا وترك وارثا غير حائز لجميع ماله في الأول وما فضل عن وارثه في الثاني لبيت المال كما بينه السبكي والفقهاء في كثير من
أخطوا في ذلك فإن خلف مستغرقين لميراثه (١٣٠) بمقتضى شرعنا ولم يترافعوا اليان لم تعرض لهم في قسمته واعترض الحد بشموله لما

أهداه كافر في غير حرب
فانه ليس بفقير كما انه ليس
بغنيمة مع صدق تعريف الفقير
عليه ولما اخذ بسرقة من
دار الحرب مع انه غنيمة
خمس وكذا ما اهداه
والحرب قائمة مع انه كذلك
وبان مافي حيز لا بد من
انتفاء جميعه والعبارة تحتل
انتفاء مجموعها فكان ينبغي
إعادة لا ويحجب بان قرينة
نفي القتال والايحاف تدل
على ان الكلام في حصول
بغير عقد ونحوه بما لا منة
فيه لما خرد منه وهذا حاصل
بذلك فن ثم اتجه حكمهم
عليه بانه ليس بفقير ولا
غنيمة واتجه انه لا يرد على
حد الفقير وبان السارق لما
خاطر كان في معنى المقاتل
على انه سينكر حكمه في
السير كالملتقط الاظهر
لميراد من السارق لولا
ذكره ثم ما يفيد انه غنيمة
لان فيه مخاطرة ايضا إذ قد
يتهمونه بانه سرقة على ان
الاذرعى بحث ان اخذ ماله
بدارنا بلا امان كم وفي دارهم
ويوجه بان فيه مخاطرة ايضا
بجلاف اخذ الضالة السابق
وبان الحرب لما كانت
قائمة كانت في معنى القتال
وبان الاصل فيما في حيز النفي
انتفاء جميعه لا مجموع
كما اشاروا اليه في تفسير ولا

المان مستغن عن التقيد بمستغرق لان من له وارث ان كان مستغرا فانه جميع المال وإلا فله بعضه وبعضه في
فقير المفهوم تفصيل فلا يرد باعتبار ان المراد بالمال السابق جميعه اه سيد عمر (قوله فجميع ماله) الاولى
كونه بفتح اللام (قوله وما فضل عن وارثه) في شرح الفصول لشيخ الاسلام واطلاق الاصحاب القول بالرد
وبارث ذوى الارحام يقتضى انه لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر انتهى اه سم ان كان مراده
تقييد كلام الشارح فلا بأس به وان كان مستغنى عنه لعلمه بما سبق في الفرائض او تعقيبها فحل تأمل لجواز
ان يكون كلامه محمولا على الاصل من انتظام امر بيت المال اه سيد عمر (قوله لبيت المال كما بينه الخ)
انظر هل هو كذلك وان كان غير منتظم لانه لا ياخذ وارثا اه رشيدى أقول يؤخذ بما مر قبيل الباب ومن
مواضع في كلامهم ان من هذا المال تحت يده يصرفه في مصارف بيت المال ثم رابت في عرش فيما ياتي عن
قريب ما يصرح به (قوله مستغرقين) (الاولى الافراد) (قوله لم تعرض لهم في قسمته) اى وان اقسامه على
خلاف مقتضى شرعنا فيما يظهر اه سيد عمر (قوله واعترض الحد) الى قوله وبان مافي حيز لا في المغنى
(قوله فانه ليس بفقير) بل هو لمن اهدى له اه معنى (قوله بسرقة) او هبة او نحو ذلك كلفظة اه معنى
(قوله مع انه كذلك) اى غنيمة خمسة اه كرى (قوله وبان الخ) عطف على بشموله (قوله مافي حيز لا)
هو قتال وايحاف خيل وركاب وقوله لا بد منه الخ وانتفاء الخ اى بحسب المراد هنا وقوله تحتل انتفاء مجموع
اى كما تحتل انتفاء جميعه المراد (قوله انتفاء مجموع) اى فيقتضى ان يكون فينا بانتفاء واحد من الثلاثة
وان وجد الآخر ان لان في المجموع نفي الحكم عن الجملة وهو يتحقق بنفي اى واحد منها مع وجود الآخر
اه عرش وقوله فكان ينبغي الخ اى حتى تكون نصافي المقصود (قوله إعادة لا) بان يقول ولا ايحاف
خيل ولا ركاب اه معنى (قوله وهذا حاصل) اى ما اهداه كافرا له في غير حرب وقوله بذلك اى بعقد
او نحوه اه نهاية (قوله كالملتقط) اى كذكره حكم كالملتقط وقوله الاظهر نعت الملتقط وقوله من السارق
اى لما سرقه السارق وقوله لولا ذكره اى ذكر المصنف في السير وقوله ما يفيد الخ مفعول ذكره وقوله انه
الاولى التانيث إذ الضمير للقطعة (قوله لان فيه) اى اخذ للقطعة (قوله كم وفي دارهم) معتمد اه عرش
(قوله السابق) اى انتفاء (قوله وبان الاصل الخ) هذا لا يدفع الاحتمال الذى هو مدعى المعارض اه سم
(قوله في تفسير ولا الضالين) اى من ان الصراط المستقيم هو صراط المنعم عليهم وهم غير المغضوب عليهم
وغير الضالين فاشترط لكونه صراطا مستقيما نفي كل من كونه صراطا مغضوبا وصرطا الضالين اه عرش
(قوله بان كونها بمعنى الخ) وهو ظاهر اه معنى (قوله اذ المراد) اى في جانب النفي في حد الفقير (قوله
انتفاء كل على انفراد) فيه ان او بعد النفي تصلح لنفي كل على انفراده اه سم ووجه كما في المغنى ان احد
الثلاثة اعم من كل واحد منها وانتفاء الا اعم يستلزم انتفاء الاخص كاستلزام انتفاء الحيوان لا انتفاء الانسان
(قوله جميع الفقير) الى قوله وهذا السهم في المغنى الا قوله وزعم الى المان والى قول المان والثاني في النهاية الا
قوله وزعم الى المان وقوله يؤيده حصره الى وقال الماورى وقوله تنبيهه الى فائدة قوله قيل لا يجوز الى قيل

أى خوفا (قوله وما فضل عن وارثه في الثاني) في شرح الفصول لشيخ الاسلام واطلاق الاصحاب القول
بالرد وبارث ذوى الارحام يقتضى انه لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر انتهى (قوله وبان الاصل فيما
في حيز النفي انتفاء جميعه لا مجموع) كما اشاروا اليه في تفسير ولا الضالين الخ هذا لا يدفع الاعتراض لانه
مع مخالفته لما قرره الاثمة في باب الايمان ان العطف بالواو بدون إعادة النافي يقتضى نفي المجموع لا يدفع
الاحتمال الذى هو مدعى المعارض فتأمل وقد تمتع المخالفة بان حملهم على نفي المجموع لاحتمال اللفظ لذلك
لانا لا نبحث بالشك (قوله اذ المراد انتفاء كل على انفراده) فيه ان او بعد النفي تصلح لنفي كل على انفراده

الضالين وسيأتي قبيل التفويض ماله تعلق بذلك فاندفع جواب السبكي بان الواو قبل ركاب بمعنى أو وقبل ايحاف تحتل ما
ذلك وبقاءه على حقيقتهما من الجمع على انه مردود بان كونها بمعنى أو إنما هو في جانب الاثبات في حد الغنيمة لا النفي في حد الفقير بل هي على
بأيهما إذ المراد انتفاء كل على انفراده (في خمس) جميع الفقير خمسة اسهم متساوية وقال الاثمة الثلاثة يصرف جميعه لمصالح المسلمين

ما يبطل (قوله لنا) أي للشافعية (قوله وزعم الخ) أي في الاستدلال على التخميس (قوله بالنص) فإن قوله تعالى في آياتها فإن لله خمسة الخ دليل على التخميس اه سم (قوله ان هذا من باب حمل المطلق على المقيد) جرى عليه المغنى وكذا سم واطال في الرد على الشارح كما يأتي (قوله حقيقتان متغايران الخ) لك ان تقول تغايرهما لا ينافي إطلاقهم قسم احدهما وتقييد قسم الاخر بكونه اخماسا وحمل الاول على الثاني على ان حمل المطلق على المقيد بطريق القياس كما تقرر في الاصول فلو كان التغاير مانعا من الحمل كان مانعا من القياس ومن تأمل كلام الاصوليين وامثلتهم على ان حمل المطلق على المقيد جاري في المتغاير اه سم بخذف (قوله فلم يتصور هنا الخ) هذا يقتضي الاستحالة لا مجرد البعد الذي ادعاه الا ان يقال ان البعد بجماع الاسم محالة اه سم (قول الماتن وخمسة) أي الفاء الخمسة فالقسمة من خمسة وعشرين اه معنى (قول الماتن مصالح المسلمين) فلا يصرف منه لكافرا اه معنى (قول الماتن كالنور) وكهارة المساجد والقنابر والحصى اه معنى (قوله من اطراف الخ) أي التي تلي بلاد المشركين فيخاف اهلها منهم اه معنى فتشحن الخ عبارة المغنى أي سدها وشحنها بالعدد والمقالة اه (قوله بالعدة) بضم العين وشد الدال أي آلة الحرب (قوله والعدد) بفتح العين يعني من الرجال وهذا اصوب مما في حاشية الشيخ اه رشيدى من حله على ضم العين وتفسيره بما يستعان به فان فيه تكرارا والتأسيس خير منه (قوله وهم أي قضاة العسكر وقوله كما تمهم الخ) أي كآثر زرق ائمة العساكر ومؤذنيهم من الاخماس الاربعة (قوله وهؤذنيهم) أي وعملهم اه معنى (قوله والائمة الخ) أي ومعلمين للقرآن اه معنى (قوله ولواغنياء) راجع لجميع ما قبله كما نصح به عبارة في شرح الارشاد سم ورشيدى (قوله وسائر من يشتغل الخ) تاخير عن قوله ولو اغنياء يقتضى ان التعميم غير مراد فيهم وهو محل تأمل فليراجع اه سيد عمر افول في عرش ما يصرح بجرى ان التعميم فيهم ايضا عبارته وينبغي ان يقال مثله أي التعميم بقوله ولو اغنياء في سائر من يشتغل عن نحو كسبه بمصالح المسلمين ويدل له قوله والحق بهم العاجزون عن الكسب بلاغنى ومن ذلك ما يكتب من الجامة للمشغلين بالعلم من المدرسين والمفتين والطلبة ولو مبتدئين ليستحقون ما تعين لهم بما وازى قيامهم بذلك ولكن ينبغي لمن يتصرف في ذلك مراعاة المصلحة ليقدم الاجوج فالاجوج ويفاوت بينهم فيما يدفع لهم بحسب مراتبهم ويشير الى ذلك قول الشارح والعتاء الخ وحمل اعطاء المدرسين والائمة ونحوهم ان لا يكون لهم مشروط في مقابلة ذلك من غير بيت المال كالوظائف المعينة للامام والخطيب ونحوهما من واقف المسجد مثلا فان كان ولم يواز تعيهم في الوظائف التي قاموا بها دفع اليهم ما يحتاجون اليه من بيت المال زيادة على ما شرط لهم من جهة الاوقاف اه وكذا صنيع المغنى صريح في جريان التعميم المذكور فيهم ايضا (قوله بمصالح المسلمين) كمن يشتغل بتجهيز الموتى من حفر القبر ونحوه اه عرش (قوله والحق بهم الخ) عبارة المغنى أي والنهاية قال الغزالي ويعطى ايضا من ذلك العاجزون عن الكسب لامع الغنى اه والظاهر ان المراد بالغنى مقدار الكفاية وحيث قدم الغنى به يقتضى الدخول في المساكين الا ان فواوجه اندراج في هذا القسم فليراجع اه

(قوله لنا القياس على الغنيمة الخمسة) فان قوله تعالى في آياتها فان لله خمسة الخ دليل على التخميس (قوله ويأتى ان الفاء والغنيمة حقيقتان متغايران شرعا) لك ان تقول تغايرهما لا ينافي إطلاقهم قسم احدهما وتقييد قسم الاخر بقوله اخماسا وحمل الاول على الثاني فتأمل على ان حمل المطلق على المقيد بطريق القياس كما تقرر في الاصول فلو كان تغاير الحقيقة يقتضي مانعا من الحمل كان مانعا من القياس الذي ذكره ومن تأمل كلام الاصوليين وامثلتهم علم ان حكم المطلق والمقيد من حمل المطلق على المقيد شامل للامرين المتغايرين اللذين اطلقت جهة لاحدهما وقيدت في الاخر كالقسم الذي اطلق في الفاء وقيد في الغنيمة (قوله فلم يتصور هنا الخ) يفيد الاستحالة لا مجرد البعد الذي ادعاه الا ان يقال البعد بجماع الاسم استحالة (قوله في الماتن وخمسة خمسة) لم يبين ان قسمة هذا الخمس من الاخماس الاربعة بالقرعة كما ذكر ذلك في الغنيمة كما يأتي فليراجع (قوله ولو اغنياء) راجع لجميع ما قبله كما في الزكاة وغيرها

لنا القياس على الغنيمة الخمسة بالنص بجماع ان كلا راجع اليئمان الكفار واختلاف السبب بالقتال وعدمه لا يؤثر وزعم ان هذا من باب حمل المطلق على المقيد بعينه لما عرف بما تقرر ويأتى ان الفاء والغنيمة حقيقتان متغايران شرعا فلم يتصور هنا مطلق ومقيد (وخمسة خمسة) متساوية (احدها مصالح المسلمين كالنور) وهي محال الخوف من اطراف بلادنا فتشحن بالعدة والعدد (والقضاة) أي قضاة البلاد لا العسكر وهم الذين يحكمون لاهل الفاء في مغزاهم فيرزقون من الاخماس الاربعة لاهل خمس الخمس كما تمهم ومؤذنيهم (والعلماء) يعني المشتغلين بعلوم الشرع وآلائها ولو مبتدئين والائمة والمؤذنين ولو اغنياء وسائر من يشتغل عن نحو كسبه بمصالح المسلمين لعموم نفهم والحق بهم العاجزون عن

الكسب والعطاء إلى رأى الامام معتبر اسعة المال وضيقة وهذا السهم كان له صلى الله عليه وسلم ينفق منه على نفسه وعياله ويدخر منه دية نفسه ويصرف الباقي في المصالح كذا قاله الا كثرون قالوا وكان له الاربعة الاخماس الآتية لجملة ما كان يأخذه إحدى وعشرين من خمسة وعشرين قال الروياني وكان يصرف العشرين التي له للمصالح قبل وجوبه او قيل ندبوا وقال الغزالي وغيره بل كان في كل حياته ولو انما خمس بعد موته ويؤيد حصره قولنا لنا القياس الخ لاذ لو خمس في حياته لم يحتاج للقياس وقال الماوردي وغيره كان له في اول حياته ثم نسخ في آخرها ويؤيد الاول الخبر الصحيح ما لى (١٣٢) افا الله عليكم الا الخمس والخمس مردود عليكم ولم يرد عليهم الا بعد وفاته (تنبيه) وقع

لرافعى هنا انه صلى الله عليه وسلم مع تصرفه في الخمس المذكور لم يكن يملكه ولا ينتقل منه الى غيره اربا وسبقه لذلك جمع متقدمون ورد بان الصواب المنصوص انه كان يملكه وقد غلط الشيخ ابو حامد من قال لم يكن صلى الله عليه وسلم يملك شيئا وإنما أبيع له ما يحتاج اليه وقد يقول كلام الرافعى بانه لم ينفع الملك المطابق بل الملك مقتضى للارث عنه ويؤيد ذلك اقتضاء كلامه في الخصائص انه يملك انما لم يورث كالانبياء اما لثلاثى معنى وارثهم موتهم فيهلك لان ذلك كفر كما قاله المحاملى قال الزركشى وقريب منه ما ذكر ان حكمة عدم شبهه صلى الله عليه وسلم ان النساء يكرهنه وكرهته منه كفر واما لثلاثى يظن فيهم الرغبة في الدنيا بجمعها لورثتهم (فائدة) منع السلطان المستحقين حقوقهم من بيت المال في الاحياء قيل لا يجوز لاحد من اخذ شيئا منه اصلالا انه مشترك

سيد عمر (قوله والعطاء الخ) اى قدر ما يعطى (قوله مؤنة سنة) اى لعياله دون نفسه (قوله والباقي) اى من هذا السهم (قوله قالوا) اى الا كثرون (قوله إحدى وعشرين) كذا في اصله لكن لا بخطه فاعلم من تغيير النسخ فان الظاهر احد وعشرون خبر فجملة الخ وخبر كان قوله يأخذه اه سيد عمر وقوله فان الظاهر الخ اقول بل المتعين (قوله ويؤيد الخ) قد تنافى دعوى عدم التخميس في حياته نحو قوله الاتى لانه ^{صلى الله عليه وسلم} وضع سهم ذوى القربى الذى في الاية فيهم اه سم (قوله حصره) اى الغزالي ومن معه اه كردى (قوله لاذ لو خمس الخ) اى صح التخميس وثبت (قوله لم يحتاج للقياس) فيه نظر بناء على جواز القياس مع النص على ان عدم الاحتياج له لا يمنع صحة الاحتجاج به اه سم ولك ان تجيب بان المراد بقول الشارح لم يحتاج الى القياس لم يقتضروا على الاحتجاج بالقياس ولم يضطروا اليه (قوله كان له في اول حياته الخ) جزم به المغنى (قوله ثم نسخ الخ) اى واستقر الامر على ما باتى اه مغنى (قوله ويؤيد الاول) اى قوله وهذا السهم كان له الخ اه ع (قوله ورد) اى قول الرافعى والجمع وقوله وقد غلط الخ تايد للرد (قوله ويؤيد ذلك) اى الحكمة المذكورة (قوله وقريب منه) اى ما قاله المحاملى (قوله وكرهته) اى الشيب منه اى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فائدة) الى قوله ما ذكره ابن عبد السلام في المغنى الا قوله وخالفه الى وافى المصنف (قوله منع السلطان) اى لو منع الخ فقوله في الاحياء الخ جواب لو المقدرة اى لو منع السلطان المستحقين حقوقهم من بيت المال فالقياس كما قاله الغزالي في الاحياء جوابا من اخذ ما يعطاه لان المال الخ عبارة المغنى قال في الاحياء لو لم يدفع السلطان الخ فهل يجوز لاحد اخذ شيء من بيت المال فيه اربعة مذاهب احدها الى ان قال والرابع ياخذ ما يعطى وهو حصته قال وهذا هو القياس الخ (قوله وهذا) اى القول المذكور (قوله غلو) اى تجاوز عن الحد (قوله ما يعطى) ظاهره ان محل جواز الاخذ في مال يفرز منه لاحد من مستحقه اما ذلك فيملكه من افرز له فلا يجوز لغيره اخذ شيء منه ومن اموال بيت المال التركات التي تؤول لبيت المال فن ظفر بشي منها جاز له ان ياخذ منه قدر ما كان يعطاه من بيت المال وهو يختلف باختلاف كثرة المحتاجين وقتهم فيجب عليه الاحتياط فلا ياخذ الا ما كان يستحقه لو صرفه اه من بيت المال على الوجه المجازى ويجوز ايضا ان ياخذ منه لغيره من عرف احتياجه ما كان يعطاه اه ع (قوله قدر حقه) لعل الاوضح الانتصار عليه وحذف ما قبله (قوله وهذا) اى القول الاخير (قوله هو القياس) معتمد اه ع (قوله وله فيه) اى في بيت المال (قوله انتهى) اى ما في الاحياء زاد المغنى عقبه ما نصه واقره في المجموع على هذا الرابع وهو ظاهر اه (قوله ومال المجانين) عطف على الاموال عبارة النهاية كال المجانين الخ بالكاف بدل الواو (قوله وخطها) اى خطا لا يميز (قوله او على بعضهم) عطف على عليهم (قوله قسمته عليه الخ) ومثل ذلك من وصل اليه شيء من غلة ما وقف عليه وعلى غيره حيث لم تصرف لبقية المستحقين اه ع (قوله وما ذكره الغزالي) اى ترجيحه القول الاخير من الاقوال الاربعة المارة (قوله يرد) اى ما ذكره ابن عبد السلام (قوله ولا يعارضه) اى (قوله ويؤيد الخ) قد تنافى دعوى عدم التخميس في حياته نحو قوله الاتى لانه صلى الله عليه وسلم وضع سهم ذوى القربى الذى في الاية فيهم (قوله لاذ لو خمس في حياته لم يحتاج للقياس) فيه نظر بناء

ولا يدرى حصته منه وهذا غلو وقيل باخذ كفاية يوم ويوم وقيل كفاية سنة وقيل ما يعطى اذا كان قدر حقه والباقي من مظلومون ما وهذا هو القياس لان المال ليس مشترك بين المشركين ومن ثم من مات وله فيه حق لا يستحقه وارثه اه وخالفه ابن عبد السلام فنفع الظفر في الاموال العامة لاهل الاسلام ومال المجانين والايام وافى المصنف بان من غصب اموالا لشخص وخطها ثم فرقها عليهم بقدر حقوقهم جاز لكل اخذ قدر حقه او على بعضهم لازم من وصل له شيء قسمته عليه وعلى البائين بنسبة اموالهم وما ذكره الغزالي اوجه ما ذكره ابن عبد السلام اذ كلامهم الاتى في الظفر يرد ولا يعارضه هذا الافتاء لان اعيان الاموال يحتاط لها مالا يحتاط لغيرها (بقدم الامم فالامم)

وجوابواهم بأسد الثغور (والثاني بنو هاشم) بنو (المطلب) المسلمون لأنه عليه السلام وضع سهم ذوى القرن الذى فى الآية فيهم دون بنى اخيهما شقيقهما عبد شمس ومن ذريته عثمان واخييهما لا يسميان فلجئنا عن ذلك بقوله نحن بنو المطلب شى واحد وشبك بين اصابعه رواء البخارى اى لم يفارقوا بنو هاشم فى نصرته عليه السلام جاهلية ولا إسلاما والعبرة بالانتساب للاباء دون الامهات لانه عليه السلام لم يعط الزبير وعثمان رضى الله عنهما شيئا مع ان اميهم هاشميتان ولا يرد عليه ان من خصائصه (١٣٣) صلى الله عليه وسلم ان اولاد بناته ينسبون اليه فى الكفاءة

وغيرها كابن بنته رقية من عثمان وامامة بنت بنته زينب من ابى العاص لان هذين ماتا صغيرين فلا فائدة لذكرهما وإنما أعقب أولاد فاطمة من علي رضى الله عنهم وهم هاشميون أبابو الكلام فى الاعطاء من النىء أما اصل شرف النسبة عليه السلام والسيادة فظاهر أنه يعم أولاد البنات مطلقا نظير ما مر فى آله انهم هنام مذكروا فى مقام نحو الدعاء كل مؤمن تقى كما فى خبر ضعيف (يشترك فيه) (الغنى والفقير) لا إطلاق الآية ولا عطائه عليه السلام العباس وكان غنيا وقبده الامام بسعة المال والا قدم الاحوج (والنساء) لان فاطمة وصفيّة عمّة أبيها رضى الله عنهما كانا يخذلان منه (ويفضل الذكر كالارث) بجامع انه استحقاق بقرابة الاب فله مثل حظى الانثى بخلاف الوصية فان قلت ينافى ذلك اخذ الجدة مع الاب وابن الابن مع الابن واستواء مدل بجهتين ومدل

ما ذكره الغزالي هذا الا فتاوى افتاء المصنف المذكور (قوله وجوبا) الى قوله وإنما أعقب فى المغنى وإلى قول المتن والنساء فى النهاية (قوله وبنو المطلب) منهم إمامنا الشافعى رضى الله تعالى عنه اه معنى (قوله فيهم) اى بنى هاشم والمطلب (قوله دون بنى اخيهما الخ) مع سؤالهم له اه معنى اى للقسم عليهم ايضا (قوله عن ذلك) اى الوضع فى بنى الاولين دون بنى الآخرين (قوله لم يفارقوا) اى بنو المطلب (قوله مع ان اميهم هاشميتان) اما الزبير فامه صفية عمّة رسول الله عليه السلام كما ياتى واما عثمان فامه كفا فى جامع الاصول اروى بنت كرز بن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس أسدت اه وعليه فى قوله اميهم هاشميتان نظر بالنظر لعثمان اه ع (قوله ولا يرد عليه) اى على قوله والعبرة بالخ (قوله كان بنته الخ) اسمه عبدالله اه معنى (قوله اعقب) اى خلف عليه السلام (قوله من علي الخ) البيان الواقع لمفهوم له (قوله اولاد البنات) اى بناته عليه السلام وقوله مطلقا اى سواء اولاد بنات صلبه عليه السلام وبلا واسطة او بواسطة الذكور والاناث (قوله فيه) اى خمس الخمس (قوله لا تطلق الآية) الى قوله فان قلت فى المغنى لا قوله وقبده الامام الى المتن (قوله وقبده الامام بسعة المال الخ) جزم به النهاية (قوله وإلا) اى بان كان المال يسير الا يسد مسدا بالتوزيع اه نهاية (قوله قدم الاحوج) وتعلمكم بما بالافراز اخذ من قولهم يجوز بيع المرتزقة ما فرز لهم وإن لم يقبضوه فان جواز البيع يدل على انهم يملكونه اه ع (قوله عمّة أبيها) اى فاطمة اى عمّة النبی عليه السلام (قوله كانا يخذلان) الظاهر التانيث (قوله بجامع انه) الى قوله اندفع فى النهاية (قوله ينافى ذلك) اى قول المصنف كالارث (قوله من حيث الجملة) يعنى جملتهم مشبهة بجماعتهم اه كرى (قوله ترجيح جمع) عبارة فى المغنى وحكى الامام فى ان الذكر يفضل على الانثى إجماع الصحابة ونقل عن المازنى واثى ثور وابن جرير بالتسوية اه (قوله بالاستواء) اى بين الذكر والانثى (قوله نظر ذلك) اى لكون التشبيه بالنسبة لكل على انفراده قاله الكردى ويحتمل ان الاشارة الى اخذ الجدة مع الاب الخ (قوله وببحث الاذرى ان الخنثى) لكن مقتضى التشبيه بالارث وقف تمام نصيب ذكر وهو الاوجه نهاية ومعنى (قوله لا خذ شبرا) فى تقريب هذا التعليل نظر (قوله من كل) اى من الارث والوصية (قوله فلم يناسبه) خلافا للنسبة والمغنى كما سر (قوله وافهم) الى المتن فى النهاية والمغنى (قوله وافهم التشبيه استواء) عبارة فى النهاية والمغنى ويؤخذ منه اى من قوله كالارث انهم لو عرضوا الخ ومن اطلاق الآية استواء صغير الخ (قوله لم يسقط) وعليه لم يقاتلون على عدم اخذه كما قالوه فى الزكاة ولا يفرق فيه نظر والا قرب الثانى ثم قضية عدم سقوطه ان يحفظ الى اخذهم اياه فان ايس من اخذهم له فيحتمل ان الامام يصرفه فى المصالح ويحتمل نزيلهم منزلة المفقودين من الاصناف فيرد نصيبهم على بقية الاصناف ع ش (قوله لم يبلغ) الى قوله ولا بد فى المغنى على جواز القياس مع النص وما حكاه التاج السبكى فى شرح المختصر عن الاكثر وإن مشى على خلافه فى جمع الجوامع وعدم الاحتياج الى القياس لا يمنع صحة ذكره والاحتجاج به (قوله والكلام فى الاعطاء من النىء اما اصل شرف النسبة الخ) هذا الصنيع يقتضى التفاوت بين الامرين ومع التامل يظهر عدم التفاوت (قوله لا ينافيه لان التشبيه بالارث الخ) قد يقال مقصود اجمع المذكور ان هذا الاحكام تدل على عدم جريان هذا على طريق الارث وقضية ذلك استواء الذكر والانثى وهذا لا يندفع بان التشبيه بالارث من حيث الجملة (قوله وببحث الاذرى ان الخنثى يعطى كالانثى ولا يوقف له شىء الخ) الاوجه انه يوقف بقية نصيب

بجهة قلت لا ينافيه لان التشبيه بالارث من حيث الجملة لا بالنسبة لكل على انفراده فاندفع ترجيح جمع القول بالاستواء نظرا لذلك وبحث الاذرى ان الخنثى يعطى كالانثى ولا يوقف له شىء وقد يوجه بان الوقف لما يأتى فى ما فيه ملك حقيقى كالارث والوصية وما هنا ليس كذلك لا خذ شبرا من كل كما تقرر فلم يناسبه الوقف وافهم التشبيه استواء الصغير والعالم وضد هما وانهم لو أعرضوا لم يسقط وسيد كره فى السير (والثالث اليتامى) للاية (وهو) اى اليتيم (صغير) لم يبلغ بسن او احتلام لغيره لا يتم بعد احتلام حسنة المصنف وضعفه غيره (لا أب له)

وان كان له جد ولو لم يكن من اولاد الميرزة وقد دخل فيه ولد الزنا والمنفى لا اللقيط على الاوجه لان لم تنحصر فقدايه على انه غني بنفقة بيت المال مثلا اما فاقد الام فيقال له منقطع ويقيم اليه ما فاقده والطيور فاقد هيا (ويشترط) اسلامه و (فقره) او مسكنته (على المشهور) لان لفظ اليتيم يشعر بالحاجة وفائدة ذكرهم هنا مع شمول المساكين لهم عدم حرمانهم وافرادهم بخمس كامل ولا بد في ثبوت اليتيم والاسلام والفقرة هنا من البيضة وكذا في الهاشمي والمطلي نعم (١٣٤) ذكر جمع انه لا بد معها فيهما من استفاضة للنسب ويوجه بان هذا النسب اشرف الانساب

ويغاب ظهوره في اهله لتوفر الدواعي على اظهار اجلالهم فاحتيط له دون غيره لذلك ولتسهيل وجود الاستفاضة به غالباً وهل يلحق اهل الخمس الاول بمن يطعمهم في اشراط البيضة او بمن ياتي في الاكتفاء بقولها محل نظر والا قرب الاول لسهولة الاطلاع على حالهم غالباً (والرابع والخامس المساكين وابن السبيل) ولو بقولهم بلايين وان اتهموا نعم يظهر في مدعى تلف مال له عرف او عيال انه يكلف بيضة نظير ما ياتي في الباب الاتي وذلك للآية ويأتي بيانها والمساكين يشملون الفقراء ولها مال ثان وهو الكفارة وثالث وهو الزكاة ويشترط الاسلام في الكل والفقير في ابن السبيل ايضا ولو اجتمع وصفان في واحد اعطى باحدهما الا الغزو مع نحو القرابة فيعطى بهما والا من اجتمع فيه يسمو مسكنة فيعطى باليتيم فقط لانه وصف لازم والمسكنة منفكة كذا قاله الماوردي وجزم به غيره وفيه نظر كيف والمسكنة شرط لليتيم فلا يتصور

الاقوله لا اللقيط الى المتن والى قول المتن والرابع في النهاية الا هذا القول (قوله وان كان له جد) هذا غاية في تسميته يتيماً ليس الا ومعلوم انه لا يعطى اذا كان جده غنياً اه رشيدى (قوله لا اللقيط) خالفه المغنى والنهاية بقالا وشمل ذلك ولد الزنا واللقيط والمنفى بالعنان نعم لو ظهر لهما اى المنفى واللقيط اب شرعاً ترجع المدفوع لهما فيما يظهر اه (قوله على انه غنى الخ) قد يقال ولد الزنا والمنفى كذلك اه سم (قوله والطيور فاقد هيا) لعله بالنسبة لنحو الحماة بخلاف نحو الدجاج والاوز فان المشاهدان فرخهما لا يفترقا الا لام اه رشيدى (والطيور فاقد هيا) من العطف على معمولى عامين مختلفين بحرف واحد مع تقدم المجزور (قوله والفقير) اى المشروط في اليتيم فلا ينافى ما سياتى من ان المساكين يعطون بمجرد قولهم اه ع ش اى كما اشار اليه الشارح بقوله هنا (قوله في الهاشمي الخ) اى في ثبوت كونه هاشمياً او مطلياً اه نهاية (قوله معها) اى البيضة فيهما اى الهاشمي والمطلي (قوله بالنسبة) الاولى لنسبهما بالثنية (قوله ويغلب الخ) عطف على اشرف الخ وقوله لتوفر الخ متعلق يغلب وقوله لذلك اى لان هذا النسب اشرف الخ وقوله ولسمو لـ الخ عطف على لذلك (اهل الخمس الاول) وهم المصالح وقوله والا قرب الاول اى فيشترط في اعطاء من ادعى القيام بشئ من مصالح المسلمين كالاشتغال بالعلم وكونه اماماً او خطيباً اثبات ما ادعاه بالبيضة اه ع ش (قوله ولو بقولهم) الى قوله وفيه نظر في النهاية وكذا في المغنى الا قوله نعم الى ذلك (قوله عرف) نعت مال (قوله او عيال) بالجر عطف على تلف الخ (قوله ويأتى) اى في الباب الاتي ببيانهم اى المساكين وابن السبيل (قوله ولها) اى المساكين والفقراء (قوله في الكل) اى في كل من المساكين وابن السبيل (قوله مع نحو) اى كاليتيم وقوله القرابة اى كونه من بنى هاشم او المطلب وقوله فيعطى باليتيم فقط معتمد اه ع ش (قوله والمسكنة منفكة) اى فانها في وقتها لا يستحيل انفكاكها وزوالها بخلاف اليتيم فانه في وقته اى قبل بلوغه يستحيل انفكاكها وزواله فتأمل فانه مع ظهوره اشتبه على بعض الضعفة فقال اليتيم يزول ايضا بالبلوغ سم على حج اه ع ش (قوله عقبه) اى عقب كلام الماوردي وقوله وهو اى قول الماوردي من اجتمع فيه يتم ومسكنة الخ وقوله وهو اى قول الاذرى وقوله فيما ذكرته اى النظر (وبتسليمه) اى ما قاله الماوردي من تصور اجتماعهما مستقلين وقوله فارق اى المسكنة (قوله بهما) اى بالغزو وكونه هاشمياً (قوله ومنه) اى الفرق المذكور (قوله ان نحو العلم كالغزو) اى فياخذ شخص باشتغال العلم ونحو القرابة معاً (قوله الامام) الى قول المتن واما الاخماس في النهاية وكذا في المغنى الا قوله وبفرق الى ومن فقد (قوله وجميع احادهم) ولا يجوز الاقتصار على ثلاثة من كل صنف كافي الزكاة اه مغنى (قوله في غيرهم) اى في غير ذوى

ذكر مر (قوله لا اللقيط على الاوجه) خالف مر وعبارة شرحه نعم لو ظهر لهما اى المنفى واللقيط اب شرعاً ترجع المدفوع لهما فيما يظهر انتهت (قوله على انه غنى بنفقة بيت المال) قد يقال ولد الزنا والمنفى كذلك (قوله والا قرب الخ) كذا مر (قوله نعم يظهر الخ) كذا اعتمد مر (قوله والمسكنة منفكة) اى فانها في وقتها لا يستحيل انفكاكها وزوالها بخلاف اليتيم فانه في وقته يستحيل انفكاكها وزواله فتأمل فانه مع ظهوره اشتبه على بعض الضعفة فقال اليتيم يزول ايضا بالبلوغ (قوله كيف والمسكنة شرط للتيم الخ) قد يقال شرطيتها لا تنافي استقلالها في حد ذاتها ففيها جهتان فقد يتروم الاخذ بها من حيث الاستقلال (قوله وبتسليمه فارق الخ) ويحاج عنه بان المراد انه يعطى من سهم التيمارى

اجتماعهم مستقلين حتى يقال يعطى باليتيم فقط ثم رايت الاذرى قال عقبه وهو فرع ساقط لان اليتيم لا بد له من فقر القرى او مسكنة وهو صريح فيما ذكره بتسليمه فارق اخذنا هاشمياً مئلاً بهما بان الاخذ بالغزو والحاجة بالمسكنة لحاجة صاحبها ومنه يؤخذ ان نحو العلم كالغزو (ويهم) الامام او نازبه (الا صناف الارادة) وجميع احادهم (الناخرة) بالعطاء غائبهم عن محل الفنى وحاضرهم وجوب بالظاهر الالة نعم يجوز النزاع بين احاد الصنف غير ذوى القرى لاحاد القرابة وتفاوت الحاجة المعبرة في غيرهم لا بين الاصناف

ولو قل الحاصل بحيث لو علم لم يسد مسدا خص به الاحوج للضرورة (وقيل يخص بالحاصل في كل ناحية من فيها منهم) كالزكاة ولشقة النقل ويرده ان النقل لاقليم لاشئ فيه او فيه ما لا يفي بسا كنيه اذ اوزع عليه بقدر ما يحتاج اليه في التسوية بين المنقول اليهم وغيرهم انما هو لموافقة الالة مقتضية لجوب تعميم جميعهم في جميع الاقاليم ويفرق بينهم وبين الزكاة بان التشوف لها انما يكون في محلها فقط لان الغالب انه لا يفرقها الا الملاك بخلاف الفتي لان المفرق له الامام او نائبه وهو واسعة نظره يتشوف كل من في حكمها لوصول شئ من الفتي اليه مع انه لا مشقة عليه في النقل ومن تقدم من الاصناف الاربعة صرف نصيبه للباقيين منهم (واما الاخراس الاربعة التي كانت هي وخمس الخمس للنبى صلى الله عليه وسلم على مامر) فالظاهر انها للمرتزة وقضاتهم وائمتهم ومؤذنيهم وعملهم مالم يوجد متبرع (١٣٥) (وم الاجناد المرصدون) في الديوان

(للجهاد) لحصول النصرة

٣٣ بعده صلى الله عليه وسلم

سموا بذلك لانهم ارصدوا

نفوسهم للذب عن الدين

وطلبوا الرزق من مال الله

تعالى وخرج بهم المتطوعة

بالغزو اذ انشطروا فيغطون

من الزكاة دون الفتي عكس

المرتزة اى مالم يعجز عنهم

عن كفايتهم فيكمل لهم

الامام من سهم سبيل الله

اخذا من كلام الامام الذى

قال الاذرى عقبه انه حسن

صحيح غريب وحاصله انه

اذ اعدم مال الفتي من يد الامام

والمرتزة مفقود فيهم

شرط استحقاق سهم سبيل

الله لم يجز صرفه اليهم فان لم

يفقد فيهم ولو لم يكفهم

لضاعوا وراى صرفه اليهم

وان انتهاضهم للقتال اقرب

من انتهاض المتطوعة لم

يعترض عليه اه وزيف

اعنى الامام قول الصيدلان

اذا لم يكن للمرتزة شئ

صرف اليهم من سهم سبيل

القربى (قوله ولو قل الخ) اى ما لغير ذوى القربى وكذا مال ذوى القربى كما مر (قوله لو عم الخ) اى الاصناف واحادهم (قوله لاشئ فيه) اى من الفتي (قوله اذ اوزع الخ) متعلق بلا يفي وقوله بقدر الخ متعلق بالنقل (قوله يحتاج) اى الامام اه معنى (قوله انما هو الخ) خبر ان (قوله تعميم جميعهم) اى الاصناف (قوله الاصناف الاربعة) اى المتاخرة (قوله التي كانت) الى قوله اخذا من كلام الامام في النهاية وكذا في المغنى لا قوله وقضاتهم الى المتن (قوله على مامر) اى قبيل التنبيه (قوله متبرع) اى من القضاة الخ اه ع ش (قوله سهمهم) اى المرتزة (قوله فيكمل لهم الخ) اى وهم فقراء اه معنى وسيصرح بهذا القيد ايضا قول الشارح الاقنى وان لم يفقد فيهم الخ وبه يندفع تردد سهم بقوله هل ولو مع الفتي اه (قوله من سهم سبيل الله) اى من الزكاة فان احتاج الى شئ بعد ذلك ولم يوجد شئ من الفتي فعلى اغنياء المسلمين اه ع ش (قوله وحاصله) اى كلام الامام (قوله المرتزة مفقود الخ) جملة حالية (قوله شرط استحقاق الخ) اى الفقر (قوله لم يجز صرفه الخ) جواب اذ والضمير لسهم سبيل الله (قوله فان لم يفقد الخ) اى شرط استحقاق الخ (قوله ولو لم يكفهم) من كفاه مؤنته والمفعول الثانى محذوف اى والحال لو لم يعطهم الامام كفايتهم لتفروا (قوله وراى الخ) عطف على لم يفقد الخ والضمير للامام وقوله صرفه اى سهم سبيل الله مفعول راي وقوله وان انتهاضهم الخ عطف على صرفه الخ وقوله لم يعترض الخ جواب فان لم يفقد الخ وقوله عليه نائب فاعل لم يعترض والضمير للامام (قوله وجوبا) الى وقيل عربى في المغنى والى قوله ثم ما يدفع في النهاية الا قوله ويطلق الى المتن (قوله اى دفتر الخ) عبارة المغنى وهو بكسر الدال اشهر من فتحها الدفتر الذى يكتب فيه اسماؤهم وقدر ارزاقهم ويطلق الديوان على الموضع الذى يجلس فيه للكتابة فان قبل هذا لم يكن في زمن النبى صلى الله عليه وسلم ولا من ابى بكر رضى الله تعالى عنه فهو بدعة وضلالة اجيب بان هذا امر دعت الحاجة اليه واستحسن بين المسلمين وقال صلى الله عليه وسلم ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن اه (قوله وهو فارسي الخ) وقيل اول من سماه بذلك كسرى لانه اطلع به ما على ديوانه وهم يحسبون مع انفسهم فقال ديوانه اى مجازين ثم حذفوا الهاء لكثرة استعمالهم تخفيفا اه معنى (قوله على الكتاب) بوزن رمان اى المكتبة (قوله وعلى محلمهم) اى الكتاب اى محل جلوسهم للكتابة (قول المتن وينصب لكل قبيلة الخ) زاد الامام على ذلك فقال وينصب الامام صاحب جيش وهو ينصب النقباء وكل نقيب ينصب العرفاء وكل عريف يحيط باسماء المخصوصين به فيه فيدعو الامام صاحب الجيش وهو يدعو النقباء وكل نقيب يدعو العرفاء الذين تحت رايته وكل عريف يدعو من تحت رايته والعريف فاعيل بمعنى فاعل وهو الذى يعرف مناقب القوم اه معنى (قوله ندبا) كذا في المغنى (قوله ولكن العرفاء الخ) ومن ذلك مشايخ الاسواق والطوائف والبلدان اه ع ش (قوله وجوبا) كذا في المغنى (قوله من المرتزة) الى

لا من سهم المساكين شرح مر (قوله فيكمل لهم الامام) هل ولو مع الفتي

الله اذا قاتلوا ما نعى الزكاة اه وكان وجه التزييف ان اشترط مقاتلتهم لما نعى الزكاة انما يناسب الاخذ من سهم المؤلف وقول الغزالي اذا قاتلوا ما نعى الزكاة لم يبعد ان يعطوا من سهم الغارمين بعيد جدا (فيضع) وجوبه باعند جمع وادعوا انه ظاهر كلام الروضة وندبا عند آخرين وهو الاوجه لان القصد الضبط وهو لا ينحصر في ذلك (الامام ديوانا) اى دفتر اقتداء بعمر رضى الله عنه فانه اول من وضعه لما كثر المسلمون وهو فارسي معرب وقيل عربى ويطلق على الكتاب لحذفهم لانه بالفارسية اسم للشيطان وعلى محلمهم (وينصب) ندبا (لكل قبيلة او جماعة عريفا) يعرفه باحوالهم ويجمعهم عند الحاجة وروى ابو داود وغيره خبر العرافة حتى ولا بد للناس منها ولكن العرفاء في النار اى لان الغالب عليهم الجور فيمن تولوا عليه (ويبحث) الامام وجوبه بنفسه او نائبه الثقة (عن حال كل واحد) من المرتزة (وعيله)

وهم من تلزمه نفقتهم (وما يكفهم فيعطيه) ولو غنيا (كفايتهم) من نفقة وكسوة وسائر مؤنهم مراعى الزمان والفلاحة والرخص وعادة المحل والمروءة وغيره لا نحو علم ونسب ليتفرغ للجهاد ويزيد من زاد له عيال ولوزوجة رابعة ويعطى لامهات أولاده وان كثر كما اقتضاه اطلاقهم خلافا لابن الرفعة هناك ان حمان ليس (١٣٦) باختياره ولا لأذرعى في الزوجات لانحصارهن ولعبيد خدمته الذين يحتاجهم لالمأزاد على

حاجته الا ان كان الحاجة الجهاد ويظهر الحاق امائه الموطآت بعبيد الخدمة فلا يعطى الامن يحتاجهن لعنفه أو دفع ضررهم ما يدفع اليه لزوجته وولده أى واصوله وسائر فروعه على الاوجه الملك فيه لهم حاصل من النى وقيل يملكه هو ويصير اليهم من جهته وقضية الاول ان الزوجة ونحو الاب الكاملين تدفع حصصهما لهما وغيرها لوليها والظاهر أن ذلك ليس مراد الان الملك وان كان لهما الا انه بسببه ليصرفه في مقابلة مؤنتهما عليه فهو ملك مقيد لا مطلق فتقيد به وحده فان قلت ما فائدة الخلاف حيث قلت فائدته في الخلاف والتعاليق ظاهرة وأما في غيرها فمخفية اذ لو اعطى لمدة ماضية فانت عقب الاعطاء فهل يورث عنها أو طلقت حيثنذ فهل تاخذه والظاهر لا لما تقرر انه في مقابلة مؤنتها عليه أو مستقبله فهل هو كذلك أو يسترد منه حصصتها كل محتمل وما ذكر من أن الاول اصح هو ما وقع لشيخنا في شرح منهجه تبعا لغيره والذي في الجواهر

قوله ثم ما يدفع في المغنى الا قوله وان كثرن إلى ولعبيد وقوله أى اصوله إلى الملك (قوله من تلزمه نفقتهم) من أولاد زوجات ورقيق الحاجة غزوا ولخدمة ان اعتادها لارقق زينة أو تجارة اه معنى عبارة عيش ومثلهم من يحتاج اليهم في القيام بما يطلب منه كسياسة وقواسمة يحتاج اليهم في خدمة نفسه ودوابه ومعاونته على قتال الأعداء في السفر ويشعر به قوله الا ان كان الحاجة الجهاد اه (قوله ولو غنيا) ومن ذلك الامراء الموجدون بمصر نافع يعطون ما يحتاجون اليه لهم واعياهم وان كانوا أغنياء بالزراعة ونحوها لقيامهم بمصالح المسلمين ودفع الضرر عنهم بتبنيهم للجهاد ونصب أنفسهم له اه عيش (قوله وسائر مؤنهم) بقدر الحاجة اه معنى (قوله مراعى الزمان) في المطاعم والملابس اه معنى (قوله لا نحو علم النخ) كسبق في الاسلام والهجرة وسائر الخصال المرضية وان اتسع المال بل يسوون كالارث والغنيمة لانهم يعطون بسبب ترصدهم للجهاد وكلهم مترصدون له اه معنى (قوله لانحصارهن النخ) تعليل المراجع الذي خالفه الاذرعى من الاعطاء للزوجات مطلقا (قوله واعبيد خدمته) عطف على الامهات النخ عبارة المغنى ومن لارقق له يعطى من الرقيق ما يحتاجه للقتال معه أو لخدمته اذا كان من يخدم ويعطى مؤنته ومن يقاتل فارسا ولا فرس له يعطى من الخيل ما يحتاجه للقتال ويعطى مؤنته بخلاف الزوجات يعطى لهذه مطلقا اه عبارة غش ومثل عبيد الخدمة اماؤها بل وغيرهما من الاحرار الذين يحتاج اليهم في خدمته أو خدمة أهل بيته حيث كان من يخدم اه (قوله لما زاد) الاولى لمن زاد (قوله الملك لهم فيه) الجملة خبر ثم ما يدفع النخ (قوله الملك فيه لهم حاصل النخ) وعليه فالوجه وقالم رسقوط النفقة عنه بذلك والافلا فائدة له في ذلك وهو خلاف المقصود سم على المنهج اه سيد عمر (قوله ونحو الاب) أى من سائر الاصول (قوله لهما) أى لالمرتزق (قوله وغيرهما النخ) عطف على الزوجة النخ أى الزوجة والاصول والفروع الناصات ونحو العبيد تدفع حصصها لوليها فالمراد بالولى ما يشمل المالك (قوله أن ذلك) أى القضية المذكورة وقوله لهما أى الزوجة ونحو الاب (قوله الا أنه) أى ملكها له وكذا الضمير في قوله الا أن فهو ملك وقوله بسببه أى المرتزق خبر ان وقوله ليصرفه أى المرتزق المال المدفوع اليه لاجلها (قوله فتقيد به النخ) أى بصرفه له في مقابل النخ هذا ما ظهر في حله وعليه فكان الاخصر الاوضح فهو ليس ملكا مطلقا بل مقيد به (قوله ما فائدة الخلاف حيثنذ) أى حين التقيد بذلك (قوله اذلو اعطى) أى المرتزق لاجل الزوجة (قوله فهل يورث النخ) هذا التردد مبنى على ان الملك فيه لهم كما سيذكره الشارح والافلام لاجل هذا التردد على ان الملك فيه له كما هو ظاهر (قوله أو طلقت حيثنذ) الاولى عقبه (قوله والظاهر لا) أى وان قلنا أنه ملكها اه كردى (قوله لما تقرر النخ) في هذا التعليل نظر ظاهر (قوله فهل هو كذلك) أى يورث منها فى الاولى وتاخذ منه فى الثانية وقوله أو تسترد منه أى يسترد الامام من المرتزق (قوله من الاول) أى الملك فيه لهم (قوله لشيخنا الخ) وافقه المغنى (قوله الثانى أى يملكه هو ويصير الخ) (قوله وعباراتهم) أى الاصحاب وقوله انه يعطى الخ يدل من عباراتهم وقوله فيه أى الثانى (قوله ملكه وقوله صرف) الظاهر أنهما بصيغة الفعل الماضى (قوله أشبههما الاول) أى ملكه ثم صرف الخ (قوله وبفريعه) أى الجواهر (قوله على الثانى) أى فى كلام الجواهر وكذا فى قوله ضعف الثانى اه سيد عمر عبارة الكردى على الثانى أى قوله أو لا بل الملك النخ وقوله أن الصرف النخ مفعول التفريع وقوله المخالف صفة الصرف اه (قوله لصريح المتن) أى قوله فيعطيه كفايتهم (قوله يتضح) متعلق لتفريعه

(قوله يتضح ضعف الثانى) أى فى الجواهر

اه

وغيرها أن الاصح الثانى وهو الذى يتجه عندي وعباراتهم أنه يعطى كفاية مؤنته أى يتصرف فيها كيف شاء صريحة فيه وعباراتهم اعنى الجواهر هل نقول ملكه ثم صرف اليهم من جهته أو لا بل الملك يحصل لهم أى ابتداء فيتولى الامام أو منصوبه صرفه اليهم قولان أشبههما الاول وبه قطع بعضهم ويؤخذ من قوله فيتولى الامام أو منصوبه صرفه الجواب عن بعض ما ذكرته من التردد فقام له وبفريعه على الثانى ان الصرف يكون للمعول المخالف لصريح المتن وغيره يتضح

ضعف الثاني و يتبين بعض ما ترددنا فيه عليه مما تقرر فتأمل (و يقدم) ندبا (في اثبات الاسم) في الديوان (والاعطاء قريشا) لحيز الشافعي وغيره قوموا قريشا ولا تقدموها و ظاهر كلامهم ان مواليهم ليسوا مثلهم هنا و هو لما يأتي قبيل فصل من طلب زكاة (و هو ولد النضر ابن كنانة) ابن خزيمه و قيل ولد فهر بن مالك بن النضر و نقل عن اكثر اهل العلم و قيل غير ذلك سمو بذلك لتقرشهم اى تجمعهم او شدتهم (و يقدم منهم بنى هاشم) لشرفهم لكونه صلى الله عليه وسلم منهم (و) بنى (المطلب) لانه صلى الله عليه وسلم قرنه بهم كما مروا فادت الواو انه لا ترتيب بينهم كذا قيل والذي يتجه خلافه لان الكلام في الاولوية و ظاهر ان تقديم بنى هاشم اولى و سيعلم من كلامه انه يقدم منهم الاقرب فالاقرب الى رسول الله ﷺ (ثم) بنى (عبد شمس) لانه شقيق هاشم (ثم بنى نوفل) لانه اخوه لايه (ثم) بنى (عبد العزى) لان خديجة منهم (ثم سائر البطون) من قريش (الا قرب فالاقرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) فبعد (١٣٧) بنى عبد العزى بنى عبد الدار ثم بنى زهرة ابن كلاب اخوال النبي صلى الله عليه

اه كرى و لعل وجه الاتضاح ان ضعف الفرع اللازم يستلزم ضعف الاصل المزموم (قوله ضعف الثاني) اى في ترتيب الجواهر و الاول الاو و السابق في كلام الشارح سيد عمر و سم و كرى (قوله و يتبين الخ) معطوف على يتضح (قوله بعض ما ترددنا الخ) و هو قوله كل محتدل و ضمير عليه يرجع الى الثاني اه كرى اى و الجار متعلق بترددنا و لعل المراد بالبعض الشق الثاني من التردد اى الاسترداد و المراد بما تقرر قوله انه في مقابل مؤنثا عليه و يحتمل ان المراد به قول الجواهر فيتولى الامام الخ (قوله من قوله) اى الجواهر و قوله الجواب عن بعض ما ذكرته و لعل المراد بالجواب ما مر انفا من الاسترداد (قوله من التردد) الاول التردد و الجار و المجرور بيان للبعض (قوله ندبا) الى قول المتن سائر العرب في المغنى الا قوله ابن خزيمه الى سمو و قوله و ظاهر كلامهم الى المتن و قوله كذا قيل الى المتن و الى قوله قيل في النهاية الا قوله و ظاهر كلامهم الى المتن و قوله فان استوى الى ذلك (قوله كما مر) اى في شرح و الثاني بنو هاشم و المطلب (قوله لا ترتيب بينهم) يعنى بين بنى هاشم و بنى المطلب (قوله كذا قيل) جرى عليه المغنى (قوله و سيعلم من كلامه) اى الا فى انفا (قوله انه يقدم منهم) اى من بنى هاشم و المطلب (قوله شقيق هاشم) اقتصر عليه لانه اقرب للنبي صلى الله عليه وسلم و الا فعبد شمس شقيقهما كما مر اه ع ش (قوله لان خديجة الخ) و هى بنت خويلد بن اسد بن عبد العزى اه مغنى (قوله ثم بنى زهرة الخ) سكنت عن وجه تقديم بنى عبد الدار عليهم فليراجع (قوله و هكذا) اى ثم يقدم بنى مخزوم ثم بنى عدى لما كان عمر رضى الله تعالى عنه ثم بنى جمح و بنى سهم فهما في مرتبة واحدة ثم بنى عامر ثم بنى حارث مغنى و روض مع شرحه (قوله و بحث تقديم الاوس الخ) و الا نصار كلهم من الاوس و الخزرج هما ابناء حارثة بن ثعلبة بن عمرو بن عامر قاله الزركشى مغنى و شرح الروض (قوله وان كان) اى من عدا قريش (قوله و استواء جميع العرب) عبارة المغنى و الا يعنى سائر العرب اه (قوله لكن خالف السرخسى الخ) معتمدو السرخسى نسبة الى سرخس بفتح السين و الراء المهملة ثم خاء معجمة ساكنة بعدها سين و قيل باسكان الراء و فتح الخاء اه ع ش (قوله و الماوردى في الثاني) لقال بعد الانصاره ضر ثم ربيعة ثم ولد عدنان ثم ولد قحطان فيرتبهم على السابقة كقريش مغنى و اسنى (قوله معتبر افيهم النسب الخ) عبارة المغنى و الاسنى و التقديم فيهم ان لم يجمعوا على نسب بالاجناس كالترك و الهندو بالبلدان ثم ان كان لهم سابقة في الاسلام ترتبوا عليهم و الا فبالقرب الى ولى الامر ثم بالسبق الى طاعته فان اجتمعوا على نسب اعتبر فيهم قربه و بعده كالعرب (قوله هنا) اى في العجم و قوله فكما ياتى اى انفا (قوله و ذلك) اى تقديم العرب على العجم (قوله و المعتمد الخ) و قال المغنى و شرح الروض (قوله ثم بالدين) اى في قدم الاورع في الدين ع ش (قوله ثم يتخير الامام) اى بنى ان يقرع و ان يقدم برايه و اجتهاده مغنى و شرح الروض (قوله و فرق الزركشى) قول و فاعل (قوله بخلافهم) اى بخلاف الاقربيه في الامامة فليست ملحوظة فيها (قوله و هو يرجع) اى فرق الزركشى و قوله لما ذكرته اى من الفرق (قوله و جوبا) خلافا للنهاية قال البجيرمى و الذى اعتمده

(١٨ - شروانى و ابن قاسم - سابع)
 ما في الروضة انه يقدم بالسبق للاسلام ثم بالدين ثم بالنسب ثم بالهجرة
 ثم بالشجاعة ثم يتخير الامام و استشكل تقديم النسب على السن هنا عكس الراجح في امامة الصلاة و بحاج بان المدار هنا على ما نه الافتخار بين القبائل و ثم على ما يزيد به الخشوع و نحوه و السن ادخل في ذلك من النسب لان الغالب ان السن كلما زاد كثر الخير و نقص الشر قيل على ان المذكر هنا غيره ثم لان فرض ذاك في اجتماع اسن غير نسب مع نسب و هنا في تسيبين احدهما اسن و الاخر اقرب اه و فيه نظر بل الاسن في هذه الصورة ايضا مقدم ثم لاهنا و الفرق ما ذكرته و فرق الزركشى بان الاقربيه ملحوظة هنا كالارث و لهذا افضل الذكرو و هى لا تختلف بالنسب بخلافها ثم و هو يرجع لما ذكرته بل ما ذكرته اوضح فتأمل (و لا يثبت) و جوبا كما يصرح به كلام الروضة وغيرها

وكان وجهه انه قد يترتب على اثباته مفسدة كادعائه ان مانعه انما حدث بعد اخر تفرقة التي عليهم بدليل اثبات اسمه قبل (في الديوان) مع المرتزقة (اعنى ولا زمانا ولا من لا يصلح للغزو) لنجوجين او قديدا وجاهل بالقتال وصفة الاقدام لعجزهم ومحل في مرتزق كذلك اما عيال مرتزق بهم ذلك فيثبتون تبعاله كما يحثه (١٣٨) الجلال اليلقيني وافهم من لا يصح الاعم بمقابلته جواز اثبات اخرس واصم وكذا اعرج

يقاتل فارسا وقضية التعبير في هؤلاء بالجواز وفي اولئك بالحرمه وجوب اثبات الصالح للغزو الكامل وهو الرجل المسلم المكلف الحر البصير الذي ليس به مانع لاصل الغزو ولا لكماله وهو محتمل (ولو مرض بعضهم او جن وزجى ذواله) ولو بعد مدة طويلة (اعطى) وبقي اسمه في الديوان املا يرغب الناس عن الجهاد (فان لم يرج فالظاهر انه يعطى) ايضا لذلك لكن يمحى اسمه من الديوان اى وجوبا بناء على ما تقرر والذي يعطاه كفاية مؤنة اللائقة به الان وظاهر كلام ابن الرفعة تفرعا على المعتمد انه لا يشترط مسكنته وجرى عليه السبكي وقال ان النص يقتضيه (وكذا) يعطى بمون المرتزق ما يليق بذلك الممون وهو (زوجته) وان تعددت ومستولادته (وأولاده) وان سفلوا أصوله الذين تلزمه مؤنتهم في حياته بشرط اسلامهم كما يحثه الاذرعى واعتراض بان ظاهر اطلاقهم انه لا فرق ويوجه بانه يغتفر في التابع المحض ما لا يغتفر في

الزبدي تبعاً الروضة وجوب ذلك اه اقول وهو قضية صنيع المغنى (قوله وجهه) اى وجوب عدم الاثبات (قوله ان مانعه انما حدث بعد الخ) اى فتستحق من الغنى الحادث بعد (قوله عليهم) اى المرتزقة الذين هم منهم واخذ منهم (قوله لنجوجين) الى قوله وافهم في النهاية (قوله وصفة الاقدام) وعبر النهاية باوبدل الواو (قوله ومحل) اى عدم جواز اثبات هؤلاء وقوله كذلك اى اعنى اوز من اوجوه (قوله اما عيال مرتزق الخ) ان كان المعنى ان عيال المرتزق اذا كان بهم عى اوز مائة او عجز عن الفرق يثبتون تبعاله فمذا واضح من ان يحتاج لبحث الجلال لانهم لم يعطوا للقتال بل اعطى هو ما يكفي مؤنتهم سم على حجج اه رشيدى (قوله وافهم) الى قوله وقضية التعبير في المغنى والروض مع شرحه (قوله جواز اثبات اخرس واصم) لقد رتبهم على القتال اه شرح الروض (قوله فارسا) اى لا راجلا (قوله وقضية التعبير الخ) محل تامل اه سيد عمر (قوله في هؤلاء) اى الاخرس الخ وقوله وفي اولئك اى الاعمى والزمن الخ (بالحرمة) اى على ما اختاره تبع الروضة من وجوب عدم اثبات اولئك خلافاً للنهاية كما مر (قول المتن ذواله) اى المانع من المرض والجنون (قوله ولو بعد مدة) الى قوله وظاهر كلامهم في المغنى الا قوله اى وجوبا بناء على ما تقرر والى قوله واعتراض في النهاية الا ذلك القول (قوله لذلك) اى لثلايرغب الناس الخ عبارة شرح الروض كما يعطى زوجات الميت واولاده بل اولى اه (قوله يمحى اسمه) اى من المحل الذي يكتب فيه اسماء المرتزقة من الديوان فيما يظهر والا فحرمه مطلقا بدو في اللبس اه سيد عمر (قوله اى وجوبا الخ) قديتوقف في الوجوب هنا وبفرق بينه وبين ما مر بانتهاء المفسدة هنا بالكلية لانه معطى بكل تقدير وان اختلف القدر المعطى في الحالين نعم ينفي التثنية على الاختلاف المذكور اه سيد عمر عبارة الرشيدى قوله يمحى اسمه الخ اى ندب الا وجوبا على قياس ما مر بل اولى بعدم الوجوب والشهاب ابن حجر يرى الوجوب هنا وهناك اه (قوله بناء على ما تقرر) اى من وجوب عدم اثبات نحو الاعمى (قوله اللائقة به الان) اى لا القدر الذي كان ياخذ لاجل فرسه وقاتله وما اشبه ذلك اه مغنى وسلاطون (قوله على المعتمد) اى الذي عبر عنه المصنف بقوله فالظاهر انه يعطى كما هو ظاهر خلافاً للرشيدى حيث حمله على وجوب عدم اثبات نحو الاعمى الذي اختاره الشارح خلافاً للنهاية ثم استشكل كلامه (قوله مسكنته) اى المريض او المجنون (قوله يعطى) الى قوله بشرط في المغنى (قوله ما يليق بذلك الممون) اى لا ما كان للمرتزق اخذه اه مغنى (قوله الذين الخ) هل هو نعت للزوجات ايضا (قوله بشرط اسلامهم الخ) فلا تعطى الزوجة الكافرة كما افق به الوالدرحمه الله تعالى لانها عطية مبتدأة لها ومثلها الباؤون فان اسلمت بعد موته فالظاهر اعطاؤها لانتفاء علة منعها وهو الكفر اه نهاية (قوله انه لا فرق الخ) وهو الظاهر اه مغنى (قوله ويوجه الخ) وفاقا للمغنى وخلافاً للنهاية كما مر ولشرح الروض قال سم الوجه ان هذا الردد خاص بما بعد الموت فيعطى في حياته لممونه ولو كافرا لظهور التبعية قبل الموت وضعفها بعد الموت مر اه (قوله وان لم يرج) الى قوله ثم رابت في النهاية والمغنى (قوله لا غناء عيالهم) اى بعدم (قوله واستنبط الخ) عبارة النهاية وما استنبطه السبكي الخ رد بظهور الفرق الخ (قوله يعطى مؤنة) عبارة المغنى زوجته واولاده اه (قوله

(قوله اما عيال مرتزق لهم ذلك فيثبتون الخ) ان كان المعنى ان عيال المرتزق اذا كان بهم عى اوز مائة او عجز عن الغزو يثبتون تبعالهم فمذا واضح من ان يحتاج لبحث الجلال لانهم لم يعطوا للقتال بل اعطى هو ما يكفي مؤنتهم (قوله الان) انظر ما اضبطه هل هو كل يوم بليلة عند حضورهما بالنسبة للنفقة وكل فصل عند حضوره بالنسبة للكسرة (قوله ويوجه الخ) الوجه ان هذا الردد خاص بما بعد الموت فيعطى في حياته لممونه

في المتبوع (اذا مات) وان لم يرج كونهم من المرتزقة بعد لثلا يعرضوا عن الجهاد الى الكسب لا غناء عيالهم واستنبط السبكي من هذا ان الفقيه او المعيد او المدرس اذا مات يعطى مؤنة بما كان ياخذها ما يقوم به ترغيبا في العلم فان فضل شيء من ثمن الوظيف فليقر لا نظر لا خلال الشرط فيهم لانهم تبع لا يهيم المنصف به مدة قدتهم مغتفرة في جنب ما مضى كرم الباطالة

والممتنع انما هو تقرير من لا يصلح ابتداءه و فرق غيره بين هذا والمرزوق بان العلم محبوب للنفس لا يصعد الناس عنه شيء فيؤكل الناس فيه الى ميلهم اليه والجهاد مكروه للنفس فيحتاج الناس في ارضاد أنفسهم اليه الى تالف وبان الاعطاء من الاموال العامة وهي ما هنا اقرب من الخاصة كالأوقاف فلا يلزم من التوسع في تلك التوسع في هذه لانه مال معين متعبد بتحصيل مصلحة نشر العلم في ذلك المحل فكيف يصرف مع انتفاء الشرط وقضية هذا ان عمون العالم يعطون من مال المصالح الى الاستغناء وهو متجه (١٣٩) ثم رأيت بعضهم رجحه أيضا وان الكلام في غير اوقاف الا تراك لانها

من بيت المال فساوت ما هنا ولعل هذا مراد السبكي ويؤيده قول بعض المحققين انما توسع السبكي ومعاصره ومن قبلهم في الاوقاف نظرا لما في ازمئتهم من أوقاف الترك اذ هي من بيت المال فن له فيه شيء يأخذ منها وان لم يوجد فيه شروط واقفيها ومن لا فلا وان وجدت فيه (فتعطى) المستولدة (والزوجة حتى تنكح) أو تستغنى بكسب أو غيره فان لم تنكح فالى الموت وان رغب فيها على ما اقتضاء اطلاقهم (والأولاد الذكور والاناث) حتى يستغنى (اي يستغنوا) ولو قبل البلوغ بكسب او نحو وصية أو وقف أو نكاح للأنثى أو جهاد للذكر وكذا بقدرته على الكسب اذا بلغ كما هو ظاهر لانه بالبلوغ صلح للجهاد فاذا تركه وله قدرة على الكسب لم يعط ثم الخيرة في وقت العطاء الى الامام كجنس المعطى نعم لا يفرق الفلوس وان راجت وله اسقاط بعضهم لكن بسبب ويجيب من طلب اثبات اسمه ان

والممتنع انما هو (الخ) هذا يفيد تجوز تقرير من لا يصلح للتدريس عوضا عن أبيه ويستتاب عنه كما يفيد قوله فان فضل شيء صرف لمن يقوم بالوظيفة وقضية فرق غيره امتناع هذا وعليه فمل يستثنى ما لو شرط الوأقف ان تكون الوظيفة بعد موت المدرس لولده وانه يستتاب عنه ان لم يصاح لمباشرتها حتى يجوز تقرير الوأقف لصلاحه ويستتاب عنه أو لا فيقرر غيره الى صلاحه فيعزل الأول ويقرر غيره وفي نظر رسم على حج أقول والا قرب انه يقرر عملا بشرط الوأقف ويستتاب عنه اهـ (قوله و فرق غيره الخ) الفرق الأول لابن النقيب والثاني للراقي اهـ (قوله اقرب الخ) خبر ان (قوله وقضية هذا) أى الفرق الثاني (قوله وان الكلام الخ) عطف على ان عمون العالم (قوله في غير اوقاف الا تراك) أى الارقاء (قوله لانها من بيت المال الخ) وقد تقدم ماله (قوله ولعل هذا مراد السبكي) مما يبعد او يمنع أن هذا مراده قوله ولا نظر الخ فتأمل اهـ (قوله المستولدة) الى قوله نعم في المغنى الا قوله كجنس المعطى الى قوله ويظهر في النهاية (قوله او غيره) كارت وصية ووقف وقضية قوله الاتى وكذا بقدرته الخ ان الأنثى زوجة أو مستولدة او فرع لا تكلف بالكسب فتعطى ولو قدرت على الكسب (قوله فان لم تنكح الخ) أى ولم تستغن بكسب او غيره مغنى ورشيدى (قوله وان رغب الخ) أى رغب الا كفاه في نكاحها (قوله على ما اقتضاء الخ) عبارة النهاية كما اقتضاء الخ وعبارة المغنى وهو ظاهر اهـ (قوله بقدرته على الكسب الخ) عبارة المغنى بقدرته الذكور على الغزو اهـ (قوله ثم الخيرة في وقت الاعطاء الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وليكن وقت الاعطاء معلوما لا يختلف سائفة أو مشاهرة او نحو ذلك من أول السنة او غيره أو كل شهر أو غيره بحسب ما رآه الامام والغالب ان الاعطاء يكون في كل سنة مرة ثلاثا يشغلهم الاعطاء كل اسبوع او كل شهر عن الجهاد لان الجزية وهي معظم النية لا تؤخذ في السنة الا مرة اهـ (قوله لا يفرق الفلوس الخ) تخصيص الاستثناء بالفلوس يقتضى ان له دفع غير هامن العروض كالحبوب والاشياء ويراعى في تفرقتها القيمة لكن على هذا ينظر وجه تخصيص الفلوس بعدم الاخراج مع جواز غيرها اهـ عـش أقول ويمكن ان يقال ان استثناء الفلوس محمول على ما اذا دار الامر بين تفریق النقود والفلوس واما اذا دار بين تفریق الفلوس ونحو الحبوب بان لم يتيسر النقود فتعين جواز تفریق الفلوس اذا راجت والله اعلم (قوله ويجيب من طلب الخ) ظاهره وجوبه وعليه فينبغى ان يراد في القيود الحاجة الى اثباته والله اعلم اهـ سيد عمر (قوله مطلقا) أى احتجنا اليهم ام لا (قوله ولغيره) أى لغير عذر (قوله اعظم ما يترتب الخ) ينبغى او مساو والله اعلم اهـ سيد عمر (قوله الاتى) أى قبيل

ولو كان اظهر التبعة قبل الموت وضعف بعدهم (قوله والممتنع الخ) هذا يفيد تجوز تقرير من لا يصاح للتدريس عوضا عن أبيه ويستتاب عنه كما يفيد قوله فان فضل شيء صرف لمن يقوم بالوظيفة وقضية فرق غيره امتناع هذا وعليه فمل يستثنى ما لو شرط الوأقف ان تكون الوظيفة بعد موت المدرس لولده وانه يستتاب عنه ان لم يصاح لمباشرتها حتى يجوز تقرير الوأقف لصلاحه ويستتاب عنه أو لا فيقرر غيره الى صلاحه فيعزل الأول ويقرر هو فيه نظر (قوله ولعل هذا مراد السبكي) مما يبعد او يمنع أن هذا مراد قوله ولا نظر الخ فتأمل (قوله ولو قيل ان احتجنا اليه امتع مطلقا^(١)) أى لعذر أو لا واعلم انه قد يقال الاطلاق في هذا القول اكثر من الاطلاق في المعترض عليه فامعنى الاعراض عليه الاستدراك هذا فليتأمل (قوله ولو قيل الخ) عبارة الروض ولا لاحد احتج اليه اخرج نفسه منه بلا عذر انتهى (قوله والا فلا وجه لتعيينه) فيه نظر لا ينبغي

رآه أهلا وفي المال سعة ولعظمهم اخرج نفسه لعذر مطلقا وغيره الا ان احتجنا اليه ويظهر ان المراد بالعذر المقدم على حاجتنا اليه ما يترتب عليه ضرر لنا وله اعظم ما يترتب على ترك حاجتنا اليه (فان فضلت) ضبط بالتشديد وكأنه لو وقع في خطه والا فلا وجه لتعيينه (الاخماس الاربعة عن حاجات المرتبة) وقلنا بالاظهر انها لم تخاع وتظهر ان المراد بحاجاتهم فيما ذكر ما يحتاجونه في المدة المضروبة للتفرقة عليهم من نحو شهر او سنة ويؤيده بل يصحح به قولهم الاتى ومن مات (١) وقول المحمى قوله ولو قيل الخ الذي في نسخ الشرح التي بأيدنا خلافة اهـ من هامش

من المرتزة الخ (وزع) الفاضل (عليهم) أي المرتزة الرجال دون غيرهم على ما نقله الامام عن أخوي كلامهم (على قدره مؤنتهم) لانه حقهم وقيل
على رؤسهم بالسوية (والاصح انه يجوز (١٤٠) لانه ان يصرف بعضه) أي الفاضل لاكله (في اصلاح الثغور) في (السلاح والكراع)

وهو الخيل لانه معونة لهم
وصريح كلامه انه لا يدخر
من النية في بيت المال شيئا
ما وجد له مصرفا ولو نحو
بناء رباطات ومساجد
اقتضاها رايه وان حاف
نازلوه هو ما نقله الامام عن
النص تاسيا بابي بكر وغير
رضي الله عنهما فان نزلت
فعلى اغنياء المسلمين القيام
بها ثم نقل عن المحققين ان
له الادخار ولا خلاف في
جواز صرفه للمرتزة عن
السنة القابلة وله صرف
مال النية في غير مصرفه
وتعويض المرتزة اذ ارآه
مصلحة (هذا حكم منقول
القيء فاما عقاره) من بناء
او ارض (فالذهب انه) لا
يصير وقفا بنفس الحصول
وان نقله البلقيني عن الامام
عن الائمة واعتمده بل الامام
يخير بين انه (يجعل وقفا
وتقسم غلته) في كل سنة
مثلا (كذلك) أي على
المرتزة بحسب حاجاتهم
لانه انفع لهم او تقسم اعيانه
عليهم او يباع ويقسم ثمنه
بينهم واعتمد الاذرع المتن
وحمل التخيير المذكور وفاقا
للمروضة واصلم على انه لو
راه امام مجتهد جاز واما
عمومه فهو وجه الاخماس
الاربعة من الخمس الخامس
حكمها ما مر بخلاف الخمس
الخامس الذي للمصالح فانه

الفصل (قوله الفاضل) الى قول المتن هذا في النهاية الا قوله وقيل الى المتن وكذا في المغني الا قوله وهو ما نقله
الامام عن النص وقوله وله صرف الى المتن (قوله الرجال) أي المقاتلة مغني وعش عبارة سم عن العباب
وشرح الروض وما زاد على كفايتهم رده الامام عليهم بقدر مؤنتهم ويختص بالرجال المقاتلة فلا يعطى من
الذراى الذين لا رجل لهم ولا من يحتاج اليه المرتزة كالقاضي والوالي وامام الصلوات اه (قول المتن على
قدره مؤنتهم) أي على حسبها ونسبتها فاذا كان لاحدهم نصف مال الاخر ولاخر ثلثه وهكذا اعطاهم على
هذه النسبة اه رشيدى عبارة المغني مثال ذلك كفاية واحدalf وكفاية الثاني ألفان وكفاية الثالث
ثلاثة آلاف وكفاية الرابع اربعة آلاف فمجموع كفايتهم عشرة آلاف فيفرض الحاصل على ذلك عشرة
اجزاء فيعطى الاول عشرها والثاني خمسها والثالث ثلاثة اعشارها والرابع خمسها وكذا يفعل ان زاد اه
(قوله وهو ما نقله الامام الخ) معتمد اه عش (قوله عن السنة القابلة) أي فيملكه بكونه بذلك وينبغي ان
لا يرجع على تركتهم بذلك اذا ماتوا لانهم استحقوا بمجرد حصوله فاعطاهم عن السنة القابلة دفع لما استحقوه
الآن اه عش (قول المتن هذا) أي السابق كله وقوله فالذهب أنه أي جيعه وقوله كذلك أي مثل قسم
المنقول اه مغني (قوله من بناء) الى الفصل في النهاية الا قوله واعتمد الاذرعى الى والاخماس (قوله من بناء
او ارض) انظر الشجر سم والظاهر انها تابعة للارض اه سيد عمر (قوله لا يصير وقفا بنفس الحصول)
بل لا بد من انشاء وقفه نهاية ومغني (قوله بل الامام يخير الخ) اعتمده النهاية والمغني (قوله بين انه) أي العقار
والاولى في انه (قوله او تقسم الخ) وقوله او يباع معطوفان على يجعل الخ واو بمعنى الواو (واعتمد الاذرعى
المتن) أي تعين الوقف عبارة المغني يفهم من كلام المصنف تحتم الوقف وليس مرادا بل الذي في الشرح
والروضة ان الامام لو رأى قسمته او يبعه وقسمته ثمنه جاز له ذلك اه (قوله وحمل) أي الاذرعى التخيير أي
بين الامور الثلاثة المذكورة أي في الشرح وقوله وفاقا للخ تحليل للحمل وقوله لو راه أي واحد من الامور
الثلاثة (قوله واما عمومه) أي عموم الامام بان يكون الامام اعم من المجتهد وغيره فهو وجه ضعيف قاله
الكردي لكن صريح صنيع النهاية رجوع الضمير الى المتن عبارة ومأملت عليه كلام المصنف ظاهر
ليوافق الروضة كاصلها واما أخذه على عمومه فهو وجه ضعيف اه وقوله على عمومه أي تحتم الوقف
سواء رأى الامام غيره من القسمة او البيع وقسمته الثمن ام لا (والاخماس الاربعة) أي من العقار (قوله
حكمها ما مر) أي من التخيير بين الامور الثلاثة اه مغني عبارة المنهج مع شرحه وله أي الامام وقف عقار
في ما يبيعه وقسم غلته في الوقف او ثمنه في البيع بحسب ما يراه كذلك أي كقسم المنقول اربعة اخماس للمرتزة
وخمس للمصالح والاصناف الاربعة سواء له ايضا قسمه كالمقول لكن خمس الخمس الذي للمصالح لا سبيل
الى قسمته اه (قوله فيها) أي المصالح (قوله او قبل تمام الحول) عبارة النهاية او قبل تمامها وبعد جمع المال

بل لا وجه الا لثمينه لان معنى التخفيف انه اذا فضلت الاخماس الاربعة جميعها عن حاجات المرتزة بأن
كانوا اغنياء حاصل المعنى على هذا وان استغنى المرتزة عن الاخذ من الاخماس الاربعة وزعت عليهم ولا
يخفى ان هذا برأى كثرية عن المراد (قوله فان فضلت الاخماس الاربعة عن حاجات المرتزة) وزع
الفاضل عليهم أي المرتزة الرجال دون غيرهم الخ) عبارة العباب وما زاد على كفايتهم رده الامام عليهم
بقدر مؤنتهم ويختص بالرجال المقاتلة فلا يعطى منه الذراى الذين لا رجل لهم ولا من يحتاج اليه المرتزة
كالقاضي والوالي وامام الصلوات وله صرفه الى المرتزة لعام قابل الخ اه ونحوها عبارة شرح الروض
(قوله من بناء او ارض) انظر الشجر (قوله او تقسم اعيانه عليهم) قال في الروض وشرحه لكن لا يقسم
سهم المصالح بل وقف وتصرف غلته في المصالح او يباع ويصرف ثمنه اليها اه (قوله واعتمد الاذرعى
المتن وحمل التخيير المذكور الخ) اعتمد مر التخيير

لا يقسم بل يباع أو يوقف وهو أولى ويصرف ثمنه أو غلته فيها ومن مات من المرتزة بعد جمع المال وتام الحول أي المدة فقسطة
المضروبة للفرقة وعبروا بالحول لانه الاغلب ثم رايتهم اصحاب ذلك فقالوا وذكر الحول مثال فثله الشهر ونحوه فنصبي له ارضه او قبل تمام الحول

كان لوزئته قسطا للمدة او بعد الحول وقبل الجمع فلاشئ لوارثه ولو ضاق المال عنهم بان لم يسد بالتوزيع مسدا بدى. بالا حوج ولا و زرغ عليهم
 بنسبة ما كان لهم ويصير الفاضل ديناً لهم ان قلنا ان مال الفيء لله صالح فان قلنا انه للجيش سقط قاله الماوردى لكن اطلق في الروضة ان من
 عجز بيت المال عن اعطائه بقى ديناً عليه لا على ناظره (فصل) في الغنيمة وما يتبعها (الغنيمة مال) ذكر للغالب فالاختصاص كذلك ولا ينافيه
 ما ياتي فيما يفعل فيه في الجهاد لانه مع كونه غنيمة اختص بحكم مغاير للمال في اخذه (١٤١) وقسمته لتعذر اتيان احكام المال فيه فزعم

شارح ان نحو الكلاب
 و جلد الميتة غير غنيمة ليس
 اطلاقه في محله (حصل من)
 مال الكين له (كفار) اصلين
 حريين (بقتال و ايجاف)
 لنحو خيل او ابل مثلاً من
 ذميين فانه لهم ولا يخمس
 والواو بمعنى او فلا يرد الماخوذ
 بقتال الرجالة وفي السفن
 فانه غنيمة ولا ايجاف فيه
 اماما اخذوه من مسلم قهرا
 فيجب رده لملكه كفاء
 الاسير يرد اليه كذا اطلقوه
 ويظهر ان محله ان كان من
 ماله ولا يرد لملكه ويحتمل
 انه لا فرق لان اعطاه عنه
 يتضمن تقدير دخوله في
 ملكه نظير ما ياتي فيمن امهر
 عن زوج طلق قبل وطء
 هل يرجع الشرط للزوج
 او المصدق ويرد بانما
 احتجنا للتقدير ثم لضرورة
 سقوط المهر عن ذمة الزوج
 ولا كذلك هنا لانه لا شئ في
 ذمة الاسير فلا تقدير فتعين
 الرد هنا للمالك جزوا اماما
 حصل من مرتدين ففي ملكا
 مر ومن ذميين يرد اليهم
 وكذا ممن لم تبلغه الدعوة

فقطه له او عكسه فلاشئ ما انتهت وهي اوضح اه سيد عمر (قوله او بعد الحول الخ) ويعلم منه بالا ولى انه
 لا شئ لوارثه لاذ مات قبل تمام الحول وقبل الجمع اه كرى (قوله عنهم) اى المرتزقة (قوله ولا) اى بان
 سد بالتوزيع مسدا (قوله فان قلنا انه للجيش) وهو الاظهر كما تقدم (قوله اطلق في الروضة الخ) وكذا
 اطلق الروض واقره شرحه

(فصل في الغنيمة وما يتبعها) (قوله في الغنيمة) الى قول كفاء الاسير في المغنى لا قوله ولا ينافيه الى الماتن
 و الى قول الماتن ليقدم في النهاية لا قوله المذ كور وقوله ويرد الى واماماً حصل وقوله ويرده الى ولا يرد (قوله
 وما يتبعها) اى كالنفل الذى بشرطه الا امام بما في بيت المال (قول الماتن مال حصل) اى لنا خلافاً للحاصل
 الذميين كما ياتي (قوله ولا ينافيه) اى كون الاختصاص غنيمة (قوله في الجهاد) متعاقب بقوله ياتي المقيد بالجار
 الاول (قوله في اخذه الخ) اى الاختصاص (قوله ان نحو الكلاب الخ) اى كخمر محترمة (قوله مال الكين له)
 وقوله اصلين وقوله حريين سيد كرى محترزاتها على الترتيب (قوله فانه) اى الحاصل لهم من اهل الحرب
 (ولا ايجاف فيه) الواو للحال (قوله مثلاً) اى او من ذمى او نحوه اه مغنى (قوله يرد) اى حيث كان باقيا
 فان تلف فلا ضمان لعدم التزام الحرب اه عش (قوله اليه) اى الاسير وكذا ضمير من ماله (قوله ولا يرد
 للمالك) معتمد ومعلوم ان الكلام في المالك المتبرع عن الاسير اما لو قال الاسير لغيره فادنى ففعل فهو قرض
 فيرد له جزوا اه عش (قوله نظير ما ياتي الخ) حاصله انه ان كان الدافع الزوج او وليه يرجع للزوج او
 اجنيار رجع للدافع اه عش (قوله طلق) عبارة للمغنى ثم طاق اه (قوله من مرتدين الخ) اى من تركتهم
 (قوله وكذا المان لم تبلغه الدعوة) الى قوله على ما قاله الاذرى في المغنى (قوله ان تمسك الخ) الظاهر رجوعه
 للمعطوف فقط لكن عبارة للمغنى كالصريح في رجوعه للمعطوف عليه ايضا فتأمل (قوله ولا) عبارة للمغنى
 اما لو كان متمسكا بدين باطل الخ (قوله ويرده ما ياتي الخ) الذى ياتي في الديات ان فيه دية بجوسى مفروض
 فيمن لم تبلغه دعوة نبينا اه سم (قوله على التعريف) اى على عكسه (قوله فان القتال الخ) حاصله ارتكاب
 تجوز في التعريف وقد اشتهر احتياجه لقريته واضحه او شيرة لان يقال الفقهاء ونحوهم يتساحون بمثل
 ذلك اه سم (بخلاف ما تركوه) عبارة للمغنى ويرد على طرده هذا الحد المتروك بسبب حصولنا في دارهم
 وضرب معسكرنا فيهم فانه ليس غنيمة في اصح الوجوه عند الامام مع وجود الايجاف وعلى عكسه ما اخذ
 على وجه السرقة او نحوها فانه غنيمته اه (قوله ويجاب عن كون الخ) اى الذى يستشكل على هذا اه سم
 عبارة الرشيدى غرضه من ذلك الفرق بين هذا وبين ما تقدم من الصور المذكورة في قوله ولا يرد على

(قوله بقى ديناً عليه) قضيته ان هذا الزم من نفقة القريب

(فصل في الغنيمة وما يتبعها) (قوله ويرده ما ياتي في الديات من وجوب دية بجوسى) مفروض فيمن لم
 تبلغه دعوة نبينا و ياتي هناك ايضا ترد فيمن شك هل بلغته دعوة نبى هل يضمن ولا فعلى عدم الضمان يتجه انه
 كحربى لكن بينا هناك مخالفة ما قرره هناك لما قرره هنا فاجعه (قوله فان القتال لما قرب وصار الخ)
 حاصل هذا التجزئة ارتكاب تجوز في التعريف وقد اشتهر احتياجه لقريته واضحه او شيرة لان يقال
 الفقهاء ونحوهم يتساحون بمثل ذلك (قوله ويجاب عن كونه الخ) اى الذى يستشكل على هذا (قوله)

اصلا وبالنسبة لثبنا صلى الله عليه وسلم ان تمسك بدين حق ولا فهو كحربى على ما قاله الاذرى ويرده ما ياتي في الديات من وجوب دية
 بجوسى في قتلهم وهو صريح في عصمته فالوجه انه كالذمى ولا يرد على التعريف خلافاً لما زعمه ما هر بوا عنه عند الالتقاء قبل شهر السلاح وما
 صالحون اياه و اهدره لنا عند القتال فان القتال لما قرب وصار كالمحقق الموجد دصار كان موجوداً هنا بطريق القوة المنزلة منزلة الفعل بخلاف
 ما تركوه بسبب حصول نحو خيلنا في دارهم فانه في لانه لم يقع تلاق لم تقو شاة القتال فيه ويجاب عن كون البلاد المفتوحة صلحا غير غنيمة

بان خروجهم عن المال لنا بالسكينة صيره في حوزتنا لاشائهم فيه بوجه بخلاف البلاد فان بداهة عليه ولو بغير الوجه الذي كان قبل الصلح فلم يتحقق معنى الغنيمة فيها ومرفى تعريف التي ماله تعلق بذلك (فيقدم منه) اي من اصل المال (السلب) بفتح اللام (للقاتل) المسلم ولو نحو صبي وقن وان لم يشترط له وان (١٤٣) كان المقتول نحو قريبه وان لم يقاتل كما اقتضاء اطلاقهم او نحو امرأة او صبي ان قاتلا

ولو اعرض عنه للخبر المتفق عليه من قتل قتيل له عليه بيعة فله سلبه نعم القاتل المسلم القن لدمي لا يستحقه وان خرج باذن الامام وكذا نحو مخذل وعين (تزييه) قوله ^{صلى الله عليه وسلم} من قتل قتيلًا مشكل اذ القتل كيف يقتل فهو من مجاز الاول وهو ظاهر قبل ويصح كونه حقيقة باعتبار انه قتل بهذا القتل لا يقتل سابق ونظيره جواب المتكلمين عن المغالطة المشهورة ان ايجاد المعدوم محال لان الابدان كان حال عدم فهو جمع بين النقيضين او حال الوجود فهو تحصيل الحاصل باننا نختار الثاني والابدان للوجود انما هو بوجوده مقارنة لا متقدم فليس فيه تحصيل للحاصل (وهو ثياب القتيل) التي عليه (والخف والران) وهو خف طويل لا قدم له يلبس للساق (والات الحرب كدرع) وهو المسمى بالزردية واللامه (وسلاح) قضيته ان الدرع غير سلاح وهو كذلك وقد يطاق عليه وقد الامام السلاح بمالم يزد

التعريف ما هو اعنه الخ (قوله بان خروجهم عن المال) اي المصالح به فلما تقدم اه سم عبارة الرشيدى اي في المسائل التي جعلنا المال فيها غنيمة اه (قوله ماله تعلق بذلك) ومنه ان من الغنيمة السرقة من دار الحرب ولقطتها اه ع عبارة المغني ومن الغنيمة ما اخذ من دارهم سرقة واختلاس او لقطه واما المروون الذي للحرب عند مسلم او ذبي والمؤجر الذي له عند احدهما اذا انفك الرهن وانقضت مدة الاجارة لم هو في او غنيمة وجهان اشبههما كما قال الزركشي الثاني اه (قوله اي من اصل المال) الى التنبيه في النهاية والمغني (قوله المسلم) فارسا كان ام لا اه مغني (قوله ولو نحو صبي) كالجنحون والاثني اه مغني (قوله وان لم يقاتل) اي المقتول وقوله او نحو امرأة من النحو العبد اه ع (قوله ولو اعرض) اي مستحق السلب مغني ونهاية (قوله لدمي) متعلق بالقن (قوله نحو مخذل الخ) عبارة المغني ويستثنى من اطلاقه لدمي والمخذل والمرجف والخائن ونحوهم مما لا سهم له ولا رضى اه ع عبارة شرح الروض اما المخذل وهو الذي يكسر الاراجيف ويكسر قلوب الناس ويثبطهم فلا شيء له لا سهم ولا رضى ولا سلب ولا فلاح لان ضرره اكثر من ضرر المنهزم بل يمنع من الخروج للقتال والحضور فيه ويخرج من العسكر ان حضر الا ان يحصل باخراجه ومن فيترك اه (قوله وعين) اي من الكفار عليا بان دعوه للنجس على احوالنا والصورة انه مسلم واما ما في حاشية الشيخ ع ش من ان المراد به من نرسله نحن عينا على الكفار ووجه عدم استحقاقه السلب انه انما قتل حين ذهابه لكشف احوال الكفار اه فيقال عليه ان عدم استحقاقه حينئذ انما هو لعدم شهوده الصف لا لخصوص كونه عينا فلا فائدة في التصوير به اه رشيدى اقول ولعل ما في ع ش اقرب (قوله التي عليه) الى قول المتن على المذهب في المغني الا قوله فرس الى لا اكثر والى قوله وانما يستحق في النهاية الا قوله وقيد الامام الى المتن وقوله وفرس الى لا اكثر وقوله ويلحق به الى المتن (قوله التي عليه) اي ولو حكما اخذنا من فرسه المنهزم معه للقتال الا في اه ع ش (قول المتن والران) براء قال فنون (قول المتن وسلاح) عبارة العباب وآلة حرب تحتاجها اه وهي شاملة للعدد وغيره من نوع كسيفين وانواع وقضيتها اخرج ما لا يحتاج اليه وينبغي الاكتفاء في الحاجة بالتوقع فكل ما توقع الاحتياج اليه كان من السلب سم وع ش (قوله قضيته) اي عطف السلاح على الدرع (قوله بمالم يزد على العادة) قضيته انه لو كان معه آلات للحرب من انواع متعددة كسيف وبندفه وخنجر ودبوس ان الجميع سلب بخلاف ما زاد على العادة كان معه سيفان فانها يعطى واحدا منهما ويمكن حل ذلك اي الزائد على العادة على ما لا يحتاج اليه فيوافق ما مر انفا اه ع ش (قوله وعليه يفرق الخ) لكن الاوجه انه كالجنحية نهاية وس (قول المتن والجم الخ) وهو ما يجعل في فم الفرس والمقود الذي يجعل في الحلقة ويمسكه الركب والمهاز هو الركب لكن في ع ش عن اختياره وحديدة تكون في مؤخر خف الزائض اه والرائض من يروض الدابة اي يعلمها اه بجيرى (قول المتن سوار) وهو ما يجعل في اليد كالنمالة بدليل عطف الطوق عليه اه بجيرى (قول المتن ومنطقة) وهي ما يشده بالوسط (قول المتن وهميان) اسم السكيس الدرام اه ع ش (قوله وطوق) وهو حل للعنق اه قاموس (قول المتن ونقعة معه) بكيسها الا الخلفة في رحله

عن المال) اي المصالح به فيما تقدم (قوله لدمي) متعلق بالقن (قوله في المتن وسلاح) وعبارة المنهج آلة حرب قال في العباب يحتاجها اه وهو شامل للعدد من نوع كسيفين اورمحين وانواع كسيف وروح وترس وقضيته اخرج ما لا يحتاج اليه وينبغي الاكتفاء في الحاجة بالتوقع فكل ما توقع الاحتياج اليه كان من السلب (قوله وعليه يفرق الخ) لكن الاوجه انه كالجنحية شرح مر

على العادة وهو محتمل (ومركوب) ولو بالقوة كان قاتل راجلا وعنانه بيده مثلا وظاهر كلامهم هنا انه لا يكفي امساك غلامه حينئذ وان نزل الحاجة وعليه يفرق بينه وبين ما قاله في الجنحية بانها تابعة لمركوبه فاكتفى باقادة غيره ولا كذلك هذا (وسرج ولجام) ومقود ومهماز لثبوت يده على ذلك لاجل القتال حسا (وكذا سوار ومنطقة) وهميان بما فيه وطوق (وخاتم ونقعة معه وجنية) فرس او غيره ولو من غير جنس مركوبه كراكب فرس معه نحو ناقه او بغل جنب فيا يظهر لا اكثر من واحدة

ولاوله مرگوبه والخيرة في واحد من الجنائب للمستحق (تقاد) وان لم يقدها هو على المعتمد (معه) امامه او خلفه فقولهما في المحرر والروضة واصلاهما بين يديه مثال ويلحق بها على الالوجه سلاح مع غلامه يحمله له ويفرق بينه وبين ماسر في المروكوب الذي مع غلامه بان ذاك يستغنى عنه كثير بخلاف سلاحه وان تعدد فكانه لم يفارقه (في الاظهر) لاتصال هذه الاشياء به مع احتياجه للجنيبة (لاحقية مشدودة على الفرس) وما فيها من نقد ومتاع (على المذهب) لانفصالها وعن فرسه مع عدم الاحتياج اليها وان اطال جمع في الاتصا لدخولها نعم لوجعلها وقاية لظهوره اتجه دخولها (ولما يستحق) القاتل السلب (بركوب غرريكي في) اي (١٤٣) الركوب او الفرر المسلمين (شركا فر) اصلي

مقبل على القتال (في حال الحرب) كان اغرى به كلبا او اعجميا يعتقد وجوب طاعته ووقف في مقابلته حتى قتله بغراه لانه خاطر بروحه حيث صبر في مقابلته حتى عقره الكلب قاله القاضي وهو صريح في رد الحاق ابن الرفعة اغراه له وهو في نحو حصن لانه هنالم يخاطر بشيء اصلا وفي المراد انه وقف قريبا من الكلب حتى قتله وحينئذ فقابلته تصح بالوحدة نظرا لقربه المذكور وبالفوقية نظرا لمقاتلته الكلب الذي هو آلة للكافر فتعيين الاذرعى الثاني بعيد (فلورمى من حصن او من الصف او قتل نائما) او غافلا او مشغولا او نحو شيخ هم (او اسيرا) لغيره واما فسياني (او قتله وقد انهمز السكفار) بالكلية بخلاف ما اذا تحيزوا او قصدوا نحو خديعة لبقاء القتال ويظهر فيما لو انهمز واحد فتيه

اي منزله اه شرح منهج (قوله ولا ولد مر كوبة) اي وان كان صغيرا ويستثنى ذلك من حرمة التفريق بين الولد والوالد وادهاو ينبغي ان محل نسائم الام للقاتل حيث كان بعد شرب اللباو وجود ما يستغنى به الولد عن امه ولا تركت امه الغنيمة او يسلم هو مع امه للقاتل حتى يستغنى عن اللين ان راى الامام ذلك اه عش (قوله ويلحق بها الخ) وفي السلاح الذي عليها تردد للامام والظاهر انه من السلب نهاية وسم (قول المتن لاحقية) بفتح المهملة وكسر القاف وعاء يجمع فيه المتاع ويجعل على حقو البعير اه معنى (قوله نعم لوجعلها) اي الاحقية (قول المتن بركوب غرريكي في) به شركا فر في حال الحرب) هذه قيود ثلاثة فرع عاها قوله المورمى (قوله المسلمين) مفعول بكفى (قوله او اعجميا الخ) خلافا للنهاية والمغنى حيث قال لا بعد نقل مسئلة الكلب عن القاضي مانصه وقول الزركشى ان قياسه ان يكون الحكم كذلك فيما لو اغرى عليه مجنونا او اعجميا بعد تقدير وجوب طاعته مردودا لمقيس عليه لا يملك والمقيس بملك فهو للمجنون ولملك الرقيق لا لامرهما اه قال سم ولا يبعد ان الصبي الذي لا يميز كالمجنون اه (قوله قاله القاضي) اي ما ذكر من مسئلة الكلب وعلمتها لا مسئلة الاعجمي ايضا لما مر خلافا لما يرويه صنيعة ويحتمل رجوعه للعلة فقط (قوله وهو في نحو حصن الخ) جملة حاوية (قوله قريبا من الكلب الخ) يقتضى انه لو كان قريبا منه وبعيدان الكافر ان الحكم كذلك وهو محل توقف فالذي يظهر ويؤذن به قوله ووقف في مقابلته الخ ان العبرة بالقرب من الكافر حتى يتمحق المخاطرة بالروح وعلمه فيظهر ان ضابطه ان يكون بحل يناله به سلاح الكافر ولو نحو سهم اه سيد عمر اقول قوله يقتضى الى قوله فالذي يظهر محل تامل اذ بالقرب من الكلب الذي آله قتله مستلزم للقرب من الكافر (قوله فقابلته) اي هذه المادة في قول القاضي حيث صبر في مقابلته الخ (قوله للكافر) متعلق بقوله لمقاتلته (قوله ثم رايت الخ) ولينظر وجه تايد ما استظهره وليحذر (قوله والامام الخ) عطف على الماوردى (قوله لعدم التقرير) الى قوله وقول السبكي في المغنى ولى قوله وافهممت السين في النهاية (قوله لما ياتي) اي في قوله لانه صلى الله عليه وسلم اعطى سلب ابى جهل الخ (قوله فان لم يشغله) اي جرحه ولم يشغله وقلته اخر (قوله او امسكه الخ) او اشترك اثنان في قتله او اتخاذه (قوله له فان منعه الخ) مقتضى كلامه ان مجرد المنع عن الحرب كاف في تحقق الاسر والمصرح به في الاسنى والمغنى والفرر خلافا له وانه لا بد مع ذلك من ضبطه ولا فليس بأسر حتى لو منعه واحد عن الحرب وقله اخر اشتركوا عليه فالمراد بالضبط وليحرر اه سيد عمر (قوله كمخذل) اي وذى (قوله خذف وراء) عبارة للمغنى وكذا كتبها المصنف بخطه في المنهاج ثم ضرب على لفظة وراء اه (قوله وقول السبكي الخ) اقره اى قول السبكي المغنى (قوله

(قوله ويلحق بها الخ) وفي السلاح الذي عليها تردد للامام والظاهر انه من السلب لانه لما يحمله عليها ليقاتل به عند الحاجة شرح مر (قوله لانفصالها عنه وعن فرسه) اذ ليست ملبوسا لواحدهما مثلا (قوله كان اغرى به كلبا) نقله في شرح الروض عن القاضي ثم قال قاله الزركشى ان الحكم كذلك لو اغرى به مجنونا او عبدا اعجميا اه والوجه خلافه في المجنون بل السلب للمجنون والفرق ان الكلب لا يتصور ملكه فهو

حتى قتله مرتكب الفرر فيه ان له سلبه وان يعد عن الجيش وانقطعت نسبته عنه بخلاف المنهمز بانهمز جيشه لاندفاع شره ثم رايت الماوردى قال ان قتله وقودلى عن الحرب تاركها فلا سلب له الا ان فرلان الحرب كروفر والامام قال المنهمز من فارق المعترك مصر الا من تردد بين الميسرة والميمنة (فلا سلب) لعدم التقرير بالنفس الذي جعل له السلب في مقابلته ولو اتخذه واحد وقلته اخر فهو للمخن لما ياتي فان لم يشغله فالتانى او امسكه واحد ولم يمنعه الحرب فقلته اخر فلمها فان منعه فهو الاسر ولو كان احدهما لا سلب له كمخذل كان ما يثبت له لولا المانع غنيمة وعبارة اصله من وراء الصف خذف وراء لايهاهما وفهم صورتها بما ذكره بالاولى وقول السبكي ان هذا حسن لمن لا يلتزم في الاختصار الاتيان بمعنى الاصل من غير تغيير

والآلام يجوز عجب اذ من شأن المختصر تعبير ما وسمي ان كان فيما أتى به زيادة مسئلة على ان المصنف التزم التغيير في خطبته فاقاله السبكي لا يلاق صنيعة اصلا (وكفاية شره ان يزيل امتناعه بان يبقا) يعني يزيل ضوء (عينه) او العين الباقية له (او يقطع بديه ورجليه) لانه صلى الله عليه وسلم اعطى سلب ابى جمل (١٤٤) لعنه الله لمخنيه ابى عفراء دون قاتله ابن مسعود رضى الله عنهم (وكذا لو اسره) فقتله الامام

والا) اي وان التزم الاتيان بمعنى الاصل من غير تغيير اى مطلقا كما هو ظاهر لم يجوز عدم الجواز بهذا التقييد بما لا ينبغي التوقف فيه والتعجب منه عجب بل ينبغي الاقتصار في جوابه على انه مسلم الا ان المصنف ليس من التزم ذلك اه سم (قوله او العين) الى قول وافهم المتن في المعنى الا قوله لانه ازال الى المتن (قوله لاحق له) اى للاسرو قوله في رقبته اى الماسور وما ذكر صريح في ان من اسر كافرا لا يستقل بالتصنيف فيه بل الخيرة فيه للامام وظاهره انه لا فرق في ذلك بين ان يأسره في الحرب او غيره كان دخل دارا بغير امان فأسره اه ع ش (قوله او قطع بدا ورجلا) اى او اليد او الرجل الباقية اخذا من قوله السابق او العين الباقية (قوله وفرض بقاءه) اى الامتناع وقوله مع هذا اى قوله او قطع بدا الخ اه ع ش (قول المتن يخرج) كذا في نسخ الشارح بمثناة تحتية وضبطه النهاية والمعنى نقلا عن خط المصنف بمثناة فوقية (قوله حيث لا متطوع) الانسب لما باتى زيادة ويكون ذلك بالمصلحة (من المؤمن اللازمة) كاجرة حمال وراع (قوله ولا يجوز الخ) الاولى التفرغ (قوله وان شرط الخ) غاية عبارة المعنى وان شرط الامام للجيش ان لا يخمس عليهم لم يصح شرطه ووجب تخميس ما غنمه وسواء شرط ذلك للضرورة ام لا اه (قوله ويكتب على رقعة الخ) لم يذكر ذلك في قسمة مال الفى كما تقدم فليست سببه اه سم اقول ان الغنائم هنا ما يكون للاخماس لاربعة وحاضرون ومحصورون ويجب دفع الاخماس الاربعة اليهم حال اى ما باتى فوجب القرعة القاطعة للنزاع كما في سائر الملاك واما الفى فافره هو كقول الى الامام ولا مالك فيه معين فلم يكن للقرعة فيه معنى اه رشيدى (قوله في بنادق) اى متساوية اه معنى (قوله فما خرج لله) اى او للمصالح اه معنى (قوله ويقدم قسمتها الخ) اى يستحب ان يكون قسمة ما للغنائم في دار الحرب (قوله ويكره تاخيرها الخ) اى بلا عذر روض (قوله ولو بلسان الحال) قد يؤخذ منه ان المدين يحرم عليه عدم توفية الدين اذا دلت القرينة على الطلب من الدائن اه ع ش (قوله وافهم المتن الخ) اى حيث اطاق التخمين وقد تقرر في محله ان مطلقات العلوم ضرورية (قول المتن ان نقل الخ) وقد يفهم كلامه ان التنفيل انما يكون قبل اصابة المغنم وهو ما قال الامام انه ظاهر كلام الاصحاب اما بعد اصابته فيمتنع ان يخص بعضهم ببعض ما اصابوه نهاية ومعنى قال ع ش قوله ببعض ما اصابوه يتأمل هذا مع ماسياتى من ان له بعد اصابة المغنم تنفيل من ظهرت منه نكابة في الحرب ثم رايت سم صرح بالتوقف المذكور اللهم الا ان يحمل ما باتى على ان المراد انه من سهم المصالح لا من الاخماس الاربعة اه (قوله بفتح الفاء) الى قوله والمخذل في المعنى والى قول المتن ولا شئ في النهاية (قوله بالتخفيف) اى مفتوح الفاء ومضارعه الاقضى وضومها

بجرداً لا بخلاف المجنون وكذا في العبد الاعجمى فيكون لسيده شرح م ولا يبعد ان الصبي الذى لا يميز كالمجنون (قوله والا) اى وان التزم الاتيان بمعنى الاصل من غير تغيير اى مطلقا كما هو ظاهر لم يجوز عدم الجواز بهذا التقييد بما لا ينبغي التوقف فيه والتعجب منه عجب بل ينبغي الاقتصار في جوابه على انه مسلم الا ان المصنف ليس من التزم ذلك فلم ان ما اورده على السبكي لا يلاق ما افادته عبارة اصلا (قوله ويكتب الخ) لم يذكر ذلك في قسمة مال الفى كما تقدم فليست سببه (قوله ويكره تاخيرها) قال في الروض بلا عذر (قوله في المتن ان نقل الخ) وقد يفهم كلامه ان التنفيل انما يكون قبل اصابة المغنم وهو ما قال الامام انه ظاهر كلام الاصحاب اما بعد اصابته فيمتنع ان يخص بعضهم ببعض ما اصابوه انتهى فليتأمل فائدة هذا مع قوله الاقضى وللنفل قسم اخر الخ فانه ظاهر في انه بعد اصابة مع انه كما هنا من مال المصالح وهذه الغنيمة (قوله وافهم المتن السين الخ) لم يبين الحكم حيث نقل مع الجهل بالقدر فيما ذكر هل يجب شئ وما هو او لا

او من عليه او ارقه او فاداه نعم لاحق له في رقبته وفدائه لان اسم السلب لا يقع عليهم (او قطع بديه او رجليه) او قطع بدا ورجلا (في الاظهر) لانه ازال اعظم امتناعه وفرض بقاءه مع هذا او ما قبله نادر (ولا يخمس السلب على المشهور) للاتباع صححه ابن حبان (وبعد السلب يخرج) من راس مال الغنيمة حيث لا متطوع (مؤنة الحفظ والنقل وغيرهما) من المؤمن اللازمة للحاجة اليها ولا يجوز له اخراجها و ثم متطوع ولا باكثر من اجرة المثل لانه كولى التيم (ثم يخمس الباقي) وان شرط عليهم عدم تخميسة فيجعل خمسة اقسام متساوية ويكتب على رقعة لله او للمصالح وعلى اربعة للغنائم وتدرج في بنادق ويقرع فما خرج لله جعل خمسة للخمسة السابقين فى الفى كما قال (خمسها لاهل خمس الفى) يقسم كاسبق) والاربعة الباقية للغنائم وتقدم قسمتها بينهم لحضورهم ويكره تاخيرها لدارنا بل يحرم ان طلبوا تعجيلها ولو بلسان الحال كما بحثه الاذرى وافهم المتن انه لا

يصح شرط الامام من غنم شيئا فهو له وفي قول يصح وعليه الائمة الثلاثة (والاصح ان النفل) بفتح الفاء واسكانها (يكون من خمس الخمس المرصد للمصالح) لانه المأثور كما جاء عن ابن المسيب وانما يجري هذا الخلاف (ان نقل) بالتخفيف معدى لواحد وهو ما اثر غن خطه هو التشديد معدى لاثنتين اى جعل النفل بان شرط الثلث مثلا (بما سيغنم في هذا القتال) وغيره ويعتقر الجهل للحاجة وافهمت السين امتناع

التنفيل مع الجهل بالقدر عما غم وهو كذا بخلاف ما اذا علم كما قال (ويجوز ان ينفل من مال المصالح الحاصل عنده) في بيت المال ويجب تعيين قدره اذا لا حاجة لا تغفار الجهل حيثئذ وما اقتضاء كلام المتن من تخيره بين الخمس (١٤٥) ومال المصالح بحمل على ما اذا لم يظهر له ان

احدهما اصلح والا لزمه فعله (والنفل زيادة) على سهم الغنيمة (يشرطها الامام او الامير) عند الحاجة لا مطلقا (لمن يفعل) ولو غير معين (ما فيه نكايه في الكفار) زائدة على نكايه الجيش كدلالة على قلعة وتجسس وحفظ مكن سوا استحق سلبا ام لا وللنفل قسم آخر وهو ان يزيد الامام من صدر منه اثر محمود في الحرب كبراز وحسن اقدام وهو من سهم المصالح الذي عنده او من هذه الغنيمة (ويجتهد) الامام او الامير (في قدره) بحسب قلة العمل وخطاره وضدهما (والا خمس الاربعة) اي الباقي منها بعد السلب المأون (عقارها ومنقولها للغنائم) الآية وفعله صلى الله عليه وسلم (وهم من حضر الواقعة) يعني قبل الفتح ولو بعد الاشراف عليه (بنية القتال) ممن يسهم له كما قيده شارح وهو غير محتاج اليه لان من يرضخ له من جملة الغنائم كما يعلم بما باتى ثم رايت السبكي صرح بذلك والمخذل والمرجف لانية لها صحبة في القتال فلا يردان خلافا لبعضهم (وان لم يقاتل) او قاتل وان حضر بنية اخرى

لا غير اه رشيدى (قول المتن الحاصل عنده) تنبيه لا يختص ذلك بالحاصل عنده كما يفهمه كلامه بل يجوز ان يعطى بما يتجدد في بيت المال اه معنى (قوله عند الحاجة) ككثرة العدو وقلة المسلمين واقتضاء الحال بعث السرايا وحفظ المكاس اه معنى (قول المتن لم يفعل الخ) ولو متعدد اه معنى (قوله ولو غير معين) كمن فعل كذا فله كذا اه معنى (قوله قسم اخر الخ) وهذا يسمى انعاما وجزاء على فعل ماض شكر او الاول جمالة اه معنى (قوله او من هذه الغنيمة) عطف على قوله عنده اي او من سهم المصالح الذي هو من هذه الغنيمة اه عش (قول المتن في قدره) ويجوز الزيادة على الثلث والنقص عن الربع بحسب الاجتهاد اه معنى (قوله اي الباقي منها الخ) الاول بل الصواب حذفه لان الكلام هنا والذي قبله انما هو في الباقي بعدما ذكر كما تقدم التصريح به مع انه يومه ان الساب والمأون من الا خمس الاربعة وهو خلاف ما مر من اخر اجمها من راس المال ثم يخمس الباقي اه رشيدى (قوله وفعله صلى الله عليه وسلم) الو او فيه بمعنى مع اذا الآية لا دلالة فيها بمجرد هاء الانما بينهما فاعله صلى الله عليه وسلم اه رشيدى (قوله والمرجف) عطف تفسير وقوله لا نية لما مر اعادة اللفظ اذا العطف تفسيرى كما هو الظاهر اه عش (قوله فلا يردان) اي على منطوق المتن (قوله خلافا لبعضهم) اقر ذلك البعض المعنى (قوله او قاتل) الى قوله اما المبعوث في المعنى الا قوله ولا يرد الى فان عاد (قوله لقول ابى بكر الخ) تعليل المتن (قوله ولان الغالب ان الحضور يجره الخ) ولا يتاخر عنه في الغالب الا لعدم الحاجة اليه اه معنى (قوله فلم الخ) اي من اشتراط احد الامرين القتال او نيته (قوله لكن ان كان الخ) عبارة النهاية اسكن محله فيمن لم يكن من ذلك الجيش والا استحق فيما يظهر اه (قوله والاستحق الخ) ظاهره وان لم يكن حضوره في الاصل بنية القتال ولم يقاتل اه سم (قوله على الاوجه) المتبادر ان معناه على الاوجه من الخلاف في كون الحاصل ان الذي من غير هذا الجيش لا يستحق الا ان قاتل من غير خلاف وان الذي منه يستحق وان لم يقاتل على خلاف وهذا غير مطابق لما في الروض وشرحه اي والمعنى ما حاصله انه يسهم له وان لم يقاتل كان من هذا الجيش او جيش اخر قطعاً في الاول وعلى الاصح في الثاني ويمكن التكلف بحمل قوله والا على معنى وان لم يقاتل اي لذي من غير هذا

(قوله الا لزمه فعله) اي كما قال الراعى انه الاشبه بعد نقله التخيير عن الغز الى (قوله ويجتهد الامام في قدره) قال الشارح في شرح الارشاد وقضية كلامه ان من استحق السهم يستحق السلب مع تمام سهمه وهو ما نقله الماوردى عن ظاهر النص خلافاً من نقل عن الماوردى ما يخالف ذلك اه (قوله ومن يسهم الخ) في الروض ويعطى غائباً حضر للقتال قبل انقضائه مما سيجاز وان لم يقاتل قال في شرحه ان كان ممن يسهم له (قوله او قاتل وان حضر بنية اخرى) اي كما يفهم من قوله الا في الاصح ان الاجير الخ (قوله اسكن ان كان من غير هذا الجيش والاستحق على الاوجه) لا يخفى ان المتبادر منه ان معنى قوله والاستحق على الاوجه من الخلاف في كون الحاصل ان الذي من غير هذا الجيش لا يستحق الا ان قاتل من غير خلاف والذي فيه يستحق وان لم يقاتل على خلاف وهذا غير مطابق لقول الروض وشرحه وان افلت اسير من يد الكفار او اسلم كافر اسهم له ان حضر الصف وان لم يقاتل وانما يسهم اسكل منهم ما احب بعد حضوره فان كان هذا الاسير من جيش آخر اسهم له ان قاتل لانه قد بان بقتاله قصده للجهاد وان خلاصه لم يتحصن غرضه له والا فقولان احدهما وصححه في الشرح الصغير يسهم له وده الواقعة وثانيهما لا لعدم قصده للجهاد اه وحاصله كما ترى انه يسهم له وان لم يقاتل كان في هذا الجيش او جيش اخر قطعاً في الاول وعلى الاصح في الثاني ويمكن التكلف بحمل قوله والا على معنى وان لم يقاتل اي الذي من غير الجيش اسكن قضية الصنيع حيثئذ عدم استحقاق الذي من هذا الجيش اذا لم يقاتل وهو ممنوع نقلاً ومعنى (قوله والاستحق على الاوجه) ظاهره وان لم

غير متحرف ولا متحيز لقريبه لم يستحق شيئا ما غم في غيبته ولا رد خلا فان زعمه لازمه ان يابطل نية القتال فان عاد او حضر شخص الواقعة في الاثناء لم يستحق الا ما غم بعد حضوره ويصدق متحرف لقتال ومتحيز لفئة قريبة يمينه ان عاد قبل انقضاء الحرب فيشار كفي الجميع والسرايا المبعوثة من دار الحرب لكون الباعث بها شركاء فيما غنمهم كل والجيش وان اختلفت الجهة وخش البعد بينهم اما المبعوثة من دارنا فلا يشاركون الا ان اعلونا (١٤٦) واتحداميرهم والجهة إذ لا يكونون كجيش واحد الا في اذ كرو ولاحق بكل جاسوسها

وحارسها وكينها ولا يرد واحد من هؤلاء على كلامه خلافا لمن زعمه ايضا لانهم في حكم الحاضرين (ولا شيء لمن حضر بعد انقضاء القتال) لما مر (وفيما) لو حضر قبل حيازة المال جميعه وبعد انقضاء الواقعة (وجه) أنه يعطى لانه لحق قبل تمام الاستيلاء والاصح المانع لانه لم يشهد شيئا من الواقعة (ولومات بعضهم بعد انقضائه والحيازة لحقه) اى حق تملكه لما سيد كران الغنيمه لا تملك الا بالقسمه او اختيار التملك (لوارثه) كسائر الحقوق (وكذا) لومات بعضهم (بعد الانقضاء) للقتال (وقبل الحيازة في الاصح) لوجود مقتضى التملك وهو انقضاء القتال (ولومات في) اثناء القتال (القتال) قيل حيازة شيء (فالمذهب انه لا شيء له) فلا حق لوارثه في شيء او بعد حيازة شيء فله حصته منه وفارق استحقاقه لسهم فرسه الذى مات او خرج عن ملكه في الاثناء ولو قبل الحيازة بانه اصل والفرس تابع لجاز بقاء سهمه للتبوع

الجيش لكن قضية الصنيع حينئذ عدم استحقاق الذى من هذا الجيش اذ لم يقاتل وهو ممنوع نقلا ومعنى اسم (قوله غير متحرف) اى لقتال (قوله ولا متحيز لقريبه) واما المتحيز الى فئة قريبة فانه يعطى لبقائه في الحرب معنى اهمغنى (قوله يمينه) وان نكل لم يستحق الا من المحوز بعد عوده اه مغنى (قوله والسرايا) مبتدأ خبره شركاء اه سم (قوله لكون الباعث الخ) علة مقدمة لقوله شركاء وقوله بها اى دار الحرب خبر كون (قوله والجيش) عطف على كل وقوله وان اختلف الخ غايه (قوله على كلامه) اى عكسه (قوله لمن زعمه) اقره المغنى (قوله لانهم) علة لعدم الورد (قول المتن ولا شيء) الى قوله وللراجل في النهاية وكذا في المغنى الا قوله والاغنام (قوله لما مر) اى من قول ابى بكر وعمر الخ (قوله اى حق تملكه) اى لا نفس الملك فلا يورث المال عنه بمجرد ذلك بل الامر مفوض لراى الوارث ان شاء تملك وان شاء اعرض اه عش (قوله لما سيد كراخ) تعليل للتفسير (قوله الا بالقسمه او اختيار التملك) اى على القولين في ذلك اه رشيدى (قوله حصته منه) اى من المحوز اه عش (قوله بقاء سهمه) اى الفرس وقوله للتبوع متعلق للبقاء (قوله ومرضه) اى المقاتل اه عش (قوله والجنون الخ) فلو جن بعد انقضاء القتال ولو قبل الحيازة استحق سهمه من الجميع او في اثنائه وقبل حيازة شيء فلا شيء له او بعد حيازة شيء ما استحق ما حيز قبل جنونه لا بعده فلا يستحق منه شيئا هذا مقتضى تشبيهه بالموت هو واضح الا في الثلاثة بالنسبة لما حيز بعد جنونه فان عدم استحقاقه منه مطلقا باطل قطعافيا يظهر وانما يتردد النظر في انه هل يرضخ له او يسهم اخذا ما باقى في ذى رخص زال نقصه في اثناء القتال فانه يسهم له ما حيز قبل زوال نقصه فليقتل اه سيد عمر (قوله والاغنام كالموت) خلافا للمغنى عبارته وفي المغنى عليه وجران او جهم ما انه يسهم له لانه نوع من المرض اه عبارة سم قوله والاغنام كالموت اى الا في قوله لحقه لوارثه كما هو معلوم اه وعبارة عش قوله والاغنام الخ وينبغي ان يحل اذ لم ينش الاغنام من القتال والا فهو من المرض اه (قوله اجارة دين) اى ان قيدت بمدة اخذ ما باقى اه رشيدى عبارة المغنى والاظهر ان الاجير الذى وردت الاجارة على عينه مدة معينة لا لجهاد بل لسياسة الخ امامن وردت الاجارة على ذمته او بغير مدة فيعطى وان لم يقاتل اه (قوله اما أجير الذمة) اى او بغير مدة اه نهاية (قوله او نوى القتال) لم يذ كر هذا في اجير العين اه سم امكنه سيد كرا ما يدل على انه لا فرق (قوله لا سهم له الخ) دل له الساب الظاهر لا اه سم وقال عش مانصه قال سم على حج هل له الساب ام لا فيه نظر اه سم اقول والاقرب الاول اخذا من عموم حديث من قتل قتيلا فله سلبه اه وتقدم عن المغنى في مبحث الساب ما يفيد انه لا ساب له وفاقا لما استظهره سم راجعه (قوله لبطان الاجارة الخ) لانه بحضور الصف بين عليه نهاية ومعنى (قوله معها) اى التجارة اه عش (قوله كما تقرر) كانه اشارة الى قوله في اجير الذمة او نوى القتال وهذا يدل على ان من حضر بنية التجارة ونية القتال يستحق وان لم يقاتل واظهر من هذا دلالة على ذلك قوله الاق والتاجر والمحترف اذا

يكن حضوره في الاصل بنية القتال ولم يقاتل (قوله والسرايا) مبتدأ خبره شركاء (قوله والاغنام كالموت) اى الا في قوله لحقه لوارثه كما هو معلوم (قوله او نوى القتال) لم يذ كر هذا في اجير العين (قوله لا سهم له الخ) هل له السلب الظاهر لا (قوله كما تقرر) كانه اشارة الى قوله في اجير الذمة او نوى القتال وهذا يدل على ان من حضر بنية التجارة ونية القتال يستحق وان لم يقاتل واظهر من هذا دلالة على ذلك قوله الاق

ومرضه وجره في الاثناء لا يمنع استحقاقه وان لم يرج برؤه والجنون والاغنام كالموت (والاظهر ان الاجير) اجارة عين (لسياسة لم الدواب وحفظ الامتعة والتاجر والمحترف) كالخياط (يسهم لهم اذا قاتلوا) لانهم اولى بمن حضر بنية القتال ولم يقاتل اما اجير الذمة فيستحق جز ما ن قال او نوى القتال كتاجر نوى القتال واجير الجهاد المسلم لا سهم له ولا رخص ولا اجرة لبطان الاجارة له مع اعراضه عن القتال بالاجارة المنافية له وبهذا يفرق بينه وبين نحو التجارة لانها لا تنافيه ومن ثم اثرت نية القتال معها كما تقرر (ولالراجل سهم وللفرس)

ولأن غضب الفرس لئكن من غير حاضر والالذية كالموضع فرسه في الحرب فوجده آخر قتال عليه فيسهم الاله (ثلاثة) واحده واثان
لفرسه للاتباع واده الشيخان وإن لم يقاتل عليه بان كان معه او بقر به متيناً لك ولكنته قاتل راجلاً او في سفينة بقرب الساحل واحتمل ان
يخرج وبركب لانه قد يحتاج اليها ولو حضر افرس مشترك اعطيا سهمه شركة بينهما (١٤٧) فازركها ما وكان فيها قوة السكر والفر

بهما اعطيا أربعة أسهم
سهمان لها وسهمان للفرس
ولا في سهمان لها فقط نعم
ينبغي ان لها الرضخ كالا
غناء فيه ولو غزا نحو صبيان

وعبيد ونساء قسم بينهم

اعد الخمس بحسب ما يقتضيه

الرأى من تساو وتفضيل

ما لم يحضر معهم كامل ولا

فلهم الرضخ وله الباقي

وقضية ما تقرر إن كان لهم

بعد الخمس الرضخ والباقي

للسلم وبه يصرح قول

الروضه وأما إذا كان مع

اهل الرضخ واحدا من اهل

الكامل فتعبيده باهل الرضخ

هنا يفيدان ذكره قبله

العبيد والنساء والصبيان

للتمثيل لا للتقييد وبهذا

تبين أن الأصح من وجهين

في النهاية لم يرجع ابن الرفعة

وغيره منها شيئاً فيما غنمه

مسلم وذمى كاملاً أن انه

بخمس الكل ثم للذمى

لرضخ لا غير ويوجه بان

كونه تابعاً للمسلم أولى من

كونه مساوياً له (ولا يعطى)

من معه أكثر من فرس (إلا

لفرس واحد) للاتباع

(عربياً كان او غيره)

كبرذون وهو ما أبواه

أعجميان وهجين وهو ما أبوه

لم يقاتلوا ولا نوبيا القتال اه سم أقول بل اشارة إلى قوله كتناجر نوى القتال (قوله وإن غضب الخ) الى
قوله وقضية ما تقرر في النهاية وكذا في المغنى لا قوله نعم إلى ولو غزى (قوله لئكن من غير حاضر) عبارة
المغنى ولو استعار فرسا واستاجرته او غصبه ولم يحضر المالك الوقعة وحضر وله فرس غيره اسهم له لا
للمالك لانه الذي احضره وشهده الوقعة اما إذا كان المالك حاضرا ولا فرس معه وعلم بفرسه او ضاع فرسه
الذي يريد القتال عليه فانه يستحق سهمه وإن كان معه فرس فلا يستحق سهم المغصوب ولا الضائع لما سياتى
أنه لا يعطى إلا لفرس واحد اه (قوله المذبة) أى المالك الفرس اه ع ش (قوله المذبة) مانصه ظاهره
وإن لم يتمكن من اخذه من الغاصب اه سم (قوله متيناً لذلك) خرج بذلك ما صحبه للحمل عليه فلا شئ له
بسببه لانه ليس معد للقتال وإن احتيج اليه في حمل الا فقال اه ع ش (قوله او في سفينة) او في حصن اه مغنى
(قوله ان لها) أى للفرس الرضخ ويقسم بينهم اه ع ش (قوله كالا غناء الخ) أى كفرس لا غناء الخ (قوله
نحو صبيان الخ) من النحو المجانين اه ع ش (قوله قسم بينهم الخ) ويتبعهم صغار السبى في الاسلام اه مغنى
(قوله وقضية ما تقرر) أى قوله ولا فاهم الرضخ الخ (قوله قول الروضة الخ) أى والمغنى (قوله فتعبيده) أى
الروضه (قوله للتمثيل الخ) أى فتلهم ذميون معهم مسلم (قوله في النهاية) ر قوله لم يرجع الخ وقوله فيها غنمه
الخ كل منها بعث لوجهين (قوله انه بخمس الخ) خبر ان الأصح الخ (قوله كبرذون) الى قوله واعلاها في
النهاية والمغنى الا قوله في القاموس الى وذلك (قوله ويطلق) أى الهجين (قوله وعربي) عطف على اللثيم
وقوله ومقرف كقوله وهجين عطف على برذون (قوله ايضا) أى كالهجين (قوله أى امه الخ) من كلام
القاموس وتفسير لما يدانى الخ (قوله وتفاوتهما فيه كتفاوت الخ) مبتدأ وخبر (قول المتن لا لبعير الخ)
والحيوان المتولد بين ما يررضخ وما يسهم له حكم ما يررضخ له نهاية ومعنى (قول المتن وغيره) ومن الغير مالو
ركب طائر او قاتل عليه وبقي مالو حل ادمى ادميا وقاتل عليه هل يسهم اهما بان يعطى كل سهم راجل او
للمقاتل ويررضخ للحامل فيه نظرا والاقرب الاول اه ع ش (قوله إذ لا يصلح) أى غير الخيل (قوله لها) أى
البعير وغيره والتاثير باعتبار معنى الغير (قوله بها) أى بررضخها على حذف المضاف (قوله قبل إلا الهجين
الخ) اعتمده الشهاب الرملى والنهاية والمغنى (قوله فيقدم) أى الهجين منه (قوله البعير لا تنفع فيه) قد يغنى
عنه قول المصنف الا فى وما لا غناء فيه (قوله لا تنفع فيه) الى قول المتن فاهم الرضخ في النهاية (قول المتن اعجف)
ولو احضر اعجف فصيح فان كان حال حضور الوقعة صحيحا اسهم له ولا فلا كما يحتمل بعض المتأخرين نهاية
ومغنى ويذنبى او فى اثباته وقد يشمل قوله حال حضور الوقعة اه سم (أى هزول) الى قول المتن فلمهم الرضخ

والتاجر والمحترف إذا لم يقاتلوا ولا نوبيا القتال اه (قوله ولا فاهم) ظاهره وإن لم يتمكن من أخذه من
الغاصب (قوله نعم يذنبى الخ) اعتمده مر (قوله ولو غزا نحو صبيان الخ) ومن كمل منهم في الحرب
اسهم له فيما يظهر شرح مر (قوله وعربي) عطف على مقرف وهجين قبله عطف على برذون (قوله
واعلاها الفيل فالبعير قبل إلا الهجين الخ) عبارة شرح الروض والظاهر انه يفضل البعير على الفيل
بل نقل عن الحسن البصرى انه يسهم له لقوله تعالى فما وجفتم عليه من خيل ولا ركاب ثم رايت في التعليقات
على الحاوى والافوار تفضيل البغل على البعير ولم اره في غيرهما وفيه نظر اه وجمع شيخنا الشهاب مر
بحمل الاول على نحو الهجين والثاني على غير شرح مر (قوله فى المتن اعجف) ولو احضره اعجف فصيح
فان كان حال حضور الوقعة صحيحا اسهم له ولا فلا كما يحتمل بعض المتأخرين شرح مر وقوله حال حضور

عربي فقط ويطلق أيضا على اللثيم وعربي أمه أمه ومقرف وهو عكسه ويطلق على غير الفرس أيضا في القاموس المقرف كحسن ما يدانى
الهبنة اى امه عربية لا أبوه لان الاقارب من قبل الفحل والهبنة من قبل الام وذلك لصالح الكل للسكر والفر وتفاوتهما فيه كتفاوت الرجالة
(لالبعير وغيره) كفيل وبغل إذ لا تصلح صلاحية الخيل نعم يررضخ لها ولا يبلغها سهم فرس ويفاوت بينها واعلاها الفيل فالبعير قبل إلا
الهجين فيقدم على الفيل وفيه نظر فالبغل فالخمار على الاوجه (ولا يعطى لفرس) لا تنفع فيه كصغير وهو ما يبلغ سنة و (اعجف)

أى مهزول والحق به الأذرى الحرون الجروح (والمال غناء) بفتح المعجمة والمدأى نفع (فيه) لنحو كبر وهرم لعدم فائدته (وفي قول به طلى أن لم يعلم نهى الأمر عن احضاره) كاشيخ الهم وفرق الأول بان هذا يدفع رايه ودعائه والكلام في السهم اما الرضخ فيعطى له أى مالم يعلم النسي عن احضاره فيما يظهر إلا يدخل الأمر (١٤٨) الحرب لإفارسا كاملا ولا يؤثر طر وعجفه ومرضه وجرحه أثناء القتال كما علم بالاولى

مامر في موته (والعبد والصبي) والمجنون ولو غير مميزين (والمرأة) ومثلها الخنثى مالم تبين ذكوره والاعمى والزمن وفاقد الاطراف والتاجر والمخترق اذا لم يقاتل ولا نوي القتال وقد يشكل الزمن بالشيخ الهم الان يفرق بان من شأن الزمن نقص رايه بخلاف الهم الكامل العقل (والذى) والحق به معاهد وهستامن وحربى بشرطهم الاقنى (اذا حضروا) ولو بغير اذن سيد وزوج وولى (فلهم) ان كان فيهم نفع ولم يكن للمسلم منهم سلب (الرضخ) وجوبا للاتباع في ذلك وماللقن لسيدته وترددوا في المبعوض ورجح الأذرى وغيره انه كالقن والدميرى وغيره انه ان كانت مهابة وحضرى نوبته اسهم له والارضخ لان الغنيمة من باب الاكتساب والزركشى انه ان كانت صرف له في نوبته والا قسم له بقدر حريرته وارضخ لسيدته بقدر رقة والذى يتجه فيه انه كالقن لنقصه فيكون الرضخ بينه وبين سيده مالم

في المغنى الا قوله ولا نوي القتال (قوله أى مهزول) أى هز الا يمنع النفع كما هو ظاهر ولا يفقد يكون المهزول انفع من كثير من السمان كالايخنى اه سم (قوله والحق به الأذرى الحرون الخ) ولو كان شديدا قويا لانه لا يكر ولا يفر عند الحاجة بل قديم ملك رايه اه نهاية زاد المغنى وهو حسن اه (قوله فيعطى له) ظاهره ولو هو مالا نفع فيه بوجه من الوجوه وقد يوجه بان فيه تكثير السواد وقد يشكل عليه ما يأتى في نحو العبد والصبي انه انما يرضخ له حيث كان فيه نفع اه سيد عمر (قوله اذلا يدخل الخ) يتأمل تطبيقه على مدلوله اه سيد عمر اقول لعله مبنى على ارجاعه اقول الشارح أى مالم يعلم الخ واما اذا رجع الى قول الماتن ولا يعطى الفرس الخ كما هو صريح صنيع المغنى فتطبيقه ظاهر عبارة عس قوله اذلا يدخل الخ أى لا يليق بالامير ان يدخل الخ لانه ياتى بذلك اه (قوله مامر الخ) أى في شرح فالذهب انه لا شيء له (قول الماتن والذى) أى والذمية اه مغنى (قوله بشرطهم الاقنى) عبارة النهاية والمغنى ان جازت الاستعانة بهم واذن الامام لهم اه (قوله ولم يكن للمسلم الخ) خلافا للشهاب الرملى والنهاية والمغنى حيث اعتمدوا ان المسلم يستحق الرضخ وان استحق السلب خلافا لابن الرفعة لا خلاف السبب (قوله وجوبا) الى قوله ثم رايته في النهاية والمغنى الا قوله ويظهر الى الماتن والذى يتجه فيه الخ والاوجه كما قال شيخى الاول اه مغنى أى قول الأذرى انه كالقن (قوله فيكون الرضخ بينه الخ) هذا الصنيع يقتضى انه لو كانت مهابة وحضرى نوبة شديدة قسم بينهما وهو بعيد خارج عن قياس النظائر فايراجع وليجرر اه سيد عمر عبارة سم قوله فيكون الرضخ له هلا قال اوفى نوبة سيده فليسيداه (قوله بحسب تفاوت نفقهم) فيرجع المقاتل ومن قتاله اكثر على غيره والفارس على الراجل والمرأة التى تدأوى الجرحى او تسقى العطاش على التى تحفظ الرجال بخلاف سهم الغنيمة فانه يسوى فيه المقاتل وغيره لانه منصوص عليه والرضخ بالا جتهاد مغنى ونهاية (قوله ولا يباغ برضخ) عبارة النهاية والمغنى لكن لا يباغ به سهم راجل ولو كان الرضخ لفارس كما جرى عليه ابن المقرئ وهو المعتمد اه وفي سم بعد ذلك كرم مثل ذلك عن الروض وشرحه مانصه ولا يخفى ان هذا الخلاف فى الفارس باعتبار ما يستحقه له ولفرسه فيكون الاصح انه لا بد ان ينقص مجوع ماله مع فرسه عن سهم راجل لا فى الفارس وحده أى فيما له قطع النظر عن فرسه وعلى هذا قول الشارح ويظهر فى رضخ الفرس الخ المقتضى ان للفارس

الوقعة ينبغى اوفى أثاثها وقد يشمله حال حضور الوقعة (قوله أى مهزول) أى هز الا يمنع النفع كما هو ظاهر ولا يفقد يكون المهزول انفع من كثير من السمان كالايخنى ولو كان الفرس اعمى فيحتمل ان يقال ان كان له نفع بان امكن المقاتلة عليه لاستواء الارض وعدم ما يمنع من كروفر فيها اعطى له والا فلا (قوله مالم تبين ذكوره) عبارة التجريد للزجدلو بان رجولية الخنثى قال البندنجى صرف له سهم من حين بان اه وفي تقييده بمن حين نظر فليتامل (قوله من شأن الزمن نقص رايه) لا يخفى ما فى هذه الدعوى وكان يمكن الفرق بان المراد من ليس شيخاله راي (قوله ولم يكن الخ) تبع فيه ابن الرفعة ومن تبعه لكن الذى اعتمده شيخنا الشهاب مر انه لا فرق خلافا لابن الرفعة (قوله ورجح الأذرى الخ) اعتمده شيخنا الشهاب مر ايضا (قوله فيكون الرضخ له) هلا قال اوفى نوبة سيده للمسيد (قوله فى الماتن وهو دون سهم) أى سهم راجل قال فى الروض ولا يباغ به سهم راجل ولو لفارس اه قال فى شرحه وتضية قول الاصل وان كان فارسا فوجهان بناء على انه هل يجوز ان يباغ تعزير الحر حد العبد انه يباغ به أى برضخ الفارس سهم راجل لكنه عقبه بقوله وبالمنع قطع الماوردى وقال الأذرى ظاهر كلام الجمهور والمنع وهو الاصح فالتصريح

تسكن مهابا قو يحضرى نوبته فيكون الرضخ له لو كون الغنيمة اكتسابا لا يقتضى الحاقه بالاحرار فى أنه يسهم له لان السهم انما رضا يكون للساكنين وهو ليس كذلك (وهو دون سهم مجتهد الامام فى قدره) لانه لم يرد فيه تحديد ويفاوت بين مستحقه بحسب تفاوت نفقهم ولا يباغ برضخ راجل او فارس سهم راجل ويظهر فى رضخ الفرس انه لا يباغ به سهمى الفرس الكامل وان باغ سهم الفارس اعتبار الكل بجمسه (ومحله الاخماس الاربعة فى الاظهر) لانه سهم من الغنيمة بسبب استحقاقه حضور الوقعة (قلت انما يرضخ لذى)

ومن الحق به (حضر بلاجرة) ولو بجمع القول إلا فلا شيء له غير ما حزموا وإن زادت على سهم راجل وجازت الاستعانة به (وباذن الامام) أو الامير (على الصحيح) وإلا فلا شيء له بل يعززه إن رأى ذلك لتعديبه (واقته أعلم) وباختياره وإلا فإن أكرهه الامام أو الامير على الحضور فله أجره مثله ولو زال نقص ذى الرضخ بنحو اسلام وعق وبلوغ أثناء القتال أسهم لهم ولو بما حزم قبل زوال نقصه فيما يظهر أو بعده فلا ولو قبل الحياة فيما يظهر ثم رأيت كلام الروضة مصرحاً بذلك (كتاب قسم الصدقات) أى الزكوات المستحقين وأجمعها باختلاف أنواعها سميت بذلك لاشعارها بصدق باذنها واشموها للنفل وضعا ذكره في فصل آخر الباب رتبهم (١٤٩) على ما يأتي مخالفا لمن ابتدأ بالعامل لتقدمه في القسم لكونه يأخذه

رضخا لنفسه دون سهم الراجل ورضخا لفرسه دون سهمى الفرس فيه نظر أى نظر فليتأمل اه سم (قوله ومن الحق به) ومنه الحربى اه سم (قوله ولو بجمالة) الظاهر أن مراده ولو كانت الاجرة بجمالة اه سم (قوله وإلا فلا شيء له) ويجوز أن يبلغ بالاجرة سهم راجل نهاية ومعنى (قوله وإن زادت على سهم راجل) لا يخفى ما فى هذه الغاية (قوله وجازت الخ) عطف على قوله زادت الخ (قول المتن وباذن الامام) ولا اثر لاذن الاحاد ولو غزت طائفة ولا امير فيهم من جهة الامام فحكموا في القسمة واحدا اهلا وصحت وإلا فلا نهاية ومعنى (قوله وباختياره) كقول المتن وباذن الامام عطف على قوله بلا أجره (قوله فإن أكرهه الخ) أى ولا يصدق في دعوى ذلك إلا ببينة اه ع ش (قوله ولو زال الخ) وينبغي أن مثل ذلك ما لو كان راجلا في ابتداء ثم صار فارسا في الاثناء ولو قبل الانقضاء يذسر فيعطى سهم فارس اه ع ش (قوله بنحو اسلام الخ) كافة مجنون ووضوح ذكره مغنى (كتاب قسم الصدقات)

(قوله أى الزكوات) الى قول المتن في المغنى لا قوله مخالفا الى تاسيما وقوله وبواو اجمع الى وذكر الى قول المتن ولا يمنع في النهاية إلا لقوله وبواو اجمع الى وذكر (قوله ولشموها) متعلق بقوله الآتى ذكره (قوله وضعا) أى لا ارادة لما مر انفا من تفسيرها بالزكوات (قوله ورتبهم الخ) عطف على قوله وجمعها الخ (قوله لتقدمه) علة لا ابتداء وقوله لكونه علة للتقدم وقوله تاسيما علة لرتبهم اه سم (قوله وبني الظرفية الخ) كقوله الآتى وبواو اجمع الخ عطف على قوله بلام الملك الخ (قوله وبواو اجمع) أى العاطفة اه سم (قوله ليفيد اشتراكهم) الانسب الاخصر الى اشتراكهم (قوله هذا) أى كتاب الصدقات (قوله كسابقيه) أى فى مو الغنيمة (قوله واقلمهم) عطف على أكثر الخ اه سم (قوله قيل هذا الخ) وافقه المغنى عبارته ولو ذكر المصنف الآية ثم ذكر ما اقتضت الآية استحقاتهم لا ارتباط كلامه ببعضه ببعض كما فعل في المحرر اه (قوله ما يحتاج اليه فيه) أى كان يقال كتاب قسم الصدقات وهى الزكوات ويجب قسمها على الفقراء الخ ما فى الآية ثم يقول فالفقير من لا مال الخ اه ع ش (قوله ما يأتى الخ) عبارة النهاية فإيتى من الخ يخرج عنه كونه مفقدا إذ دلالة السياق الخ اه (قول المتن يقع موقعا الخ) ولا فرق بين أن يملك نصبا بمن المال

بالتجميع من زيادة المصنف اه ولا يخفى أن هذا الخلاف فى الفارس باعتبار ما يستحقه له ولفرسه فيكون الاصح أنه لا بد أن ينقص بجموع ماله مع فرسه عن سهم راجل لا فى الفارس وخذه أى فيماله مع قطع النظر عن فرسه وإلا فلا معنى للبالغ فى عبارة الرضوض ولا لتخصيص أصله الخلاف فى الفارس فتأمله وعلى هذا فقول الشارح ويظهر فى رضخ الفرس الخ المقتضى أن للفارس رضخا لنفسه دون سهم الراجل ورضخا لفرسه دون سهمى الفرس فيه نظر فليتأمل (قوله ومن الحق به) ومنه الحربى (قوله ولو بجمالة) الظاهر أن مراده ولو كانت الاجرة بجمالة (كتاب قسم الصدقات) (قوله لتقدمه) علة لا ابتداء وقوله لكونه علة للتقدم وقوله تاسيما علة لرتبهم (قوله وبواو اجمع) أى العاطفة (قوله واقلمهم) عطف على أكثر (قوله لان دلالة السياق الخ) ففدا فاد القصة مع الاختصار (قوله فى المتن يقع) ظاهر اللفظ أنه صرف لكل بانفراده فيكون المنفى وقوع كل بانفراده وذلك صادق

فى الروضة (الفقير من لا مال له) قيل هذا مفقدا فانه لم يذ كر ما يربطه اه وليس فى محله لبناء زعم التفلت على زعم أنه لم يذ كر رابطا فان أراد الرابط النحرى فليس هنا ما يحتاج اليه أو المعنوى فهو من ذ كر بل متكررى فى كلامه الآتى وبفرض أنه لم يذ كر ما يأتى من أن هؤلاء الاصناف الثمانية هم المستحقون لهذه الصدقات لم يكن مفقدا لان دلالة السياق بحكمة وهى قاضية عند من له أدنى ذوق بان المراد قسمتها لمستحقين وأنهم المبينون فى كلامه (ولا كسب) حلال لا يثبته (يقع) جميعهما أو مجموعهما (موقعا من حاجته) من مطعم وملبس ومسكن وسائر مالا بد منه لنفسه وموئنه الذى تلزمه مؤنته لا غير وإن اقتضت العادة إنفاقه خلافا لبعضهم وكأنه توهمه من كلام السبكي الآتى رده

عوضا تاسيما بالاية المشار فيها بلام الملك فى الاربعة الاول الى اطلاق ملكهم وتصرفهم وبني الظرفية فى الاربعة الاخيرة الى تقييده بالصرف فيما أعطوا لاجله وإلا استرد على ما يأتى وبواو اجمع ليفيد اشتراكهم على السواء فلا يجوز حرمان بعضهم ولا إعطاؤه اقل من الثمن على ما يأتى أيضا وأما قول المخالف القصد مجرد بيان المصرف فيجوز دفع المالك زكاته اصف بل لو احدثه كفقير فهو مخالف لقاعدة اللغة فيحتاج لدليل إذ ما لا عرف للشارخ فيه يجب حمله على اللغة وبما يصرح بما قلناه الاتفاق فى نحو الوصية او الوقف او النذر او الاقرار لزيد وعمره وبكر بشىء غلى أنه يصرف اليهم على السواء وذك كر أكثر الاصحاب كالمختصر هذا هنا لانه كسابقيه يجمعه الامام ويفرقه واقلمهم كلام اخر الزكاة لتعلقه بها ومن ثم كان انسب وجرى عليه

على ما يليق به وبهم من غير اسراف ولا تقتير كمن يحتاج عشرة ولا يجد إلا درهمين وقال المحاملي إلا ثلاثة والقاضي إلا أربعة واعترض بأنه يقع موقعا وقضية الحدان الكسوب غير فقير وان لم يكتسب وهو كذلك هنا وفي الحج في بعض صورته كما مر وفيمن تلزمه نفقة فرعه بخلافه في الأصل المتفق عليه لحرمة ما يأتي إن وجد من (١٥٠) يستعمله وقد رتب عليه أي بأن لم يكن عليه فيه مشقة لا تحتمل عادة فيما يظهر وحل له تعاطيه

ولا يلاق به كما يأتي والا اعطى وان ذا المال الذي عليه قدره أو أقل بقدر لا يخرج به عن الفقر ولو حالا على المعتمد غير فقير أيضا فلا يعطى من سهم الفقراء حتى يصرف ما معه في الدين ونزاع الرافعي فيه الناشئ عن تناقض حكى عنه هنا وفي العتق بأنه ينبغي ان لا يعتبر كما منع وجوب نفقة القريب وزكاة الفطر مردود بان في منعه للفطرة تناقضا مر أي وعلى المنع ثم يفرق بان تلك مواساة في مقابلة طهرة البدن وهو ليس من أهله لتعلق الدين بذمته وما هنا ما يحظه الاحتياج وهو قبل صرف ما يديه غير محتاج وبأن نفقة القريب تجب مع الدين كاذكروه في التمسك فوجوب الزكاة فيه ونفقة القريب معه يقتضيان الغنى ثم هذا الحد لفقر الزكاة لا فقير العرايا والعاقلة ونفقة الممرون وغيرهم مما هو معلوم في محاله ومن له عقار ينقص دخله عن كفايته فقير أو مسكين بناء على ما يأتي أنه يعطى كفاية العمر الغالب نعم ان كان نفيسا ولو باعه حصل به ما يكفي دخله لزمه بيعه على الأوجه (ولا يمنع

أولا فقد لا يقع النصاب موقعا من كفايته اه معنى (قوله جميعهما) الى قوله ونزاع الرافعي في المغني الى قوله وفي الحج الى ان وجد (قوله أو مجموعهما) اي الجملة اه ع ش (قوله على ما يليق الخ) راجع الى قوله من مطعم الخ (قوله من غير اسراف) المراد به هنا ان يتجاوز الحد به في الصرف على ما يليق بحاله وان كان في المطاعم والملابس النفيسة وليس المراد به ما يكون سببا للحجر على السفه اه ع ش (قوله واعترض الخ) اي قول القاضي اه كرددى عبارة النهاية والمغني والقاضي الا أربعة وهو الأوجه وان اعترض (قوله وفيمن تلزمه الخ) معطوف على ما عطف عليه قوله وفي الحج أي فلا يلزمه نفقة فرعه الكسوب وان لم يكتسب وقوله بخلافه في الأصل اي فيلزم فرعه انفاقه وان كان هو مكتسبا ولم يكتسب سم وع ش ورشيدى (قوله ان وجد الخ) راجع الى قوله وهو كذلك الخ (قوله وان ذا المال الخ) عطف على قوله ان الكسوب الخ (قوله قدره) اي دين قدر المال زاد المغني او أكثر منه اه (قوله أو أقل الخ) هذا معلوم بما قبله بالاولى (قوله لا يخرج الخ) لعل القيد به لكونه محل التوهم والضمير المستتر راجع الى الزائد على القدر الأقل لا الى القدر الأقل فتدبر (قوله غير فقير أيضا) أي هنا وكذا في نفقة القريب وزكاة الفطر على المعتمد فيهما كما يأتي اه ع ش (قوله ينبغي الخ) ضعيف اه ع ش (قوله لا يعتبر) اي المال المذكور وقوله كما منع اي الدين (قوله بان في منعه الخ) عبارة النهاية بان المعتمد عدم منعه للفطرة وعلى المنع الخ (قوله فوجوب الزكاة) اي زكاة الفطر (قوله بناء على ما يأتي الخ) انظر مفهومه اه سم (قوله لزمه بيعه الخ) شمل ما لو كان بيده عقار غائبه لا تنفي بنفقته وثمنه يكفي بتحصيل جامكية او وظيفة يحصل منها ما يكفيه فيكف بيع العقار لذلك ولا يدفع له شيء من الزكاة اه ع ش (قوله وان اعتاد السكن بالاجرة) وفاقا للزيادة وخلافا للنهاية والمغني عبارتهما وان اعتاد السكن بالاجرة او في المدرسة ومعه ثمن مسكن او له مسكن خرج عن اسم الفقر بماعه كما بحثه السبكي اه قال الرشيدى قوله اوله مسكن الخ فيه من الحرج ما لا يخفى على ان الذي نقله غيره عن السبكي انما هو فيما اذا كان معه ثمن المسكن اه عبارة السيد عمر قال السبكي فلو اعتاد السكن بالاجرة او في المدرسة فالظاهر خروجه عن اسم الفقر بضمن المسكن كذا في الاسنى والمغني والنهاية اقول ما ذكره في ساكن المدرسة واضح لكن ينبغي أن يكون محله ما اذا لم يحش الاخراج منها كان تجرى عادة النظر مثلا باخراج المستحق من غير جنة والافيات فيه نظير ما ذكره الشارح في الزوجة المكفية باسكان زوجها وكذا ما ذكره في ثمن المسكن ان فرض انه لو انجر به واشترى به ضيعة كان الربع كافيا لاجرة المسكن ولسائر ماؤن او لما يقع الموضع منها والاول فرض ان المات حصل منه انما يفي بالاجرة فقط فالقول بان حينه يخرج عن الفقر مشكل جدا وقد يؤخذ مما ذكرته الجمع بين كلام السبكي والمخالف له كالشارح ثم يبق النظر في مسكنه المحتاج للاتق به لو كان بحيث لو بيع وانجر في ثمنه لكفاه الربع لاجرة مسكن لا ثقبه ولما يخرج عن حد

بوقوع المجموع وليس مرادنا فلذا بين الشارح المراد بقوله جميعهما أو مجموعهما (قوله في المتن موقعا من حاجته) او ما عدا ما بقدر على تحصيله بذلك الكسب والثاني هو قياس قوله الاتي وقضية الحد الخ (قوله والقاضي الا أربعة واعترض الخ) هو الوجه وان اعترض شرح مر (قوله وفيمن تلزمه نفقة فرعه الخ) فلا يلزمه نفقة فرعه الكسوب وان لم يكتسب (قوله بخلافه في الأصل) فيلزم فرعه انفاقه وان كان هو مكتسبا ولم يكتسب (قوله وان ذا المال الخ) كذا مر (قوله بان في منعه للفطرة تناقضا مر) والمعتمد عدم منعه للفطرة شرح مر (قوله وبان نفقة القريب الخ) كذا مر (قوله بناء على ما يأتي الخ) انظر مفهومه (قوله وان اعتاد السكن بالاجرة الخ) في شرح الروض ومر قال السبكي فلو اعتاد السكن

الفقر والمسكنه كما يأتي (مسكنه) الذي يحتاجه ولا ثقبه وان اعتاد السكن بالاجرة بخلاف ما لو نزل في موقوف يستحقه الفقر

على الأوجه فيهما لان هذا كالمالك بخلاف ذاك ويتردد النظر في مكفية باسكان زوجها هل تكلف بيع دارها فيما لم يكفها الزوج إياه لانها مستغنية عنه الآن كالساكن بالموقوف أو يفرق بأن الناظر لا يقدر على اخراجه والزوج يقدر على طلاقها متى شاء كل محتمل والثاني أقرب

ويفرق بينه وبين مامر في نظيره في الحج بأنه ينظر فيه للحاجة الراهنة دون المستقبلة بدليل أنه يكلف بيع ضيعته ورأس ماله بخلافه هنا بدليل النظر للسنة أو العمر الغالب (وثيابه) ولو للتجمل بها في بعض أيام السنة (١٥١) وأن تعددت أن لاقت به أيضا

على الأوجه خلافا لما يرويه
كلام السبكي ويؤخذ من ذلك
صحة افتاء بعضهم بأن حلى
المرأة اللاتي بها المحتاجة للتزين
به عادة لا يمنع فقرها وقته
الحاجة لخدمته ولولمروته
لكن أن اختلت مروته
بخدمته لنفسه أو شقت عليه
مشقة لا تحتمل عادة وكتبه
التي يحتاجها ولو نادرا لعلم
شرعي أو آله كتنواريخ
المحدثين وإشعار نحو اللغويين
ولو مرة في السنة أو لطباو
وعظ لنفسه أو غيره ولو
تكررت عنده كتب من
فن واحد بقيت كلها للمدرس
والمبسوط لغيره فيبيع الموزع
إلا أن كان فيه ما ليس في
المبسوط فبما يظهر أو نسخ
من كتاب بقي له الإصح
لا الإحسن فإن كانت إحدى
النسختين كبيرة الحجم
والأخرى صغيرة بقيتا
للمدرس لأنه يحتاج لحل هذه
الدرسه وغيره يبقى له أحدهما
كما مروا له المحترف كخيل
جندی مرتزق وسلاحه إن
لم يعطه الإمام بدلها من بيت
المال كما هو ظاهر ومتطوع
احتاجهما وتعين عليه الجهاد
نظير مامر في المفلس مع
ماباتي بجيئه هنا بما مر عن

الفقر هل يكون الحكم كما مروا ولا محل تأمل والثاني أقرب إلى إطلاقهم وعليه فقد يفرق بأن فيما ذكر مفارقة
للبالوف وفيه مشقة لا تحتمل عادة اه سيد عمر اه أقول قوله من غير جنحة لعله ليس بقيد وقوله كالشارح فيه
أن الشارح إنما خالف في المسكن لافي ثمنه كما يصرح به قوله الاتي وثمن ما ذكر الخ (قوله ويفرق بينه) أي
بين مسكن المسكنية (قوله بأنه ينظر فيه الخ) قد يقال لم كان كذلك اه سم (قوله ولو للتجمل) إلى
قوله فإن كانت إحدى النسختين في المعنى الا قوله كتنواريخ المحدثين إلى أو لطباو إلى التفتيش في النهاية
الا قوله كتنواريخ المحدثين وإشعار نحو اللغويين وقوله ومن تفصيل المصحف (قوله أن لاقت الخ)
أي من حيث حسنها أو تعددها فيما يظهر اه سيد عمر (قوله أيضا) أي كالمسكن (قوله من ذلك) أي من
قوله ولو للتجمل بها الخ (قوله وقته) وقوله وكتبه وقوله والة يحترف عطف على قول الماتن مسكنه (قوله
ولو مرة في السنة) الا ولي ذكره عقب قوله ولو نادرا ثم يظهر أن الأولى تعبير بعضهم والثانية تعبير غيره
والشارح جمع بينهما (قوله لطباو) أي وليس ثم من يعتني به اه نوبة عبارة المعنى ويبي ككتب طب يكتب
بها أو يعالج بها نفسه أو غيره والمعالج معدوم من البلد اه وفي سم بعد ذكر مثلها عن الروض مانصه
وبها تعلم ما في إطلاق الشارح اه (قوله أو وعظ لنفسه الخ) وأن كان في البلد اعظ لأنه يتعظ من نفسه
ملا يتعظ به من غيره نهاية ومعنى وروض (قوله والمبسوط لغيره) أي المدرس عطف على كلها للمدرس
(قوله فيبيع الموزع) أي المختصر (كبيرة الحجم الخ) كان المراد أن كبير ته هي الإصح والأصح الحاجة إليها
اه سم ولك أن تقول الحاجة إليها من حيث وضوح الخط غالبا في كبر الحجم وأن فرض تساويهما في الصحة
نعم أن فرض أنها لا تتميز عن صغير ته بوجه اتجه ببقية الصغيرة فقط ثم يتردد النظر في الطالب لو احتاج لنقل
نسخة إلى محل الدرس ليقرأ فيها على الشيخ أو ليراجعها حال المذاكرة فهل تبقيان له أيضا ويفرق بعموم
نفع المدرس بالنسبة إليه كل محتمل والقلب إلى الأولى أميل وإن كان الثاني لكلامهم أقرب اه سيد عمر أقول
قوله والقلب إليه أميل هذا هو الظاهر (قوله وتعين عليه الجهاد) قد يقال ما وجه اشتراط التعيين هنا بخلافه
في العلم مع أن كلا منهما فرض كفاية بل ربما يقتضي كلامهم في كتب العلم أنها تبقى ولو كان العلم مندوبا
فليتأمل والفرق بين ماهنا وبين ما في المفلس واضح فإن ذاك حق ادعى فاحتيط له أكثر ثم رأيت كلام
الشارح الاتي في الغارم يؤيد الفرق اه سيد عمر (قوله مع ما يتاخي الخ) الاوضح من تفصيل المصحف
وما يتاخي بجيئه هنا مامر هناك عن السبكي وغيره بقيد (قوله ومن تفصيل المصحف) عبارة هناك ويبيع
المصحف مطلقا كما قاله العبادي لأنه يسهل مراجعة حفظه ومنه يؤخذ أنه لو كان بمحل لا حافظ له فيه ترك له
انتهت اه سم (قوله أيام السنة) الأولى في بعض أيام السنة (قوله ولو مرة الخ) كان الأولى زيادة وواو العطف
(قوله على إعطاء السنة) أي المرجوح وقوله صريح فيه أي في ذلك البناء (قوله والحاضر) إلى قول الماتن

بالاجرة أو في المدرسة فالظاهر خروجه عن اسم الفقر بضمن المسكن اه (قوله بأنه ينظر فيه للحاجة الراهنة)
إلا أن يقال لم كان كذلك (قوله) وأن تعددت أن لاقت به أيضا على الأوجه خلافا الخ) كذا شرح مر
(قوله أو كطب أو وعظ لنفسه أو غيره) عبارة الروض أو كطبيب يكتب بها أي بالكتب أو لعلاج نفسه
أو غيره والمعالج معدوم أو يعظ بها اه قال في شرحه وأن كان ثم واعظ إذ ليس كل أحد يتنفع بالوعظ
كانتفاعه في خلوته وعلى حسب ارادته اه فلم ما في إطلاق الشارح في مسألة الطبيب (قوله كبيرة الحجم) كان
مراده أن كبيرة الحجم هي الإصح والأصح الحاجة إليها (قوله ومن تفصيل المصحف) عبارة هناك ويبيع
المصحف مطلقا كما قاله العبادي لأنه يسهل مراجعة حفظه ومنه يؤخذ أنه لو كان بمحل لا حافظ له ترك له
اه (قوله فلعل هذا مبني الخ) أو ذكر السنة مثال

السبكي وغيره بقيد ومن تفصيل المصحف وثن ما ذكر ما دام معه يمنع إعطائه بالفقر حتى يصرفه فيه (تنبيه) قضية قولهم أيام السنة ولو
مرة في السنة أنه لو كان يحتاج لبعض الثياب أو الكتب في كل سنتين مرة مثلا لا يبقيان له وهو مشكل فلعل هذا مبني على إعطاء السنة وقولنا
الاتي في بحث المسكين والمعتمد إلى آخره صريح فيه (وماله الغائب في مرحلتين)

او الحاضر وقد حيل بينه وبينه (و) ماله (المؤجل) لانه معسر الان فيهما وان نازغ في الاولى جمع فياخذ حتى يصله او يحل مالم يجد من يقرضه على الاوجه لانه غنى فلا نظر لاحتمال تلغيم ما فتى ذمته معلقة (وكسب لا يلقى به) شرعا او عرفا لحرمة ما ولا خلا له بمروءته لانه حينئذ كالمدم كما لو لم يجد من يستعمله الا من ماله حرام اى وفيه شبهة قوية لهما يظهر وافى الغزالي بان ارباب البيوت الذين لم يجرد عادتهم بالكسب لهم الاخذ وكلامهم يشمل له لكتبه قال (١٥٢) الاحياء ان ترك الشريف نحو النسخ والحيطة عند الحاجة خوفا وروعة نفس واخذة الاوساخ

عند قدرته اذهب لمروءته اه فان اراد بذلك ارشاده للاكمل من الكسب فواضح او منعه من الاخذ فالوجه الاول حيث اخل الكسب بمروءته عرفا وان كان نسخا لكتب العلم (ولو اشتغل) بحفظ قرآن او (بعلم) شرعى ومنه بل او همه في حق من لم يرزق قلبا سليما عالم الباطن المطهر للنفس عن اخلاقها الرديئة وآلة له وامكن عادة ان يتاق منه تحصيل فيه ويلحق بذلك الاشتغال بالصلاة على الجنائز بجامع انه فرض كفاية يضار قوله بالنوافل يفهمه (والكسب) الذى يحسنه (يمنعه) من اصله او كاله (ف) هو (فقير) فيعطى ويترك الكسب لاعدى نفعه وعمومه (ولو اشتغل بالنوافل) من صلاة وغيرها وقول بعضهم المطابقة غير صحيح بل لو فرض تعارض رتبة وكسب يكفيه كلف الكسب كما يعلم من العلة الاتية (فلا) يعطى شيئا من الزكاة من سهم الفقراء وان استغرق بذلك جميع وقته خلافا للفقهاء لان نفعه قاصر عليه سواء الصوفى وغيره

ولا يشترط في النهاية الا قوله ويلحق الى المتن (قوله او الحاضر وقد حيل الخ) يدخل فيه مؤنة الزوجة الطبيعية الثابتة على زوجها الموسر الممتنع من ادائها ولا تقدر الزوجة على التوصل عليها بنحو القاضى (قول المتن والمؤجل) قضية اطلاقه عدم الفرق بين ان يحل قبل مضى زمن مسافة القصر ام لا وهو كذلك لان الدين لما كان معدوم مالم يعتبر له زمن بل اعطى الى حارله وقدرته على خلاصه نهاية ومعنى (قوله فى الاولى) وهى ماله الغائب فى مرحلتين (قوله او فيه شبهة قوية الخ) قد يقال ينبغي ان يكون محله اذا سلم مال الزكاة منها او كانت فيه اخف اه سيد عمر (قوله وافى الغزالي بان الخ) وجرى عليه الانوار اه معنى (قوله وكلامهم يشمل له) مئة مدها عش (قوله عند الحاجة) اى والقدرة عليه وقوله اذهب لمروءته اى من التكسب بالنسخ والحيطة ونحوهما فى منزله اهم معنى (قوله ارشاده للاكمل الخ) لك ان تقول ان فرض ان الكسب يحل بمروءته فاقى يكون اكمل بل لا كمال فيه حيث يذبالكية وقد اختلف اصحابنا فى تعاطى خاتم المروءة هل هو حرام او مكروه على اوجه اوجهها انه اذا كان متحملا للشهادة حرم لان فيه اسقاط حق الغير والا كره كاسيائى فى كلامه وان فرض انه لا يحل فهو متعين لا اكمل اذ لا يسوغ الصرف له حينئذ من الزكاة فليتأمل اه سيد عمر (قوله من الكسب) بيان للاكمل (قوله فالوجه الخ) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله الاولى) اى ما فى الفتاوى (قوله حيث اخل الخ) اى كما قد به فيما مروى وكان ينبغي الاقتصار عليه اه رشيدى (قوله بحفظ قرآن) او تعلمه او تعليمه اه معنى (قوله علم الباطن) اى العلم الذى يبحث عن احوال الباطن اى عن الخصال الرديئة والحميدة للنفس وهو النصف اه كردى (قوله وآلة الخ) عطاف على علم شرعى (قوله وامكن عادة الخ) ومن ذلك ان تصير فيه قوة بحيث اذا راجع الكلام فهم كل مسائله او بعضها اه عش عبارة الكردى بان كان ذلك المشتغل نجيبا اى كرميا راجى نفع الناس به اه وعبارة السيد عمر والا فنفعه حينئذ قاصر اذ لا فائدة فى الاشتغال به الا حصول الثواب له فيكون كنوافل العبادات اه (قوله تحصيله فيه) اى تحصيل المشتغل فى ذلك العلم اه رشيدى (قوله وقوله الخ) اى الآتى آنفا (قوله الاتية) اى بقوله لان نفعه الخ (قوله فلا يعطى شيئا) الى المتن فى المعنى (قوله وانعقد نذره) اى بان كان الصرم لا يضره اه عش (قوله اى الفقير) الى قول المتن المسكين فى النهاية (قوله بالعامة) اى الافة (قوله واطاهر الاخبار) لعل الاولى لا غناء ما بعده عنه اسقاطه كما فعل المعنى (قول المتن والمسكين بنفقة قريب او زوج الخ) محل الخلاف اذا كان يمكنه الاخذ من القريب والزوج ولو فى عدة الطلاق الرجعى او البائن وهى حامل كما قاله الماوردى والا يجوز الاخذ بلا خلاف وخرج بذلك المسكين بنفقة متبرع فيجوز له الاخذ اه معنى (قوله وللنفق) اى قريبا او زوجا (قوله نعم الخ) هو استدراك على قوله وللنفق وغيره الخ اه رشيدى (قوله قريبه) اى بخلاف زوجته كما صرحوا به وبؤخذ الفرق من قوله لانه بذلك الخ اذا الوجه لا تسقط نفقتها بذلك لوجوبها

(قوله فى المتن وماله المؤجل) اى وان قل الاجل ك نصف يوم والفرق بينه وبين الغائب انه معدوم فلم يعتبر (قوله وافى الغزالي الخ) كذا شرح م (قوله وقول بعضهم الخ) كذا شرح م (قوله اعطى على الاوجه) اى كما قاله ابن البرزى واقره الاذرى واعتمد م (قوله نعم لا يعطى المنفق قريبه) اى بخلاف زوجته كما صرحوا به وبؤخذ الفرق من قوله لانه بذلك يسقط النفقة عن نفسه اذ الزوج لا تسقط

نعم لو نذر صوم الدهر وانعقد نذره ومنعه صومه عن كسبه اعطى على الاوجه للضرورة حينئذ كما لو احتاج مع للنكاح ولا شئ معه فيعطى ما يصرفه فيه (ولا يشترط فيه) اى الفقير (الزمانة) بالفتح وفسرت بالعامة وما يقعد الانسان وظاهر ان المراد بها هنا ما يمنع الكسب من مرض ونحوه (ولا التعفف عن المسئلة على الجديد) فيها ما لصدق اسم الفقر مع ذلك واطاهر الاخبار ولانه ^{عليه السلام} اعطى القربى والسائل وضدهما كما يعلم مما ياتى اول الفصل الا ترى (والمسكين بنفقة قريب) اصل او فرع (او زوج ليس فقيرا) ولا مسكينا (فى الاصح) لاستثنائه والنفق وغيره الصرف اليه بغير الفقر والمسكينة نعم لا يعطى المنفق قريبه من سهم المؤلفة

مع الغناء اه سم (قوله ما يغنيه الخ) يقتضى ان له ان يعطيه منه ما لا يغنيه وقوله لانه الخ يقتضى خلافة لان فيما ذكر اسقاط البعض النفقة عن نفسه اذ لا يجب عليه حينئذ لا تمام الكفاية فليتامل اه سيد عمر ولك ان تقول ان المعنى ما يغنيه عنه كلا او بعضا (قوله ولا ابن السبيل) عطف على المؤلفة اه سم عبارة الكردى اى ولا يعطى المنفق قريبه من سهم ابن السبيل الا الخ اه وعبارة السيد عمر مقتضى السياق تخصيصه بالقريب والحكم فى الزوجة كذلك لكن محله ان سافرت باذنه ولم يكن معها اه وسياق عن المعنى ما وافقه لكن يتبد (قوله وباحدهما) اى الفقر والمسكنة عطف على قوله بغير الفقر الخ اه سم اى وقوله الا اى الاخذ بصيغة الفاعل نعمت لنحرقن عبارة الكردى اى وللنفق الصرف الى منفقه با واحد من الفقر والمسكنة اه (قوله بالنسبة لكفاية نحو قن الخ) قال فى شرح العباب وبحث ابن الرفعة ان الابن لو كان له عيال جاز ان يعطيه ابوه من سهم المساكين ما يصرفه عليهم لان نفقتهم لا تلزم الاب اه سم (قوله ممن لا يلزم الخ) بيان لنحو القن وضمير انفاقر ارجع الى من (قوله لم تعط الخ) محله فيمن اثمت به بخلاف المذنورة بنحو صغرا وجنون فيجوز الصرف اليها اه سم عن العباب وشرحه (قوله ولو سقطت) الى قوله قيل فى المعنى (قوله نفقتها) اى الزوجة المقيمة اه معنى وكذا فى سم عن الروض والعياب وشرحهما (قوله ومن ثم) اى من اجل تلك العلة (قوله بلاذن) اى وحدها اه سيد عمر عبارة المعنى وفى سم عن الروض مثلها وان سافرت وحدها باذنه فان رجعت نفقتها كان سافرت لحاجتها اعطيت من سهم ابن السبيل باقى كفايتها لحاجة السفر وان لم تجب نفقتها كان سافرت لحاجتها اعطيت كفايتها منه اه (قوله او معه الخ) اى الزوج سيد عمر ورشيدى عبارة الكردى اى او سافرت مع الزوج ومنعها الزوج بان قال لا تسافرى معى فسافرت اه (قوله اعطيت الخ) اى وان كان المعطى هو الزوج كما هو ظاهر لعدم لزوم نفقتها له حينئذ اه سم (قوله من سهم الفقراء الخ) لم يبين ما تعطاه فان كانت تعطى كغيرها كفاية العمر الغالب اشكل لانها اذا عادت وجبت نفقتها على الزوج ولا يبعد انها تعطى كفايتها الى عودها ووجوب نفقتها سم على حج اه ع (قوله حيث لم تقدر الخ) قضيتها انها لو قدرت عليه لم تعط اه سم عن شرح

ما يغنيه عنه لانه بذلك يسقط
النفقة عن نفسه ولا ابن
السبيل الا ما زاد بسبب السفر
وباحدهما بالنسبة لكفاية
نحو قن الاخذ ممن لا يلزم
المزكى انفاقه ولو سقطت
نفقتها باشوز لم تعط لقدرتها
على النفقة حالا بالطاعة
ومن ثم لو سافرت بلاذن او
معه ومنعها اعطيت من
سهم الفقراء او المساكين
حيث لم تقدر على العود حالا

نفقتها بذلك لوجوبها مع الغنى وفى الروض ويعطى اى الزوج الزوج من سهم المكاتب والغارم وكذا المؤلفة ومن سهم ابن السبيل لان سافرت معه او وحدها بلاذن كانه راجع لهما الا فى الرجوع اليه وان سافرت وحدها باذنه او وجبتا نفقتها اعطيت من سهم ابن السبيل باقى كفايتها والا اعطيت كفايتها منه ومن سافرت بلاذن تعطى هى والعاصى بالسفر من سهم الفقراء بخلاف الناشئة المقيمة فانها قادرة على الغنى بالطاعة اه قال فى شرحه والمسافرة لا تقدر على العود فى الحال وقضيتها انها لو قدرت عليه لم تعط اه والسياق دال على ان المراد فى هذه اعطاه من الزوج او من اعم منه فى لاخيرين ثم قوله تعطى هى والعاصى بالسفر من سهم الفقراء لم يبين ما تعطاه فان كانت تعطى كغيرها كفاية العمر الغالب اشكل لانها اذا عادت وجبت نفقتها على الزوج لا يبعد انها تعطى كفايتها الى عودها ووجوب نفقتها (قوله ولا ابن السبيل) عطف على المؤلفة وقوله وباحدهما اى الفقر والمسكنة عطف على قوله بغير الفقر والمسكنة (قوله بالنسبة لكفاية نحو قن الاخذ ممن لا يلزم المزكى انفاقه) قال فى شرح العباب وبحث ابن الرفعة ان الابن لو كان له عيال جاز ان يعطيه ابوه من سهم المساكين ما يصرفه عليهم لان نفقتهم لا تلزم الاب اه (قوله ومن ثم لو سافرت بلاذن الخ) قال فى العباب وشرحه بخلاف الناشئة المقيمة فانها لا تعطى من سهم الفقراء او المساكين لقدرتها على الغنى بالطاعة فكانت كقادر على الكسب ومحله فيمن اثمت به بخلاف المذنورة بنحو صغرا وجنون فيجوز الصرف اليها ولو غاب الزوج وتوقف عودها على الطاعة وثبت نفقتها على عله بذلك مضت مدة امكان عودها جاز الصرف اليها قاله الامام اه ولعله حيث لا مال له يمكن التوصل اليه (قوله ومن ثم لو سافر الخ) كذا شرح مر (قوله اعطيت من سهم الفقراء والمساكين) اى وان كان المعطى هو الزوج كما هو ظاهر لعدم لزوم نفقتها له حينئذ (قوله

لعذرهما وكذا من سهم ابن السبيل إذ اترك السفر وعزمت على الرجوع لا تنهيه المعصية قيل قول اصله لا يعطيان من سهم الفقراء اصاب لان القريب فقير لصديق الحد عليه لكنه انما لم يعط لكونه في معنى القادر بالكسب واما المالكية بنفقة الزوج فغنية قطعاً بما تملكه في ذمته اه وهو ممنوع بل الوجه ما سلكه المصنف لان صنيع اصله يوم ان الحد غير مانع بالنسبة للقريب لما قرره المعترض انه فقير ولا يعطى وليس كذلك بل هو غير فقير لان قدرة بعضه كقدرته لتزيله منزله فاسلكه المصنف فيه ادق واصوب وافهم قوله المكنى ان الكلام في زوج وموسر امامعسر لا يكتفى فتأخذ تمام كفايتها بالفقر ويؤخذ منه ان من لا يكفيها ما وجب لها على الموسر لكونها اكلة تأخذ تمام كفايتها بالفقر ولو منه فيما يظهر وان الغائب زوجها ولا (١٥٤) مال لهم ثم تقدر على التوصل اليه وعجزت عن الاقتراض تأخذ وهو متجه ثم رايت الغزالي

والمصنف في فتاويه وغيرهما ذكر واما ما وافق ذلك من ان الزوج او البعض لو اعسر او غاب ولم يترك منفقاً ولا ما لا يمكن الوصول اليه اعطيت الزوجة والقريب بالفقر او المسكنة والمعتمدة التي لها النفقة كالتى في العصمة ويسن لها ان تعطى زوجها من زكاتها ولو بالفقر وان انفقها عليها خلافاً للقاضي لحديث زينب زوجة ابن مسعود رضى الله عنهما في البخارى وغيره (والمسكين من قدر على مال او كسب) حلال لا تقي به (يقع موقعا من كفايته) وكفايته عوناً من مطعم وغيره مأمور (ولا يكفيه) كمن يحتاج عشرة فيجد ثمانية أو سبعة وان ملك نصاباً أو نصبا ومن ثم قال في الاحياء قد يملك الفاو هو فقير وقد لا يملك الا فاساً وجبلاً وهو غنى ولا يمنع المسكنة المسكن وما معه مما مر مبسوطاً

الروض (قوله لعذرهما) وعدم اشتراط عدم المعصية في الاخذ ذلك السهم سم ومغنى (قوله قيل الخ) نقله المغنى عن السبكي وافرده (قوله لان القريب الخ) اى المكنى بنفقة قريبه (قوله لكونه في معنى القادر الخ) قد يقال هذا يقتضى انه غير فقير لانه يعتبر فيه عدم القدرة على الكسب وما في معنى القدرة عليه حكمها اه سم (قوله فغنية قطعاً) اى فيخالف حكاية الخلاف اه سم (قوله بل الوجه ما سلكه الخ) ليس فيه تعريض لرد قول المعترض واما المالكية الخ فان كان لتسليمه فهو كاف لاتمام قوله ان قول اصله اصاب فليتامل اه سيد عمر (قوله لان صنيع اصله يوم الخ) يتامل ذلك سم ورشيدى (قوله لان قدرة بعضه) الاولى قريبه (قوله فيه) لا حاجة اليه (قوله في زوج الخ) اى او قريب (قوله امامعسر الخ) صريح في ان من اعسر زوجها بنفقتها تاخذ من الزكاف وان كانت متمكنة من الفسخ اه رشيدى (قوله فتأخذ الخ) اى ولو من الزوج (قوله ولو منه الخ) وفي العباب ويعطى الرجل زوجته من زكاته لنفسها ان لم تكفها نفقته ولم يلزمه مؤنته اه سم (قوله وان الغائب زوجها) اى او قريبه ومثل الغائب الحاضر المستعصم عدواناً ولم تقدر الزوجة مثلاً على التوصل الى حقها منه بنحو القاضى (قوله او غاب) ويظهر انه لو عاد كان للزوجة مطالبة بنفقتها بخلاف القريب فان نفقته انما تستقر في الذمة باقتراض القاضى بخلافها اه سيد عمر اقول وفيما استظهره وقفة (قوله والمعتمدة) الى قوله وان انفقها في المغنى (قوله حلال) الى قوله ورد في النهاية وكذا في المغنى الى قوله ولا يقال الخ (قوله او كسب حلال) اى وليس فيه شبهة قوية اخذاً بما مر في الفقير اه ع ش (قوله فيجد ثمانية الخ) عبارة المغنى ولا يجد الا سبعة او ثمانية اه (قوله او سبعة) اى بل او خمسة او ستة لما تقدم من ان من يملك اربعة فقير على الوجه اه ع ش (قوله كفاية العمر الغالب) اى بالنسبة للاخذ نفسه اما عونه فلا حاجة الى تقدير ذلك فيه بل يلاحظ فيه كفاية ما يحتاجه لان من زوجة وعبد ودابة مثلاً بتقدير بقائها او بدلهالو عدت بقية عمره الغالب اه ع ش (قوله لان من معه مال الخ) هذا هو الجواب وحاصله انه ليس المراد من كون المال يكفيه العمر الغالب انه يكفيه عينه يصرفها كما يبنى عليه المعترض اعتراضه بل المراد انه يكفيه ربحه اه رشيدى (قوله مما تقرر) اى من تعريفى الفقير والمسكين (قوله ان الفقير اسواً حالاً من المسكين) واحتجوا له بقوله تعالى اما السفينة فكانت لمساكين حيث سمى مالهم مساكين فدل على ان المسكين من يملك ما منتهى وغنى (قوله لانهما) اى الفقر والغنى تعاورا اه اى تعاقباعليه صلوات الله وسلامه عليه وكان خاتمة امره اى صلى الله عليه وسلم اه كردى (قوله وانما الذى يرد عليه) اى على ابى حنيفة اه كردى (قوله

لعذرهما) وعدم اشتراط عدم المعصية في الاخذ من ذلك السفر (قوله لكونه في معنى القادر بالكسب) قد يقال هذا يقتضى انه غير فقير لانه يعتبر فيه عدم القدرة على الكسب وما في معنى القدرة عليه حكمها (قوله فغنية قطعاً) اى فيخالف حكاية الخلاف (قوله ويوم الخ) يتامل ذلك (قوله ولو منه فيما يظهر) في العباب ويعطى الرجل زوجته من زكاته لنفسها ان لم تكفها نفقتها ولم يلزمها مؤنته اه (قوله وهو متجه الخ)

والمعتمد ان المراد بالكفاية هنا وفيما مر كفاية العمر الغالب لا سنة فحسب نظيره اياتى في الاعطاء خلافاً لمن فرق ولا يقال يلزم على ذلك اخذاً اكثر الا غنياء بل الملوكة لان من معه مال يكفيه ربحه او عقار يكفيه دخله غنى والا غنياء غلبهم كذلك فضلاً عن الملوكة فلا يلزم ما ذكره (تنبيه) علم مما تقرر ان الفقير اسواً حالاً من المسكين وعكس ابو حنيفة ورد بانه صلوات الله وسلامه عليه استعاذ من الفقر وسال المسكنة بقوله اللهم احببني الحديث ولا رد فيه لان الفقر المستعاذ منه فقر القلب والمسكنة المستولة سكونه وتواضعه وطمانينته على ان حديثها ضعيف ومعارض بما روى انه صلوات الله وسلامه عليه استعاذ منها لکن اجيب بانه انما استعاذ من فتنها كما استعاذ من فتنى الفقر والغنى دون رصفهم لانها تعاورا فكان خاتمة امره غنياً بما آفاه الله عليه ولانما الذى يرد عليه ما نقله في المجموع عن خلافتى من اهل اللغة

مثل

مثل ماقلناه (والعامل) المستحق للزكاة بان فرق الامام او نائبه ولم يجعل له اجرة من بيت المال (و) (ساع) يجيبها (و) كاتب) ماوصل من ذوى الاموال وماعليهم وحاسب (وقاسم وحاشر) وهو الذى (يجمع ذوى الاموال) او السهمان وحافظ وعريف وهو كالنقيب للقبيلة ومشد احتيج اليه ووزان وعداد يميز بين الاصناف (لا) الذى يميز نصيب المستحقين من (١٥٥) مال المالك بل اجرت عليه ولا نحو راع

وحافظ بعد قبض الامام لها بل اجرت من اصل الزكاة لان خصوص سهم العامل ولا (القاضى والوالى) على الانظم اذا قاما بذلك بل يرزقهما الامام من خمس الخمس المرصدة للصالح لان عملهما عام وقضية المتن دخول قبض الزكاة وصرفها في عوم ولا لاية القاضى وهو كذلك كانه نقله الراعى عن الهروى واقره الا ان ينصب لها متكلما خاصا وبمحت جواز اخذه من سهم الغارم اذا استدان لاصلاح ومن سهم الغازى المتطوع ومن سهم المؤلف الغير المضعيف النية لان هذا الانصاح توليته القضاء وظاهره انما اذا منع حقه في بيت المال جاز له الاخذ به نحو الفقر والغرم مطلقا وسياتى في الرشوة ان غير السبكي بحث القطع بجواز اخذه للزكاة (والمؤلفة من اسلم ونيته ضعيقة) في اهل الاسلام او في الاسلام نفسه بناء على ما عليه ائمتنا كما كثر العلماء ان الايمان اى التصديق نفسه يزيد وينقص كتمرت له فيعطى ولو امرأة لينة وى ايمانه (او) من نيته قربة لكن (له شرف) بحيث

مثل ماقلناه) أى من أن الفقير أسوأ حالا من المسكين اه سم زاد الكردي ووجه الرد عليه أنه لما كان قوله مخالفا لكثير من اهل اللغة كان مردودا اه (قوله المستحق) الى قول المتن والمؤلفة في النهاية (قوله ماوصل الخ) عبارة المغنى يكتب ما اعطوه ارباب الصدقة من المال ويكتب لهم برائة بالاداء وما يدفع للمستحقين اه (قوله وحاسب) الى قوله وبمحت في المغنى (قوله او السهمان) عطف على الاموال (قوله وعريف) قال في الاسنى والعريف هو الذى يعرف ارباب الاستحقاق وهو كالنقيب للقبيلة اه وقوله وهو الخ لعله اشارة الى ان النقيب هو المنصوب على ارباب الاموال كما ان العريف هو المنصوب على ارباب الاستحقاق اه سيد عمر (قوله ومشد) هو الذى ينظر في مصالح المحل اه عش وفيه وقفة ظاهرة عبارة المغنى وجندى وهو المشد على الزكاة ان احتيج اليه اه وهى ظاهرة (قوله يميز الخ) راجع الى كمال وما عطف عليه (قوله بذلك) اى بامر الزكاة من قبضها او صرفها (قوله بل يرزقها الامام الخ) اى اذا لم يتطوعا بالعمل اه مغنى (قوله متكلما) عبارة المغنى ناظرا اه (قوله وبمحت الخ) عبارة النهاية والاوجه جواز الخ اه (قوله اخذه) أى القاضى اه سم عبارة عش أى من ذكر من القاضى والوالى اه (قوله اذا اذنان) بكسر الهمزة وتشديد الدال اصله تدان عبارة النهاية استدان اه (قوله ومن سهم الغازى الخ) اى اذا كان غازيا وقوله ومن سهم المؤلف الخ اى اذا كان مؤلفا اه كردي (قوله لان هذا) اى ضعيف النية اه كردي (قوله لا يصح توليته) محل تأمل اه سيد عمر (قوله مطلقا) اى شمل ولا يته امر الزكاة ام لا (قول المتن والمؤلفة) ظاهره انهم يعطون ولو مع الغنى سم على المنهج اه عش (قول المتن ونيته ضعيقة) ويقبل قوله في ضعف النية بلا يمين اه مغنى (قوله في اهل الاسلام) الى قول المتن والرقاب في النهاية الا قوله وبهذا الى ومن المؤلفة (قوله ليتقوى ايمانه) ما ضابط مرتبة التقوى التى بالوصول اليها يسقط الاعطاء من هذا السهم وقد يقال قوى الاسلام هو الذى لا يخشى عليه الردة ولو على احتمال بخلاف غيره فضعيفه اه سيد عمر (قوله ليتقوى ايمانه) اى وبالف المسلمين اه مغنى (قوله عن التالف) لعل الانسب التالف كفى المغنى (قوله على انها الخ) لا يخفى ما فيه فليتأمل اه سيد عمر (قوله لقول من قال الخ) ويجوز أن يكون مراد هذا القائل انهم كانوا يعطون في اول الاسلام ثم لما اعز الله الاسلام استغنى عنه فلا يراد عليه شىء بما ذكرنا اه سيد عمر (قوله ان مؤلفة الكفار) وهم من يرجى اسلامهم ومن يخشى شرفهم اه مغنى (قوله طعاما) للاجماع اه مغنى (قوله على الاصح) عبارة المغنى على الاظهر اه (قوله وبهذا) اى قوله وعندنا الخ (قوله وإرادة الاجماع) يقتضى انها صحيحة لكونها بعيدة ومقتضى ما نقله عن المجموع انها لا تصح فليتأمل اه سيد عمر (قوله ومن المؤلفة) الى قوله وحذفهم فى المغنى (قوله ايضا) اى كالصنفين المذكورين (قوله من يقاتل الخ) ثم قوله ومن يقاتل الخ يشترط في هذين المذكورة

كذا شرح مر (قوله مثل ماقلناه) أى من أن الفقير أسوأ حالا من المسكين (قوله وحافظ) قال في شرح الروض للاموال اى قبل جمع الامام لها بدليل ما ياتى وحينئذ فقد يقال هلا كانت اجرت على المالك لان الحق حينئذ لم يصل للمستحقين ولا نائبهم الا ان يصور بما اذا وصلت الساعى الذى لم يفوض اليه تفرقتها ويجعل الوصول اليه ليس كالوصول للامام (قوله وهو كذلك الخ) كذا شرح مر (قوله وبمحت جواز اخذه) اى القاضى (قوله في المتن اسلام غيره) هو اولى من قول الروض نظرائه (قوله من يقاتل الخ) ثم (قوله ومن يقاتل الخ) يشترط في هذين المذكورة وهو محل ما فى الروضة اخر الباب مر (قوله

(يتوقع باعطائه اسلام غيره) ولو امرأه (والمذهب أنهم يعطون من الزكاة) لنص الآية عليهم فلو حره ولو لم ان لا يحمل له او دعوى ان الله اعز الاسلام عن التالف بالمال انما توجه فيمن لا نص فيه على انها انما تتجره والقول من قال ان مؤلفة الكفار يعطون من غير الزكاة لعلمهم يسلمون وعندنا لا يعطون منها قطعا ولا من غير ما على الاصح وهذا لما خوذ من المجموع وغيره بندق ما هو به كلام شيخنا من حكاية الاجماع على عدم اعطائهم حتى من غير ما وإرادة الاجماع المذهبي بعيدة جدا ومن المؤلفة ايضا من يقاتل او يخوف مانع الزكاة حتى يحملها منهم الى الامام ومن يقاتل من

عليه من الكفار أو البغاة في غطيان أن كان أعطاهما أسهل من بعث جيش ، وخذفهما لأن الأول في معنى العامل والثاني في معنى الغازي وظاهر قوله الثاني والألفا لقسمته على سبعة أن المؤلف باقسامه يعطى وإن قسم المالك وهو كذلك كافى الروضة وغيره أخلافا لجمع متأخرين وجزم شيخنا في شرح المنهج بما قالوه يناقضه قوله (١٥٦) بعد قبيل الفصل الثاني والمؤلفه يعطيها الامام والمالك ما يراه نعم اشترط ان للامام

دخلا في الاخيرين متجه لتعلقهما بالمصالح العامةراجع امرها اليه بخلاف الاولين سهولة معرفة المسالك لضعف النية او الشرف فلا وجه لتوقف اعطاهما على نظر الامام ثم اشترط جمع في اعطاء الاربعة الاحتياج اليهم فيه نظر بالنسبة للاولين ايضا وكفى بالضعف والشرف حاجته كذا الاخير ان فان اشترط كون اعطاهما اسهل من بعث جيش يعنى عن اشترط الاحتياج اليهما (والرقاب المكاتبون) كما فسره الآيات اكثر العلماء وقال مالك واحدهم ارقاء يشترطون ويعتقون وشرطهم صحة كتابتهم كما سيذكره فخرج من علق عتقه باعطاء مال فان عتق بما اقترضه واداه فهو غارم وان لا يكون معهم وفاة بالنجوم وان قدر واعلى السكسب للاحول النجوم توسيعا للطرق العتق لتشوف الشارع اليه وبه فارق الغارم ولا إذن السيد في الاعطاء واذا صححنا كتابة بعض قن كان أوصى

وهو محمل ما في الروضة آخر الباب مر اه سم (قوله لأن الأول في معنى العامل الخ) وجهه لو كان الأول يعطى من سهم العامل والثاني من سهم الغازي وليس كذلك اه سيد عمر عبارة ع ش جعلها في معنى من ذكر بقية تنص ان المقاتل والخوف مانع الزكاة يعطيان من سهم العامل وان من يقاتل من يليه من الكفار يعطى من سهم الغزاة وليس ذلك سرادا وانما يعطون من سهم المؤلفه اه (قوله بما قالوه) اى الجمع المتأخرون (قوله او المالك) اى حيث نلناه وبه عليه فلا مناقضة اه ع ش (قوله في الاخيرين) اى اللذين في الشارح وقوله الا في بخلاف الاولين اى اللذين في المتن (متجه) اى ومع ذلك المعتمد ما تقدم ان الاعطاء لا يختص به اه ع ش (قوله فيه نظر الخ) عبارة النهاية مفرع على انه لا يعطى المؤلفه الا الامام اه (قوله بالنسبة للاولين ايضا) اى كاشترط دخل الامام فيهما المشار اليه بقول الشارح بخلاف الاولين وبه يجاب عن توقف السيد عمر بمناصه ما وقع ايضا اه (قوله وشرطهم) الى قوله او عتق في المغنى الا قوله كما سيذكره الى فان عتق والى المتن في النهاية الا قوله وقيل الى ولا يعطى (قوله صحة كتابتهم) وكون الكتابة لجميع المكاتب كما باتى اه ع ش (قوله فخرج الخ) عبارة المغنى اما المكاتب كتابة فاسدة فلا يعطى لانها غير لازمة من جهة السيد اه (قوله فان عتق) اى المكاتب بدليل قوله الاق ومنه كما مر مكاتب الخ اه سم (قوله وان لا يكون الخ) عطاف على قوله صحة كتابتهم (قوله وان قدر واعلى السكسب) وانما لم يعط الفقير والمسكين القادران على ذلك كما مر لان حاجتهما يتحقق يوما بيوم والسكسب يحصل كل يوم كفايته ولا يمكن تحصيل كفاية الدين إلا بالتدريج غالبانها وبمعنى (قوله لاحول الدين) اى فلا يشترط (قوله وبه فارق الغارم) اى حيث اشترط حلول دينه اه سم (قوله لم يعط) لئلا ياخذ ببعضه الرقيق ومن سهم المكاتبين ويؤخذ من ذلك انه لو كان بعضه مكاتبا وبعضه حرا انه يعطى اه معنى (قوله ولا يعطى مكاتبه الخ) لعود الفائدة اليه فان قيل لرب الدين ان يعط غريمه من زكاته فلا كان هنا كذلك اجيب بان المكاتب ملك لسيده فكانه اعطى مملوكه بخلاف الغارم معنى ونهاية (قوله يسترد الخ) اى ما اخذه من زكاة غير سيده اه رشيدى عبارة المغنى ولو عجز المكاتب نفسه استرد منه ما اخذه ان كان باقيا وتعلق بدله بذمته ان كان تالفا لحصول المال عنده برضا مستحقه فلو قبضه السيد رده ان كان باقيا وغرم بدله ان كان تالفا ولو ما ملك السيد شخصه صام يسترد منه بل يغرمه السيد اه (قوله نعم الخ) استدراك على قوله ويسترد الخ وقوله ما تلفه اى عما اخذه من غير سيده (قوله بغير المعطى) متعلق بالعتق اه سم (قوله من انفاقه) اى انفاق المكاتب المعطى (قوله المدين) الى قوله كذا اطلقه شارح في النهاية الا قوله مع جهل الدائن بحاله (قول المتن ان استدان لنفسه الخ) ومثله من لزمه الدين بغير اختياره كماله وقع على شىء فاتفقه اه معنى (قوله

فان عتق) اى المكاتب بدليل قوله الاق ومنه كما مر مكاتب الخ (قوله وان لا يكون معهم وفاة بالنجوم وان قدر واعلى السكسب) وانما لم يعط الفقير والمسكين القادران على ذلك كما مر لان حاجتهما يتحقق يوما بيوم والسكسب يحصل كل يوم كفايته شرح مر (قوله وبه فارق الغارم) اى حيث اشترط حلول دينه (قوله ولا يعطى مكاتبه من زكاته) اى لعود الفائدة اليه قال في شرح الروض بخلاف الغارم فان لرب الدين ان يعطيه من زكاته ويفرق بان المكاتب ملك للسيده فكانه اعطى مملوكه بخلاف الغارم اه (قوله بغير) متعلق بالعتق (قوله قبل كسب ما عليه لا بعده) هذا نقله في شرح الروض عن جمع الزركشى به بين كلامين متعارضين في ذلك (قوله لا بعده) ظاهر في تصويره بما اذا اكتسب بعد الاخذ

بكفاية ، بدفع جزئ ذلك عن كله لم يعط وقيل ان كانت مائة اعطى في نوبته والا فلا واستحسنه ولا يعطى مكاتبه من زكاته وان يسترد منه ان راق او عتق بغير المعطى في غير ما باتى في التنبيه الاق نعم ما تلفه العتق بغير المعطى لا يغرم بدله لانه حال اتلافه كان ملكه وانما منع من انفاقه في غير العتق وان كان له كسب لكن قبل كسب ما عليه لا بعده ليقوى ظن حصوله المتشوف اليه الشارح (والغارم) المدين ومنه كما مر مكاتب استدان للنجوم وعتق ثم (ان استدان لنفسه) اى لغرضها الاخرى والديوى (في غير معصية اعطى)

وان صرفه فيها ولولم يتب اذا علم قصده الا باحاة او لا لكن لا انقصده فيه اي بل لا بد من بينة فان قلت من اين علمها بذلك قلت لها ان تعتمد القرائن
المفيدة له كالاعسار (او) استدنان (لمعصية) يعني اولزم ذمته دين بسبب عصي به (١٥٧) وقد صرفه فيها كان اشترى خمر في ذمته كذا

ذكره الرافعي وهو مشكل
لانه اذا اشترى او اتلفه الا
يلزم ذمته شيء الا ان يحمل
على كافر اشترى او قبضها
في الكفر ثم اسلم فيستقر بدله
في ذمته او يراد من ذلك انه
استدان شيئا بقصد صرفه
في تحصيل خمر وصرفه فيها
فلا استدانة بهذا القصد
معصية وكان اتلف مال
غيره عمدا او اسرف في
النفقة وقولهم ان صرف
المال في اللذات المباحة
غير سرف محله فيمن يصرف
من ماله لا بالاستدانة من
غير رجاء وقائه اي حالا فيما
يظهر من جهة ظاهرة مع
جهل الدائن بحاله فان قلت
لو اريد هذا لم يتقيد الاسراف
قلت المراد بالاسراف هنا
الزائد على الضرورة اما
الاقتراض للضرورة فلا
حرمة فيه كما هو ظاهر من
كلامهم في وجوب البيع
للضطر المعسر (فلا) يعطى
شيئا لتقصيره بالاستدانة
للمعصية مع صرفه فيها
(قلت الاصح يعطى اذا تاب)
حالا ان غلب ظن صدقه في
توبته (والله اعلم) وكذا اذا
صرفه في مباح كهكسه
السابق ويظهر ان العبرة
في المعصية بعقيدة المدين
لا غيره كالشاهد بل اولى
ولا يعطى غارم مات

وان صرفه) الي قوله اي حالا في المعنى الا قوله اي بل الي المتن وقوله وهو مشكل الى وكان اتلف (قوله)
اذا علم الخ) متعاقبا يعطى وقوله ولا اي في حالة الاستدانة متعلق بقصده (قول المتن او المعصية فلا) ليس في
النسخ التي شرح عليها المحقق المحلي وصاحبها المعنى والنهاية ولهذا قال المعنى واستدرا كنه لما يفهمه
عموم مفهوم الشرط من قوله ان استدنان في غير معصية فانه يفهم ان المستدين لمعصية لا يعطى مطلقا ولهذا
نقل في الروضة عن المحرر الجزم بانه لا يعطى ومراعاة ما اقتضاه المفهوم اهـ ولك ان تقول بناء على هذه
النسخة المفهوم فيه تفصيل فلا يعترض به والغرض من الاستدراك بيانه لا الاعتراض وان اقتضى ما نقل
عن الروضة خلافا اهـ سيد عمر (قوله) وقد صرفه الخ) حال من فاعل استدنان ويحتمل من ضمير ذمته
(قوله الا ان يحمل الخ) مقتضاه ان شراره له حينئذ معصية وهو محل تأمل اهـ سيد عمر وقد يجاب بان
المباشرة بالعقد الفاسد حر ام والكافر كلف بالفروع (قوله او يراد الخ) فيه انه ما فائدة قوله في ذمته
والحال ما ذكر فليتامل اهـ سيد عمر وقد يقال ان معنى في ذمته بما استدانه (قوله) وكان اتلف الخ) لا يخفى
ما في جملة مثالا للاستدانة عبارة المعنى ومثله من لزمه الدين باتلاف مالي الخ وعبارة النهاية وتعبيره بالاستدانة
جرى على الغالب فلوا اتلف مال الخ وهما ظاهران (قوله) او اسرف في النفقة) اي وقد استدنان بهذا القصد كما
هو ظاهر اهـ سيد عمر (قوله اي حالا) هل المراد حال الاستدانة او حال الصرف والذي يظهر ان كلا منهما
معتبر بالنسبة لما اضيف له فيعتبر محل الاستدانة رجاء الوفاء عند ما وحل الصرف رجاءه عنده ثم يبقى النظر
فيما لو جهل الدائن حاله وانتهى الرجاء حال الاستدانة هل يصح العقد مطلقا ولا يصح مطلقا وبفصل بين
الظاهر والباطن محل تأمل اهـ سيد عمر اقول والقلب الى الاول اميل لسكن بشرط عدم ظن المدين جهل
الدائن بحاله (قوله لو اريد) اي بالتمثيل بالاسراف في النفقة وقوله هذا اي الاسراف فيها بالاستدانة من غير
رجاء الخ (قوله لم يتقيد بالاسراف) اي بل يكفي التمثيل بالانفاق باستدانة الخ (قوله الزائد على الضرورة)
هل المراد بالضرورة ما يسد الرق او ما يليق به عرفا محل تأمل وعلى كل فهل يتقيد الاخذ بما يحتاجه لمدة
مخصوصة كيوم فيوم لانه امر سوغ للضرورة فيقدر بقدرها ولا يتقدل لانه قد لا يتيسر له او يفصل بين
ما يغلب على ظنه التحصيل اي وقت اراد وغيره محل تأمل كذلك اهـ سيد عمر اقول والا قرب من كل من
التردد بين الشك الثاني (قوله حالا) ظرف ليعطى كردى اي يعطى بلا استبراء بمضى مدة يظهر فيها حاله معنى
وسم (قوله ان غلب) الى قوله ويظهر في المعنى (قوله السابق) اي آتفا في شرح اعطى (قوله) ويظهر ان
العبرة في المعصية الخ) قد يؤخذ من ان العبرة فيما اذا اختلفت عقيدة المعطى والاخذ بعقيدة الاخذ بجوز
لشافعي فقير مثلا مالك نصاب نقدا خذ زكاة الخ في الجاهل بذلك فليراجع (قوله لا غيره) اي كالا مام والمالك
(قوله والا) اي ان لم يصح بذلك (قوله) ويتعين حمله الخ) يقتضى انه لو استدانه لمعصية وصرفه في مباح او لمباح
وصرفه في معصية انه لا يحبس وان لم يتب وفي النفس منه شيء موقوف لالشارح المذكور لا يطالب الخ يجوز ان
يكون مراده المطالبة الديونية فانه اذا مات مفلسا سقط الديوى بالكلية اهـ سيد عمر عبارة ع ش قوله
لا يطالب به اي الآن اهـ وعبارة الرشيدى قوله فهو غير محتاج الخ اي لان مطالبة الدائن التي كنا نعطيها
لدفعا قد اندفعت عنه بالموت فالمراد بالمطالبة في قوله لا نه لا يطالب به المطالبة الديونية كما يصرح بذلك كلام
الديميرى وليس المراد نفى المطالبة الاخرى وبه يتدفع ما في التحفة ما هو مبني على ان المراد ذلك اهـ (قوله)

من الزكاة فليس فيه انه اعطى من الزكاة ومع ما يفي بما عليه وهذا يجاب عن السؤال الذي سألته في شرح
الروض وان اجاب عنه بشي آخر (قوله محله الخ) كذا اشرح مر (قوله يعطى اذا تاب حالا) عبارة شرح
الروض قال في الاصل ولم يتعرضوا هنا لاستبراء حاله بمضى مدة يظهر فيها حاله الا ان الروياني قال يعطى على
احد الوجهين اذا غلب على الظن صدقه في توبته فيمكن حمل اطلاقهم عليه وقال في المجموع بعد كلام الروياني

ولا وفاء معه لانه ان عصي به فواضح والا فهو غير محتاج لانه لا يطالب به كذا اطلقه شارح ويتعين حمله على انه لا يحبس
بسببه عن مقامه الكريم على خلاف فيه واما عدم المطالبة به حتى لا يؤخذ من حسنات المدين للدائن فالادلة تقتضى خلافه

وعلى غير المستدين لنفع عام ببقية اقسام الغارم الآتية ثم رايت بعضهم جزم باستثناء بعضها فقط وهو المستدين للاصلاح وما ذكرته اولى حملا على هذه المكرمة (والاظهر اشتراط (١٥٨) حاجته) بان يكون بحيث لو قضى دينه مامعه تمسكن كارجحاه في الروضة واصحابها والمجموع

وعلى غير المستدين (الخ) عطف على قوله على انه الخ لكن المحمول على ما مر قول الشارح المذكور لانه لا يطالب بهو المحمول على ما هنا قوله ولا يعطى غارم مات ولا وفاء معه (قوله ببقية اقسام الغارم) اي فتعطي كما يدل عليه قوله حملا الخ قال في العباب ولو مات الغارم لنفسه قبل استحقاقه لم يقض عنه منها او للاصلاح قضى اه قال في شرحه في الاول ومجمله كما افاده قوله تبعه لمن يأتي قبل استحقاقه ان لم يتعين للزكاة بالبلد قبل موته والا قضى عنه منها لا استحقاقه لها قبل موته مع بقاء حاجته وبه فارق نظيره في المكاتب والغايز وابن السبيل حيث ينقطع حقهم اه وقوله او للاصلاح قضى قال في شرحه كما في المجموع عن ابن كج وقضيته انه لا فرق بين موته قبل الحلول وبعده ولا بين انحصار المستحقين وعدمه ويوجه بان فيه مصلحة عامة فجاز ان يغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره انتهى اه سم بحذف (قوله بان يكون بحيث الخ) الى قوله وظاهر كلامهم في النهاية (قوله تمسكن) اي صار مسكينا اه ع (قوله فيترك له ما معه الخ) ولسم هنا سؤال وجواب اوردهما السيد عمر ثم بين ان السؤال ساقط من اصله فلا حاجة لتسكف الجواب عنه راجعه (قوله اي الحال) الى قوله وواضح في النهاية الا قوله من الآحاد (قوله اي الحال) يحتمل انه تفسير لذات البين اه سم اقول بل لا يحتمل غيره (قوله في قتل) اي او نحو طرف اه معنى (قوله او مال الخ) اي او عرض (قوله وان عرف قاتله) خلافا لما في الروض اه سم اي والمغنى (قوله ان حل الدين الخ) قد يقال الاستدانة بالقرض ولا يكون الا حالا الا ان يجاب بانها قد تكون بان يشتري في ذمته بضمنه وجل ما يصرفه في تلك الجهة كابل الدية سم على حج اه ع (قوله ايضا) اي مثل ما استدانه لنفسه (قوله على المعتمد) وفاقا للمغنى (قوله ولو بنقد) كذا في المغنى (قوله القاضي الخ) نعمت الحمل (قوله لا فرق) اي بين الغنى بالقدو الغنى بغيره من العقار والعرض (قوله ومثله) الى قوله روجه بعضهم في المغنى (قوله الضامن لغيره) اي لا لتسكين فتنة نهاية ومعنى (قوله

وهو ظاهر اه فليتأمل (قوله ببقية اقسام الغارم) اي فيعطى كما يدل عليه قوله حملا الخ قال في العباب ولو مات الغارم بنفسه قبل استحقاقه لم يقض عنه منها او للاصلاح قضى اه قال في شرحه في الاول ومجمله كما افاده قوله تبعه لمن يأتي قبل استحقاقه ان لم يتعين للزكاة بالبلد قبل موته والا قضى عنه منها لا استحقاقه لها قبل موته مع بقاء حاجته وبه فارق نظيره في المكاتب والغايز وابن السبيل حيث ينقطع حقهم هذا ما ذكره جمع لكن خالفه ابنا الرفعة والنقيب فقالا فان قلت لم لا يقضى عنه اذا مات بعد الوجب وكانوا محصورين ومنعنا النقل كالفقير قلنا لا لانه لو كان قبض قبل موته لم يتم ملكه عليه ويسترجع منه في الحال بخلاف الفقير فان ملكه بعض القبض مستقر فجاز ان يثبت قبل القبض اه وهو وان كان له وجه لكن الاوجه الاول اه وقوله او للاصلاح قضى قال في شرحه كما في المجموع عن ابن كج وقضيته انه لا فرق بين موته قبل الحلول وبعده ولا بين انحصار المستحقين وعدمه ويوجه بان فيه مصلحة عامة فجاز ان يغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره اه (قوله فيترك له ما معه ما يكفيه الخ) لا يخلو هذا عن مخالفة لقوله السابق قبيل ولا يمنع الفقر وان ذا المال الذي عليه قدره الخ لان في هذا تصرفا باعطاءه بدون صرف ما معه في الدين وفي ذلك تصرف باعطاءه لا يعطى الا بعد صرفه فيه فليتأمل الا ان يجاب بان المراد هناك انه لا يعطى من سهم الفقراء كما عبر به هناك والمراد هنا انه يعطى من سهم الغارمين (قوله بان ذاك حق آدمي) يتأمل ما اقتضاه هذا الكلام من ان ما هنا ليس حق آدمي الا ان يراد بذلك مجرد ان الزكاة التي هي حق الله يجوز صرفها لدينه وان عصي به ولا تكلفه الا اكتساب ويراد بما هناك انه ليس هناك زكاة يراد دفعها اليه ولا يخفى ما في ذلك فان هذا يؤول الى عدم الفرق فليتأمل (قوله في المتن دون حلول الدين) قد يقال الاستدانة بالقرض ولا يكون الا حالا لان يصور بما يأتي قريبا (قوله اي الحال) يحتمل انه تفسير لذات البين (قوله وان عرف قاتله) اي خلافا لما في الروض (قوله ان حل الدين) قد يقال الاستدانة بالقرض ولا يكون الا حالا الا ان يجاب بانها قد تكون بان يشتري في ذمته بضمنه

فيترك له ما معه ما يكفيه اي الكفاية السابقة للعمر الغالب فيما يظهر ثم ان فضل معه شيء صرفه في دينه وتم له باقيه والا قضى عنه الكل ولا يكف كسب السكسب هنا لانه لا يقدر على قضاء دينه منه غالبا الا بتدريج وفيه حرج شديد وظاهر كلامهم هنا انه لا يكلفه عاص بالاستدانة صرفه في مباح او تاب فينبغي اطلاعهم السابق في الفلاس بل اخذ بعضهم ما هنا ان شرط ذلك ان يصرفه في معصية ولا يتوب ولك ان تفرق بين البابين بان ذاك حق آدمي فغاظ فيه اكثر (دون حلول الدين) لانه يسمى الآن مدينا قلت الاصح اشتراط حلوله وان اعلم لعدم حاجته اليه الآن (او) استدان (لاصلاح ذات البين) اي الحال بين القوم بان يخاف فتنة بين شخصين او قبيلتين تنازعا في قتل او مال متلف وان عرف قاتله او متلفه فيستدين ما تمسكن به الفتنة ولو كان ثم من الآحاد من يسكنها غيره (اعطى) ان حل الدين هنا ايضا على المعتمد (مع الغنى) ولو بنقد والامتنع الناس من هذه المكرمة (وقيل ان كان غنيا بنقد فلا يعطى اذ ليس في صرفه

الى الدين ما يهتك المروءة ويرد بان الملاحظ هنا الحمل على مكارم الاخلاق القاضي بانه لا فرق وافهم ذكره فيعطى الاستدانة الدال عليها العطف كما تقرر انه لو اعطى من ماله لم يعط ومثله مالو استدان ووفى دينه ماله ومن الغارم الضامن لغيره

فيعطى إن كان المضمون حالا وقد أعسر أو أن ضمن بالاذن أو أعسر هو وحده ان لم يضمن بالاذن ومنه من استدان لنحو عمارة مسجد وقرى
 صيف ثم اختلفوا فالحقه كثير من استدان لنفسه ورجحه جمع متأخرون وآخرون من استدان لصلاح ذات البين إلا أن غنى بنقد ورجحه
 بعضهم ولورجح أنه لا أثر لغناه بالنقد أيضا حملا على هذه المكرمة العام فنعلم بيبعد (١٥٩) وواضح أن الكلام فيمن لم يملك حصته قبل

موته لكونه من المحصورين
 الذين ملكوها (تنبيه)
 لا يتعين على مكاتب
 اكتساب قدر ما اخذ
 الصرف فيما أخذه كإس
 وكذا الغارم وابن السبيل
 بخلاف ما إذا أرادوا
 ذلك قبل اكتساب ما بقى
 وان توقع لهم كسب بقى
 على الأوجه ويظهر أن
 هذا بالنسبة للأخذ اما
 الدافع فيبرأ بمجرد الدفع
 وإن لم يصرفه الآخذ فيما
 أخذه ويحتمل خلافة
 (وسبيل الله تعالى غزاة لا
 في لهم) أى لا سهم لهم في
 ديوان المرتزقة بل هم متطوعة
 يغزون إذا نشطوا وإلا فهم
 في حرمهم وصنائعهم وسبيل
 الله وضعا للطريق الموصلة
 اليه تعالى ثم كثر استعماله
 في الجهاد لانه سبب للشهادة
 الموصلة الى الله تعالى ثم وضع
 على هؤلاء لانهم جاهدوا
 لافى مقابل فكانوا أفضل
 من غيرهم وتفسير احمد
 وغيره المخالف لما عليه
 اكثر العلماء له بالحج الحديث
 فيه أجابوا عنه أى بعد تسام
 صحته التى زعمها الحاكم ولا
 فقد طعن فيه غير واحد بان
 فى سنده مجهول وبأن فيه
 عنقنة مدلس وبأن فيه

فيعطى الخ) فان وفى أى الضامن ماعلى الاصيل بما قبضه من الزكاة فلا رجوع له على الاصيل وان ضمن باذنه
 وصرفه الى الاصيل المعسر اولى لان الضامن فرعه مغنى ونهاية (قوله وقد أعسر) أى الضامن والاصيل
 (قوله وإن ضمن الخ) غاية (قوله او أعسر هو وحده) فان أعسر الاصيل وحده أعطى دون الضامن وان
 كانا موسرين لم يعط واحد منهما مغنى ونهاية (قوله ومنه) أى الغارم (قوله لنحو عمارة مسجد) كبناء قنطرة
 وفك اسير اه مغنى (قوله من استدان لنفسه) أى فيعطى بشرط الحاجة (قوله ورجحه جمع متأخرون) واعتمده
 شيخنا الرملى اه سم وكذا اعتمده المغنى (قوله وواضح أن الكلام الخ) لا يخفى أن فى ارتباط هذا الكلام
 بسابقه خفاء أى خفاء ثم راجعت اصله رحمه الله فرأيت قبله مضروبا عليه ماصوره وجزم بعضهم بأنه لا يقضى
 منها دين ميت إلا ما استدان له للاصلاح وهو محتمل حملا على هذه المكرمة وواضح الخ ووجه الضرب اغناء قوله
 السابق ولا يعطى غارم مات الخ عنه فالذى يغلب على الظن والله اعلم انه عند الضرب على ما هنا اغفل ما ذكره
 مع أن اللاتى نقله الى ماسبق فليتام وليحرر اه سيد عمر (قوله لا يتعين) الى قوله بخلاف الخ فى النهاية
 (قوله الصرف فيما أخذه) أى لا يتعين صرف ما أخذ من الزكاة فى العتق اه كردى (قوله كإس) أى قبيل
 قول المتن والغارم (قوله وكذا الغارم الخ) والتسليم لما يستحقه المكاتب او الغارم الى السيد او الغريم باذن
 المكاتب او الغارم احوط وافضل إلا ان يكون ما يستحقه اقل مما عليه واراد ان يتجر فيه فلا يستحب تسليمه
 الى من ذكره تسليمه اليه بغير إذن المكاتب او الغارم لا يقع عن زكاة لانهما المستحقان ولكن يسقط عنهما
 قدر المصروف لان من ادى عنه دينه بغير إذنه تبرأ ذمته اه مغنى (قوله وابن السبيل) وهذا لا ينافى قوله
 الآتى وشرط الحاجة لان الفرض أنه أعطى قبل الاكتساب اه سم وهذا يجرى أيضا فى الغارم المستدين
 لمصلحة لنفسه (قوله إذا أرادوا ذلك) أى الصرف فى غير ما أخذوا له فليتام اه سم (قوله ويحتمل خلافة)
 هذا الذى يظهر ويقتضيه كلامهم كما هو ظاهر عند المتتبع المتامل اه سيد عمر (قول المتن غزاة) أى
 ذكره اه مغنى (قوله أى لا سهم) الى قوله فان امتنعوا فى النهاية إلا قوله على ان الى المتن وقوله ومالى وان
 عدم (قوله المخالف) نعت تفسير الخ وقوله له بالحج متعلق به أى بتفسير الخ وضمير له لابن السبيل (قوله
 أجابوا الخ) أى أكثر العلماء (قوله بأن لا يمنع الخ) متعلق بقوله أجابوا (قوله فى سبيل الله فى الآية) أى فى المراءد
 به (قوله وقوله الخ) مبتدأ خبره قوله صريح الخ (قوله بهم) أى بطائفة سبيل الله وكان الاولى به أى بلفظ سبيل
 الله وقوله فيها الآية وقوله من ذكرناه أى الغزاة المتطوعة (قوله ذلك الحديث) أى الذى استدله به
 احمد وغيره (قوله جعل صدقة الخ) أى وقفا (قوله لمن يحج) متعلق باعطاء الخ (قوله ومر) أى فى قسم النى
 وقوله لهم أى المتطوعة وقوله لاهله أى النى وهم المرتزقة (قوله على مامر) أى فى قسم النى (قوله فيهم)
 أى أهل النى وقوله عن الامام وهو أنه إذا عجز سهمهم عن كفايتهم كل لهم من سهم سبيل الله اه سم (قوله

مؤجل ما يصرفه فى تلك الجهة كابل الدية (قوله وقد أعسر) أى الضامن والمضمون عنه (قوله وإن)
 مبالغة (قوله ورجحه جمع متأخرون) واعتمده شيخنا الشباب مر (قوله قبل موته) قد يقال لا حاجة فى
 هذا للثبوت بالموت (قوله كإس) أى فى قوله لكن قبل كسب ما عليه لا بعده فانه يفيد جواز الصرف فى غير
 ما أخذه بعد كسب ما عليه (قوله وابن السبيل) وهذا لا ينافى قوله الآتى وشرط الحاجة لان الفرض
 انه أعطى قبل الاكتساب (قوله بخلاف ما إذا أرادوا ذلك) أى الصرف فى غير ما أخذوا له فليتام (قوله
 بأن لا يمنع الخ) متعلق بأجابوا (قوله على مامر) أى فى قسم النى وقوله عن الامام أى وهو انه اذا عجز

اضطرابا بأن لا يمنع أنه يسمى بذلك وإنما النزاع فى سبيل الله فى الآية وقوله صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة إلا لخسة وذكر منها الغازى فى
 سبيل الله صريح فى أن المراءد بهم فيهم من ذكرناه على أن فى أصل دلالة ذلك الحديث على مدعاهم نظرا لان الذى فيه إعطاء بغير جعل صدقة فى
 سبيل الله كفى رواية أو وصى به لسبيل الله كفى أخرى لمن يحج عليه فيفرض أنه بغير زكاة يحتمل أن معطاه فقير أو أنه أر كبه من غير تمليك
 ولا تملك (فيعضون مع الغنى) إعانة لهم على الغزو ومر أنه لا حظ لهم فى النى كالأخذ لاهله فى الزكاة إلا على مامر فيهم عن الامام وغيره

فان عدم واضطررنا لهم لزوم أغنياءنا إعانتهم من غير الزكاة فان امتنعوا ولم يجبرهم الامام حل لاهله الذين لم يحصل لهم منه كفايتهم الا خدمها فيما يظهر وإن لم نقل بذلك الذي مر وإنما لم يعط الآل منها إذا منعوا من الشيء لان المنع ثم لشرف ذواتهم بخلافه هنا (وابن السبيل) الشامل للذكور والأنثى ففيه تغليب (منشئ وسفر) من بلد الزكاة وإن لم تكن وطء وقدم اهتمامه لوقوع الخلاف القوي فيه إذا طلاقه عليه مجاز لدليل هو عندنا القياس على الثاني بجامع احتياج (١٦٠) كل لاهية السفر (أو مجتاز) به سمي بذلك لملازمته السبيل وهي الطريق وأورد في الآية

فان عدم) أى الشيء اه سم (قوله اليهم) أى المرتزقة (قوله فان امتنعوا) أى الأغنياء (قوله ولم يجبرهم) أى الأغنياء الممتنعين وفي بعض النسخ ولم يجبرهم وعليه لقوله غيرهم أى غير أهل الشيء وهو بالنصب مفعول لم يجبر وفعاله الامام (قوله وإنما لم يعط الآل الخ) سياق ما يتبعه من ذلك (قوله منه) أى الشيء وقوله منها أى الزكاة (قوله مر) أى عن الامام (قوله الشامل) إلى قول المتن وشرط اخذ الزكاة في النهاية (قوله والأنثى) عبارة المغنى وغيره اه (قوله من بلد الزكاة) إلى قوله ويفرق في المغنى لا قوله وقدم إلى اطلاقه وقوله وأورد إلى المتن وقوله ولودون مسافة القصر وقدم أى المنشئ على المجتاز (قوله لوقوع الخلاف الخ) عبارة المغنى وهو حقيقة في المجتاز مجاز في المنشئ وإعطاء الثاني بالاجماع والاول بالقياس عليه ولان مر يد السفر محتاج إلى اسبابه وخالف في ذلك أبو حنيفة ومالك اه (قوله به) أى بمحل الزكاة (قوله سمي) أى المجتاز بذلك أى ابن السبيل (قوله وأورد) أى ابن السبيل (قوله من جهة الإعطاء الخ) أى هو على حذف مضاف أى شرط إعطائه اه سم (قوله بغيره) أى في مكان آخر اه معنى (قوله وما مر) أى في الفقير والمسكين اه كرى أى إذا غاب مالهما (قوله الشامل لسفر الطاعة) إلى المتن في المغنى لا قوله ولا فيه إلى قوله فان مات (قوله لسفر الطاعة) كسفر حج وزيارة والمسكروه كسفر منفرد والمباح كسفر تجارة اه معنى (قوله كسفر الهائم الخ) عبارة المغنى والحق به الامام السفر لا قصد صحيح كسفر الهائم اه وعبارة عرش قوله كسفر الهائم الخ صريح في أن الهائم عاص بسفره وعبارة الشيخ في شرح منهجه والحق به أى سفر المعصية سفر لا غرض صحيح كسفر الهائم اه (قوله لان الخ) تعليل لقوله كسفر الهائم وقوله وذلك الخ راجع إلى اشتراط عدم المعصية (قوله الحرية) إلى قوله وبنو المطلب في المغنى لا قوله وحامل وقوله والمرتزقة وإلى قول المتن وكذا في النهاية لا ما ذكر (قوله ونحوهم) كالوزان والجمال (قوله نحو ساع) وهو الذى يرسل إلى البلاد (قوله لانه لا امانة الخ) لا يقال مقتضى هذا التعليل امتناع ما سبق انفا لانا نقول ذلك مشمول بنظر العامل واشرافه وتعهده بخلاف العامل فانه مستقر اه سيد عمر (قوله لانه لا امانة الخ) هذا لا يظهر بالنسبة للعبد (قوله من ذلك) أى قوله يجوز استئجار كافر وعبد الخ (قوله اشئ مما ذكر) شامل لما لو استؤجر لعمل عام كمنحو سعاية اه سيد عمر (قوله وبهذا) أى يجوز استئجار ذوى القربى المارآنفا (قوله وان منعوا احقهم الخ) قال ابن مطير في شرحه على المنهاج أى سواء اعطوا احقهم من خمس الخمس ام لا اما الاول فطعنا واما الثانى فهو الذى عليه الاكثرون وجوز الاصطخري اعطائهم واختاره الهروي ومحمد بن يحيى وافق به شرف الدين البارزى ولا بأس به بل في حديث للطبرانى ما يشهد له أى بقوله ليس في خمس الخمس ما يكتفيكم أى يغنيكم أى انتم مستغنون بخمس الخمس فاذا عدم خمس الخمس زال الغنى بخمس الخمس علة لاستغنائهم وشرط لمنعهم فاذا زال الشرط انتفى المانع ويشبه أن يكون هذا واختار في هذا الزمن لمن كان منهم في اليمن لبعدهم عن محل الغنائم وقلة شفقة الملوك وأهل الثروة وشدة حاجتهم التي شاهدنا والله احكام تحدث محدث ما لم تكن في الصدر الاول والله اعلم اه عبارة شيخنا قوله سواء منعوا الخ ونقل عن الاصطخري القول بجواز صرف سهمهم عن كفايتهم كمل لهم من سهم سبيل الله (قوله فان عدم) أى الشيء (قوله من جهة الإعطاء لا التسمية) أى فهو على حذف مضاف أى شرط اعطائه (قوله على المعتمد ويفرق الخ) كذا شرح مر (قوله وما مر) أى فيمن ماله غائب (قوله ولو سفر نزهة على المعتمد الخ) كذا شرح مر

دون غيره لان السفر محل الوحدة والانفراد (وشرطه) من جهة الاعطاء لا التسمية (الحاجة) بان لا يجد من يقوم بجوائج سفره وإن كان له مال بغيره ولو دون مسافة القصر وان وجد من بقرضه على المعتمد ويفرق بين هذا وما مر من اشتراط مسافة القصر وعدم وجود مقرض بان الضرورة في السفر أشد والحاجة فيه أغلب ومن ثم لم يفرقوا فيه بين القادر على الكسب ولو بلا مشقة كما اقتضاه اطلاقهم وبين غيره لتحقق حاجته مع قدرته هناك وما مر (وعدم المعصية) الشامل لسفر الطاعة والمسكروه وهو المباح ولو سفر نزهة على المعتمد بخلاف سفر المعصية بان عصى به لا فيه كسفر الهائم لان اتعاب النفس والدابة بلا غرض صحيح حرام وذلك لان القصود باعطائه اعانته ولا يعان على المعصية فان تاب أعطى لبقية سفره (وشرط اخذ الزكاة من هذه الاصناف الثمانية) الحرية الكاملة الا المسكاتب

فلا يعطى مبعوض ولو في نوبته و (الاسلام) فلا يدفع منها لكافر اجماعا نعم يجوز استئجار كافر وعبد كمال الزكاة أو حامل أو حافظ أو نحوهم من سهم العامل لانه أجره لازكاة بخلاف نحو ساع وان كان ما يأخذه أجره أيضا لانه لا امانة له ويؤخذ من ذلك جواز استئجار ذوى القربى والمرتزة من سهم العامل لشيء مما ذكر بخلاف عمله فيه بلا إجارة لان فيما يأخذه حينئذ شائبة زكاة وبهذا يخص عموم قوله (وأن لا يكون هاشميا ولا مطلقيا) وإن منعوا احقهم من الخمس لخبر مسلم إنما هى أوساخ الناس وأنها لا تحمل لمحمد ولا لآل محمد

وبنو المطلب من الأهل كأمرو كالزكاة كل واجب كالنذر والكفارة ومنها دماء النسك بخلاف التطوع وخرم عليه صلى الله عليه وسلم الكل لأن مقامه أشرف وحلت له الهدية لأنها شأن الملوكة بخلاف الصدقة (وكذاه ولا م (١٦١) في الأصح) للخبر الصحيح مولى القوم منهم

ويفرق بينهم وبين بني
أخواتهم مع صحة حديث
ابن اخت القوم منهم بأن
أولئك لما لم يكن لهم آباء
وقبائل ينسبون إليهم غالباً
تمحضت نسبتهم لآبائهم
فحرم عليهم ما حرم عليهم
تحقيقاً لشرف مواليتهم
ولم يعطوا من الخمس أثلاً
يساورهم في جميع شرفهم
فان قلت يمكن ذلك بأعطائهم
من الخمس والزكاة قلت
يمنوع لأن أخذ الزكاة قد
يكون شرفاً كما في حق
الغازي فلا يتحقق حينئذ
انحطاط شرفهم وأما بنو
الاخت فلم يآبوا قبائل لا
ينسبون إلا إليهم بلحقوا
بغيرهم في شيء من ذلك وإن
لا يكون مونا للزكاة على
ما مر فيه من التفصيل وإن
لا يكون لهم سهم في الفقه
كأمر بما فيه آتفاً وإن لا
يكون محجوراً عليه ومن ثم
أفتى المصنف في بالغ تاركاً
للصلاة كسلانه لا يقبضها
له إلا وليه أي كصبي ومجنون
فلا يعطى له وإن غاب وليه
خلاف ما نزع عنه بخلاف ما لو
طار تركه أي أوتبذره ولم
يحجر عليه فإنه يقبضها
ويجوز دفعها لفاسق إلا أن
علم أنه يستعين بها على معصية
فيحرم أي وإن أجازها كعلم
بما تقرروا لا عصى كآخذها
منه وقيل يوكلان وجوبا

الزكاة إليهم عند منعهم من خمس الخمس أخذاً من قوله في الحديث إن لكم في خمس الخمس ما يكفيكم أو يغنيكم
فانه يؤخذ منه إن محل عدم إعطائهم من الزكاة عند أخذهم حقهم من خمس الخمس لكن الجمهور طردوا
القول بالتحريم ولا بأس بتقليد الأصطخري في قوله الآن لا احتياجهم وكان شيخنا رحمه الله تعالى يميل إلى
ذلك بحجة فيهم نفقتنا الله بهم اه (قوله وبنو المطلب من الأهل) تسكلة للدليل (قوله كما مر) أي في قسم
التي (قوله كل واجب كالنذر الخ) عبارة المغني وكذا يحرم عليهم ما لا يأخذ من المال المذكور صدقته كما
اعتمدته شيخنا اه قال السيد السهمودي في حاشية الروضة وفي فتاوى البغوي لو نذر التصديق بدنيار
مطلقاً أو على الفقراء هل يجوز صرفه للملوية قال فان قلنا يحمل على أقل إيجاب الله تعالى لا يجوز كالزكاة
والكفارة وإن قلنا يحمل على أقل ما يتقرب به إلى الله تعالى يجوز وهذه القاعدة مضطربة الفروع
وأشار المصنف إلى أن الراجح فيها يختلف باختلاف المدرك فقد صحوا فيه من نذر اعتاق عبد أجزاء الماعيب
والكافر وهو منصوص الام ورجحوا جواز أكل الناذر من الشاة المعينة للنذر الاضحية والراجح عندي
الحاق مانحن فيه به لأن المغني في تحريم الزكاة عليهم وما لحق به من الكفارات كون وضعها للتطهير
بخلاف النذر فان ذلك ليس وضعه واللامتنع على العلوي أخذ ما نذر به صاحبه لعلوى ولا قائل به انتهى
ولعله الأقرب إن شاء الله تعالى ويمكن أن يزداد بعد قوله فان ذلك ليس وضعه بل وضعه التقرب المشعر برفعة
المصرف إليهم المناسبة لعلو رتبهم اه سيد عمر (قوله كل واجب الخ) يدخل فيه ما أفتى به شيخنا
الشهاب الرمي من أنه يحرم عليهم الاضحية الواجبة والجزاء الواجب من اضحية التطوع سم ونهاية (قوله
كالنذر) أفنصر عليه المغني (قوله ومنها) أي الكفارة (قوله بخلاف المتطوع) أي ليحل لهم (قوله الكل)
أي الواجب والمتطوع للخبر الصحيح إلى قوله وافتى في النهاية إلا قوله فان قلت إلى أفتى المصنف (قوله يمكن
ذلك) أي عدم المساواة (قوله لأن أخذ الزكاة قد يكون شرفاً الخ) فديقال بنافيه إطلاق قوله صلى الله عليه
وسلم إنما هي أوساخ الناس وإعطاء الغازي لترغيبه في الجهاد لا لشرفه اه سيد عمر (قوله وإن لا يكون
مونا) إلى قوله وإنما يظهر في المغني إلا قوله وإن لا يكون لهم سهم إلى أفتى المصنف وقوله نعم إلى وافتى (قوله
وإن لا يكون مونا الخ) عطف على قول المتن وإن لا يكون هاشمياً (قوله على ما مر) أي في الفقير (قوله وإن لا
يكون محجوراً عليه) فيه إن السلام في استحقاق الزكاة لا في قبضها (قوله تاركاً الخ) حال من المستبر في بالغ
اه سيد عمر (قوله إن علم) أي ظن (قوله بما تقرروا) أي في بيان شروط الآخذ اه كرى (قوله ولا عصى)
عطف على لفاسق (قوله يوكلان) أي الأعمى الآخذ والأعمى الدافع (قوله وافتى الخ) عبارة المغني ولو كان
لشخص أب قوی صحيح فقير لا يجب عليه نفقته هل يجوز أن يدفع إليه من زكاته من سهم الفقراء أو لا أفتى ابن
يونس عماد الدين والثاني وأخوه كمال الدين بالأول قال ابن شعبة وهو الظاهر إذ لا وجه للتعلم اه (قوله وهو
الظاهر) أي الجواز وكذا الضمير في قوله الآتي وإنما يظهر (قوله يلزمه الكسب) أي ولا يجب نفقته على
الابن (قوله وهو) أي القول يلزم الكسب ضعيف (قوله والأصح وجوب نفقته الخ) أي على الابن الغني
وصور المغني المسئلة كما رأنا إذا كان الابن فقير لا يلزمه نفقة الأب وعلى هذا فلا خلاف بين الأفتاء بين
(فصل في بيان مستند الإعطاء وقدر المعطى) (قوله في بيان مستند الإعطاء) إلى قوله لما صح في النهاية

(قوله وكالزكاة كل واجب) يدخل فيه ما أفتى به شيخنا الشهاب من أنه يحرم عليهم الاضحية الواجبة
والجزاء الواجب من اضحية التطوع اه (قوله وإن لا يكون مونا الخ) عطف على قول المتن وإن
لا يكون هاشمياً الخ وقوله ولا عصى عطف على لفاسق
(فصل في بيان مستند الإعطاء وقدر المعطى) في فتاوى السيوطي في كتاب الزكاة ما المراد بفقير البلد

(٢١ - شرواني وابن قاسم - سابق) ويرده قولهم يجوز دفعها مربة من غير علم بجنس ولا قدر ولا صفة نعم الأولى توكيلهما
خروجاً من الخلاف وافتى العماد ابن يونس بمنع دفعها لأب قوی صحيح فقير وأخوه بجواز دفعها لشارح وهو الظاهر إذ لا وجه للتعلم اه وإنما
يظهر أن قلنا يلزمه الكسب وهو ضعيف والأصح وجوب نفقته وإن قدر عليه فالوجه الأول (فصل في بيان مستند الإعطاء وقدر المعطى)

(من طالب زكاة) أو لم يطلب وأريد إعطاؤه وأثر الطلب لانه الاغلب (وعلم الامام) أو غيره ممن له ولاية الدفع وذكره فقط لان دخله فيها أقوى من غيره والمراد بالعلم الظن كما يعلم بما ياتي (استحقاقه) لها (أو عدمه عمل بعلمه) ولا يخرج على خلاف القضاء. بالعلم لبناء امر الزكاة على السهولة وليس فيها اضرار بالغير وبه يعلم انه لا ياتي هنا ما سيدكر ثم ان القاضي اذا قامت عنده بينة بخلاف علمه لا يعمل بواحد منهما (والا) يعلم شيئا من حاله (فان ادعى فقر او مسكنة) او انه (١٦٣) غير كسوب وان كان جلد اقويا (لم يكلف بينة) لعسرها وكذا لا يحلف وان اتهم لما صرح انه

صلى الله عليه وسلم اعطى من سالاة الصدقة بعد ان علمها انه لاحظ فيها لغنى ولا لقوى مكتسب ولم يحلفهما مع انه رآهما جمادين ومن ثم قال الحافظ المندري هذا اصل في ان من لم يعرف له مال فامره محمول على العدم ولم يعتبر صلى الله عليه وسلم ظاهر القوة لان الانسان مع ذلك قد يكون اخرق لا كسبه له مع انه صلى الله عليه وسلم استظهر في امرهما فانذرهما اى ومن ثم قال البغوى يسن للامام اى او المالك ذلك فيمن يشك في استحقاقه (فان عرف له مال) يغنيه (وادعى تلفه كلف) بينة رجلين او رجلا وامراتين بتلفه وان لم يكونا من اهل الخبرة الباطنة بحاله لان الاصل بقاؤه سواء ادعى سببا ظاهر ام خفيا بخلاف ما مر في نحو الوديع لان الاصل ثم عدم الضمان وهنا عدم الاستحقاق وزعم ان الاصل هنا الفقر بطله ان الفرض انه عرف له مال يغنيه (وكذا ان ادعى عيالا في الاصح) يكلف بينة بذلك لسوء لثما قال البيهقي والمراد

والمغنى الا قوله وبه يعلم الى المتن (قوله مستندا لاعطاء) عبارة المغنى ما يقتضى صرف الزكاة لمستحقها اه (قوله وقدر الماطى) اى وما يتبع ذلك من حكم الاعطاء نفسه اه ع ش (قوله ممن له ولاية الدفع) اى من منصوب الامام لتفريقهما ومن المالك المفرق بنفسه ووكيله في التفريق اه مغنى (قوله وليس فيها) اى الزكاة (قوله لا يعمل بواحد منهما) اى بل يعمل هنا بعلمه اه سم خلافا لـ ش عبارة قوله عمل بعلمه اى ما لم تعارضه بينة فان عارضته عمل به بدون علمه لان معناه زيادة علم اه (قوله فان ادعى فقرا الخ) ومثل الزكاة فيما ذكر الوقف والوصية لهم نهاية اى فاذا ادعى انه من الفقراء دفع له منه بلايين وان كان جلد اقويا ع ش (قوله ومن ثم) اى من اجل صحة الحديث المذكور (قوله يسن للامام الخ) يظهر ان منصوب الامام ووكيل المالك كذلك اه سيد عمر (قوله يغنيه) قد يقال الاولى ترك هذا القيد بناء على ماسياتى من ان من له دون الكفاية يتم له فليتأمل وتابعه في النهاية على هذا القيد ثم قال اما لو كان المال قدرا لا يغنيه لم يطالب ببينة الا على تلف ذلك المقدار ويعطى تمام كفايته بلا بينة ولا يمين انتهى اه سيد عمر (قوله بينة رجلين) الى قوله سواء ادعى في النهاية والمغنى (قوله وان لم يكونا الخ) ولم يغير لفظ شهادة واستشهاد ودعوى عند قاض ويغنى عن البينة الاستفاضة بين الناس كما ياتي كل ما ذكر (قوله لان الاصل بقاؤه الخ) تعليل للتمسك بقوله لان الاصل ثم الخ تعليل لقوله سواء الخ وقوله عدم الضمان اى فيصدق بلا بينة ان كان السبب ظاهرا وقوله عدم الاستحقاق اى فلا يصدق الا ببينة مطلقا (قوله سواء ادعى الخ) والاوجه كما قاله المحب الطبري مجى ما في الوديع هنا نهاية ومغنى (قوله بخلاف ما مر الخ) اى من التفرقة بين ما اذا ادعى التلف بسبب ظاهر او خفى (قوله يكلف بينة) الى التنبيه في النهاية والمغنى (قوله عن يمكن صرف الزكاة الخ) اى بان يكون من مستحقها عبارة قسم كانه احترام عن نحو الهاشمي والمطلبي والكافرا اه (قوله وغيرهم يسئلون الخ) مبتدا وخبر (قوله دون شرف) اى المار في المتن وقوله او قتال اى المار بقسميه في الشارح (قوله وتعدرها الخ) الظاهر ان مراده بما يشمل التعسر لما مر في الغارم ان لها اعتماد القرائن اه سيد عمر (قول المتن وغاز) ومثله ما اولفة اذا قالوا اتناخذ لندفع من خلفنا من السكفار او ناتي بالزكاة من مانعها اه ع ش عبارة قسم على قول الشارح كانه نهاية المار آتفا او قتال انصه ينبغى ان هذا في قتال وقع اما لو اراد الخروج لقتال مستقبل فينبغى ان يعطى بقوله كالاغزى بل غاز مخصوص مر اه (قوله بقسميه) اى المنشئ. والمجتاز (قوله مطلقا) اى قل او كثر اه ع ش (قوله لتبين انهما الخ) قضية هذا التعليل انهما لو انفقا في الطريق او

الذي تصرف اليه الزكاة هل هو من ادرك وقت الوجوب ابنيته يقطع الترخص ام كيف الحال ولذا لم يقبل الفقراء الزكاة هل يجبرهم الحاكم ام لا فاجاب بقوله المار اذ فقير البلد من كان يبلد المال عند الوجوب صرح به الامام وغيره وذكر الزكشى في شرح المنهاج ان الفقراء اذا امتنعوا من اخذ الزكاة قوتوا ولا يصح لهم ابرار المال منها اه (قوله لا يعمل واحد منهما) اى بل يعمل هنا بعلمه (قوله وان كان جلد اقويا) في شرح مروقول الشرح وحاله يشهد بصدقه فان كان شيئا كبيرا او زمنا جرى على الغالب اه (قوله بخلاف ما مر في نحو الوديع) وقال المحب الطبري التفريق كمالوديع (قوله ممن يمكن صرف الزكاة اليه) كانه احترام عن نحو الهاشمي والمطلبي والكافر (قوله والاوجه ان المار ادخ) اعتمد دم (قوله او قتال) ينبغى ان هذا في قتال وقع او وقع اما لو اراد الخروج لقتال مستقبل فينبغى ان يعطى بقوله كالاغزى بل هو

بالعيال من تلزمه وتتهم وغيرهم ممن تقضى المروءة بانفاقه ممن يمكن صرف الزكاة اليه من قريب وغيره اه والاوجه ان المراد الماتد بهم من تلزمه وتتهم وغيرهم يسألون لا تقسم او يسأل هو لهم (ويعطى) موافق بقوله بلايين ان ادعى ضافة نية دون شرف او قتال اسهولة اقامة البينة عليهم وتعدرها على الاول (غاز وابن سيدل) بقسميه (بقولها) بلايين لانه لا امر مستقبل وانما به طيان عند الخروج لبيتهم له (فان) اعطيا فخرجائهم رجما است. فاضل ابن السيل ما قالوا وكذا فاضل الغازي به بدو وان كان شيئا له وقع عرفا ولم يقر على نفسه لتبين انهما

اعطيا فوق حاجتهما (تنبيه) مران لابن السبيل صرف ما اخذه لغير حوائج السفر وخيئت لا يتأني استرداد منه لانه لا يعرف لو بقي ما اعطيه
وصرف منه هل كان بفضل منه شيء أو لا فليحمل كلاهم على ما لو صرف من عين ما اعطيه وقد يقال ينسب ما صرفه فتر به على نفسه أولا لما خوزه
فان فضل من الماخوذ شيء استرد منه بقدره وعليه فيظهر انه يقبل قوله في قدر الصرف وانه لو ادعى انه لم يعلم قدره صدق ولم يسترد منه شيء لان
الاصل براءة ذمته وإن (لم يخرج) بأن مضت ثلاثة أيام تقريبا ولم يترصد للخروج ولا انتظار لفقة ولا أهبة (استرد) منهما ما اخذاه اي ان
بقي ولا قبله وكذا لو خرج الغازي ولم يغز ثم رجع وقال الماوردى لو وصل بلادهم (١٦٣) ولم يقا تل لبعده العدو ولم يسترد منه لان القصد

الاستيلاء على بلادهم وقد
وجد وخرج بقولنا رجع
ما لومات اثناء الطريق او
في المقصد فانه لا يسترد
منه الا ما بقي والحاق
الرافعي بالموت الامتناع من
الغزورده ابن الرفعة بانه
مخالف لما تقرر وكذا
يسترد من مكاتب كما مر
وغارم استغنيا عن الماخوذ
بنحو إبراء واداء من الغير
(ويطالب عامله ومكاتب
وغارم) ولولا صلاح ذات
البين (بيينة) لسهولتها بما
ادعوه واستشكل تصوير
دعوى العامل بأن الامام
بعلم حاله اذ هو الذي يبعثه
ويجب بتصوير ذلك بما اذا
طلب من الامام حصته من
زكاة وصلت اليه من نائبه
بمحل كذا لكون ذلك
النائب استعمله عليها
حتى اوصلها اليه او قاله
الامام انسيبت انك العامل
اومات مستعمله فطلب من
تولى محله حصته وصوره
السبكي بان ياتي لرب المال
ويطالبه ويجمل حاله ويرد

المقصد بزيادة على المعتاد استرد الزائد منهما لتبين انهما اعطيا فوق حاجتهما اه ع ش (قوله تنبيه مر) أي في
التنبيه اه سم (قوله ان لابن السبيل صرف ما اخذه الخ) اي بعدا كتساب قدر ما اخذ لاقبله كما علم مما مر
اه سم (قوله وقد يقال ينسب الخ) قد يقال هذا هو المنتجه وإن اوم صنيعه ترجيح الاحتمال الاول لان
توجيهه بقوله لانه لا يعرف الخ واضع المنع المتيامل اه سيد عمر (قوله بان مضت) الى قوله وكذا يسترد
في النهاية الا قوله اي ان بقي الماوردى الى المتن في المغنى لا قوله اي ان بقي الى وخرج (قوله ثم رجع) قد
يتجه الاعطاء إذا كان العدو بمحل معين فخرج له فلما وصل اليه وجد العدو قد هرب وأبعد بحيث لا يتمكن
الوصول اليه اه سيد عمر (قوله او في المقصد الخ) هل محله ان كان بحيث لو لم يمت لغزا اه سم (قوله
لما تقرر) اي من انه يسترد من الممتنع جميع ما اخذه اه مغنى (قوله وكذا يسترد الخ) عبارة المغنى ولا يختص
الاسترداد بهما بل اذا اعطى المكاتب ثم استغنى عما اعطيناه بغير السيد باعتاقه او ابرائه عن النجوم استرد
ما قبضه على الاصح لان المقصود حصول العتق بالمال المدفوع اليه ولم يحصل قال في البيان ولو سلم بعضه لسيد
فأعتقه فمقتضى المذهب انه لا يسترد منه لاحتمال انه إنما أعتقه بالمقبوض قال في المجموع وما قاله متعين
قال الرافعي ويجرى الخلاف في الغارم إذا استغنى عما اخذه ببراءة ونحوه اه (قوله كما مر) اي في شرح
والرقاب والمكاتبون (قوله ولولا صلاح ذات البين) الى المتن في النهاية لا قوله ويحتمل الى وابن الرفعة (ولو لا صلاح
ذات البين) عبارة المغنى واستثنى ابن الرفعة تبعا لجماعة من الغرم ما اذا غرم لاصلاح ذات البين لشبهة امره
وقال صاحب البيان انه لا بد من البيينة وهو قضية كلام الاحياء قال الاذرى ولعل هذا فيمن لم يستفرض غرمه
لذلك ويرجع الكلام الى انه ان اشترط لم يحتج الى البيينة ولا احتاج كالغرم لمصلحته وهذا جمع بين الكلامين
وهو حسن اه (قول المتن بيينة) اي بالعمل والكتابة والغرم ولا بد ايضا ان يقيم المكاتب بيينة بما بقي
من النجوم كما قاله الماوردى اه مغنى (قوله دعوى العامل) عبارة المغنى مطالبة العامل بالبيينة اه (قوله
بان الخ) متعلق باستشكل (قوله يعلم خاله) فلا تنافي مطالبة البيينة فيه اه مغنى (قوله استعد له) اي
العامل وقوله حتى اوصلها اليه اي الى الامام اه رشيدى (قوله او قال الخ) وقوله او مات الخ عطف على قوله
طالب الخ (قوله ان يريد) أي السبكي (قوله وأن يريد الخ) عطف على قوله أن يريد الخ ويرد هذا بنظير ما قبله
(قوله وابن الرفعة الخ) كقوله الاتى والاذرى عطف على السبكي (قوله اي البيينة) الى قوله وبه يفرق في
المغنى لا قوله وقد يحصل الى واستقرار الى قول المتن ويعطى في النهاية (قوله فيما ذكر) اي هنا وفيما مر

غاز مخصوص مر (قوله تنبيه مر) أي في تنبيه (قوله لابن السبيل صرف ما اخذه لغير حوائج السفر)
اي بعدا كتساب قدر ما اخذه لاقبله كما علم مما مر (قوله وقال الماوردى الخ) كذا شرح مر (قوله
او في المقصد) هل محله ان كان بحيث لو لم يمت لغزا (قوله رده ابن الرفعة الخ) كذا شرح مر (قوله
اي البيينة) قال الماوردى ولا يشترط كونها من اهل الخبرة الباطنة ومحله ان شهدت بنحو هلاك ماله اما
اذا شهدت باعساره فلا بد من خبرتها بباطنه كما جزم به القمولى شرح العباب (قوله في المتن اخبار عدلين)

بانه ان فرق فلا عامل وإن فرق الامام فلا وجه لمطالبة المالك ويحتمل أن يريد أن المطالب قال للمالك أنا عامل الامام فادفع لى زكاته
ويرد بأن الكلام ليس في هذا بل في طلب العامل لخصته المقابلة لعمله وأن يريد أن الامام ترك بعض الزكاة عند المالك وأمره بأن يعطى
من ارسله اليه فجاءه من يدعى انه عامل الامام وانه ارسله اليه فيكلفه البيينة حيثئذ وابن الرفعة بما اذا استاجر الامام عن خمس الخمس
فادعى أنه قبض الصدقات وتلفت في يده من غير تفريط وطالب بالاجرة برد بأن فيه خروجا عما نحن فيه لانه انما يدعى باجرة من خمس
الخمس لا من الزكاة والاذرى بما اذا فوض اليه التفرة ايضا ثم جاء وادعى القبض والتفرة وطلب اجرة من المصالح ويرد بنظير
ما قبله (وهي) أي البيينة فيما ذكر (أخبار عدلين) أو عدل وامرأتين ولو بغير لفظ شهادة واستشهاد ودعوى عند قاض

(ويغني عنها) في سائر الصور التي يحتاج للينة فيها (الاستفاضة) بين الناس من قوم يبعدوا طوهم على الكذب وقد يحصل ذلك بثلاثة كما قاله
الرافعي كغيره واستغرب ابن الرفعة له ويحجب (١٦٤) عنه بان القصد هنا الظن المجوز للاعطاء وهو حاصل بذلك وبه يفرق بين هذا

في الشهادة وما يصح
بذلك قولهم (وكذا تصديق
رب الدين والسيد في
الاصح) بلاينة ولا عين
ولا نظرا لاحتمال التواطؤ
لانه خلاف الغالب
ويؤخذ من اكتفائهم
باخبار الغريم هنا وحده
مع تهمة الاكتفاء باخبار
ثقة ولو عدل رواية ظن
صدقه بل القياس الاكتفاء
بمن وقع في القلب صدقه
ولو فاسقا ثم رايت في
كلام الشيخين ما يؤيد ذلك
نعم بحث الزركشي في
الغريم والسيد ان محل
الخلاف اذا وثق بقولها
وغاب على الظن الصدق
قال والا لم يقد قطعا اه
وبعد ان مهد من اول
الفصل الى هنا ما ثبت به
الوصف المقتضى
للاستحقاق شرع في بيان
قدر ما يعطاه كل فقال
(ويعطى الفقير والمسكين)
الاذان لا يحسنان التكسب
بحرفة ولا تجارة (كفاية
سنة) لان وجوب الزكاة
لا يمود إلا بمضيها (قلت
الاصح المنصوص) في الام
(وقول الجمهور) يعطى
(كفاية العمر الغالب)
أى ما بقي منه لان القصد
إغناؤه ولا يحصل إلا بذلك
فان زاد عمره عليه فيظهر
انه يعطى سنة إذا حدل ازاد

اه معنى (قوله في سائر الصور) أى من الاصناف فلا يختص بالعامل والمكاتب والغارم كما هو همه السياق
(قوله وقد يحصل ذلك الخ) أى الاستفاضة اه ع ش (قوله واستغرب ابن الرفعة له) أى حصول الاستفاضة
هنا بثلاثة (قوله وبه يفرق) أى بان القصد هنا الظن (قوله بذلك) أى القصد المذكور (قوله بلاينة الخ)
الاولى كافي المعنى يغني عن البينة (قوله مع تهمة) أى بالتواطؤ (قوله الاكتفاء باخبار ثقة الخ) ولا فرق في
جميع ذلك على الاوجه بين من يفرق ماله وماله غيره بولاية او وكالة اه شرح الروض اه سم (قوله
اللذان) الى التنبيه في النهاية والمعنى لا قوله ثم رايت الى أما من يحسن (قوله لان وجوب الزكاة الخ) هذا
يصلح عللة لمنع النقص لان الزيادة فينبغي ان يزاد الزكاة تكرر كل سنة فيستغنى بها سنة فسنة اه سيد عمر
وقوله ان يزاد الخ أى يقتصر عليه كما فعل النهاية والمعنى (قول الماتن كفاية العمر الغالب) ينبغي ان يكون
اعتبار العمر الغالب جاريا في حق مومنه حتى لو كان المستحق ابن ثلاثين سنة مثلاً ومومنه ابن خمسين مثلاً إنما
يعطيه للمومن كفاية عشر فقط ثم كفاية سنة فسنة ولو فرض الامر بالعكس فهل يعطى كفاية ثلاثين سنة
بالنسبة للمومن وإن كان إنما يعطى كفاية عشر بالنسبة لنفسه أو يعطى كفاية عشر فقط بالنسبة للمومن
ايضاً لانه إنما يعطى بطريق التبعية له ولا يعلم بقاء المتبوع بعدها حتى تستمر التبعية محل تأمل ولعل الثاني
اقرب فليتأمل اه سيد عمر اقول قد قدمت عن ع ش الجزم بالثاني وفيه هنا مانصه واما الزوجة إذا
لم يكفها نفقة زوجها ومن له اصل او فرع لا تجب نفقته عليه فينبغي ان يعطوا كفاية يوم بيوم لانهم يتوقعون
في كل وقت ما يدفع حاجتهم من توسعة زوج المرأة عليها بتيسير مال او غير ذلك ومن كفاية قريبه له اه (قوله
فان زاد عمره عليه) أى الغالب فيظهر انه يعطى سنة كما أفق به الوالداه نهاية أى واذا مات في أثناءها لا يسترد
منه شيء لما مر ان الاربعة الاول من الاصناف لم يكون ما اخذوه ملكاً مطلقاً اه ع ش (قوله عليها) الظاهر
التذكير إذا مرجع العمر الغالب (قوله الاقنى) أى انفاق قبيل قول الماتن فيشتري به (قوله وظاهر ان المراد
الخ) ينبغي ان يكون محله فيما يظهر فيما إذا لم يجاوز ثمنها قيمة عقار يكفيه غلته اه سيد عمر اقول ولا يبعد ان
يجوز نظيره في التجارة (قوله او الشراء) أى شراء الامام او نائبه المستحق فيجزى قبضه لانه كقبض

وذكر الثلاثة في خبر مسلم للاظهار لا للاشتراط ذكره في المجموع (قوله في الماتن ويغني عنها الاستفاضة)
قال في شرح الروض لحصول العلم او غلبة الظن قال في الاصل ويشهد لما ذكرناه من اعتبار غلبة الظن ما قاله
بعض الاصحاب من انه لو اخبر عن الحال واحد يعتد بقوله كفى وما قاله الامام من انه رأى للاصحاب ربه الى
تردد في انه لو حصل الوثوق بقول من يدعى الغرم وغلب على الظن صدقه هل يجوز اعتماده اه والا قرب
الجواز ويكون داخل في قوله ولا له إعطاء من علم استحقاقه لان المراد بالعلم فيما يظهر ما يشمل الظن اه
ما في شرح الروض وعلى هذا فالفرق بين هذا ومن ادعى فقراً أو مسكناً أن ذلك يعطى مع الشك بخلاف
هذا قال في شرح العباب وما قاله الامام من انه رأى للاصحاب ربه الى تردد في انه لو حصل الوثوق بقول
من يدعى الغرم وغلب على الظن صدقه هل يجوز اعتماده اه فقضية ما صدر به كلامهما ان الراجح في شرح
الروض من التردد الجواز وان المراد بالعلم عليه غلبة الظن ومن ثم قال بعض مختصري الروضة ويقوم مقام
العدلين الاستفاضة او غلبة الظن فعلم الاكتفاء في سائر ما مر هنا بالاستفاضة وهو اشتراط الحال بين الناس
وقول ابن الرفعة لا يكفي في الدين قطعا مردوداً أنه لا يشترط بلوغ الحد التواتر خلافاً للشيخ أبي علي ولا في
الواحد الحرية والذكورة بل ولا العدالة حيث غلب على الظن صدقه ولا فرق في جميع ذلك على الاوجه
بين من يفرق ماله وماله غيره بولاية او وكالة اه (قوله ويؤخذ من اكتفائهم الخ) كذا شرح مر
(قوله فان زاد عمره عليه) أى على الغالب فيظهر انه يعطى سنة هو ما أفق به شيخنا الشهاب مر (قوله
او الشراء له) هذا يفيد الاجزاء هنا مع عدم قبض المستحق ثم رايت ما يأتي مما يدل له على هذا

عليها ثم رايت جزم بعضهم الآتي وهو صريح فيه أما من يحسن حرفة تكفيه الكفاية اللازمة به
كما مر اول الباب فيعطى ثمن آلة حرفته وإن كثر وظاهر ان المراد باعطاء ذلك له الاذن له في الشراء أو الشراء له نظيره ما يأتي

أو تجارة فيعطى رأس مال بكفيه كذلك ربحه غالباً باعتبار عادة بلده فما يظهر ويختلف باختلاف ذلك الأشخاص والنواحى وقدوره في أبواب المتاجر بما كانوا يتعارفونه وأما الآن فلا ينضبط إلا بما ذكرته ثم رأيت بعضهم صرح بذلك ولو أحسن أكثر من حرفة والكل يكفيه أعطى ثمن أو رأس مال الأدنى وإن كفاه بعضها فقط أعطى له وإن لم يكفه واحدة منها أعطى لو واحدة وزيد له شراء عقار يتم دخله بقية كفايته فيما يظهر (تنبيه) لم أر أحدهما يبان قدر العمر الغالب والذي دلت عليه الأحاديث أنه ما بين السنتين والسبعين من الولادة وعليه فهل العبرة هنا بالسنتين فقط لأنها المتيقن دخوله أو بالسبعين احتياطاً للاخذ كل محتمل وقديوخذ ترجيح هذا من أنا إذا فنانى المفقود بالتقدير يكون سبعين وقيل ثمانين وقيل تسعين وقيل مائة وقيل مائة وعشرين فالسبعون أقل (١٦٥) ما قيل على هذا فالأخذ بها هنا غير بعيد وإن

أمكن الفرق بين البابين ثم رأيت بعضهم جزم هنا بأنه ستون وبعدها يعطى كفاية سنة ثم سنة وهكذا وليس المراد باعطاء من لا يحسن ذلك إعطاء نقدي بكفيه تلك المدة لتعذره بل ثمن ما يكفيه دخله (فيشترى به) أن اذن له الامام وكان رشيداً والافوليه (عقاراً) أو نحو ماشية أن كان من أهلها (يستغله) ويعتقني به عن الزكاة فيملكه ويورث عنه (والله اعلم) للمصلحة العائدة عليه لأن الفرض أنه لا يحسن تجارة ولا حرفة والأوجه كما فهمه قولى أن اذن له الامام اخذاً من كلام الزركشى وغيره وأهمه كلام المحرر كالقاضى ابى الطيب أن للامام دون المالك شراءه له نظير ما يأتى فى الغازى وله أن يلزمه بالشراء وعدم إخراجها عن ملكه لما فى ذلك من المصلحة العامة فلم ينظر لما فيه من جبر الرشيد وحينئذ ليس له إخراجها فلا يحل ولا يصح

المستحق اه سم (قوله أو تجارة) عطف على حرفة (قوله وقدروه الخ) عبارة المغنى قال الرافعى وأخضروه بالمثل فقالوا البقى يكفيه خمسة دراهم والباقي عشرة والفاكهة عشرة وخمسون والبقال مائة والعطار ألف والبراز الفان والصير فى خمسة آلاف والجوهرى عشرة آلاف وظاهر كما قال شيخنا أن ذلك على التقريب فلوز ادعى كفايتهم أو نقص عنها نقص أو زيد ما يليق بالحال اه (قوله إلا بما ذكرته) وهو قوله باعتبار عادة بلده اه كردى (قوله أكثر من حرفة) أراد بها ما يشمل التجارة اه سيد عمر اى كما يدل عليه قول أو رأس مال الخ (قوله أعطى لو واحدة) لعله اذ لم يمكنه الجمع بين أكثر من واحدة أمالو كفاه ثلثان أمكنه الجمع بينهما فينبغى أن يعطيه لهما ويستغنى عن شراء العقار اه سم (قوله ثم رأيت بعضهم جزم بأنه ستون) وكذا جزم به النهاية (قوله وبعدها يعطى) الى المتن فى النهاية (قوله وليس المراد الى المتن فى المغنى) (قوله ذلك) اى التكسب بحرفة أو تجارة (قوله أن اذن له الامام) تركه شرح مر اه سم لكن ذكره المغنى كالشارح (قوله فيملكه) الى قول المتن والمكتسب فى النهاية الا قوله كما فهمه الى اخذاً وقوله وعلى بقية الى ولو ملك وقوله فان قلت الى هذا كله (قوله شراءه له) اى ويصير ملكاً له حيث اشتراه بنيته اه ع ش عبارة سم اى بما يخصه من الزكاة من غير توقف على دفعه له ولا ثم اخذه منه بدليل قوله نظير ما يأتى فى الغازى اه سم (قوله وحينئذ ليس له الخ) مفهومه انه لو لم يلزمه بعدم الإخراج حل وصح الإخراج وان تكرر ذلك منهم رسم على حج وصريحه أن مجرد الأمر بالشراء لا يقتضى المنع من الإخراج وقد يتوقف فيه فيقال مجرد الأمر بالشراء منزل منزلة الأوامر اه ع ش (قوله وعلى بقية الخ) عطف على قوله عليه (قوله بأغنائها الخ) فيه تأمل (قوله ولو ملك هذا) اى من لا يحسن التكسب اه كردى عبارة ع ش اى من ذكر من الفقير والمسكين ومن لا يحسن التكسب اه (قوله كما يحسن السبكي) كان السبكي لا يرى أن العبرة فى الكفاية المعتبرة فى تعريف الفقير والمسكين كفاية العمر الغالب والاثم ما ادعاه هنا من غير منازعة فى هذا الاشرط اه سيد عمر (قوله وكان معه تسعون الخ) قد يقال قال المساوردى جزمى من جزئيات كلام السبكي فالاولى أن يقول وصرح المساوردى او وسبقه الى المساوردى اه سيد عمر (قوله وإن كفته الخ) غاية (قوله وعنداهل الخبرة) ما فائدته (قوله ليس المراد) اى مما تقرر (قوله

(قوله أعطى لو واحدة) لعله اذ لم يمكنه الجمع بين أكثر من واحدة أمالو كفاه ثلثان أمكنه الجمع بينهما فينبغى أن يعطى لهما ويستغنى عن شراء العقار (قوله ثم رأيت بعضهم جزم هنا بأنه ستون) اعتمده مر (قوله أن اذن الخ) تركه مر (قوله شراءه له) اى بما يخصه من الزكاة من غير توقف على دفعه له ولا ثم اخذه منه بدليل قوله نظير ما يأتى فى الغازى وان قال الاذعى وإن كان رشيداً فلا بد من الدفع اليه الى اخر ما قاله بما تكلم عليه فى شرح العباب (قوله وحينئذ) اى حين اذ الزمه بما ذكر ومفهومه انه لو لم يلزمه بعدم الإخراج حل وصح الإخراج وان تكرر ذلك منه مر (قوله وعلى بقية المستحقين) عطف على عليه (قوله

فما يظهر وعلى بقية المستحقين بأغنائهم ولو ملك هذا دون كفاية العمر الغالب كمل له من الزكاة كفايته كما يحسنه السبكي وأطال فى الرد على بعض معاصريه فى اشتراط انصافه يوم الاعطاء بالفقر والمسكنة اى باحتياجه حينئذ ليعطى ويؤيد الاول قول المساوردى لو كان معه تسعون ولا يكفيه إلا أربع مائة أعطى العشرة الاخرى وان كفته التسعون لو انفقها من غير اكتساب فيها ستين لا تبلغ العمر الغالب فان قلت إذا تقرر انه يشترى له عقار يكفيه دخله بطل اعتبار العمر الغالب لأن الغالب فى العقار بقاءه أكثر منه قلت بمنوع لأن العقارات مختلفة فى البقاء عادة وغنداهل الخبرة ليعطى لمن بقي من عمره الغالب عشرة مثلاً عقار يبقى عشرة وهكذا على أن الذى يظهر انه ليس المراد منع إعطاء عقار يزيد بقاءه على العمر الغالب بل منع إعطاء ما ينقص عنه وأما ما يساويه او يزيد عليه فان وجد تعين الاول والثانى فقط اشترى له

ولا أثر للزيادة للضرورة ويظهر أيضا في الوعرض انه دام عقاره المعطى أثناء المدة أنه يعطى ما يعمر به عمارته تبقى بقية المدة نعم ان فرض وجود مبنى اخف من عماره ذلك لم يبعد (١٦٦) ان يقال يتعين شراؤه ويبيع ذلك ويوزن ثمنه في هذا اذا كلف في غير محصورين اما

ويظهر أيضا الخ) ولو ألتف ما أعطيه من المال تعد يا فمل يعطى بدله وان لم يتب أو ان تاب أو لا يعطى أصلا للنظر فيه بحال ولو قيل يعطى مطلقا لم يغلب على الظن إلا تلافه لهذا أيضا فيجعل تحت يدققة ينفق منه عليه لم يبعد امداد (قوله ويوزن الخ) أي يصرف (قوله هذا كله) أي ما ذكر من قول المتن ويعطى الفقير وما ضمه اليه الشارح إلى هنا (قوله فسياتي) أي في الفصل الآتي (قوله يملكونه) أي الزكاة والتذكير باعتبار السهم الواجب للمالي (قوله بعدد رؤوسهم) أي وان زادت الزكاة على حاجتهم ولم تساو حاجاتهم وقوله أو قدر حاجاتهم أي ولو زادت الزكاة عليها (قوله إلا الكفاية) أي كفاية العمر الغالب (قوله والذي يظهر أنهم يملكون) وهو الشق الأخير من التردد المذكور عبارة النهاية والوجه أنهم أي المحصورين يملكونه على قدر كفايتهم كما أفق به الوالد رحمه الله اه (قوله ما يأتي) في الفصل الآتي (قوله لا حدم) أي المستحقين وليس الضمير للمحصورين وان اوجهه السياق (قوله حيث لا ملك) أي لعدم الحصر (قوله لا ملك) أي لا حصر (قوله بان ذلك) أي ما انتفي فيه الملك لعدم الحصر (قوله ورعاية الحاجة الخ) جواب سؤال وقوله الواجبة نعت رعاية الخ (قوله وهذا) أي ما وجد فيه الحصر وقوله الملك فيه مبتدأ خبره قوله منوط الخ والجملة خبر هذا (قوله بوقت الوجوب لمعين) الأولى بمعنى موجود وقت الوجوب (قوله وان الفاضل يحفظ الخ) هلا نقل كما يأتي في شرح ولو عدم الاصناف الخ ان الفاضل عن حاجاتهم ينقل وعلى ظاهر ما هنا فهذا مختص بالمحصورين وذلك بغيرهم ولا يخفى ما فيه سم على حج أقول يعني فالتقياس انه ينقل اه ع ش (قوله ما يصرح به كلامهم الخ) معتمد اه ع ش (قوله كما اعترف به) أي ما يصرح به الخ وقوله ثم اوله أي كلامهم وقوله ان ما زاد الخ بيان لما يصرح (قوله لوجودهم) أي وجود امثالهم (قوله ويعطى المكاتب) أي قوله شرط النقد في النهاية والمغنى اللفظة نحو من قوله لغير نحو اصلاح الخ (قول المان المكاتب) أي كتابة صحيحة مغنى ونهاية (قوله لغير) محل تأمل فانه أي المستدين للاصلاح وإن اعطى مع الغنى انما يعطى قدر الدين كما هو ظاهر فتأمل نعم قوله مالم يكن معه وفاء الخ ينبغي ان يقيد بمأذ كروا الله اعلم ثم رايت عبارة الاسنى أي والمغنى وهو يعطى المكاتب والغارم ما عجز عن ادائه من كل الدين او بعضه نعم الغارم للاصلاح ذات البين يعطى الكل ولو مع القدرة على ادائه اه وبه يتايد ما اشترت اليه فليتأمل اه سيد عر قوله عبارة الاسنى الخ ويوافقها عبارة النهاية (قوله لغير نحو اصلاح ذات البين الخ) بزيادة نحو وإطلاق الغنى الشامل للغنى بالنقد فيه إشارة الى اعتماده لبعثه السابق في الغارم المستدين لنحو عماره مسجده من ان حكمه حكم المستدين للاصلاح فتذكر وتدير اه سيد عر (قوله لسامرائه) أي الغارم للاصلاح اه سم (قوله يبعثه) أي في بعض الطريق ولعل الأولى إسقاطه (قوله والا حوط تاخير الخ) أي تاخير ما يعطاه الرجوع إلى شروعه فيه اه سيد عر زاد الكردى بان يرسله إلى المحل الذي يرجع منه اه (قوله ووجد شرط النقل) أي بان يكون المحل الذي يرجع منه اقرب محل للمسالك مع عدم الاصناف فيه او فضل عنهم ما يرسله إلى محل الرجوع (قوله شرط النقل) أي اللازم لا عطائه عند الشروع في الرجوع بان يرسل اليه المالك لان

المحصورون فسياتي انهم يملكونه وهل ملكهم له بعد رؤوسهم أو قدر حاجاتهم أو لا يملكون إلا الكفاية دون الزائد عليها ترد فيه الدميرى وغيره والذي يظهر أنهم يملكون ما يكفيهم على قدر حاجاتهم ولا ينافيه ما يأتي من الاكتفاء باقل متمول لا حدم لان محله كما هو ظاهر حيث لا ملك ويفرق بان ذلك منوط بالمفرق لا يستحق معين فنظر فيه لاجتماعه ورعاية الحاجة الواجبة على الامام أو نائبه انما تقتضى الاثم عند الاخلال بها لا منع الاجزاء وهذا الملك فيه منوط بوقت الوجوب لمعين فلا ينظر للمفرق وحينئذ فلا مرجع إلا الكفاية فوجب ملكهم بحسبها وان الفاضل عنهم يحفظ حتى يوجد غيرهم وقول السبكي لو زادت الزكاة على كفاية المستحقين لكثرتهم وقتهم ازمه قسمتها كلها عليهم وينقل بعدهم لورثتهم فيه نظر بل الوجه ما يصرح به كلامهم كما اعترف به ثم اوله ان ما زاد من الزكوات على كفايتهم يحفظ لوجودهم (و) يعطى (المكاتب والغارم) لغير

نحو اصلاح ذات البين لما رآه يعطى مع الغنى أي كل منهم (قدر دينه) مالم يكن معه وفاء لبعضه وإلا فلما يوفيه فقط (وان محلهما السبيل ما يوصله مقصده) بكسر الصاد إن لم يكن له في طريقه اليه مال (او موضع ماله) إن كان له في طريقه مال فان كان يبعثه بعض ما يكفي كمل له كفايته ويعطى لرجوعه أيضا ان عزم عليه والا حوط تاخير اه إلى شروعه فيه إن تيسر أي ووجد شرط النقل

ان كان المفرق المالك ولمدة إقامة المسافرين وهي اربعة ايام لثمانية عشر لان (١٦٧) شرط اقل لا يوجد (و) يعطى (الغازي

قدر حاجته) اللاتقة به
وبعمومه (النفقة وكسوة) له
ولهم (ذاها وراجما ومقيا
هناك) اى فى الثغر او نحوه
الى الفتح وان طال لبقاء
اسم الغزو مع الطول
بخلاف السفر فى ابن السبيل
ويعطيان جميع المأونة لاما
زاد بسبب السفر فقط ومؤنة
من تلمهم مؤنته ولم يقدر
والمعطى لاقامة الغازي
وبحث الاذرعى انه يعطى
لاقل ما يظن اقامته ثم فان
زاد زيدله ويغفر له النقل
اى من المالك حينئذ لدار
الحرب للحاجة او تنزل
اقامته ثم لمصلحة المسلمين
منزلة اقامته ببلد المال (و)
يعطيه الامام لا المالك
لامتناع الابدال فى الزكاة
عليه (فرسا) ان كان ممن يقاتل
فارسا (وسلاحا) ولو بغير
شرا لما ياتى (ويصير ذلك)
اى الفرس والسلاح (ملكا
له) ان اعطى الثمن فاشترى
لنفسه او دفعهما له الامام
ملكا اذا رآه بخلاف ما اذا
استاجرهما له او اعاره
اياهما لكونهما موقوفين
عنده اذله شراؤهما من هذا
السهم وبقاؤهما ووقفهما
وتسمية ذلك عارية مجاز اذ
الامام لا يملكه والآخذ
لا يضمنه لو تلف بل يقبل
قوله فيه يمينه كالوديع لكن

محلها حينئذ يختلف اه سم (قوله ان كان المفرق المالك) اى واما ان كان المفرق الامام فلا يحتاج الى اعتبار شرط فيه لان له النقل من غير شرط اه عش (قوله لثمانية عشر) تبع فى ذلك شرح الروض لكن الذى افنى به شيخنا الشهاب الرملى انه يعطى الى ثمانية عشر اه سم واعتمده النهاية والمغنى كما ياتى (قوله لان شرطه اقل لا يوجد) قد يؤخذ منه ان محل ما ذكر حيث اعطى من زكاة غير بلد الإقامة ولا يعطى حينئذ يوما فيوما ولثمانية عشر يوما ثم ان سافر قبلها استرد منه الباقي عبارة المغنى ولا يعطى لمدة الإقامة الا إقامة مدة المسافرين كما فى الروضة وهذا شامل لما اذا اقام الحاجة يتوقفها كل وقت فيعطى لثمانية عشر يوما وهو المعتمد وان خالف فى ذلك بعض المتأخرين اه زاد النهاية عقب قوله وهو المعتمد كما افنى به الوالد رحمه الله تعالى اه ويؤخذ من قوله اقام الحاجة يتوقفها كل وقت الخ ان المسئلة مفروضة فيما ذكر وحينئذ فيتحصل ما يحتمل ان يكون جمعا بين الكلامين او توسطا بينهما فليتام له اه سيد عمر (قوله ويعطى الغازي) الى قول المتن وما ينقل فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله ويعطيان الى ولم يقدر او قوله او تنزل الى المتن وقوله بالضابط الى بخلاف ما (قوله ويعطيان) اى ابن السبيل والغازي (قوله بحث الاذرعى الخ) وهذا هو الظاهر اه معنى عبارة النهاية ويتجه كما بحثه الاذرعى الخ (قوله او تنزل الخ) ظاهره انه معطوف على يغفر وحينئذ فقد يقال لا مغايرة لان حاصلهما اعطاء النقل حكم عدمه فليتام لا يقال ينبغي ان يقر ابضيفة المصدر فيكون معطوفا على الحاجة عطفا تفسيرا لا لان قول العطف التفسيري من خواص الواو اه سيد عمر اقول وايضا يرده عليه ما اورده على الاول (قوله لامتناع الابدال الخ) صريح فى أن للامام ابدالها بما يرى فيه المصلحة للمستحقين اه عش عبارة سم فيه تصریح بان الامام يشتري الفرس والسلاح بحصة الغازي من غير توقف على دفعها او لا اليه ثم اخذها والشراء والام يمكن ذلك من باب الابدال للملكه لها عن الزكاة بمجرد دفعها اليه ثم سر دعبارة العباب الا صرح فى ذلك ثم قال وظاهر كلامهم انه ليس للامام الشراء والوقف بالنسبة لغيره كالفقرامو المساكين لكن قضية قوله السابق والاوجه كما فهمه قولى ان اذن له الامام الخ خلافه فى العقار اه (قول المتن ويصير ذلك ملكا له) اى باذن الامام اه عش اقول ظاهره اشتراط اذن الامام وفيه وقفة قوية كما اشار اليه سم فيما مر (قوله بخلاف ما اذا استاجرهما الخ) ويتعين احدهما ان قل المال واذا انقضت المدة استرد منه الوقوف والمستاجر والمعار اه معنى (قوله وبقاؤهما) كذا فى اصله رحمه الله تعالى والانسب بقاؤهما لانه الذى من فعله اه سيد عمر (قول المتن ويهيمى) كذا فى اصله والذى رايته فى عدة نسخ ويهيا فيلحز رثم رايته فيما

(قوله لثمانية عشر) تبع فى ذلك قول شرح الروض مانصه وعبارة المصنف قد تفتضى انه لو اقام الحاجة يتوقع زوالها اعطى وهو وجهه والا صرح خلافه اه لكن الذى افنى به شيخنا الشهاب م رانه يعطى الى ثمانية عشر (قوله ويغفر الخ) كذا شرح مر (قوله لامتناع الابدال فى الزكاة) فيه تصریح بان الامام يشتري الفرس والسلاح بحصة الغازي من غير توقف على دفعها او لا اليه ثم اخذها والشراء والام يمكن ذلك من باب الابدال للملكه لها عن الزكاة بمجرد دفعها اليه وعبارة العباب كغيره وللإمام بالمصلحة لا للمالك اشتراء خيل وسلاح وحمولة من هذا السهم ووقفها لجهة ويعطيه لياها عند الحاجة الخ وفى شرحه قبل هذا وليس للمالك ان يعطيه الفرس والآلة وان اشتراها بمال الزكاة ولو باذنه فيما يظهر اذ لا ملك له قبل القبض وذلك لامتناع الابدال فى الزكاة وللإمام ذلك لان له ولا يعطى له ذلك ولو بغير اذنه ويعطاه اه وظاهر كلامهم انه ليس للامام الشراء والوقف بالنسبة لغيره كالفقرامو المساكين لكن قضية قوله السابق والاوجه كما فهمه قولى ان اذن له الامام الخ خلافه فى العقار (قوله فى المتن ويصير ذلك ملكا له) قال الزركشى قضيته انه لا يسترد منه اذ ارجع وبه صرح الفارقي ويشبه ان ياتى فيه ما سبق فى فاضل النفقة اه ثم قال فى قوله ويهيا له ولابن السبيل افهم سياقه استرداد المراكب منهما اذا رجعا وهو كذلك اه (قوله بخلاف ما اذا الخ) كذا فى شرح مر

لما وجب ردهما عند انقضاء الحاجة منهما اشبه العارية (ويهيا) من جهة الامام (له ولابن السبيل

مركوب ان كان السفر طويلا او كان السفر قصيرا ولكنه (كان ضعيفا لا يطيق المشي) بالضابط السابق في الحج كما هو ظاهر دفعا لضرورته بخلاف ما اذا قصر وهو قوي واعطى الغازي مركوبا غير الفرس كما صرح به العبارة ليتوفر فرسه للحرب لذكر كونه في الطريق يضعفه (وما ينقل عليه الزاد ومتاعه) (١٦٨) لحاجته اليه (الا ان يكون قد راعتاد مثله حمله بنفسه) لا تنفاه الحاجة وافهم

سيأتي من قوله وفهم التعبير بيها اصلها وضبطها بالقلم هكذا اه سيد عمر (قول المتن مركوب) اي غير الذي يقاقل عليه الغازي باجارة او اعارة لتمليك بقرينة ما ياتي اه مغني (قوله السابق في الحج) اي بان تلحقه مشقه لا تحتل عادة اه عس (قوله وهو قوي) الواو للحال (قوله واعطى الغازي الخ) فلو اعطى فرسا لا يضعف به اصلا فهل يقتصر عليها نظرا للاكتفاء بها او يعطى مركوبا آخر نظرا للغالب والغاء للنادر كل محتمل ولعل الاول اوجه معنى وان كان الثاني اقرب لا تطلقهم فليحجروا اه سيد عمر (قوله كما صرح به العبارة) اي قول المتن ويعطى الغازي فرسا مع قوله ويهاله مركوب عبارة المغني قضية كلامه كالحرر ان المركوب غير الفرس الذي يقاقل عليه اه (قوله لحاجته اليه) الى التنبيه في النهاية الا قوله ويفرق الى المتن وكذا في المغني الا قوله ومحلله الى ويعطى المؤلف وقوله او من سهم المصالح (قول المتن ان يكون) اي ما ذكر من الزاد والمتاع وكذا ضمير حله (قوله جميع ذلك) اي المركوب وما ينقل عليه الزاد والمتاع نهاية ومغني (قوله لحاجتنا اليه) علة مقدمة لقوله اقوى الخ الذي هو خبر ان (قوله استرد منه) اي من ابن السبيل اه سم (قوله ولو ما ملكه اياه) هذا يفيد جواز تمليك ما ذكر لابن السبيل وانه يسترد منه اذا رجع فينتقض الملك الوصل منه ورائد منفصله فالوجه انه يفوز به اشو برى اه بحري اي ولا تسترد منه (قوله الدافع) اي من الامام او المالك وقوله كما مر اي في بحث المؤلف (قوله وان نقص) ولو راي الامام جعل العامل من بيت المال اجارة او جعله جاز وبطل سهمه فتقسم الزكاة على بقية الاصناف كالمولم يكن عامل اه نهاية زاد المغني وليس للامام ان يستاجر به باكثر من اجرة مثله فان زاد عليها بطلت الاجارة انتصر به بغير المصلحة اه (قوله او من سهم المصالح) لعل او لتخير الامام (قول المتن ومن فيه صفتا استحقاق) اي ولو عاملا فقيرا اه مغني (من زكاة واحدة) سيد عمر محترزه (قوله نعم ان اخذ بالغرم او الفقير الخ) وفي الكنز لو كان العامل فقيرا ولم تكفه حصته كمل له من سهم الفقراء انتهى اه سم (قوله اخذ بالفقر) والظاهر انه في هذه الحالة يقوم مقام الثالث في الصنفين جميعا حتى يكفي اعطاء اثنين غيره فقط من الغارمين واثنين فقط من الفقراء في هذا المثال اه بحري (قوله او مرتبا قبل التصرف) لعله اذا كفاه الماخوذ او لا والا فالوجه جواز الاخذ بالآخرى الى تمام الكفاية قبل التصرف في الماخوذ او لا اه سم اقول هذا ظاهر ويشير اليه قول الشارح كالتباه والمغني وبقي فقيرا ويصرح به ما مر انفا عن الكنز (قوله كغاز هاشمي الخ) ليتأمل وجه التنظير فانه لا يخلو عن خفاء اه سيد عمر اقول عبارة المغني اما من فيه صفتا استحقاق للثمن واحداها الغزو كغاز هاشمي فيعطى بهما اه سالمة عن الاشكال (قوله لما قررتاه) اي

التعبير بيها انه يسترد منهما جميع ذلك اذا عادا ومحلله في الغازي ان لم يملك له الامام اذ ارآه لانه لحاجتنا اليه اقوى استحقاقا من ابن السبيل فلذا استرد منه ولو ما ملكه اياه ويعطى المؤلف ما يراه الدافع كما مر والعامل اجرة عمله فان زاد سهمه عليها رد الفضل على بقية الاصناف وان نقص كمل من مال الزكاة او من سهم المصالح (ومن فيه صفتا استحقاق) للزكاة كالفقر والغرم او الغزو (يعطى) من زكاة واحدة اي باعتبار ما وجبت فيه لا من وجبت عليه فيما يظهر فلو كان على واحد زكوات اجناس كانت زكوات متعددة ولو اشترك جماعة في زكاة جنس واحد كانت متحدة (باحداها فقط) والخيرة اليه ويفرق بينه وبين ما مر فيمن له حرف بك فيه كل منها يعطى بالادنى بانه لو اعطى ثم فوق الادنى لزم اخذه لئلا تدبلا موجب وهنا كل من الوصفين موجب فلا محذور في اختياره لاحدهما وان اقتضى الزيادة على الآخر

(قوله فلذا استرد منه) اي من ابن السبيل (قوله ولو ما ملكه اياه) هذا يفيد جواز تمليك ما ذكر لابن السبيل وانه يسترد منه فينتقض الملك لو حصل منه ورائد منفصله هل تستقر له او تسترد ايضا فيه نظر (قوله وان نقص كمل) هذا يدل على جواز اعطائه اكثر من الثمن حينئذ (قوله وان نقص كمل من مال الزكاة) ولو راي الامام جعل العامل من بيت المال اجارة او جعله جاز وبطل سهمه فيقسم الزكاة على بقية الاصناف كالمولم يكن عامل شرح مر (قوله نعم ان اخذ بالغرم او الفقير) كذا شرح مر وفي الكنز لو كان العامل فقيرا ولم تكفه حصته كمل له من سهم الفقراء (تتمة) من فيه صفتا استحقاق في الفقه واحداها الغزو غاز هاشمي يعطى بهما اه (قوله او مرتبا الخ) كذا شرح مر (قوله او مرتبا قبل التصرف في الماخوذ) لعله اذا كفاه الماخوذ او لا والا فالوجه جواز الاخذ بالآخرى الى تمام الكفاية قبل التصرف في الماخوذ او لا

(في الاظهر) لانه مقتضى العطف في الآية نعم ان اخذ بالغرم او الفقير مثلا فاخذه غريمه وبقي فقيرا اخذ بالفقر وان نازع فيه كثيرون فالمتنع انما هو الاخذ بهما دفعة واحدة او مرتبا قبل التصرف في الماخوذ اما من زكواتين فيجوز ان ياخذ من واحدة بصفة ومن الاخرى بصفة اخرى كغاز هاشمي ياخذ بهما من الفقه كما مر (تنبيه) ياتي ان الزكوات كلها بيد الامام كزكاة واحدة وقصبتها انه يمنع عليه اعطاء واحدة بصفة من زكاة باخرى من زكاة اخرى وهو بعيد الذي يتجه جواز ذلك لما قررته في معنى اتحاد الزكاة بقوله

وكونها في يده كزكاة واحدة إنما هو بالنظر لجواز النقل وعدم الاستيعاب ونحوهما بما يقتضيه التسهيل عليه (فصل) في قسمة الزكاة بين الأصناف ونقلها وما يتبعهما (يجب استيعاب الأصناف) الثمانية بالزكاة ولو زكاة (١٦٩) الفطر لكن اختار جمع جواز دفعها لثلاثة

فقراء أو مساكين مثلا وآخرون جوازها لواحد وإطال بعضهم في الانتصار له بل نقل الروياني عن الأئمة الثلاثة وآخرين أنه يجوز دفع زكاة المال أيضا إلى ثلاثة من أهل السهمان قال وهو الاختيار لتعذر العمل بمذهبنا ولو كان الشافعي حيا لا فتانا به اه (ان قسم الامام) أو نائبه (وهناك عامل) لم يجعل الامام له شيئا من بيت المال لضافتها اليهم جميعهم فلم يجوز حرمان بعضهم كآمر أول الباب ونقل الأذري عن الدارمي وأقره أنه لا يجوز إعطاؤه إلا إذا لم يوجد متبرع والأوجه وفاقا للسبكي جوازها وإن وجد فيستحق أن أذن له الامام في العمل وإن لم يشترط له شيئا بل وإن شرط ألا يأخذ شيئا لأنه يستحق ذلك بالعمل فريضة من الله تعالى فلا يحتاج لشرط من المخلوق كاستحقاق الغنيمة بالجهاد فلا يخرج عن ملكه إلا بناقل (والا) يقسم الامام بل المالك أو قسم الامام ولا عامل هناك بأن حملها أصحابها إليه أو جعل للعامل أجره من بيت المال وكانهم إنما ينظروا هنا لكونه فريضة لأن ما يأخذ من بيت المال في

بقوله أي باعتبار ما وجبت فيه الخ (قوله وكونها الخ) مبتدا خبره وإنما هو الخ والجملة استئناف بياني (فصل في قسمة الزكاة بين الأصناف) (قوله وما يتبعهما) أي من سن الوسم والاعلام بأخذها وعش (قوله الثمانية) أي قوله وكانهم في المغني الأقوله ولو كان الشافعي إلى المتن وإلى قول المتن وإذا قسم الامام في النهاية (قوله ولو زكاة الفطر) معتمد اه عش عبارة المغني حتى زكاة الفطر فإن شقت القسمة في زكاة الفطر جمع جماعة فطرهم ثم قسموها على سبعة اه (قوله لكن اختار الخ) عبارة النهاية وإن اختار الخ وقال عش أي من حيث الفتوى اه وعبارة المغني واختار جماعة من أصحابنا منهم الاصطخري جواز صرفها إلى ثلاثة من المستحقين واختاره السبكي وحكي الراجح عن اختيار صاحب التنبيه جواز صرفها إلى واحد قال في البحر وانا افق به قال الأذري وعليه العمل في الأعصار والأعصار وهو المختار والاحوط دفعها إلى ثلاثة (قوله جواز دفعها) أي الفطرة (قوله وهو الاختيار) أي من حيث الفتوى اه عش (قوله لتعذر العمل الخ) عبارة المغني قال والقول بجوب استيعاب الأصناف وإن كان ظاهر المذهب بعيد لأن الجماعة لا يلزمهم خلط فطرهم والصاع لا يمكن تفرقه على ثلاثة من كل صنف في العادة اه (قوله اه) أي قول الروياني (قول اثنان ان قسم الامام) ولو قسم العامل كان الحكم كذلك فيعزل حقه ثم يفرق الباقي على سبعة اه (قوله لضافتها الخ) تعليل لجوب الاستيعاب (قوله لا يجوز إعطاؤه) أي العامل (قوله كاستحقاق الغنيمة بالجهاد) أي وإن لم يقصد الإعلاء كلمة الله تعالى نهاية ومعنى (قوله فلا يخرج) أي سهم العامل عبارة المغني فإذا عمل على أن لا يأخذ شيئا المستحق وإسقاطه بعد العمل لما ملكه به لا يصح إلا بما ينقل الملك من هيئة أو نحوها اه (قوله أرجع للعامل الخ) عطف على قوله ولا عامل هناك ثم قوله هذا كافي عش محترز قوله السابق لم يجعل الامام له شيئا الخ (قوله لم ينظروا الخ) أي كانظروا فيها إذا شرط أن لا يأخذ شيئا وقوله هنا أي فيما إذا جعل للعامل أجره من بيت المال وقوله لكونه الخ متعلق بالنظر الماضي وقوله لأن الخ بنى النظر (قوله فلم تفت) أي فريضة العامل (قوله بخلافه) أي كان المشار إليه ما إذا لم يجعل له شيئا من بيت المال اه سم أقول والظاهر بل المتعين قول عش مانصه أي فيم لو شرط أن لا يأخذ شيئا فإنه لو لم يأخذ من الزكاة شيئا لقات ما يقابل سعيه بالكلية اه (قوله ولم يبال بشمول هذا الخ) إن أراد أن في هذا الشمول تكرار فهو لا يندفع بقوله لأنه قدم حكمه وقد يجاب عن التكرار بأنه بالعموم فليس محذورا لأنه في معنى ذكر العام بعد الخاص وإن أراد أنه لا يناسب الحكم المذكور فهو ممنوع كما هو واضح وإن أراد شيئا آخر فليحرر اه سم ويمكن أن يقال أراد الأول وقول المحشى فهو لا يندفع الخ جوابه أن ما ذكر ليس علة لعدم المبالاة بل بيان للشمول والعلة ما أشار إليه المحشى من أنه تعميم بعد تخصيص ولم يتعرض الشارح له لظهوره مع شهرة أنه لا محذور فيه وبناء الكتاب على الاختصار اه سيد عمر وقد يقال أنه علة لعدم المبالاة والمغني أن تقدمه لحكمه قرينة على عدم إرادته هنا فلا تكرار (قوله أي صنف) أي التنبيه في المغني قوله الأقوله والامر إلى فان الخ (قوله أو صنف الخ) تفسير لقول اثنان بعضهم اه سم (قوله

(فصل في قسمة الزكاة بين الأصناف ونقلها وما يتبعهما) (قوله فلا يخرج عن ملكه إلا بناقل) ظاهره أنه ملكه قبل قبضه وقد يوجه بأنه أجروا به هو محصور والمحصور ملك قبل القبض كإسيات وأنه يمكنه نقله قبل قبضه وإسيات التصريح به في المحصور (قوله بخلافه) أي أن كان المشار إليه قوله ما إذا لم يجعل له شيئا من بيت المال (قوله ولم يبال بشمول هذا لفقد العامل) إن أراد أن في هذا الشمول تكرار فهو لا يندفع بقوله لأنه قدم حكمه وقد يجاب عن التكرار بأنه بالعموم فليس محذورا لأنه في معنى ذكر العام بعد الخاص وإن أراد أنه لا يناسب الحكم المذكور فهو ممنوع كما هو واضح وإن أراد شيئا آخر فليحرر (قوله أي صنف الخ) تقصير لقول المتن بعضهم

او بعض صنف من البلد بالنسبة للمالك ومنه ومن غير بالنسبة للامام (فعلى الموجودين) تكون القسمة فيعطى في الاخيرة حصة الصنف كله لمن وجد من افراده لان المعدوم لا سهم له (١٧٠) قال ابن الصلاح والموجود لان اربعة فقير ومسكين وغارم وابن سبيل والامر كما قال في

غالب البلاد فان لم يوجد احد منهم حفظت حتى يوجد بعضهم (تنبيه) سيذكر هذا ايضا بقوله ولا لا يرد على الباقي ولا تسكرار لانه ذكر هنا ضرورة التقسيم ونم لبيان الخلاف (وإذا قسم الامام) او عامله الذي فوض اليه الصرف (استوعب) وجوبا (من الزكوات الحاصلة عنده) ان سدت ادنى مسدلو وزعت على الكل (احاد كل صنف) لسهولة ذلك عليه ومن ثم لم يلزمه استيعابهم من كل زكاة على حدتها العشرة بل له اعطاء زكاة واحد واحد لان الزكوات كلها في يده كزكاة واحدة وبهذا يعلم ان المراد في قولهم اول الفصل بالزكاة الجنس (وكذا يستوعب) وجوبا على المعتمد (المالك) او وكيله (الاحاد) ان انحصر المستحقون في البلد (بان سهل عادة ضبطهم ومعرفة عددهم نظير ما ياتي في النكاح) ووفى بهم (اي بحاجاتهم اي الناجزة فيما يظهر (المال) لسهولة عليه حيثئذ وناقض هذا اعنى الوجوب

او بعض صنف) بان لم يوجد منه الا واحد او اثنان اه معنى (قوله في الاخيرة) اي فيما اذا وجد بعض صنف (قوله الان) اي في زمنه واما في زماننا فلم نفقد الا المكاتبين اه معنى (قوله حفظت الخ) تقدم عن سم قيل قول المتن والمكاتب والغارم ما فيه راجعه (قوله وسيذكر هذا) اي حكم فقد البعض (قوله او عامله) الى قول المتن في المغنى لا قوله وهذا الى المتن وإلى قول المتن ويجب التسوية في النهاية (قوله او عامله) عبارة النهاية والمغنى او نائبه اه (قوله ان سدت الخ) اي لا يلزمه الاستيعاب للضرورة بل يقدم الاحوج فالأحوح اخذ ان نظيره في التي نهاية ومعنى (قوله ادنى مسد الخ) هل المراد انه يحصل لكل ما يقع المرقع او اقل متمول محل تأمل اه سيد عمر اقول المتبادر من لفظة الادنى الثاني وقياس ما ياتي انفا عن ع ش الاول لا ان يفرق بين الامام والمالك وهو الاقرب (قوله بل له الخ) هل هذا اذا وجد في يده اكثر منه زكاة او مطلقا كما هو قضية الاطلاق اه سم اقول ان المقام كالصريح في الاول (قوله اعطاء زكاة واحد الخ) وتخصيص واحد بنوع و آخر بغيره نهاية ومعنى (قوله لان الزكوات كلها الخ) ومن ثم قال العجلى للامام ان يعطى الانسان زكاة مال نفسه اه سم (قوله وبهذا) اي قوله بل له الخ ظاهر كلام النهاية هنا رجوع القيد المذكور لكل من المعطوف والمعطوف عليه وسياق عن البجري عن الزياى والحضر ما يؤيده (قوله في قولهم) في معنى الباء (قوله بالزكاة) بدل من قولهم (قوله بالزكاة) اي الذى مر عقب قول المتن الاصناف اه رشيدى (قوله الجنس) اي لا العموم والاستغراق (قول المتن وكذا يستوعب المالك ان انحصر المستحقون في البلد الخ) وتجب التسوية بينهم حيثئذ اه معنى (قول المتن وكذا يستوعب المالك الخ) والحاصل ان المحصورين يستحقونها بالوجوب ويجب استيعابهم ان كانوا ثلاثة فاقولوا اكثر ووفى بهم المال اه نهاية قال ع ش قوله ان كانوا الخ راجع لقوله ويجب استيعابهم لا لقوله يستحقونها الخ فانه مقيد بما لو كانوا ثلاثة فقط كما ياتي في قوله اما بالنسبة للمالك الخ اه وفي السكردى عن شرح الارشاد للشارح ما يوافقه وفي المغنى ما يخالفه عبارة نعم ان انحصر المستحقون في ثلاثة فاقولوا وكذا لو كانوا اكثر ووفى بهم المال استحقوها من وقت الوجوب فلا يضرهم حدوث غنى او غيبة ولو مات احد منهم دفع نصيبه الى وارثه الخ وهى المرافقة لاطلاق الشارح والنهاية في اواخر الفصل السابق (قوله في النكاح) اي في باب ما يحرم من النكاح (قوله اي الناجزة) انظر ما المراد بها اه سم ويحتمل ان المراد مؤنة يوم وليلة وكسوة فصل اخذ ما ياتي في صدقة التطوع اه ع ش (قوله ولا ينحصر) الى قوله او المالك في المغنى لا قوله الا ابن السبيل الى نعم (قوله الا ابن السبيل) مستثنى من قوله لانهم ذكروا الخ (قوله وهو) اي الجمع المراد فيه اي ابن السبيل اه (قوله لما سرفه) اي قوله وافردي الاية دون غيره لان السفر محل الوحدة والانفراد ع ش ورشيدى (قوله او جبت عمومه) فيه ان هذه من الاسباب المجوزة كالألوان الموجبة كما تقر في محله (قوله وكذا قوله في سبيل الله) اي ان المراد منه الجمع لكن بتقدير المتعلق جمعا لا للاضافة الى المعرفة وان اوجه السياق (قوله يجوز اتحاد العامل) اي ان حصلت به الكفاية اه معنى (قوله فان اخل) اي الامام او المالك (قوله

(قوله بل له الخ) هل هذا اذا وجد في يده اكثر من زكاة او مطلقا كما هو قضية الاطلاق (قوله نظير ما ياتي الخ) كذا شرح مر (قوله اي الناجزة) ما المراد بها وبزمنها (قوله وهو) اي الجمع المراد فيه اي ابن السبيل (قوله لما مر) ابن مر (قوله فان اخل بصنف غرم له حصته) عبارة العياب فرع لو اخل الامام بصنف ضمن له من مال الصدقات قدر سهمه من تلك الصدقة فان اخل به المالك ضمنه من مال نفسه قال الشارح في شرحه ذكره الماوردى وافرده القمولى وغيره لكن قيده الشاشي بما اذا بقي من مال الصدقات شئ قال ولا ضمن من مال نفسه كالمالك وفي كل ذلك نظر لان الزكوات كلها في يدا الامام كزكاة واحدة فكيف اذا

في موضع اخر وحمل على ما اذا لم يفهم المال كما قال (ولا) ينحصر او انحصر او لم يفهم المال (فيجب اعطاء غرم

ثلاثة) فاكثر من كل صنف لانهم ذكروا في الاية بلفظ الجمع واقله ثلاثة إلا ابن السبيل وهو الراد فيه ايضا وإنما افر د لما مر فيه على ان اضافته للمعرفة او جبت عمومه فساكن في معنى الجمع وكذا قوله في سبيل الله نعم يجوز اتحاد العامل فان اخل بصنف غرم له حصته

او ببعض الثلاثة مع القدرة
عليه غرم له اقل متمول نعم
الامام انما يضمن بماعنده
من الزكاة ثم التفصيل بين
المحصور المذكور وغيره
انما هو بالنسبة للتعميم
وعدمه اما بالنسبة للملك
ففي وجد وقت الوجوب
من كل صنف ثلاثة فاقل
ملكوا وان كانوا ورثة
المزكى بنفس الوجوب
ملكوا مستقرا يورث عنهم
وان كانوا ورثتهم اغنياء او
المالك وحينئذ تسقط الزكاة
عنه والنية لسقوط الدفع
لا لتعذر اخذه من نفسه
لنفسه ولم يشاركهم من
حدث ولهم التصرف فيه
قبل قبضه الا بالاستبدال
عنه والابرا منه وان كان
هو القياس لان الغالب على
الزكاة التعبد كما اشار اليه
ابن الرفعة ولو انحصر صنف
او اكثر دون البقية اعطى
كل حكمه ومر في الوكالة
جواز التوكيل في قبضها
بما فيه وهنا انهم يملكون
على قدر كفايتهم لانها
المرجحة في هذا الباب كما
علمته مما مروياتي (وتجب
التسوية بين الاصناف)
سواء اقسم المالك ام العامل
وان تفاوتت حاجاتهم لان
ذلك هو قضية الجمع بينهم
بواو الشريك نعم حيث
استحق العامل لم يزد على
اجرة مثله

غرم له اقل متمول) قال في شرح العباب كشرح الروض وشرح الارشاد سواء كان الثلاثة متعينين ام لا اه
وقد يشكل بان الثلاثة المعينين يملكون بنفس الوجوب كل واحد بنسبة حقه كما قاله ابن المقرئ واستشكله
اي الروض على الاكتفاء باقل متمول لكن اجاب الجوزي بوجهين حمل الاكتفاء بذلك على غير
المحصورين ومنع قوله يجب لكل بنسبة حقه بل الواجب ان لا يخرج عنهم وان تفاضلوا وقد تقدم قبل قول
المكتوب والمكاتب والغارم ما يوافق الجواب الاول دون الثاني اه سم اقول وسياق عن السكز وغيره ما يوافق
الاول ايضا (قوله) بماعنده من الزكوات) اي لا من ماله بخلاف المالك كما قاله الماوردي نهاية ومعنى
ويظهر ان نائب المالك يضمن ايضا ما يملكه المالك بذلك فالضمان عليه حينئذ ويرد في نائب الامام هل
هو كالامام فيضمن من مال الصدقات او كالمالك فيضمن من مال نفسه محل تامل وعلى الثاني فيظهر ان محله
ما لم يملكه الامام بذلك اه سيد عمر عبارة ع ش اي دون سهم المصالح وعليه لو لم يكن عنده شيء من الزكاة
هل يسقط ذلك او يبق لهم الى ان توجد زكاة اخرى فيؤدي منها في نظرو الثاني اقرب لاستحقاقهم له
بدخول وقت الوجوب فاشبهه الدين على المعسر اه وهذا يخالف ما في سم عن الایعاب عبارة قال الشارح
في الایعاب لكن قيده الشاشي اي ما مر عن الماوردي بما اذا بقي من الصدقات شيء وقالوا لا ضمنه من مال
نفسه كالمالك والذي يتجه حمله على ما اذا ملكها الاصناف اي احادهم لانحصارهم انتهى اه (قوله) ثم
التفصيل الخ) قضيته ان المحصور في قول المصنف ان انحصر المستحقون وفي قوله اما بالنسبة بالمالك الخ) واحد
لكن قوله في هذا ثلاثة فاقل يخالف ما فسر به في المتن اه سم وقوله قضيته الخ محل تامل اذ ظاهر صنيع
الشارح بل صريحه المغايرة فليتأمل اه سيد عمر (قوله) ملكوها) اي وان لم يقبضوها اه ع ش عبارة
سم قال في شرح الارشاد ويته ان ملكهم لذلك ليس على قدر الحاجة ولا الرؤس للاكتفاء باقل متمول
لاحدهم وان انحصروا في ثلاثة وفي السكز المتجه للملك على قدر حاجاتهم وتقدم هناك ما يوافق هذا وسياق
قريبا الاشارة اليه اه سم (قوله) وان كانوا ورثة المزكى) انظر ما فائدة هذه الغاية (قوله) ملكا مستقرا
الخ) فلا يضرهم حدوث غنى او غيبة اه معنى (قوله) ورثتهم اغنياء) الانسب لما بعده الوارث اغنيا (قوله)
او المالك) بالنسبة عطف على اغنياء اه سم (قوله) وحينئذ) مفهوما عدم سقوط النية اذا لم يكن الوارث
المالك وفي بقية صور الانحصار مع الحكم بالملك قبل الدفع وقضية ذلك انه لو دفع من غير نية لم يجزه مع حصول
الملك وفيه نظر فان الملك انما هو من جهة الزكاة فكيف يحصل الملك من جهةها ولا يجزى الدفع بل قضية قوله
ولهم التصرف فيه قبل قبضه عدم الاحتياج الى دفع مطلقا اه سم (قوله) ولم يشاركهم الخ) عطف على
يورث الخ (قوله) من حدث الخ) عبارة المغنى قادم ولا غائب عنهم وقت الوجوب اه (قوله) وان كان هو الخ)
اي كل من الاستبدال والابراء (لان الغالب الخ) ومقتضى هذه العلة عدم امتناع الاستبدال عن السكفارة
والنذر اه ع ش (قوله) وهنا) اي مر في هذا الباب قبل قول المتن والمكاتب والغارم كردى وسم (قوله)
في هذا الباب الخ) قد يغنى عنه قوله وهنا (قوله) وباتى) الظاهر انه عطف على مرفوعه ما لا يخفى ولعله اراد بما
باتى قوله ولو نقص سهم صنف اخر الخ وقول المتن مع تساوى الحاجات مع قول الشارح اما لو اختلفت الخ
(قوله) سواء اقسم) الى قول المتن والظاهر في النهاية وكذا في المغنى الا قوله او من بيت المال وقوله كما يعلم الى

اخذ بصنف من زكاة يضمن له نصيبه مع ان له ان يعطيه الواحد من بعض الاصناف فالذى يتجه حمله على
ما اذا ملكها الاصناف لانحصارهم او على ما اذا اخل بصنف من جميع صدقات العام اه وقوله فالذى يتجه
الخ لا يخفى انه لا يمكن غيره وان قضية الوجه الاول من الجواب انه يتمتع عليها عند انحصارهم دفع زكاة واحدة
لو احد (قوله) او ببعض الثلاثة الخ) قال في شرح العباب كشرح الروض وشرح الارشاد سواء اكان
الثلاثة متعينين ام لا اه وقد يشكل بان الثلاثة المعينين يملكون بنفس الوجوب كل واحد بنسبة
حقه كما قاله ابن المقرئ واستشكله على الاكتفاء باقل متمول اجاب الجوزي بوجهين حمل الاكتفاء بذلك
على غير المحصورين ومنع قوله يجب لكل بنسبة حقه بل الواجب ان لا يخرج عنهم وان تفاضلوا وقد تقدم

فان زاد الثمن عليها رد الزائد للباقي على ما ياتي (١٧٣) او نقصت ثم من الزكاة او من بيت المال كما مر ولو نقص سهم صنف اخر عن كفايته

وزاد سهم صنف آخر رد
فاضل هذا على اولئك كما
يعلم بما ياتي ووقع في تصحيح
الثنائية تصحيح نقله لا ولئك
الصنف والمعتمد خلافا
(لا بين احاد الصنف) فلا
تجب التسوية ان قسم المالك
لعدم انضباط الحاجات
التي من شأنها التفاوت
لكن يسن التساوي ان
تساوت حاجاتهم وفارق
هذا ما قبله بان الاصناف
محصولون في ثمانية فاقل
وعدد كل صنف غير محصور
غالبافسقط اعتباره وجاز
الفضيل (الا ان يقسم
الامام) او نائبه وهناك ما
يسد مسد الوزع (فيحرم
عليه التفضيل مع تساوي
الحاجات) على المعتمد
لسهولة التساوي عليه
ولان عليه التعميم كما مر
فكذا التسوية بخلاف
المالك ليهما مالواختلفت
الحاجات فإعراهما واذالم
تجب التسوية فالمتوطنون
اولي (والاظهر) وان نقل
مقابله عن اكثر العلماء
وانتصر له (منع نقل الزكاة)
لغير الغازي على ما مر فيه
عن محل المؤدى عنه من
الفطرة والمال الذي وجبت
فيه وهو فيه مع وجود مستحق
به الى محل اخر به مستحق
لتصرف اليه ما لم يقرب منه
اي بان نسب اليه عرفا

المتن وقوله وهناك الى المتن (قوله فان زاد الثمن) اي ثمن الزكاة الذي هو حصة العامل اذا قسمت على ثمانية
او مادون الثمن ان لم توجد الثمانية بل وجد بعضهم اه ع ش (قوله على ما ياتي) اي في شرح او بعضهم
الخ (قوله كما مر) اي قبيل قول المتن ومن فيه صفتا استحقاق (قوله ولو نقص سهم صنف اخر) الاولى
اسقاط لفظه اخر (قوله رد فاضل الخ) معتمد اه ع ش (قوله بما ياتي) اي في شرح او بعضهم الخ (قوله
تصحيح نقله لا ولئك) اي في بلد اخر اه ع ش (قوله التي من شأنها الخ) انظر ما للداعي الى هذا الوصف هنا
اه رشيدى (قوله ان تساوت حاجاتهم) اي فان تفاوتت استحب التفاوت بقدرها وكلام الشارح الا في
راجع الى هذا ايضا اه سم (قوله وفارق هذا) اي قول المصنف لا بين احاد الصنف وما قبله اي قوله
وتجب التسوية الخ اه ع ش (قول المتن فيحرم عليه الخ) ظاهره مع الاجزاء اه سم (قوله ولان عليه
التعميم الخ قضية هذا التعليل وجوب التسوية على المالك عند انحصار المستحقين في البلد وفي بهم المال
عبارة البجرى والحاصل انه يجب على الامام اربعة امور تعميم الاصناف والتسوية بينهم وتعميم الاحاد
والتسوية بينهم عند تساوي الحاجات والمراد تعميم احاد الاقليم الذي يوجد فيه تفرقة الزكاة لا تعميم جميع
احاد الناس المستحقين لتعذرهم ويجب على المالك ايضا اربعة امور تعميم الاصناف سوى العامل والتسوية
بينهم واستيعاب احاد الاصناف ان انحصروا بالبلد وفي بهم المال والتسوية بين احاد كل صنف ان انحصروا
وفي بهم المال ايضا اما اذا لم ينحصروا وانحصروا ولم يفهم المال فالواجب عليه شيان تعميم الاصناف
والتسوية بينهم زيادى وخضراء واعتمده شيخنا في حاشية شرح الغزى على ابي شجاع (قوله فإعراهما)
الظاهر وجوب اتي تقسيم الامام ونذكر اتي تقسيم المالك فإعراهما (قوله واذالم تجب التسوية الخ) الا صوب
الاستيعاب اه رشيدى عبارة المغنى وشرح الروض واذالم يجب الاستيعاب يجوز الدفع للمستوطنين
والغرماء لكن المستوطنون اولي لانهم جيرانهم اه (قول المتن) الا ظهر منع نقل الزكاة بفهم ان القولين في
التحريم لكن الاصح انهما في الاجزاء واما التحريم فلا خلاف فيه اه مغنى (قوله عن اكثر العلماء الخ)
عبارة البجرى عن القليوبي قال شيخنا تبع العالم ر ويجوز للشخص العمل به في حق نفسه وكذا يجوز العمل
في جميع الاحكام بقول من يوثق به من الائمة كالاذرى والسبكي والاسنوى على المعتمد (قوله على ما مر
فيه) اي في شرح والغازي على قدر حاجته (قوله من الفطرة والمال) الظاهر انه بيان للمؤدى عنه وقوله
الذي الخ صفة محل وضيم وجبت للزكاة وهو عائد الى المؤدى عنه وضيم فيه للمحل وفيه مع ما ترى من
القلاقة ان الفطرة اسم المؤدى لا المؤدى عنه فليتأمل فلعل الله يفتح بحمل اخر ارجلى واحلى اه سيد عمر
وقوله صفة محل اي صفة كاشفة له عبارة الكردي قوله من الفطرة والمال بيان للمؤدى عنه فالمراد بالفطرة
هنا خلقة الانسان لانها التي تؤدى عنها الفطرة وقوله وهو فيه اي والحال ان المؤدى عنه في ذلك المحل مع
وجود الخ اه وقال سم قوله والمال عطف على المؤدى عنه اه اقول عطفه على الفطرة كما مر عن السيد
عمر والكردي هو الظاهر وقول الكردي فالمراد الخ بندفع به اعتراض السيد عمر بان الفطرة اسم المؤدى
الخ (قوله الى محل الخ) متعلق بنقل الزكاة (قوله وان خرج عن سوره الخ) خلافا للمغنى حيث قال واطلاقه
يقتضى جريان الخلاف في مسافة القصر ومادونها وهو كذلك ولو كان النقل الى قرية بقرب البلد اه
وواقعه ع ش عبارة فرع ما حاد المسافة التي يمنع نقل الزكاة اليها فيه تردود المنتجه منه ان ضابطها في البلد

قبل قول المتن والمكانب الغارم ما يوافق الجواب الاول ودون الثاني (قوله ووقع في تصحيح الثنية) كذا
شرح مر (قوله ان تساوت حاجاتهم) اي فان تفاوتت استحب التفاوت بقدرها وكلام الشارح الا في
راجع لهذا ايضا (قوله في المتن فيحرم) ظاهره مع الاجزاء (قوله على المعتمد) كذا مر (قوله واذالم تجب
التسوية فالمتوطنون اولي) عبارة شرح الروض واذالم يجب الاستيعاب يجوز الدفع للمستوطنين و
للغرماء وليكن المستوطنون اولي من الغرماء لانهم جيرانهم اه (قوله على ما مر فيه) اي في شرح قوله
والغازي قدر حاجته الخ (قوله والمال) عطف على المؤدى عنه

بحيث يعدمه بلدا واحدا وان خرج عن سورة وعمراته فيما يظهر ثم رايت ابا شيكل قال ومحل المنع في غير سواد البلد ونحوه

وقراء فلا خلاف في جوازها فيه اهـ والظاهر أن مراده بذلك ما ذكرته والافهم ويعيد وما يرد فيه للخلاف بل وما بحثه قول الشيخ أبي حامد لا يجوز لمن في البلدان يدفع زكاة لمن هو خارج السور لانه نقل الزكاة اهـ لكن فيه حرج شديد فالوجه ما ذكرته لانه ليس فيه افرط ابي حامد ولا تفريط ابي شيكيل فنامله ثم رايته انزركشي في شرحه نقل عن الشيخ وابن الصباغ انه ما الحقا سواد البلد الى دون مسافة القصر بخاضره كافي الخيام اى الحلل المتفرقة غير المتمايزة لمن قد يتجمعون عند الحاجة ذهولاهم (١٧٣) الذين يتقيدون بدون مسافة القصر كما يأتي

هذه المقالة لا فادتها ان المعدين من سواد بلد وان تفرقت منازلهم الى دون مرحلتين ينقل اليهم فقط فيها تقييد المقالة ابي شيكيل ومع ذلك فالوجه ضعفها ايضا ثم ما ذكر عن الشيخ هنا ينافيه ما مر عنه فلعل كلامه اختلف واذا منعنا النقل حرم ولم يجز لخبر الصحيحين تؤخذ من اغنيائهم فترد على فقرائهم ونظري وجه دلالة اى لان الظاهر ان الضمير لعوم المسلمين ولا امتداد اطماع مستحق كل محل الى ما فيه من الزكاة والنقل يوحيهم وبفارقته الزكاة الكفارة والذرة والوصية ووقفا الفقراء او مساكين اذا لم ينص نحو الواقف فيه على نقل او غيره وعلم من اناطة الحكم ببلد المال لا المالك ان العبرة ببلد المدين لا الدائن لكن قال بعضهم له صرفها في اى بلد شاء وقد يوجه بان ما في الذمة لا يوصف بان له وحلا مخصوصا لانه امر تقديرى لا حصى فاستوت الا ما كن كلها اليه فيخير ماله وماله في دين يلزم المالك الاخراج

ونحوه ما يجوز الترخص ببلوغه ثم رايته حج مشى على ذلك في فتاويه فحاصله انه يمتنع نقله الى مكان يجوز فيه القصر ويجوز الى ما لا يجوز فيه القصر اهـ سم على منهج اهـ وعبرة الخلية قوله الى محل آخر اى الى محل تقصر فيه الصلاة فليس البلد الآخر بقيد فاذا خرج مصرى الى خارج باب السور كباب النصر لحاجة آخر يوم من رمضان فغربت الشمس عليه هناك ثم دخل وجب اخراج فطرته لفقره اخرج باب النصر اهـ قوله في جوازها اى النقل فيه اى الى سواد البلد وقراءه (قوله ما ذكرته) اى بقوله اى بان نسب الخ (قوله وعاءيرد) خبر مقدم لقول الشيخ الخ وقوله وفيه اى نفى ابي شيكيل للخلاف مفعول يراد وقوله وما بحثه عطف على وفيه (قوله لكن فيه) اى قول الشيخ (قوله ولا تفريط ابي شيكيل) اى ان لم يرد من قوله المار ما ذكره الشارح (قوله عن الشيخ) اى ابي حامد (قوله لمن قد يتجمعون الخ) نعمت ثالث للحلل (قوله كما يأتي) اى قيل قول المتن ولو عدم الخ (قوله وهذه المقالة) اى ما نقله الزركشى عن الشيخ وابن الصباغ (قوله ينقل اليهم الخ) اى ان ينقل بعض المعدين الى بعضهم وقوله فيها تقييد الخ خبر ومبتدأ والجملة خبر وهذه المقالة (قوله ومع ذلك) اى التقييد ضعفها اى هذه المقالة ايضا اى كاطلاق ابي شيكيل (قوله هنا) اى في شرح الزركشى (قوله واذا منعنا) الى قوله فان تعذر الوصول في النهاية (قوله واذا منعنا النقل اى على المعتمد اهـ عش (قوله حر ولم يجز) قد يقال هذا هو المنع فترتيبه عليه ترتيب الشئ على نفسه الا ان يقال المراد اذا اعمننا المنع لانه قد يراد به احد الامرين فقط اهـ سم (قوله ولم يجز) بضم اوله اهـ رشيدى (قوله ولا امتداد الخ) عطف على قوله الخبر (قوله وبه) اى قوله ولا امتداد الخ (قوله من اناطة الحكم الخ) اى المارة آتفا في قوله من محل المؤدى عنه الخ (قوله لكن قال بعضهم الخ) عبارة النهاية لكن الاوجه ان له صرفها في اى بلد شاء لان ما في الذمة الخ (قوله ومحل) اى التخيير (قوله يلزم المالك الخ) اى بان كان حاله لا ييسر تحصيله اهـ كرى (قوله الاخراج) اى اخراج الزكاة (قوله والا) اى بان كان على معسر مثلا او مؤجلا هـ عش (قوله ويحتمل الخ) لكن افتى الولد رحمه الله تعالى باعتبار بلد المدين اهـ نهاية قال عش هذا يخالف ما مر في قوله لكن الاوجه ان له الخ الا ان يخص ما مر بالدين الذي تجب الزكاة عنه حالا بان كان حاله على مؤسر باذل ويخص ما هنا بخلافه اهـ (قوله كل حول) بالنصب ظرف لتعلق الخ ويحتمل جره باضافة وجوب (قوله من) نعمت حول وقوله به اى الدين متعلق بتمت الخ والكلام الى قوله بل يلزمها في المغنى (قوله مطلقا) اى سواء وجد المستحقون ام لا وسواء مال غيره وماله لان ولا يتعمده اهـ عش (قوله للمار) اى في شرح واذا قسم الامام الخ (قوله ان الزكوات كلها الخ) اى والبلاد كلها بالنسبة اليه كبلدة واحدة (قوله ومثله) اى الساعى (قوله بان لم يولها الامام الخ) اى فيدخل قبض الزكاة وصرفها في عموم ولا ية القاضي (قوله اسكن لا ينقل) اى من جاز له النقل ولو قدمه على قوله وكذا الخ لكان اولى (قوله وقد يجوز) الى قول المتن او عدم في المغنى الا قوله مع السكر اهـ وقوله ولو بعض صنف الى والحلل وقوله وانما لم يجز الى ولذا جاز (قوله بكل محل) اى بكل من محلين (مع السكر اهـ) وطريق الخروج من السكر اهـ ان يدفعه الامام او الساعى او يخرج شاتين في البلدين ويكون متبرعا بالزيادة وقياس ما تقدم في بيع الزكاة ان يقع الجميع واجبا لعدم تاتي

(قوله ولمن جاز له النقل ان ياذن للمالك الخ) كذا شرح مر

عنه وهو في الذمة والا فيحتمل ان العبرة بمحل قبضه منه فحينئذ يخرج على مستحقه جميع زكاة السنين السابقة ويحتمل انه كالاول فيتخير هنا ايضا لانه بالقبض تبين تعلق وجوب كل حول مر به وقد كان حينئذ غير موجود حسا فتخير هنا ايضا والكلام في المالك المقيم ببلد او بادية لا يظعن عنها اما الامام فله نقلها مطلقا لما مر ان الزكوات كلها في يده كزكاة واحدة وكذا الساعى بل يلزمه نقلها للامام اذ لم ياذن له في تفرقتها ومثله قاض له دخل فيها بان لم يولها الامام غيره ولمن جاز له النقل ان ياذن للمالك فيه على الاوجه لكن لا ينقل الا في عمله لا خارجا كما يؤخذ مما مر في زكاة الفطر وقد يجوز للمالك ايضا كما اذا كان له بكل محل عشرون شاة فله مع السكر اهـ اخراج شاة باحدها حذرا من التشقيص

ومرعى لسلك كل حلة منها
 كبلد فيحرم النقل إليها وغير
 الممتازة له النقل إليها لمن
 بدون مسافة القصر من
 محل الوجوب (ولو عدم
 الاصناف في البلد) أي بلد
 الوجوب أو فضل عنهم شيء
 (وجب النقل) لها أو
 للفاضل إلى مثلهم باقرب
 محل لمحل المال فإن جازره
 حرم ولم يجوز كنقل ابتداء
 وإن لم يجوز نقل دم الحرم
 مطلقاً بل يحفظ لوجود
 مساكينه لأنه وجب لهم
 بالنص فهو كمن نذر تصدقاً
 على فقراء بلد كذا ففقدوا
 يحفظ حتى يوجدوا أو الزكاة
 ليس فيها نص صريح
 بتخصيصها بالبلد وإذا جاز
 النقل فونه على المالك قبل
 قبض الساعي وبعده في
 الزكاة فيباع منها ما بقي بذلك
 كالو خشي وقوعها في خطر
 أو احتاج لرد جبران (أو)
 عدم (بعضهم) من بلد
 المال ووجد بغيره أو فضل
 عنه شيء بأن وجدوا كلهم
 وفضل عن كفاية بعضهم
 شيء أو وجد بعضهم وفضل
 عن كفاية بعضه شيء (وجوزنا
 النقل) مع وجودهم

(قوله ولو بعض صنف) كان المراد ويجرى في نصيب ما عدا ما يأتي في قول المصنف الآتي أو بعضهم الخ
(قوله حرم ولم يحز) قد يقال هذا هو المنع فترتبه عليه ترتيب الشيء على نفسه إلا أن يقال المراد إذا منعنا عمومنا
المنع لأنه قد يراد به أحد الأمرين فقط (قوله أو فضل عنهم) أي عن حاجاتهم (قوله في الزكاة) أي لافي بقية
ماله وهذا راجع لقوله وبعده فقط (قوله في خطر) أي كان أشرفت على هلاك (قوله أو عدم بعضهم الخ)
عبارة الروض ومتى عدم بعضهم أو فضل كفاية بعضهم شيء مرد أي نصيبهم في الأولى والفاضل في الثانية على
الباقي قال في شرحه ومجمله إذا نقص نصيبهم عن كفايتهم ولا نقل عن ذلك الصنف اهـ (قوله أو وجد بعضهم

(وجوب) النقل لذلك الصنف بأقرب بلد إليه (وإلا) يجوز هكاهو الأصح (فيراد) بالنصب وجوباً نصيب المفقود من البعض وإن
أو الفاضل عنه أو عن بعضه (على الباقيين) إن نقص نصيبهم عن كفايتهم ولا ينقل إلى غيرهم لاختصاص الاستحقاق فيهم فإن لم ينقص نقله لذلك
الصنف بأقرب بلد إليه (وقيل ينقل) إلى أقرب محل إليه للنص على استحقاقهم فيقدم على رعاية المكان الناشئة عن الاجتهاد ويرد بان النص
لو سلم عمومهم كان في عمومهم في الامكنة خلاف فليس صريحاً في محل النزاع (فرع) إذا امتنع المستحقون من اخذ الزكاة قوتوا التعطيلهم هذا
الشعار العظيم كتعطيل الجماعة بناء على انها فرض كفاية بل اولى ولو قال فرق هذا على المساكين لم يدخل فيهم هو ولا يمتنع وإن نص على ذلك

(وشرط الساعي) وصف باحد أو صافه السابقة (كونه حرا) ذكر (عدلا) في الشهادة لانها ولاية ليس من ذوى القربى ولا من موالهم ولا من المرتزقة وممراته يغتفر في بعض أنواع العامل كثير من هذه الشروط لان عمله لا ولاية فيه بوجه فكان ما ياخذ من محض اجرة (ففيها بابواب الزكاة) فيما تضمنته ولا يته ليعرف ما ياخذ من يدفع له (فان عيّن له اخذ ودفع) بان (١٧٥) نص له على ما خوذ بعينه ومدفوع اليه بعينه

(لم يشترط) فيه كاعوانه من نحو كاتب وحاسب ومشرف (الفقه) ولا الحرية اى ولا المذكور كما افهمه كلام الماوردى وهو متجه لانها سفارة ولا ولاية نعم لا بد من الاسلام كغيره من بقية الشروط لان فيه نوع ولاية وقول الاحكام السلطانية لا يشترط الاسلام حمله الاذرعى على اخذ من معين وصرف لمعين لانه حينئذ محض استخدام لا ولاية فيه اى لانه لما عين له الثلاثة الماخوذ والماخوذ منه والمدفوع اليه لم يبق له دخل بوجه بخلافه فمما مر في قولنا بان نص له الى آخره لانه لما لم يعين له الماخوذ منه كان له نوع ولاية كما تقرّر ويتايد حمله المذكور بانه يجوز توكيل الاحاد له في القبض والدفع ويجب على الامام او نائبه بعث السعاة لاخذ الزكوات (وليعلم) الامام او الساعي ندبا (شبرا لاخذها) اى الزكاة ليتهاذوا الاموال لدفعها والمستحقون لقبضها والمحرم أولى لانه اول السنة الشرعية ومحل ذلك فيما يعتبر فيه الحول المختلف في حق الناس بخلاف نحو زرع

وان عين له الماخوذ من غير افران لانه يصير قابضا ومقبضا من نفسه فان افرزه جازاه ع (قوله وصف اى ذكر المصنف ذات العامل بعنوان السعاية (باحدا وصافه) هذا يقتضى انه اراد به معنى العامل العام خلاف ما اقتضاه قوله الاتى كاعوانه من نحو كاتب الخ اه سم وقد يقال بان فى كلامه استخداما (قول المتن عدلا) استغنى بذكره عن اشتراط الاسلام والتكليف اه معنى (قوله في الشهادة) عبارة المغنى في الشهادات كلها فلا بد ان يكون سمعا بصيرا اه (قوله وممراته) اى قبيل قول الماتن وان لا يكون هاشميا (قوله يغتفر) يعنى يتساهل ولا يعتبر (قوله فكان ما ياخذ الخ) والمعتمد خلافه حيث لم يستاجر اما اذا استؤجر فيجوز كونه هاشميا او مطلبيا اه ع ش اقول و اشار اليه الشارح كالنهاية بقوله وممر (قوله كاعوانه) الى قوله وقوله الاحكام فى المغنى (قوله ولا الحرية) وقياس ما مر من جواز توكيل الصبي فى تفرقة الزكاة عدم اشتراط البلوغ حيث عين له ما ياخذ وما يدفعه اه ع ش وقد بناه قول المغنى واما بقية الشروط فيعتبر منها التكليف والعدالة اه وقول سم قوله من بقية الشروط يدخل فيه البلوغ لاندراجة فى عدالة الشهادة لكن لو امره باخذ دينار معين حاضر ودفعه لفقير معين حاضر عنده فالوجه عدم اشتراط البلوغ اه (قوله سفارة) اى وكالة (قوله على اخذ من معين) اى لمعين اخذا مما ياتى (قوله لما لم يعين له الماخوذ منه الخ) فيه نظر اذ تعين الماخوذ بالشخص كما هو المتبادر يستلزم تعيين الماخوذ منه (قوله توكيل الاحاد له) اى الكفار (قوله ويجب على الامام) الى قوله ومعلوم فى المغنى والى الفصل فى النهاية لا لقوله ومنه ما يفعل الى وكذا ضرب (قوله ويجب على الامام) هل ولو علم انهم يخرجون الزكاة او محله ما لم يعلم او يشك ترد فيه سم اقول والا قرب الثانى بشقيه لانه مع علمه بالاخراج لا فائدة للبعث الا ان يقال فائدة نفقها للبحرانيين وإمكان التعميم والنظر فيها واصح اه ع ش (قوله ندبا) اى خلافا لما يتبادر من امان من الوجوب (قوله ومحل ذلك) اى ندب تعيين الشهر (قوله بماسر) اى فى الزكاة اه كرى (قوله حوله) اى حول ماله (قوله ولا يجوز التأخير) اى فان اخرون تلف المال فى يده ضمن زكاته اه ع ش عبارة المغنى ويضمن الامام ان اخر التفريق بلا عذر بخلاف الوكيل بتفريقها لا يجب عليه التفريق بخلاف الامام ولا يشترط معرفة المستحق قدر ما اخذ فلو دفع اليه صرة ولم يعلم قدرها أجزأه زكاة وان تلف فى يده وإن اتهم رب المال فيما يمنع وجوب الزكاة كان قال لم يحل على الحول لم يجب تخليفه وإن خالف الظاهر بما يدعيه كما قال اخر جت زكاته او بعته ويسن للمالك اظهار اخراج الزكاة لتلايساء الظن به ولو ظن اخذ الزكاة انه اعطى ما يستحقه غيره من الاصناف حرم عليه الاخذ وإذا اراد الاخذ منها لم يثبت عنه قدرها فياخذ بعض الثمن بحيث يبقى ما يدفعه الى اثنين من صنفه ولا اثر لما دون غلبة الظن اه (قوله وخيله) الى قوله ولو يؤخذ منه فى المغنى الا قوله بغير نحو اثار وقوله ويبحث الى ويظهر وقوله وقد مر الى وكتب جزية وقوله وكذا ضرب الى ويحرم وقوله ويظهر الى ويبحث (قوله فى بعضها) اى فى نعم الصدقة اه معنى (قوله حتى يردا

أى دون الباقي بدليل مقابلة هذا قوله بان وجدوا كلهم وحينئذ فامعنى قوله الاتى فيرد على الباقي بالنسبة لهذا مع انه لا باقين بالنسبة اليه الا ان يراد بالباقي بالنسبة اليه فى هذا البعض الموجود لان الفرض انه فضل عن كفاية بعضه شىء فيرد هذا الفضل على بقيته بشرطه (قوله وصفه باحد او صافه) هذا يقتضى انه اراد به معنى العامل العام خلاف ما اقتضاه قوله الاتى كاعوانه من نحو كاتب الخ (قوله ومر) اى فى شرح قول المصنف وشرط اخذ الزكاة من هذه الاصناف الثمانية الاسلام (قوله من بقية الشروط) يدخل فيه البلوغ لاندراجة فى عدالة الشهادة لكن لو امره باخذ دينار معين حاضر ودفعه لفقير معين حاضر عنده

وتمر لا ين فيه ذلك بل يبعث العامل وقت وجوبه بان اشتداد الحب وإدراك الثروة ولا يختلف غالبا فى الناحية الواحدة كثير اختلاف ومعلوم مما مر ان من تم حوله ووجد المستحق ولا بذله لزمه الاداء فور او لا يجوز التأخير المحرم ولا لغيره (ويسم نعم الصدقة والى) وخيله وحره وبغاله وقيمته للاتباع فى بعضها وقياسا فى الباقي ولتتميز حتى يردا واجدها وان لا يتم كما المصدق بعد فاته بكر لما نصه قنبي ان

يتملكه من دفعه له بغير نحو إرث أو مانحو نعم غيرهما فيباح وسمه وهو بهملة وقيل معجمة التأثير بنحوي وقيل المهملة للوجه والمعجمة لساثر
البدن ويكون ندبا (في موضع) ظاهر صلب (لا يكثر شعره) ليظهر والاولى وسم الغنم في الاذن وغيره في الفخذ وكون ميسم الغنم الطقف وفوقه
البقر وفوقه الابل وبحث ان ميسم الخيل فوق ميسم الحمر ودون ميسم البقر والبقال ويظهر ان الفيل فوق الابل وكتب صدقة اوزكاة في
الزكاة وكذا الله بل هو ابرك واولى لان الغرض منه مع التبرك التمييز لا الذكر فلا نظرا لمرغبا به في النجاسة وقدم ان قصد غير الدراسة بالقرآن
يخرجه عن حرمة المقتضية لحرمة (١٧٦) مسه بلا طهر وبه يرد مال السنوي ومن تبعه هنا وكتب جزية أو صغار في الجزية وفي نعم بقية

(الخ) أي إذا شردت أو ضلت (قوله من دفعه له) ولا يكره أن يملكها من غيره اه معني (قوله بغير نحو إرث) لا حاجة اليه بل لا وجه له لان الكلام في التملك ولا تملك فيما ذكر بل لا فعل الذي هو متعلق بالحكم اه سيد عمر (قوله فيباح) أي لا مندوب ولا مكروه اه معني (قوله وكون ميسم الخ) كقوله الاتي وكتب الخ عطف على وسم الغنم والميسم بكسر الميم اسم الة الوسم (قوله وفوقه البقر) قضية البحث الاتي ان يقال وفوقه الحمر وفوقه الخيل وفوقه البقر والبقال اه سم (قوله وبحث الخ) عبارة النهاية والوجه الخ (قوله ودون ميسم البقر والبقال) ظاهره أنهما متساويان اه عش (قوله بل هو ابرك واولى) اقتداء بالسلف ولانه اقل حروفا فهو اقل ضررا قاله الماوردي والرويان وحكي ذلك في المجموع عن ابن الصباغ وافره اه معني (قوله وبه يرد الخ) أي بما مروى ويحتمل بقوله لان الغرض الخ (قوله او صغار) بفتح الصاد أي ذل وهذا اولى لقوله تعالى وهم صاغرون نهاية ومعني (قوله وفي نعم بقية) الانسب وفيه نعم بقية الف (قوله ككاف الزكاة) وصاد الصدقة وجيم الجزية وفاء الف نهاية ومعني (قوله لم يبلغه هذا) أي الخبر المذكور (قوله أما وسم وجهه الآدمي الخ) عبارة المعني قال في المجموع وهذا في غير الآدمي أما الآدمي فوسمه حرام إجماعا وقال فيه ايضا يجوز السكى إذا دعت الحاجة اليه بقول اهل الخبرة وإلا فلا سواء فيه نفسه او غيره من آدمي وغيره اه (قوله في حرمة) أي وسم الآدمي (قوله كافي الوسم هنا) أي في نعم الصدقة والفي (قوله خرام الخ) جواب أما وسم وجهه الخ (قوله وكذا ضرب وجهه) أي الآدمي وإن كان خفيفا ولو بقصد المازح والتقييد به لذكر الاجماع فيه وأما وجه غيره ففيه الخلاف في وسمه والراجع منه التحريم اه عش (قوله إلا لصغار المأكول) أي وبشرط اعتدال الزمن أيضا اه عش (قوله وقدير جمع) أي الضبط بما يسرع الخ لما قبله أي الضبط بالعرف (قوله وبه يرد الخ) أي بقوله ويؤخذ الخ (قوله في قول شارح الخ) اقره المعني عبارة تعويجهم التهريش بين البهائم ويكره لزوم الحخير على الخيل قال الدميمي وعكسه اه (قوله نعم ان لم يحتمل الخ) من كلام الشارح المذكور اه رشيدى (قوله جثته) أي الفرس (فصل في صدقة التطوع) (قوله في صدقة التطوع) أي قوله وقد اطلقوا في النهاية إلا قوله للفقير (قوله غالبا) أي وإلا فقد تنطق على الواجب كازكاة وفي البهجة وشرحها للشارح ما يفيد إطلاقا على النذر والكفارة ودماء الحج اه عش (قوله حتى بفصل الخ) أي في يوم القيامة اه عش (قوله انه يصرفها في معصية) وهل يملكها حينئذ لا فيه نظروا الاقرب الاول ولا يلزم من الحرمة عدم الملك كافي بيع العنب لعاصر الخمر اه عش (قوله لا يقال تجب الخ) عبارة المعني وقد تجب في الجلة كان وجد مضطرا ومعه ما يطعمه فاضلا عن حاجته اه (قوله نعم من لا يتاهل للالتزام) أي وليس له ثمولى اه نهاية (قوله يمكن جريان ذلك) أي الوجوب المفهوم من قوله تجب للبضطر اه عش (قوله حيث لم ينو الرجوع الخ) فآلوجه عدم اشتراط البلوغ (قوله من دفعه الخ) أخرج غيره (قوله وفوقه البقر) قضية البحث الاتي ان يقال وفوقه الحمر وفوقه الخيل وفوقه البقر والبقال ولينظر في البقر والبقال ايها الطقف (فصل في صدقة التطوع) (قوله نعم لا يتاهل للالتزام) وليس له ثمولى شرح مر (قوله يمكن الخ)

الف في ويكنى كتب حرف كبير ككاف الزكاة (ويكره) الوسم لغير آدمي (في الوجه) للنهي عنه (قلت الاصح تحريمه وبه) جزم البغوى وفي صحيح مسلم خبر فيه (لن فاعله) وهو من صلى الله عليه وسلم في وجهه فقال لعن الله الذي وسمه وحينئذ فن قال بالكره اكرهه التحريم أو لم يبلغه هذا (والله أعلم) أما وسم وجهه الآدمي ومنه ما يفعل بوجه بعض الارقاء بل الوجه ان التقييد بالوجه ليس إلا لكون الكلام فيه إذ لا مربة في حرمة بغير الوجه ايضا لان التعذيب بالنار او غيرها لا يجوز الا ان ورد كما في الوسم هنا أو كان لضرورة توفقت عليه فقط كالندوى بالنجاسة بل اولى لخرام إجماعا وكذا ضرب وجهه كياتي في الاشربة ويحرم الخصاء الا لصغار المأكول ويظهر ضبط الصغر بالعرف او بما يسرع معه البره يخف الألم وقد يرجع لما قبله وبحث الاذرى تحريم

انزاع الخيل على البقر لكبرائها ويؤخذ منه أن كل ازام مضر ضررا لا يحتمل عادة كذلك وبه يرد التنظير يقتضى في قول شارح بلحق انزاع الخيل على الحخير بعكسه في السكره نعم ان لم يحتمل الا ان الفرس لما زيد كرجته اتجهت الحرمة (فصل في صدقة التطوع) وهي المراد عند الاطلاق غالبا (صدقة التطوع سنة) مؤكدة للايات والاحاديث الكثيرة الشهيرة فيها منها الخبر الصحيح كل امرئ في ظل صدقة حتى يفصل بين الناس وقد تحرم كان علم وكذا ان ظن فيما يظهر من الآخذانه بصرفها في معصية لا يقال تجب للبضطر لهرهم بانه لا يجب البذل الا بشئنه ولو في الذمة بان لا شيء معه نعم من لا يتاهل للالتزام يمكن جريان ذلك فيه حيث لم ينو الرجوع

ويستأني في السير أنه يلزم
المياسير على الكفاية نحو
إطعام المحتاجين (وتحل
لغني) للخبر الصحيح به
ويكرهه وإن لم يكفه ماله
أو كسبه إلا يوماً وليظهر
أخذاً مما رآه أنه لا عبرة
بكسب حرام أو غير لا تنق به
أخذها والتعرض له إن لم
يظهر الفاقة أو يسأل ولا
حرم عليه قبولها واستثنى
في الإحياء من تحرير سؤال
القادر على الكسب ما إذا
كان مستغرق الوقت في
طلب العلم وفيه أيضاً سؤال
الغني حرام بأن وجد ما يكفيه
هو وعمونه يومهم وليأتمهم
وسرهم رآه نية يحتاجون
اليها وهل له سؤال ما يحتاج
اليه بعد يوم ولية ينظر أن
كان السؤال متيسراً عند
نفاذ ذلك لم يجز ولا جاز أن
يطلب ما يحتاج اليه لسنة أه
ونازع الأذرع في التحديد
بالسنة وبحث جواز طلب
ما يحتاج اليه الى وقت يعلم
عادة تيسر السؤال والاعطاء
فيه ولا يحرم على من علم
غنى سائل أو مظهر للفاقة
الدفع اليه فيما يظهر خلافاً
للأذرع لأن الحرمة إنما
هي لتغريه باظهار الفاقة
من لا يعطيه لو علم غناه فمن
علمه وأعطاه لم يحصل له
تغريب ثم رأيت بعضهم

يقضي أنه إذا نواه له وعليه فيظهر أنه يرجع بالبدل من مثل أوقية وأنه يجب الاشارة ان أمكن وحينئذ
لا يقال انه يجب عليه التصديق بل هو مخير بينه وبين ما ذكره فقله يمكن الخ محل تأمل ولعل هذا هو الذي
أشار اليه الفاضل المحشي بقوله وفيه نظر دقيق أه وقد يجاب من قبل الشارح بأنه واجب عليه الدفع بنية
الرجوع أو بجاناً واحد فدى الواجب الخيري وصف بأنه واجب لعل هذا ملاحظ من عبر بأنها يجب في الجملة
بل قد يقال بنظر ذلك في المضطر وإن تأمل الالتزام فانه لا يتعين عليه الدفع بالعوض فيما يظهر سيد عمر
ورشيدى (قوله وسيأتى في السير الخ) راجع الفرق بين هذا وما ذكره في المضطر وقد يتصور ما ذكر في المضطر
الححتاج بما إذا كان الباذل من غير المياسير أو كان المضطر غنياً فقد ما يتناولوه ووجد مع غيره فلا يلزم دفعه له
بجاناً فلا إشكال سم على حج أه عث (قول المتن لغني) أي بمال أو كسب ولو من ذوى القربى أه منهج
زاد المغني والمراد بالغني هو الذي يحرم عليه الزكاة أه وعبرة البجيري قوله بمال أي بكفيه العمر الغالب
مهر والمراد بحمله سنها أو المراد بحمل له أخذها أه وسيأتى عن عث الاقتصار على الاول (قوله ويكره)
الى قوله واستثنى في المغني إلا قوله ويظهر الى أخذها وقوله أو يسأل (قوله له) أي للغني ويستحب له
التزهد عنها محل ومغني وشرح منهج (قوله بما رآه) أي في الفقير والمسكين (قوله أخذها) أي وإن لم
يتعرض لها نية ومغني (قوله أخذها) نائب فاعل يكره (قوله إن لم يظهر الخ) راجع للمعطوف عليه فقط
فكان الاول قلب المعطف كفاعل النهاية والمغني (قوله والاحرام الخ) ومع حرمة القبول حينئذ يملك المدفوع
اليه كما فتى به شيخنا الشهاب الرمي سم على حج وقوله يملك الخ أي فيما لو سأل أمالوا ظهر الفاقة وظنه الدافع
متصفاً فلم يملك ما أخذه لانه قبضه من غير رضام صاحبه إذ لم يسمح له إلا على ظن الفاقة أه عث (قوله
واستثنى الخ) أي الغزالي وكان الاول تأخير عن قوله وفيه أيضاً الخ إذ هو إنما استثناه منه أه رشيدى (قوله
ما إذا كان مستغرق الوقت) أي بحيث كان اشتغاله بالعلم يمنعه من الاكتساب ومنه ما لو كان الزمن الذي يزيد
على اوقات الاشتغال لا يتأتى له فيه الا اكتساب عادة فهو كالعدم أه عث (قوله سؤال الغني حرام) أي ومع
ذلك يملك ما أخذه أه عث أي أن علم المعطى غناه كما مروياتي (قوله ما يكفيه هو الخ) يظهر أن المسكين
كذلك هنا وفي جميع ما يأتي ولم أر من تعرض له وعليه فهل يتقيد بيوم ولية كسائر المؤن الظاهر نعم أه
سيد عمر أقول بل الظاهر اعتبار عادة البلد في مدة إجارة البيوت ثم رأيت أنه مال اليه فيما سيأتي (قوله وإنية
الخ) قال في القوت عن الإحياء ويكنى كونها خفية أه سم وظاهره وإن لم تلق بهم ويتبغى خلافاً أه عث
(قوله ونازع الأذرع الخ) معتمد أه عث (قوله إنما هو لتغريه الخ) قضية التعليل بما ذكرناه لا يحرم

فيه نظر دقيق فتأمل (قوله وسيأتى في السير الخ) راجع الفرق بين هذا وما ذكره في المضطر وقد يتصور ما ذكر
في المضطر المحتاج بما إذا كان الباذل من غير المياسير أو كان المضطر غنياً لكن قد ما يتناولوه ووجد مع غيره
فلا يلزم دفعه له بجاناً فلا إشكال (قوله في المتن وتحل لغني) قال الزركشي في التكملة ولاحظ الأمر أي في
في خبر ما أتاك من هذا المال وانت غير مستشرف ولا سائل فخذ قال ابن حزم يجب أخذه لمن عرض عليه ولو
غنياً واحتج بعضهم بقوله تعالى فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه وقد يتخرج على أن الأمر بعد الحظر
الإباحة أو لا واختار بعض المتأخرين وجوب الأخذ ثم إذا كان حلالاً لا تبعه فيه تموله ولا إرداه في مورده أن
عرف مستحقه ولا فهو كالمال الضائع أو استدلال الزركشي بظاهر الأمر يشكل على ما ذكره الشارح من
كرهه الأخذ إذ مقتضى ذلك الاستدلال عدم الكراهة بعد طلب الأخذ لئلا تأمل (قوله أخذها) فاعل
يكره (قوله أو يسأل) ومع حرمة القبول حينئذ يملك المدفوع اليه كما فتى به شيخنا الشهاب مهر (قوله وإنية)
قال في القوت عن الإحياء ويكنى كونها خفية أه (قوله وهل له سؤال ما يحتاج اليه بعد يوم ولية) ينظر
فإن كان السؤال متيسراً عند نفاذ ذلك لم يجز ولا جاز له أن يطلب ما يحتاج اليه لسنة أه وينبغي أن
يقال يجوز طلب ما يحتاج اليه الى وقت يعلم بالعادة تيسر السؤال والاسعاف فيه ولا يتجاوز
أسبوعاً كان أو شهراً أو سنة أو دون ذلك أه (قوله أو مظهر الخ) عطف على سائل

عليه سؤال من عرف بحاله لعدم تغيره له اه ع ش عبارة السيد عمر بن الخطاب رضي الله عنه عدم حرمة السؤال إذا علم السائل أن الملعون يعلم غناه ومع ذلك يرضى بالبذل له ويؤيده ما يأتي في قوله وظاهر الخ اه اقول وينبغي تقييده بما سيذكره الشارح عن شرح مسلم (قوله رد عليه) أي على الأذرعى (قوله لحرمة فيه) خبر أن سؤال الخ (قوله ومن أعطى) إلى قوله مطلقا في المغنى (قوله كقفر الخ) أو علم أو تقليد امام (قوله حرم عليه الأخذ الخ) ينبغي إلا أن يكون مضطرا اقتصر على ما تدفع به الضرورة ويحتمل خلافاً لأنه لا يتعين الدفع له بما أنا فيه ينبغي أن يقول للمالك است هذه الصفة التي تظني بها أو كنى مضطرا ما أن تدفع لي من هذا ما يدفع ضرورة بما أنا واما بالبذل فان علم أنه لا يوافق لم يعد حينئذ أن يأخذ مقدار الضرورة من غير إشعاره ويغرم له البذل إذا قدر عليه اه سيد عمر عبارة ع ش هل يملك في هذه الحالة على قياس ما يأتي عن فتوى شيخنا الشهاب الرملى أولا ويفرق بأنه هنا إنما أعطى لأجل ذلك الوصف والثاني أوجه ما لم يوجد قبل بخلافه وعليه فهل يبطل الوقف والنذرية نظرا ثم رايت قوله الاتى وحيث حرم الأخذ يملك ما أخذه فتعين الفرق لكن في بطلان نحو الوقف نظر والظاهر خلافه سم على حجج والأقرب عدم صحته اه ع ش (قوله مطلقا) أي وإن كان محتاجا (قوله لو كان به وصف باطنا) أي ككونه شافعي (قوله ومثلها سائر عقود التبرع) أي الأخذ به اه رشيدى قال سم وقضية ذلك عدم انعقاد الوقف والنذرية وقدر عن ع ش أنه الأقرب (قوله ندب التنزه للفقير) صنيع القوت صريح في أن هذا في المغنى اه سم وتقدم عن المحلى والمغنى وشرح المنهج ما يوافق القوت (قوله من هذا المال) أي جنس المال الحلال (قوله غير مستشرف) أي متعرض للسؤال اه ع ش (قوله بحمل البحث) أي ندب التنزه اه ع ش (قوله متى أذل نفسه) ومنه بل أقبحه ما أتت من سؤال اليهود والنصارى ومع ذلك يملك ما أخذه حيث لم يعط على ظن صفة ليست فيه اه ع ش (قوله أو الخ في السؤال) ظاهره وإن لم يؤد المسؤل سم على حجج اه ع ش (قوله حرم اتفاقا) أي السؤال على وجه من هذه الوجوه كما يصرح به كلام غيره اه رشيدى (قوله حرم اتفاقا) ومع ذلك يملك ما أخذه اه ع ش (قوله وإن كان محتاجا) أي إلا أن يضطر كما هو ظاهر سم على حجج اه ع ش ومر عن السيد عمر ما يوافق مع زيادة احتمال آخره والظاهر (قوله أو من الحاضرين) ينبغي أو بمن يحتمل وصول الخبر إليه (قوله وحيث حرم الأخذ يملك الخ) قضية أنه لو أعطى غنيا بظنه فقيرا ولو علم غناه لم يعطه لم يملك ما أعطاه فامر عن فتاوى شيخنا أنه حيث حرم السؤال يملك الأخذ ما أخذه ينبغي حمله على غير ذلك وإن مظهر الفاقة يملك إلا أن يكون المتصدق لو علم حاله لم يعطه اه سم وهو يفيد كما صرح به الشارح أن كل من أخذ وظن الدافع فيه صفة لولاها ما دفع له ولم تكن فيه لم يملك ما أخذه وحرم عليه قبوله وإنه إذا أظهر صفة لم تكن فيه كالفقر أو سال على وجه أذل به نفسه حرم عليه الأخذ وأمكن يملك ما أخذه إذا كان بحيث لو علم الدافع بحاله لم يمنع من الدفع إليه اه ع ش عبارة السيد عمر قوله وحيث حرم الأخذ الخ أي وحيث حرم السؤال يملك الأخذ ما أخذه بخلاف هبة المال في الوقت كما أفنى به شيخنا الشهاب الرملى مر اه سم وقد يقال حيث حرم السؤال دون الأخذ كان سال وهو

(قوله وإن لم يعلم غنى أخذه) الوجه وإن علم غنى أخذه وهو كذلك في النسخ المصححة (فرع) إبراهيم أظنه أعساره فتبين غناه نفذت البراءة أو بشرط لا أعساره فتبين غناه بطات مر (قوله حرم عليه الأخذ مطلقا) هل يملك في هذه الحالة على قياس ما يأتي عن فتوى شيخنا مر أولا ويفرق بأنه هنا إنما أعطى لأجل ذلك الوصف فيه نظر والثاني أوجه ما لم يوجد قبل بخلافه وعليه فهل يبطل الوقف والنذرية نظرا ثم رايت قوله الاتى وحيث حرم الأخذ يملك ما أخذه الخ فتعين الفرق لكن في بطلان ذلك عدم انعقاد الوقف والنذرية (قوله وبحسب الأذرعى ندب التنزه للفقير الخ) صنيع القوت صريح في أن هذا في المغنى (قوله أو الخ في السؤال) ظاهره وإن لم يؤد المسؤل (قوله أي وإن كان محتاجا) أي إلا أن يضطر كما هو ظاهر (قوله وفي الأحياء الخ) كذا في شرح مر (قوله وحيث حرم الأخذ يملك ما أخذه) وحيث حرم السؤال يملك الأخذ ما أخذه بخلاف هبة المال في الوقت كما أفنى به شيخنا الشهاب مر (قوله وحيث حرم الأخذ الخ) وحيث

بعدم الحرمة وظاهر أن سؤال ما اعتيد سؤاله بين الأصدقاء ونحوهم مالا يشك في رضا بذله وإن علم غنى أخذه كقلم وسواك لحرمة فيه لا اعتياد المسألة به ومن أعطى لو وصف يظن به كقفر أو صلاح أو نسب بأن توفرت القرائن أنه إنما أعطى بهذا القصد أو صرح له الملعون بذلك وهو باطنا بخلافه حرم عليه الأخذ مطلقا ومثله ما لو كان به وصف باطنا لو أطلع عليه الملعون لم يعطه ويجوز ذلك في الهدية أيضا على الأوجه ومثلها سائر عقود التبرع فيما يظهر كهبة ووصية ووقف ونذر وبحسب الأذرعى ندب التنزه للفقير عن قبول صدقة التطوع إلا أن حصل للملعون نحو تاذ أو قطع رحم وقد يعارضه الخبر الصحيح ما أنك من هذا المال وأنت غير مستشرف ولا سائل فغده إلا أن يجاب بحمل البحث على ما إذا كان في الأخذ نحو شك في الحل أو هنك للمروءة أو دناءة في تناول وفي شرح مسلم وغيره متى أذل نفسه أو الخ في السؤال أو أذى المسؤل حرم اتفاقا وإن كان محتاجا كما أفنى به ابن الصلاح وفي الأحياء متى أخذ من جوارحه المسئلة عالما بأن باع الملعون الحياة منه أو من الحاضرين

وذهب الحلبي إلى حرمة السؤال بالله تعالى إن أدى إلى تضجر ولم يامن أن يردده إلى أن رد السؤال صغيرة ما لم يشهره إلا بكبيرة اه ويحمل
الاول على ما إذا أدى بذلك المسؤل إبداء لا يحتمل عادة والثاني على نحو مضطر مع العلم بحاله (١٧٩) ولا فعموم ما قاله غريب وقد اطلقوا انه

يكبره سؤال مخلوق بوجه الله
ابن داود لا يستل بوجه الله
إلا الجنة وقضيت أن السؤال
بالله من غير ذكر الوجه
لا كراهة فيه وفيه نظر
إذ الوجه بمعنى الذات
فتساويا إلا أن يقال إن
ذكر الوجه فيه من الفخامة
ما يناسب أن لا يستل به إلا
الجنة بخلاف ما إذا حذف
ويظهر أن سؤال المخلوق
بوجه الله ما يؤدي إلى الجنة
كتعليم خير لا يكبره وأن
سؤال الله بوجهه ما يتعلق
بالدنيا يكبره كما دل عليه
الحديث وقد بسطت
الكلام على ذلك في شرح
المشكاة (وكافر) ولو حريا
لخبر الصحيحين في كل كبد
رطبة اجر وخبر لا ياكل
طعامك الا تقي المراد به أن
الاولى تحرى الاتقياء وباقي
منع اعطائه من اضحية
النطوع (ودفعها سرا)
افضل منه جهرا الآية أن
تبدوا الصدقات ولان مخفيا
بحيث لا تعلم شماله ما انفقت
بمينه كناية عن المبالغة في
أخفائها من السبعة الذين
يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل
الا ظله وفي حديث سنده
حسن صنائع المعروف تقي
مصارع السوء وصدة
السر تقي غضب الرب
وصلة الرحم تزيد في العمر

غنى وعلم المالك حاله واعطاه ملك لرضا المالك وحيث حرم الاخذ ولو لم يحرم السؤال كأن سأل فقير فاعطاه
المالك لظن اتصافه بالعلم مثلاً لم يملك لعدم رضا المالك فتأملوا انصف ثم تأملت أن في عبارة الشارح اشعاراً
بذلك فإن منطوق قوله وحيث حرم الاخذ اذ قل بما إذا حل السؤال او حرمه فهو مضمون من المالك حيث لم يحرم
الاخذ صادق بحل السؤال وحرمة فليتنامل وليحرراه (قوله وذهب الحلبي الخ) في فتاوى السيوطي في
كتاب الزكاة السؤال في المسجد مكروه كراهة تنزيه واعطاء السائل فيه قرابة وليس بمكروه فضلاً عن أن
يكون حراماً هذا هو المنقول الذي دلت عليه الاحاديث ثم أطال في بيان ذلك سم على حج وقوله السؤال في
المسجد ومثله التعرض فيه ومنه ما جرت به العادة من القراءة في المساجد في اوقات الصلاة ليتصدق عليهم
وشمل ذلك ايضاً ما لو كان السائل في المسجد يسأل لغيره فيكبره ذلك هذا كله حيث لم تدع اليه ضرورة ولا
انتفت السكراهة اه عشاى وحيث لم يكن السؤال على النحو الذي مر عن شرح مسلم ولم يكن السائل غنياً
ولو بالسكسب والافحرم بالاولى (قوله ان أدى إلى تضجر الخ) فهو مضمون انه حيث آمن ولو مع التضجر
لا يحرم وفيه نظر بالنظر للحمل الاتي في كلامه فتدبراه سيد عمر (قوله ولم يامن أن يردده) أي لم يظن أن يعطيه
شيئاً اه كردى لعل المراد إذا لم يقل بالله (قوله ويحمل الاول) أي قوله إلى حرمة السؤال الخ (قوله والثاني)
أي قوله وإلى أن رد السائل الخ اه عشاى (قوله على نحو مضطر) لا بد من ملاحظة البدل ونية الرجوع اخذاً
بما مرله انه لا يجب اعطاؤه بحال فتدبراه سيد عمر (قوله على نحو مضطر) لعل صورته انه غلب على ظنه
أن غيره يعطيه والا فينبغي أن رده كبيرة اه عشاى (قوله وقد اطلقوا الخ) حال من فاعل غريب وفي قوة
التعليل للقراءة لكن بالنسبة إلى عموم الاول (قوله الا ان يقال الخ) وجهه في حد ذاته غير أن القلب إلى الاول
اميل اذ هو اللاتق بتعظيم شأنه تعالى بان لا يجعل عريضة لطلب امر دينوى وذكر الوجه في الحديث للبالغ
اه سيد عمر (قوله ولو حرياً) وبه صرح في البيان عن الصيمرى لكن الاوجه كما قاله الاذرعى أن محل
استحبابه في حقه فيمن له عهد أو ذمة أو قرابة أو رجبى اسلامه او كان بايدينا بأسر ونحوه فان كان حرياً ليس
فيه شيء مما ذكر فلانهاية ومغنى قال عشاى قوله استحبابه في حقه فيمن الخ هذا ظاهر ويعلم منه أن المراد من
حلبها على الغنى والكافر الاستحباب اه (قوله لخبر الصحيحين) إلى قول المان وقريب في النهاية الا قوله
وفي حديث سنده إلى ابداء ما قوله بل قال إلى اما الزكاة وكذا في المغنى الا قوله كما في المجموع إلى المان
(ولان مخفياً الخ) عطف على الآية (قوله كناية الخ) تفسير لقوله بحيث لا تعلم الخ وقوله من السبعة خبر
أن اه رشيدى (قوله صنائع المعروف) أي اعطاء الاحسان تقي مصارع السوء أى تقي وقوع البلاء اه كردى
(قوله لا لغرض) عبارة النهاية والمغنى من غير رياء ولا سمعة اه (قوله الا المال الخ) أي زكاته فيسن
أخفاؤه اه كنه اه سم (قوله قال في رمضان) كذا في اصله وفي المغنى صدقة في رمضان فليحررو قوله
وبله الخ عبارة المغنى وتما كذا في الايام الفاضلة كعشر ذى الحجة وايام العيد انتهت اه بصرى (ويليه)

أعطاه على ظن صفة وهو في الباطن بخلافها ولو علم به لم يعطه لم يملك الاخذ ما اخذه كهيئة المساء في الوقت
كما قاله بعض المتأخرين وهو ظاهر هكذا في شرح مرو قضيته أنه لو أعطى غنياً بظنه فقير او لو علم غناه لم يعطه
لم يملك ما اعطاه فاسر عن فتاوى شيخنا انه حيث حرم السؤال ملك الاخذ ما اخذه ينبغى حمله على غير ذلك
وإن لم يظهر الفاقة يملك الان يكون المنتصدق لو علم الحال لم يعطه (قوله وذهب الحلبي إلى حرمة السؤال بالله
تعالى إن أدى الخ) في فتاوى السيوطي في كتاب الزكاة السؤال في المسجد مكروه كراهة تنزيه واعطاء
السائل فيه قرابة ثاب عليها وليس بمكروه فضلاً عن أن يكون حراماً هذا هو المنقول والذي دلت عليه
الاحاديث ثم أطال في بيان ذلك (قوله الا المال الباطن أي ان الخ) عبارة السكسب ويسن إظهار زكاة المال

وابداؤه باليتقى به غيره لا لغرض آخر حسن بل قال ابن عبد السلام انه لم يقصد صالح أفضل وسبقه إليه الغزالي بشرط أن لا يتأذى الآخذ بالآظهار
أما الزكاة فآظهارها أفضل إجماعاً كما في المجموع قال المساوردى الا المال الباطن أي أن خشى مخذورا أو ألهو وضعيف (و دفعها) (في رمضان)
لا سيما عشره الآخر أفضل لخبر ابن داود أي الصدقة أفضل قال في رمضان ولعجز الفقراء عن السكسب فيه ويليه عشر الحجة فيما يظهر

وفي الاماكن الشريفة كمكة ثم المدينة وعند الامم كغزو وحج ومرض وسفر وكسوف واستسقاء افضل وليس المراد بذلك ان من اراد صدقة يسئل له تاخيرها الشيء مما ذكر بل الاعتناء عند وجود ذلك بالاكثر منها فيه لانه اعظم اجرا واكثر فائدة (و دفعها (لقريب) تلزمه نفقته أولا الاقرب فالاقرب من المحارم ثم الزوج أو الزوجة ثم غير المحرم والرحم من جهة الاب ومن جهة الام سواء ثم محرم الرضاع ثم المصاهرة ثم المولى من اعلى ثم من اسفل (١٨٠) الفضل ويجرى ذلك في نحو الزكاة ايضا اذا كانوا بصفة الاستحقاق والعدو من الاقارب

أولى الخبير فيه والحق به العدو من غيرهم (و دفعها بعد القريب الى (جار افضل) منه لغیره فعلم ان القريب البعيد الدار في البلد افضل من الجار الاجنبي وفي غيرها الجار اولى منه بناء على منع نقل الزكاة واهل الخير والمحتاجون اولى من غيرهم مطلقا (فرع) قال في المجموع عن الشيخ ان حامد واثرة يكره الاخذ من يده حلال وحرام كالسلطان الجائر وتختلف الكراهة بقلة الشبهة وكثرتها ولا يحرم الا ان يتقن ان هذا من الحرام الذي تمكن معرفة صاحبه اى ليرده ولا فبذله لما مر في النصب ان من ملك بالخطأ يجبر عليه في التصرف فيه حتى يعطى البدل وقول الغزالي يحرم الاخذ ممن اكثر ماله حرام وكذا معاملته شاذ انفرده اى على انه في بسطه جرى على المذهب فجعل الورع اجتناب معاملة من اكثر ماله ربا قال وانا لم يحرم وان غلب على الظن انه ربا لان الاصل المعتمد في الاملاك اليد ولم يثبت

أى رمضان (قوله وفي الاماكن الخ) افضل عطف على قوله في رمضان افضل (قوله كغزو وحج الخ) أى له او لخاصته كقريبه او صديقه اه عش (قوله واستسقاء) يظهر ان عروض القحط كذلك وإن لم يستسق له ويظهر ايضا ان حدوث الوباء والطاعون كذلك وقد يدعى دخول جميع ما ذكر في الامم المهم والآخرين في المرض بعد تعميمه اه سيد عمر (قوله وليس المراد الخ) بل المسارعة الى الصدقة افضل بلا شك اه معنى (قوله ان من اراد صدقة) اى في رجب وشعبان مثلاً (قوله بل الاعتناء) اى بل المراد الاعتناء الخ عبارة المغنى وانما المراد ان التصديق في رمضان وغيره من الاوقات الشريفة اعظم اجرا مما يقع في غيرها اه (قوله يلزمه نفقته) الى قوله ويجرى في المغنى وإلى قول المتن ومن عليه في النهاية الا قوله اى ليرده الى وقال الغزالي (قوله ثم غير المحرم) كأولاد العم والحال (قوله والعدو من الاقارب اولى) اى من غيره من بقية الاقارب وينبغي ان محل ذلك إذا لم يظن ان اعطائه يحمله على زيادة الضرر لظنه انما اعطاه خوفا منه اه عش (قوله الخبير فيه) وليتألف قلبه ولما فيه من معجزة الرباء وكسر النفس اه قال السيد عمر بعد ان ذكر مثلها عن فتح الجواد مانصه وعبارة شرح المنهج ونحو قريب كزوجة وصديق اه وفضيته ان دفعها للصديق اولى منه فهل يمكن الجمع بينه وبين ما اقتضاه صنيع التحفة بحمله على عدو لا يفيد فيه التالف او غيره فليتأمل وليحرر اه وقوله بحمله اى ما في شرح المنهج اقول الاولى حمله على تقديم الصديق على من لا عداوة له ولا صداقة (قوله ودفعها بعد القريب) اى ومن في معناه من محارم الرضاع والمصاهرة الخ اه عش (قوله الى جار) اى اقرب فاقرب اه معنى (قوله منه لغیره) الى الفرع في المغنى ثم قال ويسن ان تكون الصدقة مما يحب وان يدفعها ببشاشة وطيب نفس لما فيه من تكثير الاجر وجبر القاب وتكره الصدقة بالردى وان لم يجد غيره فلا كراهة وبما فيه شبهة ولا ينافى من التصديق بالقليل فان قليل الخير كثير عند الله ولو بعث بشيء مع غيره الى فقير فلم يجده استحب للبايع ان لا يعوده بل يتصدق به على غيره وتسن الصدقة بالماء الخبير اى الصدقة افضل قال التمام اى في الاماكن المحتاج اليه فيها اكثر من غيره ويكره للانسان ان يتملك صدقته او زكاته او كفارته او نحوها من الذي اخذها الخير العائد في صدقته كالسكب يعود في قبضه ولا نه قد يستجى منه فيحاييه ولا يكره ان يتملكهم من غير ملكهم اه ولا يارث من ملكهم اه (قوله واهل الخير) اى حيث كانوا فقراء اه عش (قوله مطلقا) اى ولو كانوا من الاجانب وهل يقال ولو في غير بلده (قوله الذي يمكن معرفة صاحبه الخ) بماذا يضبط هذا الامكان اه سيد عمر وقد يقال بعدم الياس منها (قوله ولا الخ) اى وان لم يمكن رده بعينه (قوله لا مراخ) لتعليل لقوله ولا فبذله (قوله ان من ملك بالخطأ الخ) انظر هذا مع ان الاستثناء المذكور اعلم مامعه خلط اه سم وقد يقال ان المراد اخذ ائما مر الخ (قوله لنافيه) اى فيمن اكثر ماله حرام (قوله قال غيره) اى غير الغزالي (قوله ويجوز الاخذ) قد يقال لم لا يجب والحالة هذه اه سيد عمر عبارة سم عن الزركشى واختار بعض المتأخرين وجوب الاخذ لمن عرض عليه الصدقة ولو غنيا ثم ان كان حلالا لا تبعة فيه تموله والارده في مورده ان عرف مستحقه والا فم كالمال الضائع (قوله لله) الى قول المتن وفي استحباب في النهاية الا قوله خلافا لكثيرين الى قيل وقوله ثم رايت الى ويؤيده وقوله كآر تضاء الى المتن (والاولى اولى) الظاهر وإخفاء زكاة المال الباطن اه (قوله قال في المجموع الخ) كذا شرح مر (قوله ان ملك بالخطأ) انظر هذا مع ان الاستثناء المذكور اعلم مامعه خلط (قوله قال غيره ويجوز الاخذ الخ) كذا م ر (قوله

لنافية اصل آخر يعارضه فاستصحب ولم يبال بغلبة الظن اه قال غيره ويجوز الاخذ من الحرام بقصد رده على مالكه إلا ان كان لان مفتيا واحا كما او شاهد فيلزمه التصريح بانه انما ياخذ للرد على مالكه لا ليسوا باعتقاد الناس في صدقه ودينه فيردون فتياه وحكمه وشهادته (ومن عليه دين) لله أو لآدمي (أوله من تلزمه نفقته يستحب) له (أن لا يتصدق حتى يؤدى ما عليه) تقديم الأهم وعبارة أصله كالروضة وغيرها لا يستحب له ان يتصدق والاوى اولى لان أهمية الدين إن لم تنقض الحرمة على هذا القول فلا أقل من ان تنقض طلب عدم الصدقة

قال الأذرعى وهذا ليس على إطلاقه إلا بقوله أحد فمأظن أن من عايه صدق أو غيره إذا صدق بنحو ريف بما يطع بأنه لو بقى لم يدفعه لجهة الدين أنه لا يستحب له التصديق به وإنما المراد أن المسارعة لبراءة الذمة أولى وأحق من التطوع عن الجلمة (قلت الأصح تحريم صدقته) ومنه ما فيها يظهر إبراهيمين له موسر مقرأوله به بينة (بما يحتاج إليه) حالا كما ارتضاه ابن الرفعة (١٨١) وينبغي أن مراده به يومهم وليتهم (لنفقة)

ومؤنة (من تلزمه نفقته أو لدين) ولو مؤجلا لله أو لادمي (لا يرجو) أى يظن (له وفاء) حالا فى الحال وعند الحلول فى المؤجل من جهة ظاهرة (والله اعلم) لأن الواجب لا يجوز تركه لسنة ومع حرمة التصديق بملكه الأخذ خلافًا لكثيرين اغتربوا بكلام لابن الرفعة وغيره وغفلوا عن كلام الشافعى والأصحاب وقد بينت ذلك أتم بيان وأوضحه فى كتابي قررة الدين ببيان أن التبرع لا يبطله الدين قبل قضية الماتن جوازه بما يحتاجه لنفقة نفسه وبه صرح فى الروضة وصح فى المجموع التحريم مطلقا أه ويعلم بما يأتى فى حمل الأول على ما إذا صبر على الإضافة وعليه يحمل قولهم يجوز المضطر إثارة مضطر آخر مسلم والثانى على ما إذا لم يصبر وعليه حمل قولهم فى التيمم يحرم على عطشان إثارة عطشان آخر ولا يرد على الماتن لأن من تلزمه نفقته يشمل نفسه أيضا واستشكل جمع ذلك بأن كثيرين من الصحابة والسلف تصدقوا بما يحتاجونه لعيالهم وبحباب

لأن التصديق عليها خلاف الأولى وعلى عبارة المحرر وغيره غير مستحب فيحتمل أن يكون واجبا أو حراما ومكروها فان ذلك كله غير مستحب أه معنى (قوله قال الأذرعى الخ) هل يتأتى ذلك على القول بالحرمة الاتى ولا يتأتى لأن فيه وان قل إسقاط شئ من الدين عن الذمة محل تأمل أه سيد عمر وأهل الأول هو الظاهر إذا القول بحرمة التصديق بما ذكر أبعدمته بكرهته كما لا ينبغي ثم رأت عش أنه جزم بالثانى كما يأتى (قوله إبراهيمين) (فرع) إبراهيمين أعساره فبين غناه نفذت البراءة أو بشرط الأعسار فبين غناه بطلت مر أه سم على حج أه غش (قوله أوله به بينة) ينبغي أو كان ثم قاض عالم به وهو ممن يقضى بعلمه كما ذكره فى مجال متعددة أه سيد عمر (قول الماتن بما يحتاج إليه) لم يضبط الحاجة بالنسبة لنفسه فهل هى ما يدفع الضرر أو ما يدفع المشقة التى لا تحتمل عادة أه سم أقول الظاهر الأول وينبغي أن محل ذلك ما لم يترتب عليه ضرر لعياله وان لم يصل إليه الضرر أو وصل إليه الضرر من جانبهم وان لم يتضرروا أه غش أقول المتبادر من الجمع الاتى بل مال قوله وينبغي الخ الثانى (قوله ومؤنة الخ) يشمل الكسوة السكن لا يناسب بالنسبة إليها التقيد بيومهم وليتهم أه سم عبارة السيد عمر قوله ومؤنة شامل المسكن فيما يظهر وينبغي أن يتأتى ما سياتى فلا تغفل أه (قول الماتن من تلزمه الخ) يشمل نفسه كاسياتى أه سم (قوله من جهة ظاهرة) ظاهره وان لم يطلبه صاحبه ويؤيده ما يأتى فى قوله نعم ان وجب الخ أه غش (قوله قبل) الى قوله واستشكل فى المغنى الا قوله يعلم بما يأتى (قوله مطلقا) أى بما يحتاجه لمؤنه من نفسه وغيره (قوله ويعلم بما يأتى الخ) قد يقال كيف يعلم هذا مع اختلاف الغرض فان الكلام هنا فيما يحتاجه حالا وفيما يأتى فيما فضل عن حاجته حالا أه سم (قوله ولا يرد) أى ما فى المجموع المحمول على غير الصابرو قوله على الماتن أى قوله لنفقة الخ (قوله بحمله على علمهم الخ) عبارة المغنى فمحمول على أن الصبيان لم يكونوا محتاجين حينئذ الى الاكل وإنما قال أى الانصارى فيه أى فى الخبر لا مهم نومهم خوفا من ان يطلوا الاكل على عادة الصبيان فى الطلب من غير حاجة أه (قوله ولا يرد) أى للمستقبل (قوله ورضى بذلك) ولا بد من اذنه أه بجير مى عن الحلبي (قوله أما اذا ظن) الى قوله كما تحرم فى المغنى الا قوله ولو عند حلول الاجل وقوله بل قد يس (قوله نعم الخ) عبارة المغنى الا ان حصل بذلك تأخير وقد وجب وفاء الدين على الفور الخ (قوله حرمت الصدقة) أى بما يمكن انه يدفع من الدين وان قل كحديث مثلا وقوله مطلقا أى لجهة يرجو الوفاء منها أه لا أه غش (قوله مطلقا) أى ظن الوفاء من جهة ظاهرة أه لا (قوله كما تحرم صلاة النفل) ينبغي الا رواتب ذلك الفرض الفورى أه سم أقول وكذا لو خاف فوت راتب الحاضرة فيقدمه على القضاء وان كان فورى لان الاشتغال بها لا يعد تقصيرا أه غش وقال السيد عمر بعد ذكر كلام سم المار ما نصه وهو محل تأمل وكلامهم

قال الأذرعى الخ) كذا شرح مر (قوله ومنها فيما يظهر) كذا مر (قوله فى الماتن بما يحتاج إليه) لم يضبط الحاجة بالنسبة لنفسه فهل هى ما يدفع الضرر أو ما يدفع المشقة التى لا تحتمل عادة (قوله ومؤنة) يشمل الكسوة لكن لا يناسب بالنسبة اليهما التقيد بيومهم وليتهم (قوله فى الماتن من) يشمل نفسه كاسياتى (قوله ويعلم بما يأتى الخ) قد يقال كيف يعلم هذا مع اختلاف الغرض فان الكلام هنا فيما يحتاج إليه حالا وفيما يأتى فيما فضل عن حاجته حالا (قوله والثانى الخ) قد يقال بين قوله والثانى الخ وقوله ولا يرد على الماتن الخ تناف الاقتضاء الأول أنه يعتبر فى التحريم عدم الصبر والثانى الاكتفاء فيه بمجرد الحاجة (قوله كما تحرم صلاة النفل الخ) ينبغي الا رواتب ذلك الفرض الفورى

بحمله على علمهم من عيالهم الكاملين الرضا والصبر ولا يثار ثم رأت ابن الرفعة جمع بحمل المنع على الكفاية حالا والحل عليها لا بد وما ذكرته أولى كما لا يخفى ويؤيده ما ذكرته قول جمع لو كان من تلزمه نفقته بالغاء فلا رضى بذلك كان الافضل التصديق أما اذا ظن وفاء الدين من جهة ظاهرة ولو عند حلول المؤجل فلا بأس بالتصدق حالا بل قد يس نعم ان وجب أدائه فور الطلب صاحبه أو له صيان به بسببه مع عدم علم رضا صاحبه بالتأخير حرمت الصدقة قبل وفائه مطلقا كما تحرم صلاة النفل على من عليه فرض فورى (وفى استحباب التصديق

بما فضل عن حاجته) السابقة من حاجة نفسه ومومنه يومهم وليتهم وكسوة فصلهم ووقادينه (أوجه) أحدها يسن مطلقا ثانيها لا يسن مطلقا ثالثها هو (أصحها) أنه (إن لم يشق عليه) (١٨٢) الصبر استحباب) لأن الصديق رضى الله عنه وكرم وجهه تصدق بجميع ماله وقبله منه النبي صلى الله عليه وسلم صححه

الترمذى (والا) بأن شق عليه الصبر (فلا) يستحب له بل يكره للخبر الصحيح خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى أى غنى النفس وهو صبرها على الفقر وبهذا التفصيل جمعوا بين الأحاديث المختلفة الظواهر كهذا الحديث مع خبر أبي بكر أما التصديق ببعض الفاضل عن ذلك فيسن اتفاقا نعم المقارب للكل كالكل وخرج بالصدقة الضيافة فلا يشترط فضلها عن مؤنة من ذكر على مافى المجموع للخلاف القوى في وجوبها ويتعين حملها على ما إذا لم يؤد أثارها إلى الحاق أدنى ضرر بمومنه الذى لا رضاه على أنه خالفه في شرح مسلم (فرع) في الجواهر يكره أمساك الفضل وغير المحتاج إليه كما يوب عليه البيهقي اه وببحث غيره أن المراد بالباقي ما زاد على كفاية سنة أخذها من قولها أيضا إذا كان بالناس ضرورة لزمه بيع ما فضل عن قوته وقوت عياله سنة فإن أبى أجبره الحاكم ويؤيده قول الموسر الواسعة بما زاد على الروضة عن الإمام يلزم

في باب الصلاة كالصريح في رده فليراجع اه (قول المتن بما) أى بكل ما ألح اه مغنى (قوله السابقة) الى قوله وخرج في المغنى الى قوله قال بعضهم في النهاية (قوله ومومنه) كذا في شرح مر انظره مع الاقتصار على قول المتن ان لم يشق عليه الصبر ويتجه اعتبار هذا القيد بمومنه أيضا اه سم (قوله يومهم الخ) أى لا ما يكفيه في الحال فقط ولا ما يكفيه في سنته اه مغنى (قوله وكسوة فصلهم) لم يتعرض للسكن والظاهر انه لا بد من اعتباره وعليه فهل يعتبر سنة لأنها الغالب او ينظر للعرف في تلك البلد ويحكم وليراجع اه سيد عمر اقول والا قرب الثاني كما مر (قوله مطلقا) أى شق عليه الصبر أم لا (قوله وقبله منه) أى لم ينسكه عليه اه ع ش (قوله بل يكره) قال في شرح الروض والاوجه حمل الكراهة على كراهة التحريم وهو مراد الروضة لان الخ اه سم (قوله مع خبر أبي بكر) فيه ان الكلام في التصديق بالفاضل عما يحتاجه لا بجميع المال واجيب بان التفصيل في قوله وبهذا التفصيل الخ شامل لما قبل هذا وهو قول المتن قلت الاصح الخ اه بجري (قوله وخرج بالصدقة الخ) عبارة المغنى في شرحه الاصح تحريم صدقته الخ والضيافة كالصدقة كما قاله المصنف في شرح مسلم اه (قوله خالفه في شرح مسلم) أى لجعل الضيافة كالصدقة وهو المعتمد اه شيخنا الزيادى اه ع ش عبارة سم اعتمد ما فيه أى شرح مسلم مر اه (قوله في الجواهر الخ) ويسن التصديق عقب كل معصية كما قاله الجرجاني ومنه التصديق دينارا ونصفه في وطء الحائض ويسن لمن ليس ثوبا جديدا التصديق بالتقديم وهل قبول الزكاة للمحتاج افضل من قبول صدقة التطوع او لا وجهان رجح الاول جماعة منهم ابن المقرئ والثاني آخرون ولم يرجح في الروضة واحدا منهما ثم قال عقب ذلك قال الغزالي وأنه يختلف بالاشخاص فان عرض له شبهة في استحقاقه لم يأخذ الزكاة وإن قطع به أى الاستحقاق فان كان المتصدق ان لم يأخذها منه لا يتصدق فليأخذها فان أخرج الزكاة لا بد منه وإن كان لا بد من إخراجها ولم يضيق بالزكاة أى على أهلها تخير وأخذها اشد في كسر النفس اه أى فهو حينئذ افضل اه نهاية زاد المغنى وهذا هو الظاهر وأخذ الصدقة في الملا وتركه في الخلوة افضل لما في ذلك من كسر النفس ويسن للراغب في الخير ان لا يخلى يوما من الايام من الصدقة بشئ وإن قل ويسن التسمية عند الدفع الى المتصدق اليه ولا يطعم المتصدق في الدعاء من المتصدق عليه لئلا ينقص اجر الصدقة فان دعاله استحباب ان يرد عليه مثلها التمس صدقة وليس التصديق بالثواب القديم من التصديق بالردى بل مما يجب وهذا كما جرت به العادة من التصديق بالفلس دون الذهب والفضة اه (قوله إمساك الفضل الخ) ما المراد بالفضل ان كان ما زاد على يوم وليلة فلا حاجة مع كراهته لكراهة ما زاد على سنة اه سم عبارة ع ش انظر ما المراد بالفاضل الذى يكره إمساكه وما المراد بالفاضل الذى يستحب التصديق به ان صبر ويكره ان لم يصبر ولعله ما ذكره الشارح بقوله وبحث غيره الخ إلا أنه يلزم عليه ان الفاضل هو غير المحتاج اليه فلا حاجة للجمع بينهما في قول الجواهر وغير المحتاج اليه لانه عين الفضل اه وقد يقال أن الجمع للتفسير ويان المراد بالفضل (قوله أن المراد بالباقي) وهو غير المحتاج اليه اه ع ش (قوله من قولها) أى الجواهر (قوله عن قوته وقوت عياله سنة) أى ما لم يشتد الضرر وإلا أجبره على بيع ما زاد على الحاجة الناجزة اه ع ش (قوله ما مر انفا) أى بقوله يومهم وليتهم الخ (كتاب النكاح)

(قوله ومومنه) كذا في شرح مر انظره مع الاقتصار على قول المتن إن لم يشق عليه الصبر ويتجه اعتبار هذا القيد بمومنه أيضا (قوله بل يكره) قال في شرح الروض والاوجه حمل الكراهة على كراهة التحريم وهو مراد الروض لان الخ اه (قوله على أنه خالفه في شرح مسلم) اعتمد ما فيه مر (قوله ويكره إمساك الفضل) ما المراد بالفضل ان كان ما زاد على يوم وليلة فلا حاجة مع كراهته لكراهة ما زاد على سنة (كتاب النكاح)

كفاية سنة قال بعضهم أى في حال الضرورة لا مطلقا اه وهو فاسد كما يعلم مما ساذ كره اوائل السير ولا ينافى (قوله) اعتبار السنة هنا ماسر أنفا لان الكراهة كما هنا محتاط لها أكثر من الندب كما هناك (كتاب النكاح)

قيل بلغ أسماء بعض اللغويين ألفا وأربعين وهو لغة الضم والوطء وشرعا عقد يتضمن إباحة ووطء باللفظ الآتي وهو حقيقة في العقد مجازي الوطء لصحة نفيه عنه ولا استحالة أن يكون حقيقة فيه ويكتفى به عن العقد لاستقبال ذكره (١٨٣) كفعله والافح لا يكتفى به عن غيره

وارادته في حتى تنكح زوجها
غيره دل عليه خبر حتى تذوق
عسلته وفي الزاني لا ينكح
الزانية بناء على ما قاله ابن
الرفعة أن المراد لا يوطأ دل
عليها السياق وقيل عكسه
وقيل حقيقة فيهما فلو حلف
لا ينكح حنث بالعقد ولو
زنى بأسرأة لم تثبت مصاهرة
والأصل فيه قبل الإجماع
الآيات والأخبار الكثيرة
وقد جمعتها ازادت على المائة
بكثير في تصنيف سميته
الإفصاح عن أحاديث النكاح
وشرع من عهد آدم صلى الله
عليه وآله وسلم واستمر
حتى في الجنة ولا نظير له فيما
تعبدنا به من العقود وفائدته
حفظ النسل وتفرغ ما
يضر حبسه واستيفاء اللذة
والتمتع وهذه هي التي في
الجنة وهل هو عقد تمليك أو
إباحة وجهان يظهر أثرهما
فيما لو حلف لا يملك شيئا
وله زوجة والأصح لا حنث
حيث لانية وعلى الأول
فهو مالك لأن ينتفع
لألفه نفعه فلو وطئت
بشبهة فالمر لها اتفاقا ولا
يجب عليه وطؤها لانه حقه
وقيل عليه مرة ليقضى شهوتها
ويتقرر مهرها (هو) أي
النكاح بمعنى الزوج
(مستحب محتاج إليه) أي
تائق له بتوقافه للوطء ولو
خصيا (يجدها به) من مهر

(قوله قيل) إلى قوله اتفاقا في المغنى الإقوله وفي الزاني إلى وقيل وقوله وقد جمعتها إلى وشرع إلى المتن في النهاية
الإقوله وفي الزاني إلى وقيل وقوله وقد جمعتها إلى وفائدته (قوله بعض اللغويين) وهو علي بن جعفر اه معنى
(قوله باللفظ الآتي) وهو الإكناح والتزويج وما اشتق منهما اه ع ش أي وترجمتها (قوله لصحة نفيه
عنه) أي نفي النكاح عن الوطء إذ يقال في الزنا سفاح لانكاح ويقال في السرية ليست زوجة ولا منكوحه
وصحة النفي دليل المجاز اه معنى زاد الرشيدى لكن قد يقال إن هذا لا يسلمه الخصم اه (قوله ولا استحالة الخ)
أي عرفا كما هو ظاهر اه رشيدى عبارة ع ش هذا إنما يظهر بناء على أنه حقيقة في الوطء مجازي في العقد اما
على القول بأنه حقيقة فيهما فلا لانه اذا استعمل في العقد على هذا يكون مستعملا في حقيقة اه أي فيكون
من باب الصريح لا السكتاية (قوله فيه) أي الوطء وكذا ضمير ذكره وكفعله وارادته (قوله ويكتفى به الخ)
الواو للحال اه ع ش (قوله لاستقبال الخ) الظاهر انه علة للاستحالة اه رشيدى أقول وهذا صريح صنيع
المغنى (قوله وإرادته) مبتدأ خبره قوله دل عليها عبارة المغنى ولا يراد على ذلك قوله تعالى حتى تنكح زوجها
غيره لأن المراد العقد والوطء مستفاد من خبر الصحيحين حتى تذوق عسلته اه (قوله وفي الزاني) عطف
على قوله في حتى تنكح اه سم أي وقوله الآتي دل عليها السياق على قوله دل عليها خبر الخ بحرف واحد مع
تقدم المجزور (قوله بناء على الخ) حال من متعلق في الزاني المقدر بالعطف وقوله أن المراد الخ بيان لما وقوله
دل الخ خبر ذلك المتعلق المقدر (قوله وقيل عكسه) عبارة المغنى والثاني أي من الأوجه الثلاثة في موضوع
النكاح انه حقيقة في الوطء مجازي في العقد وبه قال أبو حنيفة وهو أقرب إلى اللغة والأول أقرب إلى الشرع اه
(قوله حقيقة فيهما) أي بالاشتراك كالعين اه معنى (قوله فلو حلف الخ) تفريع على الأول وقوله
ولو زنى الخ تفريع ثان اه رشيدى (قوله فلو حلف الخ) عبارة المغنى وفائدة الخلاف بيننا وبين
الحنفية تظهر فيمن زنى بأمرأة فأنها تحرم على والده وولده عندنا قاله الماوردى والرويانى وفيما لو
علق الطلاق على النكاح فإنه يحمل على العقد عندنا لا الوطء إلا أن نواه اه (قوله حنث بالعقد) لا الوطء إلا
أن نواه اه شيخنا زيادى وقضيته انه يقبل ذلك منه ظاهرا ولعل وجهه شهرته فيه وان كان مجازا فليراجع
ثم قضيته انه لا حنث حيث لانية وإن دلت القرينة على إرادته كان حلف لا ينكح زوجته وينبغي خلافه عملا
بالقرينة اه ع ش وقوله وينبغي الخ يؤيده قول المغنى وإذا قالوا أي العرب نكح زوجته وأمراته لم يريدوا
إلا المجامعة اه (قوله حتى في الجنة) قد يدل صنيعه على أن المراد العقد وقد يستبعد ويكون المراد أثر
النكاح وهو ثبوت الزوجية اه سم أقول أفاده قول الشارح الآتي وهذه هي التي الخ (قوله والتمتع)
عطف تفسير على قوله استيفاء اللذة (قوله وهذه) أي الفائدة الثالثة أعنى استيفاء اللذة والتمتع (قوله او
إباحة) معتمد اه ع ش (قوله وله زوجة) الواو للحال (قوله والأصح لا حنث الخ) فظاهر أن الراجح هو
الثاني اه معنى (قوله وعلى الأول) أي التملك (قوله اتفاقا) أي على الوجهين (قوله ولا يجب عليه الخ)
مستأنف وقوله وطؤها أي وإن كانت بكر أو لم تعلم زناها ولم يطاق القياس وجوب الوطء دفعاً لهذه المفسدة
لأنه لو لم يكن حقا لها اه ع ش (قوله أي النكاح) إلى قوله والمراد هو الخ في المغنى وإلى قوله ووجه انه الخ
في النهاية (قوله ونفقة يومه) أي وليته غ ش أي التمكين سم (قوله بامعشر الشباب) خصمهم بالذكر
لأنهم الذين تغلب عليهم الشهوة والأفئد لهم غيرهم اه ع ش (قوله والمراد) أي بالبائة وقوله هو أي
(قوله وإرادته) على أنه لا يتعين إرادته هنا بل يجوز إرادة العقد لا بد منه في التحليل غاية الأمر انه يعتبر
معه شيء آخر كما انه لا يكتفى إرادة الوطء بل لا بد معه من طلاق الثاني ثم انقضاء العدة ثم عقد الأول (قوله وفي
الزاني الخ) عطف على قوله في تنكح (قوله حتى في الجنة) قد يدل صنيعه على أن المراد العقد وقد يستبعد
وقد يكون المراد أثر النكاح وهو ثبوت الزوجية (قوله ونفقة يومه) أي التمكين

وكسوة فصل التمكين ونفقة يومه وإن اشتغل بالعبادة للخبر المتيقن عليه بامعشر الشباب من استطاع منكم البائة فليتزوج فإنه اغض للبصر
واحصن للفرج والبائة بالمد لغة الإجماع والمراد هو مع المؤمن لرواية من كان منكم ذا طول فليتزوج وعليه فالمراد بمن لم يستطع من فقد المؤمن

يريدان ان يستعفف وفي مرسل من ترك التزوج مخافة العيلة فليس منا وحملوا الامر بالاستعفاف في الآية على من لم يجد زوجة ولا دالة لهم عند التام في شيء، مما ذكر اذ لا يلزم من الفقر واثباته بالمال والاعانة وخوف العيلة عدم وجدان الالهة بالمعنى السابق لاسيا ودليلنا من لم يستطع فعله بالصوم فانه له وجاء اى قاطع اصح وهو صريح فيما قلناه لا يقبل تاويله (ويكسر) ارشادا ومع ذلك يشاب لان الارشاد الراجع الى تسهيل شرعى كالمعة هنا (١٨٦) خلافا لمن اخذ باطلاق ان الارشاد نحو واشهدوا اذا تابعتهم لاثواب فيه (شبهوه بالصوم)

يريدان يستعفف (الجملة حال من الناكح) (قوله وحملوا) اى الكثيرون وقوله اصبح خبر قوله ودليلنا اى عرش (قوله ارشادا) والفرق بين النكاح والارشاد ان النكاح لثواب الاخرة والارشاد لما نفع الدنيا اه كرى (قوله لان الارشاد الخ) هذا يفيد حيث رجع لتسهيل شرعى لاحتياج لقصد الامتثال وان لم يرجع لذلك فلا ثواب فيه وان قصد الامتثال وعبرة الشارح في باب المياه بعد قول المصنف ويكره المشمس مانصه قال السبكي التحقيق ان فاعل الارشاد مجرد غرضه لا يشاب ولجورد لا امتثال يشاب ولها يشاب ثوابا انقص من ثواب من محض قصد الامتثال انتهت اى عرش (قوله تزوج) اى مع الاحتياج وعليه فان لم ترض المرأة بذمته ولم يقدر على المهر تكلفه بالاقتراض ونحوه اى عرش (قوله ليكرهه بل يحرم الخ) وقافا للنهاية والمغنى (قوله ان ادى الخ) عبارة المغنى والنهاية قال البغوى يكرهه ان يحتاج لقطع شهوته ونقله في المطلب عن الاحتجاب وقيل يحرم وجزم به في الانوار والاولى حمل الاول على ما اذا لم يغلب على ظنه قطع الشهوة بالسكينة بل يفترها في الحال ولو اراد اعادةها باستعمال ضد تلك الادوية لا يمكنه ذلك والثاني على القطع لها مطلقا اه (قوله والخبر) اى المار آتفا (قوله قطع العاجز) مصدر مضاف الى فاعله وقوله الباء مفعوله (قوله عن اى حنيئة) عبارة في مبحث الغرة افنى ابواسحاق المروزي بحل سقيه امته دواء لتسقط ولدها مادام علقه او مضغة وبالغ الحنفية فقالوا يجوز مطلقا وكلام الاحياء يدل على التحريم مطلقا وهو الاوجه كما مر والفرق بينه وبين العزل واضح انتهت اى سم (قوله على تحريمه) اى التسبب الى الفاء النطفة وحكى الشارح خلافا في كتاب امهات الاولاد واطال فيه وظاهر كلامه ثم اعتمد عدم الحرمة فليراجع اى عرش (قوله اى بقى) الى قوله بل بحث في النهاية ولى قوله وعليه فيفرق في المغنى (قوله وسيدكر الخ) عبارة المغنى تنبيه على الكراهة فيمن يصح نكاحه مع عدم الحاجة اما من لا يصح مع عدم الحاجة كالسفيه فانه يحرم عليه النكاح حينئذ قاله البلقيني اه (قوله فلا يرد) اى على ما افاده هذا الكلام من الصحة مع عدم الحاجة فما يأتى مخصص لما افاده كلامه هنا اه سم (قوله بل بحث جمع الخ) اعتمده المغنى لا النهاية حيث عقبته اى البحث بقولها وكلامهم ياباه اه قال عرش قوله وكلامهم ياباه معتمد اه (قوله وعليه الخ) ظاهره على هذا البحث وقد يقال على مجرد عدم الكراهة الذى هو مدلول المتن لخالفه ما هنا على التقديرين لما يأتى اه سم (قوله اى التخلى) الى قوله ولك في النهاية وكذا في المغنى الا قوله وقد ردت الى وما اقتضاه (قوله من المتعبد) لعل الاولى حذفه ليظهر الاستدراك الآتى في المتن (قوله افضل منه) اى من النكاح اذا كان يقطعه عن العبادة وفي معنى التخلى للعبادة التخلى للاشتغال بالعلم كما قاله الماورى بل هو داخل فيها اه مغنى (قوله وقد ردت ما ذكر) اى قوله اى التخلى اه سم (قوله لان ذات العبادة الخ) علة للعلة (قوله

يحرم على الرجل والمرأة ان ادى الخ) اعتمد همام (قوله واختلفوا في جواز التسبب الى الفاء النطفة الخ) ذكر الشارح هذه المسئلة في مبحث الغرة ايضا وعبارته ثم فرع افنى ابواسحاق المروزي بحل سقيه امته دواء لتسقط ولدها مادام علقه او مضغة وبالغ الحنفية فقالوا يجوز مطلقا وكلام الاحياء يدل على التحريم مطلقا وهو الاوجه كما مر والفرق بينه وبين العزل واضح انتهت (قوله فلا يرد) اى على ما افاده هذا الكلام من الصحة مع عدم الحاجة فما يأتى مخصص لما افاده كلامه هنا (قوله وعليه) ظاهره على هذا البحث وقد يقال وعلى مجرد عدم الكراهة الذى هو مدلول المتن لخالفه ما هنا على التقديرين لما يأتى (قوله وقد ردت ما ذكر)

الحاجة فلا تردها (ولا) يفقد الالهة مع عدم حاجته له (فلا) يكره له لقدرته عليه ومقاصده لا تنحصر وما في الوطء بل بحث جمع ندبه الحاجة صلة وتأنس وخدمة وعليه فيفرق بينه وبين ما يأتى فيمن به علة مزمنة بان هذا قادر على الوطء فلا يخشى فساد زوجته بخلاف ذلك (ليكن العبادة) اى التخلى لها من المنعبد (افضل) منه خلافا للحنفية اهتماما بشانها وقد ردت ما ذكر لانه هو محل الخلاف كما قاله السبكي وغيره لان ذات العبادة افضل من ذات النكاح قطعاً ويصح عدم التقدير ويكون افضل

للحديث المذكور وكونه يثير الحرارة والشهوة انما هو في ابتدائه فان لم تنكسر به تزوج ولا يكسر هابنحو كالمور فيكره بل يحرم على الرجل والمرأة ان ادى الى الياس من النسب وقول جمع الخبر يدل على حل قطع العاجز الباء بالادوية مردود على ان الادوية خطيرة وقد استعمل قوم الكافور فاورثهم عللا من مئة ثم ارادوا الاحتيال لعود الباء بالادوية الثمينة فلم تنفعهم واختلفوا في جواز التسبب الى الفاء النطفة بعد استقرارها في الرحم فقال ابواسحاق المروزي يجوز الفاء النطفة والعلة ونقل ذلك عن ابي حنيفة وفي الاحياء في مبحث العزل ما يدل على تحريمه وهو الاوجه لانها بعد الاستقرار آيلة الى التخلى المهيأ لنفخ الروح ولا كذلك العزل (فان لم يحتج) اى يتق النكاح بعدم توقانه للوطء خلقة او لعارض ولا علة به (كره) له (ان فقد الالهة) لا لتزامه ما لا يقدر عليه بلا حاجة وسيدكر ان شرط صحة نكاح السفيه

بمعنى فاضل وما اقتضاه ذلك من ان النكاح ليس بعبادة ولو لا بتغاء النسل صرح به جمع قال بعضهم لصحته من الكافر ورد بان صحته منه لا تنفي كونه عبادة كعبادة المساجد والعقوباته صلى الله عليه وسلم امر به والعبادة انما تتلقى من الشارع وافق المصنف باذنه ان قصد به طاعة من ولد صالح او اعفاف فهو من عمل الآخرة ويثاب عليه والا فهو مباح وسبقه اليه الماوردي ولك ان تقول ان اريد بنى العبادة عنه مطلقا انه لا يسماها اصطلاحا لقرب او انه لا ثواب فيه مطلقا بعيد بخلاف للاحاديث الكثيرة الدالة على (١٨٧) مزيد ثوابه وثواب ثمراته كحديث اياتي احذنا

شهوته وله فيها اجر فقال ارايتم الخ وحديث حتى ما تضع في امرائك ولكلامهم اذ كيف يكون سنة بشرطه كما تقرروا لا يكون فيه ثواب وبهذا ينظر ايضا في قول المصنف والا فهو مباح والحاصل ان الذي يتجه انه متى سن له فعله ولم يوجد منه صارف او لم يسن له وقصد به طاعة كولد ائيب والا فلا والكلام في غير نكاحه صلى الله عليه وسلم فانه قرينة قطعا مطلقا لان فيه نشر الشريعة المتعلقة بمحاسنه الباطنة التي لا يطاع عليها الرجال ومن ثم وسع له في عدد الزوجات ما لم يوسع لغيره لتحفظ كل مالم يحفظه غير ما التذرع احاطة العدد القليل بها لكثرتها بل خروجها عن الحصر (قلت فان لم يتعبد بالنكاح افضل في الاصح) من البطالة لئلا

تفضى به الى الفواحش فافضل هنا بمعنى فاضل مطلقا وصح خبرا تقوا الله واتقوا النساء فان اول فتنة من بنى اسرائيل كانت من النساء (فان وجد الالهية وبه علة كهرم او مرض دائم او

وما اقتضاه ذلك) اى كلام المتن اه معنى قال عرش اى التقدير اه ولا مدخل له كما لا يخفى (قوله كعبادة المساجد الخ) فان هذه تصح من المسلم وهى منه عبادة ومن الكافر وليست منه عبادة اه معنى (قوله وافق المصنف الخ) وعليه اى افتاء المصنف ينزل الكلامان نهاية ومعنى (قوله ان اريد بنى العبادة) اى فى كلام الجمع (قوله لا ثواب فيه مطلقا) اى عن التفصيل اى المصار عن افتاء المصنف او الا فى الحاصل (قوله ولكلامهم) عطف على قوله للاحاديث (قوله بشرطه) اى من وجود الحاجة والاهية وعدم مانع كدار الحرب (قوله كما تقرروا) اى فى المتن والشرح (قوله صارف) اى عن الامتنال كان تكبح لمجرد غرضه او كان فى دار الحرب (قوله والكلام فى غير نكاحه) الى قوله وبه يندفع فى المغنى والى قول المتن ويستحب فى النهاية الا قوله ولو طرأت الى التنبيه وقوله ولا دخل للصوم فيها (قوله مطلقا) اى وان فقد الالهية (قول المتن فان لم يتعبد) اى فاذا الحاجة للنكاح واجدا لالهية الذى لا علة به اه معنى (قوله بمعنى فاضل) اى لان البطالة لا فضل فيها مطلقا اه سم (قوله مطلقا) انظر ما المراد به ويحتمل ان المراد سواء كان فيما سبق بمعنى فاضل او لا (قوله وصح خبر الخ) لا موقع له هنا ذود دليل مقابل الاصح ولم يذكره حتى يستدل به عبارة المحلى والهاية والمغنى والثانى تركه افضل منه للخطر فى القيام بواجبه وفى الصحيح اتقوا الله الخ اه وهى ظاهرة (قول المتن كهرم) وهو كبر سن وقوله او تعين اى او كان مسوحا اه معنى (قوله كذلك) فقيه الحذف من الثانى لدلالة الاول اه سم (قوله المؤدى الخ) اى عدم التحصين (قوله وبه الخ) اى بقوله مع عدم الخ (قوله وقول الفزارى الخ) فى اندفاعه بحث لان الكراهة لا بد لها من نهي ولم يثبت بما ذكره وجود نهي الا ان يراد بالكراهة اصطلاح الاقدمين وفيه نظر اه سم وقد يقال ان قوله المؤدى الخ اشارة الى القياس بمنهى (قوله فى نحو المجبوب) اى فى تزوجه اه عرش (قوله هذه الاحوال) اى الهرم وما عطف عليه ويحتمل رجوعه الى قول المتن فان لم يمتح الخ (قوله فهل يلحق الخ) هل المراد من هذا اللاحق كراهة الاستدامة فيطلب منه الطلاق ولا يخفى مزيد بعده او شىء اخر فليتامل اه سم (قوله تنبيه) الى قوله اذ لا شىء فى المغنى (قوله ما اقتضاه سياق المتن الخ) عبارة المغنى اطلاق المصنف لا يشمل المرأة بدليل قوله بجداهية اه (قوله وخائفة الخ) اى وغير متعبد اه معنى (قوله ان احتاجته) اى لثوقتها الى النكاح او الى النفقة وخافت من اقتحام الفجرة او لم تكن متعبد اه معنى (قوله والا كره) عبارة المغنى وان كانت لا تحتاج الى النكاح اى وهى تعبد كره لانه تزوج اى لانها تنقيذ بالزوج وتشتغل عن العبادة اه (قوله ثم بحث) عبارة النهاية ثم نقل اه (قوله

اى قوله اى التخلي (قوله بمعنى فاضل) اى لان البطالة لا فضل فيها مطلقا (قوله كذلك) فقيه الحذف من الثانى لدلالة الاول (قوله وقول الفزارى الخ) فى اندفاعه بحث لان الكراهة لا بد لها من نهي ولم يثبت بما ذكره وجود نهي الا ان يراد بالكراهة اصطلاح الاقدمين وفيه نظر (قوله فهل يلحق بالا ابتداء) لا يخفى انه لا يتصور اللاحق بالا ابتداء فى كراهة التزويج الذى كان الكلام فيه لوقوع الزوج فلا يتصور بعد وقوعه ان ينهى عنه فهل المراد من هذا اللاحق كراهة الاستدامة فيطلب الطلاق ولا يخفى مزيد بعده او شىء اخر فليتامل (قوله والا كره) نظير هذا فى الرجل وما ذكره المصنف بقوله السابق والا فلا يجامع عدم الحاجة فيها وعدم فقد الالهية ثم يقابلها هنا لالهية من جهة مطلقا وكان عليها حق فالزوج

تعين) كذلك بخلاف من يعن وقتادون وقت (كه) له النكاح (والله اعلم) لعدم حاجته مع عدم تحصين المرأة المؤدى غالبا الى فسادها وبه يندفع قول الاحياء بسن لنحو المم سرح تنبهها بالصالحين كما يستمر امرار الموصى على راس الاصابع وقول الفزارى اى نهي ورد فى نحو المجبوب والحاجة لا تنحصر فى الجماع ولو طرأت هذه الاحوال بعد العقد فهل تلحق بالا ابتداء ولا لافرة الدرهم ترد فيه الزركشى والثانى هو الوجه كما هو ظاهر (تنبيه) ما اقتضاه سياق المتن من ان تلك الاحكام لا تاتى فى المرأة غير مراد فى الام وغير هازد به للتأنيمة والحق بها محتاجة للنفقة وخائفة من اقتحام فجرة وفى التنبيه من جائز لها النكاح ان احتاجته نكاحا لا كره ونقله الاذرى عن الامحباب ثم بحث

وجوبه عليها اذ لم يندفع عنها الفجرة الا به ولا دخل له وم فيها وما ذكره لم ضعف قول الزوجاني يسن لها مطلقا اذ لا شيء عليها مع ما فيه من القيام بامرها وسرها وقول غير ه لا يسن (١٨٨) لها مطلقا لان عليها حق الزوج خطيرة لا يتيسر لها القيام بها ومن ثم ورد الوعيد

الشديد في ذلك بل لو عملت من نفسها عدم القيام بها ولم تحتج له حرم عليها اه نعم ما ذكره بعد بل متجه (ويستحب دينه) بحث توجد فيها صفة العدالة لا العفة عن الزنا فقط للخبر المتفق عليه فافطر بذات الدين تربت يداك اى استغفيت ان فعلت او افتقرت ان لم تفعل وتردد في مسئلة تاركة للصلاة وكتاية فقيل هذه اولى الاجماع على صحة نكاحها ولبطلان نكاح تلك لردتها عند قوم وقيل تلك لان شرط نكاح هذه مختلف فيه ورجح بعضهم الاول وهو واضح في الاسرائيلية لان الخلاف القوي انما هو في غيرها ولو قيل الاول لقوى الايمان والعلم هذه لامنه من فتنها وقرب سياسته لها الى ان تسلم ولغيره تلك اثلا تفتنه هذه لكان اوجهه (بكر) للامر به مع تعليمه بانهم اعذب افواها اى الذين كلاما وهو على ظاهره من اطيبيته وحلاوته وانتق ارحاما اى اكثر اولادا او اسخن اقبالا واراضى باليسير من العمل اى الجماع واغرغرة بالكسر

ثم بحث وجوبه) معتمداه ع ش (قوله عليها) اى وعلى وليها وظاهر اطلاقه ولو لغير الكف والكف غير موجود او لا يرغب فيها فليراجع ثم رايته في الشارح في فصل الكفاءة ما يفيد (قوله ولا دخل للصوم الخ) في اطلاقه نظرا وما المانع انها كالرجل اذا كانت حاجتها الشهوة فتكسر ها بالصوم فليراجع سم ولك ان تقول يحتمل ان مرادهم ان الصوم لا يفيد في كسر هاشمونها بالتجربة ولا يبعد ان يكون له وجه من حيث القياس والا للمكان مفيدا لكان محض تحكم يبعد بل يستحيل صيرورتهم اليه اه سيد عمر اقول ويؤيد النظر صنيع النهاية حيث ذكر هذا التنبيه بتمامه الا قول الشارح ولا دخل للصوم فيها فاسطة (قوله وما ذكره) اى عن الام وغيره (قوله عدم القيام بها) اى بحاجتها المتعاقبة بالنكاح كاستعمالها الطيب اذا امرها به والذين بانواع الزينة عند امره واحضار ما يزين به لها وليس من الحاجة ما جرت العادة به من تهينة الطعام ونحوه للزوج لعدم وجوبه عليها اه ع ش (قوله حرم عليها) وهما في ذلك الرجل اه ع ش (قوله انتهى) اى كلام الغير (قول الماتن دينه) يردد النظر في دينه وفاسطة يلم او يهاب دلى القان ان تزوجه بها يكون سببا لزوال فسقها ولعل الثانية اولى بل لو قبل بوجوب ذلك لم يبعد فليراجع وليجرر اه سيد عمر (قوله بحث) الى قول الماتن ليست في النهاية الا قوله واسخن اقبالا (قوله فافطر) اى اياه الماسترشد (ان فعالت) اى ما امرت به شرح روض (قوله او افتقرت ان لم تفعل) اقتصر عليه شرح الممنهج والروض وهو الموافق لقول القاموس وترب كفرح خسروا افتقروا ويده لا اصاب خير او ترب قل ماله وكثر ضداها لا ان يقال ان التفسير الاول على التجوز بعلاقة الضدية (قوله هذه اولى) اى الكتاتبية وقوله نكاح تلك اى تاركة الصلاة (قوله عند قوم) عبارة عميرة عند الامام احمد رضى الله عنه وفي وجه عندنا اه وعبارة ع ش نسب غير الشارح هذا القول الى احمد ومقتضاه ان مجرد التارك ردة والمنقول في مذهبه خلافه قال في منتهى الارادات ومن تركها ولو جهلا فعلم واصر كقرو كذا تها وناو كسل اذا دعاه امام او نائبه لفعلمها واني حتى تضايق وقت التي بعدها ويستتاب ثلاثة ايام فان تاب بفعلمها والاضرب عنقه وقال شارحه ولا قتل ولا تسفير قبل الدعاء وكذا قال صاحب الاقناع من ائمة الحنابلة ومنه يعلم ان النساء الموجدات في زمنا انكحتها صحيحة حتى عند احمد (قوله وقبل تلك) اى تاركة الصلاة وهذا هو المعتمد مطلقا اه ع ش (قوله الاول) اى القول باولوية الكتاتبية (قوله لقوى الايمان الخ) قد يقال ينبغي ان يزاد ويرجى ولو على بعد اسلامها والا فتن يقن انها لا تسلم يبعد تقديمها على المسئلة المذكورة وقد يقال ايضا انه لو علم او غلب على ظنه انها تسلم لم يبعد الوجوب حينئذ فيما يظهر اه سيد عمر اقول ويغنى عن قيد الرجم قوله وقرب سياسته الخ (قوله والعلم) اى التصديق فاعطف للتفسير (قوله هذه) اى الكتاتبية خبر الاول وقوله ولغيره عطف على لقوى الخ وقوله تلك اى تاركة الصلاة عطف على هذه بحرف واحد وقوله لكان الخ جواب ولو قيل (قوله بانهم) اى الابكار (قوله من اطيبيته الخ) اى الفهم (قوله واسخن اقبالا) لعل المراد به اسرع حمل ثم كان الاول او بدل الواو كافي بعض النسخ (اى غرة البياض) الاضافة بيانية اه ع ش عبارة الرشيدى قال الشباب سم انظر ما المراد فان الاولان لا تتفاوت بتفاوت البكارة والثبوت اه وقد يقال لا مانع من نقصها واشراقها بزوال البكارة وان لم يدرك ذلك اه اقول بل هو مدرك وان كان منشؤه زيادة اهتمام البكر بالنظافة (قوله او حسن الخلق) عطف على البياض (قوله وارادتهما) اى البياض وحسن الخلق (قوله ولما عنده الخ) اى ونحوه كمن يكسر ضيفا فانه (قوله لهذا) اى لتقرم على اخواته (قوله وفي الاحياء) الى قوله ولا يتأف فيه في المغنى وشرح الروض الالفة البكر (قوله

فالزوج عليه حقوق لها فلم كره هنا لانهم الا ان يقال حقوقه عليها اكثر واخطر فليتامل (قوله ولا دخل للصوم فيها) في اطلاقه نظرا ما المانع انها كالرجل اذا كانت حاجتها الشهوة فتكسر ها بالصوم فليراجع (قوله اى غرة البياض) انظر المراد فان الاولان لا تتفاوت بتفاوت البكارة والثبوت (قوله

اى ابعاد من معرفة الشر والتفطن له وبالضم اى غرة البياض او حسن الخلق وارادتهما معا جود نعم الثيب اولى لعاجز عن الانقضاض ولما عنده عيال يحتاج اكاملة تقوم عليهن كما استصوبه صلى الله عليه وسلم من جابر لهذا وفي الاحياء يسن ان لا يزوج بنته

بنته البكر الا من بكر لم تزوج قط لان النفس جبات على الا ينام باول ما لوف لا ينافيه ما تقر من نذب البكر ولولا لب ان ذاك لما ين
للزوج وهذا فيما ليس للولي (نسبية) اى معروفة الاصل طيبته لنسبتها الى العلماء والصلحاء وتكره بذت الزنا والفاسق والحق بها الفيتة ومن
لا يعرف ابوها الخبر تخيرو النطفكم ولا تضعوها في غير الا كفاه صححه الحاكم واعترض (١٨٩) (ليست قرابة قريبة) لخبر فيه النهى عنه

وتعليه بان الولد يحى ونحيفا
لكن لا اصل له ومن ثم
نازع جمع في هذا الحكم
بانه لا اصل له وبانكاحه
صلى الله عليه وسلم عليا كرم
الله وجهه ويرد بان نخافة
الولد الناشئة غالبا عن
الاستحياء من القرابة القريبة
معنى ظاهر يصلح اصلا
لذلك وعلى كرم الله وجهه
قريب بعيد اذ المراد
بالقريبة من هي في اول
درجات الخوالة والعمومة
وقاطمة رضى الله عنها بنت
ابن عم فهى بعيدة
ونكاحها اولى من الاجنبية
لان نفاد ذلك المعنى مع حنو
الرحم وتزوجه صلى الله
عليه وسلم لزنب بنت جحش
مع كونها بنت عمته لمصلحة
حل نكاح زوجة المتبنى
وتزويجه بنته لاني
العاص مع كونها بن خالتها
بتقدير وقوعه بعد النبوة
واقعة حال فعالية فاحتمال
كونه لمصلحة يسقطها وكل
بما ذكر مستقل بالنذب
خلافا لما يوهمه ظاهر
العبارة ويسن ايضا كونها
ودودا ولودا ويعرف في
البكر باقاربها ووافرة
العقل وحسنة الخلق وكذا
بالغة وفاقدة ولد من غيره

بنته البكر) ينبغي ان يكون ذكر البكر في البنت ليس قيذا احتراز بابل الغالب ثم رايت ان المغنى والاسنى
اسقطاه وينبغي ايضا ان يكون التعبير بالبنت كذلك فقط الى المولية كذلك اه سيد عمر (قوله وتكره
بنت الزنا الخ) لانه قد يعبر بها الدماء اصلها او ربما كتسبت من طباع ايها اه عش (قوله في غير الا كفاه)
لفظ المغنى الا في الا كفاه فليحرق اه سيد عمر (قوله واعترض) عبارة المغنى قال ابو حاتم الرازى ليس له اصل
وقال ابن الصلاح له اسانيد فيها مقال ولكن صححه الحاكم اه (قول المتن ليست قرابة قريبة) هذان من في
الموصوف المقيد بصفة فيصدق بالاجنبية والقرابة البعيدة وهى اولى منها ولوا بدل المصنف ليست بقوله
غير كان مناسبا للصفات المتقدمة اه معنى (قوله خبر فيه) الى قوله اى بحسب طبعه في النهاية وكذا في المغنى
الا قوله نخافة الولد الى وعلى رضى الله عنه وقوله وتزويجه الى ويسن (قوله وتعليه) عطف على النهى وقوله
لكن لا اصل له اى لذلك الخبر عبارة المغنى واستدل الرافعى لذلك تبعا للوسيط بقوله صلى الله عليه وسلم
لانكحوا القرابة القريبة فان الولد يخلق ضاوياى نحيفة وذلك لضعف الشهرة غير انه يحى كرم الله وجهه
طبع قومه قال ابن الصلاح ولم اجد لهذا الحديث اصلا معتمدا قال السبكي فينبغي ان لا يثبت هذا الحكم
لعدم الدليل وقد زوج صلى الله عليه وسلم عليا بفاطمة رضى الله تعالى عنهما وهى قرابة قريبة انتهى اه
(قوله يصلح اصلا) نظرية الشهاب سم بانه لا بد للحكم من اصل كتاب او سنة او اجماع او قياس اه رشيدى
عبارة عش قوله يصلح اصلا اى وان لم يثبت وقوله لذلك اى السكر اه عبارة السكرى قوله لذلك
اى دليلا للحكم اه (قوله ونكاحها) اى القرابة البعيدة (قوله وعلى الخ) الاولى نصبه عطفا على سخافة
الولد (قوله والعمومة) الو او بمعنى او (قوله وتزويجه الخ) وقوله وتزويجه الخ كل منهما جواب عما يرد على
المتن (قوله واقعة حال الخ) خبر وتزويجه (قوله فاحتمال كونه) اى ذلك التزويج (قوله يسقطها) خبر
فاحتمال الخ اى يسقط هذا الاحتمال تلك الواقعة اى الاستدلال بها (قوله بما ذكر) اى من قوله دينه الخ
(قوله ودودا) اى متحبة للزوج اه عش (قوله ويعرف) اى كونها ودودا ولودا (قوله والارة العقل)
عبارة المغنى عاقلة قال الاسنوى ويتجه ان يراد بالعقل هنا العقل العرفى وهو زيادة على منطقة تكليف اه
والمنتجه كما قال شيخنا ان يراد اعم من ذلك اه ولا يخفى ان تعبير الشارح كالنهاية ظاهر فيما قاله الاسنوى
(قوله لا لمصلحة) راجع للمسئلتين قبله اه رشيدى (قوله قول بعضهم الخ) المتى بهذا القول شيخنا الشهاب
الرملى اه سم اى وبواقفه صريح النهاية وظاهر المغنى (قوله نعم الخ) لا يخفى ان هذا الاستدراك انما
يناسب لقول البعض لا ما اختاره الشارح (قوله نعم تكره) الى قوله قيل الشقرة في المغنى والى النفي في النهاية
الا قوله وكان الى ولا ذات مطابق (قوله ذات جمال) فاعل سلبت اه سم (قوله وان لا تكون شقرا الخ)
وان لا يزيد على امرأة واحدة من غير حاجة ظاهرة ويقاس بالزوجة المريفة كما قاله ابن العماد ويسن ان
يتزوج في شوال وان يدخل فيه وان يمتد في المسجد وان يكون مع جمع واول النهار نهاية ومعنى قال عش
قوله من غير حاجة الخ من انهم حمل ولد منها واحتياجه للخدم وقوله ويسن ان يتزوج في شوال اى
حيث كان يمكنه فيه وفى غيره على السواء فان وجد سبب للنكاح في غيره فعليه وصح الترغيب في الصغر ايضا
روى الزهرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ابنته فاطمة عليا في شهر صفر على راس اثني عشر شهرا من

يصلح اصلا لذلك) فيه نظر بل لا بد ان يبين اصلا يلحق به ما نحن فيه ويبين انه معمل بهذا المعنى الظاهر ليصح
الالحاق بسببه اذ لا بد للحكم من كتاب او سنة او اجماع ولا شىء من ذلك او قياس ولم يبينه فقام له (قوله وبهذا
يرد قول بعضهم الخ) المتى بهذا القول شيخنا الشهاب الرملى شرح مر (قوله ذات جمال) فاعل سلبت (قوله)

لا لمصلحة وحسنه اى بحسب طبعه كما هو ظاهر لان القصد الدقة وهى لا تحصل الا بذلك وهذا رد قول بعضهم المراد بالجمال هنا الوصف
القائم بالذات المستحسن عند ذوى الطباع السليمة نعم تذكره ذات الجمال البارح لانها تزهر به وقت تطلع اليها عين الفجرة ومن ثم قال احمد
ماسلبت اى من فتنة او قطاع فاجر اليها او تفرقه عليها ذات جمال اى بارع قطر خفيفة المهر وان لا تكون شقرا قبل الشقرة يياض

ناصح بخالفه نقط في الوجه لونها غير لونه اه وكأنه اخذ ذلك من العرف لان كلام اهل اللغة شكل فيه لما الذي في القاموس الاشقة من الناس من يعلو بياضه حمرة اه ويتعين تأويله بما يشير اليه قوله يعلوه بأن المراد أن الحمرة غلبت البياض وقهرته بحيث أصبح كاهب النار ما وقدة إذ هذا هو المذموم بخلاف مجرد تشرب البياض بالحمرة فإنه أفضل الألوان في الدنيا لانه لونه صلى الله عليه وسلم الاصل كما بينته في شرح الشرائع ولا ذات مطلق لها اليه رغبة او عكسه (١٩٠) ولا من في حلمه خلاف كان زنى او تمتع بامها او بها فرعه او اصله او شك بنحو رضاء

الهجرة اه (قوله ناصح) أى خالص (قوله تأويله) أى ما في القاموس (قوله يعلوه) كذا في أصله والانصب حذف الهاء اه سيد عمر (قوله غلبت البياض وقهرته) الانصب جعل الفعلين مضارعا (قوله في الدنيا) ما وجه التقييد به فليتأمل اه سيد عمر وقديقال وجهه كون الكلام في نساء الدنيا (قوله او بها) عطف على ما هو قوله فرعه الخ الاولى كافي النهاية او فرعه الخ عطف على الضمير المستتر في زنا و تمتع (قوله او شك) عطف على خلاف سم ورشيدى (قوله الزرقاء البنية) على حذف أى التفسيرية (قوله او العجوز المدبرة) أى التى تغيرت أحوالها اه عش (قوله مطلقا) أى جملة أم لا اه عش (قوله ثم الولادة) ذكره النهاية عقب البكارة (قوله ثم الجمال) الاولى تقديم الجمال على البكارة لما فيه من مزيد الاعفاف الذى هو المقصود الاصل من النكاح اه سيد عمر (قوله ورجا) الى قوله وعلفه في المغنى والى المتن في النهاية (قوله المجوز) انظر ما فاتته (قوله ايضا) أى كاشتراط قصد النكاح ورجاء الاجابة رجاء ظاهرا (قوله عليه بخلوها الخ) ينبغى او ظنه اه سم (قوله كالنعرىض) فيه تأمل سم ورشيدى (قوله الامر به) الى قوله وخرج في النهاية والمغنى (قوله الامر به الخ) عبارة المغنى لقوله صلى الله عليه وسلم للغيرة بن شعبة وقد خطب امرأة انظر اليها فإنه اخرى ان يؤدم بينكما المودة والالفة رواه الترمذى وحسنه والحاكم وصححه ومعنى يؤدم أى يدوم فقدم الواو على الدال اه (قوله أى تدوم) أى يصير النظر سببا لدوام المودة (قوله والالفة) عطف تفسير (قوله ونظرها الخ) وفى كذا الاستاذ البكرى مانصه ويندب للمرأة إذا ارادت التزويج بمن رجحت اجابته كما مر ان تنظر لما عدا عورته والاستوصفة على قياس ما سبق سم عبارة الرشيدى أى فتتظر منه ما عدا ما بين سرته وركبته كما ذكره الشارح فيما كتبه على شرح الروض ونقله عن العباب اه (قوله فلا يجوز الخ) خلافا للنهاية والمغنى عبارتهما في مبحث نظر الامر ما نصه وشرط الحرمة ان لا تدعوا الى نظره حاجة فان دعيت كالوكان بالخطوبة نحو ولد امرؤ وتعدر عليه رؤيتهما وسماع وصفها جازله نظره ان بلغه استواء وهما في الحسن والافلا كما يحسنه الاذعى ويظهر ان محله عند انتفاء الشهوة وعدم خوف الفتنة اه وفى سم بعد ذكر ما مر اختصارا مانصه للفرق بين هذا ونفس المقصود نكاحهما وينبغى ان يجوز نظر نحو اختها لكن إن كانت متزوجة فينبغى امتناع نظرها بغير رضا زوجها وظن رضاها وكذا بغير رضا نفسها أو ظن رضاها إذا كانت عزباء لان مصلحتهما ومصلحة زوجها مقدمة على مصاحبة هذا الخاطب اه اقول وينبغى اعتبار ظن رضاها مطلقا عزباء ولا (قوله وان بلغه) أى يريد التزوج (قوله المقصود منه) أى من النظر (قوله عاذ كر) أى فى المتن والشرح (قوله وبعد القصد) متعلق بقوله الاولى (قوله ومعنى خطب الخ)

وشك) عطف على خلاف (قوله عليه بخلوها الخ) ينبغى او ظنه (قوله لان غايته أنه كالتعريض) فيه تأمل (قوله ونظرها اليه كذلك) لم يتعرض لما تنظره منه وقديقال ما يأتى انه ينظر من الامة ما عدا ما بين سرته وركبته يقتضى ان المنظور من الرجل ما عدا ما بين سرته وركبته فليتأمل ثم رايت فى الكنى للاستاذ البكرى مانصه ويندب للمرأة إذا ارادت التزوج بمن رجحت اجابته كما مر أن تنظر لما عدا عورته والاستوصفة على قياس ما سبق اه (قوله فلا يجوز الخ) على الجواز مر وينبغى اشتراط عدم الشهوة وان من الفتنة للفرق بين هذا ونفس المقصود نكاحها وانه يجوز نظر نحو اختها لكن ان كانت متزوجة

وفى حديث عند الدليلى والخطابى النهى عن نكاح الشهيرة الزرقاء البنية واللبيزة الطويلة المزولة والنهيرة القصيرة الذميمة او العجوز المدبرة والهندرة العجوز المدبرة او المسكرة للذر أى الكلام فى غير محله أو القصيرة الذميمة ولو تعارضت تلك الصفات فالذى يظهر انه يقدم الدين مطلقا ثم العقل وحسن الخلق ثم الولادة ثم اشرافية الذنب ثم البكارة ثم الجمال ثم ما المصلحة فيه اظهر بحسب اجتهاده (تنبيه) كما يسن له تحرى هذه الصفات فيها كذلك يسن لها ولو ليها تحرىها فيه كما هو واضح (واذا قصد نكاحها) ورجا الاجابة قال ابن عبد السلام رجاء ظاهرا وعلفه غيره بان النظر لا يجوز الا عند غلبة الظن المجوز ويشترط أيضا كما هو ظاهر عليه بخلوها عن نكاح وعدة تحرم التعريض كالرجعية فان لم تحرمه جاز النظر وان علت به لان غايته انه كالتعريض فاطلاق بعضهم حرمة فى العدة اذا كان

بأذنها أو مع غلبها بانه لرغبته فى نكاحها ينبغى حمله على ما ذكرته (سن نظره اليها) للامر به فى الخبر الصحيح مع تعليله جواب بأنه اخرى أن يؤدم بينهما أى تدوم المودة والالفة وقيل من الادم لأنه يطلب الطعام ونظرها اليه كذلك وخرج باليهما نحو ولدها الا مرد فلا يجوز له نظره وإن بلغه استواء وهما فى الحسن خلافا لمن وهم فيه وزعم أن هذا حاجة مجوزة ممنوع إذا الاستواء فى الحسن المقتضى لكون نظره يكتفى عن نظرها فى كل ما هو المقصود منه يكاد يكون مستحيلا اما لو اتنى شرط ما ذكر فيحرم النظر لعدم وجود مسوغه وبعد القصد الاولى كون النظر (قبل الخطبة) ومعنى خطب فى رواية أراد للخبر الآخر إذا أتى الله فى قلب امرئ خطبة امرأة فلا بأس أن ينظر اليها

وظاهر كلامهم انه لا يندب النظر بعد الخطبة لانه قد يعرض فتاذى هي او اهلها وانه مع ذلك يجوز لان فيه مصلحة ايضا فاقبل بحتمل حرمة
لان اذن الشارع لم يقع الا فيما قبل الخطبة برد بان الخبر مصرح بجوازه بعدها فبطل حصره وانما اولوه بالنسبة للاولوية لا الجواز كما هو واضح
اذ ما عال به النظر في الخبر موجود في كل من الحالين (وان لم تاذن) هي ولا وليها اكتفاء (١٩١) باذن الشارع ففي رواية وان كانت لا تعلم

بل قال الاذرى الاولى
عدم علمها لانها قد تترين
له بما يغره ولم ينظر
والاشتراط مالك الاذن
كانه لمخالفته للرواية المذكورة
(وله تكرير نظره) ولو
اكثر من ثلاثة على الوجه
مادام يظن ان له حاجة الى
النظر لعدم احاطته باوصافها
ومن ثم لو اكتفى بنظرة حرم
الرائد عليها لانه نظر ابيح
لضرورة فليست قيد بها قال
جمع وان خاف الفتنة قال ابن
سراقة ولو بشهوة ونظر
فيه الاذرى (ولا ينظر)
من الحرة (غير الوجه
والكفين) من رؤوس
الاصابع الى الكوع ظهرا
وبطنا بلا مس شيء منهما
لدلالة الوجه على الجلال
والكفين على خصب البدن
واشتراط النص وكثيرين
سترماعدها حتى يحل نظرهما
يحمل على ان المراد به منع
نظر غيرهما او نظرهما إن
ادى الى نظر غيرهما
ورؤيتهما ولو مع عدم علمها
لا تستلزم تعمدا رؤية
ماعداهما فاندفع ميل الاذرى
لظاهر كلام الجمهور من
من الجواز مطلقا سترت
اولا وتوجيهه بان الغالب
انها مع عدم علمها لا تستر

جواب عن اقتضاء الخبر خلاف المتن وقوله في رواية اشار اليها بقوله السابق في الخبر الصحيح وقوله اراد اى
خطبة وقوله للخبر الخ لتعليل للتاويل المذكور (قوله وظاهر كلامهم انه لا يندب الخ) وقفا لظاهر المغنى وشرحي
المنهج والروض وخلافا لنهاية عبارته وظاهر كلامهم بقاء ندب النظر وإن خطب وهو الوجه (قوله
وانه) اى النظر مع ذلك اى مع كونه بعد الخطبة او مع عدم الندب (قوله بان الخبر) اى المار انفا (قوله
بالنسبة للاولوية) لا يخفى ما فيه ثم رايت المحشى قال وفيه نظر لان التاويل يقتضى ان ذلك المعنى هو المراد
الا ان يجاب بانه يقتضى ان المراد على وجه الاولوية وفيه نظره سيد عمر (قوله هي ولا وايها) الى قوله
ولم ينظر وافي المغنى الا قوله في رواية الى لانها الى قوله قال جمع في النهاية الا قوله وضرر الطول الى ومن
لا يتيسر (قوله ولم ينظر) الخ عبارة المغنى ولكن الاولى ان يكون باذنها خروجا من خلاف الامام
مالك فانه يقول بحرمته بغير اذنها اه (قوله على الوجه) كذا في المغنى (قوله قال جمع الخ) وقوله قال ابن
سراقة الخ اعتمدهما النهاية والمغنى (قوله من الحرة) الى قوله واشتراط النص المغنى في والى قوله وقول
الامام في النهاية (قوله واشتراط النص) مبتدأ خبره قوله يحتمل (قوله او نظرها) عطف على نظرها سم
(قوله ورؤيتهما الخ) الواو حالية اه كرى اقول بل استثنائية بيانية (قوله لا تستلزم تعمدا الخ) اى فان
اتفق ذلك من غير قصد للنظر وجب الغض سر يعاوان علم انه متى نظر اليها ادى ذلك الى نظر غيرهما حرم
النظر وبعث اليها من بصفها له ان اراد اه عش (قوله الظاهر الخ) متعلق بميل واللام بمعنى الى (قوله
مطلقا) معناه علمت اولادى اولاه كرى اقول هذا هو المناسب للسياق لكن المتبادر ان قوله سترت الخ
تفسير للاطلاق فلا يظهر على هذا دعواه الاندفاع (وتوجيه الخ) عطف على ميل اه سم (قوله اشتراط
ذلك) اى الستر (قوله امامن) الى قوله ولا يعارضه في المغنى (قوله من فيبارق) اى ولو مبعضة اه معنى (قوله
لتعليمهم عدم حل الخ) اى فى الحرة اه كرى (قوله ما ياتى) اى فى المتن عن قريب (قوله انها) اى الامة
(قوله هنا) اى عند قصد النكاح (قوله مطلقا) اى فى الحرة والامة (قوله واذا لم تعجبه الخ) كذا في المغنى
(قوله واذا لم تعجبه سن له الخ) هذا اذا كان النظر بعد الخطبة كما هو ظاهر اه كرى وسياق مثله عن
الرشيدى (قوله ولا يترتب الخ) جواب اعتراض اه سم وكتب عليه الرشيدى ايضا مانعه اى فيما اذا كان
نظره بعد الخطبة اما اذا كان قبلها فلا يترتب ماذ كر كرا لا يخفى اه (قوله منع خطبتها) اى لغير
الخاطب اه كرى (قوله جازت) اى الخطبة (قوله كياتى) اى فى الفصل الاقنى في شرح الا باذن الخاطب
(قوله وضرر الطول الخ) جواب اعتراض (قوله كاشتراط الخ) اى من الخاطب رة وقوله منه اى

فينبغى امتناع نظرها بغير رضا زوجها او ظن رضاه وكذا بغير رضاها نفسها او ظن رضاه اذا كانت عذبا
لان مصلحتها او مصلحة زوجها مقدمة على مصلحة هذا الخاطب (قوله بالنسبة للاولوية لا الجواز) فيه نظر لان
التاويل يقتضى ان ذلك المعنى هو المراد الا ان يجاب بانه يقتضى انه المراد على وجه الاولوية وفيه نظر (قوله
فى المتن ولا ينظر غير الوجه والكفين) ظاهر كلامهم سن نظره وجه الحرة وكفيهما ماعداهما بين سررة الامة
وركبتها وان حصل المقصود بدون ذلك ولا يبعد ان يقال ما يتوقف عليه المقصود من ذلك يسن نظره وما زاد
يجوز نظره لاذن الشارع فيه لكن لا يسن مر (قوله او نظرها) عطف على نظر (قوله فاندفع ميل)
الاذرى الخ) كذا شرح مر (قوله وتوجيهه) عطف على ميل (قوله كما صرح به ابن الرفعة) اعتمده مر
(قوله ولا يترتب عليه) اى السكوت جواب اعتراض وقوله جازت اى خطبتها

ماعداهما وبان اشتراط ذلك يسد باب النظر اه امامن فيبارق فينظر ماعداهما بين سترتها وركبتها كما صرح به ابن الرفعة وقال انه مفهوم
كلامهم اى لتعليمهم عدم حل ماعد الوجه والكفين بانه عورة وسبقه لذلك الروايات ولا يعارضه ما ياتى انها كالحرة فى نظر الاجنبى اليها لان
النظر هنا مامور به ولو مع خوف الفتنة فانيط بماعد عورة الصلاة وفيما ياتى منوط بخوف الفتنة وهو جار في ماعد الوجه والكفين مطلقا
واذا لم تعجبه سن له ان يسكت ولا يقول لا اريدها ولا يترتب عليه منع خطبتها لان السكوت اذا طال واشعر بالاعراض جازت كما ياتى

وضر الطول دون ضرر قوله لا يريد ما فاحتمل على ان الاعراض قد يحصل بغير الكوت كما شرط ما يعلم منه انهم لا يجيبون اليه ومن لا يتيسر له النظر ولا يريد بنفسه يسئل ان يرسل من يحل له نظر هاليتمها ويصفها له ولو ما لا يحل له نظره ليستفيد بالبعث مالا يستفيد بالنظر وهذا لمزيد الحاجة اليه مستثنى من حرمة (١٩٢) وصف امرأة لرجل وقول الامام له امر المرسله بنظر متجردا ما رده ما عدا العورة كما هو

واضح (ويحرم نظر لخل) وخصي ومجرب وخشي اذ هو مع النساء كرجل وعكسه فيحرم نظره لهما ونظرهما له احتياطا وانما غسله بعد موته لانقطاع الشهوة بالموت فلم يبق للاحتياط حينئذ معنى ويظهر فيه مع مشكل مثله الجرمة من كل للآخر في حال الحياة بتقديره مخالفا له احتياطا اذ هو المبني عليه امره لا لمسوح كما يأتي (بالغ) ولو شيخاها وغثا وهو المنتسبه بالنساء عاقل مختار (الى عورة حرة) خرج مثالا فلا يحرم نظره في نحو امرأة كما افق به غير واحد ويؤيده قولهم لو علق الطلاق برؤيتها لم يحدث برؤية خيالها في نحو امرأة لانه لم يرها وحل ذلك كما هو ظاهر حيث لم يخف فتنه ولا شهوة وليس منها الصوت فلا يحرم سماعه الا ان خشى منه فتنه وكذا ان التذبه كما بحثه الزركشي ومثلها في ذلك الامر (كبيرة) ولو شوها بان بلغت حدا تشتهى فيه لذوى الطباع السليمة لو سلمت من مشوه بها كما يأتي (اجنبية) وهي ما عدا وجهها وكفها بلا خلاف لقوله تعالى قل للؤمنين يغضوا

الاشرط وقوله انهم الخ اي اهل الخطوبة (قوله ومن لا يتيسر الخ) الى قوله وهذا في المغنى (قوله يسئل له الخ) لكن النظر عند ما كانا اذ من الارسال اه سمع عن الكنز (قوله من يحل له الخ) رجلا كان او امرأة كاخيا ومسوح بباح له النظر اعرش (قوله ولو ما لا يحل نظره) كالصديق ما وارتكتب الحرمة ورات العورة فهل يجوز لها وصفها للخطاب ام لافيه نظر والا قرب الاول اعرش (قوله ليستفيد بالبعث الخ) وهل له ان يجمع بين النظر والبعث لان في كل منهما فضيلة ليست في الاخر او لا لان احدهما محصل للغرض والثاني اقرب الى كلامهم والاول اظهر معنى فليتا مل وظاهر ان محل التردد حيث اتى باحدهما ولم يترتب عليه جزم باحد الطرفين من الفعل والترك اه سيد عمر (قوله وهذا) اي الوصف المذكور (قوله له) اي الخطاب امر المرسله الخ مقول وقول الامام وقوله مراده الخ خبره (قوله وخصي) الى قول المتن كبيرة في النهاية الا قوله ويظهر الى المتن وقوله ويؤيده الى وليس منها (قوله وخصي) اي من بقي ذكره دون انثيه وقوله ومجرب اي مقطوع الذكر فقط اه معنى (قوله وانما غسله) اي بشرط عدم وجود محرم له اعرش (قوله لانقطاع الشهوة الخ) اي مع احتمال كونه كالغاسل ذكورة او انوثه فلا يرد يحرم على الرجل غسل المرأة الاجنبية وبالعكس مع انقطاع الشهوة بالموت اه عرش (قوله الحرمة الخ) فاعل يظهر (قوله اذ هو) اي الاحتياط (قوله لا لمسوح) اشار به الى ان المراد بالفعل هنا ما يشمل الخصي والمجرب ويدل له مقابلة بالمسوح الا في كلام المصنف عرش وسم (قول المتن بالغ) خرج به الصبي وسياتي حكم المراهق (قوله عاقل) اي اما المجنون فلا يحرم عليه لسقوط تكليفه وسياتي وجوب الاحتجاب عايبا منه وجوب منع الولي له من النظر رشيدى وسم وعرش (قوله مثالا) اي العورة (قوله في نحو امرأة) ومنه الماء اه عرش (قوله وعمل ذلك) اي عدم حرمة نظر المائل (قوله وليس) الى قوله وكذا في المغنى (قوله منها) اي العورة (قوله الصوت) ومنه الزغاريات اه عرش (قوله فلا يحرم سماعه) ونذب تشويهه اذا قرع بابها فلا تجيب بصوت رخيم بل تغلظ صوتها بظهر كفها على الفم معنى وروض مع شرحه (قوله وكذا ان التذبه) اي يحرم سماع صوتها ان التذبه وان لم يخف الفتنة (قوله كما بحثه الزركشي) اعتمده النهاية خلافا لما فهمه عرش منها (قوله ومثلها) اي الحرمة في ذلك اي في قوله الا ان خشى منه فتنة اه عرش (قوله وهي ما عدا) الى قوله ولا ينافي في النهاية الا قوله ولو حل الى وبان وكذا في المغنى الا قوله ولا نه اذا الى المتن (قوله ولا نه اذا حرم نظر المرأة) لكن المراد بعورة مثلها غير المراد بعورتها فيما نحن فيه سم على حج اه رشيدى (قوله من داعية) بيان للفتنة اه رشيدى عبارة عرش قوله من داعية نحو مس الخ يؤخذ منه ان مضابط خوف الفتنة ان تدعوه نفسه الى مس لها او خلوة بها اه (قوله او خلوة بها) لمعاج او مقدماتها اه معنى (قوله وكذا عند النظر الخ) معطوف على قول المصنف عند خوف الفتنة اه رشيدى (قوله بان يلتذخ) تصوير للشهوة (قوله قطعاه)

(قوله ومن لا يتيسر له النظر الخ) رقيقة كلامهم انه لا يحصل الاستحباب بالاستيعاف مع امكان الرؤية والوجه حصوله لارتب المصلحة المقصودة على كل منهما وحمل كلامهم على ان ذلك اكل كذا في كنز الاستاذ البكري ويوافق ما قال انه الا وجهه قول الشارح ولا يريد بنفسه الخ (قوله في المتن ويحرم نظر لخل) يجوز ان يراد بالفعل غير المسوح الا في بديل مقابلة به فيشمل الخصي والمجرب (قوله اذ هو) اي الاحتياط (قوله عاقل) سياتي عند قول المصنف وان المراهق كالبالغ ما يبدل على حرمة نظر المجنون وان على الولي منعه منه فراجع (قوله وليس منها) اي العورة (قوله ولا نه اذا حرم نظر المرأة الى عورة مثلها فاولي الرجل) لكن المراد بعورة مثلها غير المراد بعورتها فيما نحن فيه (قوله من داعية) بيان للفتنة (قوله

من ابصارهم ولانه اذا حرم نظر المرأة الى عورة مثلها كافي الحديث الصحيح فاولي الرجل (وكذا وجهها) او بعضه راجع ولو بعض عينها او من وراء نحو ثوب يحكي ما وراءه (وكفها) او بعضه ايضا وهو من راس الاصابع الى الكوع (عند خوف الفتنة) اجماعا من داعية نحو مس لها او خلوة بها وكذا عند النظر شهوة بان يلتذبه وان امن من الفتنة قطعاه (وكذا عند الا من) من الفتنة

فما يظنه من نفسه وبلا شهوة (على الصحيح) ووجهه الامام باتفاق المسلمين على منع النساء ان يخرجن سائر الوجوه ولو لجل النظر لكن كالمردود بان النظر مظنة للفتنة ومحرك للشهوة فاللائق به حسن الشريعة سد الباب والاعراض عن تفاصيل الاحوال كالخلوة بالاجنبية وبه اندفع ما يقال هو غير عورة فكيف حرم نظره ووجهه اندفاعه انه مع كونه غير عورة نظره مظنة للفتنة او الشهوة فقطم الناس عنه احتياطاً على ان السبكي قال الاقرب الى صنيع الاصحاب ان وجهها وكفيها عورة في النظر ولا (١٩٣) ينافي ما حكاه الامام من الاتفاق نقل المصنف

عن عياض الاجماع على انه لا يلزم ما في طريقة ستر وجهها وإنما هو سنة وعلى الرجال غش البصر عنهم للآية لانه لا يلزم من منع الامام لمن من الكشف لكونه مكروهاً والامام المنع من المكروه لما فيه من المصلحة العامة وجوب الستر عليهن بدون منع مع كونه غير عورة ورعاية المصالح العامة مختصة بالامام ونوابه نعم من تحققت نظر اجنبي لها يلزمها ستر وجهها عنه وإلا كانت معينة له على حرام فثام ثم رابت بازرة ائقي بما يفهمه فقال في امة جميلة تبرز مكشوفة ماعداً ابين السرة والركبة والاجانب يرونها محل جواز بروزها الذي اطلقوه إذا لم يظهر منها تبرج بزينة ولا تعرض لزينة ولا اختلاط لمن يخشى منه عادة الفتان بمثل ذلك وإلا اثمت ومنعت وكذا الامر داه مخصصا وكون الاكثربن على مقابل الصحيح لا يقتضى رجحانه لاسيما وقد اشار الى فساد طريقتهم بتعبيره بالصحيح ووجهه ان الآية كما دلت على جواز كشفهن لوجوههن دلت

راجع الى قوله وكذا النظر بشهوة الخ (قوله فيما يظنه الخ) والافان الفتنة حقيقة لا يكون الا من المعصوم اه حلي (قوله وبلا شهوة) عطف على قول المتن عند الامام (قوله ولو حل النظر الخ) الظاهر ان هذا التعليل جار على حل نظر الامرد مع عدم الشهوة وامن الفتنة ثم رايت الفاضل المحشى قال مانصه قد يشكل على هذا التوجيه ان المراد يحرم نظره بشهوة بلا كلام وبغيرها على ما فيه مع انهم لم يؤمروا بالستر ولا يمنعون من الخروج سافري الوجوه فتأمل اه ويؤخذ الجواب عنه بما ذكرته فتأمل اه سيد عمر وقوله بما ذكرته اى من ان هذا التعليل جار على الضعيف من حل نظر الامرد مع عدم الشهوة (قوله ومحرك للشهوة) عطف مغاير اه ع (قوله وبه اندفع) اى بتوجيه الامام وقوله هر اى الوجه اه ع وش وقال الكردى اى الوجه والكفان وافرد الضمير باعتبار ما ذكر اه وهذا افيد والاول اقرب (قوله قال السبكي الخ) وياقيل قول المتن ويحل ماسواه جزمه بذلك (قوله ولا ينافي) الى قوله نعم مردود إذ ظاهر كلامهما ان الستر واجب لذاته فلا يتناق هذا الجمع وكلام القاضي ضعيف شرح م راى الخطيب اه سم ووجه الرشدى جمع التحفة رداعلى النهاية راجعه (قوله لانه لا يلزم الخ) تعليل لعدم المناقاة (قوله من منع الامام) اى الحاكم (قوله وللامام الخ) الواو حالية (قوله بدون منع) اى من الامام (قوله ورعاية الخ) توجيه لا اختصاص المنع بالامام (قوله من تحققت نظر الخ) ومثلها فى ذلك الرجل (قوله ائقي بما يفهمه) فى افهامه ذلك تأمل اه سم (قوله بما يفهمه) اى يفهم (قوله نعم من تحققت الخ) اه كردى (قوله محل جواز الخ) مقول فقال (قوله ووجهه) اى وجهه فساد طريقتهم (قوله جوازه) اى النظر (قوله قال البلقينى الترجيح الخ) قال الشارح فيما كتبه على شرح الروض مراده بذلك ان المدرك مع ما فى المنهاج كما ان الفتوى عليه اه وقول ان قوله على ما فى المنهاج خير الترجيح والمغنى وللترجيح على طبق ما فى المنهاج من جهة قوة المدرك ومن جهة المذهب فهو راجح دليلاً ومذهباً فتأمل اه رشدى اقول قضية قوله والمعنى الخ ان الفتوى معطوف على قوة المدرك ولك عطفه على الترجيح بل هو الظاهر (قوله والفتوى على ما فى المنهاج) معتمداً ع (قوله الصواب الحل) اى حل النظر الى الوجه والكفين عند الامن اه كردى عبارة النهاية والمغنى وحيث قيل بالجواز كره وقيل خلاف الاول وحيث قيل بالتحريم وهو الراجح حرم النظر الى المنتقبة التى لا يبين منها غير عينيها ومحاجرهما كما يحتمل الاذرى لاسيما إذا كانت جميلة فكفى المحاجر من خناجر اه فى القاموس والمحجر كجلس ومنبر الخديفة ومن العين مادار بها وبدا من البرقع أو ما يظهر من نقابها اه (قوله والمهم) الى المتن فى النهاية الا قوله هو ظاهر الى واختيار الاذرى (تخصيص حل الكشف بالوجه) اى فيما ذكره القاضي عياض اه رشدى ويحتمل فى الآية (قوله لانه) اى غير اليد وقوله محتمل فيها الى فى اليد (قوله واختيار الاذرى)

ولو حل النظر الخ) قد يشكل على هذا التوجيه ان المراد يحرم نظره بشهوة بلا كلام وبغيرها على ما فيه مع انهم لم يؤمروا بالستر ولا يمنعون من الخروج سافري الوجوه فتأمل (قوله ولا ينافي الى قوله ولا يلزم الخ) مردود إذ ظاهر كلامهما ان الستر واجب لذاته فلا ينافي هذا الجمع وكلام القاضي ضعيف شرح م (قوله لكونه مكروهاً) قد يقال اذا كان المنع من الكشف لانه مكروه لم يدل على حرمة النظر لجواز انه مكروه فقط فكروه الكشف المؤدى اليه فلا يتأمل (قوله ائقي بما يفهمه) فى افهامه ذلك تأمل

(٢٥ - شروانى وابن قاسم - سابع)

على وجوب غش الرجال ابصارهم عنهم ويلزم من وجوب الغش حرمة النظر ولا يلزم من حل الكشف جوازه كما لا يخفى فأتضح ما أشار اليه بتعبيره بالصحيح ومن ثم قال البلقينى الترجيح بقوة المدرك والفتوى على ما فى المنهاج وسبقه لذلك السبكي وعلة بالاحتياط فقول الاسنوى الصواب الحل لذهاب الاكثربن اليه ليس فى محله وافهم تخصيص حل الكشف بالوجه حرمة كشف ماعداً من البدن حتى اليدوه وظاهر فى غير اليد لانه عورة ومحتمل فيها لانه حالاجة لكشفها بخلاف الوجه واختيار الاذرى قول جمع يحل نظروهم وكف عجوز يؤمن نظرها الفتنة لا يوق الفواهد من النساء

ضعيف وبرده مامر من سد الباب وان لكل ساقطة لا قطة ولا دالة في الآية كما هو جلي بل فيها إشارة للحرمة بالتقييد بغير متبرجات بزيته واجتماع ابى بكر وانس بام ايمن وسفيان (١٩٤) واضرابه برابعة رضى الله عنهم لا يستلزم النظر على ان مثل هؤلاء لا يقاس بهم

اي من حيث الدليل اعمش (قوله ضعيف) خبر قوله واختيار الاذرعى الخ وجرى على ضعفه المغنى ايضا عبارته وإطلاقه الكبيرة يشمل العجوز التي لا تشتمى وهو الارجح في الشرح الصغير وهو المعتمد اقول ويؤيد ما اختاره الاذرعى قول الشارح الاتى واجتماع ابى بكر الخ (قوله وبرده) اي ما اختاره الاذرعى (قوله وان لكل اخر) يظهر انه عطف على مامر وعطفه عش على سد الباب حيث قال اي ومنه ان لكل الخ فالعجوز التي لا تشتمى قد يوجد لها من يردوها ويشتبهها اه (قوله بل فيها إشارة الخ) يتأمل وجه الاشارة فان ظاهره جواز النظر ان لم يتبرج بالزينة ومفهومها الحرمة اذا تزينت وهو عين ما ذكره الاذرعى اعمش (قوله واجتماع) الى قوله ومن ثم في المغنى (قوله بنسب) الى قول المتن بيز في المغنى وإل قوله سرقة في النهاية (قوله فيه تجوز) اي حيث جعل بين مفعولا به واخرجهان الظرفية وهي من غير المتصرفة لكن قد يقال عليه ما المانع من جعل المفعول به محذوفا والتقدير ولا ينظر من محرمة شيئا بين الخ اهرشيدى وقد ردد عليه ان فيه حينئذ حذف الموصوف يدون شرطه (قوله لانه عورة) اي فيحرم نظر ذلك اجماعا نهاية ومغنى (قوله ويلحق به الخ) خالفه النهاية والمغنى فقالوا وافاد تعبيره كالروضة حل نظر السرقة الركبة لانها غير عورة بالنسبة لنظر المحرم وهو كذلك اه (قوله وفيما ياتي) اي في الامة (قوله وبه) اي الاحتياط وقوله مامر الخ من ان عورة الرجل والامة في الصلاة ما بين السرقة والركبة (قوله هنا) اي في نظر الاجنبية (قوله حيث لاشهوة) الى قوله وما قيل في النهاية والمغنى الا قوله ولوز من الرضاع وقوله فاجراء شارح الى المتن وقوله او مع خوف الفتنة (قوله حيث لاشهوة) اي ولا خوف فتنة اه سم (قوله ولو كان كافر الا يرى الخ) فلو كان الكافر من قوم يعتقدون حل المحارم كالنجوس امتنع نظره وخلوته كآنبه عليه الزكشى نهاية ومغنى قال الرشيدى بمعنى ان امتنع من ذلك اه (قوله يضم الميم) عبارة النهاية والمغنى بفتح الميم اه (قوله وهو) اي ما يبدو الخ (قول المتن حل النظر الخ) اي وان كان مكروها اه مغنى (قوله فاجراء شارح) قد يكون هذا الشارح اعتمد طريقة الخلاف فلا يلزم السهو سم اقول بجر داء اعتقاد هذا الشارح طريقة الخلاف لا يكفي في دفع السهو وإنما يدفع ان ثبت ان الرافعى يعتمد ما ظاهر التحفة انه يعتمد طريقة القطع فراجع اه سيد عمر (قوله بين المتن) نعمت للخلاف على خلاف الغالب (قوله فيها) اي المبعضة ايضا كالاتي (قوله وسيصحح) اي المصنف بقوله والاصح عند المحققين الخ (قوله لا يختص بها) اي الامة (قوله لكل منظور اليه) من محرم وغيره غير زوجته وامتة نهاية ومغنى وصنيعهما هذا قد يشعر بتخصيص الحكم بغير الجمادات وقال عش قوله لكل منظور الخ يشمل عموم الجمادات فيحرم النظر اليها بشهوة اعمش وانظر ما اراد بشهوة الجمادات او التلذذ بها إذ االم تسكن على صورة الادعى (قوله على هذه الطريقة) اي طريقة الرافعى (قوله وقد يوجه) اعلم ان المصنف تعرض للتقييد بعدم الشهوة في مسألة الامة والصغيرة والامر دون بقية المسائل وقال

(قوله واجتماع ابى بكر الخ) كذا شرح مر (قوله في المتن ولا ينظر من محرمة بين سرقة وركبة) ظاهر كلام الشيخين خروج نفس السرقة والركبة في هذه المسائل عن العورة حتى يحل نظرهما وهو كذلك شرح مر (قوله حيث لاشهوة) اي ولا خوف فتنة (قوله لا يرى نكاح المحارم) فلو كان الكافر من قوم يعتقدون نكاح المحارم كالنجوس امتنع نظره وخلوته كآنبه عليه الزكشى شرح مر (قوله خرج بها المبعضة) اعتمد مر (قوله سهو) قد يكون هذا الشارح اعتمد طريقة الخلاف فلا يلزم السهو (قوله بل الوجه حرمة) على هذه الطريقة مع الشهوة شرح مر واعلم ان المصنف تعرض للتقييد بعدم الشهوة في مسألة الامة والصغيرة والامر دون بقية المسائل قال الشارح المحلى للحكمة تظهر بالتأمل والحكمة ان الامة لما كانت في مظنة الامتihan والابتذال في الخدمة ومخالطة الرجال وكانت عورتها في الصلاة ما بين سرتها وركبتها فقط كالرجل ربما يتوهم جواز النظر اليها ولو بشهوة للحاجة وان الصغيرة

غيرهم ومن ثم جوزوا لمنهم الخلوة كما ياتي قبيل الاستبراء ان شاء الله تعالى (ولا ينظر من محرمة) بنسب اورضاع أو مصاهرة (بين) فيه تجوز أو ضحه قوله الاتى الاما بين سرقة وركبة) لانه عورة ويلحق به هنا وفيما ياتي على الوجه نفس السرقة الركبة احتياطا وبه فارق مامر في الصلاة الاترى ان الوجه والكفين عورة هنا لاثم (ويحل) نظر (ما سواء) حيث لاشهوة ولو كافر الا يرى نكاح المحارم لان التحريمية تحرم المناكحة فكانا كرجلين او امرأتين (وقيل) يحل نظر (ما يبدو في المبهة) بضم الميم وكسرها اي الخدمة وهو الرأس والعنق واليدان الى العضدين والرجلان الى الركبتين (فقط) إذ لا ضرورة لنظر ما عداه كالثدى ولو زمن الرضاع (والاصح حل النظر بلا شهوة) ولا خوف فتنة (الى الامة) خرج بها المبعضة فهي كالحرمة قطعا وقيل على الاصح فاجراء شارح الخلاف بين المتن واصله فيها ايضا سهو (الا ما بين سرقة وركبة) لانه عورتها في الصلاة فاشبهت الرجل وسيصحح انها كالحرمة ونفى الشهوة لا يختص بها الان النظر

مهما او مع خوف الفتنة حرام لكل منظور اليه وما قيل لعل النبي

هنا لا فادته انه لو خشى الفتنة ونظر بلا شهوة حل غير صحيح بل الوجه حرمة على هذه الطريقة مع الشهوة أو خوف الفتنة وقد يوجه

تخصيص النفي بهذا بان فيه نظر ما قرب من الفرج وحرمة من امرأة اجنبية مع عدم (١٩٥) مانع للشهوة وهو يجر غالبا اليها فنفي

بخلاف المحرم ليس مظنة لها فلا يحتاج لنفيها فيه وبخلاف ما ألحق به بما ياتي لان نحو السيادة ومسح الذكر والاثنيين ينفيها غالبا فلم يحتاج لنفيها ثم ايضا ولا يرد النظر لنحو فصد لانه قيده بقوله لئلا يفسد الى آخره وهذا يفيد تقييد النظر بغرض نحو الفصد ويلزم منه نفي الشهوة على أن ذلك فيه تفصيل اذ مع التعمين محل ولومع الشهوة فان كانت يرد ذلك كله جعله بلا شهوة قيد في الصغيرة أيضا قلت لا يرد بل يؤيده لانه انما قيده فيها لافادة حكم خفي جدا هو حرمة نظرها مع الشهوة مع ان الفرض انها لا تشتهى بل يؤخذ من هذا انه قيد جميع ما في كلامه بغير الشهوة لانه يعلم من هذا بالاولى وحينئذ فلا يرد عليه شيء (و) الاصح حل النظر (الى صغيرة) لا تشتهى كما عليه الناس في الاعصار والامصار ومن ثم قيل حكاية الخلاف فيها أي فضلا عن الإشارة لقوته يكاد ان يكون خرقا للاجماع وجوز ماوردى النظر لمن لا تشتهى وان بلغت تسع سنين والوجه الصواب عامر ان المدار على الاشتباه وعدمه بالنسبة لذوى الطباع السليمة فان لم تشته لهم بالاشهوة بها قدر فيما يظهر

الشارح المحلى انه لحكمة تظهر بالتأمل اه والحكمة أن الاما كانت في مظنة الامتجان والابتدال في الخدمة ومخالطة الرجال وكانت عورتها في الصلاة ما بين سرتها وركبتها فقط كالرجل ربما توم جواز النظر اليها ولو بشهوة وللحاجة وان الصغيرة لما كانت ليست مظنة للشهوة لاسيما عند عدم تمييزها بما توم جواز النظر اليها ولو بشهوة وان الامرد لما كان من جنس الرجال وكانت الحاجة داعية الى مخالطتهم في اغلب الاحوال ربما توم جواز نظرهم اليها ولو بشهوة وللحاجة بل للضرورة فدفع تلك التوهمات بتعرضه المذكور واغاده بتحریم نظر كل من الرجل والمرأة الى الاخر بشهوة اذ لم تكن بينهما زوجية ولا محرمية ولا سيديية بطريق الاولى وتحریم نظر كل من الرجل الى الرجل والمرأة الى المرأة والمحرم الى محرمه بطريق المساواة وناهيك بحسن تعرضه المذكور اه شرح مر واقول قد يشكل على هذا التقدير ان ما ذكر في توجيه التقييد في النظر الى الامرد مقتضاه ان التعرض له في نظر الرجل الى الرجل والمرأة الى المرأة أولى من التعرض له في نظر الامرد كما لا يخفى فكان ينبغي التعرض له فيما ذكر ويفهم منه حكم نظر الامرد بالاولى فليتأمل اه سم (قوله تخصيص النفي) اي نفي الشهوة بهذا أي نظر الاما (قوله بما ياتي) أي من نظر العبد الى سيدته ونظر المسووح الى الاجنبية (قوله ولا يرد) أي على ذلك الترجيح النظر الخ أي بان يقال أن النظر للفصد نظر ما قرب من الفرج مع أنه لم يقيده بنفي الشهوة (قوله ويلزم منه الخ) استشكله سم بما حاصله ان غاية ما يفيد التقييد بعد التسليم نفي الشهوة على أنها غرض من النظر لا نفها مطلقا اه (قوله ذاك) أي النظر لنحو فصد (قوله يرد ذلك الخ) أي التوجيه ودفع ما يرد عليه وقوله جعله فاعل يرد وقوله قيداً في الصغيرة أي كإفادته العطف (قوله أيضا) أي كالأمة (قوله انه قيد) أي المصنف (قوله بل يؤخذ الخ) قضيته ان لا يقيد الأمة بذلك كغيرها (قوله لانه) أي تقييد الجميع وقوله من هذا أي تقييد الصغيرة (قوله لا تشتهى) الى الماتن في النهاية (قوله فان لم يشته الخ) في تفريعه على ما قبله نظر (قوله وفارقت الخ) أي الصغيرة في الماتن اه شديد (قوله وفارقت العجوز) يعني لم يفصل في نظر العجوز بالاشتباه وعدمه ولو يفرض زوال التشوه كما فصلوا في الصغيرة (قوله ولو تقديرا) أي في الشوها (قول الماتن الا الفرج) أي قبلا او دبرا وينبغي أن محل الفرج مثله اذا خلق بلا فرج او قطع ذكره فيحرم النظر اليه اعطاه حكم الفرج اه ع ش (قوله فيحرم) الى قوله اما الصبي في النهاية والغنى (قوله لنحو الام الخ) أي عن يرضع بها نهاية ومغنى قال

لما كانت ليست مظنة للشهوة لاسيما عند عدم تمييزها ربما توم جواز النظر اليها ولو بشهوة وان الامرد لما كان من جنس الرجال وكانت الحاجة داعية الى مخالطتهم في اغلب الاحوال ربما توم جواز نظرهم اليها ولو بشهوة وللحاجة بل للضرورة فدفع تلك التوهمات بتعرضه المذكور واغاده بتحریم نظر كل من الرجل والمرأة الى الاخر بشهوة اذ لم تكن بينهما زوجية ولا محرمية ولا سيديية بطريق الاولى وتحریم نظر كل من الرجل الى الرجل والمرأة الى المرأة والمحرم الى محرمه بطريق المساواة وناهيك بحسن تعرضه المذكور شرح مر واقول قد يشكل على هذا التقدير ان ما ذكر في توجيه التقييد في النظر الى الامرد مقتضاه ان التعرض له في نظر الرجل الى الرجل والمرأة الى المرأة أولى من التعرض له في نظر الامرد كما لا يخفى فكان ينبغي التعرض له فيما ذكر ويفهم منه حكم نظر الامرد بالاولى فليتأمل (قوله ويلزم منه الخ) عليه منع ظاهر بقوله للفصد الخ لو سلم انه يفيد انحصار الغرض منه في الفصد الخ لا ينافي وجود الشهوة معه لا على أنها غرض مع الحرمة أيضا حينئذ والحاصل ان التقييد غاية ما يفيد بعد التسليم نفي الشهوة على أنها غرض من النظر لا نفها مطلقا وهذا ظاهر جدا البتة (قوله وحينئذ فلا يرد عليه شيء) يرد عليه ان هذا انما يتجه اذا كان اليراد انه ترك هذا التقييد بقية المسائل اما اذا كان الارادته بالحكمة في تخصيص بعض المسائل بالنصريح بالتقييد دون الباقي كما هو مر اذ المحلى بما أشار اليه فلا فناء له الا أن يجاب بان الحكمة لهم الباقي بالاولى مع الاختصار (قوله قدر فيما يظهر الخ) كذا شرح مر (قوله فيحرم اتفاقا) اعتمده مر وكذا قوله نعم

زوال تشوهها فان اشتبهوا حينئذ حرم نظرها والافلا وفارقت العجوز بان سيق اشتباهها ولو تقدير فاستصحب ولا كذلك الصغيرة (الافرج) فيحرم اتفاقا ما في الروضة عن القاضي من حله عملا بالعرف ضعيف نعم يجوز نظره ومسه لنحو الام من الرضاخ والتمرية

للضرورة اما الصبي فيحل نظر فرجه مالم يميز والفرق ان فرجها الخش وقيل يحرم ويذل له خبر الحاكم ان محمد بن عياض قال رفعت
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في صغرى وعلى خرقة وقد كشفت عورتى فقال غطا عورتها فان حرمة عورة الصغير كحرمة عورة الكبير
ولا ينظر الله الى كاشف عورته وظاهر قوله (١٩٦) رفعت وكونها واقعة قولية والاحتمال يعممها يمنع حملها على المميز (فائدة) روى

ابن عساكر في تاريخه بسند
ضعيف عن انس قال رايت
رسول الله صلى الله عليه وسلم
يفرج بين رجلي الحسن
ويقبل ذكره وفي ذخائر
العقبى للمحب الطبري عن
أبي ظبيان قال والله ان كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم
ليفرج بين رجله يعني
الحسين فيقبل زبيته خرج
ابن السري وخرج ابو حاتم
ان ابا هريرة امر الحسن ان
يكشف له عن بطنه ليقبل
مارآه صلى الله عليه وسلم
يقبله فكشف له فقبل
سرتاه ولا حجة في شيء من
هذه الاحاديث لما ذكر
نفيا ولا اثباتا خلافا لمن
توهمه (و) الاصح (ان نظر
العبد) العدل ولا تكفي
العفة عن الزنا فقط غير
المشترك والمبعض وغير
المكاتب كافي الروضة عن
القاضي وافرده وان اطالوا
في رده (الى سبته) المتصفة
بالعدالة ايضا (و) الاصح
ان (نظر لمسوح) ذكره
كاهوا نثاء بشرط ان لا يبق
فيه ميل للنساء اصلا
واسلامه في المسئلة وعدالته
ولو اجنبا لاجنبية متصفة
بالعدالة ايضا) كالنظر الى
محرم) لينظر ان منها ماعدا
ما بين المرأة والركبة وتنظر

عش التعبير بالارضاع جرى على الغالب ولا فالمدار على من يتعمد الصبي بالاصلاح ولو ذكر كرا كازالة ما على
فرجه من النجاسة مثلا وكدهن الفرج بما يزيل ضرره ثم لا فرق في ذلك بالنسبة لمن يتعاطى اصلاحه بين كون
الام قادرة على كفالته واستغنائها عن مباشرة غيرها وعدمه اه (قوله للضرورة) التعبير بها يشعر بانها
كغيرها عند عدم الحاجة وليس من الحاجة مجرد ملاعبة الصبي اه عش (قوله اما الصبي فيحل الخ) خلافا
للتناهية والمغنى (قوله نظر فرجه) اي قبله كما هو ظاهر اه سم (قوله وقيل يحرم) اعتمده التناهية والمغنى
(قوله ان كان الخ) بكسر الهمزة وتخفيف النون (قوله زبيبة) تصغير زب بالضم وهو الذكر اه كرى
(قوله ولا حجة في شيء الخ) هل وجهه في الجبة عدم صحة هذه الاحاديث او احتمال ان القبيل كان مع حائل
وينافي الثاني ما أخرجه ابو حاتم عن ابي هريرة اه سم (قوله العدل) الى قوله وتنظر منهما في المغنى والى
قوله ولا بن العاد في التناهية (قوله غير المشترك والمبعض وغير المكاتب) فلا يجوز نظر واحد من هذه الثلاثة
اليها ولا نظرها اليها كما صرح به الشارح في شرح الارشاد اه سم (قوله وغير المكاتب كافي الروضة) ولا فرق
بين ان يكون معه فاء النجوم او لا خلافا للقاضي في الشق الثاني مغنى ونهاية (قوله المتصفة بالعدالة) قد يقال
ما وجه اعتبار العدالة فيها اذا كانت منظورة وغير نظارة وكان العبد الناظر عدلا فليتأمل كذا يقال في
منظورة المسحوح اه سيد عمر عبارة الرشيدى انما قيد بها هنا فيما ياتي نظر الى حل نظرها اليها لا في كاهها وظاهر
والا فلا معنى للتقييد بذلك بالنظر لمجرد نظره اليها حيث لم تنظر اليه فتأمل اه وقوله الى حل نظرها الخ اي
وحل سفره واخلوته معها الا (قول المتن ونظر لمسوح الخ) اي حرا كان ام لا اه مغنى (قوله الاصح
ان) الاولى اسقاطه ليرجع قول المتن كالنظر الخ الى المعطوف عليه ايضا (قوله واسلامه) بالجر عطف على
ان لا يبق الخ (قوله ولو اجنبا) وقوله لاجنبية واجنبا للبتن والاول للبتن والى الثاني للمضاف اسكن
الاول يغنى عنه التشبيه بالمحرم (قوله فينظر ان الخ) اي بلا شهوة وخوف فتنة (قوله لقوله تعالى او مالمسكت
الخ) دليل الاول وقوله او التابعين دليل الثاني وقوله غير اولى الاربعة اي الحاجة الى النكاح اه مغنى عبارة
عش اي الشهوة اه (قوله ايضا) اي كالنظر فكان الاول تاخير عن قوله في الخلوة والسفر (قوله في جواز
دخوله) اي للمسحوح (قوله لا في نحو حل المس الخ) كانه معطوف على قول المصنف كالنظر الى محرم لكن في
صحة هذا العطف وفقه والمراد ان العبد والمسحوح كالمحرم في حل النظر فقط لا في نحو المس قاله الرشيدى
واقول بل الظاهر المتعين انه عطف على قول الشارح في الخلوة الخ كافي السكردى (قوله ولا نماحل) جواب
عمائتهم من تقييده العبد بغير المشترك من منافاته لحل نظر السيد لامته المشتركة اه رشيدى (قوله
لامته المشتركة) يذبح ان المبيعة كالمشتركة ثم رايت في شرح الارشاد صرح بحل نظر سيد المشتركة او
المبيعة لما عدا ما بين سرتها وركبتها وعكسه وكذا صرح شرح الروض بالاصل دون العكس فلم يصرح به اه

يجوز الخ (قوله فيحل نظر فرجه) اي قبله كما هو ظاهر (قوله وقيل يحرم) هو المعتمد شرح مر (قوله
ولا حجة الخ) هل وجهه نفى الحجة عدم صحة هذه الاحاديث او احتمال ان التقبيل كان مع حائل وينافي هذا
الثاني ما أخرجه ابو حاتم عن ابي هريرة (قوله غير المشترك والمبعض وغير المكاتب) فلا يجوز نظرها لو احد
من هذه الثلاثة ولا نظرها واحد منهم اياها كما صرح به الشارح في شرح الارشاد وصرح فيه ايضا بان سيد
المشتركة والمبيعة يجوز نظرها الى ما عدا ما بين سرتها وركبتها وقد يفرق بان نظر الرجل اقوى لان التمتع له
بالاصالة فجاز له من النظر مالم يجز للراة ولقوة جانبها جاز النظر اليه تبعا وفي شرح الروض وسياق انه مباح
نظر الرجل الى مكانته انتهى فانظر عكسه (قوله فينظر ان الخ) وقوله يلحقان الخ اعتمد ذلك مر (قوله
ولا نماحل نظرها لامته المشتركة) ينبغى ان المبيعة كالمشتركة لان البعض الحر كالبعث المملوك للغير في

منها ذلك لقوله تعالى او مالمسكت أيما نهن أو التابعين غير اولى الاربعة ويلحقان بالمحرم أيضا في الخلوة والسفر
وقول الاذرعى لا حسب في تحريم سفر المسحوح معها خلافا لمع قال السبكي ولا خلاف في جواز دخوله عليهن بغير حجاب لا في نحو حل
المس وعدم نقض الوضوء به ولا نماحل نظرها لامته المشتركة لان المالكية اقوى من المملوكية فايح للمالك ما لا يباح للمملوك كذا قبل

وقضيته حل نظرها لمكاتيبها وللمشترك بينهما وبين غيرها وقد صرحوا بخلافه فالذي يتجه في الفرق ان ملحظ نظر السيدة الحاجة وهي متغية مع الكتابة او الاشتراك ولا كذلك في السيد ويؤيده نقل الماورى الاتفاق على ان العبد (١٩٧) لا يلزمه الاستئذان الا في الاوقات

الثلاثة وعلوه بكثرة حاجته الى الدخول والخروج والمخالطة قال بعضهم والمحرم البالغ يستأذن مطلقا ونظر غيره فيه والنظر متجه فالوجه انه لا يلزمه الاستئذان الا فيها كالمراهق الاجنبي بل اولى واطال المصنف في مسودة شرح المذهب وكثيرون من المتقدمين والمتأخرين في الانتصار لمقابل الاصح في العبد واجابوا عن الآية بانها في الاماء المشتركات وعن خبر ابى داود ان فاطمة رضي الله عنها استترت من عبده وعبه صلى الله عليه وسلم لها وقد اتاها به فقال ليس عليك باس لانما هو ابوك وغلارك بانه كان صبيما اذ الغلام يختص حقيقة به وبانها واقعة حال محتملة وفيه نظر لانها قولية والاحتمال يعممها وبعزة العدالة في الاحرار فكيف بالماليك مع غلب بل اطردهم من الفسوق والنجور لكن يتامل مامر من اشراط عد التماسه يندفع كل ذلك ثم رايت الاذرى ذكر ذلك ولا بن العمد احتمال بالجواز في مبعض بينه وبينها مهايأة في نوبتها لاحتياجها حينئذ الى خدمته وقياسه مشتركهايات فيه شريكها والوجه الحرمة مطلقا كما صرح به كلامهم ولا نظير

سم (قوله ان ملحظ نظر السيدة) المصدر مضاف لمفعوله امر شيدى وكتب عليه سم ايضا مانصه يتامل حرمة كل على الاجنبي فكالم يمنع ملك الغير لبعضها حل نظره فكذا حرية بعضا ثم رايت الشارح في شرح الارشاد صرح بحل نظر سيد المشتركة او المبعضة لما عدا ما بين سرتها وكتبها وعكسه وكذا صرح في شرح في هذا الفرق فلعل فيه تحكما اه (قوله الحاجة) اى حاجة العبد (قوله او الاشتراك) هذا واضح اذا كان بينهما مهايأة ونظرت في غير نوبتها اما اذا لم تكن بينهما مهايأة او كانت فنظرت في نوبتها فالحاجة موجودة ثم ما ذكر في المشترك باق مثله في المبعضة اه عرش وقوله ونظرات الخ المناسب للمقام ونظر بالنذكير اذ الكلام كما مر عن الرشيدى في نظر العبد الى سيدته لافى عكسه (قوله ولا كذلك في السيد) اى في نظره الى علو كنه امر شيدى (قوله ويؤيده) اى الفرق المذكور وقد يقال ان ما نقله الماورى إنما يناسب الجزء الاول من الفرق دون الثانى (قوله الا في الاوقات الثلاثة) اى التى تضعن فيها ثيابهن المذكورة في قوله تعالى ليستأذنكم الذين ملكت ايمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم الآية اه شرح الروض (قوله مطلقا) اى في اى وقت كان (قوله الا فيها) اى الاوقات الثلاثة (قوله لمقابل الاصح) وهو انه محرم نظره لسيدته اه معنى (قوله في الاماء المشتركات) والمغفلين الذين لا يشتهون النساء معنى وشرح الروض (قوله المشتركات) أسقطه المغنى (قوله وعن خبر ابى داود الخ) عطف على قوله عن الآية (قوله ان فاطمة الخ) عبارة المغنى قال صلى الله عليه وسلم لفاطمة وقد اتاهاها معه عبد قد وهبه لها وعليها ثوب اذا فتحت به راسها لم يبلغ رجلها ولا اذا غطت به رجلها لم يبلغ راسها فلما رآها النبي صلى الله عليه وسلم ماتلى قال انه ليس عليك باس لانما هو ابوك وغلارك اه (قوله وقد اتاهاها الخ) جملة حالية وقوله به اى العبد (قوله لانما هو الخ) اى الداخل اه عرش (قوله ذكر ذلك) اى قوله لكن يتامل مامر الخ (قوله هايات) اى السيدة (قوله شريكها) مفعول هايات وقوله مطلقا اى وجدت المهايأة ام لا (قوله مع ما فيه) اى العبد المبعضة او المشترك (قوله وهو من قارب) الى قول المتن وحل في النهاية الا قوله ويحتمل خلافا له وقوله ثم رايت الى وخرج (قول المتن كالبالغ) اى فى النظر اما الدخول على النساء الاجانب بغير استئذان فانه جائز الا فى دخوله عليهن فى الاوقات الثلاثة يضعن فيها ثيابهن فلا بد من استئذانه فيه اه معنى وفى سم ما حاصله قضية كلام شرح الروض حرمة الخلوة على المراهق ولا ينافيه ما قدمه الشارح من جواز دخوله بلا استئذان فى غير الاوقات الثلاثة لان الدخول لا يستلزم الخلوة اه (قوله كالمجنون) اى البالغ اه عرش (قوله يخالف مامر) فى اى محل سم وهو

حرمة كل على الاجنبي فكالم يمنع ملك الغير لبعضها حل نظره فكذا حرية بعضا ثم رايت الشارح فى شرح الارشاد صرح بحل نظر سيد المشتركة او المبعضة لما عدا ما بين سرتها وكتبها وعكسه وكذا صرح فى شرح الروض بذلك الا العكس فلم يصرح به (قوله وقضيته الخ) قد يقال قضيته ايضا حرمة نظر المشتركة الى سيدتها وهو خلاف ما مر عن تصريح شرح الارشاد (قوله وقد صرحوا بخلافه فالذى يتجه الخ) اعتمد ذلك مر (قوله ان ملحظ نظير السيد الخ) يتامل فى هذا الفرق فلعل فيه تحكما (قوله والمحرم البالغ) بقى غير البالغ وفى كنه الاستاذ بعد ذكر ان العبد لا يلزمه الاستئذان الا فى الاوقات الثلاثة وكذا فى الطفل المميز ولو ابناء بعد البلوغ يستأذن على امه مطلقا كما قاله بعضهم وفيه نظر لا يخفى انتهى (قوله فالوجه الخ) اعتمدهم (قوله الا فيها) اى الاوقات الثلاثة (قوله فى المتن وان المراهق كالبالغ) عبارة الروض والمراهق كالبالغ فى النظر لا الدخول فى الاوقات الثلاثة وعنه الولي كالمجنون والمميز اى غير المراهق كما فى شرحه والمحرم بنسب اورضاع او مصاهرة الخلوة ونظر ما فوق المرة وتحت الركبة انتهى وقول شرحه اى غير المراهق يقتضى حرمة الخلوة على المراهق ولا ينافيه ما قدمه من جواز دخوله بلا استئذان فى غير الاوقات الثلاثة لان الدخول لا يستلزم الخلوة (قوله وهو قرب الخمسة عشر) اى فيما يظهر شرح مر (يخالف مامر)

للحاجة مع ما فيه من الحرمة أو ملك الغير (و) الاصح (ان المراهق) وهو من قارب الاحتمال أى باعتبار غالب سنه وهو قرب الخمسة عشر لا التسع ويحتمل خلافا (كالبالغ) فيلزمها الاحتجاب منه كالمجنون فان قلت هذا يخالف مامر انه لا يلزمها ستترجها وكفيها قلت يحمل

ما هنا على ستر ما عداهما أو على ما إذا علمت منه تعمد النظر إليها لانه حينئذ يجر للفتنه ويلزم وليه منعه النظر كاي لزمه منعه سائر المحرمات ولو ظهر منه تشوف للنساء فكالبالغ قطعاً (١٩٨) والمراقة كالبالغة قبل وفي المراهق المجنون نظراؤه وقضية تعليمهم الحاق المراهق

عجيب فقد مر آتفاي شرح وكذا عند الامن على الصحيح فراجع اه سيد عمر (قوله على ستر ما عداهما) اي على وجوب ستره (قوله ويلزم وليه الخ) عطف على قوله فيلزمها الخ (قوله ولو ظهر منه الخ) اي المراهق بقريضة ذلك على ذلك اه ع (قوله بظهور الخ) متعلق بتعليمهم وقوله وحكايته الخ عطف على ظهور الخ وقوله انه اي المراهق المجنون ليس مثله اي البالغ (قوله بحث ذلك) اي ان المراهق المجنون ليس مثل البالغ اه كرى (قوله وما ياتي) عطف على تعليمهم سم وسيد عمر اي وقوله انه لا بد الخ عطف على انه ليس الخ (قوله وما ياتي في رمية الخ) هذا ياتي في باب الصيال وقوله وفي كونه الخ هذا ياتي في باب موجبات الدية والضميمير فيهما راجع إلى المراهق وقوله يضمن وفي نسخة الكرى من الشارح لا يضمن وهو الموافق لما ياتي (قوله لا بد فيه) اي المراهق المجنون وقوله هذا اي في كونه كالبالغ في النظر وقوله متيقظا لعل المراد به بقريضة ما ياتي في الشارح قرة التمييز وإلا فلا كونه ناظر اي غنى عن اعتبار التيقظ الحقيقي وكونه منظورا لا يحتاج إلى اعتباره فلنامل (قوله مع امن الفتنة) إلى المتن في النهاية إلا قوله ونفسهما (قوله ونفسهما) خلافا للنهاية والمعنى كاسر (قوله كاسر) اي في المحرم (قوله فيحرم نظره) يعني ما ذكره ما بين السرة والركبة ونفسهما وقوله مطلقا اي وجد واحد من الشهوة وخوف الفتنة ام لا (قوله ولو من محرم) عبارة المغنى ولو من ابن وسيد ولا فرق بين ان يكون في حرام وغيره ونقل القاضي حسين عن علي رضي الله تعالى عنه ان الفخذ في الحام ليس بعورة اه (قوله ان المراهق) اي مع البالغ وقوله كالبالغ اي مع البالغ وقوله ومنظورا ينبغي تقييده بما إذا لم يصدق عليه حد الامرد (قوله ذلك فخذ الرجل) اي ومثله بقية العورة حتى الفرج اه ع (قوله بشرط الحاجة كما ياتي) اي وعدم الشهوة (قوله واخذ منه الخ) ينبغي تقييد كل من الماخوذ والماخوذ منه بالحاجة ثم قلت وحينئذ يحتمل ان غير المصافحة كالمصافحة سم وعبارة الرشيدى الظاهر ان ذكر المصافحة مثال وآثره لان الابتلاء به غالب وحينئذ فلا ياتى قول الشارح وافهم تخصيصه اه (قوله مع ذنبك) اي الحائل وامن الفتنة اه ع (قوله تخصيصه) اي الاخذ (قوله غير وجهها) انظر ما وجهه والذي افهمه التخصيص حرمة مس الوجه ايضا اه رشيدى ويأتى عن فتح المعين ما يوافقه (قوله من وراء حائل) لا يبعد تقييده بالحائل الرقيق بخلاف الغليظ مر اه سم اه ع رشيدى (قوله بانه مظنة لاحدهما) قد يقال من الوجه ايضا بل والكفين مظنة لاحدهما سم (قوله وحينئذ) اي حين التوجيه بذلك (قوله في ذلك) اي في حرمة مس ماسوى الوجه والكفين ولو بحائل رشيدى وعش هذا التفسير نظر الصنيع الشارح ولا فقد مر عن الرشيدى ان الذى افهمه ان التخصيص حرمة مس الوجه ايضا (قوله ويؤيده إطلاقهم الخ) قد يمنع التأييد بان المعانقة كالحققة للشهوة بخلاف مجرد الدلس باليد مع الحائل اه ع (قوله ولو على امرد) فيه تسامح (قوله وهو من) إلى قول المتن قلت في النهاية إلى قوله ومن زعم إلى مع خوف فتنة (قوله لم يبلغ الخ) عبارة المغنى الشاب الذى لم تثبت له حية ولا يقال لمن اسن ولا شعر بوجهه امرد بل يقال له نط بالثاء المثلثة اه (قوله غالباً) اي باعتبار العادة الغالبة للناس لا جنسه اه ع (قوله الرجال اي السليمة الطبع) يتامل اه سم (قوله مع خوف الخ) إلى قول المتن قلت في المغنى (قوله مع خوف الخ) راجع إلى المتن وقوله او بشهوة عطف عليه (قوله بان لم يندرج الخ) نبيه على ان

بالبالغ بظهوره على العورات وحكايته لها انه ليس مثله ثم رايت الزركشى بحث ذلك اخذ من كلام الامام وما ياتي في رمية إذا نظر من كوة وفي كونه يضمن إذا أصبح عليه انه لا بد فيه هنا من كونه متيقظا وخرج بالمراهق غيره ثم إن كان بحيث يحكى ما يراه على وجهه فكالمحرم وإلا فكالمعدم (ويحل نظر رجل إلى رجل) مع ان الفتنة بلا شهوة اتفاقا (الاما بين سرة وركبة) ونفسهما كاسر فيحرم نظره مطلقا ولو من محرم لانه عورة قال الاذرى والظاهر ان المراهق كالبالغ ناظرا او منظورا ويجوز للرجل ذلك فخذ الرجل بشرط حائل وامن فتنة واخذ منه حل مصافحة الاجنبية مع ذنبك وافهم تخصيصه الحل معهما بالمصافحة حرمة مس غير وجهها وكفيها من وراء حائل ولو مع امن الفتنة وعدم الشهوة وعليه فيوجه بانه مظنة لاحدهما كالنظر وحينئذ فيلحق بها الامرد في ذلك ويؤيده إطلاقهم حرمة معانقته الشاملة لكونها من وراء حائل (ويحرم) ولو على امرد (نظر)

في أى محل مر (قوله وما ياتي) عطف على تعليمهم (قوله فكالمحرم) قضيته ان يستأذن في الاوقات الثلاثة (قوله في المتن إلا ما بين سرة وركبة) يخرج السرة والركبة مر (قوله قال الاذرى الخ) اعتمده مر (قوله واخذ منه الخ) ينبغي تقييد كل من الماخوذ والماخوذ منه بالحاجة قلت وحينئذ يحتمل ان غير المصافحة كالمصافحة (قوله من وراء حائل) لا يبعد تقييده بالحائل الرقيق بخلاف الغليظ مر (قوله بانه مظنة لاحدهما) قد يقال مس الوجه ايضا بل والكفين مظنة لاحدهما (قوله مراده الخ)

شي من دن (أمرد) وهو من لم يبلغ أو ان طالع الاحية غالباً او يظهر ضبطاً ابتداءه بان يكون بحيث لو كان صغيرة لاشتبهت للرجال مجرد ومن زعم انه المحرم مراده البالغ من الاحلام فلا يأتى ما ذكره مع خوف فتنة بان لم يندرج وقوعها كما قاله ابن الصلاح او (بشهوة) اجماعاً

وكذا كل منظور اليه ففائدة ذكرها فيه تمييز طريقة الراعي وضبط في الاحياء الشهوة بان يتأثر بجمال صورته بحيث يدرك من نفسه فرقا بينه وبين الملتحي وقريب منه قول السبكي هي أن ينظر ليلتذ وان لم يشته زيادة وقاع او مقدمة له فان ذلك زيادة في الفسوق وكثيرون يقتصرون على مجرد النظر والحجة ظانين سلامتهم من الاثم وليسوا باسالمين منه (قلت وكذا) يحرم نظره (بغيرها) أي الشهوة ولو مع امن الفتنة (في الاصح المنصوص) وان نازع فيه حكما ونقلا جمع متقدمون ومتأخرون حتى بالغ بعضهم فزعم انه خرق للاجماع وليس في محله وان وافقه قول البلقيني يحل مع امن الفتنة اجماعا وذلك لانه مظنة الفتنة كالمرأة بل قال في الكافي (١٩٩) هو اعظم اثما منها لانه لا يحل بجمال وانما لم

يؤمر وبالاحتجاب للشبهة في تركهم التعلم والاسباب واكتفاه بوجوب الغض عنهم الحاجة كما يأتي وقد بالغ السلف في التنفير منهم وسموهم الا لتان لاستقذارهم شرعاً ووقع نظر بعضهم على امر دافعه فاجاب استاذهم فقال سترى غبه ففسى القرآن بعد عشرين سنة وشرط الحرمة مع امن الفتنة واتقاء الشهوة ان لا يكون الناظر محر ما ينسب وكذا رضاع او مصاهرة على ماشمله اطلاقهم ولا سيديا ويظهر حل نظر مملوكه وممسوح اليه بشرطهما السابق وان يكون المنظور جميلا بحسب طبع الناظر لان الحسن يختلف باختلاف الطباع ويفرق بين هذا والرجوع فيه اذا شرب طفي المبيع مثلا الى العرف بناء على الاصح ان الملاحاة وصف ذاتي بان المدار ثم على ما يزيد به المالية وهو منوط بالعرف لا غير وهذا على ما قد تجر لفتنة وهو منوط بميل طبعه لا غير وانما لم يقيدوا النساء بذلك لان

مجرد الخوف لا يكفي في الحرمة وان كان هو المتبادر من الخوف فان الخوف يصدق بمجرد ادخاله ولو على بعد فلا بد من ظن الفتنة بان كثرة وقوعها اه عش عبارة المغنى وليس المغنى بخوف الفتنة غلبة الظن ووقوعها بل يكفي ان لا يكون ذلك نادرا اه ولا يخفى ان هذا هو الظاهر (قوله وكذا الكل منظور اليه الخ) عبارة المغنى ولا يختص هذا بالامر دكا بل النظر الى الملتحي والنساء المحارم بالشهوة حرام قطعاً وانما ذكره توطئة لما بعده اه (قوله ذكرها) أي الشهوة فيه أي في نظر الامر د (قوله بحيث يدرك الخ) أي بالذلة وقوله فرق بين الملتحي أي بحيث تسكن نفسه اليه ما لا تسكن عند رؤية الملتحي وقوله زيادة وقاع هو من اضافة الصفة الى الموصوف أي وان لم يشته وقاعاً اذ ادعى مجرد الذلة اه عش (قوله تمييز طريقة الراعي) أي مع ما قدمه من الحكمة في ذلك اه رشیدی (قوله وكثير الخ) عبارة المغنى قال أي السبكي وكثير من الناس لا يقدمون على فاحشة ويقتصرون الخ (قول المتن قلت وكذا بغيرها الخ) افنى شيخنا الشهاب الرمي بان المعتمد ما خرج به الراعي خلافاً لتصحيح المصنف شرح مراههم اقول ووافقه المغنى فبسط في الرد على تصحيح المصنف واقر النزاع وقول البلقيني الاثنين وكذا فعل في النهاية ثم قال فعلم بما تقرران ماقاله المصنف من اختياراته لان حيث المذهب وان المعتمد ما صرح به الراعي اه (قوله فزعم انه) أي ما صححه المصنف (قوله وليس الخ) أي ما زعمه البعض وكذا ضمير وان وافقه (قوله وذلك) راجع الى المتن ثم هو الى قوله بحسب طبع الناظر في النهاية وكذا في المغنى الا قوله ويظهر الى وان يكون (قوله لانه) أي الامر د (قوله لا يحل بجمال) أي ومع ذلك فالزنا بالمرأة اشد اثماً من اللواط به على الراجح لما يؤدي اليه الزنا من اختلاط الانساب اه عش (قوله لم يؤمروا) أي المرء (قوله فاعجبه) أي احبه وقوله غبه أي عاقبه اه كردی (قوله حل نظر مملوكه) أي الامر د وقوله اليه متعلق بنظر المضاف الى فاعله (قوله السابق) أي في شرح وان نظر العبد الى سيدته ونظر ممسوح الخ (قوله وان يكون الخ) عطف على ان لا يكون الخ (قوله بين هذا) أي جمال الامر د المنظور وقوله فيه أي الجمال (قوله بذلك) أي بالجملة (قوله وخرج) الى قوله بدليل في النهاية الا قوله وانما الى والخلق (قوله بما يأتي) أي في شرح رمي حرم النظر حرم المس (قوله ليعتبرين مجيء مثله الخ) قد يمنع التعيين لظهور الفرق بين المحرم والاجنبى اه سم (قوله والخلو) عطف على المس وقوله به أي الامر د (قوله لكن ان حرم الخ) فيه نظر اه سم (قوله والفرق الخ) أي حيث تقيدت حرمة الخلو بحرمة النظر ولم تقيد حرمة المس به اه سم (قوله وان كان الخ) غاية لقوله فتعذر (قوله كما يأتي) أي في شرح ويباح لفصد الخ (قوله لا شترأ كهما) الى قوله ونازع في النهاية والمغنى (قوله بل كثير من الاماء) كالتريكات اه مغنى (قوله فخوفها) أي الفتنة (قوله بالكاع) عبارة القاموس وامرأة الكاع كقطام ائيمة اه (قوله لاحتمال

يتأمل (قوله في المتن قلت وكذا بغيرها في الاصح الخ) افنى شيخنا الشهاب الرمي بان المعتمد ما صرح به الراعي خلافاً لتصحيح المصنف شرح مراههم (قوله فيحرم) اعتمده م (قوله ليعتبرين مجيء مثله هنا) قد يمنع التعيين لظهور الفرق بين المحرم والاجنبى (قوله والخلو) عطف على المس (قوله لكن الخ) كذا م (قوله ان حرم فيه نظر (قوله والفرق الخ) أي حيث تقيدت حرمة الخلو بحرمة النظر ولم

لكل ساقطة لافطة ولان الميل اليهن طبيعي وخرج بالنظر المس فيحرم وان حل النظر كما جزم به بعضهم وانما يتجه ان قلنا بما يأتي عن مقتضى الروضة ان المحرم المرأة يحرم مسها مطلقاً اما على المعتمد الاق من التفصيل فيتعين مجيء مثله هنا والخلو به فتعذر لكن ان حرم النظر فيما يظهر والفرق بينها وبين المس واضح بدليل اتفاقهم في المرأة على حل خلو المحرم بها واختلافهم في حل مسها وان كان معه امر د آخر أو أكثر كما يأتي (والاصح عند المحققين ان الامه كالحره والله اعلم) لا شترأ كهما في الانوثة وخوف الفتنة بل كثير من الاماء يفوق اكثر الحرائر جمالا فخوفها فيهن اعظم وضرب عمر رضي الله عنه لامة استترت كالحره وقال انتشبهين بالحر اثر الكاع لا يدل للحل لاحتمال

انه لا يذاتها الحرائر بطن انهن هي اذا لاماه كن يقصدن الزنا والحرائر كن يعرفن بالستر وتنازع فيه البلقيني واطال بما اشار الاذهرى لرد
 به كرجع محققين صرحوا بذلك وبان الادلة شاهدة له (والمرأة مع المرأة كرجل ورجل) ليحل حيث لا خوف فتنة ولا شهوة لها نظر ما عدا
 سرتها وركبتها وما بينهما لانه عورة (والاصح) تحريم نظر ذميمة وكل كافرة ولو حريية (الي) ما لا يبدو في المنة من (مسلمة) غير سيدتها ومحرمها
 لمفهوم قوله تعالى او نساثن ولا نهاقد (٢٠٠) تصفها الكافر يفتنها وصح عن عمر رضي الله عنه منعها من دخول حمام معها ودخول

الذميات على امهات المؤمنين
 الوارد في الاحاديث الصحيحة
 دليل لما صححه من حل
 نظرها منها ما يبدو في المنة
 واعتمد جمع ما اقتضاه
 المتن من انها معها كالاجنبي
 وافى المصنف اى بناء
 على ما في المتن بحرمه كشف
 نحو وجهها للذميمة لانها
 تعينها به على ما يخشى منه
 مفسدة وهو وصفها لمن قد
 تفتن به على محرم اذ
 الكافر مكلف بالفروع
 على ما مر ولا يحرم نظر
 المسلمة لها خلافا لمن توقف
 فيه اذ لا محذور بوجهه
 ومثلها فاسقة بسحاق او
 غيره كرنا او قيادة فيحرم
 التكشف لها (و) الاصح
 (جواز نظر المرأة الى بدن
 اجني سوى ما بين سرته
 وركبتها) وسواهما ايضا
 كامر (ان لم تخف فتنة) ولا
 نظرت بشهوة لنظر عائشة
 رضى الله عنها الحبيشة
 يلعبون في المسجد والنبي
 صلى الله عليه وسلم يراها وفارق نظره
 اليها بان بسنها عورة ولذا
 وجب ستره بخلاف بدنه
 (قلت الاصح التحريم
 كره) اى كنهه (اليها
 والله اعلم) للخبر الصحيح

انه الخ) عبارة النهاية والمغنى لاحتمال قصده بذلك نفى الاذاع عن الحرائر لان الاما كن الخ فخشى انه اذا
 استرا الاما حصل الاذاع للحرائر فامر الاما بالتكشف ويحترزن في الصيانة عن اهل الفجور اه (قوله
 ونازع فيه الخ) عبارة المغنى قال البلقيني في تصحيحه وما ادعاه المصنف انه الاصح عند المحققين لا يعرف وهو
 شاذ يخالف لا طلاق نص الشافعي في عورة الامة ومخالف لما عليه جمهور اصحابه انتهى وهذا ما عليه عمل
 الناس ولكن الاول احوط اه (قوله صرحوا) نعت ثان لجمع (قوله بذلك) اى بما ادعاه المصنف وكذا
 ضمير له (قوله فيحل حيث) الى قوله ومثلها في النهاية والمغنى الا قوله سرتها وركبتها وقوله ودخول الذميات
 الى واعتمد جمع (قوله لانه عورة) اى ما ذكر من السرة والركبة وما بينهما (قوله غير سيدتها ومحرمها)
 عبارة المغنى والنهاية (تنبيه) محل ذلك في كافرة غير محرم للسلمة وغير مملوكة لها امها فيجوز
 لهما النظر اليها اه (قوله لمفهوم قوله تعالى او نساثن) فلو جاز لها النظر لم يبق للتخصيص فائدة اه
 مغنى (قوله منعها) اى الكنايات وقوله معها اى المسلمات اه مغنى (قوله دليل لما صححه) قد يقال
 الدخول لا يستلزم النظر بل المنع اى للاستلزام هنا وجه منه فيما سيأتى في قصة نظر عائشة الى الحبيشة كما هو
 ظاهر اه سيد عمر (قوله لما صححه) اى في الروضة واصلا اه نهاية (قوله من حل نظرها منها الخ)
 وهو المعتمد نهاية ومغنى (قوله اى بناء الخ) اعتمده مر اه سم اى والمغنى (قوله بحرمه كشف الخ)
 يعنى بانه يحرم على المسلمة تمكين الكافرة من النظر اليها (قوله وعلى محرم) عطف على قوله على ما يخشى الخ
 (قوله اذ الكافر الخ) قد يقال الذى استظهره ثم مكلف بالفروع المجمع عليها وهذا ليس منها كما هو واضح
 فليتأمل اه سيد عمر (قوله ومثلها الخ) خلافا للنهاية والمغنى ورجع عرش ما اختاره الشارح عبارته
 وما قاله اى حج ظاهر لان ما علل ا به حرمة نظر الكافر موجودا فيها وينبغى انه يحرم على الامرء التكشف لمن
 هذه حاله لما ذكر اه (قوله فاسقة الخ) قد يقال عدم تقييده المنظور اليه بالعفة يقتضى حرمة نظرها
 لفاسقة اخرى وهو متجه اه سيد عمر (قوله وسواهما الخ) خلافا للنهاية والمغنى (قوله كامر) اى مرارا
 (قوله اى كنهه) الى قوله ورد في المغنى والى المتن في النهاية (قوله ينظر ان) لعل التذكير باعتبار الشخصين
 (قوله وان ذلك الخ) عطف على وليس الخ (قوله او عائشة الخ) عطف على قوله قبل نزول الخ اى وبعده
 ولكن كانت عائشة لم تبلغ الخ وكان الاول اسقاطا او العطف عبارة النهاية وان عائشة الخ وعبارة المغنى
 او كانت عائشة الخ (قوله لم تبلغ الخ) اى بان لم تراه اذ ذاك اه رشيدى (قوله ورد بان استدلالهم الخ)
 في هذا الرد كالذى بعده نظر ظاهر لاحتمال انكار النبي صلى الله عليه وسلم على ميمونة وام سلمة لنظرهما غير
 الوجه والكفين وان الوجوب الذى قال به ابن عبد السلام لمنع النساء من رؤية غير الوجه والكفين اه
 رشيدى اقول او من النظر المؤدى الى الفتنة كما يشير اليه قوله الاتى اى وقد علم منها الخ (قوله في انه لا فرق)

تتقيد حرمة المس به (قوله ولو حريية) اى وان كانت قريبة غير محرم كز (قوله غير سيدتها ومحرمها)
 قال في شرح الروض اماهم فيجوز لها النظر اليهما انتهى (قوله من حل لدره منها الخ) اعتمد
 الحل مر (قوله اى بناء الخ) اعتمده مر (قوله ولا يحرم نظر المسلمة لها) كذا مر (قوله ومثلها
 فاسقة بسحاق الخ) وقول ابن عبد السلام والفاسقة مع العفيفة كالكافرة مع المسلمة مردود كما قاله البلقيني

انه صلى الله عليه وسلم امر ميمونة وام سلمة وقد آهيا ينظران لابن ام مكتوم باحتجاب منه فقالت له ام سلمة اليس هو اعمى لا يبصر فقال اعمى وان اى
 انهما السمتا تبصرانه وليس في حديث عائشة انها نظرت رجوهما وابدانهم وانما نظرت لعبهم وحرابهم ولا يلزم منه تعمد نظر البدن وان وقع
 بلا قصد صرفته حالا وان ذلك قبل نزول آية الحجاب او عائشة لم تبلغ مبلغ النساء قال الجلال البلقيني وما اقتضاه المتن من حرمة نظرها لوجهه
 وبديها بلا شهوة وعندا من الفتنة لم يقل به احد من الاصحاب ورد بان استدلالهم بما مر في قصة ابن ام مكتوم والجواب عن حديث عائشة

صريح في انه لا فرق ويرده ايضا قول ابن عبد السلام جاز ما به جزم المذهب يجب على الرجل سد طاعة تشرف المرأة منها على الرجال ان لم تنته
بنبيه وقد علم منها تعد النظر اليهم ومردب نظرها اليه للخطبة كقولها (ونظرها (٢٠١) الى محرمها كعكسه) اى كظفره اليها

فتنظر منه ما عدا ما بين السرة
والركبة ومر الحاقهما بما
بينهما خلافا لما يوهمه كلام
شارح (ومتى حرم النظر
حرم المس) بلا حائل وكذا
معناه ان خاف فتنة بل وان
أمنها على مامر بل المس
اولى بالحرمة لانه ابلغ في
اثارة الشهوة اذ لو انزل به
افظروا بالنظر فلا يحرم
مس شيء من الامر دعى ما
مرو من عورة المائل او
المحرم وقد يحرم النظر دون
المس كان امكن طيبيا
معرفة العلة بالمس فقط
وكعضو اجنبية مبان يحرم
نظره فقط ودبر الحليلة
يحرم نظره اى على ضعيف
والاصح حرمتها في الاول
وجوازها في الثاني وما
الهمة الماتن انه حيث حل
النظر حل المس اغلب ايضا
فلا يحل لرجل مس وجه
اجنبية وان حل نظره لنحو
خطبة او شهادة او تعليم
ولا السيدة مس شيء من
بدن عبدها وعكسه وان حل
النظر وكذا المسوح كما
مرو ما قيل وكذا بمن غير
مراهق لا يحل مسه وان
حل النظر مردود وما حل
نظره من المحرم قد لا يحل
مسه كبطنها ورجلها
وتقبيلها بلا حائل لغير حاجة
ولا شفقة بل وكيدها على ما

أي بين الوجه والكفين وغيرهما عش ويجوز أن المعنى بين نظر الرجل الى الاجنبية وعكسه (قوله)
ومردب نظرها اليه للخطبة (وقول المصنف كقولها قد يقتضيه اه معنى (قوله) خلافا لما يوهمه (الخ)
اى وللتمايق والمعنى (قوله) وان أمنها على مامر (اى فى شرح ويحل نظر رجل الى رجل الا (الخ) اه سم (قوله)
لانه ابلغ (الى قوله) وما أفهمه فى المعنى (الى الماتن فى النهاية الا قوله اى كل ما الى وفى شرح مسلم (قوله) من الامر (د)
اى الاجنبى (قوله) على مامر (اى فى شرح قلت وكذا بغيرها فى الاصح المنصوص اه سم (قوله) وقد يحرم
الخ) معتمداه عش (قوله) يحرم نظره (اى فقط (قوله) حرمتها (اى النظر والمس وكذا ضمير جوازها
وقوله فى الاول اى فى عضو الاجنبية المبان وقوله فى الثانى اى دبر الزوجة والامة (قوله) ايضا (اى كمنطوقه
(قوله) فلا يحل الخ (الفاء للتمليل (قوله) مس وجه اجنبية (اى بلا حائل اخذا بما ذكره فى شرح ويحل نظر
رجل الى رجل الخ لكن قد مناهناك عن الرشيدى الميل الى الاطلاق وهو الظاهر ثم رابت فى فتح المعين
مانصه وحيث حرم مسه بلا حائل نعم يحرم مس وجه الاجنبية مطلقا اه (قوله) وان حل نظره (اى
وامن الفتنة والشهوة (قوله) او تعلم (اى على القول به اه سم (قوله) مردود (اى فيحل نظره ومس
اسكن قال سم قضية كونه كالمحرم ان باتى فى مسه تفصيل مس المحرم الى آخر ما ذكره فليراجع اه عش
(قوله) وما حل نظره الخ (عطف على قوله لا يحل لرجل الخ عبارة المعنى ومن الثانى اى مما استثنى من المفهوم
المحرم فانه يحرم مس بطن الام وظهرها وغمر ساقها ورجلها كفى الروضة لكنه مخالف لما فى شرح مسلم
للمصنف من الاجماع على جواز مس المحارم وجمع بينهما بحمل الاول على مس الشهوة والثانى على مس
الحاجة والشفقة وهو جمع حسن اه وسياق عن شرح الارشاد مثله (قوله) من المحرم (وكذا من غيرها على
ما مر فى قوله وافهم تخصيصه الحل الخ اه عش (قوله) وتقبيلها الخ (لا يخفى ما فى عطفه على بطنها الواقع
مثالا لما حل نظره الخ (قوله) بلا حائل الخ (راجع لقوله قد لا يحل مسه (قوله) لغير حاجة (ومن الحاجة ما جرت به
العادة من حكر رجل المحرم ونحوه كغسلهما وتكبيرهما ظهر اه عش (قوله) لكن قال الاسنوى الخ (
ضعيف اه عش (قوله) انه (اى ما اقتضاه عبارة الروضة (قوله) وسببه (اى مقتضى عبارة الروضة اه
عش (قوله) ان الرافعى (ع) اى فى اصل الروضة (قوله) وهو (اى تعبير الرافعى (قوله) ولا مس الخ (اى ولا
يحل مس الخ اه عش (قوله) فغير المصنف (اى فى الروضة (قوله) المشترك فيه (تقدم الاثبات الخ) اى
غالبوا الا فقد يتحقق مع عدم تقدم الاثبات بل مع تقدم النفي كما اوضحه السعدى المطول كفى والله لا يجب كل

وان جزم به الزركشى شرح مر (قوله) ويرده ايضا قول ابن عبد السلام (كذا اشرح مر (قوله) وان أمنها
على مامر (اى فى شرح ويحل نظر رجل الى رجل الا ما بين سرته وركبته (قوله) ويحرم مس شيء من
الامر (د على مامر (اى فى شرح قلت وكذا بغيرها فى الاصح المنصوص (قوله) والاصح حرمتها (اى
النظر والمس فى الاول اى عضو الاجنبية (قوله) او تعلم (اى على القول به (قوله) وكذا بمن غير مراهق
قضية كونه كالمحرم ان باتى فى مسه تفصيل مس المحرم وفى شرح الارشاد له وقضية كلامه حل المس من كبيرة
اصغر اى من لم يبلغ حد ايشتهى عرفا وعكسه وهو محتمل ويحتمل حرمة لانه ابلغ فلا يلزم من حل
النظر حله ولان الاحراز عن النظر مع الصغرى شق بخلاف المس انتهى وفيه ايضا بعد ذلك ما غير المراهق
فان كان يميز فكالمحرم وان كان غير مميز فان لم يحكم مراهقه فحضوره كغيبته ويجوز التكشف له انتهى
فليتأمل هذا مع اول الحاشية (قوله) مردود (كذا مر (قوله) المشترك فيه (تقدم الاثبات الخ) اى غالبا
ولا لا فقد يتحقق مع عدم تقدم الاثبات بل مع تقدم النفي كما اوضحه السعدى المطول كفى والله لا يجب كل

(٢٦) - شروانى وابن قاسم - سابق)
وسببه ان الرافعى عبر بساب المسمى فيه تقدم النفي على كل ره ولا مس كل ما يحل نظره من المحارم اى بل بعضه كقولك لا يحل لفلان
تزوج كل امرأة فغير المصنف بغيره سباب المشترك فيه تقدم الاثبات على كل فقال يحرم مس كل ما حل نظره من المحارم

كل ما لا يحرم نظره منه حتى
يطابق ما ذكر اعنى
الاسنوى اولاً من شرط
سلب العموم فقوله المشروط
فيه الى اخره يتعين تاويله
بان المراد بتقديم الاثبات على
كل تاخر النفي عنها على انه
ياتى فى الايلاء لذلك تحقيق
تتبعين مراجعته وفى شرح
مسلم بحل مس راس المحرم
وغیره مما ليس بعورة
اجماعاً اى حيث لا شهوة ولا
خوف فثمة بوجه سواء أمس
الحاجة أم شفقة وعبر اصله
وغیره بحيث بدل متى
واستحسنة السبكي لان حيث
اسم مكان والقصدان كل
مكان حرم نظره حرم مسه
ومتى اسم زمان وليس
مقصودا هنا ورد بمنع عدم
قصد بل قد يقصد اذا الاجنبية
يحرم مسها وبعد نكاحها
يحل وبعد طلاقها يحرم
والطفلة تحل ثم تحرم وقبل
زمان نحو معاملته يحرم ومعه
يحل (ويباحان) اى النظر
والمس (لفصد وحجامة
وعلاج) للحاجة لسن
بحضرة مانع خلو كحرم
اوزوج او امرأة ثقة لحل
خلوة رجل بامرأتين ثقتين
يحشمهما وليس الامردان
كالمرأتين خلافاً لمن بحثه لان
ما عللوا به فيهما من استحياء
كل بحضرة الاخرى لا يأتى فى
الامردين كما صرحوا به فى
الرجلين

مختال فخور وغيره اه سم (قوله اى كل ما لا يحرم نظره الخ) كان التاويل بذلك ليظهر السلب الذى ذكر
ان المصنف عبر بعمومه لان العبارة فى الظاهر لا سلب فيها فضلاً عن عمومها اه سم وفيه ان التاويل المذكور
لا يفيد السلب المطلوب هنا وانما يفيد ان يقول مثلاً اى كل ما حل نظره من المحرم لا يحل مسه كما يظهر بمراجعة
علم المعانى (قوله حتى يطابق ما ذكره الخ) كان المراد بهذا الكلام ان ما ذكره اولاً من ان شرط سلب
العموم تقدم النفي على كل يقتضى ان يكون شرط عموم السلب تاخر النفي عن كل والعبارة المنقولة عن
المصنف ليس فيها نفي فضلاً عن تاخره عن كل فنقول بالنفي ليظهر فيها ذلك اه سم وقد مر ما فى ذلك
التاويل فتنبه (قوله يحل مس راس المحرم الخ) اى بجائل وبدونه اه عش (قوله وغيره) اى غير الراس
(قوله مما ليس بعورة) عبارة شرح الارشاد يحرم مس ساق او بطن محرمة كما هو تقبيلها وعكسه بلا حاجة ولا
شفقة والاجاز وعليه يحمل قول شرح مسلم يجوز بالاجماع مس المحارم فى الراس وغيره مما ليس بعورة اه
وحيث جاز تقبيل المحرم هل يشمل تقبيل الفم اه سم اقول قضيتة اطلاقهم الشمول (قوله سواء أمس
الحاجة أم شفقة) يقتضى ذلك عدم جوازه عند عدم القصد مع انتفاءهما ويحتمل جوازه حينئذ لانه صلى الله
عليه وسلم قبل فاطمة وقبل الصديق الصديقة اه نهاية قال عش قوله ويحتمل جوازه اى ومع ذلك فالعتمد
ما قدمه من الحرمة عند انتفاء الحاجة والشفقة وما وقع منه صلى الله عليه وسلم ومن الصديق محمول على شفقة
اه ويظهر رجحان ما جرى عليه المغنى من الجواز عبارة ته والذى ينبغي عدم الحرمة عند عدم القصد وقد قبل
صلى الله عليه وسلم فاطمة وقبل الصديق الصديقة اه (قوله وليس) اى الزمان (قوله بمنع عدم قصده) ان
اراد مطلقاً فلا يلا فى السؤال وان اراد هنا فالمقام شاهد صدق على عدم قصد الزمان هنا وعبر اصلاً الى المتن فى
المغنى (قوله يحرم) اى النظر اه عش (قول المتن لفصد وحجامة) ومثل النظر لها نظر الخاتن الى فرج من
يحتشبه ونظر القابلة الى فرج التى تولدها اه مغنى (قول المتن وعلاج) من عطف العام على الخاص (قوله
للحاجة) الى قوله ولم يمسح فى المغنى الا قوله وليس الامردان الى وبشرط والى المتن فى النهاية (قوله
باسرأتين ثقتين) ومنه يؤخذ ان محل الاكتفاء باسراة ثقة ان تكون المعالجة ثقة ايضاً اه عش (قوله
وليس الامردان) اى ولا اكثر منهما اه عش (قوله لان ما عللوا الخ) محل نظره وتصريحهم بما ذكر فى
الرجلين لا يؤيده اذ لا يلزم من عدم استحياء الرجل من الرجل فى الفعل عدم استحياءه معه فى الانفعال بل هما
اولى بما ذكر من المرأتين ثم رايت المحشى سم قال ما لفظه قوله لا يأتى فى الامردين قد يقال بل يأتى لان

مختار فخور وغيره (قوله اى كل ما لا يحرم نظره الخ) كان التاويل بذلك ليظهر السلب الذى ذكر ان
المصنف عبر بعمومه لان العبارة فى الظاهر لا سلب فيها فضلاً عن عمومها (قوله حتى يطابق ما ذكره كان
المراد بهذا الكلام ان ما ذكره اولاً من ان شرط سلب العموم تقدم النفي على كل يقتضى ان يكون شرط
عموم السلب تاخر النفي عن كل والعبارة المنقولة عن المصنف ليس فيها نفي فضلاً عن تاخره عن كل فالنفي
ليظهر فيها ذلك (قوله وفى شرح مسلم بحل مس راس المحرم وغيره مما ليس بعورة الخ) عبارة شرح
الارشاد نعم يحرم مس ساق او بطن محرمة كما هو تقبيلها وعكسه بلا حاجة ولا شفقة والاجاز وعليه يحمل
قول شرح مسلم يجوز بالاجماع مس المحارم فى الراس وغيره مما ليس بعورة الخ انتهى وحيث جاز تقبيل
المحرم هل يشمل تقبيل الفم (قوله وليس مقصودا هنا ورد الخ) اقول لا يخفى ان المصنف ذكره ولا حكم
نظر الاجنبية باعتبار كونها اجنبية ولم يتعرض لانتقالها من صفة الاجنبية الى غير ها وحكم نظر الصغيرة
باعتبار كونها صغيرة ولم يتعرض لانتقالها من صفة الصغر الى غير ها وهكذا فحيث ذكر بعد ذلك حكم المس
وانه تابع للنظر فى الحكم لا يفهم من ذلك الا ان المقصود بيان حكم مس من بين حكم نظره لا بيان حكم
الاجنبية بعد زوال كونها اجنبية والصغيرة بعد زوال صغرها فقوله السبكي وليس مقصودا هنا كلام صحيح
عند التامل الصحيح وقول الرادى قد قصد ان اراد فى نفسه فمسلم ولا يردوا هنا فهو ممنوع فهذا الرد غير ملاق
للمردود تامل (قوله لا يأتى فى الامرين) قد يقال بل يأتى لان الذكر قد لا يستحى بحضرة مثله اذا كان

وبشرط عدم امرأة تحسن ذلك كعكسه وان لا يكون غير امين مع وجود امين ولا ذميا مع وجود مسلم او ذمية مع وجود مسلمة وبحث البلقيني انه يقدم في المرأة مسلمة فصبي مسلم غير مراقق فراقق فامراة كافرة (٢٠٣) فمحرم مسلم فمحرم كافر فاجنبى مسلم

الكافر وواقفه الا ذرعى على تقديم الكافرة على المسلم وفي تقديمه لها على المحرم نظر ظاهر والذي يتجه تقديم نحو محرم مطلقا على كافرة لنظره مالا تنظر هي ومسوح على مراقق وامرولو من غير الجنس والدين على غيره ووجود من لا يرضى الا باكثر من اجرة المثل كالعدم فيما يظهر بل لو وجد كافر يرضى بدونها ومسلم لا يرضى الا بها احتمل ان المسلم كالعدم ايضا اخذ بما ياتى ان الام لو طلبت اجرة المثل ووجد الاب من يرضى بدونها سقطت حضنة الام ويحتمل الفرق ويظهر في الامر انه يتأتى فيه نظير ذلك الترتيب فيقدم من يحل نظره اليه فغير مراقق فمراقق فمسلم ثقة فكافر بالغ ويعتبر في الوجه والكف اذنى حاجة وفيما عداهما مبيح تيمم الا الفرج وقريبه فيعتبر زيادة على ذلك وهي ان تستد الضرورة حتى لا يعد الكشف لذلك هتكا للمروءة (قلت ويباح النظر) للوجه فقط (لمعاملة) كبيع وشراء ليرجع بالعدة ويطالب بالثمن مثلا (وشهادة) تحملا واداء لها او عليها كنظر الفرج للشهادة بزنا او ولادة او

الذكر - لا يستحى بحضرة مثله اذا كان فاعلا ويستحى اذا كان مفعولا فالحد لله على ذلك ثم لا بدنى الامردين من كونهما فائتين كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله وبشرط الخ) عطف على بحضرة الخ (قوله عدم امرأة الخ) ظاهره ولو كافرة في المسلمة وعكسه (قوله وان لا يكون الخ) وشرط الماوردى ان يامن الافتتان ولا يكشف الا قدر الحاجة كما قاله الففال في فتاوى به نهاية ومعنى قال عش قوله ان يامن الافتتان هو ظاهر ان لم يتعين وان تعين فيبغي ان يعالج ويكف نفسه ما امكن اخذ ما سياتى في الشاهد (قوله ولا ذميا) معطوف على غير امين (قوله وبحث البلقيني الخ) قد يقال في هذا الترتيب نظر من وجوه اخر غير ما اشار اليه الشارح منها تقديم المسلم المراقق على الكافر الغير المراقق مع ان الاول كالا جنى بخلاف الثانى فانه كالمحرم او كالعدم ومنها تقديم المراقق الكافر على المرأة الكافرة فان ما اختاره هو تبعا لفضية المنهاج وافتاء النووى التسوية بينهما وقياس ما فى الروضة واصلها تقديمها فواجبه القول بتقديمه ومما تترتب به بين المحرمين والمسلم والكافر مع انهما متساويان في حل النظر ومنها تقديم المراقق مسلما كان او كافرا على المحرم مسلما كان او كافرا مع ان الاول كالا جنبى اه سيد عمر (قوله وفي تقديمه) خبر مقدم وخبر له للبلقيني (قوله على المحرم) اى بقسميه اه معنى (قوله والذي يتجه الخ) هلا قدمت الكافرة على المراقق مسلما كان او كافرا لان المراقق كالبالغ في النظر والكافرة لها نظر ما يبدو فى المهنة كذا افاده الفاضل المحشى ولك ان تقول هذا الترتيب للبلقيني وهو ماش على ما ائق به المصنف في الكافرة لا على ما فى الروضة واصلها نعم يمكن ان يقال كان القياس المساواة اه سيد عمر (قوله نحو محرم) اى كالمملوك والمسوح وغير المراقق (قوله مطلقا) اى كبيرا او صغيرا اه عش وكان الانسب مسلما او كافرا (قوله وامر) اى ازيد مهارة ومعرفة اه سم وفى النفس منه شىء اذا كان الماهر كافيا مع انه مخالف لما فى قوله وبشرط عدم امرأة تحسن الخ فليتامل اه سيد عمر اقول دفع عش المخالفة بما نصه وهو اى قول ابن حجر وامر الخ يفيد ان الكافر حيث كان اعرف من المسلم يقدم حتى على المرأة المسلمة وبها يقد ما ذكره الشارح من ان محل تقديم الاثني على غيرهما حيث لم يكن اعرف منها اه (قوله ولو من غير الجنس الخ) اى كرجل كافر مع المرأة المسلمة (قوله الابا كثر الخ) اى وان قلت الزيادة اه عش (قوله احتمل ان المسلم الخ) يعتمد اه عش (قوله ويعتبر) الى المتن فى المعنى (قوله فى الوجه الخ) اى من المرأة اه عش اى والا مرد (قوله مبيح تيمم) قضيته كما قال الزركشى انه لو خاف شيئا فاحشافى عضو باطن امتنع النظر بسببه وفيه نظر معنى وشرح الروض واقره سم وعش (قوله الا الفرج) اى السواتين اه معنى (قوله للوجه فقط) الى المتن فى النهاية الا قوله وفى ذلك الى ولو عرفها (قوله للوجه الخ) اى من الامر دو غيره اه معنى (قوله ليرجع) وقوله ويطالب الاولى فيهما التانيث (قول المتن وشهادة) ينبغى جواز تكرير النظر اذا احتيج اليه فى الضبط اه سم اى كما ياتى فى شرح بقدر الحاجة (قوله او عبالة) هى كبر الذكور اه عش عبارة المعنى ويجوز النظر الى عانة والالكفار لينظر هل نبتت او لا ويجوز للنسوة ان ينظرن الى ذكر الرجل اذا ادعت المرأة عبالته وامتنت من التمكن اه (قوله الرضاع) اى للشهادة عليه اه معنى (قوله لا يضر) اى لا يحرم اه سم (قوله او محارم اى ونحوهم كالمسوحين) (قوله بينه) اى النظر للشهادة وقوله بين ما مر الخ اى من الترتيب (قوله

فاعلا ويستحى اذا كان مفعولا (قوله فامراة) هلا قدمت المرأة الكافرة على المراقق مسلما او كافرا لان المراقق كالبالغ فى النظر والمرأة الكافرة لها نظر ما يبدو فى المهنة (قوله والذي يتجه) كذا فى الكنى ايضا (قوله وامر) اى ازيد مهارة ومعرفة (قوله مبيح تيمم) قال فى شرح الروض وقضيته كما قال الزركشى انه لو خاف شيئا فاحشافى عضو باطن امتنع النظر بسببه وفيه نظر اه (قوله فى المتن لمعاملة الخ) اى بلا شهوة ولا خوف فتة مر (قوله فى المتن وشهادة) ينبغى جواز تكرير النظر اذا احتيج اليه فى الضبط (قوله لا يضر)

عبالة والتحام الفضاء والذى الرضاع للحاجة وتعمد النظر للشهادة لا يضر وان تيسر وجود نساء او محارم يشهدون على الوجه ويفرق بينه وبين ما سلفى المألوف بان النساء ناهيات عنه لا يقبلن المحارم ونحوهم فلا يشهدون ثم رأت بعضهم اجاب بانهم وسعوا بها اعتناء بالشهادة

والنظر لغير ذلك مفسق على ما قاله الماوردي وقضيته انه كبيرة لكن في عدم التصانير ما يخالفه وتكلف الكشف للتحمّل والاداء فان امتنعت امرت امرأه او نحوها بكشفها قال السبكي وعند نكاحها لا بد ان يعرفها الشاهدان بالنسب او يكشف وجهها لان التحمل عند النكاح منزل منزلة الاداء اه وفي ذلك بسط (٢٠٤) ذكره في الفتاوى وباقى بعضه ولو عرفها الشاهدان في النقاب لم يحتج للكشف فعليه يحرم

الكشف حينئذ لا حاجة اليه ومتى خشي فتنة او شهوة لم ينظر الا ان تعين قال السبكي ومع ذلك يأنم بالشهوة وان ائيب على التحمل لانه فعل ذو وجهين وقال بعضهم ينبغي الحل مطلقا لان الشهوة امر طبيعي لا ينفك عن النظر فلا يكف الشاهد بازالتها ولا يؤخذ بها كما لا يؤخذ الزوج بميل قلبه لبعض نسوته والحاكم بميل قلبه لبعض الخصوم والذي يتجه حل الاول على ما باختياره والثاني على خلافه كما يقتضيه ما نظره وبحث الزركشي ان حل نظر الشاهد مفرغ على المذهب انه لا يكتفى تعريف عدل اما على ما عليه العمل كما يأتي في الشهادات فلا شك في امتناعه اه وفيه نظر لانا وان قلنا به النظر احوط واولى وكفى بذلك حاجة بمجوزة له (وتعليم) لا مرد واتى كما صرح به السياق خلافا لما يورده كلام شارح من اختصاصه بالامر قال السبكي وغيره هذه من تفردات المنهاج اى دون الروضة واصلا والافهى في شرح مسلم والفتاوى وانما

والنظر لغير ذلك الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للنهابة عبارة والنظر لغير ذلك عمدا غير مفسق خلافا لما وردى لانه صغيرة اه (قوله لغير ذلك) اى لغير ما ذكر من الامور المجوزة له اه ع ش (قوله وتكلف الكشف الخ) لعله اذا لم تغن المحارم او النساء لكن قوله السابق وان تيسر وجود نسائه الخ قد يقتضى انها تكلف ذلك مطلقا وفيه نظر اه سم (قوله امرت امرأه الخ) اى قهرها عليها ويتلطف مرید الكشف بها بحيث لا يؤذيها ولا يتلف شيان اسبابها فلو امتنعت وادت محاولة كشفها لتلافى شىء من اسبابها فالظاهر ضمانه لنسبة التلف اليه اللهم الا ان يقال ان امتناعها من التمكين من الكشف ومعالجتها مقتض لا حالة التلف عليها ومسقط للضمان ومن اسبابه فالاقرب ضمان الممتنعة لان ذلك نشان امتناعها فنسب اليها اه ع ش اقول قضية هذا التعليل عدم الضمان في الصورة الاولى كما اشار اليه اخرا (قوله لا بد الخ) اى في صحة النكاح حتى لو شهدا على شخص بانه تزوج او يتزوج امرأه من غير معرفة نسبها ولا صورتها لم يصح النكاح على ما هو المتبادر من هذه العبارة ثم رايت في حج بعد الكلام على نكاح الشغار ما يصرح بعدم اشتراط معرفة الشهود دلها اه ع ش (قوله منزل منزلة الاداء) اى واداء الشهادة لا بدلا اعتداده من معرفة المشهود وعليه بنسبه او عينه اه ع ش (قوله منزل منزلة الاداء) لعل الانسب منزلة التحمل (قوله وباقى بعضه) اى بعد الكلام على نكاح الشغار اه ع ش (قوله فعليه الخ) لم يتقدم مرجع الضمير عبارة المغنى قاله الماوردي قال الزركشي وقضيته تحريم النظر حينئذ اه (قوله الا ان تعين) وباقى مثل ذلك في جميع الصور التي يجوز فيها النظر ماعدا الخطبة على ما مر فيها وقوله ينبغي الحل اى حل النظر للشهادة اه ع ش (قوله مطلقا) اى وجد خوف الفتنة او الشهوة ولا (حل قوله الاول) اى قول السبكي يأنم بالشهوة وقوله والثاني اى قول البعض يحل مطلقا وقوله مفرغ على المذهب معتمد وقوله اما ما عليه العمل ضعيف وقوله كما يأتى في الشهادة اى من الاكتفاء بتعريف العدل وقوله وفيه نظر معتمد ايضا وقوله وان قلنا به اى بكفاية تعريف العدل المرجوح اه ع ش (قوله النظر الخ) الاولى لكن النظر الخ (قوله لا مرد واتى) كذا في النهاية والمغنى وفي سم مانصه عبارة السكندر لا مرد واتى ان فقد فيهما الجنس الى اخر ما سيذكره الشرح من الشروط اه اى بالشمول للاتى (قوله هذه) اى مسئلة جواز النظر للتعليم (قوله وانما يظن) اى ما انفرد به المنهاج من جواز النظر للتعليم (قوله ذلك) اى التعليم اه مغنى (قوله بشرط فقد الجنس الخ) وانما يحتاج لهذه الشروط حيث لم يكن غير من توفرت فيه امر على ما قدمه في العلاج اه ع ش (قوله كما يدل له الخ) كان وجه الدلالة ان المرأة لا يجب عليها تعلم القرآن فلو جاز النظر لتعليم ما لا يجب لم يتعذر مع انه حكم بتعذره اه سم (قوله قوله) اى المصنف وقوله تعذر تعليمه اى تعلم المطلق للطلقة (قوله انتهى) اى كلام السبكي (قوله وقال جمع الخ) اعتمده المغنى والنهاية فقالا والمعتد انه يجوز النظر الامر ذو غيره للتعليم واجبا كان او

اى فلا يحرم (قوله مفسق على ما قاله الماوردي الخ) قاله مر في شرحه والنظر لغير ذلك غير مفسق خلافا لما وردى لانه صغيرة اه (قوله وتكلف الكشف للتحمّل) لعله اذا لم تغن المحارم او النساء لكن قوله السابق وإن تيسر وجود نسائه او محارم يشهدون الخ قد يقتضى انها تكلف ذلك مطلقا وفيه نظر (قوله والذي يتجه حل الاول الخ) كذا شرح مر (قوله وفيه نظر الخ) كذا شرح مر (قوله لا مرد واتى الخ) عبارة السكندر لا مرد واتى ان فقد فيهما الجنس الخ ما سيذكره الشرح من الشروط (قوله كما يدل له الخ) كان وجه الدلالة ان المرأة لا يجب عليها تعلم القرآن فلو جاز النظر لتعليم ما لا يجب لم يتعذر مع انه حكم بتعذره (قوله وقال جمع الخ) اعتمده

يظهر فيما يجب تعليمه كالفتاوى وما يتعين فيه ذلك من الصنائع المحتاج اليها بشرط فقد جنس ومحرم صالح وتعذر من مندوبا وراء حجاب ووجود مانع خلوة اخذاما في العلاج لا فيما لا يجب كما يدل له قوله الاتى في الصداق تعذر تعليمه على الاصح وعلله الرافعي بخشية الوقوع في التهمة والخلوة المحرمة ومقابلته يعلمان وراء حجاب بغير خلوة فالوجهان متفقان على تحريم النظر اه وقال جمع لا يتقيد الحل بالواجب وفرقوا بين هذا وما في الصداق بان تعليم المطلق يتممعه الطمع لسبق مقرب الائمة بخلاف الاجنبى

وعليه فلا بد من تلك شروطها أيضا وظاهر أنها لا تعتبر في الأمر كإجماع الفعل ويتجه اشتراط العدالة فيهما كما لو كبل أولى (ونحوها) كما أنه يريد شرهما ما في نظر ما عدا عورتهما وحكمهما وعليها أو يحلقها وإنما يجوز النظر في جميع مامر (بقدر الحاجة والله اعلم) فلا يجوز أن يجاوز ما يحتاج إليه لأن ما حل الضرورة بقدر بقدرها ومن ثم قال الماوردي لو عرفها الشاهد بنظره لم تجز ثانية أو برؤية بعض وجهها لم تجز لرؤية كلهما في البحر عن جمهور من الفقهاء أنه يستوعبه مبنى على الضعيف السابق من حمل نظروهما حيث لا فتنة ولا شهوة وكل ما حل له نظره منها الحاجة يحل لها نظره منه للحاجة أيضا كما لمادة (٣٠٥) وغيرها مامر (فرع) وطى حليلته

متفكرا في محاسن أجنبية حتى خيل إليه أنه يطؤها فهل يحرم ذلك التفكير والتخيل اختلاف في ذلك جمع متأخرون بعد أن قالوا أن المسئلة ليست منقولة فقال جمع محققون كابن الفرقان وجمال الإسلام ابن البري والكمال الرداد شارح الإرشاد والجلال السيوطي وغيرهم يحل ذلك واقتضاء كلام التقي السبكي في كلامه على قاعدة سد الذرائع واستدلال الأول لذلك بحديث أن الله تعالى تجاوز لامتي ما حدثت به أنفسها ولك رده بان الحديث ليس في ذلك بل في خاطر تحرك في النفس هل يفعل المعصية كالزنا ومقدماته أو لا فلا يؤخذ به إلا أن صمم على فعله بخلاف الهاجس والواجب وحديث النفس والعزم وما نحن فيه ليس بواحد من هذه الخمسة لأنه لم يخطر له عند ذلك التفكير والتخيل فعلا زنا ولا مقدمة

مندوب أو إنما منع من تعلم الزوجة المطلقة لأن كلام الزوجين تعلقت آماله بالآخر فصارت لكل منهما طمعة في الآخر فنع لذلك اه (قوله وعليه) أي قول الجمع المعتمد وقوله تلك الشروط أي المارة من السبكي بقوله بشرط فقد جنس الخ (قوله وظاهر) إلى التفتت في النهاية (قوله وظاهر أنها) أي الشروط اه ع ش (قوله لا تعتبر في الأمر) فقد يقال من جملتها فقد الجنس وعدم اعتباره ليس من مواضع الإجماع الذي أشار إليه فليتامل ثم رايت المحشى سم قال ما نصه قوله وظاهر الخ فيه نظر اه فان كان إشارة إلى ما ذكرته فواضح أو إلى جميع الشروط فيرده ما نقله الشرح من الإجماع اه سيد عمر أقول ويرجع الثاني ما قدمته عنه من الكثرانفا (قوله فيهما) أي في الأمر ومعلمه اه ع ش عبارة السيد عمر قوله فيهما أي في المعلم والمتعلم سواء المرأ أو الأمر فليأمر نعم لو تعذر وجوده علم عدل ولم يكن المتعلم عدلا فهل يغتفر مطلقا للحاجة أو في الواجب العيني من العلم وما يضطر إليه من الصنائع محل نظر فليتامل وليراجع اه أقول قضيه مامر في شرح وشهادة من قوله ومتى خشى فتنة الخ الأول ثم قد قدمنا في بحث نظر العبد إلى سيدته عن الرشيدى وسيد عمر ما يفيد أنه لا يعتبر في تعليم الرجل الأمر عدالة المتعلم (قوله كلمة) إلى الفرع في النهاية والمغنى (قوله كما يريد شرهما) أي أو عبد تريد المرأة شره اه معنى (قوله ما عدا عورتها) عبارة المغنى ما عدا بين السرة والركبة اه (قوله فرع) إلى قوله في كلامه في النهاية (قوله ابن البري) بكسر الباء نسبة لبذر الكتان كما ذكره الشارح في صلاة الجمعة (قوله يحل ذلك) معتمد اه ع ش (قوله واستدل الأول) أي الجمع المحققون غير السبكي اه كرى (قوله ولك رده) أي هذا الاستدلال (قوله في ذلك) أي التفكير والتخيل (قوله من هذه الخمسة) عبارة في فتح المين في شرح الحديث السابع والثلاثين ما نصه قال أي السبكي في حليته ما حاصله ما يقع في النفس من قصد المعصية على خمس مراتب الأولى الهاجس وهو ما يأتي فيها ثم جريانه فيها وهو الخاطر ثم حديث النفس وهو ما يقع فيها من التردد هل يفعل أو لا ثم المهم وهو ما يرجح قصد الفعل ثم العزم وهو قوة ذلك القصد والجزم به فالهاجس لا يؤخذ به إجماعا لأنه ليس من فعله وإنما هو شىء طرقة قهر عليه وما بعده من الخاطر وحديث النفس وإن قدر على دفعهما لكنهما مرفوعان بالحديث الصحيح وهذه المراتب الثلاث لا أجر لها في الحسنات أيضا لعدم القصد واما المهم فقد بين الحديث الصحيح أنه بالحسنة تكتب حسنة وبالسئية لا تكتب سئية فان ترك الله كتب حسنة وإن فعلها كتبت سئية واحدة واما العزم فالمحققون على أنه يؤخذ به اه بخلاف وعلم بذلك أن مراد الشارح هنا بالواجب الخاطر والعزم المهم (قوله تصور قبيح) وقوله بصورة حسن كل منهما بالإضافة (قوله وقوع وطئه) مفعول تخيله وقوله أنه عازم الخ فاعل يلزم (قوله هي الظاهر أنه مفعول فرض الخ) وقوله تلك الخ بدل منه ويجوز أن يكون قوله هي بدلا عن موطوءه راجعا إلى حليلته ويكون قوله تلك الخ مفعول فرض الخ (قوله كراهة ذلك) أي التفكير والتخيل (قوله ورد) قد يجاب أنه أراد الكراهة باصطلاح القدماء وهي تشمل خلاف الأولى اه سم (قوله

مر (قوله وظاهر أنها لا تعتبر في الأمر) فيه نظر (قوله ويتجه الخ) كذا مر (قوله وما في البحر الخ) كذا شرح مر (قوله ورد الخ) قد يجاب بأنه أورد الكراهة باصطلاح القدماء وهي تشمل خلاف الأولى

له فضلا عن العزم عليه وإنما الواقع منه تصور قبيح بصورة حسن فهو متناس للوصف الذاتي متذكر للوصف العارض باعتبار تخيله وذلك لا محذور فيه إذا غابته أنه تصور شىء في الذهن غير مطابق للخارج فان قلت يلزم من تخيله وقوع وطئه في تلك الأجنبية أنه عازم على الزنا بها قلت ممنوع كما هو واضح وإنما اللازم فرض موطوءته هي تلك الحسنة وقد تقررت أنه لا محذور فيه على أن الفرق ضنا أنه ضم إليه خطوط الزنا بتلك الحسنة لو ظفر بها حقيقة لم يأنم إلا أن صمم على ذلك فأتضح أن كلام التفكير والتخيل حال غير تلك الخواطر الخمسة وأنه لا يأنم إلا أن صمم على فعل المعصية بتلك المتخيلة لو ظفر بها في الخارج قال ابن البري وينبئ كراهة ذلك ورد بان الكراهة لا بد فيها من نهي خاص

أى وإن استفيد من قياس أو قوة الخلاف في وجوب الفعل فيكره تركه كغسل الجمعة أو حرمة فيكره كلب الشطرنج اذ لم يصح في النهي عنه حديث ونقل ابن الحاج المالكي عن بعض العلماء انه يستحب في وجوب عليه لانه يصون به دينه واستقر به بعض المتأخرين منا اذ اصح قصده بان خشى تعلقها بقلبه واستانس له بما في الحديث الصحيح من امر من رأى امرأة اعجبته انه يأتى امراته فيواقها اه وفيه نظر لان ادمان ذلك التخييل يبق له تعلقا ما بتلك الصورة فهو باعث على التعاقبها الا انه قاطع له وانما القاطع له تناسى او صافها وخطورها هايباله ولو بالتدريج حتى ينقطع تعلقه بهار اساقا وقال ابن الحاج المالكي يحرم على من رأى امرأة اعجبته واتى امراته جعل تلك الصورة بين عينية وهذا نوع من الزنا كما قال علماءنا فيمن اخذ كوزا يشرب منه (٣٠٦) فتصور بين عينية انه خمر فشر به ان ذلك الماء يصير حراما عليه اه ورده بعض المتأخرين

وان استفيد الخ) غاية والضمير راجع الى نهى خاص (او حرمة) عطف على وجوب الفعل وقوله فيكره اى الفعل وقوله عنه اى لعب الشطرنج (قوله انه يستحب) اى التخييل المذكور (قوله منا) اى الشافعية (قوله تعلقها بقلبه) فيه قلب والاصل تعلق قلبه بها (قوله واستانس) اى البعض له اى الاستحباب (قوله بانه) متعلق بامر (قوله انتهى) اى قول البعض (قوله جعل تلك الخ) فاعل يحرم (قوله علماءنا) اى السادة المالكية (قوله ان ذلك الخ) مقول قال (قوله ورده) اى ابن الحاج المالكي وكذا ضمير مذهبه فى الموضعين الاتيين وضمير وافقه الآتى (قوله واصحابنا) اى الشافعية وقوله بها اى بتلك القاعدة (قوله انتهى) اى كلام بعض المتأخرين الراد على ابن الحاج المالكي (قوله على هذه الاراء الاربعة) اى قول جمع محققين بالحل والاباحة وقول ابن الزرى بالكراهة وقول بعض العلماء بالاستحباب وقول ابن الحاج المالكي بالحرمة (قوله يدينها) اى صورة المرأة (قوله فنع) اى الله تعالى ويحتمل انه ببناء المفعول وقوله من التمنى نائب فاعله (قوله بان تمنى الزنا بفلانة) لا يخفى بعد دلالة الآية عليه (قوله كلامه) اى القاضى (قوله قال) اى الزركشى (قوله وغلطوا) من كلام الزركشى (قوله وكلاهما) اى التصميم على فعل الزنا والرضا به (قوله هذا) بدل من كلام القاضى وقوله من استدلل الخ فاعل لم يتامل وقوله به اى كلام القاضى وقوله للحرمة اى الحرمة التفكير والتخييل السابقين وقوله عنه اى عن الاستدلال المذكور (قوله انتهى) اى كلام من اجاب الخ (قوله وان بحث الخ) غاية (قوله وان بحث الزركشى الخ) اعتمده المغنى والنهاية فقالا واللفظ الاول قال الزركشى ولا يجوز للمرأة ان تنظر الى عورة زوجها اذا منعها منه بخلاف العكس اه وهذا ظاهر وان توقف فيه بعض المتأخرين اه (قوله منعها الخ) فان منعها حرم عليها النظر لما بين سرته وركبته اه بجزمى عن الزبادى وفى ع ش عن سم عن مر ما يوافقه (قوله ولو الفرج) الى التنبيه فى النهاية والمغنى لا قوله وعليه ينبغي الى وخرج (قوله ولو الفرج الخ) راجع الى المتن (فرع) الخلاف الذى فى النظر الى الفرج لا يجزى فى مسه لا تنفاد العلة ولم ار احدا قال بتحريم مس الفرج له وان كان واضحا لم يصرحوا بذلك ورايت فى كتب الحنفية انه لا باس بالرجل ان لمس فرج امراته والمرأة ان تمس فرج زوجها سبكي اه سم على حج راعل وجهه انه محرك للشهوة بلا ضرر يترتب عليه اه ع ش (قوله مع الكراهة) فيكره لكل منهما نظر الفرج من الآخر ومن نفسه بلا حاجة اه مغنى (قوله وذلك) راجع الى المتن اسكن صنيع المغنى والنهاية كالصريح فى رجوعه للفرج (قوله لان الحق له الخ) قد يشكل على قوله السابق وان منعها اه

(قوله وان بحث الزركشى الخ) اعتمد بهنهم (قوله ولو الفرج) (فرع) الخلاف الذى فى النظر الى الفرج لا يجزى فى مسه لا تنفاد العلة ولم ار احدا قال بتحريم مس الفرج له وان كان واضحا لم يصرحوا بذلك ورايت فى كتب الحنفية انه لا باس بالرجل ان لمس فرج امراته والمرأة ان تمس فرج زوجها سبكي (قوله لان الحق له لا لها) قد يشكل على قوله السابق وان منعها

بانه فى غاية البعد ولا دليل عليه وإنما بناء على قاعدة مذهبه فى سد الذرائع واصحابنا لا يقولون بها ووافقه الامام احمد الزاهد وهو شافعى غفلة عن هذا البناء اه وقد بسطت الكلام على هذه الآراء الاربعة فى الفتاوى ويثبت ان قاعدة مذهبه لا تدل لما قاله فى المرافة وقررت بينها وبين صورة الماء بفرق واضح لا غبار عليه فراجع ذلك كله فانه مهم فان قلت يؤيد التحريم قول القاضى حسين كما يحرم النظر لما لا يحل يحرم التفكير فيما لا يحل لقوله تعالى ولا تتموا ما فضل الله به بعضكم على بعض فنع من التمنى لما لا يحل كما منع من النظر لما لا يحل قلت استدلال القاضى بالآية وقوله عقبها فنع من التمنى الخ صريحان فى ان كلامه ليس فيما نحن فيه من التفكير والتخييل السابقين وإنما هو فى حرمة تمنى حصول ما لا يحل له بان يتمنى

الزنا بفلانة وان تحصل له نعمة فلان بعد سلبها عنه ومن ثم ذكر الزركشى كلامه فى قاعدة حرمة تمنى الرجل حال اخيه من دين سم اودنيا قال والنهى فى الآية للتحريم وغلطوا من جعله للتنزيه نعم ان ضم فى مسالتنا الى التخييل والتفكير تمنى وطمننا زنا فلا شك فى الحرمة الا انه حينئذ مصمم على فعل الزنا راض به وكلاهما حرام ولم يتامل كلام القاضى هذا من استدلاله بالحرمة ولا من اجاب عنه بانه لا يلزم من تحريم التفكير تحريم التخييل اذ التفكير اعمال النظر فى الشيء كفى القاموس اه (والزوج) والسيد فى حال الحياة (النظر الى كل بدن) اى الزوجة والمملوكة التى تحل وعكبه وان منعها ايا اقتضاه اطلاقهم وان بحث الزركشى منها اذا منعها ولو الفرج اسكن مع الكراهة ولو حالة الجماع وباطنه اشدد ذلك لانها عمل استمتع به وعكبه والخبر الصحيح ان نظره لزوجك وانك اى نهى اولى ان لا تنظر منه لان الحق له لا لها

التمتع ولا عكس وقيل يحرم
نظر الفرج لخبر اذا جامع
أحدهم زوجته أو أمته
فلا ينظر الى فرجها فان
ذلك يورث العمى أى فى
الناظر أو الولد أو القلب
حسنة ابن الصلاح وخطا
ابن الجوزى فى ذكره فى
الموضوعات ورد بان أكثر
المحدثين على ضعفه وانكر
الفارقى جريان خلاف فى
حرمة نظره حالة الجماع وقول
الدارى لا يحل نظر حلقة
الدبر قطعا لانها ليست محل
استمتاعه ضعيف فى النهاية
وغيرها وجريا عليه يحل
التلذذ بالدبر من غير ايلاج لان
جملة اجزائها محل استمتاعه الا
ما حرم الله تعالى من الايلاج
وعليه ينبغى كراهة نظره
خروجا من الخلاف وخرج
بالنظر المس فلا خلاف فى
حله ولو للفرج وبحال الحياة
ما بعد الموت فهو كالبحر
وبالتى تحل زوجة معتدة
عن شبهة ونحو أمة مجوسية
فلا يحل له الا انظر ما عدا ما بين
سرتها وركبتها (تنبيه)
كل ما حرم نظره منه او منها
متصلا بحرم نظره منفصلا
كقلامة يد أو رجل والفرق
مبنى على مقابل الصحيح فى
قوله وكذا وجه الخو شعر
امراة وعانة رجل فتجب
مواراتهما والمنازعة فى
هذين بان الاجماع الفعلي
بالقائمتما فى الحمامات والنظر

سم أى يؤيد بحث الزركشى الذى اعتمده النهاية والمغنى (قوله لزوماً الخ) أى حيث لم يلحقها ضرر بذلك
كما هو ظاهر وتصدق فى ذلك وقوله تمكينه أى وان تكرر اه عش (قوله خطأ) أى ابن الصلاح (قوله
ورد) أى تحسين ابن الصلاح رشيدى وعش (قوله وانكر الفارقى) وهو ممنوع بان الخبر المذكور
مصرح بخلافه اه نهاية عبارة المغنى وخص الفارقى الخلاف بغير حالة الجماع وجرى عليه الزركشى
والدميرى وهو ممنوع فان الحديث المذكور مصرح بحالة الجماع اه وعلم بذلك انه كان الاولى ان يقال
فى حل نظره (قوله وعليه) أى على ما فى النهاية وغيرها (قوله كراهة نظره) أى دبر الحليلة وقوله من الخلاف
أى للدارى (قوله فهو كالبحر) يفيد حرمة نظره ومس ما بين السرة والركبة وكذا ما زاد عليه لغير حاجة وشفقة
وتقدم فى الجنائز ما يخالف بعض ذلك اه سم عبارة النهاية فلا يحل بشهوة اه قال عش قوله فلا
يحل بشهوة أى النظر وأفهم حل النظر بلا شهوة الى جميع بدنها اه (قوله معتدة عن شبهة) أى فلا يحل
نظره الى شئ من بدنها مطلقا اه عش (قوله ونحو أمة مجوسية) ومكاتبة ومزوجة ومشاركة ومحرم
بنسب ورضاع ومصاهرة ونحو ذلك فيحرم عليه نظره منها الى ما بين سرة وركبة دون ما زاد اه معنى (قوله
كلما حرم نظره) الى قوله والمنازعة فى المغنى الى قوله وبحسب استثناء الاب فى النهاية (قوله كقلامة يد الخ)
عبارة المغنى كشعر عانة ولو من رجل وقلامة ظفر حره ولو من يدها اه عبارة فتوح المعين كقلامة يد أو رجل
وشعر امراة وعانة رجل اه (قوله والفرق) أى بين قلامة ظفر اليد والرجل حيث جاز نظر الاول وحرم نظره
الثانى اه عش (قوله وشعر امراة) ينبغى أو رجل بناء على حرمة نظرها اليه قال فى الانوار وشعر عانة الرجل
وشبهها يحرم النظر اليه منفصلا ثم قال ويجب على من حلق عانته موارة شعرها لئلا ينظر اليه انتهى اه سم (قوله
فتجب مواراتهما) أى قلامة الظفر وشعر امراة وعانة الرجل واطلاق القلامة شامل لقلامة ظفر الرجل
وقياس القلامة تعدى ذلك الى جميع اجزائه حتى شعر الراس فليراجع اه عش اقول وتقدم عن المغنى وفتح
المعين تقييد القلامة بكونها من ظفر الحرة (قوله والمنازعة الخ) عبارة النهاية والمنازعة الخ مردودة اه (قوله
والمنازعة الخ) اعتمدها المغنى عبارة استبعد الاذرعى الوجوب قال والاجماع الفعلي فى الحمامات على طرح
ما تناثر من امتشاط شعور النساء وحلق عانات الرجال اه وليس فى كلام الشيخين ما يدل على الوجوب والاوجه
ما قاله الاذرعى اه (قوله فى هذين) أى شعر امراة وعانة رجل ويحتمل ان الضمير للقلامة والشعر (قوله برد
بذلك) خبر ان الاجماع الخ لاشارة لوجوب الموارة وقوله قدمت الخ خبر قوله والمنازعة الخ (وما قيل) أى

(قوله فهو كالبحر) يفيد حرمة نظره ومس ما بين السرة والركبة وكذا ما زاد لغير حاجة او شفقة وتقدم
فى الجنائز ما يخالف بعض ذلك (قوله كقلامة يد أو رجل) عبارة الروض كشعر عانة وقلامة ظفر
قال فى الانوار ويحرم النظر الى قلامة رجلها دون قلامة يدها ويده ورجله انتهى وهو فى المسئلة الاولى مبنى
على الضعيف القائل بانه لا يحرم نظره وجه الحرة وكفيها ان لم يخف فتنة وهو الذى عليه الاكثر لاسيما
المتقدمون كما قاله فى الروضة لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها وهو مفسر بالوجه والكفين
لسكن عليه يكره وفى الثانية مبنى على الضعيف القائل بان نظر المرأة الى الرجل جائز لا ما بين السرة والركبة
وقد جزم به فى الانوار قبل ذلك قال ويحرم عليها النظر عند خوف الفتنة مطلقا قدم حرفه لئلا يوراه قال فى شرحه
وجوبا كما اقتضاه كلام القاضى لئلا ينظر اليه احد واستبعد الاذرعى الوجوب الخ اه وقياس وجوب
موارة قلامة ظفر قدم المرأة لحرمة النظر اليه وجوب موارة قلامة ظفر الرجل لحرمة نظر المرأة اليه اقال فى
الانوار ولو ابين شعر الامة او ظفرها ثم عتقت لم يحرم النظر اليه لان العتق لا يتعدى الى المنفصل اه وهو
مبنى على ان الامة لا يحرم النظر اليها الا ما بين السرة والركبة منها اه وهو ما جزم به قبل قال وقيل هى كالحررة ولا
يخفى ان التقييد بالحررة لا يأتى على الصحيح السابق ان الامة كالحررة وقد يقال ان وجوب الموارة لا يأتى على
جواز خروج النساء سافرات وعلى الرجال غض البصر الا ان يفرق (قوله وشعر امراة) ينبغى أو رجل
بناء على حرمة نظرها اليه قال فى الانوار وشعر عانة الرجل وشبهها يحرم النظر اليه منفصلا اه ثم قال ويجب

اليهما يزد ذلك قدمت فى مبحث الانتفاع بالشارع فى احياء الموت ما يرد فراجع اه قال القاضى

تقييد القاعدة كلها حرم نظره الخ (قوله كشر) عبارة النهاية كفضلة او شعر اه قال ع ش تعبير بهاي
 الفضلة قد يشمل بول المرأة فيحرم نظره لمن عم بانه بول امرأة وفي كلام سم مانصه هل بول المرأة كدم فصددها
 فيحرم نظره او لا ويفرق بما يؤخذ من كلامه الاتي مع العلم بانه جزء ممن يحرم نظره فان البول لا يعد جزءا
 بخلاف الدم فيه نظره اه اقول الاقرب عدم الحرمة لما عايناه اه و اقول الفرق بين البول والغائط تحكم وكذا
 ان يراد بالفضلة غيرهما تحكم (قوله ينبغي حله) خبر ما لم يتميز الخ وقوله غفلة الخ خبر وما قيل (قوله وتحرم
 مضاجعة رجلين الخ) وكما مضاجعة ما يقع كثير في مصر نامن دخول اثنين فاكثر مغطس الحمام فيحرم ان يخيف
 النظر او المس من احد هما العورة الاخر اه ع ش (قوله عاريين الخ) ويجوز نومه ه ما في فراش واحد مع عدم
 التجرد ولو متلاصقين فيما يظهر ويمتنع مع التجرد في فراش واحد وان تباعداه نهاية (قوله وان لم يتماسا)
 عبارة المغنى وشرح الروض وان كان كل منهما في جانب من الفراش اه (قوله وببحث استثناء الاب الخ)
 اي والسكلام مع العري كما هو صريح الصنيع اه سم (قوله لخبر صحيح ليه) اي في الاستثناء وكذا قوله
 لذلك (قوله بعيد الخ) خبر وببحث (قوله وبفرض دلالة الخبر الخ) عبارة شرح الروض وظاهر ان محله
 اي الاستثناء في مباشرة غير العورة وعند الحاجة على انه يحتمل حمل ذلك اي الخبر على الولد الصغير اه
 (قوله واذا بلغ) الى قوله وقديوجه في المغنى والى قوله وقضية اطلاقهم في النهاية (قوله وجب التفريق) اي
 عند العري كما قاله شيخنا الشهاب الرمي لان ذلك اي العري معتبر في الاجانب فبالك بالمحرم لاسيما الالباء
 والامهات نهاية ومعنى (قوله واعتراض الخ) اقره المغنى عبارة ولا دلالة فيه اي الخبر كما قاله السبكي وغيره على
 التفريق بينهم وبين ابائهم اه (قوله السابق) اي في قوله لخبر صحيح فيه (قوله قد يؤدي الى محذور الخ)
 ولا ينافي هذا ما تقدم من تقييد الحرمة بالرجلين والمراتين مع ان ما هنا شامل للام مع انها لان التقييد فيها
 مرجح للتصوير لا للاحتراز اه ع ش (قوله حرمة تمسكها) اي من بلغ عشر سنين ذكر او انثى وامه وابيه
 واخيه واخته (قوله ولو مع عدم التجرد) خلافا للنهاية والمغنى كما مر انفا (قوله ومن التجرد) عطف على
 قوله من التلاصق (قوله وليس بعيد) اي ما اقتضاه اطلاقهما من حرمة ما ذكر (قوله ويكره الخ) كذا في
 النهاية (فائدة) افاد السبكي عن ابي عبد الله بن الحاج وكان رجلا صالحا وعالمنا انه كان يذكر انه يكره
 النوم في الثياب وان السنة العري عند النوم اي ويتغطي بثيابه او بغيرها وتسن مصالحة الرجلين والمراتين
 نعم على ما تقدم من حرمة نظر الامرء الجليل تحرم مصاحته لما مر ان المس ابلغ من النظر قال العبادي ويكره
 مصالحة من به عاهة كجذام او برص وتسكره المعانقة والتقبيل في الراس والوجه ولو كان المقبل او المقبل صالحا
 لا لقادم من سفر او تباعد لقام عرفاهما سنة وياتي في تقبيل الامرء ما مرويسن تقبيل الطفل ولو ولد غيره
 شفقة ولا بس بتقبيل وجه الميت الصالح ويسن تقبيل يدا الحى الصالح ونحوه من الامور الدينية كعلم وشرف
 وزهد ويكره ذلك لغناه ونحوه من الامور الدنيوية كشو كته ووجاهته عند اهل الدنيا ويكره حتى الظهور

على من حلق عاتته مواراة شعرها لتلا ينظر اليه اه (قوله وكدم فصد مثلا) هل بول المرأة كدم فصددها
 فيحرم نظره او لا ويفرق بما يؤخذ من قوله الاتي مع العلم بانه جزء ممن يحرم نظره فان البول لا يعد جزءا
 بخلاف الدم فيه نظره (قوله وان لم يتماسا) قال في شرح الروض وان كان كل منهما في جانب من الفراش
 اه (قوله وببحث استثناء الاب والام) نقله في شرح الروض عن السبكي وغيره ثم قال وظاهر ان محله في
 مباشرة غير العورة وعند الحاجة على انه يحتمل حمل ذلك على الولد الصغير اه (قوله وببحث استثناء الاب
 والام) اي والسكلام مع العري كما هو صريح الصنيع (قوله واذا بلغ الصبي والصبية عشر سنين الخ)
 ويجوز نومه ه ما في فراش واحد مع عدم التجرد ولو متلاصقين فيما يظهر والممتنع مع التجرد في فراش واحد
 او ان تباعد اشرح مر (قوله عشر سنين) نازع الزركشي في اعتبار العشر بحديث الدارقطني الصريح في
 اعتبار السبع وقد اوضح ذلك في شرح الروض (قوله وجب التفريق) اي عند العري كما قاله شيخنا
 الشهاب الرمي لان ذلك معتبر في الاجانب فبالك بالمحرم لاسيما الالباء والامهات شرح مر

وكدم فصد مثلا وما قيل
 ما لم يتميز بشكله كشر
 ينبغي حله غفلة عما في
 الروضة فانه نقل ذلك
 احتمالا للامام ثم ضعفه
 بانه لا اثر للتبميز مع العلم بانه
 جزء ممن يحرم نظره وتحرم
 مضاجعة رجلين او امراتين
 عاريين في ثوب واحد وان
 لم يتماسا وببحث استثناء
 الاب والام لخبر صحيح فيه
 بعيد جد او بفرض دلالة
 الخبر لذلك يتعين تاويله
 بما اذا تباعدا بحيث امن
 تماس وربية قطعا واذا بلغ
 الصبي او الصبية عشر
 سنين وجب التفريق بينه
 وبين امه وابيه واخته
 واخيه كذا قالاه واعترضا
 بالنسبة للاب والام للخبر
 السابق وقد يوجه ما قالاه
 بان ضعف عقل الصغير مع
 امكان احتلامه قد يؤدي
 الى محذور ولو بالام وقضية
 اطلاقهما حرمة تمسكتهما
 من التلاصق ولو مع عدم
 التجرد من التجرد ولو مع
 البعد وقد جمعهما فراش
 واحد وليس بعيد لما
 قرره وان قال السبكي
 يجوز مع تباعدهما وان
 اتحد الفراش ويكره
 للانسان نظار فرج نفسه
 عشا

(فصل) في الخطبة بكسر الخاء وهي التماس النكاح (تحل خطبة خلية عن نكاح وعدة) تسريحا وتعريضا وتحرم خطبة المنكوحه كذلك اجماعا فيهما وسيعلم من كلامه انه يشترط خلوها ايضا من بقية مواع النكاح ومن (٢٠٩) خطبة الغير قيل يرد على مفهومه المعتدة عن

وطء شبهه لحل خطبتها مع عدم خلوها من العدة المانعة للنكاح لان ذا العدة ليس له حق في نكاحها وعلى منطوقه المطلقة ثلاثا فلا تحل لمطلقاتها خطبتها حتى تنكح زوجا غيره وتقدمه اه ويرد الاول بان الجائز انما هو التعريض خلافا لمن زعم جواز التصريح لها وهو مفهوم من قوله الاتي لا تصريح لمعتدة فساوت غيرها والثاني بانه لا يتوهم الورد فيه لا بعد عدة الاول وقبل نكاحها وهذه قام بها مانع فهي كخلية محرم له فكما لا ترد هذه لان المراد الخلية من جميع الموانع كما تقرر وانما خصا لان الكلام فيها لا ترد تلك لذلك وهذا يدفع ايضا قول بعضهم برد عليهم ايهامه حل خطبة الامة المستفرشة وان لم يعرض السيد عنها وفيه نظر لما فيه من ايدائه اذهي في معنى الزوجة اه والذي يتجه حرمة مطلقا ما لم تقم قرينة ظاهرة على اعراض السيد عنها ومحبة لتزويجها ووجهه اندفاعه ان هنا مانعا هو افسادها عليه بل مجرد ادله بامتداد نظر غيره لها مع سؤاله له في ذلك ايداءه اي ايداء وان فرض الامن عليها من الفساد وقد عرف ان انتقام سائر

مطلقا لكل احد من الناس واما السجود له فحرام ويسن القيام لاهل الفضل من علم او صلاح او شرف او نحو ذلك اكراما لاربابه وتفخيما قال في الروضة وقد ثبت فيه احاديث صحيحة اه معنى واكثر ما ذكر في الروض وشرحه مثله

(فصل في الخطبة) (قوله في الخطبة) اي وما يتبعها من حكم من استشير الخ اه عش (قوله بكسر الخاء) الى قوله قيل في المغنى والى المتن في النهاية (قوله وهي) اي شرعا ولغة اه عش (قوله التماس الخ) اي التماس الخاطب النكاح من جهة الخطوبة بمعنى وعش (قول المتن وعدة) اي وتسريحا ياتي اه عش (قوله خطبة المنكوحه) اي واما المعتدة فسياق في المتن اه رشدي (قوله كذلك) اي تصريححا وتعريضا (قوله فيهما) اي في الحل والحرمة (قوله وسيعلم من كلامه) اي بمعونة ما قرر في اه فليس في كلامه ما يعلم منه ذلك اه عش (قوله ايضا) الاول تاخير عن الجار والمجرور (قوله قيل الخ) واقفه اي صاحب القيل المغنى (قوله لحل خطبتها الخ) عبارة المغنى فان الاصح القطع بجواز خطبتها من له العدة وقوله بمن له العدة يعلم عدم ملاقة جواب الشارح الاتي للسؤال (قوله المطلقة ثلاثا) اي بعد انقضاء العدة اه رشدي (قوله خطبتها) ومنها واقفه معها على ان تزوج غيره لتحل له فيحرم اه عش (قوله انتهى) اي كلام صاحب القيل (قوله وهو) جواز التعريض فقط (قوله فساوت) اي المعتدة عن شبهة اه عش (قوله بعد عدة الاول الخ) لانها حينئذ يصدق عليها انها خلية عن نكاح وعدة اه سم (قوله فكما لا ترد الخ) متعلق بقوله الاتي لا ترد الخ (قوله هذه) اي الخلية المحرم (قوله لان المراد الخ) وقد يقال المراد لا يدفع المراد (قوله كما تقرر) اي بقوله وسيعلم الخ (قوله وانما خصا) اي النكاح والعدة (قوله تلك) اي المطلقة ثلاثا (قوله وبهذا) اي بما رده الثاني (قوله يرد عليه) اي المنطوق (قوله وان لم يعرض الخ) الاول للحال وقوله وفيه نظرا في الحل اه عش (قوله لما فيه) اي في الحل او فيما ذكر من خطبة المستفرشة (قوله حرمة) اي ما ذكر من خطبة المستفرشة اه عش (قوله مطلقا) اي تصريححا وتعريضا (قوله ومحبة) عطف على اعراض الخ (قوله ومحبة لتزويجها) الظاهر ان مثلها مالو تساوى عنده تزويجها وعدمه اذا المدار على عدم تاذيه لا على ميله له اه سيد عمر (قوله بل مجرد علمه الخ) الاول بل مجرد سؤال غيره له في ذلك المشعر بامتداد نظره لها ايداءه الخ (قوله في ذلك) اي تزويجها متعلق بالسؤال وقوله ايداء الخ خبر لقوله بل مجرد ويحتمل ان قوله في ذلك خبر مقدم لقوله ايداء الخ والجملة خبر لقوله بل مجرد الخ (قوله وبهذا) اي بما رده الثاني او بقوله وقد عرف الخ (قوله وقياسه الخ) كذا في نسخ الشارح وهو صريح في انه من كلام الماوردي وليس كذلك وانما هو من كلام ابن النقيب كما يعلم من حواشي شرح الروض فلعل الكتبة اسقطت من الشارح قال ابن النقيب قبل قوله وقياسه الخ اه رشدي وقوله من حواشي الروض الخ اي ومن المغنى عبارته ولا بد ان يحل له نكاح الخطوبة فلو كان تحتته اربع حرم ان يخاطب خامسة قاله الماوردي قال ابن النقيب وقياسه تحريم خطبة من يحرم الجمع بينهما وبين زوجته وكذا نانية السفيه وثالثة العبد اه (قوله تحريم نحو اخت الخ) اي تحريم خطبة نحو اخت الخ علي حذف المضاف (ولم يرد ذلك البلقيني) قال الشهاب سم يمكن

(فصل في الخطبة) (قوله وعلى منطوقه المطلقة ثلاثا) يحتمل ان وجه الايراد انه يصدق عليها في حال عدة المطلق انها خلية عن نكاح وعدة بناء على ان المراد عدة غير الخاطب وحينئذ يشكل قول الشارح الاتي والثاني بانه لا يتوهم الخ بل التوهم موجود حال العدة ايضا لما ذكر ويحتمل ان الايراد مصور بما بعد انقضاء عدة المطلق ولعله اقرب بل هو مراده (قوله بان الجائز الخ) لا يقال هذا الرد لا يدفع الورد على المفهم لان ما ياتي بين المراد من هذا المفهوم (قوله لا بعد عدة الاول) اي لانها حينئذ يصدق عليها انها خلية عن نكاح وعدة (قوله ولم يرد ذلك البلقيني) فلا يتنافيان لظاهرا حيث حملت الخطبة في هذه

(٢٧ - شرواني وابن قاسم - سابع) الموانع مراد وهذا من جملتها وبهذا يتضح ايضا انه لا يرد عليه قول الماوردي يحرم على ذي اربع الخطبة اي لقيام المانع منه وقياسه تحريم نحو اخت زوجته اه ولم يرد ذلك البلقيني فبحث الحل اذا كان قصده انها اذا

أجابنا إبان واحدة وكذا في نحو اخت زوجته وهو متجه وبحرمة خطبة صغيرة يثب أو بكر لا مجبر لها ضعيف إلا أن أراد إيقاع عقد فاسد وتحل خطبة نحو مجوسية لينكحها إذا أسلمت وافهم قوله تحل أنها لا تندب وهو ما نقله عن الأصحاب وقال الغزالي تسن واحتجاله بفعله صلى الله عليه وسلم وجرى عليه الناس وبحرمتهم أنها كالنكاح لأن الوسائل حكم المقاصد قال لكن يلزم منه وجوبها إذا أوجبت النكاح وهو مستبعداه ولا بعده فيه إذا سلم كونها وسيلة ومن ثم كان تصرحهم بكراهة خطبة المحرم مع حرمة نكاحه حيث لم يخطبها لينكحها مع الإحرام والإحرام وكذا يقال في خطبة (٣١٠) الحلال للحرمة وفارقت المعتدة لتوقف الانقضاء على إخبارها الذي قد تكذب فيه بخلاف

فإن التحلل منه لا يتوقف على إخبارها وقد يقال إن أريد بها مجرد الالتباس كانت حينئذ وسيلة للنكاح فليكن حكمها حكمه من ندب وغيره حتى الوجوب أو الكيفية المخصوصة من الأتيان لا ولياتها مع الخطبة فهي سنة مطلقا فادعاء أنها وسيلة للنكاح وللوسائل حكم المقاصد منوع باطلا فله لعدم صدق حد الوسيلة عليها إذا النكاح لا يتوقف عليها باطلا فلهما إذ كثير ما يقع بدونها وخرج بالخلية المزوجة فتجرم خطبتها تصرحوا وتعريضها كما مر والمعتدة لكن لما كان فيها تفصيل ذكره بقوله (لا تصرح) من غير ذي العدة المستبارة أو (لمعتدة) عن وفاة أو شبهة أو فراق بطلاق بائن أو رجعي أو بفسخ أو انفساخ فلا يحل اجتماعا لأنها قد ترغب فيه فتكذب على انقضاء العدة وواضح أن هذه حكمه فلا ترد العدة بالشهر وإن كذبها إذا علم وقت فراقها أما ذو العدة فتحل له أن حل له

تقييد كلام الماوردي بغير ما قاله البلقيني فلا يتناهيان أه رشیدی (وهو متجه) أي بحث الحل أه عش (قوله) وبحرمة الخ مبتدأ خبره قوله ضعيف عبارة النهاية والأوجه حل خطبة صغيرة الخ خلافا لمن بحث خلافه إلا أن أراد الخ أه (قوله) وافهم قوله الخ أي المصنف (قوله) وقال الغزالي تسن وهو المعتمد أه نهاية (قوله) واحتجنا لعل الألف من السكتة وأصله واحتج بالأفراد يدل لذلك قول ابن شبة وقال الغزالي هي مستحبة لفعله صلى الله عليه وسلم الخ (قوله) لكن قال أي البعض عبارة النهاية قال لكن أه (قوله) وفارقت أي المحرمة وقوله وقد يقال الخ من كلام الشارح وهو معتمد أه عش (قوله) أي الخطبة أه عش (والكيفية الخ) عطف على مجرد الالتباس (قوله) مع الخطبة) بضم الخاء أه رشیدی (قوله) مطلقا) أي سن النكاح أولا (قوله) إذ النكاح الخ) قد يمتنع اعتبار التوقف في الوسيلة بل يكفي فيها الإفضاء ولو في الجملة سم علي حج أه رشیدی وفيه تأمل (قوله) كما مر) أي في أول الفصل (قوله) والمعتدة) عطف على المزوجة (قوله) من غير ذي العدة) إلى قوله وواضح في المغنى الإقوله لمستبارة وإلى قول المتن وتحرم في النهاية الإقوله كان طلقها ثلاثا وهي في عدته وانا قادر على جماعك (فلتحل) وقوله فتحل الأولى تذكيرهما (قوله) لأنها قد ترغب فيه الخ) عبارة المغنى وذلك أنه إذا صرح بتحقت رغبته فيها فربما تكذب الخ أه وهي سالمة عن استشكل سم لتأمل الشارح بأن هذا التعليل موجود في التعريض (قوله) حكمته) أو علة باعتبار شأن النوع أه سم (قوله) وهي الخ) الوار للحال (قوله) وكان وطىء) أي الشخص وقوله معتدة أي عن طلاق بائن أو رجعي (قوله) بشبهة) متعلق بوطىء وقوله فان عدته أي الحل وقوله ولا يحل له أي لصاحب الحل وقوله إذا حل له الخ أي لبقاء عدة الأول أه عش (قول المتن ولا تعرض الخ) أي ولو باذن الزوج أه عش قال المغنى وفهم منه أي من منع التعريض منع التصريح بطريق الأولى أه (قوله) عن ردة) أي من الزوج إذا المرتدة لا يحل نكاحها فلانحل خطبتها من حيث الردة أه رشیدی يعنى خلافا لعش حيث قال وقوله بالرجعة والاسلام أمافي الرجعة فظاهر وأمافي الاسلام فهو أي العود بمعنى أنه يتبين بالاسلام أنها لم تخرج عن الزوجية أه وقد يجاب عن اشكال الرشیدی بحل خطبة المرتدة لينكحها إذا أسلمت أخذها ما في المجوسية (قوله) بغير جماع) سيد كر محترزه (قوله) لايتها) أي عدة الوفاة (قوله) وخشية الخ) مبتدأ خبره قوله نادرة والجملة جواب اعتراض مقدر (قوله) بالأفراء أو الأشهر) يتأمل هذا التقييد وإخراج المعتدة بالحل أه سم وقد يجاب أن هذا التقييد لدفع التكرار مع قوله السابق ولو حاملا (قوله) وورد) أي على قوله والأظهر (قوله) في حل التعريض الخ) الأولى في عدم حل التعريض (قوله) يرأضيه) أي جريان الخلاف أه عش (قوله) قيل ما لا خلاف فيه الخ) ويمكن الجمع بحل الأول على

الصور حل النظر (قوله) ولا بعده إذا سلم كونها وسيلة) هذا لا يظهر كفايته في نفي البعد بل لا بد من توقف النكاح عليها والأفلا وجه لوجوبها (قوله) إذ النكاح لا يتوقف عليها الخ) قد يمتنع اعتبار التوقف في الوسيلة بل يكفي فيها الإفضاء ولو في الجملة (قوله) لأنها قد ترغب فيه الخ) هذا التعليل موجود في التعريض (قوله) وواضح أن هذه حكمه) أو علة باعتبار شأن النوع (قوله) معتدة بالأفراء أو الأشهر)

نكاحها بخلاف ما إذا لم يحل كأن طلقها ثلاثا وهي في عدته وكان وطىء معتدة بشبهة فحلت فان عدته تقدم ولا يحل له خطبتها إذ ذي لا يحل له نكاحها (ولا تعرض لرجعية) ومعتدة عن ردة لأنها في معنى الزوجة لعودهما للنكاح بالرجعة والاسلام (ويحل تعريض بغير جماع) في عدة وفاة) ولو حاملا لا يتهاوى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء وخشية القائنها الحل لتعجيل الانقضاء نادرة فلا ينظر اليها (وكذا) محل التعريض (لبائن) معتدة بالأفراء أو الأشهر (في الأظهر) لمعوم الآية وأورد عليه بائن ثلاث أورضاع أو لعان فانه لا خلاف في حل التعريض لها وقد يجاب بأن بعضهم أجراه أيضا فله المصنف يرأضيه والمعتدة عن شبهة قيل ما لا خلاف فيه وقيل ما

فيه الخلاف ولجواب الخطبة حكمها في التفصيل المذكور ثم التصريح ما قطع بالرغبة في النكاح كذا انقضت عدتك لنكحتك والتعريض
ما يحتمل ذلك وعدمه كانت جميلة من يخدمه ملك ان الله سائق اليك خبر لا تبقى اياما برب راغب فيك وكذا اني راغب فيك كما نقله الاسنوي عن
حاصل كلام الام واعتمده وهو بالجماع كعندي جماع مرضوانا قادر على جماعك (٢١١) محرم بخلاف التعريض به في غير نحو هذه

الصورة فانه مكروه وعليه

حملوا نقل الروضة عن

الاصحاب كراهته ونحو

الكنائية وهي الدلالة على

الشيء بذكر لازمه قد تفيد

ما يفيد الصريح كاريضان

اتفق عليك نفقة الزوجات

وانلذلك فتجوز وقد لا

فيكون تعريضا كذلك

ذلك ما عدا وانلذلك

وكون الكناية ابلغ من

الصريح باتفاق البلغاء

وغيرهم انما هو للمحظ يناسب

تدقيقهم الذي لا يراعيه

الفقيه وانما يراعي ما دل

عليه التخاطب العرفي ومن

ثم اقترن الصريح هنا ونم

(ويجزم) على عالم بالخطبة

وبالاجابة وبصراحتهما

وبجزم الخطبة على الخطبة

(خطبة على خطبة من)

جازت خطبته وان كررت

(وقد صرح) لفظا (باجابته)

ولو كافرا محترما للنهي

الصحيح عن ذلك والتقييد

بالاخ فيه للغالب ولما فيه

من الايداء والقطيعة ويحصل

التصريح بالاجابة بان يقول

له المجبر ومنه السيد في امته

غير المكاتبه والسلطان في

مجنونه بالغة لا اب لها ولا

جدا وهي والولي ولو مجبرة

ذي العدة وحمل الثاني على غيره فايراجع (قوله) ولجواب الخطبة) الى قوله وعليه حملوا في المغنى الا قوله ان الله
سائق الى وهو بالجماع (قوله لا تبقى اياما) ككيس من لا زوج لها والظاهر انه مثال مستقل (قوله) وانا
قادر الخ) مثال مستقل كما هو صريح صنيع المغنى (قوله وهو بالجماع) اي التعريض بالجماع اه ع ش
(قوله محرم) خبر وهو بالجماع (قوله وعليه حملوا الخ) عبارة الروض بذكر التعريض بالجماع لمخطوبة وقال
في شرحه وقد يحرم بان يتضمن التصريح بذكر الجماع ثم مثل بما منه امثلة الشارح ولعل التصريح بذكر
الجماع يخرج التعبير عنه بنحو المس اه سم عبارة المغنى ويكره التعريض بالجماع لمخطوبة لقبحة وقد
يجزم بان يتضمن التصريح بذكر الجماع كقوله انا قادر على جماعك او لعل الله يرزقك من جماعك ولا يكره
التصريح به لزوجه وامته لانهما محل تمتعه اه (قوله ونحو الكناية) لعله ادخل بالنحو المجاز وقوله قد
تفيد الخ خبر النحو والتأنيث نظر اللصاف اليه (قوله بذكر لازمه) يفهم ان الانتقال في الكناية من اللازم
الى الملزوم وهو طريق صاحب المفتاح وطريق صاحب التخليص فيها ان الانتقال فيها من الملزوم الى اللازم
اه سم اقول وجمع بينهما بحمل كلام صاحب المفتاح على ما اذا كان اللازم ملزوما ايضا (قوله الخ من
الصريح) لا خفاء في ان الابلغية فيها ليست من حيث افهام المقصود فالصريح ابلغ من هذه الحشية بالاتفاق
لعدم احتياج الذهن فيه الى الانتقال من امر الى امر اخر والابلغية في النكاح انما هو للمحظ الذي اشار اليه
الشارح يعني ان الكلام الذي اشتمل عليها يوصف بالبلاغة باصطلاحهم رشيدى (على عالم) الى قوله وسكوت
البكر في النهاية والى قوله وادعاء انه في المغنى الا قوله او وليها الى ومكاتبته وقوله لان القصد الى وسكوت
البكر (قوله على عالم بالخطبة الخ) هل يشترط في الحرمة ايضا العلم بجواز الخطبة السابقة او يكفي بعدم العلم
بالحرمة محل تامل وهل يشترط العلم بعين الخاطب الظاهر لا الا ان تكون ذمية لاحتمال انه كافر غير حترم
اه سيد عمر اقول ظاهر صنيع الشارح والنهاية والمغنى عدم اشتراط العلم بجواز الخطبة السابقة (قوله
وبصراحتهما) قد يغني هذا عن قوله الا في وقد صرح لفظا باجابته ولو اخر هذه القيود عن ذلك كما فعله المغنى
اسلم عن التكرار (قوله وان كررت) اي كان كان فاقد الالهية وبه علة اه ع ش (قول الماتن باجابته) اي
ولو بنائيه اه معنى (قوله عن ذلك) اي الخطبة على الخطبة وكذا ضمير ولما فيه والتذكير فيهما بتاويل
ان يخطب او ما ذكر (قوله فيه) اي في النهي (قوله للغالب) اي ولانه اسرع امثالا اه معنى (قوله ولما
فيه) عطف على قوله للنهي (قوله والسلطان) عطف على المجبر اه كرى اقول بل على السيد (قوله او هي
والولي) عطف على المجبر وكذا قوله او غير المجبرة وقوله او وليها وقوله ومكاتبته (قوله وكونها الخ) جواب
اعتراض (قوله لما س) اي قبيل قبل الماتن لا نصريح (قوله وكذا مبعضة) اي هي مع السيد وقياس ما تقدم
في الحرمة ان يقال هي مع السيد والولى ولو مجبرة في غير الكف والمجبرة مع السيد في الكف او وليها مع السيد
ان اذنت لوليها في اجابته او في تزويجها اه سم (قوله لم تجبر) اي كان كانت ثيبا وكان الولى غير مجبرة

يتامل هذا التقييد واخراج المعتدة بالحل (قوله وعليه حملوا نقل الروضة عن الاصحاب كراهته) عبارة
الروض بذكر التعريض بالجماع لمخطوبة قال في شرحه وقد يحرم بان يتضمن التصريح بذكر الجماع ثم مثل
بما منه امثلة الشارح ولعل التصريح بذكر الجماع يخرج التعبير عنه بنحو المس (قوله وهي الدلالة على
الشيء بذكر لازمه) يفهم ان الانتقال في الكناية من اللازم الى الملزوم وهو طريق صاحب المفتاح
وطريق صاحب التخليص فيها انه الانتقال من الملزوم الى اللازم (قوله وكذا مبعضة) اي هي مع السيد
وقياس ما تقدم في الحرمة ان يقال هي مع السيد والولى ولو مجبرة في غير الكف والمجبرة مع السيد في الكف او وليها

في غير الكف او غير المجبرة وحدها في الكف او وليها وقد اذنت في اجابته او في تزويجها ولو من غير معين كزوجني ممن شئت هذا ما انتصاه
كلامهما وهو متجه وان نازع فيه البلقيني ومن تبعه بالنص على انه لا تنكح في اجابته وحدها ولا اجابة الولى وقد اذنت له في غير معين
وكونها لا تستقل بالنكاح لا يمنع استقلالها بجواب الخطبة لما امر انه لا تلازم بينهما ومكاتبته كتابة صحيحة مع سيدها وكذا مبعضة لم تجبر

والافو ووليها اجبتك مثلاً وذلك لان القصد اجابة لا يتوقف العقد بعده ا على امر متقدم عليه وسكوت البكر غير المجبرة ملحق بالصرح
وادعاء انه لا بد منها من نطقها لانها لا تستحي منه غير صحيح حكما وتعليلا كما هو واضح ورجح بعضهم في رضىك زواجاً أنه تعريض فقط وفيه
نظر بل الاوجه انه صريح كاجبتك (لا) (٢١٢) باذنه اى الخاطب له من غير خوف ولا حياء او الا ان يترك او يعرض عنه المجيب

أو يعرض هو كان يطول
الزمن بعد اجابته حتى
تشهد قرائن احواله
باعتراضه ومنه سفر البعيد
المنقطع لاستثناء الاذن
والترك في الخبر وقيس بهما
ما ذكر (فان لم يجب ولم
يرد) صريحا بان لم يذكر
له واحد منهما أو ذكر له
ما شعر باحدهما أو بكل
منهما (لم يحرم في الاظهر)
المقطوع به في السكوت
اذ لم يبطل بها شيء مقرر
وكذا ان اجيب تعريضا
مطلقا أو تعريحا ولم يعلم
الثاني بالخطبة أو علمها ولم يعلم
بالاجابة أو علمها ولم يعلم
كونها بالصرح أو علم كونها
به ولم يعلم بالحرمة أو علم
بها لسن وقع اعراض احد
الجانبيين كما مر وأحرمت
الخطبة أو نسكح من يحرم
جمع المخطوبة معها وطال
الزمن بعد الاجابة بحيث
يعد معرضا كما مر ايضا أو
كان الاول حرييا أو مرتدا
لاصل الاباحة مع سقوط
حقه بنحو اذنه أو اعراضه
والمرتد لا ينكح فلا يخطب
وطرو رده قبل الوطء
يفسخ العقد فالخطبة اولى
ومن خطب خمسا معا أو

(قوله فهو) أى السيد (قوله اجبتك مثلاً) مقول لقوله بان يقول اه رشيدى (قوله وذلك) أى حصول
التصريح بالقول المذكور (قوله ملحق بالصرح) وفاقا للمغنى وخلافاً للنهية (قوله لا بد منها الخ) جرى عليه
النهاية (قوله لا تستحي منه) أى من اجابة الخطبة فكان الاول الثانى (قوله اى الخاطب) الى قوله ومنه
سفره في المغنى وإلى قول المتن ومن استشير في النهاية (قوله او الا ان يترك) بان يصرح بعدم الاخذ فلا يكرر
مع قوله الا ان يترك او يعرض هو اى الخاطب اه ع ش (قوله ومنه) اى اعراض الخاطب (قوله المنقطع)
ويظهر أن المراد بالانقطاع انقطاع المراسلة بينه وبين المخطوبة لا انقطاع خبره بالكلية اه ع ش (قوله
لا استثناء الخ) تعليل لما استثناء المتن والشارح (قوله ما ذكر) اى اعراض الخاطب أو المجيب (قوله صريحا)
الى قول المتن ومن استشير في المغنى الا قوله او كان الى ومن خطب (قوله بان لم يذكر الخ) بان سكوت عن
التصريح للخاطب باجابة أو رد السالك غير يكرهى سكوتها اه مغنى (قوله المقطوع به) اى بالقول
الاظهر في السكوت اى فتعبر به بالاظهر على سبيل التغليب (قوله اذ لم يبطل بها) اى بالخطبة الثانية اه ع ش
(قوله مطلقا) اى علم الثاني بما يأتى أولا (قوله لسن وقع اعراض) اى صريح فلا يتكرر مع قوله
الا ان وطال الزمن الخ (قوله كما مر) اى انفار (قوله او حرمت الخطبة) كان خطب في عدة غيره اه مغنى
ويظهر انه معطوف على قوله اجيب تعريضا (قوله كما مر ايضا) اى غير مرة (قوله لا صل الاباحة الخ) عبارة
شرح المنهج اذ لا حق للاول في الاخير اى فيما اذا حرمت الخطبة ولسقوط حقه في التي قبلها اى فيما حصل
اعراض باذن أو غيره من الخاطب أو المجيب ولا صل الاباحة في البقية اى فيما اذا لم يجب الخاطب الاول أو
اجيب تعريضا مطلقا الى قول الشارح لسن وقع الخ اه (قوله بنحو اذنه الخ) دخل في النحور الخاطب
واعراض المجيب (قوله فلا يخطب) لعل المراد ان خطبته غير معتد بها (قوله فالخطبة اولى) اى حتى لو عاد الى
الاسلام لا يعود حقه اه ع ش (قوله ومن خطب خمسا معا الخ) اى وصرح له بالاجابة اه مغنى (قوله او
مرتدا) اى مع قصد ان ينكح منهن اربعا اخذا بما قدمه فيما لو كان تحت اربع وخطب خامسة ونحو اخت
زوجته وقضية الحرمة عند الاطلاق اه ع ش (قوله خطبة اهل الخ) من اضافة المصدر الى مفعوله اه
رشيدى (قوله فن خطب) ببناء المفعول (قوله او لم يرد) اى المخطوب وقوله واحدة اى تزوجها
(قوله بالشروط) اى شروط حرمة الخطبة الثانية وقوله السابقة اى في قوله على عالم بالخطبة الخ (قوله فان
لم تكمل) اى الخطبة في بعض النسخ لم يكمل بالياء من الثلاثى وعليه فاعدد دفعه (قوله لم تكمل) ينبغى
وكذا اذا كمل او كان متزوجا باربعة اذ اعزم على طلاق واحدة مثلاً بخلاف ما اذا لم يعزم مر اه سم (قوله
مطلقا) اى وجدت الشروط السابقة ولا (قوله او نحو عالم) الى قوله ولا ينافيه في المغنى وإلى قول المتن
ويستحب في النهاية الا قوله والنص الى ومقتضى الخ (قوله او نحو عالم الخ) عبارة المغنى ومخطوبة أو غيرهما

مع السيد ان اذنت لوليها في اجابته أو في تزويجها (قوله وادعاء انه لا بد منها من نطقها الخ) اعتمد هذا مر (قوله
والا ان يترك او يعرض عنه المجيب الخ) سئل الجلال السيوطى عن خطب امرأة ثم رغب عنها هي
او وليها هل يرفع التحريم عن ريد خطبتها وهل الخطبة عقد شرعى وهل هو عقد جائز من الجانبين فاجاب
بقوله يرفع تحريم الخطبة على الغير بالرغبة عنه فيما يظهر وان لم يتراضوا له وانما عرضوا لما اذا سكتوا او
رغب الخاطب والظاهر ان الخطبة ليست بعقد شرعى وان تخيل كونها عقدا فليس بلازم بل جائز من الجانبين
قطعا اه وما يحتمل من ارتفاع التحريم بالرغبة عنه ما خوذ من جزم الشارح بقوله او يعرض المجيب (قوله
فان لم يكمل العدد الخ) ينبغى وكذا اذا كمل او كان متزوجا باربعة اذ اعزم على طلاق واحدة مثلاً بخلاف

مرتباً لم تجز خطبة احدا من حتى يحصل نحو اعراض أو يعقد على أربع ويسن خطبة أهل الفضل من الرجال فمن
خطب واجاب والخطبة مكمل للعدد الشرعى او لم يرد الا واحدة حرم على امرأة ثانية خطبته بالشروط السابقة فان لم يكمل العدد ولا
اراد الاقتصار على واحدة فلا حرمة مطلقا لا مكان الجمع (ومن استشير في خاطب) او نحو عالم بان يريد الاجتماع به او معاملته هل يصلح أولا

أولم يستشر في ذلك كما يجب على من علم بالبيع غيباً أن يخبر به من يريد شراءه مطلقاً خلافاً لمن وهم فيه فقال لا يجب هنا إذ لم يستشر فارقاً بأن
الأعراض أشد حرمة من الأموال وذلك لأن الضرر هنا أشد لأن فيه تكشف بضع وهتك سواء فوذروا المروءة يسمح في الأموال بما لا يسمح
به هنا (ذكر) وجواب في الأذكار والرياض وشرح مسلم كفتاوى القفال وابن الصلاح (٢١٣) وابن عبد السلام (مساوية) الشرعية

وكذا العرفية فيما يظهر أخذاً
من الخبر الآتي وأما معاوية
فصعلوك لا مال له أي
غيوبه سميت بذلك لأنها
تسمى صاحبها أي ما ينزجر
به منها أن لم ينزجر بنحو ما
يصلح لك كما قاله المصنف
كالغزالي ولا ينافيه الحديث
الآتي خلافاً للأدعي
لاحتمال أنه صلى الله عليه
وسلم علم من مستشير تهاتها
وأن اكتفت بنحو لا يصلح
لك تظن وصفاً أقبح مما
هو فيه فبين دفعاً لهذا
المحذور ولا يقاس به
عليه غيره في ذلك فيلزمه
الاقتصار على ذلك وأن
توهم نقص الخش لأن
لفظه لا يقتضيه فلا مبالاة
بإيهاه (بصدق) ليحذر
بذلاً للنصيحة الواجبة
وصح أنه صلى الله عليه
وسلم استشير في معاوية
وإني جهم فقال أما أبو
جهم فلا يضع عصاه عن
عائقه كناية عن كثرة
الضرب قيل أو السفر وأما
معاوية فصعلوك لا مال له
نعم أن علم أن الذكر لا يفيد
امسك كالمضطر لا يباح له
إلا ما اضطر إليه وقد يؤخذ
منه أنه يجب ذكر الأخف
فالأخف من العيوب وهذا

من أراد الاجتماع عليه لنحو معاملة أو مجاورة كالرواية عنه أو القراءة عليه اه (قوله أولم يستشر في ذلك)
هذه المصداق معنى (قوله على من) أي اجنب اه معنى (قوله مطلقاً) أي استشير أو لا (قوله فيه)
وقوله هنا أي في مريد نحو النكاح (قوله فارقاً) أي بين مريد نحو النكاح ومريد نحو البيع (قوله بأن
الأعراض الخ) لعل المراد أن من فرق بقول الأعراض أشد حرمة أي احتراماً فيحذر من هتكها بخلاف
الأموال اه عش (قوله وذلك الخ) من كلام الشارح والمشار إليه كون قول الفارق وهما خطأ خلافاً
لما في الرشدي من أنه من كلام الفارق (قوله لأن الضرر) أي المترتب على عدم ذكر المساوي وقوله هنا
أي في الأعراض (قول المتن مساوية) أي وإن لم تتعلق بما يريد به كان أراد الزواج وكان فاسقاً وحسن العشرة
مع الزوجات فيذكر للزوجة الفسق وإن لم تسأل الزوجة عن ذلك اه عش (قوله وأما معاوية الخ) بدل
من الخبر (قوله أي عيوبه) تفسير لمساوية وقوله بعد أي ما ينزجر به الخ يرجع لعيوبه اه سم (قوله
سميت) أي عيوب الإنسان بذلك أي بالفظ المساوي لأنها أي العيوب وذكرها (قوله ولا ينافيه) أي تقييد
المتن بقوله أن لم ينزجر الخ (قوله ولا يقاس به صلى الله عليه وسلم غيره) قد يقال في الفرق أن ألفاظه صلى الله
عليه وسلم متوفرة للدواعي على نقلها فيستكرر حصول الإيهاه بتكرر سماعها بخلاف ألفاظ الغير فليتم
اه سيد عمر (قوله في ذلك) أي في ذكر أو في الزيادة على قدر الحاجة (قوله فيلزمه) أي الغير المساوي مع
حصول الانزجار بنحو ما يصلح لك (قوله على ذلك) أي نحو ما يصلح لك (قوله وإن توهم) أي من الاقتصار على
ذلك (قوله لأن لفظه) أي الغير وقال عش أي قول الرسول لا يصلح لك اه (قوله ليحذر) أي الناس من
مصاهرته وأخذ العلم عنه ومعاملته اه كردي ثم قوله ذلك الخ وقوله ويظهر في المتن الإقوله نعم إلى يجب
ذكر الأخف وقوله أي عرفاً ولو بالشارة وقوله وبالقلب الخ ومن أنواعها وقوله بأن يذكر إلى ومجاهرته
وقوله لكن إلى وشهرته (قوله بذلاً الخ) علة للعللة زاد المتن لا للابناء اه (قوله في معاوية) هو غير ابن أبي
سفيان اه عش (قوله أن علم) لعل المراد بالعلم ما يشمل الظن فليراجع (قوله امسك) أي لم يذكر شيئاً
من مساوية اه كردي بل ولا يقول بنحو لا يصلح لك أيضاً (قوله وقد يؤخذ منه) أي من قوله كالمضطر الخ
(قوله وهذا) أي ذكر مساوي نحو الخاطب (قوله أحد أنواع الغيبة الخ) وقد نظم ذلك بعضهم فقال
القدح ليس بغيبة في ستة متظلم ومعرف ومحذر
ولمظهر فسقا ومستفت ومن طلب الاعانة في إزالة منكر

اه عش (قوله وهي) مطلق الغيبة (قوله ذكر الغير بما فيه الخ) أي بأن يقول فلان الفاسق أو أبو
الفاسق أو زوج الفاسقة مثلاً وخرج بذلك ذكر ولده أو زوجته فقط من غير تعرض لذكره فإنه لا يكون
غيباً كما هو واضح فتنبه اه رشدي (قوله بما فيه) أي بما بالمسك فيه فهو كذب صريح اه عش (قوله
بما يكره) عبارة عن الغيبة ما يكره اه بالضمير (قوله لا بنحو صلاح) أي من الأوصاف الحميدة اه عش
(قوله ولو بالشارة) يبدأ ورأس أو جفن اه معنى (قوله وبالقلب) الأولى وبالقلب (قوله بأن أصر فيه)
أي في القلب أي بخلاف مجرد الخطور فيه (قوله ومن أنواعها الجائزة الخ) يعني من الأسباب المبيحة للغيبة
كاعتبار ذلك المتن (قوله لذى قدرة الخ) مفهومه الحرمة إذا لم يكف لذلك اه عش (قوله أو الاستعانة)
ظاهره أنه عطف على انصافه وكان الأولى عطفه بالو أو على التظلم وقوله أو دفع معصية عطف على تعبير منكر
عطف خاص على عام فكان الأولى العطف بالو أو كافي النهاية وقوله والاستفتاء وقوله ومجاهرته الخ وقوله

ما إذا لم يعزم مر (قوله أي عيوبه) تفسير لمساوية وقوله بعد أي ما ينزجر به يرجع لعيوبه (قوله

أحد أنواع الغيبة الجائزة وهي ذكر الغير بما فيه أو في نحو ولده أو زوجته أو ماله بما يكره أي عرفاً أو شرعاً لا بنحو صلاح وإن كرهه فيما يظهر
ولو بالشارة أو إيماه بل وبالقلب بأن أصر فيه على استحضار ذلك ومن أنواعها الجائزة أيضاً التظلم لذى قدرة على انصافه أو الاستعانة به على
تغيير منكر أو دفع معصية والاستفتاء بأن يذكر حاله وحال خصمه مع تعيينه المبني وأن أغنى إجماله لأنه قد يكون في التعيين فائدة

ومجاهرته بفسق او بدعة بان لم يقال بما يقال فيه من جهة ذلك لخلعه جلجلاب الحياء فلم يبق له حرمة لكن لا يذكر بغير متجاهر به وينبغي ان تكون مجاهرته بصغيرة كذلك فيذكرها (٢١٤) فقط وشهرته بوصف يكرهه فيذكر للتعريف وان امكن تعريفه بغيره لا للتقصيص

ويظهر في حالة الاطلاق انه لا حرمة ولو استشير في نفسه وفيه مساو فقيه تردد الذي يتجه انه يلزمه ان يقول لا اصلح لكم فان رضوا به مع ذلك فواضح والالومه الترك او الاخبار بما فيه من كل مذموم شرعا او عرفيا يظهر نظير مامر وبحث الاذرعى تحريم ذكر ما فيه جرح كزنا بعدوا وان امكن توجيهه بان له مندرحة عنه بترك الخطبة وقول غيره ولو علم رضاهم بعيبه فلا فائدة لذكره يرد بان استشارتهم له في نفسه تدل على عدم رضاهم فتعين الاخبار او الترك كما تقرر والنص على انها لو اذنت في العقد لم يحز ذكر المساوى ينبغى ان يحمل على ما اذا ظهر بقرائن الاحوال عدم رجوعها عنه وان ذكرت فهو موافق لما مر ان جواز ذكرها مشروط بالاحتياج اليه فتوجيهه بانها مقصورة بالاذن قبل الاستشارة انما ياتى على الوهم السابق انه لا يجب ذكر المساوى الا بعد الاستشارة فعلى الصواب انه يجب وان لم يستشر لا يصح هذا التوجيه سواء كانت غيبة ام قطيعة خلافا لمن اوهم كلامه فرقا بينهما ومقتضى ما تقرر ان فرضهم

وشهرته الخ كل منهما عطف على التظلم (قوله ومجاهرته الخ) ظاهره وان لم يقصد بذلك زجره عن المعصية اه ع ش وفي المغنى وشرح الروض مانصه قال الغزالي في الاحياء الا ان يكون المظاهر بالمعصية عالما يقتدى به فتمتنع غيبته لان الناس اذا اطلعوا على زلته تساهلوا في ارتكاب الذنب وغيبة الكافر بحرمة ان كان ذميا ومباحة اذا كان حرييا اه (قوله او بدعة) من عطف الخاص على العام فكان الاولى العطف بالواو (قوله بغير متجاهر) بصيغة اسم المفعول وقوله به نائب فاعله والضمير راجع للموصوف المقدر اى بغير امر متجاهر به عبارة النهاية بغير ما تجاهر به اه وهى احسن (قوله كذلك) اى كالجاهرة بفسق (قوله ولو استشير) الى قوله فان رضوا في المغنى (قوله فان رضوا به) اى فنعوا بذلك وامتنعوا منه اه كرى (قوله مع ذلك) انظر ما فائدته (قوله بما فيه من كل الخ) الا وفق لما مروى ان اسقاط كلمة كل (قوله نظير مامر) هو قوله ان لم ينزج الخ اه كرى اقول واقرّب منه قوله يجب ذكر الاخف الخ واطهر منهما قوله وكذا العرفية فيما يظهر (قوله وقول غيره الخ) يؤيده بل يصرح به قوله السابق نعم ان علم ان الذكر لا يفيد الخ (قوله تدل على عدم رضاهم) قد يؤخذ منه عدم ملاقة هذا الرد للردود لان الفرض علم الرضا وذلك لا يكون مع الاستشارة اه سم وقد يمنع قوله لما مر اى في شرح بصدق وذلك لا يكون الخ (قوله وان ذكرت) غاية لعدم الرجوع (قوله فهو الخ) اى النص وقوله ان جواز الخ بيان لما مر (قوله فتوجيهه) اى النص (قوله انه لا يجب الخ) بيان للوهم السابق وقوله انه يجب الخ بيان للصواب وقوله وان لم يستشر غاية (قوله مطلقا) اى استشير او لا (قوله للعقود) (قوله ومقتضى ما تقرر) اى الصواب المذكور (قوله بترتيبه السابق) اى بان يقول ان لا اصلح لكم ثم يذكر الاخف فالأخف (قوله وان لم يستشر) ببناء المفعول غاية (قوله مطلقا) اى استشير او لا (قوله للخاطب) الى قوله وذكر الماوردى في النهاية وكذا في المغنى الا قوله وان كان وكما الى مخاطبا وقوله عند ارادة العقد الى وهى اكد (قوله ان جازت الخطبة الخ) اى بان كانت الخطبة بقية خالية عن الموانع اه رشيدى (قوله لا بالتعريض) اى فقط وقوله فيما فيه تعريض اى يجوز فيه التعريض فقط (قوله صار تصريحاً) مقتضاه حرمتها حينئذ وهو ظاهر اه ع ش (قول الملقم تقديم خطبة) وتبرك لائمة بما روى عن ابن مسعود موقوفا ومر فوعا قال اذا اراد احدكم ان يخاطب الحاجة من نكاح او غيره فليقل ان الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات اعمالنا من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل الله فلا هادي له اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه يا ايها الذين امنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وانتم مسلمون يا ايها الناس اتقوا ربكم الى قوله رقيقا يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا الى قوله عظيما وتسمى هذه الخطبة خطبة الحاجة وكان الثقال يقول بعدها ما بعد فان الامور كلها ايد الله يقضى فيها ما يشاء وبحكم ما يريد لا مؤخر لما قدم ولا مقدم لما اخر ولا يجتمع اثنان ولا يفترقان الا بقضاء وقدر وكتاب قد سبق وان مما قضى الله تعالى وقدر ان خطب فلان بن فلان فلانة بنت فلان على صداق كذا اقول قولى هذا واستغفر الله لى ولكم اجمعين معنى وشرحا للروض

تدل على عدم رضاهم) قد يؤخذ منه عدم ملاقة هذا الرد للردود لان الفرض علم الرضا وذلك لا يكون مع الاستشارة فان قيل بل قد يجتمعان بان يعلم رضاهم بعيب مخصوص لكن استشاروه حذرا ان يكون فيه غيره قلنا يمنع توجه الرد ايضا حينئذ لان الذى ادعاه هذا القائل عدم ذكر ذلك العيب الذى علم رضاهم به لعدم ذكر العيب مطلقا وقد يلتزم هذا المدعى مع الاستشارة فيكون حينئذ ان يجيبهم بنحو ليس في ما تكرهونه فليتأمل (قوله صار تصريحاً) قد تمنع هذه الملازمة اذ يتصور كون الخطبة بالتعريض فقد كان يبدل جثمتكم خاطبا كرميتكم بنحو وبعد فرب راغب في كرميتكم ومن يجد مثلها ويقول الولي ليس الراغب في

التردد السابق فيما لو استشير في نفسه ليس للتقييد فيلزمه ذكر ما فيه بترتيبه السابق وان لم يستشر وهو قياس واليهجة من علم بمبعية عيبا يلزمه ذكره مطاقا (ويستحب) للخاطب او نائبه ان جازت الخطبة بالتصريح لا بالتعريض كما يحسنه الجلال البلقيني وهو ظاهر اذ لو سمت فيما فيه تعريض صار تصريحاً (تقديم خطبة)

بضم الخاء) قبل الخطبة) بكسر هاء خبر كل أمر ذي بال السابق وفي رواية كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع أى عن البركة فيبدأ بالحمد والثناء على الله تعالى ثم بالصلاة والسلام على رسول الله ﷺ ثم يوصى بالتقوى ثم يقول جنتكم وإن كان وكيلا قال جاءكم موكلى أو جنتكم عنه خاطبا كريمتكم أو فتاتكم فيخطب الولي أو نائبه كذلك ثم يقول لست برغوب عنك وأنحوه (ويستحب) خطبة (أخرى) كما ذكر (قبل العقد) عند إرادة التلقظ به سواء الولي أو نائبه والزوج أو نائبه واجنبى قال (٢١٥) شارح وهى أكد من الأولى (ولو خطب

الولي) كما ذكر ثم قال زوجتك

إلى آخره (فقال الزوج

الحمد لله والصلاة والسلام

(على رسول الله ﷺ قبلت)

إلى آخره (صح النكاح)

وإن تخال ذلك (على الصحيح)

لأنه مقدمة القبول مع قصره

فليس اجنبيا عنه وإن لم

يقبل بئذ به (بل) على الصحة

(يستحب ذلك) للخبر السابق

(قلت الصحيح لا يستحب

والله أعلم) بل يستحب تركه

خروجا من خلاف من

أبطل به وكذا فى الأذكار

لكن الأصح فى الروضة

وأصلها نداء بزادة الوصية

بالتقوى وإطال الأذرعى

وغيره فى تصويبه نقلا ومعنى

واستبعد الأول بان عدم

الندب مع عدم البطلان

خارج عن كلامهم وذكر

الماوردى أنه صلى الله عليه

وسلم لما زوج فاطمة عليها

رضى الله عنهما خطبا جميعا

قال ابن الرفعة وحينئذ

الحجة فيه للندب ظاهرة لأنها

إنما تكون من كل فى مقدمة

كلامه اه والوارد كما بينته

فى كتابي الصواعق المحرقة

اه زوجه بها فى غيبته وأنه

والبهجة (قوله بضم الخاء) وهى الكلام المفتتح بحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم المختتم بالوصية والدعاء اه معنى (قوله السابق) أى فى أول الكتاب اه ع ش (قوله فيبدأ) أى الخاطب أو نائبه اه معنى (قوله ثم بالصلاة الخ) أى ثم باتى بالصلاة الخ (قوله أوجنتكم عنه الخ) وينبغى أن مثله جنتكم خاطبا كريمتكم لموكلى فى الخطبة اه ع ش (قوله كريمتكم) زاد المعنى فلانة اه وزاد الحلبي لى أولابنى أولوزيد مثلا اه (قوله أو فتاتكم) الفتى الشاب والفتاة الشابة والفتى أيضا السخى الكريم اه ع ش عن المختار (قوله فيخطب الولي الخ) أى فى المجبرة مطلقا وفى غيرها باذنها فى الاجابة ولا يبعد نداء من المرأة إذا خوطبت من نفسها لأن المقصود منها مجرد الذكر بل هذا ظاهر إطلاقهم اه ع ش (قوله واجنبى) قول المتن ولو خطب إلى قوله على الصحيح مثله فى الروض وقال شارحه عقب ذلك والخطبة من الاجنبى كهى من ذكر اى الولي والزوج فيحصل بها الاستحباب ويصح معها العقد اه وهل فرض ذلك إذا كان الاجنبى احدا لعاقدين او اعم وهل يغتفر توسط خطبة الاجنبى بين القبول والايجاب إذا لم يكن اخاه لعاقدين اه سم أقول ظاهر صنيع الشارح والنهاية اغتفار ذلك (قوله وهى آكد الخ) معتمد اه ع ش (قوله وإن تخل ذلك) اى قول الزوج الحمد لله الخ بين الايجاب والقبول وكذا الضمائر الاتية فى قوله لان مقدمة الخ (قول المتن قلت الصحيح لا يستحب بل يستحب تركه الخ) وهذا المعتمد نهاية ومعنى وشرح المنهج (قوله وكذا) اى صحح عدم الاستحباب (قوله واستبعد) اى الاذرعى الأول اى عدم الاستحباب عبارة المعنى وما صححه هنا تخالف للشرحين والروضة فان حاصل ما فيهما وجهان احدهما البطلان لانه غير مشروع فاشبه الكلام الاجنبى والثانى ونقله على الجمهور واستحبابه فالقول بانه لا يستحب ولا يبطل خارج عنهما قال الاذرعى ولم ار من قال لا يستحب ولا يبطل فضلا عن ضعف الخلاف ومتى قبل لا يستحب اتجه البطلان لانه غير مشروع فاشبه الكلام الاجنبى وذكر البلقينى نحوه وفى كلام السبكي إشارة اليه والاولى ان يحمل البطلان على ما اذا طال (قوله اعاده) اى صلى الله عليه وسلم العقد (قوله النكاح جزما) اى قوله ومن انقضى فى المعنى وإلى التثمة فى النهاية لا لقوله ومن انقضى إلى واشترط قوله وان لا يرجع المبتدى إلى وان يقبل (قوله ما ذكر) اى فى المتن (قوله وضبطه القفال بان يكون الخ) والاولى ان يضبط بالعرف معنى ونهاية قال الرشيدى وهى اى الضبط بالعرف مراد القفال كما اشار اليه الاذرعى حيث فسر به اه عبارة ع ش ويجوز ان يكون مراد القفال بما ذكره ضبط العرف فلان تافى بينهما اه (قوله ويؤخذ الخ) قال المتولى ويشترط علم الزوج بحمل المنكوحه لكن فى البحر لزوم زوج امرأه وهو يعتقدان بينهما اخوة من رضاع ثم تبين خطؤه صح النكاح على الصحيح من المذهب والاول اوجه اه معنى (من طلب الخ) عبارة المعنى إذا صدر من القائل الذى يطلب منه الجواب اه (ومن انقضى) عطف على قوله ممن طلب الخ (قوله لا يضر) خلا للنهاية والمعنى عبارتهما قول بعضهم لو قال زوجتك الخ صحيح والمنازعة فيه بانه وهم مفرعة على ان الكلمة فى البيع ممن

كرىمتكم برغوب عنه أو نحو ذلك (قوله فى المتن) ولو خطب الولي إلى قوله (صح النكاح) لما ذكر مثله فى الروض وعلاه شارحه قال عقب ذلك والخطبة من الاجنبى كهى عن ذكر فيحصل بها الاستحباب ويصح معها العقد اه فهل فرض ذلك إذا كان الاجنبى احدا لعاقدين او اعم وهل يغتفر توسط خطبة الاجنبى بين

لما جاء أخبره بان الله تعالى امره بذلك فقال رضيت فان ورد ما قاله الماوردى فاعله أعاده لما حضر طيبيا لحاظه وإلا فن خصائصه صلى الله عليه وسلم انه يزوج من شاء لمن شاء بلا إذن لانه اولى بالمؤمنين من انفسهم قال فى الأذكار ويسق كون النى امام العقد اطول من خطبة الخطبة (فان طال الذكر الفاصل) بينهما (لم يصح) النكاح جزما لاشعاره بالاعراض وكونه مقدمة للقبول لا يستدعى اغتفار طوله لان المقدمة التى قام الدليل عليها ما ذكر فقط فلم يغتفر طوله وضبطه القفال بان يكون زمنه لو سكتا فيه لخروج الجواب عن كونه جوابا ويؤخذ ما فى البيع ان الفصل باجنبى ممن طلب جوابه يضر وإن قصر ومن انقضى كلامه لا يضر إلا ان طال لقول بعضهم لو قال زوجتك

فاستوص بها فقبل لم يصح وهم وبالسكوت يضران طال واشترط وقوع الجواب عن خوطب دون نحو وكيله وان يسمعه من بقره وان لا يرجع المبتدى وان تبقى اهليته واهلية الآذنة المشترط لاذنها الى انقضاء العقد وان يقبل على وفق الايجاب لا بالنسبة للمهر وان لم يتم المبتدى كلامه حتى ذكر المهر وصفاته وغير ذلك مما ياتي بحجته هنا نعم في ان شرط المهر وصفاته وقفة وانما اشترط هذا بالنسبة للثمن لان ذكره من المبتدى شرط فهو من تمام الصيغة المشترطة فاشترط الفراغ منه ولا كذلك المهر فالقياس صحة الشق الآخر بعد تمام الصيغة المصححة وإن كان في أثناء ذكر المهر وصفاته إلا ان (٢١٦) يجاب بانه مع تكلم المبتدى لا يسمي جوابا فيقع لغوا وفيه ما فيه (تمت) يندب الزوج

في شوال والدخول فيه للخبر الصحيح فيهما عن عائشة رضى الله عنها مع قولها ردا على من كره ذلك تزوجني صلى الله عليه وسلم في شوال ودخل في فيه وأى نسائه كان أحظى عنده منى وكون العقد في المسجد للامر به في خير الطبراني ويوم الجمعة وأول النهار لخبر اللهم بارك لأمي في بكورها حسنه الترمذي وبه يرد ما اعتيد من إبقاعه عقب صلاة الجمعة نعم إن قصد بالتأخير اليه كثرة حضور الناس لاسيما العلماء والصالحون له في هذا الوقت دون غيره كان أولى وقول الولي قبل العقد ازوجك على ما امر الله تعالى به من إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان والدعاء لكل من الزوجين عقبه ببارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير لصحة الخبر به وظاهر كلام الأذكار انه ين أيضا كيف وجدت اهلك

انقضى كلامه لا يضر وقد مر رده اه (قوله فاستوص بها) قد يقال انه ليس اجنبيا اه سم (قوله وهم) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرمي ان تحل الاجنبي يبطل البيع ولو من انقضى كلامه وقياسه النكاح فلا وهم اه سم (قوله واشترط الخ) عطف على ان الفصل اه سم واعتمد المغنى ذلك الاشتراط (قوله إلى انقضاء العقد) تنازع فيه الفعلان قبله (قوله لا بالنسبة للمهر) اى اما هو فالمتخالف فيه يفسد المسمى فيجب مهر المثل وإن كان دون ماسماه الزوج لانه المراد الشرعى دون النكاح اه (قوله وقفة) اى فينفذ القبول قبل ذكر المهر وما يتعلق به وهو المعتمد اه ع ش (قوله فالقياس) عبارة النهاية فالأوجه اه (قوله وإن كان الخ) غايه والضمير للشق الآخر وكذا ضمير بانه (قوله في أثناء ذكر المهر الخ) اى او قبل ذكره بالمره اه ع ش (قوله وفيه ما فيه) اى فالأوجه الصحة كما تقدم في قوله نعم الخ اه ع ش (قوله يندب الزوج) إلى قوله لخبر اللهم في النهاية والمغنى لا قوله ويوم الجمعة كما مر (قوله وقول الولي) إلى قوله وظاهر كلام الأذكار في المغنى وإلى الفصل في النهاية (قوله وقول الولي) عطف على قوله الزوج الخ وكتب عليه ع ش ما نصه اى فلا يطلب ذلك من غيره وعليه فلو اتى به اجنبى لانحصل السنة اه وظاهر ان نائب الولي حكمه (قوله قبيل العقد) اى فيقول ذلك او لا ثم يذكر الايجاب ثانيا اه ع ش (ازوجك) زاد المغنى هذه او زوجتك اه وعبارة النهاية زوجتك اه قال ع ش اى اريد ان ازوجك الخ وعليه فلو قبل الزوج لم يصح النكاح اه (قوله والدعاء) اى من حضر سواء الولي وغيره اه ع ش (قوله لكل من الزوجين) عبارة النهاية للزوج اه (قوله عقبه) اى العقد فيطول بطول الزم عرفا وينبغي ان من لم يحضر العقد يندب له ذلك اذ ان الزوج وإن طال الزم من لم تنفذ نسبة القول الى التمهنة عرفا اه ع ش (قوله انه يسن الخ) اى بعد الدخول وينبغي للزوج ان يجيبه بالدعاء له في مقابلة ذلك ولا ينبغي ذكر اوصاف الزوجة بل قد يحرم ذلك إذا كانت الاوصاف مما يستحى من ذكرها اه ع ش (قوله لما صح الخ) وجه الاستدلال به انه صلى الله عليه وسلم أقرها على ذلك وأما قولها ذلك فيجوز أن يكون باجتهاد منها او انها كانت فهمت استحباب ذلك منه صلى الله عليه وسلم بطريق ما اه ع ش (قوله وإنما هو) اى الاستفهام (قوله لما اشرت الخ) اى بقوله لما فيه من نوع استهجان الخ (قوله وهو) اى الدعاء (قوله بالرفاء الخ) اى اعزست بالرفاء الخ اه ع ش (قوله بالمد) اى وكسر الراء اه معنى (قوله مكروه) لورود النهى عنه اه معنى (قوله والاخذ) كقوله الآنى وفعله الخ عطف على قوله الزوج الخ (الامر به) اى بما ذكر من التنظيف وما بعده ويحتمل من الاخذ بالنصية وما بعده (قوله في ولهن الخ) اى في تفسيره (قوله إن احب

القبول والايجاب إذا لم يكن احدا العاقدين (قوله فاستوص بها) قد يقال انه ليس اجنبيا (قوله وهم) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرمي ان تحل الاجنبي يبطل البيع ولو من انقضى كلامه وقياسه النكاح فلا وهم فيما ذكره بعضهم ان سلم ان ذلك من الاجنبي لكن الظاهر انه ليس منه (قوله واشترط الخ) عطف على ان في ان الفصل الخ (قوله نعم في اشتراط الخ) كذا شرح مر (قوله وظاهر كلام الأذكار الخ) يؤخذ

بارك الله لك لما صح انه صلى الله عليه وسلم لما دخل على زينب خرج قد دخل على عائشة وسلم فقالت وعليك السلام ورحمة الله كيف وجدت اهلك اهلك بارك الله لك ثم فعل ذلك مع كل نسائه وكل قالت ما قالت عائشة وقد يقال قولهن له كيف وجدت اهلك يؤخذ منه ندبه مطلقا لما فيه من نوع استهجان مع الاجانب لاسيما العامة وقد يجاب بان هذا الاستفهام ليس على حقيقته بدليل انه صلى الله عليه وسلم لم يجب عنه وإنما هو للتقرير أى وجدتها على ما تحب ومع ذلك ينبغي أن لا يندب هذا إلا للعارف بالسنة لما اشرت اليه وهو بالرفاء بالمد أى الالتئام والبنين مكروه والاخذ بنصيتها الول لقائها ويقول بارك الله لكل منا في صاحبه ثم إذا اراد الجماع تغطيا بشوب رقدا ما قبيله التنظيف والتطيب والتقبيل ونحوهما انما ينشط له للامر به قال ابن عباس في ولهن الذى عليهن انى لاحب ان اتزين ازوجتى كما احب ان تتزين لى لهذه الآية

وقال كل منهما ولو مع الياس من الولد كما اقتضاه اطلاقهم بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا وليتحرر استحضار ذلك بصدق في قلبه عند الانزال فان له اثرا ينافي صلاح الولد وغيره ولا يكره للقبلة ولو بصحرا ويكره تكلم احدهما أثناء لا شيء من كيفية حيث اجتنب الدبر الا ما يعضى طبيب عدل بضرره ويحرم ذكر تفصيله بل صح ما يقتضى انه كبيرة (٢١٧) ومرآفاحكم تخيل غير الموطوءة قيل

يحسن تركه ليلة اول الشهر ووسطه وآخره لما قيل ان الشيطان يحضره فيمن ويرد بان ذلك لم يثبت فيه شيء وبفرضه الذكر الوارد بمنعه ويندب إذا تقدم انزاله ان يميل لتنزل وان يتحرى به وقت السحر للاتباع وحكمته انتفاء الشيع والجوع المفرطين حيث اذا هو مع احدهما مضر غالبا كالأفراط فيه مع التكلف وضبط بعض الأطباء انفعه بان يجد داعيته من نفسه لا بواسطة كتفكر نعم في الخبر الصحيح امر من رأى امرأة فاعجبته به وعلمه بان ما مع زوجته كما مع المرأة وفعله يوم الجمعة قبل الذهاب إليها أو إيلاتها وان لا يتركه عند قدومه من سفر والتقوى له بادوية مباحة مع رعاية القوانين الطبية بقصد صالح كعفة أو نسل وسيلة لمحبوب فليكن محبوبا فلما يظهر وكثيرون يخطئون ذلك فيقول منه أو رضارة جدا فليحذر وطء الحامل والمرضع منهي عنه فيكره ان خشى منه ضرر الولد بل ان تحققه حرم ومن اطلق عدم كراهته مراده ما اذا لم يخش

(الخ) مقول قال (قوله وقال كل الخ) عطف على تعظيما عبارة النهاية وقول كل منهما الخ عطف على الزوج (قوله كل منهما الخ) علم منه ان التسمية في حقهما سنة عين لا سنة كفاية اه سم وظاهر المغنى انه سنة الزوج فقط (قوله ولو مع الياس الخ) أى لكبر أو غيره من صغر السن أو الحمل اه عش (قوله استحضار ذلك) أى قوله بسم الله الخ اه عش (قوله تكلم احدهما الخ) زاد النهاية بما يتعلق به اه قال عش هل منه ما يرغب الزوج في الجماع بما يفعله النساء حالة الوطء من الفرج مثلا في نظر والا قرب السكرانة ولا ينافيه قوله بما لا يتعلق به لان الظاهر ان المراد به اخراج ما يتوقف عليه الجماع كان يطلب منها ان تكون على صفة يتمكن معها ان تمام مراده في الوطء اه (قوله لا شيء من كيفية) أى لا يكره شيء من كيفية الجماع من كونها مضطجعة أو مستقلة على الجانب أو قائمة او من جانب القبل أو الدبر أو غير ذلك اه كرى (قوله بل صح ما يقتضى كونه كبيرة) ظاهره ولو مرة واحدة اه عش (قوله حكم تخيل الخ) وهو حل ذلك عند جمع محققين اه نهاية (قوله قيل يحسن الخ) الى قوله ويرد عزاه المغنى الى الاحياء وأقره (قوله ووسطه) أى النصف منه (قوله يحضره الخ) أى الجماع في هذه الليالي ويجمع اه مغنى (قوله الذ كرا الخ) أى المار انقا (قوله ان يميل لتنزل) ويظهر ذلك باخبارها وقرائن تدل عليه اه عش (قوله اذهر) أى الجماع وكذا ضمير فيه وضمير انفعه (قوله وضبط بعض الأطباء) ويسن ملاعبة الزوجة إنسانا وان لا يخليها عن الجماع كل اربع ليال مرة بلا عذرا ففتح المعين (قوله نعم في الخبر الخ) هو في حكم المستثنى من عدم الاتيان مع الواسطة اه عش (قوله به) متعلق بامر الخ والضمير للجماع (قوله وفعله الخ) أى ويندب فعله الخ اه عش (قوله عند قدومه الخ) أى في الليلة التي تعقب قدومه من السفر بل في يومه ان اتفقت خلوة اه عش (قوله من سفر) أى تحصل به غيبة عن المرأة عرفا اه عش (قوله والتقوى له) أى للجماع مبتدأ خبره قوله وسيلة الخ اه كرى (قوله ذلك) أى رعاية قوانين الطب (قوله ووطء الحامل) أى بعد ظهوره ولو باخبارها حيث صدقها فيه اه عش (قوله بل ان تحققه الخ) عبارة النهاية بل ان غلب على ظنه حرم اه قال عش ظاهره ولو خاف الزنا وهو ظاهر ان قوى الظن بحيث التحق باليقين وكان الضرر المترتب عليه للولد مما لا يتحمل عادة كملك الولد اه

(فصل) في أركان النكاح (قوله في أركان النكاح) الى قوله وجزم في النهاية الا قوله اربعة فأبدلها بخمسة بجعل الزوجين ركنين وسيأتى عن عش الجمع بينهما (قوله وتوابعا) أى كـنكاح الشغار وكالشهادة على اذن المرأة اه عش (قوله وهى) أى الأركان (قوله وشاهدان) عدما ركننا لعدم اختصاص احدهما بشرط دون الآخر بخلاف الزوجين فانه يعتبر في كل منهما ما لا يعتبر في الآخر وجعلنا أحجر ركننا واحدا لتعلق العقد بهما فلا تخالف بينهما اه أى بين النخعة والنهاية (قوله المستدعى أطول الكلام الخ) ولا يضر ان كثير ما يعملون تقديم الشئ قبل الكلام عليه لان النكاح لا يتراحم اه حلى (قوله وكذا القبول) أى انه يعتد به من الهازل اه عش (قوله مثلا) راجع لقوله موليتى فلانة (قوله وظاهره) أى كلام البعض (قوله مع الاطلاق) أى بلانية شئ من الايجاب والوعد (قوله ما مر) أى

من المعنى والاستدلال الاتى ان هذا بعد الاجتماع بالزوجة (قوله وقال كل منهما الخ) فعلم ان التسمية في حقهما سنة عين لا سنة كفاية

(فصل) في أركان النكاح وتوابعا (قوله المستدعى أطول الكلام عليها) كثيرا ما يعملون تقديم

(٢٨ - شروانى وان قاسم - سابع) منه ضررا (فصل) في أركان النكاح وتوابعا وهى اربعة زوجان وولى وشاهدان رصيعة وقدمها لا انتشار الخلاف فيها المستدعى أطول الكلام عليها فقال (انما يصح النكاح بايجاب) ولو من هازل وكذا القبول (وهو ان يقول) العاقد (زوجتك أو أنكحكك) موليتى فلانة مثلا وجزم بعضهم بان أزوجه أو أنكحكك كذلك ان خلا عن نية الوعد وظاهر الصحة مع الاطلاق وفيه نظر والذي يتجه ان ياتى من امر آخر الضمان فى أو دى المال بل لو قيل ان اختصاص ما هنا بمن يد

فقال قبلته على ما امر او تزوجتها فقال تزوجتها صح ولا يكفي هنا نعم و اوفي كلامه للتخيير مطلقا اذ لا يشترط توافق اللفظين قيل كان ينبغي تقديم قبلت لانه القبول الحقيقي اه ويرد بمنع ذلك بل الكل قبول حقيقي شرعا وبفرض ذلك لا يرد عليه لان غير الالم قد يقدم انكحته كالرد على من تشكك او خالف فيه وقد قيل في صحة تزوجت او نكحت نظر لتردده بين الاخبار والقبول وفي تعليق البغوى في قوله تزوجت قال اصحابنا لا يصح لانه اخبار لا عقد اه ويرد النظر بانه مبنى على الاكتفاء بمجرد تزوجت من غير نحو ضمير والاصح خلافه كما سر وحيث ذفا في التعليق صحيح لكن لخلوه عن ذلك الموجب لمتحصنه للاخبار او قرينه لا لتردد الذى ذكره لان هذا انشاء شرعا كعت ولا يضر من عامى نحو فتح تاء متكلم وابدال الزاى جيا وعكسه والكاف همزة وفي فتاوى بعض المتقدمين يصح انكحك كما هو لغة قوم من اليمن والغزالي لا يضر تزوجت لك او اليك لان الخطا في الصيغة اذا لم يخل بالمعنى ينبغي ان يكون كالخطا في الاعراب والتذكير والتانيث اه وهو صريح فيما ذكر وغيره

الرشيدى لا بد من زوجته او زوجها الى مع قوله لفلان في الشق الثاني ويظهر انه لا يشترط قوله فلانة في الشق الاول فليراجع اه اقول وهذا قضية صنيع النهاية والمغنى المار آنفا (قوله ثم قال) اى المتوسط (قوله على ما امر) اى عن الروضة المرجوح (قوله او تزوجتها) عطف على قبلت نكاحها اى او قال المتوسط الخ ع ش وسم (قوله فقال) اى الزوج (قوله تزوجتها) عبارة النهاية تزوجت اه بلا ضمير وكتب عليه الرشيدى مانصه عبارة التحفة تزوجتها وهى الاصول لما سراه اى من قوله فلا بد من دال عليها الخ (قوله صح) جواب فلو قال الخ (قوله ولا يكفي هنا) اى في مسألة المتوسط بخلافه في البيع اه ع ش عبارة المغنى بخلاف ما لو قال او احدهم انهم اه (قوله وار) الى قوله قيل في المغنى (قوله مطلقا) اى سواء اتى الولى بلفظ الا نكاح او التزويج فليس قبلت نكاحها راجعا لانكحت وقبلت تزويجها راجعا لزوجت اه ع ش وقوله قبلت نكاحها اى ونكحتا وهى قوله وقبلت تزويجها اى وتزوجتها (قوله توافق اللفظين) اى اما التوافق المعنوى فلا بد منه كما مر قبيل الفصل في قوله وان يقبل على وفق الايجاب لا بالنسبة للمهر الخ اه ع ش (قوله قيل كان الخ) واقفه المغنى (قوله تقديم قبلت) اى الخ (قوله لانه القبول الحقيقي) اى قول الزوج تزوجت او نكحت ليس قبول حقيقي وانما هو مقامه اذ اضم الى ذلك الضمير اه معنى (قوله وبفرض ذلك) اى ان الحقيقي هو قبلت فقط (قوله لان غير الالم) اى كنزوجة او نكحت هنا (قوله وقد قيل الخ) تعليل لوجود التشكك والمخالفة فيما ذكر من تزوجت او نكحت على ترتيب اللف (قوله وفي تعليق البغوى الخ) من جملة ما قيل اه رشيدى اى وعطف على قوله في صحة الخ (قوله انتهى) اى ما قيل (قوله كما مر) اى آنفا بقوله فلا بد من دال الخ (قوله فافى التعليق) اى من عدم الصحة (قوله عن ذلك) اى نحو الضمير (قوله الموجب) نعت لخلوه اه سم (قوله الذى ذكره) اى صاحب القيل ولو اسقط ضمير النصب الموهوم رجوع الضمير المستتر للبغوى صاحب التعليق كان اولى (قوله لان هذا) اى تزوجت مع نحو الضمير (قوله انشاء شرعا) قال الشهاب سم لا وجه لسكونه انشاء مع نحو الضمير ومتحصنا للاخبار او قريبا منه مع عدمه انتهى اه رشيدى (قوله ولا يضر) الى قوله والتذكير في المغنى لا قوله من عامى وقوله بعض المتقدمين الى قوله الغزالي (قوله من عامى) عبارة النهاية ولو من عارف الخ وكتب عليها ع ش مانصه خلافا لحج في العارف ولكن القلب الى ما قاله حج اميل اه (قوله وابدال الزاى جيا الخ) اى كجوزتك وتزوجتها قال ع ش ويأتى مثل ذلك فيما قال الزوج في المراجعة راجعت جوزتى لعقد نكاحى فلا يضر وكذا لا يضر زوزتك او زوزنى اه (قوله والسكاف همزه) كأنأحتك وأناحتا ونأحتا وفي ع ش ظاهره اى شرح مر ولو من عارف وظاهره وإن لم تكن لغته ولا لغة بلا سانه اه (قوله يصح انكحك) اى بابدال التاء كافا ويصح ايضا لزوجتك ولو من عالم ونقل في الدرس عن الرملى ما يوافقه وعن شيخ الاسلام ما يخالفه ووجه الصحة ان معنى ازوجتك فلانة صيرتك زوجها وهو مساو للمعنى لزوجتها اه ع ش (قوله كما هو لغة الخ) وحيث ان انكحك لغة فالظاهر انه يصح العقدها حتى من غير اهلها وإن كان عارفا بالاصل قادرا عليه اه سيد عمر (قوله والغزالي) عطف على بعض اه سم (قوله لا يضر زوجتك الخ) ومثله اجوزتك ونحوه اه معنى (قوله لان الخطا في الصيغة) اى الصلوات نهاية وهى لك او اليك الخ ع ش (قوله والتذكير والتانيث) اى وكل منهما لا يخل بالمعنى (قوله انتهى) اى ما فى فتاوى الغزالي (قوله وهو الخ) اى ما مر من

الولى زوجها فلان فلو اقتصر على زوجها لم يصح كما يؤخذ من مسألة الوكيل شرح مر (قوله ثم قال للزوج) عطف على قال لولى (قوله او تزوجتها) عطف على قبلت نكاحها (قوله وفي تعليق البغوى في قوله تزوجت الخ) تقدم هذا فى المتن مع الجزم بعده من القبول (قوله الموجب) نعت لخلوه (قوله لان هذا انشاء الخ) لا وجه لسكونه انشاء مع نحو الضمير ومتحصنا للاخبار او قريبا منه مع عدمه (قوله ولا يضر من عامى الخ) كذا شرح مر (قوله والغزالي) عطف على بعض (قوله لا يخل بالمعنى) ظاهره انه لا يتقيد بالعامى (قوله لا يخل بالمعنى) قد يشكل بما قالوه في انعمت بضم او كسر ثم رابت ما يأتى (قوله

من اغتفار كل ما لا يخل بالمعنى ومن ثم قال ابو شيكل في نحو فتح تاء المتكلم هذا لحن لا يخل بالمعنى فلا يخرج به الصريح عن موضوعه وعن الشرف بن المقرئ انه آفتى في فتح التاء (٢٢٠) بان عرف البلدا ذافهم به المراد صحت من العارف اه وكأنه إنما قيد بعرف البلد ذلك

لاجل ما بعد حتى اذ من الواضح ان العامي لا يشترط فيه ذلك فان قلت ينافي ذلك عدمهم كما امر انعمت بضم التاء او كسرها يحيل اللمعنى وكان هذا هو الحامل لبعضهم على قوله لا يصح العدم مع فتح التاء مطلقا ونقله غيره عن الاسنوى في بعثك بفتح التاء قلت يفرق بان المدار في الصيغ على المتعارف في محاورات الناس ولا كذلك القرآن فتأمله والعجب ممن استدلل بقول الغزالي لا يضر الخطأ في التذكير والتثنية اى كما صرحوا به في الطلاق والقذف والعق على ان فتح التاء يضر وغفل عن انه اذا صح زواجك بكسر الكاف خطا بالزوج صح بفتح التاء بلا فرق وسيعلم مما ياتي صحة النكاح مع نفى الصداق فيشترط للزومه هنا ذكره في كل من شق العقد مع توافقهما فيه كنز وجتهابه والا وجب مهر المثل (ويصح تقديم لفظ الزوج) او وكيه سواء قبلت وغيرها كما قاله خلافه لمن فرق وزعم ان تقدم قبلت غير منتظم لاستدعائه مقبولا متقدما ممنوع اذ يصح ان يقال قبلت ما سيجيء منك والتعبير

فتاوى البعض والغزالي اه عش (قوله من اغتفار كل ما لا يخل بالمعنى ظاهره انه لا يتقيد بالعامي اه سم اى كما جرى عليه النهاية (قوله وعن الشرف) الى المتن في النهاية الا قوله وكانه الى قوله فان قلت وقوله والعجب الى قوله وسيعلم (قوله وعن الشرف الخ) اى حكى عنه ويظهر انه عطف على قوله قال ابن شيكل الخ فقوله انهم اى ما حكى عن الشرف (قوله ذلك) اى قوله اذا ذافهم به الخ (قوله لا يشترط فيه ذلك) اى عرف البلد (قوله ينافي ذلك) اى ما مر عن ابن شيكل (قوله كما مر) اى فى باب الصلاة (قوله مطلقا) اى سواء كان عرف البلد ذلك او لا ويحتمل من العامي او غيره (قوله على المتعارف) فاذا كان المعنى صحيحا بحسب المتعارف لم يضر وان كان فاسدا بحسب اللغة اه سيد عمر (قوله على ان فتح التاء) اى تاء المتكلم (قوله وسيعلم) الى المتن في المعنى (قوله مع نفى الصداق) او الاقتصار على بعض ما سماه الولي اه عش (قوله والا وجب الخ) عبارة المعنى فان لم يقل ذلك وجب مهر المثل كما صرح به الماوردي والرويانى وهذا حيلة فيمن لا يزوجهما ليهما الا بالاكثير من مهر مثلهما وهذا بخلاف البيع فان القبول فيه منزل على الايجاب فان الشئ ركن فيه اه (قوله او وكيه سواء قبلت وغيرها) كذا في النهاية والمعنى وقوله قبلت اى الخ (قوله فرق) اى بين قبلت وغيرها (قوله وزعم الخ) مبتدأ خبره قوله ممنوع (قوله والتعبير الخ) قد يقال هذا انما يناسب لو كان قبلت اخبارا امالو كانت انشاء كما هو المراد فلا سم وقد يتعذر من قبل الشارع رحمه الله ان مقصوده ان شأن قبلت ان يكون مقبولا ماضيا في التحقق بالنسبة لزمان النطق بها فهو وان كان مستقبلا بالنسبة لزمان النطق به السكنه لما كان مستقبلا محقق الوقوع فكانه واقع فقوله والتعبير الخ اشارة الى ماخذ هذا الجواب الدقيق لان فيما نحن فيه تعبير عن المستقبل بالماضى فليتامل اه سيد عمر (قوله لحصول المقصود) اى مع التقديم (قوله اى ما شئت) الى قوله وقول البلقيني في النهاية (قوله ما شئت الخ) هلا قالوا وما شئت الخ وراو العطف ليشمل نحو انشأت تزوجك موليتي فليراجع (قوله فليس الخ) لعله تفريع على قوله الى المشتق الخ المفيد للعموم وفى النهاية والمعنى الو او بدل الفاء فتأمل (قوله هذا) اى قول المتن ولا يصح الخ وقوله مع ما مر اى قوله انما يصح النكاح بايجاب الخ (قوله لا يهاه) اى ما مر حصر الصحة الخ قول ولا يهاه عدم توقف صحة النكاح على لفظ التزويج او الا نكاح فان المعلوم بالاستقراء من اصطلاح المصنف كالرافعى استعمال بان معنى كان ولا يخفى ان ما وجهنا به اقوى مما وجهنا به الشارع فليتامل اه سم ولك ان تقول ان تعبير المصنف فى الايجاب بقوله وهو الخ بدفع الابهام الذى ذكره ووجه المعنى عدم التكرار بقوله لان الكلام هناك فى اشتراط الصيغة وهنا فى تعيينها اه وهو قريب لما قاله سم ففیه مامر آتفا (قوله فيصح نحو الخ) تفريع على قوله اى ما شئت الخ (قوله هنا) اى فى نحو انما تزوجك الخ (قوله الآن) مقول القول وقوله انه اى الان (قوله لان اسم الفاعل حقيقة الخ) هذا لا يرد على البلقيني بناء على ما فى جمع الجوامع تبعا للشيخ السبكي من ان المراد بالحال فى اسم الفاعل حال التلبس لاحال التكلم خلافا للقرافى ومن

فيشترط للزومه هنا) اى بخلاف البيع فان الواجب ذكر الثمن فى كلام المبتدىء (قوله والتعبير الخ) قد يقال هذا انما يناسب لو كان قبلت اخبارا امالو كانت انشاء كما هو المراد فلا (قوله لا يهاه) اى ما مر حصر الصحة فى تلك الصيغ اقوال ولا يهاه عدم توقف صحة النكاح على لفظ التزويج او الا نكاح بل يكفى انه لا يقيد التوقف على ذلك لان المعلوم بالاستقراء من اصطلاح المصنف كالرافعى استعمال بان معنى كان ولا يخفى ان ما وجهنا به اقوى مما وجهنا به الشارع فليتامل (قوله لان اسم الفاعل حقيقة فى الحال) هذا لا يرد على البلقيني بناء على ما فى جمع الجوامع تبعا للشيخ الامام السبكي من ان المراد بالحال فى اسم الفاعل حال التلبس لاحال التكلم خلافا للقرافى ومن وافقه وحققا معناه فى الآيات البيئات مع بسط بيان فساد

بالماضى عن المستقبل اشعارا بالثقة بوقوعه حتى كانه واقع شائع لغة وعرفا (على) لفظ (الولي) او وكيه واقعه لحصول المقصود (ولا يصح) النكاح (الا بلفظ التزويج او الا نكاح) اى ما شئت منهما فليس هذا مكررا مع ما مر لا يهاه حصر الصحة فى تلك الصيغ فيصح نحو انما تزوجك الى آخره وقول البلقيني هنا الآن يقتضى انه يشترط هنا نظير ما قدمه فى انكحك والذى يظهر خلافه

لان اسم الفاعل حقيقة في الحال فلا يوهى الوعد حتى يكثر عنه بخلاف المضارع فان قلت الخلاف في كل منهما مشهور وانما الذى تفارقاه
الترجيح عند جمع لمكان ينبغي تعين الان فيه مثله خروجهما من ذلك الخلاف الموجب لاحتماله الوعد ايضا قلت كفى باختلاف الترجيح مرجحا
لا سيما والمرجعون ايضا ممن احاطوا باللغة اكثر من غيرهم وذلك لخبر مسلم انقوا الله فى (٢٢١) النساء فانكم اخذتموهن بامانة

الله واستحلتم فروجهن
بكلمة الله وكلمته ما ورد
فى كتابه ولم يرد فيه غيرهما
والقياس يمنع لان فى النكاح
ضربا من التعبد فلم يصح
بنحو لفظ لإباحة وهبة
وتملك وجعله تعالى النكاح
بلفظ الهبة من خصائصه
صلى الله عليه وسلم لقوله
خالصة لك من دون
المؤمنين صريح واضح
فى ذلك وخبر البخارى
ملكتمكما بما معك من
القرآن اما وهم من معسر
كما قاله النيسابورى لان
رواية الجمهور زرجتمكما
والجماعة اولى بالحفظ من
الواحد أو رواية بالمعنى
لظن الترادف اوجع صلى الله
عليه وسلم بين اللفظين
إشارة إلى قوة حق الزوج
وانه كالمالك وينعقد نكاح
الاخرس باشارته التى
لا يختص بفهمها الفطن
وكذا بكتابتها بلا خلاف
على ما فى المجموع لكنه
معتز بهانه يرى انها فى
الطلاق كناية والعقد اغاظ
من الحلول فكيف يصح
النكاح بها فضلا عن كونه بلا
خلاف وقد يجاب بحمل
كلامه على ما لا يمكن له إشارة

واقفه وحققنا معناه فى الآيات البيّنات مع بسط بيان اسم (قوله فلا يوهى الخ) أى نحو انما زوجك
الخ (قوله فى كل منهما) أى اسم الفاعل والمضارع (قول قلت كفى الخ) قد يستغنى عن ذلك بان المقصود
الانشاء لا الاخبار والانشاء مطلقا سواء كان بجملة ماضية او غيرها واسمية حالى مطلقا اسم
وفيه شبه المصادرة (قوله باختلاف الترجيح) أى بان الرجوع فى المضارع الاشتراك وفى اسم الفاعل كونه
حقيقة فى الحال يجوز ان لا يستقيال (قوله والمرجعون) أى لكون اسم الفاعل حقيقة فى الحال وقوله ممن
احاطوا بحال من الواو وقوله اكثر الخ خبر والمرجعون (قوله وذلك لخبر مسلم) الى قوله إشارة فى المعنى
وإلى المتن فى النهاية إلا انه لم يذكر اعتراض عبارة المجموع بل اقتص على قوله وهو محمول على ما اذا الخ (وذلك
الخ) راجع إلى المتن (قوله بامانة الله) أى يجعلهن تحت ايديكم كالامانات الشرعية اه ع ش (قوله ما ورد
فى كتابه) وهو التزويج والانكاح اه معنى (قوله فلم يصح الخ) تفريع على المتن (قوله فى ذلك) أى منع
القياس (قوله وخبر البخارى) جواب اعتراض (قوله بما معك) أى بتعليمك لإياها ما معك من القرآن
وقد كان معلوما للزوجين اه ع ش (قوله بانه يرى) أى المجموع وقوله انها أى الكناية (قوله والعقد
اغاظ الخ) جملة حالية (قوله بحمل كلامه الخ) عبارة المعنى بانه إنما اعتبر الكناية فى صحة ولايته لا فى تزويجه
ولا ريب انه إذا كان كاتبا تكون الولاية له فيؤكل من زوجه او زوج موليته والسائل نظر الى من زوجه
لا الى ولايته ولا ريب انه لا زوج بها اه (قوله إشارة مفهومة) أى لكل احدا ما إذا فهمها الفطن دون غيره
ساوت الكناية فيصح بكل منهما اه ع ش (قوله وتعذر توكيله) مفهومة انه لو أمكنه التوكيل بالكناية او
الإشارة التى يختص بفهمها الفطن تعين لصحة نكاحه توكيله وهو قريب لان ذلك وان كان كناية ايضا
لكنه فى التوكيل وهو ينعقد بالكناية بخلاف النكاح اه ع ش وسنذكر منه ما يتعلق بالمقام (قوله
إشارته الخ) أى فيصح نكاحه بها للضرورة حيث تعذر توكيله اه ع ش (قوله وإن احسن) إلى المتن
فى النهاية وكذا فى المعنى لا قوله ويشترط إلى قوله وهذا قوله يشترط إلى المتن (قوله وهى) أى العجمية (قوله
ماعد العربية) أى من سائر اللغات نهائية ومعنى (قوله إذ لا يتعلق به) أى بالنكاح (قوله إن فهم كل الخ) أى
اتفقت اللغات اختلفت اه معنى (قوله فقبله او اجاب) أى العارف به ولو باخبار الثقة له الخ (قوله فورا)
أى بلا طول الفصل عرفا بالاخبار بين الايجاب والقبول ع ش ورشيدى عبارة سم والوجه انه ان كان
الاخبار للبادى بما ياتى به قبل بدايته لم يشترط عدم طول الفصل بين الاخبار وبدايته وإن كان للثانى بما ياتى
به اشترط عدم طول الفصل بين ما ياتى به وما تقدم من صاحبه من ايجاب او قبول او بما اتى به صاحبه صح

ايرادات لبعضهم عليه والله اعلم (قوله قلت كفى باختلاف الترجيح مرجحا لا سيما والمرجعون ايضا ممن
احاطوا باللغة الخ) قد يستغنى عن ذلك بان المقصود الانشاء لا الاخبار والانشاء مطلقا سواء كان بجملة
فعلية ماضية او غيرها واسمية حالية لا غير حالية مطلقا (قوله لا اضطراره) المناسب لهذا الكلام تزوجه
لا تزويجه (قوله فورا) يحتتمل ان المراد الفور من الاخبار ويكون إشارة إلى قوله فى شرح الروض عن
البلقينى فلو اخبر معناها وقبل صح لم يطل الفصل اه وقد ينظر فى اشتراط الفور وعدم طول الفصل
حيث كان متذكرا لمعناها الا ان يراد طول الفصل المختل بين الايجاب والقبول والوجه انه ان كان
الاخبار للبادى بما ياتى به قبل بدايته لم يشترط عدم طول الفصل بين الاخبار وبدايته وإن كان للثانى بما
ياتى به اشترط عدم طول الفصل بين ما ياتى به وما تقدم من صاحبه من ايجاب او قبول او بما اتى به صاحبه

مفهمة وتعذر توكيله لا اضطراره حينئذ ويلحق بكتابتها فى ذلك إشارة التى يختص بفهمها الفطن (و يصح بالعجمية فى الاصح) وإن احسن
العربية وهى ما عداها اعتبارا بالمعنى إذ لا يتعلق به إعجاز ويشترط ان ياتى بما يعده اهل تلك اللغة صريححا فى لغتهم هذا ان فهم كل كلام نفسه
والاخر ولو بان أخبره ثقة بالايجاب او القبول بعد تقدمه من عارف به ولو باخبار الثقة له بمعناه قبل نكلمه به فقبله او أجاب فورا على الوجه

ويشترط فهم الشاهدين
ايضا كما ياتي (لا بكنائية) في
الصيغة كاحللتك بنى فلا
يصح النكاح (قطعا) وان
قال نويت بها النكاح
وتوفرت القرائن على ذلك
لانه لا مطلع للشهود والمشرط
حضورهم لكل فرد فرد منه
على النية وبه فارق البيع وان
شرط فيه الاشهاد على ما فيه
وقوله ذلك لا يؤثر لان
الشهادة على اقراره بالعقد
لا على نفس العقد وفيه وجه
لكنه لشذوذه لم يعول
عليه ولو استخلف قاض
فقيها في تزويج امرأة صح
بما يصح به تولية القضاء بما
سياتي فيه اشتراط اللفظ
الصريح وخرج بقولنا في
الصيغة الكناية في المعقود
عليه كما لو قال ابو بنات
زوجتك احدها بنى او
فاطمة ونوبا معينة ولو غير
المسماة فانه يصح ويفرق
بان الصيغة هي المحللة فاحتيط
لها اكثر ولا يكفي زوجت
بنى احدها مطلقا (ولو قال)
الولى (زوجتك) الى آخره
(فقال) الزوج (قبلت)
مطلقا او قبلته ولو في مسألة
المتوسط على ما مر (لم ينعقد)
النكاح (على المذهب)
لانتهاء لفظ النكاح او
التزويج كما مر (ولو قال)

فما يظهر بشرط قصر الفصل بين الايجاب والقبول فاي تأمل اه (قوله فهم الشاهدين الخ) اى ما تاتي به
العاقدان اه عش (قوله في الصيغة) الى قول المتن ولا يصح عمليته في النهاية الا قوله وبه فارق الى قوله
وقوله ذلك (قوله كاحللتك الخ) هلا جعلوا عدم الصحة بنحو هذا بقدر لفظ التزويج او الانكاح اه سم (قوله
على ذلك) اى نيتة بها النكاح (قوله لا مطلع) اى اطلاع لانه مصدر ميمي اه عش (قوله المشرط الخ)
نعت للشهود (قوله لكل فرد الخ) الاولى جزا جزا وقوله منه اى عقد النكاح (قوله وقوله ذلك) اى نويت
الخ اه عش (قوله على اقراره بالعقد) اى قوله انى نويت بما تلفظت به النكاح (قوله وفيه وجه) اى
في الصحة بالكناية (قوله لم يعول عليه) اى فلذا ادعى القطع واطاق اه سم (قوله صح الخ) اى الاستخلاف
(قوله صح بما يصح به الخ) عبارة النهاية اشترط اللفظ الصريح اه وهذا ما في نسخة الشارح المرجوع عنها
وكتب عليها الفاضل المحشى ما نصه قوله اشترط الخ اى فلا يكفي الكناية وهو ظاهر وقد رجع الشارح
رحمه الله عن قوله اشترط الخ الى قوله صح بما يصح الخ كما رأيت بخطه فكان الفاضل المحشى لم يبلغه ذلك اه
سيد عمر عبارة عش قوله اشترط اللفظ الخ اى بان يقول استخلفتك او اذنت لك في تزويج فلانة مثلاه
عش وعبارة الرشيدى اى فلا تنكح الكناية على المذهب اه (قوله وخرج بقولنا) الى قوله ويفرق
في المعنى (قوله الكناية في المعقود عليه) من زوج او زوجة كما لو قال زوجتك بنى او زوج بنتك بنى وقوله
كما لو قال ابو بنات الخ ولا يخفى ان مثل اى البنات ابو البنين فاذا قال زوجت ابني بنتك ونوبا معينتا ولو غير المسمى
صح اه حلى وزياى (قوله ونوبا معينة) يؤخذ منه انهما لو اختلفا في النية بطل العقد ولو طالب الزوج
احدى البنات بعدم موت الاب فقال انت المعينة وشهدت الشهود بذلك فقالت لست المعينة صدقت بيمينها لان
الشهود لا اطلاع لهم على النية وكذا لو قال لها الشهود انت المقصودة وسمى الولي غيرك غلطا فالقول قولها
بيمينها لان الاصل عدم الغلط اه عش (قوله مطلقا) اى وان نوبا معينتا اه سم عبارة عش اى نوى
الولى معينتا منهما اولا ولعل الفرق بين هذا وبين زوجتك احدى بناتي ونوبا معينة حيث صح ثم لا هناك
يعتبر من الزوج القبول فلا بد من تعيينه ليقع الاشهاد على قبوله الموافق للايجاب والمرأة ليس العقد والخطاب
معها والشهادة تقع على ما ذكره الولي فاغتفر فيها ما لا يغتفر في الزوج اه وقد يخالفه ما مر انفا عن الحلبي
والزياى الا ان يفرق بين عقد الزوج وعقد وليه اخذ من مثاله ما ليراجع (قوله الخ) اى فلانة اه عش
(قوله مطلقا) اى سواء كان في مسألة المتوسط ام لا قاله السكردى ولا خفاء ان المناسب لما بعده ان يقال على
ما مر ومقابله قوله على ما مر اى في شرح او تزويجها من الرد على ما في الروضة (قوله كما مر) وهو قول المتن

فما يظهر بشرط قصر الفصل بين الايجاب والقبول فليتأمل (قوله ويشترط فهم الشاهدين) اعتمده مر
(قوله في المتن لا بكنائية) قال في الروض ولا بكتابة قال في شرحه في غيبة او حضور لا كناية قال بل لو
قال لغائب زوجتك ابنتى او قال زوجتهما فلان ثم كتب قبله الكتاتيب او الخبر فقال قبلت لم يصح كما
صححه في اصل الروضة في الاولى وسكت عن الثانية لانها سقطت من كلامه الى ان فرق في شرح الروض بين
ما هنا والبيع بانه اوسع بدليل انعقاده بالكنايات وثبوت الخيار فيه (قوله كاحللتك بنى) هلا جعلوا
عدم الصحة بنحو هذا بفقد التزويج والانكاح (قوله وقوله ذلك) اى نويت (قوله لم يعول عليه) فلذا
ادعى القطع واطاق (قوله اشترط اللفظ الصريح) اى فلا تنكح الكنايات (قوله زوجتك احدها بنى) الى
ونوبا معينة في الروض فزوجتك احدى بناتي او زوجت احدا كما بطل قال في شرحه ولو مع الاشارة كالبيع
اه وهو مع ما قاله الشارح يخرج منه ان التعبير باحدى مع نية المعينة صحيح لا مع الاشارة اليها ولا يخفى
اشكاله هذا ان اراد بالاشارة الى المروجة فان اراد بها الاشارة الى البنات التى المروجة احدها بنى
فلا اشكال فليحرر ثم وقع البحث مع مر فال الى الاكتفاء مع الاشارة الى المروجة والى حمل كلام الروض
على الاشارة الى البنات وتقدم في الحاشية في البيع عن شرح العباب بطلانه في احد العبدتين او الثوبين وان
نوبا واحدا بعينه وأنه يفارق النكاح (قوله ولا يكفي زوجت بنى احدها مطلقا) كذا شرح مر وقوله

الزوج للولي (زوجي بنتك فقال) الولي (زوجتك) بنتي (أو قال الولي) للزوج (٢٢٣) (تزوجها) أي بنتي (فقال) الزوج (تزوجتها) بها

(صح) النكاح فيها بما ذكر للاستدعاء الجازم الدال على الرضا وفي الصحيحين إن خاطب الواهبة قال النبي ﷺ زوجها فقال زوجها ولم ينقل أنه قال بعده تزوجتها ولا غيره وخرج تزوجني أو زوجتني أو وتزوجها أو تزوجتها فلا يصح لعدم الجزم نعم إن قيل أو أوجب ثانياً صح ولا يصح أيضاً قل تزوجتها أو زوجها لأنه استدعاء للفظ دون التزويج ولا زوجت نفسي أو ابني بنتك لأن الزوج غير معنون عليه وإن أعطى حكمه في نحو أنا منك طالق مع النية ولا زوجت بنتي فلاننا كتب أو أرسل إليه فقبل وإنما صح نظيره في البيع لأنه أوسع (ولا يصح تعليقه) فيفسد به كالبيع بل أولى لمزيد الاحتياط هنا (ولو بشر بولد فقال) لمن عنده (إن كانت ابنتي فقد تزوجتها) فقبل ثم بان ابنتي شخص لاخر (إن كانت ابنتي طلقت واعتدت فقد تزوجتها) فقبل ثم بان انقضاء عدتها وانما اذنت له وكانت بكر أو العدة لا استدخال ماء أو وطء في دبر أو قال لمن

ولا يصح الالفاظ التزويج أو الانكاح اهـ كرهى أقول وعليه كان ينبغي أن يزيد الشارح قبله قوله المشترك والذي انه راجع لما ذكره في مبحث القبول من قوله لا قبلت ولا قبلتها الخ (قوله الزوج للولي) عبارة المغنى الخاطب للولي اهـ (قوله بما ذكر) يعني من غير أن يقبل الزوج بعد ذلك في الاولى ويوجب الولي بعد ذلك في الثانية (قوله وفي الصحيحين الخ) عبارة المغنى ولما في الصحيحين ان الاعرابي الذي خطب الواهبة نفسها للنبي ﷺ قال له زوجها فقال زوجتك بما معك من القرآن الخ (قوله وخرج) الى قوله وانما صح في المغنى الا قوله نعم الى ولا يصح (قوله تزوجني الخ) اي ما لو قال ان الخاطب تزوجني الخ وقوله تزوجها الخ اي ما لو قال الولي تزوجها الخ (قوله لعدم الجزم) لانه استفهام اهـ مخي (قوله ان قبل أو أوجب الخ) نشر على ترتيب اللفظ (قوله ولا يصح ايضاً قل تزوجتها) اي لا يكفي هذا من الولي كما كفي منه تزوجها فلو قال الولي قل تزوجها فقال تزوجتها لم يكف كما كفي لو قال الزوج قل تزوجتها لم يكف كما كفي لو قال زوجتي فقال زوجت اي الا كفي منه زوجتي فلو قال الزوج قل تزوجتها لم يكف كما كفي لو قال زوجتي فقال زوجت اي الا أن يوجب الولي بعد ذلك في الاول ويقبل الزوج بعد ذلك في الثاني اهم (قوله لانه استدعاء الخ) أنظر لو قصد به امره باستدعاء التزويج سم ويظهر ان من صواب العبارة لو قصد به الاستدعاء لان مدخول قل في الصورتين ليس من صيغ الاستدعاء بل ايجاب في احدهما وقبول في الاخرى فليتامل اهـ سيد عمر وقوله لو قصد به الاستدعاء اي للزوج في الاولى والتزويج في الثانية (قوله دون التزويج) وكان الاولى زيادة أو التزويج (قوله ولا زوجت نفسي الخ) عطف على قل تزوجتها الخ (قوله غير معقود عليه) اي على الصحيح وانما المعقود عليه المرأة فقط لان العوض من جهة الزوج المهر لا نفسه ولا نه لا حرج عليه في نكاح غير ما معها اهـ مغنى (قوله ولا زوجت بنتي الا نا الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولا ينعقد بكتابة في غيبة أو حضور لانها كناية فلو قال للغائب زوجتك بنتي أو زوجها من فلان ثم كتب الخ وفي منوات المغنى مانصه نعم لو لم يطل الفصل بين الايجاب والقبول صح النكاح ولا يضر تخلف الخبر حيث وجدت الصيغة المعتبرة او في عرش بعد ذكر كلام الروض مع شرحه المار مانصه وهو شامل للاخرس وغيره لكن حيث صح عقد الاخرس بالكتابة للضرورة كما مر فيحتمل تخصيصه بالحاضر لتحقق الضرورة فيه ويحتمل التعميم وهو الاقرب هذا وقد يقال ما المانع من ان الغاضى بوجه حيث لم تسكن اشارته صريحة كما يتصرف في أهـ والاه (قول الماتن ولا يصح تعليقه) ولو قال زوجتك ان شاء الله تعالى وقصد التعليق أو اطاق لم يصح وان قصد التبرك أو ان كل شيء بمشيئته تعالى صح نهاية ومغنى (قوله فيفسد به) الى قول الماتن ولا توقيته في النهاية الا قوله ويرد الى وخرج (قوله وانما اذنت الخ) عطف على انقضاء الخ وفيه من حيث المغنى خفاء نعم لو جعل حالاً لظهر عبارة المغنى وكانت اذنت لا يهافي تزويجها اهـ هي ظاهرة (قوله أو كانت الخ) ظاهره انه عطف على اذنت فيكون المغنى ثم بان انها كانت الخ وفيه ما لا يخفى الا ان يقال بما مر انما (قوله أو العدة الخ) تصوير لا اجتماع العدة مع البكارة اهـ سم (قوله أو قال الخ) عطف على قول الماتن أو قال الخ (قوله فقبل) اي ثم بان موتها (قوله وان لم يظنه الخ)

مطلقاً اي وان نوباً بمعينا (قوله ولا يصح ايضاً قل تزوجتها) أي ولا يكفي هذا من الولي كما كفي منه فلو قال قل تزوجتها فقال الزوج تزوجتها لم يكف كما كفي تزوجتها فقال تزوجتها وقوله أو زوجها اي لا يكفي هذا من الزوج كما كفي زوجتي فلو قال الزوج قل تزوجتها فقال زوجها لم يكف كما كفي زوجتي فقال زوجت اي الا ان يوجب الولي بعد ذلك في الاول ويقبل الزوج بعد ذلك في الثاني كما يؤخذ من قول السكندر قال الشيخ ابو محمد ولو قال الزوج للولي قل تزوجتها فليس باستحباب فاذا تلفظ اقتضى القبول انتهى (قوله لانه استدعاء للفظ دون التزويج) أنظر لو قصد به امره باستدعاء التزويج (قوله لانه استدعاء الخ) كذا مر (قوله والعدة الخ) تصوير لا اجتماع العدة مع البكارة (قوله بجزم الصيغة ثم) تقدم في البيع في الحاشية عن شرح العباب ما يصح ذلك فراجع (قوله كان كان ملكي الخ) للفارق المذکور ان يقول لا يلزم

تحته أربع إن كانت احدها من ماتت زوجتك بنتي فقبل (فالذهب بطلانه) لفساد الصيغة بالتعليق قبل وفارق بيع مال مورثه ظاناً حياته فبان ميتاً بجزم الصيغة ثم انتهى ويرد بصحته ثم مع التعليق كان كان ملكي وان لم يظنه ملكه فالوجه الفرق بمزيد الاحتياط هنا كما مر أنها

ويؤخذ منه أن زوجتك أمة مورثي إن كان ميتا باطلا وإن كان ميتا وخرج ولد مالهو بشر بائش فقال بعد تيقنه أو ظنا صدق المخبر وإن صدق المخبر
فقد زوجتكها فإنه يصح لأنه غير تعليق (٢٢٤) بل تحقيق إذا كان حينئذ بمعنى أذو مثله مالهو أخبر بموت زوجته وتيقن أو ظنا صدق المخبر

غاية (قوله ويؤخذ منه) أى من الفرق (قوله ان زواجك أمة الخ) وكذا يبطل البيع في مثل ذلك كما يؤخذ
بما مر في الحاشية في باب البيع عن شرح العباب فراجع اه سم (قوله باطل) كذا في المغنى (قوله) وخرج
بولد الى قوله وبحث في المغنى (قوله فقال) اى لمن عنده (قوله بمعنى إذ) كقوله تعالى وخافون ان كنتم مؤمنين
اه مغنى (قوله كان غابت) اى بنت شخص (قوله بموتها) نائب فاعل وتحديث (قوله فقال) اى ذلك الشخص
الغائب بئذ وتحدث الخ لمن عنده (قوله وفيه نظر الخ) معتمداه ع ش عبارة المغنى والظاهر ان هذا داخل في
كلام الاصحاب فانه لم يخرج عن كونه تعليقا اه (قوله لان الخ) قد يقال هذا لا يرد على البلقينى لانه لم يبين
ما قاله على ان ان بمعنى إذ بل على ان هذا التعليق هو مقتضى الاطلاق ولازم بحسب المعنى فلا يضر التصريح به
اه سم (قوله والنظر لاصل الخ) قد يقال يمكن فرض كلام البلقينى فيما لا ذم يؤثر هذا التحديث عنده شيكا
واستمر على ما كان عليه من تيقن حمايتها وظنه وحينئذ فإى فرق بين ظن مستند الى الاخبار وظن مستند
الى الاستصحاب إذا مدار على انتفاء الشك المرجح لجواب التعليق فليتأمل اه سيد عمر اقول وعدم الفرق ظاهر
(قوله حمل الاول) أى قوله ان كانت فلانة الخ وقوله والثانى أى قوله زواجك ان شئت (قوله لما تقرر)
اى من مزيد الاحتياط هنا ع ش ورشيدى (قوله بمدة الخ) الى قوله بان الموت في المغنى لا قوله بخالف الى
وكذا الى المتن في النهاية (قوله معلومة) كشهر او بجملة كقدوم زيد (قوله عن نكاح المتعة) وهو
المؤقت اه فتح المعين (قوله وجزا) اى نكاح المتعة (قوله مخالفا كافة العلماء) ولا يحد من نكاح به
لهذه الشبهة اه ع ش عبارة فتح المعين ويلزمه في نكاح المتعة المهر والنسب والعدة ويسقط الحدان عقد بولى
وشاهدين فان عقد بينه وبين المرأة وجب الحدان وطى. وحيث وجب الحد لم يثبت المهر ولا ما بعده اه
(قوله وحكاية الرجوع) عبارة النهاية وما حكى عنه من الرجوع عن ذلك لم يثبت اه (قوله وبهذا) اى بما
ذكر من موافقة جمع من السلف لابن عباس اه رشيدى ولعل الاولى من عدم رجوع ابن عباس
مع صحة موافقة جمع الخ (قوله وكذا لحوم الخمر الخ) ومما تكرر نسخه ايضا القبله والوضوء مما مره
النار وقد نظم ذلك الجلال السيوطى فقال

وَأَرْبَعُ تَكَرَّارِ النِّسْخِ بِهَا • جَاءَتْ بِهَا الْأَخْبَارُ وَالْآثَارُ

فَقَبْلَةُ وَمَتَعَةٌ وَالْحَمْرُ * كَذَا الْوَضُوْءُ مَا تَمَسُّ النَّارُ

اه ع ش (قوله وبحث البلقيني الخ) وتبعه على ذلك بعض المتأخرين اه مغنى واعتمده فتح المعين عبارة ته وليس منه اى المؤقت ما لو قال زوجته كما مدة حياتك او حياتها لانه مقتضى العقد بل يبقى اثره بعد الموت اه (قوله صحته الخ) اى النكاح المؤقت (قوله لانه الخ) عبارة المغنى قال لانه الخ (قوله وقد ينازع الخ) عبارة المغنى والنهاية وهذا ممنوع فقد صرح الاصحاب فى البيع بان له لو قال بعتك هذا حياتك لم يصح البيع فالنكاح اولى وكذا لا يصح اذا فقه اى النكاح بمدة لا تبقى لها الدنيا غالبا كما افاده شينخى اه (قوله لا يرفع اثار النكاح الخ) فقد مر انه يجوز اكل منهما ان ينظر من الاخر بعد الموت ما عدا ما بين السررة والركبة اه سيد عمر (قوله

من صحة البيع مع هذا التعليق الذي هو لازم معني وتصريح بمقتضى الحال صحته مع ان كان أى مثلاً مات
الذى ليس كذلك فلا استناد في الرد الى هذا ليس بمن بالمليتا مل (قوله) ويؤخذ منه ان زوجتك امة مورثي
ان كان ميتا باطل) وكذا يبطل البيع في مثل ذلك كما يؤخذ مما مر في الحاشية في باب البيع عن شرح العباب
فراجع (قوله بمعنى إذ) ليس بلام (قوله لان الخ) قد يقال هذا لا يرد على البلقيني لانه لم يبين ما قاله على
أن إن بمعنى إذ بل على ان هذا التعليق هو مقتضى الاطلاق ولازم بحسب المعنى فلا يضر التصريح به (قوله
ويتعين) كذا شرح مر (قوله) وقد ينازع فيه بان الموت لا يرفع آثار النكاح) ولان الاصحاح صرحوا بانها اذا

فقال ان صدق المخبر فقد تزوجت ببنك وبحث البلقيني ان محل امتناع التعليق اذا لم يكن مقتضى الاطلاق والا كان غابت وتحدث بموتها ولم يثبت فقال زوجتك بنتي ان كانت حية صح وفيه نظر لان ان هنالست بمعنى اذ كما هو ظاهر والنظر لاصل بقاء الحياة لا يلحقه بتيقن الصدق او ظنه فيما مر وبحث غيره الصحة في ان كانت فلانة موليتي فقد زوجتك كما وفي زوجتك ان شئت كالبيع اذ لا تعليق في الحقيقة اه ويتعين حمل الاول على ما اذا علم او ظن انها موليته والثاني على ما اذا لم يرد التعليق ولا يقاس بالبيع لما تقرر (ولا توقيته) بمدة معلومة او مجهولة فيفسد لصحة النهي عن نكاح المنعة وجاز اولا رخصة للمضطر ثم حرم عام خبير ثم جاز عام الفتح وقيل حجة الوداع ثم حرم ابدا بالنص الصريح الذي ثوبلغ ابن عباس لم يستمر على حلها مخالفا كافة العلماء وحكاية الرجوع عنه لم تصح بل صح كما قاله بعضهم عن جمع من السلف انهم وافقوه

في الحل لكن خالفوه فقالوا لا يترتب عليه أحكام النكاح وهذا نازع الزركشي في حكاية الإجماع فقال
 الخلاف محقق وإن ادعى جمع نفيه وكذا الحوم الحر الأهلية حرمت مرتين وبحت البقية في صحته إذا أفت بمدة عمره أو عمرها لأنه تصریح
 بمقتضى الواقع وقد ينازع فيه بأن الموت لا يرفع آثار النكاح كلها فال تعليق بالحياة المقتضى لرفعها كلها بالموت مخالف لمقتضاه حينئذ وبه يتأيد

إطلافيهم ويعلم الفرق بين هذا ووهبتك أو عمرتك مدة حياتك بأن المدار ثم على صحة الحديث فهو إلى التعبد أقرب على أنه يكفي طلب مزيد الاحتياط هنا فأبينه وبين غيره قليل لا يلزم من نفى صحتها نفى صحة العقد ويرد بزومه على قواعدا وإن نقل عن زفر صحته والغاء التوقيت (و) لا يصح (نكاح الشغار) بمعجمتين أو لهما مكسورة للنهي عنه في خبر الصحيحين من (٢٣٥) شغل الكلب رجله رفعها ليول فكان كلا

منهما يقول لا ترفع رجل بنتي حتى أرفع رجل بنتك أو من شغل البلد إذا خلا خلوه عن المهر أو عن بعض الشروط (وهو) شرعا كما في آخر الخبر المحتمل أن يكون من تفسيره عليه السلام أو من تفسير ابن عمر راويه ونافع راويه عنه وهو ما صرح به البخاري وأبو داود فيرجع إليه (زوجتكها) أي بنتي (على أن تزوجني) أو تزوج ابني مثلا (بنتك) ويضع كل واحدة منهما (صداق الأخرى فيقبل) ذلك بأن يقول تزوجتها وزوجتك مثلا وعلّة البطلان التشرّيك في البضع لأن كلا جعل بضع موليته موردا للنكاح وصداقا للأخرى فاشبه تزويجها من رجائين واعترضه الرافعي بما فيه نظرو قبل غير ذلك وضعف الامام المعاني كلها وعول على الخبر (فان لم يجعل البضع صداقا) بأن قال زوجتك بنتي على أن تزوجني بنتك ولم يزد قبل كما ذكر (فالأصح الصحة) للنكاحين بهر المثل لعدم التشرّيك في البضع وما فيه من شرط عقد في عقد لا

إطلاقهم) أي عدم الصحة (قوله والفرق) مبتدأ خبره قوله أن المدار (قوله به) أي بوهبتك أو عمرتك (قوله ينفى) أي النكاح (قوله لا يلزم من نفى صحتها) أي التعليق والتوقيت نفى صحة العقد إن كان المراد الاعتراض على المتن فيرده قوله ولو بشر الخ اهـ وكذا فسر الكردى الضمير بالتعليق والتوقيت وهو الظاهر خلافا لقول ع ش أي المدة المعلومّة والمجرولة وقول الرشيد أي التوقيت بعمره أو عمرها (عن زفر) أي من أئمة الحنفية اهـ ع ش (قول المتن ولا نكاح الشغار) ولا يحد من نكح به كما صرح به في متن الروض اهـ ع ش (قوله بمعجمتين) إلى قول المتن ولو سميا في المغنى الإقوله واعترضه إلى وقيل وكذا في النهاية الإقوله راعترضه إلى المتن (قوله رجله) اسقطه المغنى والقاموس عبارتهما من شغل الكلب إذا رفع رجله ليول اهـ (قوله يقول) أي الآخر (قوله إذا خلا) أي عن السلطان اهـ مغنى (قوله كما في آخر الخبر الخ) يعني تفسير الشغار بما يأتي في المتن اهـ رشيد (قوله المحتمل) أي آخر الخبر (قوله راويه) أي الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله عنه) أي عن ابن عمر رضي عنهما (قوله وهو) أي كونه من تفسير نافع (قوله فيرجع إليه) أي إلى التفسير وإن كان من تفسير الراوي لأنه اعلم بتفسير الخبر من غيره اهـ بخرمى عن الزبائدي عن شرح التحرير وقوله إلى التفسير الأولى إلى آخر الخبر (قول المتن تزوجتكها على الخ) إلى نحو قول الولي للخطاب تزوجتكها الخ اهـ مغنى (قوله بأن يقول الخ) قال الزركشي قضية المتن إلا كفاء بقوله قبلت العقدين وفيه نظرا عميرة (قوله تزوجتها وزوجتك) زاد المحلى والمغنى على ما ذكرت اهـ (قوله وعلّة البطلان) أي حكمته (قوله واعترضه) أي التعليق المذكور (قوله وقيل غير ذلك) عبارة المغنى وقيل التعليق وقيل الخلو عن المهر اهـ (قوله قليل كما ذكر) قضيته أنه لا يكفي الإقتصار على قوله قبلت العقدين كما مر عن عميرة خلافا لما في ع ش مما نصه قوله استيجاب الخ أي فقره قبلت النكاح مستعمل في قبول نكاح نفسه وتزويج ابنته فكانه قال قبلت نكاح بنتك وزوجتك بنتي (قول المتن فالأصح الصحة) يتردد النظر فيما لو اقتصر الخطاب على قوله تزوجت بنتك أو على قوله تزوجتك بنتي ولعل الأقرب في الأول البطلان لعدم وجود شرط الإيجاب وفي الثاني الصحة إذ لا تعليق فيه لأن الإيجاب المتعلق به معاق عليه لا معاق فإيراجع اهـ سيد عمر أقول وقد يؤيده قول المغنى والاسنى ما نصه ولو قال زوجتك بنتي على أن يضعك صداق لها صح النكاح في أحد وجهين يظهر ترجيحه تبعاً لشيخنا لعدم التشرّيك لكن يفسد الصداق فيجب مهر المثل اهـ (قوله لا يفسد النكاح) أي بخلاف البيع ونحوه اهـ ع ش (قوله قائم مقام زوجتي) معتمد اهـ ع ش (قوله ولو جعل البضع الخ) يتردد النظر فيما لو قال وبضع واحدة منهما صداق الأخرى ولعل الأقرب البطلان فيهما إذا القول بالصحة فيهما لا سبيل إليه وترجيح واحدة على الأخرى بلا مرجح كذلك والتوقف لا فائدة فيه نعم إن أراد معينة فيحتمل تعيينها للبطلان إذا تقدم في زوجتك إحدى بناتي اهـ سيد عمر (قوله يصح الأول) أي بهر المثل اهـ ع ش (قوله وسيعلم) إلى قوله وعبارته في النهاية الإقوله فإن قلت إلى قوله قول الشيخين (قوله فلو جهل حلها الخ) أي واستمر جهله كان شك في حرمةيتها ولم يعلم عدوها بعد أو كان المعقود عليه خنثى وإن أتضح بالأنوثة

قال بعتك هذا حياتك لم يصح البيع فالنكاح أولى مر (قوله لا يلزم من نفى صحتها) أي التعليق والتوقيت نفى صحة العقد إن كان المراد الاعتراض على المتن فيرده ولو بشر الخ وفي شرح مرو مثلاً ما تقرّر ولو اقتره بمدة لا تبقى الدنيا إليها غالباً كما أفاده شيخنا الشاب الرملي بناء على أن العبرة بصيغ العقود لا بمعانيها شرح مر (قوله بأن يقول تزوجتها وزوجتك مثلاً) ظاهره البطلان وإن لم يقل بذلك ولا يقال إذا لم يقله سقط

(٢٩ - شرواني وابن قاسم - سابع) يفسد النكاح وقضية كلامهم أن على أن تزوجني بنتك استيجاب قائم مقام زوجتي وإلا لوجب القبول بعد ولو جعل البضع صداقا لا أحدهما بطل فيمن جعل بضعها صداقا فقط في زوجتكها على أن تزوجني بنتك وبضع بنتك صداق بنتي يصح الأول فقط وفي عكسه يبطل الأول فقط (ولو سميا) أو أحدهما (مألا مع جعل البضع صداقا) كان قال وبضع كل والف صداق الأخرى (بطل في الأصح) لبقاء معنى التشرّيك وسيعلم من كلامه وغيره أنه لا بد في الزوج من علامة أي طئنه حل المرافة فلو جهل حلها

لم يصح نكاحها احتياطا لعقد النكاح فان قلت يشكل على هذا ما مر من صحة نكاح زوجة مفقود بان ميتا وامة مورثه ظانا حياته فبان ميتا قلت لا اشكال لان ما هنا من العلم بحلها شرط لحل مباشرة العقد ونفوذ ظاهر الايضاً وما في تينك المسئلتين بالنسبة لتبين نفوذ باطن وان اثم بالعقد وحكم ببطلانه ظاهرا واما الفرق بين الصحة فيمن زوج اخته وهو يشك انها بالغة او لا فبان بالغة او زوج الحنثي اخته فبان رجلا والبطلان فيمن زوج موليته قبل علمه بانقضاء عدتها بان الشك في ذلك ونظائرهما في ولاية العاقدة وفي الاخرة في حل المنكوحه وهو لا بد من تحققة فيه نظر ظاهر ويطلبه ما تقرر في زوجة المفقود فان عدم العلم بموت زوجها اولى من عدم العلم بانقضاء العدة ومع ذلك صرحوا بالصحة نكاحها اذا بان موته فكذا يصح نكاح (٢٣٦) الاخرى اذا بان انقضاء عدتها وحينئذ فالوجه ما ذكرته لتمامه ثم رابت الفارق بما ذكر

مرح في موضع بما ذكرته فقال قول الشيخين وغيرهما العلم بوجود شرط النكاح حال عقده شرط معمول على انه شرط لجواز مباشرته العقد لا لصحته حتى اذا كانت الشروط محققة في نفس الامر كان النكاح صحيحا وان كان المباشرا مخطئا في مباشرته وبانهم ان اقدم عالما بامتناعه وفي الولي من فقد نحر ورق وصبا واثوته او خنوته وغيرهما مما ياتي وفي الزوجة من الخلو عن نكاح وعدة ومن جهل مطلق على ما قاله المتولي واقره القمولى وغيره وعبارته وطريق العلم بالزوجة اما معرفة اسمها ونسبها او معاينتها فزوجتك هذه وهي منتقبة او وراء ستره والزوج لا يعرف وجهها ولا اسمها ونسبها باطل لتعذر تحمل الشهادة عليها اه قال الاذرعى وهذا منه تقييد لقول الاصحاب اى وجرى عليه الرافعى وغيره لو اشار للحاضرة وقال

كما ياتي اه عش (قوله لم يصح نكاحها) اى ظاهرا بدليل ما ياتي اه سم (قوله على هذا) اى اشتراط ظن الحل (قوله ماسر) راجع في اى محل (قوله شرط الخ) خبر ان (قوله ايضا) اى كالباطن (قوله وما في تينك المسئلتين) كذا في شرح مر اه سم (قوله وحكم الخ) عطف على اثم الخ فهو غاية ايضا (قوله والبطلان) عطف على الصحة (قوله بان الشك الخ) متعلق بالفرق (قوله وهو) اى الحل (قوله لغيره نظر الخ) جواب واما الفرق الخ (قوله ويطلبه) اى ذلك الفرق (قوله ما تقرر الخ) اى انفا من الصحة (قوله فان عدم العلم الخ) تعليل لقوله ويطلبه الخ (قوله اولى) اى باقضاء عدم الصحة (قوله بصحة نكاحها) اى زوجة المفقود (قوله ما ذكرته) اى في قوله قلت لا اشكال الخ (قوله حال عقده) متعلق بالعلم (قوله معمول الخ) خبر قول الشيخين الخ (قوله حتى اذا كانت الشروط الخ) في البحر لو تزوج امرأة يعتقدها اخته من الرضاع ثم تبين خطؤه صح النكاح على المذهب وحكى ابو اسحاق الاسفراينى عن بعض اصحابنا انه لا يصح اه نهاية قال الرشيدى قوله ففى البحر الخ سياتى تضعيفه اه وقال عش قوله عن بعض اصحابنا الخ معتمد وسيذكر ان هذا هو المعتمد وان ما في البحر ضعيف اه عش ومرعن المغنى وباتى في الشارح اعتماد عدم الصحة ايضا (قوله ويائم الخ) عطف على محظنا (قوله وفي الولي) عطف على في الزوج وكذا قوله بعد وفي الزوجة اه سم (قوله او خنوته) الاولى وخنوته بالواو (قوله ومن جهل مطلق) اى بان لا يعرفها بوجه كان قيل له زوجتك هذه ولم يعلم عينها ولا اسمها ونسبها اه عش (قوله وعبارته) اى المتولى (قوله باطل) ارتضاء مر اه سم (قوله لتعذر تحمل الشهادة الخ) انظره مع المعامل اه سم (قوله وهذا منه) اى من المتولى (قوله اى وجرى عليه) اى على قول الاصحاب (قوله لو اشار الخ) هو مقول الاصحاب (قوله وليس الخ) الواو حالية (قوله والزركشى الخ) عطف على الاذرعى وقوله كلام الرافعى الخ هو مقول الزركشى (قوله منهم) اى كثيرين وقوله يشعر الخ خبر وكلام كثيرين والجملة مقول قالوا وقوله كلام المتولى مفعول فلم يخالف (قوله معرفتهم لها) اى الزوجة وقوله كالزوج اى كعرة الزوج لها (قوله لتعذر) مقول القول (قوله انهم مثله) اى الزوج خبر والذى الخ (قوله لكن رجح ابن العباد الخ) اعتمده مر اه سم (قوله

جعل البضع صداقا لها فوجهان احدهما الصحة لكن يفسد الصداق فيجب مهر المثل كمالو سمي خمر او الثاني البطلان لتضمن هذا الشرط عجزا عن الاستمتاع بالكلية لان الصداق ملك المارة وليس لاحد ان يتفجع به ذلك غيره الا باذنه ذكره المتولى والوجه الاول لعدم التشرىك انتهى (قوله لم يصح نكاحها) اى ظاهرا بدليل ما ياتي (قوله قلت لا اشكال لان ما: الخ) فديقا لزوجة المفقود من المجبول حلها فيشكل الفرق فتأمل جدا (قوله وما في تينك المسئلتين الخ) كذا شرح مر (قوله وفي الولي) عطف على في الزوج وكذا قوله بعد وفي الزوجة (قوله باطل) ارتضاء مر (قوله لتعذر تحمل الشهادة عليها) انظره مع المعامل (قوله لكن رجح ابن العباد) اعتمده مر

زوجتك هذه صح قال الرافعى وكذا التي في الدار وليس فيها غيرهما والزركشى كلام الرافعى في الشهادات عن القفال يوافق ما قاله في المتولى قال الاذرعى والزركشى وكلام كثيرين قال الزركشى منهم الرافعى يشعر بفرض المسئلة اى في كلام الاصحاب فيما اذا كان الزوج ممن يعلم نسبها اى او عينها لم يخالف كلام الاصحاب المطلقة في زواجك هذه كلام المتولى وتردد الاذرعى في ان الشهود هل يشترط معرفتهم لها كالزوج والذى افهمه قول المتولى لتعذر تحمل الشهادة عليها انهم مثله يمكن رجح ابن العباد انه لا يشترط معرفتهم لها لان الواجب حضورهم وضبط صيغة العقد لا غير حتى لو دعوا اللاداء لم يشهدوا الا بصورة العقد التي سمعوا كما قاله القاضى في فتاويه ويفرق بينهم وبينه بان جهله المطاق بها يصير العقد لغوا لا فائدة فيه بوجه بخلاف جهلهم لبقاء فائدته بمعرفة لها ولا نظر لتعذر التحمل هنا كما لا نظر لتعذر

الاداء في نحو ابنيهما على ان ذلك ان تحمل كلام الاصحاب فيه على اطلاقة اذ لا خفاء كما لم يمار آتفا ان المدار على ما في نفس الامر انه لو علم في مجلس العقد عينها واسمها ونسبها بانت صحته وكذا بعد مجلسه كان امسكها الزوج والشهود الى الحاكم وبان خلوها من الموانع وحينئذ فيتعين حل كلام المتولي ومن وافقه على انه فيمن ايس من العلم بها ابداء هذا الوجه بل اصبوب (٢٢٧) مما مر عن الاذرعى والزر كشي فالحاصل

انه متى علم انها المشار اليها عند العقد بانت صحته والا فلا تفتن لذلك واعرض عما سواه قال الجرجاني وفيما اذا كان الولي غير الاب والجد يشترط اى في الغائبة رفع نسبها حتى يتقن الاشتراك ويكنى ذكر الاب وحده اذ لم يكن في البلد مشارك له وفي الثلاثة من تعيين الانبياء في احدى بناتي واختيار الا في المجبرة وعدم احرام (ولا يصح) النكاح (الاحضرة شاهدين) قصدوا اتفاقا بان يسمعا الاجاب والقبول اى الواجب منهما المتوقف عليه صحة العقد لا نحو ذكر مهر كاه وظاهر للخبر الصحيح لا نكاح الابولى وشاهدى عدل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل الحديث والمعنى فيه الاحتياط للايضاع وصيانة النكحة عن الجحود ويسن احضار جمع من اهل الصلاح (شرطهما حرية) كاملة فيهما (وذكورة) محققة وكونهما النسيين كما قاله ابن العماد فلا ينعقد بمن فيهرق ولا بجنى الا ان علمت عدائته الظاهرة كما هو ظاهر نظير مامر من صحة

في نحو ابنيهما) اى الآتى في قول المتن والاصح انعقاده بابي الزوجين الخ (قوله كلام الاصحاب فيه) اى الزوج (قوله كما علم مامر الخ) قد يمنع علم ذلك مامر لانه فيما يرتبين وجود الشرط وهو حلها عند العقد في نفس الامر وهما لا يتبين وجود العلم عند العقد في نفس الامر اه سم (قوله ان المدار) راجع لما مر وقوله انه لو علم الخ راجع لقوله اذ لا خفاء اه سم (قوله لو علم) اى الزوج ويحتمل انه ببناء المفعول ويرجحه قوله الآتى كان امسكها الزوج والشهود (قوله الى الحاكم) اى الى ان ياتوا اليه (قوله وبان خلوها الخ) هذا معتبر فيما قبل وكذا الخ ايضا خلافا لما يوهمه صنيعه (قوله فيمن) اى في زوج وقوله بها اى الزوجة (قوله مامر) اى في قوله قال اعنى الاذرعى والزر كشي الخ (قوله فالحاصل الخ) خولف مراه سم (قوله متى علم) اى ولو بعد مجلس العقد (قوله رفع نسبها الخ) قد يقال قضية اعتبار نفس الامر عدم اعتبار ذلك في انعقاده في نفس الامر حتى لو لم يوجد ذلك ثم اتفقوا على ارادة معينة حلت اه وقد يجاب بان مراد الشارح اشتراط ذلك للصحة ظاهرا اخذ من كلامه السابق في رفع الاشكال وقوله على ارادة معينة اى على انهما اراد عند العقد معينة (قوله وفي الثلاثة) اى الزوج والولى والزوجة وهو عطف على في الزوج وانظر صورة محترز التعيين في الولي وهل يصور بمالوا اجتماع اولياء في درجة ووكلا واحد افعال زوجتك بطريق الوكالة عن احدهم اه سم اقول ويصور ايضا بان يبداء الزوج ليقول ولي زوجتى احدكم اخته فلانة (قوله من تعيين الخ) قضيته انه لو قال الولي لرجل لا يعرف له اسما ولا نسباً زوجتك بنتى لقبل انه يصح النكاح اه ع ش (قوله فيما مر) اى في شرح لا بكنية قطعاً (قوله في احدى بناتي) اى ونويام معينة سم ورشيدى (قوله قصدا) الى قوله وكونهما النسيين في المعنى والى قوله وعلى الاول في النهاية الا قوله اى الواجب منهما الى للخبر وقوله ولا بجنى الى ولا بامراة (قوله وصيانة الخ) عطف ما يراه ع ش (قوله ويسن احضار جمع) اى زيادة على الشاهدين اه معنى (قوله بناؤه) اى النقض (قوله انكحتهم) اى الجن (قوله هنا) اى في شهادة الجنى (قوله ثم) اى في النقض (قوله وهو) اى الجنى (قوله وهنا) اى في شهادة النكاح (قوله وهو) اى الجنى كذلك اى متاهل للفهم (قوله ولا بامراة) الى قوله ومرآتفا في المعنى الا قوله كالولاية وقوله والولاية (قوله بان ان لا خل) اى بان كونه اثني في الاول وذكر افي الثاني (قوله بخلاف المعقود عليه) فيه تسمح بالنسبة للزوج

(قوله كما علم مامر) قد يمنع علم ذلك مامر لانه فيما يرتبين وجود الشرط وهو حلها عند العقد في نفس الامر وهما لا يتبين وجود العلم عند العقد في نفس الامر (قوله ان المدار) راجع لما مر وقوله انه لو علم راجع لقوله اذ لا خفاء (قوله فالحاصل الخ) خولف مراه سم (قوله رفع نسبها الخ) قد يقال قضية اعتبار نفس الامر عدم اعتبار ذلك في انعقاده في نفس الامر حتى لو لم يوجد ذلك ثم اتفقوا على ارادة معينة حلت (قوله وفي الثلاثة) اى الزوج والولى والزوجة وهو عطف على الزوج وانظر صورة محترز التعيين في الولي وهل يصور بمالوا اجتماع اولياء في درجة ووكلا واحد افعال زوجتك بطريق الوكالة عن احدهم (قوله في احدى بناتي) اى ونويام معينة (قوله بخلاف ما لو عقد على ختى اوله الخ) قال في شرح الروض كما جزم به الرويانى واقتضى كلام ابن الرفعة الاتفاق عليه الى ان قال وما قررت اوجه ماصوبه الاسنى من ان الزوجين كالشاهدين انتهى وما صوبه الاسنوى هو الموافق لما انطب فيه الشارح من ان العبرة بما ياتى نفس الامر في حل الزوجة ونحوه (قوله بخلاف المعقود عليه) في كون الزوج معقودا عليه شيء الا ان يتسامح في هذا الكلام

نحو امامته وحسابه من الاربعين في الجمعة وغير ذلك فان قلت مر في نقض الوضوء بلبسه بناؤه على صحة انكحتهم فهل هو هنا كذلك قلت الظاهر لا ويفرق بان المدار ثم على مظنة الشهوة وهو لا يكون مظنة لها الا ان حل نكاحه وهنا على حضور متاهل لفهم الصيغة وان لم يثبت العقد به وهو كذلك ولا بامراة ولا بجنى الابان ذكر اكالولى بخلاف ما لو عقد على ختى اوله وان بان لا خل والفرق ان الشهادة والولاية مقصودان لا لغيرها بخلاف المعقود عليها فاحتيط لها اكثر ومن ثم لو عقد على من شك في كونها عمة لبانت غير محرمة

لم يصح كما قاله خلافاً للرويات (٢٣٨) ومر آنفاً ما في ذلك (وعدالة) ومن لا رهاها الاسلام والتكليف المذكوران باصله ولا

ولا لا قد مر أنه غير معتد وعليه رشدي وسم (قوله لم يصح) معتمد اه ع ش (قوله ومر آنفاً) لكن
التأويل الذي ذكره فيما سبق الذي حاصله ان عدم الصحة بحسب الظاهر وانه يتبين الصحة إذا بان عدم
الخلل لا يأتي مع قولهم هنا في الخثي وإن بان ان لا خلل وقولهم في المحرم فبانت غير محرم إلا ان يضعف ما هنا
فيهما أو في القول الثاني ويفرق بين مسألة الخثي وغيرها فليتامل اه سم عبارة ع ش قوله ومر آنفاً
الخ اي والمعتد بالصحة ويفرق بينه وبين العقد على الخثي المشكل حيث لم يصح وإن بانت أنوثته بانه لا يصح
العقد عليه بحال بخلاف المحرم فانه يصح العقد عليه في الجملة اه مؤلف وهو مخالف لما في الشرح وما في
الشرح هو المعتمد اه (قول المتن وعدالة) وقع السؤال في الدرس عما يقع كثير ان من يريد الزواج باخذ
حصص المسجد للجلوس عليه في المحل الذي يريدون العقد فيه خارج المسجد فهل يكون ذلك مفسقاً فلا يصح
العقد لا فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر صحة العقد لان الغالب عليهم اعتقادهم باحة ذلك لكونه مما
يتساع به وتقدير العلم بالتحريم فيمكن ان ذلك صغيرة لا توجب فسقاً ووقع السؤال ايضا عما عمت به البلوى
من ليس القوا وبقى القطيعة للشهود والولي هل هو مفسق يفسد العقد أم لا والجواب عنه أن الظاهر انا
لا نحكم بمجرد ذلك بفساد العقد ما بالنسبة للشهود فلان الغالب ان العقد يحضر مجلسه جماعة كثيرة ولا
يلزم ان يكون الجميع لا بسين ذلك فان اتفق ان فيهم اثنين سالمين من ذلك اعتد بشهادتهما وإن كان
حضورهما اتفاقاً وامافي الولي فانه ان اتفق لبسه ذلك فقد يكون له عذر كجهله بالتحريم ومعرفة ذلك بما يخفى
على كثير من الناس ومثل ذلك يقال في الجلوس على الحرير اه ع ش (قوله ولا ينافي هذا الخ) وجه
المنافاة أنه جعل العدة الشرط فلا يصح العقد إلا إذا وجدت ثم حكم بصحته بالمستورين مع اتفاقها اه رشدي
(قوله لانه بمنزلة الرخصة الخ) او ان الكلام هنا في الانعقاد باطناً وفيما يأتي في المستورين في الانعقاد ظاهراً
اه سم (قول المتن وجمع) اي ولو برفع الصوت اه معنى (قوله لان المشهود عليه قول الخ) قضيته انه لو كان
العاقداً خرس وله إشارة يفهمها كل احد لا يشترط في الشاهد حينئذ السمع لان المشهود عليه الان ليس
قولا ولا مانع منه اه ع ش (قوله في الجملة) اي في مواضع مخصوصة كالإقرار (قوله ومثله من بظلمة الخ)
أي لعدم علمهما بالموجب والقابل والاعتداد على الصوت لا نظاره فلو سمعا الايجاب والقبول من غير رؤية
للموجب والقابل ولسكنهما جزء ما في انفسهما بان الموجب فلان والقابل فلان لم يكف للعدة المذكورة ولعل
للفرق بين ما هنا وما تقدم في البيع من صحته وإن كان العاقدان بظلمة شديدة حال العقد بحيث لا يرى
احدهما الآخر ان المقصود من شاهدي النكاح إثبات العقد بهما عند التنازع وهو منتف مع الظلمة اه
ع ش (قوله وفي الاصم) الى قوله وقيل في المعنى الا قوله وعدم حرقة الى وعدم اختلال (قوله وفي الاصم ايضا
الخ) فيه تورك على المصنف حيث ذكر الخلاف في الاعمى ولم يذكره في الاصم اه غ ش (قوله فقبله) أي
بلا طول فصل بين الايجاب والقبول (قوله ظاهر او باطنا) الى قول المتن لا مستور العدة في النهاية إلا قوله
وبني السبكي الى والذي يتجه (قوله اي ابني كل منهما الخ) وينعقد بائنه مع ابنيها وبعده مع عدوها قطعاً
محلي ومعنى (قول المتن وعدوهما) وبان احدهما وعدو الآخر معنى وشرح روض (قوله والواو) الى قوله
فان قلت في المعنى (قوله او بجديهما الخ) عبارة الروض والمعنى والجد اي من قبل احدهما ان لم يكن ولياً
كالابن اه (قوله أو موكله) أي موكل العاقد (قوله شهادته) أي الاب (قوله لاختلاف دين أورد الخ) كان
يكون بنته رقيقة فيزوجها سيدها وحضره بصفة الشهود او كافرة فيزوجها اخوها مثلاً الكافر

ينافي هذا انعقاده بالمستورين
لانه بمنزلة الرخصة او
ذكر المتفق عليه ثم
المتخالف فيه (وسمع) لان
المشهود عليه قول فاشترط
سماعه حقيقة (وبصر)
لما يأتي ان الاقوال لا تثبت
الا بالمعينة والسماع (وفي
الاعمى وجه) لانه أهل
لشهادة في الجملة والاصح لا
وان عرف الزوجين ومثله
من بظلمة شديدة وفي
الاصم ايضا وجه ونطق
ورشد وعدم حرقة دينية
فل يبروه وعدم اختلال
ضبطه لغفلة او نسيان
ومعرفة لسان المتعاقدين
وقيل يكفي ضبط اللفظ
وعلى الاول فلا بد من فهم
الشاهد له حالة التكلم فلا
يكفي ترجمته له بعد ولو قبل
الشق الآخر ويفرق بينه
وبين ما مر في ولي أو جب
لزوج ما لا يعرفه فترجم له
قبله لان المشتراط ثم
قبول ما عرفه وهو
حاصل بذلك وهما معرفة
ما تحمله حالة التحمل ولم
يوجد ذلك (والاصح
انعقاده) ظاهراً وباطناً
بمحرمين ولكن الاولى
ان لا يحضراهما (بابي
الزوجين) أي ابني كل
او ابن احدهما وابن
الآخر (وعدوهما)
كذلك والواو بمعنى او
وبجديهما وبجدها وأبيه

(قوله ومر آنفاً ما في ذلك) لكن التأويل الذي ذكره فيما سبق الذي حاصله أن عدم الصحة بحسب الظاهر
وانه يتبين الصحة إذا بان عدم الخلل لا يأتي مع قولهم هنا في الخثي وان بان ان لا خلل وقولهم في المحرم فبانت
غير محرم إلا ان يضعف ما هنا فيهما أو في القول الثاني ويفرق بين مسألة الخثي وغيرها فليتامل (قوله او
ذكر المتفق عليه ثم المتخالف فيه) او الكلام هنا في الانعقاد باطناً وفيما يأتي في المستورين في الانعقاد
ظاهراً (قوله لان المشتراط ثم الخ) فالتحمل نظير القبول فكما اشترط لمعرفة حال القبول فتشترط حال

وذلك لانهقاد النكاح بهما
في الجملة فان قلت هذه هي
علة الضعيف في الاعمى فما
الفرق قلت يفرق بان
شهادة الابن او العبد
يتصور قبولها في هذا
النكاح بعينه في صورة
دعوى حاسبة مثلاً كما يعلم
بماياتي في الشهادات ولا
كذلك في الاعمى وامكان
ضبطه لها إلى القاضي
لا يفيد لاحتمال ان المخاطب
غير من أمسكه وان كان فم
هذا في اذنه وفم الآخري
اذنه الاخرى لان معنى ما هنا
على الاحتياط ما أمكن
فيتمتع اثبات هذا النكاح
بعينه بشهادته فكانت
كالعدم ولو كان لها اخوة
فزوجها أحدهم والآخرا
شاهدان صح لان العاقد
ليس نائبهما بخلاف مالو
وكل أب وأخ تعين للولاية
حقيقة إذا لو كيل في النكاح
سفير محض فكانا بمنزلة
رجل واحد وفارق صحة
شهادة شيد اذن لقنه وولى
للسفيه في النكاح بان كلا
منهما ليس بعاقد ولا نائبه
ولا العاقد نائبه لان اذنه في
الحقيقة ليس انا بة بل رفع
حجر عنه (وينعقد) ظاهراً
(بمستورى العدالة) وهما
من لم يعرف لهما مفسق كما
نص عليه واعتمده

وحضره الاب اه معنى (قوله وذلك الخ) تعليل للمتن اه ع ش (قوله فان قلت هذه هي علة الضعيف الخ
قال الشهاب سم كيف هذا مع قوله في الاعمى لانه اهل الشهادة في الجملة ولم يقل لانهقاد النكاح به في الجملة اه
اي فقول هذه هي علة الضعيف في الاعمى ممنوع بل علته غير هذه وهو انه غير اهل لانعقاد النكاح به لاجلة
ولا تفصيلاً فالاشكال غير مثبت كالجواب عنه الذي حاصله تسلم الاشكال اه رشيدى (قوله يفرق الخ)
اي بين الابن والعبد وبين الاعمى (قوله في الاعمى) الاولى اسقاطي (قوله وامكان ضبطه) اي الاعمى لها
اي العاقدين الى القاضي اي الي ان ياتي له اه ع ش (قوله لاحتمال ان المخاطب الخ) بمعنى انه يحتمل ان الولي
خاطب رجلاً حاضراً غير الذي قبل وامسكه الاعمى فلم يصادف قوله بحله لعدم مخاطبته بالايجاب التي هي شرط
كامر وإذا كان هذا مرادهم بذلك التعليل كما هو واضح فلا يتبقى قول الشهاب سم لا يخفى امكان ضبطه
على وجه ينتفى معه هذا الاحتمال كان قبض انف وشفة من وضع فقه في اذنه الى القاضي اه ووجه عدم
ناتيه ان هذا الاحتمال قائم معه ايضاً اه رشيدى عبارة السيد عمر بعد ذكر قول سم المار نصه اقول
كيف ينتفى احتمال خطاب الغير فليتامل نعم لو كان ثم اخر سان ايضاً يشهدان بالتخاطب فهل يكتفى بهما مع
الاعميين المذكورين لحصول المقصود اخذاً من قطعهم بصحته بشهادة عدويه مع عدوهم وابنيه مع ابنيها
نظر الثبوت كل من شقى العقد بمن يقبل قوله على صاحبه فلا يضر التوزيع هنا في الشهادة بالنظر للكلام
والمتكلم كما لا يضر ثم بالنظر الى الايجاب والقبول ولا يصح اخذاً باطلا فمحل تأمل اه اقول والاول اقرب
كما يميل اليه كلامه الا ان يوجد نص بخلافه (قوله ولو كان لها اخوة الخ) هذا ظاهر ان كان التوزيع من كف
اذلا يشترط اذن الباقي والافضل تأمل لا شرائط اذ منهم ولا ياتي الفرق الآتي في السيد وولى السفيه لان اذنه
من حيث الولاية لا من حيث رفع الحجر فليتامل اه سيد عمر (قوله فزوجها أحدهم الخ) عبارة المغنى
وشرح الروض فلو شهد اثنان من ثلاثة اخوة مثلاً والعاقدين هما من بقية الاولياء لان عقد بوكالة منهما
او من احدهما له جاز بخلاف ما اذا عقد غيرهما بوكالة بمن ذكر اه (قوله تعين للولاية) تأمل وجه اشتراط
التعين بالنسبة للاخ اه سيد عمر عبارة سم قوله واخ تعين الخ نصيته ان الاخ لو لم يتعين كواحد من ثلاثة
اخوة اذا وكل اجنبياً صح ان يحضر مع آخر وفيه نظر فليراجع وان لو وكل اثنان من الاخوة الثلاثة الثالث
منهم صح ان يحضر او هو محتمل ثم قال بعد ذكر ما مر عن شرح الروض مانصه انه اي قول شرح الروض يفيد
عدم الصحة اذا حضر اثنان من الثلاثة عقد الثما بوكالتهما وعليه فلو قصد العقد عن نفسه لا بواسطة الوكالة
فلا تبعد الصحة لصرفه العقد عن الوكالة فليتامل اه وفي ع ش بعد ذكر ما مانصه اقول الصحة واضحة
ان كانت اذنت له في تزويجها اما ان خصصت الاذن بالاخوين الاخرين واذنت لهما في توكيل من شاء
فركلا الثالث ففي صحة نظر لانه بصرفه العقد عن كونه وكيلاً يصير مزوجاً بلا اذن وهو باطل فليتامل اه
(قوله لقنه) فيه قوله شهادة وقوله اذن معنى (قوله بان كلا منهما) اي السيد والولى (قوله واعتمده

التحمل (قوله هذه هي علة الضعيف في الاعمى) كيف هذا مع قوله في الاعمى لانه اهل للشهادة في الجملة ولم
يقول لانهقاد النكاح في الجملة كما قال في هذا (قوله لاحتمال ان المخاطب الخ) لا يخفى امكان ضبطه على وجه
ينتفى معه هذا الاحتمال كان قبض انف وشفة من وضع فقه في اذنه الى القاضي (قوله واخ تعين للولاية)
فصيته ان لو لم يتعين كواحد من ثلاثة اخوة اذا وكل اجنبياً صح ان يحضر مع آخر وفيه نظر فليراجع
وانه لو وكل اثنان من الاخوة الثلاثة الثالث منهم صح ان يحضر او هو محتمل لان عقده لا يتوقف على توكيلهما
وعبارة الروض وشرحه ولو شهد وليان كاخوين من ثلاثة اخوة والعاقدين هما من بقية الاولياء لان عقد
بوكالة منهما او من احدهما منه بمعين له جاز بخلاف ما اذا عقده غيرهما بوكالة بمن ذكر لما مر انتهى
والمتبادر من قوله لا بوكالة منه بعد تبين الشارح الغير في قوله والعاقدين هما بقية الاولياء ان الضمير
في منه راجع للغير من بقية الاولياء فيفيد عدم الصحة اذا حضر اثنان من الثلاثة الاخوة عقد الثما بوكالتهما
وعليه فلو قصد العقد عن نفسه لا بواسطة الوكالة فلا تبعد الصحة لصرفه للعقد عن الوكالة فليتامل (قوله

جمع واطالوافيه او من عرف ظاهرهما (٢٣٠) بالعدالة ولم يركيا وهو ما اختاره المصنف وقال انه الحق ومن ثم بطل الستر بتجريح عدل

ولم يلحق للفاسق اذا تاب
عند العقد بالمستور وتس
استتابة المستور عند العقد
(على الصحيح) لجر يانه بين
اوساط الناس والعوام فلو
كفوا بمعرفة العدالة الباطنة
ليحضر المصنف بها الطال
الامر وشق ومن ثم صح
المصنف في نكت التنبيه
كان الصلاح انه لو كان
العائد الحاكم اعتبرت
العدالة الباطنة قطعا
لسهولة معرفتها عليه
بمراجعة المازكين وصح
المتولي وغيره انه لا فرق إذ
ما طريقه المعاملة يستوى
فيه الحاكم وغيره ومن ثم
لوراي الا بيده متصرف
فيه بلا منازع جازله كغيره
شراؤه منه اعتمادا على
ظاهر اليد وان سهل عليه
طلب الحجية وبني السبكي
الخلاف على ان تصرف
الحاكم حكم يشترط اولا
فلا ثم اختار انه لا يفعل حتى
يثبت عنده لان فعله ينبغى
ان يصان عن النقص قيل
فهو يوافق المصنف وابن
الصلاح في الحكم ومخالفهما
في القطع اه والذي يتجه
اخذان قولهم لو طلب منه
جماعة بايديهم مال لا منازع
لهم فيه قسمته بينهم لم يجز
الا ان اثبتوا عنده انه ملكها
لئلا يحتجوا بعد قسمته على انه
ملكهم انه لا يتولى العقد الا

جمع الخ) معتمد اه ع (قوله او من عرف الخ) اقتصر عليه المغنى عبارته وهو المعروف فان بها ظاهرا
لا باطنا بان عرفت بالخاطئة دون التزكية عند الحاكم اه (قوله وهو ما اختاره المصنف) يمكن حمل النص
عليه اه سم (قوله ومن ثم بطل الستر الخ) اى قبل العقد لا بعده كما سيأتى قال الشهاب اه قضية هذا
الصنيع ان ما ذكر لا يأتى على الاول وفيه ما فيه فليحجر اه رشيدى وقال السيد عمر عقب ذكر
كلام سم المذكور مانصه قوله وفيه ما الخ فيه ما فيه فتأمل ان كنت من اهله اه اقول يتضح ما اشار اليه
السيد عمر بقول المغنى ويبطل الستر بتفسير عدل في الرواية فلو اخبر بفسق المستور عدل لم يصح به
النكاح كما رجحه ابن المقرئ تبع الامام وقول صاحب الذخائر الاشبه الصحة فان الجرح لا يثبت إلا بشاهدين
ولم يوجد امر دود بانه ليس الغرض اثبات الجرح بل زوال ظن العدالة وهو حاصل بخبر العدل اه (قوله
ولم يلحق الفاسق الخ) عطف على قوله بطل الخ (قوله ولم يلحق الفاسق الخ) اى فلا بد من مضى مدة الاستبراء
وهى سنة اه (قوله ويسن الخ) كلام مستأنف (قوله استتابة المستور الخ) انظر ما فائدة هذه الاستتابة مع
ان توبة الفاسق لا تلحقه بالمستور كما قدمه قبله ولعلمهم بفرقون بين ظاهر الفسق وغير ظاهره اه رشيدى
وفيه ان الغرض ان الشاهد مستور فلا معنى للاحاق به بالتوبة ولو سلم فالاحاق على النص كما يقتضيه صنيع
الشارح والنهاية كاف في الفائدة لان صاحب القول الراجح لا يقطع نظره عن المرجوح (وصحح المتولى
وغيره انه لا فرق) وهو المعتمد نهاية ثم قالت بدل قول الشارح والذي يتجه الخ وقد يقال اخذا الخ فتأمل
ما فيه من شبه التناقض وقد دفع بان ما ذكره ثانيا بطريق البحث اه سيد عمر اقول واعتمده المغنى ايضا
ثم جمع بمأنصه ولا يقبل اى الحاكم المستورين في اثبات النكاح ولا فساد به بل بتوقف حتى يعلم باطنهما
ويمكن حمل كلام ابن الصلاح المصنف في نكته على هذا وكلام المتولى واطلاق المتن على مجرد العقد من غير
حكم فلم يتوارد على محل واحد وهذا اولى اه (قوله إذ ما طريقه المعاملة) اى المعاوضة كما هنا فانه قد عوض
فيه الصداق عن البضع وقال ع ش اى معاملته معاملة غيره كما هنا فانه عومل فيه المستور معاملة من ثبتت
عدالته اه وفيه ما فيه (قوله لو راي) اى الحاكم (قوله الخلاف) اى بين نكت المصنف وابن الصلاح وبين
المتولى ومن واقفه (قوله في شرط) اى في عقد الحاكم عدل الشاهد (قوله انه) اى الحاكم لا يفعل اى
لا يعقد النكاح حتى يثبت اى عدل الشاهد (قوله فهو) اى السبكي (قوله في الحكم) اى اشتراط العدالة
(ويخالفهما في القطع) لا يخفى ما فيه مع ما ذكره سابقا اعنى قوله وصحح المصنف الخ لا يقال هذا من قول
الغير لانا نقول تقريره يكفى في اثبات الدافع ويدفع بان التصحيح السابق للقطع لا للحكم فلا تنافي اه سيد عمر
(قوله والذي يتجه الخ) خلافا للنهاية والمغنى كما مر (قوله لو طالب منه) اى من الحاكم (قوله انه لا يتولى) اى
الحاكم خبر والذي يتجه الخ (قوله وان ذلك الخ) كقوله الاق وان الخلاف الخ عطف على قوله انه لا يتولى
فقتضاه انهما ما اخوذا ان مما رايضا وفيه ما فيه (قوله ليس شرطا للصحة) قد يقال قضية الماخوذ منه انه
شرط لها سم وقد يقال لا يلزم من امتناع الاجابة عدم صحة القسمة فليتأمل اه سيد عمر (قوله فلو عقد)
اى الحاكم (قوله فبانا عدلين) مع قوله الاق فبانا فاسقين قضيته انهما لو استمرا على الستر لم يصح عقد

او من عرف ظاهرهما بالعدالة) كان معناه انه شوهد منهما اسباب العدالة من ملازمة الواجبات والطاعات
واجتناب المحرمات بخلاف المذكور عن النص فانه صادق بمجهولين لم يعرف حالهما ولا شوهد منهما اسباب
العدالة وهذا يتضح الفرق بين النص ومختار المصنف وعبرة التنبيه ولا يصح النكاح إلا بحضور شاهدين
ذكرين عدلين خرين مسلمين فان عقد بشهادة مجولين جاز على المنصوص اه (قوله وهو ما اختاره
المصنف) يمكن حمل النص عليه (قوله ومن ثم بطل الستر الخ) قضية هذا الصنيع ان ما ذكر لا يأتى على الاول
وفيه ما فيه فليحجر اه رشيدى (قوله ولم يلحق الفاسق) اذا تاب عند العقد بالمستور قال في شرح الروض فلا يصح به العقد
لان توبته حينئذ تصدر عن عادة لا عن عزم تحقق اه (قوله وصحح المتولى الخ) وهو المعتمد شرح مر
(قوله ومن ثم لوراي) اى الحاكم (قوله وان ذلك ليس شرطا للصحة) قد يقال قضية الماخوذ منه انه شرط لها

او عقد غيره به ما فبانافسقين لم يصح كباقي لان العبرة في العقود بما في نفس الامرو ان لخلاف المتولي وجهان لان الاصح ان تصرف الحاكم ليس حكما لافي قضية رفعت اليه ليطالب منه فصل الامر فيها ومن ثم لورفع اليه نكاح لم يحكم بصحته اتفاقا لا بعد ثبوت عدالتهم عنده ولو اختصم زوجان اقراعده بنكاح بينهما بمستورين في نحو نفقة حكم بينهما ما لم يعلم فسق الشاهد (٢٣١) لان الحكم هنا في تابع بخلافه فيما قبله

(تنبيه) ظاهر كلام الحناطي

بل صريحه انه لا يلزم الزوج البحث عن حال الولي والشهود

واروجه بعض المتأخرين

لا متناع الاقدام على العقد

مع الشك في شرطه ويرد بان

ما عمل به انما هو في الشك في

الزوجين فقط لما مر انهما

المقصودان بالذات فاحتيط

لها اكثر بخلاف غيرهما

فجاز الاقدام على العقد

حيث لم يظن وجود مفسد

له في الولي او الشاهد ثم ان

بان مفسد بان فساد النكاح

والا فلا (لا) بشاهد (مستور)

الاسلام والحرية) الواو

بمعنى او بان لم يعرف حاله في

احدهما باطنا وان كان بمحل

كل اهله مسلمون او احرار

اسمولة الوقوف على الباطن

فيهما وكذا البلوغ ونحوه

بما مر نعم ان بان مسلما او

حرا او بالغامثا لان انعقاده

كما لو بان الخنثى ذكر

(تنبيه) وقع لغير واحد

تفسير مستورهما بغير ما

ذكرته فاوردوا عليه ما

اندفع بما ذكرته الاقرب

الى ظاهر المتن فقام له (ولو بان

فسق) الولي او (الشاهدين)

العدلين او المستورين او

غيره من موانع النكاح

كصغر او جنون ادعاه وارثه

او وارثها وقد عهد او

القاضي ويصح عقد غيره اه سيد عمر وقد يجاب بان المراد بقوله صح تبين صحته في الباطن (قوله) او عقد غيره الخ لا يخفى ما في تقريره على قوله وان ذلك ليس الخ (قوله) كباقي اي في المتن (قوله) ولو اختصم الى التنبيه في المغنى (قوله) ولو اختصم زوجان الخ) تقيد لما اختاره من الفرق بين الحاكم وغيره فكانه يقول محل اعتبار العدالة الباطنة بالنسبة للحاكم في الحكم الواقع قصد بخلاف الواقع تبعا اه رشيدى اقول ويجوز انه تقيد بقوله لورفع اليه نكاح الخ (قوله) في نحو نفقة اي من حقوق الزوجية (قوله) ما لم يعلم فسق الشاهد) اي فان علمه فرق بينهما اه عش عبارة المغنى والاسنى والظاهر كما قاله الزركشى وغيره انه يفرق بينهما بناء على ان القاضي يقضى بعلمه سواء اترافعا اليه ام لا اه (قوله) في تابع اي لصحة النكاح كما ثبت شوال بعد ثلاثين يوما تبعا لثبوت رمضان برؤية عدل اه مغنى (قوله) فيما قبله) اي فيما لورفع اليه نكاح الخ (قوله) واروجه بعض المتأخرين) جزم به في الكنز وقال انه يائمه بتركه وان صح المقدم لم يخل وان ذلك هو الاوجه خلافا للحناطي اه سم (قوله) حيث لم يظن) عبارة النهاية حيث ظن وجود شروطه اه وكذا نسخة سم من الشرح ولذا استشكله بما نصه قوله حيث ظن وجود شروطه قد يقال قدا كنى في الزوجين بالظن ايضا حيث قال فيما تقدم لا بد في الزوج من علمه اي ظنه حل المرأة فليتأمل اه اي فلم يتم الفرق بين الزوجين او غيرهما ولا رد على البعض (قوله) الواو) الى التنبيه في النهاية وكذا في المغنى الا قوله الواو بمعنى او (قوله) الولي) الى قوله ويثبتها اذ في النهاية الا قوله وتبينه الى المتن وقوله حسبة او غيرها (قوله) وارثه او وارثها) قضيته انه لو ادعاه احد الزوجين لا تسمع دعواه فليراجع رشيدى وعش (قوله) وقد عهد الخ) ما معنى العهد بالنسبة للصبي فان كل احده حالة صبا بلا شك نعم لو عبر فيه بما كان اسكان امكن اه سيد عمر عبارة الرشيدى ضمير عهد انما يرجع للجنون لانه الذي يقال فيه عهد واما الصغر فاما يقال فيه امكن كما هو كذلك في عباراتهم ويجوز انه جعل عهد وصفها لتغليبا ومعناه في الصغر امكن اه (قوله) كالو باننا) الى المتن في المغنى (قوله) تبينه قبله) اي فلا يضر اه عش (قوله) كتنينه عنده) هذا غير ظاهر في الولي الذي زاده على المتن لما سياتى انه اذا تاب زوج في الحال سم ورشيدى عبارة عش هو واضح في الشاهد دون الولي لانه لا يشترط لصحة عقده بعد التوبة معنى زمن الاستبراء اه (قوله) وتبينه حالا) اي بعده في الحال وهو عطف على قوله تبينه قبله اه سم (قوله) الفسق) اي فسق الولي او الشاهدين (قوله) او غيره) قال الشهاب سم هذا شامل لما مثل به فيما سبق للغير بقوله كصغر او جنون فانظر ما افاده الحصر هنا مع قوله هناك وقد عهد او اثبتته انتهى اه رشيدى (قوله) بعلم القاضي) اي حيث ساغ الحكم بعلمه نهاية اي بان كان مجتهدا عش (قوله) وان لم يترافعا اليه) وقفا للنهاية وخلافا للمغنى (قوله) حسبة او غيرها الخ) عبارة المغنى تقوم به حسبة او غيرها على انه كان فاسقا عند العقد اه (قوله)

(قوله) ما لم يعلم فسق الشاهد) خرج ما اذا علم فسقه فلا يحكم بينهما قال في شرح الروض وقضيته انه لا فرق بينهما قال الزركشى وغيره والظاهر خلافه سواء اترافعا اليه ام لا انتهى (قوله) واروجه بعض المتأخرين) جزم به الكنز وانه يائمه بتركه وان صح العقد ما لم يخل وان ذلك هو الاوجه خلافا للحناطي (قوله) حيث لم يظن الخ) كذا شرح مر (قوله) وحيث ظن وجود شروطه (١) قد يقال قدا كنى في الزوجين بالظن ايضا حيث قال فيما تقدم لا بد في الزوج من علمه اي ظنه حال المرأة فليتأمل (قوله) نعم ان بان مسلما الخ) كذا شرح مر (قوله) كتنينه عنده) هذا غير ظاهر في الولي الذي زاده على المتن لما سياتى انه اذا تاب زوج في الحال (قوله) تبينه حالا) اي بعده في الحال وهو عطف على قوله تبينه قبله (قوله) او غيره) شامل لما مثل

اثنيه) عند العقد فباطل على المذهب) كالو باننا كافرين لان العبرة في العقود بما في نفس الامرو خرج بعند العقد تبينه قبله نعم تبينه قبل مضي زمن الاستبراء كتنينه عنده وتبينه حالا لا احتمال حدونه (وانما يتبين) الفسق او غيره بعلم القاضي فيلزمه التفريق بينهما وان لم يترافعا اليه ما لم يحكم كما كبراه بصحته او (بينة) حسبة او غيرها (١) (قول المحشى) قوله وحيث ظن وجود شروطه) ليس في نسخ الشارح التي بايدينا

تشهد به مفسر اسواء اكان
الشاهد مستورا ام عدلا
خلافا لمن فصل كما يعلم بما
يأتي في القضاء وكون الستر
يزول باخبار عدل بالفسق
ولو غير مفسر محله فيما قبل
العقد بخلافه بعده لان عقاده
ظاهر ا فلا بد من ثبوت مبطله
(او اتفاق الزوجين) على
فسقهما عند العقد سواء
اعلم به عنده ام بعده ما لم
يقرا قبل عند حاكم انه
بعداين ويحكم بصحته والام
يلتفت لاتفاقهما اى
بالنسبة لحقوق الزوجية
لاتقرير النكاح وبحث
في المطلب عدم قبول اقرار
السفينة في ابطال ما ثبت لها
من المال ومثل الامة ثم بطلان
باتفاقهما انما هو فيما
يتعلق بمقهما دون حق
الله تعالى فلو طلقها ثلاثا ثم
توافقا واقاما الزوج بينة
بفساد النكاح بذلك او
بغيره لم يلتفت لذلك بالنسبة
لسقوط التحليل لانه حق
الله تعالى فلا يرتفع بذلك
ولان اقدامه على العقد
يقضي اعترافه باستجماع
معتبراته نظير ما مر في
الضمان والحوالة وقضيته
سماعها من زوجها وليه
وليس مرادا فالمعتبر هو
التعليل الاول وبهما علم
ضعف اطلاق قول الزبيلي
تسمع بينته ان بينت السبب
ولم يسبق منه اقرار بصحته
نعم ان علما المفسد

تشهد به) اى بالفسق او غير وقوله مفسر ابفتح السين حال من الضمير المحرور اى بان تذكر البينة سببه اى
الفسق مثلا وبكسرهما حال من الضمير المستتر في تشهد بتاويل كل من الشاهدين (قوله) سواء اكان
الشاهد الخ) اى للنكاح تعميم لشرط التفسير (قوله) وكون الستر الخ) جواب عما يقال لا حاجة الى البينة
ولا الى التفسير في المستور لان الستر يزول بما ذكره اسم (قوله) بخلافه) الضمير لما في فتح الواقعة على
الاخبار (قوله) لان عقاده) اى النكاح (قوله) على فسقهما) الانسب لما قبله على الفسق او غير (قوله) سواء
اعلم) الى قوله ولان اقدامه في المعنى الا قوله وبحث الى قوله ثم قوله ما لم يقرا قبل الخ هذا ما خوذ من القوت
للادعى لكنه ذكره بالنسبة لاتفاق الزوجين وبالنسبة لاعتراف الزوج الا في الماتن وظاهر ان قوله اى
بالنسبة لحقوق الزوجية انما يأتي في الشق الثاني خلافا لما صنفه الشارح من تاتيه في الشق الاول بل قصره
عليه ومن ثم استشكل المحقق سم بما حاصله ان الزوجية معترفة بسقوط حقوق الزوجية فكيف ثبت لها
وعبرة القوت قضية اطلاق الشيخين وغيرهما انه لا فرق في الحكم بطلانه بتصادقهما على فسق الشاهدين
او باقرار الزوج به بين ان يسبق منهما اقرار بعد التهمة عند العقد ويحكم بصحة النكاح ام لا ثم ساق كلام
الموردى صريحا في خلاف ذلك وقال عقبه وقد افهم كلامه يعنى الموردى انه اذا اقر او لا بصحته ثم ادعى
سفه الولي افسق الشاهد انه يلزم بصحة النكاح حتى يقر عليه لو اراده ويلغو اعترافه الا حق لاجل اقراره
السابق والظاهر ان مراده انه يلزم بما تضمنه اقراره السابق من حقوق الزوجية من نفقة ومهر وغيرهما
لانا نقرهما الى اخر ما ذكره رحمه الله تعالى فالضمان في قوله انه يلزم بصحة النكاح حتى يقر عليه الخ انما هي
الزوج كما لا يخفى اه رشيدى اقول ويؤيده قول الشارح الا في انقائه هو متجه حيث لم يسبق منها اقرار
الخ وكلامه الا في شرح وعليه نصف المهر ان لم يدخل بها والا فلكه (والا لم يلتفت الخ) قضيته انه لا يكفى
في عدم الالتفات سبق مجردا لاقرار بلا حكم لقاضى بالصحة وظاهر ما مر انفاعن الرشيدى عن القوت انه
يكفى فليراجع (قوله) لاتقرير النكاح) اى فانه يبطل اه ع ش (قوله) وبحث في المطلب الخ) هذا راجع
لاصل المسئلة اه رشيدى اى لاقوله والا لم يلتفت لاتفاقهما الخ لعدم صحة المعنى حينئذ كما هو ظاهر
(قوله) باتفاقهما) ما روجه الاقتصار عليه مع ذكر البينة في التفريع اه سيد عمر (قوله) دون حق الله تعالى
يردد النظر في نحو تحريم نكاح من لا يجمع معها وثبوت المصاهرة ونحو ذلك بما فيه حق للغير ايضا والذي
يظهر انه كذلك لان المراد بحق الله اما المتمحض له فهذا الولي منه او ما فيه حق لله تعالى فهو شامل له فليراجع
اه سيد عمر (قوله) او الزوج) قد يقتضى الاقتصار عليه ان الزوجية بخلافه لكن قضية ما يأتي من قوله ويثبتها
اذا ارادت الخ وقوله وبهذا رد بحيث الغزى الخ انها كهو في ذلك اهم اقول وقضية الاقتصار على الاتفاق
واقامة البينة ان علم القاضى بما ذكر بخلافهما فيسقط بعلمه بفساد النكاح التحليل ايضا فليراجع (قوله)
وقضيته) اى قوله ولان اقدامه الخ (قوله) التعليل الاول) اى قوله لانه حق الله تعالى الخ (قوله) وبهما) اى
التعليلين (قوله) ان علما المفسد الخ) (فرع) وقع السؤال عن طلاق زوجته ثلاثا عا د اعلم بالماهل يجوز
له ان يدعى بفساد العقد الاول وهل له نكاحا ثانيا من غير وفاء عدة من نكاحه الاول وهل يتوقف نكاحه
الثاني على حكم حاكم بصحته و اجبت عنه بما صررته الحمد لله لا يجوز له ان يدعى بذلك عند القاضى ولا تسمع
دعواه بذلك وان وافقته الزوجية عليه حيث اراد به اسقاط التحليل نعم ان علم بذلك جازله فيما بينه وبين الله
تعالى العمل به فصيح ان يعقد في عدة نفسه ولا يتوقف حل وطئه لها وثبوت اخكام الزوجية له على حكم حاكم
ل المدار على علمه بفساد الاول في مذهبه واستجماع الثاني لشروط الصحة ولا يجوز للغير القاضى التعرض له

به فيما سبق للغير بقوله كصخر ارجون فانظر ما افاده الحصر هناك قوله هناك ر قد عهده او اثبته (قوله)
سواء اكان الشاهد) اى للنكاح (قوله) كون الستر الخ) جواب عما يقال لا حاجة الى البينة ولا الى التفسير
في المستور لان الستر يزول لما ذكر (قوله) اى بالنسبة لحقوق الزوجية) قد يقال اذا اتفقا فيما ذكر فقد
اعترف بسقوط حقوق الزوجية فكيف لا يلتفت لاتفاقهما بالنسبة لها فليراجع (قوله) او الزوج) قد

فما فعل واما القاضي فيجب عليه ان يفرق بينهما اذا علم بذلك وهذا كله حيث لم يحكم حاكم بصحة النكاح
 الاول من يرى صحته مع فسق الولي والشاهد واما اذا حكم به حاكم فلا يجوز له العمل بخلافه لا ظاهرا ولا باطنا
 لما هو مقرر ان حكم الحاكم رفع الخلاف ولا فرق فيما ذكر بين ان يسبق من الزوج تقليد لغير امامنا
 الشافعي من يرى صحة النكاح مع فسق الشاهد والولي ام لا اه ع ش (قوله جاز لها العمل الخ) معتمد
 اه ع ش (قوله اذا علم بهما) اي بما جرى بينهما اي من النكاح بدون التحليل (قوله فرق الخ) يظهر ان هذا
 اذا لم يعلم القاضي بفساد النكاح الاول ايضا فليراجع (قوله يحمل الخ) فيه نظر اه سم (قوله على انه الخ)
 اي ما نقل عن الكافي وقوله فيه اي في الكافي (قوله وببحث السبكي) الي قوله وهذا يرد في المغني (قوله من
 المهر) كائن كان الطلاق قبل الدخول اه معنى عبارة البجيرمي عن الشوري اي من نصفه كائن طلعا قبل
 الدخول ثلاثا ثم اقام بيته على ما يمنع صحة العقد واراد بذلك التخلص من نصفه فانها تقبل ويسقط التحليل
 حينئذ لو وقع تبعها اه عبارة ع ش اي وعليه يسقط التحليل تبعها كما نص عليه شيخنا الزبدي خلافا
 لابن حجر اه وسياق آ نفاعن المغني وعن سم عن مر اعتماد سقوط التحليل ايضا اه (قوله حيث
 لم يسبق منها الخ) وكان الاسبيك الاخصر ثنية الضمير هنا واسقاط قوله سابقا ولم يسبق منه اقرار بصحته
 (قوله وبهذا) وقوله وعليه اي بحث السبكي لو اقيمت الخ خلافا للمغني عبارة واذ اقيمت البيعة حينئذ تبين
 بها بطلان النكاح ويكون ذلك حيلة في دفع المحلل اه وقد مر آ نفاعن الزبدي وغيره وياتي عن مر ما يوافقه
 (قوله لذلك) اي لارادة الزوج او الزوجة ما ذكر (قوله لم يرتفع الخ) يتجه الارتفاع مر اه سم (قوله
 وان اقرارهما الخ) عطف تفسير على تبعض الاحكام (قوله ومنه : وخذ) اي من قوله وعليه لو اقيمت الخ
 او ما علم الخ (قوله وخرج باقاما) الي قوله وقول بعضهم في النهاية (قوله باقاما والزوج) وقوله بفساد
 النكاح اي من قوله السابق فلو طلعا ثلاثا ثم توافقا الخ (قوله وجدت شروط قيامها) ومنها الاحتياج
 اليها كالمطلوع لبطالة ثلاثا وظناه يعاشرها بحكم الزوجية فشهد بمبطل النكاح عند القاضي وبهذا
 يجاب عن قول مر الاتي وهناك كذلك اه ع ش (قوله فتسمع الخ) هل له حينئذ اعادتها بلا محل اه
 سم اقول نعم والا فلا يصح قوله وخرج باقاما الخ المقصود به بيان الفرق بين الحسبة وغيره باسقوط التحليل
 بالاولى دون الثانية ويصرح به ايضا قوله الاتي وفيه نظر اما ولا الخ وصرح به ايضا السيد عمر وفتح المعين
 وعبارة البجيرمي عن الحلبي واما بيعة الحسبة فلا تسمع لانه لا حاجة اليها حينئذ لان شهادتها بفسق الشاهد
 موافق لدعواها وقد يصور ذلك بما اذا عاشر ام الزوجة بعد طلاقها ثلاثا قبل الدخول فشهدت بيعة الحسبة
 ان هذا الرجل لا يجوز له معاشرتها لان نكاحه لبيعتها كان فاسدا لان شهود العقد فسقة وحينئذ يلزم عدم
 صحة النكاح ويسقط التحليل لو وقع تبعها اه (قوله وقول بعضهم الخ) وافقه النهاية والمخني عبارتهما
 وذكر البغوي في تعليقه ان بيعة الحسبة تقبل لسكنهم ذكروا في باب الشهادات ان محل قبول بيعة الحسبة
 عند الحاجة اليها كان طلق شخص زوجته وهو يعاشرها او اعتقر رقيقة وهو يتكر ذلك اما اذا لم تدع اليها
 حاجة فلا تسمع وهنا كذلك تب على ذلك والدرجة الله وهو حسن اه وقولها وهنا كذلك قد تقدم
 آ نفاعا به عن ع ش (قوله ممنوع) اقول يؤيد المنع ان من صور ذلك ان يريد هنا معاشرتها اه سم

يقتضي الاقتصار عليه ان الزوجة بخلافه لكن قضية قوله الاتي ويثبتها اذا ارادت الخ (قوله وبهذا يرد
 بحث الغزي الخ) انها كوفي ذلك (قوله وقضية) اي قضية قوله ولان اقدامه الخ (قوله وما نقل الخ)
 كذا شرح مر (قوله يحمل الخ) فيه نظر (قوله لم يرتفع الخ) يتجه الارتفاع مر (قوله فتسمع)
 هل له حينئذ اعادتها بلا محل (قوله وقول بعضهم الخ) يوافقه قول شيخنا الشهاب الرمي لسكنهم ذكروا
 في الشهادات ان محل قبول بيعة الحسبة عند الحاجة اليها كان طلق زوجته وهو يعاشرها اما اذا لم تدع اليها
 حاجة فلا تسمع وهنا كذلك شرح مر (قوله ممنوع) اقول يرد المنع ان من صور ذلك ان يريد هنا
 معاشرتها فتسمع به البيعة اعتمده شيخنا الشهاب الرمي وقر بمارده الشارح فيما ياتي بقوله فلا نظرا الخ

قبل ايقاع الثلاث فليسمع به البينة ولو من الزوج اخذا من فتاوى البغوى والبلقينى اذ حاصل ما فى الاولى انه اذا اعترف بياث قبل ان تقع عليه الثلاث المعلقة على فعله لكانت اتم فعلم لم يشهد عليه من لانه غير متهم فى قوله او بعده احتاج لبينة ولا يكفي تصديقها وما فى الثانية انه لو طلقها ثلاثا اخذناه به ما لم يظهر بطريق شرعى ان عدتها عن طلاق رجعى انقضت قبل ايقاعه وحلف انه لم راجعها وبما مر عن الاولى انه لا يقبل تصديقها لانه صرح به الفقال انتهى وفيه نظر اما اول فلان قول البغوى احتاج لبينة ليس فيه التصريح بانه تقبل اقامتها معه ارادته تجريد النكاح فليحمل على انه الوافىمت حسبة (٢٣٤) قبلت نظير ما مر فى مسألة الفسق بجامع ان فى كل رفع التحليل الواجب لحق الله تعالى فلا

نظر الى ان البينة ترفع النكاح ثم لا هنالان هذا الادخل له فيما هو السبب فى عدم سماع بينة احدهما من انه يترتب عليه اسقاط حق الله تعالى واما ثانيا فقول البلقينى ما لم يظهر بطريق شرعى يحمل على نظير ما مر انه تقبل البينة حسبة لا ان اقامها احدهما وقصده تجريد النكاح (ولا اثر لقول الشاهدين كذا) عند العقد (فالمقنن) مثلالا هما مقرران على غيرهما نعم له اثر فى حقهما فلو حضرا عقد اختيما مثلالا ثم ماتت وورثاها سقط المهر قبل الوطء وفسد المسمى بعده فيجب مهر المثل اى ان كان دون المسمى او مثله لا اكثر كما هو ظاهر لا يلزم انهما اوجبا باقرارهما حقا لها على غيرهما (فلو اعترف به الزوج وانكرت فرق بينهما) مؤاخذه له بقوله وهى فرقة ففسخ لا تنقص عددا وقيل تبين بطلقة كالمكحامة ثم اقر بانه كان قادرا على حرة واستشكلهما السبكي بان

وينبغي ان يبذل معاشرتها بنكاحها ويزيد عليه و يمنع من ذلك فتدبره فانه دقيق وبالتامل حقيق واقعد من ذلك تصويره بامرأة تزوجت بزيد ثم طلقها ثلاثا ثم بعمر وثم طلقها ثلاثا فرامت العود لزيد لا اعتقادها ان نكاح عمر وحللها له فحينئذ البينة لحسبة الشاهدة بفسق شهود عقد عمر وان تشهد به لنوفر الشرط فاذا شهدت امتنع عليها العود الى زيد و جاز لعمر وان يتزوجها بلا تحليل اه سيد عمر اقول قوله وينبغي ان يبذل الخ وقوله ويزيد الخ يعلم جوابه بما مر عن عس ومن قول الرشيدى بعد ذكر كلام سم مانصه ولعل المراد انهما يشهدان انه عقد عليهما بفاسقين مثلا ويريد معاشرتهما والافنى قال انه طلقها ثلاثا ويريد معاشرتهما كان ذلك متضمنا لاعتراهما بصحة العقد وخرج عن ضرورة المسئلة اه (قوله قبل ايقاع الخ) متعلق بطلاق الخ على تقدير مضاف اى وقوعه (قوله فليسمع به البينة) اعتمده شيخنا الشهاب الرملى و فرقه بما رده الشارح فيما ياتي بقوله فلا نظر الخ اه سم (قوله فى الاولى) اى فى فتاوى البغوى (قوله بياث) اى بوقوعه وقوله قبل الخ متعلق بقوله اعترف (قوله لم تشهد) ببناء المفعول (قوله بن) اى الثلاث اى بوقوعها (قوله او بعده الخ) عطف على قوله قبل الخ وهذا محل الاخذ (قوله ولا يكفي تصديقها) فعلم ان هنالا يكفي تصديقها وان كفت البينة مر اه سم (قوله وما فى الثانية) اى فى فتاوى البلقينى عطف على ما فى الاولى (قوله وبما مر الخ) متعلق بقوله صرح الاق و قوله انه الخ بيان لما مر الخ (قوله انتهى) اى ما قبل وكذا ضمير وفيه نظر (قوله ليس فيه التصريح الخ) لكنه ظاهر فيه ظهورا بمنزلة التصريح اه سم (قوله نظير ما مر) اى فى قوله لو طلقها ثلاثا الخ (قوله ثم) اى فى مسألة الفسق وقوله لا هنالا اى فى مسألة الاعتراف (قوله لان هذا) اى رفع النكاح (قوله احدهما) اى الزوجين وقوله من انه الخ بيان لما هو السبب (قوله وقصده الخ) جملة اسمية حالية (قوله عند العقد) الى قوله وقيل فى النهاية والى قوله وهو حسن فى المغنى الا قوله اى ان كان الى المتن (قوله ثم ماتت الخ) عبارة المغنى ثم قال ذلك وماتت الخ (قوله او مثله) ما فائدته حينئذ فليتأمل اه سيد عمر وقديقال ان فائدته انه قد يمتنع الغرض بعين المسمى (قول المتن به) اى بفسق الشاهدين وقوله وانكرت اى الزوجة ذلك اه معنى (قوله وهى فرقة ففسخ لا تنقص عددا) وهو الصحيح مغنى ونهاية (قوله واستشكلهما) اى الوجهين (قوله وهو الخ) اى الزوج (قوله وقياس الثانى) اى من الوجهين السابقين (قوله ولا يرثها) الى قوله اخذا فى المغنى والى قوله فالوجه فى النهاية (قوله لكن بعد حلفها) اى وجوبا اه عس وكتب عليه السيد عمر ايضا مانصه كان وجهه رعاية حق الورثة ولو المسلمين اه (قوله انه عقد اى النكاح) (قوله لان العصمة) عبارة المغنى بل يقبل قوله عليها بيمينته لان الخ اه (قوله ولكن لو مات لم ترثه) سكوت عن ارثه منها وقياس ما مر ان يقال يرثها لكن بعد تحليفه لما ذكرته آنفا وكان وجه تركه عليه بالمقايسة مما تقدم اه سيد عمر (قوله ما لم تكن محجورا عليها الخ) والامة كذلك اه معنى وقوله فلا (قوله ولا يكفي تصديقها) فعلم انه هنا لا يكفي تصديقها وان كفت البينة مر (قوله ليس فيه التصريح الخ) لكنه ظاهر فيه ظهورا بمنزلة التصريح (قوله والطلاق بانه فى الظاهر فقط) هو مشكل لان مستند

كلام الفسخ والطلاق يقتضى صحة النكاح وهو ينكره اثم اول الفسخ بالحكم بالبطلان والطلاق بانه فى الظاهر سقوط فقط وهو حسن لكن قياس الثانى يقتضى الاتفاق فى مسألة الامة على ما ذكره فيها والظاهر خلافه وكون القياس على شىء يقتضى الاتفاق عليه اغلبي كصرح به الرافعى (وعليه) اى الزوج المقر بالفسق (نصف المهر) المسمى (ان لم يدخل بها والا) بان دخل بها (فلكه) عليه ولا يرثها لان حكم اعترافه مقصورا عليه ومن ثم رثته لكن بعد حلها اذ عقد بعدلين وخرج باعترافه اعترافها بخلل ولى او شاهد فلا يفرق به بينهما لان العصمة بيده وهى تريد رفعها والاصل بقاؤها ولكن لو مات لم ترثه وان ماتت او طلقها قبل وطء فلا مهر او بعده فلها اقل الامرين من المسمى ومهر المثل ما لم تكن محجورا عليها بسفه

الذى تذكره هناك بمثابة
الكل هنا هـ و فرق غيره
بانهم ائتم اتفاقا على وجود
موجب المهر وهو العقد
وانما اخذوا لفافا المقرر وهو
الوطء وهى هنا تدعى نفى
الموجب فتمليكها شيئا منه
تمليك بغير سبب تدعيه
فالوجه انه كمن اقر لشخص
بشيء وهو ينكره ولو قالت
وقع العقد بغير ولى ولا
شهود وقال بل لها صدقت

بيمينها لان ذلك انكار الاصل
العقد ونظيره ما مرقى
اختلاف المتبايعين ان شرط
تصديق مدعى الصحة ان
يتفقا على وقوع عقد
(ويستحب الاشهاد على
رضا المرأة حيث يعتبر
رضاها) بالنكاح بان تكون
غير مجبرة احتياطاً يؤمن
انكارها وبحت الاذرعى
ندبه على المجبرة البالغة لئلا
ترفعه ان رى اذنها وتجده

فيبطله (ولا يشترط) ذلك لصحة النكاح لان الاذن ليس ركنا للعقد بل شرط فيه فلم يجب الاشهاد عليه ورضاها الكافي في العقد يحصل باذنها او بيئته او باخبار وليها مع تصديق الزوج او عكسه نعم افتى البلقيني كابن عبد السلام بانه لو كان المزوج هو الحاكم لم يباشره الا ان

سقوط الخ القياس رجوعه للارث ايضا اه سم وجزم به السيد عمر عبارة اى فى المسئلتين اه (قوله كامر)
اى فى شرح او اتفاق الزوجين اى مع قوله ومثلها الامة اه (قوله وبحت الاسنوى) اعتمده النهاية والمغنى
خلافا للشارح كما ياتى (قوله والام يسترده) اى لانها تقر له به وهو ينكره فيبقى فى يدها اه مغنى (قوله
فرق غير الخ) رد هذا الفرق الى الدرر رحمة الله تعالى بانه لا يجدى شيئا والمعتد التسوية بين المسئلتين اذا جامع
المعتبر بينهما من فى يده المال معترف بانه لغيره وذلك الغير ينكره فيقر المالك فى يده فليهما اه نهاية فلو
رجع الغير المنكر وادعاه فهل يحتاج الى اقرار جديدين هو فى يده والا لانه وجب فى ضمن عقدو ينبغى الثانى
اه سم (قوله بانهما ثم) اى الزوجين فى مسألة الرافعى (قوله وهنا) اى فى مسألة ائتمارها بالخل ولى الخ (قوله
هى) اى الزوجة المعترفة بالخل وكان الانسب تقديمه على هنا (قوله شيئا منه) اى المهر (قوله فالوجه انه
الخ) اى الزوج هنا (قوله صدقت يمينها) الخ خلافا للنهاية والمغنى عبارة الاول نقله اى تصديقها بيمينها
ابن الرفعة عن الذخائر وهو مردود بانه تفريع على تصديق مدعى الفساد فالاصح ان القول قوله اه
وعبارة الثانى هذا اى تصديقها بيمينها احد قواين للامام الشافعى رضى الله تعالى عنه والقول الثانى ان
القول قوله بيمينه وهو المعتمد به على ذلك شيخى فعمده الله رحمة اه (قوله لان ذلك انكار الاصل العقد)
فيه نظر رسم وكان وجهه ان انكار اصل العقد انما يكون بانكار الايجاب الخ والقبول وهما هنا متفقان
على صدورهما اه سيد عمر (قول المتن على رضا المرأة) اى بالنكاح بقولها كان قالت رضيت او اذنت
فيه اه مغنى (قوله بالنكاح) الى قوله وعليه يحمل فى المغنى والى قوله واما قول البغوى فى النهاية (قوله
وبحث الاذرى الخ) وهو بحث حسن اه مغنى (قوله لمن يرى) اى من الحكام (قوله وتجده)
اى المجرة الاذن فيبطله اى الحاكم المذكور العقد (قوله ذلك) اى الاشهاد (قوله رضاها الخ) مبتدأ
خبره قوله يحصل الخ (قوله باذنها او بينة الخ) انظر هذا العطف اه رشيدى (قوله نعم الفتى البلقينى
الخ) عبارة المغنى وشمل اطلاق المصنف وغيره ما لو كان الزوج هو الحاكم وهو كذلك وبه افتى القاضى
والبغوى وان افتى ابن عبد السلام والبلقيني بخلافه اه وكذا فى النهاية الا انها قالت بدل قوله وان افتى
الخ وما قاله ابن عبد السلام والبلقيني من ان الحاكم لا يزوجه الخ مبنى على ان تصرف الحاكم حكم والصحيح
خلافه اه (قوله وافتى البغوى الخ) عبارة التجريد للزجد فرع افتى البغوى ان رجلا لو قال للحاكم
اذنت لك فلانة فى تزويجها منى فان وقع فى نفسه صدقة جاز تزويجها به والا فلا ولا يعتمد تحليفه الخ اه سم
(قوله فى قلبه) اى الحاكم اه كرى (قوله وعليه الخ) اى وقوع الصدق فى القلب اه فتح المعين

الظاهر الاقرار ومقتضاه انه لا نكاح فلا طلاق (قوله فلا سقوط الخ) القياس رجوعه للارث ايضا (قوله
وفرق غيره الخ) رد شيخنا الرملي هذا الفرق بانه لا يجدى شيئا والمعتمد التسوية بين المسئلتين اذ الجامع
المعتبر بينهما ان من بيده المال معترف بانه لغيره وذلك الغير ينكره فيقر المال في يده فيهما شرح مر فلو
روجع الغير المنكر وادعاه فهل يحتاج الى اقرار جديد عن هو في يده او لا لانه رجب في ضمن عقد وينبغي
الثاني فراجع (قوله صدقت بيمينها) قال شيخنا الشهاب الرملي هذا مبني على تصديق مدعى الفساد والمعتمد
تصديق الزوج بناء على المعتمد تصديق مدعى الصحة (قوله لان ذلك انكار لاصل العقد) فيه نظر (قوله نعم
افتي بالبقيني كان عبد السلام الخ) نقل هذا في شرح الروض عنهما بعد ان نقل عن فتوى القاضى والبعوى
خلافه وما افتي به البلقيني كان عبد السلام مبني على ان تصرف الحاكم حكم والصحيح خلافه شرح مر
(قوله وافتي البعوى الخ) عبارة التجريد للمزجد فرع افتي البعوى ان رجلا لو قال للحاكم اذنت لك فلانة
في تزويجها منى فان وقع في نفسه صدقة جاز تزويجها به والا فلا مر ولا يعتمد تحليفه الخ (قوله الذى يتجه)

ثبت اذنها عند هو الفتى البغوى بان الشرطان يقع في قلبه صدق المخبر له بانها اذنت وكلام القفال والقاضى يؤيده وعليه يحمل ما فى البجر عن الاصحاب انه يجوز اعتماد صبي ارسله الولي لغيره لزوج موليته والذي يتجه انه ياتى هنا ما مر فى عقده بمستورين ان الخلاف انما هو فى جواز مباشرته لافى الصحة كما هو ظاهر لما مر ان مدارها على ما فى نفس الامر

واما قول البغوي لوزوجها واما كانت قد اذنت ولم يبلغه الاذن لم يصح وان جهل اشتراط اذنها لانه تهو محض فهو لا يوافق قر له العبرة في العقود حتى النكاح بما في نفس الامر وتهو اقدام على عقد فاسد في ظنه وهو صغيرة لا تسلب الولاية واما ما وقع في الجواهر انه لا يجوز له ان يعتمد شهادة عدلين بالاذن له قبل تقدم (٢٣٦) دعوى الخاطب الاذن ومطالبة للحاكم بان يزوجه واقامة البينة عليه لكن العمل على

خلافه فردو بان الدعوى على حاضر في البلد مع غيبته عن المجلس غير مسموعة وبانه لاحق للخاطب في ذلك فكيف تسمع دعواه او الحاصل انهم تسامحوا في سماعه الشهادة من غير دعوى لعدم تصورهما مع انها ليست لطالب حكم بل لحل المباشرة كما مر ولو اقرت بالاذن ثم ادعت انها انما اذنت بشرط صفة في الزوج ولم توجد وفي الزوج ذلك صدقت بيمينها فيما يظهر للقاعدة السابقة آخر العارية ان من كان القول قوله في اصل الشيء كان القول قوله في صفته كالموكل يدعى تقييد اذنه بصفة فيتكر الوكيل ويبحث بعضهم تصديق الزوج لانه يدعى الصحة برده تصديقهم للوكل وان ادعى الفساد لا يقال صدقوا مدعى صحة البيع دون فساد مع انهما لو اختلفا في اصل البيع صدق البائع في نفي اصله لا نافي لقول ما نحن فيه ان نسب بمسئلة الوكيل من مسئلة البيع بجامع ان كلا فيها اذن الغير فتقيد بما يقوله الاذن واما البيع فكل من العاقلين مستقل بالعقد فراجع مدعى الصحة لان جانبه

(قوله واما قول البغوي الخ) وفي تجريد المزجدار اذنان زوج ابنة عمه واخبره رجل او رجلان انها اذنت له فزوجها ثم قال لا كذبنا في الاخبار فان قالت المرأة كذبت اذنت صحح النكاح او انكرت صدقت بيمينها وعلى الزوج البينة باذنها ولو ارسلت رسولا بالاذن الى ابن عمها فلم يات به الرسول واتاه من سمع من الرسول واخبره فزوجها صحح النكاح لان هذا اخبار لا شهادة قاله في الانوار انتهى اه سم (قوله ولم يبلغه الاذن) ظاهره اصلا لا برسولها ولا بمن سمع منه عبارة فتح المعين لرفع لوزوجها وليها قبل بلوغ اذنها اليه صح على الاوجه ان كان الاذن سابقا على حالة التزويج لان العبرة في العقود بما في نفس الامر لا بما في ظن المكلف اه (قوله لا يجوز له) يعني للحاكم بدليل ما بعده وكذا ضمير بالاذن له (قوله انتهى) اي الرد وكان الاولى حذفه (قوله في سماعه) اي الحاكم الشهادة اي باذن المرأة له في التزويج (قوله لعدم تصورهما الخ) اي الدعوى (قوله مع انها) اي الشهادة او الدعوى (قوله يدعى الخ) على حذف الموصول اي الذي يدعى الخ (قوله ويبحث بعضهم الخ) مبتدأ خبره قوله برده الخ (قوله مع انها) اي البائع والمشتري (قوله ان كلا) اي من مسئلتنا ومسئلة الوكيل وقوله فتقيد الخ اي من تينك المسئلتين (قوله لما مر الخ) اي في البيع (فصل فيمن يعقد النكاح) (قوله وما يتبعه) اي كالتوقف على الاذن وكيفية الاذن من نطق او غيره اه ع ش (قول المتن لا تزوج امرأة الخ) اي لا تملك مباشرة ذلك بحال اه معنى (قوله ولو باذن من وليها) الى قوله فان الزانية التي في النماية والمعنى (قوله بخلاف اذنها الخ) عبارة الشهاب عميرة والمعنى ولا يعتبر اذنها في نكاح غيرها الا في ملكها او سفهه او مجنون هي وصية عليه اه (قوله لقنمها) سيأتي تصريح الشرح ان السيد ولو اتى باذن لقنمها اه سم (قوله او محجورها) اشار سم الى ضعفه بان ولايتها على المحجور لا تكون الا بطريق الوصاية والوصى لا يعتبر اذنه خلافا لما في العزيز رشدي وع ش عبارة السكردي قوله او محجورها بان كانت وصيا لطفل فلين سفها فانه يشترط اذنها بناء على القول بتزويج الوصي اه (قوله الحديث الخ) اي اقرا الحديث الخ اه ع ش (قوله السابق) اي في شرح ولا يصح الاحتضرة شاهدين (قوله ايما امرأة الخ) تنمة هذا الحديث كافي شرح الروض وغيره فان دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها وكان الاولى ليظهر قوله الانني كما صرح به الخبر الخ ذكرها (قوله بغير اذن وليها) مفهومه انها اذا نكحت نفسها باذن وليها صح وهو مخالف لما مر من قوله ولو باذن من وليها فيحتاج الى دليل على ان المفهوم هنا غير مراد لا يقال قوله في الحديث الاتي ولا المرأة نفسها يدل على انه لا فرق بين الاذن وعدمه لان مفهوم الاول خاص فيقدم على هذا العام اه ع ش (قوله وكرهه) اي قوله فنكاحها باطل ع ش

كذا شرح مر (قوله واما قول البغوي لوزوجها واما كانت قد اذنت ولم يبلغه الاذن لم يصح وان جهل اشتراط اذنها لانه تهو محض فهو لا يوافق قر له العبرة في العقود حتى النكاح بما في نفس الامر وتهو اقدام على عقد فاسد في ظنه وهو صغيرة لا تسلب الولاية واما ما وقع في الجواهر انه لا يجوز له ان يعتمد شهادة عدلين بالاذن له قبل تقدم (٢٣٦) دعوى الخاطب الاذن ومطالبة للحاكم بان يزوجه واقامة البينة عليه لكن العمل على خلافه فردو بان الدعوى على حاضر في البلد مع غيبته عن المجلس غير مسموعة وبانه لاحق للخاطب في ذلك فكيف تسمع دعواه او الحاصل انهم تسامحوا في سماعه الشهادة من غير دعوى لعدم تصورهما مع انها ليست لطالب حكم بل لحل المباشرة كما مر ولو اقرت بالاذن ثم ادعت انها انما اذنت بشرط صفة في الزوج ولم توجد وفي الزوج ذلك صدقت بيمينها فيما يظهر للقاعدة السابقة آخر العارية ان من كان القول قوله في اصل الشيء كان القول قوله في صفته كالموكل يدعى تقييد اذنه بصفة فيتكر الوكيل ويبحث بعضهم تصديق الزوج لانه يدعى الصحة برده تصديقهم للوكل وان ادعى الفساد لا يقال صدقوا مدعى صحة البيع دون فساد مع انهما لو اختلفا في اصل البيع صدق البائع في نفي اصله لا نافي لقول ما نحن فيه ان نسب بمسئلة الوكيل من مسئلة البيع بجامع ان كلا فيها اذن الغير فتقيد بما يقوله الاذن واما البيع فكل من العاقلين مستقل بالعقد فراجع مدعى الصحة لان جانبه

اقوى لما مر فيه (فصل) فيمن يعقد النكاح وما يتبعه (لا تزوج امرأة نفسها) ولو (باذن) من وليها (ولا غيرها) ولو وكردى (بو كالة) من الولي بخلاف اذنها لقنمها او محجورها وذلك لاية فلا تعضلوهن اذ لو جاز لها تزوج نفسها لم يكن للعضل تأثير وللخبرين الصحيحين كما قاله الاثمة كاحمد وغيره لانكاح الا بولي الحديث السابق واما امرأة انكحت نفسها بغير اذن وليها فنكاحها باطل

ومكره ثلاث مرات وصح ايضا لا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها فان الزانية التي (٢٣٧) تزوج نفسها نعم لولم يكن لها ولي

قال بعضهم اصلا وهو الظاهر وقال بعضهم يمكن الرجوع اليه اى يسهل عادة كما هو ظاهر جاز لها ان تفوض مع خاطبها امرها الى مجتهد عدل فيزوجها ولو مع وجود الحاكم المجتهد او الى عدل غير مجتهد ولو مع وجود مجتهد غير قاض فيزوجها لا مع وجود حاكم ولو غير اهل كما حررته في شرح الارشاد نعم ان كان الحاكم لا يزوج إلا بدراهم لها وقع كاحداث الآن فيتجه ان لها ان تولى عدلا مع وجوده وان سلمنا انه لا ينزل بذلك بان علم موليه ذلك منه حال التولية وهل يتقيد ذلك بكون المفوض اليه في محلها كما يتقيد القاضي بمحل ولايته او يفرق بان ولاية القاضي مقيدة بمحل فلم يجوزه بخلاف ولاية هذا فان مناطها اذنها بشرطه حيث وجد زوجها وان بعد محلها كل محتمل والثاني اقرب وخرج بتزوج مالو وكل امرأة في وكيل من زوج موليته او وكل موليته لتوكل من يزوجها ولم يقل لها عن نفسك سواء اقال عنى أم أطلق فوكلت وعقد الوكيل فانه يصح لانها سفيرة محضه ولو بلينا بامامة امرأة نفذت زوجها لغيرها

وكردي (قوله التي تزوج الخ) خبر فان (قوله نعم لولم يكن) الى قوله كما حررته في النهاية الا قوله وهو الظاهر وقوله اى يسهل الى جاز وكذا في المغنى الا قوله قال بعضهم الى جاز وقوله ولو غير اهل (قوله جاز لها ان تفوض الخ) اعلم ان مسئلتى التحكيم والتولية فيهما تناقض واضطراب نشأ من خلط احداهما بالآخرى واعتقاد اتحادهما والتحقيق انهما مسئلتان لكل منهما شروط تخصها فن شروط التحكيم صدور من الزوجين واهلية المحكم للقضاء الواقعة ولا يكتفى بمجرد كونه عدلا خلا لما في شرح الروض في باب القضاء من الاكتفاء بالعدالة ومن نيه على ذلك الولي ابو زرعة في تجربته وفقد الولي الخاص بموت ونحوه لا بغيبة ولو فوق مسافة القصر ووقع لبعض المتأخرين من جوازه مع غيبته وهو ممنوع اذ الكلام في التحكيم مع وجود القاضى ولا ينوب المحكم عن الغائب بخلاف القاضى فلهذه مسئلة التحكيم وامامه مسئلة التولية وهى تولية المرأة وحدها عدلا في تزويجها فيشترط فيها فقد الولي الخاص والعام فيجوز للراة اذا كانت في سفر او حضرو بعدت القضية عن البداية التي هى فيها ولم يكن هناك من يصلح للتحكيم ان تولى امرها عدلا كما نص عليه الشافعى رضى الله تعالى عنه واجاب في ذلك بقوله اذ اضاق الامراتسع وبقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ولو منعنا كل من لا ولي لها من النكاح مطلقا حتى تنقل الى بلد الحاكم لادى الى حرج شديد ومشقة تعم من كان بذلك القطر وربما ادى المنع الى الوقوع في الفساد اه فتاوى ابن زباد اليمنى اه سيد عمر (قوله ولو مع وجود الحاكم الخ) وقوله بعد ولو غير اهل اعتمدهما مر اه سم (قوله لا مع وجود حاكم الخ) عبارة النهاية بعد كلام طويل نصها وحاصله ان المدار على وجود القاضى وفقده لا على السفر والحضر اه قال ع ش قوله وحاصله الخ معتمد اه (قوله نعم ان كان) الى قوله وهل يتقيد في النهاية (قوله لها وقع) اى بالنسبة لازوجين اه ع ش عبارة السيد عمر قوله لها وقع ينبغي وان لم يكن لها وقع لانه يفسق باخذها اه (قوله فيتجه ان لها الخ) ظاهره وان لم يكن مجتهدا وهى ظاهرة لان وجود القاضى المذكور كعدمه وعند عدمه لا يشترط فيمن تولى الاجتهاد اه سيد عمر (قوله مع وجوده) اى القاضى (قوله بان علم الخ) تصوير لعدم العزل وقوله موليه اى من ولاه للقضاء وقوله بذلك اى بانها انما تزوج بالدراهم وفى سم مانعه ينبغي ولم يعلم وكان بحيث لو علم لم يعزل اه (قوله وهل يتقيد ذلك) اى جواز تحكيم العدل في النكاح (قوله بمحل ولايته) اى يكون المرأة بمحل ولاية القاضى (قوله بشرطه) وهى كون المحكم مجتهدا عدلا مطلقا او عدلا مع فقد الحاكم حسا او شرعا (قوله والثاني اقرب) بل متعين اه سيد عمر (قوله وخرج) الى المتن في النهاية وكذا في المغنى الا قوله ويجوز الى المتن (قوله مالو وكل امرأة الخ) اى ولم يقل لها عن نفسك كما هو ظاهر مما ياتى بل اولى اه سم (قوله ولم يقل لها عن نفسك) ينبغي ان ينظر لوني عن نفسك ولم يقل هل يكون حكمه حكم القول او لا اه سيد عمر اقول والظاهر الاول لانه حينئذ من افراد النكاح بلاولى (قوله فوكلت) لاعنها اه مغنى (قوله ولو بلينا بامامة امرأة الخ) ولو بلينا بقضاء امرأة هل يكون الحكم كذلك الظاهر نعم انتهى سيد عمر (قوله كافرة كافرة بدار الحرب) عبارة المغنى امرأة نفسها في الكفر اه وعبارة السيد عمر قوله كافرة كافرة اى اوزوجت نفسها وهو ماصور به الزركشى هذه المسئلة كذا افاده الفاضل المحشى سم وقد يقال ما زاده يمكن ادراجه في عبارة الشارح فليتأمل اه اى بان يراد بكافرة الثانية ما يشمل نفسها (قوله بدار الحرب) انظر مقومه انتهى سم عبارة

لاعلى مباشرتها نكاح نفسها بالاذن بدليل لانكاح الا بولى فان المتبادر تولية العادل لكن قد يقال هلا خص هذا المتبادر بمفهوم بغير اذن وليها (قوله جاز لها ان تفوض الخ) حيث جاز التفويض او امتنع فلا فرق بين السفر والحضر مر (قوله ولو مع وجود الخ) وقوله بعد ولو غير اهل الخ اعتمد ذلك مر فيهما (قوله بان علم الخ) ينبغي او لم يعلم وكان بحيث لو علم لم يعزل (قوله مالو وكل امرأة في وكيل من زوج موليته) اى ولم يقل لها عن نفسك كما هو ظاهر مما ياتى بل اولى (قوله كافرة) اى اوزوجت نفسها وهو ماصور به الزركشى هذه المسئلة (قوله بدار الحرب) انظر مقومه

وكذا لو زوجت كافرة كافرة بدار الحرب فيقر الزوجان عليه بعد اسلامهما ويجوز اذنها لوليها باللفظ الوكالة كما ياتى (ولا تقبل نكاحا لاحد)

الرشيدي وعش قوله بدار الحرب ليس بقيد كما نقل عن الزيادي اه (قوله بولاية) الى قوله وان حكم
حاكم في النهاية والمغنى الا قوله ولومع الاعلان الى الماتن (قوله تقتضي فطمها) اي تطالبه على وجه اللياقة
والكمال لا انها محرم عليها ذلك بنهي الشارع وان حرم عليها من حيث تعاطى العقد الفاسد اه عش
(قوله والخنثى مثلها الخ) ومع ذلك لو خالف وزوج فينبغي انه لا حد على الواطى لاننا لم نمتح على انوثته
وبتقديرها فالمرأة يصح عقدتها عند بعض العلماء اه عش (قوله كما مر) اي في مبحث نكاح الشغار
(قول الماتن بلاولى) او بولى بلاشهود اما الوطى في نكاح بلاولى ولاشهود فانه يوجب الحد جز ما لا يتفاء
شبهة الاختلاف العلماء اه مغنى خلافا لنهاية عبارتها اما الوطى في نكاح بلاولى ولاشهود فلا حد فيه كما افق
به الوالد رحمه الله تعالى وسببناى مبسوطا في باب الزنا اه قال عش قوله فلا حد الخ اي ويأثم وقوله كما افق
به الوالد الخ اي لقول داود بصحته وان حرم تقليده لعدم العلم بشرطه عنده انتهى (قوله بان زوجته نفسها
الخ) اي او وكلت من يزوجه او ليس من اوليائها لجارها مثلا اه عش (قوله ولومع الاعلان) اي
حال الدخول كما ياتي في الزنا اه سم (قوله لان مالكا الخ) جواب سؤال كيف يجب الحد مع الاعلان مع
اكتفاء مالك به فيكون شبهة دافعة للحد اه سم (قوله بالا كتفاء به) اي الاعلان (قول الماتن يوجب مهر
المثل) قال في العباب لعله اي وجوب المهر اذا اعتقدت حله او جهلت تحريره اه واجاب عنه الشهاب سم
بقوله وقد يقال حيث اعتقد الزوج الحل وجب المهر وان لم تعتقده هي ايضا انتهى اه رشيدى (قوله
مهر المثل) اي مهر مثل بكر ان كانت بكر اه سم (قوله الخبر السابق) عبارة المغنى خبرا بما امرأة نكحت
نفسها فنكاحها باطل ثلاثا فان دخل بها فلها المهر بما استعمل من فرجها اه (قوله لا المسمى لفساد
النكاح) يؤخذ من هذا التعليل ان محل ذلك اذا لم يكن ممن يعتقد الصحة ويتردد النظر فيما لو كان الزوج
حنفيا والزوجة شافعية ومهر المثل دون المسمى فهل يحرم عليها اخذ الزائد او لا محل تأمل ولعل الاقرب
الاول اه سيد عمر وقوله دون المسمى صوابه اكثر من المسمى (قوله وجب) اي المسمى هل مثل حكم
الحاكم بصحته تقليد الزوج من يقول بصحته حتى يلزمه المسمى ينبغي نعم اه سم (قوله لانه) اي الزوج

بولاية ولا وكالة لان
محاسن الشريعة تقتضى فطمها
عن ذلك بالكلية لما قصد
منها من الحياء وعدم ذكره
بالكلية والخنثى مثلها فيما
ذكر ما لم تنضح ذكره
ولو بعد العقد كما مر (والوطى
في نكاح) ولو في الدبر (بلا
ولى) بان زوجته نفسها
بحضرة شاهدين ولم يحكم
حاكم بطلانها والا فهو زنا
فيه الحد لا المهر ولومع
الاعلان لان مالكا رضى
الله عنه لا يقول بالا كتفاء
به الا مع الولي (بوجب)
على الزوج الرشيد دون
السفيه كما ياتي بتفصيله آخر
الباب (مهر المثل) كما صرح
به الخبر السابق لا المسمى
لفساد النكاح ومن ثم لو
حكم حاكم بصحته وجب
ولا ارش للبكارة لانه
ما ذون له في اتلافها هنا
كما في النكاح الصحيح

(قوله في الماتن والوطى في نكاح بلاولى) اما الوطى في نكاح بلاولى ولاشهود فلا حد عليه كما افق به شيخنا الشهاب
الرملى شرح مر (قوله ولومع الاعلان الخ) فيه بحث لانه ان كان مبالغة على قوله فهو زنا فيه الحد فيرد عليه انه
حيث حكم حاكم بالبطلان انتفت الشبهة وجب الحد لهذا قال الشارع في باب الزنا ومع انتفاء احد هما اي
الولى والشهود لكن حكمه باطلا او بالتفرقة بينهما من يراه ووقع الوطى بعد علم الواطى به اذ لا شبهة حينئذ
اه فثبت حكم حاكم هنا بطلانها وجب الحد ولو وجد ما يقول مالك بالا كتفاء به فقوله ولومع الاعلان لان
مالك الخ لا وجه له وان كانت مبالغة على ما قبل قوله ولم يحكم الخ فيكون مبالغة في المغنى على كون الوطى في
نكاح بلاولى يوجب مهر المثل فيرد عليه ان هذا الحكم على فساد النكاح عندنا ثابت ولو وجد اعلان وولى
لاشهود فلا وجه لهذه المبالغة ولا لما وجهها به فقام له (قوله ولومع الاعلان) اي حال الدخول كما ياتي في الزنا
(قوله لان مالكا الخ) جواب سؤال كيف يجب الحد مع الاعلان مع اكتفاء مالك به فيكون شبهة دافعة للحد
قوله به) اي بالا اعلان (في الماتن يوجب مهر المثل) ظاهره وان اعتقدت التحريم وقد يوجب بشمول الخبر
وبان مراعاة القول بصحته اورثه شبهة في الجملة موجبة للمال لكن قال في العباب وعله اي وجوب المهر اذا
اعتقدت حله او جهات تحريره اه فليتأمل وقد يقال حيث اعتقد الزوج الحل وجب المهر وان لم تعتقه
هي ايضا (قوله في الماتن مهر المثل) اي مهر مثل بكر ان كانت بكر وان لم يجب ارش البكارة اخذا من قوله
في الروض وشرحه في البيع الفاسد وحيث لا حد يجب المهر فان كانت بكر فمهر بكر للتمتع بها وقياسا على
النكاح الفاسد وارش البكارة لان اتلافها بخلافه في النكاح الفاسد لان فاسد كل عقد كصحيحه في الضمان
وعدمه وارش البكارة مضون في صحيح البيع دون صحيح النكاح الخ وقوله ومن ثم لو حكم حاكم بصحته وجب
اي المسمى هل مثل حكم الحاكم بصحته تقليد الزوج من يقول بصحته حتى يلزمه المسمى ينبغي نعم (قوله

بخلاف البيع الفاسد اذ ليس معه وده الوطء ذكر في المجموع (لا الحمد) وان اعتمد التحريم اشبه باختلاف العلماء لكن يعزز معتقده وان حكم حاكم يراه بصحته على ما قاله ابن الصلاح قال ووطءهم حكم الحاكم برأع الخلاف (٢٣٩) معناه انه يمنع النقض بشرطه اصطلاحا لا

غيره والاشفاقى وقف على نفسه بيع الوقف وان حكم به حنفى سكنه اعترض بانه مبنى على الضعيف ان حكم الحاكم انما ينفذ ظاهرا مطلقا اما على الاصح انه فيما باطن الامر فيه كظاهره ينفذ باطنا ايضا فيباح لمقلده وغيره العمل به كما باتى مبسوطة في القضاء لا معتقد الا باحة وان حد بشر به النيز لان ادلته فيه واهية جدا بخلافه هنا ومن ثم لم ينقض حكم من حكم بصحته على المعتمد وكان من قال هنا لا يجوز تقليد ابي حنيفة في هذا النكاح جرى على النقض اذ ما ينقض لا يجوز التقليد فيه وهذا يقيد قول السبكي يجوز تقليد غير الائمة الاربعة في العمل في حق نفسه لا في الافتاء والحكم اجماعا كما قاله ابن الصلاح اه ولو طلق احدهما هنا ثلاثا قبل حكم حاكم بالصحة لم يقع ولم يحتاج للحلل وقول ابي اسحق يحتاج الثاني اليه عملا باعتقاده غلطه فيه الاصطخرى ويتعين حمله بعد تسليمه على ما اذارجع عن تقليد القائل بالصحة وصحناه والواقع واحتاج للحلل وبؤيده اطلاق الاصطخرى قول العمراني في تاليقه في صحة تزويج

وقوله هنا في نكاح الفاسد (قوله بخلاف البيع الفاسد) اي بوجوب الوطء فيه ارش البكارة اه سم (قوله يعزز معتقده) مالم يحكم حاكم بصحته او بطلانه والافكا لمجمع عليه كما قاله الماوردي ويمتنع حينئذ على مخالف نقضه نهائيه ومضى قال الرشيدى وعشر قوله مالم يحكم حاكم بصحته او بطلانه الخ اي اما اذا حكم بصحته فالواجب المسمى ولا حدود لا تعزير واما اذا حكم بطلانه فلو اوجب عليه الحداه (وان حكم حاكم الخ) ضعيف كما ياتي في الشارح ومرة عن النهاية والمضى انفا (قوله على ما ياتي الخ) تبرأ ما ياتي انه مبنى على الضعيف (قوله النقض بشرطه) اي النقض المتلبس بشرطه ويأتي في القضاء شرط النقض اه كردى (قوله اصطلاحا) قبلد قوله معناه اي معناه في الاصطلاح انه يمنع الخ اه كردى (قوله وان حكم به الخ) اي بصحته الوقف (قوله لكنه اعترض) اي ما قاله ابن الصلاح (قوله ان حكم الحاكم) بيان للضعيف (قوله مطلقا) اي فيما باطن الامر فيه كظاهره وفي غير (قوله انه) اي حكم الحاكم (قوله فيما باطن الامر فيه الخ) اي فيما لم يعلم فساد حكمه في الباطن فهو احتراز عن نحو حكمه بجل ثرب النيز بادلته واهية وعن نحو حكمه بشاهد زور (قوله فيباح لمقلده وغيره العمل) اي ولا حدود لا تعزير على العامل به وان اعتقد التحريم (قوله لا معتد الا باحة) بالرفع عطا على قوله معتقده (قوله لا معتد الا باحة) اي بان فلد القائل بالصحة اه كردى (قوله وان حد الخ) وكان حق التعبير ان يقول وانما حد معتقدا باحة النيز بشر به لان ادلته الخ (قوله هنا) اي في النكاح بلاولى بحضرة الشاهدين (قوله وهذا) اي بقوله اذ ما ينقض لا يجوز الخ (قوله انتهى) اي قول السبكي (قوله ولو طلق) الى قوله وقول ابي اسحق ز اد عليه المغنى والروض مانصه ولو لم يطل الزوج في هذا النكاح المذكور فزوجها وليها قبل التفريق بينهما صح اه (قوله احدهما) اي معتقد التحريم ومعتد الا باحة سم وكردى (قوله قبل حكم حاكم الخ) قضية قوله الا في فن تكح مختلفا فيه الخ تفيد ما هنا بعدم التقليد لمن يقول بصحته وقد بنا فيه التعميم بقوله احدهما لان يريد معتقد الا باحة المعتد بلا تقليد صحيح (قوله لم يقع) اي الطلاق لانه انما يقع في نكاح صحيح اه غنى (قوله ولم يحتاج الخ) من عطف اللازم اي لم يحتاج المطلق اذا اراد نكاحا (قوله يحتاج الثاني) اي معتد الا باحة (قوله غلطه فيه) اي ابا اسحق في ذلك القول (قوله ويتعين حمله) اي الغلط اه سم (قوله وصحناه) اي الرجوع (قوله والا) اي بان لم يرجع ولم نصحه (و يؤيد اطلاق الاصطخرى) اي للوقوع وعدم الاحتياج الى المحلل الشامل لما اذارجع عن التقليد وقد قدمنا عن المغنى وعش اعتماده ذلك الاطلاق وسياتي عن سم عن مر ما يوافقه (قوله فان تزوجها الخ) مقول العمراني (قوله صحته) اي مطلقا فارجع من التمسك بالام لا (قوله هذا الخلاف) اي الذى بين ابي اسحق القائل باحتياج الثاني الى المحلل وبين الاصطخرى القائل بعدمه (قال) اي ذلك

بخلاف البيع الفاسد) اي بوجوب الوطء فيه ارش البكارة (قوله في المتن لا الحمد) لكن يعزز معتقد تحريمه مالم يحكم حاكم بصحته او بطلانه والافكا لمجمع عليه كما قاله الماوردي ويمتنع حينئذ على مخالفة نقضه (قوله وان حكم حاكم يراه الخ) شامل لحكمه قبل الوطء ويدل عليه قوله الا في اما على الاصح فيباح الخ فتأمل (قوله فيباح لمقلده وغيره العمل به) اي فلا يحد هنا ولا يعزير اي ولا اثر لاعتقاده التحريم لانه مخالف للشرع حينئذ (قوله لا معتد الا باحة) عطف على معتقد (قوله اذ ما ينقض لا يجوز التقليد فيه) لا يخفى اشكال هذا الكلام اذ يلزم عليه فساد تقليد اتباع بقية الامة فيما تقول بنقضه لم يحرر (قوله ولو طلق احدهما) اي معتقد التحريم ومعتد الحل (قوله ويتعين حمله) اي الغلط (قوله اولا) مذهب له معناه ما عبر به المحلى في شرح جمع الجوامع بقوله وقيل لا يلزمه التزام مذهب معين فله ان ياخذ فيما يقع له بهذا المذهب تارة وبغيره اخرى وهكذا انتهى وقد بين السيد السمهودى في رسالة التقليدان الذى دل عليه كلام الروضة ترجيح هذا القول وان صح في جمع الجوامع خلافا لقال عطا على معمول

الولى الفاسق فان تزوجها من وليها الفاسق ثم طلقها ثلاثا فالاولى ان لا يتزوجها الا بعد محلل فافهم تعبيره بالاولى صحته بلا محلل وبني بعضهم هذا الخلاف على ان العامى هل له مذهب معين كما هو الاصح عند الفقهاء ولا مذهب له كما هو المنقول عن عامة الاصحاب ومال اليه المصنف

فعلى الثاني مطلقا والاول ان قلد من يرى الصحة لو نكح نكاحا مختلفا فيه وطلق ثلاثا لم ينكحها بلا محال وإن حكم الشافعى بابطال نكاحه واخذة له بما انزمو ومعنى انه لا مذهب له انه لا يلزم (٢٤٠) القاضى وغيره الانكار عليه في مختلف فيه وانكحته لم يرفع اليه ولم يحكم حاكم بصحته

أبطله خلافا لابن عبد السلام اه ملخصا وسياتي ان الفاعل متى اعتقد التحريم وجب الانكار عليه من القاضى وغيره وإن اعتقد الحل بتقليد صحيح لم ينكر احد عليه إلا القاضى ان رفع له والذي يتجه ان معنى ذلك ان المراد بلا مذهب له انه لا يلزمه التزام مذهب معين وبلة مذهب أنه يلزمه ذلك وهذا هو الاصح وقد اتفقوا على انه لا يجوز لعامى تعاطى فعل إلا ان قلد القائل بحله وحينئذ فمن نكح مختلفا فيه فان قلد القائل بصحته أو حكم بها من يراها ثم طلق ثلاثا تعين التحليل وليس له تقليد من يرى بطلانه لانه تلفيق للتقليد في مسألة واحدة وهو ممنوع قطعاً وإن اتقى التقليد والحكم لم يحتاج لمحلل نعم يتعين انه لو ادعى بعد الثلاث عدم التقليد لم يقبل منه اخذاً بما رقبيل الفصل لانه يريد بذلك رفع التحليل الذى لزمه باعتبار ظاهر فعله وأيضاً ففعل المكلف يسان عن الالغاء لا سيما ان وقع منه ما يصرح بالاعتداده كالتطليق ثلاثا هنا وكحكم الحنفى بالصحة

البعض (قوله فعلى الثاني) أى ان العامى لا مذهب له مطلقا أى قلد من يرى الصحة أم لا أقول في هذا التفريع خفاء إذ مقتضى ما قبله عدم الاحتياج الى المحال على الثاني مطلقا فليتأمل (قوله والاول) أى على ان العامى له مذهب (قوله بما انزمو) أى بفعله النكاح المذكور مطلقا على الثاني ومع تقليده فيه بمن يراه على الاول (قوله ومعنى انه لا مذهب له الخ) دفع لما يقال ان معناه كما قال المحلى في شرح جمع الجوامع انه لا يلزمه التزام مذهب معين فله ان ياخذ فيما يقع له في هذا المذهب تارة وبغيره اخرى وهكذا اه (قوله انتهى) أى قول البعض (قوله وسياتي) أى في السير أن الفاعل الخ توطئة لما ياتي من ترجيحه القول باحتياج الثاني لمحلل اه كردى (قوله وجب الخ) أى ما لم يحكم حاكم به بصحته اخذ من قوله المار انفا ما على الاصح الخ ومن قوله الا نأى انفا (قوله إلا القاضى) ينبغى تقييده بما مر انفا وفي سبب مانصه هذا الاطلاق مشكل إذ لو رفع اليه ما لم يكن توضحا بمسئول او صلى بدون تسبيح المغلظة مثلاً كيف له الاعتراض عليه اه أقول يمكن حمل كلامه اخذاً بما ذكره في شرح او اتفاق الزوجين على ما اذا تعلق به حق الغير (قوله ان المراد بلا مذهب له) بدل من قوله ان معنى ذلك وانظر لم يقتصر على البدل (قوله وبه مذهب) عطف على بلا مذهب له (قوله وهذا هو الاصح) بين السيد السموودى في رسالة التقليد ان الذى دل عليه كلام الروضة ان الاصح لا يلزمه التزام مذهب معين واطال في ذلك ووافق ذلك اقتصار الشارح في باب القضاء على قوله مانصه قال الهروى مذهب اصحابنا ان العامى لا مذهب له لكن صحح في جمع الجوامع خلاف ذلك حيث قال عطفاً على معمول الاصح وانه يجب على العامى التزام مذهب معين اه وقوله على العامى قال المحلى وغيره ممن لم يبلغ مرتبة الاجتهاد اه سم (قوله فمن نكح مختلفا فيه) أى كنكاح بلاولى اه سم (قوله فان قلد الخ) شامل للتقليد بعد النكاح فليراجع (قوله وليس له تقليد الخ) ظاهره وإن حكم ببطلانه وفيه نظر اه سم أقول بعد الحكم ببطلانه بنحو بينه حسبة لا حاجة الى التقليد كما علم مما قد منافي بمبحث اتفاق الزوجين على فسق الشاهد (قوله لانه تلفيق الخ) هذا ممنوع بل له تقليده لان هذه قضية اخرى فلا تلفيق مر اه سم وقد مر ما يوافقه عن المغنى وعش (قوله لو ادعى الخ) أى عند الحاكم لما مر انهم مالو علماء المفسد جاز لها العمل بقضيته باطنا (قوله لم يقبل منه) يحتمل أن محل عدم القبول ما لم يكن معروفا بعدم التقليد بان كان معروفاً بتقليد القائل بالبطلان اه سم (قوله قبيل الفصل) أى في شرح او اتفاق الزوجين (قوله وايضاً الخ) عطف على قوله اخذاً (قوله وكحكم الحنفى الخ) خبر مقدم لقوله مباشرته الخ أى الحنفى (قوله ان كان مذهبه) أى الحنفى ويحتمل من له العقد (قوله وكذلك ليس له حضوره) كلامهم في الشهادات يقتضى جواز الحضور وان لم يقلد فليراجع اه سيد عمر عبارة سم ينبغى ان مجرد الحضور بلا تسبب منه لا يمنع فيه اذا كان المتعاطون

الاصح وانه يجب على العامى قال المحلى وغيره ممن لم يبلغ درجة الاجتهاد اه (قوله قال) أى بعضهم (قوله إلا القاضى الخ) هذا الاطلاق مشكل إذ لو رفع اليه ما لم يكن توضحاً بمسئول او صلى بدون تسبيح المغلظة مثلاً كيف يسوغ له الاعتراض عليه (قوله وهذا هو الاصح) بين السيد السموودى في رسالة التقليد ان الذى دل عليه كلام الروضة ان الاصح انه لا يلزمه التزام مذهب معين واطال في ذلك ووافق ذلك اقتصار الشارح في باب القضاء على قوله مانصه قال الهروى اصحابنا ان العامى لا مذهب له أى معين يلزمه البقاء عليه اه لكن صحح في جمع الجوامع خلاف ذلك وأنه يلزمه التزام مذهب معين كما تقدم التنبيه عليه (قوله فمن نكح مختلفا فيه) أى كنكاح بلاولى (قوله وليس له تقليد من يرى بطلانه) ظاهره وإن حكم ببطلانه وفيه نظر (قوله وايضاً وليس له تقليد من يرى بطلانه) هذا ممنوع بل له تقليده لان هذه قضية اخرى فلا تلفيق مر (قوله لم يقبل منه) يحتمل ان محل عدم القبول ما لم يكن معروفاً بعدم التقليد بان كان معروفاً بتقليد القائل بالبطلان (قوله وكذلك ليس له حضوره الخ) ينبغى ان

مباشرة للتزويج إن كان مذهبه ان تصرف الحاكم بحكم بالصحة ولشافعى حضر هذا العقد الشهادة بمجرد ان لا بالزوجية من إلا ان قلد القائل بصحته بتقليد اصحها وكذلك ليس له حضوره والتسبب فيه إلا بعد ذلك التقليد قال المساوردى وليس للزوجين

الاستبداد بعقد مختلف فيه إلا أن كان من أهل الاجتهاد واداهما إلى ذلك والافوجهان أحدهما نعم وثانيهما لا إلا بافتاء مفت أو حكم حاكم اه
والوجه كاعلم بما قدمته أنه يكفي لحل ما بشرتهما تقليد القائل بذلك تقليد صحيحا (ويقبل إقرار الولي بالنكاح) على موليته (ان استقل) حالة
الإقرار (بالإنشاء) وهو المجرى من أب أو جد أو سيد أو قاض في مجنونة بشرطها (٣٤١) الآتي وان لم تصدقه البالغة لما مر أن من ملك

الإنشاء ملك الإقرار به غالبا
(والا) يستقل به لا انتفاء
اجباره حالة الإقرار كان
ادعى وهي ثيب بأنه زوجها
حين كانت بكر أو لا انتفاء
كفاءة الزوج (فلا) يقبل
لعجزه عن الإنشاء بدون
انها (ويقبل إقرار) الحرية
(البالغة العاقلة) ولو سفيفة
فاسقة سكرانة (بالنكاح)
ولو لغير كفاء (على
الجديد) إذا صدقها الزوج
وان كذبها الولي وشهود
عينتهم لاحتمال نسيانهم
ولأنه حقهما فلم يؤثر
انكار الغير له نعم الكفاءة
فيها حق للولي فكان القياس
قبول طلبه لاثبات رضاه
بتركها ويحجب بانه وقع
تأبعا لأصل النكاح المقبولة
فيه دونه وظاهر المتن أنه لا
يشترط هنا تفصيل الإقرار
بذكر تزويج وليها وحضور
الشاهدين العدلين ورضاهما
ان اشترط والمعتد اشترطه

من يعتدون حله اه (قوله الاستبداد) أي الاستقلال (قوله أو حكم حاكم) أنظر ما المراد بالحكم هنا قبل
العقد (قوله على موليته) أي قوله نعم الكفاءة في النهاية وكذا في المعنى الإقوله من أب إلى وان لم تصدقه وقوله
سكرانة (قوله وهو المجرى) أي الزوج كفاء اه معنى وكان للشارح ان يزيد ليظهر قوله الآتي اول انتفاء
كفاءة الخ (قوله بشرطها) أي بان كانت محتاجة اه عش (قوله وان لم تصدقه الخ) ظاهر إطلاقه هنا
وتقييده بتصديق الزوج فيما يأتي انه يقبل إقراره وان كذب الزوج وهو بعيد فلا بد من تصديق الزوج هنا
كالتى بعدا به بغير مسمى (قوله بدون انهما) أي فلو ادعى أنه زوجها باذنها وأنكرت الاذن فينبغي تصديقها إلا ان
الأصل عدم الاذن اه عش (قوله ولو سفيفة الخ) بكرا أو ثيبا نهاية ومعنى (قوله إذا صدقها الزوج)
سيد كرمه (قوله لاحتمال نسيانهم) ظاهره وان بعد ذلك عادة بقرب المدة جدا كان ادعته من أمس
اه عش (قوله لأنه حقهما) أي الزوجين (قوله وكان القياس الخ) والاولى التفريع (قوله لاثبات الخ)
صلة طلبه (قوله رضاه) أي الولي وقوله بتركها أي الكفاءة صلة رضاه (قوله المقبولة) أي الحرية المذكورة
أي إقرارها وقوله فيه أصل النكاح وقوله دونه أي الولي حال من الضمير المستتر في المقبولة (قوله هنا) أي
في قبول إقرارها بالنكاح (قوله ان اشترط) أي رضاها بان كانت غير مجبرة (قوله والمعتمد) أي قوله خلافا في
المعنى الإقوله وفي الدعوى والشهادة وكذا في النهاية الإقوله ويأتي الخ (قوله اشترطه) أي التفصيل فتقول
زوجني منه ولي بحضرة عدلين ورضاي نهاية ومعنى (قوله والشهادة به) أي بالإقرار (قوله لا يشترط)
أي التفصيل في إقرارها (قوله محمول الخ) قد يشمل الشهادة فيفصل فيها كالإقرار فليراجع اه سم اقول
والأقرب عدم الشمول (قوله على ما ذاقه الخ) أي وما هنا في إقرار مبتدا اه نهاية (قوله ماذكر) أي من
اشترط التفصيل في الإقرار المبتدأ وعده في الإقرار الواقع في جواب الدعوى (قوله أنه لا يشترط الخ) بيان
للضعيف (قوله مطلقا) أي سواء كان الإقرار من الرجل أو المرأة ويحتمل سواء كان صريحا أو ضمنيا وعلى كل
كان ينبغي تأخير عن قوله فيه فتأمل (قوله وفيه) أي الأنوار (قوله ليس في محله) صفة اعتراض (قوله ولو
أقر المجرى) إلى قوله وإذا لم يصدقها في النهاية الإقوله لانكاح على مالي رجح في تدريبه وكذا في المعنى الإقوله
أخذنا إلى واحد الزوجين وقوله وبحث شارح الخ (قوله قدم السابق) أي في الاثنان لمجلس الحكم وان أسند
الأخر التزويج إلى تاريخ متقدم وذلك لأنه يسبقه وإقراره بحكم بصحته لعدم المعارض إلا ان فاضل الثاني
و ادعى خلافا كان يريد الرفع الإقرار الاول وما حكم به بوجه لا يرتفع إلا بينة اه عش (قوله لانكاح الخ)
عبارة النهاية قدم إقراراه كمارجحه البلقيني في تدريبه لتعلق الخ وعبارة المعنى فالارجح تقديم إقرار المرأة

مجرد الحضور بلا تسبب منه لا منع فيه اذا كان المتعاطون من يعتدون حله (قوله والمعتمد اشترطه فيه)
عبارة الروض فيشترط ان تقول زوجني به ولي بعدلين ورضاي بكفاء ان اعتبر أي رضاها اه قال
في شرحه وقوله من زيادته بكفاء علي ما في بعض النسخ بدل من به ولا حاجة اليه في إقرارها بل إذا عينت زوجها
نظر في أنه كفاء ام لا ورتب عليه حكمه اه وقضيته انه اذا عينته ونظر فيه فوجد غير كفاء انه يضره
وفيه نظر وقياس قبول إقرارها وان أنكر الولي والشهود خلافا وعبارة العباب اذا قالت مكلفة زوجني
بهذا ولي بشاهدي عدل ورضاي اذا اعتبر وصدة أو ولو غير كفاء قبل وان كذب الولي والشاهدان اه ثم
رايت ان الرافعي نقل عن فتاوى البيهقي فيما لو أقرت المرأة لغير كفاء انه لا اعتراض للولي لأنه ليس بإنشاء
بل إقرار كالو أقرت بالنكاح وانكر الولي فأن في فتاوى الغزالي خلافا قال الزركشي وهو أقرب (قوله محمول)

(٣١) - شرواني وابن قاسم - (سابع)

بين الرجل والمرأة وزعم أنه اذا وجد الإقرار من الزوجين لا يشترط
فيه تفصيل مبنى على الضعيف وان انتصر له البلقيني وغيره أنه لا يشترط التفصيل مطلقا فيه ولا في الشهادة به وفي الأنوار لا يشترط
التفصيل في إقرارها الضمني كقولها طلقني وفيه هنا أيضا اعتراض على الرافعي ومتابعيه ليس في محله كما يعرف بما قرزته فتأمل ولو أقر
المجرى لو ائحد وهي لاخر قدم السابق فان وقعا معا فلا نكاح على مارجحه البلقيني في بعض كتبه وتبعه غيره لاعتراضهما من غير مرجح

ورجح في تدريبه تقديم إقراره لتعلق ذلك ببدنها وحققها وصوره الزركشي وفيما إذا احتمل الحال احتمالاً في المطلب ويتجه أنه كالمعية أخذنا بما يأتي في نكاح اثنين أنه مثلها وكذا لو علم السبق دون عين السابق وأحد الزوجين القن لا بد مع تصديقه من تصديق سيدة وبحث شارح أنه لا بد مع تصديق الزوج السفية من تصديق (٢٤٢) وليه وهو محتمل وأذا لم يصدقها فقتضى كلامهم على ما ذكره الزركشي ومن تبعه أن

لها أن تزوج حالاً وهو أحد وجهين حكاهما الإمام وقال القفال لا ونقله عنه الرافعي آخر الطلاق اعتباراً بقولها في حق نفسها وطريق حلها أن يطلقها أم وهذا هو القياس فهو المعتمد ولا نسلم أن مقتضى كلامهم ما مر بل مقتضاه ما قلناه كما يصرح به كلامهم في اعتبارها بنفس الشاهد مع تكذيبه لها ولو قال رجل هذه زوجتي فسكت أو امرأة هذا زوجي فسكت ومات المفروءة الساكت لا عكسه وفي الأولى لو أنكرت صدقت بيمينها ومع ذلك يقبل رجوعها ولو بعد موتها كما يأتي آخر الرجعة لأنها مقررة بحق عليها وقدمات وهو مقيم على المطالبة وفي التهمة لو اقرت بالنكاح وانكر سقط حكم الإقرار في حقه حتى لو رجع بعد ذلك وأدعى نكاحاً لم يسمع إلا أن يدعى نكاحاً جديداً وكان ابن عجيل أخذ من هذا قوله لو شهدت عليه بيعة حسبة بالثلاث ثم تقار الزوجان بعد إمكان التحليل على النكاح لم يقر حتى يدعى ابتداء نكاح جديد كمن أقر

لتعلق الخ (قوله وفيما إذا احتمل الحال) أي السبق والمعية أم سم يعني أن الحال بمعنى الأمر الواقع فاعل احتمل ومفعوله محذوف وعبارة المغنى وشرح الروض جهل الحال أم وعبارة النهاية احتمل الحالان أم (قوله أنه كالمعية) أي فيقدم إقرارها (قوله في نكاح اثنين) أي من الأولياء (قوله أنه) أي مجهول الحال بيان لما يأتي وقوله مثلها أي مثل المعية (قوله وكذا) أي يقدم إقرارها لو علم السبق أي لاحد الأقرارين (قوله لا بد الخ) أي في قبول إقراره أم عش (قوله مع تصديقه) والمراد بالتصديق ما يشمل الإقرار (قوله وهو محتمل) عبارة النهاية وهو متجه أم (قوله وأذا لم يصدقها الخ) يحترز قوله إذا صدقها الزوج السابق عقب المتن (قوله فقتضى كلامهم الخ) وإذا كذب الزوج نفسه في التكذيب لم يلتفت إليه وظاهره وإن ادعى أنه كان ناسياً في التكذيب فلو كذبه وقد أقر بنكاحها ثم رجعت عن تكذيبها قبل تكذيبها نفسها أم حلي (قوله وطريق حلها أن يطلقها) كما في نظيره من الوكيل وغيره أم معنى (قوله انتهى) أي كلام القفال (قوله وهذا هو القياس) هل رجوعها عن الإقرار كالطلاق أم سم أقول ينبغي أنه كالطلاق فتزوج حالاً أم عش (قوله فهو المعتمد) وفاقا للمغنى (قوله ولو قال رجل) أي قوله وفي الأولى في المغنى وإلى المتن في النهاية إلا قوله وكان ابن عجيل إلى وما يقرر وقوله وفي بعضه نظر إلى قوله والذي يتجه (قوله هذه زوجتي) وقوله هذا زوجي ظاهرهما كفاية هذا في ثبوت الإرث فينا في ما تقدم انفا من أن المعتمد اشتراط التفصيل في الإقرار إلا أن يقال سكت هنا عن التفصيل لسكونه معلوماً منه فليراجع (قوله ورثة الساكت) ولو ادعى نكاح امرأة ذكر شرائط العقد وصدقته المرأة في فتاوى القاضي أنه لا يجب عليه صداقها لأن هذا إقرار باستدامة النكاح واستدامته تنفك عن الصداق أم معنى (قوله لا عكسه) أي لا يرث المقران مات الساكت (قوله ومع ذلك) أي إنكارها ويمينا على نفي الزوجية (قوله يقبل رجوعها) أي فيثبت في حقها أحكام الزوجية كالإرث أم عش (قوله ولو بعد موته) أي وقسمته تركته أم عش (قوله وقدمات الخ) حال عن ضميره وقوله وهو مقيم الخ حال عن فاعل مات (قوله على المطالبة) أي بقوله هذه زوجتي أم عش قضية هذا أنه لو رجع قبل رجوعها فلا يقبل رجوعها فلا يرث عنه لو مات قبلها فليراجع (قوله لو أقر الخ) أي من امرأة (قوله لو أقر بالنكاح) أي لشخص أم عش (قوله سقط حكم الإقرار في حقه الخ) أي أما في حقها فلا يسقط فتطالبه بالمهر كما هو ظاهر لأنه حتى أدمى فلا يقبل رجوعه فيه أم رشيدى وقوله فتطالبه الخ أي بعد رجوعه كما يأتي وقوله فلا يقبل الخ لعل الأصواب اسقاط لا (قوله لم تسمع) والفرق بين هذا وما تقدم من قبول رجوع المرأة ولو بعد موت الزوج ما ذكره الشارح بقوله لأنها مقررة بحق عليها وقدمات الخ أم عش (قوله من هذا) أي بما في التهمة (قوله ثم تقار الخ) يعني اتفاقاً (قوله بعد إمكان التحليل) أي بعد مضي زمن يمكن فيه العدتان والتحليل والانحلال من الثاني والعقد للاول (قوله وبما تقرر) أي من قول ابن عجيل (قوله في منزله) صفة زوجة (قوله قبل موته الخ) متعاق باقر (قوله من أنه الخ) بيان لما أتى به البعض (قوله ومنه) أي من التفصيل أم كرى (قوله بذلك) أي بإقراره والنكاح المفصل (قوله لأن دعواه الخ) قد يشمل الشهادة فيفصل فيها كالإقرار فليراجع (قوله ورجح في تدريبه) اعتمد ذلك مر (قوله وفيما إذا احتمل الحال) أي السبق والمعية (قوله كالمعية) كذا مر (قوله وكذا لو علم السبق الخ) بقى ما لو علم عين السابق ثم نسي وقياس قوله أخذ ما يأتي الخ أن حكم هذا كما يأتي فيما ذكر فيه أيضاً (قوله وطريق حلها أن يطلقها) هل رجوعها عن الإقرار كالطلاق (قوله كما يصرح به الخ) يتأمل (قوله ومع ذلك يقبل رجوعها) هل ترث حينئذ (قوله لأن دعواه) كان مرجع الهاء مجرد لإقراره فهو

لآخر بعين ثم ادعاه لا تسمع حتى يذكر انتقالاً إليه منه أي ولو بواسطة وبما تقرر يعلم ما أتى به بعضهم فيمن مات عن زوجة في منزله فأقيمت بيعة بأنه كان أقر أنه طلقها ثلاثاً قبل موته بسبعة أشهر فأقامت بيعة بأنه أقر قبيل موته أنها في عقد نكاحه من أنه لا تسمع دعواها أو يثبتها إلا أن ادعت نكاحاً مفصلاً ومنه أن تذكر أنها تحملت تحليلاً بشرطه ثم تقيم بيعة بذلك بخلاف دعواها مجرد لإقراره لأن دعواه

مجردة عن دعوى نفس الحق لا تسمع على الأصح وبخلاف دعواها الزكاح وأنه أقر أنها في عصمة نكاحه ولم تفصل بذكره من زمن يمكن فيه العددان والتحليل وغير ذلك لأنهم لم تدع أقراره بما نسخ تحريم نكاحها عليه وإقراره (٢٤٣) بأنها في عصمة نكاحه لا يقتضى إقرارها منه

لا احتمالاً لمرين على السواء النكاح السابق ويلزم منه تكذيب البينة بأقراره بالثلاث ونكاح آخر أحداه بعداء مكان التحليل والارث لا يثبت بالشك اه وفي بعضه نظر يعلم بما مر أنه حيث وقع إقراره في جواب دعوى لا يشترط فيه تفصيل وحيث لا يثبت ما رأت مرتبة حيث أجابت بأنه أقر بأنها في نكاحه بعد مضي إمكان التحليل من طلاقه الاول وأقامت بيته بذلك قبلت وورثت وإلا فلا وعلى هذا يحمل قول بعضهم تسمع دعواها ويثبتها وترثه ولا منافاة بين البينتين لا مكان زوال المانع الذي أثبتته الاولى بالتحليل بشرطه اه ملخصاً (والاب) وان لم يل المال لطروسفه بعد البلوغ على النص لأن العار عليه خلافاً لمن وهم فيه فزعم ان ولاية تزويجها حينئذ للقاضي كولاية مالها (تزويج البكر) ويرادفها العذراء لغة وعرفاً وقد يفرقون بينهما فيطلقون البكر على من أذنها السكوت وإن زالت بكارتها ويخصون العذراء بالبكر حقيقة والمعصر تطلق على مقاربة

كان مرجع الهاء مجرد أقراره فهو من إضافة المصدر للمفعول والمعنى دعواها مجرد أقراره وقوله عن نفس الحق أى النكاح سم على حجب اه عش ورشيدى (قوله وغير ذلك) أى من الانحلال عن المحلل والعقد ثانياً الاول (قوله بما نسخ تحريم نكاحها عليه) عبارة النهاية بما يبيح له نكاحها اه (قوله النكاح السابق) أى على الطلاق الثلاث وقوله ونكاح آخر اه ما خبر مبتدأ محذوف أى والاول من النكاح السابق ونكاح آخر اه عش (قوله ويلزم منه تكذيب البينة بأقراره الخ) أى وهى أى بيته الاقرار بالطلاق مقدمة عليه أى الاقرار ببقاء العصمة فلا رث كذا ينبغي بدليل قوله والارث لا يثبت بالشك اه سم (قوله انتهى) أى ما أتى به بعضهم (قوله يعلم بما مر الخ) فيه ان ما صدر منها ليس جواب دعوى مفصلة (قوله وحيث لا يثبت ما رأت) أى لا يثبت ما رأت من التهمة وابن عجل من اعتبار دعوى نكاح مفصل ثم رأت مرتبة الشرح في ذلك فأوردت عليه أنه لا مطابقة بين هذا الحاصل وما ذكر قبله لما بينته فلم يجب بمقتضى بل قال يحمل هذا الحاصل على ما تقدم اه واقره عش ورشيدى (قوله قول بعضهم) عبارة النهاية قول المازجد اليمنى اه (قوله انتهى) أى قول البعض (قوله وان لم يل) الى قول المتن ويستحب في النهاية الا قوله بهر المثل الى وعدم عدواة بينهما وقوله أى بحيث لا تخفى على اهل محلها وقوله على ما فيه الى واشترط (قوله وان لم يل) الى قوله لان العار الخ قضية ذلك ان الثيب البالغة التى طراسفها بعد البلوغ لا يزوجه الا الاب كذا فى سم على حجب وفى كون هذا قضيته نظر لا يخفى اه رشيدى (قوله لطروسفه) أى لها وكذا ولو بلغت رشيدة واستمر رشدها والزوال لاية المال يلوغها اه عش (قوله أذنها السكوت) اهل الاول سكوتها اذن (قوله وان زالت الخ) أى لا يوطء (قوله والمعصر) يضم فسكون فسكر قال عش ذكرها لمناسبتها للبكر اه (قوله تطلق على الخ) أى بالاشتراك على هذه المعانى لا يعلم المراد منه الا بقرينة اه عش (قوله وعلى من حاضت) أى بالفعل اه عش (قوله وعلى من ولدت) أى اول ولادة اه عش (قوله ساعة طمئت) أى حاضت ظرف لحبست (قوله اوراهقت الخ) أى قاربت عطف على ولدت (قوله عاقلة) الى قوله رزعم ان فى المغنى الا قوله واجمعوا عليه فى الصغير وقوله بهر المثل الى وعدم عدواة بينهما وقوله أى بحيث لا تخفى على اهل محلها (قوله لصحة ذلك) أى تزويج الاب بغير اذن (قوله ويساره الخ) وخذ منه انه لو زوجهما يؤجل وكان الزوج موسراً بهر المثل صح وان لم يكن موسراً بالمسعى وهو متجه لا نعلم بخساسة حقها شيئاً وان لو زوجهما يؤجل اعتبر يساره به ايضا وعليه فظاهر ان البرة وقت - لمول الاجل اه سيد عمر (قوله بهر المثل الخ) عبارة النهاية والمغنى بحال صداقها عليه فلو زوجهما من بعده لم يصح لانه يخصها حقها اه قال عش قوله بحال صداقها الخ بان يكون فى ملكه ذلك نقداً كان او غير ذلك فى ملكه بقرض اذ لا وبغيره فالمدار على كونه فى ملكه عند العقد وينبغي ان مثل ذلك فى الصحة ما يقع كثيره ان غير الزوج كايه يدفع عنه لولى

من إضافة المصدر للمفعول والمعنى دعواها مجرد أقراره وقوله عن دعوى نفس الحق أى النكاح (قوله ويلزم منه تكذيب البينة بأقراره الخ) أى وهى مقدمة عليه فلا رث كذا ينبغي بدليل والارث لا يثبت بالشك (قوله والحاصل^(١)) انظر مطابقة هذا الحاصل لما تقدم عن التهمة وابن عجل من اعتبار دعوى نكاح جديد عن افتناء البعض من اعتبار دعوى نكاح مفصل ثم رأت مرتبة الشارح فى ذلك فأوردت عليه أنه لا مطابقة بين هذا الحاصل وما ذكر قبله لما بينته فلم يجب بمقتضى بل قال يحمل هذا الحاصل على ما تقدم (قوله وان لم يل المال الى قوله لان العار عليه الخ) قضية ذلك ان الثيب البالغة التى طراسفها بعد البلوغ لا يزوجه الا الاب (قوله ويساره بهر المثل على المعتمد الخ) ويساره بحال صداقها عليه شرح مر

الحيض وعلى من حاضت وعلى من ولدت او حبست فى البيت ساعة طمئت أو راهقت العشرين (صغيرة وكبيرة) عاقلة ومجنونة (بغير اذن) لخبر الدارقطنى الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر يزوجهما ابوها واجمعوا عليه فى الصغيرة ويشترط لصحة ذلك كفاءة الزوج ويساره بهر المثل على المعتمد كما بينته فى شرح الارشاد (١) (قول المحشى قوله والحاصل الخ) ليس فى نسخ الشارح التى بايدينا

وعدم عداوة ظاهرة اى
بحيث لا تخفى على اهل محلها
بينها وبين الاب وزعم ان
انتفاء هذه شرط للجواز
لا للصحة غير صحيح فان قلت
يلزم من اشتراط عدالته
انتفاء عداوته لثنا فيهما
قلت ممنوع لما استعمله في
مبجتها انها قد لا تكون
مفسدة والحق الخفاف
بالمجبر وكيله وعليه فالظاهر
انه لا يشترط فيه ظهورها
لوضوح الفرق بينهما
ولجواز مباشرته لذلك لا
لصحة كونه بغير المثل الحال
من نقد البلد وسياق في
مهر المثل ما يعلم منه ان محل
ذلك فيمن لم يعتد الناجل
او غير نقد البلد والاجاز
بالمؤجل وبغير نقد البلد
على ما فيه مما سا ذكره ثم
فتفتن له واشترط ان لا
تنصرف به لنحوه رم او عى
ولا لا فسخ وان لا يلزمها الحج
ولا اشترط اذنها لثلاثين
الزوج منه ضعيفان بل
الثاني شاذ لوجود العلة مع
اذهما (ويستحب استئذانها)
اى البالغة العاقلة ولو
سكرانة تطيبها لحاظرها
وعليه جملوا خبر مسلم
والبكر يستامرهما ابوها
جمعا بينه وبين خبر
الدارقطنى السابق اى بناء
على ثبوت قوله فيه يزوجه
ابوها الصريح فى الاجبار
وقد نازع فيه الشافعى رضى
الله عنه لكن المحرر فى محله

المرأة قبل العقد الصداق فانه وان لم يكن هبة إلا انه ينزل منزلتها وخرج بقولنا فى ملكه ان الزوج يستعير من
بعض اقاربهم مثلاً مصاعاً ونحوه ليدفعه للمرأة الى ان يوسر فيدفع لها الصداق ويسترد ما دفعه لها ليرده على
مالكه فلا يكتفى لعدم ملكه والعقد المترتب عليه فاسد حيث وقع الا اذن معتبر منها بقى ما لو قال ولى المرأة لولى
الزوج زوجت بنتى ابنك مما تفرش في ذمتك ما لا فلا يصح وطريق الصحة ان يهب الصداق لولده ويقبضه
له وهل استحقاق الجمات كالا مائة ونحوها كافى فى اليسار لانه متمكن من الفراغ عنها وتحصيل مال الصداق
ام لا فيه نظروا الا قرب الاول ومثل ذلك ما لو تجمداى اجتماع له فى جملة الوفاء او الدى وانما فى بذلك وإن
لم يقبضه لانه كالوديعة عند الناظر وعند من يصرف الجامكية اه (قوله وعدم عداوة بينهما الخ) ولا يتم اعتبار
ظهور العداوة هنا كما اعتبره ثم اى بينهما وبين الولى لظهور الفرق بين الزوج والولى بل قد يقال كما قال شيخنا
انه لا حاجة الى ما قاله لان انتفاء العداوة بينهما وبين الولى يقتضى ان لا يزوجه الا لى بمحصل لها منه حظ
ومصلحة لشفقة عليه اه (مغنى (قوله بينهما وبينه) امام مجرد ذكر اهتباله من غير ضرر فلا يؤثر لى بكره
لولى ان يزوجه ما كانه نص عليه فى الام مغنى ونهاية (قوله وعدم عداوة ظاهرة الخ) الظاهر ان المداور على
ثبوت العداوة وانتفاءها من جانب الولى لا من جانبها حتى لو كان يحبها وهى تعاديه كان له الا جبار وفى عكسه
ليس له فتأمل اه سيد عمر (قوله ان انتفاء هذه) اى العداوة بينهما وبين الاب (قوله فى مبجتها) اى العدالة
وقوله انها اى العداوة (قوله والحق الخفاف) اى فى الشروط المذكورة اه عى (قوله وكيله) ينبغى
ان محله ما لم يعين الولى له الزوج فان عينه لم تؤثر عداوته مر اه سم (قوله وعليه) اى الاخلاق (قوله
لا يشترط ظهورها) اى بل يكون مجرد العداوة ما نعاو قوله لوضوح الفرق الخ وهو ان شفقة الولى تدعوه
لرعاية المصلحة ولو مع العداوة الباطنة بخلاف الوكيل فانه لا شفقة له فربما حملته العداوة على عدم رعاية
المصلحة اه عى (قوله ولجواز الخ) عطف على لصحة الخ اى ويشترط لجواز الخ اه سم (قوله ان محل
ذلك) اى اشترط جواز المباشرة بالحلول ونقد البلد (قوله ولا اجاز بالمؤجل) ومنه ما يقع الان من جعل
بعض الصداق حالاً وبعضه مؤجلاً باجل معلوم فيصح اه عى (قوله واشترط الخ) نقل فى المغنى هذين
الشرطين مع بقية الشرط عن ابن العادى ولم يتعقبه الا انه لم يذكر فى الاول منهما ما زاد الشارح بقوله والا
فسخ واقضى كلامه انهما من شروط الجواز لا الصحة اه سيد عمر (قوله واشترط الخ) مبتدأ خبره ضعيفان
والثنية باعتبار ملاحظة المضاعف فى المعطوف وهو ان لا يلزمها (قوله والافسخ) ضعيف اه عى (قوله
لوجود العلة) اى منع الزوج لها من الحج اه سم (قوله اى البالغة) الى الفرع فى النهاية الا قوله اى بناء
الى اما الصغيرة (قوله سكرانة) لعل المراد بها من هى فى اول نشوة السكر والا فسيكف يحصل المقصود من
تطبيب خاطرها فليتأمل اه سيد عمر (قوله تطيبها لحاظرها) وخروجا من خلاف من اوجهه وكان وجهه
عدم ذكره لهذا التعليل هنا وذكره فيما يأتى فى الصغيرة غرابته ثم وشهرته هنا اه سيد عمر ولك ان توجهه
بكونه معلوماً يأتى بالاولى (قوله وعليه) اى التنب (قوله على ثبوت قوله) اى الدارقطنى وبجمله ان
الضمير لاني وقوله فيه اى الخبر السابق وقوله يزوجه ابوها بدل من قوله يعنى على ثبوت صدور هذا القول
عنه صلى الله عليه وسلم وانظر لم اسقط لفظة والبكر (قوله الصريح فى الاجبار) يتأمل سم اقول وجهه
واضح لان كونه مزوجاً لها لا ينافى اشترط الاذن كفى الحواى اه سيد عمر اقول لا يبقى حينئذ لقوله والبكر
بعد قوله التيب احق الخ فائدة مع ان القصد بالحديث بيان الفرق بين التيب والبكر (قوله فتعين للجمع

(قوله وكيله الخ) كذا مر (قوله وكيله) ينبغى ان محله ما لم يعين الولى له الزوج فان عينه لم تؤثر عداوته
مر (قوله ولجواز) عطف على لصحة (قوله لوجود العلة) اى منع الزوج (قوله الصريح فى الاجبار) يتأمل
(قوله حرة) كان ينبغى التقييد بهذا ايضا فيما تقدم فى قوله وليس له الخ (فرع) خاق له قبلان فينبغى
ان يقال ان كانا اصلين زالت البكارة بوطء احدهما وحصل الدخول به حتى يستقر المهر او احدهما زائدا
وتميز فالمدار فى زوال البكارة وحصول الدخول على الاصلى وإن اشتبه فالمدار فى ذلك عليهما فلا يفتى فى اجبار

وبحث ندبه في الميزة لاطلاق الخبر ولان بعض الأئمة اوجبه ويسن ان لا يزوجها حيث لا الحاجة او مصلحة وان يرسل لموليتها ثقة لا تحتشمها
والام اولى ليعلم ما في نفسها (وليس تزويج ثيب) عاقلة (الا باذنها) لخبر مسلم الثيب (٢٤٥) احق بنفسها من ولها ووجه انها لما

مارست الرجال زالت
غباوتها وعرفت ما يضرها
منهم وما ينفعها بخلاف
البكر (فرع) حاصل
كلام الشافعي رضي الله عنه
في مختصر البويطي وغيره
ان الزوج لو قلب اسمه
فاستؤذنت المرأة فيمن
اسمه كذا وليس هو اسمه
صح نكاحه ان اشارت
اليه الاذنة كزوجي بهذا
خطابه الولي بالنكاح والا
فلا والحق باشارتها اليه
انيتها التزويج من خطبتها
إذا كان تقدم له خطبتها
(فان كانت) الثيب (صغيرة)
عاقلة حرة (لم تزوج حتى
تبلى) لوجوب اذنها وهو
متعذر مع صغرها أما
المجنونة فتزوج كما يأتي
وأما القنة فيزوجها السيد
مطلقا (والجد) أبو الأب
وإن علا (كالأب عند
عدمه) أو غدم أهليته لأن
له ولادة وعصوبة كالأب
بل أولى ومن ثم اختص
بتوليها للطرفين ووكيل كل
مثله (وسواء) في وجود
الثبوبة المقتضية لاعتبار
اذنها (زالت بكارتها بوطه
حلال أو حرام) وان
عادت وكان الوطه حالة
النوم أو نحوه أو من نحو

(الخ) فيه انه مبني على التنافي المبني على أن يزوجها أبوها صريح في الاجبار وقد علم ما فيه اه سيد عمر وقد مر
ماله (قوله) وببحث ندبه (الخ) عبارة المغنى والاسنى ويسن استيفام المراهقة اه (قوله) ويسن (إلى الفرع
في المغنى) لا قوله (إلى الحاجة او مصلحة) (قوله) ان لا يزوجها (إلى البكر حيث نأى حين إذا كانت صغيرة اه
عش (قوله) ثقة) عبارة المغنى نسوة ثقات ينظرن ما في نفسها اه (قوله) والام اولى (لأنها تطلع على مالا
يطلع عليه غيرها اه معنى (قول المتن) وليس له تزويج ثيب (الخ) (فرع) خلق لها قبل ان فينبغي ان يقال ان
كانا أصليين زالت البكارة بوطه احدهما وحصل الدخول به حتى يستقر المهر او احدهما زاندا وتميز فالمدار
في زوال البكارة وحصول الدخول على الأصلي وان اشتبه فالمدار في ذلك عليهما فلا يفتي اجبار الولي بوطه
احدهما لان اجبار ثابت فلا يزول بالاحتمال اه سم وفي عش عن الزيادة ما يوافق (قوله) لما مارست
الرجال (إلى) بوطه قبلها لما يأتي ان الوطه في الدبر لا يمنع من الاجبار ومع ذلك هو جري على الغالب لما يأتي ايضا
في بوطه القرده مثلا اه عش (قوله) وليس هو اسمه (إلى الأصلي) (قوله) تقدم له (إلى لعل المراد فقط عاقلة الى
قوله) وقضيته في النهاية وكذا في المغنى لا قوله بل أولى وقوله وايراد الشبهة إلى المتن (قوله) حرة) كان ينبغي
التقييد بهذا ايضا فاما تقدم في قوله وليس له الخ اه سم اي وفيما يأتي في قوله وتزوج الثيب الخ (قوله)
فيزوجها السيد) وكذا وليه عند المصلحة اه معنى (قوله) مطلقا (إلى ثيبا وغيره صغيرة أو كبيرة اه عش
إلى عاقلة أو مجنونة (قوله) أو غدم أهليته (إلى) لعداوة ظاهرة مثلا (قوله) بل أولى (قد يقال ما وجه الاولوية
فان الولادة والعصوبة في الأب بلا واسطة وفيه بواسطة الأب ومن ثم يقدم عليه هنا وفي الارث وغير ذلك
واما توليه للطرفين الا في فلول لا يته على صاحبيهما دون كل من الابوين لا لاوليته فليتا مل اه سيد عمر (قوله)
ووكيل كل مثله) لكن الجد بول كل فيهما وكيلا فالوكيل الواحد يتولى طرفا فقط نهاية ومعنى (قول المتن
بوطه حلال) أو شبهة اه نهاية وعبارة المغنى او بوطه لا يوصف بهما كشبهة اه معنى وكان ينبغي للشارح
ان يزبد ذلك ايضا ليطهر قوله الا في او من نحو قد (قوله) أو نحوه) كالسكر والا كراه (قوله) وايراد الشبهة
إلى ووطه الشبهة عليه اي على المتن (قوله) وان وطأها (إلى الشبهة اه سم (قوله) فعله (إلى) الواطى بشبهة
(قوله) من هذه الحيثية (إلى) من حيث كونه كالغافل (قوله) وان وصف بالحل الخ) في وصفه باعتبار ذاته بالحل
نظر بل الوجه انه باعتبار ذاته حرام وباعتبار عارضه من الاشتباه والظن حلال وانتفاء الاثم للعذر لا يقتضى
كون الحل للذات اه سم واقره الرشيدى وقال السيد عمر مانصه يتأمل كلام الشارح والفاضل المحشى يعلم
ان كلام الشارح ادق واتباع الحق احق اه (قوله) وقولهم الخ) دفع لما يتوهم وروده على قوله فلا يوصف
فعله الخ (قوله) من الاحكام الخمسة (إلى) الوجوب والندب والحرم والكره والباحة وقوله والاستة (إلى
بزيادة المتأخرين خلاف الاولى اه عش (قول المتن) ولا اثر لزوالها الخ) وتصديق المكلف في دعوى البكارة
وإن كانت فاسقة قال ابن المقرئ بلايين وكذا في دعوى الثبوبة قبل العقد وان لم تزوج ولا تسال عن الوطه
فان ادعت الثبوبة بعد العقد قد زوجها الولي بغير اذنها نطقا فهو المصدق بيمينه ما في تصديقها من ابطال
النكاح بل لو شهدت اربع نسوة بشيئها عند العقد يبطل لجواز ازالتهما باصبع أو نحوه وانها خلقت

الولي بوطه احدهما لان اجباره ثابت فلا يزول بالاحتمال (قوله) ان وطأها (إلى الشبهة) (قوله) وان
وصف بالحل في ذاته) في كون الوصف بالحل باعتبار ذاته نظر والوجه انه باعتبار ذاته حرام وباعتبار
عارضه من الاشتباه والظن حلال وانتفاء الاثم للعذر لا يقتضى كون الحل للذات (قوله) ثيب (الارجح
خلافه شرح مر قال في شرح الروض وقضية كلام المصنف كاصله ان البكر لو وطئت في قبلها ولم تنزل
بكرتها بان كانت غوراء وهى التي بكرتها داخل الفرع حكما كسائر الابكار وهو كمنظيره الا في

فرد كما قاله الاذرى لانها في ذلك تسمى ثيبا فيشملها الخبر وايراد الشبهة عليه لقولهم ان وطأها لا يوصف بحل ولا حرمة غير صحيح
لان معناه أن الواطى معها كالغافل في عدم التكليف فلا يوصف فعله بذلك من هذه الحيثية وان وصف بالحل في ذاته لعدم الاثم
فيه وقولهم لا يخلو فعل من الاحكام الخمسة أو الستة محله في فعل المكلف (ولا أثر) لخلقه بالبكارة ولا (لزووالها بلا ووطه كسقطه) واحدة حيث

واصبح (في الاصح) خلافا لشرح مسلم ولا لوطنها في الدبر لانهم تمارس الرجال بالوطء في محل البكارة وهي على غباوتها وحياها وقضيتها ان الغوراء اذا وطئت في فرجها ثيب (٢٤٦) وان بقيت بكارتها بل هي اولى من نحو النائمة ويفرق بين هذا وما يأتي في التحليل بان بكارتها

انما اشترط زوالها ثم مباينة في التنفير عما شرع التحليل لاجله من الطلاق الثلاث ولا كذلك هنا لان المدار على زوال الحياء بالوطء وهو هنا كذلك (ومن على حاشية النسب) اي طرفة وفيه استعارة بالكناية رشح لها بذكر الحاشية (كاخ وعم لا يزوج صغيرة) ولو مجنونة (بحال) اما الثيب فواضح واما البكر فللخبير السابق وليسوا في معنى الاب لولور شفقتة (وتزوج الثيب) العاقلة (البالغة) الخرساء باشارتها المفهمة والناطقة (بصرح الاذن) ولو بلفظ الوكالة للاب او غيره او بقولها اذنت له ان يعقد لي وان لم تذكر نكاحا كما بحث ويؤيده قولهم يكفي قولها رضيت بمن يرضاه ابني او امي او بما يفعله ابني وهم في ذكر النكاح لان رضيت ابني او بما يفعله ابني مطلقا ولا ان رضيت ابني الا ان تريد به بما يفعله فلا يكفي سكوتها لخبير مسلم السابق وصح خبر ليس للولي مع الثيب امر (تنبيه) يعلم بما يأتي او اخر الفصل الآتي ان قولها رضيت ان ازوج او رضيت فلانا زوجا متضمن للاذن للولي فله ان يزوجه به بلا تجديد

بدونها كما ذكره الماوردي والرويان وان افق القاضي بخلافه نهاية ومعنى وشرح الروض قال ع ش قوله وتصدق المكلفة في دعوى البكارة اي فيكتفي بسكوته وتزوج بالا جبار وقوله ولو فاسقة شمل ذلك مالو زوجت بشرط البكارة وادعى الزوج بعد العقد والدخول انه وجدها ثيبا لان الاصل عدم ما ادعاه وبتقدير انه وجدها كذلك جاز ان يكون زوالها بمحبة حيض او نحوه فهي بكر ولو لم توجد العذرة اه (قوله واصبح) ونحوه اه معنى (قوله ولا لوطنها في الدبر) اي وان زالت بكارتها بسببه اه ع ش وكان الاولي الاخصر وبوطء في الدبر (قوله لانهم تمارس الخ) تعليل لما في المتن والشرح جميعا فالتنفي راجع للمقيّد وقيد معا (قوله وقضيتها) اي التعليل (قوله ان الغوراء الخ) وهي التي بكارتها داخل الفرج اه شرح الروض (قوله اذا وطئت في فرجها ثيب الخ) والارجح خلافه بل هي كسائر الابكار كنظيره الا في التحليل نهاية ومعنى (قوله ثم) اي فيما يأتي في التحليل (قوله لاجله) اي لاجل التنفير عنه (قوله وهو هنا كذلك) اي وزوال الحياء في الغوراء المذكورة بالوطء او المعنى والا مرفى في الغوراء المذكورة انها مزالة الحياء بالوطء (قوله ورشح) الاولي وخيل (قول المتن كاخ وعم) اي لا بون ولا بون ابواب وبن كل منهما معنى ونهاية (قول المتن بحال) اي بكرا كانت او ثيبا على معنى (قوله للخبير الخ) اي لفهمه وقوله السابق اي عقب قول المتن بغير اذنها عبارة المغنى والمحلى عقب المتن نصها لانه انما يزوج بالاذن واذنها غير معتبر اه (قوله وليسوا الخ) دفع لما يترجمهم قياسهم على الاب في الخبر السابق كالجد (قوله باشارتها المفهمة) او بكتبتها كما بحثه الاذرعى وهو ظاهر ان نوت به الاذن كما قالوه في ان كتابته بالطلاق كناية على الصحيح فلم تكن اشارة مفهمة ولا كتابة فالوجه انها كالمجنونة لزوجها الاب ثم الجد ثم الحاكم دون غيرهم نهاية ومعنى وقولها فالوجه الخ سيذكره الشارح ايضا قال ع ش قوله وهو ظاهر ان نوت الخ قيد في السكتب ومثلها اشارتها التي يفهمها الفطن دون غيره في انها كناية تحتاج الى النية وقوله ان نوت به الاذن اي ويعلم ذلك بكتبتها ثانيا وقوله فيزوجها الاب اي صغيرة كانت او كبيرة ثيبا او بكرا اه (قوله المفهمة) ظاهر اطلاق المفهمة مع قوله والناطقة بصرح الاذن انه يكتفي باشارتها وان لم تكن صريحة بان يختص بفهمها الفطنون وان كان لها اشارة صحيحة وهي التي يختص بها من ذكر وقد يشكك بما مرفى في الصيغة فليتأمل اه سيد عمر (قوله ولو بلفظ الوكالة) الى المتن في النهاية (قوله وهم في ذكر النكاح) اي والحال ان من عندها متفادون في ذكر النكاح اه رشيدى واستظهر ع ش وهو صريح صنيع المغنى انه راجع لقوله يكفي قولها رضيت الخ (قوله لا ان رضيت ابني) اي لا قولها رضيت ان رضيت الخ وقوله او بما تفعله اي امي وقوله مطلقا اي سواء كانوا في ذكر النكاح ام لا اه ع ش (قوله ولا ان رضيت الخ) عبارة المغنى وكذا لا يكفي رضيت ان رضيت ابني الا ان تريد به رضيت بما يفعله فيكون اه (قوله بما يفعله) اي بان تقول ان رضيت ابني رضيت بما يفعله اه ع ش (قوله السابق) اي عقب قول المتن بالا ذنها وقوله وصح خبر الخ اقتصر عليه المغنى (قوله ان ازوج) اي فلانا (قوله متضمن للاذن الخ) اي وان لم يتقدم عليه استئذان من الولي اه ع ش (قوله قبل كال العقد) ولورجعت قبل العقد او معه بطل اذنها اه ع ش (قوله لا يقبل قولها) اي بعده وقوله فيه اي الرجوع (قوله ولو اذنت الخ) المفهوم من السياق انه في الثيب وينبغي ان يجري ما ذكر في اذن البكر بالسكوت اه سم (قوله ثم عزل

استئذان ويشترط عدم رجوعها عنه قبل كال العقد لكن لا يقبل قولها فيه الا بيينة قال الاستوى وغيره الخ ولو اذنت له ثم عزل نفسه لم ينزل كما قد مضى كلامهم اي لان لا يثبت الاصل لم يؤثر فيها عزلها بنفسه وقيد بعضهم با اذا قبل الاذن والا

كان رده او عضله لإبطاله فلا يزوجه إلا باذن جديد قيل وفيه نظراى لما ذكرته (ويكفي في البكر) البالغة العاقلة إذا استؤذنت وإن لم تعلم الزوج سواء اعلمت أن سكوتها إذن أم لا كما في شرح مسلم عن مذهبينا ومذهب الجمهور و يفرق بين هذا واشترط العلم بكون السكوت نكولا بان السكوت ثم مسقط لحقه فاشترط تقصيره به وهو يستدعي العلم بذلك وهنا مثبت لحقها فاكفى به منها مطلقا (سكوتها) الذي لم يقرن بنحو بقاء مع صياح او ضرب خذل للمجبر قطعاً وغيره بالنسبة للنكاح ولو لم يغير كفو لا لدون مهر المثل او كونه من غير نقد البلد (في الاصح) لخبر مسلم السابق ولقوة حياثها كسكوتها قولها لم لا يجوز أن اذن جواباً بالقوله لا يجوز أن ازوجك (٣٤٧) او تأذين اما إذا لم تستأذن وإنا زوج

بحضرتها فلا يكفى سكوتها وافق البغوى بانها لو اذنت بخبره ببلوغها فزوجت ثم قالت لم اكن بالغة حين اقررت صدقت بيمينها وفيه نظر إذ كيف يبطل النكاح بمجرد قولها السابق منها انقيضه لا سيما مع عدم إبدائها عذراً في ذلك وتردد شيخنا في خرساء لا إشارة لها مفهومة ولا كتابة ثم رجح أنها كاللجنونة (المعتق) وعصبته (والسلطان كالاخ) فيزوجون الثيب البالغة بصريح الاذن والبكر البالغة الاذن والبكر البالغة بسكوتها وكون السلطان كالاخ في هذا لا ينافي انفراد عنه بمسائل بزواج فيها دون الأخ كاللجنونة (واحق الاولياء) بالتزويج (اب) لانه اشفقهم (ثم جسد) ابو الاب (ثم ابوه) وان علا تميزه بالولادة (ثم اخ لا بون اولاب) أي ثم لاب كما سنذكره لادلائه بالاب (ثم ابنه وان سفلى) كذلك (ثم عم) لا بون ثم لاب (ثم سائر العصبة كالارث)

(الخ) أي الولي (قوله البالغة) إلى قوله سواء في النهاية وإلى قوله كما في شرح مسلم في المغنى (قوله) إذا استؤذنت أي سواء كان الاستئذان من المجبر أو من غيره اه ع ش (قوله) تقصيره به أي بالسكوت (قوله) وهو يستدعي (الخ) أي التقصير (قوله) مثبت لحقها لعل المراد بالحق هنا استحقاتها بالصدق ونحوه وعلى هذا يرد عليه كما أنه مثبت لذلك كذلك مسقط لحق استقلالها فليحرر (قوله) به منها أي بالسكوت من البكر مطلقاً علمت بذلك أم لا (قوله) الذي لم يقرن إلى قوله وافق في المغنى وإلى قول المتن فإن كان في النهاية الاقوله بخلاف إلى ومن ثم (قوله) مع صياح (الخ) أي بخلاف مجرد البكاء فيكفى السكوت المقارن به كما صرح به المغنى (قوله) للمجبر قطعاً إشارة إلى أن الخلاف في غير المجبر أي ويكفي في البكر سكوتها للمجبر قطعاً وغيره في الاصح (قوله) بالنسبة للنكاح (الخ) قيد في كل من المجبر وغيره سم وع ش ورشيدى (قوله) ولو لم يغير كفه (ولو اذنت بكر في تزويجها بالف ثم استؤذنت لتزويجها بخمسائة فسكتت كان اذناً كان مهر مثلها مغنى وشرح الروض (قوله) لا لدون مهر المثل (الخ) أي فلا يكفى سكوتها بالنسبة لذلك اه سم زاد المغنى لتعلقه بالمال كبيع مالها اه (قوله) السابق لعل في شرح ويستحب استئذانها ولكن يرد عليه أنه لا دلالة في ذلك على المدعى عبارة المغنى والمحلى لخبر مسلم الإجماع بقولهم وليها والبكر تستأمر واذن سكوتها اه وهي ظاهرة (قوله) ان اذن) الانسب لما بعده ولم لا آذن كما في المغنى (قوله) اما إذا لم تستأذن (الخ) يحترز قوله إن استؤذنت (قوله) وإنا زوج بحضرتها (الخ) معلوم أن هذا في غير المجبر سم ورشيدى (قوله) وفيه نظر) معتمد ع ش (قوله) وتردد شيخنا (الخ) والمشهور أن التردد بين المذكورين للاذن على فليتا مولى ليحررها سيد عمر (قوله) أنها كاللجنونة أي فزوجها الاب ثم الجد ثم الحاكم دون غيرهم نهاية مغنى (قول المتن والسلطان) اريد به هنا ما يشمل القاضى اه مغنى (قوله) لتميزه أي عن بقية العصبة اه ع ش (قوله) لتميزه (الخ) كل منهم عن سائر العصبات اه مغنى (قوله) سنذكره (والانسب سيد كره بالياء كفاي النهاية (قوله) لادلائه أي الاخ بالاب ثم اقرب من ابنه اه مغنى (قوله) كذلك أي ابن اخ لا بون ثم لاب (قوله) خاص) أي قوله كالارث خاص بالخبر وقوله والاي بان يرجع لما قبله ايضاً (قول المتن) ويقدم اخ (الخ) وعلى هذا لو غاب الشقيق لم يزوجه الذي لاب بل السلطان اه مغنى (قوله) كالارث) قياساً على الارث وقوله ولانه الخ معطوف عليه (وان لم يكن لها) أي اقربة الام اه رشيدى (قوله) وخرج

(قوله) سكوتها (الخ) قال في الروض لو اذنت بكر بالف ثم استؤذنت بخمسائة فسكتت لم يرضأ قال في شرحه بقيد زاده تبعاً للبلقينى بقوله إن كان مهر مثلها قال وما قاله مفهوماً من الفرع السابق اه اشار إلى قوله قبل فرع لو استؤذنت بكر بدون المهر لم يكف انتهي فليتا مولى فانه قد يمكن الفرق (قوله) بالنسبة للنكاح (ولو الخ) كذا شرح مر (قوله) لا لدون) هذا يرجع للمجبر ايضاً بخلاف ما يوهمه صنيعة (قوله) لا لدون مهر المثل أو إلى آخره أي فلا يكفى السكوت بالنسبة لذلك (قوله) وإنا زوج بحضرتها إلى آخره) معلوم أن هذا في غير المجبر (قوله) وفيه نظر إلى آخره) كذا مر (قوله) وكذا لو كان احدهما معتقاً إلى آخره) عبارة

خاص بسائر ولا استثنى منه الجد فانه يشارك الاخ ثم ويقدم عليه هنا (ويقدم) مدلل بابون على مدلل باب ثم يميز بما هو اقوى من ذلك في سائر المنازل فينبغي تقدم اخ لا بون على اخ لا بون في الاظهر) كالارث ولانه اقرب واشفق وقرابة الام مرجحة وإن لم يكن لها دخل هنا كما رجح بها العلم الشقيق في الارث وان لم يكن لها دخل فيه إذ العلم للام لا يرث وخرج بقول لم يتم إلى آخره إنباعاً لابي بون والآخر لاب لئلا يتركها لاهلها فهو الولي لادلائه بالجد والام والاول انما يدل بالجد والجد بخلاف ما لو كان الذي للاب معتقاً فان الشقيق يقدم عليه على الاوجه ويوجه بان المتعارض حينئذ لا فريضة والاولى مقدمة ومن ثم لو كان احد ابني عم معتقاً فيقدم (قول المحشى) قوله وكذا لو كان الخ ليس في نسخ الشرح التي بايدنا والذي فيها ومن ثم لو كان احد ابني عم معتقاً فيقدم كما ترى اه

لا خالا بل هما سواء ولو كان احدهما ابنا (٢٤٨) والاخر اخا لام قدم الابن (ولا يزوج ابن بنته) خلافا للزنى كالامة

بقولي الخ) الى قول المتن فان كان في المغنى الا قوله فالظاهر الى على ان نكاحه (قوله لا خالا) صورة كونه ابن عم وخالا ان يتزوج زيد امرأة لها بنت من غيره فياتي منها يولد ويتزوج اخوه بنتها المذكورة فياتي منها بنت فولد زيد ابن عم هذه البنت واخوامها فهو خالها اه سم (قوله ولو كان احدهما ابنا الخ) ويتصور ذلك في الشبهة ونكاح نحو المجوسى اه سم اقول لا حاجة اليه الا ان فرضناها في الدرجة الاولى من بنوة العم وليس يلزم اه سيد عمر (قوله بدفع العار عنه) اى عن النسب سم ومغنى (قوله واما قول ام سلمة الخ) عبارة المغنى فان قيل يدل للصحة قوله صلى الله عليه وسلم لما اراد ان يتزوج ام سلمة قال لا ينه عمر قم فزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجوبه باحداهما ان نكاحه صلى الله عليه وسلم لا يحتاج الى ولي وانما قال صلى الله عليه وسلم ذلك استطابة لخطره الخ اه وهذه ظاهرة بخلاف ما في الشارح فان قول الصحابي ليس بدليل حتى نحتاج الى الجواب عنه (قوله قول ام سلمة الخ) كان الاولى ذكر هذا منسوبا لمن رواه ليتاني رده الا في الذي حاصله انهم لم يتقل لا بنها ولا فبعد ان صدر به هذه العبارة التي حاصلا الجزم بانها قالت لا بنها فلا يتاقى الرد بما يأتى فتأمل اه رشيدى (قوله لا بنها) اى لاسمه (قوله فظن الراوى الخ) اى فزاد لفظه ابنها بين اللام وعمر (قوله على ان) لا يخفى انه كالجواب الا في جواب اسمي فمكان المناسب ان يذكره بعد التسليم الا في (قوله فهو) اى قول ام سلمة الخ وقوله له اى لا ينه عمر (قول المتن ابن ابن عم) يفهم انه لا يتصور ان يكون ابن عمها ابنها وليس مرادا بل يتصور بوطء الشبهة وينكاح المجوسى ويتصور ان يكون مال كمالها بان يكون مكاتبها وياذن لسيده فيزوجها بالملك اه مغنى (قوله او نحو الخ) الى قوله ولو اماما في النهاية والمغنى (قوله او نحو الخ الخ) او ابن اخيها او ابن عمها اه مغنى (قول المتن او قاضيا) او محكما او وكيلها وليها كما قاله الماوردى اه مغنى (قوله فهي غير مقتضية لامانة) فاذا وجد معها سبب اخر يقتضى الولاية لم تمنعه مغنى عبارة ع ش (قوله فهي غير مقتضية) دفع به ما يتوهم من ان البنوة اذا اجتمعت مع غيرها سلبت الولاية عنه لانه اذا اجتمع المقتضى والممانع قدم الثاني وحاصل الجواب ان البنوة لا يصدق عليها مفهوم الممانع وهو وصف ظاهر منضبط معروف نقيض الحكم وغايته ان البنوة ليست من الاسباب المقتضية للحكم اذا لا سبب المقتضية لها هي مشاركتها في النسب بحيث يعتق من قام به السبب بدفع العار عن ذلك النسب وليست مقتضية لفعل ما يغير به الام حتى تكون مانعة من تزويجها اه (قول المتن نسب) كذا في اصله وفي بعض النسخ نسيب اه سيد عمر (قوله ان قلنا بصحة اعتاقه) خبر ومراذه وقوله لان الولاء الخ لتعليل لقوله ولو اماما الخ (قوله حينئذ) اى حين صحة اعتاق الامام باشتماله للصحة (قوله او غيره) من صورته ان يموت الامام المعتقد ثم يتولى غيره الامامة فيزوج تلك البتة اه سم (قوله لا عصبته) اى الامام المعتقد (قوله لا عصبته) قد يقال قضية كون الولاء للمسلمين انهم يزوجون ومنهم عصبه الامام فكيف قال لا عصبته وقد يجاب بانه لما لم يمكن اجتماع جميع المسلمين تعين اعتبار نائبيهم ووليهم وهو الامام سم وقوله وقد يجاب الخ قد يقال لما يشترط اجتماع الاولياء المستوين في الدرجة في التزوج من غير كفاء فلو فرض والحال ما ذكر ان التزوج من كفاء ينبغي ان يكتبني باحدهم فليتأمل اه سيد عمر (قوله كلامه) اى الشارح المذكور (قوله لان تزويجه ليس لكون) ان كان مقصوده نفى الولاء عنه بالكلية فلا وجه له لانه من جملة

الثلاثة لا ذل مشاركة بينهما في النسب فلا يعتق بدفع العار عنه ولهذا لا يزوج الاخ للام واما قول ام سلمة لا ينه عمر قم فزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم فان اريد به ابنه عمر المعروف لم يصح لان سنة حينئذ كان نحو ثلاث سنين فهو طفل لا يزوج فالظاهر ان الراوى وهم وانما المراد به عمر بن الخطاب رضى الله عنه لانه من عصبته واسمه موافق لابنها فظن الراوى انه هو ورواية قم فزوج امك باطلة على ان نكاحه صلى الله عليه وسلم لا يقتدر لولى فهو استطابة له وبسليم انه ابنها وانه بالغ فهو ابن ابن عمها ولم يكن لها لى اقرب منه ونحن نقول بولايته كما قال (فان كان) ابنها (ابن ابن عم) لها ونحو الخ بوطء شبهة او نكاح مجوس (او معتقا) لها او عصبه لمعتقها (او قاضيا زوج به) اى بذلك السبب لا بالبنوة فهي غير مقتضية لامانة (فان لم يوجد نسب زوج المعتقد) الرجل ولو اماما اعتق من بيت المال كذا اطلانه شارح ومراذه ان قلنا بصحة اعتاقه لان الولاء حينئذ للمسلمين فزوج نائبيهم وهو الامام المعتقد او غيره لا عصبته

القوت نعم لو اجتمع ابنا عم احدهما لا بوين والاخر لاب لكن اخوها للام فهو لى او ابنا عم احدهما ابنها والاخر اخوها للام فالابن لى الخ انتهت قوله لا خالا) صورة كونه ابن عم وخالا ان يتزوج زيد امرأة لها بنت من غيره فياتي منها يولد ويتزوج اخوه بنتها المذكورة فياتي منها بنت فولد زيد ابن عم هذه البنت واخوامها فهو خالها (قوله ولو كان احدهما ابنا الخ) اى ويتصور ذلك في الشبهة ونكاح نحو المجوس (قوله بدفع العار عنه) اى النسب (قوله الرجل) خرج المرأة (قوله لان الولاء حينئذ للمسلمين الخ) قد يقال قضية كون الولاء للمسلمين انهم يزوجون ومنهم عصبه الامام فكيف قال لا عصبته وقد يجاب بانه لما لم يمكن اجتماع جميع المسلمين تعين اعتبار نائبيهم ووليهم وهو الامام (قوله او غيره)

المستحقين وإن كان نائباً عن باقهم وإن كان نفي انحصاره فيه فلا يتوقف التزويج عليه إلا إن كان من غير كفة على أنه لا ينبغي أن يعمل بما علل به إذ لا استلزامه سيد عمر ولك أن تدفع الاشكال بأن مقصوده سببته الولاية لا نفي أصل الولاية (قوله ولو انثى) إلى قوله ولو تزوج في المغنى إلا قوله وسياتي إلى المتن وإلى قول المتن ويزوج في النهاية ولو انثى غاية في الضمير المضاف إليه اهـ رشيدى عبارة سم وعش أى ولو كان المعتق انثى اهـ زاد السيد عمر مانصه فيقتضى أن زوجها حينئذ عصبة سيدتها كالارث وليس على إطلاقه بل على التفصيل الآتى بين الحياة والموت فالأولى إسقاط قوله ولو انثى وقصر هذا الحكم على عتيقة المعتق الذكور وأما عتيقة الانثى فسياتي ما فيه وفي كلام الفاضل المحشى إشارة إلى ما ذكرناه اهـ (قوله لئمة) اللحمة بضم اللام القرابة اهـ مختار اهـ ع ش (قوله وكذا العم على أبى الجد) أى وعم أبى المعتق يقدم على جد جده وهكذا كل عم أقرب للمعتق بدرجة يقدم على من فوقه من الأصول اهـ ع ش (قوله ويقدم ابن المعتق في أمه الخ) اخذ هذا من قوله السابق آنفاً أو عصبة لمعتقها اهـ سم (قوله ولو تزوج الخ) (فرع) وإن اعتقها اثنان اشترط رضاها فيوكلان أو يوكل أحدهما الآخر أو يباشران معا ويزوج من أحدهما الآخر مع السلطان فإن ماتا اشترط في تزويجها اثنان من عصبتهم ما واحد من عصبة أحدهما والآخر من عصبة الآخر وإن مات أحدهما كفى موافقة أحد عصبته الآخر ولومات أحدهما ورثه الآخر استقل بتزويجها ولو اجتمع عدد من عصبات المعتق في درجة كبنتين وإخوة كانوا كالأخوة في النسب فإذا تزوجها أحدها برضاها صح ولا يشترط رضا الآخرين نهاية ومغنى واسنى (قوله زوجها وإلى أبيها) خلافاً للمغنى حيث قال لا يزوجهما إلى الأب وكلام الكافية يقتضى أنه المذهب وهو الظاهر وإن قال صاحب الاشراف التزويج لموالى الأب (قوله موالى أبيها) أى بعد فقده ومعلوم أن الكلام فيما إذا فقد عصبة النسب اهـ ع ش (قوله بعد فقد عصبة) إلى قوله والمكاتبة في النهاية والمغنى (قول المتن مادامت حية) دخل فيه ما لو جنت المعتقة وليس لها أب ولا جد فيزوج عتيقها السلطان لأنه الولي للجنونة الآن دون عصبة المعتقة من النسب كاخيهما وابن عمها إذ لا ولاية لهم على المعتقة الآن اهـ ع ش (قوله تبعاً للولاية عليها) وخذ منه أنه لو لم يكن عليها ولاية كالثيب الصغيرة العاقلة لم يزوج عتيقها بصورة عتيقة الصغيرة أن يعتق ولها امتها عن كفارة القتل سم وهو محل تأمل إذ لا ولاية في الصورة المذكورة لم تنف وأما المتن في خصوص الاجبار ولا يلزم من انتفاؤه انتفاؤه ما فالحاصل أن الذى يتجه في هذه الصورة أن الولي زوجها والفرق بينها وبين ما ياتى على ما فيه واضح أن ذلك يتوقف تزويجها على إذن سيدتها بخلاف العتيقة اهـ سيد عمر أقول ما ذكره

من صورته أن يموت الامام المعتق ثم يتولى غيره الامامة فيزوج تلك العتيقة (قوله في المتن ثم عصبتها) وإذا وجد المعتق وبه مانع فليزوج عصبتها كما سيأتى (قوله في المتن ثم عصبتها ولو انثى) أى ولو كان المعتق انثى وقضية هذا أن المعتقة الانثى تزوج عتيقها بعد فقد عصبة العتيقة من النسب وعصبات المعتقة ترتبها ولو في حياتها حتى يزوجهما ابناً في حياتها ويتقدم على أبيها مع أنه ليس كذلك فى هذا الكلام اجمال فصله قوله ويزوج عتيقة المرأة الخ ولو حمل هذا الكلام على المعتق الرجل لأن المرأة تاتى لم يحتج إلى ذلك فليتامل (قوله ولو انثى) عبارة الزركشى أى سواء كان المعتق رجلاً أو امرأة اهـ (قوله ويقدم ابن المعتق في أمه) اخذها من قوله السابق آنفاً أو عصبة لمعتقها (فرع) وإن اعتقها اثنان اشترط رضاها فيوكلان أو يوكل أحدهما الآخر أو يباشران معا ويزوجها من أحدهما الآخر مع السلطان فإن ماتا اشترط في تزويجها اثنان من عصبتهم ما واحد من عصبة أحدهما والآخر من عصبة الآخر وإن مات أحدهما كفى موافقة أحد عصبته الآخر ولومات أحدهما ورثه الآخر استقل الآخر بتزويجها ولو اجتمع عدد من عصبات المعتق في درجة كبنتين وإخوة كانوا كالأخوة في النسب فإذا زوجها أحدهم برضاها صح ولا يشترط رضا الآخرين صرح به فى الأصل شرح الروض (قوله وقضية كلام الكفاية الخ) كذا شرح مر (قوله تبعاً للولاية عليها) يؤخذ منه أنه لو لم يكن عليها ولاية كالثيب الصغيرة العاقلة لم يزوج عتيقها

(ثم عصبتها) ولو انثى لمخير
الولاية لئمة كحمة النسب
وسيأتى حكم عتيقة الخنثى
(كالارث) بالولاية في
ترتيبهم فيقدم بعد عصبة
المعتق معق المعتق ثم عصبة
وهكذا ويقدم أخو المعتق
وابن أخيه على جده وكذا
العم على أبى الجد ويقدم
ابن المعتق في أمه على أبى
المعتق لأن التعصيب له ولو
تزوج عتيق بكرة الأصل
فانت بنت زوجها موالى
أبيها كما قال الأستاذ أبو طاهر
وقضية كلام الكفاية أنه
لا يزوجهما إلا الحاكم والأول
هو المنقول لتصريحهم كما يأتى
بأن الولاء لموالى الأب
(ويزوج عتيقة المرأة)
بعد فقد عصبة العتيقة من
النسب (من تزوج المعتقة
مادامت حية) تبعاً للولاية
عليها كأن المعتقة أبجدها
بترتيب الأولياء لا ابنتها

ويكنى سكوتها ان كانت بكرا كاشمته (٢٥٠) كلامهم خلافا لما وقع في ديباج الزركشي قيل يوم كلامه أنها لو كانت مسلمة والمعتقة

سم سيصرح به قول الشارح كالتهاية والمغنى فان كانت عاقلة صغيرة الخ على طريق المذهب لا البحث وايضا قوله اي السيد عمر اذ لا ولاية الخ ظاهر المنع لماسمران الثيب لا بد من صريح اذنها والصغيرة لا اذن لها (قوله ويكنى سكوتها) اي العتيقة سم وعش (قوله زوجها) اي الولي الكافر وكذا ضمير لا زوجها (قوله زوجها) اي مع انه لا يزوجه وقوله لا يزوجه اي مع انه يزوجه ا ه سم (قوله ووليها كافر) كذا في اصله وهو صحيح وإن كان الانسب بسابقه كافر افعله قصد التفنن ا ه سيد عمر (قوله اذ لا ولاية الخ) اي فلا فائدة له نهاية ومغنى (قوله ولو بكرا) اي ولو كانت السيدة بكرا (قوله فان كانت عاقلة الخ) خرج المجنونة والبكر وسياتي في الحاشية آخر الباب ا ه سم (قوله امتنع على ايها الخ) قديقال ينبغي ان يزوج مطلقا لان هذا تصرف في مال فثبت كان بالمصلحة جازاه سيد عمر وهذا وجهه وليكنه مخالف لما اتفق عليه الشارح والنهاية والمغنى وذكره على طريق نقل المذهب (قوله امتنع على ايها تزويج امته) اي كما يمتنع عليه تزويجها وقضية التقييد بالثيب انه يزوج امه البكر القاصر فليراجع ا ه رشيدى اقول عبارة ع ش على قول النهاية كالمغنى وليس للاب اجبار امه البكر البائع ا ه نصها اي فلا بد من اذن منها ان كانت بالغه والا فلا تزوج ا ه صريح في عدم صحة تزويج امه البكر القاصر (قوله من عصياتها) اي المعتقة ا ه سم (قوله وعتيقة الخشي الخ) فلوم يصح اذنه لصغره لم تزوج عتيقته اخذنا من اشتراط اذنه وصورة عتيقته في صغره كما مر وظاهر ان امه الخشي كعتيقته في وجوب الاذن بل ينبغي ان يقطع بوجوبه وفي شرح الروض عن الاذرعى فلو امتنع من الاذن فينبغي ان يزوج اي عتيقته السلطان ا ه ينبغي ان المزوج حينئذ هو السلطان والولي كأن يزوج احدهما باذن الاخر ا ه سم بخذف (قوله باذنه) اي واذنها كما هو معلوم ا ه سم اي لاحتمال انونة الخشي وعبارة ع ش والرشيدى أى مع اذن العتيقة ايضا لمن يزوجه فلا بد من اجتماع الاذنين له وكذا لا بد من سبق اذنها للخصي اذ لا يصح اذنه لمن يليه بتقدير ذكوره الا اذا اذنت له العتيقة في التزويج ليصح توكله ا ه (قوله وكلا) اي بتقدير الذكورة او وليا اي بتقدير الانونة ا ه مغنى (قوله يزوجهامالك بعضها) اي بلا اذن مع قريبها الخ اي باذن في غير الاب والجد (قوله فمع معتق الخ) والافق عصيته نهاية ومغنى (قوله فان كانت) اي المكتابة وقرله احتيج لاذنها في سيدها اي لان البعض الرقيق منها مكاتب والمكتابة محتاج سيدها لاذنها ا ه سم (قوله وزوج الحاكم) الى قوله ولا في النهاية (قوله والموقوفة الخ) اما العبد الموقوف فلا يزوج بحال اذ الحاكم وولي الموقوف عليهم ناظر المسجد ونحوه لا يتصرفون الا بالمصلحة ولا مصلحة في تزويجه لما فيه من تعلق المهر والنفقة والسكوة با كسابه ا ه نهاية وكذا عن الشهاب الرملى وقرله فلا يزوج بحال الخ قال ع ش ظاهره وان خاف العنت وهو ظاهر لليلة المذكورة ا ه (قوله والام تزوج الخ) عبارة النهاية ولا لافان الناظر فيما يظهر كما افق به والدرجته

وصورة عتيقة الصغيرة أن يعتق وليها امته عن كفارة كالقتل (قوله ويكنى سكوتها) اي العتيقة (قوله زوجها) اي مع انه لا يزوجه وقوله لا يزوجه اي مع انه يزوجه (قوله فان كانت عاقلة الخ) خرج المجنونة والبكر وسياتي في الحاشية آخر الباب (قوله امتنع على ايها) اي اذ ليس له ولاية تزويجها هي (قوله من عصياتها) اي المعتقة (قوله باذنه) اي واذنها كما هو معلوم (قوله باذنه وجوبا) فلوم يصح اذنه لصغره لم يزوج عتيقته اخذنا من اشتراط اذنه وصورة عتيقته في صغره كما مر وظاهر ان امه الخشي كعتيقته في وجوب الاذن بل ينبغي ان يقطع بوجوبه (قوله باذنه وجوبا) قال في شرح الروض قال الاذرعى فلو امتنع من الاذن فينبغي ان يزوج السلطان ا ه كلام شرح الروض ويمكن ان يقال بل ينبغي ان المزوج حينئذ هو السلطان والولي كأن يزوج احدهما باذن الاخر لانه بتقدير الذكورة يكون الحق للسلطان لا امتناع بتقدير الانونة يكون الحق للولي مطاقا ولا عبرة بالامتناع فليتأمل (قوله فان كانت) اي المكتابة (قوله احتيج لاذنها في سيدها) اي لان البعض الرقيق منها مكاتب والمكتابة محتاج سيدها لاذنها (قوله والام تزوج فيما يظهر) افق شيوخنا الشهاب الرملى بان الحاكم يزوجه

ووليها كافر ين زوجها او كافرة والمعتقة مسلمة ووليها كافر لا يزوجه وليس كذلك ا ه ورد بان هذا معلوم من كلامه الاتي في اختلاف الدين (ولا يعتبر اذن المعتقة في الاصح) اذ لا ولاية لها ولا إجبار وأمة المرأة كعتيقتهما لكن بشرط اذن السيدة الكاملة نطقا ولو بكر اذ لا تستحي فان كانت عاقلة صغيرة ثيبا امتنع على ايها تزويج امته (فاذا مات) المعتقة (زوج من له الولاء) من عصياتها فيقدم ابنها وإن سفل على ايها وان علا وعتيقة الخشي المشكل يزوجه باذنه وجوبا على الاوجه خلافا للبعوى من يزوجه بفرض أنوثته ليكون وكلا او وليا والمبعضه يزوجهامالك بعضها مع قريبها والافق معتق بعضها والافق السلطان والمكتابة يزوجهام سيدها باذنها فان كانت بكرا مبعضه احتيج لاذنها في سيدها لا في ايها والقياس في امه المبعضه انه يزوجه باذنها قريب المبعضه من النسب ثم معتقه او ما وهمه كلام البلقيني من اعتبار اذن مالك بمضا فغير صحيح اذ لا تعلق له بوجه فيما يخص بعضها الحرو يزوج الحاكم امة كافر اسلمت باذنه والموقوفة باذن الموقوف عليهم أي وان انحصروا ولا لم تزوج فيما يظهر لانه لا بد من اذن الموقوف عليه الله

وهو متعذر وبفرق بينهما وبين امة بيت المال بان الامام التصرف في هذه حتى بالبيع ونحوه بخلاف تلك وجزم غير واحد بان لا بد من اذن الموقوفة ايضا وفيه نظر بل لا يصح لانها بالوقف لم تخرج عن حكم الملك الا في منع نحو البيع فغايتها انها كالمتولدة وهي لا يعتبر اذنها فكذا هذه (فان فقد المعتقد وعصيته زوج السلطان) وهو هنا وفيما مروي ان من شملها ولايته عاما كان او خاصا كالقاضي والمتولي لعقود الانكحة او هذا النكاح بخصوصه من هي حالة العقد بمحل ولايته ولو مجتازة به وان كان اذنها له وهي (٢٥١) خارجة كما يأتي لا خارجة عنه بل لا يجوز

لان ان يكتب بتزويجها ولا ينفيه خلافا لشارح انه يجوز للحاكم ان يكتب بما حكم به في غير محل ولايته لان الولاية عليها لا تتعلق بالخاطب فلم يؤثر حضوره بخلافه ثم فان الحكم يتعلق بالمدعى فيكفي حضوره (وكذا بزواج السلطان اذا عضل القريب او المعتق) او عصيته اجماعا لكن بعد ثبوت العضل عنده بامتناعه منه او سكوته بحضرته بعد امره به والخاطب والمرأة حاضران او وكيلهما او بينة عند تعززه او تواريه نعم ان فسق بعضه لتكرره منه مع عدم غلبة طاعاته على معاصيه او قلنا بما قاله جمع انه كبيرة زوج الا بعد ولا فلان العضل صغيرة واقفاء المصنف بانه كبيرة باجماع المسلمين مراده انه عند عدم تلك الغلبة في حكمها لتصريحه هو وغيره بانه صغيره وحكايتهم لذلك وجهها ضعيفا وللجواز بالسلطان وسيعلم بما يأتي انه يزوج ايضا عند غيبة الولى واحرامه ونكاحه مان

الله تعالى اذا اقتضت المصلحة تزويجها اه وافرهم (قوله وهو هنا) الى قول المتن وانما يحصل في النهاية الا قوله او قلنا بما قاله جمع انه كبيرة (قوله كالمقتضى الخ) ويشمل ولايته بلادنا حيثه وقرأها وما بينهما من البساتين والمزارع والبادية وغيرها كما افق به والودرحم الله تعالى اه نهاية وافرهم (قوله من هي الخ) مفعول زوج في المتن (قوله وان كان الخ) غايه كسابقه وقوله اذنها فاعل كان وقوله خارجة ظرف مستقر خبر هي وضميره راجع لمحل ولايته عبارة النهاية خارجة عن محل ولايته اه (قوله كما يأتي) اي عن قريب في السوادة (قوله لا خارجة) الى قوله رافقاء المصنف في المعنى الا قوله اجماعا وقوله او وكيلهما وقوله او قلنا بما قاله جمع انه كبيرة (قوله لا خارجة الخ) عطف على قوله من هي الخ (قوله بتزويجها) اي الخارجية من محل ولايته (قوله في غير محل الخ) في بمعنى الى كما هو ظاهر امره رشدي (قوله بامتناعه منه) اي من التزويج متعلق بثبوت الخ وقوله بحضرته وقوله بعد امره وقوله والخاطب الخ تنازع فيها امتناعه وسكوته (قوله او بينة) بالجر عطف على امتناعه (قوله لتكرره منه) اي ثلاث مرات كما قاله الشيخان وهل المراد بالمرات الثلاث الانكحة او بالنسبة الى عرض الحاكم ولو في نكاح واحد قال في المهمات فيه نظر والوجه الثاني اه معنى (قوله على معاصيه) هلا قال بدله عليه لان الكلام في الفسق بالعضل لا به مع غيره والالم يحث لتكرره فتأمل قد يراد بمعاصيه مرات العضل سم وقوله لا به مع غيره محل تأمل اذا مدار على ما ينقل الولاية الى الابد ولا فرق فيه بين ما ذكره وغيره واما قوله ولا لم يحث الخ فجوابه ان القصد به التمثيل لا الحصر اذا لغيره بتعلق به فليتأمل اه سيد عمر (قوله ولا) اي ان لم يفسق بعضه اه سم ولعل الاولى اي وان يتكرر منه او غلب طاعاته على معاصيه (قوله بانه) اي العضل (قوله انه عند عدم تلك الغلبة) اي مع تكرره منه (قوله وحكايتهم اذ ذلك) اي لحكايتهم لكون العضل كبيرة (قوله وللجواز كذلك) اي لحكايتهم ايضا جواز العضل وجهها ضيفا وقوله الاغتناء الخ تعليل للجواز الضعيف (قوله انه يزوج) اي الحاكم الى قوله حيث لا يقسم في المعنى (قوله عند غيبة الولى) اي مسافة القصر معنى وسم (قوله واحرامه الخ) اي الولى (قوله ونكاحه الخ) عبارة المعنى واردة تزوج موليته ولا مساولة في الدرجة اه (قوله او حبسه) اي ولو في البلد في الصور الثلاث لانها بمثابة العضل اه عش (قوله حيث لا يقسم الخ) اي بان انقطع خبره ولم يثبت موته اه عش (قوله حله) اي قول الجمع (قوله مع ذلك) اي الاجمال (قوله فزوجها الخ) ظاهره وان لم يبلغه الاذن (قوله وان لم تعرفه الخ) غايه (قوله او قالت الخ) عطف على قوله اذنت الخ (قوله او مناصيب الشرع) عطف على المضاف اليه (قوله صح) جواب لو (قوله في الاخيرة) هي قوله او مناصيب الشرع اه عش (قوله كل منهم) اي على انفراد بلا اذن الباقيين ولو قال واحد منهم لكان واضح (قوله بنيا بة اقتضتها الولاية)

باذن الناظر عند المصلحة والكلام في الامة اما عديت المال والمسجد والموقف فيمنع تزويجه مطلقا اذ على الحاكم والناظر مراعاة المصلحة ولا مصلحة في تزويجه لما فيه من تعلق المأوى بكسبه (قوله كالمقتضى والمتولي لعقود الانكحة) وتشمل ولاية القاضي بلادنا حيثه وقرأها وما بينهما من البساتين والمزارع والبادية وغيرها كما افق بذلك شيخنا الشهاب الرمي (قوله وان كان اذنها الخ) كذا شرح مر (قوله على معاصيه) هلا قال بدله عليه لان الكلام في الفسق بالعضل (قوله والا) اي لم يفسق بعضه (قوله وللجواز كذلك) اي وجهها ضعيفا (قوله وفقده) لا يقال لاحاجة لذلك مع قوله عند غيبة الولى لان المراد

هو وليها فقط وجنون بالغة فقدت المحر وتعزز الولى او تواريه او حبسه ومنع الناس من الاجتماع به وفقده حيث لا يقسم ماله قال جمع وكذا لو كان لها اقارب ولا يعلم اهم اقرب اليها او يتعين حمله على ما اذا امتنعوا من الاذن لو احدهم منهم بعد اذنها المن هو الولى منهم بحملا اذا كان الاذن يكفي مع ذلك ومن ثم لو اذنت وليها من غير تعيين تزويجها وليها اطاعوا وان لم تعرفه ولا عرفها اذنت لاحد او لباقي او مناصيب اشرع سمح وزوجها من الاخرة كل منهم وتزويجها بمعنى الناحى او فائده بنيا بة اقتضتها الولاية لا يصح اذنها الخ كم غير محلها

نعم إن اذنت له وهي في غير محل ولايته ثم زوجها وهي بمحل ولايته صح على الوجه ولا نظر الى ان اذنها لا يترتب عليه اثره حالاً لان ذلك ليس بشرط في صحة الاذن الا ترى الى صحة الاذن قبل الوقت والتحلل من الاحرام في الطلب في التيمم والنكاح واذنه لمن يزوج قته او ينكح موليته بعد سنة ولمن يشتري له الخمر بعد تحللها وانما لم يصح سماعه لينة بحق او تزكية خارج عمله لان السماع سبب للحكم فاعطى حكمه بخلاف الاذن هنا فانه ليس سبباً للحكم بل لصحة مباشرة التزويج (٢٥٢) فكفى وجوده مطلقاً وبما تقرر علم بالاولى انهما والاذنت له ثم خرجت لغير محل ولايته

ثم عادت ثم زوجها صح وتخلل الخروج منها او منه لا يبطل الاذن وبالثانية صرح ابن العباد قال كالمو سمع البينة ثم خرج لغير محل ولايته ثم عاد يحكم بها ومثلها الاولى على الوجه وان نظر فيها الزركشي كالاذرعى وزعم ان خروجها وعودها كالمو اذنت له ثم عزل ثم ولى ليس بصحيح لان خروجها عن محل ولايته لا يقتضى وصفه بالعزل بل بعدم الولاية عليها وبينهما فرق ظاهر كان خروجها لغير محل ولايته لا يقتضى ذلك بل عدم الولاية عليها فالمستلтан على حد سواء كما هو واضح ولو زوجها هو والولى الغائب في وقت واحد بالبينة قدم الولى ولو قدم وقال كنت زوجتها قبل الحاكم لم يقبل على ما اتى ولو ثبت رجوع العاضل قبل تزويجه بان بطلانه (وانما يحصل العضل اذا دعت بالغة عاقلة الى كفوف) ولو عنيها ومجبواً بالباء وقد خطبها وعينته ولو بالنوع بان خطبها كفاء

كما صححه الامام في باب القضاء وهو المعتمد انه نهاية عبارة المغنى وهل السلطان يزوج بالولاية العامة او النيابة الشرعية وجهان حكاهما الامام ومن فوائد الخلاف انه لو اراد القاضي نكاح من غاب عنها وليها ان قلنا بالولاية زوجها له احد نوابه او قاض آخر او بالنيابة لم يجز ذلك وانه لو كان لها وليان والا قرب غائب ان قلنا بالولاية قدم عليه الحاضر او بالنيابة فلا وفى البغوى بالاول كلام القاضي وغيره يقتضيه وصحح الامام في باب القضاء فيما اذا زوج للغيبة انه يزوج بنية اقتضته الولاية وهذا الوجه اه (قوله نعم ان اذنت له الخ) هذا الاستدراك مكر مع ما رآناه رشيدى (قوله وهي في غير محل ولايته) اي وهو ايضا في غير محل ولايته اخذ من قوله الآتى وانما لم يصح الخ اعمش (قوله لان ذلك) اي ترتب الاثر حالاً (قوله في الطلب الخ) وقوله النكاح نشر على ترتيب اللف (قوله واذنه) اي وإلى صحة اذن الشخص (قوله وانما لم يصح الخ) ينبغي ان يتأمل فانه لا يخلو عن خفاء فان مجرد كون ذلك سبباً للحكم وهذا سبباً للصحة المباشرة لا يظهر منه فرق بالكلية لا يقال يجب الفورية في ذلك دون هذا لانه ممنوع وسيصرح آنفاً بخلافه اه سيد عمرى فى قوله كما لو سمع البينة الخ (قوله وجوده) اي اذنها وقوله مطلقاً فى محل ولايته ام لا (قوله وبالثانية) اي صورة تخلل الخروج من قوله قال كالمو سمع الخ اي قياساً على ما لو سمع الخ اه نهاية (قوله ومثلها) اي الثانية وقوله الاولى اي صورة تخلل الخروج منها (قوله ولو زوجها هو والولى الخ) اي لشخصين بعد اذنها الكل من الحاكم والولى اعمش (قوله بالبينة) يعنى وثبت اتحاد الوقت بالبينة (قوله لم يقبل) اي الابينة اه سم عبارة عش اي حيث لم يصدق الزوجان والاقبل فيما يظهر اخذاً مما ياتى له في الفصل الآتى من قوله ولو زوج الا بعد فادعى الاقرب الخ اه (قوله قبل تزويجه) اي الحاكم (قول المتن عاقلة الخ) اي ولو سفسفه نهاية ومغنى (قوله ولو عنيها) الى المتن في المغنى الا قوله ولو بالنوع الى قوله واظهرت والى الفصل في النهاية لا قوله قال الاذرعى الى اما غير المجبرة (قوله ومجبواً) الواو بمعنى او كما عر به النهاية والمغنى (قوله بالباء) احتراز عن المجنون بالنون (قوله واظهرت الخ) عطف على دعت عاقلة الخ (قول المتن وامتنع) اي الولى من التزويج اه مغنى (قوله ولو لنقص المهر الخ) عبارة المغنى وليس له الامتناع لنقصان المهر او لسكونه من غير نقد البلد اذا رضيت بذلك لان المهر محض حقها اه (قوله في الكاملة) اي العاقلة البالغة ومفهومه ان نقص المهر عذر في المجنونة مطلقاً ولو فصل فيها بالمصلحة وعدمه فليراجع (قوله الامن هو اكفأ الخ) اي ولم يوجد بالفعل اخذاً مما ياتى في المتن (قوله او هو الخ) وقر له واختلفت الخ كل منهما عطف على قوله لا ازوج الخ (قوله لهذا الزوج) تنازع فيه لا ازوجها وحلها (قوله وذلك لوجوب اجابتها) تعليل لما في المتن فقط ولو قال لوجوب تزويجها الخ لشمس المجنونة ايضا (قوله لا جبار الحاكم الخ) اي وإن لم يهدده بعقوبة او لم يغلب على الظن تحقيق ما هدده وقد يشكك عدم الحث هنا مع اجبار الحاكم بما ياتى له بعد قول المصنف ولا يقع طلاق مكره من قوله او بحق حثت اعمش (قوله ان امتناعه) اي الولى (قوله من خلافه) اي من الخلاف في نكاح التحليل (قوله لفقد العضل) لانه بامتناعه لا بعد اعضاله مغنى (قوله تقرير ذلك البحث) غيبته لمسافة القصر والفقد اعم (قوله على الوجه) افق به شيخنا الشهاب الرملى (قوله ولو قدم الخ) كذا شرح مر

فدعت الى احدثهم او ظهرت حاجة مجنونة للنكاح (وامتنع) ولو لنقص المهر في الكاملة او قال لا ازوج الامن هو وهذا اكفأ منه او هو اخرها من الرضاع او حلفت بالطلاق انى لا ازوجها او مذهى لا يرى حلها لهذا الزوج وذلك لوجوب اجابتها حينئذ كاطمام المضطر ولا نظر لافرازه بالرضاع ولا لحافه ولا مذهبه لانه اذا زوج لا جبار الحاكم لم يأنهم ولم يحث نعم بحث بعضهم ان امتناعه من نكاح التحليل خروجاً من خلافه او لقوة دليل التحريم عنده لا اثم به بل يثاب على قصده قال الاذرعى وفي تزويج الحاكم حينئذ نظر لفقد العضل اه وقضية كلامه تقرير ذلك البحث وقره غيره وليس بواضح بل الوجه ما دل عليه اطلاقهم انه حيث وجدت الكفاءة

لم يضر (ولو غينت) مجرة (كغواواراد الاب) والجد المجبر كغوا (غيره ذلك) (٢٥٣) وإن كان معنيها يبذل أكثر من مهر المثل

وهذا البحث ظاهر اه مغنى (قوله لم يضر) اى الولي فيحكم بعضه وان لم ياتهم ويزوج الحاكم اه
عش (قوله مجرة) الى التنبيه في المغنى الا قوله قال الاذرى الى اما غير المجرة (قوله لا ياتهم)
ظاهره الولي مطلقا وقال عش اى غير المجبر اه ولم يظهر لى وجهه (قوله محل بالكفاءة) وفي
زوائد الروضة لو طلبت التزويج برجل وادعت كفاءته وانكر الولي رفع للقاضى تزويجها فان
امتنع زوجها به وان لم يثبت فلا اه مغنى

(فصل) في موانع ولاية النكاح (قوله في موانع ولاية النكاح) اى وما يتبعها كتزويج السلطان عند
غيبة الولي او احرامه اه عش (قوله كاه) الى قوله ولم ينظر في النهاية وإلى قول المتن ومتى كان في المغنى إلا
قوله وكالمكاتب بالاذن بل اولى وقوله نعم بحث الاذرى انه وقوله لا من حيث إلى ويشترط وقوله وان قل إلى
المتن وقوله وعليه فسياتي إلى واما محجور عليه (قوله كاه) عبارة المغنى قن او مدبر او مكاتب او مبعوض
اه (قوله اوبعضه) كان وجه دخوله المبعوض جعل الرقيق صفة مشبهة فيصير بمعنى ذى رق سواء اقام بكاه
أو ببعضه أو جعله بمعنى مرقوق ويكون حينئذ من الجمع بين الحقيقة والمجاز فتأمل اه سيد عمر (قوله
لنقصه) تعليل للتمتن (قوله نعم له) اى للمبعوض وهذا الاستدراك صوري اه عش (قوله وكالمكاتب) عطف
على قوله بناء الخ والكاف للقياس (قوله بالاذن) اى من سيده اه سم للو خالف وفعل لم يصح النكاح ثم لو
وطى الزوج مع ظنه الصحة فلا حد للشبهة ويجب مهر المثل وهل الحكم كذلك مع علمه الفساد لا فيه نظر
والاقرب انه كذلك ان قال بعض الائمة بجوازه اه عش (قوله ايضا) اى كالرقيق (قوله وان تقطع
الجنون الخ) ليس المراد انه لا ولاية له حتى في زمن الافاقة بل معناه ان الابد بعد زوج في زمن الجنون ولا يجب
انتظار الافاقة واما هو في زمن افاقته فيصح تزويجه اه سم عبارة الرشيدى اى لا يزوج في زمنه وان
اوهمت علمه انه لا يزوج حتى في زمن الافاقة اه وعبارة السيد عمر قد يقال لا تغليب لان الولاية في زمن
الافاقة له وفي زمن الجنون لا بعد اه (قوله فقط) اى دون زمن الافاقة فلا يزوج الابد فيه بل يزوج
الاقرب المنقطع الجنون (قوله انه لو قل) اى زمن الجنون (قوله انتظرت) اى الافاقة كالاغناء جزم به المغنى
والنهاية (قوله ولو قصر زمن الافاقة الخ) اى كيوم في سنة اه عش (قوله اى من حيث عدم الخ) على
هذا يساوى القسم ما تقدم اولا إلا ان يلتزم هنا صحة تزويج الابد بعد زمن الافاقة ايضا وفيه نظر سم وقد
قال المراد بقصر الزمن جدا عدم اتساعه للعقد والنظر في الاكفاء والمصالح وهذا توجه مستقل لمقالة الامام
وفي حاشية المحلى لابن عبدالحق بعد ذكر هاهنا تزويجه فيها غير صحيح وتزويج الابد صحيح وتوجيه ظاهر
بعد فرض ان مراد الامام بالقصر جدا ما قدمناه اه سيد عمر وقوله توجهه مستقل اى غير توجيه الشارح
(قوله لا من حيث عدم) اى ولا من حيث صحة تزويج الابد فيه لواقع فلا يصح تزويج الابد في زمن الافاقة
اه عش (قوله انكاحه) اى الاقرب (قوله وبحث الاذرى) ميتة اخبره قوله يتعين الخ (قول المتن بهرم)
هو كبر السن وقوله او خبل بتحر يك الموحدة واسكانها هو فساد في العقل اه مغنى (قوله او باسقام شغلته
الخ) هل لها ضابط من حيث الزمن او لا ينبغي ان يراجع إذا القول بان كل مرض يمنع عن اختيار الاكفاء وان
قل زمنه مشكل اه سيد عمر (قوله زوال مانعه) يعنى من شغلته الاسقام سيد عمر ومغنى (قوله لا حد له الخ)

(فصل) في موانع ولاية النكاح (قوله وكالمكاتب بالاذن) اى من سيده (قوله وان تقطع الجنون)
ليس المراد انه لا ولاية له حتى في زمن الافاقة بل معناه ان الابد بعد زوج في زمن الجنون ولا يجب
انتظار الافاقة واما هو في زمن افاقته فيصح تزويجه ولهذا عبر في الروض بقوله وذى جنون في حالته ولو
تقطع اه وعبر الشارح بقوله الاتى فيزوج الابد زمنه فقط اه (قوله اى من حيث عدم انتظاره
الخ) على هذا يساوى هذا القسم ما تقدم اولا إلا ان يلتزم هنا صحة تزويج الابد بعد زمن الافاقة
ايضا وفيه نظر (قوله وبحث الاذرى الخ) كذا شرح مر

(في الاصح) لانه اكل
نظرا منها والثاني يلزمه
اجابتها اعفاقها واختاره
السبكي وغيره قال الاذرى
ويظهر الجزم به ان زاد
معنيها بنحو حسن او مال
اما غير المجبرة فيتعين معنيها
قطعا لتوقف نكاحها على
اذنها (تنبيه) لا ياتهم
باطنا بعزل لمانع محل
بالكفاءة علمه منه باطنا
ولم يمكنه اثباته

(فصل) في موانع ولاية
النكاح (لا ولاية لرقيق)
كاه أو بعضه وان قل لنقصه
نعم له خلافا للفتاوى البغوى
تزويج أمه مملوكة ببعضه
الحرم بناء على الاصح ان
السيد يزوج بالملك لا بالولاية
وكالمكاتب بالاذن بل
أولى لانه تام الملك (وصى
ومجنون) لنقصهما أيضا
وان تقطع الجنون تغليا
لزمه المقتضى لسلب العبارة
لزوج إلا بعد زمنه فقط
ولا تنتظر افاقته نعم بحث
الاذرى أنه لو قل جدا كيوم
في سنة انتظرت كالاغناء قال
الامام ولو قصر زمن الافاقة
جدا فهو كالعديم أى من
حيث عدم انتظاره لا من
حيث عدم صحة نكاحه
فيه لو وقع ويشترط بعد
افاقته صفاؤه من آثار
خبل يحمله على حدة في
الخلق كالفهمه قوله (ومختل

النظر) وان قل وبحث الاذرى خلافاً يتعين حمله على نوع لا يؤثر في النظر في الاكفاء والمصالح (بهرم) أو خبل أصلي أو
باسقام شغلته عن اختبار الاكفاء ولم ينتظر زوال مانعه لانه لا حد له يعرفه الخبراء بخلاف الاغناء ولم يزوج القاضى كالفائب

لبقاء أهليته إذ لو زوج في حال غيبته صح بخلاف هذا (و كذا محجور عليه بسفه) بلوغه غير رشيد مطلقاً أو بتبذره بعد رشده وحجر عليه (علي المذهب) لانه لا يلي امر نفسه فغيره أولى ويصح توكيل هذا والآخر في قبول النكاح دون إيجابه اما إذا لم يحجر عليه قبلي كما يحجه الرافعي وهو ظاهر نص الام وان صح جمع خلافه وعليه فسياق الفرق بين صحة تصرفه وعدم ولايته واما محجور عليه بفلس فيل لانه كامل وإنما الحجر عليه لحق الغير (ومتي كان) المعتق او (الاقرب) من (٣٥٤) عصبة النسب او الولاء متصفاً (ببعض هذه الصفات فالولاية) في الاولى لا قرب عصبات

المعتق كالارث وفي الثانية (الابعد) نسباً فولاؤه فلو اعتق أمة ومات عن ابن صغير وأب أو أخ كبير زوج الاب أو الاخ لا الحاكم على المنقول المعتمد وإن نقل عن نص وجمع متقدمين ان الحاكم هو الذي يزوج وانتصر له الاذرعى واعتمده جمع متأخرون وقول البلقيني الظاهر والاحتياط ان الحاكم يزوج يعارضه قوله في المسئلة نصوص تدل على أن الابعد هو الذي يزوج وهو الصواب اه وذلك لان الاقرب حينئذ كالعدم ولا جماع أهل السير على أنه ﷺ وزوجه وكيله عمرو بن أمية أم حبيبة بالجبهة من ابن عم ايها خالد بن سعيد بن العاص أو عثمان بن عفان لكفرا ايها أنس بن سفيان رضي الله عنهم ويقاس بالكفر سائر الموانع السابقة والآتية ولذا كان ينبغي تأخير هذا عن كلها ومتى زال المانع عادت الولاية (والاغاء) والسكر بلا تعد (إن كان لا بدوم غالباً) يعنى بان قل جداً (انتظر افاتته) قطعاً اقرب زواله كالزوم

محل تأمل اه سيد عمر (قوله لبقاء أهليته) أى الغائب اه سم (قوله إذ لو زوج الخ) أى الغائب وقوله بخلاف هذا من شغلته الاسقام فلا يصح تزويجه في حال سقمه (قوله بلوغه) إلى قول المتن وقيل في النهاية الا قوله وعليه الى قوله واما محجور عليه (قوله بلوغه) الانسب بلوغه عبارة النهاية والمغنى بان بلغ غير رشيد او بذري ماله بعد رشده ثم حجر عليه اه وهى احسن (قوله غير رشيد) أى فى ماله اما من بلغ غير رشيد بالفسق فهو داخل في الفاسق وسياق حكمه اه ع ش (قوله مطلقاً) أى حجر عليه ولا اه سم (قوله وحجر الخ) لعلة صيغة بصيغة المصدر عطف على تبذره (قوله اما إذا لم يحجر عليه بان بلغ رشيداً ثم بذرو لم يحجر عليه والمراد بلوغه رشيداً ان مضى له بعد بلوغه زمن لم يحصل فيه ما ينافى الرشد وتقضى العادة برشد من مضى عليه ذلك من غير تعاطى ما ينافيه لا مجرد كونه لم يتعاط ما ينافى وقت البلوغ بخصوصه اه ع ش (قوله وهو ظاهر نص الام) ومقتضى كلام المصنف هنا كالروضة وهو المعتمد بنهاية ومغنى (قوله وعليه) أى الخلاف اه سم (قوله بفلس) او مرض اه مغنى (قوله المعتق او الاقرب) قد يقال الاقرب يشمل المعتق فلا حاجة لتقديره فلي تأمل اه سيد عمر (قوله في الاولى) أى فى صورة اتصاف المعتق بذلك وقوله وفي الثانية أى فى صورة اتصاف الاقرب بذلك (قوله نسباً فولاؤه) إلى قول المتن وقيل فى المغنى الا قوله ولا جماع اهل السير الى ويقاس (قوله عن نص) أى الشافعي ولعل تنكيره ليكون المشهور عنه خلافه اه ع ش (قوله والاحتياط ان الحاكم الخ) عجيب بل الاحتياط ان يزوج الحاكم باذن الابعد او بالعكس اه سيد عمر (قوله يعارضه قوله) أى البلقيني خبره قول البلقيني الخ وقوله فى المسئلة خبر مقدم لقوله نصوص والجملة بدل من قوله (قوله وذلك الخ) راجع الى المتن (قوله لان الاقرب) وكان الاوفى لما سبقه ان يزيد او المعتق (قوله حينئذ) أى حين اتصف ببعض الصفات المذكورة (قوله ولا جماع الخ) قد يتوقف فى هذا الاستلال لما تقدم من ان نكاحه صلى الله عليه وسلم لا يتوقف على ولى اه سيد عمر (قوله تأخير هذا) أى قوله ومتى كان الخ (قوله عن كلها) عبارة المغنى عن ذكره الفسق واختلاف الدين ايعود اليهما ايضاً اه (قوله ومتى زال المانع) أى تحققنا زواله وينبغى ان يعتبر فى زوال التبذير حسن تصرفه مدة يغلب على الظن زواله اه ع ش (قوله عادت الولاية) ولو زوج الا بعد فادعى الاقرب أنه زوج بعد تأهله قال الماوردى فلا اعتبار بهما أى لا بعدوا الاقرب والرجوع فيه إلى قول الزوجين لان العقد لم يفسخ فلا يقبل فيه قول غيرهما وجزم أى الماوردى فيما لو زوجها بعد ما تاهل الاقرب بعدم الصحة سواء علم ذلك او لم يعلمه نهاية ومعنى (قول المتن والاغاء) قال الامام ومن جملة ذلك الصرع اه مر اه ع ش (قول المتن اياماً) عبارة النهاية والمغنى فظاهر كلامهما عدم تزويج الحاكم لها وهو كذلك خلافاً للمتولى اه (قوله وقضية صنيعة الخ) افاد الشارح ان الغاية ثلاثة وإن اؤهم كلامه الزيادة ذى اقل الكثير واكثر القليل وقد اناط الشرع بها

(قوله لبقاء أهليته) أى الغائب (قوله مطلقاً) أى حجر عليه أولاً (قوله قبلي كما يحجه الخ) اعتمده مر (قوله وعليه) أى على الخلاف (قوله فى المتن اياماً) أى ما تزود على ثلاثة ايام وإلا لم ينتظر وانتقلت الولاية للابعد مر (قوله لسكن ظاهر كلام الشيخين الخ) اعتمد ذلك مر واعلم انه قد يفهم من المتن جريان القول الاول فى اليرم واليومين بالاولى ولا يفهم جريان الثانى بالاولى

(وإن كان يدم اياماً انتظر) أيضاً السكن على الاصح لأن من شأنه أنه قريب الزوال كالنوم نعم إن دعت حاجتهما إلى النكاح أحكاماً زوجها السلطان على ما قاله المتولى وغيره لكن ظاهر كلام الشيخين خلافه (وقيل تنتقل الولاية للابعد) كالجنون وقضية قوله اياماً ان اليومين من القسم الاول والذى فى الروضة حكاية الخلاف فيهما ايضاً وقضية صنيعة انتظاره وان دام شهر واستبعده جمع وادعوا ان المعتمد ما افاده كلام الامام انه متى كان دون يومين انتظر والزوج الحاكم كالغائب بل اولى لصحة عبارة الغائب (ولا يقدر) الخرس إن كان له كتابة او اشارة مفهمة

والأزواج الأبعد ومرضحة تزويجه وتزوجه بالكتابة مع ما فيه فراجعه ولا (العمى في) (٣٥٥) (الأصح) لقد رتبته على البحث عن الأكفاء

وتعذر شهادته إنما هو
لتعذر تحمله والافهى
مقبولة منه في مواضع تاتى
نعم لا يجوز لقاض
تفويض ولاية العقود
اليه لانها نوع من ولاية
القضاء ويظهر ان العقد
الواحد كذلك وعلم بما
مر أن عقده بمهر معين
لا يشته كشرائه بمعين أو
بيعه له (ولا ولاية لفاسق)
غير الامام الاعظم
(على المذهب) للحديث
الصحيح لا نكاح الا بولى
مرشد اى عدل عاقل
فيزوج الا بعد واختار
أكثر متأخرى الاصحاب
انه بلى والغزالي انه لو كان
بحيث لو سلبها انتقلت
لحاكم فاسق لا ينزل ولى
والا فلا لان الفسق عم
واستحسنه في الروضة
وقال ينبغي العمل به وبه
افى ابن الصلاح وقواه
السبكي وقال الاذرى لى
منذ سنين أفى بصحة
تزويج القريب الفاسق
واختاره جمع آخرون
اذاعم الفسق وأطالوافى
الانتصار له حتى قال
الغزالي من ابطله حكم على
اهل العصر كلهم الا من
شد بأنهم أولاد حرام
اه وهو عجيب لان
غايبه انهم من وطء شبهة
وهو لا يوصف بجرمة
كحل فصواب العبارة

أحكاما كثيرة ولم يغتفر ما زاد عليها نهاية ومقتضى قوله أن الغاية ثلاثة أنه اذا جاوزها انتقلت الولاية للابعد
فلما تامل ثم رابت الفاضل المحشى صرح بنقل ذلك عنه عبارته قول المصنف ايا ما اى ما لم ترد على ثلاثة والا
لم تنتظر وانتقلت الولاية للابعد مر اه سيد عمر عبارة ع ش قوله افاد الشارح الخ معتمد وقوله ان الغاية
ثلاثة اى فتنتقل بعد الثلاثة للابعد وقوله ولم يغتفر ما زاد عليها هذا ظاهر في ان المدة ان لم ترد على
ثلاثة انتظرت فالثلاثة ملحقة بما دونها وفي كلام حج انه متى زاد على يومين لم ينتظر وفي سم على منهج
وتنتقل من أول المدة حيث أخبر أهل الخبرة أنه يزيد على الثلاثة اه وقوله أهل الخبرة الاقرب ولو واحدا
ثم لو زوج الابداعتمادا على قول أهل الخبرة فزال المانع قبل مضي الثلاثة بان بطلانه قياسا على ما لو زوج
الحاكم كغيبية الاقرب فبان عدمها اه (قوله والا زوج الخ) شامل ليومين وثلاثة ايام وهو خلاف الماتن
وشرحه كالحلى والنهاية والمغنى كما مر (قوله الخرس) الى قول الماتن ولا ولاية في النهاية الا قوله ويظهر ان
العقد الواحد كذلك (قوله ومر) اى في شرح ولا يصح الا بلفظ التزويج او الانكاح عبارة المغنى وبجى
خلاف الاعمى في الاخرس المفهم لغيره مراده بالاشارة التي لا يختص بفهم الفطنون ولا ريب أنه اذا كان
كاتباً تكون الولاية له فيوكل من يزوجه موليته أو يزوجه وهذا مرد الروضة فانه سوى بين الاشارة للمفهمة
والكتابة واسقطها اى الكتابة ابن المقرئ نظرا الى تزويجه لالى ولايته ولا ريب انه لا يزوجه لانها
كنية اه وكذا في سم عن شرح الروض (قوله مع ما فيه الخ) حاصله انه ينعقد نكاح الاخرس باشارته
الى لا يختص بفهم الفطن وكذا بكتابته واشارته التي يختص بفهم الفطن اذا تعذر توكله لا خطاره
حينئذ فتستثنى ان من عدم صحة النكاح بالكتابة لذلك (قوله وتعذر شهادته) اى في النكاح (قوله بما مر)
اى في البيع اه كرى (قوله ان عقده) اى الاعمى (قوله بمهر معين) اى كان قال زوجتك بهذه الدراهم
بخلاف ما لو قال زوجتك بكذا في ذمتك او اطلق فيصح ثم ان كان له ولاية المال وكل من يقبضه والا وكلت هي
اه ع ش (قوله لا يشته) اى ذلك المعين بل يشته مهر المثل اه ع ش (قول الماتن لفاسق) مجبرا كان او لافسق
بشرب الخمر او لاعلان بفسقه ولا نهاية ومعنى (قوله للحديث) الى قوله وقواه السبكي في النهاية والمغنى
الا قوله وقيل عاقل وقوله لا ينزل انه بلى وبه قال مالك وابو حنيفة اه معنى (قوله والغزالي انه الخ) والمعتمد
ما اقتضاه اطلاق المتن نهاية ومعنى ومنهجه وزيادى (قوله لا ينزل) صفة فاسق اه كرى (قوله ولى)
جواب لو والضمير للقريب الفاسق (قوله لان الفسق الخ) عبارة النهاية والمغنى قال اى الغزالي ولا سبيل الى
الفتوى غيره اذ الفسق عم العباد والبلا داه (قوله واستحسنه) اى ما اختاره الغزالي (قوله وقواه السبكي)
وقال الاذرى ليس هذا اى ما اختاره الغزالي مخالفا للمشهور عن العراقيين والنصر والحديث بل ذلك
عند وجود الحاكم المرضى العالم الاهل واما غيره من الجهلة والفاسق فكالمعدم كما صرح به الاثمة في الودعية
وغيرها اه معنى (قوله واختاره) اى صحة تزويج القريب الخ (قوله وهو) اى ما قاله الغزالي آخر
(قوله لان غايته) اى ابطال تزويج القريب الفاسق اى غاية ما يلزم الحكم بطلانه (قوله ما قاله) اى
الغزالي ولا اى قوله انه لو كان بحيث الخ (قوله انه) اى الشأن حكى الخ فاعل يؤيد وقوله قول للشافعى نائب
فاعل حكى وقوله انه اى النكاح ينعقد الخ بدل من قول الخ (قوله وامتنع النكاح) اى وقفنا بامتناع النكاح
بشاهد فاسق حينئذ (قوله فكذا هذا) اى فذل الشاهد الفاسق حين عموم الفسق القريب الفاسق (قوله)
اما الامام الاعظم الخ) مختار قوله غير الامام الاعظم ثم هو الى قوله قال جمع في المغنى والى المتن في النهاية

قوله ومر) اى في شرح قوله ولا يصح الا بلفظ التزويج او الانكاح وفي شرح الروض هنا ذكر الاصل
مع الاشارة للكتابة فقال في تصحيحه ان الاعمى ان يزوجه ويجرى الخلاف في ولاية الاخرس الذي له كتابة
او اشارة مفهمة ولا ينافى اعتباره لها ترك المصنف لها لانه اعتبرها في ولايته لا في تزويجه ولا ريب انه اذا
كان كاتباً تكون الولاية له فيوكل به من يزوجه والمصنف نظر الى تزويجه لالى ولايته ولا ريب انه

حكم عليهم بانهم ليسوا أولاد حل ويؤيد ما قاله أولأنه حكى قول للشافعى أنه ينعقد بشهادة فاسقين لأن الفسق إذا عم في ناحية وامتنع
النكاح انقطع النسل المقصود بقاؤه فكذا هذا وكما جاز اكل الميتة للبضطر لبقائه فكذا هذا البقاء النسل أما الامام الاعظم فلا ينزل بالفسق

إلا قوله قال جمع الى والصبي (قوله فيزوج بناته) لو كن أبكارا هل يجبرهن لانه أب جائز التزويج أولا ولا بد من الاستئذان لان تزويجه بالولاية العامة لا الخاصة فيه نظر وما لم ير الى الاول اه سم لكن مقتضى قوله ان لم يكن لهن ولي خاص الثاني وذلك لانه اشترط في تزويجه فقد القريب العدل بان لا يكون لها اخ ونحوه فتمحض تزويجه بالولاية العامة وهي لا تقتضي الاجبار بل عدمه اه عش عبارة البجيرمي المعتمد انه لا يكون مجبرا فلا يزوج بنته الصغيرة ولا الكبيرة إلا باذنها اه (قوله بالولاية العامة) متعلق بالمستثنين اه رشيدى (قوله زوج حالا) أى وان لم يشرع في رد المظالم ولا في قضاء الصلوات مثلا حيث وجدت شروط التوبة بان يعزم عزمها مصمما على رد المظالم اه عش (قوله بينهما واسطة) فان العدالة ملزمة على ملازمة التقوى والصبي اذا بلغ ولم يحصل له تلك الملكية لا عدل ولا فاسق اه معنى (قوله ولذا) اى لان الشرط عدم الفسق لا العدالة (قوله المستور الخ) واصحاب الحرف الدنيئة يلون كارجح في الروضة القطع به على ونهاية ومعنى (قوله والصبي الخ) عطف على المستور (قوله ولم يصدر منهما) مفسق اى فهم امن تلك الوسطة لا يتصفان بفسق ولا عدالة قاله الزركشى وقال الاستاذ في كنزه وفيه نظر ظاهر ومنا بذة لا طلاقهم فالواب انهم ما يوصفان بالعدالة او ماقاله الاستاذ لا ينبغي العدول عنه اه سم (قوله الاصلى) الى قوله او لوليه السفية في المعنى الا قوله وهذا الى المتن وقوله او الولي وقوله او تختاره والى قول المتن ولو غاب في النهاية الا قوله او الولي وقوله او تختاره وقوله وان يرجع الى المتن (قوله الاصلى) اما المرتد فلا يلى مطلقا لا على مسلمة ولا مرتدة ولا غيرهما لانقطاع الموالاة بينهما وبين غيره ولا يزوج امته بملك كما لا يزوج معنى ونهاية قال عش قوله فلا يلى مطابقا اى حتى لو زوج أمته او موليته في الردة ثم أسلم لم يتبين صحته بل هو محكوم ببطلانه لان النكاح لا يقبل الوقف وقوله كما لا يزوج اى لكونه لا يبق (قوله وهذا) اى تعبيره بغير الفاسق الخ (قوله بعدل) الانسب لسابقه بالعدل اه سيد عمر (قوله لما تقرر الخ) اى من الشرط عدم الفسق لا العدالة (قوله سواءا كان الزوج مسلما الخ) لكن لا يزوج المسلم قاضيه بخلاف الزوج الكافر لان نكاح الكفار محكوم بصحته وان صدر من قاضيه نهاية ومعنى وشرح الروض (قوله لا المسلمة) اى لا يلى الكافر المسلمة ولو كانت عتيقة كافر معنى ونهاية (قوله ولا المسلم الكافرة) اى ولو كانت عتيقة مسلمة أخذت امرأ نفيا (قوله الا الامام الخ) عبارة النهاية نعم لولى السيد تزويج امته الكافرة كالسيد الا فى بيانها وللقاضى تزويج الكافرة عند تعذر الولي الخاص اه وعبارة سم في الروض وشرحه الاسيد مسلم فله ان يزوج امته الكافرة او لوليه اى السيد ذكر مطلقا او انثى مسلمة فلوليه ان يزوج امته الكافرة او قاض الخ ووجه قوله مطلقا الخ ان الذكر لما

فيزوج بناته ان لم يكن لهن ولي خاص وبنات غيره بالولاية العامة وان فسق تفخيما لشأنه ولو تاب الفاسق توبة صحيحة زوج حالا لان الشرط عدم الفسق لا العدالة وبينهما واسطة ولذا زوج المستور الظاهر العدالة قال جمع اتفاقا واعترض والصبي اذا بلغ والكافر اذا أسلم ولم يصدر منهما مفسق وان لم يحصل لهما ملكة تحملهما الآن على ملازمة التقوى (ويلى الكافر) الاصلى غير الفاسق في دينه وهذا أولى من تعبير كثيرين بعدل في دينه لما تقرر في المسلم فهو أولى (الكافرة) وان اختلف دينهما سواء كان الزوج مسلما أم ذميا وهى مجبرة أو غير مجبرة لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض لا المسلمة اجماعا ولا المسلم الكافرة الا الامام ونائبه فانه

لا يزوجها اه (قوله فيزوج بناته) لو كن أبكارا هل يجبرهن لانه أب جازله التزويج أولا ولا بد من الاستئذان لان تزويجه بالولاية العامة لا الخاصة فيه نظر وما لم ير الى الاول (قوله ان لم يكن لهن ولي خاص اى والا قدم عليه لتقدم الخاص على الامام (قوله ولو تاب الفاسق توبة صحيحة زوج حالا) قال الزركشى فبين العدالة والفسق واسطة ومثل هذا بالصبي اذا بلغ والكافر اذا أسلم ولم يوجدهما مفسق فقال ليسا بفاسقين لعدم صدور مفسق ولا عدلين لعدم حصول الملكية وقال لا تحصل عدالة الكافر لا بعد الاختبار قال الاستاذ في كنزه وفي ذلك نظر ظاهر ومنا بذة لا طلاقهم فالصواب ان الصبي اذا بلغ رشيدا والكافر اذا أسلم ولم يوجدهما مفسق يوصفان بالعدالة اه وما قاله الاستاذ لا ينبغي العدول عنه (قوله والصبي) عطف على المستور واصحاب الحرف يلون كارجح في الروضة القطع به شرح مر (قوله وان لم يحصل لهما ملكة الخ) فيه اشعار باعتبار هذه الملكية في العدالة وبانتفاء العدالة عن الصبي والكافر اذا بلغ الاول واسلم الثاني كاذكروانه لا تصح شهادتهما لانتفاء تلك الملكية وهو غريب فليراجع ثم رايت ما ذكره الاستاذ في كنزه (قوله الاصلى) خرج المرتد فلا يلى بحال شرح مر (قوله لما تقرر) اى من أن الشرط عدم الفسق لا العدالة (قوله سواءا كان الزوج مسلما أم ذميا) لا يزوج المسلم قاضيه بخلاف الزوج الكافر لان نكاح الكفار محكوم بصحته وان صدر من قاضيه شرح مر (قوله ولا المسلم الكافرة الخ) في الروض

كان له تزويج أمته مسلماً كان أو كافراً قام عليه مقامه في ذلك بخلاف الأثني فأنها لا تزوج فيقيد تزويج الولي بما إذا كان له ولاية تزويجها وذلك إذا كانت مسلمة مرأه (قوله من لا ولي لها) لفقده أو عضله أو غيبته أم عش (قوله المعاهد) عبارة النهاية والمغني المستأمن أم (قوله ويزوج نصراني الخ) وللإسلم توكيل نصراني ويجزى في قبول نصرانية لأنها ما يقبلان نكاحها لأنفسهما لا في نكاح مسلمة إذا لم يجز لها نكاحها بحال بخلاف توكيلها في طلاقها لأنه يجزى لها طلاقها ويتصور بان أسلمت كافرة بعد الدخول فطلقها وزوجها ثم أسلم في العدة فإن لم يسلم فيها تبين بينو نكاحها منه بأسلامها ولا طلاق وللنصراني ونحوه توكيل مسلم في نكاح كنيانية لا بجرسية ونحوها أي كالوثنية وعادة الشمس أو الفم لان المسلم لا ينكحها بحال وللنصراني توكيل موسري في نكاح أمه لأنه أهله نكاحها في الجلالة إن لم يمكنه حالاً لمعنى فيه نهاية ومعنى (قوله وصورته) عبارة النهاية والمغني وصوره ولاية النصراني على اليهودية أن يزوج نصراني الخ (قوله واختاره) لا يخفى أنها إذا اختارته فلا تخالف بينهما فليس مانع فيه أم سيد عمر أي ولذا أسقطته النهاية والمغني كأم (قول المتن وأحرام أحد العاقدین الخ) شامل لكل محرم حتى الإمام والقاضي وفيهما وجه أنه يصح لقوة ولايتهما أم معني (قوله لنفسه) متعلق بالعاقدین أم سم (قوله أو الزوج) عبارة المغني قال الأذرعى كان ينبغي أو أحد الزوجين فإن الظاهر أنه لو أحرم الصبي باذن وليه الحلال أو العبد باذن سيده الحلال فعقد على ابنه أو عبده جبراً حيث نواه أو باذن سابق لم يصح كما ذكره في الروضة أم (قوله أو الزوج أو الولي) لعل الأولى إسقاطه ليظهر الاستدراك الآتي في المتن (قوله الغير العاقد) أي بان عقد وكيله وهذا يرجع لكل من الزوج والولي أم سم عبارة السيد عمر صفة للولي والزوج ووجه الأفراد ظاهر أم أي كون العطف باو (قوله أو باحد النسكين) أو بهما أم سيد عمر (قول المتن يمنع صحة النكاح) ولا حد في الوطء هنا بخلافه في نكاح مرتدة أو معتدة أم نهاية قال عشي، ولعل الفرق أن في صحة نكاح المحرم خلافاً ولا كذلك المرتدة والمعتدة أم عبارة الرشيدى قوله هنا يعني فيما لو نكحها وهو محرم أي لما في صحة نكاحها من الخلاف أم (قوله وأذنه) عطف على النكاح والضمير راجع لقوله أو الولي المراد به ما يشمل السيد (قوله وأذنه الخ) ظاهره بطلان الأذن وإن لم يقل فيه حال الأحرام وهو قضية الفرق الآتي سم (قوله فيه) أي النكاح عبارة المغني وكما لا يصح نكاح المحرم لا يصح أذنه لعبد الحلال في النكاح ولا أذن المحرمة لعبد هانيه في الأصح في المجموع أم (قوله في فرق الخ) أقول يرد على هذا الفرق أن التوكيل قد يصح مع أن منشأه الولاية كما لو وكل الولي المحرم حلالاً لا يزوج موليته ولم يقيد بالعقد في الأحرام أم سم عبارة عشي يرد على هذا صحة أذن المرأة لقننها إلا أن يقال منشأ ذلك الملك دون هذا وفيه نظر لأن الرقيق إنما يتمتع عليه النكاح بغير أذن لحق السيد أم (قوله وصحة التوكيل) أي في تزويج موليته أو تزويج نفسه أو ابنه الصغير أم عشي (قوله حيث لم يقيد الخ) سواء قال تزويج بعد التحلل أم أطلق سم ومعنى وشرح الروض (قوله وذلك)

وشرحه وكذا لا يزوج مسلم كافرة إلا سيد مسلم فإنه أن يزوج أمته الكافرة أو وليه أي السيد ذكرنا مطلقاً أو أثني مسلمة أو وليه أن يزوج أمته الكافرة أو قاض فيزوج نساء أهل الذمة أما لعدم الولي الكافر لها أو لسيدها أو أعضله ولا يزوج قاضيههم والزوج مسلم بخلاف الزوج الكافر لأن نكاح الكفار صحيح وإن صدر من قاضيههم انتهى ووجه قوله ذكرنا مطلقاً الخ أن الذكر لما كان له تزويج أمته مسلماً كان أو كافراً قام عليه مقامه في ذلك بخلاف الأثني فأنها لا يزوج فتقيد تزويج الولي بما إذا كان له ولاية تزويجها وذلك إذا كانت مسلمة مرأه (قوله لنفسه) متعلق بالعاقدین (قوله الغير العاقد) أي بان عقد وكيله وهذا يرجع لكل من الزوج والولي (قوله وأذنه الخ) ظاهره بطلان الأذن وإن لم يقبل فيه بحال الأحرام وهو قضية الفرق الآتي (قوله وأذنه الخ) بين هذا وصحة التوكيل حيث لم يقيد بالعقد في الأحرام الخ أقول يرد على هذا الفرق أن التوكيل قد يصح مع أن منشأه الولاية كما لو وكل الولي المحرم حلالاً لا يزوج موليته ولم يقيد بالعقد في الأحرام كما قال في الروضة ولو وكله في حال أحرام الوكيل أو الموكل أو المرأة نظر أن

يزوج من لا ولي لها ومن
عضلم أو ليها بعموم الولاية
ولا يزوج حربى ذمية وعكسه
كما لا يتوارثان قاله البلقيني
قال والمعاهد كالذي يزوج
نصراني يهودية وعكسه
كالارث وصورته أن يزوج
نصراني يهودية أو عكسه
فتنقله بنتاً فتخير إذا بلغت
بين دين أبيها وأمه
تختارها أو تختاره (وأحرام
أحد العاقدین) لنفسه أو
غيره بولاية أو وكالة (أو
الزوجة) أو الزوج أو الولي
الغير العاقد أحراماً مطلقاً
أو باحد النسكين ولو فاسداً
(يمنع صحة النكاح) وأذنه
فيه لقنه الحلال على المنقول
المعتمد أو لموليه السفية كما
بحته جمع وعليه فيفسق
بين هذا وصحة التوكيل
حيث لم يقيد بالعقد في
الأحرام بان ما هنا منشأة
الولاية وليس المحرم من
أهلها بخلاف مجرد الأذن
أذ يحتاط للولاية بما لا يحتاط

لغيرها وذلك لخبر مسلم وهو محرم معارض بالخبر الحسن عن ابي رافع انه كان حلالا وانه الرسول بينهما وهو مقدم لانه المياشر للواقعة على ان من خصائصه ^{صلى الله عليه وسلم} ان له النكاح مع الاحرام ويجوز ان يزوج حلالا لحلال امة محجوره المحرم لان العاقد ليس نائبه وان تزف المحرمة لزوجها المحرم وان يراجع تغليبا لكون الرجعة استدامة كما ياتي (ولا تنتقل الولاية) الى الابد (في الاصح) فيزوج السلطان عند احرام الولي لبقاء رشد المحرم ونظره وانما منع تعظيما لما هو فيه وقوله (لا الابد) ايضاح لانه عين قوله ولا تنتقل الولاية (قلت ولو احرم الولي او الزوج فعقد وكيله الحلال لم يصح) قبل التحليل (والله اعلم) لان الموكل لا يملكه ففرعه اولى بل بعدهما لانه لا ينعزل به ولو احرم الامام او القاضي فلتوا به تزويج من في ولايته حال احرامه لان تصرفهم بالولاية لا بالوكالة ومن ثم جاز لنائب القاضي الحكم له وبه يرد بحث الزركشي الامتناع ان قال له الامام استخلف عن نفسك او اطلق (واو غاب

راجع لمنع الاحرام الصحة (قوله بكسر كافيهما) وفتح الياء في الاول وضمها في الثاني نهاية ومعنى (قوله وخبره) اي مسلم مبتدا خبره قوله معارض الخ (قوله انه كان) اي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وانه الخ) اي ابارافع وكذا ضمير لانه (قوله وان تزف الخ) عبارة المغنى ويجوز ان يزف الى المحرم زوجته التي عقد عليها قبل الاحرام وان تزف المحرمة الى زوجها الحلال والمحرم وتصح رجعتها اه (قول المتن فيزوج السلطان عند احرام الولي) ظاهره انه لا فرق في مدة الاحرام بين طولها وقصرها وهو كذلك وان قال الامام والمتولى وغيرهما ان ذلك محله في طولها كما في الغيبة معنى ونهاية (قول المتن عند احرام الولي) اي باذن من المرأة ولا يتوقف على اذن الولي لانه ليس اهلاله بسبب الاحرام ولا فرق في ذلك بين المجبرة وغيرها اه ع (قوله لانه عين قوله الخ) هذا ممنوع قطعاً بل غاية الامر انه لازم له ولا اشكال في تفريع اللازم سم على حج اه ع (قوله ورشيدى) (قول المتن فعقد وكيله) فان عقد الوكيل ثم اختلف الزوجين هل وقع قبل الاحرام او بعده صدق مدعى الصحة يمينه لانها الظاهرة في العقود وينبغي تقييد ذلك بما اذا ادعى مقتضى بطلانه غير الزوج والارفعنا العقد بالنسبة له مؤاخذاة باقراره ولو احرم وتزوج ولم يدر هل احرم قبل تزوجه او بعده ففي فتاوى المصنف عن النص صحة تزوجه ولو وكل في تزويج موليته فزوجها وكيله ثم بان موت موكله ولم يعلم هل مات قبل تزويجها ام بعده فالاصح صحة العقد لان الظاهر بقاء الحياة وقول الشارح بعد تعبير المصنف باحرام الولي والزوج بعد التوكيل مثال والافالحكم لا يختص بكونه بعده وانما حمل على ذلك اتيانه بالفاء الدالة على التعقيب في قوله فعقد اه نهاية وافرهما سم وعبارة المغنى والروض مع شرحه واو وكل محرم حلالا في تزوجه واذا نكح محرمه لوليهما ان تزوجهما صح سواء اقال كل ان تزوج بعد التحلل ام اطلق ولو وكل حلال محرم ما لو وكل حلالا في التزويج صح ولو تزوج المصلي ناسيا للصلاة صحت صلاته ونكاحه بخلاف المحرم لو تزوج ناسيا للاحرام لم يصح نكاحه لان عبارة المحرم غير صحيحة وعبارة المصلي صحيحة اه (قوله قبل التحليل) الاولى تقديمه على لم يصح لما فيه من الاهام وان كان بعيدا عن المرام اه سيد عمر وكذا كان الاولى ان يقول قبل التحلل التام (قوله من في ولايته) اي الامام او القاضي قال السيد عمر الانسب ولا يتهم فليتأمل اه اي النواب (قوله وبه يرد الخ) اي بقوله جاز لنائب القاضي الخ (قوله بحث الزركشي الامتناع) ولو وكل حلال محرم ما لو وكل حلالا في التزويج صح لانه سفير محض قال الزركشي هذا اذا لم يقل له وكل عن نفسك فان قال له ذلك ينبغي انه لا يصح قال شيخنا والوجه الصحة اه لكن كلامه لا ادعى مطلق فان حمل على انه لم يقيد التزويج بحال الاحرام فاقاله شيخنا صحيح وان حمل على التقيد بحال الاحرام فاقاله وكله ليعقد في الاحرام لم يصح وان قال تزوج بعد التحلل او اطلق صح انتهى وهو شامل للتوكيل في تزويج موليته ولهذا عبر في الجواهر بقوله ولو جرى التوكيل في حال احرام الولي او الوكيل الخ (قوله في المتن ان يزوج السلطان عند احرام الولي) قال في شرح البيهجة كغيره وقضية كلامه كاشيخين انه لا فرق في مدة الاحرام بين طولها وقصرها والذي قاله الامام والمتولى وغيرهما ان ذلك محله في طولها دون قصرها كما في الغيبة انتهى (قوله في المتن عند احرام الولي) اي وان قصرت مدة احرامه مر (قوله وانما منع تعظيما) قضية التعليل بالتعظيم انه لا فرق بين طويل المدة وقصيرها وبهذا يفارق الغيبة (قوله لانه عين) هذا ممنوع قطعاً بل غاية الامر انه لازم له ولا اشكال في تفريع اللازم (قول المتن فعقد وكيله الحلال الخ) فان عقد الوكيل ثم اختلف الزوجان هل وقع قبل الاحرام او بعده صدق مدعى الصحة يمينه لانها الظاهر من العقود وينبغي تقييد ذلك بما اذا ادعى مقتضى بطلانه غير الزوج والارفعنا العقد بالنسبة له مؤاخذاة باقراره ولو احرم وتزوج ولم يدر هل احرم قبل تزويجها ام بعده ففي فتاوى المصنف عن النص صحة تزوجه ولو وكل في تزويج موليته فزوجها وكيله ثم بان موت موكله ولم يعلم هل مات قبل تزويجها ام بعده فالاصح صحة العقد لان الاصل بقاء الحياة وقول الشارح تعبير المصنف باحرام الولي او الزوج بعد التوكيل مثال والا فالحكم لا يختص بكونه بعده وانما حمل على ذلك اتيانه بالفاء الدالة على التعقيب في قوله فعقد شرح مر

الزركشى صحيح كالمقال المحرم للحلال زوجنى حال احرامى فلم يتحرز بينهما محل نزاع معنى ونهاية وقال عش والرشىدى قوله وان حمل على التقييد بحال الاحرام اى بان يقول القاضى لاحد نوابه استخلفك عن حالة الاحرام فى تزويج موليتى ومع ذلك فى الحمل شىء لقول الشارح لان تصرفهم بالولاية الخ اه (قول المتن الاقرب) اى نسباً والاولاء نهاية ومعنى (قوله ولم يحكم) الى قوله قال السبكي فى النهاية الاقوله وقد ينال به الى قوله كونه (قوله ولم يحكم بموته) والا زوجها الابد اه معنى (قوله من يزوج الخ) اى الحاضر فى البلد او دون مسافة القصر اه معنى (قول المتن زوج السلطان) اى سلطان بلدها وانائبه لاسلطان غير بلدها ولا الابد على الاصح وقيل يزوج الابد كالجنون اه معنى (قوله وجعل الخ) لا يخفى ما فى جعله غاية ما فى المتن اذ موضوع المسئلة الغيبة الى مرحلتين المقتضية لعلم المحل عبارة المعنى والروض وزوج القاضى ايضا عن المفقود الذى لا يعرف مكانه ولا موته ولا حياته لتعذر نكاحها من جهة فاشبه ما اذا عضل اه وهى ظاهرة (قوله لبقاء اهلية الخ) راجع الى قوله وان طالت غيبته الخ وقوله واصل الخ الى قوله وحياته (قوله والاولى ان ياذن الخ) لاحتمال انه الولى اه رشىدى (قوله ليخرج الخ) وليؤ من من البطلان عند تبين موت الغائب حين العقد فيما يظهر والذى يظهر ايضا انه لا يخرج من الخلاف الا ان اذنت للابعد ايضا واذنت اذنا مطلقا لمن هو وليها من غير تعيين له ان كان المخالف يرى محتمه اه سيد عمر (قوله ليخرج من الخلاف) وكان المناسب ليظهر هذا التعليل ان يبين الخلاف كما مر عن المعنى انفا (قوله قال البغوى) اعتمده النهاية عبارته او يحلفه كما قاله البغوى اه (قوله وقد ينال به الخ) قد يفرق بان الاصل هناك بقاء ولايته اى الحاكم وعدم معارضها فلذا احتاج الولى للينة وهنا عدم بلوغ مسافة القصر وثبوت ولايته فلذا كفى حلف الولى اه سم عبارة عش ولعل الفرق ان عقد الحاكم هناك وقع فى زمن كونه وليا التحقق غيبته بخلافه هنا فانه بتقدير كون الولى الخاص فى مكان قريب لا ولاية للحاكم اه (قوله كونه الخ) فاعل بان (قوله ومحل) اى تقدم الوكيل على السلطان مبتدا وقوله فى المجرى اخبره (قوله ان اذنت) الظاهر ان المراد اذنت فى النكاح فقوله لما ياتى اشارة الى قول المصنف والمجبر التوكيل فى التزويج بغير اذنها وقول المصنف فى غير المجرى ولو وكل قبل استئذنها فى النكاح لم يصح اى النكاح فاشترط اذنها ليصح التوكيل لان المراد اذنت فى التوكيل لان له التوكيل ان اذنت فى النكاح وان لم تاذن فى التوكيل حيث لم تنه عنه اه سم (قوله ولو قدم) الى قوله والوكيل فى المعنى والى الذى فى النهاية (قوله لم يقبل بدون بيعة) وفى سم بعد ذكر عبارة شرح الروض مانصه وفيه دلالة على

(قوله قال البغوى الخ) اعتمده مر (قوله وقد ينال به ما ياتى الخ) قد يفرق بان الاصل هناك بقاء ولايته وعدم معارضها فلذا احتاج الولى للينة فهو هنا عدم بلوغ مسافة القصر وثبوت ولايته فلذا كفى حلف الولى (قوله كونه) هو فاعل بان (قوله وقوله ان اذنت) الظاهر ان المراد اذنت فى النكاح فقوله لما ياتى اشارة الى قول المصنف والمجبر التوكيل فى التزويج بعد اذنها وقول المصنف فى غير المجرى ولو وكل قبل استئذنها فى النكاح لم يصح اى النكاح فاشترط اذنها ليصح التوكيل لان المراد اذنت فى التوكيل لان له التوكيل ان اذنت فى النكاح وان لم تاذن فى التوكيل حيث لم تنه عنه (قوله لم يقبل) عبارة شرح الروض وقدم نكاح الحاكم وبفارق مالو باع عبد الغائب لدين عليه فقدم وادعى بيعه حيث يقدم بيع المالك بان الحاكم فى النكاح كولى اخر ولو كان لاهولى ان فزوج احدهما فى غيبة الاخر ثم قدم وادعى سبقه كلف البيعة ولو باع الوكيل ثم ادعى الموكل سبقه فكذلك على الاظهر فى النهاية اه وفيه دلالة على تصوير المسئلة بما اذا ادعى الولى انه تزوجها فى الغيبة قبل تزويج الحاكم وقضية ذلك انه لو ادعى تزويجها بعده فلا اثر له ويبقى مالو ادعى التزويج ولم يدين انه قبله او بعده او علم وقوعهما معا او علم سبق احدهما ولم يتعين او تعين ثم نسي فهل حكمه كما سياتى فيما اذا زوج وليا لان الحاكم كولى اخر كما تقرر او يقدم تزويج الولى مطلقا وفى غير الاخيرة ويفرق بضعف معارضة الحاكم للولى بدليل انه لا يزوج مع حضوره بخلاف

الاقرب الى مرحلتين) او اكثر ولم يحكم بموته ولا وكل من يزوج موليته ان خطبت فى غيبته (زوج السلطان) لا الابد وان طالت غيبته وجعل محله وحياته لبقاء اهلية الغائب والاصل بقاءها والاولى ان ياذن للابعد او يستأذنه ليخرج من الخلاف ولو بان بيعة قال البغوى او يحلفه وقد ينال به ما ياتى فى كنت زوجتها انه لا يقبل قوله بلا بيعة كونه بدون مسافة القصر عند تزويج القاضى بان بطلانه اما اذا كان له وكيل فهو مقدم على السلطان على المقول المعتمد خلافا للبقينى قال السبكي ومحل فى المجرى وغيره ان اذنت له اه وقوله ان اذنت له قيد فى الغير فقط لما ياتى ولو قدم فقال كنت زوجتها لم يقبل بدون بيعة لان الحاكم هنا ولى اذ الاصح انه يزوج بنية انتزعتها الولاية والولى الحاضر ولو زوج فقدم اخر غائب وقال كنت زوجت لم يقبل

(تنبية) وقع لابن الرفعة
ان للحاكم عند غيبة الاب
تزوج الصغيرة بناء على
الضعيف انه تزوج بالنيابة
ورد بان الصواب ما في
الانوار وغيره انه لا يزوجهما
ولا على هذا القول لان
الحاكم إنما ينوب عن
غيره في حق ازمه اداؤه
والاب لا يلزمه تزويج
الصغيرة وان ظهرت الغبطة
فيه (ودونهما) اذا غاب
الاقرب اليه (لا يزوج)
السلطان (الا باذنه في
الاصح) لانه حينئذ كالمتقيم
بالبلد فان تعذر اذنه لخوف
او نحوه زوج الحاكم
على ما اعتمده ابن الرفعة
وغيره و اشار الاذرعى الى
التوقف فيه بقوله فان صح
وجب تفيد اطلاق الرافي
وغيره به لسكنه قال عقب
ذلك والظاهر انه لو كان في
البلد في سجن السلطان
وتعذر الوصول اليه ان
القاضي يزوجه والذي
يتجه انه حيث تعذر اذنه
زوج او تعمس فلا وبه
يجوز مع بين التوقف والبحث
وتصدق في غيبة وليها
وخلوها من الموانع ويسن
طلب بيئته منها بذلك والا
فيحلفها فان الحث في الطلب
بلا بيئته ولا يمين اجيب على
الاجرة وان راي القاضي
التاخير لما يترتب عليه
حينئذ من المفاسد التي

تصوير المسئلة بما اذا ادعى الولي انه تزوجه في الغيبة قبل تزويج الحاكم وقضية ذلك انه لو ادعى تزويجها
بعده فلا اثر له وبقي ما لو ادعى التزويج ولم يبين انه قبله او بعده او علم وقوعهما معا او علم سبق احدهما ولم
يتمين او تعين ثم نسي فهل حكمه كما سياتي فيما اذا زوج وليا لان الحاكم كولي آخر كما تقرر او يقدم تزويج
الولي مطلقا وفي غير الاخيرة ويفرق بضعف معارضة الحاكم للولي بدليل انه لا يزوج مع حضوره
بخلاف ما ياتي فيه نظر اه اقول الاقرب الثاني اى تقديم تزويج الحاكم لمطالما كما صرح به ثانيا بما نصه قوله
بدون بيئته اى تشهد بسبق تزويجه تزويج الحاكم كما هو ظاهر فان وقع معا فينبغي تقديم تزويج الولي
وفارق ما ياتي في تزويج الوليين بان الحاكم لا يزوج مع حضور الولي بخلاف الولي الآخر فالولي مقدم
على الحاكم لا الولي الآخر فليتأمل اه (قوله بخلاف البيع) اى بيع الحاكم عبد الغائب مثلاً لدين عليه
سم ومغنى (قوله يقبل الخ) خلافا للمغنى حيث قال لم كذلك على الاظهر في النهاية اه اى كلف البيئته كمسئلة
الولي (قوله يقبل بيمينه) يؤخذ منه انه لو قال لو كيله في تزويجها كسنت زوجته قبل تزويجك قبل
قوله بيمينه فليراجع اه سيد عمر (قوله ولا على هذا الخ) عطف على مقدراى لا على القول بانه يزوج
بالولاية العامة ولا على الخ (قوله كالمقيم) الى قوله على ما اعتمده في المغنى والى قوله و اشار في النهاية (قوله
كالمقيم) فيراجع فيحضر او يوكل اه مغنى (قوله لخوف ونحوه الخ) عبارة المغنى لفتنة او خوف جاز
للسلطان ان يزوجهما بغير اذنه اه (قوله على ما الخ) عبارة النهاية كما اعتمده الخ (قوله فان صح) اى ما اعتمده
ابن الرفعة وغيره وكذا ضمير به الاى (قوله وتصدق) الى قوله ولم راي القاضى في النهاية والمغنى (قوله
وتصدق) اى بلا يمين سم واسئى ومغنى ويصرح به قول الشارح فان الحث الخ ويفيده ايضا قوله
كالنهيته ولا التحليف اى وان لم تقم بيئته فيسن تحليفها كما صرح به شرح الروض والحاصل ان للقاضى ان
يكتفى بقولها السكن يستحب له طلب البيئته فتحليفها خلافا لعل عبارته قوله وتصدق اى بيمينها وقوله ولا
اى بان لم تقم بيئته وقوله فيحلفها اى وجوبها هو للرشيدي عبارته قوله ولا فيحلفها هذا لا حاجة اليه مع قوله
وتصدق في غيبة وليها اذ من المعلوم ان تصديقها انما يكون باليمين على انه لا يخفى ما في تعبيره بقوله ولا الخ من
الايهام اه (قوله في غيبة وليها الخ) وله تحليفها على انها لم تاذن للغائب ان كان ممن لا يزوج الا باذن وعلى
انه لم يزوجه في الغيبة ومثل هذه اليمين التي لا تتعلق بدعوى هل هي واجبة او مندوبة وجهان ويظهر الاول
احتياطاً للابضاع اه مغنى ونهاية عبارة سم والاوجه الوجوب في صورتين مر اه قال الرشيدى
وعش قوله وعلى انه لم يزوجه القياس في هذا تحليفها على نفى العلم فقط كما هو القاعدة في الحلف على نفى
فعل الغير اه (قوله وخلوها من الموانع) هذا لا يختص بما اذا كان الولي غائبا كالا يخفى اه رشيدى
(قوله في الطلب) اى طلب التزويج (قوله وان راي القاضى الخ) عبارة النهاية والمغنى فان الحث في الطلب
ورأى القاضى التأخير فالواجب ان له ذلك احتياطاً لانسكحة اه قال عش قوله احتياطاً الخ معتمداً اه
(قوله لما يترتب عليه) اى التأخير وهذا تعليل لقوله اجيب وتلم راي الخ (قوله ومحل ذلك) الى قوله وممن

ما ياتي فيه نظر (قوله الابنية) اى تشهد بسبق تزويجه تزويج الحاكم كما هو ظاهر فان وقع معا فينبغي
تقديم تزويج الولي وفارق ما ياتي في تزويج الوليين بان الحاكم لا يزوج مع حضور الولي بخلاف الولي
الآخر فالولي مقدم على الحاكم لا على الولي الآخر فليتأمل (قوله في المتن لا يزوج الا باذنه) اى سواء
كانت غيبته في محل ولاية السلطان او لا وليس هذا كالقضاء على الغائب اذ لا قضاء هنا مر (قوله زوج
الحاكم) اعتمده مر (قوله ان القاضى يزوج) اعتمده مر (قوله وتصدق) اى بلا يمين (قوله
وتصدق في غيبة وليها الخ) قال في الروض وشرحه وهل يحلفها وجوباً على انها لم تاذن للغائب ان كان ممن
لا يزوج الا باذن وعلى انه لم يزوجه في الغيبة وجهان انتهى والاوجه الوجوب في صورتين مر
(قوله اجيب على الاوجه وان راي الخ) الاوجه عدم وجوب الاجابة اذ راي التأخير مر (قوله

دون الولي الخاص كما افاده كلام الانوار اثباتها لفرقة سواء اغاب ام حضر هذا ما دل عليه كلام الشيخين وهو المعتمد من اضطراب
طويل فيه وان كان القياس مافله جمع من قبول قولها في المعين ايضا حتى عند القاضي اقول الاصحاب حتى ان العبرة في العدة بقول اربابها ومن
ثم لو قال اشترت هذه الامة من فلان واراد بيعها جاز شراؤها منه وان لم يثبت شراؤه لها من عينه لكن الجواب ان الزكاح يحتاط له
اكثر ومن اعتمد التفصيل بين المعين وغيره السبكي وتبعه ولده الناج فقال عنه ان عين الزوج لم يقبل الا بيئته حضر او غاب طاق او مات وان
لم يعين قبلت مطلقا واعلم ان كلام الانوار الذي اشترت اليه اخذه من قول القاضي في (٢٦١) فتاويه غاب زوجها وانقطع خبره

فقلت لوليها زوجي فانه
مات او طلقني وانقضت
عدتي فانكر حلف فان
نكحل حلفت وزوجها فان
أني فالحاكم فقيه وان كان
قوله حلف الخ مردود

لأن البين المردودة لا يتعدى

حكمها لثالث وهو الحكم
بفراق الاول لها التصريح
بانه إذا صدقها زوجها مع
تعيين الزوج واعتمده ابن
عجيل والحضرمي فقالوا

خطبها رجل من وليها
الحاضر واراد ان يتزوج
بها منه جاز ان يتزوج بها
منه ويقبل قولها في ذلك

لان اعتماد العقود على قول
اربابها بخلاف احكام القضاة
فان الاعتماد على ظهور
حجة عند القاضي ووافقهما

في الخادم على الفرق بين
الولي والقاضي ولا بن العباد
هنا ما هو مردود فتنبه له

(فرع) اذا عدم السلطان
لزم اهل الشوكة الذين هم
اهل الحل والعقد ثم ان
ينصبوا قاضيا فتنفذ حينئذ
احكامه للضرورة الملجئة

اعتمد في النهاية (قوله) محل ذلك (اي قوله) وتصدق الخ (قوله) كما افاده كلام الانوار) وافق به الوالد رحمه
الله نهاية (قوله) لفرقة عبارة النهاية لفرقتها (قوله) سواء غاب الخ (اي الزوج المعين) (قوله) وان كان
ما قاله جمع الخ) والفرق على الاول انه اذا تعين الزوج فقد تعين صاحب الحق والقاضي له بل عليه
النظر في حقوق الغائبين ومراعاتها بخلاف الولي الخاص اه سم (قوله) لكن الجواب الخ (اي
عن قول الاصحاب ان العبرة في العدة بقول اربابها الخ (قوله) فقال عنه (اي حتى ولده عنه) (قوله) مطلقا
اي بيئته وبدونها (قوله) اشترت اليه (اي آتفا (قوله) اخذه) أي أخذ صاحب الانوار ذلك الكلام
(قوله) غاب الخ (اي لو غاب وقوله) الا في حالف جواب لو المقدرة (قوله) وانقضت الخ) راجع لـ
من مات وطلقني (قوله) فان ابني (اي وليها من تزويجها وقوله) فالحاكم (اي زوجها) (قوله) فقيه) خبره مقدم
لقوله التصريح الخ اه سم (قوله) وهو (اي حكمها المتعدى لثالث هنا) (قوله) واعتمده (اي المصريح به
المذكور) (قوله) واراد (اي الخاطب) (قوله) ان يتزوج بها منه (اي الاوفق لما امر ان يتزوجها له تامل (قوله)
إذا عدم السلطان) الى المتن في النهاية (قوله) ثم (اي في البلد (قوله) واستدل له (اي لما صرح به الامام
(قوله) لما اصيب الخ) ظرف لاخذه (قوله) امرم) من باب التفعيل (قوله) زيد الخ) بدل من الذين الخ
(قوله) قال (اي الخطابي) (قوله) فرضي الخ) عطف على وانما تصدى الخ (قوله) ووافق الحق) من عطف
السبب او المدلول (قول المتن والمجبر التوكيل) ظاهره وان نهت عنه لانه لما جاز له تزويجها بغير اذن لم يؤثر
نهياها اه سم وقد يفهمه تخصيصه الفساد فيها لونهته عن التوكيل الا في بغير المجبر اه ع ش (قوله) كما تزوجها
الى قول المتن فلا يزوج في المعنى الا قوله من تناقض الى ويكفي وقوله واحد هو لا ما الى قول الشارح
ولا ينافيه البطلان في النهاية قول المتن بغير اذنها ثم صارت ثيبا قبل العقد فينتجه بطلان التوكيل
وامتناع تزويج الوكيل لخروج الولي عن اهلية التوكيل بغير اذنها اه سم وسياق عن النهاية والمعنى
(قوله) يسن للوكيل استئذنها) اي حيث وكل المجبر بغير اذنها اه ع ش (قوله) من الاذنة الخ) لعل
المراد ممن يعتبر اذنها لوليها الغير المجبر (قوله) شفقتة (اي الولي وقوله) واختباره عطف مغايراه

دون الولي الخاص) لم يفصح باحتياجها للمعين في الولي الخاص ولا (قوله) كما افاده كلام الانوار) وافق
به شيخنا الشهاب الرملي (قوله) وان كان القياس مافله جمع من قبول قولها الخ) والفرق على الاول انه اذا تعين
الزوج فقد تعين صاحب الحق والقاضي له بل عليه النظر في حقوق الغائبين ومراعاتها بخلاف الولي الخاص
(قوله) التصريح) هو مبتدأ مؤخر وخبره قوله فقيه (قوله) في المتن والمجبر التوكيل) ظاهره وان نهته
عنه لانه لما جاز له تزويجها بغير اذنها لم يؤثر نهياها (قوله) بغير اذنها) لو وكل بغير اذنها لم صارت ثيبا قبل
العقد فينتجه بطلان التوكيل وامتناع تزويج الوكيل لخروج الولي عن اهلية التوكيل بغير اذنها ويحتمل
خلافه فليراجع (قوله) على المعتمد) اعتمده م في الروض فقال ولو وكله ان يزوجها ولم يعين المرأة
لم يصح انتهى لكن في كثر الاستاذوا وكله في ان يزوجها امرأه لم يشترط تعيينها والاحوط التعيين خروجها

لذلك وقد صرح بنظر ذلك الامام في الغياني فيما إذا فقدت شوكة سلطان الاسلام او نوابه في بلد أو قطر وأطال الكلام فيه ونقله عن
الاشعري وغيره واستدل له الخطابي بقضية خالد بن الوليد واخذه الراية من غير امره لما اصيب الذين امرهم صلى الله عليه وسلم زيد
جعفر فابن رواحة رضى الله عنهم قال وانما تصدى خالد للامارة لانه خاف ضياع الامر فرضى به صلى الله عليه وسلم ووافق الحق فصار
ذلك اصلا في الضرورات إذا وقعت في قيام امر الدين (والمجبر التوكيل في التزويج بغير اذنها) كما يزوجه بغير اذنها نعم يسن للوكيل استئذنها
ويكفي سكوتها (ولا يشترط تعيين الزوج) للوكيل فيما ذكر ولا نعيينه من الاذنة لوليها (في الاظهر) لان وفور شفقتة تدعو الى ان لا يوكل
لا من يثق بنظره واختباره ولا ينافيه اشتراط تعيين الزوج لمن وكله ان يتزوج له على المعتمد من تناقض فيه لانه لا غابط

هنا يرجع اليه ونتم بتقيد بالكف موبكفي (٣٦٢) تزوج لي من شئت أو احدى هؤلاء لان عمومه الشامل لكل من افراده مطابقة بيني

الغرر بخلاف امرأة (ويحتاط الوكيل) وجوبا عند الاطلاق (فلا يزوج) بمهر مثل وثم من يبذل أكثر منه أى يحرم عليه ذلك وان صح العقد كما هو ظاهر بخلاف البيع لانه يتاثر بفساد المسمى ولا كذلك النكاح ولا ينافيه البطلان في زوجها بشرط ان يضمن فلان او يهرن بالمهر شيئا فلم يشترط ذلك لان المخالفة هنا صريحة بخلافها في الاول ومثل ذلك على الاوجه زوجها ولا تزوجها حتى يضمن فلان وقول القاضى بخلافه رده البغوى بأن كلامه متضمن للتعليق بالضمان فلم يصح بدونه وكذا في لا تزوجه حتى تحلفه بالطلاق منها انه لا يشرب الخمر ولا انظر لعدم امكان هذا الشرط قبل التزويج لما تقرر من تضمن كلامه للتعليق به فاشترط لنفوذ تصرفه وجوده ولو فاسدا ومن ثم جزم بعضهم بأنه حيث وكله بالعقد بعوض فاسد او بشرط فاسد فزوج كذلك صح بمهر المثل والا فلا وبني القاضى على ما مر عنه الذى رده البغوى قوله ولو قالت زوجنى منه يهرن او بضمان فلان صح التوكيل والتزويج بلا ضمان ولا

(قوله هنا) أى فيما لو وكل أن يتزوج له وقوله ثم أى فيما لو وكل المجهز في تزويج موليته (قوله ويكفى الخ) تقييدا لاشتراط تعيين الزوجة الخ بأنه فيما اذا لم يعمم الزوجية وقوله لان عمومه أى قوله من شئت أو احدى الخ عبارة المغنى لانه عام وما ذكره من أمثلة مطلق ودلالة العام على افراده ظاهرة بخلاف المطلق لا دلالة له على فرد اه (قوله من افراده) أى العام وقوله مطابقة أى على الراجح لان القضية الكلية في قوة قضايها متعددة وقيل تضمن وقيل التزام (قوله بنى الغرر الخ) أى لانه اذن في نكاح أى امره اذ ارادها الوكيل بخلاف امره فان مسماها واحدة لا يعينها الا بتأني في إرادة الزوج واحدة معينة في نفس الامر بحيث لا يتعدى غيرها اه ع ش (قوله ومن ثم من الخ) الو او حالية (قوله يحرم) عبارة النهاية فيحرم اه (قوله وإن صح العقد الخ) ان كان منقولا فلا يحيد عنه وإن كان مشكلا ولا يفعل تأمل لان المتبادر من قوله فلا يزوج عدم الصحة ولما ساقى فيما لو زوجها من كف ومثم كفا منه خاطب لها اه سيد عمر اقول وقد يفرق بان الضرر فيما ساقى بفوات الا كفا لثمن فوات الزيادة في المهر لدوام النكاح (قوله وان صح الخ) أى بمهر المثل الذى زوج به اه ع ش (قوله فانه يتاثر بفساد المسمى الخ) أى فائزت المخالفة فيه ولا كذلك النكاح وليس المراد أن المسمى بفسد هنا مع صحة النكاح بل الواجب على الزوج مسماها فقط حيث كان مهر المثل اه ع ش (قوله ولا ينافيه) أى صحة العقد فما ذكر (قوله في زوجها الخ) أى في قول الولي للوكيل زوجها الخ (قوله بشرط ان يضمن الخ) بخلاف ما لو قال زوجها بكذا وخذ به رهنا او كفيلا وزوجها ولم يمثل فان العقد صحيح اه معنى (قوله أن يضمن فلان) أى المهر (قوله فلم يشترط) أى الوكيل ذلك أى الضمان أو الرهن (قوله في الاول) أى التزويج بمهر مثل وثم من الخ (قوله ومثل ذلك) أى زوجها بشرط الخ على الاوجه زوجها ولا تزوجها حتى يضمن الخ أى فلا يصح العقد الا اذا ضمن فلان المهر قبل العقد وإن كان هذا الضمان فاسدا نظير ما ياتى انفا في قوله وكذا في لا تزوجه حتى تحلفه الخ اه سم (قوله بخلافه) أى بصحة العقد وان لم يضمن فلان (قوله كلامه) أى الولي زوجها ولا تزوجها حتى الخ (قوله وكذا في لا تزوجه الخ) أى فلا يصح العقد الا اذا وجد التحليف قبل العقد (قوله هذا الشرط) أى صحته (قوله لما تقرر) تعليل لنى النظر وقوله به أى بالتحليف (قوله وجوده) أى الشرط (قوله ولو فاسدا) أى بأن يحلفه قبل التزويج بالطلاق أنه لا يشرب الخمر اه سم (قوله ومن ثم) أى من اجل اشتراط ما ذكر (قوله صح بمهر المثل) قد يقال ان كان الشرط فاسدا ولم يكن المسمى فاسدا فواجه العدول لمهر المثل فليتأمل اه سيد عمر وقد يجاب بأن الشرط الفاسد كشرط الضمان كالجزء من المسمى فاقتضى فساداه (قوله والا فلا) أى فلا يصح وهو ظاهر ان كان ذكر ما ذكر على وجه التعليق به وقضية ما يأتى أنه لو زوج بقدر مهر المثل صح فيستثنى ذلك من قوله والا فلا فليتأمل اه سم وقوله وقضية ما يأتى بصرح به قول الشارح الا فى انفا ويقاس بذلك الخ مع تخصيصه بالعوض الفاسد (قوله على ما مر عنه) أى بقوله وقول القاضى بخلافه (قوله قوله ولو الخ) مفعول بنى (قوله لما تقرر) أى من رد البغوى (قوله وانه لا تعذر الخ) من اين علم هذا اه سم اقول من قوله فاشترط

من خلاف من اوجبه انتهى (قوله ولا تزوجها حتى يضمن فلان) هذا شبيه بقوله الا فى انفا وكذا في لا تزوجه حتى تحلفه بالطلاق منها انه لا يشرب الخمر وسيأتى فيه انه يكتفى بوجود الشرط ولو فاسدا بان يحلفه قبل العقد بالطلاق منها فهل نقول هنا كذلك اذا ضمن فلان المهر قبل العقد بالطلاق وان كان هذا الضمان فاسدا يصح التزويج (قوله حتى يضمن فلان) أى فاذا لم يضمن فلان لا يصح التزويج لان هذه الصيغة تقتضى اشتراط تقدم الضمان (قوله ولو فاسدا) أى بان يحلفه قبل التزويج بالطلاق انه لا يشرب الخمر (قوله والا فلا) أى فلا يصح وهو ظاهر ان كان ذكر ما ذكر على وجه التعليق به وقضية ما يأتى أنه لو زوج بقدر مهر المثل صح فيستثنى ذلك من قوله والا فلا فليتأمل (قوله وانه لا تعذر الخ) من اين علم هذا

لنفوذ

رهن لتعذرهما قبل العقد فالغيا وفي مثله في البيع بتخير البائع ولا خيار هنا اه وقد علمت رده بما تقرر

وأنه لا تعذر لا مكان شرطهما في العقد قال البغوى ولو وكل في تزويجها بنحو خمر فزوج بقدر مهر المثل صح أى ولا نظر للمخالفة هنا

لأن حقيقة الم توجد إذ تسمية الخمر موجبة لمهر المثل فأتى بغايتها لا بما يخالفها ويقاس بذلك ما في معناه كان يزوجه في صورة اشتراط العوض
الفاقد بمهر المثل قال ولو وكل في تزويجها بشرط أن يحلف الزوج بطلاقها بعد العقد (٣٦٣) أنه لا يشرب الخمر صح التوكيل والتزويج

بخلاف لا تزوجه إذا لم
يحلف لا يصح التزويج أي
إذا لم يحلف اه وبفرق
بأنه في الأول لم يشترط
عليه شيئا في العقد ولا
قبله بل بعده وهو غير
لازم فلم يجب امتثاله
بخلاف الثاني فإنه بسبيل
من وجوده ولو فاسدا بان
لا يزوجه الا بعد ولا يزوجه
ايضا (غير كف) بل لو
خطبها اكفاء متفاوتون لم
يجز تزويجها ولم يصح بغير
الاكفاء لان تصرفه
بالمصلحة وهي منحصرة
في ذلك وانما يلزم الولي
الاكفاء لان نظره اوسع
من نظر الوكيل ففوض
الامر الى ما يراه اصالح
ولو استويا كفاءة واحدهما
متوسط والاخر موسر
تعيين الثاني كما قاله بعضهم
ومحله ان سلم ما لم يكن
الأول اصالح الحق الثاني
أو شدة بخلافه لو قالت
وليها زوجي من شئت جاز
له ان يزوجه من غير الكفاء
كما لو قال لو كيله زوجها من
شئت فزوجها بغير كف
برضاها (وغير المحبر) كالأب
في الثيب (ان قالت له وكل
وكل) وله التزويج بنفسه
فان قالت له وكل ولا تزوجه
فسد الاذن لانه صار للاجنبي
ابتداء نعم ان دلت قرينة
ظاهرة على انها إنما قصدت

لنفوذ تصرفه وجوده الخ (قوله لان حقيقة) أي المخالفة (قوله إذ تسمية الخمر الخ) قضية هذا التوجيه أنه
في مسئلة جزم البعض السابقة لزوج بقدر مهر المثل صح سم وقوله قضية الخ أقول يصرح بذلك قول
الشارح الاتي انفا ويقاس بذلك الخ اه سيد عمر وقوله قال أي البغوى (قوله بعد العقد) متعلق بيحلف
(قوله أي إذا لم يحلف) مفهومه الصحة إذا حلف أي قبل التزويج كما هو مقتضى الصيغة وان لم يصح هذا الحلف
نظير ما تقدم في قوله وكذا في لا تزوجه حتى تحلفه من قوله فاشترط لنفوذ تصرفه وجوده الخ اه سم (قوله
وهو غير لازم الخ) يفيد الصحة مع عدم امتثال الوكيل اه سم (قوله ولا يزوجه ايضا) عطف على قوله
فلا يزوجه بمهر المثل الخ (قوله بل لو خطبها) الى قوله وانما يلزم في المغنى الى قول المتن ولو وكل في النهاية إلا
قوله ومحله الى ولو قالت (قوله تزويجها) كان الأول ليوافق مختار البصريين تأخير عن قوله ولم يصح (قوله
ولم يصح بغير الاكفاء) قضيته عدم الصحة وإن كان غير الاكفاء اصالح من حيث اليسار وحسن الخلق
ونحوهما ولو قيل بالصحة حينئذ لم يكن بعيدا اه ع ش وهو وجه ان لم يوجد نقل بخلافه (قوله وانما
يلزم الولي الخ) شامل لغير المحبر اه سم (قوله تعين الثاني) أي فان زوج من الأول لم يصح وقد يشكك هذا
على ما مر من أنه لو تزوجه بمهر المثل وثم من يبدل أكثر منه صح مع الحرمة ولعل الفرق ان الضرر هنا بفوات
الايسر اشدد من فوات الزيادة في المهر لدوام النكاح اه ع ش (قوله تعين الثاني) أي على الوكيل كما هو
ظاهر اه (قوله ولو قالت الخ) أي ولو كانت غير رشيدة اه ع ش (قوله زوجها من شئت) كذا في
أكثر النسخ وفي النهاية وعليها الاحتجاج الى قوله الاتي برضاها وفي بعض نسخ الشارح من شئت وعليه
فقوله المذكور لا بد منه (قوله فسد الاذن الخ) يؤخذ من هذه المسئلة أنه لو قال جعلت اليك أن توكل عن
نفسك في بيع هذه السلعة ولا تبعها بنفسك أنه لا يصح التوكيل ولا الاذن لانه إذا لم يقدر على التصرف بنفسه
لا يقدر ان يوكل عنه غيره اه نهاية قال ع ش قوله عن نفسك خرج به ما لو قال عني او اطلق فلا يبطل توكيله
اه اقول وقوله أنه لا يصح التوكيل الخ أي الا ان قامت قرينة ظاهرة على أنه إنما قصد من نيه عن المباشرة
بنفسه احلالة (قوله لانه صار الخ) أي الاذن اه سم (قوله وان قالت له) أي لغير المحبر زوجي الى قوله فله
التوكيل الخ بدخل في غير المحبر القاضي فله التوكيل اه سم (قوله وبه فارق كون الوكيل الخ) هذا
تصريح بان الولي ولو غير محبر ومنه القاضي وكل وان لاقت به المباشرة ولم يعجز عنها وهو ظاهر كلامهم اه

(قوله لان حقيقة لم توجد إذ تسمية الخ) قضية هذا التوجيه أنه في مسئلة جزم البعض السابقة لزوج
بقدر مهر المثل صح (قوله لا يصح التزويج) أي إذا لم يحلف مفهومه الصحة إذا حلف أي قبل التزويج كما
هو مقتضى الصيغة وان لم يصح هذا الحلف فهذا نظير ما تقدم في قوله وكذا في لا تزوجه حتى تحلفه الخ
وقول الشارح فيه فاشترط لنفوذ تصرفه وجوده ولو فاسدا فليتامل اه (قوله وانما يلزم الولي) شامل
لغير المحبر (قوله تعين الثاني) كذا مر (قوله لانه) أي الاذن (قوله وان قالت له) أي لغير المحبر
زوجي الى قوله فله التوكيل في الاصح بدخل في غير المحبر القاضي فله التوكيل وبه يتضح ما أجبت به في حادثة
بزبيد وهي ان قاضي بلدة صغيرة عارف بلغة العرب وبالعلوم الشرعية ولاه من له ذلك شرعا ولم ياذن
له في الاستخلاف وجاءه امرأة ورجل غريبان واذنت له المرأة ان يزوجه بهذا الرجل ولم يكن لها ولي
خاص في البلدة ولا في اعمالها فهل للقاضي ان يفوض امر العقد الى غيره ام ليس له ذلك واذ قلتم بأنه
يفوض هل يكون من قبيل الاستخلاف واذ قلتم لا فهل هو من قبيل التوكيل فاجبت بان العقد صحيح وان
ذلك من قبيل التوكيل أخذنا من هذا الكلام وعبرة الروض و لغير المحبر التوكيل بعد الاذن له في النكاح
انتهى ثم بلغني ان الوبيدين والمصريين اجابوا بعدم الصحة اذ ليس له الاستخلاف ثم بلغني ان علامتهم
الشمس الرملي رجع الى الجواب بالصحة عند قدمه مكة للحج ونقل لي صورة جوابه وهو ما فنه نعم العقد

إجلاله صح كما يحتمل الأذرعى (وان نهته) عن التوكيل (فلا) يوكل عملا باذنها كما يراد في أصل التزويج (وان قالت له) (زوجي) وأطلقت
فلم تأمره بتوكيل ولا نهته عنه (فله التوكيل في الإصح) لانه بالاذن صار وليا شرعا أي متصرفا بالولاية الشرعية فملك التوكيل عنه

وبه فارق كون الوكيل لا يוכל الحاجة (٢٦٤) ويلزم الوكيل الاحتياط هنا نظير ما مر ولو عينت لولى زوجها ذكره للوكيل فان اطلق

سم (قوله لا يוכל الحاجة) أى حيث لم يأذن له الموكّل فى التوكيل اه ع ش (قوله ويلزم الوكيل الاحتياط هنا) يفيدانه لا يشترط هنا تعيين الزوج ايضا اذ لا معنى لازوم الا-تياط مع التعيين اه سم وسياق فى النهاية والمغنى مثله (قوله نظير ما مر) اى فى وكيل المجبر سم وع ش (قوله ولو عينت الخ) عبارة النهاية والمغنى وعلى الاول اى الاصح لا يشترط تعيين الزوج للوكيل الموعين لولى شخصه واجب تعيينه للوكيل فى التوكيل الخ (قوله منه) عبارة النهاية والمغنى ولو منه اه (قوله فاسد) يفيد فساد التوكيل اه سم (قوله وفارق) أى التقييد بالمعين عند الاطلاق (قوله التقييد بالكف) الخ كان قال لولى زوجها أو الزوجة زوجى حيث يصح التوكيل ووجب التزويج من الكف (قوله وهو) اى العرف العام وقوله بخلاف التقييد بالمعين اى هنا وقوله وهو اى العرف الخاص (قوله -صرم) كزبرج وقوله بلا شرط قطع الخ اى فانه باطل اه ع ش (قوله وانما بطل الخ) كانه جواب اشكال على الصحة فيما ذكره قوله وفارق التقييد فى حالة بالكف الخ سم وح ش (قوله مانع فيه) اى من حل اطلاق التوكيل فى التزويج على الكف (قوله ويتقيد بالمسوغ الخ) أى كاصح الاطلاق هنا وتقييد بالكف اه سم (قوله بالمسوغ الشرعى) وهو ثمن المثل الحال من نقد البلد اه ع ش (قوله انتبهى) اى ما قبل (قوله غير الحاكم) الى قوله ولو ذكر له فى المغنى والى قول المتولى قبل فى النهاية بادن مغيرة الا قوله على ما قاله الى فالفارق (قوله غير الحاكم) اى من غير المجبر (قوله يعنى اذنها) انما المراد بذلك لان التعبير بالاستئذان يؤم ان اذنها لا سبق استئذان لا يكفى وان استئذناها بكفى وان لم تاذن وكلاهما غير صحيح اه ع ش (قوله وان لم يعلم به) اى لم يعلم غير الحاكم باذنها فى النكاح (قوله حال التوكيل) اى والتزويج (قوله فانه يصح) كالتوكيل تصرف الفضولى وكان وكىلا فى نفس الامراه مغنى (قوله استخلاف الخ) قضيته انه لو لم يجوز له الاستخلاف امتنع تقديم انابته على

المذكور صحيح حيث كان الزوج كذا اذ الاول سواء كان خاصا أم عاما التوكيل حيث لم تنبه عن ذلك وعبارة العباب السبب الثالث الولاية العامة لزوج القاضى او نائبه بالغه عاقلة ولو كافر ليس له اولى او غاب اقرههم مرحلتين وقال ايضا فرع ولوامر القاضى رجلا يتزوج امرأة هو وابها قبل استئذناها فزوجها الرجل باذنها صح وعلم بما قرره ان هذا ليس من باب الاستخلاف اصلا ولا من باب الوكالة المحضة حتى يعتبر فيه عجز الوكيل او عدم كون مباشرته لذلك لا نقابه والقول بخلاف ذلك وهم انتهى وقد يقال انه من باب الوكالة المحضة ولا اشكال لان القاضى ليس وكىلا للزوجة حتى يشترط فى توكيله ما ذكر بل هو ولّى شرعا وهذا جاز لغيره من الاولياء ايضا التوكيل مطلقا كما هو ظاهر كلامهم وما تقدم عن العباب فى الفرع قد يشكك على ان ذلك ليس من باب الاستخلاف بل من باب الوكالة اذ قضية ذلك امتناع تقديم التوكيل على الاذن الا ان يحاجب بانه ليس وكالة محضة فليتأمل المراد بعدم تمحضها والاولى ان يجعل استخلافاً ساغ (قوله وبه فارق كون الوكيل لا يוכל الخ) هذا تصرّح بان لولى ولو غير مجبر ومنه القاضى يוכל وان لاقت به المباشرة ولم يعجز عنها وهو ظاهر كلامهم فقوله فى باب الوكالة مانصه ويصح توكيل لولى فى حق الطفل أو المجنون او السفه كاصل فى تزويج او مال ووصى او قيم فى مال ان يعجز عنه او لم تاق به مباشرة لكن رجح جمع متأخرون انه لا فرق كما اقتضاه اطلاقهما هنا اه ينبغى ان مرجع قوله فيه ان يعجز عنه الخ لقوله ووصى او قيم دون ما قبلهما والاخالف هذا الذى ذكره هنا فليتأمل (قوله ويلزم الوكيل الاحتياط هنا) يفيدانه لا يشترط هنا تعيين الزوج ايضا اذ لا معنى لازوم الاحتياط مع التعيين (قوله نظير ما مر) اى فى وكيل المجبر (قوله لم يصح) كذا مر (قوله فاسد) يفيد فساد التوكيل (قوله وانما بطل الخ) كانه جواب اشكال على الصحة فيما ذكره بقوله وفارق التقييد فى حالة الاطلاق بالكف الخ (قوله ويتقيد بالمسوغ الخ) اى كاصح الاطلاق هنا ويتقيد بالكف (قوله استخلاف لا توكيل) قضيته انه لو لم يجوز له الاستخلاف امتنع تقديم انابته على الاذن لان ذلك حينئذ توكيل لكن قد يشكك على ذلك الفرع المنقول من العباب

فزوج منه لم يصح لان التفويض المطلق مع ان المطلوب معين فاسد وفارق التقييد بالكف فى حالة الاطلاق بأنه ساعده اطراد العرف العام به وهو معمول به فى العقود بخلاف التقييد بالمعين فانه يقرب من التقييد بالعرف الخاص وهو لا يؤثر كبيع -صرم بلا شرط قطع فى بلد عاداتهم قطعه -صرم ما وبقولهم مع أن المطلوب معين مع الفرق المذكور يندفع ما قيل اعتراضا عليهم العبرة فى العقود بما فى نفس الامر وعدم تعيينه الزوج له لا يفسد اذنه اذ ليس فيه تصرّح بالنكاح المتنع بل اطلاق فكما يجوز ويتقيد بالكف فكذلك يجوز هنا ويتقيد بالمعين وانما بطل توكيل لولى الطفل فى بيع ماله بما ذكره وان لانه اذن صريح فى البيع المتنع شرعا اذ اهل العرف انما يستعملونه فى الاذن فى العين فليس هذا نظير ما نحن فيه وانما نظيره أن يطلق التوكيل فى بيع مال مولى والظاهر كما قاله السبكي انه يصح ويتقيد بالمسوغ الشرعى اه (ولو وكل) غير الحاكم (قبل استئذناها) يعنى اذنها (فى النكاح لم يصح) النكاح (على الاصح) لانه لا يملك

التزويج بنفسه حينئذ فكيف يفوضه لغيره أما بعد اذنها وان لم يعلم به حال التوكيل فانه يصح كاهو ظاهر الاذن اعتبارا بما فى نفس الامر أما الحاكم فله تقديم انابة من زوج مولى به على اذنها بناء على الاصح ان استئذنها فى شغل معين استخلاف لا توكيل

ولو ذكر له دنائير انصرفت للغالب والاوجب التعيين ان اخذت قيمتها كاليوم ويصح (٢٦٥) اذ هو الواجب ان يزوجه اذا طلقها زوجها

وانقضت عدتها لا اذن
الولي لمن يزوجه موليته
كذلك على ما قاله في الوكالة
وقدم بما فيه مع نظائره
وعليه فالفرق بينها وبين
وليها ان اذنها جعلى واذنه
شرعى اى استفادته من
جهة جعل الشرع له بعد
اذنها وليا شرعا والجعلى
اقوى من الشرعى كما في
الرهن وبهذا جمعوا بين
تناقض الروضة في ذلك
والجمع بحمل البطلان على
خصوص الوكالة والصحة
على التصرف له وم لا اذن
قال بعضهم خطأ صريح
مخالف للمقول ومرفى
ذلك في الوكالة (وليقل
وكيل الولي) لازوج
(زوجتك بنت فلان) ابن
فلان ويرفع نسبه الى ان
يتميز ثم يقول وكلى او وكالة
عنه مثلا ان جعل الزوج او
الشاهدان او احدهما
وكالته عنه والامحتمل لذلك
وكذا لا بد من تصريح
الوكيل بما يقابلان جعلهما
الولي او الشهود وجزم
بعضهم بأنه يكفي في العلم هنا
قول الوكيل وقدينا فيه مام
انه لا يكفي اخبار العبد بان
سيده اذن له في التجارة لانه
متمم باثبات ولاية لنفسه
وهذا بعينه جار في الوكيل
ويرد بان الوكيل لا تثبت
بقوله وكالته بل ان العقد منه

الاذن لان ذلك حينئذ وكيل اه سم (قوله ولو ذكر له) اى الولي للوكيل (قوله والا) اى ولم يكن
غالب اه سم (قوله وجب التعيين) اى ان لم يميز بين الاقرب فساد التوكيل لانه لم ياذن له في التزويج بغير
الدنائير وقد عذر الحمل عايمها ويحتمل الصحة وزوج الوكيل بمثل ويرجحه ما سياتى للشارح من انه لو
عقد وكيل الولي بدون ما قدره له من الصحة بمثل اه ع ش اقول ويرجحه ايضا بل يصرح بذلك قول
الشارح المار قيل غير كف وم يقاس بذلك الخ (قوله ويصح اذنها الخ) ولو قالت للحاكم اذنت لاختى ان
يزوجني فان عضل زواجي لم يصح الاذن كما استظهره لزركشى ولوركل المحبر رجلا زالت البكارة بوطه
قبل التزويج فالوجه بطلان الوكالة ولو قال لوكيله في النكاح زوج لي فلانة من فلان وكان فلان وليها
لنفسق ابية ثم انتقامت الولاية الاب او قال له زوجنيها من ايها فانت الاب وانتقامت الولاية الاخ مثلا لم يكن
الوكيل تزويجهما من صار وليا كجيشه لزركشى ايضا نهاية ومضى (قوله وعلية) اى ماله في الوكالة (قوله
ان اذنها جعلى الخ) عبارة النهاية ان تزويج الولي بالولاية الشرعية وتزويج الوكيل بالولاية الجماعية وظاهر
ان الاول اقوى من الثانية فيمكن فيهما بما لا يكتفى به في الجماعية ولا ن باب الاذن اوسع من باب الوكالة اه
(قوله وبهذا) اى بحمل الصحة على اذنها لولي وعدمه اذى اذ الوكيل (قوله بين تناقض الروضة) فانه
ذكر في الروضة في باب الوكالة مسألة ما اذا ركل الولي من زوج واولاده وجزم فيها بالبرهان ونقل فيها في باب
النكاح الصحة عن الغوى واقردهم بحكم التناقض فاقى الشهاب الرهني باعتبارهم في باب الوكالة وتضعيف
ما في هذا الباب اه رشيدى (قوله والجمع الخ) مبتدأ خبره اوقاله قال بعضهم الخ (قوله خطأ الخ) اى لانه
لا يصح النكاح بالوكالة الفاسدة سم ورشيدى (قوله في ذلك) اى لانه قاله بعضهم (قول المتن وليقل) اى
وجوبه باه ع ش (قوله ابن فلان) الى قوله وجزم في المغنى والى التنبيه في النهاية (قوله ويرفع نسبه الخ)
لعله اذ جعله الزوج او الشاهدان واحد هما اخذان المسئلة بعدها اه رشيدى عبارة المغنى تنبيه قضية
قوله بنت فلان جواز الافتقار على اسم الاب ومحلها اذا كانت بمنزلة بكر الاب والافلا بد ان يذكر صفتها
ويرفع نسبها الى ان ينتفى الاشتراك كما يؤخذ من كلام الجرجاني اه وتقدم في الشارح في فصل اركان
الشكاح مثله لانه قد يكون الزوج غائبة راجعه (قوله بها) اى بالوكالة (قوله فيما يأتى) اى انفا
في قول المتن وليقل الولي الخ اه سم (قوله وجزم بعضهم الخ) عبارة النهاية والوجه الاكتفاء في العلم في
كونه وكلا بقوله ولا ينافيه مام من عدم الاكتفاء باخبار الرقيق الخ لان الوكيل لم يثبت الخ اه قال
ع ش قوله في كونه وكلا الخ ثم ان صدقه الما وكل بعد العقد على ذلك اظاهروا لاقالة قوله في عدم التوكيل
فيتمين بطلان النكاح كما يأتى في قوله وانكار الما وكل الخ اه (قوله في العلم) اى يكونه وكلا وقوله هنا فى
النكاح (قوله وهذا بعينه الخ) من جملة المناقاة (قوله ويرد) اى المناقاة (قوله بان الوكيل لا يثبت الخ) اى
لانه لم يقع منه الا العقد المذكور ووضعه منه ما ذكر ولم يقع منه انه قال قبل ذلك اذ الوكيل فلان كما قال الرقيق قد
اذن لى سيدى اه رشيدى وفيه نظر ولو حل ما رعى ما اذ لم يحصل ظن صدق العبد باخباره وما
هنا على عكسه لم يعد فليراجع (قوله بل ان العقد الخ) طاف على وكالته اى بل يثبت ان الخ (قوله
في جوازنا المار الا ان يكون محمولا على من له الاستخلاف فليتامر ولايراجع وبالجملة فلا اشكال على
جوازنا المار لان الغرض في السؤال تقديم اذن المرأة ويتجه حل فرع العباد المذكور على من له
الاستخلاف اه غيره والله التوكيل بعد الاذن له كغيره من كل ولي غير مجبر كما علم مما تقدم (قوله والا) اى
وان لم يكن غالب (قوله لا اذن الولي لمن يزوجه موليته الخ) لان تزويج الولي بالولاية الشرعية وتزويج
الوكيل بالولاية الجماعية وظاهر ان الاول اقوى من الثانية فيمكن فيهما بما يكتفى به في الجماعية ولا ن باب
الاذن اوسع من باب الوكالة شرح مر (قوله خطأ) اى لانه لا يصح النكاح بالولاية الفاسدة (قوله
فيما يأتى) اى انفا في قوله وليقل الولي الخ (قوله بانه يكفي الخ) كذا مر

(٣٤) - شروانى وابن قاسم - سابق) بطريق الوكالة الثابتة بغير قوله بخلاف العبد (تنبيه) ظاهر كلامهم ان التصريح
بالوكالة اى اذ كر شرط لصحة العقد وفيه نظر واضح لقولهم العبارة في العقد حتى النكاح بما في نفس الامر فالذى يتجه انه شرط لحل

زوجت بنتي فلانا) ابن فلان كذلك (ليقول وكيه) قبلت نكاحها له وتزوجتها له مثلا كما هو ظاهر وأطباهم على الاولى لا بعينها إلا لفرق في المعنى بينها وبين غيرها ما ذكر وانما احتيج في البيع لخطاب الوكيل لانه يمكن وقوعه له ولا كذلك النكاح ومن ثم لو حذف قوله هنا لم يصح وان نواه لان الشهود لا مطلع لهم على النية ولو كيل ان يقبل او لا كما ذكر مع التصريح بوكالته ان جهلت ثم يجيبه الولي ولا يرد عليه هذا لانه معلوم مما قدمه في الصيغة ولو كانا وكيلين قال وكيل الولي زوجت بنت فلان من فلان وقال وكيل الزوج ما ذكر (ويلزم المجهز) اي الاب والجد وان لم يكن لها الاجبار في بعض الصور الالية ومثله الحاكم عند عدمه اي اصلا او بان لم يمكن الرجوع اليه نظير الخلاف السابق في التحكيم (تزوج مجنونة) اطبق جنونها (بالغة) ولو ثيبا محتاجة للوطء نظير ما ياتي اوله والنفقة وحذفه لان البلوغ مظنته غالبا كتنفى عنه به (ومجنون) اطبق جنونه بالغ (ظهرت حاجته) بظهور امارات توفاه بدورانه حول النساء

كما مر آنفا) اي في شرح فله التوكيل من قوله ولو عيئت الخ اه كردي اقول بل في شرح لم يصح على الصحيح من قوله لا اذن الولي لمن يزوج الخ (قول المتن وليقل الولي لو كيل الزوج زوجت بنتي فلانا الخ) محل الاكتفاء بذلك اذا علم الشهود والوكالة والا فيحتاج الوكيل الى التصريح بها اه معنى ويقدم في الشارح مثله (قوله كذلك) اي ويرفع نسبه الى ان يتميز (قوله او تزوجتها) عبارة المغنى او تزويجها اه (قوله على الاولى) اي قبلت نكاحها (قوله) وانما احتيج الى المتن في المغنى والى قول المتن ويلزم المجهز وغيره في النهاية الا قوله كذا اطقوه وعلم بما مر (قوله) وانما احتيج الخ) عبارة المغنى او قال الولي لو كيل الزوج زوجتك بنتي فقال قبلت نكاحها لموكل لم يصح العقد لعدم التوافق فان قال قبلت نكاحها وسكت انعقد له ولا يقع العقد للموكل بالنية بخلاف البيع اه (قوله لانه يمكن وقوعه له) اي مع تسمية الموكل في الايجاب في بعض الصور كما مر في الوكالة وهذا محل الفرق بين البيع والنكاح اه رشيدى عبارة ع ش لا يقال كما يمكن وقوع عقد البيع للوكيل كذلك يمكن وقوع النكاح للوكيل بان يعرض الولي عن الموكل ويزوج للوكيل فيقبل لنفسه لانا نقول المراد ان عقد البيع اذا وقع البائع للموكل واشترى له الوكيل يمكن الغاء تسمية الموكل ووقوع الشراء للوكيل كما لو اشترى معينا بشمن في الذمة وسعى الموكل فان العقد يقع للوكيل وتلغو التسمية ولا كذلك النكاح فانه حيث علق العقد بالموكل لا يمكن وقوعه للوكيل اه (قوله هنا له) لعل الاوضح له هنا (قوله لم يصح) كذا في المغنى (قوله لا مطلع) مصدر ميمي اي لا اطلاع (قوله كما ذكر) اي آنفا في المتن وقول السكردي اراد به ما ذكر اول الاركان مع غاية بعده برده قول الشارح الا في ولا يرد الخ (قوله ولا يرد عليه الخ) عبارة المغنى قد يفهم قول المصنف فيقول انه لا يجوز تقديم القبول على الايجاب كقول وكيل الزوج قبلت نكاح فلانة منك فلان فيقول الولي زوجتها له وليس مراد فان الذي جزم به الروضة الجواز وسياتى ما يدل عليه اه (قوله ولو كانا وكيلين الخ) وانكار الموكل في نكاحه للوكالة يبطل النكاح بالوكالة بخلاف البيع لوقوعه للوكيل كما مر نهاية ومعنى (قوله قال وكيل الولي الخ) ولو قال وكيل الزوج قبلت نكاح فلانة منك فلان فقال وكيل الولي زوجتها فلانا صح لان تقديم القبول على الايجاب جائز كما مر فان اقتصر وكيل الولي على قوله زوجتها لم يصح ولو اراد الاب ان يقبل النكاح لابنه بالولاية فليقبل له الولي زوجت فلانة بابنك فيقول الاب قبلت نكاحها لابني ولا يشترط في التوكيل بقول النكاح او ايجابه ذكر المهر فان لم يذكره الزوج فيعقد له وكيه على من تكافئه بمهر المثل فادونه فان عقد ما فوقه صح بمهر المثل خلافا لما في الا نوار من جزمه بعدم الصحة وان عقد وكيل الولي بدون ما قدر له الولي صح بمهر المثل خلافا لما جرى عليه ابن المقرئ من عدم الصحة وان عقد وكيل الزوج باكثر مما اذن له فيه الزوج صح بمهر المثل على المذهب المنصوص كما قاله الزركشي خلافا لما في الا نوار من الجزم بعدم الصحة ولو قال شخص لا آخر زوجني فلانة بعبدك هذا مثلا ففعل صح وملا كته المرأة وكان قرضا لاهية اه معنى وكذا في النهاية الا اوله الى ولو اراد (قول المتن ويلزم المجهز) بنصب المجهز مفعولا مقدما وقوله تزويج الخ بالرفع على انه فاعل مؤخر معنى ونهاية (قوله في بعض الصور الالية) اي ككون المجنونة ثيبا (قوله ومثله) اي المجهز اه سم (قوله السابق في التحكيم) اي في فصل لا تزوج المرأة نفسها اه كردي (قوله اطبق جنونها) الى قول المتن لا صغيرة في المغنى إلا قوله كذا اطقوه الى وعلم بما مر (قوله نظير ما ياتي) اي في المجنون (قوله وحذفه) اي محتاجة اه سم (قوله لان البلوغ الخ) انظر هذا بالنسبة لقوله اوله والمهر والنفقة اه سم (قوله عنه) اي عن قيد الاحتياج والتصريح به (قول المتن ومجنون) اي من مال المجنون لان مال نفسه اه ع ش (قوله او بتوقع الخ) غطف على بظهور الخ (قوله بقول عدلى طب الخ) اي ولا يشترط لفظ الشهادة ولا كون الاخبار بذلك للقاضي بل يكفي في الوجوب على الاب مجرد اخبار العدل بالاحتياج اه ع ش (قوله عدلى طب الخ) هل (قوله ومثله) اي المجهز (قوله وحذفه) اي محتاجة للوطء (قوله لان البلوغ الخ) انظر هذا بالنسبة لقوله او للمهر والنفقة (قوله واكتفى بها) اي بالحاجة اي باصلها حيث لم يقيد بظهورها

ومؤن النكاح اخف من ثمن امة ومؤنها ولا نظر الى ان ازوجة لا يلزمها خدمته (٢٦٧) لا عتياذ النساء لذلك ومساحتهم به غالباً

اكثرهن بعد تركه عونة
وحقها وذلك للحاجة واكتفى
بها فيها لانيه بل اشترط
ظهورها لان تزويجها
يفيدها المهر والمؤن
وتزويجه يغرمه اياها
كذا قيل وفيه نظر بل المناط
فيهما الحاجة لا غير كما
يصرح به كلام الروضة
واصلها فانها قيداً فيهما
بالحاجة بظهور امارات
التوقان لكن يلزم من
ظهوره فيه ظهورها بخلافه
فيها للحياة الذي جبلن عليه
فن ثم ذكر الظاهر فيه دونها
اما اذا قطع جنونها فلا
يزوجان حتى يفيقوا ياذا
وتستمر افاقتهما الى تمام
العقد كذا اطلقوه وهو
بعيد ان عهدها ندرتها
وتحققت الحاجة للنكاح
فلا ينبغي انتظارها حيث
ويؤيده ما مر في اقرب
ندرت افاقته وعلم عامر ان
هذا في غير البكر بالنسبة
للجبر (لا صغيرة وصغير)
فلا يلزمه تزويجها ولو
يجنونين كياتي وان ظهرت
الغبطة في ذلك لعدم الحاجة
حالا مع ما في النكاح من
الاخطار والموت وبه فارق
وجوب بيع ماله عند الغبطة
وسيد كر تزويجها للمصلحة
بسائر اقسامها وهو غير ما
هنا اذ هو في الوجوب وذلك
في الجواز (ويلزم الجبر
وغيره ان تعين) كاخ واحد

تقوم معرفة الولي مع اخبار عدل مقام اخبار العدلين لانهم اقاموا معرفة الشخص نفسه مقام اخبار العدل
الواحد حيث اكتفوا به في مسائل كثيرة محل نظر اه سيد عمر اقول الاقرب كفاية معرفته مع اخبار عدل في
الوجوب وانما التردد في كفاية معرفته فقط في الوجوب عبارة النهاية عدل طب وقال الرشيدى المراد بعدل
الجنس لما سياتي في تزويج المحجور من اشراط عدلين اه وفي الجبر مآنه عبارة شيخنا يعني مر عدل
والظاهر ان المراد بعدل الرواية حلي وقال الخطيب وغيره عدلين اه وكذا عدل واحد على المعتمد اه
فليراجع (قوله ومؤن النكاح الخ) حال مقيدة ليخرج ما اذا كان ثمن السرية وهو اخف كما صرح به
الروضة اه رشيدى (قوله وذلك) راجع الى ما في المتن (قوله واكتفى بها) اي بالحاجة اي باصلها حيث
لم يقيد بظهورها اه سم (قوله فيها) اي المجنونة وقوله لانيه اي المجنون (قوله كما يصرح الخ) وقد عبر
الشيخ في منهجه بما يفيد التسوية بينهما نهاية ومعنى (قوله فيهما) اي المجنون والمجنونة اه ع ش (قوله
من ظهوره) اي للتوقان وكان المراد بظهوره فيه وجوده فيه وقوله ظهورها اي الامارات والحاجة سم وسيد
عمر ورشيدى (قوله الذي جبلن عليه) اي في الاصل فر بما استدامت الحالة التي افتتحت قبل الجنون من غير
قصد فلا يقال هي بعد الجنون لا تميز لها حتى نتجنب عما يستحى من فعله اه ع ش (قوله وياذا) فيه
بالنسبة الى المجنون توقف ظاهر فليراجع (قوله فلا ينبغي انتظارها الخ) اعتمده ع ش (قوله ما مر) اي
في اول الفصل وقوله بما مر اي من قول المصنف والاب تزويج البكر الخ اه كردى (قوله ان هذا) اي
قوله فلا يزوجان الخ سم وع ش وكردى (قوله في غير البكر) اما البكر فللمجبر تزويجها بغير اذنهم وان
لم يكن بها جنون مطلقاً فع الجنون المنقطع اولى اه سم (قوله قول المتن لا صغيرة) المراد بها الصغيرة
البكر فان الصغيرة الشيب لا تزوج بحال كما مر اه معنى (قوله فلا يلزمه تزويجها) بل لا يجوز في
المجنون الصغيرة ويجوز في المجنونة اذا ظهرت مصلحة وكان المزوج الاب او الجدة كياتي اه ع ش
(قوله لعدم الحاجة الخ) هذا ظاهر في حاجة الوطء لكن تقدم ان من الحاجة في المجنونة الاحتياج
للهرم والنفقة وفي المجنون توقع الشفاء والاحتياج للخدمة على ما مر فلا يلزم تزويج الصغيرة والصغير لذلك
رشيدى وسيد عمر وقد يجاب بان المناط هو الحاجة الى الوطء فقط وذكر الحاجة الى غيره لمجرد التقوية
(قوله وبه) اي بما في النكاح من الاخطار الخ (قوله اذ هو) اي ما هنا اه سم (قوله وذلك) اي
ما سيد كره (قول المتن ان تعين) اي غير المجبر وقوله اجابة الخ فان امتنع اثم كالفاضى او الشاهد اذا تعين
عليه القضاء او الشهاداة وامتنع اه معنى (قوله كاخ واحد) الى قوله اي فان امسكوا في النهاية
الا قوله او من مناصيب الشرع ولا حدهم وقوله اورضيت الى المتن وكذا في المغنى الا قوله وحصول الغرض
الى المتن وقوله وخبر الى فان تعدد (قوله دعت الى كف) اي تزويج كف معين يخطبها او تزويج واحد من
اكفاء يخطبها اما اذا لم يكن يخطبها احد فلا يلزمه اه سلطان (قوله وحصول الغرض الخ) دفع لما يتوهم

(قوله واكتفى بها فيها الى قوله كذا قيل) وقول الشارح والحكمة في المخالفة بينهما ان تزويجها يفيدها
المهر والنفقة وتزويجه يغرمه اياها بناء على حسب ما فهمه وايس كذلك بل وجود الحاجة كاف فيهما اذ
المناط في كل الحاجة لا غير كما يصرح به كلام الروضة واصلها الخ شرح مر وقيل ان ذلك من الاحتباك
الذى هو من انواع البديع وهو ان يحذف من الاول ما ثبت اخر او عكسه لحذف ظهور الحاجة في المجنون
واثبت البلوغ فيها وحذف في المجنون البلوغ وذكر فيه الحاجة كافي قوله تعالى فته تقتاتل في سبيل الله
اي مؤمنة واخرى كافرة اي تقتاتل في سبيل الشيطان انتهى اي والحكمة في حذف ما حذف او ذكر في
احد الجانبين دون الاخر ما قرره الشارح (قوله ظهوره) اي ظهور التوقان وكان المراد بظهوره فيه
وجوده فيه (قوله ظهورها) اي الامارات والحاجة (قوله ان هذا) اي قوله فلا يزوجان الخ (قوله
في غير البكر الخ) اما البكر فللمجبر تزويجها بغير اذنهم وان لم يكن بها جنون مطلقاً فع الجنون المنقطع اولى
(قوله اذ هو) اي ما هنا (قوله في المتن ان تعين) اي غير المجبر

(اجابة) بالغة (ما منة ان تزويج) دعت الى كف تصديقها وحصول الغرض بتزويج السلطان لا ينظر اليه لان فيه مشقة وهناك

على ان تعدد الاولياء لا يمنع التبعين على من سئل منهم كما قال (فان لم يتبين كاخوة) اشقاء اولاد (فسالت بعضهم) ان يزوجها (لزومه الاجابة) في الاصح) ان لا يؤدي الى التواكل كشاهدين معهم غير هم مطالب منهم الاداء فان امتنع الكل زوج الساطان بالاضل (واذا اجتمع اولياء من النسب في درجة) ورتبة واحدة (٢٦٨) كاخوة اشقاء وقد اذنت لكل اوقالت اذنت ان شاء منكم او من مناصيب الشرع اولادهم

في تزويجي من فلان او رضيت ان ازوج اورضيت فلانا زوجا وتعيينها لاحدم بعد ليس عزلا لباقيهم (استحب ان يزوجها اقربهم) لباب النكاح واورعهم (واسنهم برضاهم) اي باقيهم لان الافقة اعلم بشروط العقد والاورع ابعد عن شبهة والاسن اخبر بالاكفاء واحتيج لرضاهم لانه اجمع للمصلحة فان تعارضت الصفات قدم الافقة فالاورع فالاسن ولوزوج المفضل صح الملو اذنت لاحدم فلا يزوج غيره الا وكالته عنه واما لو قالت زوجوني فانه يشترط اجتماعهم وخرج باولياء النسب المعتقون فيشترط اجتماعهم او توكيلهم نعم عصبة المعتق كالولياء النسب فيمكن لاحدم فان تعدد المعتق اشترط واحدا من عصبة كل (فان تشاحوا) فقال كل واحد منهم الذي ازوج واتحد الخاطب (اقرع) ولو من غير الامام ونائبه بينهم وجوب باقعا للزواج فمن قرع منهم زوج ولا تنتقل الولاية لاحدكم وخبر فان تشاحوا فالسلطان ولي من لا ولي له يحول على العصل فان تعدد فمن ترصاه

من عدم اللزوم لحصول التحصين بتزويج السلطان عند امتناع الولي الخاص (قوله لا يمنع التبعين) ومعلوم انه لما افرد له الخلاف فيه اه رشيدى (قول الماتن فان لم يتبعين) اي غير المحجر (قول الماتن فسالت الخ) فيه مامر انفاعن سلطان (قوله فان امتنع الكل) اي دون ثلاث مرات فان عضلوا ثلثا زوج الابعد على مامر اه ع ش (قوله من النسب) سيدكر محترزه (قوله او من مناصيب الشرع) صريح في شموله اي لفظ مناصيب الخ واولياء النسب بل وفي انحطاطه عليهم اه سم (قوله واحدم) اي لاحد مناصيب الشرع عطف على من شاء الخ وقوله في تزويجي الخ متعاقب باذنت (قوله ان ازوج) اي فلانا وواحد من الخاطبين (قوله وتعيينها الخ) واضح فيما اذا كان السابق واذنا بالعموم اما اذا كان مطلقا فمحل تأمل فيحجر اه سيدعمر اقول قضية قول المغنى ولو عينت بعد اطلاق الاذن واحدا منهم لم ينزل الباقيون تخصيص عدم العزل بما اذا كان الاذن السابق مطلقا وهذا ايضا قضية صنيع الروض حيث ذكر ذلك بعد صور الاطلاق فقط (قوله ليس عزلا الخ) وفي شرح الروض بناء على ان مفهوم اللقب ليس بحجة وعلى ان افراد بعض العام بالذكر لا يخصه اه فانظر اذا عينت احدهم بغير اللقب عماله مفهوم كاكرم اه سم (قوله واورعهم الخ) عبارة المغنى والنهاية وبعده واورعهم وبعده اسنهم اه وهى لا غنائها عن قوله الاتى فان تعارضت الخ اولى (قوله واحتيج) اي ندبا اه حلي (قوله ولوزوج المفضل الخ) اي برضاها بكفاء اه مغنى قال ع ش الاولى ان يعبر بالكفاء لانه مفرع على ما قبله اه (قوله اما لو اذنت لاحدم) اي معينا سم وع ش (قوله فلا يزوج غيره) اي لا يجوز ولا يصح اه ع ش (قوله فيشترط اجتماعهم) ويحصل ذلك باتفاقهم على واحد منهم فيكون تزويجه بالولاية عن نفسه وبالوكالة عن باقيهم او باجتماعهم على الايجاب اه ع ش وقوله منهم ينبغي او من غيرهم (قوله او توكيلهم) ولو امتنع احدهم من التزويج فالاقرب انه لا يزوج الخاكم حينئذ بل تراجع لتقصير الاذن على غير الممتنع فيزوجها خلافا لسم وع ش وسيدعمر (قوله فيمكن لاحدم) اي اذا اذنت لكل منهم او لاحدم بلا تعيين واما اذا اذنت لمعين منهم اوقالت زوجوني فكما في اولياء النسب (قوله فقال كل واحد منهم الخ) اي وقد اذنت لكل منهم اه مغنى (قوله فن قرع) اي خرجت له القرعة اه ع ش (قوله ولا تنتقل الخ) عطف على اقرع (قوله فان تعدد فمن ترصاه) ظاهر صنيعه رحمه الله ان الاقراغ ينتفى في صورة التعدد مطلقا وهو محل تأمل فيما اذا ارتضت واحدا من الخاطبين وقال كل انا الذي ازوج فينبغي ان يقيد الماتن باتحاد من ترصاه لا باتحاد الخاطب اذا الاول مستلزم للاخير ولا عكس فليتأمل اه سيدعمر (قوله فان رضيت الخ) اي بان اذنت بالتزويج باى واحد منهم اه ع ش (قوله امر الخاكم بالتزويج من اصلحهم) اي بعد تعيينه اه مغنى (قوله امر الخاكم الخ) قضيته انه لو استقل واحد بتزويجها من احد الخاطبين من غير امر الخاكم لم يصح وان كان هو الاصلح اه ع ش (قوله ان هذا) اي الاقراغ (قوله رجع) ببناء المفعل (قوله وله) اي للزركشى (قوله انتمى) اي احتمال

(قوله او من مناصيب الشرع) صريح في شموله اولياء النسب بل وفي انحطاطه عليهم (قوله وتعيينها لاحدم بعد ليس عزلا) قال في شرح الروض بناء على ان مفهوم اللقب ليس بحجة وعلى ان افراد بعض العام بالذكر لا يخصه اه فانظر اذا عينت احدهم بغير اللقب عماله مفهوم كاكرم (قوله اما لو اذنت لاحدم) اي معينا (قوله فانه يشترط اجتماعهم) قال الاستاذ في الكنز فان تشاحوا فاطالب الانفراد عاضل اه فانظر هل يزوج الخاكم حينئذ لانها اذنت للمجموع وقد عضل المجموع بعضل بعضه وتزويج البقية يشكل لانها لم تاذن للبقية وحدها (قوله ولو من غير الامام ونائبه بينهم وجوب الخ) كذا مر (قوله فان تعدد

فان رضيت الكل امر الخاكم بالتزويج من اصلحهم وظاهر ما تقر ان هذا خاص بتشاح غير الحكماء فلو اذنت لكل من حكماء بلد ما فتشاحوا فلا اقراغ كما حمله الزركشى اذا حظهم بخلاف الاولياء بل من سبق منهم بالتزويج اعتد به اي فان امسكوا رجع الى موليم فيما يظهر وله احتمال انا ان قلنا تزويج الخاكم بالولاية اقرع اوليائه فلا كالكولاء اي عن شخص واحد انتهى

ومر أنه بنية انتصتها الولاية وعليه فلا ياتي هذا الاحتمال (فلو زوج غير من خرجت ترعه وقد اذنت لكل منهم) كره إن كان القارع الامام وانائبه و (صح) النكاح (في الاصح) لان القرعة قاطعة للنزاع (٣٦٩) لاسالبة للولاية ولو بادر قبل القرعة صح

قطعا ولا كراهة (تنبيه)
ظاهر هذا الصنيع ان
السكره انما هي لجريان
وجه بالبطان وعدمها
لعدم جريانه وحينئذ فلا
ينافي هذا امر من وجوب
القرعة لان ذاك انما هو
من حيث قطع النزاع
وعدمه لكن في الجمع بين
وجوبها وعدم توقفها على
الامام ونائبه نظر إذ
لا يصلح الاجبار عليها إلا
منه ويجب بحمل عدم
توقفها عليه على ما اذا
اتفقوا على فعلها وإلا فالوجه
رفع الخاطب الامر اليه
ليلزمهم بها (ولو زوجها
احدهم) أي الاولياء وقد
اذنت لكل منهم (زيدا
وآخر عمر) او وكل الولي
فزوج هو ووكيله او وكل
وكيلين فزوج كل والزوجان
كفؤان او اسقطوا
الكفاءة وإلا بطلا مطلقا
إلا إن كان احدهما كفؤا
او معينا في إذنها فنكاحه
الصحيح وإن تأخر (فإن)
سبق احد العقدين (وعرف
السابق منهما) بيينة او
تصادق معتبر ولم ينس
(فهو الصحيح) والآخر
باطل وإن دخل المسبوق
بها للخبر الصحيح اما امرأة
زوجها وليان فهي للاول

الزركشي (قوله وم) أي في مبحث العضل أنه أي تزويج الحاكم (قوله فلا ياتي هذا الاحتمال) أي لانه في واحد واحد على ما مر انه بامر مركب من الولاية والنية اه كردد (قول المتن وقد اذنت لكل منهم) خرج به ما لو اذنت لاحدهم فزوج الآخر فانه لا يصح قطعا كما مر نهاية ومغنى (قوله كره) قد يشكل الافتصار على السكره هنا ونفيها فيما ياتي وعدم الحرمة فيه مع وجوب الاقراع إذ مقتضاه امتناع الاستقلال اه سم عبارة عش وقوله لا كراهة يتأمل وجه عدم السكره مع وجوب القرعة فان مقتضى الوجوب حرمة المبادرة فضلا عن كراهتها إلا ان يقال القرعة انما تجب إذا طلبت بعد التنازع فيجوز ان المبادرة التي لا تكرر معها صورتها ان يبادر احدهم قبل التنازع وطلب القرعة اه ولا يخفى بعده كما اشار اليه بقوله إلا الخ مع ان الشارح دفع الاشكال في التنبيه الآتي ثم رايت قال السيد عمر ما نصه قوله فلا ياتي الخ يظهر ان ملخصه انه ياتى بترك الاقراع مطلقا لعدم اتيانه الواجب ويكره تعاطي العقد في الولي لجريان خلاف في الصحة حينئذ ولا يكره في الثانية لانه فليس مورد الحرمة والسكره امر او احد الان مورد الحرمة ترك الاقراع ومورد السكره فعل العقد وان اوهم ظاهر كلامه اتحاد ذاتا واختلافه بالحيثية وبالتأمل فيما ذكر يعلم اندفاع ما اورده المحشى اللهم الا ان يكون التنبيه المذكور ساقطا من نسخته فانه من الملحقات في اصل الشارح بخطه وهذا المحمل هو اللاتق بجملة الفاضل المحشى اه (قوله ان كان القارع الامام الخ) مفهوما عدم السكره اذا كان القارع غيرهما وفيه نظر لان سبب الكراهة جريان وجه بعدم صحة النكاح واطلاقهم يقتضي انه جار سواه اقرع الامام وانائبه او غيرهما اه عش (قوله لان القرعة) الى التنبيه في النهاية والمغنى (قوله هذا) أي السكره في الاولى وعدمها في الثانية ويحتمل ان المشار اليه الثاني فقط كما هو قضية الاشكال المار عن سم (قوله وعدمه) لا حاجة اليه (قوله لا منه) الظاهر منهما وكذا عليهم ما واليهما فيما ياتي فلا تغفل اه سيد عمر وقد يقال ان افراد الضمير نظر الى ان الواو في قوله ونائبه بمعنى او كما عبر بها فيما مر آنفا (قوله فالوجه رفع الخاطب) هلا قيل طالب القرعة لانه طرف النزاع حينئذ وعلى كل فهل ماذ كر على وجه الوجوب محل تأمل اه سيد عمر والاقرب الوجوب على الثاني دون الاول لان ذلك من جملة المسامورين بالقرعة بخلاف الاول (قوله اي الاولياء) الى قوله ومجرد العلم في المغنى الا قوله للخبر الى المتن وقوله او معينا في اذنها والى قول المتن ولو سبق في النهاية الا قوله او معينا في اذنها (قوله او وكل الولي) عطف على قول المتن زوجها احدهم الخ (قوله الولي) أي المجرى به مغنى ولم يظهر لي وجه التخصيص بالمجبر فليراجع (قوله او اسقطوا) أي الاولياء والمرأة اه حلي (قوله مطلقا) يعني في جميع الصور الخمسة الآتية (قوله او معينا الخ) قد يوهم اطلافة صحة نكاحه وان كان غير كفء ولم يسقطوا الكفاءة وليس كذلك فالاولى اسقاط في اذنها يشمل تعيين الولي ايضا اه سيد عمر (او تصادف معتبر) بان كان صريحا عن اختيار اه عش (قوله ولم ينس) سيأتي محترزه في المتن (قوله وان دخل الخ) غاية (قوله المسبوق بها) الاولى المسبوق (قوله الاول منها) أي من الزوجين اه سم (قوله واضح) أي لان الجمع ممتنع وليس احدهما اولي من الآخر اه مغنى (قوله نعم بسن الخ) هل يتوقف جواز الفسخ ونفوذه على ترفع من اثنين او ثلاثة منهم او رفع ولو من المرأة وحدها او لا يتوقف كما هو ظاهر اطلاقهم محل نظر وقد يوجه ما اقتضاه ظاهر اطلاقهم بان هذا الفسخ لم يشرع لرفع النزاع حتى يتوقف على الرفع بل لمجرد الاحتياط اه سيد عمر (قوله ان يقول الخ) او يامرهما بالتطبيق اه مغنى (قوله لتحل الخ) عبارة المغنى والاسنى ليكون نكاحها بعد على يقين الصحة

أي الخاطب (قوله كره الخ) قد يشكل الافتصار على السكره هنا ونفيها فيما ياتي وعدم الحرمة فيه مع وجوب الاقراع اذ مقتضاه امتناع الاستقلال (قوله فهي للاول منها) أي من الزوجين (قوله نعم بسن

منهما (وإن وقعا معا) فباطلان وهو واضح (أو جهل سبق والمعية فباطلان) لتعذر الامضاء والاصل في الابضاع الحرمة حتى يتحقق السبب المبيح نعم بسن للحاكم ان يقول إن كان قد سبق احدهما فقد حكمت ببطلانه لتحل يقينا

فتثبت له هذه الولاية للحاجة (وكذا) يبطلان (لو علم سبق أحدهما ولم يتعين) وأيس من تعينه (على المذهب) لما ذكره مجرد العلم بالسبق لا يفيد وإنما توقف في نظيره من الجمعتين (٢٧٠) فلم يحكم ببطلانهما لأن الصلاة إذا تمت صحيحة لا يطرأ عليها مبطل لها ولا كذلك العقد

اه (قوله) أى للحاكم اه ع ش (قوله) وأيس من تعينه (قوله) هلا قيدوا بنظير هذه فيما قبله اه سم (قوله) لما ذكر (قوله) أى لتعذر الامضاء اه ع ش (قوله) فلم يحكم ببطلانها (قوله) أى حتى تعاد جمعة بل تعاد ظهرا لاحتمال صحة أحدهما وذلك مانع من أن تعاد جمعة اه ع ش (قوله) بخلافه هنا (قوله) فإن المدار فيه على علم الزوج ليجوز له الاقدام على الوطء اه ع ش (قوله) ثم الحكم (قوله) نعم في المغنى (قوله) الحكم ببطلانها (قوله) أى فيما إذا علم السابق دون السابق وعند جهل السابق والمعية مغنى وع ش (قوله) ومحل (قوله) أى محل كون الحكم ببطلانها في الظاهر فقط (قوله) والا (قوله) أى وان جرى من الحاكم فسخ اه رشدى (قوله) فيجب التوقف (قوله) قضيته انه لو بادر الحاكم للفسخ لم ينفذ اه سم (قوله) لنسيانه (قوله) إلى التنبيه في النهاية إلا قوله فان قلت إلى ولو مات (قوله) لتحقق صحة العقد (قوله) وأى وعدم تعذر الامضاء حتى تفارق ما قبلها اه رشدى وفيه نظر (قوله) حتى يطلقها او يموت (قوله) أى وتنقض عتها من اطلاق او موت آخرها اه مغنى (قوله) وبجيبها (قوله) أى وجوباً على المعتمدها ع ش (قوله) وكالفسخ (قوله) عطف على قوله للضرورة أى وقياساً على الفسخ (قوله) ولا يطالب (قوله) إلى قوله ولا فالأشهاد في المغنى إلا قوله وقيل إلى ويتجه (قوله) ولا يطالب واحد (قوله) لا لشكال ولا سبيل إلى الزام مهران ولا إلى قسمة مهر عليهما اه مغنى (قوله) كذلك (قوله) أى لا يطالب واحد منهما (قوله) بحسب حالها (قوله) من يسار أو لعسار اه سيد عمر عبارة سم (قوله) كان أحدهما موسراً والآخر معسراً مثلاً فعلى الأول نصف نفقة الموسر والثاني نصف نفقة المعسر اه وعبرة ع ش ثم إذا تعين الغنى فهل يرجع المرأة عليه بما زاد على نصف نفقة الفقير وإذا تعين الفقر فهل يرجع الغنى على المرأة بما زاد على ما يرجع به على الفقير فيه نظر ولا يبعد الرجوع بما ذكر فيهما اه (قوله) لحبسها (قوله) فلو طلق أحدهما مثلاً فهل يقال يجب جميع النفقة على الثاني وهو مخير بين تجديد العقد والاستمرار على الانفاق والتطليق أو غير ذلك ينبغي أن يحرم اه سيد عمر أقول قضية التعليل بالحبس الوجوب والتخير ثم رأت قال الطائفي بعد ذكر كلام السيد عمر المذكور مانعه القياس الأول اه والله الحمد (قوله) ثم يرجع المسبوق (قوله) لو فسخ الحاكم عند القياس فينبغي أنه لا الرجوع لواحد منهما اه سم يعنى لو تعين السابق بعد الفسخ وفيه وقفة (قوله) وقيل عليها (قوله) أى يرجع المسبوق على المرأة ثم يرجع هي على السابق (قوله) وإلا (قوله) أى بأن فقد الحاكم أو شق الوصول إليه أو امتنع من الحكم أى الإذن بالبرشوة اه ع ش (قوله) فليغن (قوله) أى

لأنه يفسخ بأسباب ولان المدارئهم على علم الله تعالى وهو يعلم السابقة بخلافه هنا ويسن للحاكم هنا أيضاً نظير ما مر فيقول ففسخت السابق منهما ثم الحكم ببطلانها إنما هو في الظاهر حتى لو تعين السابق بعد فهو الزوج ومحل له أن يجر من الحاكم فسخ والا ففسخ باطنا أيضاً حتى لو تعين السابق فلا زوجية أما إذا لم يقع ياس من تعين السابق فيجب التوقف إلى تعينه (ولو سبق معين ثم اشتبه) لنسيانه (وجب التوقف حتى يتبين) لتحقق صحة العقد فلا يرتفع إلا يتبين فيمتنعان عنها ولا تشكح غيرهما وإن طال عليها إلا مركز وجوه المفقود حتى يطلقها او يموت او يطلق واحد وموت الآخر نعم بحث الزركشى كالبلقيني أنها عند الياس من التبين أى ويظهر اعتبار العرف فيه فطلب الفسخ من الحاكم وجبها إليه للضرورة وكالفسخ بالعيب وأولى ولا يطالب واحد منهما بمهر وصحح الامام أن النفقة حال التوقف كذلك لتعذر الاستمتاع وقطع

الخ كذا مر (قوله) وأيس من تعينه (قوله) هلا قيدوا بنظير هذه فيما قبله (قوله) فيجب التوقف (قوله) قضيته انه لو بادر الحاكم للفسخ لم ينفذ (قوله) نعم بحث الزركشى (قوله) فى الروض ولها أى فيما إذا تعين السابق ثم نسي طالب الفسخ للضرورة اه قال فى شرحه وهذه جزم بها الأصل فى موانع النكاح اه وهذه وإن لم تكن مقيدة بالياس يفهم منها حكم الياس بالأولى فليتناول مع ذلك النقل عن بحث الزركشى كالبلقيني (قوله) أنها عليهما نصفين (قوله) وهو المعتمد شرح مر (قوله) بحسب حالهما (قوله) أى فلو كان أحدهما موسراً والآخر معسراً مثلاً فعلى الأول نصف نفقة الموسر وعلى الثاني نصف نفقة المعسر (قوله) ثم يرجع المسبوق على السابق (قوله) لو فسخ الحاكم عند الياس فينبغي أن لا رجوع لواحد منهما (قوله) وقيل عليها (قوله) أى يرجع عليها ثم هى ترجع عليه أى السابق (قوله) ويتجه (قوله) أى كما صوبه الأسنوى وغيره (قوله) ويتجه انه لا بد فى الرجوع من إذن الحاكم (قوله) وقول (قوله) فى عاصم العبادى الذى حكاه فى الروضة وأصلها وجرى عليه ابن المقرئ انه ما يرجع إذا انفق بغير إذن الحاكم وقطع به ابن كعب حمله شيخنا الشهاب الرملى على أن المراد بالاذن هنا الإلزام والالزام للشخص لا يرجع به على غيره شرح مر وقوله الإلزام أى بأن يرى الحاكم الزامها بالرجوع له فإذا انفق بالالزام حاكم كذلك لكن باذن الحاكم فله الرجوع بخلاف ما إذا انفق بالالزام حاكم يرى الإلزام

ابن كعب والدارمى وصححه الخوارزمى واقتضى كلام الرافعى ترجيحه وهو الوجه أنها عليهما نصفين بحسب حالهما لحبسها لإيجاب لهما ثم يرجع المسبوق على السابق وقيل عليهما ثم هى عليه ويتجه انه لا بد فى الرجوع من إذن حاكم وجد وإلا فالأشهاد على نية الرجوع كافى هرب الجمل ونحوه فان قلت يفرق بان هنا لإيجاب الشرع فليغن عن ذلك قلت وفى بعض تلك النظائر لإيجابه أيضاً ولم يغن عنه

ويوجه بأنه إيجاب متعلق بأمر مشتبه بان خلافة فلم يكتف به وحده ولومات أحدهما وقف ارث زوجة أو هي فارت زوج (تنبيه) ظاهر
عبارة المتن ركذ أصل الروضة هنا استمرار الوقف وهو مشكل ازيد تضررها به فلذا بحث (٢٧١) ذلك ما ذكره كونهما لم يستحضرا

قول أصل الروضة في موانع
النكاح وان طلبت الفسخ
لاشتباه فسخ كافى انكاح
الولين اه فهو صريح كما
تري في أن لها طلب الفسخ
هنا للضرورة اي تضررها
بسبب التوقف وفي أنه
لا فرق في اجابتها لذلك
بين اليأس وعدمه ولا بين
بين ان تلزمها نفقتها مدة
التوقف وان لا والحق
ان ما هنا والبحث المفرع
عليه أقوى مدركا اذ
اجابتها بمجرد الاشتباه مع
إيجاب نفقتها بعيد جدا
فتأمل (فان ادعى كل زوج)
عليها (علمها بسبقه) أي
بسبق نكاحه على التعيين
والا لم تسمع الدعوى
(سمعت دعواهما) كدعوى
أحدهما ان انفرد (بناء على
الجدد) الاصح كما مر (وهو
قبول اقرارها بالنكاح)
لان لها حينئذ فائدة وتسمع
أيضا على وليها ان كان مجبرا
لقبول اقراره به أيضا
لادعوى أحدهما او كل
منهما على الآخر انه
السابق ولولا التحليف لان
الزوجة من حيث هي
زوجة ولو امة لا تدخل
تحت اليد وتسمع دعوى
النكاح في غير هذه الصورة
على المجبر في الصغيرة فان
اقر فذاك وان أنكر
حلف فان نكل حلف الزوج

إيجاب الشرع عن ذلك أي اذن الحاكم (قوله ويوجه) أي عدم الاغناء به أي إيجاب الشرع هنا (قوله)
فلم يكتف الخ لم يظهر لي وجه التفريع (قوله وقف ارث زوجة) أي ان لم يكن له غيرها او الاخصتها من الربع
او الثمن اه معنى (قوله فارت زوج) الى تبين الحال او الاصطلاح اه معنى (قوله بحث ذلك) أي
الزركشي والبقيني وكذا ضمير قوله الاتي وكانها الخ وقوله ما ذكر أي انها عند اليأس من التبين الخ
(قوله قولها) أي الشيخين في أصل الروضة الخ اعتمده المغني ومال اليه السيد عمر عبارة قوله فسخ كافى
انكاح الولين قديقال هذا أوجه للتضرر في الجملة اه (قوله انتهى) أي قولها وكذا ضمير فهو صريح
(قوله ان ما هنا) أي قول الشيخين في هذا المقام وجب التوقف حتى يتبين (قوله والبحث) عطف على ما هنا
أي بحث البقيني والزركشي وقوله عليه أي على ما هنا وقوله أقوى خبر ان (قول المتن فان ادعى كل زوج
عليها الخ) قال الشهاب سمع عن شيخه البرلسي هذا متعلق بجميع الصور السابقة والمغني ان جميع ما تقدم
اذا اعترف الزوجان بان الحال كما ذكر فان تنازعا وزعم كل انه السابق وانها تعلم ذلك ففيه هذا التفصيل
ويعرف أن المغني هذا بمراجعة الرافعي الكبير اه رشيدى أقول ويصرح بذلك المغني دخول المغني على
المتن بما نصح وما تقدم كله عند اعتراف الزوجين بالاشكال فان ادعى الخ (قوله أي بسبق نكاحه) الى قوله
ولا تسمع دعواه في المغني الى المتن في النهاية (قوله على التعيين) أي وكل منهما كف او عند اسقاط الكفاءة
كما مر اه معنى (قوله على التعيين) هذا من جملة التفسير للبتن لا تقبيله من الخارج وبه يندفع استشكل
الرشيدى بما نصح قوله على التعيين انظر كيف يتأتى هذا التقييد مع اضافة سبق الى ضمير المدعى المفيد ان
الصورة أن يقول كل في دعواه أنها تعلم أني السابق وأي تعيين بعده هذا اه (قوله والا) أي بان ادعى كل
عليها بسبق أحدهما سمع ومغني ورشيدى (قوله لم تسمع الدعوى) للجهل بالمدعى مغني واسنى (قوله كما مر)
أي في أوائل فصل اركان النكاح (قوله لان الخ) عبارة المغني لثلاث تعطل حقاها فان لم يقبل اقرارها لم
تسمع اذ لا فائدة فيه (قوله لها) أي الدعوى اه عش وكان الاولى له أي لسماع الدعوى (قوله لادعوى
أحدهما) أي الزوجين اه عش (قوله لا تدخل تحت اليد) أي فليس في يد واحد منهما ما يدعيه الآخر
اه معنى (قوله غير هذه الصورة) يعني غير صورة ما اذا زوجها وليان المشتعلة على الصور الخمسة المتقدمة
بان ادعى شخص على الولي انه تزوجه اياها اه رشيدى (قوله والكبيرة) أي البكر اذ الكلام في الولي المجبر
وبقيده كلامه السابق في فصل لا تزوج امرأة نفسها لكن قضية تقييده فيما يأتي انفا الثيب بالصغيرة
الاطلاق هنا ويأتى عن المغني ما يفيد انفا (قوله بعد تحليفه) أي الولي (قوله تحليفها الخ) أي الكبيرة
البكر بقرينة المقام وقيد المغني بالثيب عبارة ثم ان حلف أي المجبر فلم يدعى تحليف الثيب ايضا بعد
الدعوى عليها فان نكلت حلف المدعى المين المرودة وثبت نكاحه وكذا ان اقرت له ولا يقدر فيه حلف
الولي اه وهذا مع كونه خلاف موضوع الكلام مخالف لكلامهم السابق في فصل لا تزوج امرأة نفسها
فليراجع (قوله صغيرة) قضية اطلاقهم في فصل لا تزوج امرأة نفسها وتعلمهم الاتي انفا انه ليس بقيد
(قوله من تعليله) وهو قوله لانه لان الخ (قوله له) أي لقول البغوى المار (قوله فان اقرت لها) الى قوله
وهو محتمل في النهاية والمغني الا ان صريح الاول وظاهر الثاني ان حلف الولي على البت (قوله فان اقرت لها
الخ) وظاهر أن المراد أنها أقرت لها بعبارة واحدة والا فالزوج من أقرت له أولا كما هو واضح اه رشيدى

بلا رجوع فلا رجوع هذا حاصل مراد الشيخ (قوله في المتن فان ادعى كل زوج عليها الخ) هذا متعلق بجميع
الصور السابقة والمغني ان جميع ما تقدم اذا اعترف الزوجان بان الحال كما ذكر فان تنازعا وزعم كل انه
السابق وانها تعلم ذلك ففيه هذا التفصيل يعرف ان المغني هذا بمراجعة الرافعي الكبير بر (قوله والا) أي
بان ادعى كل عليها بسبق أحدهما (قوله لم تسمع الدعوى) قال في شرح الروض للجهل بالمدعى (قوله

وأخذها والكبيرة لكن للزوج بعد تحليفه تحليفها ان أنكرت ولا تسمع دعواه على ولي ثيب صغيرة وإن قال نكحتها بكر لانه الآن لا يملك
انشاء فلا يقبل اقراره به عليها قاله البغوى ويؤخذ من تعليله صحة حمل الغزى له على ما ذالم يكن له بينة بما ادعاه (فان) أقرت لها

فكعدمه او (انكرت حلفت) هي او انكروا ليها
 المجبر حلف وان كانت رشيدة
 على نفي العلم بالسبق لتوجه
 اليمين عليهما بسبب فعل
 غيرهما لكل واحد منهما
 يميننا انفراد او اجتماعا
 وان رضيا يمين واحدة
 وسكوت الشيخين هنا على
 ما يخالف ذلك للعلم بضغفه
 بما قرراه في الدعاوى
 وغيرها وإذا حلفت لهما
 بقى التداعي والتحالف
 بينهما والممتنع انما هو
 ابتداء التداعي والتحالف
 بينهما من غير ربط الدعوى
 بها فمن حلف فالتكاح له
 كذا نقله عن الامام
 والغزالي واقراه واعترضا
 بان المنصوص وعليه
 الا كثرون انهما لا يتحالفان
 مطلقا قال جمع فيبقى
 الاشكال يقال ابن الرفعة بل
 يبطل النكاحان بخلفها
 قال الاذرعى وهو المذهب
 وعن النص انه لو امتنع
 حلفها نحو خرس اى مع
 عدم اشارة مفهومة او عنه
 اوصبا فسخا ايضا وهو
 محتمل الا فى صوابها لانه
 ان كان المجبر قد مر والا
 فانتظار بلوغها سهل لا
 يسوغ بمثله الفسخ (وان
 اقرت لاحدهما)

اى وسيأتى فى المتن انفا (قوله فكعدمه) فيقال لها امان تقرى اى تحلفى اه نهاية قال ع ش قوله اما
 ان تقرى اى اقرار ايدته بان يكون لواحد منهما فقط اه (قول المتن حلفت) بضم اوله بخطه ولو حلفها
 الحاضر فللاذنب تخليفها فى اوجه الوجهين نهاية ومعنى وقد يفيد ايضا قول الشارح الا فى انفراد الخ
 (قوله على نفي العلم الخ) متعلق بكل من حلفت وحلف كعدمه سلم فى حلفها الا فى حلف الولي بل انما يحلف
 على البت كما افاده كلام شرح الروض اى والنهاية وهو ظاهر اه مم وقال السيد عمر قد يقال صنيع
 الشارح اولى بما فى النهاية وفى شرح الروض فليتأمل اه ولعل وجهه ان الاصل فى اليمين ان تكون موافقة
 للجواب (قوله بالسبق) اى على التعيين (قوله بسبب فعل غيرهما) هذا واضح فى الزوجة واما الولي فلا
 يتأتى فيه إلا اذا كان وكل بتزويجها اه سلطان (قوله لكل واحد منهما) اى وجوباً ع ش ومعنى
 (قوله وسكوت الشيخين الخ) يعنى عدم تعرضهما لما يخالف ذلك بان يقول لكل منهما يميننا مستقلة على
 الاصح عبارة المغنى تنبيه قضية كلامه الا كنفاء يمين واحدة وهو احد وجهين قال به الفقهاء والوجه
 الثانى لكل منهما يمين وان رضيا يمين واحدة وبه قال البغوى وهو الاوجه كما رجحه السيكي اه (قوله انهما
 لا يتحالفان الخ) وهو الاوجه نهاية ومعنى (قوله مطلقا) اى لا ابتداء ولا بعد حلف الزوجة (قوله فيبقى
 الاشكال) اى الاشتباه فى النكاحين بخلفها على نفي العلم به (قوله بل يبطل النكاحان الخ) لعله اذا لم يكن
 هناك ولي مجبر والا فلهما تخليفه ويرتب عليه حكمه لان اقراره مقبول ولو بعد حلفها فراجعها قاله سم ثم
 جزم به فى قوله اخرى (قوله بخلفها) وان ردت عليهما اليمين خلفا او نكلا ببق الاشكال وقياس قول ابن الرفعة
 انهما لو خلفا او نكلا بطل نكاحهما كالأول اعترفا بالاشكال وبه صرح الجرجاني واقتضاه كلام غيره فان حلف
 احدهما اليمين المرودة ثبت نكاحهما ويخلفان على البت معنى واسنى (قوله وهو المذهب) وصرح به
 الجرجاني واقتضاه كلام غيره وجرى عليه الشيخ فى شرحه على البهجة نهاية (قوله او عنه) اى خيل (قوله
 اوصبا) انظره مع ان الصورة انه زوجه وليان باذنها اه رشيدى وقد يجاب بانه نظرا لما سبق فى الشارح
 والنهاية من قولهما وتسمع دعوى النكاح فى غير هذه الصورة الخ ((قوله فسخا) عبارة النهاية والمغنى
 يفسخ النكاح اه وقال ع ش قوله يفسخ الخ لعل المراد يفسخ الحاكم وعبارة حج فسخا ايضا اه
 وهى تفيد انه لا يفسخ بنفسه بل لابد من فسخ الزوجين فليراجع اه اقول وبجعل قول الشارح فسخا
 مبذوا للفقهاء اى بطل النكاحان ترتفع المخالفة المعنوية بين تعبيرى الشارح والنهاية فيكون المراد بهما

فى المتن حلفت) ضبطه المصنف بخطه بضم اوله شرح مر (قوله حلفت) على البت شرح مر (قوله على
 نفي العلم) متعلق بكل من حلفت وحلف وسيأتى فيما اذا لم يتعرض للسبق ولا للعلم به ان كلاما من الزوجة والولي
 يحلف على البت وحمل فى شرح الروض كلام الروض فى الولي على ما يأتى فلذا قيد حلفه بانه على البت حيث قال
 مع المتن ولهم الاول ولهم الدعوى بما مر على الولي المجبر ويحلف على البت ولو كانت موليته كبيرة الخ اه
 (قوله على نفي العلم) هذا مسلم فى حلفها الا فى حلف الولي بل انما يحلف على البت كما افاده كلام شرح الروض
 وهو ظاهر (قوله وإذا حلفت لهما بقى التداعي الخ) قال فى الروض وكذا لو ردت اى اليمين عليهما خلفا
 او نكلا ببق الاشكال قال فى شرحه وقياس ما مر عن ابن الرفعة اى قياس بطلان النكاحين بناء على انهما
 لا يتحالفان إذا حلفت ان يقال فان خلفا او نكلا بطل نكاحهما كالأول اعترفا بالاشكال وبه صرح الجرجاني
 واقتضاه كلام غيره وجرت عليه فى شرح البهجة اه ثم قال فى الروض عقب ما ذكره والاى بان حلف
 احدهما اليمين المرودة فيقضى للحالف ويخلفان على البت انتهى (قوله بقى التداعي والتحالف بينهما
 والممتنع انما هو ابتداء التداعي والتحالف بينهما من غير ربط الدعوى بها) شرح الروض (قوله بان
 المنصوص الخ) اعتمدته شيخنا الشهاب الرملى (قوله بل يبطل النكاحان) لعله اذا لم يكن هناك ولي مجبر والا
 فلهما تخليفه ويرتب عليه حكمه لان اقراره مقبول ولو بعد حلفهما فراجعها (قوله وهو المذهب)
 وصرح به الجرجاني واقتضاه كلام غيره شرح مر (قوله فسخا ايضا) عبارة مر وينفسخ النكاح

على التعيين بالسبق وهي
 من يصح اقرارها (ثبت
 نكاحه) باقرارها (وسماع
 دعوى الآخر وتحميلها)
 مصدر مضاف المفعول
 (له) اى لاجله انها لا تعلم
 سبق نكاحه (بني) اى
 السماع وافرده لان
 التحليف تابع له (على
 القولين) السابقين في
 الاقرار (فيمن قال هذا الزيد
 بل لعمر وهل يغرم لعمر)
 بدله (ان قلنا نعم) وهو
 الاظهر (فنعيم) تسمع
 الدعوى وله تحليفها رجاء
 ان تقر او تنكل فيحلف
 ويغرمها مهر مثلها لانها
 حالت بينه وبين بضعها
 باقرارها الاول الدال على
 عدم صدقها فيه اقرارها
 الثاني وامتناعها من اليمين
 وما افهمه ما تقرر ان
 اقرارها لا يفيد زوجية
 محله ما لم يمت الاول والا
 صارت زوجة للثاني ويظهر
 ان طلاقه البائن كونه
 ويحتمل الفرق وخرج
 بقوله عليها بسبقه ما لو لم
 يتعرض للسبق ولا لعلمها
 به بان ادعى كل زوجيتها
 وفصل فتحلف بتالكل
 انها ليست زوجته فان
 كانت الدعوى على المجهر
 حلف بتا ايضا وان حلفت
 فان نكلت

بطلان النكاحين بنفسهما كما هو ظاهر قول الشارح ايضا عبارة الرشيدى قوله ينفسخ النكاح اى في
 جميع الصور ولا ينافيه انه في الصور الثلاث محكوم ببطلانه لانه اذا لم يحصل من الزوجين تداع كما علم بامام
 عن الشيخ عميرة فليراجع اه اقول بحمل الانفساخ على ظاهره اى الانفساخ بنفسه يندفع المناقاة من
 اصلها (قوله على التعيين) اى بان كانت بالغة عاقلة ولو سفية وفاصة وسكرانة بكر او ثيبا كما مر له بعد قول
 (قوله من يصح اقرارها) اى بان كانت بالغة عاقلة ولو سفية وفاصة وسكرانة بكر او ثيبا كما مر له بعد قول
 المصنف ويقبل اقرار البالغة الخ اه ع ش (قول المتن ثبت نكاحه الخ) وقولها لاحدهما لم يسبق نكاحك
 اقرار منها الاخران اعترفت قبله بسبق احدهما والافيجوز ان يقع معا فلا تكون مقرة بسبق الآخر اه
 مغنى (قول المتن وتحليفها) الاولى ان يقر بالنصب مفعولا معه حتى لا يعترض على المصنف باقراره يفتأمل
 اه سيد عمر ويرد عليه ان جمهور النجاة اشترطوا كون عامل المفعول معه فعلا او معنى فعل (قوله لان
 التحليف الخ) او على التاويل بالمذكور اه سم (قول المتن فيمن الخ) اى في مسئلة اه مغنى (قوله وهو
 الاظهر) اى قوله لانها احالت في المغنى (قوله فيحلف الخ) اما اذا لم يحلف يمين الرد فلا غرم عليها نهاية
 ومغنى (قوله ويغرمها الخ) اى في الحالين اه سم زاد المغنى وان لم تحصل له الزوجية اه (قوله لانها
 حالت الخ) قضية هذا التعليق مع معلوله انها لا تطالبه بالمهر وقديوجه بانه لا سبيل الى الزام مبرين نعم الا قرب
 انها لا تطالبه بالمهر بعد انقضاء النكاح الاول بالموت او الطلاق فليراجع (قوله ما تقرر) اى قوله
 ويغرمها مهر المثل (قوله ان اقرارها له الخ) اى حقيقة او حكما بان نكلت وردت اليمين على الثاني اه ع ش
 (والا صارت زوجة للثاني) وتعتدل الاول عدة وفاة ان لم يطأها والا اعتدت باكثر الامرين منها ومن ثلثه
 اقرار عدة الوطء ما لم تكن حاملا والقياس انها ترجع على الثاني بما غرمت له لانها انما غرمت له للحيولة اه
 نهاية وشرح الروض قال ع ش قوله والقياس الخ والقياس ايضا انها لا تترث من الاول لدعواها عدم زوجية
 ومن ثم سلمت للثاني بلا عقد عملا باقرارها له (قوله وخرج) الى قوله كزوجتها في المغنى (قوله ما لم
 يتعرض للسبق الخ) فيه امور يحتاج لتحريرها الاول ما الحكم لهما لو ادعيا معا الثاني ما الحكم فيمالو
 اقرت لاحدهما ثم للآخر والظاهر ان الكلام فيه كافي الصورة السابقة في دعوى العلم بالسبق الثالث
 فيما اذا ثبت النكاح للمدعى الاول يمينته هل تسمع دعوى الثاني مطلقا او حتى ينقض النكاح الاول بموت
 او نحوه وعلى كل فاحكمه لم ار في جميع ذلك شيئا فليراجع اه سيد عمر اقول والظاهر ان الكلام في
 الاول كالثاني كافي الصورة السابقة وقدم هناك عن المغنى وشرح الروض حكم نكولها ويمينها ويمين
 احدهما ونكولها ما راجعه وان دعوى الثاني تسمع مطلقا لان اليمين المردودة كالاقرار وان الحكم ايضا ك
 في الصورة السابقة والحاصل اخذ من كلام المغنى ان الفرق بين الصورتين انما هو في كون الحلف على نفى
 العلم في الاول وعلى البت في الثانية (قوله وفصل) اى القدر المحتاج اليه اه مغنى (قوله فتحلف بتا الخ)

(قوله وافرده لان الخ) او على التاويل المذكور (قوله ويغرمها الخ) اى في الحالين (قوله ما لم يمت الاول)
 وتعتمد من الاول عدة الوفاة ان لم يطأها والا اعتدت باكثر الامرين منها ومن ثلثة اقرار عدة الوطء ما لم تكن
 حاملا شرح روض (قوله والا صارت الخ) قال في شرح الروض والقياس انها ترجع على الثاني بما غرمت
 له لانها اذا غرمت له للحيولة اه (فان كانت الدعوى على المجهر) عبارة شرح الارشاد والزوجين الدعوى
 بما مر على المجهر ويحلف على البت وان كانت موليته كبيرة لصحة اقراره ثم ان حلف لله تحليفها ايضا فان
 نكلت حلف المدعى يمين الرد وثبت نكاحه وكذا ان اقرت له ولا يقدح فيه حلف الولى انتهى وقياس ذلك
 انها ما لو بدأ بالدعوى على الزوجة وحلفت فلمما تحليف الولى ايضا فان نكلت حلف المدعى يمين الرد وثبت
 نكاحه فان قلت لكان قول الشارح كغيره واذا اطلقت لهما الخ يخالف ذلك بناء على المعتمد منه وهو
 ما عليه الا كثرون انهما لا يتخالفان مطلقا وما قاله ابن الرفعة عليه انه يبطل النكاحان بخلفهما الا ان يخص
 هذا بما اذا لم يكن ثم ولى مجبر قلت لا تسلم المخالفة اما اولا فلان هذا مفروض فيما اذا لم يتعرض للسبق ولا

حلف المدعى منهم اولا وثبت نكاحه كالموافق له وإن حلف الولي (ولو تولى جد طر في عقد في تزويج بنت ابنته) البكر او المجنونة كذا اشترطه المصنف وبه يعلم اشتراط اجباره وبه صرح العراقيون واعتمد ابن الرفعة فيه متنع ذلك في بنت الابن الشيب البالغة العاقلة (باب ابنه الآخر) المحجور له الاب فيهما ميت او ساقط الولاية (صح في الاصح) لوقرة ولايته وشفته دون سائر الاولياء وكالبيع فيجب عليه الاتيان بالايجاب والقبول كزوجتها وقبلت نكاحه له (٢٧٤) بالواو فلا يجوز حذفها كما قاله صاحب الاستقصاء وابن معن واقتضاه كلام غيرها خلافا

لمن نازع فيه اذا اجل المتناسب
الغرض من متكلم واحد
لا بد لها من عاطف جامع
يدل على كمال اتصالها والا
لسكان الكلام معها مفاتا
غير ملتئم ولا يتولاها غير
الجد حتى وكيله بخلاف
وكيلها او وكيله وهو حتى
الحاكم في تزويج مجنونة
بمجنون وبحث البلقيني في
غم يريدان بزواج بنت اخيه
بابه الصغير ان الحاكم
يزوجها منه لولده لان
ارادته القبول لولده صيرته
كولي يريد ان يتزوج
موليته فيزوجه الحاكم
(ولا يزوج ابن العم) مثلا
اذ مثله في ذلك المعتقد
وعصيته (نفسه) من موليته
التي لا ولي لها اقرب منه
لانها مه في امر نفسه ولانه
ليس كالجدة (بل يزوجه
ابن عم في درجته) لا اشتراكه
معه في الولاية لا بعد منه
لحجبه به (فان فقد) من في
درجته (فقاض) لبلدها
يزوجها منه بالولاية العامة
كفقد وليها وفي قولها له
زوجني من نفسك يجوز
للقاضي ان يزوجه له بهذا
الاذن اذ معناه فوض امرى
الى من يزوجه اياي

ويجوز لها ذلك ان لم تعلم سبقه وعدم العلم يجوز لها الحلف الجازم اه معني (قوله حلف الخ) وإن نكل حلف المدعى بين الرد وثبت نكاحه شرح الارشاد اه سم (قوله وان حلف الولي) اي فلا يقدح حلفه وقياس ذلك انهما لو بدأ بالدعوى على الزوجة وحلفت فلم تحليف الولي ايضا فان نكل حلف المدعى بين الرد وثبت نكاحه اه سم (قوله جد) الى الفصل في النهاية لا قوله كزوجتها به الى ولا يتولاها (قوله اشتراط اجباره) اي في تولى الطرفين اه سم (قوله وبه صرح العراقيون) معتمداه ع ش (قوله الشيب الخ) ومعلوم انها اذنت له اه ع ش (قوله البالغة) هلا سقطه اذا اجبار في الشيب الصغيرة العاقلة ايضا اه سم (قوله وكالبيع الخ) عطف على قوله لوقرة الخ اي وقياسا على البيع (قوله بالواو فلا يجوز حذفها) وهذا كما قاله شيبخي راي مرجوح معني ونهاية عبارة سم قال في السكندر والوجه انه ليس بشرط اه (قوله اذا اجل) الى قوله غير ملتئم مردود بان هذا للاولوية لا للصحة اه نهاية (قوله ولا يتولاها) الى الفصل في المعني لا قوله دالي بخلاف (قوله غير الجد) شمل الحاكم وسيصرح به اه ع ش (قوله وحتى الحاكم الخ) ولو تزوج الحاكم من لا ولي لها لمجنون ونصبه من يقبل ويزوجهامنه وبالعكس صح كانه عليه الزر كشي اه نهاية زاد المعني لكن لا يصح في الاولى لا على راي مرجوح اه (قوله وبحث الخ) اعتمده النهاية والمعني ثم قال وللعلم تزويج ابنة اخيه بابنه البالغ ولا بن العم تزويج ابنة عمه بابنه البالغ لانه لم يتول الطرفين وليس له اي للشخص تولى الطرفين في تزويج عيده بامته بناء على عدم اجباره له وهو الاصح اه (قوله ان الحاكم يزوجه من لولده) اي فيقبل له ابو نه نهاية ومعني (قوله ان يتزوج الخ) اي لنفسه (قوله نفسه من موليته) لعل فيه قلبا والاصل موليته من نفسه او لفظة من زائدة (قوله لا ابعد) فاذا كان ابن العم شقيقا وله ابنا عم احدهما شقيق والاخر لاب زوجها منه الاول اه معني (قوله وفي قولها الخ) عبارة المعني ولو قالت لابن عمها او لمعتقها زوجني الخ اه (قوله بهذا الاذن) ظاهرا وصريح في انه لا يترقب على اذن الولي وقوله اذا الخ هو مخرجه فليحرره سيد عمر اقول ولعل الايهام المذكور حمل المعني على اسقاطه (قوله اذ معناه الخ) اي يحمل لفظها على ذلك وان لم تعرف معناه اه ع ش (قوله او لمحجوره) اي بقوله له اه معني (قوله من فوق) اي كالسلطان اه معني (قوله لان حكمه) اي الخليفة اه ع ش (قوله اي واحدا في الايجاب الخ) بل طريقه ان يتولى هو طرفا والقاضي آخر كما تقدم في قوله وبحث البلقيني الخ اه ع ش

لعلها به وقول الشارح المذكور مفروض فيما اذا تعرض لذلك فهم امام مسئلتان واما ثانيا فلا نه يمكن تخصيص القول المذكور بما اذا لم يكن ثم ولي مجبر فليتا مل (قوله وان حلف الولي) اي فلا يقدح حلفه (قوله وبه يعلم اشتراط اجباره) اي في تولى الطرفين (قوله البالغة العاقلة) هلا سقط قوله البالغة اذا اجبار في الشيب الصغيرة العاقلة ايضا (قوله بالواو) قال في السكندر والوجه انه ليس بشرط (قوله بالواو الخ) وقضية اطلاقه اي المتن عدم تعين الواو فقد منع بان غايته اثبات الاولوية لا توقف الصحة عليها (قوله خلافا لمن نازع فيه) اعتمد النزاع مر (قوله مقلتا الخ) بمنوع (قوله وبحث البلقيني في غم الخ) وللعلم تزويج ابنة اخيه بابنه البالغ لانه لم يتول الطرفين وان زوجها احد هما بابنه الطفل لم يصح بل يقبل له والحاكم يزوجه منه شرح مر

بخلاف زوجني فقط او بن شئت لان المفهوم منه تزويجها باجنبي (فلو اراد القاضي نكاح من لا ولي لها) غيره (فصل)
لنفسه او لمحجوره (زوجه من) هي في عمله سواء من (اوقه من الولاية) ومن هو مثله (او خليفته) لان حكمه نافذ عليه وإن اراد الامام الاعظم زوجه خليفته (وكما لا يجوز لواحد تولى الطرفين) غير الجد كما مر (لا يجوز ان كل وكلا في احدهما) ويتولى هو الاخر (او وكيلين فيهما) اي واحدا في الايجاب وواحد في القبول (في الاصح) لان فعل وكيله كفعله بخلاف القاضي وخليفته فان تصرفهما بالولاية العامة

(فصل في الكفاءة) وهي معتبرة في النكاح لا لصحته مطلقا بل حيث لا رضاهن المرأة وحدها فيجب ولا عنه ومع وليها الاقرب فقط فيما عداهما (زوجها الولي) المنفرد كأب أو أخ مسلما أو ذميا في ذمية كما يأتي في نكاح المشترك من جملة ضابط ذكره أخذنا من اطراف كلامهم فرأجعه فانه مهم (غير كفؤ برضاها أو) زوجها (بعض الاولياء) ولو (المستون) في درجة واحدة كاخوة غير كفؤ (برضاها) ولو سفيهة وإن سكنت البكر بعد استئذانها فيه معينا أو بوصف كونه غير كفؤ (ورضا الباقيين) صريحاً (٢٧٥) (صح) التزويج مع الكراهة وإن نظر

فيها وقال ابن عبد السلام بكره كراهة شديدة من فاسق إلا لريبة وذلك لان الكفاءة حقها وحقهم وقد رضوا به باسقاطها ولا نه عليه السلام امر فاطمة بنت قيس وهي قرشية بنكاح اسامة حبه وهو مولى وزوج ابو حذيفة سالما مولاه بنت اخيه الوليد بن عتبة متفق عليها والجمهور ان موالى قريش ليسوا اكفاء لهم وزوج عليه السلام بناته من غير اكفاء وان جاز ان يكون لاجل ضرورة بقاء نسلهم كازوج ادم بناته من بنيه لذلك تنزىل التغاير الحليين منزلة تغاير النسبين وخرج بقوله المستون الا بعد فانه وإن كان وليا وتقديم غيره عليه لا يسلب كونه وليا خلافا لما زعمه لاحق له فيها كما قال (ولو زوجها الاقرب) غير كفؤ (برضاها) فليس للابعد اعتراض (إذ لاحق له لأن في الولاية ولا نظر إلى قصره بل هو القار لنسبه لان القرابة يكسر انتشارها فيشقي اعتبار رضا الكل ولا ضابط

(فصل في الكفاءة) (قوله في الكفاءة) إلى قوله والذي يتجه في النهاية إلا قوله من جملة ضابط إلى الماتن وقوله وإن نظر فيها وقوله كازوج آدم إلى وخرج (قوله لا لصحته مطلقا) الا وضح لصحته لا مطلقا (قوله ولا عنه) الاولى إسقاط لا (قوله فيما عداهما) أي الجب والعنة اه عش (قول المتن زوجها الخ) على تقدير اداة الشرط أي زوجها (قوله مسلما الخ) أي سواء كان الولي مسلما الخ (قوله أو ذميا في ذمية) أي إذا ترافعوا اليه عند العقد ولا فليس لنا التعرض لهم على ما يأتي في نكاح الكفار اه عش (قوله في درجة واحدة) أي ورتبة واحدة وقوله كاخوة أي أشقاء أو لأب عند تقديم اه رشیدی (قوله غير كفؤ) مفعول أو زوجها (قوله ولو سفيهة) ولو محجورة لان الحجر إنما هو في المال فلا يظهر لسفها اثر هنا واستثنى شارح التعجيز كفاءة الاسلام فلا تسقط بالرضا قوله تعالى ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا اه معنى (قوله وإن سكنت) غاية أخرى اه رشیدی (قوله معينا) حال من ضمير فيه الراجع إلى غير كفؤ او بمنزلة شخصه او باسمه ونسبه كابن فلان مثلاً لانها متمكنة من السؤال عنه كذا في عش (قوله أو بوصف الخ) أي أو بمنزلة العنوان بان يقال مثلاً لرجل غير كفؤ لك (قول المتن ورضا الباقيين صح) أي وإن لم تعرف الكفاءة لاهي ولا وليها لانهم مقصرون بترك البحث عن ذلك اه عش (قوله مع الكراهة) إلى قوله ولا يرد في المعنى (قوله وإن نظر الخ) عبارة المعنى ويكره التزويج من غير كفؤ برضاها كما قاله المتن ولأن نظاره الاذرعى ومن فاسق برضاها كما قاله الشيخ عز الدين إلا ان تكون تخاف من فاحشة أو ريبة اه وظاهره رجوع الاستثناء لكل من المعطوف والمعطوف عليه (قوله إلا لريبة) أي تنشأ من عدم تزويجها له كأن خيف زناه به أو لم ينكحها أو تسلط فاجر عليها عش ورشیدی (قوله وذلك) راجع إلى ما في الماتن اه عش (قوله والجمهور الخ) جواب سؤال عبارة المعنى فان قيل موالى قريش اكفاء لهم اجيب بان الجمهور على المنع اه وزوج عليه السلام الخ عطف على قوله امر فاطمة الخ (قوله وتقديم غيره لا يسلب الخ) جملة معترضة اه عش ويجوز عطفه على اسم كان وخبره (قوله لاحق له فيها) أي في الكفاءة (قوله إذ لاحق له الان في الولاية) أي في التصرف بها وتزويجها وإلا لنافى قوله السابق فانه وإن كان وليا الخ اه رشیدی عبارة سم قد ينافى قوله السابق وإن كان وليا الخ إلا ان يرد لاحق له في مقتضى الولاية أو نحو ذلك فليتأمل اه أي فكان الاولى في التزويج كما عبر في المعنى والمحلى وشرحى الروض والمنهج (قوله لدونه) أي الكل اه سم عبارة الرشیدی أي دون رضا الكل اه قال عش أي الاقرب اه وهو بعيد (قوله ولا يرد عليه) أي على مفهوم المتن وبذلك يندفع اعتراض السيد عمر بما نصه قوله ولا يرد عليه ما الموردد عليه اه سم (قوله أي غير الكفاءة) إلى قوله والذي يتجه في المعنى إلا قوله ويجاب بوضوح الفرق (قوله أو عنه) الواو انصب من أو اه سيد عمر (قوله ولم يرضوا به الخ) سيد كرمته ثم يرد (قوله ثم بانث) أي بخلع أو فسخ أو غير ذلك سم

(فصل في الكفاءة) (قوله وقال ابن عبد السلام بكره الخ) عبارة الزركشى عنه إلا ان يخاف من فاحشة أو ريبة اه (قوله تنزىل) قضيته امتناع تزويج بعض افراد الخل الواحد لبعض (قوله إذ لاحق له الآن في الولاية) قد ينافى قوله السابق وإن كان وليا وتقديم غيره عليه لا يسلب كونه وليا إلا ان يرد لاحق له في مقتضى الولاية أو ثمة الولاية أو نحو ذلك فليتأمل (قوله ولا ضابط لدونه) أي الكل (قوله ثم بانث) أي بخلع أو فسخ أو غير ذلك (قوله برضاها فقط) أي دون رضاها فظاهره وإن صرحوا بالرجوع

لدونه فيتعيد الأسر بالاقرب ولا يرد عليه ما لو كان الاقرب نحو صغير أو مجنون فان المعتبر حينئذ رضا الابعد لانه الولي والا قرب كعدم (ولو زوجها احدثم) أي المستون (به) أي غير الكفؤ لغير جب او عنه (برضاها دون رضاها) أي الباقين ولم يرضوا به اول مرة (لم يصح) وإن جهل العاقد عدم كفاءته لأن الحق لجميعهم (وفي قول يصح ولهم الفسخ) لان النقص يقتضى الخيار فقط كميح المبيع ويجاب بوضوح الفرق اما المحبوب والعين فيكفي رضاها وحدها به لان الحق فيه لها فقط. واما إذا رضوا به أولا ثم بانث ثم زوجها احدثم به برضاها فقط

فيصح على مقتضى كلام الروضة وجزم به بعض مختصريها والذي يشبهه وفاقا لصاحب الكافي وجزم به صاحب الأنوار مقابلة لان هذه عصمة جديدة وما يصرح به ما يأتي قربان السيد (٢٧٦) لا يحتاج لاذنه في الرجعة بخلاف إعادة البائن (ويجوز القولان في تزويج الاب) وإن علا

ونهاية ومعنى (قوله فيصح) اعتمده لانهاية والمغنى وفي سم اعتمده مر وأقنى به الشهاب الرملي اه (قوله على مقتضى كلام الروضة الخ) عبارة المغنى كما هو قضية كلام الروضة وجزم به ابن المقرئ اه زاد النهاية والمغنى به والدرجته الله تعالى اه (قوله وما يصرح به ما يأتي الخ) دعوى ان ما يأتي قريبا يصرح بذلك ليست في محلها بل بمنوعة منعوا وضحا الظهور والفرق لان الاحتياج الى إذن السيد في اصل العقد والكلام فيما نحن فيه في امر تابع خارج عن العقد وايضا فتعلق السيد بريقه فوق تعاق الولي بموليه اه سم بحذف (قوله في الرجعة) أى رجعة عبده (قوله وإن علا) الى قوله قال القاضي في النهاية (قوله بالنكاح) متعلق برضاها اه رشيدى عبارة سم قوله بالنكاح هل ازاد او بعد الكيف فان البالغة المجبرة لا بد من رضاها بغير الكيف وإن كان الولي الاب اه اقول وقد يجاب بجعل النكاح متعلقا بالمجبرة وجعل بعدم الكيف المتعلق برضاها راجعا لكل من المجبرة وغيرها (قوله وغيرها) أى غير المجبرة عطف على المجبرة (قوله بان اذنت الخ) تصوير لعدم رضا غير المجبرة بعدم الكيف (قوله من غير تعيين) سيأتي محتمزه في قوله وسيأتي الخ (قوله او من الاولياء) أو لمنع الخلو (قوله حتى ظنت كفاءته) أى وهو معين كما يعلم من التفسير الآتى اه رشيدى أى ومن أول كلامه (قوله إلا ان كان معيبا الخ) أى بخلاف ما لو بان فاسقا ودنى النسب او الحرقة مثلا فلا خيار لها حيث اذنت فيه بخلاف ما لو زوجت من ذلك بغير إذن فان النكاح باطل اه عش (قوله وهذا) أى المستثنى المذكور يحمل قول البغوى الخ أى فراده بغير الكيف خصوص المعيب والريق (قوله صغرها) أى المجبرة (قوله) لانه يدعى الخ لتعليل الدنفى وقوله لان الاصل الخ لتعليل الدنفى (قوله استصحاب الصغر) مقتضى هذه العلة انه لو مات الزوج وادعى وارثه صغرها حتى لا ترث صدق اه عش اقول ويصرح بذلك قول الشارح الآتى قال القاضي الخ (قوله وكذا تصدق الزوجة الخ) هل شرط تصديقها عدم تمكينها طائفة بعد الكمال اه سم عبارة عش قوله وكذا تصدق الزوجة الخ قياسا مسياتى في السفهية ونحوها ان محل ما ذكر اذا لم يمكنه بعد بلوغها مختارة اه وهل يقيد هذا بكونها عالمة بالمسئلة لانها ما تخفى على العوام والا قرب نعم إلا ان يوجد نقل بخلافه فليراجع (قوله حال عقد المجرى الخ) أى وبالاولى في غير المجرى (قوله لو زوج الحاكم الخ) قال في الروضة قال الشافعى في الاملاء لو زوج اخته مات الزوج فادعى وارثه ان الاخ زوجها بغير رضاها وانها لا ترث فقالت زوجتى برضاى فاقول قولها وترث شرح الروض اه سم (قوله وانكر) كذا في بعض

(بكر اصغيرة أو) تزويج الاب او غيره (بالغة غير كفؤ بغير رضاها) أى البالغة المجبرة بالنكاح وغيرها بعدم الكيف وبان اذنت لوليها في تزويجها من غير تعيين زوج (فى الاظهر) التزويج (باطل) لانه على خلاف الغبطة (وفى الاخر يصح وللبالغة الخيار) حالا (وللصغيرة) الخيار (إذا بلغت) لما مر ان النقص إنما يقتضى الخيار وقيل لا بخيار وسيأتي في باب الخيار ما يعلم منه انه حيث كان هناك إذن في معين منها او من الاولياء كفى ذلك في صحة النكاح وإن كان غير كفؤ ثم قد يثبت الخيار وقد لا والحاصل انه متى ظنت كفاءته فلا خيار الا ان بان معيبا او رقيقا وهذا يحمل قول البغوى لو اطلقت الاذن لوليها أى في معين فبان الزوج غير كفؤ تخبرت ولو زوجها المجرى بغير الكيف ثم ادعى صغرها الممكن صدق بيمينته وبان بطلان النكاح وإنما لم يكن القول قول الزوج لانه يدعى الصحة لان الاصل استحباب الصغر حتى ثبت خلافه ولا نه لا بد من تحقق انتفاء المانع ولا تؤثر مباشرة الولي للعقد الفاسد في تصديقه لان

عن الرضا به فانظر لو روضوا ابتداء ثم رجعوا قبل العقد عن الرضا به فان أثر رجوعهم اشكل ما هنا إلا ان يفرق بان الرضا به المتصل بالعقد أقوى (قوله فيصح الخ) اعتمد مر واقفى به شيخنا الشهاب الرملي (قوله بعض مختصريها) أى صاحب الروض (قوله وما يصرح به ما يأتي قريبا) دعوى ان ما يأتي قريبا يصرح بذلك ليست في محلها وهى بمنوعة منعوا وضحا الظهور والفرق لان الاحتياج الى إذن السيد في اصل العقد والكلام فيما نحن فيه في امر تابع خارج عن العقد وايضا فترضا السيد معتبر في النكاح مطلقا ورضا الولي إنما يعتبر في بعض الصور أى اذا انتفت الكفاءة فلا احتياج لاذن السيد اشد وايضا فتعلق السيد بريقه فوق تعلق الولي بموليه لان رقيقه مملوك له ومنافعه مستحقة له والنكاح بفوتها عليه او ينقصها وايضا فاذا لم ياذن السيد انتفى الاذن مطلقا بخلاف الولي لان الولي الاخر قد رضى (قوله المجبرة بالنكاح) هل ازاد او بعدم الكيف فان البالغة المجبرة لا بد من رضاها بغير الكيف وان كان الولي الاب (قوله وغيرها) أى المجبرة (قوله والحاصل الخ) كذا شرح مر (قوله صدق بيمينته الخ) كذا شرح مر (قوله وكذا تصدق الزوجة اذا الخ) كذا شرح مر وهل شرط تصديقها عدم تمكينها طائفة بعد الكمال (قوله) لو زوج الحاكم الخ قال في الروضة قال الشافعى في الاملاء لو زوج اخته مات الزوج فادعى وارثه ان الاخ زوجها بغير رضاها وانها لا ترث فقالت زوجتى برضاى فاقول قولها وترث شرح روض (قوله)

الحق لغيره مع عدم انزاله عن الولاية بذلك لانه صغيرة وكذا تصدق الزوجة إذا بلغت ثم ادعت صغرها حال عقد المجرى النسخ عليها بغير الكيف وقال القاضي لو زوج الحاكم امرأة ظانا بلوغها ثم مات الزوج فادعى وارثه صغرها عند العقد حتى لا ترث وانكرت صدق

بيمينه كالو ادعى في البائع صغره عند العقد أو أمكن (ولو طلبت من لا ولي لها) غير القاضي لعدم غيره أو لفقد شرطه (أن يزوجه السلطان) الشامل حيث أطلق للقاضي ونائبه ولو في معين كأم (بغير كفو ففعل لم يصح) (التزويج من غير (٢٧٧) محبوب وعين (في الاصح) لما فيه من تركه

الاحتياط بمن هو كالنائب عن الولي الخاص بل وعن المسلمين ولهم حظ في الكفاءة وقال كثيرون أو الا كثرون يصح وأطال جمع متأخرون في ترجيحه وتزييف الاول وليس كما قالوا وخبر فاطمة بنت قيس السابق لا ينافيه إذ ليس فيه أنه صلى الله عليه وسلم زوجها اسامة بل اشار عليها أو امرها به ولا يدري من زوجها فيجوز أن يكون زوجها ولي خاص برضاها وخص جمع ذلك بما إذا لم يكن تزويجه لنحو غيبة الولي أو عضله أو إحصاءه واللام يصح قطعا لبقاء حقه وولايته وعلى الاول لو طلبت ولم يجبها القاضي فهل لها تحكيم عدل ويزوجه حينئذ منه للضرورة أو يمتنع عليه كالقاضي محل نظر ولعل الاول اقرب أن لم يكن في البلد كما يرى ذلك أثلا يؤدي ذلك إلى فساده ولأنه ليس كالنائب باعتباره السابقين ثم رأيت جمعا متأخرين بحثوا أنها لو لم تجد كفوا وخافت العنت لزم القاضي اجابتها قولاً واحداً للضرورة كما أيجت

النسخ ولعل الضمير على هذه اللاحا كم وفيه ما لا يخفى وفي أكثرها وأنكرت أي المرأة وهي الظاهرة أو الصحيحة (قوله كالو ادعى البائع الخ) في التنظير به نظر فإن الثاني يدعى لنفسه حالة أو علمها من غيره والاول يدعى على غيره حالة أو علمها منه فتأمل ثم رأيت فرع الاملاء وهو مناقض لما قاله القاضي ومؤيداً لمختمه فتأمل مراقبا للانصاف بجائزاً للاعتساف اه سيد عمر أقول وقد مر عن عس اخذاً من تعليمهم بالاستصحاب ما يوافق قول القاضي (قوله غير القاضي) إلى قوله وعلى الاول في المغنى وإلى قوله ثم رأيت في النهاية (قوله أو لفقد شرطه) أي الغير اه رشيدى (قوله حيث أطلق) أي السلطان اه عس (قوله ولو في معين) غايته في النائب أي وإن كان النائب نائبه في شيء معين أي شامل للانكحة اه رشيدى وعبرة الكردى أي ولو كان النائب نائباً في نكاح معين اه (قوله كأم) أي في شرح ولو فقد المعتق زوج السلطان اه كردى (قوله ولهم حظ) أي للمسلمين اه عس (قوله وقال كثيرون الخ) هذا مقابل الاصح (قوله وتزييف الاول) أي ما صححه المصنف من عدم الصحة (قوله وليس) أي الحكم كما قالوا أي الكثيرون أو الا كثرون (قوله وخبر فاطمة الخ) جواب سؤال (قوله السابق) أي آنفاً في شرح ورضا الباقيين صح (قوله لا ينافيه) أي ما صححه المصنف قال سم قديقال بل ينافيه لانه واقعة حال قوله والاحتمال يعممها اه (قوله أو امرها) اقتصر النهاية والمغنى على ما قبله (قوله برضاها) أي النبي صلى الله عليه وسلم وهي اه عس ولعل الاول تانيث الضمير كافي بمض النسخ وفي المغنى (قوله وخص جمع ذلك الخ) أي الثاني اه عس (قوله لنحو غيبة الخ) اسقط المغنى لفظة النسخ (قوله واللام يصح قطعا) جزم به المغنى بغير عرف للجمع (قوله لبقاء حقه الخ) شامل لصورة العضل فليتأمل سم أقول وجه ظاهر لان عضله يمنع التزويج من غير الكف لا يخل بولايته والعضل المخل بالمنع من التزويج بالكف اه سيد عمر (قوله وعلى الاول) أي الاصح (قوله لو طلبت الخ) مفهومه أنه لو لم تطلب وحكمت ابتداء لم يصح ولعله غير مراد بل يكفي علمها بامتناعه اه عس (قوله منه) أي من غير كف (قوله عليه) أي المحكم (قوله ولعل الاول اقرب) عبارة النهاية والاول اه (قوله يرى ذلك) أي تزويجها من غير كف (قوله ولأنه) أي المحكم (قوله باعتباريه السابقين) وهما النيبان عن الولي الخاص بل وعن المسلمين اه عس (قوله ثم رأيت جمعا متأخرين بحثوا الخ) أي في جميع الصور الشاملة لغيبة الولي وعضله وإحصاءه عبارة فتح المعين اما القاضي فلا يصح له تزويجها لغير كف مو أن رضيت به على المعتمدان كان لها ولي غائب أو مفقود لانه كالنائب عنه فلا يترك الحظ له وبحث جمع متأخرون أنه لو لم تجد كفوا وخافت العنت لزم القاضي اجابتها للضرورة قال شيخنا وهو متجه مدركا ما من ليس لها ولي أصلاً فتزويجها القاضي لغير كف بطليم التزويج منه صحيح على المختار خلافاً للشيخين اه وعبرة البجيرمى على المنهج قوله لان زوجها له كما فلا يصح الخ الا حيث لم يوجد من يكافئها ولم يوجد من يرغب فيها من الا كفاه والاجاز أن يزوجه حينئذ في جميع الصور التي يزوجه فيها حيث خافت العنت ولم يوجد كما يرى تزويجها من غير كف ولم تجد عدلاً يحكمه في تزويجها من غير الكف والافدما على الحاكم المذكور حلي اه (قوله والذي يتجه الخ) أي ليمين لا ولي لها غير القاضي الخ (قوله أنه ان كان الخ) بيان للوصول (قوله فان فقد) أي الحاكم الذي يرى ذلك لعل المراد بالفقد اخذاً من نظائره ما يشمل تعذر الوصول اليه وامتناعه من التزويج بالبرشوة (قوله أي الصفات) إلى قوله وهل تعتبر سنة في النهاية (قوله المعتبرة فيها) أي الزوجة رشيدى وعس (قوله ليعتبر مثلها) أي الصفات كالو ادعى البائع الخ) فيه كلام سبق في باب التحالف (قوله لا ينافيه) قديقال بل ينافيه لانه واقعة حال قولية والاحتمال يعممها (قوله وخص جمع الخ) كذا شرح مر (قوله لبقاء حقه) شامل لصورة العضل فليتأمل (قوله ولعل الاول اقرب الخ) كذا شرح مر

الامة لخائف العنت اه وهو متجه مدركا والذي يتجه نقلاً ما ذكرته انه ان كان في البلد كما يرى تزويجها من غير الكفو تعين فان فقدت وجدت عدلاً يحكمه ويزوجهات تعين فان فقدت تعين ما يحكمه هؤلاء (وخصال الكفاءة) أي الصفات المعتبرة فيها ليعتبر مثلاً في الزوج

خمس والعبرة فيها بحالة العقد نعم ترك الحرفة الدينية قبله لا يؤثر إلا أن مضت سنة كذا أطلقه غير واحد وهو ظاهر أن تابس بغيرها بحيث زال عنه اسمها ولم ينسب اليها البتة وإلا فلا بد من مضي زمن يقطع نسبتها عنه بحيث صار لا يبر بها وهل تعتبر السنة في الفاء إذا تاب بالحرفة القياس نعم ويفرق بينه وبين ما مر في الولي (٢٧٨) بأن المدار ثم على عدم الفسق وهنا على عدم التعير به وهو لا يفتي إلا بمضي سنة نظير

ما يأتي في الشهادات فإن قلت لم لم يأت فيه تفصيل الحرفة المذكورة قلت لأن عرف الشرع اطرده فيه بزوال وصمته بعد السنة لا في الحرفة فعملنا فيها بالعرف العام على القاعدة فيما ليس للشرع فيه عرف ثم رايت ابن العماد والزر كشي بثمان الفاسق اذا تاب لا يكافى العفيفة وينبغي حمله على ما إذا لم تمض سنة من توبته وظاهر كلام بعضهم اعتمادا لاطلاقهم ما لكن بالنسبة للزنا فإنه ايده بالقياس على عدم عود العفة والحصانة بالتوبة وعلى ردق مبيع ثبت زناه وان تاب منه لأن اثر الزنا لا يزول بالتوبة ففضية قياسه تخصيص ذلك بالزنا لأنه الذي لا نزول وصمة عاره مطلقا وهو محتمل ثم رايت ابن العماد صرح به في موضع آخر بأن الزاني المحصن وان تاب وحسنت توبته لا يعود كفوا كما لا تعود عفته وبما تقرر من أن العبرة فيها بحالة العقد برد ما في تفقيه الرمي عن بعضهم أن طرو الحرفة

في الزوج يرد عليه أن مقتضى ذلك أن عيوب النكاح لا يشترط سلامة الزوج منها إلا إذا كانت الزوجة سليمة وليس كذلك ويجوز أن يراد بقوله المعبرة فيها المودة في الزوجة وبقوله ليعتبر ليشترط وفيه ما لا يخفى اه حلى عبارة الرشيدى قوله ليعتبر مثلها الخ انظره مع ما سياتى من التخيير بنحو البرص وإن كان ما بها أقبح اه (قوله خمس) خبر قول المتن وخصال الكفاءة (قوله والعبرة فيها) أى الكفاءة او خصاها عبارة عش أى الصفات اه (قوله اطرده فيه) أى الفسق (قوله على القاعدة) متعلق بقوله عملنا وقوله فيما ليس الخ نعت له (قوله فعملنا فيها) أى الحرفة على خلاف الغالب من حالة الجار والمجور بعد المعرفة (قوله بحثنا أن الفاسق الخ) افتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وإن كان الفسق بغير نحو الزنا مر اه سم عبارة الرشيدى أى وإن كان الفسق بغير الزنا كما افتى به والد الشارح خلافا لابن حجج وإن تبعه الزيادة اه وعبرة عش ويمكن حمل قول حجج وينبغي حمله الخ على غير الزنا فيكون مقيدا لطلاق الشارح وعليه فالزاني لا يكون كفوا للعفيفة وإن تاب وإن كان بكر أو على هذا القول ابن العماد الزاني المحصن الخ في مفهومه تفصيل وهو أن غير الزاني إذا تاب ومضت مدة الاستبراء كافا للعفيفة وان غير المحصن لا يكافى العفيفة وإن تاب كالمحصن (فرع) وقع في الدرس السؤال عما لو جاءت امرأة بجهولة النسب إلى الحام كم وطبقت منه أن يزوجه من ذى الحرفة الدينية ونحوها فهل يجيبها أم لا والجواب عنه أن الظاهر الثاني للاحتياط لا من النكاح فلعل ما تنسب إلى ذى حرفة شريفة وبفرض ذلك لا يزوجه من ذى الحرفة الدينية باطل والنكاح بمحاطة له اه (قوله فانه ايده الخ) تعليل لقوله لكن بالنسبة الخ (قوله وعلى ردق مبيع الخ) قياس ذلك أن ما الحقوه بالزنا في أنه يرد به وان تاب أن الفاسق به لا يكافى وان تاب منه فليتامل اه سم (قوله ففضية قياسه تخصيص ذلك الخ) بل قضية قياسه على المبيع أن لا يتقيد بالزنا بل يجري في غيره مما تقدم أى في المبيع أنه عيب وان تاب منه اه سم (قوله مطلقا) أى تاب أم لا (قوله وهو الخ) أى التخصيص بالزنا (قوله بان الزاني المحصن) ومثله البكر وينبغي أن مثله الزاني اللائط اه عش زاد بعض المتأخرين وآتى البهائم والممكن من نفسه اه وهو ظاهر (قوله لا يعود كفوا) افتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله وبما تقرر) إلى المتن في النهاية (قوله قال) أى الرمي وكذا خبر زعم (قوله بل هو) أى ما قاله بعض المتأخرين وقوله وذلك أى ما في التفقيه عن بعضهم (قوله وليس طر وذلك) أى الحرفة الدينية والاولى الاخصر وليس هي (قوله ما قررت الخ) أى من أن العبرة في الكفاءة بحالة العقد (قوله يتخير) كذا في نسخ الشرح بالياء وهو في النهاية بالتاء (قوله به) أى طر والرق اه عش (قوله احدها) أن النسب لما سياتى اولها (قوله وكذا آياته) هل حتى

(قوله وهو ظاهر أن الخ) كذا شرح مر (قوله بحثنا أن الفاسق اذا تاب لا يكافى العفيفة) افتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وإن كان الفسق بغير نحو الزنا مر (قوله وعلى ردق مبيع الخ) قياس ذلك أن ما الحقوه بالزنا في أنه يرد به وان تاب أن الفاسق به لا يكافى وان تاب منه فليتامل (قوله قضية قياسه تخصيص ذلك بالزنا) بل قضية قياسه على المبيع أنه لا يتقيد بالزنا بل يجري في غيره مما تقدم أنه عيب وان تاب منه (قوله لا يعود كفوا) وافتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وبأن المحجور عليه بسفه لا يكافى الرشيدة شرح مر وسياتى بعد في كلام الشارح (قوله وكذا آياته) أى حتى من الجب والعنة

الدينية ثبت لها الخيار قال وخالفه بعض المتأخرين ولا وجه له وليس كما زعمه بل هو الوجه وذلك هو الذي لا وجه له كما هو واضح لأن من الخيار في رفع النكاح بعد صحته لا يوجد إلا بالأسباب الخمسة الآتية في بابها ونحو العتق تحت رقيق وليس طر وذلك واحد من هذه ولا في معناه وأما قول الأسنوى ينبغي الخيار إذا تجدد الفسق فردده الاذرعى وابن العماد وغيرهما بأنه لا وجه له وهو كما قالوا اخلافا للزر كشي ووجه رده ما قررت من كلامهم نعم طر والرق يبطل النكاح وقرل الأسنوى يتخير به مردود بانه وهم احدها (سلامة) للزوج وكذا آياته

على احد وجهين الاوجه مقابله وزعم الاطباء الاعداء في الولد لا يعول عليه (من العيوب المثبتة للخيار) فن به جنون او جذام او برص لا يكافي ولو من هذا ذلك وان اتحد النوع وكان ما بها اقبح لان الانسان يعاف من غيره ما لا يعاف من نفسه او جب او عنة لا يكافي ولو رتقاء او قرنا و مران الولي لاحق له في هذا بخلاف الثلاثة الاول اما العيوب التي لا تثبت الخيار فلا تؤثر كعمى وقطع اطراف وتشوه صورة خلا فالجمع متقدمين بل قال القاضي يؤثر كل ما يكسر سورة التوقان والرواي ليس الشيخ كفوا للشابة واختير وكل ذلك ضعيف لكن ينبغي مراعاته بخلاف زعم قوم رعاية البلد فلا يكافي بجبل بلدي فلا يرعى لانه ليس بشيء كافي الروضة (و) ثانيها (حرية فالرقيق) اي من به رق وان قل (ليس كفوا لحرية) ولو عتيقة ولا مبعوضة لانها مع تعيرها به تتضرر بانفاقه نفقة المعسرين (والعتيق (٢٧٩) ليس كفوا لحرية اصلية) لنقصه عنها

وعروض نحو امرة او ملك له لا ينفي عنه وصمة الرق فاندفع ما اطال به السبكي ههنا من المنازعة في ذلك وان تبعه البلقيني واطال ايضا وكذا لا يكافي من عتق بنفسه من عتق ابوها ولا من مس الرق أحد آبائه أو أبالة أقرب من لم مس أحد آبائها او هت لها أبا ابعد ولا اثر لمسه اللام (و) ثالثها (نسب) والعبرة فيه بالآباء كالسلام فلا يكافي من اسلم بنفسه اوله ابوان في الاسلام اسلمت بابيها أو من لها ثلاثة آباء فيه وما لزم عليه من ان الصحابي ليس كفوا بنت تابعي صحيح لازل فيه لما ياتي ان بعض الخصال لا يقابل ببعض فاندفع ما الاذرعى ههنا واعتبر النسب في الآباء لان العرب تفتخر به فيهم دون الامهات فن انتسب لمن تشرف به لا يكافئها من لم يكن كذلك وحينئذ (فالجمعي) ابا وان كانت أمة عربية (ليس كفوا عربية)

من الجب والعنة اه سم (قوله على احد وجهين) وهو الاقرب فلا يكون ابن الابرص كفوا لمن ابوها سليم لانها تعير به نهاية ومعنى قال الرشيدى قد يتوقف في هذه الاقربية خصوصاً في نحو العنة لاسيما إذا كان حصولها في الاب لطعنه في السن اه ومرانفاق سن مثله وقال السيد عمر بعد ذكر كلام النهاية مانصه اقول وعليه لم هو على إطلاقه كما هو مقتضى إطلاق الحكم ومحل حيث كان الولد يعير به بخلاف ما إذا علا جدا بحيث لا يعير به اخذا من العلة محل تأمل ولعل الثاني اقرب اه (قوله الاوجه مقابلة) خلافا للنهاية والمعنى كما مر آنفاً (وقوله وزعم الاطباء الخ) قد يقال يكفي في توجيه ذلك ان الولد يعير بأبائه حينئذ لتضرر الزوجة اه سم (قول المتن الخيار) اي في النكاح وستأتي في باب اه معنى (قوله فن به جنون) الى قوله بل قال القاضي في المعنى وإلى المتن في النهاية الا قوله ومر الى اما العيوب (قوله وان اتحد النوع) كذا في النهاية وفي اصل الشارح وان اختلف الجنس فليحرراه سيد عمر وبوافق ما في اصل الشارح قول المعنى اختلف العيان كرتقاء ومجبوب او اتفقا كابرص وبرص اه (قوله اوجب) عطف على جنون (قوله ومر) اي في اول الفصل (قوله في هذا) أي المذكور من الجب والعنة (قوله بلديا) الاولي بلدي (قوله اي من به رق) الى قوله ويفرق في النهاية الا قوله وقد ذكرتها الى المتن (قوله من به رق الخ) اي ولو مكاتباه معنى (قوله ولا مبعوضة) وهل المبعوض كفوا لها قال في البحر ان استويا وزادت حرية كان كفوا لها والا فلا اه معنى وفي ع من بعض الهوامش وعن حواشي شرح الروض للملي مثله (قول المتن ليس الخ) وكفوا لعتيقة اه معنى (قوله وعروض نحو امرة الخ) اي عروض كونه اميرا او ملكا اه كرى (قوله فاندفع ما اطال الخ) هذا الاندفاع مبني على مجرد الدعوى اه سم وكذا اقر المعنى ما قاله السبكي والبلقيني من ان طر والامرة او الملك للعتيق ويجعله كفوا لحرية الاصل (قوله وكذا لا يكافي) الى قوله فان من خصائصه في المعنى (قوله لها ابا ابعد) الاولي ابا ابعدها (قوله من اسلمت بابيها الخ) نشر على ترتيب اللف (وما لزم عليه) اي على قوله كالسلام فلا يكافي الخ (قوله من ان الصحابي) اي الذي اسلم بنفسه قول المتن ولا غير هاشمي الخ كبنى عبد شمس ونوفل وان كانا اخوين لهاشم اه معنى (قوله اولاد فاطمة) عبارة المعنى اولاد الحسن والحسين اه (قوله منهم) اي من بني هاشم (قوله ان اولاد بناته) اي اصله صلى الله عليه وسلم (قوله وبه رد) اي بقوله ان من خصائصه الخ (قوله انهم) اي غير اولاد فاطمة من بقية بني هاشم وقوله لهم اي لا اولاد فاطمة (قوله بين هذا) اي استثناء بني هاشم ومطاب بالنسبة للكفاءة (قوله فيهم)

(قوله على احد وجهين) هو الاوجه خلافا لما في الروض عن الاسنوي فقلاعن الهروي مر (قوله وزعم الاطباء الخ) فقد يقال يكفي في توجيه ذلك ان الولد يعير بابائه حينئذ فتضرر الزوجة (قوله ولا لمبعوضة) شامل لتبعض الزوج مع اتفاق التبعض فليراجع (قوله فاندفع) هذا الاندفاع مبني على مجرد الدعوى (قوله بان المدار ثم الخ) لو قيل لم كان المدار هناك وههنا على ما قاله احتجيج للجواب (قوله)

وان كانت أمها عجمية لان الله تعالى اصطفى العرب على غيرهم وميزهم عنهم بفصائل جمة كما بحث به الاحاديث وقد ذكرتها وغير هافي كتابي بلغ الارب في فضائل العرب (ولا غير قرشي) من العرب (قرشية) اي كفوا قرشية لان الله تعالى اصطفى قريشاً من كنانة المصطفين من العرب كما ياتي (ولا غير هاشمي ومطاي) كفوا (لها) لخبر مسلم ان الله اصطفى من العرب كنانة واصطفى من كنانة قريشاً واصطفى من قريش بني هاشم وصح خبر نحن وبني المطالب شيء واحد فهم امته كنانة نعم اولاد فاطمة منهم لا يكافئهم غيرهم من بقية بني هاشم لان من خصائصه صلى الله عليه وسلم ان اولاد بناته ينسبون اليه في الكفاءة وغيرها كما صرحوا به وبه يرد على من قال انهم اكفاء لهم كما اطلقه الاصحاب ويفرق بين هذا واستواء قريش كلهم بالنسبة للامامة العظمى بان المدار ثم على طيب المعدن وهو عام فيهم وههنا على الشرف المتقضي للحقوق عارما

بنكاح الغير ولا شك ان بنى هاشم والمطالب اشرف من بقية قريش بذلك الاعتبار وغير قريش من العرب اكفاء وكانهم انما لم يقدموا كنانة مع ما مرفيهم لان العرب لا يعدون (٢٨٠) لهم فخرا مميذا على غيرهم بحيث يتعبرون لو نكح غيرهم نساءهم وبهذا يفرق بين ما هنا

أى قريش كلهم (قوله بنكاح الخ) أى بسببه (قوله وغير قريش اكفاء) خلافا للمغنى عبارته والامر الثانى اى ما اقتضاه كلام المصنف ان غير قريش من العرب اكفاء بعض ونقله الرافعى عن جماعة وقال فى زيادة الروضة انه مقتضى كلام الاكثرين قال الرافعى ومقتضى اعتبار النسب فى العجم اعتباره فى غير قريش من العرب وقال الماوردى فى الحارى واختلاف اصحابنا فى غير قريش فالبصريون يقولون بانهم اكفاء والبغداديون يقولون بالتفاضل فيفضل مضر على ربيعة وعدنان على قحطان اعتبارا بالقرب منه ^{صلوات الله عليه} وهذا كما قال شيخنا هو الاوجه اذ اقل مراتب غير قريش من العرب ان يكونوا كافي المراتب كالعجم قال الفارقى والمراد بالعربى من ينسب إلى بعض القبائل واما اهل الحضر فن ضبط نسبة منهم فكالعرب والا فكالعجم اه (قوله وانما لم يقدموا كنانة) اى على غيرهم من العرب (قوله مع ما مرفي) اى فى خبر مسلم (قوله وقد يتصور) اى قوله لان وصمة الرق فى المغنى وإلى قول المتن وعفة فى النهاية (قوله وقد يتصور الخ) هو فى معنى الاستدراك اه عش (قوله حتى لا ينافيه الخ) حتى هنا تعليلية والضمير راجع لقولهم لان وصمة الرق الثابت من غير شك الخ اه عش وقال الرشيدى قوله حتى لا ينافيه الخ علة لقوله مع كون الخ الذى حصل به الفرق بين هذه المسئلة والى بعدها فالضمير فى ينافيه يرجع لاصل الحكم فى هذا الذى هو جواز تزويج السيد امته الخ فكانه قال انما اتينا بهذه المعية حتى لا ينافى ما جزم به فى هذه المسئلة ما قالاه فى المسئلة الاخرى وهذا اصوب مما فى حاشية الشيخ اه (قوله فى تزويج امه الخ) خبر مقدم للخلاف فهو من جملة مقول القول وقوله الظاهر ووصف لقولها وهذا اصوب مما فى حاشية الشيخ اه رشيدى يعنى من قول عش ان قوله الظاهر صفة للخلاف اه اقول وكل هذا على ما فى نسخ النهاية وفى اكثر نسخ التحفة من الظاهر بال واما على ما فى بعض نسخها المصححة على اصل الشارح وكتب فوقه صح من ظاهر بدون ال وكتب فى هامشه قوله ظاهر كذا فى اصل الشارح وفى النسخ الظاهر اه فقر له فى تزويج الخ ظرف لقولها وقوله ظاهر الخ خبر قوله الخلاف الخ والجملة مقول القول (قوله لان محله) اى محل قولها فى تزويج امه عربية بحر يعنى الخ اى وما من النصير فيما اذا زوجها سيدها (قوله غير سيدها الخ) عبارة النهاية الحاكم اه (قوله فالفرس افضل الخ) لما روى انه عليه الصلاة والسلام قال لو كان الدين معلقا بالثريا لثناؤه لرجال من فارس اه معنى (قوله من النبط) بفتح حى اه قاموس وقال عش النبط طائفة من نزلهم شاطئ الفرات اه عش (قوله وبنو اسرائيل افضل الخ) لسلفهم وكثرة الانبياء فيهم اه معنى (قوله من النبط) بكسر القاف اه عش (قوله بخلاف الرؤساء بامرة جائزة) بان كانت اهلها عش ورشيدى وكتب عليه السيد عمر ايضا ما نصه يرد النظر فيما لو كان الامرة جائزة لكن بعد التولية ظلم وتجاوز الحدود فهل يلحق بمن ولى ابتداء ولا ية باطله كجباية المكوس او لا نظر الاصل محل تامل اه اقول ومقتضى ما مر عن عش والرشيدى الثانى (قوله غير ما ذكره) اى الائمة (قوله بذلك) اى بقول التهمة (قوله عنهم) اى عن الائمة (قوله بعرف) كذا فى اصله رحمه الله بالباء اه سيد عمر (قوله لا نسخ فيه) محل تامل اه سيد عمر ويحاج بان سراد الشارح بالنسخ معناه اللغوى اى التغيير (قوله عن الفسق) إلى المتن فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله لا لانه اعمد من نزاع الزركشى فى الفاسق (قوله عن الفسق فيه الخ) قضية هذا السياق ان ابن الفاسق مثلا وإن كان غنيا لا يكافى العفيفة وإن كانت بنت فاسق وفى شرح الروض ما قد يخالفه فليراجع اه رشيدى اقول فى كون ذلك قضية سياق الشارح وقفة ظاهرة (قوله ولو ذمنا الخ) اى اذا ترفعوا اليها عند العقد اه عش (قوله او مبتدع) عطف على فاسق قال عش اى مبتدع لان سكفره ببدعته كما هو

وغير قريش من العرب) أى حتى كنانة (قوله^(١) نعم قول الشيخين الخ) اجاب فى شرح الروض بحمل هذا

والتقدم فى الديوان كما مر فى قسم آتى لان الممدار ثم على مطلق الشرف لا بهذا القيد ومن ثم قدم الكنانى فى الامامة على غيره بخلافه هنا وقد يتصور تزويج هاشمية برقيق ودنى نسب بان يتزوج هاشمى امه بشرطه فتلد بنتا فى ملك المالك امها فيتزوجها من رقيق ودنى نسب لان وصمة الرق الثابت من غير شك الغت اعتبار كل كمال معه مع كون الحق فى الكفاءة فى النسب لسيدها لاله على ما جزم به شيخنا حتى لا ينافيه قولها فى تزويج امه عربية بحر يعنى الخلاف فى مقابلة بعض الخصمال ببعض الظاهر فى امتناع نكاحها وصوبه الاستوى لان محله فيما اذا زوجها غير سيدها كولىه أو ما ذنه (والاصح اعتبار النسب فى العجم كالعرب) قياسا عليهم فالفرس افضل من النبط وبنو اسرائيل افضل من النبط ولا عبرة بالانتساب للظلمة بخلاف الرؤساء بامرة جائزة ونحوها لان اقل مراتبها ان تكون كالحرف وقول التهمة وللعجم فى النسب عرف فيعتبر يحمل على غير ما ذكره مما مر كتقديم بنى

اسرائيل وكذا ما فى ذلك من اعتبار عرفهم فى الحرف ايضا يتعين حمله على غير ما يأتى عنهم من انه رفيع اودنى والا ظاهر لم يعتبر بعرف لهم ولا لغيرهم خالف ما ذكره الائمة لانهم اعلم بالعرف وهو بعد ان عرفوه وقرروه لا نسخ فيه (و) رابعها (عفة) عن الفسق فيه وفى آياته (فليس فاسق) ولو ذمنا فاسقا فى دينه اى على ما مر فيه او مبتدع (١) هذه القولة ليست فى نسخ الشرح التى بايدنا اه من هاشم

ولا ابن احمدهما وان سفل (كفو عفيفة) اوسنية ولا محجور عليه بسفه كفور شيدة كاجزم به بعضهم وذلك لقوله تعالى افن كان و منا
 كمن كان فاسقا لا يستون وغير الفاسق ولو مستورا كفو لها وغير مشهور بالصلاح كفو المشهورة به وفاسق كفو فاسقة مطلقا الا ان زاد
 فسقه او اختلف نوع فسقه كما يجتبه الاسنوى لكان نازعه الزركشي قال كانهم لم (٢٨١) يفصلوا بعد الاشتراك في دناءة الحرفة او

النسب ورد بظهور الفرق
 ويجرى ذلك في مبتدع
 ومبتدعة (و) خامسها
 (حرفة) فيه او في احد من
 آباءه وهي ما يتحرف به
 لطلب الرزق من الصنائع
 وغيرها وقد يؤخذ منه ان
 من باشر صنعة دينية لاعلى
 جهة الحرفة قبل لنفع المسلمين
 من غير مقابل لا يؤثر ذلك
 فيه وهو محتمل ويؤيد ما ياتي
 ان من باشر نحو ذلك اقتداء
 بالسلف لا تنخرم به رومته
 (فصاحب حرفة دينية)
 بالهز والمذ وهي مادات
 ملاسته على انحطاط المرومة
 وسقوط النفس قال المتولي
 وليس منها تجارة بالنون
 وخبازة وقال الروياني يراعى
 فيها عادة البلد فان الزراعة
 قد تفضل التجارة في بلد وفي
 بلد آخر بالعكس وظاهر
 كلام غيره ان الاعتبار في
 ذلك بالعرف العام والذي
 يتجه ان ما نصوا عليه لا يعتبر
 فيه عرف كما رومالم ينصوا
 عليه يعتبر فيه عرف البلد
 وهل المراد بلد العقد او بلد
 الزوجة كل محتمل والثاني
 أقرب لان المدار على عارها
 وعدمه وذلك انما يعرف

ظاهر كالشبهة والرافضة او قول هذا باعتبار زمنه والافضل من سلم منهم في زمننا من نذف سيدتنا عائشة
 وتكفير والدها الصديق الا كبر رضى الله تعالى عنهما (قوله وان سفل) هل هو كذلك وان سفل جدا
 بحيث يجعل انتسابه اليه اولالا نه لا تعبير حينئذ اه سيد عمر ويأتى منه ان الاقرب الثاني (قوله لقوله تعالى
 افن كان و منا الخ) كذا استدلو بهذه الآية وفيه نظر لانها في حق الكافر والماؤنه اه معنى (قوله
 كف لها) اى للعفيفة (قوله مطلقا) اى سواء كان فسقه ما بزنا او شرب خمر او غيرهما عش ورشيدى
 (قوله الا ان زاد الخ) خلافا للمغنى عبارته وثانيها ان الفاسق كف للفاسقة مطلقا وهو كذلك وان قال في
 المهمات الذى يتجه عند زيادة الفسق او اختلاف نوعه عدم الكفاءة كما في العيوب اه (قوله ويجرى ذلك)
 اى قوله الا ان زاد فسقه الخ اه عش (قوله وخامسها) الى قوله وقضيته في النهاية الا قوله وخبازة فانها
 ابدلت بتجارة بالنام وقوله والذى يتجه الى وهل (قوله ما يتحرف به) يعنى عمل ملازم عليه عادة (وقد يؤخذ
 منه) اى من التعريف المذكور (قوله لا يؤثر ذلك الخ) معتمداه عش (قوله ان من باشر نحو ذلك) اى
 وان كان بعوض اه عش (قوله وسقوط النفس) عطف تفسير اه عش (قوله مادات ملاسته الخ)
 اى كلابسة القاذورات اه معنى (قوله منها) اى من الحرفة الدينية (قوله وقال الروياني الخ) معتمداه
 عش عبارة للمغنى وذكر في الحلية انه تراعى العادة في الحرف والصنائع فان الزراعة الخ و ذكر في البحر نحوه
 ايضا وجزم به الماوردى وينبغى كما قال الاذرى الاخذ به اه (قوله لا يعتبر فيه عرف) اى لا عرف البلد
 ولا العرف العام (قوله كما ر) اى انفا قبل قول الماتن وعفا (قوله والثاني) جزم به النهاية وقال عش اى
 فلو اوجب الولي في بلده وليته في بلد اخرى فالعبرة ببلد الزوجة لا ببلد العقد اه (قوله اى التى بها الخ) قضيته
 اعتبار بلد العقد وان كان يجتبه لها لعارض كزيارة وفي نيتها العود الى وطنها وينبغى خلافه اه عش
 عبارة السيد عمر قوله اى التى بها حالة العقد ان كان المراد التى هى بها على وجه التوطن فواضح وان كان
 المراد ولو غربية بها على عزم العود لبلدها فشكل مخالف لما قبله سم فتاخص من كلام الفاضل الحشى ان
 الاول ترك هذا التفسير الموهوم اه (قوله هو وابنه) الى قول الماتن وراعى المغنى (قوله وان سفل) هل هو على
 اطلاقه او محله لم تنقطع نسبتة اليه بحيث لا يعتبر به عرفا فيه نظير ما مر فذكر اه سيد عراى والا قرب
 الثاني كما ياتي منه (قوله لقوله تعالى والله الخ) وجه الاستدلال به ما يفهمه من ان اسباب الرزق مختلفة فبعضها
 اشرف من بعض اه عش (قوله بضدهما) اى بذل ومشقة اه معنى (قول الماتن فكئناس وحجام
 وحارس الخ) ونحوهم كحائك والظاهر ان هؤلاء اكفاء بعض لبعض اه معنى (قوله لا ينافى عدده الخ) قد
 يقال الكلام فيمن اتخذ الرعى حرفة سم ورشيدى (قوله عددها) اى من الحرف الدينية اه عش (قوله
 لان ما هنا الخ) واجاب المغنى بانه لا يلزم من ذلك كونها صفة مدح لغيرهم الا ترى ان فقد الكتابة في حقه عليه
 الصلاة والسلام معجزة فيكون صفة مدح في حقه وفي غيره ايس كذلك اه (قوله وغاب الخ) عطف

على ما اذا تزوجها غير سيدها باذن أو ولاية على مالهما (قوله كما جزم به بعضهم) والذى به شيخنا
 الشهاب الرملى (قوله كما يجتبه الاسنوى) اعتمده مر (قوله وقد يؤخذ الخ) كذا شرح مر
 (قوله وليس منها تجارة بالنون) وتجارة بالنون (قوله والذى يتجه الخ) اعتمده مر (قوله
 اى التى بها حالة العقد) ان كان المراد بها على وجه التوطن فواضح وان كان المراد لوليت بها على عزم
 العود لبلدها فشكل مخالف لما قبله (قوله لا ينافى عددهما وراعى الخ) قد يقال الكلام فيمن اتخذ الرعى

(٣٦ - شروانى وابن قاسم - سابع)
 تفاضلا بين كثير من الحرف ولعله باعتبار عرف بلده (ليس) هو او ابنته وابنته وان سفل (كفو ارفع منه) لقوله تعالى والله فضل
 بعضكم على بعض في الرزق اى سببه بعضهم بصله بغزو وسهولة وبعضهم بضدهما (فكئناس وحجام وحارس) ويطارود باغ (وراع)
 لا ينافى في ما مر من نبي الارعى الغنم لان ما هنا باعتبار ما يعرفه الناس وغلب على الرعاء بعد تلك الازمنة من التساهل في الدين وقلة المرومة

وقضيته انه لا فرق بين من يرى مال نفسه ومن يرى مال غيره باجرة أو تبرع أو لو قيل في الاول والمتبرع ان فعل ذلك يستعزل به عن الناس ويتاسى بالسلف لم يؤثر كما تقتضيه الاخبار الدالة على شرف من هو كذلك لم يبعد (وقيم حمام) هو اباؤه (ليس كفو بنت خياط) ويظهر ان كل ذي حرفة فيها مباشرة نجاسة كالجزارة (٢٨٢) على الاصح ليس كفو الذي حرفة لا مباشرة فيها لها وان بقية الحرف التي لم يذكر وافيها

متساوية الا ان اطردي
العرف التفاوت كما مر ثم
رايت ما يؤيد ما ذكرته او لا
وهو ان القصاب ليس كفو
لبنات السماك خلافا
للقمولى (ولا خياط) كفو
(بنت تاجر) وهو من يجلب
البضائع من غير تقييد بجنس
منها للبيع ويظهر ان
تعريضهم بالجلب للغالب كما
يدل عليه تعريفهم للتجارة
بانها تقليب المال لغرض
الربح وإن من له حرفة تان
دينيتور فيعة اعتبر ما اشتهر
به ولا غلبت الدينيتور بل لو
قيل بتغليبها مطلقا لانه
لا يخلو عن تغييره بهام يبعد
(او يزال) وهو بائع الستر
(ولاهما) اى كل منهما
كفو (بنت عالم او قاض)
لاقتضاء العرف ذلك وظاهر
كلامهم ان المراد بينت
العالم والقاضى من في آباءها
المنسوبة اليهم احدهما
وان علا لانها مع ذلك تفتخر
به وكلامه استواء التاجر
والبزاز والعالم والقاضى
وهو محتمل وفي الروضة ان
الجاهل يكافى العالم وهو
مشكل فانه يرى اعتبار
العلم في آباءها فكيف لا
يعتبره فيها الا ان يجاب
بان العرف يعير بنت العالم
بالجاهل ولا يعير العامة

على الصلة وقوله من التساهل الخ بيان الموصول (قوله وقضيته) اى قوله لان ما هنا الخ (قوله وقضيته) الى
المتن ليس في الاصل الذى عليه خطه فليحذر راه سيد عمر (قوله هو اباؤه) الانسب لما قدمه ان يذكره
بعد ليس ويبدل ابوه بابنه (قوله والمتبرع) مقتضى بحثه السابق في شرح وحرقة ان لا يقيد المتبرع بما ذكر
فلا تغفل اه سيد عمر (قوله في الاول) اى من يرى مال نفسه (قوله ويظهر) الى قوله وكلامه استواء الخ
في النهاية (قوله ويظهر ان الخ) ان كان على اطلاقه فهو مقيد لقوله السابق والذى يتجه الخ اه سيد عمر
(قوله متساوية) خبر ان (قوله في العرف) اى عرف البلد لا العرف العام حتى لا يتأفیه ما مر له آنفا اه سيد
عمر (قوله ثم رايت الخ) عبارة النهاية ويؤيد ذلك قول بعضهم ان القصاب الخ اه (قوله او لا) اى قوله ان
كل ذي حرفة الخ (قوله وهو الخ) اى ما يؤيد الخ (قوله ان القصاب) اى الجزار اه ع ش (قوله كما يدل
عليه تعريفهم الخ) ويدل تعريفهم ايضا على ان قولهم من غير تقييد بجنس جرى على الغالب ايضا فانظر هل
هو كذلك رشيدى وسيد عمر (قوله اعتبر ما اشتهر به الخ) معتمد اه ع ش (قوله لم يبعد) اقول بل يتعين
مالم يندرتعا طيه لاجدا بحيث لا ينسب اليها ولا يعير بها اه سيد عمر (قوله اى كل منهما) اى التاجر
والبزاز (قوله لاقتضاء العرف) الى قوله وكلامه في المغنى (قوله ان المراد بينت العالم الخ) يتردد النظر فيمن
في آباءه عالم مثلاً ومن في آباءها عالمان أو أكثر هل يكافئها أو لا اه سيد عمر ولعل الثانى أقرب اخذا بما
مر في شرح ونسب (قوله من في آباءهم الخ) فلو كان العالم في آباءها أقرب من العالم في آباءه فقياس
ما مر في التفاوت بين المنسوبين الى من اسلم الى العتيق انه لا يكافئها ويحتمل الفرق فيكون كفاها كما ان
المشتركين في الصلاح المختلفين في مراتبها اكفأوا الاقرب الاول اه ع ش (قوله وان علا) هل هو على
اطلاقه او محله مالم يبعد جدا او بعده وله شهرة كالشافعى وابى حنيفة رضى الله تعالى عنهما بحيث لا يفتخر به
عرفا محلا تامل ولعل الثانى أقرب اه سيد عمر (قوله وكلامه) هو بالجر عطف على كلامهم (قوله والعالم
الخ) اى واستواء العالم الخ (قوله وهو محتمل) ويحتمل تقديم القاضى لانه عالم وزيادة لان الكلام في القاضى
الاهل ولعل هذا الوجه فليتامل اه سم (قوله وفي الروضة الخ) عبارة النهاية والمغنى والجاهل لا يكون
كفو للعامة كافي الانوار وان وهم كلام الروضة خلافا لانه العلم اذا اعتبر في آباءها فلا يعتبر فيها بالاولى اذ
اقل مراتب العلم ان يكون كالحرفة وصاحب الدينيتور لا يكافى صاحب الشريفة اه (قوله وبحث الاذرى)
الى قوله انتهى عقبه النهاية بما نصه والا قرب ان العلم مع الفسق بمنزلة الحرفة الشريفة فيعتبر من تلك الحيثية
اه وقال الرشيدى قوله فيعتبر الخ اى فلو كانت عالمة فاسقة لا يكافئها فاسق غير عالم خلافا لما اقتضاه كلام
الاذرى اه عبارة سم قوله وبحث الاذرى الخ فيه نظر بل المتجه ان ابوها عالم فاسق لا يكافئها من
ابوها فاسق غير عالم لان العلم في نفسه حرفة شريفة وقد انتفت ولا من ابوه عدل غير عالم اذا غاية الامر تعارض
الصفات وسيأتى ان بعضها لا يقابل ببعض فليتامل اه سم (قوله ثم رايت) اى الاذرى وقوله فقال
الخ تفصيل لقوله صرح بذلك (قوله ففى النظر اليه نظر) بل ينبغي ان لا يتوقف في مثل ذلك اه معنى (قوله

حرفة (قوله لو قيل الخ) كذا شرح مر (قوله وكلامه) هو بالجر عطف على كلامهم (قوله وهو
محتمل) ويحتمل تقديم القاضى لانه عالم وزيادة لان الكلام في القاضى الاهل ولعل هذا الوجه فليتامل
(قوله وفي الروضة الخ) الاوجه ان الجاهل لا يكافى العامة ولا يتأفیه الروضة لما نقله عن الروبانى
لان التضعيف للجموع مر (قوله وبحث الاذرى) فيه نظر بل المتجه ان ابوها عالم فاسق لا يكافئها من
ابوها فاسق غير عالم لان العلم في نفسه حرفة شريفة وقد انتفت ولا من ابوه عدل غير عالم اذا غاية الامر تعارض

بالجاهل وبحث الاذرى ان العلم مع الفسق لا اثر له اذ لا فخر به حينئذ في العرف فضلا عن الشرع ومثله في ذلك
القضاء بل اولى ثم رايت صرح بذلك فقال ان كان القاضى اهلا فعالم وزيادة او غير اهل كما هو الغالب في قضاء زمنا تجد الواحد منهم
كقرب العهد بالاسلام في النظر اليه نظرو يحيى فيه ما سبق في الظلمة المستولين على الرقاب بل هو اولى منهم بعدم الاعتبار لان النسبة اليه عار

بخلاف الملوك ونحوهم اه وبحث ايضا ونقله غيره عن فتاوى البغوى أن فسق أمه وحرقتها الدينية تؤثر هنا أيضا لأن المدار هنا على العرف وهو قاض بذلك وله اتجاه لكن كلامهم صريح في رده (تمنييه) الذي يظهر ان مرادهم بالعالم هنا من يسمى عالما في العرف وهو الفقيه والمحدث والمفسر لا غير أخذنا مما مر في الوصية وحينئذ فقصيته ان طالب العلم وان برع فيه قبل أن يسمى عالما يكفى بنته الجاهل وفيه وقفة ظاهرة ككفاته لبنت عالم بالاصلين والعلوم العربية ولا يبعد ان من نسب ابو هالعلم بفتخر به (٣٨٣) عرقا لا يكافئها من ليس كذلك ويفرق بين

ما هنا والوصية بان المدار ثم على التسمية دون ما به افتخار وهنا بالعكس فالعرف هنا غيره ثم فتامله وإذا بحث بعض المتأخرين في حافظ القرآن عن ظهر قلب مع عدم معرفة معناه ان من لا يحفظه كذلك لا يكفى بنته فاولى في مسئلتنا لكن خافه كثيرون من معاصريه فقالوا انه كفو لهاى لا نالا نعتبر جميع الفضائل التي نصوا عليه وانما نعتبر ما يطرد به الافتخار عرفا بحيث يعد ضده عارا بالنسبة اليه وليس مجرد حفظ القرآن كذلك الا في بعض النواحي (والاصح ان اليسار) عرفا (لا يعتبر) في بدو ولا حضر ولا عرب ولا عجم لان المال ظل زائل وحال حائل وطود مائل ويفتخر به اهل المروآت والبصائر وبجواب عن الخبر الصحيح الحسب المال وامام معارفة فصولك بان الاول على طبق الخبر الاخر تنسجح المرأة لحسبها وما لها الحديث اى ان الغالب في الاغراض ذلك ووكل صلى الله عليه وسلم بيان ذم المال الى ما عرف

بخلاف الملوك الخ) اى المستولين على الرقاب (قوله وبحث ايضا) الى قوله لكن كلامهم في النهاية وعبارته والاوجه كما بحثه ايضا الخ (قوله تؤثر فيها الخ) والاوجه عدم النظر الى الام اه معنى (قوله لكن كلامهم الخ) عبارة النهاية وإن كان ظاهر كلامهم خلافه اه (قوله صريح في رده) في دعوى الصراحة نظر اه سم (قوله الذى يظهر الخ) (فرع) المتجه اعتبار غير العلوم الثلاثة كالنحو لانه لا ينقص عن الحرفة فن ابوها نحوى او اصولي مثلا لا يكافئها من ليس كذلك وان العلوم الثلاثة متساوية وانه حيث عد كل منهما عالما بواحد من تلك العلوم لا أثر لتفاوتهما فيها اذ التساوى لا ينضبط وأن العالم بالثلاثة أو بعضها مع معرفة بقية العلوم وبعضها لا يكافئه من شاركه في العلوم الثلاثة او بعضها وخلا عن بقية العلوم وقوله كمكافاته اى الجاهل اه سم (قوله بالاصلين) اى اصول الدين واصول الفقه وقوله والعلوم العربية اى كالنحو والصرف والمعاني والبيان والبديع وغيرهما من العلوم الاثني عشر (قوله واذا بحث الخ) افى بذلك شيخنا الشهاب الرملى واقره ولده في الشارح رحمهما الله تعالى لكن في بعض البلاد يفضلون شيخ البلد الفلاح على حافظ القرآن فقل يعتبر ذلك حتى لا يكفى الثاني بنت الاول وقد يتجه خلاف ذلك وأنه يكافئها لان حفظ القرآن فضيلة شريفة شرعا وعرف الشرع مقدم على غير ه نعم قد يقال مشيخة البلد كالخرفة وبعض الخصال لا يقابل بعضها اه سم والظاهر ان محل اعتبار شيخ البلاد حيث لا يفسق كجباية المكس اه سيد عمر (قوله لا يكفى بنته) ومثل ذلك من يحفظ نصفه بالقرآن السبع لا يكفى ابنة من يحفظه كله واحدة او يحفظه بقراءة ملفقة وكما يعتبر حفظ القرآن في حق الاب كذلك يعتبر في بقية اصوله كما تقدم في العالم والقاضى اه عرش (قول المتن والاصح ان اليسار الخ) وعليه لوزوجها وليها بالاجبار به سر بحال صداقها عليه لم يصح النكاح كما مروى وليس مبنيا على اعتبار اليسار كما قاله الزركشى بل لانه بمحضها حقها فهو كالزوجها من غير كفو ولا يعتبر الجاهل والبلد قال في الروضة وليس البخل والكرم والطول والقصر معتبر اقال الاذرى وفيما اذا فرط القصر في الرجل نظر وينبغي ان لا يجوز الاب تزويج ابنته من هو كذلك فانه مما تنعير به المرأة نهاية ومعنى قال عرش قوله وليس البخل الخ معتمد وقوله مما تنعير به المرأة اى ومع ذلك لو وقع صح لانه ليس من خصال الكفاءة اه (قوله عرفا) الى المتن في النهاية الا قوله فان قلت الى الثاني (قوله وحال حائل) اى نازل متغير وزائل قال عرش هذه المعاطيف مفاهيم مختلفة لكن المراد هنا واحد اه (قوله وطود) اى جيل اه عرش (قوله فصولك) كمصفر والفقيه اه قاموس (قوله بان الاول) اى خبر الحسب المال (قوله من الدنيا) اى الزائدة على قدر الحاجة اه عرش (قوله ومن ثم) لعل المشار اليه قوله ولا يفتخر به الخ (قوله لانه) اى ذم الدنيا (قوله وتواصى عليه) عبارة النهاية به اه (قوله وسيلة للخير الخ) نشر مشوش الصفات وسيأتى أن بعضها لا يقابل بعض فليتامل (قوله لكن كلامهم صريح في رده) في دعوى الصراحة نظر (قوله الذى يظهر ان مرادهم بالعالم هنا الخ) (فرع) المتجه اعتبار غير العلوم الثلاثة كالنحو لانه لا ينقص عن الحرفة فن ابوها نحوى او اصولي مثلا لا يكافئها من ليس كذلك وان العلوم الثلاثة متساوية وانه حيث عد كل منهما عالما بواحد من تلك العلوم لا أثر لتفاوتهما فيها اذ التساوى لا ينضبط وان العالم بالثلاثة او بعضها لا يكافئه من شاركه في العلوم الثلاثة او بعضها مع معرفة بقية العلوم او بعضها وخلا عن بقية العلوم مر (قوله كمكافاته) اى الجاهل (قوله واذا بحث بعض المتأخرين الخ) افى بذلك

من الكتاب والسنة في ذمه لاسما قوله تعالى ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن ليوهم سقفا من فضة الى قوله وان كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا وقوله صلى الله عليه وسلم ان الله يحمى عبده المؤمن من الدنيا كما يحمى أحدكم مريضه من الطعام والشراب لوسويت الدنيا عند الله جناح بعوضة ماسق كافرا منها شربة مامو من ثم قال الآية لا يكفى في الخطبة الاقتصار على ذم الدنيا لانه مما تواصى عليه منكر والمعاد ايضا فان قلت التحقيق ان المال من حيث هو لا يذم ولا يمدح وإنما ذمه ومدحه من حيث كونه وسيلة للخير ووسيلة للشهر

ومن ثم كثرت أحاديث بدمه وأحاديث بمذحه ومحملها ما تقرر وهذا يناق في ما ذكر كرت قلت لا ينافيه لأن القصد أنه لا يمدح من حيث ذاته فلا افتخار به شرعا وهو مقدم على الافتخار به عرفا والثاني تصح بما يبعد عن فامنفرا وان لم يكن منفرا شرعا كما مر أول الباب في مبحث الخطبة فاندفع بهذا ما للاذرعى وغيره هنا (و) الاصح (أن بعض (٢٨٤) الخصال لا يقابل ببعض) فلا يكفى معيب أنسب سليمة دنيئة ولا يعمى عفيف عربية

فاسقة ولا فاسق حر عفيفة عتيقة ولا قن عفيف عالم حرة فاسقة دنيئة بل يكفى صفة النقص في المنع من الكفاءة اذ الفضيلة لا تجبرها ولا تمنع التعير بها (وليس له تزويج ابنة الصغيرة) لانه ما من العنت قال الزركشى قد يمنع هذا في المراهق لان شهوته اذ ذاك اعظم فان قيل فعله ليس زنا قيل وفعل المجنون كذلك مع انهم جوزوا له نكاح الامة عند خوف العنت فهلا كان المراهق كذلك اهـ ولك رده بان وطء المجنون يشبه وطء العاقل انزالا ونسبا وغرهما بخلاف وطء المراهق فلا جامع بينهما وادعاء ان شهوته اذ ذاك أعظم ممنوع لانها شهوة كاذبة اذ لم تنشأ عن داع قوى وهو انعقاد المني (وكذا معيبة) بعيب يثبت الخيار فلا يصح النكاح (على المذهب) لانه على خلاف الفطرة وكذا عما يعجز ومقطوعة طرف كافي الام واعتمده البلقينى والاذرعى ونقله عن خلافت من الائمة وانما صح تزويج المجبرة من نحو اعنى كما مر لانه كفؤ وليس المدار في نكاحها الا عليه اذ الملحظ ثم العار وهنا

(قوله ومن ثم) أى من أجل أن التحقيق ما ذكر (قوله ما تقرر) أى من الحديثين (قوله ما ذكر كرت) أى من ذم المال قال الكردى اراد به قوله ولا يقتضيه الخ اهـ (قوله وهو مقدم الخ) قد يمنع بما قدمه من قاعدة ما ليس للشرع فيه عرف يحكم فيه بالعرف العام (قوله والثاني تصح الخ) عطف على قوله الاول اهـ سم (قوله فاندفع بهذا الخ) فيه نظر (قول المتن ابنة الصغير الخ) بخلاف المجنون يجوز تزويجه بها بشرطه نهاية ومعنى (قوله لان شهوته) أى الصغير وقوله اذ ذاك أى حين كونه مرافقا (قوله فعله) أى المراهق (قوله جوزوا) أى للابله أى لابنة المجنون متعلق بقوله نكاح الامة (قوله رده) أى قول الزركشى أو قياس المراهق على المجنون (قوله كاذبة) قد يمنع كذبها وقوله اذ لم ينشأ الخ فيه بحث لان انعقاد المني ليس منشأ الشهوة بل الامر بالعكس كذا افاده المحشى ولا يخفى ما فى كل من بحثه من الوهن مع ما فى الاول من منع السند فليتأمل اهـ سيد عمر (قوله بعيب) الى الفصل في النهاية والمغنى (قوله يثبت الخيار الخ) أى كالبرص كما فى المغنى والمجنون كما فى الرشيدى (قول المتن على المذهب) وقطع بعضهم بالبطلان في تزويجه الرتقاء والقرناء لانه بذل مال في بضع لا ينتفع به نهاية ومعنى (قوله وكذا عما يعجز) عبارة النهاية والمغنى وان زوج المجنون او الصغير يعجزوا او عما او قطعاء او الصغيرة بهرم او اعماى او اقطع فوجهان أحصهما كما قاله البلقينى وغيره وعدم الصحة في صورة المجنون والصغير ونقلوه عن نص الام وقضية كلام الجمهور في الكلام على الكفاءة تصح الصحة في صور الصغيرة وهذا هو الظاهر لكن يظهر حرمة ذلك عليه اهـ بخذف قال سم بعد ذكر ما وافق ذلك عن الروض مع شرحه مانصه ثم قال في الروض والخصى والخشى غير المشكل كالا عمنى اهـ

(فصل في تزويج المحجور عليه) (قوله في تزويج المحجور عليه) أى وما يتعلق به كزوم مهر المثلى اذا نكح بلا إذن ووطى غير رشيدة اهـ عش (قوله المحجور عليه) أى بمجنون او صغيرا أو فلسا أو سفه أورق

شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله لكن فى الارياض يفضلون شيخ البلد الفلاح على حافظ القرآن فهل يعتبر ذلك حتى لا يكفى. الثاني بنت الاول وقديته بخلاف ذلك وانه يكافئها لان حفظ القرآن فضيلة شريفة شرعا وعرف الشرع مقدم على غيره نعم قد يقال مشيخة البلد كالحرفة وبعض الخصال لا يقابل بعضها (قوله والثاني) عطف على قوله الاول (قوله كاذبة) قد يمنع كذبها وقوله اذ لم تنشأ الخ فيه بحث لان انعقاد المني ليس منشأ الشهوة بل الامر بالعكس (قوله وكذا عما يعجز) ومقطوعة طرف الخ) قال في الروض وان زوج المجنون او الصغير لم يجز او عما او قطعاء للاطراف او بعضها والصغيرة بهرم او اعماى او اقطع فوجهان قال في شرحه صحح منهما البلقينى وغيره عدم الصحة في صور المجنون والصغير ونقلوه عن نص الام لانه لما تزوجهما بالمصلحة ولا مصلحة في ذلك بل فيه ضرر عليهما وقضية كلام الجمهور في الكلام على الكفاءة تصح الصحة في صورة الصغيرة وهذا هو الوجه لكن يظهر حرمة ذلك عليه أخذنا مما مر في شروط الاجبار شرح مر لان وليها لما يزوجه بالاجبار من الكفو وكل من هؤلاء كفؤ فالماخذ في هذه وما قبلها مختلف ثم قال في الروض والخصى والخشى غير المشكل كالا عمنى اهـ (قوله يثبت له الخيار كما صرحا به) فيزاد ثبوت الخيار له بنحو الحرفة على ما باتى في الخيار مر

(فصل في تزويج المحجور عليه) (قوله في المتن لا يزوج بمجنون صغير) قال في الروض ولا يزوج مغنى عليه تنتظر إفاقته قال في شرحه وعبارة الاصل اما المقلوب على عقله بمرض فنتظر إفاقته فان لم تنو قع إفاقته

المصلحة ولان تزويجهما يفيد ما تزويجه يغرمه فاحتيط له أكثر (ويجوز) تزويجه (من لا تكافئه ببعض الخصال في الاصح) اهـ لان الرجل لا يتعير باستفرائه من لا تكافئه على أنه اذا بلغ بثبت له الخيار كما صرحا به (فصل) في تزويج المحجور عليه (لا يزوج بمجنون صغير) أى لا يجوز ولا يصح تزويجه إذ لا حاجة به اليه حالا وبعد البلوغ لا يدري حاله بخلاف صغير عاقل فان الظاهر حاجته اليه بعده

ونقل ابن الرفعة عن ابن داود وأقره جواز تزويجه للخدمة وإنما يتجه في مراهق لانه (٢٨٥) في النظر كالبالغ كما مر ثم راي الزركشي ذكر

أعم منه لقال قضية قولهم لا مجال للحاجة تعهده وخدمته فان للاجنبيات ان يقمن بها ان هذا في صغير لم يطلع على عورات النساء أما غيره فيلحق بالبالغ في جواز تزويجه لحاجة الخدمة اه (وكذا) لا يزوج مجنون (كبير) أى بالغ لانه يغرم المهر والنفقة (الا الحاجة) لشيء مما مر في مبحث وجوب تزويجه فيزوجه ان اطبق جنونه كما مر ثم مع ما خرج به الاب فالجد فالسلطان وكولاية ماله اذا علم ان تزويجه للحاجة (فواحدة) يجب الاقتصار عليها لاندفاع الحاجة بها وفرض احتياج اكثر منها نادر فلم ينظروا اليه لكن ياتي في المخيل انهم نظروا لحاجته مع ندرتها وبه يتأيد بحث ان الواحدة لولم تعفه او تكفه للخدمة زيد عليها بقدر حاجته وكالمجنون مخبل وهو من بعقله خلل وباعضائه استرخا ولا يحتاج للزكاح غالبا ومغلوب على عقله بنحو مرض لم يتوقع افاقته منه (وله) اي الاب فالجد (تزوج صغير عاقل) غير ممسوح (اكثر من واحدة) ولو أربعا ان رآه مصلحة لان له من سعة النظر والشفقة

اه حلي (قوله جواز تزويجه) أى المجنون للخدمة وإنما يتجه الخ منع تزويجه للخدمة مطلقا مر اه سم وهو أى المنع مطلقا ظاهر صنيع المغنى (قوله ثامر) اى في اول الباب (قوله ثم راي الزركشي الخ) عبارة النهاية وقول الزركشي ان قضية الخ منع اه (قوله اعم منه) اى من المراهق (قوله تعهده الخ) اى المجنون من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله فان للاجنبيات ان يقمن الخ) ولولم توجد اجنبية تقوم بذلك فهل يزوج للضرورة او لا لندرة فقد هن فيلحق ذلك بالاعم الاغلب فيه نظر وقضية اطلاقهم الثاني اه عش (قوله ان هذا) اى قولهم لا يزوج مجنون صغير (قوله اما غيره) اى من يظهر على ذلك اه عش (قوله اما غيره فيلحق بالبالغ الخ) هذا منع شرح مر اه سم (قوله اى بالغ) الى قوله لسن ياتي في النهاية (قوله لشيء) الى قوله او باعضائه في المغنى (قوله لشيء مما مر) عبارة النهاية والمغنى لا الحاجة للزكاح حاصلة حالا كان تظهر رغبته في النساء بدورانه حو لهن وتعلقه بهن او مالا كتوقع شفائه باستفراغ مائه بشهادة عدلين من الاطباء بذلك او بان يحتاج الى من يخدمه ويتعده ولا يجد في محارمه من يحصل به ذلك وتكون وثنة الزكاح اخف من ثمن امة وتقدم انه يلزم المجهز تزويج مجنون ظهرت حاجته من مزيد ايضاح اه قال عش قوله بشهادة عدلين اى او واحد كقدمه اه وتقدم ما فيه (قوله مع ما خرج به) عبارة النهاية والمغنى اموال كان متقطع الجنون فلا يزوج حتى ياذن بعد افاقته ولا يذن يقع العقد حال الافاقة فلورجن قبله بطل الاذن اه (قوله الاب الخ) فاعل فيزوجه (قوله فالسلطان) وظاهر كلامهما ان الوصى لا يزوجه وهو الراجح نهاية ومعنى وياتي في الشارح الجزم بذلك (قوله فالسلطان) اقول لاشبهة ان المراد به ما يشمل الامام ونوابه والقاضى وخلفاءه وانما يتردد النظر في قيم اقامه القاضى عليه للنظر والتصرف في اموره هل يزوجه نظر السكونه نائب عن القاضى او لا يزوجه لانه يشبه الوصى في ان تصرفه خاص وظاهر ان محل التردد حيث لم يعين له القاضى تزويجه بالخصوص ولا ياتي في مبحثه الشارح رحمه الله تعالى فيما مر ان النائب الخاص كالعام فليتامل ذلك وليحرراه سيد عمر (قول المتن فواحدة بالنصب) اى يزوجه الاب الخ ويجوز الرفع اى فواحدة يزوجه اه معنى (قول المتن فواحدة) اى ولوامه بشرطه برلسى اه سم (قوله لاندفاع الحاجة بها) قد يقال ان كان الحاجة للزكاح لم يزد على واحدة او للخدمة زيد بقدر الحاجة اه مر ويوجه بان من شأن الواحدة ان تكفي حاجة للزكاح وليس من شأنها ان تكفي للخدمة اه سم (قوله بحث ان الواحدة الخ) اعتمده المغنى لا النهاية عبارتها وقول الاستوى انه قد تقدم ان الشخص قد لا تعفه الواحدة فستحب له الزيادة الى ان ينتهي الى مقدار يحصل به الاعفاف ويتجه مثله في المجنون وقد اشار اليه الراغبى في الكلام على السفية مردود بوضوح الفرق فقد قال الاذرعى رايته في وصايا الام انه لا يجمع له بين امراتين ولا جارييتين للوطء وان اتسع ماله لان ان تسقم ايتهما كانت عنده حتى لا يكون فيها موضع للوطء فينسكح او يتسرى اذا كان ماله محتملا لذلك اه والظاهر انه الوجه مذمت او برصت او جنت جنونا يخاف منه عليه كان الحكم كذلك اى يجوز جمعه بين اثنتين واما الامة اذا لم تسكن ام ولد فتباع وقد لا تكفي الواحدة ايضا للخدمة فيزاد بحسب الحاجة اه قال عش قوله بحسب الحاجة اى وله التمتع بما زاد ايضا اه (قوله لولم تعفه الخ) اى المجنون (قوله اى الاب) الى قوله ويؤخذ في المغنى ولما قال بان ولاية الاب في النهاية (قوله اى الاب فالجد) لا وصى ولا قاض اه معنى (قوله غير ممسوح) اما الصغير

فكالمجنون اه (قوله ونقل ابن الرفعة عن ابن داود وأقره جواز تزويجه) اى المجنون للخدمة (قوله وانما يتجه الخ) منع تزويجه للخدمة مطلقا مر (قوله فيلحق بالبالغ الخ) هذا منع شرح مر (قوله كما مر ثم الخ) عبارة ثم اما اذا انقطع جنونهما اى المجنون والمجنونة فلا يزوجان حتى يفيقا واذنا وتستمر افاقتهما الى تمام العقد كذا اطلقوه الخ اه (قوله فالسلطان) دون الوصى مر (قوله فواحدة) ولوامه بشرطه مر (قوله يجب الاقتصار عليها لاندفاع الحاجة بها الخ) قد يقال ان كانت الحاجة للزكاح لم يزد على واحدة او للخدمة زيد بقدر الحاجة اه ويوجه بان من شأن الواحدة ان تكفي حاجة للزكاح وليس من شأنها ان تكفي للخدمة

ما يحمله على ان لا يفعل ذلك الا لغرض صحيح ويؤخذ من نظرهم للشفقة ان من بينه وبين ابنه عداوة ظاهرة

لا يفعل ذلك وهو نظير ما مر في المجبرة إلا أن يفرق بان ولاية الأجير أقوى لثبوتها مع الرشد مع إيقاعه لها بسببها فيما لا يمكنها الخلاص منه في الأثناء لأن العصمة ليست يدها فاحتيط لذلك باشتراط عدم ظهور عداوة بينهما وإن كان اشتراط الكفاءة قد يغني عنه بخلافه هنا وفي ولاية المال (ويزوج) جوازاً (المجنونة) أن تطبق جنونها نظير ما مر (أب ووجد) أن فقد الأب أو انتفت ولايته (أن ظهرت مصلحة) كزيادة مهر أو قضية تقييده كغيره بالظهور أنه لا يمكن (٢٨٦) أصل المصلحة والظاهر خلافه أخذاً مما مر في التصرف في مال اليتيم إلا أن يفرق بنحو ما

تقرر (ولا يشترط الحاجة) إلا في الوجوب كما مر بخلاف المجنون لأن تزويجه يغيره (وسواء) في جواز تزويج الأب فالجد المجنون لثبوت المصلحة (صغيرة وكبيرة ثيب وبكر) بلغت مجنونة أو عاقلة ثم جنت لأنه لا يرجح لها حالة تستأذن فيها الأب والجد لها ولاية الأجير في الجملة (فإن لم يكن) للصغيرة المجنونة (أب ووجد) لم تزوج في صغرها ولو لغبطة أذلاً أجباراً لغيرهما ولا حاجة في الحال (فإن بلغت زوجها) ولو ثيباً (السلطان) الشامل لمن مر (في الأصح) كإبلى مالها ويسن له مراجعة أقاربها ولو نحو خال وأقارب المجنون فيما مر تطبيقاً لقولهم (للحاجة) المار تفصيلها (للمصلحة) كنفقة ويؤخذ من جعل هذا مثلاً للمصلحة أن الفرض فيمن لها منفق أو مال يغنيها عن الزوج وإلا كان الانفاق حاجة أي حاجة (في الأصح) وسيأتي أن الزوج ولو معسراً يلزمه إخراج نحو المريضة مطلقاً وغيرها أن خدمت في بيت أبيها ويتردد النظر

الممسوح في تزويجه الخلاف في الصغير المجنون قاله الجويني نهاية ومغنى قال عرش قوله غير ممسوح ظاهره ولو لم يجز بالأخصا اه وانظر ما للفرق بين المسحوب وبين المجهوب (قوله) لا يفعل ذلك وهو (أخ) معتمد اه عرش (قوله) إلا أن يفرق بان (أخ) عبارة عرش بإمكان تخلص الصغير من ضرر الزوجة إذا لم تلاق به بعد كالأه (قوله) المرأة (قوله) أقوى لثبوتها (أخ) قد يقال إذا أثرت العداوة الظاهرة في الأقوى فلا تؤثر في الأضعف بالأولى وقد يجاب بأن عدم العداوة الظاهرة شرط لتحقيق ولاية الأجير لأن العداوة مانع وبينهما فرق دقيق هو بالتأمل تحقيق فليتام وليحذر اه سيد عمر (قوله) مع إيقاعه) أي الولي المجبر لها أي المرأة بسببها أي الولاية (قوله) في الأثناء) أي أثناء النكاح ودوامه (قوله) قد يغني (أخ) قد يقال إن كانت مهملة كما هو الظاهر فليس فيه كبير جدوى أو كلفة فلا وجه لاشتراط ما ذكر اه سيد عمر أي عدم العداوة الظاهرة (قوله) بخلافه هنا (أخ) لعل الأنسب بخلاف الولاية هنا وفي المال أي قلها ضعيفة لعدم ثبوتها مع الرشد (قوله) جوازاً) إلى قول المتن في الأصح في النهاية إلا قوله إلا أن يفرق بنحو ما تقرر (قوله) وقضية تقييده (أخ) قد يكون المراد بالظاهر الرأب لا اطلاع فلا يقتضي ما ذكر اه سم (قوله) بنحو ما تقرر) أي انفار (قوله) إلا في الوجوب) إلى قول المتن للمصلحة في المغنى إلا قوله وأقارب المجنون فيهما (قوله) بلغت مجنونة (أخ) ظاهر إطلاقهم ولو كان جنونها بسبق دواء مجنن اه سيد عمر (قوله) لأنه لا يرجح لها حالة (أخ) أي فلوزوجها في هذه الحالة ثم قامت لم يضر ذلك في صحة النكاح ولا خيار لها كما يأتي اه عرش (قوله) ولا حاجة في الحال) هذا ظاهر في حاجة الوطء لكن تقدم في مبحث وجوب تزويج المجنونة الكبيرة ويأتي انفار أيضاً أن من الحاجة فيها الاحتياج للنهر والنفقة فلا جاز بل لزوم السلطان تزويج المجنونة الصغيرة لذلك كذا قدمنا عن البغوي والرشدي في مبحث الوجوب بعبارة الحلبي هنا قوله ولا حاجة في الحال أي للمجنونة في صغرها إلى النكاح لعدم احتياجها للوطء وإن احتاجت للنفقة ولا منفق أو احتاجت للخدمة ولا خادم هذا ظاهر كلامهم اه (قوله) لمن مر) أي من القاضي ونوابه اه عرش (قوله) تطبيقاً لقولهم) ولأنهم اعرف بمصلحتها ولهذا قال المتولى برأى الجميع حتى الأخ والعم والام والخال نهاية ومغنى (قوله) المار تفصيلها) عبارة المغنى للنكاح بظهور علامة شهونها أو توقع شفائها بقول عدلين من الأطباء اه (قوله) مطلقاً) أي خدمت في بيت أبيها ولا (قوله) وغيرها) أي غير المريضة (قوله) وإن كانت) الأخصر والأوضح حذف أن (قوله) وإذا زوجت) أي سواء زوجها الولي المجبر والسلطان (قوله) تنخير) أي في نسخ النكاح وفاقاً للنهية والمغنى (قوله) بلوغه (أخ) وقوله أو طروا (أخ) اعتمد هذا التعميم النهائية والمغنى (قوله) جنسه) أي جنس الحجر الذي أضيف إليه الدوام (قوله) أو طروا (أخ) عطف على بلوغه (قوله) كيلا يفنى) أي التنبيه في النهاية (قوله) في المتن زوج المجنونة أب ووجد) أي وإن طرأ جنونها بعد البلوغ كما يأتي وقال في الروضة فرع في المجنونة أو وجه الصحيح أن الأب والجد عند عدمه يزوجهن سواء كانت صغيرة أو كبيرة بكر أم ثيباً إلى أن قال وسواء التي بلغت مجنونة أو من بلغت عاقلة ثم جنت بناء على أن من بلغ عاقلاً ثم جن فولاية ماله لا يبه وهو الأصح وإن قلنا أنها السلطان فكذلك التزويج (وقضية تقييده كغيره بالظهور أنه لا يمكن) قد يكون المراد بالظهور الإطلاع فلا يقتضي ما ذكر (قوله) والظاهر خلافه) اعتمد مر أيضاً (قوله) حيث) ينبغي رجوعه لا قرار

في المجنونة هل هي كالمریضة أو لا وحینئذ لو احتجج لا خدام المجنونة ولم تندفع حاجتها إلا بالزواج اتجه أن للسلطان تزويجها إلا لحاجة الخدمة أن جعلناها كالمریضة أو أن كانت تخدم لوجوب خدمتها على الزوج كما زوج المجنون لحاجة الخدمة فيما مر بل هذا الولي لوجوب الخدمة هنا لأنهم وإذا زوجت ثم أفاقت لم تنخير وقضية كلامه أن الوصي لا يزوجه وهو المعتمد لقصور ولايته وبه فارق السلطان (ومن حجر عليه بسفه) بلوغه سفهاً والحجر في هذا بمعنى دوامه وإن اختلف جنسه فإنه لا يحتاج لإنشائه أو طرواً تنذير عليه بعد رده ولا بد في هذا من إنشاء حجر والأصح تصرفه ومنه نكاحه وإن قلنا بأنه لا يزوجه موليته لأن ولاية الغير يحتاط لها ما لا يحتاط لتصرف النفس (لا يستقل بنكاح) كي لا يفنى

الا قوله فالجد الى ويشترط (قوله ولا يصح اقرار وليه الخ) قضية اطلاقه وتقييده بما ياتي ان الحكم هنا كذلك وان قبل له الولي باذنه فليحرر اه سيد عمر فجعل الحيشية الاتية قيد الاقرار السفية فقط وقال سم وافرده الرشيدى بذخى رجوعها لاقرار الولي ايضا اه وفيه وقفة ظاهرة الا ان برادير رجوعها رجوع نظيرها وتردد عش فقال مانصه قوله ولا يصح اقرار وليه الخ ظاهره وان سبق من السفية اذن الولي في تزويجه قياس ما ذكره في السفية ان محل عدم القبول عند عدم اذن السفية لوليها ان اريد بضمير فيه من قوله حيث لم ياذن له فيه النكاح وان كان المراد به الاقرار كاهر الظاهر انهما ذكره اه وعقبه الرشيدى بقوله وما في حاشية الشيخ من جواز رجوع ضمير فيه للاقرار ففيه وقفة من حيث الحكم اه فانفق سم وعش ورشيدى على تقييد مسألة اقرار الولي ايضا اخلافا للسيد عمر (قوله فيه) اى في النكاح وقال عش اى في الاقرار اه وقدمر ما فيه (قوله وانما يصح اقرار المرأة) اى السفية كما مر اه سيد عمر (قوله النكاح باذنه) هل يشترط اذن الولي له بالاذن اخذ من قوله لصحة الخ اولا وبفرق بانه يحتاط في العقد الذي هو المقصود بالذات لا يحتاط في تابعه الا اذن ومن ثم اجزأ فيه السكوت في بعض الصور ولم يحج النطق في ذلك في بعض الصور كالكناية محل تامل اه سيد عمر (قوله بعد اذن الولي له) قضيته توقف قبول الولي واذنه اى السفية للولي على اذن الولي فليتأمل فيه وليراجع اه سم عبارة الحلبي قوله باذنه اى اذن السفية لكن بعد اذن الولي في النكاح اه وهى صريحة في الاشرائط والتوقف لكن ظاهر صنيع المغنى وشرحي الروض والمنهج عدم الاشرائط وسياتي عن سم عند قول الشارح لما مر من صحة عبارته الخ انه الظاهر اه (قوله في الاول) اى من بلغ سفيا اه سم (قوله الاب فالجد) اى ان كان له اب اوجد والا فتزويجه الى القاضي او نائبه كذا في الانوار اه كرى عبارة شرح المنهج المراد بالولي هنا الاب وان علائم السلطان ان بلغ سفيا والا فالسلطان فقط اه (قوله فرصى اذن له الخ) وفاقا لظاهر المغنى (قوله وفي الثانى) اى من طرأ تبذيره اه سم (قوله ويشترط) الى قوله من التسرى والتزويج في المغنى (قوله بنحو ما مر الخ) ومنه ان يتوقع شفاؤه من مرض ينشأ عنه حدة توجب عدم حسن التصرف او غير ذلك كحرارة تنشأ من عدم استفرغ المنى وان لم ينشأ عنها عدم حسن التصرف اه عش (قوله ثلاث زوجات الخ) يقتضى انه لا يزوج بعد تطليق امرأتين ويزوج بعد تطليقتين وعليه فما الفرق فيلحرر اه سيد عمر ولعل

الولي ايضا (قوله بعد اذن الولي له) قضيته توقف قبول الولي واذنه للولي على اذن الولي فليتأمل فيه وليراجع (قوله ووليّه في الاول) اى من بلغ سفيا (قوله الاب فالجد فرصى اذن الخ) عبارة شرح المنهج والمراد بوليّه هنا الاب وان علائم السلطان ان بلغ سفيا والا فالسلطان فقط اه وفيه تصريح بان السلطان يزوج في الاول بعد الاب وان علا (قوله فرصى اذن له في التزويج) لو كان الوصى انثى لم يات قوله او يقبل له الولي كما هو ظاهر واعلم انه ليس في الكلام ايضا من تزوج الثيب البالغة التي طرأ سفها بعد البلوغ رشيدة وحجر عليها وقضية كلامهم انه الاب فالجد الخ وان ولاية القريب وتقدمه على السلطان لا فرق فيما بين الرشيدة ومن حجر عليها امد بلوغها رشيدة (قوله وفي الثانى) اى من طرأ تبذيره القاضي او نائبه عبارة الناشرى اما اذا طرأ اى السفه واعيد الحجر عليه فامر تزويجه منوط بالسلطان كما ذكر في باب الحجر وفيه على قولنا وليه الحاكم احتمال وهذا الحكم مطرد بعينه في السفية بزوجه الحاكم مع وجود ابها وان كانت بكر ا انتهى وقوله وان كانت بكر ا تقدم رده في شرح قوله وللأب تزويج البكر وقياس البكر الثيب فليحرر (قوله فان كان مطلقا الى قوله سرى امة) قيل ومن هذه المسئلة يعلم اتفاق سائر الاصحاب اى حتى ابن سريج لانه من يوافق على هذه المسئلة على بطلان الدور في المسئلة السريجية كما اوضح ذلك الناشرى في نكته اتم ايضا ح انتهى وافول غاية ما يلزم اتفاق الاصحاب على صحة التسرى وموافقة ابن سريج على صحته لا تقتضى موافقته على وجوبه ايضا بل يجوز عنده ارتكاب طريق التعليق المانع من وقوع الطلاق وعدم تصريجه هنا بذلك لا يقتضى عدم صحته عنده على ذلك ولعمري ان هذا في غاية الظهور

ماله في مؤنه ولا يصح اقرار
وليّه عليه به ولا اقراره هو
حيث لم ياذن له فيه وليّه
وانما يصح اقرار المرأة به لانه
يفيدها ونكاحه يغرمه
(بل يتكح باذن وليّه او
يقبل له الولي) النكاح باذنه
لصحة عبارته فيه بعد اذن
الولي ووليّه في الاول
الاب فالجد فرصى اذن له
في التزويج على ما في العزيز
لكنه ضعيف وان اطال
السبكي وغيره في اعتناده
وفي الثانى القاضي او نائبه
ويشترط حاجته للنكاح
بنحو ما مر في المجنون ولا
يكتفى فيها بقوله بل لا بد من
نيوتها في الخدمة وظهور
قرائن عليها في الشهوة ولا
يزوج الا واحدة فان كان
مطلقا بان طلق بعد الحجر
او قبله كما هو ظاهر ثلاث
زوجات او اثنتين

وكذا ثلاث مرات ولو في زوجة واحدة (٢٨٨) على الوجه. يرى امة فان تضجر منها ابدلت ولا يزداد له على حليلة وان اتسع ماله لص عليه

نعم باقى هنا ما مر في المجنون
والذى يتجه انه يتعين الاصلاح
من التبرى او الزوج
ما لم ير الزوج بخصومه
لان التحصين به اقوى منه
بالتبرى (تنبيه) ظاهر
كلامهم هنا ان المطلق
يسرى وان تكرر طلاقه
لعذر لسكنهم ذكر وافي
الاعفاف ان الاب اذا طلق
لعذر ابدل زوجة اخرى
وظاهره انه لا فرق بين تكرار
ذلك وعدمه فيمكن ان يقال
بنظيره هنا ويمكن الفرق
بان الاب قوى العقل فيدرك
العذر على حقيقته غالبا
وهذا ضعيفه فلا يبعد ان
يتخيل ما ليس بعذر عذرا
نعم ان فرض ظهور العذر
بقرائن قطعية عليه اتجه
تساوى البابين وظاهر
كلامهم ثم انه اذا طلق لغير
عذر ولو مرة لا يبدل بل
يسرى فيحتمل بجيئه هنا
ويحتمل الفرق بان المأون
ثم على الغير فضيق على الاب
اكثر منه على السفية لان
المأون من ماله (فان اذن له)
الولى (وعين امراة) تليق
به دون المهر (لم ينكح
غيرها) فان فعل لم يصح ولو
بدون مهر المعينة بخلاف
مالوعين مهر افنكح بازيد
منه او انقص لانه تابع
(وينكحها) اى المعينة
(بمهر المثل) لانه المرء الشرى
(او اقل منه) لان فيه رقعا
به (فان زاد عليه فالشهور

الفرق ظهور نسبة القصور اليه في الاولى دون الثانية (قوله وكذا ثلاث مرات) اى متفرقة على ما يفيد قوله
مرات اه عش (قوله ابدلت) اى حيث امكن فان تعذر ذلك امالعدم من يرغب فيها لا مرقام بها او
لصيرورتها مستولدة فقياس ما مر فيمن سقمت ان يضم معها غير ما من امراة او امة اه عش (قوله نعم
الخ) استدراك على قوله ولا يزداد الخ (باقى هنا الخ) عبارة المغنى فان لم تعفه واحدة زيدا يحصل به الاعفاف
كما مر في المجنون اه (قوله ما في المجنون) اى من ان الواحدة لو لم تعفه او تكفه للخدمة زيد عليها بقدر
 حاجته (قوله والذى يتجه الخ) عبارة المغنى وظاهر كلامهم انه لا يسرى ابتداء وينبغى كاقال في المهمات
جواز الامرين كافي الاعفاف ويتعين ما فيه المصلحة اه (قوله لان التحصين به الخ) اى العفة به عن
الاجنبيات ولكن ينظر ما وجهه فان السرية ربما كانت اجمل من الحرية وذلك اقوى فى تحصيل العفة عن
الاجنبيات وقد يقال المراد بكون التحصين به اقوى انه تحصل به صفة كمال بالنسبة لغيره كنبوت الاحصان
المميز له عن التبرى اه عش (قوله وان تكرر الخ) الاولى وان كان تكرر الخ (قوله بين تكرار ذلك)
اى الطلاق لعذر (قوله هنا) اى في السفية (قوله ويمكن الفرق بان الاب قوى العقل الخ) انظر الاب السفية
اه سم وقد يقال في قول الشارح غالبا اشارة الى جملة بالاعم الاغلب (قوله فلا يبعد) وفي اصله بخطه
بعد ما هنا اقدم اه سيد عمر (قوله ثم) اى في الاب (قوله له الولي) الى قوله ووقع هنا في النهاية (قول الماتن
وعين امراة) اى يشخصها او نوعها كنزوجة فلانة او من بنى فلان اه مغنى (قوله تليق به) انظر هل هو قيد
وقضية ما استدكره عن عش عند قول الماتن من تليق به انه قيد فلو عين غير لا نفقة فنكحها لم يصح فليراجع
(قوله دون المهر) اى قدره وان عين عينا يجعله منها اخذا بما ياتى في شرح قول المصنف من المسمى (قول
الماتن لم ينكح غيرها) قال ابن ابي الدم وما تقرر من تعيين المرأة بحمول على ما اذا لحقه مغارم بسبب الخلفة فلو
عدل الى غيرها وكانت خير امن المعينة نسبوا جمالا ودينارا دونها مهر او نفقة فينبغى الصحة قطعاً كمالوعين مهر
فنكح بدونه انتهى وهذا ظاهر نهاية ومغنى قال عش قوله ودونها مهر او نفقة قضية انها لوساوت المعينة
في ذلك او كانت خير امنها نسبوا جمالا ومثلها نفقة ومهر المصباح نكحها وهو قريب في الاول لانه لم يظهر فيه
للخلفة وجه دون الثاني لانه لا يكتفى بمسوخ العدول مزيد من وجهه وباتى مثله فيها لوساوتها في صفة او
صفة من ذلك وزادت المعدول اليها على المعدول عنها بصفة وقوله وهذا ظاهر معتد اه (قوله فان فعل)
الى قوله كشرىك في المغنى الا قوله اى من نقد البلد الى و فرق (قوله لم يصح) اى ما لم تكن خير امن المعينة
على ما مر اه عش (قوله الذى نكح بعينه) بقى ما لو لم يعين له شيئا بالكلية كان قال له انكح فلانة او من بنى
فلان ولم يتعرض للصداق بالكلية والذى يظهر فيها انه يصح بمهر المثل اخذا بما ياتى في قول المصنف ولو اطلق
الاذن الخ وما قول المحشى بقى ما لو لم ينكح بعينه بان عين له قدر من جنس فنكح في ذمته بازيد من ذلك القدر
من ذلك الجنس ولعل قياس ما ذكره المصنف صحة النكاح بمهر المثل من الجنس المسمى اه ليس في محله فان
قوله بقى الخ عين المسئلة الاتية في قول المصنف ولو قال انكح بالف ولم يعين الخ وقوله قياس الخ هو عين قول
الشارح فيما سياتى في تلك او ازيد منه صح بمهر المثل منه خلافا لابن الصباغ انتهى فليتامل اه سيد عمر
اقول وقوله بقى ما لو لم يعين الخ ليس في محله لانه داخل في قول المصنف هنا وقوله فان قوله بقى الخ عين المسئلة الخ
فيه انه كيف يكون المقيد بتعيين المرأة عين المطلق وقوله وقوله قياس الخ هو عين قول الشارح الخ فيه انه
كيف يكون المقيد بتعيين المرأة عين المقيد بتعيين المهر فقط (قوله المأون له) فاعل نكح وقوله في النكاح
متعلق بالمأون وكذا قوله منه متعلق به وضميره يرجع الى الولي قاله الكردى ويظهر ان منه متعلق بالنكاح

وعجيب من الناشرى ومن وافقه على ما قال (قوله على الوجه) كذا عش مر (قوله والذى يتجه الخ)
كذا شرح مر (قوله ويمكن الفرق بان الاب قوى العقل الخ) انظر الاب السفية (قوله الذى نكح
بعينه) بقى ما لو لم ينكح بعينه بان عين له قدر من جنس فنكح في ذمته بازيد من ذلك القدر من ذلك الجنس
ولعل قياس ما ذكره المصنف صحة النكاح بمهر المثل من الجنس المسمى (قوله المأون له في النكاح منه) اى

سفيهه وقال ابن الصباغ القياس بطلان المسمى جميعه لانها لم ترض إلا بجميعه وترجع بمهر المثل أى من نقد البلد في ذمته واعتمده البلقيني وأراد بالمقيس عليه نكاح الولي له بالازيد الآتي قريبا وفرق الغزى بما حاصله ان تصرف الولي وقع للغير مع كونه مخالفا للشرع والمصلحة بطل المسمى من اصله والسفيه هنا تصرف لنفسه وهو بملك ان يعقد بمهر المثل فاذا زاد بطل في الزائد (٢٨٩) كشرى بك باع مشتركا بغير إذن شريكه

ويأتي في الصداق أنه لو نكح لطفله يفوق مهر المثل أو أنكح موليته القاصرة أو التي لم تاذن بدونه فسد المسمى وصح النكاح بمهر المثل أى في الذمة من نقد البلد فيوافق ما هنا في ولى السفيه ووقع هنا في شرح الروض صحته بقدره من المسمى في هذه الثلاثة وفيه نظروا وضح لما تقرر في ولى السفيه الآتي في ولى الصغير مع أن ذلك لا ياتى في الأخيرتين لأن الفرض فيهما أنه بدون مهر المثل إلا ان اريد من جنس المسمى (ولو قال له أنكح بالف ولم يعين امرأة نكح بالاقل من الف ومهر مثلها) لاقتناع الزيادة على إذن الولي وعلى مهر المنكوحة فاذا نكح امرأة بالف وهو مساو لمهر مثلها أو ناقص عنه صح به أو ازيد منه صح بمهر المثل منه خلافا لابن الصباغ ولغا الزائد وإن كانت الزوجة سفيهة كما يصرح به كلامهم وإن خالفه الأذرع وغيره ويوجه بأنه ممنوع من الزائد فرجع المرد الشرعى وإن لم ترض به المرأة لا من اصل التسمية فوجب قدر مهر المثل من المسمى فهما

وصح بمهر جمع إلى الموصول كما يشير إليه قول المغنى من المسمى المعين بما عينه بان قال له أمهر من هذا فامهر منه زائد على مهر المثل اه وقول سم قوله الماذون له في النكاح منه أى بان قال له أمهر من هذا فامهر منه زائد على مهر المثل اه (قوله واراد) أى ابن الصباغ (قوله وفرق الغزى الخ) معتمداه عرش (قوله والسفيه هنا الخ) عطف على قوله تصرف الولي الخ (قوله بطل في الزائد) أى وصح في غيره فيصح التسمية واعتبار المسمى بالنسبة إليه اه سم (قوله القاصرة) أى بصبا أو جنون (قوله بدونه) تنازع فيه تاذن وأنكح اه سيد عمر (قوله فيوافق) أى ما ياتى في الصداق (قوله ووقع هنا الخ) انما ذكر هذا في شرح الروض على الاحتمال لانه رد دينه وبين غيره اه سم (قوله ووقع هنا) أى في مبحث نكاح السفيه (قوله في هذه الثلاثة) اراد بها الطفل والقاصرة والتي لم تاذن وقوله لما تقرر الخ يرجع الى قوله بما حاصله ان تصرف الولي الخ اه كردى (قوله في ولى السفيه) أى لافى نفس السفيه على المشهور اه سم عبارة عرش قوله في ولى السفيه أى حيث نكح له بفوق مهر المثل اما بدون مهر المثل فصحيح لانه زاد خيرا اه عرش (قوله الا تى) نعمت لما تقرر سم وسيد عمر (قوله في ولى الصغير) لا يظهر وجه التقييده فان ما ذكر ياتى في الولي في المسائل الثلاث فليتامل اه سيد عمر وقد وجه التقييد بان المراد بتصرف الولي فيما تقرر تصرفه في مال مولى الموجود كما يصرح به المغنى (قوله مع ان ذلك) أى الصحة بقدر مهر المثل من المسمى (قوله لان الفرض فيهما الخ) أى الصحة بقدر مهر المثل انما تتصور فيها إذا كان المسمى اكثر من مهر المثل والفرض أنه دون اه سم (قوله إلا ان اريد) بقوله من المسمى اه سم (قوله لامتناع الزيادة) الى قوله وقول الزركشى في النهاية الا قوله وان كانت الزوجة الى أو نكحها وكذا في المغنى إلا قوله خلافا لابن الصباغ (قوله صح به) ظاهره وان كانت سفيهة وفيه نظر في النقص عن مهر مثلها بل ينبغى البطلان هنا فلا يمكن نقصها عنه ولا الزيادة على معين الولي اه سم عبارة المغنى صح النكاح بالمسمى قال الأذرع وهو ظاهر في رشيده رضىت بالمسمى دون غيرها اه (صح بمهر المثل منه) هل هو على ظاهره وعليه فالفرق بين هذا وما مر أو المراد به صح بقدره من المسمى ففيه تجوز فليتحرك سيد عمر اقول قول الشارح منه خلافا للخ وقوله فوجب قدر مهر المثل من المسمى صريحان في الثانى ولا وقع للتوقف (قوله لا من اصل الخ) عطف على من الزائد اه سم (قوله حكما) وهو لغوية الزائد وصحة التسمية بالنسبة الى قدر مهر المثل من المسمى (قوله والا) أى بان زاد الالف مهر مثلها أو ساواه (قوله صح بمهر المثل) فيه نظير ما مر من تردد السيد عمر

بان قال له أمهر من هذا فامهر منه زائد على مهر المثل (قوله فاذا زاد بطل في الزائد) قد يقال ليس الكلام في الزائد لسقوطه في المسئلتين بل في السكون من المسمى أو من نقد البلد ويوجب بان المراد انه يبطل في الزائد ويصح في غيره وقضية صحته في غيره صحة التسمية واعتبار المسمى بالنسبة له (قوله ووقع هنا في شرح الروض الخ) انما ذكر هذا في شرح الروض على الاحتمال لانه رد دينه وبين غيره فراجع (قوله ولى السفيه) أى لافى نفس السفيه على المشهور (قوله الا تى) نعمت لما (قوله لان الفرض فيهما الخ) وإذا كان الفرض ذلك لم يتصور صحته بقدر مهر المثل من المسمى لان الصحة بذلك تستلزم كون المسمى اكثر من مهر المثل والفرض انه دونه نعم ان اريد بقوله من المسمى من جنسه تصور صحته بقدر مهر المثل من جنس المسمى وان كان الفرض ما ذكر (قوله إلا ان اريد من جنس المسمى) لو عين المسمى الذى هو دون مهر المثل في الأخيرتين كبهذا فهل يتعين دفع المعين ويكمل (قوله صح به) ظاهره وان كانت سفيهة وفيه نظر في النقص عن مهر مثلها بل ينبغى البطلان هنا فلا يمكن نقصها عنه ولا الزيادة على معين الولي (قوله لا من) عطف على من الزائد

(٣٧ - شروانى وابن قاسم - سابع)

حيثان مختلفتان أعطوا كلا منهما أو نكحها بأكثر من الالف بطل النكاح إن نقص الالف عن مهر مثلها لتعذر صحته بالمسمى وبمهر المثل لان كلا منهما ازيد من الماذون فيه والاصح بمهر المثل لانه اقل من الماذون فيه أو مساو له أو باقل من الف والالف مهر مثلها أو اقل صح بالمسمى لانه اقل من مهر المثل

او اكثر صح بمهر المثل ان نكح باكثر منه والاف بالمسمى اما اذا عين له قدر او امرأة كان نكح فلانة بالف فان كان الالف مهر مثلها او اقل فنكحها به او باقل منه صح بالمسمى لانه لم يخالف الاذن بما يضره او باكثر منه لغا الزائد في الاولى لزيادة على مهر المثل وانعقد به ولو افقته الماذون فيه وبطل النكاح في الثانية لتعذر به بالمسمى وبمهر المثل لان كلا منهما ازيد من الماذون فيه نظير ما مر او اكثر منه فالاذن باطل من اصله وقول الزركشي كالاذن في القياس صحته بمهر المثل كما لو قبل له الولي بزيادة عليه يرد بان قبول الولي وقع مشتملا على امرين مختلفي الحكم لا ارتباط لاحدهما بالآخر فاعطينا كلا حكمه (٢٩٠) وهو صحة النكاح اذ لا مانع له وبطلان المسمى لوجود مانعه وهو الزيادة على مهر المثل واما

قبول السفية فقارنه مانع من صحته وهو انتفاء الاذن المجوز له من اصله ولا يقال بصحته في قدر مهر المثل لما مر آنفا في رد كلام ابن الصباغ ولما ياتي في بما شئت (ولو اطلق الاذن) بان قال انكح ولم يعين امرأة ولا قدر (فالاصح صحته) لان له مرد كما قال (وينكح بمهر المثل) لانه الماذون فيه شرعا وباقل منه فان زاد لغا الزائد (من تليق به) من حيث المصرف المالى فلو نكح من يستغرق مهر مثلها ماله لم يصح النكاح كما اختاره الامام وقطع به الغزالي لانتفاء المصلحة فيه خلافا للاسنوي ويظهر انه لو لم يستغرقه وكان الفاضل تافها بالنسبة اليه عرفا كان كالمستغرق ولو زوج الولي المجنون بهذه لم يصح على الاوجه واعتبار الحاجة فيها كالسفيه وهي تندفع بدون هذه بخلاف تزويجه للصغير العاقل فانه منوط بالمصلحة في ظن الولي وقد تظهر له في نكاحها ومن ثم جازله ان يزوجه بربع كما مر

وجوابه (قوله او اكثر) عطف على مهر مثلها اسم (قوله صح بمهر المثل) ياتي فيه نظير ما مر فتذكر اه سيد عمر وقد مر جوابه (قوله اما اذا عين الخ) عبارة المغني تنبيه قد ذكر المصنف للسئلة ثلاث حالات وهي ما اذا عين امرأة فقط او مهر فقط او اطلق واهل رابع وهو ما اذا عين المرافة وقد مر المهر بان قال انكح فلانة بالف الخ (قوله في الاولى) اي فيما اذا كان الالف مهر مثلها وقوله في الثانية اي فيما اذا كان اقل منه (قوله او اكثر منه) عطف على قوله مهر مثلها (قوله فالاذن باطل الخ) اي فلا يصح النكاح اه مغني (قوله وهو) اي حكم كل (قوله واما قبول السفية الخ) قد يقال وقبول الولي لموليه ايضا قارنه مانع وهو الزيادة الغير الماذون فيها شرعا سم وقد يقال ان كانت الزيادة المذكورة كبيرة وفعلها علما بها او بامتناعها فهو مسلوب الولاية حينئذ وليس الكلام فيه والافلا مانع اذ صحة قبول الولي للسفيه لا تتوقف الا على اذنه وقد وجد منه اذن صحيح واما كون النكاح بمهر المثل فحكم آخر لا تتوقف عليه صحة النكاح بخلاف نكاح السفية فيما ذكر فانه موقوف على اذن الولي ولم يوجد اذن صحيح لربطه به بفاسد نعم قد يقال بوجوبه ما تقرر انه لو قال انكح واجعل الصداق الفا ولم يجعل الجملة الثانية قيدا للاولى صح بمهر المثل فليحذر اه سيد عمر اقول قضية قول الشارح وهو انتفاء الاذن الخ عدم الصحة مطلقا فليراجع (قوله لما مر آنفا الخ) وقوله ولما ياتي الخ يتامل فيهما ما سم (قوله بان قال) الى التنبيه في النهاية وكذا في المغني الا قوله خلافا للاسنوي الى ولو زوج الولي (قول المتن من تليق به) مفهوما انه لو نكح من لا تليق به لم يصح نكاحها وان لم يستغرق مهر مثلها ماله ولا قرب من الاستغراق وهو واضح اه ع (قوله فلو نكح من يستغرق الخ) ينبغي ان يحل ذلك حيث كان ماله يزيد على مهر اللائقة عرفا ما لو كان بقدر مهر اللائقة ودونه فلا مانع من تزوجه بمن يستغرق مهر مثلها ماله لان تزوجه به ضروري في تحصيل النكاح اذ الغالب ان ماذون ذلك لا يوافق عليه اه ع (قوله مهر مثلها الخ) هلا قال ما وجب بعقدها ماله ليشمل ما اذا تزوجها بدون مهر مثلها وكان ما تزوجه بها يستغرق ماله اه رشيدى ومر عن غش آنفا جوابه (قوله بهذه) اي من يستغرق مهر مثلها مال المجنون حقيقة او حكما (قوله وهي تندفع بدون هذه) قد لا يندفع حاجته الا هذه الا ان يقال انه نادرا سم (قوله لم يصح مقول قوله في شرح الروض (قوله بل يتقيد بالمصلحة) اي بل يرتبط بالمصلحة ولا مصلحة هنا في قول الكلام الى ان عدم الصحة لا تنفاه المصلحة فلا منافاة بينه وبين ما في شرح المنهج اه كرى وياتي عن الحلبي ما يرد (قوله فانه) اي السفية (قوله اه) اي ما في شرح الروض وهذا يفيده ان المدار في ذلك على المصلحة وعدمها لانها في ذلك متنتية فيها دائما ابدا كما يفيد كلامه هنا اي في شرح المنهج فليتامل اه الحلبي (قوله وذلك) اي عدم المنافاة (قوله في هذه الصورة) اي فيما لو نكح السفية من يستغرق مهر مثلها ماله (قوله لهذا الامر النادر) اي انه قد يكون كسوا بالخ (قوله النظر لقرائن حاله الخ) خبر لكن (قوله تفريق الصفقة) اي من

(قوله او اكثر) عطف على مهر مثلها (قوله لوجود مانعه وهو الزيادة الخ) قد يقال وقبول الولي لموليه ايضا قارنه مانع وهو الزيادة الغير الماذون فيها شرعا (قوله لما مر آنفا الخ) يتامل (قوله ولما ياتي الخ) يتامل ايضا (قوله لم يصح على الاوجه الخ) كذا شرح مر (قوله وهي تندفع بدون هذه) قد لا يندفع

(تنبيه) قولي لا انتفاء المصلحة فيه تبعت فيه شرح المنهج ولا ينافي قوله في شرح الروض تبع الروضة عن الامام والغزالي لم يصح بل يتقيد صحة بالمصلحة قال الزركشي ولا شك ان الاستغراق لا ينافي المصلحة فانه قد يكون كسوا او المهر مؤجلا هو ذلك لان انتفاء المصلحة في هذه الصورة هو الغالب فلا نظر لهذا الامر النادر على ان النظر لا يكسب في المستقبل بعد خروج ما في يده بعيد وكذا للتأجيل لانه بصدد الحلول والاحتياج فساغ في المصلحة من اصلها السكن الذي يتجه النظر لقرائن حاله الغالبة فان شهدت باضطراره لنكاحها بخصوصها مع عدم تأثره بفقد ما بيده صح النكاح والافلا ولو قال له انكح من شئت بما شئت لم يصح لانه رفع للحجز بالكلية فبطل الاذن من اصله ومن ثم لم يثبت فيه تفريق الصفقة

وليس لسفيهه أذن له في نكاح توكيل فيه لأن حجره لم يرفع إلا عن مباشرته (فإن قبل له ولية اشترط أذنه في الأصح) لما مر من صحة عبارته هنا (ويقبل له) (بمهر المثل فاقبل) كالشرأله (فإن زاد صرح النكاح بمهر المثل) ولغت الزيادة (٢٩١) لأنه ليس أهلا للتبرع وبطل المسمى

من أصله كما مر آتفا بما فيه (وفي قول يبطل) النكاح كما لو اشترى له بأكثر من ثمن المثل ويجاب بأنه يلزم من بطلان الثمن بطلان البيع إذ لا مرد له بخلاف النكاح (ولو نكح السفية) السابق وهو المحجور عليه (بلا إذن) من وليه الشامل للحاكم عند فقد الأصل أو امتناعه وإن تعذرت مراجعة السلطان (فباطل) نكاحه لالغاء عبارته فيفرق بينهما قال ابن الرفعة هذا إذا لم ينته إلى خوف العنت وإلا فالأصح صحة نكاحه كأمراة لاولى لها بل اولى (فان وطئ) منسكوحة الرشيدة المختارة (لم يلزمه شيء) أي حد قطعاً للشبهة ومن ثم لحقه الولد ولا مهر ظاهراً ولو بعد فك الحجر وإن لم تعلم سفهه لأنها مقصورة بترك البحث مع كونها سلطنته على وضعها بخلافه باطنا بعد فك الحجر عنه كما نص عليه في الام واعتمده بخلاف صغيرة ومجنونة ومكرهة ومزوجة بالاجبار ونائمة فيجب مهر المثل إذ لا يصح تسليطهن ومن ثم لو كملت بعد العقد وعلمت سفهه ومكنته

صحة النكاح وبطلان المسمى (قوله لما مر) إلى قوله قال ابن الرفعة في النهاية (قوله لما مر من صحة عبارته الخ) قضيته صحة عبارته بدون إذن الولي فانظره مع ما سبق في شرح بل ينكح باذن وليه الخ لكن الظاهر ان التعويل على ما هنا اه سم (قوله ويقبل له الخ) عبارة المغنى وإنما يقبل له الولي نكاح امرأة تليق به بمهر المثل الخ (قوله لانه الخ) أي الولي بالنسبة للمال مولى (قوله كما مر آتفا) أي في شرح بمهر المثل من المسمى (قوله وهو المحجور عليه) أي حسا أو حكما على ما مر اه رشيدى (قوله من وليه الشامل) إلى قوله وقول الأذرعى في المغنى إلا قوله ومزوجة بالاجبار وقوله ولها الفسخ إلى المتن (قوله عند فقد الأصل أو امتناعه الخ) يفيد ان الحاكم يزوجه عند فقد الأصل أو امتناعه وقد تقدم في الحاشية عن شرح المنهج ما يصرح به اه سم (قوله أو امتناعه) أي لغير مصلحة اه مغنى (قوله وإن تعذرت الخ) راجع إلى قوله الشامل للحاكم الخ (قوله فيفرق بينهما) أي بين السفية ومنسكوحة بلا إذن (قوله قال ابن الرفعة هذا الخ) عبارة المغنى ومحلها كما قال ابن الرفعة إذ لم ينته الخ (قوله وإلا فالأصح الخ) لكن اتى الود بخلافه اه نهاية قال عرش قوله لكن أفتى الوالد الخ معتمد ووجه ندرة ما ذكره ابن الرفعة أي من تعذر رجوع الولي والحاكم وبقي مال ولم يكن ثم ولي ولا حاكم هل يتزوج أم لا فيه نظر والأقرب الأول صيانة له عن الوقوع في الزنا اه وفي سم بعد ذكره عن الكنز مثل ما في الشارح مانصه لكن اتى شيخنا الشباب الرملى بخلافه وينبغي ان الكلام كله مع عدم التحكيم أمامه فينبغي أن يجوز وهو حينئذ كسئلة المرأة المذكورة اه واقره الرشيدى (قوله كأمراة الخ) أي فإنها تحكم اه رشيدى (قوله لاولى لها) عبارة المغنى في المفازة لا تجدوليا اه (قوله منسكوحة) إلى قول المتن وبأذنه في النهاية إلا قوله بخلافه باطنا إلى بخلاف صغيرة وقوله ومزوجة بالاجبار (قوله أي حد قطعاً الخ) قضية إطلاقه ولو مع العلم بالفساد ويوجه بان بعض الأئمة كالإمام مالك يقول (بصحة نكاح السفية ويثبت لوليها الخيار وهذا موجب لاسقاط الحد على ان في كلام بعضهم ما يقتضى جريان الخلاف عندنا في صحة نكاحه اه عرش (قوله ظاهراً) المعتمد عدم الوجوب باطنا أيضا مر اه سم (قوله بخلافه باطنا الخ) وفاقا للمغنى كما مر وخلافاً للنهاية عبارته سواء في ذلك الظاهر والباطن وما نقل عن النص من لزومه في ذمته باطنا ضعيف اه (قوله بخلاف صغيرة الخ) محترز الرشيدة المختارة (قوله ومزوجة الخ) خلافاً للنهاية والمغنى عبارتهما وقول الاسنوى ينبغى أن يكون المزوجة بالاجبار كالسفيه فانه لا تقصر حينئذ من قبلها فإنها لم تاذن والتمكين واجب عليها مردود إذا لا يجب عليها التمكين حينئذ اه وزاد سم لكن لو جهلت فساد النكاح واعتقدت وجوب التمكين ففيه نظر اه أقول ويمكن الجمع بحمل كلام الشارح على هذا وكلام النهاية والمغنى على العلم بالفساد فليراجع ثم رايت قال عرش مانصه قوله ألا لا يجب التمكين حينئذ أي حين العلم بفساد النكاح وعليه فلو ظنت صحته فالوجه ما قاله الاسنوى اه (قوله ومكنته مطارعة) أي ولم يسبق لها تمكين قبل والافقد استقر لها المهر بالوطء السابق ولا شيء لها في الثاني لاتحاد الشبهة على ما يأتى اه عرش (قوله واعترض) أي افتاء المصنف اه كردى

حاجته إلا هذه إلا أن يقال أنه نادر (قوله لما مر من صحة عبارته هنا) قضيته صحته عبارته بدون إذن الولي فانظره مع ما سبق في شرح بل ينكح باذن وليه الخ لكن الظاهر ان التعويل على ما هنا (قوله عند فقد الأصل أو امتناعه الخ) يفيد ان الحاكم يزوجه عند فقد الأصل أو امتناعه وقد تقدم في الحاشية عن شرح المنهج ما يصرح بذلك (قوله وإلا فالأصح صحة نكاحه) عبارة كنز الاستاذ البكرى قال ابن الرفعة وأصح الوجهين صحة نكاحه وهو اولى من المرأة في المفازة لا تجدوليا اه لكن اتى شيخنا الرملى بخلافه وينبغي ان الكلام كله مع عدم التحكيم أمامه فينبغي أن يجوز وهو حينئذ كسئلة المرأة المذكورة (قوله بخلافه باطنا) المعتمد عدم الوجوب باطنا أيضا مر (قوله ومزوجة بالاجبار) كذا قاله الاسنوى وهو مردود لانه

مطوعة لم يجب لها شيء كما هو ظاهر وكذا سفيهة حالة الوطء فيجب لها مهر المثل أيضا كما أتى به المصنف وإن علمت الفساد وطوعته واعترض بالاعتداد باذن السفية في الاتلاف البدني ولهذا لو قال سفيهة لآخر أقطع يدي فقطعه هدر ويرد بأن البضع

مقوم بالمال شرعا ابتداء فلم يكن لأذنها (٢٩٢) منع سفها داخل فيه بخلاف نحو اليد (وقيل يلزمه مهر المثل) لئلا يخلو الوطء عن مقابل

(قوله مقوم بالمال شرعا ابتداء) أى بخلاف نحو قطع اليد فإن واجبه القود ابتداء سم أى والمال إنما يجب بالعفو عليه ع ش (قوله لما بعده) أى لبيان المأون (قول المأون ومؤون النكاح الخ) أى المتجدد على الحجر من مهر ونفقة وغيرهما أما النكاح السابق على الحجر فتؤنه فيما معه إلى قسمة ماله أو استغنائه بكسبه اه نهاية زاد المغنى ولو اشترى أمة في ذمته بعد الحجر واستولدها فهي كالزوجة الحادثة بعد الحجر كما بحثه بعض المتأخرين اه (قوله مع اختياره لاحداثها) عبارة النهاية مع احداثها باختياره اه وهى أحسن (قوله بخلاف الولد المتجدد) أى فإن حدوثه قهرى إذ لا يلزم من الوطء الاحبال ومؤنه في ماله حتى يقسم اه ع ش (قوله بشرطه) وهو بالنسبة للمهر عدم الوطء وبالنسبة للنفقة مضى ثلاثة أيام بلا اتفاق ففسخ صديحة الرابع على ما يأتي اه ع ش (قوله ولو انثى) أى او كافرا نهائية ومغنى أى ولو كان سيده انثى او كافرا (قوله وقول الاذرعى يستثنى الخ) أقره المغنى (قوله فرفعه لحاكم الخ) قديقال ان وجود من الحاكم المرفوع اليه - كم بالامر بالنكاح او بصحة النكاح بعد وقوعه فلا يستثناء واضح على مذهبه ايضا ولا يخرج على ان تصرف الحاكم هل هو حكم أو لا إن قلنا حكم فكذلك ولا فلا وجه للاستثناء فتأمل سيد عمر وقوله حكم بالامر بالنكاح انظر المراد به فلواراد به الاذن بالنكاح فهو موجود في كلام الاذرعى وقوله ولا يخرج على الخ فتقدم أن الراجع أنه حكم فيما رفع اليه والرفع هنا موجود في كلام الاذرعى فلا يستثناء واضح عبارة سم قوله لم يصح الاستثناء في عدم صحته نظر فان عبارة المصنف شاملة لهذه الحالة وهذا كاف في صحته اه (قوله على جهة) قضيته خروج الموقوف على معين وتقدم في الحاشية في قول المصنف فان فقد المعتقد وعصبته زوج السلطان عن فتوى شيخنا الشباب الرملى ان العبد الموقوف يتمتع بزواجه مطلقا فراجع اه سم أى مبحث تزويج العتيقة شرعا وحاشية (قوله يتعذر تزويجه) أى لعدم تصور إذن سيده اه سم (قوله إذا بطل الخ) راجع الى المأون (قوله تعلق مهر المثل بذمته) أى ان وطئ اه ارشيدى (قوله وإلا) أى بان كانت صغيرة او مجنونة أو مكروهة أو مزوجة بالا جبار أو سفية حال الوطء (قوله تعاق برقبته) أى لوجوبه بغير رضا مستحقة المعتبر رضاه ولا عبرة برضا الولي إذ لا حقه له في المهر سم وع ش (قوله نظير ما مر في السفية) أى في قول الشارح بخلاف صغيرة ومجنونة الخ وقوله في السفية أى في وطئه نحو الصغيرة إذا نكحها بلا إذن وليه وبه ينحل توقف سم بمناصه انظر في أى محل مر وكيف يتصور التعاق برقبة الحر اه واما قوله فكيف يتصور الخ فجوابه أن مراد الشارح من نظير ما مر في السفية التشبيه في أصل ثبوت المهر وعدم سقوطه بقطع النظر عن تعلقه بالذمة والرقبة ثم رايت قال الرشيدى قوله نظير ما مر في السفية أى من حيث مطاق الوجوب وبه يندفع ما في حواشى التحفة اه والله الحمد (قوله وجزم الأنوار الخ) اعتمده مر اه سم (قوله غير مأذونة الخ) أى بأن نكحت بغير إذن السيد ووطئت ايضا كالم يكن العبد مأذونا اه كرى (قوله وقال الخ) عبارة النهاية لا يلزمها تمكينه مع فساد النكاح لكن لوجهات فساد النكاح واعتقدت وجوب التمكين ففيه نظر (قوله مقوم بالمال شرعا ابتداء) أى بخلاف نحو قطع اليد فان واجبه القود ابتداء (قوله فلم يكن لأذنها مع سفها داخل) إذ لا اعتبار باذن السفية في الأموال (قوله في المأون ومؤون النكاح في كسبه) أى ليستثنى هذا من قولهم ان الحجر يتعدى الى ما حدث له (قوله ولو انثى) أى ولو كان سيده انثى (قوله لم يصح الاستثناء) في عدم صحته نظر فان عبارة المصنف شاملة لهذه الحالة وهذا كاف في صحته (قوله على جهة) قضيته خروج الموقوف على معين وتقدم في الحاشية في قول المصنف فان فقد المعتقد وعصبته زوج السلطان عن فتوى شيخنا الشباب ان العبد الموقوف يتمتع بزواجه مطلقا فراجع اه (قوله يتعذر تزويجه) أى لعدم تصور إذن سيده (قوله والا تعلق برقبته) أى لوجوبه بغير رضا مستحقة المعتبر رضاه ولا عبرة برضا الولي إذ لا حقه له في المهر (قوله نظير ما مر في السفية) انظر في أى محل مر وكيف يتصور التعلق برقبة الحر (قوله وجزم الأنوار الخ) اعتمده مر

(وقيل) يلزمه (أقل متمول) حذرا من الخلو المذكور (ومن حجر عليه بفلس صح نكاحه) كما قدمه في الفلس وأعادها هنا ووطئة لما بعده وذلك لصحة عبارته وله ذمة (ومؤون النكاح في كسبه لا فيما معه) لتعاق حق الغرماء به مع اختياره لاحداثها بخلاف الولد المتجدد فان لم يكن له كسب ففي ذمته ولها الفسخ باعساره بشرطه وببحث تخييرها ان جهات فلسه طعيف (ونكاح عبد) ولو مدبرا ومبعضا ومكاتبيا ومعلقا عتقة بصفة (بلاذن سيده) ولو انثى (باطل) للحجر عليه وللغير الصحيح أي بما ملكك تزوج بغير إذن سيده فهو عاهر وقول الاذرعى يستثنى من ذلك ما لو منع سيده فرفعه الحاكم يرى اجباره فامره فامتنع فأذن له الحاكم أو وزوجه فانه يصح جزما كالوعضل والوالى فيه نظر لانه ان اراد صحته على مذهب ذلك الحاكم لم يصح الاستثناء او على مذهبه فلا وجه اه وافهم ما تقرر ان الموقوف كله او بعضه على جهة يتعذر تزويجه واذا بطل لعدم الاذن تعلق مهر المثل بذمته فقط ويتجه ان محله في غير نحو الصغير والاتعلق برقبته نظير ما مر في السفية ثم رايت الاذرعى بحثه

وجزم الأنوار كالامام في وطئه أمة غير مأذونة ايضا بتعلقه برقبته وقال الزركشى وغيره بل بذمته (ونكاحه) (بأذنه) وإن

وإن قال اه (قوله اى السيد الرشيد) إلى الكتاب في النهاية الاقوله واقتضى كلامه الى وانما أجبر الاب وقوله التي تحمل من قن وحر كتابي وقوله بناء على حلمها الى كما يزوج وقوله وان لم يكن له الى اما الكافر وكذا في المغنى قوله لو يؤخذ منه الى وعمل ما ذكر وقوله وكذا ولي السفية كما هو ظاهر وقوله وانما أجبر الاب الى الماتن وقوله ولا يجبر الولي الى الكتاب (قوله غير المحرم) مفهومة عدم صحته باذن السيد المحرم وان لم ينكح الابعد تحله لفساد الاذن حال الاحرام وهذا ما قاله ابن القطان وهو الصحيح كما افاده شيخنا الشهاب الرملي اه سم (قوله ولو اتى الخ) اى او كافرا اه معنى ويحتمل ان الضمير للعبد (قوله لمفهوم الخبر) اى المارآ نفا (قوله يبده) اى السيد (قوله من الخروج اليها) اى الزوجة اذا كانت بغير بلده اه رشيدى وقال ع ش الضمير راجع الى قوله يبده وغيرها اه (قوله والا بطل) اى وان عدل بطل النكاح قال ع ش ظاهره ولو كانت المعدول اليها خيرا من المعينة نسبا وجمالا ودينا وغليه فيمكن ان يفرق بينه وبين ما تقدم في السفية عن ابن ابي الدم من الصحة بان حبر الرق اقوى من حبر السفه اه ع ش (قوله نعم الخ) استدرك على قول المصنف ولا يعدل الخ اه رشيدى (قوله لو قدر الخ) وان نقص عما عينه له سيده او عن مهر المثل عند الاطلاق جاز ولو نكح بالمسمى من مهر هادونه صح به اه معنى (قوله فزاد الخ) ظاهره الصحة هنا وان كان مهر مثلها فوق المقدر وان بطل في نظير ذلك من السفية كما صرح به الروض وشرحو الفرق لانه واضح اه سم (قوله صحت الزيادة ولزمت الخ) الاولى صح ولزمت الزيادة ذمته (قوله ولزمت ذمته) هذا اذا كانت المرأة كبيرة فان كانت صغيرة تعلق المهر برقبته اه حلي (قوله ويؤخذ منه) اى من التاميل (قوله في العبد الرشيد) فلو كان غير رشيد هل صح النكاح ولغت الزيادة مطلقا اوفيه التفصيل المار في السفية والثاني اقرب فليراجع (قوله وعمل ما ذكر الخ) اى محل صحة النكاح فيما لو قدر لها مهر افزاد (قوله والا بطل النكاح) اى كما في السفية اه معنى (قوله ولو نكح فاسدا) اى بان اطلق السيد الاذن له في النكاح فنكح نكاحا فاسدا لفساد الشرط من شرطه اه ع ش (قوله نكح صحيحا) اى جاز له ان ينكح ثانيا نكاحا صحيحا اه ع ش (قوله ورجوعه) اى السيد كرجوع الموكل اى يعتده اه ع ش (قوله وكذا ولي السفية) اى رجوعه كرجوع الموكل اه رشيدى (قول الماتن والاظهر انه ليس للسيد اجبار عبده) والثاني له اجباره كالامة اه نهاية قال ع ش وعلى هذا الثاني لو طاق السيد مثلا زوجه ثلاثا ثم زوجها وليها باذنها بعد انقضاء عدتها لهذا العبد باجبار سيده صح النكاح ثم اذا ملكها اياه سيده بعد وطئه لها انفسخ النكاح فلا يحتاج الى تطليق من العبد وتحمل المرأة بذلك لزوجها الاول بعد انقضاء عدتها من العبد قال بعض اهل العصر والعمل بهذا القول حيث امكن اولى بما يفعل الان في التحليل بالصبي قال اسلامه ما ذكر من الاحتياج الى المصلحة في تزويج الصغير فانه حيث كان المزوج السيد لا يتوقف صحة النكاح على مصلحة اه وفيه بعد تسليمه انه عمل بمقابل الاظهر وقد صرح الشارح كبحج في شرح الخطبة بانه لا يجوز العمل به ولو لنفسه وانه يحتاج مع ذلك الى عدل القولى المرأة والشهود واني بذلك ليكون العقد صحيحا عند الشافعية تامل ولا تغتر بما قيل اه اقول وبقيد جواز التقليد والعمل لنفسه بمقابل الاظهر في العبد الصغير قول الشارح واقتضى كلامهما في مواضع ترجيح مقابله في الصغير الخ وقول المغنى والثاني له اجباره كالامة وقيل يجبر الصغير قطعا وهو موافق لظاهر النص ولما عليه اكثر العراقيين ولا اقتضاء كلام الرافعي في بابي التحليل والرضاع انه المذهب ولما سياتى للمصنف في كتاب الرضاع

(قوله غير المحرم) مفهومة عدم صحته باذن السيد المحرم وان لم ينكح الابعد تحله لفساد الاذن حال الاحرام وهذا ما قاله ابن القطان وهو الصحيح كما افاده شيخنا الشهاب الرملي وان خالف غيره وتبعه في العباب ويمكن ان يفارق توكيل الولي المحرم غيره حيث لم يقيد بحال الاحرام بصحة عبارة الوكيل في نفسه بغير اذن احد في النكاح بخلاف العبد الا ان قضية ذلك عدم صحة توكل العبد المحرم في قبول النكاح له حيث لم يقيد بما ذكر وفيه نظر فليراجع (قوله فزاد) ظاهره الصحة هنا وان كان مهر مثلها فوق المقدر وان بطل في نظير ذلك من السفية لكن الفرق لانه واضح قال في الروض ولو نكح بالمسمى اى

اى السيد الرشيد غير المحرم
نطقا ولو اتى بكرا (صحيح)
لمفهوم الخبر (وله اطلاق
الاذن) فينكح حرة او امة
يبده وغير هانعم للسيد منه
من الخروج اليها خلافا
لمن وهم فيه (وله تقييده
بامارة) معينة (او قبيلة او
بلد ولا يعدل عما اذى فيه)
والا بطل او ان كان مهر
المعدول اليها اقل من مهر
المعينة نعم لو قدر له مهر
فزاد او زاد على مهر المثل
عند الاطلاق صحت الزيادة
ولزمت ذمته فيتبع بها
اذا عتق لان له ذمة صحيحة
بخلاف ما مر في السفية
ويؤخذ منه ان الكلام في
العبد الرشيد وعمل ما ذكر
في صورة التقدير ان لم ينه
عن الزيادة والا بطل
النكاح لانه غير مأذون
فيه حينئذ ولا يحتاج الى
اذن في الرجعة بخلاف اعادة
البائن ولو نكح فاسدا نكح
صحيحا بلا انشاء اذن لان
للفاسد لم يتناول الاذن
الاول ورجوعه عن
الاذن كرجوع الموكل
وكذا ولي السفية كما هو
ظاهر (والاظهر انه ليس
للسيد اجبار عبده على
النكاح) صغيرا كان او كبيرا

بساير اقسامه السابقة لانه يلزم ذمته مالا كالكتابة واقتضى كلامه في مواضع ترجيح مقابله في الصغير واطال الاسنوي فيه وانما اجبر الاب
الابن الصغير لانه قد يرى تعيين المصلحة له حينئذ الواجب عليه رعايتها (ولا عكسه) أي لا يجبر السيد على نكاح قته باقسامه السابقة أيضا اذا
طلب منه في الاظهر لانه يشوش عليه (٢٩٤) مقاصد الملك وفوائده كتزويج الامة (وله اجبار امته) التي يملك جميعها ولم يتعاق بها حق

لازم على النكاح لكن
عن يكافئها في جميع مامر
والالم يصح بغير رضاها نعم
له اجبارها على رقيق ودنى
النسب اذ لا نسب لها وانما
صح بيعها لغير الكفو ولو
معيبا ولو مها تمكينه على
الاصح عند المتولى لان
الغرض الاصل من الشراء
المال ومن النكاح التمتع
(باى صفة كانت) لان
النكاح يرد على منافع
البضع وهي ملكه ولا تنفعا
بمهرها ونفقة بمخلاف
العبد اما المبيعة والمكاتبة
فلا يجبرهما كما لا يجبرانه
ومرأته ليس للراهن تزويج
مرهونة لزوم رهنها الامن
مرتته ومنهلا جانية تعلق
برقبته مال وهو معسر
والاصح وكان اختيار الفداء
وانما لم يصح البيع حينئذ
لانه مفوت للرقبة وصح
العق لتشوف الشارع اليه
وكذا لا يجوز لمفلس تزويج
امته بغير اذن الغرماء ولا
لسيد تزويج امه تجارة
عامل قراضه بغير اذنه لانه
ينقص قيمتها فيتضرر به
العامل وان لم يظهر به ربح
او تجارة قته الماذون له
المدين بغير اذنه واذن
الغرماء (فان طلبت) منه
ان يزوجه (لم يلزمه

حيث قال فيه ولو زوج ام ولده عبده الصغير الخ اه واما قول عشرين انه يحتاج الخ لجوابه ظاهر غنى عن
البيان والله اعلم (قوله بسائر الخ) يشمل المكاتب والمبعض فيقتضى ان فيهما الخلاف وقال المغنى والنهاية
انهما لا يجبران قطعا وزاد الاول والعبد المشترك هل لسيده اجبار وعليهما اجابة فيه الخلاف المذكور في
الطرفين ولو اجابه احدهما الى النكاح وامتنع الاخر امتنع عليه النكاح اه (قوله لانه) اي النكاح يلزمه
الخ ولانه اي السيد لا يملك رفع النكاح بالطلاق فكيف يجبر على مالا يملك رفعه نهاية ومعنى (قوله ترجيح
مقابله الخ) مال اليه المغنى (قوله وانما اجبر الاب الخ) اي بان يزوجه بغير رضاه اي بقوله النكاح له اه
عش (قوله ولا عكس) بالجر او الرفع نهاية ومعنى قال الرشيدى قوله بالجر لم يظهر لي وجهه فليتأمل اه (قوله
باقسامه السابقة) الامر تدللا يزوج بحال ناشري اه سم (قول المتن وله اجبار امته) اي واحدا كان السيد
او متعددا فالمشتركة يجبرها مالكها اه عش (قوله التي يملك جميعها الخ) سيد كرحمته بقوله اما المبيعة
الخ وقوله في جميع مامر ومنه العفة والسلامة من العيوب ومن دناءة الحرقة على ما افاده قوله نعم الخ من ان
ماعد الرق ودناءة النسب معتبرا اه عش (قوله والالم يصح) اي النكاح (قوله له اجبارها على رقيق الخ)
اي وان كان ابوها قرشيا كما مر مغنى وسم (قوله ولو مها تمكينه الخ) اي عند امن ضرر يلحقها في بدنها اه
نهاية قال عش اي ولو باعتبار غلبة ظنها كان كان مجذوما او ابرص اه (قوله المال) اي لا التمتع اه
عش (قول المتن باى صفة كانت) تعميم في صفة الامة من بكارة وثبوت وصغر وكبر وعقل وجنون
وتدبير واستيلاداه مغنى (قوله كالا يجبرانه) كان الظاهر تانيت الفعل (قوله ومرأته) محتز قوله ولم يتعلق
بها حق لازم اه عش (قوله الا من مرتته) اي او باذنه نهاية ومعنى وسم وسيد عمر (قوله ومنها جانية
الخ) اي بلا اذن المستحق اه مغنى (قوله حينئذ) اي حين اذ كان موسرا الذي هو معنى قوله والا اه
رشيدى (قوله وصح العتق) اي اذا كان السيد موسرا مع انه مفوت للرقبة (قوله لا يجوز لمفلس) اي محجور
عليه بفلس اه سيد عمر (قوله تزويج امه تجارة عامل قراضه) فيه تتابع اربع اضافات (قوله بغير اذن
الغرماء) اي اما باذنه فيصح ثم ان لم يظهر غريم آخر فذاك والا فينبغي بطلان النكاح اه عش (قوله بغير
اذنه) اي العامل (قوله وان لم يظهر الخ) غاية (قوله او تجارة قته الخ) عطف على تجارة عامل اه سم (قوله
الماذون له) اي في التجارة (قوله المدين) اي والا فيزوجها بلا اذنه (قوله بغير اذنه) اي القن (قول المتن لم
يلزمه تزويجها) اي وان خاف عليها العنت وقوله مطلقا اي صغيرة او كبيرة حلت او لا اه عش (قوله
مؤبدا) اي بنسب او رضاع او مصاهرة وكانت بالغة كما قاله ابن يونس تامة خائفة الزنا كما قاله الاذرعى اه
مغنى (قوله ما اذا كان) اي السيد (قوله فيما يملك الخ) خبر ان وقوله ونقله الى الغير انما يكون الخ عطف على

بالمعين من مهرها دونه صح به قال في شرحه بخلاف نظيره في السفية كما مر اه (قوله باقسامه) الامر تد
فلا يزوج بحال ناشري (قوله ودنى والنسب) كذا عبر الشيخان وقضيته انه يزوجه اذا كانت عربية من
عجمي قال الاسنوي فينا في قولها فيما مر والامة العربية بالحر العجمي على هذا الخلاف اي الخلاف في
انجبار بعض الخصال ببعض ونظرا لما قاله صاحب الروض فغير بما يفيد انه لا يزوجه اذا كانت عربية من
عجمي ولو حرا وذكروا شيخ الاسلام في شرحه ان الحق ما قاله قال ولا منافاة لان الحق في الكفاءة في النسب
لسيدها لاهلها وقد اسقطه هنا بتزويجها عن ذكرهما من محلها اذا زوجها غير سيدها باذن او ولاية على
مالكها اه (قوله الا من مرتته) اي او باذنه (قوله وانما لم يصح البيع الخ) عبارة شرح الروض
واستشكل ذلك بمنع بيعها قبل اختيار الفداء (قوله او تجارة قته) عطف على تجارة عامل (قوله في المتن

تزوجها) مطلقا لنقص قيمتها لفوات استمتاعه بمن تحل له (وقيل ان حرمت عليه) مؤبدا والحق به ما اذا كان امرأة
(لزمه) اجابتهما تحصينا لها (واذا زوجها) اي الامة سيدها (فلا يصح ان يملك لبالولاية) لان التصرف فيما يملك استيفاءه ونقله الى
الغير انما يكون بحكم الملك كاستيفاء المنافع ونقلها بالاجارة (فيزوج)

على الاول مبعض امته خلافا للبعوى كما رو (مسلم امته الكافرة) التي تحل من قن وحر (٢٩٥) كتابي بخلاف المرتدة اذ لا تحل بحال ونحو

الجوسية والوثنية على احد
وجهين رجحه بعضهم لانه
لا يملك الاستمتاع بهما
والا وجهه ما رجحه الجلال
البلقيني وشرائح الجاوى
بل نص عليه الشافعى رضى
الله عنه انه يزوجهما بكافر
قن او حر بناء على حلها له
الاتى عن السبكي تجميع
خلافه كما يزوجه محرمة بنحو
رضاع وان لم يكن له عليها
ولاية من جهة اخرى خلافا
لما وهم فيه شارح اما الكافر
فلا يزوجه امته المسلمة على
ماسر لانه ممنوع من كل
تصرف فيها الا ازالة ملكه
عنها (وفاسق) امته كما
يؤجرها (ومكاتب) كتابة
صحيحة امته لكن باذن
سيده وليس للسيد الاستقلال
بزيوجها كعبده (ولا
يزوجه ولي عبده) موليه من
(صبي) ومجنون وسفيه ذكرا
وانثى لعدم المصلحة فيه
بانقطاع كسبه عنه ولم
ينظر والى انها ربما تظهر
مع تزويجه لندرتها (وبزوجه)
ولي النكاح والمال وهو
الاب فالجد فالسلطان
(امته) اجبارا لى يزوجهما
لمولى بتقدير كاله (فى الاصح)
اذا ظهرت الغبطة فيه
اكتسابا للبر والنفقة نعم
لابد من اذن السفيه فى نكاح
امته وخرج بوليها امه
صغيرة عاقلة ثيب فلا تزوجه
وامه صغيرة وصغيرة مجنونة

اسمها وخبرها (قوله على الاول) اى انه بالملك (قوله التى تحل) ينافى هذا التقييد ما يأتى من قوله والا وجهه
ما رجحه اخذ قوله كما يزوجه محرمة الخ (قوله ونحو الجوسية الخ) اسقط النهاية والمغنى لفظة بنحو (قوله لانه)
اى السيد (قوله بهما) اى الجوسية والوثنية (قوله والا وجهه ما رجحه الجلال الخ) وهو المعتمد بنهاية ومغنى
(قوله على حلها له) اى للكافراهم سم (قوله كما يزوجه) اى السيد (قوله محرمة) اى المملوكة كاخوته
سم ونهاية ومغنى (قوله اما الكافر) محرز مسلم (قوله الا ازالة ملكه الخ) اى وكتابتها نهاية ومغنى (قول المتن
ومكاتب الخ) وامه المكاتبه ينبغى ان يزوجهما سيدها باذنها فليراجع قاله سم ثم ذكر عن الروض والعباب
ما يفيد وكذا فى المغنى ما يفيد (قوله كعبده) اى عبد المكاتب اى كما انه ليس له الاستقلال بتزويج عبد
المكاتب بل باذنه فيه اه ع (قوله كسبه) اى العبد وقوله عنه اى المولى (قوله ولى النكاح الخ) قد
يصدق على ابن عم وصبي على بنت عمه وبحاج بان المقصود ان تكون ولايته لهما من جهة واحدة اه سيد عمر
وقوله من جهة الخ ولعل الاول اى ان يقول شرعية لاجمالية (قوله لابد من اذن السفيه) اى ذكر او انثى اخذا
من سابق كلامه وفى سم بعد ذكر كلام المنهج وشرحه ما نصه هذا ظاهر فى اعتبار استئذان السفيه ايضا
وظاهره وان كانت بكر او بعد ذكر كلام شرحى الروض والبهجة ما نصه وقضية ذلك ان السفيه الثيب
كذلك اه (قوله وخرج بوليها) اى النكاح والمال ع شرشيدى (قوله امة صغيرة) بالاضافة وكل من
عاقلة وثيب صفة صغيرة (قوله فلا تزوجه) اى لانه لا يلى احد نكاح تلك الصغيرة (قوله وامه صغيرة الخ)
عطف على قوله امة صغيرة (قوله مجنونة) اسقطه النهاية والمغنى وفى سم بعد ذكر كلام المنهج ما نصه هذا

الكافرة (١) وقول الشارح اى الكتابية كفى المحرر مثال وانما حل كلامه على كلام اصله لان الشيخين
حكما فى الجوسية وجهين ولم يرجح شيئا وقوله لان غيرها لا يحل نكاحها اى له والافسياتى حل الوثنية الوثني
شرح مر (قوله والا وجهه ما رجحه الخ) وهو المعتمد شرح مر (قوله بناء على حلها له) اى الكافر
(قوله كما يزوجه محرمة) اى المملوكة كاخوته بنحو رضاع (قوله فى المتن ومكاتب الخ) وامه المكاتبه ينبغى
ان يزوجهما سيدها باذنها فليراجع قال الشارح فى شرح الارشاد وبحت ان الامة المبعضة بزوجهما من
يزوجه المبعضة باذنها اى من يزوجه المبعضة لو كانت حرة وهو الولي لان من يزوجهما الآن وهو مالك البعض
والولي اه وتقدم ذلك فى كلام الشارح فى بحث الاولياء وفى العباب كالروض وزوجه امة غير المحجورة
وليها باذنها مطلقا ولو بكر ولا يعتبر اذن الامة اه (قوله فى المتن ولا يزوجه) اى عبد صبي وزوجه امته
(الخ) فى الروض فصل ليس للولى تزويج عبد الصبي والسفيه والمجنون ولو تزوجه امتهم للمصلحة اب اوجد
جاز لا غير هما الا السلطان فى امة غير الصغير وزوجه اى وان علامة الثيب المجنونة لامة الثيب الصغيرة
اى العاقلة وان كانت اى الامة لسفيه استؤذنها وظاهره انه اذا كانت الامة لسفيه لا تستاذن لكن
قول المنهج وشرحه ما نصه ولولى نكاح ومال من اب وان علا وسلطان تزويج امة موليه من ذى صغر ومجنون
وسفيه ولو انثى باذن ذى السفه فلا باب اى وان علا تزويجها الا ان كان صغيرا او صغيرة وليس لغيرهما ذلك
مطلقا اه ظاهر فى اعتبار استئذان السفيه ايضا وظاهره وان كانت بكر او قوله الا ان كان صغيرا شامل
لذى المجنون منهما خلاف تقييد الشارح الصغيرة بالمجنونة وعبارة الجواهر هل لولى الطفل والسفيه
والمجنون ذكورا كانوا او اناثا تزويج رقيقهم عبدا كان امة فيه اوجه الى ان قال والثالث وهو الاظهر
ان يزوجه الامة للمصلحة دون العبد الى ان قال وان كان اى الرقيق لسفيه فلا بد من اذنه ثم قال امة المرأة ينظر
فى حال سيدتها فان كانت محجورة فقد مروا وان كانت مطلقة تزوجهما لى السيدة برضا السيدة دون الامة سواء
كان وليا بالنسب او غيره وسواء كانت السيدة ثيبا او بكر اه (قوله فالسلطان) ظاهره وان طرا السفه
بعد بلوغه رشيدا فليراجع (قوله نعم) لابد من اذن السفيه فى نكاح امته قال فى شرح الروض كما يستاذن
فى نكاحه وفى شرح البهجة لانه لا يلى نكاحه الا باذنها وقضية ذلك ان السفيه الثيب كذلك انتهى
(قوله وخرج بوليها) اى النكاح والمال

(١) قول المحشى وقول

الشارح اى الكتابية ليس فى نسخ الشرح التى بايدنا وكذا قوله بعد وقوله لان غيرها لا يحل نكاحها اه من هامش

الى آخرهما وأخصر ضابط
للقرابة انه يحرم جميع من
شتمته ما عدا ولد العمومة
وولد الخؤولة والخيند (يحرم
الامهات) اي نكاحهن
وكذا جميع ما ياتي اذ الاعيان
لا توصف بحمل ولا حرمة
على الاصح وقيل التقدير
وطؤهن فيحد بوطء مملوكته
المحرم على هذا اذ لا شبهة بعد
النص على تحريم الوطء
دون الاول والخلاف في
غير الام فهي يحسبونها
اتفاقا اذ لا يتصور وطؤها
وهي مملوكة هذا حاصل
ما ذكره الزركشي وفيه
نظر ظاهر لان الاجتماع على
تحريم الوطء مطلقا المعلوم
ضرورة بمنزلة النص عليه
بل اقوى وقد صرحوا بنفي
الحد مع ذلك فاقضى ضعف
ذلك التفريع كما اطلقه في
الام اذ يتصور ملك ولدها
لها كالمكاتب (وكل من
ولدتك او ولدت من ولدك)
وهي الجدة من الجهتين
وان علت (فهي امك)
حقيقة عند عدم الوساطة
ومجازا عند وجودها على
الاصح وحرمة ازواجه صلى
الله عليه وسلم لكونهن
امهات المؤمنين في الاحترام
فهي امومة غير مانحن فيه
(والبنات) ولو احتمالا
كالمنفية باللعان ومن ثم لو
أ كذب نفسه لحقته ومع
الذي لا يثبت لها من احكام

اختلاف الجنس لقوله غير ذلك أي غير اختلاف الجنس وقوله وهو أي غير ذلك (قوله مع آية الاحزاب وبنات عمك الخ) وذكر ما مع انه ليس فيها تحريم حتى تكون دليلا على سببية القرابة لان في بيان حل من فيه تحريرا للقرابة المقتضية للتحريم وان ما فيها ليس منها اهم (قوله للقرابة) أي المقتضية للتحريم (قوله وحينئذ) أي حين ضبط القرابة المانعة لما ذكر (قوله أي نكاحهن) أي قوله على الاصح في النهاية (قوله جميع ما ياتي) أي والاية السابقة انفا وكان الاولى ان يصرح به هنا ليظهر قوله الاتي وقيل الخ وما في الكردى من أن قوله أي نكاحهن الخ راجع الى الاية لا الى المتن ياتي عنه السياق (قوله على هذا) أي تقدر الوطء في الاية اه كردى (قوله دون الاول) أي تقدير النكاح (قوله اذ لا يتصور وطؤها الخ) أي لانها تعتق بملكها فلا يتصور بقاء ملكها اه اي وسياتي منعه (قوله هذا) أي قوله أي نكاحهن الى هنا (قوله على تحريم الوطء) أي وطء مملوكته المحرم وقوله مطلقا أي ما كانت ولا (قوله بمنزلة النص عليه) أي نص الشارع على تحريم الوطء (قوله بنفي الحد) أي بوطء المملوكة المحرم اه سم (قوله فاقضى) أي تصریحهم المذکور ضعف ذلك التفريع أي قوله فيحد بوطء الخ (قوله كما اطلقه في الام) أي كضعف ما اطلقه في الام من عدم التصور اه سم وعبارة السيد عمر أي كضعف ما اطلقه في مسألة الام انه يحسبونها اتفاقا والمقصود تشبيهه التفريع بالاطلاق في مطلق الضعف لا نظيره في انه من مقتضى ما تقدم اه (قوله ملك ولدها الخ) أي استمرار ملكها اه سم (قوله وهي الجدة) أي قوله او مع النفي في النهاية والمغنى (قوله وحرمة ازواجه الخ) دفع به ما يقال في تعريف الام بما ذكر قاصر فانه لا يشمل زوجاته صلى الله عليه وسلم مع انهن حرم من على غيره صلى الله عليه وسلم وسمين امهات المؤمنين اه ع ش (قوله غير مانحن فيه) أي من امومة النسب (قوله ومن ثم) أي من اجل بقاء احتمال بنية المنفية باللعان (قوله لو اكدب) أي الثاني (قوله على الاوجه) خالفه النهاية والمغنى وسم فاعتمدوا ما حاصله انه يثبت لها جميع احكام النسب سوى

ان أريد منع التفضيل مع الاطلاع على ما ورد في القرآن الكريم من النصريح بالتفضيل كقوله تعالى ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض وعدم تاويله فلا ينبغي الاقتصار على التعزيز بل ينبغي الحكم بالكفر لان ذلك رد للقرآن من غير عذر وإن أريد منع التفضيل مع الجمل بما ورد في القرآن او مع اعتقاد تاويله على وجه يعذر فيه فلا ينبغي التعزيز لعذره فليتامل (قوله مع آية الاحزاب) قد يقال اية الاحزاب وبنات عمك الخ ليس فيها تحريم حتى تكون دليلا على ان القرابة من اسبابه ويجب بان في بيان حل ما فيها تحريرا للقرابة المقتضية للتحريم وان ما فيها ليس منها (قوله اذ لا يتصور وطؤها وهي مملوكة) أي لانها تعتق بملكها فلا يتصور بقاء ملكها (قوله بنفي الحد) أي بوطء المملوكة المحرم (قوله كما اطلقه في الام) أي كضعف ما اطلقه في الام من عدم التصور (قوله اذ يتصور ملك ولدها الخ) أي استمرار ملكه (قوله ولو احتمالا كالمنفية باللعان) ولولم يدخل بامها وفي القصاص بقتلهما والحد بقذفه لها والقطع بسرقة مالها وقبول شهادة لها وجها انتهى قال في شرحه نقلهما الاصل عن التهمة اشبههما قال الاذرعى واقتضاه كلام التهمة نعم ووقع في نسخ الروضة السقيمة ما يقتضى تصحيح مقابله الخ والمعتمد كما افاده شيخنا الشهاب الرملي هو مقابله الذي اقتضى تصحيحه كلام الروضة ثم قال في شرح الروض قال البلقيني وقد ياتي الوجهان في انتقاض الوضوء بمسها وجواز النظر اليها والخلو بها ولا اذ لا يلزم من ثبوت الحرمة المحرمة كافي الملاعة وام الموطوءة بشبهة وبذاتها الا قرب عندى عدم ثبوت المحرمة انتهى هذا كلام شرح الروض والاوجه عدم الانتقاض باللمس اذ لا تنقض بالشك مر (قوله سوى تحريم نكاحها) قد يقال من احكام النسب وان كان من احكام الرضاع والمصاهرة أيضا عدم نقض الطهارة باللمس ولا يتجه الا ثبوته اذ لا تنقض مع الشك لان اريد الاحكام الخاصة به ومن احكامه عدم القصاص بالقتل والحد بالقذف والقطع بالسرقه ونحو ذلك على احد الوجهين بل هو المعتمد على ما علم مما تقرر لان اريد الاحكام المتفق عليها وفيه نظر او يكون اعتقاده ترجيح الوجه الاخر فليتامل

أراد ذلك إذ لو علم عدم دخوله بها لم تلحقه فلا يحتاج لنفي (وكل من ولدتها أو ولدت من (٣٩٩) ولدها) وإن سفل (لهي بنتك) حقيقة ومجازا

نظير مامر (قلت والمخلوقة من) ماء (زناه تحل له) لأنها اجنبية عنه إذ لا يثبت لها وارث ولا غيره من أحكام النسب وقبل تحريم إن أخبره نبي كعيسى وقت نزوله بأنما من مائه ويرد بان الشارع قطع نسبتها عنه كاتقرر فلا نظر لكونها من ماء سفاحه نعم يكره له نكاحها للخلاف فيها (ويحرم على المرأة) وعلى سائر محارمها (ولدها من زنا والله أعلم) لإجماع لأنه بعضها وانفصل منها أنسا ولا كذلك المتي ومن ثم اجمعوا هنا على إرثه وبه اتضح فرق البلقيني بأنه علم تصرف الشارح في نسبة الولد للواطىء فلم يثبتها إلا بنكاح أو شبهة لا للدوطة بل الحققة بها في الكل (والاخوات) من جهة أبويك أو أحدهما نعم لو زوجه الحاكم مجهولة ثم استباحها أبوه بشرطه ولم يصدقه هو ثبتت اخواتها له وبقي نكاحه نص عليه وبه تندفع مخالفة جمع فيه وعن جرى على الأول العبادى وكذا القاضى مرة قالوا وليس لنا من يشكح أخته في الاسلام غير هذا ولو أبانها لم تحل له وكذلك استباح زوج بنته المجهول

جواز النظر والخلو فيحرمان احتياطاً (قوله أراد ذلك) أى عدم علم الدخول لا علم عدم الدخول (قوله) إذ لو علم عدم دخوله لم تلحقه الخ قد تمتع هذه الملازمة لا مكان استدخال الماء عند عدم الدخول إلا أن يريد بالدخول المنفى ما يشمله اه سم (قوله وإن سفل) إلى قوله بعد كماله في النهاية والمغنى الا قوله وبه اتضح إلى المتن وقوله المجنون أو الصغير (قوله ولا غيره الخ) فلو وطئ مسلم كافرة بالزنا فليحق الولد الكافرة في الدين كما اعتمد الشارح تبعا لوالده اه ع ش (قوله وقيل تحرم الخ) ولو أَرْضعت المرأة بلين الزانى صغيرة فسكبتها مغنى وشرح الروض (قوله كاتقرر) أى انقبا قوله لا يثبت الخ (قوله نعم بكرة له الخ) أى مطلقا وان اوم صنيعة تقيدها بما إذا أخبره نبي الخ اه سيد عمر (قوله ولا كذلك المني) أى مني الرجل يعنى لم ينفصل منه أنسا نا اه ع ش (قوله وعلى إرثه) أى من امه اه ع ش (قوله بشرطه) وهو الامكان وتصديقها ان كبرت اه ع ش (قوله ولم يصدقه الخ) عبارة للمغنى والنهاية فان صدقه الولد والزوجة ثبت النسب وانفسخ النكاح ثم ان كان ذلك قبل الدخول فلا شيء لها او بعده فلها مهر المثل وان كذباه ولا بينة للاب ثبتت نسبها ولا ينفسخ النكاح وان اقام الاب بينة ثبت النسب وانفسخ النكاح وحكم المهر كما تقدم وان لم يكن بينة وصدقته الزوجة فقط لم ينفسخ النكاح لحق الزوج لكن لو أبانها لم يحز له بعد ذلك تجديد نكاحها لان اذنها شرط وقد اعترفت بالتحريم واما المهر فيلزم الزوج لانه يدعى ثبوته عليه لكنهما تشكرا فان كان قبل الدخول فنصف المسمى او بعده فكله وحكمها في قبضه كمن أقر لشخص بشئ وهو ينكره وتقدم حكما في باب الاقرار ولو وقع الاستلحاق قبل التزويج لم يحز للاب نكاحها اه قال ع ش قوله وتقدم حكمه الخ وهو انه يبقى في يد من هو بيده حتى يرجع المنكر ويعترف اه (قوله وعن جرى على الاول) أى بقاء النكاح (قوله ولو أبانها لم تحل الخ) مفهوماً انه لو طلقها رجعيًا لم تحرم وهو محتمل لان الرجعية في حكم الزوجة ويحتمل الحرمة اذ ليست زوجة حقيقة وقد حرمت بالطلاق فلا تحل الرجعة التي هي سبب الحل مع ثبوت الاخوة اه سم والا قرب الاول (قوله وكذا الاستلحاق الخ) عبارة للنهاية والمغنى وقيس بهذه الصورة ما لو تزوجت بمجهول النسب فاستباحه أبوها ثبتت نسبها ولا ينفسخ النكاح ان لم يصدقه الزوج اه (قوله المجنون) أى بان طرا جنونه بعد العقد أو الصغير أى بان كان العقد عندهن يقول به اه ع ش (قوله أو الصغير) قد يشكك لانه لا يزوج الصغير إلا الاب والجد ولا اب ولا جد لان الفرض انه مجهول واما المجنون فلا إشكال فيه اذ يمكن طرو جنونه بعد تزوجه وتزويج الحاكم إياه اه سم وقد يدفع الإشكال بان يزوجه حاكم كبراه كما مر عن ع ش (قوله وإن سفلن) إلى الفرع في النهاية الا قوله وهي من هذه الحبيثة إلى المتن وكذا في المغنى الا قوله وعلم بما مر إلى المتن (قوله وإن سفلن) عبارة للتنبيه أى والمغنى وبنات الاخوات وبنات اولاد الاخوات وان سفلن

(قوله أراد ذلك) أى فليس مراده عدم الدخول بها بل عدم علم ذلك (قوله) إذ لو علم عدم دخوله بها لم تلحقه (قوله) إذ لو علم عدم دخوله لم تلحقه الخ قد تمتع هذه الملازمة لا مكان استدخال الماء عند عدم الدخول إلا أن يريد بالدخول المنفى ما يشمله او يريد بالدخول وما في حكمه (قوله في المتن من زناه) على حذف مضاف أى من ماء زناه (قوله وقيل تحرم الخ) وإذا لم تحرم عليه فغيره من جهته أولى ولو أَرْضعت المرأة بلين الزانى صغيرة فسكبتها (قوله وعلى سائر محارمها) أى حتى الزانى منهم بها كان زنى باخته فانت بينت فتحرم عليه من حيث انها بنت اخته كما هو ظاهر (قوله) ولو أبانها لم تحل له (مفهوماً) انه لو طلقها رجعيًا لم تحرم وهو محتمل لان الرجعية في حكم الزوجة ويحتمل الحرمة اذ ليست الزوجة حقيقة وقد حرمت بالطلاق فلا تحل الرجعة التي هي سبب الحل مع ثبوت الاخوة وقد يخرج ذلك على ان الرجعية ابتداء واستدامة وهي ما يختلف فيه الترجيح بحسب المدرك (قوله أو الصغير) قد يستشكل لانه لا يزوج الصغير إلا الاب والجد ولا اب ولا جد لان الفرض انه مجهول واما المجنون فلا إشكال فيه اذ يمكن طرو جنونه بعد تزوجه ويكره تزويج الحاكم إياه (قوله في المتن وبنات الاخوة والاخوات) عبارة للتنبيه وبنات الاخوات وبنات اولاد الاخوات وإن سفلن وبنات الاخوة وبنات اولاد الاخوة وإن سفلن اه (قوله وإن سفلن) وعبرة الروض وإن بعدن

المجنون أو الصغير ولم يصدقه هو بعد كماله على ما فيه مما بينته في شرح الارشاد فراجع (و بنات الاخوة والاخوات وان سفلن والعلمات والحالات

وكل من هي أخت ذكر ولدك وإن علامن جهة الأب والأم سواء اخته لا بويه أو أحدهما (فعمتك أو أخت أنثى ولدك) وإن علت من جهة الأب والأم سواء اختها لا بويها (٣٠٥) أو أحدهما (فخالتك) وعلم بما مر أن الاخصر من هذا كله أن يقال يحرم كل قريب

إلا ما دخل في ولد العمومة أو الخؤولة (ويحرم هؤلاء السبع بالرضاع أيضا) أي كما حرم من بالنسب للنص على الأمهات والأخوات في الآية وللخبر المتفق عليه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وفي رواية ما يحرم من الولادة (وكل من أرضعتك أو أرضعت من أرضعتك أو أرضعت (من ولدك) ولو بواسطة (أو ولدت مرضعتك أو ولدت أو أرضعت (ذا) أي صاحب (لبنها) شرعا تحليل المرضعة الذي اللبن له وإن ولدت به بواسطة (فأم رضاع وقس) بذلك (الباقى) من السبع المحرمة بالرضاع فالمرتضة بلبنك أو بلبن فرعك ولورضاعا وبنيتها كذلك وإن سفلت بنت رضاع والمرتضة بلبن أهلك ولورضاعا ومولودة أحدهما رضاعا أخت رضاع وبنيت المرضعة أو الفحل نسباً ورضاعاً وإن سفلت ومرتضة بلبن أخيك أو أختك وبنيتها نسباً ورضاعاً وإن سفلت وبنيت ولد أرضته أهلك أو أرضعتك بلبن أهلك أو أرضعتك

وبنات الأخوة وبنات أولاد الأخوة وإن سفلن انتهت اسم (قوله وإن علاخ) عبارة المغنى بلا واسطة فعمتك حقيقة أو بواسطة كعمة أهلك فعمتك مجازاً وقد تكون العممة من جهة الأم كاخت أبي الأم (قوله وإن علت) عبارة المغنى بلا واسطة فخالتك حقيقة أو بواسطة كخاله أمك فخالتك مجازاً وقد تكون الخالة من جهة الأب كاخت أم الأب أو عمة وأخت أم الأب خالة أم (قوله وعلم بما مر) هذا عين ما مر اه ع ش (قوله أن الاخصر الخ) لكن يفوته حينئذ بيان جهة القرابة أه رشيدى (قوله في ولد العمومة) أي الشاملة للأعمام والعمات وقوله والخؤولة أي الشاملة للأخوال والخالات أه سم (قول المتن ويحرم هؤلاء السبع بالرضاع الخ) سيأتي في الرضاع أن حرمة الرضيع تنتشر منه إلى فروعه من الرضاع والنسب لا إلى أصوله وحواشيه وإن حرم في المرضعة والفحل ينتشران إلى الجميع أه سم (قوله ولو بواسطة) تعميم لقوله أو أرضعت من أرضعتك الخ (قوله أو ولدت مرضعتك) أي بواسطة أو غيرها أه معنى (قوله الذي اللبن له) احتراز به عما لو كان اللبن لغيره كان تزوج امرأة ترضع فإن الزوج المذكور ليس صاحب اللبن أه ع ش (قوله وإن ولدت) أو أرضعت به بواسطة كما هو ظاهر فكان ينبغي زيادة هذا اليلانم ما سبق أه سيد عمر أقول والاخصر الأشمل ليعم الصور الثلاث أن يقول ولو بواسطة (قوله فالمرتضة بلبنك الخ) أي سواء كانت المرضعة زوجة أو أمة أو موطوءة بشبهة أه ع ش (قوله وبنيتها) أي بنت المرتضة بلبنك الخ (قوله كذلك) أي ولورضاعاً أه سيد عمر (قوله ولورضاعاً) متعلق بكل من أهلك أو أمك أه سم (قوله ومولودة أحدهما رضاعاً) أما نسباً فليس الكلام فيه وقد تقدم أه سم (قوله نسباً ورضاعاً) يحتمل أن يكون تعميماً لبنت وولد المرضعة أو له ولهما وهو الأنسب وقوله وأختك وبنيتها نسباً ورضاعاً فيه نظير ما مر فتذكر وبالتأمل في كلامه يتبين لك تداخل بعض الأقسام أه سيد عمر وعبارة سم قوله نسباً أو رضاعاً ينبغي تعلقه بكل من بنت وولد وقوله بعده نسباً ورضاعاً ينبغي تعلقه بقوله أخيك وأختك وبنيتها أي المرتضة وقوله بعده أيضاً نسباً ورضاعاً متعلق بكل من أخت الفحل أو المرضعة وأخت أصلهما وأصلهما أه أقول وقوله نسباً ورضاعاً عقب قوله وبنت وولد أرضعتك أمك أو أرضعتك بلبن أهلك متعلق بكل من البنت والأم والأب (قوله بلبن أصل) لعل المراد أصل الفحل أو المرضعة أو أصل الشخص الثاني وما فوقه لا أصله الأول إذ المرتضة بلبنه أخت كما تقدم لا عمة ولا خالة سم على حجج أه ع ش (قوله عمة رضاع) أي في الأصل المذكور وقوله وأخته أي في الأصل الثاني (قوله لا بنت الخ) أي لك (قول المتن ولا أم مرضعة) وأما المرضعة نفسها فلا إشكال في عدم تحريرها برسب أه سم عبارة الرشيدى إنما لم يذكر من أرضعت ولدك

(قوله وكل من هي أخت ذكر ولدك وإن علامن جهة الأب والأم الخ) قال في الرضاع فاخت أبي الأم عمة وأخت أم الأب خالة أم (قوله في ولد العمومة) أي الشاملة للأعمام والعمات (قوله والخؤولة) أي الشاملة للأخوال والخالات (قوله في المتن ويحرم هؤلاء السبع بالرضاع أيضاً) وسيأتي في الرضاع أن حرمة الرضيع تنتشر منه إلى فروعه من الرضاع والنسب لا إلى أصوله وحواشيه وإن حرم في المرضعة والفحل ينتشران إلى الجميع (قوله ولورضاعاً) متعلق بكل من أهلك أو أمك (قوله ومولودة أحدهما رضاعاً) أما نسباً فليس الكلام فيه وقد تقدم (قوله نسباً ورضاعاً) ينبغي تعلقه بكل من بنت وولد وقوله بعده نسباً ورضاعاً ينبغي تعلقه بقوله أخيك وأختك وبنيتها أي المرتضة وقوله بعده أيضاً نسباً ورضاعاً متعلق بكل من أخت الفحل أو المرضعة وأخت أصلهما وأصلهما (قوله ومرتضة بلبن أصل) لعل المراد أصل الفحل أو المرضعة أو أصل الشخص الثاني وما فوقه لا أصله الأول إذ المرتضة بلبنه أخت كما تقدم لا عمة ولا خالة (قوله عمة رضاع) في الأصل المذكور (قوله وأخته) في الأصل الثاني (قوله في المتن ولا أم مرضعة ولدك) وأما المرضعة نفسها

أو أخت رضاع وأخت فحل أو مرضعة وأخت أصلهما نسباً أو رضاعاً ومرتضة بلبن أصل نسباً أو رضاعاً عمة رضاع وأخته لأنه (ولا تحرم عليك من أرضعتك أخاك) أو أختك وإنما حرمت أم أخيك نسباً لأنها أمك أو موطوءة أهلك (و) لا من أرضعتك (نافلتك) أي ولد ولدك لأنها كالتى قبلها أجنبية عنك وحرمت أمه نسباً لأنها بنت أو موطوءة ابن (ولأم مرضعة ولدك) لذلك

وهي نسباً موطوءة لك (وبنتها) أي المرضعة لذلك وهي نسباً بنت أو ربيبة لعدم أن هذه الأربعة لا تستثنى من قاعدة يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب لما علمت أن سبب انتفاء التحريم عنهم رضاعاً انتفاء جهة المحرمية نسبياً فلذلك لم يستثنها كالحققة فاستثنوا ما في كلام غيرهم صوري وزيد عليهم الأم العموم الأم العمة وأم الخال وأم الخالة وأخ الابن فهو لا ما يضاهي محرم نسباً (٣٠١) لارضاعاً لما تقررو صورته الأخيرة امرأة

لها ابن ارتضع من اجنبية ذات ابن فلها نكاح أخي ابنها رضاعاً وان حرم نسباً لسكونه ابنها أو ابن زوجها وهي من هذه الحثية غير أم الأخ المذكورة في المتن و (لا) يحرم عليك أيضاً (أخت أخيك) الذي من النسب أو الرضاع (بنسب ولا رضاع) متعلق بأخت بدليل قوله (وهي) نسباً (أخت أخيك لا يملكها) بأن كان لام أخيك لا يملك بنت من غير أبيك (وعكسه) أي أخت أخيك لا يملك لآبائه بأن كان لآبائه أخيك لا يملك بنت من غير أمك ورضاعاً أخت أخيك لآب أو أم رضاعاً بان ارتضعتها اجنبية عنك (فرع) ادعت أمه أنها أخته رضاعاً فان كان قبل أن يملكها حرمت عليه وكذا بعده وقبل التمكن بل وبعد تمكين مع نحو صغر كما هو ظاهر بخلافه بعد تمكين معتبر إلا أن ادعت غلطاً أو نسباً ناخذاً بما في الروضة قبيل الصداق أن الزوجة لو ادعت ذلك قبل قولها بالنسبة لتحليفه على نفية أي فان نكل حلفت وانفسخ النكاح وبخلاف ما لو ادعت أنها

لأنه بصدديان من يحرم من النسب ويحل من الرضاع وأما من أرضعت ولدك فهي تحل من النسب والرضاع معاً كما لا يخفى اهـ (قوله وهي الخ) أي أم أم ولدك (قوله أي المرضعة) أي مرضعة ولدك (قوله وهي) أي بنت أم ولدك (قوله لما علمت الخ) عبارة المعنى عن الروضة لأن أم الأخ لم تحرم لكونها أم أخ وانما حرمت لكونها أما وأحلية أب ولم يوجد ذلك في الصورة الأولى وكذا القول في باقيين أهو عبارة الرشيد أي قام أخيك مثلاً لم تحرم عليك من حيث أنها أم أخيك بل من حيث أنها أمك أو موطوءة أبيك كما تقدم وذاك متفق عن أرضعت أخاك مثلاً اهـ (قوله كالحققة) راجع للنفى (قوله وزيد عليها) أي الأربعة المذكورة في المتن (قوله أم العم) أي من الرضاع أه عش (قوله لما تقررو) أي من انتفاء جهة المحرمية نسباً فبين (قوله من اجنبية ذات ابن) فذلك لأن أخوين المرأة المذكورة (قوله فلها) أي المرأة المذكورة وقوله غير أم الأخ الخ أن أراد ما في قوله من أرضعت أخاك فقد يقال ما هنا ما بين له من سائر الحثيات أذاك في مرضعة أخ النسب وما هنا ما في أم الأخ من الرضاع فليتامل أه سم أي فلا حاجة للتنبيه إلى الغيرية (قوله متعلق بأخت) أي من حيث المعنى أه عش (قوله بدليل قوله الخ) قد يقال هذا دليل متعلق بأخيك أيضاً أه سم (قوله لآب أو أم) كان وجه هذا التقدير أن يكون على طريق ما ذكر في النسب وإلا فالشقيق كذلك كما هو ظاهر سم (قوله وكذا بعده وقبل التمكن) هو أحد وجهين اعتمده الروض في باب الرضاع والثاني أنها لا تحرم كما بعد التمكن وهو الوجه كما في به شيخنا الشهاب الرملي أه سم (قوله إلا أن ادعت غلطاً الخ) هذا الاستثناء لا يظهر على ما أفق به شيخنا الشهاب الرملي أن ما قبل التمكن كما بعده وذلك لأن التمكن غلطاً أو نسباً لا يزد على عدمه راساً فليتامل نعم أن أريد بهذا الاستثناء مجرد أن لها تحليفه فهو قريب أه سم أي فيكون الاستثناء حينئذ صورياً (قوله اخذاً بما في الروضة الخ) قد يقال كيف تؤخذ الحرمة بدعواها ما ذكر من قبول قول الزوجة لمجرد تحليفه فينبغي أن المراد أنها كالزوجة في ذلك أه سم (قوله لو ادعت ذلك) أي الغلط أو النسيان (قوله لتحليفه) أي الزوج (قوله ويؤيده) أي الفرق (قوله فهذا) أي الوطء (قوله فلا يثبت) أي التحريم هم ما وقوله بخلاف الرضاع أي يثبت بقوله فكذا التحريم به (قوله يندفع الحاق بعضهم الخ) في الجزم بالانقضاء مع الإطلاق وامكان التقييد شيء فليتامل أه سم وقد يجاب بما صرح النووي في شرح المذهب أن ما يفهم من إطلاقهم يضاف إليهم بالتصريح (قوله بالرضاع) أي بدعوى الرضاع في تفصيله أي تفصيل الرضاع ودعواه يكونها قبل التمكن المعتبر أو بعده (قوله عليك بالمصاهرة) إلى قوله ولا نظر مع

فلا اشكال في عدم تحريمها بر (قوله فلها) أي المرأة (قوله غير أم الأخ المذكورة في المتن) أن أراد ما في قوله من أرضعت أخاك فقد يقال ما هنا ما بين له من سائر الحثيات أذاك في مرضعة أخى النسب وما هنا ما في أم الأخ من الرضاع النسبية فليتامل (قوله بدليل) قد يقال هذا دليل متعلق بأخيك أيضاً (قوله لآب أو أم) كان وجه هذا التقدير أن يكون على طريق ما ذكر في النسب وإلا فالشقيق كذلك كما هو ظاهر (قوله وكذا بعده وقبل التمكن) أحد وجهين اعتمده الروض في باب الرضاع والثاني أنها لا تحرم كما بعد التمكن وهو الوجه كما في به شيخنا الشهاب الرملي أه سم (قوله إلا أن ادعت الخ) هذا الاستثناء لا يظهر على ما أفق به شيخنا الشهاب الرملي أن ما قبل التمكن كما بعده وذلك لأن التمكن غلطاً أو نسباً لا يزد على عدمه راساً فليتامل نعم أن أريد بهذا الاستثناء مجرد أن لها تحليفه فهو قريب (قوله اخذاً بما في الروضة الخ) قد يقال كيف تؤخذ الحرمة بدعواها ما ذكر من قبول قول الزوجة بمجرد تحليفه فينبغي أن المراد أنها كالزوجة في ذلك (قوله يندفع الحاق بعضهم الخ) في الجزم بالانقضاء مع الإطلاق وامكان التقييد شيء

أخته نسباً و فرق بان النسب لا يثبت بقول النساء بخلاف الرضاع فكذا التحريم به يؤيده إطلاق الروضة وغيرها أن أمته لو منعته وقالت وطئني نحو أبيك قبل قوله بيمينته لأن الأصل عدم وطئه أه فهذا مثل النسب بجامع أن كلاً لا يثبت بقول النساء فلا يثبت بقولها بخلاف الرضاع وهذا المذكور عن الروضة وغيرها الشامل لما إذا مكنته أو لا يندفع الحاق بعضهم دعوى وطئه نحو الأب بالرضاع في تفصيله المذكور

(ويحرم) عليك بالمصاهرة (زوجة من ولدت) وإن سفل من نسب أو رضاع (أو ولدك) وإن علا (من نسب أو رضاع) لقوله تعالى وحلائل
 ابنائكم الذين من أصلابكم ومنطوق خبر يحرم من الرضاع السابق يعين حمل من أصلابكم على أنه لاخراج زوجة المتبني دون ابن الرضاع وقوله
 تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من (٣٠٣) النساء (و) يحرم عليك (امهات زوجتك منهنما) أي النسب والرضاع ولو لطفلة طلقها

وإن علون وإن تدخل
 بها لا طلاق قوله تعالى
 وامهات نسائكم وحكمته
 ابتلاء الزوج بمكاملتها والخلو
 بها لترتيب امر الزوجة
 فحرمت كسابقتها بنفس
 العقد ليتمكن من ذلك ولا
 كذلك البنت نعم يشترط
 حيث لا وطء صحة العقد
 لأن الفاسد لا حرمة له عالم
 ينشأ عنه وطء أو استدخال
 لأنه حينئذ وطء شبهة
 واستدخال وهو محرم كما
 يأتي (وكذا بناتها) أي
 زوجتك ولو بواسطة سواء
 بنات ابنها وبنات بنتها وإن
 سفلن (أن دخلت بها) بأن
 وطئتها في حياتها ولو في
 الدبر وإن كان العقد فاسدا
 وكذا إن استدخلت مأك
 المحترمة في حال نزوله وادخاله
 إذ هو كالوطء في أكثر
 أحكامه في هذا الباب وغيره
 لقوله تعالى وربائبكم اللاتي
 في حجوركم من نسائكم
 اللاتي دخلنكم بهن الآية ولم
 يعدد دخلنكم لامهات نسائكم
 أيضا وإن اقتضته قاعدة
 الشافعي من رجوع الوصف
 ونحوه لسائر ما تقدمه لأن
 محله أن اتحد العامل وهو
 هنا مختلف إذ عامل نسائكم
 الأولى بالإضافة والثانية

ذلك في المغنى والى التنبيه في النهاية إلى لا قوله وادخاله (قول الماتن وتحرم زوجة من ولدت الخ) عبارة الروض
 فيحرم بمجرد العقد الصحيح امهات زوجتك وزوجات أصولك وفروعك انتهت اه سم (قول الماتن زوجة
 من ولدت) أي وإن لم يدخل ولدك بها انتهى مغنى (قوله وإن سفل) أي ذكر كان أو أنثى بواسطة أو غيرهما
 شامل لزوجة ابن البنت فتحرم على جده لأنها زوجة من ولده بواسطة أو ولد يشمل الذكر والأنثى فتنبه له
 فإنه دقيق جدعش (قوله وإن علا) بواسطة أو غيرهما بالاب والجد من قبل الأب أو اللام وإن لم يدخل ولدك
 بها اه مغنى (قوله لقوله تعالى الخ) عبارة المغنى أما النسب فالآية وأما الرضاع فللحديث المتقدم فإن قيل
 إنما قال تعالى وحلائل ابنائكم الذين من أصلابكم فكيف حرمت حليلة الابن من الرضاعة أجيب بأن
 المفهوم إنما يكون حجة إذا لم يعارضه منطوق وقد عارضه هنا قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم
 من النسب فإن قيل ما فائدة التقييد في الآية حينئذ أجيب بأن فائدة ذلك إخراج حليلة المتبني اه (قوله
 ومنطوق الخ) جواب اعتراض وارد على الاستدلال بالآية (قوله يعين حمل الخ) فيه بحث لأن الخبر عام
 ومفهوم من أصلابكم خاص والقاعدة الأصولية تقديم الخاص ولو مفهوما اه سم (قوله لاخراج زوجة
 المتبني) فلا يحرم على المرء زوجة من تبناه لأنه ليس بابن له اه مغنى (قوله أو الرضاع) كذا في أصله رحمه الله
 تعالى والمناسب بيادى الراى إنما هو الواو فليتام اه سيد عمر أقول قضية وجوب مطابقة الضمير لمرجه
 لفظه أو كما هو ظاهر (قوله وحكمته) أي حكمة عدم اعتبار الدخول في تحريم أصل البنت دون تحريمها اه
 مغنى (قوله كسابقتها) هما زوجة من ولدت وزوجة من ولدك (قوله من ذلك) أي الترتيب (قوله نعم
 يشترط الخ) عبارة المغنى والحاصل أن من حرم بالوطء لا يعتبر فيه صحة العقد كالزبية ومن حرم بالعقد وهى
 الثلاث الأولى فلا بد فيه من صحة العقد نعم لو وطئ في العقد الفاسد في الثلاث الأولى حرم بالوطء فيه لا بالعقد
 (قوله وطء أو استدخال) ظاهره وإن كان كل منهما في الدبر وهو ظاهر لوجود معنى الوطء والاستدخال
 وقد قالوا الدبر كالقبل في أحكامه إلا ما استثنى ولم يذكر وأهذ في المستثنيات فينسب إليهم منطوقا لما صرح به
 النووي في شرح المهذب أن ما يفهم من إطلاقهم يضاف إليهم بالتصريح اه ع شر (قوله لأنه) أي الوطء
 أو الاستدخال وكذا الضمير في قوله وهو محرم (قوله حينئذ) أي حين أنشا عن العقد الفاسد (قوله
 كما يأتي) أي في المتن عن قريب (قوله وإن سفلن) يغنى عنه قوله المار ولو بواسطة (قوله وادخاله)
 خلافا للنهاية والولد (قوله لقوله تعالى الخ) تعليل للمتن (قوله ولم يعد الخ) بينا المفعول وقوله دخاتم
 نائب فاعله عبارة المغنى أعيد الوصف إلى الجملة الثانية ولم يعد إلى الجملة الأولى وهى وامهات نسائكم
 مع أن الصفات عقب الجمل تعود إلى الجميع الخ (قوله وإن اقتضته) أي العود إليه أيضا (قوله لأن محله) أي
 العود لجمع ما تقدم (قوله مع ذلك) أي اختلاف العامل (قوله خلافا للزركشى الخ) مال المغنى إليه أي
 ما قاله الزركشى (قوله لأن الخ) تعليل لعدم النظر (قوله استقلال كل) أي من المعمولين (قوله على
 ذلك) أي العود للجمع (قوله يلزم عليه أن العقد الخ) ليتأمل وجه اللزوم اه سيد عمر عبارة سم قوله
 فليتام (قوله في الماتن وتحرم زوجة من ولدت أو ولدك الخ) عبارة الروض فيحرم بمجرد العقد الصحيح
 امهات زوجتك وزوجات أصولك وفروعك انتهت (قوله يعين حمل الخ) فيه بحث لأن الخبر عام
 ومفهوم من أصلابكم خاص والقاعدة الأصولية تقديم الخاص ولو مفهوما وهى هنا بشكل قوله في شرح
 الروض وقدم أي الخبر على مفهوم الآية لتقدم المنطوق على المفهوم حيث لا مانع انتهى (قوله يلزم
 عليه الخ) هذا ممنوع إنما اللازم أن المحرم العقد مع الموت لا يقال هو خلاف النص لا نافي قول هو ما حق

حرف الجر ولا نظر مع ذلك لاتحاد عملهما خلافا للزركشى لأن اختلاف العامل يدل على استقلال
 كل بحكم وبجرد الاتفاق في العمل لا يدل على ذلك كما هو واضح وذكر الحجور للغالب فلا مفهوم له (تنبيه) لم ينزلوا الموت هنا
 منزلة الوطء بخلافه في الارث وتقرير المهر وبوجه بان التنزيل هنا يلزم عليه أن العقد محرم وهو خلاف النص ولا كذلك

ثم للنص فيه على ان الموت موجب للارث والتقرير وسره من جهة المعنى ان المطلوب من البنت لو حلت الوطء وتواضعه فلم يحرمه الا ما هو من جنسه في الام لا مكانه وعدلوا عن ذلك في الامهات لما مر والمقصود فيهما المال ولا جنس له فاذا لم يقر له على مقرر لموجبه الذي هو العقد وهو الموت والوطء المؤكد لذلك الموجب (ومن وطئ امراة) حية وهو واضح (بملك) ولو (٣٠٣) في الدبر وان كانت محرمة عليه ابدا كما ياتي

عن اصل الروضة (حرم عليه امهاتها وبناتها وحرمات على ابائهم وابنائهم) اجماعا وتثبت هنا المحرمية ايضا (وكذا) الحية (الموطوءة) ولو في الدبر (بشبهة) اجماعا ايضا لكن لا يثبت بها محرمية لعدم الاحتياج اليها ثم المعتبر هنا اي في تحريم المصاهرة وفي حقوق النسب وجوب العدة ان تكون شبهة (في حقها) كان وطئها بفساد نكاح وكظنها حليلته وكونها مشتركة او امة فرعه وكوطئها بجهة قال بها عالم يعتد بخلافه وان علمت (قيل او) توجد شبهة (في حقها) كان ظنته حليلها او كان بها نحو قوم وان علم فعلى هذا باهما قامت الشبهة اذ ترمع المعتبر في المهر شبهتها فقط ومنها ان توطئ نكاح بلاولي وان اعتقدت التحريم فليست مستثناة خلافا للبلقيني لما مر ان معتقد تحريمه لا يحد للشبهة ولا اثر لوطء خنى لاحتمال زيادة ما اولى به او فيه (تنبيه) مر ان الاستدخال كالوطء بشرط احترامه حالة الانزال ثم حالة الاستدخال بان يكون لها شبهة فيه وحينئذ فيشكل بتاثير ووطء شبهته وحده لا

يلزم عليه الخ هذا بمنوع وانما اللازم ان المحرم المتقدم الموت لا يقال هو خلاف النص لا ناقة قول هو ملحق بالمنصوص ولو امتنع مثل ذلك انسداد باب القياس (قوله ثم) اي في الارث وتقرير المهر (قوله فلم يحرمه) اي المطلوب من البنت وفي سم مانصه قوله فلم يحرمه الخ لم كان كذلك اه (قوله عن ذلك) اي السر المذكور (قوله لما مر) اي انفاي قوله وحكمته ابتلاء الزوج الخ (قوله والمقصود الخ) عطف على المطلوب (قوله فيهما) اي الارث وتقرير المهر (قوله فاذا لم يقر له الخ) لم كان كذلك اه سم (قوله وهو) اي المقرر (قوله حية) الى التنبيه في النهاية الا قوله وكونها مشتركة الى وان علمت وكذا في المعنى الا قوله ومنها ان توطئ ولا اثر (قوله حية) اما الميئة فلا تثبت حرمة المصاهرة بوطئها كما جزم به الرافي في الرضاع اه معنى (قوله وهو واضح) سيذكر محترزه (قوله وان كانت محرمة الخ) اي بنسب او رضاع كخالته من نسب او رضاع فتحرر بنتها عليه وتحرم هي على ابيه اه سم (قوله اجماعا) ولان الوطء بملك الدين نازل منزلة عقد النكاح محلي ومعنى (قوله لكن لا يثبت الخ) عبارة المعنى تنبيه قد يشعر تشبيهه ووطء الشبهة بالوطء بملك الدين ان ووطء الشبهة يوجب التحريم والمحرمية وليس مراد ابل التحريم فقط فلا يحل للواطئ بشبهة النظر الى ام الموطوءة وبناتها ولا الخلوة والمسافرة بهما ولا مسهما كالوطوءة بل اولى فلو تزوجها بعد ذلك البنت المحرمية ايضا اه (قوله بها) اي بوطء الشبهة وتانيث الضمير باعتبار المضاف اليه (قوله لعدم الاحتياج الخ) عبارة عميرة والفرق احتياج الاصول الى المخالطة في الاول دون الثاني اه (قوله وفي حقوق النسب الخ) عطف على قوله هنا (قوله ان تكون) تامة وشبهة فاعله (قوله بفساد نكاح) اي او شراء اه معنى (قوله حليلته) اي زوجته او امته (قوله وان علمت) غاية للبنت اي علمت الموطوءة ان الواطئ اجنبي منها (قوله حليلها) اي زوجها او سيدها (قوله وان علم) غاية للمعت (قوله فعلى هذا) اي الوجه الثاني المرجوح (قوله ومنها) اي من شبهتها (قوله بلاولي) وكذا بلاولي وشهود اه عش (قوله للشبهة) اي شبهة اختلاف العلماء (قوله ولا اثر لوطء خنى) اي لا يترتب على وطئه حرمة الموطوءة على اصوله اه عش (قوله اولى) ببناء المفعول (قوله اولى) اسقطه المعنى وهو اللاتق لان ما هنا محترزه قوله وهو واضح وايضا يلزم على ذكره ان يكون قوله لوطء خنى من اضافة المصدر الى فاعله ومعفوله معا (قوله مر) اي قيل قول المصنف وكذا بناتها (ان الاستدخال) الى قوله ولقوة ذلك في المعنى الا قوله وحينئذ فيشكل الى لا يثبت بالاستدخال (قوله كالوطء) خبر ان (قوله بشرط احترامه) اي المعنى (قوله بان يكون الخ) راجع لحالة الاستدخال فقط (وحيثئذ) اي حين اذا اعتبر في تاثير الاستدخال احترام المولى حالة الاستدخال كحالة الانزال (قوله فيشكل) اي عدم تاثير الاستدخال مع الاحترام في حالة الانزال فقط (لكونها) اي شبهته (قوله وثم) اي في الاستدخال (قوله فان الخ) اي في عدم الحرمة (قوله ويؤيد ذلك) اي الجواب بقوة الوطء (قوله بالاستدخال بشرطه) عبارة المعنى والاسنى بالاستدخال ما زوج او سيد او اجنبي بشبهة اه (وكذا الرجعة الخ) عبارة في باب الرجعة ولا تحصل بفعل كوطء وان قصد به الرجعة وتختص الرجعة بوطء ولو في الدبر ومثلها مستدخلة ما نه المحترم على المعتمد اه (قوله بخلاف نحو الاحصان الخ) عبارة المعنى والاسنى دون الاحصان والتحليل وتقرير المهر وجوبه للمفوض والغسل والمهر في صورة الشبهة اه (قوله وغير المحترم) محترزه قوله بشرط احترامه في حالة الانزال عبارة المعنى والاسنى ولا يثبت ذلك اي النسب والمصاهرة

بالمنصوص ولو امتنع مثل ذلك انسداد باب القياس (قوله فلم يحرمه الا ما هو من جنسه) لم كان كذلك (قوله فاذا لم يقر له الخ) لم كان كذلك (قوله وان كانت محرمة عليه ابدا) اي بنسب او رضاع كخالته من

ان يحجب بقوة الوطء او بانها في حالة الوطء تعارض شبهته وتعمدها فغلبت شبهته لانها اقوى لكونها اخرجت ماء عن السفاح حال وصوله للرحم وثم لا تعارض حال الادخال فاثرت عليها بحرمة الوطء ولا يثبت بالاستدخال بشرطه الا بالنسب والمصاهرة والعدة وكذا الرجعة على المعتمد بخلاف نحو الاحصان والتحليل وغير المحترم كما زنا الزوج

لا يثبت به شيء. وقال البغوي يثبت قياسا على من وطئ زوجته يظن انه يزني بها. ودوه بان هذا الوطء ليس بزنا في نفس الامر بخلافه في مسئلتنا. ولقوة ذلك الاشكال اعتمد بعضهم ما ليس (٣٠٤) بمعتمد وهو انه لا يشترط الاحترام الا في حالة الانزال واستدل بقول غيره لو انزل في

زوجته لمسا حقت بنته فحبلت منه لحقه الولد وكذا لو مسح ذكره بحجر بعد انزاله فيها فاستنجت به اجنبية فحبلت منه اه (تنبيه اخر) اطلق جمع مقدمون حرمة وطء الشبهة وغيرهم حله وكلاهما عجيب لانه ان اريد شبهة المحل كالمشركة فهو حرام اجماعا او شبهة الطريق كان قال بحله يجتهد يقلد فان قاده وصف بالحل والافبالحرمة اتفاقا فيهما بل اجماعا ايضا او شبهة الفاعل كان ظنهما حليته فهذا غافل وهو غير مكلف اتفاقا ومن ثم حكى الاجماع على عدم اثمه واذا انتفى تكليفه انتفى وصف فعله بالحل والحرمة وهذا يحل قوهم وطء الشبهة لا بوصف بحل ولا حرمة (لا انا فيها) فلا يثبت لها ولا لاحد من اصولها وفروعها حرمة مصاهرة بالزنا الحقيقي بخلافه من نحو مجنون او مكره عليه لان الله تعالى امتن على عباده بالنسب والصهر ولانه لا حرمة له (وليست مباشرة) بسبب مباح كفاخذة (بشهوة كوطء في الاظهر) لانها لا توجب عدة فكذا لا توجب حرمة قال الزركشي ويرد عليه لمس الاب امة ابنته فانها

والعدة والرجعة ولا غيره باستدخال ما زنا الزوج او السيد وعند البغوي يثبت جميع ذلك كالوطئ وطئ زوجته يظن الخ (قوله لا يثبت به) اي باستدخال غير المحترم (قوله في مسئلتنا) اي في زنا الزوج (قوله وقوة ذلك الاشكال) اي المار في قوله فيشكل الخ اه سم (قوله اعتمد بعضهم الخ) وفاقا للنهاية ووالده كما مر عبارة سم قوله وهو انه لا يشترط الخ من اعتمده هذا شيخنا الشهاب الرمي بل لعله المراد من قوله بعضهم اه (قوله وكذا) اي في حقوق الولد (قوله وغيرهم) اي واطلق غير ذلك الجمع (قوله فهو حرام اجماعا) ايش المانع من ارادة المطلقة من الحرمة هذا الحرام اجماعا حتى يتعجب منهم (قوله فيما) خبر مبتدأ محذوف اي هو اي قوله اتفاقا معتبر فيما قبل الا وما بعده (قوله وهو غير مكلف اتفاقا) اي وان جاز عند بعض كافي جمع الجوامع ولا منافاة بين الاتفاق على عدم الوقوع وقول بعض بالجر ان كانه عليه سم (قوله انتفى وصف الخ) استشكله سم (قوله فلا يثبت) الى قوله وعليه فلا يخالفه في المغنى الا قوله او مكره وقوله مطلقا الى وحكمه ذلك والى قوله ومر في النهاية الا قوله او مكره (قوله بخلافه من نحو مجنون الخ) عبارة النهاية والمغنى بخلافه من مجنون فان الصادر منه صورة زنا فيثبت به النسب والمصاهرة ولو لا بطء بغيره لم يحرم على الفاعل ام الغلام وبنته اه (قوله او مكره عليه) عبارة شرح الارشاد نعم وطء المسكرة والمجنون من اقسام وطء الشبهة فيعطى حكمه اه وقضيته ثبوت النسب من المسكرة والذي اعتمده شيخنا الشهاب الرمي خلافه سم على حجج اه ع ش (قوله امتن بالنسب والصهر) اي فلا يثبت الصهر بالزنا كالنسب اه مغنى (قوله ولانه الخ) اي ماء الزنا (قوله بسبب مباح) اي كالزوجة والملك قاله سم وقد يقال ان ما سياتي من استثناء الزركشي والتنظير فيه بما ياتي يفيدان المراد بالسبب المباح ظن الاباحة فليحرم اه رشدي (قول المتن في الاظهر) ولا اثر للبشارة بلا شهوة عليهما اه كنز سم (قوله ويرد عليه) اي امتن (قوله لمس الاب الخ) اي بشهوة اه ع ش (قوله انه لا يحرم الخ) اي لا يحرم الامة على الابن الا وطء الاب (قول المتن ولو اختلطت بحرم الخ) ومثله عكسه وهو مالو اختلطت بحرمها برجال قرية فياتي فيه ما ذكر ثم رايته في حاشية شيخنا الزيادي وكأنه تركه لتلازمهما اه ع ش (قوله وضبط المتن الخ) جرى على هذا الضبط المغنى (قوله وتشديد الراء) اي وفتحها (قوله يشمل ذلك) اي المحرمة بسبب اخر الخ فكان الانسب التانيث (قوله مطلقا) اي باجتهاد

نسب او رضاع فتحرم بنتها عليه وتحرم هي علي ابيه (قوله وقوة ذلك الاشكال) اي المار في قوله فيشكل الخ (قوله اعتمد بعضهم ما ليس بمعتمد وهو انه الخ) من اعتمده هذا شيخنا الشهاب الرمي بل لعله المراد من قوله بعضهم (قوله فهو حرام اجماعا) ايش المانع من ارادة المطلقة من الحرمة هذا الحرام اجماعا حتى يتعجب منهم (قوله اتفاقا) لا يقال هذا ممنوع بل فيه خلاف اشار اليه في جمع الجوامع بقوله والصواب امتناع تكليف الغافل كما بينه شارحه لا نافع قول كلام جمع الجوامع انما يفيدان لنا قولنا بالجواز ولا يلزم منه لوقوع وهو لا ينافي الجواز (قوله انتفى وصف فعله بالحل والحرمة) افاقتل ان يقول الحل المنتفى الوصف به معناه الاذن والحرمة المنتفى الوصف بها معناها المنع ويجوز ان يريد من اطلق الحرمة بها عدم الاذن ولا يلزم منه الاثم ومن اطلق الحل به عدم المنع لا الاذن فليتامل (قوله بخلافه من نحو مجنون او مكره عليه) عبارة شرح الارشاد نعم وطء المسكرة والمجنون من اقسام وطء الشبهة فيعطى حكمه انتفى وقضيته ثبوت النسب من المسكرة والذي اعتمده شيخنا الشهاب الرمي خلافه وعبارة شرح مر بخلافه من مجنون فان الصادر منه صورة زنا فيثبت به النسب والمصاهرة ولو لا بطء بغيره لم يحرم على الفاعل ام الغلام وبنته انتفى (قوله بسبب مباح) اي كالزوجة والملك (قوله في المتن في الاظهر) ولا اثر للبشارة بلا شهوة عليها كنز (قوله وفيه نظر الخ) كذا شرح مر

تحرم لئلا من الشبهة في ملكة بخلاف لمس الزوجة ذكره الامام اه وفيه نظر بل الذي دل عليه كلامهم انه لا يحرم وغيره الاوطء (ولو اختلطت بحرم) بنسب او رضاع او مصاهرة او محرمة بسبب اخر كلامنا او توثن ومنهم من تكافى وضبط المتن بالغنم وتشديد الراء ليه شمل ذلك (بنسوة قرية كبيرة) بان كن غير محصورات (نكح) ان شاء (منهن) وان قدر بسهولة على متيقنة الحل مطلقا خلافا للسبكي رخصه له

من الله تعالى وحكمة ذلك انه لو لم يبح له ذلك ربما اُسد عليه باب النكاح فانه وان سافر لولد لا يامن مسافرتها اليها وينكح الى ان يبقى محصورا على مارجحه الروياني وعليه فلا يباح له ترجيحهم في الاواني انه ياخذ الى بقاء واحدة لان (٣٠٥) النكاح يحتاج له اكثر من غيره واما الفرق

بان ذاك يكفي فيه الظن فيباح المظنون مع القدرة على المتيقن بخلافه هنا فغير صحيح لما تقرر من حل المشكوك فيها مع وجود اللواتي تحمل يقينا وباتى حل مخبرته بالتحليل واتقضاء عدتها وان ظن كذبها ومر في مبحث الصيغة ما له تعلق بذلك على ان زوال يقين اختلاف المحرم بالنكاح منهن يضعف التقييد بالمحصورات ويقوى القياس على الاواني وعدم النظر للاحتياط المذكور نعم ان اريد بالظن المثبت ثم والمنفى هنا الناشيء عن الاجتهاد قربت صحة ذلك الفرق (لا بمحصورات) الا ينكح منهن فان فعل بطل احتياط الابضاع مع عدم المشقة في اجتنابهم بخلاف الاول ولا مدخل الاجتهاد هنا نعم لو تيقن صفة بمحرمة كسواد نكح غير ذات السوداء مطلقا كما هو واضح واجتنابها ان انحصرن ثم ماعسر عده بمجرد النظر كالاغنياء غير محصور وماسهل كالعشرين بل المائة كما صرحوا به في باب الامان ذكره في الانوار هنا محصور وبينهما اوساط تلحق باحدهما بالظن وما يشك فيه يستغنى فيه القلب قاله الغزالي والذي رجحه

وغيره اه مغنى وكان حقه ان يكتب عقب المتن كما فعله المغنى او عقب قوله خلافا للسبكي ليظهر رجوع الخلاف الى الغاية (قوله ربما اسدالخ) عبارة المغنى لتضرر بالسفر وربما انحسم عليه باب النكاح فانه الخ (قوله على مارجحه الروياني) عبارة النهاية كما رجحه الخ وعبارة المغنى وهذا اى مارجحه الروياني هو الاوجه اه (قوله واما الفرق الخ) بهذا فرق شيخ الاسلام اه سم عبارة النهاية وما فرق به من ان ذاك الخ مردود بما تقرر الخ (قوله فيباح الخ) عبارة المغنى بدليل صحة الطهر والصلاة بمظنون الطهارة وحل تناوله مع القدرة على متيقنها اى في محصور وغيره بخلاف النكاح اه (قوله فغير صحيح) اى خلافا للسبكي ويجوز ان من فرق بذلك بنى كلامه على مقالة السبكي اه ع ش (قوله وباتى حل الخ) تقوية لرد الفرق المار اه ع ش (قوله وان ظن كذبها) عبارته فيما باتى ولم يقع صدقه في قلبه اه ولا يلزم منه ظن كذبها لجواز ان يكون الحاصل بمجرد الشك اه ع ش وباتى في الشارح والنهاية في مبحث التحليل كل من التعبيرين (قوله بالنكاح) متعلق بزوال الخ (قوله يضعف التقييد) اى بقولنا الى ان يبقى محصور اه سم (قوله ويقوى القياس الخ) اى فيجوز ان ينكح الى ان تبقى واحدة (قوله وعدم النظر الخ) عطف على القياس (قوله ثم) اى في الاواني وقوله هنا اى في النكاح وقوله الناشيء اى الظن الناشيء نائب فاعل اريد (قول المتن لا بمحصورات) هذا التفصيل باتى فيما لو اراد الوطء بملك اليمين ايضا اه مغنى (قوله فلا ينكح) الى المتن في النهاية الا قوله وباتى ولو اختلطت وكذا في المغنى الا قوله نعم الى ثم ماعسر وقوله ومر الى ومبحث وقوله بل المائة الى محصور (قوله فان فعل بطل) اى ومع ذلك لا يبعد للشبهة اه ع ش اى اذا وطئ (قوله بخلاف الاول) اى غير المحصورات (قوله نعم) انظر ما موقع هذا الاستدراك مع قول المتن ولو اختلطت الخ (قوله مطلقا) اى انحصرن اولا سم وع ش (قوله واجتنبا) اى ذات السوداء سم وع ش (قوله ان انحصرن) مفهومه انه لا يجتنب ذات السوداء الغير محصورات وهو صحيح اه سم اى الى ان تبقى منها محصورات (قوله ثم ماعسر) عبارة المغنى قال الامام المحصور ماسهل على الاحاد عده دون الولاوة وقال الغزالي غير المحصور كل عدلوا اجتمع في صعيد واحد لعسر على الناظر عده بمجرد النظر اه (قوله كما صرحوا به) اى بالتمثيل بالمائة وكذا ضمير وذكرة (قوله وبينهما) بين الالف والعشرين كما هو صريح المغنى عن الغزالي او والمائة كما هو صريح صنيع الشارح وصریح النهاية حيث اسقطت العشرين (قوله قاله الغزالي) اى قوله ماعسر الى هنا الا قوله بل المائة الى قوله محصور (قوله لان من الشروط الخ) تعليل للاذرعى وعلل المغنى المتن بذلك ثم ان رد الاعتراض الاق عليه (قوله واعتراض) اى قوله ان من الشروط العلم الخ اه سم (قوله وسرافيه) وهو ان هذا يرجع للشك في ولاية العاقل في كل من امة مورثه وزوجة المفقود وما هنا يرجع

(قوله على مارجحه الروياني الخ) كذا شرح مر (قوله واما الفرق الخ) هو فرق شيخ الاسلام (قوله يضعف التقييد) اى قولنا الى ان يبقى محصور (قوله مطلقا) اى انحصرن اولا بدليل مقاباته بقوله ان انحصرن وقوله ان انحصرن مفهومه انه لا يجتنبها ان لم ينحصرو وهو مسلم ان كان الغرض تعدد السوداء مع عدم الانحصار لذات السوداء والا فلا فتامله (قوله واجتنبا) اى ذات السوداء وقوله ان انحصرن ان اراد انحصار الجملة من ذات السوداء وغيره فمفهومه عدم الاجتناب ان لم ينحصرن وليس بصحيح ان اتحدت ذات السوداء او تعددت مع الانحصار لان الاختلاف في الحقيقة انما هو في ذات السوداء وان اراد انحصار ذات السوداء فالقوله صحيح فليتأمل (قوله ان انحصرن) مفهومه عدم الاجتناب ان لم ينحصرن وهو صحيح ان تعددت السوداء وينبغي ان يبقى سوداء بقى ما لو اختلط غير محصور من المحارم بغير محصور وتساويا وتفاوتا كالف بالف او الفين ولا اشكال في الحرمة على طريق السبكي والاذرعى في نحو هذا المثال (قوله قاله الغزالي الخ) كذا شرح مر (قوله واعتراض) اى ان من الشروط العلم بحلها

(٣٩ - شرواني وابن قاسم - سابع) الاذرعى التحريم عند الشك لان من الشروط العلم بحلها واعتراض بقوله لمزوج

امة مورثه فانها حية فبان ميتا وتزوجت زوجة المفقود فبان ميتا صح ومرافيه في فصل الصيغة ومبحث الاذرعى كالسبكي في عشرين مثلا

للشك في ذات المرأة هل تحل او لا وحاصل ما مر ان العبرة في المعة ودعليه بتيقن الحل فلا يكتفي وجوده في نفس الامر وفي غيره بالنسبة لصحة العقد مطابقة لما في نفس الامر وبالنسبة لجواز الاقدام بظن استيفاء الشروط اعمش وعبرة المغني وقد يجاب عن الصورة الاولى بان الشك في المزوج هل هو مالك او لا وهو لا يضر اذا تبين انه مالك كالمزوج اخ حنثي اخته وتبينت ذكوره عن الثانيه بان بعض الائمة يرى ذلك فاذا تبين انه كان في نفس الامر كذلك صح اه (قوله صار ما يخص كلا الخ) يؤخذ منه اننا نحرم الاقدام عليه ونحكم بالبطان ظاهر افان تبين بعد ذلك انه غير محصور تبينا الصحة والاستمرار بالحكم بالاطلاق اه سيد عمر ولعل موقفه قول الشارح احتياط للابضاع وكنا به هنا من تحريف للناسخين والا فلا يظهر وجه الاخذ ولا المراد بالتبين (قوله حرمة النكاح) مفعول بحث (قوله وهو) اي الحكم (قوله لم يحزوطه الخ) يؤخذ منه انه لو اراد العقد على واحدة ممن لم يمنع وهو ظاهر اه سيد عمر (قوله مطلقا) اي محصورات ام لا اه ع ش (قوله لان الوطء) عبارة المغني ولو باجتهاد اذ لا مدخل الاجتهاد في ذلك ولان الوطء الخ (قول المثل ولو طرا مؤبد الخ) ولو عقد اب على امرأته بنتها وزفت كل غير زوجها او وطئها غلطا انسخ النكاحان ولزم كلا موطوءه مهر المثل وعلى السابق منهما بالوطء لزوجته نصف المسمى وفيما يلزم الثاني منهما وجوه او جهها كما افاده الشيخ يجب لصغيرة لا تعقل ومكرهه ونائمة لان الانفساخ حينئذ غير منسوب اليها ويرجع الى الثاني على السابق بنصف مهر المثل لا بمهر المثل ولا بما غرم ولا يجب لعاقلة طاعة في الوطء ولو غلطا وان وطئها ماعلى كل لزوجته نصف المسمى ويرجع كل على الاخر في احد وجهين يظهر كما افاده الوالد رحمه الله تعالى ترجيحه بنصف ما كان يرجع به لو انفرد ويهدر نصفه ولو اشكل الحال ولم يعلم سبق ولا معية وجب للوطوء مهر المثل وانسخ النكاحان ولا رجوع لاحدهما على الاخر ولزوجته كل نصف المسمى ولو تنكح امرأته بنتها جاهلا لم تباقا لثاني باطل فان وطئ الثانية فقط عالما بالتحريم نكاح الاول بماله او جاهلا به بطل نكاح الاول ولزمه الاول نصف المسمى وتحريم عليه ابداء الوطوء مهر المثل وحرمت عليه ابداء ان كانت هي الام وان كانت البنت لم تحرم ابداء الا ان كان قد وطئ الام اه نهاية في المغني انه بزيادة تفصيل (قوله بفتح الياء) الى قوله كما يصرح به في النهاية (قوله وبكسر ها) اي فيكون صفة المحذوف تقديره سبب مؤبد للتحريم اه ع ش (قول المثل قطعاه) اي منع دوامه اه ع ش (قوله بالياء) الى قوله كما يصرح به في المغني (قوله او النون) يستثنى كما قال به ضم الحنثي فلا يقطع بوطئه زوجة ابنته نكاح ابنته لاحتمال زيادة الذكر الذي وطئ به فلا يقطع النكاح بالشك ويتصور وجودان الحنثي في الباب عبارة مع شرحه للشارح وان مال الى الرجال فاخبر بذلك ثم جامع وات موطوءته بولد قال ابن يونس نقلا عن جده وقال انه في غاية الحسن والدقة لحقه نسب احتياطا ولا تحكم بذكوره لان الحس لا يكذب به انتهت سم على حج اه ع ش و اشار المغني في حل المثل بقوله كوطء الواضح زوجة ابنته الى الاستثناء المذكور (قوله كما ضبطهما) اي ضبطهما فقيه حذف وايصال (قوله بخطه) حيث كتب كلمة معا على ابيه اه مغني (قوله

من عماره اختطان بغير محصور لكنه لو قسم عليهن صار ما يخص كلا منهن محصورا حرمة النكاح منهن نظرا لهذا التوزيع وخالفهما ابن العباد نظرا للجملة وقال ان الحل ظاهر كلام الاحباب وهو كما قال خلافا لمن زعم ان كلامه لا وجه له ولو اختلطت زوجته باجنبيات لم يحزوطه واحدة ممنهن مطلقا لان الوطء انما يباح بالمقدودون الاجتهاد (ولو طرا مؤبد تحريم) بفتح الباء فهو من اضالة الصفة للوصوف وبكسر ها على نكاح قطعته كوطء زوجة ابيه (بالياء او النون كما ضبطهما بخطه) (بشبهة)

(قوله او النون) يستثنى كما قال به ضم الحنثي فلا يقطع بوطئه زوجة ابنته نكاح ابنته لاحتمال زيادة الذكر الذي وطئ به فلا يقطع النكاح بالشك وقد يشك كل تصور ابن الحنثي لانه ان اتضحت ذكوره تعين ان وطء ابنته نكاح كغيره وان لم يتضح فاشك كل لا يباح نكاحه حتى يتصور له ولد ولهذا قالوا مادام شكلا استحال كونه با او جذا او اما او زوجا او زوجة انتى ويجوز ان يه ور بمثل ذلك في العباب في باب الحدث وعبارته مع شرحه للشارح وان مال الى الرجال فاخبر بذلك ثم جامع وات موطوءته بولد قال ابن يونس نقلا عن جده وقال انه في غاية الحسن والدقة لحقه نسب احتياطا ولا يحكم بذكوره لان الحس يكذب به انتهى بقي انه لم خص هذا البعض الاستثناء بزوجة الابن وهلا ذكره في زوجة الاب ايضا ثم انظر ما المانع من ان يصور ايضا بما اذا استدخلت امرأة ذكره وهو نائم اظنها انه زوجها وات منه بولد (قوله

وكوطء الزوج ام او بنت زوجته بشبهة فينفخ النكاح الحاقا للدوام بالابتداء لانه معنى وجب تحريمه وابدافاذا طرأ قطع كالرضاع وهذا
يتضح انه لا فرق بين كون الموطوءة محرما لوطى وغيره الموطى بنت اخيه او خالته التي تحت ولده بشبهة حرمت علي ولده ابدافا كما يصرح به قول
اصل الروضة لوطى امته المحرمة عليه بنسب او رضاع فان قلنا لا يجب الحداد وهو الاصح ثبتت المصاهرة فقول غير واحد لا تحرم كقوله ابن
الحداد ومن تبعه ضعيف وزعم ان المتن يفيد ليس في محله بل يصدق بالمحرم وغيره لان (٣٠٧) المصاهرة التي اثبتها الشيخان مؤيد بتحريم

طرا بوطء الاب لمحرمة علي
نكاحها فقطعه وحرما
ابدا علي ابنه لانها موطوءة
ايه ولقد بالغ بعضهم في
رد كلام ابن الحداد فقال
هو خيال باطل ومن تبعه
غفل عما تقرر عن الشيخين
وخرج بشكاح طروءه علي
ملك من كوطء اب جارية
ابنه فانه وان حرمت به علي
الاب ابدافا لا يقطع به ما ك
حيث لا احبال ولا شيء عليه
بمجرد تحريمها لبقاء المالة
ومجرد الحل هنا غير متقوم
(ويحرم جمع المرأة واختها
او عمتها او خالتها من رضاع
ونسب) ولو بواسطه لا بون
او اب او ام ابتداء ودواما
للالة في الاخنتين والخبر
الصحيح في الباقي وحكمة
ذلك كافي انه يؤدي الي
قطعية الرحم وان رضيت
بذلك فان الطبع يتغير
وضبطا ومن يحرم جمعها
بكل امرأتين بينهما قرابة
او رضاع يحرم تناكحهما
لو قدرت احداهما ذكرا
فخرج بالقرابة والرضاع
المصاهرة فيحل الجمع بين
امراة وام او بنت زوجها
او زوجة ولدها ذلا لرحم

وكوطء الزوج ام او بنت زوجته الخ) اي فتحرم ان الاولى اي ام زوجته مطلقا والثانية اي بنت زوجته
ان دخل بالام سم وعش (قوله الحاقا الخ) تعليل لما في المتن والشرح معا (قوله وهذا) اي التعليل
(قوله بين كون الموطوءة الخ) اي قبل العقد عليها اه معنى (قوله وغيرها) عطف علي محرما الخ (قوله فلو)
وطى بنت اخيه الخ) نشر مرتب (قوله او خالته) عطف علي اخيه اه سم (قوله كما يصرح به) اي بعدم
الفرق وقوله لوطى الخ مقول القول (قوله فقول غير واحد الخ) عبارة النهاية والمغنى خلافا لمن قيد بالشق
الثاني اه اي بكونها غير محرم (قوله فقول غير واحد لا تحرم) اي تقييدهم الموطوءة بلا تحريم اي بغير
المحرم (قوله كما قاله الخ) لعلمه من جملة المقول والا كان الا وضوح الاخصر فقول غير واحد كان الحداد ومن تبعه
لا تحرم ضعيف (قوله يفيد) اي التقييد بغير المحرم (قوله التي اثبتها الشيخان) اي بقولها آتفا ثبتت
المصاهرة وقوله مؤيد الخ خبر ان اه سم (قوله لمحرمة) اي الاب متعلق بوطء الاب وقوله علي نكاحها اي
المحرم متعلق بقوله طرا (قوله ومن تبعه غفل الخ) مبتدأ وخبر (قوله عما تقرر الخ) اي بقولها آتفا لو
وطى امته المحرمة الخ (قوله وخرج) الي قوله والوجه في المغنى والى قول المتن ومن حرم جمعها في النهاية (قول
بنكاح) اي بطروءه علي نكاح (قوله ولا شيء عليه) اي غير الاثم اه سم اي ان اعمدو عبارة عش اي
لا شيء ولا بون علي الاب في مقابلة التحريم اما المهر فيلزمه في مقابلة الوطء اه (قول المتن ويحرم جمع المرأة
الخ) صرح القرطبي بانه يجوز نكاح سائر المحارم في الجنة الا الام والبنت اه عش (قوله ولو بواسطه)
راجع للعمدة والخاله قوله لا بون الخ راجع للاخت ايضا وقوله ابتداء ودواما راجع للجمع (قوله كافي)
اي في خبر النهي عن ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم انكم اذا فعلن ذلك قطعتم ارحامهم اه معنى (قوله
يحرم تناكحهما الخ) يخرج المرأة وبنت خال او بنت عمه لها اه سم (قوله والملك) عطف علي المصاهرة
(قوله ثم يتزوج سيدتها) اي او يتزوج السيدة ولا يتم بغير رضاها مرض يمنع حصول العفة بها اه عش
(قوله او يكون الخ) عطف علي قوله يتزوجها الخ (قوله وان حرمت كل) اي كل من المرأة وامتها علي
الاخرى (قوله ورديته) اي بنت زوجته من رجل اخر اه عش (قوله اذ لا تحرم المناكحة بينهما الخ)
ولانه لا قرابة بينهما ولا رضاع اه سم (قوله في نكاح اثنتين) اي في نكاح الوليتين من اثنتين اه معنى (قوله
فان وقعا الخ) تفصيل لقوله ياتي هنا ما مر الخ (قول المتن او مرتبا فالثاني) (فرع) وقع مرتبا لان الاول
بلاولي او بلاشهر ولكن حكم بصحته حاكم براه حكمه فارقا للعقد الثاني فينبغي ان العقد الصحيح هو العقد الاول
لسبق وجوده وبالحكم ثبت صحته من حين وجوده لا من حين الحكم فقط ولو وقع حكمان متقارنان احدهما

وكوطء الزوج ام او بنت زوجته بشبهة) اي فتحرم ان الاولى مطلقا وفي الثانية ان دخل بالام (قوله
او خالته) عطف علي اخيه (قوله التي اثبتها الشيخان) اي بقولها آتفا ثبتت المصاهرة (قوله مؤيد)
خبر ان (قوله ولا شيء عليه) اي غير الاثم (قوله يحرم نكاحهما لو قدرت احداهما ذكرا) يخرج المرأة وبنت
خالته او بنت عمتها (قوله اذ لا تحرم المناكحة بينهما الخ) ولانه لا قرابة بينهما ولا رضاع (قوله في المتن
او مرتبا فالثاني) فرع وقعا مرتبا لان الاول بلاولي او بلاشهر ولكن حكم بصحته حاكم براه حكمه فارقا
للعقد الثاني فينبغي ان الصحيح هو العقد الاول لسبق وجوده وبالحكم ثبت صحته من حين وجوده لا من

هنا بخشي قطعه والملك فيحل الجمع بين امرأة وامتها بان يتزوجها بشرطها الاق ثم يتزوج سيدتها او يكون قنا وان حرمت كل بتقدير
ذكورة الاخرى اذ العبد لا يتكح سيدته والسيد لا يتكح امته ويحل الجمع ايضا بين بنت الرجل وريسته وبين المرأة وريسته زوجا من امرأة
اخرى وبين اخت الرجل من امه اخته من ابيه اذ لا تحرم المناكحة بينهما بتقدير ذكورة احداهما (فان جمع) بين نحو اخنتين (بعقد) واحد
(بطل) النكاح ان اذ لا مرجح (او) بعقدين ياتي هنا ما مر في نكاح بقين فان وقعا ما او عرف سبق ولم تهين سابقة ولم يرج معرفتها او جهل
السبق والمعية بطلا او وقعا (مرتبا) وعرفت السابقة ولم تنس (فالثاني) هو الباطل ان صح الاول لان الجمع حصل به فان نسيت

ورجيت معرفتها وجب
التوقف حتى يتبين والاوجه
انه لا يحتاج لفسخ الحاكم
وانه لو اراد العقد على
احدهما امتنع حتى يطلق
الاخرى باثنا لا احتمال انها
الزوجة فتحل الاخرى يقينا
من غير مشقة عليه في ذلك
بوجه اما اذا فسد الاول
فالثاني هو الصحيح سواء
أعلم بذلك أم لا خلافا
للباوردى ومن ثم تعقبه
الرويانى بقوله وعندي ينعقد
نكاح الثانية بكل حال غايته
انه هزل بهذ العقد وهزل
النكاح جسد للحديث
(نبيه) باقى ما ذكر في
جمع أكثر من أربع وفيما
إذا نكح عشرة في أربعة
عقود أربعاً وثلاثين
وواحدة وجعل السابق
فوطى بعضهم ومات
فيؤخذ من التركة مسمى
أربع لان في نكاحه أربعاً
يقين يجب مهرهن وان لم
يدخل بهن ومهر مثل من
دخل بهن لا احتمال انهن من
الزائدات على تلك الأربع
وما أخذ للدخول بهن

بصحته والاخر بفساده فينبغي تقديم الحكم بصحته مراه سم على حج اه عش (قوله ورجيت
معرفتها) مفهومه انه لو لم ترج معرفتها لا يتوقف بل يبطلان فليراجع سم على حج وقد راجعت مامر
في نكاح اثنين فوجدته كذلك وهو ان عمل البطلان إذا لم يرج معرفة السابق والاوجب التوقف اه
عش (قوله والاوجه انه لا يحتاج لفسخ الحاكم وانه الخ) في القوت ما حاصله ان هذا الوجه في صورة
معرفة السابق دون دين السابقة وجعل السابق والمعية يفي بخلاف ما يوهمه صديق الشارح من ان في صورة
التوقف اه سم عبارة عش هذا الوجه انما يحتاج اليه فيما إذا لم يعلم دين السابقة بان علم السابق ولم
تتبع السابقة اما اذا علمت السابقة ثم نسبت فلا معنى لان افتقار التوقف الواجب على الفسخ فليراجع سم على
حج نعم لما طلب الفسخ من القاضي وينفذ الضرورة ويؤثر به التوقف اه وفي قوله نعم لها الخ انظر (قوله
وانه لو اراد العقد الخ) في حيز الاوجه والمتبادر رجوعه الى الاوجه لما اذا نسبت السابقة ورجيت معرفتها
وحينئذ فقابل الاوجه ان يجوز العقد على احدهما مطلقاً في غاية البعد ثم جريان هذا الحكم فيما إذا لم
سبق ولم يتعين متجه جدا اه سم يعنى كما مر عن القوت (قوله باثنا) ينبغي اورجعيها وتنقضى العدة اه
سم (قوله بذلك) اي فساد الاول (قوله خلافاً للماوردى) اي في قوله ام لا اه عش (قوله ما ذكر) اي
من قول المتن فان جمع الخ مع ما زاده الشارح (قوله وفيما اذا نكح الخ) ظاهره انه عطف على في جمع الخ
ويحتمل انه متعلق بقوله فيؤخذ الخ والفاء فيه شيء فاما الجزاء لانهم قد ينزلون العرف المقدم منزلة الشرط
ومتعلقه ماؤخر منزلة الجزاء كما قرر سيدي به في زيد حين لقيته فاكراه (قوله فوطى بعضهم) اي ولو أكثر
من أربع اه عش (قوله مسمى أربع) تدقيقاً إذا كانت مسميات من مخلاة فمسمى برأى وفي الروضة
مخالفة لما هنا من وجوه تعرف بمراجعة المهرشيدى (قوله لان في نكاحه أربعاً بعائيتين) عبارة عن النهاية لا احتمال
ان في نكاحه أربعاً اه قال الرشيدى هذا الصواب من قول النجفة لان في نكاحه أربعاً بعائيتين إذا لا يكون في
نكاحه أربعاً يقين الا ان سبق نكاحه الأربع او نكاح الثلاث ثم الواحدة او عكسه او نحو ذلك بخلافه إذا
سبق نكاح اثنين مثلاً فانه لا يصح بعده الا نكاح الواحدة على اي تقدير إذا ضرورة ان يقع الا بأربعة عقود
ومتى وقع نكاح من محل ومن لا محل في عقد واحد بطل الجميع كما هو معلوم اه (قوله أربعاً بعائيتين في حصول
اليقين فيما ذكر نظر فليتامل ثم رايت الفاضل المحشى به على ذلك اه سيد عمر عبارة سم انظر اى يقين مع
احتمال تقدم الواحدة ثم الثنتين ثم الثلاث ثم الأربع او عقد الثنتين ثم الواحدة ثم الثلاث ثم الأربع
او عقد الثلاث ثم الثنتين الخ فليتامل اه (قوله يجب الخ) نعمت أربعاً (قوله ومهر مثل الخ) عطف على
مسمى أربع (قوله لا احتمال انهن من الزائدات الخ) يؤخذ منه ان صورة المسئلة ان الموطآت زائدات على

حين الحكم فقط ولو وقع حكم ان متقارنان احدهما بصحته والاخر بفساده فينبغي تقديم الحكم بصحته مراه
(قوله ورجيت معرفتها) مفهومه انه لو لم ترج معرفتها لا يتوقف بل يبطلان فليراجع سم على حج والاوجه
انه لا يحتاج لفسخ الحاكم عبارة القوت هذا إذا علمناه اي الثاني اما لو لم يعلم عينه اصلاً فيبطلان وان علمناه
ثم اشبهه توقفنا في نكاح الوليين من اثنين ذكره الماوردى ونقلوا ابن الرفعة تفهما قال في الام لو تزوجها
لا يدري ايتهما اولى افسدنا نكاحهما وما في الام ظاهر في التصوير بما إذا علم السابق ولم يتبعين السابق قال
الماوردى وهل يفتقر بطلانه الى فسخ الحاكم ام لا على وجهين وقد يؤخذ من هذا النص ان له استئناف
العقد على ايتهما شاء وينبغي ان لا يعقد على واحدة منهما حتى يتلفظ بطلاق الاخرى لا احتمال سبق عقدها
فتكون زوجة باطنا وعبارة التكملة قال الماوردى وفي افتقار البطلان الى فسخ الحاكم وجهان
انتهى (قوله) وان لو اراد العقد على احدهما الخ في حيز الاوجه والمتبادر من العبارة رجوعه لما اذا
نسبت السابقة ورجيت معرفتها وحينئذ فقابل الاوجه ان يجوز العقد على احدهما مطلقاً في غاية
البعد ثم جريان هذا الحكم فيما اذا علم سبق ولم يتعين متجه جدا (قوله باثنا) ينبغي اورجعيها وتنقضى
العدة (قوله أربعاً بعائيتين) انظر اى يقين مع احتمال تقدم عقد الواحدة ثم الثنتين ثم الثلاث ثم الأربع

يدفع لمن وللاربع بوقف
بينهن وبين الورثة الى
البيان او الصلح ولذلك
تفريع طويل في الروضة
وغيرها فراجع (ومن حرم
جمعهما بشكاح) كاختين
(حرم) جمعهما (في الوطء
بملك) لانه اذا حرم العقد
فالوطء اولى لانه اقوى ولان
التقاطع فيه اكثر (لا
ملكهما) اجماعا لان الملك
قد يقصده به غير الوطء ولهذا
جاز له ملك نحو اخته (فان
وطء) في فرج واضح او
دبر ولو مكرها او جاهلا
(واحدة) غير محرمة عليه
بنحور رضاع وان ظنها تحل له
وظاهر كلامه الاستدخال
هنا ليس كالوطء وهو متجه

(حرم الاخرى حتى يحرم
الاولى) لثلاث يحصل الجمع
المنهي عنه ولا يؤثر وطؤها
وان حملت على الاوجه
تحريم الاولى اذا الحرام لا
يحرم الحلال ثم التحريم
يحصل بمزيل الملك (كبيع)
وفي نسخ بيع وهي اوضح
ولو لبعضها ان لازم ان شرط
الخيار فيه للبشرى وهبة
ولو لبعضها مع قبضها باذنه
(او) بمزيل الحل نحو
(نكاح او كتابة) صحيحة
لا ارتفاع الحل فان عا دحل

الاربع فيخرج بذلك ما اذا وطئ منهن سبعا او اكثر اذ يلزم عليه الجمع بين مهر المثل والمسمى لبعضهن وانظر
ما حكم ما اذا وطئ فوق الزائدات على الاربع رشيدى (قوله يدفع لمن) الوجه ان الذى يدفع لمن الاقل من
مهر مثلن والمسمى ووقف الزائد لاحتمال انهن الزوجات فليس لمن الا المسمى او الزائدات فليس لمن
الامهر المثل فالمحقق الاقل والزائد مشكوك ثم راي في الروض ما يفيد ذلك اه سم وكذا في عش
عن بعض نسخ النهاية ما يفيد ذلك (قوله وللاربع بوقف الخ) عطف على قوله للدخول بهن يدفع الخ (قوله
يوقف بينهن الخ) لاحتمال انهن زوجات فهو لمن او زائدات فهو للورثة نعم المدخول بهن ينبغي ان تعطى
قدر مهر المثل بلا وقف لاستحقاقها اياه بكل حال واستقراره هالكن ان لم يكن اكثر من المسمى اه سم (قوله
كاختين) الى قوله وان ظنها تحل في المغنى الا قوله ولان التقاطع فيه اكثر والى قوله نعم باقى في النهاية الا قوله وفي
نسخ بيع وهي اوضح وقوله او تقارن الملك والنكاح وقوله وكان حكمه الى قال ابن عبد السلام (قول المتن
بملك) او ملك ونكاح وان لم يعلم من كلامه اه معنى اقول ويفيده قول المصنف الاتي ولو ملكها ثم نكح
الخ مع قول الشارح هناك او تقارن الملك والنكاح اه (قول المتن فان وطئ) الى قول الشارح غير محرمة
لا يخفى ما في زجه ولو اخر قوله في فرج واضح او دبر وقال عقب قوله تحل له في دبرها مطلقا وفرجها ان كانت
واضحة لظاهر عبارة المغنى فان وطئ طائعا او مكرها او واحدة منهما ولو في الدبر او مكرها او جاهلة حرمت
لاخرى ثم قال ولو ملك شخص امه وخنتي فوطئه جاز له عقبه وطء الامه اه وهي ظاهرة (قوله في فرج واضح)
بالتوصيف وتقدم آفعا في المغنى تحت روض واضح (قوله غير محرمة عليه) فلو كانت مجوسية او نحوها كمحرم
فوطئها جاز له وطء الاخرى مغنى وروض (قوله ولا يؤثر) الى قول المتن واذا طلق في المغنى الا قوله وفي نسخ
بيع وهي اوضح (قوله ولا يؤثر وطؤها) اى الثانية بان تعدى ووطئها ظاهرة وان ظنها الاولى وهو
ظاهر وقد يشمله قول الشارح قبل وان ظنها تحل له عش (قوله تحريم الاولى) اى بل هي باقية على حلها
ويلزمه بقاء الثانية على تحريمها اه عش عبارة المغنى فان وطئ الثانية قبل تحريم الاولى اثم ولم تحرم
الاولى لكن يستحب ان لا يطأ الاولى حتى تستبرى الثانية لئلا يجتمع المافى رحم اختين اه (قول المتن
كبيع) اى وعق لكها او بعضها اه معنى (قوله وهبة) اى ولو لفرعه وعه ولا يضر تمسكه من الرجوع في

او عقد الشنتين ثم الواحدة ثم الثلاث ثم الاربع او عقد الثلاث ثم الشنتين الخ فليتأمل (قوله يدفع لمن)
الوجه ان الذى يدفع لمن الاقل من مهر مثلن والمسمى ووقف الزائد لاحتمال انهن الزوجات فليس لمن
الا المسمى والزائدات فليس لمن الامهر المثل فالمحقق الاقل والزائد مشكوك ثم راي في الروض ما يفيد ذلك
(قوله يوقف الخ) لاحتمال انهن زوجات فهو لمن او زائدات فهو للورثة نعم المدخول بها منهن ينبغي
ان تعطى قدر مهر المثل بلا وقف لاستحقاقها اياه بكل حال واستقراره هالكن ان لم يكن اكثر من المسمى (قوله
حرم جمعها في الوطء بملك) لانه اذا حرم الوطء فالوطء اولى لانه اقوى ولان التقاطع فيه اكثر) فذا فاد هذا
الكلام حرمة وطئها جميعا وجواز وطء احدها فقط وقد يجاب بالمنع فان في وطئها من تعلق الاطماع
بالوطئ ما ليس في الاقتصار على وطء احدها الا بشاعته تقاطع وقد يستشكل ذلك بان التقاطع بسبب
تخصيص احدها بالوطء اكثر منه بسبب وطئها فليتأمل (قوله غير محرمة عليه بنحور رضاع) استشكل
شيخنا الشهاب البرلى في هامش شرح المنهج بما تقدم في وطء الاب بشبهة زوجة ابنته انه اقوى من وطء
السيد الامه لان اثر الاول التحريم المؤبد واثر الثاني حرمة مؤقتة الا ترى ان الرقيقة الموطوءة للولد اذا وطئها
ابوه حرمت على الولد وايضا فزوجة الولد محرمة على الاب ابدامع ذلك او وطئها الاب بشبهة انقطع نكاح
الولد ففرض كونها في هذه الصورة محرمة للاب كبنت اخيه مثلا لان اثره لان غايته تحريمها المؤبد على الاب
وذلك حاصل بزرعية الولد وان لم تكن بنت اخى والده فالوجه ما قاله شيخنا انتهى وعبارة الروض فرع
لو ملك اختين احدهما مجوسية واختر من رضاع فوطئها لم تحرم الاخرى انتهى (قوله بنحور رضاع) اى
او تمسك (قوله وهو متجه) كذا م (قوله ولا يؤثر وطؤها) اى الاخرى (قوله اذا الحرام لا يحرم الحلال

للحقوق الولد فيه بالامكان
ولا يجامعه الحل الغير بخلاف
فراش الملك فيهما (وللعبد)
ولو مبعضا (امراتان)
لاجماع الصحابة عليه ولانه
على النصف من الحر (وللحر
اربع فقط) للخبر الصحيح
انه عليه السلام قال لمن اسلم على
اكثر من اربع امسك اربعا
وفارق سائرهن وكان حكمة
هذا العددموافقة لاخلط
البدن الاربعة المترددة عنها
انواع الشهوة المستوفاة
غالبها بن قال ابن عبد السلام
كانت شريعة موسى تعالج
النساء من غير حصر لمصلحة
الرجال وشريعة عيسى
عليه السلام تمنع غير الواحدة
لمصلحة النساء فراعته شريعة
نبينا صلى الله عليه وسلم مصلحة
النوعين وقد تعين الواحدة
كما مر في نكاح السفينة
والمجنون (فان نكح) الحر
(خمسا) او اكثر (معا)
باطلن) اى نكاحهن اذلا
مرجح ومن ثم لو كان فيهن
من يجرم جمعه بطل فيه
فقط وصح في الباقيات
ان كن اربعا فاقبل

هل يشكل عليه ما تقر في قوله ولو طرأ مؤبد تحریم على نكاح قطعه (قوله أو بعد) عطف على قبل
(قوله لو ملك أباؤنا) ای مع انهما ما حرم جمعهما بنكاح (قوله ونحوها) ای كالامة والحالة
(قوله ومرتدة بعد وطء قبل انقضاء العدة) ای حتى تحرم الامة حينئذ وإن حل نكاحها قال في شرح
الروض فان ادعى انها اخرته بانقضائها وهي مشكورة لذلك وامكن انقضائها فله نكاح اختها واربع
سواها لزعمه انقضائها لكن لا تسقط نفقتها إذ لا يقبل قوله في إسقاط حقها ولو وطئها حد لزعمه
انقضائها عدتها واطناهم لم يقع طلاقه لذلك ولا حكم بالوقوع تغليظا عليه، واخذله باعتباره الذي أتاه به
التطليق اهـ (قوله عاقلا) ای لان الصبي المجنون لا يصح تزويجه كما تقدم (قوله بالغا) ای لان غيره

[illegible]

اقر نام عليه وكالذي نحو المجوسى كافي الروضة لكن نوزع فيه بان الكتابي لا يحل له نحو مجوسية وقضية ان نحو المجوسى لا تحل له كناية وقد
يجاب بان كلام الروضة صريح في حل ذلك ففعله مقالة لا ترد عليه (وتغيب) قيل ينبغي فتح اوله ليشمل ما لو نزلت عليه اى او اتنى قصد هما واحترز
بذلك عمدا الوضيم وبني للفاعل فانه ان كان فوقية او هم اشتراط فعلها وتحتية او هم اشتراط فعله (بقبلها حشفته) ولو مع نوم ولو منهما مع زوال
بكارتم او لو غوراء على المعتمد وان لف على الحشفة خرقه كثيفة ولم ينزل او قارنها نحو حيض او صوم او عدة شبهة عرضت بعد نكاحها نعم باتى في
مبحث العنة ان بكارة غير الغوراء لو لم تنزل لركة الذكر كان وطأ كمالا وان هذا صريح (٣١) في اجزائه في التحليل وملاحظ عن ابن المسيب

من الاكتفاء بالعقد بتقدير
صحته عنه مخالف للاجماع
فلا يجوز تقليده ولا الحكم
به وينقض قضاء القاضي
به وما احسن قول جمع من
أكابر الحنفية ان هذا قول
رأس المعتزلة بشر المريسى
وانه مخالف للاجماع وان
من اتقى به فعليه لعنة الله
والملائكة والناس اجمعين
ولبعض الحنفية ما يخالف
بعض ذلك وهو زلة منه
كنسبته للشافعى ذلك فلا
يفتر به (او قدرها) من
فاندها الذى يراى تغيبه
فالعبارة بقدر حشفته التى
كانت دون حشفة غيره كما
مر اول الغسل المعلوم منه
ان ما اوجب دخوله الغسل
اجزاها وما لا فلا ويطلقها
وتنقضى عدتها لقوله تعالى
حتى تنكح زوجا غيره اى
ويطؤها للخبر المتفق عليه
حتى تذوق عسيلته ويذوق
عسيلتك وهى عند الشافعى
وجهور الفقهاء الجماع
لخبر احمد والنسائى انه صلى
الله عليه وسلم فسرهما به سمي
بذلك تشبيها بالعسل بجماع
اللذة اى باعتبار المظنة

(قوله اقر نام عليه) اى بان لا يكون مفسد مقارن للترافع اه عش (قوله وكالذى الخ) عبارة المغنى
وتحل كناية لمسلم بوط مجوسى ووثى في نكاح نقرم عليه عند ترافعهم اليها اه (قوله قيل ينبغي فتح اوله)
جزم به النهاية (قوله بذلك) اى بقوله ينبغي فتح اوله (قوله عمدا لوضم الخ) اى اول تغيب في المتن (قوله فانه ان
كان) اى اى له المضموم (قوله ولو منهما) اى ولو كان النوم منهما (قوله او قارنها الخ) عبارة المغنى ويكنى وطأ
محرم بذلك وخصى ولو كان صائما او كانت حائضا او صائما او مظهرا منها او معتدة من شبهة وقعت في نكاح
المحلل او محرمة بنسك لانه وطأ وزوج في نكاح صحيح اه (قوله بعد نكاحها) اى المحلل (قوله وما نقل
عن ابن المسيب الخ) راجع الى قول المتن وتغيب بقبلها الخ (قوله بتقدير صحته) اى النقل عنه اى عن
ابن المسيب (قوله ان هذا) اى الاكتفاء بالعقد (قوله كنسبته) اى بعض الحنفية وقوله ذلك اى
ما يخالف بعض شروط التحليل المقررة هنا (قوله من فاندتها) الى قوله اى باعتبار المظنة في المغنى الا قوله
كأمر الى ويطلقها الى قوله وقد يؤخذ منه في النهاية الا ذلك القول (قول المتن او قدرها) اى وتعترف بذلك
وعليه فلو عقد لها على آخر ثم طلقها ولم تعترف باصا به ولا عدمها واذنت في تزويجها من الاول ثم ادعت
عدم اصابه الثانى فالظاهر تصديقها سواء كان قبل عقد زوجها الاول او بعده اه ع ش بخذف (قوله
تغيبه) اى الفاقدة (قوله المعلوم منه) اى عامر (قوله يطلقها الخ) عطف على قول المتن تنكح عبارة المغنى
ومعلوم انه لا بد ان يطلقها وتنقضى عدتها كما صرح به المحرر واسقطه المصنف لوضوحه اه (قوله لقوله
تعالى الخ) تعليل لما في المتن من الحرمة الى ان تنكح (قوله اى ويطاها) عطف على تنكح فى الآية
(قوله وهى الخ) عبارة المغنى والمراد بها عند اللغويين اللذة الحاصلة بالوطء وعند الشافعى الخ (قوله فسرهما
به) اى وبهذا اتضح وجه الاكتفاء بدخول الحشفة مع نومه اه ع ش (قوله سمي بذلك) اى سمي
الجماع بلفظ عسيلة (قوله تشبيها) اى الجماع (قوله لا ناطة الاحكام) عبارة النهاية لا ناطة اكثر الاحكام
اه (قوله وقيس بالحر الخ) عطف على قوله لقوله تعالى الخ اى قيس بالحر الذى نزلت الآية فى حقه اه
كردى (قوله غيره) اى العبد والمبعض بجماع استيفاء ما يملكه من الطلاق اه مغنى (قوله وشرع الخ)
عبارة المغنى وشرح الروض وانما حرمت عليه بذلك الى ان تحلل تنفير (قوله وبقدرها اقل منه كبعض
حشفة السليم الخ) عبارة شرح المنهج وبالحشفة مادونها وادخال المنى اه (قوله وكادخال المنى) والاولى
اسقاط الكاف (قوله بالفعل) الى قوله وانما لحق بالوطء فى المغنى الا قوله وليس لنا الى المتن (قوله وان قل
الخ) عبارة المغنى وان ضعف الانتشار واستعان باصبعه او اصبعها اه (قوله بانه الصحيح) اى اشتراط
الانتشار بالفعل لا بالقوة اه مغنى (قول المتن وصحة النكاح) يعلم منه ان الصبي لا يحصل التحليل به الا ان
كان المزوج له ابا او جد او كان عدلا وفى تزويجه مصلحة للصبي وكان المزوج للراة وليها العدل بحضرة
عدلين ففى اختل شرط من ذلك لم يحصل به التحليل لفساد النكاح ومنه يعلم ان ما يقع فى زمن من تعاطى

لا يصح تزويجه كما تقدم (قوله وكالذى نحو المجوسى كافي الروضة الخ) وقضية ان نحو المجوسى لا تحل له
كناية اى فلا يتأتى ان نحو المجوسى كالذى (قوله وقد يجاب الخ) كذا مر (قوله بالفعل) كذا مر

واكتفى بالحشفة لانا طء الا كما هانصافى الغسل بعبارة اخرى لا اله الا الله الحساسة وليس الا لتذاذ الابهاء وقيس بالحر غيره
عن اللفظ خرج تنكح بطأ السيد بالملك بل لو اشترها المطلق لم تحل له وبه باط الدبر وبقدرها اقل منه كبعض حشفة السليم وكادخال
المنى (بشرط الانتشار) بالفعل وان قل اراءين بنحو اصبح وقول السبكي لم يشترطه بالفعل احد ابل الشرط سلامته من نحو
عنة وشلل ردوه بانه الصحيح مذهبا ودليلا وليس لنا وطأ يتوقف تأثيره على الانتشار سوى هذا (وصحة النكاح) فلا يؤثر فاسد
وان وقع وطء فيه لان النكاح فى الآية لا يتناول من ثم لو حلف لا ينكح لم يحنث به وانما لحق بالوطء

فيه النسب ووجبت العدة لان المدار فيهما على مجرد الشبهة وان لم يوجد نكاح اصلا وعدم اختلاله فلا يكفي وطه مع ردة احدهما وفي عدة طلاق رجعي بان استدخلت مائه وان راجع او اسلم المرتد (وكونه ممن يمكن جماعه) اى يتشوف اليه منه عادة لما ياتي في غير المراهق (لا طفلا) وان انتشر ذكره كما يصرح به الماتن وغيره لانه لا اهلية فيه لذوق عسيلة ومثله البندنيجي بان سبع سنين وقد يؤخذ منه ما ذكرته في شرح الارشاد ان من اشتبهى طبعها حلل كما ينقض (٣١٢) الوضوء بلبسه ومن لا فلا واماما اقتضاء كلام غير البندنيجي من ان المراد به غير المراهق

ذلك والا كنفاء به غير صحيح اه ع ش (قوله فيه) اى النكاح الفاسد (قوله فهما) اى النسب والعدة (قوله وعدم اختلاله) اى وبشرط عدم اختلال النكاح (قوله فلا يكفي) اى الماتن في المغنى (قوله بان استدخلت مائه) اى ماء الثاني وهو تصوير لكون الزوج الثاني طلق رجعا قبل الوطء ثم وطى بعده وارتد ثم وطى بعده مع ان الطلاق قبل الدخول يكون باثنا وان الردة قبله تنجز الفرقة اه ع ش باذن زيادة (قوله وان راجع) اى المطلق (قوله عادة) اى من ذوات الطباع السليمة اه ع ش (قوله ومثله) اى الطفل الذى لا يتأتى منه الجماع (قوله منه) اى من تمثيل البندنيجي (قوله ان من اشتبهى) لعله ببناء الفاعل لكنه اشكل في بعض النسخ الممول عليه ببناء المنعول (قوله واماما اقتضاء الخ) اعتمده النهاية ورجع ع ش كلام الشارح لما ياتي (قوله من ان المراد به) اى بالطفل (قوله وهو) اى غير المراهق (قوله فبعيد الخ) خلافا للنهاية كما رأينا (قوله فان قلت) الى التنبيه في النهاية الا قوله وقد غلط الى ولو كذبها (قوله وهو) اى من شأنه الخ من رأى من تشبهى طبعها خلافا للنهاية عبارة وهو المراهق دون غيره اه قال ع ش قوله دون غيره اى ولو اشتبهى فيما يظهر من عبارته وعله غير مراد لما تقدم عن حجج اه (قوله وانما تحللت طفلة) اى مطلقة ثلاثا (قوله بجماع من يمكن جماعه) اى بان كان ذكره صغيرا اه ع ش (قوله دون عكسه) عبارة المغنى وشرح الروض بخلاف غيبوبة حشفة الطفل اه (قوله في صلب العقد) فان توطا العاقدان على شئ من ذلك قبل العقد ثم عقدا بذلك القصد بلا شرط كرهه خروجا من خلاف من ابطله اه مغنى وفيه قول الشارح الاقوان توطا عليه (قوله او نحو ذلك) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو تزوجها على ان يحملها للاول صح كما جزم به الماوردى لانه لم يشترط الفرقة بل شرط مقتضى العقد فان نكحها بشرط ان لا يبطاها ولا يبطاها الا هارا او الامرة مثلا بطل النكاح اى لم يصح ان كان الشرط من جهتها لمناقته مقصود العقد فان وقع الشرط منه لم يضر لان الوطء حق له فله تركه والتمكين حق عليها فليس لها تركه لو تزوجها على ان لا تحمل له لم يصح لاختلاله مقصود العقد وللتناقض او على انه لا يملك البضع واراد الاستمتاع فنكح بشرط ان لا يبطاها وان اراد ملك العين لم يضر لانه تصريح بمقتضى العقد اه (قوله وعلى ذلك) اى شرط ما ذكر في صلب العقد (قوله انه يحرم على المحلل الخ) الذى في الانوار على المحلل له بزيادة بعد المحلل الذى هو مفتوح اللام اه رشيدى (قوله بان هذا) اى اشتراط ان لا يتزوج (قوله ففسد) اى الشرط (قوله وخرج) الى قوله ما لم ينضم في المغنى (قوله وان توطا) اى العاقدان (قوله من ادعت التحليل) بان قالت نكحتني زوج روطني وفارقني وانقضت عدته اه كرى (قوله ولم يقع في قلبه صدقها) بل وظن كذبها كما ياتي ومرة (قوله وان كذبها) غاية اه ع ش (قوله في النكاح الخ) متعلق بكذبها (قوله وان صدقناه) اى الزوج الثاني يمينه اه مغنى (قوله في نفيه) اى النكاح او الوطء وقوله حتى لا يلزمه اى الزوج مهر او نصفه

(قوله في الماتن) لو نكح بشرط انه اذا وطى طلق الخ قال في الانوار ولو نكح على انه اذا وطى طلقها بطل النكاح ولو تزوج بلا شرط وفي عزمه انه اذا وطى طلقها كرهه وصح العقد وحلت بوطئها ولو نكحها على ان لا يبطاها مرة فان شرطه الزوجة بطل النكاح وان شرطه الزوج فلا انتهى قال الزركشي ولو تزوجها على ان يحملها للاول وفي الاستدكار للدرامى فيه وجهان وجزم الماوردى بالصحة لانه لم يشترط الفرقة بل شرط مقتضى العقد شرح روض (قوله كما في الروضة الخ) اعتمده مر

وهو من لم يقارب البلوغ فبعيد من عبارة الماتن وغيره فان قلت لم يضبط بالتمييز فقط قلت لان التمييز غير منظور اليه هنا لان المجنون يحل مع عدم تمييزه فانيط بمن من شأنه ان يتاهل للوطء وهو من مر وانما تحللت طفلة لا يمكن جماعها بجماع من يمكن جماعه لان التنفير المشروع لاجله التحليل يحصل به دون عكسه كما هو واضح فاندفع قياسه عليه (على المذهب فيمن) اى الانتشار وما بعده (ولو نكح) مر يد التحليل (بشرط) وليا موافقة هو او عكسه في صلب العقد (انه اذا وطى طلق او) انه اذا وطى (بانت) منه (او) انه اذا وطى (فلا نكاح) بينهما او نحو ذلك (بطل) النكاح لمناظرة الشرط فيمن لمقتضى العقد وعلى ذلك حمل الحديث الصحيح لعن الله المحلل والمحلل له وعليه يحمل ايضا ما وقع في الانوار انه يحرم على المحلل استهزاء التحليل (وفي النظم) قول) انه لا يضر شرطه كالم نكحها بشرط ان لا يتزوج عليها ونكاح بان هذا شرط

شئ خلدج عن النكاح لا ينافي ذاته الموضوع هو الفسد دون العقد بخلاف شرط الطلاق وخرج بشرط ذلك اضماره فلا يؤثر وان توطا عليه قبل العقد لانه مكره لان كل ما لوصرح به باطل بكره اضماره كما نص عليه ويكره تزوج من ادعت التحليل لزمه امكانه ولم يقع في قلبه صدقها وان كذبها زوج عيخته في النكاح او الوطء وان صدقناه في نفيه حتى لا يلزمه مهر او نصفه ما لم ينضم لتكذيبه في اصل النكاح تكذيب الولي والشهود كما في الروضة خلافا للزركشي والبلقيني وان نقله

عن الزاين وغيره نعم في التهذيب لو كذبها الزوج والشهود حملت ولا يرد ذلك على (٣١٣) الروضة لانه انما منع عند تكذيب

الثلاثة دون اثنين منهم
ومر انه يقبل لقرارها
بالنكاح لمن صدقها وإن
كذبها الولي والشهود ولو
انكر الطلاق صدق ما لم يعلم
الاول كذبه وإنما قبل
قولها في التحليل منع ظن
الزوج كذبها لما مر ان
العبرة في العقود بقول
اربابها وانه لا عبرة بالظن
إذا لم يكن له مستند شرعي
وقد غلط المصنف كالامام
المخالف في هذا ولكن
انتصر له الاذرعى واطال
ولو كذبها ثم رجع قبل
كما افق به القفال ومر انها
مضى اقرت للحاكم بزوج
معين لم يقبلها في فراقه إلا
بينة وفي الجواهر لو اخبرته
بالتحليل ثم رجعت فان كان
قبل الدخول يعنى قبل العقد
لم تحل او بعده لم يرتفع ولو
اعترف الثاني بالاصابة
وانكرتها لم تحل ايضا وفي
الحاوي لو غاب بزوجته ثم
رجع وزعم موتها حل لاختها
نكاحه بخلاف ما لو غابت
زوجته واختها فرجعت
وزعمت موتها لم تحل له اه
وكان الفرق انه عاقد فصدق
بخلاف الاخت (تنبيه)
ظاهر ما تقرر ان المطلقة قبل
قولها بلا يمين وهو ظاهر
وقول شيخنا يمينها يحمل
على ما لو تزوجته فرعا لقاض
فادعت التحليل الممكن
فتخلف هي حيثئذ ويمكنه

نشر مرتب (قوله عن الزاين) اسمه ابو الفرج اه ع (قوله حملت) اى للزوج الاول (قوله ذلك) اى ما في
التهذيب (قوله على الروضة) اى على ما مر منها آنفا (قوله لانه) اى صاحب الروضة انما منع اى حلها
للزوج الاول عند تكذيب الثلاثة اى الزوج والولي والشهود (قوله ومر) اى في فصل لا تزوج المرأة نفسها
وهذا تاكيد لما قبله اه كرى (قوله ولو انكر الخ) عطف على قوله من ادعت التحليل اى يكره تزوج
من انكر الزوج الثاني طلاقها قاله السكردى وفي هذا العطف ما لا يخفى ويظهر انه عطف على ويكره تزوج
الخ (قوله ما لم يعلم الاول) اى الزوج الاول (قوله مع ظن الزوج الخ) اى الاول عبارة الروض مع شرحه اى
والمغنى وللزوجين ان ظن كذبها لكن يكره فان كذبها بان قال هي كاذبة منعناه من تزوجها الا ان
قال بعده تبين صدقها قل تزوجها لانه ربما انكشف له خلاف ما ظنه اه فعلم الفرق بين ظن كذبها من
غير تكذيبها وبين تكذيبها باللفظ وان الاول لا يمنع تزوجها بخلاف الثاني الا ان رجع وقال تبين صدقها
اه (قوله لما مر اى في فصل لا ولاية لرقيق (قوله في هذا) اى ان العبرة الخ (قوله انتصر له) اى للمخالف
(قوله ولو كذبها الخ) تقدم انقاعن الاسنى والمغنى ما يوافقه (قوله ومر) اى في فصل لا ولاية لرقيق
عبارة هناك ومحل ذلك اى تصديقها في خلوها من الموانع ما لم يعرف تزوجها بمعين والاشترط في
صحته تزويج الحاكم لها دون الولي الخاص اثباتها لفراقه اه (قوله وفي الجواهر الخ) قال في شرح
الروض ولو قالت لم انكح ثم رجعت وقالت كذبت بل نكحت زوجا وطنى وطلقنى واعتدت وامكن
ذلك وصدقها الزوج فله نكاحها ولو قالت طلقنى ثلاثا ثم قالت كذبت ما طلقنى إلا واحدة او اثنتين فله
التزوج بها بغير تحليل قاله في الانوار ووجهه انه لم تبطل برجوعها حقها لغيرها اه وقد يقال ابطلت حق الله
تعالى وهو التحليل وانظر قوله وصدقها الزوج مع عدم اعتبار تصديقها في قوله السابق ويكره تزوج
من ادعت التحليل الخ الا ان يفرق بتقديم انكار النكاح هنا اه سم وقوله وقد يقال الخ يندفع بظن صدقها
كما هو المفروض (قوله لو اخبرته) اى المطلقة ثلاثا زوجها الاول (قوله ولو اعترف الثاني الخ) اى
بخلاف عكسه كما تقدم اه سم (قوله وانكرتها) اى من اصلها بان لم يسبق منها اعتراف بالتحليل اه ع (قوله
(قوله وزعم) اى ادعى الزوج (قوله وزعمت) اى الاخت موتها اى الزوجة (قوله انه) اى الزوج
(قوله ما تقرر) اى قوله ويكره تزوج من ادعت التحليل الخ وقوله وانما قبل قولها في التحليل الخ
(قوله وقول شيخنا الخ) اى والمغنى (قوله ويمكنه) من التمكين والضمير المستتر للقاضى والبارز للزوج
(قوله وكذا انقضاء العدة الخ) عبارة المغنى ويقبل قولها ايضا يمينها عند الامكان في انقضاء عدتها
وللأول تزوجها وان ظن كذبها لكن يكره اه

(قوله ولو انكر الطلاق صدق الخ) فعلم ان المعلوم على الزوج الثاني في انكار الطلاق دون انكار الوطء
مر (قوله وإنما قبل قولها في التحليل مع ظن الزوج كذبها) قال في الروض وشرحه وله اى للزوجين
وان ظن كذبها لكن يكره فان كذبها بان قال هي كاذبة منعناه من تزوجها الا ان قال بعده تبين صدقها
فله تزوجها لانه ربما انكشف له خلاف ما ظنه اه فعلم الفرق بين خلف كذبها من غير تكذيبها باللفظ
وان الاول لا يمنع تزوجها بخلاف الثاني بمنع إلا ان رجع وقال تبين صدقها (قوله ولو اعترف الثاني
بالاصابة الخ) اى بخلاف عكسه كما تقدم (قوله فرجعت) اى اختها (قوله ان المطلقة قبل قولها بلا يمين
الخ) قال في شرح الروض ولو قالت انكح ثم رجعت وقالت كذبت بل نكحت زوجا وطنى وطلقنى
واعتدت وامكن ذلك وصدقها الزوج فله نكاحها ولو قالت طلقنى ثلاثا ثم قالت كذبت ما طلقنى إلا
واحدة او اثنتين فله الزوج بها بغير تحليل قاله في الانوار ووجهه انه لم تبطل برجوعها حقها لغيرها وقد
يقال ابطلت حق الله تعالى وهو التحليل اه وانظر قوله وصدقها الزوج مع عدم اعتبار تصديقها في قوله
السابق ويكره تزويج من ادعت التحليل الخ الا ان يفرق بتقديم انكار النكاح هنا

(فصل) في نكاح من فيها (٣١٤) روق وتوابعه (لا ينكح من يملكها) ولو مستولدة ومكاتبه (أو يملك بعضها) لتناقض

(فصل) في نكاح من فيها روق (قوله في نكاح) الى قوله المورس في النهاية الى قوله وملك زوجة لنفسه (قوله وتوابعه) اي كطرو اليساراه ع ش (قول المتن لا ينكح الخ) اي الرجل ولو بمعضا ام ع ش (قوله ولو مستولدة) اي فيحرم عليه لتعاطيه عقدا فاسدا لان وطاها جائز له من غير عقد ام ع ش (قوله ولو مستولدة) الى قوله بل ان ينفع في المعنى (قوله اذ الملك لا يقتضي الخ) اي بخلاف الزوجية (قوله وملك زوجة لنفسه) عطف على قدم ولا يخفى ما فيه من الركة (قوله لانه) اي الشخص يملك به اي يملك اليمين (قوله اذ لا يقتضي الخ) لتعليل لضعفية النكاح وقوله ملك احد هما الى الرقية والمنفعة (قوله بشي خاص) يعني بطريق خاص وهو التمتع بالضعف وغيره (قوله كما س) اي انفا في شرح حالت المنكوحة ودونها (قوله على ان الترجيح الخ) يتأمل العلوة اسم (قوله بين عينين) وهما الزوج والامة والمراد بين امرين متعلقين بعينين وقوله بين وصفي عين اي الامة ووصفاها الملك والنكاح رشيدى رسم (قوله ومملوكة مكاتبه) الى قوله ويجزى للبرأ في المعنى (قوله ومملوكة مكاتبه الخ) وكذا الامة الموقوفة عليه او الموصى له بمنافعها كمملوكته نهاية ومعنى قال ع ش قوله او الموصى له الخ قال حج بما ذكر في الموصى له بمنفعتهما يتعين حمله على مال الموصى له بخدمتهما او منفعتهما على التام لان هذه هي التي يتجه عدم صحة زواجه بها الخ ويمكن حمل كلام الشارح عليه بان يقال اي بمنافعها كلها لان الاضافة للمعركة تفيد العموم ام (قوله ومملوكة فرعه المورس) واطلق الفرع في شرح الروض وفي العباب وقيد مر بالمورس ثم ضرب عليه سم على حج وفي كلام الروياني الجزم بما في الاصل ام ع ش (قوله لا يلزمه) اي الفرع اعفاها اي الام (قوله هو او مكاتبه) الى قوله كما نقله الماوردي في النهاية (قوله لا فرعه) اي فيفرق في ملك الفرع بين الابتداء والدوام بخلاف المكاتب ام سم (قوله ملكا تاما) الى قوله كما نقله الماوردي في المعنى (قول المتن بطل نكاحه) اي انفسخ ام معنى (قوله لا تقر الخ) ولو وقعت عليه زوجته او اوصى له بمنفعتهما فهل ينفسخ نكاحها كالمملوك مكاتبه زوجته او لا فيه نظر والا قرب الاول لانها كالمملوكته خصة صا والوقف لا يتم الا بقبول له والوصية لا يملك الا بها ع ش (قوله بشرائها) اي الامين (بشرط الخيار له) اي اما اذا كان الخيار للبائع او لها الاملا له اصلا ام رشيدى (قوله اقره) اي الروياني (قوله ضعف الملك) اي ملك المشتري في زمن الخيار له (قوله كما مر) اي في البيع ام كردى (قوله حتى يمنع الانفساخ) اي يمنع الضعف انفساخ النكاح (قوله وقد يجاب) قال سم لا يخفى على المتأمل ما في هذا الجواب ثم اطال في رده (قوله هنا) اي فيما

احكام الملك والنكاح اذ الملك لا يقتضى نحو قسم وطلاق وملك زوجة لنفسه لكنه اقوى لانه يملك به الرقية والمنفعة فثبت وسقط النكاح الا ضعف اذ لا يقتضى ملك احدهما بل ان ينفع بشي خاص نعم فراش النكاح اقوى كما س على ان الترجيح هناك بين عينين وهنا بين وصفي عين فانضح الفرق ومملوكة مكاتبه كمملوكته لانه عبد مابق عليه درهم وكذا مملوكة فرعه المورس لانه يلزمه اعفاؤه بخلاف المعسر ويجوز للمرأة تزوج عبد فرعه لانه لا يلزمه اعفاؤها كما ياتي (ولو ملك) هو او مكاتبه لا فرعه لان تعلق السيد بملك مكاتبه اقوى منه بملك فرعه (زوجته او بعضها) ملكا تاما (بطل نكاحه) لما

تقرر انه اضعف وانما لم تنفسخ اجارة عين بشرائها لانه لا منافضة بين ملك العين والمنفعة اما لو لم يتم كان اشتراها بشرط الخيار له ثم فسخ فانه يستمر نكاحه كما نقله الماوردي عن ظاهر النص والرويانى عن ظاهر المذهب واقره في المجموع واعتمده وان قال الامام والغزالي المشهور وخلافه لكن مازعماه المشهور هو الوجه من حيث المعنى اذ لا نسلم ضعف الملك كيف وهو ياخذ فوائد

المبيع ويباح له وطؤه من حيث الملك كما مر فاي ضعف فيه حتى يمنع الانفساخ وقد يجاب بان الملك هنا ظاري اذا

على ثابت محقق فلا بد من
تمام سببه حتى يقوى على
رفع ذلك الثابت وبالاكتفاء
في زمن الخيار زال السبب
فضعف المسبب عن ازالة
ذلك وبهذا فارق حل الوط.
ملك الفوائد اكتفاء بوجود
السبب والمسبب عند
وجودهما لا غير وكذا في
عكسه الذي تضمنه قوله
(ولا تنكح) المرأة (من
تملكه او بعضه) ملكا تاما
انضاد احكامهما هنا ايضا
لانهما طالبان بالسفر للشرق
لانه عبدها وهو يطالبها به
للغرب لانها زوجته وعند
تعذر الجمع بسقط الاضغف
كما مر وخرج بمن تملكه
عديا بها او ابنتها فيحمل لها
نكاحه على المعتمد خلافا
لاني زرع وليس كنز وج
لابامة ابنة اشبهة الاعفان
هنا لائم ومجرد استحقاق
النفقة في مال الاب او الابن
لانظر اليه ومن ثم نكح الولد
امة ابيه (ولا الحر) كله
(امة غيره) ويلحق بها فيما
يظهر حرة ولد هارقيق بان
اوصى لرجل يحمل امة
دائما فاعتقها الوارث كما مر
اخر الوصية بالمنافع بما فيه
(الابشروط) اربعة بل
اكثر احدها (ان لا تكون
تحت حرة) او امة (تصلح
للاستمتاع) ولو كتابية للنهي
عن نكاح الامة على الحرية
وهو مرسل لكنه اعتضد

اذا اشتراها بشرط الخيار له (قوله على ثابت الخ) يعني النكاح (قوله من تمام سببه) اي بانقطاع الخيار
(قوله وبالاكتفاء) اي انفساخ عقد البيع (قوله زال السبب) اي الشراء (قوله لضعف المسبب) اي ملك
المشتري عن ازالة ذلك اي النكاح الثابت (قوله وبهذا فارق الخ) ما وجه اقتضاء هذه المفارقة والاكتفاء
المذكورين اه سم (قوله اكتفاء الخ) علة لكل من الحل والملك (قوله وكذا) الى قوله وخرج في المغنى
والى قوله وكذا قاله شارح في النهاية الا قوله وقال اخرون الى المتن وقوله بكسر الجيم على الافصح (وكذا
في عكسه) راجع الى قوله اما لو لم يتم الخ كما هو صريح صنيع المغنى حيث اخر مفهوم التقييد السابق وقال
عقب ذكرها هنا ومثله ما لو ابتاعته كذلك اه (قول المتن ولا تنكح من تملك الخ) اي او الموقوف عليها
او الموصى لها بمنفعته على الدوام اه شيخنا (قوله ملكا تاما) مفهومه على قياس مفهوم التقييد به السابق
انما تنكح من تملكه ملكا غير تام كان اشتريه بشرط الخيار لها وحدها ونكحته ثم فسخت الشراء فيكون
نكاحا صحيحا فليراجع سم على حج وقضية كلام المصنف الفساد وعليه فيفرق بين طر والمالك على
النكاح فيشترط تمامه فلا يفسخ النكاح بشرط الخيار للمشتري لكونه دواما وبين طر والنكاح
على الملك فيحتاج له فيبطل النكاح وجرد الملك في الجملة وان كان مزولا اه ع ش (قوله او ابنتها) هذا قد
تقدم اه سم اي قيل قول المتن ولو ملك (قوله ومن ثم نكح الخ) اي مع وجوب نفقته على ابيه اه سم (قوله
كاه) الى قوله ويرد في المغنى (قوله حرة ولد هارقيق) انظر هل يصح تزويج هذه الحرة من الموصى له باولادها
لانهم يعتقدون عليه او لا لانهم يعتقدون ارقاه ثم يعتقدون في هذا النكاح ارقاق اولاده وان لم يستمر المنج
الثاني اه سم وهذا مخالف للمغنى عبارة بعد ذكر ما في الشارح نعم الممسوح له ان يتزوج به ابنة
على ذلك شيخنا وكذا من اوصى له باولادها فليراجع اه ع ش (قوله بان اوصى لرجل يحمل امة دائما)
اي بخلاف ما لو اوصى ببعض اولادها فيصح تزويجها من الحر اذا عتقت وولدت ما اوصى به فلو اوصى
باول ولد تله صح تزويجها من الحر بعد ولادة الاول لا قبله اه ع ش (قوله فاعتقها الوارث) مفهومه انه
لو اعتقها الموصى كان رجوعا عن الوصية بالحل فليراجع اه ع ش (قول المتن الا بشروط) (فرع)
لو علق سيد الامة عتقها تزويجها من زيد فهل يصح تزويجها من زيد من غير شرط لان الحرية تقارن العقد او
تعقبه فلا ترق اولادها لا بعد الصحة م رسم على حج ل ينبغي ان لو عاق عتقها على صفة توجب قبل امكان
اجتماعها عاادة صح تزويجها لعدم امكان ارقاق الولد الحاصل منه اه ع ش (قوله او امة) اي بالملك او
النكاح اه شيخنا (قول المتن تصلح للاستمتاع) ينبغي ان المراد الاستمتاع الدافع للعنت اه سم (قوله

هو استمرار السبب لاصله وكان النكاح ثابت محقق كذلك حل الوط واخذ الفوائد من حيث الملك
فلينال (قوله وبهذا فارق الخ) ما وجه اقتضاء هذه المفارقة والاكتفاء المذكورين (قوله والمسبب)
ما هو (قوله في المتن من تملكه او بعضه) اي وملك مسكانتها كملكها (قوله ملكا تاما) مفهومه على
قياس مفهوم التقييد به السابق انما تنكح من يملكها مالا غير تام كان اشتريه بشرط الخيار لها وحدها
ونكحته ثم فسخت الشراء فيكون نكاحا صحيحا فليراجع (قوله او ابنتها) وهذا تقدم (ومن ثم نكح الولد)
اي مع وجوب نفقة امة ابيه (قوله كاه) قال في شرح الروض بخلاف المبعوض وكل من فيه رق يجوز له
نكاح الامة والمبعض بلا شرط بما ياتي انتهى وظاهره جواز الامة للمبعض مع تبسر المبعضة وبوده قول
الشارح الاتي اخر الفصل امام من فيه رق فيجوز جميعا بل هذا يصح به فتأمل (قوله حرة ولد هارقيق)
انظر هل يصح تزويج هذه الحرة من الموصى له باولادها لانهم يعتقدون او لا لانهم يعتقدون ارقاه ثم يعتقدون
ففي هذا النكاح ارقاق اولاده وان لم يستمر المنج الثاني (قوله فاعتقها) مفهومه انه لو اعتقها المولى كان
رجوعا عن الوصية بالحل فليراجع (فرع) لو علق سيد الامة عتقها بتزويجها من زيد فهل يصح تزويجها
من زيد من غير شرط لان الحرية ترقن العقد او تعقبه فلا ترق اولادها لا بعد الصحة م (قوله في المتن
تصلح للاستمتاع) ينبغي ان المراد الاستمتاع الدافع للعنت وسياتي قبيل الصداق قول الشارح اذا الحر لا يتزوج

ولامنه العنت المشترط بنص الآية ومن ثم قيل لا حاجة لهذا الشرط مع قوله أن يخاف زنا ويرد باناجد كثير من تحتها صالحة لذلك وهو يخاف الزنا فاحتيج للتصريح بهما ولم يغن أحدهما عن الآخر فالأحسن التعليل بان وجودها أبلغ من استطاعة طولها المانع بنص الآية والتقييد فيها بالمحصنات أى الحرائر المأونات للغالب أن المسلم انما يرغب في حرية مسلمة وخرج بالحر كالعبد والمبعض فله نكاح الامة لان اوراق ولد غير عيب (قبل ولا غير صالحة) للاستمتاع (٣١٦) لنحو عيب خيار أو هرم لعدم النهى السابق ولانه يمكنه الاستغناء بوط ما دون الفرج

وتضعيفه هذا كالجور من زيادته عند جمع وقال اخرون ان اصله يشير لذلك واخرون ان الذى فيه خلافة والحق ان عبارته محتملة (و) ثانيها (ان يعجز) بكسر الجيم على الالف (عن حره) ولو كتابية بان لم يفضل عمامه او مع فرعه الذى يلزمه اعفائه بما لا يباع في الفطره فيما يظهر ما يفي بمهر مثلها وقد طلبته ولم ترض الا بزيادة عليه وان قلت وقدر عليها نعم لو وجد حره قوامه لم ير ضرر سيدها الا باكثر من مهر مثل تلك الحره ولم ترض هذه الحره الا بما طلبه السيد لم تحمل له الامة اخذا من النص لقد رتبته على ان ينكح بصدقاتها حره وان كان اكثر من مهر الحره كذا قاله شارح وفيه نظر ظاهر فانه مع منافاته لكلامهم يعد مغبونا بالزيادة على مهر مثل الحره ولا يعد مغبونا في الامة اذا المعتبر في مهر مثلها خمسة السيد وشرفه وقديقتى شرف السيدان يكون مهر امته بقدر مهر حرائر اخر فالوجه انه لا اعتبار بذلك

المشترط أى العنت أى خوفه (قوله ومن ثم الخ) أى من أجل حصول الامن بوجودها (قوله قيل الخ) وافقه المغنى (قوله كثيرا) مفعول مطلق مجازى لنجد (قوله فالأحسن التعليل الخ) أى بدل قولهم ولا منه العنت الخ اه رشيدى (قوله المانع) أى استطاعة الطول والتذكير لان المصدر المؤنث يذكر ويؤنث (قوله والتقييد فيها) أى الآية وهذا جواب عما يراد على قوله وامه وقوله ولو كتابية (قوله وخرج) الى قوله لان اوراق الخ فى المغنى (قوله فله) أى لكل من العبد والمبعض نكاح الامة أى بلا شرط اه شرح الروض وظاهره جواز الامة للمبعض مع تيسر المبعضة ويصرح به قوله الشارح لآنى آخر الفصل امامن فيه رق فيجوز جمعها اه سم (قوله السابق) أى انفا (قوله ولا يمكنه الخ) يتامل اه سم عبارة عرش قوله مادون فرجه أى كابطها اه (قوله وقال اخرون) أى ليس من زيادته اه رشيدى (قوله ولو كتابية) الى قوله كذا قاله شارح فى المغنى (قوله بان لم يفضل الخ) عبارة المغنى لفقدها او فقد صداقها ولم ترض الا بزيادة على مهر مثلها او لم ترض بنكاحه لقصور نسبه او نحوه اه (قوله بما لا يباع الخ) بيان لما فى عما اه سيد عمر (قوله أو لم ترض الخ) عطف على قوله لم يفضل الخ (قوله الا باكثر من مهر مثل الحره) أى هو مهر مثل الامة اه عرش (قوله كذا قاله شارح وفيه نظر الخ) ليس فيما حكاه عن ذلك الشارح ما يدل على ان ما طلبه السيد مهر مثل امته فان لم يكن فى كلامه ما يمنع حمله على ان ما طلبه السيد ازيد من مهر مثل امته اندفع عنه ما اورده عليه اه سم (قوله وقديقتى شرف السيد الخ) وحيث فوجب تقييد الحكم بما اذا كان شريفا والا فلا وجه له اذا كان دينيا بالفعل اه رشيدى (قوله حرائر اخر) الاولى اسقاط اخر (قوله بذلك) أى بقدرته على ان ينكح الخ (قوله للاستمتاع) الى التنيه الاول فى النهاية الا قوله ثم رايت الى قوله ولا يحل وقوله فيهما (قوله باعتبار الخ) أى الصلاحية باعتبار الخ (قوله يرجع الثانى) أى اعتبار العرف معتمد اه عرش (قوله وبه) أى بالتشثيل المار (قوله ولو توقعا) أى اجتماعه ولو الخ (قوله ان المتحيرة) أى التى تحتها (قوله تمنع الامة الخ) وهو كذلك فيما يظهر ان امن العنت زمن توقع الشفاء بخلاف ما اذا لم يامن فلا تمنعها اه نهاية واقره سم (قوله ثم رايت بعضهم بحته الخ) يحمل على ما اذا امن زمن التوقع والبحث الاخر على ما اذا لم يامن فيلشمان اه سم (قوله النظر فيها) أى فى المتحيرة التى تحتها وكذا ضمير فلا تمنع (قوله ولا يحل نكاحها الخ) أى الامة المتحيرة اه سم عبارة النهاية ولا يحل له ابتداء نكاحها لو كانت امة

القنة الطفلة مطلقا انتهى (قوله ويرد الخ) قد يقال انما يردها الوكيل لا حاجة لقوله وأن يخاف زنا مع هذا وليس كذلك وانما قيل العكس وبجواب المنع بل يرد مع العكس ايضا لانه اذا جامع خوف الزنا وجود الصالحة مع اشتراط عدم وجودها فيحتاج الى ذكر هذا الاشتراط (قوله ولا يمكنه الخ) يتامل (قوله كذا قاله شارح وفيه نظر ظاهر الخ) ليس فيما حكاه عن ذلك الشارح ما يدل على ان ما طلبه السيد مهر مثل امته فان لم يكن فى كلامه ما يمنع حمله على ان ما طلبه السيد ازيد من مهر مثل امته اندفع عنه ما اورده عليه (قوله وبه يعلم ان المتحيرة صالحة تمنع الامة لتوقع شفاؤها) وهو كذلك فيما يظهر ان امن العنت زمن توقع الشفاء بخلاف ما اذا لم يامن فلا تمنعها ولا يحل له ابتداء نكاحها لو كانت امة نظرا للحاجة الراحنة وعملا بالاحتياط وبه يفرق الخ شرح مر (قوله ثم رايت بعضهم بحته) يحمل على ما اذا امن العنت زمن التوقع والبحث الاخر على ما اذا لم يامن فليتامل (قوله فلا تمنع) أى المتحيرة (قوله ولا يحل نكاحها) أى الامة

(تصلح) للاستمتاع وهل المراد بصلاحيتهما وهما فيما مر باعتبار طبعه أو باعتبار العرف كل محتتمل وللنظر فيه مجال وتمثيلهم نظرا للصالحه بمن تحت وطولها عيب خيار ولا هرة ولا زانية ولا غائبة ولا معدة يرجع الثانى وبه ان اريد باحتمال الوطء ولو توقعا يعلم ان المتحيرة صالحة تمنع الامة لتوقع شفاؤها ثم رأيت بعضهم بحته وبحث منع نكاح امة متحيرة قال لمنع وطنها شرعا فلا تندفع بها حاجته وفى التمام هذين الباحثين نظر ظاهر فالوجه النظر فيها للحالة الراحنة فلا تمنع الامة ولا يحل نكاحها لما تقرر

ولانه الاحتياط فيهما وبه يفرق بين هذا وعدم نظارهما في خيار النكاح وايضا فالفسح يحاط له ومن ثم لم يلحقه باسبابه الخمسة الاتية
غيرها مع وجود المعنى فيه وزيادة (قيل او لا تصلح) نظير ما مر ولعدم حصول الصالحة (٣١٧) هنا لا ثم جرى في الروضة في هذه على ما هنا

واطلاق الخلاف ثم ولم يرجع
منه شيئا (تنبيه) ما تقرر
من اطلاق المعتدة هو ما وقع
في كلام شارح لكن في
مفهومه تفصيل هو ان
الرجعية والمتخلفة عن
الاسلام والمرددة بعد الوطء
كالزوجة كما مر آنفا فلا
تحل له الامة قبل انقضاء
العدة وان وجدت فيه
شروطها والبائن تحل له في
عدتها الامة كاختها واربع
سواها ومثلها الموطوءة
بشبهة ومن ثم قال شيخنا هنا
ولا معتدة عن غيره اى
بخلاف المعتدة منه فان فيها
التفصيل السابق (فلو قدر
على) حرة غائبة حلت له
أمانة لحقه مشقة ظاهرة
وهي ما ينسب متحملها في
طلب زوجة الى مجاوزة
الحد (في قصدها او خاف
زنا) بالاعتبار الا في (مدته)
أى مدة قصدها والام تحل له
ولزمه السفر لها ان امكن
انتقالها معه لبلده والا
فكعدم كما يحسنه الزركشى
لان في تكليفه التغريب
اعظم مشقة ولا يلزمه قبول
هبة مهر وامة للننة
(تنبيه) اطلقوا ان
غيبه الزوجة او المال يبيح
نكاح الامة والاول مشكل
بما تقرر فيمن قدر على من
يتزوجها بالسفر اليها فينبغي

نظر للحالة الرائنة اه (قوله) ولانه الاحتياط فيهما قد يمنع في الاول بل الاحتياط يمنع المتخيرة الامة كذا
قاله المحشى ولك ان تقول المراد بالاحتياط امنه من الوقوع في الزنا فيهما فليتام اه سيد عمر اقول وقول
سم فيما اذا امن زمن التوقع من العنت كما مر فلا يلاقيه رده (قوله) وبه اى بقوله ولانه الاحتياط فيهما
(قوله) وعدم نظارهما (الخ) اى حيث لم يخبروا الزوج بالتحير لتعطل الوطء في الحال وان توقع اه سم (قوله)
لها اى للحالة الرائنة اه سم (قوله) غيرهما اى الخمسة مفعول لم يلحقوا (قوله) وزيادة) مفعول معه (قوله)
الصالحة) قد يقال الاولى المتكوفة فناملة ثم رأيت المحشى اشار اليه وعبارته لعل الاولى المرأة او الحرة فتأمل
اه سيد عمر (قوله) هنا) اى في الشرط الثاني وقوله لا ثم اى في الشرط الاول (قوله) في هذه) اى في مسئلة العجز
عن الحرة (قوله) على ما هنا) اى فرجع الاول اه سم (قوله) ولم يرجع منه شيئا) اى وبع ذلك المعتمد ما في
الكتاب اه عش (قوله) ما تقرر (الخ) اى في التمثيل المار (قوله) كما مر آنفا) اى قبيل قول المتن واذا
طاق الحر ثلاثا (قوله) والبائن) عطف على الرجعية (قوله) والبائن تحل له (الخ) قد يقال الكلام في الحرة
المعجوز عنها لاني التي تحتها حينئذ فالمعتدة البائن منه ولو طم شهة منه غلازله فليس عاجزا عن حرة تصلح
وحينئذ فحترز قول شيخ الاسلام ولا معتدة عن غيره ليس ما افاده من التفصيل بل افادة ان المعتدة منه اما
ليبنونة او وطء بشبهة وهي صالحة للرجعي او نحو وهي في حكم الزوجة فتأمل اه سيد عمر ولك ان تمنع
كون الكلام في الحرة المعجوز عنها بل الكلام فيما يشملها والتي تحتها بقريته قوله السابق وهل المراد هنا
وفيما مر (الخ) (قوله) هنا) اى في الشرط الثاني وهو العجز عن حرة تصاح للاستمتاع (قول المتن على حرة غائبة)
اى غير متزوج بها ويريد تزويجها اه عش (قوله) وهي) الى التنبيه في المعنى والى قول المتن ولو وجد في
النهاية (قوله) الا في) اى في شرح وان يخاف زنا (قوله) والا) اى بان انتفى كل من الامرين المذكورين
(قوله) والا) اى وان لم يمكن الاتئام (قوله) فكعدم) اى فبى كالمعدومة (قوله) التغريب) الانسب
التغريب اه سيد عمر اى كما عبر به المعنى (قوله) وامة) لعل الاولى او كما في النهاية (قوله) اطلقوا (الخ) اى
فيما وقع في كلامهم من ذلك وان لم يتقدم في كلام المصنف اه عش (قوله) والاول) هو قوله ان غيبه الزوجة
يبيح (الخ) اه عش مشكل (الخ) عبارة النهاية ولا يشكل الاول (الخ) (قوله) فينبغي ان يتأتى (الخ) تاتي التفصيل
في الاول متجه جدا فلا ينبغي العدول عنه وكذا في الثاني وان اتجه الفرق بينه وبين ما في قسم الصدقات سم
على حج وهو وجبه اه عش فيما اى في الزوجة الغائبة تفصيلها اى الحرة الغائبة التي يريد تزويجها
السابقة في المتن (قوله) والثاني) هو قوله ان غيبه المال يبيح (الخ) اه عش (قوله) مشكل) عبارة النهاية ولا
الثاني (الخ) (قوله) بان الطمع (الخ) ثم قوله وبان ما هنا (الخ) نشر على ترتيب الالف فالاول راجع للاشكال بذلك
التفصيل والثاني راجع للاشكال بما مر في قسم الصدقات (قوله) العنت) اى خوف العنت اه كردى
(قوله) لان المحجور عليه متهم) قد يقال اتهمه لا يصلح علة لامتناع نكاح الامة عليه وانما يصلح لامتناع صرف

المتخيرة (قوله) ولانه الاحتياط فيهما) قد يمنع في الاول بل الاحتياط يمنع المتخيرة الامة (قوله) وبه يفرق بين
هذا وعدم (الخ) اى حيث لم يخبر الزوج بالتحير لتعطل الوطء في الحال وان توقع (قوله) وعدم نظارهما) اى
للحالة الرائنة (قوله) الصالحة) لعل الاولى المرأة او الحرة فتأمل (قوله) ثم جرى في الروضة في هذه على ما هنا)
اى فرجع الاول (قوله) اطلقوا (الخ) كذا مر (قوله) والاول مشكل (الخ) قد يشكل ايضا اطلاقهم ان القدرة
على المعتدة لا تمنع الامة (قوله) فينبغي ان يتأتى فيها تفصيلها) تاتي ذلك التفصيل في الاول متجه جدا فلا ينبغي
العدول عنه وكذا في الثاني وان اتجه الفرق بينه وبين ما في قسم الصدقات (قوله) وقد يفرق (الخ) كذا مر
(قوله) لان المحجور عليه متهم (الخ) قد يقال اتهمه لا يصلح علة لامتناع نكاح الامة عليه وانما يصلح لامتناع

ان يتأتى فيها تفصيلها والثاني مشكل بذلك التفصيل ايضا وما مر في قسم الصدقات من الفرق بين المرحلتين ودونها وقد يفرق بان الطمع
في حصول حرة لم يالها يخفف العنت وبان ما هنا يحاط له أكثر خشية من الزنا (فرع) في الوسط للفلس نكاح الامة وحمله ابن الرفعة على
غير المحجور عليه قال لان المحجور عليه متهم فدهواه خوف الزنا لاجل الغرماء او يؤخذ منه ان هذا بالنسبة للظاهر

وانها تحل له باطنا العجز وهو ظاهر (ولو وجد حرة) رضى (بؤجل) ولم يجد المهر وهو يتوقع القدرة عليه عند الحل ولو من جهة ظاهرة كما اقتضاه اطلاقهم (او بدون مهر مثل) وهو يجمده (فالاصح حل امة في الاولى) لانه قد لا يجد وقاه فتصير ذمته مشغولة وانما وجب شراء ماء بنظير ذلك كما مر في التيمم لان الغالب في الماء (٣١٨) انه تالمه بقدر على ثمنه من غير كبير مشقة بخلاف المهر وايضا فهو يحتاج مع ذلك

مهر هامن اعيان امواله ونكاحها لا يتوقف على ذلك بل هو ممكن بمهر في ذمته سم على حج اه عش (قوله) وانها تحل له باطنا ظاهر ويصرف مهر هامن المال كالنفقة فليراجع فانه قد ترد ذمته مر اه سم (قوله) ولم يجد المهر الى قوله ورجحه بعض المحققين في النهاية وكذا في المغني الا قوله ولا نظر الى المهر وقوله لا على الندور (قوله) عند الحل بكسر الحاء اي الحلول (قوله) وهو يجمده اي الدوز (قول المهر حل امة) اي واحدة اه مغني (قوله) لانه قد لا يجد الخ) عبارة المغني لان ذمته تصير مشغولة في الحال وقد لا يصدق رجاءه عند توجه الطلب عليه اه وهي احسن (قوله) بنظير ذلك اي المؤجل اه عش عبارة المغني بمؤجل باجل يمتد الى وصوله لبد ماله اه (قوله) فهو يحتاج الخ) اي بخلاف ثمن الماء (قوله) بين ذلك الاولى اسقاط بين (قوله) مما قدمته انفا) اي في شرح وان يعجز عن حرة اه كرى (قوله) ومنه) اي عما يبقى في الفطرة (قوله) فيها اي الامة التي لا تحل الخ وقال عش اي الفطرة اه (قوله) ومهر حرة) اي او ثمن امة يتسرى بها كياتي (قوله) انه يلزمه اي البيع اه عش (قوله) انه يلزمه) عبارة المغني لم ينكح الامة اه وهي احسن (قوله) مما مر) اي في الفطرة (قوله) لا اعتياد المساحة الخ) ولو كان ماضية به تافها جدا فهل الحكم كذلك اخذ اطلاقهم او لا اخذ من تعميل مسألة لدون باعتبار المساحة ومسئلة اسقاط الكل بالمنة التي لا تحتمل محل تامل ولعل الثاني اوجه اه سيد عمر (قوله) بخلاف المساحة به) اي المهر (قوله) مع لزومه) علة ثانية لحل الامة والضمير للمهر المثل اه عش (قوله) لا على الندور) تامله مع قوله الاتي واعتدلا يتبين لك ما فيه من التدافع فتامله اه سيد عمر يعني فكان حقه ان يقدم قوله الاتي على قوله بخلاف الخ (قوله) لا على (الندور) خلافا للمغني عبارته وان لم يغلب على ظنه وقوع الزنا توقعه على ندور اه لكن النهاية وافق الشارح وكذا شيخنا عبارته اي بان يتوقعه لا على ندور بان يغلب على ظنه الوقوع فيه او يحتمل الوقوع فيه وعدمه على السواء بان تغلب شهورته واضعف تقواه بخلاف ما اذا توقعه على ندور بان تضعف شهورته او قويت شهورته وقويت تقواه ايضا لا تحل له الامة اه (قوله) واصله) اي العنت وكذا ضمير به (قوله) بالحد او العذاب) اوفيه للتنوع والمراد بالحد في الدنيا اي ان حد والعذاب في الآخرة ان لم يجد اه سيد عمر عبارة عش عبر باو بناء على الحد ودجوار في المسلمين وهو الراجع من حد في الدنيا لا يعذب في الآخرة اه (قوله) عمومه) اي الزنا بان يخاف الزنا مع كل من يجده اه كرى (قوله) تهيج به) من باب التفعيل (قوله) منه) اي من المحبوب متعاقبا استحالة الخ اه رشيدى (قوله) قال جمع الخ) جزم به في الروض اه سم واعتمده النهاية والمغني (قوله) لا تحل له الامة) اي مطلقا نهية ومغني (قوله) نظر الاول) اي لاستحالة الزنا من المحبوب

صرف مهر هامن اعيان امواله ونكاحها لا يتوقف على ذلك بل هو ممكن بمهر في ذمته (قوله) اعجزه وهو ظاهر) يتامل هذا الكلام فانه ان كان سبب العجز تعلق - ق الغرماء بالمال وانه ممنوع لذلك من التصرف في اعيان ماله فهو كما يقتضي عجزه عن مهر الحرة يقتضي عجزه عن مهر الامة وان كان اقل وكذا يقال ان كان سببه عدم وجود مال له مع ان مثل هذا لا يحجر عليه وان كان المال موجودا ولا يمنعه صرفه فلا كاح لكنه ممنوع من الصرف للحرة دون الامة فهذا لا وجده وان كان المراد انه اذا وفي ماله بمهر امة ولم يف بمهر حرة جازت الامة فهذا يمكن ان جاز له التصرف في اعيان ماله للنكاح فليراجع ثم ريت مر جوزه لنكاح الامة باطنا وصرف مهر هامن المال كالنفقة اه فليحذر فانه انما قال ذلك على التردد (قوله) والمرعى عندنا الخ) كذا مر (قوله) قال جمع متقدمون) اعتمده مر وجزم به في الروض

كلها اخر كنفقة وكسوة والفرض انه معسر فلم يجمع عليه بين ذلك كله ولا يكلف بيع ما يبقى في الفطرة كما علم مما قدمته انفا ومنه ما صرحوا به هنا من مسكنه وخادمه الذي يحتاج اليه ولو امة لا تحل او لا تصلح وما اقتضته عبارة الروضة فيها يحول على من لا يحتاجها لخدمة نعم يتجه في نحو خادم او مسكن نفيس قدر على بيعه وتحصيل خادم ومسكن لا تق ومهر حرة اه يلزمه اخذها ممر ثم (دون الثانية) لا اعتياد المساحة في المهور فلا منة بخلاف المساحة به كانه لم يعتد مع لزومه له بالوطء ولا نظر كما اقتضاه كلامهم الى انها قد تنذر له باسقاطا ووطء للمنة التي لا تحتمل حيثئذ (و) ثالثها (ان يخاف) ولو خصيا (زنا) بان يتوقعه لا على الندور وبان تغلب شهورته تقواه بخلاف من غلبت تقواه او مروته المانعة منه او اعتدلا ذلك لقوله تعالى ذلك ان خشي العنت منكم اي الزنا واصله المشقة الشديدة سمي به الزنا لانه سببها بالحد او العذاب والمرعى عندنا كما في

البحر عمومه فلو خافه من امة بعينها لقوة ميله اليها لم تحل له اذا وجد العول قال شارح بل وان فقدوه وهو ظاهر ومن ثم قال اه شيخنا الوجه ترك التقييد بوجود الطول لانه يقتضى جواز نكاحها عند فقد الطول ليقوت اعتبار عموم العنت مع ان وجود الطول كاف في المنع من نكاحها ولا اعتبار بعشقه لانه داء تهيج البطالة واطالة الفكر وكمن ابتلى به وزال عنه ولا استحالة زنا المحبوب دون مقدماته منه قال جمع متقدمون لا تحل له الامة نظرا للاول

ورجحه بعض المتقدمين وأخرون تحل له نظر الثاني ويجرى ذلك في العنين نظر إلى بدو وقوع الزنا منه لعدم غلبة شهوته فاطلاق القاضي أنها لا تحل له مبنى على الأول وبحث ابن عبد السلام حلها للمسوح لتعذر لحوق الولد به وكأنه ينظر إلى أن خوف الزنا والمقدمات إنما ينظر إليه عند إمكان لحوق الولد به وفيه ما فيه وما المانع أن ينظر إلى أن نكاحها ناقص مطلقا فيشترط (٣١٩) الاضطرار إليه بخوف الزنا ومقدماته

وان لم يلحقه الولد واطاق
القاضي أن المجنون بالنون
لا يزوج أمة واعتضه شارح
بان الأوجه أنه إذا عسر
وخيف عليه العنت وزوجها
وليس لمن توفرت فيه شروط
نكاح الأمة نكاح أمة
صغيرة لا توطأ ورتقاء
وقرنا لا نه لا يامن به العنت
ويؤخذ منه أن غيره مؤلا
من لا يصلح كذلك (نلو)
كان معه مال لا يقدر به على
حررة (امكنه تسر) بشرائه
صالحة للاستمتاع به بأن قدر
عليها بمن مثلها فاضلا عما
مر (فلا خوف) من الزنا
حيث فلا تحل له الأمانة (في
الأصح) لا منه العنت به فلا
حاجة لارفاق ولده فان كانت
بذلك فكذا تلك قطعا (و)
رابعها (اسلامها) ويجوز
جره فلا يحل لمسلم نكاح
أمة كناية لقوله تعالى من
فتياتكم المؤمنات ولا جناح
نقصى الكفر والرق بل أمة
مسلمة وإن كانت لكافر
(وتحل لحر وعبد كتابين
أمة كناية على الصحيح)
لتكافئهما في الدين وكذا
المجوسى بجوسية ووثني
وثنية كذا قيل وإنما يمشى

أه رشيدى (قوله) ورجحه بعض المحققين عبارة المغنى وهو كذلك خلافا لروايات ومن تبعه أه زاد النهاية
ومثله في ذلك العنين وقول ابن عبد السلام ينبغي جواز المسح مطلقا لا تنفاه بخذور رق الولد خطأ
فاحش أه (قوله) نظر الثاني) أى تأتى المقدمات منه أه رشيدى (قوله) ويجرى ذلك) أى الخلاف
المذكور (قوله) وبحث ابن عبد السلام الخ) أقره المغنى (قوله) وما المانع الخ) على هذا يمنع نكاح الأمة وإن
أخبر الصادق بأنها لا تلدا وبأنه لا يدمر وقوله أن ينظر إلى أن نكاحها الخ) وينظر إلى أنه مظنة ارفاق الولد
أه سم (قوله) مطلقا) أى أمكن لحوق الولد به أم لا (قوله) بخوف الزنا) أى على ما قاله جمع المتقدمين من الرجح
أو مقدماته أى على ما قاله جمع آخرون المرجوح (قوله) بان الأوجه الخ) معتمداه عس (قوله) أن غيره مؤلا
الخ) أى كالتحيرة أه عس (قوله) فلو كان معه) إلى قوله كذا قيل وما ذكر الخ) في النهاية والمغنى الا قوله كذا
قيل وإنما يمشى إلى ويشترط وقوله وسياق إلى المتن وقوله ويحل لمسلم إلى المتن (قوله) صالحة للاستمتاع) أى
باعتبار العرف بالنظر لغالب الناس أه عس (قوله) به) أى المال والباهة متلقى بالشراء (قوله) عامر) أى
عمائيق في الفطرة المار في شرح في الأولى أه كرى (قوله) فلا تحل له الخ) أشار بتقديره إلى أن الخلاف في
ذلك لا في الخوف للقطع بانتفائه فكان الأولى للبصيف أن يصرح به أه مغنى (قوله) ويجوز جره) أى لأن قوله
أن لا يكون الخ) عقب قوله لا بشرط ويجوز أن يكون في محل جر على أنه بدل مفصل من جعل كما يجوز أن يكون
خبر مبتدأ محذوف فالجر هنا على الأول والرفع على الثاني لأنه معطوف عليه وإنما يذكر ذلك في الشروط
المتقدمة لأنه ليس فيها ما يظن فيه الأعراب رشيدى وسيد عمر وسم (قوله) لنكاحهما) أى الزوجين (قوله)
وكذا المجوسى المجوسية الخ) عبارة النهاية والمغنى ونكاح الحر المجوسى أو الوثنى الأمانة المجوسية أو الوثنية
كنكاح الكتاني الكتانية أه (قوله) ويشترط) أى في نكاح الحر الكتاني وكذا الحر المجوسى والوثنى
لأمة إذا طلبوا من قاضيه نكاح خور العنت الخ) والأفلاق نكاح الكفار محكوم بصحته لقوله لصحة الخ) علة
لقوله لا مطاقا وقوله وخوف العنت الخ) فاعل يشترط وقوله لأنهم الخ) علة أى الاشتراط (قوله) جعله أه
الكتاب (قوله) لا في نكاح أمة كافرة) فأنها لا تحل لمسلم وتحل للمجوسى أه عس أى وكذا تحل للمجوسى
والوثنى (قاله السبكي الخ) واعتمده النهاية والمغنى (قوله) فراجعاه) وقد راجعت ما يأتى فوجدته وافقا لما

(قوله) ويجرى ذلك الخ) كذا مر (قوله) فاطلاق القاضي الخ) الوجه التفصيل في العنين كغيره فان وجد فيه
شروط نكاح الأمانة حلت له والأحرمت عليه مر (قوله) وبحث ابن عبد السلام حلها للمسوح الخ) المعتمد
حرمتها عليه واعتراض ما قاله ابن عبد السلام في المسح أنه خطأ فاحش يخالف لنص القرآن وقد يستنبط
من النص معنى يخصه وبأن الصبي لا ينكح الأمانة مع أنه لا يولد وبامتناع نكاح الأمانة الصغيرة مع أنها لا تلد
مر (قوله) وما المانع أن ينظر الخ) أو ينظر إلى أنه مظنة ارفاق الولد (قوله) وما المانع الخ) على هذا يمنع نكاح
الأمانة وأن أخبر الصادق بأنها لا تلدا وبأنه لا يدمر (قوله) ويجوز جره) أى لا بد له مع المعطوف عليه من
شروط (قوله) كذا قيل) في شرح الروض قال في الروضة ونكاح الحر المجوسى أو الوثنى الأمانة كالكتاني الأمانة
الكتانية انتهى وهذا يخالف بحث السبكي الاتي أول الفصل فتأمله ويخالف قول شارح بعده ووطئها
يملك اليمين (قوله) قاله السبكي وغيره) قال شيخنا الشهاب البرلى ومن خطه بها مش المحلى نقلت ما نصه
هذا قد يشكل عليه ما سياتى من أن أمن الزنا اليسار إذا قارنا عقدا لكافر ثم أسلم لا يقدح إلا أن كان مقارنا
بعد ذلك لا اجتماع الإسلام فإنه يفيد أن هذا الشرط غير معتبر في حق الكافر والألاثر عنده قارئة العقد
مع أحد الإسلام كغيره من المقدمات كالعدة ونحوها انتهى (قوله) قاله السبكي وغيره) قيل الأوجه ما قاله

على خلاف ما يأتى عن السبكي أول الفصل الاتي ويشترط عند ترافعهم التينا لا مطلقا الصحة أن كتحتم خوف العنت وفقد طول الحرية لأنهم
جعلوه كالمسلم إلا في نكاح أمة كافرة قاله السبكي وغيره وخالفهم البلقينى فقال إنما تعتبر الشروط في مؤمن حر كما دل عليه القرآن
وسياتى قبيل فصل أسلم وتحتا أكثر من أربع ضابط يعلم منه الرجح منهما فراجعاه (لا لعبد مسلم في المشهور) لأن مدرك المنع فيها كفرها

فاستوى فيها المسلم الحر والفقير كالمرة تدعى بحل لم يوطء كتابية بالملك لا نحو مجوسية كما يأتي وخاء منها ان لا تكون موقوفة عليه ولا موصى له بخدمتها ولا مملوكة لمالكه او ولده على ما مر كذا (٣٢٠) قيل وما ذكر في الثانية يتعين حملها على ما لو اوصى له بخدمتها او نفعها على التأييد لان

هذه هي التي يتجه عدم صحة تزوجها بالجرى بان قول بانه يملكها بخلاف غيرها فان غايتها انها كمستأجرة له قالوجه حل تزوجها اذا رضى الوارث لانها ملكة ولا شبهة للوصى له في ملك رقبته (ومن بعضها رقيق كرقبة) فلا يملكها الحر الا بالشروط السابقة لان ارقاق بعض الولد محذور ايضا ومن ثم لو قدر على مبعوضة وامه لم تحل له الامة كما رجحه الزركشي وغيره وكان شارحا اخذ منه بحسنه انه لو قدر على امة لاصله وامه لغيره تعينت الاولى لان عقاد اولادها احرار اوقيه نظر واضح لان بقاء ملك اصله اى علوقها غير متيقن ودلالة الاستصحاب هنا ضعيفة (ولو نكح حرة امه بشرطه ثم ايسر او نكح حرة لم تنفسخ الامة) اى نكاحها لا يفتقر في الدوام لقوته بوقوع العقد صحيحا لا يفتقر الى ابتداء ومن ثم لم يثاثر ايضا بطرو احرار ومدة وردة نعم طر، رق على كتابية زوجة حر مسلم يقطع نكاحها لان الرق اقوى تاثيرا من غيره (ولو جمع من اى حر) لا تحل له امة (امتين بطلنا قطعا) (حرة وامه بعقد) وقدم الحرة كزوجتك بنتي

قاله السبكي (قوله فيها) اى في الامة الكتابية (قوله في الثانية) اى في الامة الموصى له بخدمتها (قوله فلا يملكها الحر) الى قوله وكان شارحا في النهاية والمغنى (قوله لو قدر على مبعوضة الخ) وينبغي انه لو وجد مبعوضتين حرية احدهما اكثر من حرية الاخرى وحب تقديم من كثر حررتها ام عس (قوله كما رجحه الزركشي الخ) بناء على ان ولد المبعوضة يعقد مبعوضا وهو الراجح انها في زاد المغنى والاسنى اما اذا قلنا يعقد حر كما رجحه الرافعي في بعض المواضع امتنع نكاح الامة قطعا (قوله لان عقاد اولادها احرار) فيه نظر بل غاية الامر انهم يعتقون على الاصل ثم رايته في شرح الارشاد عبر به اسم (قوله ودلالة الاستصحاب الخ) جواب سؤال انشا عما قبله وقوله ضعيفة قد يقال ضعفتها بالنسبة الى افادة بقاء الملك لا ينافي كونها مرجحة لامة الاصل الكافي في تعيينها فليراجع (قوله اى نكاحها) الى قوله كما بينت في النهاية (قوله ومن ثم) اى من اجل انه يغتفر في الدوام الخ وقوله لم يثاثر اى النكاح ام عس (قوله يقطع نكاحها) شامل لما لو كان زوجها بمن تحل له الامة لانها صارت امة كتابية وهو مسلم ام عس (قوله اى حر) وقول المتن بعقد سيأتي في الشارح محترضا (قوله امتين بطلنا الخ) كذا في المغنى (قوله وقدم الحرة) اما لو لم يقدم الحرة فانه على الخلاف نهاية وسم قال عس والراجح منه الصحة في الحرة دون الامة اى فالتقييد بتقديم الحرة لان الاظهر انما ياتي فيه (قوله ويكون وكلا الخ) عطف على زوجتك بنتي الخ عبارة الروض مع شرحه ويتصور الجمع بان زوج بنته وامته او بوجه اى الزوج لهما الوليان او بكل احد الوليين الآخر فيقول المزوج زوجتك هذه وهذه بكذا ويقبل نكاحهما (قوله في واحد) وقوله في الاخر كان الاول تانيتهما (قوله قطعا لان الخ) الى الفرع في المغنى (قوله وفارق نكاح الاختين) اى حيث بطل نكاحهما معا (قوله وهنا الحرة اقوى الخ) ويؤخذ من الفرق المذكور انه لو جمع من لا تحل له الامة في عقدين اختين احدهما حرة والاخرى امة انه يصح في الحرة دون الامة وهو كما قاله بعض شراح الكتاب ظاهر ولو جمع بين مسلبة ومجوسية او نحوها صح في المسلبة بمهر المثل وكذا لو جمع بين اجنبية ومحرم او خلية ومعتدة او موزوجة ام مغنى وقوله ولو جمع بين مسلبة الخ كذا في الروض وشرحه (قوله او جمعهما الخ) عطف على جمع من لا تحل الخ (قوله بطلت الامة) ظاهره وان لم تسكن الحرة صالحة للتمتع وقياس ما مر من جواز نكاح الامة على غير الصالحة صحة نكاحهما هنا حيث كانت الحرة غير صالحة ويؤيده ما ياتي للشارح في نكاح المشرک من انه لو اسلم على حرة غير صالحة وامه لم تندفع الامة لان الحرة الغير الصالحة كاعدم فايراجع ام عس (قوله والراجح عدم بطلانها) وان كانت غير صالحة للتمتع ام سلطان (قوله فالتقييد بمن لا تحل له الخ) وايضا من تحل له ان كان غير حر صح نكاحهما والا فالحرة والمفهوم ان كان فيه تفصيل لا يرد مغنى ونهاية (قوله

السبكي (قوله كما رجحه الزركشي وغيره) اى من تردد الامام لان تخفيف الرق مطلوب والشرع مشرف للحرية قال وما قاله الامام بناء على القول بان ولد المبعوضة يعقد مبعوضا وهو الراجح شرح مرقان قلنا يعقد حر كما رجحه الرافعي في بعض المواضع امتنع نكاح الامة قطعا كذا في شرح الروض وقد يقال قياس انعقاد حرامساواة المبعوضة للحرية فيصح نكاحها وان قدر على الحرية فليراجع (قوله لان عقاد اولادها احرار) فيه نظر بل غاية الامر انهم يعتقون على الاصل ثم رايته في شرح الارشاد عبر به لانه لا ولد منها يعتقون على مالسكها انتهى (قوله وقدم الحرة الخ) كذا شرح مرق (قوله وقدم الحرة) لم يتعرض لمحرزها ويحتمل انه كما في تفريق الصفقة في البيع فيجوز فيه ما قيل ثم (قوله وقدم الحرة) تقدم في البيع في تفريق الصفقة اختلاف في انه هل شرطها تقديم الجائز او لا فرق قبل اشتراط تقديم الحرة بناء على الاشتراط ويفرق بين البابين فيه نظر (قوله فالتقييد الخ) قد يقال التقييد للاحتراز عن العبد اذا جمع بينهما

وامن بكذا ويكون وكلا فيهما او وليا في واحد وكلا في الاخر فقبليهما (بطلت الامة) قطعا لان شرط نكاحها فقد اما القدرة على الحرية (لا الحرة في الاظهر) تفريقا للصفقة وفارق نكاح الاختين لعدم المرجح فيه وهنا الحرة اقوى او جمعها من تحل له كان وجد حرة بمؤجل أو بلا مهر بطلت الامة قطعا ايضا وفي الحرة طريقان والراجح عدم بطلانها فالتقييد بمن لا تحل له لان الاظهر انما ياتي فيه

امامن فيه رقى الخ) اي ولو مبعضا كما صرح به في شرح الروض وهذا صريح في جواز الرقيقة للمبعض وان قدر على مبعضة مر اه سم عبارة المغني ومن بعضه رقيق كالرقيق فينكح الامة مع القدرة على الحرية اه (قوله فقبل البنت ثم الامة) او قبل البنت فقط اه مغني (قوله وفي هذه) اي في صورة الجميع بعقدين اه ع ش (قوله فجمع في القول) قضيته انه يصح في الحرية قطعا ولا يخلو في القطع عن تامل والظاهر انه لا يتصور هنا تقديم الامة ايجابا وقبولا حتى يقال انه حينئذ يصح نكاحها اذا حاجت له لان جمع القبول ينافي ذلك وقوله او عكس قضيته انه لو قال زوجتك هاتين او بنتي وامتي بكذا فقال قبالت بكذا وامتك بكذا بان وزع المسمى عليها او ترك ذكر بكذا صح في الحرية قطعا ولا يخلو عن تامل ويتصور هنا تقديم الامة ايجابا وقبولا وهل ياتي في ذلك حينئذ التعليل المذكور بقوله لانه لم يقبل الحرية الا بعد صحة نكاح الامة او لا لان صحة نكاح الامة تنوقف على تمام القبول اذ لا يصح قبول احدها دون الاخرى على ما تقدم نظيره في البيع فيما اذا اوجب بالف فقبل نصفه بخمسائة ونصفه بخمسمائة او يفرق بينهما فيه نظر فليحرر اه سم اقول ظاهر قول الشارح كالنهاية فكذا ذلك وقول المغني بدله فكنت نصيلا ما في الاصح اه تصور تقديم الامة وجريان التعليل المذكور في كل من صورتي تفصيل احد طرفي العقد واجمال الآخر لكن قضية قول ع ش قوله فكذا ذلك اي يصح نكاح الحرية دون الامة اه عدم جريان التعليل المذكور فيهما معا ولعله هو الظاهر (قوله في ان الولد رقيق الخ) (تمت) ولد الامة المنكوحه رقيق لما لكها اتباعا لها وان كان زوجها الحر عربا وكذا لو كان من شبهة لا تقتضي حرية الولد او من زنا ولو تزوج بام ولد الغير فولد منها كالا م ولو ظن ان ولده امه ولده يكون حرا فيكون حرا كما في الانوار وتلزمه القيمة للسيد مغني ونهاية قال ع ش قوله عريابا بل او كان هاشميا او مطلبيا كما تقدم وقوله كالا م اي فينعقد رقيقا ويمتق بوث السيد ولا ينكح ان كان بنتا الا بشرط الامة وقوله ولو ظن الخ او ما يقبل ذلك منه اذا كان ممن يخفى على مثله ذلك اه (قوله مالم بشرط الخ) فان شرط كان حر التعليق وقوله في احدهما اي الصحيح والفاقد وقوله بصيغة تعليق اي بان قال ان انت منك بولد فهو حر وقوله لا مطلقا اي للزوجها وشرط في صلب العقد ان يكون اولادها احرار الغا الشرط وان عقدوا واراناهن ثم لم تنكح الا حيث وجدت فيه شروط الامة اه ع ش وقوله ومن ثم الخ قد يفهم صحة نكاحها مع الشرط بصيغة التعليق للحر مطلقا وفاقا للبعض الاتي في الشارح مع رده (قوله فالخشية) اي خشية رق الولد (قوله مطلقا) اي وجد التدبير والحكم بصحته او لا (فصل في حل نكاح الكافرة) (قوله في حل نكاح الكافرة) الى قول المتن والكتابية يهودية في النهاية والمغني الا انها عطفان مجوسية على من لا كتاب لها وحذا قوله اي ولم يخش فتنة بها بوجه وقوله اي

فيحلان له جميعا مر اه (قوله اما من فيه رقى) ولو مبعضا كما صرح به في شرح الروض وهذا صريح في جواز الرقيقة للمبعض وان قدر على مبعضة مر (قوله كزوجتك بنتي الخ) عبارة الروض وان قال زوجتك بنتي هذه بكذا وزوجتك امتي هذه بكذا فحصل في القبول صح نكاح البنت قطعا وكذا لو حصل التفصيل في احد الطرفين اه (قوله فجمع في القول) قضيته انه يصح في الحرية قطعا ولا يخلو عن تامل والظاهر انه لا يتصور هنا تقديم الامة ايجابا وقبولا حتى يقال انه حينئذ يصح نكاحها اذا حاجت له لان جمع القبول ينافي ذلك وقوله او عكس قضيته انه لو قال زوجتك هاتين او بنتي وامتي بكذا صح في الحرية قطعا ولا يخلو عن تامل ويتصور هنا تقديم الامة ايجابا وقبولا وهل ياتي في ذلك حينئذ التعليل المذكور بقوله لانه لم يقبل الحرية الا بعد صحة نكاح الامة او لا لان صحة نكاح الامة تنوقف على تمام القبول اذ لا يصح قبول احدها دون الاخرى على ما تقدم نظيره في البيع فيما اذا اوجب بالف فقبل نصفه بخمسمائة ونصفه بخمسمائة او يفرق بينهما فيه نظر فليحرر (قوله قلت ممنوع الخ) اقول احسن من هذا كله واقرب ان يقال الاولاد وإن شرط عتقهم بصيغة تعليق ينعقدون ارقاء وهذا محذور فتأمل اه (فصل في حل نكاح الكافرة وتابعه)

و ثوابه (بحرم) على مسلم وكذا كتابي على الأوجه من وجهين في الكفاية ويؤيده بالاولى بحث السبكي ان مثله وثني ومجوسى ونحوهما بناء على انهم مخاطبون بفروع الشريعة (٣٢٢) (نكاح من لا كتاب لها كوثنية) اى عابدة وثن اى صنم وقيل الوثن غير

المصور والصنم المصور (ومجوسية) وعابدة نحو شمس وقمر وصوره ووطؤها بملك اليمين لقوله تعالى ولا تشككوا المشركات حتى يؤمن خرجت الكتابة لما ياتي فيبقى من عداها على عمومها وما اقتضاه ظاهر المتن من عطف مجوسية على وثنية لاعلى من ان المجوسية لا كتاب لها محله بالنظر إلى الآن ولا فقد كان لهم كتاب منسوب إلى زرادشت فلما بدلوه رفع على الاصح وحرمت مع ذلك احتياطاً لعدم تيقن أصله (وتحل كتابية) مسلم وكتابي وكذا غيرهما على ما مر عن الروضة بما فيه في مبحث التحليل وذلك لقوله تعالى والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم اى حل لكم نعم الاصح حرمتها عليه صلى الله عليه وسلم نكاحاً لا تسرياً وتمسكوا بانه صلى الله عليه وسلم كان يطاء صفية وريحانة قبل اسلامهما قال الزركشى وكلام اهل السير يخالف ذلك (لكن يكره) للمسلم حيث لم يخش العنت فيما يظهر كتابية (حرية) ولو تسرياً لئلا يرق ولدها إذا سبيت حاملها فانه لا تصدق إن

تصلي وقوله لا تصلي الخ وحذف المغنى قوله منسوب إلى زرادشت وقوله وكتابي إلى لقوله تعالى والمحصنات وقوله حيث لم يخش إلى المتن (قوله وتوابه) كحكم تهود النصراني وعكسه وجوب الغسل على الكافرة اءعش (قوله ويؤيده) اى قوله وكذا كتابي الخ (قوله ان مثله) اى مثل المسلم وثني ومجوسى الخ اى فيحرم على كل نكاح الوثنية والمجوسية ونحوهما كعابدة الشمس والقمر (قوله مخاطبون بفروع الشريعة) معتمد اءعش (قول المتن ومجوسية) وهى عابدة النار (قوله ووطؤها بملك اليمين) معطوف على قول المتن نكاح الخ اسم عبارة المغنى وحكم الوطء بملك اليمين فيمن ذكر حكم النكاح قال الزركشى هو مذهبينا وفي النفس منه شيء تعرف بتأمل الآثار والاخبار الواردة في وطء السبايا والجواب عنها عسر فيما يظهر اء (قوله لقوله تعالى الخ) دليل لما في المتن فقط (قوله لما ياتي) اى انفا من قوله تعالى والمحصنات الخ (قوله وما اقتضاه ظاهر المتن) عبارة النهاية والمغنى وقول المصنف ومجوسية عطف على من لا كتاب لها لا على وثنية فانه يقتضى ان لا كتاب لها اصلاً مع انه خلاف المشهور اء (قوله إلى زرادشت) وفي عش عن ابن ابرسر وفي السيد عمر عن الانكا كى قال السلطان عماد الدين في تاريخه وزرادشت بن اى مفتوحة منقوطة فراء مهمة بعدها الف فبدال مضمومة مهمة فشين سا كنية منقوطة فتاء مثناة فوق وهو صاحب كتاب المجوس اء (قوله وحرمت) اى المجوسية (قوله لعدم تيقن أصله) اى اصل كتاب المجوسية اى وجود كتاب لهم في الاصل (قوله وكذا غيرهما) اى من نحو وثني ومجوسى اءعش (قوله بما فيه) اى من النزاع وجوابه (قوله وكلام اهل السير الخ) معتمد اءعش (قوله يخالف ذلك) اى فلم يطأها إلا بعد الاسلام اءعش (قوله حيث لم يخش العنت) اى وان لم يجدهم مسلمة اءعش (قول المتن حرية) اى ليست بدار الاسلام اء مغنى اى واما إذا كانت في دار الاسلام فحكمها حكم الذمية كما في سم (قوله لئلا يرق) ولما في الميل إليها من خوف الفتنة اء مغنى (قوله فانها لا تصدق الخ) به يدفع مانوهم من اشكال ذلك بان المقرر في السير ان زوجة المسلم لا يجوز اراقمها اء سم (قوله كرهت مسلمة) اى نكاحاً وتسرياً اء مغنى (قوله او ولد) اى او تفتن ولده اءعش (قوله وببحث الزركشى) اعتمد المغنى وكذا النهاية عبارته والوجه كما بحثه الزركشى اء (قوله نذب نكاحها) اى الذمية ويظهر ان الحرية مثلها اءعش (قوله

(قوله وكذا كتابي الخ) وقول الشيخ اى شيخ الاسلام ان ظاهر كلامهم عدم منعهم من ذلك ان قلنا بانهم لا يمنعون فهل كذلك الوطء بملك اليمين وينبغي نعم فراجعوه وان لو وقع حكم عليه بالصحة وهو ظاهر بناء على الاصح من صحة انكاحهم فقد قالوا لو كان تحتها مجوسية او وثنية وتخلفت عن الاسلام قبل الدخول تنجزت الفرقة او بعده فلا الا ان تصر على ذلك إلى انقضاء العدة قال شيخنا الشهاب الرملي انه غير ملاق لكلام السبكي إذ هو في التحريم وهذا في عدم منعهم (قوله ووطؤها بملك اليمين) هو معطوف على قول المتن نكاح الخ وهذا كبحث السبكي المذكور يخالفه بالنسبة للمجوسى والوثنى ما مر قبيل الفصل عن شرح الروض عن الروضة (قوله ولعدم تيقن أصله) على هذا يصح حمل قوله من لا كتاب لها معلوم فتدخل المجوسية انتهى (قوله وكذا غيرهما) اى كجوسى (قوله فانها لا تصدق الخ) به يدفع مانوهم من اشكال ذلك بان المقرر في السير ان زوجة المسلم لا يجوز اراقمها (قوله ولان في الإقامة بدار الحرب الخ) صريح في تصوير المسئلة باقامتها بدار الحرب فهل ذلك لانه من لازم كونها حرية حتى إذا انتقلت مع الزوج الى دار الاسلام خرجت عن وصف الحرية و صار لها ان يسبى وعلى هذا فهل إذا تزجها على قصد نقلها الى دار الاسلام ووثق منها وافقتها على ذلك تنفى الكراهة عن هذا التزويج اولى ذلك من لازم كونها حرية بل ثبت لها هذا الوصف وان انتقلت الى دار الاسلام إلى ان

حملها من مسلم ولان في الإقامة بدار الحرب تكثير سوادهم ومن ثم كرهت مسامة مقيمة ثم (وكذا ذمية على الصحيح) لئلا تفتنه بفرط ميله إليها او ولده وان كان الغالب ميل النساء إلى دين ازواجهن ولا يشارهم على الاباء والامهات نعم الكراهة فيها اخف منها في الحرية وببحث الزركشى نذب نكاحها إذا رضى به إسلامها اى ولم يشترتة بها وجه كاه واضح

كما وقع لعثمان رضي الله عنه انه نكح نصرانية كلبية فاسلمت وحسن اسلامها وهو غير ان محل الكراهة ان وجد مسلمة اى تصلى ولا اى
اولى من مسلمة لا تصلى على ماسر اول النكاح (والكتابية يهودية او نصرانية) لقوله تعالى ان تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا
(لا تمسك بالزبور وغيره) كصحف شيت وادريس وابراهيم صلى الله وسلم على نبينا وعليهم فلاتحل وان اقروا بالجزية سواء اثبت تمسكها
بذلك بقولها لم بالتواتر ام بشهادة عدلين اسلموا على المعتمد لانه اوحى اليهم معانيها الا الفاظها ولو لكونها حكما ومواعظ لا احكاما وشرائع
وفرق القفال بين الكتابية وغيرها بان فيها نقص السكفر في الحال وثيرها فيه مع ذلك (٣٢٣) نقص فساد الدين في الاصل (فان لم تكن

الكتابية) أى لم يتحقق كونها
(اسرائيلية) اى من نسل
اسرائيل وهو يعقوب صلى
الله على نبينا وعليه وسلم
ومعنى اسرا عبد و ايل الله
ان عرف انها غير اسرائيلية
اوشك اى اسرائيلية او
غيرها (فلا ظهر حلها)
للمسلم والكتابي (ان علم)
بالتواتر او بشهادة عدلين
اسلموا لا بقول المتعاقدين
على المعتمد وانما قبل ذلك
بالنسبة للجزية تغليبا لحقن
الدماء وبما تقر في العدلين
يعلم ان المراد العلم او الظن
القوى اذ اخبارهما انما
يفيده لكونه ظن اقامه
الشارع مقام اليقين ولم
يكف واحدا احتياطا للنكاح
نعم قياس قولهم لو اخبر
زوجة المفقود عدل بوثه
حل لها التزوج اى باطنا
الحل باطنا هنا باخبار
العدل فمما شرطان بالنسبة
للظاهر فقط وحينئذ لا بد
من شهادتهما عند القاضي
كما هو ظاهر وكان من عبر
مرة بشهادتهما ومرة
باخبارهما لحظ ذلك
فالاول بالنسبة للظاهر

كما وقع الخ) تايد للبحث (قوله وهو الخ) عطف على الزركشى اى وبحث هو وغيره اه سم (قوله ان محل
الكراهة) اى كراهة الذمية اه نهاية قال ع ش قوله ومحل كراهة الذمية الخ قضيته ان الحربيه باقية على
الكراهة وان لم يجد مسلمة ايضا اه (قوله ولا اى) اى اول الخ) وقيل ناركة الصلاة اولى وهذا هو المعتمد
اه ع ش (قوله كصحف شيت) الى المتن في المغنى لا قوله سواء اثبت الى لانه اوحى الى قوله وبما تقر في
النهاية (قوله سواء اثبت تمسكها بذلك) اى بالزبور وغيره لاحاجة الى هذا التعميم هنا اه رشيدى (قوله
لانه اوحى اليهم معانيها الخ) اى فشر فهادون شرف ما اوحى بالفاظها ومعانيها اه ع ش (قوله نقص فساد
الدين الخ) لا يخفى ما في هذا الاطلاق لا يلزم من نفي الكتاب فساد الدين اه سيد عمر عبارة لرشيدى قال
الشهاب سم يتأمل قوله نقص فساد الدين الخ اه اقول لعل وجه التامل انه كيف يقال بفساد الدين في
الاصل فيمن تمسك بالزبور ونحوه فان كان هذا مراده بالتامل فالجواب عنه ان الزبور ونحوه لا يصح
التمسك به لما مر انه حكم ومواعظ لا احكام وشرائع اه (قوله ومعنى اسرا الخ) اى بالعبودية اه معنى وع ش
(قوله بان عرف الخ) اى بما باتى انفا (قوله انها غير اسرائيلية) اى بل من الروم ونحوه اه معنى (قوله للمسلم
والكتابي) اى والمجوسى والوثنى ونحوهما اخذ امام اه ع ش (قوله بالتواتر) اى ولو من كفار اه سم
(قوله لا بقول المتعاقدين) اى بالنسبة للظاهر فيحل النكاح بعلمهما بذلك باطنا فيما يظهر ويؤيده ما باتى اه
سم (قوله وانما قبل ذلك) اى دعوى الكفار ان اول ابائهم دخل قبل النسخ اه ع ش عبارة المغنى واعتمد
الفرق اى بين النكاح وباب الجزية الاذرى ثم قال وحينئذ فنكاح الذميات في وقتنا يمنع الا ان يسلم منهم
اثنان ويشهدان بصحة ما يوافق دعواهما اه (قوله ان المراد) اى بقول المتن علم (قوله الحل الخ) خبر قياس
الخ (قوله فمما الخ) اى العدلان (قوله اى دين موسى) الى قوله واقتضاه كلام الشيخين في النهاية وكذا
في المغنى الا قوله فالحل لفضيلة الدين الى المتن وقوله لقوله تعالى الى اما الاسرائيلية (قوله يقينا) متعلق
باجتنابوا فقط سم وع ش اه ولعل المراد باليقين هنا ما يشمل الظن الحاصل بشهادة عدلين نظير ما مر انفا
فليراجع (قوله لئتمسكهم الخ) تعليل لما في المتن (قوله فالحل) اى حل النكاح (قوله لفضيلة الدين الخ) اى في
غير الاسرائيلية التى الكلام فيها اما الاسرائيلية فسيأتى ان النظر فيها بالنسبة اه رشيدى (قوله ومن ثم)
اى من اجل فضيلة الدين وحده (قوله في كتابه الخ) متعلق اسمى (قوله مع انهم) اى هرقل واصحابه (قوله
اذا كان ذلك) اى الدخول (قوله بتحريفه) اى وعدم اجتناب المحرف يقينا (قوله ويقبل الخ) عطف على

يثبت لها امان بطريقه أو كيف الحال فليراجع وليحرر ذلك وقد يقال هى بانتقالها الى دار الاسلام
وحصول امان لها لا تزيد على الذمية المقيمة بدار الاسلام مع كراهة نكاحها كما تقر فهذا التردد
كاه لا طائل تحته فليتامل (قوله وهو وغيره) عطف على الزركشى اى وبحث هو وغيره (قوله
نقص فساد الدين في الاصل) يتأمل (قوله لا بقول المتعاقدين) اى بالنسبة للظاهر فيحل النكاح
بعلمهما ذلك باطنا فيما يظهر ويؤيده ما باتى (قوله يقينا) متعلق باجتنابوا فقط على ما يدل عليه
الاقتصار في بيان المفهوم على قوله الاتى ولم يجتنبوا ولو احتمالا (قوله ويقبل ذلك) عطف على علم

والثاني بالنسبة للباطن (دخول قوما) أى أول آياتها (في ذلك الدين) أى دين موسى أو عيسى صلى الله على نبينا وعليهما وسلم (قبل
نسخه وتحريفه) او قبل نسخه وبعد تحريفه واجتنابوا المحرف يقينا لئتمسكهم به حين كان حقا فالحل لفضيلة الدين وحدها ومن ثم
سمى صلى الله عليه وسلم هرقل واصحابه اهل الكتاب في كتابه اليهم مع انهم ليسوا اسرائيليين (وقيل بكفى) دخولهم بعد تحريفه وان لم
يجتنبوا المحرف اذا كان ذلك (قبل نسخه) لان الصحابة رضي الله عنهم تزوجوا منهم ولم يبحثوا ولا اصح المنع لبطان فضيلة الدين بتحريفه
وخرج بعلم مالوشك هل دخلا قبل التحريف او بعده او قبل النسخ او بعده فلاتحل منا حكمهم ولا ذبا عنهم اخذ بالاحوط ويقبل ذلك

الذي ذكره و ذكرناه ما لو دخلوا بعد التحريف ولم يحتجوا ولو احتجوا لا أو بعد النسخ كمن ثودا وتصر بعد بعثة نبينا صلى الله عليه وسلم وأتوا بعد بعثة عيسى بناء على الأصح أنها ناسخة لشرعية موسى صلى الله عليه وسلم وقيل أنها مخصصة لقوله تعالى ولا حل لكم بهض الذي حرم عليكم ولا دلالة فيه وإن انتصر له السبكي لاحتماله النسخ أيضا لا يشترط في نسخ شريعة لما قبلها رافعها لجميع أحكامها وقول السبكي ينبغي الحل فيمن علم دخول أول أصولهم وشك هل هو قبل نسخ أو تحريف أو بعدهما قال ولا في زمن كتابي اليوم لا يعلم أنه اسراييلي إلا ويحتمل فيه ذلك فيؤدى الى أن لا نحل ذبايح أحد منهم اليوم (٣٢٤) ولما كنا كحتم بل ولا في زمن الصحابة كفي قريظة والتضير وقينقاع وطلب مني بالشام

قوله يعلم اه سم (قوله الذي ذكره) أي المصنف في قوله قبل نسخه الخ وقوله و ذكرناه أي في قوله أو قبل نسخه و بعد تحريفه الخ وقوله ما لو دخلوا بعد التحريف الخ أي فلا نحل منا كحتم الخ اه ع ش (قوله او بعد النسخ الخ) عطف على بعد التحريف (قوله وقيل انها مخصصة) يعني ناسخة للبعض لا للجميع الذي هو مراد الاصح كما لا يخفى لاستحالة إرادة التخصيص حقيقة هنا الذي هو قصر العام على بعض أفرادها رشدي (قوله ولا دلالة فيه) أي في قوله تعالى ولا حل لكم الخ اه ع ش (قوله لاحتماله النسخ) أي للجميع (قوله ويحتمل فيه ذلك) أي الشك المذكور أو كون الدخول بعد النسخ والتحريف الأولي أن يقول وفيه ذلك التردد (قوله وطلب الخ) ببناء المفعول وقوله منهم نائب فاعله (قوله دليل شرعي) أي على حل ذبايحهم (قوله ضيف) خبر وقول السبكي (قوله ومنهم الخ) صيغة المضى يقينا اراد به ما يشمل الظن القوي بقريظة قوله او يقول عدلين نظير ما مر في قول المصنف علم (قوله مطلقا) يعني قوله ما لم يتيقن الخ (قوله ما لم يتيقن دخول الخ) بان علم دخوله فيه قبلها او شك وإن علم دخوله فيه بعد تحريفه او بعد بعثة لا تنسخه كبعثة من بين موسى وعيسى مغنى وشرح المنهج (قوله وزبور داود قد مر الخ) استئناف يأتى (قوله ولا يؤثر هنا) أي في الاسراييلية يقينا اه ع ش (قوله لما ذكر) أي من شرف نسبها (قوله بان شرفهم) وقوله لان لا يحرموا الاولى ليهما الافراد والتأنيث (قوله فلا شبهة) لعله تفسير لقوله قطعا (قوله يعلم بما يأتى) الى قوله واستعمال دواء في النهاية (قوله مما يأتى) أي انفا في المتن (قوله اول المنتقلين الخ) أي فاعتبار الاول لان الغالب تبعية ابنائهم ولا احتراز عن دخول ما عدا الاول مثلا قبل النسخ والتحريف فلا اعتبار به فيكون الحاصل أن شرط الحل دخول الاول بشرطه يقينا مطلقا أو احتمالا في الاسراييلية وتبعية من بينها أي المنكوحه وبنه أي الاب المذكور له أي لهذا الاب وجهل الحال فيه ولو في غير الاسراييلية فالحاصل ان الشرط عدم علم التبعية فليتامل سم علي حج اه رشدي (قوله لانها) أي الكتابية حينئذ أي حين إذ دخل واحد عن آبائها بعد النسخ والتحريف (قوله بين من نحل الخ) الظاهر تذكير الفعل (قوله وظاهره) لعل مرجع الضمير قوله ان يكنى في تحريمها الخ وقوله لانها حينئذ الخ عبارة النهاية وظاهره الخ بلا ضمير (قوله هنا) أي في تحريم كتابية دخل واحد من آبائها الخ (قوله ثم) أي في المتولدة بين من نحل ومن تحرم (قوله وغيرها) التي قرله فان ابت في المغنى (قوله لا شرا كهما) أي الكتابية والمسلمة المنكوحه (قوله كحليلة مسلمة الخ) عبارة المغنى ونحو الزوجية المختلعة مسلمة كانت او كتابية وكذا الآية الى الحليل اجبارها على

منهم من الذبايح فابيت لان يدهم على ذبيحتهم دليل شرعى ومنهم قبلى محاسب بفتوى بعضهم ولا باس بالمنع وأما الفتوى به فيحل واشتياه على من افق به اه ملخصا ضعيف على ان فيه مناقشات ليس هذا محل بسطه اما الاسراييلية يقينا بالتواتر او بقول عدلين لا المتعاقدين كما مر بما فيه فتحل مطلقا لشرف نسبها ما لم يتيقن دخول أول آبائها في ذلك الدين بعد بعثة تنسخه لسقوط فضيلته بنسخه وهي بعثة عيسى او نبينا ﷺ لا بعثة من بين موسى وعيسى لانهم كلهم ارسلوا بالتوراة وزبور داود وقد مر انه حكم ومواعظ ولا يؤثر هنا تمسكهم بالمحرف قبل النسخ لما ذكره واقضاء كلام الشيوخ ان الاسراييلية ولو يهودية لا تحرم إلا ان كان تهودا ولأصولها بعد بعثة نبينا صلى الله عليه وسلم معنى على ما مر ان بعثة عيسى غير ناسخة وقد يجاب بمنع البناء ويوجه بان شرفهم اقتضى ان لا

(قوله أما الاسراييلية يقينا) هذا مشكل مع قوله أو يقول عدلين إلا ان أراد اليقين ولو حكما أو أراد به ما يشمل الظن القوي نظير ما قاله في قول المصنف السابق علم (قوله بعد بعثة تنسخه) قال في شرح المنهج بان علم دخوله فيه قبلها او شك وإن علم دخوله فيه بعد تحريفه او بعد بعثة لا تنسخه كبعثة من بين موسى وعيسى اه (قوله اول المنتقلين الخ) أي فاعتبار الاول لان الغالب تبعية اثباته له ولا احتراز عن دخول ما عدا الاول مثلا قبل النسخ والتحريف فلا اعتبار به فيكون الحاصل ان شرط الحل دخول الاول بشرطه يقينا مطلقا أو احتمالا في الاسراييلية وتبعية من بينهم أي المنكوحه وبنه أي الاب المذكور له او جهل الحال

يحرموا إلا بعد بعثة ناسخة قطعها فللاشبهة بخلاف المحتملة وإن كان الأصح أنها ناسخة (تنبيه) يعلم بما يأتى من حرمة المتولدة غسل بين من نحل ومن لا نحل أن المارد بقولهم هنا في الاسراييلية وغيرها أول آبائها أول المنتقلين منهم وأنه يكنى في تحريمها دخول واحد من آبائها بعد النسخ أو التحريف على ما مر وإن لم ينتقل أحد منهم غيره لانها حينئذ صارت متولدة بين من نحل ومن تحرم وظاهره أنه يكنى هنا بعض آبائها من جهة الام نظير ما يأتى ثم (والكتابية المنكوحه) الاسراييلية وغيرها (كمسلمة) منكوحه (في نفقة) وكسوة ومسكن (وقسم وطلاق) وغيرها ما عدا نحو التوارث والحديث فها لا شرا كهما في الزوجية المقضية لذلك (ونحو) كحليلة مسلمة أي له إجبارها (على غسل - يضرون فاس)

غسل الخ ويستبيح هذا الغسل الوطء وإن لم تنوئ للضرورة اهـ (قوله عقب الانقطاع) متعلق بتجبر أو غسل في المتن (قوله وقضيته) أي التعليل (قوله نيتها) أي المكتاتية وقوله اذا اغتسلت اختيارا متعلق بتشرط وسيدكر محترزه بقوله ولا يشترط في مكرهه الخ وقوله استباحة التمتع مفعول نيتها وقوله كغسل المجنونة الخ أي كما يشترط نية مباشر غسل المجنونة الخ (قوله والممتنعة) أي مسلمة كانت أو كافرة سم وكردى (قوله وخالف الخ) عبارة النهاية وإن خالف الخ (قوله نية الاولى) أي المكتاتية اهـ ع ش (قوله ولا يشترط) أي نية الجبر أو المجبرة استباحة التمتع فكان الاولى الثاني وقوله في مكرهه الخ أي في مغتسلة بالاجبار لا بالاختيار (قوله مع عدم مباشرته) أي الجبر على الفعل أي الغسل (قوله أي غسلها) عبارة المغنى أي تجبر المكتاتية على غسلها من الجنابة اهـ (قوله ولو فوراً) هو غاية في الاجبار والوجه الثاني أنه لا يجبرها الا اذا طال زمن الجنابة اهـ رشيدى (قوله وشرب ما يسكر) إلى المتن في المغنى (قوله وان اعتقدت الخ) عبارة المغنى ومحل الخلاف في اجبار المكتاتية على ترك اكل لحم الخنزير إذا كانت تعتقد حله كالنصرانية فان كانت تعتقد تحريمه كاليهودية منعها منه قطعاً (قوله ونحو بصل الخ) واكل ما يخاف منه حدوث المرض اهـ مغنى (قوله ولو بنحو ابط وظفر الخ) عبارة المغنى وله اجبارها إلى الزوجة مطلقاً ايضاً على التنظيف بالاستحدا وقلم الاظفار وازالة شعر الابط والاوساخ اذا تفاحش شيء من ذلك وكذا ان لم يتفاحش اهـ (قوله وباحت استثناء الخ) معتدا خبره قوله لآتي فيه نظر (قوله استثناء ممسوح الخ) يعني استثناء ما اذا كان الحليل ممسوحاً مطلقاً أو كانت الحليلة زقماً الخ (قوله والوجه ما اطلناه) سئل العلامة حج عما اذا امتنعت الزوجة من تمكين الزوج لتشمعته وكثرة اوساخه هل تكون ناشزة أم لا فاجاب بانها لا تكون ناشزة بذلك إذ كل تجبر المرأة على إزالة نجسها وعليها اخذها في البیان ان كل ما يثاذى به الانسان تجب على الزوج إزالته اهـ أي حيث ناذت بذلك تاذبا لا يحتمل عادة ويؤخذ من ذلك جواب السؤال عن رجل ظهر بيده المبارك المعروف وهو انه ان أخبر طبيباً انه نما يدى او تاذت به تاذبا لا يحتمل عادة ملازمته مع ذلك على عدم تنظيف ما بيده فلا تصير ناشزة بامتناعه وان لم يجبر بذلك ولازم على النظافة بحيث لم يبق بيده من العفونات ما تاذى به عادة وجب عليها تمكينه ولا عبرة بمجرد نفرتها ومثل ذلك في هذا التفصيل القروح والسيالة ونحوها من كل ما لا يثبت الخيار ولا يعمل بقولها في ذلك بل بشهادة من يعرف حاله لكثرة عشره اهـ ع ش (قوله فيشوش عليه التمتع) أي ولو كان التمتع بعد انقضاء العدة وزوال الاحرام اهـ ع ش وبه يندفع اعتراض سم بما نصه قوله ولو بالنظر نية جواز نظر المعتدة عن شبهة وهو خلاف ما صرح به في باب العدة من انه يحرم نظرها ولو بلا شهوة اهـ (قول المتن وتجبر هي الخ) ويحرم عليه الاستمتاع بعوض متنجس اذا نولد منه تنجيس كما يحتمل الا ذرعى وفي قدر ما يجبرها على الغسل من نحو اكل خنزير وجهان او جهما سبعا كولو وغوا كالزوج فيما ذكر السيد كما فهم بالاولى وليس له اجبار امته المحروسية او الوثنية على الاسلام لان الرق اقادها الا مان من القتل اهـ نهاية زاد المغنى ولها منع المكتاتية من شرب ما يسكر وكذا من غيره ومن البيع والسكناس كما يمنع المسلمة من شرب النبيذ اذا كانت تعتقد اباحته من القدر الذي يسكر وكذا من غيره ومن المساجد والجماعات اهـ (قوله ولو بمعفو عنه) أي وإن لم يظهر للنجاسة اثر من لون او غيره اهـ ع ش (قوله يظهر ريحها الخ) اخرج ما لم يظهر فيه

عقب الانقطاع لتوقف حل الوطء عليه وقضيته ان الخفى لا يجبرها لكن الا وجهان له ذلك لان ذلك عند احتياط فغايتها انه كالجنابة فان ابت غسلها وتشرط نيتها اذا اغتسلت اختيارا كمغسل المجنونة على المتمد والممتنعة استباحة التمتع وخالف في المجموع وفي موضع فجزم بعدم اشتراط نية الاولى للضرورة ولا يشترط في مكرهه على غسلها للضرورة مع عدم مباشرته للفعل (وكذا جنابة) أي غسلها ولو فوراً وإن كانت غير مكلفة (وترك اكل خنزير) وشرب ما يسكر وإن اعتقدت حله ونحو بصل نى، وإزالة وشخ وشعر ولو بنحو ابط وظفر ككل منفر عن كمال التمتع (في الاظهر) لما في مخالفة كل مما ذكر من الاستقذار وباحت استثناء ممسوح ورتقاء، ومخيرة ومن بعده شبهة او احرام فلا يجبرها على نحو الغسل اذ لا تمتع فيه نظراً والوجه ما اطلقوه لان دوام نجس الجنابة يورث قدراً في البدن فيشوش عليه التمتع ولو بالنظر (وتجبر هي ومسلمة على غسل ما نجس من اعضائها) وشيء من بدنها ولو بمعفو عنه فيها يظهر لتوقف كمال التمتع على ذلك وغسل نجاسة ملبوس ظهر ريحها ولو نهاها على عدم

فيه ولو في غير الاسرائيلية فالخاصل ان الشرط عدم علم عدم التبعية فليتأمل (وقوله تشرط نيتها الخ) كذا شرع م ر (قوله والممتنعة الخ) أي سواء المسلمة والكافرة كما بينه الشارح في فتاويه (قوله وخالف في المجموع وفي موضع فجزم الخ) فقول الشارح ويغفر عدم النية للضرورة كما في المسلمة المجنونة بحمول على نفى ذلك فيها فلا ينافى ما قرر شرع م ر (ولو بالنظر) قضيته جواز نظر المعتدة عن شبهة وهو خلاف ما صرح به في باب العدة في قول المصنف قبيل فصل عاشرها كزوج ولا يستمتع بها حتى تقضيها حيث علمه بقوله لا خلال النكاح بعد ان حق الغير بها وقال ومنه يؤخذ انه يحرم عليه نظرها ولو بلا شهوة والخلو به انتهى (قوله يظهر ريحها الخ) اخرج ما لم يظهر فيه ذلك ولا يبعد جبرها حينئذ ايضاً اذا خشي عند التمتع التلوث من رطب

ليس نجس او ذى ربح كره وخروج ولو لمسجدا وكنيسة واستعمال دوا يمنع الحبل والقاء وافساد نطفة استقرت في الرحم لحرمة ولو قبل تخلقها على الاوجه كما مروى على فعل ما اعتاده منها حال التمتع بما يدعو اليه ويرغب فيه اخذ من جعلهم اعراضها وعبوسها بعد لطفها وطلاقة وجهها امارة نشوز به يعلم ان اطلاق بعضهم وجوب ذلك من غير نظر لا اعتبارا بعدمه غير صحيح وظاهر ان الكلام في غير مكره ككلام حال جماع فقد سئل الشافعى رضى الله عنه عن ذلك فقال لا خير فيه حينئذ يؤيد ما ذكرناه ولا نقل بعضهم عن الجمهور ان عليا رفع فخذيهما والتحرك له واختار بعضهم وجوب رفع توقف عليه الوطء دون التحرك وبعضهم وجوب به ايضا لكن ان طلبه وبعضهم وجوب به لمريض وهم فقط وهو اوجه ولو توقف على استعلائها عليه لحرمة مرض (٣٣٦) اضطره للاستلقاء لم يبعد وجوبه ايضا (وتحرم متولدة من وثني) او مجوسى وان علا

(وكذاية) جز ما لان الانساب

الى الاب وهو لا تحل منا كحته

(وكذا عكسه) فتحرم

متولدة من كتابى ونحو وثنية

(فى الاظهر) تغليباً للتحريم

الا ان بلغت واختارت دين

الكتابى منهما كما حكاها

عن النص واقراءه لاستقلالها

حينئذ وهو المعتمد وان

جزم الرافعى فى موضع آخر

بتحريمها واعتمده الاسنوى

وجه تخصيص الخلاف

بالثانية ان تبعية الاب

اقوى فحرمت الاولى قطعا

درن الثانية على قول ومر

اول النجاسة ما يعلم منه حكم

المتولدة بين آدمى وغيره

(وان خالفت السامرة

اليهود) وهم طائفة منهم

اصلهم السامرى عابد

العجل (والصابئون) من

صبا اذ ارجع (النصارى)

وهم طائفة منهم (فى اصل

دينهم) ولو احتملا كان نفوا

الصانع او عبدوا كوكبا

قال الرافعى فى الصابئة او

عبدوا الكواكب السبعة

وعليه فهو لا ينافى ما باتى فى

الصابئة الاقدمين لاحتمال

ذلك ولا يبعد جبرها حينئذ ايضا اذا خشى عند التمتع التلوث من رطب قديم يتفق اه سم (قوله ليس نجس) عبارة المغنى ليس جلد الميتة قبل دباغها (قوله استقرت فى الرحم) عبر فى باب العدة باستقرار النطفة فى الرحم واخذها فى مبادئ التخلق اه سم (قوله كما مر) اى فى اوائل باب النكاح (قوله وبه يعلم) اى بقوله اخذ من جعلهم الخ (قوله ما ذكرته او لا) اى قوله وعلى فعل ما اعتاده (قوله وبعضهم وجوبه) اى التحرك او يحتمل اى الرفع (قوله لمريض وهم) قد يقال ان توقف عليه الوطء فظاهر والا فحل تامل وحينئذ فالضابط ان كل ما يتوقف عليه الوطء من رفع فخذ وتحرك واستعلاء يجب وما لا فلا ويحتمل وجوب ما يتوقف عليه كمال التمتع وان لم يتوقف عليه اصله يؤيده ما مر فتدبر ولو قيل ما يتوقف عليه اصل التمتع يجب مطلقا وما يتوقف عليه كماله كتحريك يجب ان طلبه والا فلا لم يبعده سيد عمر (قوله الا ان بلغت الخ) راجع لما قبل وكذا ايضا (قوله وهو المعتمد) وقال المغنى وخلافه لانه (قوله واعتمده الاسنوى) وهو الوجه شرح مر اه سم (قوله وماراى النجاسة ما يعلم منه حكم المتولدة الخ) قال هناك ما حاصله ان المتولد بين آدمى او آدمية ومغاض لا يحل منا كحته ولو لم يكن هو مثله وان استويا فى الدين وانه لو وطى آدمى بهيمة فولدها لآدمى يملك لما لكها ولا يلحق نسبه بنسب الواطى حتى يرثه انتهى اه سم اختصارا (قوله وهم طائفة) الى قول المتن ولو تهود فى النهاية الا قوله قال الرافعى الى المتن وكذا فى المغنى الا قوله ما لم تكفرهم اليهود والنصارى (قوله ولو احتملا) فلا بد من العلم بموافقتهم فى اصله اه سم ولعل المراد بالعلم هنا نظير ما مر فى الصابئة فى النجاسة (قوله لاصابئة الاقدمين فى عبادة الكواكب السبعة) (قوله ما لم تكفرهم اليهود والنصارى) اى على التوزيع اه رشيدى (قوله كبتدعة الخ) تعليل للبتن (قوله مطلقا) لعله اراد به وان كان ما ذكر من عبادتهم الكواكب السبعة واضافتهم الآثار اليها احتمالا (قوله لما استفتى الفقهاء فيهم) اى وفيمن وافقهم من صابئة النصارى منهم اه غش (قوله فتركهم) اى فالبلاء قديم اه مغنى (قوله اى تنصر) الى الباب فى النهاية الا قوله ومصلحة الى المتن وقوله وان اقتضى الى المتن (قوله كما يصرح به) اى بقوله او دارنا (قوله

قد يتفق (قوله استقرت فى الرحم) عبر فى باب العدة باستقرار النطفة فى الرحم واخذها فى مبادئ التخلق (قوله واعتمده الاسنوى) وهو الوجه شرح مر (قوله وماراى النجاسة ما يعلم منه الخ) قال هناك فى آدمى متولد بين آدمى او آدمية ومغاض لميل الاسنوى الى عدم حل منا كحته وجزم به غيره لان فى احدا صلبه ما لا يحل رجلا كان او امراة وان هو مثله ان استويا فى الدين ثم قال ولو وطى آدمى بهيمة فولدها لآدمى يملك لما لكها اه وذكر ايضا ما نصه قال بعضهم ويبعد ان يلحق نسبه بنسب الواطى حتى يرثه انتهى والوجه عدم اللحق لان شرط حل الوطء واقترانه بشبهة الواطى وهما منتفیان هنا واطال فى ذلك بما ينبغي مراجعته واستحضاره انتهى (قوله ولو احتملا) فلا بد من العلم بموافقتهم فى اصله

موافقة هؤلاء ولئك (حر من) كالمتردين لخروجهم عن ملتهم الى نحو راي القدماء الآتى (والا) بخالفوه فى ذلك والا بان وافقوهم فيه يقينا وانما خالفوهم فى الفروع (فلا) بحر من ان وجدت فيهم الشروط السابقة ما لم تكفرهم اليهود والنصارى كبتدعة ملتنا وقد تطلق الصابئة ايضا على قوم اقدم من النصارى كانوا فى زمن ابراهيم صلى الله على نبينا وعليه وسلم منسوبين لصابى عم نوح صلى الله عليه وسلم يبدون الكواكب السبعة ويضيفون الآثار اليها ويزعمون ان الفلك حى ناطق وليسوا بمانحن فيه الا لا تحل منا كحتهم ولا ذبايحهم مطلقا ولا يقرون بجزءه ومن ثم افقت الاصططخى والحاملى القاهر بقتلهم لما استفتى الفقهاء فيهم فبدلوا له ما لا كثير اتركهم (ولو تهود نصرانى او عكسه) اى تنصر يهودى فى دار الحرب او دارنا كما يصرح به كلامهم ومصلحة قبول الجزية بعد الا تنقال بدار الحرب الذى زعمه الزركشى

لا نظر اليها والا لا قرا اذا طلبها وان انتقل بدارنا (لم يقرر في الاظهر) لانه اقر بطلان ما انتقل عنه وكان مقر ابطلان ما انتقل اليه فلم يقرر كسمل ارتد وقضيته ان من انتقل عقب بلوغه الى ما يقرر عليه يقرر وليس مرادنا كما هو ظاهر لاننا نعتبر اعتقاده بل الواقع وهو الانتقال الى الباطن والتعليل المذكور انما هو للغالب فلا مفهوم له (فان كانت) المنتقلة (امراة لم تحل لمسلم) (٣٢٧) لانها لا تقر كالمتردة (وان كانت) المنتقلة

(منكوحته) اى المسلم ومثله كافر لا يرى حل المنتقلة (فمكردة مسلمة) فتتجزز الفرقة قبل الوطء وكذا بعده ان لم تسلم قبل انقضاء العدة (ولا يقبل منه الا الاسلام) ان لم يكن له امان فنقتله ان ظفرنا به والا بلغ مامنه وفاء بامانه (وفي قول) لا يقبل منه الا الاسلام (او دينه الاول) لانه كان مقرا عليه وليس المراد انه يطلب منه احدهما اذا طالب الكفر كفر بل انه يطلب بالاسلام عينسا فان ابي ورجع لدينه الاول لم يتعرض له وقيل المراد ذلك ولا طلب فيه للكفر لانه اخبار عن الحكم الشرعى كما يطلب بالاسلام او الجزية (ولو توثن) كتابي (لم يقرر) لما مر (وفيما يقبل) منه (القولان) المذكور ان اظهرهما تعين الاسلام فان ابي فكما مر (ولو تهود وثني او تنصر لم يقرر) لذلك (ويتعين الاسلام كسمل ارتد) ولم يجرهنا القولان لان المنتقل عنه ادون فان ابي فكما مر ايضا على الوجه وان اقتضى كلامهم قتله مطلقا تغليبا لحقن الدم ووفاء بالامان ان كان له

والا لا قرا (الخ) ويظهر بتامل كلام الزركشى الاقنى عن النهاية انه لا يقوم عليه اى الزركشى فانه يقول باقراره فيما ذكر (قوله اذا طلبها) اى الجزية وقبولها منه (قوله وقضيته) اى التعليل اى ما تضمنه من قوله وكان مقرا (الخ) قول المتن فان كانت) الاولى اسقاط تاء الثانية (قوله المنتقلة) اى من النصرانية الى اليهودية او بالعكس (قوله فتتجزز الفرقة) الى قوله وقيل المراد فى المغنى (قوله قبل الوطء) اى ووصول منى محترم فى فرجها مغنى وشرح المنهج (قول المتن منه) اى من انتقل من دين النصرانية الى دين اليهودية او بالعكس (قوله فنقتله ان ظفرنا به) اى يجوز لنا قتله ويجوز ضرب الرق عليه ويجوز لمن عليه اه شيخنا الزبائى وهذا فى الذكر وقياسه فى المرأة انها لا تقتل ولكنها ترقى بغير دال استيلاء عليها كسائر الحريرات ولا ينافيه قوله قبل لانها لا تقر كالمتردة لجواز ان يريدناها لا تقر بالجزية قاله ع ش ولا يخفى ما فيه اذ كلامهم كالصريح فى تعين القتل بل كلام الاذرى الاقنى انما صريح فيه وايضا قوله لجواز ان يريدناها ظاهرا المنع ولذلك عقب الحلبى ما مر عن الزبائى بما نصه وفيه نظر لانه لا يقرر على غير الاسلام فلا بد من قتله وان ضربنا عليه الرق او مننا عليه اه وقال سمل قوله والا بلغ مامنه قال فى شرح الروض ثم هو حربى وان ظفرنا به قتلناه اه واقتصراره على القتل يفهم انه لا يكفى ارقافه وبوجه بان ترك قتله يتضمن قبول غير الاسلام منه واقراءه عليه مع انه لا يقبل منه ذلك وعلى هذا فلور قتناه فهل نقول لا يثبت الرق او نقول يثبت لكن لا بد معه من قتله ان لم يسلم فيه نظر فليراجع اه (قول المتن وفى قول الخ) وقول الزركشى ويظهر ان عدم قبول غير الاسلام فيما بعد عقد الجزية اى قبل الانتقال امالوتهم ودنصرانى بدار الحرب ثم جاء وقيل الجزية فانه يقرر لمصلحة قبولها بخلاف لكلامهم اه نهاية ومرانفاى الشارح ما يوافقهم واعتمد المغنى ما قاله الزركشى (قوله كما يطلب بالاسلام الخ) ويفرق على الاول بان طلب الجزية ليس طاب نفس الكفر بخلاف طلب الرجوع لدينه الاول اه سم (قوله كتابي) الى التتمة فى المغنى الا قوله نعم يعزى (قوله كتابي) اى او بجوسى اه مغنى (قوله لما مر) اى فى شرح لم يقرر فى الاظهر (قوله اظهر هما تعين الاسلام) فان كان امرأة تحت مسلم فمكردة مسلمة فلما ياتي اه مغنى (قوله فكما مر) اى انفا فى قوله ان لم يكن له امان الخ (قوله على الوجه) فى الاصل على الاول فليجرح اه سيد عمر (قوله مطلقا) اى سواء كان له امان او لا (قوله تغليبا الخ) راجع لما قبل الغاية (قوله وزعم الزركشى كالاذرى انه الخ) عبارة لاذعى عقب قول المصنف كسمل ارتد نصها هذا الكلام يقتضى انه ان لم يسلم قتلناه كالمتردة الوجه ان يكون حاله كما قبل الانتقال حتى لو كان له امان لم يتغير حكمه بذلك وان كان حربيا لا امان له قتل الا ان يسلم وهذا واضح انتهت اه رشيدى (قوله وان وقع منه) اى من الوثنى ذلك اى الانتقال الى اليهودية او النصرانية (قوله بعيد من كلامهم الخ) اقول ويحمل قولهما لم يتغير حكمه الخ على

(قوله لا يرى حل المنتقلة) قال فى شرح الروض فان رأى نكاحها اقر رناها انتهى (قوله والا) اى بان كان له امان بلغ مامنه وفاء بامانه قال فى شرح الروض ثم هو حربى ان ظفرنا به قتلناه انتهى واقتصراره على القتل يفهم انه لا يكفى ارقافه وبوجه بان ترك قتله يتضمن قبول غير الاسلام منه واقراءه عليه مع انه لا يقبل منه ذلك وعلى هذا فلور قتناه فهل نقول لا يثبت الرق او نقول يثبت لكن لا بد معه من قتله ان لم يسلم فيه نظر فليراجع (قوله كما يطلب بالاسلام او الجزية) ويفرق على الاول بان طلب الجزية ليس طاب نفس الكفر بخلاف طاب الرجوع لدينه الاول (قوله كما يطلب بالاسلام او الجزية) وقول الزركشى ويظهر ان عدم قبول غير الاسلام فيما بعد عقد الجزية اى قبل الانتقال امالوتهم ودنصرانى بدار الحرب ثم جاءنا وقبل الجزية فانه يقرر لمصلحة قبولها بخلاف لكلامهم شرح مر

والفرق بينه وبين مسلم ارتد ظاهر وزعم الزركشى كالاذرى انه يبق على حكمه وان وقع منه ذلك بعيد من كلامهم والمغنى كما هو ظاهر (ولا تحل متردة لاحد) مسلم لا هدارها وكافر لعلة الاسلام ومتردة لا هداره ايضا (ولو ارتد زوجان) معا (او احدهما قبل دخول) اى وطء او وصول منى محترم لفرجها (تتجزز الفرقة) لان النكاح لم يتأكد لفقد غايته (او) ارتدا او احدهما

(بعده وقت) الفرقة كطلاق وظهار (٣٢٨) وإيلا (فإن جمعهما الاسلام في العدة دام النكاح) بينهما لما كده ونفذ ما ذكر (والا

فالفرقة) بينهما حاصل (من) حين (الردة) منهما ومن احدهما ولا ينفذ ما ذكر (وبحرم الوطء في) مدة (التوقف) لتزول ملك النكاح اشرافه على الزوال (ولاحد) فيه لشبهة بقاء النكاح ومن ثم وجبت له عدة نعم يعزف ليس له في زمن التوقف نكاح نحو اختها (تنمة) من قال لزوجته يا كافرة مريدا حقيقة الكفر جرى فيها ما تقرر في الردة او الشتم فلا وكذا ان لم يرد شيئا لاصل بقاء العصمة وجريان ذلك للشتم كثيرا مراد به كفر نعمة الزوج

(باب نكاح المشرک) هو هنا الكافر على ملة اى كان وقد يطلق على مقابل الكتابي كافي اول سورة لم يكن وقد يستعمل معه كالفقير مع المسكين لو (اسلم) كتابي او غيره كجوسي او وثني (وتحت كتابية) حرة يحل له نكاحها ابتداء او امة وعتقت في العدة او اسلمت فيها وهو ممن يحل له نكاح الامة كما يعلم بماياتي (دام نكاحه) اجماعا (او) اسلم وتحت كتابية لا تحل او (وثنية او بحرية) مثلا (فتخلف) عنه بان لم تسلم معه (قبل دخول) او استدخال ما محترم (تنجست

بقا ما نه وغدم جراز قله حال بل يبلغ ما منه ثم بعد ذلك هو حربي ان ظفر نابه قتلناه يرتفع الخلاف فتأمل بالانصاف (قول المتن بعده) اى الدخول او ما في معناه اه معنى (قوله كطلاق وظهار وإيلا) اى ارقعت في الردة فاهما موقوفة اه سيد عمر (قول المتن فان جمعهما الاسلام) اى بان اتفق عدم قتلها حتى اسلمنا وليس المراد كما هو ظاهر انه يؤخر قتلها لينظر هل تعودان الى الاسلام قبل انقضاء العدة ولا اه عرش (قوله ونفذ ما ذكر) اى نحو الطلاق اه سيد عمر (قوله وجبت له عدة) وهما عدتان من شخص واحد كما لو طلق زوجته رجعيًا ووطئ في العدة ولها مهر مثل فان جمعهما الاسلام في العدة فالنص هنا السقوط وفي الرجعية اذا وطئها ثم راجعها لم يسقط اه معنى (قوله نكاح نحو اختها) عبارة المغنى ان ينكح اختها ولا اربعاء واهلها لان ينكح امة لاحتمال اسلامها اه (قوله جرى فيها ما تقرر) وفي الرخصة والشرح انه لو كان تحت مسلبة وكافرة غير مدخول بها فقال للسلبة ارتدتت وللذمية اسلمت فانكرت ارتفعت نكاحهما بزعمه لان الذمية صارت بانكارها مرتدة بزعمه فان كان بعد الدخول اى بهما وقف النكاح الى انقضاء العدة بانه اقر الامة بالوقوف في الذمية واضح لانها مستمرة لانكارها ما داه وذلك يقتضي دوام ردتها باعتقاده واما في المسلبة فحل تأمل لانها بانكار الردة واعترافها بالاسلام - زال حكم الردة حتى يزعمه وانما اثر فيها قبل الدخول مطابقا لان طر بان الردة يبطل النكاح وان لم يستمر وقى بحجاب بانه لا بد من التلفظ بالشهادتين فلا يكفي انكار الردة والاعتراف بالاسلام والفرض انهما لم تات بهما اه سيد عمر (قوله وكذا ان لم يرد شيئا) فيه منافاة لما نقله الشيخان في الردة عن المتولي واقراء فانه يقتضي التكفير في صورة الاطلاق فان تم ما هنا كان مقيدا لما هناك وعليه فهل يلحق بهما من في معناها من نحو مولى وقت يتأمل اه سيد عمر (قوله مراد به كفر نعمة الزوج) اى او نحوه

(باب نكاح المشرک)

(هو هنا) الى قول المتن واسلمت في المغنى الا قوله اامة الى المتن والى قوله نعم لو اسلمت في النهاية الا قوله فان قلت الى المتن (قوله على اى ملة كان) اى كتابيا كان او لا اه معنى (قوله وقد يستعمل معه الخ) عبارة المغنى ولذا قال البلقيني ان المشرک والسكتاني كما يقول اصحابنا في الفقير والمسكين ان جمع بينهما في اللفظ اختلاف مدلولهما وان اقتصر على احدهما تناول الاخر اه وهي لسلامتها عما يوهمه تعبير الشارح والنهاية من ان ذلك استعمال ثالث احسن (قوله كالفقير مع المسكين) لعل المراد انه حيث اطلق المشرک شمل السكتاني كافي الترجمة اما شمول السكتاني عند اطلاقه لفقير السكتاني فلا يخفى بعده اه رشيدى (قوله يحل له الخ) اى لوجود شرط حال السابق في الفصل السابق اه سم (قوله اامة) اى كتابية كما يفيد العطف على حرة اه سم (قوله بماياتي) اى في الفصل الاتي (قوله كتابية لا تحل) اى لفقد شرط حلها السابق في الفصل السابق اه سم (قوله واستدخال الخ) عبر المغنى بالواو بدل او (قوله لما في الردة) اى من قوله لان النكاح لم يتا كذا الخ (قوله لانقضائها) اللام بمعنى الى (قوله وان قارنه) اى لانقضائه اه عرش واستشكل

(قوله ونفذ ما ذكر) اى من الطلاق وغيره (جرى فيها ما تقرر في الردة) وفي الرخصة والشرح قبيل الصداق عن فتاوى البغرى انه لو كان تحت مسلبة وكافرة غير مدخول بها فقال للسلبة ارتدتت ولذمية اسلمت فانكرت ارتفعت نكاحهما بزعمه لان الذمية صارت بانكارها مرتدة بزعمه فان كان بعد الدخول وقف النكاح الى انقضاء العدة شرح مر

(باب نكاح المشرک)

(قوله يحل له) اى وجود شرط حالها السابق في الفصل السابق (قوله اامة) السياق قيدها بالكتابية اعطاه اعلى حرة (قوله اامة رعتت في العدة) واسلمت لهما الخ (هذا يخالف ما فاده كلام الروض وشرحه الاتي (قوله لا تحل) اى لفقد شرط حالها السابق في الفصل السابق (قوله وان قارنه اسلامها) اعلم

الفرقة) بينهما لما في الردة (او) تخلفت (بعده) اى الدخول او نحوه (واسلمت في العدة دام نكاحه) اجماعا الا ما شذبه
الخنخي (والا) تسلم فيها بل اصررت لانقضائها وان قارنه اسلامها كما اقتضاه كلامهم تغليباً للنافع (فالفرقة) بينهما حاصل

(من) حين (إسلامه) (ولو أسلمت) (زوجة كافر صر) (وأكفره كتابيا كان أو غيره) (فكمكسه) المذكور فان قبل نحو وطء تنجزت الفرة أو بعده واسلم في العدة دام نكاحه وإلا فالفرقة من حين إسلامها فان قلت علم ما تقرران هذا نظير لما قبله لا عكس له قلت ممنوع باطلا فله بل هو عكس في التصور لأن ذاك أسلم وتخلفت وهذه أسلمت وتخلف وفي الحكم من حيث أن الفرقة ثم نشأت عن تخلفها وهنا نشأت عن تخلفها وهي فيهما فرقة فستخ لا طلاق لأنها بغير اختيارهما (ولو أسلمها معا) قبل وطء أو بعده (دام النكاح) بينهما إجماعا على أي كفر كانا وتساويا في الإسلام المناسب للتقرير فارق هذا ما لو ارتد معا (والمعية) في (٣٢٩) الإسلام انما تعتبر (باخر اللفظ) المحصل له لأن المدار في حصوله عليه

دون أوله ووسطه وظاهر أن هذا يجري في غير هذا المحل فلو شرع في كلمة الشهادة فمات مورثه بعد أولها وقبل آخرها لم يرثه وكان قياس ما مر في الصلاة من أنه يتبين بالرأى دخوله فيها من حين النطق بالهمزة أن يقال بالتبين هنا إلا أن يفرق بأن التكبير ثم ركن وهو من الاجزاء فكان ذلك التبين ضروريا ثم وأما هنا فكلمة الشهادة خارجة عن ماهية الإسلام فلا حاجة للتبين فيها بل لا يصح لأن المحصل هو تمامها لا ما قبله من اجزائها والإسلام بالنية كمواساة لا فيما ذكر نعم لو أسلمت بالغة عاقلة مع أي الطفل أو المجنون قبل نحو الوطء دام النكاح كما اقتضاه كلامهما بناء على ما صححه أن العلة الشرعية تقارن معلولها فترتب إسلامه على الإسلام أي لا يقتضي تقدما وتأخرا بالزمان وقال جمع منهم البغوى تنجز الفرقة بناء

سم والسيد عمر تصور المقارنة راجعها (قوله من حين إسلامه) فليزوج حالاً نحو أختها اه ع (قوله زوجة كافر) أي مطا كناية كانت أو غيرها اه ع (قوله نحو وطء) أي من استدخال المني المحرم (قوله من حين إسلامها) أي فتنزج حالاً (قوله فان قلت الخ) فيه ما لا يخفى على ذي فطرة سليمة إذا المفهوم من كلام المصنف أن ما ذكر نظير لما قبله في الحكم وعكس في التصور ثم رأيت في كلام المحمدي ما يوافق اه سيد عمر بخذف (قوله فرقة فسخ) أي فلا ينقص عدد الطلاق اه ع (قوله ولتساويهما) متعلق بقوله فارق الخ (قوله ما لو ارتد معا) أي حيث فصل فيه بأنه ان كان قبل الدخول تنجزت الفرقة أو بعده وقفت الخ (قوله المحصل له الخ) عبارة المغنى الذي يصير به مسلمة بان يقرن آخر كلمة من إسلامها باخر كلمة من إسلامها سواء أوقع أول حرف من لفظهما معا ام لا وإسلام أبوي الصغيرين أو المجنوزين أو أحدهما كإسلام الزوجين أو أحدهما اه (قوله فمات مورثه) أي المسلم أمام مورثه الكافر فيرثه لأنه مات قبل إسلامه اه ع (قوله عن ماهية الإسلام) وهي التصديق بالقلب اه ع (قوله لا ما قبله الخ) أي قبل النام (قوله فترتب إسلامه) أي الزوج الطفل أو المجنون (قوله وقال جمع الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله فهو) أي إسلام الزوج (قوله بأنه ان كان الخ) غرض البقنى بما ذكره توجيه التقدم الذي علل به البغوى ولو سلم فقوله لم يحتاج لهذا التوجيه بدفع بأن عدم الاحتياج لا يقتضى الرد اه سم (قوله لان الشارع نزل الخ) حاصله أن تأخر الحكم بالإسلام الفرع عن الإسلام الأصل لا يقتضى تأخر المحكوم به أيضا بل إذا صار الأصل مسلما حكم بالإسلام الفرع مع إسلامه زمانا اه سم (قوله زعمه) أي البقنى (قوله لان المدار فيه على التقدم الخ) يتأمل معنى هذا الكلام وقوله لكونه محسوسا ليس كذلك بل كل من الزمان والتقدم والتأخر به ليس محسوسا اه سم ويمكن أن يقال ان ضميرى فيه وكونه للمحكم (قوله لكونه الخ) علة لكون المدار فيه على التقدم الخ

ان إسلامها قد يقارن آخر جزء من العدة بحيث لا يتأخر آخر اعطاء الإسلام عن آخر جزء منها وقد يعقب آخر جزء منها بفاصل فان اراد المعنى الأول فليس بظاهر أو الثاني فهو ظاهر لكن ليس فيه تعارض مقتضى ومافع حتى يغلب المانع فليتأمل (قوله لا عكس له) فيه ادنى شيء لان المصنف لم يجعل هذا عكسا لما قبله بل شبه العكس وإن لزم منه ما قاله (قوله ولتساويهما) عطف على إجماعا (قوله لان المحصل هو تمامها الخ) ان اراد أن تمامها واحد محصل ولا مدخل لما قبله فهو ممنوع منها ظاهر أو لا لزم حصول الإسلام إذ اتى بآخرها دون أولها وإن اراد التوقف على النتمام مع مدخلية ما قبله فهذا لا يدل على عدم الصحة فليتأمل هذا ويمكن أن يفرق بأن الدخول في الصلاة بالنية وهي تتحقق مع أول التكبير وفي الإسلام بالا عتراض معنى الشهادة ولا يتحقق ذلك الاعتراف إلا بالنتمام إذ قبله لم يوجد الاعتراف بجميع معناها فتأمل (قوله وقال جمع الخ) اعتمده مر (قوله لم يحتاج لهذا التوجيه) عدم الاحتياج لا يقتضى رده وغرض البقنى بما ذكره توجيه التقدم الذي علل به البغوى والحاصل ان تأخر الحكم بالإسلام الفرع عن الإسلام الأصل لا يقتضى تأخر المحكوم به أيضا بل إذا صار الأصل مسلما حكم بالإسلام الفرع مع إسلامه زمانا (قوله لكونه محسوسا) ليس

(٤٢) — شرواني وابن قاسم — (سابع) على تقدمها واختاره السبكي ووجهه البقنى ومن تبعه بعدم مقارنة إسلامه لإسلامها لان إسلامه إنما يقع عقب إسلام أبيه فهو عقب إسلامها لان الحكم للتابع متأخر عن الحكم للتبوع فلا يحكم للولد بالإسلام حتى يصير الأب مسلما ولك رده بأنه ان كان نبي كلامه على ما بناء عليه البغوى وغيره من تقدم العلة بالزمان لم يحتاج لهذا التوجيه وإن بناء على الأصح ان العلة تقارن معلولها لم يصح هذا التوجيه لان الشارع نزل نطق المتبوع بالإسلام منزلة لنطق التابع به فكان نطقهما وقع في زمان واحد حينئذ اندفع زعمه ان إسلامه لم يقارن إسلامها وقوله لان الحكم للتابع الى آخره لا يفيد هنا لان المدار فيه على التقدم والتأخر بالزمان لكونه محسوسا

لا بالرتبة لانه امر عقلي لا يناسب هنا فتأمل قال البغوي وي بطل ايضا ان أسلمت عقب إسلام الأب لان إسلامها قولي وإسلامه حكمي وهو أسرع فيكون إسلامه متقدما على إسلامها ويأتي ذلك في إسلام أبيها معه (قائدة) ورد انه صلى الله عليه وسلم زوج بنته زينب رضي الله عنها لاني العاص ابن الربيع رضي الله عنه قبل البعثة ولا إشكال فيه لانه حينئذ لا يحكم عليه بالإسلام ولا كفر والعقد لا يوصف بحل ولا حرمة ثم بعد البعثة كان كافرا ولم تبين منه بانقضاء عدتها لان (٣٣٠) تحريم نكاح الكافر للمسلمة إنما نزل بعد الهجرة بل استمرت معزولة عنه الى الهجرة

صلى الله عليه وسلم

فهاجرت معه واستمرت كذلك حتى نزلت آية تحريم المسلمات على المشركين بعد صلح الحديبية سنة ست حينئذ توقف انفساخ نكاحها على انقضاء عدتها فلم يلبث حتى جاء واطهر إسلامه فردها صلى الله عليه وسلم له بنكاحها الاول لانه ليس بين إسلامه وتوقف نكاحها على انقضاء العدة الا اليسير وبما تقر في هذه القضية يعلم ان جميع ما فيها موافق لمذهبنا لا يرد عليه منها شيء خلافا لمن زعم فيها اشياء لم تثبت ثم اوردها علينا (وحيث ادمننا النكاح لا تضر مقارنة العقد) اي عقد النكاح الواقع في الكفر (لمفسد) من مفسدات النكاح (هو زائل عند الاسلام) لان الشروط لما الغى اعتبارها حال نكاح الكافر رخصة لكون جمع من الصحابة أسلموا أو أفروا النبي صلى الله عليه وسلم بل وأمر من أسلم على اختين ان يختار احدهما وعلى عشر ان يختار

(قوله لا بالرتبة) عطف على الزمان (قوله لا يناسب هنا) أي الإسلام في المحكوم به وقوله لانه الخ أي التقدم والتاخر بالرتبة (قوله وي بطل) الى الفائدة في النهاية وكذا في المغنى الا قوله ويأتي ذلك الخ (قوله وي بطل) أي النكاح (قوله ان أسلمت الخ) أي البالغة العاقلة قبل نحو الوطء (قوله في إسلام أبيها) أي إسلام أبي الزوجة الطفل أو المجنونة قبل نحو الوطء وقوله معه أي الزوج البالغ العاقل أي أو عقب إسلامه (قوله حينئذ) أي قبل البعثة (قوله والعقد) أي وان العقد حينئذ (قوله فهاجرت معه) اقول القصة الشهيرة في كتب السير في أسر ابني العاص قبل إسلامه مصرحة بتاخر هجرتها عن هجرته صلى الله عليه وسلم فلم يراجع ثم رايت قال المحشي لعل المراد المعية المطلقة بمعنى انها هاجرت كما انه صلى الله عليه وسلم هاجر والا فهي لم تكن معه حين هجرته كما يعلم من السير اه سيد عمر (قوله أي عقد النكاح) أي قوله ويظهر في النهاية وكذا في المغنى الا قوله لكون جمع الى وجب (قوله أي عقد النكاح الخ) أي واعتقدوا صحته اه مغنى (قوله لكون جمع الخ) دليل للالغاء (قوله وجب الخ) جواب لما (قوله اعتبارها الخ) انظر كيف يتحقق اعتبارها في ذلك الحال وكيف يصدق تحقق الشروط حينئذ فليتأمل في امثلة المصنف يظهر إشكال هذا الكلام الا ان يريد بالشروط انتفاء الموانع فقط اه سم (قوله فلا تقرير) بل يرتفع النكاح نهاية ومعنى (قول المتن وكانت بحيث تحل له الان) قال شيخنا الشهاب البرلسي يحتاج اليه لئلا يرد مالوزال المفسد المقارن للعقد قبل الإسلام وليكن طرا قبل الإسلام مؤبد بتحريم من رضاع ونحوه اه كما لمطلقة ثلاثا لظهور ان قوله وكانت الخ ليس مجرد التأكيد والايضاح للاحتراز ايضا اه سم بحذف (قوله أي يحل له ابتداء نكاحها الخ) ويكتفي بالحل في بعض المذاهب كما ذكره الجرجاني نهاية ومعنى (قوله ما قبله) أي من قوله لمفسد هو زائل الخ (قوله المقارن) أي قوله وبهذا يفرق في المغنى الا قوله فالضابط الى المتن والى قول المتن ونكاح الكفار في

كذلك بل كل من الزمان والتقدم والتاخر به ليس محسوسا (قوله لا يناسب هنا) لم ذلك (قوله وي بطل ايضا) كذا مر (قوله فهاجرت معه صلى الله عليه وسلم) لعل المراد المعية المطلقة بمعنى انها هاجرت كما انه هاجر والا فهي لم تكن معه حين هجرته كما يعلم من السير (قوله في المتن لمفسد هو زائل عند الاسلام) كان المراد بالمفسد هنا وفي قوله وكانت بحيث تحل له الان أي لعدم مفسد حينئذ ما عدا اوصاف الكفر لقوله في اول الباب فيما اذا كانت وثنية او مجوسية او بعدة واسلمت في العدة دام نكاحه مع ان وصف المجوسية والوثنية مانع من النكاح ومفسد له وقد بقي الى اسلام الزوج ويفارق بقاء نحو العدة والمحرمية واللعان والطلاق ثلاثا بان هذه الامور مانعة مطلقا وجنس الكفر غير مانع في الجملة (قوله وجب اعتبارها حال) انظر كيف يتحقق اعتبارها في ذلك الحال وكيف يصدق تحقق الشروط حينئذ فليتأمل في امثلة المصنف يظهر اشكال هذا الكلام الا ان يريد بالشروط انتفاء الموانع فقط وفيه تأمل فليتأمل (قوله في المتن وكانت بحيث تحل له الان) قال شيخنا الشهاب البرلسي قلت قول المنهاج المذكور يحتاج اليه لئلا يرد مالوزال المفسد المقارن للعقد قبل الإسلام وليكن طرا قبل الإسلام مؤبد بتحريم من رضاع ونحوه فهذا خارج بقوله وكانت بحيث تحل له الان نعم يرد عليه مالوزال قبل المفسد الاسلام وطرا مانع من الحل لا يقتضي تأييد التحريم كددة عن وطء شبهة مثلا عرضت بعد زوال المفسد الذي قارن العقد وحصل الاسلام فيها فان النكاح يدوم فيما يظهر مع صدق انها لا تحل له الان اه واقول ويمكن ان يجاب بان قوله وكذا لو قارن الاسلام عدة

أربعا وجب اعتبارها حال التزام احكامنا بالاسلام لئلا يخلو العقد عن شرط في الحالين معانهم ان اعتقدوا الفساد المفسد النهاية الزائل فلا تقر ويظهر فيه الاختلاف بين قوم الزوج والزوجة اعتبارا الاول اخذا بامر اول باب موانع النكاح (وكانت بحيث تحل له الان) أي يحل له ابتداء نكاحها وقت الاسلام قيل لا حاجة لهذا لانه احتراز به عن مسألة الحرية والامة الآتية وهي معلومة بما قبله لان المفسد فيها هو عدم الحاجة لنكاح الامة لم يزل عند الاسلام واجيب بان هذا ذكر تاكيدوا ايضا اح (وان في المفسد) المقارن لعقد الكفر

إلى وقت إسلام أحدهما بحيث كانت محرمة عليه وقته كنكاح محرم وملاعنة وطلقة ثلاثا قبل تحليل (الانكاح) بينهما لا متنازع ابتداء حينئذ إذا تقرر ذلك (فيقر على نكاح بلا ولي ولا شهود) أو مع إكراه أو نحوه لحل نكاحها الآن فالضابط أن تكون الآن بحيث يحل ابتداء نكاحها مع تقدم ما تسمى به زوجة عندهم (و) يقر على نكاح وقع (في عدة) للغير سواء عدة الشبهة (٣٣١) وغيرها (هي منقضية عند الإسلام)

بمخلافها إذا بقيت لما تقرر (و) يقر على غصب حربى أو ذى حرية أن اعتقدوه نكاحا وعلى نكاح (مؤقت) أن اعتقدوه مؤبدا (إلغاء) لذكر الوقت بخلاف ما إذا اعتقدوه مؤقتا فانهم لا يقرون عليه وإن أسلموا قبل تمام المدة لأن بعدها لا نكاح في اعتقادهم وقبلها يعتقدونه مؤبدا ومثله لا يحل ابتداءه وبهذا يفرق بين هذا والتفصيل في شرط الخيار وفي النكاح في العدة بين بقاء المدة والعدة فلا يقرون وانقضائها فيقرون وحاصله أن بعدها هنا لا نكاح في اعتقادهم بخلافه في ذينك وقبلها الحكم واحد في الكل (وكذا) يقر (لو قارن الإسلام) من أحدهما أو منهما (عدة شبهة) كان أسلم فوطئت بشبهة ثم أسلمت أو عكسه أو ووطئت بشبهة ثم أسلمت في عدتها (على المذهب) وإن امتنع ابتداء نكاح المعتدة لأن طرودة الشبهة لا يقطع نكاح المسلم فهذا أولى

النهاية لإفوله وله احتمال أنه إلى المتن وقوله ولا نكاح بشرط الخيار إلى فان قلت (قوله) وقت إسلام أحدهما) أى وإن زال قبل إسلام الآخر اه سم (قوله) وقته) أى وقت إسلام أحدهما (قول المتن فلا نكاح) أفهم كلامه أن المفسد الطارىء بعد العقد لا يضر وهو كذلك إلا في رضاع أو جماع رافع للنكاح اه معنى أى وطلاق ثلاث كما مر عن سم وفي الشارح ويأتى في المتن وطرويسار أو اعفاف في الامة كما يأتى في الشارح (قوله) إذا تقرر ذلك فيقر الخ) عبارة المغنى ثم فرع المصنف على المفسد الزائل عند الإسلام بقوله فيقر الخ (قوله) أو مع إكراه) عبارة المغنى وبلا إذن ثيب أو بكر والولى غير أب وجداه (قوله) وغيرها) أى كعدة النكاح اه سم (قوله) لما تقرر) أى في قوله لا متنازع ابتداءه حينئذ اه ع ش (قوله) على غصب حربى الخ) فان غصب ذى ذمية فاتخذها زوجة فانه لا يقروا وإن اعتقدوه نكاحا لان على الامام دفع بعضهم عن بعض وهذا عقيد كما قاله ابن أبي هريرة بما إذا لم يتوطن الذمى في دار الحرب ولا فهو كالحربى إذ لا يجب الدفع عنه حينئذ اه نهاية زاد المغنى ويؤخذ من التعليل انه لو غصب الحربى ذمية واعتقدوه نكاحا لا يقر وبه صرح البلقينى وكالغصب فيما ذكر المطاوعة كما صرح به في التنبيه اه قال ع ش بقى المعاهد والمؤمن والظاهر انهما كال حربى لان الحرابة فيهما متصلة وامانها معرض للزوال فكان لا امان لهما اه (قوله) ان اعتقدوه نكاحا) إقامة للفعل مقام القول اه معنى (قوله) لان بعدها الخ) أى المدة عبارة النهاية لانه لا نكاح بعدها اه (قوله) ومثله) أى المؤقت اعتقادا (قوله) وبهذا) أى قوله لان بعدها لا نكاح الخ اه ع ش (قوله) والتفصيل الخ) أى وبين التفصيل الخ (قوله) بين بقاء المدة الخ) متعلق بالتفصيل (قوله) وحاصله) أى الفرق (قوله) ان بعدها) أى المدة وقوله في ذينك أى شرط الخيار والنكاح في العدة اه ع ش (قوله) وقبلها) أى المدة (قوله) الحكم واحد الخ) وهو عدم التفريز (قول المتن عدة شبهة) أى بعد العقد اه معنى (قوله) فهذا أولى) أى لانه يحتمل في انكحة الكفار ما لا يحتمل في انكحة المسلمين معنى ونهاية (قوله) دون نظائره أى كطروى المحرمة بنحور رضاع مطلقا وطروى اليسار أو الاعفاف في الامة (قوله) نعم) الى قوله احتمال في المغنى (قوله) عليه) أى الزوج وقوله لكونه أى الواطى (قوله) ويرده) أى الاحتمال المذكور (قوله) ما يأتى) أى أنفاى المتن (قوله) وحيث لم يقرن الخ) لعله محترز مقارنة العقد لمفسد السابق في المتن وتقييد لقوله السابق هناك نعم ان اعتقدوا الخ (قول المتن لا نكاح محرم) عطف على نكاح بلاولى (قوله) إلا بقيد الاثنى

شبهة على المذهب لا نكاح محرم قرينة قوية على أن قوله وكانت بحيث تحل له الآن إنما احترز به عن مؤبد التحريم ونحوه كالمطلقة ثلاثا فقطر اندفاع هذا الاعتراض وأن قوله وكانت الخ ليس مجرد التأكيد والإيضاح بل للاحتراز أيضا فليتأمل اه (قوله) الى وقت إسلام أحدهما) أى وإن زال قبل إسلام الآخر (قوله) وغيرها) أى كعدة النكاح (قوله) وكذا لو قارن الإسلام عدة شبهة الخ) في الروض وإن أسلم وتحت كتابية فان أسلمت وعققت في العدة قررت والا انفسخ نكاحا اه وقوله والا قال في شرحه بأن لم تكن كتابية كان كانت وثنية أو كانت كتابية ولم تسلم ولم تعتق أو أسلمت وعققت بعد العدة اه ولا يحى تصريح هذا الكلام بانها إذا كانت غير كتابية وإن أسلمت وعققت في العدة انفسخ نكاحا وهو في غاية الاشكال وبانها إذا كانت كتابية وعققت ولم تسلم أو أسلمت ولم تعتق لكنه من يحل له نكاح الامة انفسخ نكاحا وهو في غاية الاشكال أيضا وتقدم في كلام الشارح اول الباب التصريح بخلافه (قوله)

فنعم غلب عليه حكم الاستدامة هنادون نظائره نعم ان حرهها وطه ذى الشبهة عليه لكونه أباه أو ابنته فلا تقرير كما مال اليه الا ذرعى وله احتمال أنه يناط بمعتقدهم فان لم يعتقدوا فيه شيئا فلا تقرير ويرده ما يأتى أن نكاح المحرم لا ينظر لاعتقادهم فيه وحيث لم يقرن بمفسد لا يؤثر اعتقادهم لنفساده لانه لا رخصة في رعاية اعتقادهم حينئذ (لا نكاح محرم) كبنته وزوجة أبيه فانه لا يقرعها لإجماعا نعم لا تعرض لهم فيه إلا بقيد الآتى ولا نكاح زوجة آخر كذا أطلقوه ويظهر أن محله حيث لم يقصد الاستيلاء عليها وهى حرية

والإسلامهما وانفسخ نكاح الاول كما يعلم بما يأتي ولا نكاح بشرط الخيار ولو لاحدهما قبل انقضاء المدة إلا ان اعتقدوا إلغاء الشرط وأنه لا أثر له فيما يظهر أخذاً مما مر في المؤقت فان (٣٣٣) قلت ما الفرق بين مؤقت اعتقدوا صحته مع التأقيت ونحو نكاح بلاولي وشهود اعتقدوا صحته قلت لان اثر التأقيت

من زوال العصمة عند انتهاء الوقت باق فلم ينظر لاعتقادهم (ولو أسلم ثم أحرمت) بنسك (ثم أسلمت) في العدة (وهو محرم) أو أسلمت ثم أحرمت ثم أسلم في العدة وهي محرمة (أقر) النكاح بينهما (على المذهب لان طروا الاحرام لا يؤثر في نكاح المسلم فهذا اولي نظير ما مر اما لو أسلما معا ثم أحرما احدهما ففقر جزماً (ولو نزع حرة) صالحة للتمتع (وأمة) معا او مرتباً (وأسلوا) أي الثلاثة معا ولو قبل وطء أو أسلمت الحرة قبله او بعده في العدة كما يأتي في ضمن تقسيم منع وقوعه في التكرار (تعيّن) الحرة وانفذت الأمة على المذهب) لا ممتنع نكاحها مع وجود حرة صالحة تحته وإنما لم يفرقوا بين تقديم نكاحها وتاخره لما مر آنفاً في الاختين وكذا تندفع الأمة بيسار أو إعفاف طاريء قارن اسلامهما معا وإن فقد ابتداء وإلا فلا وإن وجد ابتداء لان وقت اجتماعهما فيه هو وقت جواز نكاح الأمة إذ لو سبق إسلامه حرمت عليه الأمة لكفرها أو إسلامها حرمت عليه لإسلامها وإلّا غلبوا هنا

وهو الترافع اه ع ش (قوله وإلا مسلمها الخ) هذا استثناء صوري وإلا فعند قصد الاستيلاء عليها ليس بزواج اه ع ش زاد سم وأقل المقصود استثناء هذا مما فهم مما قبله انه ليس له التعرض بزوجة اخرى اه ولا يخفى بعده (قوله بما يأتي) أي في السير في فصل نساء الكفار الخ (قوله بين مؤقت الخ) أي حيث لا يقرون عليه اه سم (قوله ونحو نكاح بلاولي الخ) أي حيث نظروا لاعتقادهم وأقروا النكاح اه رشيدى (قوله لأن أثر التأقيت الخ) الاو فلو قبله الفرق ان أثر الخ (قوله أو أسلمت) الى قوله ولا يفرقوا في المغنى (قوله نظير ما مر) أي انما في شرح على المذهب (قوله اما لو أسلما الخ) محترز ثم أسلمت في المتن (قوله فيقر جزماً) ولو قارن إحرامه لإسلامه هاهل يقر جزماً وعلى الخلاف قال البيهقي لم أر فيه خلافاً ولا اقرب الثاني مغنى ونهاية أي على الخلاف الراجح منه التقرير ع ش (قوله صالحة للتمتع) اما إذا لم تكن الحرة صالحة فكالعدم نهاية ومغنى وسيد كرهه الشارح في شرح أو حرة وإمام الخ (قوله أو أسلمت الحرة الخ) عبارة المغنى ولو أسلمت الحرة فقط مع الزوج تعيّن أيضاً وانفذت الأمة اه (قوله كما يأتي) أي في الفصل الاتي (قوله منع وقوعه الخ) الجملة صفة تقسيم (قوله بين تقديم نكاحها) أي الأمة اه ع ش (قوله لما مر آنفاً في الاختين) لعل المراد في الفرق بين نكاح حرة وأمة بعد نكاح الاختين بعد عبارة ته هناك وشارك أي نكاح حرة وأمة وقد نكح الاختين بعدم المرجح فيه وهنا الحرة أقوى اه وهذا الفرق يجري هنا ثم رأيت قال ع ش قوله لما مر الخ أي من انه لا مزلة لاحداهما على الاخرى اه لان العبرة هنا بوقت الاسلام لا النكاح (قوله قارن اسلامهما) أي الرجل والأمة معا لعل المعنى قارن اجتماع اسلامهما بدليل قوله لان وقت اجتماعهما فيه الخ ولهذا قال في الروض ولو أسلم موسر ثم أعرس ثم أسلمت أي زوجته الأمة في العدة استمر نكاحها وكذا لو أسلمت وهو موسر ثم أسلم وهو معسر اه سم (قوله إذ لو سبق الخ) تعليل لانهصار وقت الجواز في وقت الاجتماع (قوله وإلّا غلبوا الخ) عبارة شرح الروض فكان اجتماعهما في الاسلام شبيهاً بحال ابتداء نكاح الأمة واعتبر الطاريء هنا دون ما مر من عدة الشبهة والاحرام لان المفسد الخ (قوله هنا) أي في اليسار أو الاعفاف الطاريء (قوله شائبة الابتداء) كان المراد اعتبار انه يحل ابتداء نكاحها الآن اه سم وما مر آنفاً عن شرح الروض صريح في هذا المراد (قوله فاشبه) أي اليسار أو الاعفاف الطاريء المحرمة أي الطارئة بنحو رضاع (قوله الاصيلين) الى المتن في النهاية (قوله الاصيلين) خرج به المرتدون اه سم (قوله الذي الخ) نعت للضفاف وسيد كره محترزه (قوله بناء على ما نقله عن الامام) ضعيف

والإسلامهما وانفسخ نكاح الاول) قديقال ليس في هذا إقرار على نكاح زوجة لآخر حتى يحتاج الى استثناءه مما قبله ولعل المقصود استثناء هذا مما فهم مما قبله انه ليس له التعريض لزوجة اخرى (قوله بين مؤقت اعتقدوا صحته مع التأقيت) أي حيث لا يقرون عليه (قوله في المتن وانفذت الأمة) قال في القوت أظن الاثمة اندفاع الأمة واسلموا معا أو تقدمت الأمة واجتمعوا على الاسلام في العدة ويشبه ان عمله ما إذا كانت الحرة صالحة للاستمتاع الخ هو قوله أو تقدمت الأمة كذا في النسخة التي رأيتها وهو موافق لما يأتي في شرح قوله أو حرة وإمام الخ يخالف لتقييد الشارح لإسلامهم بالمعية بالنسبة لغير الحرة اه (قوله قارن اسلامهما) أي الرجل والأمة لعل المعنى قارن اجتماع اسلامهما بدليل قوله لان وقت اجتماعهما فيه الخ ولهذا قال في الروض ولو أسلم موسر ثم أعرس ثم أسلمت أي زوجته الأمة في العدة استمر نكاحها وكذا لو أسلمت وهو موسر ثم أسلم وهو معسر اه (قوله حرمت عليه لا اسلامهما) قال في شرح الروض فكان اجتماعهما في الاسلام شبيهاً بحال ابتداء نكاح الأمة اه (قوله وإلّا غلبوا هنا شائبة الابتداء) كان المراد اعتبار انه يحل ابتداء نكاحها الآن (قوله الاصيلين) خرج المرتدون (قوله من القطع بان من نكح محرمة

شائبة الابتداء لان المفسد خوف إرقاق الولد وهو دائم فأشبهه المحرمة بخلاف العدة والاحرام لزوالهما عن قرب (ونكاح الكفار) الاصيلين الذي لم يستوف شروطنا لكن إن كان بما يقرون عليه لو أسلموا ابتداء على ما نقله عن الامام من القطع بان من نكح محرمة

لا يترتب عليه ما يترتب على نكاح غير هام نحو المسمى تارة ومهر المثل أخرى لأن النكاح لم ينقد ورجعه الاذرعى وأيده بالنصر وغيره ونقله عن جماعة لكنهما انفلا عن القفال أنها كغيرها وكلاهما مائيل اليه فيحكم بصحة نكاحها واستثنأها عما يقررون عليه لآمن الحكم بصحة انكحتهم (صحيح) اى محكوم بصحته إذا الصحة تستدعى تحقق الشر وط بخلاف الحكم (٣٣٣) بهار خصة وتحقيفا (على الصحيح) لما مر من

التخيير بين إحدى الاختين والامر بامساك اربع من عشرة مع عدم البحث عن وجود شرائطه او الاما استوفى شروطها فهو صحيح جزما (وقيل فاسد) لعدم مراعاتهم للشروط ووافق اراهم عليه رخصة للترغيب في الاسلام (وقيل) لا يحكم بصحته ولا بفساده بل يتوقف على الاسلام ثم (إن اسلم وقرر) عليه (تبيننا صحته ولا فلا) إذ لا يمكن إطلاق صحته مع اختلال شروطه ولا بفساده مع انه يقر عليه (فعلى الصحيح) وهو الحكم بصحة انكحتهم (لوطاق) كتابية (ثلاثا) في الكفر ثم اسلم هو او غيرها (ثم اسلم) ولم تتحلل في الكفر وما ذكرته في الصورة الاولى ظاهر وإن اوهم لإطباهم على التعبير هنا بـ اسمها خلافا لكن قولهم السابق وتحت كتابية حرة يحل لنكاحها ابتداء يفهم هذا (لم تحل) له (إلا محلل) بشرطه السابقة وإن لم يعتقد وقوع الطلاق إذ لا اثر لاعتقادهم مع الحكم بالصحة وعلى الآخرين لا يقع على كلام

اه عش (قوله لأن النكاح) أى نكاح المحرم (قوله لكنهما انفلا عن القفال الخ) وهو المعتمد نهاية ومعنى (قوله أنها) اى المحرم وكذا الضمائر الثلاثة الاتية وقوله كغيرها اى في استحقاق نحو المسمى تارة ومهر المثل أخرى (قوله اى محكوم) إلى قوله ثم رايت بعضهم في النهاية وكذا في المغنى لإقوله ثم اسلم هو او غيرها وقوله وما ذكرته إلى المتن وقوله اى الرشيدة إلى المتن (قوله اى محكوم بصحته) لعل المراد ان يعطى حكم الصحيح وإلا فجردانه محكوم بصحته لا يخلص فتأمل اه سم (قوله إذا الصحة الخ) لتعليل للنفسير وقوله رخصة الخ لتعليل للمتن (قول المتن على الصحيح) فلا يجب البحث عن شرائط انكحتهم ولو ترافعوا اليها لم يطله قطعا ولو اسلموا اقر رناه اه معنى (قوله اما ما استوفى الخ) كان الاولى تأخير عن القوانين الاتيين اهرشيدى عبارة عش هذا محترز قوله الذى لم يستوف شروطها ومثاله مالوز وجها قاضى المسلمين بحضرة مسلمين عدلين اه (قوله فهو صحيح) اى حقيقة لا بمعنى محكوم بصحته على ما مرانفا عن عش (قوله او غيرها) بالنصب اى او اطلق غير الكتابية اه سم (قوله ولم تتحلل في الكفر) املوا تحللت في الكفر كفى في الحل نهاية ومعنى قال عش قوله كفى في الحل اى ان وجدت شروطه عندنا ويحتمل الاكتفاء باعتقادهم وهو ظاهر قوله كفى في الحل اه ولعل الاكتفاء هو الظاهر (قوله في الصورة الاولى) وهى قوله لو طلق كتابية ثلاثا في الكفر ثم اسلم هو (قوله ظاهر) لكن ينبغي ان يكون قوله فيها ثم اسلم هو شاملا لما اذا اسلمت قبله لان الحكم لا يختلف كما هو ظاهر اه سم (قوله خلافه) اى حل الكتابية المطلقة ثلاثا في الكفر الزوج بعد اسلامه بلا محلل (قوله يفهم هذا) اى خلاف ما ذكرته اى حيث اطلقوا هناك دوام النكاح باسلامه فيشمل ما لو طلق ثلاثا ولم تتحلل (قوله بالصحة) اى صحة النكاح ويحتمل صحة الطلاق (قوله وعلى الآخرين) اى قوله الفساد والوانف (قوله لا يقع) اى الطلاق (قوله ولو نكحها الخ) عبارة للمغنى ولو طلقها في الشرك ثلاثا ثم نكحها في الشرك الخ (قوله او بعد اسلام الخ) عبارة للنهية والمغنى وان اسلموا معا او سبق اسلامه او اسلامها بعد الدخول اى وقبل انقضائه عدة ثم طلق ثلاثا لآلنا لم ينكح الخ (قوله مختارة لاختين) اى للنكاح اه عش (قوله او الحرة) عبارة الروض تعيينت الحرة للتحليل وان دعت الامة انتهت اه سم (قول المتن فان قبضته) اى ولو باجبار قاضيه كما بحثه الزركشى نهاية ومعنى (قوله اى الرشيدة) اى المختارة اه سم وينبغي

لا يترتب عليه ما يترتب على نكاح غير هام الخ) قال في شرح الروض وهذا هو الموافق لنص الشافعى من أن ما زاد على اربع لا مهر لمن اذا اندفع نكاحهن باختيار اربع قبل الدخول ولما سياتى واخر الباب من أن المجوسى إذا مات وتحت محرم لم نورثها اه النص المذكور مرجوح والمعتمد استحقاق من زاد على اربع المهر شرح مر (قوله لكنهما انفلا عن القفال أنها كغيرها) هو المعتمد شرح مر (قوله اى محكوم بصحته) لعل المراد انه يعطى حكم الصحيح وإلا فجردانه محكوم بصحته لا يخلص فتأمل (قوله او غيرها) بالنصب أى أو أطلق غيرها أى الكتابية (قوله وما ذكرته في الصورة الاولى ظاهر) لكن ينبغي ان يكون قوله فيها ثم اسلم هو شاملا لما اذا اسلمت قبله لان الحكم لا يختلف كما هو ظاهر (قوله او حرة وامة) قال في الروض ولو اختين (قوله او بعد اسلام) عبارة الروض وشرحه وإن اسلموا ثم طلقن ثلاثا لآلنا او اسلمت ثم طلقها ثلاثا لآلنا ثم اسلم في عدة او عكسه بان اسلم ثم طلقها ثلاثا لآلنا ثم اسلمت فيها الحرة للتحليل وان دعت الامة ولا يحتاج فيها إلى محل اه (قوله او الحرة) عبارة الروض تعيينت الحرة للتحليل وان دعت الامة اه (قوله اى الرشيدة) اى المختارة (قوله او قبضه ولى غيرها) ولو باجبار من قاضيه كما بحثه

في ثانيهما لابن الرفعة وفيهما للاذرعى فانه قال الظاهر انه يقع في كل عقد يقر عليه في الاسلام وذلك موجود في كلام الاصحاب ولو نكحها في الشرك من غير محلل ثم اسلم لم يقر ولو طلق اختين او حرة وامة ثلاثا لآلنا قبل اسلام الكل لم ينكح واحدة الا بمحلل او بعد اسلام لم ينكح مختارة لاختين او الحرة الا بمحلل (و) اعلم انه كما ثبتت الصحة للنكاح ثبت المسمى على غير قول الفساد خيئتذ (من قررت فلها المسمى الصحيح) اما على قول الفساد فلا وجه ان لها مهر المثل (واما المسمى) (الفاسد كخمر) معينة او في الذمة (فان قبضته) اى الرشيدة او قبضه ولى غيرها

والأرجح لا اعتقادهم على الأوجه (قبل الإسلام ثلاثي لها) لا انفصال الأمر بينهما قبل أن يجري عليهم حكمنا نعم إن أصدقها حر أم لملا ستره
فلها مهر المثل وإن قبضته قبل الإسلام لا لا نقرهم في كفرهم عليه بخلاف نحو الخمر والخنزير لأن الفساد في الخمر لحق الله تعالى وهذا لحق المسلم لا يجوز
العفو عنه والمسلم سائر ما يختص به كام (٣٣٤) ولده نص عليه ويظهر أن الحر الذي يدارنا وما يختص به كذلك لأنه يلزمنا لدفع عنهم

مهر آيات بعضهم بحته أيضا
لكنه لم يقيده بما قيدت به
ولا بد منه كما يعلم بما ياتي
(والا) تقبضه قبل الإسلام
(فلها مهر مثل) لانها لم
ترض الا بمهر ويتعذر الان
مطالبة بها بالخمر فيتعين البدل
الشرعي وهو مهر المثل (وان
قبضت بعضه) في الكفر
(فلما قسط ما بقي من مهر
مثل) لتعذر قبض البعض
الآخر بالاسلام نعم لو كانت
حرية ومنعها من ذلك أو
المسمى الصحيح قاصدا تملكه
سقط كالو نكحو اتفويضا
واعتقادهم ان لا مهر
للفوضة بحال ثم اسلبوا بعد
وطء او قبله فلا مهر لانه
استحق وطءا بلا مهر كما قاله
هنا وذكر في الصداق خلافه
لكنه في الذميين لا التزامهم
احكاما فتعين ان ما هنا في
حريين والاعتبار في تقسيط
ذلك في صورة مثلي كخمر
تعددت ظروفها واختلف
قدرها أم لا بالكيل وفي
صورة متقوم كخمرين
زادت احدهما بوصف
يقضي زيادة قيمتها
وكخنزيرين واجتماعهما
كخمر وكلبين وثلاثة خنازير
وقبضت احدا الاجناس او
بعضه بالقيمة عند من يراها
(ومن اندفعت باسلام)

تقييده بما سار آتفا (قوله وإلا) أي بأن قبضته غير الرشيدة بنفسها اه سم (قوله رجع) ببناء المفعول (قوله
لا اعتقادهم) أي في قبض غير الرشيدة والولي هل يصح هذا أم لا فان اعتقدوه صحيحا حكم صحته وإلا فلا اه
كودي (قوله سائر ما يختص به) أي بالمسلم (قوله كام ولده) وكذا فقهه وسائر مملوكاته فالمراد بقوله سائر
ما يختص به ما تشتمل المملوك له اه رشیدی (قوله ويظهر الخ) ولو باع الكافر أي لمثله الخمر بثمن هل يملكه
ويجب على المسلم قبوله من دينه لو كان ولا جرى القفال في فتاويه على الاول وصحح الرافعي في الجزية الثاني
وهو المعتبر بل لا يجوز له قبوله نهاية ومعنى (قوله عنهم) أي الذميين الذين يدارنا (قوله بما قيدت به) وهو
قوله الذي يدارنا (قوله بما ياتي) أي في السير (قوله وإلا لا تقبضه الخ) بأن لم تقبضه أصلا أو قبضته بعد الإسلام
سواء كان بعد إسلامهما أو إسلام احدهما كما نص عليه في الام نهاية ومعنى (قوله لو كانت حرية الخ) أي
والزوج مسلم أو حر بي كما هو ظاهر وهو ظاهر إن كان مهر المثل أو المسمى معيناً المألو كان في الذمة فهل ياتي
ذلك فيه أيضا بأن يقصد عدم دفع ما في ذمته ويبرأ بذلك أم لا انظره عننا في الظاهر انه ياتي فيه أيضا شيئا اه
يجري ر قوله مهر المثل أو المسمى الا صوب المسمى الصحيح أو الفاسد لم يهر المثل لا يكون إلا في الذمة وقوله
والظاهر انه الخ هو ظاهر قول الشارح ومنعها من ذلك إذ المتبادر ان الإشارة للمسمى الفاسد معينة
أو في الذمة (قوله كالو نكحو اتفويضا) إلى قوله فان قلت في المغنى لا قوله ويرد إلى على انه ياتي وقوله ختم إلى
فقرهم وإلى قوله على ان التحقيق في النهاية (قوله وما هنا في حريين) زاد النهاية والمغنى وفيما إذا اعتقد ان
لا مهر بحال بخلافه ثم أي في الصداق فيهما اه (قوله في صورة مثلي الخ) أي لو فرض ما لا (قوله أم لا) راجع
إلى كل من قوله تعددت الخ وقوله واختلف الخ اه رشیدی (قوله واجتماعهما) بالجر اه رشیدی أي
عظفا على متقوم أي وفي صورة اجتماع المثلي والمتقوم عبارة المغنى ولو اصدقا جنتين فاكثر كزكريا وخبز وكليين
الخ (قوله بالقيمة الخ) نعم لو تعدد الجنس وكان مثليا كزكريا وخبز وقبول وقبضت بعض كل منهما على السواء
فينبغي كما قال الشيخ اعتبار الكيل نهاية ومعنى (قوله ودخل بالام) أي فقط اه مغنى (قوله لها) أي للام
مهر المثل أي لا المسمى اه مغنى (قوله وإنما الذي الخ) قد يحدسه انه لو لم يقع الاسلام لم يتعرض له فليتأمل
اه سم عبارة عرش قد يشكل هذا بما مر من أن المحرمة إنما تؤثر في عدم التقرير لا في استحقاق المهر اه
(قوله ياتي قريبا) أي في الفصل الاتي فلا يراد اه سم (قوله ان محل وجوب مهر المثل) أي للام

الزركشي شرح مر (قوله وإلا) أي بأن قبضته غير الرشيدة بنفسها راجع لا اعتقادهم على الأوجه عبارة
القوت بق هنا شيء لم ارفيه نصا وهو انه لو كان قبضها الخمر والخنزير ونحوه في حال صغرهما او جنونها او
سفههما او قبضته مكرهة هل يكون ذلك كالدفع حتى يقضى لها بمهر المثل على المذهب بعد الإسلام او عند
الترافع اليها او يكون كقبض الكبيرة الرشيدة او يقال اذا اعتبروه فلا مهر ولا وجب هذا موضع نامل
اه قال الزركشي قضية كلامهم هنا ان الكافر يملك ثمن الخمر الذي باعه ولهذا لم يوجب عليه الرد لالحال
الكفر ولا بعد الإسلام وحينئذ فإذا كان لمسلم عليه دين ودفع له ثمن ذلك وجب عليه قبوله وبه أجاب القفال
في فتاويه لكن الرافعي في باب الجزية قال اصح القولين لا يجبر على القبول بل لا يجوز ولا يحتاج إلى الجمع بين
الكلامين اه وقوله قضية كلامهم الخ يمنع ان قضية كلامهم ذلك فلا اشكال (قوله ويظهر ان الحر الذي
الخ) كذا شرح مر (قوله وذكر في الصداق خلافه) لكن في الذميين الخ) وما هنا في الحريين وفيما إذا
اعتقدا ان لا مهر بحال بخلافه ثم أي في الصداق فيهما شرح مر (قوله وإنما الذي الخ) كذا شرح مر
وقد يحدسه انه لو لم يقع الاسلام لم يتعرض له فليتأمل (قوله ياتي قريبا) أي في الفصل الاتي فلا يراد

منها أو منه (بعد دخول) أو استدخال مني محترم بان اسلم احدهما ولم يسلم الآخر في العدة (فلها المسمى الصحيح ان صحح نكاحهم) في
لا استقراره بالدخول واورد عليه انه لو نكح اما وبنتها ودخل بالام ثم اسلم وجب لها مهر المثل مع انها انما اندفعت باسلام بعد دخول ويرد
بمنع هذا الحصر وانما الذي دفعه في الحقيقة صيرورتها حر ماله بالعقد على بنتها على انه ياتي قريبا ان محل وجوب مهر المثل ان فسد المسمى

(والا) يصحح او كان قد سمي فاسدا ولم تقبضه في الكفر (فهر مثل) لافي مقابلة الوطء فان تبضت بهضه في الكفر انكمار آقا (او) اندفعت
باسلام (قبله) أي الدخول (وصحيح) النكاح لاستيفائه شرائطه او على الاصح انه محكوم بصحته (فان كان الاندفاع باسلاهما فلا شيء لهما) لان
الفرقة من جهتها واذ لم يجب لها شيء مع صحته فالولي مع فسادها اذا فرض ان لا وطء (٣٣٥) فقولوه وصحح غير قيد هنا بل فيما بعده كما يعلم

عما يأتي وبهذا يندفع
الاعتراض عليه (او
باسلامه) وصحح النكاح
(فنصف مسمى ان كان
المسمى صحيحا والا) يصح
كخمر (فنصف مهر مثل)
ككل تسمية فاسدة فان لم
يسم شيء مفتعة أما اذا لم
يصحح النكاح فلا شيء لها
لان الموجب في النكاح
الفاسد انما هو الوطء او
نحوه ولم يوجد ولو ترفع
اليها في نكاح أو غيره
(ذى) أو معاهد (ومسلم
وجب) عليها (الحكم)
بينهما جزما (أو ذميان)
كهوديين أو نصرانيين أو
ذمي ومعاهد (وجب)
الحكم بينهما (في الاظهر)
قال تعالى وأن احكم بينهم
بما أنزل الله وهي ناسخة كما
ضح عن ابن عباس رضى
الله عنهما لقوله أو عرض
عنهم أما بين مـوـدي
ونصراني حل التغيير فلا
نسخ وهو أولى وحيث
وجب الحكم بينهما لم
يشترط رضا الخصمين بل
فيجب جزما وقيل على
الخلاف لا معاهدان لانالم
نلتزم دفع بعضهم عن بعض
وعليهما رضا أحدهما
وحيث يجب الاعداء

في المسئلة المذكورة وقوله قد سمي أي الزوج لها اه معنى (قوله وعلى الاصح) الموافق لما مر على الصحيح
(قوله هنا) أي في الاندفاع باسلاهما وقوله فيما بعده أي في الاندفاع باسلامه (قوله المثل أو باسلامه الخ)
وظاهر كلامه أن المحرم في ذلك كغيره وكلام الروضة يميل اليه ونقله عن القفال وهو المعتمد كما رجحه ابن
المقرئ فيمن أسام وتحت أم وبنتها ولم يدخل واحدة منهما رجحه البلقيني مغنى ونهاية وتقدم في الشرح
ما يوافقه (قوله فان لم يسم شيء الخ) أي ونكحها تفويضا واعتقدوا ان لا مهر كما سبق والاوجب نصف مهر
المثل ان كان الاندفاع قبل الوطء والا فكله لان عدم التسمية من غير المفوضة يوجب مهر المثل اه عـش
(قوله المثل رجب في الاظهر) افهم كلامه أنه لو ثبت على أحدهما شيء واستوفينا به وصرح البغوى نهاية
ومغنى (قوله وعليهما) أي المعاهدين أي اذا لم يترافعا مع مسلم أو ذمي بقربة ماهر اه رشيدى (قوله)
وعليهما حل التخيير الخ) عبارة المغنى ومنهم من حمل الاية الاولى على الذميين والثانية على المعاهدين وهذا
أولى من النسخ ولهذا قيد المصنف بالذميين اه (قوله وهو) أي الحل أولى أي من النسخ (قوله لا معاهدان)
وفهم مما تقرر عدم لزوم الحكم لنا بين حريين أو حرى ومعاهد والظاهر كما قاله الاذرى انه لو عقدت
الذمة لاهل بلدة في دار الحرب فهم كالمعاهدين اذ لا يلزمنا الدفع عنهم فكذا الحكم بينهم نهاية ومغنى (قوله)
وحيث يجب الاعداء والحضور) عبارة المغنى واذا او جبتا الحكم وجب الاعداء والحضور والا فلا يجبان
اه (قوله يجب الاعداء) أي الطلب اه عـش عبارة الكردي أي اعانة الطالب منهما احضار خصمه وان
لم يرض أي خصمه اه (قوله والحضور وطلبه رضا) يعني لا يجب في الرضا الصراحة بل حضور احدهما
وطلب حضور الاخر كان رضامنه اه كردي (قوله رضا) أي بالحكم اه عـش (قول المتن لو اسلموا الخ)
قيد لقوله ما تقرر هم (قوله مع تقدم كثير من صورته) قد منع ان الذى مر من صور هذا الضابط لان تلك الصور
ليمن اسلم منهم وهذا الضابط فيما اذا ترفعوا اليها في حال الكفر واستغنى الصنف عن إعادة تلك الصور هنا
بهذا الضابط الذى حاصله ان حكمهم اذا ترفعوا اليها حكمهم اذا اسلموا فمما يقررون عليه ومالا اه
رشيدى (قوله بخلاف ما لو علمناه الخ) حال من مقدروا الاصل فقرهم لو ترفعوا اليها على نحو نكاح الخ (قوله)
اعرضا عنه) ولا نفرق بينهم اه معنى (قوله الا ان رضى بحكمنا الخ) فان قيل قد مر في نكاح المحرم انا
نفرق بينهم وان لم يرضوا بحكمنا فملا كان في الاختين كذلك اجيب بان المحرم اشد حرمة لان منع نكاحها
لذا تم وانما منع في الاختين للميشة الاجتماعية مغنى وسم (قوله ويجيبهم حاكنا في تزويج كتابية لاولى لها)

(قوله وجب مهر المثل) أي اللام (قوله لا معاهدان الخ) والظاهر كما قاله الاذرى انه لو عقدت الذمة
لاهل بلدة في دار الحرب فهم كالمعاهدين اذ لا يلزمنا الدفع عنهم فكذا الحكم بينهم شرح مـ ر (قوله ولو
جاءنا الخ) كذا شرح مـ ر (قوله اعرضا عنه الا ان رضى بحكمنا) هـ لاجل طلبه فرض النفقة رضا على
قياس قوله السابق وطلبه رضا الا ان يقال انما طلب فرض النفقة لا ما يتعلق بنفس النكاح (قوله)
اعرضا عنه الا ان رضى بحكمنا) كذا في الروض فلم يكتف بالرضا الذى تضمنه الترافع لطلب النفقة وعبارة
مع شرحه ولو ترفعوا أي الكفار اليها في النفقة كان جاءنا كافرا وتحت اختان وطلبوا فرض النفقة
اعرضا عنهم مالم يرضوا بحكمنا ولا نفرق بينهم فان رضوا به فرتنا بينهم بان نامره باختيار احدهما اه
ليكنه قال قبل ذلك ما نصه مع شرحه وان نكح المجوسى محرما لم يترافعا اليها لم تعرض عليهما فان اترضيا
اليها في النفقة فرقنا بينهما أي ابطالنا نكاحهما ولا نفقة لانهما بالترافع اظهر اما يخالف الاسلام فاشبهه مالو

والحضور وطلبه رضا (ونقرهم) أي الكفار فمما ترفعوا اليها (غلى ما تقررهم) عليه لو اسلموا او نبطل ما لا تقررهم عليه لو اسلموا واختم بهذا
مع تقدم كثير من صورته لانه ضابط صحيح يجمعها وغيره فانقرهم على نحو نكاح خلا عن ولي وشهود لا على نحو نكاح محرم بخلاف ما لو علمناه
فيهم ولم يترافعا اليها فيه فلا تعرض لهم ولو جاءنا من تحت اختان لطلب فرض النفقة مثلا اعرضا عنه الا ان رضى بحكمنا فنامره باختيار
احدهما ويجيبهم حاكنا في تزويج كتابية لاولى لها بشهودنا ومن ثبت عليه منهم زنا او سرقة

حدوا إن لم يرض أو شرب خمر لم يحدوا ورضى لا اعتقادهم حلهما فان قلت يشكك عليه حد الخنفي بشرب ما لا يسكر قلت يفرق بان من عقيدة الخنفي ان العبرة بمذهب الحاكم المترافع اليه مع التزامه لقواعد الادلة الشاهدة بضعف رايه فيه ولا كذلك هم فان قلت لم تفرقت الخمر نحو الزنا قلت لانها اسهل لانها احلت وان اسكرت في ابتداء ملتناو تلك لم تحل في ملة قط فن ثم استثنيت اعنى الخمر من قولهم يلزمه الحكم بينهم باحكام الاسلام لقوله تعالى وان احكم بينهم بما انزل الله واحضار التوراة لرجم الزانيين انما هو لشكذيب ابن صوريا اللعين في قوله ليس فيها رجم لالرعاية اعتقادهم ولوتحاكموا اليتنا بعد القبض في بيع فاسد (٣٣٦) اوقبله وقد حكم حاكمهم بامضاءه لم تعرض له ولا نقضناه كذا اطلقوه وهو مشكل بما

مرفى نحو النكاح المؤقت او بشرط نحو خيار من النظر لا اعتقادهم وان لم يحكم به حاكمهم فالوجه ان المراد بحكم حاكمهم هنا اعتقادهم اى فان اعتقدوه صحيحا لم تعرض له والا نقضناه وحينئذ فالخاصل كما يعلم من هذا مع ما مر في قول فان قلت ما الفرق الى آخره انهم متى نكحوا نكاحا او عقدوا عقدا مختلا عندنا لم تعرض لهم فيه ثم ان ترفعوا الينا فيه اوفى شىء من آثاره وعلينا اشتماله على المفسد وليس لنا البحث عنه فيما يظهر لان الاصل في انكحتهم الصحة كانكحتنا نظرنا فان كان سبب الفساد منقضا اثره عند الترافع كالخلو عن الولي والشهود وكمقارنته العدة انقضت وغير ذلك من كل مفسد انقضى وكانت بحيث تحل له الآن اقررناهم وان كانت بحيث لا تحل له عندنا فان قوى المانع كنكاح امة بلا

اى فيزوجها الحاكم بالولاية العامة اه رشيدى (قوله حد) اى بما يترتب على الزنا والسرقه من الجلد والتغريب او الرجم ومن القطع وغرم المال اه ع ش (قوله بشرب ما لا يسكر) اى قدر لا يسكر من النبيذ (قوله يفرق بان من عقيدة الخنفي الخ) وايضا الخنفي يعتقد حرمة جنس المسكر في الجملة اه سم (قوله بضعف رايه الخ) اى الخنفي اى امامه (قوله اعنى الخمر) تفسير لنا نائب فاعل استثنيت (قوله يلزمه) اى حاكمنا (قوله واحضاره) اى النبي صلى الله عليه وسلم اه ع ش (قوله وقد حكم الخ) قيد للمعطوف فقط اخذنا بما يأتى في الخاصل (قوله ما الفرق الخ) لعله رواية بالمعنى فانه لم يعتبر ثم بما الفرق اه سم عبارة النهاية مع ما مر من الفرق بين الخمر وغيره انهم الخ (قوله او عقدوا عقدا مختلا) ومنه العقد بلا صيغة او بلا رواية فاذا ترفعوا الينا فيه اقررناهم لا نقضاء المفسد عند الترافع كنكاح بلاولى ولا شهوداه ع ش (قوله وليس لنا البحث عنه) اى عن اشتمال انكحتهم على مفسد اى ليس لنا ذلك بعد الترافع والمراد ان لا نبحث عن اشتمالها على مفسد ثم ننظر في ذلك المفسد هل هو باق فنقض العقد او زائل فنقيه فامر من اننا نقض عقدهم المشتمل على مفسد غير زائل محله اذا ظهر لنا ذلك من غير بحث والا فالبحث بمنع علينا ونحكم بالصحة مطلقا كما اذا ظهر للميتامل اه رشيدى (قوله لان الاصل) الموافق لما مر في التحالف في البيع لان الظاهر اه رشيدى (قوله في انكحتهم الخ) الانسب في عقودهم الخ وكما قردنا الخ اه سيد عمر (قوله بحيث تحل له الخ) اى عندنا وقوله بحيث لا تحل الخ اى الآن ففى كلامه احتياك (قوله ومنه) اى المانع القوى (قوله ومشروط فيه نحو خيار الخ) اى قبل انقضاء المدة اخذنا من كلامه السابق في شرح ان اعتقدوه مؤبدا (قوله مطلقا) اى ترفعوا الينا ام لا اه ع ش (قوله على ان التحقيق عندى انهم ليسوا مكلفين الخ) فيه ما سلف لك في كتاب الصلاة فلا تغفل اه سيد عمر (قوله ما قررته) اى بقوله وان ضعف كمؤقت الخ اه كرى ولعل الاولى اى بقوله ثم ان ترفعوا الى قوله فان قلت (قوله وما هنا) اى ما قررته هنا (قوله لان ذاك) اشارة الى قوله حمل الخ اه كرى (قوله لم نعلم الخ) قد يعلم فهل يعتبر حينئذ اعتقادهم اه سم (قوله وكان الفرق) اى بين نحو عقد نكاح مؤقت وبين صيغ الطلاق (قوله على عقود مختلة) اى في صور ضعف المانع وقوله وما هنا كحضر اثر يعنى ان الطلاق اثر عقد النكاح اه كرى (قوله وما هنا) الاولى هناك

اظهر الذمى الخمر انتهى فلم يعتبر هنا الرضا بين الترافعين كافي مسئله الاختين وقد يفرق بان امر نكاح المحرم اغلظ من جمع الاختين فليتامل (قوله يفرق بان من عقيدة الخنفي الخ) وايضا الخنفي يعتقد حرمة جنس المسكر في الجملة (قوله ما الفرق الخ) كانه رواية بالمعنى فانه لم يعتبر ثم بما الفرق (قوله انما هو بالنظر لعقابهم الخ) يرد عليه ما قدمه اول فصل يحرم نكاح من لا كتاب لها وايد به بحث السبكي فانه من احكام الدنيا وقد بناء على انهم مكافون بفروع الشريعة فراجعوه وتامله يظهر لك ذلك اللهم الا ان يريد ثم بالحرمة مجرد الاثم لا العقاب في الآخرة لكنه من ابعد البعيد من سياقه خصوصا وهو غير مراد قطعا في المسلم الذى الحق به الكافر في ذلك فتامله (قوله لم نعلم اشتماله الخ) قد يعلم فهل يعتبر حينئذ اعتقادهم

شروطها ومطلقة ثلاثا قبل التحليل لم ننظر لا اعتقادهم وفرقنا بينهم احتياط طاروق الولد للبضع ومنه فيما يظهر عدم الكفاية بزيادة دفعا للعاروان ضعف كمؤقت اعتقدوه مؤبدا ومشروط فيه نحو خيار ونكاح مغسوبة نظرنا لا اعتقادهم فيه فان قلت هم مكلفون بالفروع فلم نؤاخذهم بها مطلقا قلت ذاك انما هو بالنظر لعقابهم عليها في الآخرة وما نحن فيه انما هو بالنسبة لاحكام الدنيا على ان التحقيق عندى انهم ليسوا مكلفين الا بالفروع المجمع عليها دون الاختلاف فيها الا لعقاب فيه الا على معتقد التحريم او المقلد له ولا ينافى ما قررته حمل في شرح الارشاد قول الماوردى العبرة في صيغ طلاقهم بما عندهم على ان محله ما اذا لم يترفعوا الينا ولا احكمنا باعتقادنا لان ذاك في آثاره قد لم نعلم اشتماله على مفسد وما هنا في آثاره قد علم اشتماله عليه وكان الفرق اننا قد نقرهم على عقود مختلة ترغيبا في الاسلام

بزيادة الكاف كما مر انفا في نسخة السكردى من الشارح **قوله** وما هنا محض اثر لا ترغيب الخ) قديم منع ان
الاثر لا ترغيب فيها اه سم

(فصل في احكام زوجات الكافر) **(قوله** اذا اسلم الخ) قيد بذلك لانه لم يذكر جميع احكام
الزوجات هنا اه عش **(قوله** كافر حر) الى قول الماتن والطلاق اختيار في النهاية الا قوله لما مر اول الباب
وقوله وفيه بسط الى الماتن **(قوله** حر) شامل للمحجور بسفه عند الاسلام فقضية ذلك ان له اختيار اربع بل
انه يلزمه ذلك ومؤنة الجميع الى الاختيار وقد وجه بانه يقتصر في الدوام ما لا يقتصر في الابتداء وقد يؤيده ان
من تحته اربع لو حجر عليه بسفه لم يؤثر في نكاحه سم على حج اه عش **(قوله** الحرائر) اى
وسياتى حكم الاماء **(قوله** قبله) اى الزوج **(قوله** وان لم يسلمن) لو قال ولم يسلمن كفى فان حكم ما لو اسلمن علم من
قوله واسلمن معه وعليه فالاول للرجال اه عش (قول الماتن لزمه اختيار اربع) كالصريح في انه لا يجزى
اختار واحدة لان نكاح الكفار صحيح فيستمر بعد الاسلام في اربعة فليس له الاقتصار على واحدة خلافا لمن
زعم على شيخنا الرملى خلافه مر اه سم على حج اه عش عبارة الحلبي قوله لزمه اختيار مباحة وان
لم يطلب منهن وليس لهن ان يختار ما دون مباحة اى ياتى بذلك اه وعبارة السيد عمر بعد ذكر كلام سم
نصها سم الذى يظهر في توجيه لزوم اختيار اربع الذى اقتضاه ظاهر الماتن هو ان ما زاد على الاربع يندفع
بالاسلام وتبقى الاربع في العصمة مبهمة ولا يزيل الابهام الا الاختيار لاربع اذ به تتعين باقية العصمة من
زائلتها واختيار ما دونها ليس طلاقا لمن بقي من تنمة الاربع نعم يظهر انه لو طلق بعد اختيار معينة ما عداها
زال المحذور اه وقوله نعم يظهر انه الخ يرد ما ياتى من قول الشارح مع الماتن والطلاق اختيار للطلقة اذ لا
يخاطب به الا الزوجة فان طلق اربعا تعين كل للنكاح واندفع الباقي شرعا اه ووجه الرد ان طلاق ما عدا
المعينة اختيار لمن جميعا فالمحذور هو الابهام باقى على حاله **(قوله** لزوم ماحتما) لتأكيد الرد على الزاعم
الان **(قوله** ان زعم الخ) وافقه المغنى عبارته تنبيهه بتعبير المصنف بلزوم اختيار اربع يوم ايجاب
العدد وليس مراد ابل المراد ان اصل الاختيار واجب واما امساك اربع فثابت لانه يلزمه ذلك كما قاله
جمع من شراح الكتاب منهم ابن شبة وابن قاسم والدمياطى لكن ظاهر الحديث اللزوم والقائل بعدم
للزوم يحمل الامر في الحديث على الاباحة كاسياني عن السبكي والاذرى اه بحذف **(قوله** ذلك) اى اختيار
الاربع **(قوله** ان تاهل الخ) قيد للماتن اه رشيدى عبارة السكردى قيد للزوم واحتراز عن لا يتاهل فانه
لا يلزمه بل لا يصح منه حتى يصير مكافا كياتى اه **(قوله** ولو مع احرام الخ) غايه للدين **(قوله** بان يختار الخ)
نصوير للمغنى **(قوله** كياتى) اى قبيل قول المصنف والطلاق اختيار **(قوله** لحرمة الزائد الخ) تعليل
للبين **(قوله** لا امساك كن) عطف على اختيار اربع سم ورشيدى **(قوله** تقدم من) الى قوله لا اجتماع
اسلامه في المغنى الا قوله ولو اسلم معه الى امان من لم يتاهل **(قوله** ولو لميتات) ولا نظر لانه لا يرثن اى
الميتات المختارات غير السكتانيات اه مغنى **(قوله** تقدم من الخ) تعميم للدين اى سواء تقدم نكاحه او تاخر
الخ **(قوله** للخبر الخ) تعليل له وللتعميم الذى في الشرح **(قوله** فدل) اى عدم التفصيل **(قوله** كما هو شأن
الوقائع الخ) اى والقاعدة ان ترك الاستفصال في وقائع الاحوال ينزل منزلة العموم في المقال وهذه معارضة
لقاعدة اخرى وهى وقائع الاحوال اذا طرق اليها الاحتمال كسها ثوب الاجمال وسقطها الاستدلال

(قوله وما هنا محض اثر لا ترغيب فيه) قد منع ان الاثر لا ترغيب فيها

(فصل في احكام زوجات الكافر اذا اسلم) **(قوله** حر) شامل للمحجور بسفه عند الاسلام فقضية
ذلك ان له اختيار اربع بل انه يلزمه ذلك ومؤنة الجميع الى الاختيار وقد وجه بانه يقتصر في الدوام ما لا يقتصر
في الابتداء وقد يؤيده ان من تحته اربع لو حجر عليه بسفه لم يؤثر في نكاحه سم **(قوله** في الماتن لزمه اختيار
اربع) كالصريح في انه لا يجوز له اختيار واحدة لان نكاح الكفار صحيح فيستمر بعد الاسلام في اربعة
فليس له الاقتصار على واحدة خلافا لمن زعم على شيخنا الرملى خلافه مر **(قوله** لا امساك كن) عطف على

وما هنا محض اثر لا ترغيب
فيه فحكمنا فيه باعتقادنا
**(فصل في احكام
زوجات الكافر اذا اسلم
وهن زائدات على التعدد
الشريعى اذا اسلم)** كافر حر
(وتحتة اكثر من اربع)
من الزوجات الحرائر
(واسلمن معه) ولو قبل وطه
(او) اسلمن قبله ثم اسلم هو
او عكسه بعد نحو وطه وهن
(في العدة او كن كتانيات)
يحل للمسلم نكاحهن وان لم
يسلمن (لزمه) لزوما حتما
خلافا لمن زعم ان معنى لزمه
ان له ذلك ان تاهل للاختيار
لكونه مكافا او سكرانا
مختارا غير مرتد ولو مع
احرام وعدة شبهة (اختيار
اربع) ولو ضم ابان يختار
الفسخ فيما زاد عليهن كياتى
لحرمة الزائد عليهن
لا امساك كن فله بعد اختيارهن
فراقهن (منهن) ولو لميتات
فيرثن تقدم او تاخرن
استوفى نكاحهن الشروط ام
لم يستوفها كان عقد عليهن
مع الخبر الصحيح السابق انه
صلى الله عليه وسلم امر من
اسلم وتحتة عشر نسوة ان
يختار اربعا ولم يفصل له
فدل على العموم كما هو
شأن الوقائع القولية

وحمله على الأوائل ترده رواية الشافعي والبيهقي فيمن تحتة خمس اختاروا لاهن للفرق على تجديد العقد مخالف للظاهر من غير دليل وإسلام من فيه رق على أكثر من نلتين كإسلام الحر على أكثر من أربع هنا وفي جميع ما يأتي وقد تبصروا اختياره لأربع بأن يعتق قبل إسلامه سواء قبل إسلامهن أو بعده أو معه أو بعد إسلامه (٣٣٨) وقبل إسلامهن لأن العبرة بوقت الاختيار وهو عنده حرو من ثم امتنع عليه أمساك الأمانة

ولو أسلم معه أو في العدة ثنتين ثم عتق ثم أسلمت الباقيات فيها لم يخر الأثنتين ولو من المتأخرات لاستيفائه عدد العييد قبل عتقه أما من لم يتاهل كغير مكلف أسلم تبعاً فوقف اختياره لكامله ونفقتين في ماله وإن كن الفأ لأنهن محبوبات لحقه (ويندفع) باختياره الأربع نكاح (من زاد) منهن على الأربع المختارة لكن من حين الإسلام أن أسلموا معاً وإلا فن الإسلام السابق من الزوج والمندفعة فتحسب العدة من حينئذ لأنه السبب في الفرقة لا من حين الاختيار وفرقتين فرقة فسخ لا فرقة طلاق ولو أسلمت على أكثر من زوج لم يكن لها اختيار على الأصح أسلموا معاً أو مرتباً ثم إن ترتب النكاحان لم يمس الأول وكذا لو أسلموا دونها أو الأول وحده وهي كتابية فإن مات ثم أسلمت مع الثاني أقرت معه إن اعتقدوا صحته وإن وقعا معاً لم تقر مع واحد منهما مطلقاً (وإن أسلم) منهن (معه قبل دخول أو) أسلم منهن بعده أو قبله بعد الدخول

وخصت الأولى بالأقوال والثانية بالأفعال حاي ومثال الثانية كس عائشة لرجل النبي ﷺ وهو يصلي مع استمراره فيها الذي استدل به أبو حنيفة على عدم النقص بمس الأجنبية فإنه يحتمل أن يكون مسها بمحافل فلا يستدل به به بغيره (قوله وحمله) أي ذلك الخبر مبتدأ خبره قوله ترده الخ (قوله اختار الخ) مفعول رواية الخ (قوله وعلى تجديد العقد) عطف على الأوائل اه سم (قوله مخالف للظاهر) أي فإن الأمساك صريح في الاستمرار اه معنى (قوله وقد تبصروا اختياره) أي من فيه رق اه عش (قوله بأن يعتق الخ) حاصل هذا قبل اجتماع الإسلام اه سم عبارة عش قضيته أنه لو تأخر عتقه عن إسلامه وإسلامهن تعين اختياره ثنتين وهو مستفاد بالأولى من قوله ولو أسلم معه أو في العدة الخ اه (قوله سواء قبل الخ) أي سواء كان عتقه قبل الخ (قوله أو بعد إسلامه الخ) ينبغي أو معه (لأن العبرة بوقت الاختيار) أي الوقت الذي يدخل به الاختيار وهو وقت اجتماع الإسلام لجميع اه رشدي زاد عش فعتقه بعد إتمامه حصل بعد تعين اختيار الثنتين اه (قوله ثم عتق ثم أسلمت الباقيات) لم ترك عكس هذا وما لو أسلم والباقيات معاً اه سم (قوله لاستيفائه الخ) يؤخذ منه أنه لو أسلم معه أو في العدة واحدة ثم عتق ثم أسلمت الباقيات كان له اختيار أربع اه عش (قوله) أما من لم يتاهل كصبي ومجنون عقد له وله النكاح على أكثر من أربع اه معنى (قوله من حينئذ) أي من حين الإسلام (قوله لانه) أي الإسلام (قوله لا من حين الاختيار) عطف على قوله من حين الإسلام (قوله إن أسلموا) أي الزوجات والأزواج (قوله وكذا) أي الأول (قوله أو الأول الخ) أي أو أسلم سابق النكاح دون الزوجات متأخر النكاح (قوله وهي كتابية) قيد في المسئلتين قبله اه سيد عمر (قوله فإن مات) أي الأول (قوله صحته) أي التزوج بزوجة اه معنى (قوله وإن وقعا معاً) أي النكاحان بقي ما لو علم السابق ونسي أو لم يعلم سبق ولا معية أو علم سبق ولم يعلم عين السابق وينبغي أن يحكم بالوقف فيما لو علم السابق ونسي ورعى بيانه وبالطلاق في الباقي اه عش (قوله مطلقاً) أي وإن اعتقدوا جواز اه معنى (قوله) أو قبله) ينبغي أو معه اه سم أي كافي في النهاية والمغنى (قول المتن أربع فقط) أي أو أقل اه معنى (قول المتن تعين) أي من أسلم منهن وهي أربع للزوجية (قوله في الأولى) أي في الإسلام قبل الدخول وقوله في الثانية أي في الإسلام بعد الدخول اه معنى (قوله ما تقر رفها) أي الثانية بقوله بأن اجتماع إسلامه وإسلامهن قبل انقضائها الخ (قوله لو كان تحتة ثمان الخ) عبارة المغنى لو أسلم أربع ثم أسلم الزوج قبل انقضاء عدتهن ثم أسلم الباقيات قبل انقضاء عدتهن من وقت إسلام الزوج اختار أربعاً من الأوليات أو الأخيرات كيف شاء فإن ماتت الأوليات أو بعضهن جاز له اختيار الميقات وبرت منهن اه (قوله لم يخرهن) أي لم ينفق أنه اختارهن بعد إسلامهن (قوله واسلم الخ) أي والحال اه عش ويجوز أن يكون معطوفاً على قوله أسلم أربع (قوله لم تعين الأول) أي من أسلم أو لا منهن للزوجية (قوله وأنه لو أسلم أربع) أي بعد الدخول اه معنى (قوله ثم أسلمت الباقيات الخ) لم ترك عكس هذا وما لو أسلم والباقيات معاً اه سم عبارة المغنى ثم أسلم الزوج وأسلمت الباقيات الخ (قوله تعينت الأخيرات) راجع وجهه في الثانية فإنه يجوز اختيار

(في العدة أربع فقط) بأن اجتماع إسلامه وإسلامهن قبل انقضائها وليس تحته كتابية (تعين) وان دفع نكاح من بقي لتعذر الميقات إمساكهن وتحلفن عنه في الأولى وعن العدة في الثانية وافهم ما تقر رفها أنه لو كان تحته ثمان مثلاً فأسلم أربع لم يخرهن وأسلم الزائدات أو بعضهن في العدة أو كانت الزائدات كتابيات لم تعين الأول وأنه لو أسلم أربع ثم انقضت عدتهن أو متن ثم أسلم ثم الباقيات في عدتهن تعينت الأخيرات لا اجتماع إسلامهن (١) قول المحشى قوله أو قبله الخ الذي في الشرح قبل إسلامهن أو بعده أو معه اه من هامش

مع إسلامه قبل انقضاء عدتهن ولو اسلم اربع ثم هو قبل انقضاء عدتهن وتختلف الباقيات حتى انقضت عدتهن من حين إسلامه او من مشركات تعينت الاوليات لما ذكر فان لم يتخلفن بل اسلمن قبل انقضاء عدتهن من حين إسلامه اختار اربعا كيف شاء لاجتماع إسلامه واسلام الكل قبل انقضاء عدتهن (ولو اسلم وتحتهم وبنتها كتابتان او) غير كتابيتين ولكن (اسلمتا ٣٣٩) فان دخل بهما) او شك في عين المدخول

بها (حرمتا ابدا) وإن قلنا بفساد انكحتهم لان وطء كل بشبهة يحرم الاخرى ولكل المسمى إن صح والا فهر مثل (والا) دخل (بواحدة) منهما او شك هل دخل بواحدة منهما او لا (تعينت البنت) واندفعت الام لحرمتها ابدا بالعقد على البنت بناء على صحة انكحتهم (وفي قول يتخير) بناء على فسادها (أو) دخل (بالبنت) فقط (تعينت) البنت ايضا لحرمته الام ابدا بالعقد على البنت او بوطنها (أو) دخل (بالام حرمتا ابدا) الام بالعقد على البنت بناء على صحة انكحتهم وهي بوطء الام ولها مهر المثل بالوطء كذا قالوا واعترض بان قياس صحة انكحتهم وجوب المسمى وأجيب بحمله على ما إذا فسد المسمى (وفي قول بقي الام) بناء على فساد انكحتهم ومن اندفعت منهما بلا وطء لامهر لها عند ابن الحداد ولها نصفه عند الفقهاء ان صححنا انكحتهم (أو) اسلم حر (وتحتامة) فقط (واسلمت معه) قبل دخول او بعده (أو) اسلمت بعده او قبله (في العدة اقر) النكاح (ان

الميتات كما تقدم الا أن يكون موتهن قبل إسلامه بمنزلة انقضاء عدتهن قبله ويخص بذلك ما تقدم فيكون قوله السابق ولو ميتات مفروضا فيها إذا من بعد إسلامه فليراجع سم على حج اه ع ش عبارة السيد عمر بعد ذكر كلام سم نصها والعبارة المذكورة هي عبارة اصل الروضة ويظهر بالتأمل في صنيعهم انه إنما ينظر إلى الميتة إذا اجتمع إسلامه واسلامها ولا اجتماع في الصورة المذكورة اه اقول ما مر انفا عن المغني كالصريح في ذلك (قوله ثم هو الخ) انظر عكسه اه سم اقول حكمه كحكم الاصل اخذا من التعليل وقوله الاتي فان لم يتخلف الح يجرى في العكس ايضا (قوله لما ذكر) اي لاجتماع إسلامهن الخ اه ع ش (قوله فان لم يتخلفن) مكرر مع قوله فاسلم اربع الخ فانه مندرج فيه (قول المتن وتحتهم وبنتها) نكحهما معا ولا اه مغني (قوله او غير كتابيتين) الى قول المتن عند اجتماع اسلامه في المغني (قوله لان وطء كل بشبهة يحرم) اي لبني كاح اولى ولتيقن تحريم احدهما في صورة الشك قال الماوردي لان الاسلام كابتداء النكاح ولا بد عند ابتدائه من تيقن حل المنكوحه اه مغني (قوله ولكل المسمى الخ) قد يشك في صورة الشك للعلم بان احدهما انما تستحق النصف فالقياس ان لكل نصف المسمى او مهر المثل ويوقف نصف احدهما إلى تبين المدخول بها او الصلح ولم يزد في شرح الروض أي والمغني في صورة الشك على بطلان نكاحها اه سم (واندفعت الام) واستحقت نصف المسمى ان كان صحيحا والاف نصف مهر المثل لا ندفاع نكاحها بالاسلام قبل الدخول وهذا ما رجحه ابن المقرئ وبه صرح البلقيني وغيره وقيل لاشئ لها بناء على فساد انكحتهم اه مغني (قوله حرمة الام ابدا الخ) ولها نصف مهر المثل كما صرح به في اصل الروضة ومحلها كما علم ما مر ان كان المسمى فاسدا وإلا قلها نصف المسمى اه مغني (قوله بالعقد على البنت) اي بناء على صحة انكحتهم او بوطنها اي بناء على فسادها (قوله او دخل بالام) اي فقط اه مغني (قوله وهي) اي البنت (قوله ولها) اي الام (قوله على ما إذا فسد الخ) عبارة المغني والنهاية على ما اذا نكح الام والبنت بمهر واحد فانه يجب للام مهر المثل كالونكح نسوة بمهر واحد اه (قوله ولها نصفه عند الفقهاء) تقدم عن المغني انفا وعنه وعن النهاية في مبحث نكاح الكفار اعتاده ومال الشارح هناك ايضا الى ترجيحه (قوله ان صححنا انكحتهم) يعني بناء على صحة انكحتهم فكلام الفقهاء مبني على صحتها كان كلام ابن الحداد مبني على فسادها خلافا لما يوهمه صنيعه اه رشيدى (قوله بعده الخ) اي بعد إسلام الزوج وقوله حينئذ اي حين اجتماع الاسلامين (قوله في الحالة الاولى) وهي ما لو حلت له الامة عند اجتماع اسلامهما (قوله او عكسه) اي او تخلف هو عن إسلامها (قول المتن قبل دخول الخ) او بعد دخول ولم يجمعهما الاسلام في العدة ولم تحل له عند اجتماع الاسلامين اه مغني (قوله لما مر اول الباب) اي من أن النكاح قبل الدخول لم يتأكد

ميتات مفروضا فيها إذا من بعد إسلامه فليراجع (قوله ثم هو) انظر عكسه (قوله في المتن حرمتا ابدا) انظره في الشك مع احتمال ان المدخولة البنت فلا تحرم إلا ان يراد هنا ان الحرمة ظاهرة حتى لو تبين ان المدخولة البنت حلت (قوله ولكل المسمى الخ) قد يشك في صورة الشرح وهي ما لو شك في عين المدخول بها للعلم بان احدهما انما تستحق النصف فالقياس ان لكل نصف المسمى او مهر المثل ويوقف نصف احدهما إلى تبين المدخول بها او الصلح ولم يزد في شرح الروض في صورة الشك على بطلان نكاحها (قوله بوطء البنت^(١)) وكذا بمجرد العقد الصحيح على البنت (قوله وهي) اي البنت وقوله ولها اي الام (قوله لامهر لها عند ابن الحداد ولها نصفه عند الفقهاء) تقدم في شرح ونكاح الكفار صحيح ما يتعلق بذلك

حلت له الامة) عند اجتماع إسلامه واسلامها لاعتباره مع خورقه العنت حينئذ لانه يقر على ابتداء نكاحها حينئذ بخلاف ما إذا لم تحل له الان ولو طلقتها في الحالة الاولى ثم ايسر حلت له رجعتها لان الرجعية زوجة (وان تخلفت) عن إسلامه او عكسه (قبل دخول تنجزت الفرقة) لما مر اول الباب (١) قول المحشي (قوله بوطء البنت الخ) الذي في الشرح لحرمة الام ابدا بالعقد على البنت او بوطنها اه من هامش

والكتابية هنا كغيرها لما مر من حرمة الامة الكافرة على المسلم مطلقا (او) اسلم وتحت (امام واسلمن معه) ولو قبل وطء (او) اسلمن قبله او بعده (في العدة اختار امة) واحدة ممنهن (ان حلت له) لوجود شرط نكاحها فيه (عند) اجتماع (اسلامه واسلامهن) قيد في اختيار امة من الكل فلا ينافي قول غيره عند اجتماع اسلامه واسلامها لانه في امة معينة ممنهن كما ياتي وذلك لحل ابتداء نكاحها حينئذ وينسخ نكاح البواقي هذا ان كان حرا كله ولا اختار ثنتين (ولا) (٣٤٠) بان لم تحل له الامة عند اجتماع اسلامه واسلامهن (لاندفعن) كاهن من حين الاسلام لحرمة

ابتداء نكاح واحدة ممنهن حينئذ ولو اختص الحل بوجوده في بعضهن تعين فلو اسلم ذو ثلاث امام فاسلمت واحدة وهي تحل له ثم الاخرى بان وهما لا يحلان تعينت الاولى او الاولى والثالثة وهما محلان دون الثانية اختيار واحدة منهما ولو اسلم على اربع امام فاسلم معه ثنتان وتختلف ثنتان فعمقت واحدة من المتقدمتين ثم اسلمت المتخلفتان على الرق اندفع نكاحهما لان تحت زوجهما حرة عند اسلامه واسلامهما لان نكاح الفقة المتقدمة لان عتق صاحبها كان بعد اجتماع اسلامهما واسلام الزوج فلم يؤثر في حقها واختار واحدة منهما هذا ما ذكره واعترض بان الاصح ما ذكره آخرون حتى المصنف في تقييده انه يتخير بين الجميع لان العتقة في حالة الاجتماع في الاسلام كانت امة لكن ابطال السبكي في رده والانتصار للاول وفيه بطل مهم في شرح الارشاد الكبير فراجع (او) اسلم حر وتحت (حررة) تصلح للتمتع (وامام

(قوله والكتابية هنا) اي في مسألة الامة كغيرها الخ أي بخلاف الزوجة الحرة الكتابية فانها اذا تخلفت قبل دخول لا تنجز الفقة لحل الحرة الكتابية للمسلم اه سم (قوله على المسلم مطلقا) اي وجدت شروط نكاح الامة اولا اه ع ش (قوله قيد) اي قول المتن واسلامهن قيد الخ اه سم (قوله كما ياتي) لعل في قوله ولو اختص الحل بوجوده الخ (قوله وذلك) الى قول المتن والاختيار في المغنى الا قوله واحدة الى الاولى والثالثة وقوله وفيه بسط الى المتن وقوله وان ماتت او ارتدت (قوله وذلك) راجع الى ما في المتن (قوله هذا ان كان حرا) اي كما علم من قوله السابق اسلم حر اه ع ش (قوله والا) اي بان كان فيه رق (قوله لحرمة ابتداء نكاح واحدة الخ) اي فلا يجوز اختيارها كذوات المحارم اه مغنى (قوله حينئذ) اي حين اجتماع الاسلامين الذي هو وقت الاختيار بوجوده في بعضهن الاخصر ببعضهن (قوله تعين) اي ذلك البعض بالزوجية اه سم (قوله وهي تحل له) اي لوجود شرط نكاحها فيه عند اجتماع اسلامهما باعتبار المغنى وهو معسر خائف العنت اه (قوله وهما لا يحلان) اي بان كان موسرا عند اسلامهما وكذا يقال فيما بعده اه ر شيدى والواو حالية (قوله او الاولى الخ) عطف على قوله واحدة عبارة المغنى فعلى هذا لو اسلم على ثلاث امام فاسلمت واحدة وهو معسر خائف العنت ثم الثانية في عدتها وهو وسر ثم الثالثة كذلك وهو معسر خائف العنت اندفعت الوسطى ويخير في الاخيرتين اه (دون الثانية) اي لم تحل له حين اسلامهما (قوله منهما) اي الاولى والثالثة (قوله اندفع نكاحها) معتمداه ع ش (قوله عند اسلامهما واسلامهما) اي عند اجتماع الاسلامين اه سم (قوله لان عتق صاحبها الخ) قضيته انه لو قارن عتقها باسلامهما اندفعت الفقة المتقدمة ايضا (قوله هذا) اي اندفاع نكاح المتخلفتين دون نكاح الفقة المتقدمة ما ذكره اي تبعا للغزالي وهو الظاهر وجرى عليه ابن المقرئ في روضه اه مغنى (قوله وفيه) اي في المقام اوفي الانتصار للاول (قوله او اسلم حر) اما غير الحر فله اختيار ثنتين فقط اه مغنى (قوله تصلح للتمتع) اي ويقر على نكاحها اه مغنى (قوله او اسلمن قبله الخ) اي قبل اسلامه وكن مدخرا لهن اه مغنى (قوله وان ماتت) ولو ماتت قبل اسلامه واسلام الامام فله يسقط اعتبارها ويختار امة اخذا بما تقدم راجعه اه سم اقول وهو اي السقوط قضية تعليلاتهم ويؤيده ايضا الضابط الاتي آنفا (قوله اختار واحدة الخ) عبارة المغنى فله اختيار واحدة ممنهن اه (قوله وهي غير كتابية) اي يحل ابتداء نكاحها نهاية ومغنى اي اما ان كانت كتابية كذلك تعينت واندفعت الامام ع ش (قوله حينئذ) هل معناه عند انقضاء العدة لان الاختيار قبله لا يصح كما ذكره اه سم (قوله فهو) اي استلامهم مع اصرار الحرة على الكفر (قوله لوقوعه) اي

(قوله الكتابية هنا) اي في مسألة الامة كغيرها الخ أي بخلاف الزوجة الحرة الكتابية فانها اذا تخلفت قبل دخول لا تنجز الفقة لحل الحرة الكتابية للمسلم (قوله مطلقا) اي ولو كتابية (قوله قيد) اي قول المتن واسلامهن قيد الخ (قوله تعين) اي بعضهن (قوله عند اسلامهما واسلامهما) اي عند اجتماع الاسلامين (قوله وان ماتت) لو ماتت قبل اسلامه واسلام الامام فله يسقط اعتبارها ويختار امة اخذا بما تقدم راجعه (قوله حينئذ) هل معناه عند انقضاء العدة لان الاختيار قبله لا يصح كما ذكره (قوله تعينت الحرة الخ) ظاهره ثبوت هذا الحكم وان حصل العتق قبل الاختيار وبدل عليه تعبير الزركشي بقوله اما اذا تاخر عتقهن عن الاسلامين بان اسلم ثم اسلمن ثم عتقن استمر حكم الامام عليهن فتعين الحرة ان

واسلمن اي الحرة والامام (معه) ولو قبل وطء او اسلمن قبله او بعده (في العدة تعينت) الحرة وان ماتت او ارتدت سواء الاختيار اسلم الامام قبلها ام بعدها ام بين اسلام الزوج واسلامها (واندفعن) اي الامام لانها تمنع من ابتداء فكذا وامام من ثم لم تصلح لاختار واحدة ممنهن كما يحتمل الاذرعى وهو ظاهر (وان اصررت) الحرة على الكفر وهي غير كتابية (فانقضت عدتها) وهي مصرة (اختار امة) ان حلت له حينئذ لتبين اندفاع الحرة من حين اسلامه فهو كالموت تحضت الامام او اختار امة قبل انقضاء العدة الحرة فهو باطل وان بان اندفاع الحرة لوقوعه

في غير وقته فيجده بعد انقضاء عدتها (ولو أسلمت) الحرة (وعتقن) أي الاماء (ثم أسلمن في العدة فسكر اثر) أصليات الكاهن قبل انقضاء عدتهن (فيختار) الحر منهن (اربعا) وكذا لو أسلمن ثم عتقن ثم أسلم أو عتقن ثم أسلمن ثم أسلم وضابطه أن يعتقن قبل اجتماع اسلامه واسلامهن فان تأخر عتقهن عن الاسلامين تعينت الحرة ان كانت وصليحت والا اختار أمة تحل والحق (٣٤١) مقارنة العتق لاسلامهن بتقدمه عليه

(والاختيار) أي ألفاظه الدالة عليه (اخترتك) أو اخترت نكاحك أو تقريره أو حبسك أو عقدك أو قررتك (أو قررت نكاحك أو أمسكتك) أو أمسكت نكاحك (أو ثبتك) أو ثبت نكاحك أو حبسك على النكاح وكلها صرائح إلا ما حذف منه لفظ النكاح ومثله مرادفه كالزواج فكناية بناء على جواز الاختيار بها نظرا إلى أنه ادامة ومجرد اختيار الفسخ للزائدات على الأربع يعين الأربع للنكاح كما لو قال لمن أريدكن وإن لم يقل للزائدات لا أريدكن لكن يظهر اخذا بما تقرر ان أريدكن للنكاح صريح ومع حذفه كناية ونحو فسخت أو زلت أو رفعت أو صرفت نكاحك صريح فسخ ونحو فسختك أو صرفتك كناية (والطلاق) بصريح أو كناية ولو معلقا كان نوى بالفسخ طلاقا (اختيار) المطلقة إذ لا يخاطب به إلا الزوجة فان طلق اربعا تعين للنكاح واندفع الباقي شرعا ولا ينافي ما تقرر في الفسخ قاعدة ان ما كان صريحا في بابه لانها

الاختيار وكذا ضمير فيجده (قوله ولو أسلمت الحرة) أي معه أو في العدة نهاية ومغنى (قوله أي الاماء) أي قبل اجتماع اسلامه واسلامهن نهاية ومغنى (قوله منهن اربعا) أي ولو دون الحرة اه مغنى (قوله أو عتقن ثم أسلمن الخ) أو عتقن ثم أسلم ثم أسلمن (فرع) لو أسلم من اماء معه أو في العدة واحدة ثم عتقت ثم عتق الباقيات ثم أسلمن اختار اربعا منهن لتقدم عتقهن على اسلامهن اه مغنى (قوله فان تأخر عتقهن الخ) بان أسلم ثم أسلمن أو عكسه ثم عتقن اه مغنى (قوله تعينت الحرة الخ) ظاهره ثبوت هذا الحكم وان حصل العتق قبل الاختيار ويدل عليه تعبير الزكريا بقوله أما اذا تأخر عتقهن عن الاسلامين بان أسلم ثم أسلمن ثم عتقن استمر حكم الاماء عليهن فتعين الحرة ان كانت والا اختار أمة فقط بشرطه اه سم (قوله ان كانت) أي وجدت اه ع ش وعبرة سم أي تحته وان ماتت اخذ ما تقدم فليس المراد ان كانت حية ليخرج الميتة فراجع اه (قول المتن والاختيار اخترتك الخ) وليس الشهادة شرطافيه بخلاف ابتداء النكاح اه ع ش (قوله أي الفاظه) إلى قوله ولا ينافيه في النهاية والمغنى الا قوله ومثله مرادفه كالزواج (قوله وكلها صرائح) أي فلا تحتاج لنية اه ع ش (قوله ومثله الخ) أي مثل النكاح مرادف النكاح وقوله فكناية أي فاحذف منه ذلك فكناية اه كردي (قوله كالزواج) أي والعقد (قوله بناء على جواز الاختيار الخ) واعتمده أي الجواز للمغنى والنهاية (قوله بها) أي الكناية (قوله نظرا إلى أنه) أي الاختيار ادامة أي لا ابتداء نكاح (قوله ومجرد اختيار الفسخ الخ) أي بدون ان يقول للاربع اخترتكن (قوله كما لو قال الخ) أي قياسا عليه (قوله بما تقرر) أي في قوله وكلها صرائح الا الخ (قوله ومع حذفه) أي النكاح ومرادفه (قوله ونحو فسختك احرص فتك كناية) وعلم بما تقرر صحة الاختيار بالكناية وان منعه الماوردي والرويانى وقال انه كابتداء النكاح نهاية ومغنى (قول المتن والطلاق اختيار) اطلاقهم المذكور على تامل من حيث المدرك اذا الجاهل القريب العهد بالاسلام كيف يؤخذ بذلك اه سيد عمر (قوله ولو معلقا) أي ولو كان الطلاق بقسميه معلقا وقوله كان نوى الخ مثال الكناية (قوله ما تقرر في الفسخ) أي من كونه كناية في الطلاق اه سم أي مع كونه صريحا في الفسخ عبارة ع ش أي من صراحته مع النكاح وجعله كناية بدونه وقوع الطلاق بنية المشار اليه بقوله كان نوى الخ اه (قوله ما كان صريحا في بابه) أي ووجد نفاذا في موضوعه لا يكون كناية في غيره (قوله وسر استثناء هذا) أي ما تقرر في الفسخ وقوله منها أي القاعدة المذكورة (قوله ويوجه) أي ذلك السربان قضية القاعدة الخ فيه تامل (قوله كهو) أي كالفسخ المطلق فلا يعتد بنية الطلاق (قوله فلا يجوز تعليقه) أي تعليق الفسخ المراد به الطلاق كما لا يجوز تعليق الفسخ المطلق (قوله له فيه) أي لمن أسلم في التعليق (قوله مسامحته) أي من أسلم (قوله مسامحته الخ) مفعول فاقترضت (قوله بنية) أي الطلاق (قوله لنقصه) تعليل للسكون المذكور وقوله فلا مسامحة مفرع على النظر إلى ذلك الكون وقوله لان المسامحة الخ تعليل لني ذلك النظر (قوله قبل الخ) راجع إلى المتن (قوله ان اراد) أي المصنف بالطلاق في قوله والطلاق اختيار (قوله بمعناه) أي بلفظ آخر بمعنى الطلاق (قوله وان اراد

كانت والا اختار أمة فقط بشرطه اه (قوله ان كانت) أي تحته وان ماتت اخذ ما تقدم فليس المراد ان كانت حية ليخرج الميتة فراجع اه (قوله والحق مقارنة العتق لاسلامهن) عبارة شرح الروض ويؤخذ من هذا أي تعليل الضابط المذكور بان اجتماع الاسلامين حالة امكان الاختيار ان العتق مع الاجتماع كهو قبله اه (قوله ما تقرر في الفسخ) أي من كونه كناية في الطلاق (قوله ما كان صريحا في بابه)

أغلبية وسر استثناء هذا منها التوسعة على من رغب في الاسلام ويوجه بأن قضية القاعدة أن نية الطلاق بالفسخ كهو فلا يجوز تعليقه مع أنه قد يكون له فيه رغبة دون التنجيز فاقترضت مسامحته بأمر أخرى مسامحته بالاعتداد بنيته حتى يجوز له التعليق فلا نظر إلى كون الطلاق أضرم من الفسخ لنقصه العدد دونه فلا مسامحة لان المسامحة من جهة لا تقضيها من كل جهة قيل إن أراد لفظ الطلاق اقضى أن لا يصح بمعناه وليس كذلك إذ فسخت نكاحك بنية الطلاق اختيار للنكاح وإن أراد

الاعم ورد عليه ان الفراق من صرائح الطلاق وهو هنا فسخه وبجواب باختيار الثاني ولا يرد الفراق لانه لفظ مشترك وهو هنا بالفسخ اولى منه بالطلاق لانه المتبادر منه فمن ثم قالوا انه صريح فيه كناية في الطلاق (لا الظهار والايلاء) فليس احدهما اختيارا (في الاصح) لان كلام من الظهار لتحريمه والايلاء لتحريمه ايضا لكونه حافيا على الامتناع من الوطء بالاجنية البقية منه بالمنكوحه فان اختار المولى او المظاهر منها للنكاح حسب مدة الايلاء والظهار من وقت (٣٤٢) الاختيار لانه اقبله كانت مترددة بين الزوجية وضدها فيصير في الظهار عائدا ان لم يفارقها

حالا وليس الوطء اختيارا لان الاختيار ابتداء او استدامة للنكاح وكل منهما لا يحصل به (ولا يصح تعليق اختيار ولا فسخ) كان دخلت فقد اخترت نكاحك او فسخته لما تقرر انه ابتداء او استدامة للنكاح وكل منهما يمتنع تعليقه ولان مناط الاختيار الشهوة فلم يقبل تعليقا لانه قد توجد وقد لا نعم بصح تعليق الاختيار للنكاح ضمنا كان دخلت فانت طالق او من دخلت فهي طالق لانه يغتفر في ضمن ما لا يغتفر في المستقل وتصح نية الطلاق بلفظ الفسخ وحينئذ يصح تعليقه لكونه طلاقا كامرا (ولو حصر الاختيار في خمس او عشر مثلا جاز لانه خفف الابهام) وحينئذ (ان دفع من زاد) على تلك المحصورات (وعليه التعيين) هنا بل مطلقا لاربع في الحر وثلثين في غيره لما مر اول الفصل المعنى عما هنا ولا توهم ان ذاك لا ياتي هنا (ونفقتهم) اي الخمس وكذا كل من اسلم عليهن

(الاعم) اي مطلق اللفظ الدال على الطلاق (قوله وهو) اي الفراق هنا اي في باب الاختيار فسخ اي لا اختيار (قوله باختيار الثاني) اي الاعم (قوله لانه لفظ مشترك) اي بين الطلاق والفسخ وحققة في كل منهما ويتعين في كل منهما بالقرينة اه معنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض عن الزركشي مانصه وفيه اشعار بعدم تبادره في الفسخ والالتعين فيه بلا قرينة اه وقد يجاب بان تبادره في الفسخ بحسب المقام كما اشار اليه الشارح بقوله هنا والحاصل ان المقام قرينة لارادة الاختيار (قوله انه) اي لفظ الفراق صريح فيه اي الفسخ (قوله ليس احدهما) الى التنبيه الثاني في النهاية الا قوله بقر كل منهن الى المتن وكذا في المعنى الا قوله وذكر العشر الى المتن (قوله لتحريمه) في الموضوعين متعلق بقوله لا في البقية الذي هو خبر ان قوله والايلاء عطف على الظهار وقوله لكونه الخ علة لتحريم الايلاء وقوله بالاجنية حال من الضمير المستتر في البقية الراجع لكل من الظهار والايلاء وقوله بالمنكوحه حال من ضمير منه الراجع لكل منهما ايضا (قوله المولى والمظاهر) بصيغة المفعول وقوله منها تانزع فيه الوصفان وضمير راجع الى ال فيهما (قوله والظهار) معطوف على مدة الايلاء رشدي (قوله وليس الوطء اختيارا) وللموطوءة المسمى الصحيح او مهر المثل ان لم يكن صحيحا ان اختار غيرها اه معنى (قوله ابتداء) اي على المرجوح او استدامة الخ اي على الراجع (قوله وكل منهما لا يحصل به) اي كالجعة اه معنى (قوله لما تقرر الخ) وقوله ولان مناط الخ كل منهما علة للمعطوف عليه فقط عبارة المعنى وشرح المنهج لانهما تعينين ولا تعين مع التعليق اه هي لشموله للمعطوف ايضا احسن (قوله فلم يقبل) اي الاختيار وقوله لانها الخ اي الشهوة (قوله ونصح نية الطلاق) عطف على قوله يصح الخ (قوله كامر) اي في شرح و الطلاق اختيار (قول المتن ولو حصر الاختيار الخ) لو اسلم على عشر مثلا واختار منهن ستا فبين اختان فالظاهر انه لا بد من اختيار اربع من الست ولا يقال لا حاجة للاختيار لان دفاع الاختين لجواز اختياره واحدة منهما مع ثلاث غيرها مراه سم على حج اه ع ش (قول المتن وعليه التعيين) اي فوراه بغير مسمى عن الحلبي (قوله لما مر في اول الفصل) اي في قول المصنف لزمه اختيار اربع المعنى عما هنا اي من قوله وعليه التعيين (قوله لا ياتي هنا) اي فيما لو حصر الاختيار في نحو خمس (قوله الى ان ياتي به) اي بالاختيار في الصورة للمارة اول الفصل او التعيين هنا (قوله انظره) اي وجوبه وقوله ثلاثة ايام اي كمال اه ع ش (قوله مدة التروي) اي التفكير ان لم يفد فيه الحبس عزره الخ وهكذا كل من اقر بحق وقدر على ادائه وامتنع واصرو لم ينجح فيه الحبس وراى الحاكم ان يضم الى الحبس التعزير بالضرب وغيره فله ذلك اه معنى (قوله وهذا الى ان يختار) ولو اختار اربعا منهن ثم قال رجعت عما اخترت لم يقبل رجوعه نص عليه الشافعي رضى الله تعالى عنه اه معنى (قوله الى ان يختار) اي ولو طال الزمن جدا اه ع ش (قوله ويخلى نحو مجنون الخ) قد تقدم ما يشمل هذا وغيره اه رشدي (قوله الى افاقته) وان طال جنونه اه ع ش (قوله والمعتمدان) اي امسك بمعنى الخ اي حال كونه اي والفسخ صريح في بابه (قوله ولا يرد الفراق الخ) في شرح الروض قال الزركشي وقضية هذا ان لفظ الفراق صريح في الفسخ كما انه صريح في الطلاق فيكون حقيقة فيهما ويتعين في كل منهما بالقرينة انتهى وفيه اشعار بعدم تبادره في الفسخ والالتعين فيه بلا قرينة (قوله في المتن ولو حصر الاختيار في خمس الخ)

اذا لم يختار منهن شيئا واراد بالنفقة ما يعمر سائر المؤن (حتى يختار) الحر منهن اربعا وغيره ثنتين بمعنى لانهن محبوسات بحكم النكاح (فان ترك الاختيار) او التعيين (حبس) بامر الحاكم الى ان ياتي به لا امتناعه من واجب لا يقوم غيره مقامه فيه فان استنظر انظره ثلاثة ايام لانها مدة التروي شرعا فان لم يفد فيه الحبس عزره بما يراه من ضرب وغيره فاذا برى من الم الاول كرهه وهكذا الى ان يختار ويخلى نحو مجنون حتى يفارق ولا ينوب الحاكم عن الامتناع هنا لانه خيار شهوة وبه فارق طليقه على المولى الآتي وببحث السبكي توقفه على طاب ولو من بعضهن لانه حقن كالدین وهو مبني على رايه ان امسك اربعا في الخبر للإباحة

والمعتمداً به بمعنى اختياره من النكاح الوجوب وان وافقه الاذرعى وهو وجوب الحق الله تعالى لما يلزم على حل تركه من امساك اكثر من اربع في الاسلام وهو ممتنع فمن ثم اتجه وجوبه وعدم توقفه على طلب كما اطلقوه (تنبيه) ظاهر كلامهم بل صريح قولها عن الامام اذا حبس لا يعز على الفور فلعنه يترى ان الحبس ليس تعزير او انه لا يجوز تعزيره ابتداء بنحو ضرب والقضية الاولى غير مرادة والثانية متجهة ووجهها ان المقام مقام ترو فلم يبادر بما يشوش الفكر ويعطله عن الاختيار بل بما (٣٤٣) يصفيه ويحمله عليه وهو الحبس (فان مات

قبله) أى الاختيار (اعتدت

حامل به) أى بوضع الحمل

وان كانت ذات اقراء

(وذات أشهر وغير مدخول

بها) وإن كانت ذات اقراء

(اربعة أشهر وعشر)

احتياطاً لاحتمال الزوجية في

كل منهن وذكر العشر تغليبا

لليالى كما في الآية وجريا

على قاعدتهم ومن ثم قال

الوخشى لوقيل وعشرة

كان خارجا عن كلام العرب

(وذات اقراء بالاكثر من)

الباقى وقت الموت من

(الاقراء) المحسوب ابتداءها

من حين اسلامها ان اسلمها

معا ولا فمن اسلام السابق

(وأربعة) من الاشهر

(وعشر) من الموت لان

كلا يحتمل كونها زوجة

فتلزمها عدة الوفاة ومفارقة

في الحياة فعليها الاقراء

فوجب الاحتياج لتحل

ببقيتين (ويوقف) فيما اذا

مات قبل الاختيار (نصيب

زوجات) أسلمن كلهن من

ربع أو ثمن يعول أو دونه

للعلم بان فين اربع زوجات

لكن جهلنا أعيانهن (حتى)

بمعنى الخ لقوله للوجوب خبر ان معنى أنه للوجوب بهذا المعنى اه كرى (قوله اختياره) لعل الا صوب
أختره فليراجع اصل الشارح (قوله وان وافقه الاذرعى) وفي كلام شيخنا الزياى وسنم نقلا عن
البرلى ان الاذرعى تعقب السبكى في ذلك ولم يوافق فرامعه اه فاعل الاذرعى اختلف كلامه اه
عش وعبرة المعنى بعد ذكر كلام السبكى قال الاذرعى وقوله اى السبكى امساك اربعا لا باحة لا يتنازع فيه
احد وان اوم كلام الكتاب وغيره الوجوب وقوله ان السكوت مع الكف عنهن لا يحذور فيه الا اذا طلن
ازالة الحبس فيجب كسائر الديون ولا لم يجب موضع توقف لان السكوت مع الكف يلزم منه امساك اكثر
من اربع في الاسلام وذلك محذور اه وهو كلام حسن اه وبه علم ان الاذرعى وافق السبكى في دعوى
كون الامر في الحديث الاباحة وخالفه في دعوى توقف الحبس على الطالب (قوله على حل تركه) اى
الاختيار الاولى حذف حل (قوله من امساك الخ) بيان لما يلزم الخ (قوله اذا حبس الخ) مقول القول وقوله
ان الحبس الخ خبر ظاهر كلامهم (قوله والقضية الاولى غير مرادة) وحيث قد فاعلنى لا يعز بغير الحبس اه
سم (قوله اى الاختيار) اى والتعيين (قوله اى بوضع الحمل) هو مفهوم من حامل اه سم (قول الماتن
وذات أشهر) اى لكونها صغيرة او ايسة اه عش (قوله وذكر العشر تغليبا لليالى الخ) وكأنها إنما
غلبت لانه لو قال وعشرة لثوم العشرة من الاشهر اه رشيدى (قوله وجريا على قاعدتهم) وهى ان العشر
بلاثاء للوثى واليالى مؤنثة اه كرى (قوله لوقيل الخ) اى لو قال الله تعالى في القرآن اه عش
(قوله كان خارجا عن كلام العرب) قال سم عن البيضاوى مامعناه ان العرب لم يقع في كلامهم في مثل
ذلك مراعاة الايام اصلا ووجهه بان لليالى غرر الاعوام والشهور اه رشيدى عبارة عش اى لانهم
يغلبون لليالى على الايام ومن ثم يؤرخون بها فيقولون لعشر ليالى مضين من شهر كذا او بقين منه ولعل
الحكمة في ذلك ان لليالى سابقة على الايام اه (قوله فعليها الاقراء) اى الاعتداد بالاقراء اه عش (قوله
فوجب الاحتياط الخ) فاذا مضت الاقراء الثلاثة قبل تمام اربعة اشهر وعشرا اكتملتا وابتداءها من الموت
وان مضت الاربعة والعشر قبل تمام الاقراء اتمت الاقراء وابتداءها من حين اسلامها ان اسلمها معا ولا فمن
حين اسلام السابق اه معنى (قوله يقر كل منهن الخ) سياق تضعيفه فكان الانسب السكوت عنه هنا ثم
رايت في نسخة صحيحة مقابلة على اصل الشارح انه مضروب عليه (قوله لا من غير التركة) عبارة المعنى
فيقسم الموقوف على ما يقع عليه الاتفاق بينهن من تفاضل او تساوى لان الحق لمن نعم الخ (قوله ثمانية) الاولى
ثمانيا لان المعدود مؤنث اه عش (قوله ولا ينقطع به تمام حقن) بناء على انه لا يشترط في الدفع اليهن
ان لا يبرئن عن الباقي وهو ما صححه الشيخان لانا يتقنان فيهن من يستحق المدفوع فكيف يكلفن بدفع
الحق اليهن اسقاط حق اخر إن كان اه (قوله اما اذا اسلم الخ) محترز قوله اسلمن كلهن (قوله فلا شىء

لو أسلم على عشر مثلا واختار منهن ستا فين اختان فالظاهر انه لا بد من اختيار اربع من الست ولا
يقال لا حاجة للاختيار لاندفاع الاختين لجواز اختياره واحدة منهما مع ثلاث من غير همام (قوله
والقضية الاولى غير مرادة) وحيث قد فاعلنى لا يعز بغير الحبس (قوله اى بوضع الحمل الخ) هو مفهوم
من حامل (قوله وذكر العشر تغليبا لليالى كما في الآية الخ) قال البيضاوى في تفسير الآية مانصه

تقر كل منهن لصاحبها انها هى الزوجة ثم تسألها ترك شىء من حقها فتسمح (ويصطلحون) على ذلك بتساوى أو تفاضل لا من غير
التركة نعم إن كان فيهن محجور عليها لم يجز لوليها ان يصالح على اقل من حصتها من عددن كالثمن اذا كن ثمانية لانا وان لم يتيقن انه حقها
لكنها صاحبة بدعى ثمن الموقوف ولو طالب بعضهن شيئا قبل الصلح اعطى اليقين وان لم يبرأ من الباقي فلو كن ثانيا فطالب اربع لم يعطين
شيئا او خمس اعطين ربع الموقوف ليتقن ان فيهن زوجة او ست فالنصف وهكذا لو هن فسمه ما اخذته والتصرف فيه ولا ينقطع به تمام
حقن اما اذا اسلم بعض الباقيات بصلحن للنكاح كتمان كتابيات اسلم منهن اربع او اربع كتابيات واربع وثنيات واسلم الوثنيات فلا شىء

للسلمات لا احتمال أن الكتابيات من الزوجات (تنبيه) ظاهر كلام الصيمري توقف صحة هذا الصلح على الاقرار فانه قال وطريق الصلح يقع على الاقرار ان تقول كل منهن لصاحبتهما انها الزوجة ثم تسألها ترك شيء من حقها ومقتضى كلام شيخنا وغيره هنا اعتاده وليس كذلك اما اولاه فهو مشكل لان فيه إلحاق ضرر عظيم بالمقرة لانه قد تورط بصدور الاقرار ثم تاتي المقررة لها ان تترك لها شيئاً فيلزم ضياعها واما ثانياً فقد ذكرنا هنا صحة صلح الولي مع انه يتعذر إقراره على موليه وهذا صريح في ان هذا الصلح لا يتوقف على الاقرار فالوجه ان كلام الصيمري مقالة ضعيفة على أنه يمكن تأويله بان مراده بقوله وطريق الصلح إلى آخره وتصوير وقوع الصلح هنا على الاقرار لأن الاقرار شرط لصحة هذا الصلح واما ثالثاً فالأمر هنا منهم انبها ما لا يرجي ان يكشفه بوجه فكيف تحمل كل منهن على الاقرار بما يعلم كل احد بطلانه فأتضح ان الوجه انه لا يشترط هنا إقراره بانه يصح الصلح (٣٤٤) بدونه لتعذره كما علمت ثم رايت الشيخين صرحا بما ذكرته في نظير مسئلتنا وهو

ما لو طلق احدى امرأته ومات قبل البيان وتوقف لها نصيب زوجة فاصطلحتا وكذا لو ادعى اودعة في يد رجل فقال لا اعلم لا يكما هي ثم اصطلحا فيها على شيء وكذا لو تداعيا دارا في يدهما اقام كل بيعة ثم اصطلحا اه ولم يصرح باستثناء هذه الثلاث من اشتراط الاقرار لكن كلامهما كالصريح في الاستثناء وبه صرح غيرهما ونقل الرافعي في الاولى عن اصحاب ان ما فيها ليس صلحا على إنكار اعترضه الزركشي بتصريح القفال فيها بجواز الصلح وبكونه على إنكار لان كل واحدة تقول الموقوف لي وحدي قال وكذا في المسئلتين الاخيرتين وفي مسئلة ما لو اسلم على ثمان اه ولك ان تقول الانكار هنا ضمنى لكن عارضه ما هو أقوى منه وهو كون الموقوف

للسلمات الخ) عبارة المغني فلا يوقف للزوجات شيء بل تقسم كل التركة بين باقى الورثة لان استحقاق الزوجات الارث غير معلوم لاحتمال انهن الكتابيات وكذا لو كان تحتها مسلمة وكتابية وقال احدا كما طالق ومات ولم يبين اه (قوله لاحتمال ان الكتابيات من الزوجات) اى وشرط الارث تحقق موجه اه ع ش (قوله اعتاده) اى التوقف (قوله ضياعها) اى حق المقررة على حذف المضاف (قوله وهذا) اى ما ذكرنا هنا من صحة صلح الولي (قوله تأويله) اى كلام الصيمري (قوله فكيف يحمل كلامهن) كذا فيما راينا من نسخ القلم ولعله من تحريف الناسخ والاصل تحمل كلامهن كما في بعض نسخ الطبع او يحمل كل منهن كما يؤيده ما قدمنا من قول المغني فكيف يكلف الخ (قوله بطلانه) اى الاقرار او المقر به (قوله ان الوجه انه لا يشترط هنا الخ) او قال المغني كما مر (قوله بما ذكرته) اى من عدم اشتراط الاقرار وقوله وهو نظير مسئلتنا وما صرح به الشيخان (قوله انتهى) اى قول الشيخين (قوله وبه) اى استثناء هذه الثلاث (قوله ونقل الرافعي الخ) مبتدأ خبره قوله اعترضه الزركشي الخ (قوله في الاولى) اى في مسئلة التطلق (قوله الموقوف) اى النصيب الموقوف لزوجته (قوله قال) اى الزركشي (قوله في المسئلتين الخ) اى من الثلاث المتقدمة آنفا (قوله انتهى) اى كلام الزركشي (قوله ولك ان تقول الخ) اى في توجيه استثناء هذه المسائل من اشتراط الاقرار (قوله وهو الخ) اى ما يقرب الخ (قوله وهذا الخ) من تنمة توجيههم (قوله قال الخصوم) كالحنفي (قوله وينكر) اى كل فقوله صاحبه بالنصب على المفعولية (قوله فاذا صالح) اى كل صاحبه ويحتمل انه من اسناد الفعل الى ضمير المصدر اى وقع الصلح

(فصل) في مؤنة المسلمة أو المرتدة (قوله في مؤنة المسلمة) الى الباب في النهاية والمغني (قوله في مؤنة المسلمة الخ) اى في حكم مؤنة الزوجة اذا اسلمت او ارتدت مع زوجها او تخلف احدهما عن الآخر اه مغني (قوله او المرتدة) كذا اصله والواو انصب اه سيد عمر (قول المتن استمرت النفقة) اى وبقيّة المؤن نهاية ومعنى (قوله في اصله) اى في المحرر (قوله وحذفه) اى قيد وليست كتابية (قوله فلان نفقة لها) اى ولا شيء من بقيّة المؤن اما الكتابية فلها النفقة قطعا اذا كان يحل لها ابتداء نكاحها والا فبى كغيرها من الكافرات اه مغني (قول المتن فيها) اى العدة (قوله وبحث الزركشي) ههنا وفيما ياتي بصيغة الماضي

وتأنيث العشر باعتبار الليالي لانها غرر الشهور والاعوام ولذلك لا يستعملون التذكير في مثله قط ذهابا الى الايام حتى انهم يقولون صمت عشرا ويشهد له قوله إن ليشتم الا عشر اثم ان ليشتم الا يوماه ولا منافاة بين قوله وتأنيت العشر وقول الشارح وذكر العشر

تحت يد كاهن بالدوية من غير مرجح لاحداهن فساغ لمن الصالح وإن لم يوجد صريح الاقرار لتعذره كما مر ثم رأيتهم وجهوا الصلح في (قوله هذه المسائل بما يقرب مما وجهته به وهوان من قبض شيئا يقول هو ملكي ومقبضه يقول هو هبة مني اليك وهذا في الحقيقة اختلاف في سبب الملك لا في اصله وهو لا يؤثر كافي عليك الف ثمانا فقال بل قرضا رايت القاضي وجهه بعين ما ذكرته حيث قال قال الخصوم صاحبكم اى الشافعي رضى الله عنه جوز الصلح على الانكار في مسائل وعددها ما سبق قلنا ليس ما في هذه المسائل صلحا على إنكار لان كل واحد يدعى جميع الحق لنفسه ويشكر صاحبه واليد لها ثابتة فاذا صالح في زعم كل واحد ان ترك بعض الحق لصاحبه وتبرع به عليه (فصل) في مؤنة المسلمة أو المرتدة لو (اسلمها) قبل دخول اربده (استمرت النفقة) لبقاء النكاح (ولو اسلم واصرت حتى انقضت العدة) وليست كتابية كافي اصله وحذفه للعلم به من كلامه قبل (فلا نفقة لها الا ساءتها بنخافها عن الاسلام الواجب فوراً من غير رخصة فلم يكن من جهته منع بوجه (وإن اسلمت فيها لم أعتج) نفقة (لأية النخاف في الجدول) لاساءتها بالنخاف ايضا وان بان باسلامها انها زوجة وبحت الزركشي وغيره ان تحلفها لو كان لصفر او

جنون او اغماء ثم اسلمت عقب زوال المانع استحقت كإرشد اليه تعليلهم وفيه نظر لأن التخلف نزل منزلة النشوز كما صرحوا به والنشوز مسقط للنفقة ولو من نحو صغيرة ولو اختلفا فيمن سبق اسلامه منهما صدقت لأنه يدعى مسقطا (٣٤٥) للنفقة التي كانت واجبة والاصل

عده (ولو اسلمت او لا فاسلم في العدة او اصر) الى انقضائها (فلها نفقة العدة على الصحيح) لا حسانها واساءته بالتخلف وفارق جهجا بان الاسلام واجب فوري اصالة فهو كصوم رمضان وانما سقط المهر اذا سبق اسلامها قبل الوطء لأنه عوض البضع فسقط بتفويت معوضه ولو بعدد ككل البائع المبيع مضطرا قبل القبض والنفقة للتمكين وهو المفوت له وبمح الزركشي ايضا اه كرى (قوله نظير مامر) اراد به ضد مامر اى عدم الاستحقاق اه رشيدى (قوله لان عذر الزوج لا يسقط الخ) معتمد اه عش (قوله ومن اسلامها) اى من حين اسلام المرتدة متعلق بقوله الا ان تستحق الخ (قوله الابماياتى فى النفقات) اى فلا بد من رفعها للقاضى واعلامها له بانها رجعت للطاعة فيرسل القاضى الى الزوج فان مضت بعد الارسال والعلم مدة امكان الرجوع ولم يرجع استقرت عليه لان المانع الان من جانبه اه عش

(باب الخيار فى النكاح والاعفاف ونكاح العبد وغير ذلك)

(قوله فى النكاح) الى قول المتن ثبت فى النهاية الا قوله وان قل على الوجة وقوله سواء ادى الى وكما يخبر وقوله او علمته الى شبه بعنا وكذا فى المغنى الا قوله كذا قيل الى قال المتولى والا قوله اى حشفة ذكره الى فان بقى (قول المتن جنونا) والا صراع نوع من الجنون كما قاله بعض العلماء نفيه ومعنى اى فثبت به الخيار عش عبارة سم ينبغى ان منه اوفى معناه الصرع ويحتمل ان كون احدهما مسجورا كذلك اى كالجنون ويحتمل ان يلحق بالاغماء اه ولعل الاقرب هو الاحتمال الاول (قوله ولو متقطعا) او كان قابلا للعلاج نهاية ومعنى (قوله وان قل على الوجة) خالفه النهاية والمغنى فقالا ويستثنى من المتقطع كما قاله المتولى الخفيف الذى يطرأ فى بعض الازمان اه قال عش والظاهر ان المراد بذلك البعض ما يحتمل عادة كيوم فى سنة اه (قوله لانه يفضى) اى الجنون للجنابة اى على الزوج (قوله ومثله الخبل) اى فى ثبوت الخيار وقوله كذا قيل اى ان الخبل مثل الجنون وذلك بقتضى مغايرتهما عش ورشيدى (قوله قال المتولى الخ) عبارة المغنى والنهاية والروض مع شرحه واما الاغماء بالمرض فلا خيار به كسائر الامراض ومحل كما قال الزكشى فيما تحصل منه الافاقة كما هو الغالب اما المايوس من زواله فكالجنون كما ذكره المتولى وكذا ان بقى الاغماء بعد المرض فيثبت به الخيار اه (قوله والاغماء الخ) هو

(باب الخيار فى النكاح والاعفاف ونكاح العبد وغير ذلك)

(قوله فى المتن جنونا) ينبغى ان منه اوفى معناه الصرع ويحتمل ان كون احدهما مسجورا كذلك ويحتمل ان يلحق بالاغماء (قوله جنونا) منه الصرع كما قاله بعضهم فراجع (قوله قال المتولى والاغماء) عبارة الروض وشرحه لا الاغماء بالمرض فلا يثبت به الخيار كسائر الامراض قال الزكشى ومحل فيما تحصل منه الافاقة كما هو الغالب اما الدائم المايوس من زواله فكالجنون ذكره المتولى لا بعده اى لان بقى الاغماء بعد زوال المرض فيثبت به الخيار كالجنون اه وقد يفهم من مقابلة قوله اما الدائم الخ لما قبله ان المراد بالدائم ما لا تحصل منه الافاقة اى بالكلية سواء كان متقطعا ام لا كما فى الجنون للثبات (قوله والاغماء الخ) هو عطف على الخبل

(٤٤) - شروانى وابن قاسم - (سابع) بالآخر جنونا ولو متقطعا وان قل على الوجة وان لم يستحكم لانه يفضى للجنابة وهو مرض يزول الشومور من الغلب مع بقاوة الاغماء وحر كنهها ومثله الخبل بالنحر بك كذا قيل والذى فى القاموس انه الجنون وامل الاول لحن الجنون ليه كما الاستغراق بخلاف الخبل قال المتولى والاغماء المايوس من زواله (او جزاء او برضا) وان قل ان

استحكم بقول خيرين وعلامة الاول اسوداد العضو والثاني عدم احمراره وان بولغ في قبضه (او وجدها رتقاء) اى منسداحل جماعها بلحم ومثله ضيق المنفذ بحيث يفضيها كل (٣٤٦) واطى كذا اطلقوه ولعل المراد بحيث يتعذر دخول ذكر من بدنه كبدها نحافة وضدها

فرجها سواء ادى لافضاها ام لا ثم رايته الباقيني اشار لذلك بقوله في تدريبه وضيق المنفذ لنحافتها بحيث لا يسع آلة نحيف مثلها ويفضيها اى شخص فرض اه فقوله بحيث صريح فاما ذكرته وما ذكره بعده الواقع في كلامهم مجرد تصريح قال الاسنوي وكما يخبر بذلك فكذلك تنخير هي بكبر الله بحيث يفضى كل موطوء (او قرناء) اى منسد ذلك منهم ما بعظم (او وجدته) وهو بالغ عاقل (عنيانا) اى به داء يمنع انتشار ذكره عن قبلها وان قدر على غيرها وعلته قبل النكاح من عن اعرض او شبه بمنان الدابة للينه (او يجبوها) اى مقطوع ذكره او الادون قدر الحشفة اى حشفة ذكره اخذا بما مر في التحليل وغيره فان بقي قدرها وعجز عن الوطء به ضربت له المدة الاتية كالعين (ثبت) للكاره منهما الجاهل بالعيب او العالم به اذا انتقل لاخس منه منظرا كان كان باليد فانقل للوجه لا لليد الاخرى وانما نزاع الرهن بزيادة فسق الموضوع تحت يده وان كانت من جنس الاول كان كان بزي في الشهر مرة فصاري في فيه مرتين كما اقتضاء اطلاقهم

عطف على الخيل اه سم (قوله المايوس من زواله) اى بان قال اهل الخبرة لا يزول اصلا وقضيته انه لو قال الاطباء يزول بعد مدة لم يشذوا الخيارات وان طالت المدة ولو قيل بشوته حينئذ لم يبعد اه عش (قول المتن وجزاما) وهو علة يحمر منها العضو ثم يسود ثم يتقطع ويتناثر ويتصور في كل عضو غير انه يكون في الوجه اغلب او برصا وهو بياض شديد يبيع الجلد ويذهب دموية نهائية ومعنى (قوله وان قل الخ) راجع لكل من الجذام والبرص (قوله ان استحكم الخ) عبارة النهاية والمعنى ومحل ذلك بعد استحكامها ما اما او اناهما فلا خيار به كما صرح به الجويني قال والاستحكام في الجذام يكون بالنقطع وتردد الامام فيه وجواز الاكتفاء بأسر داه وحكم اهل المعرفة باستحكام العلة اه قال عش قوله وحكم اهل المعرفة باستحكام العلة معتمد وعبرة شيخنا الزبدي والمعتمد انه لا يشترط استحكامهما بل يكفي حكم اهل الخبرة بكونه جذاما او برصا لم يثبت ولعل هذا مراد الامام بقوله بالاكتفاء بأسر داه وحكم اهل المعرفة الخ فلا تخالف اه وقال السيد عمر بعد ذكر ما مر عن الزبدي ما نصه فقد اختلف النقل عنه اى صاحب النهاية والاول هو الموافق لمنقول الشيخين عن الجويني وقره والثاني منقول عن ابن ابي الدم وغيره وهو وجه من حيث المعنى لسكون النفس تعافيه وتفر منه مطلقا ولان ما يخاف منه من الاعداء لا يتقيد بالاستحكام اه وقوله عن ابن ابي الدم الخ اى واختاره الامام كما مر (قوله الثاني الخ) اى علامة البرص ان يعصر المكان فلا يحمر اه كردى (قول المتن رتقاء) وليس للزوج اجبارها على شق الموضوع فان شقته وامكن الوطء فلا خيار ولا تمكن الامة من الشق قطعاً الا باذن السيد ومعنى ونهاية قال عش قوله ولا تجبر على شق الموضوع اى حيث كانت بالغف ولو سفهية اما الصغيرة فينبغي ان لو لها ذلك حيث راي فيه المصلحة ولا خطر اخذاً بما ياتي في قطع السلعة اه (قوله ومثله) اى مثل الرتقاء في ثبوت الخيار به (قوله فقوله بحيث) اى الخ (قوله صريح الخ) اى صراحة مع قوله ويفضيها الخ الظاهر في التقييد اه سم (قوله وما ذكره الخ) اى قوله ويفضيها الخ (قوله او علمته) عطف على قدر اه سم عبارة المعنى قضية قوله وجد انه لو علم احدهما بعيب صاحبه قبل العقد لا خيار له وليس على اطلاقه بل لو علمت بعته قبل العقد فلها الخيار بعده على المذهب لان العنة قد تحصل في حق امراة دون اخرى وفي نكاح دون نكاح ويثبت الخيار للزوجة بالعنة وان كان قادرا على جماع غيرها اه (قوله من عن) اى لفظ العنين ماخوذ من عن الخ وقوله او شبه عطف على من عن عبارة النهاية والمعنى سمي بذلك للين ذكره وانعطفه ماخوذ من عنان الدابة اه (قوله او الادون قدر الحشفة) عبارة المعنى وهو مقطوع بجميع الذكور ولم يبق منه قدر الحشفة اه (قوله اى حشفة ذكره) اى كبرت او صغرت حتى لو كان الباقي من ذكره قدر حشفة معتدلة او اكثر لكن دون حشفته او صغرت حشفته جدا وكان الباقي قدرها دون المعتدلة فلا خيار اه عش (قوله فان بقي قدرها الخ) عبارة المعنى اما اذا بقي منه ما يوجب قدرها فلا خيار لها اه (قول المتن ثبت) جراب اذا المقدرة في كلام المتن اه معنى (قوله الجاهل بالعيب) اى مطلقا ويصدق منكر العلم به بيمينه اه فتح الجواد (قوله وان كانت) اى الزيادة (قوله كان) اى من وضع الرهن تحت يده (قوله كما اقتضاء) اى التعميم المذكور بالغاية (قوله ان يزيد) اى الفسق (قوله وذلك) الاولى اسقاطه غاية ما يتكلف فيه انه بدل من قوله وانما نزاع الرهن الخ (قوله ولا كذلك هنا) هذا الفرق يقتضى ان الزيادة هنا من الجنس كان علم احدهما عيبا بوجه الاخر مثل ان علم بعد النكاح زيادته فيه لا خيار بها فان كان كذلك فهو مشكل اى فيحتاج الى الفرق والافاوجه استشكل احد الموضعين بالاخر اه سم

(قوله صريح الخ) اى صراحة مع قوله ويفضيها الخ الظاهر في التقييد (قوله او علمته) عطف على قدر (قوله وان كانت) اى الزيادة (قوله لا كذلك هنا) هذا الفرق يقتضى ان الزيادة هنا من الجنس كان علم احدهما عيبا بوجه الاخر مثل ان علم بعد النكاح زيادته فيه لا خيار بها فان كان كذلك فهو

خلاف لمن زعم انه لا بد ان يزيد من جنس اخر وذلك لان الزيادة ثم قد تؤدي الى ذهاب عين الرهن بالكلية فاحتيط له بنزعه منه عندها ولا كذلك هنا وقضية قولهم للكاره لو لا وصفه

بما يعين ان المراد به السلم ان ذا العيب لو اراد ان يتخير في الفسخ كراهة لاساءته الآخر بتحملة ضرر معاشرته وان رضى اجيب وهو بعيد
والذي دل عليه كلامهم انه لا يتخير الا بالسليم ووجه ظاهر ولا نظر بعد رضا السلم (٣٤٧) بالمعيب الى ما ذكر (الخيار في فسخ النكاح)

ان بقي العيب الى الفسخ
ولم يمت الاخر كما ذهب اليه
اكثر العلماء وصح عن عمر
رضي الله عنه في الثلاثة الاول
المشتركة بينهما والقرن
ومثله لا يفعل الا عن
توقيف ولا جماع الصحابة
رضي الله عنهم عليه في
الخاصين به وقياسا اولويا
في الكل على ثبوت خيار البيع
بدون هذه اذ الفائت ثم
مالية يسيرة وهذا المقصود
الا عظم وهو الجماع والتمتع
لا سيما والجنام والبرص
يعديان المعاشر والولد
او نسله كثيرا كما جزم به
في الام في موضع وحكا
عن الاطباء والمجربين في
موضع آخر قال البيهقي
 وغيره ولا ينافيه خبر لا
عدوى لانه نفي لاعتقاد
الجاهلية نسبة الفعل لغير
الله تعالى فوقوعه بفعله
تعالى ومن ثم صح خبره
من المجزوم فرارك من
الاسد واكل صلى الله عليه
وسلم معه تارة وتارة لم
يصافحه بيانا لسعة الامر
على الامة من الفرار والتوكل
وخرج بهذه الخمسة غيرها
كالعذوب بكسر اوله
المحمل وسكون ثانيه المجمع
وقبح التحية وضمها ويقال
عذوب كعتور وهو فيهما
من يحدث عند الجماع

أقول وبذلك المقتضى يصرح كلام صاحب المغني في هامشه (قوله بما يعين الخ) يعني قوله الجاهل بالعيب
الخ لكن في دعوى التعيين نظر فليتأمل (قوله ان المراد به الخ) مفعول يعين والضمير للكاره (قوله ان ذا
العيب الخ) اي صاحب العيب خبر وقضية الخ (قوله كراهة لاساءته) اي ذى العيب من الاضافة الى الفاعل
واللام للتقوية وقوله الاخر السلم مفعوله وقوله بتحملة اي الاخر والباء متعلقة بالاساءة يعني
لكراهته اي ذى العيب تسببه في مشقة تحمل السلم ضرر معاشرته اي ذى العيب معه وقوله وان رضى غاية
بقوله ان يتخير الخ والضمير للسليم (قوله اجيب) جواب لو (قوله الى ما ذكر) اي الى اساءة الاخر الخ (قوله
ان بقي العيب) الى المتن في المغني الا قوله والقرن وقوله واكل الى وخرج وقوله وسكوتها الى ونقلها (قوله
ولم يمت الاخر) اي المعيب (قوله كاذب) الى المتن في النهاية الا قوله والقرن (قوله اليه) اي ثبوت الخيار
لذلك العيوب (قوله وصح) اي ثبوت الخيار عطف على قوله ذهب الخ (قوله في الثلاثة الاول الخ) اي الجنون
والجنام والبرص (قوله بينهما) اي الزوجين (قوله ومثله) اي ثبوت الخيار بالعيوب المتقدمة وتجوز
الفسخ بها (قوله عن توقيف) اي ورود في الشرع (قوله ولا جماع الخ) وقوله وقياسا الخ عطف على قوله كما
ذهب الخ (قوله عليه) اي ثبوت الخيار وقوله في الخاصين به اي الزوج وهما الجب والعنة اه ع ش (قوله بدون
هذه) اي بعيوب دون هذه اه ع ش (قوله وان نسله) اي الولد (قوله كما جزم به) اي باعدا ميها وكذا ضمير
وحكا (قوله قال البيهقي وغيره الخ) عبارة المغني فان قيل كيف قال الشافعي انه يعدى وقد صح في الحديث
لا عدوى اجيب بان مراده انه يعدى بفعل الله لا بنفسه والحديث ورد للمال يعتقه اهل الجاهلية من نسبة
الفعل لغير الله وان مخالطة الصحيح لمن به شيء من هذه الادواء سبب لحدوث ذلك الداء اه (قوله ولا ينافيه)
اي ما جزم به في الام من الاعداء (قوله ومن ثم) اي من اجل وقوع الاعداء (قوله واكل) يظهر انه جملة فعلية
استثنائية (قوله وخرج بهذه الخمسة الخ) بالنظر لكل من الزوجة على حدته اذ كل واحدة منهما يتخير
بخمسة اه رشيدى عبارة المغني تنبيهه قد علم بما مر ان جملة العيوب سبعة وانه يمكن في كل من الزوجين خمسة
واقصار المصنف على ما ذكر من العيوب يقتضى انه لا خيار فيما عداها قال في الروضة وهو الصحيح الذي قطع
ه الجمهور فلا خيار بالبخر والضان والاستحاضة والقروح والسيالة والعمى والزمانة والبله والخصام والافضاء
ولا يكونه يتغوط عند الجماع وقوله فلا خيار الخ ذكره النهاية وزادت عقب الاستحاضة مانصه وان لم تحفظ
له عادة وحكم اهل الخبرة باستحكامها خلافا لار كشي اه وقال ع ش قوله والقروح والسيالة ومنها
المرض المسمى بالمبارك والمرض المسمى بالعقدة والحكة فلا خيار بذلك اه (قوله كعتور) بالمشاة
الفوقية كدرهم وادوقوله وهو فيها اي الزوجين وقوله وفيه اي الرجل اه ع ش (قوله فلا خيار به)
اي بغير الخمسة مطلقا اي يس من زواله ام لا (قوله على ان المرض الهايوس) اي القائم بالزوج ومنه مالو
حصل له كبر في الانثيين بحيث تغطي الذكر بهما وصار البول يخرج من بين الانثيين ولا يمكن الجماع بشيء
منه فيثبت ازواجه الخبار ان لم يسبق له وطء وايس من زوال كبرهما بقول طبييين بل ينبغي الاكتفاء
واحد عدل ولو اصابها مرض يمنع من الجماع وايس من زواله فهل يثبت له الخيار الحاقا له بالرتق او لا فيه نظر
والظاهر عدم الخيار بل قد يفهمه قوله في الاستحاضة وان حكم اهل الخبرة باستحكامها اه ع ش وقوله بل
قد يفهمه الخ ظاهر المنع (قوله في معنى العنة) وحيث انفصل فيه بين كونه قبل وطء او بعده اه حالي قال
سم وفي معناها ايضا الشلل الذي لا يمكن معه الجماع ان لم يكن منها حقيقة وكذا الهرم الذي لا يمكن معه الجماع

مشكل والا فارجحه استشكل احد الموضوعين بالآخر (قوله لاساءته الاخر) اي السلم (قوله
انه لا يتخير الا بالسليم) اي اذا كان احدهما سالما والا فالخيار ثابت اذا كانا معييين ايضا كما سيعلم
(قوله بدون هذه) اي العيوب (قوله في معنى العنة) في معناها ايضا الشلل الذي لا يمكن معه الجماع

وفيه من ينزل قبل الابلاج فلا خيار به مطلقا على المعتمد وسكوتها في موضع على ان المرض الهايوس من زواله ولا يمكن معه
الجماع في معنى العنة لانما هو ليكون ذلك من طرق العنة فليس قسما خارجا عنها ونقلها عن الماوردي ان المستأجرة العين

كذلك ضعيف لكن لا نفقه لها وسياتي الفسخ بالرق والاعسار ولا يشك ثبوت الخيار بما ذكر مع ما مر انه شرط للسكفاءة وان شرط الفسخ
الجل به لان الفرض انها اذنت في (٣٤٨) النكاح من معين او من غير كفؤ فزوجها الولي منه بناء على انه سليم فاذا هو معيب فيصح

اه اقول في معناها ايضا كما تقدم كبر آله بشرطه وفي معنى الرق كما تقدم ايضا ضيق فرجها بشرطه فيثبت
بهما الخيار (قوله كذلك) اي يثبت بهما الخيار اه ع ش (قوله ضعيف الخ) عبارة المغنى ولو وجدها
مستاجرة العين نقل الشيخان عن المترى انه ليس له منع من العمل ولا نفقة عليه و ظاهره انه لا خيار له وهو
المعتمد ونقل عن الماوردي ان له الخيار ان جهل اه (قوله ولا يشك الخ) عبارة النهاية واستشكل
تصور فسخ المرأة بالعيب بانها ان علمت به فلا خيار والا فالتنقي منه شرط للسكفاءة ولا صحة مع انتفاء الخيار
فرع الصحة غفلة عن قسم اخر وهو انها لو اذنت له في التزويج من معين الخ (قوله بما ذكر) اي العيوب
الخمس وقوله انه اي السلامة من العيوب المثبتة للخيار اه ك ر د ي (قوله وان شرط الخ) عطف على قوله انه
الخ وقوله به اي بما ذكر وقوله لان الفرض الخ علة لثبوت الاشكال (قوله وتخير هي) هذا مشكل في الثانية لان
الفرض انها اذنت في غير كفؤ وهو شامل لغير الكفؤ بالعيب وهذا يتضمن رضاها بالعيب فكيف مع ذلك
تتخير اه سم ويمكن ان يجاب عنه بان الغالب السلامة من هذا العيب فحمل الاذن في التزويج من غير
الكفؤ على ما اذا كان الخلل المفوت للسكفاءة بدناءة النسب ونحوها حملا على الغالب اه ع ش وهذا
الجواب ما خوذ ما ياتي في شرح قلت ولو بان معيها او بعدا فلها الخيار والله اعلم (قوله وكذا هو الخ) لعله
في نظير الاولى بان ظنها سليمة فبان معيبة كما ياتي هناك (قول المتن وقيل ان وجد الخ) عبارة المغنى والنهاية
ولا فرق في ثبوت الخيار بما ذكر بين ان يجدها الزوجين بالاخر مثل ما به من العيب ام لا وقيل الخ (قوله
والكلام) الى قوله ولو كان مجبوا في النهاية والمغنى (قوله والكلام الخ) اي ثبوت الخيار ولعل المراد انه
لا يثبت لاحدهما بنفسه والا فلا مانع من ثبوت الخيار لولي المرأة بجنون الزوج كما لو لم تكن بجنون كما ياتي
في شرح قوله وتخير بمقارن جنون الخ من قوله وان كانت مثل الزوج اه ع ش (قوله ولو كان مجبوا
الخ) ولو اختلفا في شيء هل هو عيب كيباض هل هو برص او لاصدق المنكر وعلى المدعى البيهنة مغنى وروض
مع شرحه (قوله مجبوا) اي او عني كما يعلم بما ياتي في شرح وتثبت العنة (قوله وهي رتقاء) اي ابتداء فلا
يتكرر معه قوله الا في ولو حدث به جيب فرضيت اه ع ش (قوله انه لا يثبت الخ) والا قرب ثبوته
نهاية اي لكل منهما ع ش (قوله ثبوته) جزم في الروض بثبوته سم وعبارة مر والا قرب ثبوته
وذكر المغنى الطريقتين من غير ترجيح اه سيد عمر (قوله اي احد الزوجين) تفسير للضمير المستتر
وقوله الاخر تفسير للبارز (قوله بعلامة) الى قوله واما تصويره في النهاية لا لقوله اي وطء الى لانها عرفت
وقوله ولما كان الياس الى المتن وقوله ونقص العدد مطلقا وقوله فتلزمه اجابته وكذا في المغنى الا قوله وتصور
الخ (قوله بعلامة الخ) عبارة النهاية والمغنى بان زال اشكاله قبل عقد النكاح بدكورة او ائونة سواء اوضح
بعلامة قطعية او ظنية ام باخباره اه (قوله لانه الخ) عبارة النهاية والمغنى لان ما به من ثقبه او سلعة زائدة
لا يفوت الخ (قوله كاستاجر الخ) اي قياسا عليه اه ش (قوله بالمعنى السابق الخ) يفيد انه لا بد من ازالة
بكاره البكر وقضية ذلك مع قوله كتقرير المهر توقف تقريره على ازالته وهو خلاف ما سياتي له في الصداق
سم وقوله في الصداق اي وفي شرح فان قال وطئت حلف (قوله كتقرير المهر الخ) ظاهر صنيعة انه مثال

ان لم يكن منها حقيقة وكذا الهرم الذي لا يمكن معه الجماع (قوله او من غير كفؤ الخ) كذا شرح مر (قوله
وتتخير هي) هذا مشكل في الثانية لان الفرض انها اذنت في غير كفؤ وهو شامل لغير الكفؤ باعتبار
العيب وهذا يتضمن رضاها بالعيب فكيف مع ذلك يتخير وليس هذا كما لو اذنت ليعين ظنته كفؤا فبان معيها
فانها تتخير لظهور الفرق بين الاذن ليعين ظنته كفؤا فبان معيها لانه لا يتضمن الرضا بالعيب وبين اذنها في غير
الكفؤ لنضمه الرضا بالعيب وقد اوردته على مر فوافق على الاشكال (قوله وهو او وجهه من اعتماد
غيرهما ثبوته) جزم في الروض بثبوت الخيار (قوله اي وطء بالمعنى السابق الخ) يفيد انه لا بد من ازالة

النكاح وتخير هي وكذا
هو كما ياتي (قيل ان وجد)
احدهما (به) اي الاخر
(مثل عيبه) قدرا ومحلا
وخشا (فلا) خيار لتساويهما
حينئذ والاصح انه يتخير
وان كان ما به الخش لان
الانسان يعاف من غيره
ما لا يعاف من نفسه والكلام
في غير المجنونين المطبق
جنونها لتعذر الفسخ
حينئذ ولو كان مجبوا بالباء
وهي رتقاء فطريقان لم
يرجحا منهما شيئا والذي
اعتمده الاذرعى والزر كشي
انه لا خيار وهو او وجهه من
اعتماد غيرهما ثبوته (ولو
وجده) اي احد الزوجين
الاخر (خشي واضحا) بعلامة
ظنية كالليل او قطعية
كالولادة (فلا خيار) له (في
الظاهر) لانه لا يفوت
مقصود النكاح اما المشكل
فلا يصح نكاحه كما مر (ولو
حدث) بعد العقد (به) اي
الزوج (عيب) مما مر قبل
الدخول او بعده ولو بعلما
كان جبت ذكره (تخيرت)
بين فسخ النكاح وادامته
لتضررها به كالمقارن وإنما
لم يتخير المشتري بتعييده

المبيع لانه به يصير قابضا لحقه ولا كذلك هي كاستاجر هدم الدار المؤجرة (الاعنة) حدثت به (بعد دخول) اي وطء لحقها
بالمعنى السابق في التحليل فانها لا تتخير لانها عرفت قدرته على الوطء ووصلت لحقها منه كتقرير المهر ووجود الاحصان مع رجاها

وبه فارت الجب لا يقال الوطء لا يجب على الزوج فكيف فسخت بتعذره لا نقول إنما يجب اكتفاء بداعية الطبع المألوفة اليه فترجاه حيثئذ ولا يعظم ضررها وهذا منتصف عند تعذره يجب أو عنه ولما كان اليأس فيهما دائما (٣٤٩) دفع الشارع ذلك عنها بتمكينها من الفسخ

مخلاف الايلاء فإنه ليس فيه إلا اياس مدة لا تصبر عنها غالباً فان ذلك الحرمة فقط ثم التطليق عليه بشرطه ومن ثم حرم عليه سفر النقلة وترك زوجته في عصمته لأن فيه إياساً لها منه (أو) حدث (بها) عيب مما مر قبل دخول أو بعده (تخير في الجديد) كما لو حدث فيه ولا نظر إلى أنه يمكنه الطلاق لأن الفسخ يدفع عنه التشطير قبل الوطء ونقص العدد مطلقاً (ولا خيار لولي محادث) بالزوج بعد عقد النكاح لأن حقه في الكفاة في الابتداء دون الدوام لا تنفأ العار فيه ولهذا لو عتقت تحت قن ورضيت به لم يتخير (وكذا) لا خياره (بمقارن جب وعنة) للنكاح إذ لا عار والضرر عليها فقط فيلزمه إجابتها إلى ذيهما وإلا كان عاصلاً وتصور معرفة العنة بالمقارنة مع كونها لا تثبت إلا بعد العقد بان يتخيرها معصوم مطلقاً أو عن هذه بخصوصها وأما تصويره بما اذا تزوجها ثم عرف الولي عنته ثم طلقها واراد تجديد نكاحها فعترض بقولهم يجوز أن يعنى في نكاح دون آخر وأن اتحدت المرأة (ويتخير) الولي لا السيد كما في البسيط

لحقها منه فالكاف للتمثيل وقضية صنيع المغنى أنها للتظهير عبارة لحصول مقصود النكاح من تقرير المهر وثبوت الحصانة وقد عرفت قدرته على الوطء وصلت إلى حقها منه اه (قوله وبه) أي برجاه والها (قوله) عيب مما مر شامل للرتق والقرن نهاية ومغنى زاد سم ويفرق بين خياره حيثئذا إذا حدثا بعد الدخول وعدم خيارها بحدوث العنة بعد الدخول كما تقدم بان حقها في الوطء مرة وقد وصلت إليه وحقه في الوطء كل وقت اه وفي النهاية أيضاً ما نصه ولو حدث به جب فرضيت ثم حدث بهارتق أو قرن فالأوجه ثبوت الخيار له اه (قوله فان ذلك) فعل ففاعل والاشارة إلى الايلاء وقوله الحرمة مفعول أن وقوله ثم التطليق معطوف عليه وقوله بشرطه أي التطليق من عدم النفي إلى الوطء (قوله) ومن ثم (أي من أجل تأثير الايلاء بالحرمة حرم عليه أي الزوج مطلقاً) (قوله التشطير قبل الوطء) أي وسقوط الكل بعده (قوله ونقص الخ) عطف على التشطير (قوله مطلقاً) أي قبل الوطء وبعده (قوله والضرر عليها) أي تخيبت رضى لا التفات إلى طلب الولي الفسخ اه عش (قوله لم يتخير) أي الولي وإن كان له المنع ابتداء من نكاح الرقيق نهاية ومغنى (قول الماتن بمقارن جب) أي بان زوجهما وهو محبوب أو عين اه عش (قوله فيلزمه) أي الولي (قوله) إلى ذيهما أي صاحب الجب والعنة (قوله وإلا) أي بان لم يجبهما إلى ذيهما (قوله وتتصور الخ) ويمكن أن تتصور أيضاً باقراره اه سم (قوله مطلقاً) أي عن هذه الزوجة وغيرها اه عش (قوله وأما تصويره بما اذا تزوجها الخ) أقر هذا التصوير المغنى والنهاية واجاب عن الاعتراض الآتي بان الأصل الاستمرار (قوله ويتخير الولي) أي ولو كانت المرأة بالغه رشيدة اه عش (قوله لا السيد الخ) خلافاً للنهاية والمغنى عبارة البجيرمي قوله الولي أي الخاص ولو من غير النسب كالسيد على المعتذر أما العام فلا يثبت له اخذاً من التعليل شورى اه (قوله وإن رضيت) يقتضى كقوله السابق بمحادث الزوج تصوير خيار الولي اثباتاً ونقياً بولي الزوجة فقد يقتضى هذا أن ولي الزوج الصغير أو المجنون لا خيار له بعيب الزوجة المقارن ووجهه أنه لا يتصور تزويجه بمعينة لأنه لا يصح تزويجه بها كما تقدم فلزوج بسليمة فعرض لها العيب يتخير إذا كل ولا يتخير وليه اه سم وفي البجيرمي عن شيخه العشماوى مثله (قوله لذلك) عبارة المغنى للعاروف العدوى وإذا فسخ من ثبت له الخيار بعيب ظنه ثم تبين أنه ليس بعيب بطل الفسخ اه (قوله) مما مر (أي في شرح وقيل أن وجد به مثل عيبه) (قوله المقتضى للفسخ) إلى الماتن الا قوله أي غطاة إلى الماتن وإلى التنبيه في النهاية الا قوله وقيل إلى الماتن وقوله وهذا أولى إلى الماتن (قوله بعيب) متعاق بالفسخ وقوله بعد تحققه متعلق بالخيار وقوله وهو أي تحقق العيب (قوله بمضى السنة الخ) قضيتها أنها لو علمت بعنته وأخرت الرفع إلى القاضي لا يسقط خيارها ور بما يقتضى كلامه الآتي في شرح فإذا تمت السنة رفعت الخ

بكارة البكر وقضية مع قوله كتقرير المهر توقف وتقريره على ازالتها وهو خلاف ما سياتى له في الصداق (قوله) أو حدث بها عيب شامل للرتق والقرن ويفرق بين خياره حيثئذا إذا حدثا بعد الدخول وعدم خيارها بحدوث العنة بعد الدخول كما تقدم بان حقها في الوطء مرة وقد وصلت إليه وحقه في الوطء كل وقت فليتامل (قوله ونقص) عطف على التشطير (قوله وتتصور) يمكن أن تتصور أيضاً باقراره (قوله فعترض بقولهم الخ) قد يقال القول المذكور لا ينافى المعرفة بمعنى الظن أو الاعتقاد الجازم لأن القرائن تؤدي إلى ذلك كما لا يخفى (قوله) لكن نازع فيه الزركشى تبعه في النزاع مر (قوله) وإن رضيت يقتضى كقوله السابق بمحادث الزوج تصوير خيار الولي نفيًا وإثباتاً بولي الزوجة فقد يقتضى هذا أن ولي الزوج الصغير لا خيار له بعيب الزوجة المقارن ووجهه أنه لا يتصور تزويجه بمعينة لأنه لا يصح تزويجه كما تقدم والظاهر أن المجنون كذلك فلا يصح تزويجه بالمعينة فلزوج بسليمة فعرض لها العيب يتخير إذا أفاق ولا يتخير وليه قال في الروض لا يمكن الفسخ في مجنونين إلا بتقطع قال في شرحه فيمكنها الفسخ في زمن الافاقة اه (قوله وهو) أي

لكن نازع فيه الزركشى (بمقارن جنون) وإن رضيت لأنه يعبر به (وكذا جذام وبرص) فيتخير بأحدهما إذا قارن (في الأصح) لذلك وإن كانت مثل الزوج في العيب أو أزيد كما علم مما مر (والخيار) المقتضى للفسخ بعيب مما مر بعد تحققه وهو في العنة بمضى السنة

الآتية وفي غيرها بثبوتها عند الحاكم (على الفور) كافي البيع بجامع أنه خيار عيب فيبادر بالرفع للحاكم على الوجه السابق ثم وفي الشفعة ثم
بالفسخ بعد ثبوت سببه عنده وإلا سقط خياره (٣٥٠) وتقبل دعواه الجمل بأصل ثبوت الخيار أو بفوريته أن أمكن بأن لا يكون مخالطا

للعلماء أي مخالطة تستدعي عرفا معرفة ذلك فيما يظهر ويظهر أيضا أن المراد بالعلماء عارف بهذه المسئلة وكذا يقال في نظائر ذلك (والفسخ) بعيبه أو عيبها المقارن أو الحادث (قبل دخول يسقط المهر) والمنفعة لأنها كانت هي الفاسخة فواضح وإلا فهو بسببها فكانها الفاسخة ولأنه بذل العوض السليم في مقابلة منافعها وقد تعذرت بالعيب وبه فارق عدم جعل العيب فيه بمنزلة فسخه بغير عيبها ولأن قضية الفسخ تراد العوضين فكما رد بعضها كاملا ترد مهره كذلك (و) الفسخ (بعده) أي الدخول أو معه (الأصح أنه يجب به مهر مثل أن فسح) بالبناء للفعول لا الفاعل لا بهامه (ب) عيب به أو بها (مقارن) للعقد لأنه لما بذل المسمى ليستمتع بسليمه ولم توجد فكان لا تسمية وقيل أن فسخت بعيبه وجب المسمى قيل وهو الذي لا يتجه غيره لأنه بذل المسمى في التمتع بسليمه وقد استوفاه فلم يعدل عنه لمهر المثل أو وقد يجاب بأن العقد كما اقتضى تمتعه بسليمه اقتضى العكس

خلافه أه ع ش أقول ويصرح بخلافه قول الشارح كالنهاية فيبادر بالرفع للحاكم الخ الشامل للرفع في العنة وأصرح منه قول المغني والمعنى يكون أي الخيار على الفور أن المطالبة والرفع إلى الحاكم يكون على الفور ولا ينافي ذلك ضرب المدة في العنة فإنها حينئذ تتمحقق وإنما يؤمر بالمبادرة إلى الفسخ بعد تحقق العيب أه (قوله الآتية) نعت للمضاف فكان المناسب التنكير (قوله فيبادر بالرفع الخ) إشارته إلى أن المراد بقوله والخيار على الفور أن المطالبة بالفسخ والرفع إلى الحاكم على الفور كما قال بعضهم أه كردى (قوله ثم) أي في البيع (قوله ثم بالفسخ) عطف على بالرفع (قوله بعد ثبوت سببه الخ) فضيته امتناع الفسخ قبل الثبوت فراجع نظيره من البيع أه سم (أقول) وصرح به أي الامتناع المغني (قوله عنده) أي الحاكم (قوله وإلا) أي بأن آخر الرفع أو الفسخ (قوله وتقبل دعواه الخ) أي وأن طال الزمن جدا أه ع ش (قوله) أن أمكن الخ ذكره المغني في المعطوف عليه فقط وقال في المعطوف مانصه ولو ادعى جهل الفور فقياس ما تقدم في الرد بالعيب أنه يقبل لحفائه على كثير من الناس أه (قوله عارف الخ) أي من يعرف بهذا الحكم وإن جهل غيره أه نهاية (قول المتن والفسخ الخ) والحاصل أن الصور ثمانية يسقط المهر في صورتين ويجب المسمى في صورة ومهر المثل في خمس وعلى كل من الثمانية إما أن يكون الفسخ بعيبه أو عيبها أو يزداد صورتان وهما الفسخ مع الوطء بمحادث مع بعيبه أو بعيبها أه بجري مى أقول ويؤيد أربع صور أخرى وهي الفسخ مع الوطء بمقارن أو حادث بين العقد والوطء بعيبه أو عيبها إشارتها إلى الشارح بقوله معه في الموضعين الأولين (قوله والمتعة) الأولى كافي المغني ولا متعة لها أيضا لأن التعبير بالاستقاط يقتضى سبق الوجوب مع أنه ليس كذلك (قوله فهو) أي الفسخ (قوله السليم) كان الأولى أن يؤخر ويجعل صفة للذافع (قوله وبه) أي بالتعليل الثاني أه ع ش (قوله فكارد) أي الزوج وقوله ترد أي الزوجة وقوله كذلك كذلك أي كاملا (قوله أي الدخول) أي بأن لم يعلم بالعيب إلا بعد الدخول أه محلى زاد المغني أو معه أه (قوله أو معه) انظر مع ما يأتي من أنه لا بد للفسخ من الثبوت عند الحاكم إلا أن يصور بما إذا كان القاضي عنده وقت الوطء على ما فيه من البعد تامل شو برى والأولى أن يصور بما إذا لم يوجد حاكم ولا يحكم فانه في هذه الحالة لا يفتقر الفسخ للرفع إلى القاضي أه بجري مى (قوله لا يهامه) أن حمل وجوب المهر إذا كان هو الفاسخ رشيدى وع ش (قوله لأنه إنما بذل الخ) هذا مختص بما إذا كان الزوج هو الفاسخ ويقتضى أنه لو كان العيب به يجب المسمى وهو القيل الآتى وأما جواب حج الآتى عنه فلا يشفى عند التامل فليراجع أه رشيدى (قوله اقتضى العكس الخ) قد يقال المهر إنما هو عوض تمتعه دون العكس أه سم (قوله وهو) أي ماوافق الخ مبتدأ وقوله وإيضاح خبره وقوله الآتى أي أنفا (قوله أو أن فسح معه الخ) أي الدخول (قوله بمحادث معه) أي الوطء أه مغنى (قول المتن جهله الواطئ) أن كان العيب بالموطوء وجهلته هي أن كان بالواطئ أه مغنى (قوله لماذا ذكر) أي من أنه إنما بذل المسمى الخ (قوله ثم وطئ) أي مختارا أمالوا كره على الوطء فالفقاس أنه لا يسقط خياره وأنه يجب مهر المثل ويرجع به على المكروه أه ع ش (قوله لرضاه به) شامل لما لو عذر بالتأخير فيبطل خياره فيما يظهر أه نهاية قال ع ش قوله شامل لما لو عذر بالتأخير أي ثم وطئ. وهو ظاهر فيما إذا كان العذر تخويل أو غيبة الحاكم أمالو كان العذر جهله ثبوت الخيار فينبغى أن لا يسقط لأن وطءه والحالة ما ذكر لا يدل على رضاه بالعيب وعبرة حج لو عذر بالتأخير لا يبطل خياره والظاهر خلافه ثم رأيت ما قدمته في مشتر الخ أه وقوله هنا في زوج علم العيب وجهل

أي التحقق (قوله فيبادر بالرفع الخ) كذا شرح مر (قوله ثم بالفسخ) عطف على بالرفع (قوله بعد ثبوت سببه) فضيته امتناع الفسخ قبل الثبوت فراجع نظيره من البيع (قوله اقتضى العكس) قد يقال المهر إنما

أيضا فاذا وجد عيبه كان على خلاف قضية العقد فوجب مهر المثل ثم رأيت ماوافق ما ذكرته ويرد غيره وهو أن وأيضا لقضية الفسخ إلى آخره الآتى (أو) أن فسح معه أو بعده (بمحادث بين العقد والوطء) أو فسح معه أو بعده بمحادث معه (جهله الواطئ) لماذا كراما إذا علمه ثم وطئ. فلا خيار لرضاه به وهذا أولى من التعليل بزوال الفورية لاقتضائه أنه لو عذر بالتأخير لا يبطل خياره بوطئه

والظاهر خلافه ثم رايته ما قدمته في مشر علم العيب وجعل ان له الرد فاستعمله هل يسقط رده لان استعماله رضامنه به او لانه انما استعماله لظنه ياسبه من الرد ليقا في نظير ذلك هنا (و) الاصح انه يجب (المسمى ان) فسخ بعدو طه وقد (حدث) العيب (بعدو طه) لانه لما استمتع بسليمة استقر ولم يغير واتماخن الوطه هنا بالمسمى او مهر المثل بخلافه في امة اشتراهاتهم ووطنهم (٣٥١) علم عيبها لانه هنا مقابل بالمهر و ثم

غير مقابل بالثمن لانه في مقابلة الرقة لا غير واستشكل هذا التفصيل بان الفسخ ان رفع العقد من أصله فليجب مهر المثل مطلقا أو من حينه فالمسمى مطلقا وأجاب عنه السبكي بانه هنا وفي الاجارة انما يرفع من حين وجوده بسبب الفسخ لا من أصل العقد ولا من حين الفسخ لان المعقود عليه فيهما المنافع وهي لا تقبض الا بالا استيفاء وحينئذ تعين ذلك التفصيل بخلافه في الفسخ بنحو ردة أو رضاع أو اعصار فانه من حين الفسخ قطعاً اه وهو مشكل في الاعصار فانه ليس فاتحاً بذاته بخلاف الذين قبله فكان القياس الحاقه بالعيب لانهما وقال غيره لا يتأتى هذا التردد هنا لان سبب وجوب مهر المثل انه لما تمتع بمعية على خلاف ما ظنه من السلامة صار العقد كانه جرى بلا تسمية وأيضا فقصية الفسخ رجوع كل الى عين حقه ان وجد والا قبله فتعين رجوعه لعين حقه وهو المسمى ورجوعها لبدل حقه وهو مهر المثل لفوات حقه بالدخول (ولو انفسخ)

أن له الرد به ثم وطى. (قوله والظاهر خلافه) وفاقا للنهاية كما مر آنفا (قوله ما قدمته) حاصله ان الشق الثاني ظاهر مدركا وقال السيد عمر اقول هو الظاهر مدركا ونقل اه (قوله لانه) اى الواطىء وقوله هنا اى في النكاح وقوله ثم اى في الشراء وقوله لانه اى الثمن في مقابلة الرقة الخ لأن العقد على الرقة والوطه منفعة ملكة فلم يقابل به عوض اه معنى (قوله هذا التفصيل) اى بين كون الفسخ بعيب حادث بعد الوطه وكونه بجادث قبله اه ع ش (قوله مطلقا) اى سواء كان بجادث قبل الوطه او بعده (قوله بانه) اى الفسخ وقوله هنا اى في النكاح (قوله انما يرفع الخ) لسكونه في تاويل انما رفعه الخ ولو قال بخلاف الفسخ بنحو ردة الخ لكان اخصر وسامتا من التكلف عبارة المغنى واما الفسخ في النكاح بالردة الرضاع والاعصار فن حينه قطعاً وكذا الخلع اه (قوله بخلافه) اى الرفع حال منه (قوله بخلاف الذين الخ) اى الردة الرضاع وقوله قبله اى الاعصار اه ع ش (قوله الحاقه بالعيب) اى في الرفع من حين السبب (قوله لانهما) لك ان تقول بل القياس الحاقه بهما بجامع ان كلا من الثلاثة ملحوظ الفسخ فيه حصوله في الحال من غير نظر الى كونه مقارنا او غير مقارن ولا يصح الحاقه بالعيب للغارق الذى اشرت اليه واما كون الفسخ يقع بنفسه او بفاعل فذاك امر اخر لا يصح ان يكون ملحوظا في ذلك فتأمل اه رشيدى (قوله وقال غيره) اى غير السبكي في جواب استشكل التفصيل وفي المغنى ما حاصله ان فرق السبكي دقيق و فرق غيره اولى (قوله هذا التردد) اى في ان رفع العقد من أصله او من حين الفسخ (قوله انه لما تمتع بمعية) هو قاصر على اما اذا كان العيب بها اه رشيدى لهذا اتى الشارح بالتعليل الثاني لانه عام (قوله وايضا فقصية الفسخ الخ) هذا يشمل الصورة الاخيرة مع ان الواجب فيها المسمى اه سم عبارة الرشيدى هذا يقتضى وجوب مهر المثل حتى في العيب الحادث بعد الوطه فتأمل اه (قوله او قبله) اى الوطه عطف على بعدو طه (قوله فان وطنها الخ) تفريع على قوله او قبله اه سم (قوله في ردتها) اى وقد عادت الى الاسلام اية أى فان ماتت على ردتها فلا شئ لها لا دارها بالردة بخلاف ما لو عادت الى الاسلام فانه يتبين عصمة اجزائها ع ش (قوله في الثانية) هى قوله او منه تشطر اه سم ينبغى ان الثانية قوله او ردتها فتأمل اه سيد عمر (قوله الزوج) الى قول المتن فان نكل في النهاية الا قوله هذا اما اطلقه شارح الى المتن وقوله ولو امتثل الى التنبيه وقوله وسياق الى ولو اختلفت (قوله بعد الفسخ) ولو اجاز الزوج فعليه المسمى ولا يرجع به على الفارجزما اه معنى (قوله سواء المسمى) اى على مقابل الاصح السابق وقوله ومهر المثل اى على الاصح السابق اه ع ش زاد سم ولا ينبغى ان يريد المسمى في قوله والمسمى ان حدث بعدو طه إذ لا تقرير في هذه الحالة حتى يصدق قوله على من غره اه (قول المتن على من غره) اى بالعيب المقارن اما العيب الحادث

هو عوض تمتعه دون العكس (قوله انما يرفع من حين وجوده بسبب الفسخ) انظر هذا في قوله ان فسخ بمقارن للعقد إذ قضيته رفع العقد في هذه الصور من أصله (قوله لان المعقود عليه فيهما المنافع الخ) قد ينظر في الاحتجاج بذلك بان كون المعقود عليه المنافع وهى لا تقبض الا بالاستيفاء لا يقتضى عدم استيفاء المنافع بعد وجود السبب بل قد وجد الاستيفاء بعده كان يستمتع بها هنا وتستعمل العين في الاجارة بعده اللهم الا ان يقال ان استيفاءه ناقص لمصاحبة الخال فهو كالعدم (قوله وايضا فقصية الفسخ الخ) هذا يشمل الصورة الاخيرة مع ان الواجب فيها المسمى (قوله فان وطنها) تفريع على او قبله (قوله في الثانية) هى قوله او منه تشطر المسمى (قوله سواء المسمى) لعله بناء على مقابل الاصح في قوله السابق الاصح انه يجب مهر مثل ان فسخ بمقارن الخ ولا ينبغى ان يريد المسمى في قوله والمسمى ان حدث بعدو طه إذ لا تقرير في هذه الحالة حتى

النكاح (ردة بعدو طه) بان لم يجمعهما الاسلام في العدة (فالمسمى) لان الوطه قبلها قرره وهى لا تستند لسبب سابق او قبله فان كانت منها فلا شئ لها او منه تشطر المسمى فان وطنها جاهلة في ردتها او ردتها فلها مهر المثل مع شطر المسمى في الثانية (تنبيه) مر ما يعلم منه ان استدخال الماء المحترم ليس كالوطه هنا (ولا يرجع) الزوج بعد الفسخ (بالمهر) الذى غرمه سواء المسمى ومهر المثل (على من غره) من الولي والزوجة

قال المتولي بان سكت عن غيبها لاظهار حاله معرفة الخاطب به وقال الزا بان تعقد بنفسها وبحكم به حاكم برأه (في الجديد) لاستيفائه منفعة البضع وبه فارق الرجوع بقيمة الولد الآتي (ويشترط في) الفسخ لاجل (العنة رفع إلى الحاكم) جزما لتوقف ثبوتها على مزيد نظر واجتهاد ويفني عنه المحكم بشرطه ولومع وجود (٣٥٢) القاضي كاشمليه كلامهم (وكذا سائر العيوب) اي باقيها يشترط في الفسخ بكل منها ذلك

بعد العقد اذا فسخ به فلا يرجع بالمهر جزما لا انتفاء التديس اه مغنى ونهاية (قوله قال المتولي الخ) عبارة المغنى وصور في التهمة الغير منها بان تسكت عن عيها وتظهر للولي معرفة الخاطب به وقال ابو الفرج الزا الخ وكل صحيح (قوله بان سكت) اي الولي تصوير لتغير الزوج سم ورشيدى (قوله لاظهارها) مفعول له حصولي لسكت وقوله له اي الولي به اي العيب (قوله وبه) اي بالتعليل اه رشيدى (قوله الآتي) اي في المتن انفا (قوله بشرطه) اي من اهلية القضاء المطلق ان وجد قاض اهل والا جاز تحكيم غير اهل وان وجد قاض ضرورة كما يأتي في باب القضاء (قوله ولومع وجود القاضي) عبارة النهاية بشرطه حيث نفذ حكمه اه قال ع ش قوله بشرطه اي بان يكون مجتهدا او لا يوجد قاض ولو قاض ضرورة اه وهذا على مختار النهاية واما على ما يأتي في الشارح بان يكون مجتهدا او لا يوجد قاض مجتهد (قوله كاشمليه) اي قوله ولومع وجود الخ (قوله ذلك) اي الرفع إلى الحاكم (قوله لانه الخ) اي الفسخ بسائر العيوب (قوله فلو ترا ضيا) إلى قوله نعم في المغنى (قوله انه لم تجد حاكما) منه ما لو توقف فسخ الحاكما على دراهم وينبغي ان يكون لها وقع بالنسبة لحال المرأة اه ع ش (قوله وهي غير رتقاء) إلى قوله فلا نظر في المغنى إلا قوله هنما اطلقه شارح إلى المتن (قوله مامر) اي في شرح وقيل ان وجد به مثل عيها لكن قدمنا هناك عن النهاية والروض انه ثبت الخيار حينئذ خلا للشارح (قوله والالوم بطلان نكاحها ان ادعت الخ) لعل فيه تقدما وناخيرا اه رشيدى اي تقديم قوله وإلا الخ على قوله ان ادعت الخ (قوله ان ادعت عنة مقارئة الخ) وإلا فتسمع لا انتفاء ما ذكر اه مغنى (قوله لان شرطه) اي نكاح الامة وقوله وهو اي خوف العنت (قوله على رأى سر) اي رأى من ينظر إلى الزنادون مقدماته اه سم عبارة السيد عمر وهذا رأى هو المعتمد كما يؤخذ مما مر فلا محذور في الاطلاق إلا من حيث القطع في محل الخلاف اه (قوله ومن ثم) اي من اجل انها لا تثبت إلا باقراره عند القاضي او بيينة عليه لا عليهم المسموع الخ وقوله لعدم صحة الخ علة لعلية ذلك الحصر لعدم السماع (قوله دعوى امرأة غير مكف) بثلاث اضافات عليه اي الغير بها اي العنة (قول المتن وكذا يمينها) اي او باخبار معصوم اه ع ش (قوله قيل) إلى قوله وان اقره غير واحد في المغنى (قوله حظيرة) وهي ما يحوط للباشية كالزربية مثلا اه ع ش (قوله بانهما) أي التعيين والعنة (قوله جعلها) اي العنة وكذا ضمير فتكون الخ (قول المتن ضرب القاضي له سنة) هل ولو اخبره معصوم بانه عجز خاق توقف فيه سم والا قرب عدم ضرب السنة حينئذ قياسا على ما لو اخبره معصوم بانه خرج منه نافض اه ع ش (قوله ولو قنا الخ) اي ولو قال مارست نفسي وانا عتيت فلا تضرب إلى مدة اه مغنى (قوله بها) اي بضرب سنة على حذف المضاف (قوله وحكى فيه) اي في ضرب سنة (قوله فاذا مضت السنة) اي بلا اصابة (تنبية) ابتداء المدة من وقت ضرب القاضي لا من وقت ثبوت العنة بخلاف مدة الايلاء فانها من وقت الحلف للنص وتعتبر السنة بالالهة فان كان ابتداءها في اثناء شهر كمل من الشهر الثالث عشر ثلاثين يوما مغنى ونهاية (قول المتن بطليها) افهم ان الولي لا ينوب عنها في ذلك عاقلة كانت او مجنونة وهو كذلك مغنى ونهاية (قوله

(في الاصح) لانه مجتهد فيه كالفسخ بالا عسار فلو ترا ضيا بالفسخ بواحد منها من غير حاكم لم ينفذ كما باصله نعم يأتي في الفسخ بالا عسار انه لم يجد حاكما ولا يحكم نفذ فسخها للضرورة فقياسه هنا كذلك (وتثبت العنة) ان سمعت دعواها بها بان يكون مكفئا وهي غير رتقاء ولا قرناء كما علم مما مر وغير امة ولا لزوم بطلان نكاحها ان ادعت عنة مقارئة للعقد لان شرطه خوف العنت وهو لا يتصور من عتيت هذا ما اطلقه شارح وإنما يأتي على رأى مرفى مبحث نكاحها (باقراره) بها بين يدي الحاكم كسائر الحقوق (أو بيينة على اقراره) لا عليها لتعذر اطلاع الشهود عليها ومن ثم لم تسمع دعوى امرأة غير مكف عليه بها لعدم صحة اقراره بها (وكذا) تثبت (بيمينها بعد نكوله) عن اليمين المسبوق بانكاره (في الاصح) لانها تعرفها منه بقرائن حاله فلا نظر لاحتمال انه يغيضها او يستحي منها قيل التعبير بالتعنين اولى لان العنة لغة حظيرة معدة للباشية اه

يصدق قوله على من غره (قوله قال المتولي) راجع للزوجة (قوله بان سكت) اي الولي (قوله لانه) أي الفسخ (قوله كما علم مامر) اي انه لا خيار حينئذ على احد وجهين وتقدم في الكلام على ذلك انه جزم في الروض بالخيار (قوله على رأى) اي رأى من ينظر إلى الزنادون مقدماته (قوله بانهما) اي التعنين والعنة

لا ويرد بانهما مترادفان اصطلاحا فلا أولوية على أن ابن مالك جعلها لغة مرادفة للتعنين فتكون مشتركة (وإذا ثبتت) العنة لا بوجه مامر (ضرب القاضي له) ولو قنا كافر الإذما يتعاق بالطبع لا يفترق فيه القن وغيره (سنة) لقضاء عمر رضي الله عنه بها وحكى فيه الاجماع وحكمته مضى الفصول الاربعة فان تعذر الاجماع ان كان لعارض حرارة زال شتاء او برودة زال صيفا او ببوسة زال ريعا او رطوبة زال خروفا فاذا مضت السنة علم ان عجزه خاق وإنما تضرب السنة (بطليها) لان الحق لها ويكفي قولها انا طالبة حتى بموجب الشرع وان جهلت تفصيله

لا يسكو نها فان ظنه لنحو دهش أو جهل نيهها إن شاء (فأذاتمت السنة) ولم يطأها (رفعتة اليه) لا متناع استعلاها بالفسخ ولا يلزمها هنا ورفى
الرفع على ما قاله الماوردي والروائي والظاهر أنه ضعيف وإن أقره غير واحد لما يأتي أنها إذا اجلت بعد ما يستطحقها لا تنفاه الفورية وما
من وجوب الفورية في العنة بعد تحققها (فإن قال وطئت) فيها أو بعدها وهي ثيب أو بكر غورا لم تصدقه (حلف) إن طلبت يمينته أنه وطئها
كما دعي لتعذر إثبات الوطء مع أن الأصل السلامة ما بكر غير غوراء شهد أربع نسوة ببقاء بكارتها فتصدق هي لأن الظاهر معها وهل يجب
تحليف الأرجح في الشرح الصغير نعم وعليه الوجه توقفه على طلبه وكيفية حلفها أنه لم يصباها وأن بكارتها أصلية ولو لم تزل البكارة في غير الغوراء
لرفقة الذكر فهو وطء كامل وهو صريح في اجزائه في التحليل ولو امتثل أهل بل بمافاقل (٣٥٣) (تنبيه) تصديقه في الوطء مستثنى

من قاعدة أن القول
قول نافي الوطء واستثنى
منها أيضا تصديقه فيه
في الإيلاء وفيما لو عسر
بالمهر حتى يمتنع فسخها به
وتصديقه فيه فيما لو اختلفا
أن الطلاق قبله أو بعده
وأنت بولد يلحقه ولو قال
لظاهر أنت طالق للسنة
فقال وطئت في هذا الطهر
فلا طلاق حالا وقالت لم تطأ
فوقع حالا صدق لاصل بقاء
العصمة ولو شرطت بكارتها
فوجدت ثيبا فقالت افترضي
وانسكرك صدقت لدفع الفسخ
وهو لدفع كمال المهر ونظيره
افتناء القاضي في إذا لم أنفق
عليك اليوم فانت طالق
وادعى الاتفاق فيصدق
لدفع الطلاق وهي لبقاء
النفقة عليه عملا بأصل بقاء
العصمة وبقاء النفقة وسيأتي
أو آخر الطلاق بما فيه ولو
اختلفت هي والمحلل في
الوطء صدقت حتى تحل
للأول لعسر إقامة البينة
عليه وهو حتى يتشطر المهر
(فإن نكل) عن اليمين

لا يسكو نها) عطف على بطلها وقوله فان ظنه أي السكوت اه سم (قوله لنحو دهش) أي تحير اه
عش وادخل بالنحو الغفلة (قوله نيهها إن شاء) قضيته عدم وجوب ذلك وهو ظاهر لتقصيرها بعدم
البحث اه عش (قوله والظاهر أنه ضعيف) وقضية كلامهم بل صريحه أن الرفع ثانيا بعد السنة
يكون على الفور وهو كما قاله شيخنا المعتمد مغنى ونهاية (قوله لما يأتي) أي في المتن انفا (قوله انها) أي
الزوجة إذا اجلت اه زمنا آخر بعد المدة بعدها أي السنة (قوله ولما مر) أي انفا في المتن (قوله ان
طلبت) إلى المتن في المغنى لا مسئله الغوراء وقوله ولو ابتل إلى التنبيه وقوله وسيأتي أو آخر الطلاق بما فيه
(قوله شهد أربع نسوة) خرج ما لو لم يشهدن بذلك لفقدن أو غيره فانتجه انه المصدق اه سم (قوله
وعليه) أي هذا الأرجح (قوله وهو صريح في اجزائه في التحليل) أي كما مر هناك خلافاً للنهاية عبارته وهو
صريح في اجزائه في التحليل على ما مر والاصح خلافه اه قال عش قوله والاصح خلافه أي ثم لا هنا
اه (قوله حتى يمتنع الخ) حتى ابتدائية فالفعل بالرفع (قوله أو بعده) أي بان ادعت الوطء قبل الطلاق
لتستوفي المهر سم ومغنى (قوله وأنت بولد يلحقه) أي ظاهر أفا القول قولها يمينتها ترجيح جانبها بالولدها
مغنى (قوله ولو قال الخ) من المستثناة أيضا (قوله في الوطء) أي في وطئها ومفارقتها وانقضاء عنتها نهاية
ومغنى (قوله صدقت) أي في دعوى الوطء يمينتها (قوله وهو الخ) أي وصدق المحلل في انكار الوطء يمينته
(قوله حتى يتشطر الخ) بالرفع (قوله عن اليمين) إلى قول المتن ولورضيت في النهاية الا قوله وهذا ولي إلى المتن
وكذا في المغنى الا قوله وبحث السبكي إلى المتن وقوله واعتدلا ذرعى إلى وخرج وقوله ولو كان لا نزال إلى
المتن (قوله إذا نكسكول الخ) أي مع اليمين المردودة عش ورشدي (قوله أنه لا يشترط قوله الخ) بل المراد به
اعلامها بدخول وقت الفسخ اه مغنى (قوله ومن ثم حذفه) أي قوله فاخترى أقول ويفيد قول المصنف
وقيل يحتاج الخ عدم اشتراط ذلك أيضا (قوله وإنما كان هذا) أي الاحتياج إلى ذلك (قوله بخلاف الاعسار
فانه بصدد الزوال) عبارة المغنى بخلاف النفقة فان خيارها على التراخي ولهذا روضت المرأة بأعساره كان
لها الفسخ بعد ذلك اه (قول المتن ولو اعترته) كان استحيضت ولو ادعى امتناعا صدق يمينته ثم يضرب

(قوله لا يسكو نها) عطف على بطلها وقوله فان ظنه أي السكوت (قوله على ما قاله الماوردي والروائي الخ)
قال في شرح الروض وقضية كلامهم بل صريحه أن الرفع ثانيا بعد السنة يكون على الفور وهو المعتمد خلافا
للماوردي والروائي (قوله في المتن فان قال وطئت حلف) قال في التنبيه وإن وجب بعض ذكره وبق ما يمكن
الجماع به فادعى أنه يمكن الجماع وانسكرك المرأة قال قول قوله أي وهو الاصح وقيل القول قولها وان اختلفا في
القدر الباقي هل يمكن الجماع به فالقول قول المرأة اه والفرق بين المسئلتين الاتفاق في الأولى دون الثانية
على أن الباقي بما يمكن الجماع به بنفسه (قوله شهد أربع نسوة بقاء الخ) خرج ما لو لم يشهدن بذلك لفقدن
أو غيره فانتجه انه المصدق لاحتمال قوله مع أن الأصل بقاء النكاح وعدم تساطعها بالفسخ (قوله أو بعده)

(٤٥) - شرواني وابن قاسم - سابع - (حلفت) هي أنه لم يطأها إذا نكسكول كالأقرار (فان حلفت) أنه لم يطأها (أو أقر) هو
بذلك (استقلت) هي (بالفسخ) لكن بعد قول القاضي ثبتت العنة أو حق الفسخ فاخترى والظاهر كما قاله غير واحد أنه لا يشترط قوله
فاخترى ومن ثم حذفه من الشرح الصغير وبحث السبكي أنه لا بد من حكمت لأن الثبوت غير حكم مردود لأن المدار على تحقق السبب وقد
وجد (وقيل يحتاج إلى اذن القاضي) لها في الفسخ (أو فسخه) بنفسه لأنه محل نظر واجتهاد ويرد بأن النظر والاجتهاد قد وقع بما سبق
ولما كان هذا هو الاصح في الفسخ بالاعسار لأن العنة هنا خصلة واحدة فاذا تحققت بضرب المدة وعدم الوطء لم يبق احتياج للاجتهاد بخلاف
الاعسار فانه بصدد الزوال كل وقت فيحتاج للنظر والاجتهاد فلم تمكن من الفسخ به وهذا أولى بما فرق به شارح فتأمل (ولو اعترته أو مرضت

أو حيث في المدة) جميعها (لم تحسب) (٣٥٤) المدة إذ لا أثر لها حيثئذ تستأنف سنة أخرى بخلاف ما لو وقع ذلك له فانها تحسب عليه

القاضي مدة أخرى ويسكنها بين قوم ثقافة ويعتمد قوتهم ولا يمنع حسابان المدة حيضها إذ لا تخلو السنة عنه وسفرها كحسبها ونفاسها كحيضها كما بحثه بعض المتأخرين اه معني (قوله ذلك) أي نحو المرض له أي للزوج (قوله واعتمد الأذرع) الخ ضعيف اه عش (قوله ولا يضراخ) جواب عما يقال إن الانتظار يستلزم الاستئناف (قوله القياس الثاني) أي نظير ذلك اليوم (قوله أي السنة) إلى التنبيه في النهاية إلا مسألة شرط كونه حرأفان قنأوهي أمة وقوله واخذ إلى المتن وقوله سواء هنا إلى المتن وكذا في المعنى إلا قوله وبه فارق إلى المتن وقوله الموصوف إلى مثل ما أخ وقوله صح النكاح وحيثئذ وقوله وفارق إلى المتن (أي السنة) ظاهره ولو قبل الرفع اه سم (قول المتن به) أي المقام مع الزوج نهاية ومعني (قول المتن بطل حقها) أي كما في سائر العيوب ولو لو طلقها جميعا بعد أن رضيت به ويتصور باستدخالها ما موبوطتها في الدبر ثم راجعهم لم يعد حق الفسخ لانه نكاح واحد بخلاف ما إذا بان وت وجد نكاحا فان طلبها لم يسقط لانه نكاح غير ذلك النكاح نهاية ومعني (قوله مع كونه خصلة واحدة) أي إذا تحققت لا تتوقع زوالها اه معني (قوله رضاها قبل مضيتها) أي في أثناء المدة أو قبل ضربها فان حقها لا يبطل ولها الفسخ بعد المدة اه معني (قوله لانه إسقاط للحق الخ) أي فلم يسقط كالغزو عن الشفعة قبل البيع اه معني (قوله بعد المدة) متعلق بما جلت (قوله لانه لا على الفور الخ) سكنوا في هذا المحل عن عذرهما بالجهل مع انه قياس خيار عيب المبيع ثم راي ما تقدم في شرح والخيار على الفور فكانهم اكتفوا به عن التنبيه هنا عليه اه سيد عمر (قوله وبه) أي التعليل (قول المتن وشرط) بالبناء للمفعول اه معني (قوله وفيه الخ) عبارة المعنى قضية كلامه ان اشتراط الاسلام فيه لا يتصور وليس مراد ابل يتصور في الكتابية اه وعبارة سم هذا يفيد ان الكتابية لو شرطت اسلام الزوج فبان كتابيا تخيرت لانه لم يجعل الاسلام كالنسب الا في قوله نعم الاظهر الخ اه وقد يقال ان قوله الا في واخذ ما تقر الخ شامل للاسلام ايضا لميراجع (قوله إذا اراد تزوج كتابية) أي بخلاف ما لو اراد تزوج مسدلة فانه لا يحتاج إلى اشتراط الاسلام إذ الكافر لا يحل له نكاح المسلمة وغير الكتابية من الكافرات لا يصح نكاح المسلم لها اه عش (قوله كيكارة الخ) مثال الكاملة (قوله أو ثبوتية) قضيته انه لو شرطت كونه بكرأفان ثبأت لها الخيار اه عش وقد يقيد أخذنا بما يأتي بما إذا لم تكن ثبوتية أيضا (قوله أو كونه فئا الخ) مثال الناقصة وقوله أو كون أحدهما الخ مثال لا ولا (قوله أبيض مثلا) أدخل به نحو الطول والقصر سم ومعني والكحل والدعج والسمن وغيرهما ما ذكر في السلم عش (قول المتن فاخلف) بالبناء للمفعول اه معني (قوله وقد اذن السيد الخ) عبارة المعنى تنبيه معلوم ان محل الخلاف فيما إذا شرط حريته فبان عبدا ان يكون السيد اذن له في النكاح والالم يصح قطعا وفيما إذا شرط حريتها فبان أمة اذ انكحت باذن السيد وكان الزوج ممن يحل له نكاح الأمة والالم يصح جزما وفيما إذا شرط فيها اسلام فاخلف أن يظهر كونها كتابية يحل له نكاحها والالم يصح جزما فلو عبر بقوله فالأظهر صحة النكاح ان وجدت شرائط الصحة لفهم ذلك منه اه (قوله والزوج الخ) وقوله والكافرة الخ معطوفان على قوله قد اذن السيد الخ (قوله والكافرة الخ) أي إذا بان الزوجة المشروط اسلامها كافرة (قول المتن فالأظهر صحة النكاح الخ)

أي بان ادعت الوطء قبل الطلاق لتستوفي المهر (قوله أي السنة) ظاهره ولو قبل الرفع (قوله وفيه) هذا يفيد ان الكتابية لو شرطت اسلام الزوج فبان كتابيا تخيرت لانه لم يجعل الاسلام كالنسب الا في قوله نعم الاظهر في الروضة الخ (قوله من الصفات الخ) دخل فيها نحو الطول والقصر (قوله في المتن فالأظهر صحة النكاح) هذا بعمومه يشمل ما لو كانت المنكوحه قاصرة وشرط الولي حرية الزوج أو نسبه أو نحو ذلك من صفات الكفاءة واخلف والذي يظهر فساد النكاح ومثله ايضا فيما يظهر ما لو زوج القاصرة من غير شرط ولكن على ظن الكفاءة فاخلف ثم رأت الزور كشي صرح في فصل زوجها الولي غير كفؤ بالمسئلة الأخيرة وذكر فيها ما حاولته كذا بخط شيخنا البرلسي بهاءش المحلى (قوله فالأظهر صحة النكاح) وظاهر

واعتمد الأذرع في مرضه وحسبه وسفره كرها عدم حسابها لعدم تقصيره وخرج بجميعها بعضها لفصل منها فلا يجب الاستئناف بل ينتظر ذلك الفصل الذي وقع لها ذلك فيه فتكون معه فيه ولا يضرا انزعها عنه ليعا عداه على الأوجه ولو كان الانعزال عنه يوما مثلا معينا من فصل فهل تقضى الفصل جميعه أو نظير ذلك اليوم أو يوم مائة أي يوم القياس الثاني (ولو رضيت بعدها) أي السنة (به بطل حقها) من الفسخ لرضاها بالعيوب مع كونه خصلة واحدة والضرر لا يتجدد وبه فارق الأيلامو الأعمار وانهدام الدار في الإجارة وخرج ببعدها رضاها قبل مضيتها لانه إسقاط للحق قبل ثبوته (وكذا الواجباته) زمانا آخر بعد المدة (على الصحيح) لانه على الفور والتأجيل مفوت له وبه فارق أمهال الدائن بعد الحلول لان حق طلب الدين على التراخي (ولو نكح وشرط) في العقد (فيها اسلام) وفيه إذا اراد تزوج كتابية (أو في أحدهما نسب أو حرية أو غيرهما) من الصفات الكاملة أو الناقصة أو التي لا ولا كيكارة أو ثبوتية أو كونه قنا

أو كونه أمة أو كون أحدهما أبيض مثلا (فاخلف) المشروط وقد اذن السيد فيما إذا بان قنا والزوج ممن يحل له الأمة إذا بان قنة والكافرة كتابية يحل نكاحها (فالأظهر صحة النكاح) لان خلف الشرط إذا لم يفسد البيع المتأخر هذا

هذا بعمومه يشمل ما لو كانت المنكوحه قاصرة و شرط الولي حرية الزوج أو نسبه أو نحو ذلك من صفات الكفاءة واخلف والذي يظهر فساد النكاح ومثله ايضا فيما يظر ما لو زوج القاصرة من غير شرط ولكن ظن الكفاءة فاخلف عميرة بهاءش المحلى اه سم و ساطان (قوله بالشرط الفاسدة) اى بكل واحد منها كعنى هذه البطيخة مثلا بشرط ان تحمل الى البيت او هذا الثوب بشرط ان تخطيه او الورع بشرط ان تحصده بخلاف النكاح فانه لا يتاثر بكل فاسد بل بما يحل به قصوده الاصلى منها اه حلى اى وكشرط محتملة الوطء عدمه بخلاف شرط ان يعطى لايها ألفا مثلا به بغيرى (قوله كزوجنى من زيد الخ) وكزوجنى بذلك فلا تفرجه اختها فيبطل ايضا اه بغيرى (قوله فزوجها من عمرو) مراده بذلك ان عيب النكاح ممتنع للفسخ بوضعه من غير شرط حتى لو شرط فيه عيب نكاح كجذام فظهر به ابرص تخير وإن كان الاول اشد من الثانى مر ومثل ما ذكره ما لو قال او كيله زوجنى فلا تقبل له نكاح غير ما فانه باطل اما لو راي امرأته ثم زوج غيرها فالنكاح صحيح ولا خيار له وبه علم ان تبدل العين ليس شاملا لمثل هذا عش (قوله إذا صح) عبارة المعنى على الصحة اه (قوله في غير العيب الخ) كان المراد كما وافق عليه مر بعد توقفه أنه اذا شرط أحد العيوب السابقة فبان غيره منها تخير سواء كان ما بان مثل ما شرط او اعلى او ادون لانها تقتضى الخيار بوضعها اه سم (قوله لما مر فيه) علة لاستثناء العيب (قوله صح النكاح) ذكره ذامع تقدير اذا صح السابق المفهوم من ثم مستغنى عنه سم وسيد عمر عبارة الرشيدى تقدير هذا ترتيب عليه امر ان الاول انه يصير حاصل المثنى مع الشارح فلا يظهر صحة النكاح ثم ان بان خيرا مما شرط صح النكاح ولا يخفى ما فيه والثانى انه يفيد ان عدم ثبوت الخيار وحده نتيجة صحة النكاح فيفهم ان ثبوت الخيار مفرع على عدم صحة النكاح وليس كذلك اه (قول المثنى فلما خيار) فان رضى فلا وليا لها الخيار اذا كان الخلف في النسب لفوات الكفاءة نهاية ومعنى (قوله نعم الاظهر في الروضة الخ) وهو المعتمد وجرى عليه الانوار وجعل العفة كالنسب اى والحرقة نهاية ومعنى زاد سم وقول الشارح الاتى واخذ الخ يشمل ذلك وغيره ككون احدهما ايض اه (قوله ان نسبه الخ) ويأتى ذلك في اشتراط نسبها كما يفهم من شرح الروض وغيره وصرح به الشارح فيما يأتى وإنما فرض الكلام في اشتراط نسبه لمناسبة قوله فلما الخيار اه سم (قوله وكذا لو شرطت حرته الخ) خالفه النهاية والمعنى هنا واقفاء فيما يأتى من عدم ثبوت الخيار فيما اذا بان أمه وهو عبد (قوله وعلى مقابله الخ)

ان شرط صحته اذا شرطت حرته فبان أمه أن يحل له نكاح الامه (قوله في غير المعيب لما مر فيه) كان المراد كما وافق عليه مر بعد توقفه اه اذا شرط احد العيوب السابقة فبان غيره منها تخير سواء كان ما بان مثل ما شرط او اعلى او ادون لانها تقتضى الخيار بوضعها (قوله في غير العيب) محتمل ان يكون مثل العيب الجنون حتى لو شرط ولى المرأة عقل الزوج او ولى الرجل المجنون عقل الزوجة فاخلف ثبت الخيار للاولياء وإن استوى الزوجان فى الجنون ويحتمل ان يقال فى هذا بفساد العقد كما لو زوج القاصرة بشرط الكفاءة فاخلف فانه يفسد العقد فيما يظهر كما لو سكنت الشرط وهذا الاحتمال الثانى هو الممتنع لا يقال اذا لم يتحقق الولي الكفاءة لم يصح الاقدام على العقد لاننا نقول بكنى في جواز الاقدام عليه الظن كذا بخط شيخنا البرلى بها مش شرح المنهج وتخير ولى المجنون وفساد نكاحه إذا بان بنت مجنونة فيهما نظر على ان العيب يشمل الجنون لانه من العيوب السبعة فامعنى التردد فى كونه مثله ثم قد يقال يدل على تخير ولى المجنون قول المصنف السابق ويخير بمقارن جنون الخ الا ان تقرير الشارح له اشعر بتصويره بولى الزوجة كانهت عليه هنا فليحرر (قوله صح النكاح) ذكره ذامع تقدير اذا صح السابق المفهوم من ثم مستغنى عنه (قوله ان نسبه الخ) فرض الكلام في اشتراط نسبه ويأتى ذلك في اشتراط نسبها كما يفهم من شرح الروض وغيره وصرح به الشارح فيما يأتى وانما فرض الكلام هنا فيما ذكره لمناسبة قوله فلما الخيار (قوله ان نسبه الخ) جعل فى الانوار العفة والحرقة كالنسب فيما ذكره كما قاله فى شرح البيهجة وقول الشارح الاتى واخذ الخ يشمل ذلك وغيره ككون احدهما ايض (قوله وعلى مقابله) اعتمده مر (قوله يتخير

بالشرط الفاسدة فالنكاح
أولى أما خلف العين
كزوجنى من زيد فزوجها
من عمرو فيبطل جزما
(ثم) إذا صح (ان بان)
الموصوف فى غير العيب
لما مر فيه مثل ما شرط او
(خيرا عما شرط) كاسلام
وبكارة وحرية بدل
أضدادها صح النكاح
وحيث (فلا خيار) لانه
مساو أو أكل وفارق
مبيعة شرط كفرها فبان
مسئلة بأن الملحظ ثم
القيمة وقد تزيد فى الكفرة
(وإن بان دونه) أى
المشروط (فلما الخيار)
للخلف نعم الاظهر فى
الروضة أن نسبه إذا بان
مثل نسبها أو أفضل لم
تخير وإن كان دون
المشروط خلا فالنكاح اعتمد
مقتضى إطلاق المثنى إذ لا عار
وكذا لو شرطت حرته
فبان قنا وهى أمه على
الوجه وعلى مقابله الذى
جزم به بعضهم بتخير

سيد هالاهى بخلاف سائر العيوب لأن له إجبارها على نكاح عبد لا معيب وأخذ بما تقرر أنه متى بان مثل الشارط أو فوقه فلا خيار وإن كان دون المشروط (وكذالهما) الخياران (٣٥٦) بانت دون مباشرط سواء هنا أيضا صفة الكمال وغيرها (في الاصح) للفرع نعم حكم النسب هنا

وهو المعتمد للتقرير نهاية ومعنى (قوله بخلاف سائر العيوب) أى فان الخيار لها ولسيد هالاهى ما مر في شرح قول المصنف ويتخير بمقارن جنون الخ اه عش (قوله سواء هنا أيضا) الظاهر انه مستدرك مع قوله السابق من الصفات الكاملة الخ اه سم (قوله نعم حكم النسب هنا وكونها الخ) وفاقا للنهية والمغنى هنا دون ما سبق كما مر (قوله وكونها الخ) عطف على النسب (قوله وكونها مة) اى ظهورها مة على خلاف الشرط وقوله وهو الخ والحال هو الخ (قوله كونه م) اى كالحكم فى اشتراط نسبه او حرته (قوله والخيار فيهما الخ) عبارة النهاية فليس كل منهما الفسخ فوراً ولو بغير قاض اه قال عش اى بان يقول فسخت النكاح اه (قوله فى هذه) اى فيما إذا بانت دون مباشرط وقوله دون ما قبلها اى فيما إذا بان دون مباشرط (قوله واختلاف المرجحين الخ) اى المشار اليه بقوله على الاوجه وعلى مقابله الخ وهذا عطف على قوله جريان الخ (قوله دون ما إذا بانت الخ) محل تأمل فان المرجحين مختلفون فيها أيضا بل قضية ائتم ثبوت الخيار فيها اللهم إلا ان يكون مراده المرجحين من المتأخرين اه سيد عمر (قوله وتزيد الثانية) اى صورة اختلاف المرجحين فيما لو بان فتأدون ما إذا بانت أمة الخ (قوله بتضررها) اى الزوجة فيما إذا بان الزوج فتأ قوله بخلافه اى الزوج فيما إذا بانت الزوجة أمة (قوله ولم بشرط ذلك) الى قوله واما الثانى فى المغنى الا قوله كما علم منه الى فلبو افقته الى قول المتن والمؤثر فى النهاية إلا ذلك القول (قول المتن فبانت كتابية) اى فى الاولى بشرط اه معنى (قول المتن او مة) اى او مبعدة نهاية ومعنى (قوله فلم يكن) اى لم يوجد وصف الكتابة (قول المتن او عبدا) اى وقد أذن له سيده فى النكاح نهاية ومعنى (قوله وهى حرة) أخرج الامة فارق ما سبق فى الشرط على جزم بعضهم بان الشرط أقوى اه سم (قوله اما الاول) وهو قوله معيبا وقوله للغالب الخ اى ثبت أخلف ثبت لها الخيار وقوله واما الثانى هو قوله أو عبدا اه عش (قوله واعتمد جمع الخ) عبارة النهاية وما ذكره اى المصنف هو المعتمد وان اعتمد جمع الخ (قوله نص الام) ونقله البلقنى وقال انه الصواب المعتمد لانها قصرت بترك البحث اه وهذا هو الظاهر كما جزم به فى الانوار كالغز الى اه معنى (قوله ورد) اى تعليل الجمع بالقياس المذكور وقوله وكالفسق عطف على قوله كالأول الخ وقوله ويرد اى تعليلهم بالقياس على الفسق (قوله لاسيما بعد التوبة) أنظره إذا كان الفسق بالزنا سم على حجب وقضية الفرق بما ذكر أن الفسق لو كان بالزنا ثبت لها الخيار اه عش (قوله فى الفسخ) الى قوله ولو وطئ وزوجته فى المغنى الا قوله على تناقض الى المتن وقوله وهو وكيل عن سيدها (قوله فيسقط) من الاسقاط وفاعله ضمير الفسخ بالخلف وقوله قبل الوطء الخ حال منه وهذا احسن من قول سم ما نصه قوله فيسقط المهر اى بالفسخ وقوله قبل الوطء الخ اى

سيد هالاهى بخلاف سائر العيوب) قد يفهم أنها تتخير فى سائر العيوب لا السيد فمل هذا على ما فى البسيط دون منازعة الزركشى المذكور فى شرح قول المصنف ويتخير بمقارن جنون الخ (قوله مثل الشارط او فوقه) يدخل فيه ما لو شرط حر يته فبانت فتأوه ووقن فلا خيار وخرج ما لو كان حرا وفارق هذا ما تقدم فى عكسه على جزم بعضهم بقدرته هنا على الطلاق وسيد كذلك الشارح فى التنبيه الآتى ثم انظر تعميم هذا الاخذ مع قول الروض فان خرج غير اما شرط فلا خيار أو دونه ثبت الخيار وإن كان الآخر مثله إلا فى النسب اه فانه اعنى هذا التعميم خلاف قوله وإن كان الآخر مثله فليتأمل (قوله سواء هنا أيضا الخ) الظاهر انه مستدرك مع قوله السابق من الصفات الكاملة والناقصة فتأمل (قوله واختلاف المرجحين) اى على جزم بعضهم دون الاوجه عنده (قوله وهى حرة) اخرج الامة ويفارق ما سبق فى الشرط على جزم بعضهم بان الشرط أقوى (قوله فبانت أمة) اى وان كان حرا (قوله بخلاف الفسق الخ) انظره إذا كان الفسق بالزنا (قوله فيسقط

وكونها أمة وهو عبد كونهم والخيار فيها فورى لا يحتاج لحاكم ونازع فيه الشيخان بانه يجتهد فيه فليكن كما مر (تنبيه) وجه جريان الخلاف فى هذه دون ما قبلها واختلاف المرجحين فيها ولو بان فتأوهى أمة دون ما إذا بانت أمة وهو عبد أن الزوج يمكنه التخلص بالطلاق وتزيد الثانية بتضررها بنفقة المعسرين بخلافه (ولو ظنها مسلمة أو حرة) مثلاً ولم بشرط ذلك (فبانت كتابية أو مة وهى تحمل له فلا خيار) له (فى الاظهر) لتقصيره بترك البحث والشرط وكالوظن المبيع كاتباً مثلاً فلم يكن (ولو أذنت فى تزويجها بمن ظنته كفواً بان فسقه أو دناءة نفسه أو خرفته فلا خيار لها) لتقصيرها كوليها بترك ما ذكر (قلت ولو بان معيباً أو عبداً) وهى حرة (فلها الخيار والله اعلم اما الاول وهو معلوم بما مر اول الباب كما علم منه ان مثله ما لو ظنها سليمة فبانت معيبة فلبو افاقه ما ظنته من السلامة للغالب فى الناس واما الثانى فلان نقص الرق يؤدى الى تضررها باشغال سيده له عنها بخدمة وبانه لا ينفعها إلا نفقة

المعسرين ويتعير ولد هار بقرابيه واعتمد جمع متأخرون نص الام والبوطى أنه لا خيار كالأول ظن حرة فبانت أمة بالفسخ تحمل له وردبانه يمكنه التخلص بالطلاق وكالفسق ويرد بوضوح الفرق إذ الرق مع كونه أخش عاراً يدوم عاره ولو بعد العتق بخلاف الفسق لاسيما بعد التوبة (ومتى فسخ) العقد (بخلف) لشرط أو ظن (حكم المهر والرجوع به على الغار ما سبق) فى الفسخ بالعيب فيسقط

المهر قبل الوطء لأمه ولا بعده ولا يرجع به لو غرمه على الغار وحكم مؤن (٣٥٧) الزوجة في مدة العدة أنها لا تجب هنا وثم

ككل مفسوخ نكاحها ولو حاملا على تناقض لهما في سكنها كما يأتي (والمؤثر) للفسخ بخلاف الشرط (تغير قارن العقد) بان وقع شرطا في صلبه كزوجتك هذه الحرة أو على أنها حرة أو بشرط كونها حرة وهو وكيل عن سيدها لان الشروط إنما تؤثر في العقود إذا كانت كذلك أما المؤثر للرجوع بقيمة الولد الآتية فلا تشترط مقارنته لصلب العقد ويفرق بان الفسخ رفع للعقد بالكلية فاشترط اشتماله على موجب الفسخ ليقوى على رفعه بعد انعقاده ولا كذلك قيمة الولد فمصحح فيها واكتفى فيها بتقديم التغير على العقد مطلقا كما يقتضيه كلام الغزالي أو بشرط الاتصال به أي عرفا مع قصد الترتيب في النكاح على ما يقتضيه كلام الامام ووقع للشارح خلاف ما تقرر في تغير الفسخ وهو غير صحيح كما بينه شيخنا (ولو غر بحرية أمة) في نكاحه إياها كان شرطت فيه (وصحنتاه) أي النكاح بان قلنا ان خالف الشرط لا يطله مع وجود شروط نكاح الأمة فيه ولم نصححه بان قلنا ان الخلف يطله أو

بالفسخ اه عبارة شرح المنهج والمغني فان كان الفسخ قبل وطء فلا مهر أو بعده أو معه فمهر مثل اه (قوله) المهر أي والمتعة اه مغني (قوله) لا معه الخ ولم يذكر وجوب المسمى لعدم تصوره هنا لان شرطه حدوث سبب الفسخ بعد الوطء والسبب هنا لا يكون إلا مقارنا أو لا لم يتصور اختلاف الشرط اه سم (قوله) هنا) أي بالفسخ بالخلف وقوله و ثم أي في الفسخ بالعيب (قوله) ككل مفسوخ الخ أي كالمفسوخ بالأعسار بالمهر أو النفقة والمفسوخ بطر والعق (قوله) ولو حاملا قال في شرح الروض لكن محله في فسخ بمقارن اما بعارض فكالطلاق كما يأتي ثم أي في النفقات انتهى اه سم (قوله) على تناقض لهما الخ والاصح وجوب السكنى اه نهاية مغني (قوله) في سكنها اه أي المفسوخ نكاحها (قول المتن والمؤثر) إلى قوله ولو انفصل في النهاية لا قوله من أصله وقوله أو تكون هي إلى المتن وقوله أو يتلفظ بالمشيئة إلى المتن وقوله ولو استند تغيرها إلى المتن (قوله) بان وقع شرط عبارة المغني بوقوعه في صلبه على سبيل الاشتراط كزوجتك هذه المبكر اه وهذه المسئلة أو الحرة بخلاف ما إذا قارنه لا على سبيل الاشتراط أو سبق العقد اه (قوله) وهو وكيل سيدها) سيد كر تصوره من المالك أيضا اه ع (قوله) كذلك) أي في صلب العقد (قوله) الآتية) أي القيمة وكان الأولى التذكير بارجاع الضمير للرجوع (قوله) واكتفى الخ عطف تفسير لقوله و مع الخ (قوله) بتقديم التغير الخ وكذا بتأخره عنه كان قال له بين العقد والوطء هذه حرة لأنه لم يقل له كان بسبيل من أن لا يطلها كذا وجد مر بخطه من قراءته على والده ثم وقف من جهة أنه لم يطلع على مستنده من كلامهم ع ش و سم (قوله) مطلقا) أي عن قيد أي الاتصال وقصد الترتيب الآتين (قوله) أو بشرط الاتصال عطف على قوله مطلقا (قوله) ووقع للشارح الخ) عبارة المغني قال شيخنا وتوهم بعضهم اتحاد التغيرين فجعل المتصل بالعقد قبله كالمذكور فيه في أنه مؤثر في الفسخ فأحذره وكأنه يشير بذلك إلى الجلال المحلى مع أنه شيخه لان القصد بذلك إظهار الحق اه (قول المتن ولو غر) أي حرا وعبد نهاية ومغني (قوله) كان شرطت) أي الحرية فيه أي في العقد أي أو قدم عليه مطلقا أو متصلا به عرفا مع قصد الترتيب في النكاح كما مر اه ع ش (قول المتن وصحنتاه) لا مفهوم له فكان الأولى تركه فان الحكم كما ذكر إذا بطلناه لشبهة الخلاف اه مغني وسيشير إليه الشارح بقوله ولم نصححه الخ (قوله) بان قلنا ان خالف الشرط الخ) وهو القول الاظهر اه مغني (قوله) فيه) أي في المغرور (قوله) أو لفقد بعضها) أي الشروط قسم قوله بان قلنا الخ اه ع ش أي فكان الأولى أو بفقد الخ بالبلاء ليظهر العطف (قول المتن قبل العلم) أي أو معه كما يدل عليه إخراج الشارح البعدي فقط اه بجري ثم الظاهر اخذا من كلام الشارح الاتي عملا بظنه الخ ان المراد بالعلم ما يشمل الظن فليراجع (قوله)

المهر) أي بالفسخ (قوله) قبل الوطء لا معه الخ) عبارة شرح المنهج فان كان الفسخ قبل وطء فلا مهر أو بعده أو معه فمهر مثل اه ولم يذكر وجوب المسمى لعدم تصورها هنا لان شرطه حدوث سبب الفسخ بعد الوطء والسبب هنا لا يكون إلا مقارنا أو لا لم يتصور اختلاف الشرط (قوله) ولو حاملا قال في شرح الروض لكن محله في فسخ بمقارن اما بعارض فكالطلاق كما سيأتي ثم أي في النفقات اه (قوله) على تناقض لهما في سكنها) والاصح وجوبها شرح مر وفي الروض والمذهب كما ذكره أي الأصل في العدد ان لها السكنى اه (قوله) بتقديم التغير على العقد مطلقا وكذا بتأخره عنه على ما عاق عن شيخنا الشهاب الرملي (قوله) وهو غير صحيح كما بينه شيخنا) قال في شرح المنهج بعد ان بين ان المؤثر في الفسخ لا بد من اقترانه بالعقد وأنه بسط ذلك في شرح الروض مانصه وتوهم بعضهم يعني الجلال المحلى اتحاد التغيرين فجعل المتصل بالعقد قبله كالمذكور فيه في أنه مؤثر في الفسخ فأحذره اه وكتب شيخنا البرلسي بها مشه فلت وفي قوله ان ذلك ناشئ منه عن توهم نظرين بل هو تابع لغيره قال الزركشي ما قاله الاصحاب من اشتراط ذلك في العقد خالف فيه الامام مستدلا بنص الشافعي ان التغير من الامة يثبت هذه الاحكام فاقضى ان التغير لا يراعى ذكره في العقد ولا المصاحح التغير إلا من عاقد اه ما كتبه (قوله) كان شرطت) أي الحرية (قوله) في المتن وصحنتاه) قال في السكنى وهو الاظهر اه قال الزركشي

لفقد بعضها (فالولد) الحاصل (قبل العلم) بانها أمة (غير) وإن كان الزوج عبدا عملا بظنه فان الولد

يتبعه ومن ثم لو وطى عبد أمة يظن أنها زوجة الحرة كان الولد حرا ولو وطى زوجته الحرة يظن أنها زوجته الأمة فالولد حرا ولا أثر لظنه خلافا لمن توهمه ويفرق بان الحرية التابعة (٣٥٨) لحرية الام اقوى إذ لا يؤثر فيها شيء فلم يؤثر فيها الظن بخلاف الرق برقتها فانه يقبل الرفع

بالتمليق والشرط فانه فيه الظن اما ما علق به بعد عليه كان ولدته بعد اول وطى بعده باكثر من ستة أشهر منه فهو قن ويصدق في ظنه يمينه وكذا وارثه فيحلف انه لا يعلم ان مورثه علم رقها (وعلى المغرور) في ذمته ولو قنا (قيمته) يوم ولادته لانه اول اوقات امكان تقويمه (لسيدها) وان كان السيد جد الولد لا يبه او امة لتفويته رقة من اصله التابع لرقها بظنه حريتها ما لم يكن الزوج قنا السيدها اذ السيد لا يثبت له على قنه مال او تسكن هي الغارة وهي مكانة وقلنا قيمة الولد لها اذ لو غرم لها رجع عليها وخرج بقولي من أصله مالو وطى امة ابيه يظن انها زوجته القنة فلا قيمة لانه هتالم يفوت الرق لان عقاده قنا وعقده عليه عقب ذلك قهرى لا دخل للولد فيه (ويرجع بها) الزوج اذا غرمها لا قبله كالضامن (على الغار) غير السيد لانه الموقوع له في غرامتها مع كونه لم يدخل في العقد على ان يضمن الولد بخلاف المهر (والتغريض بالحرية لا يتصور من سيدها)

يتبعه) أى الظن سم على حجب أى مالم يعارضه أقوى منه كما يأتى فيما لو وطى زوجته الحرة الخ حيث انعقد حرا لان حريتها في نفس الامر اقوى من ظنه اه ع ش (قوله عبادة) اى او حرامة غيره اه معنى (قوله ولو وطى زوجته) كلام مستأنف (قوله برقا) اى الام (قوله والشرط) يتأمل اه سم اقول بحمل كلام الشارح على مجموع التمليق والشرط يندفع التامل عبارة في بحث نكاح الأمة فرع نكاح الأمة الفاسد كالصحيح في ان الولد رقيق مالم يشترط في احدهما عتقه بصيغة تعليل لا مطلقا اه (قوله بعده) اى بعده عليه صفة وطى (قوله باكثر من ستة أشهر منه) أى من أول وطى الخ عبارة النهاية لستة أشهر ولا بد كما قاله الزركشى من اعتبار قدر زائد للوطى والوضع اه (قوله ويصدق) اى المغرور وقوله في ظنه اى الحرية (قوله فيحلف) اى الوارث (قوله ولو قنا) اى على الاصح يتبعها اذا عتق اه معنى (قوله وان كان السيد جد الخ) رد على البارزى قال الزركشى واستثنى البارزى في التمييز ما لو كان السيد ابا للزوج وليس كذلك فان الاصح لزوم القيمة ايضا لان الغرور اوجب انعقاده حرا ولو لم يملكه السيد حتى يعتق عليه فاشبهه سائر صور الغرور اه سم (قوله من أصله) أى انه انعقد حرا لانه انعقد رقيقا ثم عتق اه سم (قوله بظنه الخ) متعلق بالتفويت (قوله مالم يكن الخ) راجع للعتق (قوله وقلنا قيمة الولد لها) وسيأتى قريبا ان الاصح خلافه اه سم (قوله وعقده عليه) اى على الاب عقب ذلك اى الانعقاد (قوله للولد) اى الواطى (قول المتن ويرجع بها) اى قيمة الولد وسكوته عن المهر يفهم انه لا يرجع به المغرور على من غره وهو كذلك لانه استوفى ما قبله والمهر الواجب على العبد المغرور بوطى ان كان مهر مثل تعلق بذمته او المسمى فيكسبه اه معنى وقوله والمهر الواجب الخ في النهاية مثله قال ع ش قوله ان كان مهر مثل اى بان نكح بلا إذن من سيده وقوله او المسمى اى بان نكح باذنه وسمى تسمية صحيحة وقضيته انه لو فسد المسمى او نكحها مفوضة ثم وطى تعلق مهر المثل بذمته وكذلك اذن له سيده في نكاح فاسد ثم رايته في كلام الجوزجى ما ان ذلك يتعلق بكسبه في المسائل الثلاث كالسمى الصحيح اه (قوله الزوج) الى قول المتن ولو انفصل في المعنى لا قوله مؤاخذه الى المتن وقوله او مريضا الى قوله او يريد وقوله ولو استند الى المتن (قوله غير السيد) قال في القوت وقد علت مما سبق انه ان كان الغار هو المستحق للقيمة فلا غرم ولا رجوع لعدم الفائدة اه سم اى فيستغنى عن هذا قوله السابق ما لم يكن الزوج الخ (قوله لانه) اى الغار (قوله مع كونه) اى المغرور (قوله ومن ثم) اى من اجل ان العتق للمؤاخذه بالا قرا (قوله اذالم يقصد انشاء العتق) بان قصد الاخبار او اطاق (قوله ولا سبق الخ) اى انشاء العتق (قوله او وليه) اى ولي السيد اذا كان السيد محجورا عليه اه معنى (قوله وحيث ان) اى حين اذ كان التغريض من الوكيل او الولي يكون اى التغريض خلف ظن النخ عبارة المعنى والفوات في ذلك بخلاف الشرط تارة والظن اخرى اه (قوله فقط) اى لا شرط اذ الشرط انما يكون في العقد والعقد لا يتصور منها اه سم (قوله وهو الخ) جملة حالية راجعة لكل من المعطوف

قوله وصححناه قيد مضر فان كان الولد حرا صححنا النكاح أو أفسدناه للتعليل السابق اه (قوله يتبعه) أى يتبع الظن (قوله والشرط) يتأمل (قوله بعده) اى بعده عليه (قوله وان كان السيد جد الولد الخ) رد على البارزى قال الزركشى واستثنى البارزى في التمييز ما لو كان السيد ابا للزوج وليس كذلك فان الاصح في باب العتق من الشرحين والروضة لزوم القيمة ايضا لان الغرور اوجب انعقاده حرا ولو لم يملكه السيد حتى يعتق عليه فاشبهه سائر صور الغرور اه (قوله من أصله) اى انه انعقد حرا لانه انعقد رقيقا ثم عتق (قوله وقلنا قيمة الولد لها) وسيأتى قريبا ان الاصح خلافه (قوله غير السيد) (قوله غير السيد) قال في القوت وقد علت مما سبق انه اذا كان الغار هو المستحق للقيمة فلا غرم ولا رجوع لعدم الفائدة اه (قوله فقط) اى لا شرط

غالب العتقها بقوله زوجته أو على أنها حرة مؤاخذه له باقراره ومن ثم لم تعتق باطنا اذالم يقصد انشاء العتق ولا والمعطوف سبق منه (بل) يتصور (من ركب) او وليه في نكاحها او حيث يكون خلاف ظن او شرط (او منها) او حيث يكون خلاف ظن فقط ولا عبرة بقول من ليس به اند ولا معقود عليه اما غير غالب فيتصور كأن تكون سرهونة او جانية وهو معسر وقد اذن له المستحق في تزويجها

او اسمها حرة او سيدها مفلسا او سفيها او مكاتبيا وزوجها باذن الغرماء او الولي او السيد او مريضا وعليه دين مستغرق او يريد بالحرية العفة عن الزنا لظهور القرينة فيه او يتلفظ بالمشيئة بحيث يسمع نفسه فقط وما واهمه كلام بعضهم ان المشيئة ينفع اضرارها في الباطن غير مراد لما يأتي في الطلاق ان اضرارها لا يفيد شيئا لانها رافعة لاصل اليمين بخلاف غيرها (فان كان) (٣٥٩) التغير (منها تعلق الغرم بذمتها) فتطالب

به غير المكاتبه بعد عتقها لا بكسبها ولا برقبته وان كان من وكيل السيد تعلق بذمته فيطالب بها حالا كالمكاتبه بناء على الاصح ان قيمة الولد لسيدها او منهما فعلى كل نصفها ولو استند تغيرير الوكيل لقولها رجع عليها بما غرمه نعم لو ذكرت حريتها الزوج ايضا رجع الزوج عليها ابتداء دونه لانها لما شافته خرج الوكيل عن البين وصورة الرجوع عليهما ان يذكر حريتها للزوج معا بان لا يستند تغيريره لتغيريرها ولو استند تغيريرها لتغيرير الوكيل كان اخبرها ان سيدها اعتقها فقياس ما تقرر انه يرجع عليها ثم ترجع عليه ما لم يشافه الزوج ايضا فيرجع عليه وحده (ولو انفصل الولد ميتا بلا جنابة) او بجنابة غير مضمونة (فلا شيء فيه) لان حياته غير متيقنة اما اذا انفصل ميتا بجنابة مضمونة ففيه لا نعتقاده حرا غرة لو ارثه فان كان الجاني

والمعطوف عليه (قوله او اسمها حرة الخ) عطف على اسم وخبر تكون (قوله او سفيها) مع قوله او الولي يراجع الحكم في ذلك اهـ رشدي (قوله باذن الغرماء الخ) تشر على ترتيب اللف (قوله او مريضا) عطف على قوله مفلسا اى ومات من هذا المرض (قوله او يريد الخ) عطف على قوله تكون الخ (قوله لظهور الخ) لعل اللام بمعنى مع (قوله في الطلاق) اى في فصل الطلاق سنى الخ وقوله لانها الخ اى المشيئة عبارته هناك ويدين من قال انت طالق وقال اردت ان دخلت او ان شاءم زيد خرج به ان شاء الله فلا يدين فيه لانه يرفع حكم اليمين جملة واحدة فيناقى لفظها مطلقا والنية لا تؤثر حيث بدخلاف بقية التعليقات فانها لا ترفع بل تخصصه بحال دون حال اهـ (قوله بخلاف غيرها) اى غير المشيئة من التعليقات (قوله غير المكاتبه) اى اما هى فتطالب حالا كما ياتى (قوله لا بكسبها الخ) عطف على بذمتها (قوله بناء على الاصح) راجع لقوله كالمكاتبه (قوله لسيدها) اى المكاتبه (قوله او منهما) اى الزوجة والوكيل وقوله رجع اى الوكيل اهـ ع ش (قوله نعم لو ذكرت الخ) شامل لذكرها بعد ذكر الوكيل للزوج وقبله اهـ سم عبارة المغنى وان ذكرته للوكيل ثم ذكرته للزوج رجع الزوج عليها ولا رجوع على الوكيل وان ذكره الوكيل للزوج ايضا اهـ (قوله لانها لما شافته الخ) فلوانكرت ذكرها ذلك للزوج صدقت يمينها لانه الاصل اهـ ع ش (قوله بان لا يستند الخ) زائد على شرح الروض اى والمغنى ثم ان كان هذا تفسير للبيعة شمل ما اذا ترتب بخلاف ما اذا كان تقييدا لها اهـ سم اى وكان الاولى ولم يستند الخ (قوله انه الخ) اى الزوج (قوله فيرجع) اى الزوج عليه اى الوكيل وحده اى ابتداء دونه (قوله او بجنابة) الى الفصل في النجاسة والمغنى الا قوله بخلاف لاى حنيقة في الثاني (قوله ان يرث معه) اى الاب احترز عمال ولم يرث لما منع فيرث غيره كاخوة الجنين واعمامه اهـ سم (قوله وان زادت الخ) اى العشر وقوله بهذا الى العشر (قوله او قنا) وقوله او المغرور وقوله او قنة وقوله او السيد وقوله او قنة عطف على قوله حر الخ (قوله ويضمنه) اى الجنين القن (قوله لما ذكر) اى من قوله لان الجنين الخ (قوله عليه) اى المغرور (قوله او قنة) اى المغرور (قوله ولا يجب هنا) اى فيما لو كان الجاني قن المغرور اهـ ع ش (قول المتن ومن عتقت) كلها او باقياها ولو بقول زوجها فشمّل ما لو زوج أمته بعدد

اذ الشرط انما يكون في العقد والعقد لا يتصور فيها (قوله نعم لو ذكرت) شامل لذكرها بعد ذكر الوكيل للزوج وقبله (قوله بان لا يستند تغيريره لتغيريرها) زائد على شرح الروض ثم ان كان هذا تفسيراً للبيعة شمل ما اذا ترتب بخلاف ما اذا كان تقييدا لها (قوله بان لا يستند تغيريره لتغيريرها) فحيث استند تغيريره لتغيريرها وشافته الزوج فالرجوع عليها ابتداء وحدها سواء ذكر الوكيل ايضا للزوج ولا (قوله انه) اى المغرور وقوله ثم يرجع عليه اى الوكيل (قوله ان يرث معه) احترز عمال ولم يرث لما منع فيرث غيره كاخوة الجنين واعمامه (قوله او المغرور او قنة) فالسيد على عاقلته عبارة الروض وان كان بجنابة المغرور فالغرة على عاقلته للورثة ويضمن كما سبق اى يضمن للسيد عشرة قيمة الام ولا حق له في الغرة اى لا يرث منها شيئا لانه قاتل اى ولا يجب من بعده من العصابات الى ان قال وان كان بجنابة عبد المغرور فحق سيد الامه على المغرور ولا يثبت له شيء على عبده اى فلا يتعلق شيء من الغرة برقبته ان كان المغرور حائرا لم يرث الجنين فان كان معه للجنين جدة فنصيبهم من الغرة في رقة العبد انتهى فقول الشارح او قنة فلا سيد على عاقلته فيه نظر بالنسبة لقوله فلا سيد على عاقلته بل الوجه ان الضمان على المغرور ولذا عرّفم بانه اذا كان الجاني عبد المغرور فلا سيد على المغرور عشر قيمته (قوله في المتن ومن عتقت الخ) (فرع) لو انكر

حرا اجنبيا لزم عاقلته غرة للمغرور الحر لانه ابوه ولا يتصور ان يرث معه الام الام الحرة وعلى المغرور عشر قيمة الام للسيد وان زادت على قيمة الغرة لان الجنين القن انما يضمن بهذا او قنا اجنبيا تعلق الغرة برقبته ويضمنه المغرور لسيدها بعشر قيمتها لما ذكر او المغرور فالغرة على عاقلته لو ارث الجنين وللسيد عليه العشر او قنة فالعشر على المغرور ولا يجب هنا شيء من الغرة الا ان وجدت جدة الجنين فمدها في رقة القن او السيد فالغرة على عاقلته والعشر على المغرور او قنة فالغرة برقبته والعشر على المغرور (ومن عتقت)

قبل وطء او بعده (تحت رقيق او من فيه رق تخيرت) هي دون سيدها (في فسوخ النكاح) او تحت حر فلا اجماع في الاول وخلافا في حنيفة في الثاني لان بريرة عتقت تحت مغيب وكان قنا كافي البخاري وهو لا يحتمل وزيادة علم راويه مقدم على رواية جرفخيرها صلى الله عليه وسلم بين المقام والفراق فاختارت نفسها متفق عليه ولتضررها به عار او نفقة وغيرهما نظير ما مر بخلاف الحر ولو عتق قبل فسوخها سقط خيارها او معها ينفذ لوال الضرر نعم لولزم من تخييرها (٣٦٠) دور كان عتقها مريض قبل وطء هو ثلث ماله بالصدق لم تخير لسقوط المهر بفسوخها

فينقص الثلث فلا تعق فيها فلا تخير ولا يحتاج هنا الى رفع الحاكم لما تقرر من النص والاجماع (والاظهر انه) اي هذا الخيار (على الفور) كخيار العيب فيعتبر هنا بما مر في الشفعة كما سبق آنفا نعم غير المكلفة تؤخر لئلا لها لتعذر من الولي والعتيقة في عدة طلاق رجعي لها انتظار بينوتها لتستريح من تعب الفسخ (فان قالت) بعد ان اخرجت الفسخ وان ارادته (جهلت العتق صدقت بيمينها ان امكن) جهلها به عادة بان لم يكذبها ظاهر الحال (بان كان المعتق غائبا) عن محلها وقت العتق لعذرها بخلاف ما اذا كذبها ظاهر الحال كان كانت معه في بيته ولا قرينة على خوفه ضرر امن اظهار عتقها كما هو ظاهر فانها لا تصدق بل الزوج يمينه ويبطل خيارها (وكذا ان قالت جهلت الخيار به) فتصدق بيمينها (في الاظهر) لانه مما يخفى على غالب الناس ولا يعرفه الا خواص وبه فارق عدم قبول دعوى الجهل بالرد بالعيب ولو علم

فادعت على سيدها انه اعتقها فصدقه الزوج وانكر السيد فيصدق اي السيد يمينه وتبقى على رقبها وثبت لها الخيار لانها حرة في زعمها اي الزوجين والحق لا يعدوها وانما ردقوها في حق السيد لا الزوج وعليه اي تصديق الزوج دون السيد لو فسخت قبل الدخول لم يسقط صدقها لانه حق السيد ولو انها فسخت ثم عتق العبد وايسر امتنع نكاحها اي عليه لانها رقيقة ظاهر او اولادها تجعل ارقاء انها ية قال ع ش قوله لانه حق السيد اي فيجب له نصف المسمى ان كان صحيحا ونصف مبر المثل ان كان المسمى فاسدا اه (قوله قبل وطء الخ) ولو كافرة ومكاتبه نهيته ومغني (قوله في الاول) اي ما في المتن (قوله وخلافا الخ) لا يخفى ما في عطفه على اجماعا (قوله في الثاني) اي ما في الشرح وكان الاول ذكره قبيل قوله الا في فخيرها الخ وعطف قوله لان بريرة الخ على قوله اجماعا (قوله وهو) اي انه كان قنا اي روايته (قوله متفق عليه) اي قوله فخيرها الخ والحق بالعبد البعض لبقاء علقه الرق عليه نهيته ومغني (قوله نظير ما مر) اي في شرح فالت ولو بان معيها او عبد الخ (قوله ولو عتق الخ) اي اومات نهية ومغني (قوله لم ينفذ الخ) ولو فسخت بناء على بقاء رقه فبان خلافة تبين بطلان الفسخ كما في الفسخ بالعيب نهية ومغني (قوله مريض) اي مرض موت (قوله من النص) اي الحديث (قوله والعتيقة الخ) عطف على غير المكلفة الخ (قوله لها انتظار بينوتها) اي فلا يسقط خيارها بذلك فان راجعها ثبت لها الخيار عتقها اه ع ش (قوله لتستريح من تعب الفسخ) اي بظهور رغبة عنها اه سم (قوله فتصدق بيمينها) لم يقل ان امكن جهلها كافي الاول اه سم (قوله كفقية) عبارة النهاية والمغني بان كانت تحالط الفقهاء وتعرف ذلك منهم اه (قوله وتصدق ايضا الخ) كارجحه ابن المقرئ وهو المعتمد سواء كانت قدعة العهد بالاسلام او لانها نهية ومغني (قوله لان الفسخ من جهتها) وليس للسيد منعها منه لخروجها عن ملكه مغني ونهاية (قول المتن) بعده بعق بعده) سكت عمالو فسخت مع الوطء ويتجه مهر المثل وظاهر انه لا يتصور فسوخها مع الوطء بعق بعده وفي تصور مع الوطء بعق معه نظر اه سم عبارة المغني فان عتقت مع الوطء وفسخت معه بعق قبله فالظاهر وجوب مهر المثل اه (قوله وما وجب منهما) اي مهر المثل والمسمى اه ع ش (قوله للسيد) قال في الروض الا اذا كانت مفوضة ووطئها اي الزوج او فرض لها بعد العتق اي فالمهر لها انتهى اه سم عبارة المغني تنبيه مهرها لسيدها سواء

السيد العتق وصدق الزوج صدق السيد وهل تفسخ قال صاحب الكافي قال شيخنا سمعت شيخنا ابا علي مثل عن ذلك فقال يحتمل وجهين والاصح ثبوت الخيار لانها حرة في زعمها والحق لا يعدوها قال صاحب الكافي فعلى هذا لو فسخت قبل الدخول لم يسقط الصدق لانه حق السيد ولو عتق العبد وايسر فليس له نكاحها لان اولادها ارقاء بر (قوله لتستريح من تعب الفسخ) اي بظهور رغبة عنها (قوله فتصدق بيمينها) لم يقل ان امكن جهلها كما في الفور (قوله عدم قبول دعوى الجهل بالرد بالعيب) اذ لم يكن المدعى قريب عهد بالاسلام ولم يشأ ببادية بعيدة شرح روض (قوله وتصدق ايضا) وان لم تكن قريبة عهد بالاسلام (قوله في المتن) بعده بعق بعده الخ) سكت عمالو قال فسخت مع الوطء ويتجه مهر المثل (قوله وبعده بعق بعده الخ) وظاهر انه لا يتصور فسوخها مع الوطء بعق بعده وفي تصور فسوخها مع الوطء بعق معه نظر اه (قوله وما وجب منهما للسيد) قال في الروض الا اذا كانت مفوضة ووطئها اي الزوج او فرض لها بعد العتق اي فالمهر لها انتهى

صدقها كجمية صدقت جزما او كذنها كفقية لم تصدق جزما وتصدق ايضا في دعوى الجهل بالفورية ان امكن جهلها بها كافي الرد بالعيب (فان فسخت قبل وطء فلا مهر) ولا متعة وان كان الحق للسيد لان الفسخ من جهتها (و) ان فسخت (بعده) اي الوطء (بعق بعده) واجب المسمى (لا استقرار به) (او) فسخت بعد الوطء بعق قبله (او) معه والفرص انها انما مكنته لجهلها به (فهر مثل) لاستناد الفسخ للعتق السابق للوطء او المقارن له نصا كوطء في نكاح فاسد (وقيل المسمى) لا استقراره بالوطء وما وجب منهما للسيد

ويجاب عما اعترضه به ابن الرقعة بان استناد الفسخ لوقت العتق وان اوجب وقوع الوطء وهي حرة لا ينافي ذلك لان العقد هو الموجب الاصل وقد وقع في ملكه (ولو عتق بعضها او كوتبت او عتق عبد تحتها أمه فلا خيار) لبقاء (٣٦١) احكام الرق في الاولين ولانه لا يعبر

بها في الثالث مع انه يمكنه الخلاص بالطلاق بخلافها (فصل في الاعفاف) (يلزم الولد) الحر المومر بما ياتي في النفقات كما هو ظاهر الاقرب ثم الوارث وإن سفل ولو انثى وغير مكلف وكافرا اتحد أو تعدد فان استوى اثنان فاكثر قربا وارثا وزع عليهم بحسب الارث علي مارجحه في الانوار او بالسوية على الواجه (اعفاف الاب) الحر المعصوم ولو كافرا (والاجداد) ولو من جهة الام (على المشهور) لثلاث يقع في الزنا المتناف للمصاحبة بالمعروف ولانه من وجوه حاجاته المهمة كالنفقة وبه فارق الام لان الحق لها لاعليها والزامه بالانفاق على زوجها معها عسر جدا على النفوس فلم يكلف به ولو قدر على اعفاف احد اصوله قدم عصبته وان بعد كابي ابي ابيه على ابي أمه فان استويا عصبوة او عدمها قدم الاقرب كاب على جد واني أم على ابيه فان استويا قربا فقط بان كانا في جهة الام كابي ابي ام واني أم أم اقرع بينهما لتعذر التوزيع واعفاه يحصل في الرشيد (بان يعطيه) بعد النكاح ولا يلزمه قبله (مهر)

ا كان المسمى ام مهر المثل فسخت ام اختارت المقام معه وجرى في العقد تسمية صحيحة او فاسدة لانه وجب بالعقد فان كانت مفوضة بان زوجها سيدها كذلك نظرت فان وطئها الزوج او فرض لها بعد العتق فيهما فالمر لها لان مهر المفوضة يجب بالدخول او بالفرض لا بالعقد وان وطئها او فرض لها قبل العتق فهو للسيد لانه ملكه بالوطء او الفرض قبل عتقها وموت احدهما كالوطء والفرض اه (قوله عما اعترضه) الاولى حذف الضمير (قوله بان الخ) متعلق بجواب الخ (قوله وان اوجب الخ) غاية وفاعله ضمير الاستناد وقوله وهي حرة حال من وقوع الوطء (قوله لا ينافي الخ) خبر ان (قوله ذلك) اي كون ما وجب بهما للسيد (قوله وقد وقع) اي العقد الموجب في ملكه اي السيد (قول امان ولو عتق الخ) اي او عاق عتقها بصفة او دبرت اه معنى (قوله بخلافها) اي الزوجة في العكس المار وللزوج وطء العتيقة مالم تفسخ وكذا زوج الصغيرة والمجنونة العتيقتين مالم يفسخا بعد البلوغ والافاقه كما في زيادة الروضة اه معنى

(فصل في الاعفاف) (قوله في الاعفاف) الى قوله بل لو نكحها معسر في النهاية الا قوله او بالسوية على الواجه ولى قوله وهو متجه في المعنى لا ذلك القول وقوله بما ياتي الى الاقرب (قوله في الاعفاف) اي وما يتبعه كحرمة وطء الاب امة ولده اه ع ش (قوله الحر) ولو بمعضا نهاية (قوله بما ياتي في النفقات) اي بان يفضل المهر او الثمن عن كفاية نفسه وعياله يو ما ولية عتاني وحاي اه بحري عى عبارة ع ش اي بحيث لا يصير مسكينا بما يكلف به اه (قوله الاقرب) كابن البنت مع ابن ابن الابن اه ع ش (قوله ثم الوارث) كابن ابن مع ابن بنت (قوله وان سفل) اي الولد (قوله ولوانثى) اي أو خنثى نهاية ومعنى (قوله اتحدوا تعدد) اي الولد ووجه شموله للتعدد انه جنس يطلق على الواحد والكثير اه ع ش (قوله على مارجحه في الانوار) وهو المعتمد نهاية ومعنى (قول المتن اعفاف الاب) اي المعسر نهاية ومعنى (قوله الحر) اي الكامل الحرية نهاية (قول المتن والاحداد) اي حيث اتصفوا بما ذكر نهاية ومعنى (قوله لثلاث يقع في الزنا) اي الاصل بترك الاعفاف عبارة المعنى لثلاثهم لاننا اه (قوله المتنافي الخ) وصف للزنا او لوقوع المقدر الناشئ. كل منهما عن ترك الاعفاف اه سيد عمر (قوله للمصاحبة الخ) اي المامور بها معنى وسم (قوله وبه) اي بقوله ولانه الخ (قوله فارق الام) عبارة للنهاية والمعنى وخرج بما ذكر المعسر وغير الاصل والاصل الا انثى لان الحق الخ والرفيق وغير المعصوم اه قال ع ش قوله والاصل الا انثى ظاهره وان خاف عليها الزنا اه (قوله لان الحق) اي في تزويج الام (قوله على اعفاف احدا صوله) اي فقط لئلا يقدّر على اعفاف الجميع لزمه سم ونهاية ومعنى (قوله فقط) اي لا عصبوة اه رشيدى عبارة سم مراده استويا قربا ولا عصبوة لها ولا لاحدهما اه (قوله اقرع بينهما) اي ولو بلا حاكم نهاية ومعنى (قوله اقرع بينهما) اي وجوب بالاعفاف غير من خرجت له القرعة او هجم واعف احدهما بلا قرعة ثم وصح العقد اه ع ش (قوله في الرشيد) اي في الفرع الرشيد وسيد ذكر عتريه بقوله اما غير الرشيد الخ (قوله مهر مثل حرة) انظر لو كان امانا نكح باكثر او باقل ويعلم حكم الزيادة مما بعده اه رشيدى اقول وقياس اتفاق الاصل انه لا يلزم الفرع في صورة الاقل الا المسمى (قوله ذكره البلقيني) اعتمده النهاية والمعنى والضمير راجع الى قوله ولو كان بعد الى هنا كما هو صريح صنيع المعنى وان كان قضية قول الشارح وهو متجه الخ رجوعه لقوله بل لو نكحها معسرا الخ

(فصل في الاعفاف) (قوله على مارجحه في الانوار) وهو المعتمد شرح مر (قوله المتنافي للمصاحبة بالمعروف) اي المامور بها (قوله ولو قدر على اعفاف احد اصوله قدم عصبته) او قدر على اعفاف الجميع لزمه (قوله فقط) كان المراد لا عصبوة لكن قد يرد ان ابا ابى الاب وابا ام الام مستويا قربا فقط اي لا عصبوة مع تقدم الاول كما يفيد قوله قدم عصبته ويجاب بان مراده استويا قربا ولا عصبوة لها ولا لاحدهما وان قصرت عبارته عن ذلك ويدل على ارادة ذلك قوله بان كانا الخ فليتامل (قوله بعد النكاح)

(٤٦) - شرواني وابن قاسم - (سابع) مثل (حرة) تليق به ولو كتابية ولو كان بعد ان نكحها مومرا ثم اعسر قبل وطئها وامتنعت من التمسك به بل لو نكحها مومرا ولم يطالب بطله بالاعفاف ثم طالبه لزمه لا سيما ان جهات الاعسار واداء الفسخ ذكره البلقيني وهو

متجه فيما إذا ارادت الفسخ و ظاهر قولنا مهر مثل حره انه يلزمه ذلك وان امكنه إذا فسخت ان يحصل له زوجة مثلها بدون ذلك وهو احد جهين في الحاوى ثانيهما انه لما يلزمه (٣٦٢) مهر اقل حره تكافئه حتى ذلك في هذه الصورة الزركشى في شرحه ويوجه الاول بان نفسه

تعلقت بها اخذا بما ياتي في
مسئلة النعيم إذا فارق قبل
الوطء فلم يكف ما يقتضى
فسخها إذا لم يزد على مهر
مثلها لمشقته عليه مشقة
لا تختمل غالباً بقول بعضهم
ينبغي تقييده بما اذا لم يشق
مهرها بحيث يمكن الابن
تحصيل اخرى او امة باقل
منه انما ياتي على الوجه
الثاني وقد علم ان الاول هو
الوجه ثم رايت شيخنا
صرح بذلك فقال و ظاهر انه
انما يلزمه جميع ذلك اذا كان
قدر مهر مثل من تليق به
(او يقول) له (انكح واعطيك
المهر) اي مهر مثل المنكوحه
اللائقة به فلوزاد في ذمة
الاب (او ينكح له باذنه
ويمهر او يملكه امة) تحل له
(او ثمنها) بعد الشراء
لحصول الغرض بواحد من
ذلك ولا يكفي صغيرة ومن بها
مثبت خيار وشوها ولو شابة
كعمياء وجذماء وتزوجه
او ملكه لواحدة من هؤلاء
لا يمنع وجوب اعفائه
وخرج بملكه انكاح امة
له ولغيره فلا يجوز لانه غنى
بمال فرعه ومن ثم لم يقدر
الاعل مهر امة لزمه على الوجة
بذله ويتزوجها الاب للضرورة
اما غير الرشيد فعلى وليه
اقل هذه الخمسة الا ان يرفع

(قوله انه يلزمه ذلك) اي في مسئلة البلقيني (قوله وان امكنه) اي الفرع (قوله و ظاهر قولنا الخ) اي
بالنسبة لمسئلة البلقيني اه سم (قوله في هذه الصورة) اي التي ذكرها البلقيني بقوله لو نكحها معسرا الخ
(قوله ويوجه الاول) اي من الوجهين (قوله فلم يكلف) اي الاصل ما يقتضى الخ يعنى منعه من مطالبة
فرعه بمهر متكو حته (قوله تقييده) اي ما ذكره البلقيني (قوله بحيث يمكن) قيد للنقل المنفى (قوله ثم
رايت شيخنا صرح بذلك) اي في مسئلة البلقيني اه سم (قوله فقال و ظاهر الخ) اعتمده للمغنى (قوله اي
مهر مثل المنكوحه) الى قوله وقد يجاب في المغنى الا قوله كعمياء وجذماء الى قوله ولو كان بعصمته في النهاية
قوله فلوزاد الخ) اي فلونكح الاصل بازيد من مهر المثل كان الزائد في ذمة الاب (قول المتن او يملكه امة
الخ) ولو ايسر الاصل بعد ان ملكه فرعه الجارية او ثمنها او المهر لم يسترد الفرع ذلك لانه ملكه ذلك وقت
الحاجة اليه كنفقة دفعها اليه ولم ياكلها حتى ايسرها معنى (قوله بعد الشراء) اي شراء الاصل (قوله
لحصول الغرض الخ) ولو كانت الواحدة لا تكفيه لشدة شبقة وافرط شهوته فمل يلزم الولد اعفائه باثنتين
اولا قوة كلامهم تفيد المنع وفيه احتمال مستبعد اه نهاية قال ع ش قوله لشدة شبقة الخ اي فان كان عدم
الكفاية لا احتياجه للخدمة فقياس ما مر في المجنون وجوب الزيادة وقوله تفيد المنع معتمداه (قوله بواحد
من ذلك) عبارة المغنى بكل من هذه الطرق اه اي الخمسة (قوله ولا يكفي صغيرة ومن بها الخ) اعلم ان لم يردها
الاب اه رشدي (قوله مثبت خيار) اي من عيوب النكاح (قوله كعمياء الخ) ظاهر صنيعة انه مثال
الشوها وفيه تامل عبارة النهاية ولا يكفي شوها وصغيرة ومن باعيب مثبت الخيار ولو شابة وجذماء وكذا
لو لم يشته كعمياء اه وهي ظاهرة (قوله وجذماء) اي مقطوعة اليد فان من بها المرض الخصوص يقال لها
يجزومة لا جذماء كما في الصحاح فلا يرد ان الجذماء داخلة فيمن بها مثبت خيار اه ع ش (قوله لا يمنع) ولو
كان من ملكها من هؤلاء يمكن بيعها بما يساوي مهر مثل من تليق به فينبغي ان لا يجب اعفائه اه سم (قوله
فلا يجوز الخ) اي فلو خالف وفعل لم ينعقد النكاح اه ع ش (قوله ويتزوجها الاب الخ) اي بشرطه كما
هو ظاهر اه سم اقول وهو الظاهر المتعين وما في الرشدي من ان قوله للضرورة مع ما ياتي في شرح محتاج
الى نكاح من قوله وان لم يخف عتنا صريح في عدم اشتراط توفر شروط تزوج الامة فيكون مستثنى مما سركا
هو ظاهر فليحجرا فظاهر المنع فان كلام الشارح هنا مع ما ياتي انما يفيد وجوب الاعفاف بتزويج الامة
على الفرع لو ايسر بمهره فقط واما شرط جواز تزوج الاصل بالامة فمكوت عنه اتكالا على علمه من باب (قوله
اقل هذه الخمسة) لا يخفى انها ترجع الى مهر حره او ثمن امة على ان الصورتين الاوليين ليس بينهما فرق معنوي
فتامل رشدي وع ش عبارة المغنى اقل ما تندفع به الحاجة اه (قوله غيره) اي الاقل (قوله في ذلك) اي
بين الخمسة المذكورة اه معنى (قوله وحله) اي تفسير الضمير (قوله لان العطف فيهما بار) وبين ابن
هشام ان او التي يفرد بعد العطف بها هي التي للترديد دون التنويع اه سم اي وما هنا للتنويع (قوله
على انه) اي ذلك الحل (قوله وجوب اتفاقهما) اي الزوجة والامة (قوله لواجتماعهما) كان الظاهر الثالث
(قوله إذ قد يقدر) اي الاصل عليها اي مؤنته فقط اي دون المهر والتمن (قوله ربما يتوهم) اي لو اورد

حرر الفرق بين هذا حينئذ وقوله الآتي او يقول انكح الخ ومجرد الفرق بالقول قليل الجدوى (قوله
و ظاهر قولنا الخ) اي بالنسبة لمسئلة البلقيني (قوله ثم رايت شيخنا صرح بذلك) اي في مسئلة البلقيني
(قوله وتزوجه او ملكه لواحدة من هؤلاء) لا يمنع وجوب اعفائه لو كانت من ملكها من هؤلاء يمكن
بيعها بما يساوي مهر مثل من تليق به فينبغي ان لا يجب اعفائه (قوله ويتزوجها الاب) اي بشرطه كما
هو ظاهر (قوله لان العطف فيهما بار) بين ابن هشام ان او التي يفرد بعد العطف بها هي التي للترديد

لحاكم يرى غيره والخيرة في ذلك للفرع مالم يتفقا على مهر كياتي (ثم) اذا تزوجه او ملكه (عليه مؤنتهما) اي الاب وحليته الضمير
لانها من تنمة الاعفاف وحله بالزوجة والامة بعيد لان العطف فيهما باو على انه يرمو وجوب اتفاقهما ولو اجتماعا ونسخ مؤنتها كافي اصله
واستحسن لان مؤنة الاصل معلومة من بابها ولانه لا يلزم من اعفائه مؤنته اذ يقدر عليها فقط وديجاب بانها ربما يتوهم انه اذا اعفاه

لا يلزمه مؤنته وان ما ياتي في النفقات إذا لم يعفه وبان الغالب ان من احتاج للاعفاف يحتاج للانفاق ولا يلزم الفرع ادم لزوجة اصله ولا نفقة خادمها لانها لا تخير بالعجز عنهما ولو كان بحصته اخرى كشوها انفق على التي تعفه (٣٦٣) فقط على الاوجه (وليس للاب تعيين

النكاح دون التسرى) ولا
عكسه (ولا تعيين (رفيعة)
لمهر ومؤنة او لثمن بجمال
او شرف او يسار لنكاح
او شرا ملاقيه من الاجحاف
بالفرع (ولو اتفقا على
مهر) او ثمن (فتعينها
للأب) إذ لا ضرر فيه على
الفرع وهو اعلم بفرضه
(ويجب التجديد إذا ماتت)
الزوجة والامة بغير فعله
كما هو واضح (او انفسخ)
نكاحه (بردة) منها لانه
على الاوجه كالطلاق بلا
عذر او بنحو رضاع (او
فسخه بغير) بها او عكسه
لبقاء الحاجة للاعفاف مع
عدم التقصير (وكذا ان
طلق) ولو بلا مال او اعتق
الامة ولو غير مستولدة على
ما فيه لا مكان بيعها (بعذر)
كنشوز او ربيبة (في
الاصح) بخلافه لغير عذر
لانه المفوت على نفسه
وظاهره انه لا يقبل منه
العزم على عدم عوده لما
صدر منه وان ظن صدقه ولو
قيل فيما إذا غلب على الظن
صدقه وحقت ضرورته
بحيث خشي عليه نحو زنا
أو مرض مهلك انه يجدد له
اخرى لم يبعد ولا يجب
التجديد في عدة الرجعية
ويسرى المطلق ومصر
ضابطه في مبحث نكاح
السفيه ويسال القاضي

الضمير (قوله وان ما ياتي) عطف على انه إذا صح (قوله ولا يلزم الفرع ادم الخ) وفاقا للنهية وخلافا للمغنى
(قوله بالعجز عنهما) اي الادم والخادم (قوله انفق على التي تعفه فقط) لئلا تفسخ بتم ما يخص صها عن المدام
مغنى (قوله على الاوجه) وفاقا للمغنى وخلافا للنهية عبارة لم يلزمه سوى نفقة واحدة بوزعها الاب عليهما
ولا تعين للجديدة اه (قوله ولا عكسه) الى قول المتن وإنما يجب في النهاية الا قوله ولو قيل الى ولا يجب
التجديد وكذا في المغنى الا قوله والاوجه الى المتن (قوله لمهر الخ) اي من جهة المهر (قوله ومؤنة) انظر مع
ان المؤنة مقدرة لا سيما وقد مر انه لا يجب لها ادم اه رشيدى (قوله بجمال) كقوله لمهر متعاق بقول المتن
رفيعة وقوله لنكاح الخ متعلق بتعيين (قول المتن ولو اتفقا الخ) اي ولم تكن معينة الاب ارفع مؤنة بقرينة
ما قبله اه رشيدى عبارة السيد عمر وقد توقف فيه فتدعيين الاب ربيعة تعظم مؤنهما وامة تهمة لا يشبعها
القليل اه (قول المتن فتعينها الخ) اي الزوجة والامة (قوله بغير فعله) وليس منه الحبل حتى لو
احبلها فماتت بالولادة يجب التجديد اه عرش عبارة الرشيدى او بفعله المذكور فيه كدفعها لصيال
اخذ ما ياتي اه (قوله لانه الخ) وكرده ردتها كما لا يخفى نهاية ومغنى (قوله او بنحو رضاع) عطف
على بردة اه سم (قوله على ما فيه الخ) عبارة المغنى فان قلت كيف يمتنع للعذر فانه يمكن بيعها واستبدالها
بغيرها اجيب بان ذلك متصور بام الولد ما غيرها فانه لا يعذر في اعتاقها وان كان ظاهر كلامهم الاطلاق
اه وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الارشاد مانصه ولقائل ان يمنع العذر في المستولدة ايضا لانه يمكن
اجارها واخذ غيرها من اجرتها والعق يفوت ذلك اللهم الا ان يكون الفرض عدم تاتي ذلك اه
وعبارة النهاية والعذر في الامة ان تكون مستولدة او غيرها ولم يجد من يرغب في شرائها وخاف ربيبة
منها او اشتد شقاقها اه ولعلها هي الظاهرة واليه يميل كلام الشارح (قوله بخلافه) اي الطلاق او
الاعتاق (قوله ولو قيل فيما إذا غلب الخ) وهو قريب بل لو قيل بوجوب ذلك وان لم يظن صدقه لم يبعد حيث
خيف هلاكه او وقوعه في الزنا اه عرش (قوله لغير عذر) فلو ماتت المطلقة بغير عذر فيمنع وجوب التجديد
كالومات قبل الطلاق مر اه سم اقول ويردد النظر فيما لو طلق بغير عذر ثم حدث بعد الطلاق عذر او
عيب يجوز للفسخ لم يجب قياسا على ما بحث في مسئلة الموت او لا فليتأمل اه سيد عمر ولعل الاقرب
الثاني لظهور الفرق (قوله لما صدر الخ) اي من الطلاق والاعتاق بغير عذر (قوله ويسرى) ببناء المفعول
او الفاعل (قوله المطلق) لعل المراد به الذي عرف ذلك منه قبل الاعسار فلا يرد انه إذا طلق بغير عذر لا يجب
التجديد او انه طلقها رجعيًا ثم راجع وفعل ذلك ثلاث مرات ثم ماتت ثم رايته في سم على منهج اه عرش
(قوله ومصر ضابطه) وهو ان يطلق ثلاث مرات ولو في زوجة واحدة وعبارته ثم فان كان مطلقا بان طاق
ثلاث زوجات او ثنتين وكذا ثلاث مرات ولو في زوجة واحدة اه عرش (قوله ويسال الخ) ببناء المفعول او
الفاعل عطف على يسرى المطلق (قوله من غير قاض) معتمداه عرش (قوله وثمان امة) الى قوله ويظهر
ان القول في النهاية وكذا في المغنى الا قوله لكن في زمن الى ويفرق (قوله لكن في زمن الخ) معتمداه عرش
عبارة السيد عمر ظاهر كلامهم انه لو لم يكن نسب المهر في زمن قصير وجب على الولد اعفافه ولو قيل يجب عليه
الكسب في الزمن المذكور ويجب على الولد التتميم لم يكن بعيدا اه وعبارة الخطيب في هامش المغنى نعم

دون التوزيع (قوله لانه) وكرده ردتها كما لا يخفى شرح مر (قوله او نحو) عطف على بردة (قوله
على ما فيه الخ) في شرحه للارشاد ومبحث ان محل وجوبه اي التجديد حيث كانت المعتقدة لا يمكن بيعها
كالمستولدة بخلاف التي يمكن بيعها واستبدال غيرها بثمنها اه ولقائل ان يمنع العذر في المستولدة ايضا
لا يمكن اجارها واخذ غيرها من اجرتها والعق يفوت ذلك اللهم الا ان يكون عدم تاتي ذلك (قوله بخلافه
لغير عذر) فلو ماتت فيمنع وجوب التجديد كالمومات قبل الطلاق مر (قوله وثمان امة) اي تعفه كما هو

الحجر عليه حتى لا ينفذ منه اعتاقها والاوجه انه ينفك عنه بمجرد قدرته على اعفاف نفسه من غير قاض (وانما يجب اعفاف فاقدمهر) وثمان
امة لا واجدا واحدا ولو قدرته على كسب يحصل له لكن في زمن قصير فابحث لا يحصل له من التعزب فيه مشقة لا تختمل غالبًا فيما يظهر

ويفرق بين هذا وجوب إنفاقه وإن قدر على كسب بان المشقة ثم أكثر لدوامها ولائها أكد إذ خلاف فيها بخلافه (بححتاج الى نكاح) أى وطء لشدة توقاته بحيث يشق الصبر عليه وإن لم يخف عنتاً أو الى عقده لخدمة لنحو مرض إن تعين طريقاً لذلك لكنه لا يسمى إعفاً (و يصدق إذا ظهرت الحاجة) أى أظهرها ولو بمجرد (٣٦٤) قوله وإن لم تحفها فرائن إذ لا تعلم إلا من جهته (بلايين) إذ لا يليق بحرمته تحليفه على

ذلك ويأثم بطلبه مع
عدمها ولو كذبه ظاهر
حاله كذى فالج فلاذرعى
فيه ترددوا الاوجه تصديقه
بيمينه ان احتمل صدقه
ولو على ندور (ويحرم
عليه وطء امة ولده)
الذكر والانشى وان سفل
لجماعا (والمذهب) فيما
اذا وطئها عالما بتحريرها
(وجوب) تعزير عليه لحق
الله تعالى ان رآه الامام
وارش بكاره (مهر) للولد
فى ذمة الحر ورقبة غيره نعم
المكاتب كالححر لانه يملك
وان طاوعته للشبهة الاتية
ومحله ان لم يحبلها أو أحبلها
لسكن تاخر انزاله عن
تغيب حشفته كما هو
الغالب فان احبلها وتقدم
انزاله على تغيب الحشفة
او قارنه فلا مهر ولا ارش
لان وطاء وقع بعد او مع
انتقالها اليه لما ياتى انه
يملكها قبيل الاحبال
ويظهر ان القول فى التقدم
وعدمه قول الاب بيمينه
اذ لا يعلم الامنه فان شك
فهو محل نظر لان الاصل
العام براءة الذمة والخاص
الزوامها اذ اتلاف مال
الغير الاصل فيه ايجابه
للضمان ويقع لهم انهم

إن خاف الوقوع الزائدة كسبه ينبغي أن يجب إعفاهه وهو واضح اه (قوله بين هذا) أى عدم وجوب
 الاعفاف مع القدرة على الكسب وقوله ثم أى فى الانفاق وقوله لدوامها الخ أى النفقة (قوله بخلافه) أى
 الاعفاف (قوله أى وطء) إنما حمل النكاح على الوطء لقول المصنف المار إعفاف اه رشيدى (قوله او
 الى عقده) عطف على قول المتن الى نكاح (قوله لخدمة الخ) وظاهر انها تكفى هنا وإن كانت شوهاه
 فليراجع اه رشيدى (قوله لكنه) أى العقد للخدمة اه عش (قوله وإن لم تحفها) أى تقوها اه عش
 (قوله ويأنم) أى الاصل وقوله مع عدمها أى الحاجة (قول المتن ويحرم عليه) أى الاب وإن علاه مغنى
 (قوله فيما إذا وطئها عالما الخ) قيد لوجوب التغيرير فقط كما هو صريح صنيع النهاية (قوله لحق الله تعالى)
 أى لحق الولد كما ذكره الرافعى اه مغنى قال عش بعد ذكره عن الزيادة مثله والا قرب ان كون
 التغيرير ليس لحق الولد خاص بما هنا وإنه يعزى لابنه ان وجد منه فى حقه ما يقتضيه فى موضع اخر اه (قوله
 وارث بكاره) أى ان كانت بكر او افتضاها اه شرح روض (قول المتن مهر) أى مهر ثيب اه سم (قوله
 للولد أى وإن كان الاب كافرا او مؤمنا شرح روض اه سم (قوله فى ذمة الحر) هل ولو لم يعضا لانه يملك أو
 يقال نصف المهر فى رقبته ونصفه يتعلق بذمته فيه نظر والظاهر الثانى ويؤيده ما سياتى فى قيمة الولد اه عش
 (قوله نعم المكاتب كالححر) أى فيكونان فى ذمته اه عش (قوله وإن طأعته) غاية للدين وكذا قوله
 للشبهة لتعليل له (قوله ومحلّه) أى وجوب المهر والارث (قوله ويظهر ان القول فى التقدم الخ) واستظهر
 فى شرحه الصغير للارشاد تصديق مدعى التاخر لان مدعى التقدم بدعى مسقط والاصل عدمه اه سم (قوله
 يرجعون هذا) أى الثانى (قول المتن لاحد) ظاهره وان كانت بنت الاصل بأن ملك فرعها أخته بل ويثبت
 النسب مر اه سم (قوله على ما اقتضاه) أى عدم الحد فى المستولدة كلام الشرح الصغير الخ وهو المعتمد
 هنا بقومنى راسى (قوله وجوبه) أى الحد (قوله نعم لو وطئ الامه الخ) خلافا لقاله لنهاية عبارة هو وشمل ذلك أى

ظاهر (قوله والاوجه) كذا مر (قوله لحق الله تعالى) أى لا لحق الولد كما فى الروضة قال فى شرح الارشاد الصغير وانما هو جواب عن سؤال وهو لم عزز لحق ولده فيما اذا قلناه ولم يعززا اذا وطى امته لحقه بل لحق الله تعالى وانما عزز لحق ولده فى فقهه لانه لا شبهة له فى عرض ولده بخلاف ماله كذا قيل وفيه نظر لان الشبهة لا ترفع التعزير فلا مدخل لخاله فيه فالوجه الفرق بان الا يذام فى العرض اعظم منه فى المال كما يصرح به كلامهم فى الكليات الخمس اه وقد نقل فى شرح الروض جوابين احدهما مضمون القيل المذكور والاخر حاصله منع أن مراد الاصحاب فى التعزير للنفذ أن التعزير لحق الولد لجواز أن يريدوا أنه لحق الله تعالى (قوله فى المتن مهر) هو مهر نيب قال فى شرح الروض ويجب ان كان الاب كافرا او مؤمنا (قوله ورقبة غيره) اى وان لم يكمل كما بينه شرح الروض (قوله فان احبلها الخ) عبارة الروض الا ان انزل قبل استكمال الحشفة او معه اى فلا يجب المهر اه (قوله ويظهر ان القول فى التقدم وعدمه قول الاب بيمينه الخ) فى شرحه الصغير الارشاد ولو اختلفا فى تقدمه وتاخره فالذى يظهر تصديق مدعى التاخر لان مدعى التقدم يدعى مسقطا لما اقتضاه ايلاج الحشفة المتيقن الموجب للمهر والاصل عدمه مع قوة جانيه بواقفته للغالب ومع ذلك لا نظر لاصل برائة الذمة اه (قوله فى المتن لاحد) ظاهره وان كانت بنت الاصل بان ملك فرعه اخته بل وبشيت النسب مر (قوله على ما اقتضاه كلام الشرح الصغير الخ) وكذا كلام الروضة فى مواضع وجزم به ابن المقرئ شرح مر (قوله نعم لو وطى الامة فى دبرها حد الخ) خالفه فى ذلك شيخنا فقال ومثل ذلك

قوله

يرجعون هذا الخصوص فهو أقوى ومع ذلك الأقرب الأول لان الاب اما تازعن غيره مما يوجب خروجه

عن هذا الخاص (لاحد) لان له مال ولده شبيهة الاعفاف المجانس لما فعله ومن ثم لم يفرق الحال بين القن وغيره ولا بين مستولدة الابن وغيرها على ما اقتضاه كلام الشرح الصغير واعتمده جمع لكن الذي في الروضة وأصل ما عن الرويات عن اصحاب وجوبه في المستولدة قطعاً اذ لا شبهة فيها بوجه عدم تصور ملكة لها بحال نعم لو وطئ الامة في دبر واحد كما يأتي في الزنا يؤخذ من قولهم اعدم الخ ان يحرم الاب المملوك للولد

قوله لا حدمالو وطنها في دبرها فلا حد كمالو وطى السيدامته المحرمة عليه بنسب اورضاع او مصاهرة او
 تمجس في دبرها اه (قوله ليست كالمستولده) اى فلاحد فيها (قوله الاب) اى وان علا (قوله للشبهة)
 الى قوله لتعذر ملك الخفى الا قوله ولو لم ملك الى اما القن والى قوله ثم رايت فى النهاية الا قوله وخالفه الى
 المتن وقوله وولده الى اما القن وقوله لتعذر الى واستثنى (قوله وان كان قنا الخ) ويلغزه فيقال لنا حريين
 رقيقين اه ع ش (قوله وان كان) اى الاب قنا اى او مبعضا اه معنى عبارة سم وبالاولى اذا كان
 مبعضا وبه جزم فى الروض اه اقول وبفيده ايضا قول الشارح كالتى والمبعض بقدر الخ (قوله كولد
 المغرور) اى اذا كان المغرور رقيقا اه رشيدى (قوله فيطالب الخ) اى الاب القن ولا ينافى هذا
 ما سياتى من ان الاب لا يغرم قيمة الولد لانه فى الحر لانه يلزم قيمة الام كما سياتى اه رشيدى (قوله والمبعض
 الخ) عطف على المكاتب (قوله وخالفه) اى القفال القاضى الخ عبارة المغنى وان قال القاضى فى تعليقه الصحيح
 من المذهب ان ولدا لمبعض رقيق وقال البلقينى انه الراجح اه (قول المتن فان كانت) اى امة الاب بن مستولده الخ
 وان كانت مكاتبه لابن فاوجه الوجهين انه ينفذ استيلا د الاب لان الكتابة تقبل الفسخ اه معنى (قول المتن لم
 نصر مستولده للاب) اى ولو كان الاب مسلما والفرع ذميا ومستولده ذمية اه نهاية سم (للاب الحر) اى
 كله ولا فرق بين ان تكون موطوءة للابن او مديرة او مطلقا عتقا بصفة او موصى بمنفعتها ولا بين ان يكون
 الولد محجورا عليه بسفه او صغرا وجنون او موافقا للاب فى دينه او لا واذا اولد امة وولده المازوجة نفذ ابلاده
 كايلا د السيد لها وحرمت على الزوج مدة الحمل اه معنى عبارة سم قول المتن فالظاهر انها تصير ظاهرها وان
 كانت موطوءة للابن مع انها حينئذ محرمة على الاب فتصير مستولدة له ويمتنع عليه وطؤها بعد ذلك وان صارت
 فى ملكه مر اه (قوله وبه) اى يكون الشبهة هنا قوية وقوله فارق اى ما هنا اى امة الولد الموطوءة للاب
 (قوله امة اجنبى وطئت بشبهة) اى فانها لا تصير مستولدة لواطى ولو هو سرا وغير مستولدة لملكها اه ع ش
 (قوله او قن) عطف على قوله حر (تفذي به) اى فى نصيب ولده وقوله مطلقا اى موسرا او معسرا اه ع ش
 (قوله ان ايسر) اى الاب فان كان معسرا لم ينفذ فى نصيب الشريك ويرق من الولد نصيب الشريك وينفذ
 الا يلا دى نصيب الابن ذكر ذلك فى الروض وغيره انتهى سم على منهج اه ع ش (وولده) اى ولدا الاب
 الموسر من الامة المشتركة (قوله فعليه) اى الاب قيمته اى الولد لهما اى الابن وشريكه هذا ظاهر ولو لكانه
 مشكل بخلاف لما ياتى فى المتن الا ان يرجع ضمير قيمته للامة المشتركة بتاويل القن ثم رايت فى شرح الروض
 ما نصه فرع لو استولد موسر جارية فرعه المشتركة يعنى جارية مشتركة بين فرعه واجنبى نفذ الاستيلا دى
 الكل وولدها منه حر وعليه المهر والقيمة للفرع وشريكه واستولداه معسر لم ينفذ الا يلا دى نصيب الشريك
 بل يرق بعض الولد وهو نصيب الشريك تبعا لامة اه ونحوها فى فتح الجواد وهى ظاهرة (قوله اما القن

اى قوله لا حدمالو وطنها في دبرها فلا حد كمالو وطى السيدامته المحرمة عليه بنسب اورضاع او مصاهرة او
 تمجس في دبرها مر ش (قوله وان كان قنا) وبالاولى اذا كان مبعضا وبه جزم فى الروض (قوله وخالفه
 القاضى) اى فقال انه رقيق على الصحيح من المذهب (قوله فى المتن لم نصر مستولده للاب) لانها لا تقبل
 النقل فلو كان الاصل مسلما والفرع ذميا ومستولده ذمية فهل يثبت الاستيلا د الاصل لانها قابلة للنقل كما
 لو نقضت العهد وسببت او لا لانها الان على حالة تقتضى منع النقل ترددوا الوجه القطع بالثانى شرح مر
 (قوله فى المتن فالظاهر انها تصير) ظاهرها وان كانت موطوءة للابن مع انها حينئذ محرمة على الاب فتصير
 مستولدة له ويمتنع عليه وطؤها بعد ذلك وان صارت فى ملكه مر (فرع) اولد مكاتبه ولده فهل ينفذ
 استيلا د وجهان او امة ولده المازوجة نفذ كايلا د السيد وحرمت على الزوج مدة الحمل روض (قوله ولو
 معسرا) قال فى شرح الارشاد الصغير وكافرا وهى والابن مسلان (قوله نفذ فيه) اى فى نصيب الولد
 وقوله ان ايسر اى الاب بخلاف مالورهن امة فاستولدها ابو الخ فى كتاب امهات الاولاد من تصحيح
 البلقينى ولورهن جارية ثم مات عن اب ثم استولدها الاب قال القفال لا تصير ام ولد وان لم يثبت الحق بنفسه لا

فاستولدها ابو ه فاتها تصير لانه لا يؤدي لذلك هو يردده ما مر ان الرهن لو احبل امته المرهونه وهو موسر صارت ام ولد له وبطل الرهن مع اداائه الى بطلان عقد عقده بنفسه ثم رايت ان القفال (٣٦٦) قائل بان ايلاد الرهن لا ينفذ مطلقا لادائه لما ذكر بخلاف ابيه في المسئلة الثانية

الخ يحترز الحر من قوله للاب (فاستولدها ابو ه) هل المراد الموسر ولا يكفي يسار ولده اه سم اقول الظاهر انه يكفي يساره ولده فليرجع (قوله ويرده ما مر الخ) اي فتصيره مستولدا للاب اه ع ش (مطلقا) اي سواء كان الرهن مالكا او مستعيرا (قوله في المسئلة الثانية) اي فيما لو استولد الاب مرهونه الولد (قوله وهو صريح فيما ذكرته الخ) فيه قلب وحق العبارة وما ذكرته مما صححه في الرهن صريح في رد تفرقة القفال الخ (قوله تفرقة القفال) اي بين استيلاد الرهن وبين استيلاد ابيه في المسئلة الثانية (قوله فالوجه عدم النفوذ فيهما) اي في مسئلتى استيلاد الاب وظاهر صنيع النهاية اعتماد النفوذ فيهما كما مر (قوله لانه يلزم عليه الخ) قد يقال لا اثر لذلك لان ملك ولد بمنزلة ملكه اه سم (قوله في الاولى) اي في مسئلة الاستعارة (قوله لانه لا رهن) اي المستعير لا مة ولده (قوله قلت هو اجنبي الخ) تقدم انقاعن سم منعه (قوله مع رده) متعلق بالصلة والضمير للدو صول (قوله يوم الاحبال) الى الفصل في النهاية الا قوله وقد يلزمه الى الماتن وقوله على ما اقتضاه الى لان قوة وقوله او مكانا الى فلا ينفذ (قوله يوم الاحبال) سواء انزل قبل تغيب الحشفة ام بعده اه معنى عبارة النهاية والاسنى سواء انزل قبل ذلك ام بعده ام معه والقول في قدرها الى القيمة قول الاب لانه غارم ولو تكرر وطؤه لها مدة واختلفت قيمتها فيها ولم يعلم متى علقت بالولد اعتبر قيمتها في اخر زمن يمكن علوقها به فيه قاله القفال وذلك ستة اشهر قبل ولادتها ولا يؤخذ في ذلك بقول القوا بل اه (قوله بشرطه السابق) اي في قوله ومحل ان لم يحبلها الخ اه ع ش (قوله نصف كل منهما) اي من القيمة والمهر اه سم وزاد ع ش وتصير مستولدة للواطى وان ايسر فان كان معسرا لا ينفذ الاستيلاد في حصة الشريك وقياس ما قد منعان سم عن الروض ان يكون الولد مبعضا اه (قوله ووجبا) اي قيمتها ومهرها (قوله وقد يلزمه) الى الماتن في المغنى (قوله وقد يلزمه) اي الاب (قوله لاختيه) اي لابوين او لاب (قوله وان انفصل حيا او ميتا الخ) عبارة المغنى ان انفصل حيا او اما اذا انفصل ميتا فلا يجب قيمته جز ما نعم ان انفصل بجنابة فينبغي كما قال الزركى ان يجيء فيه ما سبق في المغرور اه (قوله لا انتقال ملكة الخ) ومتى حكمنا بالانتقال وجب الاستبراء صرح به بغوى في فتاويه اه نهاية قال ع ش قوله وجب الاستبراء الخ اي لحق الله تعالى (قوله ملكة لها) فيه قلب والاصل ملكها له عبارة المغنى الملك فيها اه (قوله ولا قيمة عليها) اي لانها لم تنتقل اليه اه سم (قوله ويحرم عليه) الى الفصل في المغنى الا قوله وان لم يجب الى لان قوة وقوله او مكانا الى فلا ينفذ (قوله ويحرم عليه) اشار به

انه خليفة مورث فنزل نزلته انتهى فعلم الفرق عند القفال بين استيلاد الاب في حال حياة الابن واستيلاده بعد موته في جاريته المرهونه (قوله فاستولدها ابو ه) هل المراد الموسر ولا يكفي يسار ولده (قوله بل لانه يلزم عليه تقدير الخ) قد يقال لا اثر لذلك لان ملك ولده بمنزلة ملكه (قوله والبلقينى وجهه بما يؤل للمامر عن القفال مع رده) في تصحيح البلقينى في كتاب امهات الا ولا مانعه ولو كان الرهن في اصل المسئلة اصلا للرهن فهل نقول ينفذ استيلاده في امة فرعه ام نقول لا ينفذ استيلاده اذا كان معسرا لانه اثبت بالرهن حقا لفرعه باختياره فلا يملك ابطاله نزع القفال الى الثانى حكمه عنه القاضي الحسين في فتاويه والارجح عندنا الاول مر لانه اذا احبل امة الفرع ثبت استيلاده فلان ثبت استيلاد الاصل في جارية نفس اولى لان ابطال الملك اقوى من ابطال بجر دعة الرهن (قوله وان عليه قيمتها يوم الاحبال) قال في شرح الروض ولو تكرر وطؤه لها مدة واختلفت قيمتها فيها ولا يعلم متى علقت بالولد قال القفال اعتبر قيمتها في اخر زمن يمكن علوقها به فيه وذلك ستة اشهر قبل ولادتها لان العلوق من ذلك يقين وما قبله مشكوك فيه قال ولا يؤخذ في ذلك بقول القوا بل بخلاف نفقة الحامل المبتونة لانها كانت واجبة انتهى (قوله نصف كل منهما) اي من القيمة والمهر (قوله لا انتقال ملكة لها الخ) ومتى حكمنا بالانتقال وجب الاستبراء صرح به بغوى في فتاويه شرح مر (قوله ولا قيمة عليها) اي لانها لم تنتقل اليه

وهو صريح فيما ذكرته ان ما صححه في الرهن يرد تفرقة القفال وتوجيه المذكورين فالوجه عدم النفوذ فيهما لما ذكره القفال بل لانه يلزم عليه تقدير انتقال الملك في المرهون لغير المرتن بنحو بيع او هبة ولو ضمنيا فانه ممنوع كما ذكره في الرهن فان قلت التقدير في الاولى ليس لاجنبي لانه للرهن قلت بل هو اجنبي بالنظر الى عدم ملكه للرهن فلم يكن كالمالك المستولد لانه لا تقدير فيه ثم رايت القاضى وافق القفال في الاولى على الجزم بانها لا تصير والبلقينى وجهه بما يؤل لما مر عن القفال مع رده (وان عليه قيمتها) يوم الاحبال ما لم يستول عليها قبل الوطو والافاقصى القيم من الاستيلاء الى الاحبال (مع مهر) بشرطه السابق كما يلزم احد شر يكتن استولد المشتركة نصف كل منهما ووجبا لاختلاف سببهما فالمهر للابلاج والقيمة للاستيلاد وقد يلزمه مهر ان كان زوج امته لاختيه فوطئها الاب فعليه مهر للزوج لانه حرم عليه ابد بوطنه ومهر لذلك لا ستيقانه منفعة بضعه المملوك له فالجهة مختلفة (لا قيمة ولد) فلا يلزمه وان

انفصل حيا او ميتا بجنابة مضمونة (في الاصح) لا انتقال ملكة لها قبيل العلوق حتى يسقط ماؤه في ملكه صيانة لحرمة الى ومن ثم لو استولد مستولدة لانه لا يتصور ملكة لاه ولا قيمة عليه لها حتى تندرج قيمته فيها (و) يحرم (عليه) اي الاصل

من النسب الحر (نكاحها) اى امة ولده وان لم يجب اعفاهه على ما اقتضاه اطلاقهم لكن مرفى به بحث نكاح الامة ان محله في المؤسر كما فهمته
عظمهم وجرى عليه الزركشى وغيره لان قوة شبهته في ماله استحقاقه الاعفاف عليه (٣٦٧) صيرته كالشريك ومن ثم لم تحرم على اصل فن

كامة اصل على فرعه وامة
فرع رضاع على اصله قطعاً
(فلو ملك زوجة والده الذى
لا تحل له الامة) حال ملك
الولد وكان نكحها قبل ذلك
بشرطه (لم يفسخ النكاح
في الاصح) لانه يغتفر دواما
لقوته ما لا يغتفر ابتداء
ومن ثم لم يرفع نكاح الامة
بطر ويسار وتزوج حرة اما
اذا حلت له حينئذ لكونه
قننا والولد معسر الا يلزمه
اعفاه او مكاتباً واذن له
سيده في تزويجهما من ابيه
فلا يفسخ بطر وملك الولد
قطعا فقول الاسنوى ومن
تبعه هذا التقييد لا فائدة له
مردود بذلك (وليس له
نكاح امة مكاتبه) لان
شبهته في ماله اقوى من شبهة
الولد ومن ثم قال فان ملك
مكاتب زوجة سيده انفسخ
النكاح في الاصح) وفارق
الابن بان تعلق السيد بمال
المكاتب اشد من تعلق
الاصل بمال الفرع ومن ثم
جرى لنا قول انه ملك
للسيد وانما لم يعتق بعض
سيد ما ملكه مكاتبه لانه قد
يجتمع ملك البعض وعدم
العقود المكاتب نفسه لو
ملك اباه لم يعتق عليه والملك
والنكاح لا يجتمعان ابداً
(فصل) (السيد باذنه
في نكاح عبده لا يضمن)
بذلك الاذن كما دل عليه

الى ان قوله ونكاحها معطوف على قوله وطى امة ولده اه عميرة (قوله من النسب) احتريزه عن الاصل من
الرضاع كما ياتى (قوله الحر) نعت الاصل عبارة المغنى على الاب الحر الكل اما غير الحر الكل فله نكاحها اذ
ليس عليه اعفاهه اه (قوله وان لم يجب اعفاهه) اى على ذلك الولدان كان هناك من هو مقدم عليه في
وجوب الاعفاف اه رشيدى (قوله ان محله) اى منع نكاح امة فرعه وقوله في المؤسر اى في الفرع
المؤسر لانه يلزمه اعفاهه لكن قد مناهنا هناك تصريح صاحب العباب بانه لا فرق اه سم اقول ويفيد الفرق
موافقة النهاية والمغنى للشارح في قوله الاتى انفاء والولد معسراً الخ (قوله لان قوة شبهته الخ) تعليل للبتن
(قوله شبهته الخ) وقوله استحقاقه الخ قد ضرب الشارح عليهم ما يجهل ان استحقاقه عطف بيان ويحتمل انه
مفعول شبهة على ضرب من التاويل لان شبهة اسم عين اه سم وقوله لان شبهة اسم عين فيه نظر عبارة
القاموس والشبهة بالضم الالتباس والمثل اه عبارة عيش قوله استحقاقه مفعول شبهة سم على حجج
اه (قوله لم يحرم) اى نكاح امة الفرع اه عيش (قوله على اصل فن) اى كلا او بعضا (قول المتن
الامة) اى امة ابنته اه رشيدى (قوله حال ملك الولد) كان ايسر بنفسه او بيسر ولده اه معنى (قول
المتن لم يفسخ النكاح) ولو احل الاب الامة بعد ملك ولده لها لم يصير ام ولد كما مر او لا يصير لان مستند
الوطء النكاح المعتمد الثاني معنى وروض مع شرحه (قوله قننا) اى او بعضا اه نهاية (قوله او الولد
معسراً) هذا مبنى على ما مر انقاع الزركشى وغيره كما هو ظاهر اه سم (قوله بذلك) اى بقوله اما اذا
حلت له الخ (قول المتن وليس له) اى يحرم على السيد قطعاً اه معنى (قوله لان شبهته) اى السيد وقوله في
ماله اى المكاتب وقوله من شبهة الوالد اى في مال ولده اه عيش (قول المتن انفسخ النكاح الخ) قال في
الروض ثم ينفذ استيلاده وقال شارحه اذا اولد امة مكاتبته انتهى اه سم (قوله وفارق الخ) اى المكاتب قد
ينفى عنه قوله السابق انفاء من ثم الخ (قوله انه) اى ما في يد المكاتب (قوله بعض سيد الخ) اى اصل سيده او
فرعه اه عيش (قوله نفسه) لعله مقدم عن مؤخره والاصل اذ المكاتب لو ملك ابان نفسه الخ
(فصل) السيد باذنه في نكاح عبده لا يضمن (قوله بذلك الاذن) الى قول المتن فان كان في النهاية الا قوله
نعم الى المتن (قوله كما دل عليه) اى ارادة هذا المقدر (قوله الذى الخ) نعت للسياق (قوله واحتمال انه الخ)
اى كلام المصنف (قوله فلا اعتراض الخ) عبارة المغنى تنبيه قال السبكي ولو قال المصنف لا يضمن باذنه
في نكاح عبده لكان احسن ليتسلط النفى على الضمان بالاذن فهو نفى لكون الاذن سبباً للضمان وهو

(قوله وان لم يجب اعفاهه الخ) كذا شرح مر (قوله ان محله) اى منع نكاح امة فرعه (قوله في المؤسر) اى
في الفرع المؤسر لانه يلزمه اعفاهه لكن تقدم في الحاشية على البحث المذكور تصريح صاحب العباب بانه
لا فرق (قوله شبهته وقوله استحقاقه) ضرب عليهم ما يجهل ان استحقاقه عطف بيان ويحتمل انه مفعول شبهة
على ضرب من التاويل لان شبهة اسم عين (قوله في المتن لم يفسخ النكاح في الاصح) قال في الروض ولو
استولداه لم ينفذ قال في شرحه لانه رضى بقر ولده حين نكحها ولان النكاح حاصل محقق فيكون واطناً
بالنكاح لا بشبهة الملك بخلاف ما اذا لم يكن نكاح انتهى فظهر الفرق بين هذا وما تقدم انه لو وطى وان
كان رقياً كما جارية ولده يغير نكاح كان الولد حر الاشبهة (قوله فلا يفسخ بطر وملك الولد) قديش كل
ذكر الطر ومع قوله او مكاتباً واذن له سيده في تزويجهما من ابيه لانه صريح في تصوير المسئلة بعدم طر والملك
وانه حاصل عند ابتداء النكاح ويمكن ان يجاب بان المقصود بقوله او مكاتباً الخ تصوير حالة الحل وبترتب
عليها تصوير طر والملك بان يشتريها المكاتب بعد تزوج الاب (قوله في المتن انفسخ النكاح في الاصح) قال
في الروض ثم ينفذ استيلاده قال في شرحه اذا اولد امة مكاتبته كسياق ايضاحه في الكتابة انتهت
(فصل) (قوله فلا اعتراض الخ) عبارة الزركشى في الاعتراض مانصه تغيير المصنف يعطى ان الاذن

السياق الذى هو نفى كون الاذن سبباً للضمان واحتمال انه لا فائدة كون الاذن سبباً لنفى الضمان بعيد من السياق والمغنى لان نفى الضمان
هو الاصل فلا يحتاج لبيان سببه له آخر فلا اعتراض على المتن نعم الا حسن لا يضمن باذنه في نكاح عبده

ليكون نصافي الاول فان قلت باذنه قيد المقابل الجديد لا فرق بين تقدمه وتاخره فانت بمنوع بل على الجديد لا فرق بين الاذن وغدوه وعلى القديم لا بد منه حتى العبارة لولا ما قرره السيد (٣٦٨) لا يضمن ذلك على الجديد وفي القديم يضمنه ان اذن (مهر او نفقة) اى ونة بل غالب

الفقهاء يطلقونها عليها (في الجديد) لانه لم يلتزم بها تصرحا ولا تعريضا بل لو ضمن ذلك عند اذنه لم يضمنه لتقدم ضمانه على وجوبه بخلافه بعد العقد فانه يصح في المهر ان عليه لا النفقة إلا فيما وجب منها قبل الضمان وعليه (وهما في كسبه) لذمته لانه بالاذن رضى بصرف كسبه فيهما ولا يعتبر كسبه الحادث بعد الاذن في النكاح بل الحادث (بعد النكاح) ووجوب الدفع وهو في مهر مفوضة بفرض صحيح او وطء ومهر غيرهما الحال بالعقد والمؤجل بالحلول وفي النفقة بالتمكين وانما اعتبر في اذنه له في الضمان كسبه بعد الاذن وإن تأخر الضمان عنه لثبوت المضمون حالة الاذن ثم لا هنا كما مر (المعتاد) كالحرفة (والنادر) كلفظة ووصية وكيفية تعلقها بالكسب انه ينظر في كسبه كل يوم فيؤدى منه النفقة لان الحاجة اليها انا جزء ثم ان فضل شئ مصرف للمهر الحال حتى يفرغ ثم يصرف للسيد ولا يدخر منه شئ وللنفقة أو الحلول في المستقبل لعدم وجوبها وقول الغزالي يصرف المهر ولا ثم للنفقة

المقصود وعبارة محتملة لهذا محتملة أيضا لكون الاذن سببا لنفي الضمان كقوله تعالى بما أنعمت على فلان اكون ظمير المجرمين وليس بمقصود اه بقول الشارح نعم الخ تسلم لا اعتراض السبكي المذكور وقوله فلا اعتراض الخ دفع لا اعتراض كلام المصنف بانه باطل او نحو ذلك فلا يتجه قول المحشى بعد ذكره عن الزركشي نحو ما مر عن السبكي مانصه وظاهر ان هذا لا اعتراض لا يندفع بما قرره الشارح فان اراده نفي الا اعتراض به نظر اه سيد عمر باختصار (قوله ليكون نصافي الاصل) في النصية نظر اه سم اى لا احتمال تعلق الجار بالنفي ولو بعيدا (قوله فان قلت باذنه) اى الذى في المتن (قوله بين تقدمه) اى تقدم باذنه على لا يضمن (قوله بمنوع الخ) في صلاحية ما ذكره سندنا لهذا المنع للسندية بحث لا يخفى اه سم ولك ان تجيب بان محط السند قوله وعلى القديم الخ والحاصل ان قوله باذنه للاشارة إلى رد القديم القائل بسببية الاذن للضمان (قوله لا بد منه) اى من اذنه (قوله لولا ما قرره) اى من دلالة السياق على ارادة ما قرره (قوله يطلقونها) اى النفقة عليها اى المؤنة (قوله لانه لم يلتزم بها) الى قوله وقول الغزالي في المغنى لا قوله لا النفقة الى المتن (قوله بل لو ضمن ذلك) اى ذكر ما يدل على الضمان كان قال تزوج وعلى المهر والنفقة وقوله لم يضمنه اى لم يلتزمه اه ع ش (قوله لتقدم ضمانه الخ) اى ما ذكر من المهر والنفقة (قوله بخلافه) اى ضمان السيد (قوله ان عليه) اى قدر المهر وقوله منها اى النفقة وقوله عليه اى قدر ما وجب الخ (قول المتن وهما في كسبه) ولو آجر نفقه فيهما اى المهر والنفقة جاز اه روض وظاهره انه يستقل بالايحار اه سم (قوله لانه بالاذن الخ) (فرع) لوزوج عبده بامته اتفق عليهما بحكم الملك فان اتى العبد منها بالولاد فان اعتقها السيد او اولادها فنفقة في كسب العبد ونفقة اولادها عليها فان اعسرت في بيت المال وإن اعتق العبد دونها فنفقتهما على العبد كحز تزوج امة ونفقة الاولاد على السيد لانهم ملكه اه مغنى (قوله رضى بصرف كسبه الخ) لاطلاقه محل تامل بالنسبة لعامى لم يطرد عرف اهل محله بذلك بل قد يطرد العرف في بعض النواحي بخلاف ذلك اه سيد عمر وقد يجاب بان التعليل المذكور نظرا للغالب كما يفيد قول ع ش قوله وهما في كسبه هل ولو خصه باحدهما أو تفاه عنهما تامل كذا في هامش والاقرب نعم لان الاذن في النكاح اذن فيما يترتب عليه كالأذن له في الضمان ونهاه عن الاداء فانه غرم يرجع بما غرمه على الاصل اه (قوله ولا يعتبر) اى في غير الماذون له بالتجارة واما الماذون له في التجارة فسياق انه يعتبر كسبه الحادث بعد الاذن ولو قبل النكاح (قوله ووجوب الدفع الخ) عطف على النكاح (قوله وهو) اى وجوب الدفع اه ع ش (قوله مهر غيرها) عطف على مهر مفوضة (قوله الحال بالعقد الخ) اى اذا كانت مطيعة للوطء فلو كانت صغيرة لا تطبقه كان زوج امته الصغيرة برقيق فلا يجب إلا بعد الاطاقة كما ياتى في الصداق اه ع ش (قوله وفي النفقة الخ) عطف على في مهر مفوضة (قوله في الضمان) متعلق بالاذن وقوله كسبه نائب فاعل اعتبر وقوله عنه اى الكسب وقوله لثبوت المضمون الخ متعلق بقوله وانما اعتبر الخ (قوله انه ينظر في كسبه الخ) اى وجوبها باخذ من قوله لان الحاجة الخ اه ع ش (قوله اليها) اى النفقة (قوله في المستقبل) راجع لكل من المعطوفين (قوله وقول الغزالي الخ) مبتدأ خبره قوله جملة الخ (قوله في المقاليتين) هما قوله وكيفية تعلقهما الخ وقول الغزالي الخ اه ع ش (قوله وهو القياس) معتمد اه

سبب لنفي الضمان وليس بمقصود انما المقصود نفي كون الاذن سببا للضمان فلو ساط النفي على الضمان بالاذن فقال لا يضمن باذنه لكان احسن اه وظاهر ان هذا لا اعتراض لا يندفع بما قرره الشارح فان اراد نفي الاعتراض ففيه نظر فليتأمل اه (قوله ليكون نصافي الاول) في النصية نظر (قوله بمنوع الخ) في صلاحية ما ذكره سندنا لهذا المنع للسندية بحث لا يخفى (قوله وهما في كسبه) قال في الروض ولو اجر نفسه فيهما اى المهر والنفقة جاز اى بناء على جواز بيع المستاجر اه فظاهره انه يستقل بالايحار (قوله لانه)

حملة ابن الرفعة على ما اذا امتنعت من تسليم نفسها حتى تقبض المهر كله ونازع الا ذرعى في المقاليتين ثم بحث أنه لا يتعين كل ع ش من هذين لانهما دين في كسبه فيصرفه عما شاء من المهر او النفقة وهو القياس (فان كان ما ذونا له في التجارة) يجبان

عش (قول المتن فيما بيده من ربح وكذا الخ) الظاهر أن الكلام إذا أتى الربح ورأس المال إلى الوجوب فللسيد إتلافهما قبله فليراجع ثم بحث مع مرفوق على الظاهر المذكور اه سم (قوله) ولو قبل الاذن إلى قول المتن ولو نكح فاسد في النهاية لا قوله ويمكن إلى ولم يتعلق وقوله خلافا لما قد يتوهم إلى وخرج وكذا في المغنى لا قوله ان تكفل إلى لم يتعلق به حق لا قوله ان تكفل إلى المتن (قوله) لانه) أي دين المهر والنفقة (قوله) وبه فارق الخ) أي بالتعليل المذكور مما روى في قوله ولا يعتبر كسبه الخ اه عش (قوله) ويجبان في كسبه هنا الخ) هل محله في الكسب الحاصل بعد النكاح ووجوب الدفع أولا فارق بينه وبين الحاصل قبل ذلك بخلاف ما تقدم في غير المأذون فيه نظر وإطلاق عبارة نحو شرح الروض يقتضي الثاني اه سم والذي يتجه الأول كما هو ظاهر من الفرق الذي أفاده الشارح كغيره ثم رأيت نقلا عن حاشية المحلى لعميرة مانصه الظاهر ان مثل ذلك اكسبه بغير التجارة التي بعد الاذن ولو قبل النكاح اه سيد عمر عبارة عش ومثله أي ما بيده من ربح ما كسبه بغير التجارة قبل النكاح على ما في شرح الروض لكن قضية ما فرق به الشارح هنا بين مال التجارة والكسب خلافه إلا أن يقال لما جعل له السيد نوع استقلال بالتصرف صار له شبهة في كل ما بيده اه وعبارة البجيرمي بعد كلام طويل يستفاد من مجموع صنيعة أي شرح مرفوق وصنيع عش عليه ان قياس الكسب على الربح الذي في شرح الروض إنما هو في ان كلا منهما لا يتقيد بكونه بعد وجوب الدفع كما يتقيد به كسب غير المأذون وهذا لا ينافي ان بينهما فرقا من حيث ان الربح لا فرق فيه بين كونه قبل الاذن او بعده وان الكسب لا بد ان يكون بعد الاذن ولو قبل النكاح (قوله) أحدهما) أي الكسب ومال التجارة به أي اذ كرم المهر والنفقة (قول المتن وإن لم يكن مكتسبا) اما لعدم قدرته او لكونه محترفا محروما اه معنى اه (قوله) او زاد الخ) أي الرقيق في المهر الذي قدره له السيد اه رشيد عبارة سم أي كان اذن له السيد ان يتزوج بعشرة فتزوج باحد عشر اه (قول المتن في ذمته) أي فقط يطالب بهما بعد عتقه ان رضيت بالمقام معه لانه دين لازم لرضا مستحقة فيتعلق بذمته كبذل القرض فلا يتعلق برقبته إذ لا جناية منه، لا بذمة سيده ما مر اول الفصل اه معنى (قوله) يطالب به) أي بما ذكر من المهر والنفقة وما زاده العبد على ما قدره السيد (قول المتن وله المسافرة به) قال الناشري ونجوز السفر به اذا كان المهر مؤجلا ظاهر اما لو كان حالا والعبد قادر فبيته منه من السفر حتى يسلمه اه قال في الروض وشرحه وعلى السيد ان لم يتحملهما الاقل كما سبق أي الاقل من اجرة مثل مدة السفر ونفقةهما مع المهر اه ولعل المراد بمدة السفر ما عدا وقت التمتع اذ لا بد له كما سيأتي اه سم (قوله) ان تكفل الخ) سيأتي انه لا ياشم بتركه (قوله) ان تكفل الخ) وقول المصنف الاتي ان تكفل الخ وقوله لزوم الاقل الخ لعل هذا في غير القسم الاخير وهو من ليس مأذونا ولا مكتسبا اما هو فكل من المسافرة به واستخدامه لا يفوت شيئا فكيف يشترط التكفل ويلزم الاقل

أي السيد (قوله) في المتن فيما بيده من ربح وكذا رأس مال) الظاهر أن الكلام إذا أتى الربح ورأس المال إلى الوجوب فللسيد إتلافهما قبله فليراجع ثم بحث مع مرفوق على الظاهر المذكور (قوله) ويجبان في كسبه هنا ايضا) هل محله في الكسب الحاصل بعد النكاح ووجوب الدفع أولا فارق بينه وبين الحاصل قبل ذلك بخلاف ما تقدم في غير المأذون فيه نظر وإطلاق عبارة شرح الروض يقتضي الثاني (قوله) او زاد على ما قدر له) أي كان اذن للسيد له ان يتزوج بعشرة فتزوج باحد عشر (قوله) في المتن في ذمته) وظاهر أن هذا فيما زاده الشارح بالنسبة لازيادة (قوله) في المتن وله المسافرة به) قال الناشري ونجوز السفر به اذا كان المهر مؤجلا ظاهر اما لو كان حالا والعبد قادر فبيته منه من السفر حتى يسلمه اه قال في الروض وشرحه وعلى السيد ان لم يتحملهما الاقل كما سبق أي الاقل من اجرة مثل مدة السفر ونفقةهما مع المهر اه ولعل المراد بمدة السفر ما عدا وقت التمتع اذ لا بد له كما سيأتي (قوله) ان تكفل المهر) هل يقيد بالحال وإلا كفي تكفل النفقة على قياس قول الشارح الاتي كذا قيل ويرده الخ (قوله) ان تكفل المهر والنفقة وقول المصنف الاتي ان تكفل المهر والنفقة وقوله لزومه الاقل الخ) لعل هذا كله في غير القسم الاخير وهو من

(فيما بيده من ربح) ولو قبل الاذن في النكاح وكذا رأس مال في الاصح) لانه لومه بعقد اذن فيه امكن كدين التجارة وبه فارق ما مر في الكسب أنه لا يتعلق به إلا بعد الوجوب ويفرق أيضا بان القن لا تتعلق له ولا شبهة فيما حصل بكسبه وإن وفره السيد تحت يده بخلاف مال التجارة لانه مفوض لرأيه فله فيه نوع استقلال ويجبان في كسبه هنا أيضا فاذا لم يف أحدهما كمل من الآخر (وإن لم يكن مكتسبا ولا مأذونا له) أو زاد على ما قدر له (في ذمته) يطالب به إذا عتق لوجوبه برضا مستحقة (وفى قول على السيد) لان الاذن لمن هذا حاله التزام المؤن (وله المسافرة به) ان تكفل المهر والنفقة ويمكن رجوع ان تكفل الاتي

ومفهومه لهذه أيضا ولم يتعلق به حق الغير كرهن ولا اشتراط رضا (ويفوت الاستمتاع) عليه للملكة الرقبة فقدم حقه نعم للعبد استصحاب زوجته معه والكرام من كسبه فان لم يطلبها للسفر معه فنفتها باقية بحالها (وإذا لم يسافر) به أو سافر به معها (لزومه تخليته ليلا) أى بعضه الآتي في الامة ووقت فراغ شغله بعد النزول في (٣٧٠) السفر فيما يظهر خلافا لما يوهمه كلام الماوردي ثم رأيت الزركشي صرح بنحو

ذلك (للاستمتاع) لانه وقت الاستراحة ومن ثم لو كان عمله ليلا انعكس الحكم وقيد جمع ذلك بما إذا لم تكن بمنزل سيده لتمكنه منها كل وقت قال الاذرى ومحل ان كان يدخل عليها كل وقت والا كأن كان يستخدمه جميع النهار في نحو زرعه فلا فرق (ويستخدمه نهارا ان تكفل المهر والنفقة) أى تحملاهما وهو موسر او اذاؤهما ولو معسرا (والا فيخليه لسكبهما) لاحالته حقوق النكاح على كسبه (وان استخدمه) نهارا (بلا تكفل) او حبسه بلا استخدام (لزومه الاقل من اجرة مثل) له مدة الاستخدام والحبس أى من ابتدائه الى وقت المطالبة (وكل المهر) ولو مؤجلا كذا قيل ويرده ما مر أن السكسب لا يصرف الا للحال ولا يدخر منه شيء لحلول المؤجل (والنفقة) أى المؤنة مدة أحد ذينك ايضا فان لم يكن مهر او كان وهو مؤجل فيما يظهر لما قرره فالأقل

المذكور ان بل لعله ايضا في غير المأذون الذى معه من مال التجارة وربحه ما يفي بالمهر والنفقة لانهما يتعلقان بذلك وفيه وفاءهما فلا حاجة الى اشتراط التكفل ولا الى لزوم الاقل المذكورين فليتأمل اه سم اقول وما ذكره اخر احمل تأمل لاحتمال تلف ما يديه ولو باتلاف السيد كما مر وما ذكره اولارده المغنى في شرح وفي قول يلزمه المهر والنفقة بما نصه قال بعضهم جميع ما سبق في عبد كسوب اما العاجز عن السكسب جملة فالظاهر ان للسيد السفر به واستخدامه حضر من غير التزام شيء اه وهذا بحث مردود لان استخدامهما يقابل باجرة فهو داخل في قول الاصحاح يلزمه الاقل من اجرة مثله الى آخره اه وهو الظاهر (قوله ومفهوه) أى ورجوع مفهوه ان تكفل الخ (قوله ايضا) أى كرجوعه لمسئلة الاستخدام (قوله ولم يتعلق الخ) عطف على قوله تكفل المهر وقوله به أى العبد رضا أى الغير اه سم (قوله كرهن) أى واستجارا وكتابة او جنابة اه حلى (قول الماتن ويفرت) بالنصب من التفويت (قوله للعبد استصحاب زوجته الخ) فان امتنعت من السفر معه ولو بمنع السيدها اذا كانت رقيقة سقطت نفقتها غنى وروض مع شره (قوله والكرام) أى لها من كسبه الظاهر أن مثله سائر مؤن السفر الزائد على مؤن الحضر اه سيد عمر (قوله في الامة) أى المزوجة اه سم (قوله ووقت الخ) عطف على ليلا (قوله فيما يظهر الخ) راجع الى قوله وقت الخ (قوله انعكس الحكم) أى فتلزمه تخليته نهارا للاستمتاع وقوله وقيد جمع ذلك أى قول المصنف لزومه تخليته ليلا اه عش (قوله ومحل) أى التقييد بما ذكر وقال سم أى محل السكون بمنزل سيده اه (قوله كل وقت) ليتأمل المراد به فان ظاهره مشكل اذا لم يتأمل الا بتعطيل سيد له بالملكية فكان المراد العموم العرفى لا الحقيقى اه سيد عمر (قوله ولا فرق) أى بين كونها بمنزل السيد أولا اه عش (قوله أو تحملاهما وهو موسر الخ) فيه امران الاول انه يلزمه موافقته في الصورتين أعنى اذا كان موسرا او أدى والا فلا والثانى انه اذا تكفل بشئ لزم منهما بصيغة ضمان معتبرة لزومه وامتنع الرجوع عنه كما هو ظاهر مر اه سم (قوله أى من ابتدائه الخ) مجرد تصوير والمراد الاقل من اجرة مدة الاستخدام والحبس وكل المهر الخ اه عش (قوله الى وقت المطالبة) أى بالصورة ان الاستخدام والحبس باق بقرينة ما قبله اه رشيدى (قوله احد ذينك) أى الاستخدام والحبس اه سم (قوله ايضا) أى كاجرة المثل (قوله فان لم يكن مهر) أى كان ابراته او كانت مفوضة ولم يوجد فرض ولا وطء (قوله وذلك) أى لزوم الاقل (قوله مطلقا) أى اقل كانت او اكثرا اه عش (قوله من ذلك) أى من قول الماتن وان استخدمه الخ (قوله لانه لا ضرر الخ) أى لازوم السيد اقل الامر من الاجرة والنفقة والمهر اه عش (قوله لزومه) ظاهره ان اللزوم لا يتوقف على علمه

ليس مأذونا ولا مكسبا اما هو فكل من المسافرة به ومن استخدامهما لا يفوت شيئا فكيف يشترط التكفل ولزوم الاقل المذكور ان بل لعله ايضا في غير المأذون الذى معه من مال التجارة وربحه ما يوفى بالمهر والنفقة لانهما يتعلقان بذلك وفيه وفاءهما فلا حاجة الى اشتراط التكفل ولا الى لزوم الاقل المذكورين فليتأمل (قوله رضا) أى الغير (قوله في الامة) أى المزوجة (قوله وقيد جمع ذلك) أى اللزوم (قوله ومحل) أى محل الكون بمنزل سيده (قوله أى تحملاهما وهو موسر الخ) فيه امران الاول انه يلزمه موافقته في الصورتين أعنى اذا كان موسرا أو أدى والا فلا والثانى اذا تكفل بشئ لزم منهما بصيغة ضمان معتبرة لزومه وامتنع الرجوع عنه كما هو ظاهر مر (قوله احد ذينك) أى الاستخدام والحبس (قوله ويؤخذ الخ) كذا شرح مر (قوله لزومه) ظاهره ان اللزوم لا يتوقف على علمه بقدرهما

بقدرهما

من الاجرة والنفقة كما هو ظاهر وذلك لان اجرته إن زادت فالزيادة للسيد وإن نقصت لم يلزمه

الاتمام وبه فارق ما لو استخدمه أجنبي فانه يلزمه اجرة المثل مطلقا ويؤخذ من ذلك أن استخدامهما بلا تكفل وحبسه بلا استخدام ولا تكفل لا إثم عليه فيه لانه لا ضرر على الزوجة منه بوجه خلافا لما قد يتوهم من قوله ان تكفل الخ والحاصل كما علم بما قررت به الماتن أنه في في صورتي السفر والاستخدام ان تكفل بالمهر والنفقة لزومه وان لم يتكفل أو تكفل بالاقل السابق لم يلزمه إلا الاقل وان الخبرة

في ذلك اليه وخرج بنهارا مالواستخدامه ليلا او نهارا فلا يلزمه في مقابلة الليل شي ويترتب فرضه فيمن عمله نهارا او الا كالاتي فالليل في حقه كالنهار كما مروى في استخدام ليل لا يعطل عليه شغل نهارا او الا فيلزمه هنا الاقل ايضا فيما (٣٧١) يظهر (وقيل يلزمه المهر والنفقة)

مطلقا لانه ربما كسب في ذلك اليوم ما يفي بالجميع ويرد بان الاصل خلاف ذلك وعلى الوجهين المراد نفقة مدة نحو الاستخدام كما مر وقيل مدة النكاح (ولو نكح فاسدا) لعدم الاذن او لفقد شرط كدخالة الماذون (ووطى فهر مثل) يجب (في ذمته) لحصوله برضا مستحقة نعم لو اذن له السيد في الفاسد بخصوصه تعاق بكسبه ومال تجارته بخلاف مالو اطلق لانصراله للصحيح فقط (وفي قول في رقبته) لانه اتلاف ومحل الخلاف في حرة بالغلة عاقلة رشيدة مستقيمة سلمت نفسها باختيارها أو أمة سلمها سيدها فان فقد شرط من ذلك تعلق برقبته لانه جناية محضة (ولذا زوج) السيد (امته) غير المسكوبة كتابة صحيحة سواء محرمة وغيرها (استخدمها) بنفسه او نائبه اما هو فلا نه يحل له انظر ما عدا ما بين السرة والركبة واما نائبه الاجنبي فلا نه لا يلزم من الاستخدام نظر ولا خلو (نهارا) او آجرها إن شاء لبقام ماسكو هو لم يقل للزوج الامتنعة الاستمتاع فقط (وسلمها للزوج ليلا)

بقدرهما اه سم (قوله في ذلك) لعل المراد في التكفل وعدمه اه سم (قوله فرضه) اي قوله لو استخدمه ليلا الخ (قوله كالاتي) والاتون وزان رسول قال الازهرى هو للحام والجساسة وجمعه العرب على اتاتين بتمامين واتن بالمسكان اتونان من باب بعد اقام اه ع ش (قوله فالليل في حقه كالنهار) اي فلا يطالب بخدمة النهار ويلزمه اقل الامرين من اجرة خدمة الليل الخ ع ش ورشيدى (قوله كما مر) اي من مطابق كون الليل في حقه كالنهار وان كان مامر في تخليته للاستمتاع رهنا في لزوم الاقل المذكور اه رشيدى (قوله وفي استخدام ليل الخ) المراد انه ان كان عمله ليلا يعطل شغل نهارا يلزمه الاقل المذكور وان كان عمله المعتاد نهارا هكذا ظهر فليراجع اه رشيدى (قوله مطلقا) اي سواء كانا قدر الاجرة او زاد عليها (قوله بالجميع) اي جميع المأون السابقة واللاحقة اه ع ش (قوله لعدم الاذن) الى قوله ويعتبر في قيامه في النهاية والمعنى (قوله لعدم الاذن الخ) (فروع) لو انكر السيد الاذن للعبد في النكاح وادعت الزوجة على السيد ان كسب العبد مستحق لى بهرى ونفقة سمعت دواها والعبدان يدعى على سيده كما قال ابن الرفعة انه يلزمه تخليته ليكسب المهر والنفقة ولو اشترى العبد زوجته لسيدة او اجنبي ولو باذنه لم يفسخ النكاح ولو اشترى المبدى زوجته بخالص ملكه او المشترك بينهما وبين سيده ولو باذن سيده انفسخ نكاحه لانه ملكه في الاولى وجزمته في غيرها وامتنع عليه الوطء حينئذ ولو باذن سيده لانه لا يجوز ووطءه بملك اليمين اه معنى (قوله نعم الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه نعم ان اذن له السيد في نكاح فاسدا وفسد المهر دون النكاح تعلق بكسبه ومال تجارته لوجود اذن سيده قال ابن الرفعة نعم ان عين له المهر فينبغي ان يكون المتعاق بالكسب اقل الامرين من مهر المثل والمعين اه (قوله لو اذن له السيد الخ) يتردد النظر في ولي المحجور ولو اذن له هل يكون كاذن السيد فيتعاق المهر بذمته او كلا اذن لانه لا حق له في المهر بخلاف السيد محل نظر ولعل الاقرب الثاني اه سيد عمر وقوله لو اذن له اي للعبد وقوله بذمته لعله من تحريف الناسخ واصله بكسبه (قوله فان فقد شرط من ذلك) بان كانت حرة طفلة او مجنونة او وطئت مكرهة او نائمة او كانت امة لم يسلمها سيدها اه معنى (قوله غير المسكوبة) اي والمبعضة اماهما فستاتيان (قول المتن استخدمها نهارا الخ) وهذا عكس الامة المستأجرة للخدمة فانه يلزم سيدها تسليمها للمستأجر نهارا او ليلا الى وقت الفراغ من الخدمة عادة والمستأجرة الأراضع يلزم تسليمها ليلا ونهارا اه معنى (قوله انظر ما عدا ما بين السرة الخ) والخلوة بها اه نهاية اي خلافا للشارح والمغنى والاسنى (قوله وهو الخ) اي السيد اه معنى (قوله على الثالث) يعنى ما بعد الثالث الاول اه معنى (قوله في قيامه) اي السيد (قوله حرفته) اي الزوج (قوله لم يلزم السيد الخ) ولو كانت محررة وقال الزوج تحترف للسيد عندى اي وسلموها ليلا ونهارا لم يلزمه اجابته لانه قد يبدوله الاعراض عن الخلوة واستخدامها معنى ونهاية وفي سم عن السكز مثله (قوله الا ان كانت حرة السيد الخ) دخل في المستثنى منه مالو كانت حرة السيد المذكورة نهارا فلا يلزمه التسليم نهارا وبه صرح الناشرى لكن

(قوله في ذلك) لعل المراد في التكفل وعدمه (قوله وفي استخدام الخ) كذا انصرح مر (قوله نعم لو اذن له السيد في الفاسد الخ) عبارة الروض فان اذن له في الفاسد او فسد المهر فقط اي دون النكاح تعلق اي المهر بكسبه قال في شرحه ومال تجارته ثم قال ابن الرفعة ان عين المهر فينبغي ان يكون المتعلق بالكسب اقل الامرين من مهر المثل والمعين انتهى وهل يستفاد منه ان الاذن في الفاسد يستفيد به الصحيح ايضا (قوله في المتن ولذا زوج امته استخدمها نهارا الخ) قال في الروض من زيادته هنا بعكس المستأجرة للخدمة اي فانما يلزم سيدها تسليمها للمستأجر نهارا او ليلا الى وقت النوم دون ما بعده ليستوفي منفعتها الاخرى (قوله غير المسكوبة) اماهى فستاتى (قوله انظر ما عدا الخ) والخلوة بها شرح مر (قوله الا ان كانت حرة السيد التي يريدها منها ليلا ايضا الخ) دخل في المستثنى منه مالو كانت حرة السيد المذكورة نهارا فلا يلزمه التسليم نهارا وبه صرح الناشرى

أز وقت فراغ الخدمة في عادة أهل ذلك المحل فالنص على الثالث تقرّب باعتبار عادة بعض البلاد ويعتبر في قيامه من آخر الليل العادة أيضا كما هو ظاهر فان كانت حرفته ليلا لم يلزم السيد تسليمها نهارا إلا ان كانت حرة السيد التي يريدها منها ليلا أيضا كما بحثه الأذرعى

نقل عن الجلال البلقيني انه رجح ان المجاب حينئذ الزوج وهو قياس عكسه الذي قال فيه الشارح ان اجبار السيد هو ظاهر كلامهم فليتامل اه سم عبارة السيد البصري فلو قال السيد اسلمها ليلا على عادة الناس الغالبة وطلب زوجها ذلك نهار الراحة فيه فالظاهر كما قاله الجلال البلقيني اجابة الزوج كما لو اراد السيد ان يبدل عماد السكون الغالب وهو الليل بالنهار فانه لا يمكن من ذلك والاوجه من تردد للاذرعى وجوب تسليم الامة ليلا ونهارا حيث كانت لا كسب لها ولا خدمة فيها الزمانة او جنون او خبل او غير ها اذ لا وجه لحبسها حينئذاه نهاية ونقل المحشى كلام الجلال المذكور ثم قال وهو قياس عكسه الذي قال فيه الشارح ان اجبار السيد هو ظاهر كلامهم فليتامل اه اقول يمكن الفرق بموافقة مطلوب الزوج فيما ذكره الشارح للعادة والعرف الغالب بخلافه في مسألة الجلال فليتامل اه وكذا في عرش عن الزبدي ما يوافق ما قاله الشارح (قوله وببحث الخ) اي الاذرعى (قوله اجبر الخ) رفا للنهاية والمغنى (قوله الا فيه) اي الليل (قوله اول) اي لا يجبر (قوله وانه الخ) عطف على الاول (قوله اما المكتوبة) الى المتن في النهاية والمغنى الاول واما يتجه الى والمبعضه (قوله فان لم يكن مهايأة ففقه) قضيته انه يستخدمها ولو ليلا ونهارا ولا يلزم لها شيء في مقابلة جزئها الحر ولعل وجه انها المالم تطالب المهايأة مع امكانها اسقطت حقها المتعاق بجزئها الحر (فرع) حبس الزوج الامة عن السيد ليلا ونهارا هل تلزمه النفقة واجرة مثلها فليتامل سم على منهج اقول القياس لزومهما لانهما لسببين مختلفين وهما التسليم والفوات على السيد ونقل بالدرس عن بعضهم ما يوافقه اه عرش (قول المتن ولا نفقة على الزوج الخ) مقتضاه ان المسقط لنفقة الامة هو استخدامهما نهارا وليس كذلك واما المسقط لها حبسها عن زوجها لانه لو سلمها اليه ليلا ونهارا وقال لها اعلمي كذا وكذا وقت اشتغال زوجك عن الاستمتاع فعملت كذلك ليلا ونهارا لم تسقط نفقتها اهنا شري وفيه تنبيه لا باس به اه سم (قوله اما المهر) الى المتن في المغنى (قوله بذلك) اي بتسليمها ليلا فقط اه مغنى عبارة سم قوله بذلك شامل للتسليم نهارا فقط فليراجع اه (قوله لان سببه الوطء الخ) عبارة المغنى لان التسليم الذي يتمكن معه من الوطء قد حصل اه (قوله اما لو سلمت له ليلا ونهارا الخ) اي ولو عملت ليلا ونهارا للسيد كما مر عن الناشري (قوله فيلزمه النفقة) اي قطعا اه نهاية (قوله او جواره) الى قوله وكان تخصيص ذلك في النهاية وتلزم الولد نفقتها (قول المتن لم يلزمه في الاصح) نعم لو كان زوجها ولديها وكان لا يبيها ولا ية اسكانه لسفه او مرودة

حيث قال قال الاذرعى ويتجه انه لو كاتب حرفة الزوج والسيد ليلا جواز ذلك اي التسليم نهارا للسيد جزما لان نهار الزوج وقت سكنته ولهذا جعلوه عماد القسمة في حقه ولو كان الزوج وحده كذلك اي حرفته ليلا ورضى السيد بتسليمها نهارا فذلك والا فليس له طلبها نهارا او تعطيل خدمتها عن السيد انتهى لكن نقل عن الجلال البلقيني انه رجح ان المجاب الزوج فيما لو كانت حرفته ليلا فطلب السيد التسليم ليلا وطالب هو التسليم نهارا وهو قياس عكسه الذي قال فيه ان اجبار السيد هو ظاهر كلامهم فليتامل (قوله وانه لو لم يمكن استخدامهما في شيء الخ) والاوجه من تردد للاذرعى وجوب تسليم الامة ليلا ونهارا حيث كانت لا كسب لها ولا خدمة فيها الزمانة او جنون او خبل او غير ها اذ لا وجه لحبسها عند السيد بلا فائدة شرح مر (قوله والا فلا سيد منعها من النهار) ولو كانت محترفة فقال الزوج تحترق للسيد في بقي وسلموها ليلا ونهارا فليس له ذلك كثر (قوله في المتن ولا نفقة على الزوج حينئذ) قال الناشري قوله ولا نفقة الخ مقتضى كلام المصنف ان المسقط لنفقة الامة هو استخدامهما نهارا وليس كذلك واما المسقط لنفقتها حبسها عن زوجها لا استخدامها لانه لو سلمها الى زوجها ليلا ونهارا وقال لها اعلمي كذا وكذا وقت اشتغال زوجك عن الاستمتاع فعملت ذلك ليلا ونهارا مع اشتغال الزوج عنهما لم تسقط نفقتها انتهى وفيه تنبيه لا باس به (قوله كالمسلمت الحرة نفسها ليلا الخ) عبارة الروض ويشترط التسليم ليلا لوجوب المهر وليلا ونهارا لوجوب النفقة ولو للحرة انتهى (قوله بذلك) شامل للتسليم نهارا فقط فايراجع (قول في المتن ولو اخلى في داره بيتا الخ) اي واذا

وبحث ايضا انه لو سلمها له نهارا فامتنع اجبر ان كانت حرفته ليلا ولو كانت حرفته ليلا والسيد لا يستخدمها الا فيه وحرفة الزوج نهارا فهل يجبر السيد على تسليمها له ليلا وان ضاع حقه او لا وان ضاع حق الزوج كل محتمل وظاهر كلامهم الاول وانه لو لم يمكن استخدامهما في شيء وطالب الزوج تسليمها ليلا ونهارا اجبر السيد على ذلك وله وجه اما المكتوبة كتابته صحيحة فتسلم ليلا ونهارا على ما قاله الماوردي واما يتجه ان لم يفوت ذلك عليها تحصيل النجزم والا فلا سيد منعها من النهار والمبعضه في نوبتها كحرة وفي نوبة السيد كفقنة فان لم تكن مهايأة فكفقنة على الاوجه (ولا نفقة على الزوج حينئذ) اي حين اذ سلمت له تسليمها ناقصا كالليل فقط (في الاصح) لعدم التمكين التام كالمسلمت الحرة نفسها ليلا واشتغلت عن الزوج نهارا اما المهر فيلزمه تسليمه بذلك لان سببه الوطء وقد وجدوا ما لو سلمت له ليلا ونهارا فتلزمه النفقة لتام التمكين حينئذ (ولو اخلى) السيد (في داره) او جواره على الاوجه (بيتا) وقال للزوج تخلوها فيه

للملزمة ذلك (في الاصح)
 لان الحياء والمروءة يمنعان
 ومع ذلك لا نفقة عليه وكان
 تخصيص ذلك لاجل
 الخلاف والافظاها كلامهم
 انه لو عين له بيتا له ولو بعيدا
 عنه لا تلزمه اجابته لما فيه
 من المنة (وللسيد السفر
 بها) ان لم يخل بها ولم يتعلق
 بها نحو رهن او اجارة
 تقديم الحق الاقوى على
 حق الزوج ومن ثم امتنع
 عليه السفر بها الا باذن
 السيد فان تعلق بها ذلك
 اشترط اذن من له الحق
 (والزوج) تركها
 و (صحبتها) ليستمتع بها
 وقت فراغها ولا نفقة عليه
 لعدم التمكن التام وايهام
 كلام شارح وجوبها بحمل
 على ما اذا سلمت له تسليما
 تاما واختار السفر مع
 سيدها وله استرداد مهر
 سله قبل وطء لا تبرعا على
 الاوجه (والمذهب ان
 السيد لو قتلها او قتلت
 نفسها قبل دخول سقط
 مهرها) الواجب له نفويته
 محله قبل تسليمه والحق به
 نفويتهاله و نفويته بغير
 نفلها كذلك كارضاع السيدة
 لامتها المزوجة بولدها الى
 القن اذا الحر لا يتزوج القنة
 الطفلة مطلقا وكقتل سيد
 زوج امته

وخيف عليه من انفراده فيشبهه ان للسيد ذلك (قوله لم يلزمه ذلك) اي اجابة السيد اه معنى لا تنفاه المعنى
 المعلن به في حق ولده مع ضميمه عدم الاستقلال شرح مر اه سم قال ع ش قوله لو كان زوجها الخ قد
 يخرج الوصى والقيم وعبارة شيخنا الزبدي ولو كان الزوج تحت ولا يفسدها الخ وهي شاملة لها فليراجع
 اه (قوله ومع ذلك الخ) عبارة المغنى والنهاية ولو فعل ذلك لم تلزمه نفقة بلا خلاف اه قال ع ش قوله ولو
 فعل ذلك اي الاختلا بها في بيت السيد وغيره فلا نفقة عليه اي حيث استخدمها السيد والا وجبت عليه
 لتسليمها له ليليل ونهارا اه (قوله ومع ذلك لا نفقة الخ) شامل لما زاده بقوله وجواره ومثله ما ذكره بقوله
 الاتي او بعيدا عنه فلا نفقة في جميع ذلك والتزيمه مر وقال لانه اذا لم يسلمها له الا في هذا المكان المخصوص
 كان التسليم ناقصا اه سم (قوله وكان تخصيص ذلك) اي البيت في داره (قوله لاجل الخلاف) اي
 الصريح (قوله ان لم يخل بها) الى قول المتن والمذهب في المغنى الا قوله وايهام الى وله استرداد وكذا في النهاية الا
 قوله وان لم يخل فقال بدله وان تضمن الخلوة بها اه سم (قوله ان لم يخل بها) والمعتمد خلوتها بها لانها معه
 كالحريم كما نقرر في النكاح مر اه سم (قوله ولم يتعلق بها الخ) عبارة المغنى والنهاية نعم ان كانت الامة
 مكتراة او سره رنة او مكانة كتابة صحيحة لم يحجز لسيدها ان يسافر بها الا برضا المكترى والمترن والمكاتب
 والجانبة المتعلقة برقبته مال كالمهرنة كما قاله الاذرعى الان يلزم السيد الفداء اه (قوله امتنع عليه)
 اي الزوج (قوله الا باذن السيد) اي فلو خالف وسافر بها بغير اذن ضمن ضمان المغصوب اه ع ش
 (قول المتن وللزوج صحبتها) وليس للسيد منعه من السفر صحبتها ولا الزامه به اه معنى (قوله ولا نفقة عليه)
 اي اذا صحبها ما لم تسلم له في السفر على العادة اه ع ش (قوله وله استرداد الخ) عبارة المغنى فان لم يصحبها لم يلزمه
 نفقةتها جز ماء اما المهر فان كان بعد الدخول استقر وعليه تسليمه والالم يلزمه وله استرداده ان كان قد سلمه
 ومحل ذلك كما قال بعض المتأخرين اذا سلمه ظانا وجوب التسليم عليه فان تبرع به لم يسترد كمنظاره اه وفي
 سم بعد ذكر مثل ذلك عن الروض وشرحه ما نصه قال في شرح الارشاد اما اذا استخدمها نهارا وسلمها ليليل
 فلا يجوز له الاسترداد اه اي فلا استرداد انما هو في مسئلة السفر بها اه سم (قوله لا تبرعا) اي بان سلمه
 ظانا وجوب التسليم عليه نهاية واسنى (قول المتن ان السيد لو قتلها الخ) اي امته ولو خطا او زوجها ولده
 ثم وطئها قبل الدخول كما قاله البغوى اه معنى عبارة النهاية ونفويتها كنفويتها سواء كان عمدا ام خطا
 ام شبه عمدا حتى في وقوعها في برحفرها عدوانا اه قال ع ش قوله سواء كان الخ علم منه انه لا فرق في القتل
 بين كونه بمباشرة او سبب او شرط اه (قوله والحق به) اي بقتل السيد امته المزوجة (قوله كذلك) خبر
 ونفويته الخ والمشار اليه النفويت بالقتل (قوله كارضاع السيدة الخ) مثال نفويت السيد بغير القتل (قوله
 مطلقا) اي خاف العنت او لا اه سم (قوله وكقتل سيد الخ) عطف على كارضاع السيدة الخ (قوله وكقتل
 سيد الخ) وفي الانوار لو قتل السيد زوج الامة وقتلته الامة سقط مهرها ولو قتلت الحرة زوجها قبل الدخول
 اجاب لذلك (قوله في المتن لم يلزمه الخ) نعم لو كان زوجها ولد سيدها وكان لا ييه ولا ية اسكانه لسفه او مروءة
 اي كونه امرد وخيف عليه من انفراده فيشبهه ان للسيد ذلك لا تنفاه المعنى المعلن به في حق ولده مع ضميمه
 عدم الاستقلال شرح مر (قوله ومع ذلك لا نفقة عليه) شامل لما زاده بقوله وجواره ومثله ما ذكره بقوله
 الاتي او بعيدا عنه فلا نفقة في جميع ذلك والتزيمه مر قال لانه اذا لم يسلمها له الا في هذا المكان المخصوص
 كان التسليم ناقصا (قوله ان لم يخل بها) المعتمد حل خلوتها بها لانها معه كالحريم كما نقرر في النكاح مر
 (قوله امتنع عليه) اي الزوج (قوله وله استرداد مهر سله الخ) عبارة الروض وشرحه فان سافر معها الزوج
 فذلك والا فله استرداد مهر من اي امه لم يدخل بها ان كان قد سلمه للسيد بخلاف مهر من دخل بها لا يستقراره
 بالدخول قال بعضهم ومحل ذلك اذا سلمه ظانا وجوب التسليم عليه فان تبرع به لم يسترد كافي نظائره اه قال
 في شرح الارشاد اما اذا استخدمها نهارا وسلمها ليليل فلا يجوز له الاسترداد اي فلا استرداد انما هو في مسئلة
 السفر بها (قوله لا تبرعا) اي بان سلمه ظانا وجوب التسليم عليه شرح الروض (قوله مطلقا) اي خاف العنت

أي أو قتل الامة لزوجها كما هو ظاهر (وأن الحرية لو قتل نفسها أو قتل الامة اجنبي) كالزوج (أو ماتت فلا) بسقط المهر قبل الدخول لان
الحرية كالمسئلة للزوج بنفس العقد ومن (٣٧٤) ثم جازله السفريها ومنعها منه ولان الفرقه في الاخيرتين لم تحصل من جهة الزوج ولا

من مستحق المهر وخرج
بقتل الحرية نفسها قتل
الزوج او غيره لها ولم يكن
مالها للمهر فلا يسقط قطعا
(كالمهر لكتبا بعد دخول)
فانه لا يسقط قطعا لاستقراره
بالدخول (ولو باع مزوجة)
تزوجا صحيحا وهي غير
مفوضة او اعتقها قبل
دخول أو بعده (فالمهر)
أي المسمى إن صح والا فمهر
المثل (للبائع) او المعتق
لوجوبه بالعقد الواقع في
ملكه نعم لا يحبسها
لخروجها عن ملكه ولا
المشتري ولا تحبس العتيقة
نفسها لان كلا منهما غير
مستحق للمهر اما المزوجة
تزوجا فاسدا والمفوضة
فليس الاعتبار فيهما بالعقد
لانه غير موجب لشيء بل
بالوطء فهم او الفرض او
الموت في المفوضة فن وقع
احدهما في ملكه فهو
المستحق للمهر (فان
طلقت بعد البيع) او العتق
(وقبل دخول فأنصفه
له) للمهر (ولو زوج امته
بعده) لغة صحيحة لتقيم
خلاف لمن وهم فيه ولا
فصح عبده ومحل في غير
مكانه (لم يجب مهر) لان
السيد لا يثبت له على عبده
دين باتلاف ولا غيره

ففي بعض شروح المختصر أنه لا مهر لها واعتمده الشهاب الرملي نهاية رمغى (قوله أي وقول الامة) عطف على
قتل سيد الخ (قوله كما هو الخ) أي قوله أي وقول الامة الخ (قول المتن أو ماتت) أي الحرية أو الامة (قوله
قبل الدخول) الأولى تقديمه على فلا كافي المغنى (قوله في الاخيرتين) وهما قتل الاجنبي الامة وموت الزوجة
(قوله وخرج) إلى الكتاب في المغنى لا قوله ولم يكن مالها للمهر وقوله او اعتقها وقوله او المعتق وقوله
او العتق وقوله نعم لا يحبسها إلى اما المزوجة وقوله نعم آسن إلى فلزوجها (قوله لها) أي الحرية (قوله ولم يكن)
أي غير الزوج مالها للمهر احتراز عن نحو ما إذا اعتق أمته المزوجة بعد الدخول ثم قتلها (قول المتن هلككتا)
أي الحرية والامة أه مغنى (قول المتن فالمهر الخ) أي بعد الوطء أه مغنى (قوله قبل دخول الخ)
راجع لكل من المتن والشرح (قوله أي المسمى) إلى قول المتن فان طلقت في النهاية لا قوله ولا تحبس
إلى قوله اما المزوجة (قوله لا يحبسها) أي السيد المبيعة لتسلم المهر (قوله ولا المشتري) عطف على
الضمير المستتر في لا يحبسها (قوله لان كلا منهما) أي المشتري والعتيقة (قوله اما المزوجة الخ)
عبارة النهاية مستثناة عن المتن نصها الا ما وجب للمفوضة بعد البيع بفرض او وطء او موت او بوطء
في نكاح فاسد للمشتري كتمعة امه مفوضة طلقت بعد البيع وقبل الدخول والفرض وان عتقت أمته
المزوجة فلها بما ذكرها للمشتري ولعتقها ما للبائع أه وعبارة المغنى اما اذا وجب في ملك المشتري فهو
له بان كان النكاح تفويضا او فاسدا ووقع الوطء فيها او الفرض او الموت في الاول بعد البيع
والتمتع الواجبة بالفراق للمشتري لوجوبها في ملكه أه (قوله احدهما) أي الوطء والفرض (قول
المتن فان طلقت الخ) أي غير المفوضة فنصفه له أي للبائع أه مغنى (قوله لها مر) أي لوجوبه بالعقد
الواقع في ملكه (قوله لغة صحيحة) أي قول المصنف زوج امته بعده بالياء لغة الخ وقوله والافصح عبده
أي بدل الباء (قوله في غير مكانه) أي والمبعوض أه مغنى (قوله فلزوجها) أي السيد عبده بها أي بامته
(قوله على الاول) أي ما في المتن من عدم الوجوب اصلا عبارة المغنى وهل وجب المهر ثم سقط او لم يجب
اصلا ظاهر كلام المصنف وجري عليه في المطلب وتظهر فائدة الخلاف فيما اذا زوجها الخ فان قلنا بعدم
الوجوب فلا شيء للسيد عليه وان قلنا بالوجوب وجب للسيد عليه مهر المثل لانه وجب بالوطء وهو حر ولو
زوج أمته بعبد غيره ثم اشتراه قبل ان يقبض مهرها منه قال الماوردي فان كان يده العبد من كسبه بعد النكاح
شيء فهو للمشتري باخذه من المهر وليس للبائع فيه حق وان لم يكن فلا يطالب به بشيء لانه صار عبده أه (قوله
اما مكانه) إلى الباب في النهاية (قوله لانه معه الخ) ولو قال لامة اعتقتك على ان تنكحيني او نحوه
فقبلت أي بان قالت قبلت فور او قالت اعتقني على ان انكحك او نحوه فاعتقها فور اعتقت أي في صورتين
وامتحن عليها قيمتها وقت الاعتنى نعم لو كانت أمته مجنونة او صغيرة فاعتقها على ان يكون عتقها صداقا قال
الدارمي عتقت وصارت اجنبية وتزوجها كسائر الاجانب ولا قيمة له والوفاء بالنكاح منهما أي السيد والامة
غير لازم أي في صورتين ولو مستولدة فان تزوجها معتقها او صدقها العتق فد الصداق لانها عتقت والقيمة
صح وبرئت منها ان علها وكذا لو تزوجها بقيمة عبد له اتلفت له ولو قالت له امرأة اعتق عبدك

أولا (قوله كما هو ظاهر) ظاهره انه غير منقول مع أنه مجزوم به في الانوار (فرع) أفنى شيخنا الشهاب
الرملي تبعا لما في الانوار بان الزوجة الحرة لو تلت زوجها فلامهر لها (فرع آخر) اشترك السيد واجنبي
في قتلها فيحتمل سقوط المهر تغليبا لجانب السيد وقد يؤيده ان المانع يقدم على المقتضى ويحتمل وجوب
النصف وقد يدعى ان المانع هنا مانع عن النصف لا عن الكل فليتأمل (قوله نعم لا يحبسها لخروجها عن ملكه
ولا المشتري ولا تحبس العتيقة الخ) قال في الروض وان وجب أي المهر للمشتري فله الحبس وكذا
المعتقة لكون معتقة اوصى لها صداقها لا تحبس نفسها لاجله أه

فلا يطالب به بعد عتقه وقيل وجب ثم سقط انه آسن تسمية على ما في الروضة واعترض بان الاكثرين على عدم نكاحها فلزوجها على
تفويضها ثم وطئها بعد العتق لم يجب له عليه شيء على الاول اما مكانه كتابة صحيحة فيجب له عليه لانه معه كاجنبي واما المبعوض فيلزمه بقدر حرريته

على أن أنكحك أو قال له رجل أعتق عبدك عني على أن أنكحك ابني ففعل عتق العبد ولم يلزمه الوفاء بالنكاح
أي في الضرورتين ووجبت قيمة العبد وإن قال لامته اعتقتك على أن تنكحني زيدا فقبالت ووجبت القيمة
عليها وإن قالت لعبدها اعتقتك على أن تزوجني عتق بجانا ولو لم يقبل أه نهية (قوله كبايحته الاذرعى)
(خاتمة) قد تخلوا النكاح على المهر ايضا في صور منها السفية اذا نكح فاسدا ووطى ومنها اذا وطى العبد سيده
أو امه سيده بشبهة ومنها ما اذا وطى المرتن الامه المرهونة باذن الراهن مع الجمل بالتحريم وطاوعته وقبائه
بأق في عامل القراض والمستاجر ونحوهما ومنها ما اذا وطئت حرة بشبهة ومنها ما اذا وطئت مرتدة بشبهة
وماتت على الردة ومنها ما اذا وطى السيد امته غير المكاتبه ومنها اذا وطى مميته بشبهة ومنها ما لو اعتق المريض
امه هي ثلث ماله ثم نكحها بمسمى فينعقد النكاح ولا مهران لم يوجد دخول لان وجوبه يثبت على الميت دينها
يرق به بعضها لعدم خروجها من الثلث فيبطل النكاح والمهر واثباته يؤدي إلى إسقاطه فيسقط أه معنى

(كتاب الصداق)

(قوله هو) الى قول المتن يسن في النهاية (قوله هو بفتح الصاد) أي شرعا كما يؤخذ من قوله وهذا على الخ اه
عش (قوله بفتح) أي للصاد فتثليث أي للدال وقوله وبضم الخ أي للصاد وقوله وجمعه أي صدقة على جميع
لغاته الماروقه وقوله صدقات أي فان جمع السلامة تابع لمفرده اه عش (قوله ماوجب الخ) خبر هو المار
(قوله به) أي الفرض (قوله العقد هو الخ) الجملة خبر ان (قوله فيه) أي الوجوب أو الفرض اه رشيدى
(قوله او وطه الخ) عطف على عقد الخ اه عش (قوله كرضاع) أي ورجوع شهود نهية ومعنى
(قوله وهذا) أي اطلاق الصداق شرعا على ماوجب بعقد نكاح او وطه او تفويت الخ (قوله اذهو مشتق)
أي لان المعنى اللغوى للمشتق من الصديق لا يناسب الا ما بذل في السكاح فقط اه رشيدى (قوله لا شعاره
الخ) أي سمي ماوجب بعقد النكاح الخ بالصداق لا شعاره الخ (قوله ويرادفه) أي الصداق اه عش (قوله
ويرادفه المهر الخ) وقيل الصداق ماوجب بتسمية في العقد والمهر ماوجب بغير ذلك اه معنى (قوله ولو في
تزويج امته بعبده) وفاقا للمعنى وخلافا للنهية (قوله على مامر) أي أنفا قبل الباب (قول المتن تسميته في
العقد) أي وان لا يدخل بها حتى يدفع اليها شيئا من الصداق خروجا من خلاف من اوجبه معنى واسنى (قوله
للاتباع) الى المتن في النهاية لا قوله عند التسمية وقوله فان المصدق الى وان يكون (قوله عن عشرة دراهم)
وهي تساوى الآن نحو خمسين نصف فضة اه عش (قوله عند التسمية) أي اذا ذكر المهر في العقد والا
فسياتي حكاية الاجماع على جواز اخلاء العقد منه اه رشيدى (قوله وان لا يزيد الخ) هلا قيل وان
ينقص لانه اوفر رعاية الادب وليس هنا امر يعارضه اه سيد عمر وقد يجاب بان امتثال الامر ولو ضمنيا

(كتاب الصداق)

(قوله وجمعه قلة اصدقة وكثرة صدق) أي كما في قذال وقذل ويؤخذ الجمعان المذكوران من قول الالفية
في اسم مذكر رباعى بمد * ثالث افعلت عنهم اطرد وقولها
وفعل لاسم رباعى بمد * قد زيد قبل لام اعلا لا فقد
الخ (قوله بفتح) أي للصاد فتثليث أي للدال (قوله او وطه) عطف على بعقد (فرع) في فتاوى
السيوطى في باب الصداق ما نصه مسئلة رجل تزوج بكر بالغة فنذرت ان لا تطالبه بنفسها ولا بوكيلها ببقية
حال صداقها عليه مادامت في عصمته وذلك بحضور والدها واعترافه بجواز الاشهاد عليها وحكمه ووجب
ذلك كما شافعى فهل هذا نذر تبرر او لا وهل لها ان ترجع عن هذا النذر وتطالبه قبل الطلاق وهل اعتراف
والدها بجواز الاشهاد عليها قرينة على رشدها الجواب انما يصح النذر المالى من جائز التصرف فان كانت
الزوجة البالغة رشيدة صح منها هذا النذر وكان نذر تبرر وليس لها الرجوع عنه ولا المطالبة ولو لم يحكم به
كما وان لم تكن رشيدة لم يصح ذلك منها ولا من الولي لانه لا يجوز له العفو عن الصداق على الجديد واما قوله
وهل اعتراف والدها بجواز الاشهاد عليها قرينة على رشدها فالذى يظهر خلافه وانه لا بد من ثبوت رشدها

كبايحته الاذرعى

(كتاب الصداق)

هو بفتح الصاد ويجوز
كسرهما وجمعه قلة اصدقة
وكثرة صدق ويقال صدقة
بفتح فتثليث وبضم او فتح
فسكون وبضمهما وجمعه
صدقات ماوجب بعقد
نكاح ويأتى ان الفرض
في التفريض وإن كان
الوجوب به مبتدأ العقد
هو الاصل فيه أو وطه او
تفويت بضع قهرا كرضاع
وهذا على خلاف الغالب
أن المعنى الشرعى أخص
من اللغوى إذ هو مشتق
من الصديق لا شعاره بصدق
رغبة باذله في النكاح الذى
هو الاصل في إيجابه ويرادفه
المهر على الاصح والاصل
فيه الكتاب والسنة
والاجماع (يسن) ولو في
تزويج امته بعبده على مامر
(تسميته في العقد) للاتباع
وان لا ينقص عن عشرة
دراهم خالصة لان ابا حنيفة
رضي الله عنه لا يجوز عند
التسمية اقل منها وترك
المقالة فهو وان لا يزيد على
خمسمائة درهم فضة خالصة

أصدقة بناته صلى الله عليه وسلم وأزواجه ما غدا أم حبيبة فان المصدق لها عنه ^{صلى الله عليه وسلم} هو النجاشي أصحمة رضى الله عنه إكراما له صلى الله عليه وسلم اربعةائة مثقال ذهبا وان يكون (٣٧٦) من الفضة للاتباع وضح عن عمر رضى الله عنه في خطبته لاتغالوا بصدق النساء فانها لو كانت مكرمة في الدنيا او

خير من الادب (قوله أصدقة بناته الخ) أى هى أى الخمسائة الخ وأصدقة الخ ويجوز إبداله عن خمسائة الخ (قوله وأزواجه الخ) عطف على بناته (قوله اربعةائة الخ) لعلمه مفعول المصدق عبارة الاسنى والمغنى واما اصدقا أم حبيبة اربعةائة دينار فكان من النجاشي إكراما له ^{صلى الله عليه وسلم} اه (قوله لاتغالوا بصدق النساء) أى بان تشددوا على الأزواج بطلب الزيادة على مهر وامثالهن اه ع ش (قوله فانها) أى المغالاة قال ع ش أى هذه الخصلة اه (قوله قول المتن منه) الاولى يقال إن إخلاؤه منها أى التسمية هذا إن رجعنا الضمير للشكاح أما إذا رجعناه للعقد وهو ظاهر عبارة المصنف فلا اعتراض اه مغنى (قوله إجماعا) إلى قوله بل وتسمية أقل الخ في النهاية والمغنى إلى قوله او ليا وقوله معنى إلى قوله بان وجدت (قوله نعم ان كان محجورا الخ) عبارة المغنى وقد تجب التسمية اعارض في صور الاولى إذا كانت الزوجة غير جائزة التصرف او مملوكة لغیر جائزة التصرف الثانية إذا كانت جائزة التصرف واذا نزلت لوليها ان زوجها لم تفوض فزوجها هو او وكيله الثالثة إذا كان الزوج غير جائز التصرف وحصل الاتفاق في هذه الصورة على أقل من مهر مثل الزوجة وفيما عداها على أكثر منه فتمتعين تسمية بما وقع الاتفاق عليه ولا يجوز إخلاؤه منه اه (قوله ان كان) أى الزوج (قوله رجبت تسميته) أى لو خالف ولم يسم اثم وصح العقد بمهر المثل ع ش وسم (قوله أو كانت) أى الزوجة (قوله او ليا) لا يخفى ما في عطفه على محجورة المستندة الى ضمير الزوجة (قوله فاذا) أى الرشيدة لوليها في تزويجها والولى لو كيلة في تزويج موليته (قوله رجبت تسمية) أى لولم يسم اثم وصح كالتى قبلها اه ع ش (قوله معنى ثمنا الخ) لا ضرورة للتأويل اه سم (قوله بل وتسميته أقل الخ) فيه نظر اذ يتصور ملك المتعدد ما لا ينقسم اه سم (قوله وزاد) أى الزركشى (قوله يشير اليه) أى الى انه لا بد فيهما الخ (قوله حيث اشترط) أى الخصال (قوله في هاتين الصورتين) وهما المبعضة والمشاركة (قوله وتوجيه إطلاقه) أى الخصال (قوله برداخ) خبر قوله وتوجيه الخ (قوله بان هذا) أى احتمال التشطير (قوله استبعده) أى الاطلاق (قوله وأن وجهه) أى البعد (قوله وتسمية جوهرية) أى الماتن في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله ولو عقد إلى نعم يتمتع وقوله نعم بردى الماتن (قوله وتسمية جوهرية) عطف على قوله تسمية غير متمول (قوله ودين الخ) عطف على جوهرية (قوله على غيرها) مفهومة انه يجوز جعل الدين الذى للزوج عليها صداقا لها اه ع ش وقد مر عن النهاية قبيل الباب ما يصرح بهذا المفهوم (قوله على ما مر في الماتن) أى في البيع من عدم جواز بيع الدين من غير من عليه اه كردى (قوله فان فقد وله مثل الخ) ينبغى ان يبين معنى هذا الكلام فانه ان كان الصداق معينا في العقد فلا معنى لفقده الاتلفه والمعين اذا تلف لا يجب مثله ولا قيمته بل مهر المثل كما سيأتى في قوله ولو تلف في يده الخ وان كان في الذمة لم يتصور فقده إلا بانقطاع نوعه اذ التلف لا يتصور إلا للمعين واذا انقطع نوعه لم يتصور له مثل فليتأمل على ان النقد بمعناه الظاهر المتبادر وهو الذهب والفضة لا يكون إلا له مثل الا ان يتكلف التصوير كونه متقوما سم اقول بوجه كلام الشارح

تقوى عند الله كان أولى به رسول الله صلى الله عليه وسلم (ويجوز إخلاؤه منه) أى من تسميته إجماعا لاسكنه يكره نعم ان كان محجورا ورضيت رشيدة بدون مهر مثل وجبت تسميته أو كانت محجورة أو مملوكة لمحجور أو رشيدة أو ليا فاذا نال اطلقا ورضى الزوج بأكثر من مهر المثل وجبت تسميته (وما صح مبيعا) يعنى ثمنا اذ هو المشبه به الصداق بان وجدت فيه شروطه السابقة (صح صداقا) فتلغو تسمية غير متمول وما لا يقابل بمتمول كنواة وترك شفعة وحد قذف بل وتسمية أقل متمول في مبعضة ومشاركة إذا لا بد فيهما من تسمية ما يمكن قسمته بين المستحقين بان يحصل لكل أقل متمول ذكره البلقينى وتبعه الزركشى وزاد ان كلام الخصال يشير اليه حيث اشترط في الصداق ان يكون له نصف صحيح أى متمول أى في هاتين الصورتين لا مطاقا وتوجيه إطلاقه بانه يحتمل تشطيره بفراق قبل وطء فاشترط

وهو كونهما مصلحة لدينها وما لها بطريقه الشرعى واقل سيأتى في باب النذر أنه يصح نذر السفيه المال في ذمته والمتجه ثبوت صلاح دينها بقولها في نحو صلاحها لان الشارع ائتمنها عليها (قوله رجبت تسميته الخ) وظاهر ان اثر الوجوب بالخالف لا البطان كما يعلم ما يأتى في مسائل الخالف (قوله في الماتن وما صح مبيعا صح صداقا) واستثناء ثوب لا يملك غيره لتعلق حق الله به من وجوب ستر العورة اقول غير صحيح لانه ان تعين للستر به امتنع بيعه وصدقه والاصح شرح مر (قوله يعنى الخ) لا ضرورة للتأويل (قوله بل وتسمية أقل متمول الخ) فيه نظر اذ يتصور ملك المتعدد فيما لا ينقسم (قوله وتسمية جوهرية الخ) عطف على تسمية غير متمول (قوله فان فقد وله مثل الخ) ينبغى ان يبين معنى هذا الكلام فانه ان كان الصداق معينا في العقد

لمكان تصفيفه لذلك يرد بان هذا امر غير متيقن فلا تحسن مراعاته من ثم استبعده الزركشى وان وجهه بما فيه خفاء وتسمية جوهرية بأن في الذمة لما مر من امتناع السلم فيها بخلاف المعينة لصحة بيعها ودين على غيرها بناء على ما مر في الماتن فعلى مقابله الاصح يجوز بشرطه السابقة ولو عقد بنقد ثم تغيرت المعاملة وجب هنا وفي البيع وغيره كما مر ما وقع العقد به زاد سعره وانقص واعز وجوده فان فقد وله مثل وجب

والا فقيمتها ببلد العقد وقت
المطالبة نعم يتمتع جعل رقة
العبد صداقا لزوجته الحرة
بل يبطل النكاح لما بينهما
من التضاد كما مر واحد
ابوى الصغيرة صداقا لها
وجعل الاب ام ابنته صداقا
لابنته ولا ترد هذه الاربعة
عليه لانه يصح اصدقاها في
الجملة والمنع هنا عارض هو
انه يلزم من ثبوت الصداق
رفعه نعم يرد على عكسه صحة
اصداقها ما لم يمتدحها او قنما من
قود مع عدم صحة بيعه (وإذا
اصدق عينا فملقت في يده
ضمنا ضمان عقد) لانها
مملوكة بعقد معاوضة كالبيع
يبدل بانه فيضمنها بمهر المثل
كما ياتي اذ ضمان العقد هو
وجوب المقابل الذي وقع
العقد عليه (وفي قول ضمان
يد) كالمستام لبقاء النكاح
فيضمن المثل بمثله والمتقوم
بقيمتها ومن ثم لو تعذرا
كقن او ثوب غير موصوف
وجب مهر المثل قطعا (فعلى
الاول ليس لها بيعه) اى
المعين ولا التصرف فيه
(قبل قبضه) ويجوز التقابل
فيه ولها الاعتياض عما في
الذمة كالثمن

بان النقد اما خالص او مشوب رائج ومعلوم قدر غشه كما تقدم في خامس شروط البيع فله مثل فاذا فقد
قالوا يجب مثله واما مشوب بنحو نحاس ليس كذلك فهو متقوم فيما يظهر فيكون الواجب قيمته لكن قد
يقال إذا فقد فاني يقوم، يجب بامكانه بفرض وجوده او يكون مراده فقده في المسافة التي يجب تحصيله منها
شرعا كدون مسافة القصر نظائر نحو السلم والغصب اه سيد عمر راجب عرش ايضا بما نصه اقول ويمكن
الجواب باختيار الشق الثاني ويراد مثله من جنسه وتجب معه قيمة الصنعة مثلا إذا كان المسمى فلو ساء وفقدت
يجب مثلهما نحاسا وقيمة صنعتها وباختيار الاول امكن بناء على ان الصداق المعين مضمون ضمان يده اه
(قوله ولا فقيمتها) افنى بذلك شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله لزوجته الحرة) صورة اولى وقوله
واحد ابوى الصغيرة صور ثان وقوله وجعل الاب ام ابنته الخ صورة رابعة اه سم (قوله لما بينهما) اى
الملك والنكاح (قوله كما مر) اى قبيل فصل السيد باذنه في نكاح الخ (قوله وجعل الاب الخ) صورته بان
يتزوج امة بشرطها وتلد منه ولدا ثم يملكها ولدها فيعتق الولد عليه ثم يرد بزوجه وجعل امه صداقاله
اه عرش عبارة الرشيدى كان ولده منه وهى في غير ملكه بنكاح ثم ملكها اذ لو صح للملكها ابنتها فتعتق
عليه فيمتنع انتقالها للمرأة اه (قوله عليه) اى قول المتن وما صح مبيعها الخ فانه يصح بيع هذه المذكورات
ولا يصح جعلها صداقا بل يبطل النكاح في الصور الاولى وفي الباقي يصح بمهر المثل اه معنى (قوله نعم يرد
الخ) قدي دفع بان المفهوم فيه تفصيل اه سم (قول المتن ضمنا) اى وان عرضها عليها وامتنعت من قبضها
نهاية ومعنى (قوله لانها مملوكة) الى قوله ويجب في النهاية الا قوله واعترضا الى المتن وكذا في المعنى الا قوله
نعم الى المتن وقوله فلو كانت قيمته الى وان اتلفته وقوله يلزم الزوج الى المتن وقوله والزواج الى المتن (قوله
وجوب المقابل الخ) انظره مع ان مقابل تلك العين هو البضع الا ان يراد المقابل او بدله اه سم (قوله لبقاء
النكاح) اى لعدم انفساخها بالملأ اه معنى (قوله لو تعذرا) كان المعنى ان القن او الثوب عين في العقد
بالمشاهدة ثم تلف قبل ضبط صفته بحيث يمكن تقويمه والا فلو كان في الذمة وصراف ولا فلا يتصور تلفه قبل
القبض او كان معينا مجهولا كان الواجب مهر المثل بالعقد وان لم يتلف سم على حجب اه عرش (قوله
ولا التصرف الخ) عبارة المعنى ولا غير البيع من سائر التصرفات الممتنعة ثم اه (قوله ويجوز التقابل فيه)

فلا معنى لفقده الا تلفه والمعين إذا تلف لا يجب مثله ولا قيمته بل مهر المثل كما سيأتى في قوله فلو تلف في
يده وجب مهر مثل وان كان في الذمة لم يتصور فقده الا بانقطاع نوعه إذا تلف لا يتصور الا للمعين
وإذا انقطع نوعه لم يتصور له مثل فليتام على ان النقد بمعناه الظاهر المتبادر وهو الذهب والفضة
لا يكون الا له مثل الا ان يتكلف لتصوير كونه متقوما (قوله والا فقيمتها الخ) افنى بذلك شيخنا الشهاب
الرملى (قوله لزوجته الحرة) صورة اولى وقوله واحد ابوى الصغيرة صور ثان وقوله وجعل الاب ام ابنته
الخ صورة رابعة (قوله نعم يرد الخ) قدي دفع بان المفهوم فيه تفصيل (قوله في المتن واذا اصدق عينا الخ) قال
السبكي فرض الكلام في العين وكذا في المحرر والشرح لان كمر ظهور اثره فيها وان كان الخلاف في
كون الصداق مضمونا ضمان عقد او يدا لا يختص بالعين كما سيظهر لك ثم قال واذا كان الصداق دينافان قلنا
بضمان اليد جاز الاعتياض عنه وان قلنا بضمان العقد فوجهان كالثمن اصحهما الجواز ولا يجعل
كالاعتياض عن المسلم فيه ذكره الامام وغيره وفي التهمة لو اصدق تعليم قرآن او تعليم صنعة واراد الاعتياض
عن ذلك لم يجز على قول ضمان العقد كالمسلم فيه وبها اتين المسئلتين بتدبير لك ان الخلاف في ضمان العقد او
ضمان اليد لا يختص بالعين كما قد مناه انتهى فعلم انه ليس معنى عدم اختصاصه بالعين وجريانه في غيرها انه
يتوقف على تلف العين كما توهم بل تلأ الدين لا يتصور كما هو واضح ولعل وجه امتناع الاعتياض في مسئلة
التهمة عدم انضباط التعليم واختلافه باختلاف المتعلم قبوله وعدمه وتفاوت مراتب القبول لكن يتوجه مع
ذلك الاعتراض الذى نقله الشارح (قوله المقابل الذى) انظره مع ان مقابل تلك العين هو البضع الا ان
يراد المقابل او بدله (قوله ومن ثم لو تعذرا كقن او ثوب الخ) عبارة الزركشى محل الخلاف حيث امكن

نعم تعليم الصنعة لا يعتاض عنه كالمسلم فيه كذا انفلا عن المتولى وسكتا عليه واعترضا بان الاوجه خلافه كالمثل (فلو تلف) على الاول كما أفاده التفريع (في بده) بأفاده قدر ملكه قبيل التلف نظير ما مر في المبيع قبل قبضه فيلزمه مؤنة نقله وتجهيزه و (وجب مهر مثل) وان طالبت به بالتسليم فامتنع لبقاء النكاح والبضع (٣٧٨) كالتالف فيرجع لبدله وهو مهر المثل كالورد المبيع والتمن تالف يجب بدله (ولو ان تلفته)

الزوجة وهي رشيدة لغير نحو صيال (فقا بضة) لحقها عليهما وبرا الزوج منه نظير ما مر في المبيع (وان أتلفه أجنبي) أهل للضمان (تخيرت على المذهب) بين فسخ الصداق وابقائه كمنظيره ثم (فان فسخ الصداق أخذت من الزوج مهر مثل) على الاول وهو يرجع على المتلف (والا) تفسخه (غرمت المتلف) مثله في المثلى وقيمه في المتقوم ولا مطالبة لها على الزوج (وان اتلفه الزوج فكتلفه) بأفاده بناء على الاصح أن اتلاف البائع كذلك فيفسخ الصداق وترجع هي عليه بمهر المثل (وقيل كاجنبي) فتخير (ولو أصدق عيدين) مثلاً (فتلف احدهما) بأفاده او اتلاف الزوج (قبل قبضه انفسخ) عقد الصداق (فيه لا في الباقي على المذهب) تفريقاً للصفة في الدوام (ولها الخيار) فيه لتلف بعض المعقود عليه (فان فسخت مهر مثل) على الاول (والا) تفسخه (فلهما) حصة أي قسط قيمة

أي ويجب مهر المثل اه عش (قوله تعليم الصنعة) أي المجموع صداقها وقوله لا يعتاض عنه أي فلا بد من التعليم اه عش (قوله وسكتا عليه) وهو المعتمد اه نهاية فلو تنازعا في التسليم فقصية قوله الاتي فلو اصدقا تعليم نحو قران وطالب كل التسليم الخ ان يقال بمثله هنا اه عش (قوله فيلزمه مؤنة نقله) أي حيث كان غير آدمي محترم وتجهيزه أي حيث كان آدمياً محترماً اه عش (قوله وان طالبت به الخ) عبارة المغنى تنبيه لو طالبت به بالتسليم فامتنع لم ينتقل الي ضمان اليد كما صححاه وقيل ينتقل اه (قوله وهي رشيدة) لم يذكر حكم محترزه وهو السفينة ولعله أنها تضمنته له ويلزمه لها مهر المثل ولا تكون قابضة بالاتلاف لانه لا يصح قبضها وقوله لغير نحو صيال احترزه عن اتلافه لصياله فلا ضمان ويلزم الزوج مهر المثل سم وسيد عمر وعش (قوله عليهما) أي القولين (قوله منه) أي الصداق (قوله أهل للضمان) اما اذا لم يضمن الاجنبي بالاتلاف كحرفي او مستحق قصاص على الرقب الذي جعل صداقا او نحو ذلك كاتلاف الامام له لحرابة فكالاتلاف السماوية اه مغنى (قول المتن غرمت المتلف) بكسر اللام نهاية ومغنى (قول المتن انفسخ فيه) أي على القول الاول اه مغنى (قوله على الاول) ذكره المغنى عقب قول المصنف انفسخ فيه وذكره المحلى عقب قول المصنف لخصه التالف منه عبارة هذا كله على القول الاول وعلى الثاني لا يفسخ الصداق ولها الخيار فان فسخت رجعت الى قيمة العبدان وان اجازت في الباقي رجعت الى قيمة التالف اه (قوله أي قسط قيمة التالف) اعتبار القيمة في نحو العبدان واضح واما المثلى كقفيزي برتلف احدهما فالتقياس التوزيع باعتبار المقدار لا القيمة اه عش (قوله فلو كانت قيمته الخ) ويرجع في القيمة لارباب الخبرة فان لم يتفق ذلك اما فقد هم أو لعدم رؤية أرباب الخبرة له صدق الغارم اه عش (قوله وان اتلفته) أي الزوجة (قوله او اجنبي تخيرت الخ) فان فسخت طالبت الزوج بمهر المثل وان اجازت طالبت الاجنبي بالبدل اه مغنى (قول المتن ولو تعيب) أي الصداق المعين في يد الزوج اه مغنى (قول المتن قبل قبضه) أي بعد العقد او قبله شرح روض اه سم وقوله او قبله فيه نظر ظاهر (قوله بغير فعلها) أي بأفاده او فعل اجنبي او الزوج سم ومغنى قال سيد عمر ينبغي ان يقيد فعلم اخذنا بما مر بكونها رشيدة اه أي بغير صيال (قوله كعمى القن) أي ونسيانه لحرارة محلى وكقطع يده مغنى (قوله والزوائد) أي المنفصلة اه عش عبارة المغنى ولو زاد الصداق زيادة متصلة او منفصلة فهي ملك للزوجة اه

تقديم الصداق فان لم يكن فهو مضمون ضمان عقد قطعا ذكره في أوائل باب الصداق الفاسد في فرع لو اصدقا عبدا أو ثوبا غير موصوف قال فالتسمية فاسدة ويجب مهر المثل قطعا وان وصفهما وجب المسمى اه فليس ذلك مصورا بالتلف بل معين مجرول أي غير مشاهد والام تفسد التسمية كما هو ظاهر لكن اذا لم يكن مصورا بالتلف فكيف يقيد به محل الخلاف المفروض في التالف (قوله ومن ثم لو تعذر الخ) بان المعنى ان القن والشوب عين في العقد بالمشاهدة ثم تلف قبل ضبط صفته بحيث يمكن تقويمه والا فلو كان في الذمة ووصف أولا فلا يتصور تلفه قل القبض أو كان معيناً مجرولاً كان الواجب مهر المثل بالعقد وان لم يتلف (قوله وسكتا عليه) وهو المعتمد شرح مر (قوله وهي رشيدة) لم يذكر حكم محترزه وهو السفينة ولعله أنها تضمنته لبدله ويلزمه لها مهر المثل ولا تكون قابضة بالاتلاف لانه لا يصح قبضها وقوله لغير نحو صيال احترزه عن اتلافه لصياله فلا ضمان ويلزم الزوج مهر المثل (قوله في المتن ولو تعيب قبل قبضه) قال في شرح الروض بعد العقد او قبله اه (قوله بغير فعلها) أي بأفاده او فعل اجنبي او الزوج (فرع) في فتاوى

(التالف منه) أي مهر المثل فلو كانت قيمته ثلث قيمة مجموع قيمتيهما فلها ثلث مهر المثل وإن أتلفته فقا بضة (قول لقسطه من الصداق أو اجنبي تخيرت كما مر (ولو تعيب قبل قبضه) بغير فعلها كعمى القن (تخيرت على المذهب فان فسخت) عقد الصداق (فمهر مثل) يلزم الزوج لها على الاول وهو يرجع على الاجنبي المعيب بموجب جنائبه (وللا) تفسخ (فلا شيء لها) غير المعيب كمشتر رضى بالمعيب نعم ان كان المعيب أجنبياً فلها عليه الارش والزوائد في يد الزوج أمانة فلا يضمنها إلا ان امتنع من التسليم

(والمنافع القائمة في يد الزوج لا يضمنها وان طلبت التسليم فامتنع على ضمان العقد) كالواتفق (٣٧٩) ذلك من البائع ونزاع فيه جمع

كقوله (وكذا) لا يضمن
المنافع (التي استوفهاها
ركوب ونحوه على المذهب)
بناء على الاصحاح جناية
كالآفة ويحجب بان ملكها
ضعيف لنظره للانفساخ
بالتلف فلم يقو على ايجاب
شيء على من هو في قوة المالك
لترقب عوده اليه فمرا
عليهما (ولها) اي المالك
لامرها التي لم يدخل بها
(حبس نفسها) للفرض
والقبض ان كانت مفوضة
كاسيد كره والافلم الحبس
(لثقبض المهر) الذي ملكته
بالنكاح (المعين) الدين
(الحال) سواء اكان بعضه
ام كله اجماعا دفعا لضرر
نوات بضعها بالتسليم وخرج
بملكته بالنكاح مالو زوج
ام ولده فعتقت بموته او
اعتقها او باعها وصحنته
في بعض الصور الاتية لانه
ملك للوارث او المعتق او
البائع لاهلها مالو زوج امة
ثم اعتقها واوصى لها
بمهرها لانها ملكته لاعتق
جهة النكاح ويحبس الامة
سيدها المالك للمهر او
وليها والمجورة وليها مال
ير المصلحة في التسليم ونظر
فيه الزركشي بان قياس
البيع خلافه ويرد بانه لا
مصلحة تظهر ثم غالبا بخلافه

(قول المتن والمنافع الخ) فرق في شرح الروض بين الزوائد والمنافع حيث لا يضمن الثانية وان استوفهاها
او تلفت بعد طلبها وامتناعه بخلاف الاولى بان الزيادة لم يتناولها عقد الصداق ابتداء بخلاف المنافع اه سم
(قول المتن وان طلبت الخ) غاية اه ع ش (قوله ونزاع فيه جمع) عبارة النهاية والمغنى فقول الزركشي
والصواب عند الامتناع من التسليم التضمن ممنوع اه (قوله فيه) اي في قول المتن وان طلبت التسليم الخ
اخذا مما مر عن النهاية والمغنى انفا لكون قضية جواب الشارح الا في انهم قالوا بالضمان مطلقا (قوله
ويحجب) اي عن نزاع الجمع المذكور اه سم (قوله بان ملكها الخ) قضية هذا الجواب عدم ضمان
الزوائد مطلقا ايضا وقد مر خلافه فيحتاج الى الفرق المار عن شرح الروض (قوله عليهما) اي الزوجين
عبارة النهاية والمغنى والمحلي واما على ضمان اليد فيضمنهما من وقت الامتناع باجرة المثل فحيث لا امتناع
لا ضمان على القولين اه (قول المتن ولها حبس نفسها) قال في الروض ويجب نفقتها بقولها اذا سلم اي المهر
مكننت انتهى اه سم (قوله اي المالك) الى قوله وقيل نائبيهما في المغنى الا قوله ونظر فيه الى نعم وقوله
الذي يتجه الى المتن والى قول المتن ولو بادرت في النهاية الا قول الزركشي الى الاذرعى (قول المتن المعين
والحال) اي بالعقد اه مغنى (قوله اكان) اي المعين او الحال (قوله اجماعا) قال صلى الله عليه وسلم
اول ما يسال المأمن عن دينه نكاحه وقال من ظلم زوجته في صداقها التي الله تعالى يوم القيامة وهو
زان اه مغنى (قوله وخرج بملكته بالنكاح) اي بمجموع ذلك اذ هو مشتمل على قيدي فقوله مالو زوج ام
ولده الخ يحترز قوله ملكته وقوله ومالو زوج امة ثم اعتقها الخ يحترز قوله بالنكاح اه رشيدى (قوله
فعتقت بموته او اعتقها او باعها) اي بعد استحقاقه لصداقها اه مغنى (قوله لانه ملك الخ) اي فليس لها
الحبس لان الصداق ملك للوارث الخ وكذا لا حبس له اذ لا ملك له فيها اه مغنى (قوله ومالو زوج الخ) عطف
على مالو زوج ام ولده الخ (قوله ثم اعتقها) اي بعد استحقاقه لصداقها (قوله ويحبس الامة الخ) يحترز
قوله اي المالك لامرها اه رشيدى (قوله المالك للمهر) احتراز عن نحو المشتري للزوجة تزويجا
صحيا وهي غير مفوضة فليس له الحبس كما قيل الباب (والمجورة وليها) عطف على قوله الامة سيدها
(فرع) فهم من الروضة ان لولي الصغير ان يزوجهما يؤجل وهو كذلك عند المصلحة وهل يجب الاشهاد
والارتهان قياسا ببيع مالها يؤجل الوجوب فان لم يثبت الاشهاد والارتهان لم يجز الا ان لم يرغب الزوج
فيها الا بدونها سم على حجة اه ع ش (قوله ونظر فيه) اي فيما يفهمه قوله مال ير المصلحة الخ (قوله
الجلال السيوطي في هذا الباب مانصه مسئلة اصدقها صداقا مسمى على انها بكر ثم وطئها وادعت انه ازال
بكرتها بوطئها واعترف هو انه وطئها فوجدها ثيبا هل تستحق المسمى لحصول الوطء او مهر مثل ثيب لانهم
يستمتع الا بيب وهل هذه هي المستثناة من قولهم القول قول نافي الوطء الا في مسائل منها اذا تزوجها بشرط
البكارة وادعت انه ازال بكرتها فالقول قولها لدفع الفسخ وقوله لدفع كمال المهر ام لا لان الواقعة المذكورة
فيها اعتراف بالوطء والمستثناة من كلامهم ليس فيها ذلك الجواب عبارة الروضة ولو قالت كنت بكر افقتضى
فاذكر فالقول قولها بيمينها لدفع الفسخ وقوله بيمينها لدفع كمال المهر وقوله فاذكر صادق بصورتين ان ينكر
الوطء بالكلية وان ينكر الافتضاخ الذي هو ازالة البكارة فقط مع اعترافه بوقوع الوطء فعلى هذا تستوى
الصورتان في الحكم وهو تصديقه فيما يتعاق بالمهر فقط ويحتمل ان يكون الوطء قرينة لتصديقها فيكون
القول قولها السكن الاول هو الاشبه الجارى على القواعد واما قولهم القول قول نافي الوطء الا في مسائل منها الخ
فهذه عبارة اصحاب الاشباه والنظائر وانما اقتصر واعلى الصورة التي فيها نافي الوطء لانها المقصودة بالاستثناء
الذي هو موضوع كتبهم انتهى وقد عبر الشارح بنحو عبارة الروضة في باب الخيار المتقدم (قوله في المتن
والمنافع الخ) فرق في شرح الروض بين الزوائد والمنافع حيث لا تضمن الثانية وان استوفهاها او تلفت بعد
طلبها وامتناعه بخلاف الاولى بان الزيادة لم يتناولها عقد الصداق ابتداء بخلاف المنافع (قوله ويحجب) اي
عن نزاع الجمع المذكور (قوله لها حبس نفسها الخ) في حاشية شرح المنهج للششيخ عمير لم يحرزوها والقول

والاذرعى الخ) عطف على الزركشى عبارة النهاية وتنظير الاذرعى فيما لو خشى فوات البضع لنحو فلس مردود بانه لا مصلحة حينئذ نعم ويتجه بحقه ان لولى السفية الخ (قوله بانه لا مصلحة الخ) اى فى التسليم ولا حاجة الى بحثه اه ع ش (قوله نعم بحقه) اى الاذرعى (قوله ان لولى السفية) هل هذا خارج عن قوله السابق والمحجورة وليها ثم رايت الاذرعى فرض السابق فى الصدية والمجنونة ثم تعرض للسفية اه سم اى فهو خارج عنه فلا تكرار (قوله منعها من تسليم نفسها) وإن كانت سلمت نفسها او وطئت شرح روض اه سم (قوله متجه) خبر قوله بحقه الخ (قوله وتورد) اى الاذرعى (قوله الذى يتجه الخ) وقال للنهاية وخلافا للمغنى (قوله منعها) اى من تسليم نفسها (قول الماتن قبل التسليم) اى لنفسها الزوج (قوله فلا يرتفع) اى الوجوب بالحلول وهذا ما حكاه الراغب فى الشرح الكبير عن اكثر الائمة وهو المعتمد مغنى ونهاية (قول الماتن) لو قال كل لا اسلم الخ) اى قال الزوج لا اسلم المهر حتى تسلمى نفسك وقالت هى لا اسلمها حتى تسلم الى المهر اه مغنى (قول الماتن حتى تسلم الخ) ولو اصدقها تعليم نحو قرآن وطلب كل التسليم فالذى اقيمت به ولم ارفيه شيئا انهما ان اتفقا على شىء فذاك والافسخ الصداق ووجب مهر المثل فيسلمه لعدل وتؤمر بتسليم نفسها اه نهاية قال ع ش وقد يقال تجبر هى لان رضاها بالتعليم الذى لا يحصل عادة الا بعد مدة كالتأجيل وقد يجاب بان انتهاء الاجل معلوم فتمكنها المطالبة بعده وزمن التعليم لا غاية له فهى اذا مكنته قد يتساهل فى التعليم وربما فات التعليم بذلك ونقل عن شيخنا الزياى الجزم بما قلناه اه ع ش اى بانها تجبر (قول الماتن) فى قول يجبر الخ) محل هذا اذا كانت متبرئة للاستمتاع كافى الروضة واصلها لا كمرضة ومحرمة قال الاذرعى ولا يختص هذا بهذا القول بل هو معتبر على كل قول حتى لو بذات نفسها وبها مانع من إحرام أو غيره لم يجبر صرح به العراقى شارح المذهب اه مغنى (قوله لفوات البضع عليها هنا) يغنى عنه قوله ومن ثم (قوله ثم) اى فى البيع (فرع) طلب الزوج من لولى تسليم الزوجة فادعى انها ماتت فالصديق الزوج يميته لان الاصل الحياة فلا يلزمه دفع المهر حتى ثبت موتها بالبينة ولا يلزمه وثقة تجهيزها وان ثبت بالبينة موتها لان وثقة التجهيز انما تجب حيث تجب النفقة والنفقة لا تجب الا بالتسليم ولم يحصل لان الفرض انه لم يثبت تسليم سابق وأما الارث فهو تابع لثبوت الموت وان لم يحصل تسليم مر اه سم على حجج اه ع ش (قول الماتن

هنا والاذرعى اذا خشى فوات البضع لنحو فلس ويرد بانه لا مصلحة حينئذ تظهر نعم بحقه أن لولى السفية منعها من تسليم نفسها حيث لا مصلحة متجه وتورد فى مكتوبة ككتابة صحيحة والذى يتجه أن لسيدها منعها كسائر تبرعاتها (لا المؤجل) لرضاها بذمته (ولو حل) الاجل (قبل التسليم فلا حبس) لها (فى الأصح) لوجوب التسليم عليها قبل القبض لرضاها بذمته فلا يرتفع بالحلول ونازع فيه الاسنوى بما رده الاذرعى وغيره (ولو قال كل لا أسلم حتى تسلم فى قول يجبر هو) لا مكان استرداد الصداق دون البضع ومن ثم لم يأت القول هنا باجبارها وحدها لفوات البضع عليها هنا دون المبيع ثم (وفى قول لا اجبار فن سلم اجبر صاحبه) لان كلا وجب له حق وعليه حق فلم يجبر بايفاء ما عليه دون ماله

باجبار البائع اذا كان الثمن حالاً لان البضع يتلف بالتسليم اه (فرع) فهم من الروضة أن لولى الصغيرة أن يزوجهما بمؤجل وهو كذلك عند المصلحة وهل يجب الاشهاد والارتهان قياس بيع مالها بمؤجل الوجوب فان لم يثبت الاشهاد والارتهان لم يجز الا ان لا يرغب الزوج فيها الا بدونها (فرع) لو مكنته ثم جنت فوطئها وهى مجنونة فهل لها بعد الاقامة الامتناع فيه قولان اقربهما ان لها الامتناع لان مجرد التمكن لا عبرة به والعبرة بالوطء ولم يقع الا فى حالة لم يعتبر وهما رق فى العباب تبعاً لفتاوى القاضى فرع لو زوج غريب بنته ببلد ولم يستوف مهرها فله السفير الى وطنه حتى يستوفى اه قال فى حاشية شرح المنهج وهو فى فتاوى القاضى حسين ثم قال قال فى الخادم رقبته ان المرأة البالغة الغريبة اذا زوجها الحاكم ولم يقبضها الزوج الصداق ان لها ان تسافر الى بلادها مع محرم وفى صورتين اذا وفى الرجل الصداق فيمنبغى ان يكون اجرة النقل والرجوع على المرأة الى مكان العقد لانها سافرت بغير اذن الزوج لغرضها ولا نفقة فى مدة الغيبة ولو تزوج امرأة فزفت الى الزوج فى منزلها فدخل عليها باذنها فلا اجرة لمدة مكته وان كانت سفية او بالغة فسكتت ودخل عليها باذن أهلها وهى ساكتة فعليه الاجرة لمدة اقامته معها لانه لا ينسب الى ساكت قول ولان عدم المنع اعم من الاذن وكذلك لو استعمل الزوج او ابى المرأة وهى ساكتة على جارى العادة تلزمه الاجرة اه كلام الخادم قال فى الروض وفى العباب واذا قالت سلم المهر لا سلم نفسى فلها النفقة من حينئذ اه وتجب نفقتها بقولها اذا سلم أى المهر مكنت اه (قوله أن لولى السفية) هل هذا خارج عن قوله السابق والمحجورة وليها ثم رايت الاذرعى فرض السابق فى الصدية والمجنونة فقط ثم تعرض للسفية (قوله ان لولى السفية منعها) وان كانت سلمت نفسها او وطئت شرح روض (قوله ان لسيدها منعها) ولا ينافى ذلك ان المهر بدل بضعها ولا حقه فيه

(والأظهر أنهما يجبران فيؤمر بوضعه عند عدل وتؤمر) هي (بالتسكين فاذا سلمت) وإن لم يطاها من غير امتناع منها (اعطاها العدل) فإن امتنع استرد منها لأن ذلك هو العدل بينهما وليس العدل نائبها والا كان هو المجرر وحده ولا نائبه (٣٨١) ولا كانت هي المجبرة وحدها

بل نائب الشرع لقطع الخصومة بينهما وقيل نائبهما لقولهم لو أخذ الحاكم الدين من الممتنع ملكه الغريم وتبرأ ذمة المأخوذ منه وورد بأن هذه لا شاهد فيها لاستقرار الملك فيها بقبض الحاكم ولا كذلك هنا إذ لو امتنع من التسكين بعد قبض العدل أو الحاكم استرده الزوج وقيل نائبها واختاره البلقيني كابن الرفعة لكنه ممنوع من التسليم إليها وهي ممنوعة من التصرف فيه قبل التسكين ووجهه البلقيني بتصريح أبي الطيب بأنه لو تلف في يده كان من ضمانها وفيه نظر والذي يتجه خلافه وأنه من ضمانه نظير ما مر في عدل الرهن وليس هذا كالممتنع المذكور كما هو ظاهر مامر (ولو بادر فمكنت طالبت) على كل قول لبذلها ما في وسعها (فإن لم يطأها) امتنع حتى يسلمها المهر لأن القبض هنا إنما هو بالوطء (ولأن وطئها مختارة فلا) تمتنع لسقوط حقها بوطئها باختيارها ومن ثم لو

والأظهر أنهما يجبران (الخ) ظاهره بل صريحه وإن كان المهر في الذمة مع أنه في نظيره من البيع إنما يجبر البائع ويفرق بأن البضع لا يمكن استرداده بخلاف المبيع اه سم (قوله) وإن لم يطاها (الخ) أي وإن ترك الوطء تركا غير ناشئ من امتناع (الخ) اه ع ش (قوله) فإن امتنع (الخ) عبارة المغنى فلوهم بالوطء بعد أن تسلمت المهر فامتنعت فالوجه استرداده اه (قوله) لأن ذلك (الخ) أي الاسترداد قاله ع ش وقال الرشيدى أنه تعليل للأظهر اه ويصرح به صنيع المغنى (قوله) هو العدل (الخ) أي الانصاف في فصل الخصومة (قوله) بأن هذه (الخ) أي مسألة أخذ الحاكم الدين من الممتنع (قوله) إذ لو امتنع (الخ) في منافاته أنه نائبهما نظر اه سم (قوله) لكنه (الخ) أي العدل (قوله) في يده (الخ) أي العدل (قوله) خلافه (الخ) أي خلاف ما صرح به أبو الطيب وقوله أنه أي التالف في يد العدل من ضمانه أي الزوج تفسير لقوله خلافه (قوله) وليس هذا كالممتنع (الخ) أراد به أن يفرق بين الزوج وبين الممتنع المذكور في قوله المتقدم وقيل نائبهما لقولهم (الخ) اه رشيدى (قوله) مامر (الخ) أي في قوله ويرد بأن هذه (الخ) (قول المتن) ولو بادر فمكنت طالبت (الخ) ولها حينئذ تستقل بقبض الصداق المعين بغير إذن الزوج كمنظيره في البيع مغنى وروض (قوله) على كل قول (الخ) إلى قوله قيل أهمل في المغنى وكذا في النهاية لا قوله ولم يكن الولي سلمها لمصلحتها (قول المتن) امتنع (الخ) أي جازها الامتناع من تمكينه اه مغنى (قوله) هنا (الخ) أي في النكاح (قوله) بالوطء (الخ) أي لا بمجرد التسليم (قوله) وإن وطئها (الخ) أي ولو في الدبر مختارة أي ومكلفة اه مغنى (قوله) فلا تمتنع (الخ) أي فلا يجوز لها الامتناع من تمكينه (قوله) حقها (الخ) أي حق حبس نفسها (قوله) أو كانت غير مكلفة (الخ) شامل لما لو مكنته ثم جنت فوطئها وهي مجنونة فلها بعد الافاقاة الامتناع وهو أقرب الاحتمالين لأن مجرد التسكين لا عبرة به والعبرة بالوطء ولم يقع إلا في حال لا تعتبر ممر اه سم (قوله) ولم يكن الولي سلمها (الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية (قوله) لمصلحتها (الخ) بخلاف ما لو سلمها لغير مصلحة بل المحجور عليها بالسفه لو سلمت نفسها ورأى الولي خلافه فيبغى كما قال شيخنا أن يكون له الرجوع وأن وطئت اه مغنى وتقدم عن سم مثله (قوله) ويؤخذ منه (الخ) أي من قوله ومن ثم لو أكرهها (الخ) (قوله) وببحث الأذرعى أن تمكين (الخ) جزم به المغنى (قوله) نحو الرقاء) كالقرناء والنحيفة الخائفة من الافضاء (قوله) قبله (الخ) أي الاستمتاع منها مختارة (قوله) ولو بلا عذر (قوله) قد يقال للاتق بالمبالغة إنما هو عكس ذلك بأن يقول ولو بعذر فكان ينبغى للمصنف اسقاط لالفهم عدم العذر فيه بالاولى سم على

(قوله) في المتن والأظهر أنهما يجبران) ظاهره بل صريحه وإن كان المهر في الذمة مع أنه في نظيره من البيع إنما يجبر البائع إذا كان الثمن في الذمة واجبر هنا مطلقا وقوله فيؤمر بوضعه عند عدل (الخ) هذا لا يتصور فاما إذا كان المهر نحو تعليم فهل يعرض عنهما إلى أن يتفقا على شيء أو كيف الحال (قوله) فيؤمر بوضعه (الخ) لو كان الصداق تعليم قرآن وطلب كل التسليم فإن اتفقا على شيء أو لا فسخ الصداق ووجب مهر مثل شرح ممر (قوله) إذ لو امتنع (الخ) في منافاته أنه نائبهما نظر (قوله) والذي يتجه (الخ) كذا شرح ممر (قوله) في المتن ولو بادر فمكنت طالبت (الخ) قال في الروض والتسليم أي بتسليم نفسها له لاقبض الصداق المعين بغير إذن انتهى (قوله) أو كانت غير مكلفة حال الوطء) شامل لما لو مكنته ثم جنت فوطئها وهي مجنونة فلها بعد الافاقاة الامتناع وهو أحد احتمالين وهو الأقرب لأن مجرد التسكين لا عبرة به والعبرة بالوطء ولم يقع إلا في حال لم يعتبر فيها ممر (ولم يكن الولي سلمها لمصلحتها كان لها الامتناع) وما في الكفاية من أنه لو سلم الولي المجنونة أو الصغيرة لمصلحة لا رجوع لها وإن كملت كالو ترك الولي الشفعة ليس للمحجور عليه بعد كاله الأخذ بهما مردود والفرق بينه وبين الشفعة لا شئ إذ هذا تفويت حاصل وما فيها تفويت معدوم وقد تبين أن التسليم وقع على خلاف المصلحة شرح ممر (قوله) ولو بلا عذر (قوله) قد يقال للاتق بالمبالغة إنما هو عكس ذلك بأن يقول ولو بعذر فكان ينبغى

أكرهها أو كانت غير مكلفة حال الوطء ثم كملت بعده ولم يكن الولي سلمها لمصلحتها كان لها الامتناع ويؤخذ منه أنها لو لم تمكنه إلا لظنهم سلامة ما قبضته فخرج معيما من غير تقصير منها في قبضه كان لها الامتناع وببحث الأذرعى أن تمكين نحو الرقاء من الاستمتاع كتسكين السليمة من الوطء فاما الامتناع قبله لا بعده (ولو بادر فسلم فلتمكنه) وجوبا إذا طلب لأنه فعل ماعليه (فإن منعه) ولو (بلا عذر

استردان قلنا انه يجبر) والأصح لا فيكون (٣٨٣) متبرعا بالتسليم فلا يسترد قبل أهمل محل التسليم وهو منزل الزوج ويرد بان هذا معلوم

من كلامه في النفقات على ان قوله وهو الى آخره للاغلب إذ لو رضى بمحاجها او محل نحو ايها كان كذلك والكلام هنا فيمن عقد عليها وهي ببلد العقد كالزوج ففونة وصورها للمنزل الذي يريده الزوج من تلك البلد عليها (ولو استمهلت) هي او وليها (لتنظيف ونحوه) كإزالة وسخ (امهلت) وجوب وان قبضت المهر للخبر المتفق عليه لا تطرقوا النساء ليلا حتى تمتشط الشعثة وتستحد المغيبة قال المتولي فاذا منع الزوج الغائب ان يطرقها مغافصة فمنها وولي وفيه نظر لان الغائب يندب له ذلك من غير طلبها فلا يقاس به هذا وكان وجه الفرق بين ندب ذلك مطلقا وجوبه هنا اذا طلبت ان النفس تنفر من مفاجئها ما يكرهه اول الامر ما لا تنفر منه بعد معرفته (ما) اي زمنا يراه

قاض) من نحو يوم او يومين (ولا يجاوز ثلاثة ايام) لان غرض نحو التنظيف ينتهي غالبا (لا) للجهاز وسمن وكذا تزبن كما هو ظاهر ولا (ليقطع حيض) ونفاس لا مكان التمتع بها في الجملة مع طول زمنها ومن ثم لم يبق منه الا دون

حجج اه عش (قول المتن استردان قلنا انه يجبر) أي على التسليم أولا لانه لم يتبرع اه مغنى (قوله لا) أي لا يجبر على التسليم أولا (قوله فيكون متبرعا الخ) يؤخذ منه انه لو ظن وجوب التسليم كان له الاسترداد اه سم وقد مر ما يؤيده قبيل الباب في شرح وللزوج صحبته (قوله بان هذا) أي محل التسليم (قوله فيمن الخ) أي زوجة وقوله عقد بيناء المفعول (قوله كالزوج) وقوله وهي ضئيب الشارح عليهما اه سم (قوله من تلك البلد) وسياتي ما اذا كانت بغير بلد العقد (فرع) لو تزوج امرأة فرقت الى الزوج في منزلها فدخل عليها باذنها فلا أجر لمدة سكنه وان كانت سفية أو بالغة فسكنت ودخل عليها باذن اهلها وهي ساكنة فعليه الاجرة لمدة إقامته معها لانه لا ينسب الى ساكنة قول ولان عدم المنع اعم من الاذن وكذلك لو استعمل الزوج او انى المرأة وهي ساكنة على جرى العادة نلزمه الاجرة اه كلام الخادم اه سم وبقى ما لو كان المنزل لاهل الزوجة واذن اله في الدخول ولم يتعرضوا لاجرة ولا لعدمها وقياس ما ذكر في الزوجة عدم وجوب الاجرة للعله المذكورة اه عش (قوله هي او وليها) الى قوله للخبر في المغنى والى قوله وفيه نظر في النهاية (قوله كإزالة وسخ) وشعر عانة وشعر إبط اه مغنى (قوله وتستحد المغيبة) وهي بضم الميم وكسر المعجمة وبالتهئية المخففة التي غاب عنها زوجه او فعلها اغابر رشيدى وعش (قوله مغافصة) أي مفاجأة (قوله ندب ذلك) أي عدم التطرق ليلا مغافصة مطلقا الى طلبت ام لا (قوله اول الامر) متعلق بالمفاجأة وقوله بعد معرفته أي ما تذكره متعلق بضمير منه الرجوع للمفاجأة (قوله ونفاس) الى المتن في المغنى لا لقوله بل عليها (قوله ونفاس) أي وصوم وإحرام اه نهاية (قوله ولم يبق منه) أي من زمنهما (قوله امهلت الخ) خلافا لنهاية (قوله على ما في التتمة) عبارة المغنى كما قاله في التتمة اه (قوله على ما في التتمة) قضية كلام الشيخين خلاف ما في التتمة (فرع) قد تدل قوة الكلام انه ليس له الامتناع من تسلّم الحائض وانه اذا سلبت نفسها جاز لها قبض المهر المعين بغير إذنه والمطالبة بما في ذمته لكن يتجه انها اذا سلبت نفسها فان عصى ووطى واستقر المهر وإلا فلها حبس نفسها كالمهر الحائض غير الحائض نفسها فان لها حبس نفسها قبل وطئها بل أولى وليس لها اعنى الحائض بهذا التسليم قبض المهر المعين بغير إذنه والمطالبة بغير المهرين لنقص هذا التسليم لامتناع الوطء شرعا والامتناع شرعا كالممتنع حسا مر اه سم (قوله ولو خشيت) أي الزوجة الحائض او النفساء يطؤها أي قبل النقاء (قوله وعليها الامتناع) أي من الوطء وقوله بل عليها الامتناع أي من التسليم (قوله لا لتحتمل) الى قوله نعم لو طالب في النهاية والمغنى (قوله لا اقربها) أي لا اطؤها (قوله لا يطيقان الوطء) ومن افضى امرأة بوطء امتنع عليه العود حتى تبرأ فان ادعى الزوج البرء وانكرت او قال ولي الصغيرة لا تحتمل الوطء وانكر الزوج عرضت على اربع نسوة ثقة فيهما اورجلين محرمين للصغيرة او مسوحين ولو ادعت النعيفة بقاء المهر الا ندمال وانكر الزوج صدقت بيمينها لانه لا يعرف إلا منها اه مغنى وفي سم عن الروض وشرحه

للمصنف اسقاط لا لفهم عدم العذر فيه بالاولى فليتأمل (قوله فيكون متبرعا) يؤخذ منه أنه لو ظن وجوب التسليم كان له الاسترداد وفي هامش شرح المنهج هنا فوائد مهمة تتعلق بالتسليم (قوله كالزوج وقوله قبله وهي) ضئيب عليهما (قوله من تلك البلد) وسياتي ما اذا كانت بغير بلد العقد (فرع) طلب الزوج من الولي تسليم الزوجة فادعى انها ماتت فالمصدق الزوج بيمينه لان الاصل الحياة فلا يزمه دفع المهر حتى يثبت موتها بالبينة ولا يلزم مؤنة تجهيزها وان ثبت بالبينة موتها لان مؤنة التجهيز إنما تجب حيث تجب النفقة والنفقة لا تجب إلا بالتسليم ولم يحصل لان الفرض انه لم يثبت تسليم سابق واما الارث فهو تابع لثبوت الموت وان لم يحصل تسليم مر (قوله على ما في التتمة) قضية كلام الشيخين خلاف ما في التتمة (فرع) قد تدل قوة الكلام على انه ليس له الامتناع من تسليم الحائض وانها اذا سلبت نفسها جاز لها قبض المهر المعين بغير إذنه والمطالبة بما في ذمته لكن يتجه انها اذا سلبت نفسها فان عصى ووطى واستقر المهر وإلا فلها حبس نفسها كالمهر الحائض غير الحائض نفسها فان لها حبس نفسها قبل وطئها بل أولى وليس لها اعنى الحائض بهذا التسليم قبض

ثلاث أمهلتها على ما في التتمة ولو خشيت انه يطؤها سلبت نفسها وعليها الامتناع فان علمت ان امتناعها لا يفيد وقضت القرائن مثله بالقطع بانه يطؤها لم يبعد ان يبل عليها الامتناع حينئذ (ولا تسلم صغيرة) لا لتحتمل الجماع ولو لثقة قال لا اقربها (ولا مريضة) وهن يلهن بالعارض

لا يطيقان الوطء اى يكره لاولى والاخير تين ذلك (حتى يزول مانع وطء) اذ المدا ر هنا (٣٨٣) وعلى العرف لم يتعارف تسليم هؤلاء مع

مثله الا قوله لو اذعت النخيفة الخ (قوله لا يطيقان) الظاهر الثانيث ومحل عدم وجوب التسليم اذالم يطلبها الزوج بدليل قوله الا تى نعم لو طلب نفقة الخ اعرش (قوله والاخير تين) وهما المريضة والهزيلة ذلك اى التسليم (قول المتن حتى يزول مانع وطء) اى ولا نفقة لها لعدم التمكين وينبغي ان مثلها من استتمت لنحو التنظيف وكل من عذرت فى عدم التمكين اعرش (قوله مادامت لم تحتله) لصغرها ومرض او هزال او نحو ذلك اهمغنى (قوله ويرجع فيه) اى فى تحمل الوطء (قوله او نحو اربع نسوة) ادخل بالنحو الرجلين المحرمين والممسوحين فى الصغيرة كما مر عن المغنى والروض وشرحه (قوله تسليم مريضة) اى وقال لا اطؤها مغنى وسم (قوله رجح ابن المقرئ الوجوب) اعتمده انها يوقوله والزركشى اعتمده المغنى (قوله لم يجب) اى التسليم (قوله وتسلم له نخيفة الخ) ويجب عليه نفقتها اه مغنى وفى سم عن الروض مثله (قوله لامنه) اى الوطء (قوله ان خشيت افضاءها) اى او مالا يحتمل عادة من المشقة سم ورشيدى وعش (قوله لا الامتناع من تسلم صغيرة) واذاتسليمها لم يلزمه تسليم المهر كالنفقة وان سلمه عالما بحالها او جاهلا فى استرداده وجهان او جهما عدم الاسترداد مغنى وروض مع شرحه وتقدم عن سم تقييد عدم الاسترداد بما اذالم بطن وجوب التسليم (قوله وله الامتناع) اى للزوج (قوله لا مريضة) اى ولا نخيفة اى بالمرض ويجب عليه نفقتها اه مغنى (قوله بمحله) خبر العبرة الخ والضمير للعقد (قوله لو خرج) اى الزوج من بغداد بعد العقد اليه اى الموصل (قوله ان كان الزوج) اى حين العقد به اى بمحل العقد (قوله لا العقد) عطف على الزوج اه سم اى لا بمحل العقد (قوله بالاتيان اليه) اى محل العقد (قوله ولو فصل) اى بين العلم والجهل ببلد الزوج (قوله وقياس مامر) اى فى البيع (قوله ان بلد العقد) اى او الزوج (قول المتن ويستقر المهر الخ) سواء اوجب بشكاح ام فرض كافي المفوضة اه نهاية زاد المغنى والقول قول الزوج فى الوطء بيمينه اه عبارة عش ويصدق الزوج فى نفقه الوطء اه (قوله وانما يحصل الخ) اى الوطء (قوله وانما يحصل)

المهر المعين بغير اذنه والمطالبة بغير المعين وذلك لانقص هذا التسليم لامتناع الوطء شرعا كالممتنع حسا ويفارق الرقاه والفرنا حيث اعتد بتسليمهما انفسهما حتى اذا استمتع بهما بغير الوطء كان كاستمتاعه بالوطء فلما الامتناع قبله لا بعده كما تقدم عن الاذرعى بان زوال الحيض منتظر بخلاف الرق والقرن مر (قوله لا يطيقان الوطء) قال فى الروض وشرحه ومن افضى امراته بالوطء لم تعد اليه حتى تبرا البرء الذى لو عاد لم يخذلها ولو اذعت عدم البرء كان قائم لم يندمل الجرح فانكر هو او قال رلى الصغيرة لا تحتمل الوطء فانكر الزوج عرضت على اربع نسوة ثقات فيهما اورجلين محرمين للصغيرة وكالمحرمين الممسوحان انتهى وقد يستشكل التخيير فى الصغيرة بين النسوة والرجلين المحرمين بان قياس المداواة متاع المحرمين مع وجود النسوة الا ان يفرق بان المداواة تحتاج من تكر والنظر وغيره مالا يحتاج اليه هنا فكان ما هنا اخف ثم قد يشكل التقييد بالمحرمين بان نظر الا جانب جائز لنحو حاجة الشهادة على الزنا والولدوة وظاهر عدم التوقف على فقد الغير (قوله نعم لو طلب نفقة الخ) لو طالب من افضاها قبل الاندمال فهل يجرى فيها هذا الخلاف ويحتمل ان لا يجب (قوله تسليم مريضة) اى وقال لا اقربها (قوله رجح ابن المقرئ الوجوب) اعتمده مر (قوله وتسلم له نخيفة لا بمرض عارض الخ) قال فى الروض ويجب نفقة النخيفة بالتسليم انتهى قال فى شرحه والتصر بجهان من زيادته والذى فى الاصل لو كانت نخيفة بالجيلة فليس لها الامتناع لهذا العذر لانه غير متوقع الزوال كالرقاء انتهى (قوله ان خشيت افضاءها) ينبغي او مالا يحتمل من المشقة (قوله وله الامتناع من تسليم صغيرة الخ) قال فى الروض وشرحه فلو سلمت له صغيرة لا تو طالم يلزمه تسليم المهر كالنفقة وان سلمه عالما بحالها او جاهلا فى استرداده وجهان كالوجهين فيما لو امتنعت بلا عذر وقد بادر الزوج الى تسليمه ذكره الاصل وقضيته ترجيح عدم استرداده انتهى (قوله لا العقد) عطف على الزوج (قوله فى المتن بوطء) اى وان لم يحصل به التحليل كما افق به شيخنا الشهاب الرملى ويؤيده الا كتفاء بالوطء فى الدبر مر

العقد بين علمه ببلد الزوج وعدمه ولو فصل لانها فى حالة العلم موطنة نفسها على الذهاب اليه بخلاف ما مع عدمه لم يبعد وقياس مامر ان بلد العقد لو لم يصالح للتسليم اعتبر اقرب محل صالح اليه (ويستقر المهر بوطء) وانما يحصل بتغيب الخشفة او قدرها من فاقد

وان لم تنزل البكارة كما اقتضاه اطلاقهم وفارق ما مر في التحليل من عدم الفرق بين الغوراء وغيرها بان القصد به التنفير عن ايقاع الثلاث فاذا انضم اليه هذا كان اشد في التنفير (وان حرم ك) وطء مدبر او نحو (حائض) كادلت عليه النصوص القرآنية لا باستمتاع وادخال ما وازالة بكارة بغير ذكر والمراد باستقراره الا من من سقوط كذا او بعضه بنحو طلاق او فسخ (وبموت احدهما) في نكاح صحيح لا فاسد قبل وطء لاجماع الصحابة ولبقاء آثار النكاح بعده من التوارث (٣٨٤) وغيره وقد لا يستقر بالموت كما مر فيما لو قتل امة نفسها او قتلها سيدها او قديس قط بعد

استقراره كما لو اشترت حرة زوجها بعد وطء وقبل قبضها للصدوق لان السيد لا يثبت له على قننه مال كذا زعمه شارح وهو وجه والاصح انه لا يسقط فان قبضته فازت به والا رجعت عليه به بعد عتقه ولا نظر لكونها مملوكة لان الممتنع ابتداء ايجاب للسيد على قننه لا دأمة لانه اقوى وقد لا يجب بالكلية كان اعتق مريض امة لا يملك غيرها وتزوجها واجاز الورثة عتقها فانه يستقر النكاح ولا مهر للدور اذ لو وجب رق بعضها فبطل نكاحها فبطل المهر (لا بخلو في الجديد) لمفهوم قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن الآية والمس الجماع وماروى ان الخلفاء الراشدين قضوا به بالخلو م نقطع ولا يستقر بها في نكاح فاسد اجماعا

(فصل) في بيان احكام المسمى الصحيح والفساد (نكحها) بما لا يملكه كان نكحها (نكحها) بغير مهر او مغيصوب) صرح بوصفه بما ذكر او اشار اليه فقط وقد

الى الفصل في النهاية والمغنى الا قوله وفارق الى المتن (قوله) وان لم تنزل البكارة (الخ) غاية للمتن والشرح (قوله) وان لم تنزل البكارة) اي ولم ينتشر الذكر اه ع ش (قوله) من عدم الفرق (الخ) اي في اشتراط زوال البكارة (قوله) اليه (اي) الوطء هذا اي زوال البكارة (قوله) لا بالاستمتاع (اي) في غير نحو الرققاء كما مر (قوله) وازالة بكارة بلا آلة اي فان طلقتها بعد وجب لها الاطشردون ارش البكارة فان فسخ النكاح ولم يجب لها مهر وجب ارش البكارة كذا يفهم من سم على منهج اه ع ش (قوله) والمراد (الخ) عبارة المغنى فان قيل لا بد في الاستقرار مع الوطء من قبض العين لان المشهور ان الصدوق قبل القبض مضمون ضمان عقد اجيب بان المراد (الخ) وشمل المهر المسمى ومهر المثل لكن يشترط في تقرير المسمى بالوطء ان لا يحصل انفساخ النكاح بسبب سابق على الوطء فلو فسخ بعيب سابق على الوطء سقط المسمى ووجب مهر المثل اه (قوله) بنحو طلاق (الخ) نشر غير مرتب (قوله) فيما لو قتل امة نفسها (الخ) اي او قتل امة او الحرة زوجها قبل الدخول اه مغنى (قوله) لا دأمة اي الايجاب (قوله) رق بعضها اي لان وجوبه يثبت ديننا يرق به بعضها اه سم (قوله) لمفهوم قوله تعالى (الخ) لم يظهر وجه زيادة مفهوم اذ الظاهر ان دلالة الآية بمنطوقها ولذا حذف المغنى وشرح المنهج لفظ مفهوم (قوله) ولا يستقر بها) اي الخلو اه ع ش

(فصل) في بيان احكام المسمى الصحيح والفساد (قوله) في بيان) الى قوله وايضا التسمية في النهاية (قوله) بما ذكر) اي او بغيره كعصير او رقيق او مملوك له اه ع ش زاد المغنى اما اذا اشار اليه مع الوصف كاصدقتك هذا الحرة وجب مهر المثل قطعا كما قاله الاكبرون اه (قوله) او اشار اليه فقط) كاصدقتك هذا (قوله) فقد مر حكمها) عبارة المغنى فكلما اعتقدوا صحة اصدافه يجري عليه حكم الصحيح كما مر اه (قول المتن قيمته) اي قيمة ما ذكر اه مغنى (قوله) اي بدله) اي من مثل او قيمة اه سم زاد المغنى فلو عبر بالبدل لكان اولي اه (قوله) والمغصوب مملوكا) قد يقال ما الداعي الى ذلك مع ان له قيمة في نفسه اه رشيدى زاد السيد عمر ولم يتعرض الشارح الى المحلى لتقدير المغصوب مملوكا ثم رايت في العزيزى قال ولا محتاج هنا الى في المغصوب الى تقدير تبديل الصفة والخلة انتهى اه (قوله) او قيمته (الخ) عطف على بدله (الخ) اه سم (قوله) لها) اي الخمر اه رشيدى وهذا التفسير انما يناسب النهاية وبعض نسخ اشرح من عدم قيمته واما على ثبوته كافي اكثر نسخ الشارح فالظاهر ان مرجع الضمير الخمر والحرة والمغصوب (قوله) مر (الخ) اي في تفريق الصفة في البيع (قوله) وذلك) اي وجوب البدل لان ذكره اي ما لا يملكه (قوله) ما لا قيمة له) لا نسب ما لا يملكه (قوله) نحو دم) اي بما لا يقصد كالخمرات اه مغنى (قوله) فكذلك) اي وجب مهر المثل اه كرى (قوله) وكان الفرق بينهما وبين الخلع) اي حيث لم يحصل مع تسميته بل وقع الطلاق رجعيما اه سم (قوله) ان العقد) اي كالنكاح وقوله من الحل اي كالخلع (قوله) فقوى هنا) اي النكاح عند تسمية نحو دم (قوله) التسمية هنا) اي في النكاح (قوله) به) اي بمهر المثل (قوله) وثم) اي

(قوله) رق بعضها) اي لان وجوبه يثبت ديننا يرق به بعضها

(فصل) في بيان احكام المسمى الصحيح والفساد (قوله) اي بدله) اي من مثل او قيمة (قوله) او قيمته) عطف على بدله (قوله) وكان الفرق بينهما وبين الخلع) اي حيث لم يحصل مع تسميته بل وقع الطلاق رجعيما

عليه او جهله (وجب مهر مثل) لفساد التسمية وبقاء النكاح هذا في انكحتنا اما انكحة الكفار فقد مر حكمها (وفي) في قول قيمته) اي بدله بتقدير الحر قننا والمغصوب مملوكا والخمر خلا او عصير او قيمته عند من يرى لها قيمة على تناقض في ذلك مر ما فيه وذلك لان ذكره يقتضى قصده دون قيمة البضع ورواياته لا عبرة بقصد ما لا قيمة له وذلك التقدير لا ضرورة اليه مع سهولة الرجوع للبدل الشرعى للبضع وهو مهر المثل ولو سمي نحو دم فكذلك وكان الفرق بينهما وبين الخلع ان العقد اقوى من الحل فقوى هنا على ايجاب مهر المثل وايضا التسمية هنا غير شرط لا يوجب مهر المثل لان اعتقاده عند السكوت عن مهر وثم التسمية شرط لا يوجب المسمى او مهر المثل وغاية ذكر الدم انه كالسكوت عنه

فيهما وهو موجب هنا لاثم وزعم أن تسمية الدم يتضمن التفويض يرد بان التفويض منها لا بد فيه من التصريح بانتفاء التسمية في العقد وليس ذكر الدم متضمنا لذلك (او بملوك ومغصوب بطل فيه وصح في المملوك في الاظهر) تفريقا للصفقة وبه يعلم انه لا بد من شروطها السابقة ثم ولا لا كان قدم الباطل بطلت التسمية ووجب مهر المثل (ويتخير) ان جهلت لان (٣٨٥) المسمى كله لم يسلم لها (فان فسخت فمهر مثل)

يجب لها (وفي قول قيمتهما) أي بدلهما (وان أجازت فلها مع المملوك حصة المغصوب من مهر مثل بحسب قيمتهما) عملا بالتوزيع فلو ساوى كل مائة فلها نصف مهر المثل بدلا عن المغصوب (وفي قول تنقح به) أي المملوك ولا شيء لها معه (ولو قال زوجتك بنتي وبعثت ثوبها بهذا العبد) وهو ولي مالها أيضا أو وكيل عنها فيه (صح النكاح) لانه لا يفسد بفساد المسمى (وكذا المهر والبيع في الاظهر) كما قدمه في تفريق الصفقة واعاده هنا على وجهه أبين فلا تكرار وخرج بثوبها ثوب فان المهر يفسد كييع عبدي اثنين بثمان واحد (ويوزع العبد على) قيمة (الثوب ومهر مثل) فلو ساوى كل ألفا كان نصف العبد ثمانا ونصفه صداقا فيرجع اليه بطلاق قبل طء ربعه ويفسخ نصفه هذا ان كان ما خص مهر المثل يساويه فان نقص عنه وجب مهر المثل قطعا (ولو نكح) بالف بعضها مؤجل لمجهول فسد وجب

في الخلع (قوله فيهما) أي النكاح والخلع (قوله منها) أي الزوجة (قوله لذلك) أي للتصريح بانتفاء التسمية (قول المتن ومغصوب) وكالمغصوب كل ما ليس بملوك للزوج كان نكح بملوك وخمر أو حر أو مغصوب لكن سر في البيع ان شرط التوزيع ان يكون معلوما ولا يطل قط ما وان يكون مقصودا والا فينقصد البيع بالمملوك وحده ولا شيء في مقابلة غير المقصود فيأتي مثل ذلك منافي في الأول مهر المثل ولا شيء بدل غير المقصود في الثاني اه ع ش وقوله فيأتي مثل الخ اقول قول الشرح كالنهاية ولو سمي نحو دم الخ كالصريح في خلاف ذلك فليراجع ثم رايت قال الحلبي بعد ذكر ما يوافق كلام ع ش مانصه وقد يتمسك باطلاقهم هنا ويفرق بين البيع والنكاح بان النكاح او سع في الجملة لانه لا يجب فيه ذكر المقابل ولا يفسد بفساده حرره انتهى (قوله تفريقا للصفقة) إلى قول المتن ولو نكح في المغني وإلى قول المتن ولو شرط في النهاية الا قوله وزعم الصحة إلى المتن (قوله من شروطها) الأولى التذكير (قول المتن حصة المغصوب) ولو كان بدل المغصوب خمر امثلا واجازت فلها مع المملوك حصة الخمر من مهر مثل باعتبار قيمتها بتقدير ما خلا او عصيرا او عند من يرى لها قيمة على ما تقدم كما هو ظاهر اه سم (قوله وهو ولي مالها الخ) خرج به مالو انتفاء القياس فيها صحة النكاح بمهر المثل اه ع ش (قوله فيه) أي في بيع مالها (قوله كما قدمه في تفريق الصفقة) عبارة المغني فان قيل ان هذه المسئلة مرت في اخر باب المناهي فهي مكررة اجيب بانها ذكرت هنا بزيادة على ما تقدم وهي افادة تصوير جمع الصفقة بيعا ونكاحا اه (قوله فان المهر) أي والبيع انتهى سم (قول المتن ويوزع العبد) أي قيمته انتهى مغني (قوله هذا) أي قول المصنف وكذا المهر الخ وقوله فلو ساوى كل أي من الثوب ومهر المثل اه مغني (قوله يساويه) أي مهر المثل لو قال لا ينقص عنه لكان انساب اه سيد عمر (قوله فان نقص عنه الخ) أي كما انه اذا نقص ما يخص الثمن عن ثمن المثل بطل البيع والكلام ما لم تاذن أي الرشيدة في العبد بعينه والافلا اثر للنقص فيهما كما هو ظاهر سم وسيد عمر وع ش (قوله وجب الخ) لفساد التسمية حيث بذل بالنسبة للمهر اه سم (قوله بعضها مؤجل لمجهول) ومن ذلك النكاح بالف نصفها حال ونصفها مؤجل محل بموت أو فراق فيجب مهر المثل مر اه سم (قوله فسد) أي المسمى وقوله وجب مهر المثل أي ولا رجوع للزوج على الاب بما دفعه لانه تبرع منه اه ع ش وينبغي ان محله اخذ من التعليل إذا لم يعتقد الزوج وجوب الدفع إلى الاب (قوله بالتحية) يأتي محترزة (قوله كذلك) أي من الصداق أو غيره سم وع ش (قوله والحقت هذه) أي لفظة الاعطاء بما قبلها أي لفظة ان لا يبيها عبارة النهاية والحق لفظة الاعطاء بلفظ الاستحقاق اه أي الذي افاده قوله ان لا يبيها الخ ع ش (قوله ايضا) أي كالام (قوله وزعم الصحة فيه) أي لفظة الاعطاء (قوله

(قوله في المتن وان اجازت فلها مع المملوك الخ) ولو كان بدل المغصوب خمر امثلا واجازت فلها مع المملوك حصة الخمر من مهر مثل باعتبار قيمتها بتقدير ما خلا او عصيرا او عند من يرى لها قيمة على ما تقدم كما هو ظاهر (قوله فان المهر) أي والبيع (قوله يساويه) أي يساوى مهر المثل (قوله وجب) أي لفساد التسمية حيث بذل بالنسبة للمهر (قوله وجب المثل قطعا) أي كما انه اذا نقص ما يخص الثمن عن ثمن المثل بطل البيع والكلام ما لم تاذن في العبد بعينه والافلا اثر للنقص فيهما كما هو ظاهر (قوله بعضها مؤجل لمجهول) ومن ذلك النكاح بالف نصفها حال ونصفها مؤجل محل بموت أو فراق فيجب مهر المثل مر (قوله بالتحية) يأتي محترزة (قوله كذلك) أي من الصداق أو غيره

(٤٩ - شرواني وابن قاسم - سابع)

التوزيع مع الجهل بالاجل او (بالف) مثلا (على) او بشرط (ان لا يبيها) او غيره خلافا لمن وهم فيه الفا من الصداق أو غيره (او) على او بشرط (ان يعطيه) او غيره بالتحية (الفا) كذلك والحقت هذه بما قبلها لان الاعطاء يقتضي الاستحقاق والتملك ايضا ومن ثم صح بعثك هذا على ان تعطيني عشرة وتكون هي الثمن وزعم الصحة فيه لاحتمال ان يريد ان يعطيه الفا من الصداق

لها غير صحيح لان الكلام فيما يتبادر من شرط الاعطاء هو ما ذكرناه فلا نظر لارادة خلافه بل ان فرض ارادتهما لم يصح الصداق أيضا لانه شرط على الزوج التسليم لغير المستحق وظاهر انه مفسد (فالذهب فساد الصداق وجوب مهر المثل) فيهما لان الالف إن لم تكن من المهر فهو شرط عقد في عقد والا فقد جعل (٣٨٦) بعض ما التزمه في مقابلة البضع لغير الزوجة ففسد كما في البيع ومنه

يؤخذ أنه لو نكحها بالالف على أن يعطيها ألفا صح بالالفين وهو محتمل أما بالفوقية فهو وعد منها لا يباهو ولا يفسد الصداق كذا قاله غير واحد وفيه نظر بل هو في نحو أنكحتكها بشرط أن تعطيني هي كذا شرط فاسد لانه شرط عقد في عقد أيضا وأي فرق بين اعطائها الاب ما لا يجب عليها وعدم نفقتها الواجبة لها ولو شرط في صلب العقد اذ لا عبرة بما يقع قبله أو بعده ولو في مجلسه بخلاف البيع في الاخيرة لانه لما دخله الخيار كان منه بمثابة صلب عقده بجامع عدم اللزم ولا كذلك هنا (خيار في النكاح بطل النكاح) لمناقاته لوضع النكاح من الدوام والزوج (أو) شرط خيارا (في المهر) فالأظهر صحة النكاح لانه لا استقلاله لا يؤثر فيه فساد غيره (لا المهر) لان الصداق لم يتمحض للعوضيه بل فيه شائبة النحلة فلم يلق به

(لها) متعلق بقوله ان يعطيه أي لاجل الزوجة لا لاجل أبيها (قوله غير صحيح) خبر وزعم الصحة الخ قال الكردي وحاصل زعم الصحة أنه يجوز ان يكون المشروط هو الاعطاء حال كونه مضموما على الالف الاول فيشعر بان الصداق الثمان والزوج نائب عنها في دفع احد الالفين الى الاب والاب نائب عنها في القبض اه ولا يخفى ما فيه من التكلف (قوله ما ذكرناه) اراد به قوله ان الاعطاء يقتضي الاستحقاق والتملك كالام اه كردي (قوله لارادة خلافه) وهو الاعطاء للاب لاجل بنتها (قوله ارادتهما) أي العاقدين له أي خلاف ما ذكره (قوله لانه شرط على الزوج) يؤخذ منه أن محل ما ذكرنا لم تكن الزوجة محجورة للاب والا فقد وجد شرط التسليم لمستحقه اه سيد عمر (قوله فيهما) أي في صورتين المتن (قوله والا) أي بان كانت من المهر (قوله في مقابلة الخ) متعلق بالتزيم وقوله لغير الزوجة متعلق بجعل الخ (قوله ومنه يؤخذ) أي من التعليل (قوله صح بالالفين) معتمد اه ع ش (قوله فهو وعد منها الخ) لعله بالنظر لموافقتها اياه والافه لا يتصور منها وعد في صلب العقد الذي الكلام فيه اه ع ش (قوله كذا قاله غير واحد) منهم صاحب المغني وقوله لانه شرط عقد الخ قد يوجب كلامهم بأنه في الصورة السابقة وجد العقد المشروط بوجوده لايجاب من الاب والقبول من الزوج بخلاف ما هنا فانه لم يوجد الا احد الطرفين وهو الايجاب فقط فليتامثل ثم قوله وإي فرق الخ قد يقال الفرق ان النفقة من مقتضى العقد بخلاف عدم اعطاء ابها فانه ليس من مقتضاه اه سيد عمر (قوله وفيه نظر الخ) ليس فيه ما يقتضي اعتماد مقتضى النظر فان مجرد التوقف في الحكم لا يبطله وانما يقتضي مخالفة الاول لو ذكر ان الثاني هو الوجه او نحوه ومع ذلك مقتضى النظر هو المعتمد اه ع ش (قوله بل هو) أي الوعد أو شرط الاعطاء (قوله وعدم نفقتها الخ) أي الاتي آنفا في المتن (قوله الواجبة لها) أي على الزوج (قول المتن ولو شرط خيارا في النكاح الخ) شمل ذلك ما لو شرطه على تقدير عيب مثبت للخيار وهو الوجه خلافا للزكريا اه نهاية عبارة المغني وهو أي ما قاله الزكريا من الصحة اذا شرط ذلك على تقدير عيب مثبت للخيار بخلاف لا طلاق كلام الاصحاب اه قال ع ش قال في شرح الارشاد ولا يضر شرط الخيار على تقدير وجود عيب كما بحث لانه تصريح بمقتضى العقد وقياسه انه لا يضر شرط طلاق على تقدير الالبلاء أو تحريم على تقدير وطء الشبهة اه ولا يحصى عن ذلك للتأمل وان خالفه من سم على حجج والاقرب ما قاله سم وهو الحق الذي لا يحصى عنه بل ما خوذ من عموم قول المصنف وسائر الشروط الخ اه (قوله في الاخيرة) أي بعد العقد في مجلسه (قوله لمناقاته) إلى قوله لكنه في الاول في المغني وإلى التنبيه في النهاية (قول المتن أو في المهر) أي كان قال زوجتكما بكذا على ان لك اولى الخيار في المهر فان شئت أو شئت ابقيت العقد به والافسخ الصداق ورجع للمهر المثل مثلا اه ع ش (قوله بل فيه شائبة النحلة) لانها تستمتع به كما يستمتع بها فكان الاستمتاع في مقابلة الاستمتاع والمهر نحلة وهبة شوبرى ومغنى (قوله فيجب مهر المثل) تفريع على المتن (قوله في الاول) أي في قوله ان وافق مقتضى النكاح وقوله لمقتضى العقد أي صحة العمل بمقتضاه اه ع ش (قول المتن وان خالف) يحتمل ان معناه ان كان بخلاف ما ذكرنا نقيضه اه فيصير معناه ان لم يكن موافقا لمقتضى الحال الخ وحينئذ سقط الاشكال الاتي في التنبيه اه سيد عمر ولا

(قوله في مقابلة) متعلق بجعل (قوله أو شرط خيارا في المهر) قال في شرح الارشاد ولا يضر شرط الخيار على تقدير وجود عيب كما بحث لانه تصريح بمقتضى العقد وقياسه انه لا يضر شرط طلاق على تقدير الالبلاء أو تحريم على تقدير وطء الشبهة اه ولا يحصى عن ذلك للتأمل وان خالفه من

الخيار لانه انما يكون في المعادضة المحضة فيجب مهر المثل (وسائر الشروط) أي باقيا (ان وافق مقتضى النكاح) كشرط يخفى القسم والنفقة (أو لم يتعلق به غرض) كان لا تأكل الا كذا (لغا) الشرط أي لم يؤثر في صحة النكاح والمهر لكنه في الاول مؤكدا لمقتضى العقد فليس المراد بالالغاء فيه بطلانه بخلاف الثاني وما أوهمه كلام شارح من استوائهما في البطلان وكلام آخر من استوائهما في عدمه غير صحيح (وصح النكاح والمهر) كالبيع (وان خالف) مقتضاه (ولم يخل بمقصوده الاصل) هو الاستمتاع

يخفى بعد ذلك الاحتمال بل مقابله قول المتن وان خالف لقوله ان وافق مقتضى النكاح كالصريح فيما سلكه الشارح كالتأني والمغنى والحمل من تقدير مقتضاه (قوله سواء أ كان) أى الشرط المخالف للخل (قول المتن اولاً نفقة لها) أى على الزوج اه ع ش عبارة عميرة قوله اولاً نفقة لها مثله فيما يظهر ما لو قال لافقة لها على بل على فلان اه اى وفاقاً للشارح وخلافاً للنهاية والمغنى كما يأتى (قوله فلان لا يفسد الخ) بفتح اللام المؤكدة اه ع ش (قوله مقتضياً) كذا بالنصب فيما اطلعناه من الفسخ وفى هامش نسخة قديمة مصححة على اصل الشارح بلا عزو وقوله مقتضياً كذا بالنصب فى اصل الشارح رحمه الله تعالى اه ولعله من تحريف الناسخ ولذا كتبه ع ش فيما نقل هذا التنبيه عن الشارح بالرفع (قوله مقتضى لها) قضيته ان المراد بالتزوج عليها حل ذلك فيكون مراد المتن كشرط ان لا يحل التزوج عليها وفيه نظر اه سم وقد يجاب بان المراد بالحل عدم الامتناع فيكون معنى المتن كشرط الامتناع من التزوج عليها ولا محذور فيه (قوله بمعنى ان الشارع جعله الخ) قد يوضح بان نكاح الواحدة مثلاً ما كانت مظنة الحجر ومنع غيرها اثبت الشارع حل غيرها بعد نكاحها فالتوهم عموم تلك المظنة لمنع غيرها فصار نكاح غيرها من اثار نكاحها وتابعها له في الثبوت فليتأمل فيه سم على حجج اه ع ش (قوله لانه مخالف) الى التنبيه في النهاية الا قوله اى حتى الى ولا موافقتها وكذا في المغنى الا قوله ولا تكرر الى اما اذا الخ فانه قال بالترك (قوله ليس في كتاب الله) اى بان لم يوافق قواعد الشرع بخلاف ما وافقها وان ثبت بغير القرآن اه ع ش (قوله اذ لم يرض شارط الخ) عبارة المغنى لان الشرط ان كان لها فلم ترض بالمسمى وحده وان كان عليها فلم يرض الزوج يبذل المسمى الا عند سلامة مآشرطه وليس له قيمته فوجب الرجوع الى مهر المثل اه (قوله الا عند سلامة شرطه) اى ولم يسلم نهاية (قوله كشرط ولى الزوج الخ) ظاهره ولو كان الزوج غير متبني للوطء لصغروا نحوه وفيه نظر بل الاقرب الصحة فيه مادام الزوج غير متبني للوطء لانه موافق لمقتضى النكاح اه ع ش وقوله مادام الزوج الخ اى ان اراد مادام الخ (قوله وهى محتملة له) سيد كر محترزه (قوله او ان لا يستمتع الخ) اى ولو بغير الوطء فهو من عطف العام على الخاص (قول المتن او يطلقها) اى بخلاف شرط ان لا يطلقها او لا يخالفها فلا يؤثر كما هو ظاهر لكن يبقى الكلام فى انه من الموافق لمقتضى العقد او من المخالف الغير المخل سم على حجج والظاهر الثانى فيفسد الشرط ويجب مهر المثل اه ع ش (قوله معين الخ) الاولى عين

(قوله فى المتن اولاً نفقة لها) ان قيل بم يفارق ذلك مسألة الارث الاتية على قول الحناتى قلت الارث الزم للنكاح بدليل ثبوت بمجرد العقد الصحيح بخلاف النفقة وقد يعارض بان النفقة تجب مع رقها وكفها دون الارث اه (قوله مقتضى لها) قضيته ان المراد بالتزوج عليها حل ذلك فيكون مراد المتن كشرط ان لا يحل التزوج عليها وفيه نظر (قوله مقتضى لها) لا يقال حلها قبل النكاح مطلقاً فكيف يكون مقتضى النكاح بمعنى ثبوته وتبعيته له في الثبوت لان التزوج مظنة الحجر على الزوج ولهذا كان تزوج الواحدة مانعاً في شريعة عيسى عليه الصلاة والسلام من تزوج ما زاد عليها فاما اثبت الشارع ما زاد على الواحدة بعد نكاحها كان الحل وعدم المنع مما زاد عليها من توابع نكاحها والاحكام الثابتة بعده وثبوت ذلك قبل النكاح لا ينافى ما ذكره الا ترى ان السواك يطلب فى الوضوء لاجله مع انه مطلوب قبل الوضوء وفى كل حال فطلبه فى كل حال لا ينافى انه مطلوب لخصوص الوضوء فكذا ثبت حل ما زاد على الواحدة قبل نكاحها لا ينافى ثبوته تبعاً لنكاحها الذى هو مظنة الحجر (قوله بمعنى ان الشارع جعله علامة عليه) قد يمنع بان العلامة عدم تزوج الاربع الصادق بعدم التزوج راساً لا خصوص تزوج الدون (قوله بمعنى ان الشارع الخ) قد يوضح بان نكاح الواحدة مثلاً ما كانت مظنة الحجر ومنع غيرها اثبت الشارع حل غيرها بعد نكاحها دفعا لتوهم عموم تلك المظنة لمنع غيرها فصار نكاح غيرها من اثار نكاحها وتابعها له في الثبوت فليتأمل فيه (قوله فى المتن او يطلقها) اى بخلاف شرط ان لا يطلقها او لا يخالفها فلا يؤثر كما هو ظاهر لكن يبقى الكلام فى انه من الموافق لمقتضى العقد او من المخالف الغير المخل والظاهر الثانى فيفسد الشرط ويجب مهر المثل

سواء أ كان لها (كشرط ان لا يتزوج عليها او) عليها كشرط ان (لا نفقة لها صحح النكاح) لانه اذا لم يفسد بفساد العوض فلان لا يفسد بفساد الشرط المذكور اولى (تنبيه) قد يستشكل كون التزوج عليها من مقتضى النكاح بان المتبادر انه لا يقتضى منعه ولا عدمه ويجاب بمنع ذلك وادعاء ان نكاح ما دون الاربعة مقتضى حلها بمعنى ان الشارع جعله علامة عليه (وفقد الشرط) لانه مخالف للشرع وصحح خبر كل شرط ليس فى كتاب الله تعالى فهو باطل (والمهر) اذ لم يرض شارط ذلك بالمسمى الا عند سلامة شرطه فيجب مهر المثل (وان اخل) الشرط بمقصود النكاح الاصلى (ك) شرط ولى الزوجة على الزوج (ان لا يطأها) مطلقاً أو فى نحو نهار وهى محتملة له او ان لا يستمتع بها (او) شرط الولى او الزوج ان (يطلقها) بعدد من معين او لا (بطل النكاح) للاخلال المذكور

ولا تكرار في الأخيرة مع ما سرفى التحليل (٣٨٨) كما يعلم بتأمل ما خلافا لمن زعمه اما إذا كان الشرط لعدم الوطء هو الزوج فلا بطلان

(قوله ولا تكرار في الأخيرة) أى مسألة شرط الطلاق مع ما مر الخ أى لان ما ذكره هنا وقع على سبيل التمثيل لما يخل بمقتضى النكاح ومثله لا يعد تكرارا لانه ليس مقصودا بالذات اه ع ش وايضا ان ما هنا يفيد العموم لغير المحال بخلاف ما مر وقال عميرة لان السابق شرط طلاق بعد الوطء وما هنا اعم من ذلك اه (قوله كفى الروضة) وهو المعتمد نهاية ومعنى (قوله مرافقته) أى الزوج لولى الزوجة (قوله فى الاول) أى فيما إذا كان شرط عدم الوطء من ولى الزوجة (قوله حتى يصح) أى النكاح (قوله حتى يعارض) أى شرطه التنزيل وكذا ضمير ويمنع الخ وقوله وشرطها أى شرط ولها كما مر (قوله فاندفع) أى بقوله أى حتى الخ (قوله شرطه) أى الزوج عدم الوطء (قوله فلا يتخيل الخ) تفريع على نفي الاقتضاء وقوله حتى يحتاج الخ تفريع على النجيز (قوله ولا موافقتها) أى ولم تنزل موافقتها للزوج كما مر وانما اضاف الموافقة لها نظر لما نظر الموافقة للولى والا فلا يتصور منها موافقة الزوج فى صاب العقد الذى الكلام فيه كما مر عن الرشيدى (قوله فى الثانى) أى فيما إذا كان شرط عدم الوطء من الزوج (قوله حتى يبطل) أى النكاح (قوله تغليب الخ) علة لقوله ولم تنزل موافقته الخ ولا موافقتها الخ (قوله فانيط الحكم) أى البطلان فى الاول والصحة فى الثانى به أى بالمبتدى (قوله على شرطه) أى المبتدى (قوله دفعا الخ) علة لقوله فانيط الحكم الخ (قوله ان ايس الخ) لعل المراد بحسب ظاهر الحال والا فالقرناء يمكن زوال ما نهى اه ع ش (قوله اولى زمن الخ) عطف على مطلقا (قوله اوشفاء المتحيرة) قال الاذرى ولو كانت متحيرة وحرمانا وطاها وشرط تركه احتمال القول بفساد النكاح لتوقع شفائها واحتمل خلافه أى القول بالصحة لان الظاهر ان العلة المزمنة اذا طال دامت انتهى وهذا اوجه نهاية ومعنى وفى سم عن شرح الارشاد للشارح ما يوافقه قال ع ش والرشيدى قوله وهذا اوجه محله حيث اطلق بخلاف ما لو شرط ان لا يطاوان زال المانع فقياس ما يأتى فى الشارح من البطلان فى شرح عدم ارث الكتانية وان زال المانع بطلانه هنا اه (قوله نقل الشيخان الخ) اعتمده النهاية والمعنى خلافا للشارح كما يأتى (قوله ان من هذا القسم) أى من الشرط المحل بمقصود النكاح الاصلى المبطل للنكاح (قوله ما لو شرط ان لا ترثه) محل ما تقر فى شرط نفي الارث كما بحثه فى الخادم فى غير الكتانية والامة فلو تزوج كتانية وامة على ان لا يرثا فان اراد ما دام المانع قائما صح النكاح لانه تصريح بمقتضى العقد وان اراده مطلقا فباطل لمخالفته بمقتضى العقد وان اطلق فالوجه الصحة لان الاصل دوام المانع اه نهاية (قوله او ان لا يرثا الخ) او انهما لا يتوارثان اه معنى (قوله قال جمع الخ) ليس من مقول الشيخين (قوله وهذا) أى القول بصحة النكاح وبطلان الشرط (قوله وهو) أى مقصود العقد (قوله واقول انما سكتنا الخ) لا يخفى بعده عن صنيع الشيخين (قوله عليه) أى على ما نقله عن الحناتى (قوله وما يتعقل من فرق الخ) قد فرق بان شرط عدم النفقة اهون من شرطها على الاجنبى فانه عهد سقوط النفقة عن الزوج ولم يعهد وجوبها على الاجنبى وامانحو الولدى الا عفاف فهو بمنزلة الوالداه سم (قوله بخلاف الوطء) قد يقال كل لازم للذات لا لعارض الا ان يدعى ان مانع الارث

(قوله مع ما سرفى التحليل) الذى مر ثم انه اذا نكح او انه اذا وطىء اطلق بطل (قوله اوشفاء المتحيرة) فى شرحه للارشاد وما تقر يعلم ان ولى المتحيرة لو شرط انه لا يطاها فاراد مطلقا بطل العقد او الى ان يزول التحير فلا وهذا اوجه مما وقع للشارح ويظهر ان الاطلاق هنا كالمواراد الى زوال التحير لان الاصل عدم الفساد حتى يتحقق موجه اه وعن الاذرى لو كانت متحيرة وحرمانا وطاها وشرط تركه احتمال القول بفساد النكاح لتوقع شفائها واحتمل خلافه لان الظاهر ان العلة المزمنة اذا طال دامت اه قال مر فى شرحه وهذا اوجه (قوله نقل الشيخان الخ) اعتمده مر (قوله وما يتعقل من فرق بين ذلك خيال لا اثر له) قد فرق بان شرط عدم النفقة اهون من شرطها على الاجنبى فانه عهد سقوط النفقة عن الزوج ولم يعهد وجوبها على الاجنبى وامانحو الولدى الا عفاف فهو بمنزلة الوالد على انها انما لزمت ذمة الوالد وان وجب على الوالد اذا وطىء عنه (قوله بخلاف الوطء فانه لازم) قد يقال كل لازم للذات لا لعارض الا ان يدعى ان مانع الارث اقوى

كفى الروضة وغيره لانه حقه فله تركه ولم تنزل موافقته فى الاول منزلة شرطه حتى يصح أى حتى يعارض شرطها ويمنع تأثيره فاندفع ما يقال شرطه لا يقتضى صحة ولا فسادا فلا يتخيل هذا التنزيل حتى يحتاج لدفعه ولا موافقتها فى الثانى منزلة شرطها حتى يبطل تغليبها لجانب المبتدى لقوة الابتداء فانيط الحكم به دون المساعد له على شرطه دفعا للعارض وأما اذا لم تحتمله فشرطت عدمه مطلقا ان ايس من احتمالها له كبقاء لا متحيرة لاحتمال الشفاء او الى زمن احتمالها اوشفاء المتحيرة فلا يضر لانه تصريح بمقتضى الشرع (تنبيه) نقل الشيخان على الحناتى ان من هذا القسم ما لو شرط ان لا ترثه أو ان لا يرثا أو ان ينفق عليها غيره ثم قالوا فى قول يصح ويبطل الشرط قال جمع متأخرون وهذا هو الاصح لان الشرط المذكور لا يخل بمقصود العقد أى وهو الاستمتاع واقول انما سكتنا عليه لان ضعفه معلوم من قولها كالاصحاب بالصحة فى شرط ان لا نفقة لها اذ كيف يتعقل فرق بين شرط عدم النفقة من اصلها وشرط كونها على الغير وما يتعقل من فرق بين ذلك خيال لا اثر له فان قلت اعظم غاية للنكاح

الارث فنفية مساو لنفي نحو الوطء قلت ممنوع اذا يلزم من النكاح الارث اذ قد يمنعه نحو ورق او كفر بخلاف الوطء فانه لازم اقوى

لذات النكاح وان منع منه نحو تحريم على أنه لو نظر لذلك كان نفي النفقة كذلك ويفرق بين نحو النفقة والوطء بأن المقصود من شرع النكاح التناسل المتوقف على الوطء دون نحو النفقة فكان قصده أصلياً وقصده غيره تابعاً (ولو نكح نسوة بمهر) واحد كان زوجهن جدهن أو عمهن أو معقتهن أو وكيل أوليائهن (فلا يظهر فساد المهر) للجهل بما يخص كلامهن حالاً مع اختلاف المستحق ومن ثم لو زوج أمته بقن صح بالمسمى (ولكل مهر مثل ولو نكح) ولي أب أو جد (لطفل) أو مجنون أو سفيه (بقوق (٣٨٩) مهر مثل) بما لا يتغابن بمثله من مال الولي

ومهر مثلها يليق به على ما مر في مبحث نكاح السفيه وغيره (أو انكح بنتاً) له بموحدة فنون فقوية كما بخطه (لا) بمعنى غير لعدم وجود شرط العطف بها كما مر في قوله لا ظهور ظهر أعرابها فيما بعدها لكونها بصورة الحرف (رشيدة) كمجنونة وبكر صغيرة أو سفيهة بدون مهر المثل (أو) انكح بنتاً له (رشيدة) بكراً بلا اذن) منها له في النقص عن مهر المثل (بدونه) أي مهر المثل بما لا يتغابن به (فسد المسمى) لانتفاء الحظ المشترط في تصرف الولي بالزيادة في الأولى والنقص فيما بعدها أما من مال الولي فيصح كما رجحه المتأخرون لأن في إفساده إضراراً بالأبن بالزامة بكمال المهر في ماله وظهور هذه المصلحة لم ينظروا لتضمنه دخوله في ملك المولى قيل هذا التركيب غير مستقيم لأن لا إذا دخلت على مفرد صفة

أقوى اه سم (قوله لذلك) أي لكون الارث أعظم غاية للنكاح (قوله كان نفي النفقة) أي من أصلها وقوله كذلك أي كمنفي نحو الوطء وليس كذلك نفي نحو النفقة أي كالتوارث (قوله واحد) إلى قوله وقول السعد في النهاية إلا قوله واخذ ذلك إلى ويلزمه وكذلك في المغنى إلا قوله بما لا يتغابن بمثله (قوله أب) بدل من ولي (قوله من مال الولي) سيد كرمترزه (قوله ومهر مثلها يليق به) أي بخلاف ما لا يليق به كشريفة يستغرق مهر مثلها ما له فيبطل النكاح كما هو ظاهر سم ومعنى (قوله بموحدة الخ) كأنه أحترزه عن ثيبا يثاء فياء مشددة فياء (قوله بمعنى غير) أي اسم بمعنى الخ (قوله لعدم وجود شرط العطف) وهو أن لا يصدق أحد معطوف فيها على الآخرة اه عش (قول المتن ورشيدة) أي بكر انهاء ومعنى (قوله المشترط في تصرف الخ) نعت الحظ وقوله بالزيادة متعلق بالانتفاء (قوله أما من مال الولي الخ) أي جميع المهر والمال لو كان الذي من ماله هو القدر الزائدة فقط فلا يأتي فيه التعليل حاجي بل مقتضى التعليل أنه لو انفرد الولي بما زاد من ماله أنه يبطل الانتفاء ذلك فليحرج رشو برى والأقرب الصحة ع ش اه بجري (قوله فيصح) عبارة المغنى فانه يصح بالمسمى عينا كان أو ديناً لأن المجموع صدقاً لم يكن ملكاً للابن حتى يفوت عليه والتبرع به إنما حصل في ضمن تبرع الأب فلو الغنى فأت على الابن ولزمه مهر في ماله اه (قوله قبل هذا التركيب الخ) عبارة النهاية وما اعترض به التركيب من كونه غير مستقيم لأن لا إذا دخلت الخ مردود لأن شرط لا الواجب تكرارها أن لا تكون بمعنى غير كما اقتضاه جعلهم التي يجب تكرارها غير التي بمعنى غير حيث قالوا شرطها أي التي يجب تكرارها أن يليها جملة اسمية صدرها معرفة الخ فافهم هذا أن لا التي احتج بها المعترض في الآية ليست مما يجب تكريره لأنها بمعنى غير فيها وفي كلام المصنف بما ذكره اعتراضاً وتعليلاً غير صحيح اه (قوله واخذ) أي المعترض بعدم استقامة التركيب ذلك أي قوله لا لأن لا إذا الخ (قوله كريد لا شاعر) مثال الخبر وقوله وجاز زيد الخ مثال الحال وقوله لا فارض الخ أمثلة الصفة (قوله اه) أي قول المغنى (قوله ويلزمه) أي المعترض اجراء ذلك أي الاعتراض المذكور وقوله مع أنه أي المعترض وغيره أي من الشراح وغيرهم (قوله وجعلوا) الافية بمعنى غير) أي مع أنه لا تكرير فيه مراده أن الاصح لا بمعنى غير عدم وجوب التكرير كما سيصرح به ولذا جعل هذا المثال أصلاً مقيساً عليه لما في المتن ودفع عنه الأسئلة الآتية أحدها إيراد قول السعد يحتمل أنها حرف والثاني إيراد لافي الآية آية فأنها مكررة والثالث منافاة ذلك لما مر عن المغنى بقوله في الأول احتمال بعيد وفي الثاني محمول الخ وفي الثالث محمل الخ اه كردى وقوله والثاني إيراد لافي الآية الخ هذا على ما في بعض نسخ الشارح من سقوط الالف قبل لافي قوله وجعلهم إلا في الآية الخ كما يأتي (قوله في لاهذه) أي التي بمعنى غير (قوله عليهم) أي الذين جعلوا لاهذه بمعنى غير صفة الخ (قوله لانه احتمال الخ) يرده ما يأتي عن معرب لكافية (قوله وجعلهم لا الخ) أي المفسرين ولا يظهر لذكره منافاة اللهم إلا أن يقال مع ما فيه أنه دفع بذلك احتمال كون لاهذه حرفاً بمعنى غير قياساً على لافي قوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله الخ (قوله في الآية الآتية) أراد بها الأول وقوله تفسير معنى لا عراب يعني لا يلزم من كونها بذلك المعنى وجوب تكريره لأنها تجيء بذلك المعنى وإن لم تكن مكررة اه كردى وهذا كله مبنى على ما مر من سقوط الالف قبل لافي بعض نسخ الشارح ولا ياتي على ما في بعض نسخ المعول عليها المقابلة على أصل الشارح من ثبوت الالف المذكورة

(قوله يليق به) أي بخلاف ما لا يليق به فيبطل النكاح كما هو ظاهر

لسابق وجب تكرارها نحو لا فارض ولا بكر لا شرقية ولا غريبة اه وأخذ ذلك من قول المغنى وكذا يجب تكرير لا إذا دخلت على مفرد خبر أو صفة أو حال كريد لا شاعر ولا كاتب وجاء زيد لا ضاحك ولا باكي لا فارض ولا بكر لا بارد ولا كريم لا مقطوعة ولا ممنوعة لا شرقية ولا غريبة اه ملخصاً يلزمه اجراء ذلك في ظاهر لا ظهور مع أنه وغيره اقروه وجعلوا الافية بمعنى غير صفة لما قبلها ظهر أعرابها فيما بعدها لكونها بصورة الحرف وقول السعد في لاهذه يحتمل أنها حرف إلى آخره لا يرد عليهم لانه احتمال بعيد جداً وجعلهم لافي الآية الآتية

بمعنى غير معمول على انه تفهيم معنى الاعراب ولا ينافي ذلك ما ذكره عن المعنى لان عمله كما هو واضح ودلت عليه مناهم فيما اذا اريد الاخبار او الوصف او الحال بنى متقابلين فيجب (٣٩٠) تكرير لا حينئذ لان عدمه يوم ان القصد نفي المجموع لاكل منها على حدته كما صرح

وعليه يتعين ارادة لو كان فيها آلهة الخ (قوله) معمول على انه تفهيم معنى الاعراب اي عند الجمهور كما ياتي (قوله) ولا ينافي ذلك اي اقرارهم قول المصنف طاهر لا ظهور وجهه لم ينافيه بمعنى غير صفة لما قبلها (قوله) ما ذكر الخ اي من وجوب التكرير (قوله) مناهم جمع مثال (قوله) بنى متقابلين اي على كل حال (قوله) لان عدمه اي عدم التكرير (قوله) كما صرح اي بان لا بمعنى غير صفة لما قبلها الخ السعد في لادلول اي في تفسيره انها اسم بمعنى غير اي فقال السعد ان لاف لادلول اسم بمعنى غير ويحتمل ان هذا اي قوله انها اسم الخ بدل من ضمير باقة قوله الاتي ثم قال الخ ما طوف على قال المدة على الاحتمال الاول وعلى قوله صرح به السعد على الثاني (قوله) ويحتمل الخ طاف على قوله انها اسم الخ (قوله) ان تكون حرفا اي بمعنى غير (قوله) كما تجعل الخ راجع لقوله ويحتمل الخ (قوله) مع انه لا قائل باسميتها فيه نظر عبارة معرب الكافية لزني زاده والا بمعنى غير مبنى على السكون لا محل له لكونه حرفا عند الجمهور وكلا اذا كان بمعنى غير لان مناط الاسمية والفعلية والحرفية المعنى الموضوع له لا المعنى المجازي كما في حاشية انوار التنزيل للعولي مصام الدين خلافا لبعضهم فانه يقول انه اسم اجري اعرابه فيها بعده كقيل في لاف نحو قولك زيد لا قائم ولا قاعد انه اسم بمعنى غير وجعل اعرابه فيما بعده بطريق العارية على ما صرح به الخاوي واختاره في الامتحان واما ما ذكره التفتازي في حاشية الكشف عند الكلام على قوله تعالى لا فارض ولا بكر من انه لا قائل باسمية الا اذا كان بمعنى غير فقد صرحوا بخلافه في حاشية انوار التنزيل للعولي اشهاب وفي شرح معنى اللبيب للدهاء بنى لوزب ذاهب الى القول باسمية الا اذا كان بمعنى غير لم يبعدها في القول بحرفية لاف فيجوز ان لا يسميها آلهة كما في التسميل وعلى القول باسمية الالهة فالاسم بمعنى غير مبنى على السكون من فروع علا صفة آلهة اه (قوله) ثم قال اي السعد (قوله) لا الثانية مزيدة الخ اذ يكفي وتسقى الحرف اه تمجيد (قوله) والتاكيد لا ينافي الزيادة اذ معنى كون الحروف زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يتخلل لانها لا فائدة لها اصلا فان لها فائدة في كلام العرب اما معنوية كتاكيد المعنى كما في الاستغراقية والباء في خبر ليس واما لفظية كتزيين اللفظ وكون اللفظ متهينا لاستقامة وزن الشعر ولحسن السجع وغير ذلك حامى ورضى (قوله) الثانية حرف الخ مقول قال (قوله) على انه اي للثانية والتذكير باعتبار اللفظ (قوله) يفيد التصريح الخ اي فليست مزيدة مجرد التاكيد لا تفيد معنى ما بل مزيدة مفيدة للتصريح الخ (قوله) للنفي اي لعدم (قوله) بقوله ما ملخصه الاخصر بما ملخصه (قوله) زعمه اي الزمخشري (قوله) فيجب تكرير الخ اي وجوبه ينافي الزيادة (قوله) تكرير نافية الخ اي تكرير لا التي تنفي لفظ ذلول لاجل الشيء الذي دخلت لادليه وهو تسقى اه كرى (قوله) وتقديره كذا بالذال فيها اطلعنا من النسخ ولعله من تحريف الناسخ واصله بالراء ثم هو بالنصب عطف على قوله لادلول والضمير للزمخشري اي ولان تقدير الزمخشري المار من ان لا الثانية في قوله تعالى لادلول تثير الارض ولا تسقى الحرف مزيدة للتاكيد (قوله) ان التقدير اي تقدير الآية (قوله) وهو اي ذلك التقدير ممتنع لعله لعدم التقابل بين المنفيين وقضية كلام البيضاوي جوازه عبارة ته والفعلان صفتا ذلول فكانه قيل لادلول مثيرة وساقية اه قال عبد الحكيم قوله صفتا ذلول الخ اشارة الى ان تثير منفى لكونه صفة للمنفى فيصح في العطف لا المزيدة للتاكيد النفي اه وقال التمجيد قوله كانه قيل لادلول مثيرة وساقية والافوق ان يقول ولا ساقية اه (قوله) كجاءني رجل الخ اي كما متناه ولعله لعدم وجود شرط العطف بلا من ان لا يصدق احد معطوفيهما على الآخر (قوله) الزمخشري مفعول الزم المستند الى ضمير اي حيان (قوله) لا يلزمه من اللزوم (قوله) لاجل الخ متعلق بالزيادة وقوله لثلاث الخ متعلق بتاكيد الخ وقوله لا تثنائي الخ خبر اذ الزيادة الخ (قوله) ولانه اي التقدير المذكور (قوله) غيرهما في نحو الخ اي هما هنا واجبان بخلافهما في نحو الخ (قوله) في نحو ما جاء الخ اي فيما اذا سبق لا كلام منفي تام (قوله) البتة اي من كل وجه بحيث

به السعد في لادلول انها اسم بمعنى غير لكن لكونها بصورة الحرف ظهر اعرابها فيها بعدها ويحتمل ان تكون حرفا كما تجعل الا بمعنى غير كما في مثل لو كان فيها آلهة الا الله لفسدتا مع انه لا قائل باسميتها اي الاسم قال في قول الكشف لا الثانية مزيدة لتاكيد الاولى الثانية حرف زيدت لتاكيد النفي والتاكيد لا ينافي الزيادة على انه يفيد التصريح بعموم النفي اذ بدونها ربما يحمل اللفظ على نفي الاجتماع ولهذا تسمى لا المذكورة للنفي اه ولم ينظر السعد الى اعتراض اي حيان الزمخشري بقوله ما ملخصه زعمه التاكيد مع الزيادة ليس بشيء لان لا ذلول صفة منفية بلا فيجب تكريرنا فيه لما دخلت عليه وتقديره يقول الى ان التقدير لادلول مثيرة ولا ساقية وهو ممتنع كجاءني رجل لا كريم اه لان الحق ان ما يلزم به الزمخشري لا يلزمه اذ الزيادة لاجل تاكيد النفي لثلاث يتوهم ما مر لا تثنائي وجوب التكرير ولا توجب ان تقدير الآية ما ذكره ولا انه لا يجازي رجل لا كريم فتامله لظاهر لك ايضا ان الزيادة والتاكيد هنا

غيرهما في نحو ما منعك ان لا تسجد ومن ثم قال ابن جني ان لاهنا مؤكدة قائمة مقام اعادة الجملة مرة اخرى وفي المعنى في يجوز نحو ما جاءني زيد ولا عمر ويسمونها زائدة وليست بزائدة البتة اذ مع حذفها يحتمل نفي مجيء كل منهما على كل حال ونفي اجتماعهما في وقت

الحجى فاذا جى بها صار نصا فى المعنى الاول بخلاف وما يستوى الاحياء ولا الاوقات فانها مجردة انما كيداه وهو موافق لما مر عن السعد
ومؤيد لما رددت به ما مر عن أبي حيان واعلم أن لا فى كل ما ذكر بمعنى غير فواقع لم يضمن ان لا (٣٩١) التى بمعنى غير قسمة لما يجب تكريرها

غير مراد وقد صرحوا بان
لا العاطفة والجوابية لم يقع
فى القرآن ويجب تكرير
لا ايضا اذا وليها جملة
اسمية صدرها معرفة او
نكرة ولم تعمل فيها او فعل
ماض ولو تقدير (والاظهر
صححة النكاح بمهر المثل) لان
فساد الصداق لا يفسده كما
مر وفارق عدم صحته من
غير كفاء بان إيجاب مهر
المثل هنا تدرك لما فات من
المسمى وذلك لا يمكن تداركة
(ولو توافقوا) أى الزوج
والولى والزوجة الرشيدة
فالجبع باعتبارها او باعتبار
من ينضم للفريقين غالبا
(على مهر سرا وعلنوا
بزيادة فالمذهب وجوب
ما عقده) اولان تكرر
عقد قل أو كثر اتحدت
شهود السر والعلن ام لا
لان المهر انما يجب بالعقد
فلم ينظر لغيره ويؤخذ من
ان العقود اذا تكررت اعتبر
الاول مع ما ياتى او ائلا
الطلاق ان قول الزوج
لولى زوجته زوجنى كناية
بخلاف زوجها فانه صريح
أن مجرد موافقة الزوج
على صورة عقد ثان مثلالا
يكون اعترافا بقضاء العصمة
الاولى بل ولا كناية فيه وهو
ظاهر ولا ينافيه ما ياتى قيل
الولية لو قال كان الثانى

يجوز حذفه (قوله وهو) أى ما فى المعنى (قوله لما مر الخ) أى من قوله على انه يفيد التصريح الخ (قوله لما
رددت به الخ) أى من قوله إذا الزيادة لاجل الخ (قوله لم يضمن) وافقه النهاية كما مر (قوله فى كل ما ذكر) أى من
الامثلة او المواضع الثلاثة المارة عن المعنى (قوله قسمة لما يجب الخ) أى فليست فيه بمعنى غير (قوله غير مراد)
أى غير موافق لما تقرر فى محله عبارة الشيخ الرضى يجب فى الاختيار تكرير لا المبهمة الداخلة على غير لفظ
الفعل إلا فى موضعين أحدهما ان تكون داخلة على الفعل تقدير او ذلك إذا دخلت على منصوب بفعل مقدر
نحو لا مرحبا أى لا لقيت مرحبا ولا رحب موضعك مرحبا وعلى اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك أو
على نوك نحو لا نوك ان تفعل كذا أى لا ينبغي لك ان تفعله وإن لم تتكرر لافى هذه المواضع لانها إذا دخلت
على الفعل لم يجب تكريرها إلا إذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صلى وثانيهما ان
يكون لا بمعنى غير مع أحد ثلاثة شروط أحدها ان تدخل على لفظ شئ نحو هو ابن لاشئ ونحو كنت بلا شئ
ونحو انك ولا شئ وسواه ونحو انت لاشئ وثانيهما ان ينجر ما بعد لا بياء الجر قبلها نحو كنت بلا مال وثالثها
ان يعطف ما بعد لا على المجرور بغير كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وإن كان لا بمعنى غير
مجردا عن هذه الشروط لم تكررها ايضا نحو قوله تعالى إلى ظل ذى ثلاث شعب لا ظليل ولا يغنى من
الله وقولك زيد لا راكب ولا ماش وجاء فى زيد لا راكبا ولا ماشيا اه وقوله وإن كان لا بمعنى مجرد الخ
صريح فى خلاف ما ادعاه ذلك البعض (قوله وقد صرحوا الخ) تأييد لما قبله (قوله لم يقع) الاولى التانيث
(قوله ايضا أى كفى) المواضع المتقدمة عن المعنى بشرط نفي المقابيل (قوله صدرها معرفة) نحو لا زيد فى الدار
ولا عمرو وقوله او نكرة كذا رجل فى الدار ولا امرأة (قوله ولم تعمل) أى لا فيها أى النكرة (قوله او
فعل الخ) عطف على جملة الخ (قوله ولو تقدير) يخالفه ما مر عن الرضى فى نحو لا مرحبا (قوله لان فساد
الصداق) إلى قوله وبحيث الزركشى فى النهاية إلا قوله ويؤخذ إلى المتن (قوله تدرك) بصيغة المصدر خبر ان
(قوله وذلك) أى من غير كفاء اه ع ش (قوله فالجبع باعتبارها) أى الزوجة الرشيدة وان كان موافقة
الولى حينئذ لا مدخل لها اه نهاية (قوله او باعتبار من ينضم الخ) أى من نحو الشهود (قوله للفريقين)
أى الزوجين أو الوليين أو المختلفين وفى ترجمة القاه وس يقال جاء فريق من الناس وهو أكثر من الفرقة
وقال الشارح فريق اسم جنس يطلق على الواحد والكثير اه (قول المتن على مهر سرا) أى عقده واعليه
او لا اخذنا ما بعده (قوله اول الخ) عبارة شرح المنهج اعتبارا بالعقد فلو عقد سرا بالف ثم أعيد جهرا
بالفين تجمل لازم الف او اتفقوا على الف سرا ثم عقدوا جهرا بالفين لزم الفان اه (قوله كناية) وقوله
صريح أى فى انقضاء العصمة الاولى (قوله ان مجرد الخ) نائب فاعل ويؤخذ الخ (قوله لا يكون اعترافا الخ)
العقد الثانى فى الصورى قد يبد الزوج فيه بقوله زوجنى اه سم (قوله بل ولا كناية) كان ذلك لانه
ليس فيه زوجنى اه سم اقول ولان فيه قصد التجديد (قوله ولا ينافيه) أى الماخوذ المذكور (قوله لو
قال) أى الزوج (قوله لان ذلك فى عقدين الخ) وقد يقال ما ياتى فيما جهل كون الثانى تجديدا او غيره وما
هنا فاعلم الحال فيه اه سم (قوله لتجمل او احتياط) بان عقد سرا بالف ثم أعيد العقد علانية بالفين
تجمل أو أعيد احتياطا اه كرى (قول المتن ولو قالت) أى الرشيدة لوليها أى غير المجبر لانه الذى يحتاج الى
اذنها معنى ونهاية (قول المتن زوجنى بالف الخ) وفى فتاوى الفقهاء لو قالت لوليها زوجنى من فلان ان ردد على
ثاني مثلا كان له تزويجها منه ان رد ثيابها عليها والا فلا وكذا لو قالت زوجنى من فلان ان كان يتزوجنى

(قوله بخلاف زوجها فانه صريح ان مجرد موافقة الزوج على صورة عقد ثان الخ) العقد الثانى صورى قد
يبد الزوج فيه بقوله زوجنى (قوله بل ولا كناية) كان ذلك لانه ليس فيه زوجنى وعليه ففيه انه يكون فيه
زوجنى فليتامل (قوله لان ذلك فى عقدين الخ) قد يقال ما ياتى فيما جهل كون الثانى تجديدا او غيره

تجديد لفظ لا عقد لم يقبل لان ذلك فى عقدين ليس فى ثانيهما طلب تجديد وافق عليه الزوج فكان الاصل اقتضاء كل المهر وحكمنا بوقوع
طلقة لاستلزام الثانى لها ظاهر او ما هنا فى مجرد تجديد طالب من الزوج لتحمل او احتياط فتامله (ولو قالت لوليها زوجنى بالف

فئة من عنه بطل النكاح) كالمال قال له زوجي من زيد فزوج من عمرو (فلو اطلعت) له الاذن باذلم تعرض فيه مهر (فقص عن مهر مثل بطل) لان الاذن المطلق يحول على مهر المثل فكانها قيدت به وفي قول يصح بمهر المثل وكذا الزوجها بلامهر (قلت الاظهر صحة النكاح في الصورتين) صورة التقييد وصورة الاطلاق (بمهر المثل والله اعلم) كما في سائر الاسباب المفسدة للصدق ولان البضع له مرد شرعي يرد اليه وبه فارق تزويجه من عمرو فيما ذكره وبحت (٣٩٢) الزركشي كالبلقيني انهما لو كانت سفينة فسمي دون ما ذونها لكانت زائدة على مهر مثلها انعقد

بالمسمى للتأريض الزائد عليها وطردها في الرشيدة وهو متجه في السفينة لاما نظرا اليه بل لانه لا مدخل لاذنها في الاموال فكانها لم تاذن في شيء فكما انعقد هنا بالمسمى الزائد فكذلك في مسئلتنا لافي الرشيدة لان اذنها معتبر في المال ايضا فاقتضت مخالفته ولو بما فيه مصلحة لها فساد المسمى ووجوب مهر المثل وخرج بنقص عنه مال وزاد عليه فينقذ بالزائد كما في نظيره من وكيل البيع الماذون له فيه بقدر فزاد عليه فالافتاء بانه يجب مهر المثل وبانه يجب ماسمته ويلغو الزائد لانه ناقص تقصد الحجابة كلاهما فيه نظر نعم ينبغي ان ياتي هنا ما قالوه في وكيل عين له قدر مع تعيين المشتري او النهي عن الزيادة فتمتنع الزيادة عليه فيها فكذا هنا اذا عينت الزوج والقدر او نهت عن الزيادة تمتنع الزيادة وحينئذ فيحتمل وجوب مهر المثل لفساد بعض المسمى ويحتمل وجوب ماسمته فقط لا لغاء تسمية الزائد من اصله والاول اقرب وهذا

على الف درهم فان تزوجها عليها صح ولا فلا ووجهه ان اذنها مشروط بذلك فليس مفرعا على ما في المحرر نهاية اه سم (قول المتن فقص عن مهر مثل بطل) افهم البطلان بطريق الاولى فيما اذا زوجها بلامهر او مطلقا بان سكنت عن المهر سواء زوجها بنفسه ام بوكيله اه معنى (قوله كالمال قال الخ) الكاف للقياس (قوله فيما ذكر) اي في قوله كالمال قال الخ اه ع ش (قوله وبحت الزركشي كالبلقيني الخ) ما بحثاه مردود بل الواجب مهر المثل نهاية ومعنى واقرهما سم (قوله فسمي) اي الولي (قوله لكنته) اي المسمى (قوله وهو متجه الخ) خلافا للنهاية والمعنى كما مر آتفا (قوله فكما انعقد هنا) اي فيما اذا لم تاذن وقوله في مسئلتنا اي اذا اذنت اه سم (قوله ينعص عنه) اي في صورتى التقييد والاطلاق (قوله بانه يجب مهر المثل) اي لفساد بعض المسمى (قوله او النهي الخ) عطف على تعيين الخ (قوله فيهما) اي صورتى تعيين المشتري والنهي عن الزيادة (قوله الزوج والقدر) الاولى قاب العطف (قوله حينئذ) اي حين اذ زاد في الصورتين (قوله فيحتمل الخ) لم يذكر احتمال فساد النكاح الذي هو نظيره ما في البيع كانه للفرق بان البيع يتاثر بالمخالفة مالا يتاثر بنفس النكاح فليتأمل اه سم (قوله اذ الغاء الزائد الخ) قد يفرق بين الالغاءين بانه هنا ينفع المولى وفي مسئلتنا بضره اه سم (قوله هنا) اي فيما لو نكح اوليه الخ (قوله وبهذا يرد الخ) اي لا مكان حمل الافتاء الاول على ذلك اه سم (قوله البطلان) اي بطلان النكاح (قوله وكما ان الخ) تصوير للاشكال (قوله بشرط كونه) اي النكاح (قوله بل هي) اي في مسئلة الاجبار (قوله

وما هنا فيما علم الحال فيه (قوله في المتن بطل النكاح) وكذا قوله الآتي بطل البطلان فيهما موافق لما ياتي في الخلع في نظيره من مخالفة وكيل الزوج على ما شئ عليه المتن ثم وعبارته هناك فلما قال لو كيله خالعا بما تم له ينعص عنها وان اطلق لم ينعص عن مهر مثل فان نقص عنها لم تطلق وفي قول يقع بمهر المثل اه وقوله وفي قول يقع بمهر المثل قال الشارح هنا لا وهو المعتمد في حالة الاطلاق كما صححه في الروضة اه وقد يشكل البطلان في الصورة الاولى على الصحة هنا بمهر المثل على تصحيح المصنف الا في وقد يفرق بان ثبوت المال بالنكاح اقوى والزم من ثبوته بالطلاق بدليل انه لو لم يذكر في عقد النكاح وجوب مهر المثل ولو لم يذكر في التطليق لم يجب شيء فجاز ان لا يتاثر النكاح بالمخالفة بخلاف الطلاق وان كان البضع مردا شرعيا على انه قد يفرق بين تزويج الولي ومخالفة الوكيل لان تصرف الولي بالنكاح اقوى من تصرف الوكيل بالخلع بدليل ان الولي قد يزوج بلا اذن ولا يتصور ان يخالعه احد عن احد بلا اذن لكن قد يقتضي هذا الفرق ان المزوج هنا لو كان وكلا لم يصح النكاح في الصورة الاولى فليراجع (قوله وبحت الزركشي كالبلقيني الخ) ما بحثاه مردود بل الواجب مهر المثل شرح مروفي فتاوى الفقهاء لو قالت لوليه زوجي من فلان ان رد على ثباتي كان له تزويجها منه ان رد ثباتها عليها والا فلا وكذا لو قالت زوجي من فلان ان كان يتزوجني على الف درهم فان تزوجها عليها صح والا فلا ووجهه ان اذنها مشروط بذلك فليس مفرعا على ما في المحرر شرح مر (قوله فكما انعقد هنا) اي فيما اذا لم تاذن وقوله في مسئلتنا اي اذا اذنت (قوله فيحتمل وجوب مهر المثل الخ) لم يذكر احتمال فساد النكاح الذي هو نظيره ما في البيع فانه يبطل في الصورة المذكورة كانه للفرق بان البيع يتاثر بالمخالفة مالا يتاثر بنفس النكاح فليتأمل (قوله اذ الغاء الزائد على مهر المثل هنا كالغاء الزائد في مسئلتنا) يفرق بين الالغاءين بنفع المولى وفي مسئلتنا بضره (قوله وبهذا يرد الخ) اي لا مكان حمل الافتاء الاول على ذلك

الالغاء هو السبب في فساد المسمى فهو كما مر فيما لو نكح لموليه بفرق مهر المثل اذ الغاء الزائد على مهر المثل هنا كالغاء الزائد بان في مسئلتنا وبهذا يرد على ما قال في الافتاء الاول انه ليس بشيء كالثاني ثم رايت بعضهم بحث ما ذكرته فيما اذا عين الزوج والقدر (تنبيه) قد يشكل على تصحيح المحرر البطلان هنا عند الاطلاق قوله او انكح بنتا الى اخره فتأمل وكما ان اذنها المطلق هنا لا ينصرف الالمهر المثل فكذلك اذن الشارع له في اجبارها انما هو بشرط كونه بمهر المثل بل هذه اولى بالبطلان لان مخالفة اذن الشارع الخش ولك ان تفرق

بان ولاية المهر أقوى من ولاية غيره فاثرت المخالفة في هذه دون تلك (نصل) في التفويض وهو لغة رد الاموال لغيره وشرعا ما تفويضه بضع وهو اخلاء النكاح عن المهر واما تفويضه بغيره كزوجي بما شئت أو شاء فلا زوال المهر من الاول وتسمى فوضة بالكسر وهو واضح وبالفتح وهو أفصح لان الولي فوض امرها الى الزوج أي جعل له دخلا في إيجابه بقرضه الا في (٣٩٣) وكان قياسه الى الحاكم لكن لما كان

كاتبه لم يحتج لذكره إذا (قالت) حرة (رشيدة) بكر أو ثيب أو سفينة مهيمة كما علم من كلامه في الحجر ولا يدخل في الرشيدة الصبية خلافا لمن زعمه وقوله في الصيام أو صيانا رشداً مجاز عن اختبار صدقهم كما علم مما قدمته فيه لوليها (زوجي بلا مهر) أو على أن لا مهر لي (فزوج ونفي المهر أو سكت) عنه أو زوج بدون مهر المثل أو بغير نقد البلد أو بمهره أو جل أو قال زوجتكما وعليك لها مائة ويوجه بأن ذكر المهر ليس شرطاً لصحة النكاح فلم يكن في قوله وعليك الزام بل طلب وعدمه لا يلزم وبه فارق نظيره في البيع فإن المائة تكون ثمناً لتوقف الانقضاء عليه فكان الزاماً محضاً (فهو تفويض صحيح) كما علم من حده وسيقى حكمه وخرج بقوله بلا مهر قولها زوجني فقط فليس تفويضاً على المعتمد لان اذنها محمول على مقتضى الشرع والعرف من المصلحة لاستحيائهما من ذكر المهر غالباً وبه فارق ما يأتي في السيد ونبي إلى آخره مالمو

بان ولاية المهر أقوى من ولاية غيره فاثرت المخالفة في هذه دون تلك (نصل) في التفويض وهو لغة رد الاموال لغيره وشرعا ما تفويضه بضع وهو اخلاء النكاح عن المهر واما تفويضه بغيره كزوجي بما شئت أو شاء فلا زوال المهر من الاول وتسمى فوضة بالكسر وهو واضح وبالفتح وهو أفصح لان الولي فوض امرها الى الزوج أي جعل له دخلا في إيجابه بقرضه الا في (٣٩٣) وكان قياسه الى الحاكم لكن لما كان كاتبه لم يحتج لذكره إذا (قالت) حرة (رشيدة) بكر أو ثيب أو سفينة مهيمة كما علم من كلامه في الحجر ولا يدخل في الرشيدة الصبية خلافا لمن زعمه وقوله في الصيام أو صيانا رشداً مجاز عن اختبار صدقهم كما علم مما قدمته فيه لوليها (زوجي بلا مهر) أو على أن لا مهر لي (فزوج ونفي المهر أو سكت) عنه أو زوج بدون مهر المثل أو بغير نقد البلد أو بمهره أو جل أو قال زوجتكما وعليك لها مائة ويوجه بأن ذكر المهر ليس شرطاً لصحة النكاح فلم يكن في قوله وعليك الزام بل طلب وعدمه لا يلزم وبه فارق نظيره في البيع فإن المائة تكون ثمناً لتوقف الانقضاء عليه فكان الزاماً محضاً (فهو تفويض صحيح) كما علم من حده وسيقى حكمه وخرج بقوله بلا مهر قولها زوجني فقط فليس تفويضاً على المعتمد لان اذنها محمول على مقتضى الشرع والعرف من المصلحة لاستحيائهما من ذكر المهر غالباً وبه فارق ما يأتي في السيد ونبي إلى آخره مالمو

مسئلة الاجبار (نصل) في التفويض (قول) في النهاية لا قوله ولا يدخل الى لوليها وقوله أو قوله الى المتن وقوله وفاسد الى المتن وكذا في المغنى لا قوله اي جعل الى المتن وقوله وفيه نظر الى المتن (قول) في التفويض اي وما يتبع ذلك من تقرير المهر بالموت ومن حبسها نفسها ام عرش (قول) اخلاء النكاح الخ اي على الوجه الخاص الا في المتن ولعل اللام في المهر للبعد الشرعي أي مهر المثل الحال من نقد البلد يدخل ماسياقي بقوله أو زوج بدون مهر المثل الخ أو ان اخلاءه عن المهر هو صورته الاصلية فتأمل ام رشيدى (قول) واما تفويض مهر الخ (وحيث يجوز النكاح بمهر المثل وما دونه ولا يجوز اخلاؤه عن المهر فان اخلاءه عنه وجب مهر المثل ام عرش (قول) وهو واضح) اي لتفويضها امرها الى الزوج أو الولي ام مغنى (قول) وهو أفصح لعل الافصحية باعتبار كثرة استعماله في كلام الفقهاء ولا فتل ذلك لا يظهر فيه معنى الافصح فان اللغتين لم تتواردا على معنى واحد ام عرش (قول) وكان قياسه (اي وجه التسمية) (قول) والى الحاكم) الاولى أو بدل الواو (قول) كنيته اي الزوج ام عرش (قول) حرة رشيدة) سياتي محترزه وقوله بكر أو ثيب تعميم (قول) أو سفينة) عطف على رشيدة ام سم (قول) أو سفينة) اشار الى ان هذه ملحقة بالرشيدة وليست منها والافعال رشيدة كما تقدم من بانته صاحبة لدينها والمهاو قوله مهلة اي بان بلغت رشيدته بذرت ولم يجر دايها ام عرش (قول) لوليها) متبقي بقالت رشيدة (قول) أو زوج بدون مهر المثل الخ ولو نكحها على أن لا مهر لها ولا نفقة أو على أن لا مهر لها وتطلى زوجها الفأوقد أذنت بذلك ففوضة فلا يلزم شيء بالعقد ام مغنى ونهاية قال الرشيدى قوله ولو نكحها يعني الرشيدة ومن هو في معناها ام عبارة عرش اي الحرة أو المكاتبه ومثلها سيد الامه لكن لا يتوقف على اذن من الامه ام (قول) أو وجل اي ان لم تكن من قوم اعتادوا التاجيل ولا فيته قد بما سمي اخذ ما ياتي ام عرش وقوله التاجيل قياسه انه لو اعتادوا النكاح بغير نقد البلد كالثياب انعمه بالمسمى وقوله بما ياتي اي في النصل الا في (قول) ويوجه بان الخ لا يخفى ضمه هذا التوجيه فانها أي صبية وعليك الخ في حد ذاتها اما ان تكون ملزمة أو لا وعلى كل لا يختلف الحكم لامر خارج ام سيد عمر (قول) في قوله وعليك اي الى آخره (قول) فكان اي قول البائع وعليك الخ (قول) من حده اي باخلاء النكاح من المهر (قول) وسياقي الخ اي في قول المصنف وإذا جرى تفويض الخ ام عرش (قول) وبه اي بقوله لا استحياها الخ (قول) وينفى الخ) عطف على بقوله (قول) وإن جرى وطء) من تنمة قولها ام عرش (قول) نقل عنه ما يصرح الخ) اقتصر عليه النهاية والمغنى

(قول) بان ولاية المهر أقوى من ولاية غيره) انظر من أين ثبت أن ما هنا يختص بغير المهر وقديقال الولاية على المجهور والبكر أقوى من الولاية على غيرهما فليتأمل

(فصل في التفويض) (قول) في التفويض لان الولي فوض امرها الى الزوج كذا في شرح الروض لان هذا المعنى كما يصحح الفاعلية يصحح المفعولية كما إذا قلت ضربت هند نفسها فان ذلك يصحح كلاماً من الفاعلية والمفعولية فليتأمل (قول) أو سفينة) عطف على رشيدة (قول) أو قال) انظر لو قال هذا حيث لا تفويض كان أذنت له في تزويجها بمهر أو سكتت عن ذكر المهر وقديدل التوجيه المذكور على عدم وجوب المائة بل يجب مهر مثل كما لو سكتت عن التسمية رأساً فليراجع

(٥٠ - شرواني وابن قاسم - سابع) أنكحها بمهر المثل حالاً من نقد البلد فانه يصح بالمسمى ولو قالت زوجني بلا مهر حالاً ولا مالم لا وان وقع وطء فهو تفويض صحيح كما انتصر له الزركشي وفاسد على ما رجحه الاذرعى على أن شارحاً نقل عنه ما يصرح بانه رجح الاول فلعل كلامه يختلف (وكذا لو قال سيداًمة زوجتكها بلا مهر) اذ هو المستحق كالرشيدة

وكذا لو سكت على المنصوص المعتمد وظاهر أنه لو أذن لآخر في تزويج أمته وسكت عن المهر فزوجها الوكيل وسكت عنه لم يكن تفويضاً لأن الوكيل يلزمه الحظ لموكله فيسقط به المثل نظير ما مر في ولى أذنت له وسكت والمكاتبة كتاباً صحيحة مع سيدها كحرة كما بحثه الأذرع وفيه نظر لما يأتي أن التفويض تبرع وهي لا تستقل به إلا بأذن السيد إلا أن يجب أن تعاطيه لذلك متضمن للأذن لما فيه وخرج بقوله زوجتكما بلا مهر وما الحق به مالوزوجه بدونه أو بمؤجل (٣٩٤) أو من غير نقد البلد فينقصد بدونه ولا تفويض (ولا يصح تفويض غير رشيدة) كغير مكلفة

وسفينة محجور عليها لأنها ليست من أهل التبرع أما أذنها في النكاح المشتمل على التفويض فصحيح (وإذا جرى تفويض صحيح فلا ظهر أنه لا يجب شيء بنفس العقد) ولا تشترط بطلاق قبل وطء وقد دل القرآن على أنها لا تستحق إلا المتعة نعم أن سمي مهر المثل حالاً من نقد البلد انعقد به ولا يرد هذا على المتن فإنه فرض كلامه ولا فيما أذنتي المهر أو سكت ومثله كما مر ما إذا ذكر دون مهر المثل أو غير نقد البلد أو مؤجلاً أو عارض قوله شيء بأنه واجب شيئاً هو أحد امرين المهر أو ما يتراضيان به وذلك يتعين بتراضيهما أو بالوطء أو بالموت ويرد بما يأتي من أشكال الإمام وأنه لو طلق قبل فرض ووطء لم يجب شرط فعلم أنه لم يجب بنفس العقد شيء من المال أصلاً وأما لزوم المال بطاريء فرض أو وطء أو موت فوجوب مبتدا وإن كان العقد هو الأصل فيه (فإن وطئ) المفوضة ولو باختيارها (فمهر مثل) لأن البضع حق لله تعالى إذ

(قوله وكذا لو سكت) أي السيد (قوله فزوجها الوكيل وسكت الآخر) أي أو قال زوجتكما بلا مهر اه ع (قوله وفيه نظر الخ) عبارة النهاية ولا ينافي ما يأتي الخ لأن تعاطيه الخ (قوله بأن تعاطيه الخ) فيه بحث لأن تعاطيه متأخر عن التفويض فقد وقع التفويض أولاً خالياً عن الأذن وما يتضمنه نعم قد يقال أن التعاطي المتأخر إجازة للأذن ويبقى الكلام في أن الإجازة هل تقوم مقام الأذن اه سم (قوله بقوله) أي السيد اه سم (قوله وما الحق به) وهو قوله وكذا لو سكت (قوله كغير مكلفة الخ) مثال لغير الرشيدة اه ع (قوله أما أذنها الخ) أي السفينة وقوله المشتمل أي الأذن اه سم عبارة المغني نعم يستفاد به الولي من السفينة الأذن في تزويجها اه وعبرة الرشيدة يبنى أنها لو أذنت في النكاح وفوضت يصح الأذن بالنسبة إلى النكاح لا إلى التفويض اه (قول المتن تفويض صحيح) وتقدم تعريفه أما التفويض الفاسد ففيه مهر مثل بنفس العقد اه معنى (قوله ولا تشترط) إلى قوله ولا يرد في المغني وإلى الفصل في النهاية إلا قوله ولا يرد إلى واعتراض وقوله أي صفاتها إلى المتن وقوله وعليه فلو مات إلى المتن وقوله أي الزوجين إلى المتن وقوله فهل يعتبر إلى ولا ينافي وقوله فقياسه إلى المتن وقوله خلافاً من (قوله قبل وطء) أي وفرض (قوله نعم إن سمي الخ) هذا عين ما سبق في قوله وبني الخ مالوا نكحها الخ ولعله إنما أعاده توطئة لقوله ولا يرد الخ (قوله ومثله) أي مثل إذنتي المهر اه سم (قوله كما مر) أي في شرح فزوج ونفي المهر الخ (قوله واعتراض الخ) عبارة المغني تنبيه لوعبر بهم بدل شيء كان أولى إذ العقد واجب شيئاً وهو ما سلكه المطالبة بأن يفرض لها كما سياتي اه (قوله وذلك) أي أحد الأمرين (قوله بتراضيهما) أي أو بفرض الحاكم (قوله من أشكال الإمام) يعني جواب إشكال الإمام فهو على حذف مضاف وإن أنظر جواب سقط من الكتابة اه رشيدة عبارة ع ش أي من الجواب عن إشكال الإمام وحاصله أن العقد لم يجب به شيء وإنما هو سبب للوجوب اه أي سبب بعيد له (قوله وأنه لو أطلق الخ) عطف على ما يأتي (قوله فوجوب مبتدا) أقول بل لو سلم أنه غير مبتدا لم يرد لأن المنفي الوجوب بنفس العقد وذلك لا ينافي الوجوب به مع غيره اه سم (قوله هو الأصل فيه) أي لانه الجزء السابق من علة الوجوب المركبة منه ومن الأدلة الثلاث المذكورة (قوله المفوضة) إلى قول المتن ويعتبر في المغني (قوله لا الذميين) لا التزام الذي أحكام الإسلام بخلاف الحرني اه معنى (قوله مطلقاً) أي لا قبل الدخول ولا بعده (قوله أو باعها) أي أو باعها معامغني وعش (قوله أي صفاتها الخ) كان الأولى تقديره بعد البناء بأن يقول ويعتبر مهر المثل بصفاتها المراعاة فيه حال العقد اه ع (قوله للوجوب) أي بالوطء اه معنى أي أو نحوه من الفرض والموت (قوله وصححه في أصل الروضة)

(قوله على المنصوص المعتمد) جزم به الروض (قوله إلا أن يجب الخ) كذا شرح مر (قوله بأن تعاطيه الخ) فيه بحث لأن تعاطيه متأخر عن التفويض فقد وقع التفويض أولاً خالياً عن الأذن وما يتضمنه نعم قد يقال التعاطي المتأخر إجازة للأذن ويبقى الكلام في أن الإجازة هل تقوم مقام الأذن (قوله بقوله) أي قول السيد (قوله أما أذنها) أي السفينة وقوله المشتمل أي الأذن (قوله ومثله) أي مثل ما أذنتي المهر (قوله فوجوب مبتدا) أقول بل لو سلم أنه غير مبتدا لم يرد لأن المنفي الوجوب بنفس العقد وذلك لا ينافي الوجوب به مع غيره ثم قد يقال يشك على ابتداء الوجوب اعتبار حال العقد أو أكثر الأحوال وكون العقد سبباً للوجوب كما يأتي ذلك فليتأمل (قوله وصححه في أصل الروضة) اعتمده مر

لا يباح بالاباحة ومرفى نكاح المشرک أن الحریین لا الذمیین لو اعتقدوا أن لامهر لمفوضة مطلقاً علمناه وإن أسلمنا ونقله قبل الوطء لسبق استحقاقه وطاً بلا مهر وكذا الزوج أمته عبده ثم اعتقه هما واحدهما أو باعها الآخر ثم دخل بها الزوج فلا مهر لها ولا للبايع (ويعتبر) مهر المثل أي صفاتها المراعاة فيه كما يأتي (بحال العقد في الأصح) الذي عليه الأكثرون لأنه السبب للوجوب كما يأتي وقيل يجب أكثر مهر من العقد إلى الوطء وصححه في أصل الروضة لأن البضع لما دخل في ضمانه واقترب به لتلاف وجب الأقصى كالمقبوض بالبيع الفاسد

وعليه فلو مات قبل الوطء اعتبر يوم العقد على الاوجه لانه الاصل (وطء قبل الوطء طالبة الزوج بان يفرض) لها (مهر) لماها لتكون على بصيرة من تسليم نفسها واستشكاه الامام بانان قلنا يجب مهر مثل بالعقد فامضى (٣٩٥) المفوضة وان قلنا لم يجب به شيء فكيف تطالب

مالا يجب قال ومن طمع ان يلحق ما وضعه على الاشكال بما هو بين طلب مستحيلا اه ويجاب بان معنى المفوضة على الاول انه يجوز للولي اخلاء العقد عن التسمية وكفى بدفع الاثم عنه فائدة ومعنى ولا تطالب بذلك على الثاني لانه جرى سبب وجوبه فالتعدي سبب للوجوب بنحو الفرض لانه موجب للمهر وفرق واضح بينهما (و) لها (حبس نفسها ليفرض) لما مر (وكذا التسليم المفروض في الاصح) كما قلنا ذلك في المسمى في العقد اذا فرض بعده بمنزلة ما سمي فيه ولو خافت الفوت بالتسليم جاز لها ذلك قطعا (ويشترط رضاها بما يفرضه الزوج) ولا انفكاك لم يفرض لان الحق لها نعم ان فرض لها مهر مثلها باعتبارها حالا من نقد بلدها لم يشترط رضاها كما نقله ابن داود عن الاصحاب وأطال الاذرع في الانتصار له لانها اذا رفعت لقاض لم يفرض غير ذلك فامتاعها عبث وتغت (لاعليهما) اي الزوجين وفي نسخ عليهما والاول منقول عن خطه (بقدر مهر مثل في الاظهر) لان ما يتفقان

ونقله الرافعي عن المعتبرين وجرى عليه ابن المقرئ وهو المتمدنهاية ومعنى (قوله وعليه) أي ما قيل من وجوب الاكثر (قوله اعتبر يوم العقد الخ) الاوجه اعتبار الاكثر ايضا اي من يوم العقد الى الموت كما هو ظاهر لان البضع دخل في ضمانه ايضا واقرن به المقرر وهو الموت كما سياتي شرح مره سم (قوله على الاوجه) اي كما في شرح الروض اه سم (قوله لتكون على بصيرة) الى قول المتن نقد البلد في المقتضى (قول المتن مطالبة الزوج) اي ان كان اذ لا ولا فانها مطالبة الولي فيقوم مقام الزوج فيما يفرضه كما سياتي الاشارة اليها ع ش (قوله واستشكاه) اي ملكها المطالبة (قوله وان قلنا لم يجب به شيء الخ) قد يقال العقد موجب للفرض والفرض موجب للمهر فلا ينافي قولهم لا يجب بالعقد شيء لان مرادهم بالشئ المال فليتامه اه سيد عمر وقد يقال ان وجوب الموجب لشيء موجب لذلك الشيء فالمنافاة وجوده اللهم الا ان يراد بقولهم المذكور عدم الوجوب بالذات (قوله مالا يجب) الانسب الم يجب اه سيد عمر (قوله ما وضعه على الاشكال) يعني ما يجب به عن الاشكال هذا لو كان وضعه بصيغة الماضي واما اذا كان بصيغة المصدر فالعنى ان يجب عما بناؤه على الاشكال وهذا هو الاقرب (قوله ويجاب) عبارة المغنى واجيب بان الصحيح انها ملكة ان تطالب بمهر المثل اه (قوله وكفى بدفع الاثم الخ) قضيته انه لو ترك التسمية عند عدم التفويض اثم وهو مخالف لما مر من استحباب التسمية لافيا استثنى وليس هذا منه اه ع ش عبارة السيد عمر وفيه نظر لما تقدم من انه يجوز اخلاء العقد بالاجماع ويمكن حمله على ما اذا اتفق الولي والزوج على اكثر من مهر المثل لذلوم تفويض لما جاز اخلاؤه كذا نقله عن العلامة النور الزبدي بعض تلامذته اه (قوله فالتعدي الخ) قد يقال هذا لا يخرج عن كون الطالب قبل الوجوب والطالب قبل الوجوب وان وجد سببه البعيد مشكل فتأمل اه سم عبارة السيد عمر لا يخفى ما في هذا الجواب فان العقد امان يكون علة تامة للوجوب وهذا خلاف ما تقرروا ناقصة والجزء المتمم الفرض فيلزم ما ذكر من طلب ما لم يجب اه (قوله لما مر) اي لتكون على بصيرة الخ (قول المتن لتسليم المفروض) اي الحال واما المؤجل فليس لها حبس نفسها كالمسمى في العقد مغنى وسيد عمر (قوله نعم ان فرض) اي الزوج اه ع ش (قوله باعتبارها) قيد في كونه مهر مثلها اه رشيدى (قوله حالا من نقد بلدها) أي وبذله لها اه مغنى (قوله لاعليهما اي الزوجين) اي حيث تراضيا على مهر اه مغنى (قول المتن في الاظهر) محل الخلاف فيما قبل الدخول اما بعده فلا يصح تقديره الا بعد علمهما بقدره ولا واحدا لانه قيمة مستهلك قاله الماوردى نهاية ومعنى وقد يقال الدخول يوجب مهر المثل فامعنى توقف تقديره على علمهما لانه لا تقدير ولا فرض منهما اه سيد عمر عبارة ع ش قوله محل الخلاف الخ هذا التقييد لا حاجة اليه لان الكلام فيما يفرضانه بتراضيهما وما ذكره ليس منه فان الوطء بمجرد يوجب مهر المثل اه (قوله عنه) أي مهر المثل (قول المتن وفوق مهر المثل) قد يفهم انه لا يجوز النقص عن مهر المثل وليس مراد ابل يجوز بخلاف كما قاله الامام اه مغنى ونهاية (قول المتن وقيل لان كان الخ) فان كان من غير جنسه كعرض تزيد قيمته على مهر المثل فيجوز قطعاً لان القيمة ترتفع وتنخفض فلا تتحقق الزيادة اه مغنى (قوله لانه بدل الخ) عبارة المغنى بناء على انه الخ (قوله بدعى صحيحة) اي كان قالت نكحتني بولي وشاهدي عدل ورضاي بلامهروا طلب المهر اه

(قوله يوم العقد) وقيل الاكثر ايضا وقيل يوم الموت (قوله على الاوجه الخ) الاوجه اعتبار الاكثر ايضا اي من يوم العقد الى الموت كما هو ظاهر لان البضع دخل في ضمانه ايضا واقرن به المقرر وهو الموت كما سياتي شرح مر (قوله على الاوجه) اي كما في شرح الروض (قوله فالتعدي الخ) قد يقال هذا لا يخرج عن كون الطالب قبل الوجوب والطالب قبل الوجوب وان وجد سببه البعيد مشكل فتأمل اه (قوله

عليه ليس بدلا عنه بل الواجب أحدهما (ويجوز فرض مؤجل في الاصح) بالتراضي كما يجوز تأجيل المسمى ابتداء (و) يجوز فرض (فوق مهر المثل) ولو من جنسه لما مر انه غير بدو (وقيل لان كان من جنسه) لانه يدل عنه فلا يزداد عليه (ولو امتنع) الزوج (من الفرض أو تنازعا فيه) أي قدر المفروض ورفع الامر للقاضي بدعى صحيحة (فرض القاضى) وان لم يرضيا بفرضه لانه حكم منه لان منصبه فصل الخصومات

(نقد البلد) أي بلد الفرض فيما يظهر وعليه فهل يعتبر يوم العقد أو الفرض كل محتمل لكن قياس ما مر من اعتبار مهر المثل هنا يوم العقد اعتبار نقد بلد الفرض يوم العقد بل لو اعتبر محل العقد يومه لم يعدد ولا ينافي قولنا بلد الفرض من غير بلد الماراة لاستلزام الفرض حضورها أو حضور وكيلها فالاعتبار ببلد الفرض لتدخل (٣٩٦) هذه الصورة أولى وإذا اعتبر بلد الفرض أو بلدها فقد ذكر وفي اعتبار قدره أنه لا يعتبر

بلدها إلا أن كان بهانساء قراباتها أو بعضهن والا اعتبر بلدهن أن جمعهن بلد والا اعتبر أقربهن لبلدها فان تعذرت معرفتهن اعتبرت اجنبيات بلدها كما يأتي فقياسه أن ذلك يعتبر في صفته أيضا كما جزم به بعضهم بل هذا لازم لذلك والالتعذرت معرفة قدره من أصله إلا فائدة لمعرفة عشرة مثلا من غير أن تعرف من أي نقدهي (حالا) وأن رضيت بغيرهما أو اعتد ذلك لما مر أن في البضع حقا لله تعالى بل لو اعتاد نسائها التاجيل لم يؤجل على المعتمد بل يفرض مهر مثلها حالا وينقص منه ما يقابل الاجل (قلت ويفرض مهر مثل) حالة العقد بلا زيادة ولا نقص لانه قيمة البضع نعم يغتفر يسير يقع في محل الاجتهاد بأن يتغابن به نظير ما مر في الوكيل وقضية كلام الشيخين منع الزيادة والنقص وإن رضيا وهو متجه نظير ما مر وإن اختار الأذرعى خلافا له لكن قال الغزى قد يقال إذا تراضيا خرجت الحكومة عن نظر

عش (قول المتن نقد البلد) أي منه (قوله فيما يظهر) كذا مر وقوله وعليه فهل يعتبر الخ يحتمل أن يأتي هنا قول الأكثر أيضا أه سم (قوله هنا) أي في المفوضة (قوله ولا ينافي الخ) فيه تأمل إذ المتبادر من بلد المرأة محل توطئها لا محل حضورها أو حضور وكيلها الأعم منه (قوله في اعتبار قدره) أي المهر (قوله أنه لا يعتبر بلدها) أي ولا بلد الفرض أه عش (قوله نساء قراباتها) أي وإن بعدن جدا من محل الفرض أه عش (قوله أو بعضهن) أي ولو كانت أبعد وكان الأقرب غائبا بغير بلدها كما هو ظاهر هذه العبارة أه عش وسياق في الفصل الاتي عن سم عن مر ما يخالفه (قوله فقياسه الخ) خالفه النهاية فقال والحاصل أن العبرة في الصفة أي صفة المهر ببلدها أو بلد وكيلها فلا يكون إلا من نقد تلك البلد وفي قدره ببلد نساء قراباتها إلى آخر ما مر أه (قوله فقياسه الخ) أورد عليه أن اعتبار ذلك في صفته ينافي ما تقدم من اعتبار نقد بلد الفرض أو بلدها لأن اعتباراه اعتبار لصفته وأقول إنما رد هذا لو كان المراد أن ذلك يعتبر في صفته مع اعتبار نقد بلد الفرض أو بلدها وهو ممنوع بل المراد بهذا الكلام تخصيص ما تقدم أي قياس ما ذكره في اعتبار قدره أن يكون محل اعتبار نقد بلد الفرض أو بلدها إذا كان بهانساء قراباتها أو بعضهن والا اعتبر نقد بلدهن أن جمعهن بلد إلى آخر ما مر فتأمل أه سم ولا يخفى أن المراد المذكور يخالف لما مر عن النهاية (قوله بل هذا لازم لذلك ولا التعذرت الخ) قد يمنع كل من الزوم والتعذر الذي ادعاه لظهور إمكان معرفة قدر ما يرغب به فيها في هذه البلدة من النقد الموصوف بصفة نقد البلدة الأخرى فتأمل فانه ظاهر أه سم (قول المتن حالا) ولها إذا فرضه حالا تاخير قبضه لأن الحق لها أه معنى (قوله وإن رضيت) إلى قوله نظير ما مر في المغنى (قوله بل لو اعتاد الخ) قياس ذلك فيما لو اعتدن فرض العروض أن يفرض نقدا أي وإن راجت العروض وينقص لذلك بقدر ما يليق بالعرض نهاية ومعنى (قوله يسير) أي من الزيادة أو النقصان (قوله وهو متجه) لأن منصبه يقتضي ذلك ثم إن شاء أبعد ذلك فعلا ما شاء أه معنى (قوله نظير ما مر) أي من أن القاضي لا يفرض غير نقد البلد الحال وإن رضيت بغيرهما أه عش (قوله ويرد الخ) أي ما قاله الغزى (قوله رضاها) أن أريد بعده أي الحكم فظاهر أو قبله فقد يقال لا اثر لحكمه بعد تراضيهما بشيء لاستقرار الأمر عليه به أه سم (قوله وبدونه الخ) أي وإن حكمه البات بالدون أو الأكثر لا يجوز رضاها به أي الدون أو الأكثر (قوله حتى لا يزيد الخ) أي بالاتفاوت اليسير أه معنى (قوله أن يكون هذا) أي العلم (قوله أنه شرط لهما) أي لجواز التصرف ونفوذه أه عش (قول المتن

فيما يظهر) كذا مر (قوله وعليه فهل يعتبر الخ) يحتمل أن يأتي هنا قول الأكثر أيضا (قوله فقياسه أن ذلك يعتبر في صفته أيضا) أورد أن اعتبار ذلك في صفته ينافي ما تقدم من اعتبار نقد بلد الفرض أو بلدها لأن اعتباراه اعتبار لصفته (أقول) إنما رد هذا لو كان المراد أن ذلك يعتبر في صفته مع اعتبار نقد بلد الفرض أو بلده وهو ممنوع بل المراد بهذا الكلام تخصيص ما تقدم أي قياس ما ذكره في اعتبار قدره أن يكون محل اعتبار نقد بلد الفرض أو بلدها إذا كان بهانساء قراباتها أو بعضهن والا اعتبر نقد بلدهن أن جمعهن بلد الخ فتأمل (قوله بل هذا لازم لذلك ولا التعذرت الخ) قد يمنع كل من الزوم والتعذر الذي ادعاه لظهور إمكان معرفة قدر ما يرغب به فيها في هذه البلدة من النقد الموصوف بصفة نقد البلدة الأخرى فتأمل فانه ظاهر (قوله رضاها) أن أريد بعده فظاهر أو قبله فقد يقال لا اثر لحكمه بعد تراضيهما بشيء لاستقرار الأمر عليه به والله أعلم

ولا

القاضي والكلام فيما إذا فصلت الحكومة بحكم بات أه

ويرد بأن مرادهم أن حكمه البات بمهر المثل لا يمنعه رضاها بخلافه وبدونه أو أكثر منه لا يجوز رضاها به (ويشترط عليه به) أي بقدر مهر المثل (والله أعلم) حتى لا يزيد عليه ولا ينقص منه لأنه متصرف لغيره فان قلت ينبغي أن يكون هذا شرطا لجواز تصرفه لا لنفوذه لو صادفه في نفس الأمر قلت لا بل الذي دل عليه كلامهم أنه شرط لهما لأن قضاء القاضي مع الجهل لا ينفذ وإن صادف الحق

(ولا يصح فرض اجنبي) ولو (من ماله) بغير إذن الزوج سواء العين والدين (في الاصح) ولما جاز اذا ودين غيره من غير إذنه لانه لم يسبق لهم عقد مانع منه وهنا الفرض تغيير لما يقتضيه العقد وتصرف فيه فلم يلق بغير العاقد وماذونه (٣٩٧) (والفرض الصحيح) منهما ومن

القاضي (كسمى فيتشطر بطلاق قبل وطء) كالسمى في العقد اما الفاسد كخمر فلعو فلا يجب شيء حتى يتشطر ولما اقضى الفاسد في ابتداء العقد مهر المثل لانه اقوى بكونه في مقابلة عوض وهنا دوام سبقه الخلو عن العوض فلم ينظر للفاسد (ولو طلق قبل فرض ووطء فلا شطر) لمفهوم قوله تعالى وقد فرضتم لهن فريضة ولها المتعة كما يأتي (وان مات احدهما قبلهما) اي الفرض والوطء (لم يجب مهر مثل في الاظهر) كالفرقة بالطلاق (قلت الاظهر وجوبه والله اعلم) للخبر الصحيح خلافا لمن وهم فيه بقضائه ^{صلوات الله عليه} بذلك لبروع رضى الله عنها (فصل في بيان مهر المثل) (مهر المثل ما يرغب به عادة في مثلها) نسباً وصفة (وركنه الاعظم في النسبية) (نسب) ولو في العجم على الاوجه لان التفاخر إنما يقع به غالباً فتختلف الرغبات به مطلقاً (فيراعى) من أقاربها حتى تقاس هي عليها (أقرب من تنسب) من نساء العصبية (إلى من تنسب) هذه التي تطلب معرفة مهرها (إليه) كاخت وعمه

ولا يصح فرض اجنبي الخ) نعم ينبغي أنه لو كان الاجنبي سيد الزوج أن يصح الفرض من ماله وكذا لو كان فرعاً له يلزمه اعفافه وقد اذن له في النكاح ليؤدي عنه وأولى يفرض من مال محجوره اه نهاية قال ع ش قوله من مال محجوره مفهومه انه لا يصح فرضه من مال نفسه وليس مراداً فيما يظهر اه (قوله فلم يلق الخ) ولا يصح ابراء المفوضة عن مهرها ولا إسقاط فرضها قبل الفرض والوطء فيهما لانه في الاول ابراء عمالم يجب وفي الثاني كإسقاط زوجة المولى حقها من مطالبة زوجها ولا يصح ابراءه عن المتعة قبل الطلاق لعدم وجوبها ولا بعده لانه ابراء عن مجهول ولو فسد المسمى وأبرأت عن مهر المثل وهي تعرفه صح ولا فلا ولو علمت انه اي مهر المثل لا يزيد على الفين وتيقنت انه لا يتقص عن الف فابرائته عن الفين نفذ اه نهاية زاد المغني وهذه حيلة في الابراء عن المجهول وهي ان يرى من له عليه دين لا يعلم قدره من قدر يعلم انه اكثر ماله عليه اه قال ع ش قوله وهي تعرفه صح الخ من هذا يعلم ان غالب الابراء الواقع من النساء في زماننا غير صحيح لانهم يجعلون مؤخر الصداق محل يموت او فراق وهذا مفسد للمسمى وموجب لمهر المثل فاذا وقع الابراء مما تستحقه عليه من مؤخر صداقها وهو كذلك لم يصح فالطريق في صحة الابراء الذي يقع في مقابله الطلاق تعيين قدر ما تستحقه عليه ثم يجعل الطلاق في مقابلة ذلك القدر وقوله وتيقنت الخ قضيته انه لو انتفى تيقنها ذلك لم يصح الابراء وقياس ما مر في الضمان خلافه بل مر انه لو أبراه من معين معتقدا أنه لا يستحقه فبان أنه يستحقه برى فليتامر ولعل ما هنا مجرد تصوير اه (قوله وماذونه) اي كوكيله اه ع ش (قوله منهما) إلى الفصل في المغني لا قوله خلافاً لمن وهم فيه (قوله كما يأتي) اي في آخر الباب (قوله بقضائه الخ) متعلق او نعت للخبر عبارة المغني لان بروع بنت واشق نكحت بلامهر فمات زوجها قبل ان يفرض لها فقضى لها رسول الله صلى الله عليه وسلم بمهر نسائها والميراث رواه ابو داود وغيره وقال الترمذي حسن صحيح اه (قوله لبروع) بكسر الباء عند المحدثين وبفتحها عند اهل اللغة لانه لم يسمع من كلامهم فعول فعول بالكسر الاخروج وعتود اسمان لتبت وماء شيخنا الزبدي اه ع ش

(فصل في بيان مهر المثل) (قوله في بيان مهر المثل) إلى قوله قيل في النهاية وإلى قوله أنتهى في المغني الا قوله لقضائه إلى اما مجهولة النسب وقوله ان فقدت إلى المتن وقوله قيل (قوله مهر المثل) اي وما يتبعه من تعدد المهر واتحاده اه ع ش (قوله نسباً وصفة) اي مجموعهما والافساق انه اذا فقد النسب يرجع إلى الصفة فقط في الارحام ثم الاجنبيات اه رشيدى (قول المتن وركنه) اي مهر المثل اه مغني (قوله مطلقاً) اي في العرب والعجم (قول المتن في راعى) اي في تلك المرأة المطوب معرفة مهر مثلها اه مغني (قوله حتى تقاس هي عليها) كان الاولى ان يقدره بعد قول المتن اليه (قوله من نساء العصبية) بيان لمن وقول المتن اليه ضميره يرجع الى من الثانية (قوله وجدة) أى ولو أم أب اه ع ش (قوله لقضائه الخ) يعنى لقضائه لبروع بمهر نسائها اه رشيدى (قوله في الخبر الخ) قد يقال لادلالة في الخبر لتعيين العصبية لاحتمال نساء بروع فيه للعصبية خاصة وللأعم منهن وذوات الارحام اللهم الا ان يقال أن إضافة النساء اليها تقتضى زيادة التخصيص وتلك الزيادة ليست الا للعصبية اه ع ش (قوله اما مجهولة النسب) اي بان لا يعرف أبوها وانظر هل يمكن مع جهل أبيها معرفة ان فلانة اختها وعمتها وقد يدعى امكان ذلك وحينئذ تقدم نحو اختها على نساء الارحام سم على حج ربقى ما لو لم يعرف لها اب ولا ام ولا غيرهما كاللقطة وحكمه يعلم من قوله الاتى فان تعدد ارحامها فنساء بلدها اه ع ش (قوله اما مجهولة النسب الخ) يتحصل من هذا وما قبله ان من جهل أبوها لا تعتبر نساء

(فصل في بيان مهر المثل) (قوله اما مجهولة النسب) اي بأن لا يعرف أبوها وانظر هل يمكن مع جهل أبيها معرفة ان فلانة اختها وعمتها وقد يدعى امكان ذلك وحينئذ تقدم نحو اختها على نساء الارحام (قوله اما مجهولة النسب الخ) يتحصل من هذا وما قبله ان من جهل أبوها لا تعتبر نساء عصباتها كاختها وتعتبر ارحامها

لام وجدة وخالة لقضائه صلى الله عليه وسلم بمهر نساء بروع في الخبر السابق اما مجهولة النسب فركنه الاعظم فيها نساء الارحام كما يعلم بما يأتي (وأقرهن أخت لا بوين) لادلائها بجهتين (ثم) ان فقدت او جهل مهرها او كانت مفوضة ولم يفرض لها مهر مثل أخت (لاب

ثم بنات أخ) فابنه وان سفل (ثم عمات) لا بناتهن ولم يرادهن عليه وهم (كذلك) أي لا بون ثم لاب ثم بنات عم ثم بنات ابنه وان سفل كذلك قيل قضية كلامه كالرافعي إن بعد بنات الاخ تنتقل للعمات حتى لو وجدت بنت بنت أخ وعمه قدمت العمه وليس كذلك بل المراد تقديم جهة الاخوة على جهة العمومة ربه صرح (٣٩٨) الماوردي اه وهو عجيب وإن جرى عليه الزركشي وغيره إذ ما ذكر في بنت بنت الاخ وهم

عصباتها كاختها وتعتبر أرحامها كام أبها فان كان رجه ذلك عدم معرفة عصباتها فهو منه كل اذ كيف يكون جهل الام مانعاً من معرفة اختها التي هي بنته دون امه وإن كان رجه شيئاً آخر فها هو فليحرر اه سم قد يقال هو عدم معرفة نسب عصباتها إذ النسب هو الركن الاعظم هنا فتأمل اه سيد عمر (قول المتن ثم بنات اخ) أي لا بون ثم لاب اه معنى (قوله فابنه) أي فبنات ابن اخ (قوله وان سفل) أي ابن الاخ (قول المتن ثم عمات) هل ولو بوبو اسطة فتقدم اخت الجد وان بعد على بنت العم وكذا يقال في بنات العم مع بنات ابن العم فيه نظرو قياس ما في الارث ذلك فتقدم العمه وان بعدت ربنت العم وان بعد اعش (قوله ولم يرادهن) أي بنات العمات عليه أي المتن (قوله وهم) أي لانهن لا ينتسبن إلا لأبائهن واسن من عصبات هذه رشیدی وسم وعش (قوله كذلك) أي لا بون ثم لاب (قوله ثم تنتقل) أي نساء العصبه (قوله وليس كذلك بل المراد الخ) اعتمده المغني (قوله وهو) أي ما الكلام فيه (قوله قوله الخ) فاعل المصرح (قوله عليه) أي المتن (قوله لكان هو الصواب) يصرح به قوله فان فقد نساء العصبه اه مم (قوله وقد يجاب) أي عن هذا الوارد اه سم (قوله فيشمل) أي قوله ثم بنات أخ (قوله إلى فرع الاخ الخ) الاخصر الاوضح إلى الاخ من جهة الابوة (قوله الذ كر) عطف للضفاف (قوله من جهة ابها) متعلق بالصلة والضمير للوصول (قوله بان لم يوجدن) إلى المتن في النهاية والمغني (قوله بان لم يوجدن) أي من الأصل اه معنى (قوله ايضاً) أي كالأحياء (قوله استشكل) أي قول المتن أولم ينكح (قوله مع الضبط) أي لمهر المثل (قوله بانه) متعلق بالضبط (قوله الصريح الخ) نعت لما يرغب الخ لكن في صراحتة تأمل (قوله لو نكحت) أي مثلها (قوله فاستوت المنكوحة) أي من نساء العصبه (قوله عن ذلك) أي غير المنكوحة أو ما بالقوة (قوله أي قرابات اللام) إلى التنبيه في النهاية لا لقوله نعم إلى ثم اقرب (قوله فهن) أي الارحام (قوله من حيث شموله) أي لفظ الارحام هنا (قوله وال اخوات) أي وبنات الاخوات أي للاب فقط كما يعلم من قوله الاتي ثم بنات الاخوات أي للام وحينئذ فهن كبنات العمات ونحوها من الاجنبيات كما يأتي في التنبيه الاتي سم ورشیدی (قول المتن كجدات) أي من قبل الام اما التي من قبل الاب فليست هنا من الرحم ولا من العصبات لعدم دخولها في تعريف واحد منهما كما يعلم من عبارة عش اه بجمي (قوله لانهن أولى) إلى التنبيه في المغني لا لقوله ولو قيل إلى وتعتبر الحاضرات وقوله ويعتبر إلى وتعتبر عرية (قوله واعترض بانها كيف) عبارة النهاية وليس كذلك اذ كيف الخ وعبارة المغني وليس مراد افقد قال الماوردي الخ (قوله تقدم الام) أي بعد نساء العصبات لان الكلام في ذوى الارحام اه عش (قوله اللام) أي فقط (قوله فالجدات) أي اللام اه عش (قوله فان اجتمع ام اب) أي اللام لان الكلام في قرابات ام ام اب المنكوحة فلم تدخل في الارحام بالضابط الذي ذكره ثم قضية قولهم أن نساء العصبات المنسوبات إلى من تنسب هي اليه انها ليست من نساء العصبات أيضاً فانها قد تكون من غير قبيلتها أو اهل بلد هافتكون من الاجنبيات كبنات العمات فليراجع اه عش

كيف وهذه خارجة عما الكلام فيه وهو نساء العصبات المصرح به قوله واقربهن إلى آخره ولو أوردوا عليه أن قضيته أن بنت ابن الاخ لا تقدم على العمه وليس كذلك لكان هو الصواب وقد يجاب بانه اراد بالاخ جهة الاخوة فيشمل كل من نسبت إلى فرع الاخ الذ كر من جهة ابها (فان فقد نساء العصبه) بان لم يوجدن والا فإلغيات يعتبرن أيضاً (أولم ينكح) استشكل مع الضبط بانه ما يرغب به في مثلها الصريح في أن العبرة بفرض الرغبة فيها لو نكحت الان فاستوت المنكوحة وغيرها ويرد بان المنكوحة استقرت لها رغبة فاعتبرت مع ما فيها بما يقتضي زيادة أو نقصا وغيرها لاحظ ما به الرغبة فيها مختلف اذا ما بالقوة يقع الاختلاف فيه كثيراً فاعرض عن ذلك وانتقلوا لما لا اختلاف فيه من اعتبار المنكوحات من نساء الارحام فالاجنبيات (أو جهل مهرهن فارحام) أي قرابات الام من جهة الاب أو الام فهن هنا اعم من ارحام الفرائض من حيث

كام أبها فان كان وجه ذلك عدم معرفة عصباتها فهو مشكل اذ كيف جهل الاب يكون مانعاً من معرفة اختها التي هي بنته دون امه وان كان وجهه شيئاً آخر فها هو فليحرر (قوله وهم) أي اذ لن من نساء العصبات (قوله لكان هو الصواب) يصرح به قوله فان فقد نساء العصبه (وقد يجاب) أي عن هذا (قوله وال اخوات) أي وبنات الاخوات أي لغير الام بدليل قوله الاتي ثم بنات الاخوات أي للام اه فليظن مرتبتهم اعني بنات الاخوات لغير الام حينئذ فانه اخرجهن عن الارحام ومعلوم خروجهن عن نساء العصبات

شموله للجدات الوارثات وأخص من حيث عدم شموله لبنات العمات والاخوات ونحوهما (كجدات وخالات) لانهن (قوله أولى بالاعتبار من الاجانب تقدم القرني فالقربي من جهات أو جهة وقضية كلامهما عدم اعتبار الام واعترض بانها كيف لا تعتبر وتعتبر أمها ومن ثم قال الماوردي والروايان تقدم الام فالاخت للام فالجدات فان اجتمع أم أب وأم أم فوجه

والذي يتجه استواؤهما ثم

الحالة ثم بنات الاخوات اي
الام ثم بنات الاخوال ولولم
يكن في نساء عصباتها من
بصفقتها فن كالعدم كما صرح
به جمع واعتمده الا ذرعي
ولو قيل يعتبر النسب ثم
ينقص أو يزداد لفقد الصفات
ما يليق بها نظير ما يأتي لكان
اقرب وكون ذاك فيه
مشاركة في بعض الصفات
بخلاف هذا لا تأثير له إذ
ملحظ التفاوت موجود في
الكل وتعتبر الحاضرات
منهن فان غن كهن اعتبرن
دون اجنيات بلدها كما
جزما به وان اعترض فان
تعذر ارحامها فانساء بلدها
ثم اقرب بلد اليها نعم يقدم
منهن من ساكنها في بلدها
قبل انتقالها للآخرى ويعتبر
في المتفرقات اقربهن
بلدها ثم اقرب النساء بها
شبهوا وتعتبر عربية بعربية
مثلها وامة وعتيقة بمثلها مع
اعتبار شرف السيد وخسته
وقروية وبلدية وبدوية
بمثلها (تنبيه) علم من
ضبط نساء العصبية ونساء
الارحام بما ذكر ان من عدا
هذين من الاقارب كبت
الاخت من الاب في حكم
الاجنيات وكان وجهه ان
العادة في المهر لم تعد إلا
باعتبار الاولين دون
الاخيرة (ويعتبر) مع ذلك
(سن وعقل ويسار) وضدها
(وبكارة وثوبوق) كل
(ما يختلف به غرض)

(قوله والذي يتجه استواؤهما) أي فتلاخي بواحدة منها زاد مهرها على الاخرى أو نقص ولا التفات إلى ضرر
الزوج عند الزيادة وضررها عند النقص اه ع ش (قوله والذي يتجه الخ) كذا في شرح م و قال الاستاذ
ابو الحسن البكري في كنزه هو الاقرب تقديم ام الام انتهى اه سم (قوله اي للام) اي بالمعنى الشامل للشقيقة
فلم يخرج به إلا بنات الاخوات الاب كما سيئنه عليه اه رشدي (قوله فهن كالعدم) قال ابن القاسم اي
الغزى فينتقل إلى من بعدهن نهاية ومعنى (قوله ولو قيل الخ) كذا في شرح م اه سم (قوله ولو قيل
الخ) أي بدل قولهم فهن كالعدم اه كردى (قوله نظير ما يأتي) أي في شرح ولو خفض للعشيرة فقط الخ
(قوله وكون ذاك) أي ما يأتي اه كردى (قوله وتعتبر الحاضرات منهن) أي من نساء عصباتها شرح
روض وهل يقدمن وان كن ابعد كبنات اخ على الغائبات وان كن اقرب كاخوات يتجه لا م اه سم
عبارة الرشدي لعل المراد بالحاضرات من بلده بلدها ولا تقدم ان الميتات يعتبرن فضلا عن الغائبات اه
وعبارة ع ش ظاهره وان قربت المسافة أي للغائبات اه (قوله فان غن الخ) أي نساء عصباتها سم
ومعنى و لعل الافيد ارجاع ضميرى منهن و غن إلى نساء قراباتها الشاملة للعصبات ثم الارحام (قوله دون
اجنيات) هل المراد بها ما يشمل الارحام كما يفيد قول المتن فان فقد نساء العصبية الخ مع قول الشارح
كالنهاية والمغنى بان لم يوجدن الخ حيث لم يزيدوا ولم يحضرن ثم رابت في سم مانصه قوله دون
اجنيات كذا قيد بالاجنيات في الروضة وقضيته انهن لا يقدمن أي الغائبات من العصبات على نساء
بلدها من ذوى الارحام لكن اسقط في الروض التقيد بالاجنيات وزاده في شرحه فليحرر اه (قوله
فان تعذر ارحامها) بان فقدن أي من الاصل أو لم يسكنن أصلا أو جهل مهرهن اه معنى (قوله ثم
اقرب بلد اليها) يؤخذ منه حكم حادثه يعم الا بتلاها في بعض نواحي مكة المشرقة من اعتياد المهر الفاسد في
جميع محل المنسوحة اما لتأجيله كلا أو بعضها باجل مجهول كوت اطلاق و لجهالة في نفسه كذا كر شىء
من الابل والرقيق والملبوس والمفروش مع عدم ضبطه بما يميز به من صفات المسلم فيه اه سيد عمر (قوله نعم
يقدم الخ) عبارة الروض لكن نسائها أي نساء عصباتها وان غن يقدمن على نساء بلدها نعم من ساكنها
منهن في البلد أي بلدها قبل انتقالها للآخرى قدم عليهن أي إذا لم يساكنها في بلدها اه وكان قوله نعم الخ
استدراك على قوله وان غن الخ وحاصله ان نساء عصباتها الغائبات لو كان بعضهن ساكنها قبل ذلك في بلدها
يقدم على من لم يساكنها أصلا اه سم اقول وظاهر صنيع الشارح انه راجع لمطلق الغائبات الشاملة
للعصبات ثم الارحام ثم الاجنيات (قوله منهن) أي من قراباتها من ساكنها في بلدها الخ أي على من لم يساكنها
منهن اه سم (قوله في المتفرقات) أي من نساء عصباتها او من قراباتها الشاملة لها وللارحام نظير ما مر عن
سم انفا (قوله ثم اقرب النساء الخ) عطف على قوله ثم اقرب بلد اليها (قوله باعتبار الاولين) وهما نساء
العصبية ونساء الارحام دون الاخيرة وهى دون هذين من الاقارب (قوله مع ذلك) إلى قوله ويظهر في المغنى
إلا قوله هي مثال إلى قوله من نسائها وقوله سر اه إلى بل ذكر وإلى قوله وقد يجاب في النهاية (قوله وضدها)

ثم رأيت التنبيه الآتى (قوله والذي يتجه الخ) كذا شرح م (قوله والذي يتجه استواؤهما) في الكنز
للاستاذ ابى الحسن البكري والاقرب تقديم ام الام اه (قوله ولو قيل الخ) كذا شرح م (قوله وتعتبر
الحاضرات منهن) أي من نساء عصباتها شرح روض وهل يقدمن أي نساء عصباتها وان كن ابعد كبنات
اخ على الغائبات وان كن اقرب كاخوات يتجه لا م (قوله فان غن كهن اعتبرن الخ) عبارة الروض
لكن نسائها أي نساء عصباتها وان غن يقدمن على نساء بلدها نعم من ساكنها منهن في البلد أي بلدها قبل
انتقالها للآخرى قدم عليهن أي إذا لم يساكنها في بلدها اه وكان قوله نعم الخ استدراك على ما قبله حاصله
ان نساءها الغائبات لو كان بعضهن ساكنها قبل ذلك في بلدها قدم فليراجع (قوله دون اجنيات) كذا
قيد باجنيات في الروضة وقضيته انهن لا يقدمن على نساء بلدها من ذوى الارحام لكن اسقط في لروض
التقيد بالاجنيات وزاده في شرحه فليحرر (قوله منهن) أي من قراباتها من ساكنها في بلدها الخ أي على

كجمال وعنفه وفصاحته وعلم فن شار كنه في شيء منها اعتبر ولم ينالم بغير نحو المال والجمال في الكفاءة لأن مدارها على دفع العار ومدار المهر على ما تختلف به الرغبات (فان اختصت) عنهن (بفضل) بشيء من مما ذكر (أو نقص) بشيء من ضده (زيد) عليه (أو نقص) عنه (لا تبق بالخال) بحسب ما يراه قاض باجتهاده (ولو ساحت واحدة) هي مثال للقلة والندرة لا قيد من نساءها (لم تجب موافقتها) اعتبارا بغالبهن نعم ان كانت مساحتها انقص دخل في النسب وقوة الرغبة فيه اعتبر (ولو خفضن) كلهن او غالبهن (للعشيرة) اي الاقارب (فقط اعتبر) في حقهم دون غيرهم سواء مهر الشبهة وغيرها خلافا للامام بل ذكر الماوردي انهن لو خفضن لادنائتهن لغير العشيرة فقط اعتبر ايضا وكذا لو خفضن لذوي صفة كشباب او علم وعلى هذا يحمل قول جمع يعتبر المهر (٤٠٠) بحال الزوج ايضا من نحو علم فقد يخفف عنه دون غيره ومراهن لو اعتدن التاجيل

فرض الحاكم حالا ونقص لانقا بالاجل فاذا اعتدن التاجيل في كله أو بعضه نقص للتعجيل ما يليق بالاجل ويظهر انه إذا اعتيد التاجيل باجل معين مطرد جاز للولي ولو حاكما العقد به وذلك النقص الذي الذي ذكره محله في فرض الحاكم لانه حكم بخلاف مجرد العقد به ثم رأيت السبكي ذكر ذلك تفقها والعمراني سبقه اليه حيث قال بخلاف المسمى ابتداء كان زوج صغيرة وكانت عادة نساءها ان ينكحن بمؤجل وبغير نقد البلد فانه يجوز له الجرى على عادتهن وقد يجاب بان الاحتياط للبولية اقتضى تعين الحال لكن مع نقص ما يليق بالاجل الذي اعتد به ويؤيده ما مر أن الولي لا يبيع به وان اعتيد الا لمصلحة وعلى اعتماد البحث

الان نسب وضدهما لأن السن لم يقيد بصغر أو كبر حتى يكون له ضدها سيد عمر (قوله) ولم ينالم يعتبر نحو المال (الخ) قضيته اعتبار المال هنا كالجمل (قول المتن فان اختصت) اي انفردت واحدة منهن اه معنى (قوله) عليه) عبارة المغنى في مهرها في صورة الفضل اه (قول المتن زيد او نقص الخ) هذا كما قال بعض المتأخرين اذا لم يحصل الاتفاق وحصل تنازع اه معنى (قوله من نساءها) نعت لو احدى (قول المتن لم يجب الخ) اي على الباقيات اه معنى (قوله اعتبر) اي المساحة كما في الروضة واصلها قال ابن شعبة وهذا قد يعلم من الذي قبله اه معنى (قوله بل ذكر الخ) انظر ما وجه الاضراب (قوله لادنائتهن) اي خستهن اه عش عبارة المغنى ويكون ذلك في القبيلة الدينية اه (قوله و مر) اي قبل الفصل في شرح حالا (قوله فاذا اعتدن التاجيل الخ) من تفرع الشيء على نفسه (قوله ويظهر الخ) عبارة النهاية والوجه كما نفقه السبكي وسبقه اليه العمراني انه إذا اعتيد التاجيل الخ بخلاف المسمى ابتداء الخ (قوله ما مر) اي في باب الحجر اه كردى (قوله وعلى اعتماد البحث الخ) اعتمده مر اه سم (قوله هنا) اي في النكاح (قوله من يسار المشتري الخ) بيان لقوله ما في الولي الخ (قوله ايضا) اي كاشتراط اليسار (قوله يعتدنه) اي التاجيل (قوله فان اختلفن) اي عادتهن اه سم (قوله فيه) اي الاصل (قول المتن نكاح فاسد) اي او شراء فاسد اه معنى (قوله لاستيفائه) الى قول المتن ولو كرر في المغنى لا قوله ولو في نحو مجنونة الى ثم ان اتحدت وقوله وجزم به الى المتن وإلى قوله ولا يخلو من نظري في النهاية (قوله لفساده) اي ولا حرمة للفساد وقوله ذلك اي الوطء فيما ذكر اه معنى (قول المتن فان تكرر الخ) المراد بالتكرار كما قاله الدميري ان يحصل بكل وطاة قضاء الوطر مع تعدد الازمنة فلو كان ينزع ويعود والافعال متواصلة ولم يقض الوطر الا اخر افه وواقع واحد بخلاف اما إذا لم تتواصل الافعال فتتعدد الوطآت وإن لم يقض وطره اه معنى زاد النهاية والحاصل انه متى نزع قاصدا للترك او بعد قضاء الوطر ثم عاد تعدد ولا فلا اه (قوله لسكونها سلطته) اي كالعاقلة وقوله ولا اي كالمجنونة اه عش (قوله ولا) هو باسكان الواو فاعاطفة ولا نافية اهرشيدى (قوله في كل تلك الوطآت) بفتح الطاء لأن فعلة الاسم يجمع على فعلات كجفنته وجفنت اه عش (قوله لا تلك الوطاة) اي الواقعة في تلك الحالة العليا (قوله ذلك العالي) اي المهر العالي (قول المتن بشبهة واحدة) اي كان ظن الموطوء زوجته او امته اه معنى (قوله فمهر واحد) اي في اعلى الاحوال سم ومعنى (قوله ايضا) اي كالنكاح الفاسد (قوله

من لم يساكنها منهن (قوله ويظهر الخ) كذا مر (قوله ثم رأيت السبكي الخ) مر (قوله وعلى اعتماد البحث الخ) كذا مر (قوله فان اختلفن) اي عادتهن (قوله في المتن فان تكرر فمهر في اعلى الاحوال) والمراد بالتكرير كما قاله الدميري ان يحصل بكل مرة قضاء الوطر مع تعدد الازمنة فلو كان ينزع ويعود والافعال متواصلة ولم يقض الوطر الا اخر افه وواقع واحد بخلاف اما إذا لم تتواصل الافعال فتتعدد الوطآت وان لم يقض وطره والحاصل انه متى نزع قاصدا للترك او بعد قضاء الوطر ثم عاد تعدد ولا فلا شرح مر ويدخل

فالذي يظهر أنه يشترط هنا ما في الولي إذا باع بمؤجل للمصلحة من يسار المشتري وعدالته وغيرهما وأنه يشترط أيضا فيمن وخصه به تدنه ان يعتدن اجلا معينا مطردا فان اختلفن فيه احتمل الغاؤه واحتمل اتباع اقلهن فيه (وفي وطء نكاح فاسد) يجب (مهر المثل) لاستيفائه منفعة البضع ويعتبر مهرها (يوم الوطء) اي وقته لانه وقت الاتلاف لا العقد لفساده (فان تكرر) ذلك (فمهر) واحد ولو في نحو مجنونة لانحاد الشبهة في الكل فلا نظر لسكونها سلطته او لاختلافها لما بحثه الاذرعى ثم ان اتحدت صفاتها في كل تلك الوطآت فواضح وإلا كان كانت في بعض الوطآت مثلا سليمة سميته وفي بعضها بضد ذلك اعتبر مهرها (في اعلى الاحوال) إذ لو لم توجد لا بتلك الوطاة وجب ذلك العالي فان لم تقض البقية زيادة لم تقض نقصا (فان ولو تكرر وطء بشبهة واحدة فمهر) واحد لشمول الشبهة هنا لكل ايضا

وخصه العراقيون بما إذا لم يطأ بعد أداء المهر ولا لواجب لما بعد أدائه من آخر واستحسنه الأذرعى وجزم به غيره ويشهد له ما مر في الحج أن محل تداخل الكفارة ما لم يتخلل تكفير ولا وجبت أخرى لما بعد وهكذا ولا يجب مهر لحرية أو مرتدة مات مرتدة أو أمة سيده التي وطئها بشبهة (فان تعدد جنسها) كان وطئها بنكاح فاسد ثم يظنها أمته أو اتحد وتعددت هي كان وطئها بظنها زوجته ثم انكشف الحال ثم وطئها بذلك الظن (تعدد المهر) لان تعددها كتعدد النكاح (ولو كرو وطء منصوصة) غير زانية كنافذة أو مكرهة أو مطاوعة لشبهة اختصتها بها (أو مكرهة على زنا) وإن لم تكن مغضوبة إذ لا يلزم من الوطء ولو مع الاكراه الغصب فزعم شارح (١٠٤) اختصاص الاول بالمكرهة وأنه لا وجه لعطف هذه عليها غلط

فاحش (تكرار المهر) لان سببه الاتلاف وقد تعدد بتعدد الوطئات (ولو تكرار وطء الاب) جارية ابنه ولم تحمل (والشريك) الامة المشتركة (وسيد) بالتزويج ويحوز تركه (مكاتبه) له او لكتابه (فهر) واحد فين وان طال الزمان بين كل وطئين كما شمله كلامهم لاتحاد الشبهة في جميعهم (وقيل مهور) لتعدد الاتلاف في ملك الغير مع العلم بالحال (وقيل) ان اتحد المجلس فهر والا فهور والله اعلم (لانقطاع كل مجلس عن الآخر ومحل ما ذكر في المكاتبه ان لم تحمل فان حملت خيرت بين بقاء الكتابة وفسخها لتصير ام ولد فان اختارت الاول وجب مهر فاذا وطئها ثانيا خيرت كذلك فان اختارت الاول فهو آخر وهكذا ذكره جمع عن النص واعتمده ولا يخلو عن نظر لانها باختيارها الاول كل مرة تصير

وخصه الخ) ينبغي جريانه فيما تقدم أيضا سم ومغنى (قوله العراقيون الخ) عبارة المغنى وخص الماوردى الاتحاد بما الخ (قوله) ولا لواجب لما بعد أدائه الخ) معتمده ع ش (قوله) ثم يظنها الخ) عبارة المغنى ثم فرق بينهما ثم وطئها يظنها أمته اه (قوله) أو اتحد) أى جنس الشبهة وقوله وتعددت هي أى الشبهة فلو عبر بتعدد الشبهة دون الجسم ليشمل هذه الصورة كان أولى اه مغنى (قوله) فزعم شارح الخ) وافقه المغنى وقد رد على فرض تسليم ما قاله الشارح انه من عطف الخاص وهو من خصائص الوأو (قول المتن تكرار المهر) ولو تكرار وطء المغضوبة مع الجبل لم يتكرر المهر فمن وطئ امرأة عالم مرة جاهلا ففهر ان اه مغنى (قوله) ففهر واحد الخ) أى بالشرط السابق عن العراقيين اه مغنى (قوله) بين بقاء الكتابة الخ) عبارة الشهاب الرملى في حواشى شرح الروض محلله في المكاتبه اذا لم تحمل فتخير بين المهر والتعجيل وتصير ام ولد فتختار المهر فاذا كان كذلك فوطئها مرة أخرى خيرت فان اختارت المهر وجب لها مهر آخر وهكذا سائر الوطئات نص عليه الشافعى اه رشيدى (قوله) فان اختارت الاول الخ) وإن اختارت الثانية كانت ام ولد ولا مهر لها اه سم (قوله) ففهر آخر) ظاهره ولو قبل أداء الاول اه سم (قوله) وهكذا الخ) أى في تكرار المهر بتكرار الوطء في الحامل مطلقا إذا اختارت الكتابة ويكرر التخير أيضا بتكرار الوطء اما غير الحامل إذا اختارت الكتابة فهى كغيرها من الاجنبيات مر اقول لم يظهر لتغييره باختيار الكتابة في غير الحامل وجه لان الحامل لاعتقاس بيان الكتابة وأمية الولد اما غير الحامل فليس لاعتقاسها لاسباب واحد هو الكتابة فلا وجه للتخير فيها اللهم إلا ان يقال مراده باختار الكتابة اختار بقاءها وعدم التعجيل لكن ليس بما الكلام فيه اه ع ش (قوله) واعتمده) وكذا اعتمده النهاية والمغنى (قوله الاول) مفعول باختيارها اه سم (قوله) ولو فرض الخ) غاية وقوله اعتماده أى التعدد (قوله) كما مر) أى فى باب محرمات النكاح اه كردى (قوله) فى التعدد) أى تعدد المهر (قوله) والاخير) أى الفرق

(فصل فى تشطير المهر وسقوطه) (قوله فى تشطير المهر الخ) أى وما يذكر معهما كقوله فلوزاد الخ اه ع ش (قوله) من كلامه السابق) أى أنه لو مات أحدهما قبل فرض ووطء وجب مهر المثل اه سم (قوله) ولو بعد الخ) أى ولو كان الفرق بعد الخ (قوله) كما مر) أى قبيل فصل نكحها بخمر (قول المتن منها) متعلق بالفرقة أى الفرقة الحاصلة من جهة الزوج قبل الدخول بها اه مغنى (قوله) كفسخها) إلى قوله أو منهما كان ارتد فى النهاية والمغنى لا قوله لا تبعاً إلى أو رضاعها (قوله) أو بعثها) أى تحت رقيق اه مغنى (قوله) لا تبعاً) أى لا حدابوها (قوله) بانه لا فرق) اعتمده النهاية والمغنى (قوله) تبعاً لابن الحداد) لعل الاسبك

تحت قوله ما إذا لم ينزع وإن قضى الوطء (قوله) وخصه الخ) ينبغي جريانه فيما تقدم أيضا (قوله) فان اختارت الاول الخ) وان اختارت الثانية كانت ام ولد ولا مهر لها (قوله) ففهر آخر) ظاهره ولو قبل أداء الاول (قوله الاول) مفعول اختيارها

(فصل فى تشطير المهر وسقوطه) (قوله) كما علم من كلامه السابق) أى أنه لو مات أحدهما قبل فرض ووطء وجب مهر المثل (قوله) واما جزم شيخنا بانه لا فرق الخ) عبارة شرح المنهج وكاسلامها ولو بقبيعية احد

(٥١) - شروانى وابن قاسم - سابع) الشبهة واحدة وهى الملك فلم يظهر للتعدد وجه كما هو واضح على أن الحمل لا خصوصية له في ذلك ولو فرض اعتماده ومن ثم حذفه شارح (تنبيه) العبرة فى الشبهة الموجبة للمهر بظنها كما مر وحينئذ فهل العبرة فى التعدد بظنها أو بظنه أو يفرق بين أن تكون الشبهة منهما فيعتبر ظنه لانه أقوى أو منها فقط فيعتبر ظنها كل محتمل والاخير أو وجه (فصل) فى تشطير المهر وسقوطه (الفرقة) فى الحياة كما علم من كلامه السابق (قبل وطء) فى قبل أو ذبر ولو بعد استدخال منى كما مر (منها) كفسخها بعيه أو باعساره أو بعثها وكردتها أو اسلامها لا تبعاً كما قاله القفال واما جزم شيخنا بانه لا فرق تبعاً لابن الحداد

فهو لا يلائم ما قالوه فيما لو أَرْضَعَتْهُ أُمُّهَا أو أَرْضَعَتْهَا أُمُّهُ بِجَمَاعٍ أَنْ إِسْلَامَ الْأُمِّ كَارِضَاعِهَا سَوَاءٌ فَكَيْفَ يُنْظَرُ وَالْأَرْضَاعُهَا فَكَذَلِكَ لَا يُنْظَرُ
لِإِسْلَامِهَا وَلَا مَاحِكَةُ الْغَزَالِي عَنْ الْأَصْحَابِ مِنَ التَّشْطِيرِ فِيهَا وَلَطِيرَتِ الرِّيحِ نَقْطَةً لَبَنٍ مِنَ الْحَالَةِ إِلَى فِيهَا فَاتْلَعَتْهَا بِلِ مَسْئَلَةِ الرِّضَاعِ لِلثَّانِيَةِ أَوَّلِي
إِذْ مِنْهَا فَعِلٌ وَهُوَ الْمَصُّ وَالْإِزْدِرَادُ وَلَمْ يُنْظَرُوا (٤٠٢) إِلَيْهِ وَالْمَسْئَلَةُ تَبَعًا لِأَفْعَلٍ مِنْهَا الْبَتُّ وَقَدْ جَرَى الشَّيْخُ فِي رَدِّهِمَا مَعَ أَعْلَى التَّشْطِيرِ تَغْلِيظًا

تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ بَأَنَّهُ (قَوْلُهُ مَا قَالُوهُ الْخ) أَيِ الْآتِي فِي الْمَتْنِ آتِفًا (قَوْلُهُ كَارِضَاعُهَا) خَبَرٌ أَنَّ قَوْلَهُ سَوَاءٌ خَبَرٌ
مُحْذَوْفٌ أَيِ هُمَا أَيْ إِسْلَامُهَا وَإِزْدِرَاعُهَا مَتَسَاوِيَانِ وَيَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى الْحَالَةِ (قَوْلُهُ وَلَا مَاحِكَةُ الْخ) عَطْفٌ عَلَى
مَا قَالُوهُ (قَوْلُهُ مِنَ التَّشْطِيرِ فِيهَا وَلَطِيرَتِ الْخ) لَعَلَّهُ عَلَى الْمَرْجُوحِ وَلَا فَلَا يَظْهَرُ تَصْوِيرُهُ إِذْ الْبَتُّ أَدْرَ مِنْهُ حَصُولُ
الْفَرْقَةِ وَالتَّشْطِيرُ بِوَصُولِ نَقْطَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ لَبَنِ الزُّوجَةِ الْكَبِيرَةِ إِلَى فَمِ نَفْسِهَا وَهُوَ خِلَافُ الْمَذْهَبِ فَلْيَحْرُرْ
(قَوْلُهُ الثَّانِيَةَ) أَيْ إِرْضَاعُ أُمِّهَا (قَوْلُهُ أَوَّلِي) أَيْ بِالسَّقُوطِ مِنْ مَسْئَلَةِ إِسْلَامِهَا تَبَعًا (قَوْلُهُ إِذْ مِنْهَا) أَيْ الْمَرْتَضِعَةُ
(قَوْلُهُ وَلَمْ يُنْظَرُوا إِلَيْهِ) أَيْ وَالْحَالُ أَنَّهُمْ لَمْ يُنْظَرُوا إِلَى حَصُولِ فَعْلٍ مِنْهَا (قَوْلُهُ وَالْمَسْئَلَةُ تَبَعًا لِأَفْعَلٍ الْخ) عَطْفٌ
عَلَى قَوْلِهِ مِنْهَا فَعِلٌ (قَوْلُهُ وَقَدْ جَرَى الشَّيْخُ الْخ) تَأْيِيدٌ لِقَوْلِهِ لَا تَبْعًا وَتَضْعِيفٌ لِحُزْمِ الشَّيْخِ بِعَدَمِ الْفَرْقِ (قَوْلُهُ
لِسَبَبِهِ) أَيْ السَّبَبِيَّةُ بِحَذْفِ يَاءِ النِّسْبَةِ (قَوْلُهُ هُنَا) أَيْ فِي إِسْلَامِهَا تَبَعًا وَقَوْلُهُ ذَلِكَ أَيْ التَّشْطِيرُ تَغْلِيظًا لِسَبَبِهِ
(قَوْلُهُ إِذْ الْفَرْقَةُ الْخ) هَذَا مَوْجُودٌ فِي إِسْلَامِهَا اسْتِقْلَالًا لَا بِإِسْمِ أَيْ فَلَا يُؤَيِّدُ مَا ادَّعَاهُ (قَوْلُهُ وَلَا يَرُدُّ) أَيْ
مَا يَأْتِي فِي الْمَتْنِ عَلَى مَا ادَّعَاهُ مِنَ الْفَرْقِ هُنَا (قَوْلُهُ أَوْ إِرْضَاعُهَا) عَطْفٌ عَلَى رَدِّهَا (قَوْلُهُ مَثَلًا) عِبَارَةٌ مُغْنِيَةٌ وَذَكَرَ
الْأُمِّ مِثَالًا لَا فَيَدْفَعُ أَرْضَعَتْ أَبْنَتَهُ زَوْجَةً لَهَا صَغِيرَةً أَوْ أَرْضَعَتْ بَنَتَ زَوْجَةٍ وَجَاصِغِيرَ لَهَا كَانَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ
أَهْ (قَوْلُهُ وَلَوْ الْحَادِثُ) أَيْ الْعَيْبُ الْحَادِثُ بَعْدَ الْعَقْدِ (قَوْلُهُ أَوْ مِنْهَا) كَقَوْلِهِ الْآتِي أَوْ مِنْ سَيِّدِهَا عَطْفٌ عَلَى
قَوْلِ الْمَتْنِ مِنْهَا (قَوْلُهُ كَانَ أَرْتَدَّ مَعًا) مَشَى فِي فَتْحِ الْجَوَادِعِ عَلَى اعْتِدَادِ رَدِّهِمَا مَعًا كَرَدَّتْهُ أَيْ فَيَتَشَطَّرُ أَهْ
سَيِّدُ عَمْرٍ (قَوْلُهُ عَلَى الْأَوْجِهِ) خِلَافًا لِلْبَغْيِ وَالنَّهْيِ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ (قَوْلُهُ وَذَلِكَ) أَيْ سَقُوطُ الْمَهْرِ بَارْتِدَادِهَا
مَعًا (قَوْلُهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمَتْنُ) أَيْ كَمَا فِي مِثَالِهِ الْمَذْكُورِ أَهْ (قَوْلُهُ وَهُوَ) أَيْ سَبَبُهَا وَكَذَا ضَمِيرُ فَعْلٍ (قَوْلُهُ
لَا الْبَائِغُ) أَيْ كَارْتِدَادِهَا لِلْوَجُوبِ أَيْ وَجُوبِ نِصْفِ الْمَهْرِ مُقَدِّمٌ عَلَى الْمَقْتَضَى أَيْ كَارْتِدَادِهِ (قَوْلُهُ
وَتَصْرِيحُ الرُّوْيَانِيِّ بِالتَّشْطِيرِ) اعْتَمَدَهُ مَرَّ أَيْ وَالْمَغْنَى أَهْ سَمِ (قَوْلُهُ بَيْنَهُ) أَيْ بَيْنَ أَرْتِدَادِهَا مَعًا الْمَسْقُوطِ
لِلْمَهْرِ عِنْدَ الشَّارِحِ وَبَيْنَ الْخُلْعِ أَيْ الْمَشْطَرِ لَهُ كَمَا يَأْتِي (قَوْلُهُ أَوْ مِنْ سَيِّدِهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَمِثْلُهُ مَا لَوْ إِذْنٌ فِي الْمَغْنَى إِلَّا
قَوْلُهُ وَيُفَرِّقُ إِلَى وَإِنْ فَوْضَهُ (قَوْلُهُ لِبَعْضِهِ) أَيْ أَصْلُهُ أَوْ فَرْعُهُ (قَوْلُهُ أَوْ أَرْضَعَتْ الْخ) عِبَارَةٌ مُغْنِيَةٌ أَوْ أَرْضَعَتْ
إِلَّا لَكِنَّ أَمْتَهَا الْمَرْجُوتِينَ بِرَقِيقٍ أَوْ عِبَارَةً لِلْسَيِّدِ عَمْرٍ قَدْ يَشْكُلُ تَصْوِيرُهُ وَيُجَابُ بِأَنَّهُ مَصْصُورٌ بِمَا إِذَا كَانَ الزَّوْجُ
أَيضًا قَانَا أَهْ (قَوْلُهُ مَعَ زَوْجِهَا) أَيْ زَوْجُ الْأُمِّ أَهْ سَمِ (قَوْلُهُ الْمَسْمُوعُ ابْتِدَاءً) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي فُسْخٍ أَحَدُهُمَا فِي
النَّهْيَةِ (قَوْلُهُ لَا فُسْخَ الْخ) تَعْلِيلٌ لِلْبَتِّ (قَوْلُهُ فَاسْقَطْ) أَيْ إِتْلَافُهَا لِلْعَوَضِ عِبَارَةٌ مُغْنِيَةٌ فَسْقَطْ أَهْ (قَوْلُهُ
وَفُسْخُ الْخ) عَطْفٌ عَلَى فُسْخِهَا وَقَوْلُهُ النَّاشِءُ عَنْهَا أَيْ بِعِيْبِهَا أَهْ مَغْنَى (قَوْلُهُ أَبَاهَا) أَيْ الزَّوْجَةُ أَهْ عَشْ
عِبَارَةٌ مُغْنِيَةٌ أَحَدُ أَبَوَيْهَا أَهْ (قَوْلُهُ فِيهِ) أَيْ الْإِسْلَامُ (قَوْلُهُ كَاسْتِقْلَالِهَا) أَيْ عَلَى الْمَرْجُوحِ عِنْدَ الشَّارِحِ
وَالرَّاجِحُ عِنْدَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالنَّهْيَةِ وَالْمَغْنَى (قَوْلُهُ يَلْزِمُهَا الْمَهْرُ) أَيْ لِلزَّوْجِ أَهْ رَشِيدِي (قَوْلُهُ لَتَعْنِيهَا) عِلَّةٌ
لِلزَّمِ أَهْ سَمِ عِبَارَةٌ عَشْ أَيْ بَانَ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ غَيَّرَهَا أَهْ (قَوْلُهُ لَا لَهَا الْخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ بِخِلَافِ الْخ أَهْ سَمِ (قَوْلُهُ
لَا لَهَا جَرَّةُ الْخ) عِبَارَةٌ مُغْنِيَةٌ لِأَنَّهُ لَوْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْغَرَمُ لَفَرَّغَ عَنْ الْإِسْلَامِ بِخِلَافِ الْمَرَضِعَةِ وَأَيضًا الْمَرَضِعَةُ

أَبَوَيْهَا وَكُتِبَ بِهَا مِثْلُ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الْبَرْلِيِّ مَا نَصَّهُ هَذَا بِمَا يَحُجُّ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا لَوْ أَرْضَعَتْهَا أُمُّهُ
فَأَنَّهُ لَا صُنْعَ مِنْهَا فِي الصُّورَتَيْنِ بَلْ فِي الثَّانِيَةِ امْتِصَاصٌ وَابْتِلَاعٌ أَهْ (قَوْلُهُ لَا يَلَائِمُ مَا قَالُوهُ فِيهَا لَوْ أَرْضَعَتْهُ أُمُّهَا)
أَيْ كَمَا يَأْتِي فِي الْمَتْنِ (قَوْلُهُ إِذَا الْفَرْقَةُ الْخ) هَذَا مَوْجُودٌ أَيْضًا فِي إِسْلَامِهَا اسْتِقْلَالًا (قَوْلُهُ أَوْ إِرْضَاعُهَا) عَطْفٌ
عَلَى فُسْخِهَا بِعِيْبِهَا (قَوْلُهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمَتْنُ) أَيْ كَمَا فِي مِثْلِهِ الْمَذْكُورِ (قَوْلُهُ وَتَصْرِيحُ الرُّوْيَانِيِّ الْخ) اعْتَمَدَهُ
مَرَّ (قَوْلُهُ مَعَ زَوْجِهَا) أَيْ زَوْجُ الْأُمِّ (قَوْلُهُ لَتَعْنِيهَا) عِلَّةٌ لِلزَّمِ (قَوْلُهُ لَا لَهَا الْخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ بِخِلَافِ

لِسَبَبِهِ قِيَاسُهُ هُنَا ذَلِكَ إِذْ
الْفَرْقَةُ نَشَاتٌ مِنْ إِسْلَامِهَا
وَتَخْلَفُهُ فَلْيَغْلِبْ سَبَبُهُ أَيْضًا
وَيَأْتِي فِي الْمَتْنِ أَنَّ إِسْلَامَهَا
تَبَعًا كَإِسْلَامِهَا اسْتِقْلَالًا
فَلَا مَتْعَةً وَلَا يَرُدُّ لَانِ الشَّطْرُ
أَقْوَى لِقَوْلِهِمْ أَنَّ وَجُوبَهُ
أَكْدَ فَلَمْ يُوَثِّرْ فِيهِ الْإِمَانُ
قَوًى بِخِلَافِ الْمَتْنِ أَوْ
إِرْضَاعِهَا لَوُزُوجَةٍ أُخْرَى
لَهَا أَوْ مِلْكِهَا لَهَا أَوْ إِرْضَاعِهَا
كَأَنَّ دَابَّاتٍ وَارْتَضَعَتْ مِنْ
أُمِّهَا مِثْلًا (أَوْ بِسَبَبِهَا كَفُسْخِهَا
بِعِيْبِهَا) وَلَوْ الْحَادِثُ أَوْ مِنْهَا
كَأَنَّ أَرْتَدَّ مَعًا عَلَى الْأَوْجِهِ
مِنْ تَنَاقُضٍ لِلتَّأَخُّرِ فِي
فَهْمِ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ وَفِي
الْأَثَرِ جَمِيعٌ حَتَّى نَاقِضٌ جَمْعُ
مِنْهُمْ نَفُوسُهُمْ فِي كُتُبِهِمْ
وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُنْظَرُوا إِلَى
مِنْ الزَّوْجِ الْإِخْبَتِ انْتَبَى
سَبَبِهَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمَتْنُ
وغيره وهو هنا لم ينفذ
فغلب لان البائع للوجوب
مقدم على المقتضى له
وتصريح الروياني بالتشطير
ضعيف ويفرق بينه وبين
الخلع بانه لا سبب لهافيه
ولانما غاية ان بذلها حامل
عليه والفرق ظاهر بين
السبب والحامل عليه عرفا
او من سيدها كان وطىء

أُمُّهُ الْمَرْجُوتَةُ لِبَعْضِهِ أَوْ أَرْضَعَتْ أَمْتَهَا مَعَ زَوْجِهَا (تَسْقُطُ الْمَهْرُ)

قد

المسمى ابتداء والمفروض بعد مهر المثل لان فسخها لانفسها للمعوض قبل التسليم فاسقط عوضه كاتلاف البائع المبيع قبل القبض
وفسخه التامى عنها كفسخها ولانما يلزم أباه المسلم مهر لها مع أنه فوت بدل بعضا بناء على أن تبعيتها فيه كاستقلالها بخلاف المرضة
لزمها المهر ولان لزمها الارضاع عليها لان لها الجرة تجبر ما تغرمه المسلم لثبته له ولو غرم لفرغ عن الاسلام ولا جحفتا به وجعل عيها كفسخها

ولم يجعل عيبه كفر اقله بذل العوض في مقابلة منافع سليمة ولم يتم بخلافها وانما مكنت (٤٠٣) من الفسخ مع ان ما قبضته سليم الدفع

ضررها فاذا اختارت دفعه

فلترد بدله (ومالا) يكون

منها ولا سببها (كطلاق)

ولو خلعا او رجعا بان

استدخلت ماءه ويفرق

بين هذا ولا إسقاط الخلع اثم

الطلاق البدعي بان المدار

ثم على ما يحقق الرضا منها

بلحوق الضرر وقد وجد

ولا كذلك هنا وان فوضه

اليها فطلعت نفسها او علقه

بفعلها ففعلت (واسلامه)

ولو تبعها (ورده

ولعانه ولإرضاع امه) لها

وهي صغيرة (او) إرضاع

(امها) له وهو صغير ومسلكه

لها (يشطرها) اي بنصفه

للنصف عليه في الطلاق بقوله

تعالى فنصف ما فرضتم

وقياسا عليه في الباقي وسر

انه لو زوج امته بعبد فلا

مهر فلو عتقا ثم طلق قبل

وطء فلا شطر ومثله ماله

اذن لعبده في ان يتزوج

امة غيره برقبته ففعل ثم

طلق قبل الوطء فيرجع

الكل للمالك الامة اما

النصف المستقر فواضح

واما النصف الراجع

بالطلاق فهو انما يرجع

للزوج ان تاهل ولا فلن

قد تأخذ أجرة رضاءها فتجبر ما تغرمه بخلاف المسلم اه وهي أحسن (قوله) ولم يجعل عيبه كفر اقله بذل العوض في مقابلة منافع سليمة ولم يتم بخلافها وانما مكنت (٤٠٣) من الفسخ مع ان ما قبضته سليم الدفع
جعل كفسخها اه ع ش (قوله) كفراقة (عبارة المغنى كفسخه اه (قوله) قبضته قد لا تكون قبضته
وعبر في شرح الروض اي والمغنى بدل القبض بالملك اه سم (قوله) دفعه اي دفع الضرر بالفسخ اه
سم (قوله) بدله اي بدل البضع (قوله) ولا بسببها (الافق لسابق كلامه زيادة ولا منها ولا من سببها (قوله)
بان استدخلت الخ اي ولو في الدبر وهو تصوير للرجعي قبل الوطء بمجرد الطلاق ولا يتوقف على
انقضاء العدة واذ ارجعها لا يجب لها شيء من زيادة على ما وجب لها ولا اه ع ش (قوله) بين هذا اي كون
الفرقة بالخلع لا منها ولا بسببها اه ع ش (قوله) بلحوق الضرر (متعلق بالرضا (قوله) وان فوضه الخ غاية
لقول المتن كطلاق ولو عطفه على خلعا فقال او فوضه الخ كان اوضح اه ع ش عبارة المغنى كطلاق وخلع
ولو باختيارها كان فرض الطلاق اليها الخ (قول المتن وردته) اي ولو معها على ما تقدم عن الروياني اي
واعتمده شيخ الاسلام والنهاية والمغنى خلا للشارح اه سم (قوله) رقياسا عليه الخ اي بجامع ان كلا
فرقة لا منها ولا بسببها اه ع ش (قوله) ومراخ (اي قبيل باب الصداق (قوله) فلو عتقا او احدهما اه
مغنى (قوله) فلا شطر) لاذلا مهر اه مغنى (قوله) ومثله ماله اذن الخ اي في عدم التشطير فقط والافو ضد
ما قبله اه سيد عمر عبارة الرشيدى لا يخفى ان استثناء هذه صورة لان التشطير واقع فيها كما سيصرح به
ولما استثناءها نظر الى ان جميع المهر يصير للمالك واحد اه (قوله) مالكة عند الطلاق (وهو سيد الامة
سيد عمر وع ش (قوله) لانه) اي مالكة عند العقد اه ع ش (قوله) ولو اعتهقه مالكة (وهو سيد الامة ع ش
ورشيدى وسيد عمر (قوله) رجوع هو) اي العبد المعتوق في صورة البيع او سيده اي في صورة البيع (قوله)
بقيته) راجع لقوله انفسخ وقوله او نصفها راجع لقوله او طلق (فرع) يتجه انه لو سحر احدهما
حيوانا لم يؤثر الفرقة لان المسحور وان كان له حقيقة ويؤثر لكنه لا يقرب الخواص ولا يخرج المسحور عن
حقيقته وخواصها اه سم (قوله) ومشتريه) الو او بمعنى او اه ع ش (قوله) كلامهم في شرح الارشاد
الخ) عبارته في الكلام على رجوع الشطر للزوج بفراق منه في حياة مانعه وبقوله اي ونبه بقوله في حياة
على ان الفرقة في الموت لا تشطير فيها لانه مقرر بجميعة كما مر وكالموت عدة ومهر وارثا مسخ احدهما حجر افان
مسخ الزوج حيوانا فكذا كذلك مهر الاعداء وارثا على الوجه ثم في الكلام على رجوع الكل للزوج بفراق
منها او بسببها قال بعد امثلة ذكرها مانعه وكذا مسخها حيوانا على ما في التدريب ويوجه على بعده والا
فقياس ما مر انه كالموت ايضا بان المسخ لا يكون عادة الا بعده من يدعتو وتجبر فكان السبب منها اه سم
يحذف وعبارة المغنى وخرج بقيد الحياة الفرقة بالموت لما مر من ان الموت مقرر للمهر ومن صور الموت لو
مسخ احدهما حجر افان مسخ احدهما حيوانا فان كان الزوج وكان قبل الدخول ففي التدريب انه تحصل

(قوله) قبضته) قد لا تكون قبضته وعبر في شرح الروض بدل القبض بالملك (قوله) دفعه) اي الضرر (قوله)
في المتن وردته الخ اي ولو معها على ما تقدم عن الروياني (قوله) بقيته) راجع لقوله انفسخ او نصفها
راجع لقوله او طلق (فرع) يتجه انه لو سحر احدهما حيوانا لم يؤثر الفرقة لان السحر وان كان له
حقيقة ويؤثر لكنه لا يقرب الخواص ولا يخرج المسحور عن حقيقته وخواصها (قوله) وفي مسخ احدهما
حجر او حيوانا كلام مهم في شرح الارشاد الصغير فراجع) عبارته في الكلام على رجوع الشطر للزوج
بفراق منه في حياة مانعه وبقوله اي ونبه بقوله في حياة على ان الفرقة بالموت لا تشطير فيها لانه مقرر بجميعة كما
مر وكالموت عدة ومهر وارثا مسخ احدهما حجر افان مسخ الزوج حيوانا فكذا كذلك مهر الاعداء وارثا على
الوجه نظر الحياة وان ابد النظر لموته قو لم اطردت العادة الالهية بعدم عود المسوخ بل قال كثيرون انه
لا يعيش بعد ثلاثة ايام ولا ينافيه النص على ان الفردة مسوخة لا مكان حملها على ان المسوخين نفسهم ولدوا
قبل الايام الثلاثة فماتوا وبقيت ذريتهم انتهى ثم في الكلام على رجوع الكل للزوج بفراق منها وبسببها
قال بعد امثلة ذكرها مانعه وكذا مسخها حيوانا على ما في التدريب ويوجه على بعده والافقياس ما مر انه

حيث المستحق عند الفراق وفي مسخ احدهما حجرا أو حيوانا كلام مهم في شرح الارشاد الصغير فراجع (ثم قيل معنى

الفرقة ولا يسقط شيء من المهر إذا لا يتصور عوده للزوج لا تنفأ أهلية تملكه ولا الورثة لأنه حتى فيبقى للزوجة قال ويحتمل تنزيل مسخه حيوانا بمنزلة الموت اهـ والاول اوجه ولكن قوله فيبقى للزوجة الاوجه ان يوضع تحت يد الخا كم حتى يموت الزوج فيعطى لوارثه او يرده الله تعالى كما كان في طلي له قال وإن مسخت الزوجة حيوانا حصلت الفرقة من جهتها وعاد كل المهر للزوج اهـ وهذا ظاهر اهـ وكذا في النهاية لا قوله قال ويحتمل إلى قوله قال وإن مسخت (قوله في النصف) إلى قوله واذا فرغنا في النهاية وكذا في المغنى الا قوله ودعوى الحصر إلى نعم (قوله أي النصف إليه) أي نصف الصداق المعين إلى الزوج واما اذا كان الصداق ديننا فعلى الصحيح يسقط نصفه بالطلاق ولو أدى الدين والمؤدى باق تعين حقه في نصفه اهـ مغنى (قوله او اداه عنه) أي عن الزوج وهو صغير او مجنون او سفیه اهـ مغنى (قوله والا عا د الخ) دخل فيه ما لو اداه وولده البالغ عنه فيرجع للولد والفرق بين هذا وبين ما اداه عن موليه ان الولي اذا أدى عن موليه يقدر دخوله في ملك المولى فيعود إليه والولد البالغ لا ولاية له على ابيه فاذا أدى عنه يكون تبرعا مسقطا للدين كفعل الاجنبي فاذا رجع كان للمؤدى هذا في النكاح واما في البيع فيعود الثمن إلى المشتري مطلقا كما قاله الشارح في خيار العيب اهـ ع ش (قوله يعني الفراق) عبارة المغنى وغير الطلاق من الصور السابقة كالطلاق اهـ (قوله ودعوى الحصر) أي في قول الشارح قبل اذا لا يملك قهر اغير الارث اهـ سم (قوله يملك الخ) أي سلب قتيله (قوله ينظر إليه) أي لم يكن له غرض في اخذه الا النظر في صورته ثم يرسله ولم يقصد باخذه صيده اهـ رشيدى (قوله نعم الخ) استثناء عن قول المتن والصحيح عوده الخ (قوله لو سلمه العبد الخ) او اداه السيد من ماله اهـ مغنى (قوله عاد النصف) راجع لقوله او طلق وقوله او الكحل راجع لقوله فسخ (قوله عند الفراق) أي لان الفسخ يرفع العقد من حينه فيرجع المهر للزوج ان كان اهلا للملك ولسيدة حين الفراق ان لم يكن اهلا لان البائع صار اجنيا اهـ ع ش (قوله منها) أي او يسبها (قوله كل الزيادة) إلى قوله أي لان يدها في المغنى والى المتن في النهاية الا قوله ثم رايت الى او في يده (قوله كل الزيادة) راجع لقوله او كان الفراق منها وقوله او نصفها راجع لقوله واذا فرغنا على الصحيح اهـ سم عبارة ع ش قوله كل الزيادة أي في الفسخ وقوله او نصفها أي في الطلاق وقوله مملكة أي ان انفسخ النكاح وقوله او من مشترك أي ان طلق اهـ (قوله او نقص الخ) عطف على زاد (قوله في يدها) أي بان كان بعد قبضه وظاهره ولو باقة سماوية اهـ

كالموت أيضا بان الفسخ لا يكون عادة الا بعد زيدعتو وتجبر فكان السبب منها (تنبيه) بين أبو زرع في فتاويه ان المسخ إلى الحيوانية لا يثبت بالبينة للخلاف في وقوع المسخ بمعنى قلب الحقيقة في هذه الامة وبفرضه فهو نادر لم يسمع مثله على انه محتمل ان يكون سحرا وتموها وذلك يستحيل قلب الحقيقة به غايته انه اذا كان آدميا صار على شكل آخر ظاهرا الو في نفس الامر قال فلا يسمع القاضي دعوى ذلك ولا يترتب عليها مقتضاها من فسخ نكاح ولا غيره اهـ وما قاله محتمل فيما فرضه من المسخ إلى الحيوانية اما المسخ إلى الحجرية فيحتمل ان يأتي فيه ذلك لانه ابعد من الاول ويحتمل قبول شهادة البينة لانه لا اشتباه فيه وهذا لقرب محل ما قاله في الاول على ما فيه حيث لم يخبر عدد التواتر بانهم شاهدوا فلا نا المعروف لهم انقلب خلقه إلى الحيوانية الناهقة مثلا وانه استمر على ذلك بصفة لا يقع مثلها في السحر فحينئذ يقبلون ويرتب على ذلك حكمة الذي قدمناه ويقاس به ما في معناه اهـ فليتأمل فيه فان ما نقله عن أبي زرع من عدم سماع الدعوى وعدم الثبوت بالبينة يتأني ما قرره من حصول الفرقة بالمسوخ ووجوب المهر والعدة فان ذلك فرع سماع الدعوى والثبوت فليحذر (قوله كما رجاءه الخ) كذا شرح م ر (قوله ودعوى الحصر) أي في قول الشارح قبل اذا لا يملك قهر اغير الارث (قوله لا الا صداق) هـ لارجع للتقييد عند الا صداق كماؤدى لان الكسب ومال التجارة ملكه فهو بمنزلة المؤدى إلا أن يفرق بتعلق المهر ابتداء بالكسب ومال التجارة (قوله كل الزيادة الخ) راجع لقوله قبل واذا فرغنا على الصحيح وقوله او نصفها راجع لقوله او كان الفراق منها (قوله او نقص بعد الفراق في يدها) بان كان بعد قبضه وظاهره ولو باقة سماوية

التشطير أن له خيار الرجوع في النصف ان شاء تملكه وان شاء تركه اذا لا يملك قهرا غير الارث (والصحيح عوده) أي النصف إليه ان كان هو المؤدى عن نفسه أو اداه عنه وليه وهو أب أو جد والاعاد للمؤدى كما رجاءه وان أطال الأذرعى في خلافه (بنفس الطلاق) يعني الفراق وان لم يختره للاية ودعوى الحصر ممنوعة الا ترى أن السالب يملك قهرا وكذا من اخذ صيدا ينظر إليه نعم لو سلمه العبد من كسبه أو مال تجارته ثم فسخ أو طلق قبل وطء عاد النصف أو الكحل للسيد عند الفراق لا الا صداق ووقع لشارح عكس ذلك وهو سبق قلم فان عتق ولومع الفراق عاد له واذا فرغنا على الصحيح أو كان الفراق منها (قلو زاد) الصداق (بعده) أي الفراق (فله) كل الزيادة المتصلة والمنفصلة أو نصفها لحدوثها من ملكه أو من مشترك بينهما أو نقص بعد الفراق في يدها

عليه يدها وإن لم تأخذ منه شيئا وتمثيل الجناية التي لا غرم لارشها بقوله كان جنت هي عليه شامل لما إذا جنت وهو بيد الزوج أو يدها ودال على فرض الكلام في التعيب قبل الفراق وكذا يدل على ذلك قوله وفيما إذا الخ اه سم (قول لمن وأخذت ارشها) أي استحققت أخذها اه سم (قوله عن يضمن الخ) شامل للزوجة اه حلي (قوله ولورده له) أي للزوج (قوله فالأصح ان له نصف الارش) ولو تلف البعض في يدها كاحد الثوبين أخذ نصف الموجود ونصف بدل المفقود اه معني (قوله إذا فارق الخ) أي سواء فارق بسبب مقارن ام لا اه ع ش (قوله قبل الفراق) أي حدث قبله أي وبعده الا صداق معني ورشيدى ويدها ايضا التعليل الاتي (قوله في الاصل) أي إن كان الفراق بفسخ وقوله أو نصفه أي ان كان بطلاق وقوله أو بدله أي كلا أو نصفان كان فالخ اه ع ش (قوله نعم) إلى قوله وانما نظروا في المعنى الا قوله وان لم يميز ولد الامة (قوله نعم الخ) استدراك على قوله فيرجع في الاصل الخ (قوله في ولد الامة) أي الحادث بعد الا صداق وقبل الفراق وقوله الذي لم يميز فان كان عيز أخذ نصفها وان نقصت قيمتها بالولد في يدها فله الخيار أو في يده أخذ نصفها ناقصا اه معني (قوله تعين الخ) فليس له الرجوع بالام أو نصفها وان رضيت الزوجة اه معني (قوله قيمة الام) أي ان كان الفراق بفسخ وقوله أو نصفها أي القيمة ان كان بنحو طلاق وقوله وان قال الخ غاية اه ع ش (قوله فان رضيت الخ) انما توقف أي رد المهر على رضاها لانه حصل فيه زيادة في ملكها اه رشيدى عبارة سم فعلم ان لها الخيار لزيادته أي المهر بالولادة اه (قوله في نصفها الخ) الا وفق لما قبله في ذاتهما أو نصفهما أو الا فله نصف أو كل قيمته يوم الانفصال مع نصف أو كل قيمتها (قوله يوم الانفصال) أي لانه اول وقت امكان التقويم اه سم (قوله مع نصف قيمتها) أي وقت الفراق اه ع ش عبارة المعنى مع قيمة نصفها اه (قوله ان لم يميز ولد الامة) أي والاخذ مع نصفها الجواز التفريق حيث قاله سم ولعل صوابه والاخذ نصفها الجواز الخ (قوله هذا) أي كون الخيار لها الذي افاده قوله فان رضيت الخ (قوله فان شاء أخذ نصفها ناقصا الخ) الظاهر ان المراد هنا أنه حيث أخذ نصفها أخذ أيضا نصف ولدها ان لم يميز لان نصف قيمته وحيث أخذ نصف قيمتها أخذ نصف قيمة الولد لان نصفه وان رضيت لئلا يلزم التفريق في صورتين اه سم ذكر المعنى كما مر هذه المسئلة أي النقص بالولد في اذ كان الولد يميز (قوله ناقصا) ظاهره وان كان

طرو النقص عليه بان جنى عليه اجنبى أو الزوج وأخذت منه الارش أو لم تأخذه يرجع الى المؤدى بتفصيله السابق ما مر من النصف أو الكل في حال كونه بارش جناية أي مع نصف الارش في صورة التشطرو مع كله في صورة عدمه بشرط ان يكون ذلك الارش بما يغرم أي يضمن لها وان ساحت به بان جنى عليه اجنبى في يد الزوج أو في يدها أو الزوج وهو يدها لان الارش بدل الفاتت اما النقص الطارىء بدون جناية كالآفة السماوية كالعمى والعور أو بجناية لا غرم لارشها كان جنت هي عليه فيتعخير الزوج بين الرضا بنصفه أو كله ناقصا من غير ارش وبين نصف أو كل قيمته أو مثله سلبا وفيما إذا جنى عليه هو وهو يده أو اجازت له نصفه ناقصا ولا خيار له ولا ارش لانه نقص وهو من ضمانه اه وهو ظاهر في استحقاقه اخذ الارش منها إذا جنى هو عليه يدها وإن لم تأخذ منه شيئا وتمثيله الجناية التي لا غرم لارشها بقوله كان جنت عليه شامل لما إذا جنت وهو بيد الزوج أو يدها ويوجه بانها لم تستحق لهذه الجناية ارشا ودال على فرض الكلام في التعيب قبل الفراق وكذا يدل على ذلك قوله وفيما إذا الخ مع ان الارش اذ ذكر مسئلة النقص بعد الفراق بعد ذلك فقال وبارش نقص بعد فراق اه (قوله في المتن وأخذت ارشها) أي واستحققت اخذه (قوله فان رضيت رجع الخ) فعلم ان لها الخيار لزيادته بالولد (قوله يوم الانفصال) أي لانه اول وقت امكان التقويم (قوله) وإن لم يميز ولد الامة) أي والاخذ مع نصفها الجواز التفريق حيث (قوله فان شاء أخذ نصفها ناقصا الخ) الظاهر ان المراد هنا انه حيث أخذ نصفها أخذ أيضا نصف ولد الامة إن لم يميز لان نصف قيمته لئلا يلزم التفريق وحيث أخذ نصف قيمتها أخذ نصف قيمة الولد لان نصفه وإن رضيت لئلا يلزم التفريق (قوله ناقصا) ظاهره

وأخذت ارشها) يعني وكان الجاني بمن يضمن الارش وإن لم تأخذه بل وإن ابراته عنه ولو رده له سليما (فالأصح ان له نصف الارش) مع نصف العين لانه بدل الفاتت وبه فارق الزيادة المنفصلة (ولها) إذا فارق ولو بسببها (زيادة) قبل الفراق (منفصلة) كتمرة وولد وأجرة ولو في يده فيرجع في الاصل أو نصفه أو بدله دونها لحدوثها في ملكها والفراق انما يقطع ملكها من حين وجوده لا قبله كرجوع الواهب نعم في ولد الامة الذي لم يميز تعين قيمة الام أو نصفها حذر من التفريق المحرم وان قال أخذ نصفها بشرط أن لا أفرق بينهما على الوجه ولو كان الولد حملا عند الا صداق فان رضيت رجع في نصفها والا فله قيمة نصفه يوم الانفصال مع نصف قيمتها ان لم يميز ولد الامة هذا ان لم تنقص بالولد في يدها والا تخير فان شاء أخذ نصف ناقصا أو رجع بنصف قيمتها حيثنذ فان كان النقص في يده

النقص بالولادة في يدها بعد الفرق اه سم (قوله رجع في نصفها) أي ولا خيار له اه سم (قوله هنا) أي فيما إذا كان الولد حلالا عند الاصداق ونقصت امه بالولادة (قوله لسببه) وهو الحمل اه سم (قوله وبه يفرق) أي بقوله ان الولد ملكهما معا الخ بين هذا أي ماله وان كان الولد حلالا عند الاصداق ونقصت بالولادة وماله حدث الولد بعد الاصداق في يده الخ أي ونقصت بالولادة وقضية كلام المغني المار انه لا فرق بينهما (قوله انه) أي النقص من ضمانه أي ولها الخيار وظاهره وان كانت الولادة في يدها بعد الفرق اه سم (قوله ان السبب) أي الحمل اه سم (قوله فيما إذا فارقها) إلى قول المتن ومتى رجع في النهاية (قوله فيما إذا فارقها) أي لا بسبب مقارن كذا في النهاية وشرح المنهج وقال الرشيدى قوله لا بسبب مقارن لم اره لغيره بالنسبة لما إذا كان الراجع النصف وإنما ذكره وهذا التفصيل فيما إذا كان الراجع الكل اه وقال سم بعد كلام ذكره عن هامش شرح المنهج لشيخه البرلسي ما نصه فلم ان خيارها في متصلة ثابت عند وجوب الشطر وكذا عند وجوب الكل لا بسبب مقارن ثم قال قوله لا بسبب مقارن اه احتراز بالمقارن عن المفارق فله كل المهر قهر ا بزيادة المتصلة ثم قال عن شرح الارشاد وبحت شيخنا ان العيب الحادث قبل الزيادة كالمقارن اه بخلاف قول ان ما ذكره عن شيخه البرلسي سيفيده قول الشارح هذا كله الخ وما ذكره عن شرح الارشاد عن شرح الروض ذكره ع ش عنوا فقهه ايضا وان قوله لا بسبب مقارن ليس بموجود فيما اطلعناه من نسخ الشرح نعم ذلك موجود في النهاية كما مر (قوله وليس منها ارتفاع السوق) ولا من النقص انخفاض اه ع ش (قوله لا بسببها) كذا في شرح المنهج وكتب شيخنا البرلسي بهامشه ما نصه إنما زاد هذا لقوله فنصف قيمة ولو أسقطه وقال فنصف قيمة أو كلها المكان أحسن ليشمل ماله وان كان السبب عارضا كردها وكذا قوله بعد أو فارق لا بسببها إنما احوجه إليه التعبير بنصف العين ونصف القيمة الآتي في كلامه ولو قال بدله أو فارق لا بسبب مقارن أو أسقطه وقال أو بعد زيادة ونقص الخ ثم قال فان رضيا بنصف العين أو كلها أو لا بنصف

وان كان النقص بالولادة في يدها بعد الفرق (قوله رجع في نصفها) أي فلا خيار (قوله فلم ينظر ولسببه) أي وهو الحمل (قوله انه) أي النقص من ضمانه أي ولها الخيار لا من ضمانها وله الخيار وهما وجهان بلا ترجيح حتى في الروض (قوله انه من ضمانه) ظاهره وان كانت الولادة في يدها بعد الفرق (قوله ان السبب) أي الحمل (قوله فيما إذا فارقها) أي لا بسبب مقارن كذا في شرح المنهج وكتب شيخنا البرلسي بهامشه ما نصه هذا ما قاله الرافعي في الشرح وحكم الزوائد المتصلة والمفصلة فيما سوى الطلاق من الاسباب المشطرة حكمها في الطلاق وما يوجب عود الجميع ان كان عارضا كالرضاع ووردة الزوجة فكذلك وان كان مقارنا كفسخه بعينها وعكسه عادي بزيادته يعني المتصلة ولا حاجة الى رضاها كفسخ البيع بالعيب اه فلم ان خيارها في المتصلة ثابت عند وجوب الشطر وكذا عند وجوب الكل لا بسبب مقارن قوله لا بسبب مقارن احتراز عن المفارقة بالمقارن فله كل المهر قهر ا بزيادة المتصلة وعبرة الارشاد وشرحه للشارح وإذا عاد إليه كل الصداق نظر فان كان بسبب قارن العقد كيب احدهما فبمتصل من الزيادة أي معه كسمن وصنعة يرجع المهر الى الزوج وان لم ترض هي كفسخ البيع بالعيب وبحت شيخنا ان العيب الحادث قبل الزيادة كالمقارن فتسلط الزوج على الفسخ قبلها الى ان قال والتفصيل بين المقارن وغيره من زيادته اخذا من الروضة واصلاها ما قررت به كلامه هو ما فيها ما قول البلقيني ان العيب الحادث كالمقارن لانها اشتركا في ان العقد قارنه سبب الفسخ وهو اما وجود العيب او شرط استمرار السلامة ضعيف ولا يجري هذا التفصيل في التشطير بل يسلم الزائد لها مطلقا اه وقد يستشكل قوله ولا يجري هذا التفصيل الخ بأنه يقتضي تصور وجوب الشطر مع الفسخ بالمقارن مع انه إنما يوجب الكل إلا أن يقال أراد انه لا يجري لعدم تصويره إلا ان هذا قد ينافيه قوله مطلقا إلا ان يجعل في سائر صور وجوب الشطر فليتأمل واستشكل ايضا تفسيده المتن هنا بنفي المقارن مع انه مفروض في التشطير بدليل قوله فنصف قيمة وقول الشارح لا بسببها والتشطير لا تفصيل فيه كما قرره فليتأمل (قوله لا بسببها) كذا في شرح المنهج وكتب شيخنا الشهاب البرلسي بهامشه ما نصه

رجع في نصفها وإنما
نظروا هنا لمن النقص
بالولادة في يده لان الولد
ملكهما معا فلم ينظروا
لسببه إذا مرجع وبه
يفرق بين هذا وماله وحدث
الولد بعد الاصداق في
يده ثم ولدت في يدها فان
الذي اقتضاه كلام الرافعي
انه من ضمانه نظرا إلى ان
السبب وجد في يده وان
كان الولد لها (و) لها فيما
إذا فارقها بعد زيادة متصلة
(خيار في متصلة) كسمن
وحرقة وليس منها ارتفاع
سوق (فان شئت) فيها وكان
الفراق لا بسببها (ف) له
ولو معسرة (نصف قيمة)
للمهر باق يقوم (بلا

زيادة) ومنع المتصلة للرجوع من خصائص هذا المحل لان العود هنا ابتداء تملك لا فسخ ومن ثم لو امر العبد من كسبه او مال تجارته ثم عتق عاد اليه كما رآنا ولو كان فسخا لعاد الى السكة او لا وهو السيد (وان سمحت) بالزيادة وهي رشيدة (لزمه القبول) لانها لكونها تابعة لا تظهر فيها المنة فليس له طلب القيمة هذا كله ان لم يعد اليه الصداق ولا فان كان بسبب مقارن للعقد كعيب أحد همارجع اليه بزيادته المتصلة وان لم ترض هي كفسخ البيع بالعيب وإن كان بسبب عارض كدتها تخيرت بين ان تسلمه زائدا وان تسلم قيمته غير زائد (وإن) فارق لا بسببها وقد (زاد) من وجهه (ونقص) من وجهه (ككبر عبد) كبرايمنع دخوله على الحريم وقوله لا لرياضة والتعليم ويقوى به على الاسفار والصنائع فالاول نقص والثاني زيادة فخرج مصير ابن سنة ابن نحو خمس فزيادة محضة ومصير شاب شيخا فنقص محض (وطول نخلة) بحيث قل به ثمرها وكثر به حطبها (وتعلم صنعة مع) حدوث نحو (برص فان اتفقا) على انه يرجع (بنصف العين) فظاهر لان الحق لا يعدو هما (والا فنصف قيمة العين) بمجردة عن زيادة ونقص لانه (٤٠٨) الا عدل ولا يجبر هو على اخذ نصف العين للنقص ولا هي على اعطائه للزيادة (وزراعة

الارض نقص) محض لانها تذهب قوتها غالبا (وحرثها زيادة) فان اتفقا على نصفها محروثة ومزروعة وترك الزرع للحصاد فواضح والا رجع بنصف قيمتها بمجردة عن حرث وزرع هذا إن اتخذت للزراعة كما باصله وكان في وقته والا فهو نقص محض فاستغنى عنه بقرينة السياق اذ هو في ارض للزراعة (وحل امة وبهيمة) وجد بعد العقد ولم ينفصل عند الفراق (زيادة) لتوقع الولد (ونقص) لان فيه النصف حالا وخوف الموت مالا (وقيل البهيمة) حملها (زيادة) محضة لانها لا تهلك به غالبا بخلاف الامة وردوه هنا وان وافقه كلامهما في خيار البيع انه عيب في الامة فقط بانه فيها يفسد

القيمة أو كلها كان أحسن فتأمل انتهى اه سم (قوله ومنع المتصلة) الى قوله هذا كله في المغنى (قوله) ولو كان فسخا لعاد الى السكة (قوله ولا) اي وان عاد اليه الكل بان كان الفراق منها او بسببها اه رشيدى (قوله وإن كان بسبب عارض) اي وقد حدث بعد الزيادة اه عش وهو مبنى على البحث المار عن شرح الروض (قوله بحيث) الى قوله كما سياتى في المغنى (قوله قل به ثمرها) فان لم يقل فطو لها زيادة محضة اه معنى (قوله وترك الزرع الخ) قال الامام وعليه ابقاؤه بلا اجرة لانها زرعت ملكها الخالص اه معنى (قوله هذا) أى كون الحرث زيادة (قوله وكان الخ) اي الحرث (قوله) ولا) اي بان كانت معدة للبناء مثلا او كان الحرث في غير وقته (قوله فهو) اي الحرث اه سم (قوله عنه) اي عن التقيد بكون الارض متخذة للزراعة (قوله بقرينة السياق الخ) اي بقرينة تقدم الزرع فاشعر بان الكلام في ارض معدة للزراعة اه معنى (قوله لانها لا تهلك الخ) عبارة المغنى لا انتفاء خطر الولادة فيها غالبا اه (قوله بانه الخ) اي الحل والبلاء متعلق برده ولا يخفى انه انما يتم فيما اذا كانت ما كولة (قوله فيها) اي البهيمة (قوله جبر اللجانين) اي جانبي المرأة والرجل في خوف الموت اه كردى (قوله انه فيهما) اي الامة والبهيمة ويحتمل ان الضمير راجع للبيع والفراق وهو الظاهر اه عش (قول المتن واطلاع نخل) اي بعد الاصداء اه معنى (قوله لم يؤثر) الى قوله ويرد في المغنى (قوله كبدا الطلع) خبر وظهور النور الخ (قوله ولم يدخل وقت جذاه) ولو دخل وقت جذاه لم يها قطعه لياخذ نصف الشجرة اه معنى (قول المتن قطفه) اي قطعه اه نهاية (قوله وان اعتيد الخ) غاية (قوله اكثر) مفعول مطلق لقوله نظروهم وقوله جبر امفعول له اقوله اكثر وقوله الغى الخ خبر ان (قول المتن قطف) ببناء المفعول (قوله وانا اقطفه) من باب ضرب مختار اه عش (قوله لا نقص) اي ككسر غصن (قوله منه) اي القطف (قوله ولا من الخ)

قوله وكان الفراق لا بسببها انما زاد هذا القول فنصف قيمة ولو اسقطه وقال فنصف قيمة أو كلها كان أحسن ليشمل ما لو كان السبب عارضا كدتها احترز عن المقارن لان الزوج يرجع حينئذ بكل المهر بالزيادة المتصلة قهر او كذا قوله بعد وفارق لا بسببها انما اوجه اليه التعبير بنصف العين ونصف القيمة لاثنين في كلامه ولو قال بدله وفارق لا بسبب مقارن او اسقطه وقال او بعد زيادة ونقص الخ ثم قال فان رضينا بنصف العين او كلها او الا فنصف القيمة او كلها كان احسن فتأمل انتهى (قوله ولو كان فسخا لعاد الى السكة الخ) قد يقال فلم عاد للثؤدى كما تقدم (قوله والا فهو) اي الحرث (قوله بانه فيها) اي البهيمة

اللحم ومن ثم لم تجز التضحية بحامل كما سياتى وما هنا لا يقاس بالبيع كما هو ظاهر اذ المدار ثم على ما نخل عطف بالمعاوضة وهنا على ما فيه جبر للجانبين على ان كلامهما قبيح الا قاله يقتضى انه فيما ان حصل به نقص فعيب ولا فلا (واطلاع نخل) لم يؤبر عند الفراق (زيادة متصلة) فيمنع الزوج من الرجوع القهرى لحدوثها بملكها ولو رضيت باخذها مع النخل اجبر على قبوله وظهور النور في غير النخل بدون نحو تساقطه كبدا الطلع من غير تاخير (وان طلق) مثلا (وعليه ثمر مؤبر) بان تشقق طلمعه أو وجد نحو تساقط نور غيره وقد حدث بعد الاصداء ولم يدخل وقت جذاه (لم يلزمها قطفه) ليرجع هو لنصف نحو النخل لانه حدث في ملكها بل لها ابقاؤه الى جذاه وان اعتيد قطفه اخضر لكن نظره في الاذرعى ويرد بان نظروهم لجانبها اكثر جبر الماحصل لها من كسر الفراق الغنى النظر الى هذا الاعتبار او اوجب الفرق بينهما وبين ما مر في البيع (فان قطف) او قالت ارجع وانا اقطفه (تعين نصف) نحو (النخل) حيث لا نقص في الشجر حدث منه ولا زمن لا نطف يتبادل باجرة اذ لا ضرر عليه حينئذ بوجه (ولو رضى بنصف) نحو (النخل وتبقى الثمر الى جذاه)

وقبض النصف شائعاً بحيث برئت من ضمانه (اجبرت) على ذلك (في الاصح) إذ لا ضرر عليها فيه (ويصير النخل في يدهما) كسائر الاموال المشتركة ومن ثم كان في السقي كشر يكتفي في الشجر ان فرد أحدهما بالثمر أما إذا لم يقبضه كذلك كان قال ارضى بنصف النخل وأوخر الرجوع إلى بعد الجذاذ أو أرجع في نصفه حالاً ولا أقبضه إلا بعد الجذاذ أو وأغيرها نصفي فلا يجاب لذلك (٢٠٩) قطعاً وان قال لها برأتك من ضمانه

لا ضررها لانها لا تبرأ بذلك فان قال اقبضه ثم اودعها إياه ورضيت بذلك اجبرت إذ لا ضرورة عليها حينئذ وإلا فلا وعلى هذا يحمل إطلاق من اطلق ان قوله اودعها كقوله اغيرها (ولورضيت به) اى الرجوع في نصف الشجر وترك ثمرها للجذاذ (فله الامتناع) منه (والقيمة) اى طلبها لان حقه ناجز في العين او القيمة فلا يؤخر إلا برضاها ولو وهبته نصف الثمر لم يجبر على القبول لزيادة المنة هنا بخلافه فيما مر في الطلع فان قيل اشتركا فيهما وقيل يجبر وأطالوا في الانتصار له (ومتى ثبت خيار له) لنقص (اولها) لزيادة اولها لاجتماعهما (لم يملك هو) نصفه (حتى يختار ذو الاختيار) من أحدهما أو منهما وإلا لبطلت فائدة التخيير وهو على التراخي لانه ليس خيار عيب مالم يطلب فتكاف هي اختيار احدهما فوراً ولا يعين في طلبه عينا ولا قيمة لان التعيين ينافي تفويض الامر اليها بل يطالبها بحقه عندها فان امتنعت لم تحبس بل تنزع منها وتمنع من التصرف فيها فان اصرت على الامتناع باع

عطف على قوله لا نقص الخ عبارة المغنى ولم يمتد من قطعه اه (قوله وقبض النصف) إلى قوله فان قال في المغنى إلا قوله ومن ثم إلى اما إذا وقوله او وأغيرها نصفي (قوله او وأغيرها) عطف على قوله لا أقبضه (قوله لا تبرأ بذلك) لان الابراء من ضمان العين مع بقاء باطل اه معنى (قوله اجبرت) مع قوله ورضيت لا يخلو عن حرازة ثم هلا جرى هذا التفصيل في مسألة الاعارة ويجاب بان فيها خطر الضمان سم على حجج وذلك لانه حيث وقع الرضا منها وقد طلب جعله وديعة لم يكن لقوله اجبرت معنى لان الاجبار الزام الممتنع من الفعل على قبوله اه ع ش عبارة السيد عمر قوله اجبرت الخ افي يتصور الاجبار مع الرضا فليتامل ثم رايت الفاضل المحشى قال ان الجمع بينهما لا يخلو عن حرازة اه (قوله والا) اى ان لم ترض بذلك (قوله وعلى هذا) اى قوله وإلا فلا اه سم عبارة الرشيدى اى على ما إذا لم ترض اه وهى أحسن (قوله اى الرجوع) إلى قوله إذ لا فائدة في المغنى إلا قوله فان قبل إلى المتن (قوله اى الرجوع) اى رجوع الزوج (قوله لان حقه) عبارة المغنى لان حقه ثبت معجلاً فلا يؤخر إلا برضاها والتاخير بالتراضى جائز لان الحق لها ولا يلزم فلو بدا لاحدهما الرجوع عمارضى به جاز لان ذلك وعدم لا يلزم (فرع) لو اصدقها نخلة مع ثمرتها ثم طلقها قبل الدخول ولم يرد الصداق رجع في نصف الجميع وان قطعت الثمرة لان الجميع صداق ويرجع ايضا في نصف الكل من اصدق نخلة مطلعة وطلق وهى مطلعة فان ابرت ثم طلق رجع في نصف الشجرة وكذا في نصف الثمرة ان رضيت لانهما قد زادت والا لاخذ نصف الشجرة مع نصف قيمة الطلع اه (قوله فيهما) اى الشجر والثمر (قوله وقيل يجبر) اى على قبول الهبة اه معنى (قوله اولها) قد يدخل فيما قبله بجعل اوفيه مانعة خلو لا مانعة جمع اه سم (قوله لاجتماعهما) اى النقص والزيادة (قوله او منهما) عبارة المغنى وان كان لها اعتبر توافقهما اه (قوله والا) اى وان لم يتوقف ملكه على الاختيار (قوله وهو) اى الاختيار اه ع ش (قوله مالم يطلب) اى الزوج حقه فتكاف الخ اى الزوجة حين طلب الزوج (قوله اختيار احدهما) اى من العين والقيمة (قوله فان امتنعت) اى من الاختيار (قوله بل تنزع) اى العين وكذا ضمير فيها ومنها الآتين (قوله فان اصرت على الامتناع باع الفاضل الخ) قد يقال هذا الاطلاق صادق بما إذا كان نصف القيمة أكثر من قيمة النصف كما هو الغالب فيؤدى إلى الخروج عن عهدة الواجب اعنى نصف القيمة إلى بيع أكثر من النصف وهو خلاف المصلحة ولو قيل عمل القاضى بما تقتضيه المصلحة ففي هذه الصورة يتعين عليه دفع نصف العين وفي عكسه كان وجداً رغب في الثلث مثلاً بما يساوى نصف القيمة يتعين البيع لكان متبجها اه سيد عمر (قوله يبعه) اى قدر الواجب (قوله مازاد) اى على قدر الواجب اه كرى (قوله قيل الخ) قال ذلك في شرح الروض اه سم (قوله في الصورة الاخيرة) وهى قوله ياخذ نصف العين اه سم (قوله وفيه نظر) وافقه المغنى عبارته ومتى استحق الرجوع في العين استقل به اه (قوله ويجاب الخ) وفي شرح الارشاد ويجاب بان التساوى امره مظنون فتوقف الامر على القضاء به انتهى اه سم (قوله لما مر) اى في شرح لم يلزمها قطعه من قوله جبراً لما حصل الخ اه كرى

(قوله أجبرت مع قوله ورضيت) لا يخلو عن حرازة ثم هلا جرى هذا التفصيل في مسألة الاعارة ويجاب بان فيها خطر الضمان (قوله وعلى هذا) اى قوله وإلا فلا (قوله اولها) قد يدخل فيما قبله بجعل اوفيه مانعة خلو لا مانعة جمع (قوله قيل) قال ذلك في شرح الروض (قوله في الصورة الاخيرة) اى وهى قوله ياخذ نصف العين الخ (قوله ويجاب) في شرح الاشاد ويجاب بان التساوى امر مظنون فتوقف الامر على القضاء به اه

(٥٢) - شروانى وابن قاسم - (سابع) القاضى منها بقدر الواجب من القيمة فان تعذر بيعه باع الكل وأعطيت مازاد ومع مساواة ثمن نصف الدين لنصف القيمة ياخذ نصف الدين إذ لا فائدة في البيع ظاهراً اى لان الشئ لا راغب فيه غالباً قيل ظاهر كلامهما انه لا يملكه اى في الصورة الاخيرة بالاعطاء حتى يقضى له الفاضل به وفيه نظر اه ويجاب بان رعاية جانبها لما مر

لا متاعها ومن ثم جرى
الحاوى وفروعه على ذلك
(ومتى رجع بقيمة)
للتقوم لنحو زيادة أو
نقص أو زوال ملك (اعتبر
الأقل من يومى الاصداق
والقبض) لأنها ان كانت
يوم الاصداق أقل فزاد
حدث بملكها فلم تضمنه له
أو يوم القبض أقل فأنقص
قبله من ضمانه فلم تضمنه له
ايضا وإطالة الاسنوى في
اعتراض هذا بنصوص
مصرحة باعتبار يوم القبض
مردودة بأنها مفروضة في
زيادة ونقص حصلا بعد
القبض فيعتبر هنا يوم
القبض نظير ما مر في الزكاة
المعجلة والاول فيما إذا حدثا
بعد العقد وقبل القبض
نظير ما مر في مبيع زاد
ونقص قبل القبض ومن
ثم كان الرجح هنا ما مر ثم
من اعتبار الأقل فيما بين
اليومين ايضا ولو تلف في
يدها بعد الفراق وجبت
قيمة يوم التلف لتلفه على
ملكه تحت يد ضامنه له (ولو
أصدة) لها (تعليم) ما فيه
كلفة عرفان (قرآن) ولو
دون ثلاث آيات على
الأوجه أو نحو شعر فيه
كلفة ومنفعة تقصد شرعا
لا شتماله على علم أو مواظ
مثلا عينا أو ذمة ولو لنحو
عبدها أو ولدها الذى
يلزمها انفاقه صح ولو كان

(قوله ترجح) أى الرعاية وكذا ضمير وتلقى الخ (قوله ذلك) أى عدم ملكه الا بالقضاء اه كرى (قوله على ذلك) أى توقف ملكه على القضاء اه ع ش (قوله للتقوم) إلى قوله فعلم انه في المغنى وكذا في النهاية إلا قوله وإطالة الاسنوى إلى الرجح هنا (قوله أو نقص) لمنع الخلو فقط (قوله لا هنا) أى القيمة (قوله فى اعتراض هذا) أى ما فى المتن من اعتبار الأقل (قوله بانها) أى تلك النصوص (قوله فيعتبر هنا) أى فيما إذا حصل بعد القبض (قوله والاول) أى ما فى المتن (قوله كان الرجح هنا الخ) وهو المعتمد كما يؤخذ من التعليل ومن تعبير النسيه وغيره بالأقل من يوم العقد إلى يوم القبض خلا لما يفهمه كلام المتن من عدم اعتبار ما بينهما (فروع) لو اصدقها حليا فكسرتة وانكسرت واعدته كما كان ثم فارق قبل الدخول لم يرجع فيه إلا برضاها لزيادته بالصنعة عندها وكذا لو اصدقها نحو جارية هزلت ثم سمئت عندها كعبد نسي صنعة ثم تعلمها عندها بخلاف ما لو اصدقها عبدا فعلمى عندها ثم ابصر فانه يرجع بغير رضاها كالمو تعيب بغير ذلك في يدها ثم زال العيب ثم فارقها فالزم ترش الزوجة برجوع الزوج فى الحلى المعادرجع بنصف وزنه تبرأ ونصف قيمة صنعة وهى أجرة مثلها من نقد البلد وان كان من جنسه كفى الغصب فيما لو أنلف حليا وهذا ما جرى عليه ابن المقرئ وهو المعتمد ولو اصدقها اناء ذهب أو فضة فكسرتة واعدته أو لم تعد لم يرجع مع نصفه بالأجرة إلا إذا أجرة لصنعة ولو نسيت المغصوبة الغناء عند الغاصب لم يضمنه لأنه محرم وان صح شرأؤها بن زيادة للغناء على قيمتها بلا غناء وهو محمول على غناء يخاف منه الفتنة مغنى ونهاية قال ع ش قوله ثم تعلمها الخ افهم انه لو تذكرها بنفسه عندها رجع فيه بغير رضاها وقوله إلا إذا أجرة لصنعة أى لانها محرمة ويؤخذ منه انه لو ابيع لها فعله كان اتخذه لتشرب منه لازالة مرض قام به الزمة أجرة الصنعة كالحلى المباح اه (قوله ولو تلف الخ) عبارة النهاية والمغنى ويستثنى من اطلاق المصنف ما لو تلف الخ (قوله تعليم ما فيه كلفة الخ) أى بحيث تقابل بأجرة وان قلت ع ش أى لا كتم نظر مغنى (قوله أو نحو شعر) أو حديث أو خط أو نحوه مما يصح الاستئجار على تعليمه اه مغنى (قوله لا شتماله الخ) بيان لما يقصد شرعا اه ع ش (قوله عينا أو ذمة) لعله تمييز من نسبة تعليم قرآن (قوله أو لنحو عبدها) ظاهره ولو لم يجب عليها تعليمه اياه وهو ظاهر لأنه مال لها تزد قيمته بالتعليم فهو نفع يعود اليها خلا لما توهمه عبارة شرح الروض من تقييده بما إذا وجب تعليمه فان عبارة الروضة كالمصرحة بخلافه اه سم بحذف (قوله الذى يلزمها انفاقه) عبارة المغنى ولو اصدقها تعليم عبدها أو ولدها أو ختانه صح ان وجب عليها أو لا فلا اه وفي سم بعد ذكر مثلها عن الروضة ما نصه قضيته انه لو لم يجب ختان العبد أى أو تعليمه لم يجز شرطه صداقا وفيه وقفة لأنه وان لم يجب يزبدى قيمته فهو نفع مالى راجع اليها فليتأمل ولا يخفى التفاوت بين اعتبار الروضة في تعليم الولد وجوبه واعتبار الشارح لزوم انفاقه فان مجرد لزوم الاتفاق لا يقتضى وجوب تعليم ما أريد جعل تعليمه صداقا كما هو ظاهر اه وقوله ولا يخفى الخ فى السيد عمر مثله (قوله والذى يلزمها انفاقه) أى بخلاف غيره اما لكونه غنيا بمال أو كون نفقته على ابيه أو كونه كبير اقادرا على الكسب اه ع ش (قوله ولو كان الخ) غاية فى الصحة اه ع ش (قوله لكن ان رضى اسلامها) وإلا فلا كتعليم التوراة أو الانجيل لها أو لمسلمة فانه لا يصلح ولو اصدق الكتائية تعليم الشهادتين أو هى أو غيرها اداء شهادة لم يصح فان كان فى تعليمها كلفة أو محل القاضى المؤدى

(قوله ترجح ذلك وتلقى) أى الرعاية (قوله ولو لنحو عبدها) ظاهره ولو لم لا يجب عليها تعليمه اياه وهو ظاهر لان عبدها مال لها تزد قيمته بالتعليم فهو نفع يعود اليها خلا لما توهمه عبارة شرح الروض من تقييده بما إذا وجب تعليمه فان عبارة الروضة كالمصرحة بخلافه وهى الرابعة اصدقها تعليم ولدها لم يصح الصداق كما لو شرط الصداق ولدها وان اصدقها تعليم غلامها قال البغوى لا يصح كالولد وقال المتولى يصح وهذا اصح ولو وجب عليها تعليم الولد أو ختان العبد فشرطه صداقا جازاه وقضيته انه لو لم يجب ختان العبد لم يجز شرطه صداقا وفيه وقفة لأنه وان لم يجب يزبدى قيمته فهو نفع مالى راجع اليها فليتأمل ولا يخفى التفاوت بين اعتبار الروضة في تعليم الولد وجوبه واعتبار الشارح لزوم اتفاقه فان مجرد لزوم الاتفاق لا يقتضى وجوب تعليم ما أريد

ان رجى اسلامها (و) متى (طلق) مثلا (قبله) اى تعليمها هي دون نحو عبدا ولم تصرزوجة او محر ماله بحدوث رضاع او بان ينكح بنتها ولا كانت صغيرة لا تشتهى وكان التعليم بنفسه (فالاصح تعذر تعليمه) وإن وجب كالفا تحة قبل (١١٤) الدخول وبعده لانها صارت أجنبية فلم

تؤمن المفسدة لما وقع بينهما من مقرب الالفه وامتداد طمع كل الى الآخر وبه فارق ما مر من جواز النظر للتعليم فعمل انه لا نظر هنا لما علل به الاسنوى التعذر من استحالة القيام بتعليم نصف مشاع واستحقاق نصف معين تحكم مع كثرة الاختلاف بطول الايات وقصرها وصعوبتها وسهولتها حتى في الصورة الواحدة وذلك لما تقرر من التعذر بعد الوطء مع استحقاقها لتعليم الكل وانه لو امكنه ان يعلمها ما استحقته في مجلس واحد من وراء حجاب بحضرة مانع خلوة ودرضى بالحضور كحرم او زوج او امرأة اخرى وهما ثقتان يحتشمهما فلا تعذر (تنبيه) اذالم يتعذر كان كان لنحوقتها وتشطرها العبرة في النصف الذى يعلمه هل هو باعتبار الايات او الحروف وهل اذا اختلفا في تعيينه المجاب هو اوهى لم ار فى ذلك شيئا ويظهر اعتبار النصف المتقارب عرفا بالآيات او الحروف وان الخيرة اليه لا اليها كما اعتبروا نية المدين الدافع دون نية الدائن المدفوع اليه نعم الذى يتجه

عنده الشهادة بعيدا يحتاج فيه الى ركوب فالظاهر الصحة كما قاله الاذرى اه معنى (قوله) ولم تصر الخ (وقوله) الا ترى وكان التعليم الخ معطوفان على طلق (قوله) ولم تصرزوجة اى بنكاح جديد اه نهاية (قوله) قبل الدخول الخ (الاولى) تقديمه على فالاصح الخ ليعلم بطلان كلفه المغنى (قوله) وبه فارق الخ اى بقوله لما وقع بينهما الخ (قوله) فلم الخ اى من التعليل المذكور (قوله) التعذر (مفعول علل (قوله) من استحالة القيام الخ) الاسك ان يؤخر قوله استحالة بان يقول من ان القيام بتعليم الخ مستحيل واستحقاق الخ او يقدم قوله تحكم بان يقول وتحكم استحقاق نصف الخ (قوله) واستحقاق نصف الخ اى استحقاق تعليمه الخ (قوله) وذلك اى عدم النظر لما علل به الاسنوى (قوله) لما تقرر اى فى قوله قبل الدخول وبعده (قوله) مع استحقاقها الخ اى وعدم جريان تعليله باستحالة القيام الخ فيه (قوله) وانه الخ (عطف على قوله) انه لا نظر الخ (قوله) لو امكنه ان يعلمها الى التنبيه فى النهاية والمغنى (قوله) فى مجلس واحد اى او مجالس مر اه سم على منهج اه ع ش (قوله) اذالم يتعذر الخ) عبارة النهاية ومتى لم يتعذر لكونه لنحوقتها مطلقا اولها فى الذمة فان اتفقا على شيء فذاك ولا تعين المصير الى نصف مهر المثل كما اقي به الوالد اخذ من تعليل الاسنوى اه واعتمده ع ش والرشىدى (قوله) هل هو اى النصف (قوله) ويظهر اعتبار النصف الخ) هذا مردود وقياسه على اجابة المدين فاسد لان الحق هناك مضبوط لا تفاوت فيه ولا ايهام وما احضره المدين الدافع من جنس الحق على صفته من غير تفاوت ولا كذلك ما هنا فالوجه حيث لم يتفقا على شيء وجوب مهر المثل سم ونهاية (قوله) وان الخيرة الخ) عطف على قوله اعتبار النصف الخ (قوله) ثم رايتم بعضهم الخ) يعنى الشهاب الرملى (قوله) ان النصف الخ) اى تعليمه (قوله) واجابة احدهما اى الزوجين (قوله) فيجب نصف مهر المثل) القلب الى هذا اميل لنقله عن النص كما يأتى ولفساد القياس الذى أشار اليه الشارح فان الدين لا تفاوت فيه بالكلية بخلاف الحروف فانها متغايرة بالحقيقة متفاوتة فى السهولة ثم رايتم فى النهاية ما نصه ومتى لم يتعذر ككونه لنحوقتها الخ اه سيد عمر (قوله) وهو اى ما قاله البعض (قوله) ولما يلزم) الى التحكم (قوله)

جعل تعليمه صداقا كما هو ظاهر (قوله) فى المتن وطلق قبله فالاصح تعذر تعليمه) قال فى الروضة الحادية عشرة نكحها على خياطة ثوب معلوم جازوله ان يامر غيره بالخياطة ان التزم فى الذمة وإن نكح على ان يخطه بنفسه فعجز بان سقطت يده او مات فقضا عليه قولان اظهرهما مهر المثل والثانى اجرة الخياطة ولو تلف ذلك الثوب فوجهان اصحهما تلف الصداق فيعود القولان فى مهر المثل والاجرة والثانى تاقى ثوب مثله ليخطه وهذا الثانى هو الموافق لما تقرر فى الاجارة من جواز ابداله المستوفى به فليراجع وإن طلقها بعد الخياطة قبل الدخول فله عليها نصف اجرة المثل وان طلقها قبل الخياطة فان دخل بها فعليه الخياطة والا حاط نصفه فان تعذر الضبط عاد القولان فى انه يجب مهر المثل ام الاجرة اه (قوله) وهل اذا اختلفا فى تعيينه المجاب هو اوهى الخ) الذى افتى به شيخنا الشهاب الرملى أنهم ما ان اتفقا على شيء والاوجب نصف مهر المثل (قوله) كما اعتبروا نية المدين الخ) الفرق بينهما ظاهر لان الحق هناك مضبوط لا تفاوت فيه ولا ايهام وما احضره المدين مدافع على صفته من غير تفاوت ولا كذلك ما هنا فالوجه حيث لم يتفقا وجوب مهر المثل ثم رايتم عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملى انه متى لم يتعذر ككونه لنحوقتها وتشطرها تعذر بان كان لها واختلفا فان اتفقا على شيء والا تعين المصير الى نصف مهر المثل اخذ من تعليل الاسنوى المتقدم شرح مر (قوله) كما اعتبروا نية المدين الدافع) اقول لعل هذا القياس مما يتعجب منه لان المدين فى المقيس عليه احضر ما لا تفاوت بينه وبين الحق بوجه مما اتفقا على انه من جنس الحق وعلى صفته ولا نزاع بينهما فى ذلك رانما النزاع فى اخذه عن اى الدينين او الديون وكانت الخيرة للدين بخلاف ما نحن فيه فان الحق غير مضبوط ولا متفق عليه فليتأمل (قوله) فيجب نصف مهر المثل)

أنه لا يجاب لنصف ملفق من سور أو آيات لا على ترتيب المصحف لانه لا يفهم من اطلاق النصف ثم رايتم بعضهم قال أن النصف الحقيقي يتعذر واجابة أحدهما تحكم فيجب نصف مهر المثل اه وهو مبنى على ما مر عن الاسنوى وقد علمت رده وانما يلزم حيث لا مرجح

وقد علمت رده) في كون ما ذكره فيما تقدم ردا لما قاله الاسنوي نظر لجواز التعليل في مسئلة التشطير بكل
 ما ذكره الاسنوي او ما ذكره هو فليتامل اه سم (قوله وقد علمت مرجح الخ) كانه يريد قياسه على اعتبار
 نية المدين الدافع وقد علمت بما مر من الفرق وفساد قياسه من اصله ما فيه اه سم (قوله ما ذكرته) اي
 في قوله ويظهر اعتبار النصف الخ وان الخيرة الخ (قوله في الزيادة) اي المتصلة (قوله لذلك) اي لرعاية
 جانبها (قوله اوجه في المعنى) قد علمت بما بيناه ما يسقط بل يمنع وجاهته راسا اه سم (قوله فيما اذا تعذر)
 الى التنبيه في النهاية لا قوله اوقبله وصحجناه وقوله وان المعتمد الثاني وكذا في المعنى لا قوله ولو قبل الطلاق
 الى المتن وقوله لا بدل نصفه كما مر وقوله فهو كالوهاب الى المتن وقوله وكانه اشار الى المتن (قوله فيما اذا
 تعذر الخ) اي في صورة المتن واشار به الى ان قوله ويجب الخ مترتب على قوله فالاصح تعذر تعليمه خلافا
 لما وقع في حاشية الشيخ اه رشيدى (قوله ولا) اي بان فارقها قبل الوطء (قوله ان لم يجب شطر) اي
 بان كان الفراق منها او بسببها (قوله ولا) اي ان وجب الشطر بان فارقها بسببها (قوله اما لو اصدقها
 الخ) محترز قوله السابق وكان التعليم بنفسه اه ع ش (قوله بل يستاجر الخ) «تنبيه» لو اصدقها
 تعليم سورة من القرآن او جزءا منه اشترط تعيين المصدق وعلم الزوج والولى بالمشروط تعليمه فان لم
 يعلمها او احدهما وكلا او احدهما من يعلمه ولا يكفي التقدير بالاشارة الى المكتوب في اوراق المصحف
 ولا يشترط تعيين الحرف اي الوجه الذى يعلمه لها كقراءة نافع فيعلمها ما شاء كما في الاجارة ونقل عن
 البصريين انه يعلمها ما غلب على قراءة اهل البلد وهو كما قاله الاذرعى حسن فان لم يكن فيها اغلب عليها ما شاء
 فان عين الزوج والولى حرفا تعين فان خالف وعلمها حرفا غيرهما فتطوع به فيلزمه تعليم الحرف المعين عملا
 بالشرط ولو اصدقها تعليم قرآن او غيره شهر اصح لا تعليم سورة في شهر كفاي الاجارة فهم ما معنى ونهاية قال
 ع ش قوله وهو كما قال الاذرعى الخ معتمد وقوله فيلزمه تعليم الحرف الخ اي من الكلمة التى لم يشملها ما تعلمته فلو
 شرط تعليمها قراءة نافع مثلا فعلمها قراءة غيره وجب تعليم الكلمات التى يخالف فيها ناعما وقوله شهر الخ
 ويعلمها من الشهر فى الاوقات التى جرت العادة بالتعليم فيها كالنهار فلو طلبت خلاف المعتاد لا يلزمه الاجابة
 وان ترا ضيا بشىء عمل به اه (قوله او تعلق الخ) كقوله او علقت عطف على زال الخ (قوله حق لازم) اما لو
 كان الحق غير لازم كوصية لم يمنع الرجوع نهاية ومغنى وروض (قوله كرهن) والبيع بشرط الخيار ان
 كان للمشتري وحده رجوع الزوج الى نصف البدل لا تتقال الملك بذلك ولا فله نصف المعين روض ومغنى
 (قوله ولا رضى بالرجوع الخ) افهم ان له الرجوع مع التعلق لكن لا بد فى الرجوع فى صورة الرهن من اذن
 المرتهن وحينئذ يبقى الرهن فى النصف كما فى الروض وشرحه اه سم (قوله موسرة) راجع لعققت ودبرت

كذا مر (قوله وقد علمت رده) في كون ما ذكره فيما تقدم ردا لما قاله الاسنوي نظر لجواز التعليل
 في مسئلة التشطير بكل ما ذكره الاسنوي وما ذكره هو فليتامل (قوله وانما يلزم) اي التحكم (قوله
 وقد علمت مرجح الزوج) كانه يريد قياسه على اعتبار نية المدين الدافع وقد علمت بما مر من الفرق وفساد
 قياسه من اصله ما فيه (قوله ما ذكرته) اوجه في المعنى قد علمت بما بيناه ما يسقط بل يمنع وجاهته راسا فاعجب
 بعد ذلك من معارضته النص بهذا الكلام مع سقوطه (قوله ولا رضى بالرجوع مع تعلقه به) افهم ان له
 الرجوع مع التعلق لكن لا بد فى الرجوع فى صورة الرهن من اذن المرتهن وحينئذ يبقى الرهن فى النصف قال
 فى الروض وشرحه فان صبر فى صورة الاجارة والرهن والتزويج بان قال مع اختياره رجوعه باذن المرتهن
 فى صورته انما اصبر الى انقضاء مدة الاجارة وانفكاك الرهن وزوال الزوجية فلها الامتناع لما عليها من
 فصل الضمان حتى يقبل هو المستاجر والمرهون والزوج ويسلمها اي العين المصدقة للمستحق لها لتبرا
 اى الزوجة من الضمان فليس لها الامتناع حينئذ ويبقى الرهن فى صورته فى نصفها وما فسرت به ضمير يسلمها
 هو ما فى الاصل ويجوز عوده على الزوجة اى ويسلمها الصداق او تعطيه معطوف على تقبض اى فلها
 الامتناع ليقبض الزوج ما ذكر الخ اول تعطيه نصف القيمة اه (قوله موسرة) راجع لعققت ودبرت

لهذا منزلة اللازم لتعذر رجوعها فيه بالقول ولا نه ثبت له مع قدرتها على الوفاء حق الحرية والرجوع بقوته بالسكينة وعدمه لا يفوت حق الزوج فوجب ابقاء حق الحرية لا انتفاء الضرر وبهذا فارق نظائره (فنصف بدله) أى قيمة المتقوم ومثل المثل كالمثل تلف وليس له نقض تشرفها بخلاف الشفع لوجود حقه عند تصرف المشتري وحق الزوج انما حدث بعد ولو صبر لزواله وامتنع من تسلبه فبادرت بدفع البدل اليه لزمه القبول لدفع خطر ضمانها له (فان كان زال وعاد) اوزال الحق اللازم ولو بعد (١٣٤) الطلاق قبل اخذ البدل (تعلق) الزوج

(بالعين فى الاصح) لانه لا بدله من بدل فعين ماله اولى وبه فارق نظائره كما مر فى الفلوس (ولو وهبته) واقتضته (له) بعد ان قبضته او قبله وصحناه (ثم طلق) مثلاً قبل وطء (فلا يظهر ان له نصف بدله) من مثل او قيمة لا بدل نصفه كما مر وذلك لعوده اليه بملك جديد فهو كما لو وهب ما اشتراه من بائعه ثم افلس بالثمن فان البائع يضارب به وكون الموهوب ثم غير الثمن المستحق وهنا عين المستحق لا اثر له لان علة المقابل وهى كونها عجلت له ما يستحقه تتأق فيسأله من مسئلة المفلس فكانت حجة عليه (وعلى هذا) الاظهر (لو وهبته النصف) ثم اقبضته له (فله نصف الباقي) وهو الربع (وربع بدله كله) لان الهبة وردت على مطلق النصف فتشيع فيها اخرجته وما ابقته (وفى قول النصف الباقي) لانه استحق النصف بالطلاق وقد وجده فانحصر حقه فيه ومن ثم سى هذا قول

اهم عبارة النهاية والمغنى ولو دبرته او علقت عتقه بصفة رجوع ان كانت معسرة ويبقى النصف الآخر مدبراً او معلقاً عتقه لان كانت موسرة لانه قد ثبت له مع قدرتها الخ (قوله لهذا) أى ما ذكر من التعليق والتدبير وكذا ضمير فيه (قوله وعدمه) أى عدم الرجوع (قوله وبهذا فارق نظائره) عبارة النهاية والمغنى وانما لم يمنع التدبير فسخ البائع ولا رجوع الاصل فى هبته لفرعه ومنع هنا لان الثمن عوض محض ومنع الرجوع فى الواهب يفوت الحق بالسكينة بخلاف الصداق فيهما اه (قوله وليس له) أى للزوج (قوله لوجود حقه الخ) يؤخذ منه انه لو كان تصرفها بعد الفسخ لا ينفذ وهو واضح وانما يتردد النظر فيما تقارن الفسخ والتصرف هل ينفذ نظراً الى ان ملكها باق الى تمام الفسخ فوقعت صيغة التصرف وهو باق بملكها والا قرب نعم اه سيد عمر (قوله ولو صبر الخ) عبارة المغنى فان صبر فى صورة الاجارة والرهن والتزويج بان قال مع اختياره رجوعه باذن المهرتين فى صورة انا صبر الى القضاء مدة الاجارة وانفكاك والرهن وزوال الزوجية فلها الامتناع لما عليها من خطر الضمان حتى يقبض هو المستاجر والمهر ون الزوج ويسلم العين المصدقة للمستحق لانه التبرأ الزوجة من الضمان فليس لها الامتناع حينئذ لانتهاء العلة اه زاد الروض مع شرحه ويبقى الرهن فى صورته فى نصفها او تعطيه معطوف على قبض أى فلها الامتناع ليقبض الزوج ما ذكر الخ (قوله لتعطيه نصف القيمة اه) (قوله لزواله) أى الحق او تعلقه (قوله وامتنع من تسلبه) أى الآن اه عش (قوله اوزوال الحق الخ) عطف على كان (قوله ولو بعد الطلاق) غاية أى ولو كان العود او الزوال بعد الطلاق وقوله قبل اخذ البدل متعلق بقوله عاد اوزال الخ (قوله لا بدله) أى للزوج (قوله وبه فارق نظائره الخ) لعل المراد بالنظائر هنا ما فى الفلوس والهبة للولد فانه لو خرج عن ملكها وعاد لا يتعلق به حق الواهب والبائع على الراجح فيهما اه عش (قوله واقتضته) عبارة المغنى بلفظ الهبة بعد قبضها له والمهر عين وخرج بما ذكر ما لو لم تهبه بلفظ الهبة بل باعت له مخا بة فانه يرجع بنصفه قطعاً وان كانت المخا بة فى معنى الهبة ولو وهبته قبل قبضه فان الهبة باطلة على المذهب وان كان فى كلام الشارح ما يؤم خلافه وسيبقى هبة الدين اه وكذا فى النهاية الا قوله بل باعت له ما لو وهبته قال عش قوله ما لو لم تهبه بلفظ الهبة أى كان قالت له امرتك او ارقبتك فان كلا منهما هبة بغير لفظ الهبة اه عبارة الروض مع شرحه وان كان الصداق عيناً اشترط فى التبرع به التملك بالايجاب والقبول والافاض ويجزى لفظ العفو لظاهر القرآن كما يكفى لفظ الهبة والتمليك لفظ الابراء ونحوه كالاسقاط اه (قوله كما مر) أى فى شرح والان نصف قيمته سليماً (قوله لعوده الخ) عبارة المغنى لانه ملك المهر قبل الطلاق من غير جهة الطلاق اه (قوله فهو) أى هبة الزوجة الصداق للزوج (قوله فيسأله) الضمير المستتر هنا والمجروح فى قوله الآتى حجة عليه للمقابل (قوله وهو الربع) أى ربع الصداق (قوله فتشيع الخ) الاولى التذكير كافى فى النهاية والمغنى عبارة الثانى فيشيع الراجع فيها اخرجته وما ابقته وهذا يسمى قول الاشاعة وكان الاولى ان يقول بدل ربع كله اه (قوله لما مر) أى فى شرح والا فنصف قيمته سليماً (قوله وان المعتمد) أى بقطع النظر عن رد الاولى الى الثانية وقوله الثانى أى نصف بدل كله (قوله فى مدخول بين) أى لانه لا يضاف الا الى متعدد (قوله قاعدة الحصر والاشاعة) يعنى حصر الحكم فى بعض الكل تارة واشاعته فى الكل اخرى وقوله من وجه ذلك أى اقام دليلاً على ذلك الترجيح اه كرى (قوله ولم ارا الخ) المسئلة مبسوطة فى قواعد

الحصر (وفى قول يتخير بين بدل نصف كله) أى نصف بدل كله كما باصله وكأنه اشار لما مر انه يمكن رد كل من العبارتين الى الاخرى وان المعتمد الثانى (او) بمعنى الواو اذ هى لا يعطف بها فى مدخوله بين (نصف الباقي وربع بدل كله) لثلا يلحقه ضرر التشطير اذ هو عيب (فتبينه) ما صححوه هنا من الاشاعة هو من جزئيات قاعدة الحصر والاشاعة وهى قاعدة مهمة تحتاج لمزيد تأمل لدقة مداركهم التى حملتهم على ترجيح الحصر تارة والاشاعة اخرى ولم ار من وجه ذلك مع مس الحاجة اليه

ويوضح بذلك مثال لكل من جزئياتها مع توجيهه بما يتضح به نظائره فاقول هي اربعة اقسام ما نزلوه على الاشاعة قطعاً كان يكون له في ذمته عشرة وزناً فيعطيه له عدا فتزيدو احدافيشيع في الكل ويضمنه لانه قبضه لنفسه جزم به الرافي وأخذ منه ان من طلب اقتراض ألف وخمسة فوزن له الف وثم ثمانية غلطاً ثم ادعى المقرض (٤١٤) تلف الثلثة بلا تقصير لكون يده يد امانة لزمه منها مائتان وخمسون لان جملة الزائد

أشيع في الباقي فصار المضمون من كل مائة خمسة اسداسها وسدسها امانة فالأمانة من الزائد خمسون لا غير وبوجه القطع بالاشاعة هنا بان اليد المستوية على الزائد المنهم لا يمكن تخصيصها ببعضه لعدم المرجح إذ لا مقتضى للضمان او الأمانة قبلها حتى يحال الامر عليه او على الاصح كاهنا وبوجه بان التشطير وقع بعد الهبة فرفع بعضها فلزمت الاشاعة لعدم المرجح وكيع صاع من صبرة تعلم صيغاتها فينزل على الاشاعة كما مر لان البعضية المنبثة في الصبرة التي افادتها من ظاهرة في ذلك وقيل على الحصر حتى لو صيت عليها صبرة اخرى ثم تلف الكل الاصاغاتين وكما إذا أفر بعض الورثة بدين فيشيع حتى لا يلزمه إلا قدر حصته عملاً بقضية كون الافراخ ارباعاً عما لزم الميت فلم يلزمه منه إلا بقدر ارثه وما نزلوه على الحصر قطعاً كاعطوه عبداً من رقيق فوات وما تواروا كلهم الا واحداً تعينت الوصية فيه اي رعاية لغرض الموصى من بقاء وصيته بحالها

الزركشي فراجعها اه سيد عمر (قوله ويتضح) أي وجه ذلك الجميع (قوله بذكر مثال لكل من جزئياتها الخ) أي بذكر مثال لكل قسم من اقسامها الاربعة الاتية مع دليله ليتضح به نظائره من ذلك القسم اه كردى (قوله هي اربعة اقسام الخ) أي القاعدة اربعة اقسام الاول ما نزلوه على الاشاعة قطعاً اه كردى (قوله له) أي لزيدو قوله في ذمته أي عمرو وعشرة من الدراهم (قوله فيعطيه) أي العشرة التي في ذمته وقوله عدا أي مع الموافقة وزنا (قوله فتزيد) كذا فيما بأيدينا من النسخ بالمشاة الفوقية ولعله من تحريف الناسخ وانه في الاصل بالمشاة التحتية وعلى كل فالزيادة على سبيل الغلط (قوله فيشيع) أي الواحد الزائد وقوله في الكل أي في كل من احد عشر (قوله ويضمنه) أي الواحد الشائع في الكل فيصير المضمون من كل واحد من العشرة جزءاً من أحد عشر أجزائه (قوله لانه) متعلق بقوله يضمنه والضمير للواحد الشائع (قوله وأخذ) ببناء المفعول (قوله منه) أي المثال المذكور الذي جزم به الرافي (قوله لكون يده الخ) تعليل للتقييد بعدم التقصير (قوله لزمه الخ) خبر ان (قوله في الباقي) لعل الاولى المناسب لسابقه الماخوذ منه ان يقول في الكل (قوله وسدسها امانة) عطف على اسم صار وخبره (قوله من الزائد) أي الثلثة (قوله هنا) أي في مسألة الشارح (قوله تخصيصها) أي اليد (قوله ببعضه) أي في بعض ما قبضه الدائن او المقرض (قوله إذ لا مقتضى للضمان) أي في المثال الاول او الأمانة أي في المثال الثاني (قوله قبلها) أي اليد (قوله وعلى الاصح) عطف على قوله قطعاً أي والقسم الثاني ما نزلوه على الاشاعة (قوله كاهنا) أي في مسألة المتن (قوله وبوجه) أي تصحيح الاشاعة في مسألة المتن (قوله وكيع صاع الخ) كقوله لآتي وكذا إذا أقر الخ عطف على قوله كاهنا (قوله كاسر) أي في البيع (قوله التي الخ) صفة البعضية وقوله فاعل افادتها وقوله ظاهرة خبر ان وقوله في ذلك أي الاشاعة (قوله وقيل على الحصر) أي ينزل الصاع على الحصر (قوله فيشيع) أي الدين في جميع التركة (قوله منه) أي الدين المقر به (قوله لا بقدر ارثه) أي بنسبة ارثه إلى مجموع التركة (قوله وما نزلوه الخ) عطف على قوله ما نزلوه على الاشاعة (قوله فوات) أي الموصى وقوله وما تواروا أي العبيد (قوله كراعوه) أي غرض الموصى (قوله منه) أي ماعينه (قوله وفي تحتها) عطف على في تعين الخ (قوله وعلى الاصح) عطف على قطعاً من قوله على الحصر قطعاً ولو عبر باو بدل الواو لكان أولى ووافق لسابقه (قوله فقال) أي شريكه أي للفقير (قوله واطلق) أي لم يقصد شيئاً من نصيبه ونصيب شريكه (قوله على ملكه) أي الوكيل (قول المتن ولو كان) أي المهردين أي لها على زوجها نهاية ومعنى (قوله ولو هبة) إلى الفصل في النهاية وكذا في المغنى لإاقوله كمالو شهد إلى المتن وقوله ان تعفوا إلى يعفو وفيهما ما نصه ولو خالها قبل الدخول على غير الصداق استحقه أي الغير وله نصف الصداق أي مع العوض الخالع عليه وان خالها على جميع الصداق صح في نصيبها أي في النصف دون نصيبه ويثبت له الخيار أي بين الفسخ في النصف الذي عاد اليه والاجازة ان جهل التشطير فاذا فسخ عوض الخلع رجع عليها بمهر المثل أي ويبقى المهر مشترك بينهما والان نصف الصداق وان خالها على النصف الباقي لها بعد الفرقه صار كل الصداق له نصفه بعوض الخلع وباقيه بالتشطير وان أطلق النصف بان لم يقيد بالباقي ولا بغيره وقع العوض مشترك بينهما فلها عليه ربع المسمى وله عليها ثلاثة ارباعه بحكم التشطير وعوض الخلع ونصف مهر المثل بحكم ما فسد من الخلع وان خالها على ان لا تبعة لها عليه في المهر صح وجعلناه على ما يبقى لها منه وهو النصف اه بزيادة التفاسير من عش (قوله منه)

(قوله فقال) أي القن

حيث لم يعارضها شيء كراعوه في تعين ماعينه لقضاء دينه منه وفي صحته إذا ترددت بين مفسد ومصحح كالطبل يحمل على المباح أي وعلى الاصح كالوكل شريكه قن في عتق نصيبه فقال له أعتقت نصفك وأطلق فيحمل على ملكه فقط لانه الأقوى فاحتاج لصارف ولم يوجد ومن ثم لو ملك نصف عبداً وقال بعتك نصف هذا اختص بملكه وكذا لو أقر بنصف عبد مشترك ينحصر في حصته كأم قليل فضل النسب (ولو كان ديناً فإبراءه) ولو هبة منه ثم فارق قبل وطء (لم يرجع عليها) بشيء (على المذهب) لانه لم يغرم شيئاً كمالو شهدا بدين وحكم به ثم أبرأته

المحكوم له ثم رجعا لم يغرمما للمحكوم عليه شيئا (وليس لولى عفوه عن صدق على الجديد) كسائر ديونها وحقوقها والذي بيده عقدة النكاح في الاية الزوج لانه الذى يتمكن من رفعها بالفرقة اى إلا ان تغفوه فيسلم الكل له او (١٥ ٤) يغفوه فيسلم الكل لها لاولى إذ لم يبق

يده بعد العقد عقدة

(فصل فى المتعة) وهى

بضم الميم وكسر هاء لغة اسم للتمتع كالمتاع وهو ما يتمتع به من الخواص وأن يتزوج امرأة يتمتع بها زمنا ثم يتركها وأن يضم لحجته عمرة وشرعا مال يدفعه اى يجب دفعه لمن فارقتها او سيدها بشروط كما قال يجب على مسلم وحر وضدهما (لمطلقة) ولو ذمية أو أمة (قبل وطء متعة إن لم يجب) لها (شطر مهر) بأن فوضت ولم يفرض لها شيء صحيح لقوله تعالى ومتوهن ولا ينافيه حقا على المحسنين لان فاعل الواجب محسن ايضا وخرج بمطلقة المتوفى عنها زوجها لان سبب وجوبها إباحاش الزوج لها وهو منتف هنا وكذا الومات هي اوماتا إذ لا إباحاش ويلم الخ من وجب لها شطر بتسميته او بفرض فى التفويض لانه يجبر الإباحاش نعم لو زوج أمته بعبده لم يجب شطر ولا متعة (وكذا) يجب (لموطوءة) طلقت طلاقا بائنا مطلقا او رجعا وانقضت عدتها على الاوجه لان الرجعية زوجة فى أكثر الاحكام والمتعة للإباحاش ولا يتحقق إلا بانقضاء عدتها من غير

أى الدين والجار متعلق بآرائه (قوله لزوج) خبر والذى الخ (قوله أو يغفوه) عبارة المغنى أو يغفوه عن حقه ليسلم لها كل المهر

(فصل فى المتعة) (قوله فى المتعة) الى قول وانقضت عدتها فى النهاية (قوله وكسرها) عبارة المغنى وحكى كبيرها اه (قوله اسم للتمتع الخ) عبارة المغنى مشقة من المتاع وهو ما يستمتع به والمراد بها هنا مال الخ (قوله للتمتع) فى أصله بخطه للتمتع بالياء سيد عمر (قوله وهو الخ) اى ويطلق ايضا المتاع على ما يتمتع به الخ اه (قوله وان يتزوج الخ) يقتضى أن هذا المعنى لغوى فحسب وقد يتوقف فيه فانها مستعملة شرعا فى المعنى المذكور ولا ينافى ذلك كونها باطلة كما هو ظاهر لدى الماهر اه سيد عمر (قوله وان يضم الخ) فى معرفة هذا المعنى والوضع لى فى اللغة نظر الا ان يقال النسك كان معلوما لاهل اللغة فلا مانع ان يضعوا له ولما يتعلق به فليتامل فان فيه ما فيه سم على حج اه ع (قوله وشرعا) الى قول المتن وكذا فى المغنى (قوله وشرعا) عطف على لغة (قوله او سيدها) عطف على من (قوله بشروط) متعلق بقوله يجب دفعه الخ (قوله كما قال) عبارة المغنى تاتى اه (قوله يجب على الخ) مقول قال ومتعلق لمطلقة (قول المتن لمطلقة) كان الاولى ان يزيد ونحوها ليشمل الملاعبة اه معنى (قوله ولا ينافيه) اى الوجوب حقا الخ اى قوله تعالى حقا الخ فاعل ياتى (قوله ايضا) اى كفاعل المستحب (قوله او ماتا) لعل المراد معا إذ لو كان مر تبادل فى قوله المتوفى عنها زوجها او فى قوله وكذا الومات هي سم وسيد عمر (قوله بتسمية او بفرض) قد يقال وجوب الشطر لا ينحصر فيهما فان تزوج غير المفوضة تفويض صحيحا مع السكوت عن ذكر المهر ينقصد بمهر المثل وقضية ذلك تشطره بالفراق قبل الدخول بشرطه اه سم (قول المتن وكذا الموطوءة) سواء افوض طلاقها اليها فطلقت ام علقه بفعلها ففعلت (فائدة) فى فتاوى المصنف ان وجوب المتعة ما يفعل الناس عن العلم بها فينبغى تعريفهن واشاعة حكمها ليعرفن ذلك اه معنى (قوله مطلقا) اى انقضت عدتها او لا (قوله وانقضت عدتها) خلافا للنهية عبارة وان راجعها قبل انقضاء عدتها وتكرر بتكرره كما افق به الوالدرحه الله تعالى اه قال ع ش قوله وتكرر بتكرره اى وان لم تقبض متعة الطلاق الاول اه (قوله على الاوجه) مقابلة الوجوب وان لم تنقض بأن راجع فومات فيها بالامر اراجعة فينبغى اخذا من الاجماع الاتى استرداد ما اخذته اه سم (قوله ان الاوجه ايضا الخ) مقابلة التكرر بتكرر الطلاق والمراجعة اه سم اى كإمارة عن النهاية والوالده (قوله لان الإباحاش لم يتكرر) هذا ممنوع بل مكابرة اه سم (قوله وخصوص الخ) قد يتوقف فى صلاحية هذا للتخصيص فتأمل وبفرضه فذكر بعض افراد العام لا يخصه اه سيد عمر وفيه نظر ظاهر اذ ليس مراد الشارح ان الثانى يخص الاول بل ان الاول دليل عام للموطوءة وغيرها والثانى دليل خاص للموطوءة كما يصرح به

(فصل فى المتعة) (قوله وهو ما يتمتع به) يتأمل (قوله وأن يضم لحجته عمرة) فى معرفة هذا المعنى والوضع له فى اللغة نظر إلا ان يقال النسك كان معلوما لاهل اللغة فلا مانع ان يضعوا له ولما يتعلق به فليتامل فان فيه ما فيه (قوله او سيدها) عطف على من (قوله او ماتا) لعل المراد معا إذ لو كان مر تبادل فى قوله المتوفى عنها زوجها او فى قوله وكذا الومات هي (قوله بتسمية او بفرض) قد يقال وجوب الشطر لا ينحصر فيهما فان تزوج غير المفوضة تفويض صحيحا مع السكوت عن ذكر المهر ينقصد بمهر المثل وقضية ذلك تشطره بالفراق قبل الدخول بشرطه (وانقضت عدتها) أفتى شيخنا الشهاب الرملى بوجوب المتعة للمطلقة رجعا وان راجعها قبل انقضاء عدتها وتكرر بتكررها بتكرر الطلاق اه (قوله على الاوجه) مقابلة الوجوب وان لم تنقض بأن راجع فومات فيها بالامر اراجعة فينبغى اخذا من الاجماع الاتى استرداد ما اخذته (قوله ان الاوجه ايضا الخ) يقابله التكرر بتكرر الطلاق والمراجعة (قوله لان الإباحاش لم يتكرر) هذا ممنوع

رجعة أى وهو حى فومات فيها فلا لما نقل من الاجماع على منع الجمع بين المتعة والارث وبهذا يعلم أن الاوجه ايضا أن المتعة لا تتكرر بتكرر الطلاق فى العدة لان الإباحاش لم يتكرر (فى الاظهر) لعموم قوله تعالى وللبطلقات متاع بالمعروف وخصوص فتعالين أمتعن

وهن مدخول بهن ولا نظر للهر لأنه في مقابلة (٤١٦) استيفاء بضعها فلم يصلح للجبر بخلاف الشرط (وفرقة) قبل وطء أو بعده (لابسبها

كطلاق) في إيجاب المتعة سواء أكانت من الزوج كاسلامه وورده ولعانه أم من أجنبي كوطء بعضه زوجته بشبهة وارضاع نحو أمه لها وصورة هذا مع توقف وجوب المتعة على وطء أو تفويض وكلاهما مستحيل في الطفلة أن يزوج أمته الطفلة لعبد تفويضا أو كافر بنته الصغيرة لسكافر تفويضا وعندهم أن لا مهر لمفوضة ثم ترضعها نحو أمه فيتزويجها فيقضى بمتعة أو أن يتزوج طفل بكبير فترضعه أمها أما ما بسببها كاسلامها ولو تبعوا ففسخه بعينها وعكسه أو بسببها كان ارتداما وكذا الوسيما مع الزوج صغير أو مجنون فلا متعة على الأوجه كما لا شرط بالاولى اذ وجوبه آكد كما مر وايضا فالفرق هنا بسببها لانها يملكها معا بالسبب بخلاف الكبير العاقل فانه بسببها فقط لانها تملك بالحياة بخلافه فينسب الفرق اليها فقط ولو ملكها فلا متعة أيضا مع أنها فرقة لابسبها وفرق الرافي بين المهر والمتعة بان موجب المهر من العقد جرى بملك البائع فملكه دون الزوج المشتري والمتعة إنما تجب بالفرقة وهي حاصلة بملك الزوج فكيف تجب هي

وهن مدخول بهن (قوله وهن مدخول الخ) أزواجه صلى الله عليه وسلم المخاطبة بهذه الآية (قوله قبل وطء) إلى قول المتن ويستحب في النهاية إلا قوله كما لا شرط إلى ولو ملكها (قوله في إيجاب المتعة) إلى قوله وكذا الوبا عا في المغنى إلا مسألة تزوج الطفل ومسئلة السبكي (قوله وكلاهما مستحيل) أما الوطاء واضح وأما التفويض فانها الزوجت بالتفويض وجب مهر المثل اه مغنى (قوله أن يزوج الخ) خبر وصورة الخ (قوله لعبد) إنما قيد به لان الحر لا ينكح امرأة صغيرة كما مر (قوله أن لا مهر لمفوضة) أي بهذا التفويض اه سم (قوله فيتزويجها) الاولى التثنية كافي المغنى (قوله فنقضى بمتعة) أي بصحة النكاح ولزوم المتعة اه مغنى (قوله أو أن يتزوج الخ) في هذا العطف شيء اه سم عبارة السيد عمر أما أن يكون معطوفا على وطء بعضه وحينئذ فلا نسب الوأو أو على أن يزوج أمته كما هو المتبادر من الصنيع وحينئذ فلا يصلح تصويرا لارضاع نحو أمه لها نعم لو قال أو لا ونحو ارضاع أمه لم ير دثي اه وعبارة الرشيدى قوله أو أن يتزوج الخ لا يصح تصوير القول أو ارضاع نحو أمه لها فحين الا صواب أن يقول بدله وارضاع نحو أمهاله ليكون معطوفا على أصل الحكم اه (قوله وعكسه) أي فسخا بعينها (قوله كان ارتداما) لعلة سقط بعده لفظ ولا متعة أو نحوه من الكتبة اه رشيدى ويأتى عن سم جواب آخر (قوله على الأوجه) كذا في النهاية (قوله كما لا شرط الخ) انتفاء الشرط في ردهما على خلاف ما تقدم عن الروايات اه سم أي وعن النهاية والمغنى (قوله بالاولى) أن تعلق بالمقيس ظهر قوله اذ وجوبه الخ ولا اشكل اه سم (قوله كما مر) أي في أول فصل تشطير المهر (قوله وايضا) هذا يقتضى تخصيص قوله فلا متعة على الأوجه الخ بما بعد كذا ويلزم خلوه ما قبله عن الجواب وقد يجعل قوله المذكور جوبا لما قبل كذا أيضا ويجعل وأيضا الخ خاصا بما بعدها مشارا اليه بهنا اه سم أقول ويلزم على ذلك الجعل رجوع قوله على الأوجه لما قبل كذا أيضا وليس كذلك (قوله بين المهر) أي حيث لم يسقط بملك الزوج الزوجة (قوله من العقد) بيان لموجب المهر (قوله فملكه) أي البائع المهر (قوله والمتعة إنما تجب الخ) عطف على اسم أن وخبرها (قوله فكيف تجب هي الخ) أي فان المتعة لو وجبت هنا كان لملك الزوجة وهو الزوج فلو وجبت لوجبته له على نفسه اه سم (قوله ولذا لو باعها الخ) أي لهذا الفرق اه عش (قوله كان المهر) أي نصفه (قوله كما مر) أي قبيل باب الصداق (قول المتن أن لا ينقص الخ) صادق بالزيادة على الثلاثين فلذا قال يعنى الخ اه سم (قوله أو مساويها) إلى قوله كذا اجمعوا في النهاية والمغنى إلا قوله يعنى أن تكون ثلاثين (قوله أو مساويها) أي ما قيمته ثلاثون درهماه مغنى (قوله يعنى أن تكون الخ) قد يقال قياس قول الجمع الآتى عدم الاحتياج لذلك اه سم (قوله ويسن أن لا تبلغ الخ) كما قاله ابن المقرئ وأن بلغته أو جاوزته جاز لا طلاق الآية قال البلقيني وغيره ولا تزيد أي وجوبه على المهر ولم يذكروا اه ومحل ذلك ما إذا فرضه الحاكم ويشهد له من كلام الأصحاب نظائر منها أن الحاكم لا يبلغ بحكمة عضو مقدره ومنها أن لا يبلغ بالتعزير الحد وغير ذلك أما إذا اتفق عليها الزوجان فلا يشترط ذلك بل مقتضى النظائر أن لا تصل إلى مهر المثل إذا فرضها القاضى وهو ظاهر نهاية ومغنى قال عش قوله وهو ظاهر وعليه فهل يكفي نقص أقل متمول أو لا بد من نقص قدر بل مكبرة (قوله أن لا مهر لمفوضة) أي بهذا التفويض (قوله أو أن يتزوج) في هذا العطف شيء (قوله) على الأوجه كذا مر (قوله كما لا شرط) انتفاء الشرط في ردهما على خلاف ما تقدم عن الروايات (قوله بالاولى) أن تعلق بالمقيس ظهر قوله اذ وجوبه الخ ولا اشكل (قوله وايضا) هذا يقتضى تخصيص قوله فلا متعة على الأوجه الخ بما بعد كذا ويلزم خلوه ما قبله عن الجواب وقد يجعل قوله المذكور جوبا لما قبل كذا أيضا ويجعل وأيضا الخ خاصا بما بعدها مشارا إليه بهنا (قوله وفرق الرافي بين المهر والمتعة) أي حيث لم يسقط المهر عنده ملك الزوج الزوجة (قوله فكيف تجب هي) أي المتعة له على نفسه (قوله في المتن أن لا تنقص) صادق بالزيادة على الثلاثين فلذا قال يعنى الخ (قوله يعنى أن تكون ثلاثين) قد يقال قياس قول

كذا جمور ايبنهما وقد يتعارضان بان يكون الثلاثون اضما في المهر فالذي يتجه رعاية الاقل من نصف المهر والثلاثين قال جمع وهذا ادنى المستحب واعلاه خادم واسطه قرب ركانهم ارادوا بالاول ان يساوى نحو نصف الثلاثين والثلاثين ونحو ضعفها كخمسه واربعين وقال بعضهم اعلاه خادم واقلة مقنعة واسطه ثلاثون وفي ذلك كله نظر بسائر اعتباراته لاذل دليل على هذا التحديد والواجب فيها ما يتراضيان عليه واول مجزى وفيه متمول ثم ان تراضيا على شيء فذاك اى والمستحب (٤١٧) حينئذ ما مر في الثلاثين ونصف مهر المثل

(فان تنازعوا في الفاضى بنظره) اى اجتهاده وان زاد على مهر المثل على لوجه الذى اقتضاه اطلاقهم فان قلت مهر المثل مناطه اللاتق بمثلها للوطه وهو اكثر من اللاتق بها للفراق ومن ثم قال البلغنى وتبعه الزركشى انما لم يذكرها منع زيادتها عليه لظهوره قلت ممنوع لانه ان اراد مهر المثل حالة العقد فواضح لان صفات الكمال فيها يوم العقد وحالة الفراق وهو الظاهر فكذلك لان المعبر في مهر المثل حالها فقط وفي المنة حالها ولا بدع ان يزيد ما اعتبر بحالها على ما اعتبر بحالها فالوجه ما اطلقوه وانهم انما سكتوا عما قيد به لعدم صحته فتأمل به وبه يعلم الفرق بين جواز بلوغا قدر المهر ومنع بلوغ الحكومة دية متبوع محلها وهو انها تابعة محضة يلزم نقصها عن متبوعها بخلاف المنفعة والمهر لما تقرر ان وجبه آكد وان كلا قد يفرد عن الآخر ولا كذلك الحكومة فيهما (معتبر حالهما) اى ما يليق

له رفع عرفا فيه نظر وظاهر اطلاقه الاول اه (قوله جمور ايبنهما) اى بين ما في المتن وما في الشارح من سن ان لا تبلغ الخ وكذلك ضمير يتعارضان (قوله نالذى يتجه الخ) اعتمده عن (قوله رعاية الاقل الخ) اى ندبا (قوله من نصف المهر الخ) لعل المراد يتيقن النقص عنه اه سم (قوله وهذا) اى الثلاثون (قوله بالاول) اى الخادم وقوله والثلاثين اى الزوج (قوله واول مجزى) مبتدا خبره متمول وضمير فيه لما الخ (قوله حينئذ) اى حين التراضى (قوله ما مر في الثلاثين الخ) اى الاقل منهما (قوله وان زاد على مهر المثل) مرآفعا عن النهاية والمغنى خلافه (قوله على الاوجه) كذا في شرح الروض اه سم (قوله مهر المثل) مبتدا وقوله مناطه مبتدا ثان وقوله اللاتق خبر الثاني اه سم (قوله وهو) اى اللاتق بمثلها للوطه (قوله بها) اى بمثلها (قوله منع زيادتها) اى المنفعة عليه اى المهر (قوله قلت ممنوع) حاصل السؤال انه لا يتصور ان تزيد المنفعة على مهر المثل وان هذا يحمل ما قاله البلغنى وحاصل الجواب تصور زيادتها عليه سواء اريد به مهر حال العقد ومهر حال الفراق وقد يقال هذا ليس مراد البلغنى بل مراده انه وان تصور زيادتها لكان يجب ان لا تزيد كما ان الحكومة اذا بلغت ارش عضو مقدر يجب نقصها عنه اه سم (قوله فالوجه ما اطلقوه) اى ما اقتضاه اطلاقهم من جواز زيادتها على مهر المثل اه كردى (قوله عما قيد الخ) اى من منع زيادة المنفعة على مهر المثل اه كردى (قوله وبه يعلم الخ) اى بقوله قلت الخ (قوله دية متبوع محلها) اى الحكومة (قوله وهو) اى الفرق انها اى الحكومة (قوله بخلاف المنفعة والمهر الخ) اى ليست تابعة محضة (قوله لما تقرر الخ) اى في شرح لا بسببها كطلاق اه كردى (قوله ان وجبه) اى المهر (قوله وان كلا) اى من المنفعة والمهر (قوله فيهما) اى آكدية الموجب والانفراد (قول المتن معتبر حالهما) اى وقت الفراق سم وعش (قوله فيه اشارة) يتأمل اه سم (قول المتن وقيل اقل مال)

الجمع الا فى عدم الاحتياج لذلك (قوله من نصف المهر الخ) لعل المراد مع تيقن النقص عنه (قوله وان زاد على مهر المثل على الاوجه) وقد يتجه التفصيل بين تقدير القاضى وتمنع الزيادة وتراضيهما فتجوز بل مقتضى النظائر ان لا تصل الى مهر المثل اذا فرضها القاضى وهو ظاهر شرح مر (قوله على الاوجه) كذا في شرح الروض (قوله فان قلت الخ) انظر ما حاصله (قوله مهر المثل الخ) مهر مبتدأ او مناطه مبتدأ ثان واللاتق خبر الثاني (قوله منع زيادتها عليه) يحمله اذا فرضه الحاكم ويشهد له من كلام الاصحاب (١) نظائر هذه النظائر لا تشهد لمنع الزيادة وتشهد للنقصان ايضا لان اراد الاستشهاد لمنع الزيادة مع ابداء فرق يجوز المساواة ثم رايت قوله بل مقتضى النظائر الخ منها ان الحاكم لا يبلغ بحكومة عضو مقدر ومنها ان لا يبلغ بالتعزير الحد وغير ذلك اما اذا اتفق عليها الزوجان فلا يشترط ذلك بل مقتضى النظائر ان لا تصل الى مهر المثل اذا فرضها القاضى وهو ظاهر شرح مر (قوله قلت الخ) انظر ما حاصله (قوله قلت ممنوع الخ) يسبق من هذه العبارة ان حاصل السؤال انه لا يتصور ان تزيد المنفعة على مهر المثل وان هذا يحمل ما قاله البلغنى وان حاصل الجواب تصور زيادتها عليه سواء اريد به مهر حال العقد ومهر حال الفراق وقد يقال هذا ليس مراد البلغنى بل مراده انه وان تصور زيادتها لكان يجب ان لا تزيد كما ان الحكومة اذا بلغت ارش عضو مقدر يجب نقصها عنه (قوله في المتن معتبر حالهما) هل يعتبر حالهما وقت الطلاق او وقت الفرض فيه نظر ويتجه الاول لانه وقت الوجوب (قوله فيه اشارة) يتأمل (قوله في المتن وقيل اقل مال) هل معناه انه يمتنع

(٥٣) - شروانى وابن قاسم - (سابع) يساره ونحو نسبها وصفاتها السابقة في مهر المثل وقيل لا تجوز زيادتها على شطر المهر (وقيل حاله) الظاهر على الموسع قدره وعلى المقتر قدره وكالنفقة ويرد بان قوله تعالى بعدد المطلقات متاع بالمعروف فيه اشارة الى اعتبار حالهن ايضا (وقيل حالها) لانها كالبذل عن المهر وهو معتبر بها وحدها (وقيل) المعتبر (اقل مال) (١) قول المحشى ويشهد له من كلام الاصحاب نظائر وقوله ثم رايت قوله بل مقتضى النظائر الخ ليس في نسخ الشرح التى بايدنا اه

يجوز جعله صداقا ورد بان المهر بالتراضى (فصل) في الاختلاف في المهر والتعالف فيما سمي منه إذا (اختلفا) أى الزوجان (في قدر مهر) مسمى وكان ما يدعيه الزوج أقل (أو) (في صفته) من نحو جنس كدنانير وحلول وقدر اجل وصحة وضدها ولا يثبت لاحدهما أو تعارضت بينهما (تحالفا) كما مر في البيع في كيفية البين (٤١٨) نعم يبدأها بالزوج لقوة جانية ببقاء البضع له وخرج بمسمى ماله ووجب مهر مثل

هل معناه انه يتمتع عليه الزيادة عليه اه سم (قوله يجوز جعله الخ) عبارة المغنى كما يجوز جعله صداقا وفرق بان المهر بالتراضى اه وهى سالمة عما يأتى عن ع ش (قوله ورد بان المهر الخ) مجرد كونه بالتراضى لا يصلح للرد على هذا الوجه فانه لم يقل أقل مال يجب في الصداق بل قال يجوز جعله صداقا ومعلوم ان الجمل انما هو بتراضيهما اه ع ش

(فصل) في الاختلاف في المهر والتعالف (قوله في الاختلاف) إلى قوله نعم مقتضى في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله ولا يلزم من القطع بالثاني القطع بالاول (قوله في الاختلاف في المهر الخ) عبارة المغنى في التعالف عند التنازع في المهر المسمى اه وهى اولى لنظاومعنى (قوله فيما سمي منه) أى ولو حكما يشمل ماله وانكر الزوج التسمية من اصلها اه ع ش (قوله إذا اختلفا الخ) أى قبل وطء او بعده مع بقاء الزوجية او زوالها اه مغنى (قوله أقل) أى او من غير نقد البلد او في الذمة ترى تدعى ان هذا المعين اخذا بماسياتى اه سيد عمر (قوله من نحو جنس كدنانير) كان قالت بالف دينار فقال بل بالف درهم وقالت بالف صحيحة فقال بل مكسرة أو بحال فقال بل يؤجل أو يؤجل إلى سنة فقال بل إلى سنتين اه مغنى (قوله وحلول الخ) عطف على دنانير (قوله وضدها) تدعى عنه الاختلاف (قوله نعم يبدأها بالزوج) أى مع انه نظير المشتري هناك اه سم (قوله لقوة جانية) أى بعد التعالف اه مغنى (قوله ولم يعرف لها الخ) هل يصور بما إذا تحير القاضى في اجتهاده في قدر مهر مثلها او فيما إذا تنازعت هى والزوج في نسبها فقالت هاشمية فقال بل قرشية او بماذا ينبغي ان يراجع اه سيد عمر وقوله او فيما لعل صوابه او بما بالباء عطف على قوله بما إذا تحير الخ (قوله لانه غارم) أى والاصل برامة ذمة عما زاد اه مغنى (قوله ويكون الخ) عطف على سمي الخ (قوله كلا علم الخ) هذا قول وارث الزوج واموارث الزوجة فيقول والله لا أعلم انه نسكح مورثي بخمسائة وانما نسكحها بالف اه مغنى (قوله ولا يلزم منه القطع بالثاني) وهو جانب الانبات المقابل للثاني اه ع ش (قوله مطلقا) أى في الانبات والثاني اه ع ش (قوله واستظهر) ببناء المفعول (قوله ثم بعد التعالف) إلى قوله ويفرق في النهايه والمغنى الا قوله او من غير نقد البلد إلى ولو ادعى وقوله او معين (قوله ايضا) أى كما ينفذ ظاهرا (قوله من المحقق فقط) احترازه عن الكاذب (قوله لمصيره الخ) تعليل للثمن اه رشيدى (قوله بالتعالف) أى بنفس التعالف وقوله فوجبت قيمته أى وهى مهر المثل اه ع ش (قول المثل ولو ادعت تسمية) أى أكثر من مهر المثل كما يعلم من قوله الاق ومحلله ان كان الخ اه رشيدى (قوله من اصلها) بان قال لم تقع تسميته اه مغنى (قوله ولم يدع تفويضا) ولم يكن ترك التسمية يفسد النكاح والا كما في الصور السابقة أول الباب فلا تعالف اه مغنى (قوله ولم يدع تفويضا) فان ادعاه فسيأتى في قوله او والآخر تسمية الخ اه سم (قول الماتن تحالفا في الاصح) أى فان اصر الزوج على الانكار لم ترد عليه البعين ولا يقتضى لها بشىء بل يؤمر الزوج بالهلف والبيان اه ع ش (قوله الاختلاف في قدر المهر) لانه يقول الواجب مهر المثل وهى تدعى زيادة عليه نهاية ومعنى (قوله ومحلله ان كان الخ) أى والا فلا اختلاف في الحقيقة فلا تعالف (قوله ولو انقص الخ) غاية (قوله وانكرت) أى الزوجة التسمية من اصلها اه مغنى (قوله

عليه الزيادة عليه) (فصل في الاختلاف في المهر والتعالف فيما سمي منه) (قوله نعم يبدأها بالزوج) أى مع انه نظير المشتري هناك (قوله ولم يدع تفويضا) فان ادعاه فسيأتى في قوله او والآخر تسمية الخ

لنحو فساد تسمية ولم يعرف لها مهر مثل فاختلفا فيه فيصدق بيمينه لانه غارم ويكون ما يدعيه أقل أمالو كان أكثر فأتخذ ما ادعته ويبقى الزائد في يده كمن أقر لشخص بشىء فسكذبه (ويتعالف وارثاها ووارث واحد) منهما (والآخر) إذا اختلفا في شىء مما ذكر لقيامه مقام مورثه لكن الوارث انما يخلف في النفي على نفي العلم كلا علم ان مورثي نسكح بالف انما نسكح بخمسائة ولا يلزم من القطع بالثاني القطع بالاول لاحتمال جريان عقدين على أحدهما دون الآخر بخلاف المورث فانه يخلف على البت مطلقا نعم مقتضى كلام جمع المتقدمين أن نحو الصغيرة حالة العقد تخلف على نفي العلم بتزويج وليها بالقدر المدعى به الزوج واستظهر لانها تخلف على نفي فعل غير ها وهى الولي ولم تشهد الحال ولم تستأذن واجراه الاذرعى في بحيرة بالغة عاقلة لم تحضر وكل ذلك وجيه معنى لا نقلا (ثم) بعد التعالف (يفسخ المهر) المسمى أى يفسخه كلاهما او أحدهما

او الحاكم وينفذ باطنا أى ضمن الحق فقط لمصيره بالتعالف مجرولا ولا يفسخ بالتعالف كالبيع (ويجب مهر مثل) وان زاد على ما ادعته لان التعالف يوجب رد البضع وهو متعذر فوجبت قيمته (ولو ادعت تسمية) لقدر (فانكرها) من اصلها ولم يدع تفويضا (تعالفا في الاصح) لان حاصله الاختلاف في قدر المهر ومحلله ان كان مدعاها أكثر من مهر المثل او من غير نقد البلد او معين ولو انقص من مهر المثل لتعاقق الفرض بالعين ولو ادعى تسمية وانكرت ومدعاه دون مهر المثل او من غير نقد البلد

ويفرق بين جريان
الختلاف هنا لا في
الاختلاف في قدر المسمى
بأنهما ثم لما اتفقا على
أصل التسمية واختلفا في
قدرها كان كل مدعى
ومدعى عليه حقيقة لجاء
التحالف وهنا لما اختلفا
في أصل التسمية أمكن
أن يقال الأصل عدمها
فقوى جانب منكرها
فليصدق بيمينه ويجب مهر
المثل فلا معنى للتحالف
(ولو ادعت نكاحا ومهر
مثل) لعدم جريان تسمية
صحيحة (فأقر بالنكاح
وأنكر المهر) بأن قال
نكحتها ولا مهر لها على
أى لكونه نفي في العقد (و
سكت) عنه بأن قال نكحتها
ولم يزد على ذلك ولم يدع تفويضا
ولا إخلاء النكاح عن ذكر
المهر (فالأصح تكليفه
البيان) لمهر لأن النكاح
يقتضيه (فإن ذكر قدر
وزادت) عليه (تحالفا) لأنه
اختلاف في قدر المهر وقول
غير واحد في قدر المثل
يحتاج لتأمل لأنها تدعى
وجوب مهر المثل ابتداء
وهو ينكر ذلك ويدعى
تسمية قدر دونه فإن أريد
أن هذا قد ينشأ عنه
الاختلاف في قدر مهر
المثل بأن يدعى أن المسمى
قدر مهر مثلها فتدعى عدم
التسمية وأن مهر مثلها

أومعين) بالرفع (قوله هنا) أى في الاختلاف في ذكر التسمية بصورتيه (قوله لا في الاختلاف الخ) أى السابق
في قول المتن اختلف الخ (قوله أمكن أن يقال الخ) أى كما قال به مقابل الأصح (قوله ويجب) بالجزم عطفا على
يصدق (قوله فلا معنى للتحالف) أى على أحد الوجهين أه سم (قوله لعدم جريان) إلى قول المتن فإن
ذكر في المغنى لإقوله ولا إخلاء النكاح عن ذكر المهر وإلى قول المتن ولو اختلف في النهاية (قوله أى لكونه)
أى المهر (قوله نفي في العقد) فيه أن هذا لا يوجب أن المهر ليس عليه بل يوجب أنه عليه لأنه إذا نفي في العقد
وجب مهر المثل فكيف يجعل علة لقوله ولا مهر لها عليه فكان هذا بيان لمستند إنكاره في الواقع بحسب زعمه
زعمنا فاسدا أه سم (قوله أى ولم يدع الخ) ظاهره أنه عطف على سكت كما هو صريح المغنى (قوله ولم يدع
تفويضا) لا ينافيه قوله قبله أى لكونه نفي الخ لأن نفيه في العقد اعم من التفويض لصدقه مع عدم إذن
الرشيده في نفيه على أن هذا أى قوله أى لكونه الخ بيان لمستنده بحسب زعمه في الواقع ولا يلزم من ذلك
أنصرجه بدعواه ويخرج به ما لو ادعى تفويضا فينبغي أن يقال إن صرححت بأن مهر المثل لعدم التسمية فهو
ما ذكره بقوله الآتى ولو ادعى أحدهما تفويضا الخ وإن صرححت بأنه سعى مهر المثل فهو ما ذكره بقوله
الآتى أو الآخر تسمية الخ ويبقى ما لو لم تصرح بشيء منهما بل اقتضرت على دعوى مهر المثل أه سم
أقول ولا يعد حينئذ تكليفها البيان فإيراجع (قوله ولا إخلاء النكاح) ينبغى في دعواه الإخلاص وجوب
مهر المثل لأنه مقتضى الإخلاص فدعواه موافقة لدعواها أه سم (قوله يقتضيه) أى المهر (قوله وقول غير
واحد) منهم شيخ الإسلام أى والمغنى أه ع ش (قوله في قدر مهر المثل) أى بدل قولنا في قدر المهر أه سم
(قوله يحتاج الخ) خبر وقول الخ (قوله ويدعى) أى بعد تكليفه بالبيان (قوله أن هذا) أى الاختلاف أه
ع ش (قوله بأن يدعى الخ) أو بأن يذكر في البيان مهر مثل انقص بما ذكرته (قوله وعلى كل) أى من
كون ما في المتن اختلافا في قدر المهر أو في قدر مهر المثل (قوله فهذه) أى مسئلة المتن (قوله غير مأمور) أى في

(قوله لا في الاختلاف الخ) أى السابق أول الفصل (قوله فلا معنى للتحالف) أى على أحد الوجهين (قوله في
المتن فأقر بالنكاح وأنكر المهر الخ) وقول الشارح هنا يعنى الجلال المحلى بأن نفي في العقد أو لم يذكر فيه
صادق بنى التسمية راسا أو بتسمية فاسدة لأن السالبة الكلية تصدق بنى الموضوع وقوله بأن نفي في العقد
راجع لقول المصنف فإنكر المهر وقوله أو لم يذكر فيه راجع لقوله أو سكت عنه فهو لف ونشر مرتب فلا
تكرار فيه مع قوله سابقا بأن لم تجز تسمية صحيحة إذ ذاك بيان لمهر المثل وهنا بيان للأنكار أو السكوت شرح
مهر (قوله أى لكونه نفي في العقد) فيه أن هذا لا يوجب أن المهر ليس عليه بل يوجب أنه عليه لأنه إذا نفي في
العقد وجب مهر المثل فكيف يجعل علة لقوله ولا مهر لها عليه فكان هذا بيان لمستند إنكاره في الواقع بحسب
زعمه زعمنا فاسدا (قوله ولم يدع تفويضا) يحزره (قوله ولم يدع تفويضا) لا ينافيه قوله قبله أى لكونه نفي
في العقد لأن نفيه في العقد اعم من التفويض لصدقه مع عدم إذن الرشيده في نفيه على أن هذا بيان لمستنده
بحسب زعمه في الواقع ولا يلزم من ذلك أنصرجه بدعواه ويخرج به ما لو ادعى تفويضا فينبغي أن يقال إن
صرحت بأن مهر المثل لعدم التسمية فهو ما ذكره في قوله ولو ادعى أحدهما تفويضا والآخر أنه لم يذكر مهر
أو صرححت بأنه سعى مهر المثل فهو ما ذكره بقوله أو الآخر تسمية ويبقى ما لو لم تصرح بشيء منهما بل
اقتضرت على دعوى مهر المثل (قوله ولا إخلاء النكاح) ينبغى في دعواه الإخلاص وجوب مهر المثل لأنه
مقتضى الإخلاص فدعواه موافقة لدعواها (قوله وقول غير واحد في قدر مهر المثل) أى بدليل قولنا في قدر
المهر (قوله ويدعى تسمية قدر دونه) فإن قلت من أين لزم أنه يدعى ذلك بل الكلام صادق وجوب كذا
لا بطريق التسمية قلت لعله لأنه لو كان مدعاه وجوب القدر الذى ذكره لا بطريق التسمية لكان موافقا لها
على وجوب مهر المثل بالعقد لعدم تسمية صحيحة و مرجع النزاع إلى قدر مهر المثل بعد الاتفاق على وجوبه
وقد تقدم أنه لا تحالف حينئذ وأن القول بقوله لأنه غارم فتعين تصوير المسئلة بما إذا ادعى تسمية قدر دون
ما ذكرته فليتامل (قوله غير مأمور) أى في قوله في أول الفصل وخرج بمسمى ما لو وجب مهر مثل الخ (قوله

أكثر صح ذلك على ما فيه وعلى كل فهذه غير مأمور أن القول بقوله في قدر مهر المثل لأنها ثم اتفقا على أنه الواجب وأن العقد خلا عن التسمية

بخلافه هنا (فان أصر منكرا) للمهر (٤٢٠) أو ساكنا (حلفت) بمن الرد أنها تستحق عليه مهر مثلها (وقضى لها) به عليه ولا يقبل قولها

ابتداء لان النكاح قد يعقد باقل متمول وفارقت ما قبلها بانهما ثم اختلفا في القدر ابتداء لان انكاره التسمية ثم يقتضى لزوم مهر المثل ومدعاها أزيد وهنا أنكر المهر اصلا ولا سبيل اليه مع الاعتراف بالنكاح فكلف البيان وخرج بقوله ومهر مثل مالو ادعت نكاحا بسمى قدر المهر او لا فقال لا ادري أو سكت فانه لا يكلف بيانا على المعتمد لان المدعى به هنا معلوم بل يحلف على نفي ما ادعته فان نكل حلفت وقضى لها وظاهر ان الوارث في هذه المسائل كالوارث ولو ادعى احدهما تفويض والاخر انه لم يذكر مهر صدق الثاني كما يحثاه او والاخر تسمية فالاصل عدمهما فيحلف كل على نفي مدعى الاخر كما لو اختلفا في عقدين فاذا حلفت وجب لها مهر المثل نعم دعواها التفويض قبل الوطء لا تسمع إلا بالنسبة لطالب الفرض لا غير (ولو اختلف في قدره) أي المسمى (زوج وولي صغيرة أو مجنونة) ومثله الوكيل وقد ادعى زيادة على مهر المثل والزوج مهر المثل أو زوجة وولي صغير أو مجنون وقد أنكرت نقص الولي عن مهر مثل او ولياها (تحالفا في الاصح) لان الولي لمباشرته لا عقد قائم

قوله في أول الفصل وخرج بسمى مالو وجب مهر المثل الخ اه سم (قوله ان القول الخ) بيان لما مر (قوله على انه) أي مهر المثل (قوله بمن الرد) لما سمي هذه اليمين بمن الرد تنزيلا لاصراره على الانكار منزلة نكوله عن اليمين وسيأتي أن يكون المدعى عليه عن جواب الدعوى لا لنحو دهشة منزل منزلة النكاح اه بجري (قوله ابتداء) أي قبل تكليفه بالبيان (قوله وفارقت) أي مسئلة المتن رهى قوله ولو ادعت نكاحا الخ (قوله ما قبلها) هو قول المصنف ولو ادعت تسمية الخ سم وعش (قوله مدعاها الخ) جملة حالية (قوله فكلف بالبيان) فان ذكر قدرا انقص بما ذكرته تحالفا وإن اصر على الانكار حلفت وقضى لها اه مغنى (قوله أو سكت) بقي مالو أنكر المهر فينبغي أن يكلف البيان أيضا وأنكر التسمية فتقدم في ولو ادعت الخ اه سم (قوله على المعتمد) كذا في النهاية (قوله بل يحلف الخ) لعله ويجب مهر المثل سم وعش (قوله وظاهر أن الوارث الخ) ومثل ذلك مالومات الزوجة وادعت ورثتها على الزوج انه لم يكسها مودة كذا اولم يدفع لها المهر فنصدق الورثة في دعواهم ذلك ان لم تقم بينة به اه عش (قوله ولو ادعى أحدهما) الى قوله نعم دعواها في المغنى (قوله صدق الثاني) أي فيجب مهر المثل سم ومغنى (قوله او والاخر تسمية) ظاهره وإن كانت قدر مهر المثل اه سم (قوله نعم دعواها التفويض الخ) كذا في شرح الروض واعترض بأنه مسلم لولم تعارض دعواها التفويض دعوى الزوج عدم التفويض وعدم التسمية المقضية تلك الدعوى لوجوب المهر اما حيث عارضها ما ذكر فالوجه سماع دعواها ليجب لها مهر المثل بعد حلف كل منهما على نفي مدعى الآخر إذ بعد حلفهما يصير العقد خاليا عن التفويض والتسمية وذلك موجب لمهر المثل مر اه سم (قوله أي المسمى) الى قوله قيل الوجه في المغنى إلا قوله ومن ثم الى فان نكل الى الفرع في النهاية إلا قوله تنبيه الى المتن (قوله ومثله) أي الولي الوكيل أي في عقد النكاح عبارة المغنى بعد ذكر نحو قول الشارح وقد ادعى زيادة الى قوله قبل الخ نصها واما الوكيل في عقد النكاح فكأولى فيما ذكر اه (قوله وقد ادعى) أي الولي (قوله والزوج مهر المثل) سيد كر يجتزئه بقوله اما إذا اعترف الخ بقوله وكذا لو ادعى الزوج الخ (قوله أو زوجة الخ) كقوله الآتي وأولياهما عطف على زوج الخ (قوله او ولياها) أي الزوجة والصغير أو المجنون وقد ادعى ولي الزوجة زيادة عليه اه سم (قوله او ولياها) أي بأن كان الصداق من مال ولي الزوج عش ورشيدى (قول المتن تحالفا الخ) وفائدة التحالف أنه ربما ينكل الزوج فيحلف الولي فيثبت مدعاها ولك ان تقول كما قال شيخنا ان هذه الفائدة تحصل بتحليف الزوج من غير تحالف اه مغنى (قوله فلو كمل) أي المولى اه سم (قوله حلف) أي على البت اه عش (قوله بخلافه هنا) يتأمل (قوله وفارقت ما قبلها) أي قوله ولو ادعت تسمية وأنكرها تحالفا في الاصح (قوله أو سكت) بقي مالو أنكر المهر فينبغي أن يكلف البيان أيضا أو التسمية فتقدم في ولو ادعت الخ (قوله على المعتمد) اعتمده مر في الروض أنه يكلف واعترضه شارحه (قوله بل يحلف) لعله ويجب مهر المثل (قوله صدق الثاني) أي فيجب مهر المثل (قوله او والاخر تسمية) ظاهره وإن كانت قدر مهر المثل (قوله نعم دعواها التفويض الخ) عبارة شرح الروض نعم إن كانت هي مدعية التفويض وكانت دعواها قبل الدخول فظاهر ان دعواها لا تسمع لانها لا تدعى على الزوج شيئا في الحال غاية ان تطالب بالفرض اه واعترض بأن هذا مسلم لولم تعارض دعواها لا التفويض دعوى الزوج عدم التفويض وعدم التسمية المقضية تلك الدعوى لوجوب المهر اما حيث عارضها ما ذكر فالوجه عدم سماع دعواها ليجب لها مهر المثل بعد حلف كل منهما على نفي مدعى الآخر إذ بعد حلفهما يصير العقد خاليا عن التفويض والتسمية وذلك موجب لمهر المثل مو (قوله او ولياها) أي الزوجة والصغير أو المجنون (قوله وقد ادعت الاولى) أي الزوجة ووليها في الثانية أو ولياها من زيادة عليه قد يقال لفائدة لدعوى الزيادة لان ولي الصغير أو المجنون لا تصح منه الزيادة (قوله فلو كمل) أي المولى (قوله حلف) لم يبين انه يحلف على البت او على نفي العلم

مقام المولى كوكيل المشتري مع البائع أو عكسه فلو كمل قبل حلف (١) قول المحشى قوله وقد ادعت الخ ليس في نسخ الشرح التي بأيدينا اما

وليه حلف دون الولي اما اذا اعترف الزوج بزيادة على مهر المثل التحالف بل يؤخذ بقوله بلا بين الا يؤدي الانفساخ الموجب لمثل المهر فتضييع الزيادة عليه وكذا الوادعي الزوج دون مهر المثل فيجب مهر المثل بالتحالف كذا قالوا وقال البلقيني التحق في في الاولى حلف الزوج رجاء ان ينكل فيحلف الولي ويثبت مدعاها الاكثر من مدعى الزوج اه وهو متجه المعنى ومن ثم تبعه الزركشي وغيره وباتى ذلك في الثانية ايضا فيحلف فان نكل حلف الولي وثبت مدعاها وخرج بالصغيرة والمجنونة البالغة العاقلة فهي التي تخلف ولا ينافي حلف الولي هنا ولو لم يفي الدعاوى لا يخلف وان باشر السبب لان ذلك في حلفه على استحقاق مواليه وهذا لا يجوز النيابة فيه وما هنا في حلفه على ان عقده وقع هكذا فهو حلف على فعل نفسه والمهر ثابت ضمنا قيل الوجه المفصل ثم بين ان يباشر السبب وان لا يرد (٤٢١) هذا الجمع اه ويرد بمنعه لانه مع مباشرته

للسبب ان حلف على استحقاق المولى لم يعد والا افاد (تنبيه) قولنا او ولياها هو ما صرحوا به وهو لا ينافي الا اذا كان الاصدقا من مال ولي الزوج وهو الاب والجد لانه حينئذ يجوز الزيادة فيه على مهر المثل اما من مال الزوج فولي المثل ووليها لا يجوز له النقص عنه فلا يتصور اختلافهما في القدر وحينئذ فلا يتصور التحالف وانما لم يتعرضوا لهذا مع وضوحه لعلمه من كلامهم في غير هذا المحل (ولو قالت نكحني يوم كذا بالف ويوم كذا بالف) طالبت به بالالفين فان ثبت العقدان باقراره او بيئته او يمينها بعد نكوله (لزمه الفان) وان لم يتعرض لتخلل فرقة ولا لوطه لان العقد الثاني لا يكون الا بعد ارتفاع الاول ولان المسمى يجب بالعقد فاستصحب بقاؤه ولم ينظر لاصل عدم الدخول

اما اذا اعترف الزوج بزيادة الخ) اي وادعى الولي مهر المثل او اكثر عبارة المغنى ولو ادعى الولي مهر المثل او اكثر وذكر الزوج اكثر من ذلك لم يتحالف الخ (قوله فلا تحالف) نفى التحالف مشكلا ان كان مدعى الولي اكثر من مهر المثل اه سمى اي لانه بما ينكل الزوج فيحلف الولي فيثبت ما ادعاه وقد يقال انما نظر ولا احتمال حلفه دون نكوله لان درء المفاصد اقدم من جلب المصالح (قوله بل يؤخذ) اي الزوج (قوله لئلا يؤدي) اي التحالف (قوله فيجب مهر المثل) اي وان نقص الولي تحالف وانما لم يتحالف كالمواضع الزوج مهر المثل ابتداء لانه يدعى تسمية فاسدة فلا عبرة بدعواه اه مغنى (قوله وقال البلقيني) عبارة المغنى ولكن لا بد من تحليفه على نفي الزيادة كما قاله البلقيني رجاء ان ينكل الخ (قوله في الاولى) وهي قوله اما اذا اعترف الزوج الخ والثانية هي قوله وكذا لو ادعى الزوج الخ (قوله فيحلف الولي) ولو نكل الولي انتظر بلوغ الصبية كارجحه الامام وغيره فلم يلزمها تحالف ومثل الصبية فما ذكر المجنونة اه مغنى (قوله وهو متجه المعنى) عبارة النهاية وهو ظاهر اه (قوله وباتى ذلك في الثانية) اي اذا ادعى الولي زيادة على مهر المثل (قوله البالغة العاقلة) ظاهره كشرح المنهج عدم اعتبار الرشد فتحلف السفهية ولعله غير مراد فيحلف الولي اه شر (قوله وهذا) اي الحلف على استحقاق الغير (قوله المفصل) بكسر الصاد وشدها نعت للوجه وقوله ثم اي في الدعاوى (قوله بردها الجمع) خبر الوجه الخ (والا) اي بان حلف على ان عقده وقع هكذا (قوله يمينها) الى قوله من صحة العقود في المغنى الا قوله ولم ينظر الى المأثم (قوله وان لم يتعرض لتخلل فرقة) فاذا تعرضت هل تحتاج الى بيئته او لا الظاهر الاول اه يجزى (قوله ولان المسمى الخ) انما اعاد اللام ليفيد انه علة للعاقبة الثانية كما كان ماقبله علة للاولى (قوله عن دعواه) اي عدم الدخول (قوله الظاهر) صفة السكوت (قوله في وجوده) اي الدخول (قوله فاصل البقاء) اي لما اوجبه العقدان من المهرين السكاملين اه غش (قوله لان الاول) اي ما اوجبه العقدان من المسميين (قوله والثاني) اي عدم الدخول (قوله وحلفه) الاول بحلفه (قوله دعواه عدمه) اي الوطء (قوله ان ادعى الفراق منه) اي الثاني والا فبمجرد دعوى عدم الوطء لا يسقط الشطر في الثاني وانما يسقط في الاول اه مغنى (قوله على نفي ما ادعاه) اي من ان الثاني تجديد لفظ الخ (قوله خطب امرأته الخ) قال صاحب التهذيب في الفتاوى ولو خطب رجل لابنته وتوافقا على العقد وقبل ان يعقدا هدى اليه شيئا ثم مات أى الاب فيكون المبعوث مشتركا بين ورثة الممهدى لانه انما هدى لاجل العقد ولم يعقد في حياته انتهى انوار اه سيد عمر (قوله ثم ارسل او دفع) هل المخطوبة ذلت الخاطب هنا وفي مسألة الطلاق الاتية ام لا وقضية تعليل الرجوع الاتي انها مثله هنا واما كونها مثله فيما ياتى فبها توقف فليراجع اذ قد يفرق بان الشارع لما جعل الامر والعصمة بعد العقد يده فيعدها بالاعطاء العقد دون المعاشرة فانها بعده بيده بخلافهما فتعدها المعاشرة مع العقد لان المعاشرة المقصودة بالعقد يده (قوله اليها)

(قوله فلا تحالف) نفى التحالف مشكلا ان كان مدعى الولي اكثر من مهر المثل

عملا بقرينة سكوته عن دعواه الظاهر في وجوده وايضا فاصل البقاء اقوى من اصل عدم الدخول لان الاول علم وجوده ثم شك في ارتفاعه والاصل عدمه والثاني لم يعلم له مستندا لا مجرد الاحتمال فلم يعول مع ذلك عليه وهذا يحجب عما استشكله البلقيني واطال فيه (فان قال لم اطأ فيهما أو في أحدهما صدق يمينه) لانه الاصل (وسقط الشطر) في النكاحين أو أحدهما لانه فائدة تصديقه وحلفه (و) انما تقبل دعواه عدمه في الثاني (ان) ادعى الفراق منه فان (قال كان الثاني تحديد لفظ لا عتمد لم يقبل) لانه خلاف الظاهر من صحة العقود المتشوف اليها الشارع نظير ما مر في تصديق مدعى الصحة واحتمال كون الطلاق رجعيا وان الزوج استعمل لفظ العقد مع الولي في الرجعة نادر جدا فلم يلتفتوا اليه فان دفع مالا بلقيني هنا وله تحليفها على نفي ما ادعاه لا مكانه (فرع) خطب امرأته ثم ارسل او دفع بلا لفظ اليها مالا قبل

العقداى ولم يقصد التبرع ثم وقع الاعراض منها او منه رجوع بما وصلها منه كما افاده كلام البغوى واعتمده الا ذرعى ونقله الزركشى وغيره عن
الرافعى اى اقتضاه يقرب من الصريح وبارة قواعده خطب امرأة فاجابته لحمل اليهم هدية ثم لم ينكحها رجع بما ساقه اليها لانه ساقه بناء على
انكاحه ولم يحصل ذكره الرافعى فى الصداق وعجيب بمن ينقل ذلك عن فتاوى ابن رزين اى وقد بان ان لا عجب لان ابن رزين ذكره صريحا
والرافعى اقتضاء كما تقر ثم قال ولا (٤٢٣) فرق بين كون المهدى من جنس الصداق او من غير جنسه انتهت ملخصة وبوافقه قول الروضة

لودفع لزوجه ما لا وزعم
انه صداق فقالت بل هدية
فان اختلافنا فى كيفية لفظه
أو قصده صدق بيمينه اه
وذلك لان فى كل من
الصورتين قرينة ظاهرة
على صدقه اما الاولى فلان
قرينة سبق الخطبة تغلب على
الظن انه انما بعث ودفع
اليها لنتم تلك الخطبة ولم
تم وهذا يفرق بين هذه
وقول الروضة ايضا لوبعث
لغير دائنه شيئا وزعم انه
بعوض وقال المدفوع اليه بل
هدية صدق المدفوع اليه اه
اى لانه لا قرينة هنا تصدق
الدافع بل المدفوع اليه لان
الغالب فى الدفع والارسال
لغير الدائن من غير ذكر
عوض انه تبرع واما الثانية
فقرينة وجود الدين مع
غلبة قصد راء الزمة تؤكد
صدق الدافع ولا ينافى
ذلك قول الروضة لوانتختلف
المضطر والمالك فقال
اطعتمك بعوض فقال بل
بجائنا صدق المالك اه وذلك
حملا للناس على هذه المكرومة
العظيمة ولان الضرورات
يغتفر فيها ما لا يغتفر فى
غيرها هذا ما يتجه فى الجمع

او الى اهله (قوله ثم وقع الاعراض) الظاهر بما مر آتفا وما يأتى ان الموت كالا عراض فيرجع الوارث (قوله
ثم لم ينكحها) شامل لما لم ينكحها الاعراض منهما او من احدهما او موت لها او لاحدهما فيرجع الوارث
كذا فى بعض الهوامش المعتمدة وهو ظاهر (قوله اى وقد بان) الى قوله ثم قال من كلام الشارح ردا لقول
الزركشى وعجيب الخ وللإشارة الى هذا زاد لفظه اى والا فلا م وقع لها هنا (قوله ثم قال) اى الزركشى فى
قواعده (قوله انتهت) اى عبارة الزركشى (قوله وبوافقه الخ) اى ما مر عن البغوى (قوله لودفع لزوجه
الخ) وتسمع دعوى دفع صداق لولى محجورة لا الى ولى رشيدة ولو بكر الا اذا ادعى انهما انطقتا نهاية ومغنى
(قوله صدق بيمينه) كذا فى النهاية والمغنى وزاد الاول وان لم يكن المدفوع من جنس الصداق اه عبارة
السيد عمر سواء كان من جنس الصداق او غيره فاذا حلف فان كان من جنس الصداق وقع عنه والا فان رضيا
ببيعه بالصداق فذاك والا استرده وادى الصداق فان كان تالفا فله البدل وقد يتقاصن ولو لم يكن من جنس
الصداق فادعى المصلحة عليه صدقت بيمينها اه انوار اه سيد عمر (قوله من الصورتين) اى صورة
الخطوبة وصورة الزوجة اه سم (قوله صدق المدفوع اليه) كذا فى النهاية والمغنى (قوله واما الثانية)
عطف على واما الاولى والمراد بالدين هنا الصداق اه كردى (قوله ولا ينافى ذلك) اى قول الروضة لوبعث
الخ (قوله وذلك) اى عدم المناقاة (قوله وقال جعلته) اى ثم اختلفا بعد الدفع وقال الخ اه كردى (قوله
ولو طلق) اى مثلا فى مسئلنا اى مسئلة الخطوبة بعد العقد اى ولو قبل الوطء (قوله لم يرجع) ولا يثنى
الورع (قوله لانه انما اعطى الخ) (فروع) ولو اختلفا فى عين المنكوحة صدق كل منهما فيما نفاه بيمينه
اى ولا نكاح ولو قال لمرأتين تزوجتكما بالف فقالت احدهما بل انا فقط بالف تحالفا واما الاخرى
فالقول قولها فى نفي النكاح ولو اصدقها جارية ثم وطئها عالما بالحال قبل الدخول لم يحسد شبهة اختلاف العلماء
فى انها هل تملك قبل الدخول جميع الصداق او نصفه فقط او بعده حد ولا يقبل دعوى جهل ملك الجارية

بالدخول الا من قريب عهد بالاسلام او بمن نشأ ببداية بعيدة من العلماء مغنى ونهاية
ه (فصل فى وليمة العرس) ه (قوله فى وليمة العرس) الى المتن فى النهاية والمغنى (قوله وليمة العرس) يضم
العين مع ضم الراء واسكانها نهاية ومغنى (قوله من الولم) عبارة المغنى واشتقاقها كما قال الازهرى من الولم
وهو الاجتماع لان الزوجين يجتمعان اه (قوله وهو الاجتماع) اى لغة وقوله وهى اى شرعا اه عش
(قوله او غيره) يشمل المعمول للحزن وبه صرح ابن المقرئ اه عش وكذا صرح به المغنى وسيأتى ايضا
فى قول الشارح ثم رايت شيخنا الخ (قول المتن وليمة العرس سنة) فى فتاوى الحافظ السيوطى فى باب الوليمة
انه وقع السؤال عن عمل المولود النبوى فى شهر ربيع الاول ما حكمه من حيث الشرع وهل هو محمود او مذموم
وهل يثاب فاعله او لا قال والجواب ان اصل عمل المولود الذى هو اجتماع الناس وقراءة ما تيسر من القرآن
ورواية الاخبار الواردة فى مبدأ امر النبي صلى الله عليه وسلم وما وقع فى مولده من الآيات ثم يمد لهم سباط
ياكلونه وينصرفون من غير زيادة على ذلك من البدع الحسنة التى يثاب عليها صاحبها لما فيه من تعظيم
قدر النبي ﷺ واطهار الفرح والاستبشار بمولده الشريف ثم ذكر ان اول من احدث فعل

(قوله لان فى كل من الصورتين) اى صورة الخطوبة وصورة الزوجة
(فصل فى وليمة العرس) (قوله قيل لا حاجة اليه الخ) يجاب بان فيه افادة انها تطلق على غير وليمة العرس

بين هذه المسائل فتأمل ولا تغتر بمن اشار للجمع بالفرق بين الدفع والارسال لانه لا وجه له كما هو واضح ولودفع
لخطوطه وقال جملته من الصداق الذى سيجب بالعقد او من الكسوة التى سيجب بالعقد والتمكين وقالت بل هدية فالذى يتجه تصديقها اذ
لا فرقة هنا على صدقة فى قصد، ولو طلق فى مسئلنا بعد العقد لم يرجع بشئ كما رجعه الا ذرعى خلافا للبغوى لانه انما اعطى لاجل العقد وقد
وج (فصل) فى وليمة العرس من الولم وهو الاجتماع وهى اعنى الوليمة تمام لكل دعوة وطعام تتخذ لحادث سرور او غيره (وليمة العرس)

قبل لا حاجة اليه لانها حيث اطلقت اختصت به ولا تقع على غيره الا مقيدة اه ويرد بانه (٤٣٣) غفلة عن تقييدها كذلك في الحديث

الانى على ان هذا قول
لبعض اهل اللغة وقال
اخرى تشمل الكل لكن
الاشهر اطلاقها اذا اريد
بها وليمة العرس وتقييدها
اذا اريد بها غيره وعليه فلم
يكتف كالحديث باطلاقها
نظرا لشمولها للكل فيحصل
اليهام واطاقت في الحديث
الانى ايضا نظر الاشهر
المذكور فكل من الاطلاق
والثقيد سائق خلافا لمن
وهم فيه فان قلت شيوها
للوضيعة الذى دل عليه ما
ذكر عن اخرين ينافى
قول الروضة عن الشافعى
والاصحاب تقع في كل دعوة
تتخذ لسرور حادث قلت
لا منافاة لان هذا اطلاق
فقهى من بعض اطلاقاتها
والكلام انما هو في الاطلاق
اللفوى عند اولئك
اللفويين وهو يشمل الكل
وعبارة القاموس والوليمة
طعام العرس او كل طعام
صنع لدعوة وغيره ثم
رايت شيخنا اعتماد في شرح
الروض مخالفا لشرح
البهجة ان الوضيعة من
الولائم وان التعبير بالسرور
للعالم (سنة) بعد عقد
النكاح الصحيح للزوج
الرشد ولولي غير ابيه او
جده من مال نفسه كما ياتى
فلو عملها غيرهما كاتى
الزوجة او هى عنه فالذى
يتجه ان الزوج ان اذن
تادت السنة عنه فتجب

ذلك الملك المظفر صاحب اربل وانه كان يحضر عنده في المولد النبوى اعيان العلماء والصوفية وان الحافظ
بالخطاب بن دحية صنف له مجلدا في المولد النبوى سماه التذير في مولد البشير النذير ثم ذكر انه سئل شيخ
الاسلام حافظ العصر ابو الفضل احمد بن حنبل عن عمل المولد فاجاب بما نصه اصل عمل المولد بدعة لم ينقل عن
احد من السلف الصالح من القرون الثلاثة ولا كتبها مع ذلك قد اشتملت على محاسن وضدها فن تحرى في
عملها المحاسن وتجنب ضدها كان بدعة حسنة ومن لا فلا قال وقد ظهر لي تخريجها على اصل ثابت وهو ما ثبت
في الصحيحين من ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم المدينة فوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء فسالهم فقالوا
هذا يوم اغرق الله فيه فرعون ونجى موسى فذبحن نصوصه شكر الله تعالى فيستفاد منه فعل الشكر لله على ما
من به في يوم معين من اسداء نعمة او دفع نقمة ويعاد ذلك في نظير ذلك اليوم من كل سنة والشكر لله يحصل
بانواع العبادة كالسجود والصيام والصدقة والتلاوة وادى نعمة اعظم من النعمة بروز هذا النبي الرحمة
في ذلك اليوم وعلى هذا فينبغي ان يتحرى اليوم بعينه حتى يطابق قصة موسى في يوم عاشوراء ومن لم يلاحظ
ذلك لا يبالى بعمل المولد في اى يوم من الشهر بل توسع قوم فنقلوه الى يوم من السنة وفيه ما فيه هذا ما يتعلق
باصل عمله واما ما يعمل فيه فينبغي ان يقتصر فيه على ما يفهم الشكر لله تعالى من نحو ما تقدم ذكره من التلاوة
والاطعام والصدقة وانشاد شئ من المديح النبوية والزهدية المحركة للقلوب الى فعل الخير والعمل للآخرة
واما ما يتبع ذلك من السماع واللغو وغير ذلك فينبغي ان يقال ما كان من ذلك مباحا بحيث يتعين للسرور
بذلك اليوم لا باس بالخافه بموهمها كان حراما او مكروها لم يمنع وكذا ما كان خلاف الاولى اثم ذكر ان
الحافظ ابن ناصر الدين قال في كتابه المسمى بورد الصادى في مولد الهادى قد صح ان ابله يخفف عنه
عذاب النار في مثل يوم الاثنين لا عتاقه ثوبية سرورا بميلاد النبي صلى الله عليه وسلم ثم انشد

اذا كان هذا كافرا جاء ذمه * وتبت يداه في الجحيم خلدا

انى انه في يوم الاثنين دائما * يخفف عنه للسرور باحدا

فما الظن بالعبد الذى كان عمره * باحمد سرورا ومات موحدا

انتهى اه وقد اطال في ايضاح الاحتجاج لكون المولد محمودا مثابا عليه بشرطه مع ايضاح الرد على من
خالف في ذلك بما ينبغي استفادته وجعل ذلك كله مؤلفا سماه حسن المقصد في عمل المولد فراه الله تعالى ما هو
اهله وكر في ذلك المؤلف بيان انقسام البدعة الى الاحكام كلها حتى لا ينافى كون عمل المولد بدعة كونه
محمودا مثابا عليه اه سم (قوله لا حاجة اليه) اى العرس (قوله ويرد الخ) وقد يقال مراد القائل الاطلاق
في كلام الفقهاء اه سم (قوله في الحديث الانى) اى ثانيا (قوله على ان هذا) اى الاختصاص اه
كردى (قوله وتقييدها الخ) فيقال وليمة ختان او غيره (قوله وعليه) اى الاشهر اه كرى (قوله فيحصل
اليهام) اى اليهام مع انصرافها عند الاطلاق لوليمة العرس كما هو الفرض سم ولك ان تقول اليهام باق
مع هذا الفرض لانه عبارة ان يقع في الوهم شيئا ولو على سبيل المرجوحية اه سيد عمر (قوله في الحديث
الانى) اى اولا (قوله لان هذا) اى ما في الروضة (قوله من بعض الخ) لعل الاولى من جملة اطلاقاتها (قوله
وهو) اى الاطلاق اللفوى (قوله اعتماد في شرح الروض) واعتمده المغنى ايضا (قوله ان الوضيعة الخ) اى
شرعا (قوله الزوج) خرجت الزوجة اه سم (قوله غيرهما) اى الزوج ووليه (قوله كاتى الزوجة
الخ) الاولى كالزوجة وابيها (قوله عنه) اى الزوج والباء متعلق بعملها (قوله ولو امر الخ) غائبة السيد
(مؤكدة) نعت لقول المتن سنة ثم هذا الى المن في النهاية والمغنى الا قوله فلا تجب الاجابة الى والافضل

ولو مقيدة وقد يقال مراد هذا القائل الاطلاق في كلام الفقهاء (قوله بانه غفلة عن تقييدها كذلك في
الحديث الانى) قد يقال هذا لا يوجب الغفلة (قوله فيحصل اليهام) اى اليهام مع انصرافها عند الاطلاق
لوليمة العرس كما هو الفرض (قوله الزوج) خرجت الزوجة وقوله امر غائبة للسيد

الاجابة اليها وان لم ياذن فلا خلافا لمن اطلق حصوها ويظهر نديها لسيد عبد ولو امرأة اذن له في نكاح فنكح مؤكدة

(قوله من سائر الولايم) وقد نظم بعضهم اسماء الولايم فقال
 وليمة عرس ثم خرس ولادة * عقيقة مولود وكبرة ذى بنا
 وضيمة موت ثم اعذار خاتن * نقيبة سفر والمادب للثنا
 اه ابن المقرئ وقوله نقيبة. سفر اى للقادم من سفره وقوله والمادب اى يقال لها مادبة يسكون الهمة
 وضم الدال اذا لم يكن لها سبب الاثناء الناس عليه اه زى زاد المنخى على نحوه
 والشندخى الاملاك فقد كملت * تسعا وقل الذى يدريه فاعتمدى
 واهمل الناظم عاشر او هو الخناق او هو ما يمنع لحفظ اقراره وختم كتاب (قوله المشهورة) قال الا ذرى
 رحمه الله تعالى ان محل ندب وليمة الختان في حق الذكور دون الاناث لا ينبغي ويستحب من اظهار ذلك
 الا وجه استحبابه فيما يبين خاصة واطلقوا نديها للقدم من السفر وظاهر ان عملا في السفر الطويل قضاء
 العرف به اما من غاب يوما او اياما يسير الى بعض النواحي القريبة نكاحا ضررنا فيه وغنى اه (ويدخل وقتها
 بالعقد) قضيتها ان ما يقع من الدعوة قبل العقد فعل الوليمة بعده لا تجب فيه الاجابة لكون الدعوة قبل دخول
 وقتها واظهار الوجوب لان الدعوة وان تقدمت فبى الفعل ماتمحل به السنة وعليه فالارادة وله الاق ونجب
 الاجابة الخ ان الاجابة تجب لما حيث كانت تفعل بعد اداء عشر (قوله ولا بطول الزمن الخ) ظاهر انه اداء

اكثر من سائر الولايم العشر
 المشهورة لثبوتها عنه صلى
 الله عليه وسلم قولا وفعل
 ويدخل وقتها بالعقد كما
 تقرر فلا تجب الاجابة لما
 تقدمه وان اتصل بها خلافا
 لمن بحث وجوبها حينئذ
 زاعمائها تسمى وليمة عرس
 ولم يبال بمخالفته لصريح
 كلام غيره والافضل فعلمها
 عقب الدخول للتابع ولا
 تفوت بطلاق ولا موت ولا
 بطول الزمن فيما يظهر
 كالعقيقة وتجب الاجابة
 اليها وان فعلت في الوقت
 المفضل كما هو ظاهر (وفي
 قول او وجه)

(قوله ولا بطول الزمن فيما يظهر) ظاهره انه اداء ما في اخر الباب من الديري ما نصه (تنبيه) لم يتعرض
 الفقهاء لوقت وليمة العرس والصواب انها بعد الدخول قال الشيخ وهي جائزة قبله وبعده ووقتها وسع من حين
 العقد كما صرح به بغوى والظاهر انها بعدة لوقوف البكر سبعة اوثيب ثلاثا وبعد ذلك تكون قضاء انتهى
 وقوله والظاهر الخ ليس من كلام السبكي كما يعلم من راجعته (فائدة) في فتاوى الحافظ السيوطي في باب لوليمة
 سئل عن عمل المولد النبوي في شهر ربيع الاول ما حكمه من حيث الشرع وهل هو محمود او مذموم وهل يشاب
 فادله او لا قال والجواب عندي ان اصل عمل المولد الذي واجتماع الناس وقراءة ما تيسر من اقران ورواية
 الاخبار الواردة في مبدا امر النبي صلى الله عليه وسلم وما وقع في ولده من الايات ثم يمد لهم سماطيا كما
 وينصرفون من غير زيادة على ذلك من البدع الحسنة التي يشاب عليها صاحبها لما فيه من تعظيم قدر النبي صلى
 الله عليه وسلم واظهار الفرح والاستبشار بمولده الشريف ثم ذكر ان اول من احدث فعل ذلك الملك المظفر
 صاحب اربل وانه كان يحضر عنده في المولد اعيان العلماء والصوفية وان الحافظ ابا الخطاب بن دحية صنف
 له مجلدا في المولد النبوي سماه التنوير في مولد البشير النذير ثم حكى ان الشيخ تاج الدين عمر بن علي اللخمي
 السكندري المشهور بالفا كنهاني من متأخري المالكية ادعى ان عمل المولد بدعة مذمومة واقف في ذلك
 كتابا باسماء الموزد في الكلام على عمل المولد ثم سرده برقمته ثم نقده احسن نقده وورده بلغ رد الله دره من حافظ
 امام ثم ذكر انه سئل شيخ الاسلام حافظ العصر ابو الفضل احمد بن حجر عن عمل المولد فاجاب بما نصه اصل
 عمل المولد بدعة لم ينقل عن احده من السلف الصالح من القرون الثلاثة ولكنها مع ذلك قد اشتملت على محاسن
 وضدها فمن تحرى في عملها المحامد وتجنب ضدها كان بدعة حسنة ومن لا لاقال وقد ظهر لي تخريجها على اصل
 ثابت وهو ما ثبت في الصحيحين من ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم المدينة فوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء
 فسألهم فقالوا هذا يوم اغرق الله فيه فرعون ونجى فيه موسى فنحن نصومه شكر الله تعالى فيستفاد منه فعل
 الشكر لله على ما من به في يوم معين من اسداء نعمة ودفع نقمة ويعاد ذلك في نظير ذلك اليوم من كل سنة
 والشكر لله يحصل بانواع العبادة كالسجود والصيام والصدقة والتلاوة واية نعمة اعظم من النعمة بوز
 هذا النبي الذي هو نبي الرحمة في ذلك اليوم وعلى هذا فينبغي ان يتحرى اليوم بعينه حتى يطابق قصة موسى في
 يوم عاشوراء ومن لم يلاحظ ذلك لا يبالى بعمل المولد في اي يوم من الشهر بل توسع قوم فنقلوه الى يوم من السنة
 وفيه ما فيه هذا ما يتبع باصل عمله واما ما يعمل فيه فينبغي ان يقتصر فيه على ما يفهم الشكر لله تعالى من نحو
 ما تقدم ذكره من التلاوة والا طعام والصدقة وانشاد شئ من المدايح النبوية والزهدية المحركة للقلب الى

وصوب جمع انه قول وهو القياس لان مع مثبتة زيادة علم (واجبة) عيناً للخبر المتفق عليه ولم ولو بشاة وحلوه على النذب لخبر هل علي خيرها لي الزكاة قال لا الا ان اطوع وخبر ليس في المال حق سوى الزكاة وهما صحيحان ولا نها (٤٣٥) لو وجبت لو جبت الشاة ولا قائل به

وقولها أقل الولية للمتمكن
شاة اي للخبر مرادها
أقل الكمال فيحصل اصل
السنة بأي شيء أطعمه ولو
موسر الخبر الصحيح عن
أنس ما ولم رسول الله صلى
الله عليه وسلم على شيء من
نساءه ما ولم على زينب ولم
بشاة وصرح الجرجاني
بندب عدم كسر عظامها
كالعقيقة وقد بوجه بنظر
مقاله ثم من ان فيه تفاؤلاً
بسلامة أخلاق الزوجة
وأعضائها كالولد ويؤخذ
منه انه يسن هنا في المذبوح
ما يسن في العقيقة وبحث
الاذري أنها لو اتحدت
وتعددت الزوجات وقصدوا
عنهم كفت وفيه نظر
والذي يتجه أنها كالعقيقة
فتعدد بتعدد من مطلقاً
فان قلت هل يمكن الفرق
بان العقيقة فداء عن
النفس فتعددت بعددها
بخلاف الوليمة قلت يمكن ان
لم يكن في الوليمة نحو ذلك
وهو بعيد والظاهر ان
سرها رجاء صلاح الزوجة
ببركتها فكانت كالقضاء
عنها فلتعدد بعددها ويؤيد
التسوية ما تقرر عن
الجرجاني ويؤخذ من ذلك
انه يندب لها المذموم الزوج

أبدأ وفي الدميري والظاهر أنها تنتمي بدة الزفاف للبكر سبعاً وللثيب ثلاثاً وبعد ذلك تكون قضاء ما سم
وسيد عمر (قوله وصوب) الى قوله وفيه نظر في النهاية (قول) وهما صحيحان (قديقال هما عامان وما هنا خاص
فيقدم عليهما سم (قوله ولا نها الخ) عطف على الخبر هل علي الخ (قوله ولا نها لو وجبت الخ) هذا انما
يتأق مع قطع النظر بما فسره الحديث من ان المراد به اقل الكمال اه رشيدى (قول) وقولها اقل الولية
الخ) عبارة النهاية والمغنى وانما للمتمكن شاة ولا غير ما قدر عليه قال النشائي والمراد اقل الكمال شاة لقول
التميمه وبأى شيء ولو لم من الطعام جازوه ويشمل المأكول والمشروب الذي يعمل في حال التقدم من سكر
 وغيره (قوله ويؤخذ منه) اي مما صرح به الجرجاني (قول) وبحث الاذري الخ) اعتمدته النهاية (قول)
انها لو اتحدت الخ) خرج به ما لو تعددت أسبابها الا بد من تعدد عرش (قول) ونصدها عن الخ) ومن لم
يقصد ذلك اي بان اطاق استحباب التعدد كما ذكره بعض المتأخرين اه (قول) وفيه نظر الخ) هذا
مردود لظهور الفرق بانها جمعات فدام لا تفسر بخلافه هنا نهاية (قول) والذي يتجه الخ) وقال المذنب
عبارة لو تكبح أربعاً هل استحب لكل واحدة أو يكفي واحدة من الجميع ويفصل بين العقد الواحد والعدد
قال الزركشي فيه نظر انتهى والوجه الاول كما قاله غير اه (قول) انها كالعقيقة (تدفرق بان اقل
ما يجزى عن العقيقة شاة ولا يجزى ما دونها ولا غير الحيوان ولا كذلك هنا وهذا ما قدح في قوله الآتي
ويؤيد التسوية الخ) تمامه اه سم (قوله وطالقا) اي قصد ما عمن اول (قول) وهو بعيد (اضمير راجع لقوله
لم يكن الخ اه سم (قوله ان سرها) اي حكمة لولية (قوله من ذلك) اي من التوبة أو ما تقرر من الجرجاني

فعل الخير والعمل للآخرة وأما ما يتبع ذلك من السماع والامور وغير ذلك فينبغي أن يقال ما كان ذلك
مباحاً بحيث يتعين للسروور بذلك اليوم لا بأس بالحائنه وهو ما كان حرماً أو مكرراً وهو ما يتبع وكذا ما كان
خلاف الاول اه ثم ذكر ان الحافظ بن ناصر الدين في كتابه المسمى بورد الصادي في ولد الهادي
قد صرح ان أبا الهب يخفف عنه عذاب النار في مثل يوم الاثنين لاثنين وثلاثة ورواها بإسناد لا يثبت في الحديث
وسلم ثم انشد:

أنى انه في يوم الاثنين دائماً * يخفف عنه السرور لاحدا
فما الظن بالعبد الذي كان عمره * باحد سرور او مات موحدا

انتهى وقد أطال في ايضاح الاحتجاج لكون المولد محموداً ما با عليه بشرطه مع ايضاح الرد على من خاف
في ذلك بما ينبغي استفادته وجعل ذلك كله مؤلفاً سماه حسن المقصد في عمل المولد اجزاه الله تعالى ما هو اهله
وكرر في ذلك المؤلف بيان انقسام البدعة الى الاحكام كلها حتى لا ينافي كون عمل المولد بدعة كونه محموداً
منا با عليه (قوله وهما صحيحان) قديقال هما عامان وما هنا خاص فيقدم عليهما انتهى (قول) ولا نها لو وجبت
لو جبت الشاة) فان قلت كيف تصح هذه الملازمة مع ان قوله في الحديث ولو بشاة صريح في ان المطلوب اعم
من الشاة قلت لان المبالغة بالشاة تقتضى انها اقل ما يجزى ولو وجبت لكان اقل ما يجزى ولو وجبت لكان
أقل الواجب شاة وهو المراد من هذه العبارة مع انه لا قائل بوجوبها فليتأمل فانه قد يقع الاقتضاء المذكور
الآثرى انه قال في الحديث التمس ولو خاتماً من حديد مع اجزاء ما دونه في الصداق الا ان يقال الاقتضاء المذكور
ظاهر المبالغة فيعمل به الامعاء ولم يوجد هنا وجد هناك فليتأمل (قوله فيحصل اصل السنة الخ) فظاهر
ان الامر كذلك في سائر الولائم الا العقيقة فان اقل ما يجزى فيها شاة كما هو معلوم من بابها (قوله بأي شيء
أطعمه) أى ولو مشروباً كاللبن وماء السكر وهل تحصل بالماء الخالص فيه نظر (قوله والذي يتجه أنها
كالعقيقة) قد يفرق بان اقل ما يجزى عن العقيقة شاة ولا يجزى ما دونها ولا غير الحيوان ولا كذلك هنا
وهذا مما قدح في قوله الآتي ويؤيد التسوية الخ) تمامه (قول) وهو بعيد (اضمير راجع لقوله لم يكن

(٥٤ - شرواني وابن قاسم - سابع) ان تولم هي رجاء صلاح الزوج لها كما يندب لمولود ترك وليه العقيقة ان يعق عن نفسه
بعد بلوغه وهو محتمل الا ان يفرق بان الولد هو المقصود بالعقيقة فلم تفت ببلوغه بل تأكدت والزوجة ليست هي المقصودة بالولية

وسكتوا عن نديها للتسري وظاهر ما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم من التردد بعد وليمة صفة في أنها زوجة أو سريه أنهم كانوا يابغونها للسرية وإلا لجزموا بإبائها زوجة وعليه فلا فرق (٤٣٦) فيها بين ذات الخطر وغيرها لأن القصد بها ما مر وهو لا يتقيد بذات الخطر ونقل ابن

الصلاح أن الأفضل فعلها ليلا لأنها في مقابلة نعمة ليلية وتسوله تعالى فإذا طعمتم فانتشروا وكان ذلك ليلا أه وهو متجه أن ثبت أنه صلى الله عليه وسلم فعلها ليلا (والاجابة اليها) بناء على أنها سنة (فرض عين) لخبر مسلم شر الطعام طعام الوليمة تدعى اليها الأغنياء وتترك الفقراء ومن لم يجب الدعوة أي بفتح الدال و قول قطرب بضمها غلطوه فيه كذا قاله جمع وينافيه قول القاموس وتضم الا ان يجاب بان سبب التغليب أن قطربا يوجب الضم فقد عصى الله ورسوله والمراد وليمة العرس لأنها المعهودة عندهم وللخبر الصحيح إذا دعى احدكم الى وليمة عرس فليجب ولا تجب اجابة لغير وليمة عرس ومنه وليمة التسري كما هو ظاهر وقيل تجب واختاره السبكي لاخبار فيه (وقيل) فرض (كفاية) ويصح الرفع لان القصد اظهار الحلال عن السفاح وهو حاصل بحضور البعض ويرد فرض تسليم ما علل به بأنه يؤدي الى التواكل (وقيل سنة) لأنه تمليك مال فلم تجب ويرد بان الاكل سنة لا واجب اما على انها واجبة فتجب الاجابة اليها قطعا أي بالشرط

(قوله وسكتوا) الى قوله وعليه فلا فرق في المعنى والى قول المتن وانما تجب في النهاية (قوله للتسري) سيما في انه يعتبر في التسري الانزال والحجب وينبغي ان لا يعتبر ذلك هنا بل المعتبر في طلب الوليمة مجرد الاعداد للوطء ولا يبعد دخول وقت وليمة التسري بقصد الاعداد المذكور قارن عقد التملك او تاخر عنه وأنه لا يتوقف دخوله على حصول الاستبراء كان وليمة الزواج تدخل بالعقد وان امتنع الوطء لنحو حيض سم وعش (قوله والالجزموا الخ) قد يقال يكفي في التردد وعدم الجزم احتمال مطلوبيتها عندهم فلا يدل على الفهم اياها فتأمل أه سم (قوله فيها) أي السرية (قوله بين ذات الخطر) أي الشرف (قوله ما مر) أي في قوله والظاهر ان سرها الخ أه رشيدى (قوله ان الأفضل الخ) جرى عليه فتح المعين (قوله وكان ذلك) أي سبب نزوله (قوله ان ثبت الخ) أي ولم يثبت ذلك فلا يتم الاستدلال على سننها ليلا بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم فعلها كذلك أه عش (قول المتن الاجابة اليها) أي وليمة العرس فيخرج وليمة التسري فلا يجب الاجابة اليها مر أه سم ويفيده قول الشارح الا في ومنه وليمة التسري الخ (قوله اليها) أي الوليمة (قوله بناء على انها) الى قول المتن وقيل في المعنى الا قوله ومنه الى وقيل (قوله لم يجب الدعوة) بفتح الدال أه نهاية (قوله وللخبر الخ) عطف على لانها الخ (قوله ومنه) أي من الغير أه رشيدى (قوله وقيل تجب) أي لغير وليمة عرس أه سم (قوله لاخبار فيه) ففي مسلم من دعى الى عرس او نحوه فليجب وفي ابى داود اذا دعا احدكم اخاه فليجب عرسا كان او غيره وقضيتهما وجوب الاجابة في سائر الولا ثم أه مغنى (قوله بأنه يؤدي الى التواكل) قد يقال يكفي في دفع ذلك التعيين على من طلب منه الحضور قبل غيره كما قالوا في اداء الشهادة وهذا لا ينافي فرضية الكفاية فتأمل فهذا الرد ليس بذلك سم (قوله لانه تمليك) كذا في اصله رحمه الله والان سبب تملك بلاياه أه سيد عمر (قوله اما على انها الخ) يحترز قوله بناء على انها سنة (قوله فتجب الاجابة الخ) وجوب عين او كفاية على الوجهين أه محلى (قوله على الصحيح) الى المتن في النهاية الا قوله أي الا الى اوقال وقوله كظهورها الى وان يكون مسلما (قوله على الصحيح) يعني وجوب الاجابة عينيا كما علم مما مر أي وكفاية على مقابله أه رشيدى (قوله على مقابله) فيه انه شامل لفرض الكفاية وعبارة المحلى والمعنى وانما تجب الاجابة او تسن كما تقدم اه سالمة عن الاشكال (قوله او عند فقد بعض شروط الوجوب) لا يخفى ان شروط وجوب الاجابة هي المذكورة بقوله بشرط الخ فيصير المعنى انما تسن عند فقد بعض تلك الشروط بتلك الشروط وذلك فاسد سم حج أه عش (قوله او عند فقد الخ) عطف على قوله على مقابله (قوله ان يخصه) الى المتن في المعنى ما يوافقه (قوله ان يخصه الخ) الظاهر ولو بنحوه ليجوز كل منكم باجماعة (قوله ولو بكتابة الخ) وقوله مع ثقة

الخ (قوله للتسري) سيما في انه يعتبر في التسري الانزال والحجب وينبغي ان لا يعتبر ذلك هنا بل المعتبر في طلب الوليمة مجرد الاعداد للوطء ولا يبعد دخول وقت وليمة التسري بقصد الاعداد المذكور قارن عقد التملك او تاخر عنه وأنه لا يتوقف دخوله على حصول الاستمرار كان وليمة الزواج تدخل بالعقد وان امتنع الوطء لنحو حيض (قوله والالجزموا الخ) قد يقال يكفي في التردد وعدم الجزم احتمال مطلوبيتها عندهم فلا يدل على الفهم اياها فتأمل (قوله في المتن والاجابة اليها) أي وليمة العرس اقول هذا بعينه ذكره الشارح بعد فتخرج وليمة التسري فلا تجب الاجابة اليها مر (قوله وللخبر الصحيح) قد يقال هذا من قبل ذكر بعض افراد العام بحكمه وهو لا يخص الا ان يقال التخصيص بمفهوم اذا الخ وبمفهوم التقيد بعرس (قوله وقيل تجب) أي لغير وليمة عرس (قوله بأنه يؤدي الى التواكل) قد يقال يكفي في دفع ذلك التعيين على من طلب منه الحضور قبل غيره كما قالوا في اداء الشهادة فهذا لا ينافي فرضية الكفاية فتأمل فهذا الرد ليس بذلك (قوله فتجب الاجابة اليها) لم يبين ان هذا الوجوب عين او كفاية (قوله او عند فقد بعض شروط الوجوب) لا يخفى ان شروط الوجوب أي وجوب الاجابة هي المذكورة بقوله بشرط الخ فيصير المعنى انما

الاثنية كما اقتضته عبارة الروضة (وانما تجب) الاجابة على الصحيح (او تسن) على مقابله او عند فقد بعض شروط الوجوب ارفى بقية الولا ثم (بشرطان) بخمسة بدعة ولو كانا به او رسالة مع ثمة او يميز لم يجز عليه الكذب جازمة

لأن فتح بابيه وقال ليحضر من شاء أى إلا أن دعاه بخصومه مع ذلك فيها يظهر لاسم إن كان قوله ذلك لعذر كان قصده استيعاب نحو الفقراء ثم وافهم قولهم وقال إن مجرد فتح الباب لا اثر له او قال له احضر إن شئت إلا أن تظهر القرينة على أنه إنما قاله تادبا وتعطافا مع ظهور رغبته في حضوره كظهورها في أن شئت أن تجملني فإن فيه طلب الحضور والاحتياج اليه للتجمل به ومن ثم جزم شارح بلزوم الاجابة فيه وأما اعتراض غيره له بأنه كالمقال له إن شئت أن تحضر فاحضر فبعيد لأن ظاهر هذه لا يشعر بالاستغناء (٤٣٧) عن حضوره ومن ثم اتجه أنه لو ظهرت

قرينة التادب فيها كانت كالاولى وقد يفهم هذا الشرط قوله الاتي وان يدعوه كما اخذه منه غير واحد وان يكون مسلما فلا تجب اجابة ذمى بل تسن إن رضى إسلامه او كان نحو قريب او جار وسياتي في الجزية حرمة الميل اليه بالقلب ولا يلزم ذميا لاجابة مسلم وان لا يكون في مال الداعي شبهة أى قوية بان يعلم ان في ماله حراما ولا يعلم عينه وإن لم يكن أكثر ماله حراما فلما يظهر خلافا لما يقتضيه كلام بعضهم من التقييد بذلك لكن يؤيده أنه لا تذكره معاملته والا تكل منه إلا حينئذ ويجاب بأنه يحتاط الوجوب ما لا يحتاط للكرهية وقيدت بقوية لأنه لا يوجد الآن مال ينفك عن شبهة وان لا تدعوه امرأة اجنبية إلا إن كان ثم نحو محرم له اثني تحتشهما اولها واذن زوج المزوجة وسن لها الولية ولا لم تجب الاجابة وإن لم تكن خلوة محرمة خشية الفتنة والريبة ومن

أى الدعوة (قوله لا إن فتح الخ) عطف على أن يخصه الخ (قوله وقال الخ) عطف على فتح بابيه (قوله وقال ان الخ) وهو مقول قولهم وقوله ان مجرد الخ مفعول افهم (قوله او قال الخ) عطف على قوله وقال ليحضر الخ (قوله كظهورها) عبارة النهاية ويحمل عليه قول بعض الشراح لو قال ان شئت ان تجملني لزمته الاجابة اه وحاصله ان في صورتين يشترط ظهور قرينة ولا يكتفى عنها في الثانية بمجرد الصيغة وهذا مخالف لما قرره الشارح اه سيد عمر (قوله فان فيه طلب الحضور) فيه انه قد يكون ذكر التجمل للتجمل معه في الخطاب اه سم أى فلا يكتفى بل لابد من ظهور قرينة على أنه إنما قاله تادبا الخ (قوله بلزوم الاجابة فيه) أى في احضران شئت ان تجملني (قوله بانه) أى احضران شئت ان تجملني (قوله لان ظاهر هذه) أى صيغة ان شئت ان تحضر فاحضر (قوله كالاولى) أى احضران شئت وقال السكردى وهى ان شئت ان تجملني اه (قوله هذا الشرط) أى ان يخصه بدعوة كرى (قوله وان يكون الخ) أى الداعي وهو عطف على قوله ان يخصه الخ (قوله ولا يلزم ذميا الخ) أى مطلقا سواء كان بينه وبين الداعي قرابة او صداقة ام لا اه ع ش (قوله اجابة مسلم) مفهومة وجوب اجابة ذمى اه سم (قوله بان يعلم الخ) كذا في النهاية وقال المغنى ولا تجب اذا كان في ماله شبهة ولهذا قال الزركشى لا تجب الاجابة في زماننا اه واسكن لا بد من ان يغلب على الظن ان في مال الداعي شبهة اه (قوله بذلك) أى يكون أكثر ماله حراما (قوله يؤيده) أى التقيد بذلك (قوله الا حينئذ) أى حين اذ كان أكثر ماله حراما (قوله بان يحتاط للوجوب) أى لسقوط الوجوب (قوله واذن زوج الخ) أى في الولية بقرينة مابعده اه رشيدى (قوله وسن لها الخ) بتأمل صورة سنهالها فان الكلام في شروط الوجوب وهو خاص بولمة العرس ولا يدفع هذا التوقف ما ياتي في كلام الشارح لانه إنما صور به مجرد كون الوليمة من المرافقة لا يقتضى السن الا ان يقال ما يمكن تصويره في حقها بغير وليمة العرس بناء على وجوب الاجابة لسائر الاولائم وانها فملتأ عن الزوج لا عساره او امتناعه من الفعل على ما ياتي اه ع ش اقول ما هنا يفيد اعتمادا لاخذ السابق في قوله ويؤخذ من ذلك انه يتدب لها اذ لم يلزم الزوج ان تولمى الخ ((قوله والا) نفى لما بعد الا في قوله الا ان كان ثم محرم الى هنا وحينئذ يشكل الوجوب في قوله ومن ثم الى قوله وجبت الاجابة لانه يقتضى الوجوب اذ لم تسن لها الوليمة وهو ممنوع واذ لم ياذن الزوج وهو محل النظر اه سم (قوله كذلك) أى كدعوتها لرجل واحد في التفصيل المذكور (قوله اتحاد الرجل) أى انفراده (قوله بان لا يكون) أى لا يوجد (قوله ثم غيره) تنازع فيه قوله لا يكون وقوله لا يعرف (قوله في هذا الشرط) يعنى المذكور في كلام المصنف او لا اه رشيدى وقوله ما يعلم منه الخ وهو قوله كقلمه ما عنده الخ (قوله قد يتحد) أى المدعو وقوله عنده أى الداعي (قوله ومن صور وليمة المرأة الخ) قضية هذا التصوير ان الوليمة سنة في حق المرأة حينئذ وليس كذلك اه ع ش اقول وكذلك ما ذكر قضية قول الشارح المار فالذى يتجه ان

تسن عند فقد بعض تلك الشروط بتلك الشروط. وذلك فاسد (قوله فان فيه طلب الحضور الخ) فيه أنه قد يكون ذكر التجمل معه للتجمل في الخطاب (قوله ولا يلزم ذميا لاجابة مسلم) مفهومة وجوب اجابة ذمى (قوله والا) نفى لما بعد الا في قوله الا انه كان ثم محرم الى هنا وحينئذ يشكل الوجوب في قوله ومن ثم الى قوله وجبت الاجابة لانه يقتضى الوجوب اذ لم تسن لها الوليمة وهو ممنوع وان لم ياذن الزوج وهو محل نظر

ثم لو كان كسفيان وهى كراعاة وجبت الاجابة ويظهر ان دعوتها أكثر من رجل كذلك ما لم يحصل جمع تحيل العادة معهم اذنى فتنة اوزية كما يعلم بما ياتي آخر العدد ويتصور اتحاد الرجل مع اشراط عزم الدعوة بان لا يكرن اولا يعرف ثم غيره بل ياتي في هذا الشرط ما يعلم منه انه قد يتحد لقلمه ما عنده من صور ولمة المرأة ان تولم عن الرجل باذنه كذا قيل وفيه نظر فان الذى يظهر حينئذ ان العبرة بدعوتها لا بدعوتها لان الولية صارت له باذنه لما المتقضى لتقدير دخول ذلك في ملكه نظير إخراج الفطرة عن الغير باذنه

وحينئذ فيتهين أن يزداد في الذم ويرأه أذن لها في الدعوة أيضا وأن لا يعذر به رخص في الجماعة عامة وكفى البيان وغيره وأن توفى الأذرع في إطلاقه وأن لا يكون الداعي فاسقا أو (٤٢٨) شريرا طالبا للباهة والفخر كافي الأحياء به يعلم اتجاه قول الأذرع على كل من جاز هجره لا تجب

إجابته وإن لا يدعى قبل
وتجب الإجابة إذ الذي يظهر
أن الدعوة التي لا تجب إجابتها
كالعدم بل يجيب الأسبق
فإن جاء معها إجاب الأقرب
رحمافدار فإن استويا أقرع
وظاهر قولهم إجاب الأقرب
وقولهم أقرع وجوب ذلك
عليه وفيه ما فيه ولو قيل أنه
مندوب للتعارض المستقط
للوجوب لم يعد وأن يكون
الداعي مطلقا التصرف فلا
يجيب غيره وإن أذن له وليه
لعميانه بذلك نعم إن أذن
لغيره في أن يولم كان كالحرف
لكن إن أذن له في الدعوة
أيضا فيها يظهر نظير ما مر
انفوا ولو اتخذها الولي من
مال نفسه وهو أب وجد
وجب الحضور كما بحثه
الأذرع وإن يكون المدعو
حر أو لوسفيها أو عبدا بأذن
سيده أو مكانا لم يضر
حضوره بكسبه أو أذن سيده
أو مبعضا في نوبته وغير
قاض أي في محل ولايته
لكن يسن له ما لم يخص بها
بعض الناس إلا أن كان
يخصهم قبل الولاية فلا
باس باستمراره على ذلك
قال الماوردي والروائي
والأولى في زماننا أن
لا يجيب أحدا لحديث
النيات والحق به الأذرع
كل ذي ولاية عامة في محل
ولايته وبحث استثناء

الزوج إن أذن الخ فليراجع (قوله فيتعين أن يزداد الخ) فلا جعل لذه في الأيلا م عنه متضمنا لذه في الدعوة
خصوصا مع صلاحية القرينة لذلك وكذا يقال في مسألة العبد الآتية اه سم (قوله أو شريرا) عطفه على
الفاسق يقتضي أن مجرد كونه شريرا لا يوجب الفسق وهو ظاهر لانه قد يراد بالشرير كثير الخصومات
وذلك لا يسن لم محرمان خلا عن الكسيرة اه ع ش (قوله طالبا للباهة) قد لا يحتاج إليه سم وعبرة
الأحياء على ما نقله الزركشي في الخادم وصاحب المغنى أو متكلفا طالبا الخ فكأنه سقط من أصل الشارح
لفظ متكلفا فليتأمل على أن الانسب العطف بأوفاهامسئلة مغيرة لما قبلها وحذف أو يوهم أنها قيد فيما
قبلها ولا معنى له كما أشار إليه المحشى اه سيد عمر أقول ويعلم ع راجعة الأحياء أن ما نقله الزركشي والمغنى
عن الأحياء نقل بالمعنى فقط نعم هذه المسئلة في مختصره صاحبها وعبارته ومنتهى من الإجابة إن كان
الطعام أو الموضع أو الفراش فيه شبهة أو كان الداعي فاسقا أو ظالما أو مبتدعا أو طالبا بذلك المباهة اه
(قوله وتجب الخ) عطف على يدعى الخ (قوله إجاب الأقرب الخ) هذا الترتيب جار في المندوب أيضا اه
ع ش (قوله وجوب ذلك عليه) معتمد اه ع ش (قوله وجوب ذلك) أي ما ذكره من إجابة الأقرب ثم
الأقراع وكذا ضمير أنه مندوب (قوله وفيه ما فيه الخ) عبارة النهاية وقد ينظر فيه إذ لو قيل الخ (قوله وفيه
ما فيه) بل هو متجه اه سم وتقدم عن ع ش ما يوافقه (قوله فلا يجيب غيره) أي فلا يجوز له الإجابة اه
ع ش (قوله وهو أب وجد) خرج الام الوصية فلينظر اه سم عبارة ع ش قوله وهو أب الخ يفيد
أن الام لو كانت وصية أو ولت من مالها لا يجيب الحضور وهو كذلك لأن الأب والجدي يمكن كل منهما من
إدخال ماله في ملك المولى عليه بخلاف الام ويؤخذ ما تقدم في آه وبر ولية المرأة أن غير الأب والجدي إذ فعل
الوليبة بأذن من طلبت منه وجبت الإجابة على ما دعى له اه أي كما صرح به الشارح في أوائل الفصل (قوله
ولو سفيها) ظاهره ولو لم يغير إذن وليه وينبغي تقييده بما إذا لم يفت عليه ما يقصد من عمله اه ع ش (قوله أو
مبعضا الخ) أي أو أذن سيده اه سم (قوله وغير قاض) عطف على حرا (قوله لكن يسن) الأولى التانيث
(قوله ما لم يخص) أي القاضى وقوله بها أي بالإجابة اه سم (قوله باستمراره على ذلك) أي على التخصيص
(قوله أن لا يجيب) أي القاضى اه ع ش (قوله كل ذلك ولاية الخ) ومنه مشايخ البلدان والأسواق اه
ع ش (قوله وبحث الخ) عبارة النهاية والأوجه استثناء الخ (قوله إبعاضه) أي القاضى (قوله لأن حكمه الخ)
هذا التعليل لا يجري في قوله ونحوهم (قوله وأن لا يخص الأغنياء مثلا) قضية قوله مثلا أنه يضر تخصيص
الفقر أم يوجه بأنه لو كان جيرا أو أهلا حرفة مثلا كاهم فقر أم يخص بعضهم لا لنحو عجز عن تعميمهم أو
كان بعضهم فقرا أو بعضهم أغنياء فخصص الفقراء لا لما ذكره فلو وجه عدم الوجوب حينئذ لأن هذا التخصيص
مؤغر للصدور كما بحثي ولو كانوا كاهم أغنياء فخصص بعضهم لا لما ذكره فلو وجه عدم الوجوب أيضا ولعله
لا يشملهم قولهم أن لا يخص الأغنياء بناء على أن المتبادر منه تخصيصهم بالنسبة للفقراء نعم لو خصص فقر
جيرانه أو أهله حرفته أو بعضهم لعدم كفاية ما يقدر عاياه فاشتر الفقراء لأنهم أحوج اتجه الوجوب فظاهر أنه
لا ينبغي إطلاق أنه لا يضر تخصيص القراء اه سم وقوله فظاهر أنه لا ينبغي إطلاق أنه الخ أي خلافا لصريح
المغنى وظاهر صنيع النهاية (قول الماتن الأغنياء) يظهر أن المراد به ههنا أن يتجمل به عادة وإن لم يكن غنيا اه
ع ش (قوله بالدعوة) إلى التنبيه في النهاية لا قوله أو غيره وكذا في المغنى لا قوله وهذا الذي إلى التنبيه (قوله

(قوله فيتعين أن يزداد في التصوير الخ) فلا جعل لذه في الأيلا م عنه متضمنا لذه في الدعوة خصوصاً مع
صلاحية القرينة لذلك وكذا قد يقال في مسألة العبد الآتية (قوله طالبا للباهة الخ) قد لا يحتاج إليه وقوله
وفيها ما فيه متجه (قوله وهو أب وجد) أخرج الام الوصية فلينظر (قوله أو مبعضا في نوبته) أي أو أذن
سيده (قوله ما لم يخص) أي القاضى بها أي بالإجابة (قوله وأن لا يخص الأغنياء مثلا) قضية قوله مثلا أنه قد

إبعاضه ونحوهم أي يلزمه إجابتهم لأن حكمه لا ينفذ لهم وأن لا يعتذر للداعي فيعذره أي عن طيب نفس لا عن حياء بحسب كقطة
القارئ فاهو ظاهر وإن (لا يخص الأغنياء) مثلا بالدعوة أي أن لا يظهر منه قصد التخصيص بهم عرفا فيها يظهر لأجل غناهم وغيره لغير عذر

كقلة ما عنده فان ظهر منه ذلك كذلك لم تجب عليهم فضلا عن غيرهم أما إذا خصهم لا غناهم مثلا بل لجأوا إلى اجتماع حرفة أو قلة ما عندهم فيلزمهم كغيرهم الاجابة وهذا الذي ذكرته هو مراد المحرر بقوله منها أن يدعو جميع عشرينه وحيرانه أغنياءهم وفقراءهم دون أن يخص الأغنياء وإذا كان مراده ما ذكر لم يدعي عليه قول الأذري في اشتراط التعميم مع نفيه نظر قال والظاهر أن المراد بالجيران هنا أهل محله ومسجده دون أربعين دار من كل جانب (تنبيه) استشكل الزركشي هذا الشرط فقال ما حاصله أن جملة تدعى اليها في الخبر السابق حاله مقيدة لكون طعامها شر الطعام فلودعا ما لم يكن شر الطعام لكن سياق الحديث يقتضي أنه مع ذلك التخصيص لا يسقط الطلب فاذكروه في أن لا يخص مشكل اه وقد يجاب بأن جملة تدعى بيان لكون الغالب في طعام (٢٩) الوليمة ذلك وأما وجوب الاجابة فمعلوم من

القواعد أن سببه التواصل والتحاب بين الناس وهذا لما يحصل حيث لم يظهر منه قصد موغر للصدور ومن شأن التخصيص ذلك فابطل سبب الوجوب الذي ذكره فالخامس ان الكلام في مقامين بيان ما جبل عليه الناس في طعامها وهو الرياء وما جبلوا عليه في اجابتها وهو التواصل والتحاب فتأمل (وان يدعو) بخصوصه كما مر (في اليوم الاول فان اولم ثلاثة) من الايام (لم يجب في) اليوم (الثاني) بل تستحب وهو دون سنتها في الاول في غير العرس وقبل يجب واعتمده الأذري أن لم يدعى في اليوم الاول أو دعى وامتنع لعذر ودعى في الثاني (وتكره في) اليوم (الثالث) للخبر الصحيح المتصل الوليمة في اليوم الاول حق وفي الثاني مغروف وفي الثالث رياء وسمة وظاهر ان تعدد

كقلة ما عنده) أنظر ما صوره كونه يخصهم من حيث كونهم أغنياء لنحو هذا العذر اه رشدي (قوله ذلك) أي قصد التخصيص وقوله كذلك أي لاجل غناهم الخ فكان الاول لذلك باللام (قوله عليهم) أي الأغنياء (قوله أو قلة ما عنده) أي وافق أن الذين دعاهم هم الأغنياء من غير أن يقصد تخصيصهم بالدعوة ابتداء اه ع ش اقول وبذلك يدفع قول السيد عمر مانصه فديقال ما وجه تخصيص الأغنياء حينئذ اه (قوله منها) أي من الشروط (قوله في اشتراط الخ) خبر مقدم لقوله نظر والجملة موقول القول (قوله قال) أي الأذري (قوله بيان الخ) أي استئناف بياني لبيان سبب السرية (قوله ذلك) أي تخصيص الأغنياء (قوله بخصوصه) إلى قوله قال في الاحياء في المغنى لا قوله وهو دون إلى وقيل وإلى قول المتن لأن لا يكون في النهاية (قول المتن ثلاثة) أي أو أكثر مغنى (قول المتن لم تجب في الثاني) ومن ذلك ما يقع ان الشخص يدعو جماعة ويعقد العقد ثم بعد ذلك يهيئ طعاما ويدعو الناس ثانيا فلا يجب الاجابة ثانيا اه ع ش اقول وهذا يخالف ما سنده الشارح في التنبيه (قوله بل يستحب) أي قبول الدعوة (قوله ان لم يدعى) لعل المراد لا لنحو فقر فليراجع (قول المتن في الثالث) أي وفيما بعده مغنى (قوله وفي الثالث) أي فيما بعده اه مغنى (قوله أنه لو كان) أي تعدد الايام والافاق اه كردى (قوله كضيق منزل) أي أو كثرة المدعوين مغنى أو قصد جمع المتناسبين في وقت كالعلماء والتجار ونحوهم ع ش (قوله مطلقا) أي في الثاني وما بعده عبارة الكردى أي في الايام والافاق كلها اه (قوله بضم اوله) عبارة المغنى أي يدعو اه (قوله لخوف منه) أي لو لم يحضره اه مغنى (قوله أن يقصد) أي المدعو (قوله لحسد ذاك) أي من يتأذى المدعوبه لهذا أي المدعو اه سم (قوله كالراذل) لم ار من بين المراد بالراذل ويحتمل ان المراد به من قام به مذهب ومشرعا وإن لم يصل إلى رتبة الفسق ولم يكن من أرباب الحرف الدينية وقد يستأنس له بقول القاموس الرذل الدون الحسيس مع قولهم في الطلاق الحسيس من باع دينه بدنياه اه سيد عمر (قوله اما قول الماوردى) إلى المتن

يضر تخصيص الفقراء وبوجه بأنه لو كان جيرانه وأهل حرفته مثلا كلهم فقراء أو بعضهم أغنياء فخصص الفقراء لما ذكر فالوجه عدم الوجوب حينئذ لان هذا التخصيص موغر للصدور وكلا لا يخفى ولو كانوا كلهم أغنياء فخصص بعضهم لما ذكر فالوجه عدم الوجوب أيضا ولعله لا يشملهم قوليهم أن لا يخص الأغنياء بناء على ان المتبادر منه تخصيصهم بالنسبة للفقراء نعم لو خصص فقراء جيرانه وأهل حرفته أو بعضهم لعدم كفاية ما يقدر عليه فآثر الفقراء لهم أوج انجبه الوجوب فظهر أنه لا ينبغي إطلاق أنه لا يضر تخصيص الفقراء فليتأمل (قوله وهذا) لما يحصل حيث لم يظهر منه قصد موغر للصدور الخ قد يقال القصد الموغر إنما يمنع الحصول بالنسبة لغير المدعوين ولا يمنع بالنسبة للمدعوين فكيف يبطل سبب الوجوب عليهم فتأمل (قوله والحسد ذاك لهذا) اسم الإشارة الاول عائدا على من في المتن والثاني عائدا على المدعو في الشرح (قوله

الافاق كتعد اليوم وأنه لو كان لعذر كضيق منزل وجبت الاجابة مطلقا (وأن لا يحضره) بضم أوله (لخوف) منه (أو طمع في جاهه) أوله ماونه على باطل بل للتقرب والتودد المطلوب أو لنحو علمه أو صلاحه وورعه أو لا بقصد شيء كما هو ظاهر قال في الاحياء وينبغي أي يسن كما هو ظاهر أن يقصد بالاجابة الاقدم بالسنة حتى يثاب وزيارة أخيه وإكرامه حتى يكون من المتحابين المتزاورين في الله تعالى أو صيانة نفسه عن أن يظن به كبرا أو احتقار لمسلم (وأن لا يكون ثم) أي بالمحل الذي يحضر فيه (من يتأذى) المدعو (به) لعداوة ظاهرة بينهما أو لحسد ذاك لهذا دون عكسه فإما يظهر نعم إن كان حضوره يحرك حسدا عنده لمن يراه ثم ولا يقدر على دفعه فظاهر أنه لا يلزمه الحضور نظير ما يأتي في أن لا يكون ثم منكر (أولا يليق به مجالسته) كالراذل للضرر وأما قول الماوردى والرويانى لو كان هناك عدوله

أودعاه عدوه لم يؤثر في إسقاط الوجوب فمحمول كما قاله الأذرعى على ما إذا كان لا يتأذى به وفيه نظر مع ما مر من اشتراط ظهور العداء أو قالوجه حمله على ما إذا كانت العداء منه نظير ما ذكرته في الحسد وليس كثرة الزحمة عذر الإن وجدة أي لم يدخله ومجلسه وامن على نحو عرضه كما علم مما مر عن البيان والاعذر (و) ان (لا) يكون (٤٣٠) بمحل حضوره (منكر) أي محرم ولو صغيرة كانية نقديا بشر الا كل منها من غير

الحيلة السابقة بخلاف مجرد حضورها بناء على ما ياتي في صور غير متممة انه لا يحرم دخول محلها او كنظر رجل لا امرأة او عكسه وبه يعلم ان اشراف النساء على الرجال عذروا كآلة تطرب محرمة كذى وتر او شعر وكالضرب على الصيني كما ياتي وكزمر ولو بشبابه وكطبل كوبة وكداعية لبدعة وكن يضحك لفحش او كذب اما محرم ونحوه مما مر بغير محل حضوره كبيت آخر من الدار فلا يمنع الوجوب كما صرح به بعضهم ويوافقه قول الحاوى اذ لم تشاهد الملاهي لم يضرسماها كالتي بجواره ونقله الاذرعى عن قضية كلام كثيرين منهم الشيخان ثم نقل عن قضية كلام آخرين انه لا فرق بين محل الحضور وسائر بيوت الدار واعتمده فقال المختار انه لا تجب الاجابة بل لا تجوز لما في الحضور من سوء الظن بالمدعو وبه فارق الجار وفرق السبكي أيضا بان في مفارقة داره ضررا عليه ولا فعل منه بخلاف هذا فانه تعمد الحضور

في النهاية إلا قوله وفيه نظر إلى وليس (قوله) أودعاه عدوه (الخ) وفاقا للنهية والمغنى عبارتهما ولا أثر لعداوة بينه وبين الداعي اه قال ع ش لان الحضور قد يكون سببا لزال العداء اه (قوله) فمحمول (الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله) على ما إذا كانت العداء منه (الخ) انظر كيف يصح هذا مع قوله أودعاه عدوه فتأمله سم لم يظهر وجه الامر بالنظر في كيفية صحته على الثاني فقط لثاني مثله في الاول فانه نسب العداء فيه للحاضرا اه سيد عمر وقوله في الاول اي قوله لو كان هناك عدوله (قوله) كما علم مما مر (الخ) اي في قوله وان لا يعذر به رخص جماعة الخ وانظر ما وجه علم ما ذكره مما مر عن البيان ثم ظاهر كلامه ان الخوف على العرض ليس عذرا براسه ولا يخفى ما فيه على انه أولى من مجالسة من لا يليق بمجالسته بل يظهر أن العلة في كون المجالسة المذكورة من ألعذار انحرام العرض لان الضرر في ذلك ليس راجعا إلا للعرض اه رشيدى اي محرم الى قول المتن ومن المنكر في النهاية إلا قوله وكالضرب الى وكزمر (قوله) كانية (الخ) وكخمر اه مغنى (قوله) بخلاف مجرد حضورها (الخ) اي وجودها بمحل حضوره بلا مباشرة الا كل منها (قوله) بناء على ما ياتي (الخ) سيأتي ان قضية المتن والخبر حرمة دخول محلها واعتماد الاذرعى له واطنا به في تأييده فقضية ذلك حرمة الدخول مع مجرد حضور الآنية المذكورة إلا ان يفرق بان الصور في نفسها محرمة بخلاف الآنية اه سم حاصله منع البناء وبيان الفرق (قوله) وبه يعلم اي بقوله كعكسه (قوله) ان اشراف النساء على الرجال (الخ) اي ولو امكنه التحرز عن رؤيتهن له كتغطية راسه ووجهه بحيث لا يرى شيء من بدنه لما فيه من المشقة اه ع ش (قوله) يضحك (الخ) من باب الافعال (قوله) لفحش (الخ) اللام بمعنى الباء كما عبر به النهاية والمغنى (قوله) مما مر اي ممن يتأذى به المدعو او لا يليق به بمجالسته ومن عدم السعة وعدم الا من على عرضه (قوله) وبه فارق الجار هذا الكلام قديفيد وجوب الاجابة لدار بجوارها منكر نعم فرق السبكي قديفيد المنع اه سم واقره الرشيدى (قوله) فانه تعمد الحضور (الخ) قضية انه لو حضر على ظن انه لا معصية بالمكان ثم تبين خلافه كان حاضرا مع المجتمعين في محل الدعوة ثم سمع الآلات في غير المحل الذي هو فيه او حضر اصحاب الآلات بعد حضوره لمحل الدعوة عدم وجوب الخروج عليه والظاهر خلافه اخذ ان قوله من سوء الظن بالمدعو اه ع ش (قوله) وما قالاه (الخ) اي الاذرعى والسبكي من ان لا فرق بين كون آلات الله في محل الحضور وكونها في غيره من بيوت دار الدعوة ع ش و رشيدى (قوله) يتعين حمله (الخ) والمتجه مع هذا الحمل سقوط الوجوب لمشقة الحضور مع ذلك اه سم (قوله) إذا كان ثم عذر (الخ) كان يخاف على نفسه ضررا يلحقه إن لم يحضر اه ع ش (قوله) وجوبا الى قوله ويفرق في المغنى إلا قوله وجوداى ولولم يعلم (قوله) ليحصل (الخ) اي من التحصيل (قوله) غيره (الخ) نعم لمن احوال منه اه ع ش (قوله) للاجابة (الخ) عبارة النهاية للازالة اه وعبارة

أودعاه عدوه) وافقهما مر في هذا (قوله) على ما إذا كانت العداء منه (الخ) انظر كيف يصح هذا لم يظهر وجه الامر بالنظر في كيفية صحته على الثاني فقط لثاني مثله في الاول فانه نسب العداء للحاضر في قوله او دعاه فتأمل (قوله) بخلاف مجرد حضورها بناء على ما ياتي في صور غير متممة انه لا يحرم دخول محلها (الخ) كذا شرح مروسياتي ان قضية المتن والخبر حرمة دخول محلها واعتماد الاذرعى له واطنا به في تأييده فقضية ذلك حرمة الدخول مع مجرد حضور الآنية المذكورة إلا ان يفرق بان الصور في نفسها محرمة بخلاف الآنية (قوله) وبه فارق الجار (الخ) هذا الكلام قديفيد وجوب الاجابة لدار بجوارها منكر نعم فرق السبكي قديفيد المنع (قوله) بتسلم (الخ) كذا شرح مر (قوله) يتعين حمله (الخ) والمتجه مع هذا الحمل سقوط الوجوب لمشقة الحضور مع ذلك (قوله) للاجابة فقط (قوله) يتأمل اقول كتب قوله يتأمل بين سطرين تحت للاجابة وفرق

لمحل المعصية بالضرورة وما قالاه هو الوجه الذي لا يسوغ غيره وبتسلم ان قضية كلام الاولين الحل يتعين حمله على ما إذا كان ثم المحرر عذر يمنع من كونه مقرر اعلى المعصية من غير ضرورة (فان كان) المنكر (يزول بحضوره) لنحو علم اوجه (فليحضر) وجوبه على المنقول المعتمد ليحصل فرضي الاجابة وإزالة المنكر ووجود من يزيله غيره لا يمنع الوجوب عليه لانه ليس للاجابة فقط كما تقرروا ولم يعلم به الا بعد حضوره ناهم

فان عجز خرج فان عجز لنحو خوف قد عذر ما ولا يجلس معهم ان امكن ويفرق بين (٤٣١) وجوب الاجابة وازالة المنكر بشرطه الا ان

في السير وعدم وجوب
ازالة الرصدى في الحج وان
قدر عليها بان من شان
الحجيج ان لا يجتمع كلتهم
وما نعيمهم ان تشتد شوكتهم
مع ان الاصل في الوجوب
ثم التراخي وهنا الفور
فاحيط للوجوب هنا
اكثر (ومن المنكر فراس
حرير) في دعوة اتخذت
للرجال وظاهر كلامهم
هنا ان العبرة في الذي ينكر
باعتقاد المدعو وبه عبر
جمع من الشراح وغيرهم
ولا ينافيه ما يأتي في السير
ان العبرة في الذي ينكر
باعتقاد الفاعل تحريره
لان ما هنا في وجوب
الحضور ووجوبه مع
وجود محرم في اعتقاده فيه
مشقة عليه فسقط وجوب
الحضور لذلك واما الانكار
ففيه اضرار بالفاعل ولا
يجوز اضراره الا ان اعتقد
تحريره بخلاف ما اذا اعتقده
المنكر فقط لان اجدالا
يعامل بقضية اعتقاده غيره
فتامله واداسقط الوجوب
واراد الحضور اعتبر حينئذ
اعتقاد الفاعل فان
ارتكب احد محرم في
اعتقاده لزم هذا المتبرع
بالحضور الانكار فان عجز
لزمه الخروج ان امكنه
عملا بكلامهم في السير

المجرد لجواشي سم كتب سم قوله يتأمل بين سطرين تحت للاجابة وفوق ولا يجلس معهم لكن رجوعه الى
هذا الثاني بعيد من وضعه وان قرب معنى بترجيحه بان يقال كيف يقول ولا يجلس الخ مع ان الكلام
مفروض في العجز عن الخروج لنحو خوف ونحو الخوف يبيع الجلوس معهم ايضا لكن رد هذا التوجيه قوله
ان امكن فافهم فالحق ان يتأمل واقع على قوله للاجابة وكأنه اشار به الى ان حق العبارة لازالة اه ورجعه
السيد عمر الى الثاني عبارة ته قوله ولا يجلس معهم قال الفاضل المحشي يتأمل اها قول يحتمل ان يكون مراده ان
الكلام مفروض في العجز عن الخروج فكيف يتصور عدم جلوسه معهم ويحجب بتصوره بانساع المكان
بحيث يكونون في بعضه فينفرد عنهم في البعض الاخر ويحتمل ان يكون مراده انه حيث جمعه معهم مجلس
واحد فهو حاضر في مجلس المنكر فلا فائدة في انفرادهم ويجاب بمنع ذلك فان في جلوسه معهم تكثيرا لسوادهم
وخشية محادثتهم ومباستطهم المؤذنة بنقر يرمهم على ما هم عليه اه (قوله فان عجز خرج الخ) عبارة المغني فان لم
ينتهوا وجب الخروج الا ان خاف منه كان في ليل وخاف فيقعد كارها بقلبه ولا يستمع لما يحرم اسماعه
وان اشتغل بالحديث او الاكل جاز له ذلك اه (قوله وما نعيمهم) اي من شان ما نعيمهم اهر شيدى (قوله في دعوة)
الى قول المتن علي سقف في النهاية لا قوله وكان سببه الى المتن (قوله اتخذت للرجال) اي بخلاف دعوة النساء
خاصة فليس بمنكر لما ر في باب ان الاصح جواز افتراشهن للحرير اه معنى (قوله فسقط وجوب الحضور
الخ) جعل سقوط الوجوب منوطا باعتقاد المدعو والوجه انه منوط باعتقاد المدعو والفاعل او هما فتامله
اه سم (قوله واداسقط الوجوب الخ) الوجه ان المعتبر في سقوطه اعتقاد المدعو والفاعل وفي الانكار
اعتقاد الفاعل اه سم (قوله ثم رايت غير واحد قالوا الخ) وقول الشارح يعني المحلى هنا لو كان المنكر
مختلفا فيه ككسب النبيذ والجلوس على الحرير حرم الحضور على معتقد تحريره محمول على ما اذا كان المتعاطي له
يعتقد تحريره ايضا شرح مر اى اما اذا كان يعتقد حله فيجوز الحضور ولا يجب فالحاصل انه اذا كان الفاعل
يعتقد حرمة حرمة الحضور الا لا زالت له ويعتقد حله جاز لمعتقد الحرمة الحضور ولا يجب اه
سم وقوله محمول على الخ خلا للمعنى حيث حمله على اطلاقه ثم قال بعد كلام ومن ذلك يؤخذ ما فقي به ابن
الرفعة من ان الفرقة على الزينة حرام اى لما فيها من المنكرات اه قال السيد عمر عبارة الروضة تلاثم ما في
التحفة وعبارة شرح الررض تشعر بالتأويل المذكور في النهاية اه (قوله صريح فيما ذكرته) وهو قوله
وظاهر كلامهم هنا ان العبرة في الذي ينكر باعتقاد المدعو والفاعل اه (قوله صريح فيما ذكرته) وهو قوله
(قوله ولا ينافيه) اى قوله وسواء الخ عبارة المغني فان قيل هذا اى قول المصنف ومن المنكر الخ يخالف
قولهم في كتاب السير لا ينكر الا المجمع على تحريره اجيب بان الخلاف انما راعى اذالم يخالف سنة صحيحة
والسنة قد سححت بالنهي عن الافتراش للحرير فلا عبرة بخلاف يصادم النص ولهذا احد الشافعى رضى الله

ولا يجلس معهم لكن رجوعه الى هذا الثاني بعيد من وضعه وان قرب معنى بتوجيه بان يقال كيف يقول ولا
يجلس معهم مع ان الكلام مفروض في العجز عن الخروج لنحو خوف ونحو الخوف يبيع الجلوس معهم ايضا
لكن رد هذا التوجيه قوله ان امكن فافهم فالحق ان يتأمل واقع على قوله للاجابة فقط كأنه اشار بقوله
يتأمل الى ان حق العبارة لازالة فقط يرشد الى قوله قبل وجود من يرزله غيره لا يمنع الوجوب عليه
فليتأمل (قوله فسقط وجوب الحضور لذلك) جعل سقوط الوجوب منوطا باعتقاد المدعو والوجه انه
منوط باعتقاد المدعو والفاعل او هما فتامله (قوله واداسقط الوجوب) الوجه ان المعتبر في سقوطه
اعتقاد المدعو والفاعل وفي الانكار اعتقاد الفاعل (قوله وسواء فيما ذكرته النبيذ وغيره خلا لما ن فرق
الخ) وقول الشارح يعني المحلى هنا لو كان المنكر مختلفا فيه ككسب النبيذ والجلوس على الحرير حرم الحضور
على معتقد تحريره محمول على ما اذا كان المتعاطي له يعتقد تحريره ايضا شرح مر اى اما اذا كان يعتقد حله
فيجوز الحضور ولا يجب فالحاصل انه ان كان الفاعل يعتقد حرمة حرمة الحضور الا لا زالت له

حينئذ ثم رايت غير واحد قالوا المنقول انه لا يحرم الحضور الا ان اعتقد الفاعل التحريم وهو صريح فيما ذكرته وسواء فيما
ذكرته النبيذ وغيره خلا لما ن فرق ولا ينافيه قول الشافعى رضى الله عنه عنه في شارب الخفى احده واقبل شهادته لان المعتمد في تعليمه

ان الحاكم يجب عليه رعاية اعتقاده دون اعتقاد المرفوع اليه وكفرش الحرير ستر الجدر به بل اولى لان هذا يحرم حتى على النساء وفرش جلود السباع وعليها الوبر لانه شان (٤٣٢) المتكبرين قيل الاولى التعبير بفرش الحرير لانه المحرم دون الفراش لانه قد يكون مطويا

اهو هو غير صحيح لان فرش الحرير لا يحرم مطلقا بل لمن علم منه انه يجلس عليه جلوسا محرما على ان كلامه في منكر حاضر بمحل الدعوة والفرش لا يوصف بذلك فتعين التعبير بالفراش واحتمال طيه برده قرينة السياق انه يجلس عليه (وصورة حيوان) مشتملة على ما لا يمكن بقاءه بدونه دون غيره وان لم يكن لها نظير كفرش باجنحة هذا ان كانت بمحل حضوره لا نحو باب وتمر كقوله قدر على ازالته ايا لا لزوم الازالة مع القدرة معلوم فلا يرد هنا الا ترى ان من بطريقه محرم تلزمه الاجابة ثم ان قدر على ازالته تلزمه والا فلا فكذا هنا والحاصل ان المحرم من الصور ان كان بمحل الحضور لم تجب الاجابة وحرم الحضور او بنحو عمره وجبت اذ لا يكره الدخول الى محل هي بمره وكان سببه ان في تعليقه اتم نوع امتنان فلم تسكن كالتى بمحل الحضور وكانت (على سقف او جدار او سادة) منصوبة لما يذكره في الخدعة اذ هما متراد فان (او ستر) علق لينة او منفعة ويفرق بين هذا وحل التضييب الحاجة بان الحاجة تزيل مفسدة

تعالى عنه شارب النبيذ المختلف فيه اه (قوله ان الحاكم الخ) قد يقتضى اطلاق ذلك انه لو رفع اليه مخالف يتوضا بالمستعمل او يترك الطمأنينة مثلا اعترض عليه في ذلك ومنعه منه والظاهر انه غير مراد وانه لا صائر اليه فليتأمل اه سم اى فينبغي تقييده بما مر انفاعن المغنى (قوله وكفرش الحرير) الى قوله وعليها الوبر في المغنى (قوله وفرش جلود السباع) عبارة النهاية وفرش جلود ثور بقى وبرها كقوله الحليمى وغيره والحق به في العباب جلد فهد في حرمة استعماله وكذا مغصوب ومسروق وكلب لا يحل اقتناؤه ولو كان الداخل اعمى اه وكذا في المغنى الا قوله والحق الى وكذا وقوله ركب الخ قال الرشيدى قوله والحق به الخ صريح هذا الصنيع انه لا يحرم من جلود السباع الا جلد النمر وجلد الفهد ولعل وجهه انها هما اللذان يوجد فيهما العلة وهى ان استعمال ذلك شان المتكبرين اه (قوله لان فرش الحرير لا يحرم الخ) اى خلافا لقول المعترض لانه المحرم اه رشيدى (قوله والفرش لا يوصف الخ) يتأمل اه سم (قوله فتعين التعبير الخ) قد يقال كيف يتعين مع ان كلام من الفرش والفراش بمجرد لا يحرم وانه كما صح الاعتماد على القرينة في الفراش الدافعة لاحتمال طيه يصح الاعتماد عليها في الفرش في دفع عدم الجلوس عليه جلوسا محرما اه سم (قوله مشتملة) الى قوله وكان سببه في المغنى الا قوله قدر الى والحاصل (قوله دون غيره) الضمير راجع لما اه سم زاد الرشيدى وفي العبارة مساححة لا تخفى اه ويمكن رفع المساححة راجع الضمير لحيوان (قوله هذا) اى سقوط وجوب الاجابة بوجود صورة حيوان (قوله قدر الخ) راجع لقوله لا نحو باب الخ (قوله محرم) اى غير الصورة المذكورة (قوله من الصور) استقطبه النهاية وقال الرشيدى قوله والحاصل ان المحرم اى المجمع على تحريره بقرينة ما مر انفا اه (قوله وحرم الحضور) اى اذا لم يقدر على ازالته كما علم مما مر اه رشيدى (قوله وكانت) عطف على كانت بمحل الخ (قوله منصوبة) الى قوله ويفرق في النهاية والمغنى (قوله لما يذكره) كذا في نسخ الشارح التى بايدى بالياء وهو في النهاية بالنون وكذا بالنون في نسخة السكردى من الشارح عبارته قوله لما يذكره اى للدليل الذى نذكره فيها وهو الطرح على الارض اه (قول المتن اوستر) بكسر المهملة بمخطة اه مغنى (قوله بين هذا) اى تحريم تعليق الستر المصور لمنفعة (قوله لزوال الخيلاء) فيه نظر اه سم (قوله به) اى محل الصورة (قوله ولو بالقوة) الى قوله وذلك لما في النهاية (قوله ولو بالقوة) وقال للنسابة وخلافا للمغنى عبارته والوجه ما يقتضيه قول المصنف وثوب مليوس من انه انما يكون منكرا في حال كونه ملبوسا خلافا للاذرعى اه (قوله الموضوع الخ) اى والمعلق (قوله

او يعتد دخله جاز لمعتد حرمة الحضور ولا يجب (قوله ان الحاكم يجب عليه رعاية اعتقاده الخ) قد يقتضى اطلاق ذلك انه لو رفع اليه مخالف يتوضا بالمستعمل او يترك الطمأنينة مثلا اعترض عليه في ذلك ومنعه منه والظاهر انه غير مراد وانه لا صائر اليه فليتأمل اه (قوله جلود السباع الخ) والحق به في العباب جلد فهد في حرمة استعماله وكذا مغصوب ومسروق وكلب لا يحل اقتناؤه ولو كان الداخل اعمى شرح مر (قوله وفرش لا يوصف الخ) يتأمل (قوله فتعين التعبير بالفراش الخ) قد يقال كيف يتعين مع استواء كل من الفرش والفراش في ان كلا بمجرد لا يحرم وفي انه كما صح الاعتماد على القرينة في الفراش الدافعة لاحتمال طيه يصح الاعتماد عليها في الفرش في دفع عدم الجلوس عليه جلوسا محرما (قوله دون غيره) الضمير راجع لما (قوله هذا ان كانت بمحل حضوره الخ) عبارة الروض فلو كان منكرا كفرش الحرير وصور الحيوان المرفوعة حرم الحضور الخ قال في شرحه واما مجرد الدخول فكلام الاصل يقتضى عدم تحريره الخ اه (قوله

النقد ثم لزوال الخيلاء لانه لان تعظيم الصورة بارتفاع محلها باق مع الانتفاع به (او ثوب مليوس) ولو بالقوة فيدخل من الموضوع بالارض كما قاله الاذرعى وذلك لما في خبر مسلم عن عائشة انه رضي الله عنه قدم من سفر وقد سترت على صفة لها ستر فيه الخيل ذوات الاجنحة فامر بنزعها وفي رواية قطعنا منه وسادة او وسادتين وكان رضي الله عنه يرتفق بهما وهو صريح فيما قالوه هنا

من التفصيل واحتمال كون القطع في موضع الصورة نزالت وجمعت وسادة بعيد لان ظاهر اللفظ ان الصورة عامة لجميع الشئ وهذا الخبر يبين ما في الخبر المتفق عليه انها اشترت له صلى الله عليه وسلم ما يقعد عليه ويتوسد به وفيه صور فامتنع من الدخول عليها حتى تابت واعتذرت ثم ذكر الوعيد الشديد المصدرين وان البيت الذي فيه صورة اى وان لم تحرم لان (٤٣٣) غايتها انها كجنب او انا بول مادام فيه

لا تدخله الملائكة وقضية المتن والخبر حرمة دخول محل هذه الصورة المعظمة وهو ما اعتمده الاذرعى لنقل البيان له عن عامة الاصحاب والذخائر عن الاكثرين والشامل عن اصحابنا رداً بذلك قول الشرح الصغير الاكثرين علي الكراهة وقول الاسنوى انه الصواب ويالحق بها في ذلك محل كل معصية (فرع) لا يؤثر حل النقد الذي عليه صورة كاملة لانه للحاجة ولانها بمنتهى بالمعاملة بها ولان السلف كانوا يتعاملون بها من غير تكبر ومن لازم ذلك عادة حملهم لها وما الدرام الاسلامية فلم تحدث الا في زمن عبد الملك وكان مكتوباً عليها اسم الله واسم رسوله صلى الله عليه وسلم (ويحوز) حضور محل فيه (ما) اى صورة (على ارض وبساط) يداس (ومعدة) ينام او يتكا عليها وما على طبق وخوان وقصة وكذا ابريق على الاوجه لان ما يوطا او يطرح مهان مبتذل وقد يؤخذ منه ان ما رفع من ذلك لازمة محرم وهو

من التفصيل) اى الفرق بين الوسادة المنصوبة وغير المنصوبة (قوله ما في الخبر المتفق عليه) اى يبين المراد من قوله انها اشترت الى فامتنع (قوله ثم ذكر الخ) عطف على امتنع الخ (قوله وان البيت الخ) اى وذكر ان البيت الخ اه كرى (قوله اى وان لم تحرم الخ) خلافاً للشهاب الرملى اه ع ش اقول ويؤيد ما قاله الشهاب الرملى من عدم منع الصورة المعظمة دخول الملائكة الرحمة محلها ارتفاقه صلى الله عليه وسلم بالوسادتين المذكورتين (قوله لا تدخله الملائكة) خبر ان البيت الخ (قوله والخبر) اى خبر مسلم ويحتمل ان ال للجنس فيشمل الخبر الثانى ايضا (قوله قول الشرح الصغير الخ) اعتمده النهاية والمعنى عبارة الاول اما مجرد الدخول محل فيه ذلك فلا يحرم كما اقتضاه كلام الروضة وهو المعتمد وبذلك علم ان مسألة الحضور غير مسألة الدخول خلافاً لما فهمه الاسنوى اه وعبارة الثانى قضية كلام المصنف تحريم دخول البيت الذى فيه هذه الصورة وكلام اصل الروضة يقتضى ترجيح عدم تحريمه وبالتحريم قال الشيخ ابو محمد وبالكرهية قال صاحب التتريب والصيد لاني ورجحه الامام والغزالي في الوسيط وفي الشرح الصغير عن الاكثرين انهم مالوا الى الكراهة ووصوه بالاسنوى وهذا هو الراجح كما جزم به صاحب الانوار ولكن حكى في البيان عن عامة الاصحاب التحريم وبذلك علم ان مسألة الدخول غير مسألة الحضور خلافاً لما فهمه الاسنوى اه (قوله وقول الاسنوى الخ) عطف على قول الشرح الخ (قوله ويلحق بها) اى محل الصورة المعظمة (قوله في ذلك) اى حرمة الدخول (قوله لا يؤثر) الى قوله وكذا ابريق في النهاية ولفظه ان الدنانير الرومية التي عليها الصور من القسم الذي لا ينكر لامتناعها بالاتفاق والمعاملة وكان السلف الخ (قوله النقد الذي الخ) وافق شيخنا الشهاب الرملى بان النقد المذكور لا يمنع دخول الملائكة محله اه سم زاد ع ش وخالفه حج في الزواجر والاقرب ما في الزواجر لان العذر بالا احتياج اليه وعدم ارادة تعظيها لا يزيد على ملازمة الحيض للحائض وقد ورد النص بان الملائكة لا تدخل بيتا فيه حائض اه وقوله في اى والتحفة كما مر (قوله يتعاملون بها) اى بالنقد التي عليها صورة كاملة (قوله اى صورة) الى قوله وكذا ابريق في المعنى (قوله وخوان) بالكسر والضم لغة كافي المختار اه ع ش (قوله وكذا ابريق الخ) خلافاً للنهاية (قوله منه) اى التعليل (قوله من ذلك) اى الطبق وما معه (قول المتن ومقطرع الراس) اى مثلاً كما علم امر في الشرح اه رشيدى عبارة سم كقطع الراس هنا فقد كل هو الاحياء بدونه كاسيات في الشرح وقضية ذلك ان نقد النصف الاسفل كقطع الراس لانه لا حياة للحيوان بدونه اه سم (قوله وكل ما لاروح) الى قوله وخرج في النهاية الى قوله وكقطع الراس في المعنى الا قوله بل هو كبيرة (قوله في ذلك) اى تصوير الاشجار وما لاروح له (قوله ما مر) مبتدأ خبره قوله انما هو الخ (قوله انما هو في الاستدامة) اى وما هنا في الفعل اه نهاية (قوله كما مر) اى كفرس باجنحة اه ع ش (قوله لما فيه الخ) تعليل للذين (قوله

(قوله وقضية المتن والخبر حرمة دخول) اما مجرد الدخول محل فيه ذلك فلا يحرم كما اقتضاه كلام الروضة وهو المعتمد وبذلك علم ان مسألة الحضور غير مسألة الدخول خلافاً لما فهمه الاسنوى شرح مر (قوله لا يؤثر محل النقد الذي الخ) وافق شيخنا الشهاب الرملى بان النقد المذكور لا يمنع دخول الملائكة محله (قوله وكذا ابريق على الاوجه) خالفهم في شرحه فقال لا على نحو ابريق كما بحثه الاسنوى لارتفاع اه (قوله من ذلك) يشمل الخدعة لكن التردد فيها هنا الذي افاده قوله وهو محتمل الخ لا يوافق جزمها بالحرمة بقوله السابق وسادة منصوبة الخ (في المتن ومقطرع الراس كقطع الراس هنا فقد كل ما لاروح كاسيات في قول الشارح وكقطع الراس الخ وقضية ذلك ان نقد النصف الاسفل كقطع الراس لانه لا حياة بدونه للحيوان

(٥٥ - شرواني وابن قاسم - سابع) محتمل الا ان يقال انه موضوع لما يمتنع به فلا نظر لما يعرض له ويؤيده اعتبارهم التعبير في السردون اللبس في الثوب نظر لما اعدله كل منهما (ومقطرع الراس) لزوال ما به الحياة فصار كافي قوله (وصور شجر) وكل ما لاروح له كالمقمرين لان ابن عباس رضى الله عنهما اذن لمصور في ذلك (ويحرم) ولوعلى نحو ارض وما مر من الفرق انما هو في الاستدامة (تصوير حيوان) وان لم يكن له نظير كما مر بل هو كبيرة لما فيه من الوعيد الشديد كاللعن

وان المصورين الحمد الناس عذابا يوم القيامة ثم يجوز تصوير لعب البنات لان عائشة رضي الله تعالى عنها كانت تلعب بها عنده صلى الله عليه وسلم رواه مسلم وحكمته تدرينهن امر التريية وخرج يحويون تصوير ما لاراس له فيحل خلافا لما شذبه المتولي وكشف قد الراس فقد ما لحياء بدونه نعم يظهر انه لا يضر فقد الاعضاء الباطنة (٤٣٤) كالكبد وغيره لان الملاحظ المحاكاة وهي حاصلة بدون ذلك ولا شيء لمصور و قول الماوردى

له اجرة المثل ضعيف بل شاذ كما مر ولا ارش على كاسره (ولا تسقط اجابة بصوم) الخبر مسلم وفيه امر الصائم بالصلاة اي الدعاء للزواية الاخرى فان كان صائما دعاهم بالبركة اى لاهل المنزل كما هو ظاهر السياق لكن الدعاء لهم لاسما بالماثور ستة للفطر ايضا فذكر الصائم هنا لعله لكونه منه آكد جبراهم لما فاتهم من بركة اكله ويحتمل ان المراد هنا الدعاء للاكلين جبراهم لما فاتهم من بركة صومه وفيه ايضا امر المفطر بالاكل فقيل هو للوجوب وفي وليمة العرس وقيل سائر الولاثم ويحصل بلقمة وصححه في شرح مسلم في موضع والاصح انه مندوب ولا يكره لمن دعى وهو صائم ان يقول انى صائم اى ان امن الرباء كما هو ظاهر (فان شق على الداعي صوم نفل) ولوم وكذا (فالفطر افضل) لا مكان تدارك الصوم لندب قضائه والخبر فيه لكن قال البيهقي استاده مظلم وفي الاحياء يندب ان ينوى بفطره ادخال السرور عليه

وان المصورين الخ) عطف على اللعق (قوله فيحل الخ) خالفه النهاية وقال المتولي (قوله وكشف قد الراس) خبر مقدم لقوله فقد ما الخ (قوله نعم يظهر الخ) ويظهر ان خرق نحو بطنه لا يجوز استدامته وان كان بحيث لا يبق معه الحياة في الحيوان لان ذلك لا يخرج عن المحاكاة اه سم واقره الرشيدى وفي سم ايضا عن فتاوى الجلال السيوطى في جواب سؤال مانعه اما كون تقبيل الخبز بدعة فصحيح ولكن البدعة لا تنحصر في الحرام بل تنقسم الى الاحكام الخمسة ولا شك انه لا يمكن الحكم على هذا بالتحريم لانه لا دليل على تحريمه ولا بالكرهه لان المكروه ما ورد عنه نهى خاص اى او كان فيه خلاف قوى كما صرحوا به ولم يرد في ذلك نهى والذي يظهر ان هذا من البدع المباحة فان قصد بذلك اكرامه لاجل الاحاديث الواردة في اكرامه فحسن ودوسه مكروه كراهة شديدة بل مجرد القائه في الارض من غير درس مكروه لحديث ورد في ذلك انتهى (قوله ولا شيء) اى اجرة الى قوله اى لاهل المنزل في النهاية الا قوله وقول الماوردى الى ولا ارش (قول المتن ولا تسقط اجابة الخ) واستثنى منه البيهقي ما لو دعاه في نهار رمضان والمندعون كلهم، كلفون صائمون فلا تجب الاجابة اذ لا فائدة فيها الا مجرد نظر الطعام والجلوس من اول النهار الى آخره مشق فان اراد هذا فليدعهم عند الغروب اه نهاية (قوله به) اى بعدم السقوط وقوله وفيه اى خبر مسلم (قوله للرواية الخ) راجع للتفسير وقوله فان كان صائما الخ بدل من الرواية الاخرى (قوله هنا) اى في طب الدعاء في خبر مسلم (قوله جبراهم) مفعول له لقوله دعاهم بالبركة الخ اوقوله لكونه آكد وقوله لما فاتهم الخ متعلق بجبراهم (قوله وفيه ايضا) اى في خبر مسلم (قوله ويحصل) اى الاكل بلقمة عبارة المغنى والله على الوجوب والتدب لقمة اه فلواخره عن الاصح الا ترى كان اولى (قوله والاصح) الى قول المتن وياكل في النهاية وكذا في المغنى الا قوله لكن قال الى اما اذا (قوله انه مندوب) اى ولو في وليمة العرس اه نهاية (قول المتن فالفطر افضل) اى من اتمام الصوم ولو اخر النهار اه مغنى (قوله اسناده مظلم) علامة عدم القبول وهذا في التجريح دون قولهم فيه كذاب اه ع ش (قوله ولو موسعا) كنذر مطلق اه مغنى (قوله مطلقا) اى دعى او لاشق الصوم على الداعي او لا (قوله جواز) الى قول المتن ولا يتصرف في النهاية الا قوله ويظهر الى قال ابن عبد السلام (قوله نعم ان انتظر) الى المتن في المغنى الا قوله ويظهر الى قوله قال ابن عبد السلام وقوله بل قيل او سمسمتين (قوله الابلغظ) اى ولم تدل القرينة على انه قاله حياء او نحوه اه ع ش (قوله الابلغظ) ينهى او علم رضا صاحبه كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله وافهمت من) اى من قوله لما قدم الخ (قوله ونظر فيه الخ) عبارة المغنى قال ابن الشبهة وفيه نظر اذا كان قليلا يقتضى العرف اكل جميعه اه وهذا ظاهر

ويحتمل خلافا فليتأمل (قوله خلافا لما شذبه المتولي) وافق المتولي مر (قوله نعم يظهر) ويظهر ان خرق نحو بطنه لا يجوز استدامته وان كان بحيث لا يبق معه الحياة في الحيوان لان ذلك لا يخرج عن المحاكاة (فرع) في فتاوى الجلال السيوطى مانعه مسئلة تقبيل الخبز هل هو بدعة واذا كان بدعة فهل هو حرام وقد قال ابن النجاس في تنبيه الغافلين ومنها اى من البدع تقبيل الخبز هو بدعة ولا يجوز وقد افق جماعة انه يجوز دوسه ولا يجوز دوسه لكن دوسه خلاف الاولى وربما كرهه بعضهم واماد دوسه فهو بدعة وار تكاب البدع لا يجوز وانظر الى قول عمر رضي الله عنه في الحجر الاسود انى اعلم انك لا تضرو ولا تنفع ولولا انى رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل ما قبلتك هذا وهو الحجر الاسود الذى هو من باقوت الجنة وهو عين الله في الارض يصافح به خلقه كما ورد في الحديث فكيف يجوز تقبيل الخبز لكن يستحب اكرامه ورفع من تحت الاقدام من

اما اذا لم يشق عليه فالادساك افضل واما الفرض ولو موسعا فيحرم الخروج منه مطلقا (وياكل الضيف) جوازا اذا والمراد به هنا كل من - ضر طعام غيره وحقيقته الغريب ومن ثم تاكدت ضيافته واكرامه من غير تكلف خروجه من خلاف من اوجبها (بما قدم له بلا نطق) دعاه ولم بدعه ا كفاء القرينة ثم ان انتظر غيره لم يجز قبل - ضوره لا بالنظر وافهمت من حرمة اكل جميع ما قدم له وبه صرح ابن الصباغ ونظاره اذ اقل واتقضى العرف اكل جميعه والذي يتجه الظاهر في ذلك للقرينة القوية فان دلت على اكل الجميع

حل وإلا امتنع وصرح الشيخان بکراهة الاكل فوق الشیخ وآخرون بجرمته وبجمع يحمل الأول على مال نفسه الذي لا يضره والثاني على خلافه ويضمنه لصاحبه مالم يعلم رضاه به كما هو ظاهر فاطلاق جمع عدم ضمانه يتعين (٤٣٥) حمله على علم رضا المالك لانه وحيث كمال

نفسه ويظهر جريان هذا التفصيل في الاكل حيث قيل بجرمته قال ابن عبد السلام ولو كان ياكل قدر عشرة المضيف جاهل به لم يجز له ان ياكل فوق ما يقتضيه العرف في مقدار الاكل لا انتفاء الاذن

اللفظي والعرفي فيما وراءه وكذا لا يجوز له اكل اقم كبار مسرعا في مضغها وابتلاعها اذا قل الطعام لانه ياكل اكثره ويحرم غيره ولا لرذيل اكل من نفيس بين يدي كبير خص به اذ لا دلالة على الاذن له فيه بل العرف زاجر له عنه اه وبه يعلم انه يجب عليه مراعاة القرائن القوية والعرف المطرد ولو بنحو لقمة فلا تجوز الزيادة عليها والنصفة مع الرفقة فلا

باخذ الا ما يخصه او يرضون به لاجل احياء وكذا يقال في قران نحو تمرتين بل قيل او سمسمتين (ولا يتصرف به) اي ما قدم له (الا باكل) لنفسه لانه المأذون له فيه دون ما عدها كاطعام سائل او هرة وكتصرفه فيه بنقل له الى محله او بفحوصه او هبة نعم له وان لم يملكه خلافا للزكشي لان المدار

اذا علم رضا المالك بذلك اه (قوله حل) اي ولو كان كثيرا (قوله وصرح الشيخان الخ) عبارة المغنى وصرح الماوردي بتحريم الزيادة على الشیخ اي اذا لم يعلم رضا المالك وانه لو زاد لم يضمن قال الاذرعى وفيه وقفة اه وفي سم والسيد عمر بعد ذكر مثل ذلك عن شرح الروض مانصه وعبارة الكنز لا يضمن وان حرمت الزيادة انتهت (قوله فوق الشیخ) وحد الشیخ ان لا يعدجا ما اه مغنى (قوله فوق الشیخ) اي المتعارف لا المطلوب شرعا وهو اكل نحو ثلث البطن اه عبارة السيد عمر يظهر ضبطه بان يصير لا يشتمى ذلك المأكول اه فتح اه سيد عمر (قوله يحمل الاول) اي القول بالكراهة وقوله والثاني اي القول بالحرمة اه عش (قوله على خلافه) اي بان كان مال غيره او ضره اه سم (قوله ويضمنه) اي ضمان المخصوص اه عش (قوله مالم يعلم رضاه) الوجه حينئذ عدم الحرمة الا ان ضره خلاف ما قدبة قضيه صنيعة اه سم (اقول) كان قول الشارح ويظهر جريان الخ ليس في نسخة المحشى ولا لما احتاج الى هذه القولة اه سيد عمر (قوله على علم رضا المالك) ظاهر ان محله اذا صادقه على الرضائن يتردد النظر فيما لو اكل الزائد غير طان الرضائن تبين من مالكة انه راض فقتضى صنيع الشارح ان يضمنه ويحتمل عدم الضمان لان العبرة في الضمان وعدمه على وجود حقيقة الرضا وعدمها واما الائتم وعدمه فيناط بالعلم وعدمه ولعل هذا اقرب فيما يظهر اه سيد عمر (قوله لانه ياكل) عبارة المغنى حتى ياكل الخ (قوله فلا تجوز الزيادة عليها) اي على القرائن والعرف ومقتضاها (قوله والنصفة) عطف على القرائن (قوله مع الرفقة) يضم الرأ وكسرهما اه مختار اه عش (قوله الا ما يخصه الخ) لعل هذا اذا وكل المالك الامر اليهم ولا فالوجه جواز ما رضى به باذن او قرينة ولو فوق ما يخصه من غير رضاهم سم اقول هو كذلك بلا شك اذ مجرد التقديم لهم لا يكون مملكا حتى يتساووا فيه اه سيد عمر (قوله اي ما قدم) الى قوله وافهم المتن في النهاية وكذا في المغنى الا قوله وكتصرفه فيه بنقل له الى محله (قوله كاطعام سائل او هرة) اي الا ان علم رضا مالكة به روض ومغنى (قوله مالم يفوت) اي المالك اه رشیدی (قوله فيحرم الخ) واضح ان محله عند عدم العلم بالرضا من المالك اه سيد عمر (قوله دون عكسه) زاد النهاية مالم تقم قرينة على خلاف ذلك كما هو ظاهر اه قال عش قوله على خلاف ذلك اي فيهما اه (قوله ضغينة) اي كسر خاطر (قوله ونقل جمع عنه) اعتمده النهاية والمغنى فقالا واللفظ الاول وافهم كلامه عدم ملكه قبل الاذرعى لانه الرجوع فيه مالم

تقبيل وقد ذكر في اكرام الخبز احاديث لا اعلم فيها شيئا صحيحا ولا حسنا هذا مانصه بحروقه فلما قاله هو الصحيح المعتمد لا الجواب اما كون تقبيل الخبز بدعة فصحيح ولكن البدعة لا تنحصر في الحرام بل تنقسم الى الاحكام الحسنة ولا شك انه لا يمكن الحكم على هذا بالتحريم لانه لا دليل على تحريمه ولا بالكراهة لان المكروه ما ورد عنه نهى خاص اي او كان فيه خلاف قوى كما صرحوا به ولم ير في ذلك نهى والذي يظهر ان هذا من البدع المباهة فان قصد بذلك اكرامه لاجل الاحاديث الواردة في اكرامه فحسن ودوسه مكروه كراهة شديدة بل بجرم القاتل في الارض من غير دوس مكروه لحديث ورد في ذلك اه (قوله وصرح الشيخان بکراهة الاكل فوق الشیخ الخ) في شرح الروض وصرح الماوردي وغيره بتحريم الزيادة على الشیخ وانه لو زاد لم يضمن قال الاذرعى وفيه وقفة اه وعبارة الكنز لا يضمن وان حرمت اي الزيادة اه (قوله والثاني على خلافه) اي بان كان مال غيره او ضره (قوله مالم يعلم رضاه به) الوجه حينئذ عدم الحرمة الا ان ضره خلاف لما قدبة قضيه صنيعة (الا ما يخصه او يرضون به) لعل هذا اذا وكل المالك الامر اليهم ولا فالوجه جواز ما رضى به باذن او قرينة ولو فوق ما يخصه من غير رضاهم (قوله والمعتمد انه يملكه بالاذرعى الخ) هل يختص هذا المعتمد بالحر لان الرقيق لا يملك (قوله وقول الشرح الصغير الخ) افنى شيخنا الشهاب الرملى بما في الشرح

هنا على القرينة لا غير تلقيم من معه مالم يفوت بينهم فيحرم على ذي النفس تلقيم ذي الخسيس دون عكسه كما هو ظاهر والمفاوتة بينهم مكروهة اي ان خشى منها ضغينة كما هو واضح وافهم المتن انه لا يملكه وانما هو اتلاف باذن والمعتمد انه يملكه بالاذرعى يتبين به يملكه له قبيله فله الرجوع قبله وقول الشرح الصغير يملكه بالوضع بين يديه شاذ بل قيل غلط ونقل جمع عنه انه يملكه بوضعه في فم دبهانه سم

والمراد بالملك على القول به ملكه لعينه لكن ملكا مقيدا لا متناحا عليه وقول جمع يجوز زده ابن الصباغ بانه لا يجزى على اصلنا نعم
ضيف الذي المشروط عليه الضيافة (٤٣٦) بملك ما قدم له اتفاقا لله لا ربحا له (وله) اى الضيف مثلا (اخذما) يشمل الطعام والنقد

وغيرها وتخصيصه بالطعام
رده في شرح مسلم فتفتن
له ولا تغربن وهم فيه
(يعلم) أو يظن أى بقرينة
قوية بحيث لا يتخلف
الرضا عنها عادة كما هو
ظاهر (رضاه به) لأن
المدار على طيب نفس
المالك فاذا قصت القرينة
القوية به حل وتختلف
قرائن الرضا في ذلك
باختلاف الاحوال
ومقادير الاموال واذا
جوزنا له الاخذ فالذى
يظهر انه ان ظن الاخذ
بالبدل كان قرضا ضمينا
أو بلا بدل توقف الملك
على ما ظنه لا يقال قياس
ما صرف في توقف الملك على
الاخذ راد انه هنا يتوقف
على التصرف فيه فلا يملكه
بمجرد قبضه له لانا نقول
الفرق بينهما واضح لان
قرينة التقديم للاكل ثم
قصرت الملك على حقيقته
ولا يثم إلا بالازدرداد
وهنا المدار على ظن الرضا
فانيط بحسب ذلك الظن
فان ظن رضاه بانه يملكه
بالاخذ أو بالتصرف أو
بغيرهما عمل بمقتضى ذلك
وعلم مما تقرر انه يحرم
التطفل وهو الدخول الى محل

يبتلعه لكن المرجح في الشرح الصغير انه يملكه بوضعه في فمه وصرح بترجيحه القاضي والاسنوى والفتي به
والدرجته الله تعالى اه وقال ع وش وقياس ملكه بوضعه فيه انه لو مات قبل ابتلاعه ملكه وارثه اى ملكا
مطلقا حتى يجوز له التصرف فيه بنحو بيعه ولو خرج من فيه قهرا او اختيارا فهل يزول ملكه عنه فيه نظر ولا
يبعد عدم الزوال لان الاصل بقاء ملكه بعد الحكم به لكن لا يتصرف فيه بغير الاكل سم على حج اه
(قوله والمراد) الى المتن في النهاية الا قوله وقول جمع الى نعم (قوله ملكه لعينه) كانه احتراز عن ملك
الاتفاق دون ملك العين اه سيد عمر اى كما جرى عليه المعنى عبارته فالمراد انه يملك ان ينتفع بنفسه
كالعارية لانه ملك العين اه وفي شرح الروض بعد ذكر مثلها عن الاذرعى مانصه الوجه خلافه والا
فكيف يفارق مقابله وهو قول القفال انه لا يملك وانما هو اتلاف باذن المالك اه (قوله ملكا مقيدا) اى
فكيف لا يتصرف فيه بغير الاكل اه شرح الروض (قوله يجوز) اى نحو البيع (قوله نعم) الى المتن في المعنى
(قوله اى الضيف) الى التنبيه في النهاية الا قوله واذا جوزنا الى وعلم وقوله ونازع الاذرعى الى المتن (قوله
او يظن) الى قوله واذا جوزنا في المعنى (قوله باختلاف الاحوال الخ) وبحال المضيف بالدعوة فان شك
في وقوعه في محل المساحة فالصحيح في اصل الروضة التحريم اه معنى (قوله ان ظن الاخذ) اى الرضا
بالاخذ (قوله ان ظن الاخذ بالبدل الخ) ينبغي ان يكون محله اذا ظن بالمثل حقيقة او صورة اما اذا ظن الاخذ
بالقيمة فينبغي ان يكون بيعا واذا كان الاتفاق بعين ينبغي ان يكون اجارة ثم الاولى ان يقال كان قرضا
حكما وعلى هذا القياس لا ضمينا وينبغي انه لو ظن رضا المالك بدون قيمة او اجارة المثل ولم يرض المالك
بذلك ان المدار على رضا المالك اخذا بما مر فلا تغفل اه سيد عمر (قوله على ما ظنه) اى الاتي تفصيله في
قوله فان ظن رضا الخ (قوله في توقف الملك الخ) لعل في معنى من البيانية (قوله على حقيقته) اى الاكل وكذا
ضمير لا يثم (قوله وهنا) الاولى تاخيرها عن المدار (قوله فانيط) اى الملك (قوله او بغيرهما) اى
كالاتفاق بالعين (قوله مما تقرر) اى في قوله لان المدار الخ (قوله انه يحرم) الى قوله بل يفسق في المعنى (قوله
يحرم التطفل الخ) وقد يذرك الامام بالدعوة الخاصة اما العامة كان فتح الباب ليدخل من شاء فلا تطفل
والطفيل ما خوذ من التطفل وهو منسوب الى طفيل رجل من اهل الكوفة كان ياتي باللائم بلادعوة
فكان يقال له طفيل الاعراس اه معنى (قوله وهو الدخول لمحل غيره) وحرمة الدخول لا كل طعام
الغير دخوله ملك غيره بلاذن مطلقا وانما اقتصر على ما ذكر لانه مسمى التطفل ثم المراد بمحل ما يختص به
بملك او غيره وينبغي ان مثل ذلك ما لو وضعه في محل كمسجد فحرم على غير من دعاه ذلك اه ع ش (قوله
بل يفسق بهذا) اى يتناول طعام الغير بالتطفل (قوله ان تكرر الخ) قضية ان المرة صغيرة وقضية ذلك
توقف الفسق على عدم غلبة الطاعات فليحرم اه سم (قوله انه يدخل سارقا) وعليه فلو دخل واخذ
ما يساوى ربع دينار قطع سواء دخل بقصد السرقة او لا لانه لم يؤذن له في الدخول بخلاف نحو داخل الحمام
فانه ماذون له في الدخول للغسل فان صرفه بقصد السرقة قطع لعدم الاذن له في الدخول على ذلك الوجه اه
ع ش (قوله مغيرا) اى منتهيا اه ع ش (قوله مساواة المسروق الخ) مقتضى هذا انه لو اكل ما يساوى
ربع دينار في مرة فسق وظاهر كلامهم خلافه فليحرم اه سيد عمر (قوله ومنه) اى من التطفل اه

الصغير انه يملكه بوضعه في فمه شرح م وقياس ملكه بوضعه فيه انه لو مات قبل ابتلاعه ملكه وارثه
اى ملكا مطلقا حتى يجوز له التصرف فيه بنحو بيعه ولو خرج من فيه قهرا او اختيارا فهل يزول
ملكه عنه فيه نظر ولا يبعد عدم الزوال لان الاصل بقاء ملكه بعد الحكم به لكن لا يتصرف فيه بغير
الاكل (قوله ان تكرر) قضية ان المرة صغيرة وقضية ذلك توقف الفسق على عدم غلبة الطاعات فليحرم

الغير لتناول طعامه بغير اذنه ولا علم رضاه او ظنه بقرينة معتبرة بل يفسق بهذا ان تكرر منه لاحديث المشهور انه
يدخل سارقا ويخرج مغيرا وانما لم يفسق بول مرة للشبهة ولان شرط كون السرقة فسقا مساواة المسروق لربع دينار كالمغصوب على
ما فيها ومنه ان يدعى ولو صوفيا مساويا كالمال مدرس فيستصحب جماعة من غير اذن الداعي ولا ظن رضاه بذلك واما اطلاق بعضهم

أن دعوتيه تتضمن دعوة جماعته فليس في محله بل الصواب ما ذكرته فيه من التفصيل (ويحل) لكن الأولى الترك (نثرسكر) وهو رمية مفرقا (وغيره) كلوزو دنانيرو ودرام ونازع الأذرع في حل نثرها بان فيه اضعافا ويزاد بما يؤدي للقتل (في الاملاك) أي عقد النكاح وكذا سائر الولائم كالتنان (تنبيه) قولهم الأولى الترك يحتمل أنه خاص بخصوص النثار فلا ينافي قول المتولي وجزم غير واحد الأولى تقديم حلو الحاضري عقد النكاح ويحتمل العموم وإن ما ذكره المتولي مقالة ثم رايت الام والخمصر (٤٣٧) صرحا بان الوليمة تشمل الدعوى على

الاملاك وهو يقتضي ندب احضار طعام لخصوص الحلو وان هذا غير وليمة العرس أي لحصوله ولو قبيل العقد وتلك لا يدخل وقتها الا بتمام العقد كما مر (ولا يكره في الاصح) لخبر انه صلى الله عليه وسلم حضر املا كافيه اطباق اللوز والسكر فامسكوا فقال الا تنهون فقالوا نهيتنا عن النهي فقال انما نهيتكم عن نهية العساكر اما العرس ان فلاخذوا على اسم الله فجاذبنا وجاذبناه قال البيهقي اسناد منقطع وابن الجوزي موضوع ولذلك انتصر جمع للكرامة واطالوا النهي الصحيح عن النهي لكن بين الحفاظ الهيتمي في مجموعه ان الطبراني رواه في الكبير بسند رجاله ثقات الا اثنين فانه لم يجد من ترجمهما وحينئذ فلا وضع فيه ولا انقطاع وفي رواية الكبير سلال الفاكمة والسكر فائتر عليهم وان ذلك بعد ان خطب صلى الله عليه وسلم وانكح الانصارى وامر بالتدقيق

رشيدى (قوله ان دعوتيه) أي نحو العالم (قوله لكن الأولى الترك) يشكل بالخبر اهـ (قوله وهو رمية) إلى التنبيه في المعنى (قول المتن في الاملاك) بكسر الهمزة اهـ (قوله تقديم حلو الخ) أي بلا نثار (قوله لخصوص الحلو) قد يقال لا يبعد ان يكون الحلو أولى كما تقدم قياسا على العقيقة وعليه يحمل كلام المتولي اهـ سيد عمر كما تقدم أي في اوائل الفصل بقول الشارح ويؤخذ منه انه بسن هنا في المذبح ما بسن في العقيقة (قوله وان هذا الخ) عطف على ندب احضار الخ والاشارة للدعوى على الاملاك (قوله لخبر الخ) إلى قوله وفي رواية الخ في النهاية (قوله لخبر انه صلى الله عليه وسلم) انظر ما وجه الدلالة مع انه لا نثر فيه اهـ رشيدى اقول ورواية الكبير التي تفسر هذه الرواية فيتم الاستدلال به الا انه بقي ما مر عن سم بمائنه قد يقال كما ان الخبر يقتضي عدم الكراهة يقتضي ان لا يكون الأولى الترك اهـ (قوله لجاذبنا) أي النبي صلى الله عليه وسلم وكذا ضمير النصب في جاذبناه (قوله وابن الجوزي موضوع) فيه ان ابن الجوزي لم يقل فيه موضوع انما قال لا يصح ولا يلزم منه بوضع قال الزركشي بين قولنا موضوع وقلنا لا يصح بون كبير فان الأولى اثبات الكذب والاختلاق والثاني اخبار عن عدم الثبوت ولا يلزم منه اثبات العدم وهذا يجبي في كل حديث قال فيه ان الجوزي لا يصح او نحوه انتهى عـ (قوله فانه لم يجد) أي الحفاظ الهيتمي (قوله ترجمهما) أي فسرهما (قوله وفي رواية الكبير سلال الفاكمة الخ) أي بدل اطباق اللوز والسكر والصلال بكسر السين جمع سلة وهي ما يوضع فيه الخبز وغيره من نحو الطبق يقال وضعه في السلة والسلة أي الجونة (قوله فائتر) أي صلى الله عليه وسلم (قوله وان ذلك) أي الا نثار وهو وقوله الاتي وانه قال الخ معطوفان على سلال الفاكمة الخ (قوله نعم ان علم) إلى قوله لان ذلك في النهاية والمعنى (قوله لا يؤثر به) أي لا يخص به بعضهم دون بعض اهـ رشيدى (قوله منه) أي من الهوام (قوله بالاخذ) الأولى يشمل الصورة الأخيرة حذفه كما في المعنى وشرح المنهج (قوله والا) أي بان لم يسقط واسقط بعد قصد اخذه هذا مقتضى صنيعة فليراجع (قوله بقى) أي اختصاصه (قوله فيحرم على غيره الخ) عبارة النهاية والمعنى فلو اخذه غيره ففي ملكه أي الغير وجهان جاربان فمالو عتس طائر في ملكه فاخذ فرخه غيره وفيما اذا دخل السمك مع الماء في حوضه فمالا اذا وقع الثلج في ملكه فاخذه غيره وفيما اذا احيا ما تتجر غيره لكن الاصح في الصور كلها الملك أي الاخذ الثاني كالا حياء ما عدا صورة النثار لقوة الاستيلاء فيها اهـ (قوله ولا يملكه) أي الغير (قوله ولم ياذن له) مقتضاه انه اذا اذن المالك لملكه فليحرر روعه عليه فينبغي ان العلم بالرضا من المالك كالاذن وواضح ان اذن من وقع في حجره وعليه برضاه مبيح للاخذ وتملكه اهـ سيد عمر

(قوله لكن الأولى الترك) يشكل بالخبر (قوله لخبر انه صلى الله عليه وسلم الخ) قد يقال كما ان الخبر يقتضي عدم الكراهة يقتضي ان لا يكون الأولى الترك الا ان يجاب بان الخبر ليس فيه خصوص النثر (قوله وقيل) اخذه مكره (قوله تشكك الكراهة بما في الخبر لجاذبنا وجاذبناه) ان صح الاحتجاج به الا ان يحمل ما فيه على ما ذكره بقوله نعم الخ (قوله او بسط) ثوبه الخ (عبارة شرح الارشاد او بسط ذيله له قال في شرحه الصغير) وخرج وقعه فيه اتفاقا فانه لا يملكه بل يكون أولى به فيحرم على غيره اخذه الا ان ظن رضاه واسقطه من ثوبه وان لم ينفضه واذا حرم لم يملك اخذ كاخذ فرخ طير عتس بملك الغير وسمك دخل مع الماء حوضه واناج وقع

على رأسه وانه قال ولم انهم عن نهية الولائم الا فانهم او محل التقاطه (للعلم برضا المالك) وتركه أولى وقيل اخذه مكره واطالوا في الانتصار له لانه دماء نعم ان علم ان النثار لا يؤثر به ولم يقدح اخذه في مروءته لم يكن تركه أولى ويكره اخذه من الهوام بازار او غيره فان اخذه منه او التقطه او بسطه ثوبه لاجله وقع فيه ملكه بالاخذ ولو صيوا ان اخذه من ملكه سيده فان وقع بحجره من غير ان يبسطه له فسقط منه قبل قصد اخذه بعذر او غيره زال اختصاصه به والابقى ولا يملكه لانه لم يوجد منه عند وقوعه بحجره قصد تملك ولا فعل لكتنه أولى به فيحرم على غيره اخذه منه ولا يملكه بخلاف ما مر في التجر له لان ذلك غير مملوك بخلاف هذا فانه باق بملك النثار ولم ياذن له في اخذ من هو أولى به

(قوله وبهذا) أي بالفرق المذكور بين التبحر والنشأ (قوله فتوح الح) نشر مرتب وقوله فيها الخ أي الأرض أو الحفرة تنازع فيه الفعلان (قوله والجم اسمك) أي دخولها (قوله بالتبحر) متعلق بالحاقهم اه سم (قوله لا بالنشأ) عطف على قوله بالتبحر (قوله كما افاده كلامه الخ) (خاتمة) في اداب الاكل تسن التسمية قبل الاكل والشرب ولو من جنب وحائض ولو سمي مع لقمة فهو حسن واقلها بسم الله واكلمها بسم الله الرحمن الرحيم وهي سنة كفاية للجماعة ومع ذلك تسن لكل منهم فان تركها اوله اتي بها في اثنا عشر وان تركها في اثنا عشر أي باقي آخره ويسن الحمد بعد الفراغ من ذلك ويحجر بهما ليقتهدي به فهما ويسن غسل اليد قبله وبعده لكن المالك يبتدىء به فيما قبله ويتأخر به فيما بعده ويسن ان يأكل بثلاث اصابع للاتباع وتسن الجماعة والحديث الغير المحرم كحكاية الصالحين على الطعام وتقليل الكلام اولى ويسن اكل الاثنا عشر الا اصابع واكل ساقط لم يتنجس او تنجس ولم يتعذر تطهيره وطهره ويسن مؤاكلة عبيده وصغارهم وزوجاته وان لا يخص نفسه بطعام الا لعذر كدواء بل يؤثرهم على نفسه ولا يقوم المالك عن الطعام وغيره يأكل مادام بطن به حاجة الى الاكل ومثله من يقتدى به وان يرحب بضيافته ويكرمه ويحمد الله على حصوله ضيفا عنده ويكره الاكل متكئا وضعا جاعا ويكره الاكل على غير وجهه ومن الاكل والوسط ويستثنى من ذلك نحو الفاكه مما يتنقل به فيأخذ من أي جانب ويكره تقريب فمه من الطعام بحيث يقع من فمه الى شيء مؤذمه لا قوله لاشتبهه او ما اعتدت اكله ويكره نفخ بده في القصعة والشرب من فم القربة والاكل بالشمال والتنفس والنفخ في الاثنا عشر والبراق والمخاط حال اكلهم وقرن تمرتين ونحوهما كعنتين بغير اذن الشركاء ويسن للضيف وان لم يأكل ان يدعو للمضيف كان يقول أكل طعامكم الابرار وأطعمكم الصائمون وصلت عليكم الملائكة ويسن قراءة سورة الاخلاص وقريش ويندب ان يشرب بثلاث انفاس بالتسمية في اولها والحمد في اواخرها ويقول في اخر الاول الحمد لله ويزيد في الثاني رب العالمين وفي الثالث الرحمن الرحيم وان ينظر في الكوز قبل الشرب ولا يتجشئ فيه بل ينحيه عن فمه بالحدود يرد به بالتسمية والشرب قائما خلاف الاولى ومن اداب الاكل ان يلتقط فئات الطعام وان يقول المالك لضيفه وغيره كزوجه وولده اذ ارفع يده من الطعام كل ويكره عليه ما لم يتحقق انه اكتفى منه ولا يزيد على ثلاث مرات وان يتخلل ولا يتلع ما يخرج من أسنانه بالخلال بل يرميه ويتضمنه بخلاف ما يجمعه بلسانه من بينها فانه يبلعه وان يأكل قبل اكله اللحم لقمة او لقمتين او ثلاثا من الخبز حتى يسد الخلل وان لا يشم الطعام ولا يأكله حارا حتى يرد من اداب الضيف ان لا يخرج الا باذن صاحب المنزل وان لا يجلس في مقابلة حجرة النساء وسترتهن وان لا يكثر النظر الى الموضع الذي يخرج منه الطعام ومن اداب المضيف ان يشيع الضيف عند دخوله الى باب الدار وينبغي الاكل ان يقدم الفاكه ثم اللحم ثم الحلاوة وانما قدمت الفاكه لانها اسرع استعالة فينبغي ان تقع اسفل المعدة ويندب ان يكون على المائدة نقل وسياتى ان شاء الله تعالى زيادة على ذلك في باب الاطعمة اه مغنى وكذا في الاحياء زبادات كثيرة على ذلك

(كتاب القسم والنشوز)

(قوله بفتح) الى قوله قيل في النهاية (قوله ومن لازم بيانها بيان الخ) ممنوع اه سم عبارة الرشيدى فيه نظر لا يخفى ولو اجاب بان القسم والنشوز من جملة احكام عشرة النساء واكثر الكلام الاتى فيهما فلذلك خصهما بالذكر لكان واضحا على ان من المشهور انه اذا ترجم شيء موزاد عليه لا يضر اه قوله على ان من المشهور الخ باتى عن سم ما يدفع هذا الجواب (قوله الاعتراض عليه بانه الخ) جرى عليه المغنى (قوله

في ملكه وانما ملك المحي ما تحجره الغير لان المنحجر غير مالك فليس الاحياء تصرف في ملك الغير بخلاف هذه الصور اه فلي نظر هذا مع ما ذكره هنا (قوله بالتبحر) متعلق بالحاقهم

(كتاب القسم والنشوز)

(قوله ومن لازم بيانها بيان الخ) عليه منع لو تنزل عنه لم يندفع الاعتراض بالانبياء المذكور (قوله

وبهذا يتضح الحاقهم سقى أرض أو حفرة لا بقصد الاصطباذ فتوح لا او وقع فيها صيد والجم اسمك لبركة كبيرة واخذ صيد من داره التي لم يغاق بابها عليه بالتبحر في انه وان كان احق به لكن يملكه اخذه وان اثم بدخوله ملكه لا بالنشأ واما ما اوهمه كلامهما هنا من الفرق بين هذه الصورة والتبحر فهو مبنى على ضعف كما افاده كلامهما في باب الصيد

(كتاب القسم)

بفتح فسكون واما بكسر فسكون فالنصيب وبفتحهما فاليمين (والنشوز) من نشأ ارتفع فهو ارتفاع عن اداء الحق ومن لازم بيانها بيان بقية احكام عشرة النساء فاندفع الاعتراض عليه

بأنه كان ينبغي أن يزيد في الترجمة وعشرة النساء لأنه مقصود الباب (يختص القسم) أي وجوبه (بزوجات) حقيقة فلا يتجاوز من للرجعية ولا للإمام ولو مستوليات كما يشعر به قوله تعالى فان خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم أي فانه لا يجب فيهن العدل الذي هو فائدة القسم لكن يندب أن لا يعطاهن وأن يسوى بينهما قيل كان ينبغي ويختص الزوجات بالقسم لأن الباء إنما تدخل على المقصور أه وخصره ليس في محله وتحذف في لفظ الخصوص وما يشق منه أن تدخل الباء في حيزه (٤٣٩) على المقصور عليه وهو ماله الخاصة

وهو الزوجات هنا فمن ثم ملك ذلك المصنف لسلامته من التضمن والتجوز الاتيين وقد يضمن معنى التميز أو يجعل مجازا مشهورا عنه لتدخل الباء حيثئذ على المقصور الذي هو الخاصة قيل وهذا أعرب وأبين وأغلب وكان المعارض اغتر بها لكنه لم يف بالتعبير عنه (ومن) له زوجات لا يلزمه أن يبيت عندهن كما يأتي نعم أن (بات) في الحضر أي صار ليلا أو نهرا فالتعبير ببات لأن شاه القسم الليل لا لاخراج مكثه نهرا عند احداهن فان الوجه انه يلزمه أن يمكث مثل ذلك الزمن عند الباقيات (عند بعض نسوته) بقرعة أو دونها وإن ائتم فليس مقتضى عبارته جواز المبيت عند بعضهم ابتداء من غير قرعة

ولا معنى بات أراد خلافاً لمن وهم فيه لأنه إنما جعل وجود المبيت بالفعل عند واحدة شرطاً لازماً للمبيت عند البقية وهذا لا يقتضي شيئاً مما ذكر كما هو واضح وبه يتضح أيضاً اندفاع ما

بأنه كان ينبغي الخ) أن كان حاصل الاعتراض أن مقصود الباب ينبغي التصريح به في الترجمة لم يندفع بما ذكره على تقدير تمامه أه سم (قول المتن بزوجات) أي بثلثين منهن فأكثر ولو كن غير حرائر أه معنى (قوله حقيقة) إلى قوله قيل في المغنى (قوله أن لا يعطاهن) أي الإمام أه عش عبارة السيد عمر هذا الإطلاق صادق بمن لم تعد للوطء من الإمام ووجهه واضح ثم رايته منقولا أه (قوله قيل كان الخ) عبارة المغنى والنهية ادخال الباء على المقصور عليه خلاف الكثير من دخولها على المقصور فلا حاجة حيثئذ لدعوى بعضهم القاب في كلام المتن أه (قوله أن الأصل) أي الحقيقة (قوله له زوجات) إلى قوله ولا معنى بات في المغنى إلا قوله في الحضر (قوله أي صار) أي حصل أه عش (قوله وإن ائتم) راجع لقوله أو دونها فقط أه سم (قوله من غير قرعة) أي ولا تراض (قوله ولا معنى بات) عطف على قوله ليس مقتضى الخ (قوله وبه الخ) أي بقوله لأنه إلى قوله على ما يحثه القمولى في النهاية (قوله ما قيل الخ) القائل هو الأذرعى وعبارته كلامه أي المصنف يوم أنه إنما يجب القسم إذا بات غندها وليس كذلك بل يجب عند إرادته ذلك فلا يجوز له تخصيص واحدة بالبداء بها إلا بالقرعة على الأصح كما سيأتي أه فإدخاله بالقسم هنا كما ترى ضرب القرعة وحيثئذ فالشرح كالعلامة ابن حجر لم يتوارد معه في الرد عليه على محل واحد نعم تقع المناقشة مع الأذرعى في أن القرعة هل تسمى قسماً تماماً أه رشيدى ووافق المغنى للأذرعى (قوله عند إرادته) أذجرد الإرادة لا يلزم شيئاً لجواز الاعتراض عنها أه سم وقدم جوابه عن الرشيدى اتفاقاً (قول المتن لزومه) أي ولو غنياً ومحبواً ومريضاً أه معنى (قوله فوراً) أي ولو بدون طلب كما يصرح به الفرق المذكور أه سم عبارة عش أي فلو تركه كان كبيرة أخذاً من الخبر الاتي أه وفيه أن الخبر الاتي لا يفيد وجوب الفورية (قوله وفيما مر) أنظر ما المراد بما مر أه رشيدى (قوله لم يعص به) أي لا مكان التدارك فيهما بعد الموت سم وسيد عمر (قوله أن يبيت الخ) متعلق للظرف وفاعل للزومه (قوله وقد كان) إلى قوله لكن اختاره في المغنى (قوله امرأتان) أي مثلاً أه عش (قوله وشقه ماثل الخ) هو ونحوه مما أورد في كلام الشارع صلى الله عليه وسلم يحمل على حقيقة حيث لا صارف أه عش (قوله خلاف المشهور) أي فالتمسده أن كان واجباً عليه صلى الله عليه وسلم أه عش (قوله اختاره السبكي) ضعيف أه عش (قوله ونسكح جديدة الخ) هذا مجرد تصويروا لا فلو استصحب بعض نسائه في السفر بقرعة لم يقض للباقيات كما يأتي أه سم (قوله للبخلفات) خرج به ما لو كان معه واحدة من زوجاته فيقسم بينهما وبين الجديدة

بأنه كان ينبغي الخ) أن كان حاصل الاعتراض أن مقصود الباب ينبغي التصريح به في الترجمة لم يندفع بما ذكره على تقدير تمامه أه سم (قوله فان الوجه انه يلزمه أن يمكث مثل ذلك الزمن عند الباقيات) الظاهر أن مغايرة هذا لقول المصنف الاتي ولا يجب تسوية في الإقامة نهراً على ما يأتي في شرحه أن ذاك فيما أثار تب القسم على يوم وليلة مثلاً وكان الأصل الليل والنهار تبعاً فلا يجب التسوية في الإقامة نهراً وهذا فيما أثار تب القسم كذلك بل ابتداء الإقامة عند واحدة نهراً فيلزمه أن يمكث عند الباقيات مثل القدر الذي مكث فيه عندهما (قوله وإن ائتم) راجع لا دونها فقط (قوله عند إرادته) أذجرد الإرادة لا يلزم شيئاً لجواز الاعتراض عنها (قوله فوراً) أي ولو بدون طلب كما يصرح به الفرق المذكور (قوله لم يعص به) أي لا مكان تداركهما بعد الموت (قوله

قيل عبارته توهم أنه إنما يجب إذا بات وليس كذلك بل يجب عند إرادته ذلك (لزومه) فوراً فيما يظهر هنا وفيما لا سيما كان عصى بان لم يقرع لأنه حق لازم وهو معرض للسقوط بالموت فلزمه الخروج منه ما أمكنه وبهذا يفرق بينه وبين الحج ودين لم يعص به أف يبيت (عندهم بقى) منهن تسوية بينهما للخبر الصحيح إذا كان عند الرجل امرأتان فلم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وشقه مائل أو ساقط وقد كان صلى الله عليه وسلم على غاية من العدل في القسم وقول الاصطخري أنه كان تبرعاً منه لعدم وجوبه عليه لقوله تعالى ترجى من قضاء منهن الآية خلاف المشهور لكن اختاره السبكي وخرج في الحضر ما لو سافر وحده ونسكح جديدة في الطريق وبات عندها فلا يلزمه قضاء للبخلفات

والأولى أن يسوى بينهما في سائر الاستماعات (٤٤٠) ولا يجب اتعلقها بالميل القهري وكذا في التبرعات المالية فيما يظهر خروجهما من

خلاف من أوجب التسوية فيها أيضا (وارأى عرض عنهم أو عن الواحدة) ابتداء أو عند استكمال التوبة بالنسبة لمن (لما بهم) لأن المبيت حقه ولأن في دعاية الطبع ما يغني عن إيجابه (و) لكن (يستحب أن لا يعطلمن) أي من ذكرن الشامل للواحدة وأكثر من الجماع والمبيت تخصينا لمن كثر لا يؤدي إلى فسادهن أو إضرارهن سيما إن كانت عنده سرية جميلة أثرها عليها أو عليهن ومن ثم اختار جمع قول المتولى يكرهه الأعراس عنهم وقوى الوجه المحرم لذلك وقد لا يجوز الأعراس لعراض كان ظلمها ثم بان منه المظلوم لمن فيلزمه أن يقضى على ما بحثه القمولى وسبقه إليه غيره لكن المعتمد خلافه إذ لا يتصور القضاء إلا من نوب المظلوم لمن فلا قضاء إلا أن أعادهن ولا يجب الإعادة لأجل ذلك على الوجه لأن تحصيل سبب الوجوب لا يجب نظير ما مر في إكراه المنع بالحج ليصوم فيه قيل قول أصله لم يكن لمن الطلب أحسن إذ لا يلزم من نفي الاثم نفي الطلب ألا ترى أن المدين قبل الطلب لا ياتم بترك الدفع وإذا طوّل اثم اه ويرد بان الحق انهما

مادام في السفر اه ع ش (قوله والأولى) إلى قوله سيما في المغنى (قوله ولا يجب الخ) عبارة المغنى ولا يجب التسوية بينهما في الجماع فإنه يتعلق بالنشاط والشهوة وهي لا تنافي في كل وقت ولا في سائر الاستماعات ولا يؤخذ بميل القلب إلى بعضهن لأنه ^{وإن كان} كان يقسم بين نسائه ويقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك رواه أبو داود وغيره وصحح الحاكم إسناده اه (قوله لتعلقها بالميل الخ) ولقائل أن يقول إن كان المراد أن ذلك ليس مقدورا له فهذا أن منع الوجوب منع الاستحباب أيضا لأن الظاهر أن غير المقدور بمنع طلبه مطلقا بناء على منع التكليف بغير المقدور وإن سلم أنه مقدور لم يصلح لمنع الوجوب فليتأمل اه سم أقول وبجواب باختصار الثاني ومنعه للوجوب لمشقته على النفس جدا والمشقة تجلب التيسير وفي التدب جمع بين مصلحتهما ولعل قوله فليتأمل إشارة إليه اه سيد عمر (قوله وكذا في التبرعات) أي لا يجب التسوية فيما بينهما تسن اه ع ش (قوله أو عند استكمال التوبة الخ) عبارة المغنى أو بعد استكمال توبة أو أكثر اه (قوله من الجماع الخ) متعلق بيعطلمن اه سم (قوله الوجه الخ) نائب فاعل قوى وقوله لذلك أي الأعراس (قوله على ما بحثه القمولى الخ) عبارة النهاية على الراجح بطريقه الشرعي اه قال الرشيدى أي بان يعيد المظلوم لمن حتى يقضى من نوبه إذ لا يتصور القضاء إلا بذلك وليس في هذا إيجاب سبب الوجوب وهو لا يجب خلافا لما في التحفة لما بينه الشهاب سم في حواشيهما من أن هذا من باب تحصيل محل أداء الحق الواجب فوجوب الإعادة وجوب التحصيل ما يؤدي منه ما وجب لا وجوب لسبب الوجوب اه (قوله لأجل ذلك) أي القضاء والجاء متعلق بالإعادة أو بتجيب الإعادة (قوله نظير ما مر الخ) أي من أنه لا يلزمه تقديم الإكراه حتى يلزمه صوم الثلاثة أيام في الحج (قوله قيل الخ) والحق المغنى (قوله احسن) أي من قول المصنف لا ياتم (قوله إذ يلزم) لجواز أن يكون نفي الاثم بناء على أن الوجوب موسع قبل الطلب فلا ياتم قيل الطلب لذلك فجر دنفى الاثم في الجملة لا ينفي ثبوت الطلب كافي مسئلة الدين فأتضح بذلك أن الرد الآتي لا يدفع السؤال اه سم (قوله ويرد الخ) هذا بتقدير تمامه لا يرد مدعى المعارض وهي الأحسنية فهذا ليس رد الالبراد بل غاية تصحيح التعبيرين (قوله فاما

لتعلقها الخ) وعبارة شرح الروض لأن ذلك يتعلق بالنشاط والشهوة وهو لا يملكه ولقائل أن يقول إذا كان المراد أن ذلك ليس مقدورا له فهذا أن منع الوجوب منع الاستحباب أيضا لأن الظاهر أن غير المقدور بمنع طلبه مطلقا بناء على منع التكليف بغير المقدور وإن سلم أنه مقدور لم يصلح لمنع الوجوب فليتأمل (قوله من الجماع) متعلق بيعطلمن (قوله لأن تحصيل سبب الوجوب لا يجب) لباحث أن يمنع أن الإعادة من باب تحصيل سبب الوجوب لثبوت الوجوب قبل الإعادة بدليل أنه بمجرد الإعادة يجب القضاء وإن لم يثبت عندهن كما هو ظاهر ولو لم يكن الوجوب ثابتا قبل الإعادة لتوقف بعدها على المبيت عندهن إذ لا يجب القسم لبعض النسوة إلا أن بات عند البعض الآخر بل الإعادة من باب تحصيل محل أداء الحق الواجب فوجوبه وجوب التحصيل ما يؤدي منه ما وجب لا وجوب لسبب الوجوب ونظير ذلك الدين الذي عصى به فإنه يجب ألا كتساب لدائمه ولا يقال أن ألا كتساب سبب الوجوب فلا يجب لسبق الوجوب على ألا كتساب بل وجوب ألا كتساب من باب وجوب تحصيل ما يؤدي به الدين المتقدم وجوبه فليتأمل فإنه ظاهر فالوجه وجوب الإعادة لأنها سبب في الخروج عن الحق الواجب كسائر الحقوق الواجبة فإنه يجب الخروج منها ولو لم يتوقف عليه الخروج فتمامه بالظن وانصاف وليس هذا نظير مسئلة المتمتع المذكورة لأن الوجوب هناك لم يوجد إلا بعد الإكراه بالحج بدليل أنه لو ترك الإكراه بالحج في ذلك العام لم يخاطب بصوم ولا غيره مطلقا فتدبر ولا تغفل (ويرد الخ) هذا بتقدير تمامه لا يرد مدعى المعارض وهي الأحسنية فهذا ليس رد الالبراد بل غاية تصحيح العبارة (ويرد الخ) لقائل أن يقول هذا الرد لا يدفع السؤال إذ لا يلزم من نفي الاثم نفي الطلب لجواز أن يكون نفي الاثم بناء على أن الوجوب موسع قبل الطلب فلا ياتم قيل الطلب لذلك فجر دنفى الاثم في الجملة لا ينفي ثبوت

متساويان إذا أصل الجارى على السنة جملة الشرع أن ما وجب يطالب به على سبيل الإلزام به وما لا فلا فهما متلازمان

متلازمان اثباتا ونفيا ومسئلة الدين من ذلك لانه واجب يطالب به غاية الامرانه واجب موسع قبل الطلب وضيق بعده فان قلت لنا واجبات لا يطالب بها الا عند تضيق وقتها كالصلاة والحج قلت المراد ان الواجب صالح للطلب به وتوقفه على شرط في البعض لمدر كبحضه لا يؤثر في التلازم الذي ذكرته ويستحب ان لا يخلى الزوجة عن ليلة من كل اربع اعتبارا بمن له (٤٤٦) اربع زوجات قال في الجواهر وان

يناما في فراش واحد حيث لا عذر في الانفرا دسما ان حرصت على ذلك (وتستحق القسم مريضة) مالم يسافر بهن وتتخلف لاجل المرض فلا قسم لها وان استحققت النفقة فقله البلقي عن المارودي وأقره واعتمده غيره (ورقاء) وقرنا ومجنونة لا يخاف منها ومراقة (وحائض ونفساء) ومحرمة ومولى او ظاهر منها وكل ذات عذر شرعى او طبعى لان المقصود الانس لا الوطء وكما تستحق كل منهن النفقة (لناشئة) اى خارجة عن طاعته بان تخرج بغير اذنه او تمنعه من التمتع بها او تغلق الباب في وجهه ولو مجنونة او تدعى الطلاق كذبا ومعتدة عن وطء شبهة وصغيرة لا تطبق الوطء ومجوسية ومغصوبة ومحبوسة وامه لم يكمل تسليمها ومسافرة باذنه وحدها لحاجتها كما لا نفقة لهن ولحرمة الخلوة بالمعتدة والمجوسية كذا وقع لشارح وذكر المجوسية وهم لحرة نكاحها حتى على مثلها على ما مر قال الرويانى ولو ظهر له زناها حل له منع قسمها وحقوقها لتفتدى منه

متلازمان) اى الطالب والاسم (قوله ويستحب ان لا يخلى) الى قوله ومسافرة باذنه في المغنى الا قوله ومجوسية وإلى قوله ومنه ان لا يشارك في النهاية الا قوله ومجوسية وقوله ولحرمة الخلوة الى قال الرويانى (قوله ان لا يخلى الزوجة الخ) اى من البيت (قول المتن مريضة) يدخل في المرض نحو الجذام فتستحق القسم ولا ينافيه الامر بالفرار من الاجذم لان هذا تسبب في تسلطها عليه هذا الحق مع امكان التخلص بالطلاق والاكتفاء منه بان بيت بجانب من البيت من غير ملاصقة واتحاد فراش مر اه سم وبقي مالمو كان الزوج هو المجذوم ولم يتيسر لها فسبح بسبب الجذام فهل يكتفى في دفع النشوز منها بانفرادها عنه في جانب من البيت فلا تكون ناشئة بذلك ولا بعدم تمكينه من الجماع والتمتع بها اولافيه نظر والظاهر الاول اه عش (قوله لا يخاف منها) اما المجنونة التي يخاف منها ولم يظهر منها نشوز وهي مسئلة له فلا يجب لها قسم كما بحثه الزركشى وان استحققت النفقة معنى وسم (قوله او تمنعه الخ) اى بلا عذر لها كمرض والا فهي على حقة كما قاله المارودي اه معنى (قوله من التمتع بها) اى ولو بنحو قبلة وان مكنته من الجماع حيث لا عذر في امتناعها منه فان عذرت كان كان به سنان مثلا مستحكما وتاذت به تاذيا لا يحتمل عادة لم تعد ناشئة وتصدق في ذلك ان لم تدل قرينة قوية على كذبها اه عش (قوله او تغلق الباب الخ) خرج بذلك ضربها له وشتمها فلا يعد نشوزا اه عش (قوله ومعتدة) عطف على قول المتن ناشئة سم ورشيدى (قوله ومحبوسة) ظاهره ولو ظلمها او حبسها الزوج لحقه عليها اه عش (قوله ومسافرة باذنه الخ) لم يقل ولو باذن المعلوم منه مسئلة عدم الاذن بالفحوى لئلا يتكرر مع قوله الماربان تخرج بغير اذنه اه رشيدى (قوله ولحرمة الخلوة الخ) عطف على قوله كما لا نفقة الخ (قوله ولعل الاصح القول الثانى) عبارة النهاية والوجه ترجيح مقابله اه وهو وجوب القسم ودفع النفقة وغير ذلك غش (قوله لا قبلها) اى فلا يحل له ذلك قطعا لرضاه به وقت العقد اه عش وقضية التعليل اختصاص القطع بما اذا علمه وقت العلم والا فيجرى فيه الخلاف ايضا فليراجع (قوله والمستحق عليه القسم) الى قوله ومنه ان لا يشارك في المغنى الا قوله كذا عبر الى وسفيها وقوله لم يؤمن ضرره او (قوله بل بحثان) عبارة النهاية والاقرب ان (قوله ان غيره) اى غير المميز اه عش (قوله وسفيها) عطف على مراهاقوا الواو بمعنى او (قوله فان لم يؤمن ضرره الخ)

الطلب كما في مسئلة الدين فليتامل (قوله في المتن وتستحق القسم مريضة) يدخل في المرض نحو الجذام فتستحق الجذماء القسم ولا ينافيه الامر بالفرار من الاجذم لان هذا تسبب في تسلطها عليه هذا الحق مع امكان التخلص بالطلاق والاكتفاء منه بان بيت بجانب من البيت من غير ملاصقة واتحاد فراش مر (لا يخاف منها) خرج من يخاف منها وان وجبت نفقتها كما بحثه الزركشى حيث قال نعم يستثنى صورتان لا قسم فيهما مع استحقاق النفقة احدهما المجنونة التي يخاف منها لا يجب ان يقسم لها مع ان نفقتها واجبة فلما يظهر اذا لم يظهر نشوز ولا امتناع الثانية وذكر مسئلة المريضة السابقة عن المارودي (قوله ومعتدة) عطف على ناشئة (قوله وذكر المجوسية وهم لحرة نكاحها حتى الخ) يحتمل ان هذا الشارح اراد ما لو اسلم على مجوسية بعد الدخول وتخلفت فلا قسم لها في العدة لحرة الخلوة بها الا ان يقال هي في معنى الرجعية المتقدم انه لا قسم لها فلا حاجة لذكرها وفيه نظر لانه بعد التسليم لا يمنع من التصريح بحكمها ولا يوجب ان ذكرها وهم فليتامل (قوله ولعل الاصح القول الثانى) كذا مر (قوله لزم وليه الخ) الزوم هو الاقرب شرح مر (قوله اما المجنون فان لم يؤمن ضرره او آذاه الوطء) كلام الشارح كالصرح في ان من لم يؤمن ضرره

(٥٦) - شروانى وابن قاسم - سابع

نص عليه في الام وهو اصح القولين اه وهو بعيد ولعل الاصح القول الثانى ويأتى اول الخلع ما يصرح به وينبغي ان يكون محل الخلاف اذا ظهر زناها في عصمته لا قبلها والمستحق عليه القسم زوج سكران او عاقل ولو مراهما نعم اثم جوره على وليه إن علم به او قصر كما هو ظاهر كذا عبر به كثير وليس بقيد بل المميز الممكن وطؤه كذلك بل بحث ان غيره لو نام عند بعضهن وطلب الباقيات بيانه عندهن لزم وليه اجابتهن لذلك وسفيها ولأنه عليه لانه مكلف اما المجنون فان لم يؤمن ضرره

او اذا هو الوطء فلا قسم وان امن وعليه بقية دور وطلبته لزوم الولى الطواف به عليهن كالموت فلهذا كله ان اطبق جنونه او لم ينضب وقت افاقته ولا راعى هو اوقات الافاقه ووليه اوقات الجنون بشرطه ليكون لكل واحدة نوبة من هذه ونوبة من هذه وفيما لم ينضب لو قسم لواحدة زمن الجنون وافاق في نوبة اخرى قضى الاولى ماجرى في زمن الجنون لنقصه وعلى محبوس وحده وقد يمكن من النساء القسم ومن امتنعت منهن سقط حقها ان صالح محله (٤٤٢) لسكنى مثلها ومنه ان لا يشارك غيره في مرفق من المرافق الآتية هذا هو الذى يتجه

من خلاف في ذلك (فان لم ينفر دم مسكن) واراد القسم (دار عليهن) في بيوتهن توفية لحقهن (وان انفرد) بمسكن (فالأفضل المضى اليهن) صونا لهن (وله دعاؤهن) لمسكنه وعليهن الاجابة لان ذلك حقه فمن امتنعت اى وقد لاق مسكنه بها فيما يظهر فهو ناشزة الا ذات خفر لم تعد البروز فيذهب لها على ما قاله الماوردى واستحسنه الاذرى وغيره لكن استغربه الرويانى والآنحو معدورة بنحو مرض فيذهب او يرسل لها مركبا ان اطاعت مع ما يقبها من نحو مطر (والاصح تحرير ذهابها الى بعضهن ودعاء بعض) الى مسكنه لما فيه من الاحباش (الا بالقرعة او لغرض) ظاهر عرفا له اولها فيما يظهر (كقرب مسكن من مضى اليها وخوف عليها) لنحو شباب سواء كان الخوف منه ام منها فان اختلفا رجع لغيرهما فيما يظهر دون غيرها فلا يحرم اذلا يحاش حينئذ فمن امتنعت بلا عذر لكونها ذات خفر

كالصريح في ان من لم يؤمن ضرره لا يلزم الولى الطواف به وان كان عليه بقية دور وطلبته وكلام شرح الروض اى والمغنى كالصريح في اللزوم حينئذ فليتأمل وليراجع اه سم (قوله او اذا هو الوطء) اى يقول اهل الخبرة اه معنى (قوله فلا قسم) عبارة المغنى فان ضرره الجماع يقول اهل الخبرة وجب على وليه منعه منه اه (قوله وان امن) ظاهر المغنى انه ليس بقيد كامر (قوله وطالبته) مقتضى ما تقدم في قوله فور اعدم التوقف على الطلب الا ان يقال ذلك في العاقل سيد عمر وعش (قوله والاراعى الخ) كذا نقله في المغنى عن المتولى واستحسنه بعد نقله عن البغوى وغيره انه بنفسه يقسم ايام الافاقه وتلغوا ايام الجنون اه سيد عمر (قوله بشرطه) اى السابق بقوله وان امن وعليه بقية دور وطلبته (قوله وعلى محبوس الخ) ولو حبسته احدى زوجتيه على حقه فان لم يمسكها الاخرى ان تبيت معه كما افق به ابن الصباغ اه معنى (قوله ومنه) اى بما يعتبر في صلاحية المحل (قوله هذا الخ) اى قوله وعلى محبوس وحده الخ (قول المتن فان لم ينفر دم مسكن) بان لم يكن له مسكن بالكلية او كان مشتركا بينه وبين غيره من قريب او غيره اه سيد عمر (قوله لمسكنه) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله وعليهن الاجابة) والوجه ان مؤنة الاجابة عليه في المريضة وغيرها والحاصل ان ما يتوقف عليه ابتداء التسليم عليها وما يتوقف عليه الانتقال بعد التسليم عليه اه سم بخلاف (قوله ذات خفر) اى شرف امعش (قوله على ما قاله الخ) عبارة النهاية والمغنى كما قاله اه (قوله لكن استغربه) عبارة النهاية والمغنى وان استغربه اه (قوله نحو معدورة بنحو مرض) كان ينبغي اسقاط احد النجوين اه سيد عمر (قوله او يرسل لها مركبا الخ) وعليه مؤنته سم اى ذهابا وايانا اه عش (قوله بالقرعة) اى بالتراضى اه معنى (قوله له الخ) متعلق بغرض اه سم (قوله فان اختلفا) اى الزوج والزوجة في الخوف عليها كان ادعى الزوج عدمه والزوجة وجوده (قوله لغيرهما) نائب فاعل رجع (قوله دون غيرها) متعلق بقول المتن عليها اى متعلقا بمعنوا فافهم حال من الهاء في عليها والمغنى حال كون من مضى اليها منفردة بالخوف عليها او قرب مسكنها عن الزوجة الاخرى اه سم عبارة الكردى قوله دون غيرها الضمير يرجع الى من مضى اليها يعنى ان غيرها ليست متصفة بواحد من هذين الوصفين بان كانت بعيدة المسكن وعجوزة اه (قوله لكونها الخ) علة لعذرها سم (قوله قال الاذرى) الى قول المتن وله ان ترتب في النهاية (قول المتن ويحرم ان يقيم الخ) التعبير بالاقامة يقتضى الدوام وبحث الزركشى ان الحكم كذلك لو مكث اياما لا على نية الاقامة وهو ظاهر اه معنى (قوله لما مر) اى من ان فيه ايماسا

لا يلزم الولى الطواف به وان كان عليه بقية دور وطلبته وكلام شرح الروض كالصريح في اللزوم حينئذ فليتأمل وليراجع (قوله والاراعى الخ) هذا ما قاله المتولى واستحسنه الشيخان لكن جزم في الروض بخلافه فقال وان تقطع الجنون وانضبط فايا ما كالغيبه قال في شرحه فتطرح ويقسم في ايام افاقته فلم اعلم انه لو اقام في الجنون عند واحدة فلا قضاء به به صرح الاضل نقلا عن البغوى وغيره انتهى (قوله وعليهن الاجابة لان ذلك حقه) قد يقتضى اطلاق ذلك ان مؤنة الاجابة عليهن كان احتيجن للركوب وليس بعيدا لانهما مؤنة حق وجب عليهن اداؤه وقد يدل عليه اطلاقة هنا مع قوله في المعذورة او يرسل لها مركبا لكن قياس انها مؤنة حق وجب اداؤه ان يكون غلى المريضة اذا اطاعت المحي وهذا ولكن الوجه انها عليه في المريضة وغيرها اخذاما ذكره فيما تزوج رجل بتعز امرأة يزيد ان عليها تسليم نفسها بتعز اعتبارا بمحل العقد وكذا

على مامر او مرض وشق عليها الركوب مشقة لا تحتل عادة فلما يظهر فناشز قال الاذرى لو كان الغرض ذهابه (قوله) للبعيدة للخوف عليها ودعاء القرية للامن عليها اعتبر عكس ما في المتن والضابط ان لا يظهر منه ميل بالتفضيل والتخصيص اه وقول المتن او خرف عليها عطا على قرب صريح فيما ذكره فهو ما في المتن لا عكسه (ويحرم ان يقيم بمسكن واحدة) سواء ملكها وما ملكه وغيرهما وان لم تكن هي فيه حال دعائهن فيما يظهر (ويدعوهن) اى الباقيات (اليه) بغير رضاهن لما مر فان اجبن

فلها المنع وحيث يصح عود قوله إلا برضاها لهذه أيضا بان يجعلن قسما وهي قسما آخر (وان يجمع ضربتين) أو حرة وسرية (في مسكن)
متحد المرافق أو بعضها كخيمة في حضرو لولية أو دونها ما بينهما من التباغض (إلا برضاها) لان الحق لهما ولهما الرجوع والابرضاء الحرة
خلافا لشارح اعتبر رضا السرية أيضا والحرة الرجوع هنا أيضا ما خيمة السفر فله (٤٤٣) جمعهما فيها العسرافراد كل بخيمة مع عدم دوام

الاقامة ومنه يؤخذ انه
لا يجمعهما بمحل واحد
من سفينة الا ان تعذر
افراد كل بمحل لصرفها مثلا
وأما إذا تعدد المسكن
وانفرد كل بجمع مرافقه
نحو مطبخ وحش وسطح
ودرجته وبئر ماء ولاق
فلا امتناع لهما حيث وان
كانا من دار واحدة كعلو
وسفل وإن اتحدا غلقا
ودهليزا فيما يظهر لان
المراد ان لا يشتركا فيما قد
يؤدي للتخاصم ونحو
الدليل الخارج عن
المسكنين لا يؤدي اتحاده
اليه كاتحاد الممر من اول
باب إلى باب كل منهما
ويظهر أن اتحاد الرحا في
بلد اعتيد فيه افراد كل
مسكن برحا كاتحاد بعض

المرافق لان الاشتراك فيها
يؤدي للتخاصم كما هو ظاهر
ويكره وطء واحدة مع علم
الاخرى به ولا تلزمها الاجابة
لان الحياء والمروءة
بأبيان ذلك ومن ثم صوب
الاذرعى التحريم (وله ان
يرتب القسم على ليلة) ليلة
وأولها هنا يختلف باختلاف
ذوى الحرف فيعتبر في

(قوله فلها) أى لصاحبة المسكن (قوله لهذه) أى لمسئلة الاقامة بمسكن واحد وقوله أيضا أى كمسئلة جمع
الضربتين في مسكن وقوله بان يجعلن الخ تصحيح لمراجع الضمير حيث نذب بالنسبة للباقيات وصاحبة المسكن
(قوله متحد المرافق) قضيته جواز الجمع في مسكن متعدد المرافق لكن قضية قوله واما إذا تعدد المسكن
الخ خلافه اه سم (قوله لان الحق) الى قوله وان اتحد غلقا في المغنى (قوله والابرضاء الحرة) أى فقط لان
السرية لا يشترط رضاها لان له جمع اما به بمسكن وهي امة اه معنى (قوله هنا) أى فيها اذا كان معها
سرية ايضا أى كما اذا كان معها حرة (قوله لعسرافراد كل) أى شأن السفر ذلك حتى لو فرض عدم المشقة
لا يكافئ التعدد ايضا اه عش (قوله ومنه) أى من التعليل (قوله الا ان تعذر الخ) لعل المراد بالتعذر
التعسر فليراجع (قوله وسطح) الظاهر ان المراد انه ينبغي ان يكون لهما سطح واحد لانه لا بد ان
يكون لكل منهما أى المسكنين سطح بدليل قوله الآتى كعلو وسفل لان الظاهر في مثله اختصاص
العلو بالسطح اه سم واقره الرشيدى (قوله كعلو وسفل) والخيرة في ذلك للزوج حيث كانا لاثنيين
بهما اه عش (قوله من اول باب) أى للمحل اه عش (قوله ويكره الخ) ظاهره كراهة التنزيه وبه
صرح المصنف في تعليقه على التنبيه اه معنى وظاهر التعليل الآتى ان هذا الحكم لا يختص بالزوجات
بل يجرى في زوجة وسرية وفي سريان فليراجع (قوله مع علم الاخرى الخ) بل يحرم ان قصد ليداء
الاخرى اولزم منه رؤية محرمة للعورة اه سم عبارة الرشيدى قوله مع علم الاخرى عبارة غيره
بحضرة الاخرى اه ومن الغير المغنى (ولا تلزمها الاجابة) ولا نصير ناشزة بالامتناع اه معنى (قوله
ومن ثم صوب الاذرعى الخ) ويمكن الجمع بينهما بان يكون محل التحريم اذا كانت احداهما ترى عورة
الاخرى اه معنى زاد النهاية أو قصد به الايداء والاول على خلافه اه (قوله واو لها) الى قوله ثم رايت
الزركشى في النهاية الا قوله ومنه إلى من عماده وقوله أى متبرع (قوله هنا) أى فى القسم (قوله وأخرها
الفجر) قضيته ان الاخر لا يختلف باختلاف الحرف وقديتوقف فانه كما يختلف احوال اهل الحرف في
اوله كذلك تختلف في آخره اه عش (قوله للباس جسى) بسين مفتوحة فراءسا كنهه فجميع مكسورة
فياء النسبة كذا ضبط بالقلم في بعض النسخ المقابلة على اصل الشارح وعبارة النهاية للسرخسى بالخاء
وحذف ما (قوله لكن الاولى الخ) كذا فى المغنى (قوله عينه) أى تقديم الليل (قوله لانه الذى الخ) متعلق

نفقتها ومؤنة الطريق من تعز الى عدن أى ومن زبيد الى عدن عليها وحاصله ان ما يتوقف عليه ابتداء
التسليم عليها وما يتوقف عليه الانتقال بعد التسليم عليه (قوله له) متعلق بغرض وقوله دون غيرهما متعلق
بالمقت عليها أى تعلقا معنويا فم حال من الهاء فى عليها والمغنى حال كون من مضى اليها منفردة بالخوف عليها
أو قرب مسكنها عن الزوجة الاخرى وقوله لكونها علة لعذر (قوله وحيث يصح عود قوله الابرضاء
لهذه) ومراجع الضمير حيث نذب بالنسبة لهذه الواحدة والباقي كما بينه بقوله بان يجعلن الخ (قوله متحد المرافق)
قضيته جواز الجمع في مسكن متعدد المرافق لكن قضية قوله واما اذا تعدد المسكن الخ خلافه (قوله فى الماتن
الابرضاءها) ولا اعتبار برضا الولي والسيد لان الحق لها دون الولي والسيد ولا برضا المولية القاصرة كالجنونة
بل يجب على الولي فيما يظهر ان يطلب لها مسكنا منفردا مر (قوله والابرضاء الحرة) اعتمده مر (قوله فله
جمعها الخ) أى كما يحبه الزركشى (قوله وسطح) الظاهر ان المراد انه لا ينبغي ان يكون لهما سطح واحد
لانه لا بد ان يكون لكل منهما سطح بدليل قوله الآتى كعلو وسفل لان الظاهر في مثله اختصاص العلو
بالسطح (قوله ويكره وطء واحدة مع علم الاخرى) بل يحرم ان قصد ايداء الاخرى اولزمه منه رؤية محرمة

حق أهل كل حرقة عاداتهم الغالبة وآخرها الفجر خلافا للباس جسى حيث حدها بغروب الشمس وطلوعها (ويوم قبلها أو
بعدها) لحصول المقصود بكل لكن الاولى تقديم الليل خروجا من خلاف من عينه لانه الذى عليه التواريخ الشرعية (والاصل)
من عمله بالنهار (الليل) لان الله جعله سكنا (والنهار تبع) قول المحشى ومؤنة الطريق هكذا فى النسخ ولتنجر

لانه وقت التردد (فان عمل ليلا وسكن نهارا كحارس) واتونى بفتح اوله وضم الفوقية مع تشديدها وقد تخفف وهو وقاد الحام او غيره نسبة
للاتون وهو اخذ ود الحجاز والجصاص (٤٤٤) ذكره فى القاموس (فمعكسه) بعكس ما ذكر فان كان يعمل تارة ليلا وتارة نهارا لم

يجز نهاره عن ليله ولا
عكسه اى والاصل فى حقه
وقت السكون لتفاوت
الغرض ولو كان يعمل
بعض الليل وبعض النهار
فالظاهر ان محل السكون
هو الاصل والعمل هو
التبع وانه لا يجزى
احدهما عن الآخر
ويتردد النظر فيمن عمله فى
بيته كالكتابة والخطابة
وظاهر تمثيلهم بالحارس
والاتونى انه لا عبرة بهذا
العمل فيكون الليل فى
حقه هو الاصل لان القصد
الانس وهو حاصل هذا
كله فى الحاضر اما المسافرين
فعماده وقت نزوله مالم
تكن خلوته فى سيره فهو
العماد كما بحثه الاذرى
وعماده فى المجنون وقت
افاقته اى وقت كان واياهم
الجنون كالغيبية كذا جزم
به شارح وهو انما يتاقى
على كلام البغوى والذى
ضعفاه فعلى ما مر من
النظر لا يام الافاقه وحدها
والجنون وحدها الاصل
فى حقه كغيره نعم مر فى غير
المنضبط ان الافاقه لو
حصلت فى نوبة واحدة
فضى الاخرى قدرها فعليه
قد يقال ان العماد هنا
وقت الافاقه وقضية ما فى

بغينه عبارة المغنى وجرى عليه التوارىخ الشرعية فان اول الاشهر الليالى اه (قوله وقت التردد) اى فى
طلب المعاش (قوله او غيره) هذا تفسير الاتونى فى اصل اللغة والافالم اراد به هنا وقاد الحام خاصة او نحوه
من عمله ليلا اه رشيدى (قوله اخذ ود الخ) اى حفيرة اه عش (قوله بعكس الخ) كذا كتب بالباء فى
اكثر نسخ الشرح وفى النهاية وكتب عليه الرشيدى ما نصه هو باللام اوله خلا فالما يوجد فى النسخ فهو علة
اى فعلة العكس عكس العلة المذكورة فى المعكوس اه عبارة المغنى فيكون النهار فى حقه اصلا والليل تبع
له لسكونه بالنهار ومعاشه فى الليل اه (قوله لم يجز نهاره الخ) عبارة المغنى لم يجز ان يقسم لواحدة ليلة تابعة
ونهارا متبوعا ولاخرى عكسه اه (قوله اى والاصل فى حقه الخ) اى ولا يكتفى جعل سكون ليل لواحدة
وسكون نهار لاخرى وذلك لتفاوت الغرض بالسكونين كما فهم من قوله لم يجز نهاره الخ اه سم (قوله
فالظاهر ان محل السكون الخ) معتمداه ع ش (قوله والعمل) بالجر عطف على السكون (قوله وانه لا يجزى
احدهما الخ) مرجع الضمير الاصل والتبع فى قوله ان محل السكون هو الاصل الخ وهذا ظاهر غنى عن البيان
وانما المحتاج للبيان قدر النوبة هل هو يوم وليلة لسكل على وجه ان الاصل محل السكون من بعض الليل
والنهار والتابع محل العمل من بعضهما فليتأمل اه سم (قوله فيمن عمله الخ) اى ليلا (قوله فيكون الليل
فى حقه الخ) اى وان كان عمله فيه اه سم (قوله وهو حاصل) فيه وقفة ما اذا انتفى الناس والتحدث لا لانتهائه
الكلى بدوام الاشتغال بعمل طول الليل او غالبه ومثل ذلك عالم قطع الليل او غالبه باشتغاله لانتهائه بنحو
مطالعة وتاليف وقد يجاب عن ذلك كله بانه لا ينقص عن استغراق نوم الليل فى فراشه وحده فى جانب من
البيت اه سم (قوله اما المسافرين) الى قوله وعماده فى المغنى (قوله وقت نزوله) من ليل او نهار اه مغنى عبارة سم
لونزل تارة ليلا وتارة نهارا فله جعل نوبة لواحدة ونوبة نهار لاخرى ويعتقر ذلك للسفر او لا كما فى غيره
سم اقول والظاهر الاول عبارة البجيرى قوله وقت نزوله وان تفاوت وحصل لواحدة نصف يوم وللآخرى
ربع يوم مثلا سم وعش اه (قوله فهو العماد الخ) عبارة المغنى ولولم يحصل الخلو الا حالة السير كان كان
بمحفة وحالة النزول يكون مع الجماعة فى نحو خيمة كان عماد قسمه حالة سيره دون حالة نزوله حتى يلزمه التسوية
فى ذلك اه (قوله واياهم الجنون كالغيبية) اى فملغوا ايام الجنون كايام الغيبة (قوله شارح) هو الزركشى
ونقله عن النص اه سم (قوله فعلى ما مر) اى فى شرح لا ناشرة (قوله والجنون) بالجر عطف على الافاقه
(قوله هنا) اى فى المجنون الغير المنضبط وقت افاقته (قوله وانما ذلك) اى عدم الخروج ليالى الزفاف اى

للعورة مر (قوله اى والاصل فى حقه وقت السكون) اى ولا يكتفى جعل سكون ليل لواحدة وسكون نهار
لاخرى وذلك لتفاوت الغرض بالسكونين كما فهم من قوله لم يجز نهاره الخ وعبارة القوت ولو كان يعمل تارة ليلا
وتارة نهارا فليس له ان يقيم لواحدة ليلة تابعة ونهارا متبوعا ولاخرى بالعكس على الاصح لتفاوت الغرض
انتهى (قوله وانه لا يجزى احدهما عن الآخر) المفهوم منه ان مرجع ضمير التثنية فى قوله احدهما
الاصل والتبع فى قوله ان محل السكون هو الاصل الخ وهذا ظاهر غنى عن البيان وانما المحتاج للبيان قدر
النوبة هل هو يوم وليلة لسكل على وجه الاصل محل السكون من بعض الليل والنهار والتابع محل العمل
من بعضهما فليتأمل (قوله فيكون الليل فى حقه هو الاصل) اى وان كان عمله فيه (قوله وهو حاصل)
فيه وقفة فيما اذا انتفى الناس والتحدث لانتهائه الكلى بدوام الاشتغال بعمل طول الليل او غالبه ومثل ذلك
عالم قطع الليل او غالبه باشتغاله لانتهائه بنحو مطالعة وتاليف وقد يجاب عن ذلك كله بانه لا ينقص عن
استغراق نوم الليل فى فراشه وحده فى جانب من البيت (قوله فعماده وقت نزوله) لونزل تارة ليلا وتارة نهارا
فله جعل نوبة ليل لواحدة ونوبة نهار لاخرى ويعتقر ذلك للسفر او لا كما فى غيره (قوله كذا جزم به شارح)
هو الزركشى ونقله عن النص (قوله الذى ضعفاه) فيه بحث لانهما انما قالاه فيما مر الذى نقلاه عن المتولى

الشامل عن الاصحاب ان من عماد الليل لا يجوز له الخروج فيه بغير رضاها لجماعة وجنازة
واجابة دعوة وهو ضعيف وانما ذلك ليالى الزفاف فقط لانه يحرم عليه الخروج فيها المندوب تقديمه لواجب حقه
فيها

هكذا قاله لكن أطال الأذرعى وغيره فرده وأن المعتمد أنه لا حرمة أى وعليه فهمى عذرى (٤٤٥) ترك الجماعة كما مر وتجب التسوية بينهم

في الخروج لنحو جماعة فان
خص به ليلة واحدة ممن
حرم (وليس للاول) وهو
من عماده الليل ويقاس
به في جميع ما يأتي ومنه أن
الدخول في العماد شرطه
الضرورة وفي غيره تكفي
الحاجة من عماده النهار أو
وقت النزول أو السكون أو
الافاقة (دخول في نوبة على
أخرى ليلا) ولو لحاجة (إلا
لضرورة كمرضاها الخوف)
ولو ظنا وإن طالت مدته
وإن نظريه الأذرعى أو
احتمالا ليعرف الحال
ومما يدفع تنظيره قول
التهذيب وغيره لو مرضت
أو ولدت ولا متعهدها قال
الرافعي أولها متعهده
كحرم أى متبرع إذ لا
يلزمه أسكانه فله أن يديم
البيتوته عندها ويقضى
وقياسه أن مسكن أحدها
لو اختص بخوف ولم تامن
على نفسها إلا به جاز له
البيتوته عندها مادام
الخوف موجودا ويقضى
نعم أن سهل نقلها للمنزل
لا خوف فيه لم يبعد تعيينه
عليه ثم رأيت الزركشى
نقل عن الشافعي واستظهره
أن الخوف عليها من حريق
أو نهب أو نحوه أى كفاجر
كالمرض (وحينئذ) أى
حين إذ دخل لضرورة كما
هو صريح السياق لقول
شارح يحتمل إرادة هذا
وضده والأميرين بعيد بل

فيها (قوله كذا قاله) اعتمده المعنى عبارته تنبيه لا يتخلف بسبب الزفاف عن الخروج للجماعات وسائر
أعمال البر كعبادة المرضى وتشييع الجنائز مدة الزفاف إلا ليلا فيتخلف وجوب تقديمه بالواجب وهذا ما جرى
عليه الشيخان وإن خالف فيه بعض المتأخرين وأما ليلى القسم فتجب التسوية بين من في الخروج لذلك
وعدمه فاما أن يخرج في ليلة الجميع أو لا يخرج أصلا فان خص ليلة بعضهم بالخروج اثم اه (قوله وعليه)
أى ما اعتمده الأذرعى وغيره (قوله فهمى) أى ليلى الزفاف (قوله به) أى بالخروج لنحو جماعة (قوله
حرم) هل يجب قضاء القدر الذى فوته في الخروج لذلك للباقيات الوجه القضاء إن طال اه سم (قوله
ومنه) أى عما يأتي (قوله من عماده الخ) نائب فاعل يقاس (قوله ولو لحاجة) كعبادة مغنى وأسنى (قول
المتن كمرضاها الخوف) وشدة الطاق وخوف النهب والحريق اه مغنى (قوله مدته) أى الدخول اه
عش (قوله وإن نظريه) لعل مرجع الضمير قوله وإن طالت مدته (قوله ليعرف الحال) أى ليعرف
هل هو مخوف أو غير مخوف اه رشيدى (قوله ومما يدفع تنظيره الخ) لعل وجه الدفع إطلاق التهذيب
وغيره قولها لو مرضت الخ الشامل للطويل والقصير (قوله إذ لا يلزمه الخ) تعليل لقوله الآتى فله أن يديم الخ
اه عش أقول الظاهر أنه علة لقوله أى متبرع وإن الضميرين للمتعهدين المحرم (قوله فله أن يديم البيتوته الخ)
لو أنزل عنها الحال ماذكر في جانب من الدار أو البيت بحيث لا يأتي عندها إلا عند عروض ضرورتها
بقدر إزالتها فيحتمل أن لا قضاء لذلك الزمن الذى يأتيها كذلك لكن الوجه القضاء حيث جمعها مسكن
واحد بخلاف ما لو كان في مسكن آخر م ر و لعل الوجه فيما لو مرض عند إحداها مرضا منعه من
الخروج لنوبة غيرها فانزلت بحيث لا يأتي عنده إلا لازمة ضرورة تعرض له بقدر إزالتها فقط القضاء
ولو جمعها مسكن واحد اه سم (قوله وقياسه) أى ما في التهذيب وغيره (قوله على نفسها) أى أو مالها
وإن قل فيما يظهر اه عش (قوله لم يبعد تعيينه الخ) معتمد اه عش (قوله أى حين) إلى قوله
كذا جزم في النهاية إلا قوله بل سهو وقوله لكنه يدل إلى ويظهر (قوله وضده) وهو إرادة الدخول
بلا ضرورة (قوله والأميرين) أى الدخول لضرورة وضده (قوله بعيد بل سهو) رده سم راجعه
(قوله وتقدير القاضى) أى حسين اه مغنى (قوله وغيره) أى تقدير غير القاضى (قوله لكنه)
أى كل من التقديرين (قوله على تنفيس) أى سعة وفسخه (قوله ويظهر) عبارة النهاية

وهذا حسن وهذا لا يقتضى تضعيف ما قاله البغوى الذى جزم به في الروض (قوله حرم) هل يجب
قضاء القدر الذى فوته في الخروج لتلك الباقيات الوجه القضاء إن طال (قوله ولو لحاجة) قال في شرح
الروض كعبادة (قوله فله أن يديم البيتوته عندها ويقضى) لو أنزل عنها والحال ماذكر في جانب
من الدار أو البيت بحيث لا يأتي عندها إلا عند عروض صيرورتها بقدر إزالتها فيحتمل أن لا قضاء
أذلك الزمن الذى يأتيه كذلك لكن الوجه القضاء حيث جمعها مسكن واحد بخلاف ما لو كان في مسكن
آخر م ر و لو مرض عند إحداها مرضا منعه من الخروج لنوبة غيرها فانزلت عنه بحيث لا تأتي عنده إلا
لازمة ضرورة تعرض له بقدر إزالتها فقط فيحتمل أن لا يحسب عليه ذلك حتى لا يقضى ويحتمل القضاء لأنها
تميزت بمبيتة عندها وتأسيسها به و لعل الوجه حيث جمعها مسكن واحد (قوله فقول شارح) هو الزركشى
(قوله بعيد بل سهو) أقول في الحكم بسهوه بل يبعد بحث ظاهر وذلك لأن قول المصنف وليس للاول
دخول الخ منظوقه منع الدخول لغير ضرورة ومفهومة جوازها لضرورة كما هو ظاهر مما قرره الأصوليون
نحو لا عالم إلا زيدو حينئذ فعلى هذا تقدير رجوع قوله وحينئذ للدخول لغير ضرورة فقط أو لما يكون راجعا
للمنطوق ماقبله أو للمنطوقه ومفهومة جميعا ورجوع الكلام المتعلق بما قبله للمنطوقه أو لما لم يكن أقرب
من رجوعه لمفهومة فقط لم يكن أبعد منه بل الرجوع للمنطوق هو المتبادر والظاهر لأنه الأصل لا سيما عند
من يشكر المفهوم فكيف مع ذلك يسوغ دعوى السهو أو البعدو دعوى صراحة السياق بمنوعة فليتأمل

سهو (إن طال مكثه) عرفوا تقدير القاضى لطوله بثلاث الليل وغيره بساعة طويلة عرفا ضعيف لكنه يدل على تنفيس في زمن الطول ويظهر

ضبط العرف في ذلك بفوق ما من شأنه أن يحتاج إليه عند الدخول لتفقد الأحوال عادة لهذا القدر لا يقضيه مطلقا وما زاد عليه يقضيه مطلقا وإن فرض أن الضرورة امتدت فوق ذلك وتعليقهم بالمساحة وعدمها ظاهر في ذلك (قضى) من نوبتها مثله لأنه مع الطول لا يسمح به وحق آدمي لا يسقط بالعدو (ولا) بطل مكثه عرفا (٤٤٦) (فلا) يقضى لأنه يتساح به وقول الزركشي ويأثم سبق فلم إذ الفرض أنه دخل لضرورة

وإنما الائتم ان تعدى بالدخول وان قل مكثه ومع ذلك لا يقضى الا ان طال مكثه خلافا لما يوهمه قوله وحينئذ اذ قضيته ان شرط القضاء عند الطول كون الدخول لضرورة وانه لغيرها يقضى مطلقا لتعديده وكذا يجب القضاء عند طول زمن الخروج ليلا ولو لغير بيت الضرة وان اكره لكانه هنا يقضيه عند فراغ النوبة لا من نوبة احدها وعند فراغ زمن القضاء يلزمه الخروج ان امن لنحو مسجد وقد يجب القضاء عند القصر بان بعد منزلها بحيث طال الزمن من الذهاب والعود فيجب القضاء من نوبتها وان قصر المكث عندها كذا جزم به شارح وهو محتمل لكن ظاهر تخصيصهم القضاء بزمن المكث خلافا ويوجه بان زمن العود والذهاب لا يظهر فيه قصد تخصيص مؤثر عرفا نعم قياس ما مر في صورة القضاء بعد فراغ النوب ان زمنهما لو طال قضاء بعد فراغ النوب وله قضاء الفاتت في اى جزء من الليل ومثله أولى وقيل

والاوجه اه (قوله في ذلك) اى في طول المكث (قوله فهذا القدر) اى ما من شأنه الخ اه سم (قوله مطلقا) فيه نظر اذا طال اه سم اى على مدة الضرورة (قوله عليه) اى في هذا القدر (قوله مطلقا) ظاهره سواء وصله بما زاد او لا فاذا طال فوق هذا القدر في الاصل ففى التابع بالاولى كما لا يخفى اه سم (قوله وإن فرض الخ) غاية (قوله فوق ذلك) اى ما من شأنه الخ (قوله بالمساحة) اى في قول المتن ولا فلا وعدمها اى فيما قبله ظاهر في ذلك اى الضبط المذكور (قوله مثله) مفعول قضى (قوله ومع ذلك) اى مع انحصار الائتم فيما ذكر (قوله قوله) اى المصنف (قوله ولو لغير بيت الضرة) لعل الاولى إسقاط لفظه ولو (قوله لكانه هنا) اى في طول زمن الخروج ليلا اه سم اى الى غير بيت الضرة (قوله ان امن) اى فان لم يامن كمل الليلة عندها والاولى له عدم التمتع وعليه فينبغى قضاء بقية الليلة ايضا حيث لم ينزل عنها في مسكن اخر من البيت اه ع ش (قوله وهو محتمل) بل الوجه ومن ثم اقره في النهاية واما تعبيرهم بالمكث فللغالب اه سيد عمر واستقرب ع ش القضاء بعد فراغ النوب الاتى في الشارح ولعله هو الوجه (قوله ويوجه) اى خلافه (قوله في صورة القضاء الخ) لعل حق العبارة في صورة طول زمن الخروج ليلا الى غير بيت الضرة من القضاء الخ (قوله ان ز منهما) اى الذهاب والاياب (قوله وله قضاء الفاتت) الى قوله ومثله في النهاية والى المتن في المغنى ثم قال ويعصى بطلاق من لم يستوف حقه بعد حضور وقته لتفويت حقه بعد ثبوته وهذا سبب آخر لكون الطلاق بدعيا كما صرح به في اصل الروضة قال ابن الرفعة ويتجه ان يكون العصيان فيما اذا طلقها بغير سؤا لها ولا فلا اه (قوله ومثله) اى مثل ذلك الجزاء الفاتت (قوله الحاجة) الى قول المتن وينبغى في النهاية والمغنى (قوله من غير مسيس) اى الجماع كما يأتى اه ع ش (قوله اى يجب الخ) اعتمد النهاية والمغنى والاولوية الاتية (قوله ان ذلك) اى عدم طول المكث (قوله الا ان يجاب الخ) اعتمده مر اى

فقد ظهر أن إرادة الضد أقرب لفظا وأن إرادتهما لم تكن كذلك لم تكن أبعد بما ذكره هو وأما بالنظر الدعى فالجمل عليهما اولى لافادة ذلك حكمهما جميعا لان الحكم فيهما واحد كما صرح به تقريره فالوجه ان اعراضه هذا هو الحقيق بكونه بعيدا بل سهوا فليتامل (قوله فهذا القدر) اى ما من شأنه الخ (قوله مطلقا) فيه نظر اذا طال (قوله مطلقا) ظاهره سواء وصله بما زاد او لا فاذا طال فوق هذا القدر قضى ما زاد عليه دونه ولا لم يقض هذا القدر في الاصل ففى التابع بالاولى كما لا يخفى (قوله اذا فرض الخ) قديم مع ان الفرض ذلك عند الزركشي لانه يجوز في قول المصنف وحينئذ ما تقدم فيصح الحكم بالائتم نظر البعض تلك الاعتبارات وكأنه قال بشرطه ومع احتمال يحمل صحيح لا يتأتى الحكم بسبق القلم فليتامل (قوله لكانه هنا) اى في طول زمن الخروج ليلا الخ في الروض وان خرج او اخرج مضطرا في ليلة لاحدها من قضى من الليلة الثانية بقدره وذلك الوقت اولى ثم خرج وينفرد الا ان يخاف عسسا فيقف والاولى ان لا يستمتع اه واعلم ان هذا ما يصرح بطلان ما توهمه جمع من المتقدمة من ان الزوج لو عطل ليلة احدى زوجتيه مثلا بعد ان وفى الاخرى ليلتها بان بات عند الاخرى ليلتها ثم بات ما بعد ما بنحو مسجد سقط حق الاولى من هذه الليلة ولم يجب قضاءها لها فله ان يبيت الثالثة عند الاخرى والصواب الذى يصرح به هذا الكلام وغيره امتناع بيانه عند الاخرى قبل ان يوفى الاولى ليلتها (قوله ان ز منهما) اى الذهاب والاياب (قوله ان ذلك اولى) اعتمده مر (قوله لا واجب الخ) مشى في شرح الارشاد على ما يقتضى الوجوب وعبارة شرحه الصغير نعم ان زاد الطول على الحاجة عصى ولزمه القضاء لما زاد اى ان طال كما هو ظاهر لان المتعدى لا يلزمه الا اذا طال اه (قوله الا ان يجاب

واجب (وله الدخول نهارا) الحاجة لانه يتساح فيه ما لا يتساح في الليل فيدخل (لوضع) أو أخذ (متاع ونحوه) والمغنى كتسليم نفقة وتعرف خبر للخبر الصحيح عن عائشة كان صلى الله عليه وسلم بطوف عليهما جميعا فيدنون من كل امرأة غير مسيس حتى يبالغ الى التى نوبتها فليبيت عندها (وينبغى) اى يجب كما عليه جمهور العراقيين (أن لا يطول مكثه) على قدر الحاجة وما اقتضاه كلامهما أن ذلك أولى لا واجب بعيد لان الزائد على الحاجة كابتداء دخول لغيرها وهو حرام كما صرح به الا ان يجاب بأنه وقع هنا تابعا ويقتدر فيه ما لا يقتدر في غيره

(والصحيح انه لا يقضى اذا دخل الحاجة) وان طال على ما اقتضاه اطلاقها وصرح به الماوردي لكن ضريح اخرون بالقضاء عند الطول ونقله ابن الرفعة عن نص الامم وجمع بحمل الاول على ما اذا طال بقدر الحاجة والثاني على ما اذا طال فوقها (و) الصحيح (ان له ماسوى وطه من استمتاع) للخبر اذا لم يسيس فيه الجماع وبحث حرمة ان اقضى اليه افضاء اقويا كافي (٤٤٧) قبله الصائم ويفرق بان ذات الجماع محرمة

اجماعهم لا نهالنا نه اذا وقع
وقع جائز وانما الحرمة لمعنى
خارج وهو حق الغير كما
صرح به الامام على ان في
حله من اصله خلافا فاحتيط
ثم لذلك ولكونه مفسدا
للعادة مالم يحتبط هنا (و)
الصحيح (انه يقضى) زمن
اقامته ان طال (ان دخل
بلا سبب) لتعديبه (ولا يجب
تسوية في الاقامة) في غير
الاصل كان كان (نهارا)
اي في قدرها لانه وقت
التردد وهو يقل ويكثر
وكذا في اصلها على ما اقتضاه
الاطلاق لكن الذي بحثه
الامام أخذ من كلامهم
امتناعه ان كان قصدا
وجرى عليه الاذرعى فقال
لا اشك ان تخصيص احدا من
بالاقامة عندها نهارا على
الدوام والانتشار في نوبة

والمغنى اه سم (قوله وجمع الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله بحمل الاول على ما اذا طال الخ) صريح المتن
السابق في الدخول في الاصل لضرورة القضاء في نظير هذه الحالة اعني ما اذا طال بقدر الضرورة ولا اشكال
الظهور الفرق بين الاصل والتابع وعلى هذا يتحصل انه ان لم يطل فلا قضاء مطلقا وان طال فان كان في الاصل
قضى مطلقا وان كان في التابع فان كان بقدر الحاجة فلا قضاء وان كان فوقها اقضى اه سم (قوله والثاني
على ما اذا طال الخ) هل يقضى الجميع او ما زاد على مقدار الحاجة فقط لانه لو اقتصر على مقدارها لم يقضه
فالزيادة عليه لا تغير حكمه فيه والقلب الى الثاني اصيل وعليه فهل يقضى الزائد مطلقا او بشرط الطول
لان المكث للمتعدي به لا يقضى الا عند الطول فيه نظر اه سم ولعل الاقرب الاول (قوله للخبر) اي المار
انفا (قوله فيه) اي الخبر (قوله وبحث) الى قوله حتى لو خرج في النهاية (قوله حرمة) اي ماسوى وطه
الخ وقوله اليه اي الوطه (قوله لانه) اي فليس بمجمعا عليه بل وفيه وجه بالحل اه مغنى وسيقده قول
الشارح على ان الخ (قوله لانه اذا وقع الخ) اي الجماع في نوبة الغير وكذا ضمير قوله في حله الخ (قوله وانما
الحرمة الخ) قد يقال الحرمة ثم لا فساد للعبادة لذات الجماع اه سم (قوله زمن اقامته) الى قوله وكذا في
المغنى (قوله زمن اقامته) اي لانه يقضى الاستمتاع كما يقتضيه كلامه اه مغنى (قوله كان كان الخ) اي
الاقامة فكان الاولى النائيث ويحتمل ان الضمير لغير الاصل (قوله وهو الخ) اي التردد (قوله وكذا
في اصلها) اي الاقامة عطف على قدرها (قوله امتناعه) يتأمل مرجع الضمير اه رشيدى اقول
مرجعه تفضيل بعض النساء بالاقامة عندها نهار المعلوم من المقام (قوله ونهارا) الى قوله فعمل سهو في المغنى الا
قوله لانه الان الى المتن الى قوله ورد بان الاولى في النهاية (قوله كما مر) اي قبيل قول المصنف وليس للاول
الخ (قوله ليلة ليلة) اي لمقيم عمله نهارا اه مغنى (قوله في نحو الحارس) راجع للمعطوف فقط (قوله
على الاوجه في النهار) اي وقطاعا في الليل (قوله وعليه حملوا طوافه صلى الله عليه وسلم الخ) او هو من
خصائصه صلى الله عليه وسلم اه ع ش عبارة السيد عمر وله حمل اخر بان يخص اطلاقهم منع التبعض
بما اذا استمر اما اذا اتفق منه نادر افيذغى ان لا يمنع وقوافع ظاهر ما ورد و منع التبعض اه (قوله ولقرب
الخ) الاولى وليقرب الخ كافي للمغنى (قوله وان تفرق في البلاد) يؤخذ منه ما كثر السؤال فيه ان من له زوجة

غيرها يورث حقدا وعداوة
واظهار تخصيص وميل اما
الاصل فتجب التسوية في
ندر الاقامة فيه حتى لو خرج في
ليلة احدا من فقط ولو
للجماعة حرم كما مر (واقل
نوب القسم ليلة) ليلة ونهار
نهار في نحو الحارس كما هو
ظاهر فلا يجوز تبعضهما
على الاوجه في النهار لانه
ينغص العيش ومن ثم جاز

الخ اعتمده مر (قوله وجمع بحمل الاول على ما اذا طال بقدر الحاجة) صريح المتن السابق في الدخول
في الاصل لضرورة القضاء في نظير هذه الحالة اعني ما اذا طال بقدر الضرورة ولا اشكال الظهور الفرق
بين الاصل والتابع وعلى هذا يتحصل انه ان لم يطل فلا قضاء مطلقا وان طال فان كان في الاصل قضى مطلقا
وان كان في التابع فان كان بقدر الحاجة فلا قضاء وان كان فوقها اقضى اه سم (قوله والثاني
على ما اذا طال الخ) هل يقضى الجميع او ما زاد على مقدار الحاجة فقط لانه لو اقتصر على مقدارها لم يقضه
فالزيادة عليه لا تغير حكمه فيه والقلب الى الثاني اصيل وعليه فهل يقضى الزائد مطلقا او بشرط الطول لان المكث للمتعدي به
لا يقضى الا عند الطول فيه نظر (قوله ويفرق بان الخ) في تأثير هذا الفرق نظرا لتأمل (قوله وانما الحرمة
الخ) قد يقال الحرمة ثم لا فساد للعبادة لذات الجماع (قوله وكذا في اصلها) عطف على قدرها (قوله
وان تفرق في البلاد) يؤخذ منه ما كثر السؤال فيه ان من له زوجة بمكة وأخرى بمصر مثلاً امتنع عليه ان

برضاها وعليه حملوا طوافه صلى الله عليه وسلم على نساء في ليلة واحدة (وهو أفضل) من الزيادة عليها للاتباع ولقرب عهده بين
(ونحو ثلاثا) ثلاثا وليلتين ليلتين وان كره ذلك لقربها (ولا زيادة) على الثلاث فتحرم بغير رضاها (على المذهب) وان تفرق في البلاد
لما فيها من الايحاش والاضرار وقيل تسكره ونص عليه في الامم وجرى عليه الدرامى والرويانى وبه يقرب الوجه الشاذ القائل لا تقدر بمن
اصلا وانما هو الى الزوج (والصحيح) فيما اذا لم يرضين في الابتداء واجدة بلا فرقة (وجوب فرقة) بينهما (للابتداء) في القسم بواحدة منهما

تحرز عن الترجيع من غير مرجح فيبدأ بمن خرجت قرعتها ثم يقرع للباقيات وهكذا فإذا تمت الزوبة راعى الترتيب من غير قرعة نعم لو بدأ
بواحدة ظلما قرع للباقيات لان الاول (٤٨) لغو فاذا تم العدد اقرع للابتداء كما شمله المتن لما مر ان الاول لغو (وقيل بتخير) فيبدأ بمن

شاء بلا قرعة لانه الان لا يلزمه قسم ولو اراد الابتداء بما ليس قسما كدون ليلة فهل تجب قرعة فيه تردد والذي يتجه وجوبها ومن أن طوافه صلى الله عليه وسلم في ليلة محمول على انه برضا من (ولا يفضل في قدر نوبة) ولو مسالة على كتابية فيحرم عليه ذلك لانه خلاف

العدل المشروع له القسم (لكن لحره مثلاًمة) تجب نفقتها اي من فيهارق بسائر انواعها ولو لمبعضه اي لها ايلتان والامة ليلة لا غير لما قدمه من امتناع الزيادة على ثلاث والنقص عن ليلة بل لو جعل للحره ثلاثا وللامة ليلة ونصفا لم يحز فعلم سهو من اورد عليه ان كلامه يوم جواز ليلتين للامة واربع للحره وذلك لخبر فيه مرسل اعتضد بقول على كرم الله وجهه بل لا يعرف له مخالف وانما سوى بينهما في حق الزفاف لانه لو وال الحيا وما فيه سواء وبصورة كونها جديدة في الحر بان تكون تحته حره لا تصلح للاستمتاع فتكبح امة ومن عتقت قبل تمام نوبتها التحقت بالحر ائز فلو لم تعلم هي بالعتق الا بعد ادوار لم تستحق الامن حين العلم قاله الماوردي

بمكة وأخرى بمصر مثلاً امتنع عليه أن يبيت عند احدها من أزبد من ثلاث فاذا بات عند احدها من ثلاثا امتنع عليه ان يبيت عندها الا بعد ان يرجع الى الاخرى ويبيت عندها ثلاثا وهذا الحكم كما عمت به البلوى بمخالفته ومعلوم ان الكلام عند عدم الرضا سم على حج اءعش (قوله من غير قرعة) اي فلو اءاد القرعة جاز له ذلك على ما يشعر به قول المحلى اي والمغنى ولا يحتاج الى اءادة القرعة ر يوجه بانه بعد تمام الدور استوت الزوجات في عدم ثبوت حق لمن على الزوج فاشبه ما لو اراد المبيت عند واحدة ممنهن من غير سبق قسم و ببعض الهوا مش وجوب رعاية الترتيب و امتناع القرعة فاحذر هءعش أقول القلب الى ما في بعض الهوا مش أميل وما ذكره من التوجيه قد يمنع للرجع (قوله لان الاول لغو) انظر ما الداعى اليه مع انه لا بد من الاقتراع لما بعد الاول وان لم يكن الابتداء بها لغو اءر شيدى (قوله اقرع للابتداء) اي للابتداء بكل واحدة قبل التي بعدها فهو مساو لقول الروض ثم اءاد للجميع اءر شيدى وبه التحل تردد السيد عمر (قول المتن ولا يفضل) اي بعض نسائه اءعش (قوله تجب نفقتها) بان تكون مسلة للزوج ليلا ونهارا وحق القسم لها لسيدها فهي التي تملك اسقاطها اءعش (قوله وذلك الخ) تعليل لقول المتن لكن لحره الخ اءر شيدى (قوله مرسل) صفة خبر (قوله بل لا يعرف له مخالف) فكان اءامعا اءعش (قوله بينهما) اي الحره والامة (قوله ويتصور الخ) عبارة المغنى ويتصور اجتماع الامة مع الحره في صور منها ان يسبق نكاح الامة بشروطه على نكاح الحره ومنها ان يكون تحته حره لا تصلح للاستمتاع ومنها ان يكون الزوج رقيقا او مبعضا وقول الشيخين ولا يتصور كون الامة جديدة الا في حق العبد جرى على الغالب اءعش (قوله ومن عتقت الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه فلو عتقت الامة في الليلة الاولى من ليلتي الحره وكانت البداءة بالحره فالثانية من ايلتها للعتيقة ثم يسوى بينهما ان اراد الاقتصار لها على ليلة والافله توفية الحره ليلتين وثلاثا واقامة مثل ذلك عند العتيقة وان عتقت في الثانية منهما فله اتماما ويبيت مع العتيقة ليلتين ان خرج حين العتق الى مسجد او بيت صديق او نحو ذلك او الى العتيقة لم يبقه قض ما مضى من تلك الليلة وان عتقت في ليلتها قبل تمامها زادها ليلة لالتحاقها بالحره قبل الوفاء او بعد تمامها اقتصر عليها ثم يسوى بينهما ولا اثر لعتقها في يومها لانه تابع وان كانت البداءة بالامة وعتقت في ليلتها فلكل حره قيمتها ثم يسوى بينهما او عتقت بعد تمامها وفي الحره ليلتين ثم يسوى بينهما اءعش وقولها وان كانت البداءة الخ في النهاية مثله (قوله لم تستحق الخ) اي الالتحاق بالحر ائز لو قال لم تلحق كان اولى (قوله هنا) اي في مسئلة العتق (قوله والا فالوجه الخ) كذا في النهاية والمغنى (قوله وجوبه) اي قضاء ما مضى من الادوار (قوله وان سافر بها الخ) اي بعد ان يبيت عند الحره ليلتين (قوله فيقضيه الخ) اي لان الفوات حصل بغير اختيارها فعذرت اءعش

يبيت عند احدها من أزبد من ثلاث فاذا بات عند احدها من ثلاثا امتنع عليه ان يبيت عندها الا بعد ان يرجع الى الاخرى ويبيت عندها ثلاثا وهذا الحكم كما عمت به البلوى بمخالفته ومعلوم ان الكلام عند عدم الرضا (قوله ومن عتقت قبل تمام نوبتها التحقت بالحر ائز) عبارة الروض فان عتقت في الاولى من ليلتي الحره والبداءة بالحره فالثانية للعتيقة او الثانية منهما فان اتماما بات مع العتيقة ليلتين لان خرج حينئذ الى حين العتق الى مسجد او الى العتيقة وان عتقت في ليلتها فلكل حره او بعد تمامها وفي الحره ليلتين انتهى (قوله وان سافر بها سيدها) اي لان الفوات حصل بغير اختيارها فعذرت (قوله فيقضيه اياها الخ) نقله الروض عن المتولى (قوله وتخلص بكر جديدة عند زفاف الخ) (فرغ) زفت جديدة وله زوجتان قد وفاهما حقهما وفي الجديدة اي حقها واستأنف اي بعد ذلك القسم بين الجميع بالقرعة وان بقيت ليلة لاحدهما بدا بالجديدة ثم وفي القديمة ليلتها ثم يبيت عند الجديدة نصف ليلة لانها تستحق ثلث القسم ويخرج

واعترضه ابن الرفعة بان القياس خلافه ورد بان الاول هو قياس الاصح فيما لو رجعت الواهبة (قوله) في نوبتها ولم يعلم الزوج انه لا قضاء ويؤخذ منه ان الكلام عند جهل الزوج هنا ايضا وإلا فالوجه وجوبه لتعديه حينئذ ولو بات عند الحره ليلتين استقر للامة ليلة في مقابلتهما وان سافر بها سيدها فبعضها اياها اذا عادت كما ياتي (وتخص بكر)

وجوبا بالمعنى السابق في اذنها في النكاح (جديدة عند زفاف) وفي عصمته غيرها يريد المبيت عندها كما انهمه في له جديدة (سبع) ولاء
(بلا قضاء) ر قوله عند ظرف لبكر وجديدة فيما يظهر فخرج بكر عند العقد ثيب عند الدخول (٤٤٩) فلها ثلاث فقط وبكر جديدة

عند العقد غير جديدة عند
الدخول بان استدخلت
ماء فطلقها رجعا ثم دخل
فلا حق لها فيما يظهر اخذا
من اطلاقهم الا في انه لا حق
للرجعية ثم رأيت الزركشي
قال المراد بالجديدة من انشا
عليها عقدا حتى لو في الجديدة
ثم طلقها ثم راجعها لم يعد
حق الزفاف لانها باقية على
النكاح كذا جز ما به وقال
في التتمة لا خلاف فيه اه
وهو صريح فيما ذكرته
آخرا الا انه يبين ان المراد
بلاحق لها اي يترتب على
الرجعة وانها استحققت
السبع قبل طلاقها فاذا لم
يولها قضاءها لها (وثيب)
بذلك المعنى ايضا عند
زفاف كذلك (ثلاث) ولاء
بلا قضاء ولو امة فيهما للخبر
الصحيح سبع للبكر وثلاث
للثيب وفي رواية للبخاري
تقييد ذلك بما اذا كان في
نكاحه غيرها وحكمة ذلك
ارتفاع الحشمة بما ذكر
وزيد للبكر لان حياها
اكثر والثلاث اقل الجمع
والسبع ايام لذيها ولو نكح
جديدين وأراد المبيت
عندهما وجب لها حق الزفاف
فان زفتما رتباً بالاولى
والا وهو مكروه افرع
ولا حق للرجعية كما تقرر

قوله وجوبا (الى قول المتن بلا قضاء في النهاية (قوله بالمعنى الخ) متعلق بيكر اه سم وهو من لم نزل
بكرتها بوط في قبلها اه ع ش (قول المتن عند زفاف غيرها) وهو حمل العروس لزوجها اه معنى (قوله
وفي عصمته الخ) اي فلم يكن عنده غيرها او كانت ولم يبت عندها لم يثبت للجديدة حق الزفاف ولا ينافي هذا
قول الروضة لو نكح جديدين لم يكن في نكاحه غيرهما وجب لها حق الزفاف لانه محمول على من اراد القسم
وان قال المصنف في شرح مسلم الاقوى المختار وجوبه مطلقا معنى وروض مع شرحه (قوله يريد المبيت)
عبارة المغنى والروض يبيت اه (قوله عندها) اي الغير (قوله كما انهمه) قوله جديدة اي المهم ان الكلام
فيمن في عصمته غير الجديدة لا بقيد كونه يريد المبيت عندها اه رشيدى (قوله ولاء) سيد كرم حترزه
(قوله وبكر جديدة الخ) عبارة المغنى وخرج بجديدة الخ من طلقها رجعا بعد توفية - حق الزفاف فانه
اذا راجعها لا زفاف لها اه (قوله اخذا من اطلاقهم الخ) قد يمنع هذا الاخذ لميلهم بقولهم واللفظ
لشرح الروض لبقائها على النكاح الاول وقد وفاها حقها اه بل هذا التعليل صريح في رد هذا الاخذ اه
سم (قوله فيما ذكرته آخرا) وهو قوله وبكر جديدة عند العقد الخ (قوله فاذا لم يوفها) اي السبع قبل
الطلاق بخلاف ما لو وفاها ثم راجعها فلا زفاف لها اه ع ش (قوله بذلك المعنى) الى قوله ويوجه
بانها في المغنى لا قوله نعم الى فان قام ولى قول المتن ومن سافرت في النهاية لا قوله فوه ومكروه وقوله كما تقرر
(قوله بذلك المعنى) فدخل فيها من كانت ثوبتها بوط حلال او حرام او وطء شبهة وخرج من حصلت
ثوبتها بمرض او وثبة او نحو ذلك معنى واسنى (قوله كذلك) اي وفي عصمتها غيرها الخ (قوله فيهما) اي
البكر والثيب (قوله والثلاث اقل الجمع الخ) عبارة المغنى والاسنى والحكمة في الثلاث والسبع ان الثلاث
مغتفر في الشرع والسبع عددا يام لذيها وما زاد عليها تكرار اه (قوله ولو نكح جديدين الخ) ولو زفتم
جديدة وله زوجتان وفاهما حقهما وفي الجديدة حقها واستأنف بعد ذلك القسم بين الجمع بالقرعة
وان بقيت ليلة لاحداهما بدا بالجديدة ثم وفي القديمة ليلتها ثم يبيت عند الجديدة نصف ليلة لانها تستحق
ثلث القسم لان الليلة التي باتها عند القديمة كلها بين القديمتين فيخصر كل واحدة من القديمتين نصف
ليلة فيكون للجديدة ما ذكر ويخرج الى مسجد او نحوه بقية الليلة ثم يستأنف القسم بين الثلاث
بالسوية اه روض زاد المغنى ولو كان يقسم لياتين فتزوج جديدة في اثناء ليلة احداهما فمل يقطع الليلة
كلها ويقسم للجديدة او يكمل الليلة لرجحان في حلية الشائى وجهها الاول اه قوله وهو مكروه) اي
زفانها معا (قوله كما تقرر) اي في شرح بلا قضاء (قوله بل يجب لها) اي الجديدة (قوله مالبقيات)
انظر ما وجه ذكر ما مع ما لا تية في قوله ما بان اه رشيدى عبارة المغنى وقضى المفرق للاخريات اه (قوله

للمسجد او نحوه بقية الليلة ثم يستأنف القسم بعد الثلاث بالسوية وروض (قوله بالمعنى السابق) متعلق
بيكر (قوله اخذا من اطلاقهم الخ) قد يمنع هذا الاخذ لميلهم بقولهم واللفظ لشرح الروض لبقائها على
النكاح الاول وقد وفاها حقها اه بل هذا التعليل صريح في رد هذا الاخذ (قوله اي قضاء السبع لمن)
ظاهرة لكل منهن بان يبيت عند كل واحدة منهن ليلة مثلا الى ان يوفي كل واحدة منهن سبعا لانه لو وزع
السبع عليهن وبات عند كل واحدة منهن ما خصها بالنوزيع فقط لزم ان تلك اي الجديدة امتازت على كل
بازيد بما حصل لها فلم يحصل التساوى وليس الغرض من قضاء السبع الحصول التساوى بينهما ويؤيد
ذلك قولهم واللفظ للروض الطرف الرابع في الظالم والقضاء فن تحت ثلاث فطاف على امراتين عشرين
ليلة فليقض المظلومة عشرة متواليه اه وقضية ذلك انه يبيت في مستأنف عند كل واحدة سبعا متواليه لا
ان يفرق بانه انما الى عشر المظلومة لانفرادها بالاستحقاق وقد زيد الفرق قول الروض عقب ما سبق الى ان
تزوج جديدة او قدمت غائبة فيبدا بحق الزفاف فاذا اراد قضاء المظلومة قسم بينهما وبين الجديدة القادمة

(٥٧ - شروانى وابن قاسم - سابع) بخلاف بائن اعادها واستفرشة اعتقها ثم تزوجها ما لم يوال فلا تحسب بل يجب لها سبع
او ثلاث متواليه ثم يقضى مالبقيات من ثوبتها ما بان اه عندها مفرقا (ويسن تخييرها) اي الثيب (بين ثلاث بلا قضاء) للاخريات (وسبع بقضاء)

اي قضاء السبع لمن تاسيا
بتخيره صلى الله عليه وسلم
ام سلمة كذلك فاخترت
الثالث رواه مسلم وبحث
البلقيني ان محله اذا طلبت
الاقامة عندها كما طلبته ام
سلمة والا كان الخيار له
وفيه نظر نعم ان خيرها
فسكتت او فرضت الامر
اليه بخير كما هو ظاهر فان
اقام السبع بغير اختيارها
او اختارت دون السبع
لم يقض الا الزائد على
الثلاث لانها لم تطمع في
حق غيرها وهي البكر ولو
زاد البكر على السبع قضى
الرائد فقط مطلقا وبوجه
بانها لم تطمع بوجه جائز
لمسكان محض تعد (ومن
سافرت وحدها بغير إذنه)
ولو لحاجته (ناشزة) فلا
قسم لها نعم لو سافرها
السيد وقدمات عند الحرة
ليلتين قضاها لها اذ رجعت
على ما نقله واقراه لكن
بالغ ابن الرفعة في رده وكذا
لو ارتحلت لخراب البلد
وارتحال اهلها واقتصرت
على قدر الضرورة كما لو
خرجت من البيت لاشرافه
على الانهدام (وباذنه لغرضه
يقضى لها) لانه المانع لنفسه
منها (ولغرضها) كحج
وكذا لغرضهما

أى قضاء السبع لمن) أى لكل واحدة ممن كما بينه الشهاب سم اه رشيدى عبارة سم ظاهره لكل
ممن ليلة مثلا الى ان يوفى كل واحدة ممن سبعا ثم ايد ذلك بقول الروض وغيره ثم قال عبارة الارشاد فان
سبع بطلبها قضى لكل قال في شرحه الصغير من الباقيات سبعا اه وهو صريح في انه يقضى لكل واحدة سبعا
اه وعبارة ع ش بعد ذكر كلام سم اخر امانه اقول وكيفية القضاء ان يقرع بينهما ويدور فالليلة التي
تخصها يبيتها عند واحدة ممن بالقرعة ايضا وفي الدور الثاني يبيت ليلتها عند واحدة من الباقيات بالقرعة
ايضا وفي الدور الثالث يبيت ليلتها عند الثالثة وهكذا يفعل في بقية الادوار الى ان يتم السبع وتماها من
اربعة وثمانين ليلة وذلك لانه يحصل لكل واحدة من اثني عشر ليلة ليلة فيحصل السبع ماذ كراه (قوله ان
محله) اي محل تخييرها اه رشيدى (قوله فان اقام السبع بغير اختيارها الخ) وعليه فلو ادعى غير الجديدة انها
اختارت السبعة وانكرت ذلك صدقت لان الاصل عدم طلبها اه ع ش (قوله لم يقض الا الزائد على الثلاث)
اي بخلاف ما اذا اقام السبع باختيارها قضى الجميع كما تقدم اه سم زاد المغني فانها طمعت في الحق المشروع
لغيرها فبطل حقها اه (قوله في حق غيرها) اي حق شرع لغيرها فان الخمس مثلام تشرع لاحد اه ع ش
(قوله وهي) اي الغير (قوله ولو زاد البكر الخ) عبارة المغني كان البكر اذا طلبت عشر او بات عندها مع انه
يتمتع عليه ذلك لم يقض الا ما زاد لما ذكر اي من انها لم تطمع في الحق المشروع لغيرها اه (قوله مطلقا)
اي سواء طلبت ام لا اه ع ش (قوله ويوجه بانها الخ) في تقريره تأمل وما قدمناه عن المغني هو الظاهر
(قوله فلا قسم لها) الى قول المتن وفي سائر الاسفار في النهاية الا قوله وكذا الغرضهما الى المتن وكذا في المغني
الا قوله لكن بالغ الى وكذا قوله وظاهر الى المتن (قوله قضاها) اي الليلة عبارة المغني لم يسقط حقها من
القسم وعلى الزوج قضاء ما فات عند التمكّن لان الفوات حصل بغير اختيارها قاله المتولي واقراه اه (قوله
على ما نقله الخ) عبارة النهاية كما نقله واقراه وهو المعتمد وان بالغ ابن الرفعة في رده اه (قوله لو ارتحلت)
اي الزوجة لا بقيد كونها امة اه ع ش (قوله وارتحال اهلها) اي البلد (قوله على قدر الضرورة) افهم
انها لو سافرت بغير ضرورة باذن الزوج لا يقضى لها ما استقر قبل سفرها لا اختيارها اه ع ش (قوله وكذا
لغرضهما الخ) خلافا للنهاية والمغني عبارتهما ولو سافرت لحاجة ثالث قال الزركشي فيظهر انها كحاجة

بالقرعة ليجعل للجديدة او القادمة ليلة والمظلومة ثلاثا ليلتها وليلتي الاخيرين ثلاث نوب اه وبهذا
علم انه اذا عارض حق الزفاف وحق المظلومة بد الحق الزفاف وهذا اذا لم يتحد مستحق الزفاف وحق الظلم
فلو اتحد كان ابانها قبل ان يوفى احقها ثم جدد نكاحها فقد اجتمع لها حق الزفاف وحق ظلمها فايها يبدأ به
فيه نظر وقد يقال لا يخالف الحكم بالبداءة بايها فليحرج (قوله اي قضاء السبع لمن) عبارة الارشاد فان
سبع بطلبها قضى لكل قال في شرحه الصغير من الباقيات سبعا اه وهو صريح في انه يقضى لكل واحدة
سبعا (قوله لم يقض الا الزائد على الثلاث) اي بخلاف ما اذا اقام السبع باختيارها قضى الجميع كما تقدم
(قوله قضاها لها) هذا من جملة ما يصرح بانه لو عطل ليلة احدى زوجتيه مثلا كان باتها في نحو مسجد بعد
ان بات عند الاخرى ليلتها لم تسقط عنه بل عدم السقوط. هنا ولي منه فيما ذكره الشارح لانه اذا لم تسقط
مع عدم حصول التفويت من جهة الزوج بل من جهتها فعدم السقوط اذا حصل التفويت من جهته ولي
خلافا لما توهّمه جمع من المتفقه من السقوط. والصواب خلافه فيحرم ان يبيت بعد ذلك عند الاخرى قبل
ان يبيت عند تلك ليلتها فتأمل وعلى رد ابن الرفعة لا سقوط ايضا في مسئلة الظهور الفرق كما لا يخفى (قوله
قضاها لها اذ رجعت على ما نقله) اي لانها استحققتها باستيفاء الحرة حقها فلو سافر بها قبل تمام ليلتي الحرة
فهل تسقط ليلتها بتمامها او يجب لها القسط المقابل لما مضى للحرة قبل السفر فيه نظروا ويمكن ان يجري فيه
ما ذكره فيما لو كان تحتها اربع فقسم لثلاث ليلة ليلة ونشزت الرابعة قبل ليلتها فانه يسقط حقها فلو عادت
إلى الطاعة بعد الفجر لم يقضها او قبله فعل عليه ان يبيت عندها ما بقي قال الخوارزمي يحتمل وجهين الاصح
نعم لان حقه جميع الليلة لا نشوز منها في الباقي قال في شرح الروض والاقيس لا كما تسقط نفقة المني عليها

على الاوجه تغليبا للمانع
(لا) يقضى لها (في الجديده)
لانها المفوتة لحقه واذنه انما
يرفع الاثم فقط وخرج
بوحدها ما لو سافرت معه
بأذنه او بلا اذن ولا ينهي
ولو غرضها فانها تستحقه
(ومن سافر لنقله حرم)
عليه (ان يستصحب بعضهم)
فقط ولو بقرعة كما لا يجوز
للمقيم ان يخصص بعضهم
بقرعة فيقضى للتخلفات
ولمن ارسلهم مع وكيله نعم
لا يجوز له اشتصحاب بعضهم
وارسال بعضهم مع وكيله
الا بقرعة ويحرم عليه ايضا
ترك الكل كما في البسيط
عن الاصحاب لانه لا يقطع
اطماعتهم من الوقاع
كالابلاء وظاهر ان محله
حيث لم يرضين (وفي سائر
الاسفار) لانه لا يقطع
وكذا القصيرة في الاصح
يستصحب (غير المغرب الزنا

نفسا وهو كما قال غيره اذ لم يكن خروجها بسؤال الزوج لها فيه والافيلحق بخروجها لحاجته باذنه
او سافرت وحدها باذنه لحاجتهما مع ما يسقط حقا كما قاله الزركشي وغيره بالنسبة للنفقة ومثلها القسم
وامتناعها من السفر مع الزوج نشوز ما لم تكن معذورة بمرض ونحوه اه قال ع شر قوله من السفر مع
الزوج اى ولو كان سفره معصية وقوله ونحوه اى كشدة حر او برد في الطريق لا تطبيق السفر معه وليس منه
مجرد مفارقة اهلا وعشيرتها اه (قوله تغليبا للمانع) وهو كون السفر اغرضها (قوله ولا ينهي) اخرج
مالونها ما لم تمثل فيسقط حقا وان قدر على منعها فلم يفعل كما هو ظاهر اه سم زاد النهاية وينبغي ان
محله حيث لم يستمتع بها في ذلك السفر فان استمتع بها فيه اتجه وجوب ذلك اه قال ع شر هذا ظاهر فيما
بعد الاستمتاع لان استمتاعه بها رضابصاحبته له واما الوجوب فيما قبله ففيه نظر والظاهر خلافه اه (قوله)
فانها تستحقه (لكنها تعصى اه معنى اى في الثانية (قول المتن ومن سافر لنقله) اى ولو سافرا قاصدا
اه معنى (قوله فيقضى الخ) اى ولو كان السفر ببعضهم بقرعة اه معنى (قوله ولمن ارسلهم مع وكيله)
اى ولو اقرع كما يشعر به صنيعة عند التامل وصرح به في الروض اى والمغنى اه سم عبارة ع شر ظاهره
ولو بقرعة وان جاز ذلك وفائدة القرعة اسقاط الاثم لا القضاء اه (قوله مع وكيله) المراد بالوكيل هنا
المحرم فان كان اجنبيا امتنع السفر معه والاوجه الاكتفاء بالنسوة للثقات اه نهاية قال ع شر قوله
امتنع الخ اى عليهن وامتنع على الزوج الاذن في ذلك اه (قوله الا بقرعة) وينبغي اخذا بما ياتي آ نفا
او تراش (قوله ويحرم عليه الخ) فيجب ان يتقدم جميعا بنفسه او بوكيله او يطلق من معنى واسنى (قوله)
لانقطاع اطماعتهم الخ) اى بخلاف ما لو امتنع عن الدخول اليهن وهو حاضر لانه لا يقطع رجلا من معنى
واسنى (قوله وظاهر الخ) ينبغي جربانه في مسئلة المتن وفي قول الشارح نعم لا يجوز بل قد يدعى رجوعه
اليهما ايضا والله اعلم (قوله وظاهر ان محله الخ) خلافا لاطلاق المغنى والاسنى المار انفا (قول المتن وفي
سائر الاسفار الخ) لاختفاء في انه مع الشرح كالصريح في انه مع القرعة لا قضاء طويلا كان او قصيرا ومع
عدمها يجب القضاء كذلك وكذا عبارة الروض وشرحه وغيرهما وقضية ذلك ان يكون قوله الاق ويشترط
في السفر هنا الخ احترازا عن سفر المعصية ونحوه لا عن القصير ايضا اه سم ويأتي عن ع شر ما يوافقه
(قوله لانه لا يقطع) الى قوله وهو بعيد في المغنى والى قوله على ما ياتي في النهاية الا قوله ثم رايت الى قال البلقيني
(قول المتن الطويلة) اى المبيحة للقصير وقوله وكذا القصيرة اى المباحة اه معنى (قوله غير المغرب الخ)
فاعل يستصحب عبارة المغنى ويستثنى من اطلاقه ما اذنى وغربه لا امام فانه يمنع من استصحاب زوجة معه اه
(قول المتن بقرعة) اى عند تنازعهن اه معنى (قوله وان كانت الخ) واذا خرجت القرعة لواحدة

انقسم بنشوز بعض اليوم اه (قوله على الاوجه) وعلى مقابله يقضى لها وهل من غرضه ما لو امرها
بالسفر لحاجة اجنبى لان امرها ياها بذلك يقتضى رغبته فيه وان عادت المصاحبة للاجنبي فيه نظرو الوجه انه
منه فعليه لو سافرت لذلك لغرضها ايضا قضى لها فليتأمل (قوله ولا ينهي) اخرج مالونها ما لم تمثل فيسقط
حقها وان قدر على منعها فلم يفعل كما هو ظاهر (قوله في المتن ومن سافر الخ) في الزوج وشرحه فلو غيرنية
النقله بنية السفر لغيرها فلم يسقط عنه القضاء والا ثم بذلك او يستمر حكمه ما الى ان يرجع الى الباقيات
وجها ينبغي ان يعتزل من هي معه مر يتأمل مع قول الشرح الاق وان لم يثبت عندها قال الزركشي
نص الامام بقضى الجزم بالثاني اه (قوله ولمن ارسلهم مع وكيله) اى ولو اقرع كما يشعر به صنيعة عند
التامل وصرح به في الروض حيث عبر بقوله ولا ينقل بعضهم بنفسه وبعضهم بوكيله الا بالقرعة قال في
شرحه فيحرم ذلك بدونها يقتضى لمن مع الوكيل ولو اقرع اه (قوله في المتن وفي سائر الاسفار الطويلة
وكذا القصيرة في الاصح الى اخر المتن والشرح) لاختفاء في انه كالصريح في انه مع القرعة لا قضاء طويلا كان
او قصيرا ومع عدمها يجب القضاء كذلك وهكذا عبارة الروض وشرحه وغيرهما وقضية ذلك ان يكون قوله
الاق ويشترط في السفر هنا كونه مرخصا احترازا عن سفر المعصية ونحوه لا عن القصير ايضا (قوله)

وقال الماوردي بل قبل بلوغ مسافة القصر وهو بعيد جدائهم رايت الزركشي لما نقل عن الماوردي والروائي وغيرهما ان الرضا يكتفى عن
القرعة قال الماوردي فلور جمع كان (٤٥٢) هن اذا لم يشرع في الخروج فان شرع وسار حتى جازله القصر لم يكن له ذلك واستقر

حكم التراضي بسفرها وهو
صريح في رد ما ذكره
اولا وفي موافقة ما ذكرته
قال البليقني ولو خرجت
القرعة لصاحبة النوبة لم
تدخل نوبتها بل اذا رجع
وقاها ايها ويشترط في
السفر هنا كونه مرخصا
لنص الشافعي ان هذا من
رخصه ففي نحو سفر معصية
مضى سافر ببعضه اثم
مطلقا وقضى للباقيات ويلزم
من عينها القرعة لا الاجابة
ولو محجورة وفي بحر غلبت
فيه السلامة على ما ياتي اثناء
التفقات وان كان فاسقا
قليل الغيرة على ما اقتضاه
اطلاقهم لكن فيه ما فيه
(تنبيه) لا يقرع هنا
الا بين الصالحات للسفر
بخلاف مستحق القود
يدخل فيها العاجز على ما
ياتي لانه يمكنه الاستنابة ولا
يقضى (لمقيمات مدة)
ذهاب (سفره) لانه لم ينقل
ولان المسافرة قد لحقها
من المشقة ما يزيد على
ترفعها بصحبته (فان وصل
المقصد) بكسر الصاد او
غيره (وصار مقيما) بنية
اقامة اربعة ايام صحاح
(قضى مدة الاقامة) ان لم
يعتزلها فيها لا متناع
الترخص حينئذ فان اقام
بلانية قضى الزائد على مدة

فليس له الخروج بغيرها وله تركها وقوله واحدة اي واكثر اه مغني (قوله) قال الماوردي قبل بلوغ
مسافة القصر) قد يرد بها اولها فلا ينافي الا في منه سم والاو لى ان يقال مراده بمسافة القصر المسافة
التي اذا وصل اليها جازله القصر لا المعنى المشهور فيطبق العبارة الثانية اه سيد عمر وقوله والاو لى الخ وهو
عين ما قاله سم (قوله) وفي موافقة ما ذكرته) وهو قوله ولهن الرجوع قبل سفرها وفي دعوى الموافقة
تأمل (قوله) قال البليقني) الى قوله ويشترط في المغني (قوله) في السفر هنا) اي المسقط للقضاء للباقيات
اه ع ش (قوله) كونه مرخصا) لعلة احترازه عن سفر المعصية دون القصير لما مر من استصحابها فيه
بالقرعة اه ع ش ومروى عن سم ما يوافقه (قوله) ان هذا) اي سقوط القضاء بالاستصحاب
في السفر (قوله) لفى نحو سفر معصية الخ) يدخل في النحو سفر الزهدة اذا كانت هي الحاملة على السفر لانه
حينئذ لا يترخص بخلاف ما لو لم يقصد معصية كان سار في طلب غريم أو آبق يرجع متى وجده ولا يعلم
موضعه لانه انما امتنع عليه نحو القصر لعدم علمه بطول سفره والطول هنا غير مشروط م اه سم (قوله)
اثم الخ) اي ومع ذلك يجب عليها السفر معه اذا خرجت لها القرعة او كانت منفردة اه ع ش (قوله)
مطلقا) اي بقرعة وبدونها (قوله) وقضى للباقيات) ينبغي الا برضاها والجهة منهكة اه سم (قوله)
له) اي للسفر (قوله) وفي بخراخ) عطف على محجورة (قوله) وان كان فاسقا الخ) تقدم عن ع ش اعتماد
هذه الغاية (قوله) الا بين الصالحات الخ) كانه لاخراج المريض اه سيد عمر (قوله) بخلاف مستحق القود
الخ) اي ان كان جماعة يستحقون قودا فيقرع بين جميعهم سواء الصالح لاخذ القود والعاجز عنه اه كرى
(قوله) يدخل فيها) اي في مستحق القود (قوله) لانه) اي العاجز عن استيفاء القصاص (قوله) للمقيمات)
الى قول المتن لا الرجوع في المغني الا قوله لانه لم ينقل وقوله كما شمل المتن ايضا الى قوله كما يثبت في النهاية الا قوله
لانه لم ينقل وقوله فان اقام الى قوله فقيما اذا وقوله لم ار الى قوله ولو اقام (قوله) او غيره) بالنصب عطف على
المقصد (قوله) بنية اقامة الخ) الظاهر انه انما قيد به لاجل قول المتن قضى مدة الاقامة لانه اذا صار مقيما بلا
نية لا يقضى الا ما زاد على مدة الترخص وحينئذ فالمراد بالاقامة بالمعنى اللغوي اه رشيدى
عبارة المغني بان نوى اقامة مؤثرة اول سفره او عند وصوله مقصده او قبل وصوله اه (قوله) لا متناع
الترخص الخ) تعليل للمتن (قوله) فقيما اذا كان الخ) عبارة المغني فلواقام الحاجة يتوقعا كل وقت فلا
يقضى الا الخ (قوله) ولو كتب للباقيات الخ) اي والصورة انه مسافر لحاجة كما صرح به في الروض
اه رشيدى (قوله) قضى من حين الكتابة) كان وجه ذكر هذا مع كونه من افراد ماسبق اذ قضاء مدة
الاقامة شامل لما اذا كتب اليهن يستحضرهن بيان ان الكتابة لا تغني عن القضاء لثلاثتهم انه لعذره
بها ودلائلها على تلافى امرهن يسقط عنه القضاء ولذا جرى وجه هنا بعدم القضاء ثم رايت في شرح الارشاد
للشارح كلاما في هذه المسئلة يوافق ما قلناه اه سم (قوله) وقضيته) اي التعليل اه رشيدى (قوله)

وقال الماوردي بل قبل بلوغ مسافة القصر) قد يرد بها اولها فلا ينافي الا في منه سم (قوله) قال الماوردي قبل بلوغ
مسافة القصر) قد يرد بها اولها فلا ينافي الا في منه سم والاو لى ان يقال مراده بمسافة القصر المسافة
التي اذا وصل اليها جازله القصر لا المعنى المشهور فيطبق العبارة الثانية اه سيد عمر وقوله والاو لى الخ وهو
عين ما قاله سم (قوله) وفي موافقة ما ذكرته) وهو قوله ولهن الرجوع قبل سفرها وفي دعوى الموافقة
تأمل (قوله) قال البليقني) الى قوله ويشترط في المغني (قوله) في السفر هنا) اي المسقط للقضاء للباقيات
اه ع ش (قوله) كونه مرخصا) لعلة احترازه عن سفر المعصية دون القصير لما مر من استصحابها فيه
بالقرعة اه ع ش ومروى عن سم ما يوافقه (قوله) ان هذا) اي سقوط القضاء بالاستصحاب
في السفر (قوله) لفى نحو سفر معصية الخ) يدخل في النحو سفر الزهدة اذا كانت هي الحاملة على السفر لانه
حينئذ لا يترخص بخلاف ما لو لم يقصد معصية كان سار في طلب غريم أو آبق يرجع متى وجده ولا يعلم
موضعه لانه انما امتنع عليه نحو القصر لعدم علمه بطول سفره والطول هنا غير مشروط م اه سم (قوله)
اثم الخ) اي ومع ذلك يجب عليها السفر معه اذا خرجت لها القرعة او كانت منفردة اه ع ش (قوله)
مطلقا) اي بقرعة وبدونها (قوله) وقضى للباقيات) ينبغي الا برضاها والجهة منهكة اه سم (قوله)
له) اي للسفر (قوله) وفي بخراخ) عطف على محجورة (قوله) وان كان فاسقا الخ) تقدم عن ع ش اعتماد
هذه الغاية (قوله) الا بين الصالحات الخ) كانه لاخراج المريض اه سيد عمر (قوله) بخلاف مستحق القود
الخ) اي ان كان جماعة يستحقون قودا فيقرع بين جميعهم سواء الصالح لاخذ القود والعاجز عنه اه كرى
(قوله) يدخل فيها) اي في مستحق القود (قوله) لانه) اي العاجز عن استيفاء القصاص (قوله) للمقيمات)
الى قول المتن لا الرجوع في المغني الا قوله لانه لم ينقل وقوله كما شمل المتن ايضا الى قوله كما يثبت في النهاية الا قوله
لانه لم ينقل وقوله فان اقام الى قوله فقيما اذا وقوله لم ار الى قوله ولو اقام (قوله) او غيره) بالنصب عطف على
المقصد (قوله) بنية اقامة الخ) الظاهر انه انما قيد به لاجل قول المتن قضى مدة الاقامة لانه اذا صار مقيما بلا
نية لا يقضى الا ما زاد على مدة الترخص وحينئذ فالمراد بالاقامة بالمعنى اللغوي اه رشيدى
عبارة المغني بان نوى اقامة مؤثرة اول سفره او عند وصوله مقصده او قبل وصوله اه (قوله) لا متناع
الترخص الخ) تعليل للمتن (قوله) فقيما اذا كان الخ) عبارة المغني فلواقام الحاجة يتوقعا كل وقت فلا
يقضى الا الخ (قوله) ولو كتب للباقيات الخ) اي والصورة انه مسافر لحاجة كما صرح به في الروض
اه رشيدى (قوله) قضى من حين الكتابة) كان وجه ذكر هذا مع كونه من افراد ماسبق اذ قضاء مدة
الاقامة شامل لما اذا كتب اليهن يستحضرهن بيان ان الكتابة لا تغني عن القضاء لثلاثتهم انه لعذره
بها ودلائلها على تلافى امرهن يسقط عنه القضاء ولذا جرى وجه هنا بعدم القضاء ثم رايت في شرح الارشاد
للشارح كلاما في هذه المسئلة يوافق ما قلناه اه سم (قوله) وقضيته) اي التعليل اه رشيدى (قوله)

اقامة المسافر ين كما شمله المتن ايضا فقيما اذا كان يتوقع الحاجة لا يقضى الا ما زاد على ثمانية عشر يوما والحاصل ان كل زمن لم
حل له الترخص فيه لا يقضيه ولا اقضاه ولو كتب للباقيات يستحضرهن عند قصده الاقامة يلد قضى من حين الكتابة (لا الرجوع في الاصح)
لانه من بقية سفره الماذون له فيه فلا نظر لتخلل اقامة قاطعة للسفر وقضيته انه لو اقام اثناء السفر اقامة طويلة ثم سافر للمقصد

لم يقض مدة السفر بعد تلك الإقامة لعين ماذكر وفي الرجوع وهو أحد احتماليين للشيخين لم ار من رجح منهما شيئا ولو أقام بمقصده مدة ثم انشأ سفر امته أمامه فان نوى ذلك أولا فلا قضاء والا فان كان سفره بعد انقطاع ترخصه (٤٥٣) قضى والا فلا كما بينته في شرح الارشاد وفيه

ما يؤيد ما رجحته آنفا (ومن
وهبت حقها) من القسم
لغيرها (لم يلزم الزوج
الرضا) لان الاستمتاع حقه
فبييت عندها في لياتها (فان
رضى) بالهبة (وهبت
لمعيته) منهن (بات عندها)
وان لم ترض هي بذلك
(ليلتيمها) للاتباع لما
وهبت سودة نوبتها العائشة
رضى الله عنهما رواه
الشيخان ولا يوالهما ان
كانتا متفرقتين لما فيه من
تاخير حق من بينهما ومن
ثم لو تقدمت ليلة الواهبة
وارادتاخيرها جازله وكذا
لو تأخرت فاخر نوبة الموهوب
لها برضاها كما افهمه
التعليل ايضا (وقيل في
المفصلين (يوالهما) ان
شاء (أو) وهبت (لهن)
واسقطت حقها (سوى)
بين الباقيات وجوبا لانها
صارت كالمعدومة (أو)
وهبت (له) (فله التخصيص)
بواحدة منهن لان الحق صار
له فيضه حيث شاء مراعي
مامر في الموالة (وقيل
يسوى) فيجعل الواهبة
كالمعدومة هنا ايضا لان
التخصيص يورث الايحاش
وعلم مما تقرر ان هذه الهبة
ليست على قواعد الهبات
ومن ثم لم يشترط رضا
الموهوب لها وراز الواهبة
الرجوع متى شاءت فيخرج

لم يقض مدة السفر الخ) اعتمده النهاية (قوله وهو) اى عدم القضاء (قوله اولا) لعل المراد قبل وصول
المقصود ويحتمل اول السفر (قوله وفيه) اى في قوله ولو أقام بمقصده الخ (قوله ما يؤيد) وهو قوله فان نوى
ذلك اولا فلا قضاء ما رجحته الخ وهو القضية المارة (قوله من القسم) الى قوله ولا رجوع في النهاية وكذا في
المغنى الا ما سانبه عليه (قوله فيبييت) عبارة المغنى فله ان يبيت اه (قول المتن لمعيته) خرج لمهمة كاحدا من
ولم يبين حكمه فهل هو كما لو وهبت لهن فليسوى او كما لو وهبت لهن فله التخصيص فيه نظر اه سم اقول
والقلب الى الاول اميل كما اشار اليه بتقديمه (قول المتن بات عندها لياتها) محله ما دامت الواهبة تستحق القسم
فان خرجت عن ذلك لم يبيت عند الموهوب به الا لياتها مغنى وسالطان وفي سم بعد ذكره مثل ذلك عن شرح
الروض ما حاصله استظهار انه لو نشزت الواهبة ثم رجعت للطاعة يعود حكم الهبة اه (قوله للاتباع لما
وهبت الخ) اى لا يتابع فعله صلى الله عليه وسلم حين وهبت الخ اه ع ش (قوله ولا يوالهما الخ) هو مراد
المتن بقوله ليلتهما اى على حكمهما من التفريق ان كانتا متفرقتين بدليل القيل الا ان اه رشيدى (قوله
جاز) انظر لو اخر ثم رجعت الواهبة فهل تستحق لياتها بصفتها ينبغي نعم مر اه سم (قوله او وهبت له
الخ) ولو وهبت له ولو بعض الزوجات اى المعين اوله وللجميع قسم على الرؤوس كماله وهب شخص عينا
لجماعة اه نهاية زاد المغنى والتقدم بالقرعة اه قال الرشيدى قوله قسم على الرؤوس اى بان يجعل
نفسه برأس ثم يخص بنوبته من شاء منهن هكذا فراجع اه عبارة البجيرى ولو وهبت نوبتها له
ولهن فيزنى التوزيع على عدد الرؤوس ويكون هو كواحدة منهن زيادى وسالطان فلو كن اربعا كان
له الربع فاذا جاء ليلة الواهبة كان له ان يبيت عند كل واحدة ربعا بالقرعة فاذا بقى ربعه كان له ان يخص
به من شاء منهن وان صبر حتى كملت له ليلة كان له ان يخص بثلث الليلة من شاء منهن حلى اه (قول المتن
فله التخصيص) قال في شرح الروض ولو في كل دور واحدة ثم قال واذا جاز ذلك فقياسه ان يجوز وضع الدور
في الابتداء كذلك بان يجعل ليلة بين ليا ليلتين دائرة بينهما صرح به الاصل انتهى اه سم (قوله مراعي
مامر الخ) اى في قوله ولا يوالهما ان كانتا الخ (قوله مما تقرر) اى من قول المتن لم يلزم الزوج الرضا وقول
الشارح وان لم ترض هي بذلك (قوله لم يشترط رضا الموهوب لها) اى بل يكفي رضا الزوج نهاية ومغنى
(قوله وراز الخ) ظاهره انه عطف على قوله لم يشترط الخ لكن ذكره النهاية والمغنى على وجه الاستئناف
(قوله والا) اى وان لم يخرج حالا ولو لعذر (قوله ولو اخذت الخ) كلام مستأنف عبارة المغنى تنبيهه
لا يجوز للواهبة ان تأخذ على المساحة بحقها عوضا لامن الزوج ولا من الضر ان تأخذت لزما رده

يوافق ما قلناه (قوله لم يقض مدة السفر الخ) اعتمده مر (قوله في المتن) وهبت لمعيته خرجت المهمة
كاحدا من ولم يبين حكمه فهل هو كما لو وهبت لهن فليسوى او كما لو وهبت لهن فله التخصيص فيه نظر (قوله في
المتن بات عندها لياتها) قال في الروض ما دامت الواهبة في نكاحها قال في شرحه ولو قال ما دامت تستحق
القسم كان اولى اه فخرج ما اذا نشزت الواهبة لكن لو رجعت للطاعة فهل يعود حكم الهبة لان استحقاق
الموهوب لها انما سقط لما منع وقد زال ولا يعود ولا بد من هبة جديدة فيه نظرو يظهر الاول بخلاف صريح
رجوع الواهبة ينقطع به حق الموهوب لها ويحتاج الى هبة جديدة م ر (قوله جاز) انظر لو اخر ثم رجعت
الواهبة فهل تستحق لياتها بصفتها ينبغي نعم (قوله وكذا لو تأخرت فاخر نوبة الموهوب لها برضاها الخ) وفي
هامش شرح البهجة بخط شيخنا الشهاب البرلسى مانصه في شرح الجوجرى لو رضى من بين الليلتين
بتقديم الليلة الموهوبة وتأخير حقه جاز انتهى اقول وهو مشكل لانه يلزم عليه تفويت حق رجوع الواهبة
لو ارادت فقد جءوا ذلك من علل منع الوصل اه ما كتبه شيخنا (قوله في المتن) فله التخصيص بواحدة
منهن (قال في شرح الروض ولو في كل دور واحدة ثم قال واذا جاز ذلك فقياسه ان يجوز وضع الدور في الابتداء

لها اذا رجعت أثناء ليلتهما والا قضى من حين الرجوع ولو اخذت على حقها عوضا لم يرد له لانه ليس عينا ولا منفعة فلا يقابل بمال لكن بقضى
لها لانها لم تسقط حقها مجانا

ومرأن ما فات قبل علم الزوج رجوعها لا يقضى وواضح أنه لا تصح هبة رجعية قبل رجعتها واستنبط السبكي مما هنا ومن خلع الاجنبى جواز النزول عن الوظائف بعوض (٤٥٤) ودونه والذى استقر رايه عليه حل بذل العوض مطلقا واخذه إن كان النازل اهلا لها وهو

حيث لا سقاط حق النازل فهو مجرد افتداء وبه فارق منع بيع حق التحجر وشبهه كما هنا لا يتعلق حق المنزول له بها او بشرط حصولها له بل يلزم ناظر الوظيفة تولية من تقتضيه المصلحة الشرعية ولو غير المنزول له ولا رجوع على النازل حينئذ كما مرفوعا اذا نزل بجائنا ولم يسقط محقه إلا للمنزول له فقط له الرجوع قبل ان تقرر كية لم تقبض وحينئذ لا يجوز للناظر تقرير غير النازل حيث لا يجوز له عزله

(فصل في بعض احكام النشوز وسوابقه ولو احقه اذا) (ظهر امارات نشوزها) كخشونة جواب بعدلين وتعبيس بعد طلاقة وإعراض بعد إقبال (وعظها) ندبا اى حذرهما عقاب الدنيا بالضرب وسقوط المأون والقسم والاخرة بالنار قال تعالى واللاتى تخافون نشوزهن فعظوهن وينبغى ان يذكر لها خبر الصحيحين اذا باتت المرأة هاجرة فرأى زوجها لعنتها الملائكة حتى تصبح (بلا هجر) ولا ضرب لاحتمال ان لا يكون

واستحقت القضاء لان العوض لم يسلم لها وإنما لم يحز أخذ العوض عن هذا الحق لانه ليس بعين ولا منفعة لان مقامه عندها ليس بمنفعة ملكتها عليه اه (قوله وممر) اى قبيل قول المتن وتخص بكر الخ (قوله حل بذل العوض مطلقا) اى سواء كان النازل اهلا ام لا اه كردى زادع ش على ما هو الظاهر من قوله واخذه إن كان النازل اهلا والا قربان المراد باطلاق عدم اشتراط حصوله له او عدمه ويكون قوله الاقنى او بشرط حصولها الخ عطف عليه وحينئذ فقوله بعد بل يلزم الخ لمجرد الانتقال فهو بمعنى الوار اه ع ش ويظهر أن قول الشارح او بشرطه عطف على مقدر والاصل بهام مطلقا او بشرط الخ فقوله بل يلزم الخ باق على معناه وانتقال من قوله لا يتعلق حق المنزول له بها الخ وقوله السابق مطلقا باق على ظاهره كما جرى السكرى عبارة المغنى والذى استقر عليه رايه ان بذل العوض فيه جائز واخذه حلال لا سقاط الحق لانه لم يتعلق حق المنزول له بها بل يبقى الامر فى ذلك الى ناظر الوظيفة يفعل ما تقتضيه المصلحة شرعا اه (قوله فهو) اى العوض اه ع ش (قوله مجرد افتداء) اى ليس فى مقابلة انتقال شىء من النازل للبهذول بل بخلاف اشتراء نحو حق التحجر فان العوض فيه فى مقابلة حصول نحو حق التحجر من بائعه لمشتريه وبه يظهر اندفاع قول السيد عمر مانصه قوله وبه فارق الخ يتامل مارجة الفارق الماخوذ من كلامه نعم يمكن ان يفرق بتا كد حق الوظيفة بالنسبة لحق التحجر ولهذا تو لاها اخر مع اهلية صاحبها لم يصح بخلاف التحجر المار فى إحياء الموات فانه ملكه الاخر وان اثم اه (قوله كما هنا) اى فى مسئلة القسم اه رشيدى (قوله ولا رجوع على النازل) هذا هو الظاهر اذا كان بذل العوض على مجرد النزول امالو بذله على النزول والحصول له فينبغى الرجوع ممر اه سم اقول ببقى ما لو افهم النازل المنزول له زيادة معلوم الوظيفة على القدر الذى استقرت العادة بصرفه وتبين بعد ذلك للنزول له خلافه فهل للنزول له الرجوع بمابذله فيه نظرا والظاهر عدم الرجوع لان المنزول له مقصر بعدم البحث اه ع ش (قوله حينئذ) اى حين تولية غير المنزول له (قوله كما مر) اى فى الحوالة والوقف اه كردى (قوله له الرجوع الخ) فيه نظرو ويتجه خلافه وسقوط حقه بمجرد النزول مطلقا ممر اه سم على حج اه ع ش

(فصل فى بعض احكام النشوز) (قوله فى بعض احكام النشوز) الى الكتاب فى النهاية الاقواه ويجوز كسرهما وقوله قيل وقوله وهو متجه الى المتن وقوله ونازع الى المتن وقوله بان نخشى منه مبيع تبمم وقوله والفرق الى التنبيه وقوله فان لم يمتنع الى المتن (قوله وسوابقه) اى ظهور الامارات وقوله ولو احقه اى كبعث الحكمين اه ع ش (قوله كخشونة جواب) الى قوله ولا لنحية فى المغنى الا قوله ويجوز كسرها وقوله قيل وقوله وهو متجه الى المتن وقوله ولم ناخذ الى المتن وقوله وهو كما الى ولا على وجه (قوله خبر الصحيحين) وفى الترمذى عن ام سلمة قال رسول الله ﷺ اياها امرأة باتت وزوجها راض عنها دخلت الجنة اه معنى (قوله لاحتمال ان لا يكون) اى ما ظهر منها (قوله وحسن ان يستميلها الخ) وفى الصحيحين المرأة ضلع اعوج إن اقتنها كسرتها وإن تركتها استتمت بها على عوج فيها اه معنى (قوله بشىء) اى باعطاء شىء (قوله لانه) اى الاضطجاع معها (قوله كما مر) اى فى شرح ولو اعرض عنهم الخ اه كردى (قوله كنع تمتع الخ) ولو غير الجماع لا منعها له منه تدلا ولا الشتم له ولا الايذاء له

كذلك بان يجعل ليلة بين ليايلين دائرة بينهما صرح به الاصل اه (قوله وممر) اى فى الشرح قبيل قول المصنف وتخص بكر جديدة الخ (قوله ولا رجوع على النازل) هذا ظاهر اذا كان بذل العوض على مجرد النزول امالو بذله على النزول والحصول له فينبغى الرجوع ممر (قوله له الرجوع) فيه نظرو ويتجه خلافه وسقوط حقه بمجرد النزول مطلقا ممر

(فصل فى بعض احكام النشوز وسوابقه ولو احقه) (قوله بخلاف هجرها فى المضجع الخ) انظره مع

نشوزا فلعلها تعتذر او تتوب وحسن ان يستميلها بشىء والمراد فى هجر يفوتها حقها من نحو قسم باللسان لحرمته حينئذ بخلاف هجرها فى المضجع فانه يجوز لانه حقه كما مر (فان تحقق نشوز) كمنع تمتع وخروج

لغير عذر (ولم يتكرروا وعظ وهجر) ندبا (في المضجع) بفتح الجيم ويجوز كسرها أى الوطء أو الفراش لظاهر الآية لافي الكلام لحرمة
لكل أحد فمما زاد على ثلاثة أيام إلا أن قصد به ردها عن المعصية وإصلاح دينها لاحظ نفسه ولا الأمرين فيما يظهر لجواز الهجر بل ندبه لعذر
شرعى ككون المهجور نحو فاسق أو مبتدع وكصلاح دينه أو دين المهاجر ومن ثم هجر (٤٥٥) رسول الله صلى الله عليه وسلم الثلاثة الذين
خلفوا ونهى الصحابة عن

باللسان وغيره بل تأنيبه واستحق التأديب عليه ويتولى تأديبها بنفسه على ذلك ولا يرفعها إلى قاض بخلاف
ما لو شتمت أجنبية اه (قوله لغير عذر) عبارة المغنى والخروج من المنزل بغير إذن الزوج لا إلى
القاضي لطلب الحق منه ولا إلى اكتسابها النفقة إذا عسر بها الزوج ولا إلى استفتاء إذا لم يكن زوجها
فقيها ولم يستفت لها اه (قوله أى الوطء أو الفراش) أى وإن أدى إلى تفويت حقها من القسم لما هو
معلوم أن النشوز يسقط حقها من ذلك وبهذا فارق ما مر في المرتبة الأولى وإنما عبر بالمصنف بالهجر في
المضجع إثار اللفظ الآية كما هو عادته والشارح إنما فسر المراد بالمضجع اه رشيدى (قوله لظاهر
الآية) تعليل البتن (قوله لافي الكلام) عطف على في المضجع (قوله إلا أن قصد به الخ) مستثنى من قوله
لا في الكلام (قوله لجواز الهجر الخ) متعلق بقوله إلا أن قصد به ردها الخ وقوله وكصلاح دينه أى وكان يكون
في الهجر صلاح لدين المهجور اه كرى (قوله ككون المهجور نحو فاسق الخ) أى وإن كان هجره
لا يفيد تركه الفسق أو البدعة نعم لو علم أن هجره يحمله على زيادة الفسق فينبغي امتناعه اه عش (قوله
الثلاثة الذين خلفوا) وهم كعب بن مالك وصاحبا مرارة بن الربيع وهلال بن أمية اه أسنى (قوله من
مهاجرة السلف) أى ترك بعضهم الكلام لبعض اه عش (قوله بشرط أن يعلم) أى يظن كما عبر به
المغنى والاسنى (قوله وهو متجه) اعتمده النهاية والمغنى والاسنى (قوله كما هو ظاهر القرآن) فتقدير الآية
واللاتي تخافون نشوزهن فمظروهن فإن نشزن فاهجروهن في المضاجع واضربوهن والخوف هنا بمعنى
العلم والأول ما بقاءه على ظاهره وقال والمرادوا هجروهن أن نشزن واضربوهن أن اصررن على النشوز اه
مغنى (قوله في المرتبة الأولى) وهى ما لو ظهرت أمارات النشوز (قوله أن علم ذلك) أى ظن إفادة الضرب
(قوله والأولى العفو) وهذا بخلاف الأولى الصبي فالأولى له عدم العفو لأن ضربه للتأديب مصلحة له وضرب
الزوج زوجته مصلحة لنفسه مغنى واسنى (قوله وأن لم تنزجرا الخ) استئناف وقوله به أى المبرح (قوله
ويؤيد الخ) عبارة النهاية ولا ينافى قول الرويانى الخ ما يأتى الخ لأنه لما كان الخ على أن الوجه جواز به بوسط
وعصاهنا ايضا اه (قوله والأولى العفو) جملة حالية (قوله ولا على وجه) أى وإن لم يؤذعش وهو معطوف
على قوله ضرب مدم رشيدى (قوله وقد يستغنى عنه) أى عن قوله ولا لنحو نحيمة الخ (قوله وإنما ضرب)
أى ضرب القاضي اه عش عبارة الرشيدى بالبناء للفعل كما هو واضح أى إنما جاز الضرب أى من
الحاكم للحداخ اه (قوله مطلقا) أى أفادام لا اه خش (قوله ولم يجب الرفع هنا للحاكم الخ) وينبغي
كما قال الزركشى تخصيص ذلك بما إذا لم يكن بينهما عداوة أو لا يفتعن الرفع إلى القاضي مغنى ونهاية (قوله
صدق) أى بالنسبة لعدم مؤاخذته بالنسبة لسقوط نفقتها وكسوتها وسقوط حق القسم فلا تسقط هذه

قول المتن الآتى في المضجع وما بعده في الشرح إلا أن يحمل الآتى على ما يفوت حقها من القسم (قوله وإنما
ضرب للحدو المزبر مطلقا ولوته) تبعه فيه م ثم ضرب عليه وقال هذا لا يصح لأن الزوج لا يحدو ولا يعزر
لحق الله اه فليتامل هل لكلام الشارح محل آخر كان يحمل هذا على غير الزوج كالحاكم (قوله ضدق)
أى بالنسبة لعدم مؤاخذته بالنسبة لسقوط نفقتها وكسوتها وسقوط حق القسم فلا تسقط هذه الأمور بل
هى المصدقة لها (قوله صدق) ويفرق بينه وبين ما لوروى عين انسان وأدعى أنه نظر إلى حرمة في داره من
نحو كوة وإنكر ذلك الإنسان النظر إليها مطلقا فانه المصدق كما هو ظاهر وهذا غير ما يأتى في الصيال فمما
لو اتفقا على الاطلاع واختلفا في تعمد النظر كما هو ظاهر بشدة احتياج الزوج إلى تأديب الزوجة لأن من

إلا أن يفرق بأنه لما كان الحق هنا لنفسه والأولى العفو خفف فيه ما لم يخفف في غيره ولا على وجه أو مهلك ولا لنحو نحيمة لا تطبيقه وقد
يستغنى عنه بالمبرح ولأن يبلغ ضرب حرمة أربعين وغيرها عشرين أما إذا علم أنه لا يفيد فيحرم لأنه عقوبة بلا فائدة وإنما ضرب للحد
والتعزير مطلقا ولو لله لعموم المصلحة ثم ولم يجب الرفع هنا للحاكم لأنه مشق ولأن القصد ردها للطاعة كأفاده قوله تعالى فإن أطعنكم
فلا تبعوا عليمين سيلا ولو ادعى أن سبب الضرب النشوز وإنكر صدق كما يحسنه في المطالب لأن الشرع جعل له وإياها ويجه أنه إنما يحد غيره به

كلامهم ويحمل على ذلك
ايضا ما جاء من مهاجرة
السلف (ولا يضرب في
الظاهر) لعدم تأكيد
الجنابة بالتكرار (قلت
الظاهر يضرب) إن شاء
بشرط أن يعلم إفادة
الضرب قيل وإن لا تظهر
هداوتها ولا لا تعين رفعها
للقاضى وهو متجه مدركا
لانقلا (والله اعلم) كما هو
ظاهر القرآن ولم نأخذ به
في المرتبة الأولى لوضوح
الفرق بين الحالتين ونازع
فيه جمع متأخرون واختاروا
الأول (فإن تكرر ضرب)
أن علم ذلك ايضا مع الوطء
والهجر والأولى العفو ولا
يجوز ضرب مدم أو مبرح
وهو كما هو ظاهر ما يعظم
المه بان يخشى منه مبيح تيمم
وإن لم تنزجر إلا به فيحرم
المبرح وغيره كما يأتى ويؤيد
تفسيرى للمبرح بما ذكر
قول الرويانى عن اصحاب
يضربها بمندبل ملفوف
أو بيده لا بسوط ولا بعصا
اه قد ينافيه ما يأتى في
سوط الحدود والتعازير

والفرق بين وبين الولي واضح وان محله فيمن لم تعلم جرمته واستهتاره والالم يصدق (تنبيه) قوله فان تكررت تصريح بمفهوم قوله اول اولم يتكرر بعد ذلك كرافيه من الراجح ومقابلة (٤٥٦) فاقيل لو قدمه على الزيادة وقيد الضرب فيها بعدم التكرار كان اقعد ممنوع بل

الامور بل هي المصدقة بالنسبة لها سم ونهاية (قوله وبين الولي) اي حيث يصدق بلايين (قوله واضح) لعل وجهه ما قد منعنا عن المعنى وشرح الروض انفا (قوله واستهتاره) اي كثره باطلا (قوله والالم يصدق) اي الابينة فان لم يقمها صدقت في انه تعدى بضرها فيعززه القاضي اه ع ش (قوله قوله فان تكررت) الخ (قوله بعد ذلك) اي متعلق بتصريح وقوله ما فيه اي في قوله ولم يتكرر (قوله فاقيل لو قدمه الخ) قائله الجلال المحلى ووافقه المعنى ووجهه سم راداعلى الشارح راجعه (قوله فيها) اي الزيادة (قوله لان التصريح بالمفهوم انما الخ) لا يخفى ما في هذا الاستدلال اذ دعوى الحصر ممنوعة اه سم (قوله اذا طلبته) الى قوله وايد الخ في المعنى الا قوله ويؤيده الى المتن وقوله وجوب الى المتن (قوله فان لم يتاهل للحجر عليه) عبارة المعنى فان لم يكن الزوج مكلفا او كان محجورا عليه اه (قوله وله) اي للزوج (قوله في ضررها للزوج الخ) (فائدة) ليس لنا موضع بضر المستحق من منعه حقه غير هذا والريق الذي يمتنع من حق سيده اه معنى (قوله تاديبه الحق) وللزوج منع زوجه من عيادة ابويها ومن شهود جنازتهما وجنازة ولدها والاولى خلافه معنى واسنى (قوله كشمته) صريح في ان الشتم ليس نشرزا اه سم (قول المتن فان اساء خلقه واذا الخ) ولو كان لا يتعدى عليها وانما يكره صحبتها الكبر او مرض او نحوه ويعرض عنها فلا شيء عليه ويسن لها استعطافه بما يحب كان تضرع بترك بعض حقها كاتركت سودة نوبتها لعائشة فكان صلى الله عليه وسلم يقسم لها يومها ويوم سودة كانه يسئله اذا كرهن صحبتته لما ذكر ان يستعطفها بما يحب من زيادة النفقة ونحوها نهاية ومعنى (قول المتن فان عاذره) واسكنه بجنب ثقة يمع الزوج من التعدى عليها وهل بحال بين الزوجين قال الغزالي بحال بينهما حتى يعود الى العدل ولا يعتد بقوله في العدل وانما يعتمد قولها وشهود القرائن اه وفصل الامام فقال ان ظن الحاكم تعديه ولم يثبت عنده لم يحل بينهما وان تحققه او ثبت عنده واخاف ان يضرها بامر حاكم لكونه جسورا حال بينهما حتى يظن انه عدل اذ لم يحل بينهما واقصر على التعزير لربما بلغ منها مبلغا يستدرك اه وهو ظاهر فمن لم يذكر الحيلولة اراد الحال الاول من ذكرها كالغزالي والحاوي الصغير والمصنف في تنقيحها اراد الحال الثاني والظاهر كما قال شيخنا ان الحيلولة بعد التعزير والاسكان اه معنى (قوله ان لم يظن فراقه الخ) كان مراده هذا التقييد انه اذا ظن ان مراده فراقها وان الحال لا يلتزم بينهما يسعى في فراقها بغير تعرف فليراجع امر شدي (قوله اي ولو عدل رواية) اي كعبد وامر افة وقوله فيما يظه معتمداه ع ش (قوله ما ياتي) اي انفا (قوله اسكنهما الخ) اي وان ترتب على ذلك زيادة المؤنة لان مصلحة السكنى تعود اليه اه ع ش (قوله لعسر اقامة البينة الخ) عبارة المعنى والاسنى واكتفى هنا بثقة واحدة تنزيل لذلك منزلة الرواية لما في اقامة البينة عليه من العسر اه (قول المتن ومنع

الافقدا ما فعله لان التصريح بالمفهوم انما يكون بعد استيفاء ما في المنطوق فتأمل (ولو منعها حقا كقسم ونفقة الزوجه القاضي توفيقته) اذا طلبته فان لم يتاهل للحجر عليه الزم عليه بذلك وله بالشروط السابقة في ضررها للزوج كما هو ظاهر تاديبها الحق كشمته لمشقة الرفع للحاكم (فان اساء خلقه واذاها) بنحو ضرب (بلاسببها) من غير تعزير والقياس جوازه اذا طلبته لكن اجاب السبكي ومن تبعه بان اساءة الخلق بين الزوجين تغلب والتعزير عايبا يورث وحشة فاقصر على نهيه رجاء ان يلتزم الحال بينهما ويؤيده الوطء في الدبر اول مرة (فان عاد) اليه (عزره) بطلبها بما يراه (فان قال كل) من الزوجين (ان صاحبه متمد) عليه (تعرف) وجوبا فلما يظهر ان لم يظن فراقها ولم يندفع ما ظنه بينهما من الشر الا بالتعرف (القاضي الحال) بينهما (بثقة) اي ولو عدل رواية فيما يظهر ثم رايت ما ياتي عن الزركشي وهو ظاهر فيه (مخبرهما) بفتح اوله وضم ثالثة

شأنها الجرماء عليه ومخالفته ولو لم يقبل قوله لاشتد ضرره وتعلل غرضه (قوله فاقيل لو قدمه الخ) قائله المحقق الجلال المحلى وكان وجهه الاقعية التي ارادها ضعف الفائدة في الاخبار بجواز الضرب عند التكرار عقب الاخبار بان الاظهار جواز الضرب عند عدم التكرار وعدم الحاجة اليه للعلم به منه بخلاف ما لو قدمه على الزيادة لان الاخبار بجواز الضرب عند التكرار عقب الاخبار بعدم جوازه عند عدم التكرار محتاج اليه ومفيد فائدة اي فائدة ثم يحجى النصحيح رد الاحد شق ذلك التفصيل فيكون في غاية حسن المقابلة والانتظام وهذا الترجيح في غاية الحسن والدقة فمنع الاقعية مع ذلك ليس في محله والاستدلال بان التصريح بالمفهوم انما يكون بعد استيفاء ما في المنطوق لا يخفى ما فيه اذ دعوى الحصر المذكور ممنوعة مع ما في ذلك من ضعف الفائدة وفرات حسن المقابلة كما يدرك بالتأمل فيما اثرنا اليه فليتأمل المتأمل والله در ذلك المحقق (قوله كشمته) صريح في ان الشتم ليس نشرزا (قوله في المتن بثقة) اي بنهي ثقة او بسماع خبر ثقة

(الظالم)

بجوارته لها فان لم يكن لها جوارث اسكنهما بجنب ثقة وامره بتعرف حالها وانها اليه

لعسر اقامة البينة على ذلك وكلام المصنف كالرافعي صريح في اعتبار العدالة دون العدد وبه صرح في التهذيب وقال الزركشي الظاهر اعتماده من تسكن النفس لخبيره لانه من باب الخبر لا الشهادة وايد غيرهم بانهم لم يشترطوا صيغة شهادة ولا نحو حضور خصم (ومنع

الظالم) من ظلمه بنهيه له ول مرة بغير تعزير أو ثانيا للتعزير وبتعزيرها مطلقا وكان الفرق أن له شبهة من حيث أن الشارع جعله وليا عليها في التاديب فاحتيط له بخلافها فإن لم يمنع حال بينهما إلى أن يرجع بل يظهر أنه لو علم من جراته وتهوره أنه لو اختلى بها أفرط في إضرارها حال وجوبها بينه وبينها ابتداء لأن الاسكان يجنب الثقة لا يفيد حينئذ ثم رايت الامام قال ان ظن تعديه لم يحل وإن تحققة أو ثبت عنده وخاف ان يضرها ضربا مبرحا حال بينهما ثلاثا يبالغ منها ما لا يستدرك قال غيره فمن لم يذكر الحيلولة أراد الاول ومن ذكرها كالغزالي والحاوي الصغير والمصنف في تنقيحه أراد الثاني وهو صريح فيما ذكرته وشيخنا قال والظاهر أن الحيلولة بعد (٤٥٧) التعزير والاسكان اه وإتماما يتجه

ان لم يعلم من الاسكان تولد مامر (فان اشتد الشقاق) اي الخلاف (بعث القاضي) وجوبا والمنازعة فيه مردودة بان هذا من باب رفع الظلمات وهو من الفروض العامة والمتأكدة على القاضي (حكما) ويسن كونه (من أهله وحكما) ويسن كونه (من أهلها) للآية فلا يكفي حكم واحد بل لابد من حكمين ينظران في أمرهما بعد اختلاف حكم كل به ومعرفة ما عنده (وهما وكيلان لهما) لانهما رشيدان فلا يولى عليهما في حقهما إذا البضع حقه والمال حقها (وفي قول) حاكم (مولىان من الحاكم) لتسميتهما في الآيات حكمين وقد يولى على الرشيد كالمفلس ويحجب بان التولية على مال المفلس لأذاته وما هنا ليس كذلك

فعلى الاول يشترط رضاها بيعتهما (فيوكل) هو حكمه بطلاق وقبول عوض خلع وتوكل) هي حكمها ببذل عوض

الظالم) أي وإذا تبين له حالها منع الظالم منهما من عوده لظلمه اه معنى (قوله له) أي للزوج وقوله وبتعزيرها أي الزوجة عطف على بنهيه له (قوله مطلقا) أي ولو في أول مرة اه عش (قوله فان لم يمنع) إلى قوله وإتماما يتجه في المغنى لإقوله قال غيره وقوله وهو صريح فيما ذكرته لكنه ذكره في شرح فان عاد عزره كما قلناه عنه هناك ثم قال هنا وطريقه أي المنع في الزوج مأسلف وفي الزوجة بالزجر والتاديب كغيرها اه (قوله حال بينهما) أي حتى يظن أنه عدل اه معنى (قوله أراد الاول) أي مجرد ظن تعدى الزوج وقوله أراد الثاني أي مالم تحققة القاضي أو ثبت عنده وخاف أن يضر به ضربا مبرحا (قوله وهو الخ) أي كلام الامام وقوله فيما ذكرته وهو قوله بل يظهر الخ (قوله وشيخنا قال الخ) اعتمده المغنى والنهاية (قوله والاسكان) أي بجوار العدل اه عش (قوله وإتماما يتجه ما قاله الشيخان لم يعلم الخ) أي وإلا حال بينهما ابتداء وجوبا (قوله تولد مامر) أي إفراطا في إضرارها ان ظن أي الحاكم (قوله الخلاف) زاد المغنى والعداوة بينهما بان دام بينهما التساب والتضارب اه (قوله وجوبا) إلى قوله ولا يجوز لو كيل في المغنى (قوله لانهما رشيدان الخ) ولان الطلاق لا يدخل تحت الولاية إلا في المولى وهو خارج عن القياس اه معنى (قوله ويحجب الخ) يتأمل اه سم (قوله وما هنا ليس كذلك) فيه ان التولية هنا في حقهما لا ذاتهما اه سم (قوله فيوكل هو) أي إن شاء وقوله وتوكل هي أي إن شئت نهاية ومعنى (قوله أو تفريق) أي بطلقة فقط اه شرح الروض (قوله فان اختلف الخ) وإن اغنى على أحد الزوجين أو جن ولو بعد استعلام الحكمين رايه لم ينفذ امرهما لان الوكيل ينزع بالانغماء والجنون وإن اغنى على أحدهما أو جن قبل البعث لم يجز بعث الحكمين وإن غاب أحدهما بعد بعث الحكمين نفذ أمرهما كافيا سائر الوكلاء معنى وشرح الروض وقولها وإن اغنى على أخذها الخ في النهاية مثله (قوله اثنين) أي غيرهما اه معنى عبارة النهاية أمينين غيرهما اه (قوله ولا يجوز لو كيل الخ) ولو قال لو كيله خذ مالي أي الذي تحت يدها منها ثم طلقها أو طلقها على أن تأخذ مالي منها اشترط تقديم أخذ المال على الطلاق وكذلك قال خذ مالي منها وطلقها كما نقله في الروضة عن تصحيح البغوي واقره وكالتوكل من جانب الزوج فيما ذكر التوكل من جانب الزوجة كان قالت خذ مالي منه ثم اختلفت في نهاية ومعنى وأسنى (قوله لان وكيله الخ) الاولى لانه وإن أفاد موكله مالا الخ

(قوله بالضم) إلى قوله ثم رايت في النهاية لإقوله ويزيد إلى وإذا فعل (قوله لان كلا لباس للآخر) فكانه

أو الباء بمعنى من كافى قوله تعالى يشرب بها عباد الله عند ابن مالك ومن واقفه (قوله وبتعزيرها مطلقا الخ) كذا مز (قوله في المتن فان اشتد الشقاق) عبارة الروض وخش وجب ان يبعث حكما لها وحكما له برضاها ليصلحا أو يفرق بطلقة ان عسر الاصلاح اه وقوله بطلقة قال في شرحه فقط (قوله ويحجب الخ) يتأمل فيه (قوله وما هنا ليس كذلك) فيه ان التولية هنا في حقهما لا ذاتهما (قوله لان وكيله) أي الزوج

(كتاب الخلع)

(٥٨ - شرواني وابن قاسم - سابع) وقبول طلاق به) ثم يفعلان الاصلح من صلح أو تفريق فان اختلف رأيهما بعث القاضي اثنين ليتفقا على شيء ولتعلق وكالتهما بنظر القاضي اشترط فيهما ما في أميته من حرية وعدالة واهتمام بالمقصد ويسن ذكر رتبتهما فان عجزا عن توافقهما أدب القاضي الظالم واستوفى حق المظلوم ولا يجوز لو كيل في طلاق أن يخالعه لان وكيله وإن أفاده مالا فوت عليه الرجعة ولا لو كيل في خلع أن يطلق مجانا (كتاب الخلع) بالضم من الخلع بالفتح وهو النزاع لان كلا لباس للآخر كما في الآية وأصله قبل الاجماع قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افتدت فان طبن لكم الآية وخبر البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال لثابت بن قيس وقد سأله زوجته ان يطلقها على حديقتهما التي اصدقها إياها خذ الحديقة وطلقها تطليقة وهو اول خلع في الاسلام وأصله مكروه

وقد يستحب كإطلاق ويذهب هذا بند به لمن حلف بالثلاث على شيء لا بدله من فعله وفيه نظر لكثرة القائلين بعود الصفة فالوجه أنه مباح لذلك لا مندوب على أن في التخصيص به تفصيلا (٤٥٨) يأتي في الطلاق فتفتن له وإذا فعل الخلع في الصورة فليشهد عليه فإنه إذا أعادها لا يقبل

بمفارقة الآخر نزع لباسه اه معني (قوله وقد يستحب) أي كان كانت تسمى عشرتها معه على ما يأتي وقضية اقتضاه على الاستحباب أنه لا يكون واجبا ولا حراما ولا مباحا اه ع ش اقول هذا مخالف لقول الشارح الاتي فالوجه أنه مباح الخ (قوله ويذهب هذا الخ) عبارة النهاية فلوحلف بالثلاث على ما لا بد من فعله كان في التخصيص به الخ (قوله على شيء) أي على ترك شيء سم على حج ومثله فعل ما لا بد من تركه على ما يأتي للشارح اه ع ش (قوله لكثرة القائلين الخ) أي فلهما جرى الخلاف في أصل التخصيص به اتني وجه الاستحباب فتمام اه رشدي (قوله بعود الصفة) أي المعلق عليها الطلاق في النكاح الاول في النكاح المجدد بعد الخلع يعني بعود النكاح المجدد بذلك التعليل (قوله تفصيلا يأتي في الطلاق) أي في فصل خطاب الاجنية والتفصيل أنه إذا كانت الصيغة لا فعل أو لم يفعل تخص وان كانت لا فعل فلا اه ك ردي (قوله في هذه الصورة) وهي قوله حلف بالثلاث الخ اه سم عبارة الرشدي يعني في مطلق ما يتخلص بالخلع اه (قوله فليشهد الخ) أي ندبا اه ع ش (قوله إذا أعادها) أي بنكاح جديد وقوله فيه أي الخلع (قوله مامر) أي في النكاح في بحث الشاهدين عند قول المصنف أو باتفاق الزوجين اه ك ردي (قوله لرفع) عبارة النهاية رفع التحليل اه بخذف اللام والضمير مع الاضافة (قوله للوقوع) أي وقوع الطلاق الثلاث وفي سم مانصه قد يقال الموجب للوقوع بقاء العصمة الاولى وهي أي البينة ترفعها ويمكن أن يفرق بان ماصدر منه هنا هو الفعل المحنت لا ينافي مدعاه وهو سبق الخلع بخلاف ماصدر منه ثم وهو ايقاع الثلاث فإنه ينافي مدعاه وهو فساد النكاح اه (قوله بعدم قبول الخ) أي هنا (قوله ووقع رجعي) ضعيف اه ع ش (قوله) كأنه جمع متقدمون عن الشيخ أبي حامد) لكنه رأي مرجوح والمعتمد أنه ليس باكر اه لانه اذا منعها حقها لم يكرها على الخلع بخصوصه شرح مر اقول ولان شرط الاكراه عجز المسكرة عن الدفع وهذا منتف اذا يمكنها الدفع بالحكم الا ان يفرض ذلك عند عجزها عن دفعه بالحكم اه سم (قوله ووقع باثنا) أي لعدم الاكراه اه ع ش (قوله ويأثم) الى قوله وما زعم في النهاية ما يوافق (قوله ويأثم بفعله) أي بمنعها نحو نفقة في الحالين أي حال منعها بقصد الخلع وحال منعها لا بقصد اه ك ردي (قوله وكان الفرق) أي بين بطلان الخلع في الاولى دون الثانية سم ورشدي (قوله وقضية قولهم الخ) يتأمل موقعه سم وقد يقال موقعه تعقيب ماسبق والميل الى الاطلاق اه سيد عمر (قوله اضمار المبط) ان اراد ان قصده ان تختلع مبطل لكنه اضمرة فلم يؤثر قضيته انه لو صرح به ابطال مع ان الوجه انه ليس كذلك فليتأمل اه سم (قوله الاخذ الخ) خبر وقضية الخ اه ك ردي (قوله في الحالين) أي المنع بقصد الخلع والمنع بدونه (قوله مقصود) الى قوله وزعم في النهاية (قوله راجع) وصف ثان لعوض اه رشدي (قوله ولو كان الخ) غاية

قوله فيه وان صدقته على ما جزم به بعضهم ويؤيده مامر ان اتفاقهما على مفسد للعقد بعد الثلاث لا يفيد لرفعه التحليل فان قلت فلم قلت البينة هنا كما هو مقتضى امره بالاظهار لائم قلت يمكن توجيهه بانها هنا لا ترفع العقد الموجب للوقوع بخلافها ثم كانت التهمة فيها اقوى ثم رایت شيخنا اتي بعدم قبول بينته وهو القياس ولا نظر لتفاوت التهمة ولو منعها نحو نفقة لتختلع منه بمال ففعلت بطل الخلع ووقع رجعي كما نقله جمع متقدمون عن الشيخ أبي حامد اولا بقصد ذلك ووقع باثنا وعليه يحمل ما نقله عنه انه يصح ويأثم بفعله في الحالين وان تحقق زناها وكان الفرق انه لما اقرن المنع بقصد الخلع وكان يعسر تخليص مثل ذلك منه بالحكم لم يشقته وتكرره نزل منزلة الاكراه بالنسبة لالتزام المال بخلاف ما اذا لم يقصد ذلك فإنه ينبجع فيه القاضي وغيره غالبا فلم يلحقوه بالاكراه ذلك هذا غاية ما يوجه به ذلك وقضيته قولهم انه لا يؤثر ضممار المبط الاخذ

(قوله على شيء) أي على ترك شيء (قوله وإذا فعل الخلع في هذه الصورة) أي وهي قوله حلف بالثلاث الخ (قوله فليشهد الخ) كذا شرح مر (قوله لا ترفع العقد الخ) قد يقال الموجب للوقوع بقاء العصمة الاولى وهي ترفعها ويمكن أن يفرق بان ماصدر منه هنا هو الفعل المحنت لا ينافي مدعاه وهو سبق الخلع بخلاف ماصدر منه ثم وهو ايقاع الثلاث فإنه ينافي مدعاه وهو فساد النكاح (قوله كأنه جمع متقدمون عن الشيخ أبي حامد) لكنه رأي مرجوح والمعتمد أنه ليس باكر اه ع ش (قوله راجع) وصف ثان لعوض اه رشدي (قوله ولو كان الخ) غاية

اباطلاق صحته ووقوعه باثنا في الحالين كما اقتضاه ما نقله عن الشيخ وما زعم انه كراه فيهما فبعد لان شرطه ان لا يمكن التخصيص منه بالحكم وهنا يمكن ذلك على ما تقرر (هو فقرة بعوض) مقصود كية وقودها عليه راحع الزوج اوسيده ولو كان العوض تقديرا كان خالها على ما في كفها عالين بانه لا شيء فيه

(قوله)

فانه يجب مهر المثل وكذا على البراءة من صداقها او بقيته ولا شيء لها عليه وبؤخذ من اكتفائهم في العوض بالتقدير صحة ما أفتى به البلقيني ومن تبعه فيمن قال لزوجه قبل الدخول ان ابرأتني من مهر ك فانت طالق فابرأتها فانه يصح الابرأ ويقع الطلاق لانها مال الك ل كل المرحال الابرأ واذ صحت لم يرتفع وقال آخرون لا طلاق لان من لازم مهر رجوع النصف اليه فلم يبرأ من الجميع فلم يوجد المعلق به من الابرأ من كله ولان المعلق بصفة يقع مقارناتها كما ذكره في تعاليق الطلاق وأيده بعضهم بأنه يصح خلعا (٤٥٩) المنجز به لكنه يرجع عليها بنصف مهر

المثل لفساد نصف عوضه
برجوعه به للزوج ويجاب
بمنع الملازمة لما مر انما هو
أبرأت ثم طلقها لم يرجع
عليها بشيء وبأن معنى
قولهم في تعاليق الطلاق
الشرط علة وضعية والطلاق
معلولها فيتقارنان في الوجود
كالعلة الحقيقية مع معلولها
انه اذا وجد الشرط قارنه
المشروط فهنا اذا وجد
الابرأ قارنه الطلاق فيقتضي
لفظه والتشطير انما وجد
عقب الطلاق لانه حكم رتبة
الشارع عليه وعقبه لم يبق
مهر حتى يشترط على ان
جمعا على تقدمها بالزمان على
معلولها واختاره السبكي
وغيره بل على الاول بينهما

تقدم وتأخر من حيث الرتبة
ويفرق بين ما هنا والخلع
المنجز بان البراءة وجدت في
ضمنه وفي مسائلنا وجدت
متقدمة على وقت التشطير
فلم يرجع منه شيء اما فقرة
بلا عوض او بعوض غير
مقصود كدم او بمقصود
راجع لغير من مر كان غلق
طلاقا على ابرأتها زيدا عما
لها عليه فانه لا يكون خلعا
بل يقع رجعي او زعم ان
وقوعه في الدم رجعي يمنع

(قوله فانه يجب مهر المثل) اذ قوله في كفها صلة لما وصفت له غايته انه وصفه بصفة كاذبة فتلغو فيصير كأنه خالها
على شيء مجهول اه نهاية (قوله ويقع الطلاق) اي ولا رجوع له عليها بشيء ما بشرط الصداق لانها لم
تأخذ منه عوضا كما ياتي في قوله لم يرجع عليها بشيء ع شورشيدى (قوله واذ صحت الخ) اي الابرأ اه سم
(قوله لان من لازمه) اي في هذه الصورة فلا يفيد جوابا به الاق سم (قوله من الابرأ الخ) بيان
للمعلق به (قوله وأيده) اي قول الآخرين بعدم وقوع الطلاق اه كردى (قوله المنجز) نعمت الخلع (قوله
به) اي صداقها قبل الدخول اه ع ش (قوله ويجاب الخ) اي عن قول الآخرين برد دليله اه كردى
(قوله بمنع الملازمة) اي المتقدمة في قوله لان من لازمه الخ (قوله لما مر) اي في كتاب الصداق في آخر فصل
التشطير اه كردى (قوله انها لو ابرأت الخ) هذا لا يفيد لانها لم تأخذ شيئا وهما ملكت نفسها في نظير
البراءة فهي في معنى المتعوضة عن المهر ومن هنا يمكن الاستدلال على الملازمة اه سم (قوله لم يرجع عليها
بشيء) اي فليس من لازم الطلاق الرجوع اليه اه سم (قوله وبأن معنى الخ) جواب عن قوله السابق
ولان المعلق بصفة الخ اه رشيدى (قوله انه اذا وجد الخ) خبر ان معنى الخ (قوله انما وجد عقب الطلاق)
قد يقال الطلاق علة التشطير والمعلول يقارن علمه اه سم (قوله لانه حكم رتبة الخ) فهو علمه فيتقارنان
اه سم (قوله وعقبه) اي الطلاق (قوله على تقدمها) اي العلة (قوله بل على الاول) هو قوله اذا وجد
الشرط اه ع ش (قوله ويفرق الخ) جواب عن قوله السابق وأيده بعضهم بأنه يصح الخ ورد لنا بيد الخ
(قوله بان البراءة الخ) قد يراد عليه ان البراءة وان كانت في ضمنه لكن الطلاق يقارنها والتشطير انما وجد
عقبه كما قال وعقبه لم يبق مهر حتى يشترط فتأمل اه سم وأقره الرشيدى (قوله اما فقرة) الى قوله وزعم
في النهاية (قوله لغير من مر) اي غير الزوج وسيد (قوله على ابرأتها زيدا) خرج به ما لو علق طلاقها على
ابرأتها من صداقها او غيره فانه يقع بائنا ومنه ما يقع كثير من التعليق على الزوج بانه ان تزوج عليها او
غاب عنها وانحو ذلك وأبرأتها من ربع دينار مثلا من صداقها او غيره مما تستحقه عليه تكون طاقا منه
فحيث ثبت وجود المعلق عليه وابرأتها براءة صحيحة طلقت بائنا كما سيأتي في شرح ولو خالغ بمجهول اه ع ش
(قوله لمقصود) اي للتقييد به (قوله فهل يقع بائنا) كلامه هذا كالصرح في ان العوض هو ابرأ الزوج
وانه لا يقال يجب مهر المثل ولا مانع من ذلك بل قضيته صحة الابرأ اه سم (قوله بعضه) اي بعض المبرأ عنه
(قوله والاول اقرب) اعتمده مر اه سم (قوله لان رجوعه) اي البعض الآخر (قوله انما يتجه

انه لو صرح به باطل مع ان الوجه انه ليس كذلك فليتأمل (قوله صحة ما أفتى به البلقيني الخ) كذا شرح مر
(قوله واذ صحت) اي الابرأ (قوله لان من لازمه) أي في هذه الصورة فلا يفيد جوابا به الاق (قوله لما مر الخ)
هذا لا يفيد لانها لم تأخذ شيئا وهما ملكت نفسها في نظير البراءة فهي في معنى المتعوضة عن المهر ومن هنا
يمكن الاستدلال على الملازمة (قوله لم يرجع عليها بشيء) اي فليس من لازم الطلاق الرجوع اليه (قوله انما
يوجد عقب الطلاق) قد يقال الطلاق علة التشطير والمعلول يقارن علمه (قوله لانه حكم رتبة الخ) فهو علمه
فيتقارنان (قوله بان البراءة الخ) قد يراد عليه ان البراءة وان كانت في ضمنه لكن الطلاق يقارنها والتشطير انما
يوجد عقبه كما قال وعقبه لم يبق مهر حتى يشترط فتأمل (قوله فهل يقع بائنا) كلامه على هذا كالصرح في ان
العوض هو ابرأ الزوج وان لا يقال يجب مهر المثل ولا مانع من ذلك بل قضيته صحة الابرأ (قوله والاول اقرب

كونه بعوض فلا يحتاج لمقصود بربان العوض في هذا الباب يشمل المقصود وغيره فوجب التقييد بالمقصود وكان وقوعه رجعي ما نال كونه
مقصودا لا كونه عوضا لو خالغها على ابرأتها وابرأ زيدا فان ابرأه براءة صحيحة فهل يقع بائنا نظر الرجوع بعوضه للزوج أو رجعيًا نظر الرجوع
البعض الآخر الاجنبى كل محتمل والاول اقرب لان رجوعه لغير الزوج يحتمل انه مانع للبينونة او غير مقتض لها فعلى الثانى البينونة واضحة
وكذا على الاول اذ كونه مانعا لها انما يتجه ان انفرد لا ان انضم اليه مقتضى لها (بلفظ طلاق)

أى بلفظ محصل له صريح أو كناية ومن ذلك لفظ المفاداة الآتى ولكون لفظ الخلع الأصل فى الباب عطفه على ما قبله من باب عطف الاختصاص على الأعم فقال (أو خلع) فالمراد بالخلع فى الترجمة معناه كما أفاده حده له بما مر وأركان زوج وملزم وبضع وعوض وصيغة (شرطه) أى الذى لا بد منه لصحته فلا ينافى كونه ركناً (زوج) (٤٦٠) أى صدوره من زوج وشرط الزوج أن يكون بحيث (يصح طلاقه) لأنه طلاق فلا

يصح من لا يصح طلاقه من يأتى فى بابه (فلو خالع عبداً وعجور عليه بسفه) زوجته معها أو مع غيرها (صح) ولو باقلاً شيئاً وبلا اذن لأن لكل منهما أن يطلق محالاً فبعوض أولى (ووجب) على المختلع دفع العوض (العين أو الدين) (إلى مولاة) أى العبد لأنه ملكه قهراً ككسبه نعم المأذون له يسلم له وكذا المكاتب لاستقلاله وكذا مبيع خالع فى نوبته بناء على دخول الكسب النادر فى المهايأة فإن لم تكن مهايأة فما يخص حرته (ووليّه) أى السفية كسائر أمواله فإن دفعه له فإن كان بغير اذنه فى العين ياخذها الولي أن علم فإن قصر حتى تلفت ضمنها على أحد وجهين رجح ويوجه بأن الخلع لما وقع بها دخلت فى ملك السفية قهراً نظير ما تقرّر فى السيد فحينئذ تركها بيده بعد علمه تقصير أى تقصير فضمنها فإن لم يعلم بها وتلفت فى يد السفية رجح على المختلع بمهر المثل لا البدل أى لأنه ضامنه ضمان عقد لا بدوى الدين يرجع الولي على المختلع

(الخ) قد يقال أنه مخالف لقاعدة تقديم المانع عند اجتماعه مع المقتضى (قوله أى بلفظ محصل) إلى قوله وإن كان باذنه فى المهايأة لا قوله ويوجد إلى فإن لم يعلم وقوله ظاهر أكامر (قوله محصل له) أى للطلاق بمعنى حل العصمة سواء كانت الفرقة بلفظ الطلاق أو غيره اه ع ش (قوله ومن ذلك) أى للفظ المحصل للطلاق (قوله من باب عطف الاختصاص على الأعم) برده عليه أن عطف الاختصاص شرطه الواو سم ورشيدى (قوله أى الذى لا بد منه الخ) ويمكن أن يجاب أيضاً بأن المقصود من الجملة وصف الخبر لا عينه فيكون الخبر موطئاً للمقصود الذى هو قوله يصح طلاقه على حد قوله تعالى بل إنتم قوم تجهلون والوصف المذكور شرط بلا شك ويدل على هذا صنيعه فى القابل الآتى حيث قال وشرط قابله ولم يقل وشرطه قابل فدل على أن المقصود أنما هو شرط الركن لا ذاته اه رشيدى (قوله فلا ينافى) أى قوله وشرطه كونه أى الزوج (قوله أى صدوره من زوج الخ) هذا إنما يناسب ما ذكرناه آنفاً لا ما أول به الشارح المتقن فتأمل اه رشيدى (قوله لأنه طلاق) أى قسم منه (قوله من يأتى) أى من صبي ومجنون ومكره اه مغنى (قوله معها) أى مع زوجته ولو بوكلها وقوله أو مع غيرها أى مع الأجنبية اه ع ش (قوله ولو باقلاً شيئاً) أى قوله نعم فى المغنى لا قوله ويوجه إلى فإن لم يعلم وقوله ظاهر أكامر (قوله لأنه) أى العوض ملكه أى مولى العبد (قوله المأذون له) أى فى الخلع اه ع ش ولعل المراد فى التجارة فليرجع (قوله وكذا المكاتب) أى كناية صحيحة اخذاً من العلة اه ع ش (قوله بناء على دخول الكسب الخ) أى وهو المعتمد اه ع ش (قوله فما يخص الخ) أى فيسلم له ما يخص الخ ولو خالع فى نوبة السيد فكل العوض للسيد اه ع ش أى فيسلم له دون المبيع (قوله فإن دفعه) أى المتلزم اه ع ش (قوله فإن دفعه له) أى دفع العوض لكل من العبد والسيد وقوله بغير اذنه أى اذن كل من العبد والولي اه كرى (قوله فإن كان) أى الدفع للسفيه بغير اذنه أى الولي (قوله ضمنها) أى الولي (قوله رجح) أى الولي (قوله وفى الدين) عطف على فى العين (قوله يرجع الولي على المختلع الخ) نعم أن بادر الولي فاخذه منه برئت كإفى الشامل والبحر اه مغنى زاد الأسنى ولعل وجهه أن المال وإن كان باقياً على ملكها لفساد القبض فهى بدفعه إليه أذنت فى قبضه عما عليها فإذا قبضه الولي من السفية اعتد به اه (قوله لم يطالبه به الخ) عبارة المغنى فلا ضمان فى الحال ولا بعد رشده وهل تبرا فيما بينه وبين الله تعالى وجهان فى الحاوى اه (قوله وكذا فى العبد) راجع لقوله فى العين ياخذها الولي إلى هنا كما هو صريح شرح الروض (قوله لكن له مطالبته الخ) وظاهر أنها لو سلمت العين للعبد وعلم به السيد وتركها حتى تلفت لم يضمنها لأن الإنسان لا يضمن لنفسه اه أسنى وافرهم (قوله لكن له) أى المختلع (قوله أو قبض أو قباض) أى ودلت قرينة على أنه أراد التملك ليوافق ما ساقى من أنه إذا علق بأحدهما وقع بالأخذ باليد ولا يملك اه رشيدى (قوله جازله) لو قال للمختلع لكان أولى ليشمل الأجنبية اه سيد عمر (قوله أن تدفع إليه) وعلى وليه المبادرة إلى أخذه منه أهنية زاد الأسنى فإن لم يأخذه منه حتى تلف فلا غرم فيه على الزوجة اه وقال ع ش قوله وعلى الولي المبادرة الخ أى فإن قصر ضمن على قياس ما مر فى العين اه (قوله لأنها مضطرة الخ) أى لعدم إمكان تخليصها بدون الدفع له وليس المراد بالاضطرار أن يكون ثم ضروره تدعوها إليه اه ع ش (قوله ثم يملكه بعد) أى بعد الدفع (قوله وإن كان باذنه) إلى المتقن ساقط من بعض النسخ وراجعت نسخة تليد الشارح

اعتمده مر (قوله من باب عطف الاختصاص) برده عليه أن عطف الاختصاص شرطه الواو

بالمسمى لبقائه فى ذمته لعدم القبض الصحيح ويسترد المختلع من السفية ما سلمه له فإن تلفت بيده لم يطالب به ظاهر أكامر فى شيخنا الحجة وكذا فى العبد لكن له مطالبته إذا علق نعم لو قيد أحدهما بالطلاق بالدفع أى ونحو إعطاء أو قبض أو قباض كما هو ظاهر أهلية جازلها أن تدفع إليه ولا ضمان عليها إلا أنها مضطرة للدفع إليه ليقع الطلاق على أنه عند الدفع ليس ملكه حتى تكون مقصرة بتسليمه له وإنما هو ملكها ثم يملكه بعدوان كان باذنه صح فى القن فى العين والدين

وفي السفية في العين وحينئذ متى لم يبادر الولي الى اخذها منه فتلقت في يده ضمنها لانه المقصر بالاذن له في قبضها واما الدين ففي الاعتداد بقبضه له وجهان عن الدار كي ورجح الحنطاي الاعتداد به كذا قاله الشيخان وظاهره انهما مع الحنطاي فيما رجحه من الاعتداد وهو ما اقتضاه النص بل ظاهر عبارة البحر وغيره ان الدار كي رجحه ايضا حيث قال كالأوامر ما بالدفع الى اجنبي (٤٦١) اي رشيد وهو ظاهر المذهب وعليه

فاطلاق المتن الاتي انه لا يجوز للزوج توكيل سفية في قبض العوض محل حيث لم ياذن له وليه في القبض والا جاز لانه اذا صح قبضه دين نفسه بالاذن فدين غيره كذلك بجماع ان ما في الذمة لا يبرأ منه الا بقبض صحيح وقد جعلوه هنا صحيحا باذن وليه فليصح باذنه ايضا عن الغير ويؤيد ذلك القاعدة السابقة في الوكيل ان الاصل فيه ان ما صح مباشرة له بنفسه صح وتوكله فيه عن الغير وهذا يعلم ان تقييد جمع متأخرين منهم السبكي صحة قبضه بما اذا كان العوض معيناً او علق الطلاق بنحو دفعه اليه بعيد من كلامهم وان هذا التقييد انما يحتاج اليه فيما اذا لم ياذن له الولي كما تقرر او على الوجه الثاني وهو انه لا يعتد بقبضه ولو مع اذن الولي له فيه وجزم به الدار كي فلا يبرأ بتسليم العوض اليه مطلقاً الا اذا بادر الولي فاخذه منه فيبرأ حينئذ على المنقول المعتمد ووجهه الاذرعى بان المال وان كان باقيا على ملكها لفساد

شيخنا الزمى رحمه الله تعالى فرايته الحق هذه الزيادة بنسخته بعد ان لم تكن فيها وصحح عليها اه سيد عمر (قوله وحينئذ) اي حين اذ دفع العين للسفية باذن وليه (قوله بقبضه له وجهان الخ) صنيع شرح الروض صريح في جريان الوجهين في قبض العين ايضا (قوله وظاهره) اي كلام الشيخين (قوله وهو) اي الاعتداد وكذا ضمير قوله الاتي رجحه (قوله حيث قال) اي الدار كي عبارة عن شرح الروض وعبرة الاذرعى قال في البحر والتخليص قال الدار كي فيه وجهان احدهما تبرأ كالأوامر ما بالدفع الى اجنبي وهو ظاهر المذهب والثاني لا تبرأ لان المحجور عليه ليس من اهل القبض فلا يفيد الاذن شيئا ثم قال وظاهر سياقه ان الترجيح للدار كي اه (قوله وعليه) اي رجحان الاعتداد بقبض السفية الدين باذن وليه وكذا الاشارة في قوله الاتي وبهذا يعلم (قوله توكيل سفية) حكاية بالمعنى ولفظ المتن الاتي توكيل محجور عليه (قوله لم ياذن له) اي للسفية (قوله وقد جعلوه) اي قبض السفية هنا اي في مخالفتها مع زوجته (قوله ويؤيد ذلك) اي قوله فليصح باذنه الخ وقال السكردى اي الجواز اه (قوله بنفسه) الاولى لنفسه باللام (قوله وبهذا الخ) اي برجحان الاعتداد بقبض السفية باذن وليه (قوله فيما اذا لم ياذن الخ) اي ومع الاذن يصح في الدين ايضا (قوله كما تقرر) اي بقوله نعم لو قيد احدهما الخ اه كرى (قوله او على الوجه الثاني) اي من الوجهين المحكيين عن الدار كي (قوله لا يعتد بقبضه) اي قبض السفية العوض عينا كان او ديناً كما هو صريح شرح الروض (قوله وجزم به) اي بالوجه الثاني (قوله فلا يبرأ) اي المختلغ تفريع على الوجه الثاني المرجوح (قوله بتسليم العوض) اي عينا او ديناً كما مر عن شرح الروض (قوله مطلقاً) اي اذن له الولي في القبض او لا (قوله ويظهر ان هذه المبادرة الخ) اي على الوجه الثاني مطلقاً واما على الوجه الاول والراجح فينبغي اخذاً من سابق كلامه ومن الروض مع شرحه مما ياتي آنفاً عن السيد عمر تخصيصه بقبض الدين بلا اذن (قوله لانها ان اخذته الخ) لعل الانسب تذكير الضمان بارجاعها للولي (قوله فيرجع وليه عليها الخ) حاصل ما تقرر ان العوض اما ان يكون عينا او ديناً فان كان عينا واذن الولي في الدفع له او لم ياذن ولم يكن يمكن من اخذها فلم يفعل حتى تلقت برى المختلغ في الحالين وان لم ياذن الولي ولم يتمكن من اخذها منه لم يبرأ المختلغ بل يرجع الولي عليه بمهر المثل وان كان ديناً واذن الولي في دفعه او لم ياذن ولم يكن يبرأ في اخذه برى المختلغ في الحالين فان لم ياذن ولم يخذ منه حتى تلف رجع الولي على المختلغ بالمسمى اه سيد عمر وفي سب ما يوافقه (قوله ثم رايت الخ) كان الاولى ذكره قبل قوله السابق وعليه فاطلاق المتن الخ (قوله لترجيح الاول) اي من الوجهين المحكيين عن الدار كي (قرل المتن قابله) اي الخلع ولو عبر بالباذل او بالمأتم لشم المأتمس وسلم من ايراد الوكيل الاتي في الشرح انتهى سيد عمر (قوله او ملتصقة) الى قوله فان قلت في النهاية الا قوله وقرله شيخنا الى المتن وكذا في المغنى الا قوله وسياتي الى المتن وقوله والكلام في رشيدة الى المتن وقوله وقد يجاب

(قوله وفي السفية الى آخر كلامه) حاصل ما ذكره في الدفع الى السفية الاعتداد بالدفع اليه وبراءة الدافع في العين ان اذن الولي او علم وفي الدين ان اذن او بادر واخذه منه وهذا حاصل ما في الروض وشرحه ثم قال في الروض فرع خلع العبد ولو مدبر بلا اذن جائز والتسليم اليه كالسفيه لكن المختلغ يطالبه بعد العتق بما ناف تحت يده اهل قال في شرحه بخلاف ما تلف في يد السفية لا يطالبه به لاف الحال ولا بعد الرشد الى ان قال وظاهر انها لو سلمت العين للعبد وعلم به السيد وتركها حتى تلفت لم يضمها لان الانسان لا يضم لنفسه اه وهذا يدل

القبض فهي بدفعه اليه اذنت في قبضه عما عليها فاذا قبضه الولي من السفية له اعتد به ويظهر ان هذه المبادرة لا تلزم الولي لانه لا ضرر على السفية ببقائه في يده لانها ان اخذته فواضح واخرته حتى تلفت في يد السفية او اتلفه فهي المقصرة فيرجع وليه عليها بعوضه ووقع الشارح هنا انه مزج المتن بما عبره صريحاً في وجوب الدفع للسفية باذن الولي وهو بعيد حتى على الوجه الاول لان فيه ورطة بقاءه في ذمة المختلغ على الوجه الثاني فكان الوجه جواز ذلك لا وجوبه ثم رايت شيخنا انتصر ايضا لترجيح الاول (وشرط قابله) او ملتصقة من زوجة اجنبي

ليصح خلعه من اصله التكليف والاختيار والمسمى وسيأتي أن الوكيل السفية إذا أضاف المال إليها يقع بالمسمى وقد ترد على عبارته (الطلاق تصرفه في المال) بأن يكون غير محجور (٤٦٣) عليه سلفه أورد لأن الاختلاع التزام المال فهو المقتصد ومنه (فإن اختلعت أمة) ولو

إلى الماتن (قوله) ليصح خلعه من أصله تكليف واختيار والمسمى (الخ) صريح في أنه لا يشترط في صحة الخلع من أصله الرشد وسيأتي في خلعه السفية خلافاً فكان الاصول ابقاء الماتن على ظاهره نعم يرد على الماتن صحة الخلع بالامة فليحررها رشيدى وقد يجاب على بعد بان المراد من أصل الخلع الطلاق وبالمسمى العين المعنية في الخلع (قوله وبالمسمى) عطف على قوله من أصله اسم أي وشرط. فأنه ليصح اختلاعه بالمسمى إطلاقاً تصرفه اه عش (قوله وسياتي) أي قبيل الفصل الآتي اه كردى (قوله ان الوكيل السفية) أي عن الملتزم المطلق التصرف اه عش (قوله وقد ترد) أي مسألة الوكيل السفية إذا أضاف الخ (قوله او رق) انظره مع وجوب المسمى الدين في صورة الامة الآتية اه سم وقد مر مثله عن الرشيدى مع جوابه آفاً (قوله ولو مكاتبه) المعتمد فيها لو خالعت المكاتبه بدين بغير اذن السيد وجب مهر المثل كما فاده كلام العراقي في شرح البهجة فلا مخالفة بين المكاتبه وغيرها الا في هذه الصورة مر أما بالعين فهي مساوية لمتحصنة الرق في وجوب مهر المثل اه سم وسياتي عن النهاية والمغنى ما وافقه (قوله وإلا) أي بان تكون الامة غير رشيدة (قوله وإلا فكالسفية الخ) قضيته أنه يقع رجعيها ولا مال وظاهره ولو بعين مال للسيد اذن لها في الاختلاع بها فليراجع اه سم أقول ولن ينفى وقوعه في هذه بائناً لأن الملتزم للعوض في الحقيقة هو السيد اه عش (قوله ويأتي عن المغنى وشرح الروض ما يصرح بذلك) أي الوقوع بائناً وكذا يصرح بذلك قول الشارح الآتي او على صحته بالعين او الكسب في صورتيهما الآتيتين اه (قوله على السفية المهمة) انظر ما ضبط الامة السفية المحجور عليها (قوله او على صحته بالعين الخ) وهو قضية صنيع الاسنى (قول الماتن بدين) أي في ذمتها او عين ماله أي السيد اه معنى (قوله او مال غيره) أي عين مال اجنبي اه معنى (قوله او عين اختصاص الخ) انما قيد بالعين لاجل قول المصنف الآتي وفي صورة الدين المسمى اه رشيدى (قوله كذلك أي السيد او غيره) (قوله بعوض) أي فاسدنهاية ومعنى (قوله نعم ان قيد الخ) عبارة المغنى محل ذلك اذا انجز الطلاق فان قيده بتملكك تلك العين لم تعلق اه (قوله لم تعلق) هذا كما ترى مفروض عند عدم الاذن اموالها السيد في الاختلاع بعين فالمتجه انها تعلق سم وعش أقول وفي المغنى وشرح الروض والشارح ما يصرح بذلك (قوله يتبعها به بعد العتق) شامل للمكاتبه وإن كانت تملك سم على حجب وسياتي في الشارح انها تخالف الامة فيما لو اختلعت بدين بلا اذن الخ وقوله بعد العتق أي كله اه عش (قوله حينئذ) أي حين فساد العوض (قوله ولو خالعت به مال الخ) ان كانت الصورة ان المال دين كما هو المتبادر كان الاولى تأخيرها عن مسألة الدين الآتية اه رشيدى أي كما فعل المغنى (قوله فسد) أي الشرط او العوض (قول الماتن في صورة الدين المسمى) أي الا المكاتبه فمهر المثل كما مر عن سم وسياتي عن النهاية والمغنى (قوله التزام الرقيق) أي للدين وقوله بعد العتق أي كله اه عش (قوله وان اذن السيد لها الخ) أي ولو كانت سفية مغنى واسنى

على برامتها في دفع العين اليه بغير اذن سيده اذا علم بها قبل التلف (قوله وبالمسمى) عطف على قوله من أصله (قوله اورق) انظره مع وجوب المسمى الدين في صورة الامة الآتية (قوله ولو مكاتبه) المعتمد فيها خالعت المكاتبه بدين بغير اذن السيد وجب مهر المثل كما فاده كلام العراقي في شرح البهجة فلا مخالفة بين المكاتبه وغيرها الا في هذه الصورة مر اما بالعين فهي مساوية لمتحصنة الرق في وجوب مهر المثل (قوله والا فكالسفية الحرة الخ) قضيته أنه يقع رجعيها ولا مال وظاهره ولو بعين مال للسيد اذن لها في الاختلاع بها فليراجع (قوله لم تطلق) هذا كما ترى مفروض عند عدم الاذن اموالها السيد في الاختلاع بعين فالمتجه انها تطلق لانها مع الاذن يمكنها تملكها بالعين وان لم تكن مالكة لها كالأذن لها سيدها في بيع العين (قوله بعد العتق) شامل للمكاتبه وإن كانت تملك (قوله وإنما يحمل عليه للضرورة) هذا لا يفيد مع كونه مقتضاه في حقها دائناً (قوله في الماتن وان اذن وعين عينا الخ) قال في الروض فان قال اختلعتي بما شئت

مكاتبه على تناقض فيها والكلام في رشيدة وإلا فكالسفية الحرة فيما يأتي وقول شيخنا ولو سفية اخذاً من قول الماوردى لم يفرقوا بين رشدها وسفيتها وهو مقتضى كلام الام ويتعين حمله على السفية المهمة او على صحته بالعين او الكسب في صورتيهما الآتيتين اما بالنسبة لما يلزم ذمتها في الصور الآتية فلا بد من عدم الحجر كما هو واضح (بلا اذن سيد) لها رشيد (بدين او عين ماله) او مال غيره او عين اختصاص كذلك (بانت) لوقوعه بعوض نعم ان قيد بتملكها العين له لم تطلق (وللزوج في ذمتها مهر مثل) يتبعها به بعد العتق واليسار (في صورة العين) لانه المرد حينئذ ولو خالعت به مال وشرطه لوقت العتق فسد ورجع بمهر المثل بعد العتق وتعجب منه السبكي لانه شرط يوافق مقتضى العقد فكيف يفسده وقد يجاب بانه ليس مقتضاه اختياراً وإنما يحمل عليه للضرورة (وفي قول قيمتها) ان تقوم والا فلتها (و) له في صورة الدين المسمى

كما يصح التزام الرقيق بطريق الضمان ويتبع به بعد العتق واليسار (وفي قول مهر مثل) قول ويفسد المسمى ورجحه أصله وجري عليه كثيرون لانها ليست اهلاً للالتزام (وان اذن) السيد لها في الاختلاع

(وعين عيناله) من ماله (أو قدر دينا) في ذمتها كاف درهم (فامتثلت تعاق) الزوج (بالمعين) في الأولى عملا باذنه نعم ان اذن لها ان تخالعه برقبته او هي تحت حر او مكاتب لم يصح لان الملك يقارن الطلاق فيمنعه ومن ثم لو عاق طلاق (٦٣٣) زوجته المملوكة لمورثه بموته لم تطلق

الا اذا قال ان مت فانت حرة (وبكسبها) الحادث بعد الخلع ومال تجارتها الذي لم يتعلق به دين (في الدين) في الثانية عملا باذنه ايضا فان لم تكن مكتسبة ولا ماذونة في ذمتها تتبع به بعد عتقها ويسارها وخرج بامتثلت ما لو زادت على الماذون فيه فانها تتبع بالزائد في الدين وبدله في العين بعد العتق فان قلت قياس اختلافهما بعين بلا اذن ان الواجب هنا في العين الزائدة حصتها من مهر المثل لو وزع على قيمتها وقيمة العين الماذون لها فيها قلت القياس ظاهر الا ان يوجه اطلاقهم هنا وجوب الزائد بانه وقع تابعا للماذون فلم يتمحض فسادوه فوجب بدله (وان اطلق الاذن) بان لم يذكر فيه دينا ولا عينا (اقتضى مهر المثل) اي مثلها (من كسبها) المذكور وما يدها من مال التجارة كالمطلقة لعبد في النكاح فان زادت عليه فكما مر امام بعضه فان اختلعت بمسكها فذهب او بمسكها فذهب في الامة او هما اعطى كل حكمه المذكور (وان خالغ سفيهة) اي محجورا عليها بسفه بالف (او قال طلقتك على الف) او على هذا (قبلت)

(قول المتن وعين له) اي للخلع عينا الخ فان قال لها اختلعي بما شئت فلا حجر فيها فلم ان تخلعي بمهر المثل وبازيد منه ويتعلق الجميع بكسبها وبمال تجارة يدها اه اسنى (قول المتن أو قدر دينا الخ) قال الماوردي ولا يجوز لها عند الاذن في الخلع في الذمة ان يخالغ على عين يدها ويجوز العكس اه سم عن شرح الروض وقوله ولا يجوز لها الخ ولو فعلت هل الحكم كما اذا لم ياذن السيد لها في الخلع فتبين بمهر مثل يتبعها الزوج به بعد العتق واليسار او كما اذا اطلق الاذن فتبين بمهر مثل من كسبها وما يدها من مال التجارة ويظهر الثاني فليراجع (قوله فيمنعه) اي ملك المنكوسة منع وقوع طلاقها (قوله طلاق زوجته المملوكة الخ) اي الغير المدبرة مغنى وروض ويفيد قول الشارح الا في الاذنا الخ (قوله بموته) اي المورث وكذا ضمير قال اه سم (قوله الا اذا قال الخ) عبارة المغنى والاسنى لان ملك الزوج لها حالة وموت ابيه يمنع وقوع الطلاق ولو كانت مدبرة طلقت لعتقها بموت الاب اه (قوله ومال تجارتها الخ) عبارة المغنى وبما في يدها من مال التجارة ان كانت ماذونة اه (قوله في الثانية) مقابل لقوله في الاولى اه سم عبارة الرشيدى قوله في الثانية الا صوب حذفه اه وله لان قول المتن في الدين يغنى عنه (قوله ولا ماذونة) اي في التجارة اه غش (قوله) وخرج بامتثلت ما لو زادت الخ) وكذا خرج بذلك ما لو قدر السيد دينا وخالعت بعين ماله فلم الحكم كما اذا امتثلت لعتاق الزوج بالمقدر في ذمتها او كما اذا اطلق السيد الاذن فيتعلق بمهر مثلها في ذمتها فان زاد المهر على المقدر فتتبع بالزائد بعد العتق واليسار ويظهر الثاني فليراجع (قوله وبدله) اي من مثل او قيمة بدليل السؤال والجواب اه سم (قوله بان لم يذكر) الى قوله وفيما اذا علم في النهاية الا قوله فان قلت الى الكلام وكذا في المغنى الا قوله او بالف الى المتن وقوله وان تعينت المصلحة الى الكلام (قوله المذكور) اي الحادث بعد الخلع (قوله وما يدها الخ) اي ان كانت ماذونة اه مغنى اي ولم يتعلق به دين كما مر (قوله فكما مر) اي فيما اذا عين عينا او قدر دينا فزادت اه سم وكان الاولى الاقتصار على تقدير الدين عبارة المغنى فان زيادة تطالبها بعد العتق اه (قوله فكما مر في الامة) اي في حالتي الاذن وعدمه اه سم اي فتبين بمهر مثل يتبعها الزوج به بعد العتق واليسار عند عدم اذن السيد في الخلع ويتعلق بكسبها وبمال التجارة يدها عند اطلاقه الاذن وبالمعين عند تعيينه وبالمقدر في ذمتها المتعلق بكسبها وما يدها من مال التجارة عند تقديره والله اعلم (قوله او بهما اعطى كل الخ) يتردد النظر بالنسبة لما يخص السيد هل الواجب بدله اخذا بما تقررا انما لم يلو زادت على ماذونه او بنسبته من مهر المثل محل تامل ولم يبين حكم ماله اختلعت بدن هل يطالب بتجميعه ويؤخذ بما تملكه او بمقدار حريتها وتبقى حصة الرق الى العتق محل تامل ايضا اه سيد عمر اقول الاقرب من التردد الاول الشق الاول اخذا من جواب السؤال المار انفا في الشارح ومن التردد الثاني الشق الثاني اخذا مما مر عن ع ش من ان مطالبة الامة بعد عتق الكل (قول المتن وان خالغ سفيهة) ظاهره سواء علم سفيها ام لا اه ع ش وسياتي في الشارح اعتماده (قوله اي محجورا الخ) اي حسابان بلغت مصالحة لدينها وماله ثم بذرت وحجر عليها القاضي او شرعا بان بلغت غير مصالحة لاحدهما اه ع ش (قوله بالف) عبارة المغنى بلفظ الخلع كان قال خالعتك على الف اه (قوله او بالف الخ) عطف على قول المتن على الف (قوله وليس للولي الخ) اي فاذنه لغو (قوله حمله) اي اطلاقهم (قوله)

فلا حجر اه وفي شرحه ما يتعين مراجعته (قوله او قدر دينا في ذمتها) قال في شرح الروض قال الماوردي ولا يجوز لها عند الاذن في الخلع في الذمة ان تخالغ على عين يدها ويجوز العكس اه (قوله بموته) الضمير فيه وفي قال بعده للمورث وقوله في الثانية مقابل لقوله في الاولى (قوله وبدله) اي من مثل او قيمة بدليل السؤال والجواب (قوله فان زادت عليه فكما مر) اي فيهما اذا عين عينا او قدر دينا فزادت (قوله او بمالك السيد فكما مر) اي في حالتي الاذن وعدمه

او بالف ان شئت فشايت فورا او قالت له طلقني بالف فطلقها (طلقت رجعي) ولغاذا ذكر المال وان اذن لها الولي فيه لعدم اهليتها لالتزامه وليس للولي صرف مالها في هذا ونحوه وان تعينت المصلحة فيه على ما اقتضاه اطلاقهم ويتعين حمله على ما اذا لم يخش مالها من الزوج

ولم يمكن دفعه الا بالخلع لينبغي (٤٦٤) جوازه اعنى صرف المال في الخلع اخذ ان انه يجب على الوصى دفع جائر عن مال موليه اذا لم

يندفع الا بشيء فان قلت هو لا يؤثر بينونة لان الزوج لا يملكه قلت الغالب في الواقع رجعيما انه يؤول الى بينونة فكان جواز ذلك محصلا ولو ظنا لسلامتهما من اخذ مال لها اكثر من ذلك والكلام فيما بعد الدخول والابانت ولا مال كانه عليه المصنف وهو واضح وفيما اذا لم يعاق الطلاق بنحو ابرائها من صداقها والالم يقع خلافا للسبكي وان ابراته لا يبرأ وفيما اذا علم انه لا يصح التزامها المال والالم يقع على ما شذ به الامام وان تبعه جمع لكن المنقول المعتمد انه لا فرق لتقصيره ومن ثم افتى بعضهم بانه لو حكم بالاول حاكم نقض حكمه اخذا من قول السبكي ليس للحاكم الحكم بالشاذ في مذهبه وان تاهل لترجيحه وليست المرافقة كالسلفية في ذلك على المعتمد فلا يقع عليها مطلقا لان السلفية متأهلة للالتزام بالردحالا ولا كذلك الصبية (فان لم تقبل لم تطلق) لان الصيغة تقتضى القبول نعم ان نوى بالخلع الطلاق ولم يضم التماس قبولها وقعر رجعيما كما يعلم مما ياتي ولو علق

ولم يمكن دفعه الخ) كان الظاهر او امكن دفعه بغير الخلع والافينبغي الخ فتأمل اه رشيدى (قوله) فينبغي جوازه) لكن يتجه على هذا وقوع الطلاق رجعيما لعدم صحة المقابلة وعدم ملك الزوج وانما جاز الدفع للضرورة سم اه ع ش وياتي في الشارح التصريح بذلك وعبارة السيد عمر قد يقال ينبغي ان يكون محله اى الانبغاء المذكور اذا غلب على ظنه عدم الرجعة لكونه عاميا يتخيل انها بانث منه اما لو كان عارفا بالحكم وعلم من حاله انه مع اخذ المال والخلع المذكور يرجعها فينبغي ان يمتنع وان اشتبه امر الزوج فحمل تردد دول اللاحوط عدم جواز الدفع لان الاصل فيه الخطر فلا يجوز العدول عنه الا عند تحقق المبيع وان كان الغالب ما افاده الشارح فليتأمل اه (قوله) اخذ ان انه يجب الخ) يؤخذ من التنظير ان المراد الوجوب على اصل ما جاز بعد امتناعه وجب اه سيد عمر (قوله) دفع جائر الخ) اى بمال من مال المولى اه رشيدى (قوله) فان قلت هو لا يؤثر بينونة الخ) اى بل لا يكون رجعيما فقد تقع الرجعة بعده الا يحصل دفع المال شيئا وبما تقرر علم ان هذا السؤال والجواب ليسا في نسخة الفاضل الحنشى والالم يستدرك بقوله لكن يتجه الخ اه سيد عمر (قوله) والكلام) اى قول المصنف وان خالغ سفيمة او قال طلة تلك على انف فقالت الخ (قوله) والابانت ولا مال) قال الزركشى والاذرعى كذا اطلقوه ويذنبى تقيد به اذا علم الزوج سفهها والا فينبغي انه لا يقع الطلاق لانه لم يطاق الا في مقابلة مال بخلاف ما اذا علم لانه لم يطمع في شيء اه اسنى اه سيد عمر وهو مخالف لقول الشارح الا فى لكن المنقول المعتمد الخ (قوله) وفيما اذا لم يعلق الخ) كقوله الا فى وفيما اذا علم الخ عطف على قوله فيما بعد الدخول (قوله) وفيما اذا لم يعلق الخ) قال المديرى صورة خلع السفيمة كان تقول خالغنى بكذا او يقول طلقنك على كذا ونحو ذلك اما اذا قال ان ابرأتى من كذا فانت طالق فابراته فلا طلاق ولا براءة لانه تعليق على صفة ولم توجد انتهى اه كردى (قوله) بنحو ابرائها) اى السفيمة اه ع ش (قوله) خلافا للسبكي) كذا فى المغنى وفي النهاية خلافا لغيره لان المعاق عليه وهو الابرأ لم يوجد كما افى به السبكي واعتمده البلقينى وغيره وعبارة المغنى وان افى السبكي وقوع الطلاق اذ لا وجه له لان الصفة المعاق عليها هى الابرأ لم توجد فلا يقع الطلاق اه قال ع ش قوله وهو الابرأ اى بمعنى اسقاط الحق وان وجد لفظ الابرأ لعدم الاعتداد به اه (قوله) بالاول) اى بعدم الوتوع في صورة الجهل (قوله) وان تاهل لترجيحه) صادق بما اذا علم موليه ذلك ورضى به وهو محل تأمل والحال ان الحكم فى حد ذاته لا ينتقض لعدم مخالفة النص والقياس الجلى اه سيد عمر (قوله) وليست المرافقة الخ) عبارة المغنى وللحجج اسباب خمسة ذكر المصنف منها ثلاثة الرق والسفه والمرض واسقط الصبا والجنون لان الخلع منهم الغرور لو كانت المختلة تميزه كما جرى عليه ابن المقرئ لانتفاء املية القبول فلا عبرة بعبارة الصغيرة والمجنونة بخلاف السفيمة وجعل البلقينى الممييزة كالسفيمة اه (قوله) مطلقا) اى لا بانثا ولا رجعيما وان قبات اه سم (قول) الماتن فان لم تقبل الخ) هو تصريح بمفهوم ما قبله نهاية ومغنى (قوله) لان الصيغة الخ) فاشبهت الطلاق المعاق على صفة فلا بد من حصولها ولو قال رشيدة ومحجور عليها بسفه خالغتها كالف فقالت احدهما فقط لم يقع الطلاق على واحدة منهما لان الخطاب معهما يقتضى القبول منهما فان قبلنا بانث الرشيدة لصحة التزامها بهم المثل للجهل بما يلزمهما من المسمى وطلقت السفيمة رجعيما مغنى ونهاية (قوله) نعم) الى قوله وعلل في النهاية الا قوله رجح شيخنا احتماله الثانى (قوله) بما ياتي) اى فى اوائل الفصل الا فى (قوله) لم يقع على الارجح الخ) وهو كذلك اه مغنى (قوله) من احتمالين له الخ) ولك ان تقول الاوجه ان يقال ان كان عالما بسفهها وبعدم صحة اعطائها تعين الاحتمال الثانى للقطع بعدم ارادة حقيقة الاعطاء وان كان جاهلا به تعين الاحتمال الاول لان الظاهر ارادة الحقيقة ثم ينبغي ان محل هذا التفصيل فيما اذا اطاق ولم يرد احدهما على التعيين اما اذا

(قوله) فينبغي جوازه) اعنى صرف المال في الخلع شرح مر لكن يتجه على هذا وقوع الطلاق رجعيما لعدم صحة المقابلة وملك الزوج وانما جاز الداع للضرورة فليحجر (مطلقا) اى لا بانثا ولا رجعيما وان قبلت (قوله) لم يقع على الارجح عند البلقينى الخ) اعتمده مر

لأنه يقتضى التملك ولم يوجد فرق بينه وبين ما يأتى في الأمة بأن تلك لزوماً هي المثل فهي اهل لا التزامه بخلاف السفينة ورجح شيخنا احتمالاً الثاني وهو انسخ الاعطاء عن موانه الذي هو التملك الى معنى الافاض فطلق رجعيها وعلا بتزويل اعطائها منزلة قبولها اه وفيه نظر وان قال انه مقتضى كلام الشيخين لان الاصل في الاعطاء انه يقتضى الملك وانما رجعا عنه في الامتلاء فقرر ان لها ذمة قابلة للالتزام ببذل المعطى ولا كذلك السفينة فاجربناها على القاعدة لان اعطاءها لا يقتضى ملكا ولا بدلاله ويرفق بين قبولها واعطائها بان اعتبار قبولها ليس لوجود تعليق محض يقتضى التملك بل لما فيه ثباته تعليق على ما لا يقتضى الملك بخلاف اعطائها فان التعليق به محض ومنزل على الملك ولم يوجد فاندفع تنزيله منزلة وليس من التعليق منه قولها بذلتك او بذلت من غيرك صدق على طلاق (٤٦٥) فقال انت طالق فيقع رجعيها لان التعليق انما تضمنه كلامها لا كلامه

وحينئذ لا يبرأ وان كانت رشيدة لان هذا البذل لغو لانه لا يستعمل الا في الاعيان وبفرض صحته في الديون هو متضمن لتعليق البراء وتعليقه يبطله ثم رأيت غير واحد افتوا بما ذكرته مع تعرض بعضهم لكون ابن عجيل والحضري قالا بوقوعه بائناً بمهر المثل لكنه اشار الى ان ذلك لم يثبت عنهما وبعضهم وهو الكمال الراد شارح الارشاد للمبالغة في رد هذه المقالة فقال في حاكم حكم بالبينونة ينقض حكمه اى لانه لا وجه له اذ الزوج لم يربط طلاقه بعوض ولا عبرة بكونه انما طلق لظنه سقوط الصداق عنه بذلك لتقصيره بعدم التعليق به ومن ثم لو قال بعد البذل انت طالق على ذلك فقبلت وقع بائناً بمهر المثل لانه لم يعلق بالبراءة حتى يقتضى فسادها عدم الوقوع بل بالبذل وهو لا يصح فوجب مهر المثل ولك ان تحمل كلام ابن

اراد احدهما على التعيين فينبغي ان لا يقطع قطعا عند ارادة التملك ان يقطع قطعا عند ارادة الافاض رجعيها اه سيد عمر (قوله لانه) اى الاعطاء اه سم (قوله ولم يوجد) اى التملك (قوله و فرق بينه) اى التعليق باعطاء السفينة (قوله و بن ما ياتي) اى في العمل الا في شرح لكن بشرط اعطاء فوراً (قوله لا التزامه) اى مهر المثل بدلا عن المعطى ولو قال للالتزام كان اولى (قوله فيه نظر) اى في ترجيح الشيخ (قوله يقتضى الملك) الاولى التملك (قوله عنه) اى الاصل (قوله على القاعدة) اى من عدم وقوع الطلاق اذ لم يوجد المعلق عليه (قوله ولا بدلاله) اى للمعطى (قوله بين قبولها) اى السفينة حيث وقع الطلاق فيه رجعيها (واعطائها) اى حيث لم يقع الطلاق فيه (قوله ولم يوجد) اى الملك (قوله تنزيله) اى اعطاء السفينة منزلة اى قبولها (قوله وليس من التعليق) الى قوله ولك ان تحمل في النهاية الا قوله منه وقوله او بذلت من غيرك وقوله وان كانت رشيدة وقوله لغو الى متضمن (قوله منه) اى من الزوج اه سم اى والجار متعلق بالتعليق (قوله من غيرك) اى بلا ذكر لفظة لك (قوله فيقع رجعيها) ينبغى ان يحله ان علم بفساد البراءة فان جهله وقع بائناً بمهر المثل كما في ان طلقته فانت برى من صدق امر اه سم وسياتي عن النهاية مثله وفي الشارح خلافة (قوله لانه لا يستعمل الخ) اى لغة اخذ بما ياتي (قوله صحته) اى استعمال البذل (قوله بما ذكرته) اى بوقوع الطلاق رجعيها (قوله لكنه) اى بعضهم (قوله ان ذلك) اى القول بالوقوع بائناً الخ (قوله وبعضهم) عطف على بعضهم وقوله للبالبالغة عطف على لكون الخ (قوله هذه المقالة) اى المحكية عن ابن عجيل والحضري (قوله لانه لم يربط طلاقه بعوض) اى فالذى ينبغى وقوعه رجعيها سم على حج اه ع ش (قوله فقبلت) اى وهى رشيدة اه سم (قوله وقع بائناً الخ) اعتمده مر اه سم (قوله وهو لا يصح) اى لانه في معنى تعليق البراء كما سراه رشيدى (قوله بذل مثل الصداق) هل يرد على هذا ما تقدم ان البذل لا يستعمل الا في الاعيان سم اقول يرد عليه بلا شك والفرق بينهما تحكم اه سيد عمر وقد يجاب بان ملحظ الشارح قوله السابق وبفرض صحته الخ مع قوله اللاحق اذ لا يستعمل الخ ومع توافقهما في النية (قوله وجعله عوضا) كان المراد انها ارادت بما قالته معنى طلقته على مثل صدق وانتهى اراد بما قاله معنى طلقته على ذلك اه سم (قوله ثم ان علمه) اى الصداق وقوله وجب اى مثل الصداق (قوله كما هو) اى البراء المتبادر منها اى من لفظة بذلت (قوله لما بينهما من التناهي) اى اذا البراء اسقاط والبذل تملك (قوله ارادة ذلك) اى الابراء به اى بالبذل (قوله طلاقها بصحة براءتها) مبتدأ وخبر (قوله وقد تقرر الخ) اى

(قوله لانه) اى الاعطاء (قوله وليس من التعليق منه) اى من الزوج (قوله فيقع رجعيها) ينبغى ان يحله ان علم بفساد البراءة فان جهله وقع بائناً بمهر المثل كما في ان طلقته فانت برى من صدق امر (قوله فقبلت) اى وهى رشيدة (قوله وقع بائناً الخ) اعتمده مر (قوله مثل الصداق) هل يرد على هذا ما تقدم ان البذل لا يستعمل الا في الاعيان (قوله رجعله عوضا) كان المراد انها ارادت بما قالته معنى طلقته على مثل صدق

(٥٩ - شرواني وابن قاسم - سابع) عجيل والحضري ان صح عنهما على ما اذا نوب بالبذل مثل الصداق وجعله عوضا في هذه الحالة يقع بائناً بلا شك ثم ان علمه وجب والا فمهر المثل بخلاف ما اذا لم ينو بذلك فانه لا وجه له لوقوع بائناً حينئذ لانها ان ارادت ببذلت البراء كما هو المتبادر منها اذ لا تستعمل عرفا الا في ذلك فان قلنا ان البذل لا يصح استعماله مرادها البراء لما بينهما من التناهي كما ياتي بيانه اخر الفصل الذى بعده هذا فواضح ان طلاقه لم يقع بعوض اصلا فلا وجه لوقوعه رجعيها وان قلنا انه يصح ارادة ذلك به لغلبة استعماله فيه عرفا فهو ابراء معلق وهو لا يصح لانه حينئذ بمنزلة ابراءك من صدق على طلاق فقال انت طالق وهذا ابراء باطل لانه معلق بالطلاق واذا بطل ابراء لم يبق عوض يقتضى البينونة وبسليم انه ليس تعليقاً وان على معنى مع نظير طلاقها بصحة براءتها فلا عوض هنا لم يمتزم ايضا فلا بينونة وقد تقرر ان

طعمه فيه بلا لفظ بدل عليه لا يفيد شيئا فافاضح انه لا وجه لما قاله ذاك الامامان الا ان حمل على ما ذكرته وما يدين ذلك ما يأتي عن ابن عجيل ثم انه لو علق بالبراءة فانت بلفظ البذل لم يقع لانه لا يحتمله فهذا صريح في رد ما قاله هنا من البيئونة ان لم نحمله على ما ذكره وان الوجه الذي لا يجوز غيره فيما عدا هذه الصورة انه لا يقع الا رجعيًا فتأمل ثم رايت صاحب العباب قال في فتاويه ما حمله ان علم الزوج بمقات اي بحكمه انه لا معاوضة فيه فهو مبتدى بطلاق فيقع (٤٦٦) رجعيًا وان ظن أنه وجد منها التماس بعوض صحيح فيظهر فيه احتمالان أحدهما عدم

لوقوع لان جوابه يقدر فيه إعادة ذكر ذلك العوض المذكور وهو لو قال كذلك جاهلا لم تطلق إذ لا عوض صحيح ولا فاسد بل ولا التماس طلاق فكانه قال ابتداء طلقك بكذا ولم تقبل ثم قال والاحتمال الثاني وقوعه بمهر المثل كقولها ان طلقني فانت بريء من صدقي فطلق جاهلا بفساد البراءة على ما اختاره البلقيني وغيره من الفرق بين علمه وجهله وهذا الاحتمال ضعيف لانه في هذه الصورة وجد منها التماس الطلاق فالفساد إنما هو في العوض فقط وفي مسئلتنا لم تلتمس طلاقا أصلا اه وما وجه به ما اعتمده من وقوعه رجعيًا في حالة العلم موافق لما قدمته ان طلاقه لم يقع بعوض أصلا ومن عدم وقوعه في حالة الجهل لما ذكره يرد قولنا السابق انه لم يرتبط طلاقه بعوض ولا عبرة بكونه إلى آخره فان قلت ينافي افتاءه المذكور قوله في عابه ويظهر ان

بقوله ولا عبرة بكونه الخ (قوله على ما ذكرته) وهو قوله على ما إذا نوي يا بذر من الصدق اه كرى (قوله) يعين ذلك) اي انه لا وجه لما قاله الخ (قوله ثم) اي في آخر الفصل الذي بعده هذا اه كرى (قوله انه الخ) بدل من قوله ما يأتي الخ (قوله لانه) اي البذل لا يحتمله اي البراءة (قوله على ما ذكر) اراد به قوله ما إذا نوي يا بذر مثل الصدق اه كرى (قوله وان الوجه الخ) عطف على قوله انه لا وجه الخ (قوله هذه الصورة) إشارة إلى قوله ما ذكر اه كرى (قوله قال) اي في مسألة البذل (قوله إعادة ذكر ذلك العوض) اي بذر الصدق اه كرى (قوله لو قال كذلك) اي طلقك على بذر صدقك في جواب قولها اه كرى (قوله جاهلا) أي بحكم ما قالته من أنه لا معاوضة اه كرى (قوله بل ولا التماس الخ) فيه ما سيأتي عن سم وسيد عمر (قوله ثم قال) اي صاحب العباب (قوله على ما اختاره البلقيني الخ) أفتى شيخنا الرملي بما اختاره البلقيني وغيره اه سم واعتمده النهاية عبارته والوجه وقوعه باثنا ان ظن صحته ووقوعه رجعيًا ان ظن بطلانه ويحمل كل على حالة اه (قوله في هذه الصورة) اي في قولها ان طلقني فانت بريء الخ (قوله وفي مسئلتنا لم تلتمس طلاقا الخ) فيه نظر سم والامر كما قال إذ قولها بذلت صدقي الخ ظاهر في التماس اه سيد عمر (قوله وما وجه الخ) اي صاحب العباب (قوله لما ذكره) اي من التعليل بقوله لان جوابه مقدر الخ (قوله انه لم يرتبط طلاقه بعوض الخ) اي فالذي ينبغي وقوعه رجعيًا اه سم (قوله افتاءه المذكور) وهو وقوع الطلاق رجعيًا في حالة العلم (قوله ان بذلت صدقي على طلاقك اه كرى) اي فيقع باثنا كما يأتي في آخر الفصل الاتي (قوله قلت لا ينافيه الخ) كان مراده حمله على حالة صحيحة تأتي اه سم (قوله لما يأتي الخ) اي في الفرع المذكور آخر الفصل الاتي المصدر بمسئلة الاصبحي اه سم (قوله فيه) اي ابرائك على الطلاق وقوله بما فيه اي فيما يأتي الخ والباء متعلق بيأتي وقوله ميسوطا حال بما فيه (قوله يقع هنا) اي فيما لو قال انت طالق على صحة البراءة فابرات براءة صحيحة اه كرى (قوله في ذلك) اي احتمال المعية (قوله ان قلت) اي وهي رشيدة كما مر عن سم (قوله فلا وجه الخ) اي

وأنه أراد بما قاله معنى طلقك على ذلك (قوله على ما اختاره البلقيني الخ) أفتى شيخنا الشهاب الرملي بما اختاره البلقيني وغيره وقد يقال قياس افتاءه بذلك موافقة ابن عجيل والحضرمي إذا كان الزوج جاهلا الا ان يفرق بما فرق به صاحب العباب في فتاويه (قوله وفي مسئلتنا لم تلتمس الخ) فيه نظر (فائدة) في فتاوى السيوطي مسألة إذا قالت الزوجة ان طلقني فانت بريء من صدقي فهل يقع الطلاق رجعيًا ام يجب فيه مهر المثل كما لو كان العوض فاسدا ام لا يقع الطلاق حلا على ان تعليق البراءة لا يصح الجواب إذا قالت ان طلقني فانت بريء من صدقي لم يحصل البراءة لان تعليقه باطل وهل يقع رجعيًا ولا شيء او باثنا ويلزمها مهر المثل وجهان جزم الرافعي والنووي بالاول في الباب الرابع من ابواب الخلع وجز ما بالثاني نقلا عن القاضي الحسين واقراه في الفروع المشورة آخر الخلع وذكر الاسنوي في المهمات ان الاول هو المشهور في المذهب واقتصر عليه الرافعي في الشرح الصغير لكن مال في الكبير إلى الثاني بحثا وبه اجاب القفال في فتاويه والغزالي وصححه ابن الصلاح انتهى (قوله انه لم يرتبط طلاقه بعوض) اي فالذي ينبغي وقوعه رجعيًا (قوله قلت لا ينافيه الخ) كان مراده حمله على حالة صحيحة تأتي (قوله لما يأتي) اي في الفرغ المذكور آخر الفصل الاتي المصدر بمسئلة الاصبحي (فائدتان) الاولى في فتاوى السيوطي قالت له زوجته انت بشاهد لا برئت

بذلت صدقي على طلاقك ابرائك على الطلاق قلت لا ينافيه لما يأتي فيه ثم عن الخوارزمي بما فيه ميسوطا ولو قال انت طالق وجه على صحة البراءة فان أبرأت براءة صحيحة وقع وإلا فلا ويظهر انه يقع هنا رجعيًا كما هو التحقيق المعتمد في طلاقك بصحة براءتك لان الباء هنا كما احتملت المعية المردودة قول المحب الطبري يقع باثنا كذلك على تأتي بمعنى مع فسوات الباء في ذلك ولو قالت بذلت صدقي على طلاقك وتخلي لي بيتك فقال انت طالق على ذلك ولا أخلي لك البيت وقع باثنا كما قاله جمع وهو ظاهر ان قلت وإلا فلا وجه للبيئونة

وعليها قال بعضهم بمهر المثل ولا يبرأ من المهر وقال بعضهم يوزع المسمى على مهر المثل (٤٦٧) وقيمة البيت أى نظير ما مرفى الوصية

بمنفعة مجهولة لأنها بذلت
مهرها فى مقابلة الطلاق
والتخلى فوقع بما يقابله
منه وفى ان أبرأتنى من
صدائقك فقلت نذرت لك
به قال جمع لا يقع شىء أى
والنذر صحيح واستشكل
بان هبة الدين لمن عليه إبراء
ورد بقصد صيغة الإبراء أى
والهبة المتضمنة لها ولا نظر
لتضمن النذر لها أيضا لانه
تضمن بعيد كما هو ظاهر
وحله حيث لم ينو سقوط
الدين عن ذمته والابان
بذلك وبرىء (ويصح اختلاع
المريضة مرض الموت) لان
لها صرف ما لها فى شهوراتها
بخلاف السفينة (ولا يحسب
من الثلث الا زائد على مهر
مثل) لان الزائد عليه هو
التبرع وليس على وارث
لخروجه بالخلع عن الارث
ومن ثم لو ورث بينوة عمومة
مثلا توقف الزائد على
الاجازة مطلقا اما مهر المثل
فاقل فن راس المال وفارقت
المكاتبة بان تصرف المريض
اقوى ولهذا لزمته نفقة
الموسرين وجاز له صرف
المال فى شهوراته بخلاف
المكاتبة ويصح خلع
المريض الزوج باقل شىء
لانه يصح طلاقه بجائفاولى
بشىء ولان البضع لا تعلق

وجه مرضى ولا لما مرفى الاحتمال الثانى لصاحب العباب يجرى هنا أيضا (قوله وعليها) أى بينونة اه
سم عبارة السيد عمر لا يخفى ان هذا التفريع لما يتضح مع قطع النظر عما زاده بقوله وهو ظاهر امام مع النظر
له فيظهر انها تبين بالصدوق لوجود انطوائى على ذلك أى الصدوق مع قبولها وقوله ولا اخلى لا تأثير له
كما هو واضح اه (قوله بما يقابله) أى الطلاق منه أى المسمى (قوله وفى ان أبرأتنى الخ) أى فيما لو قال ان
أبرأتنى فانت وقالت فى جوابه نذرت الخ والجار متعلق بقوله الا ترى قال جمع الخ (قوله وحله) أى قول الجمع
انه لا يقع شىء (قوله اذالم ينو) أى من الإبراء (قوله لان لها) إلى قوله والاجنبى فى النهاية والمغنى (قول
المتن ولا يحسب من الثلث الخ) قال فى الروض فان خالعت بعد قيمته مائة ومهر مثلها خمسون فالحجاة بنصفه
فان احتمله الثلث اخذه ولا فله الخيار بين ان ياخذ النصف وما احتمله الثلث من النصف الثانى وبين ان
يفسخ أى المسمى وياخذ مهر المثل لان كان أى عليها دين مستغرق فيتخير بين ان ياخذ نصف العبد وبين
ان يفسخ ويضارب مع الغرماء بمهر المثل الى آخر ما اطال به بما يوضح المقام اه سم (قوله هو التبرع) أى
المتبرع به (قوله وليس) أى هذا الزائد او التبرع على وارث أى تبرعا عليه لخروجه أى الزوج
لو ورث أى الزوج اه ع ش (قوله مطلقا) أى سواء كان الزائد على مهر المثل مقدار الثلث او اقل
او اكثر اه رشيدى (قوله وفارقت) أى المريضة اه ع ش (قوله المكاتبة) أى حيث جعلوا خلعا
تبرعا وإن كان بمهر المثل أو اقل مغنى وسم عبارة ع ش أى حيث لم يتعلق العوض بما فى يده إن كان
اختلاعا بغير اذن السيد اه (قوله الزوج) وقوله بعدد الاجنبى هما بدل من المريض بدل مفصل من يحمل
ع ش اه سم (قوله لا تعلق للوارث به) عبارة المغنى لا يبقى للوارث لو لم يخالعه اه (قوله ويعتبر من الثلث)
فان لم يخرج من الثلث فما الحكم اه سيد عمر (قوله مطلقا) أى سواء كان مهر المثل او اقل او اكثر
سيد عمر وسم (قوله ووارثه) أى الاجنبى اه سم (قوله مطلقا) أى زاد على مهر المثل ام لا (قوله قلت

وطلقنى فأتى لها به فقالت أبرأتك فقال أنت طالق ثلاثا فقال له قل ان شاء الله فقال ان شاء الله الجواب ان
كانت تعلم القدر الذى لها عليه صحت الإبراء والالم تصح واما الطلاق فانه تجزى ولم يعلقه على الإبراء فالظاهر
وقوعه صحت الإبراء ام لا ولا ينفعه قوله بعد ذلك ان شاء الله اه واول بنبغى انه لو قال اردت أنت طالق ثلاثا
ان صحت الإبراء ان يقبل للقرينة فلا يقع ان لم تصح وقوله ولا ينفعه الخ وجهه ان شرط التعليق ان يقصده
قبل فراغ الكلام ولم يوجد ذلك هناك الثانية فى فتاوى السيوطى ايضا مسألة رجل قال لزوجته ان أبرأتنى من
جميع ما يلزمنى لك فانت طالق فأبرأت منه ثم قال أنت طالق وبعد مضى قدر ثلاث درج قال أنت طالق ثلاثا
فهل تبين باللفظ الاول او يقع رجعا واذ اقامت بعدم بينونة لكون الإبراء لا يقبل التعليق فهل تبين بقواه
انت طالق الثانية التى قالها بعد الإبراء هل يقع طلقان او يقع رجعتين وتلحقه الطلقة الثانية الجواب
ان كان القدر المبرأ منه معلوما صحت الإبراء ووقع الطلاق باثنا ولم يلحق شىء بعد ذلك وان كان مجهولا
لم تصح ولم يقع الطلاق المعلق على الإبراء ثم قوله بعد انت طالق يقع به طلقة رجعية ثم تكمل الثلاث بقوله
بعد أنت طالق ثلاثا و قول السائل لكون الإبراء لا يقبل التعليق ليست هذه الصورة من تعليق الإبراء بل هى
من تعليق الطلاق على الإبراء فالإبراء معلق عليه لا معلق فليفهم اه (قوله وعليها) أى بينونة (قوله فى
المتن ولا يحسب من الثلث الخ) قال فى الروض فان خالعت بعد قيمته مائة ومهر مثلها خمسون فالحجاة بنصفه
فان احتمله الثلث اخذه ولا فله الخيار بين ان ياخذ النصف وما احتمله الثلث من النصف الثانى وبين ان
يفسخ وياخذ مهر المثل لان كان دين مستغرق فيتخير بين ان ياخذ نصف العبد وبين ان يفسخ ويضارب
مع الغرماء بمهر المثل الى آخر ما اطال به بما يوضح المقام (قوله وليس) أى التبرع (قوله وفارقت المكاتبة)
أى حيث لم يعتبروا مهر المثل فاقل من الثلث واعتبروا خلع المكاتبة تبرعا (الزوج وقوله بعدد الاجنبى)
هما بدل من المريض بدل مفصل من يحمل ش (قوله مطلقا) أى بمهر المثل والزائد (قوله لو كان ووارثه) أى

للوارث به والاجنبى من ماله ويعتبر من الثلث مطلقا لانه تبرع محض فان قلت قضية العلة أن الزوج لو كان ووارثه احتيج للاجازة مطلقا قلت
لا لان التبرع ليس عليه لان ما اخذه فى مقابلة عصمته التى فكها فان قلت فهو تبرع عليها حينئذ فلينظر لكونها ووارثه للاجنبى قلت

العائد إليها فلا تكون راضية وبقرضه (٤٦٨) فعدم اذنها لم يحض التبرع عليها والحاصل ان ما هنا كغداة الاسير في ان التبرع ليس

على الأسر بل على المأسور لكنه مع ذلك غير محض لان انتفاعه بالمال المبذول امر تابع لفكك من الأسر لا مقصود فكذا هنا فتامله ونظروا في قولهم السابق الا زائد على مهر مثل لا هنا لان البضع مقوم على الزوجة فنظر انميته والزائد عليها لا على الاجنبي فلم ينظر لذلك (و) يصح اختلاع (رجعية في الاظهر) لانها في حكم الزوجات نعم من عاشرها وانقضت عدتها لا يصح خلعه اياها كما يحضه الزر كشي مع وقوع الطلاق عليها لان وقوعه بعد العدة تغليظ عليه فلا عصمة يملكها حتى ياخذ في مقابلتها ما لا كما في قوله (لا بائن) بخلع او غيره اذ لا يملك بضعه او يسعلم بما ياتي انه بعد نحو وطه في ردة او اسلام احد نحو وثنيين موقوف (ويصح عوضه قليلا وكثيرا دينيا وعينا ومنفعة) كالصداق ومن ثم اشترط فيه شروط الثمن فلو خالع الاعمى على عين لم تثبت نعم الخلع على ان تعلمه بنفسها سورة من القرآن تمتع لما مر من تعذره بالفراق وكذا على انه برى من سكنها الحرمة اخر اجها من المسكن فلها السكنى وعليها فيها مهر المثل وتحمل الدراهم في

العائد الخ) يحتاج لتأمل اه سيد عمر (قوله فعدم اذنها الخ) قد يقال حتمية التبرع لا يتوقف دفعها على اذن المتبرع عليه وبقرضه فما يقال فيما لو اذنت له ان يتخلعها بما له نعم قد يفرق اى بين العائد الى الزوج والعائد الى الزوجة بان العائد إليها منفعه لا تقبل الا شراك اه سيد عمر (قوله والحاصل) اى حاصل ما في المقام (قوله ان ما هنا) اى في خلع الاجنبي المريض (قوله امر تابع لفكك الخ) فيه تأمل اذ انتفاع الاسير بالمال المبذول هو نفس فكك من الاسر لا امر اخر تابع له (قوله ونظروا) بتخفيف الظاء جواب سؤال مشؤ ه قوله ويعتبر من الثلث مطلقا وقوله في قولهم السابق اى في اختلاع المريض ولو عبر به كان اولى وقوله لا زائدا الخ اعلمه مفعول قوله ونظروا الامقول قولهم السابق وقوله لا هنا اى في خلع الاجنبي عطف على في قولهم السابق عبارة الكردى قوله ونظروا في قولهم السابق الخ اى اعتبروا الزائد من الثلث ثم اه كردى (قوله والزائد) عطف على قيمته وقوله لا على الاجنبي عطف على قوله على الزوجة ع ش اه سم (قوله ويصح اختلاعه) الى قول المتن ويصح في المغنى الا قوله لان وقوعه الى المتن الى قول المتن ولو خالع في النهاية لا قوله فلو خالع الى نعم (قوله في حكم الزوجات) اى في كثير من الاحكام نهاية ومغنى (قوله من عاشرها) اى الرجعية معاشره الا زواج بلا وطه مغنى واسنى (قوله عدتها) عبارة المغنى وشرح الروض الاقراء والاشهر اه (قوله لان وقوعه) اى الطلاق (قوله انه) اى الخلع بعد نحو وطه الخ ادخل بالنحو استدخال الماء المحترم (قوله موقوف) عبارة الروض مع شرحه والخلع في الردة منها او من احدهما بعد الدخول موقوف فان اسلم المرتد في العدة تبين صحة الخلع ولا فلا لا تقطاع الناح بالردة وكذا لو اسلم احد الزوجين او نحوهما بعد الدخول ثم خالع وقف فان اسلم الاخر في العدة تبين صحة الخلع ولا فلا اه (قول المتن عوضه) اى الخلع اه مغنى (قوله ومن ثم اشترط فيه) اى العوض شروط الثمن اى من كونه متمولا معلوما مقدورا على تسليمه اه مغنى (قوله على ان تعلمه) اى الزوج نفسه (قوله من تعذره) اى التعليم (قوله وعليها فيها) اى في الخلع على التعليم والخلع على البراءة من السكنى وقوله مهر المثل اى وتبين اه ع ش (قوله وتحمل الدراهم الخ) اى فيما اذا قال خالعتك على عشرة دراهم مثلا كما هو واضح وانظر لاذ لم يعتد بالمعاملة بالدراهم كافي هذه الازمان اه رشيدى وميل القلب الى انه يحمل على غالب نقد البلد مطلقا فيراجع (قوله الخالصة) وهى المقدر كل درهم منها بخمسين شعيرة وخمسين آه ع ش (قوله فلا يقع باعطاء مغشوش الخ) عبارة النهاية لا على غالب نقد البلد ولا على الناقصة او الزائدة وان غلب التعامل بها لا ان قال المعلق اردتها واعتدت ولا يجب سؤاله فان اعطته الوازنة لا من غالب نقد البلد طلق وان اختلفت انواع فضتها وله رده عليها ويطالب ببدها وان غلبت المغشوشة تراعطاها لم تطلق ولها حكم الناقصة ولو كان نقد البلد خالصا فاعطته مغشوشا تبلغ نقرته المعلق عليه طلق ومالك المغشوشة بغشها الحفار ته في جنب الفضة فكان تابعا كما مر في مسئلة فعل الدابة جزم بذلك ابن المقرئ اه قال غ ش قوله ولا يجب سؤاله اى عم اراده بل يجب نقد البلد ما لم يقل اردت خلافة وتوافقته الزوجة عليه وقوله لا من غالب نقد البلد اى او من نقد البلد بالاولى لكنه لا يطالب ببدها بل يملكها وقوله وله رده الخ مفهوما انه لو لم يرددها عليها استقر ملكه عليه وقوله ويطالب ببدها اى من الدراهم الاسلامية الخالصة وقوله ولها حكم الناقصة تاي في انها لا تطلق بها ويردها عليها فهو من عطف اعملة على المعلوم اه وقال الرشيدى قوله ويطالب ببدها اى من الغالب رقر له ولها حكم الناقصة تاي فيقبل قوله اردتها ولا تطلق الا باعطاء الخالصة من اى نوع وله ان يرددها الخالصة ويطلبها بالمغشوشة كما في شرح الروض اه (قوله كسوب) الى قوله وقد اختلف جمع في النهاية لا فوله خلافا الى ومثل ذلك ر قوله وتظير شارح الى وظاهر وقوله وم

لاجنبي (قوله والزائد) عطف على قيمة وقوله لا على الاجنبي عطف على قوله على الزوجة ع ش (قوله وبمعلوم ومجهول) هلا باننا بمالمعلوم وحصة المجهول من مهر المثل اقول يجب بان شرط التوزيع ان يكون الجزء معلوما ليتأتى التوزيع عليه اذ المجهول لا يمكن فرضه ليعلم مقابله من مهر المثل فيتعذر معرفة حصته لذلك

الخلع المنجز على نقد البلد وفي المعلق على دراهم الاسلام الخالصة فلا يقع

في باعطاء مغشوش على ما صحه ونوزعا فيه (ولو خالع بمجهول) كشر من غير تعيين ولا وصف أو بمعلوم ومجهول أو بمافى كفه

ولا شيء فيه وإن علم ذلك كإمر (أو نحوه) مصوب أو (خبر) ولو لم يلموه وهما مسلمان أو غير ذلك من كل فاسد يقصدو الخلع معها (بانت بهم المثل) لانه عد على منفعة بضع فلم يفسد بفساده ورجع إلى مقابلة كالنكاح ومن (٤٦٩) صرح بفساده راده من حيث العوض

(وفي قول يبدل الخبر) المعلومه نظير ما مر في الصداق على الضعيف ايضا هذا حيث لا تعليق او علق باعطاء مجهول يمكن مع الجهل بخلاف ان أرتأتى من صداقك ومعتك مثلا او دينك فانت طالق فإبراته جاهلة به او بما ضم إليه فلا تطلق لانه لا يتعلق بإبراه صحيح ولم يوجد كما في ان برئت خلافا من فرق بينهما هنا اما الفرق باقتضاء الاولى مباشرتها للبراءة بلفظها او مرادفه دون نحو النذور ولا كذلك الثانية فواضح لا نزاع فيه ومثل ذلك ما لو ضم للبراءة إسقاطها لحضنة ولذا لانها تسقط بالاسقاط وجهله كذلك وقولهم لا يشترط علم المبرأ محلها فيما لا معاوضة فيه بوجه كما اعتمد جمع محققون منهم الزركشي وغلظ جمعا اخذوا كلام الاصحاب على إطلاقه فاخذ جمع بعدهم بهذا الاطلاق ليس في محله وإن انتصر له بعضهم واطال فيه فان علماه ولم تتعلق به زكاة وإبراته رشيدة في مجلس التواجب وسأني يانه وقع باثنا فان تعلقت به زكاة فلاطلاق لان المستحقين ملكوا بعضه فلم يبرأ من كله تنظير شارح فيه وجزم

في شرح إلى ولو أبرأته وقوله ومر في الضمان ماله تعلق بذلك (قوله ولا شيء فيه) الاولى التانيث (قوله وإن علم) اي الزوج ذلك اي انه لا شيء في كفها (قوله كإمر) اي في شرح هو فرقة بعوض (قوله نحو مصوب) يغني عنه قوله الآتي أو غير ذلك الخ (قوله وهما مسلمان) سيد كر محترزه (قوله أو غير ذلك) اي غير الخبر (قوله والخلع معها) اي اما مع الاجنبي فسياتي عش وسم (قول التانيث يبدل الخبر) وهو قدرها من العصور اه معنى (قوله هذا حيث) إلى قوله اما الفرق في المغني (قوله هذا) اي الخلاف اه عش عبارة المغني ومحل البيونة بالمجهول اه (قوله باعطاء مجهول يمكن الخ) يتأمل المراد به ويحتمل ان يكون المراد به ما في اصل الروضة هنا وهو ما نصه وإن قال ان اعطيتي ثوبا بصفته كذا فانت طالق فاعطته ثوبا بتلك الصفة طلقت اه سيد عمر (قوله يمكن) اي الايعطاء عبارة الاذرعى محل البيونة ووقوع الطلاق في الخلع بالمجهول إذا كان بغير تعاقب أو معلقا باعطاء المجهول ونحوه مما يتبعه في إطلاقه مع الجهالة اما إذا قال مثلا ان أبرأتني من صداقك الخ اه رشيدى (قوله او دينك) عاطف على صداقك (قوله جاهلة به) اي الصداق او الدين وقوله بما ضم إليه اي الى الصداق (قوله كافي ان برئت الخ) أي كالأطلاق فيه الوال ان برئت من صداقك او دينك فانت طالق فإبراته جاهلة به (قوله من فرق الخ) اي وقال بالوقوع في الاولى دون الثانية (قوله لا نزاع فيه الخ) نعم يتردد النظر في ان برئت هل يشمل برائة الاستيفاء حتى لو اعطاها الزوج او اداها عنه اجنبي طلقت او يقتصر على برائة الاسقاط لانها المتبادرة من العبارة محل تأمل ولعل الاول اقرب لان لفظ برئت حقيقة في القسمين اه سيد عمر (قوله ومثل ذلك) اي في عدم وقوع الطلاق وقوله ما لو ضم للبراءة الخ والكلام في المعلق كما هو الفرض اما لو طلقها على عدم الحضنة فقط او على ذلك مع البراءة طلقت وعابها مهر المثل ولا تسقط حضنتها كما مر فيما لو طلقها على ان لا سكنى لها اه عش (قوله وجهله) الى قوله وتنظير شارح في المغني الا قوله فاخذ جمع الى فان علماه وقوله وابرأته الى وقع (قوله وجهله كذلك) اي جهل الزوج بالمبرأته كجهل المرأة به فيمنع وقوع الطلاق اه عش وفي سم عن فتاوى السيوطى ما حصله ان الرجوع فيما لو قال ان أبرأتني من صداقك فانت طالق فإبراته وقوع الطلاق باثنا بشرط ان يكون الابراء في المجلس وان تنوى الزوجة البراءة من المعلق عليه وان يكونا عاين بقدره اه (قوله لا يشترط علم المبرأ) بفتح الراء اي من إبراه غيره واما المبرأ بكسر هاء فيشترط علمه مطلقا اه معنى (قوله وغلظ) اي الزركشي (قوله بعدهم) اي اجمع المحققين (قوله فان علماه) محترزه ما تقدم من ان جهل احد الزوجين يمنع الوقوع اه عش (قوله في مجلس التواجب) انظر ما قضيته اه رشيدى (قوله ملكوا بعضه) اي فلا تصح البراءة من ذلك البعض اه معنى (قوله فلم يبرأ من كله) اي فلم توجد الصفة اه معنى (قوله وليس) اي العلم في البراءة (قوله لانه) أي الربح (قوله قياسا) أي البراءة على ذلك اي القراض (قوله ومر في شرح قوله الخ) اي في البيع (قوله والحاصل) اي حاصل ما مر (قوله ان ما هناك) اي فيما مر مما لا يضر جهله (قوله اما معين) اي كنفقه واحد غالب في البلد وإن لم يعلمه العاقدان (قوله وهو) اي ما لا معاوضة الخ (قوله مسألة الكتابة) اي في مسألة إسقاط السيد من المكاتب اه سيد عمر عبارة الشارح هناك ولا ينافي ذلك ما صرحوا به في الكتابة التي بدرأهم ان السيد لو وضع عنه دينارين ثم قال اردت ما يقابلها من الدراهم صح

(قوله والخلع معها) سياق محترزه (قوله وجهله) أي الزوج (فائدة) في فتاوى السيوطى مسألة رجل قال لزوجته ان أبرأتني من صداقك فانت طالق فاذا أبرأته هل يقع عليه الطلاق باثنا او رجعا وهل يشترط ان تبرأ على الفور وهل يشترط على كل منهما بالقدر المبرأ منه الجواب الرجوع في هذه الصورة وقوعه باثنا بشرط ان يكون في المجلس كما نبه عليه الزركشي في قواعدوه بشرط ان تنوى الزوجة البراءة من المعلق عليه وبشرط

جمع بوقوعه باثنا بمر المثل ليس في محله كما ياتي آخر الباب وظاهر أن العبرة بالجهل به حالا وإن أمكن العلم به بعد البراءة وليس كفارتك ولك سدس ربع عشر الربح لانه منتظر فكفى علمه بعدو البراءة ناجزة فاشترط وجود العلم عند ما قد دفع قياسا على ذلك ومر في شرح قوله وفي البلد نقد غالب تعين ماله تعلق بذلك والحاصل ان ما هناك اما معين أو فيما لا معاوضة فيه وهو مسألة الكتابة ولو أبرأته ثم ادعت الجهل

بقدره فان زوجت صغيره صدقت بيمينها وبالالة ودل الحال على جهلها به ككونها مجبرة لم تستأذن فكذلك والاصدق بيمينه واطلاق الزيلي تصديقه في البالغة محمول على ذلك ومر في (٢٧٠) الضمان ماله تعاق بذلك وفي الانوار لو قال ان ابرأتني من صداقك فانت طالق وقد

اقرت به لثالث وأبرأتته في وقوع الطلاق خلاف مبنى على ان التعليق بابراء محض تعليق فيبر أو تطلق رجعيًا أو خلع بعوض كالتعليق باعطاء والاصح الثاني وعلى هذا فاقيس الوجهين الوقوع كانت طالق ان أعطيتي هذا المغصوب فاعطته ولا يبرأ الزوج وعليها له مهر المثل اه قوله فيبرأ فيه نظر لان الفرض انها اقرت به لثالث فكيف يبرأ وقد حجاب بانه يبرأ بفرض كذبها في اقرارها ويجرى ذلك فيما لو أحوالت به ثم طلقتها على البراءة منه فأبرأتته ثم طالبة المختار وأقام بحوالتهاله قبل الابراء بينة فيغيره اياه ويرجع الزوج عليها بمهر المثل هذا والذي دل عليه كلامهم ان الابراء حيث اطلق انما ينصرف للصحيح وحينئذ فقياس ذلك انه لا يقع طلاق في صورتين لانهم لم يبق حال التعليق دين حتى يبرأ منه نعم ان اراد التعليق على لفظ البراءة وقع رجعيًا وفارق المغصوب بان الاعطاء قيد به والطلاق على ما في كفها مع علمه انه لا شيء فيه بانه ذكر عوضا غايته انه فاسد فرجع لبدل البضع

وان جهلاه ويجرى ذلك في سائر الديون لان الخطأ محض تبرع لا معاوضة فيه فاعتبرت فيه نية الدائن اه (قوله بقدره) اي الصداق (قوله لم تستأذن) يتردد النظر فيما لو استؤذنت في النكاح دون المهر واهل الاقرب تصديقه ايضا اه سيد عمر وقوله فيما لو استؤذنت النكاح الزوج ولو غير مجبرة (قوله فكذلك) اي يصدق بيمينها ولو وقع في صورتين وهل يمكن الزوج من قربانها لتصديقها بعدم الوقوع أولا مؤاخذه له بدعواه عليها بالمبرأ منه المقتضى لوقوع الطلاق فيه نظرا وقضية ما يأتي عن سم في قوله لكن ان كذبها في اقرارها الخ الثاني (فائدة) مثل شيخنا الزياي عن عمه قالت له امرأتها ابتداء من غير سبق سؤال منه ابراك الله فقال لها انت طالق ثلاثا فاجاب بقوله الحمد لله يقع الطلاق الثلاث لانه تبرع به لم يعلقه على شيء اه غش (قوله على ذلك) اي على ما اذا لم يدل الحال على جهلها (قوله وفي الانوار) خبر مقدم لقوله لو قال الخ (قوله وقد اقرت الخ) اي قبل التعليق (قوله به) اي الصداق (قوله الوقوع) اي باثنا بدليل ما بعده اه رشيدى (قوله وقوله) اي انوار (قوله فيبرأ الخ) صحيح لان الفرض انه كذبها في اقرارها فاندفع التظهير فيه بان الفرض انها اقرت به لثالث فكيف يبرأ شرح مر وكان هذا الفرض لا ياتي في قوله الآتي ولا يبرأ الزوج وحينئذ في الكلام تشبعت اسم وعبارة السيد عمر وعش قوله فيبرأ اي مع قطع النظر عن الاقرار بالمبرأ منه فالأقرار في المبنى عليه غير ملحوظ بالسكية كما هو واضح وحينئذ فلا اشكال في قوله فيبرأ وتطلق رجعيًا لان التفريع انما هو بالنسبة للمبنى عليه لا للمبنى خلافا لما توهمه الشارح ومن تبعه ولا حاجة الى ما تسكفه من الجواب كما هو واضح لا غبار عليه اه قوله وعلى الثاني اي ان التعليق بالبراءة خلع بعوض (قوله به) اي الصداق (قوله ويجرى ذلك) اي ما تقرر في مسألة الاقرار الثالث (قوله به) اي الصداق (قوله فقياس ذلك الخ) معتمداه عش عبارة سم اعتمده مر وعدم الوقوع هو الموافق لعدم الوقوع فيما لو علق على ابرأتها من صداقها وقد تعلقت به الزكاة لكن ان كذبها في اقرارها الثالث او في حوالتهاهو معترف بوقوع الابراء والطلاق باثنا فينبغي أن يؤخذ بذلك اسم (قوله لم يبق حال التعليق الخ) خرج به ما لو نجح الطلاق بالبراءة كان قال طلقك على اني برى من صداقك وهما او احدهما يجمله فيقع الطلاق باثنا بمهر المثل حيث قلت اه عش (قوله وفارق المغصوب) اي فيما لو علق باعطائها له اه عش (قوله بان الاعطاء قيد به) ولك أن تقول ان الابراء قيد بالصداق الذي لم يبق لها فيه حق فهو كتنقيص الاعطاء بالمغصوب الذي ليس لها فيه ذلك فتدبر اه سيد عمر وقد يندفع هذا الاشكال بارجاع قول الشارح الآتي بخلاف الابراء الخ الى هذه الصورة أيضا كما هو الظاهر فآل الفرق ان ما قيد به الاعطاء موجود بخلاف ما قيد به الابراء (قوله ومر) اي في مبحث خلع السفية (قوله فقياسه الخ) معتمداه عش (قوله هنا) في مسئلتى الاقرار والحوالة (قوله وان علم اقرارها او حوالتهاه) نعم ان كذبها في اقرارها لثالث او في حوالتهاهو معترف بوقوع الاجراء والطلاق باثنا فينبغي ان يؤخذ بذلك ولا يبرأ لتعلق حق الغير اه سم (قوله براءة

ان يكونا عالمين بقدره كما نبه عليهما الشيخ ولى الدين العراقي في فتاويه (قوله فيبرأ صحيح لان الفرض انه كذبها في اقرارها فاندفع التنظيم فيه بان الفرض انها اقرت به لثالث فكيف تبرأ شرح مر وكان هذا الفرق لا ياتي في قوله الآتي ولا يبرأ الزوج وحينئذ في الكلام تشبعت اسم وعبارة سم اعتمده مر وعدم الوقوع هو الموافق لعدم الوقوع فيما لو علق على ابرأتها من صداقها وقد تعلقت به الزكاة لكن من كذبها في اقرارها لثالث او في حوالتهاهو معترف بوجود الابراء ووقوع الطلاق باثنا فينبغي ان يؤخذ بذلك (قوله نعم ان اراد الخ) اعتمده مر (قوله فقياسه هنا عدم الوقوع وان علم اقرارها او حوالتهاه) نعم ان كذبها في اقرارها لثالث او في حوالتهاه

بخلاف الابراء المعلق لا ينصرف الالموجود يصح الابراء منه ومراثة لو علق بابراء سفية فأبرأتته لم يقع وان علم ذمته سفية فقياسه هنا عدم الوقوع وان علم اقرارها او حوالتهاهو قد اختلف جمع متأخرون فيما لو اصدق ثمانين فقبطته منها اربعين ثم قال لها ان ابرأتني من مهر ك الذي تستحقينه في ذمتي وهو ثمانون فانت طالق فأبرأتته منها فقبل يبرأ وتبين لان المقصود براءة

ذمته منها وقيل لا براءة ولا طلاق لانه معلق على صفة هي البراءة من ثمانين ولم توجد البراءة إنما وقعت منها في مقابلة الطلاق ولم يوجد وقيل لا طلاق لذلك ونصح البراءة لانها لم تعلقها بشرط وافق الشيخ اسمعيل الحضرمي بالاول وهو الاوجه ان علم الحال وان نوزع فيه لان قوله الذي تستحقينه بدمتي مع علمه بانه لم يبق في ذمته الا اربعون بين ان مراده بقوله هو ثمانون باعتبار اصله لا غيره ولا ينافيه خلافا لمن زعمه قو لهم لو اضاف في حلقه لفظ العقد إلى نحو خمر كلا ايها لم تبحث ببيعها محلا للطلاق على عرف الشرع لان ما هنا كذلك لا لنا حملنا البراءة على عرف الشرع وهو فراغ ذمته عما لها ولنا ما يؤهم خلاف ذلك ويفرق بينه وبين ان اعطيتي ذا الثوب وهو هوى فاعطته مرويا لم يقع بان هذا لم يقترن به ما يخرج عن ظاهره بخلاف ذلك اقترن به ذلك وهو الذي إلى آخره كما تقرر ووافي بعضهم في ان ابرأتني هي وابوها فابراه معا و مرتبا بعدم وقوعه ويوجه بان التعليق ببراء الاب كمو ببراء السفينة ولو قال ان (٤٧١) ابرأتني من مهر ك فانت طالق بعد شهر

فأبرأتني من مهر ك فانت طالق بعد شهر
عاش إلى مضي الشهر
طلقت وإلا فلا كما يعلم
من مبحث التعليق بالاوقات
ولو قال أنت طالق ان
أبرأتني وان لم تبرئتني
فالذي يتجه وقوعه حالا
وجدت براءة أولم يقصد
التعليق فيرتب عليه حكمه
ووقع لبعضهم خلاف ذلك
وليس كما زعم وفي الانوار
في أبرأتك من مهرى
بشرط أن تطلقني فطلق
وقع ولا يبرأ لكن الذي
في الكافي وأقره البلقيني
 وغيره في أبرأتك من
صداق بشرط الطلاق أو
وعليك الطلاق أو على أن
تطلقني تبين ويبرأ بخلاف
ان طلقت ضرتي فانت
بريء من صداق فطلق
الضرة وقع الطلاق ولا
براءة اه ففرق بين الشرط

ذمته) أي الزوج منها أي الزوجة وجانها (قوله لانه) أي الطلاق مع قوله الآتي وللبراءة المعطوف على اسم ان نشر مشوش (قوله لذلك) أي لانه معلق على صفة الخ (قوله بالاول) أي بالبراءة والبيونة (قوله باعتبار اصله) أي اصل الصداق (قوله لا ينافيه) أي التوجيه بقوله لان قوله الذي الخ (قوله لمن زعمه) أي التنافي (قوله نحو خمر) أي عما لا يصح بيعه شرعا (قوله للطلاق) أي كايها لم تبحث ببيعها محلا للطلاق على عرف الشرع أي البيع الصحيح هنا ومعلوم ان بيع الخمر لا يصح شرعا (قوله لان ما هنا الخ) تعليل لعدم المنافاة (قوله ما يؤهم الخ) أي قوله هو ثمانون (قوله خلاف ذلك) أي خلاف عرف الشرع (قوله ويفرق بينه) أي بين قوله ان ابرأتني من مهر ك الذي تستحقينه الخ أي حيث وقع الطلاق (قوله لم يقع) أي حيث لم يقع (قوله ان ابرأتني هي وابوها الخ) من صداقها ونحوه من ديونها كما هو واضح بخلاف ما إذا كان المراد ببراء الاب براءة من دين يتعلق به فانه يقع بشرطه اه سيد عمر (قوله مطلقا) أي عاش إلى مضي الشهر أو لا (قوله وقوعه حالا) أي رجعي (قوله ما لم يقصد التعليق) كان مراده تعليق الطلاق بالبراءة وحينئذ قوله وان لم تبرئتني شرط حذف جوابه أي وان لم تبرئتني فلا طلاق بخلاف المطلق على ما في الكيف فانه معلق وإن كان تعليقه بفاسد كما مر اه سيد عمر (قوله فيرتب عليه حكمه) أي الوقوع والبراءة إذا وجدت براءة صحيحة (قوله وفي الانوار) خبر مقدم لقوله وقع ولا يبرأ وقوله في ابرأتك الخ متعلق بالخبر (قوله تبين ويبرأ الخ) خبر الذي في الكافي الخ (قوله ففرق) أي صاحب الكافي (قوله بين الشرط والتعليق) أي الممثل له بمسئلة طلاق الضرة وقوله والشرط الانزاع أي الممثل له بالصورتين الثلاث التي قيماها (قوله لان الشرط المذكور) أي الانزاع الشامل لما في الانوار وما في الكافي (قوله ايضا) لعل المعنى كالشرط والتعليق لكن في هذا التشبيه تأمل (قوله يقع رجعي) وقوله يقع باثنا بمهر المثل وقوله يقع باثنا بالبراءة بدل من الآراء المشهورة (قوله وهو) الوقوع رجعي (قوله ونقله) أي الوقوع باثنا بمهر المثل (قوله وهو) أي الوقوع باثنا بالبراءة (قوله بينه) أي ان طلقتني فانت برى الخ وقوله ما نظر به أي طلقتني بالبراءة من مهرى (قوله الاول) أي الوقوع رجعي وقوله والثاني أي الوقوع باثنا بمهر المثل (قوله جار على الضعيف فيما لو طلقتها الخ) يمكن الفرق اه سم (قوله والمعتمد) أي فيما لو طلقتها على ما في كنفها الخ وقوله انه لا فرق أي بين العلم والجهل فيقع باثنا بمهر المثل (قوله والذي يتجه ترجيحه) أي ان طلقتني فانت برى الخ (قوله مطلقا) أي علم بفساد البراءة ام لا (قوله وهو الخ) أي والحال ان الزوج (قوله لتقصيره بعدم التعليق الخ) أي بخلاف ما إذا قال أنت طالق على ذلك أي فهو معترف بوقوع البراء والطلاق باثنا فينبغي ان يؤخذ بذلك ولا يبرأ لتعلق حق الغير (قوله جار على الضعيف فيما لو طلقتها الخ) يمكن الفرق

التعليق والشرط الانزاع وما في الانوار لان الشرط المذكور متضمن للتعليق أيضا فلتأت فيه الآراء المشهورة في ان طلقتني فانت برى من مهرى فطلق يقع رجعي قال الاسنوى وهو المشهور في المذهب يقع باثنا بمهر المثل ونقله عن القاضي واعتمده جمع محققون يقع باثنا بالبراءة كطلقتني بالبراءة من مهرى وهو ضعيف جدا والفرق بينه وبين ما نظر به واضح لان هذا معاوضة وذاك محض تعليق واعتاد الزركشي الاول مع علمه بفساد البراءة والثاني مع جهله جار على الضعيف فيما لو طلقتها على ما في كنفها ولا شيء فيه والمعتمد انه لا فرق والذي يتجه ترجيحه من حيث المدرك الاول مطلقا لان تعليق البراءة يطلما وهو لم يعلق على شيء ولا يقا في مقابلة ما ظنه من البراءة ولا يفيد له لتقصيره بعدم التعليق عليه لفظا بخلاف المطلق على ما في الكف وافي بعضهم في أنت طالق على صحة البراءة بأنها إذا أبرأت براءة صحيحة فورا بانت لتضمنه التعليق والمعاوضة كان ابرأتني وقد سئل الصلاح العلائي عن أنت طالق على البراءة فافتي بانه بائن أي ان وجدت براءة صحيحة

وقال انه وان لم يره مسطورا لكن القواعد تشهد له اه وزيادة لفظ صحة لا تقتضي التغاير في الحكم فان قالت التحقيق المعتمد في طلاقك بصحة براءتك انه لا تعليق فيه فاذا صحمت وقع رجعي لان الباء وان احتملت السببية أو غلبت فيها وهي متضمنة للتعلق هي مع ذلك محتملة للمعية فنظروا لهذا مع ضعفه لتأييده باصل بقاء المعصية (٢٧٣) المنافية للبينونة وكذلك على تحتمل المعية لا تيانها بمعناها نحو على حبه لذو مغفرة للناس على

ظلمهم فكان ينبغي النظر فيها لذلك حتى يقع رجعيًا قلت قد يفرق على بعد بأن تبادر المعية من الباء أظهر منه من على ويدل له ان بعض المحققين الماتزمين للحكاية جميع الاقوال لم يحكم خلافا في كون الباء بمعنى مع فان حكى فيها خلافا بل أشار إلى أنه خلاف ما عليه الجمهور والحاصل أن الاوجه وقوعه رجعيًا كما قدمته اما خلع الكفار بنحو خمر فيصح نظرا لاعتقادهم فان أسلمنا قبل قبض كله وجب مهر المثل او قسطه نظير ما مر في نكاح المشرک واما الخلع مع غيرها كاب أو أجنبي على ما ذكر اوقتها او صداقتها ولم يصرح بنسابة ولا استقلال فيقع رجعيًا ومصرحة بميتة لادم فيقع رجعيًا ككل عوض لا يقصد والفرق انها تقصد لا غراض لها وقع عرفا كاطعام الجوارح ولا كذلك هو فاندفع ما قيل انه يقصد لمنافع كثيرة كما ذكره الاطباء لانها كلها نافهة عرفا فلم ينظروا لها وكذا

البراءة كما مر (قوله وقال) أي الإصلاح الثلاثي (قوله وزيادة لفظ الخ) جواب سؤال غنى عن البيان (قوله التغاير) أي بين صورتين افتاء البعض وافتاء المثلث (قوله أو غلبت) أي السببية فيها أي الباء وهي أي والحال أن السببية (قوله هي) أي الباء مبتدأ وقوله مع ذلك أي احتمالها السببية الخ حال منه وقوله محتملة الخ خبره والجملة خبر ان (قوله لهذا) أي احتمال المعية (قوله النظر فيها) أي لفظه على ذلك أي احتمال المعية (قوله ويدل له) أي لذلك الفرق (قوله إلى انه) أي كون على بمعنى مع (قوله والحاصل ان الاوجه الخ) أي في طلاقك على صحة براءتك اه سيد عمر (قوله كما قدمته) أي قبيل قول المتن ويصح اختلاص المريضة (قوله اما خلع الكفار) إلى قول المتن فان تنص في المغنى لا قوله وكذا الحشرات إلى ولو خالع وقوله بناء على المتن وإلى قوله ويفرق في النهاية لا قوله ويؤيده إلى او خالع (قوله قبل قبض كله) شامل كإيفيد كلامه بعد لدم قبض شيء وقوله قبض البعض فقط عبارة المغنى بعد قبضه كله فلا شيء له عليها او قبل قبض شيء منه فله مهر المثل او بعد قبض بهضه فإلّا سقط اه (قوله مع غيرها) أي عن الزوجة (قوله على ما ذكر اوقتها) عبارة النهاية والمغنى على هذا الخبر او المذهب او عدها هذا اه (قوله على ما ذكر) صورة هذا ان يصرح بوصف نحو الخرية والغصب والواقع باثنا بمهر المثل سم على حج اه عش وقوله والاى كان يقول على هذا العبدوه في الواقع منسوب (قوله فيقع رجعيًا) أي في الدم اه عش (قوله انها) أي الميتة (قوله هو) أي الدم وكذا ضمير انه يقصد (قوله وكذا) أي كالدّم في الوقوع رجعيًا (قوله كما مر) أي في شرح ولو خالع بهجول (قوله ووجب في الفاسد ما يقابله) انظر كيفية التوزيع إذا كان الفاسد نحو ميتة معلومة سم على حج اقول وكيفية ان تفرض مذكاة ويستقط عليها وعلى الصحيح اه عش (قوله في الخلع) إلى قول المتن فان تنص في المغنى وإلى قوله والحاصل في النهاية لا قوله ويؤيده إلى او خالع وقوله ويفرق إلى المتن (قوله في بابه) أي التوكيل (قوله لکنه ذكره) أي اعاده هنا (قول المتن خالها بمائة) يتردد النظر فيما لو قال له خالها بمهر المثل فهل كالتين او كالطلاق محل تامل ولعل الثاني اقرب ويؤيده جعلهم خالها بمال من صور الاطلاق لان مقدار المال مجهول فيها اه سيد عمر اقول ولعله فيما إذا لم يشتر مهر مثلها بحيث يعلمه الزوج ووكيله وناس غيرهما أو لا فلا يقرب الاول فليراجع (قوله من نقد كذا) ولو اطاق النقد هو ومتعدد بلاغية في البلد فهل هو كالطلاق الا في المتن أو ياتي فيه ما مر في البيع من تعين الانفع ثم التخيير فليراجع (قول المتن لم ينقص منها) أي ولم يخالع بمؤجل ولا بغير ما عينه جنسا او صفة فلو خالع لم يقع طلاق كما ياتي اه عش (قوله وله الزيادة الخ) بقي ما لو نهى عن الزيادة فهل يبطل الخلع كالبيع او لا ويفرق فيه نظر والاقرب الثاني ويفرق بين ما هنا والبيع بان الخلع لا يتأثر بالشروط الفاسدة بخلاف البيع اه عش اقول بل الاقرب الاول كما في البجيرمي عن الماوردي (قوله ولو من غير جنسها) أي حيث كانت الزيادة على المائة معلومة واما إذا كانت مجهولة فلا يقرب فساد العوض لضم المجهول بالمعلوم فيجب حينئذ مهر المثل ان كان من جنس ماسما الزوج من النقد ولم ينقص عنه لا نهلم يفوت مقصوده وان كان من غير جنسه او دون ماسما الزوج فينبغي عدم الوقوع لا تنفاد العوض الذي قدره اه عش (قوله انه يقتضي المال) أي وهو الرأباج اه عش (قول المتن لم ينقص عن مهر) أي نقصا فحشا كما ياتي ولو قدمه لكان أولى ليظهر قوله وفارقت الثانية الخ اه

الحشرات مع أن لها خواص كثيرة ولو خالع بمعلوم ومجهول فسد ووجب مهر المثل كما مر أو بصحيح وفاسد معلوم ع ش صح في الصحيح ووجب في الفاسد ما يقابله من مهر المثل (ولها التوكيل) في الخلع كما قدمه في بابه لکنه ذكره وتوطئة لقوله (فلو قال لو كيلة خالها بمائة) من نقد كذا (لم ينقص منها) وله الزيادة عليها ولو من غير جنسها لو وقع الشقاق هنا فلا محاباة وبه فارق بع هذا من زيد بمائة كما مر (وان أطلق) كخالها بمال وكذا خالها بناء على ان ذكر الخالع وحده يقتضي المال (لم ينقص عن مهر مثل)

وله أن يزيد (فإن نقص فيهما) أي في الأولى أي نقص كان وفارقت الثانية بأن المقدر يخرج عنه بآي نقص بخلاف المحمول عليه الإطلاق ويؤيده بل يصرح به ما مر في الوكالة أنه في بعبه مائة لا ينقص عنها ولو تأفها بخلاف بعبه لا ينقص عن ثمن المثل ما لا يتغابن بمثله أو خالع بمؤجل أو بغير الجنس أو الصفة وفي الثانية نقصا فاحشا أو خالع بمؤجل أو بغير نقد البلد (لم تطلق) للدخالة كإلج (وفي قول يقع بمهر المثل) كالخلع بخمر وهو المعتمد في حالة الإطلاق كما صححه في أصل الروضة وتبعوه وفارقت التقدير بأن (٢٧٣) المخالفة فيه صريحة فلم يكن المأتي به مأذونا

فيه (ولو قالت لو كيلها اختلع بالف فامثل) أو نقص عنها (نقد) أو افقتة الأذن (وإن زاد) أو ذكر غير الجنس أو الصفة كغير نقد البلد (فقال اختلعتما بالفين من المأهوب كالتها) أو أطلقت فزاد على مهر المثل وأضاف إليها أيضا (بانت ويلزمها مهر المثل) ولا شيء عليه على المعتمد لأنه قضية فساد العوض بزيادته فيه مع إضافته إليها ويفرق بين هذا وما مر أن نقص وكيله عن مقدره ببلغه بأن البضع مقوم عليه ولم يسمح به إلا بمقدره بخلافها فان تصدها

التخلص لا غير وهو حاصل بالغاء مسماة أو وجوب مهر المثل (وفي قول) يلزمها (الاكثر منه) أي مهر المثل (ومما سمته) لأن الأكثران كان المهر فهو الواجب عند فساد المسمى أو المسمى فقد رضيت به وفي الروضة وغيرها حكاية هذا القول

على غير هذا الوجه وصوبت

عش أي ولم يخالع بمؤجل ولا بغير نقد البلد جنسا أو صفة كما أتى (قوله) وله أن يزيد (أي من جنس المهر أو غيره اه معني (قوله) أي نقص كان) خالفة للمعنى فقيد التنصص في صورتين بالفاحش (قوله) بأن المقدرا (الح) حاصله أن المقدار في التعيين تحديدي فينصص أي نقص كان وفي المحمول عليه الإطلاق الذي هو مهر المثل تقريري لا ينصص فيه إلا ألفا - ش (قوله) يخرج) ببناء المفعول من الآخر (قوله) ويؤيده) أي الفرق (قوله) أو خالع (الح) أي في الأولى عطف على قول المتن نقص وكان الأسبق أن يحذفه ويؤيد في نظيره الاتي لفظة فيهما كما فعل المعنى (قوله) وفي الثانية) عطف على في الأولى (أو خالع) أي في الثانية (قوله) أو بغير نقد البلد) أي جنسا أو صفة (قول المتن يقع بمهر المثل) ينبغي أن يكون - إلا من نقد البلد فيم لو خالع بمؤجل من غير نقد البلد فليتامل اه سيد عمر (قوله) كالخلع بخمر) عبارة المعنى لفساد المسمى عن المأذون فيه والمرد اه (قوله) وهو المعتمد (الح) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله) وهو المعتمد) شامل لما زاده الشارح سم ولعل مراده بما زاده الشارح بقوله أو خالع بمؤجل أو بغير نقد البلد فليتامل اه سيد عمر (قول المتن نقد) وفي آساييم الوكيل الألف بغير إذن جديد وجهان أو جهما المتع نهاية ومعنى قال عش ظاهره أنه لا فرق بين المعين وما في الذمة لكن ينبغي أنه لو دفع للمعين اعتد به وإن كان بغير إذن المرأة لأن الزوج لو استقل بقبض المعين اعتد بقبضه اه (قول المتن فقال) أي - بين الاختلاع (قوله) فزاد على مهر المثل (الح) ويظهر اخذا بما مر انفا أن مثله ما لو خالع بغير نقد البلد (قول المتن ويلزمها مهر المثل) سواء أزد على مقدرها أم نقص معني وأسنى وشرح البهجة وسياتي أن لها الرجوع عليه بما زاد على مسماها ان غرمته (قوله) على المعتمد) مقابله ما في الحاوي الصغير ان على وكيلها الزائد على مهر المثل ولذا غرمه لا يرجع به عليها سم وسيد عمر وشرح الروض (قوله) لأنه) تبايل للمتز (قوله) على غير هذا الوجه) راجع للنهاية والمعنى (قول المتن وان اضاف الوكيل (الح) أو اطلق ولم ينوها اه شرح الروض وهذا مترز قول الشارح الاتي وقد نواها اه سم (قوله) بان قال) إلى قوله والحاصل في المعنى (قوله) اعراض عن التوكيل) لو قال التوكيل أو الوكالة لكان انساب اه سيد عمر (قوله) استبداد) أي استئلال (قوله) وقد نواها) أي الزوجة احتراز عما إذا نوى نفسه أو لم ينو أحدا حيث يصير خلع اجنبي ولا طالب عليها كما جزم به الإمام نهاية (قوله) وقد نواها) الظاهر أن المراد بالضمير الاضافة وعليه فما الفرق بينهما وبين التصريح بالاضافة بحسب نفس الامر عل نامل اه سيد عمر وياتي عن سم مثله وعن شرحي الروض والمنهج ما يفيد الفرق (قوله) وهذا) أي قول المتن ان عليها ماسمته (الح) عبارة المعنى فعلى كل منهما في الصورة المذكورة أي في المتن أف لكن يطالب بماسمته لأنه التزمه بعقد ثم يرجع عليها بماسمته إذا غرمه وللزوج مطالبتها بما لزمها اه (قوله) ان الزوج مطالبة الوكيل) أي كان له مطالبة كل بمالزومه (قوله) مطالبة الوكيل (الح) أي في صورة الإطلاق اه رشدي (قوله) والحاصل) أي حاصل

(قوله) وهو المعتمد) شامل لما زاده الشارح (قوله) في المتن ويلزمها مهر المثل) قال في شرح البهجة سواء زاد على مقدارها أم نقص اه (قوله) على المعتمد) ومقابله في الحاوي الصغير ان على وكيلها الزائد على مهر المثل وإذا غرمه لا يرجع به عليها (قوله) في المتن وان اضاف الوكيل الخلع إلى نفسه) قال في شرح الروض أو اطلق ولم ينوها كما اقتضاه كلام الإمام وغيره اه وهذا مترز قول الشارح وقد نواها (قوله) وقد نواها) ولم يبين محترزه ولعله أنه حيثئذ خلع اجنبي وجميع المال عليه دونها ثم راي في المضروب

(٦٠ - شرواني وابن قاسم - سابع)

وان استبداد بالخلع مع الزوج (وإن اطلق) بان لم يصفه لنفسه ولا إليها وقد نواها فقال اختلعت فلانة بالفين (فلا يظهر أن عليها ماسمته) لأنها التزمته (وعليه الزيادة) لأنها لم ترض بها فكانه اقتضاها بماسمته وزيادة من عنده وهذا باعتبار استقرار الضمان وإلا فقد علم بمقدمه في الوكالة ان للزوج مطالبة الوكيل بالكل فاذا غرمه رجع عليها بقدر ماسمته

والحاصل انه فيما اذا امثل
مقدرها او نقص منه ان
صرح بالوكالة عنها والا
طوب ايضا نعم يرجع
عليها بعد غرمه مالم ينو
التبرع فان لم يمثل في المال
بان زاد على مقدرها أو
ذكر غير جنسه وقال من
مالها بوكالتها بانتهى
المثل ولا يطالب به الا ان
ضمن فبمسماها ولو ازيد
من مهر المثل وان ترتب
ضمانه على اضافة فاسدة
لان الخلع لما استقل به
الاجنبي أثر فيه الضمان
بمعنى الالتزام وان ترتب
على ذلك بخلاف ضمان نحو
الثمن ولها هنا الرجوع عليه
بما زاد على مسماها ان
غرمته لان الزيادة تولدت
من ضمانه أو قال من مالى
اولم ينوها فخلع اجنبي
فيلزمه المسمى جميعه ولا
يرجع عليها بشيء وان
نوها طوب بسمها
ولو ازيد من

مسائل وكيل الزوجة (قوله والحاصل) الى قوله وقد يشكك لم يذكره شرح مر بل اقتصر على ما كان مكان
هذا ثم ضرب عليه الشارح اسم (قوله ولا) اى بان اطلق وقد نوها (قوله طوب) اى ولا يطالب إلا اذا
ضمن نهاية ومعنى (قوله ايضا) كما تطالب (قوله مالم ينو والتبرع) اى بان نوى حين الاداء الرجوع اليها او
اطلق (قوله غير جنسه) اى اوصفته (قوله ولا يطالب الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولا يطالب
وكيلها بما لزمها الا ان ضمن كان يقول على انى ضامن فيطالب بمسمى وان زاد على مهر المثل اه وعبارة
الرشيدى قوله ولا يطالب الخ أى فيما صرح بوكالتها سواء امثل ما سمته أو زاد أو نقص اه (قوله به) أى بهر
المثل اى فى صورتى عدم الامثال بالزيادة أو ذكر غير الجنس وكذا لا يطالب بالمسمى فى صورتى الامثال
والنقص مع التصريح بالوكالة كما مر آنفا (قوله فبمسماها) اى بانتهى بمسماها فليتامل اه سيد عمر كما مر آنفا (قوله
على اضافة فاسدة) اى كان اضاف الكل اليها اه ع (قوله لان الخلع) لتعليل لقوله الا ان ضمن فبمسماها
(قوله لان الخلع لما استقل به الخ) مقتضى صنيعة هنا انه اذا اضاف اليها فى صورة المخالعة الآتية انها تبين
بمهر المثل ويلزمها وان زاد على مسماها ولا ترجع بالزائد عليه حيث لا ضمان ولا فتيان بمسماها ويجب عليها
منه بقدر مسماها فليتامل اه سيد عمر (قوله وان ترتب) اى الضمان على ذلك اى الاضافة الفاسدة (قوله
ولها هنا) اى فى مسألة الضمان عبارة الروض مع شرحه ولذا غرم فى هذه اى مسألة الاطلاق وفى مسألة
الضمان رجع اليها لكن بقدر ما سمته فقط ان سمته شيئا اه (قوله لان الزيادة تولدت) محل تامل فيما لو
زاد مهر المثل كخمس عشرة على مسماها كعشرة ونقص عن مسماها كعشرين فان جميع الزيادة على مسماها
ليست متولدة من ضمانه بل لانها هى التفاوت بين مهر المثل ومسماها اى كخمس اه سيد عمر (قوله أو قال
من مالى) عطف على قوله وقال من مالها (قوله اولم ينوها) اى او اطلقه ولم ينوها اه سم (قوله وان نوها)
اى وان اطلق ولم يصف اليه ولا اليها وقد نوها كافى الروض وشرحه ويتحصل من كلام الشارح فيما اذا
زاد على مقدرها أو ذكر غير جنسه ان اضاف الى مالها وصرح بوكالتها لم يطالب إلا ان ضمن وان اطلق فلم
يصف اليه ولا اليها وقد نوها طوب بسمها وان زاد على ما سمته وان لم يضمن وهكذا فى الروض فليتامل
الفرق اى بين نية الاضافة الى الزوجة وبين التصريح بها بحسب نفس الامر اه سم اقول واشار الى الفرق شرحا

عليه ما يوافق ذلك (قوله والحاصل الى قوله وقد يشكك) لم يذكره مر بل اقتصر على ما كان مكان هذا
وضرب عليه الشارح اى وهو كما قال الغزالي ولا فرق بين ان ينوها وان لاورد بحزم امامه بانه اذا لم ينوها
نزل الخلع عليه وصار خلع اجنبي ولا طاب عليها وقال انه بين الاشكال فيه وسياق لذلك تنمة فى نظيرة هذه
ولا يطالب وكيلها بما لزمها الا ان ضمن كان قال على لانه ضامن فيطالب به لان الخلع يستقل به الاجنبي
فاثر الضمان فيه بمعنى الالتزام وان ترتب على اضافة فاسدة وبؤنه من قولهم لتصريحه بالوكالة ان فائدة
قولهم بوكالتها المذكور فى المتن عدم مطالبة حينئذ لا غير لما علم مما تقرر من الوقوع فى الكل وأن التفصيل
فى اللزوم لانها هو بين الاضافة اليها واليه والاطلاق سواء اذكر الوكالة فى الكل او لا وقد يشكك على ما مر
ما تقرر من الوكالة الخ (قوله ولا يطالب) هلاطوب لان الوكيل يطالب ويحجب بما يأتى من الفرق
فى شرح قوله ولا اجنبي وكيلها فتخير هى (قوله الا ان ضمن) كذا فى الروض (قوله لان الزيادة تولدت
من ضمانه) هكذا الى هنا كان مراده من قول الشارح والحاصل الى هنا فليراجع ويحتمل ان مراده من
قول الشارح الا ان ضمن بقرينة قوله كذا فى الروض وهذا أقرب فى شرح الروض (قوله أو قال من مالى
اولم ينوها) عبارة الروض وشرحه فان اضاف الخلع الى نفسه او اطلقه ولم ينوها فهو كالاجنبي الخ فقول
الشارح اولم ينوها معناه او اطلقه ولم ينوها (وان نوها) اى وان اطلق ولم يصف اليه ولا اليها وقد نوها
كافى الروض وشرحه ويتحصل من كلام الشارح فيما اذا زاد على مقدرها أو ذكر غير جنسها ان اضاف
الى ملكها وصرح بوكالتها لم يطالب الا ان ضمن وان اطلق فلم يصف اليه ولا اليها وقد نوها طوب بسمها
وان زاد على ما سمته وان لم يضمن وهكذا فى الروض وشرحه فليتامل الفرق ثم قال فى الروض وشرحه واذ غرم

مسماها وهي بما ستمت كملواضاف لها مسماها وله الزائد عليه فان غرم الكل رجع عليها (٤٧٥) بمسماها وفيها اذا اطلقت التوكيل

ليس عليها الا مهر المثل
فان سمي ازيد لزمه الزائد
فان غرم الكل رجع بمهر
المثل وقد يشكل على ما
تقرر من التفصيل في
مطالبة الوكيل هنا ما مر في
الوكالة من مطالبة وكيل
الشراء في الذمة مطلقا الا
ان يفرق بان اصل الشراء
يمكن وقوعه له بخلافه هنا
(ويجوز) اي يحل ويصح
(توكيله) اي الزوج في
الخلع (ذميا) وحريريا وان
كانت الزوجة مسلمة فيها لو
اسلمت وتخلف ثم اسلم فانه
يحكم بصحة الخلع (وعبدا
ومحجور عليه بسفه) وان
لم ياذن السيد والولي اذ لا
عهدة تتعلق بوكيله بخلاف
وكيلها على ما مر فيه (ولا
يجوز) اي لا يصح (توكيل
محجور عليه) بسفه ومثله
العبد هنا ايضا (في قبض
العوض) العين والدين لانه
ليس اهلا له فان فعل
وقبض برىء الخالع بالدفع
له وكان الزوج هو المضيع
لماله باذنه في الدفع اليه فان
قلت ما في الذمة لا يتعين الا
بقبض صحيح وقد علمت ان
قبض السفية باطل فكيف
برىء منه الخالع قلت
الكلام في مقامين صحة
قبضه والصواب عدم
صحته وبراءة ذمتها

في المنهج والروض في التعليل بان صرف اللفظ المطلق اليه يمكن اه (قوله وهي بما ستمت) واضح ان محله في مسماها
الزائد من الجنس اما غيره فينبغي ان تعتبر قيمته فازدادت على مسماها او ساوتها اقتصر اى في مطالبتها عليه
اى مسماها وان قصت عنه اخذه منه اى مسماها بقدرها هذا ما ظهر لي ولم ارفيه شيئا وعليه فهل للزوج
مطالبتها ايضا كما يقتضيه لاطلاقهم او يقتصر في هذه الصورة على مطالبة الوكيل ويكون محل التخيير المشرع
به كلامهم عند اتحاد الجنس لان واجبه مغاير لما التزمه محل ناهل اه سيد عمر (قوله بما ستمت) اى يرجع
عليها به (قوله ما تقرر من التفصيل) اى حيث شرط في مطالبتها حيث اضاف الى مالها وصرح بوكالتها ان
يضمن ولم يشترط ذلك فيها لواطاق ولم يضاف الخلع اليه لكنه نواه اى سم (قوله مطلقا) كان المراد
سواء ضمن او لا اه سم (قوله لا ان يفرق الخ) ويفرق ايضا بانه ثم يضع يده على ما يقابل الثمن فلا ضرر
عليه في تعريضه بخلافه هنا اه سيد عمر (قوله اى يحل) الى قوله فان قلت في النهاية والمغنى (قوله لانه) اى
الكافر (قوله وتختلف) اى وخالها في حالة الخلع اه رشيدى (قوله بخلاف وكيلها الخ) كانه إشارة الى
التفصيل السابق في مطالبة وكيلها وسياتي قريباً في الشرح حكم وكيلها اذا كان سفيهاً وانما اذا اضاف الممال
اليها بانت ولزمها الممال ولا يطالب الوكيل اه سم (قوله على ما مر الخ) اى آثار (قوله اى لا يصح) ينبغى ولا
يحل لانه تعاطى عقد فاسد اه سيد عمر (قوله ومثله العبد الخ) اى بلا اذن الولي والسيد قال في شرح
الروض اما بالاذن فيصح كما يصح قبض السفية لنفسه به كامر عن الخناطى انتهى اه سم وسياتي في الشرح
ما يوافقه (قوله برىء الخالع) وكان الزوج الخ كذا نقله واقر اه ايضا لكن محله السبكي وابن الرفعة على
عوض معين أو غير معين وعاق الطلاق بدفعه والام يصح القبض اذا مضى فيها أى الذمة لا يتعين إلا بقبض صحيح
فاذا تلف كان على الملتزم وبقى حق الزوج في ذمته نهاية ومعنى اقول ولو فصل بين كون الخلع عالماً بسفه
فيبقى الحق في ذمته لتقصيره او جاهلا به فلا يبقى لاذن لا تقصير منه وإنما التقصير من الزوج لكان له وجه وجهه
اه سيد عمر قال عش قوله كذا نقله الخ معتمد اه (قوله وكان الزوج الخ) عطف على برىء الخالع
(قوله لان تلك العلة) وهى قوله لانه ليس ادلاله اه كرى (قوله لان تلك العلة موجودة الخ) قد يمنع
وجودها مع اذن الولي اه سم (قوله فكذا هنا) بل ما مدنا أولى بذلك لان الولي ثم متعدد بالاذن ومع ذلك
اعتد به والزوج هنا غير متعدد بتصرفه في ماله اه سيد عمر (قوله الاطلاق) اى اطلاق براءة الخالع
الشامل للعين وغيره ولما ياذن الولي وبدونه (قوله اقتضاء كلام ابن الرفعة) كانه يختلف كلامه لاذن هذا

هذه المسئلة أى مسئلة الاطلاق وفي مسئلة الضمان رجع عليها لكن بقدر ماسمته فقط إن سميت شيئا اه
(قوله ما تقرر من التفصيل) اى حيث شرط في مطالبة حيث اضاف الى مالها وصرح بوكالتها ان يضمن
ولم يشترط ذلك فيها اذا اطلق فلم يضاف الخلع اليه ولا اليها لكنه نواه اى سم (قوله مطلقا) كان المراد سواء ضمن
او لا (قوله بخلاف وكيلها الخ) كانه إشارة الى التفصيل السابق في مطالبة وكيلها وسياتي قريباً في الشرح
حكم وكيلها اذا كان سفيهاً وانما اذا اضاف اليها بانت ولزمها الممال ولا يطالب الوكيل (قوله ومثله العبد هنا)
أى بلا اذن الولي والسيد قال في شرح الروض اما بالاذن فيصح كما يصح قبض السفية لنفسه به كامر عن
الخناتى اه (قوله وكان الزوج هو المضيع لماله) في نسخة بعده باذنه في الدفع اليه الظاهر ان ما في هذه
النسخة عوض عما بعده في الشرح الى المتن فليتامل فان قلت ما في الذمة لا يتعين الا بقبض صحيح وقد علمت ان
قبض السفية باطل فكيف برىء الخالع قلت الكلام في مقامين صحة قبضه والصواب عدم صحته وبراءة ذمتها
والقياس براءتها لان تلك العلة موجودة في قبضه منها باذن وليه ومع ذلك قالوا اتبرأ فكذا هنا ثم رأيت شيخنا
قال الاطلاق هو ما اقتضاء كلام ابن الرفعة وغيره وهو الاقرب الى المنقول اذ اذن الزوج للسفيه مثلاً كاذن
وليه له وليه ولو اذن له في قبض دين له فقبضه اعتد به كما نقله الاصل عن ترجيح الخناطى انتهت ويجوز ايضا
توكيلها كافر او عبداً اه ما في هذه النسخة وقوله فيه لان تلك العلة موجودة قد يمنع وجودها مع اذن الولي اه

والقياس براءتها لان تلك العلة موجودة في قبضه منها باذن وليه ومع ذلك قالوا اتبرأ فكذا هنا ثم رأيت شيخنا قال الاطلاق هو ما اقتضاء
كلام ابن الرفعة وغيره وهو الاقرب الى المنقول اذ اذن الزوج للسفيه (قول المحشى في نسخة بعده الخ نسخ الشارح التي بايدنا كما ترى)

مثلا كاذن وليه له وولي له لو اذن له في قبض دين له فقبضه اعتد به كانه له الاصل عن ترجيح الحناطى انتهت ويجوز ايضا توكيلها كافرا وعبد
وفما اذا اطلق ولم ياذن السيد في الوكالة للزوج مطالبة بالمال بعد العتق ثم بعد غرمه يرجع عليها ان قصد الرجوع وكان الفرق بين هذا وامر في
توكيل الحر الصريح في عدم اشتراط قصده الرجوع وإنما الشرط عدم قصد التبرع ان المال هنا لم يتاهل مستحقة للمطالبة به ابتداء وإنما اطرا
مطالبة به بعد العتق المجهول وقوعه فضلا عن زمنه لو وقع كان اداءه محتملا لكونه عما التزمه ولكونه تبرعا عليها ولا قرينة له بين احدهما مع
كون الاصل برائة ذمتها بما دفعه (٤٧٦) فاشترط صارف له عن التبرع وهو قصد الرجوع بخلاف الحر فان التعليق به عقب الوكالة

قرينة ظاهرة على أن أدائه
انما هو جهتها فلم يشترط
لرجوعه قصد وهذا يندفع
تنظير بعضهم في اشتراط
قصد الرجوع هنا ويعلم ما في
كلام شرح الروض هنا
فتأمله ومع اذن السيد فيها
يتعلق بكسبه ومال تجارته
ويرجع السيد عليها هنا بما
غرم وان لم يقصد رجوعا
لوجود القرينة الصارفة
عن التبرع هنا ايضا الجواز
مطالبة القن عقب الخلع
لاسفيا وان اذن الولي فلو
فعل وقهر رجعا ان اطلق
أو أضافه اليه فان أضاف
المال اليها بانت ولزمها المال
وانما صح هنا لانه لا ضرر
فيه على السفية كذا ذكره
وهو صريح في انه لا يطالب
فما قيل انه يطالب ويرجع
به عليها بعد غرمه وهم
(والاصح صحة توكيله امرأة
لخلع) وفي نسخ نخلع فاللام
بمعنى الباء (زوجته او طلاقها)
لانه يجوز ان يفوض طلاق
زوجته اليها وتوكيل امرأة
تتخلع عنها صحيح قطعاً ومراًنه

المقتضى يخالف منقول النهاية اه سيد عمر (قوله مثلا) أى أو العبد (قوله انتهت) أى عبارة الشيخ (قوله
ويجوز ايضا) الى قوله وكان الفرق في المغنى لا قوله وإنما صح هنا وإلى قوله وإنما صح في النهاية إلا
قوله ويرجع السيد إلى لاسفيا (قوله فيما اذا اطلق) أى العبد بان لم يصفه له ولا لها اه عرش زاد سم فان
إضافه اليها طوبت به اه (قوله بعد العتق) أى لعله فيما يظهر اه عرش (قوله إن قصد) أى عند الغرم
(قوله وكان الفرق الخ) تطويل لا طائل تحته كما يظهر بالتأمل الصادق اه سيد عمر ولم يظهر لى
وجه عدم الفائدة (قوله ومما) أى في شرح وعليه الزيادة خلاف ما مر في الوكيل الكامل وقد يصرح
بذلك قول المغنى (قوله مستحقة) وهو العبد اه عرش (قوله تطرا مطالبة) أى للمرأة اه عرش (قوله
لو وقع) أى العتق (قوله كان اداءه الخ) جواب لما (قوله هنا) أى في العبد (قوله ويعلم ما في كلام شرح
الروض) حاصله انه نازع في الاشتراط وقال ان الاوجه خلافه اه سم (قوله ومع اذن السيد) إلى قوله
كذا ذكره في المغنى لا قوله لوجود القرينة إلى لاسفيا (قوله فيها) أى الوكالة (قوله ان اطلق) أى السفية
بأن لم يصفه له ولا لها ثم ظاهره انه يقع رجعا وان نواها عند الاطلاق خلاف ما مر في الوكيل الكامل وقد
يصرح بذلك قول المغنى مانصه واما المحجور عليه بسفه فلا يصح ان يكون وكيلا عنه وان اذن له الولي إلا
اذا أضاف المال اليها فبين ويلزمها اه (قوله ولزمه المال) ويرجع به عليها بعد غرمه كذا اطلقوه ويظهر انه
يجب فيه ما مر في الوكيل لانه لا يطالب إلا ان طوبأه وقولها ويرجع الخ كان في اصل الشارح ثم ضرب
عليها وابدله بقوله وإنما الخ اه سيد عمر عبارة عرش قوله ويرجع به وإنما يتم إذا رجع للعبد إذ السفية لا يغرم
وعبارة حجج وإنما صح هنا لانه لا ضرر فيه على السفية الخ اه وقال الرشيدى قوله ما مر في الوكيل يعنى الوكيل
في الشراء مثلا لكن تقدم قريبا الفرق بينهما وبين وكيل الخلع فتأمل اه (قوله وفي نسخ) إلى الفصل في النهاية
(قوله لانه يجوز) إلى الفصل في المغنى (قوله لم يصح توكيله امرأة الخ) لتضمنه الاختيار للنكاح ولا يصح
توكيلها للاختيار في النكاح فكذا اختيار الفرق مغنى وعرش (قوله في طلاق بعضهن) أى مبهما اما بعد
تعيينهن للنكاح فيصح توكيلهما في طلاقهن اه عرش

• (فصل في الصيغة وما يتعلق بها) • (قوله في الصيغة) إلى التنبيه في النهاية لا قوله كذا قالوه إلى الماتن (قوله وما
يتعلق بها) أى كوقع واحدة بثلاث الالف فيما اذا قالت له طلقنى ثلاثا بالالف فطلق واحدة اه عرش (قوله فدل)

(قوله وولي له لو اذن له الخ) نازع في شرح الروض هذا في حل السبكي الآتى الذى تبعه عليه في الروض فقال
تبع في هذا السبكي وغيره الاطلاق وما اقتضاه كلام ابن الرفعة وغيره وهو الاقرب الى المنقول اذ اذن
الزوج للسفية مثلا كاذن وليه له وولي له لو اذن له في قبض دين له فقبضه اعتد به كانه له الاصل عن ترجيح
الحناطى اه ثم رايت الشارح فيما سبق نازع ايضا السبكي (قوله وفيما اذا اطلق) أى بان خالع في الذمة ولم
يصفه اليها فان اضافها اليها طوبت به (قوله ويعلم ما في كلام شرح الروض) حاصله انه نازع في الاشتراط
وقال ان الاوجه خلافه • (فصل في الصيغة وما يتعلق بها) •

لو أسلم على أكثر من أربع لم يصح توكيله امرأة في طلاق بعضهن
(ولو وكلا) أى الزوجان معا (رجلا) فى الخلع وقوله (تولى طرفا) اراده منهما مع الآخر او وكيله كسائر العقود (وقيل) يتولى (الطرفين)
لان الخلع يكنى فيه اللفظ من جانب كالمو على بالاعطاء فاعطته • (فصل) • فى الصيغة وما يتعلق بها (الفرقة بافظ الخلع) ان قلنا انه صريح او
كناية ونواه به (طلاق) ينقص العدد لان الله سبحانه وتعالى فى قوله تعالى الطلاق مرتان الآية ذكر حكم الافتداء المرادف له الخلع بهد
الطليقتين ثم ذكر ما يترتب على الطلقة الثالثة من غير ذكر وقوع ثالثة فدل على ان الثالثة هى الافتداء كذا قالوه ويرده الحديث الصحيح الآتى فى
ثالث فصل فى الطلاق انه صلى الله عليه وسلم سئل عن الثالثة فقال او تسريح باحسان وحينئذ فيندفع جميع ما تقرر (وفى قول) نص عليه فى القديم والجديد

الفرقة بلفظ الخلع أو المفاداة اذالم يقصده بطلاقا (فسخ لا ينقص) بالتخفيف في (٧٧) (٤) الافصح (عددا) فيجوز تجديد النكاح بعد

تكرره من غير حصر واختاره
كثيرون من اصحابنا المتقدمين
والمتاخرين بل تكرر من
البليغي الاقضاء به واستدلوا
له بالآية نفسها اذ لو كان
الاقتداء طلاقا لما قال فان
طلقها والا كان الطلاق
أربعا اما الفرقة بلفظ
الطلاق بعوض فطلاق
ينقص العدد قطعاً كما لو
قصد بلفظ الخلع الطلاق
لكن نقل الامام عن
المحققين القطع بأنه لا يصير
طلاقاً بالنية كما لو قصد
بالظهار الطلاق (تنبيه) هـ
ان قلت لم كان الفسخ لا
ينقص العدد والطلاق
ينقصه وما الفرق بينهما
من جهة المعنى قلت يفرق
بان اصل مشرعية الفسخ
ازالة الضرر لا غير وهي
تحصل بمجرد قطع دوام
العصمة فاقصروا به على
ذلك اذ لا دخل للعدد فيه
وأما الطلاق فالشارع وضع
له عدداً مخصوصاً لكونه
يقع بالاختيار لموجب
وعدمه ففوض لارادة
الموقع من استيفاء عدده
وعدمه (فعلي الاول)
(لفظ الفسخ كناية) في
الطلاق اي الفرقة بعوض
المعبر عنها بلفظ الخلع
فيحتاج لنيته لانه لم يرد
في القرآن (والمفاداة) اي
وما اشتق منها (كخلع)
على القولين السابقين وكذا
الآتيان فيه (في الاصح)

اي الاسلوب المذكور (قوله اذالم يقصده الخ) ان كان هذا التقييد بناء على كونه كناية المذكور بقوله
السابق او كناية ونواه في المقابلة بين القولين باعتبار هذا الشق نظر لان كلامهما على تقدير غير تقدير
الاول وان كان بناء على انه صريح ايضا في التقييد بعدم القصد مع صراحته نظر رسم ويجاب باختيار
الثاني والتقييد ليعين محل الخلاف لما سيأتي انه اذا نوى به الطلاق يكون طلاقاً قطعاً اهـ سيد عمر اي
يقطع النظر عما يأتي عن الامام وقوله الاول الاولي الآخر (قوله بالآية نفسها) وهي قوله تعالى فلا جناح
عليها فيما افنت به اهـ ع (قوله اذلو كان الاقتداء الخ) قال البيضاوي والاظهر انه طلاق لانه فرقة
باختيار الزوج فهو كالطلاق بالعوض وقوله تعالى فان طلقها متعلق بقوله تعالى الطلاق مرتان تفسير
لقوله تعالى أو تسريح باحسان اعترض بينهما ذكر الخلع دلالة على ان الطلاق يقع بجائنا تارة وبعوض
أخرى اهـ سم (قوله اما الفرقة) الى قوله لكن نقل في المعنى (قوله اما الفرقة بلفظ الطلاق الخ) محترز
قول المصنف بلفظ الخلع (قوله فطلاق ينقص العدد الخ) معتمد اهـ ع (قوله ولو قصد بلفظ الخلع
الطلاق) اي اوافترن به لفظ الطلاق كخالعتهك على طلبة بالفاهم معنى (قوله بانه الخ) اي الخلع (قوله
لا يصير طلاقاً) اي بل هو فسخ اهـ ع (قوله وهي) اي ازالة الضرر (قوله به) اي بالفسخ وقوله على ذلك
اي مجرد القطع (قوله اذ لا دخل الخ) يتأمل اهـ سم وقد يقال المعنى ان الشارع لم يضع للفسخ عدداً
مخصوصاً حتى ينقص به (قوله لكونه يقع الخ) لا يخفى ما في هذا التعليل (قوله ففوض لارادة الموقع الخ)
يتأمل فيه (قول المتن فعلي الاول) ما وجه التفريع وقد يجاب بان الفاء لمجرد العطف وسكت عن حكمه على
الثاني ويحتمل انه ايضا كناية وانما خص الاول لانه محل التوهم اولاً لانه الصحيح فاقصر على الاهتمام به اهـ
سم وقوله الصحيح الاوفق الاصح (قوله فيحتاج لنية) ظاهره ان الفسخ كناية ولو مع المال سم على حج
اهـ ع ويصرح بذلك صنيع المعنى عبارته فعلي الاول وهو ان الخلع طلاق لفظ الفسخ كفسخت نكاحك
بكذا فقبلت كناية فيه اذ لم يرد في القرآن ولم يستعمل عرفاً فافه فلا يكون صريحاً فلا يقع الطلاق به بلانية
(قوله الآتيان الخ) اي بقوله ولفظ الخلع صريح وفي قول كناية (قوله فيه) اي الخلع (قول المتن ولفظ
الخلع صريح) ظاهره عدم الفرق بين ذكر المال معه او لا نهاية ومعنى (قوله ولفظ الخلع وما اشتق منه الخ)
هذا وما ذكره من المفاداة يقتضي ان نحو انت خلع او مفاداة صريح وفيه نظر فسيأتي ان انت طلاق او
الطلاق كناية الا ان يحمل ما اقتضاه هذا الكلام على نحو الخلع لازم لي كما في الطلاق لازم لي فليتنامل بسم اهـ
رشدي عبارة ع (قوله ولفظ الخلع وما اشتق الخ) صريح او كالصريح في ان لفظ الخلع صريح في الطلاق
حيث ذكر معه المال او نوى وبشكل بما ياتي في الطلاق من ان المصادر كنيات ويصرح بان ما هنا كالطلاق
قول المنهج وشرحه ومنه صريح مشتق مفاداة ومشتق خلع اهـ ويمكن حمل ما هنا على ما في الطلاق بان يجعل
قوله وما اشتق منه عطف تفسير على الخلع وكذلك كلامه في باب الطلاق ظاهر في ان لفظ الخلع صريح

(قوله اذالم يقصده بطلاقا) ان كان هذا التقييد بناء على كونه كناية المذكور بقوله السابق أو كناية
ونواه في المقابلة بين القولين باعتبار هذا الشق نظر لان كلامهما على تقدير الاول وان كان بناء على
انه صريح ايضا في التقييد بعدم القصد مع صراحته نظر فليتنامل (قوله اذالم يقصد الخ) اي بناء على
ما ياتي عن الامام (قوله اذلو كان الاقتداء الخ) قال البيضاوي والاظهر انه طلاق لانه فرقة
باختيار الزوج فهو كالطلاق بالعوض وقوله فان طلقها متعلق بقوله الطلاق مرتان تفسير لقوله او
تسريح باحسان اعترض بينهما ذكر الخلع دلالة على ان الطلاق يقع بجائنا تارة وبعوض اخرى اهـ
(قوله اذ لا دخل الخ) يتأمل (قوله في المتن فعلي الاول) ما وجه هذا التفريع وقد يجاب بان الفاء
لمجرد العطف (قوله فعلي الاول) سكت عن حكمه على الثاني ويحتمل انه ايضا كناية وانما خص الاول
لانه محل التوهم اولاً لانه الصحيح فاقصر على الاهتمام به (قوله فيحتاج لنية) ظاهره ان الفسخ كناية ولو مع
المال (قوله في المتن والشرح ولفظ الخلع وما اشتق منه) هذا وما ذكره من المفاداة يقتضي أن نحو انت

لورودها في الآية السابقة (ولفظ الخلع) وما اشتق منه (صريح) في الطلاق لانه تكرر على لسان

ثلاثة ألفاظ تأتي لاغير
واطال كثير ون في الانتصار
له نقلا ودليلا (فعلى الاول)
الاصح (لوجرى) ما اشتق
من لفظ الخلع أو المفاداة
معهما (بغير ذكر مال
وجوب مهر مثل في الاصح)
لا طراد العرف بجر يانه
بمال فرجع عند الاطلاق
لمهر المثل لانه المراد كالخلع
بمجهول وقضيته وقوع
الطلاق جز ما ولا نما الخلاف
هل يجب عوض أولا
وانتصر له جمع محققون
وقالوا انه طريقة الاكثرين
والذى في الروضة انه عند
عدم ذكر المال كناية
وجمع جمع يحمل المتن اى
من حيث الحكم لا الخلاف
كما هو ظاهر للتأمل على
ما اذناوى به التماس قبولها
قبلت فيكون حيثئذ
صريحا لما يأتى ان نية
العوض مؤثرة هنا فكذا
نية التماس قبول مادل
عليه وهو لفظ الخلع ونحوه
مع قبولها والروضة على
ما اذا نفي العوض ونوى
الطلاق فيقع رجعيا وان
قبلت ونوى التماس قبولها
وكذا لو اطلق لفظ خالعتك
بنية الطلاق دون التماس
قبولها وان قبلت فعلم ان
محل صراحته بغير ذكر
مال اذا قبلت ونوى
التماس قبولها وان مجرد

حيث ذكر معه المال أو نوى ومع ذلك فهو كناية كغيره من المصادر اه أقول ويفهم ان ما هنا كالطلاق
قوله الاق لو جرى ما اشتق من لفظ الخلع او المفاداة الخ (قوله حملة الشرع) المراد بهم الفقهاء وقوله ثلاثة
الفاظ الخ وهى الطلاق والفراق والسراح اه ع ش (قول المتن فعلى الاول) وهو صراحة الخلع اه معنى
اى والمفاداة (قوله معهما) اى مع الزوجة وسيد كر محترزه (قوله لا طراد العرف) اى قوله كالمكرر
النهاية والمعنى لا قوله وانتصر الى الذى وقوله من حيث الحكم الى على ما وقوله فعلم الى وخرج (قوله
وقضيته) اى قوله وجوب مهر المثل اه ع ش (قوله وانتصر له) اى للتمس وما يقتضيه (قوله والذى في
الروضة الخ) عطف على قوله وقضيته الخ (قوله انه عند عدم ذكر المال الخ) ينبغى وعدم نيته اه سم (قوله
وجمع جمع يحمل الخ) وهو جمع حسن اه معنى (قوله من حيث الحكم) وهو وقوع الطلاق جز ما
لا الخلاف اى فى وجوب مهر المثل اه كرى (قوله على ما اذناوى به) اى بقوله خالعتك مثلا اه ع ش
(قوله قبلت) اى ولا فلا يقع شيء كما يعلم عما ياتى وكذا يقال فيما بعده اه رشيدى (قوله لما ياتى) لعل فى
قوله وكذا لو اطلق الخ بطريق المفهوم (قوله هنا) اى فى صراحة الخلع (قوله عليه) اى العوض (قوله مع
قبولها) اى الزوجة والظرف متعلق بنية التماس الخ (قوله والروضة) عطف على المتن اه كرى (قوله
على ما اذناوى العوض اى فقال خالعتك بلا عوض اه معنى (قوله وكذا الخ) اى يقع رجعيا (قوله لو
اطلق) اى لم ينو العوض (قوله فعلم الخ) وفى سم بعد كلام مانصه فعلم انه عند ذكر المال او نيته صريح
وعند عدم ذلك كناية وان اضم التماس جوابها وقبلت مر اه (قوله ان مجرد لفظ الخلع لا يوجب عوضا
جز ما) وفيه نظر لا يخفى هذا والوجه انه لو جرى معها وصرح بالعوض أو نواه وقبلت بانته أو عرى عن
ذلك ونوى الطلاق و اضم التماس جوابها وقبلت وقع بائنا فان لم يضر جوابها ونوى اى الطلاق وقع
رجعيا ولا فلا اه نهاية وقوله وفيه نظر اى فى الحمل ع ش وقوله والوجه الخ ينبغى جريان هذا التفصيل
فى الاجنبى وبحت به مع مر فوافق وقوله بانته اى بالعوض المصرح به او المنوى ان توافقا سم وع ش
وقوله أو عرى عن ذلك اى ذكر المال و نيته ع ش وقوله وقبلت اى فان لم تقبل لم يقع سم ورشيدى وقوله
وقع بائنا اى ان كانت رشيدة ولا افرجعيا ويقع بمهر المثل سم وقوله ولا اى لم ينو الطلاق ع ش (قوله
فانها تطلق مجانا) هذا لا يتأتى فى اول الاقسام وهو ما اذ اصرح بالعوض أو نواه ووقع القبول اه رشيدى
عبارة ع ش وقوله فانها تطلق الخ ينبغى ان محله حيث لم يذكر مالا ولا نواه بل نوى الطلاق فقط وان اضم

خلع أو مفاداة تصريح وفيه نظر فسيأتى أنت طلاق أو الطلاق كناية إلا ان يحمل ما اقتضاه هذا الكلام
على نحو الخلع لازم لى كفاى الطلاق لازم لى فلينأمل ووافق فى الروض المنهاج حيث قال ولفظ الخلع وكذا
المفاداة صريح فى الطلاق ان ذكر المال وكذا ان لم يذكره ويلزمها به اى بالخلع بلا مال من القبول منها بعد
إضمار التماس جوابها مهر المثل قال فى شرحه لا طراد العرف بجر يان الخلع بعوض فيرجع عند الاطلاق
الى مهر المثل ثم قال ومحلها اذا كان الخلع مع الزوجة فان كان مع اجنبى فلا يجب مهر بل تطلق مجانا وكذا لو خالع
معه بخمر أو مغصوب أو حر أو ميتة كاسيأتى اه (قوله والذى فى الروضة انه عند عدم ذكر المال) ينبغى
وعدم نيته (قوله وجمع جمع يحمل المتن الخ) كذا شرح مر ووافق فى الروض المنهاج حيث قال الخ
(قوله وان مجرد لفظ الخلع لا يوجب عوضا جز ما وان نوى به طلاقا) وفيه نظر لا يخفى هذا والوجه انه ان
صرح بالعوض أو نواه وقبلت بانته أو عرى عن ذلك ونوى الطلاق و اضم التماس جوابها وقبلت وقع بائنا
وان لم يضر التماس جوابها ونوى وقع رجعيا ولا فلا شرح مر وقوله بانته اى بالعوض المصرح به او المنوى
ان توافقا فيه كما هو ظاهر وقوله والوجه انه الخ ينبغى جريان هذا التفصيل فى الاجنبى وبحت به مع مر
فوافق وقوله وقبلت فان لم تقبل لم يقع وقوله وقع بائنا اى ان كانت رشيدة ولا افرجعيا ويقع بمهر المثل
وان لم يذكر مالا ولا نواه فعلم انه عند ذكر المال او نيته صريح وعند عدم ذلك كناية وان اضم التماس جوابها

كما لو جرى (٤٧٩) معه بنحو خمر فان قلت ظاهر هذا أنه لا

يحتاج هنا إلى نية الطلاق به وحينئذ فيشكل بما مر أنه كناية لافرق في ذلك بينها وبين الاجنبي قلت يمكن الفرق لانه معها محل الطمع في المال فعدم ذكره قرينة تقرب الغاء من أصله ما لم يصرفه عن ذلك بالنية وأما معه فلا طمع فلم تقم قرينة على صرفه عن أصله من افادته الطلاق ويؤيد ذلك جعلهم له بنحو خمر مقتضيا للمهر المثل معها لأمعه وظاهر أن وكيلها مثلها (ويصح) الخلع بصرائح الطلاق مطلقا كما علم مما مرو (بكنائيات الطلاق مع النية) بناء على أنه طلاق وكذا على أنه فسخ إن نوبيا (وبالجملة) قطعا لا تنفاه اللفظ المنعبد به (ولو قال بعثك نفسك بكذا فقالت اشتريت) أو قبلت مثلا (فكناية خلع) وهو الفرقه بعوض بناء على الطلاق والفسخ وليس هذا من قاعدة ما كان صريحا في بابه لان هذا لم يجد نفاذا في موضوعه فاستثناه منها غير صحيح (ولما بدأ) الزوج (بصيغة معاوضة كطلقتك أو خالعتك بكذا) وقلنا الخلع طلاق (وهو الاصح) فهو معاوضة لا خذه عوضا في

الناس قبوله وقبل اه وتقدم عن سم ما يوافقه (قوله ظاهر هذا) أي قوله فانها تطلق بجانا إنه الخ أي الخلع (قوله بنحو خمر) أي مع التصريح بوصف الخمرية اه سم (قوله هنا) أي فيما لو جرى مع الاجنبي (قوله بما مر أنه كناية) لعله على ما في الروضة انتهى سم (قوله يمكن الفرق الخ) فيه نظر والوجه الاحتياج هنا ايضا اه سم ومر عن ع ش ما يوافقه (قوله لانها) أي الخلع معها أي الزوجة (قوله الغاء) أي الخلع من أصله وهو الطلاق (قوله بالنية) أي للطلاق (قوله واما معه) أي الاجنبي (قوله وظاهر ان) إلى قوله وقضية هذا في النهاية لا قوله وفي نسخة إلى المتن (قوله ويصح الخلع) أي الفرقه بعوض اه سم (قوله مطلقا) أي نوى أو لا قلناه طلاق أو لا اه ع ش (قوله بما مر) وهو قول المصنف هو فرقة بلفظ طلاق اه كرى (قوله بناء على أنه) إلى قوله وقضية هذا في المغنى لا قوله وفي نسخة إلى المتن وقوله أو بفعل إلى أو بإشارة (قوله وكذا على أنه فسخ ان نوبيا) عبارة الزركشى عقب قول المتن مع النية أي ان جعلناه طلاقا وكذا ان جعلناه فسخا على الاصح ولا بد من نية الزوجين معا فان لم ينويا أو احدهما لم يصح انتهت اه سم وصرح منها في رجوع قوله ان نوبيا إلى القولين معا قول المغنى نصه ويصح الخلع على قول الطلاق والفسخ بكنائيات الطلاق مع النية للطلاق من الزوجين معا فان لم ينويا أو احدهما لم يصح اه (قول المتن وبالجملة) وهي ما عدا العربية نهاية أي ولو من عرى ع ش (قول المتن ولو قال بعثك نفسك بكذا فقالت الخ) أي فورا بخلاف ما اذا لم يذكر بكذا أو لم يكن القبول فورا وكذا قول الزوج بعثك طلاقا بكذا أو قول الزوجة بعثك ثوبى مثلا بطلاق فان كلا منهما كناية يشترط النية فيهما كبعثك نفسك إلا ان يجيب القابل بقبلت فلا يشترط نيته اه روض مع شرحه وظاهره عدم اشتراط نية القابل بقبلت في بعثك نفسك ايضا وانظر لم يتعرض الشارح لذلك اه سم (قوله على الطلاق والفسخ) أي على قول الطلاق الخ (قوله وليس هذا الخ) عبارة المغنى قال الزركشى والدميري وهو مستثنى من قاعدة ما كان صريحا في بابه ووجد نفاذا في موضوعه لا يكون كناية في غيره اه وهذا ممنوع بل هو من جزئيات القاعدة فانه لم يوجد نفاذه في موضوعه اذ موضوعه محل الخطاب انتهى فصاحب المغنى نظر الى مفهوم القاعدة وصاحب التحفة نظر الى منظوقها فتأمل اه سيد عمر (قوله لم يجد نفاذا الخ) أي لان لفظ البيع صريح في نقل الملك عن العين بضمن مخصوص وهو غير متصور هنا لان بيع الرجل لزوجته حره كانت أو امه غير صحيح اه ع ش (قوله منها) أي القاعدة (قوله غير صحيح) أي وان سلكه جمع كالزركشى والدميري اه نهاية (قوله وهو الاصح) عبارة النهاية والمغنى وهو الأرجح اه

وقبلت مر (قوله كما جرى معه بنحو خمر) أي مع التصريح بوصف الخمرية (قوله ظاهر هذا) أنه لا يحتاج الخ (حاصل الفرق الذي ذكره أنه لا يحتاج الخ) في ذلك وفيه نظر والوجه الاحتياج (قوله بما مر أنه كناية) لعله على ما في الروضة (قوله في المتن ويصح) ليس ضميره للفظ الخلع اذ لا معنى لقولنا يصح لفظ الخلع بكنائيات الطلاق فتعين أنه للخلع بمعنى الفرقه بعوض لكن قول الشارح كالرخصة بناء على أنه طلاق هل هو راجع للخلع بهذا المعنى أو للفظ الخلع لانه الذي ذكر فيه أنه طلاق أو فسخ تأمل فيه (قوله وكذا على أنه فسخ ان نوبيا) عبارة الزركشى عقب قول المتن مع النية أي ان جعلناه طلاقا وكذا ان جعلناه فسخا على الاصح ولا بد من نية الزوجين معا فان لم ينويا أو احدهما لم يصح اه عبارة الروضة فروع يصح الخلع بجميع كنائيات الطلاق مع النية اذا جعلناه طلاقا وان جعلناه فسخا فإلّا لا كناية في مدخل وجهان أحدهما نعم فان نوى الطلاق أو الفسخ كان ما نوى وان نوى الخلع عادا الخلاف في أنه فسخ أم طلاق اه وفيه تصريح بان كنائيات الطلاق مع نية الخلع فيها الخلاف في أنه فسخ أو طلاق ويؤيد منه الخلاف في صرائحه ايضا وهو مقتضى قول المنهاج الآتي آنفا وقلنا الخلع طلاق فتأمل (قوله في المتن ولو قال بعثك نفسك بكذا الخ) في الروض وبعثك نفسك أو افلتك أياها بكذا مع القبول فورا كناية قال في شرحه بخلاف ما اذا لم يذكر بكذا أو لم يكن القبول فورا اه وفيه دلالة على أنه يشترط في كونه كناية ذكر بكذا أو كون القبول فورا ويحتمل ان الاشتراط انما هو للاعتداد لا لكونه كناية ثم قال في الروض متصلا بما تقدم وكذا بعثك طلاقا وبعثك

مقابلة البضع المستحق له (فيها شوب تعليق) لترتيب وقوع الطلاق على قبول المال كترتب الطلاق المعلق بشرط عليه أما اذا قلنا فسخ فهو معاوضة

محضة كالباع (وله) وفي نسخة فله وكل له وجه (الرجوع قبل قبولها) لأن هذا شأن المعاوضات (ويشترط قبولها بلفظ) كقبلت أو اختلعت أو ضمنت أو بفعل كاعطائه الالف على ما قاله جمع متقدمون أو بأشارة خرساء مفهومة وقضية هذا انه في ان ارضعت ولدى سنة فانت طالق يكفي قبولها باللفظ أو بالفعل فان كان بالاول (٤٨٠) وقع حالا أو بالثاني فبعد رضاع السنة وعلى الاول يحمل ما في فتاوى القاضى من وقوعه

بنفس الالتزام وعلى الثاني يحمل ما في فتاوى بعضهم من اشتراط معنى السنة وفصل بعضهم فقال إن لم تلزمه اجرة رضاع ولده لفرقه فهو محض تعليق بصفة فيقع بعد السنة وإن لزمته فهو خلع فيه شائبة تعليق فيقع بعد السنة باثنا ويفرق بين هذا وإن دخلت الدار فانت طالق بالف فانه يشترط القبول لفظا ويقع عند الدخول بالف وإن وجب تسليمه حالا كما باتى بان هذه فيها شرطان متغايران فواجبنا مقتضى كل منهما وهو ما ذكر بخلاف تلك فانه ليس فيها الا بشرط واحد لكن فيه شائبة مال فقلبنا الشرط تارة والشائبة اخرى (غير منفصل) بكلام اجنبى إن طال كما باتى آخر الفصل وكذا السكوت كما مر في البيع ومن ثم اشترط توافق الايجاب والقبول هنا ايضا (فلو اختلف ايجاب وقبول كطلقتك بالف فقبلت بالثاني وعكسه أو طلقتك ثلاثا بالف فقبلت واحدة بثلث الالف فلعو) كما في البيع فلا

(قوله محضة الخ) بوجه اه سم عبارة ع ش تأمل وجه ذلك فان العلة لشوب التعليق موجودة فيه فانه لو لم تنبل المراجعة لم يكن فسخا اه اقول وقد يؤخذ وجه ذلك من قول المغنى عتب محضة ما نعه من الجانبين إذ لا مدخل للتعليق فيه بل هو كابتداء البيع اه (قوله وفي نسخة فله الخ) لعل وجه التفريع النظر لشوب المعاوضة والواو لنظر الشوب التعليق فكانه استدرأك على ما اقتضاه شوب التعليق من منع الرجوع اه سيد عمر (قول المتن يشترط قبولها) اى الخبارة الناطقة اه معنى (قول المتن بلفظ) والكتابة مع النية تقوم مقام اللفظ اه نهاية (قوله أو بفعل) عطف على قول المتن بلفظ اه سم (قوله أو بفعل الخ) وفاقا للنهاية وخلافا للدغنى (قوله أو بفعل الخ) لعله بفرض تسليمه رخصته مفروض فيها لو كانت الصيغة صيغة معاوضة بقرينة المقام كذا التمسك على ان تعطينى كذا الخ وحيدته تبضح لك ما في قوله وقضية هذا الخ مما سنشير اليه في الحاشية اه سيد عمر (قوله على ما قاله الخ) عبارة النهاية كما قاله جمع متقدمون لكن ظاهر كلامهم يخالفه اه قال ع ش قوله كما قاله جمع الخ معتمد وقوله لكن ظاهر كلامهم الخ ومن الظاهر قول المنهج وشرط في الصيغة ما مر في البيع اه (قوله أو بأشارة الخ) عطف على بلفظ (قوله وقضية هذا الخ) محل تأمل لان الكلام هنا في صيغة المعاوضة إذ هي التي يشترط فيها القبول لافى صيغة التعليق إذ لا يشترط فيها كما سيأتى ولا يقع بها بل سيأتى انه لا يقع في المعلق إلا بوجود الصفة فليتا مل ولا يرجع فان الذى يظهر ان اوجه الآراء في المسئلة قول البعض المتصل والفرق بينهما وبين إذا دخلت الخ ان قوله في تلك انت طالق بالف صيغة معاوضة فاقتضت القبول لفظا فور انظر لذلك وتوقف الوقوع على الدخول نظر الشرط ولعل هذا الفرق ان اتصفت أو ضح ما فرق به الشارح ثم من الواضح ان افتاء البعض الذى ذكره لا ينافى المفصل في الحقيقة وإن سككت عن التفصيل وكونه يقع باثنا تارة ورجعيا اخرى اه سيد عمر (قوله فيقع بعد السنة) هل يشترط كون الرضاع في الحولين أو لا يشترط اه سيد عمر اقول الظاهر الثانى (قوله وإن وجب تسليمه حالا) قد يقال ما وجهه اه سيد عمر اقول لعل وجهه الالتزام بالقبول اللفظى (قوله بان هذه) اى إن دخلت الخ وقوله بخلاف تلك اى ان ارضعت الخ اه سم (قوله بكلام اجنبى) الى المتن فى المغنى إلا قوله كما باتى آخر الفصل وإلى قوله والابرأى فى النهاية إلا قوله لكن القياس إلى المتن وقوله على تناقض (قوله وكذا السكوت) اى الطويل اه معنى (قول المتن ولو اختلف لإيجاب وقبول) اى المال كما باتى اه ع ش (قول المتن فلعو) اى فى المسائل الثلاث ويفارق ما لو قال إن اعطيتنى الف فانت طالق فاعطته الفين حيث يقع الطلاق بان القبول جواب الايجاب فاذا خالفه فى المعنى لم يكن جوابا ولا اعطاء ليس جوابا وإنما هو فعل فاذا انت بالفين فقد انت بالالف ولا اعتبار بالزيادة قاله الامام اه معنى (قوله لاجله) اى المال وكذا ضمير مقابلة (قوله مستقل به) اى بالطلاق (قوله ويفارق ما لو باع الخ) أى فانه لا يصح اه معنى (قوله زائدة الخ) اى لفظة ما (قوله أو اى وقت) الى قوله ثم رايت فى المعنى إلا قوله ولا يطل الى ولا رجوع وقوله ومثلها

ثوبى بطلاق بشرط النية فيهما اه قال فى شرحه عتب هذا كعبتك نفسك إلا أن يجيب القابل بقبلت فلا يشترط نيته اه وظاهره عدم اشتراط نية القابل بقبلت فى بيعتك نفسك ايضا وانظر لم يتعرض الشارح لذلك (قوله محضة) بوجه (قوله فى المتن ويشترط قبولها بلفظ) والكتابة مع اللفظ تقوم مقام النية شرح مر (قوله أو بفعل) عطف على قول المتن بلفظ (قوله على ما قاله جمع متقدمون) لكن ظاهر كلامهم يخالفه شرح مر (قوله بان هذه) اى إن دخلت الخ وقوله بخلاف تلك اى إن ارضعت الخ (قوله

طلاق ولا مال (ولو قال طلقتك ثلاثا بالف فقبلت واحدة بالالف فالاصح وقوع الثلاث وجوب الالف) لانها لم يتخالفنا إلى فى المال المتعبر قبولها لاجله بل فى الطلاق فى مقابله والزوج مستقل به فوقع ما زاده عليها وبه يندفع ما قيل قد يكون لها غرض فى عدم الثلاث لرجعه بلا محل ويفارق ما لو باع عبيدين بالف فقبل احدهما بالف لان البائع لا يستقل بتعليك الزائد (وإن بدا بصيغة تعليق كنى أو التى ما) زائدة لنا كيد أو اى وقت أو زمن أو حين (اعطيتنى) كذا فانت طالق (فتعليق) من جانبه فيه شوب معاوضة

لكن لا نظر اليها هنا غايبا لان افظه المذكور من صرائحه فلم ينظر لما فيه من نوع معاوضة (فلا) طلاق الا بعد تحقق الصفة ولا يبطل بطرو
جنونه عقبه ولا (رجوع له) عنه قبل الاعطاء كسائر التعليقات (ولا يشترط القبول (٤٨١) لفظا) لان صيغته لا تقتضيه (ولا الاعطاء

في المجلس) بل يكفي وان
تفرقا عنه لدلالته على
استقرار كل الازمنة منه
صريحا فلم تقو قرينة
المعاوضة على إيجاب الفور
ولما وجب في قولها متى
طلقتك فلك الف وقوعه
فورا لان الغالب على
جانبيها المعاوضة بخلافه
والهم مثاله ان متى اى
ونحوه انما يكون للتراخي
اثباتا مانفيا كمتى لم تعطني
الفاقات طاق قاله فور
فطلق بمعنى زمن يمكن فيه
الاعطاء فلم تعطه (وان قال
ان) بالكسر (او اذا)
ومثلها كل ما لم يدل على
الزمن الآتي (اعطيني
فكذلك) اى لا رجوع له
ولا يشترط القبول لفظا
لانها حرفا تعليق كمتى
اما المفتوحة واذا فطلاق
مع احدهما يقع بانناحالا
ويبغى تقييده بالنحو
اخذا بما ياتي في الطلاق ثم
رايت شارحا ذكره وظاهر
كلامهم انه مع بينوتها
لامال له عليها ويوجه بان
مقتضى لفظه انها بذلت له
الفاعل الطلاق وانه قبضه
لكن القياس ان له تحليفها
انها اعطته نظير ما مر في
رسم القباله (لكن يشترط)
ان كانت حرة والحق
بها المبعضة والمكاتبه سواء

الى المتن (قوله لا نظر اليها) الاولى التذكير (قوله لان لفظه) اى التعليق (قوله لما فيه) اى التعليق او لفظه
قول المتن في المجلس) اى مجلس التواجب وهو كفى المحرروا عمله المصنف ما يرتبط به الايجاب بالقبول اه
معنى (قوله وان تفرقا الخ) اى ولو طال الزمن جدا عايش عبارة المعنى ففى وجد الاعطاء طلقت وإن
زادت على ما ذكره ولو قيدت هذه بزمن او مكان تعين اه (قوله لدلالته) اى الالفاظ معنى (قوله منه) اى
الزوج والاولى اسقاطه كما فعله الهابة والمعنى (قوله وقوعه) اى وقوع تطليقه وقوله بخلافه اى جانبه وقوله
فطلقت اى رجعيها اه ع (قوله فلم تعطه) لعل الاولى الواو بدل الفاء (قوله كل ما) اى كل لفظ اه ع (ش
(قوله كل ما لم يدل على الزمن الآتي) اذا تدل على الزمن الآتي سم وهو محل تأمل لانه محل الآتي في كلام
الشارح على المستقبل وليس بمراد له وانما المراد الزمن الآتي بيانه في كلامه وهو الزمن العام المدلول لمتى
وإذا ليست كذلك اه سيد عمر (قوله يقع بانناحالا) انظر هل هو في الظاهر والباطن وان لم تكن اعطته شيئا
او في الظاهر فقط مؤاخذه باقراره لا غير اه رشيدى اقول ويتعين الثانى كما يفيد قول الشارح كالمعنى لكن
القياس الخ تقييد النهاية بظاهر افيما ياتي (قوله وظاهر كلامهم انه مع بينوتها لامال له الخ) قد يستشكل
حينئذ البيئونة لان الاعطاء يقتضى التمليك وسبق التمليك على الطلاق قد يمنع من كونه عوضا للطلاق
المتاخر عنه فليتأمل كذا قاله الفاضل المحشى ولك ان تقول انما يمنع ان كان منجزا غير مرتبط بالطلاق وليس
بمتعين فلعلمه في ضمن خذ هذه الالف او ملكتك هذه الالف على ان تطلقني بل قول الشارح بذلك الفا الخ
يعين هذا الحمل ويتردد النظر فيما لو اختلفا فقال ملكتنى تمليككم جزا وقالت بل مرتبطا بالطلاق ولعل
الاقرب قبول قولها لانها اعرف بما صدر منها ولان الظاهر من حالها سيماني مثل مقام الشقاق ما ذكرته
لا يقال اذا حمل كلامهم على ما ذكر كان من القسم الآتي اعنى ابتداءها بالطلب لانا نقول قد يذ كر بعض
فروع قسم في بيان آخر والباعث عليه رفع الاشكال المذكور اه سيد عمر (قوله لامال له الخ) زاد النهاية
ظاهرا اه وقال الرشيدى وكذا باطنا كما هو ظاهر لانهم تلزم له شيئا فليراجع اه وتقدم ان قول الشارح
كالمعنى لكن القياس الخ بقيد التقييد بالظاهر (قوله ويوجه بان الخ) عبارة المعنى وخرج بان المكسورة
المفتوحة فان به يقع الطلاق في الحال باننا لانها للتعليق قاله الماوردى قال وكذلك الحكم في اذلتها لماضى
الزمن اه (قوله لفظه) اى الزوج (قوله نظير ما مر الخ) اى في باب الرهن اه كردى (قوله ان كانت
حرة) سيد ذكر محترزه ثم هو الى قوله سواء الحاضرة في المعنى (قوله والمكاتبه) قياس ما مر في المكاتبه من انه
اذا خالها على عوض بغير اذن سيدها دينا كان او عينا بانته بمر المثل انه يردها عليها ما قبضه منها ولا يملكه
ويستقر له في ذمتها مر المثل اه ع (قوله والغائبة) المناسب لها التصوير بان اعطتني زوجتى اه
سم (قوله عقب عليها) متعلق باعطاء الخ (قوله به) اى الفور (قوله مجلس التواجب) المناسب للغائبة انه
مجلس علمها بالنسبة لها اه سم (قوله السابق) اى في شرح جبدل الخ اه كردى (قوله بان لا يتخلل
الخ) تصوير للفور (قوله طويل الخ) راجع لسلك الكلام والسكوت وقوله بما مر اى بان يفارق
احدهما الآخر مختارا وقوله لان ذكر العوض الخ) علة لقول المصنف لسكن يشترط اعطاء على الفور وقوله
لصراحتها اى متى اه ع (قوله في التاخير) اى في جواز التاخير مع كون المقلب في ذلك من جهة

ومثلها كل ما لم يدل على الزمن الآتي اذا لى لفظا اذا يدل على الزمن الآتي (قوله ويبغى الخ) كذا شرح
مر (قوله وظاهر كلامهم انه مع بينوتها لامال له عليها) قد يستشكل حينئذ البيئونة لان الاعطاء يقتضى
التمليك وسبق التمليك على الطلاق قد يمنع من كونه عوضا للطلاق المتاخر عنه فليتأمل (قوله والغائبة)
المناسب لها التصوير بان اعطتني زوجتى (قوله مجلس التواجب) المناسب للغائبة انه مجلس علمها بالنسبة

(٦١ - شرواني وابن قاسم - سابق)

الحاضرة والغائبة عقب عليها (اعطاء على الفور) والمراد

به في هذا الباب مجلس التواجب السابق بان لا يتخلل كلام او سكوت طويل عر فاو قيل ما لم يتفرقا كما مر في خيار المجلس لان ذكر العوض
قرينة تقتضى التمهيل اذا اعواض تمهيل في المعاضات وترك هذه القضية في نحو متى لصراحتها في التاخير كما مر بخلاف ان اذلا دلالة

لها على زمن اصلا واذا لان متى مسها من عام ومسمى اذا من مطلق لانها ليست من ادوات العموم اتفاقا فلها الاشتراك في اصل الزمن وعدمه في ان اتضح انه لو قيل متى التماك صح ان يقال متى او اذا شئت دون ان شئت لانها عدم دلالتها على زمن لا تصلح جوابا للاستفهام الذي في متى عن الزمان ومحل التسوية بين ان ولذا في الالتيب اما التي في فاذا الفور بخلاف ان كما ياتي اما الامة ففي اعطت طلقت وان طال لتعذر اعطائها حالا اذا ملك لها ومن ثم لو كان (٤٨٣) التعليق باعطاء نحو خمر اشترط الفور لقدرتها عليه حالا وفي الاول اذا اعطته من كسبها او

غيره بان على تناقض فيه ويرده للسيد او مال كونه عليها مهر المثل اذا عقت والابراء فيما ذكر كالا عطاء في ان ابراتي لا بد من ابراتها فورا براءة صحيحة عقب عليها والا لم يقع والثناء بعضهم بانه يقع في الغائبة مطلقا لانه لم يخاطبها بالعوض فغلبت الصفة بعيد مخالف لكلامهم ومن ثم قال في الخادم في فلانة طالق على الفان شامت قياس الباب اعتبار الفورية هنا لوجود المعاوضة اي فكذا الابراء فيه معاوضة هنا وزعم انه اسقاط فلا تتحقق فيه العوضية ليس بشيء كما هو واضح على انه من ان القول بانه اسقاط ضعيف فعلم ان تصدقت عليك بصداقي على ان تطلقني خلع اي ان ارادت جعل البراءة التي تضمنها التصديق عوضا للطلاق لا تعليقها به كما علم عامر في شرط طلاقه على الفور لا يقال اراد ذلك المفتي التفريع على الضعيف انه رجعي لانا

الزوج معنى التعليق بخلاف جانب الزوجة كما مر اه مغني (قوله لها) اي ان قوله ولذا عطف على ان (قوله لانا) اي اذا (قوله فلها الاشتراك) اي اشتراكها في متى (قوله صح ان يقال) اي في الجواب وقوله لانا اي ان اه ع (قوله عن الزمان) الاولى تقديمه على الذي في متى (قوله ومحل التسوية الخ) اي في الفورية (قوله اما الامة) اي قوله والبراء في المغني الا قوله على تناقض فيه (قوله اما الامة) محترز قوله ان كانت حرة اه ع (قوله وان طال) اي الزمن (قوله ومن ثم) اي لاجل ان العلة التعذر (قوله بنحو خمر) اي باعطائه (قوله لقدرتها الخ) لان يدها ويد الحرة عليه سواء قد تشمل يدها عليه اه مغني (قوله وفي الاول) اي غير نحو الخمر اه ع (قوله ويرده) اي الزوج ما قبضه من الزوجة الامة (قوله او مال كونه) لو اقتصر عليه لكفى (قوله اذا عقت) اي كلها اخذ من كلامه في معاملة الرقيق اه ع (قوله فيما ذكر) متعلق بكاف كالا عطاء فكان الاولى تاخير عنه (قوله ان ابراتي) المناسب لما مر في المتن كونه بكسر التاء (قوله والا) اي بان لم يوجد البراءة او فوريتها وصحتها (قوله لم يقع) اي الطلاق (قوله وافناء بعضهم الخ) مما يبعد الافناء المذكور تصريحهم في البيع من غائب بانه يشترط فيه القبول فورا مع انه لا يخاطب بالعوض اه سيد عمر (قوله مطلقا) اي وجد الفورية او لا (قوله فغلبت الصفة) اي التعليق على المعاوضة (قوله اعتبار الفورية) اي للشيئية (قوله وزعم انه) اي الابراء هنا (قوله على انه مر) اي في الضمان اه كودي (قوله فعلم الخ) اي من قوله والبراء فيما ذكر كالا عطاء الخ (قوله اي ان ارادت جعل الخ) سكت عن حالة الاطلاق ويظهر انها ملحق بهذه الصورة لا بقصد التعليق لان ظاهر الصيغة المعاوضة اه سيد عمر (قوله لا تعليقها) عطف على قوله جعل البراءة الخ وقوله به اي الطلاق (قوله كما علم عامر) اي في شرح وان لم يقبل لم تطلق اه كودي (قوله طلاقه) اي تطلقه (قوله على الضعيف) اي في ان ابراتي الخ (قوله انه رجعي) بيان للضعيف (قوله وفي ان ابراتي الخ) عطف على قوله في ان ابراتي (قوله كسر) اي شرح فرقة بعوض اه كودي (قوله التعليق الضمني) قد يقال ان ما هنا تعليق محض (قوله الشرط) اي تعليق الطلاق بالبراءة (قوله وقع الخ) اي رجعي (قوله تعاق) اي الطلاق به اي شرط البراءة (قوله بان قضيته) اي قوله ان لم ينو به الشرط وقع حالا (قوله ولان الكلام الخ) عطف على قوله كانت طالق الخ (قوله وهذا) اي قول المعترض ولان الكلام الخ (قوله لما ذكرته) اي في جميع اشترائط فورية البراءة (قوله ولو قال ان ابراتي الخ) يسكون التاء اه سم (قوله وتعليقه الخ) اي التوكيل او هذا جواب عما يقال لما كان الابراء في مقابلة التوكيل كان التوكيل معلقا والتوكيل المعاق باطل وحاصل الجواب ان الباطل هو

لها فليتأمل (قوله اما الامة الخ) كذا شرح مر (قوله ويرده للسيد او مال كونه) ولا ينافيه ما نقله الرافي عن البغوي انه لو قال لزوجته الامة ان اعطيني ثوبا فان طالق حيث لا تطلق باعطاء ثوب لعدم ملكها له لان الاعطاء في حقها لكونها لا تملك منوط بما يمكن تملكه انظر مع مسئلة الخمر اذا كان اعتبارا م كان التملك في المال فلم تطلق في مسئلة ان اعطيني ثوبا اذ لا يمكن تملكه لجهالة فصار كاعطاء الحرة ثوبا مغصوبا او نحوه بخلاف ان اعطيني الفاء وهذا الثوب شرح مر (قوله وفي ان ابراتي الخ) عطف على قوله قبل ففي ان ابراتي (قوله ولو قال ان ابراتي) هو يسكون التاء

نقول فحينئذ لا فور في غائبة ولا حاضرة وفي ان ابراتي فلانا من دينك او اعطيته كذا يقع رجعي كما مر فلا فورية خصوص ويكفي التعليق الضمني في انت طالق وتمام طلاقك براءة لك لا بد من براءتها فورا على احد وجهين يتجه ترجيحه لان الكلام لا يتم الا بآخره ثم رايت الاصحى بحث انه ان لم ينو به الشرط وقع حالا وان نواه وصدقته تعاق به وهو ظاهر لكن اعترضه غيره بان قضيته وقوعه حالا عند الاطلاق والظاهر خلافه كانت طالق براءة لك ولان الكلام اذا اتصل وانتظم يرتبط بعضه ببعض اه وهذا موافق لما ذكرته ولو قال ان ابراتي فانت وكيل في طلاقها فابراة بري ثم الوكيل مخير فان طلق وقع رجعي لان الابراء موافق في مقابلة التوكيل وتعليقه

إثما يفيد بطلان خصوصه كما مر ولو قات أنت طالق إلا أن أرا أنني من كذا لم أطلق علي الأوجه إلا بالياس من البراءة بنحو إيفاء أو موت وكذا إلا أن اعطيتي كذا مثلا (وإن بدأت بطلب طلاق) كطالقتي بكذا وإن أو اذا أو متى طلقتي (٤٨٣) فلك على كذا (فاجاب) بها الزوج (فعاوضة)

من جانبها الملكها البضع في مقابلة ما بذلته (مع شوب جمالة) لبذلها العوض له في مقابلة تحصيله لغرضها وهو الطلاق الذي يستقل به كالعامل في الجمالة (فلها الرجوع قبل جوابه)

كسائر الجمالات والمعاوضات (ويشترط فور الجوابه) في مجلس التواجب نظرا لجانب المعاوضة وإن عقلت بمتي بخلاف جانب الزوج كما مر فلو طلقها بعد زوال الفورية حمل على الابتداء فيقع رجعيها بلا عوض وفارق الجمالة بقدرته على العمل في المجلس بخلاف عامل الجمالة غالبا وبحث أنها لو صرحت بالتراخي لم يجب الفور ولا يشترط توافق نظر الشائبة الجمالة فلوقالت طلقني بالف فطاق بخمسائة وقع بها كرد عبدى بالف فرده باقل (ولو طلبت) واحدة بالف فطلق نصفها مثلا بانث بنصف المسمى أو يدها مثلا بانث بمهر المثل للجهل بما يقابل اليد أو (ثلاثا بالف) وهو يملكها عليها (فطلق طلقه بثله) يعني لم يقصد بها الابتداء سواء أقال بثله أم سكت عنه ولم ينو ذلك

خصوص التوكيل وأما التطلق فيصح لعموم الاذن اه كرى (قوله بطلان خصوصه) أى خصوص كونه وكلا حتى يفسد الجمالة المسمى ان كان فيرجع لاجرة المثل واما عموم كونه ما ذونا له في التصرف من قبل الموكل فلا يبطله التعليق اه سيد عمر (قوله كطالقتي بكذا) الى قوله كرد عبدى في المغنى الا قوله وفارق الجمالة الى وبحث وإلى قوله أو بانث طالق طلقه ونصافى النهاية الا قوله ثم رايت الى الماتن (قول الماتن فلها الرجوع الخ) أى بلفظ يدل عليه كر جعت عمافلتة أو أبطلته أو نقضته أو فسخته اه ع ش (قوله كما مر) أى في شرح ولا اعطاء في المجلس (قوله حمل على الابتداء الخ) فلوقال قصدت به جواها صدق ان عذر قال في شرح الروض مانصه والظاهر انه لو ادعى انه جواب وكان جاهلا لقرب عهده بالسلام أو نشأته بيادية بعيدة عن العلماء صدق بيمينه اه ولم يبين حكم تصديقه هل هو عدم الوقوع لفوات الفورية المشتركة سم على حج اقول نعم الا قرب انه كذلك لما ذكره اه ع ش (قوله وفارق الجمالة) أى حيث يستحق فيها الجعل وإن تراخى العمل ع ش وسم (قوله وبحث أنها لو صرحت) عبارة للمغنى نعم لو صرحت الخ وعبارة النهاية والأوجه عدم اشتراط الفور ان صرحت بالتراخي اه (قوله لو صرحت بالتراخي) أى كان قالت ان طلقتي ولو بعد شهر مثلا اه ع ش (قوله وقع بها) على الصحيح لانه سامع ببعض ما طلبت ان يطلقها عليه اه مغنى (قوله بها) أى بخمسائة كذا في الروض اه سم (قوله فرده باقل) أى بان نقص من الف خمسائة قبل ان يردوا الا فالجمالة تلزم بتام العمل وقوله نصفها أى الزوجة بدليل ما بعده اه رشيدى (قول الماتن ولو طلبت ثلاثا الخ) (فرع) لوقالت طلقني نصف طلقة أو طاق نصفى أو يدى مثلا بالف ففعل أو ابتداء الزوج بذلك فقبلت بانث بمهر المثل وكذا لوقالت طلقني بالف فطلق يدها مثلا وإن طلق نصفها فنصف الالف وظاهر ان تطبيق بعضها كتطبيق يدها لا يمكن التوزيع على البعض لاجتماعها بخلاف نصفها وإنما طلقت هذا بنصف الالف بخلافه في قولها السابق طلقني نصفى لفساد صيغتها السابقة غياب اه سم (قوله طلقني نصفها الخ) لعلمه ما لم يرد به الكل اما اذا اراده به مجازا فتبين بالف وعليه فهل يقبل قوله فيه اذا دلت عليه القرينة أو لا بد من تصديقها محل تأمل فليراجع اه سيد عمر اقول أخذنا بما مر عن شرح الروض انه يقبل بيمينه (قوله أم سكت عنه) افهم انه اذا ذكر ما يزيد على الثلث كان قال طلقتك واحدة بالف أو نوى ذلك لم يقع عليه طلاق وهو ظاهر لعدم موافقة ما اجابها له والها اه ع ش (قوله ولم ينو ذلك) أى الابتداء (قوله فيما يظهر الخ) راجع الى قوله يعنى الى هنا (قوله الشراح اعترضوه بانه الخ) ومنهم المغنى (قوله أو طلقتين) الى قوله نظر المفوظ في المغنى الا قوله وفارق الى ولو اجابها (قوله

(قوله حمل على الابتداء الخ) فلوقال قصدت به جواها صدق ان عذر قال في شرح الروض مانصه والظاهر انه لو ادعى انه جواب وكان جاهلا لقرب عهده بالسلام أو نشأته بيادية بعيدة عن العلماء صدق بيمينه اه ولم يبين حكم تصديقه هل هو عدم الوقوع لفوات الفورية المشتركة (قوله وفارق الجمالة) أى حيث جوز ناله التأخير (قوله وقع بها) أى بخمسائة كذا في الروض (قوله كرد عبدى بالف فرده باقل) انظر هذا مع قوله في الجمالة ولا يشترط المطابقة فلوقال ان رددت اتي فلك دينار فقال ارده بنصف دينار استحق الديناران القبول لا اثر له في الجمالة قال الامام واعترض بقولهم في طلقني بالف فقال بمائة طلق بها كالجعالة وقد يجاب بان الطلاق لما توقف على لفظ الزوج ادير الامر عليه (فرع) لوقالت طلقني نصف طلقة أو طلق نصفى أو يدى مثلا بالف ففعل أو ابتداء الزوج بذلك فقبلت بانث بمهر المثل وكذا لوقالت طلقني بالف فطلق يدها مثلا وإن طلق نصفها فنصف الالف وظاهر ان تطبيق بعضها كتطبيق يدها لا يمكن التوزيع على البعض لاجتماعها بخلاف نصفها وإن طلقت هذا بنصف الالف بخلافه في قولها السابق طاق نصفى لفساد صيغتها

فما يظهر من كلامهم ثم رايت الشراح اعترضوه بأنه قيد مضر اذا لو اقتصر على طلقة واحدة استحق الثلث فلو حذف التقييد لأفهمه بالاولى وايضا ففيه إيهام انه إذا لم يعد ذكر المال وقع رجعيها والاصح انه بانث كما تقرر (فواحدة) تقع لا غير (بثله) أو طلقتين فطلقتان بثليه تغليباً لشوب الجمالة إذ لو قال رد عيدي الثلاثة ولك الف فرد واحداً استحق ثلث الالف

وفارق عدم الوقوع في نظيره من جانبه لانه تعليق فيه معاوضة وشرط التعليق وجود الصفة والمعاوضة التوافق ولم يوجد او امان جانبها فلا تعليق فيه بل فيه معاوضة ايضا كما سر وجعلته وهذا لا يقتضي الموافقة فغلب بخلاف التعليق فانه يقتضيها ايضا فاستويا ولو اجابها بان طاق ولم يذكر عددا ولا نواه وقعت (٤٨٤) واحدة فقط على الوجه او بان طاق طلبة ونصفها قبل يستحق ثلثي الالف او نصفها وجهان

أصحهما الثاني نظر اللفظ لا للسراية لانه الاقوى وباختياره وياتي ماله بذلك تعلق (وإذا خال ع أو طاق بعوض) ولو فاسدا (فلا رجعة) له لانها إنما بذلت المال لتلك بضعتها كما انه إذا بذل الصداق لا تملك هي رفعه (فإن شرطها) كطلقتك أو خالعتك بكذا على ان لي عليك الرجعة فقبلت أو ان أبرأتني من صداقك فانت طالق طلبة رجعية فابرات كما أتى به جمع اخذ من فتاوى ابن الصلاح (فرجعي ولا مال له لان شرطي الرجعة المار أي أو البراءة متافيان فيتساطان ويبقى مجرد الطلاق وهو يقتضي الرجعة ولانه لما صرح برجعية علم ان سراه مجرد التعليق بصفة البراءة لانها عوض وبحث بعضهم عدم الوقوع في مسألة البراءة لانه لا سبيل للوقوع إلا بصحة البراءة وصحتها تستلزم البيئونة وهي تنافي قوله رجعية ويرد بان هذا نظير ما ذكره من التنافي وقد صرحوا بانه لا ينافي الوقوع

وفارق عدم الوقوع في نظيره الخ) أي كما تقدم في قول المصنف ولو قال طلقتك ثلاثا بالف فقبلت واحدة بثلث الالف فلعنوا هم (قوله والمعاوضة) عطف على التعليق وقوله التوافق عطف على وجود الصفة (قوله ولم يوجد) أي الصفة والتوافق اهرشيدى (قوله كما سر) أي في شرح ولا الاعطاء في المجلس (قوله وهذا الخ) أي الجملة وقوله فغلب أي الجملة على المعاوضة فالجملوع لا يقتضي الموافقة وقوله ايضا أي كما يقتضي المعاوضة الموافقة وقوله فاستويا أي التعليق والمعاوضة في اقتضاء الموافقة اه كرى (قوله وقعت واحدة) أي بثلث الالف اه ع ش زاد المغنى ولو لم يملك عليها الا طلبة استحق الالف لانه افادها البيئونة الكبرى اه (قوله وباختياره) عطف على الاقوى اه سم (قوله وياتي) أي في الفصل الا في بعد في شرح وقيل ان علمت الحال الخ (قوله ولو فاسدا) إلى قوله ولانه لما صرح في النهاية والمغنى إلا مسألة البراءة (قوله رفعه) أي البضع (قوله فابرات) ينبغي ان لا يعتبر هنا فورية ولا علم الزوجين بالمبرأته لانه تعليق محض لا معاوضة فيه وهذا إنما يأتى ان قلنا بما اقتضاه صنيع الشارع من عدم حصول البراءة فان قلنا بما نقله السيد السهمودي وغيره عن ابن الصلاح من حصولها وهو الظاهر فواضح اشترط عليها ولا ينبغي ان لا يقع لان المتبادر البراءة الصحيحة إلا ان يريد التعليق على مجرد اللفظ اه سيد عمر اقول اشترط الفور على الثاني دون الاول مسلم واما العلم فيشرط عليهما معا كما يفيد قوله لان المتبادر الخ (قوله فيتساطان الخ) هذا يقتضي بطلان البراءة وفيه نظر لان شرط الرجعة إنما ينافي البراءة إذا جعلت عوضا لا إذا قصد مجرد التعليق عليها فالتنافي بين شرط الرجعة وكون البراءة عوضا فاللازم من هذا التنافي عدم كونها عوضا لا بطلانها في نفسها فالوجه صحتها وهذا بخلاف ما في المسئلة الاولى فان شرط الرجعة ينافي العوض فيسقط وإذا سقط باعتبار كونه عوضا سقط مطلقا إذ ليس له جهة اخرى ثبت باعتبارها بخلاف البراءة فانها معقولة في نفسها فقام له سم على حج اه ع ش وفي السيد عمر ما يوافقوه وسكتوا عن حالة الاطلاق والظاهر فيها بطلان البراءة لان ظاهر الصيغة المعاوضة الميراجع (قوله وصحتها تستلزم الخ) قد يمنع بانها إنما تستلزمها إذا جعلت عوضا لا إذا قصد مجرد التعليق كما هنا فان شرط الرجعة يصرفها عن العوضية إلى مجرد التعليق اه سم (قوله ولو خالها بعوض) إلى قوله بخلاف ما لو وقع في المغنى وإلى قوله ويحتمل في النهاية (قوله بانته بمثل) نص عليه الشافعي مغنى ونهاية (قول المتن وارتدت) أي عقب هذا القول اه مغنى (قوله فوراً بان لم تترأخ الردة) فلو تراخت

السابقة عاب (قوله وفارق عدم الوقوع الخ) أي كما تقدم في قول المصنف ولو قال طلقتك ثلاثا بالف فقبلت واحدة بثلث الالف فلعنوا (قوله وباختياره) عطف على الاقوى (قوله كطلقتك الخ) أي قبلت وقوله وان ابرأتني الخ أي فابراته (قوله فيتساطان) هذا يقتضي بطلان البراءة وفيه نظر لان شرط الرجعة إنما ينافي البراءة إذا جعلت عوضا لا مجرد التعليق عليها فالتنافي بين شرط الرجعة وكون البراءة عوضا فاللازم من هذا التنافي عدم كونها عوضا لا بطلانها في نفسها فالوجه صحتها وهذا بخلاف ما في المسئلة الاولى فان شرط الرجعة ينافي العوض فيسقط وإذا سقط باعتبار كونه عوضا سقط مطلقا إذ ليس له جهة اخرى ثبت باعتبارها بخلاف البراءة فانها معقولة في نفسها فقام له سم على ان القياس فساد البراءة لان الطلاق ينافي شرط الرجعة فيتساطان كافي للمسئلة الاولى واما عبارة الشارع فهي قابلة للحمل على ما قلناه لولا ما دل على قوله الا في عن بعضهم لانه لا سبيل الخ من عدم صحة البراءة وقراره له على ذلك من هذه الجهة فليتأمل (قوله تستلزم البيئونة) قد يمنع بانها إنما تستلزمها إذا جعلت عوضا لا إذا قصد مجرد التعليق كما هنا

(وفي قول بائن بمثل) لان الخلع لا يفسد بفساد العوض ولو خالها بعوض على أنه متى شاء رده وكان له الرجعة بانته بمثل لانها رضى هنا بسقوط الرجعة ومتى سقطت لا تعود (ولو قالت طلقني بكذا وارتدت) أو ارتدها أو ارتدا (فاجابه) الزوج فوراً بان لم تترأخ الردة ولا الجواب كما أفادته الفاء وحينئذ نظر (إن كان) الارتداد (قبل دخول أو بعده وأصرت) هي أو هو أو هما على الردة (حتى انقضت العدة بانته بالردة ولا مال) ولا طلاق لا نقطاع النكاح بالردة في الحالين اما إذا اجاب قبل الردة فانها تبين حالا بالمال

بخلاف مالو وقعا فانها تبين بالردة ولا مال كما بحثه السبكي وغيره أى ان لم يقع اسلام ويوجهه بأن المانع أقوى من المقتضى فبحث شارح وجوبه
ضعيف وان جزم به شيخنا في شرح منهجه (وان أسلمت) هى أو هو أو هما (فيها) أى العدة (طلقت بالمال) المسمى لأننا نبين صحة
الخلع وتحسب العدة من حين الطلاق (ولا يضر تخلل) سكوت أو (كلام يسير) (٤٨٥) ولو اجنبتا من المطلوب جوابه

(بين لإيجاب وقبول) لأنه
لا يعد اعراضا هنا نظرا
لشائبة التعليق أو الجمالة
وبه فارق البيع وظاهر
كلامهم هنا أن الكثير يضر
ولو من غير المطلوب جوابه
وبه صرحوا في البيع
ويحتمل أنه لا يضر هنا إلا
من المطلوب جوابه لما
تقرر من الفرق بينهما
ثم رأت شيخنا جزم به
(فرع) نقل الأصحى
عن العمرانى أن قولها
خالعتك بالف لغو وان قبل
لان الايقاع اليه دونها ولا
ينافيه خلافا لمن ظنه قول

الخوارزمى بتقدير اعتاده لو
قالت ابرأت ذمتك من صدقي
على طلاق فطلق او قال قبلت
الابراء بان لا قبول
الزمام للطلاق بالابراء اه
لأنه ليس هنا ايقاع منها حتى
في الصورة الثالثة كما فهمه
تعليله المذكور وانما يجعل
قوله قبلت في الاولى متضمنا
للانزمام المذكور لأنها
باسنادها الخلع الى نفسها
افسدت صيغتها فلم يبق
صيغة صحيحة تلزمها بخلافها
في الثالثة فان صيغتها ملزمة
فصح جعل قبوله الزمام لما
تضمنته وكان بعضهم اخذ
من كلام الخوارزمى هذا

الردة أو الجواب اختلت الصيغة اه معنى (قوله مالو وقعا) أى الجواب والردة عرش ومعنى (قوله) كما
بحثه السبكي) اعتمده النهاية لا للمعنى (قوله أى ان لم يقع اسلام) ينبغى انه فيما بعد الدخول واللام يؤثر الاسلام
سمو عرش وسيد عمر (قوله ويوجه) أى ما بحثه السبكي من عدم وجوب المال (قوله بان المانع أقوى الخ)
ولك ان تقول الردة ليست مانعة من ثبوت المال وانما هى مقتضية لبيئونة بلا مال فليتامل والحاصل انه
وجد مقتضيان للبيئونة مع أحدهما يقتضيان بالمال والاخر بلا مال فعمل بمطابق البيئونة الذى هو مقتضيهما
وبشروط المال الذى هو مقتضى أحدهما التحقق المقتضى مع عدم المعارض وانما سقط المال في صورة
تقدم الردة على الجواب لتقدم علة البيئونة التى لا تقتضى المال وهى الردة على مقتضيه وهو الخلع لان الردة
مانعة من ثبوت المال وحينئذ قال يظهر ان الوجه ما جزم به في شرح المنهج ثم رأتته في المعنى قال وهذا
أوجه يبنى ما في شرح المنهج اه سيد عمر وقد يجاب بان الردة مقتضية لعدم وجوب المال فتكون مانعة
من ثبوته (قوله ضعيف) وفاقا لنهاية وخلافا للمعنى كما مر (قوله وان جزم به شيخنا في شرح منهجه) ووافق
السبكي في شرح الروض اه سم (قوله من المطلوب الخ) متعلق بتخلل الكلام (قوله هنا) أى في الخلع
(قوله نظرا لشائبة التعليق) أى من جانب الزوج وقوله أو الجمالة أى من جانب الزوجة وكل منهما
موسع فيه (قوله هنا) أى في الخلع (قوله ولو من غير المطلوب جوابه) اعتمده النهاية والمعنى (قوله وبه) أى
بالتعميم المذكور (قوله من الفرق بينهما) أى الخلع والبيع (قوله ولا ينافيه) أى ما نقل عن العمرانى
(قوله لأنه الخ) تعليل لعدم المناقاة (قوله في الصورة الثالثة) هى او قال قبلت الابراء اه سم عبارة السيد
عمر بالنسبة لمسئلة العمرانى وان كانت ثانية اه عبارة السكردى قوله في الصورة الثالثة اراد بها ما في
الخوارزمى او قال قبلت الابراء والثانية قوله فطلق والاولى قول العمرانى ولا ينافى هذا ما يأتى في الشارح من
تسمية الثالثة هنا ثانية هناك والثانية اولى لان ما هنا باعتبار انضمام صورة العمرانى الى صورتي الخوارزمى
فلذا صارت الصور ثلاثا وما هناك باعتبار صورتي الخوارزمى فقط اه (قوله تعليله الخ) أى الخوارزمى
(قوله لأنها الخ) أى الزوجة (قوله فى الاولى) أى فى مسئلة العمرانى (قوله تلزمها) من باب الافعال والضمير
المستتر للصيغة والبارز للزوجة (قوله بخلافها) أى الزوجة (قوله أحدهما) أى الزوجين (قوله والا) أى
بان عليها (قوله كلام الخوارزمى) أى المار انفا وقوله الاولى أى من مسئلتيه (قوله ما اذ انوت جعل الابراء
الخ) ينبغى ان يكون الاطلاق كذلك لان المتبادر قصد العوضية بخلاف ما اذ اقصدت التعليق بان ارادت
بالصيغة المذكورة معنى ان طلقنى فانت برى فانه حينئذ ينبغى ان يأتى فيه الخلاف السابق في تلك وأما قول
الشارح بخلاف ما اذ انوا فحل تأمل ولم يظهر وجهه بل ينبغى في الصورة التى يحكم فيها بان ماتت به صيغة
معاوضة لا يحتاج لنية منه ايضا كما لو قالت طلقنى بالف فقال انت طالق ولم يتلفظ بالعوض ولم ينهه وكذا قوله
لان هذا فى معنى تعليق الابراء المقتضى عدم صحة ما ذكر في حالة الاطلاق محل تأمل ايضا لان ما ذكره متات
في نحو قولها لمكتك كذا على ان تطلقنى فان التملك كالابراء فى كونه لا يقبل التعليق والحاصل ان ظاهر
الصيغة المعاوضة وان تضمنت التعليق كسائر صيغ المعاوضة فلا تحتمل عليه الاعتداد ارادته فتأمل وانصف
اه سيد عمر (قوله بان تلفظ به) أى بعلى ذلك (قوله ايضا) أى كازوجة (قوله لان هذا الخ) ان كان المشار

فان شرط الرجعية يصر فها عن العوضية الى مجرد التعليق (قوله كما بحثه السبكي) اعتمدهم (قوله أى ان لم
يقع اسلام) ينبغى انه فيما بعد الدخول واللام يؤثر الاسلام وان جزم به شيخنا في شرح منهجه ووافق السبكي في
شرح الروض (قوله ولو من غير المطلوب) اعتمدهم (قوله في الصورة الثالثة) هى او قال قبلت الابراء (قوله
لان هذا فى معنى تعليق الابراء الخ) قد يقتضى هذا انه بعد تلفظه بما ذكر لا بد من قبولها ولا يكتفى ما جرى منها

قوله لو قالت بذلت صدقي على صحة طلاق فقال قبلت وقعا بانها بغير المثل لكن ينبغى حمل قوله بغير المثل على ما اذا جعل أحدهما الصداق والاوقع
بانها في مقابلة البراءة منه كما اقتضاء كلام الخوارزمى وهذا الذى يتجه أن محل ما قاله الخوارزمى في الاولى ما اذ انوت جعل الابراء عوضا للطلاق فطلق
على ذلك بأن تلفظ به بخلاف ما اذ انوا اه ايضا لان هذا فى معنى تعليق الابراء وتعليقه باطل فلا عوض حينئذ كما مر بيانه في الفصل الذى قبل هذا

وفي الثانية ما اذا قال قبلت بذلك ونوى به ايقاع الطلاق في مقابلة الابرأه او لا فالترام الطلاق بغير لفظ صريح فيه ولا كناية مع النية لا يوقعه ويجرى ما ذكرته في الاولى في صورة بذلها المذكورة ان قلنا فيما اذا كان الصداق ديناً ان البذل يصح كونه كناية في الابرأه وفيه نظر لانه انما يستعمل في الاعيان لا غير اذ حقيقة البذل الاعطاء (٤٨٦) وحقيقة الابرأه الاسقاط والنسبة بينهما التباين فلا يصح أن يراد بأحدهما الآخر فان

قلت الابرأه تملك لا اسقاط فصح استعمال البذل فيه قلت كونه تملكاً انما هو امر حكمي له لانه مدلول لفظه على أن التحقيق انه لا يطلق القول بانه تملك ولا بانه اسقاط لان لهم فروعا راعوا فيها الاول وفروعا راعوا فيها الثاني لكن لما كانت الاولى اكثر اطلاقاً كثيراً على التملك فلنحفظ ذينك ليس النظر لمدلول اللفظ بل لمدرك ما يستعمل فيه واما مدلوله الاصل في هو الاسقاط لا غير فتم ما تقرر من المنافاة بينهما ولو علق بالبراءة فانت باللفظ البذل لم يكف وان نوته به لانه لا يحتمله قاله ابن عجيل وغيره ونظر فيه انه في معناه ولذا قيل انه تملك للدين ويرد بمنع انه في معناه لما تقرر ان البذل انما يستعمل في الاعيان لا غير ومن ثم لو قالت بذلت صدقي على طلاق وهو دين فطلق ولم ينويا جعل مثله عوضاً للطلاق وقع رجعي كما مر بما فيه في الفصل الذي قبل هذا بخلاف ما لو قال انت طالق على صحة البراءة فلا تطلق حتى تبرئه لان البذل غير البراءة فكان كلامه تعليماً مبتدأ خلافاً لمن قال

اليه ما اذا نواه أيضاً كما هو ظاهر اللفظ ففي كونه في معنى ما ذكر نظر بل لا تعليق فيه ولو سلم قلنا بما فيه تعليق الطلاق على الابرأه لا تعليق الابرأه سم (قوله وفي الثانية ما اذا الخ) متجه جداً الا قوله في مقابلة الخ على ما حررناه انفاً اه سيد عمر (قوله ويجرى ما ذكرته في الاولى الخ) الذي قاله في الاولى انه لا بد ان يطلق على ذلك بان تلفظ به ولا يحتمل الحمل على ذلك قوله في مسألة البذل المذكورة قبلت فلما حمل ذلك على ما قاله في الثانية فانه اقرب اليه اه سم (قوله المذكورة) اي في هذا الفصل والذي قبله اه كرى (قوله والنسبة بينهما التباين) فيه بحث لان التباين انما هو بين هذين المعنيين أعنى الاعطاء والاسقاط وليس الكلام فيهما بل في لفظ البذل هل يصح استعماله في المعنى الثاني ولا مانع من الصحة ولو مجازاً كما في كل مجاز تباين معناه المجازي مع معناه التحقيق تامل اه سم (قوله انما هو امر حكمي) اي يحكم بانه تملك اه كرى (قوله لانه مدلول لفظه) قديمع اه سم (قوله الاول) اي كونه تملكاً وقوله الثاني اي كونه اسقاطاً وقوله الاول اي الفروع المرعى فيها التملك وقوله عليه اي الابرأه (قوله فلنحفظ ذينك) اي الراعيين (قوله لمدرك ما يستعمل الخ) بالاضافة (قوله واما مدلوله الحقيقي فهو الخ) قديمع اه سم (قوله فتم ما تقرر من المنافاة الخ) هذا ممنوع لجواز استعمال البذل في معنى مجازي يقتضى الاسقاط كقطع تعلق الباذل بذلك المبدول لان ذلك القطع لازم لذلك البذل فان من بذل لغيره واعطاه فقد انقطع تعلقه بذلك المبدول اه سم (قوله لانه لا يحتمله) ان اراد حقيقة لم يفد او لا مجازاً فمنوع اه سم (قوله بانه) اي البذل (قوله انما يستعمل الخ) ان اراد حقيقة لم يفد او مطلقاً فمنوع اه سم (قوله جعل مثله الخ) سيد كرى (قوله بخلاف الخ) متعلق بقوله فطلق ع ش اه سم (قوله لو قال الخ) اي في جواب قولها بذلت صدقي على طلاقى اه سم (قوله لانه الخ) تعليل لرد القول المذكور (قوله جعل مثله) اي الصداق الدين (قوله ان علم) اي الصداق قدرا وصفة (قوله والا) اي بان جهل احدهما الصداق (قوله لو جعلاه) اي العوض نفسه اي نفس الصداق الدين (قوله ولا يصح استعمال البذل الخ) قد مر ما فيه (قوله فيه) اي الدين (قوله مر حكمه) اي قبيل قول المتن ويصح اختلاص المريضة اه سم

أولاً لعدم حصول البراءة به لتضمنه تعليقه وفيه نظر (قوله لان هذا الخ) ان كان المشار اليه ما اذا نواه أيضاً كما هو ظاهر اللفظ ففي كونه في معنى ما ذكر نظر بل لا تعليق فيه ولو سلم قلنا بما فيه تعليق الطلاق على الابرأه لا تعليق الابرأه (قوله ويجرى ما ذكرته في الاولى في صورة بذلها الخ) الذي قاله في الاولى انه لا بد ان يطلق على ذلك بان تلفظ به ولا يحتمل الحمل على ذلك قوله في مسألة البذل المذكورة قبلت فلما حمل على ما قاله في الثانية فانه اقرب اليه (قوله والنسبة بينهما التباين) فيه بحث لان التباين انما هو بين هذين المعنيين أعنى الاعطاء والاسقاط وليس الكلام فيهما بل في لفظ البذل هل يصح استعماله في المعنى الثاني ولا مانع من الصحة ولو مجازاً كما في كل مجاز تباين معناه المجازي مع معناه التحقيق تامل (قوله لانه مدلول لفظه) قديمع (قوله فهو الاسقاط) قديمع (قوله فتم ما تقرر من المنافاة بينهما) هذا ممنوع لجواز استعمال البذل في معنى مجازي يقتضى الاسقاط كقطع تعلق الباذل بذلك المبدول لان ذلك القطع لازم لذلك البذل فان من بذل لغيره واعطاه فقد انقطع تعلقه بذلك المبدول (قوله لانه لا يحتمله) ان اراد حقيقة لم يفد او مجازاً فمنوع لسكته يتجه توجيه عدم الكفاية بان يراعى في التعليقات الالفاظ ولا يكفي بمعانيها كما يأتى (قوله انما يستعمل) ان اراد حقيقة لم يفد او مطلقاً فمنوع (قوله بخلاف) متعلق بقوله فطلق ش (قوله ما لو قال) اي في جواب قولها بذلت صدقي على طلاق (قوله مر حكمه) اي قبيل قول المتن ويصح اختلاص المريضة

يقع بقوله أنت طالق وما بعده مجرد التأكيد لانه صرف اللفظ عن ظاهره لغير موجب والنظائر التي استشهد بها (قوله)

لا تشهد له كما هو واضح للبتامل أما اذا نوى جعل مثله عوضاً فيقع باثنا به ان علم والافهم المثل بخلاف ما لو جعلاه نفسه لان الدين مادام ديناً لا يقبل العوضية ولا يصح استعمال البذل فيه كما تقرر والنذر له بالمهر في أن أبرأتني من حكمه والاوجه في أن نذرت لي بكذا فانت طالق فنذرت

له به انه يقع باثنا به وكون النذر قرينة لا ينافي وقوع الطلاق في مقابلته اذ البراء قرينة ايضا (فصل في الالفاظ المألوفة للعوض وما يتبعها) لو (قال انت طالق وعليك كذا) او انت طالق (ولي عليك كذا) وظاهر ان مثل هذا عكسه كعليك كذا وانت طالق وتوهم فرق بينهما بعيد (ولم يسبق طلبها بمال وقع رجعيما قبلت ام لا ولا مال) لانه اوقع الطلاق بجائنا ثم (٤٨٧) اخبر ان له عليها كذا بذكر جملة خبرية

مغطوفة على جملة الطلاق غير صالحة للشرطية او العوضية فلم يلزمها لو وقعها ملغاة في نفسها وارق قولها طلقني وعلى او لك على الف فاجابها فانه يقع باثنا بالالف بان المتعلق بهامن عقد الخلع هو الالتزام بحمل لفظها عليه وهو ينفرد بالطلاق فاذا خلا لفظه عن صيغة معاوضة حل لفظه على ما ينفرد به نعم ان شاع عرفا ان ذلك للشرط كعلى صار مثله اى ان قصده به وليس مما تعارض فيه مدلولان لغوي وعرفي حتى يقدم اللغوي لان ما هنا في لفظ شاع استعماله في شيء فقبلت ارادته له وذلك في تعارض المدلولين ولا ارادة تقدم الاقوى وهو اللغوي فان قلت هل يمكن توجيه اطلاق المثولي ان الاشتهار هنا جعله صريحا فلا يحتاج لقصد قلت نعم لان كون الاشتهار لا يباحق الكناية بالصريح انما هو في الكنايات الموقفة اما الالفاظ المألوفة فيكون في صراحتها الاشتهار الا ترى ان بعثك بعشرة دنائير وفي البلد نقد غالب يكون صريحا فيه وليس ذلك الا

(قوله اذ البراء الخ) اى ويقع الطلاق في مقابلته فكذا يقع في مقابلة النذر (فصل في الالفاظ المألوفة) (قوله في الالفاظ) الى قوله ومثله اعطى في النهاية الا قوله ويؤخذ الى وافق (قوله لانه اوقع) الى قوله فان قلت في المغنى الا قوله اى ان قصده به (قوله اوقع الطلاق بجائنا الخ) اى واخبر ان الخ ثم اوقع الخ اه سم (قوله فلم يلزمها) اى الزوج الزوج قوله لو وقعها اى الجملة المعطوفة (قوله على ما ينفرد به) اى على ايقاع الطلاق (قوله ان ذلك) اى قول الزوج المذكور (قوله كعلى) اى كقوله طلقك على كذا اه مغنى (قوله صار مثله) اى فان قلت بانتهى والا فلا اعرش (قوله اى ان قصده به) يعلم منه ان مجرد الشيع لا يصير صريحا في الشرط وحينئذ فالفرق بين حالة الشيع وعندها انه يقبل قوله اردت الخ حيث شاع وان كذبه في الارادة بخلاف ما اذا لم يشع اه غش زاد سم قيد بذلك ليندفع استشكله المشار اليه بقوله وليس مما تعارض الخ وسيصرح به اه عبارة السيد عمر هذا التقيد لدولى العراق في مختصر المهمات بحثه بعد ان استشكل اطلاق الشيخين ما نقله عن المثولي واقراه في هذه المسئلة بانه منافي لما قررناه في الطلاق من تقديم اللغة على العرف اه (قوله حتى يقدم للغوى) اى ولا يلزم عليها مال (قوله وذلك) اى تقديم اللغوى (ولا ارادة) هذا يقتضى تقيد تقديم اللغوى في مسألة تعارض المدلولين بما اذا لم يرد غير اه سم اى المشهور ارادته من اللفظ (قوله فان قلت الخ) عبارة النهاية ويمكن توجيه اطلاق المثولي بان الاشتهار الخ (قوله ان الاشتهار) اى اشتها قول الزوج وانت طالق وعليك كذا ونحوه في معنى الشرط (قوله الموقفة) اى للطلاق مثلا (قوله الا ترى ان بعثك الخ) فيه بحث ظاهر اذ ليس الدلالة في هذا على الالتزام بالاشتهار لظهور ان الالتزام هنا بما هو باللفظ الصريح فيه وهو قوله بعشرة دنائير واثرا للاشتهار ليس الا تفسير نوع ذلك اللازم بذلك اللفظ لا اصل الالتزام فتأمل اه سم (قوله بما قررته اولا) اى في قوله لان ما هنا شاع الخ اه غش (قوله وآخرا) اى في قوله لان كون الاشتهار الخ (قوله من ذلك) اى بما قرره اخرا (قوله وافق ابو زرعة) عبارة النهاية والاوجه كما افق به العراقي الخ (قوله وقصد تعليق الطلاق الخ) قد يقال لو اختلفا في قصد التعليق لم يلزم اعتبار ما ياتي قريبا في المتن او قوله محل تأمل ولعل الاول اقرب اه سيد عمر اقول ظاهر صنيع الشارح والنهاية وصريح ع ش الثاني عبارته قوله بانه يتعلق بها اى فان ابراته براءة صحيحة طلقت والا فلا ويقبل ذلك منه وان كذبت في قصد التعليق لا شتهار مثل ذلك

(فصل في الالفاظ المألوفة للعوض وما يتبعها) (قوله لانه اوقع الطلاق بجائنا ثم اخبر الخ) او اخبر ثم اوقع (قوله او العوضية) قد يقال حيث لم تصلح للعوضى نافي قوله الاتي فان قال اردت الخ اذ ارادة الشيء بما لا يصلح له لا اعتبار به الا ان يرد عدم الصلاحية باعتبار الوضع (قوله اى ان قصده به) قد يعكر على اعتبار القصد انه لا حاجة معه للاشتهار بدليل قول المصنف الاتي فان قال اردت الخ الا ان يقال مع الاشتهار يكفي القصد وان لم تصدقه واما ان هذا في قصد الشرط وذلك في قصد معنى بكذا فلا يصلح للفرق لتأخرهما في المعنى والحكم تأمل (قوله اى ان قصده) قيد بذلك ليندفع استشكله المشار اليه بقوله وليس مما تعارض الخ وسيصرح بذلك (قوله ولا ارادة الخ) هذا يقتضى تقيد تقديم اللغوى في مسألة تعارض المدلولين بما اذا لم يرد غير (قوله الا ترى ان بعثك بعشرة دنائير الخ) فيه بحث ظاهر اذ لا دلالة في هذا على الالتزام بالاشتهار لظهور ان الالتزام هنا بما هو باللفظ الصريح فيه وهو قوله بعشرة دنائير واثرا للاشتهار ليس الا تفسير نوع ذلك اللازم بذلك اللفظ لا اصل الالتزام فتأمل (واخر اقول ابن الرفعة الخ) قد يقال ما قرره ولا حاصله ان الدافع لاعتبار قيد الارادة بدليل قوله وذلك في تعارض المدلولين ولا ارادة وقدين عدم الحاجة الى هذا القيد في جواب

تأثير الاشتهار فيه فاندفع بما قررته اولا استشكل هذا بقوله لم اذا تعارض مدلولان لغوي وعرفي قدم اللغوي واخر اقول ابن الرفعة ان هذا مبني على ان الصراحة تؤخذ من الاشتهار اى وهو ضيق ويؤخذ من ذلك انه لو قال بعثك على عليك الف واشتهر في الثمنية صح البيع به وان لم يوافق ابو زرعة فيمن قال ابرني وانت طالق وقصد تعليق الطلاق بالبراء بانه يتلحق بها أى أغلب ذلك وتبادر التعلق منه

في التعليق اه (قوله اي لغبة ذلك الخ) قد يشكل على دعوى الغلبة والتبادر المذكورين اعتبار القصد والافوق بتلك الدعوى اطلاق الزركشي اه سم (قوله ومثله اعطيتي) كذا في اصل الشارح بخطه وصوابه اعطيتي اه سيد عمر (قوله واطلاق الزركشي) اي عن قصد التعليق المذكور اه سم (قوله وشتان ما بينهما) قد يمنع ذلك بانه اذا صلح للالتزام صلح للالزام سم اقول يدل للمقدمة الممنوعة ما تقرر هنا في صدور ما ذكر منه او منها اه سيد عمر (قوله فياتي) اي انفا في المتن (قوله وهو الازام) الى قول المتن وان قال ان ضمننت في النهاية الاقوله وكذا الى المتن (قوله لغة قليلة) اي جمر الضمير بالكاف لغة الخ (قوله لو قال) اي طاعتك بكذا (والاحلف ولزمها) الاولى وحلف لزمها كافي المعنى (قوله حلف) اي بين الرداه ع ش (قوله والواقع رجعيا ولا حلف الخ) ان كان بعد رداه اليمين اليه ونكره فواضح لكن الاولى حينئذ التعليل بالنكول وان كان نفى الحلف ابتداء كما هو ظاهر كلامه وبه تصرح عبارة شرح المنهج فواجه كون يمينه يمين رد فليتامل ثم رابت المحشى سم قال قوله والالخ اي وان لم يحلف وقع الخ فانظر قوله بعد ولا حلف فانه مشكل مع ما تقرر اه وقد يجاب عن الشارح بان مقصوده ولا حلف عليها وهذا في غاية الوضوح اذ لا يترحم احد توجه الحلف عليها حينئذ حتى يصرح بنفيه ولكن لا ينافي تصحيح عبارة الالبها فتعين لصحة العبارة في الجملة وان كان مستغنى عنه اه سيد عمر ويوافق قول الرشيدى قوله والاي والا تصدقه ولم يحلف يمين الرد قوله ولا حلف اي منها لا قول غ ش (قوله ولا حلف) اي اليمين المردودة اه فير د اشكال سم بالتكرار (قوله وم) اي انفا في المتن (قوله قال) اي السبكي وقوله وهذا اي الوقوع رجعيا فيما اذا كذبه في الارادة اه رشيدى عبارة الكردى قوله وهذا اشارة الى قوله فيقع بائنا مؤاخذة الخ اي وقوله والواقع رجعيا (قوله للا وقوع) اي ان كان صادقا فليراجع اه سم وهو ظاهر (قوله في مثل هذه الواو) اي في نحو قوله وعليك كذا المذكورة بعد نحو انت طالق (قوله اظهر) فيه نظرا اه سم (قوله نحو يا) الظاهر ان المراد بكونه نحويا كونه عارفا بهذه المسئلة وان لم يعرف ما عداها اه سيد عمر (قوله وقصدها) اي الحالية

السؤال الذي ذكره بما بنى عليه دفع مقاله ابن الرفعة فليتامل (قوله اي لغبة ذلك) قد يشكل على دعوى الغلبة والتبادر المذكورين اعتبار القصد والافوق بتلك الدعوى اطلاق الزركشي (واطلاق الزركشي) اي عن قصد التعليق المذكور (قوله وشتان ما بينهما) قد يمنع ذلك بانه اذا صلح للالتزام صلح للالزام (قوله في المتن فان قال اردت الخ) قال في شرح الروض وقضية هذا ان ذلك كناية كمنظيره فيما ذكره بقوله ولو قال بعثك ولى عليك الف فكناية في البيع اه وقد يشكل كونه كناية بقوله الاتي وان سبق بانث بالمذكور لان ظاهره انه مع سبق المذكور لا يحتاج للقصد المذكور ولو كان كناية احتاج الان بحباب اخذ من كلام الشارح السابق رد كلام ابن الرفعة بان الكناية في الازام تصریح صريحة فيه بالقرينة كالسبق المذكور كما في الاشتار (قوله فكما لو قاله) اي قال طاعتك بكذا (قوله ان صدقته) اي في تلك الارادة (قوله والالا) اي ان لم يحلف فانظر ولا حلف اي فانظر قوله بعد ولا حلف فانه مشكل مع ما تقرر (قوله اما باطنا فلا) اي ان كان صادقا فليراجع (قوله اظهر) فيه نظار (قوله في المتن وان سبق الخ) عبارة شرح البيهجة ومخلة ايضا اذا لم يسبق طلبها بعوض والافان اهمته كطالفتي بعوض فان اجاب بمعين كطالفتك ولى عليك الف فمبتدىء فان قبلت بانث به والا لم يقع او بعين بانث بمثل وان عينته فاجاب بذكره وقع به لانه لو لم يذكره وقع به كما سيأتي مع ذكره اولى فان ادعى قصدا لا ابتداء صدق يمينه فيقع رجعيا او قصدا الجواب وكذبه صدقت يمينها لنفى العوض ولا رجعة اه بحر ولفه فليتامل قوله اخر افيقع رجعيا مع قوله السابق فيها اذا اهتمت واجاب بمعين انها ان قبلت بانث به والام يقع مع انه مبتدىء في الصورتين مع سبق سؤ الها غاية الامر ان ابتدائية هنا انما ثبتت بيمينه وفي السابق محكوم بها شرعا فلم كان رجعيا هنا وبائنا ثم ان قبلت والام يقع ولم يذكر في الروض ولا في شرحه في السابق انه مبتدىء وعبر الزركشي في شرح المنهاج فانه ابتداء ايجاب صحيح كقوله على الف اه ولا يخفى توجه هذا الاشكال على كلام الشارح لانه ذكر الصورتين على وفق ما في شرح

طالق فيما يظهر واطلاق الزركشي الوقوع به بائنا كرد عبيد واعطيتك الفا يرد بان هذا ليس نظير الجمالة لانه فيها ملتزم وفي مسئلتنا ملزم وشتان ما بينهما اما اذا سبق طلبها بمال فياتي (فان قال اردت به ما يراد بطاعتك بكذا) وهو الازام (وصدقته) وقبلت (فكم) لغة قليلة اي فكما لو قاله (في الاصح) فيقع بائنا بالمسمى لان المعنى حينئذ وعليك كذا عوضا اما اذا لم تصدقه وقبلت فيقع بائنا مؤاخذة له باقراره ثم ان حلفت انها لا تعلم انه اراد ذلك لم يلزمه مال والا حلف ولزمها واما اذا لم تقبل فلا يقع شيء ان صدقته او كذبه وحلف يمين الرد والواقع رجعيا ولا حلف لانه لم يقبل قوله في هذه الارادة صار كانه قال ذلك ولم يردعه وم انه رجعي واستشكل السبكي عدم قبول ارادته مع احتمال اللفظ لها اذ الواو تحتمل الحال فيتعيد الطلاق بحالة الزامه اياها بالعوض لحيث لا الزام لا طلاق قال وهذا في الظاهر اما باطنا فلا وقوع اه ويحجب عن اشكاله بان العطف في مثل

ذلك طلبها بمال وقصد جوابها أو أطلق كاهو ظاهر (بانت بالمذكور) في كلامها ان عينته لانه لو حذف وعليك لزم فع ذكرها اولى فاذا أهمته وعينه فهو كالا ابتداء بطلقتك على ألف فان قبلت بانت بالالف وإلا فلا طلاق وان أهمه أيضا أو اقتصر على طقتك بانت بمهر المثل اما إذا قصد الا بتداء وحلف حيث لم تصدقه فيقع رجعيًا وكذا في كل سؤال وجواب واستبعده الاذرعى بانه خلاف الظاهر (وان قال أنت طالق على أن لي عليك كذا فالماذهب انه كطلقتك بكذا فاذا قبلت فورا في مجلس التواجب بنحو قبالت أو ضمننت (بانت ووجب المال) لان على للشرط فاذا قبلت طلقت ودعوى أن الشرط في الطلاق يلغو اذا لم يكن من قضاياه كانت طالق على أن لا أتزوج عليك يرد بانه لا قرينة هنا على المعاوضة بوجه (وان قال ان ضمننتى للفاقات طالق) أو عكس (فضمننت) بلفظ الضمان لانه المعلق عليه وبحت الحاق مرادفه به وهو التزمت (في الفور) أي مجلس التواجب (بانت

اه عش (قوله ذلك) مفعول سبق وطلبها فاعله اه سم (قوله وقصد جوابها) أي وصدقته وان كذبت صدقت بيمينها لاني الروض ولا رجعة اه سم عن شرح البهجة ومعلوم ان الاطلاق كقصد الجواب فيجرب فيه ذلك ايضا (قوله او اطلق) يعني لم يقصد جوابها ولا ابتداء كلام اه كرى (قوله وعليك) أي الخ (قوله فع ذكرها) أي لفظة وعليك كذا (قوله فاذا أهمته وعينه الخ) بقى ما لعينه وأهم هو كطلقتي بالف فقال طلقتك بمال مثلا فيحتمل انه كعكسه بجامع المخالفة بالتعيين والابهام سم على حج أي فان قبلت بانت بمهر المثل وان لم تقبل فلا وقوع اه عش عبارة السيد عمر بعد ذكر كلام سم المذكور اقول الاحتمال المذكور متعين اه (قوله اما إذا قصد الابتداء الخ) محترز قوله السابق وقصد جوابها واطلق المعتبر في كل من الصور الثلاث اعنى موافقتها في التعيين أو الابهام ومخالفتها ما كما يصرح به صنيع المغنى (قوله اما إذا قصد الابتداء الخ) عبارة المغنى محل البيوتنة فيما إذا سبق طلبها إذا قصد جوابها فان قال قصدت ابتداء الطلاق وقهر رجعيًا كما قاله الامام وأقره قال والقول قوله في ذلك بيمينته ولو سكت عن النفس سيراى أطلق فالظاهر انه يجعل جوابا اه (قوله فيقع رجعيًا) معتمد خلافا لسم اه عش عبارة سم قوله وحلف عبارة الروض ويقبل قوله قصدت الابتداء ولها تحليفه قال في شرحه قال الاذرعى وهذا أي قبول قوله ما قاله الامام وتبعه عليه جماعة وهو بعيد لان دعواه ذلك بعد التماسها واجابته فورًا خلاف الظاهر وظاهر الحال انه من تصرفه ثم رأيت له في كلامه على المختصر ان وقوعه رجعيًا انما هو في الباطن اما في الظاهر فيقع باننا قال وما ذكره هنا هو الوجه اللائق بمنصبه ولا تغتر بمن تابعه على الاول فانهم لم يظفروا بما حققه بعد انتهى (قوله وكذا الخ) راجع الى قوله اما إذا قصد الابتداء الخ (قوله واستبعده الاذرعى الخ) تقدم انفا عن سم عبارة ته قوله فورًا الى قوله وبحت في المغنى (قوله ودعوى الخ) عبارة المغنى لان على للشرط لجعل كونه عليها شرطًا فاذا ضمننته طلقت هذا هو المنصوص في الامم وقطع به العراقيون وغيرهم ومقابله قول الغزالي يقع الطلاق رجعيًا ولا مال لان الصيغة شرط والشرط في الطلاق يلغو الخ فاذا تعبير المصنف بالماذهب ليس بظاهر لان المسئلة ليس فيها خلاف محقق لان الغزالي ليس من أصحاب الوجوه اه وعبارة السيد عمر اقول ذهب حجة الاسلام الى ان الطلاق فيما ذكر رجعي ولا مال مستدلا بانه معلق بشرط ليس من قضاياه وكل طلاق كذلك يلغى فيه الشرط فاصل رد الشارح رحمه الله تعالى منع كلية الكبرى وان محل تلك المقدمة حيث لم يكن ثم ما يؤذن بالمعاوضة كما في المثل التي مثلها حجة الاسلام ومنها انت طالق على ان لا أتزوج عليك اه وبه يندفع قول سم هذا الرد لخصوص المثال المذكور والمدعى قاعدة كلية تشمل ما إذا كان هناك معاوضة اه (قوله عليك) تأمل هل هو من زيادة الناسخ أو بمعنى بعدك كما عبر به المحلى إذ تزوجه بعد طلاقها ليس تزوجا عليها اه سيد عمر وقد يقال انه بمنزلة في التاذي (قوله هنا) أي انت طالق على ان لا أتزوج عليك (قوله او عكس) أي كانت طالق ان ضمننت لي الفا اه معنى (قول المتن فضمننت) أي التزمت الالف اه معنى (قوله وبحت الحاق مرادفه الخ) خلافا للنهاية ووفقا للمغنى عبارة (تنبيه) هل يكفي مرادف

البهجة الا اولى بقوله فاذا أهمته وعينه هو الخ والثانية بقوله لينا ناختر ما قيد به المان المفروض فيما إذا توافقا في التعيين بقوله اما إذا قصد الابتداء محترز قوله قبل وقصد جوابها واطاق (قوله ذلك) مفعول وطلبها فاعل (قوله فاذا أهمته وعينه الخ) بقى ما لعينه وأهم هو كطلقتي بالف فقال طلقتك بمال مثلا ويحتمل انه كعكسه بجامع المخالفة بالتعيين والابهام (قوله وحلف) عبارة الروض ويقبل قوله قصدت الابتداء ولها تحليفه قال في شرحه قال الاذرعى وهذا أي قبول قوله ما قاله الامام وتبعه عليه جماعة وهو بعيد لان دعواه ذلك بعد التماسها واجابته فورًا خلاف الظاهر وظاهر الحال انه من تصرفه ثم رأيت له في كلامه على المختصر ان وقوعه رجعيًا انما هو في الباطن اما في الظاهر فيقع باننا قال وما ذكره هنا هو الوجه اللائق بمنصبه ولا تغتر بمن تابعه على الاول فانهم لم يظفروا بما حققه بعد اه (قوله يرد الخ) هذا الرد لخصوص المثال المذكور

ولزمها (الالف) لوجود العقد المقتضى للالتزام إيجابا وقبولا وشرطه وخروج بلفظ الضمان غيره كقبيل أو شئت أو رضيت فلا طلاق ولا مال وكذا لو أعطته من غير لفظ ولو قالت (٤٩٠) طلقني على كذا فقال أنت طالق إن شئت كان ابتداء منه فلا يقع إلا إن شاءت ولا مال حينئذ

كما هو ظاهر (وان قال متى ضمننت) لى ألفا فأننت طالق فمضى ضمننت بلفظ الضمان ومرادفه دون غيره كما تقرروا لشرح هنا غير ذلك فاحذره (طالقت) لأن متى للتراخي ولا رجوع له كما مر (وان ضمننت دون الف لم تطلق) لعدم وجود المعلق عليه (ولو ضمننت الفين طالقت) بالف لوجود المعلق عليه في ضمنهما بخلاف طالقك على الف فقبلت بألفين لأن تلك صيغة معاوضة تقتضى التوافق كما مر وإذا قبض الألف الزائد فهي عنده أمانة (ولو قال طلق نفسك ان ضمننت لى ألفا فقالت) في مجلس التواجب كما اقتضته الفاء (طلقت وضمننت أو عكسه) أى ضمننت وطلقت (بأن) لأن أحدهما شرط في الآخر يعتبر اتصاله به فهما قبول واحد فاستوى التقديم والتأخير وبه فارق ما يأتي في الإيلاء (وان اقتصرت على أحدهما بأن ضمننت ولم تطلق أو عكسه (فلا) طلاق لعدم

الضمان كالاتزام أو لا المتبجه الأول قال شيخنا وفي كلامهم ما يدل عليه اه (قوله لوجود العقد) الى الماتن في النهاية وكذا في المعنى إلا قوله ولو قالت الى الماتن (قوله وشرطه) عطف على العقد والضمير للطلاق والعقد (قوله بلفظ الضمان) ينبغي أو مرادفه لانه أقر البحث سابقا وجزمه فيما يأتي في متى ضمننت اه سيد عمر (قوله ولو قالت طلقني الخ) ويقع كثيرا انه يقول لها عند الخصام ابرئيني وأنا أطلقك أو تقول هي له ابتداء ابرائك أو ابرك الله فيقول لها بعد ذلك أنت طالق والذي يتبادر فيه وقوع الطلاق رجوعا وانه يدين فيما لو قال أردت ان صحت براءتك اه عش (قوله إلا ان شاءت) أى فيقع رجوعا اه عش (قوله و مرادفه) خلا للنهاية وقال للمعنى كما مر انفا (قوله ووقع لشرح الخ) كانه يشير الى الشارح المحقق وابعه ناديا فانه وقع له هنا مناصه ولا يشترط له القبول لفظا كما تقدم هناك اه اى فى مسألة الاعطاء فاقضى الا كتفاء بفعل الاعطاء مع ان منصوص اصل الروضة خلافه وقال ابن عبد الحق قوله ولا يشترط الخ يعنى لا يشترط مع قولها ضمننت بل يكفي ضمننت نظر التعليق فلا يكفي قبيل وحده ولا غير الضمان كالا عطاء نعم يكفي مرادفه كالاتزام اه سيد عمر (قوله لأن متى) الى قوله والحق بذلك فى المعنى إلا قوله وبه فارق الى الماتن والى قول الماتن وإذا علق باعطاء مال فى النهاية (قوله كما مر) اى فى او اخر الفصل السابق (قول الماتن وإن ضمننت دون الف لم تطلق الخ) (تنبيه) لو نقصت وزادت فى التعليق بالا عطاء كان الحكم كما هنا اه معنى (قوله بخلاف طلقك بالف فقبلت الخ) اى حيث لا يقع طلاق (قوله لأن تلك) اى طالقك على الف (قوله كما مر) اى فى او اخر الفصل السابق (قوله فى مجلس التواجب الخ) لا ينبغي ان يحل فى ان ونحوها بخلاف متى فلا يعتبر فيها فورى بل متى طلقت وضمننت ينبغي وقوعه بالألف وعليه فهل يعتبر توالى اللفظين أو لا يعتبر حتى لو فصلت بينهما بنحو نوم لا يضر محل تأمل فليراجع ثم رايت فى شرح الروض ومنتبه التنبيه على عدم اعتبار الفورى اه سيد عمر اتول ظاهر قول الشارح يعتبر اتصاله بالخ اعتبار التوالى مطلقا (قوله لأن احدهما شرط فى الآخر الخ) ليتأمل فى التعليق فان المتبادر تعين تقدم الضمان لوقوع الطلاق لانه شرط له والمشروط لا يتقدم على شرطه اه سيد عمر (قوله المعلق عليهما) اى بالمعنى الأقوى فوقع الطلاق معلق على تلفظها به وبالضمان بهذا المعنى أما بالمعنى الاصطلاحى فالمعلق عليه هو الضمان وتطليقها نفسها معلق اه رشيدى (قوله وليس المراد بالضمان هنا الخ) بقى انه لو اراد الضمان المار فى بابيه بان قال ان ضمننت الألف الذى لى على فلان فأننت طالق فضمننته اتجه وقوع الطلاق بانئلا لانه بعوض راجع للزوج ولا يتغير الحكم ببراءته من الألف ببراءته واداء الاصل كالألف لانه لو قال لها أنت طالق على الف فقبلت ثم ابراهامتها او اداها عنها احد فليتأمل وفاقا لم اه سم وهذا بخلاف ما لو قال لها ان ضمننت لو يد مالها على عمر وفانت طالق فضمننته فهو مجرد تعليق فان ضمننت ولو على التراخي طلقت رجوعا لعدم رجوع العوض للزوج وان لم تضمن فلا وقوع وقول سم لانه بعوض الخ اى وهو الضمان وإنما كان عوضا لصيرورة ما ضمننته دينا فى ذمتها يستحق المطالبة به اه غش عبارة السيد عمر فى المعنى ولو كان القدر المعلق على ضمانه للزوج على غيره وقالت ضمننت لك وقهر رجوعا كما بحثه بعض المتأخرين اه والقلب الى هذا اميل إذ ليس فيه غير مجرد توفقة لاعوض مغاير لدينه وان صرح به الفاضل المحشى اه اقول ولعل الوقوع بانئلا الذى قاله المحشى سم وفاقا لم وأقره عش هو الظاهر (قوله وهو ان ضمننت الخ) وحقيقة العكس

والمدعى قاعدة كلية تشمل ما إذا كان هناك معاوضة (قوله بلفظ الضمان) كذا مر وقوله ومرادفه اسقطه (قوله وليس المراد بالضمان هنا ما مر فى بابيه الخ) بقى انه لو اراد الضمان المار فى بابيه بان قال ان ضمننت الألف الذى لى على فلان فأننت طالق فضمننته اتجه وقوع الطلاق بانئلا لانه بعوض راجع للزوج ولا يتغير الحكم ببراءته من الألف ببراءته واداء الاصل كالألف لانه لو قال لها أنت طالق على الف فقبلت ثم ابراهامتها او اداها

وجود المعلق عليهما وليس المراد بالضمان هنا ما مر فى بابيه لأن ذلك تقدم مستقل ولا الالتزام المبتدأ لانه لا يصحح الا ان بالنذر بل التزام بقبول فى ضمن معاوضة فلزم لانه وقع تبعا لا مقصودا والحق بذلك عكسه وهو ان ضمننت لى ألفا فقد ما سكتك أن تطابق نفسك

وأستشكل بما يأتي أن تفويض الطلاق اليها تملك لا يقبل التعليق ويجاب بما تقرر أن هذا وقع في ضمن معاوضة قبل التعليق واغتفر لكونه وقع تبعا لا مقصودا بخلاف ما يأتي ونوزع في الالحاق بان معنى الأولى التنجيز أى طلقها بالف تضمته لي والثانية التعليق المحض ونظيره صحة بعثك ان شئت دون ان شئت بعثك اه ويرد بان الفرق بين هاتين إنما هو لمعنى مرفى البيع لا ياتي هنا كيف والتعليق ثم مفسد مطلقا إلا في الأولى لأن قبوله متعلق بمشيئته وان لم يذكرها والتعليق هنا غير مفسد مطلقا فاستوى تقدمه وتأخره (وإذا عاق باعطائه مال) أو إيتائه أو بجيئه كان أعطيتي كذا (فوضعتة) أو أكثر منه فورا في غير نحو متى بنفسها أو بوكيلها مع حضورها مختارة قاصدة دفعه عن جهة التعليق (بين يديه) بحيث يعلم به

إن ضمننت لي ألفا فطلقي نفسك فلعل التعبير بما ذكره يبان للمعنى وإشارة إلى أنه لا فرق بين صيغة الأمر وغيرها اه ع ش (قوله واستشكل) الظاهر أن الاستشكل متأت في الملحق والمعلق به كاهو واضح ويرشد إلى عمومته قوله بعد ذلك ونوزع الخ اه سيد عمر عبارة الكردي قوله واستشكل أى الماتن اه (قوله بما يأتي) أى في فصل تفويض البيع ع ش (قوله وقع في ضمن معاوضة) ينبغي أن يزداد تقبل التعليق إذ ليس كل معاوضة تقبل التعليق ألا ترى أن البيع معاوضة ومع ذلك لا يقبله اه سيد عمر (قوله قبل التعليق) قد يقال يعارضه عدم صحة تعليق الأبرام مع تاتي ما ذكر فيه فليتأمل اه سيد عمر وقوله فليتأمل إشارة إلى جواب المعارضة بما مر منه انفا (قوله بان معنى الأولى) أى مافى الماتن (قوله أى طلقها بالف الخ) كان الظاهر في الحل ملكتها الطلاق بالف تضمينه لي فان هذا معنى طاقى نفسك ان ضمننت وايضا فالذى يضر تعليقه انما هو التملك لا الطلاق اه رشيدى (قوله والثانية) أى العكس اه (قوله ويرد بان الفرق الخ) أى فالوجه صحة الالحاق ولا يضر التعليق فيهما لاغتفاره بكونه وقع تابعا في ضمن المعاوضة والحاصل أن الالحاق مبنى على تسليم وجود التعليق في الملحق والمعلق به واغتفاره لما ذكره المنازعة مبنية على أنه لا تعليق في الملحق به بخلاف الملحق فليتأمل اه سم وفي السيد عمر ما يوافقه (قوله لان قبوله الخ) علة لقوله إلا في الأولى اه سم (قوله والتعليق هنا الخ) أى في خصوص هذه الصورة لما قدمه فيها اه رشيدى (قول الماتن باعطاء مال) أى متناول معلوم وإلا وقع بائنا بغير المثل اه بجير مى وعبارة ع ش فلو علق باعطاء نحو حتى يرفق الا قرب انه يقع الطلاق بذلك بائنا بغير المثل اه (قوله أو إيتائه أو بجيئه) عبارة شرح المنهج أى والمغنى وكالا عطاء الايتامو المجي اه واقتصر في شرح الروض على الحاق الايتام ووجهه أن الايتام بمعنى الاعطاء وورد اطلاقه بمعنى التملك في نحو واتوهم من مال الله الذى اتاكم فلا إشكال في الحكم بدخوله في ملكه واما المجي فالحكم فيه بالدخول في ملكه مشكل لانه لا يدل على التملك اللهم إلا ان يحمل على ما اذا دلت قرينة على إرادة التملك واما قول الشارح أو إيتائه فان كان مصدرا تى بالقصر فهو بمعنى المجي أو مصدرا تى بالمدفوعه ووافق لشرح المنهج اه سم عبارة النهاية وكالا عطاء الايتام بالمدة وقول الشيخ في شرح منهجه ان مثله المجي ينبغي حمله على وجود قرينة تشعر بالتمليك اه قال الرشيدى قوله وكالا عطاء الايتام كان يقول ان آتيتنى مالا بالمدة واما الاتيان كان يقول ان آتيتنى بمال بالقصر فظاهر انه مثل المجي فبما يأتي فيه اه (قوله فوضعتة الخ) بخلاف ما اذا اعطته عن المعاق عليه عوضا وكان عليه مثله فتقاصدا لعدم وجود المعاق عليه اه مغنى (قوله أو أكثر منه) إلى قول الماتن ولا يشترط في النهاية إلا قوله أو جشته إلى الماتن وكذا في المغنى إلا ذلك القول وقوله في غير نحو متى (قوله أو بوكيلها) عبارة المغنى ويقع باعطاء وكيلها ان امرته بالا عطاء واعطى بحضورها ويملكه تنزيلا لحضورها مع اعطاء وكيلها منزلة إعطائها بخلاف ما اذا اعطاه له في غيبتها لانها لم تعطه حقيقة وتنزيلا اه (قوله قاصدة دفعه الخ) فان قالت لم أقصد الدلع عن جهة التعليق أو تعذر عليه الاخذ بحبس

عنها أحد فليتأمل وفاقا لم (قوله ويجاب بما تقرر الخ) لا يقال إلا حسن أن يجاب باناسلنا أن التملك لا يقبل التعليق لكن التعليق إنما يفسد خصوص التملك ويبقى عموم الاذن لا نأقول كلامهم الا تى في التفويض كالصرح في إلفائه بالتعليق مطلقا وإنما ذكرنا الغاء الخصوص وبقاء العموم على قول التوكيل فليتأمل (قوله ويرد الخ) أى فالوجه صحة الالحاق ولا يضر التعليق فيهما لاغتفاره بكونه وقع تابعا في ضمن المعاوضة والحاصل أن الالحاق مبنى على تسليم وجود التعليق في الملحق والمعلق به واغتفاره لما ذكره المنازعة مبنية على أنه لا تعليق في الملحق به بخلاف الملحق فليتأمل (قوله لان قبوله) علة لقوله إلا في الأولى (قوله أو إيتائه أو بجيئه) الذى في شرح المنهج مانصه وكالا عطاء الايتامو المجي اه واقتصر في شرح الروض على إالحاق الايتام ووجهه أن الايتام بمعنى الاعطاء وورد اطلاقه بمعنى التملك في نحو واتوهم من مال الله الذى اتاكم فلا إشكال في الحكم بدخوله في ملكه واما المجي فالحكم فيه بالدخول في ملكه مشكل لانه لا يدل على التملك اللهم إلا ان يحمل على ما اذا دلت قرينة على إرادة التملك واما قول الشارح أو إيتائه فان كان مصدرا تى

ويمسكن من اخذه لعقله وعدم مانع له منه (طلقت) بفتح اللام اجمود من ضمها وإن لم يأخذه لانه اعطاء عرفا ولهذا يقال اعطيته او جنته او اتيته به فلم يأخذه (والاصح دخوله في ملكه) (٤٩٢) فمرابحج دالووضع لضرورة دخوله المعوض في ملكها بالا اعطاء لان العوضين يتقارنان

في الملك (وان قال أن اقبضتني) او ادبت او سلمت او دفعت الى كذا فانت طالق (ف قيل كالا اعطاء) فيما ذكر فيه (والاصح) انه (كسائر التعليق فلا يملكه) لان الاقباض لا يقتضي التملك فهو صفة محضة بخلاف الاعطاء يقتضيه عرفانهم ان دلت قرينة على ان القصد بالا قباض

التمليك كان قالت له قبل ذلك التعليق طلقني او قال فيه ان اقبضتني كذا لنفسي أو لا صرفه في حوائجي كان كالا اعطاء فيما يقصد به فيعطى حكمه السابق (ولا يشترط للاقباض مجلس) تفريعا على عدم الملك لانه صفة محضة (قلت ويقع رجعيان) لما تقرر ان الاقباض لا يقتضي التملك (ويشترط لتحقق الصفة) في صيغة ان قبضت منك لان اقبضتني على المنقول المعتمد (أخذه) مختارا كما هو ظاهر (بيده منها) او من وكيلها بشرطية السابقين كما هو ظاهر ايضا فلا يكفي وضعه بين يديه لانه لا يسمى قبضا ويسمى اقباضا (ولو مكره) وحينئذ يقع الطلاق رجعيان هنا ايضا (والله اعلم) لوجود الصفة

أو نحو لم تطلق كما قاله السبكي نهاية ومعنى (قوله) ويتمكن من أخذه) هل يلحق تمكن وكيله بحضرة باعطاء وكيله بحضرتها اه سيد عمر ولعل الاقرب الاول (قول المتن طلقت) الاقرب انه لا يشترط وقوعه الا بصار في ملزم العوض وملزمته فيها اذا كان عينا فيعتد بوضع الاعمى فبالوضع بين يديه فيقع بائنا بمهر المثل كما لو خالع على عوض فاسداه عش (قوله لان العوضين الخ) علة لعلية قوله لضرورة دخول المعوض الخ عبارة المغنى لان التعليق يقتضي وقوع الطلاق عند الاعطاء ولا يمكن إيقاعه مجانا مع قصد العوض وقد ملكت زوجته بعضها فيملك الآخر العوض عنه اه وهي أظهر (قوله فيما ذكر) أي في اشتراط الفورية أي في غير نحو موتي وملك المقبوض اه معنى (قوله فيه) أي الاعطاء والتعليق به (قوله بالا قباض) أي المعاق عليه (قوله كان قالت له قبل ذلك التعليق طلقني) لعل وجه كون ذلك قرينة ان قوله ان اقبضتني جوابا لسؤالها ظاهر في ان المال في مقابلة الطلاق وكونه كذلك مقتضى التملك اه عش (قول المتن مجلس) أي اقباض في مجلس التواجب اه معنى (قوله تفريعا) لعل الاولى الرفع (قوله لانه) أي الاقباض لتعليل المتن وقوله صفة محضة أي لا معارضة فيه (قوله لان اقبضتني الخ) وفاقا للمغنى وشرح المنهج وخلافا للبحلي وعميرة ووسم حيث اعتمدوا ان الاقباض كالقبض فيشترط فيه اخذه بيده منها ولو مكره ولا يكفي الوضع بين يديه وما الى السيد عمر واضطر بكلام النهاية فار له ووافق للبحلي وآخره موافق للشارح (قوله بشرطية الخ) انظر ما المراد بهما ثم رابت في السكر دي مانصه قوله بشرطية أي شرطى الوكيل السابقين بقوله مختارة فاصدة دفعه الخ اه ويرد عليه ان ما ذكره شرط فيها سواء اعطت بنفسها او بوكيلها لا في وكيلها وانما يقتضى قول المصنف ولو مكره (قوله فلا يكفي وضعه الخ) وفاقا للمغنى وشرح المنهج وظاهر النهاية (قوله لان الخ) علة لقوله دون الاقباض (قوله لان فعل المكره لغوا الخ) رده شيخنا البرلسي فقال سيأتي في الطلاق انه لو علق بفعل من يبالي به ولم يقصد حثا ولا منعنا انه يحث بالفعل مع الجهل والنسيان والا كراهه وعلل بان الفعل منسوب اليه ولو مع الا كراهه سم بحذف (قوله او غيرها) الى قول المتن الا في المغنى والى قول الشارح هذا كله في الحرية في النهاية الا قوله على ان السكره الى المتن (قوله طلقت بالعبد الموصوف الخ) اطلاقهم الطلاق هنا واستثناء نحو المغصوب فيما يأتي يقتضى انه لا فرق هنا وهو مشكل والظاهر انه يجري هنا ما يأتي سم اقول قوله والظاهر انه الخ الامر كما قال كما يرشد اليه تعليلهم الاتي بل قد يقال ما هنا اولي بذلك مما يأتي لانه اذا اعتبر ذلك فيما لا يتصور ملكه وهو المجهول فكيف فيما

بالقصر فهو بمعنى المجيء أو مصدر آتى بالمذهب وموافق لشرح المنهج (قوله لان اقبضتني) كتب شيخنا الشهاب البرلسي بهامش شرح المنهج من جملة كلام مانصه واعلم ان في الراعي ذكر مسألة الاقباض وقال انها ليست كالا اعطاء في حصول التملك بها ثم ذكر مسألة ان قبضت منك وقال انها مثل ان اقبضتني وقال عقب ذلك ويشترط للقبض الاخذ باليد اه لم يناقش الغزالي في قوله في المتن ويشترط للاقباض الاخذ باليد وهذا الصنيع كما ترى ظاهر في ان قوله ويشترط للقبض راجع للمسئلتين اما مسألة القبض فظاهر واما مسألة الاقباض فلان الاقباض يتضمن القبض فالتعليق على الاقباض تعليق على القبض هذا مراده رحمه الله تعالى والالوجب عليه مناقشة الغزالي حيث اعتبر الاخذ باليد في الاقباض وقد فهم المحلى رحمه الله تعالى ما قلناه فعول عليه في شرحه والله اعلم اه (قوله لان فعل المكره الخ) كتب شيخنا البرلسي بهامش شرح المنهج ما يدفع هذا فقال سيأتي في الطلاق انه لو علق بفعل من يبالي به ولم يقصد حثا ولا منعنا انه يحث بالفعل مع الجهل والنسيان والا كراهه وعلل بان الفعل منسوب اليه ولو مع الا كراهه وذلك عين ما في المنهاج هنا اه (قوله طلقت) اطلاقهم الطلاق هنا واستثناء نحو المغصوب فيما يأتي يقتضى انه لا فرق وهو مشكل

وهي القبض دون الاقباض لان فعل المكره لغو شرعا ومن ثم لا حث به في نحو ان دخلت فدخلت مكره (ولو علق باعطاء يتصور عيب) مثلا (ووصفة بصفة سلم) او غيرها كما كونه كاتبا (فاعطته) عبدا (لا بالصفة) المشروطة (لم تطلق) لعدم وجود التعليق عليه (او اعطته عبدا بها) أي الصفة (طلقت) بالعبد الموصوف بصفة السلم وبمهر المثل في الموصوف بغيرها الفساد العوض فيها بعدم استيفاء صفة السلم

(وإذا بان) الذي وصفه بصفة السلم (معيباً) لم يؤثر في وقوع الطلاق لوجود الصفة لكنه (٤٩٣) يتغير لان الاطلاق يقتضي السلامة (فله)

امساكه ولا ارش له وله
(رده ومهر مثل) بدله بناء
على الاصح انه مضمون عليها
ضمان عقد لا يد (وفي قول
قيمتها سليماً) بناء على مقابله
وليس له طلب عبد سليم
بتلك الصفة بخلاف ما لو لم
يعلق بان خالها على عبد
موصوف وقبلته واحضرت
له عبداً بالصفة فقبضه ثم
علم عيبه فله رده واخذ بدله
سليماً بتلك الصفة لان
الطلاق وقع قبل الاعطاء
بالقبول على عبد في الذمة
بخلاف ذلك (ولو قال) ان
اعطيتني (عبداً) ولم يصفه
بصفة (طلقت بعبد) على
اي صفة كان ولو مدبراً
لوجود الاسم ولا يملكه لان
ما هنا معاوضة وهي لا يملك
بها مجهول فوجب مهر
المثل كإياي واستشكل بان
هذا التعليق ان كان تمليكاً
لم يقع لان الملك لم يوجد او
اقتضاؤه رجعي وكان في
يده امانة وقد يجاب بان
الصيغة اقتضت شيئين ملكه
وتوقف الطلاق على اعطاء
ما تملكه والثاني يمكن من
غير بدل بخلاف الاول فانه
غير يمكن لكن له بدل يقوم
مقامه فعملوا في كل بما
يمكن فيه حذراً من اهمال
اللفظ مع ظهور امكان
اعماله (الا) قرينة ظاهرة
على انه اراد بعبد العموم
لان النكرة في الاثبات وان
كانت مطلقة لا عامة يصح

يتصور ملكه وهو المستوفى فيه شروط السلم سيد عمرو عثر (قوله واذا بان الذي الخ) اشار بهذا الى
اصلاح المتن اذ لو علم انه معيب عند الاخذ لم يكن له رده كما لا يخفى وظاهر ان ما حل به الشارح حل معنى والا
فلا يخفى ان قول المصنف معيباً معطوف على محذوف والتقدير او بها طقت ثم ان كان سليماً فلا رده او معيباً
فله رده اه رشیدی (قول المتن فله رده الخ) ولو كان قيمة العبد مع العيب أكثر من مهر المثل وكان الزوج
محجوراً عليه بسفه او فلس فلا رده لانه يفوت العذر الزائد على السفه وعلى الغرماء ولو كان الزوج عبداً فالرد
للسيد اي المطلق التصرف كما قاله الزركشي والافوليه اي السيد نهية ومعنى (قوله على مقابله) اي مقابل
الاصح من ان ضمانها ضمان يد (قوله على عبد في الذمة) اي فاستقر العبد في الذمة وما في الذمة لا يتعين
إلا بقبض صحيح بخلاف مسألة التعليق فانما يقع الطلاق فيها مقارناً للاعطاء فكان العقد لم يقع إلا على المعين
فكان قياسه البطالان لولا ان الخلع خارج عن ذلك لكونه لا يفسد بفساد العوض ارجع الى بدل البضع
الشرعي بناء على الاصح السابق فتأمل فانه دقيق اه سيد عمر (قوله دلى اي صفة كان) لكن بشرط
كونه ملكاً فلا يكفي معار كما يستفاد من قوله الآتي والضابط من لا يصح بيعها له عش وكردى (قوله
ولا يملكه) اي العبد المعطى اه عش (قوله وهى الخ) اي المعاوضة (قوله كإياي الخ) اي في المتن آنفاً (قوله
لم يقع) اي الطلاق (قوله وكان في يده الخ) عطف على وقع رجعي (قوله وقد يجاب بان الصيغة) عبارة
المغنى وفي السيد عمر مثاها عن الشهاب البرلى نصها اجيب بان المراد الاول لكنه لما عذر ملكه لجهله
رجع فيه الى بدله وحيث ثبت البدل ثبت الطلاق بانها اه (قوله بعيداً) منصوب بالاعراب المحكي وكان
الاولى الرفع محذوف الالف كإي النهاية والمغنى (قوله العموم) وظاهر انه لا يتأتى هنا الا العموم البدلي
لا الشمولى لاذل يصح ان يكون المراد طلقت بكل عبداً فلا تطلق ببعض العبيد وحينئذ قد يقال هذا
العموم يؤدى معناه الاطلاق فان كان هذا العموم صحيح الاستثناء فالطلاق مثله فتمام اه رشیدی وقد
يجاب بان المراد كما اشار اليه الشارح طلقت باى عبد كان وهذا العموم شمولي لا بدلي (قوله في حيز الشرط)
المراد بالشرط لولا ان المستثنى منه انما هو عبد في قوله بعبد وهو في حيز لولا لانه معمول جوا به لان في قوله ان
اعطيتني عبداً اذ ليس معمولاً لجوابه ولا لشرطه كما هو معلوم ثم فيه انه لو سلمنا ان معمول الجواب دخل في حيز
الشرط لكن انما تكون النكرة في حيز الشرط للعموم اذا كان في الشرط معنى الذي كما قاله في التلويح ثم
قال فظاهر ان عموم النكرة في موضع الشرط ليس الا عموم النكرة في حيز الذي اه اللهم الا ان يمنع هذا تمسكاً
باطلاق غيره وفيه ما فيه اه سم محذوف (قول المتن مغصوباً) هل المراد به عبد لغير ما مغصوب وهو يدها
او المراد عبداً مغصوباً وهو بيد الغاصب محل تأمل فان قول الشارح كالمغصوب مادام مغصوباً يرمى الى
الثاني وقوله نعم ان قال الخ يرمى الى الاول فان الثاني ليس في يدها فلا يتصور منها اعطاء له اللهم الا ان يراد
بالاعطاء ما يشمل الاعطاء بمحض الصيغة كاعطيتك وان لم توجد حقيقة المتقدمة او يقال المراد بالمغصوب
ما يعم القسمين فليتأمل وليراجع فان هذه المباحث مع مزيد الاشكال متزرة عبر ط الاجمال اه سيد عمر
اقول جزم سم بان المراد الاول ولكن قول المغنى تنبيه دخل في المغصوب ما لو كان عبداً لها وهو مغصوب
فاعطته للزوج فانها لا تطلق به كما قاله الشيخ ابو حامد وان بحث الماوردي الوقوع نعم لو خرج بالدفع عن
الغصب فلا شك في وقوع الطلاق به كما قاله الاذرعى اه كالصريح في ان المراد ما يعم القسمين وهو الظاهر (قوله

والظاهر انه يجري هنا ما ياتي (قوله في المتن فله رده ومهر المثل) ولو كانت قيمة العبد مع العيب أكثر من مهر
المثل وكان الزوج محجوراً عليه بسفه او فلس فلا رده لانه يفوت القدر الزائد على السفه وعلى الغرماء ولو كان
الزوج عبداً فالرد للسيد اي المطلق التصرف كما قاله الزركشي والافوليه شرح مر (قوله في حيز الشرط)
ينبغي ان يجب ان يكون المراد بالشرط لولا ان المستثنى منه انما هو عبد في قوله بعبد وهو في حيز لولا لانه معمول
جوا به وليس في حيز ان فلا يجوز ان يكون المراد بالشرط ان في قوله ان اعطيتني عبداً اذ ليس معمولاً لجوابه
ولا لشرطه كما هو معلوم ثم فيه بحث لا نالو سلمنا ان معمول الجواب داخل في حيز الشرط المفيد للعموم لكن انما

ان يراد بالعموم على ان النكرة في حيز الشرط للعموم وحينئذ فلا اشكال اصلاً (مغصوباً) او مكاتباً او مشتركاً

او جانيا تعلق برقبته
مال او موقوف او موهونا
مثلا والضابط من لا يصح
يعمل له (في الاصح) فلا
تطلق به لان الاعطاء
يقتضى التمليك وهو
متعذر فيما ذكر كالمغصوب
مادام مغصوبا بخلاف
المجهول نعم ان قال مغصوبا
طلقت به لانه تعليق بصفة
جيتنذ فيلزمها مهر المثل
لانه لم يطلق مجانا ولو اعطته
عبدا لها مغصوبا بطلقت به
لانه بالدفع خرج عن كونه
مغصوبا (وله مهر مثل)
راجع لما قبل الا لانه لم
يطلق مجانا ولو علق باعطاء
هذا العبد المغصوب او هذا
الجحر او نحوه فاعطيته بان
بهر المثل كالو عاق بخمر
هذا كله في الحرية اما الامة
اذا لم يعين لها عبدا ففيها
تناقض لها والوجه منه
وقوعه بهر المثل كالوعين
(ولو ملك طلبة) او طلقين
(فقط فقالت طلقني ثلاثا
بالف فطلق الطلقة) او
الطلقين (فله الالف)
وان جهلت الحال لانه
حصل غرضها من الثلاث
وهو البيونة الكبرى
(وقيل ثلثة) او ثلثاه تزيعا
للالف على الثلاث (وقيل
ان علمت الحال فالف
والا فثلثة) او ثلثاه

او جانيا) لعل محل كلامهم المذكور في الجاني قبل اختيار الفدا وفي المروءون بغير اذن المهرن اه سيد عمر
اقول واليه اشار الشارح بقوله الآتي مادام مغصوبا (قوله يعمله) الضمير الاول وللزوجة والثاني الموصول
عبارة النهاية من لا يصح يعمل به عن نفسها اه (قوله فيما ذكر) اي فيمن لا يصح يعمل به وقوله كالمغصوب
الخ تمثيل لاقباس عبارة النهاية متعذري المغصوب الخ (قوله ولو اعطته عبدا لها الخ) راجع لمسئلة المتن اه
سم وكتب عليه السيد عمر ايضا مانعه ان كان بعد زوال يد الغاصب عنه وانقطاع طمعه عنه فواضح الا ان
تسميته جيتنذ مغصوبا لا تخلو عن تجوز وان كان قبل ما ذكر فحل تامل لتعليمهم فيما ذكر بما متناع البيع
ومادامت يد الغاصب مستولية عليه لم يعمه بمنع اللهم الا ان يفرض فيما اذا كان الزوج قادرا على انتزاعه
وبالجملة فالمسئلة محتاجة الى التامل والمراجعة اه ومر عن المغني ما يوافق ما ترجمناه (قوله طلقته به) اي
ويقع باننا بهر المثل قاله ع ش وفيه وقفة ظاهرة اذ التعليل كالصريح في انه يقع بالعبد المذكور بل مامر
آفغان السيد عمر صريح فيه (قوله اذا لم يعين لها عبدا) اما اذا عينه كان اعطيتني هذا العبد فانت طالق
فاعطته له فطلق ويلزمها مهر المثل ولم يختلف كلامهم في هذه المسئلة فالاحراز عنها ذلك اه سيد عمر زاد سم
والفرق شدة الجهالة في غير المعين مع عدم ملكه مراه (قول المتن ولو ملك طلقته) راجع النهاية والمغني
وسم فان فيها زيادة مسائل (قوله او طلقته) الى قوله ولو طلقها في النهاية وكذا في المغني الا مسئلة الطلقين

تكون النكرة للعموم في حين الشرط اذا كان في الشرط معنى النفي كما قاله في التلويح ونقله عنه مولا نا خسرو
في حواشيه عليه في بعض المواضع حيث قال في قوله في اوائل مباحث الباب الثاني بدليل وقوع الامر نكرة
قوله الامر كذا بخط المحشي فليراجع التلويح لعل العبارة الاسم في سياق الشرط الخ مانعه فيه بحث لان
النكرة لا تعم في سياق اي شرط كان بل اذا كان فيه معنى النفي مثل ان ضربت رجلا فسكذافانه في معنى
لا اضرب رجلا وقد سبق تحقيقه في بحث الفاظ العموم حتى قال الشارح يعني صاحب التلويح ثمة بعد تقرير
الكلام فظهر ان عموم النكرة في موضع الشرط ليس الا عموم النكرة في موضع النفي اه اللهم الا ان يمنع
هذا تمسكا باطلاق غيرهم وفيه ما فيه فليتأمل (قوله في المتن مغصوبا) لا يقال محله اذ لم تقدر هي او هو على
انتزاعه لانا نقول هذا غلط لان المراد العبد الذي غصبته اما عبدا مغصوبا فلا يتصور دفعه مع كونه مغصوبا
(قوله لان الاعطاء يقتضي التمليك) فاعبر بما قبل التمليك نظرا لصيغة الاعطاء وان لم يملكه كما تقدم فلا
منافاة بينهما اه (قوله ولو اعطته عبدا الخ) راجع لمسئلة المتن (قوله والوجه منه وقوعه بهر المثل الخ)
ومقابله عدم الوقوع مطلقا بخلافه في المعين مع عدم ملكه (قوله في المتن ولو ملك طلقته فقط فقالت الخ) قال
في الروض ولو قالت طلقني ثلاثا بالف فطلق واحدة بالف وثنتين مجانا لم تقع الواحدة ووقع الثنتين مجانا وار
قال واحدة بثلاث الالف وثنتين مجانا وقعت الاولى فقط اي دون الثنتين للبيونة او ثنتين مجانا وواحدة بثلاث
الالف ووقع الثلاث ان كانت مدخولا بها او لا فالثنتان ولو قال ثلاثا واحدة بالف ووقع الثلاث بثلثة اه وقوله
نقع الواحدة ووقع الثنتان مجانا قال في شرحه وهذا ما قاله الامام ومن تبعه وقال في الاصل انه حسن متجه بعد اذ
استبعد ما نقله عن الاصحاب من وقوع الاولى بثلاث الالف لانها لم ترض بواحدة الا به كالجعالة ولا تقع
الاخريان للبيونة وقوله ولو قال ثلاثا واحدة بالف ووقع الثلاث بثلثة قال في شرحه وهذا ما قاله الاصحاب وفي
كلام الامام السابق فعلى قوله لا يقع الاثنتان رجعتان وكان للاتق بالمصنف ان يشي على قوله كما مشي عليه فيما ر
اه واعتمد شيخنا الشهاب الرمي ما في الروض في الموضعين لظهور الفرق بينهما فانه في الاولى خالفها في العدد
والعوض وفي الثانية خالف في العوض دون العدد ثم قال في الروض وان قالت طلقني واحدة بالف فقال انت
طالق وطالق وطالق فان لم يرد شيئا او اراد بالاولى لم يقع غيرها او الثانية فالاولى رجعية في المدخول بها اي
والثانية بائنة بناء على صحة خلع الرجعية ولغت الثالثة للبيونة وخرج بالمدخول بها غير هاتين بالاولى
او الثالثة ووقع الثلاث الثالثة بالعوض والاوليان بلا عوض وان اراد به الجميع اي الاولى والثانية او
والثالثة وقعت الاولى فقط بثلاث الالف اه قال في شرحه قال في الاصل وذكر في المذهب مثل هذا التفصيل

الثاني لا لأنه لم يوقع إلا بعضها والباقي وقع سراية قهرا عليه فلا يستحق في مقابلته شيئا اما لو ملك الثلاث فيستحق بواحدة ثلثه وبواحدة ونصف نصفه كما مر وهذا مؤيد لما قلناه أنه يستحق السدس فان قلت القياس على هذا انه يستحق النصف لانه لو لم يملك الاطلقت واوقعها يستحق الكل فيستحق نصفه بنصفها قلت نعم القياس ذلك لولا قولهم الضابط انه ان ملك العدد المسئول كله فاجابا به فله المسمى او بعضه فله قسطه وإن ملك بعض المسئول وتلفظ بالمسئول او حصل مقصودها بما وقع فله المسمى ولا فيوزع المسمى على المسئول ذكره الشيخان فقولهما وإلا إلى آخره صريح في انه ليس له في مسئلتنا إلا السدس لأن ما أوقعه لم يحصل مقصودها وإنما حصل بما وقع وقد علمت من كلامهما أنه إذا لم يحصل مقصودها يوزع على المسئول حيثنظم يجب له إلا السدس (ولو طلبت طائفة بالف فطلق) بالف أو لم يذكر إلا الف طلقت

فما إذا ابتداء فقال أنت طالق وطالق وطالق بالف فقبلت قبولا مطابقا للاحكام وكان المصنف حذفا لما قيل
أن عبارة المذهب تفهم خلافه وليس كما قيل اه ثم قال في الروض عقب ما تقدم فان قال او في جوابها انت طالق
وطالق وطالق احدها من بالف تعذرا ارادة مقابلة الجميع قال في شرحه وبقيت الاحوال التي ذكرها كما مر اه
(قوله ولو طلقتها نصف الطلقة الخ) في العباب فصل لو قالت طلقتي ثلاثا بالف وهو يملكها فان وقع الثلاث
وقعن به وان اوقع واحدة بثلاثه او اطلق وقعت بثلاثه واكثر لم يقع وان اوقع ثنتين فله ثلثاه او طلقة ونصفا
فله نصفه فقط او نصف طلقة فله سدسه او هو يملك ثنتين فان اوقع واحدة فله ثلث الا ان اف او هو يملك
واحدة فله كله وقوله او نصف طلقة فله سدسه وقوله او هو يملك ثنتين الخ هذا يؤيد ان له في مسئلة شرح
السدس وقوله او هو يملك واحدة الخ يؤيد ان له فيها الكل فليتامل قديقال لا تايد في هذا لان مسئلة الشارح
فيما اذا كان لا يملك الا واحدة ومسئلة العباب فيما اذا كان يملك الثلاث و فرق بين المدثلتين وقديقال يضائن قوله
او هو يملك واحدة فان وقعها الخ لا تايد فيه للثاني لان قوله فان وقعها يؤيد الاول اذ مفهوم او وقعها انه اذا
لم يوقعها بان وقعت كأن اوقع نصفها انه ليس له الكل اذ فرق بين الابقاع والوقوع الميتامل ويحرر ثم قال فرع
لو قالت طلقتي نصف طلقة او طالق نصف او يدى مثلا فقل او ابتداء الزوج بذلك فقبلت بانتهى المثل اى
لفساد صيغة المعاوضة اه (قوله او الكل) قال به شيخنا الشهاب الرملى كما وجد في خطه مر (قوله فيستحق
بواحدة ثلثه) اى فلو اوقع واحدة باكثر من ثلثه لم يقع كما مر عن العباب (قوله صريح الخ) قد منع صراحته
فيما ذكره ويتمسك به في لزوم كل المسمى في مسئلتنا وذلك لان معنى حصل مقصودها او وقع ان يرتب على

بالالف أو (بمائة وقع بمائة) لقد رتبه على الطلاق بجانا فبعوض وإن قل أولى وبه فارق أنت طالق بالف فقبلت بمائة (وقيل بالف) حلا على ماسالته (وقيل لا يقع شيء) للخبافة وفي أصله قالت طلقني واحدة بالف فقال أنت طالق ثلاثا أو زاد ذكر الالف وقع الثلاث واستحق الالف أي كالجماعة وحذنها للعلم من كلامه بأن الطلاق إليه فلم تضر الزيادة فيه علي ماسالته (ولو قالت طلقني غدا) مثلا (بالف)

أو أن طلقني غدا فلك الف (طلق غدا أو ٤٩٦) قبله) غير قاصدا لابتداء (بانت) وإن علم بفساد العوض كالمو خالغ بخمر لأنه حصل

وكان ذلك سقط من نسخة المصنف بالمحرر وهو ثابت في النسخ الصحيحة وحكي عن نسخة المصنف اه (قوله) أو إن طلقني غدا الخ) أو خذ هذا الالف على أن تطلقني غدا كما في الروضة وأصلها اه معنى (قوله) أو قبله غير قاصدا لابتداء) سيد كر محترزهما (قوله) وإن علم بفساد العوض) أي خلافا للقاضي ومن تبعه كما بينه في شرح الروض اه سم (قوله في الثانية) أي فيما إذا طلقها قبل الغد (قوله بجمع) أي العوض وقوله منها أي الزوجة له أي الزوج وقوله وهو أي السلم محال فيه لعدم ثبوته أي الطلاق (قوله والصيغة) عطف على العوض (قوله فيه) أي جانبها (قوله وهذا) أي قوله والصيغة الخ (قوله قولها) إن جاء الغد الخ) لم يظهر مما ذكر وجه الفرق بين هذا وبين قولها أن طلقني غدا فلك الف ولعله أن المعلق عليه في أن طلقني غدا الخ الطلاق الموقوع في الغد بخلاف قولها إن جاء الغد الخ فإن المعلق عليه فيه مجيء الغد وإن كان عطف الطلاق عليه يستلزم التعليق عليه أيضا وفي قوله الآتي لأنه ليس فيه الخ إشارة إلى ما ذكر اه عش (قوله فطلقها في الغد) قال في شرح الروض ولو طلقها قبل الغد فظاهر وقوعه ثم إن بقيت قابلة للطلاق إلى الغد استحق فيه المسمى وإلا فلا انتهى اه سم زاد السيد عمر ما نصه وسكت عما لو طلقها بعد الغد وقدم قولهم بالوقوع رجعيًا في نظير ذلك في مسألة طلقني غدا الخ أن الحكم هنا كذلك وعليه فيظهر أنه لا فرق بين متى وغيرها ما لم تصرح بالتراخي فإن صرحت به فينبغي أن يكون الحكم فيه كالحكم في إيقاعه في الغد وسكت أيضا عما لو قال قصدت لابتداء وظاهر أنه يصدق بيمينته أخذًا بما تقر في المسئلة السابقة أيضًا فليتام اه (قوله استحق المسمى) كان ينبغي أن يزيد قبله لفظ حيث كما لا يخفى اه رشدي (قوله وحلف إن أنهم) جملة معترضة بين المتعاطفين اه سيد عمر (قوله فقال قصدت الخ) أي فاجابها فقال الخ (قوله مبتدىء) عبارة المغنى خالف قولها فكان مبتدئا اه (قوله ببدله) أي الالف اه رشدي (قوله إنما يجب هذا) أي المثل والقيمة (قوله وجه وجوبه) أي وجوب المسمى المرجح اه عش (قوله مع الفساد) أي فساد الخلع (قوله علي خلاف القاعدة) متعلق بقوله وجوبه (قوله أن الفساد الخ) خبر كان (قول المتن) وإن قال إذا الخ) وإن قالت طلقني شهرًا بالالف ففعل وقع مؤبدًا لأن الطلاق لا يؤقت بمهر المثل لفساد الصيغة بالنواقيت اه معنى (قول المتن) قبلت) أي بان قالت قبلت أو التزمت وليس منه قولها مليح أو حسن اه عش (قوله فورًا) وقوله ولو على التراخي كذا في المغنى (قوله فورًا) راجع لقوله ما لو دخلت الخ (قوله وهو متجه) أقره سم (قوله

مقصودها وزاد في الثانية بالتعجيل وإن نازع فيها البلقيني (بمهر المثل) لفساد العوض بجمعه سلمًا منها له في الطلاق وهو محال فيه لعدم ثبوته في الذمة والصيغة بتصريحها بتأخير الطلاق وهو لا يقبل التأخير من جانبها لأن المذهب فيه المفاوضة وهذا فارقت هذه قولها إن جاء الغد وطلقني فلك الف فطلقها في الغد لإجابة لها استحق المسمى لأنه ليس فيه تصريح منها بتأخير الطلاق أما لو قصد لابتداء وحلف إن أنهم أو طلق بعده فيقع رجعيًا لأنها لو سألته التاجز بعوض فقال قصدت لابتداء صدق بيمينته فهذا أولى ولأنه بتأخير مبتدئ فان ذكر أم لا لا أثر لطلبها (وقيل في قول بالمسمى) واعترض بأن الصواب ببدله لأن التفريع إنما هو على فساد الخلع والمسمى إنما يكون مع صحته ويرد بان بدله مهر المثل فيتحقق القولان فإن قيل بدله مثله أو قيمته قلنا إنما يجب هذا فيما إذا وقع الطلاق بالمسمى ثم تلف وكان وجه وجوبه مع الفساد على خلاف القاعدة أن الفساد هنا ليس في ذات العوض ولا

ما أو قعه مقصودا ويكون سببًا فيه وهنا كذلك فتأمل (قوله أو قبله) خرج بعده (قوله) وإن علم بفساد العوض) أي خلافا للقاضي ومن تبعه كما بينه في شرح الروض (قوله والصيغة) عطف على العوض (قوله في الغد) خرج قبله (قوله في المتن) وإن قال إذا دخلت الدار فانت طالق الخ) عبارة الروض وإن علقه بصفة رذكرة عوضا كقوله إذا جاء غدا أو دخلت الدار فانت طالق بالالف قبلت فورًا وكذا لو كان بسؤالها أي كقولها عاق طلاق بغدا وبدخول النار بالالف فعلى طلق بالمسمى عند وجود الصفة ويستحق المسمى في الحال وكذا يستحقه في الحال لو قالت له إذا جاء الغد وطلقني فلك الف فقال إذا جاء الغد فانت طالق اه قال في شرحه قوله في الحال من زيادته وقوله فقال الخ من تصرفه ولا يتأبى استحقاق المسمى في الحال لأن استحقاقه معلق بمجيء الغد وبالطلاق فالوجه حذف في الحال والتعبير في الجواب بقول الأصل فطلقها في الغد لإجابة لها وعليه لو طلقها قبل الغد فظاهر وقوعه ثم إن بقيت قابلة للطلاق إلى الغد استحق فيه المسمى وإلا فلا وكذا ينبغي أن يقال أي إن بقيت الخ فيما تصرف فيه المصنف اه وقوله ولا يتناسبه استحقاق المسمى في الحال أي بخلاف ما قبله لأن الاستحقاق بتعليق الطلاق وقد وجد (قوله كما أفادته الفاء) في دعوى إفادتها إياه بحث وإن ذكرها الشارح المحقق المحلى وذلك لأن مدخول الفاء القبول والدخول المعطوف عليه بالواو فهي إنما تفيد فورية المجموع الصادق مع تقدم الدخول وطول الفصل بالنسبة للقبول إلا أن يجب أن يمنع تحقق فورية المجموع إذا

مقابله بل في زمن التابع فلم ينظر اليه (وإن قال إذا) أو أن (دخلت الدار فانت طالق بالالف قبلت) فورًا كما أفادته الفاء (ودخلت) لا ولو على التراخي وقضية مأمرة في طلاق وضمنت أن مثل ذلك ما لو دخلت ثم قبلت فورًا وهو متجه لكن ظاهر كلام شارح

انه لا بد من الترتيب بين الدخول والقبول وكأنه ظن ان تقدم الدخول يزيل فورية القبول وليس كذلك بل قد لا يزالها (طلقت على الصحيح)
لوجود المعلق عليه مع القبول طلاقا باثنا (بالمسمى) لجواز الاعتياض عن الطلاق المعلق (٩٧٤) كالمعجز ويلزمها تسليمه حالا كسائر

الاعراض المطلقة والمعوض
تأخر بالتراضي لوقوعه في
ضمن التعليق بخلاف المعجز
يجب فيه تقارن العوضين
في الملك وقوله بالمسمى
لا يقتضي ترجيح الضعيف
انه لا يجب تسليمه الا عند
وجود الصفة خلافا لمن زعمه
لانه لما ذكره كذلك لفائدة
البينة كما قررته (وفي وجه
او قول به المثل) لان
المعاوضة لا تقبل التعليق
ويرد بان هذه معاوضة غير
محضة (ويصح اختلاص
اجنبى وإن كرهت الزوجة)
لان الطلاق يستقل به الزوج
والالتزام يتأتى من الاجنبى
لان الله تعالى سمى الخلع فداء
كفداء الاسير وقد يحمله
عليه ما يعله بينهما من الشر
وهذا كالحكمة وإلا فلو
قصد بفدائها منه انه يتزوجها
صح ايضا لسكنه ياتم فيما
يظهر بل لو اعلمها بذلك
فسق كما دل عليه الحديث
الصحيح (وهو كاختلاصها
لفظا) أى في الفاظ الالتزام
السابقة (وحكا) في جميع

أما من فهو من جانب الزوج
ابتداء بصيغة معاوضة بشوب
تعليق فله الرجوع قبل القبول
نظرا لشوب المعاوضة وقول
الشارح نظرا لشوب التعليق
وهم ومن جانب الاجنبى

لا بد من الترتيب (الخ) أى من تقدم القبول على الدخول فكان الاولى بين القبول والدخول (قول المتن
طلقت الخ) ويستثنى من صحة تعليق الخلع بالمسمى ما لو قال إن كنت حاملا فانت طالق على مائة وهي حامل
في غالب الظن فنتلق إذا اعطته وله عليها مهر مثل حكمه الرافعى عن نص الاملاء نهاية ومعنى عبارة سم في
الروض قال للحامل ان كنت حاملا فانت طالق بدينا فقبلت طلقت بهر المثل قال في شرحه لفساد المسمى
ووجه فساد بهر بان الحمل مجهول لا يمكن التوصل اليه في الحال فاشبه ما إذا جعله عوضا انتهى اه قال ع ش
قوله وهي حامل في غالب الظن لم يبين مفهومه والذي يظهر انه ليس بقيد وقضية طلاق الروض ان المدار على
كونها حاملا في نفس الامر وان لم يظهروا ظاهر فيما اذ لم يتحقق الحمل بعلمات قوية فان تحققها فالأقرب
وقوع الطلاق بالمسمى وقوله وله عليها مهر مثل أى ويرد المائتا اه (قوله حالا) أى فلا يتوقف
وجوب تسليمه على الدخول سم على حج أقول وعليه فلو سلمته ولم تدخل الى ان ماتت فالقياس استرداد
الالف منه ويكرن تركه وانه يفوز بالفردا الحاصلة منه لدورها في ملكه فلا يرجع اه ع ش (قوله خلافا
لمن زعمه) قال شيخنا مراده الجلال المحلى اه قلت الجلال المحلى لم يدع هذا وإنما ذكره ظاهر عبارة المصنف
وظاهر ان ما قاله الشارح لا يصلح للرد عليه اه (قوله لانه الخ) أى المصنف (قوله لا تقبل التعليق) أى
فيؤثر في فساد العوض دون الطلاق لقبوله للتعليق وإذا فسد العوض وجب مهر المثل اه معنى (قول المتن
اختلاص اجنبى) أى مطلق التصرف بلفظ خلع او طلاق اه معنى (قوله لان الطلاق) الى قوله ويؤخذ
منه في النهاية والمعنى الا فله وهذا كالحكمة الى المتن (قوله وقد يحمله) أى الاجنبى عليه أى الخلع ما يعله
بينهما من الشر أى سوء المعاشرة وعدم اقامة حدود الله تعالى فصرف المال في ذلك ليس بسفه كما قاله بعضهم
وقوله وهذا إشارة الى الفرض الذى حمل الاجنبى على الخلع كالحكمة أى في خلع الاجنبى لاعلة لجوازه
والا لا تمتنع عند عدم ذلك الفرض اه كرى (قوله فهو من الزوج) قد تقدم انه ان بدأ الزوج بصيغة
معاوضة فهو معاوضة فيها شوب تعليق وله الرجوع قبل قبولها نظرا للمعاوضة او بصيغة تعليق فتعلق فيه
شوب معاوضة فلا رجوع له فانظر لم يذكر هذين القسمين هنا ولم اقتصر على الاول وسيعلم ما يأتى قريبا انه
قد يعلق على العوض من جهة الاجنبى فليتأمل سم اه ع ش (قوله وقول الشارح نظرا الخ) أى بدل نظرا
لشوب المعاوضة اه ع ش (قوله وم) عبارة المعنى والنهاية سبق قلم وهى اليتق بالادب على ان فى بعض
نسخ المحلى نظرا للمعاوضة كما نبه عليه ابن عبد الحق فى حاشيته اه سيد عمر (قوله بشوب جمالة)
فلا اجنبى ان يرجع نظرا لشوب الجمالة معنى ومحل وقد يقال قد تقرر انه من جانبه معاوضة فيها شوب
جمالة وكل منهما يقتضى جواز الرجوع قبل جواب المجيب فوجه تخصيص الجمالة بالتعليل بقولهم نظرا
الخ مع انه لو وقع التخصيص بالعكس لكان انساب لان المعاوضة جعلت ملحوظة اصلا والجمالة تبعها كما يشعر
صنيعهم فليتأمل اه سيد عمر وقد يحجب بان ذلك لمجرد المناسبة لما قبله (قوله فى طلقت الخ) عبارة المعنى
فاذا قال الزوج الاجنبى طلقت الخ او قال الاجنبى للزوج طلق الخ اه وهى لظهور المعطوف عليه لقوله
قبل وقوله فاجابه أحسن (قوله نحو طلقها الخ) عبارة المعنى صور احدها ما لو كان له امرتان خالعا

تراخى احدا جزائه فليتأمل (قوله فى المتن طلقت بالمسمى) فى الروض فى باب الطلاق (فرع) قال للحامل
ان كنت حاملا فانت طالق بدينا فقبلت طلقت بهر المثل قال فى شرحه لفساد المسمى ووجه فساد بهر بان الحمل
مجهول لا يمكن التوصل اليه فى الحال فاشبه ما اذا جعله عوضا اه (قوله حالا) أى فلا يتوقف وجوب تسليمه
على الدخول (قوله فهو من جانب الزوج) قد تقدم انه ان بدأ الزوج بصيغة معاوضة فهو معاوضة فيها شوب
تعليق وله الرجوع قبل قبولها نظرا للمعاوضة او بصيغة تعليق فتعلق فيه شوب معاوضة فلا رجوع له
فانظر لم يذكر هذين القسمين هنا ولم اقتصر على الاول وسيعلم ما يأتى قريبا انه قد يعلق على العوض من

٦٣ - شروانى وابن قاسم - سابق
امرأتى بالف فى ذمتك وقبل وطلق امرأتك بالف فى ذمتى فاجابه تبين بالمسمى ويستثنى من قوله حكما نحو طلقها

على ذا المغصوب والخراوة من زينة هذا فيقع رجعيما وفارق ما ر فيها بان البضع وقع لها فلزمها بدله بخلافه يؤخذ منه انه لو قال خالعتا على ما في كحك فقبل وهما يعلمان انه لا شيء فيها خال على ذلك وقع رجعيما ولا شيء له إلا ان يفرق بان لفساد العوض جاء ثم من لفظه وهو قوله ذا الخمر مثلا المقتضى انه لم يلتزم له عوض العدم (٤٩٨) حصول مقابل له وهما لا فساد في لفظه بل هو لفظ معاوضة صحيح وإنما غاية الامر

انه لا شيء في كفه في الخارج وهذا يقتضى عدم البيئونة ولزوم مهر المثل له عملا بظاهر الصيغة ويؤيده ما مر انهم جعلوا هذا من العوض المقدر لا الفاسد ويأتى آخر التنبيه الا في ما يصرح بهذا ولو خالغ عن زوجتي رجل بالف صح من غير تفصيل لاتحاد الباذل بخلاف مالهو اختلعتا به ويحرم اختلعه في الحيض بخلاف اختلعا كما سيذكره ومن خلع الاجنبى قول أمها مثلا خالعا على مؤخر صداقها في ذمتي فيجيبها فيقع بائنا بمثل المؤخر في ذمة السائلة كما هو ظاهر لان لفظه مثل مقدرة في نحو ذلك وان لم تنو نظير ما مر في البيع فلو قالت وهو كذا الزمها ماسمته زاد او نقص لان المثلية المقدرة تكون حيثئذ من حيث الجملة وبنيو ذلك افتى ابو زرعة وافتى ايضا في والد زوجة خالغ زوجها على مؤجل صداقها وعلى درهم في ذمته فاجابه وطلقها على ذلك بانه يقع رجعيما كما هو المقرر في خلع الاب بصداق بنته والدرهم الذي في ذمته لم يوقع الزوج

الاجنبى عنهما بالف مثلا من ماله صح بالالف قطعاً وإن لم يفصل الخ الثانية لو اختلعت المريضة على ما يزيد على مهر المثل فالزيادة من الثالث والمهر من راس المال وفي الاجنبى الجميع من الثالث الثالثة لو قال الاجنبى طلقها على هذا المغصوب الخ الرابعة لو سالت الخلع بمال في الحيض فلا يحرم بخلاف الاجنبى اه (قوله على ذا المغصوب الخ) اى بخلاف على ذا العبد مثلاً وهو مغصوب في نفس الامر فانها تبين بمهر المثل كما يعلم بما يأتى في قوله او باستقلال خلع بمغصوب الخ اعش (قوله وفارق) اى الاجنبى (قوله ما مر) اى في اوائل الباب في قول المتن ولو خالغ بمجهول او خمر بانته بمهر المثل مع شرحه (قوله فيها) اى الزوجية (قوله بخلافه) اى الاجنبى (قوله ويؤخذ منه) اى من نحو طلقها على ذا المغصوب الخ اه كرى (قوله انه لو قال) اى الاجنبى وقوله خالغ الخ اى الزوج للزوجية (قوله ثم) اى في نحو طلقها على ذا المغصوب الخ (قوله وهذا لا يقتضى عدم البيئونة ولزوم مهر المثل له) كذا في بعض النسخ وهذا لا يناسب قوله عملاً بظاهر الصيغة وفي بعضها يقتضى عدم البيئونة ولزوم مهر المثل له وهذا لا يظهر صحته وفي بعضها يقتضى البيئونة ولزوم مهر المثل له وهذا هو الظاهر المتعين (قوله ويؤيده) اى البيئونة ولزوم مهر المثل وقوله ما مر اى في اول الباب في شرحه وهو فرقة بعوض (قوله ويأتى آخر التنبيه الا في ما يصرح الخ) يعنى قوله وان كل تعليق للطلاق الخ وهو ليس تصريحاً بما ذكره لا يقال يؤخذ من قوله ثم ان صح الخ تايد ذلك لاننا نقول لا يأتى ذلك باطلاقة الا بالنسبة للزوجية لا بالنسبة للاجنبى لما تقرر انه لو قال بهذا الخراوة وقع رجعيما وبالجملة فالذى يظهر في المسئلة المذكورة الوقوع رجعيما اه سيد عمر (قوله ولو خالغ) اى الاجنبى الى قوله وافتى في النهاية (قوله ولو خالغ) اى الاجنبى من ماله اه معنى (قوله صح) اى بالالف من غير تفصيل اى لحصة كل منهما اه معنى (قوله لاتحاد الباذل) وهو الاجنبى (قوله بخلاف ما الخ) عبارة المفتى بخلاف الزوجتين اذا اختلعتا فانه يجب ان يفصل ما تلتزمه كل منهما اه (قوله بخلاف مالهو اختلعتا الخ) مقتضاه انه لا يصح عند عدم التفصيل وهو محل تأمل ولعل المراد عدم الصحة بالمسمى اه سيد عمر عبارة ع ش اى فانه يقع بمهر المثل على كل منهما اه ويفيده ايضا صنيع المفتى (قوله ويحرم اختلعه) اى الاجنبى (قوله بمثل المؤخر) ظاهر ان محله حيث كانت عالة بالمؤخر والايضى وقوعه بمهر المثل اه سيد عمر وقوله كانت عالة الاولى كانا عالين اى الزوج والسائلة (قوله وان لم تنو) بيناء المفعول اى لفظه مثل (قوله ولو قالت) اى السائلة وهو الخ اى المؤخر (قوله لزمها ماسمته) اى والمؤخر باقى بحاله اعش ومعلوم انه كذلك باقى في الصورة الاولى (قوله من حيث الجملة) لعل الانسب من حيث الجنس او من حيث مطلق المالية فليتامل اه سيد عمر عبارة ع ش لعل المراد هنا بالجملة المالية في مجرد كونه عوضاً وإلا فاسمته صادق بان يكون ذهباً مثلاً وما على الزوج فضة واين المماثلة في هذه اه (قوله والدرهم الذى الخ) جواب عما قديقال لم يقع بائنا بالدرهم الذى في ذمة الوالد (قوله من منجم صداقها) اى مؤخر صداقها (قوله لا بعض العوض) اى الدرهم (قوله وليس كخالغ الخ) جواب سؤال غنى عن البيان (قوله حتى يجب الخ) اى ويقع بائنا (قوله ايجابه) اى مقابل المجهول (قوله لها) اى للزوج وولد الزوجية (قوله وليس له الخ) الواو حاله وضمير له للو الدوبه للعلوم المراد به مؤجل الصداق والدرهم (قوله وهو) اى افتاؤه في مسئلة الوالد وقوله في تلك اى في مسئلة الام (قوله ثم) يعنى عنه ما قبله وقوله مثله الاولى حذف الضمير (قوله لكنته اشار للجواب بان الام) حاصل

جهة الاجنبى فليتامل (قوله لكنته اشار للجواب بان الام لما قالت الخ) حاصل هذا الكلام ان الحمل على

الطلاق عليه فقط بل عليه وعلى البراءة من منجم صداقها ولم يحصل الا بعض العوض وليس كخالغ بمعلوم ومجهول هذا حتى يجب ما يقابل المجهول من مهر المثل لانه لا يمكن ايجابه عليها لعدم سواها ولا على ايها لانه لم يسأل بمجهول له بل بمعلوم لها وليس له السؤال به اه ملخصاً وهو مع ما قدمه في تلك مشكل لانه حمل مؤخر الصداق في كلام الام ثم على تقدير مثله حتى اوقمه بائنا بمثله ولم يحمل مؤجل الصداق هنا على ذلك لكنه اشار للجواب بان الام لما قالت في ذمتي كان قرينة ظاهرة على المثلية والاب

للمثل ذلك انصرف لعين الصداق للمثله ومن ثم اتفق ايضا فيمن سالت الزوج بنته قبل (٤٩٩) الوطء ان يطلقها على جميع صداقها والتزم

به والداها فطلقها واحتال
من نفسه على نفسه لها
وهي محجورة به بانه خلع على
نظير صداقها في ذمة الاب
بدليل الحوالة المذكورة نعم
شرط صحة هذه الحوالة ان
يحيله الزوج به لبنته اذ لا بد
فيها من ايجاب وقبول ومع
ذلك لا تصح الا في نصف
ذلك لسقوط نصف صداقها

عليه بينوتنها منه فيبقى
للزوج على الاب نصفه لانه
سأله بنظير الجميع في ذمته
فاستحقه عليه والمستحق
على الزوج النصف لا غير
فطريقه ان يسأله الخلع
بنظير النصف الباقي
لمحجورته لبراءته حينئذ
بالحوالة عن جميع دين
الزوج اه وسيعلم بما
ياتي أن الضمان يلزمه به
مهر المثل فالالتزام المذکور
مثله وان لم توجد حوا القوما
ذكره من الاكتفاء بالقرينة
مخالف لما ياتي عن شيخه
البلقيني انه لا بد معها من
نية ذلك لكن الاول اوجه
(تنبيه) افهم قولهم

لفظا من غير استثناء منه
مع استثنائهم من الحكم
انه لو قال ان ابراني فلان
من كذاله على فانت طالق
فابراه وقع باثنا وهو الوجه
خلافا لمن زعم انه رجعي لانه
تعليق محض او لان المبري
للمم مخاطبه لم يكن له رغبة
في طلاقها وذلك لان كلا
من هذين التعليلين فاسد

هذا الكلام ان الحل على معنى المثلية وتقديرها مشروط بالقرينة بل وبقصد المثلية كما اقتضاه كلام البلقيني
الآتي اه سم وقضيته انه لو قصدوا الد الزوجة رجوع قوله في ذمته لمؤجل صداقها ودرهم جميعا يقع
الطلاق بانثا بمثل المؤجل ودرهم وظاهر انه يصدق بيمينته في قصد الرجوع للجميع ثم رايت قال السيد عمر
ما نصه قوله للمم يقل الخ قد يقال هلا جعل قوله في ذمته راجعا له على مؤجل صداقها ايضا فيكون قرينة
على تقدير المثلية محشى وقد يقال بينهما فرق فانه في الاول ظاهر في افادة المثلية لا تحصر اطلاقه بمؤخر صداقها
بخلاف ما نحن فيه لوجود ما يصلح لتعلقه به بل لتعلقه به هو الظاهر وان احتمل تعلقه بهما نعم ان قال الاب اردت
ذلك لا يبعد قبوله اه (قوله لعين الصداق) اي عين مؤخر الصداق (قوله والتزم به) اي حاجة للالتزام مع
ارادة المثلية سم قد يقال ذكره ليس للاحتياج اليه فيما ذكر بل للحكاية صورة السؤال اه سيد عمر
(قوله فطلقها) فقد صار العوض على الوالد للزوج والصداق على الزوج لها فباتي ان يحتال من نفسه بما
لها على الزوج على نفسه بما للزوج عليه اه سم (قوله واحتمل من نفسه على نفسه) اي جعل نفسه محتالا من
جهة لبنته ومحالا عليه من جهة دين الزوج فينتقل بالحوالة الدين البنت الى ذمة الوالد بدل دين الزوج ويبرا
منه اه كردي (قوله من نفسه) اي انظر الولاية (قوله بدليل الحوالة المذكورة) قد يقال الحوالة المذكورة
متاخرة عن الخلع اذ لا يتصور قبل جواب الزوج اذ لم يجب حينئذ على الاب شي حتى تتأني الحوالة عليه فكيف
تكون قرينة وبجواب بانها مع تاخرها تدل على انها اراد المثلية والالم يرتكب الحوالة السم او يقال لعل فرض
المسئلة وقوع ما ذكر بعد مواطاة سابقة كما هو الغالب فالقرينة ذكر الحوالة مع مواطاة السابقة اه سيد
عمر (قوله ان يحيله الزوج به) معناه ان يحيل الزوج بالصداق لاجل البنت على الوالد عن دين الزوج الذي
في ذمته ويقبل الوالد الحوالة فينتقل بذلك دين البنت الى ذمة الوالد وسقط عنه دين الزوج اه كردي (قوله
به) اي الصداق وقوله لبنته نعمت لضمير به وفيه توصيف الضمير ولو قال بمالبنته اسلم عن الاشكال (قوله
فطريقه) اي الخلع (قوله بما ياتي) وقوله لما ياتي اي قبيل الفصل الآتي (قوله فالالتزام الخ) قضية ذلك
ان ذلك خلع على مهر المثل لا على نظير صداقها اه سم عبارة السيد عمر قد يؤخذ من قوله فالالتزام الخ انه
مثله مع وجود الحوالة كما في صورة السؤال المفروضة فيما نحن فيه وهو محل تأمل اذ الظاهر كما يؤخذ بما ياتي
ان محل ذلك حيث يراد عين الصداق اما اذا اريد مثله وكانت ثم قرينة دالة على ذلك تعينت بينوتنها بمثل
الصداق لا بمهر المثل لان العوض صحيح ولم يذ كر في الصيغة ما يؤدى الى فساد فلو قال الشارح ان لم توجد
بدون واول كان حسنا فليتامل اه (قوله معها) اي مع القرينة (قوله لكن الاول) اي الاكتفاء بالقرينة اه
كردي (قوله انه الخ) مفعول افهم (قوله لو قال ان ابراني الخ) مثل ذلك كما هو ظاهر ويصرح به قوله الآتي
وان كل تعليق للطلاق الخ ما لو قال ان اعطاني زيد الف فانت طالق فاعطاه فيقع بانثا بالالف اه سم (قوله لم
يخاطبه) اي الزوج (قوله وذلك) اي عدم صحة ذلك الزعم (قوله منه الخ) اي من ذلك القول وقوله انه معاق

معنى المثلية وتقديرها مشروط بالقرينة قبل وبقصد المثلية كما اقتضاه كلام البلقيني الآتي فلا حمل عليها عند
عدم القرينة وهو مقتضى كلامهم ولهذا قيد في الارشاد البيوتية بما اذا خالع الاب على صداقها واه ابراهمة منه بما
اذا ضمنه والا وقع رجعا لكن قد يقال هلا حمل على المثلية ولو بدون قرينة كما في وصيت بنصيب ابني وبعثك
بما باع به فلان فرسه فليتامل (قوله للمم يقل ذلك) قد يقال هلا جعل قوله في ذمته راجعا له على مؤجل
صداقها ايضا فيكون قرينة على تقدير المثلية (قوله والتزم) اي حاجة للالتزام مع ارادة المثلية (قوله فطلقها)
فقد صار العوض على الوالد للزوج والصداق على الزوج لها فباتي ان يحتال من نفسه بما لها على الزوج على
نفسه بما للزوج عليه (قوله بدليل الحوالة المذكورة) قد يقال الحوالة المذكورة متاخرة عن الخلع اذ
لا يتصور قبل جواب الزوج اذ لم يجب حينئذ على الاب شي حتى تتأني الحوالة عليه فكيف يكون قرينة وبجواب
بانها مع تاخرها تدل على انها اراد المثلية والالم يرتكب الحوالة (قوله فالالتزام المذکور مثله) فيه نظر لان
العوض هنا نظير الصداق بقرينة الحوالة وفيما سياتي نفسه فليتامل (قوله فالالتزام الخ) قضية ذلك ان

اما الاول فلان كل ذى ذوق يفهم منه أنه معاق للطلاق على عوض من الاجنسي وقد صرحوا بان العوض منه كهو منها

وأما الثاني فلأن قائله لم يحط بكلامهم في هذا الباب الصريح في أنه لو قال خالعت زوجتي على ألف في ذم فزيد وكان غافيا فبلغه فقيل وقع بائنا به لأن قوله كسؤاله فيه فكذلك الإبراء كسؤاله ولا يحسد الخلع الصريح في ذلك أيضا وفي الروضة في مبحث نكاح الشغار ما حاصله مع بيان الراجح منه لو طلق زوجته على أن زوجها زيد بنته وصداق بنته بضع الماطقة ففعل وقع الطلاق قال ابن القطان بائنا وله مهر المثل على زيد كان لبنته على زوجها مهر المثل وهذا صريح في بطلان (٥٠٥) ذنبك التعليلين لأن زيدا لم يسأل ولا خاطب وإنما المطلق ربط طلاق زوجته بتزويج زيد

زيد له فبتر وبوجه جعل مختارا لطلاقها ولو مهر المثل لأن المطلق لم يطلق إلا في مقابل يسلم له وهو بضع التي تزوجها ولم يسلم له لما تقرره يلزمه لها مهر المثل فعلم أن قبول العوض الذي ربط الطلاق به كسؤال الزوج به وإن كل تعاقب للطلاق تضمن مقابلة البضع يعرض مقصود راجع لجهة الزوج يقع الطلاق به بائناتم إن صح العوض فيه والافيه مهر المثل على مامر (ولو كيلا) في الاختلاع (أن يختلعه) أي لنفسه ولو بالقصد كما مر فيكون خلع اجنبي والمال عليه بخلاف ما إذا نازها وهو ظاهر وما إذا طلق وهو ماصرح به الغزالي وأعرض الأذرع له بحزم إمامه بخلافه مردود بان كلامه فيما إذا لم يتخلفها فيما سمته وكلام إمامه فيما إذا خالفها فيه (ولاجنبي توكيلها) في اختلاع نفسها بماله أو بمال عليه وإذا اجنبي آخر فان قال لها سلي زوجك أن يطلقك بالف أو لاجنبي سل فلانا

الخ أي مفيد التعليل الطلاق (قوله لأن قائله) أي التعليل الثاني (قوله كسؤاله) أي زيد له أي عن الزوج فيه أي الطلاق (قوله ولا يحسد الخلع) عطف على قوله بكلامهم (قوله في ذلك) أي في أنه لو قال خالعت زوجتي الخ عبارة الكردي أي في أن قبول الاجنبي كسؤاله فيه فلا إبراء كذلك (قوله بصداق بنته الخ) جملة حالية مقيدة (قوله ففعل) أي زوج زيد بنته من المطلق المذكور اه سيد عمر (قوله وقع الطلاق) ظاهره بالقبول الفعل من غير احتياج إلى قبول لفظ بل قوله الاتي فبتر وبوجه له الخ صريح في ذلك فليبرأ جمع (قوله وهذا صريح الخ) محل تأمل أما لو قال فلان عبارة الروضة مصورة بصيغة المعارضة لا بصيغة التعليل وأما ثانيا فلأنها محتملة لأن تنزل على أن يكون لفظه انت طالق على أن يزوجه زيد بنته الخ وإن تكون خطابا لزيد كطلقت زوجتي على أن تزوجه بنتك الخ فاني يكون صريحا في نفي الخطاب اه سيد عمر (قوله أن قبول العوض الخ) أي سواء حصل القبول في ضمن الإبراء أو التزويج أو غيرهما وقوله يقع الطلاق الخ خبر أن كل الخ اه كردي (قوله في الاختلاع) إلى قوله وأعرض الأذرع في المغني وإلى قول المتن ولو اختلعه في النهاية لا قوله خلا فلبعضهم وقوله ويفرق إلى فالباشر (قوله ولو بالقصد) عبارة للمغني بالنص صريح أو بالنية اه (قوله كما مر) أي قبيل فصل الصيغة (قوله إذا نازها) أي أوصرح بالوكالة اه مغني (قوله وما إذا طلق) أي فيقع الخلع عنها والمال عليها عس لأن منفعة الخلع لها مغني وشرحا الروض والمنهج (قوله بماله) أي المعين (قوله وكذا اجنبي) أي الاجنبي توكيل اجنبي آخر سم وعش (قوله فان قال) أي الاجنبي الموكل (قوله لها سلي الخ) راجع لما قبل وكذا وقوله ولا اجنبي سل الخ راجع لما بعده (قوله له) أي للوكل (قوله على بشداليه) (قوله فانه توكيل الخ) أي لأن منفعة الخلع راجعة اليها فحمل سؤالها عند الإطلاق على التوكيل اه عش (قوله وإن لم تقل الخ) غاية (قوله ففعلا) يقتضي أنه لا بد من طلاق آخر من البادي وكان وجهه أن قوله على أن اطلق وعدلا إيقاع فليتأمل وعليه فيتردد النظر فيما إذا طلق المخاطب وتوقف البادي عن الطلاق هل يقع طلاق أو لا محل تأمل وينبغي أن لا يقع إلا إذا قصد الابتداء اه سيد عمر (قوله لأن العوض الخ) علة للبعد فقط (قوله وإذا وكلها الخ) دخول في المتن (قوله بين أن يتخالع) إلى المتن في المغني إلا قوله بقيدته إلى قوله وحيث وقوله ويفرق إلى قوله ولا فالباشر (قوله بالصريح أو النية) راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه فهذه أربع فيضم الإطلاق إليها تصير الصور خمسا (قوله بقيدته) أي بأن لم يتخالفه فيما ساء الذي حمل عليه كلام الغزالي فيما مر ومعلوم أنها إذا خالفت فهي كالاجنبي بالأولى

ذلك خلع على مهر المثل لا على نظير صداقها (قوله أنه لو قال الخ) مثل ذلك كما هو ظاهر ويصرح به قوله الاتي وإن كل تعليل للطلاق الخ بالوقال أن اعطاني زيد الف فان طلق فاعطاه فيقع بائنا بالألف (قوله ولا يحسد الخلع) عطف على بكلامهم (قوله وما إذا طلق) قال في شرح الروض لأن منفعة الخلع لها وقوع لها بخلاف نظيره من الوكالة في الشراء فانها لا تكون للوكل تكون للوكل فوقه في مثل ذلك للوكل أولى لأنه المباشرة وهو صريح في أن شراء الوكيل إنما يقع للوكل إن نواه بخلاف ما إذا نوى نفسه أو اطلق فليتيه له لكن لا يبعد أن يكون الشراء بعين مال الموكل الذي اذن في الشراء به مغنيا عن نية الشراء فليتيه له قوله وكذا اجنبي آخر (قوله اشترط في لزوم الخ) كذا شرح مر (قوله في المتن فتخيرهي) فلو اختلعت عنه بماله في الحيف فهل محل هذا الطلاق كالأختلعت لنفسها بماله أو يحرم أذلم يوجد منها

أن يطلق زوجته بالف اشترط في لزوم الألف له أن يقول على بخلاف سل زوجي أن يطلقني على كذا فانه توكيل وإن لم تقل على ولو قال اه طلق زوجتك على أن اطلق زوجتي ففعلا بائنا لأنه خلع فاسد لأن العوض فيه مقصود خلا فلبعضهم فلكل على الآخر مهر مثل زوجته وإذا وكلها الاجنبي في الخلع (فتخيرهي) بين أن يتخالع عنها أو عنه بالصريح أو النية فان اطلقت قال الأذرع وغيره فالظاهر وقوعه عنها قطعا اه أي نظير مامر في الوكيل بقيدته لكن لما كانت تستقل به إجماعا بخلاف الاجنبي كان جانبها أقوى فمن ثم قطعوا بوقوعه لها هنا

واختلفوا ثم كاهم وحيث
صرح باسم الموكل طوب
الموكل فقط ويفرق بينه
وبين وكيل المشتري بأن
العقد يمكن وقوعه له ثم
لا هنا كاهم وإلا فالمباشر
فاذا غرم رجوع على موكله
ان وقع الخلع عنه وإلا فلا
(ولو اختلع رجل) بماله أو
مالها (وصرح بوكالتها
كاذبا) عليها (لم تطلق) لأنه
مربوط بالتزام المال ولم
يلتزمه هو ولا هي نعم ان
اعترف الزوج بالوكالة أو
ادعاه بانته بقوله ولا شيء
له (وابوها كاجني فيختلج
بماله) يعني بمعنى أو غيره
صغيرة كانت أو كبيرة (فان
اختلع) الاب أو الاجني
(بمالها وصرح بوكالة)
منها كاذبا (أو ولاية) له
عليها (لم تطلق) لأنه ليس
بولى في ذلك ولا وكيل فيه
والطلاق مربوط بالمال ولم
يلتزمه أحد ولا نه ليس له
صرف مالها في الخلع ومن
ثم لم يمتنع عليه بموقوف
على من يخلع لانها لم تملكه
قبل الخلع (أو) صرح
(باستقلال) كاختلتعها
لنفسى أو عن نفسى (خلع
بمغصوب) لأنه غاصب لمالها
فيقع باتنا وان علم الزوج
وله عليه مهر المثل ولو
لم يصرح بانه عنه ولا عنها

أمر شيدى (قوله واختلفوا ثم كاهم) إن أراد ما مر من النزاع إلى وادعاه فقد بين ثم أنه لا خلاف بينهم اللهم
إلا ان يريد باعتبار ما فهم الاذرعى سم على حج امره شرور شيدى (قوله وحيث صرح) بالبناء المدفوعول
اه سم عبارة المغنى وحيث صرح الاجنبى أو الزوجة بالوكالة طالب باله ورض الموكل والا فاطالب
المباشر ثم يرجع إذا غرم على الموكل حيث نوى الخلع أو طاق في الأولى اه منى (قوله طواب الموكل)
اى فيما إذا كان في صيغة أو كل ما يقتضى الالتزام كدوا ظاهر وكذا يقال فيما بعده اه وشيدى (قوله
وبين وكيل المشتري) اى حيث طواب أيضا اه سم (قوله وإلا) اى وإن لم يصرح باسم الموكل اه
سم (قوله فاذا غرم) اى المباشر امره شر (قوله بماله) إلى الفصل في النهاية (قوله بماله) انظر مع هذا
قوله الآتى ولم يلتزمه هو إلا ان يقال لم يلتزمه عن نفسه بل عنها ولم تاذن اه سم عبارة لرشيدى وهو مشكل
وهو مخالف لما فى شرح الروض وغيره والتأمل الآتى لا يوافق على أنه لا ينافى ما انضار صنيعة في المسئلة بعده
بالنسبة الاجنبى فإيراجع اه وعبارة السيد عمر قوله ولا شيء له صادق بما إذا كان بماله وتوقف فيه
لنصادهما على استحقاق الزوج له اه (قوله نعم) الى قوله قال البلقي في المنقذ (قوله أو ادعاهما) يغنى عنه
ما قبله (قوله بانته بقوله) اى الزوج امره شر (قوله أو الاجنبى) وهو مكرر بالنسبة لما إذا خالع
وصرح بوكالتها كاذبا فقد ذكر قبل امر شيدى (قوله أو ولاية) اى الاب (قوله لانه ليس بولى في ذلك)
إذ لو لاية لا تثبت له التبرع في مالها اه منى (قوله) ولانه ليس له صرف مالها الخ تقدم في أوائل الباب
في شرح وإن خالع سفيهة الخ استثناء ما إذا خاض على ماله من الزوج ولم يكن دفعه الا بالخلو راجعه
(قوله بموقوف على من يخلع) اى بان قال الوانف وقت هذا على النساء الآتى يمتنع ان اه كرى (قول
الان أو باستقلال فخلع بمغصوب) الاطلاق هنا مع التفصيل فيما بعده وهو ما لم يصرح بانه عنه ولا عنها بين

شوى الرضا ولم تنالكدر شيتها بين مالها من جهتها وكذا لو طلقها بالمال بسواها وهى حرام كإسياتى فيه
نظر والوجه هو الثانى وفاقلم (قوله واختلفوا ثم كاهم) ان أراد ما مر من النزاع إلى وادعاه فقد بين ثم أنه
لا خلاف بينهم اللهم إلا ان يريد باعتبار ما فهم الاذرعى سم على حج امره شرور شيدى (قوله وحيث صرح) بالبناء المدفوعول (قوله
ويفرق الخ) كذا نرحم در (قوله وبين وكيل المشتري) اى حيث طواب أيضا (قوله وإلا) اى وإن لم
يصرح باسم الموكل (قوله بماله) انظر مع هذا قوله ولم يلتزمه هو إلا ان يقال لم يلتزمه عن نفسه بل عنها ولم
تاذن (قوله في المتن أو باستقلال فخلع بمغصوب) الاطلاق هنا مع التفصيل فيما بعده وهو ما لم يصرح بانه
عنه ولا عنها بين ان لا يذكر انه من مالها فخلع بمغصوب أو يذكر كرى جعى كاهم صريح في انه هنا لا فرق بينهما في
الوقوع باتنا بمهر المثل وحيث نذلق ولم ان الخالعة من خير الزوج بمغصوب مع النص صريح بنحو وصف
الغصب توجب الوقوع رجعياعلمه ما لم يصرح الخخالع بالاستقلال والواقع باتنا بمهر المثل وما لم يضمنه الخخالع
والواقع كذلك ايضا كإسياتى وعبارة بالهجة وشرحه صرحه بما ذكر اى من الوقوع باتنا عند النص صريح
بالاستقلال وان صرح بانه من مالها وهى مانصه اى الخالعة الجارى من ايها بنى قال انه من مالها والاظهر انه
فعل ذلك نيابة عنها ولا استقلال لارجمي كخلع السفيهة الى ان قال فان ابدى اى اظهر نيابة لم تطلق أو استقلال لا
بانته بمهر المثل عليه كاهم اه وعبارة الارشاد وشرحه الصريح للشارح ويجب على اب ومثله الاجنبى في جميع
احكامه خالع زوج بنته بمال حال كونه مستقلا بالخلع بان لم يملكه ولا كان له عليه ولاية بمهر المثل سواء قال
اختلتعها على هذا الالف ولم يزد أو زادت أو لم يزد ولاولى وان علم الزوج ان المال لها ولم يقل الاب
وعلى ضمانه لانه بالتصرف المذكور في مالها غاصب له فصار خلعها بمغصوب وكذا ان اضافته الى المال اليها
كقوله اختلتعت بنتى على عيى مثلا هذا سواء اصرح بالاستقلال وحيث نذلق يحتاج الى ضمانه او لم يصرح به
لكن بشرط ان يضمنه اه وقد قيد الجوى جى قول الارشاد المذكور وكذا ان اضافته كعبدها بقوله ان صرح
بالاستقلال واعتبره الشارع في شرحه الكبير بانه يقتضى انه لو قال خالعها على عبدها واست بوكيل ولاولى
بانته بمهر المثل ويرده ما مر من ان الخلع بمغصوب من الاجنبى انما يقتضى الوقوع رجعيما اه وقد علمت انه

ان لا يذكر انه من ماله فخلع بمغصوب أو يذكر فرجعي كالصريح في أنه لا فرق بينهما في الوقوع بمهر المثل
 وحينئذ فقولهم ان المخالعة من غير الزوجة بنحو المغصوب مع التصريح نحو الغصب وتوجب الوقوع رجعيا
 محله ما لم يصرح المخالعة بالاستقلال ولا وقوع بائنا بمهر المثل وما لم يضمنه المخالعة والواقع كذلك ايضا كما
 سيأتي وعبارة الروضة وشرحهما مصرحة بالوقوع بائنا عند التصريح بالاستقلال وان صرح بانه من ماله
 وعبارة الارشاد وشرحه الصغير للشارح مصرحة بالوقوع بائنا عند الضمان او التصريح بالاستقلال
 وان اضاف المال اليها كقوله اختلعهما على عبدها ويبدل على ذلك ايضا كلام الروض سم على حج اءعش (قوله
 فهو) أي الخلع وقوله كذلك أي فيقع بائنا الخ اء سم (قوله وإلا) أي كان قال طلقها على عبدها اء
 معنى (قوله كما مر) أي آنفا (قوله كالوقال) أي الاب والاجنبى اء معنى وهو راجع الى قوله وإلا
 وقع رجعيا (قوله المقصود) أي التبرع له أي الاب والاجنبى (قوله ولو اختلعه) أي ابرها اء عش
 عبارة الرشيدى معنى الاب ومثله الاجنبى اء (قوله بصداقها) كان قال له خالعهما على مالها عليك من الصداق
 اء عش (قوله نعم ان ضمن له الاب الخ) وان كان جواب الزوج بعد ضمان الدرك ان برئت من صداقها
 فهي طالق لم تطلق لان الصفة المعاق عليها لم توجد ولو اختلعت المرأة بمال في ذمتها ولها على الزوج صداق
 لم يسقط بالخلع وقد يقع النقص اذا اتفقا جنسا وقدر او صفة اء معنى (قوله ان ضمن له الاب او الاجنبى
 الدرك) كان قال احدهما ضمن لك براءتك من الصداق اء كرى (قوله وكذا لو اراد الخ) يعنى
 في الصورة الاولى كما هو ظاهر ولا يخفى ان التشبيه في قوله وكذا انما هو لاصل الوقوع بائنا مع قطع
 النظر عما يلزمه فيهما ولا فهو في الاولى انما يلزمه مهر المثل وفي الثانية مثل الصداق اء رشيدى (قوله وفي
 الحوالة) عطف على آنفا وتماما آنفا قبيل التنبيه ان الوجه الاكتفاء بالقربة من غير اشتراط نية تقدير
 المثل (قوله ما تعلق بذلك) وان قالت هي لمان طلفتى فانت برىء من صداق او قد ابرأتك منه فطلقها لم
 يبرأ منه وهل يقع رجعيا او بائنا جرى ان المقرى الى الاول لان الابرا لا يعلق قال في الروضة ولا يبعد ان
 يقال طاق طمعاً في شىء ورغبت هي في الطلاق بالبراءة ليسكون فاسدا كالخرف فيقع بائنا بمهر المثل وهذا ما جزم
 به ابن المقرى واخر الباب وقال الزركشى تبعاً للبلقينى التحقيق المعتمد انه ان علم الزوج عدم صحة تعليق
 الابرا ووقع الطلاق رجعيا او ظن صحته وقع بائنا بمهر المثل وقد افاق بذلك اى بقول الزركشى الشهاب الرملى
 رحمه الله تعالى انه ما زاد المغنى وهو جمع حسن اء قال عش قوله وقع بائنا بمهر المثل ومثله ما لو كان
 العوض مجزولاً كان قال له الاب ولك ما برضيك او على ما دفعته لها وكان مجزولاً ونحوه ومثله ايضا ما لو طلقها
 على إسقاط حقها من الحضنة وبقى مالها خالعهما على رضا عور له سنتين مثلاً ثم مات الولد قبل مضى المدة فهل
 له الرجوع عليها باجرة مثل ما يقابل ما بقى من المدة او بالقسط من مهر المثل باعتبار ما يقابل ما بقى من
 المدة فيه نظر والا قرب الثانى لان ما بقى من المدة بمنزلة المجهول والواجب مع جهل العوض مهر المثل اء
 (فصل) في الاختلاف في الخلع (قوله او في عوضه) اى وما يتبع ذلك كالخالع بالف ونوبا نوعا اء

وافق الجورجى في الصغير وان كلاهم كالصريح بذلك ثم رايت في الصغير بعد ان قرر ما ذكره الارشاد من
 انه لو خالعهما بنحو مغصوب او بنحو براءت بمهر المثل قال مانصه بخلاف خلع الاجنبى بذلك اذا صرح بالمانع
 ككونه مغصوباً ما لم يضمن او يصرح بالاستقلال اخذنا ما بقى في خلع الاب المنزل منزله الاجنبى بعدها
 مثلاً وقد صرح بذلك وقع رجعيا اء وقد استحسن شيخنا الشهاب البرلى شىء بما مش المحلى الجواب بما حاصله
 ذلك بعد ان استشكل المسئلة وما يدل على ان الاجنبى اذا صرح بالاستقلال وقع بائنا بمهر المثل قول الروض
 مانصه فان قال الاب او الاجنبى غير متعرض لاستقلال ولا نية طلقها على عبدها او على هذا المغصوب او الخ
 وقع رجعيا اء فتقيده في الاجنبى ايضا بقوله غير متعرض الخ يدل على انه اذا تعرض وقع بائنا لما يمتل
 (قوله فان لم يذكر الخ) يقتضى حيث خصصه بهذا القسم انه فيما اذا صرح باستقلال لا فرق في الوقوع بائنا
 (قوله فهو) اى الخلع وقوله كذلك اى فيقع بائنا الخ اء (فصل) في الاختلاف في الخلع او في عوضه

فان لم يذكر انه ماله فهو
 بمغصوب كذلك والواقع
 رجعيا اذ ليس له تصرف
 في ماله بما ذكر كما مر فاشبه
 خلع السفهية كالوقال بهذا
 المغصوب او الخمر لانه صرح
 بما منع التبرع المقصود له
 من الخلع ولو اختلعه بصداقها
 او على ان الزوج برىء منه
 او قال طلقها وانت برىء
 منه او على أنك برىء منه
 وقع رجعيا ولا يبرأ من شىء
 منه نعم ان ضمن له الاب
 او الاجنبى الدرك او قال
 على ضمان ذلك وقع بائنا
 بمهر المثل على الاب او
 الاجنبى قال البلقينى وكذا
 لو اراد بالصداق مثله وثم
 قربة تؤيده كحوالة الزوج
 على الاب وقبول الاب لها
 بحكم انها تحت حجره فيقع
 بائنا بمثل الصداق اء ومن
 آنفا وفي الحوالة ماله تعلق
 بذلك

(فصل) في الاختلاف
 في الخلع او في عوضه لو
 ادعت خالعا فانكر

او قال طال الفصل بين لفظين بان سألته الطلاق بعوض فطلقها بدون ذكره ثم اختلفا فقالت طلقني متصلا فبنت وقال منفصلا فلى الرجعة
او نحو ذلك ولا بينة (صدق يمينه) لان الاصل عدمه مطلقا وفي الوقت الذي تدعيه فيه فان اقامت به بينة ولا تسكون إلا رجلين بان لم يطل بها
بالمال لانه ينكره ما لم يعد ويعترف به على ما قاله الماوردي لان الطلاق لزومه وهي معترفة به (٥٠٣) وفيه نظر بل الذي يتجه انه كمن اقر

لشخص بشي فانكره ثم صدقه

لا بد من اعتراف جديد من
المقر (وان قال طلقك بكذا
فقلت) لم تطلقني او طلقك
(جنانا) او طال الفصل بين
لفظي ولفظك او نحو ذلك
(بان) باقراره (ولا
عوض) عليها اذا حلفت
لان الاصل برائة ذمتها ما لم
يقم شاهد او يحلف معها
تصدقه فيثبت المال واذا
حلفت ولا بينة له وجبت
نفقتها وكسوتها من العدة
ولا يرثها قال الاذرعى
والزركشي بل الظاهر انها
ترثه (وان اختلفا) أى
المتخالفان والزواج او وكيله
وهي او وكيلها او الاجنبى
(في جنس عوض او قدره)
او نوعه او صفته او أجله او
قدر اجله او في عدد الطلاق
بان قالت طلقني ثلاثا بالف
فقال بل واحدة بالف او
سكت عن العوض (ولا
بينة) لاحدهما أو لكل
منهما بينة وتعارضتا بان
اطلقتا واحداهما (تحالفا)
كالمتبايعين في كيفية الحلف
ومن يبداه ومن ثم اشترط
ان يكون مدعا كثر فان
اقام احدهما بينة قضى له
(ووجب) بعد فسخها او
فسخ احدهما او الحاكم

عش (قوله او قال طال) الى قوله فان لم ينو يا شيئا في النهاية الا قوله وفيه نظر الى المتن (بدون ذكره) لعله
ليترتب عليه ما ياتي من الاختلاف في كونه رجعا او بائنا او لا فواضح ان من صور الاختلاف ما لو سألته
بعوض فطلق مع ذكره ثم قالت طلقت متصلا فقال بل منفصلا فلا يقع شيء لعدم اتيانها بشي اخر بعد
كلامه اه سيد عمر (قوله او نحو ذلك) اى كان قال قصدت الاستئناف اه عش (قوله ولا بينة) راجع
للمتن والشرح جميعا (قوله عدمه) اى الخلع وقوله مطا اى لا متصلا ولا منفصلا (قوله به) اى اصل الخلع
او اتصالة (قوله على ما قاله الماوردي) اعتمده النهاية والمغنى وعبارة مهم سياقي في الحاشية عن الروض ما
يدل على اعتماد ما قاله الماوردي اه (قوله معترفة به) اى بالمال اه رشيدى (قوله بل الذي يتجه الخ) قد
يقال الاقرار اعتضد بالبينه فاكتفى باعتراف المنكر بخلاف مسألة الاقرار فان مستندها الاقرار وقد انفى
حكمه بتكذيبه فيه نعم يتردد النظر فيما نحن فيه فيما لو رجع بدون اقامة البينة فهل يلحق بمسألة الاقرار
نظر الماشر نالیه من الفرق او يكتفى فيها ايضا باعتراف المنكر كإقامة نصيبه فرق صاحب النهاية محل تأمل اه
سيد عمر عبارته وهو اى ما قاله الماوردي الا وجهه وليس كمن اقر الخ لان ما هنا وقع في ضمن معاوضة كما مر
نظيره في الشفعة اه اى بخلاف ذلك ويعتبر في الضمى ما لا يغتفر في غيره زبادى (قوله انه) اى ما هنا او
الزوجة والتذكير بتاويل المختلج ولا يصح رجوع الضمير للزوج كما هو ظاهر (قرل المتن وان قال طلقك
بكذا الخ) ولو قال سالت الطلاق بالف فانكرت السؤال اودعت طول الفصل بين الايجاب والقبول
صدقة يمينها في نفي العوض لان الاصل برائة ذمتها وعدم الطلاق في الوقت الذي يدعيه اه معنى (قوله لم
تطلقني) الى قوله وان اختلفا في المعنى (قوله ما لم يقم الخ) عبارة المعنى فان اقام بالعوض بينة او رجلا
وامرأتين او حلف معه او عادت واعترفت بعد يمينتها بما ادعاها له من العوض اه (قوله واذا حلفت ولا بينة
له الخ) صورة المسئلة ان يقر بان المال مما يتم الخلع بدون قبضه فان اقر بانه خالعه اعلى لتعجيل شيء لا يتم الخلع
الا بقبضه لم يلزمه شيء الا بعد قبضه نص عليه في البويطى وهو ظاهر نهاية ومعنى (قوله وجبت نفقتها الخ)
لانها رجعية في الصورة الثانية وغير مطلقة اصلا في الاولى اه بجري (قوله وكسوتها) اى وسكنها
اه بجري (قوله زمن العدة) اى الى انقضاء العدة اه معنى (قوله قال الاذرعى الخ) اعتمده النهاية
والمغنى ايضا (قوله بل الظاهر انها ترثه) اى مطلقا فيما زاده الشارح وفيها لومات في العدة في مسألة المتن
عبارة المعنى ولا يرثها ولو لومات هو في عدتها ورثت هي منه كما قاله الاذرعى اه (قوله او الاجنبى) اى او وكيله
(قوله او سكت عن العوض) اى والصورة انها متفقان على الخلع الموجب للمال كما هو موضوع المسئلة
اه رشيدى (قوله بان اطلقتا) اى الزم الذي اوقع فيه اذ لا مرجع حينئذ او اطلقته احداهما فكذلك
لجواز ان يحمل المطلق على المقيد بخلاف ما اذا عيناه فلهما ان اتفقتا فيه سقطتا وهذه ااردة على الشارح
في تفسيره للتعارض اه سيد عمر عبارة المعنى فان كان لاحدهما بينة عمل بها او لكل منهما بينة
واستوتيتا تاريخا سقطتا فان اختلف تاريخهما قدمت السابقة اه (قوله ومن يبداه) لكن يبداه
هنا بالزوج تدبا اه عش (قوله للعوض) متعلق بالفسخ (قوله ان وقعن) الاولى اوقعها

(قوله على ما قاله الماوردي) سياقي في الحاشية عن الروض ما يدل على اعتماد ما قاله الماوردي (قوله بل الذي
يتجه الخ) وهذا لا ينافي ما كتبناه في قول المصنف في الشفعة فيه خلاف سبق في الاقرار نظيره لان المعاوضة

للعرض (مهر مثل) وان كان اكثر مدعاؤه لانه بدل البضع الذي تعذررده اليه واما البينة فواقعة بكل تقدير واثار التحالف انما هو في
العوض خاصة والاقول في عدد الطلاق الواضع قوله بيمينته ومن ثم لو قالت سالتك ثلاثا بالف فطلقت واحدة ملك ثلثه فقال بل ثلاثا فلى
الاثلاث طاعت ثلاثا فعلا باقراره وتحلف انها لا تمل انه طلقها ثلاثا وحينئذ له ثلث الالف نعم ان اوقعن وقال ما طلقته اقبل ولم يطل فصل
استحق الالف (ولو خالف بالف ونويانوعا) او جنسا او صفة (لزم) وان كان من غير الغالب

جعل الدنوى كالملة وظ بخلاف البيع (٥٠٤) لانه يحتمل هنا ما لا يحتمل ثم فان لم ينو يا شيئا وجب مهر مثل (وقيل) يلزم (مهر مثل)

مطلقا للجهل بالعوض
(ولو قال اردنا) بالالف التي
اطلقناها (دنانير فقالت
بل) اردنا (دراهم او فلوسا)
او قال احدهما اطلقنا
وقال الاخر عينا نوعا آخر
(تحالفا على الاول) المعتمد
كما لو اختلفا في الملقوظ ثم
يجب مهر المثل (ووجب
مهر مثل بلا تحالف في)
القول (الثاني) اما لو
اختلفت نيتاهما وتصادقا
فلا فرقة واما لو قال اردت
الدراهم وقالت اردت
الفلوس بلا تصادق وتكاذب
فتبين وله مهر المثل بلا
تحالف واما لو صدق احدهما
الاخر على ما اراده وكذبه
الاخر فيما اراده فتبين
ظاهرا ولا شيء له عليها
لانكار احدهما الفرق
نعم ان عادا المكذب وصدق
استحق الزوج المسمى على
ما مر واذا اطلقت الدراهم
في الخلع المنجز نزلت على
غالب نقد البلد او المعلق
نزلت على الدراهم الاسلامية
كما مر (تنبيه) علم بما
مر ضبط مسائل الباب بان
الطلاق اما ان يقع باثنا
بالمسمى ان صحت الصيغة
والعوض او بمهر المثل ان
فسد عوض فقط او
رجعيا ان فسدت الصيغة
وقد نجز الزوج الطلاق
اولا يقع اضلا ان يتعلق بما
لم يوجد فعلم ان من علق
طلاق زوجته بابرائها

(قوله جعل) يسكون العين اه سم (قوله فان لم ينو يا شيئا) عبارة النهاية اى وشرح المذهب والمغنى وان لم
ينو يا شيئا فغالب نقد البلد فان لم يكن بها غالب فمهر مثل اه وهذه الزيادة كانت في اصل الشارح رحمه الله
تعالى ثم ضرب عليها واقتصر على ما هنا اه سيد عمر (قوله يلزم) الى قوله فعلم في النهاية الا قوله على ما مر
الى التنبيه (قوله مطلقا) اى سواء نوي يا غالب نقد البلد او غيره وقال السكردي اى في جميع الاوقات اه
(قوله للجهل الخ) اى في اللفظ ولا عبرة بالنية اه مغنى (قوله عينا) بتشديد الياء والنون اه سم (قوله
آخر) الاولى حذفه (على الاول المعتمد) وهو لزوم الدنوى كالملة وظ وقوله ثم يجب الخ اى بعد الفسخ
اه مغنى (قوله فلا فرقة) اى لعدم صحة العقد اه مغنى (قوله) واما لو قال اردت الدراهم وقالت اردت
الفلوس) بضم المثناة الفوقية اه سم (قوله) بلا تصادق وتكاذب) اى بان قال كل منهما لا اعلم ما نواه
صاحبي اه ع ش عبارة سم قال في شرح الروض بان لم يتعرض احدهما لجانب الاخر ثم حال
قوله بلا تحالف بقوله لانه لا يدعى عليها معينا حتى يحلف اه (قوله) واما لو صدق احدهما الاخر الخ
عبارة الروض وان صدقته في ارادة الدراهم اى النقرة في طلقك على الف او على الف درهم وادعت انها
اردت الفلوس وكذبها بان او عكسه اى بان صدقته في ارادة الفلوس في ذلك وادعى انه اراد النقرة
وكذبته بان ظاهرا لا بنظام الصيغة ولا شيء له لانكاره الفرق هنا اى في الثانية وانكارها هناك اى في
الاولى الا ان عاد وصدقها اى في الاولى او صدقته اى في الثانية فيستحق المسمى اه فليتأمل وجه
استحقاق المسمى مع عدم اتفاقهما على شيء على انه اذا عاد وصدقها او عادت وصدقته كان هذا من قبيل ما اذا
اختلفت نيتاهما وتصادقا وقد تقدم انه لا فرق حينئذ فليتأمل ثم قضيته ان البيونة في الاولى باطنا ايضا وفيه
نظر مع احتمال كذبها في دعواها فاطلاق الشارح ظاهر اه سم (قوله استحق الزوج الخ) جزم بذلك
الروض كما مر وهو يدل على اعتماد ما تقدم عن الماوردي ويفرق بين اقرار في ضمن معاوضة وبين غيره
اه سم (قوله المسمى) مر انفا عن شمس استشكله (قوله على ما مر) اى في شرح صدق يمينه وقوله كما
مر اى في فصل ظهر امارات نشوزها قيل قول المصنف ولو خالف به جهور (قوله تنبيه) الى قوله لم في المغنى
(قوله ان تعاق بالم يوجد) اى كان عاقا بآرائها ولم يوجد او وجد ولم يصح اه ع ش (قوله فعل) اى
من المسئلة الاخيرة (قوله بان تكون الخ) تفسير للبراءة الصحيحة (قوله ولم يتعاق به زكاة الخ) واضح حيث

محضة هناك لانه امر (قوله جعل) هو يسكون العين وقوله عينا نوعا هو بتشديد الباء والنون وقوله
واما لو قال اردت الدراهم وقالت اردت الفلوس الخ وهو بضم المثناة الفوقية (بلا تصادق وتكاذب) قال
في شرح الروض بان لم يتعرض احدهما لجانب الاخر ثم حال قوله بلا تحالف بقوله لانه لا يدعى عليها
معينا حتى يحلف اه (قوله) واما لو صدق احدهما الاخر على ما اراده الخ) عبارة الروض وان صدقته
في ارادة الدراهم اى النقرة في طلقك على الف او على الف درهم وادعت انها اردت الفلوس وكذبها بان
او عكسه اى بان صدقته في ارادة الفلوس في ذلك وادعى انه اراد النقرة وكذبته بان ظاهرا لا بنظام الصيغة
ولا شيء له لانكاره الفرق هناك اى في الثانية وانكارها هناك اى في الاولى الا ان عاد وصدقها اى في الاولى
او صدقته اى في الثانية فيستحق المسمى اه فليتأمل وجه استحقاق المسمى مع عدم اتفاقهما على شيء على
انه اذا عاد وصدقها او عادت وصدقته كان هذا من قبيل ما اذا اختلفت نيتاهما وتصادقا وقد تقدم انه لا فرق
حينئذ فليتأمل (قوله فتبين ظاهر الخ) عبارة الروض وان صدقته في ارادة الدراهم وادعت انها اردت
الفلوس وكذبها بان او عكسه بان صدقته في ارادة الفلوس في ذلك وادعى انه اراد النقرة وكذبته بان
مؤاخذه له باقراره بقوله شرح روض ظاهر الا بنظام الصيغة ولا شيء له لانكاره الفرق هنا وانكارها
هناك اه وقضيته ان البيونة في الاولى باطنا ايضا وفيه نظر مع احتمال كذبها في دعواها فاطلاق الشارح
ظاهر اه (قوله استحق الزوج المسمى) جزم بذلك في الروض وهو يدل على اعتماد ما تقدم عن الماوردي
وفرق بين اقرار في ضمن معاوضة ثابتة وبين غيره

من صداقها لم يقع عليه الا ان وجدت برائة صحيحة من جميعه فيقع باثنا بان تكون رشيدة وكل منهما لم قدره ولم يتعاق به زكاة صدر

خلافا لما أطل به الرمي انه لا فرق بين تعلها وعدمه وان نقله عن المحققين ونقله غيره عن اطباق العلماء من المتأخرين وذلك لبطان هذين
التقليين ولان الابرأ لا يصح من قدرها وقد علق بالابرأ من جميعه فلم توجد الصفة المعاق عليها وزعم ان الظاهر انه انما يقصد براهته ما يستحقه
هي ليس في محله بل الظاهر انه يقصد براهته جميع ما عليها لدول علم ان مستحق الزكاة يتعلق به بعد الطلاق لم يوقعه وكثيرون يغفلون
النظر لهذا فيقعون في مفاصد لا تحصى وفي فتاوى أبي زرعقة ان ابرأتني من صدائك (٥٥٥) على فانت طالق فقالت له ابرأتك يشترط

عليهما وان تريد الابرأ
من الصدق المعاق به فينتد
يقع باننا فان قالت لم ارد
ذلك لم يقع اه والذي
يظهر ان الشرط عدم
الصارف لا قصد ما ذكره

لان الجواب منزل على
السؤال كما صرحوا به ولو
عاق بالابرأ تناول الابرأ
عن الغير وكالة كالو حلف
لا يبيع يحنث ببيعه عن
غيره وكالة ولو طلب منها
الابرأ فابراهته براءة فاسدة
فتجز الطلاق وزعم انه انما
اوقعه اظنه صحة البراءة لم
يقبل على ما فيه مما ياتي ولو
قالت جعلت ممرى على
تمام طلاقى كان كناية في
الابرأ كما قاله بعضهم وكانه

لم ينظر لما فيه من تعليق
الابرأ المبطل لان المدار في
الكناية على النية والفرض
انها لم تنو التعليق نظير
ما مر آنفا في بذلت صدائى
على طلاقى ونظائره ولو قال
ان ابرأتني من آخر اقساط
من صدائك كان لفظه
محملا فان جعل من
الثانية بيانية اشترط ابرأه
من القسط الاخير او
تبعيضية اشترط ابرأه من

صدر من جاهل بتعلق الزكاة او بمقدار ما تعلقت به الزكاة او بكيفية تعلق الزكاة اما اذا صدر من عالم بجميع
ما ذكره حالا اظهر انه انما يريد بالابرأ ما هو لها وهو الباقي بعدم مقدار الزكاة لعله بان ما عداه للفقراء على سبيل
الشركة فكيف تملك اسقاطه ويؤيد ما تقر وما تقدم في شرح ولو خالغ بمجول في مسئلة مالو اصدقها ثمانين
وقبضت منها ربعين ثم قال لانا ابرأتني من صدائك وهو ثمانون الخ بل يؤخذ حكم ما نحن فيه من التفرقة
بين العالم وغيره من المسئلة المذكورة بالاولى لانه نص على قدر الاصل بقوله وهو ثمانون ثم حيث اعتبر عليه
فلا بد من النظر الى علمها بناء على ما قررناه من انه لا بد في البراءة هنا من علمها اه سيد عمر (قوله وذلك)
أى عدم صحة ما قاله الرمي (قوله من قدرها) أى الزكاة (قوله يغفلون للنظر) لعله من باب الافعال او على
حذف عن في الاوقيانوس يقال غفل غفلا من الباب الاول اذا تركت وسها عنه واغفله بمعنى غفل عنه اه
(قوله لهذا) أى لقوله بل الظاهر انه يقصد الخ (قوله في أن ابرأتني الخ) متعلق بقوله الا أن يشترط الخ
(قوله المعاق) أى الطلاق به أى بالابرأ (قوله والذي يظهر الخ) رد للشرط الثاني من شرطى الفتاوى (قوله
ولو عاق بالابرأ) أى عن الزوج أو غيره وقوله تناول الابرأ من الغير الخ بازكان من عاق بالابرأه وكلاهما
الغير في الابرأ سواء الزوج أو غيره اه كرى (قوله تناول الابرأ من الغير الخ) ينبغي الوقوع هنا
رجعيا حيث لم يوكّل ذلك الغير في المخالعة بالبراءة سم وقوله حيث لم يوكّل أى ولو كل في اصل البراءة
أما لو لم يوكّل فيها أيضا فينبغى عدم الوقوع لعدم محتمل المتبادر من البراءة المعاق عليها اه حجة اه سيد
عمر (قوله لم يقبل الخ) هذا يشعر بأنه يقع عليه الطلاق ظاهر او انه في الباطن محمول على نفسه فان كان
صادقا فيه لم يقع باطنا ولم يبين الطلاق الواقع فلا هو رضى أو بائن واذا نفي كلام الشارح السابق
ما يصرح بالثاني اه عش (قوله لم يقبل) الوجه أننا قلنا بقوله لم يمنع ذلك وقوع الطلاق حيث لم يقصد
تعليق الطلاق بصحة البراءة اه سم أقول هذا شامل لصورة الطلاق وقد مر مراراً انه ينصرف الى الصحيحة
المتبادرة (قوله على ما فيه) أى على نزاع في عدم القبول مما ياتي اى عن ابن عجيل واسماعيل الحضرمى
والاصبحى ومن تبعهم (قوله وكأنه لم ينظر لما فيه الخ) الوجه أن يقال انما ينظر الى ما ذكرنا لكونه ضمنيا لا
يضر فالخاصل ان ذلك كقولها ابرأتك من صدائى على طلاقى وبذلت صدائى على طلاقى وقد تقدم انها
صيغة معاوضة لا صيغة تعليق فتدبر وتامل قول الشارح نظير ما مر الخ مع ما مر في الصيغة المذكورة اه
سيد عمر (قوله محتملا) أى معنيين التبعيض والبيان اه كرى واعلم لاولى أى ثلاثة احتمالات ارادة
البيان أو التبعيض أو الطلاق (قوله فان جعل) أى الزوج (قوله من الثانية بيانية) فالعنى من آخر الاقساط
التي هي صدائك اه سم (قوله أو تبعيضية) عطف على بيانية فالعنى من آخر الاقساط اخير اهى بضر صدائك
اه سم (قوله فان اطاق) أى لم ينو البيان ولا التبعيض اه كرى (قوله اذا لفرق بين البيان الخ) أى
والاطلاق (قوله الدال) أى لفظ من آخر (قوله وغيره) عطف على أبو شكيل وقوله فقال اى الغير (قوله

(قوله تناول الابرأ من الغير وكالة) ينبغي الوقوع هنا رجعيا حيث لم يوكّل ذلك الغير في المخالعة بالبراءة (قوله
لم يقبل) بل الوجه أننا قلنا بقوله لا يمنع ذلك الطلاق حيث لم يقصد تعليق الطلاق بصحة البراءة اه سم (قوله فان
جعل من الثانية بيانية) فالعنى من آخر الاقساط التي هي صدائك (قوله بيانية) يتامل (قوله أو تبعيضية)

(٦٤ - شروانى وابن قاسم - سابع)

الثلاثة الاخيرة لضرورة أن اقل الجمع ثلاثة مع كون لفظ الاخر
حقيقة في القسط الاخير والضرورة تتقدر بقدرها فان اطلق فالوجه الاول والا حوط الثاني قاله بعضهم وفيه نظر ظاهر اذا لفرق بين
البيان والتبعيض هنا فعلا بقضية من آخر الدال على أن المطلوب الابرأ من الاخر حقيقة فليقتد الوقوع به لا غير ولو قال ابرأتني
واعطيك كذا فابراهته فلم يعطها فاقى ابن عجيل واسماعيل الحضرمى بعدم صحة البراءة وتبعيضا ابو شكيل فقال حيث حصل بينهما
مواطاة أو تواعد ولم يف بالوعد لم يصح الابرأ وغيره فقال ما قاله هو المعتمد لان معنى قولها ابرأتك

أى بما وعدت وأيده بعضهم أيضا فى فتاوى الاصبهى ان من علق الطلاق بما يقتضى الفور به فإبرأه لا فور اطلاقا انها طلقت لم تصح البراءة كالفى به القاضي حسين وهو كافى أخذ من نظائر ما فى الصلح اه قال بعضهم وظننا حصول الطلاق يرجح أن مرادها ابرأتك فى مقابلة طلاقى فتلفوا البراءة عند انتفاء هذا كله منازع فيه بانه لا نظر الى المواطاة والوعد كسائر المقود وهذا هو القياس فايكن الاوجه صحة البراءة مطلقا فى المستثنين اذ لا عبرة عند الايمان بصريحها (٥٠٦) بنية كونها فى مقابلة الوعد او الطلاق وليس هذا باولى من مواطاة المحلل على الطلاق

ووعده به اذ قولها ابرأتك
ناوية ذلك كقول الولي
زوجتك ناويا بذلك فكالم
ينظروا التنية ثم بل عملوا
بالصريح المخالف لها فكذلك
هنا بل أولى لان النكاح يحتاج
له مالا يحتاج للابراء بهذا
يظهر أن الوجه فى قوله
انت طالق بعدة ولها بذلك
صدائق على صحة طلاقى
وقوعه رجعيان ان ظن ان
ما جرى منها التماس للطلاق
بموضع صحيح لما تقرر انه
لا عبرة مع الصريح بظن
يقتضى خلافه فهو به رد على
من زعم حالة ظن التماسها
المذكور انه لا يقع لان
جوابه بقدر فيه إعادة
ذكر العوض فكأنه قال
انت طالق على العوض
المذكور ولو قال ذلك لم
تطلق اذ لا عوض هنا صحيح
ولا فاسد اه ومر ماله
تعلق بذلك فراجعه وانما
قدر الثمن المذكور فى اللفظ
بعده فى نحو البيع لان
الجواب لا يستقل به قائله
لتوقف الصحة على اللفظين

بخلافه هنا لانه يستقل بالطلاق
وهي تستقل بالابراء فلم
يحتاج لذلك التقدير على أن

أى بما وعدت) الاولى ان يقول ابرأتك بما وعدت (قوله وايده) أى ما قالاه (قوله ايضا) أى كفى شكل وغيره
(قوله طلقت) أى بالابراء المذكور فلزعم بالمضارع كان احسن (قوله وهو) أى الامر كافى أى القاضي
حسين (قوله حصول الطلاق) أى بالابراء المذكور (قوله عند انتفائه) أى الطلاق (قوله وهذا كله الخ) هو
من كلام الشارح لا البعض والاشارة الى قوله كافى ان عجل الى قوله وهذا (قوله بانه لا نظر الخ) لا يخفى انه
لا يلاقى مسئلة الاصبهى وكذا قوله الاقوى وليس هذا الخ لا يلاقى (قوله مطلقا) أى وجد المواطاة والوعد
بالاعطاء فى المسئلة الاولى ولا وجود ظن حصول الطلاق فى المسئلة الثانية اولا (قوله فى المستثنين) وهما
افتاء ان عجل واسمعيل بعدم صحة الابراء او افتاء الاصبهى بقوله لم يصح الابراء اه كردى (قوله بصريحها)
أى البراءة (قوله مقابلة الوعد) أى فى المسئلة الاولى وقوله او الطلاق أى فى المسئلة الثانية (قوله وليس
هذا) أى ما ذكر من المواطاة والوعد المذكورين (قوله اذ قولها الخ) علة للتسوية وقوله ذلك أى مقابلة الوعد
او الطلاق (قوله ناويا بذلك) أى الطلاق الموعود (قوله بل عملوا بالصريح الخ) أى وصححو النكاح مسم اه
كردى (قوله ان الوجه الخ) تقدم ان المعتمد وقوعه باثناقال المحشى لوطا ظانا حصول البراءة بذلك فهل
تبين عنده من يقول بانها تبين اذا طلق ظانا حصول البراءة بعدة ولها ان طلقتنى فانت برى من صدائق اه
اقول الامر كذلك وقد صرح به فى النهاية فيما سبق اه سيد عمر وقضية ذلك عدم حصول البراءة فى المستثنين
السابقين لاسباب المسئلة الثانية (قوله لما تقرر الخ) أى آتفا فى قوله وهذا كله منازع فيه بانه الخ
(قوله على العوض المذكور) وهو بذل الصداق (قوله انتهى) أى كلام الزاعم (قوله ومر) أى
قبيل فصل الالفاظ الملزمة اه كردى (قوله وانما قدر الثمن المذكور الخ) كان خلاصة هذا الفرق هو
ان احتمال عبارة المكلف بحسب الامكان اولى من اهمالها واعمالها فى نحو البيع متوقف على تلك الملاحظة
فتمنع بخلافه هنا فانه يمكن الاعمال بدونها بان يحمل على الطلاق المنجز او الابراء المنجز فتأمل اه سيد عمر
(قوله الثمن المذكور فى اللفظ) أى فى لفظ البادى من المتعاقدين (قوله بعده) متعلق بقدر والضمير للفظ
أى قدر فى كلام المحجب من المتعاقدين الثمن المذكور فى كلام البادى منهما (قوله فى نحو البيع) أى
فما لو قال البائع مثلا بعتك هذا بالف فقال المشتري اشتريته وسكت عن ذكر الالف وقوله فى نحو البيع
متعلق بقدر المقيد بالظرف الاول (قوله لان الجواب) أى فى نحو البيع (قوله وذكر مقابل البراءة)
أى فى المسئلة الاولى وقوله او الطلاق فى المسئلة الثانية (قوله القضية به) أى بقصد المقابلة (قوله كالو قال
طلقت) أى فى جواب اطلقت زوجتك وقوله ثم قال ظننت الخ أى فاخبرارى بطلقت كان مبني على الظن
المذكور وقوله وقد اقيمت بخلافه أى خلاف ذلك الظن وعدم وقوع الطلاق فزوجتى باقية فى عصمتى
(قوله والا) أى وان لم توجد القرينة القوية (قوله وباتى قريبا) أى فى مبحث صرائح الطلاق (قوله
ولا ينافيه) أى ما يأتى قريبا ما هنا أى قوله وانما تؤثر فى صرف الصحيح عن قضيته الخ لان ذاك أى ما يأتى
قريبا (قوله وليس هذا) اشار به الى قوله ولو قال ابرئنى واعطيك كذا الخ اه كردى (قوله مع قرينة)

فالمعنى من أقساط اخيرة هى صداقك (قوله وبهذا يظهر ان الوجه الخ) لوطا ظانا حصول البراءة
بذلك فهل تبين عنده من يقول بانها تبين اذا طلق ظانا صحة البراءة بعدة ولها ان طلقتنى فانت برى من صدائق

ذكر الثمن ثم وقع فى صيغة صحيحة ملزمة وذكر مقابل البراءة او الطلاق لم يقع هنا كذلك فلم ينظر اليه ولا الى القرينة القاضية
به لانها لا تؤثر فى الفاسد حتى تقلبه صحاح وانما تؤثر فى صرف الصحيح عن قضيته اذ اقويت بحيث صارت تلك الصيغة مع النظر لتلك القرينة
يتبادر منها صرفها لها عن موضوعها كالو قال طلقت ثم قال ظننت ان ما جرى بيننا طلاق وقد اقيمت بخلافه فانه ان وقع بينهما خصام قبل
ذلك فى طلقت أهو صريح ام لا كان ذلك قرينة ظاهرة على صدقه فلا يثبت والاحتمال يأتى قريبا ان القرينة المخالفة لوضع اللفظ لغو فلا ينافى
ما هنا لان ذاك فى قرينة لفظية وما هنا فى قرينة عالية فاندفع ما بلغضهم هذا وليس هذا كمن اقر بطلاقى او عتق مع قرينة لان الاقرار لكونه

اخبارا عن حق سابق فتؤثر
فيه القرينة مالا تؤثر في
الانشاء ولو قال انت طالق
ان اخرجت دينك إلى اخر
السنة لم تطلق إلا ان مضت
السنة ولم تطالبه إذا المراد
بالتأخير التزامه لا مجرد
قولها اخرجت خلافا لابن
الصلاح فان اراد بالتأخير
صيورته مؤجلا فاجلته
بالتذرع ولا فلا وزعم انه
بالتذرع لا يسمى تأجيلا
يمنوع ولو قال ان ابرأتني
من مهرك وهو عشرة فابراة
منه فإن اقل عما ذكره او
اكثر قلتي يظهر الوقوع
في الاولى لان الشرط عليهما
وقد صرحوا بان البراءة من
الاكثر يستلزمه من الاقل
فصار لشمول كلامه كانه
يعلمه دون الثانية لانه حيث
جاهل به ومع جهله به لا
وقوع لان الطلاق بالابراء
معاوضة وهي لا بد فيها من
عليهما بالعوض واطلاق
الوقوع هنا او عدمه غلط
فاحذر ومسئلة وهو ثمانون
السابقة غير هذه فتأمل
ولو كان لها في ذمته معلوم
وبجهول فقال ان ابرأتني
من جميع ما في ذمتي فانت
طالق فابراة من المعلوم
وحده او منهما قياسا ما
عن القاضي حسين انه لا
يبرأ من المعلوم لانها إنما

اي كان اقرب ذلك عتب الاداء المتبين فساداه فلا يقع الطلاق والعقوبة لقرينة انه إنما ترتب ذلك الاقرار على
ظن صحة الاداء (قوله ولم تطالبه) اي والحال لم تطالب المدين إلى مضي السنة (قوله التزامه) اي التأخير
إلى مضي السنة بان لا تطالبه اليه (قوله مؤجلا) اي بسنة (قوله ولا فلا) اي وان لم تؤجله بالتذرع
فلا يقع الطلاق وان اخرته ولم يطالبه إلى مضي السنة (قوله في الاولى) اي في صورة تبين النقص وقوله
دون الثانية اي في صورة تبين الكثرة (قوله لانه) اي الزوج حيث ذاع حين تبين الكثرة جاهل به
اي بالمهر (قوله واطلاق الوقوع هنا الخ) اي الشامل لصورتى الاقل والاكثر (قوله ومسئلة وهو
ثمانون الخ) وجه الفرق بين ما هنا ومسئلة الثمانين انه لما نحن فيه وطن نفسه على ايقاع الطلاق
في مقابلة مهرها وقد حصل له وان اخطأ في ظن انه عشرة وفي تلك لم يحصل له البراءة من مهرها الذي
سمح بالطلاق في مقابلته لان بعضه مقبوض ومن ثم لو علم الحال الوقوع كما تقدم عن الشارح لان
عليه قرينة على ان مراده التعليق على الباقي وان كان لفظه مطلقا اه سيد
عمر (قوله السابقة) اي في شرح وفي قول بيدل الخمر (قوله قياس
ما مر عن القاضي حسين) وهو قوله لم تصح البراءة كما في به القاضي
حسين اه كرده (قوله وقياس ما مر عن غيره) وهو قوله
فليكن الاوجه الخ اه كرده الاولى وهو قوله
وهذا كله منازع فيه بانه لا نظر إلى المواطة
والوعد كسائر العقود (قوله ويبقى
ذلك) اي ما ذكر من
القياسين

(تم الجزء السابع من حواشي تحفة ابن حجر ، وبليه الجزء الثامن اوله كتاب الطلاق)

ابرات في مقابلة الطلاق ولم يقع بقياس ما مر عن غيره البراءة ويبقى ذلك لها ولو طلقها ثلاثا ثم علق طلاقها بالابراء فابراة طائفة انها في عصمته

﴿ فهرست الجزء السابع من حراشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾
 ﴿ للعلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي، رحمهم الله تعالى ﴾

صحيفة

٢	كتاب الوصايا
٢١	فصل في الوصية لغير الوارث وحكم التبرعات في المرض
٢٨	فصل في بيان المرض المخوف والملحق به
٤١	فصل في أحكام لفظية للوصى به وله
٦٠	فصل في أحكام معنوية للوصى به مع بيان ما يفعل عن الميت
٧٦	فصل في الرجوع عن الوصية
٨٣	فصل في الإيصاء
٩٨	كتاب الوديعة
١٢٨	كتاب قسم النفي والغنيمة
١٤١	فصل في الغنيمة وما يتبعها
١٤٩	كتاب قسم الصدقات
١٦١	فصل في بيان مستند الاعطاء وقدر المعطى
١٨٢	كتاب النكاح
٢٠٩	فصل في الخطبة
٢١٧	فصل في أركان النكاح
٢٥٣	فصل في موانع ولاية النكاح
٢٨٤	فصل في تزويج المحجور عليه
٢٩٦	باب ما يحرم من النكاح
٣٢١	فصل في حل نكاح الكافرة
٣٢٨	باب نكاح المشرك
٣٣٧	فصل في أحكام زوجة الكافر إذا أسلم
٣٤٤	فصل في مؤنة المسلبة أو المرتدة
٣٤٥	باب الخيار في النكاح والاعفاف ونكاح العبد وغير ذلك
٣٦١	فصل في الاعفاف
٣٦٧	فصل السيد بأذنه في نكاح عبد لا يضمن
٣٧٥	كتاب الصداق
٣٨٤	فصل في بيان أحكام المسمى الصحيح والفاقد
٣٩٣	فصل في النفويض

- ٣٩٧ فصل في بيان مهر المثل
 ٤٠١ فصل في تشطير المهر وسقوطه
 ٤١٥ فصل في المتعة
 ٤١٨ فصل في الاختلاف في المهر والتحالف فيما سمي منه
 ٤٢٢ فصل في وليمة العرس
 ٤٣٨ كتاب القسم والنشوز
 ٤٥٤ مطلب في حكم النزول عن الوظائف بموضع
 ٤٥٧ كتاب الخلع
 ٤٧٦ فصل في الصيفة وما يتعلق بها
 ٤٨٧ فصل في الالفاظ الملزمة

(تمت)

